

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232341**

UNIVERSAL  
LIBRARY





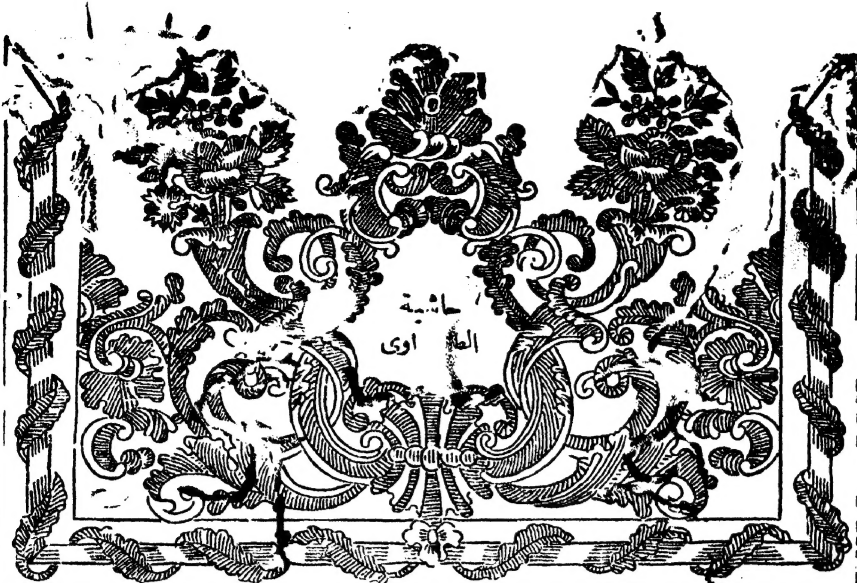






صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٤٠٢	بَابُ زَكَاةِ الْمَالِ	٠٠٢	تَمْطِيطُ الْكِتَابِ
٤١١	بَابُ الْعَاشِرِ	٠٥٢	كِتَابُ الطَّهَارَةِ
٤١٥	بَابُ الرَّكَعِ	١٠١	بَابُ الْمِيَاهِ
٤١٧	بَابُ الْعَشْرِ	١٢٣	بَابُ التَّيَمُّمِ
٢٣	بَابُ الْمَصْرَفِ	١٣٧	بَابُ الْمَسْبُوحِ عَنِ الْخَطِّينِ
٣٢٢	بَابُ شَيْءٍ الْفَطْرِ	١٤٥	بَابُ الْحَمْدِ
١٢٨	بَابُ مَا يَنْبَغِي مِنَ الصَّوْمِ وَمَا لَا يَنْبَغِي	١٥٦	بَابُ الْأَنْجَارِ
٤٤٩	بَابُ مَا يَنْبَغِي مِنَ الصَّوْمِ وَمَا لَا يَنْبَغِي	١٦٤	فَصْلُ الْأَسْتِغْفَارِ
٦٢٢	فَصْلُ رُغْوَاتِ الْمَيْمَةِ لَعَدَمِ الصَّوْمِ	١٦٩	كِتَابُ الصَّلَاةِ
٤٧٢	بَابُ الْأَعْيَانِ	١٨٤	بَابُ الْأَذَانِ
٤٧٨	بَابُ الْحُجِّ	١٨٩	بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ
٤٨٩	فَصْلُ فِي الْأَحْرَامِ وَصِفَةِ الْمُفْرَدِ بِالْحُجِّ	٢٠٠	بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ
٥١٣	بَابُ الْقُرْآنِ	٢١٥	فَصْلُ وَإِذَا أَرَادَ الشَّرُوعَ فِيهَا كَبَّرَ
٥١٦	بَابُ التَّمَتُّعِ	٢٣٣	فَصْلُ بِجَهْرٍ أَوْ سَهْوًا
٥١٩	بَابُ الْحَنَائِمِ فِي الْحُجِّ	٢٣٨	بَابُ الْأَمَامَةِ
٥٤٣	بَابُ الْأَحْصَادِ	٢٥٥	بَابُ الْأَسْتِخْلَافِ
٥٤٥	بَابُ الْحُجِّ عَنِ الْغَيْرِ	٢٦١	بَابُ مَا يَنْبَغِي مِنَ الصَّلَاةِ
٥٥٥	بَابُ الْبَهْدِيِّ	٢٧٩	بَابُ الْوَقْتِ وَالنَّوَافِلِ
		٢٩٧	بَابُ أَذْيِ الْقُرْبَانِ
		٣٠٢	بَابُ قَضَاءِ الْقَوَائِمِ
		٣٠٩	بَابُ سَجُودِ السَّهْرِ
		٣١٧	بَابُ صَلَاةِ الْمَرِيضِ
		٣٢١	بَابُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ
		٣٢٩	بَابُ صَلَاةِ الْمَسَافِرِ
		٣٣٨	بَابُ الْجُمُعَةِ
		٣٥١	بَابُ الْعِيدَيْنِ
		٣٥٧	بَابُ الْكُسُوفِ
		٣٥٩	بَابُ الْأَسْتِسْقَاءِ
		٣٦١	بَابُ صَلَاةِ الْخُوفِ
		٣٦٢	بَابُ صَلَاةِ الْخَنَازَةِ
		٣٨٤	بَابُ الشَّهِيدِ
		٣٨٧	بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْكُعْبَةِ
		٣٨٨	كِتَابُ الزَّكَاةِ
		٣٩٧	بَابُ السَّائِمَةِ
		٣٩٨	بَابُ نَصَابِ الْأَبْلِ
		٣٩٩	بَابُ زَكَاةِ الْبَقَرِ
		٤٠٠	بَابُ زَكَاةِ الْغَنَمِ





## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنعم على البار والفاخر يؤتي الحكمة من يشاء ومن يعطاها فقد أعطى الحظ الوافر والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذي المناقب والمفاخر وعلى آله واصحابه الذين هم قدوة للاول والاخر (وبعد) فقد كنت في سابق الزمان اخطرت الله بقلبي ان اكتب بعض تقييدات على الدر المختار شرح توبير الابصار فشرعت في ذلك مع علمي بانى لست اهلا لما هنالك وليس لثلى ان يحوم تلك المسالك اقله البضاعة وطمس القلب بعدم الطاعة وكتبت الى قريب من باب المسح على الخفين واهملتها فلما اراد الله تعالى بقرآني هذا الكتاب ثانيا شرعت معتمدا على الله تعالى في اتمامها وتسهيل مرامها وارجو من الله تعالى ان يلهمني الصواب والسداد وان يتمها على اعلى المراد بحوله وقوته انه على ذلك قدير وبالاجابة جدير وما كان فيها من صواب فمن المنقولات ومن خطاها فمن كثير الزلات ومعتمدى في ذلك على ما كتبه المحقق الفهامة والمصدق العلامة الشيخ ابراهيم الحلبي جزاه الله تعالى خيرا وطيب ثراه وجعل الجنة مثقله ومأواه وربما طلعت على الاصل الذي نقل منه فلا اترك ذكره اذ بامعه بل اذكر عبارته معزيه اليه والى اصلها وربما اختصرت بعض عبارات مطولة فيه والله المسؤول ان يبلغني المأمول وان يجعله من التمام المقبول وهاتان اذكر بعض سنداتي في الفقه فمن اخذت عنه الفقه شيخي وبركتي شيخ الوقت الشيخ محمد الحريري حفظه الله تعالى عن الشيخ حسن المقدسي عن الشيخ سليمان المنصوري عن الشيخ عبدالحى عن الشيخ حسن الشرنبلالي عن الشيخ علي المقدسي عن الشيخ احمد بن يونس الشهير بالشلبى عن الشيخ عبد البر ابن النخعي عن الشيخ كمال الدين ابن الهمام عن قارى الهداية عن السيرامى عن جلال الدين بن ابى الفضل عبد العزيز بن محمد بن نصر البخارى عن صاحب الكنز عن عبد الستار الكردى عن صاحب الهداية عن الشيخ علي البزدوى عن السرخسى عن الحلوانى عن القاشى عن النسفى عن ابى بكر محمد بن الفضل البخارى عن الامام ابى عبد الله السبزوئى بضم السين وقبحها بعدها بام موحدة مفتوحة ثم ذال موحدة ساكنة بعدها ميم مضمومة آخره نون نسبة الى قرية من قرى البخارى عن ابى حفص البخارى عن ابيه عن محمد عن ابى حنيفة النعمان عن حماد بن سليمان عن ابراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم عن جابر بن عبد الله عليه السلام عن الله تبارك وتعالى قوله بسم الله الرحمن الرحيم (الباء تجزى لعمان كما فى القاموس فمن معانيها الاصلاق سواء كان حقيقيا نحو وامسكت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يُرِيدُ اَوْ يَجْعَلُهَا بِمُرُورِهَا وَالتَّعْدِيَةُ فَتُحْذَرُ بِاللهِ بِنُورِهِم وَالِاسْتِعَانَةُ فَتُحْكَتُ بِقَالِمٍ وَتُجَرَّتْ بِالْقُدُومِ  
وَالسَّهْنِيَّةُ فَتُحْذَرُ كَلَّا اخِذًا بِذَنْبِهِ وَالْمَصَاحِبَةُ فَتُحْوَاطُ بِسَلَامٍ وَمِنْهَا بِالسَّهْلَةِ وَالْمَرَادُ الْمَصَاحِبَةُ التَّيْرُكِيَّةُ  
وَالظَّرْفِيَّةُ فَتُحْوَاطُ وَلَقَدْ لَبِثْتُ بِاللهِ يَدْرُو الْبَدَلَ فَتُحْوَاطُ فِي بَيْتِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا أَوِ الْقَابِلَةَ فَتُحْوَاطُ بِتِيبٍ بِالْفِ وَالْجَاهِزَةِ  
كَعَنْ وَقِيلَ يَخْتَصُ ذَلِكَ السَّنَوَالُ فَتُحْوَاطُ أَسْأَلُ بِهِ خَيْرًا وَقِيلَ لَا يَخْتَصُ فَتُحْوَاطُ بِتِيبٍ بِالسَّهْلَةِ وَالِاسْتِعْلَاءِ  
فَتُحْوَاطُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ أَنْ تَأْسُهُ بِقَطْرَاتٍ لَنْ مَادَّةٍ أَلَامَانِ تَعْدِي بِهِ لِي قَالِ تَعَالَى هَلْ آمَنَكُمْ عَلَيْهِ وَالتَّبَعِيضُ  
فَتُحْوَاطُ بِشَرْبِهَا عِبَادَ اللهِ وَالْقِسْمُ فَتُحْوَاطُ بِاللهِ وَالْغَايَةُ فَتُحْوَاطُ بِأَيِّ أَحْسَنَ إِلَى وَالتَّوَكُّيدُ وَهِيَ  
الرَّيْثِيَّةُ وَتَكُونُ زِيَادَةً وَاجِبَةً كَأَحْسَنَ يُرِيدُ أَيُّ أَحْسَنَ زَيْدًا وَغَالِبَةً وَهِيَ فِي فَاعِلٍ كَنْ فَتُحْوَاطُ بِاللهِ شَهِيدًا  
كَالْبَاءِ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَانِي كَمَا هِيَ مِنْ تَعْدَادِ صَاحِبِ الْقَامُوسِ هَذِهِ الْمَعَانِي لَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ سَبِيحُهَا  
الْإِلَاصَاقُ فَبَقِيَ الْمَعْنَى بِجَانِبِهَا وَتَقِيلُ بِجَمِيعِ مَعَانِيهَا لِاتِّفَاقِ الْإِلَاصِاقِ أَنْتَرِي بِهِيَ أَقُولُ أَنْ صَاحِبِ  
الْقَامُوسِ لَمْ يَلْتَزِمْ ذِكْرَ الْمَعْنَى الْحَقِيقَةِ ثُمَّ وَضَعَ الْبَاءَ لِلْإِلَاصَاقِ شَخْصِيًّا بِوَضْعِ عَامٍ لِمَوْضُوعٍ لَهُ خَاصٌّ لِأَنَّ نَفْسَ الْبَاءِ  
بِخُصُوصِهَا مَعْنَاهَا هَذَا الْإِلَاصَاقُ بِأَنْ يَدْخُلَ فِيهَا وَتُعْلَقُ بِهَا وَقَدْ اسْتَحْضَرَ الْإِلَاصَاقَ الْحَرْفِيُّ الَّذِي هُوَ مَعْنَى الْحَرْفِ  
الَّذِي هُوَ الْبَاءُ بِمُطْلَقِ الْإِلَاصَاقِ وَتُحْوَاطُ بِجَمِيعِ أَفْرَادِ الْإِلَاصَاقِ فَالْوَضْعُ شَخْصِيًّا لِأَنَّ تَعْبِيرَ الْفَرْقِ  
بِالْوَضْعِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُخْصُوصِ وَكَوْنُهُ عَامًا لَكُنْ أَلْتَهُ الَّتِي هِيَ مُطْلَقُ الْإِلَاصَاقِ عَامَةً وَكَوْنُ الْمَوْضُوعِ لَهُ خَاصًّا  
لَكُنْ الْمَعْنَى جَزْئِيَّةً لَمْ تَكُنْ الْبَاءُ إِسْمًا لِأَنَّ مَعْنَى الْإِسْمَاءِ كَايَةً وَالْحَاصِلُ أَنَّ لَفْظَ الْبَاءِ جَزْئِيًّا مَوْضُوعٌ لِمَعْنَى جَزْئِيَّةٍ  
وَالْوَضْعُ كَايَةً ثُمَّ (الاسم) مَا بَانَ عَنْ مَسْمُومٍ قَالِ فِي الْقَامُوسِ سَمَاءٌ بِسَمَاءٍ وَتَرْفَعُ فَهَذَا مُنَاسِبٌ لِلْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ  
مِنْ أَنَّهُ مُسْتَقْتَمٌ مِنَ السَّمَاءِ وَهُوَ الْارْتِفَاعُ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى مَسَاءٍ فَيَرْفَعُهُ وَيُظْهِرُهُ فِي لَفْظِ اسْمٍ لِفَاتٍ مُتَعَدَّةٌ ذَكَرَهَا  
الْأَشْمُونِيُّ وَغَيْرُهُ وَالْمَهْمُزُ فِيهِ لِلْوَصْلِ وَالْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَنْتَبِطَّ خَطًّا كَثِيرًا مِنْ هَمْزَاتِ الْوَصْلِ وَلَكِنْ تَحْذَفُ  
فِي إِضَافَةِ اسْمِ الْجَلَالَةِ خَاصَّةً كَثَرَةُ الِاسْتِعْمَالِ وَقِيلَ لِيُؤَافِقَ الْخَطَّ الْفَرْقُ وَقِيلَ لَا حَذْفُ أَصْلًا وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ  
سَمِ اسْمٍ بِكُسْرِ السَّيْنِ أَوْضَعَهَا فَلَمَّا خَلَّتْ الْبَاءُ سَكَنَتِ السَّيْنُ تَحْقِيقًا لِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَتْ مَكْسُورَةً لَزِمَ وَقُوعُ كُسْرَةٍ  
بَعْدَ كُسْرَةٍ وَلَوْ بَقِيَتْ مَضْمُومَةً لَوْ قَعَتْ خِطْمَةً بَعْدَ كُسْرَةٍ وَكَلَّا هُمَا ثَقِيلٌ هَكَذَا حَكَاهُ الْفَخَّاسُ وَهُوَ حَسَنٌ  
وَلَوْ أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ الْجَلَالَةِ تَنْتَبِطَّ فَتُحْوَاطُ بِاسْمِ الرَّجُلِ قَالِ أَبُو الْبَقَاءِ وَلَوْ قُلْتُ لَأَسْمَ اللهُ أَوْ بِاسْمِ رَبِّي أَثَبْتُ الْإِلَافَ وَفُحْوَهُ  
بِمَا أُضِيفَ إِلَى غَيْرِ الْجَلَالَةِ مِنْ أَسْمَاءِ الْبَارِي فَتُحْوَاطُ بِاسْمِ الْخَالِقِ وَقِيلَ يَجُوزُ حَذْفُهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ الْجَلَالَةِ  
مِنْ أَسْمَاءِ الْبَارِي وَقِيلَ هَذَا الْحَذْفُ مُخْصُوصٌ بِمَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَمَّا الْوَسْطُ فَلَا فَتُحْوَاطُ بِاللهِ أَقْرَأُ بِاسْمِ رَبِّكَ  
وَسَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ) وَفِيهِ نَظَرٌ لِمَا عَرَفْتَ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْجَلَالَةِ قَطُّ وَاسْمُ الْخَالِقِ جَزْئِيًّا مَوْضُوعٌ لِمَا بَانَ عَنْ  
الْمَسْمُومِ لِمَوْضُوعٍ كَوْنُهُ مَسْمُومٌ بِهِ مُسْتَقْتَمٌ مِنَ السَّمَاءِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَمِنْ الْوَسْمِ عِنْدَ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَهُوَ مِنْ قَبِيلِ  
الِاسْتِثْقَاكِ الْأَصْغَرِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْإِشْتِقَاقَ أَنْ يُعْتَبَرَ فِيهِ الْمُوَافَقَةُ فِي الْحُرُوفِ الْأَصُولِ مَعَ التَّرْتِيبِ كَضَرْبِ وَضَارِبٍ  
يُسَمَّى اسْتِثْقَاكًا أَصْغَرًا أَوْ بِدُونِ التَّرْتِيبِ فَتُحْوَاطُ بِوَجْهِ وَجْهِ الْمُنَاسِبَةِ فِيهِمَا إِلَى الْحُرُوفِ وَالْمَعْنَى فَتُحْوَاطُ  
وَلَمْ يَكُنْ كَبِيرًا وَيُعْتَبَرُ فِي الْأَصْغَرِ سَوَاقِفَتُهُ فِي الْمَعْنَى فِي الْأَخِيرِينَ مُنَاسِبَتُهُ وَالْمُنَاسِبَةُ أَعْمُ وَلَا يَدُلُّ عَلَى الْإِشْتِقَاقِ مِنْ تَغْيِيرِهَا  
بِحَرَكَةٍ أَوْ حَرْفٍ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ ثُمَّ لَفْظُ اسْمٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ بَيْنَ نَاقِضٍ وَأَوْى مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمُحْذَوِّفَةِ الْإِجْمَارُ كَيْدٌ وَدَمٌ  
إِذَا صُلِيَ السَّيْنُ وَكُسِرَ هَا فَمَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُ أَوْ يَدُ تَحْقِيقُهُ فِي الطَّرْفَيْنِ فَعَمِدُوا إِلَى الْآخَرِ فَوَجَدُوا الْحَرَكَاتِ  
الْأَعْرَابِيَّةَ مُتَعَادِلَةً عَلَيْهِ مَعَ ثِقَلِهَا فَحَذَفُوهَ وَقَالُوا حَرَكَةُ الْإِمَامِ ثُمَّ عَمِدُوا إِلَى الْأَوَّلِ فَحَذَفُوا حَرَكَةَ السَّيْنِ دُونَ  
السَّيْنِ لِثَلَاثِ مَجْعُوفَاتٍ بِالسَّكَنِ تَحْتَ الْوَصْلِ لِلْسَّكُونِ فَخَانَ الْإِبْتِدَاءُ بِالسَّكَنِ وَإِنْ لَمْ يَجْتَمِعْ فِي نَفْسِهِ بَلْ هُوَ  
مَوْجُودٌ فِي غَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ كَلَفَةُ الْعَرَبِ كَمَا تَقَالُ السَّيْنُ الشَّرِيفُ مِنْ لَقَبِهِمْ لَيْسَ بِهَاتِئِزٍّ فِي لَفْظِ الْعَرَبِ لَكُنْهَا  
عَلَى غَايَةِ الْأَحْكَامِ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّكَنِ كُنْ فَوْعٌ بِشَاعَةِ كَالْوَقْفِ عَلَى الْحَرَكَةِ مَعَ امْتِنَانِ السَّكُونِ وَمِنْ ادِّعَى الْإِشْتِقَاقِ  
مُطْلَقًا فَتُحْذَفُ نَفْرَدٌ وَجَاءَ قِيَمَتُهُ وَالْحَذْفُ مِنْ آخِرِ اسْمٍ اعْتِبَارًا بِأَيِّ غَيْرِ قِيَمَتِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الشَّافِيَّةِ وَحَرَكَةُ  
الْإِمَامَةِ بِالْكَسْرِ لِأَنَّهَا حَرَكَةُ السَّيْنِ فِي الْأَصْلِ مُطْلَقًا لِأَنَّ مِنْ يَضَعُهَا يَجْعَلُ أَصْلَهَا كُسْرَةً كَمَا قِيلَ وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ  
لَفْظُ اسْمٍ وَأَوْى الْفَاءُ أَصْلُهُ وَسَمٌ حَذَفُوهَا وَهَذَا كَثِيرٌ مَا تَحْذَفُ الْوَاوُ فِي أَوَائِلِ السَّكَنِ كَرَنَةً وَدِيَةً وَهَذَا أَصْلُ زَيْتٍ  
مَثَلًا وَزَيْتٌ حَذَفُ الْوَاوِ وَغَوْضٌ فِيهَا تَالِثًا يَثِبُ فِي آخِرِهِ هُوَ مِنْ الْأَسْمَاءِ الْمُحْذَوِّفَةِ الْأَوَّلَى ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِي هِمَزَةِ الْوَصْلِ  
عَوَظٌ عَنْهَا وَدَرَجَ هَذِهِ الْبَصْرِيِّينَ بِتَصْرِيفِ لَفْظِ الْاسْمِ تَصْغِيرًا وَجَمْعًا تَكْسِيرًا وَبِجِيٍّ الْفِعْلُ مِنْهُ بِقَالَ أَسْمَاءُ وَبِأَيٍّ

وسمي وسيت وكل منها برد الاشياء الى اصولهم ولو كان من الوسم كما قال الكوفي لقليل الهمام وواسم ووسم  
ووسعت واصل اسماء افعالها والواو قلبت الواو همزة تلو وقوعها بعد الف الجمع واصل اسمي اسما قلبت الواو الواو قلبت الواو  
بعد كسرة واصل سمي سميوا اجتماعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون في سميوا والواو ياء وادغمت الياء  
في الياء واسم في هذه الجمل مجرور بالياء سواء كانت اصلية او زائدة وعلى الاول المتعلق اما فعل او اسم جامد  
كأنه آى وتأليس او مشتق كأنه بآدى والفعل اما عام او خاص والاسم كذلك والفعل ايضا اما ماض او مضارع  
او امر وعلى الجميع يحمل اسم الله نصب على المفعولية وعلى الثاني اعني الزائدة فالاسم مبتدأ به مرفوع بضم  
مقدرة والخبر محذوف عن اسم الله الرحمن الرحيم مبتدؤه مثلا والذي اختاره صاحب الكشف ومنه  
عليه صاحب التلخيص ولا يفتقر الى قبل وهو الذي اختاره عامة المفسرين من وجهه والشارحين تعلق لفظ الباء  
في بسم الله بأقرا مقدم فاعله وفيه خمسة امور كون الفعل في فعله كونه حاصلا وتزنه مضارعا وكونه محذوفا وكونه  
مؤخر اغنا اما كونه فعلا فلا نه اصل في العمل والاولى العمل بالاصل مع ما يمكن وهذا وجوه اثرت تقدير  
الفعل واما كونه خاضعا فلان الاولى ان يقدر الفعل مناسب الما جعلت التسمية مبتدأ به واما كونه مضارعا فلان  
المقام مقام حكاية فعل القراءة مثلا الملازمة لها البسملة الصادرة عنه اي عن المستكلم في الحال مع تجدد  
الاستمرار على وجه اخر ومفيد هذا المعنى هو الفعل المضارع واما كونه محذوفا فلان الضعيف لكثرة دورانه  
في السنة الخاصة والعامة كما في حذف حرف النداء في مثل يوسف اعرض عن هذا واما كون المتعلق مؤخرا  
فلان تخصيص القراءة بالتبرك باسمه تعالى مثلا (والله) اصله الهمن اله قال في القاموس اله الالهة والوهة والوهية  
عبادة ومنه لفظ الجلالة ولفظه عربي كما هو عند عامة اهل العربية ونقل عن ابن زيد البهني انه سرياني  
اذا صله لا هاء عرب وقيل الله وقيل هباري وعلى الاول هو علم من الاعلام الغالبة قال المحقق الشيرازي في حاشية  
الكشاف الاله قبل حذف الهمزة وبه ما علم لتلك الذات المعينة الاله قبل الحذف اطلق على غيره تعالى اطلاق  
النجم على غير الثريا وبعده لم يطلق على غيره اصلا واستدل صاحب الكشف على كونه علما اصليا بانه يوصف  
ولا يوصف به تقول اله واحد ولا تقول شيء اله وهو علم شخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات واجب  
الوجود بملاحظة صفاته الجزئية الشريفة وهو غير مشتق كما قيل لان الاشتقاق معنى الحدوث لاقتضائه  
تقدم المشتق منه على المشتق وذلك يس بيجاز في امكانه تعالى ولا يخفى ان الاشتقاق لا يقتضي التقدم الزماني  
على الذات حتى يلزم الحدوث على ان تختلف الدلالة اللفظية عن مدلولها جازي على كل حال فهو موهوم وفي مثل  
هذا الموضع يلزم الاحتراز عن الموهوم وقيل مشتق من اله الوهية بمعنى عبد كما مر او من اله بمعنى تخير  
لان العقول تتخير في معرفته ذاتا او من الهت بمعنى سكنت لان القلوب تطمئن لذكره او من اله اذا فرغ  
لانه يفرغ اليه بالتضرع وهو يجيب ويؤمن او من اله الفصيل اذا ولع بامه اذ العباد يولعون بالتضرع اليه  
في الشدة آذ او من ولما اذا تخير وتخط عقله وحبه حبا شديدا او من الهت بالمكان اذ انقبت به اذ كل موجود  
قائم به تعالى او من الالهية القدرة على الاختراع واصل الله ككتاب واصلهم محذوف الهمزة اعتباطا وعوض  
عنها الالف واللام في الصحيح وقيل قياسا يعني ادخل الالف واللام للتخفيف فصار الاله ثم حذف الهمزة بعد  
نقل حركتها الى ما قبلها وهو اللام ثم حذف الكسرة اعتباطا قصد التخفيف بالسكون وليكون الادغام  
قياسيا ثم ادغمت اللام الاولى في الثانية ثم نغم وعظم ان فتح ما قبله نحو قال الله اوضحه نحو قالوا اللهم ورتق  
ان كسر نحو بسم الله وفيه اقوال اخر واختير لفظ الجلالة من بين سائر الاسماء لكونه اشهر في اللسان وادور  
في الاستعمال وهو العلم الذي عن ذاته تعالى وضعوا باعتبار كونه مستقبا لجميع الصفات يصلح على الحكم  
اي التبرك بذكره تعالى ودلالة الجلالة على الذات بطريق الدلالة المطابقة وعلى سائر الصفات بطريق الالتزام  
(والرحمن) من الرحمة وهي لغة الرقة والانعطاف وقيل ارادة الخبر وقيل رقة تقتضي الاحسان الى المرحوم  
وفقدت تعمل في الرقة المجردة وفي الاحسان المجرد وهي بسكون الحاء محذوف وهي اسم فاعل بناء على ان الصفة  
المشبهة اسم فاعل عند اهل الصرف كما نقل عن التفتازاني وبعضهم جعلها قياسا مقابلا لاسم الفاعل  
كما هو عند الصفا وقد ذكر في الاشتقاق انه من رحم يضم العين اما بعد النقل واما ابتداء كما قيل وفي غير فاعل  
الصين ان فعلان لم يجيء من فعل يضم العين بل من فعل بكسر العين وفي عبارة بعضهم انه يجيء من جميع الباب



لكنه مختص بمعنى الجوى والعطش ونحوهما (والرحيم) قيل هو بمعنى الرحمن وهو ذو الرحمة مثل ندمان  
 ونديم وقيل مختلفان فممن ذهب الى بلغة الرحمن وهو مختار الزمخشري اذ الرحمن عام للمؤمن والكافر  
 وجميع الحيوانات والرحيم لمختص بالآخرة فيكون للمؤمن فقط فالرحمن خاص اللفظ اى بالله عام المعنى اى معناه  
 يتعلق بالمؤمن وغيره والرحيم عام اللفظ يطلق على الله وغيره خاص المعنى بالمؤمن فى الآخرة فقط ومنهم من جعل  
 الرحيم ابلغ لقوله صلى الله عليه وسلم رحيم الدنيا ورحن الآخرة ورجح الاول باختصاصه به تعالى بطلافة على  
 مسيلة تغنت وبان زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وقيل الاظهر ان جهة المبالغة فيها مختلفة فبالغة  
 فعلا من حيث الاستيلاء والغلبة ومبالغة في فعل من حيث الشكر والامداد بالرحمن المحسن انهم وهذا الاطلاق  
 مجاز لغوى ولهذا يقال ان اسماء تعالى امتازت بآخذ باعتبار اللغات فهو من قبيل ذكر المزمع وارادة اللزوم اذ الرقة  
 مقتضية للاحسان على ما في عبارة بعضهم ومن قبيل ذكر السبب وارادة المسبب على ما في عبارة بعض آخر  
 وليس المراد بالازم ما لا ينفك ابدًا ما يصح به الانتقال في الجملة والا فمقدور قد رقت قلب لمن غير احسان وتأتى  
 الاحكام الشرعية في البسلة اما الوجود فكما في ابتداء الذبح ورمى الصيد والارسال اليه لكن لا يشترط البسلة  
 بل يكفي مجرد الذكر كما في البحر بشرى كونه خالصا عن شوب حاجة المذكر وغيره وفي بعض الكتب انه لا يأتي  
 بالرحمن الرحيم لان الذبح ليس بلام للرحمة وكما في ابتداء الفاتحة في كل ركعة كما في سجود السهون من القنية حتى  
 يلزمه السهو بتركها وتبعه ابن وهبان قائلا انه قول الاكثر وحاصل مجتهد ان حديث كون البسلة جزءا من الفاتحة  
 ليس باقل ان يكون خبر واحد والوجوب يثبت بخبر الواحد فصارت من الفاتحة عملا لكن الاصح انها سنة  
 واما النديب بالمعنى الاعم للسنة والمسحوب فاما السنة فكما ذكرنا على الاصح كما في البحر سواء كانت البسلة  
 في الجهرية او السرية فافى النية من ان الامام اذا جهر لا يأتي بها غلط فاحش مخالف لسلك الروايات كقول  
 من قال انه لا يسمى الا في الركعة الاولى وكقول القنية انها واجبة بين السورة والفاتحة حتى يلزمه بتركها  
 السهو كما في البحر لكن الشرط هنا البسلة لا مطلق الذكر وكما في ابتداء الوضوء قبل الاستسقاء وبعده الاحال  
 انكشف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسي ما في في خلاله لا تحصل السنة بل المندوب كما في السراج  
 الواجب ولفظه اذا نسي التسمية في اول الطهارة اى بها اذا ذكرها قبل الفراغ حتى لا يتخلو الوضوء منها كما في اكثر  
 الكتب من عبارة تدل على عدم الاتيان بها مما لا ينبغي وكما في ابتداء الاكل لكن لو نسي في ابتداءه ثم ذكرها  
 في خلاله تحصل السنة في باقيه لانها فات وليقل بسم الله اوله وآخره كما في البحر عن ابن الهمام والفرق  
 ان الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل فان كل لقمة فعل مبتدئ وكما في الزبلي فافى اكثر المواضع من الاشعار  
 بحصول السنة في الجميع ليس على ما ينبغي واما المسحوب فكما بين السورة والفاتحة سواء كانت القراءة جهرية  
 او سرية صرح به في الذخيرة وفي المجتبى انه حسن عند ابى حنيفة ورجحه ابن الهمام وتليذه الحلبي وعنده ابى يوسف  
 وهو رواية عن الامام ليس بسنة ولا مسحوب ولكن الاتفاق على عدم الكراهة كما في البحر وكما في بداية كل كتاب  
 وفي سائر كل امر ذي بال كما في بعض الرسائل ولعل القاهر انه من قبيل السنة لقوة دليله واتفاق العلماء لاسيما  
 صاحب الحل والعقد عليه مع شهادة اسلوب النظم القديم فان قيل استنباط الحكم الشرعي من الادلة انما هو  
 منصب المجتهد قلت هذا مشترك بين من ذهب الى استحبابه والى سنيته على ان الذي يختص بالمجتهد انما هو القياس  
 وقد تقدم من بعد اربعة مائة من الهجرة كما نقله الجوى في القول البليغ واستخراج الاحكام من نحو الخفي  
 والمجمل والمشكل والمشتك وما فهم الاحكام من نحو الظاهر والنص والمفسر فليس بمختص به بل بقدر عليه العلماء  
 الاعم منه وكما في ابتداء قراءة القرآنة بعد التعوذ عند بعض واما المكروه فكما في اكل الشبهات قيل ومنه الاتيان  
 بها في شرب الدخان عند الجمهور ومنه ابتداء سورة برآة دون اثباتها وقيد بعض مشايخنا بما اذا وصل قراءتها  
 بالاقلال اما اذا ابتدأها فتن التسمية واما المباح فكما في ابتداء المشى والقعود والقيام لان البسلة انما تطلب  
 لما فيه شرف صونا عن اقتراح اسم الله تعالى بالحقرات والتدبير على العباد فان جئ بها في محقرات الامور على  
 وجه التعتيم والتبرك لا بأس به فلا ينبغي اثباتها لانك قد عرفت انما هو في حاله شرف شذ فان قيل قد وقع  
 في بعض الكتب انها لاتسن في نحو الصلاة والجم والاذكار والدعوات مع انها في شرف عظيم شرعا وعرفا  
 قلت قيل في جوابه عن جواهر العموى انها مستحبة على الذكرا وهي نفس الذكر فلا تحتاج الى ذكر آخر لكن

اورده عليه القراء ان فانه مشتغل على الذكر مع ان السنة اتيانها فيه اقول لعلها فيه ثابتة بسبب الحلق فلا يقاس  
 فلا يقاس عليه غيره وقد يمنع وجود الذكر في جميع القراء ان بل الاكثر عدمه والحكم في الحنفى بحسب اكثر افراده  
 واما الحرام فكما في ابتداء المحرم بل قد يكفر قال في الخلاصة ان قال بسم الله عند سبب الحرام وعندا كل الحرام  
 او عند الزنا بكفر ولعل المراد بالحرام ما هو حرام قطعي سواء في ضمنه الحرام لعينه او لغيره وكان الوجه فيه استلزام  
 حله واستحلال ما ثبت حرمة قطعاً كقراء ايراد التسمية انما يتصور وفيما فيه اذنه تعالى ورضاه لان التبرك باسمه  
 تعالى والاستعانة به لا يتصور ان فيما ليس فيه رضى الله تعالى ويؤيده ما في آخر الصيد من هذا الكتاب ونصه  
 ورأيت بخط ثقة من رقى شاة قد يحرم بالتسمية فوجدتها صاحبها هل كل الاصح لا يكفره بتسميته على الحرام  
 القطعي بلا شك ولا أدنى فيه وفيه ايضا وجد شاة مذبوحة هل تحل ام لا ومقتضى ما ذكرنا لا تحل لو قوع الشاة  
 في ان الذابح عن تحل ذكاته ام لا وهل سعى الله تعالى عليها ام لا انتهى فان قيل ما الوجه في عدم كفره بالتسمية  
 عندا كل المغضوب والظاهر ان ثبوت حرمة قطعي ايضا قلت بعد تسليم انه قطعي لانسلم كونه في مرتبة  
 السرور اذ الجزاء في الغضب بعد الضمان غاية التعزير عند بعض واما جزاء السرور فالجذب قطع اليد على انهم  
 قالوا في الغضب ان الغاصب يملكه ولا يحل له تناول والاتفاق على التقى به قبل اداء الضمان او رضى مالكة  
 بادائه او ابراءه او ترضين القاضي فشرط الحل وجود احد هذه الاربعة لان الحل قضية اخرى غير المالك  
 كما في الدرر عن الهداية والسكافي وسائر الكتب معتبرة وظاهر ان السرقة ليست كذلك كما في الوصايا التركية  
 لتقى الدين محمد البركوي من تخصيص الكفر بالحرام لعينه اعم على لزوم تحقير اسمه تعالى استدلالا بعدم الكفر  
 في الغضب مما لا ينبغي ان يتأمل فيه على ان هذه العلة تجري في الحرام القطعي مطلقا ويحرم قراءة البسلة اي  
 تمامها على الحنوب والماتص الا لاذ قصد التمين والذكر كما في البحر عن المحيط فان قيل على هذا يلزم جواز الصلاة  
 بها فقط لانها آية على هذا التقدير قلت انها وان كانت آية متواترة لكن فيها خلاف فقها شبيهة وفرض القراءة  
 فرض ييقن فلا يسقط بما فيه شبهة (تمه) قال في الفصول من سماع لسان اسمائه تعالى يجب عليه ان يعظمه  
 وان كان غير ظاهرا يان ذكر بالضمير بضو عز وجل وان لم يعظمه حين سماع لا يمكن قضاؤه وفي بعض الكتب  
 اذا كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم بضو عز وجل وكذا يحافظ على كتب الصلاة والسلام على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولا يسأله من تكراره وان لم يكن في الاصل وصى بلسانه ايضا وكذا الترضى والترحم  
 على الصحابة والعلماء وبكره الاقتصار على الصلاة دون السلام وبالعكس ونقل الاسقاط في حاشية مسكين  
 عدم كراهة الافراد اقول لعل المنفية التعزيرية والمثبتة التنزيهية فيحصل التوفيق وبكره الرمز بالصلاة والترضى  
 بالكتابة بل يكتب ذلك كله بحاله وفي بعض المواضع من التيارات خاتمة من كتب عليه السلام بالهمزة والميم بكفر  
 لانه تحقيف وتحقيف الانبياء كقوله لا شئ لعله ان صح النقل فهو مقيد بقصده والافاظا هاته ليس بكفر وكون  
 لازم الكفر كقراء بعد تسليم كونه مذمها مختارا محله اذا كان اللزوم بينا من الاحتياط في الاحتراز عن الايهام  
 والشبهة والبسلة آية من القراء ان ازلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة وهو الصحيح  
 من المذهب وذكر الدليل صاحب البحر انتهى الكل من المادى على البسلة ببعض زيادة واختصار وفي ابي  
 السعود محشى مسكين (تمه) روى عن علي انه نظر الى رجل يكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال جودها  
 فان رجلا جودها فغفر له والحكم فيها خارج الصلاة انها مندوبة في كل امر مندوب واتفقوا على جواز كتبها  
 اول كتب العلم والرسائل وكذا في رياض الطالبين للسيوطي واعلم ان التعبير بالجواز بالنظر الى الكتابة اذ هو قدر  
 زائد على التلفظ الهنئ هوسنة فلا يرد ان كتب العلوم امر ذو بال واختلاف في كتابتها في اول ديوان الشعر فنه  
 جماعة واختار السكافي الجواز ان كان في الديوان مواظا وحكم اما قصيدة يرفعها الشاعر الى مدح فحه  
 فلا سبيل الى كتابتها فيها (ذيل) اقل التسمية بسم الله واكملها بسم الله الرحمن الرحيم (قوله حمدا) مفعول مطلق  
 لا حمدا مقدر واختار الجملة الفعلية لدالتها على التجدد والاستمرار فكلمة حدثت نعمة حدثت في مقابلتها نشاء  
 على الله تعالى وافي بالحمد بعد الايمان بالبسلة عملا بحديث الجملة ايضا فان قيل حديث البسلة معارض  
 لحديث الجملة لان الابتداء باحدهما يفوت الابتداء بالآخر اذا ابتداء ليس له استمرار حتى يمكن اتيانها  
 معا فيه قلت هذا التعارض انما يأتى في الدليلين اذا اتساوا في القوة مع اتحاد الحكم في كل وجه والزم ان فاذا

نجدنا

لك يا من شرت صدورنا  
بأنواع الهداية سابقا ونورت  
بصائرنا بنور الاصول لا خفا

امكن التوفيق من رغبة الحكم بان حمل كل حديث على حكم فلا تعارض او كان المحل غير متحد والزمان كذلك  
فكذلك وهنا يمكن ان يقال ان الزمان غير متحد هنا بان يقال المراد بالابتداء هنا العرفي وهو ما تقدم امام المقصود  
بالذات فينبع البسطة والحدثة والمراد بالابتداء في البسطة الحقيقي كما في اسلوب الكتاب المجيد لا سيما في السور  
التي جاء في اولها الحمد لله وفي الحمد الاضافي فينبع اتحاد الدليلين في المحل فان قلت ان حديث البسطة متعدد  
ورواته كذلك وحديث الحمد ليس كذلك فلم يترجح البسطة قلنا لا ترجح لكثرة الدليل عندنا كما لا ترجح لكثرة  
الشهود اجماعا وكذا لا يرجح بكثرة الرواة ما لم تبلغ حد الشهرة وبالجملة الاعتبار عندنا في القوة التي العدد انتهى  
من الخادمي بتصرف والحمد هو الشئ على الجميل الاختياري على قصده العظيم سواء كان في مقابلة نعمة ام لا  
هذا معناه لغة وفي العرف فعل نبي عن تعظيم النعم بسبب كونه منعمها فالنسبة بين المحدثين عموم وخصوص  
من وجه والشكر لغة هو الحمد عرفا وعرفا صرّف العبد جميع ما انعم الله تعالى به عليه فما خلق لاجله فالنسبة بين  
الشكرين عموم وخصوص مطلق وبين الشكر والحمد اللغويين ما بين المحدثين وبين الحمد والشكر العرفيين  
هو ما بين الشكرين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي عموم وخصوص مطلق وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي  
تساوى ثبت ان النسب بين المحدثين والشكرين ست منها ثلاث عموم وخصوص مطلق واثنان عموم  
وخصوص من وجه وواحدة تساوي وهو المعبر عنه في نظم سيدى على الاجهوى بالتعريف حيث قال  
اذا نسبنا للحمد والشكر متها بوجه له عقل الليب بواق  
فشكر لى عرف اخص جميعها وفي لغة للحمد عرفا برادف  
عموم لوجه في سواهن نسبة ودى نسب ست لمن هو عارف  
انتهى افاده بعض مثلي حتى ثم ان حياء صدر بدل عن اللفظ بفعله وعامله حينئذ لا يذكر قال في الخلاصة  
والحذف حتم مع آت بدلا ولم يكن مؤكدا لان عامل المؤكد لا يحذف على ما فيه قال في الخلاصة  
وحذف عامل المؤكد امتنع والفرق بين البدل والمؤكد بالقصد وقولنا في تعريف الحمد العرفي فعل نبي  
الى آخره بحث فيه بان البناء عن الشئ لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معتبر في الحمد  
العرفي قال احسن ان يدل نبي بيقصد حموى عن حواشي الفترى على المطول انتهى ابو السعود (قوله لا) عدل  
عن الغيبة الى الخطاب تلذذا بخطابه واستحضار له تعالى وهذا المقام عظيم وهو مقام الاحسان المشار اليه بقوله  
صلى الله عليه وسلم ان تعبد الله كما كنت تراه (قوله يا من) بهم المأذى تعظيما له (قوله شرت) اى وسعت فالمراد  
بالشرح التوسيع وهو كتابة عن قبولها لما يرد عليها من الخيرات ويطلق الشرح على الكشف ومن ذلك معنى شرح  
المؤمن لان عادة الشرح كشف ما في المتن (قوله صدورنا) اى قلوبنا فاطلق المحل واراد الحال فيه والضمير فيه  
وفيما بعده يحتمل رجوعه لمعاشر المسلمين على ان المراد مدلول هذه الالفاظ الاتية اللغوي ويحتمل معاشر الحضرة  
بناء على ان المراد الكتيب المعلوم الموافقة في المذهب (قوله بأنواع الهداية) اى بجزئيات الهداية وليس المراد النوع  
المنطوق والهداية هي الدلالة مطلقا سواء وصلت ام لا وهذا عندنا الاطلاق والخلو عن القرائن وان قيدت بقريئة  
تدل على الاصل او عتبه عمل به هو الهداية يحتمل ان المراد بها هذا المعنى اللغوي فالهداية الى الصلاة نوع والى  
الحج نوع والى الزكاة نوع ويحتمل ان المراد الكتاب المسمى بهذا الاسم فالمراد بالانواع جزئيات الاحكام الشرعية  
(قوله سابقا) حال من قصد شرت اى جعلت صدورنا قابلة للضرات حال كون الشرح سابقا لوصفة لذلك  
المصدر ثم ان اريد بالهداية الدلالة فالمراد بالسبق التقدير الاول اى قدمت شرح معدودنا بأنواع الهداية اذ لا وان  
اريد الكتاب المعلوم فالمراد بالسبق المسبق الزماني لان الهداية سابق تلبية على الكتيب بعده (قوله ونورت  
بصائرنا) اى جعلت في بصائرنا نوراً بمعنى يدعو الى الفلاح والخير والبصائر جمع بصيرة قال بعضهم هي نور  
في القلب يدركها المعلق كما ان البصر يدركه الامور الحسية (قوله بتدوير الابصار لاحقا) من اضافة المصدر  
الى مفعوله اى بتدوير الابصار لاحقا والمعنى مع اى نوريت بصائرنا مع تدوير الابصار ويحتمل ان البصائر السببية  
اى نوريت بصائرنا بسبب تدوير الابصار ثم يحتمل ان المراد به الكتاب المعلوم الذى هو متن هذا الشرح وهو لاحق  
بالنفسية لما قبله من المؤلفات يعنى ان الله تعالى نور بصائرنا بسبب تعاطينا هذا الكتاب وتوصلنا به الى احكام  
الله ولاشك ان الهداية الى العمل بما في هذا المؤلف سبب لتدوير البصائر ويحتمل ان المراد المدلول اللغوي فيكون

عليها من اشعة شريعتك  
 رة بجوار راتقا \* واغدقت  
 من بجوار شريك الموقرة نهر  
 \* وانجحت نعمتك علينا  
 يسرت ابتداء تبيين  
 الشرح المختصر

تسوير الابصار سببا لتسوير البصائر وقد يقال انه لا يتسبب تسوير البصائر عن تسوير الابصار وقد يجاب بانه لما نور  
 الله الابصار تسويرا مخصوصا فصارت لا تنظر الا ما يرصه نور البصائر التي في القلوب وكل الحوادث مبدؤها  
 من النظر (قوله واغدت علينا) اي وسعت واعطيت (قوله من اشعة) جمع شعاع والاضافة من اضافة المشبه به  
 الى المشبه اي افاضت علينا من شريعتك التي هي كالاشعة في النور واشبه الشريعة بالشمس بجامع الاهتداء  
 والنفع والاشعة تخيل والشريعة فعياله بمعنى مفعوله اي مشروعة فقد شرعها الله تعالى حقيقة والنبي مجازا  
 والشريعة والمد والدين شي واحد فهي شريعة لكون الله شرعها والمشرعة في الاصل الطريق فورد للاستقفا  
 فاطلقت على الاحكام المشروعة لبيانها ووضوحها والتوصل بها الى ما به الحياة الابدية وملة لكونها املت  
 علينا من النبي واصحابه ودين للدين باحكامها الى الله تعديها وقال الحلبي الا ليق بالافاضة والبحر ان يعبر  
 بشأنا ياب وهو دفعات المطر لكنه على هذا الابق نفوت تكتة التنبيه على انها نور يهتدى بها كنور الشمس  
 (قوله المظهر) اي من الشبه والزيف (قوله بحر) الجمراسم للعجل الذي يجري فيه الماء من بحر الماء الارض  
 اذا شقها فاطلق اسم الحمل واريد الحال وهذا اللفظ يحتمل ان يراد به الكتاب المعلوم الذي الفه العلامة محمور  
 المذهب الشيخ زين بن بيجم ومعنى التركيب حينئذ ان الله تعالى افاض على معاشر الحنفية وانعم عليهم بهذا  
 المؤلف المسمى بهذا الاسم الذي فيه من احكام الشريعة ما لا يحصى وهو حقيق بهذا الاسم اذ هو مع ذلك  
 واسع العبارة واضمحها خال عن قلاقة الالفاظ وصعوبة المعاني ويحتمل ان يراد بالبحر الرائق الاحكام الشرعية  
 التي وصلت اليها ويكون المقام مقام تجريد لان البحر الرائق على هذا هو الشريعة كانه جرد من الشريعة احكاما  
 مشبهة بالبحر الرائق الخالص من المكدرات هذا اذا اريد بالبحر احكام الشريعة لا بالنظر للمذهب وان اريد به  
 الاحكام القاصرة على اهل المذهب فالشريعة عامة للاحكام المذكورة عند الجميع انما افاضه الله على اهل  
 المذهب من الاحكام احكام حسنة واضحة خاصة من الاعتراض والتردد والوهام مشبهة بالبحر الرائق  
 ولا غربة في ذلك فان كل اهل مذهب يمدحون مذهبهم لا يتابعهم له رزقنا الله تعالى حب الجميع بفضله وكرمه  
 ويحتمل ان يراد بالشريعة كل ما شرعه الله تعالى ولو اغير هذه الامة وبالبحر الاحكام المشروعة على لسانه  
 عليه الصلاة والسلام (قوله راتقا) اي صافيا (قوله واغدقت) في القاموس غدت العين كفرحت غزرت انتهى  
 فمعنى اغدت اغزرت واكثر احم (قوله لدينا) اي عندنا اي اكثرت لنا (قوله من بحر منحك) الجمار والجرور  
 متعلق باغدقت والاضافة من اضافة المشبه به الى المشبه اي اكثرت لنا من منحك التي هي كالبحار في العظم  
 والكثرة وعمومها للتناص والعام والمنح العطايا وفي القاموس منحه كمنحه وضربه اعطاه اه (قوله الموقرة)  
 اي الوافرة الكثيرة (قوله نهر افاتقا) التهراسم للعجل الذي يجري فيه الماء ثم اطلق على الماء الجاري من اطلاق  
 اسم الحمل على الحال فيه ثم يحتمل ان يراد بالنهر الكتاب المسمى بهذا الاسم تأليف الشيخ عمر بن بيجم اخي الشيخ  
 زين والمعنى عليه ان الله اعطى لنا من عطايا الكثرة هذا المؤلف حيث وفق هذا الخبر لتأليفه فانه كتاب جليل  
 ويحتمل ان يراد بالنهر الفائق الاحكام الشرعية المشبهة به لكثرة انتفاع الناس بكل ولان الماء به حياة الناميات  
 كذلك الاحكام بها حياة الارواح ونجاتها من العذاب ولك حينئذ في المنح احتمالا لان ابقاؤها على المعنى اللغوي  
 وهو العطايا والاشارة الى الكتاب المعلوم الذي الفه المصنف على هذا المتن والنهر الفائق الاحكام التي ذكرت فيه  
 ولا يصح ان يراد بالمنح الكتاب المعلوم والنهر كذلك لان النهر ليس مأخوذا من المنح لانه اما سابق عليها في التأليف  
 او معاصر لها والاضافة في ههنا جعلت اسما للكتاب على معنى انه هو الذي وفق مؤلفها لجمعها حتى صارت  
 ملجأ للمعنى ونافعة للصيدي والمنتهى (قوله واقمت) اي اكلت (قوله نعمتك) اي انعامك او ما انعمت به  
 (قوله علينا) الضمير للمؤلف وحده نظر الى عود ثواب الانتفاع به اليه فقط واتى بضمير العظمة للتحديث بالنعمة  
 وهو جازر عند الفقهاء والمحدثين او الضمير لمعاشر الحنفية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن ظن من الشيخ  
 ويدل على ان الخطبة الفيت بعد ابتداء هذا الكتاب بل على انها متأخرة عنه بخمسة لانه يسرد ان يبيض ابتداءه  
 في الروضة ثم يشرع في الخطبة ثم يه (قوله حيث) الحينية للتعليل اي لانك يسرت اول التيسيد اي اتممت  
 وقت تيسير ابتداءه الى اخره والاول اولى (قوله يسرت) اي سهلت (قوله ابتداء تبييض انه) بضمهم منه ان المؤلف  
 سوده او لا ثم ابتداء تبييضه في الروضة المأنوسة في مسجده عليه الصلاة والسلام والتبييض في عرف المؤلفين رقم

تجاه وجهه منسج الشريعة والدرر\*  
وضحيه الجليلين الى بكر و...  
بعد الاذن منه صلى الله

المؤلف محرر بعد كتيبه ولا غير محرر غالباً والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله هذا الشرح) الاشارة الى ما في الذهن من الالفاظ المتخيلة الدالة على المعاني وهذا هو الاول من الالوجه السبعة المشهورة والشرح بمعنى الشارح اي المبين والكاشف اوجعل الالفاظ شرها مبالغة (قوله المختصر) الاختصار وتقليل اللفظ مع تكثير المعنى وقيل مطلقاً والاول هو المراد واخصاره اما من تراخي الاسرار الذي سوده المؤلف ويض الجزء الاول منه كما يأتي او من كتب المذهب (قوله تجاه) اي مقابلة وقوله وجهه اي ذات النبي عليه الصلاة والسلام فاطلق الجزء واراد الشكل وخص الوجه لكونه اشرف اعضاء الانسان وكل ذاته دبر من اجزائه صلى الله عليه وسلم شريف (قوله منسج الشريعة) اي محل نبع الشريعة اي محل ظهور الاحكام فنبه على ان الله عليه وسلم بالمثل الذي ينبع منه المنافع يجتمع الانتفاع بكل والاحتياج اوشبهت الشريعة بالماء تشبيهاً مضرباً في النفس وذكر المنسج تحصيل وتقديم ما في الشريعة قريبا (قوله والدرر) اي الاحكام والفوائد المشبهة بالدرر في النفاة والانتفاع وبها اشارة الى الكتاب المسمى بالدرر (قوله وضحيه) معطوف على منسج اي وتلقاه وجهه وضحيه اي المضاجع فيه تشبيه مضاجع بمعنى مضاجع كخليط بمعنى محالط والمضاجع هو الذي يضطجع بمجذآ آخر بلا فاصل واطلى عليهما وضحيه اقرهم ما منه صلى الله عليه وسلم (قوله الجليلين) اي العظميين بمعنى المعظمين اي الذين عظمهما الله تعالى ويجب علينا تعظيمهما او المعظمين لله ورسوله لخليل فيل بمعنى مفعول او بمعنى فاعل (قوله ابى بكر وعمر) بدلان من وضحيه وقد ابتدأ الشارح بيبض هذا المختصر في الروضة ثم تجاه الكعبة اي فاليدو الحقيق كان في الروضة والاضافي كان في الكعبة كما يأتي الاشارة اليه آخر الخطبة ان شاء الله تعالى (قوله بعد الاذن) متعلق بقوله يسر اي ان التيسير لا ابتداء بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم وناهيك بكتاب الف باذنه عليه الصلاة والسلام وبما يحصل فيه من النفع لمن يعاينه وهذا الشرح حقيق بالمدح كيف لا ولم ينسج على منواله من اهل المذهب فاسج بل البعض مولع بنقل الخلاف والاقوال ولا يميز ضعيهها من قويا والبعض مولع بالاستدلال لاقوال اهل المذهب ومخالفتهم والبعض بسط في العبارة كل البسط حتى افرط وهذا المؤلف قد ارتكب الشج فيه اختصاصه بغير محل مع ذكر الاقوال المعقدة فاما ان يقتصر على قول واحد واما ان يذكر قولين كلاهما صحيح ولم يتعرض لكثرة الاستدلال لما ان المقلد لا يطالب بدليل اذ اقامة الدليل من وظيفة المجتهد فينبغي الاعتناء بما اذن النبي صلى الله عليه وسلم بتأليفه فهذه منزلة عظيمة ومنقبة كريمة ولقد وقع لمؤلف الاصل منزلة عظيمة وهو انه افاد هذا المتن اثر ما وقع له من رؤا دخول صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم منزله بغزة المحروسة فقام له مستقبلا واعتقه بحلا واقمه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف وهو عيشى بوسط منزله حتى معد السرير الذي نيام عليه الشيخ والقم ولد المؤلف الشيخ صالح محشى الاشياء ثديه الشريف فتأليفه ايضا مصطب بانوار النبوة فانظر لتأليف هذا المتن والشرح وذلك من كامل اخلاص مؤلفيهما ونرجو من الكريم انعام هذه الكتابة ببركة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله منه) اي من منسج الشريعة بالتبيض لهذا المؤلف (قوله صلى الله) افاد انما ذى فيما تقدم كراهة افراد احدهما عن الآخر عندنا ونقل الاسقاطى عن منية المقتى ان الاختصاص على الصلاة لا يكره وقال ان الكراهة في الاقتصار مذهب المحدثين فلعل في المسئلة قولين ثم رأيت الحلبي في شرح التهورر افاد ان القول بالكراهة ضعيف حيث قال ثم ان المصنف ختم هذه الصفات بالمادة للنبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة عليه ثانيا عودا على بدء لما عنده من الشغف بذلك ويحيى له وليقونها بالسلام عليه كما ائتمنا في الامر بهما في الكتاب العزيز فيخرج عن عهدة ما قبل من كراهة افرادها عنه وان لم تكن ذلك صحيحا كما يثناه في كتابنا حلية الجلي وصلى مصدره تصليته وقد سمع في قول الشاعر

تركت القيان وعزف القيان \* وادمنت تصليته وابتها لا

وانما تركه اكثر اهل اللغة لانهم هدر قياهم وعنايتهم بالسماحى اسقاطى (والصلوات اسم مصدر واشتهر انها من الصلة لانها صلة بين العبد وربّه وهذا يقتضى ان اصلها وصل فدخلها القلب المسكا في تأخير القاء عن اللام ثم الاعلا ليقلب الواو افتاء وحل في صلة بمجذآ وقعوا يص التاء عنها وانما اشتقاق كبير ولا يضر فيه اختلاف ترتيب الحروف والصلاة لغة الدعاء اي ولوم الملائكة وابست صلاتهم مقصورة على الاستغفار على التحقيق

وسلم عليه وعلى آله وصحبه الذين  
جازوا من منفتح كنف فيض  
فضلك الوافي حقائقها وبعد  
فيقول

واعترض هذا ابن هشام بأنه لو جعل مكان صلى دعاء لا انعكس المعنى لان المعنى حينئذ دعاء عليه وهو مبنى  
على ان المترادفين لا بد من جريان احدهما مجرى الاخر وفيه خلاف عند الأصوليين وفي الاصطلاح الرحمة  
وتختلف باختلاف ما تستدل به فهي من قبيل المشترك اللفظي واعترضه ابن هشام بأنه ليس لنا فعل يختلف  
معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا واختارنا مشتركا معنويا فهو ضرورة تطلق العطف  
ثم هو في كل شيء بحسبه ورده القدماء مبنى بارادافعال كثيرة تختلف معانيها باختلاف الاسناد ومع ذلك هو  
حقيق مثل المحررت معدة البعير تغيرت واعربت اليب انصحت عن مرادها واعربت الشيء اذا انطقت به معربا  
وغير ذلك وهذه اجلة خبرية لفظا انشائية معنى وهو الحق لان الوارد صيغة طلب من الشارع حيث قال تعالى  
صلوا عليه وسلموا وقول يس انها خبرية معنى ايضا لا يتم مع ما ورد وقيل معنى الصلاة المغفرة افاده بعض مشايخي  
(قوله وسلم) السلام التحية اي بكلامه القديم بان يسمعه ذلك او بارسال ملك كما كان يقع له ان جبريل عليه  
السلام كان يأتي ويقول له ربك يقربك السلام والتحية بالتحف بالتم ويرجع الى الصلاة (قوله عليه) تنازعه  
صلى وسلم واعمل الثاني وحذف من الاول لدلالة الثاني عليه (قوله وعلى آله) في بعلي رداعلى من منع الفصل  
بينه صلى الله عليه وسلم وبين آله بعلي واستدلوا بحديث موضوع لا تلهووا بيني وبين آلى بعلي والآل في مقام  
الدعاء كل مؤمن نبي كما افاده الملوى وقيل مطلقا لان المطلوب في الدعاء التعميم وامافي مقام الزكاة ففي تفسيره  
خلاف بين المذاهب وهم خمسة عندنا كما بين في الزكاة ان شاء الله تعالى (قوله وصحبه) هو اسم جمع لصاحب  
بمعنى الصحابي اي لا بالمعنى اللغوي وهو من ينك وبينه مواصلة ومداخلة ولا بمعنى صاحب الذي هو بمعنى  
التابع المقلد لغيره كاصحاب الائمة والصحابي كل مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم اوراه النبي صلى الله عليه وسلم  
ومات على ذلك وعن بعض الاصوليين خلاف ذلك والاول هو الصحيح اه منح وفي الامم خرج ان اصحاب النبي عليه  
الصلاة والسلام يقاربون عدة الانبياء وفي الائمة انه صلى الله عليه وسلم مات عن مائة الف واربعة وعشرين  
الف من الصحابة (قوله الذين حازوا) اي جمعوا (قوله من منح) اي عطيا (قوله ففتح) مصدر فتح ضد اغلق وبطلق  
الفتح على الماء الحار وعلى النضر اي من منح نصره او منحه المشبهة بالماء الحار لكثيرتها (قوله كشف) الكشف  
الاظهار كما في القاموس والمعنى حازوا من عطيا نصره الكشف بمعنى الكشاف اي المظهر فهو مصدر اريد به اسم  
الفاعل (قوله فيض) يقال فاض الماء اذا كثر (قوله فضلات) الفضل ضد النقص جمعه فضول كما في القاموس  
مما مراد الانعام (قوله الوافي) اي التام (قوله حقائقا) من حق والحق ضد الباطل وهو احداطلاقات له  
ذكرها في القاموس اي حازوا من عطيا نصره تعالى الكاشف الذي سببه كثرة احسانه تعالى الوافي  
امور بالحققة وفي ذلك اشارة الى اسماء كتب معلومة في المذهب نقل عنها المؤلف وغيره وهي المنح والفتح والكشف  
والفيض والوافي والحقائق (قوله وبعد) هو ظرف مقطوع عن الاضافة بمعنى على الضم ان نوى معنى المضاف  
اليه ومنصوب ان نوى لفظه والعامل فيه اما المقدرة او الواو لانياتها عنها (فائدة قال السيوطي في شرح عقود  
الجان قال ابن الاثير الذي اجمع عليه المحققون وعلماء البيان ان فصل الخطاب هو ما بعد لان المتكلم بفتح كلامه  
في كل امر ذي شان يذكر الله وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله  
تعالى بما بعد وضح ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال اما بعد اخرجه الشيطان واختلف في اول من نطق  
بها فروى الدبلي في مسند الفردوس عن ابى موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اول  
من قال اما بعد داود وهو افضل الخطباء هجره فافاده بعض المشايخ (قوله فيقول) ادخل الفاء في جواب اما  
المقدرة او الواو لانياتها عنها والقول يأتي لمعان مختلفة باعتبار ما يعدي به فاذا عدي بالباء كان بمعنى الحكم  
واذا عدي بعن كان بمعنى الرواية واذا عدي بني كان بمعنى الاجتهاد واذا عدي باللام كان بمعنى الخطاب واذا  
عدي بعلي كان بمعنى الاقتراء والعرب تستعمل القول في غير الكلام فتقول قالي يده اي اخذ وقال برأسه  
اي اشار وقال برجله اي منى وتستعمل بمعنى ذكره غيبي عن الكشف قاله الحموي وبني استهما لان آخران  
وهما استعماله بمعنى الاطلاق ومنه قولهم مقدمة العلم تقال على كذا اي تطلق وبمعنى الحمل ومنه  
قولهم الحنس يقال على كذا اي يحمل ويعدي في كل منهما بعلي اه ابو السعود ويقول اذا بني للمفعول  
صيغته يقال وهذا اللفظ مشترك بين معان ثلاثة القول والقولولة والاقالة وجمعها الشاعر في قوله



اقول لطبي مرتبي وهو راتب \* أنت اخو لي فقال يقال  
قللت أفى ظل الاركة والنقا \* يقال ويستظل فقال يقال  
قللت يقال المستحبر بارضكم \* اذا ما جئ ذنبا فقال يقال

(قوله فقير) صنعة مبالغاة وصفة مشبهة اى كثير الفقر اود آتفه والفقر من كسرت فقار ظهره وهى العقد  
اللاقى فى سلسلة ظهره والمراد المحتاج (قوله راحة) اى لانعام وهو الظاهر اولادتها لانها اذا ردت كانت  
والاضافة بمعنى اللام (قوله ذى) اى صاحب ولا يستعمل الا فى ذى شرف بخلاف صاحب (قوله اللطف)  
فى القاموس لطف بالضم رفق ودنا والله لطيف اوصل لك مرادك بلطف واللطف البر بعبادة المحسن الى خلقه  
بإيصال المنافع اليهم برقى ولطف والعالم بحفريات الامور ودقائقها فيحتمل ان المراد الرفق والدنواى القرب  
المعذوى اودى إيصال المرادات اودى البر والاحسان (قوله الخفى) اى الظاهر فانه من اسماء الاضداد فان لطفه  
تعالى لا يخفى على كل شخص وفى كل شخص او المراد الخفى عن العباد بان يدبره الامر من غير تعان منه ومشفقة  
ويهي له امور ديناه وآخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شئ قدير (قوله محمد) يذل من فقير ولا يقال يلزم ان  
يكون اثبات الفقر له غير مقصود بالذات هنا وانما ذكرنا نوطه وعمه اذا المقصود بالذات ذكر الاسم لاطهار الفقر او يقال  
الطرح انه غير مقصود بالذات هنا وانما ذكرنا نوطه وعمه اذا المقصود بالذات ذكر الاسم لاطهار الفقر او يقال  
هو مطروح من حيث عمل العامل او هو عطف بيان فيكون اثبات الفقر لنفسه مقصود بالذات افاده بعض  
الشايع (قوله علاه الدين) لقبه رضى الله تعالى عنه اى على الدين ورافعه من حيث الحث على امره ونواهيه  
فعلوا تركا او على اهل الدين اى دين الاسلام بمعنى انه ناصرهم ومظهر لهم الحق وانما كان معاليهم لانهم حيث  
عملوا بامره ونهيه فعلوا دينيا وآخرة وهذا بالنظر للمعنى اللغوى والعلمى لا يلزم فيه ملاحظة ذلك وليس هذا  
باسم ابيه لانه سيصرح به بعد (قوله الحسينى) وجد فى بعض النسخ بالصاد وعليه فهو نسبة الى حصكنى مدينة  
بديار بكر كما فى باب اللباب (قوله ابن) بالرفع صفة لمحمد وخبر لمحمد المحذوف ويكتب بالالف لانه لم يقع بين عليين  
(قوله الشيخ) يطلق على من طعن فى السن لغة وفى الاصطلاح على صاحب الرتبة والعلم وان كان صغيرا فى  
السن وهو المراد هنا وهذا الوصف من قبيل تعظيم الوالدين وهو حسن (قوله على) هو من الاسماء المشتركة قال  
الشراح فى الحظرو والاباحة وجاز التسمية بعلى ورشيد وغيره من الاسماء المشتركة ويراد فى حقه غير ما يراد فى حقنا  
لكن التسمية بغير ذلك فى زماننا اولى لان العوام تصغره عند النداء كذا فى السراجية اه وعلى ابن الشيخ محمد ابن  
الشيخ على ابن الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ محمد ابن الشيخ جمال الدين ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين العابدين  
الحصنى ثم الدمشقى والحطيب الحنفى انتهى درمتمقى (قوله الامام) يحتمل انه صفة للمؤلف وهو الكثير فى  
مثل هذه التراكيب ويحتمل انه وصف لابييه والمراد به الذى يقتدى به فى الصلوات الخمس (قوله بجماع) متعلق  
بالامام والباء بمعنى فى وهذا المسجد صرف على عمارته الاموية الف كيس وزيادة وكان فيه الف ممرحم والف  
نجار ذكره السيوطى فى مشتهى العقول (قوله بن امية) امية جدهم الاعلى ومن ذريته ابوسفيان العجمى وابنه  
معاوية ومشتى جندهم ستاؤه الف (قوله ثم المفقى) الى اخره فاذا بين ان الافتتاح لم يجتمع له مع الامامة وانما تأخر  
عنها ونفيدهم وضعا للمهله والترانجى وانظر هل فى الواقع كذلك ام لا فتاؤه تولاه بعد الامامة بغير مهلة (قوله بدمشق)  
هى مدينة الشام وفيها كسر الميم وقصتها والصرف وعدمه باعتبار البقعة والمكان (قوله الحمية) اصلها  
المحوية اجتمع الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء والحمية اى المحصورة  
بصيانة الله ونهايتك بالاحاديث الواردة فى مدح الشام (قوله الحنفى) الغالبان الوصف فى مثل ذلك يرجع  
الى المتقدم ويحتمل انه وصف لابييه والحنفى من تعبد على مذهب النعمان بن ثابت رضى الله تعالى عنه  
وعن سائر الائمة (قوله لما يضيئ) الجمله الى آخر الكتاب فى محل نصب مقول القول او كل جملة من الكتاب محلها  
نصب بناء على ان جزءه المقول لله محل اوليس له محل وهما قولان (قوله من خزائن الاسرار) اسم للشرح الذى  
كتب مسوده على اى اعرار الفقه واحكامه وتفاريعه فشبّه الفقه بالاسرار بجماع المحافظة على كل (قوله  
وبدائع الافكار) اى افكار المجتهد الاعظم التى قواها بالسنة والكتاب ومن بدائع افكاره من حيث حسن  
تركيب وبديع الوضع وهذا المعنى قبل جعله علما واما بعد جعله علما فهو جزء اللفظ لا يدل على شئ من الموضوع

فقير جندى اللطف الحنفى محمد  
علاء الدين الحسينى \* ابن الشيخ  
الامام بجماع \* لما يضيئ الحنفى  
الحمية الحنفى \* لما يضيئ الحنفى  
بن خزان الاسرار \* وبدائع الافكار

في شرح تصوير الابصار \* وجامع  
الدار فدرته في عشر مجلدات كبار  
فصرفت عنان العناية نحو الاختصار  
وسميت بالدر المختار في شرح تصوير  
الابصار \* الذي فاق كتب هذا الفن  
في ضبط والتعريب والاختصار \*  
وله مرقى اقرا صنعت روضة هذا العلم به  
مفتحة الازهار \* سلسلة الابهار

له كالزاي من زيد لا تدل على شيء من زيد والافكار جمع فكر وهو حركة النفس وجولانها في المعقولات  
اي تعقلها بالهيئة المخصوصة التي يريد ها الله تعالى (قوله في شرح) ان كانت من جزء العلم فلا يبحث  
عن الظرفية لان العلم واجزائه لا يعطل واما قبل العلمية فيقال الاولى حذف في لان خزائن الاسرار هي نفس  
الشرح وظاهر الظرفية يقتضي المغايرة (قوله تصوير الابصار) اسم لهذا المتن وتوير الابصار اي انارتها يقال  
انار الشيء واسنة ناراي اضاءه والتوير الاضاءة كما في المختاراه مخ (قوله وجامع الجبار) جمع الشيء المنفرد فاجتمع  
وبابه قطع والجبار جمع بحر واد بالجار المتون الذي جمع هذا المتن غالب مسائلها اه مخ وظاهره ان في العبارة  
مضافا مخذوقا (قوله قدرته) اي هذا الشرح المسمى بخزائن الاسرار فالشيخ رضي الله تعالى عنه لما بيض  
من هذا الشرح الجزء الاول نظر الى باقيه بالنسبة الى ما بيضه وجد الذي يبيضه بمقدار العشر من المسودة فيلزم  
ان يكون الكتاب عند تمامه عشرة اجزاء عاد وظاهر العبارة انه لم يبيض من هذا الشرح الذي هو خزائن الاسرار  
الاجزاء واحدا ثم يحتمل انه لم يبيض باقيه ويحتمل انه يبيضه بعد ذلك بنفسه وان غيره يبيضه (قوله مجلدات)  
جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذ اجمع بجميع جمع تأنيث كخفوفات ومرفوعات ومنصوبات والمراد  
اجزاء وانما قال مجلدات لان العادة ان الجزء يوضع في جلد على حدة (قوله كبار) جمع كبير اي عظام اي انها عشر  
مجلدات ومع ذلك لم تكن تلك المجلدات صغيرة ولا وسطا وانما هي كبار (قوله فصرفت) عطف على قدرته اي انه  
لما راها بعد بره اذا جلد يكون كما ذكر كان ذلك داعيا وحاملا لصرف عنان العناية نحو الاختصار (قوله عنان) هو  
مقود الدابة وهو يكسر العين واما مفتحتها فواحي السماء (قوله العناية) اي الاجتهاد من عني بالشيء اذا حصلت  
فيه محافضة ورغبة فشيء الاجتهاد به كقرص لها عنان تشبها صغيرا وذكر العنان تخييل والصرف ترشيح  
(قوله نحو الاختصار) اي جهة الاختصار فالنحو بمعنى الجهة كما هو احد اطلاقاته فالاختصار تقليل اللفظ  
وتكبير المعنى ولا شك ان هذا الشرح مختصر بالنسبة الى خزائن الاسرار (قوله وسمينه) اي هذا المختصر  
المأخوذ من الاختصار والشرح المتقدم في قوله بيبيض هذا الشرح وسمى يتعدى الى مفعولين الاول بنفسه  
والثاني بحرف الجر كما هنا وبنفسه كما في ابي محمد (قوله بالدر المختار) قال ابن حجر ان اسماء الكتب من  
حيز علم الجنس والعلوم من حيز علم الشخص واشتهر هذا الكلام بين الافاضل ونوقش بانه ان نظر لتعدد الشيء  
بتعدد محله فكلاهما علم جنس وان نظرا للاتحاد العرفي فعلم شخص واما التفرقة فهي تحكم وترجيح من غير  
مرجح افاده بعض المشايخ والدرالجواهر وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير (قوله المختار) اي الذي  
من اطلع عليه اختاره وآثره على غيره (قوله في شرح) الى آخره قد تقدم ما يتعلق به (قوله الذي) نعت لتوير  
الابصار لانه نسبة للمصنف بعد الاوصاف الاتية وفيه ان توير الابصار في هذا التركيب جزء علم وجزء العلم  
لا يوصف والاوى حينئذ ان يكون خبر المبتدأ مخذوف هو ضمير يعود عليه والنعته بالنظر لذاته قبل دخوله  
في العلم وفيه نظر (قوله فاق) اي علا وحسن (قوله هذا الفن) اي الفقه والاشارة الى المستخصر ذهنا المنزل منزلة  
المحسوس (قوله في الضبط) اي التعريرا والمحافظة على جمع الفروع المحتاج اليها (قوله والتعريب) اي ذكر الاقوال  
المصححة او تصحيح التراكيب (قوله والاختصار) فهو مع كونه جامعا للفروع مصحح الالفاظ مختصر (قوله  
وله مرقى) اي الحياتي هذا ليس يمين واقسم الله به في قوله تعالى لعمر لثانهم اني سكرتهم يعمهون وقال بعضهم  
انه على تقدير مضاف اي رب حياتي (قوله لقد) اللام داخله على جواب القسم وقد التحق (قوله اشعت)  
اي صارت وان كان اصله الدخول في الضمي (قوله روضة هذا العلم) شبه العلم ببستان فيه روضة تشبها مضمرا  
في النفس وذكر الروضة تخييل والروضة المحل الذي فيه الاشجار والمياه (قوله هذا العلم) اي علم الفقه قال فيه  
للعهد (قوله به) اي بتوير الابصار (قوله مفتحة الازهار) اي انها خرجت من اكامها وازيل غشاؤها  
بسبب هذا المؤلف اي ازيل ما فيها من الخفاء وانما عبر بمادة الفعل ليدل على المبالغة والاضافة من اضافة  
ما كان صفة اي ازهارها مفتحة والذي فتحه هو المصنف مجازا والله تعالى حقيقة (قوله الازهار) جمع زهر نور  
الاشجار والمراد بالازهار المسائل الفقهية شبهها بالازهار بجامع التفاس في كل ومعنى كونها اتفقت به  
ان مسائله به حصلت وقربت لسهولة مأخذه ولطافته تراكيبه (قوله سلسلة الانهار) الاضافة من اضافة  
ما كان صفة اي انهارها سلسلة اي الانهار الكائنة فيها مجراة قال الحلبي في جامع اللغة تسلسل الماء



في الخلق جرى والمراد بالانتماء المسائل فيكون المشبه واحدا في هذا فاقبله والمراد بالانتماء انما كيب قسبها  
بالانتماء بجماع المدونة في كل والاتعاق (قوله من بجانيه) اي هذا المقاي عما يتعجب منه ان التحقيق المذكور  
فيه الذي هو كثراته يختار عن غيره فقوله ثمرات التحقيق من اضافة المشبه الى المشبه وهذا كناية عن غفلة  
هذا المؤلف وبراعته حتى ان تحققة فاق تحققات من قبله ويحتمل ان يشبه التحقيق بشجر قلمها آثار تشبها  
مضمرا في النفس وذكر الثمرات تخييل والمراد بالثمرات المسائل والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق  
واثبت الشيء بدليل والثاني لا يظهر هنا لان الادلة ليس ذكرها من وظيفة ارباب المتن وفي الاول بحث  
وهو ان هذا مختصر من الكتب قبله ولا شك ان اربابها قد ذكرت المسائل فيها على الوجه الحق فامعنى  
اختيارها من هذا المختصر دون غيره مع التساوى في ذلك والجواب انا نقول ان هذا المختصر لما كانت الفاظه  
واضحة خالية عن التكرار والنفع فيه أكبر من غيره صار يرغب فيه ويختار تحققة فانه فاذا اراد الانسان  
المراجعة يختار ويقتصر على ما ذكره دون غيره ويحتمل ان من في قوله من بجانيه تعليقه اي ان تحققاته  
تختار لاجل كون هذا المؤلف عجيبا في سبكه وتركيبه وبجانب جمع بحسبة فعليه بمعنى فاعلم اي توقع الغير  
في العجب او مفعولة اي مبهمة اي واقع عليها الإعجاب (قوله ومن غرائبه) اي من مسائله الغريبة فغرائب جميع  
غريبة والاضافة للبيان ومن اضافة الخاص الى العام لان في مسائله ما لم يكن غريبا والاول امدح (قوله ذخائر)  
جمع ذخيرة بمعنى مذخورة ومحفوظة والذخيرة الشيء النفيس الذي يحافظ عليه والتدقيق ذكر الشيء على وجه الدقة واشهر  
من اضافة المشبه الى المشبه اي تدقيق كالدخائر في المحافظة عليه والتدقيق ذكر الشيء على وجه الدقة واشهر  
ان التدقيق ذكر الدليل بعد الدليل وهذا ليس بمراد ويحتمل ان تدقيق مصدر يراد به اسم المفعول اي مدق  
كالدخائر اي كلام مدق كالدخائر وهذا الوجه يعبر في ثمرات تحقيق (قوله الاختصار) جمع فكر وقد تم الكلام  
عليه والمراد بالاختصار اصحابها اي ان النفوس تقتل فيها اي في صنيعه فيها وكيفية اخذ وجعله لها وليس  
المراد انها مشككة بتعريف النفوس في ادراكها فذلك ليس بمدح (قوله الشيخ شيخنا) قال الحديث متعلق بمحذوف  
نعت لتسوير الابصار او حال منه اي الكائن او كائناته وبين الشارح والمصنف واسطة وهو الشيخ عبد النبي  
الخليلي (قوله شيخ الاسلام) اي شيخ اهل الاسلام اي افضلهم في عصره او شيخ الاسلام حقيقة والمعنى انه مظهر  
احكام الاسلام ومبينها والاضافة لتشريف المصنف فالسبب في مشيخته الاسلام (قوله ابن عبد الله) ابن احمد  
الخطيب ابن محمد الخطيب ابن محمد الخطيب ابن ابراهيم الخطيب اه منع (قوله التمرناشي) نسبة الى تمرناش نقل  
صاحب مرصد الاطلاع في اسماء الاماكن والباق ان تمرناش بضمين وسكون الراء وتاء وانف وشن بمهجمة قربة  
من قري خوارزم (قوله الغزي) نسبة الى غزة البلد المعلوم (قوله عمدة التأخرين) اي ما يعتد عليه المتأخرون  
الموجودون زمنه بحيث انهم يرجعون اليه عند التوقف (قوله الاختيار) جمع اخبر بمعنى الكرام الاتقيا (قوله  
فاي اروه) علة لما استقدم من شرحه هذا المتن فان شرحه له يقتضي قلعه عن مشايخه غالباً والمراد بالرواية هنا  
ما يعم الدراية والرواية نقل اللفظ والدراية تفاهم المعنى والضمير راجع للتسوير اي اروي تسوير الابصار وهذه  
الرواية ظاهرة بالنسبة الى شيخه والى المصنف ولما عن ابن نجيم وعن في سنده فلا يظهر لان هذا المتن لم يكن  
موجودا في زمنهم ويحاج بان المروى حافيه من الاحكام التي تتغير بصور العبارات لا بغيره ومن هذا الاقفا  
المؤلف للمصنف افاده الخليل ويحتمل ان الضمير راجع لعلم المعهود الذي هو علم الفقه المعبر عنه فيما تقدم بقوله  
لقد اصحت روضة هذا العلم واللفظ المتقدم في قوله كتب هذا الفن (قوله عن شيخنا) النون للمعظم نفسه فخذنا  
او المراد هو واقرانه (قوله الخليلي) نسبة الى الخليل سميت بقعة باسم الحال فيها (قوله عن المصنف) متعلق  
بمحذوف حال اي حال كون الشيخ عبد النبي روايه عن المصنف وحدث العادة غالباً باطلاق المصنف على مؤلف  
المتن والمؤلف اعم من ذلك والمصنف هو محمد بن عبد الله وقد تقدم الكلام عليه (قوله عن ابن نجيم) هو صاحب  
البحر والاشياء وشارح المنار وله الرسائل العديدة واسمه زين وصاحب انهر اخوه واسمه عمر (قوله  
المصري) نسبة الى مصر القاهرة (قوله بسنده) اي رواه هذا العلم بسنده اي عتلسا بسنده عن شيخه وشيخه  
عن شيخه وهكذا (قوله الى صاحب المذهب) اي الى ان يتصل السند بصاحب المذهب وانما جعل الاحكام صاحب  
المذهب لكونه الذي انشاء بل هو الذي اول من فتح باب الاجتهاد (قوله بسنده) اي الامام المومل الى الذي

من بجانيه ثمرات التحقيق المختار  
ومن غرائبه ذخائر تدقيق تحرير الافكار  
الشيخ شيخنا شيخ الاسلام محمد بن عبد الله  
التمرناشي الغزي عمدة المتأخرين الاختيار  
فاي اروه عن شيخنا الشيخ عبد النبي  
الخليلي عن المصنف الغزي عن ابن نجيم  
المصري بسنده الى صاحب المذهب  
ابن حنيفة بسنده الى النبي

المصطفى المختار عن جبريل عن الله الواحد  
القهار \* كما هو مبسوط في اجازتنا بطرق  
عديدة عن المشايخ المتبحرين الكبار \* وما  
كان في الدرر والرفر \* لم اعزه الا ما ندر \*  
وما زاد عن نقله عز وجل \* وما  
لا اختصار \* وما مولى من الناطق فيه  
ان ينظر بعين الرضى والاستبصار \*  
وان يتلافى تلافاه بقدر الامكان  
او يوضح

صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الشعراني في الميزان سند الائمة الاربعة وقدم الامام فقال الامام ابو حنيفة عن عطاء  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم اعقبه بالامام مالك فقال الامام  
مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم اعقبه بالامام الشافعي  
فقال الشافعي عن مالك الى آخر السند ثم اعقبه بالامام احمد بن حنبل فقال الامام احمد بن حنبل عن الشافعي  
عن مالك الى آخر السند رضى الله تعالى عنهم (قوله المصطفى) اصله مستغوب قلبت التاء طاء لوقوعها اثر حرف  
الاطباق وتكتب الواو الفا لتحركها مع انفتاح ما قبلها من الصفوة وهو الخلوص والاصطفاء الاختيار  
لان الانسان لا يصطفى الا اذا كان خالصا طيبا (قوله المختار) هو بمعنى ما قبله وهذان اسمان من اسمائه  
صلى الله عليه وسلم (قوله عن جبريل) اي النبي صلى الله عليه وسلم راوا بذلك عن جبريل ومعناه طبع الله  
وعلم صلى الله عليه وسلم انه ملك لا شيطان يوحى الهامي من الله تعالى او بعلامات كما فعلت خديجة حين رآته  
وكشفت رأسها فاستمع الوحي فلا استترت جاء فهذا مما يتميز به الوحي من الشيطان وفيه كلام غير ذلك ذكره  
صاحب المواهب (قوله كما هو) متعلق باريه اي اروي به بسندي هذا كما هو اي السند مطلقا (مبسوط اي موسع  
في اجازتنا اي فهذا المذكور هنا من جملة سندات متعددة للشيخ وقد علمت ان الضمير راجع للسند مطلقا  
(قوله في اجازتنا) بالافراد وفي نسخة بالجمع يحتمل ان الشيخ جمع اجازاته من مشايخه بالغة وبسط العبارة  
فيما يذكر السند والاجازات جمع اجازة اصله اجواز قلعت حركة الواو الى الجيم فتعركت الواو بحسب الاصل  
وانفتح ما قبلها باعتبار الان قلبت الفا ثم حذفت الالف وعوض عنها ناء التانيث (قوله بطرق عديدة) متعلق  
بمبسوط اي مبسوطا بسطا مصورا بذكر طرق عديدة فالباء للتصوير وشبه السند بطريقين بجمع التوصل  
في كل (قوله عن المشايخ) متعلق بطرق والمشايخ جمع شيخ وهو واحد جموعه المشهورة (قوله المتبحرين)  
جمع متبحر والمتبحر كثير العلم وانما عبره اشارة الى انه لم يأخذ الا عن من عانى العلم واجتهد فيه (قوله الكبار)  
اي العظام في العلم فيرجع الى ما قبله والخطب محل الاطناب (قوله وما كان في الدرر) جملة استنافية قصد بها  
بيان ان هذا الكتاب من كتب المذهب المعتدلة غير ان بعض الكتب نقل منها كثيرا كالدرر والغرر  
لما لا خسر ولم ينسب اليها الكثرة نقله منها وبعض الكتب ليس النقل منها كالنقل عن الدرر والغرر في الكثرة فينسب  
اليها (قوله لم اعزه) اي لم انسبه اي لم ادين انه منقول منها فالعزواتي بمعنى الابانة كما تدل عليه عبارة صاحب  
القاموس (قوله الاماندر) اي ما قل لكونه في مقام تصحيح اقوال درج عليه المؤلفون فيعده من جملتهم لتقوية  
التصحيح واغبر ذلك (قوله عن نقله) اي عن نقل الدرر اي نقل منها فهو مصدر مضاف الى المفعول (قوله عزوته  
لقائله هذا من مزيد الديانة وعدم ادعاء الرياسة والعلم (قوله روما) اي قصدا للاختصار علة لقوله لم اعزه  
الاماندر اي ان النقل حيث تكرر عن الدرر تركت العزولها لاجل قصد الاختصار (قوله فيه) اي في هذا  
الشرح الذي قدم اسمه بقوله وسيمته بالدر المختار (قوله بعين الرضى) اي بالعين الدالة على الرضى ولا ينظر  
بعين المقت فان من نظريها تبين له الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضى عن كل عيب كائلة \* كما ان عين السخط تبدي الما اريا

او انه شبه الرضى بانسان له عين تشبهها مضعرا في النفس وذكر العين تحصيل (قوله والاستبصار) السين والتاء  
زائدتان اي والابصار والمراد بالابصار التبصر والتأمل (قوله وان يتلاقى) اي يتدارك ذكر السعد في المطول  
ان يتلاقى في التدارك وفي القاموس تلاقاه تداركه اه (قوله تلافاه) اي تلفه وعيبه اي وان يتدارك تلفه  
ونقصه باصلاحه بقدر الامكان والتلاف وقع التعبير به لغير المصنف وقد ذكره الامام ابن الفارض  
في الكافية بقوله \* وتلاقى ان كان فيه اتلاف \* بل جعل به جعلت فذلك) ويحتمل ان الالف اشباع وهو لغة  
قوم كما قاله في القنية وان استبعده الزيلعي وخصه بالشعر (قوله بقدر الامكان) متعلق بمتلاقى اي يتدارك  
عيبه بقدر امكانه وتداركه باصلاحه اما بتغيير لفظ او تقديمه او تأخيره فيكون هذا اعتذارا من المصنف  
واقترار اصفة العبودية وانه لا يسلم من الزلل والخطا وهذان من الشارح بالاصلاح ويحمل هذا على  
من فيه اهلية وملكة كما يدل عليه قوله فيما بعد لكن بعد الوقوف (قوله او يصحح) اي يسامح ويقيه على حاله  
ان لم يكن فيه اهلية فالقسام فيه توزيع وفي بعض النسخ بالواو فالمراد انه يتدارك نقصه ويصنع الى يسامح

ولا يسمع هذا العيب (قوله الاسرار) بكسر الهمزة مصدر اسر وهو ضد الاعلان فهو حينئذ بمعنى الاضمار  
 الاخفاء ويكون العطف عطف مرادف والمراد انه عالم بما يستره الانسان وما يصغرهما مصدران مراد  
 بهما اسما المفعول قال الحلبي ويحتمل فتح الهمزة من اسر ويكون جمع سراهاى بمعنى مسراى مخفى والاولى  
 بان يقول بدل الاضمار الاظهار ليكون في كلامه من المحسنات البديعية صنعة الطبايع وهو الجمع بين لفظين  
 متقابلين المعنى (قوله واعمرى) تقدم ما فيها وهذه العبارة بلفظها وقعت لصاحب النهر في الخطبة (قوله  
 الخطر) اى الذى هو التلاف والنقص الذى سببه غالباً النسيان والغفلة ومن غير الغالب قد يكون اسره الفهم  
 والخطي الامر العظيم (قوله لاهر) خبران (قوله يعز) على وزن يقل او يعل كما فى القاموس والمادة تأتى بمعنى  
 العسراى يعسر وبمعنى القلة اى يقل ويندرج بمعنى الضيق اى يضيق على البشر وبمعنى الظلمة اى يعظم عليهم  
 فلا يحصلونه فاذا هذه المعاني صاحب القاموس وكل صحيح (قوله البشر) اسم جنس والبشر ظاهر البشرية وهو  
 ما ظهر من الجسد والجن ما اختفى من الاجتنان وهو الاستتار (قوله ولا غرو) بفتح الغين المجبة وسكون الراء  
 المهملة مصدر غرا من باب عدا بمعنى عجب والفعل من عجب بوزن علم والمصدر بفتح الجيم اى لا عجب افاده  
 الحلبي اى لا عجب من كون السلامة منه قليلة وعسرة (قوله فان النسيان) الفاء تعيلية اى لان النسيان الذى  
 هو سبب التلاف المتقدم (قوله من خصائص الانسانية) اى خاص بالانسان لا يتجاوز الى غيره كان الحفظ من  
 خصائصها وما سمي الانسان الانسية فهو من النسيان فاصله على ذلك انسيان تحركت الياء وانفتح ما قبلها  
 قلبت الفاء فاجتمعت ساكنة مع الالف خذفت وقيل معناه متحرك من فاس اذا تحرك وقيل من الانس فعلى  
 الاول والاخير قاصر على بنى آدم وعلى الثانى عام والمراد ان التلاف والنقص الذى هو ناسئ عن النسيان  
 لا يستغرب فان النسيان خاص بالانسان وانظر الى قول الله تعالى (ولقد عهدنا الى آدم من قبل فنسى ولم نجد  
 له عزما) (قوله والخطا) هو من تمة اله له السابقة والخطا وقوع الشيء لاعن قصد (والزال) مصدر رزل عطف تفسير  
 على الخطا او براد بالزال ما كان عن قصد فيكون العطف للمغايرة (قوله من شعائر) اى علامات حلبي عن  
 القاموس وانما عبر هنا بشعائر وفيما تقدم بخصائص لان النسيان من خصائص الانسان والخطا والزال  
 يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لايلى بناء على انه منهم وها روت وما روت على ما قيل وقولهم  
 اتجعل فيها من يفسد فيها) وكذا نظر بعض الملائكة الى مقامه في العبادة واما الجن فذلك اكثر حالهم (قوله  
 وأستغفر الله) اى اطلب من الله غفران ذنبى وغفران ما وقع منى من الخطا فى هذا التأليف فالسين والتاء لطلب  
 والغفران نحو الذنب من العجيفة اوسره مع بقائه فيها قولان من الغفر وهو الستر وقيل للجمع الكثير من  
 الناس جم غفير لسترهم وجه الارض (قوله مستعيذا) اى متعوذا وتحصنا فالسين والتاء زائدة اى  
 متحصنا بقلى اوهما للطلب والاستغفار محل اللسان والتحصن محل القلب او محل كل اللسان والحال منتظرة  
 او مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه (قوله به) اى بالله والبناء للتعدي (قوله من حسد) هو تمنى زوال نعمة  
 الغير وايضا الهال نفسه او غيره او الزوال مطلقا وهو داء عظيم باكل الحسنيات كما ناكل الحطب النار ووباء اذى  
 صاحبه الى الكفر لانه يؤول الى الاعتراض على الله تعالى (قوله يسد) من سد كسد اى يحول بينه وبين  
 الانصاف يقال جراد سد اى كثر سد الاق (قوله باب الانصاف) اى يعنى ما حبه عن الانصاف المشبه بالباب  
 بجماع الوصول فى كل فان الانصاف يتوصل به الى الخير او شبه الانصاف بيت واثبات الباب له تخييل والزيادة  
 عدم الانصاف بالكلية والانصاف العدل (قوله ويرد عن جبل) عن زائدة ويرد بمعنى يصرف اى يصرف جبل  
 الاوصاف الى قبضها بحيث اذا رأى وصفا حسنا جعله قبضا ولم يوجد فى القاموس تعدي رد يعنى بل ذكرانه  
 متعدية نفسه وبما لزمه عليه اى لم يقبله ويحتمل جعل عن بمعنى على بحيث يكون المعنى انه يرد على المحسود  
 جبل او صافه وان يكون المعنى ان الحسد يرد الحاسد عن جبل الاوصاف التى يحق ان تفعل الى قبضها والمراد  
 جبل اوصاف المحسود والاضافة فى جبل الاوصاف بمعنى من وهذه العبارة وقع مثلها لصاحب المنى  
 فى خطبته ووقعت لابن المشكفة فى خطبة شرحه لمنظومة ابن وهبان (قوله لا) اداة استفتاح يستفتح الكلام  
 بها لينقطن المخاطب لما يلقى اليه (قوله حسك) اى كالحسك والحسك شوك السعدان والسعدان نبت من  
 افضل مراعى الابل قاموس اه حلى وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة او تجرى فيه استعارة

ايصغ عنه عالم الاسرار والاضمار\*  
 واعمرى ان السلامة من هذا الخطر  
 لاهر يعز على البشر\* ولا غرو فان  
 النسيان من خصائص الانسانية\*  
 والخطا والزال من شعائر الادمية\*  
 واستغفر الله مستعيذا به من حسد  
 بسد باب الانصاف\* ويرد عن جبل  
 الاوصاف\* الا وان الحسد حيل\*

على طريقة السعد (قوله من تعلق به انه) يشترى وجه الشبه فان الحسد اذا تعلق بانسان اهلكه لانه ياكل  
 حسنه كما ياكل الخطيب النار لاسيما اذا كان الشخص ملازمه وبين حسد وحسد الحناس اللاحق وهو  
 اختلاف اللغتين بجردين بعيدى المخرج (قوله وكفى للعاسد) الجار والجرور متعلق بذما وقوله ذما تميز بين  
 لاهام النسبة محمول عن فاعل كفى اى كفى ذم آخر السورة للحاسد والمفعول حينئذ محذوف اى كفى المتبر  
 اوالحاسد هو المفعول واللام زائدة وهو معمول كفى لانه يتعدى بنفسه اى وكفى الحاسد ذم آخر سورة الفلق  
 اى ذم الله فى آيها وفى نسخة ما فى آخر وقوله آخر بالرفع فاعل كفى وهو قوله تعالى ومن شر حاسد اذا حسد  
 وذمه من حيث ان الله تعالى اسند اليه الشر وامر بنيه عليه الصلاة والسلام ان يستعين بالله منه واى ذم اعظم  
 من ذلك (قوله فى اضطراره) متعلق بكفى اوفى بمعنى مع اى كفاه الذم مع الاضطرار ونظيره (قال ادخلوا فى ام  
 اى مع امم والاضطرار اشتعال النار فيما يسرع اشتعالها فيه كما فى جامع اللغة اه حطب وهو بالميم لا بالباء فعنى  
 اضطراره اشتعاله اى الاشتعال الواقع به شبه شدة تحسره لقوات غرضه بالاشتعال بالقلوب والمتراد التعب  
 والنصب وشبه القلق بالنار يجامع الايدى فى كل (قوله لله) جار ومجرور وخبر مقدم (قوله در) مبتدأ مؤخر اى در  
 الحسد مملوء لله تعالى والدر اللين وهم اذا اعجبهم شئ نسبوا دره لله تعالى تعظيما له فى الكلام استعارة شبه  
 الحسد بفارس عظيم يجامع تاقى القتل من كل تشبيها مضمر فى النفس وذكر الدر تخييل فان قلت ان الحسد  
 مذموم فلا معنى لنسبة دره لله تعالى لانه لا يضاف له الا ما كان عظيما قلت ان مدحه ليس من كل جهة بل  
 من خبيثة قتل صاحبه قال شيخنا محمد عبادة العدوى نقلنا عن المولى الدر فى الاصل اسم لصوت حطب اللين  
 ثم اطلق على اللين فاعنى لله لئلا يذنب ذلك ثم ضمن معنى التجب اه وفى التصريح الدر مصدر دريد وبكسر الدال كناية  
 عن الفعل الممدوح الصادر منه وانما اضيف الى الله تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لان الله تعالى منشئ  
 البهائم اه المراد منه (قوله ما اعده) ما تهيبه اى اتعب من العدل الذى وقع منه بقتل صاحبه (قوله بد اى  
 ظهر اى اتصف به صاحبه وان لم يظهره ويحتمل قرأته بالهمز اى انه ابتدأ بقتل صاحبه والمراد انه ضربه  
 فضرر الحاسد عائد على الحاسد والمحسود لكنه ياتى على الحاسد ولا (قوله بصاحبه) اى المتصف به ونسبة القتل  
 اليه مجاز من الاسناد الى السبب وجله بدا الخ استئنا فيه قصد بها التعليل لقوله ما اعده (قوله وما اتا الله)  
 ما يحتمل انها حجازية وانا اسمها وبأمن خبرها ويحتمل انها تميمية وانا مبتدأ وهذا بيت من قصيدة ابن وهبان قال  
 ابن الشحنة فى شرحه الكيد الخديعة والمكر والمحسود فعول من الحسد ثم قال وسبب هذا انه ابتلى بما ابلت به  
 من حسد الحاسدين وكيد المعاندين فبعضهم استنكر عليه والبعض قال انه مسوق اليه اه مختصر اوقد وقع  
 للشارح مثل ذلك (قوله من كيد) مصدر مضاف لقاعله اى قهر المحسود اى الجار والجرور ومتعلق بأمن (قوله  
 ولا جاهل) عطف على المحسود اى وما اتا من كيد جاهل موصوف بما ذكر بأمن ايضا (قوله رزى) من باب ضرب  
 فهو ثلاثى ويتعدى بعلى ومعناه عاب اى يعيب على تألبنى وتحررى اومن ازرى فيكون رباعيا بمعنى تهاون  
 اى يتهاون بى اى يستخف ويستحق فى انظر الحلبى (قوله ولا يتدبر) اى لا ينظر فى عاقبة الامور (قوله والله در  
 القائل) تقدم ما فى هذا التركيب (قوله هم) اى الحساد المعلومون عند الشاعر ذمنا اه (قوله يحسدون)  
 اصله بنون فون الرفع ونون الوقاية حذفت احدهما تحقيقا وهل المحذوفة نون الرفع او الوقاية قولان  
 والاصح الاول (قوله وشتر الناس) اسم تفضيل وسائر العرب تسقط الالف منه وكذا خبر الابن عامى قائمهم  
 يقولون هذا اخير منه وكذا لشر الناس كما فى المصباح وهو لا يثنى ولا يجمع لانه فى معنى افضل ولما قول الشاعر

الانكر الناهى بخيرى بنى اسد بعمر بن مسعود وبالسيد الصهد

فانما ثناء لانه اراد خبرى تخففه مثل ميت وميت وهين وهين قاله فى الصحاح وأفعل التفضيل على غير يابه  
 لان الكافر اشترى من غير المحسود والمعنى ان ذلك من اشتر الناس (قوله كلهم) تأ كيد للناس (قوله من عاش)  
 خبر بشر (قوله فى الناس اى مع الناس (قوله يوما) اى فى يوم يحتمل ان يراد به القطعة من الزمن وان قلت  
 ويحتمل ان المراد اليوم المعلوم وهو المتبادر (قوله غير محسود) صفة لليوم والاصل محسود فيه تخلف الجار  
 فاقصم الضمير وانعصبوب على الحال من فاعل عاش اى وشتر الناس من عاش ، حال كونه غير محسود فى يوم  
 من الايام وعليه فلا حذف ولا ايصال وهذا الكلام من الشاعر نرج مخروج للبالغة والمراد ان من لم يحسد

من تعلق به هلاك \* وكفى للعاسد ذما  
 فى آخر سورة الفلق \* فى اضطراره  
 بالتعلق \* لله در الحسد ما اعده  
 \* بد اى صاحبه قتله \*  
 وما اتا من كيد الحسد وبأمن \*  
 ولا جاهل يرمى ولا يتدبر \*  
 والله در القائل \*  
 \* يحسدون وشتر الناس كلهم \*  
 من عاش فى الناس يوما غير محسود

من شرار الناس لانه لا يحمد الا صاحب المفاخر والخصال الحميدة ومن لم يحمد فجميع صفاته ذميمة تعود  
 بالله تعالى (قوله اذ لا يسود) علتهم نوم وشر الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحمد نتج ان خيرا الامر  
 من يحمد وانما كان ذلك سببا في سيادته لان المدح يقترب عليه الرياسة والتمدد والقدح فيه يترتب عليه الخلل  
 في الحمل والصفح وذلك سبب في السيادة ايضا ويسوداى بصير ذاسود ودغار واصله يسود كمنصر نقلت حركة  
 الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو (قوله سيد) في كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى وهو جازئلا كراهة  
 مطلقا سواء كان مقرنا بال ام لا وسيد القوم رئيسهم واكرمهم ويطلق على الحليم الذي لا يستغزه الغضب  
 وعلى المتولى للسواد اى الجماعة الكثيرة وينسب لذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد القريب وسيد الفرس  
 لما كان من شرط المتولى للسواد ان يكون مهذب النفس قبل اسكل من كان فاضلا في نفسه سيد واصله  
 سويد بوزن فعيل وكرم فاستنقلت الكسرة على الواو وخذفت فاجتمعت الواو وهى ساكنة والياء فقلت الواو اياء  
 وادغمت في الياء وقيل ااصله سيود بوزن فعيل بسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين وقيل بفتح  
 العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فعيل بكسر العين في الصحيح الا يصقل اسم امرأة والتقليل محمول  
 على الصحيح فتعين الفتح قياسا على عيطل ونحوه كما افاده في المصباح وذكره بعض المشايخ (قوله بدون)  
 اى بغير وهو احدى اطلاقاتها وتأتى بمعنى المكان الادنى وهو الاصل فيها (قوله ودود) اى شخص ودود  
 فهو وصفة لموصوف محدوف والودود المحب والمحبوب (قوله يمدح) اى يشي بالصفات الحسنة (قوله وحسود)  
 عطف على ودود وهو روح العلة لان المقام فيه والاول لازم لهذا لان الحسود اذا وجد يلزم وجود الودود  
 لان الحسود يحسد الشخص على الصفات الحسنة وفي الناس من يهواه لاجلهم او يمدحهم عليها (قوله يدح)  
 اى يذم (قوله لان من زرع) تعليل لما استفيد من الكلام السابق وذلك لان قدح الحسود اذا كان سببا في سيادة  
 الحسود الموجبة لكمده كان زرع الحسد مستحباله حصا للمحن والبلايا (والا حن جمع اخنة بالكسر فمما  
 هى الحقد اه حلى عن القاسوس ويحتمل انه تعليل لقوله سابقا الا وان الحسد حسد من تعلق به هلك اه  
 فالمقصود الهلاك الموجود عند التعلق (قوله زرع) اى تعاطى الا حن اى الاحقاد والحسد شبه الحقد  
 بشئ يزرع تشبيها مضمر في النفس وذكر الزرع تخييل (قوله المحن) اى البلايا فعلى ما قاله المحشى المحن زيادة  
 السيادة الموجبة لكمد الحاسد وعلى الثاني هى الهلاك وعلى كل فى المقام امتعارة بالكتابة شبه المحن التى  
 هى جمع محنة بمعنى بلية بالزرع الذى يحمده تشبيها مضمر فى النفس وذكر الحصد تخييل (قوله فاللثيم) اللام  
 للجنس وهو مرتبط بقوله ومأوى من الناظر فيه ان ينظر عين الرضى والاستبصار وان يتلافى الخ اوبصغ  
 الخ والمعنى ان بعد ما ذكرته لك الناس قسمان لثيم وكرم فاما اللثيم يعيب ويفضخ اى ولا اعتداده قال الشاعر  
 اذا رصيت عنى كرام عشيرتى فلا زال غضبا فاعلى لثامها

والكريم يصلح واصلاحه ان يدرك التلافى اوبصغ كما تقدم ويحتمل انه متعلق بقوله اذ لا بدود سيد الخ  
 فالودود الكريم والحسود اللثيم فافضاح اللثيم قدحه واصلاح الكريم مدحه وحينئذ فى العبارة لف وشر  
 مبشوش الاول وهو قوله فاللثيم للثاني وهو قوله والحسود والثاني وهو قوله والكريم راجع للاول وهو قوله ودود  
 الخ (قوله يفضخ بفتح الياء والاضاد من باب منع) قوله والكريم اى جنس الكريم (قوله يصلح اى يصلح الفساد  
 فهو متعد او المعنى يوقع الاصلاح ويحققه فهو بمنزلة اللازم وكذا يقال فى يفضخ (قوله لكن الخ) استدراك على قوله  
 والكريم يصلح لما كان الاذن بالاصلاح مطلوبا استدراك عليه بقوله لكن يا حنى بعد الوقوف فقوله بعد الوقوف  
 طرف ليصلح افاده الحلبي اى يصلح بعد وقوفه واطلاعه على هذه الكتب ولا يصلح بمجرد الخطور بالبال وبصح  
 على ذلك ان يكون متعلقا بقوله وان يتلافى تلافيه ويحتمل ان يكون متعلقا بقوله سابقا فصرفت عنان العناية  
 نحو الاختصاص اى انما حصرت به الوقوف على حقيقة الحال اى حال المسائل ومعرفة ضعفها من قوتها  
 ويدل لذلك قوله مع تحقيقه يخ الى اخره ويدل للاول قوله وبأبى الله العصمة لكتاب غير كتاب الخ (قوله الوقوف  
 اى العنور والاطلاع (قوله على حقيقة الحال) اى على معرفة كون الحال صادرة منكم اياها المصلح حقا (قوله  
 المتأخرين) اى من ارباب المذهب واليد وفى زمن واحد وجعلهم متأخرين بالنسبة لمن قبلهم (قوله كصاحب  
 البحر اخذت الكاف للسر بلال والواو ابن المصنف الشيخ صالح وغيرهم وصاحب البحر الشيخ زين (قوله

اذ لا يسود سيد بدون ودود يمدح \* وحسود  
 يدح لان من زرع الا حن \* حصا للمحن \*  
 قال المحشى يفضخ \* والكريم يصلح \* لكن يا حنى  
 بعد الوقوف على حقيقة الحال \* والاطلاع  
 على ما حزن المتأخرون كصاحب البحر والنهر

والشيخ والمصنف وجعلنا المرحوم وعزى زاده  
واخي زاده وسعدى قندى والزراعي والاكمل  
والكمال وابن الكمال مع تحقيقات

وانتم) عطف على الجراي وكصاحب الشهر الذي هو الشيخ عمر اخو الشيخ زين وهم لولد النجم مصر بان الف النهر  
بعدموت اخيه وتعبه في كثير من المسائل واعتذر عن اخيه بما اعتذره الشارح سابقا فسنن نفسه حيث قال  
واعمرى ان السلامة من هذا الخطر امر يعز على البشر (قوله والمصنف) اي الغزي اي وبعد الاطلاع على  
ما حرره المصنف في هذا المتن وغيره فان المصنف له مؤلفات عديدة منها هذا المتن وشرحه ومنظومة في الفقه سماها  
تحفة الاقران وشرحه ايضا وسجله مواهب الرحمن وحاشية على الدرر والغرر توفي قبل اكملها وشرح الكثر  
وصل فيه الى كتاب الايمان وتوفي ايضا قبل اكمله وشرح زاد الفقير في الفقه وشرح الوقاية وجع مجلدين من فتاواه  
ورتب فتاوى فارسي الهداية وفتاوى شيخه العلامة زين بن نجم وفتاوى شيخه العلامة ابن عبد العال وشرح  
يقول العبد العقيدة وشرح مختصر المنار في الاصول وشرح المنار ايضا وشرح منظومة ابن وهبان وله رسائل  
كثيرة معتبرة منها رسالة اصحاب رسول الله العشرة المبشرين بالجنة ورسالة في عصبة الانبياء ورسالة في دخول  
الجمام ورسالة في لفظ جوزنك بتقديم الجيم على الزاي هل ينفعه النكاح كما يقع من كثير من العوام ورسالة  
في القضاء ورسالة في الكفاي ورسالة في المزارعة ورسالة في الوقوف بعرفته ورسالة في الكراهية وهل اذا طلقت  
تصرف الى كراهة التحريم او كراهة التنزيه ورسالة في حرمة القراءة وراء الامام ورسالة في عدم جواز نكاح ما زاد  
على اربع نسوة ورسالة في مشكلات مسائل وشرحها وله منظومة في التصوف ورسالة ايضا فيه وشرحها  
ورسالة في الجواهر واليوافق وله ايضا معين المفتي على جواب المستفتي كتاب عظيم وله شرح على منظومته  
في التوحيد ورسالة في الايمان باللغة الانجمية ورسالة في جواز الاستنابة في الخطبة ورسالة في علم الصرف  
وشرح القطر ورسالة في احكام الدرر وزوال ارفاض وغير ذلك وفي كتاب المناسخات للعلامة الشيخ الطالوي ما فيه  
ومن لقيت في خاتمة مطا في وجوب البلاد وتطوا في وقد انخت بغزة هاشم مطايا المهم الرواس من العلماء الاعاظم  
والافاضل الا فاختم علامة زمانه الشيخ محمد بن شيخ الاسلام عبد الله ابن شيخ الاسلام الشيخ احمد بن محمد  
الخطيب التمر تاشي فقه وجهه الله تعالى على الشيخ زين بن نجم وعلى الشيخ امين الدين ابن عبد العال وقد نفقه  
عليه جماعة منهم ولده الشيخ صالح صاحب التصانيف المعتبرة منها حاشية على الاشياء والنظائر وشرح الوقاية  
ومنظومة في الفقه وشرح البردة وغير ذلك ونفقه عليه ولده الاخر العلامة الشيخ محفوظ شقيق الشيخ صالح  
المذكور وكان من العلماء الصالحين وفي غاية من عدم مخالطة الناس بحسب الامكان ومن اخذ عن الشيخ  
علاء الدين الغزي والشيخ احمد الغزي وغيرهم من غزة هاشم ومن القدس الى غير ذلك رحم الله الجميع اه من خط  
بعض المشايخ ودفن بغزة هاشم وتوفي اوائل رجب سنة ست بعد الالف كذا يحظ ولده الشيخ محفوظ بظاهر  
المنظومة السجدة تحفة الاقران للمؤلف وقد بلغ من السن تسعا وستين سنة من خط بعض الفضلاء (قوله  
وجدد المرحوم) هكذا في النسخ بالاضافة الى نون العظمة ولعله احد اجداده المحبوبين وتقدم ذكر بعضهم نقلنا  
عن شريحه للمفتي (قوله وعزى زاده) هو محشي الدرر وزاده معناه بلغتهم ابن الان من قاعدة لغة غير العربية  
تقديم المضاف اليه على المضاف (قوله واخي زاده) اي وابن اخي وهو تركيب اشهر به هذا الامام (قوله  
والاكمل) هو صاحب العناية شارح الهداية (قوله والكمال) هو محمد بن عبد الواحد بن عبيد الحميد الاسكندر  
مولد السيواسي منتسب الشهير بابن الهمام وهو لقب والده العلامة عبد الواحد المذكور كان قاضي سيواس  
البلاد الشهير ببلاد الروم وهو من بيت العلم والقضاء قدم القاهرة وولي خلافة الحكم بها عن القاضي الخنفي بها  
ثم تولى قضاء الخنفة بالاسكندرية وتزوج بها بنت القاضي المالكي ومثله ولدت له المصنف ومده الشيخ  
بدر الدين الدماميني بقصيدة بليغة شهده فيها بعلوم المرتبة في العلم وحسن السيرة في الحكم ثم رغب عنها ورجع  
الى القاهرة واقام بها مكيا على الاشتغال في العلم الى ان مات كذا ذكر في المصنف رحمه الله وللمصنف فتاويه  
في تحقيق العلوم المتداولة معلومة معروفة مشهورة وما اثره في بذل المعروف والفضائل على محبوب محفوظ  
ما توره فاكتفيما بقرب العهد بمعرفته عن بسط القول هنا في ترجمته اتهم ذكره فليد ابن ابي ربح في شرحه  
لتعريفه (قوله مع تحقيقات) قال الحلبي حال مما حرره امي صاحب ما حرره هؤلاء الائمة لتحقيقات الخو على جعل  
الاستدلال راجعا للصرف بكون المعنى صرفت عنان العناية بعد ان توقف ولا يطلع على الحررات صاحبها  
للتحقيقات والتحقيق مصدر بمعنى اسم المفعول اي تحقيقات وهو اعم من اثباتها بالدليل ومن ذكرها على الوجه

الحق ويصح ان يكون قوله مع تحقیقات متعلقات بقوله سابقا وما كان في الدور والغور لم اعزه وما زاد عن نقله عزوته فلما كان يومه انه لم يات من عنده بشئ اصلا قال مع تحقیقات الخ (قوله نسخها) في القاموس نسخ بكذا عرض به ولم يصرح انتهى فكان هذه التحقیقات اعزتها ودفعها عند البال والقاب يضن اى يخل ان يصرح بها لفظه الخبي قال والمراد في نحو ذلك الابتكار اى مع تحقیقات ابتكرها البال واخترها لان الغالب انه لا يضمن الا بالمشكروا اما المنصوص فيطلع على محلاته عند الضن به فاطلق اللازم وهو التعريض واراد ملزومه وهو الابتكار ونسبة السنوح للبالي مجازا والتعريض انما هو للنفس لا للبالي (فان قلت ان التحقیقات لا تدخل لها في الفقه من نحو الشارح نعمنا الله به فان امثاله ليسوا بمجتهدى مذهب ولا فتوى ولا من اهل القياس ايضا لان القياس مفقود من بعد الاربعاء وقد نص هو قسبا على ان الفقهاء في نحو هذا الزمان يتبعون المسطور من غير ترجيح حيث قال في آخر الخطبة واما نحن فعلمنا اتباع ما رجعه وما صححه كالموافاته في حياتهم وقد قبلت هذه المقالة قبله فبالك به ويكن الجواب بان يقال ان تحقیقاته من حيث جمعه للنظائر وذكر المعتقد ودفع الاشكالات بالطف عبارة اما بالعدل عن العبارات المعتضة او بتقدير مضاف كما يقع كثيرا او يمتشى على القول بان العبرة لقوة المدرس ويكون الله تعالى اهل لذلك والله اعلم (قوله وتلقيتها) اى تلك التحقیقات بمعنى الحقیقات (قوله من غول الرجال) جمع غل وهو القوى وفي القاموس قال الفحل الذك من كل حيوان وقال غول الشعراء الغالبون بالهجماء من هاجهم قال الخبي واوردان بين الجملتين تنافيا فان البالي اذا ابتكر هذه التحقیقات جميعها فكيف يكون متلقيا لها جميعا عن غول الرجال وقد يجاب بانه على تقدير مضاف اى نسخ بعضها البالي وتلقيت بعضها عن غول الرجال انتهى (قوله وبالي الله) باني بمعنى يمنع فهو لازم لا يتعدى الا بمن كقوله تعالى الا ابليس اى ان يكون) اى من كونه وقد لا يتعدى اصلا كقوله تعالى (الا بليس اى قلنا يا آدم الخ ولا يخل المعنى في تركيب الشارح صحيحا لان معناه حينئذ امتنع الله العصمة الا ان يقال ان العصمة منصوب على نزع الخافض اى من العصمة اى من ايجادها وهو مقصور على السماع هكذا قرر والذي في القاموس اى الشئ باه وابنيه اباء واباءه بكسرهما كرهه اه فهو متعدد انما (وقوله الا بليس اى ان يكون) الاية اى كره كونه من السليدين وحذف من الاية الاخرى للعلم به (قوله العصمة) اى الحفظ عن الخطا والخلل وهذا من الشارح اعتذارا على ما عطف به قلبه اوسبق اليه فهمه كانه يقول ان هذا الكتاب اختصرته واعتفيت به بعد وقوفى على الحقيقة وبعد اطلاعى على الكتب المذكورة ووضعت فيه تحقیقات ومع ذلك لا يسلم من بعض الخلل فان ذلك من خصوصيات الكتاب العزيز فلا يعترض عليه حينئذ فان كان هناك شئ فيصطنه الكرم او يغفرو (قوله قليل خطا) اى خطا المرء القليل فهو من اضافة الصفة للموصوف وعبر بالخطا اشارة الى ان ذلك واقع لاعن اختيار فالانم مرفوع والثواب ثابت (قوله في كثير صوابه) اى في صواب المرء الكثير اى ستر القليل من الخطا المظروف في الصواب الكثير اى المختل في اثباته فقله في كثير متعلق بخطا ويحتمل ان فى معنى مع اى الخطا القليل المصاحب الكثير من الصواب او ان في سببية ويكون حينئذ الجار والمجرور معطوفا على ما عطف اى عطف الخطا القليل بسبب الصواب الكثير والمعاني الثلاثة متقاربة والمراد بالصواب الصدق المطابق للواقع باعتبار ما عند هذا المجتهد واما في الواقع ونفس الامر فوكول الى الله تعالى وكذا يقال في الخطا ولا شك ان من اغشى عن قليل الخطا ملاحظا لكثير الصواب منصف حيث رجع الكثير على القليل لاسيما وهذا القليل خطأ قد رفع الله تعالى في الاخرة الاثم عنه وهو في مثل هذه المحلات يثاب عليه لانه قد رام الصواب كما قال الشاطبي

وسلم لاحدى الحسنين اصابته والاخرى اجتهد رام صوبا فامحلا

ومع هذا اى مع ما حوذا من التحريرات والتحقیقات اه حلي قلت والاولى جعله مرتبطا بقوله وبالي الله اى مع كونه غير محفوظ من الخلل فن اتقنه كما تقول فلان يجيد ومع ذلك هو احسن حالا من فلان (قوله فهو الفقيه) الجملة مخبر من قرئت بالفاء لعموم المبتدأ فاشبه الشرط والعقبة مراد به من يحفظ الفروع الفقهية ويصير له ادراكا في الاحكام المتعلقة بنفسه وغيره وساقى الكلام على معنى الفقه لغة واصطلاح (قوله الماور) اى الماتى غيره (قوله ومن ظفر) اى فانما فيه وظفر بكسر الفاء يتعدى بنفسه وبالباء كما دنا وبلى

نسخها بال \* وتلقيتها عن غول الرجال  
\* وبالي الله العصمة ككتاب غير كتابه \*  
فانما صواب \* وجمع هذا فن اتقن كتابي هذا  
قوة في التقية بالماهر ومن ظفر



بما فيه فسيقول على ما فيه ترك الاول  
لاخر ومن حصله فقد حصل الوابل  
الوافر لانه الجبر لكن بلا حاصل \* والابل  
القطر غير متواصل \* بحسن \* واستقره  
ورمز اشارات وتنبه معاني \* واستقره  
اي وليس الخطر كالعيان \* فخذ ما نظرت من  
بعد التامس العيان \* فخذ ما نظرت من  
حسن روضه الاسمى ودع ما فيه  
عن الحسن وسامح

كادلت عليه عبارة القاموس ( قوله بما فيه ) اى من القروع والاحكام بالانتمثال به مطالعة وتدرسا  
( قوله فسيقول ) انما اتي بالسبب لانه انما يظهر له ذلك عند السؤال والمناظرة مع الاخوان غالباً لان العادة جارية  
بان الاستحضار باقى في نحو هذه المواطن اوان التنفيس زائد اى يقول لانه في حال الاطلاع يرى فيه عالم  
يرى غيره ( قوله على ) الملىء بفتح الميم المصدر وبكسر هاء ما عيلا به الشئ والمقصود من ذلك انه يقول ذلك القرا  
ناشئاً منه عن يقين وصدق لانه كذب فكان المتكلم بالصدق امتلاخه به بحيث لا يكون للقول الكذب فيه  
مدخل وعلى قرأته بالكسر يصير المعنى فسيقول بكلام يلائقه ( قوله كم ) خبرية للتكثير وهو مفعول لترك ( قوله  
الاول ) المراد به من سبق الشارح من المصنفين ( قوله للاخر ) يعنى ان المتقدمين اغفلوا اشياء كثيرة فنبه عليها  
المتأخرون لتجديد الحوادث بتجديدها الزمان ( قوله ومن حصله ) هو بمعنى ما قبله اى حصل ما فيه ( قوله الحظ )  
النصيب ( قوله الوافر ) اى الكثير اى من الفقه ومن الثواب اى ان حشفت التبعة ( قوله لانه ) لتعليل العمل  
بالحلافة قبله والضمير يرجع الى الكتاب ( قوله الجبر ) اى المتسع وفى الكلام استعارة على مذهب السعداوى  
حذف الاداة ( قوله لكن بلا حاصل ) تأكيده للمدح بما يشبه الذم وفيه هبالغة عظيمة للممدوح كانه سردت  
صفاته فوجدت كلها جيلة الا كونه كذا والحال ان الممتنى ليس بعيب فتمت صفاته جيلة كانه كقول

ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم \* بهن فلول من قراع الكتاب  
والساحل ما انتهى اليه الجبر وفى القاموس الساحل ريف الجبر وشاطئه مقلوب لان الماء مسجلى اى قسره ونحته  
وكان القياس مسجولاً لاه المراد منه ( قوله وابل القطر ) الوابل الكثير فهو من اضافة الصفة للموصوف اى  
المطر الوابل ( قوله غيرانه متواصل ) فيه ايضا تأكيد المدح بما يشبه الذم فكانه قال هو مطر كثير ولا عيب فيه غير  
نواصله وتابعه وهذا مما لا يدع عيباً وهذا من الشيخ تحدث بنعمة الله عليه ( قوله بحسن عبارات ) متعلق بمحذوف  
حال من كفاى اى حال كون كفاى ملتبساً بحسن عبارات ويصح ان يكون راجعاً للتحقيقات اى هذه التحقيقات  
لا غرض فيها بل ملتبسة بعبارة حسنة والعبارات جمع عبارة مصدر بمعنى اسم المفعول اى معبر به مأخوذ  
من عبر الرؤيا اذا فسرها وبسمى اللفظ عبارة لان به تفسير المعنى ( قوله ورمز اشارات ) اى واشارات كالرمز  
والتشبيه بجماع الخفا فى كل اى اشارات خفية كالرمز والرمز اعلم من الغمز ومن الهمز لان الهمز بالشفة  
والشارب والغمز بهما والعين والرمز اعلم من ذلك كذا قال بعضهم ( قوله وتنبه معاني ) الاضافة من اضافة  
الصفة للموصوف اى معاني منقحة اى محورة ( قوله وتجويز مبانى ) تجويز مصدر بمعنى اسم المفعول اى مبانى  
محورة والمبانى جمع مبانى مبنى عليه الكلمة من الحروف فرجع المبانى للافاط وحذف فهو عين قوله بحسن  
عبارات ولخطب محل اطباب ( قوله وليس الخبرات ) اى ان هذا منى فى خطبة هذا الكتاب خبر والخبر يحتمل  
الصدق والكذب وبعد اطلاعه على التأليف المذكور تعانى ما ذكرته لك ويحقق عندك بالمشاهدة لان الخبر  
ليس كالعيان فهو تعليل لمحذوف ( قوله العيان ) بكسر العين المعانية والمشاهدة ( قوله وستقر ) اى تفرح  
بقرار العين كناية عن ذلك وهو ضد زيفها ( قوله بعد التأمل ) اى التفكير فيه والتدبر فى معانيه وانما عبر بالسبب  
دون سوف للاشعار بان ذلك يحصل بعد التأمل بقرب والظرف متعلق بتقر ( قوله العيان ) ففعل تترتبية عين  
المراد بها الباصرة هنا واطلق العين واراد النفس وانما اضيف القرار بمعنى القرح اليها لظهوره فيها كالارضى  
والسخط فهو من اطلاق اسم الجزء على الكل والعين فى اللغة وردت لمعان نحو خمسة وعشرين معنى بينت  
فى كتب اللغة ( قوله فخذ ) ايها الواقف على هذا الكتاب والفاء للسببية اى انه يتسبب عن هذا الشرح حيث  
كان بهذه الصفة اخذ كاسياً فى ( قوله ما نظرت ) اى الذى نظرت فاسم موصول ( قوله من حسن ) بيان لما  
واضافته لما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف اى من روضه الحسن والضمير فى روضه لكلامه ( قوله لا اله الا الله )  
صفة للروض وهو فعل تفضيل بمعنى الاعلى اى الاعلى من غيره من المؤلفات وفى الكلام استعارة تشبه عبارته  
الحسنة بالروض بجماع النفاسة وتعلق النفوس بكل القرينة اضافة الروض الى الضمير ( قوله عن احسن )  
قال المحتشئ الظاهر انه بضم الحاء والمعنى دفع الحسن الصورى المحسوس وانظر الى حسن روض هذا الشرح  
الاعلى قدر اياه ويصح فتح الحاء اى الحسن اى المحبوب حسن الوجه اى لا تجعل همته لك فيكفك ما نظرت  
اليه من روض هذا الشرح قوله وسلمى اسم محبوبه انى وايس المراد التخصيص بل انما اى لم يلقى لمقابلة الحسن



المذكور ولاجل القافية وعلى كل حال فهما معجنتان وليس بشعر ويصح ان يقال الحين الحب وسلمى المحبوبة  
اي دع ذلك بمعنى انك لا تفعل كفعلهما الا لا تستغل بحد يثم ما عن ذلك وليس المراد سلمى المشهورة التي قال فيها  
عاشقها \*

وليت سلمى في المنام ضحيي \* لدى الجنة الخضراء وفي جهنم

فان محبها عمرو بن ابى ربيعة ومرا اد الشارح بذلك الاتهام بهذا الشرح والاعتناء به (قوله خذ الخ) هذا بيت شعر  
من البسيط الذي اجزاؤه مستقلة فاعلن اربعة (قوله ما نظرت) اراد به الكتاب (قوله به) اي بمدحه كالحسن  
وسلمى مثلاً (قوله في طلعة) خبر مقدم وما يغنيك مبتدأ مؤخر والمعنى ان طلعة الشمس اي طلوعها يكفيك عرج  
نور الكوكب المسمى بزحل فسكانه نزل كتابه منزلة الشمس بجامع الاهتداء بكل ونزل غيره منزلة زحل ولاشك  
ان نور الشمس والاهتداء به لا يكون لغيرها من الكواكب وزحل احد الكواكب السيارة التي هي السبع  
جمعها الساعر على ترتيب السموات كل كوكب في مكانه بقوله

زحل شري هريته من شمسه \* فتراه سرت لعطارد الاقار

(قوله زحل) بكسر اللام مشبهة لضرورة النظم (قوله هذا الخ) هو افتضاب قريب من التخلص لانه في سياق  
التأليف وهذا مفعول محذوف اي اعلم هذا (قوله اعراض) جمع عرض بكسر العين يحمل المدح والذم (قوله  
اعراض) خبر اضحي اي كالاغراض فهو تشبيه بليغ والاعراض جمع عرض وهو الهدف الذي يرمى بالسهم  
ففيما كان الغرض يرمى بالسهم كذلك اعراض المصنفين ترى بالقول الكاذب وشاع استعمال الرمي في نسبة  
القبايح كما قال تعالى (والذين يرمون ازواجهم) والذين يرمون المحصنات الخ وبين الاعراض والاعراض  
الجناس المضارع (قوله سهام السنة) من اضافة المشبه به الى المشبه اي اغراض اللسان التي هي كالسهام  
اوشبه قول اللسان العنيف بالسهم بجامع الابد (قوله ونفائس) اضافته الى ما بعده من اضافة الصفة الى  
الموصوف اي تصانيفهم النفيسة (قوله معرضة) بالنصب خبر لاضحي بتسليطه على نفائس او الرفع ويكون  
من عطف الجمل او الواو والحال (قوله تنهب فوائدها) خبر ثان عن نفائس وفاعل تنهب الخصاد (قوله ثم  
ترميها باللسان) والمعنى انهم بعد انتهاب فوائدها يمجرونها الى الساحة الكاسدة التي لا تروج وعلى هذا  
فيه استعارة ممكنة حيث شبه التأليف بالساحة الكاسدة حينئذ بجامع عدم الاعتناء بكل (قوله اخطا العلم) اي  
ياخى في العلم وخسه لانه المقصود هنا ويحتمل ان المراد اخطا العلم نفسه وضافه الى العلم اشارة الى ملازمته له  
وحذاقته وفضله كأنه هو العلم من صلب واحد (قوله يعيب) مصدر مضاف الى مفعوله وان جعل  
اليعيب اما الشيء الذي يوجب الذم فهو على تقدير مضاف اي يذكر عيب (قوله ولم يتيقن) جملة حالية (قوله  
منه) متعلق بركة اي زلة وتوقعه منه وقوله تعرف حال وجاء الحال من التكرار لانه قد خصص بالجرور ويحتمل ان  
منه متعلق بتعرف اي لم يتيقن بركة معرفته فلا يتيقن على الذم (قوله فكم) خبرية للتكثير مفعول مقدم  
لافسد اي افسد الراوى كلاما كثيرا (قوله به قوله) البناء لالة اي ان عقله هو الالة في الافساد (قوله وكـ حرف)  
التحريك للتعبير كافي التاموس والتغيير بتدليل لفظ بلفظ او حرف يحرف وبأى بمعنى صرف الشيء عن وجهه  
والمعنى انهم يتأولون بما يعنى غير المراد منها (قوله ويحفظوا) عطف على سرفوا من التخصيف وهو الخطأ في الحقيقة  
كافي القاموس فالعطف للمغايرة ان اريد بالتغيير التغيير بالقول وان اريد ما هو اعم من القول ومن الخطأ  
في الحقيقة فهو عطف خاص (قوله وجاء الخ) جملة مؤكدة لقوله مغيرا لانه اذا غير المعنى المراد لزمه الاتيان بشئ  
لم يرد المصنف فان قلت ان التأنيق نقل الالفاظ ولا تعلق له بالمعنى فلا يظهروا قوله اضحي مغيرا اجيب بان  
تغير المعنى بالغية اللفظ (قوله وما كان قصدي) مما يدل على ان الخطبة متأخرة عن التأليف (قوله من هذا)  
لاشارة الى تأليف الكتاب (قوله ذكرى) مصدر مضاف الى مفعوله (قوله والمؤلفين) عطف الديق وان خص  
المصنفون باصحاب المتن والمؤلفون باصحاب الشروح مثلا كان العطف للمغايرة (قوله وياضه) اي تذبذب  
النفس وتشديد الذهن (قوله القرينة) اي الذهن وهو القوة المعدة لاكتساب الآراء والقرينة في الاصل اول  
ما يستنبط ماء البئر ثم اطلق على كل مستنبط من العلم ثم اطلق على آلة الاستنباط (قوله وحفظ الفروع) مصدر  
مضاف لمفعوله اي حفظ له اي ان المقصود بهذا المؤلف حفظ الفروع على وجه سهل (قوله مع رجاء الغفران)

خذ ما نظرت ودع ما سمعت به \*  
في هذه الشمس ما يغنيك عن زحل \*  
هذا قول المصنف ونفائس تصانيفهم معرضة  
تنهب فوائدها ثم يرميها باللسان \*  
فكم يتيقن زلته منه تعرف \*  
فكم افسد الراوى كلاما يعقل \*  
وكم سرف الاقوال قوم ويحفظوا \*  
وكم نافع اضحي المعنى بغيره المصنف \*  
وجاء بشئ من هذا ان يدرك ذكرى بين \*  
وما كان قصدي من المصنفين والمؤلفين بل القصد \*  
الخير من القرينة وحفظ الفروع الحقيقية \*  
مع رجاء الغفران

مصدر مضاف لمفعوله (قوله ودعاء الاخوان) مصدر مضاف لفاعله والرجاء مسلط عليه والاخوان جمع اخ  
 في غير النسب واخ النسب يجمع على اخوة كذا ذكره بعضهم والحق ان اخوان باي جمعا لاخ مطلقا كما نقله  
 شيخنا السجاعي في حاشيته على ابن عقيل (قوله من اعراض الحاسدين) المفعول لقصدته وهو رجاء الفقراء ودعاء  
 الاخوان (قوله بعد وفاتي) الظرف متعلق بمتعلقه واخبار المؤلف بهذا لما علم من حسن هذا التأنيف مع  
 الاخلاص وشأن من كان كذلك القبول من الحب والحاسد (قوله ترى) رأي عليه لان الانكار لا يحس بحاسة  
 البصر والافقي مفعول اول وجملة يتكرر مفعول ثان (قوله الفتي) يطلق على من بلغ الثلاثين والمراد الشخص  
 (قوله لوما وخيشا) مصدران حالان من فاعل يتكرى حال كونه لثيما خبيثا او مفعول لاجله (قوله بلج في الحلبي  
 بالجيم من البجاج وهو الخصومة كافي القاموس وضخته معنى اشتد فعدها بالباء (قوله نكتة) اي مسئلة دقيقة  
 وانما سميت الدقيقة نكتة لانه عند استخراجها من الذهن ينكت بالعود في الارض كما هو دأب المتفكر فهمو  
 عن باب الكتابة (قوله مهذبا) بصيغة اسم المفعول اي محلصا من الحشو والتطويل والاقوال الضعيفة  
 وقوله لمهمات متعلق بمؤلفا والمهمات جمع مهمة ما يتم تحصيله ويصح ان يقرأ بصيغة اسم الفاعل (قوله  
 استعملت) اي اعلمت فالسين والتاء زائدتان عبرية اشارة الى الاعتناء والاجتهاد (قوله فيها) اي في تحريرها  
 (قوله جن) اي ستر الاشياء بظلمته والمادة تدل على الاستتار كالجن والجنين والجنة وانما خص الليل  
 لكونه محل الافكار غالبا وفيه يزكو القوم اقله الحركة فيه وعادة العلماء يتلذذون بالسهر في التحرير للمسايل  
 كما قال التاج السبكي

سهرى لتفتيح العلوم الذي \* من وصل غاية وطيب عناق  
 وتقايل طربا لحل عوبصة \* في الذهن ابلغ من مدامة ساق  
 وصبر يراقلاي على صفحتها \* اشهى من الدوكة والعشاق  
 والذمن نقر الفتاة لدفعها \* نقرى لافى الرمل عن اوراق

(قوله متصريا) حال من التاء في استعملت والتحرى بذل المجهود لنيل المقصود (قوله ارجع الاقوال الاضافة  
 على معنى من وهذا باعتبار غالب ما وقع له والاقتدي كقولين \* معجمين ايدى ذكر الصحاح دون الاصح) (قوله واورج  
 العبارة) اي اخصر العبارة والاضافة على معنى من اومن اضافة الصفة للموصوف (قوله معتددا) حال ايضا  
 مترادفة او متداخلة اي معولا (قوله الطف اشارة) اي الاطف من اشارة كتغيير لفظ معترض باخر (قوله  
 اودليل) اي بان يعال المسئلة بغير ما علل به غيره (قوله لحسب) بصيغة الفعل اي ظن (قوله من لا اطلاع له)  
 اي على ما اطلاع عليه المؤلف (قوله ولا فهم) اي ولا ادراك لما قصدته من دفع اليراد (قوله وعدلا) اي ميلا  
 مفعول ثان لحسب والاول محذوف اي لحسب المخالفة وفي نسخة تحسبه بالضمير فيكون المفعول الاول الضمير  
 (قوله او حرقا) الحرف يطلق على الملاحظات طرف الشيء وشعبه وحده وعلى الجبل واحد حروف التعجب والناقاة  
 الضامرة او المزهزلة او العظيمة ومسيل الماء وعند النخلة ما جاء المعنى ليس باسم ولا فعل والوجه ومنه قوله تعالى  
 ومن الناس من يعبد الله على حرف اي وجه واحد وهو ان يعبد على السراة لا الضراة ارسى شاة ادعى غير  
 طمأنينة على امر ما لا يدخل في الدين متمسكا ونزل القرءان على سبعة احرف اي سبع لغات من لغات العرب  
 وليس معناه ان يكون في الحرف الواحد سبعة اوجه او انه جاء على سبع قرأت او عشر او اكثر ولكن الماء في  
 هذه اللغات السبع متفرقة في القرءان افاده في القاموس (قوله وما درى) مترتب على محذوف اي فاعترض  
 (قوله ان ذلك) اي المنذور من المخالفة في الحكم والادليل او تغيير الكلمة والحرف (قوله لنكتة) هي دفع  
 اليراد او بيان الحكم (قوله وتختي) عطف تفسير (قوله انشدني) الانشاد نقل كلام الغدو \* انشدني \* كلام  
 من عنده (قوله الحبر) بفتح الحاء وكسرها من التحبير وهو التزيين لانه يزين الالة طوا الدروس بتقريره وتحريره  
 (قوله السامى) اي العالي على اقارنه (قوله الطامى) اي كثير الماء (قوله واحد) اي الواحد في مانه اي المنفرد  
 بالصفات الجميلة (قوله وحسنة اوانه) اي الحسنة في اوانه اي الذي احسن الله به على الخلق في اوانه والاوان  
 والزمان شئ واحد (قوله الرمل) نسبة الى الرملة بلدة بفلسطين وبها توفى له الالف العديدة الالفسة (قوله  
 احوال الله بقاه) اي حياته فان قلت هذا الدعاء لا فائدة فيه لان الاجل لا يتقدم ولا يتأخر \* سبب بار المراد بذلك

ودعاء الاخوان وما على من اعراض الحاسدين  
 عنه حال حياتي فسينتفعون به بالقبول ان شاء  
 الله تعالى بعد وفاتي كما قيل \*  
 ترى الفتي يتكرر فضل الفتي  
 لوما وخيشا فاذا ما ذهب  
 لحيه الحرس على نكتة \*  
 يكتبها عنه جله الراس \*  
 فها لثموا فاما هذه الحيات هذا الليل جن  
 لدقائق استعملت الفكر في ما اذا ما الليل جن  
 متصريا ارجع الاقوال واورج العبارة \*  
 دفع اليراد الطف اشارة \* فربما خالفني  
 حكم اودليل \* لحسب من لا اطلاع له ولا فهم  
 عدولا عن السبيل \* ورجا غيرت بها الماشح  
 عليه المصنف كلمة او حرقا \* وما درى ان ذلك  
 لنكتة تدق عن نظره وتختي \* وقد انشدني شيعي  
 اشهر السامى \* والجور الطامى \* واحد زمانه  
 وحسنة اوانه \* شيخ الاسلام الشيخ خير الدين  
 الرمل الى احوال الله تعالى بقاءه \*

البركة فيه اويكون الزيادة في البقاء معلقة على الدعاء وقد ورد ان صلة الرحم تزيد في العمر وكذا الطاعة فيحمل على نحو ذلك وفي الشريعة وشروحها ما يفيد كراهة الدعاء بذلك (قوله شياً) اي شيئاً به تدبه (قوله ويري) اي يعتقد عطف على جملة التي (قوله التقديما) اي يرى لهم الفضل بسبب تقديمهم (قوله ان ذلك) الجملة مقول للقول (قوله وسيدني الخ) اي سيقدمهم عده ونعني عليه الازمنة والمعنى ان هذا القديم قد وصف بالحدوث وقد اعتدتموه ونسبتم لصاحبه الفضل فلا يثني تيجرون تأليف المعاصر وترمونه بالحدوث مع استوائه ومن قبله في هذا الوصف ومن وراء الزمان على شئ لا يوجب له الفضل (قوله على الخ) بمنزلة الاستدراك على ما يتوهم من قوله فهناك الخ من ان المراد مدح نفسه وتأليفه وان المقصود الشهرة بالتأليف (قوله ويركتي) البركة اتساع الخير (قوله وولي) فعيل بمعنى فاعل اي امتولى نعمتي والمراد بالنعمة نعمة العلم التي هي من اعظم النعم (قوله افندي) يستعمل هذا اللفظ بمعنى العظيم (قوله المحاسني) بالنون نسبة الى المحاسن وهي الصفات الجميلة (قوله لكل بني الدنيا) الجار والمجرور خبر مقدم وحذفت نون الجمع للاضافة واضيفوا الى الدنيا لمجملهم وتعظيمهم لها كما يعظم الانسان امه (قوله مراد هو مقصد) التنوين للتكثير فبعض اولاد الدنيا يقصد جمعها وبعضهم الربا وبعضهم الصحة وغير ذلك (قوله صحة) اي من الامراض (قوله وفراغ) اي من الشواغل فالعطف للمغايرة (قوله لا بلوغ) علة لتكون الصحة والقراغ مراداله (قوله مبلغاً) اي بلاغاً (قوله يكون به) اي بذلك المبلغ (قوله في الجنان) وهي سبع بعضها فوق بعض اوهى كالدواء اعظمها اعلاها واوسطها (قوله بلاغ) اي اتصال لمراتب عالية والبلاغ اسم مصدر والمصدر التبليغ (قوله في مثل هذا) الفاء دالة على التعليل ودعوة للعلية (قوله هذا) الاشارة الى البلاغ في الجنة (قوله فلينافس) اي يغالب والمراد الاجتهاد (قوله اولوا النبي) اي اولوا العقول وخصهم بذلك لان الانتفاع انما يكون لهم والى في النبي للكمال (قوله وحسبي) مبتدأ اي كافي (قوله من الدنيا) اي من اعراضها سميت بهذا الاسم لدناءتها ولدنوها وهي السماء والارض وما بينهما والعالم بأسره (قوله الغرور) فعول يستوى فيه المذكر والمؤنث اي الغفارة (قوله بلاغ) خبر حسي بمعنى كفاية والمراد انه يكفيه قليل من حطام الدنيا ويجهتد فيما يترتب عليه النعيم المؤبد والسرور الدائم وبينه وبين بلاغ الذي في البيت قبله الجناس السام الخطي واللفظي (قوله فالفوز) علة لقوله في مثل هذا فلينافس والفوز الظفر بالمطوب والظفر يفتح الفاء (قوله الا في نعيم) المستثنى منه محذوف والتقدير بغا الظفر مطلوب ومستحسن في شئ (قوله به) اي بالنعيم اي بسببه (قوله العيش يطلق بمعنى المعيشة) (قوله رعد) يسكون الغين الجملة اي واسع طيب كافي القاموس انتهى حلي (قوله والشراب يساغ) اي يسهل دخوله في الخلق وفي العبارة تجريد وذلك لان رعد العيش وسهولة الشراب نعيم (قوله مقدمة) بكسر الدال اي نفس هذه الالفاظ المذكورة مقدمة لغيرها لما فيها من تعريف الفقه لغة واصطلاحاً وفضله وغير ذلك هذا اذا اخذت من المتعدي وان اخذت من اللازم فعناها مقدمة على غيرها الحسن الذي يصح فيها فتح الدال اي قدمه المواقف على الشروع في المقصود وان الطالب اذا علم ما احتوت عليه عماله دخل في المقصود يقدمها على غيرها وعلى كل فهي خبر لمبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف للظن (قوله حق) يفتح الحاء بمعنى ثبت وان يتصور فاعله وما يضمنها فاعناه اخذ وشرع ولا يلزم لمقام هذا المعنى الا ان يقول بمعنى طلب كما افاده حواشي الرحبية ويصح قرأته مصدراً اي ان تصور ان العلم المشروع فيه بجده اوزعه الخ حق اي واجب صناعة لاجل ان يكون على بصيرة بما هو قادم عليه (قوله حاول) اي اراد محاولته اي الشروع فيه (قوله علماً) اي علم كان فزيادة ما لتأكيد العموم المستفاد من التذكير قوله ان يتصوره اي يدرك هذا العلم (قوله بجده) الحد ما كان بالذاتيات كتعريف الانسان بانه حيوان فالحق في العلم كذا حاضرك واعترضه المحشى بان تصور العلم بجده هو غاية العلم لا مقدمته لان حقيقة العلم محدود بالحق اما الجزئيات اودراكها والقوة التي تدركها وليس واحد من هذه الثلاثة مقدمة شرع بل انما هي الجزئيات بعد ادراكها بالمسكن وذلك بعد الفراغ من تعانيه ومقدمة الشروع هو تصور الرسم اطعاراه فالاولى ان لو اقتصر على الرسم (قوله ويعرف موضوعه) بقى ما يطالب معرفته في مقدمة الشروع به الواضع والاسم وحكم الشارع وتصور المسائل والفضيلة والنسبة فالاربعة التي في الشرح تكمل بيانها واثباتها لثلاثة مواضع الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه واسمه الفقه وحكم الشارع فيه وجوب

قوله ان ذلك التقديما \* ويرى الاول التقديما \*  
ان ذلك القديم كان حديثاً \* وسيدني هذا الحديث قديماً \*  
على ان يتصور والمراد ما انشأه شيخه \* وولي نعمتي \* رأس الحقائق والنقاد \*  
محمد افندي المحاسني وقد اجاب \*  
ليكن في الدنيا من ادنى صحة وفراغ \*  
وان من ادنى صحة وفراغ \*  
لا يبلغ في علم الشرع بمبلغها \*  
يكون على في الجنان بلاغ \*  
في مثل هذا فلينافس اولوا النبي \*  
وحسبي من الدنيا القور وبلاغ \*  
فالفوز الا في نعيم مؤبد \*  
به العيش رعد والشراب يساغ \*  
(مقدمة) \*  
حق على من حاول علماً ان يتصوره \*  
بجده اوزعه الخ حق \*  
اي اراد محاولته \*  
قوله ان يتصوره \*  
اي يدرك هذا العلم \*  
بجده \*  
الحد ما كان بالذاتيات كتعريف الانسان بانه حيوان \*  
فالحق في العلم كذا حاضرك واعترضه المحشى بان تصور العلم بجده هو غاية العلم لا مقدمته لان حقيقة العلم محدود بالحق اما الجزئيات اودراكها والقوة التي تدركها وليس واحد من هذه الثلاثة مقدمة شرع بل انما هي الجزئيات بعد ادراكها بالمسكن وذلك بعد الفراغ من تعانيه ومقدمة الشروع هو تصور الرسم اطعاراه فالاولى ان لو اقتصر على الرسم (قوله ويعرف موضوعه) بقى ما يطالب معرفته في مقدمة الشروع به الواضع والاسم وحكم الشارع وتصور المسائل والفضيلة والنسبة فالاربعة التي في الشرح تكمل بيانها واثباتها لثلاثة مواضع الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه واسمه الفقه وحكم الشارع فيه وجوب

وقاية واستدراك فائدة الفقه في العلم بالشرع  
نحو علم الشريعة وقته الكسبي  
وقته بالضم ففائدة صار فيها الكسبي  
سعيد الاصوليين العلم بالاحكام الشريعة  
الشرعية المكتسبة من ادلتها التفصيلية  
بوجود الفقهاء حفظ الفروع

فحصيل المكاف ما لا بد منه الى آخر ما ذكره الشارح بعد في قوله واعلم ان الخ ومساائله كل جملة موضوعها فعل  
المكاف ومجملها احد الاحكام الخمسة نحو هذا الفعل واجب مثلاً والفضيلة كونه افضل العلوم سوى  
الكلام والتفسير والحديث واصول الفقه والنسبة هو اصلاح الظاهر كنسبة العقائد والتصوف اصلاح الباطن  
اه حلي (قوله وغاياته واستمداده) وانما حق بيان هذه الاشياء ليكون الطالب على بصيرة اه يحجر (قوله العلم بالشرع)  
كذا نقله صاحب البحر عن ضياء العلوم واصرح منه ما نقله قبله بقوله فالفقه لغة الفهم تقول منه فقه الرجل  
بالكسر وفلان لا يفقهه واقفه تلك الشيء ثم خص بعلم الشريعة اه ونقله عن الصحاح (قوله بعلم الشريعة) الباء  
تدخل على المقصور عليه (قوله وفقه بالضم) اى ضم القاف قال صاحب البحر والحاصل ان الفقه اللغوي  
يشترك والقاف في المائى والاصطلاحى مفهومه افيه كما صرح به الكرماني اه وبفهم من البحر فرق آخر هو  
ان مصدر المكسور فقها وفقهها وفقهها ما مصدر المضموم ففاحة فقط (قوله العلم الخ) اعترض بان التعريف  
المعتمد بطريق التفصيل ودلالة المحدود عليها بطريق الاجمال والتفصيل فدلالة الحد على اجزاء  
مقابل للظن عند الاصوليين وهو الذى يزم به السعد في شرح العقائد آخر اذا علمت ذلك فقوله العلم منظور  
فيه وجهه ان الفقه ظنى لان ادلته ظنية فلا يصح الحكم عليه بانه علم واجيب بانه لما كان ظن المجتهد موجبا  
عليه وعلى مقادير العمل بمقتضاه كان لقوته بهذا الاعتبار قريبا من العلم فغير بالعلم عن الظن تجوزا وتعقب  
هذا الجواب بان فيه ارتكاب مجاز دون قرينة فالاولى ما ذكره في الضرر من ذكر التصديق الشامل للعلم  
والظن بدل العلم ذكره في البحر ويؤخذ من كلام المحشى الجواب وهو ان اطلاق العلم على الظن شاع حتى  
صار حقيقة عرفية فالتعريف مبنى عليه واطلق العلم على الظن لانه قريب منه ومجاورة له مجاورة معنوية  
فالهلاقة المجاورة المعنوية (قوله بالاحكام) المراد بها المجموع من النسب والمراد بعلم النسب الملكية التى يقتدر  
بها على ادراكها واطلاق العلم عليها شائع كما نقله في البحر عن التلويح وليس المراد بالاحكام التصديقات  
لانها علوم فينحل المعنى حينئذ العلم بالعلوم الشرعية وليس مراد وليس المراد ايضا بالحكم هنا خطاب الله  
المتعلق بافعال المكافين طلبا جازما او غير جازم او طلب الترتل جازما او غير جازم او التحجير كالايجاب والتدب  
والتحريم والكراهة والاباحة لانه لو اريد ذلك لكان قوله الشرعية ضائعا لفهمها من الحكم الذى هو  
الخطاب المذكور لانه لا يكون الا شرعيا وانما قيد العلم بكونه بالاحكام لخراج العلم بالذوات والصفات  
والافعال (قوله الشرعية) قيد بها لخراج الاحكام المأخوذة من العقل كالعلم بان العالم حادث والمأخوذة  
من الحس كالعلم بان النار محرقة والمأخوذة من الاصطلاح كالعلم بان الفاعل مرفوع اه حلي (قوله الفرعية)  
عدل عن قول النسفى وغيره العمالية لما اورد عليه انه ان اراد بالعمل عمل الجوارح فالتعريف غير جامع  
اذ يخرج عنه العلم بوجوب النية وتحريم الزنا ونحو ذلك وان اريد ما يميز عمل القلب وعمل الجوارح فالتعريف  
غير مانع اذ يدخل فيه جميع الاعتقادات من عدل عن ذكر العمالية الى الفرعية لم يتوجه عليه الا براد اصلاحه  
(قوله المكتسب) صفة للعلم ومعنى المكتسب المتحصل من الادلة (قوله من ادلتها) شمل الدلائل الاربع الكتاب  
والسنة والاجماع والقياس ومعنى حصول العلم من الدلائل انه ينظر في الدلائل فيعلم منه الحكم فيخرج بذلك علم  
المقلد فعلمه وان كان مستندا الى قول المجتهد المستند الى علمه المستند الى دليل الحكم لكنه لم يحصل من النظر  
في الدليل واذا علمت ان التقييم بالمكتسب لخراج المقلد تعلم ضعف ما ذكره بعضهم من ان التقييم به للبيان  
لالاحترام (قوله التفصيلية) قال السكالك في تحريره تصریح بما علم التزاما وبما كان في جمع الجوامع ان اكتساب  
الاحكام لا يكون من غير ادلتها التفصيلية اه بالسعد (تنبيه) خرج قوله من ادلتها ايضا بالشرع  
الحاصل بالضرورة كعلم جبريل والرسول عليهم السلام فانه لا يسمى فقها ولا يسمى فقها ولا يسمى فقها  
بضرورة ولا يستدل باختلاف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهاد هل يسمى فقها والظاهر  
انه باعتبار انه دليل شرعى للحكم لا يسمى فقها وباعتبار احد قوله عن دليل شرعى يصح ان يسمى فقها  
اه بحر ويؤخذ من التعريف ان الفقيه عند الاصوليين لا يطلق حقيقة الاعلى المجتهد نحوه (قوله)  
فلو وقف على الفقه فالمراد من حصل من علم الفقه شيئا وان قل ولو وقف على المتقدمة فالمشبهة اه قال

فاطلاق الفقيه على المقلد الحفاظ للمسائل حقيقة عندهم بدليل انصراف الوقف والوصية لافقها اليه وسواء كان يحفظ الفروع بدلائلها والا قال في التحرير ان الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطاقا سواء كانت بدلائلها  
اولا هـ بجزر والمراد بالقلدها هو الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد لا العامي كذا ذكره شيخنا اهـ ابوالسعود ولكن  
لمنح حبيب بن العامي اذا كان يحفظ ثلاثة فروع قبله فقيه بدليل ما ذكره الشارح بعد (قوله واقله) اي الحفظ  
بمعنى المحفوظ (قوله ثلاث) اي ثلاثة فروع قال في المتن واقله ثلاثة احكام اهـ بجزر ومنه يستفاد انه اذا كان  
يحفظ فروع الوضوء وان كان جاهلا بما عداها يقال له فقيه وان فسق بترك ما يجب تعلمه غير الوضوء قال  
المصنف مع الشارح في باب الوصية لا اقارب وغيرهم اوصى بثلث ماله الى الفقهاء دخل فيما من يدق النظر  
في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها كذا في التقنية حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل  
لم يدخل تحت الوصية (قوله وعند اهل الحقيقة) الحقيقة اب الشريعة وليست الحقيقة خارجة عن الشريعة  
ولا الشريعة خارجة عن الحقيقة ومن ادعى ذلك يخشى عليه الكفر (قوله البصري) من كبار التابعين رضي  
الله عنه ومناقبه شهيرة وفضائله كثورة (قوله انما الفقيه) صدر كلامه هل رأيت فقهيا قط كفى البحر (قوله  
المعرض عن الدنيا) اي عن لذاتها وكثير حلالها (قوله الزاهد في الاثيرة) لم تكن عبادته لتقص النعيم فيها بل  
هو زاهد في نعيمها وانما عبد الله لذاته لا خوفا من ناره ولا طمعاً في جنته هؤلاء اذا طلبوا الجنة يكون طاهرين  
للا تلهذ بذيل لرؤية الحق تبارك وتعالى كما قال بعضهم

ایس قصدی من الجنان نعما \* غرافی اربدها لاراک

(قوله البصير يعيوب نفسه) الحقيقة والظاهرة من سمعة ورياء وحجب ورئاسة وبجب وإذا كان بصيرا ما دفعها عنها لان البصير لا يستقر على المعاييب والزلات وخفت النفس لكرهها محل الشرور (قوله ثبوتا) كحجة واقتراف وسلبا كليس يصحح وليس يفرض ونحو ذلك من حل وحرمة ووجوب وندب ففعل غير المكف ليس من موضوعه وثمان المتلفات ونفقة الزوجات عليه انما يخاطب بادائها التي لا الصبي والمجنون كمن يخاطب صاحب البهية بثمان ما اتلفته حيث فرط في حفظها فينبول فعلها في هذه الحالة منزلة فعله واما صحة عبادة الصبي كصلاته وصومه الخاطب عليه ما فهمي عقلية من باب ربط الاحكام بالاسباب ولهذا لم يكن مخاطبا بها بل ليعتاده فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى وقيد بالحيثية التكليف لان فعل المكف لا من حيث التكليف ليس من موضوعه كفعله من حيث انه مخلوق لله تعالى ولا يرد عليه الفعل المباح والمندوب لعدم التكليف فيهما لان اعتبارا حينية التكليف اعم من ان تكون بحسب الثبوت كما في الوجوب والتحريم او بحسب السلب كما في بقية الاحكام فان تجوز الفعل او التلذذ برفع الكلفة عن العبد اه بجر (قوله واستداده السين والنساء زائدتان اى ومأخذه بجر) (قوله من الكتاب) وشريعة من قبلنا نابعة للكتاب (قوله والسنة) اقواله وافعاله صلى الله عليه وسلم وتقريراته واما اقوال الصحابة فتابعة للسنة بجر (قوله والاجماع اى اجماع من يعتد باجماعه نحو الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين واما تعامل الناس فتابع للاجماع كان يقول اصنع الخلق لمصنعهم مالك خفامن هذا الجنس بهذه الصفة بكذا باجل شهر مثلا فهو مسلم وبدون الاجل يصح استحسانا للاجماع الثابت بالتعامل اه ابو السعود (قوله والقياس) ويتبعه التحرى واستصحاب الحال والمراد بالقياس القياس المستنبط من الثلاثة مثال القياس المستنبط من الكتاب قياس حرمة الاواطاة على حرمة الوطئ في حالة الحيض الثابت بقوله تعالى (قل هو اذى فاعتزلوا النساء في الحيض والعلة هي الايذاء واما القياس المستنبط من السنة فكقياس حرمة دفن من الجنص ببقية من منه على حرمة دفن من الجنصة ببقية من منها الثانية بقوله اه والصلاة والسلام الجنصة بالجنصة مثلا بمنجل يدايد والفضل ربانية على ان العلة هي الجنس والقدور واما المستنبط من الاجماع فاوردوا النذير في قياس الوطئ الحرام على الحلال في حرمة المدايرة كقياس حرمة الوطئ ام المرتبة على حرمة وطئ ام امته التي وطئها والحرمة في القياس عليه ثابتة بالاجماع ولا يض فيه بل بالاسم في امهات النسب من غير اشتراط الوطئ كفى في شرح التسقيح ابو السعود (قوله وغايته) اى ثمرته والعلة الشرع بنية عليه (قوله القورن) اى القفر (قوله بسعادة الدارين) اى الدين باتباع الحقائق وتعلم المراتبة وحياته ببيانها واما قال (النسب واهل العلم احياء) وفي الاخرة بالشفاعاة في من احب وبالنظر الى وجهه الكريم

واقله ثلاث وعشرون  
 والعمل قول الحسن البصري  
 من نفسه وموضوعه  
 من الكتاب والسنة  
 او لا يا وعايته الفوز بعاده  
 الدارين

والخالد في النعيم العظيم (قوله وما فضله) أي الفقيه ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضل علي أدناكم أن الله وملائكته وأهل الأرض حتى الثلثة في جحدها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم الناس الخير (قوله فكثير شهير لانه وسيلة إلى البر والتقوى الذي يستحق به الكرامة عند الله تعالى والسعادة الأبدية أه تعليم المتعلم (قوله ومنه) أي من الفضل (قوله النظر) أي باب بصير (قوله في كتب اصحابنا) أي اصحاب المذهب والمراد كتب الفقه (قوله من غير سماع) أي من المعلم قال سماع أولي بهذا القدر حلبي (قوله أفضل من قيام الليل) وذلك لانه ربما كان على خطأ فلا ثمرة فيه بخلاف النظر فيه فقه معرفة الاحكام وهل يشترط الفهم مع النظر يحور (قوله وتعلم الفقه) المراد ما زاد على قدر حاجته لنفع غيره والذي يكون بقدر الحاجة فرض عين (قوله أفضل من تعلم الخ) لان تعلم الفقه حينئذ فرض كفاية وتعلم القرآن سنة والفرض أفضل من السنة وفيه نظر فان حفظ القرآن تمامه فرض كفاية اولان الفقه يحتاج لجميعه لحديث الوقائع في كل باب منه بخلاف القرآن فالفرض فيه آية والواجب الفاتحة وثلاث آيات (قوله وجميع الفقه لا بد منه) أي ولو على سبيل الكفاية أي بخلاف القرآن فانه لا يفته من تعليم جميعه كالفقه ولا كفاية وفيه ما قدمناه (قوله لا بد) أي غنى وبدا تستعمل الامنية بلا معنى ان الفقه بانواعه لا بد منه للناس فيفترض معرفة الطهارة والصلاة والصوم عموما ومعرفة الزكاة والحج والنكاح والطلاق والعتاق والايمان لمن اتى بهما وهكذا جميعه بخلاف القرآن (قوله ان يعرف بالشعر) أي يشتهر به (قوله الى المسئلة) أي السؤال من الناس بان يدع من لا يستحق المدح للدنيا الغاية وقد يذم من لا يستحق الذم لعدمها قال تعالى والشعراء يتبعهم الغاؤون الم تر انهم في كل وادي يموجون أي في كل واد من اودية الكلام يموجون (قوله وتعليم الصبيان) أي هذا العلم بالاجرة (قوله ولا بالحساب) أي ولا بعلم الحساب الذي هو العلم المشهور الهوائ والغباري (قوله امره) أي امر المشتهر بذلك (قوله مساحة) أي ان يكون مساحا للارضين وذلك لان المساحة اكثر ما يحتاج الى الضرب والحساب فيه ثم فيها لا يعرف (قوله التذكير) أي الوعظ (قوله والواقص) قال الحلبي الانسب ان يكون بفتح الناف ليكون عطفه على التذكير عطف مصدر على مصدر وان جاز ان يكون بكسرهما جمع قصة (قوله بل يكون علمه) أي معظم علمه فلا ينافي ان معرفة طرف من العلوم للوصل لفهم السنة والكتاب مطلوب ويناب عليه ان حسن نيته (قوله الحلال) أي في تعلم الحلال والحرام واقتصر على التصريح بهما مع ان الاحكام خمسة لانها اركانها ومعظمها اولان الباقي يرجع اليها وادخل باقي الاحكام بقوله وما لا بد منه من الاحكام (وقوله من الاحكام) يان لما ذكر السيوطي في تبيين الصحيفة في مناقب الامام أبي حنيفة ما نصه روى الخطيب في تاريخه عن ابي يوسف قال قال ابو حنيفة لما اردت طلب العلم جعلت اخفي العلوم واسأل عوايقها فقلت لي تعلم القرآن فقلت له اذ تعلمت القرآن وحفظته فما يكون آخره قالوا تجلس في المجلس وتقرأ عليك الصبيان والاحداث ثم لا تلبث ان يخرج منهم من هو احفظ منك او من يساويك فتذهب راسك قلت فان سمعت الحديث وكتبته حتى لم يكن في الدنيا احفظ مني قالوا اذا اكبرت حدثت واجتمع عليك الاحداث والصبيان ثم لم تامن ان تغلط فيرموك بالكذب فيصير عارا عليك في عقبك قلت لا حاجة لي في ان اثم فقلت تعلم النجوم فقلت اذ تعلمت النجوم والعربية ما يكون آخر امرى قالوا تقعد معلما فكثر رزقك ديناران الى ثلاثة قلت وهذا لا عاقبة له قلت فان نظرت في الشعر فلم يكن اشعر مني ما يكون امرى قالوا تدع هذا فيب لك ويحملك على دابة ويخلع عليك خلعة وان احرمت هجونه فصرت تقذف المحصنات قلت لا حاجة لي في هذا فقلت فان نظرت في الكلام ما يكون آخره قالوا لا يدلم من نظري الكلام من مشنعات الكلام فيرمي بالزندقة قلت فان تعلمت الفقه قالوا تسئل الناس وتطلب للقضاء وان كنت سائما قلت ليس في العلوم (قوله) الفقه وتعلمته أه (قوله كما قيل) الكاف للتعليل ا قوله بل يكون علمه الخ كما في قوله واذا ذكرنا كما هذا كم (قوله ما اعتر) ما زائدة واعتز به مني افتخر (قوله بعلم) أي بسبب علمه الذي حصله وهذا امام (قوله فعلم) الجملة بجواب اذا قوله اولي أي احق واجدر (قوله باعتزان) أي باعتزاز صاحبه به (قوله فكم) كم للتكثير وشبه العلوم (قوله) تشبيه حسن (قوله بفوح) أي يعقب (قوله ولا كسل) لا داخلته على محذوف والكاف في محله (قوله الفروع) لمصدر مقدور والتدوير لا يفوح ذلك الطيب فوحانا كفو حان المسك بل المسك اشد فوحا قد شبه في الروض فاما خلاف

ما نقله في كتبهم وروى ما في الروايات وغيرها  
النظر في كتاب الفقه لا بد منه ولا المتقط  
من قيام الليل وتعلم الفقه لا بد من ان يعرف  
القرآن وجميع الفقه لا بد من ان يعرف  
وغيره عن محمد لا ينبغي ان يترك  
ما له من الصبيان ولا بالحساب لان  
وتعليم الصبيان لا بد من ان يعرف  
امره مساحة لا بد من ان يعرف  
آمره الى التذكير والحرام وما لا بد منه  
علمه في الاحكام كما قيل  
من الاحكام كما قيل  
اذا ما اعتز وعلم بعلم  
فعلم انفعه اولي باعتزان  
فكم طيب بفتح ولا كسل  
ثم طيب بطير ولا كسل

(قوله ولا يجاز) اي ولا يطير طيرا كطيران البازي بل هو اشد وزك بعضهم ان العقاب اشد طيرا لانه قد يقطع مسافة الدنيا في يوم واحد وهو حديد البصر لا يطيق الراححة الطيبة ينظر الحليفة من مسافة اربع مائة ميل وانشد بعضهم في مدح الفقه قوله

الفقه افضل شئ انت ذاخره \* من يدرس الفقه لم تدرس مفاخره

فاجهد نفسك لما أصبحت تجهله \* فاول العلم اقبال وآخره

وكفى بلذة العلم والفقه والفهم داعيا وبعثا للعاقل اه من التعليم (قوله بقوله) بدل من قوله بتسبيته او متعلق بقوله بتسبيته والاولى بوصفه بانه خير كثيرا (قوله ومن هنا) اي من مدح الله اياه حيث سماه خيرا قوله وخير علوم) خبر مقدم وعلم فقه مبتدأ مؤخر (قوله الى كل المعالي) متعلق بتوسلا والمعالي المراتب العالية جمع معللة محل العلوق نسخة العلوم ولا يظهر لانه ليس وسيلة لها (قوله توسلا) اي وسيلة ووصلة وذلك لان به سعادة الدارين (قوله فان فقيها) علمه لقوله لانه يكون فهو علمه لانه (قوله متورعا) اي متجنبيا لبعض الحلال خوف الوقوع في الشبهات والمتى من اتقى الشبهات خوف الوقوع في الحرام والعلم لا ينفع الامع الورع روى بعضهم حديثا في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من لم يتورع في تعلمه ابتلاه الله تعالى باحد ثلاثة اشيا اما ان يميت في شبابه او يوقعه في الرسايق او يتلبسه بخدمة السلطان فمهما كان طالب العلم اورع كان علمه انفع والتعلم له ابسر والفوائد له اكثر ومن الورع ان يتحرز عن الشيع وكثرة النوم وكثرة الكلام فيما لا ينفع وان يتحرز عن اكل طعام السوق ان اسكن لان طعام السوق اقرب الى النجاسة والنجاسة وابتعد عن ذكر الله تعالى واقرب الى الغفلة ولان ابصار الفقرة تقع عليه ولا يقدر ان يرى الشرأ فبتأذون بذلك فتذهب بركته ومن الورع ان يتحرز عن الغيبة وعن مجالس الكفار فان من يكثر الكلام معك يسرق عرك ويضيع اوقانك ومن الورع ان يتجنب اهل المعاصي والفساد والتعطيل فان المجاورة مؤثرة لاحالة وان يجلس مستقبل القبلة وان يكون مستنبا بسنة النبي عليه الصلاة والسلام اه من تعليم المتعلم (قوله على الف) متعلق بقوله اعلم ويؤثر نظيره لتفضل (قوله ذي زهد) اي صاحب زهد والاضافة فيه للجنس اي على الف من اصحاب الزهد والزهد في الشئ ضد الرغبة فيه كافي القاسوس (قوله تفضل) عبر بالتفضل اشارة الى الكثرة ومثله يقال في الاعتلا والمراد الف مجردون من الفقه وحينئذ لا معنى لتخصيص الاف بالذكر لان يكون المقصود به المبالغة ويحتمل ان المراد بالفقيه المشتغل به اخذ او تدرسا فيما هو من فروض الكفاية او المندوب منه اذا تصدى لنفع الخلق فانه افضل من الفقيه الزاهد المتجنب للخلق لان نفعه بزهد قاصر على نفسه ونفع الفقيه متعد (قوله وهما) اي هذان البيتان (قوله مأخوذان) اي معناه مأخوذ مما قبل الخ والاخذ من البيت الاول والثالث ظاهرا ووجهه من الثاني ان تخصيص الامر بالاستفادة منه يدل على انه خير العلوم وافضلها (قوله للامام) اي خوطب به لان القول اذا تعدى باللام كان معناه الخطاب (قوله لمحمد بن الحسن) تليد الامام وعليه عدة المذهب (قوله تفقه) قبله كافي تعليم المتعلم

تعلم فان العلم زين لاهله \* وفضل وعنوان لكل المحامد

وبعد هذا البيت الثاني في الشرح وهو وكن مستفيدا وبعده البيت الاول وهو وتفقه الخ وبعده

هو العلم الهادي الى سنن الهدى \* هو الحصن بني من جميع الشدائد وبعده البيت الاخير فانت ترى الشارح قد حذف من الايات وقدم واخر الامر سهل (قوله قائدا) اي موصل (قوله والتقوى) عطف تفسير والمراد بالتقوى ما يتقوى به الشارح عطف خاص ان اريد بالبر الاحسان فيصدق بالورع (قوله واعدل فاصد) انقاصا للمرجح كقوله اي اعديل طريق مقرب الى الله تعالى والى المقصود والقصد استقامة الطريق والاعتماد وضده الافراط (قوله يوم) المراد به القطعة من الزمان والمراد به بياض النهار لانه لا ينبغي الانتهاء الى ذلك كل الانهال حتى يؤدي الى السأم (قوله زيادة) مصدر مراد به اسم المفعول لان القاعدة للزيادة وان تلازما الغاية المتوخاة (الفقه) متعلق بزيادة او مستفيدا (قوله واسج) السباحة قطع الماء عموما شبه الاخذ في اسباب وموت غيوب (السباحة) استعارة تصريحية واشتق من السباحة اسج بمعنى خذ في الاسباب (قوله بجور القوائد) المشبهة الى المشبه اي القوائد التي كالجور (قوله فان فقيها) علمه للجمل الثلاث قبله (قوله متورعا)

وقد سئل عن الله تعالى بتسبيته خير بقوله  
ومن سئل عن الحكمة من سألها رابا بالنفس يعلم الفقه  
مؤيد نفس الحكمة من الورع ومن هنا قيل  
اي هو علم الورع  
وخير علوم علم فقه لانه  
يكون الى كل المعالي توسلا  
فان فقه ارا حاد متورعا \*  
على الف ذي زهد تفضل واعدل  
وهما مأخوذان مما قبل للامام محمد  
تفقه فان الفقه واعدل فاصد \*  
الى البر والتقوى كل يوم زيادة \*  
وكن مستفيدا من القوائد \*  
من الفقه واسج في مجور القوائد \*  
فان فقيها واحدا متورعا \*

وفسرى القاموس الورع بالتقوى وما انشد في الورع

يا طالب العلم باشر الورع \* وجانب النوم واحذر الشيعا  
وداوم الدرس لا تفارق \* العلم بالدرس قام وارتفعا

اه من التعليم (قوله اشد) اى اقوى (قوله على الشيطان) ال للعفس والمراد ابليس لعنه الله تعالى والشيطان من شاط بمعى احترق او من شطن بمعنى بعدل بعد غوره في الكفر والنجس (قوله من الف) متعلق بشد والمراد الف عابدين غير فقه لان الشيطان يلعب بالعابد الجاهل حتى يقصد عبادته ويظن انه قد احسن الصنع بخلاف الفقيه المتورع فانه قد عرف مكايد الشيطان وحيله وخذائعه فيتجنبها ويجنبها الناس تحذيره وهدايته (قوله ومن كلام على) خبر مقدم وقوله ما الفضل الخ مبتدأ مؤخر وهو معطوف على قوله مما قيل للامام محمد بن عيسى وهو ما اخذوا من كلام على ايضا (قوله رضى الله عنه) وتعبير البعض عنه بكرم الله وجهه لان ذلك الوجه الشريف لم يسجد لصنم بل اسلم وهو ابن سبع اثمان على ما قيل وهو اول من اسلم من الصبيان (قوله ما الفضل) اى الزيادة فى مراتب الخير والترقى (قوله الا لاهل العلم) اى العلم المخصوص وهو علم الحلال والحرام قال للعهد وبوخذ ذلك من قرينة المقام ودلالة قوله انهم على الهدى وهذا الوصف فى الفقهاء اكثر من غيرهم (قوله انهم) بفتح الهمزة على حذف لام العلة اى لانهم اوجله استنافية والمقصود منها التعليل (قوله على الهدى) متعلق باداءه وكذا قوله لمن استهدى والمراد بالهدى المهدى به فالمراد به اسم المفعول اى انهم ادلاء على الاحكام التى يهتدى بها والمراد بالهدى الايصال الى سبيل الخير والمراد انهم يدلونه على اسبابه (قوله استهدى) السين والتاء للطلب اى طلب الهداية بمعنى الدلالة (قوله ووزن) اى قدر كل امرء اى حسنه بما كان يحسنه افاده البضاوى فقد ر الصانع على مقدار حسن صنعته ومن احسن علوم الاداب فقد ر على قدرها ومن احسن علم الفقه فقد ر عظيم لعظمه فالخاسل ان من احسن شيئا فقامه على قدره (قوله) والجاهلون مبتدأ واعدا خبر ولا لاهل العلم متعلق باعداء قال فى تعليم المتعلم انشدنا الشيخ الاسام ظهير الدين مفتح الائمة حسن بن على المعروف بالمرغنى فى رحمه الله تعالى شعرا

الجاهلون خوفا قبل موتهم \* والعالمون فان ما نوا فاحياء  
وقال الشاعر رحمه الله تعالى

اخو العلم حتى خلد بعد موته \* واوصاله تحت التراب رميم  
وذو الجاهل ميت وهو ماش على انثرى \* يظن من الاحياء وهو عديم  
وقال آخر

ارى الجاهل قبل الموت موتا لاهله \* واجسامهم قبل القبور قبور  
وان امرأ لم يحى بالعلم ميت \* فليس له حين النشور نشور

وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق اذا ائق عليه او رأى منه ما يخالف رايه ورؤية اقبال الناس عليه (قوله بعلم) التنوين للتعظيم وهو العلم المعهود (قوله ولا تجهل به) من جملة الجاهل به من الجاهل بالاسباب الجاهل والنسيان كالكلس وتولد الكل من كثرة البلغم وكثرة البلغم من كثرة شرب الماء وكثرة شرب الماء من كثرة الاكل والخبز اليابس يقطع البلغم وكذلك اكل الزبيب على الريق ولا يكثر منه حتى لا يحتاج الى شرب الماء فيزيد البلغم والسواك يقلل البلغم ويؤيد فى الحفظ والفصاحة فانه سنة نبوية يزيد فى ثواب الصلاة وقراءة القرآن وكذا التى يقلل البلغم والمطويات وطرق تقليل الاكل التأمل فى منافع قلة الاكل وهو الصحة والايشار شعير فعا رثم عارثم عارثم مقام المرء من اجل الطعام

ويبغض الله تعالى الاكل وما يورث النسيان المعاصى وكثرة الذنوب والهموم والاخزان فى امور الدنيا وكثرة الاشتغال والعلايق واكل الكثرة الخضراء والتفاح الحامض والنظر الى المصاوب وقراءة الواح القبور والمرور بين قطار الجبال والقاء القمل الحى على الارض والجمامة على نقرة الفسار وما يورث الحفظ الجدم المضيق وهو وتقليل الغذاء وصلاة الليل وقراءة القرآن نظرا وهى افضل من الغيب لقوله عليه الصلاة والسلام فى نصب نعت امى قراءة القرآن نظرا لكونها جمعت بين عبادة النظر فى السطور وتقليل ذلك ما ذلله الله بالمسك

اشد على الشيطان من الق عابدين  
ومن كلام على رضى الله عنه \*  
ما الفضل الا لاهل العلم ادلاء  
على الهدى لمن استهدى ادلاء  
وزن كل امرء ما كان يحسنه  
والجاهلون لاهل العلم اعداء \*  
فقر بعلم ولا تجهل به اداء \*  
الناس موتى واهل العلم احياء



القرآن غيباً وحضوراً في الحشوع والحفظ والكثرة اما لو كانت القراءة بالغيب أكثر حضوراً لم ينفذوا قرآنه مني  
 افضل وليراجع وما يورثه ايضاً كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وشرب العسل واكل السكندر مع  
 السكر واكل احدى وعشرين زينة جمر أكل يوم على الريق يورث الحفظ وينفي عن كثير من الامراض والاستقام  
 وكل ما قلل البلغم والرطوبات فانه يزيد في الحفظ اه تعليم المتعلم ويحتمل ان قوله ولا تجول به اي لا تتعاطى  
 اسباب الجمل معه فالبناء للصاحبة فيكون حشا على التقوى فاهم بالفوز بالعلم وبان يلزمه التقوى  
 ولا يفعل افعال الجهال فانه حينئذ يكون علمه وبالا عليه وندامة وحسرة فان ذنب العالم عظيم (قوله)  
 الناس موعى) اي كالموعى اي لا يعتد بهم لعدم نفعهم وانما عبر بالناس اشارة الى ان اهل العلم لاسيما العامة لول  
 بالنسبة الى الناس قليل جدا والمراد بالناس العوام ولذلك قال الامام محمد بن الحسن لو كان العالم كلهم  
 عبيدي لاعتقتهم وزلت عن ولائهم (قوله احياء) اي ينتفع بحياتهم فوجودهم رحمة ونور كيف لا وهم ورثة  
 الانبياء (واعلم ان طالب العلم لا يسئل العلم ولا ينتفع به الا بتعظيم العلم واهله وتعظيم الاستاذ وتوقيره وقيل ما وصل  
 من وصل الا بالحرمة وما سقط من سقط الا بترك الحرمة قال علي رضي الله تعالى عنه افاعد من علمني حرقا  
 ان شاء باع وان شاء اعتق ويحكى عن الخليفة هارون الرشيد انه بعث ابنه الى الاصمعي ليعلمه العلم والادب فرأه  
 يوما يتوضأ ويغسل رجله وابن الخليفة يصب الماء له فعاتب الخليفة الاصمعي في ذلك فقال انما بعثته لتعلمه  
 العلم وتؤدبه فلما ذالم نام به بان يصب الماء باحدى يديه ويغسل بالآخرى رجلك ومن تعظيم العلم تعظيم الكتاب  
 فينبغي لطالب العلم ان لا يأخذ الكتاب الا بطمارة والشيخ الامام شمس الاثمة المرحوم كان مبطونا  
 في ليلة وكان يكرر درسه فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة لانه كان لا يكرر الا بطمارة وهذا لان العلم نور  
 والوضوء نور فيزداد نور العلم به ومن التعظيم الواجب ان لا يدرب له الى الكتاب ومن التعظيم ان يجود كتابه  
 الكتاب ولا يقرمط ولا يترك الحاشية الا عند الضرورة ورأى ابو حنيفة رضي الله عنه كتابا يقرمط في الكتابة  
 فقال له لا تقرمط فلهذا ان عشت تدم ومن تشتم يعني اذا شئت وضعف بصرك تدم على ذلك ومن تعظيم  
 العلم تعظيم اخوانه في الطلب والتماق مذهبهم الا في طلب العلم فانه ينبغي ان يتماق لاستاذه وشركا له ليستفيد منهم  
 اه من تعليم المتعلم (قوله وقد قيل) اي قال العلماء المجربون (قوله العلم) اي انما نفع (قوله الى كل فضيلة) اي كل  
 خصله فاضله عظيمة كدخول الجنة وعلو الدرجة وديا واخرى ورفعة المملوك الى مجالس المملوك فالجمله الثانية  
 من جملة افراد الاولى (قوله المملوك) المراد به الحقير مطلقا (قوله الى مجالس المملوك) اي مع التعظيم والاجلال  
 فالمعنى الى الجلوس في مجالس المملوك وهذا من المشاهد فان اكثر العلماء قد يكون من اناس لا يعجبهم عند  
 ارباب المناصب وقد يتحكمون فيهم كحكم فرعون في بني اسرائيل فيسبب العلم والتقوى يصبر لهم مولد عليهم  
 ويحتمل ان المراد انه يجلسه مجلسهم اي يجعل مجلسه مجلسهم في الاهابة والاجتماع ومرعاة الادب (قوله)  
 لولا العلماء (الخ) وذلك لان العلماء نور وهدي وقد جعلهم الله تعالى شريعة وجعلهم حافظا والامر آفة جعل  
 الله لهم السلطنة على الخلق وجعل قضاة مصالح المسلمين على ايديهم فلما استقوا به قواهم في الاحكام اذلوا  
 واضلوا اهل الدنيا لعلهم يتعالى لهم العلماء ضلوا والهم من جوع في المحظورات ومع ذلك لا ينبغي للعالم ان يتردد على  
 الامير لا مورا الدنيا العانية وبذل نفسه له بل يرضى بما قسم له وان كان عنده مال صرفه في تحصيله ولا يخل  
 وينبغي ان يتعود من الجذل قال النبي عليه الصلاة والسلام اي داء ادم من الجذل وكان والد الشيخ الامام الاجل  
 شمس الاثمة الخواص فقيرا يبيع الحلوى وكان يعطي الفقهاء من الحلوى ويقول ادعوا الابن ليرزقه الله تعالى العلم  
 فمن بركة جوده واعتقاده وشدة محبته ونصره لله تعالى نال ابنه مائال وينبغي ان يشتري الكتاب ان كان ذا ثروة  
 ليكون ذلك عوناً على التعلم وقد كان لمحمد بن الحسن رحمه الله مال كثير حتى كان له ثلاثمائة من الوكلاء على ماله  
 فانفق كله في العلم والفقه ولم يبق له ثوب نفيس فرأه ابو يوسف في ثوب خلق فارسل اليه ثيابا نفيسة فلم يقبلها  
 فقال يحل لكم ما قبل لئلا اولعهم يقبلها وان كان قبول الهدية سنة لما رأى في ذلك من مذلة نفسه وقال رسول  
 (قوله) عليه وسلم ليس للمؤمن ان يذل نفسه حتى ان الشيخ نخر الاسلام الاسدي رحمه الله تعالى جمع  
 القوائم الملقاة في بركة له ودخل في مكان خالي فاكلها فافراة ذلك جارية فاخبرت بذلك مولاه فاخذته  
 من اضافة ما قبل وهكذا ينبغي لطالب العلم ان يكون ذا همة عالية لا يطمع في اموال الناس قال

وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة \*  
 والعلم نفع المملوك \* الى مجالس المملوك \*  
 لولا العلماء لولا الاسراء \*

وانما العلم لاربابه \* ولا يله ليس لها عزل \*  
ان الامير هو الذي \* يرضى امير عند عزله  
ان زال سلطان الولا \* ية فهو في سلطان فضله  
واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين

رسول الله صلى الله عليه وسلم ابالك والطمع فانه فقر حاضر وكان الناس في الإيمان الاول يتعلمون الحرفة  
لم يتعلموا العلم حتى لا يطمعون في أموال الناس وفي الحكمة من استغنى بجمال الناس افتقر والعالم اذا كان  
طماعا لا يتيق حرمه العلم ولا يقول الحق وينبئ للمؤمن ان لا يرجوا الا الله تعالى ولا يخاف الا منه اه من التعليم  
(تتمة) قال الله تعالى (ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار اى لا تملوا والركون ادى ميل والظلم غفلة  
وضع الشيء في غير محله وعرفا التعمد الى مال الغير وعرضه ودمه بغير وجه شرعى وورد في الحديث ويل لامتى  
من علماء السوء يتخذون هذا العلم تجارة يبيعونها من امرأ زمانهم رجحا لانفسهم لا اربح الله لهم تجارة رواه  
ابن عساکر في تاريخه عن انس وقولهم ثلاثة لا يركن اليها الدنيا والسلطان والمرأة كلام صحيح معنى اليد بجوديث  
مبنى وورد شرار العلماء الذين يأتون الامر آء وخيار الامراء الذين يأتون ابواب العلماء وورد صنفا من الناس  
اذا صلح الصالح الناس واذا فسد افسد الناس العلماء والامر آء وورد شرار الناس فاسق قرأ كتاب الله تعالى وتفقّه  
في دين الله ثم بذل نفسه لفاخر اذا انشط تفكه بقرآته ومجادته فيطيع الله على قلب القارئ والمستمع رواه  
الديلمى عن ابن عمر قال سفيان في جهنم وادلايسكنه الا القرآء الرأى لولك وحكى الاوزاعى عن بلال  
ابن سعد انه كان يقول ينظر احدكم الى الشرطى فيستعبد بالله تعالى منه ويظهر الى علماء الدنيا المتصنعين  
الى الخلق المتشوفين الى الرياسة فلا يمتهم وهذا الحق بالحق من الشرطى ولا ينبغي الذل في طلب الدنيا  
فقد قال بعض المشايخ ما قدر لماضيك ان يمضغه فلا يمضغه غيرك فكل ويحك رزقك بالعز ولا تأكله  
بالذل واصله الخبر المأثور عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال لا ين مسعود ليقبل همك ما قدر بأنيك ومالم بقدر  
لم يأتك وعن علي ان صبرت جرت عليك المقادير وانت مأجور وان جرت جرت عليك المقادير وانت مأزور  
وعن بعض الكبراء تركت الدنيا لقلة غنائها وكثرة عنايتها وسرعة فنائها وخسة شركاها ومعنى قولهم تعلمنا  
العلم اغبر الله فإني ان يكون الله تعالى ان العلم بركته حصل تصحبه وتصحج العمل وانصرفت النية عن  
هذا المطلوب الى ما هو اعلى منه وارفع وفي بعض الكتب السابقة بابي اسرأ تيل لا تقولوا العلم في السماء من  
ينزل به ولا في تقوم الارض من يصعده ولا من وراء البحار من يعبر بأنيك به العلم بحكمة تجب في قلوبكم تأدبوا بين  
يدي باداب الروحانيين وتخلقوا الى باخلاق الصديقين اظهر العلم في قلوبكم اه ذكره العلامة ملا على قارى  
في الرسالة المعلقة بالعلماء والامر آء (قوله وانما العلم الخ) من جملة القليل اى وقيل انما العلم وليس المراد حكاية  
ضعفه بل المراد النقل فقط والمراد بالعلم الشرعى (قوله لاربابه) اى اصحابه والمراد المتصفون به والجار والجارور  
متعلق بولاية (قوله ولاية) اى امارة اى سبب امارة على الخلق بسبب امرهم بالمأمورات ونهيهم عن المنهيات  
(قوله ليس لها عزل) اى من سلطان وشجوه والمراد العلم المصطب بالعمل واما المجرد عنه فصاحبه معزول  
عنه وهو عليه حجة في الباطن وان كان في ظاهر الدنيا له بعض رياسة (قوله ان الامير) في مقام العلة لما قبله  
واسم فاعيل بمعنى فاعل وهما بيتان من مجز والسكامل المرقول (قوله عند) في عينها الحركات الثلاث (قوله عزله  
اى عزل الامير والضمير راجع للامير لا بالمعنى الاول فقيهه استخدام فالمراد بالامير الاول العالم والمراد بالضمير  
الامر الذي قد يعزل من منصبه والمقصود بذلك اثبات دوام الامارة لا معنى ان امارة المسلم انما هي عند  
عزل امير الولاية ويحتمل ان يكون الضمير راجعا للامير الاول والمعنى انه اذا كان الشخص العالم ذا امارة فترعت  
منه امارة الحكم لاتنزع عنه امارة العلم لان سلطان العلم وقضاه مقيم ثابت له لا ينزع عنه اصلا فهنا هو الامير  
حقا لا الامير من يزول عنه هذا الاسم (قوله ان زال سلطان الولاية) اى عن الامير غير العالم على الاول او عنه  
على الثاني والمراد ولاية السياسة والسلطان القوة اى ان زالت قوة ولايته (قوله فهو في سلطان فضله)  
اى قوة فضله والضمير في فضله للشخص المتصف بالعلم (قوله واعلم) اى بها اللاتهام بما بعدها (قوله تعلم العلم)  
اعم من ان يكون من الكتب الموقوق بها او من افواه المشايخ (قوله يكون فرض عين) قال في تعليم المتعلم  
اعلم انه لا يفترض على كل مسلم طلب كل علم بل يفترض عليه طلب علم الحال كما يقال افضل العلم علم الحال وافضل  
العمل حفظ الحال ويفترض على كل مسلم طلب ما يقع له في اى حال كان فانه لا بد من الصلاة فيعرض  
عليه علم ما يقع له في صلاته بقدر ما يؤدى به فرض الصلاة والشارح نفعا الله به لم يذكر الواجب وقفا في التعليم  
ايضا ويجب عليه بقدر ما يؤدى به الواجب لان ما يتوسل به الى اقامة الفرض يكون فرضا وما يتوسل به الى

اقامة الواجب يكون واجبا (قوله وهو) اى فرض العين (قوله بقدر) اى التعلم بقدر ما يحتاج له دينه اى يحتاجه  
 وما موصولة والدين يعنى الصوم والزكاة ان كان له مال والحج ان وجب عليه والبيع ان كان يبيع وكل من اشتغل  
 بشئ يفترض عليه علم التحرز عن الحرام فيه اه من التعليم (قوله وفرض كفاية) اختلف في الافضل من  
 الفرضين والمعتداه العينية لتأكده بعمومه وفرض الكفاية اذا قام به البعض في بلدة سقط عن الباقي فان لم  
 يكن في البلدة من يقوم به اشتركوا جميعا في المأثم فيجب على الامام ان يامرهم بذلك ويخير اهل البلدة  
 على ذلك اه من التعليم (قوله وهو ما زاد) اى تعلم ما زاد قال في التعليم واما حفظ ما يقع في بعض الاحايين  
 ففرض على سبيل الكفاية قيل ان علم ما يقع لنفسه في جميع الاوقات بمنزلة الدواء ويحتاج اليه في بعض  
 الاوقات اه (قوله لنفع غيره) اى من الجهال واتخاذهم من المهالك فلا بد من شخص يقوم بذلك اذ لو ترك  
 لضاع الناس (قوله ومندوبا) اى مستحبا (قوله وهو التجبر) اى التوسع (قوله في الفقه) اى سواء كان لنفع غيره  
 او لا كطالعة المسائل التي لا تقع للعامة (قوله وعلم القلب) اى علم الاخلاق وهو علم يعرف به انواع الفضائل  
 وكيفية اكتسابها وانواع الرذائل وكيفية اجتنابها قاله الحلبي وهو عطف على التجبر فيكون مندوبا وقال  
 في التعليم وكذلك يفترض عليه علم احوال القلوب من التوكل والاناة والخشية والرضى فانه واقع في جميع  
 الاحوال وشرف هذا العلم لا يخفى على احد ثم قال وكذلك يفترض في الاخلاق معرفة نحو الجود والبخل  
 والكبر والتكبر والتواضع والعفة والاسراف والتقتير وغيرها فان البخل والحين والتقتير حرام ولا يمكن التحرز  
 عنها الا بعلمها وعلم ما يضادها اه والحاصل ان علم التحرز عن الحرام فرض كما استفيد من ذلك لامتدوب  
 والله تعالى اعلم ويمكن عطفه على الفقه فيكون المندوب هو التجبر فيه (قوله الفلسفة) هو لفظ يوناني وتعريبه  
 الحكم الموهبة اى مزينة الظاهر فاسدة الباطن كالقول يقدم العالم وغيره من المكفرات والمحرّمات (قوله  
 والشعبه) هي افعال محببة مرتبة على سرعة الحركة وخفة اليد كان يرى الناس حرق الشاش وتنطيط  
 الخيط ثم يخرجهم ممتدا كان لم يقطع فهو من المحرمات والامور الباطلة ويظهر من ذلك حرمة التفرج عليهم  
 لان الفرجة على المحرم حرام ونقل الشارح في الخطر الخ عن الشافعي فقال مانعه وعند الشافعي يحل المسابقة  
 بالاقدام والطير والبقر والسباحة والصولجان والبندق والسفن ورمى الحجر واسأله باليد والشباك والوقوف  
 على رجل ومعرفة ما في يده من زبح او فردا للعب بالخاتم وكذا يحل كل لعب خطر لحاذق تغلب سلامته كرمي لرام  
 وصيد الحية ويحل التفرج عليهم حينئذ وحديث حديث عن ابن اسرّ ايل يفيد حل سماع الاعاجيب والغرائب  
 من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرجة لا للجنة بل ولما يتيقن كذبه لكن بقصد ضرب الامثال والمواعظ  
 وتعليم نحو الشجاعة على السنة نحو آدميين او حيوانات ذكره ابن حجر اه (قوله والتنجيم) وهو علم يعرف به  
 الاستدلال بالثلكلات الفلكية على الحوادث السفلية اه حلبي كان يقول المنجم اذا كسفت الشمس في شهر كذا  
 يحصل في الارض غلاء او رخاء او سف واما ينسبونه من الجفر للامام على فهو كذب لاصل له والتنجيم بالمعنى  
 الذى ذكره المحشى لاشك في حرمة وقد قال في التعليم وعلم النجوم بمنزلة المرض فتعلمه حرام لانه يضره ولا ينفعه  
 واله رب عن قضاء الله وقدره غير محكم. فينفع لكل مسلم ان يشتغل في جميع اوقانه بذكر الله والدعاء والتضرع  
 وقرأة انقرآن والصدقات وبسال الله العفو والعافية في الدين والآخر فيلصقونه الله تعالى عن البلاد والافات فان  
 من رزق الدعاء لم يحرم الاجابة فان كان البلاء مقدر اصابه لا محالة لكن يصبره الله تعالى ويرزقه الله الصبر ببركة  
 دعائه اللهم الا اذا تعلم من النجوم قدما يعرف به القبلة واوقات الصلاة فيجوز ذلك اه (تنبيه) لم يذكر الشارح  
 علم الطب وقد ذكره في التعليم فقال واما الطب فتعلمه يجوز لانه سبب من الاسباب فيجوز تعلمه كسائر الاسباب  
 وقد تداوى النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن الشافعي رضى الله تعالى عنه انه قال العلم علان علم الابدان وعلم  
 الابدان علم الفقه للاديان وعلم الطب للابدان (قوله والرمل) هو علم بضروب اشكال من الخطوط والنقط  
 بقواعد معلومة تخرج سرفا تجمع ويستخرج جل دالة على عواقب الامور وقد علمت انه حرام قطعها واصله  
 لا درس عليه السلام اه (قوله وعلوم الطب ايعين نسبة الى الطبيعة والقياس وعلوم الطبيعة قال الحلبي العلم  
 الطبيعى علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الاحوال والثبات فيها  
 اه (قوله والسحر) هو علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية بقدرها على افعال غريبة لاسباب خفية اه حلبي

وهو بقدر الحاج الدينية وفرض كفاية  
 وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومندوبا وهو التجبر  
 في الفقه وعلم القلب وسرا ما وهو علم الفلسفة  
 والشائعه والتنجيم والرمل وعلوم الطب ايعين  
 والسحر

وهذا باعتبار بعض اقسامه وهو ثلاثة فرض وحرام وجائز فاذا لم السحر لده سحر اهل الحرب فهو فرض  
واذا تعلمه ليعرف به بين المرأة وزوجها فهو حرام وان تعلمه ليؤلف بين المرأة وزوجها فهو جائز كذا يحبط بعض  
النضلا وقوله فاذا تعلم السحر لده الخ المراد ما تعلمه غير مكفر وفيه انه ورد في الحديث التي عن التولية وزن  
عسبة وهي ما يفعل ليجيب المرأة الى زوجها (قوله والكهانة) هي استخدام بعض الشياطين للآتيان بالاجار  
(قوله علم المنطق) الظاهر ان المراد به المحشو يشبه المعتزلة الزائفة حتى يكون داخل في الفلسفة والا فيصير  
ذكر قواعده وضوابطه وجرباته ليس من الفلسفة في شيء بل قال بعضهم هو معيار العلم ومن لم يعرفه لا يوثق  
بعلمه (قوله ومن هذا القسم) اي المحرم (قوله علم الحرف) يحتمل ان المراد به الكاف الذي هو اشارة الى الكيمياء  
ولاشك في حرمة ما فيها من ضياع المال والاشتغال بالابغيد ويحتمل ان المراد به جمع حروف يخرج منها دلالة  
على حركات ويحتمل ان المراد علم اسرار الحروف باوفاق واستخدام وغير ذلك (قوله والموسيقى) بكسر القاف علم  
يعرف به النغم وايقاعه واحوالهما وكيفية تأليف الاطنان وايجاد الالات كالعود واول من اخترجه القارابي  
وحرمة لعدم فائدته والاشتغال بالابغيد وقد علت من ذلك حرمة اقتناء حرفة (قوله ومكروها) يعنى كراهة  
التحريم والتزيره ولم يميز المصنف بينهما (قوله وهو اشعار المولدين) اي علم اشعار المولدين كالى نواس وغيره والمولود  
من ولد بين العرب وليس منهم والمراد بذلك الاطلاع على دواوينهم ونوادير واقعاتهم مع محبيهم وذكر القادود  
والحدود والشعور والظهور وذلك من المكروهات (قوله من الغزل) ذكر اوصاف المحبوب وفي القاموس مغازلة  
النساء بمحادثتهن والاسم الغزل محرك وكقعد والغزل التكلفه (قوله والبطالة) هو من عطف العام على  
الخاص اي علم البطالة اي علم ما يكون سببا في البطالة واهمال ما يعنى والاشتغال بما لا يفيد كالموا الى  
والدويث ومثل ذلك اذا لم يشتمل على ذكر ما تقدم يكون سماعه والاشتغال به مكروها تنزيها والله اعلم (قوله  
ومباحا اي مستوى الطرفين فعلة وتركه سواء (قوله كاشعارهم) اي المولدين والتعبد بالمولدين لان اغالب  
في كلامهم ما ذكر بخلاف كلام العرب وقد ورد عن ابن عباس سماع كلام الشعراء كثيرا للاستدلال على الفاظ  
القرآن وفهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لا يخفف فيها) يضم السين المهملة وسكون الخاء المعجمة  
الرقعة والهزال والمراد الكلام المستعجز (قوله ثم نقل) اي الشيخ زين في الاشياء والنظائر وقد ذكرها المحشى  
وخلصا المقصود منها ما ذكره الشارح نفعنا الله به (قوله ومحطها) اي محط المقصود منها وخلصا قولها ان  
الفقه هو غرة الحديث لان الحديث مشتمل على الاوامر والنواهي وهو واقعه عينه لاسيما اذا فسر الفقه بما فسر  
ابو حنيفة من انه معرفة النفس ماله وما عليها وانما ذلك من المسئلة لانه هو المقصود وما يتعلق بما نحن  
فيه وفي الكلام استعارة شبه الحديث بالشجر بجامع الانتفاع على طريق الاستعارة المكنية والقرينة الاضافة  
(قوله وفيها) اي في الاشياء من القوائد ايضا نقل عن اول شرح البيهقي للعراقي (قوله كل انسان) اي مطلقا مسلما  
او كافرا لان العبرة بالخواتم كافي الحديث وان احكم لم يعمل بعمل اهل الجنة الخ (قوله له) اي ما دخله في الآخرة  
(قوله وبه) اي ولا يعلم ما اراد الله ايقاعه له في الدنيا حال حياته (قوله لان ارادته) مصدر مراد به اسم المفعول  
اي مراده (قوله غيب) مصدر مراد به اسم المفعول اي مغيب عنا (قوله الا الفقه) استثناء من قاعل لا يعلم  
وانظر المراد بالفقه هل المراد ما يعنى الفقيه في اصطلاح الفقهاء حتى يشمل من يحفظ ثلاثة فروع او المراد به  
الفقيه عند الاصوليين وهو المجتهد والظاهر ان المراد به المشتغل لاسيما يحفظ الفروع والقليلة واقول هذه  
الغاثة اغاثة ان لو تعين اطلاق الفقيه في لسان الشرع على هذا فقط كيف وقد وقع في تعريفه اختلاف كثير  
حتى حمله القرطبي على علم التصوف ونسأل الله تعالى من فضله ان يجعلنا واحبا بنا من ابراهيم الخليلي في الدنيا  
والآخرة (قوله غير الانبياء وامامهم فقد علموا ذلك يقينا وذلك ان سلب المعصوم محال كانه نقله الشرعاني في تبيينه  
المغترين (قوله فانهم علموا) علة للاستثناء (قوله ارادته) اي تتعلق ارادته وهو اخبار اطلاق المصدر وارا دانه  
المفعول (قوله يحدث) متعلق بعلموا اي علموا بسبب هذا الحديث (قوله المصدر) اي اذا قال بصدق فيما يسمع  
منه (قوله من يرد الخ) بدل من حديث فالجمله في محل جر (قوله وفيها) اي الاشياء من القوائد ايضا نقل عن  
النصوص (قوله كل شيء) من الحلال والحرام والصدق والكذب قال تعالى اسأل الصادقين عن صدقهم (قوله  
الا لعلم) اي فلا يستل عنه (قوله طلب من نبيه) اي امره بالآية الآتية (قوله فكيف يسأل عنه) استفهام بمعنى

والكاهنة ودخل في الفلسفة والمنطق ومن  
هذا القسم علم الحرف والبطالة ومباحا  
وهو اشعار المولدين لا يخفف فيها كذا في فوائد  
سكانهم من الاشياء والنظائر هو عن الحديث  
شئ من الاشياء والنظائر هو عن الحديث  
الرباعيات ومحطها الفقه هو عن الحديث  
وليس ثواب الفقيه اقل من ثواب المحدث وفيها  
كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله  
تعالى له وبه لان ارادة تعالى بهم يحدث الصادق  
فانهم علموا ارادة تعالى به خيرا بيقينه في الدين  
المصدوق من يرد الله عنه العبد يوم القيامة  
وفيها كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيامة  
الا لعلم لانه طلب من نبيه ان يطلب  
الزيادة منه وقل رب زدني علما

النفى اى فلا يسأل عنه اقول هذه العلة لا تقيد المدعى لان كل خير سوا كان علما او غيره يتطلب زيادة منه فى لسان  
الشرع وان لم تكن هذه الاية دالة عليه ومع ذلك يستل عنه وقال ابو السعد وفيه نظر لما ورد فى السنة لا تزول  
قدما بعد يوم القيامة حتى يستل عن ارتبع عن عمره فيما افاده وعن شبابه فيما ابلاه وعن ماله من اى شئ اكتسبه  
وعن ثمة ما ذاصغ فيه حموى وفى الحديث والقرء آن حجة لك اوعليك اى من جهة العمل بما علم منه او بعدمه  
وبالحكمة فهذه العبارة غير مسلمة لا يقال ان قوله الا العلم اى الاطاب العلم والاخذ فى اسبابه فلا يستل عنها  
فلا يقال لما ذا طلبته ولما ذا اخذت فى اسبابه لانا نقول طاب كل خير كذلك ثم يقال ما المانع ان يستل عن طلبه  
هل قصدت بطلبه دفع الجهل عن نفسك او نفع الغير والرياء او لتصرف به وجوه الناس اليك والتماري به السفهاء  
ويدل لذلك الحديث من طلب العلم ليماري به السفهاء الخ (قوله وفيها) اى فى الاشياء عن آخر المصنف (قوله عن  
مذهبا) اى عن صفته فالمعنى اذا سئلنا اى المذاهب صواب (قوله مخالفنا) اى فى الفروع اه اشياء اى الفروع  
الفقهية كالامام الشافعى والامام مالك والامام احمد رضى الله عنهم وفى نسخة من الاشياء مخالفينا بصيغة  
الجمع (قوله قلنا) اى فى الجواب للسائل وقوله مذهبنا الخ مقول القول وقوله وجوب ارجاع اقلنا اى يجب علينا  
ان نقول ذلك ولذا قال فى الاشياء يجب علينا ان نجيب بان مذهبنا الخ قوله صواب يحتمل الخطا (انما يقول  
ذلك لانه قد قلده ولا يقلد شخصا مع اعتقاده خطأ وانما لم يقطع بانه صواب لانا لم نقطعنا القول بذلك لما صح  
قولهم ان المجتهد يخطئ ويصيب (قوله ومذهب مخالفنا) اى فى الفروع كما مر (قوله خطأ يحتمل الصواب) هـ  
بناء على ان الحق واحد وهو المشهور وانما لم نجزم بخطا المخالف فى الفروع لما تقدم من ان المجتهد يخطئ ويصيب اه  
والمراد ان ما ذهب اليه امامنا صواب عنده مع احتمال الخطا اذ كل مجتهد يصيب وقد يخطئ فى نفس الامر  
ولها بالنظر لنا فكل واحد من الاربعة مصيب فى اجتهاده فكل مقلد يقول هذه العبارة لوسئل عن مذهبه  
على لسان امامه الذى قلده وليس المراد انه يكلف كل مقلد اعتقاد خطأ المجتهد الاخر الذى لم يقلده لان تقليده  
واحد منهم انما يسوغ بقدر ضرورة التقليد وهى كون المقلد ليس من اهل النظر فى الادلة لاستنباط الاحكام  
الظنية فيقلده فى العمل فقط فان قلت انه مكلف به ايضا والا لزم اداء التكليف مع اعتقاده عدم صحتها  
قلت لا يلزم ذلك الاول اعتمد عدم صحة ما قلده فيه ونحن لا نقول به بل هو على الصواب ظاهرا حيث فعل  
ما عليه بقوله تعالى (فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) وهو الاخذ بقول المجتهد وما تخطئة خلاف مذهبه  
فما هو مكلف بها كذا لخصه شيخنا من القول السديد لابن الملا فروح المكي الحنفى اه ابو السعد (قوله معتقدنا)  
لى فى العقائد كقولنا بحدوث العالم وان الافعال كلها لله (قوله ومعتقد خصوصنا) اى اهل الاعتزال القائلين  
بان العبد يخلق افعال نفسه وكقول الحكماء العالم قديم بعناصره الاربعة وله ذاقال فى الاشياء واذا سئلنا عن  
معتقدنا ومعتقد خصوصنا فى العقائد (قوله قلنا) اى فى جواب السؤال عن ما ذكر وجوبا (قوله الحق مانحن  
عليه) اى من العقائد (قوله ما عليه خصوصنا) من الشبهة المخالفة لقواعد الشرع وقانونه وليس المراد بالخصم  
هنا ما يعم الاشاعة فانهم خالفونا فى بعض المسائل كالقول بان الايمان يزيد وينقص وبعدم صفته التكرير  
فان هذا الخلاف ليس بباطل وليس بشبهة بل لكل وجهة والله تعالى اعلم (قوله وفيها) اى فى الاشياء نقلا عن  
بعض المشايخ (قوله العلوم) اى جنس العلوم ثلاثة اى من ثلاثة انواع (قوله علم نضج) اى تدرت نواته وفرت  
عليها الجزئيات ودفع اعتراضاته وفصلت اقواله ووضحت معضلاته افاده الحجاى بايضاح (قوله وما احترق)  
اى ما بلغ الغاية والنهاية بل ما زالت فيه فروع وابحاث واشياء لم يقفوا على حقيقتها من كلام العرب (قوله علم  
النحو) الاضافة للبيان (قوله والاصول) اى علم العقائد واما اصول الفقه فداخله فيه ويحتمل ان يكون المراد  
ما هو اعلم (قوله وعلم لانضج) اى لم تقرر كل قواعد ولم يوقف لها على آخر وانما تكلم فيها بحسب ما اللهم وفوق  
ذلك لا يعلمه الله تعالى ولم يتكلموا على كثير من جزئياته (قوله وهو علم البيان) المراد به ما يعم العلوم الثلاثة  
المعاني والبيان والبدع ولذلك قال الزمخشري ان منزلة علم البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض اه  
ولم يقفوا على ما فى القرء آن جميعه من بلاغته وفصاحته ونكتته وبديعاته بل على التزاليه قال الله تعالى قل انى  
اجتمع الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذا القرء آن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وانما ذلك لما خيم  
من البلاغة (قوله والتفسير) اى تفسير القرء آن فقد ذكر السيوطى فى الاتقان ان القرء آن فى اللوح المحفوظ كل

فكيف يسأل عنه وفيها اذا سئلنا عن  
مذهبنا ومن ذهب مخالفنا قلنا وجوبا  
مذهبنا صواب يحتمل الخطا ومذهبنا  
مخالفنا خطأ يحتمل الصواب واذا سئلنا  
عن معتقدنا ومعتقد خصوصنا قلنا  
وجوبا للحق مانحن عليه والباطل  
ما عليه خصوصنا وفيها العلوم ثلاثة تعلم  
نضج وما احترق ولا احترق وهو علم البيان  
والتفسير

سرف منه بمنزلة جبل قاف وكل آية تختص من التفاسير بما لا يعلمه الا الله تعالى (قوله وعلم نضج) اي قهرت قواعده  
وبدئت غالب جزئياته حتى لم يبق منه الا القدر اليسير مما لا يحتاج له عامة الخلق (قوله واحترق) اي بلغ الغاية  
بحيث لا يحتاج الى مزيد بل لوانى زيادة الان لا تقبل لان المجتهدين رجعوا الى الله ادعوا النظر في الكتاب والسنة  
وخروج الاحكام وايدوا قواعدها وهذا تفسير مراد والا فلا احترق مقصد الاشياء (قوله علم الحديث) وتذلت لانه  
قد تم المراد منه وذلك لان المجتهدين رجعوا الى الله خيرا ووضعو كتب في اسماء الرجال ونسبهم والفرق بين اسمائهم  
وبين واسمى الحفظ منهم وفاسد الرواية من صحيحها ومنهم من حفظ المائة الف والثلاثمائة وحصر واسن روى عن  
الذي صلى الله عليه وسلم من الصحابة ويروى الاحكام والمراد منهم ان يجب ما يراه كل مجتهد على قدر ما الهامه  
الله تعالى فانكشف حقيقة وطهرت عاظمه بحيث لا يخطر بوجدانه امر في الحديث يؤتم الا وقد يوجد موافقا  
على المراد وزيادة (قوله والعقبة) المراد ما يعين كتب فروعه واصوله وهذا ما هو معلوم فترى حوادث الخلق على  
اختلاف مواقعها ونسبها من قومه بعينها او ما يدل عليها بل قد يتكلم الفقهاء على امور قد لا تقع اصلا  
نصا عليها خشية وقوعها او تقع نادرا واما ما لم يكن منصوصا فلا دريسر وقد يكون منصوصا غير ان  
الناظر يقصر عن البحث عن محله او عن فهم ما يفيد ما هو منصوص به فمهم او منطوق (قوله وقد قالوا) اي  
بعض فقهاء مذهبنا والمراد بالفقهاء المذكور الفقهاء الذي روى من طريق ابي حنيفة والافطريق الامام مالك  
مروية عن نافع عن ابن عمر وطريق الشافعي عن مالك الخ وطريق الامام احمد عن الشافعي الخ فاللائق  
بمثل هذه العبارة ان تحمل على ذلك ولوحلت على ظاهرها لا تقتضي ان الفقهاء لم يتكلم فيها الا هو والواقع بخلافه  
(قوله الفقهاء) المراد به الفروع الشرعية فالمراد بالفقهاء ما هو في اصطلاح الفقهاء (قوله زرع الخ) اي اهل من نسب  
في كثرته وزادته والاول الظاهري هو رسول الله صلى الله عليه وسلم والحقبي هو رب العزة عز وجل فنبه  
تفرع الاحكام الشرعية بالزرع واشتق منه زرع بمعنى فرع الاحكام واستنبط استعارة تصريحية تبعية قال  
في شرح الطحاوي اعلم ان ابا يوسف ومحمد اورفر والحسن بن زياد تلاميذ ابي حنيفة وابو حنيفة كان تلميذ  
حماد وحماد تلميذ ابراهيم الخفي وابراهيم كان تلميذ عقبة وعقبة كان تلميذ عبد الله بن مسعود رضي  
الله تعالى عنهم اجمعين وعبد الله بن مسعود تلميذ رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وسقاء عقبة) المراد  
بالسقي تقويته بآيده بعض الادلة والتفاريح (قوله وحصده) اي جمعه اي جمع ما انتبت منه من قواعده  
وقواعده لكن لم يكشفه كل الكشاف فشيء جمعه للفرع بالحصا وبجامع الضم في كل (قوله الخفي نسبة)  
الى الخنوع وهي قبيلة وهو كوفي تابعي حافظ مات مختفيا من الجاه اهورقاني على المواهب (قوله وداسه)  
اي كشف بعض المسائل ووضحها او هيأها لالتقاء (قوله وطحنه ابو حنيفة) اي اظهر خباياه ووضح المقصود  
منه (قوله وبجته ابو يوسف) اي ان ابا يوسف عمدا الى ما قرره ابو حنيفة فتفحصه وجمع النظائر وحقق النظر (قوله)  
وخبره محمد) اي جمع الروايات عن الامام وفتح الفروع وبين ما رجع عنه الامام واطهر الغث والسمين وكثرت  
الحوادث في زمنه فصار يدونها (قوله فصار للناس) اي باقي الناس باكون من خبره اي من الفقهاء الذي دونه  
وحققه (قوله فقال) اي من البسيط وترتب هذا النظم بخلاف الترتيب قبله لانه جعل فيه عقبة حمادا  
وابراهيم دواسا ولا يعترض بالانفاة لانه لم يقل وقا نظم بل قال وقد نظم فهي طريقة اخرى وعقبة بالتبوين  
لا ضرورة للنظم (قوله والاكل الناس) اي ناس مذهبه والامر فيهم ظاهر واما بالنسبة للامام مالك فقد نقل فقهاء  
المالكية ان المدونة التي هي اصل مذهبهم نقلها اسد بن القرات من اسئلة محمد وكان يذكر اجوبة المسائل على  
مقتضى قواعد المذهب ثم انه انتقل الى مذهب الامام مالك فابقي اصل الاسئلة وغير الاجوبة على مقتضى  
ما رآه الامام مالك رضي الله تعالى عنه واما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فقد روى الخطيب عن حملة بن يحيى قال سمعت  
قال سمعت الشافعي يقول الناس عيال على ابي حنيفة في الفقه وروى الخطيب عن حملة بن يحيى قال سمعت  
محمد بن ادريس الشافعي يقول الناس عيال على ابي حنيفة كان ابو حنيفة ممن وفق له الفقه ومن اراد ان يفخر  
في الشعر فهو عيال على زهير بن ابي سلي ومن اراد ان يفخر في تفسير القرآن فهو عيال على مقاتل بن سليمان  
ومحمد بن ابي الحسن الشيباني في ذلك السيوطي في تبيين الصيغ في مناقب ابي حنيفة رضي الله  
تعالى عنه وعيال من العول بمعنى التكفل سكان ابا حنيفة تكفل لهم ببيان ما يحتاجون اليه من اوردتهم

وعلم نضج واحترق ونوع علم الحديث  
وانقصد وقد قالوا الفقه زرع عبد الله  
ابن مسعود رضي الله عنه وسقاء عقبة  
توحصه ابراهيم الخفي وداسه حماد  
وطحنه ابو حنيفة وبجته ابراهيم  
محمد وسائر الناس باكون من خبره  
وقد نظم بعضهم فقالوا  
الفقه زرع ابن مسعود وعقبة  
حماد وروى ابراهيم دواس  
نعمان طاحنه وهو رب عا جنة  
محمد بن ابي الحسن

(قوله علم) اي الامام محمد فالصغير لا قرب مذكور (قوله كالجاسعين) الصغير والكبير وقد الفت في المذهب تأليف سميت بالجامع فوق ما ينيف على اربعين وكل تأليف لمحمد وصف بالصغير فهو من روايته عن ابي يوسف عن الامام وما وصف بالكبير فروايته عن الامام بلا واسطة (قوله صار الشافعي فقيها) اي بما اطلع عليه من الكتب لانه لم تحصل له هذه الصفة الاسباب محمد لان الامام الشافعي مجتهد مطلق قبل اجتماعه على محمد وقول الحلبي نعم يصح ان يقال قد شبهه اطالع الشافعي على مسائل لم يكن مطلعاً عليه اقبل فان محمداً رحمه الله تعالى ايدع في كثرة استخراج المسائل والا فالشافعي رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد قبل وروده الى بغداد وكيف يستفاد الاجتهاد المطلق ممن ليس كذلك هو المراد والمتعين في هذا المقام وما اجاب به هو عن قوله والله ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن من ان المعنى ما ازددت بصيرة في الفقه الا بذلك هو الجواب عن هذه العبارة (قوله حيث قال) الحثيثة للتعليل (قوله من اراد الفقه) اي تعلمه فليزحم اصحاب ابي حنيفة انظر هل ينحصر الموجودين في زمانه اربع (قوله والله ما صرت فقيها) اي ما ازددت علماً برفع الفقه (قوله الا بكتب) اي بسبب اطلاعي على كتب محمد بن الحسن (قوله هذا العلم) اي علم الفقه ثم يحتمل ان المراد بالعلم الملكة او الادراك او القواعد والضوابط (قوله فوقنا) اي اعلى منا (قوله بدرجتين) اي بمنزلتين ومنازل الختان حسمات والدرج يستعمل في العلو والدرك في السفل والدرجتان لعلهما درجة السبق ودرجة المشيخة عليه او درجة قضاء حاجات المسلمين بالقضاء لان ابا يوسف تولى القضاء وعمل في نسخة درجة وهو الذي في الضميا قال وفي رواية بيني وبينه كتابين السماء والارض (قوله فابو حنيفة) اي فابن ابو حنيفة (قوله هيما) اسم فعل اي بعده مكانه عن وعن ابي يوسف (قوله في اعلى عالين) اسم لاعلى الجنة اي هو في اعلى مكان في الجنة وكونه في الاعلى بالنسبة اليهما لا مطلقاً لان الانبياء والاحبار ارفع منه درجة قطعاً واما الدعاء بخواتمهم اجعلني مع النبيين فيحمل على ان المراد في الاجتماع والموانسة في الدرجة والمنزلة ومنه قوله تعالى فإرسلناك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين الخ (قوله كيف) استفهام انكارى بمعنى النبي اي كيف لا يعطى هذا المكان الاعلى (قوله وقد) الواو للعال (قوله بوضوء العشاء) اي الاخيرة كافية قرمة الغزوى (قوله اربعين سنة) قال مسعر بن كدام اتيت ابا حنيفة في مسجده فقرأت به يصلي الغداة ثم يجلس للناس في العلم حتى يصلي الظهر ثم يجلس الى العصر فاذا صلى العصر جلس الى المغرب فاذا صلى المغرب جلس الى العشاء فاذا صلى العشاء دخل البيت فقلت في نفسي هذا الرجل في هذا الشغل متى يفرغ للمطالعة لا تعاهدنه فلما هدا الناس خرج الى المسجد فاتصّب للصلاة الى ان طلع الفجر فلما اصبح دخل منزله ولبس ثيابه وخرج الى المسجد وصلى الغداة فجلس للناس الى الظهر ثم الى العصر ثم الى المغرب ثم الى العشاء ثم دخل البيت فقلت في نفسي ان الرجل قد ينشط الليلة لا تعاهدنه الليلة فتعاهدنه الليلة فقلت انفس الى المسجد فاتصّب ففعل كفعله في الليلة الاولى فلما اصبح دخل منزله ولبس ثيابه وخرج الى الصلاة ففعل كفعله في يومه حتى اذا صلى العشاء فقلت ان الرجل قد ينشط الليلة والليلتين لا تعاهدنه الليلة فتعاهدنه ففعل كفعله في ليلتيه فلما اصبح جلس كذلك فقلت في نفسي لا زمنه الى ان يموت او اموت قال فلا زمنه في مسجده قال ابن معاذ بلغني ان مسعراً مات في مسجده ابا حنيفة في سجوده رضي الله تعالى عنه. رضي الابراورسأل حفص بن غياث رحمه الله ابا حنيفة ما الذي قواه على الطاعة فقال اني دعوت الله تعالى باسمائه على حروف با تا ثا الخ وقد ذكر الدعا في المقدمة الغزنوية اه وقال السيوطي في تبيين العجيفة روى الخطيب عن حفص بن عبد الرحمن قال سمعت مسعراً يقول دخلت ذات ليلة المسجد فقرأت رجلاً صلى فاستحلت قرأته فقرأ سبعاً فقلت بركع ثم قرأ الثلث فقلت بركع ثم النصف فلم يزل يقرأ القراءات حتى ختمه كله في ركعة فنظرت فاذا هو ابو حنيفة وروى عن خارجة بن خارجة بن هصعب قال ختم القراءات في ركعة اربعة من الائمة وعد منهم ابا حنيفة وروى الخطيب عن يحيى بن نصر قال كان ابو حنيفة ربما ختم القراءات في شهر رمضان ستين ختمة وروى الخطيب عن حماد بن يوسف قال سمعت اسد بن عمرو يقول صلى ابو حنيفة فيما حفظ عليه صلاة الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة وكان عامة الليل يقرأ جميع القراءات في ركعة واحدة حفظه انه ختم القراءات في الموضع الذي توفي فيه سبعين الف مرة وروى الخطيب عن حماد بن ابي حنيفة قال لما مات ابي سألنا

وقد ظهر عليه تصانيفه كالجاسعين  
والدسوقي والزيادات والدواور حتى قيل انه  
صنف في العلوم الدينية تسعمائة وتسعة  
ونسين كتاباً ومن تأمل في تصانيفه وروى  
رضي الله عنه وخرج باسم الشافعي فقيها  
اليه كتب وماله فسيب صار الشافعي فقيها  
ولقد اصف الشافعي حيث قال من اراد  
الفقه فليزحم اصحاب ابي حنيفة فقيها  
قد سرت لهم وقال اسمعيل بن ابي رجا  
محمد بن محمد في المنام فقلت له ما فعلك  
رايت غفراً ثم قال لو اردت ان اغفر  
قال غفر لي هذا العلم فيك فقلت له فاني  
ما جعلت هذا العلم فيك فقلت له فاني  
ابو يوسف قال فقلت له ما فعلك  
فابو حنيفة قال هيما ذات في اعلى عالين  
كيف وفاد صلى الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة



الحسن بن عمار ان يولي غسله ففعل فلما غسله قال بركك الله وبغضرك لم تقطر منذ ثلاثين سنة ولم تفسد  
عيناك بالليل منذ اربعين سنة فقد اتعبت من بعدك وفضحت القرا وروى الخطيب عن ابي يوسف قال بينما  
انا امشي مع ابي حنيفة اذ سمعت رجلا يقول لرجل هذا ابو حنيفة لا ينالم الليل فقال ابو حنيفة والله  
لا يتحدث على ما لم افعل وكان في الليل عادته صلاة ودعاء ونضرع اه (قوله ولها) اي لرفقة الرب في المنام (قوله  
فصة مشهورة) ذكرها العلامة الحافظ النجم الغيطي وهي ان الامام رضى الله تعالى عنه قال وايت رب  
العزة في المنام تسع وتسعين مرة فقلت في نفسي ان رأيت تمام المائة لاسألتهم بنحو الخلائق من عذابه  
يوم القيامة قال فرأيت به سبحانه وتعالى فقلت يا رب عز جارك وجل ثناؤه وتقدست اسماؤه لم نجو عبادك  
يوم القيامة من عذابك فقال سبحانه وتعالى من قال بعد الغداة والعشي سبحان الا بدي الابد سبحان الواحد  
الاحد سبحان الفرد الصمد سبحان وافع المجاهدين سبحان من بسط الارض على ما جده سبحان من خلق  
الخلق فاحصاهم عدد سبحان من قسم الرزق ولم ينس احد سبحان الذي لم يتخذ صاحبة ولا ولدا سبحان الذي  
لم يدر ولم يولد ولم يكن له كفوا احد سبحان عذابي اه (قوله حجة الكعبة) اي خدم الكعبة ولا يكونون الا من بني  
شعبة لقوله صلى الله عليه وسلم جلدهم خذها اي مفاتيح الكعبة خالدة بالدة (قوله بالدخول) اي في الدخول  
والعوض عن المضاعف اليه اي في دخوله (قوله على ظهرها) قال الحلبي فيه انه مخاضا للسنه اه وذكر  
الشري بلالي ونقله ابو السعود في شرح مشته ان التراوح افضل من نصب القدمين وتفسير التراوح ان يعبد على  
قدم مرة وعلى الاخرى مرة اخرى وهذا هو محل ما نقل عن الامام حين دخل الكعبة وصلى ركعتين بجميع  
القرون واقفا على احدى قدميه في الركعة الاولى وفي الثانية على قدمه الاخرى اه بجره فلت وبعد هذا  
الاحتمال التعبير بالظهور وقبضهم وهو صاحب درة الامير ان نقل عن الضياء المعشوي انه لا يوقف على رجل  
واحدة في القرا فاض لا نه مكره بغير عند امان في النوافل فيجوز اه ويحتمل ان يكون الضمير في ظهرها للبي  
في الاولى واليسرى في الثانية (قوله وناجى ربه) اي سأل ربه (قوله وقال الهى) عطف تفسير على ناجى (قوله  
الضعيف) عن القيام باداء تمام ما ينبغي لمالك (قوله حق عبادتك) من اضافة الصفة الى الموصوف اي  
عبادتك الحق اي التي تليق بجلال بل الهى بذكر ما في وسعه (قوله لكن عرفك) استدرال على ما يتوهم ان عدم  
عبادته حق العبادات من عدم المعرفة والمراد انه عرفه بصفاته الدالة على كبريائه ومجده واستحقاق دوام  
مشاهدته ومراقبته وليس المراد معرفة كنه الذات والصفات فانه من المستحيلات (قوله حق معرفتك) اي  
معرفتكم الحق اي التامة التامة (قوله فهو) من الهبة اي اجعل نقصان الخدمة هبة لكمال معرفته والمعنى  
انه وان لم يستحق الاكرام لنقصان الخدمة فأكرمه بفضلا لكمال المعرفة اي اجعل هذا مكرا لهما او مقابلا به  
ويحتمل ان الضمير في هب محذوف اي فهو نقصان خدمته اي لا تؤاخذ بهما واللام في السكال للتعايل  
(قوله هانف) هو منكم يسبح صوته ولا يرى شخصه (قوله من جانب) اي من ناحية من نواح الكعبة المظهرة  
واظهاره مالت بكم عن الحق تبارك وتعالى (قوله قد عرفتنا) اي بصفتنا (قوله غفرنا لك) اي سترنا عليك  
ما صدر منك مما بدستة بالنسبة لمالك (قوله عن كان على مذهبه) اي لم يزل عليه وهذا تقييد حسن والمراد  
بمن على مذهبه الاخذ بالحكام مذهبه خلافا لاهل احوالها وفرضها واجها ومسنونها ومنذوبها ووفقا للسنة  
والكتاب ولم يزل يرفع وليس المراد ان قال انى حتى غفر له (قوله الى يوم القيامة) متعلق بقوله وان اتبعك اي غفرنا  
لا تعاق طائفة بعد طائفة الى يوم القيامة (قوله وقيل لابي حنيفة) ذكر في التعليق هذه العبارة عن ابي يوسف  
في فضل السبق وعبادته ولهذا قال ابو يوسف حين قيل له بم ادركت العلم قال ما استنكفت من الاستفادة  
وما اجتذبت بالافادة ولا مانع من تعددها ثم قال قيل لابي حنيفة رضى الله عنه بم ادركت العلم قال انما ادركت  
العلم بالجهد والشكر وكما فهمت ووقفت على فقه وحكمة قلت الحمد لله فازداد على اه (قوله بالافادة) اي  
بالافادة الغير بما عندي وما استنكفت عن الاستفادة اي طابى الافادة من الغير قال صاحب التعليق وسعته الشيخ  
الامام الاجل الاستاذ الفخر الدين الكساي يقول كانت جارية ابي يوسف امانة عند محمد رضى الله تعالى فقال  
لها هل تحفظين من ابي يوسف في الفقه شيئا فقالت لا الا انه كان يكرر ويقول سهم الدور ساقت لحفظ ذلك منها  
وكانت تلك المسئلة مشككة على محمد فارفع اشكاله بهذه الكلمة فعلم ان الاستفادة ممكنة من كل احد (قوله

وحججتها ونحوها في حجة وراى ربه في المنام  
ناتحة مرة ولها قصة مشهورة في حجة الاخيرة  
استاذ من حجة الكعبة بالدخول ليلا قام  
بين العمودين على رجله في وضع اليسرى  
على ظهرها حتى ختم بيمينه اليسرى ووضع  
وسجد ثم قام على رجله واقرأ القرآن فلما سلم  
اليف على ظهرها حتى ختم بيمينه اليسرى ووضع  
بكي وناجى ربه وقال الهى ما عبدك هكذا  
العبد الضعيف حق عبادتك لكن عرفت البيت  
حق معرفتك فهب نقصان خدمته  
معرفة فمكنتها حق المعرفة وقد خدعتنا  
بالاستغناء ودرعنا حق المعرفة وقد خدعتنا  
فاجست الخدمة وقد غفرنا لك وان اتبعك  
من كان على مذهبه الى يوم القيامة وقيل  
لابي حنيفة بم بلغت ما بلغت قال ما اجتذبت  
بالافادة وما استنكفت عن الاستفادة



الارض واحدى منازل القمر والصدوق قال فلان واسع البلاد أى الصدوق والبلدة والبلد تقا: ما بين الحاجبين  
 يتحال رجل بلد أى البلج وهو الذى ليس بمقرون والبلد الرجل العظيم الخلق اه وهو على حذف مضاف  
 أى اهل البلاد فيكون عطف ما بعده عليه عطف تفسير او انه مزى لنفس البلاد لانه ارشد الخلق لما فيه  
 صلاحهم ونفعوا. وهما سبب في نزول الغيث المتسبب عنه كثرة النبات وبذلك تزداد الخيرات في البلاد  
 والعمارات وهذا بخلاف الماء صفى فتفسد بها البلاد وتستعجب قال الله تعالى ولا تفسدوا فى الارض بعد  
 اصلاحها أى لا تفسدوا فيها بالمعاصى فتفسد جميع الغيث وعدم الانتفاع كما قاله بعض القسرين (قوله ومن  
 علميا) هم اهلها والمراد العاقلون لانهم محل ظهور الزينة وترينه لهم بنصهم وارشادهم الى اوصال الدين  
 وفوائده لان الانسان خلق لان يعلى بالعبادة فهو بغيرها كالعدم (قوله بالحكام) متعلق بزان والمراد احكام  
 الفقه من الحل والحرمه والصحة والفساد وغير ذلك (قوله وآثار) أى احاديث واخبار فان قلت ان الامام لم يشتهر  
 بالرواية قلت سبب قلة الرواية عنه انه يشترط لجواز الرواية التذكر من حين التالى الى حين الاقامة ولا يكتب في مجرد  
 الاعادة على خطه وان يتقنه قاله ابوالهود وقد اقررت بروايته ما آلف منها تأليف الامام الخوارزمي في جميع  
 ابواب الفقه (قوله وقفه) المراد به ما يعي التوحيد فان الفقه كما عرفة الامام معرفة النفس مالم اوصا عليها  
 (قوله كتابات الزبور) التشبيه في الايضاح والبيان لافى الاحكام لان الزبور مواعد ويحتمل انه تشبيه في الزينة  
 والمعنى انه زان ما ذكر كآزيت النقوش العاروس (قوله على صحيفة) حال من آيات أى المكتوبة على الصحيفة وفى  
 به تكملة والا فلا كبر فائدة في ذلك (قوله خافى الشرقيين) تشبيه مشرق محل الشروق أى الطلوع ان قلت  
 ان المشرق واحد وكذا المغرب فواجه التثنية هنا وفى قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين وما وجه الجمع  
 فى قوله تعالى رب المشرق والمغرب قلت اجاب القاضي البيضاوى عن الآية الاولى بان المراد مشرق الشتاء  
 والصيف ومغربهما اه وقيل مشرق الشمس والمغرب الشمس والشفق كما افاده بعض المشايخ او مشرق  
 الشمس والقمر ومغربهما واجيب عن الآية الثانية ان الجمع باعتبار الاراء اعتبارا او باعتبار كل يوم او باعتبار  
 المنازل (قوله ولا يكونه) انما خصها مع دخولها فيما قبلها لانها بلدة واليهما نسب (قوله بيت) جملة  
 استثنائية سبق للتعليل (قوله مشعرا) التشهير كفى القاموس الجدد والتهويل للامر فالمراد الاجتهاد (قوله  
 سهر لليلالى) يحتمل انه قد ل ماض على حذف العاطف وهو عطف على اسم الفاعل ويحتمل انه صيغة مبالغة  
 حال ثانية والى الى على الاول معقول وعلى الثانى مضاف اليه والمراد انه سهر الليل اجمعه في تلك الليالى منذ  
 اربعين سنة وسهر قبل ذلك النصف من الليل (قوله وصام نهاره) أى صام في نهاره ثلاثين سنة متتابعة واضيف  
 النهار اليه لوجوده فيه (قوله لله) متعلق بقوله خيفة واللام بمعنى من أى خيفة من بطش الله تعالى وخيفة  
 بمفعوله (قوله فن) استفهام بمعنى الذى أى لا احد مثل أى خيفة فلا تكاف اسم بمعنى مثل (قوله فى علاه) أى  
 علو مرتبة وشرفه (قوله امام) خبر لمبتدأ محذوف (قوله الحقيقية) بالشاف فعبارة بمعنى مفعولة (قوله والحقيقة)  
 أى الامام الاعظم ويرد على النظم ما اورد الحلي سابقا من ان العباسية كانوا فى زمن الامام وكانوا على مذهب  
 جدهم ويوجب بيان المراد الاقترانه ولو اجابنا لافى بعض المسائل (قوله رأيت) من رأى العلية (قوله العائين)  
 أى المنقصين وهو بالهمزة لا بالياء (قوله سقاما) جمع للمذرر لاؤت أى سقيه وسقيه والسقه نقص الحلم فهو  
 الحق والجهالة والاسراف فى الامور افاده فى القاء وس (قوله خلاف الحق) أى قوى خلاف اوهم نفس الخلاف  
 مبالغة او حاد ففى الحق وهو حال ما قبله مؤكدة او نعت وهو الاولى (قوله مع حجج ضعيفة) لازم لما قبله لانهم  
 قد اذاعوا الحق كانت حججهم ضعيفة والاولى التعبير بشبه (قوله وكيف) انكار على من عابه أى لا يحل ان يؤذى  
 (قوله فى الارض) خبر مقدم وآثار مبتدأ مؤخر والبدلة صفة فقيه والالاء العلامات الله على علومه قامة  
 (قوله فقد قال) قد التحقق أى ثبت ذلك تحقيقا (العبارة) قال امه قول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت  
 القاف فهو مثل اجوف لان سرف الهمزة وقع فى وسطه واذا اضيف الى ضمير المتكلم ضمت القاف للدلالة على الوار  
 المحذوفة بخلاف بعثه فانه يكسر الباء للدلالة على الياء المحذوفة واعتراض بنقته فانه مكسور الخاء وقياسه  
 الضم لانه واوى كقلت واجيب بانهم نظروا لكسر الواو وكسر الهمزة للدلالة على هيئة الواو المحذوفة لان اعتناء  
 علماء التصريف بالهيئة اكثر من اعتنائهم بالمادة واعتراض بان قياس ذلك ان يقال قلت بفتح القاف واجيب

لقد زان البلاد ومن علم اه  
 امام المسلمين ابو حنيفة \*

باحكام وآبار وقفه \*  
 كتابات الزبور على صحيفه \*

خافى المشرقين له تظهير \*  
 ولا فى المغربين ولا يكونه \*

بيت مشعر اسير الليالى \*  
 وصام نهاره تله خيفه \*

فمن كانى خيفة فى علاه \*  
 امام الحقيقة والحقيقة \*

وأنت العائين له سقامها \*  
 خلاف الحق مع حجج ضعيفة \*

وكيف يحل ان يؤذى قتيبه \*  
 لافى الارض آبار نسر بيه \*



المعول اى الاحكام المتدين بها وهومن عطف المرادف (قوله سراج الامة) اى المنور عليهم ظلمات الجملات والشكوك (قوله جمعا) معقول المحدث وبفسره العامل بعده (قوله من اصحاب) بدرجة المهمة للضرورة (قوله ادركا) الفه للاطلاق وتخصيب من ميزان الشعر بخلاف توين الغالى فلا بعد (قوله اثرهم) بكسر الهمزة وسكون التاء مع اسباع الميم معقول لما بعده واقتنى اتبع والاثر الخبر او نقل الحديث وروايته كما فى القاسموس والمراد الطريقة (قوله وسلكا) الفه للاطلاق (قوله طريقة) معقول لسلك (قوله واضحة المتهاج) فى القاسموس النهج الطريق الواضح كالنسيج والمتهاج وحينئذ فعنى النظم مشكل لان معناه على هذا واضحة الطريق الواضح اللهم الا ان يدعى انه من قبيل التعبير فيراد بالمتهاج مجرد الطريق او هو من قبيل المبالغة حيث اثبت للواضح وضوحا (قوله سائلة) بالنصب وصف لطريق احوال منها وجاز اثباته منها مع تنكيرها لتخصيصها بوضحة المتهاج (قوله الداجي) فى القاسموس هو شديد الغلظة والمراد به المجرى الضلال المجرى لصاحبه كالظلمة المجرى اطاب شئ فيها (قوله وقد روى عن انس) بن مالك روى عنه ثلاثة احاديث منها طلب العلم فريضة على كل مسلم ومنها ان الله يحب ائمة الله همان والثالث لورثى العبد بالله تعالى نقة الطير لرزقه كما يرزق الطير تغذو وخاصا وتروح بطانا (قوله وجابر) هو ابن عبد الله روى عنه حديثا واحدا قال جابر بن عبد الله روى عنه النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار فقال يا رسول الله ما رزقت ولدا قال لا ولدتى قال فابن انت من كثرة الاستغفار وكثرة الصدقة رزق بها الولد قال فكان الرجل يكثر الصدقة ويكثر الاستغفار قال جابر فولد له تسعة اولاد قال ابن شاهين هذا وهم صريح فان جابر بن عبد الله باتفاق الروايات مات فى بضع وسبعين ولم يعش الى سنة ثمانين وهى التى ولد فيها الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه فكيف يتصور روايته عنه ولكن الحديث الذى خرجوه معتمدين والا حاديث المعتمدة يدخلها التدليس وهذا مشهور عند اهل الحديث انه ويمكن ان يقال انه يمتحن على قول من قال بولادة الامام سنة سبعين فقد يمكن الاخذ عنه فى سبع اوتسع مثلا (قوله وابن ابى اوفى) هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام سمعت عبد الله ابن ابى اوفى يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بنى لله مسجدا ولو كمغص قطاة بنى الله له بيتا فى الجنة (قوله كذا عن عامر) هو ابو الطفيل عامر بن واثلة وفى تبيين الضعيف بدله معقل بن يسار قال الخوارزمى وفيه كلام فانه مات فى امارة معاوية ومات معاوية بن ابى سفيان سنة ستين فكيف يتصور رويته وروايته عنه (قوله وابن انيس) بالتصغير هو عبد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام ولدت سنة ثمانين وقدم عبد الله بن انيس الكوفة سنة اربع وتسعين ورايته وسمعت منه وانا ابن اربع عشرة سنة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حبك للشئ يعمى ويصم (قوله الفقى) اى الصحفى الكريم (قوله واثله) هو ابن الاسقع روى عنه حديثين الاول روى ابو حنيفة عن واثله بن الاسقع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دع ما يربك الى ما يربك الثانى روى ابو حنيفة عن واثله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تظهر الشجاعة لاشريك فيعاقبه الله ويتديك (قوله عن ابن بزة) بفتح الجيم وسكون الراء المجبة بالهمزة كما فى مناقب الكردى وهما عبد الله بن الحرث بن جزء الزبيدى روى عن ابى حنيفة قال حج ابى سنة ست وتسعين وكنت معه فرايت دون الكعبة حلقة فقلت لابي ما هذا فقال فيها واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يحدث فسمعت يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعانة المسلم فريضة على كل مسلم وذكر فى مسند الخوارزمى الى ابن بزة حديثا غير هذا وانظروا من تفقه فى دين الله كفاء الله همه ورزقه من حيث لا يحتسب (قوله وبنت عمرد) اسمها عائشة روى الامام عنها حديثا واحدا قال سمعت عائشة بنت عمرد رضى الله تعالى عنها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثرب جند الله فى الارض الجراد لا آكله ولا احرمه (قوله هى التمام) مصدر مراد به اسم القاضى اى هى المتممة للعدد او على تقدير مضاف اى ذات التمام (قوله ببغداد) قال فى القاموس ببغداد وبغداد بمهملتين وبهمتين وتقدم كل منهما ببغداد وبغداد وبغداد مدينة للسلام او ووفاته فى رجب وقيل فى شعبان وكانت ولادته بالكوفة سنة ثمانين للهجرة وقيل سنة سبعين وقيل احدى وسبعين والاصح الاول ذكره ابن خلكان (قوله السجى) اى سجن المنصور (قوله ليلى القضاء) الذى فى الملل والنقل للشهر رستاقى ان المنصور انما حبسه لما يعنه محمد بن عبد الله بن الحسن من آل البيت اهل بيت وبعين الجميع بان

جمعا من اصحاب النجا ادركا \*  
 اثرهم قد اقتنى وسلكا \*

طريقة واضحة المتهاج \*  
 سائلة من الضلال الداجي \*

وقد روى عن انس وجابر \*  
 وابن ابى اوفى كذا عن عامر \*

اعنى ابا الطفيل ذا ابن واثله \*  
 وابن انيس الفقى واثله \*

عن ابن بزة قد روى الامام \*  
 وبنت عمرد هى التمام \*

وفى ببغداد قبل فى السجى ليلى القضاء \*

حبسه للدين معاً (قوله وله) أي مضى من العمر (قوله سبعون سنة) وقيل ثمانون وقيل الواحد (قوله بتاريخ)  
 متعلق بمحذوف حال من ضميره أو مؤنراً بتاريخ خمسين ومائة فيكون مولده على رأس الثمانين من الهجرة  
 (قوله ولد الامام الشافعي) وعاش اربعاً وخمسين سنة (قوله فعند) أي ما ذكر من ولادة الشافعي رضي الله عنه  
 (قوله من مناقبه) أي من مفاخر الامام الاعظم حيث لم يحل الله تعالى هذا العالم من مثله هذا الامام (قوله  
 تلاميذه) أي الاخذين عنه كابي يوسف يعقوب ومحمد بن الحسن وزفر بن الهذيل والحسن بن زياد (قوله  
 يلعب في الطين) أي في ارض ذات طين يخشى فيها الزلزال أو ان الطين في حفرة والصبي على حافته يلعب  
 فيه (قوله بان احذر ان) ان نفسية للعباب به وانت تأكيد للضعف المستر واعلم ان كلام الصبي يحتمل  
 ان يكون تحذيراً للامام من السقوط في الطين ومعناه ان في سقوط العالم في هذا الطين المرتب عليه هلاكه  
 سقوط العالم أي ضياعهم من غير معلم فاخذ الامام من ذلك موعظة وهكذا شأن العارفين ياخذون الاشارات  
 اللطيفة من العبارات البعيدة كما وقع لعمر بن الفارض انه كان بمقباسه رفسح انسانا يغسل مقطع كان  
 على شاطئ النيل ويقول قطع قلبي هذا المقطع ياطال ما يتقطع فهام واضطرب وزرع ثيابه واغشى عليه  
 حتى رحمه من كان حاضراً وقتئذ وما زال في آثار ذلك حتى توفي ويحتمل ان الصبي الهمة الله تعالى او كشف له  
 انه يجتهد في سقوطه في الاحكام أي في خطاه فيا سقوط العالم وضياعهم لما يرتب عليه من اتباعهم له على  
 الخطا (قوله في سقوط العالم) بالكسر والمراد بالعالم الذي يرجع اليه في الحوادث مثل الامام وسقوط العالم  
 باز تركابه غير الحق (قوله سقوط العالم) بفتح اللام وذلك لانهم ياخذون بفعله او بقوله وهو غير حق وذلك هلاكة  
 عليهم (قوله فحينئذ) أي حين اذ قال له الصبي ما قال (قوله لاصحابه) قال في مسند الخوارزمي عن سيف  
 الائمة السابلي اشهر راسة فاض ان اباحنية رحمه الله تعالى لمذا لاربعة الاف من شيوخ ائمة التابعين وبقعه  
 عند اربعة الاف فلم يفت باسائه ولا يعلم حتى امره فجلس في مجلس في جامع الكوفة فاجتمع معه الف من  
 اصحابه اجلهم وفضلهم اربعون قد بلغوا احد الاجتهاد فقرهم وادناهم وقال لهم انتم اجلة اصحابي ومسار  
 قلبي وجلاء حزاني واذا لجت هذا الفقه وامر حجتكم فاعينوني فان الناس قد جعلوا في جسر على النار فان  
 المشي بغيري والعب بغيري فظهر فكان رحمه الله تعالى اذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم وحاوهم وسألهم  
 فيسمع ما عندهم من الاخبار والانا يقول ما عنده وناظره شهراً او اكثر حتى يستقر اخر الاقوال فيثبت  
 ابو يوسف حتى اثبت الاصول على هذا المتهاج شوري لانه نفرد بذلك كغيره من الائمة (قوله ان توجه لكم دليل)  
 أي ظهر لكم في مسئلة وجه الدليل على غير ما قول (قوله وقولوا به) وكان كذلك فحصل المخافة من الصاحبين  
 في نحو ثبات المذهب ولكن الاكثر في الاعتماد على قول الامام (قوله برواية عنه) أي عن الامام وهذا في الغالب  
 ومن غير الغالب قد لا يكون برواية عنه (قوله وبرجها) أي يقويها بالادلة والفقرى على الاطلاق بقول  
 الامام رضي الله تعالى عنه ثم يقول ابى يوسف ثم يقول محمد بن الحسن ثم يقول زفر بن الهذيل والحسن بن زياد  
 وهذا ما ذكره المصنف في اول كتاب القضاء وينقض هذا بقوله لم يعمل بقول ابى يوسف في القضاء فيجرحه ويطلقون  
 ذلك وما ذكره المصنف صححه صاحب السراجية وصاحب منية المفتي في كتاب ادبهم المقال وذكر في منية المفتي  
 ايضا قولاً اخر هو انه اذا كان ابو حنيفة في جانب مصاحبه في جانب مفتي بالخير وفي الجرح عن التناحية  
 نحو وقال ان كان احدهما مع الامام اخذ بقوله الا اذا اطلق المشايخ على القول الاخر كما اختار  
 الفقيه ابو الليث قول زفر في مسائل وان اختلف المتأخرون اخذ بقول واحد فلو لم يجد قولاً من المتأخرين يجتهد  
 براهيه اذا كان يعرف وجه الفقه وشاؤرا هله اه (قوله وهذا) أي قول الامام لاصحابه ان توجه لكم الخ (قوله  
 من غاية احتياطه) أي في امر الدين أي من عمله بالاحوط والاقتوى فرجما كان الحق ما ذهب اليه احدهم (قوله  
 وعلم) خبر اخر عن قوله وهذا أي وهذا القول علم منه أي دليل علمه بان الاختلاف الخ (قوله بان الاختلاف)  
 أي بين المجتهدين لا مطلق الاختلاف (قوله من آثار الرحمة) أي انعام الله تعالى على هذه الامة ودليل ذلك قوله صلى  
 الله عليه وسلم اختلاف امتي رحمة او كما قال ونقل في الجرح عن التناحية ان اختلاف ائمة الهدى توسعة للناس  
 (قوله كانت الرحمة او من) أي الانعام انيد (قوله لما قالوا) باللام أي لما رواه العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق  
 وغيره ويحتمل انها كقوله ملقة حرفه الفاسخ أي كما قال العلماء ذلك ويحتمل ان جملة قوله رسم المفتي الخ مقول

ولسبعون سنة بتاريخ خمسين ومائة  
 قبل يوم توفي ولد الامام الشافعي  
 رضي الله عنه فعند من مناقبه  
 وقد قبل الحكمة في مخالفة تلاميذه  
 انه رأى صبياً يلعب بالطين فحذر  
 من السقوط فاجابه بان احذر ان  
 من السقوط قال لاصحابه ان توجه  
 العالم فحينئذ قال فكان كل يأخذ  
 لكم دليل وقولوا به فكان كل يأخذ  
 برواية عنه وبرجعه لوهذا من غاية  
 احتياطه ورعه وعلمه بان الاختلاف  
 من آثار الرحمة فها كان اكبر كانت  
 الرحمة او من لما قالوا

القول ويجط التعليق على التخيير في الافتاء بالقولين المعجمين فان ذلك راجع لتوسعة وقد اشار الى ذلك الحلبي  
 (قوله رسم المفتي) اي العلامات التي تدل المفتي على ما يقضي به وهو مبتدأ وقوله ان الخ خبره والمفتي عند  
 الاصوليين المجتهد قال في الجرعن التنازعانية اعلم ان ابا يوسف قال لا تجل الفتوى الا المجتهد ومحمد جوزها  
 ان كان مذهب الربا اكثر من خطاه وعن الاسكافي ان الاعلم بالبلد لا يسعه تركها او قال في فتح القدير وقد استقر  
 رأي الاصوليين على ان المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد عن يحفظ اقوال المجتهد فليس بمفتي والواجب عليه  
 اذا مثل ان يذكر قول المجتهد كالامام على وجه الحكاية فعرف ان ما يكون في زمان من فتوى المجتهد ليس  
 بفتوى بل هو نقل كلام المفتي لياخذ به المستفتي وطريق نقله احد امرين اما ان يكون له سند فيه او اخذه  
 من كتاب معروف ندواته الايدي من كتب الامام محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة لانه بمنزلة  
 الخبر المتواتر او المشهور اه (تنبيه) ينبغي ان يكتب عقب جوابه والله اعلم وقيل يكتب في العقائد والله الموفق  
 ونحوه (قوله ان ما اتفق عليه اصحابنا) المراد بهم الامم واصحابه (قوله في الرواية الظاهرة عنهم) قيده لان  
 وجود روايات اخر ممن جوع عنها او غير مشهورة لا يعتبر وصحبت ظاهر الرواية الزيادات والسير والمبسوط  
 والجامعان ومعنى ظاهر الرواية الرواية الظاهرة عن الامام التي نقلها الثقات اما بالتواتر او بالمشهرة (قوله  
 والاصح) مقابله قوله بعد وصحح في الحاوي الخ (قوله على الاطلاق) اي من غير نظر لقوة المدرك (قوله والحسن  
 ابن زياد) ظاهر صنيعة ان زفر والحسن في درجة واحدة بقي الكلام فيما اذا اجتمع الصاحبان وانفرد الامام وقد  
 خبر بعضهم المفتي في الافتاء بآي قول منهما (قوله قوة المدرك) اي الدليل فاي قول كان دليله اقوى قدم والذي  
 يظهر في التوفيق بين القولين ان من كان له قوة ادراك قوة المدرك يفتي بالقول القوي المدرك ولا خلاف ترتيب اه  
 (قوله وفي وقت البحر الخ) حله الحلبي على ما اذا عير بالصحيح او الاصح في كل وهذا ليس بظاهر بل ظاهر  
 العبارة انه متى صححوا او كان بلغظ الاصح او الصحيح في كل او عير في احدهما بالاصح والاخر بالصحيح  
 (قوله ونحوها) كقولهم وعليه العمل اليوم وبه جرى العرف وهو المتعارف وبه اخذ علماؤنا (قوله وبعض  
 الانفاط) اي الفاظ علامة الافتاء آكد اى اقوى فتقدم على غيرها وهل التقديم واجب او اولى فقط بخبر  
 والظاهر من عبارته الثاني لانه ثبت لكل تأكيد او قوة (قوله غلظ الفتوى) اي اللفظ الذي فيه حروف الفتوى  
 الاصلية بآي صيغة عير بها (قوله آكد من لفظ الصحيح) وذلك لانه لما جرت به الفتوى لامر اقتضاها من وفق  
 او اكدية (قوله وغيرها) كالاحوط والظاهر (قوله ولفظ به يفتي) وانه وعليه الفتوى (قوله آكد  
 من الفتوى عليه) ووجهه افادة الحصر بتقديم المعمول (قوله والاصح الخ) الظاهر ان يقال ذلك في كل ما عير  
 فيه بافضل التفضيل (قوله انتهى) اي عبارة الرمي واعلم انها لا تنافي التخيير الذي استفيد من عبارة البحر  
 السابقة لان الاكدية لا تعين الافتاء به الا ان يوجد صريح نقل في ذلك ولا تنافي في عبارة المنية الاية بعد لان  
 اولوية الاخذ بالصحيح لا تنافي آكدية الاصح والله اعلم (قوله لكن في شرح المنية الخ) هو الشرح الكبير ولا وجه  
 للاستدراك على ما قررناه وجعل الحلبي هذا قولنا آخر مقابلا لما ذكره الرمي يشاء على ان المراد بالاكدي انه يقدم  
 على غيره (قوله عند قوله) اي قول صاحب المنية (قوله اما ما من معتبران) اي من ائمة الترجيح (قوله عبر احدها  
 بالصحيح) فالتعلة لا تخص هذين اللفظين بل كذلك الوجه والوجه والاحتياط والاحوط (قوله اتفاقا على  
 انه صحيح) واحدهما انفراد بجعله الاخر اصح (قوله ثم راي الخ) هذه العبارة لا تنافي التخيير المستفاد من عبارة  
 البحر ولا الاكدية المستفاد من عبارة الرمي ولا الاولوية المستفاد من عبارة المنية فآل عبارات متفق (قوله  
 ونحوها) كالوجه والاحوط (قوله وبمخالفها) لانه حينئذ فيه صحة ووفق (قوله اباشاه) - واذ ذلت بالاوجه  
 او الاصح والاحوط او غير ذلك ولم تبدل اصلا لان افعل التفضيل يدل على ان مقابله صريح (قوله لم يفت بمخالفته)  
 لان مقابل هو لاه ضعيف وغير مأخوذ به وغير مفتي به (قوله الا اذا كان في الهداية الخ) استثناء منقطع لانه  
 معروض فيما وجد فيه التصحيح لسكالات الطرفين والمستثنى منه معروض فيما اذا لم يبدل بمخالفه بشئ كما هو ظاهر  
 فالاستثناء في الحقيقة استدراك وتكرار لما سبق عن وقت الجراح (قوله الا اذا كان الخ) استثناء من قوله لم يفت  
 بمخالفه اقول قوله الا اذا كان الخ ليس استثناء منقطع كما قاله الحلبي لان العبارة الاولى لم تحصر فيما اذا لم يبدل  
 بمخالفه بعلامة بل هو عام ثم انه غير مكرر مع عبارة البحر السابقة لان مقادها التخيير فقط وهذا قال انه يختار الاصح

رسم المفتي  
 ان ما اتفق عليه اصحابنا في الرواية الظاهرة  
 عنهم يفتي به قطعاً واختلف فيها اختلفوا فيه  
 كما في السراجية وغيرها انه يفتي  
 والاصح  
 يقول الامام على الاطلاق ثم يقول في زيادة  
 يقول اشناك ثم يقول زفر والحسن بن زياد  
 يقول في الحاوي القسدي متى كان في المسألة  
 وصحح في البحر وغيره متى كان في المسألة  
 وفي وقت البحر وغيره متى كان في المسألة  
 قولان صحيحان جاز القضاء والاقتضاء  
 قولان وفي اول المختصرات اما العلامات  
 باحدهما وفي اول الفتوى وبه يفتي وبه  
 للاقتضاء فتقوله وعليه الفتوى على اليوم وعاميه  
 ناخذ وعليه الاعتماد وعليه على اليوم وعاميه  
 على الامة وهو الصحيح والاصح والظاهر  
 او الاشبه والواجب والاختيار ونحوها مما ذكر  
 في حاشية البرزوي اه قل شيخنا الرمي  
 في تناوبه وبعض الانفاط آكد من بعض  
 فلفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح والآكد من  
 والاشبه وغيرها ولفظ به يفتي آكد من الصحيح  
 الفتوى عليه والاصح آكد من الصحيح  
 والاحوط آكد من الاحتياط انتهى فالت  
 والاحوط آكد من الاحتياط انتهى فالت  
 لكن في شرح المنية الحلبي انما عارض امامان  
 من معتبران عبر احدهما بالصحيح والاخر بالاصح  
 معتبران عبر احدهما بالصحيح والاخر بالاصح  
 فالأخذ بالصحيح اولى لانها اتفقت على انه  
 صحيح والاخذ بالفتوى اولى فاختار ثم رايته  
 في رسالة آداب المفتي اذا دلت رواية  
 في كتاب معتد بالاصح والاولى والاوفق  
 ونحوها فلان يفتي بها وبمخالفها ايضا  
 اباشاه واذ ذلت بالصحيح او المأخوذ به اوب  
 يفتي او عليه الفتوى لم يفت بمخالفه الا  
 اذا كان في الهداية مثلا هو الصحيح فخير

والأقوى والأليق على أن ما هنا عام وما في عبارة الخبر بالفظ التصحيح (قوله ويختار الأقوى) مبنى على ما في الحواشي  
من اعتبار قوة الإدراك (قوله أنه لا فرق بين المفتي والقاضي) أي في العمل بعلمات الافتاء وهذا لا يتنافى  
أن المفتي له أن يفتي بالديانة والقاضي يقضي بالظاهر (قوله إلا أن المفتي) استثناء منقطع حيث خصصناه بالعمل  
بعلمة الافتاء (قوله مخبر) أي بالحكم للمستفتي (قوله ملزم به) أي بالحكم بالحس والتعيز عند عدم الامتنال  
وله إقامة الحدود والقصاص (قوله وإن الحكم) أي من القاضي (قوله والفتيا) أي من المفتي (قوله المرجوح)  
أي كقول محمد مع أبي يوسف إذا لم يصحح أو بقوة وجهه وأولى بالبطلان الافتاء بخلاف ظاهر الرواية إذا لم يصح  
والافتاء بالقول المرجوح عنه اهـ حلي (قوله جهل) أي من القاضي والمفتي بما نصوا عليه من أن ذلك لا يعمل به  
(قوله وخرق للأجماع) فهو باطل وحرام (قوله وإن الحكم الملقق) كأن نوصاً ومسح شعرة من رأسه وصلى مقتدياً  
تاركا الفتاحة عملاً بمذهب الإمام الشافعي والإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما ومعاملته بالحلي من  
التصوير حيث قال مثاله متوض سال من يذنه دم وليس امرأة علمي فإن صحة هذه الصلاة ملققة من  
مذهب الشافعي والحنفي لا يظهر فإن هذه الصلاة متفق على بطلانها من الحنفي بسيلان الدم والشافعي بلمس  
المرأة (قوله باطل بالأجماع) أعلمه لا يعتبر القول بجوازها (قوله وإن الرجوع عن التقليد الخ) كأن قلنا الحنفي  
مالمسكا في نكاح بغير شهود ثم أراد الرجوع عن التقليد أي ويحكم بمذهبه بأن المهر لا يلزمه فليس له ذلك اهـ  
زيادة وأعلم أنه ليس المراد أني جواز التقليد مطلقاً بل في نحو ما ذكرنا لأن الرجوع عنه هنا يلزم منه ضرر الغير  
وأعلم أن تقليد الحنفي الشافعي مثلاً في مسئلة عبارة عن الأخذ بقوله مع بقاءه على مذهبه في المسئلة حق  
لواستفتي عن خصوص هذه المسئلة التي قلدها لا يجيب السائل الا يطبق مذهب الإمام ومعنى بقاءه على  
مذهبه فيها أن يكون وقت العمل بمذهب الشافعي في المسئلة التي قلدها باقياً على اعتقاد متابعة الإمام  
في حكم المسئلة التي قلدها الشافعي فيها أي بالنسبة للمعاصاة أن يقع له في المستقبل فإن قلت أن بقاءه على مذهبه  
ولا يجيب الأبقول امامه يتضمن الرجوع عما قلده فيه قلت الممتنع الرجوع عن عين تلك الواقعة المتقضية  
لأما يحدث بعدها من جنسها وفي جواز التقليد قولان المختار منهما القول بجوازه ووجه الاكتفاء بكونه صواباً  
عند المجتهد المأخوذ بقوله راجعاً على احتمال خطاه وهذا بعينه يصلح جواباً لما يقال أنه في التقليد يلزم العمل  
بالخطأ عنده هذا ملخص ما الجاب به يحيى بن سيف الدين السيراخي الحنفي قال ووافقني عليه رؤساء المفتين  
بمصر واخذ من قوله أن التقليد عبارة عن الأخذ بقول امام مع بقاءه على مذهبه في المسئلة أن الواجب تقليد  
واحد لا بعينه وأنه لا يجوز تقليد ما زاد على الواحد بحيث أنه يكون حنفياً وحنبلين في آن واحد كما هو الواقع  
الآن من بعض الناس ونقل في الاشياء أن التقليد يجوز ولو بعد الوقوع اخذاً بما نقل عن أبي يوسف أنه اغتسل  
من بئر فآخبرانه وجد فيها فارة ميتة فقال ناخذ بقول من قال إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً وهو مشكل إذ  
المجتهد لا يقلد مجتهداً آخر والجواب أن الممتنع التقليد في الاجتهاد لا في العمل بل الظاهر في العمل الجواز وظاهر  
كلامهم جواز التقليد وإن لم يكن عن ضرورة كما وقع للقاضي أبي عاصم العامري الحنفي حين دخل مسجد  
القفال وكان شافعي الصلاة المغرب فلما رآه القفال أمر المؤذن أن يثني الإقامة وقدم القاضي فتقدم وجهه  
بالسجدة مع القراءة وإلى بشعار الشافعية في صلاته ومعلوم أن القاضي أبي عاصم إنما صلى قبل بشعار مذهبه  
فلم ينعه سبق علمه بمذهبه في ذلك من تقليد المخالف وأعلم أن الحنفي إذا قلده الشافعي مثلاً في مسألة عليه أن يراى  
مذهبه في جميع ما يتعلق به لا يلزم التلقيق وهو باطل خلافاً لابن الهمام افتاده أبو السعود (قوله وإن  
الخلاف) أي بين الإمام وصاحبيه فيما إذا قضى القاضي بغير مذهبه هل يتعد أو لا يتعد وقال  
الإمام إذا وقع منه القضاء بغير مذهبه بخلاف ما ناسيا لمذهبه نفذ عنده وفي الغمعة روايتان واختلف  
الترجيح في قوله وقوله ما قيل أن الصالحين وأفاضل الإمام في نفاذ القضاء وقوله صاحب البحر عن البرازية معزياً  
شمس الطحاوي ونصه أنه لا يمكن القاضي مجتهداً قضى بالفتوى ثم تبين أنه على خلاف مذهبه نفذ وليس بغيره  
نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه أيضاً وهكذا ذكره العماد في الفصول  
وفي عدة الفتاوى القاضي إذا قضى بقول مرجوح عنه جاز وكذا لو قضى في فصل مجتهد فيه وكذا في السراجية  
وفي مآل الفتاوى قضى بخلاف مذهبه وهو مجتهد فيه قال أبو حنيفة بنحوه وقال أبو يوسف لا يتعد اهـ فتوصل

ويختار الأقوى عنده والأليق والأصح اهـ  
فلنعلم ما حصل من ذكره الشيخ فاسم  
في تعديده أنه لا فرق بين المفتي والقاضي إلا  
أن المفتي مخبر عن الحكم والقاضي جهل  
الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل  
وتخرق للأجماع وإن الحكم الملقق باطل  
بالاجماع وإن الرجوع عن التقليد بعد العمل به  
باطل اتفاقاً وهو المختار في المذهب



من هذا القول انه اذا قضى بمذهب غيره او يقول مرجوع عنه فقد عند الامام وليس لغيره نقضه قول واحد  
 باتفاق المشايخ وانما الخلاف بالنسبة لقول الصحابين منهم من نقل موافقته ماله كالبزري ومنهم من نقل  
 مخالفتهم له كقاضي خان وقيل لا خلاف في النفاذ انما الخلاف في حل الاقدام جوزه الامام ومنعه وميل  
 صاحب الجرح هنا اختلاف قال اولاً الى قول الصحابين ونقل عن الفقيه ان الوجه الافناء بقوله ما لان التار  
 لمذهبه عمدا لا بفعله الا لهوى باطل لا قصد جميل ومال آخر الى ما يخالفه حيث قال والحق ان القاضي  
 اذا حكم على خلاف مذهبه فان متوهما انه على وقفه فانه باطل يجب نقضه وان وافق بمجتهده فيه وان كان  
 متعمدا مذهب غيره فانه لا ينقض اهـ ابو السعود (قوله خاص بالقاضي المجتهد) هذا لا يظهر لان القاضي  
 المجتهد لا يقلد احدا فكيف يقال قضى بمذهبه او بخلاف مذهبه اللهم الا ان يقال المراد مذهبه الذي  
 اجتهد فيه او اجتهد القمورى (قوله واما المقلد فلا ينقض) يعارضه صريح عبارة شرح الطحاوى السابقة  
 وما بعده فان وضعها في المقلد (قوله ولا سيما) اى لا مثل هذا النفاذ يوجد في زماننا (قوله في منشوره) المراد به  
 البراءة التي يعطيه له وسميت منشورا لنشر القاضي لها حين قدمه مثلا ليسع الناس ما فيها والخير للسلطان  
 او القاضي (قوله بالاقتوال الضعيفة) اى التي في مذهبه اى والقضاء يقبل التخصيص (قوله فكيف  
 بخلاف مذهبه) اى فكيف يسوغ له ان يقضى بخلاف مذهبه لانه معلوم نفيه بالاولى او المعنى فكيف لا ينه  
 عن القضاء بخلاف مذهبه اى وان لم ينص عليه في المنشور صريحا فله بالاولى (قوله فيكون) تفريع على  
 نفيه بالاقتوال الضعيفة الى آخره (قوله لغير المجتهد من مذهبه) يشمل الضعيف من مذهبه وغيره مذهبه (قوله  
 فلا ينقض قضاءه) متفرع على كونه معزولا (قوله وينقض) لاحاجة اليه لانه اذا كان معزولا بالنسبة لما ذكر  
 لا يصح له قضاء حتى ينقض لان النقض انما يكون للثابت الا ان يقال انه قضاء محسوب الظاهر (قوله قال  
 في البرهان) شرح مواهب الرحمن كلاهما لا لامة الظاهر لى (قوله صريح الحق) اى الحق الصريح اى  
 الظاهر (قوله الذي يعرض عليه بالنواخذ) المراد انه يتسلك به ويتوثق كالشيء الذي يملك بالاسنان (لطيفة)  
 النواخذ اربعة لكل انسان واقل الاسنان ثمانية وعشرون وتكون للكوج واكثر مائة وثلاثون واسطها  
 اثنان وثلاثون عشرون ضرسا واربعة ضواحل واربعة انياب واربعة ثنايا واربعة نواخذ (قوله امر الامير)  
 سواء كان سلطانا ام لا (قوله نقضه امره) لانه لا تقيد عليه في منشوره بالعمل بالمجتهد (قوله سير) جمع سيرة وهى  
 قصصه صلى الله عليه وسلم في غزواته (قوله السير الكبير) للامام محمد وهو روايته عن الامام من غير واسطة  
 (قوله فقد) وهو جائز الوجود لان فضل الله تعالى لا يقيد بزمن دون زمن (قوله واما المقيد) اى المجتهد المقيد  
 (قوله فعلى سبع مراتب) ذكرها ابن كمال باشا في رسالة وقف البنات (الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالاربعة  
 واما لهم من اسس القواعد واستنبط احكام الفروع من الادلة الاربعة وهم غير مقلدين) (الثانية طبقة المجتهدين  
 في المذهب كالابو يوسف ومحمد والخرجين الاحكام عن الادلة على قواعد اسسها الاعظم النعمان وان خالفوه  
 في بعض ربه يتنازون عن الخلاف كالشافعي) (الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب  
 المذهب كالطحاوى والخفاف والكرخي والحلواني والسرخسي واليزدى وقاضي خان واما لهم وهو لا  
 لا يخالفون لافى الاصول ولا في الفروع لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لانص فيها على حسب  
 القواعد) (الرابعة طبقة اصحاب التفرع من المقلدين كالرازي واضرايه فانهم لا يقدررون على الاجتهاد اصلا  
 لكن لا حاطتهم بالاصول وضبطهم للاخذ يقدررون على تفصيل قول مجمل ذى وجوهين وحكم بهم محتمل لاهرين  
 منقول عن الامام او اصحابه) (الخامسة طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين كالابى الحسن القدورى وصاحب  
 الهداية وشأنهم تفصيل بعض الروايات عن بعض آخر بقوله هذا اصح رواية او اولى) (السادسة طبقة المقلدين  
 القادرين على التمييز بين القوى والاقوى والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب كاصحاب المتن المتأخرة مثل  
 صاحبها الكثر والمختار والوقاية والجمع وشأنهم ان لا يتقلوا في كتبهم الاقوال المردودة) (السابعة طبقة المقلدين  
 الذين لا يقدررون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين اهـ حابى وفيه ان المجتهد المطلق من جملة السبع  
 وصريح كلام الشارح ان السبع غيره وفي جعل الشكل مجتهدين مقيدين مالا يخفى فان السابعة - يقدررون  
 لا يقدررون على شيء والسادسة كذلك من المقلدين (قوله واما نحن) هذا هو عين المرتبة السابعة (قوله ما رجوعه

وان الخلاف خاص بالقاضي المجتهد واما  
 المقلد فلا ينقض قضاءه بخلاف مذهبه اصلا  
 كما في القضية قلت ولا سيما في زماننا فان  
 السلطان ينص في منشوره على نفيه عن  
 القضاء بالاقتوال الضعيفة فكيف بخلاف  
 المذهب فيكون معزولا بالنسبة لغير  
 المجتهد من مذهبه فلا ينقض قضاءه والجبر والنهي  
 وينقض كما بسط في قضاء القضاة صريح الحق  
 وغيره قال في البرهان وهذا صريح امر الامير  
 الذي يعرض عليه بالنواخذ امره  
 الذى يعرض عليه بالنواخذ امره  
 متى صادف فضلا مجتهدا في شرح السير الكبير  
 كما في سير التارخية وشرح السير الكبير  
 فليخلفا وقد ذكر وان المجتهد المطلق قد  
 فقدوا ما المعين فعلى سبع مراتب مشهور  
 واما نحن فعلى السبع مراتب مشهور

وما صححه (المراد الترجيح) بآي افقه كان من علامات الافتاء لا خصوص لفظ الترجيح وهو المراد من قوله  
وما صححه وخاله عطف مرادف (قوله كما لو اقبلوا) اي كما علمنا لهم لو اقبلوا في حياتهم وفن موجودون وهذا الشارة  
الى التسليم وعدم المعارضة باسظهار اوبديل آخر (قوله فان قلت الخ) وارد على قوله فقلنا اتباع ما رجوه  
الخ وحاصله انه لا يظهر اتباع المرجح الا اذا وجد ترجيح لقول واحد واما اذا لم يوجد ترجيح اصلا او اختلف  
ترجيحهم فلا (قوله من اعتبار تغير العرف) ظاهره انه يعتبر في الافتاء العرف ولو خلا وهو قول البعض  
(قوله واحوال الناس) عطف تفسير (قوله وما هو الا رفق) اي للعامة بعدم التضييق فيه عليهم كقول صاحبين  
في مسألة البراءة وقعت فيها فارة ولم يدروا وقت وقوعها (قوله وما ظهر عليه التعامل) هذا يرجع الى اعتبار  
العرف فهو تكرار (قوله وما قوى وجهه) اي دليله هذا مبني على ما في الحواشي من اعتبار قوة المدرك والمشهور  
الترتيب السابق (قوله الوجود) اي للوجود من يعقل من بني آدم فاطلق الوجود على الموجود لانه عينه اي  
ليس وصفاً اذ علمه (قوله يميز هذا) اي الارفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه من غيره (قوله حقيقة)  
يحتمل رجوعه ليميز اوله من الثاني (قوله وعلى من لم يميز الخ) فيه ان الرجوع الى المميز قد يعسر لكونه في بلد آخر  
او اقليم آخر فالاضبط اعتبار الترتيب السابق (قوله لبراءة ذمتي) اي من الافتاء بغير القوي مثلاً وهو علة  
لقوله يرجع (قوله ففسأل الله تعالى) الاولى التعبير بالواو (قوله التوفيق) هو خلق قدرة الطاعة في العبد  
فان اريد بالقدرة المقارنة للفعل لا يحتاج في التعريف الى زيادة وتسهيل سبيل الخير اليه وان اريد بها الاستطاعة  
يحتاج اليها (قوله فلقبول) اي لهذا التأليف (قوله بجماء الرسول) اي متوسلاً في ذلك بهذا الجاء العظيم  
(قوله كيف لا) اي كيف لا يقبل وقد وصف بما ذكره ذلك علامة القبول (قوله ابتداء تبينه) اي هذا الشرح  
(قوله صاحب الرسالة) اي الموصوف بها وال في الرسالة للكامل لانها اكمل رسالة (قوله وحازر الكمال) اي  
جامع الشرف (قوله والبسالة) تطلق على الشدة والشجاعة اي على الكفا كما قال تعالى محمد رسول الله والذين  
معه اشد آء على الكفار والبائل والمتبسل من اجماء الاسد كما افاده في القاموس (قوله وضحيه) مثنى ضحيج  
فيعمل معنى فاعل اي المضاجعين له (قوله الجليلين) اي العظيمين (قوله الضريحين) تنسبة ضريحهم بوزن جعفر يطلق  
على الاسد والفعل القوي والرجل الشديد كما في القاموس ويصح ارادة كل لكنه في الاخيرين حقيقة وفيما  
قبل على الاستعارة (قوله السكاملين) اي في الفضائل والفاضل كيف وقد اختصا بمنقية المضاجعة له  
صلى الله عليه وسلم (قوله رضى الله تعالى عنهما) الرضى صفة قديمة قائمة بذاته تعالى بناء على المشهور  
في المذهب من ان صفات الافعال قديمة قائمة بذاته تعالى (قوله وعن سائر الصحابة) اي باقيم (قوله والدين)  
يحتمل قراءته جمعاً وهو الاول ومثنى وخصهما لان حقهما ما عظم من حق غيرهما (لطيفة) الاولى الترضى  
على الصحابة والترحم على من بعدهم ويجوز العكس ذكره الشارح في الحظر والاباحة (قوله ومقلدهم الضحير  
يرجع الى الصحابة اي المقتدين بهم في اقوالهم وافعالهم ومن اتبعهم واتبع واحداً منهم فقد اهتدى كما قال  
عليه الصلاة والسلام اصحابي كالنجوم باهم اقتد بهم اهتد بهم (قوله ثم تجاه) عطف على تجاه الاول فالابتداء  
الحق في تجاه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والا ضاف في تجاه الكعبة (قوله تحت الميزاب) اي الذي على ظهر  
الكعبة (قوله وفي الحطيم) اي المحطوم سمي به لانه حطم من البيت واخرج والحطيم لانه يحطم الذنوب وفيه  
بعض من البيت ولذا يشترط ان يكون الطواف خارجة كما سيأتي (قوله والمقام) اي مقام الخليل وهو حجر  
كاف يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف وقيل غير ذلك (قوله الميسر للتمام)  
اي المسهل له والاولى التعبير بالانعام الذي هو فعل العبد واما التمام فخطاوع الانعام

#### كتاب الطهارة

(الكتاب) اسم للافظاء الدالة على المعاني وهو المختار من وجوه سبعة مذكورة في التراجم اهـ (قوله قدمت  
العبادات) اعلم ان مدار امور الدين على الاعتقادات والعبادات والمعاملات والمزاج والاداب والاول والاخير  
الاسما نحن بصدد والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعاوزات  
المالية والمناكحات والمخاصات والامانات والشركات والمزاج خمسة من جرة قتل النفس واخذ المال وهتك السر  
وهتك العرض وقطع البيضة وقدموا في سائر كتب الفقه العبادات اي غالبها على المعاملات والمزاج لما ذكره



الشارح (قوله على غيرها) أي من المعاملات والمزاج (قوله اهتماماً بشأنها) في انهم عن بعض المحققين لم يشبههم  
 اعتدوا في التقديم شيئاً يجري مجرى الاصل غير العناية أي الاهتمام من غير ان يذكروا من أين كانت تلك العناية  
 وبم كان أهم فتقول انه هنا كثرة الاحتياج وهي مقولة بالتشكيك (قوله والصلاة) شروع في بيان وجه تقديم  
 الصلاة على غيرها من العبادات (قوله نالها بالايان) أي مذكورة بعده قال في البحر قدمت الصلاة على غيرها  
 لانها نالها الايمان وثانيتها بالنص كقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويقومون الصلاة ويكذبون بني الاسلام على  
 خمس (قوله والطهارة) شرع بين وجه تقديم الطهارة على الصلاة (قوله مفتاحها) أي مفتاح الصلاة أي ان  
 الصلاة تفتح بالطهارة (قوله بالنص) هو ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال مفتاح الصلاة الطهور  
 وتجرعها التكبير وتحميلها التسليم اه قرأ في (قوله وشرط الخ) أي والشرط مقدم على المشروط طبعاً فقدم  
 وضعا اه بجر (قوله بها تختص) الجار والمجرور متعلقان بمختص والباء داخله على المقصور عليه وفيه انها تكون  
 لمس المحض وللطواف اللهم الا ان يقال ان الطهارة لها فرض وانها واجبة فالاختصاص من جهة الافتراض  
 او على المتصور فلا تجاوز الصلاة الطهارة الى غيرها من الاحداث والاحداث فان قلت يشاركها من حيث  
 الاختصاص استقبال القبلة قامت الطهارة مقدمة عليها بخلافه على انه يسقط في الصلاة على الدابة (قوله لازم  
 لها في كل الاركان) خرجت النية فانه لا يشترط استصحابها لكل ركن وليست من خصائصها بل هي من  
 خصائص العبادات كلها اه بجر وخرج السريضا فانه لا يختص بها (قوله قدمت) أي الطهارة (قوله لا تسقط  
 اصلا) أي ولو بعد من الاعذار كما في التهور وهذه دعوى اولي (قوله ولذا) أي لكونها لا تسقط اصلا (قوله فاقد  
 الطهورين) أي عادم الماء والتراب بان حبس مثلاً في سجن لا ماء فيه واراضه وجدرا نه نجسة (قوله يؤخر الصلاة)  
 أي حتى يجد احد الطهورين وهذه دعوى ثانية (قوله وما اورد) اورد الزباني مصرحاً به في آخر نكاح الرقيق اه  
 بجر وهو عطف على ما قبل اه حلي (قوله النية كذلك) أي شرط لا يسقط اصلا وهذه دعوى ثالثة (قوله مردود  
 كل ذلك) أي هذه الدعاوى الثلاث واتى الشارح بالرد على طريق الف والنفير الخبط والرد في الطهارة والنية  
 لصاحب التهور (قوله اما النية ففي القنية) أي اما الرد في النية فاقول في القنية الخ (قوله وغيرها) هو الجنب كما قاله  
 ابو السعود (قوله تكفيه النية بلسانه) أي فاقل بان النية كالطهارة لا تسقط اصلا قط وهذا رد للدعوى  
 الاخيرة قال الحلبي اطلاق النية على اللفظ مجاز اه أي من اطلاق المدلول على الدال قال ابو السعود  
 ما في القنية فيه كلام لانه نصب بدل بالرأى وهو ممنوع الا ان يظهر دليله اه فتح واول ما سبق عن القنية لا يفهم  
 منه البدلية ولهذا قال الجوى حيث كان لا يقدر على نية القاب صار الذكر باللسان اصلا لا بدلا اه (قوله واما  
 الطهارة) رد للدعوى الاولى (قوله وبوجهه جراحة) سكت عن الرأس لان اكثر الاعضاء جرح وبيع الوظيفة  
 حينئذ التيمم ولكنه سقط لفقدها البدان اه حلي ولو كان الوجه سليماً مسح على الجدران قصد التيمم  
 (قوله يصلي بلا وضوء) أي فسقط قولهم ان الطهارة لا تسقط اصلا وقد يقال ان الطهارة لم تسقط هذا وانما انذر  
 وجود حقيقتها السقوط محلها فاده شخصاً الجبري رحمه الله تعالى وفيه ان الوجه باق وكذا الرأس (قوله  
 ولا تيمم) بصيغة المصدر عطف على وضوء كذا رقع في التهور والى السعود قال في التهور فاذا اتصف بهذا الوصف  
 بعد ما دخل الوقت سقطت الطهارة بهذا العذر اه وفي نسخة بصيغة المضارع (قوله واما فاقد الطهورين)  
 هذار من الشارح للدعوى الوسطى (قوله يشبهه بالمصليين) أي قياماً وقعوداً وسجوداً وحركة الجرمية الوقت  
 وظاهره انه يأتي بالقرأة وفي ابى السعود على نور لا يضاح انه لا يأتي بها ثم اذا وجد احد الطهورين لا بد من  
 الاعادة كما سيأتي وفيه ان هذا لا يصلح رد الان هذه صورة صلاة وليست بصلاة حقيقة تملأه بطالب بعد ذلك  
 بفعلها ولذلك قال الحلبي الاولى المعارضة بالمعذور أي اذا توضأ على السيلان وصلى في الوقت فانه يصدق عليه  
 انه صلى بغير طهارة وفيه نظر لان هذه الطهارة من المعذور معتبرة شرعاً (قوله وبه) أي بما في الظاهرية لانه  
 الذي يشترط ما ذكره (قوله ان تعمد الصلاة بلا طهر) أي ولو من غير ضرورة كما هو ظاهر اطلاقه وفيه ان مسألة  
 الظاهرية مغروضة في الضرورة فلا يقاس عليها حالة الاختيار (قوله كصلاته لغير القبلة) أي عدا غيره يستحل  
 في هذا وفيما قبله (قوله اومع نجس) أي عدا الان النسيان لا اثم فيه فضلاً عن الكفر وانما يطالب بالاداء نائياً وهو  
 عطف على قوله لغير القبلة (قوله وهو ظاهر المذهب) أي عدم تكفير متعمد الصلاة من غير طهر (قوله وفي سائر

والصلاة نالها الايمان والطهارة مفتاحها  
 بالنص وشرط بها تختص لازماً لها في كل  
 الاركان وما قبل قدمت لكفها شرطاً  
 لا يسقط اصلاً وان النية كذلك مردود  
 الصلاة وما اورد من ان النية كذلك مردود  
 كل ذلك اما النية ففي تكفيم النية بلسانه  
 قات عليها الهوم الظاهرية وغيرها من  
 قات الطهارة في الظاهرية وبوجهه جراحة وما  
 واما الطهارة ورجلا ولا يبعد في الاصطلاح  
 قطعت يده ولا تيمم ولا يبعد في الاصطلاح  
 بلا وضوء ولا تيمم ولا يبعد في الاصطلاح  
 فاقد الطهورين في القنية وغيرها من  
 بالمصليين عندهما والمبصر رجوع الامام  
 وعلمه الاقتضى قلت وبه طهر ان تعمد  
 الصلاة بلا طهر غير مكدر كصلاته لغير  
 القبلة لا يرفع نوب نجس وهو ظاهر المذهب

وفي سبيل الوهابية  
وفي كنهون صلى بغير طهارة \*  
مع العمد خلف في الروايات بسطر  
ثم هو من كتب اضاف في مبتدا او خبر  
او معول انه عمل محذوف فان اريد به  
ان تعمد ادبني على السكون وكسر تخالفا  
من الساكنين واذا قبله لا شبه لا ضمنية  
وهل يتوقف حله لقباعلى معرفة مغرب  
الراجح نعم فالكتاب مصدر بمعنى الجمع  
لغة جعل شرعا عنوانا لمسائل مستقلة  
بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح  
ونبش بمعنى النظافة لغة ولذا افردنا

الوهابية) اى كتاب الجهاد من منظومة ابن وهبان (قوله مع العمد) اى حال كونه مصاحبا للعد - (قوله  
خلف) اى اختلاف بين اهل المذهب والمعتد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد سبعون رواية  
متفقة على تكفير المؤمن ورواية ولو ضيقة بعدمه يأخذ المقتضى والقائى بها دون غيرها والخلاف مخصوص  
بغير فرع الظهيرية اما هو فصلاته واجبة عليه بغير طهارة لا امر الشارع له بذلك (قوله بسطر) اى ينقل فى الكتب  
(قوله ثم هو) اى كتاب الطهارة ونم للترتيب الذى ذكرى وقد تأتى للاستئناف (قوله مركب اضافى) اى مركب  
من كلمتين احدهما مضاف والاخرى مضاف اليه فالياء للنسبة الى الاضافة (قوله مبتدا) اى وخبره محذوف  
تقديره يطلب بيانه او يعلم ما فيه ورجع بعضهم حذف الخبر بان المبتدا هو الجزء الاعظم من ركنى الاسناد ولذا يفقد  
الخبر فقرة فالاولى ايقاؤه (قوله او خبر) اى لمبتدا محذوف (وعليه اقتصر صاحب التهراب والسعودى ورجح بان  
الخبر الجزء المم الفائدة) (قوله او معول لفعل محذوف) تقديره اقر او نحوه (قوله فان اريد التعداد) اى قصد  
تعداد الكتب المذكورة فى المتن كما بعد الشخص العددا والاشياء ويبعد ارادته هنا لانه اعرب بان (قوله بنى على  
السكون) لشبه الحروف فى الاهمال (قوله تلخص من الساكنين) اى لأجل التلخص من التقا ثم هما الباء  
والطاء الاولى من الطهارة قال فى شرح الملتقى ويجوز الفتح على النقل اى نقل فتحة الطاء وفيه ان فتحة الطاء  
باقية فالاولى ان يكون تلخصا بالفتح (قوله واضافته لامية) اى الاضافة فى كتاب الطهارة على معنى اللام اى هذا  
كتاب وضع لبيان مسائلها (قوله لامية) تخفيف النون وتشديد الياء نسبة الى من التى هى حرف جر والاضافة  
الى على معنى من مجازية لاحتمالية قاله المؤلف فى شرح الملتقى وفى المنع وجعلها بمعنى من بعيد لان مناطها  
صحة تفسيرها مع صحة الاخبار عن الاول بالثاني كخاتم فضة وهو مفقود هنا لا يصح ان يقال الكتاب طهارة  
والا وجه ان تكون بمعنى فى كما قررناه وان كانت قليلة وضابطها ان يكون الثاني نظرا لاول نحو مكر الليل اه وفيه  
ان الظرفية هنا غير متأتية النهم الان يقال الظرفية الادعائية المجازية (قوله يتوقف حده) اى تعرب كتاب  
الطهارة لقبها اى من جهة كونه سماعا لهذه المسائل افاده بالسعود (قوله على معرفة مفردية) اى المضاف  
والمضاف اليه (قوله الراجح نعم) ووجهه ان العلم بالمركب بعد العلم بمفرديه ومقابل الراجح انه لا يتوقف لان  
التسمية سلبت كلاما من جزئية عن معناه الافرادى اه نهر (قوله فالكتاب) تفريع على الراجح وهو شروع  
فى بيان المفردين وبدأ بالمضاف مرعاة للفظ قال فى التهراب ثم اختلف فقيل الاولى البدأة بالمضاف لسبقه  
فى الذ كرو قيل بالمضاف اليه لسبقه فى المعنى اذ لا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ماضيف اليه  
وهو احسن لان المعانى اقدم من اللفاظ كذا قرره الامام الابى من المالكية وهو حسن طالما تفحصت عنه اه  
(قوله مصدر) اى لكتب وله مصدران آخران كتابة وكتبا كذا ذكره فى الجرو والتهراب (قوله بمعنى الجمع) وهو ضم  
الشيء الى الشيء ومنه كتبت البغلة اذا جمعت بين شفرها بشعرها نهر وقول صاحب الجرو وهو جمع الحروف  
لاحظ فيه المناسم للمعنى اللغوى (قوله جعل شرعا) اى عند اهل الشرع والتقييد بالشرع نظر للمقام لان  
التعبير به لا يخص اهل الشرع وان كان هو الغالب عندهم فالاولى التعبير بالاصطلاح بدل قوله شرعا (قوله  
عنوانا) اى عبارة يذكروها للكلام (قوله لمسائل مستقلة) اى لافاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة  
وجوز بعض المحققين كونه عبارة عن النقوش الدالة عليها بتوسط تلك الافاظ وهى احتمالات سبع اشهرها  
الاول ومعنى الاستقلال عدم توقف تصور مسائله على شى قبله وبعده وكتاب الطهارة كذلك لا الاصلة لجمعية  
عنهم التبعية اصلا لعدم صحته فان الطهارة تابعة للصلاة وخرج بالمسائل جمع الحروف والكلمات التى ليست  
بمسائل وخرج الباب والفصل لعدم استقلالهما لدخولهما تحت كتاب وشمل ما كان نوعا واحدا من المسائل  
فكتاب للقطعة او انواعا ككتاب البيوع افاده فى الجرو (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالكتاب مصدر  
فهو مصدر مراد به اسم المفعول كما فى التهراب وان صيغة فعال تجبى وصفا بمعنى المفعول (قوله والطهارة)  
اى يفتح الطاء مصدر ويكسرهما الالة وبضمة ما يطر به ذكره فى الجرو والتهراب (قوله بالفتح) اى يفتح الهاء  
وظاهر الشرح انه الاكثر (قوله ويضم) زاد فى شرح الملتقى ويكسر (قوله النظافة) قال فى التهراب عن الادناس  
حسية كالانجاس او معذوبة كالعيوب والذنوب فقيل الشافى مجاز وقيل حقيقة وقد استعملت فيهما شرعا  
اذ الحدث دنس حكمى والتجاسة الحقيقية دنس حقيقى وزوالها طهارة اه (قوله ولذا افردنا) اى لكونها

مصدرها فردها لان الاصل فيه الافراد كما في التهر (قوله وشرعا) منصوب هو وانسأله على التمييز كما ذكر  
 ابن هشام في رسالة خاصة (قوله النظافة عن حدث او خبث) هو بمعنى قول صاحب التهر واصطلاحا  
 نظافة تخل عن نجاسة حقيقة كانت او حكمية قال في التهر هذا اولى من تعريفها بزال حدث او خبث  
 كما في البحر لوجهين ظاهرين انتهى احدهما اشتمال تعريف صاحب البحر على او المقسدة للحدث ظاهر للمشكك  
 ثانيهما ان هذا العلم باحث عن افعال المكلفين فالاولى التعبير بالازالة دون الزوال اه ابو السعود يسألنا لما جعل  
 صاحب التهر قامت وفي هذا البيان نظر من وجهين اما الوجه الاول فلان الازالة كدورة في التعريف للتوابع  
 لا للشك وهي غير مفيدة على انها وقعت في تعريف صاحب التهر واما الوجه الثاني فقد اعترض صاحب  
 البحر على من عبر بالازالة حيث قال وقول بعضهم انها الزالة الحادث او الخبث غير جامع لخروج الزوال بدون  
 الازالة كما اذا وقع المطر على اعضاء الوضوء من غير قصد فانه طهارة وليس بالازالة لعدم الصنع مع ان هذا يرجع على  
 صاحب التهر ايضا حيث عبر بنظافة ولم يعبر بتنظيف الذي هو فعل الفاعل وتأمل (تنبيه) لافرق في المظهر  
 في ذلك التهر يف بين ان يكون له تعلق بالصلاة كالشوب والبدن والمكان اولا كالأواني والاطعمة واورد  
 على التعريف الوضوء على الوضوء فانه ليس بنظافة حدث او خبث واجيب بان تسميته طهارة مجاز باعتبار  
 ازالة الانام الحادثة والتعريف للحقيقة اه بحر (قوله لافروا عنها) اى باعتبار متعلقها من الحادث والخبث  
 واتهام الماء والتراب اه تهر (قوله وحكمها) بكسر الحاء جمع حكمية اى ما شرعت لاجله (قوله تنهية)  
 منها تكفير النوب ومنع الشيطان عنه (قوله وحكمها) اى الحكم الذي يترتب عليها (قوله استباحة) السبب  
 والثناء زائدان اول الصبرورة قال في البحر ولم يذكر ما من حكمها النوب لانه ليس بالازمة فيها التوقفة على التنية  
 وهي ليست شرطا فيها اه (قوله مالايجل) اى فعله (قوله اى سبب وجوبها) قدر الشارح المضاف  
 لظهور ان الصلاة ليست سببا لوجود الطهارة اه حلي (قوله مالايجل) اى ارادة مالايجل وهذا القول  
 اختاره صاحب البحر آخره ويجل بكسر الحاء ضد حرم (قوله فرضا كان او غيره) تعميم في قوله فعله (قوله  
 كالصلاة) فيها القسمان القرض وغيره (قوله ومس المصحف) فاصر على غير القرض اه حلي لان الطهارة  
 لمسها واجبة لان الاية وهي لا يمس الا المطهر ونحوه كما يأتى (قوله بعد سرد الاقوال) اى ذكرها وهي  
 اربعة استوفاهما الشارح احدها ان السبب الحادث او الخبث ثانيا انه اقامة الصلاة ثالثا ارادة الصلاة  
 رابعا وجوب الصلاة لوجودها (قوله ونقل كلام السكال) في الرد على من اورد على القول الاول بان  
 الحادث والخبث يقتضيان فكتف بوجوبها وفي رد القول الثالث بان السبب ارادة الصلاة وحاصل رد الاشكال  
 على الاول انهما يقتضيان ما كان ويجوز ان ماسيكون فلامنافة وحاصل رد الثالث ان مقتضاها انه اذا اراد  
 الصلاة ولم يتوضأ يثم ولولم يصل والواقع خلافه لانه لم يقل به احد (قوله الظاهر) اى من الاقوال في السبب  
 (قوله هو الارادة) اى ارادة الصلاة في القرض والنقل وفيه قصور لانه لم يشمل ارادة مس المصحف فلو علم  
 في الارادة لكان اولى (قوله لكن يترك ارادة الفعل الخ) هو جواب عن السؤال الذي اورد السكال على  
 القول الثالث وقد بيناه قريبا وحاصل الجواب ان الوجوب في النقل يسقط بترك ارادته اى والوجوب  
 في القرض موسع الى آخر الوقت وقد ذكر صاحب البحر جوابا غير هذا وهو ان السبب الارادة المستلقة  
 للشروع فلا بد ما ذكر عليها (قوله ذكره الزياهي) اى هذا الاستدلال حيث قال انه ان اراد الصلاة وجبت عليه  
 الطهارة فاذا رجع وترك النقل سقطت الطهارة لان وجوبها لاجلها اه (قوله في الظاهر) اى في شرح قوله  
 وعوده عزمه على وطئها اه حلي (قوله الصحيح) اى من الاقوال وهو اظهر مما في البحر لانه يقتضي ان لا ياتى  
 على ترك الوضوء اذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة بل على تقويت الصلاة وانه اذا اراد صلاة الظهر مثلا قبل دخول  
 وقتها يجب عليه الوضوء قبل دخول الوقت وكلاهما باطل اه حلي وبما يقال المراد بالارادة المعتبرة شرعا  
 على ان ما اورد على صاحب البحر يرد على العلامة قاسم في قوله او ارادة مالايجل (قوله وجوب الصلاة) اى  
 لوجودها لان وجودها مشروط بها فكان متأخرا والمتأخر لا يكون سببا في المتقدم وظاهره انه بدخول الوقت  
 يجب الطهارة لكنه موسع كوجوب الصلاة فاذا ضاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقا ثم ان هذا القول  
 لا يشمل سبب الطهارة للصلاة الشافعية اذ لا وجوب هنا ليكون سببا للطهارة الا هم لان يقال انه داخل

وشرعا النظافة عن حدث او خبث  
 ومن جمع نظرا لافروا عنها وهي حكمية  
 وحكمها تنهية وحكمها استباحة  
 مالايجل بدونها (ويجوزها) اى سبب  
 وجوبها (مالايجل) فعله فرضا كان  
 او غيره كالصلاة ومس المصحف (الاجل)  
 اى بالطهارة صاحب البحر قال بعد  
 الاقوال ونقل كلام السكال الظاهر ان  
 السبب هو الارادة في القرض والنقل كان  
 بترك ارادة النقل يسقط الوجوب قاسم  
 الزياهي في الظاهر وقال العلامة قاسم  
 في نكتة الصحيح ان سبب وجوب الطهارة  
 وجوب الصلاة او ارادة مالايجل الاجل

في قوله او ارادة ما لا يحل مع ملاحظة الاستدلال (قوله شرعي) اي حكم به الشرع (قوله يحل) بالكم مر والضم  
 وبهما قرى في المصباح ومصدره الحل والحلول والحلال كالفي القائم وس (قوله في الاعضاء) اعم من اعضاء الوضوء  
 والغسل كما ان الحدث اعم من الاصغر والا كبر وتعرفه بانه وصف يدل على انه والطهارة ضدان (قوله وما قيل)  
 قاله صاحب البحر (قوله مانعية) اي كونه مانعا من الصلاة ومن المصحف والظاهر ان يقال مانع شرعي (قوله  
 شرعية) اي اعتبرها الشرع مانعا (قوله الى غاية استعمال الخ) الاضافة للبيان والسبب والتاء زائدتان (قوله  
 المنزل وهو طبيعي كالماء وشرعي كالتراب) قوله فتعريف بالحكم وانما عرفه من عرفه بذلك لانه محط انظار  
 الفقهاء (قوله في الحقيقة) مرئية كانت اولاً (قوله مستندة) اي قبيحة معافاة (قوله شرعا) خرج بذلك ما  
 استند طبعه او كان طاهرا كالخايط والبلغم (قوله وقيل سبها) هو القول الرابع في الشرح (قوله ونسبا) اي القول  
 بان السبب الحدث والنسب او القيام الى الصلاة اهـ حلي (قوله الى اهل الظاهر) هم الذين يأخذون بنظائر الايات  
 والا حاديث وفيه ان المنسوب اليهم هو القول الثاني كما في البحر وغيرهما (قوله الاول فنسبوا الى اهل الطرد  
 وقالوا لا نريد ان يكون معها وجود او عدما ونسبه في المنع الى السرخسي فادبعه الحلي (قوله وفسادهما ظاهر)  
 بيان الفساد في الاول انه قد يوجد الحدث ولا يجب الوضوء كما قاله الاتقاني وقد يدفع بانه يجب به الوضوء مثلا  
 وجوبه ومسا الى القيام الى الصلاة ولا يثبت خيرا لا اجاعا على عدمه لكن هذا لا يظهر فيما اذا حدث قبل الوقت  
 ورد ايضا بانها يفتقضها فكيف يوجبها فيكون الشيء مفقضا الى زوال نفسه وبيانه ان الحدث مفقذ الى  
 الوجوب والوجوب الى الوجود والمفقذ الى المفقذ الى الشيء مفقذ الى ذلك الشيء فالحدث مفقذ الى وجود  
 الطهارة ووجوده مفقذ الى زوال الحدث فالحدث مفقذ الى زواله وفيه ان هذا لا يضر الا اذا كان هذا الزوم  
 عقليا وبهنا ليس كذلك اذ لا يلزم من وجوب الطهارة وجودها وبيان الفساد في الثاني انه يصح الاكتفاء بوضوء  
 واحد اصلوات مادام متطهر او اعتبرنا القيام سببا لها ولا وجبها لكل صلاة وضوءا وقد يدفع بان القيام سبب  
 بشرط الحدث فلا يلزم ما ذكره خصوصاً وهو ظاهر الالية ورجعه صاحب الخلاصة كما رجع الاول السرخسي  
 وموافقة اهل الظاهر وغيرهم في هذه الاقوال غير فادحة كما اوضحه صاحب التهرلكن يلزم عليه ان كان  
 محدثا لا يجب الطهارة الا بالقيام الى الصلاة فان لوحظت الارادة رجع الى ما استظهره صاحب البحر  
 (قوله ان اثر الخلاف) اي ثمة الاختلاف في السبب (قوله في نحو التعاليق) اي التعاليق ونحوها كالاخبار  
 بوجوب الطهارة (قوله نحو ان وجب عليك طهارة الخ) فتطلق بارادة الصلاة على ما استظهره صاحب البحر  
 وبالحدث والنسب على ما رجع به السرخسي والقيام الى الصلاة كما رجع به صاحب الخلاصة وبالوجوب على  
 ما رجع به قاسم (قوله بالتأخير عن الحدث) اي او اختلف او عن ارادة الصلاة او القيام اليها (قوله ذكره) اي ذكر  
 الاجماع على عدم الائم (قوله وبه) اي بما في التوشيح (قوله من اثبات الثمرة) اي على الخلاف المتقدم وما نقله  
 الشارح عن السراج نقل في البحر خلافا عنه فقد نقل عنه اول الكلام على سبب الطهارة الاجماع على عدم  
 الائم بالتأخير عن الحدث (قوله بل وجوبها) اي الطهارة (قوله موسع) خبر اول وبدخول خبر ثان (قوله فيهما)  
 اي في الطهارة والصلاة (قوله وشراؤها) جمع شريطة بمعنى الشرط وهو ما يلزم من عدمه لعدم ولا يلزم من  
 وجوده وجود ولا عدم لذاته (قوله شرائط وجوبها) اي الطهارة اعم من الصغرى والكبرى وشراؤها شرائط الوجوب  
 هي ما اذا اجتمعت وجبت الطهارة على الشخص (قوله وشراؤها شرائطها وهي ما لا تصح الطهارة الا بها  
 ولا يلزم من فقد شرط الوجوب فقد شرط الصحة الا ترى ان الصبي اذا تطهر صححت طهارته مع انها غير واجبة  
 عليه واعلم ان شرطين من هذه شرائط بعد ان من شرائط الوجوب والصحة وهما عدم الحيض والنفاس  
 والحيثية مختلفة فالوجوب من حيث الخطاب والصحة من حيث اداء الواجب (قوله شرط الوجوب) مفرد  
 مضاف فيعم وهو مبتدأ خبره قوله العقل الخ (قوله العقل) فلا يجب على مجنون (قوله والاسلام) فلا يجب على  
 الكافر بناء على المشهور من ان الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة (قوله وقدرة) اي القدرة على استعمال  
 المطهر فلا يجب على من قطع يده من المرققين ورجلاه من الكعبيين وهو بالتأخير (قوله ما) هو الشرط الرابع  
 وهو بالرفع حذف منه العاطف وفيه قصور اذ لم يتكلم على الترية (قوله والاحتلام) اي البلوغ اطلقه عليه  
 لانه ملزومه وخرج به الصبي فلا وجوب عليه ولو تميز وانما يؤمر بها نداء بتحلقا (قوله وحدث) اي وجود حدث

(وقيل) سببها (الحديث) في الحكمة وهو  
 وصف شرعي يحل في الاعضاء ينزل  
 الطهارة وما قيل انه مانعية شرعية قائمة  
 بالاعضاء الى غاية استعمال الخ في الحقيقة وهو  
 فتعريف بالحكم (ونسب) في القيام الى  
 عين مستندة شرعا وقيل سببها القيام  
 عين مستندة شرعا وقيل سببها القيام  
 الصلاة ونسبها الى اهل الخلاف انما يظهر  
 ظاهر واعلم ان اثر الخلاف ان وجب عليك  
 في نحو التعاليق ليقى نحو ان وجب عليك  
 طهارة فانت طاهر دون الاثر في التوشيح  
 عدمه بالتأخير عن الحدث ذكر في الثمرة  
 وبه يدفع ما في السراج من ادخال  
 من جهة الائم بل وجوبها موسع بدخول  
 الوقت كاصلاة فادخل في الوقت صار  
 الوجوب فيها مضيقا وشراؤها شرائط  
 عشر على ما في الاشياء مشراؤها شرائط  
 تسمع وشراؤها شرائط وجوبها  
 الاسلام فتبين العلامة على المقدي شارح  
 نظم الآثار فقال  
 شرط الوجوب العقل والاسلام  
 وقد رماه والاحتلام

مسافر) وقع التعجب في مقدمة الغزوي وفي تبيين الحقيقة بمسعر بن كدام (قوله من جعله) أي الإمام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه (قوله أن لا يخاف أي من عواكل الدنيا والآخرة وتمام كلامه وإن لا يكون فرط في الاحتياط لنفسه كما ذكر في المقدمة) (قوله وقال) أي مسافر نسب في المقدمة هذين البيتين لأبي يوسف حيث قال انشدني الأستاذ الأديب أبو يوسف يعقوب بن أحمد رحمه الله تعالى وظاهر عبارة الشارح أنهم لما انشأوا مسافرا لا أن محمد بن قولة قال أي قتلا عن الغير (قوله فيه) أي في الإمام أي في مدحه (قوله حسبي) اسم بمعنى كافي مبتدأ وضاف إليه وما أعدته خبره وقوله دين النبي الخ يدل من قوله ما أعدته وهو على تقدير مضى أي تدين دين ويدل عليه ثم اعتقادي (قوله من الخبرات) أي من أفعال الخير والقربات (قوله ما أعدته) أي ما هيأته وحصلته (قوله يوم القيامة) متعلق بحسبي وكذلك في رضى الرحمن أي في الأسباب التي توجب الرضوان يعني أن لا مورد المقضية للرضى كثيرة يكفى منها هذان الشبان وهما دين النبي ومذهب النعمان ويحتمل أن يوم متعلق بقوله بعد ذلك في رضى الرحمن (قوله وعنه) أي وروى عنه في مدح الإمام الاعظم (قوله أن آدم افتخر) حتى كذا الله تعالى بأبي محمد وعلمه الله تعالى بفضل محمد عليه الصلاة والسلام (قوله وأنا افتخر برجل من أمي) المقصود من هذا مدح أمته لأن كل بني يفرح بالصالحين من أمته وأهل الزهد والورع وإس المقصود أنه تزداد به درجته بل النبي في أعلى مراتب السكال (قوله اسمه نعمان) قال في تبيين الحقيقة في ذكر أسرار الإمام الاعظم قال الخطيب في تاريخه أنبأنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن عبد الله الصيرفي أنبأنا عمر بن إبراهيم المقرئ حدثنا مكرم بن أحمد القاضي حدثنا أحمد بن عبيد الله بن شاذان المروزي حدثني أبي عن جدي سمعت اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول أنبأنا إسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان المروزي أن أبانا فارس الأجرار والله ما وقع علينا رق قط ولد جدي سنة ثمانين وذهب ثابت بجدي إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو من الله أن يكون قد استجاب ذلك لأبي بن أبي طالب فينا اه وقوله وذهب بجدي الخ فيه أن عليا مات قبل الثلاثين من الهجرة وولد الإمام سنة ثمانين من الهجرة وبأنى للشارح أن ثابتاً أدرك الإمام علياً فدعاه ولذريته بالبركة ولم يذكر أنه أخذ الإمام معه (قوله هو سراج أمي) أي المنور على أمي شبهه بالسراج بجامع الالتهاد في كل والمشيئة أمر كل فلاجع بين طرف التشبيه (قوله يفخرون بي) أي على الملائكة ويحتمل على أمهم (قوله وأنا افتخر به) أن قلت أن الصحابة رضي الله عنهم أجمعين أفضل من أبي حنيفة قطعاً فهم أحق بالافتخار أجيب بان الافتخار من حيث أنه قد وجد في زمن انقطعت فيه العناية وضعفت السنة بعض ضعف فكان وجوده في زمانه رحمة للخلق ونفع عظيم فمن حيث هذه الجهة استحق هذه الخصوصية وهذا كما قالوا في سعيد بن جبيرة لما قتله الحجاج أنه قتل به سبع عشرة مرة وقتل بغيره كل إنسان مرة واحدة مع أنه قتل عبد الله بن الزبير وغيره من الصحابة وهم أفضل منه قطعاً فأجيب عن ذلك بما ذكرناه (قوله من أحبه) أي حباذاً نبأ بحيث أنه يحبه لكونه ممثلاً للأوامر متجنباً للنواهي وأمس المراد حباياتاً لا تتابع لما رواه ولا حب هو الراد حب اتباع في المأمورات والمنهيات (قوله ومن أنفضه) يقال أنفض الغض وأنفض الأول أنفض (قوله الضياء المعنوي) هو شرح مقدمة الغزوي (قوله موضوع) أي كذب على النبي عليه الصلاة والسلام (قوله نعصب) أي حمية وإن كان للحق ولم يذكر ما أحب الضياء هذا في فضل المناقب وإنما ذكر حديثاً آخر لفظه من رواية أبي هريرة في رجل اسمه النعمان وكنته أبو حنيفة هو سراج أمي وذكرها ثلثاً قال في الضياء قال ابن الجوزي في الموضوعات قال الخطيب هذا الحديث موضوع (قوله لانه) أي هذا الحديث (قوله بطرق مختلفة) أي بأسانيد متعددة أي فلا أقل من أن يكون ضعيفاً لا موضوعاً على أن الضعيف إذا كثرت طرقه أتى إلى مرتبة الحسن فلم يأتى أن هذا الحديث حسن لكثرة طرقه (قوله في مناقبه) أي الجرجاني التي انفها فيه (قوله التسترى) امام عظيم رضي الله عنه كان يقول اني لاهود الميثاق الذي أخذ الله علي في عالم الذراني لارعى اولادى من هذا الوقت الى ان اخرجهم الله الى عالم الشهود والتظهور (قوله لو كان) أي وجد فكان نامة (قوله أمة موسى) خصوصاً الكونهم أكثر الأمم ما عدا أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم يليه عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله مثل أبي حنيفة) أي شخص مثله في الدبابة وبذل النصيحة (قوله لما تروى) أي لما صاروا يهود اسمي اليهود الكونهم يهودون ههنا قرأتم أي يتألمون وقيل لأنهم من اولاديه وادبوا بن إسرائيل

وقال مسافر بن كدام من جعله دينه وبين  
الله وجوب أن لا يخاف وقال فيه  
حسبي من الخبرات ما أعدته \*  
يوم القيامة في رضى الرجا \*  
دين النبي محمد خير الورى \*  
ثم اعتقادي مذهب النعمان في  
يوم القيامة والسلام \*  
وعنه عليه الصلاة والسلام \*  
افتخر بي وأنا افتخر برجل من أمي  
نعمان وكنته أبو حنيفة هو سراج أمي  
وعنه عليه الصلاة والسلام \*  
الاية يفخرون بي وأنا افتخر بأبي حنيفة  
من أحبه فقد أحبني ومن أنفضه  
فقد أنفضني كذا في الضياء المعنوي  
مقدمة أبي الليث قال في الضياء المعنوي  
وقال ابن الجوزي أنه موضوع  
لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني  
في مناقبه بسند سهل لسم بن عبد الله  
وعيسى مثل أبي حنيفة لما تروى

ولا تتصروا ومناقبكم

وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام وهذه الهلة لا تظهر الا في اولاديه ودواخله مع ان التسمية عامة وفي حاشية شيخنا محمد عبادة العذوي على المولد اليهودي مشتق من اليهود وهو التوبة والميل او الرجوع من شئ الى ضده يقال هاد اذا تاب او مال ورجع من خبر الى شر وعكسه سمو بذلك لانهم تابوا عن عبادة العجل او مالوا من الحق الى الباطل ورجعوا من الخير الى الشر وخطاوا في اعتقادهم او هو معرب يروى بالذال المعجمة ابن يعقوب اه لاقى (قوله ولا تتصروا) اي ولما صاروا نصارى سمو انصارى لانهم سكنوا بلدا يقال لها ناصرة وقيل لدعواهم نصرة عيسى عليه الصلاة والسلام وفي العبارة نف ونشر مرتب فقوله لما تم ودوا يرجع لامة موسى وقوله لما تتصروا يرجع لامة عيسى وهذه قضية شرطية والشرطية لا تقتضي الوقوع كقوله عليه السلام لو عاش ابراهيم لكان نبيا او ان المراد لو كان فيهم في زمن الفترة وخلوهم عن الرسل مثل ابى حنيفة وورعازها لا كاحبارهم الذين اختاروا الرشي واخفوا الاحكام وغيروا نعت النبي صلى الله عليه وسلم خوفا على ذهاب رياستهم لما تهودوا اى لما داموا على ملة اليهود الملة الباطلة التي غيروا فيها وبدلوا بل كان يرشدهم الى دين موسى وعيسى ومن دينهما الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم عند ظهوره والله اعلم (قوله ومناقبه) اي مناقب الامام قال السموطى في تبيين الصحيفة قد ذكر الائمة ان النبي صلى الله عليه وسلم بشر بالامام مالك في حديث يوشك ان يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون احدا اعلم من عالم المدينة وبشر بالامام الشافعي في حديث لانسموا قريش فان عالمها يعلأ طاباق الارض علما اقول وقد بشر صلى الله عليه وسلم بالامام ابى حنيفة في الحديث الذي اخرج ابو نعيم في الحلية عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان العلم بالثريا تناوله رجال من ابناء فارس واخرج الشيرازي في الاقصاب عن قيس بن سعد ابن عبادة رضى الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه وسلم لو كان العلم معلقا بالثريا لتناوله قوم من ابناء فارس وحديث ابى هريرة في صحيح البخارى ومسلم بلفظ لو كان الايمان عند الثريا لانه رجال من فارس وفى لفظ مسلم لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء فارس حتى يتناوله وفى مجه الطبراني الكبير بلفظ لو كان الايمان معلقا بالثريا لتناوله العرب لانه رجال من فارس وفى الطبراني ايضا عن ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان الدين معلقا بالثريا لتناوله ناس من ابناء فارس فهذا الاصل صحيح يعتمد عليه في البشارة والفضيلة ويستغنى عن الخبر الموضوع اه والمناقب جمع منقبة وهى الخصال الحميدة فمن جلتها ما رواه الخطيب عن ابى يحيى الحماني قال سمعت ابا حنيفة يقول رايت رؤيا ففرغتني رايت انى انبش قبر النبي صلى الله عليه وسلم فاني ت البصرة فامرت رجلا يسأل محمد بن سيرين فسأله فقال هذا رجل ينشر اخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الخطيب عن ابى وهب ابن مزاحم قال سمعت عبد الله بن المبارك يقول لولا ان الله اغاثني بابى حنيفة وسفيان لكنت كسائر الناس وروى الخطيب عن حجر بن عبد الجبار قال قيل للثمام بن معين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه اترضى ان تكون من غلمان ابى حنيفة قال لا اجلس الناس الى احد انفع من مجالس ابى حنيفة وروى روح بن عبادة قال كنت عند ابن جريح سنة خمس ومائة وانا همت ان ابى حنيفة فاسترجع ورجع وقال اى علم ذهب وروى الخطيب عن ابن الوزير المروزي قال قال عبد الله بن المبارك اذا اجتمع سفيان وابو حنيفة فن يقوم لهما على قسيما وكان يقول اذا اجتمع هذان على شئ فذلك يعنى الثورى وابا حنيفة وكان يقول ان كان احد ينبغي له ان يقول براهيه فابو حنيفة يقول براهيه وقال عبد الله بن داود اذا اردت الاثارا وقال الحديث فسفيان واذا اردت تلك الدقائق فابو حنيفة وروى الخطيب عن محمد بن سعيد الكاتب قال سمعت عبد الله بن داود قال يجب على اهل الاسلام ان يدعوا الى حنيفة في صلاتهم قال وذكركم حفظه عليهم السلام والفقهاء وروى الخطيب عن احمد بن محمد البخني قال سمعت شادا بن حكيم يقول ما رأيت اعلم من ابى حنيفة وروى عن اسماعيل بن محمد الفارسي قال سمعت مكى بن ابراهيم ذكر ابا حنيفة فقال كان اعلم اهل زمانه وروى الخطيب عن يحيى بن معين قال سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول لا تكذب الله ما سمعنا احسن من رأى ابى حنيفة وقد اخذنا باكثر اقواله وروى الخطيب عن سليمان بن الربيع قال سمعت مكى بن ابراهيم يقول جالست الكوفيين فما رأيت فيهم اروع من ابى حنيفة وروى الخطيب عن علي بن حفص البزار قال كان حفص بن عبد الرحمن شريكا ابى حنيفة فبعث

اليه في رقعة بمتاع واعلم ان في ثوب كذا وكذا عيبا فاذا بعته فبين عيبه فباع حفص انتاع ونسي ان يبين ولم يعلم من باعه فباعه عالم ابو حنيفة بذلك تصدق بيمين المتاع كله اه ما نقله الحلال رضى الله عنه (قوله من ان تحصر) اى من حصرها وجمعها في كتب فن جمعها في كتاب لم يستوفها (قوله سبط ابن الجوزي) السبط والحفيد يطلقان على ولد الولد اما كان ذكرا كان اوائني وتخصيص السبط بابن البنت والحفيد بابن الابن اصطلاحية وبعضهم يقلها عن اهل اللغة (قوله الانتصار) اى انتصار الشيخ للامام وعبر فيه بالمطابقة للاشارة الى ان ذلك انتصرة الله تعالى له (قوله لا امام) هو المقدم على غيره ولا شك انه قد سبق الكل وفتح ايم البعض مجتهد (قوله غيره) اى غير سبط ابن الجوزي (قوله من ذلك) اى من المجتدين والتأليف في مناقبه كثير المعجزات (لانه قد اخبر به قبل وجوده بالاحاديث الواردة التي ذكرناها انما فانها حلت عليه قطعا بخلاف الحديثين الاخرين فان حديث لا تسبوا قريشا فان عالمها يملأ طباقي الارض علما حله بعضهم على ابن عباس وكذلك حل حديث عالم المدينة على احد العلماء الذين كانوا بالمدينة بخلاف هذا الحديث فانه ليس له يحمل الا ابو حنيفة واصحابه (قوله بعد القرآن) متعلق باعظم وليس المراد بالمعجزات حقيقتها فان المعجزة ما اقترنت بالتجدي بل المراد بالمعجزات الكرامات التي اكرم الله بها امته لما تقدم من انه حفظ على الامة السنن والفقهاء ونفعهم وعلمهم وفيه انه لا يشترط التجدي لكل معجزة (قوله وحسبك) كافيك او اسم فعل بمعنى يكفي والكاف فيه اسم او حرف خطاب (قوله اشتهار مذهبه) عبر بالافتعال اشارة الى ان ذلك شهرة عظيمة لا تماثل وهذه الشهرة باعتبار بعض الاماكن والمراد بالاشتهار بين العلماء ادعية سبق الاجتهاد ويدل لذلك قوله بعد ما قال قولا لا يخ (قوله قولا) اى سوا ثبت عليه او رجع عنه (قوله الاخذ به) اى قال به واعتقده (قوله امام من الائمة الاعلام) يحتمل ان المراد ائمة اهل مذهبه فالأخذ بمعنى الاعتقاد والعمل به حقيقة فان صاحبه وان خالفه في نحو الثالث من المذهب لكن المخالفة بربايتها معناه ويحتمل ان المراد ائمة المذاهب فالمراد بالاخذ الموافقة في الاجتهاد لان المجتهد لا يقلد مجتهدا (قوله وقد جعل الله الحكم لاصحابه) اى التصرف بالشريعة والسياسة من زمنه الخ والمراد ان ذلك فيهم وان كان في بعض البلاد دون بعض وليس المراد ان ذلك لا يكون الا منهم فليس في العبارة حصر وقول الحلبي ان اراد بالحكم السلطنة في زمنه وبعده بكثير كان الحكم للعباسيين ومذهبهم مذهب جددهم فيقال في ذلك يمكن ان بعضهم كان يقول يقول النعمان والذي كان يقول يقول ابن عباس الخليفة الاعلى على انه يمكن ان يقال ان مخالفة الامام لابن عباس في نزوم المسائل كسئلة الاسئلة والافتقار واقعة في كثير كعدم توريث الاخوة الاشقاء مع الاخوة لام في المسئلة المشتركة وكسقوط الاخت في الاكدرية وغير ذلك وصحة الاستئنا في البين بالله تعالى والطلاق وغير ذلك فيكون الخليفة على مذهبه في اغلب الاحكام وقوله بعد ذلك وان اراد القضاء فهذا غير مختص قد علمت مما ذكرناه ان الشارح لم يدع الاختصاص فهذا ساقط ايضا والله اعلم (قوله من زمنه) اى الامام (قوله الايام) اى ايام المواقف والى ايامنا ايضا فاكثر حوادث الانام في هذه الاحيان على مذهب الامام ابي حنيفة النعمان رضى الله تعالى عنه (قوله الى ان يحكم بمذهبه) اى ويستمر ذلك الى ان يحكم قال الحلبي المراد انه يجتهد ويوافق اجتهاده مذهبه على ان الشافعية يقولون بموافقة اجتهاده للشافعية رضى الله عنه اه اقول والذي ينبغي لطائفة الحنفية ان لا يتكلموا بهذه الالفاظ الموهمة فانها موهبة للتكلم فيهم بل ان بعض الحنفى يسبون الامام وينفون عنه الاجتهاد فالاولى تجنبه ولتذكر ما نقله صاحب الذخائر المهمات عن صاحب الاشاعة وما نقله عن على القارى فانه عظيم جدا ومنع للاكاذيب التي كذبها بعض المحدثين سابقا لاحقا قال في الذخائر خاتمة قال صاحب الاشاعة وقع لبعض جهلة الحنفية انه ادعى ان كلام من عيسى والمهدى يقلدان مذهب الامام ابي حنيفة رضى الله عنه وذكره بعض مشايخ الطرق ببلاد الهند في تصنيفه شاع في تلك الديار ثم وقعت للشيخ على القارى الهوى الحنفى نزل مكة المشرفة رحمه الله تعالى على تأليف سماء المشرب الوردى في مذهب المهدى نقل فيه هذا القول ورد عليه وداشنيها وجهه ولنقل كلامه هذا مختصرا فانه اهون للقبول بعوام الحنفية فانهم جامعون على نقول اهل مذهبهم وان لم يعلق بالقصة قال رحمه الله تعالى وقد عارضنى في هذه القصة يعنى مسئلة التقليد

من ان تحصر وصف فيها سبط ابن الجوزي  
مجملين كبيرين وسماها الانتصار لامامة  
الامام وصنف غيره اكثر من ذلك  
والخالف ان اباحنيفة النعمان من اعظم  
معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك  
من مناقبه اشتهار مذهبه ما قال قولا  
الاخذ به امام من الائمة الاعلام وقد جعل  
الله الحكم لاصحابه واتباعه من زمنه  
الى هذه الايام الى ان يحكم بمذهبه عيسى  
عليه الصلاة والسلام



المذكورة من هو عارض الفضيلة بالكلية وبرزت قلاما كتب في فقا الدفاتر يقطع بطلانه حتى العقل القاصر  
 ومع هذا فهو منقول من كتاب مجهول ثم ان ركائكه الفاظه ومبانيه تدل على بطلان معانيه وهما اذا ذكره بلفظه  
 التحيط به علما حيث قال ولم يخش ما عليه من الوبال وغضب الملك المتعال اعلم ان الله تعالى قد خص ابنا حنيفة  
 بالسريرة والكرامة ومن كراماته ان الخضر عليه السلام كان يبعث اليه كل يوم وقت الصبح ويتعلم منه احكام  
 الشريعة الى خمس سنين فلما توفي ابو حنيفة ناجى الخضر ربه قال الهى ان كانى عندك منزلة فاذن لابي  
 حنيفة حتى يعلمنى من القبر على حسب عادته حتى اعلم شرع محمد صلى الله عليه وسلم على السكال التوصل الى  
 الطريقة والحقيقة فنودى ان اذهب الى قبره وتعلم منه ما شئت فجاء الخضر عليه السلام وتعلم منه ما شاء كذلك  
 الى خمس وعشرين سنة اخرى حتى اتم الدلائل والاخبار ثم ناجى الخضر ربه وقال الهى ماذا اصنع فنودى  
 ان اذهب الى صفائك واشتغل بالعبادة الى ان ياتيك امرى الى ان قال ثم بعد المدة ظهر في مدينة ما وراء النهر  
 شاب وكان اسمه ابو القاسم القشيري وكان يخدم امه ويحترمها ثم انه قال وقتنا من الاوقات لانه يا امه  
 قد حصل لي الحرص على طلب العلم وقد قال على ~~حكرم~~ الله وجهه من كان في طلب العلم كانت الجنة في طلبه  
 فاذنى لي حتى اذهب الى بخارى وتعلم العلم فتفكرت والدته وقالت ان لم اعطه الاذن ~~اصكن~~ مانعة للقبر  
 وان اذنت له لم اصبر على فراقه فلم يكن لها بد حتى اذنت له فودع القشيري امه وعزم على السفر مع صاحب  
 له شاب يطلبان العلم فعدت امه على الباب باكية حزينة وقالت الهى اشهد انى حرمت على نفسى الطعام  
 ودخول المنزل ولا اقوم من مقامى حتى ارى ولدى فغضى القشيري وصاحبه حتى نزلا منزلا ليليا كلا فيه  
 طعاما فقام القشيري ليقتضى الحاجة فتلوث ثيابه بيوله فقال لصاحبه اذهب انت فاني اريد ان ارجع  
 المنزل فاني اخاف ان تصيب الحاجة لجمي في المنزلة الثانية ففعدوى عند والدتي اولى ورجع الى امه وكانت  
 قاعدة على الباب مكانها الذي ودعت ابنها فيه فقامت ونصاحت مع ولدها وقالت الحمد لله فامر الله الخضر  
 عليه السلام ان اذهب الى القشيري وعلمه ما تعلمت من ابى حنيفة لانه ارضى الله فجاء الخضر عليه السلام  
 الى ابى القاسم وقال انت اردت السفر لاجل طلب العلم وقد تركته لرضى امك وقد امرني الله تعالى ان اجيئك  
 كل يوم على الدوام واعلمك فكل يوم يجيى اليه الخضر عليه السلام حتى مضى ثلاث سنين وعلمه العلوم التي  
 تعلمها من ابى حنيفة في ثلاثين سنة حتى علم الحقائق والدقائق ودلائل العلوم وصار مشهورا بدهره وفريد  
 عصره حتى صنف الف كتاب وصار صاحب كرامات وكثر مریدوه وتلاميذه وكان له مرید كبير مقتدين  
 لا يقارن الشيخ فعدله الشيخ الف كتاب من مصنفاته ووضع في الصندوق واعطى ذلك المرید وقال قد بدلت امرى  
 فاذهب وارم هذا الصندوق في جيحون فحمل المرید الصندوق وخرج من عند الشيخ وقال في نفسه كيف ارمي  
 مصنفات الشيخ في الماء لكن اذهب واحفظ الكتب واقول للشيخ رميته واحفظ الكتب وجاء للشيخ فقال رميته  
 الصندوق في الماء قال الشيخ وما رايت في تلك الساعة من العلامات قال ما رايت شيئا قال الشيخ اذهب وارم  
 الصندوق فذهب المرید الى الصندوق واراد ان يرميه فلم يهن عليه فرجع الى الشيخ مثل الاول فقال له الشيخ  
 ارميته قال نعم قال وما رايت قال لم ار شيئا قال الشيخ ما رميته فاذهب وارمه فان لي سرا مع الله تعالى ولا ترد  
 امرى فذهب المرید ورمى الصندوق فخرج من الماء واخذ الصندوق فقال له المرید من انت فنادى في الماء انى  
 وكنت ان احفظ امانة الشيخ فرجع المرید الى الشيخ فقال له ارميته الصندوق قال نعم قال وما رايت قال المرید  
 رايت الماء قد انشق وخرج منه يد واخذ الصندوق وقد صرحت متحيرة في ذلك وما السر في ذلك قال الشيخ السر  
 في ذلك انه اذا اقربت القيامة وخرج الدجال ونزل عيسى عليه السلام بيت المقدس فيضع الانجيل بجانبه  
 ويقول ابن الكتب المجدي وقد امرني الله تعالى ان احكم بينكم بكتبه ولا احكم بالانجيل فيطلبون الدنيا  
 ويطوفون البلاد فلم يوجد كتاب من كتب الشرع المجدي فيخبر عيسى عليه السلام ويقول الهى بماذا احكم  
 بين عبادك ولم يوجد غير الانجيل فينزل جبريل عليه السلام ويقول له قد امرك الله تعالى ان تذهب الى جيحون  
 جيحون وتصلى ركعتين بجانبه وتنادى يا امين صندوق ابى القاسم القشيري سلم الى الصندوق وانا عيسى بن مريم  
 وقد قلت الدجال فذهب عيسى عليه السلام الى جيحون ويصلى ركعتين ويقول مثل ما امره جبريل عليه  
 السلام فينشق الماء ويخرج الصندوق وبأخذه ويفتحه فيجده فيه ختمة والف كتاب فيحيى الشرع تلك الكتب



ثم بسأل عيسى جبريل عليه السلام بم نال ابو القاسم هذه المرتبة قال برضى والدته نقل من كتاب انيس الحاسا  
قال الشيخ على القارى ولا يخفى ان هذا مع زكاته ولحنه كلام بعض الملحدين الساعين في فساد الدين اذ الخضر  
الذى قال الله تعالى في حقه عبدا من عبادنا آتينا رجلا من عندنا وعلمناه من لدنا علما وقد تعلم منه موسى  
عليه السلام كيف يكون من جلة تلامذة ابي حنيفة ثم عيسى وهو من اولى العزم ياخذ احكام الاسلام من  
تلميذ تلميذ ابي حنيفة وما امرع فهم التلميذ حيث اخذ عن الخضر في ثلاث سنين ما تعلمه الخضر في ثلاثين سنة  
واجب منه ان ابالقاسم القشيري ليس معدودا في طبقات الحنفية ثم العجب من الخضر عليه السلام انه ادرك  
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتعلم منه ولا من علماء الصحابة الكرام كعلي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه باب مدينة العلم  
واقضى الصحابة وزيد رضي الله عنه افرضهم وابي بن كعب رضي الله عنه اقراهم ومعاذ بن جبل رضي الله  
عنه اعلمهم بالحلال والحرام ولا من عظماء التابعين كالقهاء السبعة وسعيد بن المسيب بالمدينة وعطاء بمكة  
والحسن بالبصرة ومكحول بالشام وقد روى بجهل بالشريعة حتى تعلم مسائلها في اواخر عمر ابي حنيفة  
قال فهذا مما لا يخفى بطلانه على العقول الحسيفة حتى علماء المذاهب اخذوا هذه المقالة على وجه الضربة  
وجعلوها دليلا على قلة عقل الطائفة الحنفية حيث لم يعلموا ان احدا منهم لم يرض بهذه القضية بالكيفية  
ثم لو تعرضت الى منقوله من الخطأ في مبادئ الدلالة على نقصان معقوله لاصار كتابا مستقلا الا اني اعرضت  
عنه صفيحا لقوله تعالى خذ العفو وأمر بالعرف واعرض عن الجاهلين فبطل قول القائل بل وكفر فيما اظهر  
لا سيما فيما ابرز بالنسبة الى نبي الله عيسى عليه السلام المجمع على نبوته سابقا ولاحقا فن قال بسلب  
نبوته كفر حقا كما صرح به الامام السبكي فان النبي لا يذهب عنه وصف النبوة ولا بعد موته واسا حديث  
لا وحي بعدى فباطل لا اصل له نعم ورد لا يبعدى ومعناه عند العلماء انه لا يحدث نبي بشرع ينسخ شرعه  
وقد صرح الامام السبكي في تصنيفه ان عيسى عليه السلام يحكم بشرعية نبينا بالقراءة والسنة وحيفئذ  
يترج ان اخذه السنة من النبي صلى الله عليه وسلم بطريق المشافهة من غير واسطة او بطريق الوحي والالهام  
وقد روى عن ابي هريرة رضي الله عنه انه لما اكثر الحديث وانكر عليه الناس قال لئن نزل عيسى بن مريم  
عليه السلام قبل ان اموت لاحدثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصدقني فقلوه فيصدقني دليل  
على ان عيسى عليه السلام عالم بجميع سنة النبي صلى الله عليه وسلم من غير احتياج الى ان ياخذها من  
احد من الامة حتى ان ابا هريرة رضي الله عنه الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم احتياج الى ان يلجأ  
اليه ليصدق فيما رواه وركية فان قلت هل ثبت ان عيسى عليه السلام بعد نزوله يأتيه الوحي فالجواب  
نعم ثبت في حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه عنده وسلم وغيره فان فيه فيقتل عيسى الدجال عند  
باب الد الشرف فيبيناهم كذلك اذا وحي الله تعالى الى عيسى بن مريم اني قد اخرجت لك عبادا لا بد لك بقتالهم  
فخرزع ابادى الى الطود الحديث ثم الظاهر ان الجاء الى الوحي هو جبريل عليه السلام بل هو الذى تقطع  
به ولا ترد فيه لان ذلك وظيفته وهو السفير بين الله وبين انبيائه لا يعرف ذلك لغيره من الملائكة وقد اخرج  
ابو حاتم في تفسيره انه وكل جبريل عليه السلام بالكتب وبالوحي الى الانبياء عايهم الصلاة والسلام واما  
ما اشهر على السنة العامة ان جبريل عليه السلام لا ينزل الى الارض بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم  
فلاصل له وقد ورد في غير ما حديث نزوله الى الارض كخضوع موت من يموت على طهارة ونزوله اليه القدر  
ومنعه الدجال من دخول مكة والمدينة الى غير ذلك ثم وقعت على سؤال رفع الى شيخ الاسلام ابن حجر  
العسقلاني هل ينزل عيسى عليه السلام في آخر الزمان حافظا للقراءة والسنة اى لسنة نبينا الكريم اوساتى  
الكتاب والسنة عن علماء ذلك الزمان فاجاب لم ينقل في ذلك شئ صريح والذى يلبق بمقام عيسى عليه  
السلام انه يتلى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في امته كما تنقاه منه لانه في الحقيقة خليفة عنه  
اه ما رواه نقله من كتاب الاساعة عن الشيخ على القارى الحنفى عامد الله باللطاف الخفى وهو في غاية النفاسة ثم  
ردا يضا قول القائل ان المهدي يقلد ابا حنيفة بالدلالة الشافعية لكنه قرر انه مجتهد مطلق وهو يخالف  
ما عن الشيخ محيي الدين في الفتوحات ان المهدي لا يعلم القياس ليحكم به وانما يعلم الاجتهاد فيحكم به المهدي  
الاجمالي الى الملائكة من عند الله تعالى الذى به الله تعالى ليسدده وذلك هو الشرع الحنفى المهدى الذى

لو كان محمد صلى الله عليه وسلم حيا ورفعت اليه تلك النزالة لم يحكم فيها الا بحكم المهدي فيعلم ان ذلك هو اشرع المحرم فيحرم عليه القياس مع وجود النصوص الا لا في نسخته الله تعالى اياها ولذا قال صلى الله عليه وسلم في صفته بقوه اثرى لا يخطئ فعرفنا انه متبع لاشرع اه كلام الفتوحات فعلى هذا المهدي ليس بمجتهد اذا المجتهد يحكم بالقياس وهو يحرم عليه الحكم بالقياس ولان المجتهد يخطئ وهو لا يخطئ قط فانه معصوم في احكامه بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبني على عدم جواز الاجتهاد في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو التحقيق وبالله التوفيق ثم نقول ان كلام القائل المذكور باطل وزور واقتراء من وجوه كثيرة منها ما اشار اليه الشيخ على القاري ومنها ان ابا القاسم القشيري من الفقهاء الشافعية ومثاليته في الفقه والكلام والتصوف معلومة كما نطق به رسالته المتداولة في ايدي المسلمين شرقا وغربا ومنها انه لا يعرف له من التأليف غير كتاب الرسالة لا كتب معدودة الف ورقة فضلا عن انف كتاب ومنها ان في زمن المهدي النزول عيسى عليه السلام في زمانه اقصاه في سائر المذاهب باقية وانهم اكبر اعداء المهدي لذهاب جاههم وعلمهم والقرء ان باقى اذ السلام يرفع الابد ومنها كيف يجوز ان يحرم عيسى عليه السلام ويعطل احكام المسلمين الى ان يذهب الى نهر جحيم ويخرج الكتب وكم من حدود وخصومات ووقائع في تلك المدة ومنها ان جبريل عليه السلام انازل عليه وامره بان يذهب الى جحيم فقبوله عليه بالوحى ما المانع منه فيعلم شرع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجوز له الى كتب ابي القاسم ومنها ان الخضر عليه السلام المعلم لابي القاسم حتى عند نزول عيسى عليه السلام فانه هو الذي يقتله الدجال ثم يحياه فلم لا يعلم عيسى عليه السلام كما علم ابا القاسم حتى لا يكون بين عيسى عليه السلام وبين ابي حنيفة الا واسطة واحدة ومنها ان المسلمين في الصلاة حين نزول عيسى عليه السلام وان المؤذن يؤذن انه يقول للمهدي تقدم فانها لك اقيمت فان لم يكن القرء ان باقيا والمذاهب باقية كيف يصلون وكيف تصح صلاتهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم ملحقون بالقرء الثلاثة التي هي خير القرون ومنها ان الخضر عليه السلام الذي يخاطب ربه وساجديه ويحييه ربه وسأديه لم لا يسأل ربه ان يعلمه الاسلام من غير واسطة احد حتى يتعلم من قبر ابي حنيفة ومنها ان الخضر عليه السلام اما ان يكون مأمورا بتعلم شرع النبي صلى الله عليه وسلم اولافان كان مأمورا بتركه التعلم الى زمن ابي حنيفة بل الى بعدهم وهو اتمامات سنة مائة وخمسين وان لم يكن مأمورا بذلك وانما هو زيادة تحصيل للكمال فلم لا يأخذه من النبي صلى الله عليه وسلم غشا طريا وان لم يعلم انه كمال الابد لموت ابي حنيفة رحمه الله الى فقد جوز الجهل بالكمال على الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومنها ان عيسى عليه السلام معصوم مطلقا والمهدي معصوم في الاحكام وابو حنيفة مجتهد المجتهد قد يخطئ ويصيب ولذا خالفه صاحبه في اكثر من ثلث قوله وكيف يعلم من لا يخطئ قط من يخطئ ويصيب ومنها ان جميع فقه ابي حنيفة يمكن ان يجمع اصوله وفروعه في كتاب واحد وفي كتابين فالذي في انف كتاب وان كان معرفة الله تعالى ارحم اهل الحق والاول لا غير ذلك يلزم ان يكون عيسى عليه السلام ما كان عرف الله قبل ذلك واعتقاد ذلك كفر وان كان غير ذلك فليمتن ما فيها ومنها ان مذهب ابي حنيفة ان تقبل الحزبية من الكفار وتخرج الزكاة ويبيع الصايب والخزير في يدهم وان لا يجمع بين الصلاتين وعيسى عليه السلام لا يقبل الحزبية ولا يخرج الزكاة ويكسر الصليب ويقتل الخزير ويجمع الصلاة الى غير ذلك فان كان هذه الاحكام في كتب ابي القاسم القشيري فقد خالف ابا حنيفة فيلزم ان يكون مجتهدا مطلقا وحينئذ فيكون الفضل له لا لابي حنيفة وان لم يكن في كتبه يلزم ان يكون عيسى عليه السلام لم يعمل بما في مذهب ابي حنيفة ومنها مفاسد كثيرة لا تنصير ولا تسعها الاوراق تظهر من تتبع الاحاديث المارة في هذا الكتاب ثم ان مثل هؤلاء الجهلة لفرط تعصبهم وعنادهم ليس مطمع نظرهم الا الفضل الى حنيفة ولو بما اصاب له ولو بما يؤدى الى الكفر وليس عندهم علم بفضائل الحميلة التي الفت فيها الكتب فيرضون بالاكاذيب والافتراءات التي لا يرضاها الله ولا رسوله ولا ابو حنيفة نفسه ولو سمعها ابو حنيفة لافق بكفر قائلها وفي فضائل ابي حنيفة المقررة المحررة كفاية تحببه ولا يحتاج لاثبات فضله الى الاقوال السكاذبة المقتراة المؤدية الى تنقيص الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان الله وانا اليه راجعون فليكن اتباع السنة الغراء فانها حرز وحسن من الاهواء والاراء وحننة من سهام الشيطان المرید اعن الله تعالى ودع الاغترار بمثل هذه النزعات الباطلة ودع التعصب فانه باب عظيم من ابواب

الشيخان الرحيم اللهم انا نعوذ بك من شر الشيطان ونفثه وفسقه ونسألك التوفيق للمحب وترضى والحمد لله  
 رب العالمين وهو كلام في غاية الحسن والله تعالى اعلم (قوله وهذا يدل) اي ما تقدم من الاحاديث ومن كثرة  
 المناقب ومن كون الحكم لاحكامه وتابعه (قوله من بين سائر) اي باقي (قوله العلماء العظام) الوصف للتعظيم  
 والمراد بهم الائمة الثلاثة ونحوهم (قوله كيف لا) اي كيف لا يختص بالمرعطين من بينهم والاستفهام للانفي  
 اي لا يصح القول بعدم الاختصاص (قوله وهو كالصديق) وهو ابو بكر واسمه عبدالله وهو اول من اسلم  
 من الرجال وافضل من على وجه الارض بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومناقبه شهيرة وحبه ايمان وبغضه  
 وانكار صحبته كفر وقد اجتمع فيه كونه صحابيا ابن صحابي ايا صحابي جد صحابي فكونه صحابيا ظاهرا و  
 لثافة ابوه اسلم وصارت له صحبة وعبد الرحمن ابنه وعائشة واسماء بنتاه من الصحابة وعبد الله بن الزبير ابن اسماء  
 بنته صحابي وهذه المنقبة لم تحصل لغيره (قوله له) اي للامام (قوله اجره) اي اجره على نفسه وهو تدوين الفقه  
 واستخراج فروعه قال الخوارزمي فيما جمعه من مسانيد الامام هو اول من دون علم الشر بعبادته ورثه ابوا بانه تابعه  
 مالك بن انس في ترتيب الموطأ لم يسبق اليه حنيفة احد لان الصحابة رضى الله تعالى عنهم والتابعين لم يصفوا  
 في علم الشريعة ابوا بسبوبة ولا كتب مرتبة وانما كانوا يعتمدون على قوة حفظهم فلما رأى الامام العلم منتشرا  
 خاف عليه الخلف السوء ان يضيعه لقوله عليه السلام ان الله تعالى لا يقبض العلم انتزاعا لم يبق الا بطهارة  
 ثم بالصلاة ثم بالصوم ثم سائر العبادات ثم المعاملات ثم ختم الكلام بالمواريث وانما بدأ بالطهارة والصلاة  
 لانها اهم العبادات واعمالها ختم بالمواريث لانها آخر احوال الناس وهو اول من وضع كتاب الفرائض وكتاب  
 الشروط وسمع السكامل المنصف بن شريح رحمه الله تعالى وهو اركانى اصحاب الشافعي رجلا جاهلا يقع  
 في الامام فقال له ياهذا اتقع في ابى حنيفة وثلاثة ارباع العلم مسلمة له وهو لا يسم الرابغ الرابع فقال الرجل وكيف  
 ذلك فقال لان العلم سؤال وجواب وهو اول من وضع الاسئلة فله نصف العلم واجاب عنها فقال مخالفه في البعض  
 اصاب وفي البعض اخطا فاذا قابلنا صوابه بخصاه فله نصف النصف ايضا فاسلم له ثلاثة ارباع العلم وبقي اربع فهو  
 يدعيه ومخالفوه يدعيونه وهو لا سلمه لهم (قوله واجرم من دون الخ) اي ونظير اجرم من دون الخ قال الكلام على حذف  
 مضاف وانما ثبت له ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام من سن سنة حسنة فله اجرها واجرم من عمل بها الى يوم  
 القيامة الخ والكلام في الحديث على تقدير مضاف كما علمت ومعنى دون جمع وسيمت الجريدة التي يجمع فيها اسماء  
 الجنود وافضية القاتلى وحوادثه ديوانا يجمع الذي فيها (قوله رالفه) عطف على دون من عطف الخاص لان  
 التدوين الجمع مطلقا والتأليف الغنم مع ايقاع الالفقة (قوله وفرع احكامه) اي اخترجها من اصوله وقواعده  
 (قوله على اصوله) المراد بها الكتاب والسنة والاجماع والقياس وبذلك لذلك الوصف بالانظام اه (قوله الى يوم  
 الحشر) متعلق بفرع والحشر الجمع اي الى قبره ويحتمل انه متعلق بقوله واجرم من دون الفقه الخ (قوله والقيام)  
 اي قديم الخلق لفصل القضاء والصديق رضى الله تعالى عنه له اجر تصديقه ونظير اجرم من صدق برسالته عليه  
 الصلاة والسلام مطلقا ذكر اوائى حرا وعبد ابالغا وغير بالغ لان الملاحظة نية الصدق (قوله وقد اتبعه) عطف  
 على قوله وهو كالصديق اي كيف لا يختص وقد اتبعه الخ والاتباع تلميذه فيما قال به (قوله على مذهبه) المذهب  
 في الاصل مفعول يحتمل الزمان والمكان والحديث والمراد به الاحكام التي ذهب اليها الامام فهو من اطلاق  
 المتعلق على المتعلق وهو مصدر مراد به اسم المفعول (قوله من الاولياء) متعلق بكثير والاولياء جمع ولحق فاعيل  
 بمعنى فاعل لانه قد تولى طاعة الله تعالى بمعنى لازمه او بمعنى مفعول لان الله قد تولى عنايته (قوله الكرام) جمع  
 كريم اي العظام (قوله ممن اتصف) بدل من الاولياء (قوله بثبات المجاهدة) من اضافة الصفة الى موصوفها اي  
 المجاهدة الثابتة اي الدائمة والمجاهدة جهم النفس وانعابها في مرضاة الله تعالى والمفاعلة على غير بابها وان  
 الشيطان والنفس لما كانا يجهدان الانسان ويلجئانه الى فعل الشر والامانة يجهدان الانسان باتباع الحق اطلاق على ذلك  
 مجاهدة (قوله وركض) اي سار سريعا (قوله في ميدان) الميدان محل المسابقة بالخيل (قوله المشاهدة) اي  
 مشاهدة الحق بانارة تعالى والمعنى اسرع في المشاهدة اي كال ميدان بجامع التسابق والتفاوت في كل على حسب  
 الرتب والمراد بالاسراع التخصيل لان من اسرع الى شيء حصله غالبا ويحتمل انه شبه المشاهدة ببلد لها ميدان  
 تشبها سحر في النفس (قوله كبراهيم بن ادهم) وهو من كبار الاولياء وكراماته وزهده لا يخفى وقد ذكر السيوطي

وهذا يدل على استغفار  
 من بين سائر العلماء العظام كيف لا وهو  
 كالصديق رضى الله عنه له اجره واجر  
 من دون الفقه والفدوى من احكامه على  
 اصوله العظام الى يوم الحشر والاولياء  
 وقد اتبعه على مذهبه كثير من الاولياء  
 الكرام عن اتصف بثبات المجاهدة  
 وركض في ميدان المشاهدة كبراهيم  
 ابن ادهم وثقيق البلخي ومعرف

في تبيين الحقبة نبذة نحو أربعة وتسعين من الرواة عن الامام وذ كره غيره عددا كثيرا ورتبهم على حروف المعجم  
وعن كان على مذهبه سيدي محمد الحنفي كما نقله تلميذه على المتبولى في مناقبه عن حسين الخبار بسنده الى ابى  
الحسن الشاذلى حيث قال يظهر في مصر شاب يعرف بالشاب التائب حنفي المذهب اسمه محمد بن حسن الى آخر  
ما قال (قوله وابى يزيد) مجرور بالياء عطف على ابراهيم واسمه طيفور بن عيسى ذكر الشعر انى ان من عرف اسمه  
دخل الجنة (قوله وداود) هو بن نصر الطامى له رواية عن الامام (قوله وعبد الله بن المبارك ووكيع) هما من  
روى عن الامام كما ذكره السيوطى في تبيين الحقبة (قوله يحصى له عدة) اى يضبط له عدد (قوله ان  
يستقصى) هو بدل من عدة بدل اشتغال او منصوب على التمييز محلاى لا يخصى له عدة من جهة التمتع للمتبع  
واما احصاؤه في الواقع فواقع وهذا كناية عن الكثرة (قوله ولا اقتدوا به) عطف تفسير على ما قبله وكذا قوله  
ولا وافقوه (قوله الاستاذ) كلمة فارسية ومعناه العظيم (قوله ابو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الكريم بن  
هوازن الحافظ المفسر الفقيه النحوى اللغوى الاديب الكتاب القشيري الشجاع البطل لم ير مثل نفسه  
ولا رأى الزاؤون مثله وانه الجامع لانواع الحسن ولد سنة سبع وسبعين وثلاثمائة وسمع الحديث من الحاكم  
وغیره وروى عنه الخطيب وغيره وصنف النصايف الشهيرة ووفى سنة خمس وستين واربع مائة اه سيدي محمد  
الزرقاني في شرحه على المواهب وكان شافعيًا (قوله في رسالته) هى الموضوعة في علم التصوف (قوله مع  
صلايته) اى قوته وتمكنه (قوله في مذهبه) يحتمل ان المراد به مذهب الامام الشافعي رضى الله عنه وان  
المراد طريقة اهل الحقيقة (قوله اخذتها) اى الطريقة (قوله وهو) اى الشبلى (قوله داود) هو ابن نصر المتقدم  
(قوله العلم) اى علم الظاهر من التقه وغيره (قوله والطريقة) اى طريقة الصوفية (قوله وكل منهم) اى كل من  
الرواة الذين ذكرهم القشيري والمرادهم ومن قبلهم ممن اتبع الامام على مذهبه (قوله اثنى عليه) اى ذكره بخير  
ووصفه بصفات جليلة (قوله واقربن له) الفضل لغة الزيادة مطلقا وعرفا الزيادة في العلم والهدى والورع فهو  
لفظ يعبر الحسن كاهنا (قوله فجبيا) هو مفعول مطلق اى فاجب منك مجبوا وهذا الخطاب لمن انكر فضله  
او خاف قوله (قوله يا اثنى) سناداة تطف وعطف لان ذلك اقرب للاشتغال (قوله الم يكن) استفهام تقريرى  
بما بعد اثنى (قوله في هؤلاء) الاولى التعبير بالياء وهى على حقيقتها ويكون يانا للمقابلة فيه والعبارة على  
حذف مضاف اى في تعظيم هؤلاء السادة الكرام لهذا الامام رضى الله تعالى عنهم اجمعين (قوله اكافوا)  
استفهام بمعنى النفي اى لم يكونوا متهمين بان يقرروا بالفضل لا غرض فاسدة حملتهم عليه (قوله الاقرار) اى  
بالفضل واخذ الطريقة عنه (قوله والاقتدار) اى افتخارهم بالرواية عنه واتصال سندهم اليه (قوله وهم)  
انوارو الحال (قوله ومن) اسم موصول (قوله بعدهم) اى سواهم (قوله في هذا الامر) صادق بالشريعة  
والحقيقة (قوله فلهم تبع) قدم الجور على المتعلق لتصح القافية (قوله وكل ما) اى قول او فعل (قوله  
ما اعتدوه) اى من النساء والترضى وليس المراد الاعتماد على قوله في الفروع لان القشيري شافعي المذهب فهو  
يعتد بقول الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه ولوجود المخالفة من بقية المجتهدين (قوله ويستند) بفخ المال  
اسم مفعول لان ما واقعة على الاقوال والافعال لا الاشخاص وعطفه على ما قبله من عطف العلة على المعلول  
(قوله وبالجملة) متعلق بمحذوف اى واقول قولنا بالجملة وانما اجله لضيق المقام عن تفصيل كرامات الامام  
رضى الله تعالى عنه (قوله في زهده) الجار والجور وتعلقان بمشارك (قوله وورعه) الورع ترك بعض الحلال  
خوف الوقوع في الشبهات (قوله وعبادته) العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها كما قال اللامشى  
فعل لا يراد به الاتعظيم لله تعالى بامره واختلف هل العبادة افضل والعبودية ربح الشائى لبقائها في الجنة  
دين الاولى فانها لا تكون في الجنة (قوله وعلمه) اى بالله تعالى وكتابه وآثار رسوله وبما كانت عليه  
العبادة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وبما وقع بينهم من الخلاف لاسيما مع قرب العهد (قوله بمشارك)  
الباء رائدة في خبر ليس اى ليس له نظير فيما ذكر (قوله وبما قال) اى من بعض ما قال فيه ابن المبارك مدحا والعبارة  
تدل على كثرة المدح منه وهو عبد الله (قوله البلاد) جمع بلدة وهى الارض كافى الصحاح وفى القاموس كل قطعة  
من الارض متخيزة عامرة او غامرة والتبليد ضد التجار بلد ككروم وفرح فهو بليد وابلد والتضعيف والتخير  
وذ كرمعاني عديدة وفى الصحاح بلد بالمكان اقام به والبلادة ضد الذكاء وقبيلد بالضم فهو بليد والبلادة

وابى يزيد البسطامى وفضل بن عياض  
وداود الطامى وابى حامد الباقى  
وخلف بن ابوب وعبد الله بن المبارك  
ووكيع بن الجراح وابى بكر اوراى  
وغيرهم ممن لا يحصى له عدة ان  
يستقصى فلو وجدوا فيه شبهة ما  
اتبعوه ولا اقتدوا به ولا وافقوه وقد قال  
الاستاذ ابو القاسم القشيري في رسالته  
مع صلاته في مذهبه وتقدمه في هذه  
الطريقة سمعت الاستاذ اباعلى الدقاق  
يقول انا اخذت هذه الطريقة من ابى  
القاسم النصر ابادى وقال ابو القاسم  
الزنايم النصر ابادى وهو اخذها من  
انا اخذتها من الشبلى وهو من معروف  
السرى السقطى وهو من داود الطامى وهو اخذ  
اكثرى وهو من داود الطامى وكل منهم  
العلم والطريقة من ابى حنيفة وكل اثنى  
اثنى عليه واقربن له فجبيا لك هؤلاء  
الم يكن لنا سوء حسنة في هذا  
السادة الكبار كانوا متهمين في هذه  
الاقرار والاقتدار وهم ائمة هذه الطريقة  
وارباب الشريعة والحقيقة ومن بعدهم  
في هذا الامر فلهم تبع وكل ما خلف  
ما اعتدوه ومن ذود ويستند وزهده وورعه  
فايس ابو حنيفة في زهده وبما شارك  
وبما قال فيه ابن المبارك

اصغرا واكبر (قوله ونفى حيض) أي عدمه (قوله نفاسها) أي المرأة وانما العاد الضمير لغير مذكور في العبارة  
لعملها من لفظ النفاس (قوله وضيق وقت) فلا تحجب أي مضيقا لا بضيقة (قوله عموم البشرية) المراد بها  
ما يجب غسله أو مسحها ولو محاذيا للبشرة كما صول الذن والمراذم عموم أهل المطلوب كسح ريع الرأس وانما لم  
يعبر بتعميم لأن فعل الفاعل لا يشترط بل لو نزل المطر على الأعضاء وعم المطلوب كني (قوله بجائته) الضمير  
يرجع إلى المستعمل وخرج به ماء الغيرة والماء الموقوف على الشرب فلا يطهر بهما (قوله ثم في المرأة) أي ثم بشرط  
في المرأة زيادة على ما تقدم فقد الخ رامل مرة مرة نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم جذفت للضرورة وهي  
ثانث مرة كما مر امرأة ثاينث امرئ (قوله فقد نفاسها) هو شرط الصحة الثاني (قوله وحيضها) هو الشرط  
الثالث ولو جعلها مشروطا واحدا هنا وفي جانب الوجوب لكان أولى بل لو جعلها وما بعدها مشروطا  
وعبر عنه بعدم الموانع ليدخل في ذلك عدم التلبس في حال التطهير يناقض لكان أجمع وأخصر (قوله وان  
يرزول كل مانع الخ) هو الشرط الرابع ومعناه أن لا يوجد شحور من أو فشرحتك أو شمع وذلك يفهم من شرط  
عموم البشرية (قوله وجعلها) أي هذه الشرائط (قوله الأربعة) الأولى فيه ثلاثة وكذا الثاني والرابعة في الثالث  
واثنان في الرابع (قوله الحسنى) أي المحسوس المشاهد وجعل القدرة من الحسنى من باب التغليب (قوله وجود  
الزبل) أعم من الماء والتراب (قوله والمزال عنه) إشارة إلى الناطم بقوله سلامة أعضاء (قوله والقدرة على الإزالة)  
هو معنى قول الناطم وقدرة إمكان (قوله وجودها الشرعي) أي الذي لا توجد الطهارة شرعا إلا به (قوله  
مشروع الاستعمال) أي بأن يكون الماء مطلقا طاهرا مطهرا والترايب طاهرا مطهرا مع وجود العذر  
المبج لاستعماله والظاهر أنه لا حاجة إلى ذكر الطاهر المطهر بعد المطلق لا غنائته عنهما (قوله في مثله) أي  
مثل المشروط ولو قال مشروع الاستعمال في المكان أولى ونخرج به نحو الزيت فإنه مشروع الاستعمال لكن  
في الدهن مثلا (قوله التكليف) أي العقل والبلوغ والاسلام (قوله والحدث) هو الرابع من شروط الوجوب  
قوله من أهله) بأن لا تكون حائضا ولا نفاسا (قوله في محله) بأن يعم البشرية (قوله مع فقد مانعه) بأن لا يحصل  
ناقض في خلال الطهارة (قوله ونظامها) عطف على جعله والضمير يرجع إلى البهض (قوله للوضوء) قيد اتفان في  
والأفانسل كذلك ولم يتكلم على الترابية (قوله سلامة أعضاء) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الأعضاء  
السلبية وهو إشارة إلى الزوال عنه كما قاله الحلي (قوله وقدرة إمكان) أي قدرة ممكنة من الفعل (قوله القراح)  
يفتح القاف أي الخالص (قوله وهو) الضمير راجع للماء وهو بيان لوجود الزبل له حاجي (قوله معا)  
ظرف منصوب لقطعه عن الإضافة متعلق بمحذوف خبره واصله معها وانما نص على انضمامهما اليهما  
لأنه ربما يتوهم أن الماء ليس مشروطا برأسه لأنه مضاف إليه اقاده الحلي (قوله سنها) أي هذه الشروط  
جميعا ويحتمل رجوعه إلى شرط وجود الشرع لأن في ضمنه شروطا ومعنى وجود الشرع أي الذي يحكم  
الشرع بوجودها عنده (قوله باعنان) أي بتأمل واتقان (قوله فخلق ماء) من إضافة الصفة  
إلى الموصوف أي الماء المطلق والمنظور إليه هنا الوصف بالاطلاق (قوله ومع) يسكون العين (قوله ببيان)  
أي أظفر بهذا البيان الذي ذكرته لك (قوله بالغ) بالإضافة وهو شرط ثان والشرط البلوغ (قوله التمييز) بمحذوف  
العاطف ثم يحتمل أنه معطوف على اسلام فيكون مرفوعا ويحتمل أنه معطوف على الحدث فيكون مجرورا  
(قوله بإعاني) أي بأقاصد الفوائد وفي الحلي معناه الاسير والاول أولى (قوله وشرط) مبتدأ أو زوال خبره (قوله  
لتصحح الوضوء) أي لكون الوضوء صحيحا (قوله بعدد) يعني بمنع (قوله المياه) أصله مياه قلت الواو باعتبار  
الكسرة كيزان جمع ماء أصله موه تحرك الواو وانفتح ما قبلها قلت الفا (قوله من أدرك) وهو بوصول الهمزة  
للضرورة بيان الماء والدرن الوسخ (قوله كمنع) يسكون الميم لغة قليلة وانكرها بعضهم فيكون للضرورة النظم  
ولأنه خطأ مشهور (قوله ورمص) يفتح الزا والميم وبالصاد وسخ يجتمع في الموق مما يلي الأنف وسكنت الميم  
للضرورة أه حلي ويقال في موق ما (قوله منافع) كخروج ريح ودم (قوله ذوي الشأن) أي العظيم أي  
باعتبارهم وفي نسخة ذي وليست بصواب لاختلال النظم (قوله على هذين) أي شرطى الصحة (قوله تقاطر) أي  
قطرتين فما كثر (قوله مع الفضلات) أي المفروضة وأخرج بها المسح فلا يشترط فيه تقاطر (قوله ليس هذا الذي  
الشافعي) أي ليس هذا الشرط وهو التقاطر بشرط عند الامام أبي يوسف يعقوب رضى الله تعالى عنه والمعتقد

وحديث ونفى حيض وعدمه  
نفاسها وضيق وقت قد فهم

وشرط صحة عموم البشرية  
بسلامة الأعضاء ومن في المرأة

قد نفاسها وحيضها وان  
يرزول كل مانع عن البدن

وجعلها بضمهم أربعة بشرط وجودها  
الحسنى وجود الزبل والمزال عنه

على الإزالة وشرط وجودها الشرعي كونه  
وجوبها التكليف والحدث وشرط

صدور الظاهر من أهله في محله مع فقد مانعه  
ونظمها قتال

نعلم شروط الوضوء ومبهمه  
متسعة في أربع وثلاثين

فشرط وجود الخصال منها ثلاثة  
سلامة أعضاء وقدرة إمكان

لستعمل الماء القراح وهو سها  
وشرط وجود الشرع وهو بيان

فخلق ماء مع طهارة ومع  
طهارة وإيضاف بيان

وشرط وجوب وهو اسلام بالغ  
مع الحدث أو زوال ما

وشرط تصحيح الوضوء زوال ما  
يبعد إصايل المياه من أدرك

كمنع رومص ثم تقال  
وضوءنا في أعظم ذوي الشأن

وزيد على هذين أيضا تقاطر  
مع التسلات ليس هذا الذي

الشافعي

الاول (قوله فرض) اى قطعي (قوله للصلاة) اى فرضها ونفلها (قوله وقيل ومس المصحف) حكاية بقيل اشارة الى ضعفه وجرم بالوجوب في شرح المتن وحكي الشك في الافتراض مقتصر عليه (قوله للقول) علة للوجوب لمس المصحف (قوله بان المظهرين الملائكة) اى فى قوله تعالى لا يسعه الا المظهرين والمراد المقربون والا فاللائكة كلهم مطهرون والمعنى انه مصون عن غير المقربين من الملائكة فلا يطلعون عليه والمراد بالكتاب الموح المحفوظ وجملة لا يسعه صفة وقيل وعليه اكثر المفسرين ان المراد بالكتاب القرآن المركب من اللفاظ والمراد النقوش الدالة عليه وظهر مما ذكرنا ان الاية غير قطعية الدلالة فمن قال بافتراض الطهارة للمس اراد القرض العملى والمراد من المطهرين من هو على طهارة من الناس (قوله وسنة) اى مؤكدة كما يؤخذ من مقابلة المندوب (قوله في نيف) قال في المختار النيف بوزن الهيف الزيادة بخفف ويشدد ويقال عشرة نيف ومائة نيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى اه ولعل الحكمة في استحبابه لهذه الاشياء تكفيرها كان صغيرة وتخفيف ما كان كبير (قوله بعد كذب) هو حرام والظاهر انه من الصغائر الا اذا قرب عليه مفساد وهو جائز في الغزو واصلاح ذات البين وعلى الزوجة ولا حياء حققة وبعضهم قال ان الجائز في هذه الاشياء التعريض لا الكذب الحقيقي وقد اوضح ذلك ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله وغيبة) ذكر الشارح في الحظر انها اذ لم تبلغ من قبلت فيه بكفرها التوبة وان بلغت فلا يكفرها الا الاستحلال (قوله وقمة) اى خارج الصلاة وذلك لانها مكروهة لان نجسها عليه الصلاة والسلام التمسس ولانها شابهت المنى عنه وهو الواقع منها في الصلاة ونجسها المفسدات الوضوء والصلاة (قوله وكل جزور) اى لحم جزور لقول بعضهم بوجوب الوضوء منه نظرا لما ورد انه عليه الصلاة والسلام امر من اكل لحم جزور بالوضوء وقد شتم ربيعة كربة وقام للصلاة فقاموا وقد علم انهم اكلوا لحم جزور وانما امر الجيلة بالوضوء ولم يعين من اخرج الريح ستر عليه وهذا يدخل في عموم قوله بعد والخروج من خلاف العلماء (قوله وشعر) طاهره وان لم يكن فيه سخف وذلك لكرهه لما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لان يمتلى جوف احدكم فيما خيره من ان يمتلى شعرا ويحمل ما ذكره لم يكن مدحا فيه عليه الصلاة والسلام واجامه الحكم مثلا (قوله وبعد كل خطيئة) عطف عام على خاص والخطيئة اعم من الصغيرة والكبيرة (قوله وللخروج من خلاف العلماء) كما اذا مس ذكره او مس امرأة فان وضوءه لا ينتقض عندنا وينتقض عند الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه فيندب الوضوء بعد ذلك مراعاة لقوله (تيمم) يندب الوضوء بعد غسل الميت ووجهه ولو قتل كل صلاة وقبل غسل الجنابة والجنب عند اكل وشرب ونوم ووطئ ولغضب وقرأة قرآن وحديث ورواية ودراسة علم واذان واقامة وخطبة وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف وسعى ونظر الى محاسن امرأة ولاجل غسل ميت اه ابو السعود عن الشرب لالية (قوله وركنها غسل الخ) قال في البحر وان كانا في الحدث الا صغر غسل الاعضاء الثلاثة ومسح ربيع الرأس وفي الاكبر غسل جميع البدن وفي النجاسة الحقيقية المريبة ازالة عينا وفي غير المريبة غسل محلها ثلاثا والعصر في كل مرة ان كان ثما يصغر والتجفيف فيما لا ينصهر اه وقد دخل كل ذلك تحت قول الشارح غسل ومسح وزوال نجس وانما لم يذكر العصر والتجفيف لانهما بشرطان (قوله ونحوهما) من مائع مزبل ويس ارض ومسح خف وسبأى الشارح عند المطهرات (قوله ودليها) اى الطهارة اعم من الصغرى والكبرى والمائية والترابية فان الاية احتوت على ذلك جميعا (لطيفة) الطهارة من الاحكام التعبدية الواقعة على خلاف مقتضى العقول البشرية حيث لا يغسل مخرج النجس وتغسل الاعضاء الطاهرة وقد ابدى لها حكم باهرة اه درمنقى ببعض تغيير (قوله وهى مدينة) وذلك لانها من المائدة وهى من آخر القرأة آن نزولا (فائدة) الدفى منازل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكى منازل قبلها وان كان في غير مكة وهو الاصح من اقوال ثلاثة حكاه السيوطى في الاتقان (قوله اهل السير) هم الذين تكلموا في مغايرته واحواله وصفاته صلى الله عليه وسلم وهى بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة (قوله فرضا بمكة) وزعم ابن جهم المالكي انه كان مندوبا قبل الهجرة وابن حزم انه لم يشرع الا في المدينة ورد عليهم القسطلاني والسهيلي بما سجد جبريل عليه السلام علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء في اول ما وصى اليه ونقل ابن عبد البر اتفاق اهل السير ان غسل الجنابة فرض عليه صلى الله عليه وسلم وهو بمكة كما افترضت الصلاة اه من الدر المنقى (قوله بمكة) اى في مكة (قوله وانه عليه السلام الخ) عطف على ان الوضوء وهو جواب عن سؤال حاصله من الجائز ان يكون قد صلى بغير

وضوءها فرض للصلاة وواجب الطهارة  
وقيل ومس المصحف للقول بان المطهرين  
الملائكة وسنة النوم وضدوب في نيف  
وتلاذين موضعا ذكرتها في الحزان منها  
بعد كذب خطيئة والخروج من خلاف  
تجزور وبعد كل خطيئة ومسح راسها  
للعلماء وكلمة غسل ونحوهما اجاءا راجع  
واتها ما وزاب وهى مدينة فرضا بمكة  
اذ اقمتم الى الوضوء والغسل جبريل عليه  
اهل السير ان الوضوء والتجفيف  
السلام وانه عليه الصلاة والسلام لم يغسل  
قط الا بوضوء

وضرر لكونه لم يفرض اه حلي (قوله بل هو الخ) انتقال (قوله من قبلنا) ظاهر ان الامم السابقة كانوا  
يتوضؤون والحديث يفيد قصره على الانبياء قلت هذا بعينه يقال في جانبهم صلى الله عليه وسلم فانه قال وضوءي  
بل تخصيصهم لكونهم المشركين وقيل غير ذلك كما بسط في المواهب وشرحها وسأني طرف مما يتعلق بذلك  
(قوله في الاصول) اي اصول الفقه (قوله شرع لنا) فإينما العمل به (قوله اذا قصه الله تعالى) اي في كتابه العزيز  
كقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية (قوله برسوله) عليه السلام في احاديثه كصوم عاشوراء (قوله من غير انكار)  
للاولى الاقتصادية على الثاني لان الشريعة لا يسكر عليها ويحتمل ان المراد الانكار على من فعله من هذه الامة  
(قوله ففائدة نزول الآية) جواب عن سؤال مقدم رحمة الله اذا كان الوضوء فرض بجملة مع فرض الصلاة وهو شرع  
من قبلنا غير منكر ولا نسخ فالفائدة في نزول آية المائدة بالمدينة فاجاب بما ذكر (قوله تقرير الحكم الثابت) اي  
تنبيهه فانه لم يكن عبادة مستقلة بل تابع للصلاة احتجلى ان لا تتم الامة بشأه وينبأه لاهل في مراعاة شرائعه  
واركانه اطول العهد وانقراض الثنائين بخلاف ما اذا ثبت بالانصر المتواتر الباقي في كل زمان على كل امة ان  
اه شرع والحكم هو الفرضية وثبوته من جهتين من جهة كونه شرعا لمن قبلنا ومن جهة فرضه قبلها بجملة (قوله  
وبأن) منصوب بان مقصود عطف على تقرير رأي وفائدة نزول الآية اتيان ولا يصح عطفه على تقرير من غير هذا  
التأويل لان المصدر كما ذكر والاشبه الفعل فليس من مصدوق وقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلاه  
ولان الاخبار لا يصح حيثئذ وفي نسخة وتأتى وهو مصدر تأتى والاعطف على ظاهر (قوله اختلاف العلماء) اي  
في عدد فرقهم منهم من قال انها اربع ومنهم من قال انها اكثر ومنهم من حمل اللبس فيها على الجماع ومنهم من حمله  
على المس ووقع الاختلاف في المصوح هل هو الكل اذ اربع او ما قل (قوله الذي هو رجة) لقوله صلى الله عليه  
وسلم اختلاف امة رجة (قوله كيف وقد اشتملت) اي كيف لا يكون في نزولها فائدة والحال انها اشتملت (قوله  
حكما) منها احكام الوضوء واحكام التيمم والغسل وغير ذلك (قوله كلها) اي التائيات اي كل واحد منها فيه شيان  
فالجسلة ستة عشر (قوله طهارتين) تنبيه طهارة بالمعنى المصدرى (قوله والغسل) بضم الغين اسم لغسل تمام  
الجسد (قوله وحكمين) تنبيه حكم بمعنى محكوم به اي مأد وره وهو الغسل في ثلاثة اعضاء الوضوء وغسل  
جميع البدن في نحو الجنابة (قوله والمسخ) اي في الرأس والتيمم (قوله وسوجدين) بكسر الجيم فانهما وجبان  
للطهارة (قوله المرض والسفر) اي في قوله تعالى وان كنتم مرضى او على سفر (قوله ودليلين) تنبيه دليل بمعنى  
دال اي دال على الوضوء والغسل (قوله التفصيلي في الوضوء) وهو قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى  
المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين (قوله والاجلالي) اي بقوله وان كنتم جنباً فاطهروا (قوله  
وكايتين) تنبيه كناية بمعنى مكنت به (قوله الغائط) عوفى الاصل الخلل المتخفض فاطلق على الخارج من الانسان  
لان العرب من عادتهم اذا ارادوا قضاء الحاجة يذهبون الى الخلل المتخفض فالعلاقة بالجمرة او الخالية والمحلية  
(قوله والملازمة) فانها كناية عن الجماع ويبان ان من اراد الجماع يتوصل اليه بمقدماته التي منها اللبس فاطلق  
الوسيلة واربعة المقصود (قوله وكرايتين) اي من الله تعالى لعباده المؤمنين (قوله تطهير الذنوب) اي في قوله تعالى  
ليطهركم به (قوله واطعام النعمة) اي في قوله وايهم نعمته عليكم (قوله من دأب على الوضوء الخ) المداومة هي ان  
يتطهر كلما حدث ويوجب ذلك سعة الخلق وسعة الرزق ومحبة الحفظة ودوام البغض للمعاصي والمهلكات  
فقد جاء الوضوء صلاح المؤمن وهو محجوز ذكره العارف احمد زروق في نصيحته (قوله ليم كل من آمن) ختمه  
حينئذ يا ايها الذين اتقوا بالايمان وهذا بخلاف اسمته لانه خطاب للموجود حالاً، نزولها (قوله وكاله) اي ما في  
الضياء (قوله التفات) اي من الخطاب الى الغيبة (قوله والتحقيق خلافة) فان الذين من الاسماء الظاهرة هي  
من قبيل الغيبة بل لو قال اسمته لم لان الخطاب يتعلق بالمعدوم عند وجوده كقوله واقموا الصلاة وآتوا الزكاة  
وكقوله يا ايها الذين اتقوا اذا لم تقموا النساء اولان الحق تعالى مخاطب الموجود والمعدوم فان قامت اية التفاتنا على  
مذهب السكاك فانه لا يشترط تخالف التعبير بل مخالفة مقتضى الظاهر واعتبارها بما فان المادى مخاطب  
قلت جوابه ما تقدم وهو ان الخطاب ليس فاسر اعلى الموجود والمندى بحسب اللفظ ظاهر الظاهر من قبيل  
الغيبة (قوله التحقيقية) اي الله تعالى على تحقيق ما دخلت عليه غالباً ومن غير الغالب قد تقع موقع ان كعكسه  
(قوله التذكيرية) اي الله تعالى ان ما دخلت فيه مشكوك اي غير محقق الوقوع (قوله للاشارة الى ان الصلاة)

بل هو شرعية من قبلنا دليل هذا  
وضوء ووضوء الانبياء من قبلي وقد تقرر  
في الاصول ان شرع من قبلنا شرع لنا  
ان اقصه الله تعالى برسوله من غير انكار  
ولم يظهر نسخ ففائدة نزول الآية تقرير  
الحكم الثابت وفان الاختلاف على نيف  
هو رجة حكيم مبسوطة في تيمم الضياع  
وسببين حكيم مبسوطة في تيمم الضياع  
فوائد الهداية وعلى فائدة وكراهة  
اما والصعيد وحكمين الغسل والمسح  
وسببين الحديث والجنابة وسببين  
المرض والسفر ودليلين التفصيلي  
في الوضوء والاجلالي في الغسل وكايتين  
الغائط والملازمة وكرايتين تطهير الذنوب  
واقام النعمة اي بقوله تطهير الذنوب  
دأب على الوضوء مات شهيداً ذكره  
في الجوهر واما قال آمنوا بالصلاة فانه  
آمنتم بهم كل من آمن ان يوم القيامة فانه  
في النساء وكاله سببي على ان في الآية اثنتان  
والتعقيب في خلافة واتى في الوضوء باذا  
التحقيقية في الجنابة بان التذكيرية  
للاشارة الى ان الصلاة من الامور

والخاتمة من الامور العارضة وصرح بذلك  
الحديث في الغسل والتيمم دون الوضوء  
ليعلم ان الوضوء سنة فيكون الغسل على  
شرط الثاني لا الاول فالتيمم عبثا والوضوء على  
الغسل والتيمم على التيمم اركان الوضوء اربعة  
الوضوء نوراني فلو اريد مع سلامته بما يقابل  
عباد الاركان لانه اريد مع سلامة العمل به  
ان اريد بالعرض وان اريد العمل به  
المسح بالمسح وان اريد بالعرض  
في شرح الملتقى ثم اركان ما يكون فرضا  
داخل الماهية واما الشرط فما يكون  
خارجها فالعرض اعم منها

اي التي دخلت عليها اذا (قوله اللازمة) اي التي لا بد منها مع تكررها في اليوم والليل خمس مرات (قوله والخاتمة  
من الامور العارضة) اي التي يمكن ان لا تقع اصلا (قوله وصرح بذلك الحديث في الغسل) حيث قال وان كنتم  
جنبافا طهروا (قوله والتيمم) حيث قال تعالى اوجاء احد منكم من الغائط او لامستم النساء الاية (قوله ليعلم  
ان الوضوء سنة الخ) وهو الذي لا يكون عن حدث وهذا يدل على ان قوله تعالى فاغسلوا الخ مستعمل في الوجوب  
والندب الوجوب في الحدث والندب في غيره وهو محال لما ذكره من ان الحدث في الاية مراد ويؤخذ منه  
ان التيمم والغسل لا يكونان الا فرضا للتصريح بالحدث فيهما وفيه ان الغسل يندب في مواضع ويسن في آخر  
وكذا يقوم التيمم مقام الوضوء لنحو نوم ودخول مسجد فلا يشترط فيهما ان يكونا فرضا (قوله نوراني نور)  
اي ذنوبي يعني انه سبب للنور على الصراط او في القبر وهو نفس النور بما لغة او بمعنى اسم الفاعل والمقصود ما مر  
(قوله اركان الخ) جمع ركن وهو في اللغة الجانب القوي من الشيء اه مخ قال تعالى او آوى الى ركن شديد  
والاضافة بيانية او بمعنى اللام (قوله الوضوء) ال فيه للاستغراق فيم الوضوء الفرض والمندوب كالواقع قبل  
النوم اه درمشتي وقدمه على الغسل لان الحاجة اليه اكثر ولان محله جزء من محل الغسل اوله تقدمه عليه  
في القرء ان اوفي تعليم جبريل اه مجزوه مأخوذ من الوضوء فهي النظافة والحسن وهو بالنظم المصدر وبالفتح  
الماء الذي يتوضأ به وفي الاصطلاح غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس واعلم ان الغسل كالوضوء والصلاة يطلق  
على المعنى الذي هو وصف للفاعل موجود كالهئية المسماة بالصلاة من القيام وباقى الاركان ويسمى الفعل  
الحاصل بالمصدر والتكليف يتعلق بهذا ويطلق على نفس ابتداء الفاعل هذا المعنى ويسمى المعنى المصدرى  
ولا يتعلق به تكليف لانه اعتباري لا وجود له في الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له ابتداء وهكذا  
فيلزم التسلسل المحال وذكر الجلال في الخصائص ان الوضوء من خصوصيات هذه الامة وهو الاصح ووجوده  
من الانبياء كما دل عليه قوله عليه السلام ووضوء الانبياء من قبلي لا يدل على وجوده من اهمهم لاحتمال  
الخصوصية وفيه ان الاصل عدمها ويمكن ان يقال ان خصوصيته بهذه الامة من حيث بعثهم غرامحجلين  
من آثاره فلا ينافي وجوده في غيرهم وهم بغير هذه الخصوصية قال نوح افندي وهو الصحيح (قوله لانه) اي  
التعبير المأخوذ من عبر (قوله لا فائدة) وذلك لان الركن اخص ولانبه على ان مراد من عبر بالعرض الاركان اه  
منح وانما كان الاركان اخص لانها الفروض الداخلة في الماهية بخلاف الفروض واقيد بالياء قال في المختار فادت  
له فائدة من باب باع وكذا فادله مال اي ثبت واقدت المال اعطيه او استغفنه واما فادالمهموز فهو غير هذا يقال  
فأزيد اى اصاب فؤاده ومنه الفؤاد كما في القاموس (قوله مع سلامته) اي مع سلامة التعبير بالاركان (قوله  
عما يقال) اي على التعبير بفرض الوضوء (قوله القطعي) هو ما قطع يلزمه حتى يكفر جاحده (قوله المسحوح)  
اي العضو المسحوح وهو الرأس (قوله بالربع) اي فان التقدير به غير قطعي ولذا وقع الاختلاف فيه بين الائمة  
(قوله وان اريد العمل) وهو ما نفوت الصحة بقوته كالمقدار الاجتهادي في الفروض اي وان اريد ما يلزم عموم  
المشتركة او اراءة الحقيقة والمجاز ونحن لا نقول بذلك كما ذكره في شرح الملتقى (قوله يرد المغسول اي العضو المغسول  
والمراد جنس المغسول فيشمل الاعضاء الثلاثة فانها قطعية (قوله عنه) اي عما يقال من الاشكال الوارد على  
التعبير بالفرض (قوله بما خصناه في شرح الملتقى) من انه من عموم المجاز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة  
والمجازان الحقيقة في الاول تجعل فردا من الافراد بان يراد معنى يتحقق في كل الافراد بخلاف الثاني فان الحقيقة  
يراد بها الوضع الاصلي والمجاز يراد به الوضع الثانوي فهما استعمالان متباينان او من ان المراد القطعي ويجاب  
عن ايراد المسحوح بان المراد اصل المسح فيه وذلك قطعي لثبوت الكتاب او العمل ويجاب عن ايراد المغسول  
بان المراد القدر في السك ولا شك انه من هذه الحينية على خلاف زفر في المرفقين والكعبين وابي يوسف  
فيما بين العذار والاذن (قوله ثم الركن) ترتيب اخباري (قوله ما يكون فرضا الخ) هذا معناه الاصطلاح وقد  
مربان معناه اللغوي (قوله الماهية) اي الحقيقة وانما سميت ماهية لانه يسأل عنها بما هو وما هي (قوله  
فما يكون خارجها) الاولى ان يقول ما يكون فرضا خارجها لاجل ان يظهر التفريع في قوله فالعرض وبين  
الفرض والركن العموم المطلق (قوله فالعرض الخ) الفرض يأتي في اللغة لتيف وثلاثين معنى كافي نهاية  
النهاية والمشهور انه مشترك وقال اصوليون انه حقيقة في التقدير مجاز في غيره اذ هو اولي من الاشتراك



قيل لان المشترك يحتاج الى قرنين بخلاف الجواز ورده في الخبر بان القرينة في المشتركة واحدة فلما تعددت تعدد  
 المعاني على البدل (قوله ساطع بلزمه) هو من فرض بمعنى قطع قال في الجبر والظاهر من كلامهم في الاصول  
 والقرواح ان الفرض على نوعين قطعي وظني هو في قوة القطعي في العمل بحيث يقوت الجواز بفواته فالمتعارف  
 في مسح الرأس من قبيل انشائي وعند الاطلاق ينصرف الى الاول لاكماله ثم قال والفارق بين الظني القوي  
 المثبت للفرض وبين الظني انشائي للواجب اصطلاحاً خصوص المقسام وفي النظر ما يفيد ان دليل الفرض  
 العملي اقوى وفيه وقد قسموا الادلة لثلاثة اربعة انواع قطعي الثبوت والدلالة كانه خصوص المتواترة وقطعي  
 الثبوت ظني الدلالة كالآيات المؤولة وظني الثبوت قطعي الدلالة كآثار الاحاد التي مفهومها قطعي وظنيهما  
 وانفقوا الفرض بالاول واثبتوا بالثاني والثالث الواجب وبالرابع السنة والاستصحاب واراوا بالواجب ما يشمل  
 الفرض العملي ومن هنا قال بعض المتأخرين ان الفرض العملي اقوى نوعي الواجب واضعف نوعي الفرض اه  
 (قوله حتى يكفر) يصح نأوه لافعاله اي يكون كافراً والمفعول اي ينسب الى الكفر (قوله كاصل مسح الرأس)  
 المدلول عليه بقوله تعالى واسمحو برؤسكم فنكره منكر القطعي من الكتاب وهو كافر (قوله وقطع طاق الخ)  
 اشار به الى ان احاطة على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز لان الاول هو المتبادر عند الاطلاق كما قاله صاحب  
 الجبر والتبادر من علامة الحقيقة (قوله على العملي) اي المفترض عللاً لا اعتقاداً فانه لا يفترض على الانسان  
 اعتقاد افترض مسح الرء (قوله ما قوت الصحة بفواته) تعبيره بالصحة اولى من تعبيره بعضهم بالجواز لان عدم  
 الجواز يصدق بعدم الصحة وعدم الحل مع الصحة ولا يحتاج في التعريف الى زيادة ولا يجبر بها برهان الفساد  
 لا يجبرها برهان (قوله كانه او الاجتهادي) اي الذي هو مسح رء الرأس وذخول المرفقين والكعبين والعضدان  
 وما في الغاية من ان المفروض في مسح الرأس قطعي لان خبر الواحد اذا اتفق بياناً للعامل كان الحكم بعده مضافاً  
 للعامل دون البيان والمجمل من الكتاب والكتاب دليل قطعي ضعيف اه بجر (قوله فلا يكفر بجاحده) اي  
 لا يلزم منه كفر الجاحد ومنع ذلك الاكمل بان الجاحد لا يكون مؤولاً فما المانع من تكفيره فاجاب وموجب  
 الاقل كالتفاسي او الاستصحاب كالك في قول يعتقد شبهة قوية وقوة الشبهة تمنع التكفير من الجانبين الا ترى  
 ان اهل البدع لم يكفروا بما منعه مما دل عليه الدليل القطعي في نظرا هل السنة لنا ويظهر بجر (تمه) الفرض  
 قسمان فرض عين وهو ما يجب على كل مكلف ولا يسقط عن البعض باقامة البعض كالإيمان والصلاة  
 وفرض كفاية وهو ما يلزم جميع المكلفين فاذا قام به البعض سقط عن الباقي كصلاة الخنزة وقد يستعمل  
 الفرض بمعنى الواجب وبالعكس اه ابو السعود (قوله غسل الوجه) مصدر مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف  
 والمتقدر يغسل المتوضي وجهه او السعود والغسل بفتح الغين لغة ازالة الوسخ عن الشيء بآء الماء عليه  
 وبضمها اسم لغسل تمام الجسد والماء الذي يغسل به وبكسرهما ما يغسل به الرأس من خطمي ونحوه اه بجر  
 (قوله مع التقاطر) قال في النهر حذو الاسالة ان يتقاطر الماء به عرف ان ذكر التقاطر مع الاسالة في التعريف  
 كما جرى عليه كثير مما لا حاجة اليه لانه حيث اخذ في مفهومه لم يصدق بدونه اه فلو لم يسلم الماء بان استعماله  
 استعمال الدهن لم يجز في ظاهر الرواية ولو نؤى بالتج ولم يقطر لم يجز وما ذكر من اشتراط التقاطر قولهما وعن  
 ابى يوسف هو مجزئ بل محل بالماء سال اولم يسلم ثم على القولين الدلك ليس من مفهومه وانما هو مندوب  
 وفي الخلاصة انه سنة وحده امر ار اليد على الاعضاء المغسولة (قائمة) ينبغي في الشتاء ان يبل اعضاءه بالماء  
 شبه الدهن ثم يسيل الماء عليها لان الماء يتجافى عن الاعضاء في الشتاء اه بجر والظاهر ان الانباء للندب  
 (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى اصل الفعل اه حلي (قوله وفي الغضب) هو الشيخ برهان الدين  
 الكركي اه مخ (قوله اقله) اي التقاطر (قوله قطرتان) ويدل عليه صيغة التفاعل اه حلي ثم الظاهر انه  
 اذا سال الماء وقطر القطرتين لا يكون تقيراً في الوضوء ويحتمل ان هذا بيان لما به الصحة وان كان الاختصار  
 عليه حكروها وبجر (قوله لان الامر) اي في قوله تعالى فاغسلوا ارجلكم وغسلتان الاخيرتان سنة واحدة  
 او كل واحدة سنة (قوله مشتق الخ) لو قدم هذه العبارة عند ذكر الوجه لكان اسلك ومشتق خبر اول وقول  
 المصنف من مبدأ خبر ثان وفي الحلي المراد بالاشتقاق الاخذ مجازاً وذلك لان الاشتقاق هو اخذ احد هذه الاشياء  
 العشرة من الضر وهي الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والفعل التفضيل

وهو ما قد علم بالرواية حتى يكفر بجاحده  
 كحل مسح الرأس وقطع طاق على العملي  
 وهو ما قوت الصحة بفواته كالفرد  
 الاجتهادي في الفرض فلا يكفر بجاحده  
 (غسل الوجه) اي اسالة الماء مع التقاطر  
 ولو قطرة وفي الغضب لا يقتضي التكفير  
 (مسألة) لان الامر لا يقتضي التكفير  
 (وهو) مشتق من المراجعة

واشتقاق الثلاثي من المزني اذا كان اشهر في المعنى  
 شائع كاشتقاق العدد من الازعاج واليه من  
 التجميع (من مبدأ سطح جبهته) اي المتونى  
 تجميعه (من مبدأ سطح جبهته) اي المتونى  
 اسماؤه السفلى (طولا) كان عليه شعرا ولا  
 عدل عن قولهم من قصاص شعر الجباري  
 على الغالب الى المطرد ليعم الاذن عرضا  
 والازعاج (وما بين شعبي الاذن) وما يظهر  
 وحيد عند انضمامها (وما بين العذار  
 من الشفة عند الدخول في الحدوبه بقى) لا غسل  
 والاذن (بالعينين)

وامم الزمان والمكان والالة والوجه ليس واحدا من هذه العشرة اه حلى واعلم ان الاشتقاق لا يبدى في اقسامه  
 جميعها من المناسبة وهو اصغر اذا تدابى في المادة مع الترتيب وكبر اذا توافق في كل الحروف ولومع غير ترتيب  
 كجذب وجذبوا كبر اذا توافق في اغلب الحروف كقصم وقسم وكل واحد اعم مما قبله وقد يقال اصغر وصغير  
 وكبير (قوله واشتقاق) مبتدأ وشائع خبره (قوله اذا صكان اشهر في المعنى) اي اذا كان المزيد اشهر في المعنى  
 المدلول للفظين (قوله من الارتفاع) وهو الاضطراب اخذ منه الرعد لاضطرابه في السماء (قوله من التيمم) وهو  
 القصد اخذ منه اليم وهو البحر لكونه مقصودا افاده الحلبى (قوله سطح جبهته) اي اعلاها (قوله بقدر ستة المقام)  
 وهى كون المتونى او المكلف فاعل المصدر الذى هو غسل لانه مفاد من الوضوء اه ابو السعود عن  
 العينى ولم يظهر وجه منع الثاني (قوله ذقنه) بفتح الذال والقاف وهى مجتمعة لحبيبه اه شلبى (قوله اي منبت)  
 قال فى القاموس المنبت كجلس موضع النبات وهو شاذ والقياص كقعد اه ابو السعود (قوله السفلى)  
 وهو الذى دون العنقفة (قوله طولا) منصوب على التمييز (قوله كان عليه) اي على سطح الجبهة (قوله شعر)  
 باسكان العين وتحير يكها ما ينبت الجسم مما ليس بصوف ولا وبر للانسان وغيره اه ابو السعود (قوله عدل  
 عن قولهم) اي المصنف عن قول بعض الفقهاء فى تعريف الوجه طولا كالكنز والمثنى (قوله قصاص)  
 بتثنية القاف والضم اعلاها حيث ينتهى بنائه فى الرأس وهذا الحد يذكرك فى ظاهر الرواية (قوله الجباري)  
 صفة لقولهم (قوله على الغالب) اي فى الاشخاص اذا الغالب فيهم طوع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير  
 الغالب الاغم واخواه (قوله الى المطرد) اي العام لجميع الافراد (قوله ليعم الاغم) هو الذى سال شعرا رأسه  
 حتى ضيق جبهته (قوله والاصلع) هو الذى انحسر شعر مقدم راسه (قوله والازعاج) هو الذى انحسر شعره من  
 جانبي جبهته ذكرت هذه التعاريف فى جامع اللغة اه حلى قال فى التهر التزعتان بفتح التون والراى ولان  
 اسكانها وهما الموضعان المختلطان بالناسية فى جانب اللحيين اللذان يحس الشعر عنهما فى بعض الناس  
 لانهم من الرأس ولا يقال للمرأة نزعى بل زعوى والعرب به تمدح لانه آية الذكاء والسخاء وتذم بالغفم لانه  
 بالضد اه قال الشاعر

ولا تشكحى ان فرق الدهر بيننا \* اغم القفا والوجه ليس بانزعا

(قوله شعبي الاذنين) الاذن يضم الدال ولك اسكانها تخفيفا وكذا كل ما جاء على فعل من الاذن بفتحيتين وهو  
 الاستماع وشعبي ما لان منها اه نهر (قوله وحينئذ) اي حين ادخلت حد الوجه طولا وعرضا (قوله فيجب)  
 غسل الملاقى اي يفترض والملاقى ما لاقى الوجه من اللحية قال عصام ان غسل ظاهرها الملاقى للوجه فرض  
 اه حلى قال ويحتمل ان يراد بالملاقى ما لاصق حدودا لوجه الذى هو جزء من الرأس واسفل الدقن وشعبي  
 الاذنين لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اه وهو مخالف لما فى الدر المنثور من ان الحد لا يدخل فى الحدود  
 على الاصح وفى ابى السعود عن شيخه قد استفيد من قوله فى التنوير والدر وما بين شعبي الاذنين عرضا عدم  
 فرضية غسل شئ من الشعبتين فن قال لا بد من غسل شئ من الشعبتين لان ما لا يتم الفرض الا به فهو فرض  
 مثله مجازف ومختار بلا شبهة وما استدلل به غير صالح هنا ونفيه التمام بدون غسل شئ منهما مكابرة وانكار  
 لمحسوس حصوله بدون ما ذكر بان جعل على الشخصتين ما يمنع وصول الماء الى شئ منهما كشمع ونحوه ولا سند له  
 فى قول الشيخ حسن فى نور الايضاح ويدخل فى الغايين جزء منهما للاتصال بالفرض لانه لا يدل قطعا  
 على افتراض غسل جزء من الاذنين اه (قوله وما يظهر من الشفة) اي يفترض غسله على المتقدم وقيل انه  
 كالم افاده فى النهر (قوله عند انضمامها) اشار بصيغة الانفعال الى ان المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعى  
 لا عند ضمها بشدة وتكلف اه حلى (قوله وما بين العذار) وهو البياض الذى بين العذار والاذن وتسميته عارضا  
 للعباورة والعارض صفحة الحد اه ابو السعود (قوله لوبه بقى) اي بالدخول ومقابله قول ابى يوسف بعدم  
 وجوب دخوله فى الملتحى كما فى الملتقى ومسكين وجعل فى البحر والثر ذلك عنه رواية اما الكوسج والامرود والمرأة  
 فيجب عليهم غسله اتفاقا كما قاله المؤلف فى شرح الملتقى (قوله لا غسل باطن الخ) هو جواب عن سؤال وارد على  
 التعريف حاصله انه يلزم على هذا الحد غسل هذه الاشياء وحاصل الجواب انه انما قط غسلها للخرج ولا بأس  
 بغسل الوجه مع مضايعه ويجوز الغسل ولو غمضهما شديدا فى ظاهر الرواية كما فى الشرنبلالية ولو رمدت

عينا فمرصت يجب اصال الماء تحت الرمص ان بقي خارجا بغرض العين والافلاها بحجر وظاهر انه لا يجب غسل  
باطن العينين ولو اكتمل بكل فنجس (قوله واصول شعرا لم يجز) يحصل هذا على ما اذا كانا كتيبين اما  
اذ ابدت البشرة فيجب كما ياتي له قريبا عن البرهان وكذا يقال في الحية والشارب ونقله الحلبي عن عصام  
الدين شارح الهداية (قوله وونيم ذباب) اي خرته (قوله للرج) راجع للكل وظاهره ان الونيم لا يمنع  
ولو تحقق عدم وصول الماء لعله المذكورة (قوله اسقط لفظ فرادى) تعرض بصاحب الدر حيث ذكره  
ومعناه غسل كل يد منفردة عن الاخرى (قوله لعدم تقيد الفرض) اي فرض غسلهما (قوله بالانفراد)  
فلو ادخلهما ماء واضح الوضوء (قوله الباديين) اي الظاهرين اللتين لا خف عليهما (قوله فان الجرح وسنتين الخ)  
عله للتقيد بالقيدين السابقين على سبيل اللب والنشر المشوش (قوله وظئمتين) الاولى وظئمتها (قوله  
المسح) ولكنه مختلف الكيفية كما ياتي وهو في احدهما خفيف وفي الاخر بدل (قوله لماصر) اي من ان الامر  
لا يقتضي التكرار (قوله مع المرفقين) عبر جمع المقيدة للمصاحبة في الغسل ليفيد الدخول فاصح ما فيه  
من الالمام الى ان في الالة بمعنى مع قوله تعالى وبرزكم قوتكم فان قلت انه يقتضي ان جميع اليد  
مغسولة مع المرفق والحكم ليس كذلك قلت قد يدفع بان ما زاد على المرفقين خارج بالابايع والمرفقين ثلثة  
مرفق وهو يكسر الميم وفتح الفاء في الاصح وجاء عكسه ايضا من الانسان والدابة اعلى الذراع واسفل العضد هي  
بذلك لانه يرتفع به الانسان في الاتكاء عليه ونحوه انه يرفع به ثلثة وهو فتح الميم والفاء معا كما في كشف  
الرمز وفي المتن لف ونشر مراتب فتقوله مع المرفقين يرجع الى الدين وقوله والكعبين يرجع الى الرجلين اه مخ  
(قوله على المذهب) مقابله قول زفر من قال بقوله من اهل الظاهران المرفقين والكعبين لا يدخلان قال  
في البصروه وهو مجموع بالابايع والمراد بالكعبين العظامان الثنائتان اي المرتفعتان في جانبي القدمين وهذا هو  
المذكور عن اهل اللغة وانكر الاصمعي قول الناس ان الكعب في ظهر القدم ومن ثم قال القدوري لاختلاف  
بين اصحابنا في تفسيره بما ذكرناه واما ما رواه هشام عن محمد انه الفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشرائك  
فاتفق الشارحون شعرا لما في المبسوط انه سهو منه وما قاله محمد انه هو في الحرم اذ لم يجد فعلن فانه يقطع خفيه  
اسفل من كعبيه بالمعنى الذي رواه هشام وغامه في التمر (قوله بعبارة النص) اي بصريحه المسوق له (قوله غسل  
يد الخ) وذلك لان مقابله الجمع بالجمع يقتضي التسعة على الاحاد (قوله بدلائله) والثابت بها هو الذي يفهم من  
النص بطريق المساواة (قوله ومن البحث الى) اي في كونه اندخل الغاية اولاد دخلها او الامر بمحمل  
والمرجع القرآني وغير ذلك مما اطال به في البحر (قوله الترائتين) بالجر والنصب في ارجلكم وحاصل البحران قراءة  
الجر متواترة كقراءة النصب فقتضى الجمع بين القراءتين اما التخيير بين الغسل والمسح كما قالت الشيعة او جعل  
النصب على حالة التخيير والجر على حالة التحصيف كما قال به بعض اهل السنة والتحقق فيها ان يقال ان قراءة الجرح  
ظاهرا متروكا بالاجماع لان من قال بالمسح لم يجعله غنبي بالكعبين والجرح فيها الجوار كما في جرح ضرب ثوب ونظيره  
كشفي في القراءات والشعر افاده ابو السعود (قوله قال في البحر الخ) خبر ما في قوله وما ذكرناه (قوله لا طائل تحت)  
اي لا فائدة فيه (قوله بعد افقاده الاجماع الخ) اعترض بان هذه الاحكام ناسية في عهد الرسول صلى الله عليه  
وسلم والاجماع ثمة لا يمتثل لان العبرة له صلى الله عليه وسلم ويمكن ان يقال ان الفعل يوجب القطع بالنظر لان  
ثابته واما نحن فلا يثبت في حقنا الامتياز ولم يوجد فيعتبر الاجماع في حقنا اودلالة النص افاده المصنف  
(قوله ومسح ربيع الراس) اي من اي جهة كان والمسح اصابة اليد المتلة العنق والتقدير بالربيع اصح رواية  
ودراية اما الاول فلا تفاق المتون عليها وانقل المتقدمين لها كابي الحسن الكرخي وابي جعفر الطحاوي واما الثاني  
فلما استأثره المحققون من ان الباء لا تصاق وهي اذا دخلت على المحل تعدى الفعل الى الالة فالتقدير برأسهم  
ايديكم برؤسكم فيقتضي استحباب اليد دون الراس وادنيها بها ملصقة بالرأس لا بد تغرق غالب اسوى ربعه  
ختين مراد من الالة وهو المطلوب واما رواية ثلاث اصابع فقد ذكر في البدائع انها رواية الاصول وفي غاية  
البيان انها ظاهرها رواية وفي معراج الدراية انها ظاهرها المذهب واختارها عامة المحققين من اصحابنا وصحبها  
في شرح القدوري وقال في الظاهرية وعياه الفتوى اه جرح وفي التمر قال به بعض المتأخرين انها رواية ابن رستم  
في نوادره ومناقبه ما يلزم من ذكرها في الاصول ان تكون ظاهرها الرواية عن محمد لاعتنا الامام كما حله في النص

والا نكف وانهم واصول شعرا لم يجز  
والحسية والشارب وونيم ذباب للخرج  
(وغسل الدين) اسقط لفظ فرادى  
لعدم تقيد الفرض بالانفراد (وارجلين)  
الباديين السابقين فان الجرح وسنتين  
والسنتين بالنصب وطئمتين (مرم)  
لما ص (مع المرفقين والكعبين) على المذهب  
وما ذكرنا من ان الثابت بعبارة النص  
غسل يدي ورجلي والاخرى بيد لائمه ومن  
البحث في الى وفي القراءتين في ارجلكم قال  
في البحر لا طائل تحت بعد افقاده الاجماع  
على ذلك (ومسح ربيع الراس ميم)

فوق الاذنين ولو اصابته مطر او بلل باقى بعد  
غسل على المشهور ولا بعد مسح الا ان يكون  
ولو اصابها او اصابها بالسباية مع ما بينهما  
مع الكف او بالابهام والسباية مع ما بينهما  
او بغيره ولو دخل اجزاء على الوجه  
او بغيره ولو نوى اتفاقا على الوجه  
مستعملا وان نوى اتفاقا على الوجه  
كفى الجبر عن البدائع (وعلى جميع الحجة  
قرن) يعنى عمليا (ايضا) على المذهب  
المعتمد المقتضى الرجوع اليه وما عدا هذه  
الرواية يرجع عند الاستدلال الى ما يعجب غسله  
لا خلاف ان المسترسل لا يجب ان يرى  
ولا مسح بل يسن وان التضيعة التي ترى  
بشرتها لم يغسل ما تحتها لم يستترها  
وفي البداهة يجب غسل بشرتها في الخمار  
الشعر كما يجب وبشرها بل ولا بل الخمار  
(ولا بعد الوضوء) بل ولا بل الخمار  
راسه وحليته

توقفا اه وفيه تأمل (قوله فوق الاذنين) اى فلا يحسبان وما حولهما من الخمار المتخسر عنه اشعر من  
الربع لانهما يستبان من الرأس وقوله صلى الله عليه وسلم الاذان من الرأس المراد منه ان ذلك في حكم مخصوص  
وهو مسحهما بما به في الحلبي (قوله ولو اصابته مطر) وذلك لان الالة لم تقصد الا لادخال الى الخمار فاذا  
صابه من المطر قدر الفرض اجزاء اه بجر (قوله او بلل باقى الخ) اما لو مسح ببلل في يده اخذه من عضو  
لم يجز مطلقا كما في الهندية (قوله على المشهور) مقابله قول الحاكم بالمانع وفي الترمذي ما يؤيد صحته فراجع (قوله  
لا بعد مسح الا ان يتقاطر) نحوه في المتنق للوقوف ولم ار هذا الاستثناء لغيره مع ذكر المسئلة في المطولات  
كالجر والنهر والهندية واعل هذا امرى اليه من مسئلة ذكرها في الجبر ونصه ورسخ باطراف اصابعه  
والماء متقاطر جاز وان لم يكن متقاطرا لا يجوز لان الماء اذا كان يتقطر فالماء ينزل من اصابعه الى  
اطرافها فاذا مدت صار كانه اخذ ماء جديدا اه ثم رأيت صاحب الفروع ذكره في المتن (قوله لم يجز) لان  
المسح حصل بوضع الاصبع وبمدها انصلت البللة عن الخمار فصار مستعملا فالمسح  
بعده يكون بما غيظه وركذا في جمع الانهر (قوله الا ان يكون مع الكف) لعله مفرع عن رواية الثلاث  
والافهذ القدر لا يبلغ مقدار الربع انهم الا ان يقال انه بالمد يبلغ ذلك لانه يفرق بين المد والوضع (قوله  
او بالابهام والسباية مع ما بينهما) هذا ايضا تفريع على رواية الثلاث قال في الهندية ولو مسح بالسباية  
والابهام مفتوحتين فيضعهما مع ما بينهما من الكف على الرأس لئلا يتجاوز لانهما اصبعان وما بينهما  
من الكف قدر اصبع قصير ثلاث اصابع اه (قوله او بغيره) اى بان يكرر الوضع بماء وهذا يصلح ان يتعلق  
بالمسائلتين ولا يتقيد بالتفريع على رواية الثلاث كما هو ظاهر (قوله اجزاء) اى ان اصاب الماء الداخل في الفرض  
لان مجرد الادخال لا يعتبر (قوله ولم يصر الماء مستعملا) اى الماء الباقي في الاناء لان المسح هو الاصابة لا الاسالة  
والذي يوصف بالاستعمال هو المال وذلك في الغسل لا المصاب الذي هو في المسح ووضح الكلام ابن شعبان  
في شرح الجمع فقال ان فرض المسح يتأدى باصل البللة اذ المسح الاصابة دون الاسالة فلم ير شي من الحدث  
الى الماء الباقي في الاناء وانما زال الى البللة افاده الحلبي (قوله اتفاقا) اى بين الشافعي والثالث اه حلبي عن الجبر  
(قوله على الصحيح) اعلم انه لا خلاف بينهم في عدم الاستعمال عند عدم النية اى نية المسح واما اذا نوى فغير  
مستعمل ايضا على قول الثاني واختلف المشايخ على قول الثالث والصحيح من مذهبه انه يجوز ولا يصير الماء  
مستعملا افاده في الجبر قوله اتفاقا على الصحيح يرجع الى قوله وان نوى ولو غسل راسه مع الوجه اجزاء عن  
المسح مع كراهة التنزيه لترك الترتيب ولو مسحت المرأة على الخمار لا يجوز الا اذا كان الماء متقاطرا بحيث  
يصل الى اشعر فيجوز الا اذا تلون الماء بالون الخمار اه هندية (قوله جميع الحجة) بكسر اللام وفخها اه  
نهر (قوله يعنى عمليا) اى بالعناية دفعها لما يشترط من اطلاق الفرض انه القطعي (قوله ايضا) اى كان مسح راسه  
الرأس كذلك (قوله وما عدا هذه الرواية) وهي روايات مسح السكك او الربع او الثلث او غسل اربع او غسل  
الثلاث او عدم الغسل والمسح ولكن الروايات جميعا اتفقت على عدم وصول الماء الى ما تحت الحجة قال في الدرر  
والغرر والعدا لا يسهط حكم ما وراءه بل ينقل حكم ما تحته اليه اى العذار حتى يجب غسله كالشارب  
والحاجب حيث يتقلان حكم ما تحتها اليهما حتى يجب غسلهما ولا يجب ابدال الماء الى ما تحتها واللعبة  
تقله اى حكم ما تحتها الى ما يلاقي البشرة منها اى من الحجة وهو ظاهر الروايات اه قال في الشرح بلالية واطلاق  
اللعبة فتشمل الكثيفة وغيرها وهر صريح ما نقله المصنف بعد عن المحظوظ مثله في البدائع ونسبه الى عامة المشايخ  
والخمار ان الشعر ان كان كثيفا سقط غسل ما تحته اه ملخصا (تتم) في شرح الارشاد للعبة الشعر انابت  
بجمع الحمين والعارض ما بينها وبين العذار والعدا القدر المخاض للاذن يتصل من الاعلى بالصدغ ومن  
الاسفل بالارض اه بجر (قوله ثم لا خلاف) اى بين اهل المذهب على جميع الروايات (قوله المسترسل) اى عن  
دارة الوجه كذا في المتنق (قوله بل يسن) اى المسح لكونه الاقرب لمسح الضمير وعارة المنية صريحة في ذلك  
كذا في الحلبي (قوله وان الحفيفة) اى ولا خلاف في ان الحفيفة الخ فعمل الخلاف السابق في الكثيفة ويقال  
كثرة وينافيه ما تقدم قرية عن الشربلاي (قوله ترى بشرتها) اى يبصرها ارق القريب (قوله يجب) اى  
يفترض (قوله لا يستترها الشعر) اما المستورة به فاقط غسلها للخرج (قوله ولا بعد الوضوء الخ) وذلك لان



(قوله وكثيرا ما يعرفون به) أي بالحكم وزيدت مالتا كيدا كثيرة (قوله لانه محط مواقع الخ) أي الحكم هو المقصود للفقهاء فلذا يعرفون به كثير او الاضافة للبيان فالحط موقع النظر او مواقع جمع موقع بمعنى ايقاع أي الحبل الذي يقع نظرهم عليه والانتظار جمع نظر بمعنى التأمل والتفكير (قوله وعرفها الشئ) أي عرف السنة اصطلاحا ما هي لغة فالطريقة مطلقا ولوقبحة (قوله او بفعله) ينبغي زيادة او تقرره او تقرير داخل في الفعل لانه عدم النهي عما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني انه كف والكف فعل من افعال النفس (قوله وليس بواجب) مراده به ما يعم الغرض (قوله لمطلقها) أي المطلق السنة الشاملة للمؤكد والمستحبة وتبوع في الاستدراك صاحب النهر وانت خير بانه اخرج المستحب بقوله ولا مستحب (قوله ولو حكما) كعدم الانكار على من لم يفعل لانه ينزل منزلة الترك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه السلام وان واطب عليه من غير ترك ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم ينكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان ذلك منزلا منزلة الترك حقيقة والمراد ايضا المواظبة ولو حكما لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر في التخلف عنها وهو خوف ان تقرض علينا اه ابو السعود (قوله لكن شأن الشروط الخ) وذلك لانها لبيان الماهية والشروط خارجة عنها (قوله واورد عليه) أي على تعريف الشئ (قوله بناء على ماهو المنصور) أي حال كون صاحب الجبر باننا اشكاله على القول المنصور أي المؤيد من اقول ثلاثة الحظر والاباحة والتوقف (قوله التوقف) أي فلا يعرف اباحة المباح الا بقوله او فعله صلى الله عليه وسلم قد ساوى التعريف المذكور السنة وكذا برد المباح على القول بان الاصل الحظر (قوله الان الفقهاء) جواب عن الابرار (قوله كثيرا ما يلهجون) أي يولعون قال في الصحاح اللهج بالشئ الولوع به وقد لهج به بالكسر يلهج ليجأ اذا غرى به أه والمعنى انهم ينطقون به كثيرا (قوله فالتعريف بناء عليه) هو محط الجواب يعني ان تعريف الشئ مبنى على هذا القول فتعلم اباحة المباح من الاصل لامن جهة الشارع واختار في الجبر تعريفين للسنة الاول به صدر وعليه اقتصر انصف في المنع انها الطريقة المسلوكة في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة ليجز غير المحدود الثاني وعليه اقتصر في النهر فقال والذي ظهر للعبد الضعيف ان السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لامع الترك فهي داليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك احبنا فانهي دليل غير المؤكدة وان اقترنت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب وهذا في غير الواجب المختص به صلى الله عليه وسلم اما هو فقد لا يتكرر على تركه مع وجوبه في حقه كصلاة الضحى فافهم هذا فان التوفيق يحصل به وفي التلويح ان مطلق المواظبة لا يدل على الوجوب وهذا مذهب اصولي والا فهم مصرحون في غير موضع من الفروع انها تفيد اه (قوله البداءة مصدر بدأ قال المطرزي كالأقراءة فهو بكسر الباء وصوب ابن بكري الضم وهما على غير قياس والبداءة فعل الشئ اولا وتقديمه اه مخ (قوله بالنية) هي لغة عزم القلب على الشئ واصطلاحا قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل ودخل في ذلك المنهيات فان المكلف به الفعل الذي هو كف النفس والفرق بين العزم والقصد والنية ان العزم اسم للمتقدم على الفعل والقصد اسم للمقترب بالفعل والنية اسم للمقترب بالفعل مع دخوله تحت العلم بالمؤدى اه بجر (قوله أي نية عبادة الخ) هو على تقدير ضاف وهو اقامة واستباحة وفي الجبر قالوا المعتبر قصد رفع الحدث او اقامة الصلاة واستباحتها وامتنال الامر ولا يتأى الاخير الا بعد دخول الوقت اذ ليس مأمورا به الا بعده اه وفيه نظر فانه مأمور به على طريق الذنب قبل الوقت وهو احدى الثلاث التي المتدرب فيها افضل من الغرض وتكفي نية الطهارة كما في الهندية وكذا نية الوضوء كما جزم به في الفتح قال بهلى اولى من نية رفع الحدث لتنوعه اه وما في الجبر من ان نية الطهارة لا تكفي في تحصيل النية كانه لانها متنوعة الى ازالة الحدث والخبث فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى فيه نظر فان الحدث متنوع الى اكبر واصغر وقد كفي نية رفعه في تحصيل السنة (قوله لا تصح) الاولى لا تحل كما في الفتح ليشمل مس المحض والطواف (قوله كوضوء) أي كنية وضوء وهو تنظير (قوله بانه بدونها) أي الوضوء بدون النية (قوله ليس بعبادة) فلا يثاب عليه لاناطة الثواب بالنية وفي مبسوط شيخ الاسلام لا سلام في ان الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا توقف عليه لان الوضوء المأمور به غير مقصود وانما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأمور به

وكثيرا ما يعرفون به لانه محط مواقع  
انتظارهم وعرفها الشئ ما ثبت بقوله عليه  
السلام او بفعله وليس بواجب ولا مستحب  
لكنه تعريف لمطلقها والشروط في المؤكدة  
مواظبة مع ترك ولو حكما لكن شأن  
الشروط ان لا تذكر في التعريف واهو المنصور  
تعليمه في الجبر المباح بناء على ما هو المنصور  
من ان الاصل في الاشياء التوقف الا ان  
الفقهاء كثيرا ما يلهجون بالبداءة  
الاباحة فالتعريف بناء عليه (البداءة  
بالتبدي) أي نية عبادة لا تصح الا بالظهور  
كوضوء او رفع حدث او ليس بعبادة  
قصر جوابا بانه ليس بعبادة

وغيره لان الماء مطهر بالطبع (قوله وبأثم بتركها) الحاصل ان تارك السنة المؤكدة هل بأثم او لا خلاف ووفق  
 في النهر بجمل الاثم على اعتساده الترك وعدمه على عدمه (قوله وبأثم افترض الخ) افاد في النهر انه لا بد ان تذكر  
 النية من جملة الافتراض في المأمورية لان نزاع الاصحاب في ان الوضوء المأمورية لا يصح بدون النية انما اثارنا عنهم  
 في توقف الصلاة على الوضوء المأموري الى ذلك اشار الكرخي وبحث فيه الحلبي بان القرض ما يعاقب على تركه  
 والنية في المأمورية ليست كذلك فلا تكون فرضا والصواب ان يقال انها شرط في كون الوضوء عبادة (قوله  
 في الوضوء المأمورية) اي الذي امر به الشارع ورتب عليه الثواب (قوله بسور حمار) كانه لان طهورية  
 الماء ضعفت بالشك فتتقوى بالنية (قوله ويندثر) هذا مبنى على ضعف والمعتمد عدم جواز الوضوء به  
 (قوله كالتيتم) اي كالتيمم وانما لم تكن النية في الوضوء الذي هو مفتاح الصلاة شرطا لعدم  
 تعليمها الاعرابي مع جهله فلو كانت فرضا لعلمها صلى الله عليه وسلم له (قوله وبان وقتها) عطف على قوله  
 بانه بدونها الخ (قوله ينبغي) اي يستحب (قوله ان تكون عند غسل اليدين) قال في الاشباه انما قال ثواب  
 السنن ويؤيد ما في الاشباه ما ذكره نوح افندي حيث قال وانما قال البدؤ بالنية ولم يقل النية كما قال غيره  
 اشارة الى ان محلها ابتداء الوضوء فيقرنها باول سنة ويستديم الى غسل الوجه الذي هو اول اركانها هذا هو  
 الاظهر لان ما تقدم بدونها الاثواب لا ينبغي تقديمها اه او السعور وهذا حاصل الاستدراك (قوله قبل سائر  
 السنن) اي باقى لا بمعنى جميع والارزاق تقديم النية على نفسها لكونها من السنن افاده الحلبي (قوله كانه فرض الخ)  
 تشبيهه بالمنى (قوله انتهى) اي ما في القهستانى (قوله لذى القههم) الجار متعلق بأتم والفهم الادراك  
 (قوله تحكى) اي تذكر (قوله في النية) متعلق بتحكى او بعالم وفي معنى الباء لى لكل عالم بما يتعلق بالنية  
 (قوله حقيقة) هي قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل مع المقارنة واطلاقها على التي  
 قبل الفعل فيه محمل الاول اه حلبي (قوله حكم) هو السننية في الوضوء الغير المأمورية والغسل والفرضية  
 في الوضوء بسور الحمار وفي المقاصد من العبادات وفي المأمورية اه (قوله محل) هو القلب واما التلطف  
 بها فبعدة في جميع العبادات وانما يحسن لمن لم يجتمع عزيمته كما صرح به في حج الجرا حلبي (قوله  
 وزمن) هو قبل سائر السنن في نحو الوضوء والغسل في الصلاة ان تكون عند التكبير او قبله من غير فاصل  
 يمنع البناء (قوله وشرطها) هو الاسلام والعقل (قوله والقصد) مصدر بمعنى اسم المفعول والمقصود منها  
 تمييز العبادات عن العبادات او تعبير بعض العبادات عن بعض اه حلبي (قوله والكيفية) هي ان قصد  
 العبادة عالما اي عبادة هي اه حلبي اي فلا يكفي مطلق قصد الطاعة والتقرب من غير تخصيص (قوله  
 والبداء الخ) قدرها اشارة الى مطلوبة البداءة هنا ايضا كما في غسل اليدين ولا تنافي بينها وذلك لان النية  
 محلها القلب والتسمية محلها اللسان وغسل اليدين بالفعل والى دفع التنافي اشار المؤلف بقوله قولاً (قوله  
 بكل ذكر) فلو هلل او كبر كان مقبولا للسنة كذا في النهر (قوله لكن الوارد الخ) افاد انه مرفوع الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم وقيل انه منقول عن السلف كما في البحر (قوله بسم الله العظيم) كذا ذكره الطحاوي عن السلف وقيل  
 ان الفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعوذ وذكر الزاهد انه يجمع بينهما كذا في النهر (قوله دين الاسلام)  
 الاضافة للبيان (قوله قبل الاستنجاء) لان الاستنجاء ملحق بالوضوء من حيث انه طهارة كما في غاية البيان  
 وضع انه عليه الصلاة والسلام كان يقول عند دخوله الخلاء اللهم اني اعوذ بك من الخبث والنجاسة يعني  
 ذكر الشياطين وانهم يهرقون الخبث جمع خبث المؤذى من الجن والشياطين ويروي خبث بسكون الباء  
 مصدر بمعنى الشراء ابو السعور (قوله وبعده) لانه ابتداء طهارة كما في غاية البيان (قوله الاحال انكشاف)  
 اي فلا يسمى سواء كان قبل الاستنجاء وبعده قبل الستركنا فساد من الخ (قوله لا تحصل السنة) وذلك لقوات  
 محلها وهو الاستدعاء (قوله بل المندوب) ثلاثا في الوضوء عنها كذا في السراج (قوله واما الاكل) اي فتحصل  
 اذا نسى في استدعاءه واتى بها في خلاه والفرق ان الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل فان كل اقامة فعل مبتدأ كذا  
 في البحر (قوله لا في مقامات) تنبيه للسكالك بحثا (قوله وليقل الخ) قال صاحب التهريرات في الشكائل الترمذية  
 من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل احدكم فسي ان يذكر الله  
 تعالى على طعامه فليقل بسم الله اوله وآخره اه وظاهر الحديث الشرع ان السنة تحصل في الاول لذكر

وانته

وقال  
 سبع سؤالات لذى القههم اتت  
 تحكى لكل عالم في النية

حقيقة حكم محل وزمن  
 وشرطها والقصد والكيفية

ذكر الباءة (بالسنية) قولاً وتحصل بكل  
 وشرطها والقصد والكيفية

بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام  
 (قبيل الاستنجاء) وبعده (قوله الاحال انكشاف)

وفي محل نجاسة فيسمى قلبه ولو نسى  
 في خلاه لا تحصل السنة

فسمى في خلاه لا يحصل السنة  
 بل المندوب واما الاكل فيحصل السنة

في بابيه لا في مقامات ولا يقل بسم الله اوله



(و) البدأة (بغسل اليدين) الطاهرين  
 فلا تأجيل الاستنجاء وبعده وقيد الاستيقاظ  
 اتفاق ولذا لم يقل قبل ادخالهما الاياه  
 لتلايتهم اختصاص السنة بوقت الحاجة  
 لان مفاهيم الكتب حجة وفيه من الحجج  
 النصوص كذا في الروايات اتفاقا ومنه  
 المقصود معتبر في الروايات فيقتضيه بما يدرك  
 اقوال الصحابة قال وينبغي تقييده بما يدرك  
 بالارى لانه النهاية المفهوم معتبر في نص  
 حدود النهاية قال وتعالى كذا في الرواية  
 العقوبة كما في قوله تعالى في الرواية  
 بوشد لا كذا (الى الرسغين) بالنص  
 فاكثري لا كذا (الى الرسغين) بالنص  
 مفصل الكف بين الرسغين والكرسوع وما يلي  
 الرسغين في الرجل قال  
 وعظم على الاجسام كرسوع وما يلي  
 وعظم على الاجسام كرسوع وما يلي  
 لعظم الكرسوع والرسغ ما وسط  
 بين الرسغين  
 وعظم على الاجسام كرسوع وما يلي  
 وعظم على الاجسام كرسوع وما يلي  
 لعظم الكرسوع والرسغ ما وسط  
 بين الرسغين  
 وعظم على الاجسام كرسوع وما يلي  
 وعظم على الاجسام كرسوع وما يلي  
 لعظم الكرسوع والرسغ ما وسط  
 بين الرسغين

الاول فيه وهو خلاف ما يحتمل ان الهمام فتدبر قال بعضهم وقادته ان الشيطان يتقاياما اكله قبل التسمية  
 (قوله الطاهرتين) اما غسل الخبثتين ففرض (قوله ثلاثا) فلا يكون آتيا بسنة الغسل فيهما حتى يشته وفيه ان  
 المصنف ذكر ان التلث سنة مستقلة فلا حاجة الى ذكره هنا (قوله قبل الاستنجاء وبعده) قال في البحر واختلاف  
 في آن غسلهما فقبل سنة قبل الاستنجاء فقط وقبل بعده فقط وقبل قبله وبعده واليه ذهب الاكثر كما في المجتبى  
 وصححه قاضي خان في فتاواه اه وقد اوضح الدليل على ثبوته في الحالتين فان قلت ان البدأة ظاهرة في الذي قبل  
 الاستنجاء واما الذي بعده فلا بد آتية قبله فقلت اجاب في التهربان الاستدعاء كما يطلق على الحقيقي بطلق على الاضافي  
 (فرع) كل من الغسلين الاخيرين سنة لاهما سنة واحدة كذا في التهر (قوله وقيد الاستيقاظ) اى الواقع  
 في عبارة صاحب الهداية وغيره كافي البحر (قوله اتفاقا) اى وقع اتفاقا لا بخصه الاحتراز لان من حكي  
 وضوه رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمران مولى عثمان بن عفان وغيره قدم فيه البدأة بغسل اليدين  
 من غير تقييد بكونه عن نوم كذا في البحر (قوله ولذا) اى لكون هذا التقييد اتفاقا وان الغسل مطلوب  
 مطلقا (قوله لتلايتهم الخ) اى لان التقييد بهذا الطرف ربما يوهى ان الغسل انما يطلب خوف ان تكون  
 على يده نجاسة فيغدر انه لو تحققت الطهارة لا يطلب الغسل وليس كذلك فلذا لم يذكره وفي الحاشي الاصح  
 الذي عليه الاكثر انه سنة مطلقة لكنه عند فهم النجاسة كذا اذا نام لاعتنا استنجاء او كان على يده نجاسة  
 تكون مؤكدة وعند عدم نوهها كما اذا نام لاعتنا شئ من ذلك اولم يكن نائما تكون غير مؤكدة وعند  
 تحققها يكون فرضا فقوله المصنف وغسل اليدين مختص بغير الاخير ومراده بالسنة ما يعبر المؤكدة  
 وغيرها اه (قوله لان مفاهيم الكتب) علة للعلة في قوله ولذا لم يقل والمفاهيم جمع مفهوم ما يفهم من  
 اللفظ لا في محل النطق والظاهر ان المراد كتب ظاهر الرواية (قوله حجة) اطلق فمثل مفاهيم الموافقة  
 والمخالفة كذا في الحلبي (قوله بخلاف اكثر مفاهيم النصوص) اى فلا يعتبر لان المقصود من النصوص  
 الاخذ بالاحكام الدالة عليها صريحا والمراد مفاهيم المخالفة اما مفاهيم الموافقة فمعتبرة كذا في الحلبي  
 وقيد بالاكثر لان الاقل مفهوم العقوبة معتبر كما ياتي في القهستاني (قوله وفيه من الحجج) اى في التهر من كتاب  
 الحجج (قوله في الروايات) اى عن الامام واصحابه سواء كان مفهوم مخالفة او موافقة (قوله ومنه) اى من  
 الذي يعتبر مفهومه اتفاقا (قوله تقييده) اى ما ذكر من اعتبار المفهوم في اقوال الصحابة (قوله بما يدرك  
 بالارى) اى ما للعقل فيه مجال وتصرف (قوله لا مال يدرك به) اى لانه في حكم المرفوع والمرفوع نص  
 والنص لا يعتبر مفهومه (قوله من حدود النهاية) اى كتاب الحدود منها (قوله في نص العقوبة) لا يناقض  
 ما في التهر لانه من الاقل (قوله كلاتهم) اى الفجار المذكروصفتهم في الايات قبلها ومفهوم التقييد بهم  
 ان المؤمنين لا يجزى عن روثه تبارك وتعالى (قوله فاكثري لا كذا) يناقض ما قدمه عن التهر وتدفع  
 المناقضة بتدبر اكثر في قوله المفهوم معتبر في الروايات (قوله الى الرسغين) بالبين والصاد كما في شرح النقاية  
 للعلامة فاسم وفي التهر الرسغ بضم الراء مفصل الكف في الذراع والقديمين في الساق (قوله مفصل) بفتح  
 الميم وكسر الصاد العضو وبكسر الميم على وزن مقود اللسان وكسرت الميم تشبيها له باسماء الالة (قوله قال)  
 اى الشاعر وتساهاوا في حذف فاعله لانه معلوم لانه لا يقول النظم الاشاعر (قوله الاجسام) اى من اليدين  
 (قوله لعظمه) اى الشخص المعلوم من المقام (قوله ما وسط) اى بوسط بين الكوع والكرسوع (قوله ملقب)  
 اى مسمى (قوله بالعلم) الباء زائدة اى خذ العلم عن اهله او هو مصدر بمعنى اسم المفعول اى خذ هذه  
 المعلومات واحفظها (قوله واحذروا من الغلط) اى من ان تغلط في تلك الاشياء المذكورة لتقارب الفاظها  
 واحذره مطلقا (قوله لم يمكن) مقابل لمحذوف يقاد من البحر وعبارته وكيفية غسلهما انه ان كان الاياه  
 صغيرا بحيث يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثا ثم يأخذ الاياه  
 بيمينه ويصبه على كفه اليسرى ويغسلها ثلاثا ثم ان لم يكن الخ (قوله ادخل اصابع الخ) هذا ان لم يكن معه  
 اياه صغير فان كان معه فعل مثل ما ذكرناه سابقا فان قلت ان ادخال الاصابع في الاياه مخالف للحديث الوارد اذا  
 استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يده في الاياه حتى يغسلها فانه لا يدري اين باتت يده فقلت التهي محمول على  
 الاياه الصغير او الكبير اذا وجد الصغير معه اما الكبير عند عدم وجود الصغير فلا ينهى عن ادخال الكف فيه



كذا في البحر (قوله مضبوطة) فائدة الغنم رفع الماء بها (قوله وجب على البني) أي ثم يدخل البني في الاناء فيغسل اليسرى كذا في البحر (قوله لأجل التيامن) أي لئلا يجمع بين اليدين في كل مرة غير مستنون كما عمل به صاحب المحيط بل هو سنة كما يفيد الاحاديث بل العلة ما ذكر كذا في البحر (قوله ان اراد الغسل) أي غسل الكف (قوله صار الماء مستعملا) أي الماء الملاقى للكف اذا انفصل لاجمع الماء كفي البحر (قوله وان اراد الاعتراف) أي ولو كان جنباً ومثله اذا وقع الكوز في الحب فادخل يده الى المرفق لا يصير مستعملا فاداه في البحر (قوله لا) أي لا يصير الملاقى مستعملا وان وجدت علة الاستعمال وهي القرية او رفع الحدث للضرورة ومواضعها منه ستنة افاده الحلي والحاصل ان الماء الذي في الاناء غير الملاقى غير مستعمل مطلقا والملاقى لا كفي ان نوى الغسل استعمال واختلاطه بما في الاناء لا يضر لقلته وان نوى الاعتراف لا يستعمل (قوله ولو لم يمكنه الاعتراف بشئ الخ) توضح ذلك كما في المضمرات انه اذا لم يكن معه ما يعترف به ويداه فحجستان فانه باصر غيره ان يعترف بيديه ويصب عليهما ليغسلهما وان لم يجد يرسل في الماء منه يدا ويأخذ طرفه بيده ثم يخرج من الاناء فيغسل اليد اليمنى بقطراته ثم يغسل اليد اليسرى او يأخذ الثوب باسنانه فيغسل بيديه بالماء الذي يقطر ثلاثا فان لم يجد يرفع الماء بجمعه فيغسل بيديه وان لم يقدر فنه يتيم ويصلي ولا إعادة عليه اه وفي استعمال المرفوع بالقلم خلاف الصحیح الاستعمال فيزيل ما على اليدين من الخبث ثم يغسلهما للوضوء (قوله وهو) أي غسل اليدين سواء كان عند توهم نجاسة ام لا اه حلي (قوله سنة) اراد بها مطلقا الشامل للمؤكد وغيره اه حلي (قوله كما ان الفاتحة) أي قرأتها في الصلاة تسوب عن الفرض قال في البحر اعلم ان في غسل اليدين ثلاثة اقوال قيل انه فرض وتقدمه سنة واخبار في فتح القدير والمعراج والنجارزة واليه يشير قول محمد في الاصل ثم يغسل ذراعيه ولم يقل بيديه فلا يجب غسلهما ثانيا وقيل انه سنة تسوب عن الفرض كالفاتحة فانها واجبة تسوب عن الفرض واختاره في الكافي وقال السرخسي انه سنة لا ينوب عن الفرض فبعد غسلهما ظاهرهما وباطنهما قال وهو الاصح عندي واستشكاه في الذخيرة بان المقصود التطهير فبأي طريق حصل حصل المقصود وظاهر كلام المشايخ ان المذهب الاول (قوله عن الفرض) هو بالنسبة لليدين غسلهما وللأفاحة القراءة (قوله ايضا) أي ثانيا بعد غسلهما الاول وفيه ان من قال انه سنة ينوب عن الفرض لا يقول باستئذان الغسل ثانيا بل الغسل ثانيا هو قول السرخسي ففي كلامه خلط قولين وما في الشرح هو الموافق لما في التهر عن الظاهر الاشرقية من ان السنة عند غسل الذراعين ان يغسل بيديه ثلاثا ايضا اه (قوله والسوال) يجوز رفعه وجبه وهو الاظهر ليقيد ان الابتداء به سنة ايضا بدأ اضافيا والسوال بمعنى الاستئذان وبأي اسما للفتنة كذا ذكره ابن فارس اه بحر (قوله سنة مؤكدة) هذا يعين قرأته بالرفع وكونه سنة احد قولين صحيحين والثاني الاستحباب وادعى السكال انه الحق (قوله عند المضضة) هو قول الاكبر وهو الاول لانه اكمل في الانقضاء (قوله وهو للوضوء عندنا) وعند الشافعي للصلاة وتظهر الثمرة فيمن صلى بوضوء واحد صلوات وقد استاك فيه تكون كل صلاة بسبعين صلاة من غير سواك عندنا وعند الشافعي لا يحصل الا اذا استاك لكل صلاة افاده في البحر (قوله الا اذا نسبه فيندب) في البحر عن فتح القدير مانعه وليس هو من خصائص الوضوء بل يستحب في مواضع اصفرار السن وتغير الرأبحة والقيام من النوم والقيام الى الصلاة واول ما يدخل البيت وعن اجتماع الناس وعند قراة القرآن ثم قال لكن قولهم يستحب عند القيام الى الصلاة ينافي ما نقلوه من انه عندنا للوضوء لا للصلاة خلافا للشافعي وعاله السراج الهندي في شرح الهداية انه اذا استاك للصلاة ربما يخرج دم وهو نجس بالاجماع وان لم يكن ناقضا عند الشافعي قال في التهر بعد نقل هذا كله اقول يمكن ان يجاب عنه بما نقله في السراج به ذلك حيث قال واما اذا نسى السوال لاظهر ثم ذكره بعد ذلك فانه يستحب له ان يستاك حتى يدرك فضيلته وتكون صلاته بسواك اجاعا اه اذا علمت ذلك فالسراج بنى كلامه على ما استظهره صاحب التهر فالاولى التيميم على ذلك فان ظاهر عبارته يفيد ان هذا هو المذهب (قوله وتغير رأبحة) أي رأبحة الفم (قوله وقرأ آية قرآن) انما كان مندوبا في هذه المحلات لان ظاهر السنة يفيد المواظبة عليه وفي ابى داود كان عليه الصلاة والسلام لا يستيقظ من ليل او نهار الا تسوك قبل ان يتوضأ وفي الطبراني

ولو ادخل السكمان او اذا الغسل من راناه  
مستعملا وان اراد الاعتراف لا ولو لم يمكنه  
الاعتراف بشئ سنة كما ان الفاتحة واجبة  
ولم يعد (وهو) ويسب غسلهما ايضا  
(وبعد عن الفرض) (والسوال) سنة مؤكدة  
مع الذراعين (والسوال) سنة مؤكدة  
تحت في الجوهرة عند المضضة واول قباها  
وهو الوضوء عندنا الا اذا نسبه فيندب  
للصلاة كما يندب لاحد من ركني تغيير راناه

ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من بيته شئ من الصلاة حتى يستأله افاده في النهر (قوله واقله)  
 اى السواك بمعنى الاستياك (قوله ثلاث في الاعلى) اى من جهة اليمن والا ثم من جهة اليسار (قوله وثلاث  
 في الاسفل) من جهة اليمن والا ثم اليسار كذا في البحر عن شرح منية المصلى (قوله بجياه) هذه غير مياه الموضضة  
 بان يغسل السواك ثلاثا لان الموضضة باقى الكلام عليها في قوله وغسل فم (قوله وتذب امساكه بيناه)  
 بان يجعل الخنصر اسفله والا بهام اسفل رأسه وباقى الاصابع فوقه كذا جاء عن ابن مسعود لانه من اعمال  
 الطهارة وقياس ان فيه ازالة الاذى ان يكون باليسرى وقد رأيت قولاً لغيره انهم (قوله لم يكونه لنا) المراد  
 به المحل الذي يدخل في القم لا كله (قوله مستويا) اى معتدلاً (قوله بلا عقد) وذلك لانه اسهل في الاستعمال  
 (قوله في غلط خنصر) اى نذب كونه في غلط خنصر وهل المراد خنصر المستعمل والخنصر الوسط الذي  
 ليس برقيق جدا ولا غليظ جدا وكذا يقال نحوه في الشبر يحمر (فرع) يستأله بكل عود الا الرمان والقصب  
 وفضله الارالة ثم الزيتون روى الطبراني نعم السواك الزيتون من شجرة مباركة وهو سواك وسواك الانبياء  
 من قبل اى نهر قلت والحديث يفيد افضلية الزيتون على الارالك (قوله ويستألك عرضا لا حولا) لانه يجرح  
 لحم الانسان وعن الغزنوى يستألك طولاً لا عرضاً ولا كثرة على الاول بحر (قوله فانه يورث الخ) علة لمجاوره  
 فقط (قوله كبر) في القاموس كبر ككرم كبر اكعب وكبر بالضم وكبار بالفتح نقض صغر وكبر كعنب يكون  
 ومكبر كمنزل طعن في السن اه فهم منه ان كبر كقرح في السن وككزم ضد صغر وككبر كعنب يكون  
 مصدر الهما وينفرد الاول بكبر بالضم وكبار اذا علمت ذلك فيصح قراءة كبر في الشرح بوزن عنب وبضم الكاف  
 لانه لم يكن في السن (قوله الطحال) في القاموس ككتاب لحم مفرد وجعه ككتب اه (قوله ولا يقضه) اى  
 يديه بان يترك الهيئة المسنونة في مسكه (قوله يصح) اى السواك بمعنى الخشبة (قوله فانه) اى المص  
 (قوله العمى) مقصور يكتب بالياء وهو فقد البصر عن شانه ان يكون بصراً (قوله ولا فيستألك الشيطان به)  
 لا مانع من حمله على الحقيقة اى وموضع فيه خبيث (قوله فالشيطان يركب عليه) لعل المراد من ذلك انه  
 ينسبه استعماله او يوسوس له (قوله بل ينصبه) بان يسند معتدلاً الى شئ (قوله والا فخطر الجنون) الخطر  
 كما في القاموس الشرف والسبق والمراد الشافى اى يسبقه الجنون بهذا الفعل وبأنى اليه (قوله وبكره) اى  
 تحرمه لا للاق (قوله بمؤذ) اى كلقص الفارسى (قوله بذى سم) من الخشب وغيره (قوله ومن منافعها)  
 في التهر وصلت منافعها ست وثلاثين اذ انا ما طاة الاذى واعلاها تذكير الشهادة عند الموت ورزق الله  
 ذلك بمنه وكرمه وفي ابي السعد دانه يشد الله ويحد البصر ويبطئ بالشيب ويسرع في المشي على الصراط (قوله  
 او الاصبع) في الهندية تقييد الاصبع باليمن وهذا انما يظهر من جهة اليسرى فقط ولذا قال في البحر والافضل  
 ان يبدأ بالسبابة اليسرى ثم باليمن اه اى لان اليسرى لجهة اليمن واليمن لجهة اليسرى وفي شرح المنية عن  
 المحيط قال على رضى الله تعالى عنه التشويص بالمسحاة والابهام سواك اه (قوله مقاسمه) اى في تحصيل  
 الشواب كما في التهر وغيره (قوله العلك) نوع من اللسان (قوله مقامه) اى في الشواب اذا وجدت النية وذلك ان  
 المواظبة عليه تضعف اسنانها فيستحب لها فعله كذا في البحر وطاهره انه لا يتقيد بحال الموضضة (قوله ولذا عبر  
 بالغسل) افاده ان الاستيعاب يغاد بالغسل دون الموضضة وفيه نظر فان الموضضة كذلك فانها اصطلاحاً  
 امتيعاب الماء جميع القم كذا في البحر واجاب في التهر بما حصله ان الغسل انك على الاستيعاب من الموضضة (قوله  
 او لا اختصار عطف على قوله ولذا عبر اى فانه له احدثين احاط الله لالة على الاستيعاب او الاختصار ونوع في ذلك  
 بان الاختصار وان طلب لكن بشرط ان لا تفوت به فائدة مهمة ولا شك ان التمهضة ادارة للماء في القم ثم يحبه  
 والامة تشاق جذب الماء بالنفس والغسل لا يدل على ذلك وكان هذا وجه قول العمى وما قيل انه للاختصار  
 فليس شئ على انه لا تفاوت بينهما الا بحرف واحد في الاستئناس اللهم الا ان يعتبر الموضضة والاستئناس جميعاً  
 جمع قوله غسل القم والاتف فان الثاني ينقص عن الاول اربعة احرف وفيه انه ذكر مياه فيها (قوله بمياه ثلاثاً)  
 انما قال بمياه ولم يقل ثلاثاً ليدل على ان المسنون الثلاث بمياه جديدة افاده في النخ (قوله والاتف) اى غسل  
 الاتف وهو عبارة عن الاستئناس (قوله المارن) اى مارن الاتف وهو ما لان منه كما في البحر (قوله بجياه) ما وقع  
 هناك من ذكر المياه في الموضع يدل على تجديد الماء في كل منهما وهو ما جاء في حديث الطبراني صحه عليه

واقله ثلاث في الاعلى وثلاث في الاسفل  
 (بجياه) ثلاث (و) نذب لاساكه (بجياه)  
 وكونه انما يستألك عرضاً لا حولاً  
 وطول شبر ويستألك عرضاً لا حولاً  
 ولا ينضب جافاً يورث الشبر ولا يصح فانه  
 يورث العمى ثم يغسله والا فيستألك  
 الشيطان بركب عليه ولا يقضه بل ينصبه  
 قال الشيطان بركب على يمينه  
 والا فخطر الجنون من منافعها عند قتله  
 ويجوز بذى سم ومن منافعها عند قتله  
 الموت وذلك كالتشادة عنده عند قتله  
 ارتعد استأله تقوم اعلى مقامه  
 او اصبع مقامه كما يقوم اعلى مقامه  
 للمرأة مع القدرة عليه (و) غسل اعمى  
 استيعابه ولذا عبر بالاتف (يؤخذ الماء المارن  
 (بجياه) ثلاثاً والاتف (يؤخذ الماء المارن  
 (بجياه)

الصلاة والسلام تفيض ثلاثا واستنشق ثلاثا اخذ لكل مرة ماء جديدا (قوله وهو ما شتان مؤكدا ان شتانان فان  
 ترك المضمضة والاستنشاق اثم على الجميع لان السنة المؤكدة في قوة الواجب وجميع من حكم وضوءه عليه  
 الصلاة والسلام اثنا عشر من ههنا كما هم ذكر واحد في كذا في الجر عن الفتح (قوله على سنن خمس)  
 فباستبارهما تكون السنن سبعا (قوله الترتيب) فاذا قدم واخر فيها فانه سنة الترتيب فقط (قوله التثالث) اي  
 ولو بما واحد لاجل ان يكون لذلك التجديد بعد فائدة (قوله وتجديد الماء) اي اخذه ماء جديدا في التثالث سنة  
 عندنا لا عند الشافعي كذا في الجر (قوله وفعلهما باليمنى) ويميط الخياط باليسرى كذا في المبسوط وغيره  
 وفي المنية انه يستنشق باليسرى كذا في الجر (قوله والمباغاة) هي السنة الخامسة ولم يذكر المص في الجر  
 ولو تفيض واجتمع الماء ولم يجبه اجزاء لان المص ليس من حقيقة تها والافضل ان يلقيه لانه ماء مستعمل اه (قوله  
 بالغرغرة) راجع للمضمضة (قوله ومجاورة المارن) راجع الى غسل الانف (قوله لاحتمال القصاد) اي بسبق  
 الماء من احدهما وروي اصحاب المعنى الرابع بالغ في المضمضة والاستنشاق الا ان تكون صائغا (قوله وسر  
 تقديمهما) اي حكمة تقديمهما بالنسبة لما بعدهما والاقبلهما النية وغسل اليدين والسؤال (قوله اعتبار  
 وصاف الماء) اي اعتبار المكلف ارضاه اي الوقوف على كيفية (قوله لان لونه الخ) هذا يصلح دليلا على  
 المدعى لان الكلام في غسل الفم والانف مع انه لا يظهر في فاقد البصر (قوله ويربجه) اي اذا حدث فيه رايحة  
 تعلم بالانف وليس المعنى ان الماء له ريح فقد هافيه (قوله ولوعنده ماء) في الجر عن المعراج ترك التكرار لا يكرهه  
 مع الاسكان ثم قال قال استاذنا يبينه ان من عنده ما يكفي للغسل مرة مع المضمضة والاستنشاق وثلاثا  
 بدونهما يغسل مرة معهما اه (قوله غسل مرة) لان ترك التكرار لا يكرهه مع الاسكان وجميع من حكم وضوءه  
 عليه الصلاة والسلام ذكره ما فيه واما الوضوء مرة واحدة فقد ثبت فعله وقال هذا وضوءه لا يقبل الله الصلاة  
 بدنيه افاده الحلبي (قوله وعكسه) وهو ما اذا قدم الاستنشاق لا يجوز له لصيرورة الماء مستعملا كذا في الجر  
 لان الانف لا ينطبق على الماء بخلاف الفم فانه ينطبق على بعض الماء فلا يصير الباقي مستعملا اه ابو السعود  
 (قوله لا) اي لا يجوز له وتعبير الشارح اولى من تعبير غيره بلا يجوز لانه يحتاج الى تأويل عدم الجواز بعدم الاجزاء  
 او يحتمل على المضمضة والاستنشاق في الغسل الواجب كذا في الجر (قوله الاولى نعم) ظاهره ولو متسوكا  
 لاحتمال ان يتصل من اجزاء السوائل شي اويبقى اثر طعام لا يخرج السوائل ويجرح (قوله وتخليل) هو بالخاء  
 المعجمة جعل شي في الخلل الذي هو الفرجة بين الشئين والجمع خلال كحل وجبال اه صحاح وتخليل الحبة  
 تفريق شعرها من اسفل الى فوق كذا في الجر (قوله لغبر المحرم) وله مكرهه كما في النهر وسنة التخليل قوله ما  
 وعند الامام مندوب كما حكاه في خبر مطلوب (قوله بعد التثالث) اي تثليث غسل الوجه كذا في الحلبي (قوله  
 ويجعل ظهر كفه) في المنح وكيفية على وجه السنة ان يدخل اصابع اليدين فروجها التي بين شعراتها من اسفل  
 الى فوق بحيث يكون كف اليد خارجا وظهورها الى المتوضي اه وقيد في المعراج بان يكون بماء متقاطر  
 كما في الجر (قوله وتخليل الاصابع) قال في النهر هو ادخال بعضها في بعض بماء متقاطر وبقي عنه ادخالها  
 في الماء ولو غير جار وهو سنة مؤكدة اتفاقا اه وفوز دعوى الاتفاق بما في الشرب لالية انه سنة عند ابى يوسف  
 وهما بفضلانه ورجح في المبسوط قول الثاني اه ابو السعود (قوله اليدين) اي اصابع اليدين (قوله بالتشبيك)  
 اي تشبيك الاصابع بعضها في بعض والتخليل انما هو بعد التثليث لانه سنة التثليث بجر (قوله يختصر يده  
 اليسرى) افاد الحلبي انه جاء من رواية ابن ماجه التخليل بالختصر ما كونه مختصر اليسرى او من اسفل فالتله  
 اعلم به كذا في النهر قال في الجر وبشكل كونه مختصر اليسرى ان هذا من الطهارة المستحب في فعلها ان  
 تكون باليمنى قلت قد ورد في حديث يفيد انه لا يغسل الرجلين باليمنى ولفظ الحديث في الجامع الصغير من طريق  
 ابن عدى عن ابي هريرة اذا وضأ أحدكم فلا يغسل اسفل رجله بيده اليمنى وسأني للشارح عد غسل الرجلين  
 باليسار من المستحبات ولعل الحكمة في كونه بالختصر كونه ادى الاصابع فهي بالتخليل انصب كذا في شرح  
 المنية (قوله بالاختصار) وخاتما بختصر رجله اليسرى والتخليل من الاسفل ان يبدأ من اسفل الاصابع  
 الى فوق من ظهر القدم وقيل المراد من اسفل الاصابع من باطن القدم كما جزم به في المعراج الوهاج والاول  
 اقرب كذا في الجر (قوله وهذا) اي كوف التخليل سنة (قوله فرض) ظاهره ان شعبه يرجع الى التخليل فيعيد

وهما شتان مؤكدا ان شتانان  
 على سنن خمس الترتيب والتثليث وتجليد  
 الماء وفعلهما باليمنى (والباب العشرة فيهما)  
 بالغرغرة ومجاورة المارن (لغير الصائم)  
 لاحتمال القصاد وسر تقدم عليهما اعتبار  
 اوصاف الماء لان لونه يدرك بالبصر ولوعنده  
 بالغم ورجحه بالانف ولوعنده ما يكفي  
 للغسل مرة معهما ولا بد من غسل  
 مرة ولو اختلصت فمضمضة واحدة  
 بياقها اجزاء او عكسه لا وهل يدخل اصبعه  
 في فمه وانما الاولى نعم فمستأني (وتخليل  
 اللحية) الغير بجر بعد التثليث ويجعل ظهر  
 كفه الى عنقه (وتخليل الاصابع) اليدين  
 بالتشبيك والرجلين بختصر يده اليسرى  
 بادا يختصر رجله اليمنى وهذا بعد دخول  
 الماء خلا لها فلي مضمضة فرض

(وتلخيص الغسل) المستوعب ولا عبادة  
للزفات ولو اكتفى بمرة اذا اعتاده ثم والا  
ولو زاد لطمأينة القلب او قصد الوضوء  
على الوضوء لا بأس به وحدثت تعدد  
محول على الاعتقاد ولعل كراهتهم تكرار  
في مجلس تنزيه بل في الماء الجاري جائز لانه  
للجواهر الاسراف في الماء الجاري جائز لانه  
غير يضيع فتأمل (ومسح كل رأسه مرة)

فرضية التخليل مع ان القرض حينئذ انما هو الغسل قال في البحر عن الفتح لانه اذا لم يصل بكون الغسل فرضاً  
وليس التخليل غسلاً كما لا يخفى اهـ ويحتمل ان صغيره يرجع الى الدخول (قوله وتلخيص الغسل) اي تكراره  
ثلاثاً سنة الاولى فرض والاخرتان سكتان مؤكداً على الصحيح كذا في البحر عن السراج وهو المناسب  
لاستدلالهم على السنة بانه عليه الصلاة والسلام لما توضأ مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعفه  
الاجر مرتين وذلك لانه جعل للثانية جزأً مستقلاً وهذا يؤيد باستقلالها لانها جزء سنة حتى لا يثبت عليها  
وحدها كذا في النهر ونخرج بقيد الغسل المسح فان تلخيصه لا يكون سنة ولا مندوباً ولا دليل على كراهته  
كما في البحر (قوله المستوعب) يعني ان السنة تكرار الغسلات المستوعبات لا الغرفات كذا في البحر فلو غسل  
في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم المرة الثانية يصب الماء بعضه ثم في المرة الثالثة يصب موضع الوضوء  
فهذا لا يكون غسل الاعضاء ثلاث مرات كذا في الهندية (قوله اذا اعتاده ثم) هذا احد اقوال ثلاثة  
قال في النهر ولو اقتصم على الاولى ففي انهم قولان قيل بانه تركل السنة المتهورة وقيل لانه قد قاتل بما مر به كذا  
في السراج واختار في الخلاصة انه ان اعتاده ثم والا لا ينبغي ان يكون هذا القول محل القولين قال في البحر  
وينبغي ترجيح عدم الاثم لقولهم والوعيد لعدم رؤيته الثلاث سنة فلو اثم بنفس التركل لما احتج الى هذا الحمل اهـ  
(قوله لطمأينة القلب) اي عند الشك وكذا اذا نقص لعزلة الماء والبرد والحاجة لا يكره كذا في الهندية  
(قوله اوقصد الوضوء) ظاهره انية وضوء آخر متحقق في الغرفة الرابعة او الخامسة ولا كراهة والحديث  
يدل على غير هذا (قوله لا بأس به) الاولى ان يقول لحسن لما علل به في البحر بانه نور على نور واستفيد من هذا  
ان الوضوء على الوضوء في مجلس مطلوب كما في الخلاصة وفيه انهم صرحوا بان تكرار الوضوء في مجلس واحد  
لا يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف في الماء كذا في البحر عن السراج واجاب في النهر بانه لا تدفع في كلامهم  
لاختلاف الموضوع وذلك ان ما في الخلاصة فيما اذا اعاده مرة واحدة وما في السراج فيما اذا كرره مراراً وهو  
صريح ما في السراج وعبارته لو كرر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف  
فتدبراه وظاهره ان الكراهة تحريرية لمكان الاسراف (قوله وحديث فقد تعدى) وارد على قوله ولو زاد  
لطمأينة القلب والحديث مذكور في البحر وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء  
لا يقبل الله الصلاة الا به وتوضأ مرتين وتوضأ مرتين وقال هذا وضوء من يضاعفه لاجر مرتين وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً  
وقال هذا وضوءي ووضوء الانبياء من قبلي فمن زاد على هذا ارتقص فقد تعدى وظلم (قوله محمول على الاعتقاد)  
هو ما جزم به في الهداية وقال في البدائع انه الاصح فلا يثم الا اذا اعتقد ان الوضوء لا يجوز الا بالزيادة اقول انه  
يأثم بالاسراف ولو اعتد سنة الثلاث فقط فلذا قالوا في المفهوم حتى لو اوى سنة العدد وزاد لقصد الوضوء على  
الوضوء او لطمأينة القلب او نقص الحاجة فلا بأس به ولو كان كما ذكر لا تكرر الزيادة مطلقاً وقيل ان الحديث  
محمول على الزيادة على حدود الوضوء ورد بان اطالة الفترة مطلوبة رهي بالزيادة المذكورة وقوله في الحديث فقد  
تعدى راجع الى الزيادة وقوله وظلم راجع الى النقص فقيه لف ونشر مرتب كذا في البحر عن غاية البيان (قوله  
واهل كراهتهم) اي الفقهاء اتفقوا على جوابهما او رد على قوله اوقصد الوضوء على الوضوء وهذا بناء من الشارح على  
ان الوضوء اذا تكرر مرتين يكره كما هو ظاهر جعله جواباً عن قوله اوقصد الوضوء وقد علمت ما ذكره صاحب النهر  
من ان الكراهة في تكراره ثلاثاً كما هو صريح عبارة السراج وان حملت عبارة الشارح على التكرار مراراً كما قاله  
الحلبي فقيه انه اسراف ومن المدحوم ان الاسراف مكره فحرمنا التزجها (قوله بل في القهستاني) جواب بالترقي  
عن الابرادين الواردين على قوله ولو زاد وعلى قوله اوقصد الوضوء (قوله معز بال) بصيغة اسم الفاعل حال  
من القهستاني اوبقح الميم وسكون العين وكسر الزاي وتشديد الباء وهو اسم مفعول اصله معز وباء اجتمعت الواو  
والياء وسبقت احدهما بالساكون قلبت ياء وادغمت (قوله الاسراف في الماء) اي فان زاد ولو لم يقصد لطمأينة  
ولا وضوءاً على وضوء يكون جائزاً ولكن هذا فاصر على الجاري وما تقدم اعلم (قوله جائز) ضعيف بل هو مكره  
سواء كان في وسط الماء او في ضفته حيث كان لغير حاجة اهـ حلبي (قوله لانه) اي المتوضي المأخوذ من المقام (قوله  
غير ضيق) اي لانه يعود اليه ثانياً فلو اخرج الماء خارجاً يكره اتفاقاً (قوله فتأمل) اشار به الى توجيهه كذا  
في الحلبي (قوله ومسح كل رأسه) وذلك لما روى الترمذي في جامعها عن علي بن ابي رباح عن النبي صلى الله عليه وسلم غسل

اعضائه ثلاثا ومسح راسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله مرة) لان التكرار في الغسل  
لاجل المبالغة في التنظيف ولا يحصل ذلك بالمسح وما روى من تنليه محمول على ما اذا كان بماء واحد وهو  
م شروع على ما روى الحسن عن الامام وفي العناية كيف يكرر المسح وقدمه بالبلل مستعملا بماء الاولى  
واجيب بانه يوصف بالاستعمال اذا اقيم به فرض آخر لا اذا اقيم به السنة لانها تتبع للفرض لاسيما وهي بعينها  
لم يتغير محلها اه وفيه نظر ولا يظهر في كيفية المسح ان يرفع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويمددها الى الخلف  
على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا بهذا كذا في الجرع الزليهي  
وما قاله بعضهم من انه يجافي كفيه حل المسح رده في الجرع (قوله ودوام عليه اثم) هذا هو ثالث الاقوال  
كما قدمناه (قوله معا) اشار به الى انه لا يتامن فيها (قوله ولو بمائه) اشار به الى خلاف الشافعي اقل ان السنة  
لا تحصل الا بماء جديد ودلنا بقوله عليه السلام الاذان من الرأس فان المراد بيان الحكم لبيان الحقيقة  
ولا الخلق لان الشارع بحث لبيان الاحكام لا لبيان الحقائق ونلاحظ **ك**ذا في التهر وكيفية ان يمسح  
بالسبابتين داخلهما وبالا بهما من خارجهما وهو المختار معراج وعن الحلواني وشيخ الاسلام يدخل  
الخنصر بين اذنيه ويحركهما (قوله لكن الخ) استدراك على المبالغة (قوله والترتيب) هوسنة مؤكدة على  
الصحيح فيكون مسننا بتركه (قوله المذكور في النص) اي الذي ذكره الله تعالى في نص القرآن وعمل  
عن قول الكثر المنصوص لما يرد عليه ان الترتيب لم يكن منصوحا عليه وان اجب عنه بانه منصوح  
عليه من العلماء كذا بقا من المنع وغيرها (قوله وعند الشافعي) زاد في شرح الملتقى واحد (قوله وهو مطالب  
بالدليل) قال في البحر بعد ذكر الادلة والبحث فيها والحاصل انه لا حاجة الى اقامة الدليل على عدم الافتراض  
لانه الاصل ومدمية مطالب به قال وما استدلل به النووي بان الله تعالى ذكره مسوحا بين مغمض ولان الاصل  
جمع المتجانسة على نسق واحد ثم عطف غيرها ولا يخرج عن ذلك الافئدة وهي هنا وجوب الترتيب  
قد اجيب عنه بان القاعدة التنبهية على وجوب الانتصار في صب الماء على الارجل لما انتهت مظنة الاسراف  
كفي الكشف وغيرها اه (قوله والاولاء) اسم مصدر والمصدر المولاة قال الحموي لا تتحقق المولاة الا بعد غسل  
الوجه اه وفيه تأمل اذا ذكره انما يتجه ان لو كانت المولاة معتبرة في جانب فراض الوضوء فقط وهو خلاف  
الظاهر كذا في ابني السعود (قوله بكسر الواو) واما بقبحها فهو صفة توجب لمن قامت به التصيب لمن  
اعتقه مثلا (قوله غسل المتأخر) عرف الزليهي الولا بانه غسل العضو الثاني قبل جفاف الاول زاد الحدادي  
مع اعتدال الهواء والبدن وعدم العذر حتى لو فني ماؤه فذهب لطلبه لابس به على الاصح وعرفه الاكمل  
بالتتابع في الافعال من غير ان يتخللها جفاف عضو مع اعتدال الهواء وغرة الخلاف انه لو جف الاول قبل  
غسل الاخير واذا كان ما قبل الاخير يجب بكونه ولا على الاول دون الثاني والظاهر انه لا يكون ولا يحمل  
الثاني في عبارة الزليهي على ما بعد الاول لا على ما يلي الاول كذا في التهر فالشارح ارضى ما جمعه صاحب التهر  
لكن في الهندية ما يدل على ان المراد بالثاني ما يلي الاول ونصها ومنها المولاة وهي التتابع وخذه ان لا يجف  
الماء على العضو قبل ان يغسل ما بعده في زمن معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر ايضا  
استواء حال المتوضي اه (قوله او مسحه) اي مسح المتأخر كما اذا كان متحفظا او ذاعصابه على رجليه (قوله  
لاباس به) يعني لاشئ عليه (قوله ومثله الغسل الخ) اي مثل الوضوء في حكم الولا وتعرفه الغسل والتيمم  
وفيه ان التيمم لا يتأتى فيه جفاف وتخفيف الاعضاء قبل غسل القدمين فيه ترك الولا في التهر مقتضى تعريف  
الولا لو وضوا وضوا متكررا غسل فيه العضو الثاني قبل جفاف الاول انه يكون اتياب سنة الولا (قوله لذلك)  
هو امر الريد على العضو المغسول (قوله وترك الاسراف) سيما في ان الاسراف مكرره تحريما تقتضاه ان يكون  
تركه واجبا (قوله وترك لطم الوجه) لانه ليس من الادب (قوله وغسل فرجهم الخارج) قال الحلبي لانه كالمسح  
فكما ان القدم يغسل في الوضوء ويجب في الغسل فكذلك الفرج هو ظاهره ان ذلك يطلب في حال الوضوء ولو بعد  
الاستنجاء وهو بعيد بل الظاهر ان ذلك حال الاستنجاء فقط (قوله ومستحب) السبب والتاء رأيتان اي المحبوب  
فيه والمحبوب في اللغة ضد المكروه واصطلاحا ما يثاب على فعله ولا يلام على تركه كافي شرح الملتقى (قوله ويسمى  
مستحبوا) اي لان الشارع بين ثوابه من ثواب الميت وهو تعدد محاسنه **و**كون المذنب هو المستحب ما قاله

مستوعبة لتركه ودوام عليه اثم (واذنيه)  
معا ولو بمائه (لكن لو لم يمسح راسه فلا بد  
من ما يجدي (الترتيب) المذكور في النص وهو  
وعند الشافعي رضى الله عنه فرض وهو  
مطالب بالدليل (والاولاء) كسر الواو  
غسل المتأخر حتى لو فني ماؤه فذهب لطلبه  
بلا عذر حتى لو فني ماؤه فذهب لطلبه  
لاباس به ومن السنن ذلك وترك الاسراف  
فرض ومن السنن الوجه بالماء وغسل فرجهم الخارج  
وترك لطم الوجه بالماء وغسل فرجهم الخارج  
(ومستحب) ويسمى مستحبيا

الاصوليون وعند الفقهاء المستحب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه اخرى والمندوب ما فعله مرة  
او مرتين تعليم الجواز كذا في شرح النقاية ويرد عليه ما رغب فيه ولم يفعله وما جعله تعريفا للمستحب جعله  
في المحيط تعريفا للمندوب كذا في البحر (قوله وما ديا) لان فعله ادب بلغ الشارع (قوله وفضيلة) اي لان فعله افضل  
تركه فهو بمعنى فاضل اولانه بصير فاعله اذ فضيلة بالثواب وبمعنى فضلا لانه زاد على الفرض والواجب وتطوعا  
لان فاعله متبرع به اياه بالسهود (قوله وما احبه السلف) قال ابو السعدي اذا كان ما احبه السلف مندوبا  
فليكن ما رغب فيه عليه الصلاة والسلام ولم يفعله بالاولى اه (قوله التيامن) دلفة لذهاب ذات العين  
كما في القاموس والمراد البداءة بالميامن لما في الكتب السنة كان عليه السلام يحب التيامن في كل شيء حتى  
في طهوره وتغسله وترجله اه والطهور بضم الطاء والتغسل ليس التعليل والترجسل تسريح الشعر ذكره  
القاري في شرح النقاية (قوله ولومسها) كما اذا كان متحفزا او مجروحا (قوله لا الاذنين) اي فيمسحهما  
معان امكنه حتى اذا لم يكن له الايد واحدة او باحدى يديه علة ولا يمكنه مسحهما معا بالاذن البيني ثم  
باليسرى كما في الهندية (قوله بظهيريه) اهدم استمسح بالتيهما ودليله ما روى انه عليه السلام مسح ظاهر  
رقبته مع مسح الرأس (قوله لانه بدعة) هي اذا اطلقت تصرف الى الهيئة (قوله ومن آداب) عدمها المصنف  
خمس عشرة ولو قال الاول من مستحباته لاستغنى عن هذا (قوله عبرين) اي المفيدة للتبعية (قوله اوصلها  
في الفتح الخ) منها زيادة على ما في المصنف والشارح نزع خاتم عليه اسمه تعالى واسم نبيه حال الاستنجاء وكون  
انيته من خرف وان يغسل عروة الابريق فلا نا ووضعه على يساره وان كان اثناء بغيره من فغن يمينه ووضع  
يد محالة الغسل على عروته لا راسه واستصحاب النية في جميع افعاله والتأني وهو عدم الاستعجال في الوضوء  
كما في الهندية وملى آنيته استعدادا قال في البحر ينبغي تقييده بما اذا لم يكن الوضوء من المنه والحرص لان  
اوضوه منهما اليسر من الاناء والامتناع بالشمال عند الاستفساخ وبكره باليمين ولزيادة على ثلاث اي  
مكرومة قال في البحر الاما قناتنا من قصد الطهارة اربعة الوضوء على الوضوء بالماء المشمس ومنها  
غسل ما تحت الحناجيين والشياوب اعدم الحرج وان يبدأ في غسل الوجه من اعلاه وفي مسح الرأس بقدمه  
وفي اليد والرجل بالطرف الاصابع كما في المعراج (قوله استقبال القبلة) لانه اما بادة او مقدمة عبادة  
فيختار له خبر المجالس وهو ما استقبل به القبلة كذا في شرح النية والغسل لما كان الغالب فيه كشف  
العورة لم يستحب فيه الاستقبال (قوله ذلك اعضائه) ذكر في المندوبات وفي الخلاصة انه سنة عندنا وهو  
ما قدمه الشارح خصوصا في الشاة كما قاله السكال لان الجلاء مكتف (قوله وادخل ختمه) خصه لانه اذا  
(قوله وتقديمه الخ) في شرح النية عندي انه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود لفعل الصلاة (قوله وهذه)  
اي تقديم الوضوء على الوقت (قوله وبعد فرض) لكنه موسع اول الوقت مضيق في آخره (قوله انظاره) اي  
الى الميسرة (قوله الواجب) اي بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فوطا في صريح الشارح ان المراد  
بالواجب هنا الفرض (قوله وهو فرض) اي كفاية (قوله ونظمه) اي نظم ما ذكر من المسائل (قوله من قال)  
من الكامل واجزأه مفعلا دخل بعض اجزائه الطي (قوله من تطوع عابد) قالوا ان الفرض افضل من  
التطوع بسبعين ضعفا (قوله ولو) الزايدة او عاطفة على محذوف تقديره حتى ان جاء بمثله والا ولا اولي (قوله)  
منه باكثر (قوله المجزوء متعلق باكثر والضعيف للفرض او متعلق بجوارحه للتطوع راكثر بالتخييل كعسر  
في النية الشارح (قوله التطهير) لا الاولى التطهير لان الكلام في فعل المفاضل واهله ضرورة الشعر وفيه انه  
مصدر تطهير كالتطهير مصدر تطهير (قوله قبل وقت) اه لغير المعذور (قوله وابتدا) يوقف عليه دون همز  
في المصراع الاول ويؤني بالهمز مع التنوين في اول المصراع الثاني للضرورة (قوله ابرا) بقطع الهمزة لانه  
مصدر الزاوية وهو مقصور (قوله ومثله لقرط) لا يعني ان تحوي لقرط لا محل لذكره مثلا وانما محله الغسل اه  
ابو السعدي (قوله لن علم) قيد في الاستحباب (قوله فرض) اي ايضا الزاوية بالتحريك او بالزاع (قوله لا لغيره)  
كثقل الاناء او فرض به (قوله فله علم الجواز) بذلك منه صلى الله عليه وسلم افضل من المستحب وقد يكون  
واجبا كما اشار اليه صاحب النهر سابقا (قوله الحاجة) فان دعت اليه حاجة يجازف فوئنا بتركه لم يكن  
في الكلام تركه للادب كما في البحر عن شرح النية (قوله فخرنا عن الماء المستعمل) اي لو وقع الخلاف في نجاسته

واذا بفضيلة وهو ما فعله عليه الصلاة  
والسلام مرة وتركه اخرى وما احبه السلف  
(التيامن) في اليدين والرجلين ولو مسح  
لا الاذنين والمخدين فيلغى اثر عضون  
لا يستحب التيامن فيها لانه بدعة (ودن آداب)  
بظهيريه (لا المضموم) لانه بدعة في الفتح  
عبرين لان له آدابا اخر اوصلها في الخزان  
عبرين عشر ولو قال الاول من مستحباته وذلك  
الذي في العشرين (استقبال القبلة وكون  
اليدين وبين (رادخال ختمه)  
اعضائه (صالح آذنيه) عند مسحهما  
المطلوبة (صالح آذنيه) عند مسحهما  
(وقد دعي على الوقت لغير المستحبة من  
احدى المسائل الثلاث لان الوضوء  
تأخره الفرض افضل من انظاره الواجب  
قبل الوقت مندوب ويدر فرض الشاة ابرا  
المعسر مندوب افضل من انظاره الواجب  
الثالثة الاناء ابرا  
وهو فرض وقله من قال  
وهو فرض من تطوع عابد  
الفرض افضل من انظاره الواجب  
حق ولو جاء منه باكثر  
الا ان تطهر قبل وقت وابتدا  
فلا سلام كذا في الاربع  
والله اعلم بالصواب  
وتحريك خاتمة الواجب  
الاضيق ان علم وصول الماء الى الارض  
الاستحبابية بغيره (الاعذر بالعمرة فلتعلم  
عليه الصلاة والسلام بكلام الناس)  
المحو ان (عدم التكلم بكلام الناس)  
الحاجة بغيره (والمحو في مكان  
تحرر عن اناء المستعمل  
صالح)



وان كان الاصح طهارته (قوله وعبارة السجل الى آخره) هي المراد بعبارة المصنف لا خصوص الجلووس في مكان  
 مرتفع قاله ابو السعود (قوله انبل) اي اعم وايضا لانه قد يكون مستعليا ولا يفظ (قوله هذه) اي الجمع وان  
 الضمير نظرا للغير (قوله وسطى الخ) يتأصل في كون الجمع وثبة وسطى اللهم الا ان يقال ان الاستحباب رتبة بين  
 الاستئذان والكرهية فيكون المعنى هذه اي الجمع اي القول بان تلبية (قوله من سن) اي من قال بسنية التلافظ  
 كالامام الشافعي (قوله كما مر) اي بالصيغة الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام (قوله  
 والدعاء بالوارد) قال صاحب البحر الادعية المذكورة في كتب الفقه للوضوء لاصل اه كما قاله النووي والثابت  
 في الشهادة بعد انقراغ من الوضوء وانزه عليه السراج الهندي في التوشيح والادعية ان يقول عند المختصة  
 اللهم اعني على تلاوة القرءان وذكرك وشكرك وحنن عبادك وعند الاستفتاء اللهم ارحني رابحة الحجة  
 وعند غسل الوجه اللهم يضر وجهي يوم تبيض وجوه اولئك وعند غسل الجهر اللهم اعطني كافي  
 يبعيني وحامي حسابي سيرا وعند غسل يده اليسرى اللهم لا تعطيني كافي بشمالي ولا من وراء ظهري وعند  
 مسح راسه اللهم انقلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح اذنيه اللهم اجعلني من الذين  
 يستمعون القول فينبهون احسنه وعند مسح عنقه اللهم اهدني رقبتي من النار وعند غسل رجليه اللهم  
 ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاعداء ام تمخ عن مثلا خسرو في الهندية عند غسل رجله اليمنى يقول  
 ما ذكره المصنف وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعيي مشكورا وتجارتي ان نبوء  
 (قوله من طرق) اي يقوى بعضها بعضها فانتي الى مرتبة الحسن (قوله قال محقق الشافعية) ومعه بذلك  
 لانه لو قال الرمي مقتصر الاوه انه خبر الدين الرمي الجنني (قوله به فضائل الاعمال) اي بهذا الحديث  
 لاجل تحصيل الفضيلة المترتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لانه ان كان معها في نفس الامر  
 فقد اعطى حقه من العمل والالم بترتب على العمل به فمفسدة تحليل ولا تحريم ولا خياع حق لا غير وفي حديث  
 ضعيف من باعه عن نواب عمل فعمله حصل له اجره وان لم يكن فانه او كما قال اه (قوله عدم شدة ضعفه) شديد  
 الضعف هو الذي لا يخلو طريق من طرفه عن كذاب الزعم بالكذب قال ابن حجر (قوله وان يدخل تحت اصل  
 عام) وذلك لاصلها هو ما لم يوجب الدعاء فانه عام في كل وقت (قوله وان لا يعتقد) اي يدين الفاعل (قوله سنية  
 ذلك) اي ورود عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا او قول او اما على سبيل الاحتمال فلا مانع (قوله الموضوع) اي  
 المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم اجماعا بل قال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة والسلام  
 من قال على ما لم يقل فليدبره الله من النار (قوله بحال) اي حيث كان بخلاف اقوال الشرعة واما لو كان  
 داخلا في اصل عام فلا مانع منه لانه حديثا بل لدخوله تحت الاصل العام والله اعلم (قوله الاذقرون)  
 الاولى قرئت اي الرواية راغاد كره لتأويل الرواية بالقتل (قوله اي بعد الوضوء) الاظهر من عبارة المصنف ان  
 يرجع لسلك عضو وهو محل الاستدلال به من كلام الزيلعي ولكنه تبع في هذا الشكل للادور والمصنف افاده  
 الحلبي (قوله وان يقول بعده) في الهندية وفي خلافة (قوله التوابين) هم الذين كلما اذنبوا تابوا ولم تطهروا  
 الذين لا ذنب لهم وتدم التوابين فيه وفي الآية جبر الله فلما اخرجوا من النار اذنبوا لهم وتكبر المتطهرون والمقصود  
 ان يجعله من احدى الطائفتين فالوارد يعني اوبى في السائل تحصيل مائة التوابين في المستقبل او اعطاء  
 ثواب فاعلمها او اعطاه منزلة التطهر وثوابه (قوله وان يشرب الخ) في الهندية ويشرب فطرة من فصل وضوئه  
 مستقبل القبلة قائما (قوله وضوئه) بالفتح لما الذي يوضأ منه اي من الذي زاد في الانا ما روى عن علي رضي  
 الله تعالى عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعل للظاهران محل هذا في غير الماء الموقوف الا ان يقال انه  
 من فروع الوضوء في غير الوقت (قوله كما مر من) الاولى تأخير عن قوله مستقبل القبلة فاعلان التشبيه فيما  
 (قوله او قائما) والتخير كما فاده الحلبي وفي البحر ما يفيد ضعف هذا التفسير حيث قال في نقل كلام الفتح قيل وان  
 شاء فاعدا (قوله بكرة قائما) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشرب من احدكم قائما من نسي فليدبره كذا الامام ابو السعود  
 (قوله تنزيها) قال ابو السعود ليس العلماء على ان هذه الكراهة تنزيحية لانها لا امر طهي لا امر ديني اه (قوله  
 وعن ابن عمر) قصد بذلك بيان حكم الاكل قائما ودعائه ذكره ذكر الثرب (قوله كذا الخ) هذا التعبير يدل  
 على الاعتياد على قول وقوله وعن ثبتي ربه جلية وكذا يقال فيما بعده وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم شرب

وعبارة الكمال وحفظ ثبته عن الزقاق وهي  
 انبل (الجمع بين سنية القلب وفعل السان)  
 هذه رتبة وسطى بين من سن التلاظ والتسمية  
 ومن كره عدم تعلقه عن السان (والسنية)  
 حكم من (عند غسل كل عضو) وكذلك  
 المسوح (والاجماع بالوارد عند) اي عند  
 كل عضو وقد روى ابن حبان وغيره عنه  
 على الصلاة والسلام من في فضائل  
 الشافعية ان يري فيعمل به في ضابط  
 الاعمال والادب والادب (قائمة شرط)  
 العمل بالحديث الضعيف عدم شدة  
 ضعفه وان يدخل تحت اصل عام وان  
 لا يتقدم في ذلك الحديث واما الموضوع  
 فلا يجوز الدخول به بحال ولا روايته الا اذا  
 قرن ببيان وضعه (والصلاة والسلام على  
 الذي بعده) اي بعد الوضوء لكن في الزيلعي  
 اي بعد غسل عضو (وان يقول بعده) اي  
 الوضوء (الامام اجعلني من التوابين واجعلني  
 من المتطهرين وان يشرب بعده من فضل  
 وضوئه) كما مر من مستقبل القبلة قائما  
 او فاعدا وفتح اعداها بكرة قائما تنزيها وعن  
 ابن عمر كذا الخ على عمل النبي صلى الله  
 عليه وسلم وعن ثبتي ربه جلية وكذا يقال فيما بعده وقد صرح انه صلى الله عليه وسلم شرب





انما هو النجس الخارج لا خروجه المخرج عن كونه النجس مؤثرا للتعطش مع ان الضده هو المؤثر في رفع ضده  
والخروج شرط فقط ولا وجود للمشروط بدون شرطه كذا في البحر عن السكال (قوله كل خارج) زاده لدفع توهم  
ان الاضافة في المصنف من اضافة الصفة الى الموصوف اي نجس ذي خروج مع ان ذلك هو المطلوب لكنه تبع  
المصنف في ذلك (قوله نجس) بفتح الجيم اسم لعين النجاسة وبكسر هاء المالا يكون طاهرا فهو اعم فيصح كذا ذكره  
الشارح ضبطه في المصنف بهما غيران الفتح اليق لبعده عن التكلف ولا فرق بينهما لغة كما في النهر (قوله اي  
من المتوضي) حقيقة والمتوضي الذي وضى فالتوضي الذي هو مرجع الضمير مأخوذ امامن توضأ فعل  
الوضوء او طسوع وضأته وانما قلنا ذلك لانه لو حمل على المتوضي حقيقة لما كان لتقييد الشارح بالحى فائدة  
لخروج الميت به ولكن لزم على هذا استعمال اللفظ وهو متوضي في حقيقة ومجازة وان قيل انه مشترك  
لفظي فالمشترك اللفظي لا عموم له كذا ذكره في البحر (قوله الحى) احتراز عن الميت فانه لو خرجت منه نجاسة  
لم يعد وضوءه بل يغسل موضع النجاسة فقط ونحوه في النهر (قوله معتادا اولا) وذلك لان الله تعالى قال  
اوجاء احدكمكم من الغائط فاطلق الغائط وهو المحل المتسفل واراد لزومه وهو الحدث كناية فالحمل على  
الاعم وهو الخارج منهم مطلقا والى فيه الاحتجاج على ما لثرضى الله تعالى عنه في تقييده بالمعتاد  
افاده في البحر (قوله من السيلين اولا) والدليل للخارج من غيرهما عموم ما رواه الدارقطني الوضوء مما خرج  
وليس مما دخل (قوله حكم التطهير) حكمه اما الوجوب كما اذا سال على طاهر الجسد واما النذب كما اذا نزل  
الدم الى ما اشتد من الانف فانه يتقض الوضوء لنذب غلله بالمبالغة في الاستنشاق وكما اذا نزل الدم الى  
صماخ الاذن يتقض وليس ذلك الا لكونه يذب تطهيره في الغسل ومن اقتصر في بيان حكم التطهير  
على الوجوب اراد الثبوت ليعلم النذب ومن قال ان الدم اذا نزل الى قصبة الانف لا يتقض محمول على انه لم  
يصل الى ما يسن اصال الماء اليه في الاستنشاق فهو في حكم الباطن كذا في البحر ووجهه في النهر وعزم بان  
المراد بالحكم الوجوب فقط وانه في مسئلة الانف والصماخ يلحقهما التطهير وجوبا في الغسل والمراد من  
القصبة ما لان منها والمراد بالصماخ الخرق الذي يجب اصال الماء اليه في الحنابة وحمل الوجوب على  
الثبوت مما لا ادعى له اقول ما في البحر احوط فتأمل (قوله مجرد الظهور) من اضافة الصفة الى الموصوف اي  
الظهور والمجرد عن السيلان فلو نزل البول الى قصبة الذكر لا يتقض لعدم ظهوره بخلاف القلفة فانه ينزله  
اليها ينقض الوضوء وعدم وجوب غسلها للخرج لالا نه في حكم الباطن كما قاله السكال (قوله عين السيلان)  
اختلف في حد السيلان فمن ابى يوسف حده ان يعلم فيجدر وهو الصحيح وعن محمد اذا انتفخ على رأس البرج  
فظهر به قبح ونحوه نقض اي وان لم ينفذ روي الدراية قول محمد اصح واختاره السرخسي وقال السكال انه الاولى  
(قوله لما قالوا) لغة للمبالغة (قوله لومسح الدم الخ) وكذا لوالي عليه رمادا او ترابا ثم ظهر ثانيا وتبره ثم وثم  
بنتقض كذا في الهندية قال في البحر وانما يجمع اذا كان في مجلس واحد مرة بعد اخرى اما اذا كان في مجالس  
مختلفة لا يجمع اه (قوله كالوسال) تشبيه في النفي وهو عدم النقض وهو محترز قوله يلحقه حكم التطهير  
ولذا قال في النهر وفائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل العينين وباطن الجرح اذ حقيقة التطهير فيها ممكنة وانما  
الساقط حكمه (قوله اوجرح) في القاموس جرحه كنعته كله والامم الجرح بالضم (قوله وكدمع) اي فانه  
لا يتقض ومراوده الخارج لاعتن اذى لما يأتي (قوله على ما سبذكره المصنف) اي في مسائل شتى آخر الكتاب  
(قوله ولنا فيه كلام) حاصله انه قول ضعيف وتخريج قريب فلا يعول عليه (قوله وخروج غير نجس) عطف  
على قوله خروج كل خارج نجس (قوله مثل ريح) فانه ناقض مع كونها طاهرة على الصحيح حتى لو ابي  
سراويله مبتلة او ابل من اليتيم الموضع الذي يمر به الريح يخرج الريح لا يتنجس وهو قول العاسمة وما نقل  
عن الحلواني انه كان لا يصلي بسراويله فورع منه كذا في البحر (قوله اودودة) ولومن فرج بالاجماع على  
ما في السراج والنناقض ما عليها واختاره الزبلي وكذا يقال في الحصة وهذا يقتضي ان ذكرهما  
بعد قوله ليقضه خروج نجس مستدرك فان الناقض اذا كان ما عليها من النجاسة صدق انه خارج نجس  
فيدخل تحته ولا يكون خارجا بقوله الى ما يطهر لان ما عليها من النجاسة وان قل خرج الى ما يطهر  
كما في قلب البول والغائط فعلى هذا يكون العطف عليه من قبيل عطف العام على الخاص كما لا يخفى

كل خارج (نجس) بالفتح وبكسر (منه)  
اي من المتوضي الحى معتادا اولا من  
السيلين اولا الى ما يطهر بالبناء المعقول  
اي يلحقه حكم التطهير ثم المراد بالخروج  
من السيلين مجرد الظهور وفي غيرهما  
عن السيلان ولو بالاقوة لما قالوا لومسح  
عن صماخ الجرح ولو تركه اسال نقض والا لا  
الدم سكال يخرج عين اوجرح اودكر  
كالوسال في باطن عين اوجرح مدمن  
ولم يخرج وكدمع على ما سبذكره المصنف  
الحجر قضا نقض على ما سبذكره المصنف  
ولنا فيه كلام (و) خروج غير نجس مثل  
(برج اودودة) ووجهه من (دبر)

اه من (قوله خروج ذلك) اي المذكور من الثلاثة قاله الحلبي وهو يقتضي ان الريح تخرج من الجرح وهو كذلك  
 كما في القهستاني وحكم الدودة مكررة مع قول المصنف بعد دودة من جرح (قوله لا ربح من قبل) فانها  
 لا تنقض على الصحيح كذا في البحر (قوله فيندب لها الوضوء) ولا يجب لان اليقين لا يزول بالشك (قوله وقيل  
 يجب) فانه محذور وهو احدى روايتين عنه وبه اخذ ابو حفص الكبير للاحتياط ورجحه النكاح بان الغالب  
 في الريح كونها من الدبر بل بالنسبة لكونها من القبل فيعده غلبة الظن التي تقرب من اليقين وهو في موضع  
 الاحتياط له حكم اليقين فترجح الوجوب قال صاحب البحر يندب في ترجيح الوجوب فيه اذا غلبت السبيلان  
 وحينئذ له احكام آخران ايضا لو طلقت ثلاثا وتزوجت باخر لا تحيل للاول مالم تغيب لاحتمال ان الوطئ  
 في الدبر الثاني يحرم على زوجها باجتماعها الا ان يمكنه اثباتها في قبلها من غير ذلك اذا اخطأ مجرى  
 البول بمسلك الجماع فلا يجب عليها الوضوء بالريح الخارجة لان الصحيح عدم النقض بالريح الخارجة من  
 الفرج والاحكام لا يأتين فيها على هذا المعنى اه وفيه ان الحكم الاول جارها لاحتمال الوطئ في مسلك البول  
 دون مسلك الجماع والوطئ انما يحل اذا وقع في الفرج اللهم الا ان يقال ان مسلك البول لضيقه لا يأتى  
 فيه وطئ (قوله وقيل لو سئنته) حاصل هذا القول التفصيل في وصف الريح فان كانت متنته وجب الوضوء  
 لانه دليل انه من الدبر وان كانت غير متنته فلا يجب الوضوء لان ذلك دليل انها من القبل (قوله لانه اختلاجات)  
 اي لان هذا الريح بسبب اضطراب الاعضاء وليست بريح خارجة ولوسلم انها ريح كما يقوله الاطباء  
 فليست بمنعنة عن محل نجاسة والريح لا ينقض الا ذلك لان عينها نجسة لان الصحيح طهارة عينها  
 كذا في البحر وذكرنا ذلك بعد القيل لاحاجة اليه لان القيل يشمله كما يشهد له استعمالهم (قوله وهو يعلم)  
 الواو للحال والمراد بالعلم غلبة الظن لانها تعطى حكم اليقين في احكام الفقه قاله الحلبي ومفهومه  
 انه اذا علم انه من الاسفل اوله يعلم شيئا لا نقض فيهما وبعبارة المنع وقيد في الخلاصة النقض بالريح اذا  
 خرج من الاعلى اما اذا لم يعلم ذلك فهو اختلاجات لا وضوء فيها وبه يلغى اي ريح خرجت من الدبر وليست  
 بناقضة (قوله لهما) اي من القبل والذكر (قوله ناقض) اي لما علمها (قوله لا خروج دودة الخ) لانها متولدة  
 من لحم طاهر وهو لو سقط لا ينقض فكذا ما يتولد منه بخلاف الخارجة من الدبر لانها متولدة من النجاسة  
 كذا في المنع (قوله منه) اي من الجرح (قوله لهما) اي الدودة والجمع وطهارة اللحم بالنسبة له فقد قالوا  
 ما بين من الحي كميته الا في حق نفسه حتى لا تفسد صلاته اذا حمله فسقط اشكال الحلبي بان اللحم  
 نجس لا طاهر (قوله وعدم السيلان) عطف على مدخول اللام كما انه جواب سؤال حمله اذا كان طاهرا  
 ولا ينقضان فليكن النقض بما علمها فاجاب عن ذلك بان شرط النقض وهو السيلان معدوم وهل يعتبر  
 السيلان بقوة بحيث لو خرج ما علمها من مفرد لا يسيل بجر (قوله فيما علمها) اي من البله بكسر الباء كما  
 قاله ابو السعود (قوله وهو مسطاط النقض) اي السيلان يعنى في غير السيلان علة للنقض (قوله حكم النقض)  
 الاضافة للسيلان (قوله قال) اي صاحب البرازية (قوله لان في الخارج خروجا) المعنى ان الخروج لازم  
 للخارج في تحقق الخارج تحقق الخروج اقول ان هذا مما لا يشك على احد انما المقصود التفرقة في الحكم  
 بين الخارج بنفسه والخارج بالصنع فلا يحسن هذا التعليل ومقابل المصنف ان الخارج لا ينقض والخارج  
 بنفسه ينقض وهو مختار صاحب الهداية ويرتب عليه ان الخارج لا يكون نجسا (قوله كالفصد) فانه ناقض  
 اتفاقا مع ان الدم فيه مخرج وانما قلنا اتفاقا لانه لا يلزم الخصم الابتغى عليه (قوله انه الاصح) وجهه بانه  
 لا يظهر كون الخارج علمته في هذا الحكم بل كونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الخارج كما يتحقق مع عدمه  
 وجميع الادلة المورد من السنة راقيان تفيد تعليل النقض بالخارج النجس وهو ثابت في الخارج كذا  
 في البحر (قوله واعتده) اي التساوي بين الخارج والخارج (قوله بالمصوص رواية) اي بالذي نص عليه من  
 جهة الرواية وهو الفصد فان الرواية فيه النقض وفيه اخرج (قوله والارجح رواية) بالكسر عطف على المنصوص  
 والرواية النقل والرواية الادراك بالهاتين وانما شبه ارجح لما قاله من ان في الخارج خروجا فنفى ادراك العقل  
 تساويعا (قوله فيكون) تفريع من الشارح على القول المتقدم (قوله قبي) افراده بالذكر وان كان داخلا  
 فيما قبله لخالفته في حد الخروج وانما كان ناقضا لقوله عليه الصلاة والسلام اذا عم احدكم في صلاته او قل

(لا) خروج ذلك من جرح ولا خروج (ربح من  
 قبل) غير مفصلا ما هي في فندبها الوضوء  
 وقيل يجب وقيل لو سئنته (ودكر) لانه  
 اختلاجات حتى لو خرج ربح من الدبر وهو  
 يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو اختلاجات  
 فلا ينقض وانما قيد بالريح لان خروج  
 الدودة والنجاسة منهما ناقض (دودة من جرح  
 في الجوهره) (و) لا خروج (دودة منه)  
 او اذن او انق (و) (وكذا اللحم سقط منه)  
 لطهارتها وعدم السيلان (والمخرج) بقصر  
 وهو مسطاط النقض (سيلان) في حكم  
 (والخارج) نفسه (سيلان) في حكم  
 النقض على المختار كما في البرازية قال لان  
 في الخارج خروجا فنفى ادراك العقل  
 عن اليقين وراجع بالنصوص رواية  
 وفي القسمة وراجع بالنصوص رواية  
 ومعنا انه الاشبه القوي عليه (و)  
 والارجح رواية فيكون القوي عليه (و)  
 ينقضه (في ملافاه)

فلينصرف وليتوضأ الحديث وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ومن تابعهم وفي حديث آخر من  
 قام اورع في صلاته فلينصرف وليتوضأ ولين على صلاته ما لم يتكلم ورع من باي قتل ونفع ورع  
 بالضم لغة قليلة والاسم الرعاف وهو خروج الدم من الانف والقيء مصدر قاء والاصل قيأ تحركت العين  
 وانفتح ما قبلها واصل مضارعه يقياً بوزن يمنع نقالت حركة العين الى الساكن الصحيح قبلها وقلت كسرة  
 لمناسبة الياء التي سكنت بعد نقل حركتها كذا في ابي السعود (قوله فاه) وفي نسخة فاه وانما اشترط في القى  
 ملؤ القم لان ملا القم من قعر المعدة وهو نجس ودونه من اعلاه فلا يستحب النجاسة ولان القم شبيه بها  
 بالباطن حتى لو انبع الصائم بقره لا يفسد صومه كالماء في النجاسة من محل الى اخر في الجوف لا تبطل  
 طهارته وشبهه لا يخرج حتى لا يفسد الصوم بادخال الماء فيه فراعينا الشبهين فلا يتقض القليل ملاحظة  
 للباطن ويتقض الكثير ملاحظة للاخر كذا في البحر (قوله بان يضط) اي يمسك ويصح في البناء ان  
 ما لا يقدر على امساكه (قوله بالكسر) اي كسر الميم كذا في شرح الملتقى (قوله اي صغراً) وهي ماء صغراً احد  
 الاخلاط الاربعة الدم والمرارة الصفراء والمرة السوداء والبلغم وقدر براد بالمرّة ما يقابل الصفراً افاده ابو السعود  
 (قوله او علق) في القماموس العلق يحركه الدم عامة والشديد الحرة والغلظية او الجامة والمراد الاخير (قوله  
 اي سوداً) الاول دأب الصغراوى وهذا دأب السوداءى وانما قيد بالعلق وهو الدم الجامة لانه لو كان سائلاً  
 نقض وان قل واعتبره محمد بالقيء ورجحه في الوجيز كذا في ابي السعود (قوله فغير ناقض) تسع الشارح  
 في هذا صاحب التهر والاصواب حذف غير كمال عليه كلام الزيلعي وعبارته ولو فاه دمان نزل من الراس  
 نقض قل او كثر باجماع اصحابنا اه ابو السعود وكذا في الشربلالية والذي في المنية وشرحه الحلبي عدم  
 النقض بالجامة اتفاقاً فعل مافى الزيلعي والشربلالية محمول على المانع (قوله اذا وصل الخ) مفهومه  
 ما صرح به الشارح بعد في قوله ولو هو في المرى وان لم يستقر وقال الحسن اذا تناول طعاماً او ماء ثم فاه من  
 ساعته لا يتقض لانه طاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قبل التي فلا يكون حدثاً ولا يكون نجساً كذا  
 في البحر وهو المختار كذا في المجتبى ذكره في التهر وصححه في المعراج فهما قولان صحيحان (قوله وهو نجس  
 مغلط) اي القى وقبل انه لا ينكس الثوب الا اذا غش (قوله لمخالطة النجاسة) علة النجاسة مطلقاً (قوله  
 ولو هو في المرى) المرى مجرى الطعام والشراب كذا في الحلبي وقيل مجرى النفس كما ذكره في الذبايح (قوله  
 لطهارته) قال في البحر وقد يقال ينبغي على قول من حكم بنجاسة الدود ان يتقض اذا ملا القم وظاهر  
 التشبيه ان عدم النقض متفق عليه وافرد الضمير لان العطاف باو (قوله في نفسه) اي وما عليهم ما قيل  
 لا يملأ القم فلا يعتبر ناقضاً (قوله مطلقاً) اي سواء نزل من الرأس او عله من الجوف وسواء كان اصفر  
 متناً ام لا ومتا بل الاطلاق ما اختاره ابو نصره ان اذ اصعد من الجوف بان كان اصفر او متناً يكون بمنزلة  
 القى ولو نزل من الرأس فطاهر (قوله به بقى) اي بطهارته مطلقاً بقى ولذا قال في التجنيس انه طاهر كيف  
 ما كان وعليه الفتوى (قوله فانه نجس) اي ولو قليلاً بدليل التشبيه (قوله لقلته) علة لقوله لم يتقض (قوله  
 لنجاسته) علة لقوله كفى المشبه بماه فم الميت النجس (قوله لا بالجماورة) بخلاف التي من ساعته فانه انما  
 تجنيس بالجماورة فلذا اشترط فيه ملى القم (قوله في من بالغم) شامل للنازل من الرأس والصاعد من الجوف  
 وقوله على المعتمد راجع الى الثاني لان الاول بالاتفاق على الصحيح وفي اطلاق القى على النازل من الرأس التي  
 ليست محلاً للنجاسة نظر حوى عن البرجندى (قوله اصلاً) اي مطلقاً نزل من الرأس او صعد من الجوف  
 ملا القم ولا اختلط بطعام او لا اذا كان الطعام ملاً القم كذا في البحر والمخ (قوله فيعتبر الغلب) الاول  
 الاولى فيعتبر ملؤ القم من الطعام كما صدر به صاحب البحر ليشمل ما اذا كان الطعام مغلوباً ومع ذلك يملأ القم  
 ولذلك بين صاحب البحر غلبة الطعام بقوله بحيث لو انفرد ملا القم فاحفظه (قوله في كل حدة) فان كان  
 الطعام يملأ القم نقض والا فلا (قوله مائع) اما لو كان علقاً متجمداً اعتبر فيه ما ملأ القم بالاتفاق لانه سوداً مشترقة  
 كذا في البحر (قوله من جوف اوفم الخ) اشار به الى عدم الفرق بين الدمين المذكورين عند غلبة البراق  
 وهو ظاهر اطلاق الشارحين ونقل ابن الملك الاتفاق على ان الدم الخارج من الجوف المغلوب لا يتقض  
 واما اذا خرج منه غير مخلوط بشئ فاعتبره محمد بالقيء وصححه في المحيط والسراج وعندهما ان سال بقوة نفسه

بان يضط (من من) بالكسر  
 اي صغراً (او علق) اي سوداً او اما العلق  
 النازل من الرأس فغير ناقض (او طعمام  
 او ماء) اذا وصل الى المعدة وان لم يستقر وهو  
 نجس مغلط ولو من صغري ساعدت النجاسة  
 هو النجس لمخالطة النجاسة ذكره الحلبي  
 ولو هو في المرى فلا يتقض انما فاكفى علة  
 او دود فانه طاهر مطلقاً يعني بخلاف ماء  
 النائم فانه نجس كفى علة من نفسه  
 فم الميت فانه نجس كفى علة من نفسه  
 وان لم يتقض لقلته (قوله في من بالغم) على  
 لا بالجماورة (اصلاً) الا اختلط بطعام فيعتبر  
 المعتمد ولو استويا فكل على حدة (قوله  
 الذاب (دم) ما منع من جوف اوفم



في مسئلة الغصب وهي ما لو تزع رجل خاتما او خفا او قلنسوة من آخر وهو نائم ثم اعاد ما تزع ان اعاده في تلك  
 النومه يبرأ من الضمان اجماعا وان تكرر نوموه وبقتته فرد في مجلس آخر لم يبرأ من الضمان اجماعا لاختلاف  
 السبب والمجلس وان استيقظ قبل ان يعبده ثم نام في وضعه فاعاده في النومه الثانية لا يبرأ من الضمان عند  
 ابي يوسف لاختلاف السبب ويبرأ عند محمد لاختلاف المجلس وان انتقل من موضعه من غير استيقاظ يبرأ  
 عند ابي يوسف ولا يبرأ عند محمد وليذكر للامام قول الصحيح من مذهبه انه لا يضمن الا بالتحول ابو السعود  
 عن الشربلالية بقليل زيادة (قوله اصلا) اي من كل وجه احتزبه عما يخرج من صاحب العذر قبل خروج  
 الوقت فانه وان كان غير حدث في حقه فهو نجس لكونه حدثا في حق غيره فهو بالتقييد بقوله اصلا  
 في داخل تحت هذه المسكينة (قوله بقرينة زيادة الباء) لان زيادتها تدل على عموم النفي في الخبر (قوله كفي  
 قليل) لانه من اعلى المعدة وهي ليست محل النجاسة فحكمه حكم الربق كذا في المنع ومحل في غير  
 عين خر وول فانهما وان قلنا نجسان بالاصالة (قوله ودم لوترك لم يسئل) لقوله تعالى اودما مسفوحا  
 فغير المسفوح لا يكون محرما فلا يكون نجسا وهو غير السائل سواء كان من آدمي وغيره لا يطلق النص  
 اه منخ (قوله ليس بنجس) فيسليم من انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه نجسا ولا ينعكس فلا يقال ما لا يكون  
 نجسا لا يكون حدثا فان النوم والانعاء والريح ليست بنجسة وهي احدثات (قوله رفقا باصحاب القروح)  
 فلا يكون قليل الدم منهم نجسا (قوله خلافا لمحمد) فانه يقول ان التي والدم القليلين نجسان وذلك لانه  
 لاثرا للسيلان في النجاسة فاذا كان السائل نجسا فقير السائل يكون كذلك كذا في الفتح وهذه غير رواية  
 الاصول وظاهر الرواية عنه غير هذه كذا في التمر (قوله مانعا) كلاما ونحوه اي وبقي بقول ابي يوسف فيما اذا  
 اصاب الخاءدات كالثياب والابدان كذا في المنع (قوله حكما) اشار به الى ان المصنف شرع يتكلم على النواض  
 الحكمية بعد الحقيقة (قوله نوم) هو فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه وتقع الحواس الظاهرة  
 والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيعجز العبد عن اداء الحقوق وللعلماء في النوم  
 طريقتان احدهما ان النوم ليس بناقض انما النواض ما لا يخلو عنه التام فان المسكنة اذا زالت لا يعبرى عن  
 خروج شيء عادة واثبات عادة كالميتة من حكم الثانية ان عنه ناقض وصح في السراج الاولى واختارها الزبلي  
 مقتصر على علمه لانه لو كان نافضا لاستوى وجوده في الصلاة وخارجها فاذا في البحر والمنع وفي التمر اقول ينبغي  
 ان لا يكون عينه ناقضا اتفاقا فافين به انفلات ربح اذ ما لا يخلو عنه التام لوتحقق وجوده لم ينقض فالموهم  
 اولى وفي حاشية الشلبي سئل عن شخص به انفلات ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فاجبت بعدم النقص بناء  
 على ما هو الصحيح ان النوم نفسه ليس بناقض وانما النواض ما يخرج ومن ذهب الى ان النوم نفسه ناقض لزم  
 نقض وضوءه من به انفلات الربح بالنوم والله اعلم (قوله مسكنته) المسكنة بالضم ما تمسك به والعقل الوافر وشمل  
 المريض اذا نام في صلاته مضطجعا وفيه خلاف الصحيح القرض كذا في البحر (قوله المسكنة) اي عن خروج  
 الربح منه (قوله بحيث) الباء لتصور النوم الذي تزول معه القوة (قوله او ركبته) اي اطاق النوم على احد ركبته  
 وهو تنسية وركب بفتح الواو وكسر الراء ما فوق الفخذ كما في الحاي وكذا اذا كان معتمدا على احد رقبته كما في البحر  
 واما اذا بسط قدميه من جانب والصق اليديه بالارض فهذا غير ناقض كما في الخلاصة (قوله على المختار)  
 راجع الى الصلاة وعن ابي يوسف اذا تعمد النوم في الصلاة نقض (قوله كالنوم) مثال للنوم الذي لا يزيل  
 المسكنة (قوله اوساجدا) او قائما او راكعا (قوله على الهيئة المسنونة) اي الصفة المسنونة بان يكون رافعا  
 بطشه عن تخذيه مجافيا عضديه عن جنبه وذلك لان الاستسالة باق والاستسالة منع كذا في البحر  
 وظاهر ما المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله على المتعمد) اعلم ان في النوم ساجدا خلافا  
 قال بعضهم انه لا ينقض في الصلاة مطلقا وفي غيرها ان كان على الهيئة المسنونة والقياس في الصلاة  
 كذلك الا ان اثر كنهه بالنصر فيها كذا في البدائع وصرح الزبلي بانه الاصح وسجدة التلاوة في هذا كالتصليبة  
 وكذا سجدة السهو وقال في التمر ما في البحر من تصحيح الزبلي لهذا فهو موبل في عقد القرأءة انما لا يفسد  
 الوضوء بنوم الساجد في الصلاة اذا كان على الهيئة المسنونة قميده في المحيط هو الصحيح اه وقال في المتن  
 وشربه لانه لو لم لا ينقض نوم قائم اوقاعد او راكع اوساجدا على هيئة السجود المعتبرة شرعا في الصلاة

(وكل) (ماليس يحدث) اصلا بقرينة  
 زيادة الباء كفي قليل (قوله ودم لوترك لم يسئل)  
 (ادب بنجس) عند الثاني وهو الصحيح رفقا  
 باصحاب القروح خلافا لمحمد (و) بنفسه  
 باصحاب القروح (اي قوله بالاصاب ما تعاد) بنفسه  
 بغير قول محمد (اي قوله بالاصاب ما تعاد) بنفسه  
 حكما (نوم يزيل مسكنته) اي قوله بالاصاب ما تعاد  
 بحيث تزول مسكنته من الارض ودم  
 النوم على احد جنبه او ركبته (لا)  
 اوجهه (والا) اي وان لم يزل مسكنته على  
 ينقض وان تعمد في الصلاة غير ساجدا  
 الخشاع كالنوم قاعدا ولو سجد على  
 زليل سقط على المذهب اوساجدا على  
 الهيئة المسنونة ولو في غير الصلاة على  
 بالمتعمد من الحاي

او اخرجهم اعلى العتمة قاله المصنف رحمه الله تعالى اه (قوله او توركا) التوركا ان يبسط قدميه من جانب وبالصق  
 اليه بالارض (قوله او محتيا) اى واضعا حبوته والحوية ان يجمع بين ظهره وساقيه بعمامته او يديه كذا  
 في القاموس (قوله ورأسه على ركبتيه) الوالوالعال وبالاولى اذا لم تكن رأسه كذلك (قوله او شبه المنكب) وهو  
 من نام واضعا اليه على عقبه وبطنه على فخذه وصار شبه المنكب على وجهه افاده صاحب الجروقيه  
 نظر (قوله اوفى بحمل) اى اذا نام قائما او قاعدا كما فى الخلاصة (قوله اوا كاف) بدون ياء برذعة الحمار وهو  
 ككتاب وغراب والمصدر الينكاف قاله صاحب القاموس (قوله عربانا) الظاهر ان يقال مثلى ذلك فى الموكفة  
 الظهور والله فيه فى البحر التعبير بعربانة وقال فى المغرب فرس عربى لاسرج عليه ولا ليد وجعه امرأ ولا يقال  
 فرس عربان اه فعلت ان هذا الاستعمال غير عربى بل يقال معروفى كافى حديث ركبا الحمار معروفيا  
 (قوله فان حال الهبوط) اى النزول من علو السفلى (قوله والا) بان كان حال الصعود والاستواء (قوله  
 حين سقط) اى قبل ان يصيب جنبه الارض او عند اصابته جنبه الارض بلا فصل (قوله كعاس بهم)  
 ظاهره انه لا يكتفى السماع بدون فهم وفى الهندية ما يقيد خلافه حيث قال فيها اما النعاس فى حالة  
 الاضطجاع لا يخلو ما ان يكون ثقيلا او خفيفا فان كان ثقيلا فهو حدث وان كان خفيفا لا يكون حدثا  
 والناصل بين الخفيف والثقل انه ان كان يسرع ما قيل عنده فهو خفيف وان كان يجنى عليه عامة ما قيل  
 عنده فهو ثقل اه فظاهر تعبيره بيسمع اشتراط السماع فقط (قوله والعته) هو آفة توجب الاختلال فى العقل  
 بحيث يصير الشخص مختلط الكلام فاسد التدبير لانه لا يضرب ولا يشتم بجر وانما كان وضوءه صحيحا لحكمهم  
 على عبادة بالهبة وان لم يكن مكافيا لالهة بالصبي لان عقله قد زال ابوالسعود وفى البحر ويوضع عنه  
 الخطاب وقيل الا فى العبادات احتسابا وفى اصول البيتى ان المعتوه ليس بمكافى باذاة العبادات كالهبة  
 العاقل لانه اذا زال عنه توجهه عليه الخطاب بالاداء حاله بوضوءه ما مضى اذ لم يكن فيه مرجع كالقليل فقد  
 صرح بانه يقضى القليل دون الكثير وان لم يكن مختطبا فيما قبل كالنائم وهو اقرب الى التحقيق كذا فى شرح  
 المغنى للهندى (قوله كنوم الانبياء عليهم السلام) صرح فى الفتية بانه من خصوصياتهم ولهذا اورد  
 فى الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفخ ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد فى حديث آخر ان عيسى  
 تسامان ولا ينام قلبى ولا يشكل عليه ما ورد فى الصحيح من انه نام ليلة التعريس حتى طلعت الشمس لان القلب  
 يقطن بحس بالحدث ويشعر به وليس طلوع الشمس والغبر من ذلك فلا يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهى  
 نائمة وهذا هو المشهور فى كتب المحدثين والفقهاء بجر عن شرح المذهب على انه لا خصوصية للزوم بل غيره من  
 النواقض كذلك ولم يزد استدرك عليه شيخنا بعبارة القهستانى حيث قال ولا تنقض من الانبياء عليهم  
 السلام فلا حاجة الى تخصيص النوم بعدم النقض وحينئذ يكون وضوءهم تشرية باللام ويستثنى من ذلك  
 انماؤهم وغشيهم اه ابوالسعود وظاهره ان الانعاش والغشى نفسهما ناقضان لاما لا يخلوان عنه والا لكانا  
 غير ناقضين فى حقهم ايضا (قوله انماؤهم) اى الانبياء عليهم الصلاة والسلام والانعاش ضرب من المرض  
 يضعف القوة ولا يزيل الجبى اى العقل بل يستمر بخلاف الجنون فانه يزيله (قوله وغشيهم) هو تعطيل القوى  
 المحركة والحساسة لضعف القلب من الجوع او غيره قهستانى وهو كما فى شرح ابن وهبان بفتح الغين  
 وسكون الشين وبكسرهما مع تشديد الباء ثم نقل عن حدود المتكلمين ضم النعين وعليه اقتصر فى النهر  
 ابوالسعود وهو كالنوم فى فوات الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى بطلت عبارته بل اشده لانه لان النوم  
 فترة صليمة والانعاش الذى منه الغشى عارض لا يتنبه صاحبه اذ انه فكان حدثا بكل حال (قوله ومنه الغشى)  
 اى من الانعاش فهو نوع منه كما فى القاموس وهو الموافق لما فى حدود المتكلمين الا ان القهساء يفرقون بينهما  
 كالاطباء نهر واوردان مقتضى ما تقدم ان لا يكون الغشى ونحوه ناقضا بالاولى لان الناقض الحقيقى من غيرهم  
 لا ينقض منهم فاولى الحكمى ثم ان هذا ينافى ما ذكره الملا على القارى فى شرح الشفاء من الاجماع على انه  
 صلى الله عليه وسلم فى نواقض الوضوء كالامة الاما صحت من استثناء النوم لانه كان صلى الله عليه وسلم تمام عيناه  
 ولا ينام قلبه وقد حكى فى الشفاء قولين بالطهارة والتجافة فى المحدثين منه صلى الله عليه وسلم (قوله جنون)  
 هو زوال العقل ونقضه ظاهر باعتبار عدم مبالاته وتميز الحدث من غيره لانه يصير مسؤولا فحق هذا صريح

او توركا او محتيا ورأسه على ركبتيه  
 او الالة عربانا فان حال الهبوط تنقض  
 والا ولو نام قاعدا تجايل فقط ان اتنبه  
 حين سقط فلا تنقض به يفتى كما عسى بهم  
 ان ينام ما قيل عنده والعته لا ينقض  
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام بل ينقض  
 انماؤهم وغشيهم ظاهر كلام المبسوط نعم  
 (ن) ينقض (انعاش) ومنه الغشى (وجنون)

الانحاء على الانبياء عليهم الصلاة والسلام دون الجنون انتهى عيني (قوله وسكر) اي وينقضه سكره وسروره يغلب على العقل بمباشرة بعض الاسباب الموحية له فيمنع الانسان عن العمل بموجب عقله من غير ان يرثه ولذا بقي اهلا للعطاب وهو التحقيق وقيل انه يرثه وتكليفه مع زوال عقله بطريق الزجر عليه وهي السكر سكر الجحيم القلب عن الاهتداء بنور العقل لان العقل في الرأس وشعاعه في الصدر والقلب فاذا شرب الجحيم خلص اثره الى الصدر فخال بينه وبين نور العقل فيبقى الصدر مظلاما فلم ينتفع القلب بنور العقل كذا في الجحيم (قوله يدخل) العبارة فيها حذف الجار والمجرور اي به ويدخل مبنيا للفاعل من دخل قال في النهر واختلف في حده هنا وفي الايمان والحدود فقال انه عام انه سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا الطول من العرض وخم طيب زحاه رماه بل يغلب عليه فيهدى في اكثر كلامه ولاشك انه اذا وصل الى هذه الحالة فقد دخل في مشيئة اختلال والتقييد بالاكثر يفيد ان النصف من كلامه لو استقام لا يكون سكران وقد رجحوا قولهما في الابواب الثلاثة قال في حدود الفتح ولمكثر المشايخ على قواهما واختاره للفقوى وفي نواقض المجتبى الصحيح قولهما اه (قوله ولو باكل الحشيشة) هو بحث لصاحب النهر لم يكن منصوبا واستدل له بما في عقد القرأند انهم حكموا بوقوع طلاقه اذا سكر منها زجراله اه (قوله وقهقهة) هي في اللغة ان يقول قهقهة واصطلاحا ساذكره الشارح وفيها خلاف قيل انهم من الاحداث وقيل لا وانما يجب الوضوء منها عقوبة وزجر او هو اقياس لانهم ليست بنجاسة بخارج نجس بل هي صوت كالبكاء وينبغي ترجيح الثاني لموافقة القياس وسلامته عما يقال انها ليست بنجاسة ولا سيما وموافقة الاحاديث فانها على ما رووا ليس فيها الا لامر باعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونها من الاحداث كذا في الجحيم واثر الخلاف يظهر في مس المصحف فعلى انها حدث لا يجوز وعلى انها للزجر يجوز اقول وينبغي ان يظهر ايضا في كتابة القرأند وانما حل الطواف بهذا الوضوء فقيه تردد والحاقه بالصلاة يوثق بان لا يجوز فتدبره كذا في النهر اقول والذي ينبغي ترجيحه الاول لانه على الثاني يلزم انه لو ادى به صلاة لم يكن فيه الا حرمة فقط ويجب عليه الاعادة لظواهر الاحاديث فقط وهذا البطلان لاصل المذهب وموافقة القياس لا تقتضي الترجيح بل العمل في غالب المسائل على خلافه (قوله هي ما يسمع جيرانه) احتراز بذلك من الضحك وهو ما كان مسموعا له فقط وحكمه انه لا ينقض الوضوء بل يبطل الصلاة واما التبسم وهو ما لصوت فيه اصلا بل تبدوا سنانة فقط فحكمه انه لا يبطلها لانه صلى الله عليه وسلم تبسم في الصلاة حين اتاه جبريل عليه السلام واخبره ان من صلى عليك مرة صلى الله عليه عشرين كافي البدائع وقال جابر ابن عبد الله ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تبسم ولو في الصلاة كافي النهاية وظاهر كلامهم ان التبسم في الصلاة غير مكرره ولذا قال في الاختيار ولا حكم للتبسم كذا في الجحيم (قوله بالغ) اما الصبي فقهقهته لا تنقض وضوءه لكن تبطل صلاته وهو المعتمد من احوال ثلاثة وهذا القيد مما يؤيد ان النقض زجر ويمكن ان يقال ان المأمور بالاعادة المبالغون فاعتبرها الشارع حدثا في حقهم دون من عداهم وان كان الاصل العموم وبالحمله فمقتضى القهقهة من المشكلات (قوله ولو امرأة) وذلك لان النساء شقائق الرجال في التكليف (قوله اذا قمقه سهوا) من مدخول المبالغة والنقض في حال السهو احد قولين وهو يرمي الزبلي (قوله كتاباني) اي اذا قمقه في ذهابه للوضوء (قوله فلا يبطل وضوءه في شمن الغسل) اي المندرج فيه اما اذا قوضا اربا ثم اغتسل فالوضوء مستقل كما هو الظاهر (قوله لكن رجح في الخانية والفتح والنهر الخ) الذي في النهر وهو الذي رجحه المتأخرون وهذا ليس ترجيحاً منه اللهم الا ان يقال انه حيث لم يتقه فقد مال الى ترجيحه (قوله النقض عقوبة له) انما ذكر النقض لان بطلان الصلاة بما لا خلاف فيه كانه عليه في المضمرات (قوله كاله) اي ذات ركوع ومجود او ما يقوم مقامهما من الايمان والعذر او راكبا يوجب بالقل او بان فرض حيث يجوز فلا تنقض القهقهة في صلاة الجنائز ومجدة تلاوة لكن يبطلان وقيدنا به ولنا حيث يجوز لانه لو كان راكبا يوجب بالطوع في المصروف اقربة فقهقه لا ينقض وضوءه لعدم جواز صلاته عند الامام خلافا للثاني يجر وقوله وسجدة تلاوة اي خارج الصلاة كافي الشامي (قوله ولو عند السلام) اي اوفى سجود السهو كافي المحيط (قوله عمدا) من مدخول المبالغة اي ولو عمدا وقيد به ليكون الخروج بصنعه فلا تبطل به الصلاة ويبطل الوضوء لوقوعه في جزم منها (قوله لا الصلاة) لانه خروج بصنعه (قوله فلا تنقض) اي للوضوء لان قهقهته وقعت بعد بطلان الصلاة بقهقهة الامم (قوله

(وسكر) يدخل في مشيئة عمدا ولو باكل الحشيشة (وقهقهة) هي ما يسمع جيرانه (والفتح) ولو امرأة (قوله كتاباني) اي اذا قمقه وضوءه ولو حشيشا (قوله مستقلة) (اصلي) ولو تبسم في شمن الغسل لكن رجح مقسري (ولو تبسم في شمن الغسل) عقوبة فلا يبطل وضوءه في شمن الغسل (قوله في الخانية والفتح والنهر الخ) الذي في النهر وهو الذي رجحه المتأخرون (قوله كاله) اي ذات ركوع ومجود (قوله عمدا) من مدخول المبالغة اي ولو عمدا وقيد به ليكون الخروج بصنعه فلا تبطل به الصلاة ويبطل الوضوء لوقوعه في جزم منها (قوله لا الصلاة) لانه خروج بصنعه (قوله فلا تنقض) اي للوضوء لان قهقهته وقعت بعد بطلان الصلاة بقهقهة الامم (قوله

بمخلافها بعد كلامه عدا في الاصح ومن  
مسائل الامتحان ولو نسي الباقي المسح  
فقهه قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده  
لبطلانها بالقيام اليها (وباشترط فاحشة)  
بتماس الفرجين (الحياتين) ينتقضه (مس)  
مع الانتشار على المتعد (لا) ينتقضه (مس)  
ولو لا بابل على المتعد (لا) ينتقضه (مس)  
فذكر لكن يغسل يديه بابل (راسه) ولم يد

بمخلافها) اي بخلاف فقهه المأموم بعد كلامه اي الامام عدا (قوله في الاصح) صححه السجل قال في البحر  
وافرق بينهما ان الكلام قاطع للصلاة لا مفسدها اذ لم يقوت شرط الصلاة وهو الطهارة فلم يفسد شيء من  
صلاة المأمومين بخلاف حديثه عدا لتفويته الطهارة فافسد جزأ يلاقيه فيفسد من صلاة المأمومين  
كذلك فقههم بعد ذلك تكون بعد الخروج من الصلاة فلا تنقض (قوله ومن مسائل الامتحان) اي الاختبار  
من السائل للمسؤول هل عنده علم بحكمها (قوله ولو نسي الباقي) اي على صلاته اي مريد البناء والاولى حذف  
الاولا لانه مبتدأ مؤخر خبره قوله من مسائل الامتحان (قوله المسح) اي مسح الراس والخف وكذا لو نسي  
غسل بعض اعضائه اذا مسح ليس قيدا على ما يظهر (قوله قبل قيامه للصلاة) اي شروعه فيها (قوله  
انتقض) وذلك لان الفقهية وجدت في اثناء الصلاة وهي مفسدة للصلاة ناقضة للوضوء (قوله لا ينفق  
لا ينفق اذا فقهه بعد القيام الى الصلاة ووجه الامتحان فيها ان بلغزاي فقهه اذا صدرت في الصلاة  
لا تكون ناقضة واذا صدرت خارجها نقضت ابوالسعود اي مع ان الامر بالعكس واطلاق النقض وعدمه  
على هذه الطهارة انما هو على قولهما بناء على ان الفقهية تبطل ما غسل من اعضاء الوضوء لا عند ابي يوسف  
لان الفقهية لا تبطل ذلك عنده (قوله فاحشة) المراد بالفحش الظهور لا الفحش الذي نهى عنه الشارع  
لان ذلك قد يكون بين الرجل وامرأته او المعنى فاحشة ان لو كانت مع الاجنبية او باعتبار اغلب صورها  
لانها تكون بين المراتين والرجلين والرجل والغلام ثم هي من الناقض الحكمي (قوله بتماس الفرجين)  
الباء للتصوير والتماس التلاقي واشترط التماس هو الظاهر دراية وصححه الاستيعابي وفي ظاهر الرواية  
لا يشترط ذلك افاده في البحر (قوله والرجلين) صادق بتماس ذكرهما وبمس ذكر احدهما دبر الآخر  
(قوله مع الانتشار) في الهندية عن القنية لا يعتبر انتشار آلة الرجل في انقاض طهارة المرأة (قوله ولو لا بابل)  
وذلك لانه يندر عدم مدى مع هذه الحالة والغالب كالمحقق في مقام وجوب الاحتياط والاصل ان السبب  
الظاهر يقوم مقام الامر الباطن وذلك بطريق قيام هذه المباشرة مقام خروج النفس بجرع المعنى (قوله على  
المعتمد) هو قولهما وقال محمد وهو رواية عن اصحابنا انه لا ينقض ما لم يظهر شيء وقد صححه صاحب الحقائق  
ولا يعتمد على هذا التحجج فقد صرح في التحفة كما نقله شارح المنية ان الصحيح قولهما هو المذكور وفي المتن بحر  
(قوله لا ينقضه مس ذكر) بذلك لما رواه اصحاب السنن الابن ماجه عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن  
قيس بن طلق بن علي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل عس ذكره في الصلاة فقال هل هو الا  
بضعة منك والبضعة بفتح الموحدة القطعة من اللحم قال الترمذي هذا الحديث احسن شيء يروى في هذا  
الباب واسع ورواه الطحاوي ايضا وقال هذا حديث غير ضارب في اسناده ومثله في ارض حديث  
بصرة بنت صفوان الدال على النقض وبرجح حديث طلق على حديث بصرية بان حديث الرجل اقوى  
لأنهم احفظ للعلم واضبط ولهذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل وقد اسند الطحاوي الى ابن المدبني انه قال  
حديث ملازم بن عمرو احسن من حديث بصرية وعن عمرو بن علي الفلاس انه قال حديث طلق عندنا ثابت من  
حديث بصرية بنت صفوان وقد ضعف حديث بصرية جماعة حتى قال يحيى بن معين ثلاثة احاديث لم تصح  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حديث مس الذكر وفي شرح الآثار للطحطاوي لان علم احدا من الصحابة  
افتي بالوضوء من مس الذكر الابن عمر وقد خالفه في ذلك اكثرهم واسند عن ابن عيينة انه عد جماعة لم يكونوا  
يعرفون حديث بصرية وقد ثبت عن علي وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وسند برة  
ابن ابيان وعمران بن الحصين وابي الدرداء وسعد بن ابى وقاص انهم لا يرون النقض افاد ذلك في البحر ومثل  
الذكر الفرج والدبر (قوله لكن يغسل يده) اي من المس وهو احد ما حمل عليه حديث بصرية كما في قوله الوضوء  
قبل الطعام ينفي الفقر وبعده ينفي اللهم ومحل التذبح اذا استنجى بالاجار خشية التلويت دون الماء نهر وعبارة  
المبسوط فتعذبه مطلقا (قوله وامرأة) ولو بشبهة وهو مذهب علي وابن عباس وجماعة من التابعين ودليلنا  
ان اللبس اذا قرن بالنساء يراد به الجماع وحديث عائشة الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة قالت  
فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم من القراش فالتصته فوقت يدي على بطن قدسية وهو في المسجد واما  
منصوبتان وهو قول الله ان اعوذ برضاك من سخطك الى آخر الدعاء وحديث عائشة ايضا الذي في الصحيحين



[illegible]

كان نذير الخروج من الخلاف لاسيما  
 الامام ابي بصير (ع) لا يتنص (ع)  
 مكره في مذهبه (ع) وهو كالكاتبه ونديه (ع)  
 من آفته (ع) اي بوجع (ع) لا  
 وقوة كسيلة رواه ابن بويه (ع) لا  
 وان خرج (ع) من بينه ردد اوجع  
 دليل الجبر قدوم من بينه ردد اوجع  
 فاقض فان استمر سال داخذر عني والناس  
 عنه خافون (ع) لا يتنص (ع) احب اليه  
 فاعلمه وانزل العرف (ع) احب اليه  
 النظمه عاليه واذا نذر (ع) احب اليه  
 يتساقط عنه لا يتنص (ع) احب اليه  
 والفرج الا انزل (ع) احب اليه  
 (الاحل لم) يتنص (ع) احب اليه  
 انتنص والا لو كذا الوادخل اصعبه قدير  
 ولم يفيها فان غيبها او ادخلها غيبه  
 الاستعجاب ابل وضوء ومروم (ع)  
 يستحب الرجل ان يجتنب ان يراه  
 الشيطان ويجب ان كان لا يتطلع اليه  
 قدر ما جلي



اي قال للعهد وهو غسل الجنابة والحيض والنفس مخ عن السراج (قوله وظاهره) اي ظاهره في الجوهره  
 من ان المراد بالغسل المخصوص (قوله يعني الخ) هذا التقييد استفيد من المتخ حيث قال بعد نقل كلام العروفيه  
 نظر لانه ان اراد ان كلامهما ليس بفرض في الاغسال المستوفيه فلم وان اراد انهما ليسا بشرط في تحصيل  
 السنه فممنوع وامل مراد صاحب السراج الاول ولا كلام فيه اه والمراد بعدم القرصيه ان صحة الغسل لا تتوقف  
 عليهما وانه لا يحزم عليه تركهما وظاهر كلامهما انهما اذا تركا لا يكون آتيا بالغسل المستوفيه وفيه نظر لانه من  
 الجائز ان يقال انه اتي بسنة وتركه لا يستفاد (قوله غسل كل فقه) اشار بتقدير كل الى  
 ان الاضافة للعموم والمراد المضمضة والاستنشاق فهذا الاطلاق مجاز علاقته الاطلاق والتقييد جوي (قوله  
 ويصكفي الشرب عبا) اي يقوم مقام المضمضة في تحصيل الفرض والشرب الماء والجرح وتساويه  
 كما في القاموس والمراد الاخير واخرج الشرب مصافاه لا يجوز به كافي الجهر وهل يكون بمرالاء الماء آتيا بسنة  
 التمثيل يحرر (قوله لان الملع) ليس بشرط ولكنه احوط كما في الخلاصة ووجهه ان الملع خارج عن العهده  
 يتبين بخلاف غيره وهذا هو معنى الاحتياط بنهر (قوله حتى ماتحت الدون) قال في البحر والدون اليابس  
 في الانف كالحيز الممضوغ والعجين يمنع تمام الاعتدال (قوله وبابى يذنه) اي ظاهره وباطنه والباطن كداخل  
 العين لكن سقط ذلك للمغيبه من الجرح البين اه مخ (قوله لكن في المغرب) استدرا على ظاهر المصنف حيث  
 اطلق البدن على الجسد لان المراد ما بهم الاطراف والذي في القاموس البدن محمول من الجسد مادوى الرأس  
 (قوله من المنصب) بفتح الميم وهو كافي القاموس مجتمع رأس الكتف والعضد (قوله الى الالية) هي العجيزة  
 او مراكب البحر من شحم او لحم قاموس (قوله داخله تبعا شرعا) هو جواب عن المصنف (قوله لانه يتم) اي  
 للفصل الذي هو اسالة الماء (قوله فيكون مستحبا) تفرع على الاله (قوله خلا فاما لك) اي (اي يوسف في رواية  
 الامالى عنه والمزني من الشافعية كما ذكره النووي والدال على امره اليد على الأعضاء المغسولة فلو فاض الماء  
 فوصل الى جميع بدنه ولم يمس يده ابرأ من غسله وكذا وضوءه مخ (قوله اي يفرض) دفع بهذا التفرياد اعادة الوجوب  
 بالمعنى المشهور (قوله غسل كل ما يمكن) (قوله تعالى فاطهروا) الدال على المسالفة في الفعل الذي هو الاطهر  
 (قوله بلا حرج) خرج ما يمكن بخرج كمين ونحوها مما ياتي (قوله مرة) لان الامر بالتطهر لا يقتضي التكرار  
 (قوله كاذن الخ) وكذا يغسل البراجم ومفصلها وما يجتمع من الوسخ في معاطف الاذن وقعر الصماخ فيزيله  
 بالمسح وكذا جميع الاوساخ بخرج البراجم جمع بركة بضم الجيم عقد الاصابع ابو السعود (قوله وسرة) وينبغي  
 للجنب ان يدخل اصبعه في سرتة عند الاغتسال وان علم وصول الماء من غير ادخال ابرأه ابو السعود عن  
 عزيم زاده (قوله وشارب وحاجب) اي الاصول وما استعمل عليها (قوله واثناء الحية) قال في الهندية ويجب  
 على الرجل اصال الماء الى اثنائه النحية كما يجب الى اصولها (قوله ولو تميلدا) انما غي به لانه ربما يتوهم سقوطه  
 بمحصل المشقة في تفكيكه (قوله لما في اطهروا) علة لقوله ويجب (قوله من المسالفة) لانه من باب التفعيل لان  
 اطهروا بفتح الطاء والهاء المشددين امر من باب التفعيل اصله تطهروا وقلبت التاء طاء لبعدها من الطاء  
 في الصفة وقربها منها في المخرج ثم ادغمت الطاء في الطاء لاتحادهما في الذات فاجتلبت همزة الوصل ليتوصل  
 بها الى النطق بالسالك لان المدغم ساكن ولا يمتدء بالسالكين متعذر او متعسر ويقال في المصدر اطهروا بكسر  
 الهمزة وفتح الطاء المشددة وضم الماء المشددة اصله تطهروا ففعل به ما فعل بفعله ومن قال والاظهار غسل جميع  
 البدن فقدمها قاله فوج افندي ذكر ذلك ابو السعود مع بيان وجه السهو (قوله لانه باطن) اي والباطن ساقط  
 للعذر (قوله ولا تدخل اصبعها في قبلها) اي الداخل نهي عن ذلك لانه ربما حصلت الشهوة وانزلت فتستأنف  
 الغسل وهذا ما يفيد مظاهر عبارة الشارح وهي عبارة البحر بعينها وفي الهندية ولا تدخل المرأة اصبعها  
 في فرجها عند الغسل وهو المختار كذا في التتارخانية اذا علمت ذلك فانتقله الحلي عن الشرنبلالي من ان المراد نهي  
 وجوب الإدخال لا يسلم الا اذا كان من اهل المذهب ولم يذكر هذا المعنى فيما اطاعت عليه حيث قدم البحر والتميز  
 والهندية والزيلي والنسلي وغيره (قوله كعين) فامور ثمانية ومن هذا كرا الحان في ان الاعمى يلزمه غسل  
 عينيه قال العلامة سري الدين والعلامة العنصرة ان يقال انه يضربه وان لم يورث العمى فيسقط حق عن الاعمى  
 ابو السعود وقد عني من تكلف ذلك كابن عباس وابن عمر يحرر (قوله وان اكحل الخ) لان العين نهيهم فلا تقبل

وظاهر عدم شرطية غسل فقه وانه  
 في المصنف كذا في البحر يعني عدم  
 فوضيها فيه والافه ما شرط في تحصيل  
 السنه (عسل) مثل (قوله) وبكفي اشرب  
 عبالان الملع امين بشرط في الاستماع (واقعة)  
 حتى ماتحت الدون (و) باقى (ايه) لكن  
 في المغرب وضوءه البسطن من القاب الى  
 الالية وسبيل فالتا من الغنى واليسر  
 والرجل خارجة فله داخله لا شرطا  
 (لا ذلك) لانه يتم ويكفيون مستقيا لا شرطا  
 خلا فاما لك (ويجب) اي يفرض مرة كاذن  
 كل ما يمكن من البدن ولا حرج مرة كاذن  
 (من وتوارب وحاجب) (ايه) (الحسية)  
 وشعر راس ولو تغلدا ما في فاطهروا  
 المبالغة (وفرنج طان) لانه كالماء في قبلها  
 لانه باطن (لا يجب) غسل ما في سرتها  
 بهنية (ايه) كحل يمسح  
 وان اكحل يمسح

الماء مع (قوله وتجب) لان في اتصال الماء بالية سرجيا (قوله قلعة) بالخالق والاعين الجائنة التي تضاهيها العينان  
او السجود وهي بالضم وقيل له كافي القاموس (قوله بل يندب) اي غسل وانظفها (قوله وعظم) اي عدم وجوب  
غسلها (قوله بطرح) اي المنشفة حتى لو استكنه بدونه اقترض لان له اخل القلعة حكم الخارج بها هذا التقضي  
الظاهر بقوله البول اليها او السجود (قوله فسقط الاشكال) اي اذا كانت العلة هي المخرج سقط اشكال  
الذي يلي وحاصله ان القول بعدم وجوب اتصال الماء داخل القلعة مشكل لانه اذا وصل البول الى القلعة انقطع  
وضوءه فجعلوه كالخارج في هذا الحكم وفي حق الغسل كذا داخل حتى لا يجب اتصال الماء اليه وحاصله ان الاتصال  
بالماء الخارج من الدفع ان العلة في السقوط المخرج لا لكونه خلقا في اصلية كقصبة الذكر وانما نشأ الاشكال  
من تعليل عدم الوجوب بانه خلقا فكة صبة الذكر (قوله وفي السجود) هو الذي ارتضاه الشرع بطلان بانه بشر  
كلام الشك لانه قيد السقوط بالمخرج فمع عدمه لا سقوط لبو السجود (قوله وكفى) اي المرأة عن غسل رأسها  
(قوله بل اصل ضغرتها) المراد الجفن الصادق بجميع المضافات (قوله اي شعر المرأة الضفوف) اشار به الى ان  
ضغيرة فعية بمعنى مفعوله من الضغيرة بالفساد المجعول وهو قتل الشعر وانما لم يخصصه في بعض ولا يقال بالظواهر  
والاصل فيه ما رواه مسلم وغيره عن ام سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشد ضفورا رأسي افا نقضه اغسل  
الجنازة فقال انما يكفينك ان تحق على رأسك ثلاث حنسيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين قال في دفع  
القدر وهو يقتضي عدم وجوب الاتصال الى الاصول وانما شرط تبليغ الماء اصول الشعر بعد حديث حديثه  
كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت ويقول يا هذه ابلي الماء اصول شعرك وهي يجمع ضلالم الرأس وليس  
عليها بل ذواتها ولا اتصال الماء الى الانشاء منع ونهر وحكي في البحر ثلاثة اقوال في هذه المسئلة الاولى  
الاكتفاء بالوصول الى الاصول منقوضا كمن اوسعة وصار شعره ظاهر المذهب كما هو ظاهر الذخيرة وقيل  
عليه الاحاديث الواردة في هذا الباب الثاني الاكتفاء بالوصول الى الاصول اذا كان مضمورا ووجوب الاتصال  
الى انشائه اذا كان منقوضا وشي عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع والكا في والثالث وجوب  
بل الذوات مع العصر وصح (قوله البحر) علة لقول المصنف وكفى (قوله اما المنقوض) محترز قوله ضغرتها  
(قوله كله) اي اصوله وانشائه على القول الاوسط وهو المشهور (قوله اتفاقا) عورض بان يظهر الرواية  
الاكتفاء ببل الاصول فقط منقوضا كان ام مقوصا وهو القول الاول من الاقوال الثلاثة فلا وجه لحكاية  
الاتفاق (قوله ولو لم يتصل اصلها) بان كان متلبدا او مضمورا وضغرها شديدا لا يتخذ فيه الماء (قوله مطلقا)  
سواء كان فيه جرح ام لا (قوله هو الصحيح) مقابله انه لا بد من عصر الشعر ثلثا ما بعد غله مطلقا منقوضا  
او مقوصا (قوله ولو ضرها غسل رأسها) اي في اغتسالها (قوله تركته) المناسب زيادة ولا تسع لقبال ما بعده  
(قوله ولا تقع نفسها عن زوجها) اي اذا اراد جفائها لانه حقها ولها مندوحة عن غسل الرأس اما تركه  
واما عصره (قوله وسرجيا) اي لفراضا (قوله لا مكان حلقه) اي ولا يلحقه تقصير به ولا بد من هذه الزيادة ولا  
فام مكان الحلق متأت في النساء غير انه يشوههن (قوله لم يصل المامقته) وذلك لعدم إمكان الاحتراز عنه  
(قوله ولو جرحه) اي الحناء لكن لا بد ان يصل الماء تحتها وما اذا لم يصل لتصح الطهارة ولذا قال في البحر  
ولو ارتقت المرأة رأسها بالطيب بحيث لا يصل الماء الى اصول الشعر وجب عليها ازالته (قوله ودين) في القاموس  
الدين الوسخ او التلطيخ به وقوله دين كفرح وادرن (قوله ولو في ظفر) غي به لثوره ان هذا الحمل ضيق لا يخذه فيه  
الماء والحلقه الشاذة في ذلك (قوله في الاصح) وجهه ان الماء ينقذ فيه (قوله بخلاف نحو عجين) من خبز بمصوغ  
ودرن يابس على الانف وجلده حلك كافي الشعر (قوله ولا يمنع ما على ظفر مصوغ) الضرورة قال في المصمرات وعليه  
المقتوى والقول الثاني انه يمنع به صدر في البحر والمثلل لعل هذا الخلاف يجري في حلقته (قوله ولا طعام بين  
استانه) لان الماء لا يصل الى كل موضع طالبا كذا في التبيين ولا احتياط ان يخرج به ويجري للماء عليه جهر  
عن المقتضى ويتلوى المنضلي (قوله وتويل) اي عليه يعني ان كان الطعام ملبدا اي يابس شديدا يمنع فحتمل الماء  
والمطبخ بضم الصاد لا بيد حلي عن القاموس (قوله وهو الاصح) تقدم في رسم المتن ان ما بالمتوى مقدم  
على الاصح وغيره (قوله وجوبا) اي افتراضا لا يوجب طهارة (قوله كقسط) بضم القاف طابق نسخة ابن المبركة  
اي فانه ان كان حيا لا يجب تحريكه كذا في البحر (قوله ولا شك) اي بمنشول للماء به بالبحر لا يسكنه

(وتجب كغيره داخل قلعة) بل ينسب  
هو الاصح في القاموس (قوله بل يندب) اي عدم وجوب  
الاشكال ولا يفتقر الى الاصل (قوله وكفى) اي شعر المرأة الضفوف  
الصلب منقوضا (قوله بل اصل ضغرتها) اي شعر المرأة الضفوف  
اصل المنقوض اما المنقوض اصلها يجب نفسها عن زوجها  
فانما قالوا لم يتصل اصلها يغسل رأسها تركه  
هو الصحيح ولو ضرها غسل رأسها عن زوجها  
وقيل تمسحه ولا تقع نفسها عن زوجها  
وقيل في التيميم (لا يكفى بل منقوضا)  
وسيجب في وجوب (ولو علوا او تركيا)  
فمنقوضا وجوبا (ولا يمنع) الطهارة (ونجس)  
لا مكان حلقه (ولا يمنع) بل يصل المامقته  
اي من ذياب ويرغون (ودرن ودين)  
(وجبا) ولو جرحه ويغسل (وتراب)  
مختلف تفسيره كذا في (قوله لا يمنع)  
فمنقوضا (قوله لا يمنع) لا يمنع  
في الاصح بخلاف نحو عجين (لا يمنع)  
(ما على ظفر مصوغ) وقيل ان صلبا  
او في سنة الجوف به يفتقر (قوله لا يمنع)  
منع وهو الاصح (ولو) كان حيا ولم يكن  
ترعه او جرحه (وجوبا) كقسط ولو لم يكن  
ينسب اذنه قوط قد وصل الماء فيه (اثره)  
التعجب (واذن دخله ما الماء) (الا) يدل  
كسره (ولا يصح) ولا يكاف بالوصول  
وتنحو والتعجب غاية قلعة بالوصول

في ادخال شئ سوى الماء من خشب ونحوه (قوله نسي المضمضة) اي في الغسل المفروض (قوله فلو نفل لم يعد)  
واما القرض فيطالب بادائه لعدم انعقاده (قوله لا بدعه) لعدم العذر في تركه (قوله وان راوه) والحرمة على  
التعمد للنظر (قوله تؤخره) لان هذا من جملة الاعذار لها (قوله لا بين نساء فقط) وذلك لان نظرا لجنس  
الى الجنس اخف (قوله واختلف الخ) ظاهره يقتضي ان المسئلة نصت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس  
كذلك كما يستقف عليه (قوله كما بسطه ابن الشحنة) اي في شرحه للوهبة حيث نقل عن شرح ناظمها انه  
لم يقف فيها على نقل وان القياس ان يؤخر الرجل بين الفداء وبين الرجل والتمساده لانه يقتصر في الجنس مع جنسه  
ما لا يقتصر مع غيره واما الخنثى فلا ينبغي له ان يكشف عورته عند احد اصلا لانه ان كشف عند ذكر احتمل انه انثى  
ان كشف عند انثى احتمل انه ذكر فصار الحاصل ان مريد الاعتصام مع وجود احد غيره على الماء اما ذكر او انثى  
او خنثى ولا يغتسل الا الرجل بين رجال والمرأة بين نساء لا في غير هاتين الصورتين وذكره الحلبي بسوطا (قوله  
ويبقى لها) اي للمرأة ومثل المرأة فيؤخر الرجل بين نساء وبين الرجل (قوله ان تتيم) هذا استظهر  
وهو خلاف ما يظهر من قوله تؤخره فانه يقتضي عدم التيم (قوله مطلقا) سواء كان بين رجال او نساء او بينهما  
(قوله والفرق لا يخفى) الفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما اذا لم تكن اكثر من قدر الدرهم وعدم صحته مع  
الحكمة واما احبها وما ذكره ابو السعود من الفرق في غير محله ثم ظاهره تغيير الحلبي انها اذا كانت اكثر من  
قدر الدرهم يكشف عورته ولكن الذي في النية وشرحها ولا يكشف عورته عند احد فان كشفها حرام  
والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه اي الاستنجاء به من غير كشف عند احد فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستنجاء  
بالايجار اي يجب عليه ان يكتفي بالايجار ولا يرتكب المحرم والتبديد بقوله اذا لم تكن النجاسة اكثر من قدر الدرهم  
لا ينبغي ان يعمل بفهمه وموافقا ان كان اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اصلا  
لانه حرام بعذره في تركه طهارة النجاسة اذا لم يمكن ازالته من غير كشف اه (قوله وسننه) افادته لا واجب له  
واتفق العلماء على عدم وجوب الوضوء في الغسل الاداء الظاهري ومن سننه البدأة بالنية اي نية عبادة او نية  
غسل او رفع حدث او امتثال امر وهو بدو النية بعبادة ووقتها قبل السن لئلا ينال ثواب السن والدليل على  
سنية الوضوء فيه ما روى الجماعة عن عبيدة قالت وضعت لذي صلى الله عليه وسلم ما يغتسل به فافرغ على يديه  
فغسلهما مرتين او ثلاثا ثم افرغ بيمنه على شماله فغسل مذا كره ثم ذلك يده بالارض ثم تمضمض واستنشق  
ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم افرغ على جسده ثم تخلى عن مقامه فغسل قدميه فهذا الحديث  
مشتمل على بيان السنة والقرينة وفي الحديث ثم اتيت به بتدليل فردته والمنقول في معراج الدراية وغيره انه لا بأس  
بالتمسح بالنديل للمتوضي والمغتسل الا انه ينبغي ان لا يبالغ ويستقصي في أثر الوضوء على اعضائه ولم أر من  
صرح باستنجابه الا صاحب منية المصلي فقال ويستحب ان يمسح بتدليل بعد الغسل بجر وللزوى كلام غير هذا  
ذكره فيه فارجع اليه ان شئت (قوله سوى الترتيب) اي الترتيب المعهود في الوضوء والا فالغسل له ترتيب آخر  
بيده المصنف بقوله بادا الخ ابو السعود (قوله وآدابه كادابه) من ذلك الاعضاء وادخال خصره صياحا اذنيه اي  
بعد تعميمه بالماء فان غسله فيه فرض ولا يظهر ان يقال تقديمه على الوقت لغير المذكور بل به مطلقا  
وتحريك خاتمه الواسع والتلفظ بالنية والجلوس في مكان مرتفع للحفظ من الرشاش وعدم الاستعانة وعدم  
التكلم بكلام الناس واما الدعاء فهو مكروه وكافي نور الايضاح ومثل الدعاء التسمية على كل عضو والصلاة على  
الذي صلى الله عليه وسلم بعده ومن آداب الوضوء الشرب من فضل الوضوء وظاهره ان ذلك مطلوب في الغسل  
وفي نور الايضاح ومكروهه كسكروهه من لطم الوجه او غيره بالماء والتفتير والاسراف (قوله لانه يكون  
الخ) هذا التعليل يفيد ندب استقبال القبلة حيث لم يكن مكشوف العورة ابو السعود (قوله ماء جار) اشترطه  
ليكون بدلا عن الصب المشروط عند ابى يوسف (قوله ارحوض كبير) هو وما بعده فاسه صاحب البحر على  
الماء الجاري (قوله فقد اكل السنة) اي التي تليق به كالتثليث والدلك واما نحو التلفظ بالنية فلا يكون آتيا به  
(قوله البدأة بغسل يديه) وهو غير الغسل الذي في الوضوء المسنون كافي نور الايضاح (قوله وفرجه) مثله الدر  
كافي النور (قوله اتباع الحديث) اي حديث ميمونة المتقدم لان تقديم غسل الفرج لم يخص كونه للنجاسة بل  
لها اولاه لرغسته في اثناء غلته فتعوض طهارته عنده من يرى ذلك كما اشار اليه القاضي عياض والخروج

(قوله نسي المضمضة او جزء من بدنه على  
ثم تذكر فلو نفل لم يعد لعدم صحة شروعه  
عليه غسل وثمة رجال لا بدعه وان راوه  
والمرأة بين رجال ورجال نساء تؤخره لا بين  
نساء فقط واختلف في الرجل بين رجال  
نساء او نساء فقط كما بسطه ابن الشحنة  
ونساء او نساء او نساء او نساء او نساء  
ويبقى لها ان تتيم ونصلي لعجزها شرعا  
عن الماء واما الاستنجاء فبتركه مطلقا والفرق  
لا يخفى (وسننه) كسنتي الوضوء سوى  
الترتيب وآدابه كادابه سوى استنجاء  
لانه يكون غالباً مع كشف العورة وقيل  
لومكش في ما جازا وحوض كبير ومطر قدر  
الوضوء والغسل فقد اكل السنة (البدأة  
بغسل يديه وفرجه) وان لم يكن به غيب  
اتباع الحديث



من الخلاف مستحب عندنا (قوله ان كان عليه خبث) فان لم يكن خبث لا يطلب سوى ما تقدم (قوله اطلقه)  
 اى الوضوء المأخوذ من قولهم ثم توضأ رافى بنهم اشارة الى ان الوضوء لا يفعل الا بعد ما تقدم وفيه اشارة الى انه  
 يمسح رأسه في هذا الوضوء وهو الصحيح لانه روى انه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة وهو اسم للفعل  
 والمسخ وفيه اشارة ايضا الى ان جبع السن والمندوبات ثابتة في هذا الوضوء كما قاله صاحب البحر يعنى  
 سوى ما تقدم (قوله فلا يؤخر) هو قول بعض مشايخنا وهو الاصح من مذهب الشافعي وقيل يؤخر مطلقا  
 وقيل يفصل بين **كونه** في مستقع الماء اولا وهو ما في المبسوط والهداية (قوله على انه الخ) الحاصل  
 ان في تجزى الحديث روايتين اما على رواية عدم التجزى فلا يوصف هذا الماء بالاستعمال الا بعد انفصاله عن جميع  
 اصلا لعدم الزوال بعد واما على رواية التجزى فلا يوصف هذا الماء بالاستعمال الا بعد انفصاله عن جميع  
 البدن فالما الذى اصاب القدمين غير مستعمل لان البدن كله في الغسل كعضو واحد حتى يجوز نقل  
 البلة فيه من عضو الى عضو فحينئذ لا حاجة الى غسلهما نائيا الا على سبيل التيز والافضلية فقوله  
 على انه الخ مبني على رواية التجزى وفائدة اختلاف الروايتين انه لو غضم الخبث او غسل يديه هل يحل له  
 قراءة القرآن ومس المصحف فعلى رواية التجزى يحل لزوال الخبث عنه وعلى رواية عدم التجزى لا يحل لعدم  
 الزوال الان وقد صححت هذه الرواية وانفقوا على ان الغرض سقط بالفعل المتعدي ولكن هل زالت الخبثة  
 عنهما او هو موقوف على غسل الباقي الروايتان افاده في البحر (قوله فحينئذ) اى حين اذ علت ان الماء  
 لم يوصف بالاستعمال (قوله لا حاجة الى غسلهما) اى الا على سبيل التيز والافضلية (قوله الا اذا كان الخ)  
 اى فيعيد غسلهما لزالة الخبث لانه لا يحدث لزواله (قوله ولعل الخ) البحث لصاحب البحر (قوله لا يأتى به  
 نائيا) اى بعد الغسل (قوله للغسل) هذا التقيد لصاحب البحر قيد به كلام النووي وذكر الاتفاق واقع  
 في كلام النووي (قوله اما لوضوء نائيا) هو بحث اصحاب البحر وقد تقدم ان الوضوء على الوضوء ولو في مجلس  
 واحد نور على نور وان الذي بعده اسرافا الوضوء الثالث كما تقدم تحقيقه لصاحب التهر (قوله ثم يقبض) اى بنهم  
 للاشارة الى الترتيب والى الماء للعهد كما اشار اليه الشارح وانما يقل ثم يغمض ويستنشق ثم يقبض للاشارة  
 الى ان فعلهما في الوضوء كاف عن فعلهما في الغسل فالسنة هنا ثابت مناب الفرض (قوله على كل بدنه) زاد  
 كل لدفع توهم عدم اعادة غسل اعضاء الوضوء لرفع الحدث عنها (قوله ثلاثا) الاولى فرض والثنتان مشتات على  
 الصحيح كذا في السراج الوهاج هندية (قوله مستوعبا) يشترط الاستيعاب كل مرة لتصل سنة التلث (قوله  
 وهو ثمانية ارطال) اى بالطل البغدادي وهو مائة وثلاثون درهما وهى صاع في ذلك لانهم قدروه بما يسمع القفا  
 واربعين درهما من ماش او عدس وهو مقدار اربيع ما ازيد من المتعارف والتقدير بالصاع في حق الغسل  
 واما في الوضوء فيقدره والصاع اربعة امداد هكذا كان يفعل عليه السلام في غسله ووضوئه (قوله وقيل  
 المقصود) ظاهره ضعفه وقد اعتمد الشرنبلالي في منته وقال في البحر وليس بتقدير لازم حتى ان من اسبغ بدون  
 ذلك اجزأه وان لم يكنه زاد عليه لان طباع الناس واحوالهم مختلفة كذا في البدائع ونقل النووي الاجماع على  
 عدم لزوم التقدير (قوله وفي الجواهر الخ) ضعيف (قوله مع ذلك) قيده في منية المصلي وغيرها بالمرء الاولى  
 قال صاحب البحر وعله لكونها سابقة في الوجود على ما بعد هاهى بالدلك اولى لان السبق من اسباب الترجيح  
 اه اقول هذا ابداء حكمة والا فالدليل فعل الشارع صلى الله عليه وسلم (قوله والا حديث) بالجرى وظاهر  
 الاحاديث وآل الجفنس قال في البحر وظاهر حديث ميمونة المتقدم فليس هناك الا حديث ميمونة (قوله وبه)  
 اى بكونه ظاهر الرواية وظاهر لفظ حديث ميمونة المتقدم هذا هو مرجع الضمير في عبارة صاحب البحر (قوله  
 تصحيح الدرر) اى من انه يؤخر الرأس (قوله نقل به) من غير انفصال باناء والا كانت مستعملة واما لوفصلها ايده  
 فهل بعد انقضاء الاو متقضى ان البدن فيه كه وضوء واحد واليد منه ان لا يكون الماء مستعملا (قوله بله) بكسر  
 الباء اوالسعود (قوله بشرط التقاطر) عز المصنف هذا التقيد لوقوع التاجية (قوله لما مر) علة لقوله صح  
 وكان الاولى تقديمه على قوله لافى الوضوء (قوله كعضوا واحد) يعنى بخلاف الوضوء فانه اربعة اعضاء  
 فلا يجوز النقل فيه وقد قدم الشارح انه يجوز مسح الرأس بالى باق بعد غسل لاسمح وهو ليس بنقل (قوله عند  
 خروج) لم يقل بخروج لان السبب هو ما لا يحل مع الخبثة كما اختاره في فسخ التقدير وانما دخر خروج دون انزال

(وخبث يذنه ان كان) عليه خبث اثلا  
 يشيع (ثم يتوضأ) اطلقه فافصرف  
 الى السكامل فلا يؤخر قدم ولو في جميع الماء  
 لما ان المعتمد على استعمال الا بعد انفصاله عن  
 لا يوصف بالاستعمال الا بعد انفصاله عن  
 كل البدن لانه في الغسل كعضو واحد  
 فحينئذ لا حاجة الى غسلها نائيا  
 الا اذا كان يذنه خبث ولعل الثانيان  
 بتأخير غسلهما انما تصحوا ليكون البدر  
 والخبث باعضاء الوضوء وقالوا لوضوء اولا  
 لا ياتي به نائيا لانه لا يستحب وضوء  
 للغسل انما قاما اما لو توضأ بعد الغسل  
 واختلف الجاس على مذهبا او فصل  
 بينهما بصلاة كقول الشافعية فيستحب  
 (ثم يقبض الماء) على كل بدنه ثلاثا مستوعبا  
 من الماء المغمود في الشرح للوضوء عدم  
 وهو ثمانية ارطال وقيل المقصود في الماء  
 الاسراف وفي الجواهر لا اسراف عن  
 الخبارى لانه غير مضى في الاستسقاء  
 اتهم سئل (بادي يتركه لا يمن ثم الاستسقاء  
 براسه ثم) على (بقية بدنه مع ذلك) ندبا  
 وقيل يبنى بالراس وقيل يبدأ بالراس وهو  
 الوجه وظاهر الرواية والا حديث قال  
 في البحر وبه ضعف صحيح الدرر (وصح نقل  
 بله عضوا) (عضو) (أخرى) بشرط  
 انتفاط (لا في الوضوء) لما مر ان البدن  
 كعضو واحد (ومرض) الغسل (عنه)  
 ترجيح (مضى)

ليعلم الخروج الصادر عن انزال او نزول وقد اعترض على من عبر بالانزال بالقصور واقاده في البحر (قوله معنى)  
 فعيل بمعنى مفعول من متى النطفة في الرحم فذنبها بالسود (قوله من العضو) أي القبل وهذا باجماع  
 بين اهل المذاهب وانما خلاف ابي يوسف في اشتراط الشهوة حينئذ (قوله لانه في حكم الباطن) وحكم الباطن  
 عدم الاعتداده في الشرع كالنجاسة الباطنة في البدن (قوله هو صلب الرجل) هو العظم الذي في ظهره  
 (قوله وترايب المرأة) هي عظام الصدر او ما ولي الترقوتين منه اوما بين الشدين والترقتين او اربع اضلاع  
 من عينة الصدر واربعة من يسرته قاموس (قوله ومني ايض) أي خاثر ينكسر به الذكر ويتولد منه الولد  
 والخشورة كما في المختار ضد الرقة وخثر بالفتح يحتر بالضم وكون الماضي بالضم لغة قليلة وسمع فيه الكسبر  
 ابو السعود (قوله اصغر) أي رقيق ابو السعود (قوله فلو اغتسلت) أي وصلت بدليل آخر العبارة وهو تفرج  
 على ان تعبر بغير (قوله ان منها) أي ان كان الخارج منها أي ولم يكن بعد نوم او بول او مشى كثيرا لانه لا يفرق  
 في هذين الرجل والمرأة كما اقاده صاحب البحر (قوله اعادت الغسل) أي على قولها المتعمد لان الغسل  
 انتقض (قوله لا الصلاة) لانها وجدت وهو في حكم الباطن فلا تبطل بنزوله بعده (قوله والا لا) أي ان لم يكن  
 الخارج منها بان كان منية لا تعيد الغسل لعدم وجبه ولا الصلاة لاحتها وحدوث الناقض للوضوء بعد  
 تمامها (قوله بشهوة) الباء بمعنى مع أي صاحب للشهوة وهو حال من متى وهو وان كان نكرا لكنه يخص  
 بوصفه بمنفصل (قوله كحتم) فانه لا دلالة حقيقة لفقدا راك (قوله وليذ كر الدفق الخ) الدفق دفع الماء من  
 رأس الذكر وتفرج المرأة وليس المراد به انفصاله من المقر لان المنفذ ذكر هذا بقوله منفصل من مقره (قوله  
 غير ظاهري) وذلك لاتساع المحل فينزل اليه وليس فيه قوة الدفع الى الخارج بخلاف الرجل فانه لضيق المحل يدفع  
 ماؤه الى خارج (قوله واما اسناده اليه ايضاً) أي اسناد الدفق الى معنى المرأة كما اسند الى معنى الرجل (قوله خلق  
 من ماء ذافق) الضعيف في خلق يرجع الى الانسان المتقدم ذكره في الآية (قوله الآية) أي تم الآية فان باقها يدل  
 على ان المراد بالماء ما يعبر ماء الرجل والمرأة وهو قوله تعالى يخرج من بين الصلب والترائب (قوله فيحتمل)  
 التغليب أي تغلب ماء الرجل لافاضته على ماء المرأة فوصفا وصف احدهما المراد بالدفق نزوله من المقر  
 ولاشك انه متحقق فيهما واقاد الاخير الحلي (قوله فالمستدل به) أي على ان كلام من الماءين دافق والضهير يرجع الى  
 الآية وذكره باعتبار اتها دلائل وفي نسخة بها (قوله غير مصيب) أي لما قلنا من احتمال التغليب والدليل اذا طرقة  
 الاحتمال سقط به الاستدلال (قوله ولانه ليس بشرط) أي الدفق بمعنى الانفصال عن رأس القبل بشهوة ليس  
 بشرط عندهما فن قيد به فقد وهم للاطلاق (قوله خلافا للثاني) وجه قوله ان وجوب الغسل متعلق  
 بانفصال المني وخروجه وقد بشرط الشهوة عند تنفاله فتشترط عند خروجه (قوله ولذا) أي لكون الدفق  
 بشهوة ليس بشرط عنده واعلم ان الدفق يأتي مصدرا لدفق المتعدي الذي معناه الدفع بشدة وهذا هو الذي  
 لا يشترط عندهما وبأنى مصدرا للآزم الذي معناه الدفق وتخرج عن محله وهو رأس الذكر وهذا لا يجب  
 الغسل الا به عند الجميع فالمنفي في كلام النازح الدفق مصدر المتعدي (قوله وشروطه ابو يوسف) والتمرة تظهر  
 فيمن احتمل فامسك ذكره حتى سكنت شهوته ثم ارسله فسال منية واستغنى بكفه كذلك وانظر حتى تحركت شهوته  
 ثم فعل كذلك واغتسل المجامع قبل ان يبول او ينام او يمشي كثيرا كما قيده في المجتبى لان الخطوة والخطوتين  
 لا يكون منها قطع مادة الشهوة ثم نزل منه المني بجر (قوله ربية) أي تهمة بان طاف حول اهل المنزل (قوله  
 واستغنى) في بعض النسخ باو وهي الصواب لان المدارعلى وجود احدهما وبها عبر في البحر والتمر وغيرها  
 وفي نسخ بالواو ويعين ان تكون بمعنى او تبيده بالضيف يعيدان الفتوى على قولها في غيره وبه صرح  
 في البحر عن السراج (قوله ويقول ابي يوسف ناخذ) أي مطلقا في الصلوات الماضية والانية وفي المنصوري  
 نرح السعودي ان الفتوى على قول ابي يوسف في الصلوات الماضية التي صلاحها مع خوف الرية وعلى قولها  
 في صلوات مستقبله للامتن من الرية ابو السعود عن شيخه والحاصل انها قولان معتمدان (قوله وذكره  
 منتشر) وان لم يكن منتشر الا يجب كما في البحر (قوله ومجمله) أي كلام الخمانية أي يحتمل لزوم الغسل على وجود  
 الشهوة قاطبة في الجرد بل عليه تعليله في التحنيس بانه في حالة الانتشار وبعد الخروج والانفصال جميعا على  
 وجه الدفق والشهوة (قوله وهو) أي الحمل المذكور وهو واعتبار وجود الشهوة (قوله بعد البول) أي والتموم

من العضو والا فلا يرض انفاقا لانه  
 في حكم الباطن (متفصل عن متى)  
 هو صلب الرجل وترايب المرأة وضيق  
 ايض ومنها اجادت الغسل لا الصلاة  
 من ان كان منها (اي لانه ولو حشكها كحتم  
 والا لا) (بشهوة) اي لانه ولو حشكها كحتم  
 وليذكر الدفق اي لانه ولو حشكها كحتم  
 فغير ظاهر واما اسناده اليه ايضاً  
 في قوله تعالى خلق من ماء ذافق  
 فيحتمل التغليب فالمستدل به  
 كالمستدلى به بشرط عند ما  
 تاسل ولانه ليس بشرط عند ما  
 للثاني ولذا قال (ان لم يجز) (بشهوة)  
 الذكر (بها) وشروطه ابو يوسف  
 في ضيق خلق ربية واستغنى  
 في المستصفي وفي القهستاني والتاريخ  
 معزا لا تزال وتقول ابي يوسف ناخذ  
 ايسر على المسكين قلت ولا سيما في الشتاء  
 والسفر وفي الخمانية يخرج من تحتها البول  
 وذكره منتشر لانه الغسل على قول ابي يوسف  
 ان وجد الشهوة وهو تبيده بعد البول  
 الغسل بخروجه بعد البول

او المني الكثير فاذا وجد احده هذه الثلاثة فلا غل بان الخارج الا اذا وجدت الشهوة (قوله وعند ابلاخ حشفة)  
 هذا التعبير ارادى من التعبير بالتقاء الختانين لشهوة الدرودنه افاده في البحر (قوله احترازا عن الخني) فاذا  
 قالت معي خني بآتي في النوم مرارا واجد ما اجدا اذا جامعني وروحني فانه لا غل عليها بجر (قوله يعني اذا  
 لم تنزل) اما اذا انزلت ورائه صريحاً وجب كانه احتلام كذا في الفتح وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير  
 النزول لوجود الابلاخ لانها تعرف انه يجامعها كما لا يخفى بجر (قوله واذا لم يظهر لها الخ) اما اذا ظهر لها  
 في صورته فلا يشترط في وجوب الغسل الانزال وذلك لان الاحكام تدار على الظاهر (قوله ولولم يبق منه)  
 اى من الذكر المقطوع (قوله لم يتعلق به حكم) من وجوب غل وحل مطلقة دلالة وحصول برف حلقه  
 لجامع من اوحت في لا يجامع (قولا ولم اره) هو من نمة كلام الاشياء والذي يؤخذ من مفهوم التقدير  
 بقدرها انه لا يتعلق بذلك حكم ويقتى به عند السؤال كما قرره السيد على المقدسي (قوله ادمي) اخرج به  
 البيهقي كباقي والجنبة فلا يجب عليه الانزال او تصورها بصورة آدمية كما يؤخذ من الكلام السابق  
 (قوله سيجي محترزه) اى محترزه ما ذكر من القيود الثلاثة والدليل على وجوب الغسل بجر دفع الغسل  
 وان لم ينزل حديث ابي هريرة انه عليه الصلاة والسلام قال اذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب  
 الغسل وصح عن عائشة رضي الله تعالى عنها انها قالت اذا جاوز الختان الختان وجب الغسل وقالت  
 فعلمته انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم واعتقلنا ابوالسعود عن الزبلي (قوله لو كانا مكافئين) اى عاقلين  
 بالغين مسلمين (قوله دون المراهق) هو من قارب الاحتلام (قوله ويؤمر به) اى بالغ الغل للاعتداد بالخص  
 كايومر بالصلاة كذلك فانه يؤمر به وهو ابن سبع وبضرب عليه ابن عشر (قوله لوفى دبر غيره)  
 اى اوقبل المرأة (قوله فرجى في النهر عدم الوجوب) حيث قال والذي ينبغي ان يعول عليه عدم الوجوب  
 ان بالانزال اذ هو اولى من الصغيرة والمينة في قصور الداعي وعرف بهذا عدم الوجوب بابلاخ الاصبع اه (قوله  
 ولا يرد) اى على المصنف في قوله وابلاخ حشفة (قوله الخني المشكل) اما المتنفذ فامر ظاهر لا يتحقق باحد  
 الفريقين (قوله فانه لا غل عليه الخ) اى لجواز ان تكون امر او هذا الذي كرمته زاندي فيمكن اوج اصبغه  
 وكذا الواجب في فرج خني لجواز ان يكونا رجلاين والفرجان زانديا منهم بجر (قوله ولا على من جامعهم) لجواز  
 ان يكون الخني رجلا والفرج منه بمنزلة البحر بجر والتقييد بالفرج بعيد انه اذا جتمع في دبره من ذكر محقق  
 يجب عليه الغسل (قوله الابلاخ انزال) فاذا انزل وجب الغسل بالانزال بجر (قوله لان الكلام) اى كلام  
 المصنف الخ اى فلم يكن الخني داخل في الكلام اصلا وقوله محققين جعل المولى قسما والمولى فيه قسما آخر  
 فتمنى نظرا لذلك وبهذا تعلم ما في كلام الحلبي والمراد بالسبيلين المذكورين والافصيل الغائبة من الخني  
 شقق وحيشته فالاولى في التعبير ان يقول لان الكلام في حشفة وفرج محققين (قوله وعند رؤية مستيقظ)  
 اى في نغمة او نوبه كذا في البحر (قوله خرج رؤية السكران والمغمى عليه المذني) اى بعد اخافتهما كذا في البحري  
 فانه لا غل عليهما اتفاقا والفرق ان النوم مظنة الاحتلام فيحصل عليه فيحتمل انه مغمى رى بالهواء والغفلة  
 فاعتبرناه متبعا احتياطا ولا كذلك السكران والمغمى عليه لانه لم يظهر فيه ما هذا السبب وقيد بالمذني  
 اشارته الى انهما لو ابا بعدا فاقتهما متبعا فانه يجب باتفاق واشارته ايضا الى ان في مفهوم المستيقظ تفصيلا  
 وما احسن ما صنع ولا تكلف فيه (قوله وان لم يتذكر الاحتلام) عطف على محذوف تقديره هذا ان تذكر  
 وبضرب صورتها لتذكر عدمه في صورتى المني والمذني فتكون الصورة باعتبار عدم المصنف انه في صورة  
 المذني مع عدم التذكر لا يلزمه الغسل وقد افاده الشارح بقوله اذا علم الجواب عنه وهو مرتبط بقوله  
 لم يتذكر لا بالمعطوف عليه المحذوف في كلام الشارح واعلم ان المسئلة على اثني عشر وجها لانه ايمان يتيقن  
 انه متى اومدى او شئ في الاول والثاني او في الاول والثالث او في الثاني والثالث وكل من هذه السبعة  
 ايمان يكون مع تذكر الاحتلام ولا فيجب الغسل اتفاقا فيما اذا تيقن انه متى تذكر اول او يتيقن انه متى  
 مع التذكر او شئ انه متى اومدى او شئ اومدى او يتيقن انه متى تذكر الاحتلام في السكلى ولا فيجب الغسل فيه  
 اذا تيقن الودى وكذا لا اتفاقا ارشاد انه متى اومدى او يتيقن انه متى تذكر الاحتلام او يتيقن انه متى تذكر  
 الاحتلام ولا فيجب تذكر الغسل عندهما لا عند ابي يوسف فيما اذا شك انه متى اومدى ولم يكن ذكره

(وعند ابلاخ حشفة) اى ما فوق الختان  
 (آدمي) اخرازا عن الخني يعنى اذا لم تنزل  
 (او) ابلاخ قد ردها في الاشياء لا يتعلق به  
 بيق منه قد ردها في الاشياء لا يتعلق به  
 حكم ولم اره (في احكامها) اى انفعال  
 بجامع مثله سيجي محترزه (عليها) اى لو احدهما  
 والغسل (لو) كذا المكنين ولو احدهما  
 مكنافا عليه فقط دون المراهق لكن يمنع من  
 اهلا حتى يقتل (لم ينزل) متبعا  
 ناديا (وان) ومليسة (قوله لا يرد)  
 بالاجماع يعنى لوفى دبر غيره اما في الانزال  
 في النهر عدم الوجوب الا بالانزال  
 ولا يرد الخني المشكل فانه لا غل عليه  
 بالاجماع في قسيل او يرد على من جامعهم  
 الا بالانزال لان الكلام في حشفة وسبيلين  
 محققين (ن) عند رؤية مستيقظ (خرج  
 رؤية السكران والمغمى عليه المذني  
 شيئا او يتيقن انه متى تذكر الاحتلام)



منتشرا اخذ بما بأي اومنى اوودى ولم يند كرا احتلام فيه ما وهذا التقسيم وان لم اجد فيه اربابا لكنه بمقتضى عباراتهم افاده صاحب البحر ويلحق بذلك ما اذا شك في الثلاثة مع التذكار اولا في التذكريج اتفاقا وفي عدمه يجب عندهما لا عند الثاني كما هو صريح التهر وقد اقتصار المصنف من هذه الصور على اربع بحسب ما اتفق اذ لا يلزمه بيان جميع الجزئيات لاسيما اذا كانت نادرة الوجود (قوله الاحتلام) افتعال من الحلم بضم الحاء واسكان اللام وهو ما يراه النائم في المنامات يقال حلم في نومه بفتح الحاء واللام واحتمل وحملت بكذا هذا اصله ثم جعل اسماء المراه النائم من الجماع فيحدث معه انزال المني غالبا فغلب لفظ الاحتلام في هذا دون غيره من انواع المنام لكثرة الاستعمال مخ (قوله اذا علم) انما عاير بالعلم لان التيقن معتذر مع النوم كما في فتح القدير ولذا قال في التهر وغيره خاف ان التعبير بالعلم اولى من التيقن لكثرة اطلاقه في غلبة اظن عند الفقهاء المراه هنا لتعذر المعنى الحقيقي مع النوم اه (قوله انه مذى) اى مع عدم التذكر فهو راجع للمعطوف المذكور كما قدمناه اى فلا يجب الغسل اتفاقا (قوله ارشك انه الخ) هو ايضا متعلق بكلام المصنف الاخير وهو لم يند كرا الاحتلام والفقهاء يفتنون عطف المستثنى المنقطع على المتصل وعكسه اذ ليس المقام الا لافادة الاحكام على انه قيل ان الاحقيقة فيهما (قوله او كان ذكره منتشرا) عطفها على ما قبلها لاتحاد حكم الجميع وهذه المسئلة مصورة فيما اذا شك في الذى وجده على احاطة انه منى اومذى كما في البحر عن الحائية واما اذا كان ذكره مرتجيا فيجب الغسل كما في مسكين (قوله كالودى) فانه لا غسل فيه اتفاقا ذكر كرا اولا (قوله الا اذا نام مضطجعا) فيجب الغسل فعمل عدم الوجوب اذا نام قائما او قاعدا كما في مسكين وانما وجب الغسل اذا نام مضطجعا لانه قوم استراحة فيغلب كون النازل منيا (قوله او تذكر حليا) اى مع شك انه منى اومذى لاحتمال انه منى رقه الهوا (قوله والناس عنه) اى عن حكم هذا الفرع غافلون لعدم السؤال عن حكمه لندرة وقوعه (قوله ولومع اللذة والانزال) اى مع تذكرهما وليس المعنى انه انزل لان الموضوع انه لم يربلا (قوله ولم ير) تعبيرة بالرؤية اولى من التعبير بالوجود ووجه الاولوية شموله لما رواحت وتعلمت بخروجه الى الفرج الخارج فليزهما الغسل وان كان لاجوده في الخارج اه وهو ظاهر في ان رأى علمية لابصرة ابو السعود (قوله اجماعا) من الشيخين ومحمد والخلاف انما هو في المرأة (قوله مثل الرجل) في هذا الحكم وهو على حذف اى التفسيرية يان لمعنى الكاف (قوله على المذهب) اى المتعد عند الجميع واما الرواية التى رويت عن محمد بوجوب الغسل لادول عليها حتى نقل عن شمس الأئمة الحلواني انه قال لا يؤخذ بهذه الرواية (قوله بين الزوجين) هذا من الاتفاقيات فالاجنبى والاجنبية كذلك وانظر حكم ما اذا كانا رجلين او امرأتين والظاهر اتحاد الحكم (قوله ولا عجز) بان لم يظهر غلظه ورقته ولا يياضه ولا صفرته ولم يظهر كونه وقع طولا او عرضا كما ذكره في البحر (قوله ولا تذكر) اى منهما اما لو تذكر احدهما فاقطع كان الوجوب عليه وحده قرره ابو السعود (قوله ولا نام قبلهما غيرهما) اما اذا نام غيرهما وكان المني المرفى بابا فالظاهر انه لا يجب الغسل على واحد منهما بمرجنا وهو تقييد حسن (قوله اغتسلا) صححه في الظهيرية والقياس انه لا يجب الغسل على واحد منهما لوقوع الشك (قوله ان وجد الخ) وقيل يجب مطلقا لانه يسمى موطئا وقال بعضهم لا يجب مطلقا افاده في البحر والاصح التفصيل كما في المخ (قوله والا) اى وان لم يجد اللذة والحرارة مخ (قوله والا حوط الوجوب) اى وجوب الغسل في الوجهين بحر (قوله وعند انقطاع حبض الخ) ظاهره ان الوجوب يتحقق عند تحقق الانقطاع بلامهله وليس كذلك فلو قال وبعد انقطاع لكان اولى والدليل على وجوب الغسل من الحيض الاجماع كما نقله صاحب البدائع والنووى في شرح المهذب واستدل بعضهم عليه بالاية الشريفة رهى قوله تعالى حتى يطهرن وبين وجه الدلالة في البحر (قوله ونفاس) في البدائع لافض في النفاس وانما عرف بالاجماع ثم اجماعهم يجوز ان يكون على خبري الباب لكنهم تركوا نقله اكتفاء بالاجماع ويجوز ان يكون بالقياس على دم الحيض لكون كل منهما دما خارجا من الرحم اه والمذكور في الاصول ان الاجماع في كل حادثة لا يتوقف على نص في الاصح بحر (قوله هذا) الاشارة رابعة الى انقطاع الحيض والنفاس حلي (قوله وما قبله) اراد به الاشياء الثلاثة خروج المني والابلاج ورؤية مستيقظ حلي (قوله من اضافة الحكم) وهو وجوب الغسل الى الشرط وهو الانقطاع

الا اذا علم انه مضى او نكحته مضى او ودي  
 او كان ذكر منفسر قبل التوهم فلا عمل  
 عليه اتفاقا او بين كالودي لكن في الموضع الاول  
 فام مضطجعا او بين عنه خافلون (لا)  
 فعمله الفصل والناس مع الذکر (بلاد) اجماعا  
 يفرض ان تذكر الموضع (بلاد) اجماعا  
 (ولم يرد) على رأس الذکر (بلاد) اجماعا  
 (وكذا المرأة) مثل رأس الرجل على المذهب  
 ولو وجب بين الزوجين ما ولا يجوز ولا تدرك  
 ولا فاته فله ما غيرهما اغتسلا (ولو لم يمسسه)  
 او قد روا (وجوب) الفصل (ولا الا) عمل  
 الجماع (وجوب) الفصل (وعند) اتفاق  
 الاصح والاحوط الوجوب (وعند) اتفاق  
 حينئذ فاس هذا وما دله من اضافة  
 الحكم الى انفس طای يجب عنده لای

ومقابلته والجوار والمجرور خبر المبتدأ بتقديره قبل المبتدأ أي إضافة وجوب الغسل إلى هذا ومقابلته  
من إضافة الخ وليس المراد بالإضافة التعويذة بل المراد اللغوية وهي الاستناد كما أفاده الحلبي وأعلم أنهم  
اختلفوا هل الغسل يجب بخروج الدم بشرط الانقطاع أو يجب بنفس الانقطاع رجع بعضهم الثاني  
بان الحيض اسم لدم مخصوص والجوهر لا يكون سببا للمعنى واستبعد الزبلي كون الانقطاع سببا لأنه  
ليس فيه إلا الطهارة ومن المحال أن توجب الطهارة وإنما يوجبها نجاسة ويدفع هذا الاستبعاد بان  
الانقطاع نفسه ليس بطهر إذ الطهر الحالة المستمرة عقبه ولو سلم فليس يبعد أيضا لأنه لما كان الانقطاع  
لا بد منه في وجوب الغسل إذا فائدة في الغسل بدونه نسبت السببية إليه وإن كان السبب في الحقيقة  
خروج الدم قل في البحر والحق غيرا قولين بل إنما يجب بوجوب الصلاة ولا تظهر الثمرة في الآم وإنما تظهر  
في التعاليف وفيها إذا استشهدت الحائض التي رأت الدم ثلاثا ثم ماتت قبل انقطاعه فن قال السبب نفس  
الحيض قال أنها تغسل لان الشهادة لا تدفع ما يجب قبل الموت الجنابة وصححه في الهداية ومن قال  
ان السبب انقطاعه قال لا تغسل لعدم وجوب الغسل قبل الموت (قوله كما هو) أي في الوضوء (قوله لا عند  
مذى) أي لا يفرض عند مذى أجماعا إلا في رواية عن الإمام أحمد ان الودى والمذى يجب منهما الغسل  
أبو السعود عن العناية والمذى وزن طبي على الأفصح وفيه الكسر مع التخفيف والتشديد وقيل هما لحن  
ما رقيق أبيض يخرج عند الشهوة لهما وهو في النساء أغلب ومنهن يسمى قذى بمفتوحين نهر (قوله وودى)  
بمجهلة ساكنة واء مخففة عند الجهر وروى الجوهري كسر الدال مع تشديد الياء قال ابن مكى ليس بصواب  
وقال أبو عبيد الله الصواب وإجماع الدال شاذ ما نخبأ أيضا يخرج عقب البول (قوله بل الوضوء منه) أي  
من الودى (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ولهذا انظر كالأعراف بعد البول وعكسه فلو حلف لا يتوضأ  
من رعاى فرعف ثم بال أو عكسه فالوضوء منهما فيحت وكد الوضوء لا تغسل من جنابة أو حيض  
لجاءهما زوجهما وحاض فاعتلمت فهو منهما ونحو ذلك في الجرح في الطهارة من الأول دون  
الثاني مطلقا لاختلافهما واختلاف فضل الهندوا في فقال ان اتخذا كان بال مرتين فمن الأول وان اختلفا  
فهم ما وقد رجع المحقق السبكي إلى قول الجرح في مخرجه زيادة ثم ما ذكره الشارح أحدا جوابه خمسة ذكرها في البحر  
حيث قل فإن قيل ما فائدة إيجاب الوضوء بالودى وقد وجب بالبول السابق عليه فلتا عن ذلك أجوبة أحدها  
فأدته فيمن به سلس البول فان الودى ينقض وضوءه دون البول لأنها من وضوء عقب البول قبل خروج الودى  
ثم خرج الودى فيجب به الوضوء ثالثها يجب الوضوء لوضوء لا تنقض به كما فرغ أبو حنيفة مسائل المزارعة لو كان  
يقول يجوزها قال في العناية وفيه ضعف ورابعها الودى ما يخرج بعد الاعتدال عن الجماع وبعد البول  
وهو شئ لزج كذا فسر في الخزانة والتبيين فلا شك حاله عليه إنما يرد على من اقتصر في تفسيره على ما يخرج بعد  
البول والخامس المذكور هنا (قوله ولا عند ادخال اصبع الخ) محترز الحشفة فيما تقدم (قوله وذكر خنثى) لاحتمال  
أنه انثى وإن هذا الذكر رائد كالأصبع (قوله وميت) بالتخفيف من مات بالفعل وبالتشديد القابل للموت (قوله  
وصبي لا يشتمى) وأما المراهق فيجب على من فعل به ويؤمر به به نداء بالخلق (قوله من نحو خشب) كقطيفة  
حرير على هيئة الذكر (قوله على المختار) بخلافه من جهة الترجيح في القبل ما ذكره نوح أفندي ونصه قال  
في التنجيس رجل ادخل اصبعه في دبره وهو صائم اختلفوا في وجوب الغسل والقضاء والمختار أنه لا يجب الغسل  
ولا القضاء لان الاصبع ليس آلة الجماع فصار بمنزلة الحشفة وقيد بالدرلان المختار وجوب الغسل في القبل إذا  
قصدت الاستمتاع لان الشهوة في غالبها في مقام السبب. قام المسبب دون الدبر لدمه الله فقد اختلف الترجيح  
في القبل أبو السعود (قوله ولا عند وطئ بهيمة) محترز قوله سابقا أدى في قوله أحد سبيلي آدمي (قوله أو ميتة)  
محترز قوله حي (قوله أو صغيرة الخ) محترز قوله يجامع مثلها (قوله بان تصير فضاة) هذا التفصيل الأصح وهو  
الجامع لقول الأماط بالوجوب وعدمه (قوله وان غابت الحشفة) وذلك اقصور الداعي كذا في النهر (قوله  
الفرج) أي الداخل أما الخارج فرطوبته طاهرة باتفاق بدليل جهلهم غسله سنة في الوضوء ولو كانت نجسة  
عندهم الفرض غسله حلبي (قوله عنده) أي الإمام (قوله فتنبه) أشار به إلى دقة هذا الجمل وقبوله المناقضة  
بما حمله ان قولهم بطهارة وطوبه الفرج ينافي لزوم غسل الذكر إذا دلى في الصغيرة الغير المشتهة اذ مقتضاء

بل بوجوب الصلاة أو اذنة بالإجماع كما هو  
(لا) عند (مذى وودى) بل الوضوء منه  
ومن ادخل اصبعه على الظاهر (و) لا عند  
(ادخل اصبعه ونحوه) كذا غير آدمي  
ولا يشتمى (في الدبر)  
وما يصنع من نحو خشب (و) لا عند (وطئ)  
أو القبل (على المختار) (و) لا عند (وطئ)  
بجمعة أو ميتة أو صغيرة غير مشتهة (بان)  
تصير فضاة بالوطئ وان غابت الحشفة  
ولا ينقض الوضوء فلا يلزم الاغسل الذكر  
فإن ساقى عن النظم وسبغى ان وطوبه  
الفرج طاهرة عنده فتنبه

ان لا يغسله اذ الفرض انه لم ينزل ويمكن ان يجاب بان لزوم غـ له على قولهما فلا مناقضة افاده الحلبي (قوله  
 لقصور الشهوة) عليه لعدم وجوب الغسل فيما تقدم ما عدا وضع الاصبع في الدبر فانه لا شهوة فيه اصلا (قوله  
 اما به فيقال عليه) يعني اما قبل هذه الاشياء المصاحبة للانزال فيقال وجوب الغسل على الانزال والمعنى انه  
 حينئذ هو المنظور اليه والمقصود في الوجوب كالحال عليه فانه المقصود بالمطالبة (قوله عذراء) بسكون المجهة  
 البكر (قوله فانها تنزع الخ) اي واذا منعت النقاء هما لم يجب الغسل واختلفا للرجل والمرأة وفيه تغليب لانه  
 في المرأة يقال له خفافس والمراد بانقائهما مجاورتهما لان ختان الرجل هو موضع القطع وهو مادون  
 حزة الحشفة وختان المرأة موضع قطعة جلدة منها كعرف الديك فوق الفرج وذلك لان مدخل الذكر  
 هو مخرج المني والولد والحيض وفوق مدخل الذكر يخرج البول كاحليل الرجل وبينهما جلدة  
 رقيقة يقطع منها في اختان فتحصل ان ختان المرأة متدفل تحت مخرج البول وتحت مخرج البول مدخل  
 الذكر فاذا غابت الحشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانهما بجر (قوله الا اذا سبغت) اي فيجب عليها الغسل  
 لوجود الانزال منها (قوله وتعيد ما صات) لانه ظهر انها صلت بغير طهارة بجر (قوله وفيه نظر) اي في قولهم  
 بوجوب الغسل (قوله ولم يوجد) اي فاذا نزل غسل عليها ولو حبلت فتحصله ان العذراء لا يجب عليها الغسل  
 مطلقا وان حبلت بناء على ما هو الاصح من ان وجوب الغسل عليها بانزال الهامة يد بوصوله الى الفرج الخارج  
 واما هو فيلزمه الغسل لان ظهور حملها آية انزاله وان خفي عليه اه قاله ابو السعود قلت والنظر لا يتم  
 الا اذا كانت البسكة تنزع من خروج المني والا امر بخلاف ذلك لخروج الحيض من ذلك المحل فلما كان الغالب  
 في تلك الحالة النزول خصوصا وقد ظهر الحبل وهو كبر دليل عليه اعتبروه واقاموا اللازم . قام الملزوم ومن  
 يعرف مواقع الفقه لا يستبعد ذلك والله اعلم (قوله اي يفرض) اشار به الى انه ليس المراد بالوجوب هنا  
 المصطلح عليه عندنا فكان الاولى فيه وفيما بعده التعبير بفرض اه حلي واقتضاه بالاجماع وهل يشترط  
 لهذا الغسل النية الظاهر انه يشترط لاسقاط وجوبه عن المكاف لا تحصيل طهارته وصحة الصلاة عليه بجر  
 عن فتح القدير (قوله المسابين) خصهم جريا على القول بانهم المخاطبون بفروع الشريعة (قوله ان يغسلوا)  
 اي على الوجه المطلوب (قوله الميت) هو بالتخفيف من حل به الموت وبالتشديد من سيوت قال الخليل انشد  
 ابو عمرو

تسألني تفسير ميت وسيت فدونك قد فسرت ان كنت تعقل

فن كان داروج فذلك ميت وما الميت الا من الى القبر يحمل

(قوله المسلم) اما الكافر اذ لم يوجد له الاوليا المسلم فيسيل عليه الماء كالخرقة النجسة من غير ملاحظة السنة  
 (قوله الا الخنثى) استثناء من الميت (قوله فيقيم) وقيل يغسل في ثيابه والا اول ادى بجر (قوله كما يجب) اي يفترض  
 (قوله على من اسلم) تعبيرة على اولى من تعبيرة الكثر باللام (قوله جنباً) لفظه بهم الواحد والمتعدد والمذكور والمؤنث  
 (قوله او حائضا) بدون ناء لانه من خصوصيات وصف المؤنث (قوله ولو بعد الانقطاع) اي انقطاع الحيض  
 والنفاس (قوله على الاصح) وقال شمس الأئمة لا غسل عليها بخلاف الجنب والفرق ان صفة الجنابة باقية بعد  
 الاسلام فكانه اجنب بعده والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يتحقق بعد اياه بجر (قوله وعلاه) اي علل وجوب  
 الغسل على الحائض والنفاس ولو بعد الانقطاع (قوله بقاء الحدث الحكمي) اي ولا يمكن اداء المشروط بزواله  
 الا بالغسل منه فيفترض (قوله او باغ) عطف على اسلم اي وكما يجب على من بلغ لاسن ومن البلوغ في الغلام  
 والجارية خمس عشرة سنة على الفتى به (قوله بل بانزال) عام في الغلام والجارية والحيض قاصر عليها كالولادة  
 (قوله او بعضه وخفي مكانها) اي فيجب غسله كله واورد عليه ان الثوب اذا خفي موضع العجاسة في تخميم بعضه  
 فغسل بعضه ولو لم يغير يحترطه فلم يجهل البدن مثله (قوله راجع للجميع) ظاهره جريان الخلاف في صورة  
 البدن ولم يملك في البحر خلافا في ذلك ونقل اشربلاني في امداد الفتاح ان الغسل في نجاسة البعض مندوب  
 فيكون في المسئلة قولان بالوجوب والتدب والاصح الاول (قوله وهو يخاف ما يأتي منها) حيث قال المصنف  
 وتدب لجنون افاق فعدمه من المندوبات (قوله الا ان يحمل) اي القول بالوجوب (قوله انه رأى منيا) اي على  
 انه رأى على ثوبه او احليله منيا بعد الافاقه ويحمل القول بالتدب على عدم رؤية ذلك (قوله كذلك) اي

(ولا انزال) ان صدور النشوة عليه فعلى  
 عليه (كما لا غسل) لو ان  
 عذرتا) بضم فكيف يكون البكر فانها تنزع  
 التثنية الختاني اذ اذا حبلت لا تزالها  
 وتعيد ما صلت قبل الغسل من وجه الدخول  
 نظر لان خروج منيا من وجه الدخول  
 شرط لوجوب الغسل (ويجب) اي يفرض (على  
 يوجد قاله الحلي) (ويجب) اي يفرض (على  
 الاحياء) (المسابين) (آيت) (المسلم  
 ان يغسلوا) بالتخفيف (كما يجب على من  
 الا الخنثى او حائضا) ونفسا ولو بعد  
 اسلم جنباً او حائضا) كما في التفسير  
 الانقطاع على الاصح (بل بانزال  
 عن البرهان وعلاه ابن السكيت) بل بانزال  
 الخنثى) (او باغ لابن) كل  
 الحائض او اولدت ولم تزد ما وصات كل  
 او بعض او بعضه وفي اشارة راجعة  
 بدنه نجاسة او بعضه وفي اشارة راجعة  
 (في الاصح) راجع للجميع وفي اشارة راجعة  
 معزلة للتأني والخلاف ما يأتي منها الا ان  
 افاق فاق ذات وهو يخاف ما يأتي منها الا ان  
 يحمل ذلك راجع  
 عليه كذلك راجع

يجب عليهما الغسل (قوله براجع) ذكر في البحر ان السكران اذا افاق ورأى مذبا لا غسل عليه انفا قافن  
باب اولي اذ لم يرفوا المعنى عليه فذكره المؤلف بعد في المندوبات وعزاه الى غير الازكار (قوله بان اسلم طاهرا)  
اي من الجنابة والحيض والنفاس (قوله وسن) فيه ودعي اهل الظاهر القائلين بوجوبه بدليل من جاء  
منكم الجمعة فليغتسل والامر للوجوب والحواب انه منسوخ او من انتهاء الحكم بانتهاه علمته لان ذلك  
كان لما يحصل لهم من التعب وذفر الراحمة الكريمة مع ضيق المسجد فلما زال ذلك زال الوجوب او ان  
المراد من الامر التذنب ذكره في البحر (قوله واصلاة عبيد) سواء كان عبيدا لغيره او لاصحى (قوله هو الصحيح) اي  
القول بان الغسل للصلاة فيهما هو الصحيح ومقابله قول محمد والحسن على ما في بعض الروايات ان الغسل  
لليوم وفي البحر عن شرح المجمع فان قلت هل يتأى الاختلاف في غسل العبيد ايضا قلت يحتمل ذلك  
ولكني ما نظرت به اه قلت والظاهر انه للصلاة ايضا اه اقول الذي في القهستاني ان الخلاف للحسن  
واتع فيه ايضا ونظرفائدة الخلاف فيما لو اغتسل قبل خروج الفجر وصلى الجمعة نال فضلي الغسل على  
القول الاول وهو قول ابى يوسف وعند الحسن لا كذا في البحر ونظف ايضا قافن لاجمة عليه كالعبد والمرأة  
والمسافر لراغتسل هل اتى بالسنة اولانهر بزيادة من ابى السعود ثم قال في البحر في التمرة الاولى يفني  
ان لا تحصل السنة عند ابى يوسف لاشتراطه ان لا يتخلل بين الغسل والصلاة حدث والغالب في مثل هذا القدر  
من الزمان حصول حدث بينهما اه قلت اللهم الا ان يحمل على ما اذا بقيت الطهارة حتى صلى بها (قوله لا يعتبر  
اجماعا) اي من ابى يوسف والحسن وفي حكاية الاجماع نظرفة نقل في البحر عن الشارحين انه يكون آتيا بالسنة  
على قول الحسن وبذلك صرح النجاشي الا ان يحمل ذلك على اختلاف الرواية كما في ابى السعود قال في البحر  
وما في الخاتمة اولي فيما يظهر لان سبب مشروعية هذا الغسل لاجل ازالة الاواخ في بدن الانسان  
اللازم منها حصول الاذى عند الاجتماع وهذا المعنى لا يحصل بالغسل بعد الصلاة والحسن رحمه الله  
تعالى وان كان يقول هو لليوم وللصلاة لكن بشرط ان يتقدم على الصلاة ولا يمتزج بالحدث بين الغسل  
والصلاة عنده وبضر عند ابى يوسف اه وفيه ان حصول الحدث لا ينقض الغسل وانما يوجب لا ينقضه الا الاشياء  
الناقضة له فتخلل الحدث بين الغسل والصلاة انما تنقض الوضوء لا الغسل وبذلك قال بعض الائمة ولكن الذي  
تحررناه لا يكون آتيا بسنة الغسل اذ اذا صلى بطهارته الصغرى الجمعة والعيد (قوله كما يفرض جنابة  
وحيض) اي كما يكفي غسل واحد للجنابة وحيض والاضافة على معنى اللام اي لغسلين مفروضين للجنابة وحيض  
(قوله ولاجل احرام) قال صاحب النهر ولاظن احدا قال انه لليوم فقط (قوله وفي جبل عرفة) اشار بذلك  
الى انه لا بد في تحصيل السنة من كونه داخله قال في البدائع يجوز ان يكون غسل عرفة على الخلاف السابق  
قال ابن ابراهيم ولاظن احدا قال انه لليوم فقط بل الظاهر انه للوقوف (قوله بعد الزوال) انما خصه لانه اول  
وقت الوقوف (قوله وندب لمجنون) بهذا تمت اقسام الغسل الثلاثة المندوب وهو المذكوونا والفرس وهو  
سنة اقسام لانزال المني بشهوة وفواري حشفة ولومن كافر اسلم وانقطاع حيض او نفاس ولومن كافرا علمت  
والخامس غسل الميت والسادس الغسل عند اصابة جميع بدنه نجاسة او به ضمه وخفي مكانها والمسنون الاربعة  
المذكورة وقيل انها مستحبة قال في الفتح وهو النظر لعدم المرافعة اه لكنها تنافت في الجمعة ومن ثم قال الحلبي  
الذي يظهر استنانه والله اعلم (قوله وعلى السكران كذلك) تكرر مع ما سبق قريبا وقد تقدم ما فيه (قوله وعند  
حجامة) اي بعد حجامة لما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل  
من اربع منها الحجامة رواه ابو داود واعلمت ذلك تعلم زوال توقف ابى السعود حيث قال وانظر هل قوله للحجامة  
يعني انه يتدب بعدها ولاجلها وهل هو بالنسبة للفاعل او للمفعول لم اراه (قوله وفي ليلة براءة) هي ليلة النصف  
من شعبان تقربا وتعطيا للشأن واحياهم اذ فيها تقسم الارزاق والالجال امداد الفتاح وانما سميت ليلة براءة لان  
الله تعالى يكتب لكل مؤمن براءة من النار لتوفية ما عليه من الحقوق ولما فيمن البراءة من الذنوب بغفرانها  
اه عمروسي (قوله وعرفة) اي ليلة عرفة وهل هو للحاج فقط او اعم وبحرر (قوله اذا رآها) اي علمها والمراد  
اذا غلب على ظنه انها هي وفي امداد الفتاح اذا رآها بقينا او عملا باسباع ما ورد في وقتها (قوله غداة يوم النحر)  
اي صبيحته (قوله وعند دخول بني) اذا دان في هذا اليوم غسلي غسل لوقوف من دلفة وغسل لدخول

(والا) بان اسلم طاهرا او بالغ بالسن (قندوب  
ومن اسلم الجمعة) (قوله الصلاة) (عبد) هو  
العجم كما في غير الازكار وغيره وفي الخاتمة  
لو اعتدل بعد صلاة العيد وجنبه وحيض  
وكيفي غسل كالقاضي جنابة وحيض  
غسل لاجل احرام (قوله في جبل عرفة) بعد  
الزوال (قوله وندب لمجنون قافن) وكذا القهستاني  
عليه كما في غير الازكار وهل براءة  
كذلك لم اراه (قوله اذ ارادها) وعند الوقوف  
وعرفة (قوله) اذ ارادها (قوله عند الوقوف)  
بجزلة غداة يوم النحر (قوله وعند  
دخول من يوم النحر)



لا خير كافي الدر المنشي والتقييد بغير الضرورة صاحب الدر قال في البحر وهو حسن وان خالف اطلاق المشايخ  
اقول وبغني ان يقيد بان لا يتكمن من تحويل باب به وان لا يقدر على السكنى في غيره نهر (قوله ولو احتلم فيه)  
اي في المسجد ومثله المدرسة كما مر (قوله تيم ندبا) وعليه يحمل ما في منية المصلي من قوله ولو احتلم في المسجد  
تيم ونخرج ان لم يحق (قوله لحوف) اي خوف ضرر في بدنه او ماله منية (قوله فوجوبا) اي فيستقيم وجوبا  
وعليه يحمل ما في المحيط فان ظاهره وجوب التيم افاذه في التيم (قوله ولا يصلي) لان شرط التيم المبيع  
للصلاة ان يكون لعبادة مقصودة لا تنمض بدون طهارة والجلوس في المسجد ليس كذلك (قوله ولودون آية)  
بما يسمى به قاريا ولذا قالوا لا يكره التيم بالقرء آن ولا خفاء انه بالتعليم كلمة لا يهد قاريا فتنبه لهذا  
التقييد المفيد نهر (قوله على المختار) هو قول الكرخي ورجحه غير واحد ونسبه في البدائع الى الصامة  
لما رواه الترمذي وحسنه لا يقره الخب والشافع شيئا من القرء آن والكره في سياق النفي نعم وابع الطحاوي  
في رواية مادون الآية ورجحه في الخلاصة ونسبه الزاهد الى الاكثر فهما قولان معصمان نهر زيادة  
(قوله فلو قصد الدعاء) قال في العيون قراءة الفاتحة على وجه الدعاء او شيء من الايات التي فيها معنى الدعاء  
وكرر القرء لا بأس به وفي الغاية انه المختار واختاره الحلواني لكن قال الهندواي انا لا نختار به وان روى  
عن الامام واستظهره صاحب البحر في دفع الفاتحة ووجهه بانه لم يزل قرأنا لفظا ومعنى معجزا متعدي به  
بخلاف نحو الحمد لله قال في التيم كونه قرء آفاقي الاصل لا يمنع من استراحه عن القرء آنية بالقصد نعم ظاهر  
تقييد صاحب الصيون بالايات التي فيها معنى الدعاء بفهم ان المالس كذلك كسورة ابي لهب لا يؤثر فيها  
قصد غير القرء آنية لكن لم ار التصرح به في كلامهم (قوله والثناء) كابتداء الفاتحة الى انا لا نعبد ولا خلاف  
في جواز التسمية كما حاله صاحب التيم (قوله واقتناح امر) بان يقول الحمد لله الخ عند افتتاح الدعاء وانظر  
هل يقيد بالايات التي تصلح للاقتناح (قوله والتعليم) اي وكان المأمور جافضا او حنبا (قوله ولقن كلمة) قيده  
في الخلاصة بما ذالم يكن من قصده قراءة آية تامة والادنى ان يقول ولم يكن من قصده قراءة القرء آن بجزء  
ثم بحث فيه بانه اذا كان بقصد التعليم لا يقيد بالكلمة الواحدة (قوله حل في الاصح) لكنه خلاف الاولى  
كما يؤخذ من عبارة الخلاصة حيث عبر بـلا بأس (قوله حتى لو قصد بالفاتحة الخ) نخرج على قوله والثناء  
ولو انرا الثناء وفرع عليه لكان اولى (قوله الا اذا الخ) هذا الامة ثناء مرتبط بمحذوف وتقدير الكلام لغرضها  
بقصد الثناء عن القرء آن الخ وهو جواب عن سؤال حاصله انه لو صرح اتراجها عن القرء آنية بالقصد  
لما اجزأت الفاتحة في صلاة بقصد الثناء لكن التجزى واجيب بان في محلها فلم يؤثر قصد غير هاتين نهر وقوله المصلي  
اي الصلاة الكاملة (قوله فانها تجزى) الضمائر ترجع الى القراءة المعلومة من المقام اولى الفاتحة (قوله  
فلا يتغير حكمها) الذي هو صحة الصلاة واجزاؤها بقصد اي الثناء (قوله ومس مصنف) اي قرء آن غير  
مذموم لفظه اما المذموم فذكره الرمي بقوله سئل هل يجوز في المذموم ان يسه المحدث او يتلوه الجنب اجاب  
فيه تردد ولا شبهة جوازها فيما نسخ تلاوته وافر حكمه لانه ليس بقرء ان اجامعا كذا في شرح مختصر اصول ابن  
الحاجب للعضد واذا كان هذا فيما افر حكمه من باب اولى فيما نسخها معا اه (قوله مستدرك) اي مدرك  
بالاعتراض والمعه في انه معترض فانه يفتق عنه وفيه انه لا يعترض بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه (قوله  
بما بعده) اي من قول المصنف وبه وبالاصغر من مصنف (قوله وما قبله) وهو تلاوة قرء آن بقصد (قوله ساقط  
من نسخ الشرح) اي من نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف (قوله وكأنه) اي المصنف انما ساقطه لانه ذكره  
اي المس وما قبله في الجنب وهذا لا يظهر في المس فانه مذكور بعد قوله لوجوب الطهارة فيه حتى لو لم يكن  
ثمة مسجد لا يدل فعله بدونها والدليل على ذلك ما في المصنفين انه عليه الصلاة والسلام قال لعائشة رضى الله  
تعالى عنها لما حضرت بسرف افضي ما قضى الحاج غير ان لا تطوف بالبيت حتى تفعل في مكان طوافها حراما ولو  
فعلته كانت عاصية معاقبة وتحمل بطواف الزيارة وعليها دم كطوف في الحب كجاسي في دح واركتبت محرمين  
دخول المسجد والطواف والمراد بالدم المدينة (قوله مس مصنف) ولو كان مكتوبا بالفارسية اجماعا هو الصحيح  
اما عند الامام فظاهر واما عندهما فلتعلق جواز الصلاة به حتى من لا يهمن العربية كذا في التبرع عن  
التجسس (قوله ما فيه آية) فاذا المصنف بالمصنف مطلقا ما كتب فيه قرء آن يقيد كونه آية فهو مجاز علائقة

ولو احتلم فيه ان يخرج مسرا عاتيم ندبا وان  
مكت لحوف فوجوبا ولا يصلي ولا يقرء  
(و) بجزءه (ولا يقرء آن) ولودون آية على  
المختار (بعضه) فلو قصد الدعاء او الثناء  
او اقتناح امر او التعليم ولقن كلمة  
في الاصح حتى لو قصد الدعاء او الثناء  
في الختان لم يكره الا اذا قرأ المصلي فلا يتغير  
الثناء فانها تجزى لانها في محلها فلا يتغير  
حكمها بقصد (مسند) مستدرك  
بما بعده وهو ما قبله ساقط من نسخ الشرح  
لانه ذكره في المصنف (و) بجزءه (اي بالآية  
لوجوب الطهارة فيه) (و) بجزءه (اي ما فيه آية  
وبالاصغر من مصنف) (و) بجزءه (اي بالآية  
سدرهم وجدار







ولا معاودة اهله قبل اغتساله الا اذا احتلم  
لم يأت اهله قال الحامى ظاهر الاحاديث  
انما فيه التنبه لاننى الجواز المقاد من  
كلامه (والتفسير كعصف لا الكتب  
الشرعية) فانه يخص مسأله لا التفسير  
كما في الدرر عن جميع الفتاوى الشرعية  
المستحب ان لا يأخذ الكتب من قاعدة  
ياكم ايضا في خلال الحرم ربح الحرم وقد  
اذا اشجع لخلل ان كتب التفسير للحدث  
جوز صاحبها ان لا يكثر تفسيره الا في  
تولم يفسر لغيره ان كان في الغالب كان (فروع)  
ولو قيل باعتبار ما في قد يرد في يد  
قلت لكنه ايضا في لا يقرأ فيه يرد  
المعصف اذا صار من مسه وجوز محمد  
كالمسلم ويضع الكافر من مسه والقفه  
اذا اغتسل ولا بأس بوضع المعصف تحت  
مسعى يندى ويكره وضع الكتاب الا لكتابه  
رأسه الا لفظ والقفه على الكتاب الا لكتابه  
ثم القفه

رواية الطهارة فصل وهي المشهورة ولذلك نقل في التهر عن الحاشية ان ذلك مستحب حتى اذا تركهما لا بأس  
به ثم قال واختلفوا في الحاشية هل هي كالجنب قيل نعم وقيل لا يستحب اهل ذلك ان يفسل لانه لا يفسل  
الحصى بخلاف الجنابة (قوله ولا معاودة اهله) اي ولا يكره للجنب مجامعة من يحل جماعه اقبل ان يغتسل  
(قوله لم يأت اهله) الاولى التعبير بلا وعبارة التقيع عن المتقي وله ان يعاود اهله قبل الغسل الا اذا احتلم فلا يأتى  
اهله ما لم يغتسل اه (قوله انما فيه التنبه) اي نذب الاعتدال بعد الاحتلام وسلم العلامة فوج عدم المنع لكنه  
انكر على الحامى قوله ظاهر الاحاديث الخ بانه لم يقف في الاحتلام على حديث واحد فضلا عن احاديث  
ثم قال واما الاحتلام فلم يرد فيه شيء من القول والفعل على ان الورود من جهة الفعل محال لان الانبياء صلوات  
الله عليهم معصومون منه (قوله المقاد من كلامه) اي السكال في قفحه عن المتقي وهي العبارة السابقة  
وهو بالنصب صفة للتقي وهذا الصنيع من الشارح غير مناسب لانه لم يقدم للضمير من جمعا (قوله والتفسير  
كعصف) فيعبر منه مطلقا سواء كان قليلا او كثيرا او مساويا (قوله لا الكتب الشرعية) من نحو الحديث  
والقفه وفي التهر عن الخلاصة كراهة مسها عند الامام لاعندهما (قوله فانه رخص مسها) الضمير للشأن  
وزخص مسها للحدث لا ينافي ازالة الحدث لمسه على وجه الاستحباب كما افادته عبارة السراج الاتية  
(قوله المستحب ان لا يأخذ الخ) بل يجحد الوضوء كلما حدث وهذا اقرب للتعظيم من (قوله تعظيما) اي  
لما فيها من العلم قال الحلواني ما اخذت السكاغدا البطهارة والامام السرخسي كان مسطونا في ليله وكان يكرر  
درس كتابه فتوضأ تلك الليلة سبع عشرة مرة من (قوله لكن في الاشياء) استدلاله على المصنف (قوله ربح  
الحرم) اي غلب وهي الواقعة من صاحب الاشياء (قوله وقد جوز اصحابنا الخ) الجملة مبتدأ خبره قوله  
في الاشياء (قوله للحدث) اي مطلقا ولو اكبر (قوله اعتبار الغالب) وسكت عن المساوى (قوله قلت لكن  
يخالفه الخ) لاحاجة اليه لضم المخالفة من الاستدلال الاول ويعني بما مر ما في المصنف (قوله فتدبر) اي  
لتعلم الصواب والحاصل ان لاهل المذهب عبارتين مطلقتين بالمنع والجواز وظاهر ما في الاشياء ان الجواز  
قول الاشياخ والاصحاب جميعا فيعيد ان ما في الدرر لا يعول عليه لشذوذه فاقاله عن اجماعهم والله اعلم ونقل  
العلامة فوج عن الجوهره والسراج ان كتب التفسير لا يجوز من موضع القراءة ان نهاه وان عيس غيرها بخلاف  
المعصف لان جميع ذلك تبع له اه وقال في حل عبارة الدرر ان نقلها الشارح ناقلا عن فتح القدير قالوا يكره  
مس كتب التفسير والقفه والسنن لانها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا التعليل يمنع مس شروح النوا ايضا اه  
وفي منية المصلي ويكره اي للحدث وغيره مس كتب تفسير القرآن وكتب القفه ايضا اه فانت ترى كلامهم  
في التفسير انما هو من جهة الكراهة لا المنع فيحمل قول صاحب الدرر لا التفسير اي لا يخصص مسه بل يكره  
وليس المعنى على الحرمة كما فهمه المصنف فانه لا نص عليه وقول السكال هذا التعليل يقتضي المنع الاول ان  
يقول يقتضي كراهة مس شروح النوا لان الموضوع الكراهة الا انه اذا دان الكراهة للتعريف قلت واولى العبارات  
ما في الجوهره والسراج فانه اوفق بالقواعد (قوله لا يقرأ فيه) اضعف خطه او غزبه (قوله يدفن) اي في محل  
غير عمن لا يوطى بالارجل وفي الحظر والاباحة من هذا الكتاب الكتب التي لا ينتفع بها معي عنها اسم الله تعالى  
وملائكته ورسوله ويحرق الباقي ولا بأس بان تلقى في ما جاز كما هي اوتدفن وهو احسن كما في الاشياء اه (قوله  
ويمنع النصراي من مسه) لو قال ويمنع الكافر لكان اولي اذا النصراي ليس بقيد فيا يظهر والضمير في مسه  
يرجع للمعصف مطلقا كما هو في نسخة (قوله وجوز محمد اذا اغتسل) الظاهر اعتماد الاول لا لفرد محمد بهذا (قوله  
ولا بأس بتعليقه) التعبير بلا بأس بغيره غير الاولى وقوله عسى يهتدى بقيد اولوية التعليم وهو في مقام القلة  
لما قبله (قوله ويكره وضع المعصف) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يحرق (قوله لا لفظ) اي الا قصد  
حفظه من السارق عند النوم (قوله والمقابلة) محل الاقلام اي يكره وضعها على الكتاب اي كتاب كان كما يفيد  
اطلاقه (قوله الا لكتابه) اي في حال كتابة واطلق في الكتابة نعم ما اذا كان يكتب منه اولا (قوله ويوضع  
الخ) لم يبين حكم هذا الوضع هل هو النذب والوجوب والظاهر الاول (قوله النوا) اي كتب علم النوا ويقال  
في المعاصيف مثل ذلك (قوله ثم التعبير) اي تعبير الرثا كان سريين وابن شاهين لا فضليته لكونه تفسيرها  
هو جزء من سنة واربعين جزءا من النبوة وهو الرثا (قوله ثم الكلام) اي التوحيد (قوله ثم القفه) قد يقال ان علم

الكلام افضل لان العلم يشرف بشرف موضوعه وموضوع الكلام ذات الله وذات الرسل من حيث اقسام  
 الحكم العقلي وموضوع الفقه افعال المكلفين ولذا سمي علم الكلام اصول الدين وعلم الفقه علم الفروع وسعى  
 الامام الاعظم مؤلفه في الكلام الفقه الاكبر (قوله ثم الاخبار) اي احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 (قوله والمواظ) اي ما فيه وعظه وتذكير لنفسه وعظه بالواو يقتضي عدم الترتيب بينهما (قوله ثم التفسير)  
 فيذكر المصنف وهو اعلى السلك (قوله عليه آية) ليتنظر حكم ما دونها (قوله الا اذا كسره) غنيته لا يكره لعدم  
 الاهانة حيث تفرقت الحروف واذا جعلت الاية قيداً لافاد ان ما دون الاية لا يكره ولو لم يكره كانه لان للاية  
 حوزة عظيمة حتى جاز من مادونها (قوله رقية في خلاف) الرقية التمجيد كالاجبة التي تلبس في الحديث  
 ارق ما لم يكن كقرا وكلام المنية ونشرها فيها هو اهم من الرقية كالادعية وغيرها والمتصافي هو غير المنزعي  
 مامر وظاهره ان غير المتصافي يكره لافصاله به حتى يدخل في بيعه تبعاً من غيره ذكر وقال فوج افندي ولو كان  
 ما فيه شيء من القرءان ومن اسمائه تعالى في خلاف من فعل عنه اوفى جيبه فلا بأس به والاحتراز عن مثله افضل  
 لمن اسكن اه وفي شرح العلامة العزري على الجامع الصغير وقد اجمع العلماء على جوازها عند اجتماع ثلاثة  
 شروط ان تكون بكلام الله تعالى وصفاته وباللسان العربي او ما يعرف معناه من غيره وان يعتقد ان الرقية  
 لا تؤثر بذاتها بل بتقدير الله تعالى وقال القرطبي الرقية ثلاثة اقسام احدها ما كان برقية في الجاهلية بما لا يعقل  
 بعده فيجب اجتنابه لا يكون فيه شرك الا يورد في الشرك الثاني ما كان بكلام الله او باسمائه فيجوز فان كان  
 حائزاً فيستحب ومن المأثور بسم الله ارقين من كل شيء يؤذيكم من شرك نفس او عين حاسد الله يشفيك ومنه  
 لمضاهي بسم الله اريقك والله يشفيك من كل ما ياكلك من شر النفاثات في العقد ومن شر حاسد اذا حسد الثالثة  
 ما كان بغير اسماء الله تعالى من ملائكة او صالح او معظم من المخلوقات كالعرش فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا  
 من المشرع الذي يتضمن الاتجار بالله تعالى والتبرك باسمائه فيكون تركه اولى الا ان يتضمن تعظيم المرقية  
 فينبغي ان يجنب كالحلف بغير الله تعالى (قوله لم يكره) اي يجرى ما بذليل قوله والاحتراز افضل (قوله يجوز  
 براءة القلم الحديد) لانه لم يوجد منه ما يقتضي احترامه (قوله ولا ترى براءة القلم المستعمل) اي في محل يحل  
 بالتعظيم والطلق في المستعمل فعم المستعمل في علم وغيره لانه قد يكتب اسم الله تعالى والرسل عليهم الصلاة  
 والسلام على ان الحروف في ذاتها لها احترام (قائدة) يلبي عدم وطئ براءة القلم لما روي عن الامام علي حين  
 اصابه الم في بعض الوقائع انه قال ما نسبت السر اويل على القدم وساطعت قطع الغنم وما وطئت براءة  
 القلم فمن اين جاء هذا الالم ذكره على زاده شارح الشريعة (قوله كحش المسجد) اي الثابت فيه (قوله وكماسته)  
 بالضم التمامة قاموس (قوله لا تلقى) اي كل من الحشيش والكساء والاوى تنقية الضمير ويصح جعل كاسة  
 مبتداً (قوله في موضع يحل بالتعظيم) كالكتيف والمزابل (قوله في كاغد) السكاغد القرطاس معرب قاموس  
 (قوله وفي كتب الطب يجوز) الظاهر ان الضمير يرجع الى السكاغد والطب على تقدير مضاف اي كتبه وهل اذا طمس الحروف  
 والرسول الواو معني او الضمير يرجع الى السكاغد والطب على تقدير مضاف اي كتبه وهل اذا طمس الحروف  
 بنحو حبر بعد محو يمحى (قوله ومحو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيد البعض لاخراج اسم الله تعالى عن  
 محوه ما بالزق والكتابة مصدر اريد به المفعول (قوله وقد ورد النبي الخ) فهو مكره محرم او ماله ماله بلسانه  
 وابتلاعه فالظاهر جوازه (قوله ومن فيمن) ظاهره يعم النبي عليه الصلاة والسلام والمسئلة ذات خلاف  
 والاحوط الوقف وعبر عن الموضوعه للماعل لان غيره منع له ولعل ذكره هذا الحديث للاشارة الى ان انقرء ان  
 يلحق باسم الله في التي عن محوه بالزق فيصح قوله ومحو بعض الكتابة الخ بغير القرءان ايضا فليست اهل (قوله  
 في بيت) المراد محل البيتونة (قوله فيه معصف مستور) ظاهر تقيده به عدم جوازه اذ لم يستتر (قوله واغبر)  
 كوسادة (قوله واستعماله) من صفط العام (قوله لا تعليقه للزينة) افراد الضمير لان العطف باو (قوله مطلقاً)  
 ولو استعمل (قوله وقيل يكره مجرد الحروف) ظاهره ولو مفرقة (قوله وظاهره) اي ظاهره ما في الجهر (قوله  
 مجرد تعظي) اي بتعظيم الجهر عن الاستعمال (قوله وهل ما يكتب) ما مبتدأ وقوله كذا خبر اي هل هو  
 في حكم الباط (قوله يمحى) سياقاً في الفروع قبيل الوتر والنوازل ما فيه ولا ينبغي الكتابة على جدران

(طبيب المياه)

ثم الاخبار والمواظ ثم التفسير وذكر اذابة  
 ورمم عليه آية الا اذا كسره ورقية في خلاف  
 متصافي لم يكره دخول الخلاه والاحتراز  
 افضل يجوز في براءة القلم الحديد ولا ترى  
 براءة القلم المستعمل لا احترامه كحشيش  
 المسجد وكماسته ولا تلقى في موضع يحل  
 بالتعظيم ولا يجوز في موضع يحل بالتعظيم  
 وكتب الطب يجوز ولو نسب اسم الله  
 والرسول في موضع يحل بالتعظيم ولا يرى  
 بعض السكاكة بالزق بغيره قد ورد في  
 في محو اسم الله بالزق بغيره قد ورد في  
 والسلام القرءان احب الى الله تعالى من  
 السموات والارض ومن فيمن يجوز قربان  
 المرأة في بيت فيه معصف مستور بباطل  
 الزكاة يكتب عليه الملائكة وفيمن لا يكره  
 او غير ذلك لا تعليقه للزينة وفيمن لا يكره  
 واستعماله لا تعليقه للزينة وفيمن لا يكره  
 كلام الناس سلقا وقد قيل بغيره قد ورد في  
 والاوى وسع رقاعه في موضع يحل بالتعظيم  
 اتقاء اسكراته بغيره قد ورد في  
 اولاً من اولاهل ما يكتب على المراج

شروع في بيان ما تحصل به الطهارة السابق بيانها بالسود عن النهر فالأباصطلاح عبارة عن مسائل  
 قهية تغيرت أحكامها بالنسبة الى ما قبلها والى ما بعده ها غير مترجمة بكتابنا فصل منخ والمياه جمع كثره  
 ويجمع على امواه بحر (قوله ونقص) اشار بتغيير التعبير الى قلته ولذا قال في النهر ومن بعضهم قصره (قوله  
 اصله موه) وهو اصل من فوض فيما بديل من الهمة اي لا لزاما فان الهمة مرفوعة بمذلة من الهمة اي من موضع اللام  
 منخ (قوله لطيف) اي لا يحبب البصر فالسبا (قوله به حياء كل نام) اي بالعبث منه كما عبره المشرى لاني فخرج  
 الملح وفي ابى السعود عن والده لا يقال ان التبريف غير صادق على الملح لا نقول الاصل فيه العذوبة وحياة  
 كل نام والمملوحة وعدم حياء كل نام عارضان اه والناسي يعم الحيوان فانملت (قوله يرفع الحدث) هذا  
 التعبير اولى من قول الكثر في توضع او الحدث مانعة شرعية فامة بالاعضاء الى غاية استعمال المتزيل منخ (قوله  
 مطلقا) اي سواء كان اكبر او اصغر (قوله وهو ما يتبادر) اي ما يبدل للذهن فوجهه بغير دمجائه مطلقا وهو  
 بمعنى قول المنخ هو الباقي على اوصاف خلقته ولم يخالطه نجاسة ولم يلبس عليه شيء اه (قوله كما سماء) الاضافة  
 للتشريف بخلاف الماء المقيدان للقيد لازمه لا يطلق الماء عليه بدونه كما هو الورد بجر (قوله واولدية) جمع واد  
 يطلق على الماء الذي في الصناري والبطماح (قوله وصيون) جمع عين وهو مشترك بين الشمس والينابيع وهو  
 المراد والذهب والدينار والمال والنفوس والجلوس والمطر وولد بقر الوحش وخيار الشئ ونقص الشئ والناس  
 القليل وسرف من حروف المعجم وما عن يمين قبله العراق وعن في الجبل وغير ذلك بجر (قوله وبصار) جمع بصر  
 سمي بذلك لملاوحته لقولهم ما ببحري اي ملح يختص بالملح والوسعة وابدا طه ومنه ان فلانا بصري اي واسع  
 المعروف بنهر ابو السعود فلا يختص به ويجمع على بجمودا بجر وبصاير منخ ذكره اشارة الى رد قول من قاله  
 ان ماء الجرد ليس بماء حتى حكى عن ابن عمر انه قال في ماء البصر التيم احب لي منه بجر عن السراج (قوله بحيث  
 يتقاطر) هو المعتمد وعن ابى يوسف يجوز وان لم يتقاطر افاده في البصر (قوله ويرد) بفتح الراء حب الغمام (قوله  
 وجد) بفتح الجيم والميم الماء الجاسد حلي عن القلموس وحكمه كالثلج فلا يجوز به الطهارة الا اذا تقاطر (قوله هذا)  
 اي ما ذكره المصنف من تقسيم المياه (قوله والا فالكحل من السماء) اي بلن نظري الى الواقع لا يصح لان الكحل من  
 السماء فعطف ما بعده عليه من عطف الخاص على العام وهو كشيء من عطف المغاير بحسب ما يشاهد والدليل  
 بطوار الطهارة بماء السماء هو الدليل لما بعده كذا في المنخ (قوله لقوله تعالى) لتعليل ليكون الكحل من السماء وروح  
 العلة (قوله والتكررة الخ) قوله الابية) اي اقرأ الابية وهي فلسفة بتابع في الارض (قوله والتكررة الخ) جواب  
 عن سؤال حاصله ليس في الابية ما يفيد ان جميع المياه تنزل من السماء لان ما تكررة في الايات ومعلوم انها لا تنم  
 افاده صاحب البحر (قوله في مقام الامتنان نعم) فلوم يدل على العموم فقلت المطلوب بجر وقيه ان التعظيم  
 يظهر من قوله بعد فلسفة بتابع واما النازل ماء واحدا لا تعميم فيه والامتنان ذكر انهم من المنعم قبل كل  
 ماء في الارض فهو من السماء ينزل منها الى الصخرة ثم يقسمه الله تعالى نهر (قوله وما من زمزم) بللصرف وعدمه  
 وخصه مع دخوله في ماء الابار اشرفه ووقع الخلاف في كراهة استعماله (قوله بلا كراهة) اطلقها فهم  
 التحريمية والتنزيهية لثبوت الازالة به في الامر (قوله وبما) بللد والتنوين (قوله قصد تشييع) قيد لانه لو لم يقصد  
 لم يكره اتفاقا ابو السعود (قوله طيبة) اي لكونه يورث البرص والمنصوص عن منافع هذه انه مما اجتمع فيه  
 الكراهتان الشرعية والطبية بشرط ان يكون في اثناء لحاس في قطر حار وان لا يرد بعد ذلك وفيه ان الكراهة  
 عنده لا تختص بقصد التشخيص الذي هو موضوع المسئلة (قوله ويرفع) اي الحدث مطلقا وقوله بما بللد  
 والتنوين ايضا (قوله ينعقد به ملح) اي موه لان ينعقد ملح (قوله لا بما ملح) وهو الذي يجمد في الصيف ويذوب  
 في الشتاء عكس الماء بجر (قوله على طبعته الاصلية) اي حقيقته المخلوق عليها (قوله الى طبيعة المحلية) وهي  
 غير ملائمة للمائية فيكون ما في بعد الذوبان كما الذهب والفضة ابو السعود عن الوافي (قوله ولا بعصير) فويل  
 بمعنى مفعول واليه اشار بقوله اي معتصر (قوله من شجر) كالرياس بالكسر وقال العلامة الوافي الرياس  
 نيت له ساق خضف حامض جدا نبت في الجبال بقشر وبوكل وهو شق من الحصة والجدرى والطاعون  
 وعصارته ينعقد البصر كخا قاموس (قوله او ثمر) كالعنب (قوله لانه مقيد) اي الماء المعتصر بما ذكرناه مقيد  
 وليس بمطلق فلا يجوز الوضوء به لان الحكم منقول الى التيم عند فقد الماء المطلق بلا واسطة بينهما بجر

(قوله)

(بابا المياه)  
 جميع ما بالمد ونقص اصله من قلب  
 الواو والفاء والهاء همزة وهو جسم لطيف  
 يقال به حياء كل نام (يرفع الحدث)  
 مطلقا (كاه سماء) وهو ما يتبادر عند  
 الاطلاق (كاه سماء) حيث يتبادر ويرد  
 وبصار ونيل (باب) بحيث يتبادر ما يتبادر  
 وجد وهذا من تقسيم السماء لقوله تعالى لم تر ان  
 والا فالكحل من السماء ماء الابية والتكررة  
 الله انزل من السماء ماء الامتنان نعم (وساء)  
 ولو شئت في مقام الامتنان نعم (وساء)  
 نزول (بلا كراهة) وكراهته عند  
 قصد تشييع (بلا كراهة) وكراهته عند  
 التشايعية طيبة (وساء) بفتح الراء بفتح الراء  
 بالنجاسة (و) بفتح الراء بفتح الراء  
 حاصل بذوبان (ملح) ليشاء الاشياء في الى  
 طبعته الاصلية وانقلاب اشياء في الى  
 طبيعة المحلية (و) لا (بعصير نبات) اي  
 معتصر من شجر او ثمر لانه مقيد

(قوله من الكرم) أي شجر العنب وورد في الأحاديث التي عن تسميتها بذلك فإن الكرم الرجل المؤمن لانه من مادة تدل على التعظيم وانما هي عن ذلك لان البحر يخرج منها فربما يدعوهذا الاسم الى شربها افاده على زاده شارب التبرئة (قوله او الفواكه) بن عطف المبين وبرايد لماعدا العنب (قوله وهو لا يظهر) وهو المصريح به في كثير من الكتب واقتصر عليه قاضي خان في الفناوي وصاحب المحيط بوصدوه في الكافي وذكر الجواز بصيغة المثل وفي شرح المنية الاشبه عدم الجواز فكذلك هو الاول لماله كل استزاجه كذا في البحر (قوله والاغتصا بالبحر) فالمراد به الخروج (قوله كراه الكرم) أي القاطر بنفسه وهو قنيل للحكمي (قوله وكذا ماء الدابوثة) أي مئسل ماء الكرم في ان الاظهر عدم جواز رفع الحديث به قال المصنف ولم يجد تفسير الدابوثة فيما عني من كتب اللغة ما خير بعض من يسكن بلد الخليل عليه الصلاة والسلام انهم يخرجون عروق حطب من الارض يضعونها في الماء فيصير قنيلية فونيه الحليوب هونه هذا الاسم ونحوه ما لا بدقة الاخر الذي يصفونه في القناديل بمصر لانه من (قوله والبطيخ) يفتح الباء وكسر هاء يوقه سال الطيخ (قوله وهذا كذا في البحر) فهو على الخلاف والمفهوم عدم الجواز (قوله ولا يماه يلوب الخ) اطلق عليه من تقييد القنيلية بكونها بالاجزاء او بالوزن لكثرة الخلاف في عباراتهم وقيد بالمغلوب لانه اذا لم يكن مغلوبا يجوز رفعه به كما سيأتي في شرح واختيار التأخرين كما يجب البحر والمثلج ما اختاره الزيلعي من الضابط الذي ذكره الشارح بقوله والغلبة الخ (قوله يشرب نبات) متعلق بكما وسواء خرج بملاجه ام لا كما في البحر وهو القسم الاول مما كان فيه الغلبة بكما لا استزاج (قوله او بطيخ) هو القسم الثاني منه (قوله بما لا يقصده بالتخفيف) كاشان وصابون فانه اذا كان كذلك لا يمنع الطهارة الا اذا اخرجه عن تنموسيلانه (قوله فيضانه) أي فالغلبة بفضانه الماء بان تنقي رفته وعدم جريانه على الاعضاء ببحر (قوله ما لم يزل الاسم) أي اسم الماء عنه وهذا تقييد ذكره صاحب البحر وقال ابو السعود ما ذكره في البحر ما خوذ من صريح كلام الزيلعي فتظهر صاحب التهر فيه بما يفيد ان الشارح لم يذكر ذلك وان هذا التقييد لا يبدى فغما ساقط (قوله كتيب التمر) فانه زال عنه اسم الماء ومثل ذلك الزعفران اذا ساقط الماء بحيث يصنع به فليس بما مطلق من غير نظر الى الغاية فان اسم الماء قد زال عنه افاده صاحب البحر (قوله ولو ما ناعا) عطف على قوله فلو جاءه الى ولو كان المختلط ماء والماء اعم من ان يكون مياها لجميع الاوصاف او بعضها او ايسر ببيان اصلا فصله بما بعد (قوله فلو مياها بالاصناف) كالمثل (قوله لومواقة) أي لبعض اوصاف المادون بعض والاولى ان لو قال اوصيا بال بعض الاوصاف (قوله كلين) فانه موافق في عدم الرابحة وسباين في المطعم واللون فغلبة مثله يظهر واحد الوصفين والضمير في قوله فبا حدهما لا يرجع له لم يذكر ما اذا كان الخلاف في وصف واحد وذكره في البحر حيث قال وان خالف في وصف واحد او وصفين فالغلبة مابه الخلاف فاللبن يخالفه في اللون والطعم فان كان لون اللبن اوطعمه هو الغالب فيه لم يجز الوضوء به والاجاز وكذا ماء البطيخ يخالفه في الطعم فتعتبر الغلبة فيه بالطعم اه وكون المخالفة بين الماء والبطيخ في الطعم فقط ليس على اطلاقه بل بالنظر لبعض انواعه ابو السعود (قوله كستعمل) على القول المعتقد بطهارته وكلامه الذي يؤخذ من لسان الثور وماء اللورد الذي انقطت رايحه ببحر (قوله في الاجزاء) فان كلن المطلق اكبر جاز الوضوء بالكل وان كان مغلوبا لا يجوز وان استويا لم يذكر في ظاهر الرواية وفي البدائع قالوا حكمه حكم الماء المغلوب احتياطا اه بحر اذا علمت ذلك فقول الشارح والاختصاص صورتان ما اذا كان المستعمل اكثر او مساوي وقدر ذلك شربا في ذلك بثلاثة ارطال فان كان رطلان ماء مطلقا ورطل مستعمل جاز الوضوء بالكل (قوله وهذا) أي الحكم المذكور في الماء المستعمل (قوله الملق) أي الماء المستعمل الذي يلقى في الطهور ويختلط به وهو بصيغة اسم المفعول (قوله والملاق) أي الماء الملاق بصيغة اسم المفعول ايضا وهو الماء الطهور الذي انغمس فيه شخص افاده في البحر (قوله في القساق) أي الحياض كالمياض آت وهذا تفرع على ما تقدم من جواز الوضوء اذا كان المطلق اكثر وعدمه في غير ذلك (قوله على ما حققه في البحر والتهر) أي من جواز الوضوء بل الماء الذي اختلط به ما مستعمل قليل قال في البحر ويدل عليه ما ذكره الشيخ سراج الدين قاري الهداية في فتاويه التي جمعها تليذه ختام المحققين الكمال ابن الهمام بما نقله من سنن عن فسقية صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها الجواب

(بخلاف ما يقتض من الكرم) او الفواكه  
(بنقه) فانه يمنع الحديث قبل لا وهو  
الاظهر انه يستلزم فقال والاغتصا بالبحر  
واعتداه بالحكمي كما في البحر (قوله  
المخفي والحكمي لا يلا في البحر) (قوله  
الدابوثة والبطيخ لا يلا في البحر) (قوله  
التمر (و) لا يلا في البحر) (قوله  
الغلبة اما بسبب الاغتصا بالبحر  
او بطيخ بما لا يقصده بالتخفيف  
الخاطا فلو لم يلا في البحر  
ككتاب البحر ولو ما ناعا فلو مياها  
فتعتبر اكثر او مساوي فان الملاق  
او ما لا كستعمل في الاجزاء فان الملاق  
اكثر من الاوصاف فان الملاق  
وفدايعم المائي تبارى القساق على  
التوضي ما لم يعلم تسارى القساق على  
ما حققه في البحر والتهر والناصح

لكن ان شرب الماء في سحر او هبانية فز  
 ينهضما فليجعه متاملا (قوله) رفع  
 الحسد (قوله) ان كان ماء قديم (قوله) ولو  
 قليلا (قوله) عود موى كزبور وعود بربوني  
 اى يعوض في خلق مع الدم بن الخشب وفي الخشب  
 حكم بن و مراد وحلم وفي الوهبانية دود القز  
 وما و دوزن و شرط طاهر كدودة متولدة  
 من نجاسة (قوله) مولى (قوله) لو كلب الماء  
 او خنزير (قوله)

اذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضره اى يعنى واما اذا وقعت فيها نجاسة تنجست لصفها اه (قوله فرق بينهما)  
 اى بين الملقى والملاقى وعبارته وما ذكر من ان الاستعمال بالجزء الذى يلاق جسده دون باقى الماء فيصير ذلك  
 الجزء مستهلكا في كثيره ومردود لسريان الاستعمال في الجميع حكما وليس كالتغالب بسبب القليل من الماء  
 المستعمل فيه ح ولكن هذا التوهم قد ذكره في الصبر لمعرض عنه حيث قال واذا عرفت هذا ظهر لك  
 ضعف قول من يقول في عصر ان الماء المستعمل اذا صب على الماء المطلق وكان المطلق غالبا ينجس والوضوء  
 بالكل واذا اوضأ في فسقية صار الكل مستعملا اذ لا معنى للفرق بين المستلئين وما قد ينوهم في الفرق  
 من انه في الوضوء يشيع الاستعمال في الجميع بخلافه في الصب مدفوع بان الشروع والاختلاط  
 في صورتين سواء بل لقائل ان يقول القاء الغسالة من خارج اقوى تأثيرا من غيره لتعين المستعمل  
 فيه بالمعانة والتشخص وتنقص الانفعال وبالحيلة فلا يعقل فرق بين صورتين من جهة الحكم  
 فالحاصل انه يجوز الوضوء من القساق الصغار ما لم يغلب على ظنه ان الماء المستعمل اكثرا مساويا ولم يغلب  
 على ظنه وتوقع نجاسته اه ولعدم ظهور الفرق اشار الشارح بقوله متاملا (قوله ويجوز) الجواز يطلق تارة بمعنى  
 الحل وتارة بمعنى الحصة وهى لازمة للاول من غير عكس والغالب ارادة الاول في الافعال والثاني في العقود  
 والمراد هنا الاول ومن قال بعدم المشتركة استعمل الجواز هنا بالمعنيين بجم (قوله بماده صكر) اى من  
 اقسام الماء المطلق (قوله عود موى) هو الذى لادم فيه سائل والدليل على الجواز ما رواه البخاري ان رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذباب في اناء احدكم فليغمسه ثم لينزع فان في احد جناحه داء وفي الاخر  
 شفاء ووجه الاستدلال ان الطعام قد يكون حار فيجوز بالغمس فيه فلو كان نفسه بغمسه للماء الذى صلى الله  
 عليه وسلم به ليكون شفاء لنا اذا اكلناه ولذا ثبت الحكم في الذباب ثبت في غيره مما هو بمنه كالنبي والزناير  
 والقرب والبعض والجراد والخنفساء والخل والصرصر والجعلان ونبات وردان والبرغوث والقمل واحترق  
 بغير الدموى عن الدموى وفيه تفصيل اما الدموى الملقى ففيه خلاف وظاهر الرواية انه لا ينجسه وهو الذى  
 يعيش في الماء ويكون تولده وشواه فيه واما الدموى غير الملقى فيفسد القليل من الماء فان قيل لو كان المخصص  
 هو الدم يلزم ان يكون الدموى من الحيوان نجسا مواتا كان قبل الحياة اربعدها لانه يشتمل على الدم في كلتا  
 الحالتين قلنا الدم حال الحياة في معدنه والدم في معدنه لا يكون نجسا بخلاف الدم الذى بعد الموت فلا يبقى  
 في معدنه لانصابه من مجاربه افاده في البحر (قوله كزبور) بضم الزاى فعول وكل ما كان على هذا الوزن فهو  
 بضم الفاء الاصغوق فانه جاء بالفتح واما صندوق فغير عربى جوى وفي التهر الزبور انواع منها النخل (قوله اى  
 بعوض) في البحر وغيره وكرار البعوض والبعوض الناموس واحده بقية وقد يسمى به النفس في بعض  
 الجهات وهو حيوان كالقراد شديد النتن كذا في شرح منية المولى (قوله بن الخشب) وهو السوس (قوله انه  
 يفسد) اى يفسد الماء (قوله ومنه) اى من حكم العلق اذ امص يعلم حكم بن الخ وهو الافساد وهو من كلام  
 المجتبى لامن الشارح كما يدل عليه عبارة التهر وفيه والتبرجج في العلق ترجيح في البق اذ الدم فيهما مستعمل (قوله  
 وحلم) في التهر الحلة ثلاثة انواع قراد وحشانه وحلم فالقراد اصغرها والحشانة اوسطها والحلة اكبرها وله ادم سائل  
 اه وفي الحشنة الحلة دودة تقع في جلد الشاة فاذا ذبح يكون ذلك الموضع رقيقا جاع للغة (قوله دود القز) الذى  
 تولد منه الحرير (قوله وماؤه) المراد به الذى يغلى به عند استخراج الحرير كما في الحلبي عن شرح الوهبانية (قوله  
 ويرز) هو الذى ينشأ منه الدود (قوله كدودة) اى فانها طاهرة ولو خربت من الدبر والنقص انما هو لما عليها  
 لا لذاتها (قوله وماى مولد) تنع في هذا صاحب الهداية حيث جعل هنامستلئين الاول موت ما لا نفس له سائلة  
 والثانية ماى مولد ولم يقل كالكزوموت ما لادم الخ مقتصر عليه لانه وان كان مختصر بما هنا الا انه يرد عليه  
 ما كان ماى المولد والمعاشر وله دم سائل فانه لا ينجس في ظاهر الرواية فلذا جمع بينهما (قوله ولو كلب الماء) قال  
 في البحر وفي الكلب الماءي اختلاف المشايخ كذا في معراج الدراية من غير ترجيح لكن قال في الخلاصة الكلب الماءي  
 والخنزير الماءي انما ماتا في الماءا جمعوا على انه لا يفسد الماءا فكانه لم يعتبر القول الضعيف بجم (قوله واخنزير)  
 في التهر اما الخنزير فاجمعوا على عدم التنجس به كذا في الخلاصة اه وفي ذلك نوع اشارة الى ان الاجماع في عبارة  
 الخلاصة السابقة راجع الى الخنزير فقط (قوله كسجل) سائر انواعه وان كان طافيا وكونه لا يؤكل شيئا اخر فارتفع



للطحاوي من استثنائه غلط نهر (قوله وسرطان) هو من خلق الماء وبعض في البر ايضا وهو جسد المشي سريع  
العدد وذو فكين ومخالب وانفاس حداد كثير الاسنان صلب الظهر من راء رأى حيوانا بلا رأس ولا ذنب  
يحناه في كنفه وفي صدره فكم استويا من جابين وله ثمانية ارجل وهو يمشي على جانب واحد ويستشق  
الماء والهواء معاديري ويسمى عقرب البحر وكنيته ابو بحر ابو السعد (قوله وضفدع) بكسر الضاد  
والدال وقد نفع الدال والكسر انصح نوح افندي وفي النهر بكسر الضاد في الافصح والفتح ضعيف والانثى  
صفدة بالفتح (قوله الابريا) قال ابن امير حاج محل عدم الافساد في البري الذي يزم في الهداية بعدم الفرق بينه  
وبين المائي اذ لم يكن له نفس سائلة فان كان افسد على الاصح نهر (قوله وهو) اي البري (قوله مالا ستره) له  
يخلاف البحري فله ستره كافي ارجل الاوز (قوله ان له ادم) اي سائل كافي المنح (قوله والا) اي ان لا يكن له ادم  
سائل بان لا يكون له ادم اصلا اوله ادم غير سائل لا يتجسس (قوله ما ذكر) من مائي المولود وغير المولود (قوله  
لمحمة لحمه) قال في النهر روى عن محمد كراهة شرب الماء الذي نقتت فيه ضفدع لالتجاسه بل لمحمة  
لحمه وقد صارت اجزائه في الماء وهذا يؤذن بانها تحريمية ولذا عرفت في التجسس بالحرمه والله الموفق  
(قوله القليل) اما الكثير فلا يتجسس الا بظهور واحد الاوصاف (قوله واوز) قال في القاموس اوز بكسر  
الهمزة وفتح الواو ونشيد الزاى القصير الغليظ البطاه وحينئذ فلا فائدة في ذكره بعد البطاني ان يقال ان  
الاوز لا يتجسس من الماء وانما يسبح في البحر فقط وليس هذا بمعاش او يتجسس في الماء وغيره وحينئذ فليس بمائي  
معاش فقط (قوله في عصير) اي في حوض فيه عصير (قوله مع العصير) اي الجاري (قوله لا يتجسس) مالم يظهر  
احد الاوصاف الثلاثة (قوله ويتغير) عطف على يموت مائي فيكون متعلقا بتجسس المذكور (قوله يتجسس  
الكثير) افاد بذلك ان يتجسس قبل مضارع والكثير فاعل وحينئذ فقولته يتغير يتعلق بتجسس وهذا غير صواب  
لما عرفت من تعلقه بتجسس الاول وفيه ايضا حذف الفاعل من غير ما يدل عليه وايضا لم يعلم المتغير طاهر هو  
او يتجسس فالاولى ان يقرأ قول المصنف يتجسس بالياء الموحدة ويكون الجار والمجرور متعلقا بتغير بدل عليه  
حل المصنف حيث قال في حل منتهى اي وان كان كثيرا او جارا يتجسس بتغير احد اوصافه من طعم او لون او ريح  
يتجسس فقد افاد تعليق يتجسس بقوله تغير فلوصرح الشارح بالمتعلق الاول وقال ويتجسس الكثير بتغير احد  
اوصافه يتجسس لسم من هذا كله لكن يكون حكم الماء القليل منسكوتا عنه انظر حلي (قوله اجاعا) اعلم ان  
العلماء اجعوا على ان الماء اذا تغير احد اوصافه بالتجاسة لا تجوز الطهارة به قليلا كان الماء او كثيرا جازيا  
كان او غير جازي هكذا نقل الاجماع في كتبنا وقوله النووي ايضا وان لم يتغير بها فاتفق عامة العلماء على ان  
القليل يتجسس به اذ ان الكثير لكانهم اختلفوا في الحد الفاصل بين القليل والكثير وهو (قوله خلافا لما لك) راجع  
الى المعطوف المذكور لا المعطوف عليه المحذوف وهو ان تغير لكن رد عليه ان الذي لا يتغير كثير عنده لا قليل  
كما افاد في البحر (قوله لا لتغير) عطف على قوله يموت اي يتجسس بالموت لا لتغير ويصح عطفه على قول المصنف  
يتجسس اي يتجسس بتغير احد اوصافه يتجسس لا لتغير بطول مكث وهذا مما يدل على ان المصنف يتجسس بالياء  
الموحدة والمراد بالتغير الاثنان وعبر في الكثيراتين (قوله بطول مكث) اي بمكث طويل والمكث الإقامة والدوام  
وهو بثلاث الميم مصدر مكث بضم الكاف وفتحها اقام وفي المصدر رابعة وهي فتح الكاف والميم قيل وقد قرئ  
بها في قوله تعالى انتقم اعدائي الناس على مكث (قوله فلو علم) هذا مفهوم المصنف في النهر قيد به لانه لو علم تغيره  
وتجاسه لم يجزه (قوله ولو شئت) في المتغير هو المكث او التجاسة (قوله فالاصل الطهارة) اي فيجعل على اصله ولا يلزمه  
السؤال كافي المنح (قوله افضل من النهر) اي اكثر نوابا (قوله رغما له منزلة) اي ارغاما واذ لا اله الا الله وهذا بناء على  
مسئلة الجزء الذي لا يتجزء وصورته مالم يوقت تجاسة في الحوض الكبير فانها تنفسه عندهم وان قلت لانها  
لا تتناهي تجزئتها فكان في كل قطرات الماء تجاسة وعندها لا يتجسس البنية لتبوت الجزء الذي لا يتجزأ فقتناهي  
اجزاء التجاسة الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون باقي الحوض طاهرا حلي وافاد في البحر ان التوضي من الحوض  
انما يكون افضل اذا تحقق الارغام في مكان لا يتحقق ذلك فيه الترافض وعزاه الى الفتح وقيل في هذا التقرير  
انظر وجهه ان المعتزلة حنفيون في الغرغرة وقائلون بالجزئ الذي لا يتجزأ فواجه البناء والرفع واجب بانه  
مبني على امر مختلف فيه بيننا وبينهم وهو ان الجزء يتجسس بالمحارة عندهم ولا يتجسس بالمحارة عندنا بل

وسرطان) وضفدع الابريا دم سائل وهو  
مالا ستره بين اصابعه فيفسد في الاصح  
كيفية برية ان له ادم والا (وكذا) الحكم  
(لوان) ما ذكر (خارجا والقي فيه) في الاصح  
فلو نقتت فيه نحو ضفدع (ويتجسس) الماء القليل  
لانشره لمحمة لحمه (ويجسس) الماء القليل  
(يموت مائي معاش يرى مولد) في الاصح  
(كبريت واوز) وحكم سائر الماتعات كالماء  
في الاصح حتى لو وقع بوله في عصير  
في غير لم يتغير ولو سأل دم رجاء مع العصير  
لا يتجسس خلافا للمحدثين (من لون وطعم وريح  
لا يتغير احد اوصافه) من لون وطعم وريح  
(ويتجسس الكثير ولو جازيا جاعا) اما القليل  
(يتجسس وان لم يتغير خلافا لما لك) لا لتغير  
فليتجسس وان لم يتغير خلافا لما لك (لا لتغير  
ولو شئت) فلو علم منه تجاسة لم يجز  
المعوض افضل من النهر زعم المعتزلة

بالسر بان فاذا ظهر اثره فافيه علم انها سرت الى جميع اجزاء الماء فحكم بنجاسة الكل واذا لم يظهر اثره فافيه علم انها لم تسر الى جميع اجزاء الماء بل الى بعضها فلزم ان يكون بعض الاجزاء منه مطهرا لكن لم تعرف الاجزاء المطهرة من الاجزاء النجسة فحكم بطهارة الكل لانها الاصل (قوله وكذا يجوز جلاء) بالمد والتسوين (قوله مطلقا) سواء كان الخائل من جنس الارض كالتراب او قصد بخلطه التنظيف كالاشنان والصابون او يكون شيئا آخر كالزعفران عند الامام كذا في المنع (قوله كاشنان) بالضم والكسر معروف نافع للجر وبالحكة جلاء منق مدر للطمث مسطحا للجنة فاموس (قوله به) اي بالماء المخلوط بما تقدم (قوله لم يجز) لما تقدم ان اسم الماء زال عنه والمزيد في حكمه كافي اول التنبيهات من البحر (قوله وان غير كل اوصافه) لان المنقول عن الاساندة انهم كانوا يتوضؤون من المياض التي يقع فيها الاوراق مع تغير كل الاوصاف من غير تكثير من غير النهاية (قوله في الاصح) مقابلة ما في البحر عن محمد بن ابراهيم المبدائي ان الماء المتغير بكثرة الاوراق ان ظهر لونها في السكف لا توضأ به لكن يشرب (قوله واسعه) وما اذا زال اسم الماء عنه كما الزعفران اذا كان يصيب به فلا يتوضأ به لانه يقال له صبغ ككثير (قوله للماء) اي في جل قوله ولا مغلوب بطاهر حيث قال الشرح فلو جامدا فبخانة عالم بزل الاسم ككثير التمر حلي (قوله بجاء وقعت فيه نجاسة) ولا يتنجس موضع الوقوع كراكد كثير فيتوضأ من موضع الوقوع منه ولا فرق بين المربة وغيرها وهو المروي عن ابي يوسف وبه اخذ مشايخ يملؤ وهو المختار عندهم وهو الذي ينبغي تعينه كافي الفتح وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في شرح منية المفتي بحر (قوله عرفا) مرتبط بقوله بعدوه منصوب على التمييز (قوله مليذ به بنسبة) ما ذكره وصف بجعله يذهب بمعنى يذهب بجري ويصح ان تكون موصولة وما اورد عليه من ان الدابة تذهب به لانه نوع لما اهلوا قومه على الماء الجارى تقدم ذكره يذهب صلته كذا في التهر والذامن قوله بنسبة للوحدة (قوله والاول اظهر) واصح كافي البحر والتمرت قوله على العرف وجرانه على قاعدة الامام من النظر الى المتبين (قوله مجدد) اي جاء بعد موينه (قوله في الاصح) صححه صاحب السراج وصاحب التمهيد في الهداية ومقابلة ما في الفتح ان جرانه لا بد وان يكون مجدد كافي العين والبر وهو المختار بحر فما قولنا معجمان (قوله جاز) وان كان فيه نجاسة ما لم يظهر احد اوصافها (قوله وكذا لو خضر نهر من حوض صغير) فاجري الماء في النهر وتوضأ بذلك الماء في حال جرانه فاجتمع ذلك الماء في مكان واستقر به فخر رجل آخر نهر من ذلك المكان واجري فيه الماء وتوضأ به في حال جرانه فاجتمع ذلك الماء في مكان آخر ايضا فعمل رجل آخر كذلك جاز الوضوء للكل لان كل واحد منهم اغتاضا بالماء جاري جرانه والماء الجارى لا يحتمل النجاسة ما لم يتغير بحر والماء المجتمع طاهر وطهور ولان استعماله حصل في حال جرانه والماء الجارى لا يصير مستعملا باستعماله هكذا حكى عن الشيخ الزاهد ابي الحسن الاستغنى قال العلامة فوح وهذا الفرع مبنى على نجاسة الماء المستعمل والفتوى على طهانه (قوله وثم) الواو داخله على محذوف معطوف عليه بثم فلم يدخل حرف العطف على مثله اي وجاز توضؤ ثالثا ثم رابعا خامسا ثم سادسا والقصد التكثير (قوله اي يلم اثره) بالطريق الموضوع لعله كالذوق والشم والابصار وقال في العناية اي يبصر واراد به الابصار بالبصيرة نهر (قوله ظوفيه جيفة اوبال) اشار به الى انه لا فرق بين المربة وغيرها (قوله من اسفله) اي اسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة او البول (قوله الجيفة) بكسر الجيم كافي القاموس (قوله ظاهره) اي المصنف حيث جعل نجاسة الماء الجارى منوطا بظهور الاثر فقط وهو عام في الجيفة وغيرها (قوله يلم الجيفة) سواء جرى على كلها وبعضها وقوله وغيرها اي من النجاسة غير المربة ذكره العلامة فاسم في رسالته (قوله وقواه في النهر) حيث قال اقول قد تقرران الجارى وما في حكمه لا يتأثر بوقوع النجاسة فيه ما لم تغلب عليه بان يظهر اثره فافيه فيجوز التيقن بوجود النجاسة لا اثره (قوله وقيل الخ) وهو المذكور في عامة الفتاوى (قوله حوض الحمام) اي في كونه لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه الا بظهور اثره حتى لو ادخلت القصة النجاسة فيه واليد النجسة لا يتنجس بحر (قوله والغرف متداركا) اي متتابعات وتفسيره ان لا يسكن وجه الماء بين الغرفتين بحر (قوله مطلقا) اي سواء كان اربه في اربع اوقاف او اكثر من ذلك وقيل ان كان اكثر من ذلك تنجس حلي عن البحر (قوله وكعبين هي خمس في خمس) اي فانه يجوز منها الوضوء من كل الجوانب وقيد بالخمس لانها محل النزاع امامادونها فلا يتنجس اتفاقا وانه لان القليل يتحقق في جميعه

(وكذا يجوز جلاء) مطلقا  
(كاشنان وزعفران) لكن في البحر عن القسبة  
ان اسكن الصبغ به لم يجز ككثير (قوله في الاصح)  
وورق نجر (قوله وان غير كل اوصافه) فاجوز  
ان بقيت رفته (قوله اي واجهه فاسره) الجارى هو  
(بجاء وقعت فيه نجاسة) ما يذهب بنسبة  
(بجاء جازيا) عرفا وقيل ما يذهب بنسبة  
ما بعد جازيا (قوله والثاني اشهر) وان وصلية  
والاول اظهر والثاني الاصح فلو سد النهر  
(لم يكن جرانه مجدد) في الاصح فلو سد النهر  
من فوق فتوضأ رجل بماء يجري من حوض  
جاز لانه جار وكذا لو خضر نهر من حوض  
صغير اوصب رقيقه في الانرانه فجميع  
وتوضأ فيه وعند طرفه الانرانه فجميع  
الماء جاز توضأ به ثانيا وثم وثم وثم  
في البحر (ان لم يلم اي يلم اثره) فلو فيه جيفة  
اوبال فيه رجل فتوضأ آخر من اسفله جاز  
ما لم يرفق اسفله اثره (قوله) اما طعام اولون  
اوريج) طاهره يعم الجيفة فاسم انه المختار  
ما رجحه السكك والى القسمة  
وقواه في التهر واقره المصنف وعليه الفتوى  
عن المختار عن النصاب وعليه يجوز وهو  
وقيل ان جرى عليها نصفه فاكس لم يجز وهو  
احوط والخفى الجارى حوض الحمام والماء  
نازلا والغرف متداركا نحو من آخر يجوز  
يدخله الماء من جانب ويخرج من آخر  
التوضي من كل الجوانب مطلقا به يفتى  
وكعبين هي خمس في خمس ينفع الماء منه  
به يفتى فمستأفي معز بالتمتة



الشمع بخلاف ما إذا كان سنا في سنفاه كالحوض الصغير فيخس لانزوا بعض النجاسة فيه وفي منية المصلي مع شرحها للحلي عين الماء اذا كان وسعها خسا في خمس وكلن الماء يخرج منها في من ينبوعها ان كان يتحرك الماء حركة ظاهرة من جانب العين وهو اى الماء يستعين بالحركة على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها اه وهذا بناء على نجاسة المستعمل (قوله لم ير اثره) اى لم يره (قوله به يفتى) واختار بعضهم انه يتحرى فان وقع تحريه على ان النجاسة لم تخلص نوضاً والا لا قال ابن امير حاج وهو الاصح ويرجع الكرخي وغيره النجيس وفي البدائع انه ظاهر الرواية ومعناه انه يتحرك من موضع النجاسة مقدار اربعة اذرع في مثلها ومثلها يتخلر وما وراء الثمر فالوا في غير المرتبة يتوضأ من موضع الوقوع وهو الاصح وقد علمت ان الاقوال جميعها صحيحة غير ان المفتي به هو المذكور في الشرح وقال في فتح القدير هو الذي يفتى بصحة افاده في النهر (قوله والمعتبر في مقدار الرأكد) اى الذي لا ينجس الا بظهور اثر النجاسة فيه (قوله اكبر واى المبلى) يعنى به خطبة النهر لانها في حكم اليقين والاولى حذف اكبر ليظهر التفصيل بعده (قوله جاز) اى التطهير به (قوله والا لا) اى الا يغلب على طننه ذلك بل يغلب الخلوص او كان الامران على حد سواء لا يجوز التطهير به (قوله وحقق في الجمراته المذهب) به شرة تقول ذكرها فيه ثم قال واما ما اختاره كثير من مشايخنا المتأخرين بل عاصم كما نطقه في معراج الدراية من اعتبار العشر في العشر فقه علمت انه ليس مذهب اصحابنا وان محمد وان كان قد ربه رجوع عنه كما نقله الائمة الثقات الذين هم اعلم بذهب اصحابنا وعلى تقدير عدم رجوع محمد عن هذا التقدير فما قد ربه لا يستلزم تقديره الا في نظره وهو لا يلزم غيره وهذا لما وجب كونه ما استكثره المبلى فاستكثر اواحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل وليس هذا من الامور التي يجب فيها على الصالح تقليد المجتهد ذكره السكال (قوله ورد الخ) اى ورد صاحب الجمر ما اجاب به صدور الشريعة في شرح الوفاية وحاصله انه انما قد ربه بالعشر شاة على قوله صلى الله عليه وسلم من حفر بئر افاله حوله او يكون ذراعاً فيكون له حريمه من كل جانب عشرة فقه من هذا انه اذا اراد آخر ان يحفر في حريمه بئر يمنع منه لانه يجذب الماء اليها ينقص عن البئر الاولى واذا اراد ان يحفر بئر بالوعة يمنع ايضا لسراية النجاسة الى البئر الاولى وتنقص ما شاة ولا يمنع فيما وراء الحرم وهو عشر في عشر فعلم ان الشرع اعتبر العشر في العشر في عدم سراية النجاسة حتى لو كانت النجاسة تسرى حكم بالمع وحاصل الردم من ثلاثة اوجه الاول ان كون حرم البئر عشرة اذرع من كل جانب قول البعض والعجيب انه اربعون من كل جانب الثاني ان قوام الارض اضعاف قوام الماء بقياسه هليها في مقدار عدم السراية غير مستقيم الثالث ان المختار المعتمد في البعدين بالمبالوعة والبئر نفوذ الرأية ان تغير لونه او ريحه او طعمه نجس والا فلا وفي التثنية ان الجواب يختلف باختلاف صلاحية الارض وروايتها اه (قوله لكن في التهر الخ) الوجه مع صاحب البصر واذا اطلعت عليها جرمت بذلك ولقد تعرض صاحب الجمر لما ذكره اخوه وارض عنه (قوله اى في المربع الخ) هذا الصنيع من الشارح ليس على ما يفتى لانه اخيرا الاول يتعين وجوعه الى العشرة فلا يناسب التفصيل فيه بعد ولو صنع كصنيع النهر بان يقول وهذا في المربع اما في المدور الخ كان انصب وفي الخلاصة ضرورة الحوض الكبير المقدور بعشرة في عشرة ان يكون كل جانب من جوانب الحوض عشرة وحول الماء اربعون ذراعاً ووجه الماء مائة ذراع هذا مقدار الطول والعرض اه وبهذا تعلم ما في عبارة بعضهم حيث يقول وهو مبهرن عليه عند الحساب واهل الهندسة فانه يقتضى ان المراد فيه ذلك وليس كذلك بل المراد ظاهره قال عليه الصلاة والسلام ان امة امة لا تكتب ولا تحسب اى لا يتعلق امر ديننا بحساب النجوم وغوامض فنه بل امر الشريعة ظاهر يعرفه من الطمع عليه الخالص منهم والعام (قوله وفي المدور) كظاهرة الامام الحسين وشقيقته زينب والمارستان ونحوها (قوله بسنة وثلاثين) هو الذي دججه في الظهيرة وذكر في غيرها انه بسنة واربعين والاحوط اعتبار ثمانية واربعين (قوله وفي الثالث) الذي على ثلاث زوايا معتدلة (قوله وربها وخمسا) لاحاجة الى زيادة الخمس وفي نسخة باو ولا وجه له لان علوم الحساب والهندسة يقينية لا يشك فيها افاده شيخنا الجبري في رسالته المتعلقة بالحياض قال السكال والكل في كفايت غير لازمة انما الصحيح ما قدمناه من عدم الحكم بتقدير معين وانما

(كذا) يجوز (راكب) سكر (كذا) لا  
 اى وقع فيه نجس لم ير اثره ولو في موضع وقوع  
 المرتبة يفتى بصحة (والمتبر) في مقدار الرأكد  
 (راكب رأى المبلى به فيه فان غلب على طننه  
 عدم خلوص) اى وصول (النجاسة الى  
 الجانب الآخر جازوا الا) هذا ظاهر الرواية  
 الجانبي الاخر جازوا جازوا جازوا جازوا  
 عن الاسام واليدرجع محذور هو الاصح كما في  
 الغاية وعندها وحقق في البصر لا يرجع  
 وبه يعمل وان التقدير بعشر في عشر لا يرجع  
 الى اصل يتقدم عليه ورد ما اجاب به صدر  
 الشريعة لكن في التمر واثبت خبريان  
 اعتبار العشر اضبط ولا سيما في حق من  
 لا رأى اى في المربع باربعين وفي المدور بسنة  
 وثلاثين وفي الثالث من كل جانب خمسة

احتج الى هذا القدر لتبلغ مساحته ما ذراع يائه ان يضرب احد جوانبه في نفسه فاصح بوجه ثلثه وعشره فهو مساحته وتجدد في هذه الصورة مائة ذراع وثلاثة ارباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ربع ذراع وهذا قريبه من مائة ذراع ووجه ذلك ان تضرب خمسة عشر وربعه في مثله يكون الحاصل مائة واثنتين وثلثين وثمانين وثمانين اجزا من ستة عشر جزا من ذراع وذلك نصف ذراع وسدس من ذراع وعشره ثلاثة وعشرون ذراعا واحدا واربعون جزا من مائة وستين جزا من ذراع وذلك ربع ذراع ونصف ثمن عشر ذراع فاذا جمعت اثلث والعشر وجدته مائة ذراع وثلاثة ارباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ربع ذراع فوح افندي (قوله بذراع الكرياس) هو المختار من اقوال ثلاثة كما في التجسس وفي الشهر وهل المختار ذراع الكرياس او المساحة وفي كل مكان وزمان بما به يذرون اقوال كلها مرجحة والاخير الانسب (قوله لكنه يبلغ عشر في عشر) اي لو كسر صا وعشرا في عشر نهر (قوله ولو اعلاه) اي الحوض مثلا (قوله جاز) التوضي فيه ومثله الاغتسال بجر (قوله حتى يبلغ الاقل) اي فلا يوضأ منه ولكن يقترب منه ويتوضأ كذا في البحر وهذا القرع ونحوه بناء على نجاسة الماء المستعمل واما على طهارته فلا كلام فيه واذا وقعت فيه نجاسة في تلك الحالة فالاعلى طاهرا وان يبلغ الاقل فينجس وان وقعت النجاسة فيه وهو ناقص نجس قطعاً فاذا املا لا يظهر اصلاً قال في منية المصلي وشرحها ولو ان ماء الحوض اذا كان عشرا في عشر قد غل فصار سبعة في سبع فوقعت النجاسة فيه نجس وان املا صار نجسا لان العبرة لوقت وقوع النجاسة وقبل لا يصير نجسا ووجهه بغير ظاهرا (قوله ولو بعكسه) بان كان اعلاه ضيقا واسفله عشرا (قوله حتى يبلغ العشر) فاذا بلغها جاز قال السراج الهندي وهو الاشبه واذا وقعت فيه نجاسة حينئذ جاز التطهير به فاذا املا حتى بلغ المكان الضيق قال الحلبي لم اجد حكمه والظاهر التجسس لان النجاسة تحقق وقوعها وانما جوزنا التطهير به لسعته وقد ذهب وهذا بناء على اعتبار العشر في العشر واما على اصل المذهب فيعتبر اكبر راي المبني (قوله متفصلا عن الجهد) اي متفلا عنه والجهد الماء الجاهد كما في القاموس (قوله لانه كالمسقف) اي كما تحت سقف والعبرة للماء لا للسقفة (قوله وان متصلا) يعني ان كان الماء متصلا بالجهد صار هذا كما في قصعة فينجس بقليل النجاسة (قوله لا لو وقع فيه الخ) اي لا ينجس الماء في هذه الصورة لو وقع فيه كلب حتى ثم مات لانه انشله يسفل في اصل الماء وهو كثير فلا ينجس الا بظهور احد الاوصاف الثلاثة (قوله بمجرد جريانه) وقيل حتى يخرج كله وقيل حتى يخرج ثلاثة امثاله وعبارته صادقة بما اذا دخل الماء من خارج وبما اذا ذهب واجرى منه شيء والثانية ليست مرادة قال في البحر واعلم ان عبارة كثير منهم في هذه المسئلة تفيدان الحكم بطهارة الحوض اذا كان الخروج جال الدخول وهو كذلك فيما يظهر لانه حينئذ يكون في المعنى جاريا وكذلك اذا كان ناقصا ودخل الماء عليه واستمر جاريا عليه حتى خرج بعضه ثم كلامهم بشي ان الخارج منه نجس قبل الحكم على الحوض بالطهارة وهو كذلك كما هو ظاهر كذا في شرح منية المصلي (قوله وكذا البئر) اي اذا وقعت فيه نجاسة بجرى طهره والا لا بجرى عن الهندي (قوله وحوض الحمام) اي اذا وقعت فيه نجاسة ثم جرى وتقدم للشراح مانصه فالحقوا بالجارى حوض الخنعام لذا كان الماء نازلا والغرف متدورا (قوله ذراع الكرياس) الكرياس بالكسر نوب من القطن الابيض مبرق فارسيته بالفتح قاموس (قوله فقط) واما ذراع المساحة فسمع قبضات فوق كل قبضة اصبع فائمة (قوله فيكون ثمان الخ) وذلك لان العشرة في سبعة بسبعين والجمانية في مثلها باربعة وستين قبضة والثمانية في ثلاثة اصابع باربع وعشرين اصبع او هي ست قبضات فست سبعين قبضة وقوله بذراع زمانا ليس ذلك بمتعارف عهد نافع (قوله على القول المتيق به) اي الذي اتفق به المتأخرون وقد علمت اصل المذهب (قوله ولو حكما) تكرار مع قوله سابقا لوله طول لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر جاز تيسيرا وقوله في الاصح ورجعه قوام الدين النكاكي في عيون المذاهب ومحممه صاحب المحيط والاختيار وغيرهما لان اعتبار الطول لا يقصده واعتبار العرض يقصده فتوقع الشك في نجسه والاصل فيه هو الطهارة فينبغي طهارته على اصله اذ ليقين لا يرول بالشك ومقابل الاصح انه ينجس ونسب قاضي خان هذا القول الى عامة المشايخ واختاره الكمال وقال تلذذ العلامة قاسم الاصح انه ينجس فهو ناقولان معصمان (قوله عقمها عشر) العمق بفتح العين المهملة وضحاها وبضعتين قعر الحوض ونحوه ابو السعود وهو في القاموس (قوله وحينئذ فلو ماؤها) اي حين اذ تبرز العمق

بذراع الكرياس ولو لم يطل لا عرض كان يبلغ عشر في عشر جاز تيسيرا ولو اعلاه عشر واسفله اقل جاز حتى يبلغ الاقل ولو بعكسه فوقع فيه نجس بمجرد جريانه ولو بعكسه فوقع فيه نجس بمجرد جريانه وكذا البئر من الجهد بانه كالمسقف وان متصلا لانه كالقصعة حتى لو وقع فيه كلب نجس لا يوقع فيه نجاسة لانه ثم المختار طهارة التجسس بمجرد جريانه وكذا البئر وحوض الحمام هذا وفي التمسك في قطع يكون ذراع الكرياس هو سبع قبضات قطع يكون ثمان في ثمان بذراع زمانا ثمان قبضات ثمان اصابع على القول المتيق به بالبحر في الاصح وكذا يبرع ما لم يطل لا عرض في الاصح وحينئذ فلو ماؤها بقدر العشر ينجس كما في النسخة



فلو توضأ متوضي فليزاد في تعليمه او لم يزل عليه  
 بلانية قريبة وكفلس نحو فخذ او ثوب طاهر  
 او دابة تؤكل (او) لاجل (اسقاط فرض)  
 هو الاصل في الاستعمال كتابه عليه  
 السكال بان يغسل بعض اعضاءه او يدخل  
 يده او رجله في حبل لغير استعماله لاسقوط  
 من رفع الكوز فانه يصير مستعملا لحدث  
 الذرئ انصافا وان لم يزل حدثه  
 او جنته لم يسم لم يسم تجزئ ما زوالا وتجزئ  
 على المتعمد قلت وينبغي ان يراى اوسنة  
 ليعلم المنفعة والاستباق فتأمل (ان)  
 اتصل عن عضوه وان لم يستعمل في شيء على  
 المذهب

حال فالمعتمد الاستعمال (قوله فلو توضأ متوضي) تفريع على تقيد الاستعمال باحد الشئين وانما لم يصر  
 مستعملا لعدم تحقق القرية وهي ما يستحق به الثواب لعدم النية اذ لا ثواب الا بها ولعدم رفع الحدث (قوله  
 او تعليم) فان قلت ان التعليم قرية فاذا قصد اقامة القرية ينبغي ان يصير الماء مستعملا لان القرية ما يتعلق  
 به حكم شرعي وهو استحقات الثواب ولا شك ان في التعليم المقصود ثوابا اجيب عنه بان هذا الماء لم يستعمل  
 لقرية لان القرية فيه ليست بسبب استعماله انما هي بسبب تعليمه ولذا لو عمل بالقول استغنى عن هذا الفعل  
 (قوله اوطين) مثله الهين والدرن وغسل شعر غيرها المتصل بشعرها كما في الهندية (قوله بلانية قريبة) اي  
 وضوء وان اراد الزيادة على وضوء الاول اختف في فقيل بعضهم لا يصير مستعملا لان الزيادة من باب التعدي  
 بالنص وقال بعضهم يصير مستعملا لان الزيادة في معنى الوضوء على الوضوء اهـ ونحوه وقال في الجران الوضوء  
 على الوضوء لا يكون قرية الا اذا اختلف المجلس فيقتل بكون الماء مستعملا اما اذا اتحد المجلس فلا يكون  
 قرية بل مكروها فيكون الماء غير مستعمل اهـ اقول قد مر ان المكروه الثلاث في مجلس واحد لا وضوء ان  
 (قوله وكفلس نحو فخذ) اي من غير اعضاء الوضوء وهو محدث حدثا فصلا اكبر وهو الاصح كما في البحر  
 وعلى مقابله يصير مستعملا فان قلت كيف صار مستعملا ولم يوجد واحد من الثلاثة رفع الحدث والقرية  
 واسقاط فرض قلت الظاهر ان هذه التفات الى خلاف آخر هو ان الحدث الاصغر اذا وجد هل يحل بكل  
 البدن وجعل غسل اعضاء الوضوء ورفعا عن الكل تحقيقا او باعضاء الوضوء فقط قولان وكان الرابع هو  
 الثاني ولذا لم يصر الماء مستعملا بخلافه على الاول نهر (قوله او ثوب) مثله الاناء الطاهر كما في المنع (قوله او دابة  
 تؤكل) هذا اتفاق وانظر اذا غسل نحو السكاب هل يكون الحكم كذلك بناء على المعتمد من طهارة عينه واذا  
 كان كذلك فلا وجه للتقيد بتؤكل (قوله او لاجل اسقاط فرض) قال في البحر ما حاصله ان الماء يصير مستعملا  
 بواحد من ثلاثة اشياء اما بازالة الحدث كان معه تقرب او لا او اقامة القرية كان معها رفع حدث او لا واسقاط  
 فرض لقولهم من ادخل يديه الى المرفقين في ابانة او احدى وجانيه يصير مستعملا وفي هذا لم يزل الحدث  
 ولم توجد نية القرية وانما سقط الفرض عن العضو المغسول قال صاحب النهر وانما تم زيادته بتقدير ان  
 اسقاط الفرض لا ثواب فيه والا كانت قرية اهـ وفيه ان الفرض يسقط بفعل المكلف ولومن غيرنية وعند  
 عدم النية لا ثواب فيه فكيف يكون قرية (قوله هو الاصل في الاستعمال) وهو موجود في رفع الحدث  
 حقيقة وفي القرية حكم الكونها بمنزلة الاسقاط ثانيا وقد مر (قوله بان يغسل بعض اعضاءه) سواء كان في الحدث  
 الاصغر او الاكبر ويشترط عضوتهم اصبروا الماء مستعملا في الرواية المعروفة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى  
 كذا في المحيط وبداخل اصبح او اصبحت لا يصير مستعملا ولو سقط الفرض عما ذكر وبداخل الكف يستعمل  
 هندية اي يستعمل ما لا في الكف لاكل الماء كما سألني التنبيه عليه (قوله في حبل) الحب الجرة والخنفة  
 منها او الخشب الاربع فوضع عليه الجرة ذات العرتين والكرامة غطاء الجرة ومنه حبا وكرامة اهـ قاموس  
 (قوله لغير اغتراف) بل قصد غسل يده من طين او عجين وافهم تقيدده انه اذا كان يقصد الاغتراف لا يستعمل  
 شيء لضرورة وقوله ونحوه كمد يد لاخراج كوز او نزول في بئر لاخراج دلوفاته لا يستعمل (قوله اتفاقا) بين من  
 قال تجزئ الحدث ومن قال بعدمه (قوله وان لم يزل حدث عضوه) اي في الاصغر وقوله او جنته اي في الاكبر  
 واللازم بين سقوط الفرض وارتفاع الحدث فسقوط الفرض مثلا عن اليد يقتضي ان لا يجب اعادته غسلها مع  
 بقية الاعضاء ويكون ارتفاع الحدث موقوفا على غسل الباقي كذا في البحر فان قلت يمكن ان يقال ان الحدث زال  
 عن هذا العضو وزال موقوفا لا استعمال لرفع الحدث قلنا العمل به في كتاب الحسن عن الامام اسقاط الفرض  
 لا زالة الحدث (قوله زوالا وتبوتا) قبيحان محمولان عن المذاهب اليمانية لعدم تجزئ زوالهما وتبوتهما فاذا زالا  
 زالا جميعا واذا ثبتا تبنا جميعا (قوله على المعتمد) مقابله القول بالتجزئ قال الشيخ فاسم في حواشي الجمع الحدث  
 يقال بمعنيين بمعنى المانعية الشرعية لما لا يحل بدون الطهارة وهذا لا تجزئ بالاخلاف بين الامام وواحييه  
 ومعنى الخصاسة الحكمية وهذا لا تجزئ تبوتا وارتفاعا بالاخلاف كذلك وصيرورة الماء مستعملا بازالة الثانية ثم  
 قال هذا هو التحقيق خذ فانه لا اخذ تحقيق (قوله وينبغي ان يراى اوسنة) فبصر المعنى واسقاط سنة ولكن  
 هذا يعني عنه القرية لانه لا يكون آتيا بالسنة الا بالانية وهي بها قرية اهـ حلبي ولا معنى للوجه الاول المذكور

فيه بعد قول الشارح اوسنة (قوله وقيل اذا استقر) فانه بعض من مشايخ بلخ واختاره نجر الاسلام وصاحب الخلاصة وغيرهما كما في التهر وفي البحر عن المحيط ان القائل باشتراط الاستقرار وسبقان فقط دون اهل المذهب وقوله اذا استقر اي في مكان من ارض او كف او ثوب ويسكن عن التحرك وحذف ذلك لانه اواد بالاستقرار التام نهر وفائدة الخلاف نظهر فيما اذا انفصل ولم يستقر بل هو في الهواء فسقط على عضو انسان وسرى فيه من غير ان يأخذه بكفه فعلى قول العامة لا يصح وضوءه وعلى قول البعض يصح كذا في البحر (قوله للخرج) لانه يصيب الماء ثوبه فيتنجس منه بناء على القول بنجاسة المستعمل (قوله عفو اتفاقا) اي نهما ومن محمد اما عند محمد فالماء المستعمل طاهر عنده وهو المختار والتعبير بالعفو بالنظر الى قوله غير مناسب وعندهما وان كان نجسا على بعض الروايات فسقوط اعتبار نجاسته ههنا لمكان الضرورة بجر زيادة (قوله وهو طاهر) عند الكل كما عليه مشايخ العراق وقيل هذا قول محمد وروى عن الامام وقيل نجس مغظ ورواه الحسن عنه واخذه وقيل مخفف ورواه عنه ابو يوسف واخذه (قوله على الظاهر) استظهره في الذخيرة وصحح المشايخ هذه الرواية حتى قال في المجتبى وقد صححت الروايات عن الكل انه طاهر غير ظهور الاحسن وقال نجر الاسلام هو المختار عندنا وهو لذلك كوفي عامة الكتب لمحمد عن اصحابنا واختارها المحققون من مشايخ ما وراء النهر وفي المحيط هو المشهور عن الامام وفي كثير من الكتب وعليه الفتوى من غير تفصيل بين المحدث والجنب (قوله لكن يكره شربه) لما كان يتوهم من طهارته عدم كراهة شربه والامر بخلاف ذلك ثبت الكراهة بالاستدلال (قوله تنزيها) مرتبط ببيكره وهذا ما ذكره في البحر يانا لقول الخلاصة ويكره شرب الماء المستعمل (قوله للاستقلال) وكذا هو الغلة في كراهة التوضي في المسجد في غير ما عدله فانه مستقذر طبعيا فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخياط والبلغم (نقطة) الماء اذا وقعت فيه نجاسة فان تغير وصف الماء لا يجوز الانتفاع به بحال وان لم يتغير الماء جازا لا انتفاع به بل طين وسقي دواب البحر (قوله وعلى رواية نجاسته) هذا معطوف على معلوم من المقام كانه قال هذا على رواية طهارته (قوله يجرى) اي يكره شربه والجن به كراهة تحريم وفي البحر اما على رواية النجاسة فخرام اقوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث والخس منها اه والشارح جرى على مانصه محمد من ان كراهة التحريم هي عين الحرام فاطبقها عليه (قوله لحدث) وهذا اتفاق بينهم (قوله على الراجح المعتقد) راجع الى قوله بل نثبت وهذه رواية محمد عن الامام ومحمد بقول لا تظهر الحقيقة الا بالاطلاق كالحكمية فعناية الامر ان محمدا وان اخذ برواية الطهارة الا انه خالف في كونه مزيل لا لا خباثت نهر وهذا يندفع ما توهمه بعض الطلبة في عصرنا ان الماء المستعمل يزيل النجاس عند محمد لما انه يقول بطهارته فانه حفظ شيئا وغابت عنه اشياء وان دفع ايضا ما توهمه بعض المشتغلين ان الماء المستعمل لا يزيل النجاس اتفاقا لما انه عند الامام وابي يوسف نجس فلا يزيل بل ومحمد وان كان يقول بطهارته فعنده لا يزيل الا الماء المطلق كما قدمنا لانه حفظ رواية النجاسة عن الامام ونسب رواية الطهارة عنه التي اختارها المحققون واقتواها بغير (قوله لحدث) نعم الحدث الاكبر من جنابة وحيض ونفاس اذ انزل فيه الحائض والنفساء بعد الانقطاع اما قبل الانقطاع وليس على اعضائهما نجاسة فانهما كاطهار اذا انغمس للتبرد لانها لا تخرج من الحيض والنفاس بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملا كذا في الثانية والخلاصة (قوله في بئر) اي دون عشرة في عشرة اه الحلي (قوله لدلو) اي لا شراجه (قوله او تبرد) اتفاقا بينهما لانه لو انغمس لقصد الاعتدال للصلاة قالوا صار الماء مستعملا اتفاقا لوجود ازالة الحدث ونية القربة لكن ينبغي ان لا يزيل حدثه عند ابي يوسف لما نقلوا عنه ان الصب شرط عنده في غير الماء الجاري وما هو في حكمه لاسقاط الغرض ولم ار من صح به كذا في البحر (قوله مستنجبا بالماء) مفهومه لانه لو كان مستنجبا بالاجار نجس الماء اتفاقا لكن هذا ينبغي على ان الحجر في الاستنجاء مخفف لا مطهر وهو المختار كما ذكره صاحب الهداية في التنجيس ويشكل نجس الماء على القول بان الحجر مطهر (قوله ولا نجس على بدنه) هذا من عطف العام على الخاص فلا يعترض ذكره وايضا هو متفق على اشتراطه اي اشتراط زوال النجاسة في غير محل الاستنجاء اما محل الاستنجاء ففيه خلاف فاذهب هذه الحلي (قوله ولم ينو) لاساحة لذكره بعد قوله لدلو او تبرد اللهم الا ان يحمل على انه لم ينو بعد حال استقراره في الماء (قوله ولم يتلث) في البحر قيد الماء مثله في المحيط والخلاصة بعدم التلث ولم ينو مفهومه والظاهر منه انه اذا نزل لدلو وتدلث

وقيل اذا استقر ورجح للخرج ورد بان ما يصيب منديل المتوضي ولبابه عفو اتفاقا وان كثر (قوله طاهر) ولو من جنب على الظاهر وعلى رواية شربه والجن به تنزيها للاستقلال وعلى رواية شربه (قوله) حكمه انه (ليس بطاهر) لحدث بل نثبت انغمس في بئر لدلو او تبرد مستنجبا بالماء ولا نجس عليه ولم ينو ولم يتلث

في الماء صار الماء مستعملاً لانفاً قالان ذلك فعل منه قائم مقام نية الاغتسال فصار كالوئز لاغتسال (قوله)  
والاصح انه طاهر الخ) مقابلة قولان الاول ان الماء والرجل نجسان وهورواية عن الامام ووجهه ان القرض قد  
سقط عن بعض الاعضاء باول الملافة واذا سقط القرض صار الماء مستعملاً فينجس الماء بناء على رواية نجاسة الماء  
المستعمل والرجل باق على حاله لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل  
وفائدة الخلاف تظهر في تلاوة القرءآن ودخول المسجد اذا تمضمض واستنشق وفي فتاوى قاضي خان الاظهر  
انه يخرج من الجنابة ثم يتنجس بالماء النجس حتى لو تمضمض واستنشق غسل له قرءة القرءآن ودخول المسجد  
اه وقوله ودخول المسجد لا يظهر لانه يحرم ادخال النجاسة فيه وبدنه نجس القول الثاني ان الماء طاهر مطهر  
والرجل محدث على حاله وهورواية ابي يوسف ووجهها ان الصب شرط لاسقاط القرض عنده في غير الماء الجاري  
وما في حكمه ولم يوجد فكان الرجل محدثاً بجعله فاذا لم يسقط القرض ولم يوجد رفع الحدث ولان القرءة  
فلا يصير الماء مستعملاً بل يبقى على حاله والضعيف في قول الشارح انه طاهر للحدث وهذه رواية محمد ووجهها  
على ما هو الصحيح عنه ان الصب ليس بشرط عنده فكان الرجل طاهراً ولا يصير الماء مستعملاً وان ازيل به  
حدث للضرورة كذا في التهر وغيره (قوله والماء مستعمل) هذا على ما قاله بعض واما على ما قدمناه فلا استعمال  
اصلاً للضرورة وصار كالمحدث اذا اغترف الماء بكفه فانه لا يصير الماء مستعملاً بخلاف كذا في الجهر (قوله)  
لاشترط الانفصال) ظاهره انه يوصف بالاستعمال بعد انتزاع الرجل منه وهو ينافي ما قدمنا من انه  
لا استعمال اصلاً للضرورة وهذا التعديل اقل للشارح من عبارة في الجهر حيث قال فيه وعن ابي حنيفة ان  
الرجل طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو وهذا بناء على رواية نجاسة  
المستعمل فليراجع (قوله ما اتصل بالاعضاء) اي مالا قاطها (قوله لا كل الماء) اي وليس المستعمل جميع ماء البئر  
لان المستعمل هو ما يسقط عن الاعضاء وهو مغلوب بالنسبة الى الماء الذي لم يستعمله فاحفظ هذا وكن  
على ذكر منه بنفعك ان شاء الله تعالى يجر (قوله على مامر) اي من ان العبرة لا اكثر منهم او مرفى قوله في  
الفساق يجوز التوضي ما لم يعلم تساوى المستعمل (قوله وكل اهاب الخ) لما كان يتعلق بدباغ الاهداب الثلاثة  
مطالب طهارته وهي تتعلق بكتاب الصيد والصلاة فيه وهي تتعلق بكتاب الصلاة والوضوء منه بان يجعل  
قربة وهو يتعلق بالمياه ذكر في بحث المياه لا فائدة جواز الوضوء منه والاهداب الجلود غير المدبوغ والجمع اهاب  
بضمها صحابي كذا في القاموس (قوله ومثله المشاة) اي في كونها تظهر بالدباغة والمثانة كافي القاموس  
موضع الولد والبول (قوله والكروش) بالكسر وككتف لكل مجتر بمنزلة المعدة للانسان قاموس وقال ابو يوسف  
في الاملاء ان الكروش لا يطهر لانه كاللحم كذا في الجهر (قوله فالاول وما) اي حيث كان الحكم غير قاصر على  
الاهداب فالاولى الاثبات بما الدالة على العموم (قوله دبع) الدبع ما يمنع عود الفساد الى الجلود عند حصول  
الماء فيه بجر (قوله ولو يشتمس) اعلم ان الدباغ على ضربين حقيقي وحكمي فالحقيقي ان يدبغ بشئ له قيمة  
كالشب والقرظ والشب بالشين المجبة وضبطه بعضهم بالشاء المثناة وهو نبت طيب الرائحة من الطعام يدبغ به  
ذكره الجوهرى والقرظ بالظاء لا بالضاد ورق شجر السلم يفتح السين واللام نبت بنواحي تهامة كذا في شرح  
المهذب النووي والحكمي ان يدبغ بالشمس والتربب واللقاء في الرشح لا بجر والتعريف والنوعان مستويان  
في سائر الاحكام الا في حكم واحد وهوانه لو اصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجساً بانغاق الروايات  
وبعد الحكمي فيه روايتان قاله في الجهر (قوله وهو يحتملها) اي الدباغة المأخوذة من دبغ والمراد الدباغة  
الحقيقية ولا حاجة اليه لان الاهداب يتناول كل جلد يحتمل الدباغة لاما لا يحتملها فائدة في الجهر اللهم الا ان  
يقال انما في له ليرتب عليه ما بعده (قوله طهر) يضم الهاء والفتح افصح حموى وذلك لحديث ابن عباس انه  
عليه الصلاة والسلام قال اياهاب دبغ فقد طهر واهاب دبغ فقد طهر واهاب دبغ فقد طهر واهاب دبغ فقد طهر  
ابو السعود وطهارته طاهر اوباطا عندنا خلافاً لما لك (قوله فيصلى) الاولى الاقتصار على الوضوء لان المقام له  
وجواز الصلاة فيه لازمة لجواز الوضوء منه (قوله وعليه) اي على ما ذكر من ان ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر  
(قوله جلد حبة صغيرة) اي لها دم اما ما لا دم لها فهي طاهرة لعدم حلول الحياة فيها وبه لم يمانر فائدة الحلبي

والاصح انه طاهر والماء مستعمل لا يشترط  
انفصاله وانفصل عنه مستعمل لا كل الماء  
على مامر (وكل اهاب) ومثله المشاة  
والكروش قال القسستاني فالاول وما (دبع)  
ولو يشتمس (وهو يتنمل طهر) فيصلى به  
وتوضأ منه (وما لا) يحتملها (اولاً) وعليه  
فلا يظهر جلد حبة صغيرة ذكره الزبيحي



اما في بعضها فظاهر (فان) كما انه لا يطهر  
 في كل ما تنقيدها مما يما يمتدحه (خلا) جلد  
 (خزير) فلا يطهر (ك) راسه ولا يدين طهر  
 (واحد) فلا يدين (حتى) الاصح لغزنا ولا يدين  
 وان صرح استعماله في الاصح لغزنا ولا يدين  
 في تنقيدها (ك) جلد كلب وقيل وهو الماشق  
 كلامه طهارة جلد كلب وقيل (يدباغ) (طهر)  
 (وما) على ادماب (لا) يطهر (المسحوق)  
 في كل (الاذكران) كان (عديا كول) هذا  
 قول (الاكثران) كان في الفخذ القوي  
 اصح ما يعني به وان قال في الفخذ جلد  
 على طهارته (ومل ينسوقا) طهارة جلد  
 (كون) الا كونه (قيل) بالتمجيد (قيل) نعم وقيل  
 (الاهل في اهل) بالتمجيد (قيل) نعم وقيل  
 لا والاول اطهر لان ذبح الجروي (التي)  
 التسمية عدا كاذب (وان صح) (التي)  
 صحة الزاهدي في التسمية (والتي)  
 في الجور (فزع) (ما يجرى من دار الحرب)  
 كسجائبان علم ذنبه بطاهر فظاهر  
 او ينعى فخص وان شك ففصل افضل  
 (وندمو المينة) غير الخنزير على المذهب  
 (ونظمها) (على) المشهور



(وجاء ما هو من المأكل من الحيوان عن الدسوس  
وكذا كل ما لا يقبله الحيوان حتى لا ينقذ من الدسوس  
على الراجح (وعنه مطلقا على المذهب واختلاف  
في آذنه في البدائع نجسة وفي الحاشية لا  
وفي الاشياء المنفصل من الحيوان كزيتون  
في حق صاحبها فطاهر وان كان لا يقبل  
الماء بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر  
(وعدم حمل طاهر) عند الامام وعليه الفتوى  
نجس العين) بعضهم نجاسة كما بسطناه  
وان رجع بعضهم في بوجوه من وجوه نجاسة  
النجاسة في باطنها غير مبرهن في نجاسة الماء  
مصلح ولو لم يخرج حيا ولم يصبقه الماء  
لا ينفسد ماء البئر ولا الثوب بالنجاسة  
ولا بعضه ما لم يربطه ولا صلات طاهرة

(قوله وما فرها) وكذا اطلقها نهر (قوله الخالية عن الدسوس) الظاهر وجوه بل منع ما قوله فخرج بذلك  
الشعر المنتوف وما بعده اذا كان فيه دسوس فيكون نجسا لما عليه لآذانه (قوله وكذا كل ما لا يقبله الحيوان) اي  
من اجزاء الهوى فانه محكوم بطهارته بعد موت ما هي بجزء جبر (قوله حتى لا ينقذ) بكسر الهمزة وفتح  
الفاء وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند الامام اذا خرجت من شاة ميتة  
سواء كانت جامدة او مائعة وعندهما المائعة نجسة والجامدة متنجسة فطهر بالغسل اما لو خرجت  
من مذكاة فلا خلاف في طهارتها اه شرح المائبة وفي المحشى الا نجاسة متنجسة بكسر الهمزة وقد تشدد اطباء  
وقد تكسر الفاء والنجاسة والنجاسة نجى واحد يستخرج من بطن الجدى الرضيع اصفر فيعصر في صوفة فيغسل  
به اللبن فاذا اكل الجدى فهو كرش قاموس اقول ليس في القاموس ما يفيد هذا الضبط ثم قال وجلدتها  
طاهرة وما يفعله الناس الان من تخثير اللبن بوضع القرث فيه ينقصه عندهما خلافا لمحمد وقال ابو السهمود  
وما يفعله من التخثير بالكرش الذي فيه القرث بعد غسله بملونه ويجففونه ثم يجبنون به فانه طيب  
لما علت من الطهارة اذا خلعت قرثه حتى ان من له خبرة اخبرني انهم يطهرونه مرارا بالماء الحار وانه  
لا يدخل ما في الكرش الذي كان انجاسة حال شرب اللبن قبل اكل المرعى في التجبن وانهم يشاءون يشاء  
لقرث فاذا ماتت بهيمة من يبقية اضافوا النجاسة بموتها الى تنقصه قال ومن النساء من تأخذ قطعة جلدة  
تدعكها في اللبن وتخرجها ولا تبقى ما فيه بل تحفظها لتجبن به مرة بعد اخرى والقرث يوزن فلس السرجين  
مادام في الكرش ودعك من باب قمع قلت واذا تحقق وضع ذلك فالحكم تقليد مذهب الامام مالك فانه يجعله  
طاهرا لان ما اكل لحمه فبوله وروثه طاهر عنده والاختلاف في نجاسته فانه يوافق من الاجزاء الطاهرة الريش  
والمنقار والبيض الضعيف والقشر والجبن بضم الجيم والباء وقد تشدد النون وقد يمكن البناء فائدة قال  
في القاموس اذا علق الانافع لاسم الارنب على ايهام المحرم شئ (قوله والمين على الراجح) وهو قول الامام  
وعندهما نجس لمجاورته الفساو والنفس (قوله وشعر الانسان) ولودية لانه لا يقبله الحيوان وعدم جواز بيعه  
لكرامته والدليل على طهارته انه عليه السلام ناول شعره طلبة فقرقه بين الناس فلو كان نجسا لم يقبل ليلقى  
(قوله غير المنتوف) اما المنتوف فنفس نجاسة ما اتصل به من قليل البشرة او السهمود (قوله وسنه مطلقا) اي  
سواء قلنا انه عظم اطرف عصب يابس لان العظم لا يحدث في الانسان بعد الولادة وهذا يحدث بعدها ولا فرق  
بين سنه وسن غيره بجزء (قوله على المذهب) مقابلة رواية نجاسة شعره وسنه (قوله في البدائع نجسة) لانه ذكر  
فيها ان ما بين من الحيوان كان فيه دم كالدابة والاذن والانف فهو نجس اجزاء نهر (قوله وفي الحاشية لا) والله  
في التجنيس بان ما ليس بالحلم لا يجله الموت واستشكاه في البصر بما مر عن البدائع نهر وحل ابو السهمود ما في البدائع  
من النجاسة على ما اذا حملها غير المقطوع منه مستشهدا بعبارة المؤلفات يعني قوله وفي الاشياء الخزان ثم هذا  
التوفيق فهو حسن (قوله المنفصل من الحيوان) اي مما يقبله الحيوان (قوله فطاهر) الظاهر ان الحكم بطهارة  
المنفصل في حق صاحبها فطاهر بالنظر الى خصوص عمله في الصلاة لا بالنظر الى نحو الماء ولا فيشكل فان الماء  
يفسد بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر ابو السهمود (قوله بوقوع قدر الظفر من جلده) اي اوشره وبعد كثيرا  
لان الجلد والقشر من جلده لا يفسد الماء الذي يخرج من الجلد مع الشعر المنتوف منه ان  
لم يربح قدر الظفر لا يفسد الماء (قوله لا بالظفر) اي لا يفسد الماء بوقوع الظفر نفسه لانه عصب بجزء (قوله ودم  
السهمود طاهر) لانه ليس بدم حقيقة بدليل انه يبيض اذا جف من (قوله ليس السكب نجس العين) بل عظمه  
وشعره وعصبه وما لا يركل منه طاهر لا لحمه افاده في البصر (قوله وعليه الفتوى) واختاره الصدر الشيعي  
وفي البدائع انه الصحيح وهو اقرب القولين الى الصواب وفي التجنيس والمنزلة الاصح غير (قوله وان رجع بعضهم  
بالنجاسة) كما راهدي في القضية وانقصه الى الدلت قال المصنف واذا حقت التأمل في اربع القضايا متعاضدة  
والجمع بينها بالتخصيص على قولهم ما وقوله (قوله ويوجب) بخلاف السنور لان السنور لا يعلم بجزء من عمة الملق  
(قوله ويضمن) لوانقذ انسان (قوله ويتخذ جلده مصلح) يصلى عليه طهارته بالباغة والذكاة (قوله فله الماء)  
يرفع الاول ونصب الثاني (قوله ما لم يربطه) قاله للزريق سواء كان ملاءبا او مضيانا وهو النجس وعلامة  
الابتلال ان لو اخذ بيده قبل يده ولا يفتي ان الحكم بالنجاسة حينئذ جاز على القولين اما على القول بالنجاسة

فأما هو وأما على القول بظهوره عنه فلا يلزم له نجس لتولده من لحم نجس أفاده صاحب البحر (قوله ولو كبر) فيه إشارة إلى الإدراك على صاحب البحر حيث فهم من تقييد الاستصحاب بالصغير فيما إذا لم وهو حاصل جروا أن لا يصح الصلاة في الكبير مطلقا لأنه وإن لم يكن نجس العين فهو متنجس لأن ما وراء النجاسات والشارح تبع في ذلك صاحب التهر حيث قال وقيل كل منعه بل قيدوا بالصغير ليأتى التصور بكونه في كنه (قوله) وشروط الحلو في شدة (بجيت) لا يصلح له العائنه إلى ثوبه لأن ظاهر كل حيوان طاهر لا يتنجس إلا بالموت ونجاسة باطنه في معدتها فلا يظهر حكمها كنجاسة بآمن المصلى كذا في البحر (قوله) ولا خلاف في نجاسة عظمه (قوله) نقلها لوالها أن سؤره نجس لما نه محتاط بلعابه ولعابه يتولد من لحمه وهو نجس لاختلاط الدم المستفوح بأجزائه حال الحياة مع حرمة أكله فاندفع ما يتوهم اشتكالا وهو أنه كيف يكون سؤره نجسا على القول بطهارة عينه فإن هذا عقله عظيمة عن فهم كلامهم فإن قولهم بطهارة عينه لا يستلزم طهارة كل جزء منه ثم هذا لا يظهر عما تقدم من الخلاف في طهارة لحم المذكور فإن كان يتساقط وغيره سواء الجواب عن ذلك أن لحمه وإن كان نجسا بالاتفاق لكنه يطهر بالدكاة على الخلاف فاندفع الاشكال (قوله) وطهارة شعره (فلا خلاف فيه بين من قال بطهر لونه ومن قال بنجاسته) (قوله) حلال يؤكل (على حذف أى التعديرية وانما زاد لفظ حلال لأنه لا يلزم من الطهارة الحلى أى حل الأكل فإن التراب طاهر غير حلال الأكل لا لأنه أمرو قوله بكل حال أى يجمل فى الأطعمه والأدوية وسواء كان لضرورة أم لا قال فى القاموس ومن فواتد أكله أنه مقوى للقلب مشجع للسوداوى نافع للغضائى والرياح الغليظة فى الأمعاء والسجود (قوله) وكذا نأخذه (هى) الجلدة تكون عند السرة من بعض الغزلان فى بعض الأماكن يجتمع فيها الدم ثم يستحيل طبيبا وهى بفتح الفاء كفى المتنجس (قوله) مطلقا (مقابله) التفصيل الذى ذكره الزيلعى حيث قال ونأخذه المسك أن كانت بحال كواضياها الماء لم يفسد فهى طاهرة والخلاف فى المأخوذ من الميتة أما من الحية فهى طاهرة بالاتفاق أبو السعود ويرد عليه أن المتفصل من الحية كمنتهى يقتضاه جريان الخلاف فى المأخوذة من الحية (قوله) وكذا الزباد (قوله) فانه طاهر حلال وهو بوزن صاحب الطب وهو وسخ يجتمع تحت ذنبها أى ذنب السدود على الخبز فتسلك الدابة وتمنع الاضطراب ويصلب ذلك الوسخ المجتمع هـ البليطة أو خرقة وغلط من فسر الزباد بالدابة قاله فى القاموس (قوله) لاستحالة (أى) كل من المسك والزباد إلى الطيبة فلا يضر كون أصل المسك الدم والزباد عرقا لا يؤكل (قوله) وطوره (محمد) وعلى قوله فلا يضر الماء بوقوعه إذا غلب على الماء فيخرج من أن يكون طهورا (قوله) أصلا (صدوره) وكذا لا تنفاه الشرب أو حال من الضعيف يشرب أى اتقى الشرب انتفاء كليا واتقى ما يشرب ملتصقا بالكية فلا يشرب فى حال من الأحوال ولا تدواى أبو السعود عن الحموى فقوله لا للتداوى ولا لغيره بيان للتعميم فى قوله أصلا (قوله) عند أبى حنيفة (وعند محمد) يجوز مطلقا طهارته وقال أبو يوسف يجوز للتداوى (قوله) اختلاف فى التداوى (قال فى النهاية) قال فى النهاية عن الذخيرة والادوية شفاء بالحرام يجوز إذا علم أن فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر وفى فتاوى قاضى خان معز إلى نصر بن سلام معنى قوله عليه السلام أن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم محمول على الأشياء التى لا يكون فيها شفاء فاما إذا كان فيه شفاء فلا بأس به الا ترى أن العطشان يحل له شرب الخمر للضرورة اهـ وكذا اختاره صاحب الهداية فى التحسين فقال إذا سال الدم من أنف أحد أن يكتب فاتحة الكتاب بالدم على جبهته وانفذه ويجوز ذلك للاستشفاء والماله الحلة ولو كتب بالبول أن علم أن فيه شفاء لا بأس بذلك لكن لم ينقل وهذا لأن الحرمة ساقطة عند الاستشفاء الا ترى أن العطشان يجوز له شرب الخمر والجائع يحل له أكل الميتة اهـ قاله فى البحر ونقل الحموى أن لحم الخنزير لا يجوز للتداوى به وإن تعين ولو اختلط بغيره ولو كان الخمر غالب عليه ونقل ذلك عن صاحبين والمرغباتى وإن ذلك فى التداوى عن التيمم (قوله) وهنا عن الحموى (أى) القاضى الذى فى الحموى وهو الموافق للقول المتقدم ما عدا ما فى النهاية عدم التقييد بقدم دواء آخر وعبارته كما نقلها المصنف إذا سال الدم من أنف إنسان ولا يقطع حتى يحشى عليه الموت وقد علم أنه لو كتب فاتحة الكتاب أو الاخلاص بذلك الدم على جبهته يقطع فلا يرخص له فيه وقيل يرخص كأداه فى شرب الخمر للعطشان وكل الميتة فى الخصة وهو الفتوى اهـ الا أن يكون الشارب أخذ هذا التيمم من الفرعين ليس عليه ما كان محله ما عند عدم وجود غيره ما ومن عبارة النهاية السابقة (قوله فضل)

ولو كبر أو شرط الحلو أن شدة ولا خلاف فى نجاسة لحمه وطهارة شعره (والمسك طاهر) (قوله) بكل حال (وكذا نأخذه) (قوله) مطلقا على الأصح (فتح وكذا) (قوله) لا يتنجس إلا بالموت (قوله) حلال يؤكل (على حذف أى التعديرية وانما زاد لفظ حلال لأنه لا يلزم من الطهارة الحلى أى حل الأكل فإن التراب طاهر غير حلال الأكل لا لأنه أمرو قوله بكل حال أى يجمل فى الأطعمه والأدوية وسواء كان لضرورة أم لا قال فى القاموس ومن فواتد أكله أنه مقوى للقلب مشجع للسوداوى نافع للغضائى والرياح الغليظة فى الأمعاء والسجود (قوله) وكذا نأخذه (هى) الجلدة تكون عند السرة من بعض الغزلان فى بعض الأماكن يجتمع فيها الدم ثم يستحيل طبيبا وهى بفتح الفاء كفى المتنجس (قوله) مطلقا (مقابله) التفصيل الذى ذكره الزيلعى حيث قال ونأخذه المسك أن كانت بحال كواضياها الماء لم يفسد فهى طاهرة والخلاف فى المأخوذ من الميتة أما من الحية فهى طاهرة بالاتفاق أبو السعود ويرد عليه أن المتفصل من الحية كمنتهى يقتضاه جريان الخلاف فى المأخوذة من الحية (قوله) وكذا الزباد (قوله) فانه طاهر حلال وهو بوزن صاحب الطب وهو وسخ يجتمع تحت ذنبها أى ذنب السدود على الخبز فتسلك الدابة وتمنع الاضطراب ويصلب ذلك الوسخ المجتمع هـ البليطة أو خرقة وغلط من فسر الزباد بالدابة قاله فى القاموس (قوله) لاستحالة (أى) كل من المسك والزباد إلى الطيبة فلا يضر كون أصل المسك الدم والزباد عرقا لا يؤكل (قوله) وطوره (محمد) وعلى قوله فلا يضر الماء بوقوعه إذا غلب على الماء فيخرج من أن يكون طهورا (قوله) أصلا (صدوره) وكذا لا تنفاه الشرب أو حال من الضعيف يشرب أى اتقى الشرب انتفاء كليا واتقى ما يشرب ملتصقا بالكية فلا يشرب فى حال من الأحوال ولا تدواى أبو السعود عن الحموى فقوله لا للتداوى ولا لغيره بيان للتعميم فى قوله أصلا (قوله) عند أبى حنيفة (وعند محمد) يجوز مطلقا طهارته وقال أبو يوسف يجوز للتداوى (قوله) اختلاف فى التداوى (قال فى النهاية) قال فى النهاية عن الذخيرة والادوية شفاء بالحرام يجوز إذا علم أن فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر وفى فتاوى قاضى خان معز إلى نصر بن سلام معنى قوله عليه السلام أن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم محمول على الأشياء التى لا يكون فيها شفاء فاما إذا كان فيه شفاء فلا بأس به الا ترى أن العطشان يحل له شرب الخمر للضرورة اهـ وكذا اختاره صاحب الهداية فى التحسين فقال إذا سال الدم من أنف أحد أن يكتب فاتحة الكتاب بالدم على جبهته وانفذه ويجوز ذلك للاستشفاء والماله الحلة ولو كتب بالبول أن علم أن فيه شفاء لا بأس بذلك لكن لم ينقل وهذا لأن الحرمة ساقطة عند الاستشفاء الا ترى أن العطشان يجوز له شرب الخمر والجائع يحل له أكل الميتة اهـ قاله فى البحر ونقل الحموى أن لحم الخنزير لا يجوز للتداوى به وإن تعين ولو اختلط بغيره ولو كان الخمر غالب عليه ونقل ذلك عن صاحبين والمرغباتى وإن ذلك فى التداوى عن التيمم (قوله) وهنا عن الحموى (أى) القاضى الذى فى الحموى وهو الموافق للقول المتقدم ما عدا ما فى النهاية عدم التقييد بقدم دواء آخر وعبارته كما نقلها المصنف إذا سال الدم من أنف إنسان ولا يقطع حتى يحشى عليه الموت وقد علم أنه لو كتب فاتحة الكتاب أو الاخلاص بذلك الدم على جبهته يقطع فلا يرخص له فيه وقيل يرخص كأداه فى شرب الخمر للعطشان وكل الميتة فى الخصة وهو الفتوى اهـ الا أن يكون الشارب أخذ هذا التيمم من الفرعين ليس عليه ما كان محله ما عند عدم وجود غيره ما ومن عبارة النهاية السابقة (قوله فضل)

(فصل في البئر اذا وقعت نجاسة) ليست  
 حيوان ولو سقطت في البئر او في  
 حمار لم ينجس ولو وقع فيه ماء في التلابة (في بئر  
 دون القدر الكبير) على ما مر ولا ينجس  
 فالدقيق على المعتدل (اولا فيها) او ان سقط  
 والقي فيها ولو فارت باليسرة على المعتدل  
 الا ان السيل ينظفها كسقط (حيوان  
 للسكران) فنجسها مطلقا كسقط (او سقط  
 دمي) او في ماء (او في ماء) او في ماء  
 (او في ماء) او في ماء (او في ماء)  
 ذكره الوافي (ينزع على ما فيها) وفيه  
 فيما روت الوقوع في كرايت السكك (او في  
 آخراجه) الا اذا نذر نجاسة او رتبه  
 متنجسة ينزع الماء الى حبل ولا ينجس  
 الدلو يظهر السكك بها

الى في بيان احكام الابار المذكور حكم القابل انه نجس كله عند وقوع النجاسة فيه حتى يراقى كله ورد عليه ماء البئر  
 نقضاً لقوله لا ينزع كله في بعض الصور فقد كراه حكمه والكراد ينزع البئر من اطلاق اسم الحبل على الحال  
 كقولهم جرى الميزاب وسال الوادي والمراد ما حبل فيها للمبلغة في اخراج جميع ما فيها (قوله ليست بحيوان)  
 واما احكام الحيوان الواقع فيها فمشتا في مقصده (قوله ولو سقطت) وذلك لانه لا فرق في المياه بين النجاسة والمغلظة  
 وهل اذا نجس الماء بمقصفة فاصاب نحو ثوب هل تعتبر هذه النجاسة بالخرقة وهو الظاهر لو بالمغلظة  
 بجرير (قوله او قطرة نول) من حيوان ولو ما كولا على المعتدوسياتي ممتنا ونسجها لا تنزع في بئر فارة في الاصح  
 ولا بخره حاتم الخ شامل (قوله لاذب فارة لم ينجس) وذلك لسريان النجاسة من محل القطع (قوله قبيح  
 ما في الفارة) فينزع منها عشرون دلو ان لم ينتفع او يفسخ او يمتط (قوله في بئر) وزن فعل فالهجرة في العين  
 ثم انهم لما جعوه على آبار قديموا الهجرة التي بعد الباء عليها وقلبت الفاء لما تقرر من انه اذا سكن ثاني  
 الهجرين ابدل الفاء فوزنه على هذا اعمال يتقدم العين على الفاء كالفاء في المصباح قال فيه ما فيه البئر  
 اني اى مؤنثة ويجوز تحقيق الهمة وجمع القلة اثنتان ابارا كن الباء على افعال ومن العرب من يقاب  
 الهمة التي هي عين الكلمة وقد معها على الباء وقول ابار فيجتمع همران فتقلب النائية الفاء بالنائي  
 فيؤثر مثل افلس قال الفراء ويجوز القلب فيقال ابر وجمع الكثرة بشار مثل كلب وتصغيرة بويره بالهاء وتضاف  
 بئر الى ما يخصها فانه بئر معونة وبئر ما على لفظ حرف الماء موضع بالمدنية مستقبل المسجد وهي التي  
 وقعها ابو طلبة الانصاري ومنه بئر بضاعة بالمدنية اه شيخنا احد السجاه رحمه الله تعالى (قوله على ما مر)  
 من ان المعتبر فيه اكبر رأى لليتي به او ما كان عشرين في عشر الخ (قوله ولا عبرة بالعمق على المعتدل) وقيل هذا  
 اذا لم يكن عمقا عشرين في عشر فان كان لا ينجس الا بالتغير كذا في المتن وعزاء التمر تاشي في شرحه  
 للايضاح ويزعم به الزاهد في وقواه ابن وهبان بخالفه لما اطلقه جميعه ورا لا يحجب وخرجه في عقد الفراء على قول  
 من اعتبر الماء من غير اعتبار الطول والعرض نهر قال ما حجب الجبر ولا ينجس ان هذا التصحيح لو ثبت لانهدمت  
 مسائل اصحابنا المذكورة في كتبهم (قوله ولو فارت باليسرة على المعتدل) مقابله ما في خزنة الفتاوى من ان الفارة  
 اليابسة لا تنجس لان اليسر دباغة (قوله النظيف) اى من دمه لانه وان كان طاهرا الا انه في حقه خاصة  
 (قوله والمسلم المغسول) اما قيل غسله فيفسد بجر واهله محمول على ان نجاسته نجاسة خث وانما احكامهم بذلك  
 بناء على ان الغالب في بدنه وقتئذ النجس والافقد تقدم قريبا ان غسالة الميت مستعملة (قوله مطلقا) غسل والا  
 غايظه وهذا الاطلاق على نجاسة الخث لا لحدث ولا يقال ان ذلك اكفر لانه نجاسة اعتقادية الا ان يجاب بان  
 التكرير ببطه اذنه بالغسل خاص بالمؤمن فغسل الكافر لا يفيد طهارة (قوله كسيف) ظاهره ولو استبان بعض  
 خلقه وهو نافي ما تقرر من انه حكم الولد فالذي ينبغي التفصيل بين غسله وعدمه الهم الان يقال ان النجاسة  
 لما عليه من البلية المصاحبة له الناقضة لوضوئها وفيه ان هذا الجواب لا يظهر اذا غسيل فالاول في الجواب ان يقال  
 انه لا يعطى حكم الولد من كل الجزئيات (قوله حيوان دمي) قبيح لانه غير الدموي لا ينجس ولو ان انتفع  
 وتفسخ في الماء والعصير مخ (قوله غير ملوث) اما المائي ولو دموه لا ينجسها (قوله لما مر) اى في قول المصنف ويجوز  
 بما ذكره ان مات فيه غير دموي كزيتور ومائي مولد (قوله وان تفسخ) سواء صغير الحيوان او كبير لا تتشرب البلية  
 في اجزاء الماء لانه عند اتقاخه تفصل بلبته وهي نجاسة مانعة (قوله او يمتط) بان زاله شره (قوله وتفسخ)  
 التفسخ ان يتفرق عضوا عضوا (قوله ينزع كل ما فيها) ولا يجب نزع الطين في ثوب من الصور لان الاناء اذا وردت  
 ينزع الماء ولا طين المسجد بطينها احتياطا يجر (قوله الذي كان في بئر) فلو رادني قبل الترح على  
 ما كان فيها حين الوقوع لا ينزع كما يفيد ظاهر هذا التقييد بوسا في ما يفيد (قوله به) اخراجه (اما قيل الاخراج  
 فلا يفيد الترح شيئا لان الوقوع فيها لم ينجسها فاحتياطا ومع ثباته لا يمكن الحكم بالطهارة اذ به صاحب البصر (قوله  
 الا انما تذكر كنجاسة الخ) قال في السراج لو وقعت في البئر نجاسة نجاسة او قطعة من ثوب نجس وتقدر اخراجه  
 ونظفتم فيها طهرت الخسبة القطعة من الثوب بغير الطهارة البئر (قوله في بئر) بالباء الموحدة وهو متعلق بطهر  
 بعده (قوله لا يملأ نصف الدلو) وفي الخسبة ومعراج الدراية ونزحها ان يقل ملؤها حتى لا يعتل الدلو فيه او اكثره  
 (قوله يظهر السكك) من الدلو والرشاش المذكور وقواش البصر المستفيضة في الاشارة الى الاشياء فنجاسة البئر

فتطهر بطهارتها للخرج كدن الخمر بطهرتها اذا صار خلا وكيد المستحى تطهر بطهارة المحل وكعروة  
 الابريق اذا كان في يده نجاسة رطبة فجعل يده عليها كطاصب على اليد فاذا غسل اليد ثلثا تطهرت العروة  
 بطهارة اليد ولو سال النجس على الأبر ثم وصل الى الماء فترحمها طهارة للكل كذا في البحر (قوله نزع قدر  
 الباقى في الصحيح) هذا بناء على عدم اشتراط التوالى وهو المختار وقيل يشترط فلا بد من نزع كل الماء (قوله  
 وليس بنجس العين) اما لو كان نجس العين كالخنزير والكل على القول بأنه نجس العين لا ينجسه اذا لم يصل فيه الماء  
 او لم يتصا به الماء ولم يصل وعلى القول بأن الكلب ليس بنجس العين لا ينجسه اذا لم يصل فيه الماء  
 وهو الاصح وقيل دبره منقلب الى الخارج فلهذا يفسد الماء بخلاف غيره من الحيوانات وامامنا من الحيوانات  
 فان علم يده نجاسة نجس الماء وان لم يصل فيه الماء وقيدنا بالعلم لانهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حيا  
 لا يجب نزع شيء وان كان الظاهر اشتمال بولهم على الخاذاه لكن يحتمل طهارتها بان سقطت عقب دخولها  
 ماء كذا هذا مع ان الاصل النجاسة وان لم يعلم ولم يصل فيه الماء فان كان مما يؤكل لحمه فلا يوجب التنجيس  
 اصلا وان كان مما لا يؤكل لحمه من السباع والطيور ففيه اختلاف المشايخ والاصح عدم التنجيس كذا في البحر  
 (قوله ولا به حدث) لعل ذكره هنا مبني على رواية نجاسة المستعمل (قوله نزع السكك) اى او ما تئادلو  
 (قوله والا) بان كان طاهرا او مكروها او مشكوكا (قوله يندب عشرة في المشكوك) او أكثر من كافي الخاتمة  
 وقيل يجب نزع الجميع وكل ذلك احتياط (قوله وعشرين في الفارة) اى التي اخرجت حية وعلة في النهر  
 بان نزلها مكروه والفتاب اصابة الماء في الواقع (قوله واربعين في سنور ودجاجة) لانه مكروه وفي القهستانى  
 ونجسة في المكروه وعل فيه روايتين وخرج غير الخلا فلا يندب وبه صرح في النهر والدجاجة بثلاث الدال  
 وتأوها للوحدة لالتأنيث (قوله كادى حدث) لعل ذلك مراعاة لرواية نجاسة المستعمل (قوله ثم هذا) اى  
 الحكم المذكور فيما اذا اخرج الواقع من البئر حيا وليس بنجس العين وهو عدم نزع ما في البئر (قوله مطلقا)  
 اى اصاب فيه الماء اولا (قوله على خلافه) وهو عدم نزع شيء (قوله لان في بولها شكا) فيه نظر لاقتضائه  
 النجاسة ان تحقق ذلك وليس كذلك في الفارة اذا المتبادر من عبارة المحتج عدم النجاسة ببولها مطلقا فاللافتى  
 بكلام المحتج التعليل فيما بان البئر لا نجس ببول الفارة على الراجح صرح بذلك في الفريض وفي الشرب لا يلى  
 عن الفريض وفي بول الفارة لو وقع في البئر قولان اصحهما عدم التنجس في المسئلة قولان في الشارح تعليقه  
 على احدهما (قوله فان تعذر نزع كلها) بحيث لا يمكن الاجزاع عظيم كذا في شرح المنية (قوله لكونه معينا)  
 اخذ من ذلك ان البئر يطلق على المعين وغيره كذا في النهر (قوله وقت ابتداء النزع) والرائد لا يلزم نزعها كما  
 والذي قدمه عن ابن السكك اعتبار وقت النزع (قوله يؤخذ في ذلك بقول رجلين) فاذا قدره بشئ وجب نزع  
 ذلك القدر لكونه ما نصاب الشهادة المزمعة بجر وطاهر ما في النجاسة الاكتفاء بواحد لانه امر ديني فيكتفى بواحد  
 واكثر الكتب على الاول (قوله لهما بصارة) اشترط ذلك باعتبار ان الاحكام اثنا عشر فادعى من له علم اصله قوله تعالى  
 فاسألوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون (قوله وقيل بقاء اثنين الخ) هو مروى عن محمد وافق به حين شاهد آبار  
 بغداد فان غالب آبارها كان لا يزيد على ثلاثمائة بئر (قوله وهذا اليسر) يسهل على الناس لكن لا ينبغي ضعفه  
 اذ الحكم الشرعى نزع جميع الماء للحكم بنجاسته فانه قول بطهارة البئر بالاقتصار على نزع عدد مخصوص من  
 الدلاء يتوقف على سعيه بقدره وفى ذلك بل الماور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه بجر (قوله وذلك) اى  
 ما في المصنف احوط لكونه موافقا للمأثور (قوله فان كان كادى) اى مثله في الجنة ان قيل ان مسائل الابار  
 مبنية على اتباع الآثار والنص ورد في الفارة والدجاجة والادى فكيف قسم ما عداها بها قلنا بعد ما استحكم  
 هذا الاصل صار كالذي تقدم على وفق القياس في حق التعرّيع عليه كافي الاجارة وسائر افعود التي يابى القياس  
 جوازها ولا ينبغي ما فيج لانه ظاهر في ان للرأى مدخلا في بعض مسائل الابار وليس كذلك فالاولى ان يقال ان  
 هذا الحاق بطريقة الدلالة لا بالقياس كما اختاره في معراج الدراية (قوله وكذا سقط) الاولى حذف كذا وان يقول  
 من نحو سقط ويكون بيان الاكتشاف التي بمعنى مثل (قوله وسقطه) ولد الشاة ما كان وجعه يخل ويخال وسقطات  
 فامس (قوله نزع كله) اى ان امكن والا فعلى ما مر (قوله الى ستين ندبا) اعلم ان القدر المستحب لم يصرح به  
 في ماهر الرواية وانما فهمه بعض المشايخ من عبارة محمد رحمه الله تعالى حيث قال ينزع في الفارة عشرون

ولونج بعضه ثم زاد في العذونج قدر الباقي  
 في الصحيح خلاصة فريد المأثور لا يلو خارج  
 حيا وليس بنجس العين ولا به حدث او نجس  
 لم ينزع شيء الا ان يدخل في السكك ولا لا هو  
 بسورة فان نجس نزع السكك  
 الصحيح نعم بنسب عشرة في الخاتمة زاد  
 لا يسل الطم مودية وشرب في الفارة واربعين  
 في التناظرية وبشر في الفارة واربعين  
 في سنور ودجاجة مخلاة كادى حدث ثم هذا  
 اذا لم يكن الفارة من سبع فان كان نزع كله  
 من كادى الجورة لكن في النهر عن  
 مطلقا كافي الجورة لان في بولها  
 المحتج القهوى على كادى الكونه معينا  
 شكا (قوله تعذر نزع كادى) ان نزع كله  
 فقدر ما فيها وقت ابتداء النزع  
 الحاقا بوقت في ذلك بقول رجلين  
 (قوله وهذا اليسر) يسهل على الناس لكن لا ينبغي ضعفه  
 بما تين الى ثلاثمائة وهذا اليسر  
 لاحتياط (قوله ان نزع كادى)  
 ولا ينقطع (قوله) ولا ينقطع (قوله)  
 وكذا سقط وسقطه (قوله) وكذا سقط (قوله)  
 كل وان كان كادى (قوله) وكذا سقط (قوله)  
 من الدلاء (قوله) وكذا سقط (قوله)



غلبة الظن (قوله والا) بان لم يعلم ولم يغلب على الظن كذا في التمهيد (قوله ان لم يتفح) اي ولم يتفح ولم يتعط (قوله وهذا) اي الحكم بنجاسة البئر يوما وليلة (قوله والغسل) اشار بذكره الى ان الاختصار على الرضا وافتاق (قوله فيقطعهم للكلاب) واختار في البدائع وجزم به بصيغة قال مشايخنا بطعم للكلاب وقال بعضهم يغلف للمواشي (قوله من شافني) اي اودا وودي المذهب كما في البحر والذي يظهر ان ذلك لكونهما يقولان بتنجسهما في الحال وحينئذ فمن يعتقدهما الصالحين في حكمهما (قوله اما في حق غيره) اي غير ما ذكر من الفروع الثلاثة (قوله كغسل ثوب) اي عن نجاسة كياقي (قوله فيحكم بنجاسته في الحال) من غير استناد لانه وجد النجاسة في الثوب وسن وجد في ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم يدرى حتى امابته لا يعيد شيئا بالاتفاق وهو الصحيح كذا في المحيط والتبيين بحرف قال الحلبي اذا كان يلزمهم غسل الثوب لكونه مغمسولة بماء البئر مع تقدم حال العلم باشتغال البئر على الفارة يوما وليلة او ثلاثة ايام كيف يكون الحكم بنجاسة الثياب مقتضرا لاستندنا فهذا لا يتجه على قول الامام لانه يجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهم سالناهما لا يوجبان غسل الثوب اصلا كذا في التمهيد على ان نجاسة الثوب متحققة والتطهير مشكوك فيه فقتضاه ابقاءه على النجاسة الاصلية وانما هم الصلاة التي صليت به بعد غسله وقوله مع تقدم حال العلم الخ فيه نظر (قوله وهذا) اي ما تقدم من الحكم بالتفح في الوضوء والغسل مستندا وفي الثوب مقتضرا (قوله لو تطهر من حدث) نعم الوضوء والغسل (قوله ولو غسل) اي الثوب عن خبث ولا يظهر هذا التفصيل في العجين فلذا تركه (قوله والا لم يلزم ثوب) اي اذا وضعا او اغتسل من غير حدث وغسل الثوب لانه نجاسة لا يلزمه اعادة صلاة ولا غسل ثوب لان المقتضى لجهة الصلاة وجد وهو الفسار الاول وفي المانع شك لان الماء صار مشكوكا في طهارته ونجاسته واصلاة لا تبطل بالشك بخلاف الاول فان المانع ثبت فيه بيقين وهو الحدث الاخر والاولا كبر ونجاسة الثوب وفي المنزل شك افاده ابو السعود (قوله بلياليها) اخذ ذلك من ذكر الايام بلفظ الجمع لان كلامهم اذا ذكر بصيغة الجمع قبل الاخر (قوله او تفصح) انما يقتصر على احدهما لانه لو اقتصر على التفصح لا وهم اعادة اقل من هذه المدة عند الانتفاخ ولو اقتصر على الانتفاخ لا وهم اعادة الاكثر في التفصح لان افساد الماء معه اكثر منه قوله استحسننا) هو طلب الاحسن من الامور وقيل ترك القياس والاخذ بما هو الارفق للناس وقيل هو طلب السهولة في الاحكام فيما يتبني به الخاص والعام وحاصل هذه العبارات انه ترك العسر ليسر قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عليه الصلاة والسلام خير دينكم اليسر وقال صلى الله عليه وسلم لمعاذ وعلى يسر ولا تعسرا اه ما قاله بعض المشايخ ردليل قول الامام ان في ذلك احالة على السبب الظاهر وهو الوقوع في الماء عند خفاء السبب وذلك واجب فيجب اعتباره دون الموهوم وهو الموت بسبب آخر والانتفاخ دليل التقادم فيقرب ثلاث وعدم الانتفاخ دليل قرب العهد فقد رنا يوم وليلة (قوله وقالوا من وقت العلم) وهو القياس لان اليقين وهو يقين الطهارة فيما مضى لا يزول بالشك وهو النجاسة لاحتمال انها ماتت في غير البئر ثم القتها الريح العاصفة او بهض السفهاء او الصبيان او الطير وقياسا على النجاسة اذا رآها في ثوبه وعلى المرأة اذا رأت الدم في كرسفها ولا تدري متى نزل فانه يقتصر على وقت الرؤية (قوله قبله) اي قبل العلم (قوله قيل وبه يفتي) قائله العتابي حيث قال ان قولهما هو المختار وانما عبر بقيل لرد العلامة قاسمه له لخالفته لعامة الكتب فقد رجح دليله في كثيره نهاره والاحوط نهر والاولى للشارح ان يقول قيل وهو المختار لانه لا يلزم من الاختيار الافتاء به وحيث وجبت الاعادة على قول الامام فالمراد بالصلوات الخمس والوتر وسنة الفجر اما على القول بوجوبها فالمراد ظاهر وعلى القول ببنيتها فبانظر الى القول بالوجوب (تتمه) في الذخيرة لا بأس برش الماء النجس في الطريق ولا يسقي للبهائم ثم في خزائنه الفتاوى لا بأس بان يسقي الماء النجس للبقرة والابل والغنم (قوله انما من آخر احتلام) اي اوجاع كذا في البدائع ومراة بالاحتلام النوم لانه سببه بدليل ما نقله في المحيط عن ابن رستم انه يعيد من آخر نومة نامها فيه اه بحرف وفي الشرح لف ونشر مرتب (قوله ورعاف) هذا انما هو اذا وقع له ورعاف ولم يبينوا حكمه ما اذا لم يقع له ولا جمل وهذا والله اعلم روى ابن رستم ان الدم لا يعيد فيه لان دم غيره قد يصيبه والظاهر ان الاصابة لم تتقدم زمان وجوده بخلاف المني فان منى غيره لا يصيب ثوبه فالظاهر انه مثبته فيه من وجوده من وقت وجود سبب خروجه حتى لو كان الثوب مما يلبسه هو وغيره

والا فلو لم يعلم بان لم يتفح (قوله والا) اي لم يتفح ولم يتعط (قوله وهذا) اي الحكم بنجاسة البئر يوما وليلة (قوله والغسل) اشار بذكره الى ان الاختصار على الرضا وافتاق (قوله فيقطعهم للكلاب) واختار في البدائع وجزم به بصيغة قال مشايخنا بطعم للكلاب وقال بعضهم يغلف للمواشي (قوله من شافني) اي اودا وودي المذهب كما في البحر والذي يظهر ان ذلك لكونهما يقولان بتنجسهما في الحال وحينئذ فمن يعتقدهما الصالحين في حكمهما (قوله اما في حق غيره) اي غير ما ذكر من الفروع الثلاثة (قوله كغسل ثوب) اي عن نجاسة كياقي (قوله فيحكم بنجاسته في الحال) من غير استناد لانه وجد النجاسة في الثوب وسن وجد في ثوبه نجاسة اكثر من قدر الدرهم ولم يدرى حتى امابته لا يعيد شيئا بالاتفاق وهو الصحيح كذا في المحيط والتبيين بحرف قال الحلبي اذا كان يلزمهم غسل الثوب لكونه مغمسولة بماء البئر مع تقدم حال العلم باشتغال البئر على الفارة يوما وليلة او ثلاثة ايام كيف يكون الحكم بنجاسة الثياب مقتضرا لاستندنا فهذا لا يتجه على قول الامام لانه يجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهم سالناهما لا يوجبان غسل الثوب اصلا كذا في التمهيد على ان نجاسة الثوب متحققة والتطهير مشكوك فيه فقتضاه ابقاءه على النجاسة الاصلية وانما هم الصلاة التي صليت به بعد غسله وقوله مع تقدم حال العلم الخ فيه نظر (قوله وهذا) اي ما تقدم من الحكم بالتفح في الوضوء والغسل مستندا وفي الثوب مقتضرا (قوله لو تطهر من حدث) نعم الوضوء والغسل (قوله ولو غسل) اي الثوب عن خبث ولا يظهر هذا التفصيل في العجين فلذا تركه (قوله والا لم يلزم ثوب) اي اذا وضعا او اغتسل من غير حدث وغسل الثوب لانه نجاسة لا يلزمه اعادة صلاة ولا غسل ثوب لان المقتضى لجهة الصلاة وجد وهو الفسار الاول وفي المانع شك لان الماء صار مشكوكا في طهارته ونجاسته واصلاة لا تبطل بالشك بخلاف الاول فان المانع ثبت فيه بيقين وهو الحدث الاخر والاولا كبر ونجاسة الثوب وفي المنزل شك افاده ابو السعود (قوله بلياليها) اخذ ذلك من ذكر الايام بلفظ الجمع لان كلامهم اذا ذكر بصيغة الجمع قبل الاخر (قوله او تفصح) انما يقتصر على احدهما لانه لو اقتصر على التفصح لا وهم اعادة اقل من هذه المدة عند الانتفاخ ولو اقتصر على الانتفاخ لا وهم اعادة الاكثر في التفصح لان افساد الماء معه اكثر منه قوله استحسننا) هو طلب الاحسن من الامور وقيل ترك القياس والاخذ بما هو الارفق للناس وقيل هو طلب السهولة في الاحكام فيما يتبني به الخاص والعام وحاصل هذه العبارات انه ترك العسر ليسر قال الله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عليه الصلاة والسلام خير دينكم اليسر وقال صلى الله عليه وسلم لمعاذ وعلى يسر ولا تعسرا اه ما قاله بعض المشايخ ردليل قول الامام ان في ذلك احالة على السبب الظاهر وهو الوقوع في الماء عند خفاء السبب وذلك واجب فيجب اعتباره دون الموهوم وهو الموت بسبب آخر والانتفاخ دليل التقادم فيقرب ثلاث وعدم الانتفاخ دليل قرب العهد فقد رنا يوم وليلة (قوله وقالوا من وقت العلم) وهو القياس لان اليقين وهو يقين الطهارة فيما مضى لا يزول بالشك وهو النجاسة لاحتمال انها ماتت في غير البئر ثم القتها الريح العاصفة او بهض السفهاء او الصبيان او الطير وقياسا على النجاسة اذا رآها في ثوبه وعلى المرأة اذا رأت الدم في كرسفها ولا تدري متى نزل فانه يقتصر على وقت الرؤية (قوله قبله) اي قبل العلم (قوله قيل وبه يفتي) قائله العتابي حيث قال ان قولهما هو المختار وانما عبر بقيل لرد العلامة قاسمه له لخالفته لعامة الكتب فقد رجح دليله في كثيره نهاره والاحوط نهر والاولى للشارح ان يقول قيل وهو المختار لانه لا يلزم من الاختيار الافتاء به وحيث وجبت الاعادة على قول الامام فالمراد بالصلوات الخمس والوتر وسنة الفجر اما على القول بوجوبها فالمراد ظاهر وعلى القول ببنيتها فبانظر الى القول بالوجوب (تتمه) في الذخيرة لا بأس برش الماء النجس في الطريق ولا يسقي للبهائم ثم في خزائنه الفتاوى لا بأس بان يسقي الماء النجس للبقرة والابل والغنم (قوله انما من آخر احتلام) اي اوجاع كذا في البدائع ومراة بالاحتلام النوم لانه سببه بدليل ما نقله في المحيط عن ابن رستم انه يعيد من آخر نومة نامها فيه اه بحرف وفي الشرح لف ونشر مرتب (قوله ورعاف) هذا انما هو اذا وقع له ورعاف ولم يبينوا حكمه ما اذا لم يقع له ولا جمل وهذا والله اعلم روى ابن رستم ان الدم لا يعيد فيه لان دم غيره قد يصيبه والظاهر ان الاصابة لم تتقدم زمان وجوده بخلاف المني فان منى غيره لا يصيب ثوبه فالظاهر انه مثبته فيه من وجوده من وقت وجود سبب خروجه حتى لو كان الثوب مما يلبسه هو وغيره



يستوى فيه حكم المني والدم واختار في المحيط ما رواه ابن رستم ذكره في البحر وقوله والظاهر ان الاصابة  
 الخ لا يظهر في الحالف (قوله ولو وجد في جيبه) اي مضربته (قوله فان لا تقب فيها) اي منفذ تدخل من مثله  
 الشارة لا مطلقا كما لا يخفى (قوله اعاد) اي الصلاة وسجود التلاوة (قوله مذ وضع القطن) اي ان استدام لبسها  
 (قوله فثلاثة ايام لو متفتحة) هذا التقييد لصاحب النهر حيث قال وينبغي تقييده بكونها مفتحة وانما شفة  
 وان لم يكن اعاد يوما وليلة والذي في التجنيس والمحيط اعادة الثلاثة مطلقا (قوله في الاصح فيض) ومقابل  
 الاصح القول بالتجنيس عند تحقق بولها (قوله بجرح) الخروء بالفتح واحد الخروء بالضم مثل قرء وقروء وعن  
 الجوهرى انه بالضم كخند وجنود والواو بعد الراء غلط وعبارة المصنف صادقة بان يكون عدم التزج  
 اظهارته اوله فلو للضرورة لتعذر التحرز مع كونه نجسا وهما قولان ولم يذكر فائدة هذا الاختلاف  
 لانهم اتفقوا على سقوط حكم النجاسة واقول يمكن ان يظهر فيما لو وجد نجسا على فوب او مكان وثمة ما هو  
 خال عنه لا يتجاوز الصلاة فيه على الثاني لانتفاء الضرورة وتجاوز على الاول نهر وفيه نظر اذ مقتضاه  
 عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره والا قوى الطهارة والدليل عليها الاجماع العمل فانها في المسجد  
 الحرام مقيمة بما يكون منها من غير تكبير من احد من العلماء مع ورود الامر بتطهير المساجد وروى ابن ماجة الباهلي  
 ان النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة فقال انها اوكرت على باب الغار فجزاها الله تعالى **بأن** جعل المساجد  
 مأواها (قوله وكذا سباع طير في الاصح) صححه في المبسوط وقيل نجس وصححه قاضي خان **كأن** في النهر (قوله  
 لتعذر صونها) هذا التعليل يدل على انه معفو لا ظاهر وقد علمت المتعمد (قوله كروى بر) وبمثل الروى **بأن**  
 الاخرى (قوله وغبار نجس) بالاضافة وعدمها وفي الجيم الفتح **والكسر** (قوله وبعر في ابل) استحسننا  
 والقياس ان يتنجس الماء مطلقا لوقوع النجاسة في الماء القليل وجه الاستحسان ان آبار القلوات ليس لها  
 حاجز فتأخذ الريح ما بعثرته المواشي حولها وتلقيه فيها فجعل القليل عفوا للضرورة والصحيح عدم الفرق بين  
 الامصار والقلوات لشمول الضرورة في الحملة ولا فرق في هذا بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث  
 والبرع والخثي فالتقييد بالابل والغنم والبعير ليس احتراز يا وان الخي **الكسر** واحدا للاخشاء وهو ما يكون  
 لذى ظلف كالبقرة من خثي البقرة من باب ضرب وبعير يعمر من حد صنع والروث للفرس والبق والحمار من راث  
 يروث من حد نصير (قوله في محلب) بكسر الميم ما يحلب فيه صحاح (قوله وقت الحلب) وذلك للضرورة لانها  
 تبعر عند الحلب عادة لا فيما وراء ذلك كذا في النهر (قوله فرميتا) اي البعرتان قيد به تبععا للجمعي وفهم  
 منه ان حكم الثلاث ليس كذلك منخ والذي في الهداية والنهاية وغاية البيان والمعراج التعبير بالبعير  
 مطلقا كما يؤخذ من البحر وفي الشريعة لابلية عن القبيض ولو البعر في الحلب عند الحلب فرميتا من ساعته لا يفسد  
 اه ابو السعد والذي يظهر عدم الاحتراز بالتقييد لان هذه النصوص مطلقة وما حكاه المصنف اخذه  
 بالمفهوم والصريح اولى ثم التقييد بالبعير في الحلب لا بد منه فاما الخثي اذا وقع نجس لكونه ماء (قوله  
 فورا) فعدم التجنيس مقيد بعدم المكث اه ابو السعد (قوله قبل تفتت) اما اذا تفتت فينجس لسريان اجزاء  
 النجاسة فيه ومن هنا اخذ النجاسة بالخثي (قوله وتلون) ينبغي ذكر الامر مطلقا غير مقيد باللون اه ابو السعد  
 (قوله والتعبير بالبعيرتين اتفاني) اما بالنظر الى البئر فظاهر وذلك لانه اختلف في الحد الفاصل بين القليل  
 والكثير على اقوال صحح منها ان الكثير ما لا يخلو لدون بعرة وما في المصنف قال في البحر فظهر بهذا ان ما  
 ذكره في المتن من البعرتين للإشارة الى ان الثلاث نجس مبني على قول ضعيف بناء على ان مفهوم  
 العدد الواقع في عبارة محمد في الجامع الصغير معتبر ولا يتم هذا ان لواقصر محمد على التعبير بالبعيرتين ولم يقتصر  
 فانه قال اذا وقعت بعرة او بعرتان في البئر لا يفسد ما لم يكن فاحشا والثلاث ليس بكثير فاحش اه واما  
 بالنظر للصاب فقد علمت ما تقدم عن الهداية وغيرها ونقله الشرنبلالي عن القبيض (قوله لان ما فوق ذلك  
 كذلك) اي ما فوق البعرتين لا ينجس (قوله ولذا) اي لكون التقييد بالبعيرتين اتفاني لمراد القليل وانت خبير  
 بان المصنف حكى قولين واعتد الاخير فافعله الشارح من جعل سابق المصنف ولا حقه قولوا **در** اعمالا ينبغي  
 (قوله قيل القليل الخ) حكايته بقيل ليس تضعيفه له ومقابلته ما لا يخلو لكل لدون بعرة وصحح وقيل غير ذلك  
 وعلى كل حال الاولى للمصنف حذف قيل لانه يقتضي ان التقييد بالبعيرتين قول محمد وقد علمت ضعفه (قوله

ولو وجد في جيبه فانه مضمون فان لا تقب  
 فيها اعاد انما شفة الا فم القطن والا فثلاثة ايام  
 لو متفتحة انما شفة الا فم القطن والا فثلاثة ايام  
 في قول فان في الاصح فيض ولا  
 حادثة وعده (قوله كذا سباع طير في الاصح  
 المتعذر صونها عنه (قوله لا) انما سباع طير في الاصح  
 كروى بر وعمر (قوله) يعني (لو وقع في الحلب  
 وقت الحلب وميتا) فورا قيل لان  
 ولان والتعبير بالبعيرتين ذكره في القبيض  
 ما فوق ذلك كذلك ذكره في القبيض  
 وغيره (قوله) قال (قيل القليل المعصومة



ما يستقله الناظر) السين والتاء النسبة أى ما ينسب إليه الناظر إلى القلة (قوله وعليه الاعتماد) وفي معراج  
 الدراية هو المختار (قوله بقدر ما لا يظهر للنفس أى) هو قول الخواص وتعبيره بالاثراوى من اقتصار صاحب  
 المنع على الطعم والريح فان لم يكن في ماء البئر أثر فهو طاهر وان كان بينهما ذراع والافه ونحوه وان كان  
 بينهما عشرة أذرع وقيل بقدر بخمسة أذرع وقيل بسبعة (قوله ويعتبر سور الخ) لما فرغ من بيان فساد  
 الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوانات فيه ذكرهما باعتبار ما تولد منها والسور مهموز العين  
 الذى يقيه الشارب في الاناء اوفى الحوض ثم استعير لبقية الطعام وغيره (قوله اسم فاعل) قياسي والسماعى  
 سأرمض (قوله لاختلاطه بلغابه) علة ليعتبر أى ولما به متولد من لحمه فاعتبر به طهارة ونجاسة وكراهة  
 وشكا من (قوله فسور آدمي) انما كان طاهرا لان لعابه متولد من لحم طاهر وانما لا يؤكل لكرامته بجر  
 (قوله ولوجنبا) فان قيل ينبغي ان نجس سور الجنب على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا  
 الشرب على الراجح قلنا المستعمل هو المشروب لا ما بقي (قوله او كافر) لان نجاستهم اعتقادية لاحسية  
 تمكين النبي صلى الله عليه وسلم اياهم من المبيت في المسجد افاده صاحب الجهر (قوله او امرأة) ولو حائضا  
 او نكته لما ربه مسلم وغيره عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كنت اشرب وانا حائض فانا لوله النبي  
 صلى الله عليه وسلم فوضع فاه على موضع في (قوله نعم بكرة) يفيد اطلاقه الكراهة انها تحريمية (قوله  
 للاستلذاذ) هذا اذا كان احدهما اجنبيا من الاخر فلو كانت زوجته او ابنته لم يكره قال شيخنا ويستفاد  
 من الآية الحلاق الامر بما اذا وجد المحلوق رأسه من اللذة ما يزيد على ما لو كان ملتجيا له فكرهه التيسير  
 في الحمام اذا كان المكس امر دبالاوى اه ابو السعود ومثله كراهة الغمز للرجلين واليدين من الامر (قوله  
 واستعمال ريق الغير) غير خاف ان التعليل به يشمل ما اذا استعمل رجل سور رجل آخر والمرأة سور امرأة  
 اخرى مع انه لا استلذاذ فلا تقتصر على التعليل الاول والظاهر ولهذا والله اعلم اقتصر عليه في التمر انتهى  
 ابو السعود (قوله وهو لا يجوز) يؤيد كراهة التحريم (قوله وما كول لحم) يستثنى منه الابل والبقر الحلاله  
 والدجاجة الحلاله كما في الجهر فان سورهما مكروه (قوله ومنه الفرس في الاصح) وهو ظاهر الرواية عن الامام  
 وهو قولهما وكراهة لحمه عنده لاحترامه لانه آله الجهاد لا نجاسته فلا يؤثر في كراهة سورهما والفرس  
 اسم جنس كالحمار يعم الذكر والانثى (قوله ومثله ما لادم له) أى سائل سواء كان يعيش في الماء وفى غيره بجر  
 (قوله طاهر الفم) محتمزه ما يأتي من قوله وشارب خمر الخ (قوله قيد لكل) للادى وما كول اللحم وما لادم له  
 (قوله طاهر) أى في ذاته طهوراى مطهر لغيره من الاحداث والاخبث (قوله بلا كراهة) أى مطلقا ولو تنجس  
 لان النكرة في سباق النبي نعم (قوله وسور خنزير) انما كان نجاسة نجاسة عينه لقوله تعالى اولم خنزير فراهه  
 رجس والرجس النجس والضمير عائذ اليه لقربه بجر وقد رشح الشارح لفظ سور اشارة الى ان لفظ خنزير بجر ورفيحتهم  
 ان يكون بالعطف على ما قبله وهو لا يجوز لزم العطف على معمولى عامين الاول من المعمولين آدمى والثانى  
 طاهر الاول معمول للاضافة على ما قبل والثانى معمول للمبتدأ الذى هو سور فيكون خنزير معطوفا على آدمى  
 ونحوه عطف على طاهر ويحتمل ان يكون جر به المضاف المحذوف بابقاء عمله بعد الحذف وهو وان جاز قيل  
 فالاولى الرفع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فهو من عطف الحمل (قوله وكاب) سور نجس  
 عند اصحابنا جميعا ما على القول بنجاسة عينه فظاهر وما على القول بالمعصية بطهارة عينه فلان لحمه نجس ولعابه  
 متولد من لحمه ولا يلزم من طهارة عينه طهارة سورته نجاسة لحمه ولا يلزم من نجاسة سورته نجاسة عينه كذا  
 في الجهر (قوله وسباع بهائم) انتهى صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذى ناب من السباع والظاهر كونه للنجاسة  
 والمراد بالسباع نحو الاسد والفهد والتمر (قوله فورشها) اما لو مكث قدر ما يغسل فيه بلعابه ثم شرب لا ينجس  
 وغير بعضهم بقوله ان شرب في فيه من البزاق بحيث لو كان ذلك الخمر على نوب طهرها ذلك البزاق طهره عند  
 الامام واي يوسف وسبق اعتبار الصب عنده للضرورة وكذا الواصبا بعضوا نجاسة فلم يسأح حتى لم يبق اثرها وقام  
 الصغير على نفسه ثم صبه حتى زال اثر طهرها اخلافا لمحمد في جميعها (قوله لا يستوعب اللسان) أى لا يعمه  
 (قوله ذرا بكل فارة) اما اذا لعقت فها حتى ظن طهارته طهر سورها (قوله مغفل) وقيل مخفف كبول ما يؤكل  
 والذئب يظهر ترجيح الاول بجر (قوله محلاة) أى غير محبوسة وقد يضبط الجيم وهى التى تأكل الحلة والنجاسات قاله

(ما يستقله الناظر والكثير بكمه وعليه  
 الاعتماد) كما في الهداية وغيرها لان  
 ابا خنيفة لا يغير شيئا بالرى (فرع) الآبعد  
 بين الذئب واليا لوعة قدر ما لا يظهر للنفس  
 اثر (ويعتبر سور بهائم) اسم فاعل من اسار  
 لا يخلطه بلعابه (فسور آدمي  
 أى ابني ولوجنبا) او كافر او امرأة  
 مطلقا (ولوجنبا) ككراهة الاستلذاذ  
 سورهما للرجل واستعمال ريق الغير وهو لا يجوز مجتبي  
 واستعمال لحم ومنه الفرس فى الاصح  
 وما كول لحم (طاهر الفم) قيد لكل  
 ومثله ما لادم له (طاهر الفم) خنزير  
 (طاهر) طاهر ولا كراهة (سور) خنزير  
 وكاب وسباع بهائم) ومنه الهرة البنية  
 (وشارب خمر فورشها) ولو شارب طويلا  
 لا يستوعب اللسان ونحوه ولو بعد زمان  
 وهو ذرا بكل فارة نجس (مغلط) (د)

وابل وبقر جلالة الاحسن ترك دلجاجة  
 ليعلم الابل والبقر فاستأني (وسباع طير)  
 لم يعلم ربها طهارتها منقارها (وتنزيها في الاصح)  
 طاهر الضرون (مكروه) تنزيها في الاصح  
 ان وجد غيره والالم بكم واصلا كما  
 (و) سؤر (حمار) اهلى في ولود كرا في الاصح  
 (وبغل) امه حماره وحشى وبقر ولا عبرة لغلبة  
 كذا ولد من حمار وحشى بجل اكل يستلزم  
 الشبه لتصريحهم بوجوب الاكل المصنف  
 شاة اعتبار الام وجواز الاكل  
 طهارة السؤر كما لا يخفى وما نقله المصنف  
 عن الاشياء من تعجب عدم الحل قال  
 شيخنا انه غريب (مشكوك في طه ورثه)

ابو السعد ورفيه بعد (قوله جلالة) هي التي تاكل الحلة بالفتح وهي في الاصل البقرة وقد يكتفى بهما عن العذرة  
 وهي هنا من هذا القبيل كما اشار اليه في المغرب بجزوتن في الكراهة بحسبها فاذا حدثت في بيت وعلقت فيه  
 فلا كراهة لعدم النجاسة ونحو الحاجة لمحبس ثلاثة ايام والشاة اربعة ايام والابل والبقر عشرة وهو المختار على  
 الظاهر (قوله وسباع طير) هي كالصقور والبارى والقياس نجاسته لنجاسة لحم الحزمة اكله ووجه الاستحسان  
 انه انشرب بمنقارها وهو عظم جاف طاهر لكنها تأكل الميتات والحيف غالباً فاشبهت بالدجاجة المخلاة فاوثر  
 الكراهة بجزر (قوله لم يعلم ربها طهارتها منقارها) اشار بذلك الى رواية ابى يوسف المختارة ان الكراهة لتوهم  
 النجاسة في منقارها لا لوصول لعابها الى الماء حتى لو كانت محبوسة يعلم صاحبها انه لا قدر في منقارها  
 لا يكرهه التوضي بسؤرها وان تحسن المتأخرون هذه الرواية واقتوا بها (قوله وسواكن البيوت) كاخية والفارة  
 (قوله للضرورة) بيان ذلك ان اقياس النجاسة طمرمة لحم الكهنا سقطت بعلة الطواف المذكورة في الهرة  
 وثبتت الكراهة لتوهم النجاسة والعلف في الهرة ماروي انها من الطوافين عليكم والطوافات ومعناه ان  
 الطوافين من الخدم والصغار الذين سقط في حقهم الحجاب والاستئذان في غير الارقات الثلاثة التي هي  
 قبل الفجر وبعد العشاء وسين الظهيرة التي ذكرها الله تعالى انما سقط في حقهم دون غيرهم للضرورة  
 وكثرة مداخلتهم بخلاف الاحرار البالغين فكذا يعني عن الهرة للحاجة اه بجزر (قوله لم يكره) اذا اطلق  
 المكروه في كلامهم فالمراد منه التحريم الان ينص على كراهة التنزيه قال ابو يوسف قلت لاهل حنيفته رحمه  
 الله تعالى اذا قلت في شيء اكرهه خباريك فيه قال التحريم اه مخ (قوله تنزيها في الاصح) و ظاهر  
 ما في الاصل حيث قال فان نوضاً بغيره فهو احب الى وبذلك قال الكرخي ومال الطحاوي الى كراهة  
 التحريم نظرا الى حرمة لحمها (قوله كاكله لفقير) اى كاكل سؤرها والمراد منه ما يقتنه من طعام وخبز  
 فانه لا يكرهه فالكراهة انما هي في حق الغني لانه يقدر على غيره (فرع) نكره الصلاة مع حل ماسؤره مكروه  
 (قائدة) ستة اشياء توث النسيان اكل سؤر الفارة والقاء اقله حية والبول في الماء الواكد وقطع القططار  
 ومضغ العلك واكل التفاح ومنهم من ذكره حديثا لكن قال ابو الفرج ابن الجوزي انه موضوع (قوله وسؤر  
 حمار) الحمار اسم جنس يعم الذكر والانثى (قوله في الاصح) مقابلة القول بنجاسته لانه يشتم بول الانثى وجه  
 الاصح ان شتم البول امر موهوم لا يغلب وجوده فلا يؤثر في ازالة الثابت (قوله امه حماره) الاولى اتان لان  
 حمارا يستعمل للمذكروا والمؤنث بل اتاه ووجه ما ذكر ان الام هي المعتبرة في الحكم (قوله فطاهر) الاولى ان يقول  
 فغير مشكوك فيه قال في البحر ولا يكره لحم البغل المتولد منها كما روي عن محمد ورفيه عن الرازي البغال اربعة  
 بغل يؤكل بالاجاع وهو المتولد من حمار وحشى وبقرة وبغل لا يؤكل بالاجاع وهو المتولد من اتان اهلى  
 وبغل وبغل يؤكل عندهما وهو المتولد من بغل وبغل ينبغي ان يؤكل عندهما وهو المتولد  
 من رمكة وحمار اهلى (قوله ولا عبرة لغلبة الشبه) اى في تحريم الاكل وتحليله وبنجاسة السؤر وطهارته وفيه  
 رد على مسكين حيث اعتبره (قوله بجل اكل ذئب ولدته شاة) ولم ارحكم ما لو ولدت آدميا والقاعدة هي  
 اعتبار الام تعمه (قوله يستلزم طهارة السؤر) اى تكون طهارة السؤر لازمة لحل الاكل (قوله وما نقله  
 المصنف عن الاشياء) الصواب عن الفوائد الشاجية وبعبارة المصنف وفي الفوائد الشاجية لا يحل اكل من  
 احد ابويه ما اكل والاشرف غير ما ذكر على الاصح فاذا نراكب على شاة لا يؤكل الولد واذا نراكب الحمار على فرس  
 فولدت بغلا لا يؤكل والاهلى اذا نراكب على الوحشى فنتج لا تجوز الاضحية اه (قوله قال شيخنا) يريد به  
 الرمى عند الاطلاق (قوله انه غريب) لتقويته اعتبار الام المشهور بين المحققين (قوله مشكوك في طهر ورثه)  
 الاصح ان دليل الشك هو التردد في الضرورة فان الحمار يربط في الدور والافنية فيشرب من الاواني والضرورة  
 اثر في اسقاط النجاسة كما في الهرة والفارة الا ان الضرورة في الحمار دون الشاة برة فيهما لدخولهما  
 مضايق البيت بخلاف الحمار ولولم تكن الضرورة ثابتة اصلا كما في الدك والسباع لوجب الحكم بالنجاسة  
 بلا اشكال ولو كانت الضرورة فيه مثل الضرورة فيما لوجب الحكم باسقاط النجاسة بعد ثبوت الضرورة  
 من وجه دون وجه واستوى ماوجب الطهارة والنجاسة تساقطا للتعارض فوجب المصير الى الاصل  
 فالاصل هنا بيان الطهارة في جانب الماء والنجاسة في جانب اللعاب لان لعابه نجس كما بينا وليس أحدهما



المتقدم كذا في البحر (قوله وهو من خصائص هذه الامة) فلم يكن مشروعا لغيرها وانما شرع رخصة لنا  
والرخصة فيه من حيث الالة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو ملوث وفي محله للاقتصار فيه على شرط الاعضاء  
(قوله القصد) اي مطلقا ومنه قوله تعالى ولا تجموا الخبيث اي لا تقصدوا وقول الشاعر

فلا تدري اذا جمعت ارضا يارب الخيرا جمعا يلبني

بخلاف الحج فانه القصد الى معظم انتهى ابو السعود (قوله قصد الصعيد) زيف بان القصد شرط لاركن والحج  
انه اسم لمسح الوجه واليدين على الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه النية كذا في البحر والصعيد فعيل بمعنى  
فاعل وهو ما صعد على وجه الارض مما يجوز به التيمم (قوله شرط القصد) هذا خلاف ما يفيد المصنف وان كان  
هو الواقع (قوله اذا جمعت) اي وذهب اثر النجاسة منها (قوله كلاء المستعمل) اي في انها طاهرة غير مطهرة  
تجوز الصلاة عليها لطهارتها دون التيمم لعدم الطهورية (قوله واستعماله الخ) هو المسح على الوجه واليدين  
(قوله او حكا) جواب عن سؤال حاصله انه يجوز التيمم على الحجر الامس ولا استعمال فيه وحاصل الجواب  
انه وجد الاستعمال الحكمي بوضع اليدين عليه وظاهر ما في النهر ان الاستعمال فيه حقيقي بذلك الوضع  
لاحكمي وعليه فلا حاجة الى زيادة او حكا (قوله بصفة مخصوصة) المراد بها كنية التيمم وهي

ان يضرب يديه على الارض ثم ينفذهما فيمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى منه شيء وان لم يضرب يديه  
ثانيا على الارض ثم ينفذهما فيمسح بهما كفيه وذراعيه كليهما الى المرفقين كذا في الملح ولا وجه لتردد  
الحلي في المراد من ذلك مع بيان المعنى من صاحب الدار وهو ادري بالذي فيها ويكون بيانا للحقيقة

(قوله فانه لا يصلي به) لان الشرط في حق جواز الصلاة بنية عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة والتعلم يصح  
بدونها (قوله والاستيعاب) اي التعميم بالمسح لاعضائه وانما اعاد الكلام على ركنية الضربين لاجل ان يطف

الاستيعاب عليهما (قوله النية) كيفهما ان شوى الطهارة او امتباحة الصلاة او عبادة مقصودة لا تصح بدون  
طهارة ولا يصح نية التيمم اذا كان للصلاة كافي نور الايضاح (قوله والمسح) هو حقيقة التيمم لشرطه حلي

(قوله ثلاث اصابع فاكثر) فلو امر غيره فيمجه ونوى هو جاز نهز وفي البحر فلو مسح باصبع واحدة او اصبعين  
لا يجوز ولو كرر المسح حتى استوعبه (قوله والصعيد) هو جزأ الحقيقة لانها مسح الوجه واليدين على الصعيد  
وليس بشرط (قوله وفقد الماء) اي مثلا وانما اقتصر عليه لان غالب التيمم يكون بسببه او المراد الفقد الحقيقي

والحكمي (قوله واقبالهما وادبارهما) اي بعد وضعهما على التراب نهر وكذا يقال في التفرج (قوله وتسمية)  
الظاهر انها على صيغة ما ذكر في الوضوء والعطف بالواو لا يفيد ترتيبا فلا يراد ان التسمية تكون عند الضرب

(قوله وترتيب) كما ذكر في القراءات (قوله ودلا) بكسر الواو ومسح المتأخر عقب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال  
بالماء لا يحج المتقدم وهو المراد هنا فلذا اقتصرنا في البيان عليه (قوله وزاد ابن وهبان الاسلام) لكنه اسقط  
كونه ثلاث اصابع وعدا سبعة ايضا (قوله فزدته) ظاهر صنيعه انه عداه سبعة وهو قد ذكرها ثمانية بزيادة

الضرب والتعميم مع انه لا ينبغي ذكرهما لكونهما ركنيه على ما قدمه وقد اسقط كونه ثلاث اصابع مع عدله  
اولا (قوله في بيت آخر) ليس من كلام ابن وهبان (قوله وبغير شرطه الاول) يفهم منه ان ابقى آخر

الشرطين على نظمه الاصل وليس كذلك بل التغيير وقع في كل البيت فيبت الوهابية  
وعذر لشرط ضربين ونية والاسلام والمسح الصعيد المطهر

(قوله فقلت) من الطويل كماله (قوله والاسلام) بالنقل محافظة على الوزن وهو مبتدأ وشرط خبر (قوله عذر)  
بلا توين للوزن والهدر عدم وجدان الماء حقيقة او حكا كما في ابن الشحنة (قوله ضرب) تبع ابن وهبان في عدده  
من الشروط كعد المسح وقد علمت انها ركان (قوله ونية) وقتها عند الضرب كافي نور الايضاح (قوله وتعميم)

هو الذي عبر عنه سابقا بالاستيعاب وهو من تمام الحقيقة وقد اغفلوا من الشروط انقطاع ما ينافيه من حيض  
ونفاس ووزال ما يمنع المسح على البشرة كشحم وشحم (قوله وبطن) اي اضرب الصعيد المطهر اليدين فلو ضرب  
بظاهرهما صح وفاته العمل بالسنة (قوله وفرجن) ولوعلى حجر امس وتعليمهم للتفرج بدسرا التراب اثناء  
الاصابع يقدر عدمه على الحجر الامس الا ان يقال ان العلة تعتبر في الجنس انتهى حلي (قوله ونقص) اي نقص  
للكفين مرة او مرتين بقدر ما يثاثر التراب بحر (قوله اقبل وتدبر) بهزمة قطع مفتوحة وهما السابغ وادامن

وهو من خصائص هذه الامة بالازدياد  
(هو) لغة القصد ونوعا (قصد صعيد)  
تيمم التيمم لانه النية (مطهر) خرج  
الارض المستعملة اذا جمعت فانها كلاء  
المستعمل واستعماله حقيقة او حكمي  
الارض المستعمل (بصفة مخصوصة)  
التيمم بالبحر الامس (بصفة مخصوصة)  
هذا يقيد ان الضربين ركن  
فلا يقيد ان الضربين ركن  
الاحوط (لاجل اقامة القرينة)  
التيمم للتعليم فانه لا يصلي به بركته شيان  
الضرب ثلثان والاستيعاب فاصابع فاكثر  
النية والمسح وكونه ثلاث اصابع  
والصعيد وكونه مطهر واقبالهما  
ثمانية الضربين فاصابع  
وايدبارهما وتقليم ولاء وزاد ابن وهبان  
وتسمية وترتيب فزدته ونقص منه  
في الشروط الاسلام فزدته ونقص منه  
الاثمانية في بيت آخر وغير شرطه الاول

قلت  
والاسلام شرط عذر ضرب ونية  
وسمح وتعميم صعيد مطهر  
ونقص ونية وبطن وفرجن  
ونقص وترتيب والاقبل وتدبر

(قوله من عجز) العجز على نوعين عجز من حيث الصورة والمعنى لا من حيث الصورة فالاول  
اشار اليه بقوله من عجز بعده واتشافي اشار اليه بقوله اول مرض الخ (قوله مبتدا) المبتدا لفظ من فقط لكن  
لما كان الصلة والموصول كالشيء الواحد تسمع في اطلاق المبتدا عليهما (قوله المطلق الكافي) اما المقيد  
وغير الكافي فبغزلة العدم ولو وجد ما يكفي لازالة الحدث ازالة الخباسة المانعة من ثوبه فلا يغسل به الثوب  
ونتم للحدث عند عامة العلماء وان نوضأ به وصل في النجس اجزاءه وكان مسياً كذا في البحر عن الخاتمية (قوله  
اصلاة تقوت الى خاف) اللام متعلقة باستعمال كما في الحلبي وذلك كالصلوات الخمس فان خلفها قضاءها  
والجمعة فان خلفها الظهر وما لا يقوت الى خلف كصلاة الجنازة والعيد ينتم له ولومن غير عجز (قوله  
لبعده) الضمير يرجع الى من (قوله ولو قويا) لان الشرط هو العدم فانما تحقق جاز التيميم نص عليه في الاسرار  
وفي الخاتمية قليل السفر وكثيره سواء في التيميم والصلوة على الدابة خارج المصراغ الفرق بين القليل  
والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والافطار والمصح على الخفين اه وفي المحيط المسافر بطا جاريته وان علم  
انه لا يبعد الماء لان التراب شرع طهورا حال عدم الماء ولا تكرر الخبابة حال وجود الماء فكذلك حال عدمه  
(قوله ميلا) تحقيقا اوغالب الظن والميل الف باع والساع اربعة اذرع والفرسخ ثلاثة اميال والبريد  
اربعة فراسخ (قوله اربعة الاف ذراع) في العيني ومسكين وغيرهما تقديره بستة آلاف ذراع وبينهما  
مناخلة ثم رأيت في الشربلالية التوفيق بان يراد بالذراع ما فيه اصبع قائمة عند كل قبضة منه فيبلغ ذراعا  
رستنا اذراع العامة فلا خلاف حينئذ اه ابو السعود ولا يظهر هذا التوفيق مع قول الشارح وهو  
اربع وعشرون اصبع (قوله وهي ست شعيرات) اي الاصبع مقدر عرضها بست شعيرات مقطوعة الطرفين  
وقوله ظهرا لبطن اي حال ككون الشعيرات موضوعة ظهر احداهما لبطن الاخرى (قوله وهي ست  
شعيرات بغل) اي مقدار الشعيرات بان الشعرة من شعيرات نحو البغل عليها ست مرات (قوله يشتد) تقييد  
لاطلاق المصنف المرض فيعلم ان السيل لا يبيع التيميم ولا فرق في الاشتدادين ان يشتد بالتحرك كما بطون  
كما افاده بقوله ولو يتحرك او بالاستعمال كالجدرى وجازله التيميم اتفاقا فان كان لا يبعد من موضعه ولا يقدر بنفسه  
وان وجد خادما كعبده وولده واجره لا يميز به التيميم اتفاقا كما نقله في المحيط كذا في البحر ولو كان محصيا يخاف  
المرض جازله التيميم فالاولى للشارح ان يقول يحصل او يشتد او يبعد (قوله او يبعد) اي يطول والظاهر ان النظر  
في الامتداد لما بعد امتداد اعرفا (قوله بغلبة ظن) يرجع الى كل من يشتد ويمتد (قوله او قول حاذق مسلم)  
يرجع اليهما ايضا وخرج غير الحاذق وغير المسلم فانه لا يعمل بقولهما في الديانات (قوله ولو يتحرك) متعلق  
بشدة فاه الحلبي ولا مانع من تعلقه بيمتد ايضا لان التحرك قد يكون حبيبا في الامتداد كما يكون سميما في الاشتداد  
اه (قوله ولو باجر مثل) وقيل يجوز به التيميم قل الاجرا كثر كما في التجنيس وفي المنتقى مريض لم يكن احد موضيه  
الا اجر جازله التيميم عند الامام قل الاجرا كثر وقال لا يشتم اذا كان الاجر ربع درهم اه والظاهر عدم الجواز  
اذا كان الاجر قليلا لان اذا كان كثيرا كذا في البحر وكلامه يعلل ان القليل اجر المثل والكثير ما زاد عليه نهر  
(قوله لا يجب على احد الزوجين الخ) قال في البحر وان وجد غير خادمه ممن لو استعان به اعاله ولو زوجة فظاهر  
المذهب انه لا يتييم من غير خلاف بين الامام وصاحبيه كما يقيده كلام المصنف والبدائع وغيرهما  
وفي التجنيس ذكر الخلاف في ذلك وفيما اذا كان مريضا لا يقدر على الاستقبال او كان في فرشه فجاءة فلا بد من  
على التحول عنه ووجد من يحمله وامام سئل الاعمى اذا وجد قائدا اهلي يلزمه الجمعة والحج فالتحالف في ذلك  
معروف فعنده لا يفترض ذلك وعندهما يفترض بناء على ان القاصد بقدره الغير بعد قادرا او لا وكان حدام  
الذين يختار قولهما اه (قوله وفي ملوكه يجب) لان السيد لما كان عليه تعاهد العبد في حرمه كان على العبد  
ان تعاهده كذلك بخلاف الزوجة فانه اذا مرضت لا يجب عليه ان يوضأ لان تعاهدها في مرضها فيما  
يتعلق بالصلاة فلا يجب تيمم ذلك اذا مرض فلا يبعد قادرا عليها فاده في البحر (قوله لم لان الخب) اي يمتلئ  
سواء كان في المروا خارجة وجوازها للحدث قول بعض المشايخ والعجيب انه لا يجوز له التيميم وذكر المصنف  
في المصنف انه بالاجماع بناء على انه مجرد وهم اذ لا يتحقق ذلك في الوضوء عادة اه مجرد ذكر الشربلالي في شرح  
نور الايضاح الجواز للمحدث فانه لا فرق عند تحقق الضرر واليه يشير تعليل المانع بعدم تحقق الاهلال

(من عجز) مبتدا خبره عجز (عن استعمال  
الماء المطبق الكافي اذ هاتره اصلا تقوت  
الى خاف) (قوله) (لو شفي في المصرا) (ميلا)  
اربعة آلاف ذراع وهو اربع وعشرون  
اصبع وهي ست شعيرات فاهي (بشدة او  
ست شعيرات بغل) (او اكرش) (بشدة او  
نحو ذلك لا يتييم من موضعه فان وجد ولو باجر مثل  
في البحر وفيه لا يجب على احد الزوجين  
المذهب كما  
نوهي صاحب زوجه وفي ملوكه يجب  
(او بد) (جاءت الخبابة او يبرضه)

في الوضوء (قوله اذ لم تكن له ابرة الحمام) ولا يقدر على تسخين الماء وليس له مكان يؤويه وهو المراد بقول الشارح ولا ما فيه فتى قدر على الاغتسال بوجه من الوجوه لا يساح له التيمم اجما كما قاله في البحر (قوله انه) اي الجانب الذي يخاف البرد (قوله بتعجيل بالعدة) بان يدخل الحمام ويتغسل ثم يتم له بعد الخروج بالعدة وبعد بالاغما (قوله فما لم ياذن به الشرع) لانهم لا يرضون بدخوله اذا علموا منه هذه الحالة قاله في البحر ومن ادعى اباحته فضلا عن تعيينه فعليه البيان (قوله يلزمه الشرع انسيئة) اي ان امكن والا فله العذر (قوله او خوف عدو) العدو يستعمل للمفرد والجمع سواء كان آدميا او غيره كما ذكره بقوله كنية (قوله على نفسه) متعلق بخوف (قوله ولومن فاسق) بان كان عند الماء وساقته المرأة على نفسها كذا في البحر والامرء في حكمهما فيما يظهر وحكم ما اذا كان الفاسق في طريق الماء كذلك (قوله او حبس غريم) يطلق الغريم على الدائن والمدين والمراد الاول اي ان خاف المديون المقاس من الحبس جازله التيمم وعد عذرا واما اذا كان غير محبوس فلا يجوز لانه يكون نظاما مطلقا (قوله او ماله) عطف على نفسه اه حلي (قوله ولو امانة) عدا لا مائة ماله باعتبار وضع اليد عليها (قوله ثم ان نشأ الخوف الخ) في الخلاصة وفتاوى قاضي خان وغيرهما الاسير في يد العدو اذا امنعه الكافر عن الوضوء والصلاة تيمم وصلى بالايماء ثم يعيد اذا خرج وكذا اذا قال لعبده اذا توضأت حبستك او قتلتك فانه يصلي بالتيمم ثم يعيد للحبوس لان طهارة التيمم لم تظهر في منع وجوب الاعادة وفي التيمم رجل اراد ان يتوضأ فثبته انسان عن ان يتوضأ فوجد قتل ينبغي ان يتيمم ويصلي ثم يعيد الصلاة بعدما زال عنه لان هذا عذرا جاء من قبل العباد فلا يسقط فرض الوضوء عنه فلم يستمران العذر ان كان من قبل الله تعالى لا تجب الاعادة وان كان من قبل العدو وجبت الاعادة واما الخوف من العدو ففيه خلاف قيل هو من الله تعالى فلا تجب الاعادة وهو بسبب العدو وتجب الاعادة ذهب صاحب معراج الدراية الى الاول وذهب صاحب النهاية الى الثاني قال صاحب البحر ولا مخالفة بينهما فان ما في النهاية محمول على ما اذا حصل وعيد من العبد نشأ منه الخوف فكان هذا من فعل العباد وما في معراج الدراية محمول على ما اذا حصل وعيد من العبد اصله حصل خوف منه فكان هذا من قبل الله تعالى اذ لم يتقدم وعيد وشرح ابن ابراهيم بالاستقظمه صاحب البحر وهو الذي جرى عليه الشارح فهو انشاء منه المباحة صاحب البحر واقره اخوه (قوله او عطش) اي او خوف عطش وذلك لان الاحتياج اليه للعطش مشغول بحاجته والمتغول بالحاجة كالعدم (قوله ولولكلية) قيده في البحر والتهم بكاب الماشية والصيد وهو يفيد ان الكلب اذ لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم والظاهر ان كلب الحراسة للمزول في حكم كلب الماشية والصيد (قوله او رفيق القافلة) اضاف الرفيق الى القافلة اشارته الى انه ليس المراد به الرفيق المختلط بل كل من في القافلة له هذا الحكم (قوله او مالا) راجع الى العطش ولا معنى لرجوعه الى الرفيق الا ان يراد به حدوث رقعة آخرين يسبرون معه فاذا علم احتياجهم الى الماء ابقاه اليهم (قوله وكذا العجين) اما الى حاجة الطبخ لا يتيمم لان حاجة الطبخ دون حاجة العطش بحر وفي ابي السعود شئت عما اذا احتاجه للقهوة فقلت ينبغي ان يفصل ان كان يلحقه بتركها مشقة تيمم والا فلا اه قلت ينبغي ان يقال هذا التفصيل في الطبخ ايضا (قوله او ازالة نجس) كاه او بعضه للتقليل (قوله عطش دوابه) مراده به ما يعم الكلب (قوله لعدم الاناء) متعلق بتعذر (قوله للمضطر) اي لا عطش (قوله اخذ قهرا) اي ان امتنع صاحبه من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش لا للوضوء فهو اولى به من غيره كذا في البحر (قوله فهدر) فلا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة بجر (قوله ضمن) اي ضمنه رب الماء (قوله بقود) اي بقصاص ان كان القتل عمدا كان قتله بمعدود (قوله اودية) اي ان كان شبه عمدا او خطأ او برى مجرى الخطا والدية على العاقلة وعلى القاتل الكفارة افادته في البحر (قوله او عدم آلة) وذلك لتحقيق العجز لانه اذ لم يجدد لولا يستحق به وجود البئر وعدمها سواء (قوله طاهرة) فالنسة بمنزلة لعدم (قوله ولو شاشا) اي او نحو ذلك يدل ونوب فاذا المنكحة اذ لا يؤبه فيخرج الماء ليه لا يجوز التيمم (قوله وان نقص الخ) هذا مراده لم يوجد منصوصا في المذهب وان ذكره الثالث فبعية قال في التوشيح وهذا كله موافق لنواعدنا (قوله قدر قيمة الماء) اي وآلة الاستقاء كما ذكره صاحب البئر في صورة الشق فان زاد النقص في الاولى على ثمن الماء او زاد في الثانية على ثمن الماء وآلة الاستقاء جاز التيمم بلا إعادة

ولو في البحر اذ لم يكن له ابرة الحمام ولا ما فيه فتى قدر على الاغتسال بوجه من الوجوه لا يساح له التيمم اجما كما قاله في البحر (قوله انه) اي الجانب الذي يخاف البرد (قوله بتعجيل بالعدة) بان يدخل الحمام ويتغسل ثم يتم له بعد الخروج بالعدة وبعد بالاغما (قوله فما لم ياذن به الشرع) لانهم لا يرضون بدخوله اذا علموا منه هذه الحالة قاله في البحر ومن ادعى اباحته فضلا عن تعيينه فعليه البيان (قوله يلزمه الشرع انسيئة) اي ان امكن والا فله العذر (قوله او خوف عدو) العدو يستعمل للمفرد والجمع سواء كان آدميا او غيره كما ذكره بقوله كنية (قوله على نفسه) متعلق بخوف (قوله ولومن فاسق) بان كان عند الماء وساقته المرأة على نفسها كذا في البحر والامرء في حكمهما فيما يظهر وحكم ما اذا كان الفاسق في طريق الماء كذلك (قوله او حبس غريم) يطلق الغريم على الدائن والمدين والمراد الاول اي ان خاف المديون المقاس من الحبس جازله التيمم وعد عذرا واما اذا كان غير محبوس فلا يجوز لانه يكون نظاما مطلقا (قوله او ماله) عطف على نفسه اه حلي (قوله ولو امانة) عدا لا مائة ماله باعتبار وضع اليد عليها (قوله ثم ان نشأ الخوف الخ) في الخلاصة وفتاوى قاضي خان وغيرهما الاسير في يد العدو اذا امنعه الكافر عن الوضوء والصلاة تيمم وصلى بالايماء ثم يعيد اذا خرج وكذا اذا قال لعبده اذا توضأت حبستك او قتلتك فانه يصلي بالتيمم ثم يعيد للحبوس لان طهارة التيمم لم تظهر في منع وجوب الاعادة وفي التيمم رجل اراد ان يتوضأ فثبته انسان عن ان يتوضأ فوجد قتل ينبغي ان يتيمم ويصلي ثم يعيد الصلاة بعدما زال عنه لان هذا عذرا جاء من قبل العباد فلا يسقط فرض الوضوء عنه فلم يستمران العذر ان كان من قبل الله تعالى لا تجب الاعادة وان كان من قبل العدو وجبت الاعادة واما الخوف من العدو ففيه خلاف قيل هو من الله تعالى فلا تجب الاعادة وهو بسبب العدو وتجب الاعادة ذهب صاحب معراج الدراية الى الاول وذهب صاحب النهاية الى الثاني قال صاحب البحر ولا مخالفة بينهما فان ما في النهاية محمول على ما اذا حصل وعيد من العبد نشأ منه الخوف فكان هذا من فعل العباد وما في معراج الدراية محمول على ما اذا حصل وعيد من العبد اصله حصل خوف منه فكان هذا من قبل الله تعالى اذ لم يتقدم وعيد وشرح ابن ابراهيم بالاستقظمه صاحب البحر وهو الذي جرى عليه الشارح فهو انشاء منه المباحة صاحب البحر واقره اخوه (قوله او عطش) اي او خوف عطش وذلك لان الاحتياج اليه للعطش مشغول بحاجته والمتغول بالحاجة كالعدم (قوله ولولكلية) قيده في البحر والتهم بكاب الماشية والصيد وهو يفيد ان الكلب اذ لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم والظاهر ان كلب الحراسة للمزول في حكم كلب الماشية والصيد (قوله او رفيق القافلة) اضاف الرفيق الى القافلة اشارته الى انه ليس المراد به الرفيق المختلط بل كل من في القافلة له هذا الحكم (قوله او مالا) راجع الى العطش ولا معنى لرجوعه الى الرفيق الا ان يراد به حدوث رقعة آخرين يسبرون معه فاذا علم احتياجهم الى الماء ابقاه اليهم (قوله وكذا العجين) اما الى حاجة الطبخ لا يتيمم لان حاجة الطبخ دون حاجة العطش بحر وفي ابي السعود شئت عما اذا احتاجه للقهوة فقلت ينبغي ان يفصل ان كان يلحقه بتركها مشقة تيمم والا فلا اه قلت ينبغي ان يقال هذا التفصيل في الطبخ ايضا (قوله او ازالة نجس) كاه او بعضه للتقليل (قوله عطش دوابه) مراده به ما يعم الكلب (قوله لعدم الاناء) متعلق بتعذر (قوله للمضطر) اي لا عطش (قوله اخذ قهرا) اي ان امتنع صاحبه من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش لا للوضوء فهو اولى به من غيره كذا في البحر (قوله فهدر) فلا قصاص فيه ولا دية ولا كفارة بجر (قوله ضمن) اي ضمنه رب الماء (قوله بقود) اي بقصاص ان كان القتل عمدا كان قتله بمعدود (قوله اودية) اي ان كان شبه عمدا او خطأ او برى مجرى الخطا والدية على العاقلة وعلى القاتل الكفارة افادته في البحر (قوله او عدم آلة) وذلك لتحقيق العجز لانه اذ لم يجدد لولا يستحق به وجود البئر وعدمها سواء (قوله طاهرة) فالنسة بمنزلة لعدم (قوله ولو شاشا) اي او نحو ذلك يدل ونوب فاذا المنكحة اذ لا يؤبه فيخرج الماء ليه لا يجوز التيمم (قوله وان نقص الخ) هذا مراده لم يوجد منصوصا في المذهب وان ذكره الثالث فبعية قال في التوشيح وهذا كله موافق لنواعدنا (قوله قدر قيمة الماء) اي وآلة الاستقاء كما ذكره صاحب البئر في صورة الشق فان زاد النقص في الاولى على ثمن الماء او زاد في الثانية على ثمن الماء وآلة الاستقاء جاز التيمم بلا إعادة



(قوله باجر) اي اجر المثل فيلزمه ولم يميز التيمم والاجازة لا اعاد بجر (قوله لهذه الا عذار كلها) اي لاحدها (قوله حتى لو تيمم) لا يظنم الزفير (قوله ثم مرض الخ) اي والحال ان التيمم لم ينتقض بناقض وضوء بان حضر الماء بعد ان تحقق المرض المبيح للتيمم واما اذا لم يحضر الماء وتحقق المرض المبيح فظاهره ان التيمم الاول بطل وقد يقال ان السبب الاول لم يرل انما اجتمع معه سبب آخر (قوله لم يصل بذلك) اي التيمم الذي كان (قوله لان اختلاف اسباب الرخصة الخ) الرخصة هنا التيمم واسبابها ما تقدم من البعد والمرض وخوف العدو والهلطش وقصد الالة (قوله يمنع الاحتساب) اي الاكتفاء (قوله مستوعبا) اي يتيمم تيمما مستوعبا فهو صفة لمصدر محذوف وهو اولى من جعله حالا لانه يدل على انه ركن وهو كذلك بخلاف الحامية بتدل على الشرط لان الاحوال شروط على ما عرف بجر (قوله وجهه) فيمصح تحت الحاجبين وفوق العينين ولا يجب عليه مسح اللحية ولا الجبهة كما في البصرين السراج ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس عنه غافلون (قوله او ورة) في القاموس الورة محركة حرف المخروا وما الورة فهي الجباب بين المخزيين ويلزم مسحها ايضا (قوله لم يميز) للزوم الاستيعاب في الاصل فلزم في الخلف بجر (قوله وبديه) عطف بالواو دون ثم اشترط في ان الترتيب ليس بشرط فيه كماله والحكم في البدل ان آتة كالوضوء (قوله والدوار) تعبير به صواب بخلاف تعبير صاحب التهر بالقرط فسبق فلم (قوله او يحرك) مجرد التعريك لا يكفي فلا بد من مسحه لانه انما اكتفى بالتعريك في الوضوء لسريان الماء بخلاف التراب (قوله فيمسحه) اي المرفق المفهوم من المرفقين (قوله الا قطع) اي من المرفق فلو كان القطع فوق المرفقين لا يجب اتصافا بجر (قوله بضربتين) متعلق بتيمم او مستوعبا (قوله ولو لم يغيره) فلو امر غيره فيمسحه ونوى هو جاز كذا في التهر وظاهر ما هنا انه يكفي من الغير ضربتان وهو خلاف ما يأتي عن القهستاني (قوله او ما يقوم مقامهما) اعلم انه وقع في كثير من الكتب ذكر الضرب والمذكور في الاصل الوضع دون الضرب فذهب ابن شجاع ان الضرب ركن فلو احدث بعد الضرب او نوى بعده لا يميز به وقال الاسيحي ان ليس الضرب بركن فلو احدث بعد الضرب او نوى بعده يميز به كمن اخذ الماء فحدث او نوى بعده قال في الفتح والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضرب به الارض من معنى التيمم شرعا فان المأمور به المسح في الكتاب ليس غير قال الله تعالى فيمسحوا بامضاء طيبا فمحصوا بوجوهكم ويحمل قوله عليه الصلاة والسلام التيمم ضربتان اما على ارادة الاعم من المسحطين كما قلنا وانه يخرج مخرج الغالب كذا في الجوهري فاشار الشارح بقوله او ما يقوم مقامهما الى اختيار ما قاله الديكالي (قوله لو حرك رأسه) اي مع وجهه وكذا يقال في قوله وادخله لان العبرة في التيمم للوجه للرأس (قوله في موضع الغبار) تازعه حركه وادخل (قوله والشرط وجود الفعل منه) اعم من ان يكون مسح او ضربا بغيره كفي الجري فمذا ليدل على ركنية الضرب بل اما هو او ما يقوم مقامه من تحريك رأس او ادخاله في موضع الغبار وفيه انهم اكتفوا بتيمم الغيرة ولا فعل منه (قوله ولوجنبنا) الحديث عمار بن يار انه عليه الصلاة والسلام امر بالتيمم وهو جنب اخرجه السنة كذا في التهر (قوله طهرت لعدتها) اما اذا ظهرت لدون العادة فلا يحل قربانها وان اعتدلت فضلا عن التيمم نهر والعادة صادقة بان تكون اكثر من تالخيص او ما دونها حلي وفي كلام التهر قصور لان المراد التيمم لما وعام من قربان كالمسح وغيره ولم يبين حكمه فيما وسأني انما صلى ونصوم ولا يقر بها زوجها احتياطا في الكل فالتعبد بالعادة انما يفيد بالنظر الى قربان فقط ومثل ما قيل هنا يقال في النقاء (قوله ارتقاء) حال في انهر الحاضر والنفساء ملحقان بالجنب اي في جواز التيمم لهما ولا يشترط التعيين بين الحدث والجنبان في الصحيح حتى لو تيمم بالجنب يريد الوضوء اجزا فوج اندى عن التجنيس اه ابو السعود (قوله بمظهر) متعلق بتيمم ويجوز ان يتعلق بمستوعبا بجر وعبر بمظهر دون طاهر ليخرج الارض الخمسة اذا جفت وذهب اثر النجاسة منها لان الحاف مائل لا مستأصل وقيل لها مانع في التيمم دون الصلاة ويجوز ان يعتبر القليل مانعا في شئ دون شئ (قوله من جنس الارض) دخل فيه الحجر والبص والنمرة والكحل والزرنيخ والنفرة والكبريت وفي الملح الجبلي روايان واقتوى على الجواز كفي التجنيس بالاثوت والزرنيخ والزرنيخ والنفرة والكبريت وفي الملح الجبلي روايان واقتوى على الجواز وخارج الاشجار والزجاج المتخذ من الرمل والحامد لركل ما لا ينطبع ولا يترمد وهو من جنس الارض جاز عليه التيمم والا فلا (قوله وان لم يكن عليه نفع) اي غبار وهو وصل بما قبله (قوله لم ينجح الحضرة ثالثة للتحلل)

كلا لو وجد من نزل اليها بجر (عبر) هذه  
الا عذار كلها حتى لو تيمم لم يصل بذلك التيمم  
مرض من ضابطي التيمم لم يصل بذلك التيمم  
لان اختلاف اسباب الرخصة الاولى وتصيب  
الا حاسب بالرخصة الاولى والتصيب  
الاولى كان لم تكن (خ) حتى لو نزل شعرا او وزع  
رأسه او وجهه (عبر) وبديه (عبر) فيمسحه  
مضرو لم يميز (عبر) وبديه (عبر) فيمسحه  
او يحركه (عبر) وبديه (عبر) فيمسحه  
الا قطع (عبر) وبديه (عبر) فيمسحه  
مقامهما لما في المسحطين كما قلنا وانه يخرج مخرج الغالب كذا في الجوهري فاشار  
رأسه وادخله في موضع (قوله لو حرك رأسه) اي مع وجهه وكذا يقال  
جاءوا بشرط وجود الفعل منه (قوله ارتقاء) حال في انهر الحاضر والنفساء  
او انما طهرت لعدتها (قوله طهرت لعدتها) اما اذا ظهرت لدون العادة فلا يحل قربانها وان اعتدلت فضلا عن التيمم نهر والعادة صادقة  
من جنس الارض وان لم يكن عليه نفع (قوله لم ينجح الحضرة ثالثة للتحلل)



اي بل يخلل من غير ضرورة وليس المراد انه لا يخلل اصلا لان الاستيعاب من تمام الحقيقة اه قال في المنية  
 وشرحها واستيعاب العضو بالسمع واجب اي فرض عند الكرخ وهو ظاهر الرواية عن اهلنا حتى لو لم يشأ  
 قليلا لم يسمه يد من مواضع التيم لا يميزه التيم اه وفي الهندية ويجب تحليل الاصابع ان لم يدخل بينها غبار  
 كذا في التبيين اه ويجب به في يفرض وفيها ايضا هل يحسب الكف الصحيح انه لا يجمع وضرب الكف يكتفي كذا  
 في المختبرات (قوله وعن محمد يحتاج اليها) قال في البحر وما روى عن محمد من الاحتياج الى ثلاث ضربات فليس  
 افتراضا لانه لا يحتاج بل تحليل الاصابع اذا لم يدخل الغبار بينها وهو خلاف النص والمقصود التحليل وهو  
 لا يتوقف عليه (قوله نعم لو يميز غيره) يحقر الفرق بين التيم لنفسه وميم غيره (قوله للوجه الخ) فذلك واحدة  
 (قوله وبه مطلقا) اي ويقيم بالنفع مطلقا (قوله عجز عن التراب) اي الغليظ (قوله ولا يبرجان الخ) اشار بذلك  
 الى الرد على صاحب البحر حيث نقل عن الفتح عدم الجواز به وحكم بسهولة في غاية البيان واتوشرح والعناية  
 والمحيط ومعراج الدراية والتبيين من الجواز به قال في المنع اقول الظاهر انه ليس بسهولة لانما منع جواز التيم به  
 لما قام عنده من انه يتقدم من الماء كالزئفر فان كان الامر كذلك فلا خلاف في منع الجواز والتام بل الجواز  
 انما قال به لما قام عنده من انه من جملة اجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز (قوله لشبهه بالثبات)  
 فاخذ حكمه وهو عدم الجواز (قوله على ما حرره المصنف) حيث قال في شرحه والذي دل عليه كلام اهل  
 الخبرة بالجواهر ان له شقين شبه بالثبات وشبه بالمعادن قال ابن الجوزي ان المرجان متوسط بين عالمي الجماد  
 والنبات فشبهه بالجماد يتحجره وشبهه بالنبات بكونه اشجارا نابتة في قعر البحرات عروق واغصان خضر  
 متشعبة قائمة اه (قوله ولا يقطع) هو ما يقطع وبين كالحديد مخ (قوله وزجاج) ولولا اخذ من رمل (قوله  
 ولا يتردد) هو كل ما يحترق بالنار فيصير رمادا كاشجر (قوله الارماذ الحجر) كالخشب (قوله او يخصص) وضع  
 عليه الجص يفتح الجص وكسرها وهو الجص بلغة مصر (قوله غير مدهونة) او مدهونة بصمغ هو من جنس  
 الارض كما يستفاد من البحر كالمدهونة بالطفل او المغرة (قوله غير مغلوب بماء) اما المغلوب بالماء فلا يجوز به  
 التيم كذا في البحر والظاهر من كلامه ان المساوي في حكم غير المغلوب بالماء والذي يأتي في قوله والحكم للآباء  
 لو اختلط تراب بغيره انه لا يجوز بالمساوي (قوله لكن لا يندفي) بل هو خلاف الاولى قال في التهر ولوقف جاز لانه  
 تيم بما هو من اجزاء الارض ولا جائز ان يكون من اجزائها في حال دون حال ومقتضى كونه مثله كراهته  
 تحريم (قوله ومعادن) انما يميز التيم بها لانها ليست بدفع للماء وحده حتى تقوم مقامه ولا للتراب كذلك  
 وانما هي مركبة من العناصر الاربعه فليس لها اختصاص بشئ منها حتى تقوم مقامه بجزء (قوله في محالها)  
 وبالاولى اذا نقلت (قوله فيجوز تراب عليها) لا وجه للتفريع (قوله وقيد الاستيعاب) اي قيد جواز التيم  
 بالتراب الذي على ما لا يجوز عليه التيم من المعادن (قوله بان يستين اثر التراب بديده) قال في الهندية وصورة  
 التيم بالغبار ان يضرب يديه ثوبا او بلدا او سادة او ماشبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع  
 الغبار على يديه يتيم او ينقض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يده في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه يتيم  
 كذا في المحيط (قوله لو اختلط تراب) اي مثلا والمراد كل ما يجوز عليه التيم (قوله ولو مسبوكون) يبيع في هذا  
 التعميم المصنف في شرحه ناقلا عن البحر عن المحيط ولكن الذي رأيت في البحر عن المحيط التفصيل وعبارته  
 وفي المحيط ولو تيم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لا يجوز وان لم يكن مسبوكا كان محتاطا بالتراب والغلبة  
 للتراب جاز اه ولم يتكلم على ما اذا سلك احداهما مع التراب وهو غير متأت وفي التبيين ويجوز بالذهب والفضة  
 والحديد والخاص وما اشبهها مادامت على الارض ولا يصنع منها شيء وبعد السبيل لا يجوز اه وهذا يقدح جواز  
 التيم عليها في محالها ولو من غير غبار عليها مذكرا لفصل بين ما هو من جنس الارض وغيره ذكر ان ما ينطبع  
 ويذوب ليس من جنسها وهو يفيد عدم الجواز بواقعه مذكرا (قوله وارض محترقة) اي احترق ما عليها من  
 النباتات واختلط ترابها فحينئذ يعتبر الغالب اما اذا احرق ترابها من غير مخالطة له حتى دارت سودا جاز لان  
 المعتبر لون التراب لاذاته (قوله فلو الغلبة) بيان اقله والحكم للآباء (قوله ومنه) اي من التيم بدفعه التراب  
 في كلامه الحالية (قوله علم حكم المساوي) وهو عدم جواز التيم بدفعه غلبة التراب (قوله ولا تكرر من فرض)  
 تعميره بذلك اولى من تعميره الكثير بقوله وللفرضين (قوله وجاز تعميره) اي غير الفرض (قوله لانه بدل مطلق)

وعن محمد يحتاج اليها لم لو يميز غيره يضرب  
 ثوبا للوجه واليد واليد واليد واليد  
 (وبه مطلقا) عجز عن التراب ولا لا  
 وفي (ولا يجوز) بالزئفر ولو مسبوكون فالتوكل  
 من جوار البحر ولا يبرجان ايضا لشبهه  
 بالثبات لكونه اشجارا نابتة في قعر البحرات  
 ما حرره المصنف ولا الاحتياج الى الارماذ  
 وزجاج (قوله ولا يقطع) هو ما يقطع وبين كالحديد مخ (قوله وزجاج) ولولا اخذ من رمل (قوله  
 ولا يتردد) هو كل ما يحترق بالنار فيصير رمادا كاشجر (قوله الارماذ الحجر) كالخشب (قوله او يخصص) وضع  
 عليه الجص يفتح الجص وكسرها وهو الجص بلغة مصر (قوله غير مدهونة) او مدهونة بصمغ هو من جنس  
 الارض كما يستفاد من البحر كالمدهونة بالطفل او المغرة (قوله غير مغلوب بماء) اما المغلوب بالماء فلا يجوز به  
 التيم كذا في البحر والظاهر من كلامه ان المساوي في حكم غير المغلوب بالماء والذي يأتي في قوله والحكم للآباء  
 لو اختلط تراب بغيره انه لا يجوز بالمساوي (قوله لكن لا يندفي) بل هو خلاف الاولى قال في التهر ولوقف جاز لانه  
 تيم بما هو من اجزاء الارض ولا جائز ان يكون من اجزائها في حال دون حال ومقتضى كونه مثله كراهته  
 تحريم (قوله ومعادن) انما يميز التيم بها لانها ليست بدفع للماء وحده حتى تقوم مقامه ولا للتراب كذلك  
 وانما هي مركبة من العناصر الاربعه فليس لها اختصاص بشئ منها حتى تقوم مقامه بجزء (قوله في محالها)  
 وبالاولى اذا نقلت (قوله فيجوز تراب عليها) لا وجه للتفريع (قوله وقيد الاستيعاب) اي قيد جواز التيم  
 بالتراب الذي على ما لا يجوز عليه التيم من المعادن (قوله بان يستين اثر التراب بديده) قال في الهندية وصورة  
 التيم بالغبار ان يضرب يديه ثوبا او بلدا او سادة او ماشبهها من الاعيان الطاهرة التي عليها غبار فاذا وقع  
 الغبار على يديه يتيم او ينقض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يده في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار على يديه يتيم  
 كذا في المحيط (قوله لو اختلط تراب) اي مثلا والمراد كل ما يجوز عليه التيم (قوله ولو مسبوكون) يبيع في هذا  
 التعميم المصنف في شرحه ناقلا عن البحر عن المحيط ولكن الذي رأيت في البحر عن المحيط التفصيل وعبارته  
 وفي المحيط ولو تيم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لا يجوز وان لم يكن مسبوكا كان محتاطا بالتراب والغلبة  
 للتراب جاز اه ولم يتكلم على ما اذا سلك احداهما مع التراب وهو غير متأت وفي التبيين ويجوز بالذهب والفضة  
 والحديد والخاص وما اشبهها مادامت على الارض ولا يصنع منها شيء وبعد السبيل لا يجوز اه وهذا يقدح جواز  
 التيم عليها في محالها ولو من غير غبار عليها مذكرا لفصل بين ما هو من جنس الارض وغيره ذكر ان ما ينطبع  
 ويذوب ليس من جنسها وهو يفيد عدم الجواز بواقعه مذكرا (قوله وارض محترقة) اي احترق ما عليها من  
 النباتات واختلط ترابها فحينئذ يعتبر الغالب اما اذا احرق ترابها من غير مخالطة له حتى دارت سودا جاز لان  
 المعتبر لون التراب لاذاته (قوله فلو الغلبة) بيان اقله والحكم للآباء (قوله ومنه) اي من التيم بدفعه التراب  
 في كلامه الحالية (قوله علم حكم المساوي) وهو عدم جواز التيم بدفعه غلبة التراب (قوله ولا تكرر من فرض)  
 تعميره بذلك اولى من تعميره الكثير بقوله وللفرضين (قوله وجاز تعميره) اي غير الفرض (قوله لانه بدل مطلق)

اي عند عدم الماء فيرفع يده عند ذلك الى وقت وجود الماء لا يخرج الصلاة مع قيام الحصة كذا في البحر  
لا ضروري فيسبح مع قيام الحدث كما قال الساجي رضي الله تعالى عنه ثم غندهما الدراية بين الماء والتراب  
وعند محمد بن الفضل وهما التيمم والوضوء ويتفرع على هذا جواز اقداره التوضي بالتيمم فاجزاء وتتمعه  
بحر قوله وبشر بخوف فوت صلاة جنازة اي بعد حضورها وبشر بخوف بغلة الظن والبايسل على  
الجلواز ما روى ابن عدي في التكملة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا فاجئك الحظي  
وانت على غير وضوء فتيمم ولا فرق بين الولى وغيره على المحدث كما يناد من البحر ولولم يخف مكان  
لم يوجد الا واحد اذا ذهب للوضوء ينتظر لا يباح له التيمم (قوله اي كل تكبيراتها) فان كان يرجوان يدرك  
البعض لا يتيمم لانه لا يخاف الفوت اذ يمكنه اداء الباقي وحده بحر عن البدائع (قوله واذا مضى) وكذا  
التفاسا اذا انقطع دمهما على العادة (قوله اعاد التيمم) اي اتفقا كما كان البحر عن المصنف وقوله والا لا اي  
ان لم يتمكن لا يعيد عندهما وبميد عند محمد قوله به يفتي راجع الى الثانية (قوله او فوت عي) اي كلها  
فان كان المقتدى بحيث يدرك بعضها مع الامام لو توضأ لا يتيمم كذا في البحر (قوله بمرغ امام) في حق  
المقتدى وقوله او زوال خمس في حق الامام نهرهم الحلبي الثاني في الامام والمأموم (قوله ولو كان بيني  
بناء) اشار بهذا التقدير الى ان بناء مفعول مطلق ونص على البناء لانه يتوهم عدم الجواز فيه وقال الصحابان  
لا يجوز البناء بالتيمم كما في البحر وهو راجع الى الجنازة ايضا (قوله في الاصح) يرجع الى قوله بعد شروعه  
متوضيا الى قوله بلا فرق ومقابل الاصح في الاول قوله هما ومقابل في الثاني ما روى الحسن عن الامام  
ان الامام لا يتيمم (قوله لان المناط) يعني العهدة والمدار (قوله خوف الفوت) اي فوت الاداء لا الى بدل (قوله  
بخاز لكسوف) تفريع على التعليل ومراده ما يعبر الخسوف وهذا وما بعده بحث للعالي شارح السنة  
(قوله وسنن روايت) كالسنن التي بعد الظهور والمقرب اذا اخرها ولو توضأ فان وقتها فدل التيمم والظاهر ان  
المستحب كذلك لفوته بفوت وقته كما اذا ضاق وقت الضحي عنه وعن الوضوء فتيمم له (قوله خاف فوتها  
وحدها) قيد به لانه لو خاف فوتها مع الفرض لا يتيمم لانها تقضى معه وصورة المسئلة ان يعلم انه  
لو توضأ تفوته السنة اضيق الوقت ولو تيمم صلاحها مع الفرض لكن يلزم من هذا صلاة الفرض بذلك  
التيمم مع ان التيمم عند وجود الماء بخوف فوت العباداة لا يكتفي في عباداة اخرى الا اذا كانت الثانية  
يضاف فوتها لا يدل وليس بين العبادتين فاصل يسع الطهارة وفرض الصبح هنا بفوت الى بدل  
فلا يجوز اداء مبدل التيمم وان الزمان بالطهارة بالماء بعد ذلك بفوت اداء فرض الصبح فيلزم تفويت  
الفرض لاجل السنة وهو باطل اه حلي ويمكن تصويرها على قول محمد بقضائها بعد الارتفاع بان اخرها  
الى قبل الزوال بحيث لو توضأ لزلت ولو تيمم امكن فعلها فتيمم وبطلانها وصورها بعض بان تيمم للفرض  
لفقد الماء وشرع صلى سنة الفجر فحضر الماء قبل انقضاء قدر التشهد ولم يبق من الوقت الا ما يسع الوضوء  
وزكعتي الفرض فانه يتم السنة بتيمة وتوضأ ويصلي الفرض ولا يقطعها بوجود الماء فلو فعل ذلك فاته  
سنة الفجر وحدها وفيه ان سبب الرخصة اختلف فان السبب الاول عدم الماء والثاني ضيق الوقت (قوله  
وان لم يخز الصلاة به) فان التيمم لها لا بد ان يكون مع فقد الماء حقيقة او حكما وان شئى عباداة مقصودة  
لا تجل بدون طهارة او غيرها كذا ما لقراءت للجنب فالتيمم له جهتان جهة صحته للصلاة وقد ذكرناها  
وجه مقصده في ذاته فيستوقف على مطلق التيمم سواء شئى عباداة مقصودة او غيرها ولا يخلو ان الا بالطهارة  
او عباداة غنية مقصودة كذلك كذا في المسجد للجنب او قبل كدخوله للمحدث او مقصودة تحمل بدون الطهارة  
كقراءة القرآن للمحدث احلي (قوله وكذا الكل ما لا يشترط له الطهارة) اي فاته وهو التيمم مع وجود الماء  
(قوله وجاز له دخول مسجد) اي جاز التيمم لمحدث اذا غار اذ دخول مسجد (قوله لكن في التيمم الخ) عبادته  
انت خبير بان ما في الميثني ان كل من معه اللبب كما هو الظاهر امتنع هذا التيمم بع اه فانه تراهم قد عرفه في المعنى  
وقوله كما هو الظاهر لا يسلط لهذا نظرية الحلبي بان لا يخلو اما ان يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل  
لعدم حوز ادخوله جنبا مع وجود الماء خارجا باتفاق عندنا واما ان يكون المياه داخله وهو صحيح الا انه  
يعمد من العبارة بدليل قوله ولتوم خيمه ومن اده بالدليل كلام الميثني الدال على جواز التيمم مع وجود المياه

لا ضروري (ق) جاز (ق) خوف فوت صلاة  
ولو خاف بان يجرى ان سكنه التوضي بغيره  
قال في حقه امامنا ان لا يجرى ان لا يجرى  
يبي (ق) ان لا يجرى ان لا يجرى  
حده (ق) لا يجرى ان لا يجرى  
لان التيمم خوف ولو خاف لم يجز الصلاة  
لكسوف وسنن روايت ولو خاف لم يجز الصلاة  
وحدها (ق) لا يجرى ان لا يجرى  
به قال في البحر وكذا الكل ما لا يشترط له  
الطهارة لان الميثني وجاز له دخول مسجد  
مع وجود الماء ولتوم فيه ولو خاف لم يجز الصلاة  
لكن في التيمم الظاهر ان ما اذا لم يجرى الخ

(قوله قلت) تأييده أحب التمر (قوله ليس بشئ) يحمل في دخول المسجد على أنه جنب فلا ينافي ما في المتن  
 (قوله لانه) أي دخول المسجد وسطح المحط وأفراد الضجر باعتبار المذكور (قوله ليس بعبادة) بخلاف فوتهما  
 أي والتيمم مع وجود الماء لا يجوز للعبادة التي يخالف فوتهما وهو مردود بما يأتي (قوله لكن في القهستاني)  
 استدرأ على ما يفهم من كلام المتن من أن كل عبادة لا يخالف فوتهما حال الحلي وهو قتل ضعيف مصادم  
 لخدمة التلاوة أي وهي مما يشترط له الطهارة ولا يخالف فوتهما حال الحلي وهو قتل ضعيف مصادم  
 للمساعدة لأن خدمة التلاوة لا تحمل الا بالطهارة وتقوم التي خالف (قوله لكن شيخنا) أي في الفروع الاتية اه  
 حلي (قوله تفهيمه) أي تفهيم جواز التيمم لخدمة التلاوة مع وجود الماء بالعرف فلا يصح في الحضر  
 قال الحلي وهذا التفصيل ذكره القهستاني مفروضا عند عدم الماء والفرض هناك الماء موجود اه وانت  
 شيخنا بان الماء إذا كان معدوما لا وجه للتفصيل بالعرف (قوله ثم رأيت في الشريعة) أي شرعة الاسلام للعلامة  
 أبي بكر البخاري (قوله وشروطها) قلت قد رأيت ذلك منقولا في شرح الفاضل على زاده (قوله وان لم تجز  
 الصلاة) وذلك لأن شرط صحتها التيمم ان ينوي عبادة مقصودة لا تحمل الا بالطهارة وهذه الاشياء فقد فيها  
 الامران واحدهما (قوله انه يجوز) بدل من الضابط (قوله فلا يجوز) أي التيمم سواء كان عن حدث أصغر  
 أو أكبر (قوله فكالاول) أي ما يشترطه الطهارة فتيمم له مع وجود الماء (قوله فكالثاني) وهو ما يشترطه الطهارة  
 (قوله لدخول مسجد) انما لم تجز الصلاة لانه ان كان عن حدث أصغر فقد الامران كونه عبادة مقصودة  
 وتكون تلك العبادة لا تحمل بدون طهارة وان كان عن حدث أكبر فقد الاول حلي (قوله واقرأة) أي ان كان  
 عن حدث لفقد الثاني ولا يراد الجنب لانه اذا تيمم لها جاز به الصلاة كما يأتي (قوله او لمسه) لم تجز الصلاة به لفقد  
 كونه عبادة مقصودة سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر (قوله او كلبته) انما لم تجز الصلاة به لفقد كونه عبادة  
 كما في المس هذا اذا كتب والعقيقة في يد. اما اذا كتب والعقيقة على الارض فقد عدم الامران حلي (قوله  
 انونه ليه) لانه ان كان التيمم له عن حدث فعدم صحتها لفقد الثاني وان كان عن جنبه فان كان يعلم كلمة  
 كلمة لفقد الثاني ايضا اما اذا كان التعليم أكثر من الكلمة كان من باب القرأة واذا تيمم عن جنبه لها  
 صحت به الصلاة (قوله او زيارة قبور) العلة في عدم صحة الصلاة بالتيمم لها فقد الثاني وكذا يقال في الثلاثة  
 بعده (قوله او اذان) العلة في عدم الصحة به ان كان عن جنبه فقد الاول وان كان عن حدث أصغر فقد الامرين  
 (قوله او اقامة) العلة فقد الاول وسواء كان التيمم عن حدث أصغر أو أكبر اه حلي (قوله او اسلام) جرى فيه  
 على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى الى التساؤل بصفته في ذاته وصحة الصلاة وما ابو حنيفة ومحمد وجماعة الله  
 تعالى فلا يعتبر انه اصل لعدم صحة النية من الكافر حال في امداد الفتح قال ابو يوسف تصح صلاته بتيممه  
 لدخوله في الاسلام لانه نوى قرينة مقصودة تصح منه في الحال فيصح تيممه اذ الاسلام رأس القرب واعتبار  
 سائر ما به بخلاف تيمم الكافر للصلاة لعدم صحتها في الحال ولم يعتبره الامام ومحمد لاسلامه وهو الاصح اه حلي  
 وفيه انه حينئذ لا يصح قول الشارح بعد لم تجز الصلاة به بالنظر الاسلام بخصوصه لان ما يوجب يحجز الصلاة  
 به والذي في الجران عدم صحة الصلاة به متفق عليه وابو يوسف انما قال بصفته للاسلام فقط (قوله بخلاف  
 صلاة جنازة) أي فان الصلاة تصح بتيممها اذا كان عند فقد الماء اما اذا تيمم لها عند وجود الماء فلا تصح الصلاة به  
 ولا صلاة جنازة اخرى اذا كان بينهما فاصل يسع الطهارة فاذا حلي (قوله او صعدة تلاوة) فتصح الصلاة بالتيمم  
 لها عند عدم الماء اما عند وجوده فلا يصح التيمم لها لما علمت من انها تقوم الي بدل (قوله وظاهره) أي ظاهره  
 ما في الفتاوى (قوله انه يجوز له فعل ذلك) أي التيمم لخدمة التلاوة (قوله فيحمل) تأملناه فوجدناه صحيحا اه  
 حلي اقول ان كان من ادال شارح جواز التيمم لها مع وجود الماء فعدم الجواز متفق عليه وان كان المراد عند عدم  
 الماء فالجواز كذلك فلا وجه لقوله قلت الخ (قوله ولو ترا) لانه فرض على تقوى الصحة بغيره (قوله لقواتها) أي  
 هذه المذكورات الي بدل الاوقات والوقت القضاء وبطلان الجمعة الظاهر فان قلت ان هذا لا ينافي الاعلى مذهب  
 زفر اعلى المذهب فانظر اصل قلت الظاهر خلف صورة اصل معنى والاولى ان يقال لانها تقوم الى ما يقوم  
 مقامها من وجهر (قوله وقيل تيمم لقوت الوقت) هو كما في القنية رواية عن مشايخنا وخرج عليها انه لو كان في سطح  
 ايلاف في بيته ما ملكه بخلاف في الظلة اذا دخل البيت تيمم ان خاف فوت الوقت وكذا لو خوف البق والبلل والدمار

قلت وفي النية وشروطها تيمم لدخول  
 مسجد وسطح المحط مع وجود الماء ليس  
 بشئ بل هو عدم لانه ليس بعبادة يخالف  
 فوتهما لكن في القهستاني عن الفخار الختار  
 جواز مع الماء لخدمة التلاوة لكن سيجي  
 تأييده بالعرف لا بالحضر رأيت في الشريعة  
 وشروطها ما يؤيد كلام الجفر قال وظاهر  
 البرازية جواز تسع مع وجود الماء والتم  
 في الصلاة به قلت بل لا يشترط الطهارة  
 من الضابط انه يجوز لكل ما لا يشترط له فيشترط  
 له ولو مع وجود الماء وما لا يجوز لواجبه  
 فقد الماء كيم لمس معصفا فلا يجوز لواجبه  
 الماء والاهرام فان حدثنا فكالاول واجبا  
 فكالثاني وقالوا لو تيمم لدخول مسجد  
 او اقرأة ولو من معصفا او عبادة صريضة  
 او تعليم او زيارة قبور او اعلام او اسلام  
 او دفن ميتا او اذان او اقامة العامة بخلاف  
 اورده لم تجز الصلاة به عند العامة بخلاف  
 صلاة جنازة الرمي قلت وظاهره انه يجوز له  
 خير الدين الرمي قلت وظاهره انه يجوز له  
 فعل ذلك قبل وقت وقته وتيمم (قوله) جمع  
 وقت لوقت وقته وتيمم (قوله) جمع

او الحرام المشدّد حيث خاف فوت الوقت بجر (قوله قال الحاشي) شارح النية (قوله ثم يعيد) اي بوضوه بعد الوقت  
 (قوله ويجب) اي على المسافر اما المقيم فالوجوب لا تفصيل فيه لان العمرات مظنة وجود الماء لان قيام  
 اهله به كذا في البحر (قوله طلبه) اي الماء (قوله ولو برسوله) اي ان طلب رسوله يكفيه عن الطلب بنفسه  
 كما في التهر (قوله فلا تمنه ذراع) الى اربع مائة قال في المنع عن الذخيرة والمغرب وظاهر ما في المحقق انه  
 لا يلزمه المشي بل يكفيه النظر في هذه الجهات وهو في مكانه وهذا اذا كان ماحواله لا يستتر عنه فان  
 كان يقربه بجبل صغير ونحوه صعد ونظر حواله ان لم يحجب ضررا على نفسه او ماله الذي معه او الخلف  
 في رحله فان خاف لم يلزمه الصعود والمشي بجر عن التوشيح (قوله من كل جانب) الذي في الشربلاية عن  
 المبرهان اعني بالقلوة من جانب ظنه فقط لا من كل الجوانب ويؤيده ما في التمهيد في ان الترائي حيث  
 قال ويجب اي يفترض طلبه في القلاة بمنه او بسرة او قدماه كما في الترائي قدر غلوة فيجعل قول الشارح  
 من كل جانب على ان المراد جانب ظن قربه فيه ويخصص بقوله انظر لانه قد مر عليه وعرف فقد الماء فيه  
 (قوله ورقته) لا تولى التعبير بالاولان ضررا مما يبيح ذلك اه حلي (قوله فلما قويا) الفرق بين الظن وغالب  
 الظن ان احده الطرفين اذا قوى وترجع على الاخر ولم يأخذ القاب ما ترجع ولم يطرح الاخر فهو الظن واذا  
 هدد القاب على احدهما وزل الاخر فهو اكبر الظن وغالب الرأي (قوله دون ميل) قيد به لان الميل وما فوقه  
 يعيد لا يوجب الطاب (قوله بامارة) متعلق بظن وهو مثل جومان طير وخضرة (قوله او اخبار عدل) يفهم  
 منه ان اخبار الفاسق ومستور الحال لا يوجب الطاب (قوله والا يغاب على ظنهم) بان ذلك اوطن ظنا  
 غير قوي كما في التهر (قوله والا لا) اي ان لا يرجو الماء لا يستحب له الطاب لانه لا فائدة فيه اذ لم يكن على  
 رجاء منه كذا في البحر (قوله اعاد والا) مقتضى ما في البحر عن السراج من انه لو تيم من غير طلب وكان  
 الطاب واجبا وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت عليه الاعادة عند هما سطلنا سوا آشير بعد ذلك بالماء ام لا  
 خلافا لابن يوسف ابو السعود وذكر الزبائي ما يوافق المذكور هنا (قوله في حق جواز الصلاة) وما في حق  
 غيره كالسلام وردته فكفي نية التيم كذا في البحر (قوله نية عبادة) مظهره نية الطهارة او استباحة الصلاة  
 او نية الحدث او الجنبية والنية المقصودة الارادة السادة فلهذا الايقال لله تعالى ناكذا في البحر (قوله او سجدة  
 تلاوة) لان كلاهما اقرب مقصودة والمراد بالقربة المقصودة ان لا تجب في ضمنها آخر بطريق التبعية ولا شك  
 ان مقصود التلاوة انما شرع اشد اقترابا الى الله تعالى من غير ان يكون تسامعه بخلاف دخول المسجد  
 ونحوه (قوله في الاصح) هو قول الامام رضي الله تعالى عنه اما على قوله ما سألنا مستحبة به يعني كباقي  
 في باب سجود التلاوة في حق صحتة وصحة الصلاة اه حلي (قوله خرج دخول مسجد) لانه ليس بعبادة  
 مقصودة لا يقال ان دخول المسجد عبادة وان لم يكن للصلاة فلا عكسكاف لانا نقول العبادة هي الاعتكاف  
 ودخول المسجد تبع له فكأنه عبادة غير مقصودة بل لا يلزم ان يكون عبادة وسواء كان داخل المسجد  
 جنباً او محدثاً (قوله ومس) مصحف اي ولو لحجب فانه وان كان لا يهل الا بالطهارة الا انه وسيلة للقراءة  
 واما القراءة فالحق فيها التفصيل فان تيم لها هو جنب جاز ان يعلى به سائر الصلوات كذا في البدائع  
 (قوله خرج السلام وردة) فانه وان كانا عبادة لكنهما يحلان بدون الطهارة (قوله ظففا) تفريع على  
 اشتراط النية في التيم ولغنا معناه بطل (قوله لا يصح منه) وهذا لان النية تصير الفعل منهضاً مبدءاً للتوابع  
 ولا فعل يقع من السكائر كذلك حال كفره كذا في البحر (قوله بنية الوضوء) اي يريد به طهارة الوضوء كما في البحر  
 (قوله به يعني) مقابلة انه لا بد من التيم لان التيم هو ما يقع على صفة واحدة فيميز بالنية كصلوات الفرض وليس  
 بهي (قوله وتندب لراجه) فاقب الفاعل يعود على التيم او على الصلاة كذا في الحاشي (قوله رجاء قويا) خرج  
 بذلك الخطوب بالبال قال في العروا قال يمكن رجاء وطمع فلا فائدة في الانتظار وهذا اذا كان بينه وبين الماء  
 ميل او كثر فان كان اقل منه لا يجزئ التيم وان خاف فوت الوقت (قوله آخر الوقت المستحب) وان كان  
 لا يرجوه لا يؤخر الصلاة عن وقتها المقصود اي وقت الاستصحاب وهو اول النصف الاخير من الوقت في الصلاة  
 التي يستحب تأخيرها بجر وهذا لا يظهر في العاشماتان تأخيرها الى النصف الثاني مكرره بجرعاً وبين الثالث  
 الاول والنصف الاخير مباح قال العلامة في شرح المرام من آخر الوقت هو بعد الوقت المستحب الى قبيل الوقت

قال الحاشي فلا حرج وان تيمم ويصلي ثم  
 يعيد (ويجب) اي يفترض (قوله) اي ثمانية ذراع من كل  
 جوبه قدر (قوله) اي ثمانية ذراع من كل  
 جانب ذكر المذهب نفسه ورقته الانتظار  
 قدر ما لا يضرب نفسه (قوله) دون ميل مائة  
 (ان فاق) ظنا قويا (قوله) على ظنه  
 او اخبار عدل (قوله) يغيب على ظنه  
 يجب بل تندب ان رجاء الا لا ولو صلى تيمم  
 فقه من سألناه ثم خسر بالمال اغادوا الا  
 (قوله) اي التيمم في حق جواز الصلاة  
 (قوله عبادة) ولو صلاة خائفة او مجسدة  
 تلاوة لا شك في الاصح (قوله) اي  
 دخول مسجد ومس مصحف (قوله) اي  
 لا تحل (قوله) خروج السلام وردة (قوله) اي  
 طهارة (قوله) خروج السلام وردة (قوله) اي  
 وضوء (قوله) اي ليس باهل الطهارة الا انه وسيلة للقراءة  
 لا يصح منه (قوله) اي ليس باهل الطهارة الا انه وسيلة للقراءة  
 يعني (قوله) اي ليس باهل الطهارة الا انه وسيلة للقراءة  
 الوقت (قوله) اي ليس باهل الطهارة الا انه وسيلة للقراءة  
 لو كان بينه وبين الماء ميل والا

المكروه وأما الوصول إليه فالظاهر انه مكروه فافى له الاستحباب والمراد بالرجاء هنا هو اليقين والظن بمعنى اذا غاب على ظنه ان يتبين انه يجيد الماء في آخر الوقت يستحب له تأخير الصلاة عليه لكن هذا الاستحباب اذا كان بينه وبين موقع رجوه ميل او صككته وان كان أقل منه لا يجوز التيمم وان خاف فوت وقت الصلاة وان لم يكن له من جهة الظن المذهب كونه لا يؤخر عن أول الوقت المستحب وهذه المسئلة أول واقعة خالف الإمام فيها الاستاذة سماوا فقد روى انهما خرجا لتدبير الايمان فقد قدم الماء فبطل حاد بالتيمم أول الوقت وأخر الإمام الصلاة لأن وقت المستحب فوجد الماء فادى الصلاة باكمل الطهارة وكان ذلك عن اجتهاد منه قبلها الله وصوته فيها وكانت الصلاة المغرب لكنهم لم يذكروا للمغرب وقت استحباب ولعلم انما أخر الصلاة الى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة أقل من ميل لكن لا يتمكن من الصلاة بالوضوء في الوقت الأول ان يصلي في قول الوقت مراعاة خلق الوقت وتجنباً عن الخلاف كذا في البحر (قوله صلى) اي أتم الصلاة ولم يذكروا الماء لو تركوه وهو في الصلاة لا يقطع وعاد اجدا كذا في المنهج (قوله من ليس في العمران) سواء كان مسافراً ام مقبلاً مع اطاق العمران فقب عليه الاحادة (قوله ونسي الماء في رحله) افاد بذلك ان له اذيق علم به بان وضعه نفسه بغيره بغيره اما لو وضعه غيره بغيره لا يبعد اجماعاً سواء كان عبداً او احبباً لان المرء لا يجتنب بغيره لان غير ابوالسعود وقيد بالنسيان وبالماء لا يلوطن فناء الماء او كان ذلك النسيان في الثوب فله حكمه بذكر بعدوا الرجل البعير بمنزلة للسرج للفرس ويقال لمنزل الانسان وماواه والمراد هنا ما هو الاعم فهو (قوله وهو عما ينسى عادة) مفهومه ما ذكره الشارح بقوله كما لو نسيه في عنقه (قوله) لاعادة عليه اي لا في الوقت ولا بعده (قوله ولو لوطن فناء الماء) مثل الظن للشك (تنبيه) اعلم ان ثبوت النسبة وتتمها لم يكونا في الذهن اصلاً فهو جمل بسيط وان حصل فيها احد ههنا لم يجوز العقل ان يكون الواقع هو الطرف الاخر فهو جرم سواء كان مطابقاً للواقع ام لا فان لم يكن مطابقاً سعى جهلاً من بابا وان جوز العقل ان يكون الواقع الطرف الاخر قلنا كان كلا الطرفين عذراً على السواء فهو شاذ وان كان احد الطرفين راسخاً والاخر مرجوحاً فالراجح ظن والمرجوح وهم جوى (قوله اعاد انفاً) اي اذا تبين خلاف ظنه (قوله) في عنقه او ظهره) انه غير ان يرجع ان للناسي (قوله لو في مقدمه) ضمه وضيم مؤخره يرجعان الى الدعير وما ذكره متفق عليه بينهم وهو ان كان سابقاً والله في المقدم اوراكبا وهو في المؤخر فعلى الاختلاف فلا يبعد عندهما وبغير عتدا في يوسف وكذا انه كان قائداً بطلاناً (قوله ثوب نجس) اي نجاسة طمانعة (قوله اوسع نجس) كشبهه بالخمر (قوله لمعه ما بريله) اي فائض قاطع طاهر يزيله سواء كان ماء مطلقاً نجساً وصولاً او نكراً بموصوفة ولا يقرأ بالماء (قوله او وضاً بماء نجس) مثل ذلك ما ذكره بعض اعضاء من هو ابو عبد الله في الفصل (قوله اعاد اجاماً) يرجع الى كل ما تقدم وفي حكاية الاجماع في بعض الصور نظر يعلم بمراجعة البحر والمنهج (قوله وطالبه الخ) اطلقه وفصل في الوافي فقال مع رفقة ما فظن ان ان سأل اعطاه لم يجز التيمم وان كان عذراً انه لا يعطيه تيمم وان شئت في الاعطاء تيمم وصلى فماله فاعطاه بعد (قوله وجوباً) اراد به الاقتراض بدلين قوله وقيل عليه لا يتيمم قلنا سأل (قوله على الظاهر الا لا في حذفه) لان قول المصنف فيما يأتي على الظاهر يرجع الى هذا كما افاده في المنهج (قوله من رفقة) الاولى حذفه وابشاء المصنف على محرمه ولذا قال ابو السعود نقله عن الحموي عن البرجندي (قوله من رفقة) جرى مجرى العادة والافضل من يحضر وقت الصلاة خشكه كذلكه فيما كان ام لا (قوله بان استهلكه) اي استهلك البعض والباقى غير كاف (قوله) وان لم يره (اي الماء الكافي للتطهير كذا في التمهيد) (قوله يمين مثله) في اقرب موضع يعرفه الماء نهر (قوله او دفن يسير) وهو ما كان ضعف القيمة اخذاً من تعريفه القاصح (قوله وله) اي لطالب الماء من (قوله فاضلاً من حاجته) اي الاصلية وان لم يكن في يده بل في حليته نهر لانه اذا كان له مال غائب وامكنه الشراء يمين مؤجل فيجب عليه الشراء كذا في البحر (قوله لا يتيمم) التصديق للقدرة على البدل القدرة على المداخلة (قوله) وهو منقصة قيمته) هذا ما في النواذر وطالبه اقتصر في البدائع والنهاية فكان هو الاول بجرايته خاص بهذا الباب لا ما يأتي في شرائه الوصى ان الضمن الفاضل لا يدخل تحت تقويم المقومين له حلي (قوله من خلف) الاولى حذفه من لان اعم الاشارة وارجع اليه لا الى الله (قوله تيمم) اي في الاولى فلو جرد الضرر بالضم الفاضل فان

(صلى) من ليس في العمران بالتيمم ونسي  
الاء في رحله وهو عما ينسى عادة في الاحادة  
عليه ولو لوطن فناء الماء اذا نفا كما لو نسي  
في عنقه او ظهره او في مقدمه راسخاً او مؤخره  
سواء اوسع نجس وضعه ما بريله او في ثوب  
نجس او صلى محضاً ثم ذكر احاد اجاماً  
نجس او صلى محضاً ثم ذكر احاد اجاماً  
(وطالبه) ورجوعاً الى الظاهر (من) رفقته  
(من) وضعه فان منعه ولو لا ان كان استهلكه  
(ييم) (تحقق عزير) وان فاضلاً من حاجته  
او يمين يسير (وله ذلك) فاضلاً من حاجته  
(لا يتيمم ولو) اعطاه (يا كذا) يعني يقين  
فاش وهو ضعف قيمته في ذلك المكان  
(اوليه) من ذلك ييم

فان حرمة مال المسلم كحرمة نفسه والضرر في النفس مسقط فكذا في المال بجر واما في الثانية فالوجه ظاهر  
 (قوله واما للعطش) مقابل لمحذوف معلوم من المقام تقديره هذا الحكم للتعيم والالحاق (قوله احيا لنفسه) اي  
 وهو قدم على حفظ المال (قوله وقبل طلبه) المصنف في ذاته يمحتمل ان يكون من اضافة المصدر الى فاعله  
 اولى مفعوله وتقدير الشارح الماء بعين الاول (قوله اي ظاهر الرواية) دفع به توهم انه بحث (قوله عن اصحابنا)  
 اي الثلاثة وقال الحسن لا يجب السؤال لان فيه مذلة وفيه بعض حرج والتعيم شرع لدفع الحرج كذا  
 في الجهر (قوله لانه مبذول عادة) فلا يقع فيه ضنة وليس في سؤال ما يحتاج اليه مذلة فقد سأل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم بعض حواشيجه من غيره اه بجر (قوله وعليه) اي على وجوب طلب الماء لبدله (قوله فيجب  
 طلب الدلو والرشاء) بجما مع انه لا يجري فيها بجل والرشاء بوزن كتاب الجبل كما في القاسوس (قوله وكذا  
 الانتظار) اي يجب وقيل يستحب (قوله ولو كان في الصلاة الخ) قال في التهر فان كان في الصلاة وغاب على  
 ظنه الاعطاء قطع وطلب فان لم يعطه بقي تيممه فلواتمها ثم سأل فان اعطاه استأنف والانت أه (قوله لكن  
 في القهستاني) مقابل ظاهر الرواية الذي في المصنف وحاصله التفصيل كما هي عن الوافي (قوله والمحصور)  
 لو حذفه وقال وفاد ليعم المريض او يعم في المحصور ويراد به الممنوع ليشمله ولا يجعله مقيدا لكان اولى  
 (قوله ولا يمكنه اخراج مطهر) اما اذا امكنه بقر الارض والحائط بشئ يستخرج المطهر ويصلي بالاجماع  
 كذا في الخلاصة وفيه انه يلزم التصرف في مال الغير وهو ارض الغير ارحاطه بغير اذنه (قوله بآخره اعده)  
 وتحرم عليه الصلاة كما تعلقه النووي مذهبا للامام كذا في المنخ (قوله فيركع ويسجد) ولا يقره كما في السعد  
 وسواء كان حدثا كبيرا او صغيرا (قوله انه وجد مكانا يابسا) اي من الخساسة التي فيه اي ولو باخراج الطاهر  
 بالجهر ولو وجد طاهرا بسطه للصلاة يعني الصلاة عليه (قوله كالصوم) التشبيه في التشبه وفي مطلق وجوب  
 الاعادة وذلك فيما اذا دخل المسافر موضع اقامته بعد ما اكل في يوم رمضان او بعد ما فات وقت الزية  
 فانه يجب عليه الامساك تشبها بالثمانين ثم تجب عليه الاعادة (قوله اذا كان بوجهه جراحة) اما اذا كان  
 بوجهه سليما مسح على التراب وبمسح الاشل ووجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة ويمسح الا قطع ما بقي  
 من المفروض كغسله وبسطة ان يتجاوز القطع محل الغرض (قوله ولا يتيم) من عطف الخاص وانما ذكره  
 دفعا لتوهم قصر الطهارة على المائية (قوله وبهذا) اي بقول المصنف يصلي بغير طهارة (قوله غير مكفر)  
 موضوع المسئلة يقيد التأكيد بالضرورة (قوله وقدم) اي في اول كتاب الطهارة (قوله اعاد) لان العجز  
 انما تحقق بصنع العباد وصنع العباد لا يؤثر في اسقاط حق الله تعالى هتديته (قوله والا لا) صادق بحسبه  
 في القرية مع ان حكمه احكم المصنف فالاولى ان يقول ان مقيدا اعاد والا لا وجهه كما في الهندية انه انضم عذر  
 السفر الى العجز الحقيقي والغالب في السفر عدم الماء فتحقق العدم من كل وجه كذا في محيط السرخسي (قوله  
 ان في السفر نعم والا لا) ان كان هذا الفرع مقرضا عند وجود الماء فالحق التخييل سطا وان كان عند عدمه فالحق  
 الثبوت مطلقا قاله الحلبي (قوله المسبل) اي الموقوف الذي يوضع على السبل اي الطرق للشرب لا يمنع التعيم لانه  
 عادم الماء المطهر شرعا (قوله ما لم يكن كثيرا الخ) محل ذلك عند عدم التيقن بانه للشرب اما اذا تيقن انه للشرب  
 فيحرم الوضوء لان شرط الواقع كنص الشارع (قوله وشرب ما للوضوء) ظاهره وان لم يكن للضرورة وفيه انه  
 يلزم مخالفة شرط الواقع (قوله الجنب اولى بجماح من حائض) وذلك لامكان تيممه بالتراب واقتداءه باقتداء  
 المتيمم بالمتطهر افضل من عكسه مع عدم تأنيبه هنا وهو مفروض فيما اذا كان الماء يكفي للغسل اما اذا كان  
 لا يكفي الا للوضوء فالحدث اولى من الباقي فليتأمل (قوله ومحدث) اي حدثا صغرا ولو تيمم عليه لان الجنابة  
 اشد قارناهاهم ولذا يمتنع على الجنب اشياء لا تمتنع على المحدث (قوله وميت) لعل اولويته عليه بسبب انه  
 يؤدي ما كلف به من صلاة وقراءة فاحسب احدها اليه اكثر من الميت وتعبيره باولى بغيره جواز التعيم للجنب (قوله  
 فهو اولى به) اي احق به فيقدم على غيره لكونه المالك (قوله يندبني صرفة للميت) لعل وجهه الاسراع بتجهيزه  
 المطلوب ولانه لا يمكنه التحصيل بخلاف الحي ولان الماء المحدث من الميت في نصيبه لا تنافي بخلاف الباقي وكيفية  
 صرفه ان يترجع الباقون به وفيه انه حيث كان المشترك يندبني صرفة للميت فالمباح اولى وقد قلتم ان الجنب  
 اولى به (قوله جاز تيمم جماعة من محل واحد) وذلك لان التراب لا يوصف بالاستعمال ولو الذي علق بيده حتى

واما للعطش فيجب على القاصر شراؤه  
 باصاف قيمته احيا لنفسه واقامه لغيره  
 في تسعة عشر موضعا كذا في الاشياء  
 (وقيل طلبه) الماء (لا يتيم على الظاهر اي  
 ظاهر الرواية عن اصحابنا لانه مبذول عادة  
 كما في الجهر عن المسبوط وعليه فيجب طلب  
 الدلو والرشاء كذا الانتظار لو قال له حتى  
 استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة  
 ان طس الاعطاء قطع عن المحيط ان ظن اعطاء  
 في القهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء  
 الماء او الالة وجب الطلب (الطهورين) بان حبس  
 (قوله) الماء والتراب (الطهورين) بان حبس  
 في مكان نجس ولا يمكنه اخراج مطهر وكذا  
 العاجز عنها لمرض (بغير طهارة) وسجدة  
 يتيمم بالماءين وجوبا فيركع ويسجدان  
 وجد مكانا يابسا او لا يوجب قائما تيمم بعينه  
 كالصوم (به يعني وفيه ايضا) (مطلقا)  
 الامام كما في التعيم وفيه جراحة  
 المدين والرجل اذا كان بوجهه جراحة  
 يصلي بغير طهارة ان تعمد الصلاة بلا مطهر  
 الاصح) وبهذا يظهر من قديمي وسبغ  
 غير مكفر فلينظر وقدمي صلى الله عليه وسلم  
 المريض (فروع) صلى الله عليه وسلم  
 في المصالحاد والا لا لاهل التيمم  
 الثلاثة في السفر نعم والا لا لاهل التيمم  
 في الغلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن  
 انه للوضوء وشرب ما للوضوء والجنب  
 اولى بجماح من حائض ومحدث وميت  
 ولو احدثه فهو اولى ولو مشترك كان يندبني  
 صرفة للميت جاز تيمم جماعة من محل واحد



لوتجمع ماعلق بأيدي المتيمين يجوز عليه التيمم (قوله ولا يخاف العطش) اما عند خوفه فيجوز التيمم وان لم يخطئه لاستتغال الماء بواجته الاصلية (قوله بما يغلبه) اي بشئ يغلبه او بابه كما ورد ونحوه (قوله اويجه) بفتح الهاء كما في القاموس (قوله على وجه يمنح الرجوع) اصل العبارة لصاحب التيمم وهو صاحب الهداية والمنزلة لكن لم يقيد الهبة بهذا القيد فاعترض بأنه يلزمه شرآؤه بن المثل اذا كان لغيره فاذا تمكن من الرجوع في مال نفسه كيف يجوز له التيمم واجاب الكمال بان الرجوع في الهبة مكروه تحريراً وهو مطلوب العدم شرعاً فيعتبر الماء معدوماً في حقه وان قدر عليه بالرجوع اه قلت وعدم التقيد اولى لانه اذا كان يهجه على هذا الوجه لا تعود عليه فائدة فالاولى ان ينتفع به لنفسه (قوله ولو غسلا) نعيم للاهل اي اصل التيمم اعلم ان كل ما تنقض الغسل ينقض الوضوء كالغسل في كل ما تنقض الوضوء فكل ما تنقض الغسل اخص من ناقض الوضوء حيث لا يشتمل الامثل المني وناقض الوضوء اعم حيث يشتمل مثل المني ويريد عليه بمنزلة الخارج النجس فالتيمم بناقض الوضوء مساو للتعبير بناقض الاصل قررره صاحب البحر والحاصل ان التيمم مطلقاً سواء كان عن حدث اصغر او اكبر ينتقض بناقض الوضوء مطلقاً سواء كان ناقض الوضوء وحده او ناقض الوضوء والغسل ثم اذا انتقض التيمم بناقض الغسل ينتقض باعتبار الجنابة فيصير جنباً لا محذوراً سواء كان ذلك التيمم عن حدث او جنابة واذا انتقض بناقض الوضوء كاجل ينتقض باعتبار الحدث فيصير محدثاً لا جنباً اه حلي مختصراً وعند التأمل يظهر تصويب ما في المصنف لان من عبر بناقض الوضوء بقيدان تيمم الغسل ينتقض بناقض الوضوء وليس كذلك بخلاف تعبير المصنف وفي قوله فيصير جنباً لا محذوراً نظر لانه متى صار جنباً صار محدثاً لان ناقض الاكبر ينقض الاصغر وقوله سواء كان ذلك التيمم عن حدث او جنابة افاد به ان تيمم الوضوء يكفي الغسل وعكسه وقدمه (قوله فلو تيمم الخ) اعلم ان المصنف افاد ان التيمم ان كان عن حدث اصغر فنقض بناقض الوضوء ومن المعلوم ان ناقض الغسل ناقض للوضوء فيدخل فيه وان التيمم ان كان عن جنابة فنقض بناقض امله وهو الغسل وسكت عما اذا اتى في هذه الصورة بناقض الوضوء وهو شتمل الوجهين الاول انه لا ينتقض اصلاً والثاني انه لا ينتقض من جهة الجنابة وينتقض من جهة الحدث وهذا هو المراد اذا علمت احتمال المصنف للوجهين فلا وجه لتفريع الشارح هذه المسئلة على ما قبله او الاولى التي انشأ بها او افاده الحلبي وفيه ان المصنف شامل لما اذا تيمم عن الاصلين معاً ثم احدث حدثاً اصغراً فانه ينقض باعتبار احد الاصلين وهو الاصغر وهو عين التفريع فليست امل (قوله فيتوضأ) اي حيث وجد ماء كافياً للوضوء فقط ولو مرة (قوله وينزع خفيه) يعني وقد لبسهما على طهارة كالدلة قبل ان يجنب كما في تصوير الزبلي عند قول الكنتري باب المسح لاجنباء وانما ينزع خفيه لان الجنابة لا ينعها الخف كما سيأتي في باب المسح على الخفين اه حلي (قوله ثم بعده) اي بعد الوضوء المفهوم من يتوضأ (قوله يمسح عليه) الاولى بالسباق عليه ما وان كانت ارادة الخفس ظاهرة (قوله مالم يبر الماء) غاية اقوله يمسح واراد الماء السكافي للغسل فانه اذا مر به انتقض تيممه للجنابة ثم اذا جاز به تيمم الجنابة لانتقض الاول برؤية الماء السكافي فاذا احدث حدثاً اصغراً ووجد ما يكفي للوضوء فانه لا يمسح بل ينزع ويغسل قدميه لان الجنابة قد حلتهما ثم يلبس الخفين ويمسح اذا احدث (قوله فمع في عبارة صدر الشريعة الخ) اي في اول باب التيمم منه حيث قال اما اذا كان مع الجنابة حدث بوجوب الوضوء يجب عليه الوضوء اي اذا وجد الحدث بعد التيمم للجنابة كما نص عليه القهستاني وظاهر هذا انه اذا وجد حين التيمم المذكور ماء يكفي للوضوء لا يتوضأ به للاستغناء بهذا التيمم عنه وانما يستعمله اذا وجد الحدث بعد ذلك وهو صريح عبارة القهستاني حيث قال الجنب ان كان له ما يكفي لبعض اعضائه او للوضوء يتيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا تيمم للجنابة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء حينئذ لانه قدر على ماء كاف (قوله ان مع العصر يسراً) اي بعد العصر اليسر والبعدية ظاهرة وانما اتى بجمع اشارة الى قربهما وتلازمهما حتى كأنهما متقاربان وفيه التيسر للصايرين (قوله وقدرة ماء) كذا في بعض نسخ المصنف وفي نسخة وقدرة على ماء كاف وكتب عليها المصنف في شرحه والتعبير بالقدرة اولى من التعبير بالرؤية لان الرؤية لا تعتبر الا مع القدرة لا يشتمل التيمم ابرد او مرض فانه يتيمم مع رؤية الماء واذا زال المانع بطل تيممه لقدرته وان لم يبر الماء واحتراز بالقدرة عمالوهم الشافعي

حلية جواز تيمم من معه ماء زسوم ولا يخاف العطش ان يخطئه بما يغلبه اويجه على وجه يمنح الرجوع (قوله ناقضه ناقض الاصل) ولو غسلا فلا يوجب الجنابة ثم احداث صابر محدثاً لا جنباً فيتوضأ وينزع خفيه ثم بعده يمسح عليه مالم يبر الماء فمع في عبارة صدر الشريعة يعني بعد كافي ان مع العصر يسراً فافهم (وقدر) على (ماء)



على ماء كاف حيث لا يفتقد تيممه هو المختار كما اذا كان على جنبه بئر او على شاطئ نهر لا يعلم به والمراد باننا ثم  
من نام على صفة لا توجب التقص او كان تيممه عن جنبه فانه لا يفتقد بالتيمم بغيره (قوله ولو اباحه)  
اشاره الى ان الوجود الواقع في اية التيمم بمعنى القدرة بخلاف الوجود المذكور في الكفارات فانه بمعنى الملك حتى  
لو ابيع له الماء لا يجوز له التيمم للقدرة ولو عرضت على المعسر الحائض رقية يجوز له التيمم بغير الاعتناق  
او بالعود والادنى ابدال الحائض بالمظاهر (قوله في صلاة) من دخول المبالغة فيفيد انها اذا حصلت الاباحة  
في غير الصلاة تطل التيمم وهو كذلك غير انه ان كان قبل الصلاة اخذ وضوءه وادى ما عليه وان كان بعدها  
فانه لا تبطل كما في المتن (قوله لطهر) اعلم من الغسل والوضوء (قوله ولو مرة) فلو تيمم بما زاد عن حاجته  
فقص عن احدي رجله ان غسل كل عضو مرتين او ثلاثا بطل تيممه هو المختار كما في التيمم عن الخلاصة  
(قوله ففضل عن حاجته) الجلة في محل جر نعت لمام (قوله كعطس) تكره لان المراد العطش له اولدوا به حالا  
او مالا (قوله وعن) وان لم يمتح اليه حالا كما يؤخذ من حكم العطس (قوله وغسل نجس مانع) يفيد مفهومه  
ان غير المانع يقدم الوضوء عليه وحينئذ تقتضي الكرامة في الصلاة بالنجس الغير المانع اهدم المزيل (قوله  
ولمعة جنبه) يعني ان الماء يصرف اليها وينتقل الحكم الى التيمم (قوله لان المشغول الى آخره) ارتكب  
الشارح في التعليل النشر المشوش (قوله لاردة) لان الاسلام المتأخر لا يثبت له لبقاء لان اثر الردة  
انما يظهر في العبادات والتيمم ليس منها ولم يجعل طهارة مع الكفر لانه للنجاسة وهي هنا منتفية نهر  
(قوله بعده) اي بعد التيمم (قوله لان ما جاز لعذر) كالصلاة عاريا وبالنجاسة (قوله بابل بزواله) بان يجد العار  
نوبا ومن به نجاسة من بلا فاذا كان ذلك في الصلاة بطلت (قوله بطل بيمه) اي وان يكن الماء موجودا مسخ وكذا  
يقال فيما بعده (قوله والحاصل الخ) هو عين ما في المصنف فلا فائدة فيه وايضا حقه انه لا يجوز التيمم ابتداء مع  
حضور الماء او بعده اقل من ميل فاذا كان متيمما - ضم الماء او سار حتى انتقص الميل انتقض تيممه ولو تيمم  
المريض لمرضه مع عدم الماء ثم حضر الماء لا يفتقد (قوله لكان اظهر) اي من عبارة المصنف فان عبارته  
فيما بعض خلفاء وذلك في قوله اذا وجد بعده فان مرجع الضمير لا يظهر عوده الى التيمم الابتدائي واما كونها  
اخصر فظاهر (قوله وعليه) اي على ما ذكر من الضابط (قوله فانتقص) اي الميل بسبب سهر وهو بالصاد  
المهمله وقوله انتقص بالصاد المجتمعة وضيمه يرجع الى التيمم (قوله ومرو ناعس) مبتدأ خبره كمنية فاهاده  
المصنف والناعس هو الذي يجرى اكثر ما يقال عنده ولم تزل قوته الماسكة ومثل النعاس النوم على صفة  
لا توجب التقص (قوله الصحيحة عنه) وحينئذ فالمسئلة انفاقية (قوله وبقره ماء) لكان ان كان الماء في بئر صريح  
تيممه اتفاقا وان كان في نهر صريح على قول الامام وهو الاصح افاد في البحر (قوله عددا) فلو كان برأسه ووجهه  
ويديه جراحة والرجل لاجراحة بهائم سواء كان الاكثر من اعضاء الجراحة جريحا او صريحا وهذا اقول  
هو المختار وكذا في البحر (قوله وفي الغسل مساحة) استظهره صاحب البحر وسمعه صاحب النهر (قوله اوبه  
جدرى) بضم الجيم وفتحها كذا في القاموس (قوله اعتبارا لا اكثر) علمه اقول تيمم (قوله ويمسح الجرح)  
فيمسح على محل الجراحة انما يمكنه والا فلي الطرف بغيره وهل يلزمه شد الخرقه ان لم تكن موضوعة الا  
يجوز ثم رأيت في شرح التيمم للعجبي ما يفيد الوجوب (قوله وكذا ان استويا) اشار بذلك الى ان الحكم واحد  
فلو قال المصنف وبكسره او متويا غسل العجبي لكان اخصر (قوله ولا رواية في الغسل) اي في صورة  
المسألة واختلف المشايخ فيها كما صرح به مسكين والاحوط الغسل والمسح كما في المتن حلي (قوله كما يتيمم  
الخ) وكذا ان تيمم لو كان بجالة اذا غسل العجبي بصيب الماء الجريح كما في شرح ابن ابراهيم للعجبي (قوله وان وجد  
من بوضيه) واستحب الاعانة بذلك الغير عند الامام وتقتض عندهما وهذا بناء على ان القادر بقدره الغير هل  
بعد قادر او لا حلي (قوله ولا يجمع بينهما) وذلك لما فيه من الجمع بين البذل والمبدل ولا نظيره في الشرع  
(قوله وغسل) يفتح الغين ليعلم الطهارة بين حلي (قوله كمالا يجمع بين حبض وحبل) الاحتمالات في هذه الاربعة  
سنة ثلاثة فيها الحوض غير واثان انقاس مع غيره والسادس حبس مع استحاضة وقد تركه الشارح لان  
الجمع فيه ممكن افاده الحلي وفيه ان انقاس قد يجمع مع الحبس في التيمم الثاني المذكر وان انقاس من الاول  
(قوله ولا زكاة وعشر) بان ادى عشر الخارج واقباه عنده حتى حال عليه الحول ناوباه التجارة فانه لا يجب

ولو اباحه في الصلاة (كأنه لطهر) ولو مرة  
منه (فضل عن حاجته) كعطس وعن  
وغسل نجس مانع (قوله ولو مرة جنبه) لان  
المنعول بالحاجة وغير السكاف كالمعدوم  
(لاردة وكذا) ينقصه (كل مانع وجوبه  
الله اذا وجد بعد) لان ما جاز لعذر يبطل  
بزواله فلو تيمم من كل مانع وجوبه  
بزواله والحاصل ان كل مانع وجوبه  
تقص وجوبه التيمم (وما لا) يجمع وجوبه  
تقص في الاثبات (وكذا روال ما اباحه  
بعد ذلك التيمم ولو قال وكذا روال ما اباحه  
اي التيمم لكان اظهر وانتقص  
لعدم ميل فصار فانتقص من حدث انما تيمم  
(ومرو ناعس) بضم ناعس عن جنبه (على ماء) حذوف  
من مسكين (فانتقص) بفتح ناعس  
(كمنية) بفتح ناعس (فانتقص) بفتح ناعس  
الرواية لا يروى له كما في البحر وغيره واقر  
وبقره ما لا يروى له كما في البحر وغيره واقر  
المصنف (تيمم لو) كان (اكثرة) اي اكثر  
اعضاء الوضوء عددا وفي الغسل مساحة  
(بحر جرح) اوبه جدرى اعتبارا بالمخرج  
(وبكسره يغسل) العجبي ويمسح الجرح  
(وكذا ان استويا يغسل العجبي) بفتح  
(و) كذا (ان استويا يغسل العجبي) بفتح  
اعضاء الوضوء ولا رواية في الغسل (لا يجمع  
الباقى) بفتح ناعس (لا يجمع بين حبض وحبل) الاحتمالات في هذه الاربعة  
سنة ثلاثة فيها الحوض غير واثان انقاس مع غيره والسادس حبس مع استحاضة وقد تركه الشارح لان  
الجمع فيه ممكن افاده الحلي وفيه ان انقاس قد يجمع مع الحبس في التيمم الثاني المذكر وان انقاس من الاول  
(قوله ولا زكاة وعشر) بان ادى عشر الخارج واقباه عنده حتى حال عليه الحول ناوباه التجارة فانه لا يجب

عليه فيه زكاة (قوله اوخراج) بان ادى خراج الارض من الخارج ونوى فيها بقى التجارة وحال عليه الحول فلا زكاة فيه وكذا لو لم يؤد العشر او الخراج فان زكاة التجارة لا تصح فيه كما ذكره في كتاب الزكاة وصور الحايي ما ذكره الشارح بالارض التي ادى خراجها ثم نوى فيها التجارة وحال عليها الحول فانه لازكاة فيها (قوله ارفطرة) بان كان له عبيد للتجارة حال عاين الحول فقيم الزكاة وليس على المولى فطرة في رؤسهم والاحتمالات في هذه الاربعة ستة ثلاثة في اجتماع الزكاة مع غيرها وواحد في العشر مع الخراج وترك اثنين الخراج مع الفطرة والعشر مع الفطرة لعدم تصورهما لان الفطرة على الرؤس والعشر والخراج على الارض حلبي (قوله ولاعشر مع خراج) وذلك لان الارض اما عشرية اوخراجية (قوله ولا فدية ومصوم) عدم الاجتماع من احد الجانبين وهو انه اذا صام لا يفدي واما اذا فدى عن الصوم ثم قدر عليه يجب عليه الصوم حلبي وفيه انه حيث قرر على الصوم خرج ماداه عن كونه فدية لان شرطها الجزاء ثم الى الموت فتكون نافذة فلا يصح عليه انه جمع بين الفدية والصوم الا صورة (قوله اوقصاص) سقط من قلم السامع ذكر الكفارة وذكرها في البحر وعبارته ولا بين القصاص والكفارة وذلك لان القصاص انما يتحقق في العمد ولا كفارة فيه والكفارة انما هي في شبه العمد والخطا وما جرى مجراه ولا قصاص فيها (قوله ولا ضمان وقطع) عدم الاجتماع من احد الجانبين فانه اذا قطع لا يضمن العين مطلقا هال السكة او ستهلكة واما اذا ضمنها قبل القطع فلا مانع منه اه حلبي (قوله اواجر) اي ولا ضمان واجر فان المستاجر اذا سلم الدابة وجب عليه الاجر ولا ضمان واذا لم يسلمها ثم استهلكها وجب الضمان ولا اجر اما لو ادى الاجر ثم استهلكها وجب الضمان حينئذ اه حلبي (قوله ولا جلد مع رجم) لان حد البكر الجلد وحد الحصن الرجم حلبي (قوله او نفي) اي لا يجمع بين جلد ونفي اي تغريب لان اياه الامام واما الجلد والحبس فيجمع بينهما (قوله ولا مهر ومثمة) اي واجبة وذلك لان المطلقة قبل الدخول ان سمي لها مهر يجب نصفه وان لم يسم لها مهر تجب المنة لا تزداد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خسة دراهم التي هي نصف اقل المهر (قوله اوحد) اي ولا مهر وحد فان الوطئ ان كان صحيحا وعن شبهة فالمهر ولا حد وان كان زنا فالحد ولا مهر حلبي (قوله او ضمان افضائها) اي ولا يجمع بين مهر وضمان فان الزوج اذا افضى زوجته او اماتها من جماعه لا ضمان عليه وانما عليه المهر فقط حلبي ولم يذكر ما اذا افضاها او اماتها من جماعه وهو غير زوج ومقتضاه لزوم الضمان ثم انما يظهر الضمان في الافضاء بان تقوم بفرض جعلها رقيقة سليمة من هذا العيب وتقوم وهوها بقدر التفاوت يضمن من الدية واما في موتها من جماعه فالظاهر انه من قبيل شبه العمد والجر (قوله ولا مهر مثل وتسمية) وذلك لانه اذا سمي المهر وجب وان لم يسم اصلا او سمي مالا يجوز كخنزير وخر وجب مهر المثل (قوله ولا صية وميراث) اي عند عدم اجازة الورثة الوصية لما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا وصية لوارث ولا اقرار له بدين (قوله وغيرها مما سيجيء) ذكر الجوى في شرحه منها جلة القصاص مع الدية واجر القسمة مع نصيبه اذا قسم احد الشركاء والظاهر مع الجمعية الاعلى قول الثاني في مصر تعددت فيه الجمعية والشهادة مع اليقين الاعلى قول وجهه ان المذكر مجهول للجهل الحال في الناس فالخلص تحليف الشهود والنسكاح مع ملك اليقين اذا كان لا احتياط لاحتمال الحرية والاجر مع الشركة فيما اذا استأجر احد الشركاء احدهم لحمل المشترك لعله لا اجر له والحد مع قيمة امة مملوكة زنى بها فافاضها او قتلها والقيمة مع الثمن والحد مع اللعان واجر نظر الناظر اذا عمل مع العملة فان له اجر العمل لا النظارة اه حلبي بقليل زيادة (قوله عن غريب الرواية) لعله كتاب جمعت فيه روايات الامام التي لم تكن في كتب فاشهر الرواية او هو من اضافة الصفة اي الرواية الغريبة (فرع) ليس للمرأة في هذه الحالة ان تمنع زوجها اذا اراد وطئها بل عليها الاجابة وتصح افادته المصنف (قوله فرض مسحه) اي الراس والرأس من الاعضاء التي تذكر جمعها ابن مالك في قوله

اخراج او فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية  
ومصوم او قصاص ولا ضمان وقطع او اجر  
ولا جلد مع رجم او نفي ولا مهر ومثمة  
او حد او ضمان افضائها او ميراث  
ولا مهر مثل وتسمية في محل ان شاء الله تعالى  
منه ومع رأس لا يستطوع معه مسحه عن  
معدنا ولا غسله خفافا في القين عن  
غريب الرواية يجمع  
انه (سقط) عدم فرض مسحه

باسائلا عما يذكر في الفتى \* لا غير عنه عن حاذق لك يخبر  
رأس الفتى وجبينه وسواده \* والنفر ثم الشعر ثم المخبر  
والبطن والقم ثم طفر بعده \* ناب وخد بالحيا يعصفر  
والدوى والشبر المزيد وناجد \* والباع والذن الذي لا يتكر



رأيه في كتب الشافعية وقواعد الناباه (قوله على من ليس معه ماء يكفيه) أي لغسل رجله وبكفيه لمسح  
 الخفين (قوله أو خوف فوت وقت) أي لو غسل رجله والاولى أو خوف ويكون معطوفا على ليس (قوله  
 أو وقوف عرفه) قال في النهر وظاهر ان المعنى فيه ولو مسح رجله ادرك الرقوف والصلاة معا ولو كان  
 لا يدركه لا يجب عليه الغسل فضلا عن المسح لما قالوه في الحج لو كان بحيث لو صلى فاته الوقوف قام  
 الوقوف للمسقة اهـ (قوله انه رخصة مسقطه للعزيمة) أي مسقطه لمشروعيتها بمعنى ان العزيمة لا تبقى  
 مشروعة معها واحترز بقوله مسقطه عن رخصة الترفيه فان العزيمة تبقى معها مشروعة أي مع قضاء  
 سبب الرخصة كالصوم في السفر والرخصة ما بنى على اعدار العباد ويقابلها العزيمة وهي ما كان  
 حكما أصليا غير مبني على اعدار العباد وهو الاصح في تعريفهما حلبي عن الجهر (قوله ينبغي ان يصبر آثما)  
 أي ولا يصح غله وذلك لما في تمة الفتاوى الصغرى عن ابن الفضل لو ابتل قدمه لا يفتقص مسحه لان  
 استقرار القدم بالخلف يمنع سرية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسلا معتبرا فلا يجب بطلان المسح  
 ونقل الزاهد عن العياشي انه لا يبطل وان بلغ الماء الركبة قال في النهر ثم رأيت في السراج توضأ وغسل  
 رجله ولبس خفيه ثم احدث ومسح ثم دخل الماء في احد خفيه قال بعضهم ان غسل الماء جميعها  
 مع الكعبين وجب غسل الاخرى وقال بعضهم لا يفتقص المسح اصلا وهو الاظهر اهـ ويجب عليه غسل رجله  
 ثانيا بعد المدة لعمل الحدث السابق علمه من السرية الى الرجلين فاحتاج الى مريل او السعود وما في الحلبي  
 عن الشرنبلالي ضعيف (قوله مشهورة) المشهور ان يكون راويه أكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات  
 الرواة ولم يصل الى حد التواتر كما في النخبة حلبي وقال الامام ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوه  
 النهار وعنه اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الاثار التي جاءت فيه في حيز التواتر (قوله فمكره  
 مبتدع) لما روى عن الامام حين سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان تفضل الشيعين وتحب  
 الخنثين وترى المسح على الخفين (قوله وعلى رأى الثاني كافر) لان المشهور عنده في حكم التواتر قهستانى  
 (قوله وقيل بالكتاب) أي ثبوت المسح بالكتاب عملا بقراءة الجرفانها لما عارضت قراءة النص جملت  
 على ما اذا كان مخففا وجمعت قراءة النص على ما اذا لم يكن كذلك وهذا القول مقابل ما في المصنف  
 قوله ورد) أي هذا القول بانه أي المسح غير مغيى بالكعبين أي وقد ذكر الكعبان في الآية غاية للفعل  
 ورد الشايبى انه لا يراى بانه ما المانع ان يكون غاية للفعل الذي يجوز عليه المسح فلا يلزم المسح الى الكعبين  
 (قوله فالجواب) جواب عن قراءة الجرف وحاصله انه معطوف على المغسول وسقطه النص لكنه  
 لما جاز المجزور جركقولهم جمع ضرب خرب (قوله لمحدث) متعلق بقوله جائز واطلقه فشمع الذكر والاشي  
 قاله المصنف (قوله ظاهره) البحث والجواب للقهستانى (قوله القربة بذلك) أي التقرب الى الله تعالى بذلك  
 التقديد (قوله لا لجنب) الجنب اسم جنس يستوى فيه المقرد والمثنى والجموع مذكر او مؤنثا والدليل على  
 عدم جواز له ما روى عن صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرا اذا كاسفرا لا تنزع خفافنا  
 ثلاثة ايام واما الى العا عن جنسية ولكن عن بول وغائط ونوم (قوله وحائض) ذكر الحائض جاز على قول الشافى  
 لان اقل الحيض عنده يومان واكثر الثالث فاذا كانت المرأة توفضت ابتدأ مدة السفر وبست الخفاف ثم حاضت  
 هذا المقدار فتدبر من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها المسح فيها لعدم نيابته في هذا الحدث عن  
 غسل الرجلين لعدم منع الخلف سرية الحدث المذكور الى الرجل شرعا وانما جعلت مسئلة الحائض على قول  
 الشافى لظهور انه لا يتأتى على اصلها لان اقل الحيض ثلاثة ايام فاذا توفضت وبست ثم حاضت وذلك  
 في السفر وان مدة المسح تنقضى مع مدة اقل الحيض ولم يذكر النفساء ومصورتها انها ليست على طهارة ثم  
 نفست وانقطع قبل ثلاثة وهي مسافرة او قبل يوم وليلة وهي مقية حلبي عن الجهر (قوله والمثني) أي الحكم  
 المثني أي المصنوع لا يلزم تصويره لعدم الاحتمال البه وعدم لزوم تصويره لا ينافى امكانه (قوله وفيه ان النقي  
 الشرعى) البحث للقهستانى وقيد بالشرعى احترازا عن العقلي كقضى الشريك لله تعالى فلا يقتصر الى اثبات  
 عقلي والمراد بالاثبات التصور بوجه وفيه انهم صرحوا فيه ايضا بالتصور لذهنى ابتداء وفيه حينئذ فالاولى  
 عدم التقيد (قوله يفتقر الى اثبات عقلي) أي تصور عقلي لان نفي الشئ فرع عن تصوره قال الحلبي وهو الخبي

على من ليس معه ماء يكفيه غسل  
 فوت وقت أو وقوف عرفه  
 وفي النهر وظاهر ان المعنى فيه ولو مسح رجله ادرك الرقوف والصلاة معا ولو كان لا يدركه لا يجب عليه الغسل فضلا عن المسح لما قالوه في الحج لو كان بحيث لو صلى فاته الوقوف قام الوقوف للمسقة اهـ (قوله انه رخصة مسقطه للعزيمة) أي مسقطه لمشروعيتها بمعنى ان العزيمة لا تبقى مشروعة معها واحترز بقوله مسقطه عن رخصة الترفيه فان العزيمة تبقى معها مشروعة أي مع قضاء سبب الرخصة كالصوم في السفر والرخصة ما بنى على اعدار العباد ويقابلها العزيمة وهي ما كان حكما أصليا غير مبني على اعدار العباد وهو الاصح في تعريفهما حلبي عن الجهر (قوله ينبغي ان يصبر آثما) أي ولا يصح غله وذلك لما في تمة الفتاوى الصغرى عن ابن الفضل لو ابتل قدمه لا يفتقص مسحه لان استقرار القدم بالخلف يمنع سرية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسلا معتبرا فلا يجب بطلان المسح ونقل الزاهد عن العياشي انه لا يبطل وان بلغ الماء الركبة قال في النهر ثم رأيت في السراج توضأ وغسل رجله ولبس خفيه ثم احدث ومسح ثم دخل الماء في احد خفيه قال بعضهم ان غسل الماء جميعها مع الكعبين وجب غسل الاخرى وقال بعضهم لا يفتقص المسح اصلا وهو الاظهر اهـ ويجب عليه غسل رجله ثانيا بعد المدة لعمل الحدث السابق علمه من السرية الى الرجلين فاحتاج الى مريل او السعود وما في الحلبي عن الشرنبلالي ضعيف (قوله مشهورة) المشهور ان يكون راويه أكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل الى حد التواتر كما في النخبة حلبي وقال الامام ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوه النهار وعنه اخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لان الاثار التي جاءت فيه في حيز التواتر (قوله فمكره مبتدع) لما روى عن الامام حين سئل عن مذهب اهل السنة والجماعة فقال هو ان تفضل الشيعين وتحب الخنثين وترى المسح على الخفين (قوله وعلى رأى الثاني كافر) لان المشهور عنده في حكم التواتر قهستانى (قوله وقيل بالكتاب) أي ثبوت المسح بالكتاب عملا بقراءة الجرفانها لما عارضت قراءة النص جملت على ما اذا كان مخففا وجمعت قراءة النص على ما اذا لم يكن كذلك وهذا القول مقابل ما في المصنف قوله ورد) أي هذا القول بانه أي المسح غير مغيى بالكعبين أي وقد ذكر الكعبان في الآية غاية للفعل ورد الشايبى انه لا يراى بانه ما المانع ان يكون غاية للفعل الذي يجوز عليه المسح فلا يلزم المسح الى الكعبين (قوله فالجواب) جواب عن قراءة الجرف وحاصله انه معطوف على المغسول وسقطه النص لكنه لما جاز المجزور جركقولهم جمع ضرب خرب (قوله لمحدث) متعلق بقوله جائز واطلقه فشمع الذكر والاشي قاله المصنف (قوله ظاهره) البحث والجواب للقهستانى (قوله القربة بذلك) أي التقرب الى الله تعالى بذلك التقديد (قوله لا لجنب) الجنب اسم جنس يستوى فيه المقرد والمثنى والجموع مذكر او مؤنثا والدليل على عدم جواز له ما روى عن صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرا اذا كاسفرا لا تنزع خفافنا ثلاثة ايام واما الى العا عن جنسية ولكن عن بول وغائط ونوم (قوله وحائض) ذكر الحائض جاز على قول الشافى لان اقل الحيض عنده يومان واكثر الثالث فاذا كانت المرأة توفضت ابتدأ مدة السفر وبست الخفاف ثم حاضت هذا المقدار فتدبر من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها المسح فيها لعدم نيابته في هذا الحدث عن غسل الرجلين لعدم منع الخلف سرية الحدث المذكور الى الرجل شرعا وانما جعلت مسئلة الحائض على قول الشافى لظهور انه لا يتأتى على اصلها لان اقل الحيض ثلاثة ايام فاذا توفضت وبست ثم حاضت وذلك في السفر وان مدة المسح تنقضى مع مدة اقل الحيض ولم يذكر النفساء ومصورتها انها ليست على طهارة ثم نفست وانقطع قبل ثلاثة وهي مسافرة او قبل يوم وليلة وهي مقية حلبي عن الجهر (قوله والمثني) أي الحكم المثني أي المصنوع لا يلزم تصويره لعدم الاحتمال البه وعدم لزوم تصويره لا ينافى امكانه (قوله وفيه ان النقي الشرعى) البحث للقهستانى وقيد بالشرعى احترازا عن العقلي كقضى الشريك لله تعالى فلا يقتصر الى اثبات عقلي والمراد بالاثبات التصور بوجه وفيه انهم صرحوا فيه ايضا بالتصور لذهنى ابتداء وفيه حينئذ فالاولى عدم التقيد (قوله يفتقر الى اثبات عقلي) أي تصور عقلي لان نفي الشئ فرع عن تصوره قال الحلبي وهو الخبي

وصورته كما في الكفاية توضأ وايس جوربين مجلدين ثم اجنب ايس له ان يشدهما ويغسل ساير جسده مضطجعا ويصيح عليهما بجر (قوله ثم نظا نره) البحث والاحسن للقهستاني (قوله ونحوه) كغسل عيد (قوله ولا يبعد ان يجعل) اي يغسل الجمعة ونحوه في حكمه اي الجنب وهو عدم جواز المسح (قوله والسنة ان يحيطه الخ) هو المعتمد خلافا لما عليه الطحاوي من ان التخطيط فرض (قوله باصابع) اسم جمع كما في الجبر والاولى حذف اسم لان اصابع جمع حقيقة ومراده باليد ما يعم اليدين لان المقصود بيان السنة وكيفيةها كما ذكرها قاضي خان في شرح الجامع الصغير ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن واصابع يده اليسرى على مقدم خفه الايسر من قبل الاصابع فاذا تمكنت الاصابع مجدها حتى ينتهي الى اصل الساق فوق الكعبين لان الكعبين يلحقهما فرض الغسل ويلحقهما سنة المسح وان وضع الكف مع الاصابع كان احسن هكذا روي عن محمد بن عبد الله تعالى والفرض مقدار ثلاثة اصابع من اصابع اليد على الاصح وهو على ولا بد من كون الثلاثة او قدرها على كل رجل حتى لو مسح على احدهما باصبعين وعلى الاخرى بارج لا يجوز والمسح بباطن اليدين مستحب ولو اصاب موضع المسح ماء او مطر قدر ثلاث اصابع ببار وكذا لو مشى في حشيش ولو مبتلا بطل على المعتمد (قوله الى اصل الساق) اي فوق الكعبين كما تقدم عن قاضي خان (قوله على ظاهر خفيه) قيد به للاحتراز عما لو مسح على الباطن والجوانب والعقب او الكعب حيث لا يجوز به ابو السعود عن الزبلي (قوله من رؤس اصابعه) ظاهره ان الاصابع لها دخل في محل المسح حتى لو مسح عليها كفاه ان حصل قدر الفرض وتسبح في ذلك صاحب النهر والذي في البحر الخزانة والاول الحجة واكثر الفتاوى انه لا يجوز وصرح به قاضي خان حيث قال ولا اعتبار بالاصابع (قوله الى معقد الشراة) وهو وسط القدم وهو مخالف لما روي عن قاضي خان (قوله ويستحب الجمع بين ظاهر وباطن) تسبح فيه صاحب النهر والذي في البحر عن المحيط ولا يسن مسح باطن الخف مع ظاهره خلافا للشافعي ثم قال وفي غيره اي غير المحيط نفي الاستحباب وهو المراد ما روي انه عليه السلام مسح اعلاه واسفله فقد ضعفه ابو داود والترمذي وغيرهما وما في البحر هو الاول لان مسح البطن يوجب تلويثه (قوله او جرموقيه) بضم الجيم جلد يلبس فوق الخف لحفظه من الطين وغيره على المشهور وفي النهر عند قول الكثر ووضح على الموق ويقال الجر موق فارسي معرب ما يلبس فوق خف بساق اقصر منه اه فان كانا من اديم ونحوه جاز المسح عليهما سواء لبسهما منفردين او فوق الخفين وان كانا من كراس او نحوه فان لبسهما منفردين لا يجوز وكذا ان لبسهما على الخفين الا ان يكون بحيث يصل بلل المسح الخف الداخل ثم ان كانا من اديم ونحوه وقد لبسهما فوق الخفين فان لبسهما بعد ما حدث او بعد ما احدث ومسح على الخفين لا يجوز المسح على الجر موق وان لبسهما قبل الحدث ومسح عليهما ثم نزعهما دون الخفين اعاد المسح على الخفين الداخلين مخ (قوله ولو فوق خف) والخف على الخف في حكم الجر موق على الخف كذا في النهر (قوله ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذلي الخ) اي من التفصيل وهو ان ما يلبس من الكراس المجرد تحت الخف ينع المسح على الخف لكونه فاصلا وقطعة كراس تلف على الرجل لا تمنع لانه غير مقصود باللبس كذا في المنع (قوله لانه رجل مجهول) اي في المذهب فلا يعتمد على كلامه (قوله لا يقلد فيما خالف النقول) والمنقول في غاية البيان ان ما جاز المسح عليه اذ لم يكن بينه وبين الرجل حائل جاز المسح عليه ان كان بينهم حائل كخف اذا كان تحته خف او شاة قال صاحب البحر وهو الحق ولم نألفا قال يعقوب باشا انه مفهوم من الهداية والكافي اه (قوله او جوربيه) هو خف من كتان او قطن او نحو ذلك ثم ان كان منعلا جاز اتفقا وان لم يكن منعلا وكان رقيقا لا يجوز اتفقا وان كان ثخيناً فهو غير منعلا عند الامام وقال لا يجوز واليه يرجع الامام قبل موته بثلاثة ايام وقيل بسبعة حكى انلبسه وقال فعلت ما كنت انهي الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه ابو السعود عن الزبلي (قوله بنفسه) اي من غير شد (قوله ولا يشف) في الجوى عن المقرب ما انظنه شف الثوب رق حتى رأيت ما وراءه من باب ضرب ومنه اذا كانا ثخينين لا يشفان وبني الشافعي تأكيد للخاتمة اه وتفسير الشف بهذا المعنى يوجب التكرار مع قول الشارح ولا يرى ما تخته وانظراهم من عبارة الشارح ان المراد لا يشاف الماء الى ان يبل بديل الانشاء واعلم ان جواز المسح غير قاصر على ما ذكر بل كل ما كان في معنى الخف في ايمان المشي عليه وامكن تداعيه فربه ولو من اديم وروى جاز المسح

ثم ظاهره جواز مسح مقلد جمعة ونحوه وليس كذلك على ما في الميسر ولا يبعد ان يجعل في حكمه فالاحسن لمقتضى (خطوط اصابع) يند (منفردة) تليد (خطوط اصابع) قبل (اصابع) على قاضي (اي) اصل (الساق) وخذل (على قاضي خفيه) من رؤس اصابعه الى معقد الشراة ويستحب الجمع بين ظاهر وباطن ظاهر (او جرموقيه) ولو فوق خف ولا اعتبار بما في فتاوى الشاذلي الخ لا يقلد فيما خالف النقول مجتهدون ولا يرون غل او شرا في الخفين ولا يرى ما تخته ولا يشف

عليه كافي الخائية (قوله لم يجز) لانه مسح في غير محل الحدث بجر (قوله بسكون النون) تبع فيه صاحب التهر  
التابع للمعراج وفي البحر وتبعه المصنف في شرحه جواز التشديد والتشديد بما لا شاهد فيه وقد اوضحه في التهر  
(قوله ما جعل على اسفله جلدة) الى الاقدم دون الكعبين (قوله والمجلدين) هو ما جعل على اعلاه واسفله الجلدة  
كذا في التهر (قوله مرة) وتكراره خلاف المستنون افاده المصنف (قوله ولو امرأة) وذلك لاطلاق النصوص  
والخطاب الوارد في احدهما ليكون واردا في الاخر مسح (قوله لم يوسين) حال من قوله خفيه وما عطف عليه  
والتعبير به ارى من تعبيرة بعضهم بان لبسها لبس الشغل ما اذا غسل رجله اولا ولبس خفيه ثم غم الوضوء واحدث  
ارتوضاً وغسل احدى الرجلين ولبس خفها ثم غسل الاخرى ولبس خفها فيصح فيهما ان يقال هما ملبوسان  
على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يقلل لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفعل دال على الحدوث  
والاسم على الدوام والاستمرار كما حققه شارح الوقاية قاله المصنف (قوله على طهر) يشمل ذلك الوضوء المنفرد  
والمندرج تحت الفسل والمنوى وغيره (قوله لا يمسح عليه) لانه لم يلبس على طهارة بل يتعين المسح على الخف  
لكونه لبس عليهما (قوله كلمة) اي كناية من الاعضاء لم يصبها الماء (قوله لتيمم) رأى الماء وعذره  
بعد الوقت تبع الشارح في ذلك الهمام الزبلي وعورض بانه لا نقص فيهما ما بقي شرطهما وانما لم يمسح  
التيمم بعذوبة الماء والمعدور بعد الوقت لظهور الحدث السابق حينئذ على القدم والمسح اعتباراً بل ما حل  
بالمسوح لا بالقدم ولذا جوزنا الذي العذر المسح في الوقت كالتوضأ لحدث غير الذي ابتدى به اذا كان السيلان  
مقارناً للوضوء واللبس ابوالسود عن التهر وصورة التيمم ان يتيمم لفقد الماء ولبس الخف فلا يجوز له المسح عند  
وجوده واما اذا توضأ ولبس الخف ثم احدث ولم يجد ماء فتيمم ثم وجد الماء في المدة ان يمسح الى تمامها (قوله  
فكما لا يمسح) اعلم ان صاحب العذر اذا توضأ ولبس خفيه فهذا على اربعة اوجه اما ان يكون العذر منقطعاً وقت  
الوضوء واللبس او موجوداً في الحالين او منقطعاً وقت الوضوء موجوداً وقت اللبس او موجوداً وقت الوضوء  
منقطعاً وقت اللبس فان انقطع في الحالين حكمه كالاحصاء لان السيلان وجد عقب اللبس فكان اللبس على  
طهارة كاملة فنع الخف سبابة الحدث للقدمين مادامت المدة باقية وفي القصول الثلاثة يمسح مادام الوقت باقياً  
فاذا خرج الوقت نزع خفيه وغسل رجله كذا في البحر (قوله عند الحدث) لفظ عند تعيد المجاورة وهو اولى من  
غير وقت الحدث ويشمل كلامه صوراً منها ان يبدأ بغسل رجله ثم يلبسهما ثم يكمل الوضوء ومنها ان يتوضأ  
الارجلية ثم يغسل واحدة ويلبس خفها ثم يغسل الاخرى ويلبس ومنها ان يبدأ بلبس الخفين ثم يتوضأ  
الارجلية ثم يخوض الماء فتبديل رجله مع الكعبين او بلبس رجله ثم يتوضأ في جميع هذه الصور يجوز له المسح  
اذا احدث لتمام الطهارة وقت الحدث وان لم يوجد وقت اللبس (قوله لوما واوله) العامل فيما احدث الخمين  
الذين في قول المصنف وهو جازاً وانما جازع الضمير باعتبار مرجعه فانه يعود على المسح فعمله ويجوز ان  
يكون معمولاً للمصدر الصريح الذي في قول المصنف شرط مسحه (قوله لم يمسح) مراده ما يمسح الاثنى (قوله  
وايالهيا) لوحده فانه ماض لان ذكر احدهما بلفظ الجمع ينتظم الاخر لكنه انما ذكره ليناسب ذكر الالية في جانب  
المقيم (قوله وابتداء المدة) قدره ليفيد ان من الواقعة في كلام المصنف ابتداءً وان الحار والمجرور خبر لابتداء  
محدوف وهو ذلك المقدر (قوله فقد يمسح المقيم سماً) كما اذا اظهر الى آخر الوقت ثم احدث وصلى بالمسح فيه  
ثم صلى الظهر من الغد في اوله فاستأنى (قوله فلما تشهد احدث) فانه لا يمكن صلاة الفجر من الغد لا اعتراض  
الحدث آخر صلاته فاستأنى قلت وينبغي ان يكون عدم الاسكان في هذه المسئلة على قول الامام فانها من  
الاثنى عشرية كما يأتي (قوله لا يجوز على عمارة) هي ما تلف على الرأس وقال الامام احمد اذا لبس العمامة على  
طهر جاز مسحها ابوالسود عن العمدة العيني (قوله وقلادة) بفتح القاف وضم السين ما تلف عليه العمامة  
قاله ابوالسعود (قوله برقع) بضم الباء وسكون الراء وضم القاف وقسمها وبعضهم انكر الفتح ما تستر به المرأة  
وجهاً كذا في ابى السعود وهو اولى بما في المنع انه الخمار لان المشهور ان الخمار ما تحضر به الرأس خاصة (قوله  
وققازين) بفتح القاف وتشديد القاء وضبطه الحلبي بضم القاف ما يعمل على اليدين وقدي يحشى بقطن ويرز بارزاً  
على الساعدين تلبسه المرأة على يديها من البرد وقد يقذه الصيادون من جلد او يدينه في نحو محالب العقراء  
ابوالسعود وصورة المسح ان يأمر غيره بمسحه (قوله لعدم الحرج) علة لعدم صحة المسح على ما ذكره ولان المسح

الان يفيد الى الخفية قدر الفرض ولو نزع  
توقية اعادة مسح خفيه ولو نزع احدهما  
فندح الخف ولبس خفيه لم يجز (والدعائي)  
فتمسح النون ما جعل على اسفله جلدة  
بسكون النون ولو امرأة (او خشي  
والمجلدين مرة (قوله لا يمسح  
على طهر) فلبس خفيه لا يمسح  
ففيه اول مسح فلبس خفيه كلمة  
عليه (ثم) خرج الشارح في الوقت  
او معنى التيمم وعذره فانه يمسح  
وقته الا ان يتوضأ ولبس (قوله لا يمسح  
فكما لا يمسح) عند الحدث (قوله لا يمسح  
الحدث ثم احدث حازان يمسح (قوله لوما واوله  
وضوءه ثم احدث حازان يمسح (قوله لوما واوله  
لم يمسح ولا يمسح (قوله لا يمسح المقيم  
من وقت الحدث) فقد يمسح المقيم  
لا يمكن الا من ارع كمن توضأ ونظف  
قبل الشجر فلما طلع صلى قبل تشهد احدث  
(لا) يجوز (على) عمارة وفلانة ويزج  
وققازين (على) عدم الحرج

على الخلف ثبت بالنص على خلاف القياس فلا يلحق به غيره زياحي (قوله قدر ثلاث اصابع اليد) هو المعتبر وذلك لان العبرة لالة المسح وهي اليد والثلاث اكثرها (قوله اصغرها) يدل من الاصابع والمراد بالاصغر الجنس الصادق بالمتعدد (قوله طولوا وعرضا) اي القرض قدر طول الاصابع الثلاث وعرضا وسواها ابتداء المسح من طول الخلف من الاصابع او السياق او في عرضه عينا وشمالا (قوله من كل رجل) افاد انه لو قطعت احدى رجليه وفي منشاقل من هذا القدر اوتى هذا القدر لكن من العقب لا من موضع المسح فاقس على الصحيحة والمقطوعة لا يمسح لوجوب غسل ذلك الباقي كما لو قطعت من السكب حيث يجب غسل الجميع ولا يمسح بجزء (قوله لا من الخلف) اذ لو كان المراد ثلاث اصابع من كل خلف لحاز المسح على الزائد من الخلف اذا كان كبيرا وهو لا يجوز حالي (قوله فنعوا) تفرع على المصنف وقوله مد الاصابع يعني بمد اصبع واحدة على الخلف حتى يتدل بالمقدرة ثلاث اصابع قال في الجرو واستفيد منه انه لو مسح باصبع واحدة ومدها حتى يبلغ مقدار الثلاث من غير ان يأخذ ماء جديد لا يجوز ولو مسح باصبع واحدة ثلاث مرات واخذ لكل مرة ماء جازان مسح لكل مرة موضع غير الذي مسحه (قوله فلو مسح برؤس اصابعه) اي ومدها حتى يبلغ مقدار الثلاث (قوله لم يجر) لانه كمد الاصبع المتقدم وبذلك لا يحصل فرض المسح (قوله الا ان يتدل الخ) اي فيجوز لحصول القرض بغيره مستعملة (قوله ان الماء متقاطر جاز) لان المدار على حصول القرض بغيره مستعملة (قوله ان بقي من ظهره) قيد به لانه محل المسح فلا اعتبار بما بقي من العقب (قوله خف مغصوب) المراد به المستعمل على وجه محرم سواء كان غصبا لسرقة او اختلاسا وثلثه فيما يظهر اذا كان من حرير واجتمعت فيه الشروط (قوله كما جاز غسل رجل مغصوبة) اطلاق الغصب على ذلك مساهلة ومورته استحق قطع رجله لسرقة او قصاص فهرب وصار موضوعا عليها (قوله والخرق) يقع الخاء المجعلة وسكون الراء قاله الحلبي وفيه انه بهذا الضبط المصدر الذي هو فعل القاعل وليس مرادا فالاحسن ضبط بعضهم له بضم الخاء لانه عبارة عن الخلل المخروق (قوله بموحدة او مثله) الذي في شرح منية المصلي عن خواهر زاده الصحيح ان الرواية بالياء الموحدة لانه في الحكم المنفصل تستعمل السكترة والقلة وفي الحكم المتصل يستعمل الكبر والصغر والخلف كم متصل فلا يذكر الا الكبير لا الكثير اه ولعل وجه التلمية ان العرب قد تستعمل السكترة في الاتساع فيمكن ان ارادته هذا والمعنى الخرق المتسع ويمكن ان يجعل في حكم المنفصل لمكان الخروق (قوله قدر ثلاث اصابع) هو المعتبر وقيل المتغير الا نامل والتقييد باقدم احتراز عن القول باعتبار اصابع اليد مضبوطة ومفرجة على خلاف في هذا القول قاله الحلبي (قوله يعتبر باصابع مماثلة) اي في الخلق وهذا التعبير اولى من تعبير غيره بالغبر لانه قد يكون اصابع الغبر اكبر من اصابعه (قوله الا ان يكون فوقه خف آخر) لان العبرة للاعلى حيث لم تنقر الوظيفه على الاسفل (قوله وهذا) اي اعتبارا لاصابع وصف الصغر (قوله ويرى ما تحتها) قيد ثالث في المنع وافي السارج بالمفاهيم على سبيل النشر المرتب والضعيف تحتها يرجع الى الخرق (قوله ولو كبارا) اي ولا يعتبر الاصغر لان كل اصبع اصل بنفسها فلا يعتبر بغيرها حتى لو انكشف الاجام مع جارتها وهما قدر ثلاث اصابع من اصغرها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز على الاصح تنمة الفتاوى (قوله ولو عليه) اي على العقب اعتبر بدواي ظهورا اكثره هذا ما قصر عليه قاضي خان في شرح الجامع الصغير وظاهر المتن وهو الذي اختاره السكالك والسرخسي اعتبار الثلاث فيه وفي غيره (قوله ولو لم ير القدر المانع عند المشي) اي عند رفع القدم عن الارض وبه صح الحلبي وهذا صادق بعدم الرؤية في الحالتين بالرؤية عند وضع القدم لا عند رفعها فاما عكس هذه اوروثه في الحالتين فانهم (قوله كمالوا تنمة الظاهر دون البطانة) بان كان في داخلها بطانة من جلد او خرق مخروزة بالخلف فان المسح لا يمتنع (قوله في خف) واذا امتنع المسح على احدهما لم يجمع الخروق المنفردة فيه امتنع المسح على الاخر حتى يابس مكان المخروق ما يجوز المسح عليه كذا في البحر (قوله لا فيهما) حتى لو كان الخرق في خف واحد قد راصبعين في موضع اوفى موضعين في الاخر قدر اصبع جاز المسح عليهما (قوله بشرط) متعلق بصفة المسح التي استلزمها قوله لا فيهما اه حلي في فيصم المسح عليه ما بشرط الخ وهذا الاشتراط استظهره اصحاب النية وشبهه في البحر (قوله يجمع) اي مع خروق آخر (قوله المسح الحالى) اي الذي يراه وقومه حالا بالاستسقاء الذي يراه ابقاعه فيما بعد الزمن الحاضر (قوله كما يتعوض الماضى) مودته اذا مسح

(وقرضه) عملا (قدر ثلاث اصابع اليد)  
اصغرها طولوا وعرضا من سلك رجل لا  
الخلف قدعوا فيه مد الاصبع فلو مسح  
برؤس اصابعه وبقي اصولها لم يجز الا  
ان يتدل من الخلف عند الوضع قد راض  
قاله المصنف ثم قال وفي الذخيرة ان الماء  
متقاطر جاز والا لا مسح والا غل كن  
من ظهره قدر القرض مسح والا غل كن  
قطع من مسحه ولو مسح خف مغصوبه  
مسحه جاز غسل رجل مغصوبة  
للعنابة (والخرق الكبير) بموحدة او مثله  
اجلها (والخرق الاكبر) بموحدة او مثله  
(وهو قدر ثلاث اصابع) بموحدة او مثله  
بكاله (الا ان يكون فوقه خف آخر)  
(يجمع) (الا ان يكون فوقه خف آخر)  
جروق فيمسح عليه وهذا الخرق على غير  
اصابعه وعقبه ويرى ما تحتها فلو علم  
ان ثلاث ولو كبارا لم يجمع  
ولو لم ير القدر المانع عند المشي  
منه وان سلك الخروق في خف واحد  
البطانة (بشرط ان يقع فرضه على الخلف  
الاقصا) بشرط ان يقع فرضه على الخلف  
خرق يجمع لينع المسح الحالى والاستسقاء  
كما يتعوض الماضى



قات ومن ان ما ينقض التيميم يمنع ويرفع  
 كنجاسة وانكشف حتى انعقادها كاسي  
 فانكشف (ما دخل فيه المسلة لا مادونه)  
 فانكشف (ما دخل فيه المسلة لا مادونه)  
 الحاقه بمواضع الخريف بخلاف نجس  
 متفرقة (وانكشف) عورة وطيب مطلقا  
 متفرقة (وانكشف) عورة وطيب مطلقا  
 (واعلام من حرير) فانها تجميع مطلقة  
 (واختلاف في جمع) حرقوا ما (واقتضه)  
 وينبغي تجميع الجميع (وتزج خف) ولو  
 فاض وضوء (وانه ينعش) وان لم يمسح (ان لم  
 واحدا (ومضى المدة) وان لم يمسح (ان لم  
 يمسح) بغلبة الظن (ذهاب بجله من برد)  
 للضرورة فيصير كالجيرة فيستوعبه  
 بالبرص ولا يوقت ولذا قالوا لو غت المدة وهو  
 في صلته ولا ما مضى في الاصح وقيل نفسد  
 ويتيمم وهو الاشبه (وبعدهما) اي النزح  
 والمضي (عزل التوضي بحال لا غير)

على خف سليم من الحرق فانه يصح مسحه فاذا عرض الحرق المانع نقض المسح ورفع (قوله ومم) اي في التيميم  
 (قوله ان ما ينقض التيميم) كوجود الماء والقدرة على استعماله (قوله يمنع) اي ابتداء ويرفع انتهاء اذا عرض اي  
 فالمسح على الخف كذلك قال الحلبي وفي التركيب سزاوة لان الرفع والنقض فيصير المعنى ان ما ينقض التيميم  
 ينقض التيميم ويمنعه وعبارة المتن في التيميم سالمة من هذا (قوله كنجاسة) تخيير لا يقتيل والمعنى ان النجاسة المانعة  
 تمنع الصلاة ابتداء وترفعها عرضا ومثلا الانكشاف (قوله حتى انعقادها) اي الصلاة وهو منصوب لكونه  
 معطوفاً مجيء على المفعول به المقدور في الكلام تقديره كنجاسة وانكشف فانه ما يمنعان الصلاة ويرفعانها حتى  
 انعقادها والمراد بانعقادها التعرمة وانما غي بالتعرمة لانها شرط وفيه على شرطية باعدم اشتراط الشروط لها  
 اسكن الصبيح اشتراط الشروط لها الاسكونها ركنا بل لشدة اتصالها بالركن اه حلبي وانما المطلق الانعقاد على  
 التعرمة لانها شرط فيه (قوله كاسي) اي في باب شروط الصلاة من انه يشترط للتعرمة ما يشترط للصلاة  
 (قوله المسلة) في القاموس المسلة بكسر الميم مخيط ضخم (قوله الحاقه) اي المادون المسلة بمواضع الخريف التي  
 هي معقورة انفاً (قوله متفرقة) في خفيه او نوبه او بدنه او مكانه او في المجموع كذا في البحر (قوله وانكشف)  
 اي متفرق في اعضاء العورة كانكشف شيء من فرج المرأة شيء من ظهرها شيء من ثغرها فيجمع كالنجاسة  
 فيجمع جواز الصلاة لان المانع في العورة انكشف القدر المانع وفي النجاسة كونه حاملا او مجاورا للقدر المانع  
 وقد وجد ذلك حال التفرق (قوله وطيب محرم) فانه يجمع اذا تفرق في اكثر من عضو حتى يبلغ عضوا كاسي اي  
 حلبي (قوله واعلام نوب من حرير فانها تجميع) حتى تزيد على اربع اصابع فحرم اه حلبي وهذا على المعتمد وقيل  
 ان العلم لا يجمع ولو كان كثيرا فلا يحرم لبسه وصحح والحق به الاسقاطي السخاف كما ذكره في المحطراول فصل  
 اللبس ويجوز للانسان العمل بالقول الضعيف في خاصة نفسه اذا كان له زاي بل بالحديث الصحيح المخالف  
 لمذهبه ذكره البيري شارح الاشياء واقره عليه ابوالسود (قوله فانها تجميع) اي هذه الاربع مطلقا اي سواء  
 كان التفرق في موضع واحد او في مواضع حلبي (قوله واختلاف في جمع خروق اذني اخصية) فقيل يجمع  
 في اذنين حتى يبلغ اكبر اذن واحدة فيجمع (قوله لا يجمع الا في اذن واحدة) كما في الخف حلبي (قوله احتباطا)  
 في باب العبادة منع (قوله ناقض وضوء) ولو حكمتها كاقهقهقه (قوله لانه بعضه) اي وما نقض السكل نقض  
 البعض وعمله بعضهم بانه بدل عن غسل الرجلين قال في البحر وهو لا يظهر لان البدل هو الذي لا يجوز مع  
 القدرة والمسح يجوز مع القدرة على الاصل وانما هو خلف (قوله ونزع خف) لان الحدث السابق سري الى  
 القدمين ولما كان الخف اسم جنس يطلق على الواحد والمتعدد صح قول الشارح ولو واحدا (قوله ومضى المدة)  
 لا احاديث الله على التوقيت والناقض في هذا وما قبله الحدث السابق لكن لما كان الحدث يظهر عند وجودهما  
 اضعف النقض اليهما ابوالسعود (قوله وان لم يمسح) لان العبرة من وقت الحدث (قوله ان لم يمسح بغلبة الظن)  
 اشار به الى انه ليس المراد بالخوف مطلق بل خوف يرتق الى غلبة الظن وظاهره ان المسح لا ينتقض عند ذلك  
 وهو متعقب بانه خوف البرد لا اثر له في منع السراية فغاية الامرانه لا يرفع لكن لا يمسح بل يتيمم عند خوف  
 البرد كذا في ابى السعود وفيه انهم منعهوا التيميم للوضوء عند خوف البرد ولذا نقل الحلبي عن الفتح ان الذي ينبغي  
 الافتاء به انتقاض المسح بالمضي واستثناف مسخ آخرهم الخف كالجيرة فقول الشارح فيستوعبه بالمسح اي  
 لانتقاض المسح الاول بمضي المدة هو الذي عليه الاعتماد (قوله للضرورة) عملة تفهيم قوله ان لم يمسح وهو انه اذا  
 خشي لا ينتقض وفيه ما مر (قوله كالجيرة) اي فهو ملحق بها لانه من ماصدقاتها (قوله فيستوعبه) اي الخف  
 بالمسح وهو الاولى وان مسح الاكثر صح وما قاله صاحب التهرم ان صاحب المعراج صرح بوجوب الاستيعاب  
 رده ابوالسعود بان عبارة المعراج تقتضي الاولوية (قوله ولا يوقت) من جملة المفرع على كونه كالجيرة (قوله)  
 ولذا اي للضرورة (قوله مضى في الاصح) اذ لا فائدة في النزح لانه للغسل ولا ماء بحر (قوله وهو الاشبه) اي  
 بالمخصوص رواية وبالمعقول دراية وعلى بسراية الحدث الى الرجل لان عدم الماء لا يمنع السراية فيتيمم له ويصلي  
 كالولي من اعضائه لمعة ولم يجد ماء يغسلها به فانه يتيمم (قوله لا غير) وليس عليه إعادة بقية الوضوء لان الحدث  
 السابق هو الذي حل بقدميه وقد غسل بعده سائر الاعضاء وبقيت القدمان فقط فلا يجب عليه الاعمالهما  
 ولا معنى لغسل الاعضاء المغسولة ثانيا لان الغائب المواتة وهي ليست بشرط في الوضوء عندنا كذا في البحر

(قوله لخلول الحدث السابق) استشكل بأنه لا حدث موجود حتى يسرى لان الحدث السابق حل بالخف وبالمسح  
 قد زال فلا يعود الاجتاج نجس ونحوه واجب بجواز ان يعتبر الشارع ارتضاعه بجميع الخف مقيد بمدة منعه  
 (قوله الامتناع) لا حاجة الى هذا الاستثناء لانه اغنى عنه قوله ان لا يجس الخ حلي (قوله فيتعيم) غير صحيح لان  
 الوظيفة عند خوف الضرر المسح على الخف كالبحيرة وان التيم انما يكون عند كون الرجل كالمسح وهو  
 انما يكون عند عدم خوف الضرر وعند عدم الماء حلي (قوله خروج اكثر قدمه) القدم من الرغدين الى  
 رؤس الاصابع كذا في البحر (قوله من الخف الشرعي) وهو من الكعب الى رؤس الاصابع وبما من الكعب  
 الى الركبة مثلاً فم داخل في مفهوم الخف لفة فقط حلي (قوله وكذا اخراجه) لا حاجة اليه لان في الاخراج  
 خروجاً من الخف في كلام المصنف وايضاً اذا علم الحكم في الخروج ففي الاخراج بغير ريق الاولى (قوله في الاصح)  
 مقابلته اقول اخر تعلم براجعة البحر منها قولان معصان الاول اعتبار قدر القرض اذ ان في الخف في عدم  
 الذقة والثاني ان كان الباقي بحيث يمكنه المشي فيه لا ينتقض والا انتقض قال في البحر ولا بأس بالاعتقاد  
 عليه (قوله ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله) اي من غير قصد بل لسمته (قوله انه) اي القدم حتى في خرق الاجماع  
 اي بسبب اختصاصه وبعبارة وهذا كله ان بدله ان يزع الخف فخره بنسبه واما اذا زال السعة او غيرها فلا ينتقض  
 بالاجماع كما في التسمية وهي واضحة تنقيد ما ذكره الشارح وفي الحلي انه اي القول بالانتقض بخروج العقب  
 من غير خرق الاجماع اه وفيه انه لا وجه للتعبير بالزعم (قوله ايضاً) اي كما ينتقض بالثلاثة المتقدمة (قوله  
 لو ادخل) ومثله لو دخل بنفسه افاده الحلي (قوله وهو الاظهر) قال القدم تاتي وفي الاكتفاء الاشعار بانها اذا  
 وصل الماء الى الرجل واحد لم ينتقض وان بلغ الركبة واليه ذهب ابو بكر العياض وعلى الانتقاض اكثر المشايخ  
 واليه مال ابو الفضل وهو الاصح كما في الظهيرية وعلى الاصح بحسب المدة من اول حدث بعده هذا الموضوع وعلى  
 مقابله تحسب من بعد حدث وقع بعد الموضوع الاول ونقل صاحب السراج ان الاظهر الاول فهم ما قولان  
 معصان (قوله كما مر) الذي مر انه بعدم مضى المدة والترغ يغسل وموضوعه عند عدم وجود غسل في أثناء  
 المدة وهنا قد وجد فاشبه الامر على الشارح فقال ما قاله الحلي وقد مر عن تمة الفتاوى وعن الى السعود  
 ان هذا الغسل لا يعتبر فلا بد من الغسل بعد المدة (قوله وبني من نواقضه الخرق) مكره مع قوله سابقاً في الخرق  
 كما ينتقض الماضي حلي (قوله وخروج الوقت للمعذور) مكره مع قوله سابقاً في حل قول المصنف تام ومعذور  
 فانه يسمح في الوقت فقط (قوله بعد حدثه) قيد به لانه لا عبرة بالمسح للقرينة (قوله فسافر) بان جاوز العمران  
 مردياً له نهر (قوله فلو بعده نزع) اي بعد التمام نزع وقوله ان كان محدثاً ولا غسل رجله فقط (قوله مسح  
 ثلاثاً) اي اتم مدة المسح بحيث يكون المجموع ثلاثاً دوراً لانه يستأنف المسح ثلاثاً بالالسعود (قوله نزع) اي  
 خفيه لان بخصه السفر لا تقي بدونه زيلحي لان العبرة للاخر كالصلاة من حيث الاتمام والقصر ابو السعود (قوله  
 وحكم مسح جبيرة) سواء كانت على البدن او الرأس غير انه ان بقي من الرأس ما يجوز المسح عليه مسح عليه  
 ولا فعل العصابة كذا في البدن آتم والجبر اصلاح العظم (قوله يجبر بها الكسر) اي العظم المكسور (قوله قرصة)  
 هي الجراحة كما في المغرب وقد يراد بها ما يخرج في البدن من بشور وفي القاف الضم والفتح كذا في التهر (قوله  
 وموضع) بالجرح عطف على قرصة (قوله كعصابة جراحة) العصابة بالكسر ما يصب به كالعصابة وفيه انه هي  
 خرقه القرصة اللهم الا ان يفرق بان خرقه القرصة نحو الزقعة والخرقة الصغيرة والعصابة ما عمت العضو مثلاً  
 او المراد بها الا المعنى الثاني (قوله فيكون فرضاً) تفريع على التشبيه ولما كان يتوهم من القرض انه قطعي  
 قال يعني علمياً ولا يقال مقتضى التشبيه ان يكون فرضاً اعتقادياً لان التشبيه لا يعطي حكم التشبيه به من  
 كل وجه (قوله لثبوتة بظني) وهو ما ورد ان علياً كسر احد زنديه يوم احدا وخير قاهره عليه الصلاة والسلام  
 بالمسح على الجبائر وهو ضعيف لكنه تقوي بتعدد طرقه (قوله وهذا) اي الاقتراض (قوله واليه رجع الامام)  
 عن قوله اولاً بالوجوب المصطلح عليه وانه اذا لم يبق مسح عليها وجب عليه اعادتها لقاعدة كل صلاة ادبت  
 مع ترك واجب وجب اعادتها (قوله وقد معنا) اي في رسم المقتى (قوله كرمها) افادتها اكثر من هذا العدد  
 (قوله فلا يتوق) اي المسح على الجبيرة بوقت معين كالغسل وانما قيدنا بالوقت المعين لانه موقت بالبره كذا  
 في البحر (قوله حتى يوم الاحياء) لانه ليس بذي عذر (فرع) في امامة المنته بغيره اقول ثالثاً انه لا يؤم على

لخلول الحدث السابق قدمه الامتناع كبر  
 فيتعيم حينئذ (وخروج اكثر قدمه) من الخف  
 الشرعي وكذا اخراجه (نزع) في الاصح  
 اعتبار الاكثر ولا عبرة بخروج عقبه  
 ودخوله وما روي من النقص بزوال عقبه  
 فقيد بما اذا كان بنية بنية بل لسعة او غيرها  
 اي زوال عقبه بنية بل لسعة او غيرها  
 فلا ينتقض بالاجماع كما يعلم من البرجندى  
 معن بالتمسك وكذا القدم حتى في لسن  
 باختصاص حق زعم بعضهم انه خرق الاجماع  
 بقوله (ويؤخذ) ايضاً بفعل اكثر الرجل  
 فقه (لو ادخل الماء خفيه) وبوجه غير  
 واحد (وقيل لا) ينتقض وان بلغ السراج  
 (وهو الاظهر) كما في البحر عن سرية الحدث  
 لان استتار القدم بالخف يمنع سرية الحدث  
 الى الرجل فلا يلزم هنا غسلها  
 فلا يوجب بطلان المسح نهر فيغسلها  
 فانما بعد المدة والنزع كما مر وبني من نواقضه  
 الخرق (فسافر قبل تمام يوم وليلة)  
 بعد حدثه (مسح ثلاثاً ولو اقام مسافر  
 فلو بعده نزع) (مسح ثلاثاً ولو اقام مسافر  
 ليعضه مدة من غير نزع والاغما) لانه صار  
 مقنياً (و) حكم (مسح جبيرة) هي عصابة  
 يجبر بها الكسر (وخرقه قرصة) كعصابة جراحة ولو  
 قصد (ويؤخذ ذلك) كعصابة جراحة ولو  
 براسه (كسمل لما تحتها) فيكون فرضاً يعني  
 علمياً لثبوتة بظني وهذا قوله ما واليه رجوع  
 الامام خلاصة وعليه التقوى شرعاً في التعصيع  
 من المختار والاصح والصحيح شرعاً مخالفة  
 مسح الخف من وجود كرمها ثلاثة عشر  
 فقال (ولا يتوق) لانه كالغسل حتى يوم



عن يروعه عدمه (قوله ادر موضعيها ولم تسقط) هو التسامح فان العبرة في الخلف للترفع بالفعل (قوله فان ضرره)  
 اي اذ التها الشدة لصوقها بالحل (فرع) في جامع الجوامع رجل به ومذواواه وامر ان لا يغسل فهو كالجيرة  
 ابو السعود (قوله والمحدث والجنب الخ) هو العاشم (قوله عليها) اي الجيرة وعلى نوابعها كسرقة القرحة  
 وموضع القصد والكي (قوله ولا يشترط استيعاب) منافع لقوله سابقا ويمسح المقصد على كل عصابة  
 ولو اقتصر على هذا السكان اولى لانه هو الغنى به (قوله وتكرار في الاصح) والخلف لا يشترط فيه التكرار اتفاقا  
 وهو الحادي عشر من اوجه المخالفة من حيث الاتفاق والاختلاف (قوله فيكي في مسح اكثرها) والفرض  
 في مسح الخلف قدر ثلاث اصابع اليد وهذا هو الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط فيه ثمة الخ) هو الثالث  
 عشر من حيث الاتفاق والاختلاف وقد ذكر الشارح وجهين زائدتين ما اذا بدل الجيرة باخرى وما اذا سقطت  
 العليا وزاد في الجوارح سائمة اذا سقطت عن بر لا يجب الاغسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف  
 الخلف فانه يجب غسل الرجلين الثاني اذا مسح عليها ثم شد عليها اخرى او عصابة جازا مسح على القوفان بخلاف  
 الخلف اذا مسح عليه لا يجوز المسح على القوفان الثالث اذا دخل الماء تحتها لا يبطل المسح اتفاقا بخلاف  
 الخلف الرابع اذا كان الباقي من العضو المصوب اقل من ثلاث اصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليها  
 بخلاف الخلف الخامس ان مسح الجيرة ليس ثابتا بالكتاب اتفاقا بخلاف الخلف السادس ان مسح الجيرة  
 يجوز تركه في بعض الروايات بخلاف الخلف وزاد في التهرجها وهوان مسح الجيرة ليس خلفا عن غسل  
 ما تحتها ولا بدلا بخلاف الخلف فانه خلف والبديل ما لا يجوز عند القدرة على الاصل كالتميم والخلف ما يجوز  
 كمسح الخلف وزدت وجهها وهوان مسح الجيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخلف اه حلي (قوله)  
 وما في نسخ المتن اي من قوله ومسح فهو مقصد وخرج على كل عصابة (قوله رجع عنه المصنف) فالاولى  
 عدم ذكره مدفوعا للاعتراض بالتناقض عنه

### (باب الحيض)

(قوله عنون به) اي جعل الحيض عنوانا على ما ذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما  
 (قوله واصالته) عطف مرادف على ما قبله فان الاصل يطلق على الكثير الغالب (قوله والا ففى ثلاثة)  
 اي الانتقال لئلا عنون بالحيض لاجل ما ذكره لكون المصنف اقتصر عليه فلا يصح لان المذكور فيه ثلاثة  
 دماء الحيض والنفاس والاستحاضة (قوله السيلان) يقال حاض الوادى اذا مال وسعى حبضا لسيلانه  
 في اوقاته وله خمسة عشر اسماء جمعها النواحي في بيتين فقال من البسيط

للحيض عشرة اسماء وخمسيتها حيض محيض مخاض طمث اكبار  
 طمس عراذر الزمع اذى نضك \* درس دراس نفاس قرء عصار

وذكر في التهران الحيض لا يكون في غير المراتب الا في الارنب والضيق والخفاش وذكر بعضهم ان ما يحيض من  
 الحيوانات عشرة جمعت في قوله

الحيض بأفى للنساء وتسعة \* وهى النياق وضبعها والارنب  
 والورغ والخفاش حجرة كلبة \* والعرس والحيات منها تحسب  
 والبعض زاد سمكة رعاشة \* فاحفظ في حفظ النظائر برغب

(قوله مانعية) اي يمنع عما اشترط له الطهارة كالصلاة ومس المصنف وعن الصوم ودخول المسجد والقربات  
 ولا يخفى ان هذا امر يف بالحكم (قوله شرعية) اي اعتبرها الشارع مانعا وان لم تكن حسية (قوله دم  
 من رحم) يقال على هذا التعميم انه يلزم ان لا تسمى حائضا في غير وقت درو الدم والواقع خلافه (قوله)  
 من رحم) هو وعاء الولد ويقال له ام الاولاد وفيه فيض الغفار ان الله تعالى خلق الرحم على صورة حيوان  
 فاتق فاما شئ اشتباها لقم الخ (قوله خرج) اي بالرحم الاستحاضة اي والرعاف ودم الجراحات وما يكون  
 منه لا من آدمية لان المراد رحم امرأة وما يخرج من الدبر من الدم فانه ليس بحيض لكن يستحب لها  
 ان تغسل عند انقطاع الدم منه فان امسك فوجها عنها فهو واجب الى مجر عن الخلصة (قوله ومنه) اي  
 من الاستحاضة وذكر الضمير نظر الكون لها (قوله ومشكل) اي خشي مشكل فانه اذا نزل من ذكره

اول موضعها اول منسقط (مختص) ويختص  
 فتبينه بما اذا لم يضر اذا لم يضر  
 فلا يجوز (وارجل والبراد والمحدث والجنب  
 في المسح عليها وعلى نوابعها) (استيعاب) (مكرر)  
 (ولا يشترط في مسح اكثرها) مرة به في  
 في الاصح فيكي في مسح اكثرها (اتفاقا بخلاف  
 وكذا لا يشترط في مسح اكثرها) (مكرر)  
 الخلف في قول وما في نسخ المتن رجع عنه  
 المصنف في شرحه  
 باب الحيض ثلاثة  
 عنون به كثره واصالته واستحاضة (هو) لغة السيلان  
 حيض ونفاس واحداث مانعية  
 وشرا على القول بانه من الاحداث مانعية  
 شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول  
 بالاجناس (دم من رحم) خرج  
 الاستحاضة ومنه ما راه من غير آية  
 ومشكل

ومن فرجه دم اعتبر بالمني وكان الدم استحاضة بحدوثه لانه لا يشبهه بغيره بخلاف الحيض ويشبهه بالاستحاضة اه حلي لكن في تسميته مشكلا نظر اللهم الا ان يقال باعتبار ما كان وفي تسمية هذا الدم النازل منه استحاضة نظرا لان الاستحاضة سيلان الدم من الأنثى في غير اوقات الحيض (قوله خرج النفاس) فانه وان كان خارجا من الرحم الا انه بسبب داء الولادة والمراد بالرحم الرحم السليم عن دأبه وانما قيدنا بقولنا به لانه مرض السلية الرحم لا يمنع كون مآزرها في عاداتها مثلا حيضا بحدوثه (قوله وسببه ابتداء) اي السبب في حصوله (قوله ابتداء الله لحواء) فيه رد على من قال انه اول ما ارسل على نبي اسرا تيل فان الحديث دال على عمومه لجميع بنات آدم والحديث اقوى وهو ماروي عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذانئى كتبه الله تعالى على بنات آدم (قوله لا لكل الشجرة) علمه للابتلاء واختلاف في الشجرة فقيل هي الخطة وقيل التين وقيل النكرم لكن بردي على الاول ان الخطة من النجم الذي لا ساق له لامن الشجر اللهم الا ان يقال بتغير صفته بعد اخراجه من الخنة (قوله وركنه بروز الدم) اي الى الخارج هو المتمدن وقال محمد بالاحساس وغمره بخلاف تظهر فيما لو توطأت ووضع الكرسف ثم احسب نزول الدم قبل الغروب ثم رفعت بعد نفوذ الصوم عنده خلافا لهما يعني اذ لم يحاذ حرف الفرج فان حاذاه كان حيضا وانفاسا اتفاقا كذا في الشهر (قوله نصاب الطهر) وهو خمسة عشر يوما (قوله ولو حكي) كالاستحاضة فانها طاهرة حكي (قوله وعدم نقصه) اي الدم عن اقله وهو ثلاثة ايام كاي (قوله ووقت نبوته بالبروز) لافائدة له بعد قوله وركنه بروز الدم (قوله فيه تترك الصلاة) ولا تنتظر مضى اقله (قوله ولو ابتداء) اي رآته في سن يحكم فيه بيلوغها فانها تترك الصلاة والصوم عندا كثر مشايخ بخاري (قوله لان الاصل العصة) اي حصة الاجسام والمرض المقتضى للاستحاضة عارض وهذا تعليل لقوله فيه تترك الصلاة (قوله اقله) اي مدة اقله واقل مدته على طريق الاستخدام فوسناني اي حيث رجع الضمير الى الحيض بمعنى المدة (قوله ثلاثة ايام) بالنصب على الظرفية على الاول والرفع على الخبرية على الثاني فهستاني قلت ويجوز الرفع ايضا على الاول (قوله فلاضافة) لوجه لا فريغ فالاولى الاتيان بالاول (قوله ليسان العدد) اي عدد اللسان وهي كونها ثلاثا مطلقا لا بقيد كونها بالي ثلاث الايام التي فيها الحيض (قوله بالساعات) وهي اثنتان وسبعون ساعة على ما قال اهل التنجيم فان الساعة عند المتشرعة جزء من الزمان وان قل فلو رأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع ربه كان استحاضة حتى يطالع نصفه ويكون حيضا فقهستاني (قوله الفلكية) هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى المعدلة ايضا واحترز به عن الساعات اللغوية ودعاها الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من طلوع الشمس الى غروبها والليل الذي هو من غروب الشمس الى طلوعها حاجي (قوله للاختصاص) بكونها بالي هذه الايام ولم يرد استبعاد ساعات الايام والي بالي به لان انقطاع ساعة او ساعتين لا يضر اه ابوالسعود (قوله واكثره عشرة) يقال فيه ما قيل في قوله واقله ثلاثة (قوله كذا رواه الدارقطني وغيره) فروى من طرق متعددة بها ارتقى الى مرتبة الحسن نهر (قوله والناسق) بلو بشئ قليل (قوله والرائد على اكثره) ولو بشئ يسير فالمعتادة بخمسة مثلا اذ رأت الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في الحادي عشر حين طلع ثلثاء فالرائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر الصمدس فهستاني (قوله وماتر الصغرة الخ) تنزل في البحر عن بعض المشايخ ان مآثرها لم تغيرة قبل استكمال تسع سنين دم فساد ولا يقال له استحاضة (قوله وآيسة) بجمع الوانة (قوله على ظاهر المذهب) احترزه عن قول من يقول ان رأت دمها قويا كالاسود والاحمر القاني كان حيضا حلي عن البحر (قوله ولو قبل خروج اكثر الولد) فتوض أن قدر في هذه الحالة الوتيم ونحوه بالصلاة ولا تؤثر فاعذر الصحاح الصادر من عن المجتبى (قوله والنفس والحيض) اي اذا استكمل النفاس اكثره (قوله اجساما) اي من العجوبة رضي الله تعالى عنهم اجمعين (قوله وان استغرق العمر) صادق ثلاث صور الاول ان تبلغ بالسن وتبقى بلا دم طول عمرها فقصوم وتصلى وبأنتها زوجها وتضي عدتها بالاشهر الثانية ان ترى الدم عند البلوغ او بعده اقل من ثلاثة ايام ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة ان ترى ما يصلح حيضا

(لا لولادة) خرج النفاس وسبب ابتداء ابتداء الله لحواء لا لكل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشروطه تقديم نصاب الطهر ولو حكي وعدم نقصه من اقله وركنه بعد التسع ووقت نبوته بالبروز فيه تترك الصلاة ولو مبتدأة في الاصح لان الاصل العدة والحيض دم حصة نهي (واقله ثلاثة ايام بلياليها) الثلاث فلاضافة لبيان العدد المقدر بالساعات الناصب لبيان تلك الاختصاص فلا بد من كونها بالي ثلاث ايام وكذا قوله (واكثره عشرة) بغش لبيان كذا رواه الدارقطني وغيره (والناسق) لبيان (والرائد) على اكثره او كثرهما (ومآثره) عن اقله العادة وجاوزا كثرهما وآيسة على او على اقله تسع على المتمدن وآيسة على صغرة دون تسع (وحمل) ولو قبل تسع سنين ظاهر المذهب (استحاضة) واذل الدم (خمسة) اكثر الولد (الناسق) والحيض (خمسة) عن يمين (والايام اجساما) (الاخذ) (الاختصاص) وان استغرق العمر (الاخذ) (الاختصاص) الى (حسب عادة) لما اذا استمر بها الدم

ثم يستمر انقطاعه وحكمها كالاولى الا انها لا تقضى لمعاودة الابلحيض ان طرأ الحيض عليها قبل سن  
الاياس وان لم يطرأ قبل اشهر من ابتداء سن الاياس كما يأتي في العدة اه حلي (قوله فيجد بشهرين) هذا  
في المعتادة والحيرة لافي المبتدأة اذ حيضها من كل شهر عشرة من اول ما رأت سواء كانت في العشرة  
الاولى او الثانية او الثالثة وباقيه طهرها لو ابتدئت مع البلوغ في رابع عشر المحرم مثلاً يكون ابتداء حيضها  
الثاني في رابع عشر صفر وهـ لم جـ راو اذا عرفت هذا فاعلم انه ان طلقها زوجها في آخر الطهر انقضت  
بثلاثة وستين يوماً ثلاث حيض بثلاثين وطهر ان احدهما عشرون والاخر تسعة عشر وان طلقها في اول  
الطهر انقضت عدتها بثمانية وتسعة وعشرين ثلاث حيض بثلاثين وثلاثة اطهر اراحدها عشرون واثنان  
كل واحد منهما تسعة عشر او احدها تسعة عشر واثنان كل واحد منهما عشرون وان طلقها في اول  
الحيض انقضت عدتها بثمانية وتسعين او تسعة وتسعين اربع حيض باربعين وثلاثة اطهر ارا على نحو ما تقدمنا  
(قوله وعـ كلامه الخ) هو صحيح في ذاته لان قوله لا عند نصب عادة لها اذا استبرأ الدم مادق بالعشرين  
في المبتدأة (قوله والمعتادة) اى التي لم تنس عادتها بقريضة المقابلة وصورتها اذا بلغت برؤية عشرة مثلاً  
دما وستة طهر اثم استبرأ الدم فقال ابو عصمة والقاضي ابو حازم حيضها ما رأت وطهرها ما رأت فتقضى  
عدتها بثلاث سنين وثلاثين يوماً وفي القهس تاتي عن الشريد ان اكثر الطهر في حقها شهران وعليه الفتوى  
لانه ايسر كما في النهاية (قوله وتسمى الحيرة) بفتح الياء المشناة تحت او كسر ها اى حيرة الله تعالى او هي  
حيرة الفقيه ومثله في الوجهين المضلة والضلال ضد الهدى كذا في القاموس حلي (قوله واضلالها)  
المناسب وتضليلها ايناسب مادة المضلة والخطب فيه سهل حلي (قوله اما بعدد) صورته نسبت عدد ايام  
حيضها مع عاينها انها تحيض في كل شهر اى في اول كل شهر مرة لانها لم تنس الوقت وحكمها انها تدع الصلاة  
ثلاثة ايام من اول الاستمرار لتيقنها فيم بالحيض ثم تغتسل سبعة ايام لكل صلاة لتردد حالها فيها بين الحيض  
والطهر والخروج من الحيض ثم تتوضأ عشرين يوماً لوقت كل صلاة لتيقنها فيها بالطهر وياتيها زوجها حلي (قوله  
او يمكن) صورته علمت عدد ايام حيضها ونسبت مكانها وحكمها انها ان نسبت ايامها في ضعفها او اكثر  
فلا يتيقن بالحيض في شئ منه كالو نسبت ثلاثة في ستة او اكثر ومتى نسبت في دون الضعف فانها تيقن بالحيض  
في شئ منه كما لو نسبت ثلاثة في خمسة فانها تيقن بالحيض في اليوم الثالث فلونسبت ثلاثة في عشرة  
معلومة وتوضأت في ثلاثة من اول العشرة للتردد بين الطهر والحيض والدخول في الحيض ثم اغتسلت لكل  
صلاة الى آخر العشرة للتردد بين الطهر والحيض والخروج من الحيض ومثله اذ نسبت اربعة او خمسة في العشرة  
حيث تتوضأ في الاربعة وتغتسل في الستة وتتوضأ في الخمسة وتغتسل في الخمسة الاخرى ولونسبت ستة  
توضأت اربعة وتدع الصلاة يومين لتيقنها بالحيض فيم ما ثم تغتسل اربعة لكل صلاة وان نسبت سبعة توضأت  
ثلاثة وتدع الصلاة اربعة واغتسلت ثلاثة وقس على هذا حلي (قوله او بهما) اى بالعدد والمكان وحكمها  
انها تحري وان لم يكن لها اى اغتسلت لكل صلاة وتصل المكتوبات الى آخر ما ذكره الشارح اه حلي (قوله  
وحاصله انها تحري الخ) اعلم ان حاصل كلامهم في الحيرة انها متى تيقنت بالحيض في وقت تركت العبادة  
ولا تحرت فان لم يستقر رايها على شئ بل ترددت بين الحيض والطهر توضأت لكل صلاة وهو الاصح وصلت  
الواجبات والسنن المؤكدة وقرأت القدر المفروض والواجب على الراجح وفي الاخيرتين على الصحيح ولا تدخل  
مسجد او لا تمس مذهباً ولا توطأ بالتحري على الارجح ونصوم رمضان ثم تقضى عشرين يوماً ان علمت ان ابتداء  
ليلها وان حيضها في كل شهر عشرة ايام فانفتت عشرة يجوز حصولها في الحيض فتقضى عشرة اخرى  
وان علمته نهاراً فتت عشرين وعشرين يوماً لان اكثر ما فسد من صومها في الشهر احد عشر يوماً فتقضى ضعفه  
احتيالاً وان لم تعلم شيئاً مع التردد المذكور فماسة المشايخ على العشرين لان الحيض لا يزيد على عشرة وقبل  
اثنين وعشرين احتياطاً لحوالان يكون بالتمسار ولو لمحت انت بطواف الزيادة ثم اعادته بعد عشرة وبالصدر  
ولا تعيده ولو سمعت آية التلاوة فصعدت لتجنب الاعادة لانها ان كانت طاهرة فقد صح ادؤها والا يلزمها  
وان سجدت بعد ذلك اعادت بعد العشرة لاحتمال طهرها وقت السجدة وحيضها وقت السجدة وما قضاها  
الفواتق فان قضتها لم يمس اعادتها بعد عشرة ايام لاحتمال حيضها وقت القضاء وقد رطهرها في حق القضاء

فجد لا جيل العدة بشهرين به يعني وعـ  
كلامه المبتدأة والمعتادة ونسبت عادتها  
وتسمى الحيرة والمضلة والضلال اما بعدد  
او يمكن او بهما كما بسط في الجبر والحجوى  
وحاصله انها تحري







سألت آدم عليه الصلاة والسلام هل تصلي أولا فقال لا اعلم فآوحى الله عز وجل اليه ان تترك الصلاة فلما طهرت  
سأله فقال لا اعلم فآوحى اليه ان لا قضاء عليها ثم رأى أنه في وقت الصوم فسأله فامرها بترك الصوم وعدم  
قضائه قياسا على الصلاة فامرها الله تبارك وتعالى بقضاء الصوم من قبل ان ادم امرها بذلك بغير امر الله  
سبحانه وتعالى وقيل القياس انما صدر من حواء عليها السلام ( قوله ولو شرعت تطوعا فيها ) اي الصلاة  
والصوم وخص التطوع لان فرض الصلاة لا يقضى وفرض الصوم يقضى ( قوله خلا لما زعمه صدور الشرعة )  
من انه يجب قضاء نفل الصلاة لان نفل الصوم اهلبي ( قوله حكم بجيضاها مذ قامت ) وذلك احتياط فتقضى  
الصلاة التي نامت في وقتها حتى خرج لان الحوادث تضاف الى اقرب اوقاتها ( قوله وبكسه مذ قامت ) اي  
ماذا نامت حائضة وقامت طاهرة حكم بطهرها مذ قامت قال ابو السعود ولو قال وبطهرها مذ قامت في عكسه  
لكان اولي اذا المراد هو هذا بان نامت في آخر حيضها وقامت طاهرة فانه يحكم بطهرها مذ قامت احتياطا فانه  
فان سياق كلامه يعطي ان المراد من قوله وبكسه مذ قامت انه يحكم بجيضاها مذ قامت وليس كذلك والحاصل  
انه استعمل العكس فيها هو الاعم من عكس المسئلة وعكس حكمها رعاية الاختصاص اه ( قوله احتياطا ) علة  
للعكس فقط اه اقول بل هو علة لهما معا كما علمنا به فيما سبق وما يدل عليه عبارة البحر ونصها ولو وضعت  
الكسوف ليلا فلما أصبحت رأيت الطهر تقضى العشاء فلو كانت طاهرة فرأت البله حين أصبحت تقضيها ايضا  
ان لم تكن صليتها قبل الوضع اثر الالهيا طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعته وحائضا في الثانية حين رفعته  
اخذا بالاحتياط فنهما اه ( قوله ويمنع حل دخول مسجد ) انما ذكره دون الصحة لانه لا معنى لثني الصحة فيه  
والمراد بالمسجد موضع العبادة المعهود فتمثل الكعبة دون مسجد البيت وفيه اشارة الى انه لا يدخل المسجد  
من على بدنه نجاسة وفي الخزانة اذا فاس في المسجد لم يبرعهم به بأسا وقال بعضهم اذا احتاج اليه يخرج  
منه وهو الاصح حموى قيد بالمسجد للاحتراز عن الجبانة ومحل العيد لانه ليس لهما حكم المسجد في حرمة  
الدخول وان كان لهما حكمه عند أداء الصلاة حتى صح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة وخرج ايضا  
الرباط والمدرسة وفي البحر عن القضية المدرسة كالمسجد اذا لم يمنع اهلها الناس من الصلاة في مسجد هاهنا  
المسجد له حكم المسجد في حق جوار الاقتداء بالامام وان لم تكن الصفوف متصلة والمسجد ملان والباحض  
والجنب دخوله وظلله بابه كذلك واطلاقه بغيره منع المرور ايضا وقيد في الدربان لا يكون ثم ضرورة فان كانت  
كان يكون باب بيته الى المسجد فلا قال في البحر وينبغي ان يقيد بان لا يتمكن من تحويل بابه وان لا يقدر على  
السكنى في غيره ولو احتمل في المسجد تيمم وخرج ان لم يخف وجلس مع التيمم ان خاف الا انه لا يصلي ولا يقرأ وظاهر  
ما في المحيط وجوب هذا التيمم وفصل في السراج بين ان يخرج سريعا فيجوز تركه او يكثر فيه اللغو فلا يجوز  
تركه وعليه يحمل ما في المحيط اه ( تنبيه ) خص صلى الله عليه وسلم بدخول المسجد ومكثه فيه جنبا وبه خص على  
ابن ابي طالب لان بيته كان في المسجد كما خص صلى الله عليه وسلم الزبير باباحة لبس الحرير لما شك من اذية  
القمم وخص غيره بغير ذلك وما ينطق عن الهوى اه ابو السعود ( قوله وحل الطواف ) انما قيد بالحل فيه  
للاشارة الى محتمه منها ولو فعلته كانت عاصية معاقبة وتحلل به من احرامها الطواف الزائرة وعليه يندفئة  
والطهارة في الطواف واجبة فتركها مكروه محرما لكن لما كان الطواف لا يكون الا في المسجد كان  
حراما من جهته زيادة عليها ولو حاضرت بعد ما دخلت وجب عليها ان لا تطوف وحرم مكثها بمجرد قليل  
زيادة فان قلت اذا كان دخول المسجد حراما فالطواف اولى بالحاجة الى ذكره قلت لثلاثتهم انه لما جاز  
الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلان يجوز الطواف اولى كذا في المنع عن العيني ( قوله ولو بعد دخوله المسجد )  
المراد ان الطواف لا يحل ولو عرض الحيف بعد دخول المسجد فعدم الحل ذاتي له لالعله دخول المسجد ( قوله )  
وشرعها فيه ) من مدخول المبالغة وانما ذكره لدفع توهم انه مما يلزم بالشرع فاذا شرعت فيه تنه ( قوله )  
وقر بان مات تحت ازار ) من اضافة المصدر الى مفعوله والتقدير ويمنع الحيف قربان زوجها ما تحت ازارها قاله  
في البحر ( قوله يعني ما بين سرور وكربة ) فيجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها والحرم الاستمتاع  
بما بينهما ويجوز الاستمتاع بما عداها ذكر بوطي وغيره ولو بلا حائل وكذا بما بينهما بحائل بغير الوطى ولو تلطخ  
دما ولا يكره طبعها ولا استعمال ما منه من مجن ارماء او غيرهما الا اذا توضأت بقصد القرية كما هو المستحب

ولو شرعت تطوعا فيها فحاضرت  
خلافا لما زعمه صدور الشرعة بغير وفي القبيض  
لوقامت طاهرة وقامت حائضة حكم  
بجيضاها مذ قامت وبكسه مذ قامت  
احتياطيا (ن) يمنع حل (دخول مسجد)  
حل (الطواف) ولو بعد دخوله المسجد  
وشرعها فيه (وقر بان مات تحت ازار)

فانه يصير مستعملا وفي فتاوى الولوالجي ولا ينبغي ان يعزل عن فراشه لان ذلك يشبه فعل اليهود كذا  
 في البحر (قوله ولو بلا شهوة) افاد حرمة مسه بلا شهوة (قوله وحل ما عداه) اي ما عدا القربان المذكور  
 وهو صادق بالنظر الى ما تحت الازار سواء كان بشهوة ام لا وصادق باستمتاع بقية البدن سواء كان ذلك  
 الاستمتاع نظرا ام مباشرة بشهوة ام لاحابى وهذا معنى الاطلاق (قوله وعمل يحل النظر) اي بشهوة وهو  
 بغيرها لا تردد في جواز وجهه ووجه تردد الشارح في حل النظر ما ذكره الشيخان الاخوان صاحب التهر و صاحب  
 البحر فانه قال في البحر ووقع في بعض العبارات لفظ الاستمتاع وهو يشمل النظر واللمس بشهوة ووقع في عبارة  
 كثير لفظ المباشرة والقربان ومقتضاها تحريم اللمس بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة فيهما عموم  
 وخصوص من وجه والذي يظهر ان التحريم منوط بالمباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو بشهوة وليس  
 هو اعظم من تقبيلها في وجهها بشهوة كما لا يخفى وقال في التهر ولقائل ان يفرق بينهما بان النظر الى هذا  
 الخاص استمتع بما لا يحل بخلاف التقبيل في الوجه كما هو ظاهر قال الحلبي يرد على صاحب التهر انه  
 ان اراد بقوله استمتع بما لا يحل انه استمتع بموضع لا يحل مباشرته فسلم لكن لا يلزم من حرمة المباشرة  
 حرمة النظر وان اراد انه استمتع بموضع لا يحل النظر اليه فهو عين المدعى فكان مصادرة والدليل مشرق  
 على مدعى صاحب البحر وذلك ان الشارع انما نهى عن المباشرة وهي ان يتلاقى القربان بلا حائل لكن  
 لما كان للفرج حريم وهو ما بين السرة والركبة منع منه ايضا خشية الوقوع فيما عساه يقع فيه باقتراب  
 هذا الموضع فان من حام حول الحصى وشك ان يقع فيه او يقال ان الشارع حكيم وهذه المواضع لا تخلو عن  
 تلوث ونجاسة فنهى عن القرب خشية التلوث بقي النظر الى هذه المواضع على اصل الاباحة بالزوجة  
 فتحرى له لا دليل عليه فتخلص من هذا انه لا تردد في حل النظر وانه داخل في قوله وحل ما عداه مطلقا (قوله  
 ومباشرتها) سبب ترده في المباشرة تردد صاحب البحر فيها حيث قال ولم ار لهم حكما مباشرتها ولقائل  
 ان يمنعها به لما حرم تمكينها من استمتاعها بها حرم فعلمنا به بالاولى ولقائل ان يجوز به بان حرمة عليه لكونها احاطا  
 وهو مفقود في حقه فحل لها الاستمتاع به ولان غاية مسها المذكورة استمتاع بكفها وهو جاز قطعنا قال في التهر  
 ومقتضى النظر ان يقال بجرمة مباشرتها حيث كانت بما بين سرتها وكبها لا ما بين سرتها وركبتها كما اذا  
 وضعت يدها على فرجه اه وفيه نظر لان حرمة مباشرتها بما بين السرة والركبة على ما ادعاه انما هو لكونه ربما  
 يكون سببا وباءا لوطئها المجمع على حرمة وهذا موجود فيما اذا كانت المباشرة بما بين سرتها وركبتها محوى  
 وفيه ان التقبيل بشهوة جائز وهو مما يبيح على الوطئ (قوله وقرأه قرآن) اي يمنع الحيض ومثله الجنابة قراءة  
 قرآن وشمل اطلاقه الاية وما دونها وقول الكرخي وصححه صاحب الهداية في التجهيز وقاضى خان في شرح  
 الجامع الصغير والولوالجي في فتاوه وشي عليه المصنف في المستصفي وقواد في السكاكي ونسبه صاحب البدائع  
 الى عامة المشايخ وصححه مع فلاه بان الاحاديث لم تفصل بين القليل والكثير ويؤيده ما رواه الدارقطني عن علي  
 رضي الله تعالى عنه قال اقرؤا القرأه ما لم يصب احدكم جنابة فان اصابه فلا ولا حرقا واحدا كذا في البحر (قوله  
 بقصده) اما اذا قرأ على قصد الثناء او افتتاح امر لا يمنع في اصح الروايات والتسمية لا تمنع اتفاقا اذا كانت على  
 قصد الثناء او افتتاح امر خلاصة وفي العمود لا يلاي الليث ولو قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئا من الايات التي  
 فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا بأس به وفي غاية البيان انه المختار وظاهر تقييد صاحب العمود بالايات التي  
 فيها معنى الدعاء يفهم ان ما ليس كذلك كسورة ابي لهب لا يؤثر قصد غير القرأه آتية في حله وهو كذلك لان مفاهيم  
 الكتب جمعة وحينئذ فلا وجه لتوقف صاحب التهر فيه قال في البحر واما الاذكار فالمتقول اباحها مطلقا  
 ويدخل فيها اللهم اهدنا والهم اناستة منك على ما عليه الفتوى وفي الهداية وغيرها استحباب الوضوء لانه كراهه  
 تعالى وتركه خلاف الاولى وهو مرجع كراهه التنزيه (قوله ومسه) اي القرأه ان سواء كان مكتوبا على لوح  
 او درهم او حائط لكن لا يجوز مس المحفف كله المكتوب وغيره على المعتمد بخلاف غيره فانه لا يمنع الامس  
 المكتوب وتكره القراءة في الخرج والمغتسل والحام وفي الخلاصة انما ذكره القراءة في الحمام اذا قرأ جهرها ان قرأ  
 في نفسه لا بأس به هو المختار ولو كان على خاتمه اسم الله تعالى يجعل الفص الى باطن الكف وان غسل الجنب فيه  
 بيقر أو يده ليس او غسل المحدث يده ليس لم يطلق له المس ولا القرأه للجنب لان الجنابة والحديث لا يتجزآن

نحو  
 ولو بلا شهوة وحل ما عداه مطلقا كذا في  
 يحل النظر وما بين سرتها وكبها لا يفرق بينهما بان النظر الى هذا  
 فوان بقصده (ومسه)



قال ابو السعود قوله في البحر وهكذا جواب صومه اذا ظهرت قبل الفجر اي يشترط لوجوب صوم ذلك اليوم ان يبقى من الليل بعد الانقطاع ما يتمكن فيه من الاعتسال ولبس الثياب وكذا يشترط هذا لوجوب قضاء العشاء فلا فرق بين الصلاة والصوم الا في زمن التعرمة حيث اختصت الصلاة باعتبار بناء على ما سبق من ان عدم اعتباره في حق الصوم هو الاصح (قوله مطلقا) سواء كان الانقطاع لاكثر الحيض اوله وذلك حلي (قوله وكذا الغسل لولا كثرة) الحاصل كما في التهران زمن الغسل من الحيض فيما اذا تصرف لاقلة ومن الطهر فيما اذا تصرف لاكثره لانه لا يزيد الايام على العشرة وذلك في حق القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج باخر لا في جميع الاحكام الا ترى انها لو طهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اغسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشرة بعد زوال الشفق فهو طهر تام وان لم يتم خمسة عشر من وقت الاعتسال اه ابو السعود (قوله فتعفى) اي الصلاة (قوله وقد الغسل والتعرمة) اي ولبس الثياب حلي (قوله فقد والتعرمة) لانه جهادك الوقت ويكون اداء (قوله كما يحرم به غير واحد) اي جماعة منهم صاحب الميسر وصاحب الاختيار وصاحب فتح القدير (قوله وكذا مستحل وطئ الدبر) اي دبر الحليلة اما بدبر نحو الغلام فالظاهر عدم جريان الخلاف في التكفير وان كان التعليل الا في يظهر فيه ايضا قال الشرنبلالي ولم ارحمكم واطئ النفساء مستحلا من حيث التكفير (قوله خلاصه) لم يتعرض لذكر الدبر فيها وقد ذكر عبارتها العلامة زين في بحره (قوله لانه حرام لغيره) وهو الايداء ولا يكفر مستحل الحرام وعكسه الا اذا كان حراما لعينه وثبت حرمة بدليل مقطوع به اما اذا كان حراما لغيره بدليل مقطوع به او حراما لعينه باخبار الاحاد لا يكفر اذا اعتقد حله كذا في البحر (قوله ولورواية ضعيفة) وعلى المفتي ان يميل الى تلك الرواية فانه في البحر وافتاء المفتي لا يغير ما عند الله من كفا رايان (قوله فهو كبرى) اي الوطئ حال الحيض كبيرة يجب على فاعله التوبة والاستغفار (قوله لا جاهل الخ) هو على سبيل اللبس المشوش والظاهر ان الجهل انما ينشأ كونه كبيرة لا الحرمة الصغيرة فان الجاهل يعد مفرطا بعدم البحث عما يتعاطاه (قوله ويندب تصدقه بدنيا رافضيه) قيل بدنيار ان كان اول الحيض ونصفه ان وطئ في آخره كان قاتله رأى ان لا معنى للتخفيف بين القليل والكثير في النوع الواحد وقيل ان كان الدم اسود يتصدق بدنيار وان كان اصفر فنصف دينار ويدل له ما روى عنه عليه الصلاة والسلام اذا واقع الرجل اهله وهي حائض ان كان دما حرا فليصدق بدنيار وان كان اصفر فليصدق بدينار وشاروا الظاهر الاخير لتأييده بالحدوث (قوله الظاهر لا) قد يقال انه يحرم عليها التحسين كما يحرم عليه المباشرة فينبذ لها التصديق كما ينسب له وقوله وهل على المرأة اي ندب (قوله كرهاف) بضم الراءم الانف ابو السعود (تمة) دم الاستحاضة انواعه ستة الدم للناسق من اقل الحيض والثاني ما زاد على اكثر الحيض والثالث ما زاد على حيض المبتدأة وحيض العشرة من كل شهر والرابع ما زاد على ثمان المبتدأة وهو ربعون والخامس ما زاد على العادة فيعسا وجاوزا اكثرهما والسادس ما تراء الحاصل حوى ودم الابسة والصغيرة ودم بيضة الرحم منه ابو السعود وعلامة دمها انه لا راحة له ودم الحيض منقن الرايحة بجر (قوله وقتا كاملا) طرف لقوله دأتم والاولى عدم هذا التقيد لانه في حكمه في الدوام وعدمه (قوله لا يمنع صوما) وقراءة مؤسس مخفف ودخول مسجد وكذا لا تمنع عن الطواف اذا امننت من اللوث فاستثنى عن الخزانة (قوله وجمعا) طاهره جواز في حال سيلانه وان لم يمتد ولو يث وكذا هو ظاهر غيره من المترون والشروح وكتب الحلبي ليس المراد انه يجوز له وطؤه في حالة السيلان كما هو فهمه عبارة فانه يلزم منه التلوث بالنجاسة وهو حرام لغير ضرورة بخلاف نحو الاستنجاء ويدل عليه تعليلهم منع قربان ما تحت الازار بانه مظنة التلوث بالنجاسة وكذا يدل عليه قول الحلبي في شرح المنية الكبير في الانحاس التلوث بالنجاسة مكروه بل مراده انه اذا كان الدم سائلا بعد العشرة بطؤه في وقت لا يقطر فيه الدم بخلاف الحيض فانه لا يحل الوطئ في اثباته ولو لم يكن سيلان اه وفيه انها وقت انقطاعه خرجت عن كونها استحاضة وفي كلامه تناف لانه اذا لم يقطر كيف يكون سائلا وكلام ابن ملك السابق يفيد جواز مع السيلان وكذا قولهم يجوز مباشرة الحائض فوق الازار وان لم يمتد التلوث بالدم وقال القهستاني عند قول الوفاة ولا وطأ انه لا يمنع التقييد وغيره من الدواعي وظاهره حرمة الوطئ في الفرج (قوله لحدث ونسب الخ)

وهي من الطهر ومطلقا وكذا الغسل لولا كثرة الحيض فانه لا يمنع من الغسل في وقت التعرمة ولا في الحيض فتعفى مطلقا ان بقي قدر الغسل والتعرمة ولو لم يشر فليحفظ (و) قطع التلوث بالدم على عشرة فليحفظ (و) كما يحرم به غير واحد وكذا مستحل وطئ الدبر عند الجهور وكذا مستحل (لا) بغيره في المستحب وهو مجتبي (وقيل لا) (وعلمه الموعول) لانه حرام العجم خلاصة (وعلمه الموعول) لانه لا يفتي بكفره لغيرة واليحيى في المرتد انه لا يفتي بضعفها لغيرة في كونه خلاف ولورواية ضعيفة لمسلم كان في كونه خلاف اراعا عالميا بالتوبة ثم وكبره لوعاد ما اختار اراعا قتلته بصره لا جاهلا او مكرها اراعا بصره ومصرفه ويندب تصدقه بدنيار ورافضيه (قوله كرهاف) كراهة وهل على المرأة تصديق قال في النجاسة الظاهر لا (ودم استحاضة) حكمه (كرهاف) دأتم) وقنا كاملا (لا يمنع صوما ولا) ولونه لا (وجما) لحدث ونسب الخ

ان قلت الدليل اخص من المدعى فان الرسول عليه الصلاة والسلام اثنان تكلم على الصلاة فثبت بالحديث حكم الصلاة عبارة وحكم الصوم والجماع دلالة افاده المصنف (قوله وشرا عام) يسمى الدم المذكور به لخروج النفس التي هي اسم لمعلمة الحيوان المولود او طروج النفس بمعنى الدم فانه يسمى نفسا ايضا لان قوامها بالدم وهو تسمية بالمصدر كالحيض (قوله المعتد نعم) وهو قول الامام وصححه في الظهيرية والسراج وبه كان يفتي الصدر والشهيد وبه اخذ اكثر المشايخ فكان هو المذهب فوجب عليه الغسل احتياجا لان الولادة لا تخلو عن قليل دم افاده الشيخ زين (قوله فلو ولدته من سرتها) بان كان بها جرح فانشقت وخرج الولد منها (قوله فنفساء) لانه وجد خروج الدم من الرحم عقب الولادة (قوله والا فذات جرح) يعني لانعطي حكم النفساء (قوله وان ثبت له احكام الولد) من انقضاء العدة وصيروره الامة به ام ولد ولو علق طلاقها بولادتها وقع لوجود الشرط كذا في الفتاوى الظهيرية (قوله لا اقله) اي ان خرج اقل الولد لا يكون حكمها حكم النفساء (قوله فتتوضأ) تفريع على قوله لا اقله (قوله وتوى بصلاة) ولولم تصل تكون عاصية لربها ثم كيف تصل فالوايوني بقدر فيعمل تحتها ليكون ما نزل من الولد فيه او يحفر لها حفرة ويجلس هناك وتصلي كيلا يؤذي ولدها (قوله فاغذرا الصبيح القادر) اي في تأخير الصلاة وتركها ساي لا غدره (قوله الا في سبعة) هي البلوغ والاستبراء والعدة وانه لا حد لاقله وان اكثره اربعون وانه يقطع التتابع في صوم الكثرة وانه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة حلبي (قوله فتصالت مضت عدتي) اي ولدت فوق طلاق وانقضت عدتي بثلاث حيض بعد النفاس (قوله فقد رده الامام) وعلى قوله القنوي نهر (قوله بخمسة وعشرين) واقفه في حق الصوم والصلاة ما يوجد كافي النهاية وانما لم تنقض العدة الا بهذا القدر لانه لو نصب لها دون ذلك كعشرين ادى الى تقض العادة عند عود الدم بعد خمسة عشر يوما لان من اصله ان الدم اذا كان في الاربعين فالطهر المتخلل فيه لا يفصل طال الطهر او قصر بخلافه على التقدير بخمسة وعشرين يوما فانه اذا عاد الدم بعد خمسة عشر يوما محجب حيضة لوقوعه بعد الاربعين التي هي تمام النفاس (قوله مع ثلاث حيض) فادى في مدة تصدق فيها عند خمسة وعشرون يوما وخمسة وعشرون نفاس وخمسة عشر يوما طهر بينه وبين الحيض وثلاث حيض بخمسة عشر يوما بينها طهران بثلاثين يوما حلي بقليل زيادة (قوله والثاني باحد عشر) اي وقد روي يوسف اقل النفاس باحد عشر يوما ليكون اكثر من اكثر الحيض فادى في مدة تصدق فيها عند خمسة وستون يوما احدى عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بتسعة ايام بينها طهران بثلاثين يوما حلي (قوله والثالث بساعة) فادى في مدة التصديق عنده اربعة وخسون وساعة فساعة للنفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بتسعة ايام بينها طهران بثلاثين يوما (قوله واكثره اربعون يوما) لان الروح لا تدخل في الولد قبل اربعة اشهر فتجتمع الدماء اربعة اشهر واذا دخل الروح صار الدم غذاء للولد فاذا خرج الولد خرج ما كان محتبسا من الدماء اربعة اشهر في كل شهر عشرة ايام عنابة (قوله ولان اكثره الخ) يعني بالاجماع كافي الجرح حتى ان من جعل اكثر الحيض خمسة عشر جعل اكثر النفاس ستين حلي (قوله لو مبتدأة) يعني انما يعتبر الزائد على الاكثر استحاضة في حق المبتدأة التي لم تنبت لها عادة (قوله فتردها عادت) فلو كانت عادت باثلاثين يوما وزاد الى الخمسين مثلا فالثلاثون هي النفاس وما بقي استحاضة (قوله وكذا الحيض) يعني ان زاد على عشرة في المبتدأة فالزائد استحاضة وترد المعتادة لعادتها (قوله فان انقطع على اكثرهما) مختار قوله والرائد الخ (قوله او قبله) اي قبل الاكثر (قوله ان وليه طهر تام) يرجع الى كل من الحيض والنفاس وصورتها في الحيض كانت عادت ثمان كل شهر خمسة مثلا فرائستة كان السادس حضا فان طهرت بعد ذلك اربعة عشر يوما ثم رات الدم ردت الى عادتها وكان الزائد استحاضة وان رأت خمسة عشر طهر كانت الستة عادة لها وصورتها في النفاس كانت عادت ثمان في كل نفاس ثلاثين ثم رأت مرة احدا وثلاثين ثم طهرت اربعة عشر ثم رات الدم فانها تزد الى عادتها وهي الثلاثون ويحسب اليوم الزائد من الخمسة عشر التي هي طهر حلي (قوله به بقى) هو قول ابى يوسف وعندهما لا تنبت الا بمرتين لانها من العوداه ابوالسعود (قوله وغنامه فيما علقناه على الملتقى) ثبوت العادة وانتقالها بمرتين مذكور في متن الملتقى لا فيما علقه عليه كما توهمه عبارته ولم يأت في التمرح بشئ يوجب اضافته اليه حلي (قوله من الاول) لانه بالولد الاول طهر انفتاح الرحم

وان قطر الدم على الحصى (والزائد اس) لغة  
ولادة المرأة وشرا (دم) فلو لم تره هل يكون  
نفسه المعتد نعم (يخرج) من رحم فلو ولدته  
من سرتها ان سال الدم من الرحم فنفساء  
والا فذات جرح وان ثبت له احكام الولد  
عقب ولده (او اكثره ولو سقطعا وتوى  
عضوا لا اقله فتتوضأ ان قدرت او تيمم وتوى  
بصلاة ولا تؤثر فاغذرا الصبيح القادر (و)  
حكمه كالحيض في كل شئ الا في سبعة  
ذكرتها في الخزان وشرا في المعتاق منها  
انه لا حد لاقله (الا اذا احتجج اليه لعدة  
كثيرة له اذا ولدت فانت طالق قتلت مضت  
عدتي قدره الامام بخمسة وعشرين  
يوما مع ثلاث حيض والثاني باحد عشر  
والثالث بساعة (واكثره اربعون يوما)  
رواه الترمذي وغيره ولان اكثره  
امثال اكثر الحيض (والزائد)  
(استحاضة) لو مبتدأة اما المعتادة فقد  
لعادتها وكذا الحيض فان انقطع على اكثرهما  
او قبله فالسكول نفاس وكذا الحيض وتنتقل  
لهما تام والافعادتيا وهي تنبت وتنتقل  
عزبه بقى وغنامه فيما علقناه على الملتقى  
(والنفاس لا من الاول) هما ولدا  
بينهما دون نصف حول وكذا الثلاثة ولو بين  
الاول والثالث اكثر منه في الاصح

فكان المرق عقيب نفاسه وهو المعتد واقاد المصنف ان مآثره عقب الثاني ان كان قبل الاربعين فهو نفاس  
 لا اول لتنامها واستحاضة بعد غلبتها فتعطل وتصلى كما وضعت الثاني وهو الصحيح كذا في البحر (قوله  
 لتعطلها ما فراغ) اي لتعلق انقضاء العدة بفراغ الرحم وهو لا يفرض الا بزوج كل ما فيه (قوله مثلث السين)  
 والاكثر الكسر كما صرح به القهستاني وتفيده عبارة البحر (قوله اي مسقوط) الذي في البحر اتعبير بالساقط  
 وهو الحق لنفا ومعنى اما انظرا فلان سقط لازم لا يبي منه اسم المذلول واما معنى فلان المقصود سقوط  
 الولد سواء سقط بنفسه او سقطه غيره اه حلي (قوله ولا يستبين خلقه الخ) في النهر عن البحر عن الزيلعي  
 في ثبوت النسب انه لا يستبين خلقه الا في مائة وعشرين يوما المراد نفخ الروح والا فالمشاهد ظهور خلقه  
 قبلها راقول انما ذكر الزيلعي هذا في نكاح الرقيق وكون المراد به ماذكر ممنوع وقد وجهه في البدائع  
 وغيرها بان يكون اربعين يوما لنفاته واربعين علقه واربعين مضغة وعبارة في عقد الفرائد قالوا بياح لها  
 ان تصلي في المعتدل الدم ما دام الحمل مضغة او علقه ولم يخلق له عضو وتدر تلك المدة بمائة وعشرين يوما  
 وانما اباحوا ذلك لانه ليس بادى اه ولا مانع انه بعد هذه المدة لم يخلق اعضاؤه وينفخ فيه الروح اه حلي  
 ويدل عليه ما في القهستاني انه بعد مضى اربعة اشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين (قوله  
 والامة ام ولد) اي ان ادعاه المولى كما في شرح الطحاوي والامة خلاف الحرة اصلها امو قلبت الواو الفاء  
 وحذفت لالتقاء الساكنين ثم عوضت التاء قهستاني (قوله في تعليقه) اي كل معلق من الطلاق والعتاق  
 وغيرهما بالولادة قهستاني (قوله وتتقضى به العدة) اي عدة الحامل حرة كانت اوامة مطلقة او متوفى  
 عنها زوجها قهستاني (قوله والاستحاضة) اي وان لم يدم ثلثا وتقدمه طهر تام او دام ثلثا ولم يتقدمه  
 طهر تام اه حلي (قوله ولم يدر حاله الخ) اختصر عبارة البحر هنا اختصارا محلا بالمعنى واقتضى الحال  
 ايرادها وهي وان كان لا يدرى امستبين هولاء بان اسقطت في المخرج واستمر بها الدم ان اسقطت اول ايامها  
 تركت الصلاة قدر عاداتها يمين لانها اما حائض او نفساء ثم تغسل وتصلى عاداتها في الطهر بالشك لاحتمال  
 كونها نفساء او طاهرة ثم تترك الصلاة قدر عاداتها يمين لانها اما نفساء او حائض ثم تغسل وتصلى عاداتها  
 في الطهر يمين ان كانت استوفت اربعين من وقت الاسقاط واد فبالشك في القدر الداخل فيها وبيتين  
 في الباقي ثم تستمر على ذلك وان اسقطت بعد ايامها فانه تصلى من ذلك الوقت قدر عاداتها في الطهر بالشك ثم  
 تترك الصلاة قدر عاداتها في الحيض يمين وحاصل هذا كله انه لا حكم للشك ويجب الاحتياط اه ولينزل مثالا ليقاس  
 عليه غيره اسقطت اول يوم من المحرم وجعل حال الساقط وكان لها عادة في الحيض ثلاثة ايام وفي الطهر خمسة  
 عشر ووافي اول زمان حيضها اول المحرم فقول تترك الصلاة الى ثالث المحرم يمين لانها اما حائض او نفساء  
 ثم تغسل وتصلى الى ثامن عشره بالشك لاحتمال كونها نفساء او طاهرة ثم تترك الصلاة الى حادى عشره  
 يمين لانها اما حائض او نفساء ثم تغسل وتصلى الى سادس عشره بالشك لاحتمال كونها نفساء او طاهرة ثم  
 تترك الصلاة الى تاسع عشره يمين لانها اما حائض او نفساء ثم تغسل وتصلى يوما بالشك لاحتمال كونها  
 نفساء او طاهرة ثم تغسل وتصلى اربعة عشره يمين لانها طاهرة فيها قطعا وتعمل بعد ذلك على عاداتها  
 اه حلي (قوله ولا يعتد بالاس الخ) هذه رواية عن الامام رضى الله تعالى عنه كافي القم من العدة اه حلي (قوله  
 ما لا يبيض مثلها) اي في تركيب البدن واسنن والهزال كما يجتمع الكحل (قوله حكم بياسها) وفائدة هذا الحكم  
 الاعتداد بالاشهر اذ المترف اثنتا عشرة يوما (قوله وحده) اي المصنف في باب العدة قال في البحر وقول مشايخ  
 بخارى وخوارزم - حلي (قوله بعد المدة المذكورة) وهي الخمسون على ما عول عليه المصنف هنا والخمسة  
 والخمسون على ما اعتده في العدة (قوله فليس يبيض) ولا يبطل به الاعتداد بالاشهر (قوله لكن قبل تمامها)  
 اي تمام العدة بالاشهر (قوله لا بعده) اي بعد تمام الاعتداد بالاشهر (قوله وسخفقه في العدة) عبارة هناك  
 آيسة اعتدت بالاشهر ثم عاددها على جارى عاداتها رجعت من زوج آخر بطلت عدتها وفسدت نكاحها  
 وابتأنت بالحيض لان شرط الخلقة بتحقيق الاياس عن الاصل وذلك بالجزر الى الموت وهو ظاهر الرواية  
 كافي الغاية واختاره في الهداية قمين المصير اليه قاله في البحر بعد حكاية ستة اقوال مصححة واقره المصنف  
 لكن اختار الهمس ما اختاره الشهيد انما اذار أنه قبل تمام الاشهر استأنفت لا بعدها فاته وهو ما اختاره

(و) انقضاء العدة من الاخير ولو فاق انقضاء  
 ما قرع (وسقط) ثلث السين اي مسقوط  
 (قوله ريعض خلقه كيد اورجل) او اوسع  
 اورجل او ريعض رايستبين خلقه الا بعد مائة  
 وعشرين يوما (ولد) حكما (قصر) المرأة (به)  
 نفاسا ولا تمام ولد ويحذف به في تعليقه  
 (وتنفي به العدة) فان لم يظهر له شيء فليس  
 بشئ والمرق حاض ان ولو ايد حاله ولا  
 طهر تام والاستحاضة ولو ايد الصلاة ايام  
 عددا ايام حملها ودام الدم تدعى كعدود  
 حاضها يمين ثم تغسل ثم تعلق من السن  
 (ولا يعتد بالاس بعد ذلك) فاذا بلغت ثلثا قطع  
 ما لا يبيض منها بياسها (قوله لا يعتد بالاشهر ونفسد  
 دبرها حكم بياسها) فاما بياسها ونفسد  
 دبرها فليس بابطال الاعتداد بالاشهر وعليه  
 حلي (قوله فليس يبيض) وغيره  
 الانكحة (وقيل يحد بيمينين سنة وعليه  
 الماعول) والعتوى في زمانها يمينين  
 (تبيين) وحده في الاعتداد (وماراه  
 قال في الضياء وعليه المدة المذكورة) فليس  
 بعدد (اي بعد المدة المذهب) الا اذا كان دما  
 يمين في ظاهر المذهب حتى يبطل به الاعتداد  
 خالصا فيض حتى يبطل به الاعتداد  
 بالاشهر لكن قبل تمامها لا بعده حتى  
 لا تعد - سد الانكحة وهو اختار لنفسه  
 هذه وغيرها وسخفقه في العدة

صدر الشريعة وملا خسر والباقي واقره المصنف في باب الحيض وعابه فالنكاح جائز عند في المستقبل  
 بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيره وفي الجوهرية والمجتبي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري  
 وهذا التصحيح اول من تصحيح الهداية وفي انهراته اعدل الروايات وتعامه فيما علقته على المتن اه حلي  
 (قوله وصاحب عذر) مبتدأ وقوله من به سلس بول الخ خبره وهو الذي لا ينقطع تقاطره بوله اضعف  
 في مثاقفه اول غلبة البرودة عيني وفي التمر السلس يفتح اللام نفس الخارج وبكسرها من به هذا المرض وعبر  
 عن ايعام الذكر والانثى والخفى واختاف فيمن كان موضع القصد منه مفتوحا هل هو في حكم المستحاضة  
 اولاً كما في الجوى عن القنية (قوله لا يمكنه اسأكه) اما اذا امكنه اسأكه خراج عن كونه صاحب عذر كما يأتي  
 (قوله او انطلق بطن) السنين والتاء زائدتان واطلاقه بخروج غائط قهراً (قوله او انفلت ربح) هه من  
 لا يملك جمع مقعده لا لستره فيها (قوله او بعينه رمد) قال في القاموس هو هيجان العين وانت خبير بانه لا يلزم  
 من الرمد بهذا المعنى نزول دمغ فكان عليه ان يقول اودع رمد اه حلي (قوله او عيش) ضعف الرؤية  
 مع ميلان الدمع في اكثر الاوقات حلي عن القاموس (قوله او غرب) يفتح الغين وسكون الراء في آخره باء  
 موحدة بثة في العين قاموس ويرد عليه ما اورد على الرمد فكان عليه ان يقول ودمع غرب (قوله وكذا  
 كل ما يخرج بوجع) ظاهره يعم الانف اذا زك قال في البحر لو كان في عينه رمد يسيل دمعها  
 يؤمر بالوضوء لكل وقت لاحتمال كونه صديدا وفي فتح القدير واقول هذا التعليل يقتضى انه امر احتجاب  
 فان الشك والاحتمال في كونه ناقصا لا يوجب الحكم بالنقض اذا بقي لا ينزل بالشك نعم اذا علم كونه  
 صديدا من طريق غلبة الظن باخبار الاطباء او علامات تغاب على ظن المبني يجب اه وهو حسن لكن  
 صرح في السراج الواجب بانه صاحب عذر فكان الامر لا لا يجاب (قوله وقت صلاة مفروضة) خرج به الوقت  
 المهمل وهو ما ليس له صلاة مكتوبة فلا يعتبر ولو حدث العذر في اثناء الوقت بان رعف او سال من جرحه  
 دم ينتظر آخر الوقت فان لم ينقطع الدم وضاً صلى قبل خروجه الوقت فان وضاً صلى ثم خرج الوقت ودخل  
 وقت صلاة اخرى وانقطع الدم ودام الانقطاع الى وقت صلاة اخرى وضاً واعاد الصلاة وان لم ينقطع في وقت  
 الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت الصلاة كذا في الظهيرية (قوله ولو حكى) اى ولو كان الاستيعاب حكى  
 بان ينقطع شيئاً يسيراً لا يمكنه اداء الصلاة خالياعنه (قوله وهذا) اى استيعاب العذر تمام وقت صلاة (قوله  
 في حق الا بداءه) اى في حق ثبوت العذر اولاً (قوله تمام الوقت حقيقة) بان لا يبرى له اترفيه اصطلاحاً اذا انقطع  
 وعاد في وقت اخر ان استمر العذر وقتاً كاملاً كان صاحب عذر والا فلا (قوله وحكمه) اى صاحب العذر  
 (قوله الوضوء) المراد به التطهير ليشمل التيمم وانما اقتصر عليه لانه اشرف قسميه جوى وقيد بالوضوء لان  
 الاستيعاب غير واجب عليه ثم عن الظهيرية (قوله لا غسل ثوبه) وذلك ان المختار للفتوى انه اذا كان بحال  
 لوغده له تنجس قبل الفراغ من الصلاة لا يلزمه غسله ونحو الثوب البدن والمسكان (قوله لكل فرض) لما كان  
 ظاهره يفيد التوضي لكل فرض ولو تعدد في وقت واحد اجاب عنه بقوله اللام للوقت وقد صرح بذكره  
 في حديث المستحاضة وهو المستحاضة ترضاً لوقت كل صلاة (قوله كما في لدلولك) اى كاللام التي في قوله تعالى  
 اقم الصلاة لدلولك الشمس اى زوالها في انها للوقت (قوله فدخل الواجب بالاولى) لانه اخف من القرض  
 وفي الحلي وجه الاولوية انه اذا جازله النفل وهو غير مطالب به فلان يجوز له الواجب وهو مطالب به اولى وادخل  
 صاحب البحر الواجب في النفل حيث قال والمراد بالنفل ما زاد على الفرض فيشمل الواجب (قوله فان خرج  
 الوقت بطل) هو المعتد وقابله قولان معلومان (قوله اى ظهر حديثه السابق) اشار به الى ان الطلوع بسبب  
 ظهور الحدث السابق لان ذلك الحدث محكوم بارتفاعه الى غاية معلومة فيظهر عندها مقتصر ومن  
 حقق انه اعتبار شرعى لم يشكل عليه مثله بحر (قوله حتى لو وضاً) تفريع على متصيد من المقام تقديره هذا  
 اذا وضاً على السيلان او وجد السيلان بعد الوضوء حتى لو وضاً الخ (قوله كسلة مسح خفه) اى خف العذور  
 هذا التشبيه بوجه انه اذا وضاً العذور على انقطاع وليس كذلك لا ينتقض مسح خفه بخروج الوقت ولكن لو سال  
 عذره بعد الوقت او احدث حدثاً آخر ينتقض المسح وليس كذلك فانه لا ينتقض مسحه والحالة هذه لا يمتنى  
 يوم وليلة اذ لا ثمة ايام ولياليها كما صرح به في البحر في باب المسح على الخفين عند قول المتن ان لبسهما على طهر تمام

(وصاحب عذر من به سلس بول) لا يمكنه  
 اسأكه (او انطلق بطن) او بعينه رمد او عيش او غرب  
 او استخاضة (او بعينه رمد او عيش او غرب)  
 وكذا كل ما يخرج بوجع (قوله او عيش) ضعف الرؤية  
 ومن (ان استوعب عذره تمام وقت)  
 صلاة (مفروضة بان لا يجزى في جميع وقتها)  
 زماناً وضاً (لان الانقطاع البسيط ملحق  
 ولو حكى) (قوله العذر) (قوله حق)  
 بالعدم (وهذا شرط) (قوله حق) (قوله حق)  
 (لا بداءه) (قوله حق) (قوله حق)  
 في جزء من الوقت (قوله حق)  
 (انزل) (قوله حق) (قوله حق)  
 تمام الوقت (قوله حق) (قوله حق)  
 التكاسل (قوله حق) (قوله حق)  
 ثوبه وضوء (قوله حق) (قوله حق)  
 كما في لدلولك الشمس (قوله حق) (قوله حق)  
 ونفلا (قوله حق) (قوله حق)  
 الوقت بطل (قوله حق) (قوله حق)  
 لو وضاً على السيلان (قوله حق) (قوله حق)  
 بطل كسلة مسح خفه (قوله حق) (قوله حق)



والجواب ان التشبيه في مطلق الناقض لا في خصوصه فكانه قال حتى لو نقض المذود على الانقطاع ودام الى خروج الوقت لم يبطل وضوءه بالخروج مالم يطرأ عليه ناقض الوضوء كما ان المذود ولو نقض على الانقطاع وبس خفه كذلك ودل على خروج الوقت لم يبطل مسح خفه بالخروج مالم يطرأ عليه ناقض مسح الخف فالجامع في التشبيه عدم البطان الى طرف الناقض غاية الامر ان الناقض لوضوء المذود وسيلان عذره او حدث آخر ولمسح خفه انتهاء المدة اه حلي قلت الذي افاده صاحب الجعر في العبارة المذكورة ان صاحب العذر اذا كان عذره غير موجود وقت الوضوء واللبس فانه يمسح كالاخصاء واما اذا كان العذر مقارنا للوضوء واللبس اول كليهما او فيما بينهما واستمر على ذلك حتى ايس فانه يمسح في الوقت كلما نقضاً لحدث غير ما ابتلي به ولا يمسح خارج الوقت بناء على ذلك الالبس فان الحدث بالنسبة الى خارج الوقت صادف لبساً على غير طهارة بدلياً ان الشارع لم يجوز له اداء الصلاة فيه وان لم يوجد منه حدث آخر فبان ان الالبس في حقه حصل لأعلى طهارة فلا جرم ان جاز المسح في الوقت لا خارجه فحاصله انه لا يمسح بعد خروج الوقت في ثلاثة احوال وبمسح في حال واحدة واما في الوقت فيه مسح مطلقاً اه ملخصاً فاذا كان المسح بعد الوقت في ثلاث لا يصح بل لابد من نزع الخف بخلاف الرابعة فحكمها كالصحيح ومن المعلوم ان الصحيح ينتقض مسحه بناقض الوضوء فكذا هذا فقول المحشي وليس كذلك فانه لا ينتقض مسحه والحالة هذه لا يبضى يوم وليلة الخ يحل نظر وقول الشارح كسئلة مسح خفه تشبيه قول المصنف فاذا خرج الوقت بطل مسحه بخروج الوقت اي فلا بد من نزع الخف ولا يجوز المسح عليه اعتماداً على اللبس السابق (قوله وفاد) اي تعبير المصنف بالوقت فان المراد به احد الاوقات الخمس (قوله بعد الطلوع) مالم يوقضاً قبل الطلوع انتقض بالطلوع اتفاقاً خلافاً لغيره (قوله فوق درهم) اما الدرهم اودونه لا يفسد في غير المذود فقيهه اولى وان كانت الصلاة منكروية فخر بما في الدرهم وتنزيهاً فيادونه (قوله هو المختار) وقيل لا يغسل اصلاً وقيل يغسل ان كان مفيداً (قوله وكذا مريض الخ) اي فانه يجوز له ترك بسط الثوب والصلاة على الارض وصورته كما في الحلبي لم يجز في الارض محل طاهراً ولو بسط ثوبه الطاهر عليها تنجس بسيلان جراحاته نجاسة مانعة قبل اتمام الصلاة والظاهر ان هذا مراده بقوله فوراً اه (قوله ولم يطرأ) في بعض النسخ رسم الف بعد الراء وهو لغة قليلة (قوله ثم سال) اي عذره وجه المنقض بالعذر ان الوضوء لم يقع له بل وقع لغيره كذا في المنية وشرحه (قوله بان سال احد منخريه) اما اذا سال منهما جميعاً فتوضاً ثم انقطع احدهما فهو على وضوئه ما بقي الوقت كذا في الجعر (قوله ولو من جدرى) اي ولو اقرحتان من جدرى وهو بنس الجيم وقع الدال بشر يخرج في بدن الانسان (قوله يجب رد عذره) ان كان يرتد او قلله ان كان لا يرتد ويجب بمعنى يقتض (قوله ولو بصلاته مومياً) قال في الجعر ومضى قدر المذود على رد السيلان برباط او حشوا وكان لو جلس لا يسيل ولو قام سال وجب رده وخرج برده عن ان يكون صاحب عذر ويجب ان يصل الى جالساً بما عاين سال باليد لان ترك السجود داهون من الصلاة مع الحدث اه واستفيد من هذا ان صاحب المحصة غيره مذكور لا سكان رد الخارج برفعها (قوله بخلاف الحائض) اذا منعت الدور فانهما بقي حائضاً واختلفوا في المستحاضة اذا احتث قبل كصاحب العذر وقيل كالحائض يخرج عن السراج لكن قدم المصنف ان الاستحاضة من الاعذار فحكم المذود يجري فيها ويكون القول الثاني ضعيفاً (قوله ولا يصل من به الخ) لان الامام معه حدث ونجاسة فكان صاحب عذر من والمأموم صاحب عذر واحد كذا في الجعر وكذا في الشارح في باب الامامة حيث قال ويجوز اقتداء ذي عذرين بذى عذر لا حكمه كذا في القلات بذى سلس لان مع الامام حدثاً ونجاسة اه والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب الانجاس)

لما فرغ من الحكمية شرع في الحقيقية وازالها وقدم الحكمية لانها اقوى لكون قليلها يمنع جواز الصلاة اتفاقاً ولا يسقط وجوب ازالها بعذر بخلاف الحقيقية واما من به نجاسة وهو محدث اذا وجد ماء يكتفي احدهما فقط انما وجب صرفه الى النجاسة لا الحدث لئلا يتيم بدمه فيكون محصلاً للطهارة لانها اغلظ من الحدث والانجاس جمع النجس وهو اسم لعين مستقدرة شرعاً واصله مصدر ثم استعمل اسماً قال الله تعالى انما المشركون نجس والنجس بالفتح اسم ولا تلحقه التثنية وبالكسر صفة وتلحقه التثنية والاول استعمله

وفاد اه لو نقضاً بعد الطلوع ولو لم يمسح  
او نهي لم يبطل الا بخروج وقت الطهارة  
(وان سال على ثوبه) فوق درهم (بدره)  
(ان لا يغسله ان كان الصلاة) (والا) بنجس قبل  
الفرغ منها اي الصلاة (ولا) بنجس قبل  
الفرغ منها (ولا) يجوز ترك غسله هو المختار  
فراغهم وكذا مريض لا يبسط ثوباً الا بنجس  
لانه في وقت (و) المذود (انما يمسح) (بدره) (ولم  
في الوقت) بشرط ان (انما يمسح) (بدره) (ولم  
يطرأ عليه حدث آخر ان سال احد منخريه  
آخر عذره منقطع ثم سال احد منخريه  
(طراً) عليه حدث آخر خفيه ولو من جدرى ثم  
او جرحه او خربه (قوله) بنجس طهارة (فروع)  
سال الاخر (قوله) بنجس طهارة (فروع)  
يجب رد عذره لا يفي باعتد بخلاف  
بصلاته ولا يصل من به انجاس حدث  
خلف من به بلس بول لانه معه حدث  
ونجس

مخصوص بالنجاسة الذاتية لا يستعمل فيما تعرض له النجاسة الامبالغة والثاني يستعمل في الذاتية والعرضية  
فهو اعم مطلقا فيقال في نجو العنبرة نجس بالفتح والكسر ولا يقال في الثوب الذي اصابته النجاسة  
نجس بالفتح وانما يقال بالكسر شرنملا لانه باختصار (قوله بعم الحقيقي) والنجس يختص به (قوله والحكمي)  
والحدث يختص به (قوله يختص بالاول) وهو الحقيقي وازالته من البدن والثوب والمكان فرض ان كان  
التدوير المانع وامكن ازالته من غير ان تسكب ما هو اشد حتى لو لم يتكس من ازالته الا ببدء عورته للناس يصلي  
معه لان كشف العورة اشد فلو ابداه الا لزاله ففسق اذن انبلى بين امرين محظورين عليه ان يرتكب  
اهونهما كذا في الفتح (قوله اوما كولا) كغبر وخيار (قوله اولا) ذكر في الخلاصة اذا نجس طرف من اطراف  
الثوب فتشبهه ففسل طرفا من اطراف الثوب من غير تحرك حكم بطهارة الثوب هو المختار (قوله به يعني)  
وقال محمد لا يجوز ازالة الاخبات الابطال بالاحداث (قوله وبكل مائع) خرج الحمامة كالنحل قبل ذوبه  
(قوله طاهر) هو المنة وقيل لا يشترط حتى لو غسل المتنجس بالدم بيول مايؤكل لحمه زالت نجاسة الدم وبقيت  
نجاسة البول فلا يمنع مالم يغتسل وظاهر عمدة الخلاف فيمن حلف ما فيه دم وقد غسله بالبول لا يحنث على  
الضعيف ويحنث على الصحيح كذا في البحر (قوله قالمع) اي من يزل (قوله ينصير بالعصر) تفسير لقاع لا قيد  
آخره حلي (قوله كحل) مثله ماء الباقلاء الذي لم يغتن وماء الزعفران والاشجار والاعار والبطيخ  
(قوله فقطهر اصبع) من نجاسة بها يلمس حتى يذهب الاثر وكذا شارب الخمر اذا ردد ريقه في فمه ثلاثا  
(قوله وندى) فاء عليه الولد وكذا اذا رضعه حتى ازال اثره حتى يجر (قوله وما قيل ان اللبن) هذا القول مفرع  
على ما روي عن ابي يوسف انه لو غسل الدم بالدهن حتى ذهب اثره جاز (قوله بخلاف المختار) وجهه في الثاني  
ان سقوط النجاسة حال كون المستعمل في المحل ضرورة التطهير وليس البول مطهر للتضاد بين الوصفين  
فيتنجس بنجاسة الدم فما ازداد الثوب بهذا الاشارة اذ يصير جميع المسكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة  
الدم وان لم يتبق عين الدم ووجهه في الاول وجود الدسومة (قوله ويظهر خف) قيده لان الثوب والبدن  
لا يطهران بالذلك الا في المني لان الثوب لتخلطه يتداخله كثير من اجزاء النجاسة ولا يخرجها الا الغسل والبدن  
لثينه ورطوبته وما به من العرق لا ينجف (قوله بذى جرم) وان كان رطبا على قول الثاني وعليه اكثر المشايخ  
والفتوى يجر (قوله هو ما يرى بعد الحفاف) اي على ظاهر الخف مثلا كالعذرة والدم وما لا يرى بعد الحفاف  
فليس بذى جرم (قوله اصابه تراب) او رمل او رماد فاستجسد فمسحه بالارض حتى تنثر طهر (قوله بذلك)  
بان يحسسه على الارض مثلا مسحا قويا (قوله يزول به اثرها) اي النجاسة والاثر يشعل الاوصاف الثلاثة  
ولو لم يزل الاثر لا يطهر وفي الجامع الصغير ان حكمه بنظر اوحته بنحو عود وحجر بعد ما يس طهر (قوله  
فيغسل) اي ثلاثا مع التجفيف بجر لكن في الحلبي عن القهستاني المختار صب الماء والترك الى عدم القطرات  
ثلاثا (قوله مقيل) خرج الحديد اذا كان عليه صدأ او قش فانه لا يطهر الا بالغسل بجر (قوله لاسام له)  
اخرج به الثوب الصقيل لانه له مسام حلي (قوله وظفر) مثله القصب القارسي والحصر المتخذة منه وصفايح  
ذهب وابنوس (قوله وآية مدهونة) كان ينادى المدهونة القناجين (قوله وخراطى) يفتح الخاء المجهمة والراء  
المشددة بعدها الف وكسر الطاء المهملة آخرها مشددة نسبة الى الخراط وهو خشب يخرطه الخراط بصير  
صقلا كالمرآة حلي (قوله بمسح) وهو مطهر حقيقة على المعتمد ولا فرق بين ان يحسسه بتراب او خرقة او صوف  
شاة او غير ذلك كافي البحر عن الفتاوى واعلم انه اذا مسح الرجل محاسنه بثلاث خرقات نظاف فانه يجزى عن  
الغسل وقياسته طهارة ما حول القصب بالمسح اذا تلمس وبخاف من اسالة الماء سرانه الى الثوب بجر عن  
الفتح (قوله مطلقا) هذا الاطلاق في النجس اي سواء كان رطبا او باساعة عذرة او بولا في البحر (قوله بخلاف  
خصوصا) كثوب وحصر ويدن فانها لا تظهر بالحفاف بجر بل يجزى عليها الماء الى ان تزول نجاستها (قوله  
يبسها) الدليل عليه اثر عائشة ومحمد ابن الحنفية رضي الله تعالى عنهما ركة الارض يبسها (قوله ولو برح)  
منلها الشمس والنار والظل (تمة) لو كانت الارض رطبة لا تظهر الا بالغسل فان كانت رخوة تنشرب الماء كله  
فانه يصب عليها الماء حتى يغلب على ظنه انها طهرت ولا توقفت في ذلك وان كانت صلبة ان كانت منحدره حفر  
في ارضها حفرة وصب عليها الماء فاذا اجتمع في تلك الحفرة كبسها اي الحفرة التي فيها الغسالة وان كانت

باب الانجاس  
جمع نجس فنجسين وهو انفسه  
والحكمي واختص بالاول يجوز رفع  
نجاسة خفيفة عن محلها ولو انما كولا  
علم محلها والا عباد ولو مستعملا  
وبكل مائع مائع بالاول  
بالعصر (كحل) نجس بلبس ثلاثا  
اصبح وندى نجس بلبس ثلاثا  
تعدون كزيت لانه غريب قالمع  
وبول ما يؤكل من بل خلاف المختار  
خف (اذ يجر) كحل (نجس بذى جرم)  
على ما يرى بعد الحفاف (بذلك) يزول به  
وبول اصابه تراب بغير غسل ويظهر  
اثرها (الا) جرم لها (فيغسل) ويظهر  
مقبيل (لا) مسام له (كزاة) وظفر وعظام  
ونجاس غير قوتية (مسح) يزول به اثرها  
فقط غير قوتية (تظهر) (ارض) بخلاف  
مطلقا (يبسها) اي جفافها ولو برح

صلبة مستوية فلا يمكن الغسل بل يحفر ليحفر أعلاها أسفلها ويجعله وان كانت محصنة بسبب عليها الماء ثم يدلكها وينشفها بخرقة او صوفة ثلاثا ولوب عليها الماء كثيرا حتى زالت النجاسة ولم يوجد لها اثر ثم تركها حتى نشفته طهرت كذا في السراج والخلاصة والمحيط (قوله يكون) ادخلت الكفاف الطعم وبه صرح في البحر (قوله وريح) فان كان اذا وضع انقه شم الرائحة فان الصلاة لا تجوز على مكانها كذا في السراج (قوله وله الطهورية) وهي لم توجد بالجفاف لان الصعيد قبل النجس طاهر وطهور وروى النجس زال الوصفان ثم ثبت بالجفاف شرعا احدهما اعني الطهارة فيبقى الاخر على ما كان عليه واذ لم يكن طهورا لا يتيم عليه (قوله مفروش) اي على الارض ومثله البلاط اما لو كانا موضوعين يتقلان ويحولان فانهما لا يطهران بالجفاف لانهما ليسا بارض بحر (قوله وخض) بضم الخاء المعجمة وبالصاد المهملة البيت من القصب والمراد هنا السترة التي تكون على السطوح من القصب وكذا الحصن بالجيم حكمه حكم الارض كذا في البحر (قوله وبلا) بوزن جبل قال في المنع هو كل مارعه البهايم من رطب وباس (قوله وكذا سمل ما كان ثابتا فيها) كعقبة باب والظاهر ان الباب الخشب لا يعطى هذا الحكم لتحركه لمافي الحلبي ان الموضوع وضعه غير مثبت بحيث يتقل ويحول لا بد من غسله (قوله فالتفصيل بغسل) كالخشب والقصب اذا قطعوا واصابتهما نجاسة (قوله وخشنا) اما الاملس فلا بد من غسله بحر (قوله فكارض) مثلهما في هذا الحكم المعطى كفا في البحر (قوله وبطهر مني) سواء تقدمه مذى ام لا على الصحيح (قوله بفرك) هو الحك باليد حتى ينفث (قوله ولا يضر بقاء اثره) كبقائه بعد الغسل (نذبه) التي نجس مغلفا والعقمة والمضغة والولد قبل استهلاكه كذلك كذا في البحر (قوله كان كان مستحيا بماء) وقيل لوبال ولم ينتشر البول على رأس الذكر بان لم يتجاوز الثقب فامنى فانه يطهر بالفرك وكذا اذا جاوز لكن خرج المني فقام من غير ان ينتشر على رأس الذكر لانه لم يوجد منه سوى ممره على البول في مجراه ولا اثر لذلك وظاهر المتون طهارته بالفرك وان لم يستنج افادته في البحر وهو اولى مما في التهر وفي الشربلية واعلم ان الاكثاء بالفرك مقيد بما اذا كان رأس الذكر طاهرا بان بال ولم يتجاوز البول منه مخروجه او يتجاوز واستنجى صدر الشريعة وفيه اشارة الى ان محل خروج المني لا يضر ما به من اثر البول اه وهو يوافق ما في البحر (قوله لتلونه بالنجس) قديما قال انه اذا نزل دقوا لم يصب رأس الذكر لانه يثوب فيه (قوله برطوبة الفرج) اي الداخل بدليل قوله اوج وما برطوبة الفرج الخارج فظاهرة انقافا حلبي (قوله كسائر رطوبات البدن) من بزاز ومخاط وعرق ولومن مدمن غير (قوله ولا رأسها طاهرا) او مانعة الخلو بحوزة الجمع فيصدق بما اذا كان لباسا دراسها غير طاهرا ورطبا وراسها طاهرا ولم يكن لباسا ولا رأسها طاهرا وفي بعض النسخ بالواو بدل اودوه وهو من الدامع اه حلبي (قوله كسائر النجاسات) اذا اصاب الثوب او البدن ونحوهما فانها لا تزول الا بالغسل سواء كانت رطبة او باسنة وسواء كانت سائلة او لها برم بحر (قوله عيطا) بالعين المهملة الطرى حلبي عن القاسموس (قوله على المشهور) احتزبه عن في المجتبى حيث قال اصاب الثوب دم عيط فليس تحت طهر الثوب كالمني كافي الحلبي عن البحر (قوله بلافرق) اي على المعتد (قوله كما يجثم الباقاني) وكذا القهستاني وصرح به في القفيض التكركي قال الحلبي فيه ان الرخصة وردت في مني الادمي على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وان الحق دلالة يحتاج الى بيان ان مني غير الادمي خصوصاً مني الخنزير والسكب والقبيل الداخلة في عموم كلامه في معنى مني الادمي ودونه خوط القنادر فليراجع الباقاني اه (قوله على الظاهر) وجهه عموم البلوى (قوله وكذا كل ما حكم بطهارته الخ) كالسبح والبيس في الارض والتغور قال في البحر والماسل ان التعصيص والاختيار قد اختلف في كل مسألة منها والاولى اعتبار الطهارة في السكل كما فيه اصحاب المتون حيث صرحوا بالطهارة في كل (قوله الى نيف وثلاثين) لعل الصواب عشرين بدل ثلاثين لان ظاهرها عبارة انه جمع ما في هذه الايات وهو لم يذكر فيها الا احدا وعشرين والنيف بالتشديد والتخفيف ما زاد على العقد (قوله وغيرت نظم ابن وهبان) اي في فصل المعالجة حيث قال فيما لمفزا

واترددون الفرك والدلك والجفاس\* فوالنصف قلب العين والنسل بطهر  
ولا بد من تحصيل ذكاة تحلل\* ولا المسح والزح الدخول التفرور\*

(وذهب اثرها) يكون وريح (لاجل صلاة)  
الحيا (لانتيم) به لان المشروط لها الطهارة  
وله الطهورية (و) حكم (أجر) ونحوه كتاب  
(مفروش وحض) بالهاء فحجزة سطح  
(ونحوه) فامين في ارض كذا (اي)  
كارض فيطهر بجفاف وكذا كل ما كان  
ثابتا فيها لا يضره حكمها بالانحصار  
فالتفصيل بغسل (وبطهر مني) اي محله  
كرح فكارض (ولا يضر بقاء اثره) ان طهر  
(بابس رفق) كان مستحيا بما  
راس حشفة) كان في مستحيا بما  
وفي المجتبى اوج فافرك لم يطهر الفرج  
لتلونه بالنجس انتهى اي برطوبة الفرج  
فيكون ممرعا على قولهما بنجاستها  
اما عنده فمضى طاهرا كسائر رطوبات  
البدن جوهره (ولا) يكن لباسا ولا رأسها  
طاهرا (فيقيل) كسائر النجاسات  
ولو دما عيطا على المشهور بلافرق بين  
منه (ولو رقيقا لم يضر به) ومنه (ولا) بين  
منى آدمي وغيره كما يجثم الباقاني (ولا) بين  
(نوب) ولو جديدا او مبطنا في الاصح  
(وبدن على الظاهر) من المذهب ثم هل يعود  
نجس لباسه بعد فركه المعتد لا وكد  
كل ما حكم بطهارته بغير مانع وقد انتهت  
في الخزانة المطهرات الى نيف وثلاثين  
وغير نظم ابن وهبان فيقتل

وزاد شارحها يتافقال وكل وقسم غسل بعض وشمله \* وندف وغلى بيع بعض نقور

قال الشرنبلالي فزادت الى ثلاثة وعشرين بهذه الثمانية والمسؤول عنه بقول الناظم وآخر الخ الحفر قال الشارح وفي عده مطهرا نظرفان الارض المتنجسة باقية على نجاستها وهذه ارض طاهرة جعلت فوقها كالمفرش فوق النجاسة شيء طاهر اه (قوله وغسل) اي في الثوب مثلا والمسح في الصقيل والجفاف في الارض والنحت في الخشب وقلب العيز في انقلاب الخنزير لمحا والحفر في الارض والديغ في الجلد والتحليل في الخمر اذا خللت بوضع شيء فيها والذكاة في الشاة والتخلل في الخمر اذا تخللت بنفسها والفرك في المني والدلك في الخلف والدخول في الحوض النجس اذا دخل فيه ماء طاهر حتى سال من الحوض ولو شيئا قليلا على الصحيح كما تقدم والتغور في البئر والتصرف في البعض في نجس بعض الحنطة والتصرف بيم الاكل والبيع والهبة والصدقة والندف في القطن ان نجس اقل من نصفه كما في الفتاوى الهندية والتزج في البئر والنفار في العذرة والغلى في نحو الزيت بماء قدر نجسه كما في القهس متافى وغسل البعض في نجس بعض الثوب والتغور في السجج الجلاء اه حلي بزيادة (قوله ويظهر زيت الخ) وذلك لاستحالة العين واستحالة العين تستتبع زوال الوصف المترتب عليها بغير ومثله الدهن النجس اذا جعل في الصابون (قوله به يغى) هو قول محمد (قوله ان لم يظهر في مائها) (قوله فيجب غسله) ويجوز قطع الصلاة لغسله (قوله وما دونه تنزيها) هو المعتمد ثم ان كان دخل في الصلاة نظرا ان كان في الوقت سعة فالأفضل ازالها واستقبال الصلاة وان كانت نفوته الجماعة فان كان يجد الماء ويجد جماعة آخرين في موضع آخر فكذلك ايضا ان يكون مؤديا الصلاة الحائزة بيقين وان كان في آخر الوقت اول يدرك الجماعة في موضع آخر يضي على صلاته ولاية طعنها بغير ولاية تبرئ من المقدار الى الوجه الاخر اذا كان الثوب واحدا للاتحاد النجاسة بخلاف ما اذا كان ذا طاقين لتعديدها فيمنع كالمصلي مع درهم نجس الوجهين لوجود الفاصل وهو جوهره \* (فروع) لو جلس الصبي المتنجس الثوب او البدن في حجر المصلي وهو يستمسك بنفسه او الحمام المتنجس على رأسه جازت صلاته لانه لم يكن حامل النجاسة بخلاف ما لو حمل من لا يستمسك حيث يصير مضاعفا اليه فلا تجوز فصلته ولو حمل ميتا كافرا لا تصح صلاته مطلقا وان مسلما فان لم يغسل فكذلك وان غسل فان استهل صحت والا فلا (قوله في كثيف) هذا توفيق الهندوا في بين قول من اعتبر الوزن مطلقا ومن اعتبر المساحة مطلقا واختار هذا التوفيق كثير من المشايخ وفي البدائع وهو المختار عند مشايخ ما وراء النهر وصححه الزباهي والزاهد ي واقره في الفتح (قوله من مغلظة) متعلق بقوله عني واعلم ان التغليظ عنده بعدم تعارض نصين وقال به وبهدم الاختلاف من معاصريهم اومن قبلهم في الطهارة والتخفيف بالتعارض عنده وبه وبالاختلاف عندهما ويزاد في تفسير الغليظة على كل ولا يلبى في اجتنابه قال ابن ملك في شرح الجمع اذا كان النص الوارد في نجاسة شيء بضعف حكمه بمخالفة الاجتهاد عندهما فيثبت به التخفيف فضعه بما اذا ورد نص آخر يخالفه يكون بطريق الاولى اه واررد على التعريفين سور الحمار فان التعارض ورد فيه وقالوا بطم ارنه والمضى فان الاختلاف وجد فيه وحكموا جميعا بتغليظه (قوله كعذرة آدمي) مثلها نجو الكلب وجميع السباع (قوله وكذا كل ما خرج منه موجبا لوضوه) كبول ومني وودي وقم وصد يد وقه اذا ملا اقم لكن يرد على هذه السكينة الريح فانه طاهر (قوله مغلظ) لا حاجة اليه مع قوله كذا (قوله وبول غير مأكول) سواء كان آدميا ولا (قوله لم يطعم) بفتح الياء اي لم يأكل فلا بد من غسله واكتفى الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بالتفصيص في بول الصبي (قوله لا يبول الخفاش) بوزن رمان سمى به لصغر عينيه وضعف بصره ورأسه ان احرق وانكحل به فلع البياض من العين ودمه ان طالى على عانات المراهقين منع الشعر قاموس (قوله وكذا بول الفارة) اي انه معفون عنه في غير الماء كالتداب والطعام واماف الماء فيفسده سواء كان في الاولى او في البئر عند تحقق الوقوع افاده الحلبي وفيه نظر اذ قد تقدم طهارته في البئر (قوله وعليه الفتوى) مقابله ما في البرازية وجعله طاهرا الراية من انه يفسد الثوب وما في فتاوى فاضى خان حيث قال بول الهرة والفارة وخرثهما نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب ومن المعلوم ان ما به الفتوى مقدم على غيره ولو طاهر الراية (قوله ان خراها لا يفسد) قال في البحر خبر وجد

ونفذ شارحها يتافقال  
قال الشرنبلالي فزادت الى ثلاثة وعشرين بهذه الثمانية والمسؤول عنه بقول الناظم وآخر الخ الحفر قال الشارح وفي عده مطهرا نظرفان الارض المتنجسة باقية على نجاستها وهذه ارض طاهرة جعلت فوقها كالمفرش فوق النجاسة شيء طاهر اه (قوله وغسل) اي في الثوب مثلا والمسح في الصقيل والجفاف في الارض والنحت في الخشب وقلب العيز في انقلاب الخنزير لمحا والحفر في الارض والديغ في الجلد والتحليل في الخمر اذا خللت بوضع شيء فيها والذكاة في الشاة والتخلل في الخمر اذا تخللت بنفسها والفرك في المني والدلك في الخلف والدخول في الحوض النجس اذا دخل فيه ماء طاهر حتى سال من الحوض ولو شيئا قليلا على الصحيح كما تقدم والتغور في البئر والتصرف في البعض في نجس بعض الحنطة والتصرف بيم الاكل والبيع والهبة والصدقة والندف في القطن ان نجس اقل من نصفه كما في الفتاوى الهندية والتزج في البئر والنفار في العذرة والغلى في نحو الزيت بماء قدر نجسه كما في القهس متافى وغسل البعض في نجس بعض الثوب والتغور في السجج الجلاء اه حلي بزيادة (قوله ويظهر زيت الخ) وذلك لاستحالة العين واستحالة العين تستتبع زوال الوصف المترتب عليها بغير ومثله الدهن النجس اذا جعل في الصابون (قوله به يغى) هو قول محمد (قوله ان لم يظهر في مائها) (قوله فيجب غسله) ويجوز قطع الصلاة لغسله (قوله وما دونه تنزيها) هو المعتمد ثم ان كان دخل في الصلاة نظرا ان كان في الوقت سعة فالأفضل ازالها واستقبال الصلاة وان كانت نفوته الجماعة فان كان يجد الماء ويجد جماعة آخرين في موضع آخر فكذلك ايضا ان يكون مؤديا الصلاة الحائزة بيقين وان كان في آخر الوقت اول يدرك الجماعة في موضع آخر يضي على صلاته ولاية طعنها بغير ولاية تبرئ من المقدار الى الوجه الاخر اذا كان الثوب واحدا للاتحاد النجاسة بخلاف ما اذا كان ذا طاقين لتعديدها فيمنع كالمصلي مع درهم نجس الوجهين لوجود الفاصل وهو جوهره \* (فروع) لو جلس الصبي المتنجس الثوب او البدن في حجر المصلي وهو يستمسك بنفسه او الحمام المتنجس على رأسه جازت صلاته لانه لم يكن حامل النجاسة بخلاف ما لو حمل من لا يستمسك حيث يصير مضاعفا اليه فلا تجوز فصلته ولو حمل ميتا كافرا لا تصح صلاته مطلقا وان مسلما فان لم يغسل فكذلك وان غسل فان استهل صحت والا فلا (قوله في كثيف) هذا توفيق الهندوا في بين قول من اعتبر الوزن مطلقا ومن اعتبر المساحة مطلقا واختار هذا التوفيق كثير من المشايخ وفي البدائع وهو المختار عند مشايخ ما وراء النهر وصححه الزباهي والزاهد ي واقره في الفتح (قوله من مغلظة) متعلق بقوله عني واعلم ان التغليظ عنده بعدم تعارض نصين وقال به وبالاختلاف عندهما ويزاد في تفسير الغليظة على كل ولا يلبى في اجتنابه قال ابن ملك في شرح الجمع اذا كان النص الوارد في نجاسة شيء بضعف حكمه بمخالفة الاجتهاد عندهما فيثبت به التخفيف فضعه بما اذا ورد نص آخر يخالفه يكون بطريق الاولى اه واررد على التعريفين سور الحمار فان التعارض ورد فيه وقالوا بطم ارنه والمضى فان الاختلاف وجد فيه وحكموا جميعا بتغليظه (قوله كعذرة آدمي) مثلها نجو الكلب وجميع السباع (قوله وكذا كل ما خرج منه موجبا لوضوه) كبول ومني وودي وقم وصد يد وقه اذا ملا اقم لكن يرد على هذه السكينة الريح فانه طاهر (قوله مغلظ) لا حاجة اليه مع قوله كذا (قوله وبول غير مأكول) سواء كان آدميا ولا (قوله لم يطعم) بفتح الياء اي لم يأكل فلا بد من غسله واكتفى الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بالتفصيص في بول الصبي (قوله لا يبول الخفاش) بوزن رمان سمى به لصغر عينيه وضعف بصره ورأسه ان احرق وانكحل به فلع البياض من العين ودمه ان طالى على عانات المراهقين منع الشعر قاموس (قوله وكذا بول الفارة) اي انه معفون عنه في غير الماء كالتداب والطعام واماف الماء فيفسده سواء كان في الاولى او في البئر عند تحقق الوقوع افاده الحلبي وفيه نظر اذ قد تقدم طهارته في البئر (قوله وعليه الفتوى) مقابله ما في البرازية وجعله طاهرا الراية من انه يفسد الثوب وما في فتاوى فاضى خان حيث قال بول الهرة والفارة وخرثهما نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب ومن المعلوم ان ما به الفتوى مقدم على غيره ولو طاهر الراية (قوله ان خراها لا يفسد) قال في البحر خبر وجد



كما في الصحاح (قوله كروى الاب) خرج ما اذا كان قدر رؤس المسال والاب بالكرس وفتح الباء جمع ابرة وهذا اذا لم  
يرغى الثوب والاوجب غسله اذا صار المجتمع عليه اكثر من قدر الدرهم كما في الكرماني وفيه اشارة الى انه  
اذا كان بحيث يرى يجمع قوسه تاني (قوله لكن لو وقع في ماء قليل نجسه) هذا مقيد بما اذا استبان اثره  
على الماء بان يفرج الماء عند وقوعه او يتحرك والا فلا عبرة به كما في القهستاني عن الترمذى ومع هذا  
يستثنى منه ما اذا وقع في البئر فانه لا ينجسه كما تقدم في البئر حلي وفي شرح المنية لو وقع الشيء المنضغ  
عليه ذلك في ماء قليل لا ينجسه وقبل ينجسه وهو الاصح لانه لا يخرج فيه (قوله لان طهارة الماء أكد)  
وبما يشال حيث كانت طهارة الماء أكد لا يبرق قليل النجاسة معها (قوله وفي القنية الخ) هذا محمول  
على ما اذا كان يرى على الثوب حالة وقوعه كما في القهستاني عن الكرماني حلي (قوله ينبغي ان يكون  
كالدهن النجس اذا انبسط) اي وزاد على قدر الدرهم فيكون مانعا للصلاة (قوله وطين شارع الخ) مبتدأ  
وعن غيره والشارع الطريق (قوله وبخار نجس) القول بعفوه هو الصحيح (تتمة) لو اصاب الثوب مسال  
من الكنيف فالاحبان يغسلوه ولا يجب ما لم يكن اكبر رايه انه نجس والمراد بماء سال من الكنيف الماء  
الذي يسيل من حوض الماء اراد الذي على اعلى الكرسي لا الذي يخرج من اسفله لليقن بنجاسته وجدة  
آدمي اذا وقعت في الماء افسدت ان كانت قدر الظفر نفسه ولو استخفى بالماء ولم يسهه حتى فسد اختلف  
المشايع فيه وعامتهم على انه لا ينجس والاصطبل اذا كان حار اراد على كونه طابق اويت البسولة اذا كان  
عليه طابق وتساير منه لا يفسد ما لم يظهر فيه اثر النجاسة والطين المسرق والردغة في الطريق فيها نجاسة  
طاهرة لا اذا رأى عين النجاسة بجزءه وفيه دخان النجاسة اذا اصاب الثوب والبدن فيه اختلاف والصحيح انه  
لا ينجسه (قوله واتضح غسله) اي غسله شيء من نجس ففيه حكم البول المنضغ واعلم ان غسله الميت  
نجسة كذا المثلح في الاصل والاصح انه اذا لم يكن على بدنه نجاسة يصير الماء مستعملا ولا يكون نجسا  
الان محمدا انما اطلق ذلك لان بدن الميت لا يتخلو عن نجاسة غالباً (قوله اي جرى) هذا خاص بما اذا جرى على ارض  
او سطح ولا يشعل ما اذا صب على نجاسة لان الماء لا يقال له جريان مع ان الحكم عام فالاولى انشاء المصنف  
على عمومته افاده المثلح (قوله اذا ورد كله) بان كانت الارض كلها بنجاسة او كانت النجاسة عند الميزاب  
وفي الجرماء المطر اذا مر على العذرات لا ينجس الان تكون العذرة اكثر من الارض الطاهرة او تكون العذرة  
عند الميزاب (قوله ولو اقله لا) بان كان يمر اقل من نصفه عليها (قوله كينة في نهر) فاذا وجدت مينة في نهر  
او نجاسة على سطح جرى اقل الماء عليها لا يكون الماء نجسا (قوله اسكن قدمنا) اي في المياه حلي (قوله  
ان العبرة للآثر) اي فيما اذ جرى ماء قليل على نجاسة وما اذا كانت دفعة الجارية عشرة افي عشرة ان العبرة فيه  
للآثر انما حلي (قوله اجماعا) منا ومن الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله اسكن لا يحكم) استدراك  
على قوله نجس فانه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع الثوب فيه كما ينجس بمجرد وقوع العذرة فيه (قوله عالم  
بفصل) قال في البحر اعلم ان القياس يقتضي نجس الماء بالملاماة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان  
الثوب في اجانة وارود الماء عليه اركان الماء فيها وارود الثوب النجس فيه عند فاقه وطاهر في المحل نجس  
اذا انفصل سواء تغير او لا وهذا في الثاني انما التاثل فهو نجس عنده لان طهارته في المحل ضرورة  
نظيره وقد زالت طاهر عندهما اذا انفصل والاولى في غسل الثوب النجس وضعه في الاجانة من غير ماء  
ثم صب الماء عليه لا يوضع الماء ولا ثم وضع الثوب فيه خروجاً من خلاف الشافعي فانه يقول بنجاسة الماء حينئذ  
ولا فرق على المعتمد بين الثوب النجس والعضو (قوله لا ماد قدر) سواء كانت عذرة او لا في البحر السريعين  
والعذرة تحترق فتصير ماداً طاهر عند محمد وعليه الفتوى (قوله والالزم نجاسة الخبز) هذا انما يظهر اذا لم ي  
الرماد على الخبز كما اذا كان الخبز في نحو تور البيوت فلا يلزم ذلك لان الخبز في اعلامه والرماد في اسفله (قوله فصار  
حماً) يفتح المرحلة وسكون الميم وفتح الهززة وهاء التأنيث الطين الاسود المتين حلي واستفيد منه ان تنز الحماة  
التي اصابتها عذرة لا يقتضي نجاسة او شئ ماذكر اذا دقت العذرة في موضع حتى صارت زباً كما في البحر  
(قوله لا انقلاب العين) يرجع الى المسائل الثلاث (قوله بطهره) قال الشرنبلالي يتأمل في الحكم بالطهارة  
مع عدم التحري في المحل المغسول ولم يعلم للنجاسة محلاً لا يقيناً ولا ظناً (قوله هو المختار) رد لما اختلفوا

مروى عن الابركذا اجابها الانروان كذا بابا  
الماء للضرورة لكن لو وقع في ماء قليل نجسه  
في الاصح لان طهارة الماء أكد  
وفي القنية لو انبسط وانبسط وزاد على قدر  
الدرهم ينبغي ان يكون كالدهن النجس  
اذا انبسط وطين شارع وبخار نجس وغبار  
سريعين ومحل كلاب والتفاح غسالة لا يظهر  
موقع قطرها في الاناء غدر (واما) بالبدن  
(ورد) اي جرى (على نجس نجس) اذا ورد  
كاه او اكثر ولو اقله لا ينجس في نهر او نجاسة  
على سطح لكن قد منا ان العبرة للآثر  
(ككس) اي اذا وردت النجاسة على الماء  
نجس الماء اجماعاً لكن لا يحكم بنجاسته  
اذا لا في النجس من ماء قدر (والالزم نجاسة  
يكون نجسا) انما قدر (و) لا (المح) كان  
الخبز في سائر الامصار (و) لا (المح) كان  
حار (او خبز او لا قدر وقع في نهر ماء حار  
لا انقلاب العين به ففي (وعلى) طرف  
نوب) او بدن (اصابتها نجاسة تحلها من  
زيتي المحل مطهر له وان) رفع الغسل (تغير)



في البدائع من وجوب غسل الجميع لان موضع النجاسة غير معلوم وليس البعض باولى من البعض ورد لما قاله  
الاسيحاقي من اشتراط التحري ومنه يعلم ان بحث الشرع لا يؤول عليه لان محصله رجوع الى هذين  
القولين (قوله وفي الظهيرة المختار الخ) هذا هو من الشارح سبع فيه صاحب النهر لان مسئلة الظهيرة غير  
مسئلة الخلاصة عبارة البحر صريحة في ذلك وصورة ما في الظهيرة مصل رأى على ثوبه نجاسة ولا يدري  
مضى أصابته والمختار عند الامام من اختلافات كثيرة الله لا يعيد الا الصلاة التي هو فيها حلي (قوله نخصها  
لتعليق بولها) فحكم غيرها بفهم بالاولى (قوله كما مر) اي في الايات المتقدمة حيث عبر فيها بقوله تصرفه  
في البعض وهو مطلق حلي (قوله حيث يطهر الباقي) رده في النهر بان ذلك ليس من المظهورات فان النجاسة  
باتية وانما جاز الانتفاع لوقوع الشك في الموجود اقيمت النجاسة فيه اولاً الا ترى ان المذهب لو عاد  
عادت النجاسة وهذا انما يظهر في غير غسل البعض (قوله لاحتمال وقوع النجاسة في كل طرف) هذا  
التعليل يقتضي نجاسة الكل والمناسب ان يقول لاحتمال كون النجاسة في الذاهب فيكون الباقي  
طاهراً كما انه في مسئلة الثوب يحتمل ان المغسول هو النجس وفيه اشكال لانه عليه في الاشياء قاعدة  
اليقين لا يزول بالشك وحاصله ان النجاسة فيه قد تيقنت والغسل وقع في طرف يحتمل انه النجس  
فازالتها مشكوك فقتضاه الحكم بعدم الطهارة وهو في الحقيقة بحث الشرع لا يؤول السابق (قوله اما  
عينها) مفهوم قوله محل نجاسة (قوله بعد جفاف) طرف لقوله مرية لاقوله يطهر قال في الغاية المراد  
بالمرق ما يكون مرئياً بعد الجفاف كالدم والعذرة وما ليس بمرئي هو ما لا يكون مرئياً بعد الجفاف (قوله  
بقوله) في التعبير به اعياه الى عدم اشتراط العصر وهو الصحيح واشتراط العصر قول محمد وعلي الصحيح فابقي  
في اليد من البله بعد زوال عين النجاسة طاهر تبعاً كطهارة اليد في الاستنجاء بطهارة المحل وله نظائر  
كعروة الاربعة طهر بطهارة اليد وعلى هذا اذا اصاب خفيه في الاستنجاء من الماء النجس فانها  
يطهران بطهارة المحل تبعاً حيث لم يكن بهما خرق او السعود (قوله ولو بجرة) سواء كانت الغسلة في ماء جار  
او راكد كثيراً وبالصب او في اجانة اه حلي (قوله اربعاً فوق الثلاث) اي ان لم تزل بالاقل (قوله في الاصح)  
راجع الى قوله ولو بجرة والاولى ذكره بلا صفة ومقابله القول بالحياب الغسل مرتين بعد زوال عينها او بالحياب  
ثلاث كذلك او بالحياب مرة كذلك اه حلي (قوله ليعم نحو ذلك) كسج ويس في هذا كله لا يحتاج الى الغسل  
بل يكفي في ذلك زوال العين من غير غسل يخرج عن السراج (قوله كرون وريج) اما الطم فلا بد من زواله  
كفي القمصة في الاولى من لون وريح ومثل ذلك الكوز الذي وضع فيه خر سواء كان عتيقاً او جديداً فلا يضر  
بقائه ريج كافي البحر عن الفتح (قوله لازم) اي يشق زواله (قوله ونحوه) كاستنانه (قوله بل يطهر الخ) اضطراب  
انتقال (قوله بنجس) بكسر الجيم اذ لو فرض ان الصبيغ والخضاب نجس العين كالدم وجب زوال عينه  
وطعمه وريحه ولا يضر بقائه لونه كما هو ظاهر اخذنا من مسئلة ذلك الميتة فان قلت النجس بكسر الجيم اعم من  
النجس بفتحها فيصدق بنجس العين قلنا لا يخص باحد من عينييه وهو النجس بقرينة مسئلة ذلك الميتة (قوله  
بغسله ثلاثاً) هو المذهب واما اشتراط الحانية صفة الماء فهو بحث منه وتابعه عليه في الفتح كافي النهر في  
في البحر من ان عبارة الفتح تؤيد بان اشتراط الصفو هو المذهب ممنوع اه حلي قلت لا يتجه المنع فان عبارته قالوا  
لو صبغ ثوبه او يده بصبيغ ارجاء نجسين فغسل الى ان صفى الماء يطهر مع قيام اللون وقيل يغسل به بذلك ثلاثاً  
اه فالتعبير بقولنا ان المذهب لا يستلزم قد حكي مقابله بقيل قلت ولما في الفتح وجه وجبه وذلك انه مادام يخرج  
شيء في الماء تعصبه النجاسة وظهر من عبارة الفتح ان القول الاول في الشرح لم يقل به احد لكن مسئلة دسومة  
النجس الاتية تؤيده (قوله لا يضر اتردهن الخ) لان التشرب معفو عنه ولانه طاهر في نفسه وانما بنجس  
بجسورة النجاسة (قوله لا يضر اتردهن) الاولى ان يقول الادسومة ذلك مبنية (قوله يستصحب به في غير  
مسجد) لصون المسجد عن النجاسة (قوله بغلبة ظن غاسل الخ) اي بالغسل المصاحب له غالبية الظن بالطهارة  
فلا تقدر به بعد على الفتى به فلو غلب على ظنه انما قد زالت جرة اجزاء كما صرح به الكرخي واختاره الاسيحاقي  
(قوله والا فتستعمل) اي لا يمكن الغاسل مكافاً بان يكون صغيراً او مجنوناً او ذمياً على احد الاثوال فالعبرة لظن  
المستعمل لانه هو المحتاج (قوله وقد رذال لموسوس) لما كان الموسوس مغلبة لظنه قال وقد رذال الخ وهذا

ثم لو طهر انما في طرف آخر لم يبعد  
في الخلاصة نعم وفي الظهيرة المختار انه لا يعيد  
الا الصلاة التي هو فيها (كما لو بال ص)  
نخصها لتعليق بولها اتفاقاً (على نحو)  
(حظتها تدور من قسمين احدهما حيث  
اذهب نجاسة او كل اذهب لاحتتمال  
بغير الباقي) وكذا في كل طرف كمنه في الثوب  
وقوع النجس في كل طرف فلا يقل  
وكذا لا يطهر محل نجاسة (ما عنيها فلا يقل  
الطهارة (مرية) بعد جفاف كدم (بقاها)  
اي يزول عينها وازرها ولو بجرة او ما فوق  
الثلاث في الاصح ولم يقل بغسله الدم نحو ذلك  
وذلك (لا يضر بقاها) يكون ريج (لا يضر)  
ولا يكتف في ازالته الى ماء حار او صابون  
وتجوده بل يطهر ما صبيغ او خضب بنجس  
بغسله ثلاثاً والاولى غلبته لانه عين  
ولا يضر اتردهن الا يضر به جلد بل يستصحب به  
النجاسة حتى لا يذبح به جلد بل (غيرها)  
اي غير مبنية (بغلبة ظن غاسل) او مكافاً  
والا فتستعمل (طهارة لموسوس) بلا يد



توفيق من صاحب السراج بين قول العرايين بغلبة الظن والخيار بين اثلاث فقال الظاهر الاول ان لم يكن مؤسسا وان كان مؤسسا فالثاني واستحسنه في النهر افاده حلي (قوله ثلاثا) يرجع الى كل من الغسل والعصر وعن ابي يوسف ان كانت نجاسة طيبة لا يشترط العصر وان كانت يابسة فلا بد منه وهذا المختار سراج (قوله اوسبعا) ضعيف وفي امداد الفتح ينسب الغسل سبعا مع الترتيب في نجاسة الكلب خروجاً من خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه حلي (قوله بحيث لا يقطر) تصويره للبالغ في العصر واشترط العصر ليس على عمومته بل رجوعه الى بعض الاشياء عنه كبدن الاواني قال في البحر عازيا الى حاوي القدسي والاولى ثلاثة انواع خذف وخشب وحديد ونحوها ونظيرها على اربعة اوجه حرق ونحت ومسح وغسل فان كان الاقاء من خذف حجر وكان جديداً دخلت النجاسة في اجزائه يحرق وان كان عتيقاً يغسل وان كان من خشب جديد نحت ومن قديم يغسل وان كان من حديد او صغور او رصاص او زجاج وكان صقيلاً يمسح وان كان خشباً يغسل وفي الذخيرة حكى عن الفقيه انه اذا اصاب النجاسة البدن يطهر بالغسل ثلاث مرات متواليات لان العصر معذر قسماً التوالى في الغسل مقام العصر افاده ابو السعود وقوله يحرق الظاهر ان هذا بالنسبة الى الصلاة اذا حملها وما بالنسبة الى وضع الماء فيه فلا يشترط الحرق فهو نظير ما قالوا في الموم (قوله دون ذلك الغير) وجهه ان كل احد يجتأب بما عنده والقادر بقدرة الغير لا بعد قادرا ابو السعود (قوله الاظهر نرم) واختاره فاضل خان في فتاواه عدم الطهارة (قوله اى انقطاع التقاطر) ولا يشترط فيه اليبس بجرو ولا يغتفر هنا بقاء الاثر وان شق كفى النهر عن الحلبي بجها (قوله مما يشرب الخ) اعلم ان صاحب المحيط فضل فيما لا ينصير بين ما لا يشرب فيه النجس وما يشرب فالاول يطهر بالغسل ثلاثا من غير تجفيف والثاني يجتأب الى التجفيف فقول الشارح والا فبقعه الى الا يشرب النجاسة فتقاع بالغسل ولا يشترط التجفيف (قوله وهذا كله) اى الغسل والعصر ثلاثا فيما ينصير والغسل مع ثلثات الحفاق في غيره (قوله في غدير) اى حفرة فيها ماء كثير (قوله اوصب عليه ماء كثير) قال في البحر ولما حكم الصب فانه اذا صب الماء على الثوب النجس ان اكثر الصب بحيث يخرج ما اصاب الثوب من الماء وخلفه غيره ثلاثا فقد طهر لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر كازار الحام النجس اذا صب عليه ماء كثير بهذا الوجه (قوله وجري) بالواو وفي نسخة باو وهي الاولى فانه في المحيط جعله مسألة مستقلة حيث قالوا البساط اذا نجس فاجري عليه الماء الى ان يتوهم زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر (قوله بلا شرط عصر) اى فيما ينصير وتجفيف فيما لا ينصير وهو وما بعده بيان للاطلاق (فروع) قال في البحر الاناء النجس اذا جعله في النهر وملاه واخرجه منه طهر اى ان لم يبق فيه اثر النجاسة (قوله ودبس) بالكسر والسكون وبكسرتين غسل التمر وعسل النخل قال في البحر نجس العسل بلقي في قدر وصب عليه ماء وبغلي حتى يعود الى مقداره الاول هكذا ثلاثا قالوا وعلى هذا دبس اه قال في القهستاني الا انهم لم يذكروا مقدار الماء في طبخ العسل والدبس لكن وجدت بخط النقات من اهل الافتاء ان المنزلة كافيان لعشرة امشاء اه وهذا سوى ما في الحلبي عن القهستاني انه يضاف اليه مقدار خمسة (قوله ودهن) الذي في القهستاني ونحوه في الجزع عدم اشتراط الغلي فيه فقد ذكر الاول ان ازالة النجاسة تكون بالخلط كما اذا جعل الدهن في الحياصة ثم صب فيه ماء مثله وحركه ثم تركه حتى يعلو فاحتمل الدهن ان يوقب اسفله حتى يخرج الماء هكذا يفعل ثلاث مرات فيطهر كافي اكثر المتداولات اه وبعبارة الجرح خالية عن التقييد يكون الماء مثل الدهن وهو الارق (قوله بغلي وتبريد ثلاثا) المراد بالتبريد التجفيف ولفظ ثلاثا يرجع الى الغلي والتبريد وهو قول الثاني والفتي به قول الامام بعدم الطهارة كما يدل عليه ما في البحر حيث قال عازيا الى التجنيس طبخت الحنطة بالخمر قال ابو يوسف طبخ بالماء ثلاثا وتجفف كل مرة وكذا اللحم وقال الامام اذا طبخت بالخمر لا تطهر ابداه وبه يفتي والتصحح في الاولى تصحح في الثانية لانه فاد المشابهة بينهما الدال عليها لفظ كذا فلينأمل (قوله وكذا دجاجة الخ) قال في الفتح ولواقيت دجاجة حال الغليان في الماء قبل ان يبق بطنها التنف او كرس قبل الغسل لا يطهر ابد السكن على قول ابي يوسف يجب ان يطهر على قانون ما تقدم في اللحم والعلة فيه تشرب النجاسة المتخللة بواسطة الغليان لكن العلة المذكورة فيها وفي اللحم على قول الامام لا يثبت حتى يصل الماء الى حد الغليان ويكث فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع في مثله

(بغسل وعصر ثلاثا) اوسبعا (فيما ينصير)  
مباليما بحيث لا يقطر ولو كان لو عصر  
غيره قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك  
الغير ولو لم يالغ لوقته هل يطهر الانظم نرم  
للضرورة (قوله) قدر (ثلاثا) اى غير منه  
انقطاع التقاطر والا فبقعه كما مر وهذا  
عامة تشرب النجاسة والا فبقعهما كما مر وهذا  
كله اذا غسل في اجابة اما لو غسل في غدير  
اوصب عليه ماء كثير وعصر وتجفيف وتكرار غس  
مطلبا لا بشرط عصر وتجفيف ودبس ودهن  
هو المختار وطبخ بالغلي وتبريد ثلاثا  
بغلي ثلاثا ولحم طبخ بالغلي وتبريد ثلاثا  
وكذا دجاجة مقلقة حلة غلي لانشبه

التشرب والدخول في باطن اللحم فالاولى في اللحم المسحوط ان يطهر بالغسل ثلاثا لتنجس سطح الجلد بذلك  
الماء وقد قال شرف الانفة بهذا في الدجاجة والكروشي فالحديث مشاهما (قوله قبل شقها) اي واخراج ما فيها  
من الامعاء فالاولى قبل وضعها في الماء المسخن ان يخرج ما في جوفها ويغسل بماء الدجاجة عليه من دم  
مسفوح فجمد (قوله لا تطهر ارضا) هو قول الامام وطهرها ابو يوسف بطبخها بالماء ثلاثا وتجفيفها كل  
مرة (قوله نقعت وجففت ثلاثا) فيه انه لا فرق بين المطبوخة بخمر والمفتخخة بيول فان في كل منهما تشربا  
تامافقتضاه عدم الطهارة اصلا عند الامام وطهارتها عند الثاني بما تقدم فان قلت ان موضوع  
المسائلتين مختلف لان احدهما ذكرو فيها الطبخ والاخرى الانتفاخ اي من غير طبخ ولا شك ان الطبخ  
فيه زيادة تشرب فلذا حكم الامام فيها بعدم الطهارة اصلا دون ما فيها الانتفاخ قلت يمكن ان يقال  
في كيفية تطهيرها ان تطبخ بالماء ثلاثا او بالخل افاده الحلبي (قوله صب فيه خل) ولا يطهر بالغسل كما في البحر  
(قوله حتى يذهب اثرها) وذلك بان يفتته في الخل حتى يدخل الخل في اجزائه ومثله اذ صب عليه الخل وهو  
بحين (فروع) السكين المموية بماء نجس ثم ثلاثا بطاهر اللحم اذا وقع في مرقه نجس حال الغليان يغلى  
ثلاثا فيطهر وفي غير حال الغليان يغسل ثلاثا دجاجة شويت ونخرج من بطنها شئ من الحبوب بتنجس  
موضع الحبوب وتطهيرها بطبخ وبيد بالماء الطاهر ثلاثا وكذا البعر اذا وجد في جل مشوي

#### فصل الاستنجاء

بالتنوين في فصل والاستنجاء مبتدأ خبره قوله ازالة وفي نسخة فصل في الاستنجاء فقول الشارح ازالة الخ  
خبر حذف مبتدأ ويصح على الاول اضافته وازالة خبر لمخذوف وانما ذكره في الانجاس مع انه من سنن  
الوضوء لانه ازالة نجاسة معينة (قوله ازالة النجس) اي مسح او غسل والاستنجاء مسح موضع النجس وهو ما يخرج  
من البطن او غسله ويجوز ان تكون السين والتاء للطلب اي طاب العجز ازيله بغير تلميل زيادة (قوله  
فلايسن من ريع) يختص قوله نجس وذلك لان عينها طاهرة وانما نقضت لانها ما عن موضع النجاسة  
حلي والاستنجاء منها بدعة كما في البحر (قوله وحصة) حاصل ما قيل فيها انه ان لم يكن عليها بلل اركان ولم  
يتلوث منه الدبر فهي خارجة بقوله عن سبيل وان تلوث منها فالاستنجاء للنجاسة لا لها حلي (قوله ونوم) خرج  
بقوله نجس ايضا (قوله وفصد) على تقدير مضاف اي دم فصد فانه وان كان نجسا لكنه ليس على سبيل فهو  
خارج بقوله عن سبيل اهـ حلي (قوله وهو سنة) فلوتركه صحت صلاته كما في الصراي مع الكراهة التنزيهية  
(قوله مطلقا) سواء كان معتادا ام لا رطب ام لا (قوله وما قيل من اقراضه) فانه صاحب السراج حلي  
(قوله نحو حيض) كجناية ونفاس حلي (قوله قد اصح) وجهه ان غسل السبيلين في الحيض واخويه ان لم يكن  
عن خبث فهو من باب ازالة الحدث وان كان عن خبث فهو من باب التوصل لازالة الحدث بازالة الحبث اذ لو لم  
يزل الحبث لم يمكن ازالة الحدث واما اذا جاوز النجس المخرج فغسله ليس بفرض الا اذا زاد على المتقال ومقداره  
واجب ودونه سنة كما هو حكم النجاسة المغلظة وعلى كل لا ينطبق عليه تعريف الاستنجاء لانه لم يكن على  
السبيل فقد ظهر ان الاستنجاء ليس له الا صورة واحدة وهي ما اذا كان النجس على السبيل ولا يكون الا سنة  
او هو في اعداد هذه الصورة سنة يقوم مقام القرض حلي (قوله واركانه اربعة) وذلك لانه ازالة ولا تنصق  
الاجزى وهو الشخص ومزال وهو الخارج ومزال عنه وهو المخرج وآلة ازالة وهو الحجر ونحوه (قوله ونجس  
خارج) كبول وبخاط وبذي ومنى ودم خارج من احد السبيلين مخ (قوله وكذا الوامابه) اي احد السبيلين  
قال في التبر لو اصاب موضع الاستنجاء نجاسة من خارج طهرت ايضا بالاستنجاء (قوله وان قام من موضعه)  
ظاهرة انه من تمة المسئلة التي قبله وليس كذلك بل يرجع الى قوله وهو سنة (قوله لاقية لها) اي غي الماء كما في ابي  
السعود (قوله كدر) وبالتحريك جمع مدرة قطعة طين وادخلت السكاف التراب والعود والخرقة واقطن  
والجلد الممتن واثان حائط يتمسح به ومس الارض بالته (فروع) له ان يستحي بدار استأجرها لبادار غير  
مستأجرة او غير مملوكة بجر وابو السعود (قوله منق) اي منظف (تمة) الاولى ان بقدم مسترخيا كل الاسترخاء  
الاذا كان صائما وكان استنجاء بالماء ولا يتنفس فيه اذا كان صائما ويحترق من دخول الاصبع المبتلة وانما يفسد  
الصوم اذا بلغ الاصبع موضع الحفنة وينبغي ان ينشف الحلق قبل ان يقوم ويحفظ الثياب من الماء المستعمل

قول شقها فتح وفي التنجيس حيلة طخت  
في شرا لا تطهر ارضا به بقي ولو انتفعت من  
بول تيمت وجففت ثلاثا ولو عجن خبز بخمر  
صب فيه خل حتى يذهب اثرها فطهر  
والله اعلم (فصل الاستنجاء)  
انما النجس عن سبيل فلايسن من ريع  
وحصة ونوم وفصد وهو سنة مؤكدة  
مطلقا وما قيل من اقراضه نحو حيض  
ومجازة يخرج قساح (واركانه) اربعة  
نجس (مستحي) اي (مستحي) كما  
ويجوز ان يخرج قساح (واركانه) اربعة  
نجس (مستحي) اي (مستحي) كما  
وكذا الوامابه من خارج وان قام من موضعه  
على المنية (ومخرج) لا يراو قبل ان يعوجج  
عنه هو عن ما هو قاطع لاقية لها كدر  
(منق) لانه القصد في اختيار الاباح والاسلم  
عن التلويث

وبغسل يديه قبل الاستنجاء وبعد ما افاده الشيخ زين في البحر (قوله ولا يتقيد) من جملة المفرغ على قوله لانه المقصود  
 وما ذكره عام في الرجل والمرأة وقيل كيفيته في المقعدة في الصيف للرجل ادياره بالجرا الاول والثالث واقباله  
 بالشاني وفي الشتاء بالعكس والمرأة تفعل في جميع الاوقات كما يفعل الرجل في الصيف قاله قاضي خان وتابعه  
 الزيلعي واختاره الشنقي (قوله وليس العدد بمسنون) لان المقصود الانقاء وذكر الثلاث في بعض الاحاديث  
 خرج مخرج الغالب لان الغالب حصول الانقاء بها (قوله الى ان يقع في قلبه) فاذ بذلك انه معفوض الى رايه  
 (قوله فيقدر بثلاث) اي التحصيل السنة (قوله كما مر) اي في غير المرتبة (قوله بعده) الجمع بينهما في المرتبة  
 العليا وبليبه الماء ثم الجرج (قوله الى الجرج) اي الاستنجاء فهو على تقدير مضاف (قوله عند احد) اي من يحرم  
 عليه جماعة حلبي (قوله امامه) اي مع احد موصوف بما ذكر (قوله كما مر) اي قبيل سن الغسل حيث قال  
 واما الاستنجاء فيتركه مطلقا اه اي سواء كان ذكرا او انثى او خنثى بين رجال او نساء او خنثا او اثلاثا او اثنين  
 منهم بافذه احدى وعشرون صورة حلبي (قوله فلو كشف له صار فاسقا) قال في الجرح وان احتاج الى كشف  
 العورة يستنجي بالجرج ولا يستنجي بالماء ما قالوا من كشف العورة للاستنجاء بصرفا سقا وكثيرا ما يفعله عوام  
 المهامين في الميضأت فضلا عن شاطئ النيل (قوله لاول كشف لاغتسال) في الجرج عن شرح النقاية لوجب  
 غسل على رجل ولم يجد ما يستمره من رجال يرونه يغتسل ولا يؤخر ولو وجب غسل على امرأة لا تجدد ستره من  
 الرجال تؤخر وان كانت لا تجدد ستره من النساء فكذلك الرجال بين الرجال (قوله او نعوط) لانه اثر طبيعي لا انفكاك  
 عنه حلبي (قوله مطلقا) اي سواء كان في زماننا او في زمان الصحابة وضوان الله تعالى عليهم اجمعين وقيل  
 سنة في زماننا مستحب في زمانهم لانهم كانوا يبرون بعرا وفي زماننا يسلطون نلطا الى يسلطون رقيقا وبعرا من  
 باب منع (قوله اي يفرض غسله) اشار الى ان الوجوب بمعنى الافتراض والى انه لا يسمى استنجاء لان غسل  
 ما عدا المخرج لا يسمى استنجاء والمراد غسله بما مانع من زيل طاهر افاده الشيخ زين (قوله ان جاوز المخرج) اطلق  
 في المخرج فمع القبول والدر وهو المعتقد (قوله مانع) انما احتاج الى تقديره لانه اول يجب يفرض ولو ابقاه على  
 اطلاقه لشمل صورة ما اذا كان المتجاوز قدر الدرهم وايضا قدره ليناسب قول المصنف بعد وبعتبر القدر المانع  
 (قوله ورا موضع الاستنجاء) اي غيره واما هو فلا يعتبر مع المتجاوز حتى اذا كان المتجاوز عن المخرج ماعلى  
 المخرج اكثر من قدر الدرهم فانه لا يمنع واما غير موضع ليشمل المخرج وما حوله من الشرج وهو يفتحين جميع  
 حلقة الدبر الذي ينطبق كما في المصباح (قوله وان كثر) اي على قدر الدرهم بان كانت مقعده كبيرة لم يتجاوزها  
 فلا يمنع انفاقانه عليه في البحر (قوله لا تكرر الصلاة) اي تحرعا ولا تكرر الاستنجاء مكرره تنزيها لانه سنة حلبي  
 (قوله وكره تحرعا) اي في السكك كانه يده عبارة البحر (قوله بغظم) لانه طعام الجن كما في الحديث (قوله وطعام)  
 لانه اسراف واهانة وقد ذكره موضع المحلطة على التحذير للاهانة فهذا اولى وسواء كان ما تعالوا لا كالعمير بحر (قوله  
 وروث) لانه طعام دواب الجن (قوله يابس) قيده لان الرطب لا يجفف التجاسة اما اليابس فلما كان لا ينفضل  
 منه شيء صح الاستنجاء به لانه يجفف ماعلى البدن من التجاسة الرطبة مع الكراهة (قوله استنجي به) بالبناء  
 للمفعول ليم مالموا استنجي بحرقه غيره (قوله واجر) العلة فيه وفيما بعده من الخنزف والزجاج ضررا للمقعدة  
 بالاستنجاء بها (قوله وشئ محترم) لانه من قبل تضييع المال في غير محله (قوله ومعين) للشيء في الحديث عن الاستنجاء  
 ومس الذكر باليمين فالصواب ان يأخذ الذكر بشماله فيخره على جدار او على موضع عال من الارض وان تعذر  
 بقعد وعسل البحر بين عقبيه فيخره عليه بشماله فان تعذر بأخذ البحر بيمينه ولا يتحرك ويمر العضو عليه بشماله  
 قال نجم الدين وفي امس البحر بعقبه عسرج وتكلف بل يستنجي بجدار ان امكن والا يأخذ البحر بيمينه  
 ويستنجي بيساره ذكره في البحر (قوله فلو مشلولة) اي لو كانت يده اليسرى مشلولة (قوله ولم يجد ما يباريا)  
 فان وجده دخل فيه وغسل باليمين واخذ منه باليمين وغسل ثم غسلها في الجاري واخذها آخر غسل به الى ان  
 يطهر ومثل الجاري الراكد الكثير حلبي (قوله ولا صابا) فان وجده غسل بيمينه حلبي (قوله سقط اصلا)  
 اي بالما والجرج قال الحلبي والظاهر ان سقوطه مفيد بما اذ لم يجد من يحل جماعه اه اقول قدم الشارح ان احد  
 الزوجين لا يجب عليه تعاهد الاخر بخلاف المأولة اللهم الا ان يحمل كلامه عليه اما احد الزوجين فلا يمنع  
 السقوط الا ان تبرع ومثل ذلك يقال في المريض والمرضة (قوله وخم) لانه بضر بالمقعدة كذا في البحر (قوله)

1 2 3

ولا يتقيد بأقوال وأدبار شيوخنا وصيغنا (وابس  
العدد) ثلاثا (بمنون فيه) بل مستحب  
(والغسل) بالما إلى أن يقع قلبه في طهر  
ما لم يكن موسوسا وقدر يسلا (غسل  
بعده) أي الحرج (لا تكشف عورتك) كما  
أحد ما معه فتكره كما صافوا كشفك  
فاسقيا لا تكشف (سنة) إطلاقا في سراج  
بجنته ابن النخبة (ان جاور الحرج  
ويجب) أي يرض غسله (الماح) لهالة  
فحس) مانح (ويعبر القدر المماح) لأن ما على  
فما وراء موضع الاستحمام) لأن ما على  
الحرج ساطع نيرا (أن كثر ولها الأذكار  
الصلاة معه) (وكن) تحريم (اعظم) وطعام  
وورث) بابس (تحريرا) (يعظم) اسهجي  
به الاجزف آخر (وأجر وترق ورجاج زني  
تخترم كتر قد يباح ويمن) ولا عذر يسره  
فلو مشاورة ولم يجد ماء جارا إلا صابا نزل  
الماء ولوثنا سقط أصلا كرض ومباينة  
لم يجد من يحمل جباعه (وحم



ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسع بين رجله ويميل على اليسرى فاذا فرغ قام ويقول الحمد لله الذي دفع عني  
 الاذى وعافاني اى باقاء شئ من الطعام لانه لو خرج كله اهلك كذا في الجعر (قوله بلا عذر) يرجع الى جميع  
 ما قبله فان كان لعذر فلا بأس به لانه عليه الصلاة والسلام بال قائما لوجع في صلبه اه بجر يعنى استثنى  
 به من وجع الصلب على عادة العرب اه ابو السعود (قوله يتوضأ هو الخ) ظاهره وهو ظاهر الحديث ايضا  
 تخصيصه بيول نفسه ولو قيل بالكرهه مطلقا خشية حصول النجاسة بنضح الماء ماضر وفي الحلبي ان ذلك  
 ثابت بطريق الدلالة (قوله فان عامة الوسواس منه) افادان للوسواس اسبابا كثيرة وهذا اكثر ما يتأتى منه  
 (قوله يجب الاستبراء) اى يفترض ازالة الخارج حتى ينقطع كما في امداد الفتاح وغيره ودليله قوله عليه  
 السلام استنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه وفي الصحابين عن ابن عباس ص عليه السلام بقبرين  
 فقال انهما لم يعذبان وما يعذبان في كبير اما احدهما فكان لا يستبرئ من البول واما الاخر فكان يمشى بالنمجة  
 فاخذ جريدة رطبة فشقها نصفين فغوى في كل قبر واحدة فقبل له في ذلك فقال له لم يخفف عنهم ما لم يبسا  
 ابو السعود عن ملا على قارى (قوله وتضع الخ) الواو يعنى او (قوله ومع طهارة المغسول) اى سواء كان  
 محل الاستبراء او غيره (قوله ويشترط ازالة الرايحة عنها) اى عن اليد ويعلم ذلك بالشتم وعن المخرج ويعلم ذلك  
 بغلبة الظن (قوله انتقض) لان الغالب ان اليد ترمى على المخرج فتأخذ بعض بله منه فينتقض الوضوء بخروجها  
 (قوله نام) اى ففرق (قوله ان ظهر عينها) اى في احد جنبيه او قدميه والذى في نور الايضاح يدل العين الاثر  
 وهو اولى لعموم الريح والطعم (قوله ولو وقعت في نهر) مثله الراكد لان الغالب ان الرشاش المتصاعد من صدم  
 شئ انما هو من اجزاء الماء لا من اجزاء الشئ المصادم فيصكم بالغالب ما لم يظهر خلافه وبهم من هذا  
 التعليل ان الماء القليل لا ينتجس في آن الوقوع ويترب عليه انه لو وقعت نجاسة في طرف حوض صغير  
 فاخذ ماء من طرفه الاخر عقب الوقوع بلا فاصل يكون طاهرا ووجه ما نهى لما لم يحكموا بغير ان النجاسة الى  
 الرشاش لعدم زمان تسرى فيه مع قربها من النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة  
 في آن الوقوع اولى حلبي (قوله لف طاهر الخ) اعلم انه اذا لف طاهر في نجس مبتل بماء واكتسب منه شئ  
 فلا يخلو اما ان يكون كل منهما بحيث لو انعصر قطر وحيد يتنجس الطاهر اتقاها ولا يكون واحدا منهما  
 كذلك وحيد لا ينجس الطاهر اتقاها او يكون الذى بهذه الحالة الطاهر فقط وهو امر عقلى لا واقعى والنجس  
 فقط والاصح عند الحلواني فيها ان العبرة للطاهر المكتسب فان كان بحيث لو انعصر قطر نجس والا لا يشترط  
 ان لا يكون الاثر ظاهره في الطاهر وان لا يكون من نجس باعين نجاسة بل يتنجس كما في شرح المنية وبحيث  
 الشرب الى موافق له منصوص عن بعضهم فقال ان العبرة للنجس المبتل فان كان بحيث لو انعصر قطر نجس  
 الطاهر سواء كان الطاهر لو انعصر قطر والا وان كان بحيث لو انعصر قطر لا ينجس الطاهر وعلمه بان النجس  
 اذا كان يقطر بالعصر يكون المنفصل الى الطاهر قد ركب من النجاسة وان كان لا يظهر منه شئ بعصره (قوله  
 ان بحيث لو انعصر قطر نجس) الضمائر ترجع الى الطاهر (قوله ولو لف في مبتل يتحول) مفهوم التقيد بالماء  
 ونحو البول كل ما كان عينه نجسة (قوله او اثره) اى من طم اولون اوريد والضمير يرجع الى نحو البول (قوله  
 ان متفسخة نجس) لانه يفصل منها اجزاء بسبب الانتفاخ وانتفاخ الخمر خلا لا يوجب انقلاب الاجزاء  
 النجسة طاهرة اه حلبي (قوله والا لا) يتأمل في وجه عدم النجاسة فانه اذا وقع في بئر فارة واخرجت قبل  
 الانتفاخ ينزع منها عشرون وجوبا فان قيل ان فيه استحالة عين الخمر الى الخمر ورد على ما اذا كانت متفسخة  
 وفيه ان العلة عند التفسخ وجود اجزاء نجسة لا تطهر بالتخلل (قوله ان قطرة لم يخل) لان القارة لا طعم لها  
 ولا يريح يستدل بذها به على انقلاب عينها فيعتبر مضى الساعة افاده الحلبي والظاهر ان المراد بالساعة الزمانية  
 (قوله حل في الحال) لان ذهاب طعم الخمر ويجهاد دليل انقلابها خلا حلبي (قوله يحمل على القمعة) اى القلة  
 الاشياء ولم يوقف على اى قرينة تزلز منها الفارة ولم يتخلل زمن بين ذلك اما اذا تخلل زمن يمكن ان الفارة تزلز  
 في الاناء الذى اختلطت فيه هذه الاشياء فيصم على ان الوقوع حصل فيها كالمسئلة السابقة لليلة المنذورة  
 فيها (قوله والا) اى ان لم يخرج منها الدهن حلبي قوله بحال الجمده هو بفتح الجيم والميم الماء الجماد كما في القاموس

(وان يبول قائما او مضطجعا او متجسرا  
 من ثوبه بلا عذر او) يبول (في موضع  
 يتوضأ) هو او يغتسل فيه (لحديث  
 لا يبول احدهم في موضع من سبب الاستبراء بغير  
 الوسواس منه (فروع) يجب الاستبراء بغير  
 وتضع الخمر على شفا اليسر ويختلف بهر اليد  
 الناس ومع طهارة المغسول تطهر المخرج الا  
 ويشترط ازالة الرايحة عنها وعن استنجي  
 وينتزع باليد عنه فافعلون استنجي  
 اذا عجز عن وجه السنة بان ارى  
 التوضي ان على وجه السنة بان ارى  
 الا ان يبول او شئ على فاصاب  
 انتقض والا لا ولو وقعت في نهر فاصاب  
 عنها نجس او اثرها نجس والا لا تطهر  
 ثوبه ان ظهر اثره نجس او اثره نجس  
 في نجس مبتل بماه ان بحيث لو انعصر قطر  
 في نجس والا لا ولو لف في مبتل يتحول  
 نجس واثره او اثره نجس والا لا تطهر  
 ظهوره نجس او اثره نجس والا لا تطهر  
 في نجس مبتل بماه ان بحيث لو انعصر قطر  
 والا لا ولو لف في نخل ان قطرة لم يخل  
 ساعة وان كوز احل في الحال وان لم يظهر  
 اثره فارة وجدت في قمعة ولم يدر هل ماتت  
 فيما لم يجرى في بئر يجهل على انخذ من  
 ثلاث قربة من بين وعمل ودين انخذ من  
 على حصة وخلط فوجد فيه فارة فصبها في  
 الشمس فان خرج منها الدهن فصبها في  
 فان بقي بحال الجمده فالعسل

والمراد ان عليه صار جامدا وازافة حال لمابعده للبيان وانما كان جوده عليه دليل انه غسل لان الغسل اذا صابته الشمس تلاحقت اجزآؤه وتماسك بعضها ببعض حلي بزيادة (قوله او متلطنا) وهو متقطع لانه ينقطع بعضه عن بعض بحرارة الشمس افاده الحلبي (قوله بعمل بخبر الحرمة في الذبيحة) اي عند تعارض الخبرين لتأثرهما فيرجع الى الاصل فيها وهو الحرمة لان الذبيحة تنذيب حيوان (قوله وبخبر الحل في ماء وطعام) لان الاصل في الماء والطعام الحل حلبي (قوله يتعري في ثياب) ثم اذا تحرى في واحد تعين عليه الصلاة فيه كل وقت ولا يجوز له نقض تحريره بغيره لان اختلاف التعري انما هو في القبلة الا اذا ظهر فيما تحراه التجاسة افاده الشرنبلالي (قوله واوان) اي ويتعري في اوان اختلطت اختلاط مجاورة لا ممازجة اكثرها طاهر للطهارة ولو تحرى ثلاثة ثلاثة اوان احدها نجس صح لصكهم لا يقتدون باحدهم لاحتمال انه تطهر بالنجس افاده الشرنبلالي (قوله الاضروا شرب) فتحرى ولو الاكثر نجسا (قوله يحرم اكل لحم انثى) لا يذاته لالتجاسته حلبي عن الشرنبلالي (تتمه) لم ارحكم التسيج الذي يؤكل باقليم مصر ولا البطاريخ التي فيه وان اعتبرت تلك العلة يظهر الحكم بحرمة ولا يعتبر جريان عادة بعض الأشخاص باكله لان العادة لا تحيل حراما فهو كمن اعتاد عدم السكر بالاشربة واقائل ان يقول ان اذية بعض الناس لا تقتضي تحريم ما ماله الحل فهو كالصفاوي يتأذى بالعمل ويحجر (قوله لا تحوسمن ولبن) كجبن وزيت لانه لا يؤذى حلي بزيادة (قوله صلب) اما الموجود في المائع لا يؤكل بدليل ما يأتي في الخئي ومن هذا علم ان قوله صلب صفة للبر والروث لا للشعر فلا يعتبر حينئذ ما فيه من الرطوبة (قوله وفي خئي لا) لانه لا صلابه فيه كذا في البحر وهذا التعليل يعين ما قلنا ان لفظ صلب صفة للبر والروث وبقيده انه لو كان الخئي صلبا كالبر والروث يكون حكمه كالسابق فتأمل (قوله كبولة) حتى ان من قال بطهارة بول ما كول اللحم قال بطهارة ممراته افاده في البحر (قوله وجرته كزله) الجرة بكسر الجيم ما يخرج منه نحو البعير من جوفه الى فيه فيأكله ثانيا والزبل هو السمي بالسرقين بحر (قوله حكم العصير حكم الماء) اي في انه تزال به التجاسة الحقيقية وانه اذا كان عسرا في عشر لا بنجس بوقوع التجاسة فيه كافي الماء حلبي (قوله طاهرة) كسائر رطوبات البدن غير الناقضة كالدماغ والبراق والعرق وروخ الاذن (قوله العبرة للطاهر الخ) هذا ضعيف قال في البحر التراب الطاهر اذا جعل طينا بالماء النجس اوعلى العكس الصحيح ان الطين نجس ايهما كان وهو اختيار قاضي خان والفقهاء وتوجيه الخلاصة الطهارة بانه بالتركيب صار شيئا آخر لا يظهر اذ يقتضي ان الاطعمة اذا كان ماؤها نجسا اودهنها او نحو ذلك ان يكون الطعام طاهرا يصيرورته شيئا آخر وعلى هذا سائر المركبات اذا كان بعض مفرداتها نجسا ولا ينجس فساد افاده الحلبي (قوله مشى في حمام ونحوه) اي كطين والمراد انه مشى حافيا ومثله ما اذا اصاب ثوبه اوبدنه قال في البحر مشى في الطين او اصابه لا يجب في الحكم غسله فلو صلى به جاز ما لم يبين اثر التجاسة والاحتياط في الصلاة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه واول ما يسأل عنه في الموقف الاعادة (قوله الانبوبة) اي البزوز (قوله لانه يصبر الماء راكدا) اي ماء الحوض الذي تزل من الانبوبة فيه لانه ربما تكون على يده نجاسة فتسقط في الحوض حالة الاخذ فينجس او يسقط الماء المستعمل من يده فينجس بناء على ان الماء المستعمل نجس فينبغي ان يجعل ماء الانبوبة نازلا في الحوض ويتابع الغرفات من الحوض حتى يكون بمنزلة الجاري والظاهر ان هذا الفرع على سبيل الاولوية ابناء على القول بنجاسة المستعمل (قوله مقلوب الكفاية) الاولى مقلوب كان وهو ناك يعني وهو مما ينبغي لسراره ولذا كان من اسمائه سر (قوله واهل الذمة) مثلهم اهل الحرب (قوله طاهرة) طاهره جواز الصلاة فيهما من غير كراهة وفي التجنيس ان الصلاة في سراويل اهل الذمة مكروهة قال الحلبي ولعله لانهم لا يستبرؤون ولا يستنجون قلت لاما منع من السكراة في ثيابهم ايضا لعدم تحاميم التجاسات من مسكر وغيره فاهلها تلوث منها (قوله لجلهم الخ) ظاهره ان ذلك معلوم بقبينا (قوله لبرقه) علة للجعل (قوله ان غلب على ظنه) وما في البحر من قوله رأى على ثوب غيره نجاسة اكثر من قدر الدهرم يحجره ولا يسهه تركه محمول على هذا (قوله وجب) اي الاخبار المأخوذة من خبر وهو معنى اقترض (قوله فالامر بالمعروف) اي والنهي عن المنكر (قوله على هذا) اي المذكور من التفصيل فاذا غلب على ظنه الامتنال وجب والا لا يشترط للوجوب الامن

او متلطنا فالابس بعمل بخبر الحرمة في الذبيحة وبخبر الحل في ماء وطعام يتعري في ثياب نجس بالاغلب الا لضرورة شرب لا اقلها بل بجسم لا نحو من وابن شعير يحرم اكل لحم رجل بعد غسله وفي حكمه في بعر وورث صلب بول كبولة وجبة طاهرة صارت كل حيوان وطوبى العرج طاهرة العصير حكم الماء وطوبى العرج طاهرة خلافا لهما العبرة بالطاهر من زباب او ماء اختلط به يفتى مشى في حمام ونحوه لا نجس اختلط به يفتى مشى في حمام ونحوه لا نجس ما لم يعلم انه غساله نجس لا ينجس في التكبير من الانبوبة لانه يصبر الماء راكدا التكبير الى الحمام ليس من المروء لان فيه الطهارة مغلوب الكفاية اهل فارس نجس لجلهم فيه طاهرة بريقه رأى في ثوب غيره نجسا مانعا البول لبرقه انه لو اخبره ازالها ان غلب على ظنه انه لا يعرف على حيا وجب والا فلا يميز بالمعروف على حيا



على نفسه والاخير واشترط في التهيئ ايضا ان لا يرتكب ما هو اعظم من الذي ينهي عنه وقتئذ والوجوب ثابت  
حق على الفاسق وان كان امره او نهي لا يفيد (قوله اولي) وذلك لعدم المحافظة عن النجاسة في المساجد كما هو  
مشاهد (قوله وفي الموقف الصلاة) اي في ذبني الاحتياط في ادائها ولا نها وجهه دينه ومفتاح رزقه ولا يخفى  
حسن ذكر هذه الجملة قبل كتاب الصلاة وورد اول ما يقتضي بين الناس في الدماء لانها كبر الكبرياء بعد  
الكفر ولا تناقض لان هذا في حق اطلاق الصلاة في حق الحق تعالى قال الحافظ العراقي وظاهر الاخبار ان  
الذي يقع اولا الهاسبية على حق الله تعالى ذكره سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب

### كتاب الصلاة

اختلف في حقيقةهما والجمهور على انها حقيقة في الدعاء سميت بها الافعال المخصوصة لاشتغالها  
عليه فتكون من الاسماء المغيرة اوقفت عنه الى الاركان المعلومه فتكون من الاسماء المنفولة والفرق  
بين التغير والنقل ان المعنى الذي وضعه الواضع ان كان باقيا لا يذهب عليه شيء آخر فالتغير وان لم يراع  
المعنى الوضعي فيه فالنقل اه نوح افندي (قوله بعد بيان الوسيلة) وهي الطهارة (قوله لم يجعل عنهما شربة  
من سئل) يحرر الحال في الانبياء غير المرابين هل هم كذلك (قوله ولما صارت قربة) قال في الدر المنثور ولما  
صارت قربة بواسطة البيت المعظم كانت دون الايمان الذي صار قربة بلا واسطة فلذا كانت من فروع  
لامنه اه (قوله بواسطة الكعبة) اي بواسطة استقبالها وانظر لما اذا خص هذا الشرط مع انهم لم يصبر  
قربة الا باجتماع سائر شروطها حتى لو صلى محمدا او عريانا او نجس الثوب او المسكان او قبل الوقت او من  
غيره لا تكون قربة (قوله لامنه بل من فروع) اي باعتبار الفعل واما بالنظر لحكمها فهو الافتراض فهي  
منه لانه من متعلق التصديق بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فقلت) اشار به الى ان الصلاة  
من قبيل المنقول الشرعي وهو الذي لا يكون معناه الوضعي من حقيقة معناه الشرعي وقدموه هل هي  
بجواز لغوي او استعارة تصريحية وجهان وباعتبار عرف اهل الشرع حقيقة عرفية (قوله وهو الظاهر)  
اي القول بانها منقولة هو الظاهر (قوله في الامي والاخرس) ظاهره ان الدعاء يوجد لا بد في صلاة غيرهما  
وايس كذلك ولذا استحسن صاحب البحر التعليل بكون الدعاء ليس من حقيقة عن هذا التعليل (قوله  
هي فرض عين) اي الصلاة والمراد الصلوات الخمس واختص باجتماعها صلى الله عليه وسلم ولم يتجمع لاحد  
وبالعشاء ولم يصلها احد وبالاذان والاقامة وافتتاح الصلاة بالتكبير والتأمين وبالركوع فيما ذكره جماعة  
من المفسرين ويقول اللهم ربنا ذلك الحمد ونحريم الكلام في الصلاة اسبوطي في الاغذوخ وقيل اول من  
صلى العشاء موسى حين خرج من مدين وضل الطريق ابو السعود (قوله على كل مكاف) اي بالغ مسلم عاقل  
سواء كان ذكرا اراثنى حرا او عبدا (قوله بالايجاع) سنده قوله تعالى اقيموا الصلاة وقوله تعالى فسبحان  
الله حين تمسون الاية وغير ذلك من الاحاديث والآيات (قوله سابع عشر رمضان) ما افاده من ان الاسراء  
والمعراج كانا في رمضان احد قولين مشهورين وقيل هما في رجب وهو المشهور بين الناس وفيه ذكره النووي  
في سير الروضة (قوله وكانت قبله) اي الاسراء صلاتين ذكر ابن حجر في شرح الهمز به انه عليه السلام كان يصلي  
بمكة قطعا وكذا اصحابه ولكن اختلف هل افترض قبل الخمس صلاة ام لا فقيل ان الفرض كان صلاة قبل  
طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها وروى ان جبريل عليه السلام بداله صلى الله عليه وسلم في احسن صورة  
واطيب رائحة فقال يا محمد ان الله يقربك السلام ويقول لك انت رسول الى الجن والانس وادعهم الى قول  
لا اله الا الله ثم ضرب برجله الارض فنبعت عين ماء فتوضأ منها جبريل ثم امره ان يتوضأ وقام جبريل يصلي  
وامر ان يصلي معه ثم عرج به الى السماء فرجع عليه السلام لا يمر بجبر ولا مدرا ولا هو يقول السلام عابدا  
يا خير رسل الله حتى اتى خديجة واخبرها فغشى عليها من الفرح ثم امرها فتوضأت وصلى بها كما صلى  
به جبريل فكان ذلك اول فرضها ركعتين اه ابو السعود (قوله وان وجب) مبالغة على مفهوم قوله قل  
مكلف فكانه قال ولا يفترض على غير مكلف وان وجب اي على الذي ضرب ابن عمر وذلك ليتخلق بفعلها  
ويعتاده لا لاقتراضها حاي وانظر هل الامر لابن سبع واجب كالضرب لابن عشر وهل الوجوب بالمعنى  
المصطلح عليه او بمعنى الافتراض (قوله يده في امداد الفتاح) يكونه ثلاث ضربات فقط وبه فهم منه انه

جعل السجدة في زمنا اول احتياط  
لما ورد اول ما يقال لله تعالى اعلم  
وفي الموقف الصلاة والله تعالى اعلم  
(كتاب الصلوات)  
شرح في المصنوع بعد بيان الوسيلة ولم يغل  
علم شربة من سئل ولما صارت قربة بواسطة  
الكعبة كانت دون الايمان لانها كانت من فروع  
فروعه وهي لغة الدعاء فقلت ثم را الى  
الافعال المعصومة وهو الانس (هي)  
بدون الدعاء في الامي والاخرس (هي)  
فرض عين على كل مكاف (هي)  
قوله في الامي والاخرس (هي)  
صلاتين قبل طلوع الشمس وكانت غروبها  
ثم (ان وجب ضرب ابن عشر عدا ياب)



لا يضرب بالعصا في جميع ما أمر به ونهى عنه فليراجع حلي والمنصوص أنه يجوز للمعلم أن يضربه بأذن أبيه نحو ثلاث ضربات ضرباً وسطاً سليماً ولم يقيد بعصا وإذا ماتت لزمته دية العقالة (قوله بالجنبنة) مقتضى قوله يبدان براد بالجنبنة ما هو الأعم منها ومن الوسط (قوله لحديث الخ) استدلال على الضرب المطلق وأما كون الضرب بالجنبنة فلان الضرب بها ورد في جنبانية صادرة من المكاف ولا جنبانية من الصغير (قوله وهم أبناء سبع) هذا يدل على أن الأمر إنما هو بعد تمام السبع بأن يكون أول الثمانية والضرب أول الحادية عشرة إلا أن يقال أن العرف يطلق على من أدرك السابعة ولو لم يمتها أنه ابن سبع وكذا يقال فيما بعده (قوله قلت والصوم الخ) مراده من هذين التقاين بيان أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع الأمور وينهى عن جميع المنهيات اه حلي فلا خصوصية للصلاة والصوم والمهر كإبراهيم التعليل (قوله بدليل قطعي) أي لا احتمال فيه وحكم الحاكميها حكم المرتد أفاده المصنف (قوله بجنبانة) المجون أن لا يبالي الإنسان بما صنع وقد مجن من باب دخل فهو ماجن وفي القاموس مجن مجونا صلب وغاظ وسنه الماجن لمن لا يبالي قولاً وفعلًا كأنه صلب الوجه وقد مجن مجونا وبجنبانة وبجنبانة بالضم اه مخ (قوله أي تكسلا) تفسير مراد والألف بجنبانة حقيقة عدم المبالاة حلي بزيادة (قوله يحبس حتى يصلي) وكذا يفعل في الذي يفطر في رمضان حتى يحدث نوبة ونظام بعض الفضلاء وإجاد فقال

في حكم من ترك الصلاة وحكمه \* إن لم يقر بها كحكم الكافر  
فاذا أقر بها وجانب فعلها \* فالحكم فيه للحسام البائر  
وبه يقول الشافعي ومالك \* والحنبلي تمسكاً بالنظام  
والحنيفة لا يقول بقتله \* ويقول الجلس الشديد الزاجر  
والمسلمون دماؤهم معصومة \* حتى تراق بمسئرين باهر  
مثل الزنا والقتل في شرطهم \* وانظر إلى ذلك الحديث السافر  
هذه مقالات الأئمة كلهم \* وأصحها ما قلته في الآخر

اه مخ وأعلم أن الإمامين مالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما لا يقولان بكفر المقر الكسلا والامام أحمد رضي الله تعالى عنه يحكم بكفره نقله عنه صاحب المواهب (قوله وقيل بضرب) قائله الامام المحبوبي حلي عن المخ (قوله حدا) ظاهر حكاية المقابل بقيل أنه المعتمد عندهم ولذا والله أعلم اقتصر في شرح المتن عليه (قوله ويحكم بإسلام فاعلمها) لأنها حينئذ مخصوصة بهذه الامة مخ (قوله في الوقت) أي أداء حلي ولولبارد التكبير الأضرام في الوقت وفيه ان صلاته قضاء مع جماعة وتما تفيده إسلامه إلا أن يقال أن صلاته في الوقت تدل على اعتقاده فرضية ما صلا غالباً بخلاف القضاء فإنه يحتمل أنه نفل أو صلاة يعتقدها في وقت القضاء ويؤخذ هذا التقييد من قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاته واستقبل قبلتها فهو منا وذلك لأن صلاة المسلمين الكاملة المرادة عند الإطلاق هي الأداء (قوله مع جماعة) صادق بكونه اماماً أو وتما فخرج كونه اماماً بكونه مؤثماً حلي وذلك لأن الائتمام يدل على اتباع سبيل المؤمنين بخلاف ما لو كان اماماً فإنه يحتمل نية الانفراد فلا جماعة (قوله وتما) أي صلاته بأن لا يفسدها وظاهره ولو لم يأت بالواجبات (قوله في الوقت) قيده في المخ تبعاً لشجته في الجبر بكون الأذان في المسجد فخرج ما إذا أذن خارج الوقت أو المسجد (قوله أو سجدة للزلا) لأنه من خصوصيات هذه الامة (قوله أو ركعتي الساعة) لأنه من خصوصيات هذه الامة بخلافه كآلة الأموال فإنها في شرع من قبلنا أيضاً لكن كان الواجب عليهم إخراج أكثر من ربع العشر وكذا لو حج على الهيئة الكاملة أو قرأ القرآن فإنه يحكم بإسلامه كما في المخ (قوله لا لوصلي الخ) مفهوم ما سبق في الصلاة على سبيل ألف والنشر المرتب (قوله أو أفسدها) أي صلاة القرض صادق بأن يسلم على رأس الركعتين في غير الثنائية فإنه أفساد للقرض وإن صحت نفلاً وظاهره أن المراد بالائتمام عدم الافساد لا الإتيان بالواجبات مثلاً (قوله أو فعل بقية العبادات) كالصوم والحج الذي ليس بكامل والصدقة مخ ويستثنى من ذلك قراءة القرآن فإنه بها يكون مسلماً كالخج على الهيئة الكاملة كما مر بقله عن المصنف (قوله صلى باقتداً) دخل تحت الاقتداء بشرطان الجماعة والاقتداء (قوله أيضاً) باسقاط

(لا جنبنة) لحديث من أولادكم بالصلاة  
وهم أبناء سبع واضربوهم وهم أبناء عشر  
قلت والصوم كالصلاة على الصبي حتى يفطر  
أنه يستأنى معزياً للأمر بالصلاة وينهى  
الاختياراً به يوم بالصوم والصلاة وترك الشر  
عن شرب الخمر لألف ثبوتها بدليل قطعي  
(وتكره طاعة لها) أي تكسلا لا فاسق  
(ونادى لها عداً) أي لا ينجس خلق العبد  
(يجب حتى يصلي) لأنه لا ينجس حتى يسبل  
(يحبس حتى يوقل) بضرب حتى يسبل  
نحو الحق حتى يوقل بضرب واحدة  
منه الدم وعند الشافعي يقتل بضربة واحدة  
خداً وقيل كفر (ويحكم بإسلام فاعلمها)  
بشرط أربعة أن يصلي في الوقت أو يجسد  
مؤثماً وتما وكذا الوان في الوقت (مع جماعة)  
للتلاوة أو ركعتي الساعة أو اماماً أو أفسدها  
في غير الوقت أو منكر العبادات لأنها لا تقتصر  
أو فعل بقية العبادات أو اماماً أو أفسدها  
بشرعاً ونظاماً ما اقتدا  
وسافر في الوقت صلى باقتدا  
تتما صلاته لا منه صلا

هم زيتها للضرورة حلي وسواء كان الاذان سفرا او حضرا كما في الجهر (قوله معلنا) المراد به ان يسمعه من تصح  
 شهادته عليه بالاسلام وليس المراد ان يتردد فوق الصومعة او على سطح يسمعه خلق كثير وهذا لان الاذان  
 فيه الشهادتان وفي اتانتهما لا يشترط الاعلان على المأذنة وهذا اذ لم يكن عيسويا اما اذا كان عيسويا  
 وهو في الذي يشهد لمجد صلى الله عليه وسلم بالرسالة لكن يخصه بالعرب وهو منسوب الى عيسى اليهودي  
 الاصفهاني فقال في الجهر في باب الاذان لا يكون مسلما الا اذا صار عادة وقيل انه مؤذن اه قال الحلي  
 فالمراد بالاعلان في حق العيسوي المداومة ثم ظاهر عبارة الجهر ان الحكم بالاسلام غير اليسوية بالاذان بحيث له  
 حيث قال وما غيرهم فينبغي ان يكون مسلما بنفس الاذان والله الموفق اه (قوله كان سجدا) بسكون الدال  
 للضرورة اذنية الوقف وان مصدرية اي كسجوده والمراد بسجوده للتلاوة وذلك لان سجوده لها تعظيم للقرآن  
 وتصديق للنبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به فكان دليل الاسلام حلي ومعرفة ذلك ان يسجد عند سماعها  
 او بقرانه يسجد لها (قوله تركي) تكلمة للوزن وهو حال من ضمير يسجد اي كسجوده للتلاوة حال كونه  
 متطهرا عن ارجاس الكفر حلي وهي حال مبينة لا مقيدة وذلك لان السجود نفسه جعل طهارة له من ارجاس  
 الكفر او مقيدة والمقصود به ان اخرج سجود الحضرة (قوله فسلم) خبر كافر وزيدت الفاء للضرورة الشعر وانما قال  
 مسلم دون مؤمن وان تلازما شرعا لان ما ذكر من الاعمال الظاهرة راجع الى معنى الاسلام اما الايمان  
 فامر قلبي لا يطاع عليه الا الله تعالى (قوله منفرد) بسكون الدال وقف عليه على لغة ربيعة حلي والمناسب  
 ان يقول ولا اماما ولا قاضيا ولا مقسدا لئيم كل المحتررات اسكن النظم ضاق عليه (قوله ولا الزكاة) اي  
 زكاة غير السواكم كما به مما سبق (قوله والصيام) اي سواء فرض او نفل (قوله الحج) اي الذي ليس  
 على الهيئة الكاملة كما تقدم حلي (قوله بدنية) اي متعلقة بالبدن دون غيره من (قوله محضة) اي غير  
 مركبة من المال والبدن كالحج من (قوله كما صحبت في الحج) النفل مطاقا والفرض بشرط الجزاء ثم الى  
 الموت (قوله بالفدية) يتعلق بالضمير المستتر في صحت رجوعه الى النيابة التي هي مصدر لا بصحت اي كما  
 صحت النيابة بالفدية ويدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله نيابة المذكور في المتن حلي (قوله لافسافي) اي الشيخ  
 الايل الى الفناء والذي فنيته قوته وبشترط في صحة فديته عن صومه بحجزة الدائم الى الموت حلي بزيادة (قوله  
 لانها) اي الفدية انما تجوز الخ ولان المقصود من التكليف الابتلاء والمثقة وهي في البدنية باعتبار النفس  
 والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نامة لا تتحقق المثقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند الجز  
 ولا عند القدرة من (قوله ولم يوجد) اي اذن الشارع بالفدية في الصلاة حلي (قوله سبها الخ) السبب هو المقتضي  
 الى الحكم من غير تأثير بجور ذكر من فرشته ان ههنا وجوبا ووجوب اداءه وجودا اول كل منها سبب  
 حقيقي وظاهري للوجوب سببه الحقيقي هو الايجاب القديم لله تعالى وكان ذلك غيبا عنا لجهل الظاهري  
 الوقت بسير اعمالنا ووجوب الاداء سببه الحقيقي تعاقب الطلب بالفعل وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على  
 ذلك ووجود الاداء سببه الحقيقي خلق الله تعالى وارادته وسببه الظاهري استطاعة العبد اي قدرته  
 المستجمعة لشرائط التأثير فهي لا تكون الامع الفعل اه والوجوب الذي هو شغل الذمة لزوم ان يقاسم الفعل  
 في زمان ما بان كان في الوقت سعة ووجوب الاداء الذي هو طلب تعريض الذمة لزومه في زمان خاص بان ضاق  
 الوقت اه او السعود (قوله ترادف النعم) اي النعم المترادفة في الوقت بحج (قوله ثم الخطاب) اي كلام الله تعالى  
 المتعلق بطائفة كقوله تعالى اقيموا الصلاة وقوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قوله ثم  
 الوقت) وذلك لان الوجوب يتحدد بتحديد الاوقات وهو علامة السببية او بالسعود بزيادة (قوله الجزء الاول)  
 والوجوب فيه مومع حتى لا يأنتم بالآخر عن الجزء الاول والثاني والثالث مثلا او بالسعود (قوله والاذا  
 يتصل به) ما هنا عناية شاملة للجزء الاخير بقوله بعد ذلك والافضل ان يكرر وكذا قوله سبها جزاء اول اتصل  
 به الاداء والاخصر ان يقول سبها جزء اتصل به الاداء في الوقت والا فجملة حلي (قوله ولولا فاقصا) كونه  
 الاضطرار في العصر (قوله حتى يجب) بالرفع لان حتى هنا لاتفرج حلي (قوله افاقا) اعلم ان المجنون والمغمى  
 عليه اذا افاقا لا يجزوا ما ان يبقيا وفي الوقت ما يبع التصريمة فقط واما ان يبقيا وليس في الوقت ما يسمعا  
 واما ان يبقيا وفي الوقت ما يبع التصريمة والظلمة تغني القسم الاول يجب عليهم ما ملا ذلك الوقت وانكسروا

اوزن انما معلنا اوزن  
 سواء كان من غير من  
 فسلم لا بالصلاة منفرد  
 ولا الزكاة والصيام الحج  
 فسلم لا بالصلاة منفرد  
 ولا الزكاة والصيام الحج  
 (قوله عباد بدنية) كالحج  
 اصلا لا في الانفس كالحج  
 ولا المال كما صحبت في النسخ  
 ولا انما تجوز بان النسخ  
 زائد الدائم ثم الخطاب ثم الوقت  
 الاول منه (ان اتصل بالاداء والاذا)  
 جز من الوقت (تفصيل به) الاداء والاذا  
 يتصل الاداء بحج (تفصيل به) الاداء والاذا  
 الاخير ولو افاقا حتى يجب على مجنون  
 ويغنى عليه افاقا

الحائض ونساء طهر ناصبي بالغ مرئيه  
اسلم وان صليا في اول الوقت (وبعد حروجه  
يضاف) السبب (الى جاتنه) لا يثبت الواجب  
بصفة السكال (وهو الاجمعي وقت)  
في كمال هو الاجمعي (وقت)  
فدسه لانه لا خلاف في طرفيه

بقضائها لان الوقت يسع التحريمه فقط وهما محتاجان الى الوضوء لانتقاض وضوءهما بالجنون والانغماء  
فلا يمكنهما الاداء وفي القسم الثاني لا يجب عليهما صلاة ذلك الوقت اخذان الحائض فانها اذا انقطع  
دمها على العشرة وبقي من الوقت ما يسع التحريمه قضت والا لا كما ذكره الشارح عند قول المتن ويحل  
وطؤها ان انقطع لا كثره هذا اذا زاد الجنون والانغماء على خمس صلوات واما اذا كان خمس صلوات فاقل  
فانه يجب عليهما صلاة ذلك الوقت ولولم يبق منه ما يسع التحريمه بل وما قبله من الصلوات ايضا كما يسألني  
وفي القسم الثالث يمكنهما الطهارة والصلاة كلها او الطهارة والتحريمه فان فعلا ولا قضيا اذا عرفت  
هذا فالمراد بالجزء الاخير في كلامهم جزء يسع التحريمه لا الا ان الذي هو جزء لا يتجزى فانه لا يسع التحريمه  
لما فيها مركبة من حروف وكل حرف يحتاج الى ان اذا كان دفعيا كالطهارة والى ان ان كان تدريجيا  
كالسين كما هو في المواضع وانما نفسير الجزء بذلك لما علمت من ان الجنون والمغصى عليه اذا استغفرا اكثر  
من خمس صلوات ثم افا وبقي من الوقت ما لا يسع التحريمه لا يجب عليهما القضاء وكذلك غير الجنون والمغصى  
عليه اذا وقع منه حرف او حرفان من التحريمه في الوقت وباقيها بعد الوقت لا يكون فعلة اداء قضت بهذا  
ان الجزء الاخير الذي يكون سببا للاداء هو زمان يسع التحريمه حلبي (قوله طهرنا) اي في الوقت بشرط  
ان يبقى من الوقت ما يسع التحريمه فقط او اكثر ان كان الانقطاع على رأس العشرة والاربعين او ما يسع  
الغسل وخلع الثياب ولبسها والتحريمه فقط او اكثر ان كان الانقطاع على اقل من العشرة والاربعين اه  
حلبي بزيادة ما (قوله وصبي بالغ) وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التحريمه او اكثر كما يفهم من كلامهم  
في الحائض التي طهرت على العشرة حلبي (قوله ومرئيه اسلم) اي اذا كان بين اسلامه وآخر الوقت ما يسع  
التحريمه كما في الحائض المذكورة وحكم الكافر الاصل حكم المرتد وانما خصه بالذكر ليصح قوله وان  
صليا في اول الوقت ومورثها في المرتدان يكون مسالما اول الوقت فيصل في فرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت  
وصورة الصبي ان يصلي اول الوقت صبيانا يبلغ آخر الوقت وبين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التحريمه حلبي  
بزيادة (قوله وان صليا في اول الوقت) يعني ان صلاتهما في اوله لا تسقط عنهما الطلب والحالة هذا اما  
في الصبي فلكونها نفلا واما في المرتد فلهبوطها بالارتداد حلبي (قوله الى جملته) اي جمعه منه (قوله بصفة  
السكال) الاضافة للبيان اي لو كان السبب الجزء الاخير لكان الواجب ناقصا فلا يعين قضاؤه في كمال  
(قوله وانه الاصل) الواو للعالم فهمزة ان مكسورة حلبي والضمير يرجع الى ثبوت الواجب بصفة السكال  
المرتب على كون السبب هو جملة الوقت (قوله حتى يلزمهم) اي يلزم من سبق من الجنون وما بعده (قوله انتضاء  
في كمال) فاذا فات عصر اليوم وتذكره في آخر وقت عصر الغد مثلا قبل الغروب لا يقضيه لان هذا وقت  
ناقص (قوله وقت صلاة الفجر) قدر المضاف ليصبح الجمل قاله ابو السعود وسعى جرا لان انفجار الظلام عنه نهر  
واستعمال الفجر في الوقت مجاز مرسل فانه في الاصل ضوء الصبح ثم سمي به الوقت وهذا يقضي بان الاضافة  
في وقت الفجر للبيان (تمة) اول اليوم الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم الضحى ثم الضحوة ثم الهجرة ثم الظهر ثم  
الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاولى ثم العشاء الاخرة عند مغيب الشفق قال القهستاني  
وانما ابتداء بالوقت لكونه سببا عند اكثر المشايخ (قوله لا خلاف في طرفيه) نقل القهستاني الخلاف في وقت  
الصبح هل اوله الصبح او انتشاره وهل آخره الى طلوع شئ من جرم الشمس او الى ان يرى الراعي موضع نبله ثم قال  
ففي آخره خلاف كما في اوله فمن قال بعدم الخلاف فن عدم التتابع حلبي وفي ابى السعود عن شيخه وفيه نظرا  
القائل بعدم الخلاف في اوله وآخره جمع كثير ممن لهم الغاية القصوى في التتابع والاحاطة بالاقيال منهم صاحب  
الهداية وصاحب العناية والزبلي والغبني وصاحب البحر واخوه اول عبارتيهما ثم ذكره اشرافهم ببق الا ان يقال  
في انبئات الخلاف بعد نقبه مناقضة ظاهرة ويحجب بان المراد لا خلاف في طرفيه بين الائمة اهل المذاهب  
الاربعة لقول الزبلي وقد اجتمعت الامة على ان اوله الصبح الصادق وآخره حتى تطلع الشمس فلا ينافي وقوع  
الخلاف بين اهل مذهبا ولما كان قول المجتهدين وقت الفجر من الصبح الصادق الى طلوع الشمس محتملا لان  
يكون المراد اول طلوعه او انتشاره ساغ لنا في بيان مدلول ما اجتمعت عليه الامة اه وفيه انه  
مع ثبوت الخلاف لاهل مذهبا لا يصدق قول الزبلي اجتمعت الامة على ان هذا جواب عن الاول وسكت

عن الجواب عن اختلاف في الانوار الذي يظهر ان من حكم عدم الخلاف لم يعتبر القول الانراضه ووجهه  
وليس كل خلاف يامس اعتباره الا خلاف له حظ من النظر

كفاح

(قوله آدم) عليه السلام اى حين ابط من الجنة بصر (قوله لانه اولها ظاهر واويناها) هذا بناء على ان امامه  
جبريل انما كانت في الظاهر صبيحة الاسراء وان امامته له في الصبح كانت في غير صبيحتها والمسئلة فيها روايتان  
اشهرهما البداء بالظهور ابو السعد عن الشيخ شاهين والصغير في اناها يرجع الى المصلوات المفروضة ليلة  
الاسراء فلا ينافي افتراض ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي قبل ذلك وعطف قوله يانا على ظهوره وان عطف  
السبب على المسبب لان بيان جبريل سبب في ظهورها حلبي (قوله ولا يخفى في قولنا الخ) جواب سؤال حاصله  
ان الصبح هل كان اول الشمس وجوباً فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الاسراء مع وجوبه عليه  
ليلا حلبي وهذا التماس على ما هو الا شهر من ان اول صلاة ام فيها جبريل النبي عليه الصلاة والسلام صلاة  
الظهور اما على مقابله فلا ابو السعد فان قلت كيف ثبت الوجوب مع عدم وجوب الاداء قلنا لا تجعبد  
فان من اسلم في دار الحرب وعلم بالشرايع اجبالا يجب عليه ذلك ولا يجب الاداء (قوله فلذا) اى توقف وجوب  
الاداء على العلم (قوله صبيحة ليلة الاسراء) الصبح يارض مخلقه الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء واولس  
من تأخير الشمس ولا من جنس نورها كما في التفسير الكبير في قوله تعالى فاق الاصباح فبما تاني (قوله المختار  
عندنا لا) لانه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من امة نبي قط بل كان يعمل بما  
يظهره من الكشف الصادق من شريعة ابراهيم وغيره وثبت آخرون تعبدوا بشرع قديم قبيح بشريعة  
نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى عليهم الصلاة والسلام وقيل بما ثبت انه شرع كذا في التقرير  
الاكلى اه نهرو قوله لانه عليه الصلاة والسلام في مقام النبوة فيه ان الانبياء والرسول بعد موسى ما عدا  
عيسى كانوا على شريعة موتى فلا مانع من كونه صلى الله عليه وسلم عاملاً بشريعة من قبله (قوله في سرا)  
بالمد والقصر والصرف وعدمه وهي في قباروى ابن اسحق وغيره انه عليه الصلاة والسلام كان يخرج الى  
سرا في كل عام شهراً ينسلك فيه وكان ينسلك من قريش في الجاهلية ان يطعم من جاءه من المساكين  
فاذا انصرف لم يدخل بيته حتى يطوف بالبيت وقيل كانت عبادته المذكور الله الموفق نهرو في القهستاني  
الفكر بالفاء قال بعضهم واول من احدث التنسك عبد المطلب (قوله من اول طلوع الفجر) هو المعتد  
والاحوط كذا في القهستاني (قوله المنتشر) في الاقضية وبسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لانه اصدق  
ظهور من المستطيل ويسمى الصبح الاول لانه اول نور يظهر كذب السرحان لدقته واستطالته ولان  
الضوء في اعلامه دون اقله وبالصبح الكاذب لانه يعقب ظلمة كما في نهاية الادراك اه قهستاني (قوله المستطيل)  
تفسير المنتشر وفي القاموس استطار تفرق وانتشر انبسط والظاهر ان معنى تفرق وانبسط واحد حلبي  
ويمكن ان يقال التفرق يشعر بعدم اتصال الاجزاء المتفرقة بخلاف الانبساط (قوله الى قبل طلوع ذكاه)  
اى قبلها بشئ يسير جدا (قوله بالضم) اى والمد حلبي عن القاموس (قوله غير منصرف) لائف التأنيت  
المدودة (قوله من زواله) الاولى تأنيث الضمير ولا خلاف في اوله لقوله تعالى اقم الصلاة لادولك الشمس  
اى لزوالها وقيل لغروبها بجر (قوله عن كبد السماء) اى وسط السماء بحسب ما يظهر لنا (قوله الى بلوغ  
الظلم مثليه) وهو الصحيح به آتبع وظاهر الرواية في المحيط والصحيح قول الامام واختاره المحقق وعول عليه  
النسفي ووافقه صدر الشريعة ورجح دليله في الفسائية وهو المختار وفي شرح الجمع اختاره اصحاب النون  
وارتضاء الشارحون بجر (قوله وعنه) اى عن الامام حلبي (قوله مثله) منصوب يبلوغ المقدور والتقدير بروع  
الامام الى بلوغ الظلم مثله حلبي (قوله قال الامام الطحاوى الخ) قال في البحر قول الطحاوى وبه ناخذ لا يدل  
على انه المذهب بعد ذكر ما قدمناه اى من التصحيح وما ذكره الكركي في الفيض من انه يفتى بقولهما  
في العصر والعشاء مسلم في العشاء فقط على ما فيه ايضاً (قوله وهو نص في السلب) اى بيان جبريل عليه  
السلام قال شيخ الاسلام ان الاحتياط ان لا يؤخر الظهور الى الثلث وان لا يصلح العصر حتى يبلغ الثمانين  
ليكون مؤدباً للصلاة في وقتها بالاجماع كذا في السراج (قوله سوى في) بوزن شئ وهو الظل بعد الزوال  
عنه لانه لاه من المغرب الى المشرق وما قبل الزوال يسمى ظلاً وقد يسمى به ما بعده نهرو واستثنى في الزوال

اول من صلاة آدم واول الشمس وجبريل  
محمد الظهور لانه ابراهيم المحمدي وبيان لا يخفى  
توقف وجوب الاداء على العلم بالكيفية فلذا  
لم يقض فيها صلى الله عليه وسلم  
صبيحة ليلة الاسراء ثم هل كان قبل البعثة  
متعبداً بشرع احد المختار عندنا لا بل كان  
يعمل بما ظهر له من الكشف الصادق من  
شريعة ابراهيم وغيره وضع تعبدوا في سرا  
جبريل (من اول) طلوع الفجر الثاني وهو  
الابيض المنتشر المستطيل لا المستطيل  
(الى قبل) الشمس (وقت الظهور من  
منصرف اسم التنسك عن كبد السماء  
زواله) اى من كبد السماء  
(الى بلوغ الظلم مثليه) بوزن شئ  
قوله ما وبه ناخذ في غرر الادكار وهو  
الطحاوى وبه ناخذ في غرر الادكار وهو  
الماخوذ به في الباب في الفيض وعليه  
جبريل وهو نص في الباب في الفيض وعليه  
عمل الناس اليوم وبه يفتى (سوى في)

لانه قد يكون مثلا في بعض المواضع في الشتاء وقد يكون مثله في الصيف فلو اعتبر المثل من عند ذى الظل لما وجد وقت الظهور عندهما ولا عنده قال ابن الساجي هذا في المواضع التي لاتسامت الشمس رؤس أهلها اما فيها فيعتبر المثل من عند ذى الظل وفي الدرر النقي لغة الرجوع وعرفا ظلال راجع من المغرب الى المشرق حتى يقع على خط نصف النهار واضافته الى الزوال لادنى ملازمة لحصوله عند الزوال فلا يعد تسامحا ابو السعود قوله يكون للاشياء قبيل الزوال) فيه هذا على ان اضافة النقي الى الزوال لادنى ملازمة وذلك لان هذا النقي ليس للزوال بل للاشياء كالصومعة والشجرة ونحو ذلك فالإضافة من قبيل التوسع لا المحاز لان المحاز الحكمة المستعملة في غير ما وضعت له والتي لم يستعمل في غير ما وضع له افاده الحلبي اقول لا مانع من كونه مجازا عقليا في الاسناد ولا نفس ما مر عن الدرر (قوله ويختلف باختلاف الزمان) فقد يكون في الشتاء في بعض المواضع مثلا او مثلين (قوله والمكان) ففي بعض الامكنة ينعدم فيها اصلا كالبلاد التي عرضها مثل الميل السككي فانه قد ينعدم فيها ظل الزوال في يوم واحد فقط وهو يوم حلول الشمس نقطة السرطان وهو اطول ايام السنة واما البلاد التي عرضها اقل من الميل السككي فينعدم فيها ظل الزوال في يومين من السنة تكون ميلها فيها مساويا لعرض البلد مكة والمدينة حلبي (قوله ولولم يجد ما يغزر الخ) مرتب على محذوف يعلم بذلك عبارة البحر ونصها وفي معرفة الزوال روايات اصحها ان يغزر خشبة مستوية في ارض مستوية في الضخوة فان كان الظل ينقص عن العلامة فالشمس لم تزل وان كان الظل يطول ويجاوز الخط علم انهارات وان امتنع الظل من القصر والطول فهو وقت الزوال كذا في الظاهرية وفي المجتبى فان لم يجد الى آخر ما هنا (قوله من طرف ايهامه) حال من النسبة في قوله وهي ستة اقدام ونصف اي انما تكون القامة هذا القدر اذا اعتبر القياس من طرف ايهام القدم لامن سعت الساق وفي هذا اشارة الى ما في البحر وهو فان لم يجد ما يغزر لمعرفة النقي والامثال فيعتبر بقاسمه وقامة كل انسان ستة اقدام ونصف بقدمه وقال الطحاوي وعامة المشايخ سبعة اقدام ويمكن الجمع بينهما بان يعتبر سبعة اقدام من طرف سمت الساق وستة اقدام ونصف من طرف الابهام فينشأ يعرف بان المثل قد انتهى وفيه نظر وفي اي السعدي روى عن محمد ما هو ايسر من هذا وهو ان يقوم الرجل فيستقبل القبلة فاذا صارت الشمس على حاجبه الايمن فقد زالت (قوله الظاهر نعم) بحث اصحاب النهر قال فيه فرع لو غربت الشمس ثم عادت ذكر الشافعية ان الوقت يعود لانه عليه الصلاة والسلام نام في حجر علي حتى غربت الشمس فلما استيقظ ذكره انه فاتته العصر فقال اللهم انه كان في طاعتك وطاعة رسولك فارددها عليه فردت حتى صلى العصر وذلك بخبر الحديث صحيحه الطحاوي وعياض واخرجه جماعة منهم الطبراني بسند حسن واخطأ من جعله موضوعا كان الجوزي وقواعدا لا تأباه ووجه البحث القياس على الميت اذا احياء الله تعالى فانه يأخذ ما بقي من ماله في ايدى ورثته فيعطى له حكم الاحياء وانظر هل هذا شامل لطول الشمس من مغربها الذي هو من العلامات الكبرى للساعة اه حلبي اقول ان في قوله فيعطى حكم الاحياء نظرا لانه لو كان كذلك لطالب بجميع ماله اللهم الان يراد به يعطى حكم الاحياء بالنظر للساق في ايديهم وقوله وانظر الخ الظاهر انه لا يعطى هذا الحكم لانه انما ثبت اذا عيذت في ان غروبها كما هو واقعة الحديث واما طلوع الشمس من مغربها فهو بعد مضى الليل بتسامه بل نصوا على ان الليلة التي صبحتها تطلع الشمس من مغربها فتطول بقدر ثلاث ليلال ولا يعلم طولها الا من له عادة بالتهجد وكلما اردت الشمس الطلوع من معتادها تنزع الى ان تؤمر بحز وجهه من مغربها وحكمة طول ليلتها تذكر الخلائق ليتوبوا فانه بعد هذا الطلوع يقول بالتوبة واذا عادت وقت المغرب بطل الصوم واداء المغرب اذا فطر واداءها اعتمادا على الغروب الاول والظاهر ان زوجة الميت الذي احى فخرج عن عصمته بعد انقضاء العدة وان لم تتزوج باحد فهي كالهالكة والذهب وبمحرد (قوله وهي الوسطى) هذا قول من ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة في الوهبانية وشرحها حلبي (قوله الى قبيل الغروب) لحظة لطيفة وهو المعتمد وقبل ينتهي باصفرار الشمس (قوله فكان هو المذهب) رده المحقق في فتح القدير بانه لا يساعده رواية ولا رواية اما الاول فلانه خلاف الرواية الظاهرة عنه واما الثاني فلحديث ابن فضيل وان آخر وقتها حتى يغيب الافق وغيبته بسقوط البياض الذي يعقب الحجرة والا كان باديا ويحيى ما تقدم يعني اذا عارضت الاخبار

يكون للاشياء قبيل (الزوال) ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يغزر من طرف ايهامه (وقوت العصر منه الى) قبيل (الغروب) فلو غربت ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الوسطى على المذهب (و) وقت (المغرب) في غروب (الشفق) وهو المحرم عند ما عادت فالت ثلاثة واليه رجع الامام كما في شرح الجمع وغيرها فكان هو المذهب

لم ينقض الوقت بالشك ووجهه ايضا لم يذهب فيه فاصحح القدرى ثم قال فثبت ان قول الامام هو الاصح  
 اه وبهذا ظهوره لا يفتى ولا يعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قوله ما اقول احدهما  
 او غيرهما الاضرورة من ضعف دليل او تعامل بخلافه كالمزارعة وان صرح المشايخ بان الفتوى على  
 قولهما كما في هذه المسئلة وفي المنراج قولهما اوسع للناس وقوله احوط اه بغير وقد تعقب فوج افندي  
 ما ذكره في الدرر من ان الفتوى على قولهما بانه لا يجوز الاجتهاد عليه لانه لا يرجح قولهما على قوله  
 الا بوجوب من ضعف دليل او ضرورة او تعامل او اختلاف زمان ولم يوجد شيء من ذلك فالعمل على قوله  
 سيما اذا كان الاحتياط فيما ذهب اليه كافي هذه المسئلة اه وفيه ان التعامل على خلافه فان قيل اذا كان  
 الامام في جانب وصاحبه في جانب آخر فالمفتي بالخيار ان شاء اخذ بقوله وان شاء اخذ بقوله ما قلت  
 اجيب عن ذلك بجوابين الاول انه مفيد بما اذا كان المفتي مجتهدا واما اذا لم يكن مجتهدا فالاصح انه يفتى  
 بقول الامام مطلقا كما صرح به في الفتاوى السراجية والثاني انه قول بعض المشايخ واما البعض الاخر  
 فلا يرى اخذ بقولهما مع وجود قوله منهم صاحب الهداية فانه قال في التجنيس الواجب عندى ان  
 يفتى بقول ابي حنيفة على كل حال اه قال الخليل بن احمد واعيت البياض بمكة فهاذهب الابد نصف الليل  
 اه لكن حمل الزبلي ما روى عن الخليل على بياض الجود ذلك يغيب آخر الليل واما بياض الشفق وهو  
 رقيق الحرة فلا يتأخر عنها الا قليلا قدر ما يتأخر طلوع الحرة عن البياض في الفجر اه ابو السعود بزيادة  
 (قوله منه) اى من غروب الشفق على الخلاف فيه بغير (قوله لوجوب الترتيب) اى لزومه فانه فرض على (قوله  
 لانهما فرضان عند الامام) لكن العشاء قطعي والوتر على وهذا تعليل الحكمين المذكورين في المتن الاول  
 كون ما بين غيبوبة الشفق والفجر وقتا لهامعا للثاني لوصلا قبلها فان ناسيا سقط الترتيب وان عامدا  
 فهو باطل موقوف على ما باتى تفصيله في قضاء الفوائت (قوله عند الامام) وعندهما هوسنة وبعاد لو ادى  
 ناسيا قبلها على وجه السنية لا على وجه الوجوب والاشكل الامر كما افاده في البحر (قوله كبلغار) في القاموس  
 بلغر كقر طق يعنى يضم فسكون والعمامة تقول بلغار مدينة الصقلية ضاربة في الشمال شديدة البرد اه  
 وعندها يعنى انه سقط وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقد وقت الصبح ايضا لان ابتد آء وقت الصبح  
 طلوع الفجر وطلوع الفجر يستدعى سبق الظلام ولا ظلام مع بقا الشفق حلي وفيه انه ان اراد مطلق الظلام  
 فهو موجود ووجود الفجر بظهور البياض منتزعا من جهة المشرق ولا مانع منه حينئذ وان اراد ظلام الليل  
 الذى هو خوفه بعدمضى وقت العشاء فسلم لكنه يحتاج الى صريح نقل (قوله في اربعينية الشتاء) هذا  
 سهو وصوابه في اقصر لى الى السنة كما عبره في البحر واما دال الفتح وهو اول الصيف عند حلول الشمس رأس  
 السرطان فانه حينئذ تمكث الشمس على وجه الارض ثلاثا وعشرين ساعة مثالا وغرب ساعة واحدة على  
 حسب عرض البلد كما هو مفصل في الهيئة حلي (قوله فيقدر لهما) اعلم ان التقدير له معنيين احدهما  
 ما سياتى تقريره في مسئلة الدجال والثاني فيه طريقتان الاولى ان يعتبر باقرب البلاد اليهم كاذكره الشافعية  
 فاذا كانوا في اطول ايام السنة وغربت الشمس ثم طلعت بعد ساعة من غروبها قبل ان يغيب الشفق ينظر الى  
 اقرب بلد اليهم يغيب الشفق الا حرمها فاذا كان يغيب فيها الشفق بعد ساعتين من غروب الشمس يكون  
 مغيب الشفق في هذه بعد ساعة من طلوع الشمس فيها فيصلون العشاء والوتر بعد ساعة من طلوع الشمس  
 وعلى هذا قياس الصبح اذا كان يطلع في القربة بعد ثلاث ساعات من غروب الشمس يصلى بعد ساعتين من  
 طلوع الشمس فيها والثانية ان ينظر الى وقت العشاء في القربة منها ما اذا يكون من ليلىهم فيقدر هذه النسبة  
 يفعل في هؤلاء فان كان السدس جعله سائلا هو لاسدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وان قصر جدا وكذا  
 بقدره في الصوم ليلىهم باقرب بلد ليلىهم ثم يسكنون الى الغروب باقرب بلد اليهم على ما قاله الزركشي وابن  
 العماد قال ابن حجر رحمه الله ما يمكن مدة ليلىهم تسع اكل ما يقيم الصائم والاعتناء كلهم فيه وان قصر ولو لم يسع  
 الا قدره المغرب او اكل الصائم قدم الاكل وقضى المغرب فيما يظهر اه وانما ذكرت كلام الشافعية لان  
 المصنف اختار التقدير ولم يبين معناه ولم اراه لا غنى الله اعلم بحقائق الاسوال اه حلي مختصرا (قوله  
 ولا ينو القضاء) وذلك لان الفعل لا يبنى قضاء الا اذا كان له وقت اداء وفات وهذه ليس لها وقت اداء

(و) وقت العشاء والوتر منه الى الصبح (و)  
 لكن (لا) يصح ان (يقدم عليها الوتر)  
 الانساب (الوجوب الترتيب) لانها فرضان  
 عند الامام (وقادرونها) كبلغار فان فيها  
 يطلع الفجر قبل غروب الشفق في اربعينية  
 الشتاء (مكثت بهما فتقدير لهما) ولا ينو  
 القضاء فقد وقت الاداء باقوى البرهان الكبير



ولا استبعاد في ذلك فان حصر الامثولين المتصل فيهما اعتباطي شرعي لا حقيقي حلي وهذا يشير الى ان المراد  
بالتقدير التقدير يقترب منها من الدلالة على الطرية قبل الاولى (قوله واختاره الكمال) حيث قال ومن لم يوجد  
عندهم وقت العشاء اتفق البقال بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما يسقط غسل اليدين من الوضوء من  
منقطوعهما من المرفقين ولا يرتاب مثله في ثبوت الفرق بين عدم محل القرض وبين سببه الجعلي الذي  
جعل علامة على الوجوب التلوي الثالث في نفس الامر بل هو ان هذه المرفقات الشئ فانقضاء الوقت انتفاء  
المعرف وانقضاء الدليل على الشئ لا يستلزم انتفاءه بل هو ان دليل آخر وقد وجد وهو ما قالت عليه اخبار  
الاسرارة من قرض الله تعالى الصلوات نسا بعد امر الله تعالى ولا يضمن ثم استقر الامر على الخمس شرعا  
عاما لاهل الافاق لا تفصيل فيه بين قطر وقطر وما روي انه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال فثنا ما لبثه  
في الارض قال ارمون يوما يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كسنة وما رايته كايامكم قلنا يا رسول الله فذلك  
اليوم الذي كسنة بكسنة فيه صلاة يوم قال لا قدر والله رواء مسلم فقد اوجب اكثر من ثلاثمائة عصر  
قبل صيرورة الظل مثلا او ثلثين نفس عليه فاستفدنا ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير  
ان توترها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعدمها الوجوب ولذا قال صلى الله عليه وسلم  
خمس صلوات كتبهن الله على العباد احب (قوله فزعم المصنف) فيه اشارة الى ضعفه ولذا قال في امداد  
القناع بعد ثقل عبارة الحلبي وانما ذكرنا بجملة دفع المأقومة بعضهم من لزومها فجعلنا معتدلا  
فقال وقائد وقتهما مكلف بهما وقيل لا اه وامراده البعض صاحب التنوير اه حلي (قوله اهدم سيما)  
والمسبب بقوله بغيره وبليس من قبل العلامة حتى يقال لا يلزم من فقد الدليل فقد المدلول بل هو  
تعدد الدلائل (قوله وبه اتفق البقال) فانه على من قطعت يده من المرفقين او رجلاه من الكعبين وذلك  
لقوات محل القرض فيهما (قوله ووافقه الحلواني) بعد ان خالفه حين رفعه السؤال او لا فافق بالوجوب  
فرجع بعده الى البقال فافق بعدمه فلما بلغ الحلواني ذلك ارسل الى البقال من يسأله في عامة درسه ما تقول  
فحين امسك قرضان من فرائض الله تعالى هل يكفر فادرك الشيخ ان ذلك بسبب افتائه في هذه الحادثة بالسقوط  
فاجابه بقوله ما تقول فحين قطعت يده من المرفقين او رجلاه من الكعبين كم فرائض وضوته فقال السائل  
ثلاث قال فكذلك فبلغ الحلواني ذلك فوافقه (قوله واوسعنا المصنف) ظاهرا من الشرع بل في اوسع مقالا وليس  
كذلك وانما اورد كلام الحلبي وقال بعده ما معناه انه بذلك يعلم ضعف من اعتمد التكليف بهما وجعله متنا (قوله  
ومنعا ما ذكره الكمال) نسبة المنع للحلي حق وكذا الشرع بل في حيث تابعه لانه نقل عبارته بحرفها واقرها  
فعدم مانعا وحاصل ما ذكره الحلبي مجيبا عما ذكره الكمال انه يقال كما استقر الامر على ان الصلوات خمس فكذا  
استقر على ان للوجوب اسبابا وشروطا لا يوجد دونها وقوله شرعا ما لم يخالف ان اردت انه شرع عام على كل من  
وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سلمناه ولا يفيد لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انه عام لكل  
فرد من افراد المكلفين في كل فرد من افراد الايام مطلقا فهو ظاهر البطلان فان الحائض لو طهرت بعد طلوع  
الشمس مثلا لم يكن الواجب عايبا في ذلك اليوم الا اربع صلوات لا يسقط تخلف الوجوب في حقه بالفقده شرطه  
وهو الطهارة لا نأقول كذلك قطف الوجوب في حق من لا يملك شرطه وسببه وهو الوقت وقياسه على يوم  
الدجال لا يصح اذ لا مدخل لقياس في وضع الاسباب وايضا لا يكون القياس على امر يخالف القياس وحديث  
الدجال خالف القياس فلا يقاس غيره عليه حتى قال عياض لو كان لا جهادنا لاكتفينا بالصلوات الخمس اه  
على ان الاوقات موجودة في ابرأ ذلك الزمان تقدير اجهكم الشارع ولا كذلك هنا فلا مساواة حتى يقاس  
احدهما على الاخر لان الموجود اما وقت المغرب في حقهم او وقت التجر خلفا عن وقت العشاء وكل من الصلوات واركاب الوضوء  
قطعت يده من المرفقين أمقد الشرط فيهما لان الحال في الطهارة شروط وكما قدم دليل على جعل ما وراء المرفق  
فانما هو الساقط لم يرد دليل يجعل جزء من وقت التجر خلفا عن وقت العشاء وكل من الصلوات واركاب الوضوء  
فرض اجماعا فلا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك اه حلي مختصر اوقوي كلام  
الحق بما يطول ذكره فراجعنا شئت (قوله قلت ولا يساعده) هو من جملة ما ربه الحلبي على الكمال فالشيخ  
في يساعده الكمال (قوله حديث الدجال) هو ما رواه مسلم عن النوفل بن جعفر قال ذكر رسول الله

واختاره الكمال في زمان المصنف في الغاية  
فصحه فزعم المصنف انما ذهب (وقيل لا)  
يكنف جميعا لعدم سببها وبه جزم في الكثر  
والادب والتسني وبه اتفق البقال ووافقه  
الحلواني واوسعنا المصنف في الشرع بل في  
والحلي واوسعنا المصنف في الشرع بل في  
قلت ولا يساعده حديث الدجال



صلى الله عليه وسلم الدجال ولبسته في الارض اربعين يوما يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كجمعة وسائر ايامه كايامكم  
 قلنا فذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم قال لا قدر والله قدره قال الاسنوي ويقاس عليه النومان  
 التالين قال الرمي ويجرى ذلك فيما لو مكنت الشمس عند قوم مدة حلبي مختصرا قلت وكذلك يقدر  
 لجميع الاجال كالصوم والركاة والحج والعدة وآجال البيع والسم والاجارة وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل  
 فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون من الزيادة والنقص كذا في كتب الائمة الشافعية ونحن نقول  
 بمثله اذا صل التقدير مقول به اجاعا في الصلوات حلبي شارح المنية (قوله اكثر من ثلاثمائة ظهر الخ) هذا  
 لا يظهر الا اذا كانت الديلة التي لهذا اليوم اطول واما ان كانا متساويين كان الواجب ما تبين وسبعين ظهرا  
 لانه حيثئذ من الغروب الى الزوال ثلاثة ارباع اليوم بليته وان كان النهار اطول كان الواجب اقل من ذلك  
 حلبي والذي وقع في عبارة السكال قبل العصر وفيه ان المذكور طول اليوم للديلة والزوال نصف اليوم  
 ففيه صلاة نصف السنة ومن الزوال الى العشاء في اليوم النصف الثاني (قوله واما فيما) اي العشاء والوتر (قوله فقد  
 الامران) اي العلامة والزمان هذا ممنوع فان يوم الدجال مقداره سنة ففي كل اربع وعشرين ساعة  
 يصلي خمس صلوات ويوم بلغار مع ليته اربع وعشرون ساعة فيجب ان يصلي فيه خمس صلوات فقد وجد  
 الزمان فكان في معنى يوم الدجال فالحق به دلالة قات والحاصل انهما قولان صحيحان غير ان دليل التقدير  
 مشرق واخبرني من هو من تلك البلد انه في اربعينية الصيف يطلع الفجر قبل مغيب الشفق الاحمر وانهم  
 في الصوم في مدة الليل يكون فيها امرأة واحدة او مرتين بفاصل يسير قبل ظهور الفجر واخبرني عن بعض  
 بلاد بعيدة عنهم انه لا ظلام فيها اصلا وعن بعض بلاد اخر انها آمنة مظلة لا نور فيها الا بالمصباح وسبحان  
 العلم بحقائق الاحوال (قوله في الفجر) يعني صلاة القرض وفي صلاة السنة قولان كيان في الشارح (قوله  
 باسفار) سمى به لانه يسفر عن الاشياء اي يكشفها (قوله بحيث يرتل اربعين آية) وهي القراءة المسنونة فيه  
 او ما بين الخمسين الى الستين كما في ابى السعود عن الشرنبلالية وهو تصوير لقول المصنف والمستحب الخ  
 (قوله لو فسد) اي ظهر فسادها اصلا بان صلى ساهيا عن الطهارة او وقع الفساد فيها بان فهمه كما في ابى  
 السعود (قوله وقيل بخر جدا) لان في الاسفار تكثير الجماعة وتوسيع الحال على التام والضعيف في ادراك  
 فضل الجماعة ابو السعود قال في البحر وهو ظاهر اطلاق الكتاب لكن لا يؤخرها بحيث يقع الشك  
 في طلوع الشمس اه وتقل الحلبي عن القهستاني عن النكر ماني ان الصحيح الاول (قوله لان الفساد موهوم) اي  
 فساد الصلاة بعد ادائها موهوم فلا يقال بتجمل الصلاة اول الاسفار لاجله (قوله مطلقا) ولوفي غير مذلة  
 لبناء حالهم على السوء ووقى الظلام اه (قوله وفي غير الفجر الخ) يخالفه ما نقله الحموي عن شرف الائمة المسكي  
 الفضل في الصلوات كلها انتظار فراغهم ابو السعود لان براد بالكل الكل الجموعى الصادق باربع منها  
 (قوله وتأخير ظهر الصيف) في الكلام اشعار باستحباب تجمل ظهر الربيع والخريف وهو كذلك وما في البحر من  
 انه ينبغي الحاق الخريف بالصيف ويرى عليه الشرنبلالي على الدرر يخالف المصنف به في مجمع الروايات على  
 ما ذكره الشرنبلالي في شرحه الكبير على نور الايضاح ونص عبارة مجمع الروايات وكذلك في الربيع والخريف  
 يجعل بها اه فما في البحر يخالف للمنقول فبدر اه ذكره ابو السعود (قوله بحيث يمتنى في الظل) حد التاخير ان  
 يصلي قبل المثل ففي الخزانة الوقت المكروه في الظهور ان يدخل في حد الاختلاف واذا اخره حتى صار ظل كل شئ  
 مثله فقد دخل في حد الاختلاف حوى وهذا اولى مما في الشرح لما ان مثل حيطان مصر اعلموها يحدث فيها  
 الظل سر يعاتبه عليه الحلبي (قوله من اشتراط ذلك) اي شدة الحر وادائها بجماعة وان يقصدها الناس من  
 بعيد ابو السعود ولم يشترط حرارة البلد (قوله منظوفيه) تسع في التنظير صاحب الجواهر ووجه بالنسبة للحر  
 وحرارة البلد واما بالنسبة للجماعة فان كانت الجماعة في اوله وآخره أو آخره فقط فلا استحباب لظاهر وان فقدت  
 الجماعة فيهما فمصلحة ما في البحر الاستحباب لا طلاق الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام ابرءوا بالظهر  
 في الهيف فان شدة الحر من فجع جهنم والفج بفتح الفاء بالحاء المهملة الغليان من فاحت القدر والبراد شدة  
 حرها على التشبيه اي شدة الحر من شدة حر النار وعلى ما في الجوهر لا لعدم احد الشروط والمضى الاول وان  
 وجدت الجماعة في اوله دون آخره فعلى ما في البحر الاستحباب وعلى ما في الجوهر لا وهو الحق على ما يظهر لانه

لانه وان وجب اكثر من ثلاثمائة ظهرا مثلا  
 قبل الزوال ليس كسنة لان المقنود فيه  
 العلامة لا الزمان واما فيما فقد  
 الامران (المستحب) للرجل (الابتداء)  
 في الفجر (باسفار) والتميم به هو المختار  
 يرتل اربعين آية ثم يعيده بطهران موهوم  
 وقيل بخر جدا (فان الغليس لها انتظار  
 والالحاج بمنزلة) في الفجر افضل  
 مطلقا وفي غير الفجر (مطلقا) كذا في الجمع  
 فروع الجماعة في الظل (مطلقا) كذا في الجمع  
 بحيث يمتنى في الظل (مطلقا) كذا في الجمع  
 وغيره اي بلا اشتراط شدة حر وحرارة البلد  
 وقصد جماعة وما في الجوهر وغيره



بالاتباع (قوله فاته الافضل) اي المنفعة من حديث الصعيين المتقدم كذا في البحر والذي يظهر ان هذا الحديث محمول على الواثق بدليل الحديث الاخر وهو ما ذكر في البحر من رواية الترمذي من غنى منكم ان لا يستيقظ من آخر الليل فليوترأله ومن طمع منكم ان يوتر في آخر الليل فليوتر من آخر الليل فكان الافضل في حق غير الطامع تجهيله لهذا الحديث فان اتفق استيقاظه في نادر الاوقات آخر الليل لا تقوته الافضية ومما يدل على ذلك ما نقله القهستاني عن الامام قاضي خان من انه اذا لم يشق فالتجهيل افضل مطلقا فليتأمل (قوله وتجهيل ظهر شتاء) الشتاء هو ما عرف بزمان ان كان لهم حساب في الفصول والافهم ما اشتد فيه البرد كما ان الصيف ما اشتد فيه الحر ومن مشايخنا من قال الشتاء ما يحتاج فيه الناس الى شئين الوقود ولبس الحشو والصيف ما استغنى فيه عنهما والربع والخريف ما يستغنى فيه عن احدهما بغير عن الخلاصة (قوله يلحق به الربيع) تبع فيه صاحب البحر وقد تقدم انه يخالف ما نقله الشرنبلالي عن مجمع الروايات من انه يجهل فيها ولا عبرة للبحث مع النقل (قوله يوم غيم) المراد ان الغيم كان موجودا في هذين الوقتين وليس المراد استمرار الغيم من اول اليوم الى آخره ابو السعود ووجه الكراهة ان في تأخير العصر احتمال وقوعها في الوقت المكروه وفي تأخير العشاء تقايل الجماعة لاحتمال المطرية والطين بجر (قوله مطلقا) اي شتاء وصيفا وليس المراد بالاطلاق كان في يوم غيم ام لا وان اوهمه عبارته لانه غير المنصوص عليه من التأخير (قوله يكره تنزيها) الذي اختاره المحقق في الفتح ووافق في البحر نذهبها اذا تجاوز فيها اي لم يطول ورد صاحب النهر لا يظهر كما يظهر للمنازل حلبي (قوله وتأخير غيرهما فيه) وهو الفجر والظهر والمغرب لان الفجر والظهر لا كراهة في وقتها فلا يضر التأخير والمغرب يخاف وقوعها قبل الغروب لشدة الاتساع كذا في البحر وليس المراد بالتأخير في جانب الفجر انها كانت مجتلة فأنزلت وقت الغيم بل المراد انها وقت الغيم على ما هي عليه من التأخير والا يلزم تفصيل الحاصل وعلى القول بانه يقتصرها بغلبي ويختص بالامطار لاشكال اه من تقرير راي السعود (قوله هذا في ديار بكر شتاؤها) كذا يار ما ورا آلهر ونحوهم والصبر يعود الى تجهيل العصر والعشاء وتأخير غيرهما (قوله ويقل رعاية اوقاتها) بعدم ظهور الشمس او التوقيت بالساعات الغلبية ونحو ذلك (قوله فيراعى الحكم الاول) المتقدم وهو تأخير العصر مطلقا والعشاء الى ثلث الليل وتجهيل ظهر الشتاء والاراد بظهر الصيف الى آخر ما تقدم قال ابو السعود وهذا البحث للبعثي واقروه صاحب النهر (قوله تجهيل وتأخيرها) على التفصيل السابق (قوله وكذا مقرعا) الكراهة التحريمية ما ثبتت بنهي ظني الثبوت غير مصروف عن مقتضاه وان كان قطعي الثبوت افاد الحرام فالحرمان في مقابلة الفرض في الرتبة وكرهه التحريم في رتبة الواجب والتزنية في رتبة المندوب كذا في البحر (قوله وكل ما لا يجوز ذكره) جواب سؤال مقدر هو ان المصنف ذكر من المكروه مطلقا الصلاة الشاملة لما لم يتقدم ذلك تسجي باطله لا مكروهه وحاصل الجواب ان المصنف اراد الكراهة اللغوية والشارعية يكره ما لا يجوز سواء كان حراما او باطلا او مكروها باصطلاح الفقهاء وفيه ان المصنف بصدد بيان الاحكام الشرعية على لسان الالهة واصطلاحهم يخالف لسان اهل اللغة حلبي (قوله وسهو) حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو فاته لا يسجد لسهو وسقط عنه لانه لم يجر نقصان التمكن في الصلاة فجري ذلك مجرى القضاء وقد وجب ذلك كما لا فلا يتأدى بالنقص كذا في شرح المنية (قوله لا شكر قنية) اي لا تكرر سجدة الشكر في وقت كراهة كما في القنية وهذا غير صواب والذي في النهر عنها مانع وفي القنية يكره ان يسجد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره النقل فيه ولا يكره في غيره انتهى ثم قال واما ما يفعل عقب الصلاة من السجدة فذكره اجماعا لان العوام يعتقدون انها سنة او واجب اه اي ذلك جائز اذ فعله الى اعتقاد ذلك يكون مكروها (قوله مع شروق الخ) وذلك لنقصان الاداء في هذا الوقت لان فيه تشبها بعبادة الكفار وقال صلى الله عليه وسلم ان الشمس تطلع بين قرني شيطان فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت فارها فاذا زالت فارقتها فاذا دنت الغروب فارقتها فاذا غرت فارقتها ونهى عن الصلاة في تلك الساعات وهذا هو المراد بنقصان الوقت والا فالوقت لا تنقص فيه نفسه بل هو وقت كسائر الاوقات انما النقص في آداءه لا في اركانه فلا يتأدى بها ما وجب كاملا ثم اعلم انه ذكر في الاصل انه لم ترفع الشمس قدر ربح فهو في حكم الطلوع واختار الفضلي

فان افاق فاته الافضل (و) المستصحب (تجهيل ظهر شتاء) يلحق به الربيع والخريف ما يستغنى فيه عن احدهما بغير عن الخلاصة (قوله يلحق به الربيع) تبع فيه صاحب البحر وقد تقدم انه يخالف ما نقله الشرنبلالي عن مجمع الروايات من انه يجهل فيها ولا عبرة للبحث مع النقل (قوله يوم غيم) المراد ان الغيم كان موجودا في هذين الوقتين وليس المراد استمرار الغيم من اول اليوم الى آخره ابو السعود ووجه الكراهة ان في تأخير العصر احتمال وقوعها في الوقت المكروه وفي تأخير العشاء تقايل الجماعة لاحتمال المطرية والطين بجر (قوله مطلقا) اي شتاء وصيفا وليس المراد بالاطلاق كان في يوم غيم ام لا وان اوهمه عبارته لانه غير المنصوص عليه من التأخير (قوله يكره تنزيها) الذي اختاره المحقق في الفتح ووافق في البحر نذهبها اذا تجاوز فيها اي لم يطول ورد صاحب النهر لا يظهر كما يظهر للمنازل حلبي (قوله وتأخير غيرهما فيه) وهو الفجر والظهر والمغرب لان الفجر والظهر لا كراهة في وقتها فلا يضر التأخير والمغرب يخاف وقوعها قبل الغروب لشدة الاتساع كذا في البحر وليس المراد بالتأخير في جانب الفجر انها كانت مجتلة فأنزلت وقت الغيم بل المراد انها وقت الغيم على ما هي عليه من التأخير والا يلزم تفصيل الحاصل وعلى القول بانه يقتصرها بغلبي ويختص بالامطار لاشكال اه من تقرير راي السعود (قوله هذا في ديار بكر شتاؤها) كذا يار ما ورا آلهر ونحوهم والصبر يعود الى تجهيل العصر والعشاء وتأخير غيرهما (قوله ويقل رعاية اوقاتها) بعدم ظهور الشمس او التوقيت بالساعات الغلبية ونحو ذلك (قوله فيراعى الحكم الاول) المتقدم وهو تأخير العصر مطلقا والعشاء الى ثلث الليل وتجهيل ظهر الشتاء والاراد بظهر الصيف الى آخر ما تقدم قال ابو السعود وهذا البحث للبعثي واقروه صاحب النهر (قوله تجهيل وتأخيرها) على التفصيل السابق (قوله وكذا مقرعا) الكراهة التحريمية ما ثبتت بنهي ظني الثبوت غير مصروف عن مقتضاه وان كان قطعي الثبوت افاد الحرام فالحرمان في مقابلة الفرض في الرتبة وكرهه التحريم في رتبة الواجب والتزنية في رتبة المندوب كذا في البحر (قوله وكل ما لا يجوز ذكره) جواب سؤال مقدر هو ان المصنف ذكر من المكروه مطلقا الصلاة الشاملة لما لم يتقدم ذلك تسجي باطله لا مكروهه وحاصل الجواب ان المصنف اراد الكراهة اللغوية والشارعية يكره ما لا يجوز سواء كان حراما او باطلا او مكروها باصطلاح الفقهاء وفيه ان المصنف بصدد بيان الاحكام الشرعية على لسان الالهة واصطلاحهم يخالف لسان اهل اللغة حلبي (قوله وسهو) حتى لو دخل وقت الكراهة بعد السلام وعليه سهو فاته لا يسجد لسهو وسقط عنه لانه لم يجر نقصان التمكن في الصلاة فجري ذلك مجرى القضاء وقد وجب ذلك كما لا فلا يتأدى بالنقص كذا في شرح المنية (قوله لا شكر قنية) اي لا تكرر سجدة الشكر في وقت كراهة كما في القنية وهذا غير صواب والذي في النهر عنها مانع وفي القنية يكره ان يسجد شكر بعد الصلاة في الوقت الذي يكره النقل فيه ولا يكره في غيره انتهى ثم قال واما ما يفعل عقب الصلاة من السجدة فذكره اجماعا لان العوام يعتقدون انها سنة او واجب اه اي ذلك جائز اذ فعله الى اعتقاد ذلك يكون مكروها (قوله مع شروق الخ) وذلك لنقصان الاداء في هذا الوقت لان فيه تشبها بعبادة الكفار وقال صلى الله عليه وسلم ان الشمس تطلع بين قرني شيطان فاذا ارتفعت فارقتها ثم اذا استوت فارها فاذا زالت فارقتها فاذا دنت الغروب فارقتها فاذا غرت فارقتها ونهى عن الصلاة في تلك الساعات وهذا هو المراد بنقصان الوقت والا فالوقت لا تنقص فيه نفسه بل هو وقت كسائر الاوقات انما النقص في آداءه لا في اركانه فلا يتأدى بها ما وجب كاملا ثم اعلم انه ذكر في الاصل انه لم ترفع الشمس قدر ربح فهو في حكم الطلوع واختار الفضلي

ان الانسان مادام يقدر على النظر الى قرص الشمس في الطلوع لاشغل الصلاة فاذا عجز عن النظر حلت وهو مناسب لنفسه التغيير المصحح كما قدمناه كذا في البحر (قوله فلا يمنعون من فعلها) اي الصلاة حالة الشروق (قوله عند البعض) كالمشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله واستواء) اي استواء الشمس في كبد السماء قالوا الوقت المكروه عند انتصاف النهار وفي هذا القدر من الزمان لا يمكن اداء صلاة فلعلم المراد انه لا تجوز الصلاة بحيث تقع نحر يمتها في هذا الزمان والمراد هو النهار الشرعي وهو من اول طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان معتد به جوى واعلم ان التعبير بالاستواء اولى من التعبير بوقت الزوال لعدم كراهة الصلاة وقته اجماعا ابو السعود عن الثوري ويمكن تصويرها بان يكون شرع قبل الاستواء ثم طرأ الاستواء في انائها قبل القعود قدر الشاهد فانه بذلك يفسد الفرض ويكون النفل مكروها وله له هو مراد الحموي بالجواب الثاني (قوله الانفل يوم الجمعة) تخصيصه بالحدث (قوله وغروب) اراد بالغروب التغيير كما صرح به قاضي خان في فتاواه حيث قال وعند احوال الشمس اذ ان غيب بحر (قوله الا عصر يومه) اما عصر اسمه لا يجوز وقت التغيير بحر (قوله فلا يكره فعله) لانه لا يستقيم الكراهة للشيء مع انه مأمور به فالتأخير هو المكروه وقيل الاداء مكروه ايضا اه ونص في شرح الطحاوي والتخفة والبدائع وغيرهما على انه المذهب من غير حكاية خلاف وهو الوجه للحدث ان ثبت في صحيح مسلم بحر (قوله لا دأته كما وجب) لان السبب في العصر آخر الوقت وهو وقت التعبير وهو ناقص فاذا اداه فانه اداها كما وجبت (قوله بخلاف الفجر) لان وقت الفجر كله كامل فوجب كماله فيسقط بطر الطلوع الذي هو وقت فساد لعدم الملائمة بينهما (قوله والا حادثة تعارضت) قال في البحر فان قيل روى الجماعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها ومن ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح اجيب بان التعارض لما وقع بين هذا الحديث وبين النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة في الفجر رجعا الى القياس كما هو حكم التعارض فرجحنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر كذا في شرح النقاية (قوله وينعقد نقل الخ) اعلم ان ما يسمى صلاة ولو توسعا اما فرض او واجب او نفل والاول عملي وقطعي فالعملى الوتر والقطعي كفاية وعين فالكفاية صلاة الجنائز والعين المكتوبات والجمعة والسجدة الصليبة والواجب اما لعينه وهو ما يكون بايجاب الله تعالى ولغيره وهو ما يكون بايجاب العبد فالاول الوتر وصلاة العيدين وسجدة التلاوة والثاني سجود السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل افسده والمذخور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم ان الاوقات المكروهة نوعان الاول الشروق والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة العصر الى الاصفرار فالنوع الاول لا ينعقد فيه شيء من الصلوات التي ذكرنا اذا اشئت فيه ويبطلها ان طرأ عليها الانفل والنذر المقيدها وقضاء النفل الذي افسده فيها وصلاة جنازة حضرت فيها وسجدة تلاوة تليت فيها وعصر يومه وانه قد افسده الستة مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين الا عصر يومه فانه لا يجوز قطعه لانه لا كراهة في فعله وانه قد افسده انما الكراهة في تأخيرها على ما مر فلو قطعه قضاء في غير النوع الاول والنوع الثاني ينعقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة الا النفل والواجب لغيره فانه ينعقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين اه حلي وفي عده الوتر ثانيا من الواجب جرى على احدى الروايات كما ان عدله والا من القرائن جرى على رواية اخرى وقوله اخرى والواجب لغيره فيجب القطع والقضاء في غير النوعين لا يظهر في سجود السهو ولما كان قول المصنف وكره صلاة شاملا للمكروه حقيقة والمنوع اني بهذه الجملة بيان الما جله ولا يقال ان الواجب اسقاطه لوقوعه في مركزه (قوله بكرهه التحريم) فيجب قطعه وقضاؤه في كامل والحارو والمجور ومنعقد (قوله لعينه) تنقيده مضر لان الواجب لغيره كالمذخور المطلق الذي لم يقيد بوقت الكراهة والنفل اذا شرع فيه في وقت مستحب ثم افسده حكمه حكم الفرض كما في البحر (قوله كوتر) الاولى ان يدخله في الفرض لانه فرض على نفوت الجواز بنفوت (قوله لوجوبه كاملا) افرد الضمير باعتبار المذكور من سجدة التلاوة وصلاة الجنائز (قوله و حضرت الجنائز قبل) نحوه لازم بلعي كما نقله ابو السعود عنه وسوى الاسبيجاني بين حضورها في وقت الكراهة وقبله فقال بالجمعة

فلا يمنعون من فعلها لانهم يتركونها  
والاداء الجائز عند البعض اولى من الترك  
اصلا كما في التقنية وغيرها (واستواء) الانفل  
يوم الجمعة على قول الثاني الحاربي عن الحاربي  
كذا في الاشياء وتقتل العصر يومه  
ان عليه الفتوى (وعروب الا عصر يومه)  
فلا يكره فعله لادائه كارجح بخلاف الفجر  
والاحاديث تعارضت قد استقلت كما بسطه  
صدر الشريعة (لا) ينعقد نقل شروق يوم  
بكرهه التحريم (لا) ينعقد (العرش)  
وما هو ملحق به كواجب لعينه (الاية  
(وسجدة تلاوة وصلاة جنازة تليت)  
(في كامل وحضرت) الجنائز (قبل) لوجوبه  
كاملا فلا يندى ناقصا

كذا في الجهر واقره صاحب النهر (قوله اى تجزعا) افهم هذا التقيد بثبوت الكراهة التنزيهية (قوله وفي الصفة) هو كالاتدراك على مفهوم قوله اى تجزعا فانه اذا كان الفعل افضل انتفت الكراهة بقسمها واقر ما في الصفة صاحب الجهر واخوه (قوله ان لا تؤخر الجنازة) لم يتكلم على سجدة التلاوة فالحكم الاول وهو كراهة التنزيه ثابت لها (قوله وصح تطوع) هذا مكرر مع قوله قريبا ويؤكد نقل بشروع فيها (قوله بدأ به فيها) فان بدأ في غيرها لا يصح فيها (قوله ونذر اداء فيها) اى مع الاثم فيجب ان يصلبه في غيرها بجهر (قوله وقد نذر فيها) اى ان يؤدبه فيها اما اذا نذر مطلقا فدخل في حكم الفرض كافي الجهر (قوله وقضاء تطوع) اى فيها فانه يخرج بذلك عن العهدة ويكون انما افاده الشيخ زين (قوله لوجوبه ناقصا) اى لوجوب هذا النفل ووجوبه لصيانة المؤدى عن البطان ليس غير والصون عن البطان يحصل مع النقصان كذا في الجهر (قوله وجوب القطع) اى في المسائل الثلاث كما تفيد عبارة الجهر وقول الزياهي الفضل القطع ضعيف (قوله في كامل) هو الوقت الذي لا كراهة فيه (قوله عن البغية) بضم الباء الموحدة وكسرها ما انتهى قاموس معناها في الاصل الشيء المبني اى المطلوب وهو هنا علم كتابه ومختصر الفتية ذكره في الجهر في باب شروط الصلاة حلبي (قوله الصلاة فيها) اى في اوقات الكراهة ومثل الصلاة الدوام والسجود كافي الجهر (قوله وكأله الخ) من كلام الجهر (قوله فلا رى) ظاهره ثبوت كراهة التنزيه وبخلافه قوله سابقا افضل فان الفاضل لا كراهة فيه وربما شعر الكأنية بكراهة التعزيم (قوله فصدا) احتزبه عالمولى آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فان الانضال انما هي لان وقوعه في التطوع بعد الفجر لاعتقاده ولا ينوبان عن سنة الفجر على الاصح حلبي عن الهندية (قوله ولو تحببة مسجد) اشار به الى انه لا فرق بين ماله سبب الا كافي الجهر خلافا للشافعي فعنده يجوز ان يصل في هذه الاوقات ماله سبب كالسنن الرواتب وتحية المسجد ابو السعود (قوله لالعينه) وهو ما وجب بايجاب العبد (قوله على فعله) اى فعل العبد والاولى اظهاره مثلا المندور يتوقف على النذر وركعتا الطواف على انطواف وسجدتا السهو على ترك الواجب الذي هو من جهته (قوله كذا) ظاهره ماله اذا قيده بها (قوله وسجدتى سهو) الذى ذكره هو فيما سبق ان كراهة سجود السهو انما هي في الاوقات الثلاثة فلوسها في صلاة الصبح او العصر قبل الطلوع والغروب سجدة فتأمل (قوله والذى شرع فيه الخ) في هذا رد على صاحب الجهر حيث قال انه بقضائه فيما لا يسقط عن ذمته (قوله ولو سعة الفجر) اى على قول من قال انه اذا اقيم للفجر وخاف فوت الفرض يشرع في السنة ثم يقطعها ويقضيها قبل الطلوع وهو مردود لكراهة قضاء النفل الذى افسده في هذا الوقت على ان الامر بالشروع للقطع قبيح شرعا كذا في الجهر (قوله بعد صلاة فجر) الكراهة في هذا وما بعده لحق الفرض لبصر الوقت كما مشغول به لالمعنى في الوقت بغير (قوله ولو الجموعة بعرفة) نص عليه في المعراج معزى الى المجتبى وفي الفتية معزى الى مجد الدين الترمذى فقول صاحب الجهر عن شرح المنية لم اقف عليه عجيب نهر (قوله لا يكره قضاء فائنة) اى الى قبيل التفجير كافي القهستاني (قوله ولو تورا) لانه واجب على قوله واما على قولهما فهو سنة فينبغى ان لا يقضى بعد الفجر لكن في الفتية الوتر يقضى بعد الفجر بالاجماع بخلاف سائر السنن ولا يخفى ما فيه كذا في الجهر ولا وجه للتفجير فانها وان قالوا بسننهم لكن يقولون انه لا يصح من قعود نظرا لقول الامام فلا مانع من قولهما بقضائه لذلك وفي اطلاق الوجوب على الوتر جرى على احدى الروايات والمعتد انه فرض على وربما وقع نحو هذه العبارات الواقف عليها في لبس (قوله ولا سجدة تلاوة) لانها ليست بنفل لان النفل بالسجدة غير مشروع فيكون واجبا بالاجابة تعالى وان كانت التلاوة فعلة كجمع المال فله ووجوب الزكاة بالشرع بغير (قوله لسفل الوقت به) اى بالفجر اى بصلاته تعنى العبارة استخدام ولاجل هذه العلة قال في المجتبى يخفف الفرائد في ركعتي الفجر وقد كان عليه الصلاة والسلام يقرأ في الاولى بالكافرون وفي الثانية بالاخلاس نهر (قوله بلا تعين) بناء على الرابع انه لا يشترط التعيين في السنن والمستحبات بل يكفي لهائية مطلق صلاة (قوله وقبل صلاة مغرب) اى بعد الغروب (قوله لكراهة تأخير) الاولى تأنيث الضمير لانه يعود الى الصلاة (قوله لا يسيرا) الركعتان لا يزيد على اليسر اذا تجوز فيهما وفي صحيح البخارى انه صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين وهو امر ندب ومنع صاحب النهر لا يظهروا لوجوب الدليل الامر بهما المروى في الصحيح فيحمل كلام ابن عمر بالمتع

فلو وجبت فيها لم يكره فعلها الى غيرها  
وفي التحفة الاذني ان لا تؤخر الحائض  
(وصح) مع الكراهة (فطرح) يا به وفيه انذار  
اذا قفيا) وقد نذر فيها (انقضاء طهر  
يذاب فيها فافسد) والوضوء في الصلاة  
الرواية وجوبه عن النخبة الصلاة فيها على  
كل في الجوفيه وسلم افضل من قراءة  
التي صلى الله عليه وسلم اركان الصلاة  
التي صلى الله عليه وسلم اركان الصلاة  
القراءة ان كان ركعها (وكرر نفس)  
فالاولى تركها كان ركعها (وكرر نفس)  
فصدا ولو تخير مسجد (وكرر نفس)  
لا يمسح بل (وكرر نفس)  
على فله (وكرر نفس)  
سور (والذي يرفع فيه) في وقت مستحب  
او سكره (ثم اؤدبه) ولو سنة العبر (بعد)  
صلاة فجر (لا يكره) ولو سنة العبر (بعد)  
وصلاة فجر (لا يكره) ولو سنة العبر (بعد)  
(ولا يجزئ صلاة) ولو سنة العبر (بعد)  
من كراهة نزل (واجب) ولو سنة العبر (بعد)  
واجب اعينه (بعد طهر) ولو سنة العبر (بعد)  
تسفل الوقت به بقر (واجب) ولو سنة العبر (بعد)  
كان سنة العبر (لا يكره) ولو سنة العبر (بعد)  
(مغرب) كراهة تأخير الايسر

على عدم الاطلاع (تنبيه) يجوز قضاء الفائتة وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة في هذا الوقت من غير كراهة ويبدأ  
 بصلاة المغرب ثم بصلاة الجنازة ثم بالسنة وله ان يسان الاضحية وفي شرح المنية الفتوى على تأخير صلاة  
 الجنازة عن سنة الجمعة فعلى هذا تؤخر عن سنة المغرب لانها آكد بجر (قوله لخطبة) قبل الخطبة وبعدها  
 سواء امسك الخطيب عنها ام لا بجر (قوله وسبحي انها عشر) اى فى باب العيدين وهى خطبة الجمعة وفطر واضحي  
 وثلاث خطب الحج وختم ونكاح واستسقاء وكسوف وفى كلامه نظرم وجوه الاول ان قوله خروج امام من  
 الحجرة لا يناسب خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن الثانى ان قوله الى تمام الصلاة لا يناسب الاخطبة الجمعة  
 وعرفة اذ لا صلاة بعد غيرهما الثالث ان خطبة الكسوف مذهب الشافعي رضى الله تعالى عنه وخطبة  
 الاستسقاء مذهب الصحاحين وعند الامام هى ثمانية فقط الرابع انه يقتضى كراهة التغفل فى هاتين الخطبتين  
 عند الامام مع انه ما غير مشروعتين عنده وهذا الوجه لازم لمآله حلي بقليل زيادة فذكر ان الامام يقول  
 بالكرهية مراعاة الخلاف وقد تبين الشارح فى ذلك صاحب البحر وفيه خطبة النكاح مندوبة وفى المجتبى  
 الاستماع لسايرها واجب قاله ابو السعود (قوله وقيدوها) اى قيد الفائتة التى لا تكره حال الخطبة (قوله  
 بواجبة الترتيب) اى بلازمة الترتيب (قوله وبه) اى بتقييد المصنف المذكور (قوله بين كلامي النهاية) اى  
 صاحب النهاية والصدراى صدر الشريعة فان صدر الشريعة يقول تكره الفائتة وصاحب النهاية يقول لا تكره  
 حلي عن المنع (قوله وكذا يكره تطوع عند اقامة الحج) اى امتدأه اما اذا قيلت فى اثنتائه فان كانت سنة عنها  
 وان كانت نفلا اقتصر على شفع منها (قوله اى اقامة امام مذهبه) مفهومة انه اذا اقام مخالف لا يكره التطوع  
 مطلقا سواء علم انه راعى مذهبه او علم العدم او شك والمذكور فى الجرائد اذا علم المراعاة لا يكره الاقتداء وهذا  
 يستلزم كراهة التغفل احرارا لفضيلة الجماعة التى هى سنة او واجب اللهم الا ان يقال انه لما راعى صار حكمه  
 حكم امام مذهبه حلي ويستفاد مما هنا ان صلاة النافلة فى حال جماعة المخالف غير المرامى او فعده من غير  
 صلاة او صلته بجماعة اخرى لا يكره وفى بعض رسائل صاحب البحر ما يند كراهة الصورتين الاوليين (قوله  
 فلا صلاة الا المكتوبة) اى التى اقيم لها وسنن من عموم الفائتة واجبة الترتيب فانها تصلى مع الاقامة (قوله  
 الاستغفار) اى فانها تمام مع المكتوبة لقوتها بخلاف سنة الظاهر فلا يس لها من الفضل ما لها (قوله جماعتها)  
 اى المكتوبة (قوله ولو بادرك تشهدا) مشى فى هذا على ما عتمد المصنف والشرع لا يبيها للحر لكن  
 ضعفه فى التمه واختار ظاهر المذهب من انه لا يصلى السنة الا اذا علم انه يدرك ركعة وسياقى فى ادراك القرينة  
 حلي (قوله فان خاف تركها اصلا) اى ولا يقضيها قبل الطلوع ولا بعده على المعتمد لانها لا تنقض الامع  
 الفرض اذا فات وقضى قبل زوال يومها حلي (قوله وما ذكر من الحيل) اى اقضاءها من انه يشرع فيها فيقطعها  
 ليقضيها قبل الطلوع او يشرع فيها ثم يشرع فى الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع اه حلي (قوله  
 مردود) من وجهين الاول ان الامر بالشروع للقطع قبيح شرعا وفى كل من الحيلتين قطع الثانى ان فيه فعل  
 الواجب لغوه فى وقت الفجر وانه مكروه كما تقدم حلي (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) اى الوقفية فالعهد  
 فدخل فى ذلك النافلة ولو سنة والواجب والفائتة وهذا اندفع ما يقال ان الفائتة مكتوبة ومقتضى كلامه  
 عدم كراهتها عند ضيق الوقت مع ان الكراهة ثابتة لسقوط الترتيب بضيق الوقت افاده الحلي (قوله عند  
 ضيق الوقت) اى فيه للعهد اى الوقت المستحب لان الترتيب يسقط بضيق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره  
 غير الوقفية عند ضيق الوقت المستحب لكان اولى حلي (قوله مطلقا) سواء كان فى المسجد او فى البيت بقرينة  
 التفصيل فى مقابله (قوله فى الاصح) رد على من يقول لا يكره فى البيت مطلقا سواء كان قبلها او بعدها وعلى  
 من يقول لا يكره بعدها مطلقا سواء كان فى المسجد او فى البيت حلي (قوله صلاتي الجمع بعرفة) اى جمع  
 العصر مع الظهر فى وقت الظهر (قوله ومزدلفة) اى وجمع صلاتي المغرب والعشاء فى وقت العشاء بازدلفة  
 (قوله وكذا بعدهما) ضمير التنبيه راجع الى صلاتي الجمع السكائر بعرفة فقط لا مزدلفة ايضا وان اوهمه كلامه  
 لعدم كراهة النفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة ويدل على ان هذا مراده قوله كما مر فان الذى مر قريبا هو قوله  
 ولو لجموعة بعرفة ولو قدم قوله وكذا بعدهما كما مر على قوله ومزدلفة اسلم من الايهام ولو ادقته من البين  
 اسلم من التكرار ايضا حلي (قوله ناقت نفسه اليه) اى اشتاقت حلي عن القاموس واخذ بطريق المفهوم

(وعند خروج امام من الحجرة او قيامه للصعود  
 ان لم يكن له حجرة (خطبة) ما روي انها عشر  
 (الى تمام صلاته بخلاف فائتة) فانها  
 لا تكره وقيدوها المصنف فى الجمعة بواجبة  
 الترتيب والا فليكره (وكذا يكره التطوع  
 بين كلامي النهاية والصدراى صدر الشريعة  
 عند اقامة صلاة مكتوبة) اى اقامة امام  
 مذهب لم يدرك اذا قيلت الصلاة فلا صلاة  
 الا المكتوبة (الاستغفار) اى ان يخطف فوات  
 جماعتها ولو بادرك تشهدا من الحيل  
 تركها صلاتا وما ذكر من الحيل  
 وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت  
 (وقبل صلاة العيدين مطلقا وبعدها بجمعة  
 لا يبيت) فى الاصح (وسين صلاتي الجمع  
 بعرفة ومزدلفة) وكذا بعدهما كما مر  
 (ووقت حضور طعام ناقت نفسه اليه)

انها اذا لم تنشق اليه انتفت الكراهة وهو ظاهر (قوله وكل ما يشغل باله) عن افعالها بفتح الغين المحجمة والبال  
 القلب وذلك لانه يكون سببا في نسيان البعض اوزيادته (قوله ويحفل) الواو بمعنى اودخل الحشوع القلب وهو  
 فرض عند اهل الله تعالى ووردي الحديث ان الانسان ليس له من صلاته الا بقدر ما استحضرها فتارة يكون  
 له عشرها او اقل اراكثر واعلم ان عطف ما يشغل البال على المدافعة وحضور الطعام من عطف العام  
 على الخاص كما اشار اليه الشارح حيث قدر وكذا كل والا حسن في التركيب ان يقول بعد قوله ومزلة وعند  
 ما يشغل باله كبول ونحوه ثم يذكر ما ذكره لان ذكر الحمل وبعده المفصل اوقع في النفس افاد بعضه الحايي (قوله  
 فهذه نيف وثلاثون) النيف بفتح النون وكسر التحيه مشددة وقد تحققت في آخره فاء ما زاد على العقد الى  
 ان يبلغ العقد الشان كما في القاموس والمراد هنا ثلاثة وثلاثون على ما يظهر وهي الشروق والاستواء  
 والغروب وبعده صلاة فجر وبعده صلاة عصر وقبل صلاة فجر وقبل صلاة مغرب على ما فيه وعند الخطيب العشر  
 على ما فيه وعند اقامة المكتوبة وعند ضيق وقتها وقبل صلاة عيد فطر وبعدها في مسجد وقبل صلاة عيد  
 اضحى وبعدها في مسجد وبين جمع التقديم وبين جمع التأخير وعند مدافعة بول وعند مدافعة غائط وعند  
 مدافعة كل منهما وعند مدافعة ريح ووقت حضور طعام تأقت نفسه اليه وعند كل ما يشغل بالبال  
 وما بعد نصف الليل لاداء العشاء وتأخير المغرب الى اشتداد النجوم ولوا اعتبر ما بعد صلاة في عرفة ومقابل  
 الاوقات المستحبة للصلاة كقضايا الاسفار في الصبح ومقابل الابراء في ظهور الصيف تزيد على ذلك افاده  
 الحايي (تنبيه) الكراهة في الاوقات الثلاثة التي هي الطلوع والاستواء والغروب لمعنى في الوقت ولهذا اثر  
 في الغرض والنقل وفي البواقي لمعنى في غير الوقت ولهذا اثر في النوازل دون الفرائض افاده ابو السعود (قوله  
 كفوق كعبه) وذلك لان فيه ترك تعظيمها المأثورة ومما يكره الصلاة فيه السوء كما في ابي السعود وقد اطلق  
 الشارح الكراهة في كل المذكورات ومقتضاء التحريم ولكنه لا يظهر في بعضها (قوله وفي طريق) لانه يقع  
 نفسه ارا المار بين يديه في اتم المرور بين يدي المصلي المهي عنه في الحديث (قوله ومزلة) بفتح الميم وسكون الزاي  
 وفتح الباء وضمها ما باقي فيه الزبل حايي عن القاموس وذلك لانه مستقذر شرعا وطبعيا (قوله ويجزرة)  
 مكان الجزر اي النحر حلي عن القاموس (قوله ومقبرة) مثل الباء حلي عن القاموس وذلك لان زاب  
 المقابر قد يربسب ما يصيبه من مآتعات الموتى ويكثر تغلبه بجعل اسفله اعلا ولان فيه التوجه الى القبر غالبا  
 والصلاة اليه مكروهة (قوله وحمام) اي داخله لعدم التحاي فيه عن الجباسة فلو اغاض ماء على الموضع  
 الذي يصلي فيه انتفت الكراهة ولو كانت محل الشياطين فيكره مطلقا وقيدنا داخله لانه لو كان يصلي خارجه  
 في موضع نزع الثياب فلا كراهة افاده الشرنبلالي (قوله وبطن واد) اي ما انخفض من الارض فان الغالب  
 احتواءه على نجاسة يحمله اليه السبل او تلقى فيه (قوله ومعاطن ابل) جمع معطن وهو وطن الابل ومبركها  
 حول الحوض كما تفيد عبارة القاموس وظاهر ذلك ولو كان بشئ يصلي عليه لكونه مستقذرا فلا يلحق  
 بالعبادة (قوله وغنم وبقرة) اي ذكر الصلاة في معاطن ما هو ما حول الماء الذي يرده وبقال في الغنم مريض  
 (قوله ومرايط دواب) يعم الابل والبقرة والغنم وعطفه على ما قبله مغاير فان المعاطن لا يربط فيها غالباً وانما كره  
 ذلك خوفاً من اصابته من بولها ورجيعها واذنته بفتح رجلها او كدم بغمها (قوله واصطبل) موضع الخيل  
 وعطفه على ما قبله من عطف الخاص (قوله وطاحون) هي اولي بالسكراهة من المعاطن لكثرة روث الدواب  
 وبولها فيها (قوله وسطوحها) اي هذه الاربعه تلجج الرياح السكرية على المصلي والذي يظهر في هذا كراهة  
 التنزه (قوله ومسبل واد) بغنى عنه قوله وبطن واد لان المسبل يكون في باطن الوادي غالبا (قوله واللاغير)  
 لا حاجة اليه بعد قوله او مغصوبة اذ الغضب يستلزمه اللهم الا ان يكون المراد الصلاة بغير الاذن وان كان  
 غير غاصب افاده ابو السعود (قوله لومزوعة او مسكروبة) اي محروثة ومضمومة انه عند انتهاء ذلك لا يكره انالام  
 تكن مغصوبة (قوله وصحراء) مثلها المسجد الكبير والصغير والمنزل عند ظن من وراحد (قوله بلاسترار مار)  
 اي تستر المار عن المصلي بالقدر المطلوب شرعا (قوله ويكره النوم قبل العشاء) محمول على ما اذا لم يبق بالانتهاء  
 لها كما في البحر فيخاف فوت وقتها او اجاعتها قاله الطعاوي (قوله والكلام المباح بعدها) اي غير المحتاج اليه اما  
 المحتاج اليه فلا يلزم منه كراهة كقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين ومناكر الفقه والحديث مع التقيف

(و) كذا كل (ما يشغل باله عن افعالها ويحفل  
 بنشوعها) كذا ما كان في هذه نيف وثلاثون  
 وقتا وكذا تذكر في ما كان كفوق كعبه  
 وفي طريق ومزلة ويجزرة ومقبرة ومسبل  
 وحمام وبطن واد ومعاطن ابل وغنم وبقرة  
 في السكيات ومسابط دواب واصطبل واد وارض  
 وكثيف او الغنم لومزوعة او مسكروبة  
 وصحراء بلاسترار مار ويكره النوم قبل العشاء  
 والكلام المباح بعدها



بحر (قوله) وبعد طلوع الفجر الى ادائه) وبعده جازله الكلام وهل تبطل السنة بالكلام المعقولا وانما ينقص  
نواها كما يأتي (قوله الى ارتفاعها) لعل المراد به انه يكره الى وقت تحل فيه النافلة (قوله وما رواه) بما يقتضي  
جواز الجمع بين صلاتين بعذر سفر ونحوه (قوله يحول على الجمع فعلا) بان اخر الاول ويجلي الثانية وما روى  
بصريح خروج الوقت يحول على قرب الخروج على حد قوله تعالى فاذا بلغن اجلهن فامسكوهن الى فارب  
بلوغ الاجل ابو السعود عن الزبائي وبفهم من هذا الجمل انه اذا اخر المغرب في السفر الى آخر وقت لا كراهة فيه  
وقد اشترنا اليه فيما سبق (قوله فان جمع الخ) تفصيل لما اجل في قول المصنف ولا جمع الصادق بالقصد والحرمة  
فقط (قوله الاحتياج) استثناء من قوله ولا جمع (قوله به رقة) بشرط الاحرام والامام الاعظم اوثابه والجماعة  
بالصلاتين ولا يشترط كل ذلك في جمع المزدانة (قوله ولا بأس بالتقليد عند الضرورة) نظامه انه عند عدمها  
لا يجوز وهو احد قولين في المذهب والاختار جوازه ولومن غير ضرورة ولو بعد الوقوع والنزول كما قدمناه  
في الخطبة وقد افردت مسئلة التقليد برسائل عديدة على كل من ناقواين (قوله لكن بشرط ان يلتزم الخ)  
الذي بوجبه مجوز الجمع ان يقدم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ من الاولى وعدم الفصل بينهما بما بعد فاصلا  
عرفا ولا يشترط عنده في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج وقت الاولى والافضل جمع التقديم للنازل  
والتأخير للسائر ابو السعود عن النهر

### باب الاذان

هو بالقصر مصدر اذن اي اعلم وقيل اسم مصدر واما اذن بالتشديد فقصده التأذين بنهر (قوله اعلام مخصوص)  
اي بالصلاة وقد يطلق على نفس الالفاظ مخصوصة بنهر (قوله ايعم الفاتحة) اي ليعم الاذان اذان الفاتحة  
حلي (قوله وبين يدي الخطيب) اي وليم الاذان الاذان الذي بين يدي الخطيب فان العلم بالوقت سابق  
فيه وفيما قبله (قوله على وجه مخصوص) لعل المراد به كونه بصوت مسموع على مكان عال وان يترلى فيه  
(قوله بالافاظ مخصوصة) اي معينة مرتبة (قوله اذان جبريل) اي بيت المقدس (قوله واقامته) اي جبريل  
وذلك سبب للاقامة لا للاذان (قوله حين امامته) باللائكة وارواح المؤمنين بحر والتحقيق انه ام الانبياء وهم  
باجسامهم وارواحهم (قوله ثم روي عبد الله بن زيد) فان قلت لماذا توقف النبي عليه الصلاة والسلام  
في علامته للصلاة بعد سبق جبريل بالاذان قلت ظن عليه الصلاة والسلام ان اذانه تلك الليلة من خصوصيتها  
حلي ثم ثبت الاذان برؤيا عبد الله وانما ثبت بالوحي لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر  
سبقت بها الوحي نهر (قوله اذان الملك النازل) ومعه ناقوس فقال يا بيعة فقال له الملك وماذا صنعت به فقال  
انضرب به عند صلاتنا وقد بات عبد الله مهتما بامر علامة لها بعد تردد الصحابة فيما بين قائل تجعل العلامة  
الناقوس ومنهم من يقول البوق او الف اذ انسار فلم يحب النبي صلى الله عليه وسلم شئ من ذلك فقال الملك  
اولا اذ لك على ما هو خير منه قلت بلى فاستقبل القبلة قائما واذا اذن الاذان ثم مكث زمنا واعاد الالفاظ زيادة  
قد قامت الصلاة قال عبد الله فضبت بعد الاقباء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخبرته بذلك فقال رؤيا  
حق اتقها على بلال فانه اذنى منك صوتا فالتفتا عليه فقام على اعلى سطح في المدينة فجعل يؤذن اهو دليله  
قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فحجروا (قوله وسببه بقاء) تمييزا عن المضاف  
اليه اي سبب بقاءه واستمراره (قوله للرجال) فلا يطلب من النساء والصبيان (قوله في مكان عال) كالمسرة  
واول من احدها مسلمة بن مخنف الصحابي كما في سيرة الحلي وكان اميرا على مصر من طرف معاوية اه  
ابو السعود (قوله هي كالواجب) بل اطلق عليها بعضهم الوجوب ولهذا قال محمد لواجتمع اهل بلد على تركه  
فالتأثم عليه وعند ابى يوسف يحسبون ويغفرون لما يلزم على تركه من خفض اعلام الدين وهو سنة كساية  
يعنى ان الواحد يكفي عن اهل بلد لاعتدال بلادها اعدم حصول الاظمار به بحر وهل يكفي الواحد في البلد ولولم  
يصل اذانه جميع نواحي البلد اولاد من الاتصال وهل يشترط في سقوطه اذان مكفاهم يكفي اذان الصبي لصحة  
اذانه بحر (قوله للفرائض) دخالت الجماعة حلي واراد بها المؤذنين في المساجد فلا ينسب لها اذا اذنت  
في البيوت لانه لا يكره تركه مالمصل في بيته وكذا المصل في المسجد بعد صلاة الجماعة (قوله في وقتها) التيميد به  
لا يظهر بالنظر اقوله ولو قضا فلاولى حذفه ليعم اوفي بمعنى بعد ويحتمل ان الوقت بمعنى الفعل ووقت الفاتحة

وبعد طلوع الفجر الى ادائه ثم لا بأس بمسببه  
لحاجته وقيل يكره الى طلوع ديك وقيل  
الى ارتفاعها (قوله وان جمع بين فرضين  
منه) بشرط لا يجمع بين فرضين  
في وقت محمول على الجمع فعلا لا وقتا  
وما رواه محمول على الجمع فعلا لا وقتا  
(فان جمع فسد لو قدم) اخره عنه وان صح  
(وغيره لو عكس) اي اخره عنه وان صح  
(بغيره لو عكس) اي اخره عنه وان صح  
بغيره لو عكس (قوله الاحتياج بعذر ضرورة  
كأن يشترط ان يلتزم جميع ما يوجب ذلك  
لكن بشرط ان يلتزم جميع ما يوجب ذلك  
الامام ما قدمنا ان الحكم الملقى باطل  
بالاجماع والله اعلم  
(باب الاذان)  
هو لغة الاعلام وشراعا اعلام مخصوص  
لم يقل بغيره الوقت ليعم الفاتحة وبقيد  
الخطيب (ع) على وجه مخصوص (سببه اذانه اذان  
جبريل) اي مخصوصة (سببه اذانه حين امامته  
عليه الصلاة والسلام ثم روي عبد الله بن  
زيد ان الملك النازل من السماء في السنة  
الاول من الهجرة وهل هو جبريل وقيل  
وقيل (سببه) قائم دخول الوقت وهو سنة  
للرجال في مكان عال (سنة) هي كالواجب  
وفي الفرائض (قوله في وقتها)

وقت قضائها (قوله حتى يرد به) بالبناء للجهول والاولى حتى يعطى حكمها تقديرا تأخيرا ليم الاسفار والعصر والعشاء (قوله كعقيد) ادخلت الكاف الوتر والجنابة والكوف والاسقفاء والتراويح والسنة الرواتب بجر والاولى حذف الوتر لان الاذان له وللعشاء كائن بعد (قوله فيعاد) تفرع على قوله في وقتها (قوله وقع بقضه) الاولى كنه (قوله كالأقامة) اي اذا وقعت قبل الوقت فانها تعاد اتماما كما في ابن ملث ولو حضر الامام بعد الاقامة بساعة وصلى سنة الفجر لا تجب اعادتها وهو صريح في انه اذا لم يصل على الفور لا تسئل اقامته منع (قوله خلافا لثاني) هذا راجع الى الاذان فقط فان اياوسف يجوز الاذان قبل الفجر بعد نصف الليل حلي (قوله بتريع تكبير) اي بصوتين كل تكبيرتين صوت لا باربع (قوله وبفتح راء اكبر) يتحول فحكة الهمزة اليها للتخلص من الساكن وفي المضمرات انه بالخيار ان شاء ذكره بالرفع او بالجر وان كرر التكبير مرارا اي في نحو حرق فالاسم الكريم مرفوع في كل مرة واكبر فيما عدا المرة الاخيرة ان شاء رفته او سزمه اه او السعود (قوله والعوام يضونها) قد علمت عن المضمرات جواز الضم فلا وجه لما ذكره صاحب الروضة (قوله الطلبة) بكسرا للام ما طلبته والطلبة بالضم السفرة البعيدة فاموس والمراد هنا علم الكتاب والمسموع فيه الضبط الاول (قوله اي مقطوع المد) فالمد ايا بجر معناه اللغوي (قوله فلا يقول الله بالمد) اي ولا اكبر كذلك ولا يد الباء (قوله لانه استهفام) وان قصد حقيقته كفر (قوله وانه لمن) شرعي فيكون الاذان به مكروها (قوله او مقطوع حركة الاخر) واذا كان كذلك فالحدث محتمل فلا دليل فيه اصحاب الروضة وقوله حركة الاخر اي في كل جمل التكبير وهي ست في الاذان غاية الامر ان راء اكبر الاولى والثالثة والخامسة محركة بالفتح لالتقاء الساكنين حيث لم يقف عليها وما ياتي ساكن للوقف حلي قلت اما الساكن للوقف فلا كلام فيه وغيره يجوز فيه الوجهان كما تقدم عن المضمرات وقول الحلي اي في كل جمل التكبير غير المتبادر والمتبادر انه الاخير الموقوف عليه في كل جملة (قوله ولا ترجيع) هو ان يخفض صوته بالشهادتين ثم يرجع برفعهما صوته وما ثبت من الترجيع كان باذنه عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز وذلك لان المقصود منه الاعلام وهو لا يحصل بالاختفاء بجر (قوله فانه مكروه) اي تنزيها على الظاهر رده على صاحب البحر حيث قال والظاهر انه مباح عندنا ليس بسنة فان نص صاحب المتقي والقهستاني بالكرهية مقدم على الاستظهار فاذا هوى الحلي (قوله ولا لمن فيه) اللحن اخراج الحرف عما يجوز له في الاداء من نقص من الحروف او من كيفياتها وهي الحركات والسكنات او زيادتها في وسطها على الخطأ في الاعراب وصرح الزباجي بكرهه بجر (قوله اي تغني) يجوز نسيه ورفعه لكن المتعين هنا الثاني لعدم رسمه بالالف ورفعه اسباعا لمحل لامع اسمها ويرد عليه ان المقصود المجرد من ال تحذف ياؤه في الرسم كالوقوف اذا كان مرفوعا او مجرورا حلي قلت قوله لكن المتعين هنا الثاني فيه نظرا فانه ما المانع ان يكون تفسيره للفظ لمن والمفسر على طبق المفسر في البناء على الفتح فلا سلطة على لفظ تغني تقديره (قوله كالتغني بانقره) فانه لا يحل قرآنه ولا حنا على اولي بجر (قوله وبلا تغني) اي والتغني بلا تغني حسن فان تحسين الصوت مطلوب ولا ملازمة بين تحسين الصوت والتغني بجر (قوله وقيل لا بأس به) فائله الحلواني قال في البحر وقيد اي حرمة اللحن الحلواني بما هو ذكره فلا بأس بادخال المد في الجملةتين وتعبيره بلا بأس يدل على ان الاولى تركه فيها (قوله بسكتة) البناء لتصور الترسل وهذا التفسير هو المشهور وفسر الترسل في القوائد باطالة كلمات الاذان والحذر رده فادام الشيخ زين (قوله ويكره تركه) لامر النبي صلى الله عليه وسلم به ولان المقصود منه الاعلام والترسل به اليق بجر (قوله ويندب اعادته) قال في الظهيرية ولو جعل الاذان اقامة بعيد الاذان (قوله وكذا فيها) اي في الاقامة (قوله مطلقا) كان المحل متسعا ولا بدليل ما بعد (قوله يميننا ويسارا) وذلك لفعل بلال ذلك فيه بجر (قوله فقط) فلا يتحول وراءه بهما ولا يفعلهما امامه لحصول الاعلام في الجملة بغيرهما من كلمات الاذان بجر (قوله لا يستدبر القبلة) تعليل ا قوله فقط اي اتته عن الالتفات خلفا لانه يلزم منه استدبار القبلة ولم يعمل طمحة الامام وقد ذكره صاحب البحر وقوله لحصول الاعلام في الجملة بغيرهما من كلمات الاذان كما مر (قوله بصلاة وفلاح) لف ونشر مر تب يعني انه بالتفت يميننا بالصلاة وشمالا بالفلاح وهو الصحيح (قوله ولو وحده) ولا يحل المنفرد بشي من سننه بجر وشاربه الى رد قول الحلواني انه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه والجواب

لا نسنة الصلاة حتى يرد به لا الوقت (لا)  
 يمين (غيرها) كعقيد (فيعاد اذان ومع) بعضه  
 (قوله) كالأقامة خلافا لثاني وعن الثاني فتبين  
 (تريع) تكبير (أدائه) ومن الثاني فتبين  
 وبفتح راء اكبر والعوام يضونها وضعت لكن  
 في الطلبة معنى قوله فلا يقول الله لانه  
 جزم اي مقطوع المد فلا يقول الله لانه  
 استهفام وانه لمن شرعي او مقطوع حركة  
 الاخر لا وقت فلا يقف الباب السادس والثلاثين  
 فتاوى الصبرية من الباب السادس والثلاثين  
 (ولا ترجيع) فانه مكروه ولا يحل فله رده ساعة  
 اي تغني بالقرآن وبلا تغني حسن وقيل  
 كالتغني بالقرآن وبلا تغني حسن وقيل  
 لا بأس به في الجملةتين (وقيل لا بأس به)  
 بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب اعادته  
 (ولتفت فيه) وكذا فيما مطلقا وقيل ان  
 العمل منسما (يميننا ويسارا) فقط لا يستدبر  
 القبلة (بصلاة وفلاح) ولو وحده او ولو



في النهر أيضا (قوله لقائته) لأن الأذان للصلاة للوقت (قوله رافعا صوته) لمخافته من كثرة اليهود ولا يطلب في المسجد لأن فيه تشويشا وظاهرا للتكاسل في عدم الأداء بجر (قوله لا يبيته) أي لا يرفع صوته يبيته كما يجثو في الجهر وفيه أنه يسن الأذان فيه (قوله منفردا) أفاد تقييده به إذا كان يبيته مع جماعة رفع صوته به (قوله لا لقاعدة) إذا أعيدت في الوقت والا كانت فائتة (قوله ويجهر فيه للباقي) فله تركه لأنه لا استحضار وهم حضور بجر (قوله لوفى مجلس) أما لو كان في مجالس فان احتوى كل مجلس على عدة منها فالحكم كذلك وان احتوى على واحدة أذن وأقام لها (قوله وفعله أوى) لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قضى أربع صلوات يوم الخندق بهما (قوله ذلك) أي المذكور من الأذان والإقامة وأفرد اسم الإشارة باعتبار المذكور حلي قلت وبدل له ما روى أن عائشة امت النساء بغير أذان وإقامة وهذا يناقض ما تقدم له فيما تفرق فيه الإقامة والأذان (قوله ولو جماعة) لأن جماعة غير مستحبة كجماعة الصبيان (قوله ولا يسنان لظهور يوم الجمعة) لمخافته من شبهة المخالفة ترك الجماعة (قوله في مصر) ظاهر التقييد به أنه يسن الايتان بهما في قرية وبجر وصعراء (قوله لأن فيه تشويشا) أي وظاهرا للتكاسل بعدم الأداء وهذا التعليل قاصر على الأذان مع أن الإقامة مثله وهذا إنما يظهر أن لو كان الأذان لجماعة أما إذا كان منفردا وبؤذن بقدر ما يسع نفسه فلا يلزم فيه تشويش وتغليب (قوله لأن التأخير معصية) هذا التعليل لا يظهر إلا في الجماعة أما المنفرد فلا (قوله بلا كراهة) أي تحريرية والتزجيمية نابتة لما أن غيرهم أولى منهم حلي (قوله صبي مرأق) أي يعقل ويصح تقريره في وظيفة الأذان بجر مجزا (قوله وعبد) أي رقيق أما امامته فتكره بجر (قوله ولا يحمل إلا بالاذن) أي لجماعة أما نفسه فلا يشترط الأذن بجر مجزا (قوله كاجبر خاص) بحث لصاحب النهر الحقبة بالعبد (قوله واعى) أي مع الكراهة كما مر فان قلت أن ابن أم مكتوم كان ممن يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وسلم قلت كان يؤذن قبله بلال فكان يحفظ عليه الاوقات فننتقي الكراهة إذا كان لا داعي من يحفظ عليه الاوقات (قوله وولد الزنا الخ) لأن قولهم مقبول في الديانات فيكون ملزما وإنما كرهت امامتهم لأن الناس يغفرون من الصلاة خلفهم بجر (قوله إذا كان عالما بالسنة والاوقات) وينتقي الشواب بانتفائه كافي الخشاعة (قوله ولو غير محتسب) لا ينبغي الجزم به لأن صاحب الجهر اقر به على وجه الاحتمال رداعلى الكمال في قوله إذا لم يكن عالما لا بجره وبالأولى إذا كان باجر حيث قال وقد جمع لما أنه في الأول لم يحصل الاجر للجهالة الواقعة في القرار لغيره بخلافه في الثاني (قوله وبكره) الظاهر أن الكراهة على المؤذن لا على غيره حيث لم يعلم به لكنه لا يظهر في حق غير المكلف كجنون وصبي لا يعقل (قوله وإقامة محدث) لأنها لم تشرع الا متصلة بصلاة من يقيم بجر (قوله على المذهب) يرجع الى إقامة المحدث وادانته لا للجنب للاتفاق على كراهته ما منه حلي (قوله واذان امرأه) للثبي عن رفع صوته بالقننة وقوله وخبثي إنما كرهته لاحتمال انوثته (قوله وفاسق) هو الخارج عن أمر الشرع بارتكاب الكبيرة حموى (قوله بامامة واذان) فاس صاحب النهر الأذان على الإمامة المنصوصة (قوله من جاهل نقي) حيث لم يوجد الا ذلك الفاسق حلي (قوله وسكران) قد يكون غير فاسق كسكره بعباح فلذا خصه (قوله ولو عباح) لعدم معرفته دخول الوقت ابوالسعود وهي العلة في المعتبر والصبي (قوله وقاعد) مثله المظطبع بجر (قوله وبعاد اذان الخ) في القهستاني أن إعادة اذان الجنب والمراة والجنون والسكران والصبي والفاسق والزناكب والقاعد والمأشئ والمخرف عن القبلة واجبة لأنه غير معتد به وقيل مستحبة فإنه معتد به إلا أنه ناقص وهو الاصح اه ابوالسعود والظاهر أن الكراهة على القول بالوجوب بقراءة وعلى القول بالتدبير تزجيمية (قوله لا أقامته) وإقامة المحدث لا تعاد بالاولى ذكره في البحر (قوله لا مشروعية تكراره) أي فلا مانع من إعادة هذنا لأنه أتى على نظره مشروع بخلافه (قوله وكذا يعاد اذان امرأه) ولا يعاد اذان محدث ولا أقامته وكذا الفاسق كافي الهندية بخلافه في البحر والقاعد والزناكب وهو لا مع الذين يعاد اذانهم أحد عشر حلي وما في الهندية مخالف لما تقدم من القهستاني وكذا ذكر القاعد والزناكب (قوله باسم) أي من مشروعية تكرار الأذان بخلافه حلي (قوله لمؤذن) المناسب زيادة ومقيم (قوله وحصره) بفتحين من باب فرح الحلي في المنطق قاموس (قوله لكن عبر في السراج يندب) واختاره في البحر وأول الوجوب بالثبوت واستشهد بالجهتي والظهيرية والسراج حلي وعلى الأول انما يجب فيها مع أن

(و) يسن (أن يؤذن ويقيم لقائته) رافعا صوته  
لو جماعة أو صعراء لا يبيته منفردا (وكذا)  
للباق (لوفى مجلس وفعله أوى ويقيم لكل  
ولا يسن) ذلك (فما نص عليه الصبيان وعبد) يسنان  
ولو جماعة كجماعة صبيان ومصر ولا (فما يرضى من  
أيضا لظهور يوم الجمعة) لأن فيه تشويشا وتغليب  
القوات في مسجد (لأن فيه تشويشا وتغليب  
وبكره قضاؤها فيه) لأن التأخير معصية  
فلا يظهر (عبد) ولا يسن (وبجوز) بلا كراهة  
صبي مرأق (واعى) ولا يسن (وإذا استحق  
خاص والمؤذن إذا كان عالما بالسنة والاوقات  
نواب المؤذن بجر) وبكره إذا كان حسب وإقامته  
ولو غير محتسب بجر (وبكره إذا كان على المذهب) (اذان  
واقامة محدث لا أذانه) ولو على المذهب (ولو عباح  
امرأه) خفي وفاسق (وسكران) ولو عباح  
واذان من جاهل نقي (وقاعد اذان جنب  
سكرته وصبي لا يعقل) (وبعاد اذان جنب  
لنفسه) (وراكب الامساك) (لمشروعية تكرار  
نواب وقيل وجوبا) (لا أقامته) (وكذا) (بإد اذان  
في الجمعة دون تكراره) (وسكران وصبي لا يعقل  
امرأه) (وبجوز) (وبجوز) (استشهد بالجهتي والظهيرية  
لا أقامته) (وحصره) (ولا يسن) (فما يرضى من  
وغشيه) (حدث خلاصة) (لكن عبر في السراج  
يندب)



جواز الاذان كارعنده قبل شروعه في الخطبة فلا مانع من الاجابة (قوله انما يجب اذان مسجد) اي بالفعل وهو متفرع على قول الحلاوت كما اشار اليه الشارح سابقا في حل كلامه بقوله كما يأتي واعلم انه لا ينبغي الاستعمال في الاجابة بل به قب كل جملة منه بجملة منه واذاجع وهو ينشئ الاولى ان يقف ساعة ويجب كما في التقية (قوله ماذا يجب عليه) هل الاجابة بالقول او بالفعل ولاي مسجد تكون الاجابة (قوله اجابة اذان مسجد) جواب السؤال الثاني وقوله بالفعل جواب الاول ولا وجه لما في البحر عن الفتح (قوله ويجب الاقامة) اي بالقول (قوله كالاذان) فيقول عند المعلنين لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وقيل) لا ينشئ حكاية الاجتماع على ندب الاجابة لتحل النفي على نفي الوجوب (قوله صلى السنة) اي صلى المقيم السنة بعد اقامته سواء كانت سنة صحيح او ظاهرا او غيرهما (قوله وينبغي) اي يستحب (قوله ان طال الفصل) بخوغسل (قوله كاكل) اي وشرب وظاهره وان قل والبحر (قوله فقد) لم يبين حكمه والظاهر انه مندوب وفيه ان قيامه تهي للعبادة فلا مانع منه (قوله ما لم يكن شريرا) الظاهر ان العلة حيث وجدت ولو في غير الرئيس جاز الانتظار (قوله ان يؤذن في مسجدين) الكراهة مقيدة بما اذا صلى في الاول كما في البحر ويكره ان يجهد نفسه ولا يؤذن في المسجد بل يكون على محل عال وينبغي ان يكون المؤذن مغمضا ويتفقد احوال الناس ويرجر المتخافين عن الجماعة (قوله مطلقا) ولو فاسقا والقوم له كارهون بجر (قوله الافضل كون الامام هو المؤذن) وكان ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه كذلك (قوله اذن في سفر) وكان راكبا كما في فتاوى الرملة

#### (باب شروط الصلاة)

اي شروط صحتها اما شرط الوجوب فنها التكليف وعدم الهز عنها والوقت (قوله شرط انعقاد) هو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة استمرار الى آخر الصلاة ولا حالي (قوله كنية) يمكن استمرارها حقيقة وان لم تستمر حقيقة فهي مستمرة حكما (قوله ووقت) في غير صلاة الصبح والجمعة والعيد وهو فيها شرط دوام حالي (قوله وخطبة) اي الجمعة (قوله وشرط دوام) هو ما يشترط من اول الصلاة الى آخرها (قوله كطهارة) اعمن من طهارة الحدث والتنجس (قوله وشرط بقاء) هو ما يوجد في انائها مستمرا ولو حكا (قوله وهو القراءة) مثله الترتيب في فعل غير مكرر في ركعة كالقيام او في الصلاة كالمدة الاخيرة (قوله فانه ركن في نفسه شرط في غيره) فيه انه حيث كان ركنا لا وجه لعدله شرط لان حقيقة الركن والشرط متباينتان اذا الاول ما كان داخل الماهية والثاني ما كان خارجا ولا يدفع الابداع في زيادة في نفسه لانه لا معنى لكون الشيء ركنا في نفسه فتأمل اللهم الا ان يقال معناه بالنظر لانه انما بالنظر الى غيرها كالركوع والسجدة فهي شرط في صحتها وبحث فيه بان كل ركن كذلك فانه لو لم يوجد لفسد غيره فلا وجه لتخصيص القراءة وقال صاحب الدرر في صفة الصلاة ولم تذكر القراءة مع انها من الاجزاء المادية ايضا اذلا دخل لها في الجزاء الصوري لان الشرع لم يعين لها محلا مخصوصا بطريق الغرضية كما عين لها في الاركان اه قال العلامة نوح بل هي جزء مادي لا صوري مخصوص وقال قبل ذلك ثم الركن ينقسم الى اصلي وزائد وهو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقق ضرورة وهو القراءة تسقط حالة الاقتداء عن المدد في الركوع مثلا بخلاف غيرها لا يسقط الا للضرورة فهذا مخرج في انها ركن مادي واقتصر بعضهم لشرط البقاء على الترتيب وذكر الصغير نظر الى الخبر (قوله لوجوده) اي القراءة وتذكر باعتبار الشرط وهو علة لكونه شرطا ورجا بقاؤه انه شرط دوام (قوله يجوز استخلاف الامي) ولو في التشهد اهدم وجود الشرط فيه فان قلت ان هذا الشرط مفقود في المأموم قلت هو موجود حكما لا قراءة الامام قراءة للمأموم (قوله ثم الشرط) مفرد الشرط وهو بالسكون خلافا لما وقع في التهراب بالفتح (قوله وشرعا الخ) هو تعريض الشرط للصحة لا لشرط الوجوب وينبغي زيادة وليس مفضيا اليه ولا مؤثرا فيه لاجراء السبب والعلة (قوله ولا يدخل فيه) اخرج الركن (قوله اي جسده) اطلاق عرفي (قوله لانه اغلظ) لانه لا يعنى عن القليل منه بخلاف الخبث وانما صرف الماء الكافي لاحدهما الخبث لاجل تحصيل الطهارتين المائية في الخبث والتراب في الحدث (قوله كذلك) اي بنوعيه الغليظ والخفيف (قوله ونوبه) اراد ما يلبس البدن فدخل القلنسوة والخف والنعل حموي (قوله وكذا ما يتحرك بحركته) تحيل في عنق كلب او في سفينة نجسة وطرف عمامة نجس فان تحرك ذلك بحركته منع والا لا (قوله كصبي) رسقف وظلة وخيمة نجسة (قوله ان لم يستمسك)

وفي التشرائح الثانية انما يجب اذان مستحبة وشئ ظاهرا للدين عن جمعة في آن من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجد بالفعل (ويجب الاقامة) ندبا اجماعا (كالاذان) ويقول عند قد قامت الصلاة اقامتها الله وادامها (وقيل لا) بجميها وبه جزم الشئني (فروع) صلى السنة بعد الاقامة او حضر الامام بعدها لا بعد الاقامة او وجد في حال الفصل او وجد بزازية وينبغي ان طال الفصل او وجد ما بعد فاطما كما كل ان تعاد دخل المسجد والمؤذن يقيم قعدا في قيام الامام في مصلاه ورئيس الحلة لا ينتظر ما لم يكن شريرا والوقت متسع يكره له ان يؤذن في مسجدين ولاية الاذان والاقامة لبا في المسجد مطلقا وكذا الامامة لوعده لا الفضل كون الامام هو المؤذن وفي الضياء انه عليه الصلاة والسلام اذن في سفر بنفسه واقام وصلى الظهر وقد حققناه في الخبر ان الله اعلم

(باب شروط الصلاة)

هي ثلاثة انواع شرط انعقاد كنية وتحريرة ووقت وخطبة وشرط دوام طهارة واستعارة واستقبال قبله وشرط بقاء واستعارة فيه تقدم ولا مقارنة بابتداء الصلاة وهو القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان شرط في غيره لوجوده في كل الاركان

تقدير اولها يجوز استخلاف الامي ثم الشرط لغة العلامة اللازمة وشرعا (هي) سنة (طهارة) عليه الشئ ولا يدخل فيه (من حدث) بنوعيه بدنه اي جسده لا دخول الاطراف في الجسد دون البدن فالحفظ (من حدث) مانع كذلك وقدمه لانه اغلظ (وخبث) مانع كذلك (وكذا ما يتحرك بحركته) اوبعد حاملا له كصبي عليه نجاسة ان لم يستمسك بنفسه منع والا لا



الاولى حذف ان وجوبها لانه تمثيل لمحموله فحق التعبير ان يقول كصبي عليه نجس لا يستملك بنفسه (قوله ان شذفه) لو قال وكتب ان لم يسلم منه ما يمنع الصلاة لسكان اولى لانه لو علم عدم السيلان ارسال منه دون المانع لا يبطال الصلاة وان لم يشذفه حلبي وفيه تأمل ولو صلى ومعه بيضة قد صار مجبها بما جازت لانه في معدنه بخلاف فارورة فيها بول بحر (فرع) منكر فريضة الطهارة من النجاسة لا يكفر قهستانى (قوله ومكانه) ولا يضرب وقوع اطراف ثيابه على نجاسة ولا صلته على بساط طرفه الاخر فنجس كبيرا كان او صغيرا ولو اخل نجسا يبابسة فان بسط عليه ما يصلح ساترا للعودة وصحت وان كانت رطبة فوضع عليها ثوبا مثلا ان كان يمكن جعل ثغنه ثوبين كلبد جاز عند محمد (قوله اى موضع قدميه) هذا باتفاق كذا فى البحر (قوله لى الاصح) عن الامام من انه لا بد من وضع الجبهة (قوله لاموضع يديه) وصدره وابطنه (قوله على الظاهر) اى ظاهر الرواية واختار ابو الليث الفساد بعدم طهارة موضعهما وصححه فى العيون وعليه اطلاق المتن وفى ابي السعود كل عضو يجب وضعه ولويديه يشترط طهارة محله (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ما تحتها لانه موضع يده بل لانه موضع السجود (قوله من الثانى) قيد لبيان الواقع لانه لا يتأتى فى الثوب والمكان حدث (قوله لانه تعالى) على طهارة الثلاث (قوله وثيابك فطهر) فان الاظهر ان المراد ثيابك الملبوسة فى الصلاة وطهريها من النجاسة وهو قول الفقهاء وارجح التفاسير (قوله لانها الزم) وذلك لتصور انفصال الثياب بخلاف طهارة المكان (قوله وستر عورته) اى عن غره ولو حكما فلا تصح فى مظل ولا يجب الستر عن نفسه عند العامة وهو الصحيح لكنه ليس بادب واللازم الستر من الجوانب لامن اسفله ولو رآها انسان من اسفل لا تفسد ابوالسعود وسبغت عورة لقبح ظهورها من العور وهو النقص والعيب واطلق فى الستر فشمى الستر بمباح وغيره كبر وروان عصى فى الثانى عند وجود مباح بشرط ان لا يصف الساتر ما تحتها افاده فى البحر (قوله على الصحيح) يخالف ما فى الزيلعي من تصحيح عدم وجوب سترها عن نفسه فقد اختلف التصحيح ابوالسعود (قوله وله ايس ثوب نجس) لم يتعرض لحكم تلويشه بالنجاسة والظاهر انه مكروه لانه استتغال بما لا يقيد وان كان مفسدا للثوب او كان الملوث محتاجا اليه لصلاة حرم وما فى الحلبي لا يعول عليه (قوله ما تحت سترته) اى من غير فاصل وضعف قول من غياه بنيت العانة كفى البحر (قوله الى ما تحت ركبته) زاد ما لما قيل ان تحت من الظروف التى لا تصرف كفى الحوى والغاية غير داخله وهذا الحد للعودة فى غير الصغير اذا عورته فيجوز مس قبله والنظر اليه لانه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ذكر الحسنين ويحجرهما منه نهر وحكم العورة فى الركبة اخف منه فى الفخذ حتى لو رأى مكشوف الركبة ينكر عليه برفق ولا يرازع ان الح ومكشوف الفخذ ينكر عليه بعنف ولا يضربه ان الح ومكشوف السرة يرازعه ويؤذبه ان الح وهو يقيد ان لكل مسلم التعزير بالضرب بحر (قوله عورة من الامة) ولا يكره لها سترها بل ينبغي ان يستحب لها ذلك فى الصلاة بحر (قوله او مكتبة) مثلها معتقة البعض (قوله مع ظهورها) (الح) خرج الكتفان والصدر والساقان (قوله فتدع لهما) اى ما بلى البطن تسع له وما بلى الظهر تسع له ابوالسعود (قوله ان استترت) اى يعمل قليل كفى البحر (قوله كما قدرت) اى قبل ادراك ركن قال فى البحر ولو كانت عائرة عن الستر فلم تستتر لا تبطل صلاتها (قوله والا) اى ان استترت بعمل كثير وبعد ادراك ركن بحر (قوله علت بعنته) (ولا) يرجع الى المسئلة بشقيها (قوله على المذهب) مقابله التفصيل بين العلم وعدمه (قوله ينبغي الغاء القبلية) البحث لصاحب البحر (قوله كما رجوعه فى الطلاق الدورى) هو ان يقول ان طلقك فانت طالق ثلاثا قبله فيجوز طلاقا فوجد الشرط يقع الثلاث قبله وقوعها قبله يقتضى عدم وقوعه فاذا الغيا القبلية صار كأنه قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا فيقع واحدة باربعه وثنتان من المعلق وطلعت الثالثة لعدم حملها اه حلبي (قوله حتى شعرها) بالرفع عطفا على جميع (قوله النازل) قيد به لان ما على الرأس لا خلاف فى انه عورة (قوله فظهر الكف عورة) اى بالتفريع لان الكف اسم لباطن اليدين فقط على ما فهمه الشارح تبعاً للبحر والذى فى القاموس انه اسم للظاهر والباطن فكان الاولى له ان يقول يعنى باطنهما لظاهرهما افاده الحلبي (قوله على المذهب) وقيل انه ليس بعورة فى الصلاة وقيل انه ليس بعورة مطلقا (قوله والقديمين على المعتد) وقيل عورة وصحح وقيل غير ذلك (قوله وصوتها على الراجح) وحرمة رفعه خوف الفتنة وقيل انه عورة ولو قيل

كجيب وكتب ان شذفه فى الاصح (وسكانه) اى موضع قدميه او احدهما ان رفع الاخرى وموضع سجوده اتفاقا فى الاصح لا موضع يديه وركبتيه على الظاهر الا اذا سجد على كفه كما سجد (من الثانى) اى المثلث لقوله تعالى زيناك لظهور يديه ومكانه بالاولى لانها الزم (و) الرابع (ستر عورته) وجوب عام ولو فى الخلوة على الصحيح (وهى) وله ايس ثوب نجس فى غير صلاة (ركبته) للرجل ما تحت ستره (ما) تحت ركبته (وستره) اى التبل والدرى فقط (وما هو عورة) ماله هى التبل من الامة (ولو خشي) او مدرت منه عورة او ولد (مع ظهورها وابطنها) ان او مكتبة فتدع لهما ولو اعتمدت مصلية ان (جنبها) فتدع لهما وصحت والا علت بعنته استترت كما قدرت وصحت والا علت بعنته (استترت) كما قدرت قال ان صليت صلاة ينبغي اولاعلى المذهب قال ان صليت صلاة ينبغي فانت مرة قبلها فصلت بالاعتق كما رجوع الغاء القبلية ووقوع الثوب (ولو خشي) خلا فى الطلاق الدورى والنازل فى الاصح (قوله) بلينها حتى شعرها النازل فى الكف عورة على الوجه والكتفين (قوله) فظهر الكف وصوتها المذهب (والقديمين) على المعتد وصوتها على الراجح



فساد الصلاة بناء عليه لا يبعد قاله الكمال (قوله وذراعيها على المروج) وهو قول أبي يوسف ورجحه في الاختيار والمذهب انهما عورة (قوله وتنع المرأة) مراده ما بين البكر (قوله الشابة) وقع التقيد به في الجهر وغيره ومفهومه ان العجز لا يمنع من ذلك (قوله بين رجال) الاولى عند رجل (قوله كسه) تشبيهه في مطلق المنع لان المنوع هنا الماس (قوله لانه غاظ) اي من النظر وهو له لمنع المس عند من الشهوة اي بخلاف النظر فانه عند الامن لا يمنع وهذا يفيد ان قول المصنف لخوف الفتنة معناه عند من الشهوة (قوله ثبت به حرمة امساهرة) اي بالمس المقارن للشهوة بخلاف النظر لغير الفرج الداخل فلا تثبت به حرمة امساهرة مطلقا (قوله بشرة) لم يفسرها هنا والمذكور في امساهرة انه فيمن ينتشر بالانتشار وزيادته ان كان موجودا وفي المرأة والقاضي جميل القلب والذي تفيد عبارة مسكين في الخطر انها ميل القلب مطلقا وله الانسب هنا (قوله فانه يحرم) استدل على المن لانها اذا حرم مع الشك فالو مع الوجود حلي (قوله بعدم خشية الشهوة) ولو شك (قوله لا عورة للتفسير جدا) وهو ان اربع سنين كافي الحلي عن شيخه (قوله ودبر) هو الحلقه فقط (قوله ثم تغلظ) قيل المراد انه يعتبر الدبر وما حوله من الالبين والقبل وما حوله يعني انه يعتبر في عورته ما غلظ من الكبير ويحتمل انهما قبل ذلك من الخف فالتنظر اليهما عند عدم الاشياء اخف اليهما من التنظر بعد ويجوز (قوله ثم كبانغ) اي عورته تكون بعد العشر كمعورة البالغين وفي التمر كان ينبغي اعتبار السبع لانهما بالصلاة اذا بلغا هذا السن او السعود (قوله الى خمسة عشر سنة) صوابه خمس عشرة سنة لان المعدوم مؤثر مذكور حلي وهذا اذا لم يتحقق بلوغه بغير السن والا منع قبلها وكل ما هو عورة منها او منه متصلا يحرم النظر اليه منفصلا كذكر وشعر عانة وعظامها بعد موتها والحرم ان ينظر الى ما ينظر اليه متصلا نهر (قوله حسب) اي لا غير قال في الصحاح ولك ان تتكلم بحسب مفردة تقول رأيت زيدا حسب يافق كالك قالت حسبى واحسب بك فاضرت هذا فلذلك لم تتون لانك اردت الاضافة كما تقول رأيت زيدا ليس غير تريد ليس غيره عندى اه وانما قدر بهذه المدة لانها اقصى مدة يبلغ فيها الغلام والجارية على المعتد (قوله حتى انه قادها) عطف على محذوف اي يمنع صحة الصلاة حتى انه قادها كما اذا حرم مكشوف العورة لا تعتقد وان لم يكن قدر اداء ركن كما افاده الحلي واذا طرأ في اثنائها مع العلة (قوله قدر اداء ركن) وهو مقدار ثلاث تسبيحات وشارب بقوله قدر الى انه لا يشترط اداء ركن بالفعل وهو قول الشافى ولعل المراد ركن بسننه والا فالركن مقدور بتسبيحة واحدة على قدر اداء ركن بالفعل وقيد بربع العضو لانه لو كان المكشوف اقل منه لا يضر ولو بقي اكثر من قدر اداء ركن كما انه اذا انكشف ولم يكتم قدر اداء ركن لا يضر ولو كان المكشوف اكثر من ربع العضو (قوله بلا منعه) اما اذا كان يصنعه فسد في الحال عندهم فنية اي وان كان اقل من قدر اداء ركن حلي قال في البحر وهو تقييد غير يب (قوله على المعتد) راجع الى الغليظة ورد به على الكرخي حيث اعتبر فيها ما زاد على قدر الدرهم وقصده التغليظ فاذا هو تخفيف لان الدبر لا يصل ذلك وعلى المعتد يمنع انكشف ربعه (قوله والغليظة قبل ودبر) لا يظهر فرق بينهما وبين الخفيفة من جهة الانكشاف المانع للصلاة بل من جهة ما قد مناس من الامر الرفيق والنعيف والضرب ومن جهة حرمة النظر فانها في الغليظة اشد لانها لا تقيد بالربع (قوله ما عدا ذلك من الرجل والمرأة) افرد اسم الاشارة وان تعدد المشار اليه بتأويل المذكور (تمة) اعضاء عورة الرجل ثمانية الاول الذكر وما حوله الثاني الانثيان وما حولهما الثالث الدبر وما حوله الرابع والخامس الالبان السادس والسابع الفخذان مع الركبتين الثامن ما بين السرة الى العانة مع ما يحاذي ذلك من الجنين والظهر والبطن وان كانت امة فاعضاء عورتها ثمانية ايضا الفخذان والالبان والقبل والدبر وما حولهما والبطن والظهر وما بينهما من الجنين وبرز الخرة الساقان مع الكعبين والذبان المتكسران والاذنان والعضدان مع المرفقين والذراعان مع الرسغين والكتفان وبطنها قدميها في رواية الاصل والصدر والرأس والشعر والعنق وظهر الكفين فهي ثمانية وعشرون عضوا (قوله وتجمع بالاراء) المراد بها الكسوة والحساية كالثمن مثلا لو في عضو واحد كما اذا انكشف ثمن فخذ من موضع وعن ذلك الفخذ من موضع آخر يجمع الثمن الى الثمن حسبا فيكون ربعها ولو انكشف ثمن ونصف ثمن لا يجمع فلا يمنع حلي (قوله والا) بان كان في اعضاء (قوله فبالقدر) اي بالمساحة كما اذا انكشف نصف

وذراعيها على المروج (وتنع المرأة الشابة من كشف الوجه بين رجال) لا لانه عورة بل (لخوف الفتنة) كسه وان امن الشهوة لانه غاظ ولا تثبت به حرمة امساهرة كما يأتي في الخطر (ولا يجوز النظر اليه وجهها كوجه امرئ) فانه يحرم النظر الى وجهها كوجه الامرئ اذا نكح في الشهوة ما دونها ووجه الامرئ اذا نكح الكمال قال في فنيح ولو جلا كخشيته الشهوة مع عدم النظر منوط بعدم خشية الفتنة لا عورة الصغير جدا المعورة وفي السراج لا عورة الصغرى جدا ثم ما دام لم يشته قبل ودبر ثم تغلظ الى عشر سنين ثم كالف وفي الاشياء يدخل على النساء حتى الى خمسة عشر سنة حسب (وتنع حتى انقادها) كشف ربع عضو (غليظة او خفيفة) بلا منعه (من) عورة (غليظة او خفيفة) على المعتد (والغليظة قبل ودبر وما حولهما والحقيقة ما عدا ذلك) من الرجل والمرأة وتجمع بالاراء لو في عضو واحد او بالقدر فان بلغ ربع اذناها كاذن منع

ثم التخذ ونشئ من الاذن بمنع لان مجموعهما اكثر من ربع الاذن التي هي ادى المتكسفين وهو الحق خلافا  
 لما في الجهر من اعتبار ربع مجموع الاعضاء المتكسفة (قوله ولو حكما) اي ولو كان الستر حكما كستر المنفرد لانه  
 من الله تعالى وهو لا يخفى عليه شئ واعلم ان الستر يشتمل على حق الله تعالى وحق العباد وهو وان كان  
 يراعى في الجملة بسبب استناده عنهم فحق الله تعالى ليس كذلك والستر وان كان لا فائدة فيه بالنسبة اليه تعالى  
 الا ان فاعله يراه مستأذنا وتاوكه مسيئا وهذا الادب واجب مراعاته عند القدرة عليه بحر وكتب الحلبي اي  
 ولو كان الستر حكما كما اذا كان في مكان مظلم فانه وان كان مستورا حسا بمعنى انه لا يرى لكنه ليس مستورا  
 في حكم الشرع فيجب عليه الستر بثوب ونحوه (قوله فلوراها من ريقه) او كان بحيث لا يكثر رآها بحر  
 والريق بالكسر ما احاط بالعنق اه خالي (قوله وان كره) اي بقوله اقول صاحب السراج فعليه ان  
 يزره (قوله وعادم سار) اي بالعودة (قوله لا يصف ما تحته) قيد به لان الذي يصف ما تحته بمنزلة العدم (قوله  
 ولا يضر التصاقه) اي بالالية مثلا وقوله ونشكله من عطف المصعب على السبب وانظر هل يحرم النظر الى  
 ذلك المتشكك مطلقا اوجبت وجدت الشهوة (قوله ولو حررا) مبلغه على المصنف ومثله الحشيش (قوله  
 لاصافيا) اي يمكن رؤية عورته منه كما في السراج (قوله ان وجد غيره) والاوجب بتقليله لان انكشف وقصر  
 في الجهر التصوير في الملاء على صلاة الجنائز وتبعها خوه وفيه نظر قاله ابو السعود (قوله وفي تكفيه الظلة الخ)  
 لا يظهر لهذا الكلام ثمة لانه حيث فقد الساتر صلى كيف كان اي في ظلمة او في ضوء ولعل مراده ما ذكر  
 في الجهر وعبارته والافضل ان يصلي فاعدا بيت او صخرة فيليل او نهار قال ومن المشايخ من خصه  
 بالتهاراما بالليل فيصلي قائما لان ظلمة الليل تستعزوه ودربانه لا عبرة بها ورد بالفرق بين حالة الاختيار  
 والاضطرار ويؤيده ما عن علي من هذا التفصيل اه (قوله كما في الصلاة) فالرجل يفتش والمرأة تتورك والخلاف  
 في الاولى بحر (قوله وقيل ما دارجلية) ويضع يديه على عورته الغليظة والراجح الاول لكثرة الستر فيه مع خلو  
 عن فعل ما ليس بالولي بحر (قوله لان الستر اهم) لانه فرض مطلقا والاركان فرض الصلاة لا غير وقد اتي بيدها  
 وهو علة للاختصاصية (قوله ثبتت قدرته) فلو صلى عاريا لم يجز (قوله ما لم يخف قوت الوقت) هو قول الشيخين  
 والظاهر ان المراد الوقت المستحب كما هو في المشبه به (قوله ينبغي ذلك) اي ان كان عنده الثمن او يتمكن من  
 الشراء نسيئة والبحث لصاحب البحر ثم قال وينبغي ان تلزمه الاعادة اذا كان الهزئ لضع العباد كما اذا غضب  
 ثوبه كما في التيمم (قوله فانه لا يستتر به فيها) لان نجاسته اغلظ لعدم زوالها بالماء فالحاصل له حامل للنجاسة  
 فحق ما نعان عدم الستر الشرعي وعدم الطهارة (قوله بل خارجها) والظاهر وجوب الستر به (قوله او اقل  
 من ربه طاهر) لو اسقطه ماضر لانه اذا كانت الصلاة مندوبة في نجس الكل فبالاولى ان تدب فيما بعضه طاهر  
 الان يقال انما ذكره ليدفع توههم تحتم الصلاة فيه (قوله وجاز الائمة كما) اي عاريا بان يفعل احدى الصور  
 الاربع السابقة ولو قال وجاز ان يفعل كما مر لهما (قوله واستحسنه في الاسرار) لان خطاب التطهير سقط  
 لجزءه ولم يسقط عنه خطاب الستر لقدرته عليه بحر (قوله وهذا اذا لم يجد ما يزيل به  
 وجد في صورتين وجب استعماله كما في البحر) قوله فيجتم ليس اقل ثوبه نجاسة يقتضي انه متى نقصت  
 نجاسة احدهما عن الاخر شيئا قليلا تعين عليه الصلاة فيه وهو خلاف المذكور في البحر حيث قال ويستفاد  
 منه ان نجاسة احدهما لو كانت قدر الربع والان اقل وجب في الاقل ولا يجوز في عكسه لان الربع حكم الكل  
 ولما دونه حكم العدم ولو كان في كل قدر الربع اوفى احدهما اكثر ولا يباغ ثلاثة ارباعه وفي الاخر قدر الربع  
 يغضر لاسواءهما في الحكم وكذا لو كان في كل نجاسة اكثر من الدرهم يتغير ما لم يبلغ احدهما الربع اه (قوله  
 يلبس ثوبين) كالثوبين النجسين مثلا (قوله فان تساوى) اي من حيث المنع للصلاة وان لم يتساوى ايا في قدر النجاسة حلبي  
 (قوله اختار الاخف) كجهر يصح لوجوده سال برحه والا لافانه يصلي فاعدا مو ميلا ان ترك السجود اهون من  
 الصلاة مع الحدث لجواز تركه اختيارا في النفل على الدابة اه بحر (قوله ولو وجدت) هذه داخله تحت الضابط  
 لانها بمثابة كشف جميع الرأس وبثلاثة ارباعه عند وجود ما يستر الربع واخرج بالبررة الرقيقة فانه لا يجب  
 عليها ذلك ولكنه يستحب وقيد بالمبالغة لان صلاة المراهقة بغير قناعاتامة استحسننا بحر (قوله يجب سترهما)  
 اي يفترض (قوله فلوتركت ستر اسها) اي ستر ربع اسها (قوله لانه لما سقط الخ) الاولى التعليق بقوله عليه الصلاة

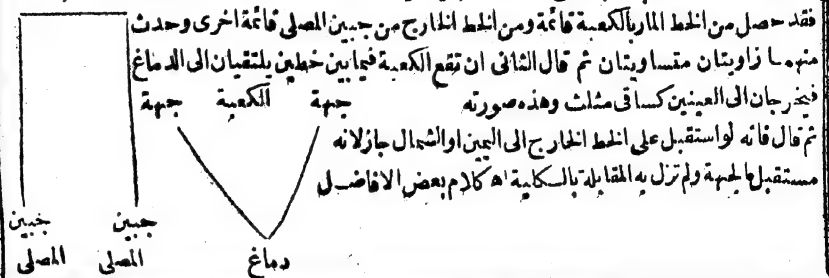
والسلام لا تصلي خائض بغير فتاح لان تعليله بغيره ان كل ماسقط ستره بعذر الرق كالصدر والكففين  
والدافين يسقط بالصبي وليس كذلك حلي (قوله لا يجب) لانه في حكم العدم (قوله بل يندب) تقليلا  
للاكتشاف بجر (قوله يقتضى وجوبه) اى الستر لان رأسها عورة وهى مكافئة وقوله مطلقا اى سواء كان  
ستر الرجب او اقل والمراد بالوجوب الافتراض (قوله فتأمل) قال الحلبي يمكن حل كلام السكال على غير الاراس  
لانها اخف من غيرها بدليل صحة صلاة المراهقة مكشوفة الرأس فلا منافاة حينئذاه (قوله وقيل  
بالتعليل) لانه يستقبل به القبلة ولانه لا يستر بغيره والدر مستور باللبتين بجر (قوله الظاهر ان الخلاف  
في الاولوية) كقوله غلط مفروض الستر عند القدرة يضرب على كشفه فلا ترجيح الا من حيث ما ذكر  
من التعليل وهو يقتضى الاولوية (قوله والتعليل) اى بقوله لانه الخش وهذا من كلام صاحب النهر (قوله  
نعين ستر القبل) لانه الاخش حينئذ وهو ما في النهر وما في الحلبي وهم (قوله ثم نخذه) هذا من كلام الحلبي  
في شرحه حلي اى اذا زاد على ستر القبل بستر المصلي سواء كان ذكرا او انثى الغنذ لانه الخش ثم اذا زاد فالبطن  
والظهير في حق المرأة فمساو (قوله ثم الركبة) في تقديمها على ستر اللبنتين نظر (قوله ثم الباقى) اى من  
عورة المرأة والرجل كالذى تحت السريرة وما ظهر من اللبنتين (قوله المسافر) لوجهه للتقييده لان بعد الميل  
مرخص للمقيم كالسافر حتى في التيمم ولم يذكر المصنف في شرحه هذا القيد (قوله اوله طش) اى عطش  
نفسه اورفته او المواشى (قوله صلى معها) اى على طريق التدب حيث كان الطاهر اقل من الرجب وحديث  
اذا صلى عار بافاته الا فضل (قوله وينبغي لزومها) البحث اصحاب البحر واقره المصنف (قوله كما مر في التيمم)  
الذى في المنع كما عرف وهو الاول (قوله ثم هذا للمسافر) الاول ان يقول اما المقيم ويكون مقابلا للتقييد  
بالمسافر في كلامه حلي (قوله لان للمقيم) اسم ان ضمير الشان محذوف (قوله وان لم يملكه) الذى في الحلبي رجوع  
الضمير الى الساتر وهو صريح ما في القهستاني يعنى انه يتعين عليه طهارة الساتر وان لم يملك الساتر وهذا  
محمول على ان الطهارة لا تفسد الساتر وليتأمل هذه المقابلة وفي تخصيص المقيم بهذا الحكم فانه لا وجه له  
(قوله بالاجماع) اى لا بقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله مخلصين فان المراد بالعبادة هنا التوحيد  
ولا بقوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات لان المراد انما ثوابها ولا تعرض فيه للعبادة (قوله وهى  
الارادة) تقدم انها ارادة الفعل المقارنة له المسبوقه بالعلم لا مطلق الارادة لانه لا جزم فيها ولا يقيده قول الشارح  
المرجحة الخ الحزم لان الترجيح لازم الارادة مطلقا لان يقال انه يعرض بالاعم وهو جائز عند البعض (قوله  
المتساويين) كالفعل والترك مثلا (قوله اى ارادة الصلاة) اشار به كما افاده المصنف الى ان ال ارادة له عهد  
(قوله على الخلوص) المراد به الاخلاص لله تعالى على معنى انه لا يشرك معه غيره في العبادة (قوله لا مطلق  
العلم) اى ليست النية العلم المطلق والاولى حذف مطلق لا يهاجمه انها علم مقيد وليس كذلك بل مفهوما هما  
متباينان ويلزم من الارادة العلم دون العكس (قوله في الاصح) مقابله ما قاله عبد الواحد من انها هو (قوله  
والمعتبر فيها عمل القلب) اى لا عمل اللسان حتى لو اخطأ اللسان لا يضر وليس المقصود بهذه الجملة التعمين  
والا تكرار مع قوله ولا بد من التعمين لكن قوله وهو ان يعلم الخ يفيد ان المراد التعمين فيكون قوله بعد ولا بد  
من التعمين الخ تفصيل لذلك الاجمال (قوله وان خالف القلب) اى في اللفظ ولا يضر الخطأ في العدد وان كان  
بالقلب لان ما لا يشترط تميزه لا يضر الخطأ فيه كما في الاشباه (قوله لانه) اى الذكر باللسان (قوله في كيفية اللسان)  
وحديثه صار اصلا لا بد لا كما قاله الشريف الحوى فسقط ما في البحر (قوله وهو ان يعلم الخ) فيه ان عمل القلب  
فعل والعلم كيفية فكيف يفسر احدهما بالآخر (قوله بل تأمل) تفسير لما قبله وما ذكر قول محمد بن سلمة وهو  
يقتضى انه لا بد من استحصال النية الى آخر الصلاة لانه لو احتاج الى تفكير بعد السؤال لا تصح نيته وفيه سرج  
والمذهب انها تجوز بنية متقدمة على الشروع سواء كان يقدر على الجواب من غير تفكير او افاده في الجروفيه  
نظر لان هذا الاشتراط انما هو عند النية فقط كما به عليه الشارح بقوله وهو ان يعلم عند الارادة ولا يخالف  
احد في ذلك (قوله اى صلاة) بالرفع والمفعول محذوف اى جواب اى صلاة ولا يتجه نصبه لانه بصير اسم  
الاستفهام حسرا (قوله في الانشآت) كالعهود والفسوخ (قوله بالحال) اى بالماضارع المنوي به الحال  
لا الاستقبال لانه حينئذ يكون عدة (قوله يعنى احبه الخ) اشار بذلك الى انه لا خلاف في الحقيقة لانه لم يرد

(ولو) كان يستر (اقل من ربع الرأس لا)  
يجب بل يشدب لكن قوله (ولو وجد)  
المكاف (ما يستر به بعض العورة وجب  
استعماله) ذكره السكال زاد الحلبي وان قل  
بقتضى وجوبه مطلقا فتأمل (وبستر القبل  
والدر) اولا فان وجد ما يستر احدهما  
قيل (بستر الدر) لانه الخش في الركوع  
والسجود وقيل القبل حكاهما في البحر  
بلا ترجيح وفي النهر الظاهر ان الخلاف  
في الاولوية والتعليل يفيد انه لو صلى بالايام  
في الاولية والتعليل يفيد ثم بطن المرأة وظهرها  
نعين ستر القبل ثم نخذه ثم الباقى على السواء (واذا لم يجد)  
ثم الركبة ثم الباقى على السواء (واذا لم يجد)  
المكاف المسافر (ما يستر به نجاسة) او قلها  
لعدة ميلا او لعطش (صلى معها) او عاريا  
(ولا إعادة عايه) وينبغي لزومها والعجز عن  
مزيل وسائر فعل العباد كما مر في التيمم ثم هذا  
للمسافر لان للمقيم يستلزم طهارة الساتر  
وان لم يملكه قهستاني (و) الخالص (النية)  
بالاجماع (وهى الارادة) المرجحة لاخذ  
التساويين اى ارادة الصلاة لله تعالى على  
الخلوص (لا) مطلق (العلم) في الاصح الا ترى  
ان من علم الاكفر لا يكفر ولو ناء (بغير  
والمعتبر فيها عمل القلب اللازم للارادة)  
فلا عبرة لذلك باللسان وان خالف القلب لانه  
كلام لانية الا اذا عجز عن احضاره لهم موم  
اصاته في كيفية اللسان مجتبي (وهو) اى  
عمل القلب (ان يعلم) عند الارادة (بداهته)  
بلا تأمل (اى صلاة يصلى) ولو لم يعلم الا تأمل  
لم يجز (واللفظ) عند الارادة (بها مستحب)  
هو المختار ويكون بلفظ الماضي وتصحيح بالخال  
لانه الاغلب في الانشاءات وتصحيح بحال  
قهستاني (وقيل سنة) رتبة يعنى احبه  
اوسنه علما وان لم يتقل عن المصطفى ولا  
العناية ولا التبايعين

(ومضى الجنازة بنوى الصلاة لله تعالى  
وينوى ايضا الدعاء الميت) لانه الواجب  
عليه عليه الميت ذكر كرام اني (يقول موت  
اصلي مع الامام على من يصلي عليه) الامام  
وانقاد في الاشياء بجنازه ولو نوى الميت  
فبان انه لا يثبوت الا اذا بان انهم اكثر منهم  
تعيين عدد الموتى (والامام بنوى صلاته  
تعيين عدد الميت الزائد) لا يثبت الا في  
عددا لعدم نية الزائد (فصل في صحة اقتداء احد به  
فقط) ولا يشترط الثواب عند اقتداء (فلا  
المقتدى) بل لئلا يشترط (ولو لم يبالا فلا)  
لا قبله كما يجب في الاشياء (ولو لم يبالا فلا)  
يجوز في لا يؤم احدا لم ينو الامامة (وان  
امساء فان اقتل) به المراتب (صحة صلاتها  
في غير صلاة جنازة فلا بد) (صحة صلاتها  
من نية امامتها) (وان لم تنو محاذية الخلف فيه)  
بلا التزام (وان لم تنو محاذية الجماعة)  
قبل يشترط وقيل لا محاذية الجماعة وعلم ان  
وعيد على الاصح صلاتها والا (وتنبيه  
لم تحاذ احد اقت صلاتها) (مطلقا على  
استقبال القبلة ليست بشرط) (مطلقا على  
الراجح فاقبل لو نوى بناء الكعبة والقمام  
او محراب مسجد لم يجز نزع عن المروج  
كنية تعيين فلو اتهم به بقلته زيد  
فانه ليست بشرط فلو اتهم به بقلته زيد  
فازداه بذكر مع الاذاعنه اسمع فان غيره  
الاذاع فذكره كان الذي هو زيد اذا اشار  
مخففة كذا الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح  
وبعكسه يصح لان الشاب يدعى شيخا لعله

ملى في الوقت قبضه يظن المروج اه حاي (قوله ومضى الجنازة) شروع في بيان التعيين في صلاة الجنازة  
(قوله بنوى الصلاة لله تعالى) ولا بد ان بنوى الصلاة على احد من حضرات قصده او على كلهم ان اراد  
التعميم فان اطلق حينئذ لم يصح كذا يحتمل الحلبي (قوله وينوى الدعاء) اى على طريقتين الاستحباب لان الدعاء  
بعض الصلاة وهو سنة ونية الابعاض ولو واجبة لا يجب افاده الحلبي (قوله لانه الواجب عليه) اى لان  
ما ذكر من نية الصلاة والدعاء لكنه لا يظهر في الدعاء لانه سنة وقصر الحلبي مرجع الضمير على نية الصلاة  
المفهومة من بنوى فلا يرجع الى نية الدعاء (قوله فيقول اصلي لله تعالى الخ) بيان للنية الكاملة حلبي (تنبيه)  
وان اشتبه عليه الميت) قال في البحر ولو نوى الصلاة عليه بظنه فلا نافذ هو غيره يصح ولو نوى الصلاة على فلان  
فاذاهو غيره لا يصح ولو نوى الصلاة على هذا الميت الذي هو فلان فاذا هو غيره جاز لانه عرفه بالاشارة فلقت  
التسمية (قوله ذكر كرام اني) على حذف همزة الاستفهام (قوله لم يجز) لان الميت كالامام فخالط في تعيينه كالخطأ  
في تعيين الامام حلبي (قوله وانه لا يضر تعيين عدد الموتى) الصواب ان يقال وانه لا يضر الخطأ في تعيين الخ  
لان عبارة الاشياء ولم ار حكم ما اذا عين عدد الموتى عشرة فبان انهم اكثر واقل وينبغي ان لا يضر الا اذا بان انهم  
اكثر لان فهم من لم توال الصلاة عليه وهو الزائد حلبي قلت ما في الشرح والاشياء واحد اذا معناه انه ان ظهر  
خلاف ما عين لاضر والا الخ (قوله لعدم نية الزائد) لا يقال مقتضاه ان تصح الصلاة على القدر الذي عينه عددا  
لانا نقول لما كان كل بوصف بكونه زائدا على المدين بطلت (قوله والامام بنوى صلاته فقط) اى على سبيل  
الاقتراض فلا ينافي ان نية الامامة مستحبة (قوله بل لئلا يشترط) اى لنفسه وهو معطوف على قوله لصحة  
الاقتداء (قوله لا قبله) قيل عليه اذا صح تقديم نية الصلاة عليها بل على وقتها وكذا الاقتداء على ما فهمه صاحب  
التحرى مانع من نية الامامة قبل حضور احد (قوله فلا يحتمل) اى ديانة وفي القضاء يحتمل الا اذا شهد قبل  
الشروع فلا يحتمل قضاء ايضا حلبي عن الاشياء وهذا تفريع على عدم لزوم نية الامامة وفيه خفاء (قوله  
بالحاذة) اى عند وجود شرط كطها (قوله بلا التزام) من الامام بنيت (قوله وقيل لا) ظاهره كالمقتضى ضعفه  
(قوله كجنازة اجماعا) اى في عدم اشتراط نية الامامة (قوله على الاصح) مقابله القول بالاشتراط فيم حاو جعله  
في المخرج قول الجمهور (قوله وعليه ان لم تحاذ) اى على الاصح وهو راجع الى الجمعة والعيد فقط لا للجنازة ايضا  
لان محاذاتها فيها لا تبطل صلاتها ولا صلاة غيرها لانها ليست صلاة مطلقة حلبي قلت وهو يفهم من قوله  
وعليه لان الخلاف انما هو في الجمعة والعيد لا في الجنازة (قوله والا لا) اى ان وجدت المحاذاة لانتم صلاتها  
اذ لم يلتزم الامام صلاتها والفساد انما يقع بالالتزام وظاهر الشرح ان صلاتها حينئذ تقع فاسدة فالحاصل  
ان نية امامتها في الجمعة والعيد لا تشترط الا عند المحاذاة واذ لم تحاذ في اشتراط النية خلاف في الجميع فاذا  
لا فرق بين الجمعة والعيد وبين غيره ما (قوله مطلقا) سواء كان الغرض اصابة العين او اصابة الجهة وسواء كان  
في العصور او في المسجد (قوله فما قبل لو نوى الخ) لا يظهر تفريعه لان الضمير هنا هو نية غير القبلة وهذا لا ينافي  
انه اذا لم ينو شيئا احلا لا يضر (قوله والقمام) اى مقام ابراهيم وهو حجر كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة  
والسلام عند بناء البيت (قوله او محراب مسجده) وذلك لانه علامة على القبلة لا حقيقة (قوله مضرع على  
المروج) اى الشاوط للنية (قوله كنية تعيين الامام) من اضافة المصدر الى مفعوله وينبغي للعقدي  
ان لا يعين الامام عند كثرة القوم كالا يعين الميت (قوله صح) لعدم التعيين وفيه ان الظن منزل منزلة اليقين  
عندهم فلما لم يعط حكمه (قوله الا اذا عينه الخ) اى بلفظه تابعه بالقبلة فلا يصح لانه حينئذ يكون مقديا  
بغائب (قوله الا اذا عرفه بمكان) اى فيصح لان العبرة بالتعيين بالمكان والاشارة لكونها اقوى من التعيين  
بالاسم (قوله الا اذا اشار بصفة) اى الا اذا كرام الاشارة صاحب الصفة مختصة فبان بخلافه فانه لا يصح  
الاقتداء لان العبرة حينئذ للصفة المختصة وهي ما لا يوصف بها الموجود حينئذ حالا ولا ملاما لاهواستثناء  
منقطع لان المجتمع فيه اشارة وصفة وما قبله تسمية واشارة وتسمية وصفة (قوله فلا يصح) لان الشيخ لا يوصف  
بالشعبوية حالا ولا ملاما ولا اشارة انما اعتبر حيث كان المشار اليه بقبل التسمية بانهم القارن والا تصاف بالصفة  
المقارنة حالا واستقبالا فان زيدا يمكن تسميته بكر احوال الشاب يسمى شيخا استقبالا بخلاف ما اذا لم يقبله  
حالا ولا ملاما كنهه المسئلة فلا يصح وحينئذ فلا يعترض بان العبرة بالاشارة عند اجتماعها مع الاسم افاده

الحلبي (قوله لم يجز) أي لانه اقتد آجعدوم وهذا التعليل يظهر فيما اذا نوى ان يصلي خلف من هو على مذهبه فالظاهر ان ذكر الحصر انفاق (قوله لما كان العبرة للتسمية عندنا) أي عند عدم الاشارة (قوله ثواب الصلاة) أي المذكور في الحديث المتفق عليه وهو ما رواه ابو هريرة عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال صلاة في مسجدى هذا خير من الف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام فتكون هذه المضاعفة فيما يزيد ايضا وفيه ان الحديث ذكر فيه الامم والاشارة والعبرة للاشارة حينئذ لما زيد لا مضاعفة فيه وهو من صححه النوى ولم يأخذ بحديث لومد مسجدى هذا الى صنعاء كان مسجدى لشدة ضعفه وانما يعمل بالضعيف في مثل ائبل الاعمال اذ لم يشتد ضعفه (قوله واستقبل القبلة) السنين والتاء ليستا للطلب فاستعمل بمعنى فعل حتى لوصى من اشبهت عليه القبلة بلا تكرر فعله الاعادة فان علم بعد الفراغ انه اصاب جاز والقبلة في الاصل اسم للمحالة التي يقابل الانسان عليها غيره وقد صارت كالعلم للجهة التي تستقبل في الصلاة بحور هي العرصه مع ما اذاها من الهواة حتى لو رفعت زيارة اصحاب الكرامات جازت الصلاة (قوله كعاجز) أي استقبل جهة قدرته (قوله والشروط حصوله لاطلعه) فالتسمية ليست بشرط (قوله وهو شرط زائد) أي ليس مقصود الان المسجود له هو الله تعالى (قوله لا ابتلاء) أي اختبار المكلفين وذلك لان فطرة المكلف المعتقد استحالة الجهة عليه تعالى تقتضي عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فامرهم على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختيار لهم هل يطيعون اولاً وهو على حذف أي شرطه الله تعالى حلبي (قوله حتى لو سجد) تفرغ على كون الاستقبال شرطاً زائداً لا ابتلاء وانما المسجود له هو الله تعالى حينئذ كان السجود لنفس الكعبة كذا لانه سجود لغير الله تعالى حلبي (قوله فليكني) اللام هنا وفي قوله واغريها بمعنى على حلبي (قوله انه ضعيف) أي افتراض اصابة العين لاهي مطلقاً (قوله حائل) ولو كان اصلها كجبل (قوله مكي يعاين الكعبة) والمصلي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله قوله واغريها اصابة جهتها مخصوص بغير المدي لان قبلتها بالوحى قاله في البحر وهو اولي مما الى الحلبي (قوله مساواة للكعبة اولها وآتها) هذه المساواة تحقيقية وهي بحيث لو خرج خيط من جهته لم يعل الكعبة او هو آتها ولم يذكر المساواة التقريرية وهوان يكون مخرفاً عن القبلة المخرافاً لا تزول به المقابلة بالكعبة والمقابلة اذا وقعت في مسافة بعيدة لا تزول بما تزول به من الانحراف لو كانت في مسافة قريبة والانحراف المغسدان يحاو المشرق الى المغرب كما في الفتاوى بحر (قوله بان يفرض الخ) تصور للمساواة الحقيقية (قوله قائمة الى الافق) أي معتدلة ويمر على جهة الكعبة (قوله وخط آخر يقطعه) أي الخط الاخر الذي يسامت الكعبة بهذه الصورة ١ (قوله بمنة وبسرة) بان يمر الخط الثاني على الخط الاول من جهة عين المستقبل الى جهة يساره والظرفان متعلقان بقطعه (قوله منح) اختصر عبارتها وهي فلوفرض خط من تلقاء وجه المستقبل للكعبة على التحقيق في بعض البلاد وخط آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب عين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة بالانتقال الى اليمن والشمال على ذلك الخط بفراخ كثيرة ولهذا وضع العلماء قبلته بلد وبلدين وبلاد على سمت واحد اه (قوله قلت فهذا معنى الخ) ليس كما فهمه فان التيسار والتيسار في عبارته هو الخط وفي عبارة الدرر الشخص فانه قال اذا تيسر من اوتيسر يجوز لان وجه الانسان مقوس فعند التيسار والتيسار يكون احد جنبه الى القبلة حلبي وذكر في الدرر الاستقبال وجهين احدهما ان يصل الخط الخارج من جبين المصلي الى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان قلت وهذه صورة الكعبة



(قوله فتبصر) امر من التبصر بمعنى التأمل (قوله وتعرف) بالبناء للجبهول وثائب الفاعل ضمير يعود الى القبلة  
 (قوله بالدليل) اي بالعلامة الدالة عليها (قوله محارب العجالة والتابعين) اي فبي علامة عليا يجب اتباعها  
 وذكر الزبلي انه لا يجوز التحري مع المحارب وظاهره ولو محارب غير من ذكره يأتى للشرى بل ان ذلك محمول  
 على التهاون اما بالدليل فيصح التحري ولو في مسجد والمحارب جمع محارب سمي به لمحاربة النفس والشيطان  
 فيه (قوله كالقطب) هو نجم صغير في بساتن نعش الصغرى بين القفردين والجدى اذا جعله المواقف خلف اذن  
 اليمنى كان مستقبلا للقبلة ان كان شاحية الكوفة وبغداد وهمذان وقزوين وطبرستان وجران وما والاها  
 الى نهر الشاش ويجعله من بمصر على عاتقه الايسر ومن بالعراق على كتفه الايمن ومن باليمن فباليمن على جانبه  
 الايسر ومن بالشام وراة بجر (قوله والاخرن الاهل) اي اذا فقدت هذه العلامات فتعرف بالاستخبار  
 من اهل المحل اما اذا لم يكن من اهله فلا يقلده لان حاله كماله بجر وينبغي ان يحمل على ما اذا لم يعرفها غير  
 الاهل بالدليل اما اذا كان من غير الاهل لكنه يعلمه بالدليل فيعلمه ولا يتحري لانه اذا وجد من يعتبر اخباره  
 وجب سؤاله والاخذ بقوله ولو خالف رايه كافي السراج لان التحري دليل ظاهر والعمل به انما يجب عند عدم  
 دليل اقوى منه والاخبار فوق التحري كما في الهداية افاده بعض الافاضل ويجب الاستخبار ولو من عدد  
 اوامة ويتحري في خبر الفاسق والمستور ثم يعمل بفالبلطنة كما ذكره الشارح في الحظر (قوله العالم بها)  
 اي بشرط كونه مقبول الشهادة كما قيده صاحب النهر فالذي والجاهل يجوز التحري مع وجودهما  
 (قوله ممن لو صاح به جميعه) بدل من الاهل واما اذا كان لا يسمعه يتحري (قوله العرصة) هي كل بقعة بين  
 الدور واسعة ليس فيها بناء صحاح والمراد البقعة لا بهذا القيد (قوله فهي الخ) لا يظهر تفرعه على ما قبله  
 وعلم منه ان المصلي في تخوم الارض اوفى اعلى الجواليات صح صلاته (قوله لمرض) او على خشبة في البحر يخاف  
 ان انصرف الى القبلة غرق او كان في طين وردغة لا يجود على الارض مكانا يابس او كانت الدابة جوارح الوزل  
 لا يمكنه الركوب الا بيمين مخ (قوله عند الامام) بناء على ان القادر بقدرة الغير لا بعد قادر وعندهما  
 بلزمه ان وجد موجها وعليه اقتصر في المخ (قوله او خوف مال) اي خوف ذهابه بسرقه او غيرها ان  
 استقبل وسواء كان المال ملكا له او امانة قليلا كان او كثيرا (قوله وكذا كل من سقط عنه الاركان) اي مع  
 عدم قدرته على التوجه كشيخ كبير لا يمكنه ان يركب الا بيمين ولا يجوده فكيف يجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت  
 فرضا وتسقط عنه الاركان كذلك يسقط عنه التوجه الى القبلة اذا لم يمكنه مخ وهذا ظاهر لا يحتاج  
 الى ذكره لانه اذا عجز عن التوجه فقط جاز الانحراف فاولى اذا عجز عنه مع العجز عن الاركان (قوله جبهة  
 قدرته) وذلك لان الكعبة لم تعتبر له ينسابل لا ابتلاء وهو حاصل بذلك بجر (قوله بآية) اي للاركان فيسقط  
 العذر والشرط واركن وفيه ان كلام المصنف في الاستقبال ولا يتأتى الا بيمين فيه (قوله لخوف رؤية عدو) اوسع  
 اواض وسواء خاف على نفسه او على دابته بجر (قوله بما مر) متعلق بمعرفة وما مر هو الدليل وهو المحارب  
 والنجوم والسؤال فبمسأل العالم بها فان لم يخبره حتى صلى فاخبره لا يبعد ولا يجوز له التحري مع علمه بالعلامات  
 والسماء معجبة واذا كان لا يعرفها مع محو السماء اختلف في جواز التحري وظاهره ما في البحر ترجيح عدم  
 الجواز حينئذ لعدم العذر في ذلك وقال ظهير الدين المرغيناني في يجوز قال في الجوهره وظاهره كلام القدوري يشير  
 اليه وفي المضمرات عن الثقة وكذا لو كان لا يعلم الامارات واما من معه من يخبره فله ان يصلي بالتحري في هذه  
 الحالة قال في النهر وعابه اطلاق المتن (قوله لما مر) اي ان الطاعة بحسب الطاقة حلي (قوله وان علم به) اي  
 بعيان القبلة (قوله او يقول رايه) لان تبدل الاجتهاد بمنزلة تبدل النسخ مخ (قوله ولو بمكة) او المدينة بان كان  
 محبوسا ولم يكن بمحضرته من يسأله فصلي بالتحري ثم يمينه ان خطا بجر وهو المتمد (قوله ولا يلزمه قرع ابواب)  
 لانه ليس له ذلك كما في البحر (قوله ومس جدار) لان الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز المحارب من غيره  
 وعسى يكون ثم ما يؤذيه بخازله التحري بجر ويحمل عدم جواز التحري مع المحارب اذا دخل المسجد ثم ارا  
 كما قاله الشرنبلالي حلي (قوله ولم يتد الرجل به) اعاده معرفا لان المراد به هو التحول ولذلك لانه قد علم خطاه  
 اولاً ولو اقتدى به غيره ممن لم يعلم حاله صح (قوله ولا يتحرف حول) اي وقد علم من يد الاقتداء حالته الاولى كما في البحر  
 (قوله لم يحزن) لتركه فرض التحري بخلاف ما اذا اصاب الامام لان المطلوب حصول الاستقبال وقد حصل

فتبصر وتعرف بالدليل وهو في التحري  
 والامصار محارب العجالة والتابعين وفي  
 المعاوز والجار التجوم كالقطب والاخرن  
 الاهل العالم بها ممن لو صاح به جميعه (والاعتبار)  
 في القبلة (العرصة لا البناء) وهي من الارض  
 السابعة الى الارض (وقبله) العارضا (لمرض  
 وان وجد من يعتبر اخباره) جبهة قدرته  
 وكذا كل من سقط عنه الاركان (جبهة قدرته)  
 ولو مضطجعا بآية لخوف رؤية عدو ولم يمد  
 لان الطاعة بحسب الطاقة (وتحري) هو  
 بذل الجهد والدليل المقصود (عاجز عن معرفته)  
 القبلة (بما مر) فان طهر خطاه لم يرد  
 الامر (وان علم به في صلاته او يقول رايه)  
 ولو في مسجد مسجودا ولو بمكة او مسجد منظم  
 كل ركعة فمرع ابواب ومس جدار ولو لم يمد  
 ولا يلزمه قرع ابواب (ولم يتد الرجل به ولا يتحرف  
 تحول ولو اتهم بغيره لا يتحرف بغيره ان خطا  
 الامام



حلي (قوله استدار المسبوق) لانه منقرد فيما يقضى فلم يكن مؤثما خالف امامه حلي (قوله واستأنف  
 الملاحق) لانه خلف الامام حكما فيعد مخالفا ولو كان لاحقا مسبوقا فان قضى ما لحق به الا وتقول رأي  
 فيه استأنف وان فيما سبق به استدار وان قضى ما سبق به الا وتقول رأي واستمر الى قضاء ما لحق به استأنف  
 كما اذا تحول فيه واما اذا لم يستمر اليه بان يذله رأى امامه فيما لحق به فقيه تردد والظاهر انه يه تدبر حلي (قوله  
 على لكل جهة) وقيل يؤخر وقيل يخبر قال في البحر ولو يخبر رجل واستوتت الحالات عنده وصل الى جهة  
 الظاهر انه اصاب القبلة جاز وان ظهر انه اخطأ فكذلك وان لم يظهر له شيء جازت صلاته ايضا (قوله استدار) هذا  
 احد قولين - كما هي في البحر من غير ترجيح الشافعي انه يستأنف ويجزم القهستاني بما جزم به الشارح اه حلي قال  
 في سبب التمهيد وهو الاوجه (قوله استأنف) لانه ان بعد هال هذه الجهة كانت لغير القبلة بالنظر الى ركعتي وان  
 تحول صلى لغير قبلته الا ان (فرع) يخبر لسجود التلاوة كما يخبر للصلاة كذا في البحر وله صلواته الجنازة  
 كما في الجوهر (قوله وان شرع بلا تخير الخ) اما لو شرع من غير تخير ومن غير شك ان نعين انه اصاب او كان اكبر رأي  
 اولم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن الموضوع فصلاته جازت وان نعين انه اخطأ او كان اكبر رأي فعليه الاعادة بخبر  
 (قوله لم يجز) سواء علم بالخطأ او بالصواب في الصلاة او بعد ها ولم يعلم شيئا وفي الاخرة خلاف ابي يوسف واستثنى  
 الشارح احدى الصور بقوله الا اذا علم اصابته الخ (قوله فانه يستأنف) لاعراضه عن القبلة وفي كثره قولان  
 وقوله مطلقا اى سواء علم بالخطأ او بالصواب في الصلاة او بعد ها ولم يعلم شيئا خلافا لابي يوسف في العلم بالاصابة  
 في الصلاة وبهدها حلي (قوله كصل) تشبهه في عدم الجواز المستفاد من قوله فانه يستأنف (قوله لم يجز)  
 نصريح بوجه الشبه ووجه عدم الجواز انه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل شرعي وهو تخيره فلا يقبل جازا  
 اذا ظهر خلافه بخبر (قوله صلى جماعة) سواء كان في مصر او قرية او مناصرة على المعتد ابو السعود (قوله فلولم  
 يشبه ان اصاب جاز) هذه ليست خاصة بما اذا صلوا جماعة بالتخبر بل المنقرد كذلك وهو الذي يشترط اليه التعبير  
 باصاب حال في الفتاوى المتدبة ولو كان بخبرته من يسأله عنها فلم يسأله وتخبر وصلى فان اصاب القبلة  
 جاز والا فلا كذا في منية المصلي وشرح الطحاوي حلي بزيادة (قوله فمن يتقن منهم) غلبة الظن تعطي حكم  
 اليقين (قوله حالة الاداء) طرف اقوله يتقن (قوله اما بعده فلا يضر) اى اذا علم المخالفة بعد الاداء فلا تبطل  
 الصلاة وظاهره ولو الوقت بانها (قوله لاعتقاده خطأ امامه) لف ونشر مرتب فهذا يرجع الى قول المصنف  
 فمن يتقن مخالفة امامه وقوله ولتركه فرض المقام يرجع الى قول الشارح اذ تقدم عليه (قوله كالمولى يتعين)  
 تشبيهه في عدم الجواز المتفاد من قول المصنف لم تجز صلاته والاولى ذكره عنده ارشاد الى هذا ما في النهر حيث  
 قال قال في المعراج وكذلك لو لم يتعين الامام بان رأى رجلين يصلان فتوى الاقتداء بواحد لا بعينه وكذا اذا لم  
 يتعين فعل الامام اه فقوله وكذا اذا لم يتعين فعل الامام مما يدل على ما قلناه فان اذ لم يتعين فعل الامام لا يصح  
 الاقتداء (قوله شرط مطلقا) اى في كل العبادات المقاصد من غير خلاف بخلاف تسكية الاحرام فيها قولان  
 بالشرطية والركنية (قوله ولو عتبا) اى عقب اللفظ الدال عليها (قوله فلولم يعلق باقوال) اى فلولم كان المنوى  
 مما يتوقف تحصيله على التلطف به كطلاق تطلعه المشيئة وفيه ان الطلاق يقع باللفظ وان لم يوحى كان صريحا  
 الا ان يقال اشترط النية بالنظر الى الدبابة فان النية تعتبر فيها حتى لو نوى الطلاق عن وثاق لم يقع دينه ووقع  
 قضاء افاده الحلي (قوله والا لا) اى وان لم يتوقف تحصيله على التلطف به كالصوم والصلاة فلا تسلمها المشيئة  
 حلي (قوله ليس لنا من نوى خلاف ما يؤدى الخ) الحصر ممنوع لان من ادرك التحريم قبل الوقت بنوى اداء  
 ويؤدى بعد الوقت قضاء وكذا من نوى صلاة القصر ثم نوى الإقامة فيها ثم نوى ذلك من نوى واجبا او نفلا  
 في رمضان يكون عن رمضان اللهم الا ان يقال المراد مخالفة بالزيادة والنقص ولا يظهر في الاولى والثالثة زيادة  
 والنقص واما الوسطى فقد نوى فيها الإقامة فلا يقال ادى خلاف ما نوى او نوى ظهر امثلا والمؤدى ظهر على  
 كلا الحالين (قوله الاعلى قول محمد في الجمعة) صورته ادرك الامام في تنهيد الجمعة او في سجود السهو على القول  
 بقوله فيه يفتدى به نوايا الجمعة اتفاقا فاذا سلم الامام وقام يقضى انها جماعة عندنا وعند محمد انها ظاهر راقدا ادى  
 خلاف ما نوى على مذهبه حلي بزيادة (قوله المعتد ان العبادة الخ) مقابلة ما عن ابن سلمة من استحضارها  
 في جميعها والعبادة ذات الافعال الصلاة وامادات فعل واحد كالصوم وظاهر الاتفاق على انصافه انما (قوله

ولو سلم تحول رأى مسبق ولا حلق استدار  
 المسبوق واستأنف الا حلق ومن لم يفرح  
 تخبره على شيء تحول رأى لجهة من  
 احتياط ومن تذكر من جهة من الاولى  
 استدار ومن تذكر من جهة من الاولى  
 استأنف (ان شرع بلا تخير لم يجز وان  
 اصاب) لترك فرض التحري الا اذا علم  
 اصابته بعد فراغه فلا يه استأنف مطلقا  
 مخالفا لجهة تخبر به فانه يستأنف او الوقت  
 كصل على انه محدث او نوى تخبر (صلى جماعة  
 لم يدخل في ان مخالفة لم يجز) فلولم تشبه ان اصاب  
 عند اشتد القبلة فلولم تشبه ان اصاب  
 جاز (التخبر مع نية) (مخالفة امامه  
 جهات مخالفة من نية) (مخالفة امامه  
 في الجهة) (اقتضاه عليه حالة الاداء  
 اما بعده فلا يضر) (لم تجز صلاة) (ومن لم يعلم  
 هذا امامه ولو ترك فرض المقام) (ومن لم يعلم  
 ذلك صلاة صحبة) (كالمولى يتعين) (واحد  
 ان رأى رجلين يصلان فلولم يعلق باقوال  
 لا بعينه (فرع) النية عندنا بشرط مطلقا  
 ولو عتبا بنيتها فلولم يعلق باقوال  
 كطلاق وعنا يعلل (الا ليس لنا من  
 نوى خلاف ما يؤدى الاعلى قول محمد  
 في الجمعة وهو ضعيف والمعتد ان العبادة  
 ذات الاعمال



تسحب منها على كلها) فيكتفي بوجود النية في اول العباداة وقبلها من غير فاصل منافي (قوله افتتح خالصا) اي  
او عكسه واعلم ان الرياء محبط للعمل موجب للعقاب وقيل لا يثاب عليها ولا يعاقب والرياء لا يدخل في الصوم وهو  
احد ما حل عليه حديث الصوم في وانما يجزى به والرياء العمل ليراد الغير والسمعة العمل لسمع الغير وان لم يكن  
حاضرا (قوله فله نواب اصل الصلاة) لا ثواب احسانها حلي عن الاشياء وظاهره ريم القرض والنفل (قوله  
ولا يترك تخوف دخول الرياء) بل يشرع معتمدا على الله تعالى في دفعه وكذا لا يترك تخوف استهزاء او تعريض  
باذية غير مضرة بحال ولا بدن (قوله لانه امر موهوم) قد لا يتحقق فلا يترك الاحسان العاجل له (قوله في حق  
سقوط الواجب) واما من جهة ترتيب الثواب عليها او على تحصيلها فظاهره انه يدخل (قوله تين شخص الخ)  
هذه المسئلة ذكرها النووي وقواعدنا لا تأبأ بها حلي عن الاشياء (قوله ينبغي ان يجزى به) لانه اتي بالواجب عليه  
(قوله ولا يستحق الدينار) لانه استيجار على واجب كما ان الاستأجر الاب ان يسهل للخدمة لا يستحق الاجرة لانها واجبة  
عليه حلي (قوله لا رضاه للصوم) الظاهر ان المراد يصلي ويجب ثوابها للاخصاصه (قوله لا تفيد) وذلك لان  
الخصم قد لا يعفو فيضيع عليه ثواب صلاته بجملة له (قوله بل يصلي) من النوافل ما شاء اي من غير هبة ثواب  
فان عفا خصمه تكمرا او لارضاء الله تعالى له ثواب صلاته لنفسه والا اخذ من حسنة فان فرغت صلب من  
سيئات المظلم عليه والصدقة مثل الصلاة فيما يظهر (قوله جاءه يؤخذ) اي ورد في الاستحباب (قوله له انق)  
هو سدس درهم حلي (قوله سبعة مائة صلاة بالجماعة) اي من الفرائض لان الجماعة لا تكون الا فيها الا ما خص  
شرعيته بها من النوافل كالتراويح ونواب الجماعة لمن كان خاف الامام مجازيا ثواب مائة صلاة وان كان  
عن يمينه فله نواب خمس وسبعين صلاة وان كان عن يساره فله نواب خمسين صلاة وهذا في الصف الاول ولمن  
بعده خمس وعشرون اوسع وعشرون صلاة والذي في المواهب عن القشيري في التحير سبعة مائة صلاة مقبولة  
ولم يقيد بالجماعة قال شارح المواهب ما حاصله ان هذا الاشافي ان الله تعالى يعفو عن الظلم ويدخله الجنة  
برحمته (قوله ينوي القرض) اي ينوي اقتداء فيه او ينوي الشروع في صلاة الامام (قوله والا تقع نفلا) اي  
غير ثابتة في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد صلاتها على المعتد  
(قوله فللمكتوبة) لانها اقوى لكونها فرض عين وذات ركوع وجود بخلاف الجساسة والضابط انه اذا جمع  
بين عبادتين في نية واحدة فان كانت احدهما اقوى كان شارعا فيها وان استويا لغت ولا يكون شارعا  
في واحدة منهما حلي عن الاشياء (قوله ولو لمكتوبتين) دخل وقت احدهما ووقت الاخرى لم يدخل (قوله  
فللقولية) لانها متعينة الارادة لعدم صحة نية العصر في وقت الظهر مثلا ولو كان في عرفة لان الظاهر واجبة  
التقديم عليها للترتيب فكانتا بمنزلة فائتين لم يسقط الترتيب بينهما حلي (قوله والا لغا) لانه لا يمكن ادائهما  
مع الا ان كلاهما مطلوب الفعل على حدة وجمعه مؤدبا لاحدهما ترجيح من غير مرجح ولم يعتبر واولوية  
الترتيب حتى يكون شارعا في الاولى منهما حلي (قوله فلا فائتة لوقت متسعا) وكان ذات ترتيب والا لغت نيته  
كما في الجرح واذا ضاق الوقت فللقولية سواء كان ذات ترتيب او لا حلي (قوله فللعرض) لانه اقوى (قوله فعهنهما)  
في ثواب نواهما وقد يجمع نية اربع نوافل كنية تحية المسجد وسنة الوضوء والضحى والكسوف في ثواب عليها الحاقا  
بما ذكر في كلام الشارح نظرا فان تحية المسجد لا تطلب في وقت كراهة واجيب بانها هنا على وجه التبعية  
والممنوع استقلالها او بانه محمول على ما اذا فاتت السنة مع القرض فادامنا نوايا بها السنة والتحية (قوله  
فناقلة) لقوتها بكونها كاملة وتلك دعاء حلي (قوله ولا تطل نية القطع) وكذا نية الانتقال الى غيرها (قوله  
ما لم يكبر بنية مغايرة) بان يكبر ما نوايا النفل بعد شروع العرض وعكسه والفتائنة بعد الوقتية وعكسه او الاقتداء  
بعد الانفراد وعكسه واما اذا كبر بنية موافقة كان نوى الظاهر بعد ركعة الظاهر من غير تلفظ بالنية فان النية  
الاولى لا تطل ويبنى عليها ولو بنى على الثانية فسدت الصلاة (قوله الصوم) فحواه الاعتكاف ولكن الاولى  
عدم الاشتغال بغير ما هو فيه

(باب صفة الصلاة)

(قوله شروع في المشروط) هذا يفيد ان المراد بالصفة الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقابية التي هي  
اجزاء الهويية من القيام والركوع والسجود لان ذلك هو المشروط وسيأتي ان الاولى خلافه (قوله مصدر) وفعله

فان سحب منها على كلها افتتح خالصا  
ثم خالطه ارياء اعتبر بالسائق والرياء  
انه لو خالطه الناس لا يصلي فلو علمهم  
يجنبها او وحده لا فله نواب اصل الصلاة  
ولا يترك تخوف دخول الرياء لانه امر  
موهوم ولا يترك تخوف دخول الرياء لانه امر  
موجب قبل شخص صل الظاهر وان  
الواجب قبل شخص صل الظاهر وان  
دينار فصلى الدينار الصلاة لا رضاه للصوم  
ولا يستحق الدينار الصلاة لا رضاه للصوم  
لا تفيد بل يصلي فله فان لم يعف خصمه  
لا تفيد بل يصلي فله فان لم يعف خصمه  
اخذ من حسنة بانه بجماعة ولا يفيده  
سبع مائة ولم يدبر فرض ام تراويح نوي  
في الصلاة ولم يدبر فرض ام تراويح نوي  
العرض فان هم فيه صبح والافتقار  
ولو نوى فرضين مكتوبين وجاز فالا لاول  
ولو مكتوبين فلو نية ولو فائتين فلو فائتة  
لو من اهل الترتيب والا لغا لوقت متسعا او فرض  
وقتية فلا فائتة لوقت متسعا او فرض  
وقتية فلا فائتة لوقت متسعا او فرض  
مسجلة فله نوابه وحينئذ فائتة  
ولا يطل نية القطع  
ولو نوى في صلاة الصوم مع  
باب صفة الصلاة  
شروع في المشروط بعد بيان الشرط  
لفظه مصدر

وصف

وصف واصله وصف كونه حذف فاق وعوض عنها التأنيت وفي البحر الوصف لقذف كرمافي الموصوف  
من الصفة والصفة هي مافيه ولا يشكرانه يطلق الوصف ويراد به الصفة اه وان حل ما ذكره الشارح على  
اهل اللغة وما في البحر على عرفها زال النسيان في حلي (قوله كيفية) قال في التهر هذا اولى من جعلها الاجزاء  
العقلية التي هي اجزاء الهوية ووجه الاولوية انه لا يشمل الواجبات والسنة والندوبات ثم ان هذا التعريف  
لصفة الصلاة خاصة لا المطلق صفة وهو على حذف مضاف تقديره صفة اجزاء الصلاة فبعض الاجزاء صفته  
النية كالقيام وبعضها الوجوب كالنشيد وبعضها السنة كالثناء وبعضها التدب كنظره الى موضع  
سجوده في القيام وانما قدرنا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لصفة نفس الصلاة (قوله من  
فرائضها الخ) اني بمن التبعة نية اشارة الى ان هناك فرائض اخرى وهو كذلك وفي ما ذكره الشارح بقوله  
وبقي الخ حلي وتعبيره بالفرائض الصادق على الشروط من التصرع والندروج بضمه والقعدة الاخيرة  
اولى من الاركان (قوله التهرية) تاوها لاوله وحده (قوله فانما) اي اولى القيام اقرب فلو وجد الامام واكعا  
فكبران كان الى القيام اقرب صح والا لاولا وارا د بها تكبير الركوع لغت نية وبكتفي من الانحس والاي  
بالنية ولا يلزمهما تحريك اللسان لان الواجب حركة بلفظ مخصوص فاذا تعذر نفس الواجب لا يحكم  
بوجوب غيره الا بدليل وفي غير تكبيرة الاحرام يلزمهما التحريك لعدم بداية شئ عنه كما في التهر حيث  
قال واما باقي التكبيرات فقال في طلاق الفتح انه يحرك لسانه كالقراءة اه وكان الفرق ان تكبيرة الاحرام  
لها خلف وهو النية بخلاف غيرها اه وبعبارة الفتح وطلاق الانحس واقع بالاشارة وكذا عتاقه  
ويبعه وشرآه سواء قدر على الكتابة ام للضرورة لانه لو لم يعتبر منه ذلك لادى الى موته جوعا وهو ذلك  
ثم رأينا الشرع اعتبرها منه في العبادات الاترى انه اذا حرك لسانه بالقراءة والتكبير كان صحيحا ومعتبرا  
فكذا في المعاملات قلت وهذه العبارة لاتفيد لزوم التحريك في غير التهرية على ان أقط التكبير اذا اطلق  
انما ينصرف الى السكامل وهو تكبير الاحرام ثم لا يخفى ان ما في الفتح مخرج على قول الفضلي وهو خلاف  
الصحيح اه افاده بعض الافاضل ثم القيام انما يشترط فيما يفترض فيه القيام كالقرض والواجب وسنة  
الغير عند القدرة على القيام وما في النوافل غير سنة الغير وفي القرائن عند عدم القدرة على القيام فلا يشترط  
لها القيام حلي (قوله في غير جنازة) اما فيها فهي شرط باعتبار الشروع بهار كن باعتبار قيامها  
مقام ركعة كما في تكبيراتها اه شربلاي عن المحيط (قوله على القادر) خرج به الامي والانحس كما قدمنا  
(قوله به يعني) اي بشرطيتها المأخوذة من ذكر الشرط ومقابلته القول بالركنية وهو قول محمد والطحاوي  
حلي عن الشربلاية (قوله في غير جنازة) تفريع على الشرطية وانما جازئاء النقل على النقل لان الكحل صلاة  
واحدة بدليل ان القعود لا يفترض الا في آخرها على الصحيح كذا في البحر (قوله وعلى القرض) لان القرض  
اقوى فيستتبع النقل لضعفه (قوله وان كره) اي من جهتين تأخير السلام عن محله وعدم ابتداء النقل بتحرية  
حلي وهي تحريرية والجهة الثانية تطهر في بناء النقل على النقل فيكون قوله وان كره يرجع الى الصورتين  
(قوله لا فرض على فرض) بحث فيه بان مقتضى الشرطية صحة بناء اي صلاة على اي صلاة كما يجوز بناء اي  
صلاة على طهارة اي صلاة وكذا بقية الشروط وبذلك قال الصدر الشهيد واجيب بان المنع لا يكون التهرية  
ركنا بل لان المطلوب في القرض تعيينه وتمييزه عن غيره باخص اوصافه وان يكون عبادة على حدة ولو بني على  
غيره لكان مع ذلك الغير عبادة واحدة حلي (قوله او نقل) وجهه انه لا يجوز ان يستتبع الشئ ما هو فوقه  
لان فيه جعل الاقوى تابعا للادنى انتهى ابو السعود (قوله على الظاهر) اي من المذهب كالنية فانها ليست  
من الاركان ومع هذا لا يجوز اداء الصلاة بنية صلاة اخرى بحر (قوله ولا اتصالها) جواب سؤال حاصله لو كانت  
شرطا لما روى فيها ما روى في الاركان من الشروط وحاصل الجواب انها لما اتصلت بالاركان روى  
فيها ما روى فيها (قوله وقد منعه الزبلي) اي منع ما ذكر من مراعاة الشروط راداعلى من زعم ركبتها  
اتلتك المراعاة وعلى المنع لو احرما حاملا للنجاسة فالتقاءها عند فراغه من التهرية بعمل يسير او معترفا عن  
القبلة فاستقبلها عند فراغه منها او كشف العورة فسترها عند فراغه منها بعمل يسير او شرع  
في التهرية قبل الزوال فدخل الوقت عند فراغه منها او شرع المحدث او الجنب وهو واقف في الماء فانغمس

وهو في كيفية مسئلة على فرض الواجب  
وسنة وسندوب (من فرائضها) التي لا يصح  
بدونها (التهرية) فانما (وهي شرط) في غير  
جنازة على القادر به يعني فبحريها النقل  
على النقل وعلى القرض وان كره لا فرض  
على فرض او نقل على الظاهر ولا اتصالها  
بالاركان روى فيها التهرية ونقلها الزبلي

عند فراغه منها ثم رفع راسه وصلى صبح في جميع الصور (قوله ثم رجع اليه) أي الى القول بالمرأعة فيها حيث  
قال ولئن سلم فأنما يشترط لما يتصل به من الآداء لان التعمية من الصلاة وفي جعل هذا رجوعاً من  
الزبلي الى القول بالمرأعة نظر لانه من باب التنزل لا الحزم (قوله نعم في التلويح الخ) لما كان يتوهم من قوله  
ثم رجع اليه ان المرجوع اليه هو المعول عليه استدرك عليه بقوله نعم الخ وقوله تقديم المنع أي منع مراعاة  
الشروط لها المقرب عليه صحة الصور المقدمة قال في البحر ومراعاة الشرط المذكورة ليس لها  
بل للقيام المتصل بها وهو ركن ان سلمنا مراعاتها والا فهو ممنوع فتقديم المنع على التسليم اولى كذا  
في التلويح فالأولى ان يقال لان سلم مراعاتها فانه لو احرص الى آخر الصور ولئن سلمنا فهي لبين لها بل  
لقيام المتصل بها وهو ركن اه وقد فعل الزبلي ما هو اولى (قوله لكن نقول الخ) استدرك على ما في التلويح  
المفيد ان القول بعدم المراعاة اولى من القول بها (قوله الاحتياط خلافه) وهو القول بالمراعاة والمراد  
بالاحتياط العمل بالاحوط افتراضاً بدليل ما استشهد به من عبارة البرهان وظاهر ما في البحر والنهر والخ  
اعتماد عدم المراعاة (قوله بل باعتبار انصافها بالقيام) ان اريد القيام الاق بعد ما نقول يمكن تحقق  
الشروط فيه دونها كما في الصور السابقة وان اريد قياسها بالمصاحب لمن تحصيلها كانت الشروط لها  
لانه شرط فيها وشرط الشرط شرط (تذييه) انما سميت تكبيراً فاحرام لانها تحرم الاشياء المباحة التي تنافي  
الصلاة لاكل مباح كالشئ لسبق الحدث (قوله الذي هو ركنها) أي الصلاة (قوله ومنها القيام) يشمل  
التسام منه وهو الانصاف مع الاعتدال وغير التام وهو الانحسار قبل ان تسال يداه ركنيته وقوله بحيث الخ  
هادق بالصورتين (قوله بقدر القراءة فيه) فهو بقدر رؤية فرض وبقدر القاطعة وسورة او ثلاث آيات واجب  
وبقدر ما تقرأ فيه سورة الاعلى والكافرون والصدية في الوتر سنة وقدر طول المفصل واوسطه وقصاره  
في محالها مندوب وعند سقوط القراءة يسقط التحديد كالقيام في الشفع الثاني من القرض لانه لا قرأة فيه  
فالركن فيه اصل القيام لا امتداده كما في التمسك في ذكره بعض الافاضل (قوله فلو كبر قائماً الخ) يحمل على  
من لا قرأة عليه كالأي اوانه اقتصر على ادق قرأة ما يحصل به الفرض من مالا يفتقر الى الوقوف نحو ثم  
نظر لا مكان الاثبات به ما هو الى الركوع واه اوانه ترك القراءة في الاولين واق بها في الآخرين لان التعيين  
في الاولين واجب اه ابوالسعود (قوله كذا) اطلاقه فمثل النذر المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام  
ولا العود وهذا احد قولين فيه والثاني التحجير والاولى في القيام ان يكون القدمان على الارض فلو قام  
على عقبيه او اطراف اصابعه او رافعا احدي رجليه عن الارض يجوز به ويكره ان كان بغير عذر والا قرب  
للعشور ان يكون بين قدميه قدر اربع اصابع اليد اه ابوالسعود عن الحوى اقول لا يظهر ذلك في السجدة  
ومصاحب الادرة فالاولى الاطلاق والاحالة على العادة لان يقال ان حالة الضرورة مستثناة وهذا في حال  
القيام اما في الركوع والسجود فبصفةهما كما يأتي (قوله وسنة فجر) اما على القول بوجوبها فظاهر  
واما على القول بسنيتها فمراعاة للقول بالوجوب ونقل الشرنبلالي في حرق الفلاح ان الاصح جوازها من  
قعود وانظر حكم قضاء النافلة السادسة هل يفترض القيام فيها اولا كاصلها (قوله نداء ايماء قاعدة) تحقيقا  
لكونه وسيلة فيتركه عند خوان ما شرع لاجله وجاز ايماءه قائماً (قوله وكذا من يسيل جرحه) يعني سدل  
ايماءه قاعدة ويجوز قائماً وليس المراد انه يجوز له السجود لانه لو سجد لزم خوات الطهارة بلا خلف ولو صلى  
قاعدا او قائماً بالايماءات السجود والركوع الى خلف وهو الايماء بها حايي (قوله كن يسيل جرحه  
اذا قام) فيفترض عليه التعمد لخلفه عن القيام ولا خلف عن الطهارة (قوله او يسلس يوله) العلة فيه هي العلة  
فيما قبله (قوله او يسجد ريع عورته) لانه لا خلف عن السترة والعود خلف عن القيام وكذا اذا دبر ريع عضون  
اعضاء عورته كما في السجود والاولى الاقتصار عليه لانه الحد المانع (قوله او يضعف عن القراءة تاملاً) فيجتم  
السجود وعلم عما ذكر ان ركنية القراءة اقوى من ركنية القيام وقد يقال انما ترك القيام للقراءة لوجود  
خلفه دونها وما ضي يضعف كذكره ونصر كافي القاموس وأشار بقوله اصلاً الى انه لو قدر على الاثبات  
بقدر الفرض قائماً تعين عليه القيام بقدره (قوله او عن صوم رمضان) فيتعين عليه التعمد وتحصيل الصوم  
لكونه لا خلف له والقضية عنه انما هي عند عدم تأنيه بوجه (قوله انحر وج جماعة) أي في المسجد وهو محمول

ثم رجع اليه بقوله ولئن سلم في التلويح  
تقديم المنع على التسليم اولى لكن نقول  
الاحتياط خلافه وجبان البرهان وانما  
استدل بها ما اشترط الصلاة لا باعتبار ركنيتها  
بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي لا ينافي  
في اعتبار اتصالها بالقيام ولو سجد ريع  
ان منها (القيام) بحيث لو سجد ريع  
وكنيته ومفروضة واجبه وسنة  
ومندوبه بقدر القراءة في الركوع او في  
ولم يفت صبح كنية في الركوع  
يبلغ الركوع كنية في الركوع  
به كذا وسنة فجر في الركوع  
وعلى السجود فلو قدر عليه دون السجود  
نوب ايماءه فاعدا وكذا من يسيل جرحه  
لو سجد او يسلس يوله او يسجد ريع عورته  
اذا قام او يسلس يوله او يسجد ريع عورته  
او يضعف عن القراءة اصلاً او عن صوم  
رمضان ولو وضعه عن القيام انحر وج جماعة  
سلي في بيته قائماً

على ما ذل ييسر له الجماعة في بيته افا به ابو السعود (قوله به يعني) وجهه ان القيام فرض بخلاف الجماعة وقيل يخرج الى الجماعة ويصل قاعدا وهو الاصح مجتبى وقيل بشرع فانما مع الامام ثم يقعد فاذا جاء وقت الركوع يقوم ويركع واختاره في منية المصلى بحر (قوله ومنها القراءة) اي من القراءة المنقول عن الرسول عليه الصلاة والسلام متواترا فلا يقرأ بالشواذ وان قرأ بها لا يفسد ولا يعتد بها بخلاف التوراة والانجيل فاعتد بهما ان وجد المصنف في القراءة ولا يجوز بالحديث القدسي قهستانى ويؤخذ منه ان القراءة بالعشر كافية لانه لا يقال لها شواذ وحده القراءة ان يصح الحروف مع اجماع نفسه وذكر في النهر ونقله الشارح في الفصل الاخير انه لو قرأ من التوراة والانجيل والزبور ان كان قصة او حكما فسدت وان كان ذكر لا يفسد ولا يجزئ اجماعا سواء كان قادرا على قراءة القرآن ام لا انتهى وهذا يدل على ان مراد القهستانى بالاعتداده عدم الفساد به ان كان غير قصة وحكم لكنه خلاف المتبادر منه قوله لقادر عليها) خرج الاخرس والايمى الذى اجتهد آتاه اللبس والنهار فلم يقدر على التعلم وكذا من لا يمكنه اداء الحروف بالاجتهاد التام كبعض اهل الهند والترك قهستانى (قوله وهى ركن زائد) اعلم ان الركن قهستانى اصلي وهو ما لا يسقط الا لضرورة وزائد وهو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقق ضرورة وجعلوا القراءة من الثمانى لسقوطها عن المقتدى وعن المدرس في الركوع ولا تنافي بين الركنية والزيادة لان تسميتها ركنا باعتبار قيام الصلاة فيها في حاله بحيث يستلزم انتفاؤها انتفاءها وتسميتها زائدا لقيامها بدونها في حاله اخرى والزائد ما لا يخافه بدل فلا يقال ان غسل الرجلين والقيام والركوع والسجود اركان زائدة لنيابة مسح الخلف والايضاء عنها (قوله لسقوطه بلا خلاف) ان قلت ان قراءة الامام خلف عن قراءة المؤتم لما ورد ان قراءة الامام له قراءة قلت ليس المراد الخلفية بل المراد ان الشارع منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه وفي الحلبي ما حاصله ان مراد الشارح في الخلفية من المقتدى فلا ينافي وجود الخلفية من الامام (قوله بحيث لو مديد به الخ) اخذ منه انه لا يكتفى طائفة الرأس وحده على ما استحسنه الحلبي شارح المنية وفي الخزانة اذ لم يركع وذهب الى السجود بان خر كاجل فهذا الانحناء يميزه عن الركوع ثم هذا في الركوع قائما وان ركع جالس ينبغي ان يحاذي بجبهته ركبتيه ابو السعود ووقته بعد تمام القراءة وقيل اذا تم حرفا او كلمة منها حال الخرو ولا بأس به والا لول اصح در منق (قوله ومنها السجود) هو لغة الخضوع وشرا وضع بعض الوجه على الارض مما لا ضرورة فيه فدخل الانف وخرج الخد والذقن وما اذا رفع قدميه في السجود فانه اشبه بالتلاعب من التعظيم بحر (قوله بجبهته) هو قوله ما والمصنف به رجوع الامام اليه وقال الامام في رواية قديمة يكتفى بوضع الانف (تنبيه) وضع جزء من الجبهة وان قل فرض ووضع اكثرها واجب حلبي (قوله وقدميه) يجب اسقاطه لانه يكتفى بوضع اصبع واحدة منها كما ذكره بعد حلبي (قوله شرط) بشرط وضع باطن الاصبع لاراسها حلبي ولا ينافيه ما في الهداية ان ترك توجيه الاصابع في السجود مكروه لان المراد توجيه الشكل (قوله وتكراره تعبد) واصله ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وكونه تعبد به هو قول الاكثر من مشايخنا وقيل ترغيبا للشيطان حيث امر بواحدة فاني فسجد هما غاطظة له وقيل الاولى لشكر الايمان والثانية لبقائه وقيل هما للاشارة الى انه خلق من الارض ويعود اليها وقيل غير ذلك (قوله ثابت بالسنة) والاجماع بحر (قوله كعدد الركعات) اي في كل الصلوات (قوله والذي يظهر انه شرط) اذ لو كان ركنا لتوقف الماهية عليه مع انها لا توقف ولهذا الخلاف لا يصح بحث بالرفع من السجود نهر وانظر هل يقال فيه ما قيل في التسمية من عدم مراعاة الشروط (قوله لانه شرع للرفع) اي فلم يكن مقصود الغاية وفيه ان القيام والركوع شرعا للسجود وهما اركان وقوله للرفع نفي به توهم ان مشروعيته للشهادة لعدم صحته لانه يلزم عليه ان ما شرع لشيء يكون اكد من ذلك الشيء اذ القعود فرض وقراءة التشهد واجبة (قوله ركن زائد) لسقوطه من غير ضرورة لعدم توقف الماهية عليه في صورة الخلاف وقيل ركن اصلي واليه مال عصام بن يوسف وجعل الشرب لا في التمرة على الخلاف في الركنية والشرطية اذ هما قائمتان فتصح على الثاني لا الاول (قوله بالرفع من السجود) اي الاول من الركعة الاولى لان السجود الثاني تكرار الاول وحسنه لا يصح صلاة بالرفع من السجود الاول من الثانية حلبي (قوله لا يكثر منكروه) اي منكروه فرضيته للقول بوجوبه بقاءه القهستانى امام منكره اصله فكافركونه مجمعا عليه علم من الدين

به يعني خلافا لادبائه (و) منها (القراءة)  
لقد اورد عليها كما ينبغي وهى ركن زائد عند  
الاكثر لسقوطه بلا خلاف بالافتداء (و)  
منها (الركوع) بحيث لو مديد به نال ركبتيه  
(و) منها (السجود) بجبهته وقدميه ووضع  
اصبع واحدة منهم ما شرط وتكراره تعبد  
ثابت بالسنة كعدد الركعات (و) منها  
(القعود الاخير) والذي يظهر انه شرط  
لانه شرع للرفع كما اورد في الشرع وجمع  
في البدائع انه ركن زائد يجنب من خلف  
لا يصح تركه

ضرورة حلي بحثا (قوله قد راد في قراءة التشهد) أي ادق زمن يقرأ فيه بان يكون قد راسع ما يكون من التلفظ به مع تصحيح اللفظ وليس المراد ان له في نفسه ادق واعلى (قوله وعدم فاصل) عطف تفسير على ما قبله (قوله صحت) وهل يلزمه سجود السهو بمجرد (قوله بصنعه) أي قصد اولو المجازاة أم ألتانها مفاعلة من الجانبين أبو السعود وعده فرضا جرى على قول الامام على تخريج البردعي بالمهمة احدى الحسين اخذا من المسائل الاثني عشرية فان الامام لما قال فيها بالبطان واركانها تمت ولم يبق الا الخروج دل على انه فرض وهما لما قال بالصفة فيما دل على انه ليس بفرض حلي واذ انظر الى انه لا يؤدي فرض آخر الا بالخروج ترجيح قول الامام لان ما توقف عليه اداء الفرض فرض وفرضيته لا تنافي كراهته لاختلاف الحينية فهو من حيث كونه مخرجا من الصلاة فرض ومن حيث كونه بغير لفظ السلام مكروه (قوله كفعله المنافي لها) كاكل وشرب وكلام وشئ وسلام حلي وادخلت الكاف في قوله كفعله القول المنافي ومثله المحشي بالكلام والسلام وقيد بقوله بعد تمامها لانه لو كان المنافي قبله بان كان قبل القعود افسد انتفاقا (قوله وان كثر عريما) لكونه مغفونا للواجب وهو السلام بمجرد (قوله انتفاقا) أي من الامام وصاحبيه وتخريج البردعي غلط وليس فيه نص عن الامام لانه لو كان فرضا لاخص بقربة وانما حكم الامام بالفساد في الاثني عشرية باعتبار ان فيها معاني مغيرة للفرض حلي وعليه لوسبقه الحديث صحت الصلاة انتفاقا (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول الكرخي المقابل لقول البردعي وفائدة الخلاف بينهما نظير فيما اذا سبقه حدث بعد قعوده قدر التشهد اذا لم يتوسأ ويبنى ويخرج بصنعه بطلت على تخريج البردعي وصحت على تخريج الكرخي (قوله وبقي من الفروض الخ) وقع بيانها بفعله عليه السلام وقوله صلوا كما راى ثبوت في اصلي ولولم يبق الدليل على السنية او الوجوب في غير هذه الفرائض قلنا بافتراضها (قوله تمييز الفروض) بان يميز السجدة الثانية عن الاولى بان يرفع ولو قايلا او يكون الى القعود اقرب قولان مصححان ونقل الشرنبلالي اصبحة الثانية وفي الحلبي المراد بالتمييز تمييز ما فرض عليه من الصلوات عما لم يفرض عليه حتى لو لم يهلم فرضية الخمس لانه كان يصلحها في وقتها لا يميزه ولو علم ان البعض فرض والبعض سنة فان نوى الفرض في الكل او نوى صلاة الامام عند اقتدائه في الفرض ولو لم يعلم الفرضية اصلا جاز وليس المراد بالفروض الميزان يميز ما في الصلاة بوصف الفرضية عن غيره فانه لا يشترط اه (قوله وترتيب القيام الخ) الترتيب جعل كل شيء في مرتبة فعناء تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود حتى لو خالف فيها فسدت (قوله والقعود الاخير على ما قبله) بحيث يكون آخرها فالترتيب فيه تأخير وفيما قبله تقديمه والاو الى الجريان على وتيرة واحدة بان يقول وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود والسجود على القعود الاخير او يقول وترتيب الركوع على القيام والسجود على الركوع والقعود الاخير على السجود حلي (قوله على ما قبله) أي كل ما قبله حتى لو قعد قدر التشهد ثم تذكر ان عليه سجدة بطل القعود لان الترتيب فيه فرض بيقين (قوله واتمام الصلاة) أي الا نسيان بها تامة بان لا يترك شيئا من فروضها وفيه ان هذا لا يريد على افتراض كل فرض فلا ينبغي عده فرضا مستقلا حلي قال أبو السعود ويغني عنه ترتيب القعود على ما قبله لانه يستلزم الاتمام (قوله والانتقال من ركن الى ركن) الاولى ان يقول والانتقال من فرض الى فرض ليم الانتقال من السجود الى القعدة بناء على انها شرط للخروج وفي عده فرضا نظرا بل هو واجب فلو ركع ركوعين او سجدة ثلثا او قعد عن النهوض للثانية ونحو ذلك مما يتخلل بين الفرضين يكون تاركا للواجب فيجب عليه سجود السهو (قوله ومتابعته لامامه في الفروض) بان يأتي بها ولو بعده وقيد بالفروض لان متابعته في الواجبات والسنن ليست بفرض فلا تفسد الصلاة بتركها (قوله وصحة صلاة امامه في رأيه) لان العبرة لا رأى المأموم صحة وفسادا على المعتمد فلو اقتدى بشافعي مس ذكره وامرأة صحت لا بعد خروج دم اوفى (قوله وعدم تقدمه عليه) أي في جهته وقيد به لانه لو تقدم الى جهة القبلة اكثر منه لكن في غير جهته كما في استقبال الكعبة لا يضر (قوله وعدم مخالفته في الجهة) أي من الفرائض عدم مخالفته في الجهة ورد بان المتقدم يخالف امامه في الجهة اذا صلوا داخل الكعبة او خارجها متعلقين والمضرب في مسألة تخري الامام والقوم القبلة العلم بالخلافة لا المخالفة حتى اذا خالفوه ولم يعلموا صح اقتدأهم (قوله بشرطهما) بصحيرة التنبيه اما الاول فهو ان يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة واما الثاني فهو ان تكون المجازاة في صلاة مطلقة مشتركة بقرعة واداء ونوى

(قد راد في قراءة التشهد) الى عبده  
ورسوله لا يشترط مولاة وعدم فاصل  
لما في الوالدية صلى اربعين وتكلم فان  
قلتها ثلاثا فقام ثم ذكر مجلس والا لا (و)  
كل المجلسين قدر التشهد صحت والافعال  
منها (الخروج بصنعه) كفعله المنافي لها بعد  
تمامها وان كثر تخريعا وغيره وبقي  
نفس من انتفاقا قاله ابن زلي وغيره  
المصنف وفي المجتبى وعليه المتفقون وبقي  
من الفروض تمييز الفروض وترتيب القعود  
على الركوع والركوع على السجود والانتقال  
الاخير على ما قبله واتمام الصلاة لامامه  
من ركن الى ركن آخر وصحة صلاة امامه في رأيه وعدم  
في الفروض وصحة مخالفته في الجهة وعدم  
تقدمه عليه وعدم مجازاة امره بشرطهما

الامام امامتها حلبي والشرط وان وقع في كلامه مفردا الا انه مضاف فيم ابو السعود (قوله وتعديل الاركان)  
 التعديل القسوية وشرعاً تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والخلسة قدر تسجيعة كما في القهستاني  
 وهو فرض على كفس القومة والخلسة فلوترل احدهما بطلت لانهما ركنا كركل احدي الطمعة ثنيات الاربع  
 حلبي (قوله عند الثاني) بل نقله الطحاوي عن علمائنا الثلاثة وهو المختار كما في مجمع الانهر عن الرمز به اندفع  
 ما في التهر من قوله غار حجة العيني اغرابته لم ارم من عرج عليه حتى اوله بعض العصر بين المختار من قولي ابي  
 يوسف حلبي (قوله اي هذه الغرائض) افاد ان الاختيار ليس شرطاً في الواجبات ولا في السنن بل ولا في الشرائط  
 كالقعدة الاخيرة بناء على القول بشرطيتها كما افاده الشرنبلالي وحديثه في ابد الغرائض في كلامه الاركان  
 (قوله وبه) اي بالا اختيار المذكور بعد والاولى ذكره بعده حلبي (قوله يفي وعشرين) اراد احدا وعشرين ثمانية  
 في المتن وثلاثة عشر في الشرح وان فصلت الانتقال الى جزئياته وهي الانتقال من القيام الى الركوع ومن  
 الركوع الى السجود ومن السجود الى القعدة كانت ثلاثة وعشرين حلبي وفيه انها عند عدم التفصيل تسعة  
 عشر ولا تكون يفي وعشرين الا بهذا التفصيل (قوله لثلاثة وعشرين شرطاً) بعضها فيما يتعلق بانظها  
 وباقيها شروط الصلاة اشترطت لها ركبتها اول اتصالها بالاركان على ما مر (قوله ولغيرها) وهو الصلاة  
 (قوله شروط) مبتدأ سوغ الابتداء به قصد التعميم حلبي وقوله حظيت بقاء الخطاب والبناء للعجهول خبر  
 المبتدأ اي ظفرت هذا ما ذكره الحلبي ولا مانع من جعل ما ذكر في البيت الاول اوصافاً لشروط وقوله دخول  
 الوقت خبر المبتدأ وقول الحلبي سوغ الابتداء به قصد التعميم لا يظهر الا اذا كان بافظ شرط مفرد ولا حاجة اليه  
 على جعل المذكور بعده اوصافاً (قوله مهيضة) بالرفع خبر بعد خبر اواب النصب حال من الهاء في يجمعها اي  
 محررة (قوله حسناً) بالقصر للضروقة تأنيث احسن صفة شروط او خبر ثالث وجوز الحلبي جعله مصدر انصب  
 على التمييز (قوله مدي الدهر) ظرف لحسن اولته (قوله تزهري) بفتح التاء من باب خضع والمراد انها تنفع  
 وتزيل الجهل (قوله دخول الوقت) بدل من شروط او خبر لمبتدأ محذوف يعني يشترط لعمدة تحريرة صلاة  
 تتوقف على الوقت كالكتوبات وستسجد دخول الوقت (قوله واعتقد دخول الوقت) لو غلبه ظن ولو شك في الدخول  
 لا تجز به صلاته وان تيقن دخوله (قوله وسر) ينبغي اشتراط اعتقاد الستر حتى لو صلى على ظن انه مكشوف  
 العورة ثم ظهر انه مستوره لا يجوز له ما يأتي في الظاهر حلبي بحش (قوله وطهر) اي من الحدث والخبث المانع  
 ويشترط اعتقاده حتى لو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم ظهر انه طاهر او صلى على انه محدث فظهر انه  
 متوضئ لا يجوز له لانه لما حكم بفساد صلاته بناء على تحريره فلا تقلب جائزة حلبي (قوله والقيام المحرر) اي  
 لقادر عليه في غير النفل وتحرر فيها ان ينطق بها حال القيام او قر به منه فخر ادرك الامام اركانها فذكر  
 منحنياً بحيث تشال يدها ركبتها لا يصح حلبي (قوله وثية اتباع الامام) شرط في صحة صلاة المقتدى فيشترط  
 في التحريمة ركبتها اول اتصالها بالاركان ولو لم يتوابعه كان منفرداً فان قرأت صلاته والا كانت فاسدة  
 (قوله ونطقه) بالرفع عطف على دخول وعترض بان النطق ركبتها كيف يكون شرطاً واجب بان المراد نطقه  
 على وجه خاص وهو ان يسمع بها نفسه فخر همس بها او جرها على قلبه لا تجز به وكذا جميع اقوال الصلاة من  
 ثناء وتعوذ وبسملة وقراءة وتسبيح وتشمير وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعشاق وطلاق وعين كما افاده  
 الناظم (قوله وتعين فرض) اي انه ظهر او عصر اداء او قضاء والمراد تعينه بالنية (قوله او وجوب) يشمل ركعتي  
 الطواف والعديد من الوتر والمندور وقضاء نفله افسده حلبي عن الناطم وخرج النفل باقسامه فانه يصح  
 بمطلق النية حتى التراويح عند عامة مشايخنا وهو الصحيح وفي فاضل خان لابدان يعينها فالاحتياط  
 في التراويح تعيينها (قوله فيذكر) اي يطلق وذكره وان فهم من قوله ونطقه ليعلم به ما بعده (قوله بجملة)  
 هذا ظاهر الرواية عن الامام وبه قال اروي عنه صحة الشروع بلفظ الجلالة منفرداً وعليه الفتوى لانه  
 مشتق من التأله وهو التحير ففيه التعظيم وهو مناط الحكم عناية والاشتقاق من تعلقات اللفاظ فلا يدل على  
 حدوث الذات والاحتياط القول بالارتجال وعليه امامنا (قوله خالص) اي عن حاجته وعن الاستغفار  
 والتوذن (قوله وبسملة) بالجر عطف على مراد فلا يصح الافتتاح بها على الصحيح عناية (قوله عرباً) نعت لجملة (قوله  
 ان هو بقدر) فاذا عجز جاز بل وان لم يهجز كما يأتي للاشارح ان الامام رجوع الى قولهما في القراءة ورجعه الى قوله

وتعديل الاركان عند الثاني والاعتناء الثلاثة  
 قال العيني وهو المختار واقره المصنف  
 ويسطناه في الخزان (وسرطاني اداها) اي  
 هذه الغرائض قلت وبه بلغت نيفاً وعشرين  
 وقد نظم الشرنبلالي في شرحه للوهانية  
 للحسين عشرين شرطاً ولغيرها ثلاثة  
 عشر فقال  
 شروط الخمس خطبت يجمعها  
 مهيضة حسناً مدى الدهر تزهري  
 دخول الوقت واعتقاد دخوله  
 وسرطوطه والقيام المحرر  
 وثية اتباع الامام ونطقه  
 وتعين فرض من اداء  
 وبسملة عن اياه ان هو بقدر



في التسمية (قوله وعن تركها) عطف على قوله عن مراده والهاوى الالف الناشئ بالمد في اللام الشائبة من  
 الحلالة فاذا حذفه الحالف والذائع والمكبر للصلاة وحذف الهاء من الحلالة اختلف في انعقاد عينه وحل  
 ذبيحته وصحة تحريمته فلا يترك ذلك احتياطا حلبي عن الناطم والظاهر ان الاحتياط هنا على سبيل الافتراض  
 بدليل الاشتراط (قوله اولها) بالمد واللام زائدة والحلالة التعظيم بولغ في الاسم حتى جعل تعظيما والاضافة  
 في قولهم لفظ الحلالة من اضافة الدال للمدلول (قوله وعن مد هزات) اى الى الله واكبر فالجمع لما فوق الواحد  
 وان قصد الاستفهام الحقيقي كقوله (قوله وباء باكب) بالمد ورفع الكبر على الحكاية وهو بالمد جمع كبر وهو الطبل  
 فيخرج عن معنى التكبير او هو اسم للحيض واسم للشيطان فيخرج ايضا وان اعتقد مدلوله كقوله (قوله وعن  
 فاضل) عطف على قوله عن مراده وصورة الفصل بان نوى ثم عبت بنبيا به او بدنه كبيرا او اكل ما بين سناناه وهو  
 قد را الحصة او تناول شيئا من خارج ولو قليلا او شرب او نكح بكلام وان لم يفهم او يتخبر بغيره عن كبر (قوله فعل  
 كلام) بدلان من فاضل وهما قسمان له اى سواء كان الفاضل فعلا او كلاما (قوله مبين) نعت لفاضل واحترزه  
 عن الوضوء والمنشئ الى المسجد بعد النية فلا يضر ان وكذا اذا كبر فبقه الحدث فذهب الى الوضوء (قوله وعن  
 سبق تكبير) قال الناطم وسبق التكبير يشعل سبق الامام به فاذا كبر اقتدى وفتح منه قبل فراغ امامه منه  
 لم يصح شروعه وشمل تقديم التكبير على النية فلا يصح الشروع اذ لا تبار النية المتأخرة عن التسمية في ظاهر  
 الرواية اه حلبي (قوله ومثلك يعذر) بالبناء للفاعل يعنى انت تعذر اذا رايت معنى بعد المأخذ من اللفظ فانك  
 من خيار الناس وخير الناس من يعذر فالمراد التماس العذر من المطلع على نظمه (قوله فدونك هذى) اى خذ  
 هذه المذكورات حلبي (قوله مستقيما القبله) اى مع القدرة على الاستقبال فسقط بالعذر وعن ركب الدابة  
 خارج المصر متنفلا وهذا شرط في التسمية وهو ظاهر على القول بركبتها واما على القول بشرطيتها  
 فلا تصالها بالاركان فاذا بعضه الحلبي (قوله له لك) تعليل معنى لقوله فدونك (قوله تحظى بالقبول) اى نظيره  
 (قوله وتشكر) بالبناء للمفعول اى عند الله وعند خلقه وهو الانسب بسابقه وبالبناء للفاعل اى تشكر الله  
 تعالى حيث علمك بعض ما يقتض علمك تعلمه او تشكر في عليه (قوله بل زيد غيرها) كإعادة التكبير على قول الثاني  
 واعتقاد الستر واعتقاد الطهر (قوله الجواد) ظاهرا ذكر الشيخ له ورود اطلاقه عليه تعالى او هو على رأى من يجوز  
 اطلاق مفيد التعظيم غير موهوم النقص (قوله فيغفر) بيان لما يتعلق الرجاء وهو خبر بخبر وفى اى فهو يغفر (قوله  
 والحقها) اى تلك الشروط (قوله من بعد ذلك) اى المذكور من البيان قاله الاطام (قوله بغيرها) اى من الشروط  
 لغبر التسمية (قوله ثلاثة عشر) باسكان الشين لغة في فتحها وباء التنوين للضرورة (قوله للمصلين نظهر) الجورور  
 متعلق بما بعده والمراد انها اشترط في صلاتهم (قوله قيامك) ومثله القعود فيما يجوز فيه حلبي (قوله في المفروض)  
 اى في القيام المفروض فيشمل الفرض والواجب وسنة الفجر حلبي (قوله مقدارية) اى على قول الامام وهو  
 المعتمد (قوله وتقرؤني ثنتين منه) اى من المفروض وهو الصلوات الخمس (قوله تخير) اى في ابقاع القراءة في اى  
 ركعتين منه والمقام لبيان القراءة فلا يرد ان تعين القراءة في الاولين واجب (قوله وفي ركعات النفل) خبر  
 مقدم وذلك لان كل ركعتين منه صلاة وكانه تعالى اعلم لتمكنه من الخروج على رأس الركعتين ويمكن ان  
 يقال ان الاصل في مشروعية الصلاة كونها مثنى ولزوم الزيادة بعد ذلك انما يظهر في القراءة في ثنتين على  
 اصل المشروعية افاده بعض الافاضل (قوله والوتر) وجهه انه شبه السنن من حيث انه لا يؤذن له ولا يقام  
 فاعطى حكمها في القراءة والمنذور في حكم النفل حتى لو نذر رابع ركعات بتسليمة واحدة لزمه القراءة في اربعها  
 لانه نفل في نفسه وجوبه عارض حلبي (قوله فغن تلك بخاطر) اى يمنع من القراءة فتكرهه بخلاف قراءة  
 الامام له قراءة (قوله فالقرار لجهة) الفاء زائدة وفرا لجهة بان يكون ما تحتها لا يقبل الانزواء وهل يكنى مجرد  
 الوضع وان لم يكن معتدا بالظاهر لا قولهم لا بد ان يحدجم ما يجد عليه ولا يتأتى ذلك الا بالاعتقاد وقد افاده  
 المصنف في شرحه ونقله الحلبي فيما يأتي قريبا (قوله حد فضل) يعنى الحد الفاصل بين السجدة تين ان يكون  
 الى القعود اقرب (قوله وبعد قيام فالركوع الخ) اشارة الى ترتيب ما شرع في الركعة غير تكرار وقوله فصجدة قال  
 الناطم السجدة المعتبرة على التحقيق بوضع الجهة واليدين والركبتين وباطن اصابع الرجلين ووافق الناطم  
 في ذلك اباليت وخالف المذهب حلبي (قوله وثانية) مبتدأ وجله قد صرح من الفعل والفاعل خبره عنهما متعلق

وعن تركها وأولها جلالة  
 وعن مد هزات وباء باكب  
 وعن فاضل كلام مبين  
 وعن سبق تكبير ومثلك يعذر  
 فدونك هذى مستقيما القبله  
 لعلا تحظى بالقبول وتشكر  
 فخطمتها العشر ونبل زيد غيرها  
 ونالطها برجوا الجواد فيغفر  
 والحقها من بعد ذلك بغيرها  
 ثلاثة عشر المقام ثلثين منه تخير  
 قيامك في المفروض مقدار آية  
 وتقرؤني ثنتين منها تخير  
 وفي ركعات النفل والوتر فرضها  
 ومن كان مؤثما فعن تلك بخاطر  
 وبعد قيام فالركوع فصجدة  
 وثانية قد صرح عنها نون



بتأخر وضعه هارجع الى السجدة الاولى المفهومة من الثانية وهذا بيان لصحة الصلاة مع تأخير السجدة الثانية  
عن السجدة الاولى من اى ركعة ولوالى آخر الصلاة حلي (قوله على ظهر ركعتي) متعلق بالجواز ومقرر خبر الجواز  
وقوله اذا تظهر الارض شرط الجواز فاذا سجد على كفه او على طرف ثوبه او كورعامة به صبح اذ اظهر وجهه  
ويكره اذا كان بغير عذر وانما الشرط طهارة الارض لان السجود واقع عليها والكف او طرف الثوب لكونه  
متصلا به لا يبعد حالتيه وبين الخامسة (قوله سجودك) مبتدأ خبره يغفر والعالى قدر نصف ذراع والذراع  
اربعة وعشرون اصبعاً ولا يفتقر ازيد من ذلك الا عند الارحام وقوله فظهر مشارك الاول الانسان بالواو وتكون  
بمعنى او اى اذا سجد على ظهر انسان وصل صلاته ساجد على الارض ولا فرجة هناك يفتقر كما ذكره ابن ابراهيم  
قال الحلبي ولم يشترط المشاركة في التسمية وكأنه ليس بشرط ويراجع اه وقوله لسجدة تها متعلق بمشارك الاول  
بمعنى وفي والضخيرة الى الصلاة وقوله عند اذن حاكم متعلق بغير (قوله وتبين فرض) وذلك بان عجز الخمس  
المفروضة عن غيرها وابتعدان جميع ما يؤيده فرائض او فلا قد نوى الشروع مع الامام في صلاته وليس المراد  
التمييز بين السجدين لانه قدمه في قوله وقرب قعود الخ (قوله ويجوز انما الصلاة قعوده) هذا اشارة الى ترتيب  
القعود على ما قبله حتى لو تذكر بعده سجدة صابية او تلاوية يفترض اعادته بعد ادائها (قوله وفي صنعه عند  
الخروج محذور) قال الناطم والخروج يصنع المصلي فرض عند الامام وهو المحذور عند المحققين من ائمتنا اه وقد  
تقدم انه ليس بفرض حلي (قوله واركي صلاة) هذا البيت يوجد في بعض النسخ وهو موجود في منظومة  
المصنف (قوله اى الاستيقاظ) تفسير باللازم فانه يلزم من الاختيار الاستيقاظ حلي وليس المراد به الرضي  
لفقده في الذاهل (قوله ذاهلاً) الظاهر ان الناعس كالذاهل حلي ويؤيده حكمهم بعدم تقضى وضوئه (قوله فان  
اتى بها) ضميمه يرجع الى الفرائض كضمير احدها (قوله او قرأ) اختاره غير الاسلام وما حب الهداية وغيرهما  
ونص في المحيط والمستفي على انه الاصح وقال الفقيه يعتد بها تأملاً ويكتفي بالاختيار اول الصلاة واستوجبه  
في الفتح (قوله او قعد الاخير) اى القعود الاخير هذا اوافق ما في المنية من وجوب الاعادة في ادائها تأملاً ويخالفه  
ما في جامع الفتاوى من الاعتداد وعلمه في التحقيق للشيخ عبدالعزيز البخاري بانها ليست بركن ومبناها  
على الاستراحة فيلزمها النوم فيجوز ان تعذب عن الفرض ويترجح بما رجحه المحقق فيما لو قرأ تأملاً من الاعتداد  
بغيره الى الخلاف في هذه وما قبلها اشار الشارح بقوله ولو الاقراء اذا واقعة على الاصح (قوله لمصول الرغ)  
يرجع الى كل من الركوع والسجود وهذا بناء على اشتراط الرغ في الركوع اما على اقول بانه سنة او واجب  
فلا يظهر (قوله ولها واجبات) الواجب ما ثبت بدليل ظني فاستأنى ولو قال ومن واجباتها كما قال  
في الفرائض لكان الاولى (قوله لا تقصد بتركها) اشار به الى الرد على القهستاني في قوله تقصده ولا تطل  
ووجه الرد ان ائمتنا لم يفرقوا في العبادات بين الفساد والبطان وانما فرقوا بينهما في الملامات حلي (قوله  
وتعاد وجوباً في العمدة) ولا يخبر تقصدها بالسجود ولو تكرر القعدة الاولى او لشغل عن ركن بسبب تفكير عمدا  
او تأخر احدى سجدة في الركعة الاولى الى آخر الصلاة عمدا او صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة  
الاولى عمدا على المتقدم في كل ذلك وانما وجبت الاعادة لتكون مؤدعة على وجه لا نقص فيه فان لم يعمدا كانت  
مؤدعة اذ مكروهها كراهة تحريم بحر ومحل وجوب الاعادة ان كان في الوقت سعة او السجود (قوله ان لم يسجد له)  
قيد في الاعادة بالنظر للمهول حلي (قوله يكون فاسقاً) لا تركها المكروه فحرمها ونظيره ان تركت الصغرة  
غير المصير بفسق بها وفيه بعد (قوله وكذا كل صلاة الخ) الظاهر انه يشمل نحو مدافعة الاخشين بما لا يوجب  
سجوداً اصلاً وان النقص اذا دخل في صلاة الامام ولم يجبر وجبت الاعادة على المتقدم ايضا وان يستثنى منه  
الجمعة والعيد اذا ادبت مع كراهة التحريم الا اذا اعادها الامام والقوم جميعاً فراجع حلي (قوله تجب اعادتها)  
مادام الوقت باقياً وسند بعد كفاياً في الشارح اول قضاء الفوائت (قوله والمختارانه) اى المعاد جابر الاول  
ومن المشايخ من قال ان الفرض هو الثاني حلي والظاهر انه بالاعادة يرتفع الاثم ولو عمدا (قوله لان الفرض  
لا يتكرر) في هذا التعايل نظر لان من قال ان الفرض الثاني لا يلزمه القول بالتكرار وقد يقال دفعه بوجه  
ان كلا فرض (قوله على ما ذكره) اى لا بالنظر للواقع لانها كثيرة جداً (قوله قراءة فاتحة الكتاب) ولو قصد الدعاء  
كافي الجوى من الفتاوى الصغرى ولو قرأ كل القرء ان صار المجموع فرضاً كما في القهستاني ولو خاف فوت الوقت

ونشرط سجوداً فالقرار الحلي  
وقرب قعوده  
على ظهر ركعتي  
اذا تظهر الارض

على ظهر ركعتي  
اذا تظهر الارض  
سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

سجودك في حال قعوده  
لجسدها عند اذن حاكم  
وتبين فرض

ان قرأ الواجب يجوز ان يقرأ في كل ركعة بآية في جميع الصلوات بحرق (قوله بتركها) يفيد ان الواجب الاكثر ولا يعبر عن تأمل بحرق في القهستان في انها بجماعة واجبة عنده واماعندها فاكثرها ولذا لا يجب السهو نسبان الباقي كما في المراهدي فكل الامم الشارح جار على قولهم ما (قوله وهو اولي) لعله للمواظبة المقيدة للوجوب (قوله كحل تكبيرة عميد) وهي ست ثلاث في الاولى وثلاث في الثانية حلبي وبأى الحاق تكبيرة ركوع الثانية بها لحكمها حكمها (قوله وتعدى ركن) ومثله تعدى القومة والجلسة حلبي (قوله واثنان كل) اي والاثنان بكل واجب من الواجبات فانه واجب وفيه ان هذا لا يغير معنى كون الواجب واجبا لزمعنا ان فعله واجب لان الوجوب صفة لفعل المكلف حلبي ويحتمل ان المعنى اثنان كل واجب في محله فيغير ما قاله (قوله وترك تكرير كل) اي من الواجبات الا الفاتحة اذا اعادها بعد السورة او كررها في الاخيرتين اه وهما قولان فيه ان الفاتحة في الاخيرتين سنة (قوله كما في) في قوله وكذا ترك تكريرها (قوله وضم اقصر سورة) وعند الاثمة الثلاثة سنة (قوله في الاولين) متعلق بضم السورة ولا يتكرر معه قوله وتعيين القراءة في الاولين لان المراد القراءة ولواية فتعين القراءة مطلقة فيها ما واجب وضم السورة مع الفاتحة فيها ما واجب آخر (قوله وهل يكره) اي ضم السورة (قوله المختار لا) اي لا يكره تحريما وان كان الاولى الاكتفاء بالفاتحة حلبي (قوله لان كل شفع الخ) هذا بالنسبة الى غير القعدة واما بالنظر اليها فصلاة واحدة فلوتر القعدة الاولى لا تفسد حلبي (قوله وكل الوتر احتياطيا) لانه اشبه السنة في عدم الاذان والاقامة فاعطى حكمها حلبي (قوله على المذهب) اي على المشهور وفيه وقيل فرض عينا فيها واتقوا على ان تأخيرها عنهما لا يفسد وغرة الخلاف في سبب سجود السهو فعلى الاول ترك الواجب والقراءة اداء وعلى الثاني تأخير الفرض عن محله والقراءة في الاخيرتين قضاء وصحح الثاني وايد بعدم صحة اقتداء المسافر اى بعد الوقت بالمقيم في الاخيرتين وان لم يقرأ الامام في الاولين ولو كانت اداء فيهما صح لانه حينئذ يكون اقتداء المقرض بالمقرض في حق القراءة فلما لم يجوز علمنا انها قضاء فلحق محلها فتحلوا الاخيرتان عن القراءة وايد ايضا بوجوب القراءة على مسبق ادراك امامه في الاخيرتين ولم يكن قرأى الاولين وقيل التعيين افضل فقط حلبي (قوله على كل السورة) فلوقرأ حرفا من السورة قبلها ساسها بسجود السهو كما رجحه في المجتبى وغيره نهروية قرأ الفاتحة ثم السورة من (قوله وكذا ترك تكريرها) فلوقرأ الفاتحة مرتين قبل السورة وجب سجود السهو ولتاخير السورة وكذا الوقرأ اكثرها قبلها وقوله قبل سورة الاولين قيده لانه لو قرأها مرة قبلها ومرة بعدها لا يجب السهو لعدم لزوم تأخير السورة اذ ليس الركوع باثر السورة واجبا وقيده بالاولين لانه لو كررها قبل سورة الاخرين وقد قرأها فيها لم يجب السهو وكذا الوقرأ السورة قبلها فيها والترتيب وان وجب فلا سهو به لانه لما يجب بترك واجبات الصلاة وهذا من واجبات القراءة حلبي (قوله ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع) اي المحافظة عليه وهو متحد في كل ركعة واعترض عدة في الواجبات مع نصهم على اشتراط الترتيب فيه حتى لو ترك السورة بعد قيامه من الركوع فقد قرأها اعاد الركوع وما ذاك الا اشتراط الترتيب ولو ترك الركوع قضاء وقضى ما بعده من السجود او قياما او قراءة صلى ركعة تامة واجب بان كلامه محمول على ما اذا اخر القراءة من الشفع الاول الى ما بعده في الفرض الثلاثي او الرباعي فانه حينئذ لا يفرض الترتيب بين القراءة والركوع لكن برده عليه انه على هذا التقدير لا خصوصية للركوع فان السجود مثله حتى لو قرأ ركع ولم يسجد ثم قام فقرأ أو سجد ولم يركع تحسب له ركعة وقد فوات الترتيب ولم يفسد حلبي بزيادة (قوله اما فيما لا يتكرر) اي في الصلاة وفي ركعة ففرض كالتعبد مع جميع ما قبلها حتى لو ترك ركعة القعدة قبل السلام او بعد قبل ان يأتي بمسجد ركعة او سجدة صليبة او تلاوة فعلها او اعاد القعدة وسجد للسهو ومثل ذلك ترتيب الركوع على القيام والسجود على الركوع وهو المشار اليه بقوله كما مر اى في قوله بقي من الفرائض تمييزا للمفروض الخ ومع ذلك ترتيب الركوع على القراءة فعموم كلامه هنا ينافى قوله ورعاية الترتيب بين القراءة والركوع (قوله كالمسجدة) السكاف استقصائية حلبي فلواخر السجدة الثانية في كل ركعة وجع ما تركه آخر الصلاة بحيث مع ركاهة التحريم (قوله اوفى كل الصلاة كعدد ركعاتها) فان الترتيب فيها واجب وذلك لان الذي يقضيه المسبوق اول صلاته ولو كان شرطا لكان آخره وبيان ما يقضيه اول صلاته حكما لا حقيقة على انه ليس اول صلاته مطلقا بل في حق الاقوال دون الافعال فلا يتصور ترتيب بين الركعات فيه كما لا يتصور في حق امام ومسدد فالحاق به

فيسجد للسهو بترك اكثرها لا اقلها لكن في المجتبى يسجد بترك آية منها وهو اولي قلت وعليه فكل آية واجب تكرير كل عديد تعدى ركن واثنان كل اقصر (سورة) كما يأتي فلينظر مقامها وهو يسجد بترك آية واحدة او كانت الاية او الاثنان تعدى فصار نحو ذلك لو كانت الاية او الاثنان تعدى واستكره ذلك لو كانت الاية او الاثنان تعدى فلا ينافي ان يكره في الاخيرتين (قوله في الاولين) من الفرض (قوله ركعات النفل) لان كل شفع منه وفي جميع ركعات النفل (قوله) على المذهب صلاة (قوله) كل (الفرض) على المذهب (قوله في الاولين) كل (السورة) وكذا (قوله في الفاتحة على) كل (الاولين) (قوله) في الركعة (قوله) في كل ركعة (قوله) بين القراءة والركوع (قوله) في كل ركعة (قوله) اما فيما لا يتكرر ففرض كل صلاة كعدد ركعاتها

اولا فهو اول وما اتى به آخره وآخر وكذلك المدرك واللاحق نعم تأتى الترتيب بينهما في المسوق لللاحق كمن  
 فاته اولي القعود وادرك الثانية ونام فيها حتى سلم الامام يصلي الركعة التي نام فيها واولا بلا قرأة ثم المسوق  
 بها قرأة وان عكس صح وان لم تزل القريب الواجب ويجب حينئذ عليه اعادة الصلاة سواء كان عابدا لادائها  
 مع كراهة التعويم او ساهيا لعدم اسكان الجهر بسجود السهولان ختام الصلاة وقع بمالحق فيه واللاحق محجور  
 عن سجود السهولان حلي (قوله حتى لو نسى) تقرير على المصنف وقوله من الاول ليس بقيد وخصه بعدها  
 من الاخر (قوله قبل الكلام) المراد قبل ان يانه يتقدم (قوله لكنه يتشهد) اي يقرأ التشهد نقط وجمه بالصلوات  
 والدعوات في تشهد السهول على الاصح (قوله ثم يتشهد) اي وجوبا (قوله لانه يبطل بالعود الخ) اي وبطلان  
 القعدة لا بشرط الترتيب بينهما ما قبلهما (قوله والتلاوة) لانها لما وقعت في الصلاة اعطيت حكم الصلابة  
 بخلاف ما اذا تركها اصلا (قوله اما السهوية) اي السجدة السهوية والمراد الجلس لان السهولة سجدة ثان  
 (قوله فترفع التشهد) اي سطله (قوله بخلاف ذلك السجدة) صوابه تبذل حلي (قوله وكذا في الرفع منهما)  
 وكذا نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدة في كافي الحاشية ونصها المصل اذا ركع ولم يرفع رأسه من  
 الركوع حتى خر ساجدا ساهيا فجوز صلاته في قول الامام ومحمد وعليه السهولان فيكون حكم الجلوسة بين  
 السجدة كذللك لان الكلام فيها واحد مجر (قوله على ما اختاره السكال) وتبعه تليذه ابن امير حاج ودلت  
 عليه عبارة الحاشية السابقة وقيل فرض واختاره في الجمع والعين ورواه الطحاوي عن ائمتنا الثلاثة وقيل  
 سنة (قوله لكن المشهور الخ) فينبغي على هذه القاعدة ان تكون القوة والجلوسة واجبتين لانهما يكملان  
 الركوع والسجود وان يكون التعديل فيهما سائنا لانهما يكملان الواجب وهذه القاعدة لا توافق مختار  
 السكال لانه الوجوب في السكال ولا ما رواه الطحاوي عنهم لانه الفرض في السكال ولا ما قال الامام ومحمد لانه  
 اما السنة في السكال على تخريج الجرجاني او الوجوب في السكال على تخريج الكرخي او الفرض على ما نقله  
 الطحاوي قال الحلي ولا يضر مخالفة القاعدة حيث اقتضاهما الدليل (قوله وعند الثاني الاربعة فرض)  
 استشكل مذهبه بانه وافق الطرفين على ان الزيادة على الكتاب مجزى الواحد لا تجوز فكيف استقام له القول  
 بالجواز هنا حتى اثبت به فرضية ما ذكر ولهذا قال المحقق يحمل قول ابى يوسف بالفرضية على الفرض العملي  
 وهو الواجب فرفع الخلاف انتهى بمرور الكتاب هو قوله تعالى اركعوا واسجدوا وفي قول السكال وهو الواجب  
 نظر (قوله في الاصح) راجع الى القعود الاول في النفل وغير النفل اما النفل تخالف فيه محمد رحمه الله تعالى  
 وقال ان القعود على رأس كل شفع منه فرض وهو القياس لان كل شفع صلاة على حد دل ذلك افترضت القرأة  
 فيه في كل ركعة قلنا هي انما فرضت للخروج من الصلاة فاذا قام الى الثالثة تبين ان ما قبلها لم يكن وان الخروج  
 من الصلاة فلم يبق القعدة فريضة بخلاف القرأة فانها ركن مقصود بنفسه فاذا تركه تفسد صلاته كذا في البحر  
 من باب الزوال والنوافل واما غير النفل تخالف فيه الطحاوي والكرخي وقال لانه سنة حلي (قوله وكذا ترك الزيادة  
 فيه) اي القعود الاول في غير النفل اما النفل ما عدا سنة الظهر القبلية وسنة الجمعة مطلقا فزيادة فيه مطلوبة ح  
 (قوله واراد بالاول غير الاخير) ليشمل ما اذا صلى الف ركعة من النفل بتسليخة واحدة فان ما عدا القعود الاخير  
 واجب ومفهومة ان كل قعود اخير في اي صلاة كانت فرض وهو كذلك الا القعود الذي بعد سجود السهول فانه  
 واجب لا فرض لانه برفع التشهد للقعدة ومعلوم ان التشهد يستلزم القعدة فهي واجبة حلي (قوله لكن رد  
 عليه الخ) ويرد عليه ايضا ما اذا اقتدى به في ثمانية المغرب او اثنائه فان الثاني مما عدا الاخير فرض عليه بما تبعه  
 الامام ويجب ان ذلك بما اجاب الشرح حلي (قوله فرض عليه) لا اقتضاه على الامام (قوله بانه عارض)  
 اي بالاستخلاف (قوله والتشهدان) ولو لم يلفظ غير المروي عن ابن مسعود ويبحث صاحب البحر وجوب تشهد  
 (قوله بترك بعضه) ظاهره وان قل (قوله وكذا في كل قعدة) اشار به الى التورك على المتن في تعبيره بالتثنية  
 فانه يقيدني الوجوب في غيرهما ولو اورد لكان اسم جنس شاملا لكل تشهد كما اشار اليه في البحر حلي  
 بزيادة (قوله في الاصح) وقيل هو قعود الاخير سنة (قوله في تشهد المغرب) اي اقتدى به في التشهد الاول  
 من تشهد المغرب وحينئذ قد ادركه في التشهدين وقوله وعليه اي على الامام سهو فصد اي المأموم معه  
 اي مع الامام لوجوب المتابعة عليه وتشهد المأموم مع الامام لان سجود السهول برفع التشهد ثم تذكرك

حتى لو نسي سجدة من الاول فضاءها  
 ولو بعد السلام قبل الكلام لكنه يتشهد  
 ثم يسجد السهول ثم تشهد لانه يبطل بالعود  
 الى الصلابة والتلاوة اما السهوية فتدفع  
 التشهد لا تشهد حتى لو سلم مجزى فتدفع  
 لم تفصل بخلاف ذلك السجدة حتى قد نسي سجدة  
 الركعة (اي تسكن الجوارح قد نسي سجدة  
 في الركوع والسجود وكذا في الرفع منها  
 على ما اختاره السكال لكن الواجب  
 مكمل الفرض واجب ومكمل الواجب  
 سنة وعند الثاني الاربعة فرض (واقعود  
 الاول) ولو في نفل في الاصح وكذا ترك الزيادة  
 فيه على التشهد وانما سافر سنة الحديث  
 يرد عليه واستخلف سافر فرض عليه  
 مقتضا فان القعود الاول فرض (والتشهدان)  
 وقد يجاب بانه عارض (والتشهدان)  
 وبسجد السهول وترك بعضه ككلمة وكذا في كل  
 قعدة في تشهدي المغرب وكذا في كل  
 الامام في تشهدي المغرب وكذا في كل  
 فحينئذ يشهد ثم يسجد السهول وتشهد  
 فحينئذ يشهد ثم يسجد السهول وتشهد  
 معه ثم قضى الركعة في تشهدين

ووقع له كذلك فأتى ومثل التلاوة بتذكر  
 الصلابة فلو فرضنا تذكرها أيضا اللهم ازيد اربع  
 اخرها من ولو فرضنا تعدد التلاوة والصلابة  
 اللهم ازيد اربع في سجدها مع مقتضى  
 لا ازيد اربع في سجدها مع مقتضى  
 التلاوة على ذلك والله اعلم (ولفظ السلام)  
 ارسله على ذلك واجب على الاصح برهان  
 من تبيين فالتأني واجب على الاول قبل  
 دون عليكم وتحقق في الشافعية خلافا  
 عليكم على المشهور وعليه الشافعية وهو مطلق  
 للتكبير (وقرأة) فتكون ركوع  
 الدعاء وكذا تكبير قنوته وتكبير العيدين وكذا  
 الثانية زيلي وتكبيرات ركعتيه الثانية كلفه  
 احدها وتكبير ركوع الاشبه وجوبه  
 التكبير في افتتاحه لكن الاشبه للامام  
 في كل صلاة بغير حفظ (فما يجهر) فيه واجب  
 (والاسرار للكل) (فما يجهر) فيه واجب  
 وبقي من الواجبات انبان فكيف  
 او فرض في محله فلو تأتمم القراءة فكيف  
 متفكر اسهل ثم ركع او تذكر السورة راكعا  
 ففهمها فاما اعادة الركوع وسجد السجود  
 تكبير ركوع وتكبير سجود

اى الامام سجود تلاوة فسجد اى المأموم معه اى مع الامام لان سجود التلاوة برفع القعدة ثم سجد اى المأموم  
 مع الامام للسهولان سجود السهو ولا يعتد به الا اذا وقع خاتما لافعال الصلاة ونشهد اى المأموم معه اى مع الامام  
 لان سجود السهو برفع التشهد ثم قضى اى المأموم الركعتين بتشهدين لما قد منان ان المسبوق بقضى آخر صلاته  
 من حيث الافعال فمن هذه الحينية ما صلاحه مع الامام آخر صلاته فاذا أتى بركعة مما عليه كانت ثانية صلاته  
 فيقعد ثم يأتي بركعة ويقعد انتهى حلي (قوله ووقع له) اى المأموم كذلك اى مثل ما وقع للامام بان سها  
 فيما يقضيه فسجد له ونشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد ونشهد ثم سجد للسهو ونشهد حلي (قوله ومثل التلاوة)  
 تذكر الصلابة اى فى ابطال القعدة قبلها او اعادة سجود السهو (قوله زيد اربع اخر) بان تذكر الامام الصلابة  
 بعد القعدة الخامسة فسجد المأموم معه ونشهد لا ارتفاع القعدة ثم سجد معه للسهو ونشهد لما قد منا ووقع مثل  
 ذلك للمأموم فصر اربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر الصلابة عن التلاوة كما هو المفروض  
 ومثله تراخى تذكر التلاوة عن الصلابة واما اذا تذكرها معا فبطل القعدة بعد الاخير ثم سجد للسهو ووقعه  
 وجوبا وكذا اذا كان بعد اقل سجود السهو فيعيد بها لطلانها وبأنى بالسهو وان كان بعد سجود السهو او اعاد  
 القعودين ومثل ذلك فى المأموم ويجب الترتيب بين ما تبين للسجدين فان كانتا من ركعة واحدة او تأخرت  
 الصلابة قدم التلاوة وان كانت الصلابة من ركعة قبلها قدم الصلابة حلي (قوله للمأموم) من انه يسجد للسهو  
 بعد التلاوة حلي (قوله ولو فرضنا تعدد التلاوة) بان تذكرها مرة اخرى فقط حلي (قوله زيد ست) مورته  
 تذكر بعد القعدة السابعة صلابة اخرى فسجدها ونشهد ثم قبل ان يسجد للسهو تذكر تلاوة اخرى ايضا  
 فسجدها ونشهد ثم يسجد للسهو ونشهد فهي ثلاث ومثله المأموم واما اذا لم يذكر التلاوة الا بعد تشهد سجود  
 السهو فانها تصير ثمانى باعتبارهما (قوله ولو فرضنا اذ راكع الخ) مورته ادرك الامام وهو فى السجدة الاولى من  
 الركعة الثانية وقعد من غير سجود معه (قوله فقتضى القواعد) مراده قاعدة من فاته شئ من صلاته بعد اقتدائه  
 اعاده كلالا حق وهذا فى حكمه (قوله يقضيها) فاذا قضاها معا بعد سجود السهو وقعد لها ثم اعاد سجود السهو  
 واذا تذكر واحدة بعد السهو او اعاد الاصلى والسهو ثم تذكر الاخرى بعد ذلك فكذلك فهي اربع فصار مجموع القعدات  
 على ما ذكره اربعا وعشرين وقد يتصور فى صلاة واحدة من المكتوبات ثلاث وسبعون قعدة ويبان فى الحلي  
 (قوله ولفظ السلام) وجوبه اخذ من المواظبة وذلك فى الصلاة ذات الركوع والسجود فلا تردد صلاة الخنساء  
 ولا سلام سجود السهو والشكر على القول به سوى (قوله على الاصح) وقيل سنة (قوله دون عليكم) وكذا التحويل  
 عينا وشمالا نهر (قوله على المشهور) وقيل لا يخرج الابهما بالسجود (قوله وقرأة قنوت الخ) هومن واجبات  
 الزمر خاصة وهذا على قوله وعلى قوله ما سانه كما له (قوله وهو مطلق الدعاء) واما خصوص اللهم اناسئتنيك  
 الى آخره فسنة حتى لو أتى بغيره جازا جاء بالسجود (قوله وكذا تكبير قنوته) وقيل سنة حلي (قوله وتكبيره  
 ركوع الثالثة) لاجود لهذا فى الزبلى هنا ولا فى سجود السهو فهو غير صحيح ابوالسعود (قوله وتكبيرات  
 العيدين) وهي ثلاث فى كل ركعة ومما يجب ايضا تكبير التشريق بعد ثلاث وعشرين صلاة (قوله وكذا احدها)  
 افاد به ان كل تكبير واجب مستقل (قوله كلف التكبير فى افتتاحه) اى افتتاح صلاة العيد للمأخوذ من العيدين  
 (قوله لكن الاشبه الخ) استند الى ما هو منه السابق من تخصيص العيد بهذا الحكم (قوله والجهر للامام)  
 وخير المنفرد فيما يجهر والجهر افضل ولا يبالغ لانه لا يسمع غيره ومحل القراءة لا النساء والسمية والتعوذ (قوله  
 والاسرار للكل) اى لامام اتفاقا ومنفردا على الاصح بجر (قوله فيما يجهر فيه) وهو صلاة الصبح والاوتيان  
 من المغرب والعشاء وصلاة العيدين والجمعة والارواح والوتر فى رمضان بجر (قوله ويسر) اى فيما يسرفيه  
 وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخرى من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء بجر (قوله  
 فلو تأتمم القراءة) راجع لقوله او فرض لانه فيها اخر الفرض وهو الركوع عن محله (قوله او تذكر) يرجع الى الواجب  
 فانه فيها اخر الواجب وهو السورة عن محله بسبب ما حصل من الركوع المفروض وانما رفض لان الترتيب بينه  
 وبين القراءة فرض (قوله اعاد الركوع) على وجه الفرض (قوله وسجد للسهو) يرجع الى صورتين (قوله وتذكر  
 تكرير ركوع) الى قوله بين فرضين مكرر مع قوله انبان كل واجب او فرض فى محله لما علمت من ان عدم انبائه  
 فى محله صادق بتأخير عن محله من غير فصل بفعل اجنبى كسئلة التفكير او مع الفصل كسئلة تأخير السوء عن

الركوع وتكرير الركوع فيه الفعلى بالركوع الثاني بين الاول والسجود وتثليث السجود فيه الفصل بين السجود والقيام والقعدة والزيادة المتخللة بين فرضين فيها الفصل بين الفرض الاول والثاني فتأخر اعمهما فاخاها تكرر ارمعه ولا تكتة هنا في عطف الخاص على العام على ان تكرير الركوع وتثليث السجود مكررمع قوله كل زيادة الخ الا انه اسهل من ذلك لانه عطف العام على الخاص فان الخاص وقع موقعه بالنسبة الى هذا العام لكن علمت انه مكرر بالنسبة الى العام المتقدم حلبي (قوله اورابعة) اى في غير الثلاثية وهذا القيد معلوم من قوله اورابعة لان الثلاثية لا رابعة لها (قوله وكل زيادة تتخلل بين فرضين) استغفد منه انه لو اطال قيام الركوع او الرفع بين السجودتين اكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساهيا يلزمه سجود السهو فليقتنبه له (قوله وانصات المقتدى) فلولم ينصت وقرا يجب عليه اعادة الصلاة ولا يتأق في حقه السهو ان قرأ سهوا لانه لا سهو على المقتدى حلبي (قوله ومتابعة الامام) اى في الواجب لافى السن لانه لا يجب الاتيان بها حلبي وفيه نظر فان الكلام فيما لو اتى بها الامام فالوجوب عرض بسبب المتابعة وبوجه ان المتابعة في غير الواجب الذى لم ينسخ واجبة كما يأتى قريبا واذا الحلبي ايضا ان المتابعة في الفرض فرض وليس كذلك بل ان كان المراد الاتيان بذلك الفرض سواء كان معه او بعده فسلم وان كان المراد المقارنة فهي واجبة قطعاً (قوله في المجتهد فيه) وفي المنفق عليه بالاولى واعلم ان المتابعة واجبة في الواجب وفي غير الواجب الذى لم ينسخ كزيادة على الثلاث في تكبيرات العيدين (قوله لافى المقطوع بنسخه او بعد سنينته) فلا تجب المتابعة بل تكره (قوله كقفوت الفجر) فانه امامه مقطوع بنسخه على تقدير انه كان سنة او بعد سنينته على تقدير انه كان دعاء على قوم شهر كما في الفتح من النوافل فقول الشرح كقفوت فجره مثال للمقطوع بنسخه او بعد سنينته على البذل حلبي (قوله فبلغت اصولها نيفا واربعين) اى تسعاً واربعين (قوله وبالوسط الخ) اعلم ان الركعتين قد اتاحت على افتتاح وقعود وتشهد وتسليم واشتملت كل واحدة منهما على قيام وقرأة فاتحة وثلاث آيات وركوع وسجودين وكل مما ذكرنا شتمل على اشياء واجبة الفعل واخرى واجبة الترتل اما الافتتاح ففيه واجب واحد وهو ان يكون بلفظ التكبير واما الفاتحة ففيها ثلاثة واجبات الاول قرأته اتمها وقرأة كثرتها والثاني ايقاعها في محلها اى في القيام الذى اوقع فيه تكبيرة الافتتاح او في القيام الحاصل بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى فلو كبر للافتتاح ثم ركع ثم قام فقرأ الزم سجود السهو ولا يقاع الفاتحة في غير محلها وكذلك الواقم للثانية فركع ثم قام فقرأ الزم السجود السهو وبطل ركوعه فيها والثالث تركه تركه رها قبل قرأة الآيات لما يلزم عليه من تأخير الآيات عن محالها اوبه يلزم سجود السهو ففي الركعتين ستة واجبات في الفاتحة واما قرأة الآيات ففيها اربعة واجبات في كل ركعة الاول الاتيان بها فلو قرأ آية قصيرة لا يكون آتيا بالواجب الثاني ايقاع الآيات بعد الفاتحة فلو قدمها عليها الزم اعادة اتمها بعدها وسجد للسهو ولوجوب تقديم الفاتحة اثلاث ايقاع الآيات في محلها اى في القيام الذى هو محل الفاتحة فلو اوقعها في قيام الركوع بطل الركوع لانتصاف القرأة ببعضها تكمل لالواجب ولزمه اعادة الركوع وسجود السهو وفي قولهم تكمل لالواجب اشارة الى انه لو قرأ الفاتحة مع الآيات في محلها اتم قرأ في رفع الركوع ثلاث آيات اخر فانه لا يبطل ركوعه ويلزمه سجود السهو لتأخير السجود عن محلها الرابع ترك تكرير الآيات لما فيه من تأخير الركوع عن محلها وفيه نظر لانه لو قرأ القرأة تمام ما لوقع جميعه فرضا اللهم الا ان يفرق بين ذلك والتكرير فثلث ثمانية واجبات في الآيات وتبع ذلك واجبان الجهر اذا كان اماما ماداء او قضاة ولوهنا والاسرار اذا كان كذلك اداء او قضاة ولولا لالا الركوع ففيه اربعة واجبات في كل ركعة الاول ايقاع الركوع بعد القرأة فلو اوقعه قبلها او فيها لزمه سجود السهو لتقدمه عن محلها الثاني تعديله وهو تسكين الجوارح فيه اثلاث تعديلات الرفع منه وهوان يكون الى القيام اقرب وفيه نظر لان هذا ليس تعديلا بل التعديل الانتصاب التمام وهو الذى يدل عليه لفظه الرابع ترك تكريره لعدم شروعيته ولما يلزم عليه من تأخير السجود واما السجود ففيه ستة واجبات في كل ركعة الاول ايقاعه بعد الركوع اذ لو اوقعه قبل الركوع لا يعتد به ويلزم منه تأخير الركوع عن محلها وزيادة ذلك السجود فيلزم ان يأتى بالركوع ثم بالسجدةتين ويسجد السهو الثاني ايقاعه على الالف والجهمة معا الثالث تعديله بان تسكن جوارحه فيه الرابع تعديله الرفع منه بان يكون الى القعدة اقرب وفيه ماضى الخامس ترك تأييد السجود لعدم شروعيته ولما يلزم عليه من تأخير القيام الى الثالثة اتمها غير القعدة عن محلها

وترك تعود قبل نية اورابعة وكل زيادة تتخلل بين فرضين وانصات المقتدى لافى المقطوع الامام ويعنى في المجتهد فيه كقفوت فجر وانما بنسخه او بعد سنينته في الفرض كما بسطناه فمسند بنج الفقه في الفروض كقفوت فجر في النذر ان قلت فبلغت اصولها نيفا واربعين وبالوسط اكثر من مائة الف اذا احدثها بنج تشهد ما تركت نقص من ثمة بعدة المقرب في (٢٩) من ضرب خمسة عشر بعدة المقرب في (٧٨) كل مائة في الحضر فيصير

السادس تقديم السجدة تين على الركعة الثانية والقعود اذ لو اتي بالركعة الثانية قبل السجدة تين بان رفع من  
ركوع الاولى وقرا ركعتين وسجد فاما اتي بركعة واحدة زاد فيها ما دون الركعة وهو يقبل الرخص ويلزمه ان يأتي  
بالركعة الثانية ويسجد للسهو ولو اتي بها قبل السجدة الثانية وقعت الاولى صحيحة ويلزمه ان يأتي بالسجدة  
المتركة منها ويسجد للسهو ولو اتي بالقعود قبل سجدة في الثانية او بين سجدة تسبقه قعوده باطل ان اتي بما تركه من  
السجود وبأني بقعود آخر واجباته ويسجد للسهو والافضل ان يات به باطلا تركه السجود الصليبي فقد تضمنت الوجوه  
الستة ثمانية عشر واجبات لان السجدة اربع فلها اربعة ابقاعات بعد الركوعين واربعة اوضاع على الجهة والالاف  
واربعة تعاديل وقعد لان للرفع منه وترتد تسليما وقدم كل من سجدة تسبقه ما على ما بعده ومن الواجبات  
قراءة التشهد فلو سلم بعد ما قعد قدر التشهد ولم يتشهد فانه يتشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو ثم يتشهد ويسلم  
ومنها ابقاع التشهد في القعود فلو اتي به في السجدة الاخيرة لم كان اتساقه به في غير محله وبذلك يلزم سجود السهو  
ومنها قراءة التشهد في ابتداء قعوده فلو اتي بشئ قبله من قراءة او دعاء كان مؤخر الواجب عن محله وبه يلزم  
سجود السهو ومنها ترك القيام في التشهد فان قعد ثم قام فقيه تفصيل لانه ان كان قد قدر التشهد عاد للتشهد  
والسلام ويسجد للسهو وان لم يكن قد قدر التشهد لم يزمه القعود للقعود افرضيته وتشهد وسلم ويسجد للسهو ومنها  
ايقاع السلام من تين الاولى بانفاق والثانية على الاصح فلو قرأ التشهد ونسى السلام وسكت ساكنا ثم ذكره لم يزمه  
ان يأتي به ويسجد للسهو ولما خيره عن محله وكذا لو سلم ساهيا في غير محله او جرى على لسانه كلمة الشهادة والتسبيح  
سهو واعاد ليا في سجدة عليه ويسجد للسهو ما لم يخرج من المسجد او يتكلم الى هنا حصل النيف والاربعون وبقي  
وجوب كل آية من الفاتحة فذات اربعة عشر واجبا ومنها الايات الثلاث فكل آية منها واجب كما يفهم من  
الهندية وفيه نظرا قد عددهما الاول واجبين جريا على ظاهر المذهب وعلى ما ذكره في هامة واجبات ومنها ترك  
قراءة التشهد في القيام بعد الشروع في القراءة فهذان واجبان نظرا للركعتين وما قبل القراءة فهي محل النشاء  
ومنها القيام للثانية عقب سجدة في الاولى فلو تراخى عنه بقدر اداء ركعتيه سجود السهو لكونه قعودا في موضع  
القيام ومنها ترك القيام بعد سجدة في الثانية فلو قام فقد انقضت القعود القرض عن محله فيجب عليه سجود السهو  
ان لم يقيد الثالثة بسجدة ولا فقد بطل فرضه ومنها ترك قراءة بعض الايات في الركوع لما يلزم عليه من تأخير  
القراءة عن محلها ومنها ترك بعض التشهد ومحلها ما اذا قدر التشهد وقرأ بعضه ومنها ترك القيام قبل السلام  
فلو قام يلزمه ان يعود ويسلم ويسجد للسهو ومنها سجدة التلاوة عند قراءة آياتها فاجلها الى هنا ثمانية وسبعون  
واذا ضربنا ذلك في قعدة المغرب مع واجباتها التي ذكرها وهي القعود وقراءة التشهد وعدم النقص منه وعدم  
الزيادة عليه وعدم الزيادة فيه يحصل ثلاثمائة وتسعون كما ذكرنا فانظر الى مسائل الشغل في الصلاة بقدر اداء  
ركن بسكوت سهو او تفكير وجدناها تصل الى اربعة وعشرين وذلك انه اما ان يكون السكوت قبل الفاتحة  
او فيها او بعدها او في الايات او بعدها او في الركوع او بعدها او في السجدة الاولى او بين السجدة تين او في السجدة  
الثانية او بعد السجدة تين كل ذلك في الركعتين او في التشهد او قبل السلام فهي اربعة وعشرون كما ترى واذا ضربنا  
ذلك في الثلاثمائة وتسعين يحصل تسعة الاف وثلاثمائة وستون ثم اذا نظرنا المتابعة للمتقدي امامه فجددنا ما بلغ  
سبعة عشر واجبا وهي متابعتها في قيام الركعتين وركوعهما والرفع منه وسجودهما الاول والرفع منه  
وسجودهما الثاني والرفع منه والقعود والسلام وسجود السهو فذلك السبعة عشر واذا ضربناها في تسعة الاف  
وثلاثمائة وستين تبلغ مائة الف وتسعة وخمسين الف وثمانمائة وعشرين واجبا وذلك اكثر من مائة الف كما ذكرتم قال  
والتابع في الحصر وذلك لاننا لم نذكر بقية الواجبات المختصة ببعض المصلوات كالقنوت وتكبيره وتكبيره ركوع  
ثالثته على ما ذكره وتكبيرات العبد من تكبير ركوع ثلثتها وكذا زاد في الرابعة والثلاثية ونحو ذلك من سجدة  
التلاوة المصلاتي انتهى كلام شيخنا الجبري في رسالته المتعلقة ببيان الواجبات بقليل زيادة (قوله قلت فبلغت)  
لاوجه للتفريع (قوله فيلغزاي واجب) المراد به ما يعترض (قوله يستوجب) اي يقتضي ثلاثمائة وتسعين  
واجبا ولا دور كالقوله بل اسائة) هذا مبني على ان اطة الاثم بالواجب فقط والمسئلة خلافية قال في البحر والذي  
يظهر انه قد يكون بترك السنة المؤكدة على الصحيح لتصريحهم بانه من ترك سن الصلاة الخمس قيل لا ياثم  
والصحيح انه بآثم لتصريحهم بالآثم لمن ترك الجماعة مع انها سنة مؤكدة على الصحيح ولا شأن ان لم يقل

فيلغزاي واجب يستوجب (٢٩٠)  
واجبا (ومنها) ترك السنة لا يوجب  
فسادا ولا سهوا بل اسائة

بالتشكيك بعضه اشد من بعض فالاثم لتاركة السنة المؤكدة اخف من الاثم لتاركة الواجب (قوله لو عامدا) فلو  
غير عامدا لاساءة حلبي (قوله غير مستغف) اي غير متجاوز بها اما اذا استغف بان اعترف بانها غني لا بعلمه  
في نظر الشارع اثم ولو اراد الاستغفاف بالشارع كفر حلبي وفي البراءة ولم ير السنة حقا كفر لانه استغفاف  
ابو السعود (قوله ادون من الكراهة) اي التحريمية لانها المرادة عند الاطلاق والافلاسة بخلاف الاولى وهي  
من جرح كراهة التنزيه كما ذكره الشرح وغيره (قوله على ما ذكره ثلاثة وعشرون) انث لفظ العدد حذف المعداد  
حلبي وفي كلامه اشار الى انها في الواقع اكثر (قوله للتحريمية) الظاهر ان اللام بمعنى مع اي قيد كون الرفع مقارنا  
للتحريمية وقيل الرفع ثم يكبر وقيل يكبر ثم يرفع ابو السعود (قوله ان اعتاد تركه اثم) انما قيل بالاثم في ترك الرفع بناء على  
انه من سنن المدي فهو سنة مؤكدة والاقائل بعدمه بناء على انه من سنن الروايد بمنزلة المستحب وروى عن الامام  
ما يدل على عدم الاثم فانه قال ان ترك رفع اليدين جاز وان رفع فهو افضل يحرم (قوله اي تركها بالجملة) اي  
لا مضغومة كل الضم ولا مفرجة كل التفرج قاله الزبلي والظاهر ان المراد بالشرع فيها مع الكف بحيث تكون  
مستقبلة القبلة ولا يضغها الى الكف بجر فيصدق هذا بضغها مستقبلة القبلة (قوله عند التكبير) الظاهر  
ان جميع القيام كذلك (قوله فانه بدعة) اي فبعضه فهو مكروه وتنزيه التركة السنة (قوله بالتكبير) اي تكبير الاحرام  
والانتقال (قوله بقدر حاجته) وان زاد ذكره (قوله للاعلام) اعلم ان الامام اذا كبر فلا فتشاح لاد اصلحة صلته  
من قصده بالتكبير الاحرام والافلاصلة اذ ان قصد الاعلام فقط فان جمع بين الامرين فحسن وكذا المبلغ اذا  
قصد به التبليغ فقط خالي عن الاحرام فلا صلته ولا لمن يصلي بتبليغه في هذه الحالة لانه افتداء عن لم يدخل  
في الصلاة فان قصد الاحرام والتبليغ حسن كذا في فتاوى الغزوي ووجهه ان تكبيرة الافتتاح شرط او كمن  
فلا بد في تحققها من قصد الاحرام اي الدخول في الصلاة واما التجميع من الامام والتجميع من المبلغ وتكبيرات  
الانتقال منها اذ قصد بها ذكر الاعلام فقط فلا فساد للصلاة ولا يقال انه في التجميع حينئذ بمنزلة قوله  
رفع رأسه ونحو ذلك لانا نقول هو ذكر بصيغته فلا يغيره زعمه ابو السعود عن القول بالتبليغ في حكم التبليغ  
للسيد الجوى (قوله فسمع نفسه) لانه ذكر وافضله ما خفي بجر واعلم ان التبليغ عند عدم الحاجة اليه مكروه  
وهو بدعة منكرف في هذه الحالة اتفق على ذلك الاثمة الاربعة واما عند الاحتياج اليه فمستحب والاحسن ان  
يؤتى بالاذان والاقامة وان كان القوم مجتمعين عالين بشروع الامام فانه يقتدى به من يسد الافق من الملائكة  
ابو السعود (قوله والتعوذ والتسمية والتأمين) انظر لو ترك الفاتحة وقرأ نحو رنالا انوا آخذنا الخ هل يسن التعوذ  
والسمية والتأمين حموي عن الغنيمي اقول مقتضى الاطلاق سنة التعوذ وما به ان يكون الاتيان بها سنة  
مطلقا سواء اتى بخصوص الفاتحة او لا وضمن على هذا الاطلاق حتى يرى قصص ما ينبغي التفصيل في التأمين  
ان كان المقروء يصلح ان يكون دعاء اتى به وان كان من القصص والاحسان فلابا ابو السعود (قوله وكونهن سرا)  
جعل سرا خبر الكون المحذوف ليفيد ان الامار بها سنة اخرى فعلى هذا سنة الاتيان بها تحصل ولو مع الجمهور  
بها ابو السعود (قوله وكونه تحت سرته) قاله وضع مطلقا سنة وكونه تحت السرته سنة اخرى ابو السعود (قوله  
للرجل) اما المرأة فتضع الكف على الكف تحت ثديها كذا باق للشرح والذي في التهر والقمه ستافى تضع فوق  
الصدر (قوله ونحو اجتماع الدم) قصده ابداء حكمة لاثبات الحكم ولا شغل للدم خصوصا عند طول  
الوقوف مجتمع في رؤوس الاصابع فيضربها حلبي (قوله وكذا الرفع) اشار به الى ان نفس الرفع سنة ولا يصح  
قرآته بالجر لافادته خلاف المراد (قوله بحيث يستوى قائما) وهو التعديل وفي البحر وقد منبأ ان مقتضى الدليل  
الوجوب لا السنة وهو قول عن الامام اه واختاره المحقق الكمال وتليذ الحلبي وادعي ان غيره خطأ حيث  
قال وهو الصواب ونقل الطحاوي عن الثلاثة افتراضه وهو الرواية المشهورة عن الثاني (قوله والتسبيح فيه)  
الاولى ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كما لا يخفى ونظيره ما باق في السجود اه حلبي (قوله ثلاثا) ويكرهه ان نقص  
عن الثلاثة تنزيها والتثنية في السنة فن شاعليز بعد ان يختم على وتر (قوله والاصاق كعبيه) حالة الركوع  
هذا ان يسره والا فكيف يتيسر له على الظاهر (قوله للرجل) اما المرأة فلا تخرج لبنا عاها على السر (قوله  
وتكبير السجود) اي التكبير الواقع عنده فالاضافة لاد في ملابسة حموي (قوله وكذا انفس الرفع منه) يقال فيه  
ما قاما في الرفع من الركوع (قوله والتسبيح فيه ثلاثا) ويكرهه ان باق بغير التسبيح في الغرض وله ان يدع في سجود

لو عامدا غير مستغف وقالوا لاساءة ادون  
من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثلاثة  
وعشرون (رفع اليدين للتحريمية) اي  
ان اعتاد تركه اثم (وان لا يطأ رأسه عند  
تركها بالجملة) (وان لا يطأ رأسه عند  
التكبير) فانه بدعة (وجهر الامام بالتكبير)  
بقدر حاجته للاعلام بالدخول والانتقال  
وكذا بالتسبيح والسلام واما الموت والمنفرد  
فيسمع نفسه (والتسبيح والتعوذ والتسمية  
والتأمين) وكونهن سرا ووضع يمينه  
على بيان وكونه (تحت السر) للرجل  
اقول على رضى الله عنه من السنة وضعها  
تحت السر ونحو اجتماع الدم في رؤوس  
الاصابع (وتكبير الركوع) كذا (الرفع منه)  
الاصابع (وتكبير الركوع) (التسبيح فيه ثلاثا)  
بحيث يستوى قائما (واخذ ركبتيه بيديه)  
والاصاق كعبيه (وتعريف اصابعه) للرجل  
في الركوع (وتعريف اصابعه) (الاصاق كعبيه)  
ولا يتسبب التعريف الا هنا ولا الضم  
الاف السجود (وتكبير السجود) نفس  
الرفع منه (بحيث يستوى بالسا) كذا  
وتكبيره والتسبيح فيه ثلاثا



النافلة وعليها حل ما وردانه عليه السلام كان يدعو في سجوده (تنبه) لما كان الركوع تذللًا لناسب ان يجعل مقابله  
الغضبة لله تعالى ولما كان السجود غايته التسفل لناسب ان يجعل مقابله العلو لله تعالى وهو القهر والاقدر  
لا العلو في المكان تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (شربلاية) قوله وضع يديه وركبته (جعل سنة لتحقن  
السجود بدون وضعهما افاده الزبلي والاصح اقتراض وضع احدى اليدين والركبتين ابوالسعود عن  
نور الايضاح وشرحه (قوله فلا يلزم طهارة مكانهما) لان وضعهما ليس بلازم فاذا وضعهما على نجس كان  
كعدم الوضع اصلا وهو لا يضر (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ما تحته لكونه محل السجود فكانه لم  
يعتبر وضعها تحت الجهة نيابة عن الارض لاتصالها بها (قوله كما هي) اي في اول باب شروط الصلاة حلبي  
(قوله واقتراس رجله اليسرى) اي مع نصب اليمنى - واء كان في القعدة الاولى والاخرى لانه عليه السلام فعله  
كذلك وما ورد من توركه عليه السلام محمول على كبره وضعه وكذا يفتش بين السجدين كافي فتاوى الشيخ  
قاسم وقوله الرجل اخرج المراء فتتوركا بانى ابوالسعود (قوله والمجلس بين السجدين) بحيث يستقر كل  
عضو في محله وفي المصنف تكرار قوله والرفع منه حيث قيده الشرح بقوله بحيث يدعى جالسا فان ذلك  
عين الجلسة ويقطع النظر عن تقييده الشرح لا تكرار والجلوس يكون من سفلى الى علو والقعود عكسه كما يدل  
عليه كلام اهل اللغة (قوله ووضع يديه فيها الخ) بان تكون رؤوس الانامل عند الركبتين (قوله وبأى معز يا  
للمنية) اي في الفصل الا في حيث قال ويضع يديه على فخذه كالشبه سنية الصلي وقوله فاذهب اشارته الى ارد  
على الشربلاية في دعواه اغسال المتون والشروع هذا الحكم مع انه مذكور في متن يقرؤه الاطفال حلبي (قوله  
والصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم وذكروا انه اجابة جموى وسياق ما منه يستفاد انها في القعود  
الاخير واجبة من حيث ذكر اسم الرسول سنة من حيث الصلاة وتكره في الاول ما فيه من تأخير القيام عن محله  
(قوله ونسبوه الى الشذوذ) نسبة اليه الطحاوى والطحاوى والبعوى وابن المنذوبين جري الطحاوى وقوله ومخالفة  
الاجماع متعقب بانه روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين ما وافقه بجر قلت فلا وجه لنسبة الشذوذ اليه  
حينئذ (قوله والدعاء) اي آخر الصلاة قبل السلام وكان عليه الصلاة والسلام اذا انصرف من صلاته استغفر  
ثلاثا وقال اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ومن السنن قراءة آية الكرسي لقوله  
عليه السلام من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين ياخذ  
مضجعه من النوم آمنه الله تعالى على داره ودار جاره واهل دورات حوله ومنها المعوذات دبر كل صلاة ومنها  
اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومن السنة رفع الايدي في الدعاء عند الصلوات ويطونها بما يلي  
الوجه وختم الدعاء بسبحان ربك الخ وان سمع وجهه بيديه وبدعول نفسه والمؤمنين والمؤمنات ولو اذ كان كافا  
مؤمنين والدعاء بالمغفرة للكافر لا يجوز بل ادعى القرأى انه كفر ابوالسعود (قوله على قول) هو ضعيف (قوله  
والتحميد لغيره) اي ماؤم ومنفرد والمعتدان المنفرد جميع بينهما واستحب للامام ان يستقبل الناس بوجهه  
او يصرف عن بين القبلة او يسارها وله ان يصرف لساكنه كافي المنية (قوله لا يوجب سائة) اي كراهة تزيه  
(قوله كثر سنة الزوائد) مثل صلاة الضحى ورفع اليدين على قول ويقابلها سنن الهدى التي هي المؤكدة القربية  
من الواجب كالاذان والاقامة والرواتب حلبي بزيادة (قوله نظره الى موضع سجوده) الظاهر انه عند وجود  
مشغل في هذه المحلات لا ينظر اليها لانه يضيع الخشوع الذي هو اعلى من هذا المستحب (قوله والى حجره) بكسر  
الحاء وسكون الجيم ما بين يديك من ثوبك عزى زاده عن القاء وس (قوله التحصيل الخشوع) عليه جميع ما قبله  
وارضا فانه لا تكلف فيه ولو تركه بصره وقع في هذه المواضع قصدا ولم يقصد ابوالسعود (قوله وامساك الخ  
الشاؤب) لما فيه من ضعف الشيطان والتكامل فيما يطلب فيه النشاط والخشوع والتشاؤب بالهمز كافي المصباح  
وسائر الانبياء محفوظون منه (قوله يظهر يده اليمنى) هذا حكمه في الصلاة قلته العمل اما خارجها فيظهر  
كفه اليسرى كما وردت به الآثار (قوله وقيل باليمين لوقائما الخ) كانه لان التغطية ينبغي ان تكون باليسرى  
كالاقطا فاذا كان قاعدا يسهل عليه ذلك ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قائما فانه يلزم  
من التغطية باليسرى حركة اليمنى ايضا لانها تحتها حلبي (قوله لان التغطية الخ) علة لكونه لا يغطي يده او ركه  
الا عند عدم امكان كظم فم كافي الجرم من كراهة الصلاة حلبي وقوله مكرهه الظاهر انها مذمومة (قوله

ووضع يديه وركبته) في السجود فلا  
يلزم طهارة مكانهما عندنا جميع الا اذا سجد  
على كفه كما مر (واقتراس رجله اليسرى)  
(بين السجدين) (واقتراس رجله اليسرى)  
في تشهد الرجل (فخذه كالشبه للتعوير  
وضع يديه فيها على فخذه كالتعوير والشروع كما  
وهنا ما اغفل اهل المتون قلت وبأى  
في امداد الفتاح للشربلاية على النبي  
معز المنية فانهم (والصلاة على النبي)  
في القعدة الاخيرة وقعود الشاذوذ  
الهم صل على محمد ونسبوه الى الشذوذ  
ومخالفة الاجماع (والدعاء) بما يستحيل سؤاله  
من العباد وبني بقية تكبيرات التسميع  
حتى تكسيرة القنوت على قول والتسميع  
للادعاء وانهم يدعون ويقولون الوجه عينة  
ويسر السلام (ولما ادا بتركه لا يوجب  
اساءة ولا عتاب كثر سنة الزوائد كذا  
اقضى (نظره الى موضع سجوده حال قيامه  
والى ظهره) الى حجره حال قعوده والى  
حال سجوده والى يسره عند التسليم الاولى  
منكبه اليمين واليسرى الخشوع (وامساك الخ  
والثانية) التحصيل الخشوع (وامساك الخ  
عند الشاؤب) ولو باخذ شق يمينه يمين  
لم يقدح عطاء ظهره يمينه (او كفه) لان  
لوقائما ولا قبصاره مكرهه (واخراج  
التغطية بلا ضرورة مكرهه)  
كفيه من كسبه عند التكبير للرجل  
الا لضرورة كبره

واخراج كفيه من كيه عند التكبير) اى الاول فلا يكروه في غيره افاده مسكين وذلك لانه اقرب للتواضع وابعده من التشبه بالجبايرة وامكن من نشر الاصابع زبالي وقيد بالرجل لان المرأة تجعل يديها في كميها لانه استرلها ابوالسعود (قوله ودفع السعال) هو بالضم كما هو القياس في اسماء الادوية كالزكام ابوالسعود (قوله لانه بلا عذر مفسد) اى اذا حصلت منه حروف ابوالسعود عن العيني (قوله والقيام لامام وموت الخ) مسارعة لامتنال امره والظاهر انه احتراز عن التأخير لا التقديم حتى لو قام اول الاقامة لابس وحرر (قوله خلافا لفرالخ) الذى فى مسكين والعيني وقال زفرحين قال قد قلعت الصلاة (قوله والافيقوم كل صف الخ) اى وان لم يكن الامام بقرب المحراب بان كان في موضع آخر من المسجد او كان خارج المسجد ودخل من خلف اه حلي (قوله فلا يقفوا) اى اتصافا وربما يؤخذ منه كراهة تقديم الوقوف في البحث السابق (قوله وشروع الامام) وينبغي ان يكون شروع القوم مع شروع بحيث يقارن تكبيرهم تكبيره حوى (قوله انه الاصح) اى فالأخذ به اولى لانه لا يقع اشتباه على المصلين (قوله فتنبه) امر من التنبه وفي بعض النسخ فتنبه وهو تفرغ اه حلي اقول لا تجوز قبل هو في القنية وعبارتها باختصار المصلون ستة الاول من علم الفروض والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنن ما يستحق الثواب بفعله ولا يعاقب على تركها اقوى الظهور والفجر اجزاء واغتنية الظاهر عن نية الفرض والثاني علم ذلك فوى الفرض فرضا ولكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزئه وانشال فوى الفرض ولا يعلم منه ان يجزئه وارابع علم ان قيامه يصلي الناس فرائض ونوافل فيصلي كما يصلي الناس ولا يعبر الفرائض من النوافل لا يجزئه وقيل يجزئه ماصلى في الجماعة اذا نوى صلاة الامام انما مسم اعتقد ان الكل فرض جازت صلاته والسادس لا يعلم ان الله تعالى على عباده صلوات مفروضة وان كان يصليها لا وفاتها لم يجز انتهى

## فصل

هو لغة الحاضر مصدر بمعنى الفاعل كرجل عدل اى فاصل بين ما ذكر قبله وبعده او بمعنى المفعول اى مفصول عن ما قبله خبرا مبتدأ وعرفا طائفة من المسائل (قوله واذا اراد) المعنى ادعى العيني ان هذه الواو تنلق من افواه المشايخ وتسمى واو الافتتاح واعلم ان هذا النصل مشترك بين المصلين والمختص بالتمتدى ان يحاذى تكبيره تكبيرا مامه فانه افضل عنده وعندهم ما يوصله بتكبيره اى يوصل الف الف الله برأه كبر وهو احوط وارفق فلا تدرك فضيلة التحريمه الا بالاحاطة عنده وعندهما الى وقت النساء على الاصح وقيل الى نصف الفاشحة والى آخرها وهو المختار خلاصة وقيل بالركعة الاولى وحجج وقيل بالتأسف على فوات التكبير معه ويجب ان تكون البدأة بلفظ الله حتى لو قال اكبر الله لا يصح عنده ابوالسعود عن البرازية (قوله لو قادرا) مختاره ما يأتى من قول المصنف ولا يلزم العبار الخ (قوله لا افتتاح) اى افتتاح الصلاة ولا بد من نية ذلك حتى لو اراد الاعلام فقط لا يكون شارعا (فرع) متى فسد الاقتداء لا يكون شارعا في صلاة نفسه لانه قصد المشاركة وهى غير صلاة الانفراد (قوله اى قال وجوب الله اكبر) ظاهره انه لو قال كبير او الكبار او الاكبر لا يكون آتيا بالواجب ويجوز ولومده ففرغ المأموم قبله يجوز عندهما لا عند ابي يوسف وتعامه في التهر (قوله ولا يصير شارعا) الاولى التفرغ (قوله هو المختار) وهو قول ابي يوسف ومحمد وهو ظاهر الرواية عنه لان التعظيم الذى هو معنى التكبير حكم على المعظم فلا بد من الخبر وقيل يكون شارعا بالابتداء وفائدة الخلاف انظر فيما اذا ظهرت على عشر وفي الوقت ما يسع الاسم الشريف فقط لا تجب الصلاة على ظاهر الرواية وتجب على مقابله (قوله فلو قال الله مع الامام الخ) مما يظهر فيه ثمرة الخلاف كما في الجهر (قوله ولو ذكر الاسم الخ) مكرره ماسبق فان المراد بالصفة الخبر ومع ذلك هو ضعيف مبنى على غير ظاهر الرواية حلي (قوله بالخلف) اى افتراضا ولو حذف المصلى او الخالف او لاذا نجح المد الذى في اللام الثانية من الجلالة وحذف البهاء اختلف في صحة تحريمه وانعتاد بمنه وحل ذبيحته فلا يترك ذلك احتياطا ابوالسعود عن الشربلى (قوله احد المهمزين) هما هـ ز الله واكبر فانه مفسد وان لم يتمعه (قوله ونعمه كقر) اى تعبد المذموم قصد الاستغناء المقضى سبق الشك اما مجرد قصد المد لا يوجب كفرا على الظاهر حلي قلت وبوقيد قوله في الجمع لان المد قد يكون "محرر" (قوله وكذا الباء في الاصح) وقيل لا تفسد كما ذكره الحلبي في شرح النية وجه الاصح انه يصير جمع

(ودفع السعال ما استطاع) لانه بلا عذر مفسد  
فتجنبه (والقيام) لامام وموت الخ  
حلي على العلاج (ان كان الامام يتقرب  
على الصلاة ابن كمال) حلي على الصلاة  
المحراب والا فتقوم حلي على الصلاة  
الامام على الاظهر وان دخل من قدام فاموا  
الامام على الاظهر وان دخل من قدام فاموا  
حلي يتبع بصبرهم عليه الا اذا قام الامام  
نفسه في مسجد فلا يقفوا حتى يتم آقامته  
طهريته وان خارجة فاموا كل صف يتقرب اليه  
يجوز (وشروع الصلاة) ولو انشأ حتى اتى بالاباس  
قد قامت الصلاة) ولو انشأ حتى اتى بالاباس  
به اجما وهو قول الثاني والمختار للمصنف  
اعدل المذاهب كما في شرح المجموع  
وفي القهستاني معنى الخلاصة انه لا ترض  
وقوع) لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض  
وسنن اجزاء فتنبه والله اعلم  
فصل

(واذا اراد التبرع فيما كبر) لو قادرا  
(لا افتتاح) اى قال وجوب الله اكبر ولا يصير  
شارعا بالابتداء فقط كالله ولا يصير  
المختار فلو قال الله مع الامام واكبر قبله  
او ادرك الامام راكعا فقال الله فاما واكبر  
راكعا لم يصح في الاصح كما لو فرغ من الله  
قبل الامام ولو ذكر الاسم بالاحذف  
صح عند الامام ولو ذكر الاسم بالاحذف  
انما احد المهمزين في الاصح  
تفر وكذا الباء في الاصح



وخورية وهي لغة خريستان وبها كان يتكلم الملوك والاشراف في الخلا وموضع الاستغراق وعند التعري  
للحمام ومربانية منسوبة الى سريان وهو العراق حلبي (قوله وشرط اعجزه) المعتمد قوله (قوله وجميع اذكار  
الصلاة) من تعود وتسمية وتسبيح وتسميع وسلام تحليل او السجود (قوله او امن) بمد الهمزة من الاعيان بحرف  
لا من الامان وهل حكمه كذلك بحرف (قوله او سلم) اي قال السلام عليكم بها (قوله او شهد عند حاكم)  
اولا عن اوحلف لا يدعوفلا نافذ عام بالفارسية (قوله ولم ازل وعتت عاطسا) لا يظهر فرق بينه وبين ود السلام  
حلبي (قوله عاجزا) اسم فاعل من اعجز خلاف القدرة حموي وهو قيد للقرأة فقط وما قبلها يصح بغير  
العربية مع القدرة عليها اتفاقا (قوله وجعل العيني الشروع كالقرأة) في انها لا تجوز بغير العربية الا عند  
العجز (قوله ولا سند بقويه) بل الوجه الجواز لان المقصود التعظيم وهو يحصل باي لغة كانت (قوله فظاهره)  
اي جعل التناوخرانية رجوعهما اليه في جواز الشروع بغير العربية مع القدرة عليها لا هو اليهما اي  
في الشروع بل في القرأة وقوله كالمتناي حيث قال كالوشرع بغير عربية ولم يقيد بقول فمشترط الى الاتفاق  
(قوله حتى الشربلاي) عطف على كثير فخرج عن القاصر من اوحى ابتدائية واخر بمحذوف اي اشبهه عليه  
(قوله قرأ بالفارسية) اي مع القدرة على العربية (قوله او التوراة) عطف على المحذوف المنصوب اي قرأ  
القرآن بالفارسية او التوراة حلبي ومثل ما ذكر الزبور (قوله ان قصة تفسد وان ذكر لا) هذا التفصيل جمع به  
بين ما في الهداية من ان ذلك لا يفسد حتى لو قرأ من العربي ما تصح الصلاة زيادة عليها صحت وبين ما ذكره  
الذسني وقاضي خان من الفساد (قوله والحق به) اي بالمدكور من قرأته بالفارسية الخ الشاذ اي فيفصل  
فيه هذا التفصيل وجمع به بين قولي الفساد وعدمه لكن لا يكتفى به (قوله الاوجه) انه لا يفسد ولا يجزى اي  
بخلاف القرأة بالفارسية وما بعده فان القرأة بها مع القدرة على العربية ليست قرأنا أصلا لانصرافه  
في عرف الشرع للعربي فاذا قرأ قصة بها كان متكلما بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرأ ان الان في قرأ آيته  
شكافلا تفسد به ولو قصة واول صاحب المحيط قول شمس الأئمة في اصوله بالفساد على ما اذا انقصر عليه  
واستعبد من كلام صاحب التهران الشاذ ما زاد على العشر للشك في قرأ آيته اما ما زاد على السبعة الى العشرة  
فهو في حكمها (قوله كالتجبي) اي كما اذا قرأ القرآن حرفا فانه لا يفسد ولا يجزى حلبي (قوله لا اكثر)  
كالثلاث فافوز ذلك لان الآية والايتين قليل والقليل عفو وما زاد كثيرا لا يعفي حلبي بالضرورة والا فلا حرج  
(قوله وبكره كتب تفسيره تحتها) وجهها انه يقع الجهال في فهم كلام الله على خلاف ما هو عليه وهذا  
التعليل يقتضي ان لا فرق بين الفارسية وغيرها حلبي لاسيما وقد ورد الامر بتجريد المصاحف من غير القرأة ان  
(قوله بمشوب) اي مخلوط (قوله وبسجلة) لانها للتبرك كانه قال بارئلي وظاهره ان يلبى ترجمه وفي شرح المنية  
انه الاشبه وفي السراج هو الاصح وفي فتاوى المرغيناني هو الصحيح وهذه النصوص تظهر انه لا عبرة ببحث  
صاحب البحر الجواز دليل جوازها على الذبحة وقد اشترط لم الذكر ان المصاحف (قوله واللهم) معناها الله وضمة  
الهاء فيه هي الضمة التي بين عليها النادى والميم عوض عن حرف النداء فلا يجمع بينهما بحرف وهو قول  
البصريين (قوله فانه يجوز فيهما) اي في الشروع والذبح وقوله في الاصح مقابلة عدم الضمة لان معناها بالله  
أما بخبري اي انصدناه بخذف حرف النداء والجله اختصارا وابقيت الضمة والميم عوضا عن الجله فيجمع  
بينهما وبين حرف النداء وهو مذهب الكوفيين ورد بقوله تعالى واذا قالوا اللهم ان كان هذا هو الحق ولهذا  
صحح المشايخ القول الاول وقيل ان الميم كتابة عن اسماء الله تعالى ويشهد له قول النضر بن شميل من قال  
اللهم فقد دعا بجميع اسمائه ولهذا قبله الاسم الاعظم بحرف (قوله كيك الله) لا يمحى خلافا في المنية في صحة  
الشروع به وهو يقتضي الاتفاق على الضمة به نحر ويجوز اثبات الالف والهمزة وحذفهما وحذف الهمزة  
فقط اه حلبي فان قلت انه مشوب بجاحته لان معناه ادعو الله اجيب بان الدعاء هنا معناه الذي لا طلب  
حاجة معينة (قوله هو المختار) استحسنته كثير من المشايخ ليكون جامع بين الاخذ والوضع المرويين في السنة  
نهر وفي شرح الشربلاي انه يفعل هذا مرة وهذا مرة ولا يورد ان النبي عليه السلام فعلهما (قوله والخشي)  
اي المشكل نهر (قوله تحت تدبها) الذي في القهستاني والنهر تضع فوق الصدر (قوله بلا ارسال يد في الاصح)  
مقابلته ان يرسلها حال الشاء بناء على ان الوضع سنة القرأة حلبي (قوله ما هو الاعم) اي من القيام الحقيقي

وشرط اعجزه وعلى هذا الخلاف الخطبية  
وجميع اذكار الصلاة واما ما ذكره بقوله  
(او امن اولجا وسلم وسمى عند ذبح) او شهد  
عند حاكم او رد سلاما ولم ازل وعتت عاطسا  
(او قرأ بها عاجزا) فجا نزلها عاقبه القرأة  
بالعجز لان الاصح رجوعه الى قولها  
وبالعجز قلت وجعل العيني الشروع  
وعليه الفتوى قلت وجعل العيني الشروع  
سكا قرأة لا ساق له ولا سند بقويه بل  
سكا قرأة لا ساق له ولا سند بقويه بل  
جعله في التناوخرانية كالشبهة تجوز انصافا  
قظه كانه قد اشبهه على تعيين القاصر من  
فا حقه قد اشبهه على كونه قننه (لا) يصح  
حتى الشربلاي في كل كتبه قننه (لا) يصح  
(ان اذن بها على الاصح) وان علم انه اذن  
ذكره الحدادي واعتبر الزبلي المتعارف  
(فوزج) قرأ بالفارسية او التوراة او الانجيل  
ان قصة تفسد وان ذكر الاوجه انه لا يفسد  
الشاذ لكن في التهران الآية او آيتين  
ولا يجزى كالتجبي ويجوز كتابة آية او آيتين  
بالفارسية لا اكثر وبكره كتب تفسيره تحتها  
بها (ولو شرع) بمشوب بجاحته كتعود  
وبسجلة وحرفه (واللهم اغفر لي اذن كرها  
عند الذبح لم يجز بخلاف (اللهم) الرجل  
يجوز فيهما في الاصح كيك الله (وضع) الرجل  
(يمينه على يساره تحت سرة اخذ ارفعها  
بجنته واهما) هو المختار وتضع المرأة  
والخشي الكف على الكف تحت تدبها  
(كافوزج من التكبير) بلا ارسال في الاصح  
(وهو سنة قيام) ظاهره ان القاعده لا يصح  
ولم اره ثم رأت في جميع الامم المراد من القيام  
ما هو الاعم لان القاعده يفعل كذلك

والحكمى فان القعود فى النافلة وفى الفريضة وما لحق بها العذر كالقيام (قوله قرآن) أى طول وقوله فيه ذكر  
 مسنون يشمل القراءة أن قال تعالى أنا نحن نزلنا الذكر وأراد بالمسنون المشروع فشمل القراءة ودعاء القنوت  
 خاي (قوله وتكبيرات الجنازة) أى وفيما بينهما (قوله لعدم القرار) أى وإن كان فيه ذكر مسنون وهو التسبيح  
 والتحميد درر قوله ما لم يطل القيام فيضع وظاهره بم أى قيام طال وعليه فيض في قيام صلاة التسبيح  
 الذى بين الركوع والسجود (قوله سبحانه الخ) منصوب بفعل من جنسه أى اسبح سبحانه أى انزهك تنزيها  
 وبجودك أى واحدك بجودك وتبارك أى تكاثر خيوار اسمك أى اسمائك وتعالى جددك أى ارتفعت  
 عظمتك على عظمة كل عظيم أو عن ادراك فهمنا ولا اله غيرك بنصبهما ورفعهما ورفع الاول ونصب الثانى  
 وعكسه قهستانى عن المحيط (قوله تاركاً وجل ثنائك) أى على سبيل الاولوية محافظة على المروى  
 فى هذا المحل وفى المنية ان زاده لا يمنع وان تركه لا يؤمر به بجر (قوله الا فى الجنازة) نحوه فى شرح الملتقى عن  
 الحلبي ولم ينسبه عليه المصنف فى شرحه ولا يشبهه فى بجره ولا أخوه فى نهرو ولا القهستانى (قوله مقتصر) (قوله مقتصر)  
 اسم فاعل حال من فاعل قرأ أو اسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانه الخ حلبي (قوله فلا يضم وجهه  
 الخ) ظاهره انه يأتى به أولاً أى قبل الشروع وليس كذلك بل لا يأتى به أولاً ولا بعد الشروع على المعتدل اللهم  
 الا ان يراد بقوله لا يضم لا يأتى به (قوله الا فى النافلة) أى فى أى مع انشاء لان مناهى على التوسع  
 وهو محمل ما روى انه عليه السلام كان يجمع بينهما (قوله فى الاصح) وقيل فسد لانه كذب قال فى البحر وينبى  
 ان لا يكون فى الصحة خلاف لما ثبت فى صحيح مسلم من الروايتين وتعليل الفساد بانه كذب مردود بانه إنما  
 يكون كذباً اذا كان مخبراً عن نفسه لا تالياً واذا كان مخبراً فالفساد عن الكل أه حلبي (قوله الا اذا شرع  
 الامام الخ) افاد بالاستثناء انه يأتى به الامام والمنفرد والمقتدى قبل شروع الامام فى القراءة (قوله وسواء كان  
 امامه يجهز الخ) لما كان قضية المتن جواز الشاء فى المخافة وان بدأ الامام بالقراءة وكان ذلك ضعيفاً حول  
 الشارح عبارة المصنف الى القول الصحيح حلبي (قوله وقيل فى المخافة شئى) وجه ضعف هذا القيل انه اذا  
 امتنع على المأموم قراءة القرآن التى هى فرض فى الصلاة عند قراءة الامام القرآن سراً أو جهرًا فلا يمنع  
 عليه الشاء وهو نزل الى جوامع التخليط والتغليب فى كل أه حلبي (قوله راكعاً أو ساجداً) أى اوقاعداً على  
 ما يشئ صاحب النهر والبحر وقوله ان اكبر رأيه الخ يخالفه ما فى الشربلالية عن الحاشية ادرك الامام  
 فى الركوع يحرم قائماً ويركع ويترك الشاء وان ادركه فى السجود يأتى به بعد الترخيم ويسجد وكذا لو ادركه  
 فى القعدة أه أبو السعود (قوله وكما استفتح تعوذ) افاد بجاء انه لا يترأخى بينهما ولا يأتى بغيرهما بينهما وافاد  
 انه لو قدم التعوذ على الاستفتاح اعاد كفى البحر (قوله بافظ اعوذ على المذهب) وهو المعتمد وقيل بافظ استعبد  
 موافقة لفظ القراءة ورد بان السين والتاء للطلب وموافقة اللفظ مهددة ولا يريد عليه انه هو السميع العليم  
 لان ما بعده محل القراءة لا الشاء بجر والرجيم صفة ذم لا تخصيص ولم يؤمن شيطان ابداً الا شيطان نبينا  
 محمد عليه الصلاة والسلام وشيطان نوح عليه السلام أه قاله سيدى على الاجمورى وقوله سرا صفة لمصدر  
 محذوف وهو اولى من جعله حالاً وان جرى عليه الشرح حيث قال قد لا يستفتح لان وقوع المصدر حالاً وان  
 فاشمعى نهر (قوله كالتنازع) لتعلق الشاء والتعوذ به ولم يكن تنازعا حقيقة لانه لا يقع فى المفعول له والتبيز  
 والحال خلافاً لابن معطى حلبي (قوله القراءة) ذن يقرأ بأت به ومن لا فلا وهو قول الامام ومحمد (قوله تركه)  
 أى لقوات محله نهر (قوله وينبى) راجع الى الصورة الثمانية فقط وفيه انه يلزم منه تأخير السورة عن محلها  
 وفى البحر من سجود السهو وقراءة كثر الفاتحة ثم اعادتها كقراءتها مرتين أى فهو موجب للسهو الا ان  
 يقال ما هنا لضرورة وقوع التعوذ قبل الفاتحة وفيه بعد لما يلزم عليه من ترك الواجب لاجل السنة حلبي  
 ويمكن ان يقال انه مقتدر لكونه كاملاً كقطع صلاة الفرض لاجل سنة الجماعة (قوله أى لا يس) هذا المحل  
 لصاحب النهر دفع به اشكال صاحب البحر حيث قال بعد نقله كلام الذخيرة وظاهره ان الاستعاذة لم تشرع  
 الا عند قراءة القرآن اوفى الصلاة وفيه نظراؤه وجهه انها لدفع الوسوسة فتطلب فى كل ما يحذف فيه منها  
 ونفى السنة لا يشافى انه مشروع على وجه الاستصحاب (قوله فى أى به) أى بالتعوذ المفهوم من تعوذ والمسبوق  
 هو الذى فاته بعض الركعات أه أبو السعود (قوله لا للمقتدى) سواء كان المقتدى ادرك الكل بالجماعة اولاً حقاً

له قرأ فيه ذكر مسنون فيض حاله  
 البناء وفى القنوت وتكبيرات الجنازة له  
 بين (فى قيام بين ركوع وسجود) اهدم  
 القرار (ولا بين تكبيرات العبدین) اهدم  
 الذى كرم لم يطل القيام فيض سراج (وقرأ)  
 كما كبر (سجدة اللهم) تاركاً وجل ثنائك  
 الا فى الجنازة (مقتصر عليه) فلا يضم  
 وجهه وجهى (الاصح) (الا اذا) شرع  
 واما اول المسلمين فى الاصح (كان مسبوفاً)  
 الامام فى القراءة سواء كان (امامه يجهز  
 او مدركا) (و) سواء كان (لا يأتى به) لما فى النهر  
 بالقراءة (اولاً) (و) انه (لا يأتى به) فى قيام بينى ما لم  
 عن الصغير ادرك الامام فى القيام بينى ولو ادركه  
 يبدأ بالقراءة وقيل فى المخافة بينى ولو ادركه  
 راكعاً أو ساجداً ان اكبر رأيه انه يدركه  
 اتي به (و) كما استفتح (تعوذ) بافظ اعوذ على  
 المذهب (سر) قيد للاستفتاح ايضا فهو  
 كالتنازع (قراءة) فلو تركه بعد الفاتحة  
 تركه ولو قبل اكتمالها تعوذ وينبى ان  
 يستأنفها ذكره الحلبي ولا يثم هذا التلخيص  
 اذا قرأ على استاذة ذخيرته لا يسر فليحفظ  
 (فياقنى به) (لا للمقتدى) (لا للمقتدى)

لعدمها (ويفسر) الامام التتعود (عن)  
تكريرات العبد) قرآنه بعدها (و) كما تهود  
(ج) غير المؤتم، فقط البسالة لامطاني  
الذكر كما في ذبيحة (لا) تسمن (في) اول  
(كل ركعة) ولو جهرية (لو سرية) ولا تكبره  
القائمة والسورة (فاقا) ولو سرية ولا تكبره  
اتفاقا وما جمعه الزاهدي من وجوبها  
ضعفه في البحر (وهي آية) واحدة (من)  
القرآن) كله (انزلت) الفصل بين السور  
ما في النمل بعض آية اجساما (وليس من)  
القائمة ولا من كل سورة (في الاصح) فحرم  
على الجنب (ولم تجز الصلاة بها) احتياطاً  
على تكبرها حدتها (ثم) اختلاف ما قلنا  
(فيها) كما هي (قرأ المصلي) لو اقاماً او منفرداً  
القائمة (و) لو كانت الابعة او الاذان اهدل  
او فلا (ان) ولو كانت كراهة التمسيم  
ثلاث آيات قصار انتفى التنزيه الا بالمسنون  
ذكره الحلبي ولا يقتضي التنزيه الا بالمسنون  
(وامن) بما اوصى به بل تقصر مع احدهما  
تسديداً او حذفاً به بل تقصر مع احدهما  
ويعمل معهما وهذا مما وردت بحريه (الامام)  
سرا كما هو منفرد) ولو في السرية اذا سمعه  
ولون مثله في تحميمه وعبد



وأشار بزيادة نحو الى ان الحكم لا يختص بالجمعة والعديد بل كل جماعة كثيرة كذلك وقد بحثه الشرنبلالي  
 (قوله واما حديث الخ) واراد على قوله ولومن مثله فان ظاهر الحديث يقتضي ان لا يؤمن المأموم بالاسماع الامام  
 وقوله بمأموم الوجود وذلك لان الشارع طلبه من الامام والظاهر من حال المسلم اتيانه بما امره به الشارع على انه  
 في الحديث لم يصح بالسمع فيجوز ان المراد اذا علمتم وقوله بدليل اذا قال الخ بالنسبة الى المذكور انتهى التعارض  
 بين الحديثين وقام الحديث الاول فانه من وافق تأمينة تأمين الملائكة غفر له والاصح ان المراد الموافقة في الوقت  
 وقيل في الصفة والخشوع والاخلاص والملائكة هم الحفظة وقيل غيرهم بدليل رواية مسلم فانه من وافق قوله  
 قول اهل السماء ويمكن الجمع بان الحفظة يؤمنون ولا يفتنى الى اهل السماء فيؤمنون وان الحفظة من اهل  
 السماء لانهم من الملائكة الذين يتعاقبون في الصعود اليها (قوله ثم كما فرغ يكبر) بيان للسنة بلاحد في اول الله  
 واول اكبر والافسد وآخر كل ولا فسد بعد آخر الثاني واخطأ بالاول كما في الجوى كالوترك الادم الثانية ومدها  
 صواب الان خشن بزيادة الف بعدها فيكره ولا يفسد على المختار مكية (قوله مع الخطاط) هو الاصح لانه  
 المروى وثلاثا تخلو حالة الخرو عن الذكر وبعضهم يجعل ابتداءه مع ابتداءه وآخره مع الاستواء ويمكن رجوعه  
 الى الاول وان خالف بينهما في البحر (قوله ولا يكبره وصل القراءة بتكبيره) مثله ان يقول واما بنعمة ربك  
 فحدث الله اكبر بكسر الشاء المثلية للقاء الساكنين حلي اى مع ايقاع كل من التكبير والقراءة في محله  
 (قوله لا بأس به) ضعيف لما يلزم عليه من ايقاع القراءة في غير محلها وتأخير التكبير عن محله (قوله وضع  
 يديه) الوضع واخذ الركبتين والتفريع سنة ابو السعود الا ان التفريع يختص بالرجال (قوله لا يمكن) اى ليكون  
 امكن في اخذ الركبتين (قوله ويسن ان يلقى الخ) اى في الركوع والسجود ابو السعود (قوله وينصب ساقيه)  
 وجهلها مشبه القوس كما يفعله كثير من العوام مكروه ومن السنة في الركوع استقبال الاصابع القبلة  
 بحر (قوله ويسوى ظهره بجزءه) فلا يرفعه ولا يخفضه نهر (قوله واقله ثلاثا) وذلك اذ ادى الى كمال السنة  
 فيزيد الى خمس اوسع واتسع ويختتم بالوتر الا ان يكون اماما فلا يطيل عليهم بحر وافاد ان اصل السنة يحصل  
 بالمرة والمرتين وثلاثا منصوب بفتح الخافض اى حاصل بثلاث وهو سماعي ولو اتى المصنف على تركيبه  
 سلم من هذا (قوله كره تنزيها) هو المعتمد وقال ابو مطيع الجني تليذ الامام بافترضها ومال الحلبي الى الوجوب  
 وروى عن الامام احمد وجوبه مرة فان تركه عمدا فسدت وسهوا سجد له فبأكد الاتيان به خروجاً من  
 الخلاف (قوله وكره تحريعا طالة ركوع) اما الانتظار قبل الشروع في غير ما يكبره تأخيره كغرب وعند  
 ضيق وقت فالظاهر عدم الكراهة ولولمعين الا اذا نقل على القوم (قوله ان عرفه) عليه حل ما روى عن الامام  
 اخشى عليه امر اعظيا وهو الزيادة الذي هو شرك العمل ومن فسره بخشية الكفر والكفر بالفعل كما وقع  
 في المجتبى فليس على ما ينبغي كما في البحر وقوله والا فلا بأس به بقيد انه خلاف الاولى والضمير فيه يرجع الى  
 الطول المأخوذ من الاطالة (قوله ولو اراد به التقرب) افاد ان الامور بمقاصدها ويظهر ان من التقرب  
 ما لو اطال الامام الركوع لادراك مكبر لورفع الامام رأسه قبل ادراكه ركع منفردا وظن ادراك الركعة  
 كما يقع لكثير من العوام فيسلم بناء على ظنه ولا يتمكن الامام من امره بالاعادة او الاتمام (قوله على لزوم  
 المتابعة) المراد بالزوم الوجوب ولو عبره لكان اولى لموافق ما يأتي له وقوله في الاركان لا يظهر في قوله  
 انه لو رفع الخ لان الرفع من الركوع سنة او واجب وقد قدمنا ان وجوب المتابعة لا ينحصر الركن بل يكون  
 في الواجب (قوله وجب متابعتها) فترك السنة لتحصيل الواجب (قوله وكذا مكسه) وهو ان يرفع المأموم  
 رأسه من الركوع والسجود قبل ان يتم الامام التسبيحات حلي (قوله فيعود) اى المقتدى وجوبا ولو لم يعد  
 ارتكب كراهة التحريم حلي (قوله ولا يصير ذلك ركوعين) لان عوده بتيمم للركوع الاول لا ركوع مستقل حلي  
 (قوله لوجوبه) علمه غير متبعة فان المتابعة واجبة ايضا (قوله جاز) اى من غير كراهة لانه قد تعارض واجبان  
 فيخير من غير كراهة واستظهر الحلبي حل المواز على الصحة واثبت كراهة التحريم لان التمسيد يفوت الى البدل  
 وهو بعيد (قوله ثم يرفع رأسه من ركوعه) وليس في الرفع دعاء وما ورد محمول على النفل ابو السعود (قوله مسجعا)  
 اى مقارنا للرفع ولو آخره حتى استوى لا يأتي به وقيل يأتي به بحر والتسبيح دعاء من الامام للمؤمنين بقبول  
 حمدهم المترتب عليه الغفران لهم وضمن جمع معنى اجاب فعدها باللام وقيل اللام بمعنى من ذكره القهستاني

واما حديث اذا امن الامام فامضوا من التعليق  
 بمعلوم الوجود فلا يتوقف على اتمام الامام  
 بل يحصل تمام المتابعة بدليل اذا قال الامام  
 ولا انصاليين فهو لولا امين (ثم) كما فرغ (يكبر)  
 مع الخطاط (الركوع) ولا يكبره وصل  
 القراءة بتكبيره ولو بقي حرف او كلمة فاقمه  
 حالة الخرو لا بأس به عند البعض منية  
 المصلى (ويضع يديه) لتمكن ويسن ان يلقى  
 وينزع اصابعه (ويستططه من)  
 كعبه وينصب ساقيه (غير رافع ولا منكس)  
 ويسوى ظهره بجزءه (غري رافع ولا تركه)  
 رأسه ويسج قبيته (ثلاثا) فلو تركه  
 او قصه كره تنزيها (قوله) لا بأس به  
 او قرة لادراك التقرب الى الله تعالى  
 بأس به ولو اراد به التقرب الى الله تعالى  
 لم يكره انفا لانه نادرتسمى مسئلة  
 الربا فينبغي الجزع عن (و) اعلم ان مما ينبغي  
 على لزوم المتابعة في الركوع والسجود (قبل ان  
 الامام رأسه) من التسبيحات الثلاث (وجوب  
 تسبيح المأموم التسبيحة فيعود ولا يصير ذلك  
 متابعته (وكذا مكسه) فاعلم ان لا يتابعه بل  
 ركوعين (بجلا في التمسيد) فانه لا يتابعه بل  
 (قبل اتمام المؤمن التمسيد) فانه لا يتابعه بل  
 تسبيح لوجوبه ولو لم يتم جاز ولو سلم والمؤمن  
 في ادعية التمسيد تابعه لا نهائيه والناس  
 عنه خافون (ثم يرفع رأسه من ركوعه)





وجوب الجمع كان احسن اذ يرتفع الخلاف بناء على حمل الكراهة منه على كراهة التعریم بقول الامام  
بكرهه الاقتصار على الانف المراد بها كراهة التعریم وهي في مقابلة ترك الواجب وقوله ما بعد الاجزاء  
المراد به عدم الحل وهو كراهة التعریم فالسجود على الجبهة واجب اتفاقا لانه مقتضى الحديث والمواظبة بجر  
عن السكينة (قوله كما حرره في شرح الملتقى) حيث قال به بقول المصنف وقيل لا يجوز الاقتصار على الانف  
الامن عذروا اليه صح رجوع الامام كما في الشرنبلالية عن البرهان وعليه الفتوى كما في الجمع وشرحه والوقاية  
وشرورها والموهرة وصدور الشريعة والعون والبحر والنهر وغيرها وانما اكثر من النقل لارد على  
ابن الهمام في البحث الذي نقله عنه صاحب البحر قريبا (قوله وفيه) اي شرح الملتقى (قوله ولو واحدة)  
في التركيب حرازة فلو قال وتكني واحدة لكان اولي وفي ابن امير حاج انه لا بد من وضع باطن الاصابع ولا يكفي  
ظاهرها وهذا مما الناس عنه غافلون اه وقد قدمناه عن الشرنبلالي واليه يشير قول الشرح نحو القبلة  
لانه انما يتأتى الاستقبال بذلك (قوله تنزيها) لما كان في المصنف اشتباها فانه جعل الكراهة في الاقتصار  
على احدهما وفي السجود على الكور واحدة وهي في الاولى تحريرية وفي الثانية تنزيهية اشار الى توضيحه وقد  
افاده في البحر (قوله بكون) الباء بمعنى على كافي ابى السجود وهو يرفع السكاف كما ضبطه في القاموس  
والذي في الشرا ملسى على المواهب عن عصام انه بالضم وبالفصح شاذ وهو دور العامة والتعبير بالمفرد  
ليس قيذا قال في البحر وشار بالكور الى ان كل حائل بينه وبين الارض متصل به فان حكمه كذلك فالمدار  
على وجدان حجم الارض (قوله الا العذر) كمرور فلا يكره لان النبي عليه الصلاة والسلام وامهاته  
كانوا يفعلونه لشدة الحر بحر وهذا دليل صحة السجود (قوله عندنا) وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه  
لا يجوز (قوله كما مر) اي في قوله وقيل فرض كبعضها وان قل حلي (قوله اي ولم نصب) الاولى حذف الواو  
لانه بيان لقوله مقتصرا ويحتمل ان العطف للتفسير وقوله جبهته اي على القول بجبهتها وقوله ولا نفيه  
اي مع الكراهة بناء على عدم تعيين الجبهة (قوله على محله) اي السجود (قوله وان يجدهم الارض) نفسه  
ان الساجد لو بالغ لا يفسد رأسه المبلغ من ذلك فضع على طنفسة وحصى وحلطة وشعر وسرير وجعله ان  
كانت على الارض لا على ظهر حيوان كبساط مشدودين اشجار ولو سجد على الارز والذرة لا يجوز لعدم  
الاستقرار ولو كانت في جوف القمح والقمح والتبن يضع عليها ان وجد الحزم بحر (قوله والناس عنه  
غافلون) راجع الى اصل المسئلة وهو السجود على الكور مع اشتراط وضعه على الجبهة فانما شاهدنا كثيرا من  
العوام يسجدون على الكور وهو على اعلى الجبهة (قوله فيصع اتفاقا) مقتضاه ان مكته على النجاسة مقدار  
اداء ركن لا يبطل ومقتضى قولهم اذا وقعت عليه نجاسة وبقيت عليه مقدار اداء ركن بطلت ان يكون  
سجوده عليها كذلك الا ان يفرق بين المكان والثوب بمحملها في الثاني لا الاول حلي قلت ينافيه ايضا  
ما يأتي في المفصلات ان سجوده على نجس مفسد لها وان اعاد على طاهر اللهم الا ان يفرق بالحائل هنا وعدمه  
هنا فهو بعيد (قوله وكذا حكم كل متصل) اي بشرط طهارة ما تحته (قوله لوعذر) وذلك كوجع بظهره  
ولو غير عذر لا يجوز (قوله لا ركبته) اي عند العذر لكن بكفيه عن الابعاء (قوله لكن صحح الحلبي الخ) الخلاف  
مبنى على ان الشرط في السجود وضع اكثر الجبهة او وضعها وان قل وله ما من الركبة لا تستوجب اكثر الجبهة  
وقد علمت ان الاصح هو الثاني فلذلك صحح الحلبي الجواز حلي (قوله وكه) اي تحريما (قوله بسط ذلك) اي الكم  
او فاضل الثوب واخر داسم الاشارة لان العطف باو (قوله ان لم يكن ثمة) اي في موضع السجود (قوله لانه ترفع)  
اي دليله والكراهة مقيدة بقصد ذلك كما في البحر (قوله والا يكره ترفعا) فيه ان المقابلة ليست كما ينبغي بل  
الذي يقتضيه التركيب ان يقول في الاول وقصد الترفع بدلا عن قوله لانه ترفع والاى وان لم يقصد الترفع فان لم  
الخ كما صنع في البحر حلي (قوله كان مباحا) جمع في البحر بهذا التفصيل بين من عبر بالكراهة ولا بأس والاباحة  
(قوله ان لدفع التراب عن وجهه كره) لانه ما دام عليه نصيبه الرحمة فلا يزال شيئا اي الاغرض صحح (قوله  
بسط الخرقه) اي تحت الوجه وقد فعله الامام (قوله لانه اقرب للتواضع) ولانه ارغم للشيطان بدفع وسوسته  
بالنجاسة (قوله للزحام) بكسر الزاي ومعناه الضيق كما في القاموس وهو قيد فلو وجد فرجة لا يجوز ذلك  
(قوله لم اره) اصله للشرنبلالي وبأى لله ستانى جوازه على الغنذين (قوله مصل صلاته) قيذان ولا يشترط

(تراب او حصاة) وحر او برز لانه ترفع (والا)  
يكره ترفعا فان لم يرفع اذى (لا) بأس به فبكره  
تنزيها وان خافه كان مباحا وفي الزيلعي ان  
لدفع التراب عن وجهه كره وعن عمامته لا  
وجع الحلبي عدم كراهة بسط الخرقه ولو بسط  
النساء جعل كتفه تحت قدميه وسجد على  
ذيله لانه اقرب للتواضع (وان سجد للزحام  
على ظهره) هو قيد احترازي لم اره (مصل  
صلاته) التي هو فيها (جاء) الضرورة (وان لم  
يصلها) بل صلى غيرها اولم يصل اصلا  
او كان فرجة (لا) يجمع بشرط في الكفاية  
او كان ركعتي الساجد على الارض  
كون ركعتي السجود عليه على الجواز  
في الجنب سجود السجود ستانى في الجواز  
فالشرط خمسة لكن قيل القهستانى في غير  
ولو الثاني على ظهره كل ما كور بل على  
المصل بل على ظهره العذر (ولو كان موضع  
غير الظهيرة الغنذين العذر) القديم بقدر  
سجوده ارفع من موضع القدمين بقدر  
لبنين منصوبين (جاء) سجوده (وان  
اكثر) الارضه كما مر واصابع مقدار  
وهي ريع ذراع عرض عشرة اصبع  
ارتفاعها نصف ذراع عرضها (في غير  
ذكره الحلبي) وينظر عرضها (الظهير  
رعة) ويباعد بطنه عن الخدي (الظهير  
كل عضو بنفسه حتى كانهم جسد واحد  
المقصود اتحادهم حتى كانهم جسد واحد  
(ويستقبل بالطرف اصابع رجليه القبلة  
ويكره ان لم يفعل ذلك كما يكره لو وضع قدما  
ورفع اخرى لا عذر) ويستحب فيه ثلاثا  
كلما (والمراد تنفض) فلا يبدى عضديها  
(وتلصق بطنه بعنقه) لانه استرو حرا  
في الخزان انها تخالف الرجل في خمسة  
وعشرين (ثم يرفع رأسه مكبرا ويكفي فيه)  
مع الكراهة (ادنى ما يطلق عليه اسم الرفع)  
كما تحب في الجنب لتعلق الركبة بالادنى

الاتحاد في الصلوة والاداء فيمن المنفردين (قوله جاز للضرورة) اي فلا يضرب ارتفاع موضع السجود اكثر من نصف ذراع (قوله وشرط الخ) في الكفاية هذا متفرع على ان وضع الركبتين فرض (قوله لكن نقل القهستاني الخ) وفيه عن الجلاي ان السجود التآخير حتى يزول الازدحام (قوله وعلى ظهر غير المصلي) الظاهر ان الازدحام ليس قيداً حتى لو سجد على مرتفع اكثر من نصف ذراع فكذلك وعلى ما في القهستاني لا يشترط الازدحام (قوله جاز سجوده) هل هو مع الكراهة يجوز (قوله كما هو) اي في السجود على الظهر فانه ارفع من نصف ذراع حلبي (قوله ويظهر عضده) اي يجافيها عن جنبه لما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد فوج حتى يبدو ياض اي يظه (قوله في غير زحمة) بان يكون منفردا او في ساعة لازحام فيها (قوله ليظهر كل عضو بنفسه) فلا تعتد الاعضاء على بعضها ولانه اشبه بالتواضع والبالغ في تمكين الجبهة والانقباض من الارض وابعد من هيئات الكسالى فان المنسبط يشبه الكلب وبشر حاله بالتم اون بالصلاة وقلة الاعتناء بهاجم (قوله فان المقصود الاتحادهم) اي والاتصاف باليق بالاتحاد (قوله ويكره) اي تنزيها (قوله كما يكره الخ) الظاهر انها تحرمة لانه من العبث (قوله كما هو) اي من ان اقله ثلاث وانه لو تركه او قصه كره تنزيها حلبي (قوله تنفض) اي تنضم بعض اللحم الى بعض ابوالسعود (قوله وتلتصق) بالصاد والزاي قاموس (قوله في خمسة وعشرين) انها ترفع يديها الى منكبيها وتضع يديها تحت يديها ولا تجافي بطنها عن غنيتها وتضع يديها على غنيتها بحيث تبلغ الاصابع ركبتيها وهذا بناء على ما نقل عن الطحاوي ان الرجل يأخذ الركبة ويفرق اصابعه كافي الركوع والمعتمد خلافه ولا تفتح ابطنها في السجود وتجلس متوكة في التشهد ولا تفرج اصابعها في الركوع ولا تؤم الرجال وتكره جماعة من تنقب الامام وسطه ولا تصب اصابع القدمين وظاهره لا يقرض في حتم اوضع بعض الاصابع فاقرضه خاص بالرجال وفيه ما فيه به عليه ابوالسعود ولا يستحب في حقها الاسفار بالغير ولا يستحب في حقها الجهر بالقراءة في الجهرية ولا يخرج في ساعة ولا تؤذن وتؤخر الصلاة عن فراغ امام الرجال ولا يخرج لجمعة وعيد من نصف لضع المار ولا تسبح ولا تعتكف في المسجد قال صاحب البحر والتنعيق في حقها لا حرم هذا الا حرم عدم المحصر (قوله مكبرا) افاد به طلب المقارنة (قوله مع الكراهة) اي التحريمية نظر لما قال بالوجوب كالحق والحلي وان كان اصل المذهب السنية ولا تصح على قول ابى يوسف للاقتراض عنده وليس بين السجدة ذكر مسنون وهو المذهب عندنا وكذا بعد الرفع من الركوع وما ورد فيهما فصح حمل على التبعه قال يعقوب سألت اباحنيفة عن الرجل يرفع رأسه من الركوع في القريضة يقول اللهم اغفر لي قال يقول بساكت الحمد وسكت ولم ينه صريحا عن الاستغفار لقوة احترازه ويعقوب هو ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد بن جعفر بن معاوية الحلبي وسعد بن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان فيمن عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم ادمع رافع بن خديج وابن عررضي الله تعالى عنهما ووفى سعد بالكوفة وصلى عليه زيد بن ارقم قال ابو يوسف اتى جدي سعد الى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق فاستغفره ومسح براسه فذلك المسحة فيها الى الساعة واتخذ كرمه ابا يوسف باسمه دون كنيته في الجامع الصغير لضع ايام التوسية في التعظيم بين الشيخين لان الكنية للتعظيم وكان محمد مأمورا من جهة ابى يوسف ان يذكره باسمه حيث يذكر اباحنيفة فمن هذا قال بعض مشايخنا يضاري من الادب ان لا يدعو بعض الطلبة بعضهم بلقظه ولا عند استاذهم احترازا عن التسوية في التعظيم بين الاستاذ والتلميذ غاية البيان (قوله كما جمع في المحيط) واختاره في السكا في وهو بمعنى قول من قال انه اذا رفع رأسه عند ما تمر الريح بينه وبين الارض جازو صح في البداية انه لو كان بحيث لا تشكل على الناظر انه رفع يجوز (قوله بل لو سجد الخ) هذا الفرع لا يفرج على رواية من الروايات لانه لا يرفع فيه اصلا (قوله ويصح في الهداية الخ) مفرع على وجوب الرفع والتعديل كما نقله الطحاوي حلبي وانت خبير بان التعديل هو استواء الخلسة مع تسكين الجوارح ولو سجد على هذا القول (قوله تتم بالرفع عند محمد) وعند ابى يوسف بالوضع وقرة الخلاف في الواحد وهو ساجد فذهب ونوا بعد السجدة عند محمد لا عند ابى يوسف وفيما اذالم بعد على الرابعة واحداث في السجدة الاولى من الخامسة تومنا وقد عند محمد وبطلت عند ابى يوسف حلبي (قوله كالانزلة اتفاقا) يطلب الفرق (قوله لما من) ان الطمأنينة سنة او واجب او فرض حلبي (قوله ويضع يديه)

كسائر الاركان بل لو سجد على لوح تنزع فسجد بالرفع اصلاح وصح في الهداية انه ان كان الى القعود اقرب صح والا فلا وجهه في النهر والشر لا لاية ثم السجدة الصلواتية تتم بالرفع عند محمد وعليه القنوي كالانزلة اتفاقا مجمع (ويجلب بين السجدة بين مطمئنا) لما امر ويضع يديه على غنيتها (ويجلب بين السجدة بين مطمئنا) منية المصلي (وليس بينهما ذكر مسنون وكذا) (بعد رفعه من الركوع) دعاء وكذا (ليس) (بعد رفعه من الركوع) دعاء وكذا (لا ياتي في ركوعه وسجوده بغير التسليم) (على المذهب) (وما ورد محمول على التفل) (ويكره وسجد) (مطمئنا ويكره التسليم) (على صدور قدميه) (بلا اعتماد وقعود) (استراحة ولو فعل لا بأس به ويكره تقديم احدى رجليه عند التسليم) (واركة الثانية كالاولى) (فيما من) (في بناءه) (وهو ذنبا) (اذ لم يشرع الامرة) (ولا يسكن) (موكدا) (رفع يديه الا في) (سبع مواطن كما ورد بناء على ان الصفا والمروة واحدة نظرا للسعي ثلاثة في الصلاة تكبيرة افتتاح وقنوت وعيد) (و) (في الحج) (استلام) (الحجر) (والصفا والمروة وعرفات والجمرات) (ويجمعها على هذا الترتيب بالنسبة لبعض صحيح وبالنظم لابن الفصيح) (مع سورة عرفات الجمرات فتح قنوت عبد استلم الصفا) (والرفع جدا ما ذنبه) (كالترجمة) (في الثلاثة الاولى) (اما في الاستلام) (الرمي) (عند الجمرتين) (الاولى والوسطى فانه) (يرفع حذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو الجمرتين) (اما عند الصفا والمروة وعرفات فيرفعهما كالاداء) (والرفع فيه وفي الاستقامه مستحب) (في سبط يديه) (حذاء صدره) (لحجر) (لانها قبله الدعاء ويكون بينهما فرجة والاشارة بحصته لغز كبره بكفي والمصحح بعده على

على نخذه كالشهد ولا يأخذهما كالرايح على المعتمد (قوله منية المصل) هذا هو الذي وعده في ما تقدم  
بقوله قلت وبأني معزاة المنية حلي (قوله وما ورد محمول على النفل) أي من أن النبي صلى الله عليه وسلم  
كان يدعو بعد الركوع وبين السجدين بقوله اللهم اغفر لي وارحمني وعافني وفي السجود سجد وجهي  
لذي خلقه وشق سمعه وبصره قبارك الله أحسن الخالقين محمول على النفل فيندب فيه ذلك عملاً بالوارد  
(قوله على صدور قدسية) وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم إذا كان في وتر لم ينهض حتى يستوي قاعداً فتشريع  
إيمان الجواز أو عند كبريته (قوله ولو فعل لأبأس به) أي لو فعل الاعتماد كما في البحر وظاهر الشرح رجوعه  
إلى قعود الاستراحة أيضاً وفيه أنه يلزم تأخير القيام عن محله وسواء كان شيخاً أو شاباً وهو قول عامة العلماء  
قال في البحر والاولى أن يكون سنة فيكره تركه تنزيهاً (قوله فيما ص) من الأركان والواجبات والسنن يجر  
(قوله غير أنه لأبأنى بثناء) لانه للاستفتاح (قوله ولا يسمن مؤكداً) قيده لانه يستحب في غير ما ذكر كالعداء  
كما يأتي (قوله مواطن) المراد ما بين البقعة كروية وعرفات والفعل كالصلاة (قوله كما ورد) أي في حديث الطبري  
من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا ترفع الأيدي إلا في سبع مواطن حين يفتح الصلاة  
وحين يدخل المسجد الحرام فينظر البيت حين يقوم على الصفار حين يقوم على المروة حين يقف مع الناس  
عشية عرفة ويجمع والمقامين حين يرى الجرة كذا في إمداد الفتاح ولما ذكر في الحديث رفع القنوت  
والعيد والاستلام فالدليل المذكور لم يتم ولها أدلة أخرى (قوله نظروا السعي) فانه بينهما وكل شوط  
منه إليها واحد (قوله وخمسة في الحج) صوابه وأربعة لانها تامة السبع وهي بالتفصيل عشر العبدان والجرثان  
والصفا والمروة والاستلام وعرفات والافتتاح والقنوت (قوله فقمس) قبيلة من العرب تنطق بالفعل  
المعتل العين اذ انبى للمعقول بالواو الخالصة فتقول بوع الثوب ونحوه والصحيح بالصاد المهملة العظيمة من  
النساء التامة الخلق صحاح (قوله كالتمرمة) انما ذكره لان صفها مشهورة وان كانت من الثلاث الاول  
فيقاس عليها الاخيران (قوله الاولى والوسطى) اما الاخيرة لا يدعوه عند هالار الدعاء بعد كل ربي بعده ربي ولذا  
لا يدعوه بعد جرة العقبة حلي (قوله والكعبة) أي في الرمي بوا السعود (قوله لانه قبل الدعاء) كالقبلة للصلاة  
فلا يتوهم ان المدعو جل وعلا في جهة العلو والرفع عند الركوع وبعبده مكره لا مفسد وما ورد من سحر كسبح  
الكلام في الصلاة (قوله ويكون بينهما فرجة) وان قلت باسما كفيه ابو السعود (قوله بمسجته) من غير عقد  
خنصر ونصر ونخلق (قوله دعاء رغبة) أي بمرغوب فيه كسؤال الجنة (قوله ورغبة) أي خوف نحو ربنا  
اكتشف عنا العذاب انا مؤمنون (قوله كالمستغث من الشيء) كانه يستغث من العذاب (قوله ودعاء تضرع)  
أي تذل بخصوان العاصي المعترف بالهزيمة والتقصير فإداه بالتضرع ذلك والحالتان قبله لا تخولان عن تذلل  
(قوله ما يفعله في قلبه) أي يجبره على قلبه من الدعاء والخضوع والتذلل القلبي ولما ذكر الدعاء بنظم الكفنيين وكان  
اهل المذهب لم يقولوا به ويحرم حلي (قوله بين النبيه) تنسية اليه بفتح الهمزة حلي واما بكسر فهدر أي اذا  
حلف كما في القاسموس والمراد انه يجعل كلنا النبيه عليا لانه يوسطها بينهما (قوله في المنصوبة) وقيل يوجه  
اصابع المقترنة ايضا بالقدر الممكن حلي عن القهستاني (قوله هو السنة) فلو قولنا اربع فقد خالف السنة  
وقوله والنفل هو المعتمد وقيل بعبده كيف شاء كما في المجتبى عن الجليلي (قوله مفرجة قليلا) بان يجعلها على  
خلفتها (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كما قال الطحاوي لان الاصابع تكون في موجهة الى الارض والنفي للافضلية  
لا لعدم الجواز كما افاده في البحر (قوله كالكمال) حتى قال فالقول بعدمها تخالف رواية والدراية (قوله انه يشير)  
بيان لما في قوله ما صححه (قوله الملقى به عندنا انه يشير) أي بمسجته أي وحدها (قوله خلاف الدراية) وهي كون  
النفي والاثبات القلبي بالاصح موافقا للنفي والاثبات القلبي والدراية مصدر ردي أي علم من باب ربي وادراه  
اعلمه مختار الصحاح والرواية ما رواه محمد في مشيخته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يشير باصبعه ثم  
قال فافعل ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ونضع ما صنع وهو قول أبي حنيفة وقولنا (قوله وبقولنا بالمسجة  
الخ) فيه ان من يقول بالعقد يقول بالاشارة بالمسجة فلا يتم الاحتراز حلي (قوله وفي المحيط انها سنة) يمكن  
التوفيق بانها غير مؤكدة (قوله وبقرأ) أي وجوبا (قوله تشهد ابن مسعود) سعي باسم بعضه الاشرف وهو  
التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله

وجبة سنة في الاصح شرب لالة وفي وقت  
البحر الدعاء اربعة دعاء رغبة يفعل كما هو دعاء  
رغبة يجعل كفيه لوجهه كالمنصوب  
الشي ودعاء تضرع بعقد المنصوب ما يفعله  
ويحلي ويشير بمسجته ودعاء التلبية ما يفعله  
في نفسه (ويعد فراغه من سجدة الركعة  
الناسية بقدر) الرجل (رجله اليسرى)  
فيعملها بين النبيه (ويجلس عليها وينصب  
رجله اليمنى ويوجه اصابعه) في المنصوبة  
(تلقى القبلة) هو السنة في القرض والنفل  
(ويضع يمينه على فخذه اليمنى ويسمى على  
اليسرى ويسط اصابعه) مفرجة قليلا  
(يا عملا اطرافها تتوجه القبلة) ولا يأخذ  
الركبة وهو الاصح تتوجه القبلة (ولا يشير  
بساكنه عند الشهادة وعليه الفتوى)  
كما في الواجبية والتعظيم ما صححه  
وعامة الفتاوى لكن المعتمد ما حلي  
الترجى ولا سيما التأخر عن كمال السلام  
والبنسب والبقا في شيخ الاسلام  
وغيرهم انه يشير بقلبه عليه الصلاة والسلام  
وتسبوه بعد الامام بل في سنن درر البحار  
ويشركه عن الأذكار الملقى به عندنا انه  
يشير باسما اصابعه كما هو في الشرب لالة  
عن البرهان الصحيح انه يشير بمسجته  
وحدها يرفعها عند الذي ويضعها عند  
الاثبات واحترزا بالاصح عاقل لا يشير  
لانه خلاف الدراية والرواية وبقولنا بالمسجة  
عما قيل يعقد عند الاشارة انتهى وفي العملي  
عن النسخة الاصح انها مستحبة وفي المحيط  
انها سنة (وبقرأ تشهد ابن مسعود) وجوبا كما  
يجب في البحر

الصالحين شهدان لاله الا الله واشهدان محمد عبده ورسوله ومما قبل في معناه التحيات العبادات القولية  
 كدعاء وذكر وقنوت والصلوات العبادات البدنية كسجود وركوع وقعود والطيبات العبادات المالية من صدقة  
 فرض ونافلة ونحوها فهو على مثال من يدخل على الملوك يقدم النساء ثم الخدمة ثم يذل المال وقوله وعلى  
 عباد الله الصالحين يشمل كل صالح لله من نبي وملك وغيرهما فينبغي للانسان ان يتصف بهن حتى يدخل في هذا  
 الدماء والعبودية الرضى بما يفعل الحق تبارك وتعالى والعبادة فعل ما يرضى الرب والعبودية اشرف لادامها  
 في العقبى وانقطاع الثانية وفيه نظر اللهم الان يقال المنقطع التكليف بها فلا يشاق وقوعها من غير كافة  
 والصالح من قام بحق الله تبارك وتعالى وحق الخلق واعلم ان من ترك التشهد فقد اخل بقسام الاولوية بترك  
 الشهاد على الله تعالى ويقام النبي بترك اداءه وبالمؤمنين كذلك واختير لفظ شهد دون اعلم واتقن لاستعمالها  
 في الظاهر والباطن دونهما فانهم في الباطن فقط (قوله لكن كلام غيره الى آخره) التشهد لصاحب التوحيد  
 قال اقول عبارة بعضهم اخذ به اولى وتفسيره دعاء القنوت فانه واجب وتخصيصه بالمشهور سنة وقال ابو حنيفة  
 لو نقص من تشهده او زاد فيه كان مكرهاً ولا ان ذكر الصلاة محصورة فلا يراى عليها وجعل الله - ثانياً ذلك  
 في الموضع وجوزت في تشهد التفل من غير ذكر خلاف وهذا مما يؤيد نبيه (قوله وسيزم شيخ الاسلام الخ) اي فهذا  
 يرد بحث صاحب الجهر (قوله وظاهره) اي المصنف حيث قال وبصد الانشاء (قوله لا الاخبار) بقرأ بالجر نظراً  
 لحل كلام الشارح وبالنصب نظر المصنف (قوله للناظرين) من الامام والمأموم والملائكة كما نقل في الغاية  
 عن النووي واستحسنه (قوله لاحكامية سلام الله) الصواب لاحكامية سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله  
 اني رسول الله) ذكر ابن حجر انه عليه الصلاة والسلام تارة كان يقول ذلك وتارة يقول وان محمد عبده ورسوله  
 ابو السعود وفي الموادب وشرحها لسيدى محمد الزرقاني نقلاً عن النووي بعد ذكر انقضاء التشهد مانعه  
 وفي هذا فائدة حسنة وهي ان تشهد عليه السلام بلفظ تشهد نافك ان يقول شهدان محمد عبده ورسوله اه  
 قال الحافظ ابن حجر وكان النووي يشير الى رد ما وقع في الراجح انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في التشهد  
 واشهد اني رسول الله وتعبه بانه لم يرو ذلك صريحاً في تخريج احاديثه للعفاظ ولا اصل لذلك كذلك بل  
 انقضاء التشهد متواترة عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقول شهدان محمد رسول الله وعبده ورسوله ثم قال  
 سيدى محمد فالخاصل انه قالها في مواطن ايس منها التشهد (قوله ولا يزيد في الفرض) اي وما الحق به كالوتر  
 وستة الظاهر القبلية والجمعة القبلية والبعدية وان نظر صاحب الجهر فيها وانظر حكم المند وروضة المذلل  
 الذي اخذ به والظاهر انهما في حكم النفل لان الوجوب فيهما عارض (قوله اجاماً) الاول في التعبير بالاتفاق  
 فان الامام الشافعي وغيره من التابعين قالوا بطلب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول اللهم الان  
 براد اجاماً مذهبي (قوله على المذهب) وقيل بهما بزيادة وعلى آل محمد وقيل بزيادة سرفاوسرين وضعفه  
 في الجهر بانه سرج (قوله فيتمدلى) وهو الذي في الفتاوى وينبغي الاقتناء به كما في الجهر لان القعدة التي بعده هاجع  
 الامام وسط صلواته فيمنع عن الزيادة والتكرير جلي وقيل يسكت قالوا قول اربعة وكلها صحيحة (قوله واكتفى  
 المقترض الخ) قيد به لانه في النفل والواجب تجب القراءة بالقصحة ونحو السورة واشاره ايضا الى انه لا ياتي  
 بالنساء والتعود في الشفع الثاني من الله انفس والواجبات بجهر والظاهر ان النفل المند وفي حكم النفل المطلق  
 (قوله فانها سنة على الظاهر) لكن القراءة فيها شرعت على سبيل الذكر والنساء حتى قالوا ينوي بها الذكر  
 والنساء دون القراءة ولذا خوفت بها في سائر الاحوال وهو يختص بالاذكار واذاسيع يدلها لا يكون مسياً  
 لان المقصود النساء وقد حصل ولكن الافضل الفاتحة فيضرب بين الافضل والفاضل كالحلق مع التقصير ولو قرأ  
 غيرها ان شاء او ذكرها لا كراهة والا كراهة كسورة ابي لهب نهر بحثاً وقوله على الظاهر اي ظاهر الرواية (قوله  
 ولو زاد لا بأس به) فالاولى الاختصار عليها وهذا بحث صاحب الجهر حيث قال والظاهر ان الزيادة عليها  
 سباحة لما ثبت في صحيح مسلم من حديث ابي سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر  
 في الركعتين الاوليين قدر ثلاثين آية وفي الاخرين قدر خمس عشرة آية او قال نصف ذلك اه قال وانما كانت  
 الزيادة خلاف الاولى لما ورد انه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الاخرين بفاتحة الكتاب اه ويحتمل ان  
 المراد بمحدث مسلم انه كان يقرأ في كلتا الاخيرتين بمسح عشرة في كل ركعة فحوسب آيات وهي مقدار

لكن كلام غيره بعيد نديه وتيزم شيخ الاسلام  
 المحدثان الخلاف في الافضلية ونحوه في مجمع  
 الانهر (وبصد الانشاء) كانه يجب (لا الاخبار)  
 له على وجه (الانشاء) كانه يجب (لا الاخبار)  
 وبسمل على نبيه وعلى نفسه واوليائه (لا الاخبار)  
 عن ذلك ذكره في المجتبى وظاهر ان تشهدنا  
 للناظرين لاحكامية سلام الله وصح ان عليه  
 السلام يقول فيه اني رسول الله (ولا يزيد)  
 في العرش (على التشهد في القعدة الاولى) اجاماً  
 (فان زاد اجماعاً) فوجب الاعادة (اوساهيا  
 وجب عليه سجود السهو اذا قال اللهم صل  
 على محمد) فقط (على المذهب) المقفى بالانحوص  
 الصلاة بل تأخير القيام ولو فرغ المؤمن قبل  
 امامه سكت انما قالوا اما السجود فيتمدلى  
 ليخرج عند سلام امامه (المقترض) فبما بعد  
 كلمة الشهادة (واكتفى) فبما سبقت على الظاهر  
 الاولين بالاحتياط (فانها سنة على الظاهر)

(وهو مخير بين قراءة الفاتحة وصحح العيني وجوبها) ونسج ثلاثا وسكون قدرها في النهاية قدر تسجعة فلا يكون مسجيا بالسكون (على المذهب) نسجت الأخير عن على وابن مسعود (ويحصل في الفعل وصل على عن الوجوب) (ويشهد) أيضا (وصلى على الإقتران) كالاول (وهو الصارف الثاني) الذي صلى الله عليه وسلم (وصح زيادة في الخبر وتكرار ذلك حميد مجيد وعدم كراهة الترحم ولو ابتدأه ونسب السيادة لان زيادة الاخبار بالواقع عني ليلول الادب فهو افضل من تركه ذكر الرمي الشافعي وغيره وما نقل بالبايعين في الصلاة فكذب بالواو ونسب ابراهيم لسلامه ايضا والصواب بالواو ونسب ابراهيم لسلامه عليا لانه سمانا المسلمين

الفاتحة فلاحته فيه (قوله وهو مخير) اي بين الافضل والفاضل (قوله وصحح العيني وجوبها) هي رواية الحسن عن الامام وقد علمت ظاهرا الرواية (قوله وفي النهاية قدر تسجعة) قال ابن امير حاج عن السكالم وهو البقي بالاصول حلبي اي لان الفرض مقدرها ويمكن الجمع يجعل مافي النهاية على الافتراض وغيره على الاستصحاب ثم رأيت القمستان في قال واهل المذكور بيان السنة والادب والافتراض مطلق القيام اي من غير ذكر اصلا كما تقدم وفيه عن الشافعي ان التسبيح بقدر الفاتحة (قوله فلا يكون مسجيا بالسكون) اعلم ان التخيير حكى بوجهين التخيير بين القراءة والتسبيح ولو سكت عدا الاساءة ولا سهم عليه في الصحيح من الروايات وهو الذي في الدراية ورجعه في الذخيرة والمجتبي واعتدته في الخاتمة والتخيير بين الثلاث وانه لا يكون مسجيا بالسكون وهو ظاهر مافي البدائع فالمنصف في عبارته نظر الى التخيير الاول وحكم بسنية الفاتحة والشرح نظر الى التخيير بين الثلاث ونفي الاساءة بالسكون والذي يظهر من كلامهم ان الفاتحة سنة مؤكدة للمواظبة وصرفها عن الوجوب التخيير وهو ظاهر كلام الشرح اول وانه لا يكون مسجيا بتركها والا فلا فائدة في استثنائها فان قلت يرد التسبيح فانه لا كراهة فيه على الوجهين قلت لما كان المقصود بها الشفاء قام التسبيح مقامها فاتفقت الكراهة واعلم ان ما نقله في التهر عن الخاتمة من الاساءة بالسكون يخالفه مافي الجرح عنهما من عدم الاساءة به وان تعدد المذكور فيها انتهى الشافعي (قوله لثبوت التخيير عن على الخ) هو في حكم المرفوع لانه مما لا يدرك بالراي يجر (قوله وهو الصارف الخ) بهذا يرد على البدر العيني (قوله الافتراض) الاولى حذفه ليم الاحكام المتقدمة فيه (قوله وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في الجرح الحكمة في ان العبد يسأل الله تعالى الصلاة ولا يصلي بنفسه مع انه مأمور بالصلاة قصوره عن القيام بهذا الحق كما ينبغي فالمراد من الصلاة في الآية سؤالها فالمصلي في الحقيقة هو الله تعالى ونسبها الى العبد مجاز (قوله وصح زيادة في العالمين) يعني بعد قوله كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبعد قوله كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم كما ذكره ابن امير حاج وقوله وتكرار الخ يعني بعد العالمين في الموضعين ولو قال الشرح وصح تكرار في العالمين انك حميد مجيد لكان اخصر وفي قوله في العالمين بمعنى مع وانما ختم الصلاة بهذين الاسمين لان الصلاة مستقلة على الحمد والمجد لا شتما لها على تكرم الله تعالى ورفع الذكر فاسباب ان يختم بهما لان المطلوب في كل دعاء ان يختم باسماء تسميه والمراد بالاول على ما اختاره النووي جميع الامة (قوله وعدم كراهة الترحم) عطف على فاعل صرح وهو المتوارث وعليه اكثر المشايخ وصححه الشرح وهو رد على من منعه لانه نوع ظن بتقصير الانبياء والمعلمين جوازه (قوله ولو ابتداء) اعلم ان صاحب البحر قال عاز بالعافظ ابن حجر وتبعه اخوه في التهر على الخلاف في جواز الترحم وعدمه في التبعية لا في الابتداء فلا يجوز اتفاقا ثم قال واقول عبارة الشرح في آخر الكتاب تقتضي ان الخلاف في الشكل قلت وهو الذي في المواهب وعبارة الشرح اختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بان يقول اللهم ارحم محمدا قال بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لانه عليه الصلاة والسلام كان من اشوق العباد الى مزيد رحمة الله تعالى واختاره السرخسي لوروده في الاثر ولا عيب على من اتبع اه (قوله ونسب) يحتمل ان يقرأ بصيغة المصدر عطا على فاعل صح او بصيغة المجهول وناهر الشرح طلبها في نبيينا وايه الخليل عليهما الصلاة والسلام لاشتراكهما فيها وبصيغة الصلاة على هذا المذهب صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد وترحم على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما ترحم على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد ولا يخفى ان هذه الزيادة مستحبة حلبي بزيادة (قوله لان زيادة الاخبار الخ) الاولى حذف زيادة (قوله نقله الرمي) فيه انه ليس من اهل المذهب اللهم الا ان يقال ان مثل هذا لا يختلف فيه (قوله لن) لان الفعل واوى العين قال الشاعر نفس عصام سودت عصاما وعلمته الكروا لاقداما

حلبي (قوله لسلامه علينا) اي ايله المعراج حيث قال المبلغ امتك مني السلام حلبي (قوله ولانه سمانا المسلمين) كما اخبر تعالى بقوله هو سمانا المسلمين من قبل اي في قوله تعالى ومن ذريتنا مائة مسلمة لك والذين من ذرية



ابراهيم واسماعيل هوسيدنا محمد عليهم الصلاة والسلام والعرب فصلاتنا عليه مجازاة لما وقع منه عليه الصلاة والسلام (قوله اولان المطلوب صلاة يتخذ بها خديلا) وقد اتخذ الله خديلا وزاد بالحجة (قوله وعلى الاخير فالتشبيه ظاهر) لان قصد المشاركة لابراهيم عليه الصلاة والسلام في الخلعة ينافي انفراد نبينا صلى الله عليه وسلم عنه بامور لا توجد فيه لكن يبقى الاشكال في ان التشبيه يقتضي ان الخلعة التي اوتياها صلى الله عليه وسلم دون الخلعة التي اوتياها ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسند كرايل جواب عن ذلك ان شاء الله تعالى حلي (قوله اوراجع لال محمد) فيكون المطلوب صلاة على آل محمد منهبة بصلاة ابراهيم ولاضير فيه فان ابراهيم عليه الصلاة والسلام افضل من آل محمد عليه الصلاة والسلام ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت التشبيه حلي (قوله او المشبه به قد يكون ادنى) وسبب التشبيه على هذا كون المشبه به مشهورا عند السامع فيقع به تقرير حال المشبه في النفس وتقويته اتم موقع وذلك لان الصلاة على ابراهيم والحجة مشهورة عند جميع الطوائف لحسن ان يطالب لمجد والاهل صلاة عليهم مثل ما حصل لابراهيم وآله من ذلك فالعني اظهر البركة والصلاة على محمد وآله في اصناف العالمين كما اظهرتها على ابراهيم وآله فهو من الحاق ما لم يشتهر بما يشتهر لامن الحاق الناقص بالكامل حلي (قوله مثل نوره كشكاة) فان نور الله تعالى اتم واقوى لكن لما كان المشبه امر احسبا من مألوف النفس كان التشبيه اتم من العقليات والمشكاة الطافة غير النافذة والمراد بها اتوبة القنديل الذي يوضع فيها المصباح اي كاتوبة فيه مصباح المصباح في زجاجة وهي القنديل افاده الجلال وقيل المطلوب المشاركة في اصل الصلاة لا في قدرها وقيل المطلوب مقابلة الجملة بالجملة فان في آل ابراهيم خلافت من الانبياء وليس في آل محمد نبي فطلب الحاق هذه الجملة التي فيها نبي واحد تلك الجملة التي فيها خلافت من الانبياء قاله النووي في شرح مسلم (قوله عملا) مفعول لاجله اي انما كانت فرض الاجل العمل بالامر افاده الحلي وهو يقتضي ان الفرضية قطعية لا عملية لانه لم يجعله من القرض العملي فيكون منكروه وسيأتي له التصريح بانها فرض قطعيا (قوله ثاني الهجرة) وقيل ليلة الاسراء (قوله مرة واحدة اتفاقا) والخلاف فيما زاد انما هو في الوجوب (قوله فلو بلغ في صلاته) اي صلاة كانت ووقع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها بعد بلوغه والظاهر كما قال الحلي انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى او في اثناء افعال الصلاة لم يصل في القعدة الاخيرة يكون مؤديا للقرض وان اتم كالصلاة في الارض المغصوبة (قوله لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان لا) لانه غير امر بجناب ما لو كان هو المتبادر فيمكن مراد بالذين آمنوا قال في التهر بناء على ان يأتيا الذين آمنوا ليتناول الرسول بخلاف يأتيا الناس باعصادي كما عرف في الاصول اه والحكمة والله اعلم في عدم امر الله تعالى اياه بالصلاة على نفسه صلى الله عليه وسلم انه لا كفة فيها عليه لان كل شخص مجبول على الدعاء لنفسه وطلب الخير لها والايجاب من خطاب التكليف لا يكون الا في اية كفة ومشفقة على النفس ومشفرة اطعها لتحقيق الابتلاء كما قرر في الاصول واما نحو قوله تعالى ادعوني استجب لكم فليس ايجابا لما ورد من شغل ذكرى عن من ثلث اعطيته فوق ما اعطى السائلين حلي لمخصا (قوله والذاكر) ظاهر جرمه هنا انه المعتد وخص في درر الجمل الوجب بغير الذاكر (قوله والمختار عند الطحاوي) ظاهر المصنف انه مختاراهل المذهب فيما في قوله بعد والمذهب استحبابه فدفع الشرح التنافي بقوله عند الطحاوي (قوله ولو اتحد المجلس في الاصح) مقابله ما صححه صاحب السكافي من التداخل فتكتي مرة واحدة والذاكر وبها وجهان معصمان على قول الطحاوي وانما ترك حكم السلام لانه مفسر بالانقياد ولذا لا يكره افراده عنها في المشهور وانما أكد في الآية بالمصدر لتأكيد الصلاة بانسنادها اليه تعالى والى الملازمة فتعاد لا وجبرا لتأخيرها وانما اضيفت اليه تعالى لانه لما من انه يشعر بالانقياد وهو لا يتسبب جلال الحق تبارك وتعالى وفي مبسوط شيخ الاسلام عن ابي يوسف والطحاوي انه يستحب الانصات الى قوله صلوا عليه وسلموا فوجب ان يصلي ويسلم فظاهره وجوب التسليم ايضا وقد علمت من هذا ان الكلام في اصل وجوب السلام ولا خلاف في عدم وجوب تكراره لان الاحاديث انما ذكر فيها طلب الصلاة فقط عند الذكر لا السلام (قوله وهو الذكر) اي الموجود في قوله عليه الصلاة والسلام من ذكرت عنده ونحوه ولم يكن التكرار فرضا عند التكرار الذكر كما كان تكرار الصلاة فرضا عند تكرار الاوقات لان سببية الاوقات للصلاة ثبتت بالقاطع وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين

اولان المطلوب صلاة يتخذ بها خديلا وعلى  
الاخير فالتشبيه ظاهر لان قصد المشاركة لابراهيم عليه الصلاة والسلام في الخلعة ينافي انفراد نبينا صلى الله عليه وسلم عنه بامور لا توجد فيه لكن يبقى الاشكال في ان التشبيه يقتضي ان الخلعة التي اوتياها صلى الله عليه وسلم دون الخلعة التي اوتياها ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسند كرايل جواب عن ذلك ان شاء الله تعالى حلي (قوله اوراجع لال محمد) فيكون المطلوب صلاة على آل محمد منهبة بصلاة ابراهيم ولاضير فيه فان ابراهيم عليه الصلاة والسلام افضل من آل محمد عليه الصلاة والسلام ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت التشبيه حلي (قوله او المشبه به قد يكون ادنى) وسبب التشبيه على هذا كون المشبه به مشهورا عند السامع فيقع به تقرير حال المشبه في النفس وتقويته اتم موقع وذلك لان الصلاة على ابراهيم والحجة مشهورة عند جميع الطوائف لحسن ان يطالب لمجد والاهل صلاة عليهم مثل ما حصل لابراهيم وآله من ذلك فالعني اظهر البركة والصلاة على محمد وآله في اصناف العالمين كما اظهرتها على ابراهيم وآله فهو من الحاق ما لم يشتهر بما يشتهر لامن الحاق الناقص بالكامل حلي (قوله مثل نوره كشكاة) فان نور الله تعالى اتم واقوى لكن لما كان المشبه امر احسبا من مألوف النفس كان التشبيه اتم من العقليات والمشكاة الطافة غير النافذة والمراد بها اتوبة القنديل الذي يوضع فيها المصباح اي كاتوبة فيه مصباح المصباح في زجاجة وهي القنديل افاده الجلال وقيل المطلوب المشاركة في اصل الصلاة لا في قدرها وقيل المطلوب مقابلة الجملة بالجملة فان في آل ابراهيم خلافت من الانبياء وليس في آل محمد نبي فطلب الحاق هذه الجملة التي فيها نبي واحد تلك الجملة التي فيها خلافت من الانبياء قاله النووي في شرح مسلم (قوله عملا) مفعول لاجله اي انما كانت فرض الاجل العمل بالامر افاده الحلي وهو يقتضي ان الفرضية قطعية لا عملية لانه لم يجعله من القرض العملي فيكون منكروه وسيأتي له التصريح بانها فرض قطعيا (قوله ثاني الهجرة) وقيل ليلة الاسراء (قوله مرة واحدة اتفاقا) والخلاف فيما زاد انما هو في الوجوب (قوله فلو بلغ في صلاته) اي صلاة كانت ووقع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها بعد بلوغه والظاهر كما قال الحلي انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى او في اثناء افعال الصلاة لم يصل في القعدة الاخيرة يكون مؤديا للقرض وان اتم كالصلاة في الارض المغصوبة (قوله لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم ان لا) لانه غير امر بجناب ما لو كان هو المتبادر فيمكن مراد بالذين آمنوا قال في التهر بناء على ان يأتيا الذين آمنوا ليتناول الرسول بخلاف يأتيا الناس باعصادي كما عرف في الاصول اه والحكمة والله اعلم في عدم امر الله تعالى اياه بالصلاة على نفسه صلى الله عليه وسلم انه لا كفة فيها عليه لان كل شخص مجبول على الدعاء لنفسه وطلب الخير لها والايجاب من خطاب التكليف لا يكون الا في اية كفة ومشفقة على النفس ومشفرة اطعها لتحقيق الابتلاء كما قرر في الاصول واما نحو قوله تعالى ادعوني استجب لكم فليس ايجابا لما ورد من شغل ذكرى عن من ثلث اعطيته فوق ما اعطى السائلين حلي لمخصا (قوله والذاكر) ظاهر جرمه هنا انه المعتد وخص في درر الجمل الوجب بغير الذاكر (قوله والمختار عند الطحاوي) ظاهر المصنف انه مختاراهل المذهب فيما في قوله بعد والمذهب استحبابه فدفع الشرح التنافي بقوله عند الطحاوي (قوله ولو اتحد المجلس في الاصح) مقابله ما صححه صاحب السكافي من التداخل فتكتي مرة واحدة والذاكر وبها وجهان معصمان على قول الطحاوي وانما ترك حكم السلام لانه مفسر بالانقياد ولذا لا يكره افراده عنها في المشهور وانما أكد في الآية بالمصدر لتأكيد الصلاة بانسنادها اليه تعالى والى الملازمة فتعاد لا وجبرا لتأخيرها وانما اضيفت اليه تعالى لانه لما من انه يشعر بالانقياد وهو لا يتسبب جلال الحق تبارك وتعالى وفي مبسوط شيخ الاسلام عن ابي يوسف والطحاوي انه يستحب الانصات الى قوله صلوا عليه وسلموا فوجب ان يصلي ويسلم فظاهره وجوب التسليم ايضا وقد علمت من هذا ان الكلام في اصل وجوب السلام ولا خلاف في عدم وجوب تكراره لان الاحاديث انما ذكر فيها طلب الصلاة فقط عند الذكر لا السلام (قوله وهو الذكر) اي الموجود في قوله عليه الصلاة والسلام من ذكرت عنده ونحوه ولم يكن التكرار فرضا عند التكرار الذكر كما كان تكرار الصلاة فرضا عند تكرار الاوقات لان سببية الاوقات للصلاة ثبتت بالقاطع وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين



كتاباً موقوتاً وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون الآية بخلاف ما نحن فيه فان سببية الذكر للصلاة ثبتت بالاحاد واعلم ان وجوب الصلاة كفاً في الاعين وبه صرح القرطبي في شرحه على مقدمة ابي الليث فقال ثم ان كونها من فروض الكفاية يخرج على قول الطحاوي يعني اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عند قومه يفترض عليهم ان يصلوا فاذا صلى عليه بعضهم يسقط عن الباقي لحصول المقصود وهو تعظيمه واطهار شرفه عند ذكر اسمه عليه الصلاة والسلام اهـ ومراده بالاقتراض الوجوب كما صرح به في البحر للعلم بان الطحاوي لم يقل بالاقتراض اهـ حلي (تنبيه) شمل وجوب الصلاة عند ذكره صلى الله عليه وسلم ما دام ذكره في آيات القرآن سواء كان في الصلاة او خارجها وسواء ذكر باسمه الظاهر او بضمير ثم رأيت في الهندية وغيرها ان القاري اذا مر به اسمه عليه الصلاة والسلام في القراءة لا يقطع القراءة بل يواليها وهو مخير بعد ان شاء صلى وان شاء لم يصل (قوله كالتمشيت) التشبيه في القضاء فقط لاني كل الاحكام لان الصلاة فرض في العمر مرة قطعاً والزائد على المرة واجب على الصحيح والتشبيته فرض على في كل مجلس مرة والزائد على المرة مندوب كما في الجرح عن السكاكي وقيل يجب ان يشمت الى الثلاث كما في الفتح اهـ حلي (قوله بخلاف ذكره تعالى) اي فلا يقضى لانه حق الرب وفيه انه لا يلزم من كونه حق الرب تعالى عدم قضائه الا ترى الى الصلاة والصوم وتعليل الزاهد عدم القضاء بان كل وقت يجب فيه ثناء الله تعالى لتجدد النعم الموجبة له فلا وقت للقضاء مردود بانه ليس مطالباً لكل وقت بالاداء بل رخص له في الترك وبان تفرغ ذمته عما عليها بالقضاء اولي وبهذا سوى الصلاة في وجوب القضاء واعلم انه لا خلاف في وجوب التنزيه عند سماعه تعالى ولومن نفسه ولو حكماً كاصم كما افاده الحلبي بحجته وانه يكفيه مع التكرار في مجلس واحد ثناء واحد كما في البحر وما زاد على ذلك مندوب فيجمل قول الشرح بخلاف ذكره على هذا وهل المراد بوجوب التنزيه الوجوب المصطلح عليه او الاقتراض والظاهر الاول في غير مرة واحدة ما هي ففرض لقوله تعالى فاذا كرم (قوله باحاديث) اي بسبب ما ورد من الوعيد على ترك الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في احاديث فان الوعيد بمثل هذه الامور على الترك من علامات الوجوب (قوله كرم) اي في قوله صلى الله عليه وسلم فلم يصر على حلي (قوله وابعاد) اي في قوله صلى الله عليه وسلم من نسي الصلاة على فقد اخطأ طريق الجنة والمراد بالنسيان الترك وبكونه اخطأ طريق الجنة ابعاده عنها (قوله وشقاء) اي في قوله صلى الله عليه وسلم من ذكرت عنده فلم يصل على فقد شقي اهـ حلي (قوله ويخجل) اي في قوله صلى الله عليه وسلم البخل من ذكرت عنده فلم يصل على اهـ حلي (قوله وجفاء) اي في حديث من الجفاء ان اذ كرم عند الرجل فلم يصل على (قوله وحراماً عند فتح التاجر متاعه) لانه لم يقصد الصلاة وانما اراد الترويح والظاهر عدم وجوب الصلاة بالسماع منه الحاقاله بسلام السائل فانه لا يجب رده لقصد به السؤال وقوله ونحوه كاللقاى الذى يبيع القنقاع وهو نبيذ الشعير ونحوه من كل مطرب وهو اولى بالحرمة مما قبله والظاهر انه يلحق بالتاجر نحو باسمة الله للدعاء الى الطعام فانه جعل البسملة وسيلة الى دعاء من يأكل وقول الخبير بالليل لاله الا الله لان مقصوده العلم بانه مستيقظ وقول الداخلى على جماعة للاعلام بنفسه يا الله ونحو ذلك (قوله في الصلاة) اي في القعدة الاخيرة من الفرض والواجب وكل قعدة في النفل الا الاولى من سنة الظهر انقبضية والاولى من سنة الجمعة العبدية والقبليية (قوله في كل اوقات الامكان) اي الخالية عن الكراهة فالمراد الامكان الشرعى لا العقلى فخرج بذلك وقت الصلاة والجماعة والسلام (قوله ومكروهة في صلاة) سواء كانت فرضاً او واجباً وسواء كانت في القعدة الاولى في الفرض ونحوه اوفى الايام امار كرم او السجود لان كلامهم ماله ذكر مسنون غيرها وبتركه يلزم الكراهة اما في سجود النافلة فلا تتركه لانه داعى ويستحيل طلبه من الخلق (قوله غير تشهد اخير) اي وغير قنوت وتر فانها مشروعة في آخره كما في البحر فالاولى ذكره اهـ حلي (قوله فلذا) تفرج على قوله غير تشهد اخير المفيد انها مكروهة في التشهد الاول في الفرض ونحوه (قوله ما في تشهد اول) اي الذكر الذى في التشهد الاول (قوله وضمن صلاة عليه) بالنصب معمول لمخدوف دل عليه المذكور والتقدير واستثنى ما في ضمن صلاة عليه وبالجملة معطوفة على جملة فلذا استثنى حلي (قوله لئلا يتسلسل) جملة لئلا في فقط ووجه التسلسل انه اذا قال اللهم صل على محمد فقد ذكر اسمه الشريف في هذا الصلاة فلو وجبت صلاة اخرى لذكر اسمه الشريف فيها ووجب له صلاة اخرى وهم جراح يلزم التسلسل وهو محال لذاته

كتاباً موقوتاً وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون الآية بخلاف ما نحن فيه فان سببية الذكر للصلاة ثبتت بالاحاد واعلم ان وجوب الصلاة كفاً في الاعين وبه صرح القرطبي في شرحه على مقدمة ابي الليث فقال ثم ان كونها من فروض الكفاية يخرج على قول الطحاوي يعني اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عند قومه يفترض عليهم ان يصلوا فاذا صلى عليه بعضهم يسقط عن الباقي لحصول المقصود وهو تعظيمه واطهار شرفه عند ذكر اسمه عليه الصلاة والسلام اهـ ومراذه بالاقتراض الوجوب كما صرح به في البحر للعلم بان الطحاوي لم يقل بالاقتراض اهـ حلي (تنبيه) شمل وجوب الصلاة عند ذكره صلى الله عليه وسلم ما دام ذكره في آيات القرآن سواء كان في الصلاة او خارجها وسواء ذكر باسمه الظاهر او بضمير ثم رأيت في الهندية وغيرها ان القاري اذا مر به اسمه عليه الصلاة والسلام في القراءة لا يقطع القراءة بل يواليها وهو مخير بعد ان شاء صلى وان شاء لم يصل (قوله كالتمشيت) التشبيه في القضاء فقط لاني كل الاحكام لان الصلاة فرض في العمر مرة قطعاً والزائد على المرة واجب على الصحيح والتشبيته فرض على في كل مجلس مرة والزائد على المرة مندوب كما في الجرح عن السكاكي وقيل يجب ان يشمت الى الثلاث كما في الفتح اهـ حلي (قوله بخلاف ذكره تعالى) اي فلا يقضى لانه حق الرب وفيه انه لا يلزم من كونه حق الرب تعالى عدم قضائه الا ترى الى الصلاة والصوم وتعليل الزاهد عدم القضاء بان كل وقت يجب فيه ثناء الله تعالى لتجدد النعم الموجبة له فلا وقت للقضاء مردود بانه ليس مطالباً لكل وقت بالاداء بل رخص له في الترك وبان تفرغ ذمته عما عليها بالقضاء اولي وبهذا سوى الصلاة في وجوب القضاء واعلم انه لا خلاف في وجوب التنزيه عند سماعه تعالى ولومن نفسه ولو حكماً كاصم كما افاده الحلبي بحجته وانه يكفيه مع التكرار في مجلس واحد ثناء واحد كما في البحر وما زاد على ذلك مندوب فيجمل قول الشرح بخلاف ذكره على هذا وهل المراد بوجوب التنزيه الوجوب المصطلح عليه او الاقتراض والظاهر الاول في غير مرة واحدة ما هي ففرض لقوله تعالى فاذا كرم (قوله باحاديث) اي بسبب ما ورد من الوعيد على ترك الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في احاديث فان الوعيد بمثل هذه الامور على الترك من علامات الوجوب (قوله كرم) اي في قوله صلى الله عليه وسلم فلم يصر على حلي (قوله وابعاد) اي في قوله صلى الله عليه وسلم من نسي الصلاة على فقد اخطأ طريق الجنة والمراد بالنسيان الترك وبكونه اخطأ طريق الجنة ابعاده عنها (قوله وشقاء) اي في قوله صلى الله عليه وسلم من ذكرت عنده فلم يصل على فقد شقي اهـ حلي (قوله ويخجل) اي في قوله صلى الله عليه وسلم البخل من ذكرت عنده فلم يصل على اهـ حلي (قوله وجفاء) اي في حديث من الجفاء ان اذ كرم عند الرجل فلم يصل على (قوله وحراماً عند فتح التاجر متاعه) لانه لم يقصد الصلاة وانما اراد الترويح والظاهر عدم وجوب الصلاة بالسماع منه الحاقاله بسلام السائل فانه لا يجب رده لقصد به السؤال وقوله ونحوه كاللقاى الذى يبيع القنقاع وهو نبيذ الشعير ونحوه من كل مطرب وهو اولى بالحرمة مما قبله والظاهر انه يلحق بالتاجر نحو باسمة الله للدعاء الى الطعام فانه جعل البسملة وسيلة الى دعاء من يأكل وقول الخبير بالليل لاله الا الله لان مقصوده العلم بانه مستيقظ وقول الداخلى على جماعة للاعلام بنفسه يا الله ونحو ذلك (قوله في الصلاة) اي في القعدة الاخيرة من الفرض والواجب وكل قعدة في النفل الا الاولى من سنة الظهر انقبضية والاولى من سنة الجمعة العبدية والقبليية (قوله في كل اوقات الامكان) اي الخالية عن الكراهة فالمراد الامكان الشرعى لا العقلى فخرج بذلك وقت الصلاة والجماعة والسلام (قوله ومكروهة في صلاة) سواء كانت فرضاً او واجباً وسواء كانت في القعدة الاولى في الفرض ونحوه اوفى الايام امار كرم او السجود لان كلامهم ماله ذكر مسنون غيرها وبتركه يلزم الكراهة اما في سجود النافلة فلا تتركه لانه داعى ويستحيل طلبه من الخلق (قوله غير تشهد اخير) اي وغير قنوت وتر فانها مشروعة في آخره كما في البحر فالاولى ذكره اهـ حلي (قوله فلذا) تفرج على قوله غير تشهد اخير المفيد انها مكروهة في التشهد الاول في الفرض ونحوه (قوله ما في تشهد اول) اي الذكر الذى في التشهد الاول (قوله وضمن صلاة عليه) بالنصب معمول لمخدوف دل عليه المذكور والتقدير واستثنى ما في ضمن صلاة عليه وبالجملة معطوفة على جملة فلذا استثنى حلي (قوله لئلا يتسلسل) جملة لئلا في فقط ووجه التسلسل انه اذا قال اللهم صل على محمد فقد ذكر اسمه الشريف في هذا الصلاة فلو وجبت صلاة اخرى لذكر اسمه الشريف فيها ووجب له صلاة اخرى وهم جراح يلزم التسلسل وهو محال لذاته

والتكليف بالحال متنع عقلا جاعا واعلم انه يلزم على قول الطحاوي ان تكون الصلاة في التشهد الاخير واجبة من حيث ذكره صلى الله عليه وسلم في التشهد لامن حيث انها من واجبات الصلاة فانه الواجب الى عبده ورسوله ونظيره ترتيب السور فانه واجب التلاوة لا الصلاة فاذا ترك الصلاة في الاخير قضاءا بعد ولا يلزم سجد سهو ولا يس من واجبات الصلاة انظر حلبي وقديقال ان الواجب في ذمته وهذه الصلاة للسنة (قوله بل خصه) اضراب ابطالى عن قوله على السامع والذاكر وهو نقل غريب مصادم لسائر عباراتهم ويجاب عما استدلل به بان المسكوت عنه مساو للمندقوق وهذا لانه اذا كان المقصود التعظيم لا يفترق الحال بين الذكر منه والذكر عند فيكون الاول ملحقا بالثاني دلالة اه حلبي (قوله والدعاء يكون بين الجهر والخفية) واختلف في الذكر هل الجهر به افضل والا سرا واعتمد البعض افضلية الجهر ان سلم عن رياء واذا (قوله وحرراتها قد ترد) لانها عمل من جملة الاعمال وحقق بعضهم ان لو اتمعتين تعلقا بالمصلى وهو حصول الثواب له وحكمهما فيه تحكم سائر الاعمال وتعلقا بالمصلى عليه وهو زيادة الدرجات له صلى الله عليه وسلم ولا ترد من هذا الوجه واعلم انه صلى الله عليه وسلم ينتفع بالصلاة عليه لان الكامل يقبل الكمال وفي عبارة بعضهم ان الله تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم درجات ورتبها على صلواته عليه والادب ان لا يقصد المصلى الاداء بعض ما وجبه له صلى الله عليه وسلم عليه من الحقوق وامتنال قوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (قوله ككلمة التوحيد) فانها ترد ولذا اورد في الحديث تنقيدها بالاخلاص وهو قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله خالصا من قلبه دخل الجنة (قوله وافضل) الفاها من الافضلية والاعظمية متلازمان حلبي (قوله لحديث الاصحابي) بالغاء والياء مع فتح الهمزة وكسرها وهو علة لقوله قد ترد (قوله بحسب الله عنه ذنوب ثمانين سنة) اى من الصغار اى ان عاشها مكفلا ولا يكفر عنه من الكبائر بقدرها والاربع بها درجات (قوله ودعا) استأنانا ما اورد ان الدعاء دبر الصلوات مستجاب والمراد بالدبر ما بعد السلام وقيل ما بعد التشهد قبل السلام ولا مانع من ان الاجابة فيها افاده في البحر واتخذت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الدعاء لان من اثنى باب الملك لا بد له من التسمية لخاصته واخص خواصه تعالى هو النبي صلى الله عليه وسلم وتحتجبه صلى الله عليه وسلم مستجابة والدعاء بعد المستجاب برحى اجابته لان الكريم بعد اجابته اول المسئول لا يرد باقية ابوالسعود عن الشربلالى (قوله وحرم غيرها) لاشتماله على ما ساقى التعظيم نهر عن القراني وفي ابي السعود بعد نقل كلام الشرح وفيه شئ لانه اذا جاز الشروع في الصلاة بغير العربية وكذا القراءة ولوم القدرة على العربية فكيف لا يجوز الدعاء بغير العربية اه وفي قوله ولوم القدرة بالنسبة للقراءة نظر (قوله انفسه) قدمه لانه المطلوب (قوله واستاذ) اسم جنس يعم كل من له عليه فضل بالتعليم وبينت السنة ان لا يخص المصلى نفسه بالدعاء لقوله تعالى واستغفر لنفسك وللمؤمنين والمؤمنات وفي الحديث من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات ففى خداج يحرم (قوله المؤمنين) بصيغة الجمع لرجوعه للاولين والاستاذ (قوله ويحرم سؤال العافية) اى من جميع الامراض كما في الثور لان حكمة الله تعالى اخضت حدوث الامراض في الشخص لمصلحة تعود عليه فهو بدعا يريده ان يبطل حكمة باريه الذي يعلم ما ينفعه اه حلبي وقوله من الدهر افاده ان طلبها في بعض الازمان لا مانع منه وعليه حمل حديث سلى الله العافية ويحرم (قوله او خير الدارين) ودفع شرهما الان يقصده بالخصوص اذ لا بد من ذكره بعض الشر ولو سكرات الموت نهر والمراد بالخير والشر ملائكت لبدن ومتافراته واماسوا من الخير والاستعاذة من الشر بحسب ما عله الله تعالى فجاز لان الخير كذلك قد يكون بمرض وفقر وفقد لولا ما يترتب عليها من الثواب والشر في ضدها ومن ذلك اللهم انى اسألك من الخير كله ما علمت منه وما لم اعلم واعوذ بك من الشر كله ما علمت وما لم اعلم (قوله العافية) اى التى تقضى الحاجة بامتناعها وان امتكنت شرعا وعقلا وهل يدخل فيه نحو طلب مال كثير لا يدين بالطالب الظاهر نعم (قوله كنزول المائدة) قال في النور الان يكون نبيا او وليا وسميت مائدة التجركها (قوله قبل والشرعية) كطلب رؤية الباري في الدنيا والمغفرة للكافر والذي يظهر ان هذا اولى بالتصريح من المستحيل العادى فليست ذليل المقابل (قوله والحق حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر) اى لا كفره كما قاله القراني معللا بانه تكذيب له تعالى في قوله تعالى ان الله لا يغير ان يشرك به (قوله لالكل المؤمنين كل ذنوبهم يحرم) وجهه ما قاله زين العرب في شرح المصايح من بحث الايمان ليس يحرم

بل خصه في درر الجبار بغير الذكر لحديث من ذكرت عنده فلم يحفظ وزاج الاعضاء من جملة الصوت جميل وانما هي دعاء له والدعاء يكون بين الجهر والخفية كذا اعتمد الباجي في كنز العافية وحرراتها قد ترد ككلمة التوحيد مع انها اعظم منها وافضل لحديث الاصحابي في انها عن اذن من صلى على مرة واحدة فتقبلت مني وعما لله عنه ذنوب ثمانين سنة بغيرها من بالقبول (قوله بالربية) وحرم بغيرها من نفسه والوجه واستاذة المؤمنين ويحرم سؤال العافية بدى الدهر او خير الدارين ودفع شرهما او المستجيبات العافية كنزول المائدة قبل والشرعية والحق حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر لالكل المؤمنين كل ذنوبهم يحرم



عطا على من وهو جمع حافظ سمو بذلك اما حفظهم اعماله فهم الكرام السكاكين او ذاته من الجن واسباب  
المعاطب وينبغي ان يظهر اثر الخلاف في الصبي ففي الاول لاخرى الحفظة ونسويهم على الثاني نهر (قوله  
بلاية عدد) وقيل بنو الملكين السكاكين وقيل الحفظة الخمسة وفي الحديث ان مع كل مؤمن خمسة منهم واحد  
عن يمينه وواحد عن يساره يكتبان اعماله وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكروه وواحد  
على فاصيته يكتب صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ستين وقيل مائة وستين وفي الجاهل الكبير  
للسبيوطي وكل المؤمن ستون وثلاثمائة ملك يدون عنه ما لم يقدروا عليه وجرى الشرح على ما ارضاه صاحب  
الهداية لان الاخبار في عددهم قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام (قوله كالانبياء  
بالانبياء) ورد في حديث انهم مائة الف واربعة وعشرون الفا لكنه خبر آحاد يفيد الظن فلم يعارض قوله تعالى  
منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك بحجر (قوله وقدم القوم الخ) هذا ما قاله نحر الاسلام وقيل  
لم يقصد التقديم لان الواو ملحق بالجمع من غير ترتيب ولان النية عمل القلب وهي تنظم الكل بلا ترتيب واختاره  
الزبيدي تبعا لما في البدائع (قوله لان المختار) حاصله انه قسم البشر الى قسمين خواص وعوام كاللائكة ويلزم من  
التفضيل على هذا الوجه اصران تفضيل جملة البشر على جملة الملائكة وتفضيل خواص الملائكة على عوام  
البشر وكل صحيح ومقابل المختار قول اصحابنا ان عوام الملائكة افضل من انبياء البشر ولم يبق المعاصي حلبي  
(قوله افضل من عوام الملائكة) وهم ما عدا جبريل واسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجملة العرش والروحانيين  
بقبح الرأى وضهها ورضوان ومالك (قوله نقط) متعلق بالشرك فيعم متقى المعاصي ايضا وهو اولي بالحكم  
(قوله عن الروضة) هي للامام ابى الحسن البخارى ونصها ان الامة اجتمعت على ان الانبياء عليهم الصلاة  
والسلام افضل الخليفة ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم افضلهم وانفقوا على ان افضل الخلق بعد نبينا جبريل  
واسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجملة العرش ومالك ورضوان واجمعوا على ان الصحابة والتابعين والشهداء  
والصالحين افضل من سائر الملائكة واختلفوا ان سائر الناس بعدهم ولا افضل ام سائر الملائكة فقال ابو حنيفة  
سائر الناس من المسلمين افضل وقال سائر الملائكة افضل وذكر الدليل لكل اه وفي ذكره الاجماع في بعض  
المسائل نظر (قوله خواص البشر وواسطه الخ) الحاصل انه قسم الملائكة والبشر الى ثلاثة اقسام اعلى  
وهم الخواص وواسط وادنى فالخواص من البشر افضل من الملائكة مطلقا وخواص الملائكة افضل من  
اوساط البشر والاوساط افضل من الاوساط وترك الادنى من كل منهم لما فيه من الخلاف بين الامام وصاحبيه  
والصحيح قوله وواسط الملائكة افضل من ادنى البشر وادنى البشر افضل من ادنى الملائكة وهذه العبارة لاتنافي  
ما تقدم الا في الاوساط فان عبارة الروضة المنقولة قريبا تفيد ان عوام البشر افضل من اوساط الملائكة  
حلبي (قوله قولان) الاول تغيير اثنان بالليل واثنان بالثم انما كما مشى عليه غير واحد من المفسرين كالغزالي  
الليث والشعبي ونقله غير واحد منهم عن الحسن ومجاهد لحديث الصحابي تبعا لقولهم فيكم ملائكة بالليل  
وملائكة بالثم انما ويجمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيعرج الذين باؤوا فيكم فيسألهم وهو اعلم بهم كيف  
تركتم عبادي فيقولون اتيناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون فقد نقل القاضي وغيره عن الجمهور انهم  
الحفظة لكن قال القرطبي شارح مسلم الاظهر عندي انهم غيرهم انتهى وهو كما قال لما سئل عن قرب ان  
شاء الله تعالى الثاني لا يتغير ان علمه مادام حيا لحديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله  
تبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات قال ربنا قدمنا فلان فتأذن لنا فصعد  
الى السماء فيقول الله عز وجل سماني مملوءة من ملائكتي يسبحون في فيقولان فتقيم في الارض فيقول ارضي  
مملوءة من خلقي يسبحون في فيقولان فاني تكون فيقول الله تعالى قوم اعلني قبر عبدك فكبراني وهلا في واذكراني  
واكتبنا ذلك لعبدك الى يوم القيامة كذا في ابن امير حاج ومراد القاضي عياض بالحفظة الكرام السكاكين  
كما صرح به في النهر ومراد ابن امير حاج بقوله لما سئل كذا حديث انس رضى الله تعالى عنه حلبي (قوله وبما رقه  
كتاب السينات عند جراح وخلاء) تباع الجرح في هذه العبارة والذي في ابن امير حاج حكايته بقيل وجعل  
المفارقة غير خاصة بكتاب السينات وعن صرح بان المفارقة في هذه الحالة للملكان معا الا في في شرحه  
الكبير على الجوهره وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بعلامه يجعله الله تعالى لهما ولكن لم يستند الى

بلاية عدد كالانبياء والاولياء وقدم تقدم لان  
المختار ان خواص عوام الانبياء افضل  
من كل الملائكة وعوام الانبياء  
افضل من خواص الملائكة والملائكة افضل من  
انبياء الترتيب كالقصة كما في الجرح عن الروضة  
ان في الترتيب في جميع الانبياء افضل من خواص  
واقر المصنف قلت في جميع الانبياء افضل من خواص  
خواص البشر وواسطه عند اكثر المناهج وهل تنغير  
الملك وواسطه قولان وبما رقه كتاب السينات  
عند جراح وخلاء

دليل فراجع ما دلل المفارقة ومن ابن اخذ الصريح تخصيصه بان كاتب السبائح حلي ملخصا (قوله وملا) لانه  
 ليس له ما يكتبه وفي هذا التعليل نظر لانه قد يقع من المصلي ما يكون شبهة على انه يلزم ان يفارقه في نحو تلاوة  
 القرآن لهذه العلة وان يفارقه المسلمان عند التوم وهو بعد حلي ملخصا (قوله واختار الخ) مقابله ما يأتي  
 وما ذكر في النهر ان اللسان القلم والريق المداد (قوله والمكتوب فيه) بالنصب عطف على كيفية (قوله نعم) استدراكا  
 على قوله مما استأثر الله تعالى بعله ولا يظهر الا بالنسبة للمكتوب فيه (قوله في رق بلا عرف كشوتها في العقل)  
 يؤيده ما قاله الغزالي ان المكتوب في اللوح المحفوظ ليس سر فواغا هو نبوت المعلومات فيه كشوتها في العقل  
 وورد بان صرف اللفظ عن ظاهر معناه يحتاج الى صارف والمتبادر من آيات الكتاب العزيز واحاديث الرسول  
 صلى الله عليه وسلم ان المراد من الكتابة المعنى المعهود لا خلافه لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما لا يعلمه  
 الا الله تعالى او من اطعمه الله تعالى على شئ من ذلك ثم هذه الكتابة حكمه من الله تعالى واطرها وما يشاء من  
 غيبه لمن يشاء من ملائكته وسائر خلقه والا فهو غنى عن الكتب والاستدراك حلي عن ابن امير الحاج ملخصا  
 (قوله وهو واحد ما قيل الخ) وراجع الى قوله تكتب في رق فقط (قوله وكتاب) مصدر بمعنى الكتابة بدليل قوله  
 في رق (قوله انهما يكتبان كل شئ) كالتفليس الضروري وحركة النبض وسائر العروق واختلاف اجزاء الاعضاء  
 حلي (قوله حتى انينه) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص في حال المرض لضعفه واناسفه على ما فرط  
 في جنب الله تعالى (قوله قلت) وفي تفسير المصباح في المتصود من تعيين الكاتب للمباح فلا يتكرر مع سابقه  
 (قوله يكتب المباح) هو ما لم يكن فيه امر ولا زور فيشمل الضرورات كالاشياء المذكورة (قوله ويحيى يوم  
 القيامة) هو اختار وقيل آخر النهار وقيل يوم الخميس حلي عن ابن امير حاج (قوله وفي تفسير الكارروني)  
 هو محشي البيضاء والذي في نسخ النهر الصحة الحاروي وهو بالحاء المعجمة والراء المعجمة مفسر ومن النهر  
 نقل التشرح هذه العبارة (قوله الاصح ان الكافر تكتب اعماله) اي السبحة بناء على انه مكلف بالقرع اداءه  
 واعتقادا فيعاقب عليهما وهو المعتذر من مذهبننا قوله تعالى لم نك من المصلين الخ وقوله تعالى الذين  
 لا يؤنؤن الزكاة وهو مذهب اهل العراق من ائمتنا وقال البخاريون مكلف بالاعتقاد فيعاقب عليه لا بالاداء  
 فلا يكتب له حال كفره لانها ليست بعبادة اذ شرط العبادة والتقربة معرفة المتقرب اليه والكافر ليس كذلك  
 نعم ان اسلم يكتب له ثواب ما عمل في الكفر من الحسنات حلي (قوله الا ان كاتب العين كالشاهد على كاتب  
 اليسار) فاذا عمل سنة قال صاحب العين لكاتب السبائح دعه سبع ساعات لعله يسبح ويستغفره  
 والمراد الساعة الفلكية لان الزمانية لا تضبط شاهين وورد انه ينظر نصف يوم فيكون ست ساعات (قوله  
 وفي البرهان ان ملائكة الليل الخ) حديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار والمراد بهم  
 الحفظة لا الكتبة حلي (قوله وان ابليس مع ابن آدم بالنهار) ينافيه ان لكل شخص قريئان الشياطين  
 وهو من ولده الا ان يقال المراد غير القرنين (قوله ولده بالليل) مفرد مضاف فيم واولاده امانن انشاء او من  
 وطئ نفسه لان له في احدى نخده ذكر او في الاخرى فرجا ويبيض اقواله (قوله قريئنه من الجن) ويده على الشر  
 عكس القرنين المسكين (قوله بفتح الميم) فاسلم قريئنه صلى الله عليه وسلم وكذا القرنين نوح عليه السلام وقيل قرناه  
 الانبياء جميعا كذلك ودلت الاحاديث على ان الفتح الرواية (قوله وضعها) بصيغة المضارع قصد الاستمرار  
 التبعدي (قوله التسليمة الاولى) هي التي في جهة العين والاشمال فانه اذا يد ايها من عن يمينه ثم لا بعد رها حلي  
 (قوله والا في الثانية) صادق بالمحاذاة وليست مرادة لذكره بعد حلي (قوله فواء فيهما للوحاذا) لانه ذو حظ من  
 الحايين (قوله والمنفرد بنوي الحفظة) اذ ليس معه غيره يجر (قوله اذ لا كتبه له) بين ان المراد بالحفظة حفظة  
 ذاته من الاسواء لا حفظة الاعمال وهما قولان وقدر وفي اللقائي ان الصبي تكتب حسنة فقتضه ان معه  
 كاتب الحسنات والصحيح ان ثواب حسنة له ولوالده ثواب التعليم (قوله ولعمري) العمر الحياة (قوله وفيهم  
 نظار) المراد ان وقوع ذلك منهم محتمل لامتنين (قوله لا بقدر اللهم انت السلام الخ) اشارة الى حديث مسلم  
 والترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لا يقرأه الا بقدر  
 ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وهو الذي اختاره الكمال وهو قول البقال

قوله واقتضاه ان كيفية الكتابة والكتبة  
 فيه ما استأثر الله بعله نعم في حاشية الاشياء  
 تكتب في رق بلا عرف كشوتها في العقل وهو  
 احد ما قيل في قوله تعالى والعاور وكاتب  
 مسطور في رق منشور ومع كل شئ حق انينه  
 في تفسيره انها يكتبان كل شئ في كتاب  
 قلت وفي تفسير المصباح في القياس في تفسير  
 السبائح وفي المرفوع بالآخرين ان كاتب العين  
 الكارروني تكتب اليسار وفي البرهان ان  
 الكافر ايضا تكتب اليسار وان ابليس مع  
 كاشاهد على كاتب غير ملائكة النهار وفي صحيح مسلم  
 ملائكة الليل غير ملائكة بالليل وقريئنه من  
 ابن آدم بالنهار وولده بالليل وقريئنه من  
 ابن آدم بالليل واولاده بالليل فاسلم  
 ما حكمكم من الملائكة قالوا واليا رسول  
 الجن وقريئنه من الملائكة قالوا واليا رسول  
 الله قال وايي ولكن الله اعلم (قوله السلام  
 روى بفتح الميم وشعبه) (قوله الموم) الامام  
 على امامه في التسليمة الاولى ان كان الامام  
 (قوله والا في الثانية) فواء فيهما للوحاذا  
 المنفرد بالحفظة فقط لم يقل كالتسليمة  
 الدلائل كونه لا يكتاد بنوي اخبر السنة لا بقدر اللهم  
 المنفرد بالحفظة فقط لم يقل كالتسليمة  
 وفيهم نظار ويكره تاخير السنة لا بقدر اللهم

فتكون الزيادة عليه خلاف السنة وقال الشهيد في شرحه ان القيام الى السنة متصل مسنون وهو مردود بالحديث المذكور وقال الحلواني لأبأس بالفصل بالاوراد قال السكندر هذا القول لا يارض القولان قبله لان المشهور في لأبأس كونه خلاف الاولى فالاولى ان لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لأبأس به ولا تسقط السنة به حتى اذا صلى بعد الاوراد تقع سنة لا على وجه السنة فتواها اقل لانهم قالوا لو كنتم بعد الفرض لا تسقط السنة لكن ينقص الثواب ففي الفصل بالاوراد اولى (قوله واختاره السكندر) قد علمت ان مختاره هو قول البقال (قوله قال الحلبي الخ) هو عين ما قاله السكندر في كلام الحلواني من عدم المعارضة (قوله ان اريد بالكرهية التزنيمية) اي في قول من قال بكره الفصل بالاوراد (قوله ارتفع الخلاف) فيرجع الى كلام البقال من ان الزيادة على قدر اللهم انت السلام تكره تنزيها (قوله على القليلة) اي على الاوراد القليلة وكأنه يريد بهذا الكلام ان يبقى قوله بكره على معناه وهو الكراهة التعريعية ويجمع بينهما بطريق آخر وهو ان يحمل كراهة الزيادة على اللهم انت السلام على الزيادة الكثيرة جدا او يحمل كراهة الزيادة التزنيمية المفهومة من قول الحلواني لأبأس على الكثيرة بالنسبة الى اللهم انت السلام القليلة بالنسبة الى الكثيرة جدا اهـ حلبي (قوله ان يستغفر ثلاثا) تدارك ما فرط في صلاته ولا يبلغ احدا مقدار عبادته تعالى وصيغة الاستغفار كما في امداد الفتح استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم وتوب اليه (قوله والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان (قوله ثلاثا وثلاثين) يرجع الى الجمل الثلاث (قوله ويهلل تمام المائة) فهي عقب الصلوات بخمسائة والحسنة بعشر امثالها فتكثر من الصغائر خمسة آلاف منها ان كان والا فتكثر من الكبائر بقدر تلك الصغائر ان كان والا فيزاد له في درجاته (قوله ويدعو) لان الدعاء برب الصلوات مستحب (قوله بكره للامام التفضل الخ) اي تنزيها بل بتقديم او تناحر او يخرف عينا او شعالا او يذهب الى يتفطوع ثم وهو افضل حلبي عن المنية (قوله لا للوتم) اي لا يكره تنزيها للوتم التفضل في مكانه بل هو واقفاله على حد سواء لانعدام الاشتباه على الداخل عند معاشة فراغ مكان الامام عنه وهو قول بعض المشايخ حلبي عن ابن امير حاج (قوله وقيل يستحب كسر الصفوف) لزول الاشتباه عن الداخل المعين للسكندر في الصلاة البعيد عن الامام وذكر في البدائع والذخيرة انه روى عن محمد ومثنى عليه رضي الدين في المحط ناصلي انه السنة واحسن من ذلك ان يتطوع في منزله ان لم يخف مانعا كذا في ابن امير حاج لكنه جعل الكلام شاملا للمنفرد ايضا تابعه بالمنية والشرح اخبر به (قوله وفي الحاشية يستحب الخ) اقتصر على هذا مع جواز الاربعة دليل على انه افضل من غيره (قوله وخيره في المنية) هذا للامام بعد فراغه من صلاة بعد هاسنة (قوله وزهاه بليته) اي في تطوع ثم ولا يتطوع في مكانه فانه مكروه (قوله واستقبله الناس بوجهه) هذا للامام في صلاة ليس بعدها هاسنة فهو مخير ان شاء انخرف عن عينه وان شاء انخرف عن يساره وان شاء ذهب الى حوائجه وان شاء استقبل الناس بوجهه اذ لم يمكن بجذائه مصل سواء كان المصلي في الصف الاول او في الصف الاخير فان استقبال المصلي مكروه (قوله ولودون عشرة) صادق بالواحد لان حرمة المسلم الواحد ارجح من حرمة القبلة وردده في امداد الفتح واختار انه لا يجوز بوجهه الى الجماعة الا اذا كانوا عشرة ونقل عن شرح القدوري وجمع الروايات انه مروى عن ابي حنيفة وانه ورد في ذلك خبراه حلبي (قوله ولو بعدا) ولو حالت بينهما الصفوف كما في ابن امير حاج اهـ حلبي

### (فصل)

(قوله يجهر الامام وجوباً) المواظبة من النبي صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة في الصلاة كلها ابتداء كما سيذكره الشرح وكان المشركون يؤذونه ويسبون من انزله ومن انزل عليه فارتل الله تعالى ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها اي لا تجهر بها كلها ولا تخافت بها كلها وابتغ بين ذلك سبيلان تجهر بصلاة الليل وتخافت بصلاة النهار فكان يخافت بعد ذلك في صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم للابتداء في هذين الوقتين ويجهر بالمغرب لاجلهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء والغفر لكونهم رقاد وفي الجمعة والعديد لان افامهما بالندية وما كان للكفارة بوجه (قوله بحسب الجماعة) راجع الى الجهر فقط لا لقوله وجوباً فانه مستحب (قوله فان زاد عليه اساء) هذا احد اقوال الثاني ما حكاه الزاهد عن ابي جعفر انه يريد في الرقع على قدر الحاجة وفي القهستاني انه افضل الا اذا اجهد نفسه او اذى غيره وقيل يجهر بقدر ما يسمع

وقال الحلواني لأبأس بالفصل بالاوراد واختاره السكندر قال الحلبي ان اريد بالكرهية التزنيمية ارتفع الخلاف قلت وفي حاشية حاشية على القليلة ويستحب ان يستغفر ثلاثا ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين والمعوذات ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثا وثلاثين ويهلل تمام المائة ويدعو ويختم بسم الله وفي الجوهرة بكره للامام التفضل في مكانه لا للوتم وقيل يستحب للامام التحول الى المنية وفي الحاشية يستحب للامام التحول وخيره في المنية يعني يسار المصلي استقبله الناس بوجهه ولو بعدا (فصل يجهر الامام) مالم يكن بجذائه مصل ولو بعدا على المذهب وجوباً بحسب الجماعة فان زاد عليه اساء





يقطع على محذوف أي إذا كان سهوا ولو عدل لكن في الأول يجبر بالسجود وفي الثاني يكره بغيره بالان إتيان كل  
 واجب في محله واجب فوجب إعادة في الوقت لقاعدة كل صلاة أدبت مع كراهة التحريم الخ (قوله قرأوا وجوبا)  
 أي على قوله ما قال الثاني لا يقرؤها ولم يصرح بالوجوب أحد وإنما اخذوه من تعبير محمد في الجامع الصغير  
 بمادة الأخبار وهو في الوجوب أكد من الأمر ورد بان ذلك فيما إذا صدر من الشارع أما من الفقهاء فلا يدل  
 هو ولا الأمر منهم على الوجوب كما وقع لمحمد حيث قال في صفة الصلاة اقتصر رجله اليسرى ووضع يدها. مثال  
 ذلك كثير (قوله وقيل ندبا) هو الذي صرح به محمد في الأصل قال السكالي فيجب التعويل عليه قال الشيخ زين  
 فكان المذهب الاستصحاب (قوله مع الفاتحة) أشار به إلى شيئين الأول أنه يقدم الفاتحة لأن مع تدخل على  
 المتبوع وهو الذي ينبغي ترجحه الثاني أنه إذا أراد قضاء السورة ليس له ترك الفاتحة وهل الإتيان بها واجب  
 لأجل السورة أو سنة قولان وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الأصل فيما يجزئ (قوله جهرا) أي فيها وهو  
 ظاهر الرواية وصححه في الهداية لما علل به الشرح وصحح التمرناشي أنه يجزئ بالسورة فقط وجعله شيخ الإسلام  
 الظاهر من الجواب وجعله نغرا للإسلام الصواب ولا يلزم الجمع لأن السورة تلحق بموضعها بقدر الجهر (قوله  
 قرأها) أي بعد عودته إلى التيسام (قوله وأعاد الركوع) لأن الترتيب بين الأركان غير المتكررة فرض (قوله للزوم  
 تكرارها) ولأن قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترتب عليها السورة فلو قضاها في الأخيرتين ترتب الفاتحة  
 على السورة وهو خلاف الموضوع بخلاف ما إذا ترك السورة لأنه يمكن قضاؤها على الوجه المشروع كذا في النهر  
 (قوله قرأها) وتكون فرضا لأن جميع ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا (قوله وأعاد السورة) أي وجوبا  
 لوجوب الترتيب بينهما (قوله على المذهب) هو قول الإمام الأعظم وقال ثلاث آيات أو قدرها (قوله هي لغة  
 العلامة) وسبقت الطائفة من القراء أن آية لنها علامة على صدق من أتى بها أو على انقطاع ما قبلها وما بعدها  
 عنها (قوله وعرفا) أي عند الفقهاء ونقله في الجرح عن بعض حواشي الكشاف (قوله ولوقدرا) قصد به  
 الرد على صاحب البحر حيث قال بعد هذا التعريف يرد عليه قوله تعالى لم يدفأها آية وجوز الإمام الصلاة بها  
 وهي خمسة أحرف أه ومبنى اشكال البحر على أن المراد ستة أحرف صورة وقد صرح بعضهم بهذه الزيادة  
 فلا ينقض الرد (قوله كام بلد) أصله أول وقت الواو بين عدوتها الياء والكسرة فذقت أه حلي (قوله إلا إذا  
 كانت كلمة) نحو مدهامتان وذكر الأسبغاني وصاحب البدائع أنه يجوزها من غير ذكر خلاف بين المشايخ يجوز  
 (قوله إلا إذا حكم به حكم) صورته على عقبه بصلاته صحيحة فهي بمدهامتان غير مكررة أو مكررة فترافعا  
 إلى إلحاقهم بقضي بعقبة بناء على أنه يرى صحة الصلاة بمدهامتان مكررا أو لا على الصورتين فيكون قضاء بصلته  
 الصلاة ضمة انتصحت اتفاقا لأن حكم الحاكم في المجهود فيه برفع الخلاف أه حلي ولو فرأ نصف آية مرتين أو كلمة  
 واحدة حتى بلغ قدر آية تامة فإنه لا يجوز ومن لا يحسن الابة لا يلزمه التكرار عند مجزئ (قوله اتفاقا) من  
 الإمام وتليذه (قوله لأنه يزيد الخ) أي لأن المقروء إلى آخره وهو تدليل للمذهبي لأن نصف الآية الطو بلا إذا  
 كان يزيد على ثلاث آيات فصار يصح على قوله ما فعل قوله أولى ولو قرأ البسملة في ركعة وقصد بها ما في الغل  
 صح لأنهم وإن كانت بعض آية لكنهم أطول من آية قصيرة ما إذا قصد بها ما هو آية من القرآن أنزلت للفصل فلا  
 يصح للشبهة في قرأ آية ما حلي (قوله فرض عين) أي على كل ذات وقوله متعين تفسيره لجملة المضاف والمضاف إليه  
 (قوله وسنة عين) فهو متعين على كل مسلم إذا قام بحفظه البعض وأما الذي يحفظه أحد فهو باق على أنه فرض  
 على الجميع كقراءة أه حلي (تنبيه) نسيان القراءة لا يحرم إلا إذا نسيه من المصحف أيضا كذا في شرح المنية  
 (قوله أفضل من التفل) لأن القراءة أحب إلى الله تعالى من السموات والأرض وما فيهن والأجبية ترجع إلى  
 كثرة الثواب لأن أدنى مضاعفة أحرف منه عشر حسنات (قوله وتعلم الفقه أفضل منهما) أي تعلم ما زاد على قدر  
 الحاجة والأهم وفرض عين وهل التعلم في حكم التعلم والفهم فيهما يرجع إلى التفل وحفظ باقي القرآن  
 بعد قيام البعض به (قوله وسورة) المراد أقصر سورة أو ثلاث آيات (قوله ويكره نقض شيء من الواجب) أي تحرجا  
 كأنه بكرة نقض شيء من السنة تنزيها كما في شرح الماتني (قوله ورد ما في الهداية وغيرها من التفصيل) وهو أنه  
 إذا كان في محله بقرأ أي سورة شامو في حالة الأمن والقراءة في القبر بخلاف الانشقاق والبروج لاسكان مراعاة  
 السنة مع التخفيف والظاهر كالغجر وفي العصر والعشاء يبدون ذلك وفي المغرب بالقصر أجدا وطاصل الردان ذلك

(قروا وجوبا) وقيل ندبا (مع الفاتحة جهرا  
 في الأخيرين) لأن الجمع بين جهرا وخفاقة  
 في ركعة شاذج ولوقدرا (قوله الفاتحة) أي الأولين  
 وأعاد الركوع (قوله في الأخيرين) لأن الجمع بين  
 (لا) تنصيحها في الأخيرين لأن الجمع بين  
 تذكرها قبل ركوعه (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 (قوله في الأخيرين) أي لغة (قوله في الأخيرين)  
 العلامة وعرفا (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 ستة أحرف (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 كلمة فالأصح عدم (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 حكم به حكم (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 طوله في الركعة (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 يزيد على قدر (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 فرض عين (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 جميع (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 من أفضل (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 جميع (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 في الشعر (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 الملق في الجاسع الصغير (قوله في الأخيرين) أي لغة  
 ما في الهداية وغيرها من التفصيل

ليس له اصل يعتمد عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية اما الاول فلا تطلق الجامع الصغير وعليه المتوهم  
 واما الثاني فلان المسافر اذا كان على امن وقرار صار كالمقيم فكان ينبغي ان يراعى السنة والتعديد بقدر سورة  
 البروج والانشقاق في الفجر والظهور لا بد له من دليل ولم ينقلوه وكونه عليه الصلاة والسلام قرأ في السفر شياً  
 لا يدل على سنينته الا اذا اطلب عليه ولم ينقل فالظاهر الاطلاق اه (قوله ورد في النهر) بان مراد صاحب  
 الهداية بذكر البروج والانشقاق ان يكون القراءة من طوال المفصل واما كونها بقدرهما فشيء آخر وذلك لان  
 القراءة من المفصل سنة والمقدار الخاص منه سنة اخرى وقد امكن مراعاة الاول فاي مانع من الاتيان به  
 فاندفع قول صاحب الجران التعديد بسورة البروج لا دليل عليه ودعواه ان السنة لا تثبت الا بالمواظبة مسلم  
 في الموكدة والكلام في المستحبة وذال ينبتا (قوله الفاتحة) اي سورة الفاتحة فالسورة جزء العلم وجوز  
 سيبويه ان يكون المضاف اليه علما قهستانى (قوله وجوبا) زاده اشار الى ان السنة مصبها قوله وى سورة مشاء  
 وفيه ان قراءة أى سورة واجبة لاسنة اللهم الان يقال المسنون هو المجموع مع التخيير في السورة في السفر  
 وان كان كل واحد من افراده واجبا فقد اشتملت الفاتحة والسورة على فرض القراءة وواجبها وسنيتها (قوله  
 وفي الضرورة بقدر الحال) كضيق وقت وقد ورد ان ابا يوسف ام الامام في صلاة الصبح وكان الوقت ضيقا فقرأ بآية  
 من الفاتحة في كل ركعة فلما تمت الصلاة قال الامام صارعوه يعقوب بنافقها وكخوف على ماله اذ نفسه حلي عن  
 الهندية (قوله ويسن في الحضرة الخ) هذه الاقسام تقال قبل الايقاع اما اذا قرأ بالفعل فتقع القراءة ولو بكل  
 القراءة فرضا (قوله طوال) بالكسر والضم وعين ابن مالك الكسر جمع طول وبالفهم الرجل الطويل وبالفتح  
 المرأة الطويلة (قوله المفصل) هو السبع الاخير من القرآن سمي بذلك لثمة الفصل بين سورة بالسبعة قهستانى  
 اول قصر الايات فيه اول قوله المنسوخ فيه حلي عن النهر (قوله من الجران) هو ما عليه الاكثر (قوله الى آخر  
 البروج) ذكرنا اخرهنا وفي الاوساط مستدر لى الكافي ان الغايين فيما خارجا جتان فالبروج من الاوساط  
 ولم يكن من القصار اما الغاية الاخرة فداخله كالغايات الاول (قوله قصاره) بكسر القاف ككرام نهر (قوله  
 عدم التقدير) لكن يستحب كون القراءة من الاقسام الثلاثة كما في البحر (قوله بالوقت) ضيقا واتساعا واقوم  
 رغبة وملا لا والامام تأنيوا وعمله في القراءة (قوله بين بين) اي قراءة متوسطة (قوله ليلا) لوجهه للتقيد به فله ان  
 يسرع فيه بعد ان يداقل مد قال به القراءة والاحرم لترك الترتيل المأمور به شرعا (قوله ويجوز باروايات السبع)  
 لوجهه للتقيد بالسبع بل يجوز الى العشر كما نص عليه اهل الاصول (قوله صيانة لدينهم) لان بعض السفهاء  
 ربما يقع في الاثم فلا يقرأ وعند العوام لا يقرأ بقراءة ابى جعفر وابن عامر وحزقوا ذلك انى صيانة لدينهم فرما  
 يستحقون او يضحكون وان كانت كلها صحيحة فصحة ومسايحنا اختاروا قراءة ابى عمرو وحض عن  
 ابن عامر ابو السعود عن شارح المنية (قوله وتطال اولي الفجر) لاما ومنفرد نهر ولولقصه دارك الناس اذا كان  
 تطو بلا يشغل على القوم كذا في المحيط معزى الى الفتاوى (قوله بقدر الثلث) اي ثلث المجموع بان يكون  
 الثلثان في الاولى والثالث في الثانية كذا في البحر (قوله وقيل النصف) يرجع الى ما قبله لان المراد نصف المقروء  
 في الاولى وهو ثلث المجموع فلا وجه لعدده مقابلا (قوله فلو غش) اي الطول في الاولى بازيد مما ذكره لا بأس به  
 فهو خلاف الاولى وقد ورد الاثر به تعليم الجواز (قوله حتى التراويح) اخذ من قول النهر لافرق في ذلك بين  
 الجمعة والعديد وغيرهما واما استدلاله في البحر يدل على تعيين ذلك في الفرض على انه نقل بعد ان الخلاف  
 في غير الجمعة والعديد ما فيه ما فيسوى اتفاقا وعزا الى نظم الزندوسى (قوله وعليه الفتوى) قال ابن امير حاج  
 بعد ان حقق الدليل من الطرفين فظهر على هذا ان قولهما احب لاقوله والاوى كون الفتوى على قولهما  
 لا قوله (قوله ان تقارب) اي الايات حلي (قوله والاعتبار بالحروف والكلمات) اي بان ساعدت كالمدرثر  
 وهل آتى فان آيات الثانية اطول وذكر الحروف ليس معتبرا بل لان الكلمات تركب منها فان كانت الكلمات  
 في الثانية تبلغ زائدة عما في الاولى ثلاث آيات يكره هذا ما ظهر لي واعتبر بالمحلي غش الطول نقل ذلك عن القنية  
 ولم يعتبره هو حلي (قوله ما وردت به السنة) وهو قراءة سبع والغاشية في الجمعة والعديد (قوله عدم الكراهة)  
 اي عدم كراهة اطالة الاولى على الثانية والاوى ان يذكرها في شرح قوله وتطال اولي الفجر لنا سبته واستظهر  
 في النهر التسوية في ركعتي النقل ونقل الحزم بكراهة الاطالة عن المحيط وغيره ولا خفاء ان التسوية اولي حلي

ورده في النهر وجران ما في الهداية هو المحرر  
 (الفاتحة) وجوبا (واى سورة مشاء) وفي الضرورة  
 بقدر الحال (و) يسن (في الحضرة) لاما  
 ومنفرد ذكر المحلي والناس عنه فافلون  
 (طوال المفصل) من الحجرات الى آخر البروج  
 (في الفجر والظهور) منها الى آخر لم يكن  
 (اوساطه في العصر والعشاء) بآية ذكره  
 في المغرب (اي في كل ركعة سورة عماد ذكره  
 الحلي واختار في البدائع عدم التقدير  
 يختلف بالوقت والقوم والامام في الحجة يهر  
 في الفرض بالتردى حرافا وفي التراويح بين بين  
 وفي النقل ايلة السبع لكن الاولى ان لا يقرأ  
 ويجوز بالروايات السبع لكان السبع (وتطال  
 بالغربية عند العوام صيانة لدينهم) وقيل  
 اولي الفجر على ما ثبتا (بقدر الثلث) وقيل  
 النصف ندبا فلو غش لا بأس به (قوله) وقال  
 محمد اولي الشكل حتى التراويح على الاولى بكون  
 الفتوى (اطالة الثانية) ان تقارب  
 تنزيها (اجماعا ان ثلاث آيات) ان تقارب  
 طولها وقصرها الاعتدال بالحروف والكلمات  
 واعتبر المحلي غش الطول لا عدد الايات  
 واستثنى في البحر ما وردت به السنة واستظهر  
 في النقل عدم الكراهة مطلقا (وان ياقل لا)

وهو مطابق لوجهه اللهم الا ان يحمل على القولين السابقين على ما فيه (قوله لانه عنه الهلالة والسلام صلى  
 بالعبودين) والثانية اطول من الاولى بآية ولان في الاحتراز عن هذا التفاوت مرجا وهو مدفوع شرعا فيجعل  
 زيادة مادون الثلاث آيات كالعدم فلا يكره جلبي عن ابن امير الحاج (قوله ويكره التعيين) لما فيه من هجر الباقي  
 واجام التفضيل والسكل من حيث انه كلام الله واحد والظاهر ان الكراهة تحريرية لا إطلاقها ومجملها اذا كان  
 حافظا غير ما عنه اما اذا كان لا يحفظ الاما عين او كان اسهل عليه من غيره او قرأه للتبرك بقرآته عليه الصلاة  
 والسلام فلا كراهة (قوله كالسجدة وهل افي) وكثرة السور الثلاث في الوتر والكافرون والاخلاص في سنة  
 الفجر فينبغي الترك احيانا وكراهة التعيين للامام والمنفرد في القرض وغيره كما في البحر (قوله بل يندب قرآتهما  
 احيانا) ولا ينبغي المداومة على الترك كما يفعله حنفية العصر افاده في الفتح (قوله والمؤتم لا يقرأ) ودعوى ان  
 الاحتياط في القراءة خلفه ممنوعة بل الاحتياط تركها لان العمل باقوى الدليلين وقد روى عن عدة من  
 الصحابة فساد الصلاة بالقراءة خلفه فاقواهما المنع بحر (قوله ولا الفاتحة في السرية) تفسيره لا إطلاق وروى  
 عن محمد استحسانها في السرية وهو ضعيف كما افاده الشرح بقوله وما نسب الخ فالحق ان قول محمد كقولهما  
 كما في الفتح (قوله كره تحريما) انما يطبقوا اسم الحرمة عليها ما عرف من اهلهم انهم لا يطلقونها الا اذا كان  
 الدليل قطعيا (قوله وتصح في الاصح) وروى عن عدة من الصحابة فسادها كما في الزاهد والظاهرية وعن ابن  
 مسعود انه يلاخه ترابا وعن الشعبي ادركت سبعين بدريا كلهم قالوا لا يقرأ خلف الامام كما في الكرماني (قوله  
 وفي درر البحار) مقابل الاصح (قوله ويكون فاسقا) الظاهر ان ذلك عند الاعتماد لانه صغيرة ولا يفسد بمرءة (قوله  
 وهو) اي الفساد لما خذ من فساد (قوله وينصت اذا اسر) تبع في هذا صاحب التهر وفي البحر الانصات لا يخص  
 الجمهور فقط هاهنا نعم السرية والجمهور (قوله فتنل واذا قرئ الخ) افاد ان الآية نزلت في الصلاة وهو قول اهل  
 التفسير ومنهم من قال نزلت في الخطبة ولا تنافي بينهما لانهم انما امروا به ما فيه ما فيها من قراءة القرآن كما في  
 والعبارة لعموم اللفظ لا لخصوص المصحب ولذا وجب الاستماع لقراءة خارج الصلاة ايضا (فروع) وجل يكتب  
 الفقه ويحسبه رجل يقرأ القرآن ولا يمكنه استماع القرآن فالانتم على القارى ولو قرأ على السطح في الليل جهر  
 والناس ينام يا ثم الصبي اذا كان يقرأ القرآن واهله يشغلون بالاعمال ولا يستمعون ان كانوا اشروعوا في العمل  
 قبل قرآته لا بآثون والا ثواب بحر ولو كان القارى في المكتب واحدا يجب على المارين الاستماع وان كانوا اكثر  
 وينبغي الخلط في الاستماع لا يجب عليهم ويكره للقوم ان يقرأوا القرآن جله لتضمنها ترك الاستماع والانصات وقيل  
 لا بأس به كذا في القنية وهذا لا يظهر الا اذا لم يكن هنالك مستمع غيرهم والا لا يكره لما قالوا ان الاستماع فرض  
 كفاية لانه لا فامة حقه من الالتفات اليه وعدم اضااعته وذلك يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حيث  
 كان لرعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن السكل ويجب على القارى احترامه بان لا يقرأ في الاسواق ومواضع  
 الاشتغال فان قرأ فيها كان هو المضيع لحرمة فيكون الاثم عليه دون اهل الاشتغال فدفع العرج في الزامهم  
 ترك اشغالهم المحتاج اليها وكذا لو قرأ عند من يشتغل بالتدريس او بتكرار الفقه لانه اذا ايج تركه الاستماع  
 لضرورة المعاش الديوى فلان يباح لضرورة الامر الذي اول فيكون الاثم على القارى هذا اذا سبق الدرس  
 على القراءة اما اذا كان ابتداء القراءة قبل الدرس فالانتم على المتأخر والفرق بين هذا وبين مواضع الاشتغال  
 حيث يكون الاثم على القارى وان ابتداء قبل اخذهم في اعمالهم بان تلك المواضع معدة لهم يعسر عليهم  
 الاشتغال عنها بخلاف الدرس اشرح النية (قوله آية ترغيب) هي ما كان فيها ذكر الجنة والرحمة وآية  
 الترهيب هي ما كان فيها ذكر النار والترهيب التخويف وفي عبارته رعاية الادب حيث قال يستمع وتنت وتلم  
 يقل لا يسأل الجنة ولا يتعوذ من النار بحر (قوله وكذا الامام) اما المنفرد في القرض كذلك وفي النقل يسأل  
 الجنة ويتعوذ من النار عند ذكر هانهر (قوله وما ورد) من انه عليه الصلاة والسلام صلى ومعه حذيفة فامر  
 بأية فيها ذكر الجنة الاسأل فيها وما يربا فيها ذكر النار لا تعوذ (قوله كذا الخطبة) ولو خطبة نكاح وموسم  
 وغيرها والخطبة ذكر الله ورسوله والخلفاء والانتقاء والمواظع وما عدا من ذكر الظلمة خارج عن الخطبة اليه  
 اشير في الكشف والدون من الخطيب افضل على المعتمد وقيل ان التباعد افضل كيلا يسمع مدح الظلمة فمستأنى  
 (قوله ولو كانت) ردا لروى عن ابي يوسف انه كان يكتب وقت الخطبة وقوله لا يورد سلامه ثم شجيت العلطس

لانه عليه الصلاة والسلام صلى بالعبودين  
 (ولا ينبغي شيء من القرآن لصلاة على طريق  
 التعريض) بل تعين الفاتحة على وجه الوجوب  
 (ويكره التعيين) كالسجدة وهل افي البحر  
 جمعة بل يندب قرآتهما احيانا (والمؤتم لا يقرأ  
 مطلقا) ولا الفاتحة في السرية انتعافا  
 وما نسب لمحمد ضعيف كما بسطه السكك فان  
 قرأ كره تحريما) وتصح في الاصح وفي درر البحار  
 عن مسبو روى عن عدة من الصحابة فالانتم  
 فاستقروا روى عن عدة من الصحابة فالانتم  
 احوط (بل يستمع) اذا جهر (وينصت) اذا سسر  
 لقول ابي هريرة رضي الله عنه كذا نقله  
 الامام غنزل واذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
 وانصتوا (وان) وصليمة (قوله الامام في ترغيب  
 اترهيب) وكذا الامام لا يشتغل بغير القرآن  
 وما ورد جل على النقل شغورا كما  
 الخطبة) ولا يأتي بما يفتوت الاستماع ولو كانت



على وعلى انصاف المظلوم من الظالم وسد الشغور وسماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وبر "عسا كرنا اشتراط  
 كونه قريبا لقوله صلى الله عليه وسلم الاثمة من قريش وقد سلت الانصار الخلافة لقريش بهذا الحديث وقوله  
 لاهاشميا اي لا يشترط كونه من اولاد هاشم كما قالت الشيعة فوصلا لا يبطال امامة ابي بكر وعمر وعثمان ولا شبهة  
 لهم فضلا عن الحق وقوله عليا اي لا يشترط كونه من اولاد علي بن ابي طالب كما قالت الشيعة فبما الخلافة  
 بنى العباس وقوله معصوما اي لا يشترط ان يكون معصوما كما قالت به الاسماعيلية والامامية وكان الاولى  
 ان يقول لاهاشميا ولا عليا ولا معصوما ليعلم ان مقابل كل واحد قول على حدة اه حلي (قوله ويعزل به)  
 عنون به اشارة الى انه لا يعزل وهو المختار وقول الاكثر يعزل بطريان ما يفوت المقصود من الردة والجنون  
 المطبق وصيرورة اسير الايرجى خلاصه والعنى والحرس والصمم والمرض الذى ينسى العلوم وخلعه نفسه عن  
 الامامة العزى واما خلعه بلا سبب فبني خلاف اه ابو السعود (قوله الاقننة) لان ضررها فوق ضرر خلعه  
 فيتركب اخف الضررين (قوله ويجب ان يعنى له بالصلاح) لان في اصلاحه اصلاح الرعية وظاهره ولو متغلبا  
 (قوله ويصح سلطنة متغلب) ويترب على الصحة صحة ما يصدر عنه من الاحكام وهل يعد متغلبا بفقد احد  
 الشروط (قوله للضرورة) هي دفع الفتنة واقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا واولوا امر عليكم عبد حبشي  
 اجدع اه حلي (قوله وينبغي) الظاهر منه الوجوب (قوله ان يفوض) بفتح الواو وفاعل التفويض اهل الحل  
 والعقد لا الصبي لما بأتى من عدم صحة اذنه بقضاء وجمعة اه حلي (قوله امور التقليد) اي تقليد القضاء  
 والامارة والعاشر والساعي وغير ذلك (قوله في الرسم) مراده الصورة الظاهرة (قوله لعدم صحة اذنه الخ) علة  
 لقوله وفي الحقيقة هو الوالى الى لا الصبي (قوله وفيها) اي البرازية (قوله ربط الخ) هكذا نقده صاحب التبرع  
 اخيه ولا يظهر الا تعريفا للاقتداء وذلك لان الامامة مصدر للمبنى للمجهول لان الامام هو المتبع ويدل على  
 ذلك تعريف ابن عرفة لها بانها اتباع الامام في جزء من صلاته اي ان تتبع واما الربط المذكور ان كان مصدر ربط  
 المبنى للمعلوم فهو وصفة المؤتم فيكون بمعنى الاتهام اي الاقتداء وان كان مصدرا للمبنى للمجهول فهو وصفة صلاة  
 المؤتم لانها هي المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريفا للامامة بل للاقتداء اه حلي (قوله بشرط عشرة)  
 اعلم ان هذه الشروط للاقتداء الذى ذكر تعريفه وجعله للامامة وقد عدى في نور الايضاح شروط الامامة على  
 حدة فقال وشروط الامامة للرجال الاصحاء ستة اشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقرأة والسلامة  
 من الاعذار كالرعاف والفأفة والتمتمة واللتخ وفقد شرط كطهارة وسرعة اه احتراز بالرجال الاصحاء عن  
 النساء الاصحاء فلا يشترط في امامهن الذكورة عن الصبيان فلا يشترط في امامهم البلوغ وعن غير الاصحاء  
 فلا يشترط في امامهم الصحة لكن يشترط ان يكون حال الامام اقوى من حال المؤتم او مساويا انتهى حلي  
 (قوله نية المؤتم الاقتداء) بالامام والشروع في صلاته والدخول فيها بخلاف نية صلاة الامام وان انتظر  
 تكبيره من غير نية اقتداء وشروط نية الاقتداء ان تكون مقارنة للتخريجه او متقدمة عليها بشرط ان لا يفصل  
 بينها وبين التخريجه فاصل اجنبى كما تقدم حلي وقد مر ما نقلناه عن القهستاني فراجع ان شئت (قوله  
 واتحاد مكانهما) سيما في ان المعتمد اعتبار الاشياء لاتحاد المكان (قوله وصلاتهما) عطف على مكانهما  
 وفيه انه يصح اقتداء المتنفل بالمرتضى والصواب عبارة نور الايضاح وان لا يكون مصليا فرضا غير فرضه اه  
 حلي (قوله وصحة صلاة امامه) اي في رأى المؤتم اما اذا علم مفسدا في رايه كخروج دم فلا يصح الاقتداء وان كان  
 غير مفسد في اعتقاد الامام واما اذا علم من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة والامام لا يدري  
 ذلك فانه يجوز اقتداءه على قول الاكثر وقال طائفة منهم الهندواقي لا يجوز لان الامام يرى بطلان هذه  
 الصلاة فتبطل صلاة المقتدى بعباده وجه الاول وهو الاصح ان المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمتبري حق  
 رأى نفسه فوجب القول بجوازها كما في التبيين والفتح وانما يدعى بقوله والامام لا يدري ذلك ليكون جازما  
 بالنية لانه ان علم به وهو على اعتقاد مذهب صار كالملاعب ولا نية كذا في امداد الفتح واعلم ان بعضهم  
 فهم من عبارة الهندواقي ان مذهب اعتبار راي الامام فقط والصحيح ان مذهب اعتبار رايه ما معا كاصرح به  
 السغد في رسالته المسماة بغاية التحقيق حلي (قوله وعدم محاذاة امرأة) فان المحاذاة بشرطها مفسدة  
 (قوله وعدم تقدمه عليه بعقبه) فلا يضر تقدم اصابع القدم وموضع السجود كافي نور الايضاح لكن في الجبر

وبكرة تقليد الفاسق وقول به الاقننة ويجب  
 ان يدعى له بالصلاح وتصح سلطنة متغلب  
 للضرورة وكذا صبي وينبغي ان يفوض امر  
 التقليد الى وال تابع له والى السلطان في الرسم هو  
 الولد وفي الحقيقة هو الوالى لعدم صحة اذنه  
 بنفسه وجمعة كما في الاشياء عن البرازية وفيها  
 لولع السلطان والى مقتضى الحاجة الى تقليد جديد  
 والصغرى ربط صلاة المؤتم بالامام بشرط  
 عشرة نية المؤتم الاقتداء واتحاد مكانهما  
 وصلاتهما وصحة صلاة امامه وعدم محاذاة

والاصح ما لم يتقدم **الركعة** المتقدمة لانفسد صلاته وسياق قريبا تصححه من الشرح اه حلي (قوله وعلمه بانتقاله) بان يراه اويس. نه او يرى من خلفه او يسمعه وان لم يتعد المكان (قوله وعلمه بحاله) صورته مقيمون او مسافرون او محتلطون اقتدوا بامام في المصرو وسلم على ركعتين وهم لا يدرون حاله فاذا اراه مقيم صلى ركعتين سهوا فبطلت صلاته وصلاته من خلفه فلا بد من العلم بحاله في الجملة بان يقول لهم اى مسافر قبل الصلاة او بعدها بخلاف ما اذا صلى اربعا مطلقا او صلى ركعتين وهو خارج المصرا اه حلي (قوله وسأركنه في الاركان) يعنى بان يأتيهم احدى لولم يأت بركن بطلت صلاته فلم يبق اقتداءؤه وصورته ركع ورفع قبل ان يركع امامه وسلم ولم يقض ذلك الركوع فصلاته باطلا وانما قيد بقوله ولم يقض ذلك الركوع لانه لو قضاه لا تطل صلاته اه حلي (قوله وكونه مثله اودونه فيها) اى في الاركان مثال الاول اقتداءء الركع والساجد بمثله والموقوف بهما بمثله ومثال الثاني اقتداءء الموقى بالركع والساجد بالموقى بهما فانه لا يصح (قوله وفي الشرايط) عطف على فيها اى وكون الموقوف مثل الامام اودونه في الشرايط مثال الاول اقتداءء السرايط بمثله والعارى بمثله ومثال الثاني اقتداءء العارى بالملكسى واحترزه عن كونه اقوى حالامنه كقائد الملكسى بالعارى اه حلي (قوله باركوا مع الركعتين) وقيل معناه اخضعوا مع الخاصعين فانه البيضاوى (قوله ومن حكمها) اى حكمه مشروعهما واشار بهن الى انهما حكمهما اخرى منها دفع حصر النفس ان تستغل بهذه العبادة وحدها بجر (قوله نظام الالة) بتحصيل التعاهد باللقاء في اوقات الصلوات بين الجيران بجر والالة بضم الهمزة اسم من الائتلاف حلي عن القاموس خافى ابى السعود عن شيخه انه بكسرها خطأ (قوله وتعلم الجاهل من العالم) اى افعال الصلاة بجر (قوله هو افضل من الاذان) على المعتمد وقيل بالعكس وقيل بالمساواة حلي (قوله خلافا للشافعي) يعنى فانه يقول بافضلية الاذان (قوله وقول عمر الخ) اى لا يقتضى افضلية الاذان عليها لانه كان اماما مفردة الجمع بين الخيرين وانما كانت الخلافة مانعة لان منها على التعظيم والاجلال والاذان وان كان قرينة الاية لا بدق بخلافه ان يرفع صوته به فيسمع العامة وفيهم من يحبب ومن لا يحبب (قوله خاف) اى ان كنت مقتديا (قوله والجماعة سنة مؤكدة) بالهمز ودونه نهر ولا ينبغي الاسراع اليها ولو جمعة (قوله ارادوا بانأ كيد الوجوب) لاستدلالهم بالاخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وصرح في المحيط بانه لا يرخص لاحد في تركها بغير عذر ولتركتهم اهل مصر امرها وبها فان ائتمروا والاعل مقاتلتهم ويجب التعزير على تاركها من غير عذر وبأثم الجيران بالسكوت بجر (قوله فشرط) اى لعنتهم ما وافي البحر من ان الجماعة واجبة على القول بوجوبها وستة على القول بسنيتها لوجهه مع توقف الصحة عليها (قوله سنة كفاية) انظر هل ذلك في كل مسجد عام او كل بلد والظاهر الاول لما ساقى (قوله مستحبة على قول) وغير مستحبة على آخر قال الحلبي والافضل صلاته في البيت كما يأتي قبيل ادراك القرية (قوله على سبيل التداعي) راجع اليهما والتداعي ان يجتمع اربعة فاكثر على امام ودون ذلك لا يكره اذا صلوا في ناحية من المسجد كذا في القمه ستانى ونقله في البحر عن الصدر الشهيد وظاهر اطلاقه الكراهة انما التعرعية (قوله وسنحققه) قيل ادراك القرية حلي (قوله في مسجد محله) اى حارة والذى في المجتبى الاطلاق وهو اوجه لما يلزم من الاذان التخليط والتلبس فربما يظن الخطأ في الاذان الاول اما اذا كررت بغير اذان فلا كراهة مطلقة وعليه المسلمون (قوله لاف مسجد طريق) اى مسجد على قاعة طريق بجر (قوله او مسجد لا امام له ولا مؤذن) (قوله واقفا اثنان) واطلاق الجماعة عليه بما يجاز او حقيقة عرفية قهستانى وفي ابى السعود مأخوذة من الاجتماع والاثنان اقله وظاهره انها فيها حقيقة لغوية (قوله واحد مع الامام) اى في غمرة كفاية الجهر اما العيد فيكنى فيه واحد معه كما يأتي ان شاء الله تعالى في باب (قوله ولو عجزا) ولا عزة بغير العاقل بجر ويؤخذ منه انه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المتغفل بالمقترض لان الصبي متغفل وكذلك الملك وفي البحر لو حلف لا يصلي جماعة وام صبياً حنث في يمينه ولم ار حاكم اقتداء المتغفل بمثله هل يزيد ثوابه على المنفرد فايحرم (قوله او غيره) فلو صلى في بيته بزوجته او جاريته او ولده فقد اتى بفضل الجماعة بجر (قوله وتصح امامة الجنى) لانه مكاف بخلاف امامة نكاح فانه متغفل وامامة جبريل

وعلمه بانتقاله وجهه من اقامة سفر ومشاركته في الاركان وكونه مثله اودونه فيها وفي الشرايط كايست في حكمه نظام الاذان باركوا مع الركعتين اى افضل من الاذان وتعلم الجاهل من العالم اى افعال الصلاة بالجماعة عند دخالها في الشافعي قاله العيني وقيل بالجمع لولا الخلافة لاذنت اى مع الجماعة اذا لم يجز افضل وقال بعضهم خاف ان تركت الجماعة ان يبعثوا في الشافعي او تركها بغير سنة مؤكدة فاخذت الامامة (والجماعة سنة مؤكدة) فاختار اراهم في اركانها وفي الترابيع سنة لا يزال (قال الرازي) وعبد شرط في القول في ذكره في جماعة مستحبة على سبيل التداعي اذان واقامة غير متطوع على سبيل التداعي اذان واقامة وسنحققه ويكره تكرار الجماعة اذان او مسجد في مسجد محله لاف مؤذن (واقفا اثنان) واحدهم لا امام له ولو عجزا او لم يكن اياهما شيئا

في الشافعي لا يكره تكرار الجماعة في مسجد محله ولا يكره تكرار الجماعة في مسجد محله ولا يكره تكرار الجماعة في مسجد محله



خصوص التعليم مع احتمال الاعادة منه صلى الله عليه وسلم (قوله وقيل واجبة) وقيل فريما كفاية  
 او عيناً وقيل مستحبة نهر (قوله قال في الجراح) وقال في النهر هو اعدل الاقوال واقواله وقد اقال في الاجناس  
 لا تقبل شهادته اذا تركها استخفافاً ومجانة امامها او تناوبل ككون الامام من اهل الاهواء ولا يراعى  
 مذهب المقتدى فتقبل اه (قوله ثمرة انه) وثمره من قال بفرض الكفاية سقوطها بفعل البعض ومن  
 قال بفرضية العين عدم صحة صلاته منفردا كما في المعراج والغاية ذكره ابو السعود وقوله بتركها امر مفسد  
 قال بالسنية لا يقول بانهم الترك الا اذا اعتاد كما مر والاثم المترتب على ترك السنة ادنى من الاثم المترتب على ترك  
 الواجب (ثمرة) يجوز اقتداء النبي صلى الله عليه وسلم ببعض امته بل ما خرج نبي من الدنيا الا بعد ان صلى  
 خلف رجل من امته وقد ورد انه عليه الصلاة والسلام صلى الركعة الثانية من الصبح خلف عبد الرحمن بن  
 عوف وقد قدموه لئلا ترك النبي صلى الله عليه وسلم اه مواهب (قوله على الرجال) اخرج النساء والعديان  
 وذكر البايعين بعده مستدركه وقيد الاحرار اخرج العبيد اى ولواذن لهم فيما يظهر (قوله ولو فاتته ندب  
 طلبها الخ) اعترضه في الشربلية بالنية في الوجوب ويحاج بان الوجوب عند عدم المخرج وفي تتبعها  
 في الاماكن القاصية خرج لا يخفى مع ما في مجاوزة مسجد حبه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة  
 لحار المسجد الا في المسجد اه حلي وفيه ان ظاهرا لطلقه الندب ولوالى مكان قريب وقوله مع ما في مجاوزة الخ  
 قد يقال محله فيما اذا كان فيه جماعة الا ترى ان مسجد الحلي اذا لم تقم فيه الجماعة وتقام في غيره لا يرباب احداً  
 مسجد الجماعة افضل على انهم اختلفوا في الاصل هل جماعة مسجد حبه او جماعة المسجد الجامع كما في الجهر  
 وما يأتي من الحديث يؤيد الثاني (قوله الا المسجد الحرام ونحوه) هو مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فان  
 فضل الصلاة فيها يفوق على فضيلة الجماعة في غيرها الحديث ابن ماجه عن انس رضى الله تعالى عنه قال قال  
 عليه الصلاة والسلام صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاته في مسجد القبايل بخمس وعشرين وصلاته في المسجد  
 الذي يجمع فيه بخمس مائة صلاة وصلاته في المسجد الاقصى بخمسة الاف وصلاته في مسجدى هذا بخمسين  
 الف صلاة وصلاته في المسجد الحرام بمائة الف صلاة حلي عن الجامع الصغير (قوله ومقعد) قال في القاموس به  
 قعدا وقعدا داء يقعه فهو مقعد اه حلي (قوله وزن) من الزمانه وهى العاهة التى هى الافقه قاموس وكانها  
 نحو السبل وذات الجنب حلي وفي ابى السعود هى التى يعبر عنها بالقصة (قوله ومفلوج) هو من به فالج وهو  
 استرخا لاحد شق الانسان لانصاب خلط بلغى تسد منه مسالك الروح حلي عن القاموس (قوله من  
 خلاف) نص على المتوهم فاذا كانا من جهة واحدة فعدم الوجوب اولى (قوله اورجل) لوجود المخرج (قوله  
 وشيخ كبير عاجز) اى لا قوله (قوله واعى) وان وجد قائدا اتفاقا في الجماعة اما للجمعة ففيه الخلاف بين الامام  
 وصاحبيه وهل العيد مثلها بحري حلي (قوله ولا على من حال الخ) اى منه عنها احداً ذكره قوله مطر الظاهر  
 تقيده بالشدة كالبرد (قوله كذلك) اى شديدة في الاصح قاله ابو السعود (قوله وريح ايلان) اى في ليل مظلم نهر  
 عن السراج (قوله او خوف على ماله) المراد به ما تحت يده ولو امانة (قوله او من غريم) اى وكان مفلسا  
 لا غنيا كما يؤخذ من نظائره (قوله او ظالم) يخافه على نفسه او ماله (قوله او مدافعة احد الاخوين) فلا يباح  
 له الاقدام على صلاة الجماعة بذلك وان كان تركها مكرهاً وتحريراً لان الاقدام معها الشدة كراهة لذهاب الخشوع  
 بشغل البال ومشاها المريح (قوله وقيامه بمرض) وما اذا فقط القيام ان المريض يتضرر بذهابه فان لم يتضرر  
 وجبت (قوله تنوقه نفسه) اى تشتهد شهوة بنفسه الى الاكل منه لشغل باله وظاهره وان لم يجد جماعة بعد  
 (قوله وكذا اشتغاله بالقمه) عم التعليم والتعلم والتأليف (قوله الا اذا واطب تكاسلا) اعلم انه وقع خلاف  
 في مكره الفقه المشتغل عن الجماعة من قائل يعزروا لتقبل شهادته ومن قائل يعذروا وحمل بعضهم القول الاول  
 على التارك تهاونا والثاني على غيره وعلى هذا التوفيق اقتصر الشرح لان الاشتغال به قد يعظم فوابه على  
 الجماعة ان حسنت النية (قوله ولو باخذ المال) هذا حكم التعزير مطلقاً لا بقيد كونه في نفوت  
 الجماعة (قوله يعنى بحبسه) اى لا يأخذه على وجه التملك كما قد توهم بجرع الزاوية وسبأ في التعزير  
 تضعيفه لمافيه من فتح باب للظلمة (قوله ولا تقبل شهادته) اى تارك الجماعة (قوله او عدم مراعاته) اى  
 الامام مذهب المأموم في القرائن والواجبات (قوله والاحق بالامامة) اى الاولى بها (قوله تقديم) اى على من

(وقيل واجبة وعليه العامة) اى عامة مساجدنا  
 وبه جزم في الخفة وغيرها قال في الجهر وهو الرابع  
 عند اهل المذهب (قسن او يجب) ثمرة  
 تظهر في الاثر بتركها مرة (على الرجال العقلاء  
 البالغين الاسرار القادرين على الصلاة بالجماعة  
 من غير مخرج) ولو فاتته ندب طلبها في مسجد  
 آخر الا المسجد الحرام ونحوه (فلا يجب على  
 مريض ومقعد وزن) ويقطوع يد ورجل من  
 خلاف (اورجل فقط ذكره الحدادى  
 (ورجل وشيخ كبير عاجز واعى) وان  
 وجد قائدا (ولا) على من حال يله وينها  
 مطر وطير وشد يد وخطه كذلك (وريح ايلان  
 لانها راو خوف على ماله او من غريم وقيامه  
 او مدافعة احد الاخوين) وادارة سفر وقيامه  
 بمرض وحضور طعام (قوله لا يقدر كذا  
 الحدادى وكذا اشتغاله بالقمه) اى الانا واطب  
 بجرع السبأ في تعاليل النسي اى الانا واطب  
 تكاسلا فلا يعذر ولا تقبل شهادته الا بالامانة  
 يعنى بحبسه عن عدم مراعاته (والاحق بالامانة  
 تقديم)



حضر معه ( قوله نصبا ) للترتيب وبحسب الحلبي اعتبار الافضلية في الصكبري ( قوله الاعلم ما حكاه  
 الصلاة ) انما قدم على الاقرار لانه يقتدر اليها ركن واحد والعلم بغيره سائر الاركان والعلم افضل من العقل  
 سمى وخص احكام الصلاة لان الزائد عليها غير محتاج اليه هنا ( قوله صحة وفساد ) اي مثلا ( قوله  
 بشرط اجتنابه للفواحش ) وعدم الطعن في دينه وعدم راتب وصاحب منزل نهر ( قوله وحفظه الخ ) جعله  
 في التهر من لوازم كونه اعلم ( قوله وقيل واجب ) استظهره صاحب الجبرلان مقتضى الواجب الاثم بالترك  
 ويورث التقصان في الصلاة ( قوله وقيل سنة ) جرى عليه الزيلعي وجماعة وهو الاظهر لان هذا التقديم على  
 سبيل الاولوية فالانساب له مراعاة السنة ( قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويد ) افاد بذلك ان معنى قوله ثم اقرأ اي  
 اجود لا اكثرهم حفظا وان جعله في الجبر متبادرا ومعنى الحسن في التلاوة ان يكون عالما بكيفية الحروف  
 والوقف وما يتعلق به من قهستاني ( تنبيه ) حفظ القرآن من الصحابة ابي بن كعب وزيد بن ثابت ومعاذ  
 ابن جبل وابوزيد الانصاري وعثمان بن عفان واختلف في ابي الدرداء وعبادة وتميم الداري ابوالسعود ( قوله  
 اي الاكثر اتقاء للشبهات ) الشبهة ما شبهه حله وحرمة ويلزم من الورع التقوى من غير عكس والزهدي ترك  
 شيء من الحلال خوف الوقوع في الشبهة فهو اخص من الورع وليس في السنة ذكر الورع بل الهجرة عن الوطن  
 فلما نسخت اريد بها هجرة المعاصي بالورع فلا تجب هجرة الا ان الاعلى من اسلم في دار الحرب كما في المعراج  
 ( قوله اي الاقدم اسلاما ) لان من امتد عمره في الاسلام كان اكثر طاعة لله والذى في المحيط ان الاكبر يقدم  
 على الاورع ( قوله فيقدم شاب ) اي نشأ في الاسلام واسلم قبل الشيخ ( قوله وعليه ) اي الورع ( قوله بالضم ) اي  
 ضم الحياء وفي اللام الضم والضم ( قوله اكثرهم نجدا ) تفسير بالمزوم وقال في البدائع لاحاجة  
 الى هذا التكاف بل يبق على ظاهره لان صياحة الوجه سبب لكثرة الجماعة حلبي عن الجبر ( قوله ثم  
 اصبحهم اي اسمعهم وجهها ) السحاحة عبارة عن بشاشة في وجه من يلقاه ويتسامه له وهذا بغير  
 الحسن الذي هو تناسب الاعضاء حلبي ( قوله ثم اكثرهم حسنا ) انما يحسن ذكره على تفسير الاحسن  
 وجهها بما ذكره الشرح والافهم مكرمه الله الان يراد هنا حسن جميع الاعضاء ( قوله ثم الاشراف نسبا )  
 انظر ماذا اجتمع ذروا انساب كعباسي وحسني وحسيني وزيدري من يقدم ( قوله ثم الاحسن صوتا ) اي  
 عند التساوي في الصفات السابقة يقدم هذا ( قوله ثم الاحسن زوجة ) جرى فيه على الغالب فان من كانت  
 زوجته حسنا احبها فالمراد المحبة فاندفع ما في الحلبي وانما قدم لعفة نفسه عن التطلع لغيرها من النساء ( قوله  
 ثم الاكثر مالا ) اي لعفة نفسه هذا ان كان حلالا والا كان به فاسقا ( قوله ثم الاكثر جاها ) اي اذا صرفه فيما  
 يرضى والا كان به فاسقا ( قوله ثم الانظف ثوبا ) لان النظافة سبب لكثرة الجماعة وفسره بعضهم بالاغلى  
 ثوبا ( قوله ثم الاكبر راسا ) والاصغر عضوا لانه يدل على كبر العقل يعني مع مناسبة الاعضاء له والافلوخش  
 الرأس كبرا والاعضاء صغرا كان دلالة على اختلال تركيب مزاجه المستلزم لعدم اعتدال عقله حلبي  
 وحل بعضهم العضو على الذكور بما يؤيده قول صاحب الجبر في الاستنجاء ويمسك الحجر بعقبه فيمض العضو عليه  
 بشماله ووقف العلامة ابوالسعود في تفسيره قال وقد نقل بعضهم هنا كلاما لا ينبغي ان يذكر فضلا عن ان  
 يكتب ولعله مامر وعليه فيعلم اصغرته باخباره وفي كتب الفراسة ان الذكر الطويل الرقيق دليل على الشبق  
 وحسن الخلق والغليظ الطويل يدل على رداء الطبع وسوء الفهم ( قوله ثم المقيم على المسافر ) لعله فيما اذا  
 كانوا مقيمين او مختلطين اما اذا كانوا مسافرين جميعا ما عدا شخص منهم فلا يظهر اولوية المقيم وقد يقال باولوية  
 المقيم ليتحققوا في تمام الصلاة الرباعية فتأمل ( قوله ثم الحرا صلى على المعتق ) لشرقه عليه ( قوله ثم المتيمم  
 عن حدث الخ ) لعله لكونه عن اخف الحدتين بخلاف الاخر ( قوله في التزام ) اي في امر شرعي او عادي ( قوله  
 ومنه ) اي من المخرج ( قوله والدعوى ) اي بين يدي القاضي ( قوله وفي طلبه العلم ) اي الذين يتعاقبون في الاخذ  
 ومثل العلم القرآن ( قوله فان اختلفوا ) اي في دعوى السبق ( قوله كما في الحرق ) التشبيه في ان الترتيب اذالم  
 يعلم كان كالمعية لافي القرعة فانها لتأني فيهما حلبي ( قوله ويجعل كلهم ما قوامها ) فلا يرث احد منهم من الاخر  
 بل يرث كلا ورثته الاحياء ( قوله وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم ) اي من جهة الوقف او من الطلبة حلبي ( قوله  
 جازان يقدم من شاء ) لان له حينئذ ان لا يقرهم اصلاح حلبي ( قوله فان استوفوا ) المراد بالجمع ما فوق الواحد ( قوله  
 اعتبر

بالنصايح انهم ( الاعلم احكام الصلاة )  
 بل نصايحهم انهم ( الاعلم احكام الصلاة )  
 قطع صحة وفساد بشرط اجتنابه للفواحش  
 القاهرة وحفظه قدرة رضى وقيل ( القراءة ثم  
 سنة ) ثم الاحسن تلاوة ( وتجويد ) والتعوى  
 الاورع اي الاكثر اتقاء للشبهات ( قوله ثم  
 اتقاء المحرمات ) ثم الاسن اي الاقدم  
 اسلاما فيقدم شاب على شيخ اسلم فاولوا يقدم  
 الاقدم ورعا وفي التهر من الزاد وعليه تقاس  
 سائر النسخ الاقدم فيقال بالقرعة ( ثم الاحسن خلقا )  
 وحسب خلقا يحتاج القرعة ( ثم الاحسن وجهها ) اكثرهم  
 فالضم الفقه بالناس ( ثم الاحسن وجهها ) اكثرهم  
 تجداد اذ في الزاد ثم اصبحهم اي اسمعهم وجهها  
 ثم اكثرهم حسنا ( ثم الاشراف نسبا ) زاد  
 في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي الاشياء قبل  
 ثني التلثم الاحسن زوجة ثم الاكبر راسا  
 الاكبر جاهها ( ثم الانظف ثوبا ) ثم الاكبر راسا  
 والاصغر عضوا ثم التيمم على المسافر ثم الحرق  
 الاصل على المعتق ثم التيمم عن التزاحم  
 متيمم عن جنابة ( فائدة ) لا يقدم احد في التزاحم  
 الا يخرج ومنه السبق الى الدرس والافتاء والدعوى  
 فان استوا في الجوى ارفع بينهم انتهى كلام  
 الاشياء وفي الفصل ٣٢ من حطرت التارخانية  
 وفي طلبه العلم يقدم السابق فان اختلفوا فمة  
 فمة فيها والا فمة مع جميعهم مع كافي الحرق  
 والعرق اذالم يعرف الاول ويجعل كلهم ما قوامها  
 مع التهر وفي محاسن القرآين وهما من شاء  
 ان لم يكن للشيخ معلوم جازان يقدم من  
 واكثر منها يحتاج على تقديم الاسبق ( قوله  
 سنة ابن كعب ) فان استوفوا ( قوله  
 المستوفين ) ( قوله الى لعدم )



من خرج عن طريق اهل السنة (قوله لكونه عن تأويل وشبهة) على تعليم التكفير وافاد بفهمه انه اذالم يكن كذلك يكفر كلهم وفيه تأمل (قوله الا الخطائية) استثناء من قبول الشهادة فلا تقبل لهم شهادة لانهم يجوزون شهادة الزور لمواقفهم وليسوا كافرا والحاصل ان المذهب عدم تكفير احد من المخالفين فيما ليس من الاصول المعلومة من الدين ضرورة واما الفروع المنقولة من الخلاصة وغيرها بصرح الكفر فلم تنقل عن الامام رحمه الله تعالى وانما هي من تعريعات المشايخ والله تعالى هو الموفق اه حلي (قوله كقوله ان الله تعالى جسم) اي اوله يد اورجل كالعباد وانكر الاسراء بحر وقوله وانكاره صحة الصديق وكذا خلافته بحر وقوله كالا جسم ليس قيدا فاذا اطلق كفر اما اذا قال لا كالا جسم يبدع بحر (قوله اصلا) اي انفاقا اورادبه التاكيد (قوله وولدا الزنا) لفرة الناس عنه وما قيل لانه ليس له اب يؤدبه فيغلب عليه الجهل لتعليل بارد عيني وعليه فتبت الكراهة فيه وان لم يكن جاهلا قاله ابو السعود وفي البحر وولدا الزنا اذا كان افضل القوم لا كراهة اذالم يكن محترقا بين الناس لفقد علة الكراهة فجعل الكراهة تنتفي بالافضلية وعدم الاختصار (قوله نال فضل الجماعة) بحث فيه بان الكراهة فيه تورعة على ما سبق فكيف تنال فضيلة الجماعة واجب باختلاف الحينية (قوله وكذا تكراه الخ) ظاهرا التشبيه ان الكراهة تنزيهية (قوله خاف امرد) ظاهرا ولو غير صريح (قوله وسفيه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع والعقل كذا ذكر في البحر (قوله ومفلوج) الكراهة فيه لنقص صلاته بترك ما موره وار تكا منهي عنه (قوله وشارب خمر) هو والاربعة بعده داخل في الفاسق (قوله ونمام) من ينقل الكلام بين الناس على جهة الفساد وهي من الكبراء ويحرم على الانسان قبولها كما افاده العدوي في حاشية الشيخ عبدالسلام (قوله ومرآتي) هو الذي يقصد ان يراه الناس سواء تكلف تحسين الطاعات او كان ذلك عادته حلي وهو محجب للعمل (قوله ومتصنع) هو المتكلف تحسين الطاعة فهو اخص مما قبله (قوله ومن ام باجرة) هذا مبني على بطلان الاستئجار على الطاعات وهي طريقة المتقدمين والمفتي به جوازه خوف تعطيل الشعائر حلي وابو السعود (قوله لكن في وتر الجراح) هو المعتقد لان المحققين جنحوا اليه وقواعد المذهب شاهدة له حلي (قوله ان تيقن المراعاة) اي في الفرائض والواجبات والسنن (قوله او عدمها لم يصح) هذا اذالم يراع في الفرائض اما عدم المراعاة في الواجبات كزيادته الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى فيوجب الكراهة لالفساد والظاهر ان الكراهة للتحريم واذ راعى فيه مادون السنن لا يترك الاقتداء لانه واجب على اربح الاقوال ومراعاة الواجب مقدمة على ترك كراهة التنزيه قاله الحلبي فقهيا (تتمة) اقتداء الحنفي بمثله اولى اذالم تنسب جماعة الشافعي جماعته في مسجد هو فيه اما اذا سبق مع حضوره فالافضل ان يقتدى بالشافعي بل يكبره التأخير لان تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا على المعتقد الا اذا كانت الجماعة الاولى غير اهل ذلك المسجد او ادبت الجماعة على وجه الكراهة ولانه لا يخلو الحنفي حالة صلاة الشافعي امانا يشغل بالرواتب او النقل لينتظر الحنفي وذلك منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة ويكره التطوع في المسجد والناس في المكتوبة واما ان يجلس وينتظر الحنفي وهو ايضا مكروه لان فيه الاعراض عن الجماعة ومخالفة المسلمين من غير كراهة في جماعتهم على المختار وحيث كرهت الصلاة فغلا في تلك الحالة فالجلوس بغير صلاة اولى بالكراهة افاده الشيخ زين في رسالة له في هذا المقام (قوله وان شكركه) فالصلاة صحيحة مكروهة اما الصحة فلحمل حاله على الصلاح وانه باقباله على الصلاة راعى مذهب غيره حيث كان ذلك مطلوبا في مذهبه واما الكراهة باعتبار ان بعض ما يجب تركه عندنا بسنن فعله عنده كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى فالظاهر انه لا يتركه حلي وهل الكراهة تحريرية ظاهرا اطلاقه نعم وبحر (قوله ويكره تحريما تطويل الصلاة) جزم بكراهة التحريم مع انه بحث لصاحب البحر اخذه من الامر بالتخفيف مقتضى للوجوب وعم كلامه الركوع فلا يبايله لادراك الجماعي خلافا لابي الليث (قوله على القوم) وان كانوا يحصون (قوله زاندا على قدر السنة) حال مؤكدة (قوله واذكار) ولوادعية آخر تشهد (قوله ظاهر حديث معاذ) وهو ايها الناس ان منكم منفر من ام بالناس فليخفف فان منهم المريض والضعيف وذا الحاجة (قوله لا يزيد على صلاة اضعفهم مطلقا) اي ولو كان اقل من السنة ان علم ان فيهم ذلك 'غلب على ظنه والمراد بالضعف

لكونه عن تأويل وشبهة بدليل قول شهادتهم  
الا الخطائية وبنائنا من كراهية (وان) انكر بعض  
ما علم من الذين ضرورة (كراهية) كقوله ان  
الله تعالى جسم كالا جسم وانكاره صحة  
الصديق (فلا يصح الاقتداء به اصلا) فلحفظ  
(ولدا الزنا) هذا ان وجد غيرهم خلف فاسق  
بحر جونا في التبرع بالجماعة وكذا تكبر بصره  
او مبتدع نال فضل الجماعة وابرص شاع بصره  
امر دوسغيبه ومفلوج ومرآتي ومخالف  
وشارب خمر وانما في زاندا بنك والمراعاة  
ومن ام باجرة فهو ساقى زاندا بنك وتبين كراهة  
كشافعي لكن في قوله وان شكركه  
لم يكبره او عدمها لم يصح وان شكركه  
(و) يكبره تحريما (تطويل الصلاة) واذكار رضى  
زاندا على قدر السنة في فرة واذكار رضى  
في التبرع بالجماعة حديث معاذ انه لا يزيد  
على صلاة اضعفهم مطلقا

ما يمدح الحاجة للتصريح به في الحديث (قوله ولذا قال السكالي) من كلام الشريفي وقوله الاضروورة اي  
 انه يقر بالمسنون الاضروورة (قوله وصح انه عليه الصلاة والسلام) ان به دليلا على انه صلى بصلاة الاضعف  
 الذي يمدح ذا الحاجة ولو كان اقل من السنة فان السنة في صلاة الفجر القراءة من طوال المفصل وقد تركه  
 عليه الصلاة والسلام لحاجة المرأة (قوله وبكره فخر بجماعة النساء) لان الامام ان تقدمت لزمن زيادة الكشف  
 وان خفت وسط الصلوات ترك الامام مقامه وكل منهما مكروه كافي العناية وهذا يقتضي عدم الكراهة  
 لو اقتدت واحدة فقط بمحاذاة لتقدم الامر من اه حلي (قوله في غير صلاة جنازة) لانها فريضة وترك التقدم  
 مكروه فدار الامر بين فعل المكروه لفعل الفرض او ترك الفرض لتركه فوجب الاول بحر وفيه ان فرضها يسقط  
 بصلاة واحدة (قوله لانها لم تنشر مكررة) يعني انها لو كررت تقع الثانية فلا مكروها كافي البحر اي لا غير صحيح  
 كما هو في العبارة (قوله تفوتن بفراغ احداث) فيكون فراغ تلك موجب القاد فرضية صلاة الباقيات  
 بحر ولا يقال قد يغرض معالاة فادراه حلي (قوله لانها لا تعاد) لانها لو اعيدت لوقت فلا مكروها (قوله الا اذا  
 استخفها) استثناء من قوله لا تعاد (قوله وخلفه رجال ونساء) ظاهر العلة الآتية يقتضي الفساد ولو كن نساء  
 خلافا فاداهن بالسعود (قوله ففسد صلاة السكالي) اما الامام والرجال فلهن صلاة الرجل بالمرأة واما النساء  
 والمقدمة فلاهن دخلن في فخر بجماعة كاملة فاذا انتقلن الى فخر بجماعة ناقصة لم يجوز كانهن خرجن من فرض الى  
 فرض آخر حلي عن البحر (قوله تقف الامام) هو من يؤتم به ذكر اكان او انثى وترك الهاء هو الصواب لانه اسم  
 لا وصف نهر ولا بد من تقدم عقبها على عقب من خلفها اقول هذا على غير الاصح الا في الوسط هنا  
 بسكون السين لا غير وفي الصحاح كل موضع صلح فيه بين فالتسكين جليست وسط القوم والا فالضرب  
 بجليست وسط الدار ورجاسكن وليس بالوجه انتهى وقيل كل منهما يقع موقع الاخر فانه ابن الاثير وكأنه الاشبه  
 وذكر السبوطي في اشباهه مانصه

موضع صلح الحليين فسكن \* ولقي حركن تراء مبينا

بكتبة اوسط الجماعة اذ هم \* وسط الدار كلهم جالسينا

او السعود واذا قومت لا تزول الكراهة الا انه اقل كراهية من التقدم فانه في البحر (قوله فيبتدئ منهن)  
 اذ لو صلى وسطهن فسدن صلاته بمحاذاتهن له على تقدير كونه ففسد صلاتهن (قوله فيبتدئ منهن الخ) اشار  
 به الى ان التشبيه بين العراة والنساء ليس من كل وجه بل في الافتراء وقيام الامام وسطهن واما العراة ففصلون  
 قعودا والنساء فأتعن بحر (قوله ولو لجمعة وعبد ووعظ) قال في مجموع النوازل يجوز للزوج ان يأذن لها  
 بالخروج الى زيارة الابوين وعبادتهم ولو تعزتها او احدهما وزيارة المحارم فان كانت قابلة او غاسلة او كان لها  
 على آخر حق او عليها حق فخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وفيما عد ذلك من زيارة الاجاب وعبادتهم  
 والولاية لا ياذن لها ولا تخرج ولو اذن لها وخرجت كائنا عاصيين وتنع من الحمام وان ارادت ان تخرج الى المجلس  
 العلم بغير رضى الزوج ليس له ذلك فان وقعت لها نازلة ان سأل الزوج من العلم واخبرها بذلك لا يسعها  
 الخروج وان امتنع من السؤال يسعها الخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع لها نازلة واراها ان تخرج لجلس  
 العلم لتعلم المسئلة من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها معها له ان يمنعها  
 وان كان لا يحفظها الاولى ان ياذن لها احيا ناوا ان لم ياذن لها فلا شيء عليه ولا يسعها الخروج ما لم تقع نازلة  
 اه (قوله ولو يجوزنا) اسم لمؤنث غير لازم التاء كافي الرضى وفي القاسوس لا يقال بجحوزة او لغة رديئة من احدى  
 وخسين الى آخر العمر فهستاق وقوله بلبا لبيان الاطلاقي ايضا (قوله على المذهب المتيق به) قد يقال هذه  
 الفتوى التي اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبه فانهم يقولون الشبهة تمنع مطلقا اتفاقا  
 واما الجحوز فاما حضور الجماعة عند الامام في الصلوات الا في الظهر والعصر والجمعة فالأقناء يمنع الهاتر  
 في السكالي بخالف السكالي وما في الدر المنثور يوافق ما هنا حيث قال وفي السكالي وغيره اما في زماننا فامتنع  
 السكالي في الكل حتى في الوعظ ونحوه (قوله لفساد الزمان) ولذا قالت عائشة للنساء حين شكوا اليها من عمر  
 لهن من الخروج الى المسجد ولعل النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما اذن لكن في الخروج فهستاق  
 (قوله واستثنى السكالي الخ) قد علمت المذهب الامام (قوله وازوجه) عطف على رجل (قوله اما اذا كان

ولا اذا قال السكالي الاضروورة وضع انه عليه  
 الصلاة والسلام في الصلاة  
 مع بكاء حلي (أو) بذكر فخر بجماعة النساء  
 ولو في الترابيح (في غير صلاة جنازة)  
 لانها لم تنشر مكررة فلو تفوتن بفراغ احداث  
 لا تعاد (قوله وخلفه رجال ونساء) ظاهر العلة الآتية يقتضي الفساد ولو كن نساء  
 خلافا فاداهن بالسعود (قوله ففسد صلاة السكالي) اما الامام والرجال فلهن صلاة الرجل بالمرأة واما النساء  
 والمقدمة فلاهن دخلن في فخر بجماعة كاملة فاذا انتقلن الى فخر بجماعة ناقصة لم يجوز كانهن خرجن من فرض الى  
 فرض آخر حلي عن البحر (قوله تقف الامام) هو من يؤتم به ذكر اكان او انثى وترك الهاء هو الصواب لانه اسم  
 لا وصف نهر ولا بد من تقدم عقبها على عقب من خلفها اقول هذا على غير الاصح الا في الوسط هنا  
 بسكون السين لا غير وفي الصحاح كل موضع صلح فيه بين فالتسكين جليست وسط القوم والا فالضرب  
 بجليست وسط الدار ورجاسكن وليس بالوجه انتهى وقيل كل منهما يقع موقع الاخر فانه ابن الاثير وكأنه الاشبه  
 وذكر السبوطي في اشباهه مانصه

واحد من ذكر

معهم واحد) اى شخص واحد قديم الاثنى (قوله واوهمن فى المسجد) اى وبابه مفتوح قاله الحلبي بحثا (قوله لا يكره) هذا اذا لم يكن فى الخلوة والا فتركه وان محرمنا للكل قهستانى ونحوه للعموى وفيه نظرا لان يجعل على الحرم برضاع او مصاهرة قاله ابو السعود (قوله اما الواحدة فتتأخر) ولو كان معه رجل وامرأة اقام الرجل عن يمينه والمرأة خلفهما وان كان رجلا وامرأة اقام الرجلين خلفه والمرأة خلفهما مجبر وتأخر الواحدة محله اذا اقتدت برجل لا يامرأة مثلها برجندى (قوله محاذيا) بلا فرجة جلجلى (قوله فلو صغيرا) اى فلو كان قدم الامام صغيرا فى القهستانى والعبرة للقدم وقيل انها جائزة ما بين المحاذاة فى شئ من القدم الاصح ان العبارة لا كثرها كذا فى النية ولو اختلف قدمهما فى الصغير والكبير فالعبارة للكعب فى الاصح فظاهره ان التصحيح الاول عند مساواة قدميهما والتصحيح الثانى عند اختلافهما وظاهر نقل الحوى كالجهر انهما قولان فى المسئلة وكلام الشرح لم يوافق واحدا منهما (قوله كره انقاسا) اى تنزيها لقول محمد بن صلى خلفه بآزوت وكذا ان وقف عن يساره وهو مسيى اه (قوله والراشد يقف خلفه) بيم الاثنين ولورجلا ووصيها كما فى الجهر وفى القهستانى عن الحلبي ان الواحد يتأخر عن اليمين الى الخلف اذا جاء آخر اه (قوله ويحرم ما لو اكثر) لترا الواجب دل على ذلك قوله فى الهداية فى وجه كراهة امامة النساء لانها لا تخلو عن ارتكاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف وفى كراهة ترك الصف الاول مع امكان الوقوف فيه اختلاف وفى القنية الاول افضل من الثانى والثالث افضل من الثالث وهكذا وفى الصرورى فى الاخبار ان الله تعالى اذا انزل الرحمة على الجماعة ينزلها الاولى الى الامام ثم يتجاوز عنه الى من يجذأته فى الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى المياسم ثم الى الصف الثانى (قوله كره اجماعا) اى للعوتم وليس على الامام منها شئ ويتخلص من الكراهة بالهوى الى خلف ان لم يكن المصل ضيقا على الظاهر وانظر هذامع قولهم لو كان مع الامام واحد على الدكان والباقي دونه لا يكره وقد تزول المخالفة بان تكون الثانية موضوعها اذا كان المؤتم خلفه (قوله وينبئ ان يأمرهم الخ) اقول عليه الصلاة والسلام اقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولبنوا بايديكم اخوانكم لا تذروا فراجت للشيطان من وصل جفا وصله الله ومن قطع صفا قطع الله (قوله الخلل) هو انفراج ما بين الشيتين قاموس وهو على وزن جبل (قوله ويقف وسطا) والاساء ابو السعود (قوله وخير صفوف الرجال اولها) انه صلى الله عليه وسلم يكتب للذى خلف الامام يجذأته مائة صلاة وللذى فى الجانب الايمن خمس وسبعون صلاة وللذى فى الجانب الايسر خمسون صلاة وللذى فى سائر الصفوف خمس وعشرون صلاة بجهر (قوله فى غير جنازة) اما فيها فاخرها وورد فى الحديث ان من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له فاذا كانوا ستة يجعلون صفوا فثلاثة وثلاثة اثنين وواحدا (قوله ولو صلى على رفوف المسجد) الرفوف جمع رف قال فى القاموس الرف يشبه الطاق يجعل عليه ظراف البيت كالرفوف اه (قوله كره) اى تنزيها لاستعلائه (قوله كقبامه فى صف الخ) فانه مكروه وهل الكراهة تنزيهية او تحريمية يحرم والذى يرشد اليه قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه قطعه الله الشافى (قوله وهذا الفعل مفوت الخ) ليس مذهبا لنا والذى تفيد عبارات المذهب الكراهة فقط (قوله الذى هو التضعيف) الى خمسة اوسبعة وعشرين ضعفا (قوله هى عود بركة الكامل) الظاهر ان المراد بها الرحمة التى تنزل بسبب اخلاصه على الحاضر بن (قوله لتقصيرهم) اى قبسه سقطت حرمتهم (قوله ينكمر منها كب فى الصلاة) المعنى اذا وضع من يريد الدخول فى الصف يده على منكب المصلى لانه ابو السعود عن المناوى (قوله لكن نقل المصنف الخ) الاولى جذف هذا الاستدلال اذا وزن له مع الحديث (قوله ما يخالفه) من فساد الصلاة به لانه امتثل امر الله تعالى قلنا بل امتثل امر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم الذى لا ينطق عن الهوى (قوله قلت فهل ثم فرق) اقول ان المصنف لم يرد كلام القنية بل قال عقبه اقول ما تقدم من تصحيح صلاة من تأخر رجعا فيعيد تصحيح عدم الفساد فى مسئلة القنية لانه مع تأخره يجنبه لا يفسد صلاته ولم يفعله اوبين كون ذلك باهيا واولاه (قوله فليحرم) حرره الشرنبلالى فى شرح الوهبانية فانه بعد ما ذكر الحديث الذى ذكره الشرح قال به يندفع ما نقل عن كتاب يسمى المتجانس من انه اذا قيل للمصلى تقدم فتقدم او دخل فرجة الصف احد فصان المصلى توسعه لفسد صلاته لانه امتثل امر الله تعالى فى الصلاة وينبئ ان يمكث ساعة ثم يتقدم برأيه لان امتثاله انما هو لامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يضر له ما للشرنبلالى

أو اسمن في المسجد (لا) يكون حجر (ويوقف الواحد)  
 ولو صبيا (أو الواحد) (أو واحد) (أو واحد)  
 مسابوا (أو لبن) (أو لبن) (أو لبن)  
 الرأس بل بالقدم فالقدم (أو القدم) (أو القدم)  
 أكثر قدم أو أكثر (أو أكثر) (أو أكثر)  
 كره أو كره (أو كره) (أو كره)  
 للخالقة السنة (أو السنة) (أو السنة)  
 الذين كرهت فيها (أو كرهت فيها) (أو كرهت فيها)  
 يجنب الإمام وخلفه صف كره أجماعا (أو أجماعا)  
 أي يصفهم الإمام بأن يصرهم بذلك قال الشيخ  
 وينبغي أن يصرهم بأن يصرهم بذلك قال الشيخ  
 وبما رواهنا عنهم (أو عنهم) (أو عنهم)  
 الرجال ولو في غير جنازة ثم وثم سكاكرا  
 رفوف المسجدين وجد في صفه فيه فرجة قلت  
 كقيامه في صف خلف صف في الصفية وقال  
 وبالكراهة أيضا صرح الإمام العصف  
 السيوطي في بطلان الكف في تمام الصف  
 وهذا الفعل مقرون لفرض الجماعة الذي  
 هو التضعيف لا الأصل بركة الجماعة فتضعفها  
 غير بركتها وبركتها هي عود بركة الكمال  
 منهم على النافس انتهى ولو وجد فرجة  
 في الأول لا الثاني له خرق الثاني فصح خياركم  
 وفي الحديث من سدر فرجة غفر له وصح خياركم  
 اليكم من أكسب في الصلاة وهذا يعلم جهل  
 من يستدل عند دخول الجهر لكن نقل  
 العصف وغيره عن القبية وغيرها ما يخالفه  
 المصنف وغيره عدم الفساد في مسئلة من  
 ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مسئلة من  
 جذب من العصف فأنظر قول ثم فرق فلجهر  
 (الرجال)

لوما نقل عن القنية هو عين ما عن المتجانس اه حلي اقول لو قيل بالتفصيل بين كونه امثلا امر الشارع فلا  
تفسد ويؤيد كونه امثلا امر الداخل من اعانة لظاهره من غير نظر لامر الشارع فتفسد لكان حسنا (قوله ظاهره  
يعم العبيد) اشار به الى ان البلوغ مقدم على الحرية لقوله صلى الله عليه وسلم لا يبي منكم اولوا الاحلام واليهي اى  
البالغون خلافا لما نقله ابن امير حاج حيث قدم الصبيان الاحرار على العبيد البالغين اه حلي نعم يقدم البالغ  
الحر على البالغ العبد والصبي الحر على الصبي العبد والحررة البالغة على الصبية الحررة على الصبية  
الامة اه بجر (قوله فلو واحد داخل في الصف) كذا بحثه في البحر اقول ينبغي ان يكون كل متأخر كذلك الا اذا  
كانت محاذاته لما قبله مضرة اه حلي (قوله قالوا الصفوف الممكنة اثنا عشر) لان المقتدى اما ذكر وانفى  
او خفى وعلى كل فاما بالغ او لا وعلى كل فاما حر او لا فيقدم الاحرار البالغون ثم الاسرار الصبيان ثم العبيد  
البالغون ثم العبيد الصبيان ثم الاحرار الخائفين الكبار ثم الاحرار الخائفين الصغار ثم الارقاء الخائفين الكبار ثم  
الارقاء الخائفين الصغار ثم الحر الكبار ثم الحر الصغار ثم الاماء الكبار ثم الاماء الصغار اه ابن امير حاج (قوله  
لكن لا يلزم صحة كلها) لانه لا يصح محاذاة الخفى مثله ولا تأخره عنه لاحتمال ائونة المتقدم او احد المتعاضدين  
وذكورية الآخر (قوله لمعاملة الخائفين بالاضر) فحينئذ يجعل الخائفين صفا واحدين كل واحد والاخر فرجة  
او حائل لاحتمال المتقدم فتكون الصفوف حينئذ تسعة كذا قاله الشرنبلالي وانت خبير بان الشرح في المحاذاة  
اشترط التكليف فلا تفسد المحاذاة الا في البالغين والتقدم في حكم المحاذاة فيجعل البالغون اسرار او اماء صفا  
واحدا مع الفرجة او الحائل ثم الخائفين الاحرار الصغار والخائفين الصغار الارقاء متعاضدين ولا فساد في محاذاتهم  
ولا يقدم بعض على بعض لعدم التكليف حلي بجمنا (قوله واذا حاذت امرأة الخ) اعلم ان المرأة الواحدة تفسد  
صلاة ثلاثة واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها ولا تفسد صلاة اكثر من ذلك لان الذي فسدت  
صلاته من كل جهة يكون حائلا بينها وبين الرجال والمرأان يفسدان صلاة اربعة واحد عن يمينها وآخر عن  
يسارها وصلاة اثنين خلفهما بمحاذاتهما لان المثني ليس بجمع تام فلهما كالواحدة فلا يتعدى الفساد الى آخر  
الصفوف وان كن ثلاثا فسدن صلاة واحد عن يمينهن وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة الى آخر الصفوف وهو  
جواب ظاهر الرواية ودليله قول عمر رضى الله تعالى عنه من كان بينه وبين امامه طريق او نهر او صف من نساء  
فليس هو مع الامام ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك  
الصفوف كلها ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلاتهم على الاصح ولو كان وراءهن صف من  
الرجال ثم الحائط ثم الصفوف فسدت صلاة الكل اه ابو السعدي (قوله ولو بعض واحد) ظاهره ولو من الاعضاء  
الاعلى وهو الذي اختاره في البحر قال ولهذا لو كان احدهما على دكان دون القامة والاخر على الارض  
فسدت صلاته لوجود المحاذاة بعض بدنهما لكونها عن جنبه وليس هناك محاذاة بالساق والكعب  
ولا بالقدم ثم انما تفسد المحاذاة اذا كانت في القيام حتى لو كانت قدمها خلف قدم الامام الا انها طويلة  
يقع رأسها في السجود قبل رأس الامام جازت صلاتهما (قوله وخصه الزيلعي بالساق والكعب)  
اى خص الفساد بالمحاذاة وقد علمت ما فيه قال في البحر وبعضهم اعتبر القدم وهو قاصر الافادة فانهم  
صرحوا ان المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة اذا وقفت في الصف من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها  
ولاشك ان المحاذاة بالساق والكعب لم تتحقق فبين خلفها فالتفسير الصحيح للمحاذاة ما في المجتبى والمحاذاة  
المفسدة ان تقوم بحجب الرجل من غير حائل او قدماه (قوله امرأة) المراد بها ما بين البكر (قوله ولوامة) وخفى  
وسواء كانت زوجة او محرما او اجنبية لان الفساد في المحاذاة من حيث ترك فرض المقام لان مقامهن التأخير  
لما روى ابن مسعود اخرهن من حيث اخرهن الله ولا وجه للمبالغة بالامة ولعلها ولوامة بهاء الضمير فخرت  
ويمكن ان يقال دفع به ما توهم من مخالفة الامة للحرمة في هذا الحكم كافي كثيرا من الاحكام (قوله كبت تسع  
مطلقا) يفسره لاحقه قال في البحر واختلفوا في حد المشتبه وجمع الشرح وغيره انه لا اعتبار بالسن من التسع  
على ما قيل والتسع وانما المعتبر ان تصح للجماع بان تكون عبلة خضعة والعبلة المرأة التامة الخلق اه فكللام  
الشرح غير معتد لانه قد يوجد خصوص هذا الزمان بنت تسع ولا تطبق الوطني ولم يقيد بالعاقلة لان المجنونة  
لا تصح صلاتها فلم يوجد الاشتراك (قوله قد زرع) خص الذراع لان ادنى احوال الصلاة القعود فقد زرع

ظاهره في العبيد (ثم الصبيان) ظاهرة تعددهم  
فلو واحد داخل في الصف (ثم الخائفين) ثم التسام  
صحة كالمعاملة الخائفين بالاضر (ثم الكبار) لكن لا يلزم  
ولو بعض واحد ونحوه الزيلعي بالساق والكعب  
(امرأة) ولوامة (مشتبه) حلالا كبت تسع  
مطلقا وثان وسبع لو خضعة او ما ضا كجوز  
(ولا حائل بينهما) اقله قد زرع في غلط واضح



الحائل بحر وفيه نظر (قوله او فرجة) عطف على قوله قد ذراع فالمراد بالحائل ما يمنع الفساد (قوله في صلاة) ولوعبد الوتر او نافله تنهوا وخرج بهذا القيد ابو السعود المجنونة فان صلاتها غير معتدة (قوله كنيها ظاهرا الخ) ومثله ما اذا اقتدت منغلة قصد اخلاف مقترض وانما لم يذكره لظهوره حلي (قوله على الصحيح) متعلقه محذوف تقديره فسدت صلاتها محلي (قوله على المذهب) مقابلة قول محمد بن عدم صحة الاقتداء فانه اذا بطل الوصف عنده بطل الاصل حلي (قوله وسجئي) اي في قوله واذا فسدت الاقتداء لا يصح شروعه (قوله مطلقة) اي ذات ركوع وسجود ولو بايماء عند العذر بحر (قوله خرج الحنازة) فلا تنفس المحاذاة فيها لانها دعاء وانظر المحاذاة في سجود التلاوة والشكر والسهو والظاهر عدم الفساد لاشتراطهم المحاذاة في القيام ولعدم اتحاد الاداء في بعضها (قوله مكروه) الظاهر انها التحريمية لانها مظنة الشهوة والكراهة على الطاري (قوله تحريمية) الاشتراك في التحريمية ان تبني صلاتها على صلاة من حاذنه او على صلاة امام من حاذنه وقوله وان سبقت ببعضها اي الصلاة فلا يشترط ان تدرك اول الصلاة في الصحيح بل لو سبقها بركعة او ركعتين فمحاذاته فيما ادركت تفسد عليه بحر وسواء كبرت قبل المحاذي او معه او بعده حلي (قوله واداء) بان يكون احدهما اماما للآخر او يكون لهما امام فيما يؤدانه حقيقة كالمدرك وهو الذي ادرك الصلاة جميعها مع الامام بان تكون تحريمه على تحريمه الامام وادائه على ادائه او تقديره كاللاحق حلي عن مجمع الانهر والاول ان يقول وتاديه للتاديه ومقابلته للقضاء مع انها تفسد في كل صلاة تنهوا وفي البحر ولا يمكن مشاركة في الاداء بدون المشاركة في التحريمية فلما قصر على الاداء لم الاشتراكين قاله السكال وفي النهر لاجد فائدة في ذكر الشركة في التحريمية بل تكفي الشركة في الاداء لانها لا توجد بدون الشركة في التحريمية والشركة في التحريمية قد توجد بدون الشركة في الاداء ثم قال وكانهم انما ذكروا التحريمية لتوقف المشاركة في الاداء عليها وفرق ما بين النصيب على الشيء وبين كونه لازما ويمكن ان يقال ان ذكرها وقع في مركزه فلا يعترض بالتأخر عليه (قوله كلا حقين) اي رجل وامرأة لاحقين فقلب الرجل والاشتراك في الاداء موجود فيهما احكاما (قوله بخلاف المسبوقين) فان المسبوق منفرد فيما يقضي ومثله المسبوق واللاحق كما في الحلبي (قوله والمحاذاة) في الطريق بالجر عطف على المسبوقين وسواء كانت ذهابا او ايابا كما في البحر وعلمه الزبلي بقوله لانهما مشتغلان باصلاح الصلاة لا بحقيقتهما فان عدت الشركة اداء وان وجدت تحريمية ولابد من المجموع ابطالان الصلاة حلي (قوله كافي جوف الكعبة) او خارجها (قوله وليلة مظلمة) هل يكفي عدم العلم بالتحاذي الجهة اولاد من العلم باختلافها بان علم باختلاف الجهة بعد الفراغ قال ابو السعود لم اره (قوله فسدت صلاته) ولو اقتدت بمقارنة تكبيره محاذية له وقد نوى امامتها لم تعد تحريمية الامام وهو الصحيح لان المقصد اذا قارن الشروع منع من الانعقاد بحر (قوله لومكافا) اما الصبي لو حاذنه وقد نواه لا تفسد صلاته لعدم الاشتراك في التحريمية والاداء لان اقتداءه به حينئذ فاسد (قوله ان نوى الامام الخ) لاجابة الى هذا القيد لانه علم من قوله مشتركة لانه لا اشتراك الا بهذ النية اذ لو لم ينو امامتها لم يصح اقتداءها فلا تفسد صلاة من حاذنه مطلقا بحر (قوله وقت شروعه) جعل القهستان في السبق كالمعية حيث قال اما السبق بنية امامتها على التحريمية ففسد وهذا القيد يزيد الشروط على ما ذكره (قوله لا بعده) ظاهر ان صلاتها مع المحاذي صحيحة في هذه الصورة وكأنه لانه يقتصر في البقاء لا يقتصر في الابتداء وسره (قوله على الظاهر) استظهره صاحب البحر وليس المراد انه ظاهر الرواية (قوله علمت نيته) فصحاذاة غير من عينها لا تنفس في الاول ومحاذاة المستنثاة لا تنفس في الثانية ولو اطلق في نية النساء تفسد المحاذاة لاهرأة ولوانت بعده خولها في العموم والا كبر على عدم اشتراط نية النساء في الجمعة والعديد كما في النهر (قوله كما لو اشار اليها) اي الامام بالتأخير والظاهر ان الامام ليس بقيد (قوله وشرط كونها عاقلة) مستغنى عنه بقوله في صلاة لان المجنونة لا تسعد صلاتها نهر (قوله وكونها في مكان واحد في ركعتين) خراج به ما اذا اختلف مكانهما كما اذا كان على مكان قدر قامة الرجل وهي على الارض لا تفسد لعدم تحقق المحاذاة وذكره هذا الشرط للايضاح لانه معلوم من لفظ المحاذاة حلي (قوله في ركن كامل) اي قدره على قول الثاني لو ادائه بالفعل على قول الثالث والذي في الحاشية المحاذاة مفسدة قلت واكثر قال في البحر ونظائر اطلاق المصنف اختياره (قوله فالشروط عشرة) اقول بل هي اكثر وهي الاشتباه وعدم الحائل

او فرجة تمنع سجلا (في صلاة) وان لم تعد  
كتبتها لم يهرأ على عصر على الصحيح سراج  
قانه جميع خرج الحنازة (مشاركة) لمحاذاة  
(مطلقة) خرج الحنازة (مشاركة) لمحاذاة  
المطلقة (مشاركة) وان سبقت ببعضها  
لا تفسد فتح (تحريمية) وان سبقت ببعضها  
(واداء) ولو احكاما والمحاذاة في الطريق  
بجلاف المسبوقين (قوله اختلف كما في جوف  
(واقتدت ليلية) فلا تفسد (قوله فسدت شروعه  
(واقتدت ليلية) فلا تفسد (قوله فسدت شروعه  
الكعبة وليلة مظلمة فلا تفسد (قوله فسدت شروعه  
لو كانا والا لا) ان نوى الامام (قوله فسدت شروعه  
لا بعده) امامتها (قوله فسدت شروعه  
الظاهر ولو نوى امامتها (قوله فسدت شروعه  
علمت نيته (قوله فسدت شروعه  
اشار اليها بالتأخير فلم تنهوا في مكان  
فتح وشرط كونها عاقلة وكونها في مكان  
واحد في ركعتين



والصلاة المطلقة وكونها مشتركة بخبرية ومستتركة أداء واتحاد الجهة والتكليف والنية وكونها عاقلة  
 وكونها في مكان واحد وفي ركن كامل فهي احد عشر وذا نظر الى كون النية وقت الشروع اقله كانت اكثر  
 (قوله الامر بالصبي المشتمى) انما قيد بهما لانه مظنة الفساد والافقير بالطريق الاولى ولا تحرم الخلو معه  
 والنظر اليه بلا شهوة وقولهم انه من قرنه الى قدمه عورة مبنية على القول بالشاذ الذي يلحقه بالمرأة سخي (قوله  
 تضعيف لما في جامع الصبوري) ونصه وذكر الشيخ الزاهد ابو بكر بن محمد بن يوسف المرعوسي في نوادر  
 الصلاة عن محمد بن محمد بن اذاعة الامر بتفقد الصلاة لانه يخطر بباله الشهوة في هذه المحاذاة فكان الصبي فيها كالمرأة  
 فان لهم شهوة كشهوة النساء (قوله بل بترك فرض المقام) الذي هو التأخير كالمكر (قوله ولا يصح اقتداء رجل الخ)  
 اما صلاة الامام فصححة وقيد بالرجل لان اقتداء المرأة بمثلها وان الخنثى المشكل صحيح واقتداء الخنثى  
 بالمرأة لا يصح لاحتمال كونه ذكرا ابو السعود وفي التقييد بالرجل في كلام المصنف نظر لانه ان اريد به  
 البالغ اقتضى بفهمه صحة اقتداء الصبي بالمرأة والخنثى وان اريد به الذكر فاذا عدم صحة اقتداء الصبي  
 بالصبي وكلاهما غير الواقع وقوله بامرأة المراد بها الانثى الشاملة للبالغة وغيرها كما ان المراد بالخنثى  
 ما يشبهها مما فالصواب في العبارة ان يقال ولا يصح اقتداء ذكر بانثى وخنثى ولا رجل بصبي حالي عن شيخه  
 السيد علي البصير (قوله وصبي) لانه ليس له صلاة وانما يوصى بها تحلفا ولهذا لو وصلت المراهقة بغير فتاع  
 فانه يجوز وقيل هي صلاة وانما لم يجز الاقتداء لانه اقتداء المقرض بالمقتضى نهر (قوله ونقل) نقل الرواتب  
 القلبية والبدنية والكسوف والخسوف والاستسقاء عندهما (قوله على الاصح) راجع الى النقل فقط بالنسبة  
 الى اقتداء الرجل بالصبي وانما لم يجز مع انه اقتداء متفعل بمثله لان نقل البالغ اقوى لانه مضمون بخلاف نقل  
 الصبي ومقابل الاصح قول اهل بلخ بالجواز قياسا على مسئلة الظان ومصورها اقتدى متفعل بمن ظن ان عليه  
 فرضا ثم تبين خلافه فالأقتداء صحيح مع ان نقل المقتدى مضمون عليه بالافساد ونقل الامام ليس بمضمون  
 حتى لا يلزمه القضاء بالافساد والجواب ان نقل الظان مجتهد في وجوب قضائه عليه فان زعمه يقول بوجوبه  
 عليه فاعتبر الظن العارض عدم ما في حق المقتدى في حق اقتداء مضمون بضامن وان هذا العارض غير متبدل بخلاف  
 الصبي فانه اصلي فلا يجعل معدوما كما في المخصص (قوله مطبق) بكسر الباء (قوله اومتنع قطع في غير حال افاقته)  
 لعدم تكليفه حالي (قوله ولا طاهر معذور) الاولى ان يقول ولا يصح معذور لان المعذور طاهر شرعا وانما لم يجز  
 لان الصبي اقوى حاله من المعذور والشئ لا يتضمن ما هو فوقه والامام ضامن بمعنى انه تضمن صلاحه من خلفه  
 بجور (قوله او طاهر عليه بدمه) اي وقبل الصلاة (قوله كافتداء مقتصد) اي فان الاقتداء به صحيح (قوله امن  
 خروج الدم) الاولى ان يقول لم يخرج منه دم حال الصلاة لانه لو لم يأمن واقتدى به ولم يخرج دم صححت الصلاة  
 (قوله وكافتداء امرأة الخ) معاهيم ماقلة (قوله وذى عذرين) كسلس فان معه حدثا وخبثا (قوله كذا انقلات  
 بذى سلس) تنظير للعكس لا تمثيل (قوله لان مع الامام حدثا ونجاسة) قال في التمهيد مفتضى هذا التعليل ان  
 يجوز اقتداء من به السلس بمن به انقلات ربح وليس بالواقع لاختلاف عذرهما فالاولى ان يعمل بمحض  
 اختلاف عذرهما لا يكون الامام احب عذرين والمقتدى صاحب عذر واحد قد رافه فعلى هذا لا يصح  
 قول الشرح وذى عذرين بذى عذر حلي (قوله وما في المجتبى) ايراد على قوله ومعذور بمثله وهو مبدء حذف  
 خبره تقديره لا يرد علينا (قوله الخنثى المشكل) اي بمثله وكذا يقال فيما بعده (قوله اي لاحتمال الخنثى) اي  
 في المستحاضة او الضالة الامام (قوله فلواتني صح) بان يتن بالاستحاضة فيهما لانه من قبيل المتهجد في الجهر  
 وعلى بعضهم كلام المجتبى بعدم تحقق الممانه في كل من الثلاثة لاحتمال ان يكون الدم من احدهما دم  
 استحاضة والاخرى دم فساد واحتمال كون الامام انثى والمؤتم ذكرا (قوله ولا حظ آية) التقدير بآية هو رد على  
 قول الامام وهو المعتد (قوله وهو الامي) منسوب الى ام لانه على الحالة التي ولدت له امه عليها من عدم معرفة  
 الكتابة والقرأة وفي المغرب الى امة العرب خلوها من صناعة الكتابة والقرأة ثم استعير لكل من لا يعرف  
 الكتابة ولا القرأة نهر والفساد امان الاندك كما قاله الطحاوي لرس ان القرأة كما ذهب اليه الكرخي  
 ابو السعود (قوله ولا اي بأخرس) اما اقتداء آخرس بأخرس واي بأى فصحيح ابو السعود (قوله لقدرة الامي)  
 مفهومه انه اذا لم يقدر صح الاقتداء (قوله ولا مستور عورة بعار) هو صوب من قول الباكر ولا منكس بعار (قوله

وعاد الامر بالصبي المشتمى (قوله لا يفسد)  
 على المذهب (قوله تضعيف لما في جامع الصبوري)  
 ودرر الجار من الفساد لان في الاقتداء بغير رجل  
 بالشهوة بل بترك فرض المقام كما حققه ابن  
 الهمام (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 وخنثى (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 الاصح (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 مطبق (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 او معذور (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 ان فان الوضوء المحدث (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 كافتداء مقتصد (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 ام انه بمثلها وصبي غلبه معذور بمثله (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 عذرين بذى عذر لا عذر (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 بذى سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 وما في المجتبى والخالصة والمستحاضة اي (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 الخنثى المشكل (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 لاحتمال الخنثى (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 آية من القرآن (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 ولا اي بأخرس (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)  
 عكسه (قوله ولا يصح اقتداء رجل بالمرأة)

فصل الصلاة وما عائله الخ) بخلاف الاخي اذا ام ابيا وقارفا فان صلاة الكل فاسدة عند الامام لان الامي يمكن  
 ان يجعل صلاته بقرأة اذا اقتدى بشاى لان قرأة الامام له قرأة واحدة وليست طهارة الامام وسره للمأموم حكما  
 فافترقا بغير (قوله وكذا ذبحه بمثله) ويصحح تبع في هذا التعبير صاحب الجرح والاولى مثله وصحيفا فان التقدير  
 وكذا الوام ذبحه مثله وصحيفا وام يتعدى بنفسه حلي (قوله بغير عنهما) العبارة للسجود حتى لو جرحه عنه وقدر  
 على الركوع او ما (قوله ولا مقتضى الخ) اى لا يصح على انه مسقط عنه الفرض فلا ينافى صحته فلا (قوله لان  
 الاتحاد الصلاتين شرط) وذلك لان الاقتداء بمشاركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وهو معدوم والاتحاد ان يمكنه  
 الدخول في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى وهو المراد بقوله عليه الصلاة  
 والسلام الامام ضامن بغيره فدخل في الاتحاد صلاة المقتدى بالمقتضى (قوله وضع ان معاذ الخ) قال في الجرح  
 والذي صح عندنا متمنا وترج ان معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقومه فرضا اقله  
 صلى الله عليه وسلم حين شكوا فذوبه اما ان صلى معي واما ان تخفف على قومك فنشره له احد الامر من الصلاة  
 معه ولا يصلي بقومه او الصلاة بقومه على وجه التحفيف ولا يصلي معه هذا حقيقة اللفظ افاد منه من الامامة  
 اذ صلى معه عليه الصلاة والسلام ولا تمنع امامته مطلقة بالاتفاق فعمل انه منعه من الفرض (قوله ولا ناذر  
 بمنفعل) لان النذر واجب فيلزم بناء القوي على الضعيف اه حلي (قوله ولا يفترض) لعدم اتحاد الصلاتين  
 فكان كالمفترض يفترض آخر حلي (قوله لان كلا الخ) علة الاخير فقط حلي (قوله الا اذا نذر احدهما الخ)  
 بان يقول نذرت ان اصلي الركعتين نذرهما فلا نوا السجود عن الشاي (قوله لان المندورة اقوى)  
 اذ وجوب المحلوف بها عارض لتحقيق البرجم (قوله فضع عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز  
 (قوله وبجائز) عطف على الناذر الذي تضمنه قوله وعكسه والتقدير فضع اقتداء حالف باذره وبجائز واغاص  
 اقتداء الحالف بالخالف لما قدمنا من ان الوجوب في المحلوف بها عارض فكان في الحقيقة اقتداء بمنفعل بمنفعل  
 حلي عن الجرح وصورة الحلف ان يقول والله لا صلي كذا (قوله ومنفعل) عطف على قوله بجائز اى صح  
 اقتداء الحالف بالمنفعل لان المحلوف بها نفل حلي وقد يقال انه ما وجبة لتحقيق البر فينبغي ان لا يجوز خلف  
 المتطوع بغير (قوله ومضليا ركعتي طواف كذا ذرين) فلا يصح اقتداء احدهما بالآخر لان طواف هذا غير  
 طواف هذا فقد اختلف السبب وينبغي ان يصح الاقتداء على القول بسنية ركعتي الطواف بغير قال الشريفي لاني  
 يعارض ما نقله بوافاق ما بحثه قول قاضي خان ولوان رجلين طاف كل واحد منهما سبعا فاقضى احدهما  
 بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمتطوع اه قلت جرى قاضي خان على اقول بالسنية (قوله صح الاقتداء)  
 للاتحاد (قوله لان افسداهما منفردين) لاختلاف السبب كما لو اقتدى من افسد بمن يصلي مندورة بغير  
 (قوله صح) لان الامامة تصح من غيرية فلفت النية وصار كل واحد شارعا في صلاة نفسه كذا في جميع  
 الانهر اى فان قرأت تمت والافسد (قوله لان نوا الاقتداء) لان كل واحد قصد الاشتراك ولم يصح لاحتصالة  
 كون كل واحد اماما ومؤتمعا كذا في المحلي عن جميع الانهر (قوله والفرق لا ينجي) هو ما ذكر (قوله ان الاقتداء  
 في موضع الانفراد الخ) دخل فيه اقتداء المسبوق باللاحق وقوله كعكسه دخل فيه اقتداء باللاحق  
 باللاحق او مسبق فان اللاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه كانه انفراد اولاه عن امامه ثم اقتدى فصح انه  
 انفراد في موضع الاقتداء ودخل فيه المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به ثم ذكر الامام ان عليه سجود تلاوة  
 قبل ان يقيد المسبوق مقام اليه بسجدة ولم يعد المسبوق الى متابعة الامام قبل ان يقيد مقام اليه  
 بسجدة فصح (قوله فيما يتغير) كالظهر والعصر والعشاء وقد بما يتغير لان ما لا يتغير يصح الاقتداء فيه  
 مطلقا (قوله فاقضى المسافر) عطف على كل من احرم وخرج اه حلي (قوله بل ان احرم في الوقت) اى ان  
 احرم المسافر متديا بالمقيم وكان الاولى ان يقول بل ان اقتدى في الوقت حلي (قوله فلا يتغير فرضه)  
 لاستحكامه في حقه فلا اثر لتبعية فيه (قوله باقتدائه في شفع اول اوثان) بنشر مرتب وهذا ظاهر ان قرأ  
 الامام في الاولين وان قرأ في الآخرين فقط وكذلك لان محله الاوليان فاذا قرأ في الآخرين التحقت بالاوليين  
 فخلت الآخرين عن القراءة فان قلت القعدة في حق الامام واجبة والقراءة سنة فكيف يقول الشرح بمنفعل  
 اجيب بان المراد بالنفل ما زاد على الفرض فيصدق بالواجب والسنة حلي (قوله ولا نازل براكب الخ) اى

لاختلاف المكان اى فى الصورتين وفيه انه لا يشترط اتحاد المكان بل العبد لا يشبهه وعدمه قليلاً بل والاولى  
 تعامل الاول بان النازل ركع وسجد والا كبر بوى فلا يصح بناء القوى على الضعيف (قوله فلو لمعه ص) اى  
 اذا كان خارج العمران فى نفل مطلقاً او فرض بهذر (قوله دأتما) اى انا الليل والطراف النهار كما مر عن  
 القميسنى (قوله حتما) اى بذلاً حتماً فهو مفروض عليه وصلاته فى حين اجتهاده منفرداً فائدة على الظاهر  
 ختبعين عليه الاقتداء (قوله فلا يوم الامثلة) المتبادر المتبعية فى خصوص ما يبلغ فيه فلا يصح اقتداء من يبدل  
 الرأغبنا من يبدلها لا ما فهو نظير المعذور (قوله بمن يحسنه) اى القراء ان المعلوم من المقام اى قرأته (قوله  
 او جدد قدر الفرض مما لا تلغ فيه) اى وتركه وقرأ ما فيه اللغ ولا يظهر هذا ما قبله الا اذا صلى منفرداً او اماماً  
 لمثله (قوله وكذا من لا يقدر على التلطف بحرف من الحروف) اى الابتكار كالفاء وهى الثاقفة والثاء وهى  
 التمتعة والثاء وهى التمتعة فيتعمد عليه بذل جهده فان لم يزل لا يوم الامثلة ولا تصح صلاته ان امسكت  
 الاقتداء بمن يحسنه او ترك جهده او جدد قدر الفرض خاليين عن ذلك (قوله اولاً يقدر على اخراج الفاء)  
 من عطف الخاص (قوله باى وجه كان من الاربعة المذكورة من ابتداء قوله ولا يصح اقتداء رجل بامرأة  
 الخ) (قوله لا يصح ثروعه فى صلاة نفسه) ولو على سبيل النفل (قوله وادعى فى البحر انه المذهب) اى عدم صحة  
 الشروع اصلاً وهو مرجع اسم الاشارة فى قوله ان هذا قول محمد (قوله قلت) هو صاحب النهر وضمير ادى يعود  
 الى صاحب البحر وقوله فيما مر يعنى به عند قول المصنف والمخاداة فى صلاة (قوله خلافة) اى خلاف ما ذكره  
 صاحب البحر هناك من عدم صحة الشروع اصلاً وخلافه هو انتقالها نقل (قوله ان المذهب انتقالها نقل)  
 مؤيداً به تعجيج السراج وهو مفعول ادى والمعنى ان صاحب البحر فيما مر نقل عن السراج ان المرأة اذا نوت  
 ظهر امره قد تدهى على عصره اذ تفسد صلاته على الصحيح ومعلوم ان صلاته غير صحيحة فرضاً فلو كانت غير  
 صحيحة نقلنا لما فسدت بالمخاداة ثم قوى كلام السراج بان المذهب انتقالها نقل وهذا جعل المذهب عدم  
 الانقلاب نقلاً فقد ناقض نفسه حلي (قوله فإدلى) اشار به الى خفاء المقام فان ضمير ادى ظاهر كلامه  
 عوده الى المصنف وقد عرفت انه راجع الى صاحب البحر (قوله وحينئذ لا يشبه) اى حين اذ تعارض  
 التعصبات فى المسئلة غير جم الى التوفيق بينهما بقدر الاستمكان بان يحمل كل على محله (قوله انه متى فسد) اى  
 الاقتداء وقوله لفقد شرط مراده الفرض فيمن الركن كعدم حفظ آية وعدم القدرة على الركوع والسجود فانه  
 فسد فيما التقدر كن لا شرط (قوله كذا هو معذور) اورده عليه ان الطهارة فى المعذور موجودة واجب بان  
 المنقود طهارة خاصة مساوية لطهارة الخمر (قوله وان لا اختلاف الصلاتين) كمتراضين وناديين (قوله ومرتبة)  
 اى هذا التفصيل وهى ثمة الخلاف ايضاً (قوله الانتفاض بالقهقهة) اى ثبوتاً ونفيماً فن قال بصحة الشروع  
 نقلاً بحكم بنقض الموضوع بالقهقهة الواقعة اثباتاً لا لا بد من قال بعدم صحة الشروع اصلاً نقاه (قوله صف  
 من النساء) فان كان تاماً كف الرجال افسد صلاة جميع من خلفه وان كن ثلاثاً افسد صلاة ثلاث ثلاث الى  
 آخرها وان كانتا اثنتين فاثنتين فقط خلفهما (قوله قدر ذراع) قال فى المجتبى لو كان الرجل على سترة اورف  
 والمرأة قد افسد سواء كان قدر راحة الرجل او دونه وهذا اذا لم يكن على الرف سترة اما اذا كان عليه سترة قدر  
 ذراع لا تفسد فى جميع الاحوال اه (قوله او طر بى ثم فسد الجبل) اى ناقذاً او بالعود عن شيخه (قوله يجرى فيه  
 السفن) اى يمكن ومثله يقال فى قوله ترفيه الجبل (قوله ولو زورفا) هو الفلك الصغير (قوله او خلا بابا فصر  
 معناه الفراغ بالمد المتوضأ والمكان لا شئ به قاموس (قوله كمسجد اقدس) ضعيف والراجح عدم المنع والبيت  
 كمسجد على الاسع فيصح الاقتداء فيه بلا اتصال صفوف واعتبار الصفيين هو المعتمد واعتبر الحلي مقدار  
 صف وهو مرجوح (قوله فيصح مطلقاً) اى ولو كان هناك طريق اخر وهو صورة اتصال الصفوف فى التهران  
 يفتوا على جسر موضوع فوقه او على سفن مربوطه فيه اه حلي (قوله وكذا اثنان عند الثاني) لانه ما عتده  
 كالثلاثة خلافاً لمذهب (قوله صار وجوده كعدمه) فيعتبر القدر المانع بين الامام وبين من خلف ذلك الشخص  
 (قوله والمائل لا يمنع) فى مسجد وبيت كن اقتدى وهو على سطح المسجد ادى المأذنة بالامام بسمع ولومن المبلغ  
 بشرط ان ينوى المبلغ بتكبيره الانتفاع الاحرام فقط اومعنية التبليغ فان نوى التبليغ فقط لم يصح ابوالسعود  
 وقوله اورؤية اى للامام او المقتدى (قوله عند اتصال الصفوف) اى فى غيرهما (قوله ولو اقتدى من سطح داره)

فلو لمعه ص (و لا غير الخ ب) اى بالفتح  
 على الاسع (و لا غير الخ ب) اى بالفتح  
 الحلي وابن النجاشية بعده دأتما  
 حتماً كالأى فلا يوم الامثلة ولا يصح صلاة  
 ان امسكت التلغ فى حركته من الحروف  
 جهده او جدد قدر الفرض مما لا تلغ فيه هذا  
 هو الصحيح (قوله فى حركته من الحروف)  
 من لا يقدر على اخراج الفاء لا يتكبر (و اعلم)  
 اولاً يقدر على اخراج الفاء لا يتكبر (و اعلم)  
 (اذ افسد الاقتداء) اى وجهه كان  
 شروعه فى صلاة نفسه (لانه قصد المشاركة  
 وهى غير صلاة الافراد (على الصحيح)  
 وادعى فى البحر (المذهب) قال المصنف لكن  
 كلام المصنف فيما مر بعد تعجيج السراج خلافاً  
 قلت وقد ادعى فيما مر بعد تعجيج السراج خلافاً  
 ان المذهب انتقالها نقلاً فاقول جدد خلافاً  
 ما فى الزبائى انه متى فسد تعجيج السراج خلافاً  
 بعد ذلك لم ينقل اصلاً وان لا خلاف الانتفاض  
 بتعقد نقله لا غير الاقتداء (قوله قدر راحة  
 بالقهقهة) (و نعت من الاقتداء) قدر راحة  
 بلا حائل قدر ذراع (و طر بى ترفيه الجبل)  
 الرجل منتاح السعد اذا (و طر بى ترفيه الجبل)  
 آل البحر (و طر بى ترفيه الجبل)  
 ولو زورفا ولو فى المسجد (و طر بى ترفيه الجبل)  
 (فى العصور) اى مسجد كسجد  
 القدس بسمع صحت (و طر بى ترفيه الجبل)  
 اله فوق فيصح مطلقاً كان قام فى الجربى

للامام ان قراءة الامام قراءة للجموع فتركه مع القدرة عليه مفسد ولا يكون ستر الامام ستر للمؤمن حتى لا تكون  
عورته مستورة بستر الامام وكذا سائر اصحاب الاعذار لا يكون الشرط الموجود من الامام موجودا  
في حقهم فافترا حلي (قوله للقدرة على القراءة بالافتداء) الاولى حذف بالافتداء يشمل القارى (قوله سواء  
علم به او لا) لان الافتراض لا يختلف فيها الحال بين الجهل والعلم وسواء فاه او لالان الوجه المذكور وهو ترك  
الفرض مع القدرة عليه بعد ظهور الرغبة في صلاة الجماعة وجوب الفساد وان لم ينجس (قوله في الاخيرين)  
ذكرهما لبيان محل الخلاف اما الاولان فالفساد ما تناقوا به اليهود (قوله لخروجه بصنعه) وهو الاستخلاف  
حلي (قوله نفسد صلاتهم) اما صلاة الامام فلا نهى على كثير وصلاة القوم مبنية عليها بجر (قوله ولو تقديرا)  
عطف على محذوف اى تحقيقا ولو تقديرا اى ولا يتقدر في حق الامم لانعدام الاهلية فقد استخلف من لا يصلح  
للامامة ففسدت صلاتهم حلي (قوله وصحت لوصلي الخ) لانه لم يظهر منه رغبة في الجماعة كذا في الهداية  
وهو يقتضى انه لو صلى ايمان مقتديا احدهما بالآخر وصلى قارئ وحده ان لا يصح صلاة الامين لظهور  
رغبتهما في الجماعة (قوله بخلاف الخ) هذا الفرع يناق ما قبله افاده الشربللى اللهم الان يجعل الاول على  
ما افترض الاى اولاه فانه يلزم حينئذ من اقتداءه ابطال العمل وهو منهي عنه بخلاف ما اذا حضر بعد افتتاح  
القارى الذى هو الفرع الثانى (قوله لما امر) اى من قوله للقدرة على القراءة بالافتداء بالقارى حلي (قوله من  
صلاها كاملة) بان يشارك في جزم من ركوع الركعة الاولى ويسلم بعد التقدمة الاخيرة ولا يشترط ان يكبر معه  
ويسلم معه حلي وظاهره انه لا يصح كون لاحق مع انه يوصف به قال في التمر اعلم ان مقتضى امامه ان يكبر معه  
من ادرك اول صلاة الامام او مسبوق وهو من لم يدركها وكل منهما فديكون لاحقا وهو والتفرقة في المدرك  
واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدق كل منهما على الآخر (قوله لكن بعد اقتداءه) ظرف لغائه وحينئذ  
يكون اقتداءه في اول الصلاة بالنظر لقوله كلها واما بالنظر لقوله او بعضها فيقتل اقتداءه في اول الصلاة ايضا  
وقاته البعض وادرك البعض ويحتمل الاقتداء فى الاثنى بعد ما سبق ببعضها فيكون لاحقا مسبوقا ومن فاته  
كله امدر لا حق (قوله وزمة) لا يمكن معها ادراكه الا بعد فراغ الامام من كلامه او بعضها (قوله وسبق  
حدث) المؤتم وامام ادى المستخلف بعضه حال الذهاب الى الوضوء (قوله وصلاة خوف) اى في الطائفة الاولى  
واما الطائفة الثانية فمبسوقة اه حلي (قوله ومقيم انتم بمسافر) فهو لاحق بالنظر للاخيرتين وقد يكون  
مبسوقا كما اذا فاتته اول صلاة امامه المسافر (قوله بان سبق امامه في ركوع وسجود) اى في كل الركعات فانه  
لاحق بركعة لان الثانية ثابتة عن الاولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة فثبت عليه ركعة هولا حق  
فيها وكذا لو سبقه بركوع وسجود في ركعة وقارنه في الباقي (قوله وحكمه) اى اللاحق حلي (قوله عكس  
المسبوق) بالنصب حال من فاعل يبدأ يعنى ان المسبوق يتابع امامه والا ثم بعد فراغ امامه يقوم الى قضاء  
ما سبقه ولو عكس نفسد حلي ويتخالفان في امور غير ما ذكره ذكرها في التمر من الوقايل الامام بعد فراغه  
من الفجر كنت محدثا في العشاء فسدت صلاة المسبوق ومنها لو خرج وقت الجمعة فسدت صلاة المسبوق او ذكر  
المسبوق فائتة فسدت صلاته او طلعت الشمس في الفجر وفى اللاحق روايتان في جميعها (قوله ثم يتابع) عطف  
على يبدأ وقوله ان امكنه قبله قوله يبدأ والمراد بالادراك الادراك ولو في آخر الصلاة وقوله ثم صلى عطف على  
قوله تابع حلي (قوله ما نام فيه) اى مثلا وقوله بها تعلق بصلى وضميره للقراءة حلي (قوله صبح) لان الترتيب  
بين الركعات ليس بفرض لانها اهل مكررى في جميع الصلاة وتقدم انه لا يتصور ترتيب الركعات الا في هذه الصورة  
(قوله واثم) يجب عليه اعادة الوعد وكذا لو كان ساهيا لم يجد سجود السهو لانه لاحق آخر صلاته وهو  
محجور عن سجود السهو (قوله من سبقه الامام بها) وادركه في التشهد او سجود السهو او تشهده (قوله فلو قبلها)  
بان كبرها او بالمتابعة به بدسبقة بركعة مثلا وقام يقضى هذه الركعة قبل متابعة الامام وقوله فالظاهر الفساد لانه  
انصرف في موضع الاقتداء (قوله في حق قراءة) فهو فرض عليه ولو قرأ الامام في الاخيرتين (قوله في حق تشهد)  
الاولى ان يقول في حق قعود لان التشهد واجب فيها اما القعود فواجب في الاولى فرض في الاخيرة  
(قوله فذكر ركعة) تفريع على ما قبله (قوله لا يجوز الاقتداء) ولا اقتداء آخره باحد حلي (قوله كما نرى  
في الشبهاء) اى تبع صاحب الدرر حيث استثنى من قولهم لا يجوز الاقتداء بما لم يسبق مثله استخلافه

لاقدرة على القراءة بالافتداء بالقارى سواء  
علم به او لا فاه اولاه على المذهب (او استخلف  
الامام ما يافى الاخيرين) ولو في التشهد ما بعده  
فتصح لخروجه بصنعه (نفسد صلاتهم) لان  
كل ركعة صلاة لا تخلو عن القراءة ولو تقديرا  
(وجعت لوصلى كل من الاى والقارى وحده)  
في الجمع (بخلاف عضو الاى بعد افتتاح  
القارى اذا لم يقبده وصلى منفردا فانه نفسد  
في الاصح) اما (و اعلم ان المدرك من  
صلاها كاملة مع الامام واللاحق من فاته)  
الركعات كلها (او بعضها) لكن (بعد اقتداءه)  
بذكر كفلة وزمة وسبق حدث امامه في ركوع  
انتم بمسافر وكذا بالعد بان سبق امامه فلا باق  
ومسبوق فانه يقضى ركعة وحكمه كونه بنية افامة  
بقراءة ولا سبوق ولا يتغير فرضه بنية افامة  
وبدأ قضاء ما فاته عكس المسبوق ثم صلى ما نام  
وامامه ان امكنه ادراكه والا بعده ثم صلى ما نام  
فيه بلا قراءة ثم واثم لترك الترتيب (والمسبوق  
ايضا ولو عكس صحيح واثم لبعضها او بعضه)  
من سبقه الامام بها او بعضه وان قرأ مع الامام بعد  
حق بنى ويتعدون ويقرأون مع افتتاح الصلاة  
الاقتداء بها (والمسبوق) اى بعد متابعتها لامامه فلو قبلها  
فلا يلزم الفساد ويقضى اول صلاة في حق  
قراءة وآخرها في حق تشهد فذكر ركعة من  
غير فخر باق بركعتين بفتحها وسورة وتشهد  
بينهما ورابعة الرابعى بفتحها قطع ولا يقبل  
قبلها الا في اربع) فكيف اقتداء احداهما لا يجوز  
الاقتداء به وان دم استخلافه في حد ذاته لانه  
القضاء فلا استثناء اجمالا كما نرى في الشبهاء

قال في البحر وهو سهولان كلامهم فيما اذا قام الى قضاء ما سبق به وهو في هذه الحالة لا يصح الاقتداء به اصلا فلا استثناء حلي وما حكم عليه بالسهو في الجرد ذكره في الاشياء مع انها متأخرة في التأليف عنه (قوله نعم) لوجه الاستدراك بهذا الفرع لانه لا اقتداء فيه اصلا (قوله اجامعا) اي مع ان المنفرد لا يأتي به عند الامام رحمه الله تعالى (قوله لو كبر بنوى استئناف صلته) اي بعد ما دى البعض منفردا عن الامام يصير مستأنفا لان صلاة المنفرد غير صلاة اقتدى في بعضها وانفرد في بعضها بخلاف المنفرد فان تكبيره مع نية الاستئناف من غير تلفظ بها لا يصير بها مستأنفا (قوله فعليه ان يعود) مالم يقيد بسجدة (قوله وينبغي ان يصبر) اي الى السلام الثاني (قوله ان قبل قعود الامام قدر التشهد) اشار به الى ان قعود المؤتم قدر التشهد لا يعتد به الا اذا وافق قعود الامام قدر التشهد حتى ان المدرك لو رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الاخيرة قبل ان يرفع الامام رأسه ثم رفع الامام رأسه ثم سلم المدرك واقام بعد قعوده قدر التشهد وقبل قعود الامام قدره لا يصح بل عليه العود مالم يأت بمناف وان اتى به بطلت وكذلك في مسئلتنا لو رفع المسبوق رأسه من السجدة الثانية من آخر ركعات الامام قبل ان يرفع الامام رأسه من السجدة ثم رفع رأسه ثم قام المسبوق الى قضاء ما سبق به لا يعتد بما قضيه بل عليه العود والقعود قدر التشهد ثم القيام الى القضاء ولو لم يعد حتى يقدر ركعة بسجدة بطلت لانفراده في موضع الاقتداء والركعة لا تقبل الرضا اه حلي (قوله كتوف حدث) اعتزاه من حصر عرض له (قوله وتخرج وقت فجر) عطف على حدث (قوله ثم تابعه فيه صح) هو ما عليه الفتوى وقيل تفسد لانه اقتداء في موضع الانفراد وال جواب انه وان كان مفسدا لكنه بعد الفراغ فهو كتمعه الحدوث في هذه الحالة اه حلي عن البحر (قوله كان عليه ان يسجد) ويكون قضاء السهو الامام (قوله فرض المتابعة) لان المتابعة في الفرض فرض اما في الصلابة فتناهر واما في التلاوة فلا ثم ارفع القعدة والقعدة فرض فالمتابعة فيها فرض اه حلي (قوله وهذا كله) اسم الاشارة راجع الى صور المسبوق ومتابعته لامامه في السهوية والصلابة والتلاوية حلي (قوله مطلقا) سواء تابع اولالان في المتابعة فرض مالا يقبل الرضا وهي الركعة وفي تركها ترك فرض المتابعة اه حلي (قوله ان تابع) لما في المتابعة من رضا مالا يقبل الرضا (قوله والا لا) اي وان لم يتابع فيها لا تفسد اما في السهوية فلا ثم اوجبة ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو واجب ايضا وترك المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد واما في التلاوة فلا ثم اوجبة ايضا وترك المتابعة في الواجب لا يفسد ورفعها القعدة كان بعد استحكام انقراء المسبوق فلا يلزمه اه حلي (قوله لزمه السهو) لانه منفرد في هذه الحالة (قوله والا لا) اي وان سلم معه او قبله لا يلزمه لانه مقتدى في هاتين الحالتين حلي (قوله ان بعد القعود تفسد) لانه اقتداء في محل الانفراد (قوله حتى يقيد الخامة بسجدة) والفساد عليهما لا عليه وحده وينقلب نقلا ويضم الى الخامسة ركعة ليصير الست نقلا كاملا

### (باب الاستخلاف)

لما كان المقصود من هذا الباب هو الاستخلاف وما عدا من بناء المؤتم صلته وبناء المنفرد تابع ذكره في الترجمة دون غيره والاستخلاف مصدر المبنى للفاعل اي استخلف الامام غيره والمبنى للمفعول اي كون الغير مستخلفا والسبب والتاخر آتدان لان المقصود بيان الخلفية لاطلها (قوله سماويا) هو مالا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كما اذا خرج منه ربح من غير صنعه وخرج مالا لعبد فيه اختيار كشجرة وعضة ولو لم ينفذ نفسه وخرج به ايضا للعبد في سببه اختيار كما اذا مشى وجل على سطح فسقط بسبب مشيه حجر على المصلي فادماه فان سقوط الحجر ليس باختيارى لكن سببه وهو المشى اختيارى اه حلي ومثله اذا تعرق في شيء موضوع في المسجد فادماه ولو سقط من المرأة كرسفها مبلولا بغير صنعها بفت وبصر يكها لا يفتي عنده خلافا لمابجر (قوله من بدنه) احتراز به عما اذا لم يكن من بدنه بان اصابه من خارج نجاسة مانعة ويلزم عايه اطلاق الحدث على النجاسة الخارجية وليس بالواقع اه حلي فلو غسل نجاسة مانعة اصابته فان كان من سبق الحدث بنى وان كان من خارج او من مالا يبنى ولو اتى الثوب المتنجس وعليه غيره من الغياب اجزاء ابو السعود (قوله غير موجب لغسل) خرج ما اذا نام فاحتمل في الصلاة وانزل تفكر ونحوه كما سأتى اه حلي (قوله ولا نادر وجود) خرج القهقهة والاعمال كذا في البحر (قوله ولم يؤدركا) فلو سبقه الحدث في سجوده فرفع رأسه فامد الاداء استقبل

نعم لو نوى احد المسبوقين قضاء ملاحظا للاثر بالاقتداء به (و) فانها (بأق) بتكبير ان التشرع اجامعا (و) فانها (بأق) بتكبير ان صلاة المنفرد يصير مستأنفا واقامها (للاولى) خلافا للنفرد كما سيجي (و) رابعها (لوقام) الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدة (و) ولو قبل اقتدائه (فعليه ان يعود) وينبغي ان يصبر حتى يقوم انه لا سهو على الامام ولو قام قبل السلام هل يعدد باياته ان قبل قعود الامام قدر التشهد لا وان بعده ثم كرر رجعة الا لعذر كتوف حدث مدة مسح وهو رمار وقيد ومغذور وقام مدة مسح ثم تابعه بيديه فان فرغ قبل سلام الامام ثم تابعه فيه صح (و) لو لم يعد كان عليه ان يسجد (للسهو) (في آخر صلته) استحسانا لا قيدا بالسهو لان الامام لو ترك سجدة صلابة او تلاوة فرضت المتابعة وهذا كله قبل تقيد ما قام اليه بسجدة المتابعة وقفت في صلابة مطلقا وكذا في تلاوية اما بعده فتفسد في صلابة مطلقا وان بعد امامه وسهوان تابع والا لا وقام امامه لخامة متابعه لزمه السهو والا لا وقام امامه لخامة متابعه ان بعد القعود تفسد والا لا حتى يقيد بالخامة بسجدة ولو ظن الامام السهو فجدد له قنابره يستجده ولو ظن الا لا وسلم ساها ان بعد امامه فبان ان لا سهو فالاشبهة القصاد لاقتدائه في موضع الانفراد (باب الاستخلاف) لما كون في موضع الانفراد (باب الاستخلاف) لما كون اعلم ان لجواز البناء ثلاثة غير موجب لغسل الحدث سماويا من بدنه غير موجب لغسل ولا زاد وجب ولم يؤدركا مع حدث

وكذا لو قرأ ذاهبا لان سجد على الاصح لانه ليس من الاجزاء (قوله وامشي) كما اذا قرأ بعد الوضوء آيافاه  
 يستقبل اه حلي (قوله ولم يفعل منافيا) خرج به ما اذا فعله كالواحد سجد بعد السماء (قوله او فعله منه  
 بد) كالواستق الماء من البئر على المختار او كان دلوه منقرا فاخرزه وكذا لو وجد ماء للوضوء فذهب الى ماء ابعده منه  
 من غير عذر النسبان ونحوه الا اذا كان الماء القريب في بئر والاذا كان قليلا قدر صفين او سئل آية لغرض حاجة  
 يديه فلو كان الحاجة لا تفسد مطلقا او يبعد واحدة كذلك (قوله ولم يتراخ بالاعد) فلو مكث قدرا دأركن بغير  
 عذر فسدت فلو كان لعذر كما لو احدث بالنوم ومكث ساعة ثم اتبته فانه يني او مكث لعذر الزجاجة او لعدم انقطاع  
 الرعاف بجر (قوله كفى مدة مسحه) ومتيم رأى ماء او كانت مستحاضة فخرج الوقت بجر (قوله ولم يتذكر  
 فاتية) اي عليه او على امامه وهما ذات ترتيب واخرج به ما اذا تذكرها وهو ذو ترتيب فانه يستأنف لطلان  
 صلاته هذا ما تنقيد عبارته وليس بالواقع فانه لو توضأ وبني والحالة هذه فصلاته موقوفة ان صلى الفاتية بعد  
 خروج وقت السادسة تعين صحتها وان صلاها قبل خروج وقت السادسة فانما يبطل وصف الفرضية عندهما  
 وتصير نفلا وعند محمد يبطل الاصل ايضا حلي بقليل زيادة (قوله ولم يتم المؤتم) شامل للامام المحدث فانه مؤتم  
 في هذه الحالة حلي فاذا كان مقتديا عليه ان يعود الى محل الامام ان لم يفرغ الامام وكان بينهما حائل يمنع جواز  
 الاقتداء فلو كان منفردا خربين العود والاقام في مكان الوضوء واختلوا في الفضل ولو كان مقتديا فخرج امامه  
 فلا يعود ولو عاد اختلوا في فساد صلاته وان لم يكن بينهما مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود اه بجر (قوله  
 غير صالح) كما مره وصي فاذا استخلفه ما استقبل (قوله سبق الامام حدث) المراد بالسبق ان يكون سماعا وكما  
 في الجهر (قوله لا اختيار للعبد فيه) صفة كاشفة (قوله كسر جرحه) مثال للمنفق فلا يني فيها كالحديث من  
 العطاس وهو الذي صححه في الجهر خلافا لما في الحلي ونحو العطاس التخنن (قوله غير مانع للبناء) هو ما استكمل  
 شروطه السابقة (قوله ولو بعد التشهد) ولا رواية في اعادتها وقال ابو جعفر انها ما ذكر في الجلابي وهذا عنده  
 وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بالحدث بعد التشهد فاستأنف (قوله ليأتى بالسلام) فانه واجب ولو لم يتوضأ  
 ليأتى به فصلاته صحيحة لخروجه بصنعه بالقيام مثلا حلي (قوله اي جازله ذلك) والافضل في حق الامام  
 والمقتدي البناء صيانة للجماعة والمنفرد الاستئناف على ما صححه في السراج الوهاج وظاهر كلام المتون ان  
 الاستئناف افضل في حق الكل بجر وذكر في الفتاوى الهندية ما يحصل به التوفيق فانه قال الامام والمأموم اذا  
 كانا يجدا ان جماعة فالاستئناف افضل والا فالبناء (قوله باشارة) متعلق باسم الاشارة لجوعه الى الاستخلاف  
 للمعقود من استخلف حلي (قوله ولو لم يسبق الخ) والمدرك اولى من اللاحق والمسبق فان قدم المسبوق يتم  
 صلاته بعد اتمام صلاة الامام ثم يعيد السلام والخليفة لا يصير اماما بغير النية بالاتفاق ويقعد على كل ركعة  
 نومه ما محل قعود كما في شرح الملتقي وظاهر قوله يعيد السلام ان المسبوق يسلم ولا يقدم مدر كاليدلم والمصرح  
 به غير هذا كما يأتي له حيث قال قدم مدر كالسلام (قوله ويشير) هذا اذ لم يعلم الخليفة اما اذا علم فلا حاجة الى  
 ذلك بجر (قوله لسجود) اي لترك سجود وكذا فيما بعده اه حلي (قوله وصدره) اي يضع يده على صدره فقط  
 لسجود سهو كما في الجهر والنهر وانما خص الصدر لان السهو من جهة القلب وهو في الصدر (تنبيه) الاستخلاف  
 حق الامام فلو استخلف القوم بعد استخلافه فالخليفة خليفة عنه فمن اقتدى منهم بخليفتهم فسدت صلاته وان قدم  
 القوم واحدا او تقدم نفسه لعدم استخلاف الامام جاز ان قام مقام الاول قبل ان يخرج من المسجد ولو خرج  
 منه قبله فسدت صلاة الكل دون الامام الاول خاتمة (قوله مالم يجاوز الصفوف) اي استخلف مدة عدم جواز  
 الصفوف ولما كان عاما شاملا لصورة التقدم واعتبار مقدار الصفوف فيه ضعيف فقيده بقوله مالم يتقدم  
 والحاصل ان حد الصفوف انما يعتبر ان ذهب يمينه او يسره او خلفا واما ان ذهب اماما فله السيرة او موضع  
 السجود اه حلي وفي الجهر وشروط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام  
 عن المسجد اه ولو استخلف من آخر الصفوف ان نوى الخليفة الامامة من وقته فسدت صلاته من قدمه وقامه  
 في النهر (قوله لخدمه السيرة) اي ان كان له سيرة والا فوضع السجود فالكلام على التوزيع (قوله كالمفرد) اي في ان  
 حده السيرة او موضع السجود من كل جهة حتى اذا ظن الحدث تجاوز السيرة او موضع السجود ثم تين خلافه  
 لا يني (قوله ومالم يخرج من المسجد) فاذا خرج بطلت الصلاة فلم يصح الاستخلاف ولو كانت الصفوف متصلة

او مشى ولم يفعل منافيا او فعله منه يدوم  
 يتراخ بلا عذر ركعة ولم يظهر حدثا السابق  
 كفى في مدة مسحه ولم يتذكر فاتية وهو ذو ترتيب  
 ولم يتم المؤتم في غير مكانه ولم يستخلف الامام  
 غير صالح (سبق الامام حدث) سماعا وكما  
 لا اختيار للعبد فيه وهو عطاس على الصحيح  
 من شجرة وكذا من مكانه (ولو بعد التشهد)  
 غير مانع للبناء (استخلف) اي جازله ذلك ولو  
 ليأتى بالسلام (سبق الامام حدث) سماعا وكما  
 في جبانة باشارة او بجر ارب ركعتين ويضع  
 باصبع لبقاه ركعة وباصبعين اربع ركعتين وسجود  
 يده على ركبة لترك ركوع وعلى جبهته لسجود ثلاثة  
 وعلى قدمه لركعة وعلى جبهته لسجود ثلاث ركعات  
 وصدره لسجود مالم يجاوز الصفوف او موضع السجود  
 مالم يتقدم نفسه لعدم استخلاف الامام جاز ان قام مقام الاول قبل ان يخرج من المسجد ولو خرج  
 منه قبله فسدت صلاة الكل دون الامام الاول خاتمة (قوله مالم يجاوز الصفوف) اي استخلف مدة عدم جواز  
 الصفوف ولما كان عاما شاملا لصورة التقدم واعتبار مقدار الصفوف فيه ضعيف فقيده بقوله مالم يتقدم  
 والحاصل ان حد الصفوف انما يعتبر ان ذهب يمينه او يسره او خلفا واما ان ذهب اماما فله السيرة او موضع  
 السجود اه حلي وفي الجهر وشروط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى المحراب قبل ان يخرج الامام  
 عن المسجد اه ولو استخلف من آخر الصفوف ان نوى الخليفة الامامة من وقته فسدت صلاته من قدمه وقامه  
 في النهر (قوله لخدمه السيرة) اي ان كان له سيرة والا فوضع السجود فالكلام على التوزيع (قوله كالمفرد) اي في ان  
 حده السيرة او موضع السجود من كل جهة حتى اذا ظن الحدث تجاوز السيرة او موضع السجود ثم تين خلافه  
 لا يني (قوله ومالم يخرج من المسجد) فاذا خرج بطلت الصلاة فلم يصح الاستخلاف ولو كانت الصفوف متصلة



وهو في اثباتها لان المطاخر خروج اه حلي (قوله لو كان يصلي فيه) اي في احد المذكورات (قوله ولم يتقدم احد بنفسه) الاولى التعقيباً وبمعنى هذا استخلافاً حكمياً (قوله ناوي) قال في الفهراتفت الروايات على ان الخليفة لا يكون اماماً ما لم ينوال امامة كذا في الدراية (قوله وان لم يجاوزه) اي الحد المتقدم لان الخليفة اذا قام مقام الاول صار الاول مقدماً به يخرج من المسجد والا حتى لو تذكرك فائتة او تكلم لم تفسد صلاة القوم نهر (قوله لم يحجج صاحب البحر ثم الاستخلاف ليس بمذهب الخ واذ لم يكن في المسجد فلا فضل الاستخلاف قاله في البحر (قوله واستثناه افضل) اي بعد ابطالها بما يشاء من الاعمال فاستثنى (قوله ان لم يكن تشهد) اما اذا حصلت هذه الاشياء بعد قدوة قد رتبتم فقد تمت الصلاة حلي (قوله الجئون) محترز قوله ولا نادى بوجود وقوله او حدث عند محترز السأوى (قوله او روجه من مسجد بظن حدث) اما اذا لم يخرج فانه يعود ويبنى كافي البحر وقيد بظن الحدث لانه لو انصرف منها على ظن انه افتتح بغير وضوء او ان مدة مسجده انقضت او كان متجهاً فقرأى سراباطنه ماء فأنصرف او كان في الظهور فأنصرف بظن ان الفجر عليه او رأى حرة في ثوبه فظن انها حرة فأنصرف فسدت صلاته وان لم يخرج من المسجد لان الانصراف على سبيل الرضا لا الاستخلاف (قوله او احتلام بنوم) الاولى ان يقول او انزال باحتلام الخ وفي القهستاني الاولى ان يقول او وجب عليه غسل ايشمل ما اذا حاضت وهو محترز غير موجب للغسل (قوله لنذكرها) هذا التعليل قاصر فانه انما يظهر في الجنون والقهقهة والالغاء لا في الحدث العمد والعلة فيه انه غير سماعي وانه موجب للغسل في الاحتلام (قوله اذا حصر) من باب تعب فعلاً ومصدر اميناً للفاعل ومعناه العي وضيق الصدر ويجوز ان يكون بضم الحاء مبنياً للمفعول من مقتوح العين من باب نصر فعلاً، صدر قال الاتقاني وبالوجهين حصل الى السماع قال في البحر والوجهان ثابان في كتب اللغة (قوله قدر المروض) افادته لوقرأ لا يجوز الاستخلاف لعدم الحاجة اليه وذكره في المحيط بصيغة قيل فظاهره ان المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتماده وقيد بالحصر لانه لو اصاب الامام وجع في البطن فاستخلف لم يعزف لوقرأ وتمام صلاته جائز بغير (قوله وقال لا تفسد) لان ذلك نادر كالحجبة (قوله وبعبكس الخلاف) فيجوز الاستخلاف عندهما لا عند الامام شرح الملتقى (قوله لو حصر يول او غائط) وبمعنى الاول حاقنا بنون في آخره والثاني حاقباً بوحدة في آخره وبالراي من يدا فعهما وفي كلام البعض والحازق من يدا فعه الويح قال في التمر واثبت الاستخلاف في البول فعهما وفي الغائط اولي (قوله ولو لم يعز عن ركوع وسجود) اما لو يعز عن القيام فالظاهر عدمه لان القاء يوم القاسم (قوله كالقراءة) اشار به الى ترجيح الاستخلاف عنده قياساً على القراءة حلي قاله ابو السعود اه والظاهر انه لا يستخلف لانه نادر الوجود (قوله لا يستخلف) اي ولا ينبغي لو كان منفرداً لانه صار امياً فطلت صلاة القوم بغير (قوله فلو منه فقط بنى) اما اذا كان منه ومن خارج لا يبنى بغير (قوله اذا لم يضطر) افراد الضمير بالنظر للمصنف صحيح لان كلامه في شخص كشف عورته وهو يوم الذكر والائى وبالنظر للشرح صحيح ارضان العطف بأوفته اذ لم يضطر احد المذكورين بان قدر الرجل على الاستنجاء من تحت ساتر وقد رت المرأة على الوضوء فمن غير كشف اه حلي (قوله لادائه) نشر على ترتيب الف حلي (قوله بخلاف تسبيح) مراده الذكر افاده ابو السعود (قوله في الاصح) متعلق بقوله قرأ وقيل لوقرأ ذاهبا تفسد وآيالا وقيل بالعكس اه حلي (قوله او طلب الماء بالاشارة) استشكله في الشرنبلالية بمسئله دره المار بالاشارة وجبا في الزيلعي عن الغاية طلب من المصل شي فاشار بيده او برأيه بنم او بلا لا يفسد صلاته وما في الجمع من ان ود السلام باليد مفسد وقد رويان الفساد ليس ثابت في المذهب وقياساً على المصالحفة باليد متبع لان المصالحفة عمل كثير لا سيما على القول بان العمل الكثير ما استكبره الناظر ولا كذلك الرد باليد افاده ابو السعود (قوله او شره بالمعاطاة) هذا مبنى على احد تفسيرى العمل الكثير شرنبلالية ومراده به ما لو راى مراً في بهيد لا يشك انه ليس في الصلاة حلي (قوله ولو لم يمسك) هو وما عطف عليه معطوف على المبتدئ وهو قد رحلي (قوله لان الاستقاء يمنع البناء) اي مع وجود ماء ثاب امامه عدمه فلا يمنع قال في الهندية ولو استقى من الاناء والبر وهو محتاج اليه جازله البناء حلي (قوله وان لم ينوال اداء) لانه في حرمتها او وجدته صالحاً لكونه جزءاً منها انصرف الى ذلك غير عقيد بالقصد واشاره الى رد ما في المتن حيث قال ان لم ينو مقامه الصلاة لا تفسد لانه لم يؤد جزءاً من

(لو كان يصلي فيه) لانه على امامته ما لم يجاوز هذا الحد ولم يتقدم احد ولو بنفسه مقامه ناوي الامامة وان لم يجاوز حتى لو تذكرك فائتة او تكلم لم تفسد صلاة القوم لانه صار مقدماً ولو كان الماء في المسجد لم ينجح الاستخلاف (وبعبكس) الاستخلاف افضل (بخر زعن الخلاف) (وبعبكس) الاستخلاف ان لم يكن تشهد (الجنون او حدث) (او احتلام) بنوم او تفرق من مسجد بظن حدث (او اغتاء او قهقهة) او نظر او مس بشهوة (او اغتاء او قهقهة) ان (يستخلف اذا لسدرتها) (وكذا) يجوز له ان (يستخلف اذا حصر عن قراءة قدر المروض) لحدب ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه فانه لما حصر بالذي صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة فتأخر فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم وتمام الصلاة فلو لم يكن جائزاً لما فعله بدأ تع وقال لا تفسد الصلاة فلو لم يكن جائزاً لما فعله بدأ تع وقال لا تفسد وبعبكس الخلاف لو حصر يول او غائط ولو عزر عن ركوع وسجود هل يستخلف كالقراءة لم اره (لنجبل) اي لاجل خجل او خوف اعتراه (لا) يستخلف اجماعاً (لونسى القراءة اصلاً) لانه صار امياً (او اصابه) عطف على المبنى (بول صكتين) اي نجس مانع من غير سبق حدثه فلو منه فقط بنى (او كشف عورته في الاستنجاء) او المرأة ذراعها للوضوء (اذا لم يضطر له) فلو اضطر لم تفسد (او قرأ في حالة الذهاب او الرجوع) لادائه ركناً مع حدث او مشى بخلاف تسبيح في الاصح (او طالب الماء بالاشارة او شره بالمعاطاة) لانسسيان او جاوز ماء الى آخر الا قدر صفيق او انسسيان او زجاجة او كونه بئراً لان الاستقاء يمنع البناء على المختار (او مكث قدر اداء ركناً) ان لم ينو الاداء (بعد سبق الحدث) الامم



الصلاة مع الحدث (قوله ورعاف) لم يقطع فانه يمكن ان ينقطع ثم يتوضأ ويبنى (قوله فوراً) للتلايمك ساعة  
من غير عذر وهو مفسد (قوله وبين صلاته ثمة) أي في مكان الوضوء أي قربه (قوله أو يعود) جعله بعضهم أولى لما  
ذكره الشرح (قوله وهذا) أي تغيير المقتدى (قوله لو بينها ما يمنع الاقتداء) والاجازة الاقتداء من مكان  
الوضوء (قوله كالمقتدى) أي أصالة وانما قلنا ذلك لان الامام الذي سبقه الحدث صار مقتدياً (قوله علائها) أي  
كالتقوية بعد فصلاته تامة وان انتقص وضوءه (قوله ولو بعد سبق حدثه) اجاعا اشار به الى رد ما في شرح  
المنية من اثبات الخلاف بين الامام وصاحبيه في هذا الفرع بناء على افتراض الخروج بصنعه وعدمه قال  
في الصروفيه نظير بل لا يكاد يصح لانه اذا اتى بغيره بعد سبق الحدث فقد خرج منها بصنعه والشارح لم يحكم فيها  
خلافاً اه (قوله تمت) المراد بالتام العدة اذ لا شك انها ناقصة لترك واجباتها وقال المصنف بدل تمت صحت  
لسكان اولي ابوالسعود (قوله نعم تعاد) أي وجوباً جبراً للنقص انقار فيها بترك السلام وهي حكم كل صلاة اديت  
مع كراهة التحريم (قوله ولو وجد المانعي) أي المانع من البناء (قوله بلاصنعه) مفهوم قوله وان تعمد عملاً  
ينافيا (قوله في المسائل الاثني عشرية) هي مشهورة عندهم بهذه النسبة لان هذا الاستعمال غير جائز من  
حيث العربية لانه انما ينسب الى صدر المركب بعد كونه علماً فيقال في النسبة الى خمسة عشر علماً على رجل  
او غيره نحسب واما اذا لم يكن مسجوباً واريده بالعدد فلا ينسب اليه اصلاً (قوله وقال لصحت) لانه معنى مفسداً لها  
فصار كالحدث والكلام واختلف المشايخ على قول الامام فذهب البردعي الى انه انما قال بالبطلان لان الخروج  
يصنع المصلحة فرض عنده لانها لا تطل الا بترك فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصنعه وتبعه على ذلك العامة  
كأي العناية وذهب الكرخي الى انه لا خلاف بينهم ان الخروج بصنعه منها ليس بفرض لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا بن مسعود اذا قلت هذا اوفعت هذا فقد تمت صلاتك فان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد وليس  
فيه نص عن الامام وانما استنبطه البردعي من هذه المسائل وهو غلط لانه لو كان فرضاً كما زعمه لا يخص بما هو  
قربة وهو السلام وانما حكم الامام بالبطلان باعتبار ان هذه المعاني مغيرة للفرض فانه تنوي في حديثها اول  
الصلاة وآخرها اصلية الاقامة بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير والحدث والعمد والتهقمة مطلوبة لا مغيرة  
كذا في البحر ثم ايد كلام الكرخي بكلام طويل وايد الشرنبلالي البردعي في الرسالة الهيبة على الاثني عشرية اه  
جلبي (قوله لوفرع بالقاء الخ) لان الكاف تقتضي وجود مسائل اخر مشبهة بهذه المسائل في هذا الحكم  
وليس لنا الا هذه وفيه ان الشرنبلالي اوصلها الى نحو مائة مسألة (قوله بقدره التيميم على الماء) ولو باخبار عدل  
وقيد بالقدرة لانه لو رآه ولم يقدر على استعماله فانها لا تبطل ابوالسعود اذا كان يجمعه عن مرض (قوله  
واما مسألة رؤية المتوضي الخ) جواب عن ايراد اورده الزيلعي على صاحب الكرخ بقوله والتقيد بالتيميم لا يفيد  
لان المتوضي خلف التيميم لو ارى الماء في صلاته بطأت ايضا العمل ان امامه قادر على الماء بخلافه وصلاة الامام  
تامة لعدم قدرته فلولا قال والمقتدى به لعمه واجب في الجبران المقتدى لم تبطل صلاته اصل بل وصف اورده  
في التهربان المصنف استعمل البطلان بالمعنى الاعم وهو اعدام القرض بقى الاصل اولاً ثم قال فالاولى ما قاله  
العيني ان مسألة المقتدى بتيميم ليس فيها الخلاف زفر ولا خلاف فيها بين الامام وصاحبيه والخلاف في هذه  
المسائل مفروض بين الامام وصاحبيه جلبي وقد جمع الشرح بين الجوابين (قوله والافيجي) فحتمه صورتان  
عدم وجود الماء او وجوده مع الخوف والمخافة في الاول بطلان الصلاة وتقال الوطيفة الى التيميم وفي الثاني  
انقضاء المصح بالمغنى وبطلان الصلاة ويستأنف مسجها آخر على انفس كسح الجبيرة وهو الذي حققه في الفتح  
(قوله كما مر في باب) هو باب المسح على الخفين (قوله ونعلم أي آية) سواء كان اماماً او منفرداً او مقتدياً جلبي (قوله  
أي تذكره) انما حله على ذلك لان التعلم لا بد له من التعليم وذلك فعل ينافي الصلاة فتتم صلاته انما هو صورة  
التذكر بان كان يحفظها ولا ثم نسيها وتسميته امياً باعتبار حالته الان وقوله او حفظه بلاصنع اثار به الى توبيع  
الخلاف فانه قال في البحر والمراد بالتعلم تذكره ايها قول سمعه بلا اختيار وحفظه بلاصنع بان سمع سورة  
الاخلاص مثلاً من قاره حفظها من غير احتياج الى التلبس بما يفسد الصلاة من حمل كثير كذا قالوا اه  
وجهها الشرح اشارة الى ان ارادة كل صحيحة (قوله على ما عليه الاكثر) لان الصلاة بالقرأة حقيقة فوق  
الصلاة بالقرأة حكماً فلا يمكنه البناء بحر وقد يمنع بانها من المقتدى القاري ليست الاحكام نهر (قوله تعجز

كروم ورعاف) واذ اساع له البناء فوضأ فوراً بكل سنة  
(وبني على ما مضى) بلا قرأة (وبين صلاته ثمة)  
وهو اولى بتقليد الشئ (او يعود الى مكانه)  
لنجد مكانها (تفرد) فانه مخير وهذا (ان  
فرض خليفته والاعادى اذ سبقه الحدث و)  
ما يمنع الاقتداء (كالمقتدى اذ سبقه الحدث و)  
اعلم انه (ان تعمد عملاً ينافيها بعد جأوسه  
قدراً التيميم) ولو بعد سبق حدثه (تمت) تمام  
فراقتهم تامة لولا وجوب السلام (ولو)  
وجد المانعي (بلاصنعه) قبل المسائل الاثني  
انما قالوا (بعد بطلت) في المسائل الكمال  
عشرية عنده (والا لصحت ووجه الكمال  
ولي الشرنبلالية والظاهر قولهما بالصحة  
في الاثني عشرية وهي ما ذكره سكان الموزن  
لوفرع بالقضاء كما في الدرر لكان اولي (بقدره  
التيميم على الماء) وانما مسألة رؤية المتوضي الموزن  
بتميم الماء فيها خلاف في زفر فقط وتغلب تغلب  
(ومضى مدة مسجها ان وجد ماء) ولو لم يخف  
تألف رجله من برد والافيجي (على الاسم)  
كما مر في باب (ونعلم أي آية) أي تذكره او حفظه  
بلاصنع (ولو كان) الا أي مقتدياً بشاري على  
ما عليه الاكثر (لكن في الظهيرة جمع العدة  
قال الفقيه وبه تأخذ) ووجود العاري سائراً  
يصح الصلاة به

بالمصلاة) بان يكون طاهرا او نجسا وعنده ما يطهره به وليس عنده الا ان ربه طاهر انه نهر فلو كان الطاهر  
 اقل او كان كله نجسا لانتحل لان المأمو به البستر بالطاهر فكان وجوده كعدمه ولو قال نجس فيه الصلاة لكان  
 اولى من قوله تصح لان هبارة تنحل ما لو كان كله نجسا اذ الصلاة تصح فيه مع انه لو صلى عاريا لانتحل لانها  
 لا نجس فيه بل هو نجس اهل بالسجود (قوله ومثله الخ) هي الخامسة من العشرين وما بعدها السادسة فيها (قوله)  
 ولم تنقح فوراً) يفيد ان البطلان لا يتوقف على المكث فورا دأه ركن من غير تنقح وهو وان قيل به لكنه خلاف  
 المشهور على ما سبق عند قوله وكشف ربيع سابقها منع اه ابو السعود (قوله وخرج الماسح خفه الواحد بعمل  
 يسير) بان كان واسعاً لا يحتاج فيه الى المعالجة بالترج كافي الجبر والتقييد بالخف الواحد لان المصح ينقض به لكن  
 ربما وهم انه اذا نزع الخفين يعمل يسيراً انتهى اتفاقاً وليس كذلك بل الحكم واحد (قوله وقدره موسى على  
 الاركان) وفسدت عنده لان آخر صلته اقوى من اولها ولا يجوز زبانه القوي على الضعيف (قوله وتذكر فرائضه)  
 ولو ترا نهر (قوله او على امامه) هي العاشرة من العشرين وهذه الصلاة لا تنحل قطعاً عند الامام بل هي  
 موقوفة ان صلى بعدها خمس صلوات وهو يذكر الفاتحة فانها تنقلب جائزة فذكر المصنف لولا ان سلك الباطل  
 اعتماد على ما ذكره في باب الفواتى فاده صاحب الجهر (قوله وهو صاحب ترتيب) الضعيف لمن عليه الفاتحة  
 اماماً او مأموماً (قوله والوقت متسع) وعند ضيقه تمت اتفاقاً (قوله وتقديم القارئ امياً) مراده به الاستخلاف  
 وهو لا يتخلو اما ان يكون في الاولين اوفى الاخرين قبل القعود وقدرا التشهد او بعده في الاولى مقصد اتفاقاً  
 وفي الثانية لا يتخلو اما ان يكون قرأ في الاولين اوفى اجداهما والا ولا في هاتين الاخيرتين مقصد اتفاقاً  
 وفي الاولى تفسد خلافاً لزم وهو رواية عن ابي يوسف واذا كان بعد التشهد ففيها الخلاف بين الامام وصاحبيه  
 اذا عرفت هذا فقول المتن مطلقاً اراد به الشمول لهذه الصور كلها غير انه يفيد انه عند الصاحبين تصح بصورها  
 ولا يصح هذا لما علمت ان الصورة الاولى والصورة الثانية بصورتها متفق على الفساد فيها فالاولى حذف  
 مطلقاً على انه خروج عن الموضوع لان الموضوع ان يطراً مفسد بعد التشهد اه حلي (قوله لانه عمل كثير) اي  
 وبه تتم الصلاة اتفاقاً قد خرجت هذه المسئلة من الخلافات (قوله وزوالها في العيد) هي الثالثة عشرة (قوله)  
 ودخول وقت (فيه ثلاث مسائل من العشرين وقوله من الثلاث يعني بها الطلوع والاستواء والغروب) قوله  
 بان بقي في قعدته) جواب سؤال اورد في الكافي بقوله فان قيل كيف يتحقق الخلاف في البطلان بدخول وقت  
 العصر في الجمعة فان الدخول عنده اذا صار ظل كل شيء مثليه وعندهما مثله وحاصل الجواب ما ذكره الشرح  
 افاده الحلي (قوله بان لم يعد في الوقت الثاني) فاذا انقطع عذره بعد القعود فالامر موقوف فان دام وقتاً كاملاً  
 بعد الوقت الذي وقع الانقطاع فيه ظهر انه انقطع عذره فيظن الفساد عند الامام فيفضيها لا عندهما (قوله)  
 وكذا خروج وقته) هي التاسعة عشرة (قوله في هذه المواضع العشرين) لا ياتي ما قدمه من انها اثنا عشر لان  
 ذلك على ما ذكره القوم وهذا على ما زاد على ان الزيادة ترجع اليها كالحص عليه في الجهر فحل مسئله الثوب  
 الخبي ومسلته صلاة لا مة بغير قناع واجعتين الى مسئله العاري ومسلته دخول الاوقات المكروهة راجعة  
 الى طلوع الشمس في الغبر ومسلته يخرج وقت المعذور راجعة الى مضى المدة لان في كل ظمور الحدث السابق  
 ويبقى مسئله زوال الشمس في العيد وهي راجعة الى طلوع الشمس في الغبر ايضا ومسلته تذكر فرائضه على امامه  
 وهي ترجع الى تذكر فرائضه عليه وليس منها رتبة التبرؤى المؤتم بتيمم الماء كما قدمنا حلي ولو سلم الامام  
 وعليه سهو فغرض عليه واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذلك اذا سجد هو بالسجود لم يسجد القوم ثم عرض  
 التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذلك اذا سجد هو بالسجود لم يسجد القوم ثم عرض  
 بجر (قوله فيما اذا تذكر فرائضه) اي عليه او على امامه وقد عاتب ان الامر موقوف في تذكر الفاتحة ولا تنقلب  
 نغلا لعمال اه حلي (قوله وزاد) اي على ما تنقلب نغلا وان كانت ليست من الخلافات حلي (قوله والظاهر)  
 ما استظهره ظاهر لان الاوقات المكروهة لا تنافي في انعقاد النفل ابتداء فكيف بالبقاء (قوله ولو استخاف)  
 مسبوفاً ينبغي له ان لا يتقدم بغيره من السلام بجر (قوله صحيح) لوجود المشاركة في التمرة بجر  
 واللاحق والقيم خلف المسافر كالمسبوق في ان الاول عديم استخلافه ما فلو وقع اشار اليهم اللاحق ان لا يتابعوه  
 حتى يفرغ مما فاته لمان الواجب عليه ان يبدأ بما فاته ولا يتم يتابعونه فيسلبهم ويضد المقيم بعد الركعتين منسأفاً

ومثله لو صلى بعبادة فوجد ما رزاهها  
 او عثقت الامة ولم تنقح فوراً (ورج الماسح خفه)  
 الواحد (يعمل يسيراً) فلو بكبريتهم اتفاقاً (وقدره)  
 موسى على الاركان وتذكر فرائضه عليه او على امامه  
 وهو صاحب ترتيب (والوقت متسع) وتقديم  
 القارئ امياً مطلقاً وتبيل لافساد لو كان  
 استخلافه (بعد التشهد بالاجماع وهو الاصح)  
 كما في الكافي لانه عمل كثير (وطلوع الشمس  
 في الغبر) وزوالها في العيد ودخول وقت  
 الثلاثة على مهلي القضاء (ودخول وقت مثليه  
 بان بقي في قعدته الى ان صار الظل مثليه  
 في الجمعة) بخلاف الظاهر فانها لا تنحل  
 (في الجمعة) بان لم يعد في الوقت الثاني  
 (وزوال عذره المعذور) (قوله لانه عمل كثير) اي  
 وكذا خروج وقته (ومسقط جبره عن بره)  
 اعلم انه لا تنقلب الصلاة الا في ثلاث (فيما اذا  
 العشرين) (نغلا اذا بطلت الا في ثلاث) (فيما اذا  
 تذكر فرائضه او طلعت الشمس او خرج وقت  
 الظاهر في الجمعة) كما في الجوهرة زاد في الحاشي  
 والموسى اذا قدر على الاركان وزاد مسئله المؤتم  
 بتيمم كما قدسنا والظاهر ان زوالها في العيد  
 ودخول الاوقات المكروهة في القضاء كذلك  
 ولم ار (ولو استخلف الامام مسبوفاً) (واما الاول ولو جهل  
 او متابعه ومسافر (صحيح) والمدر الاول ولو مسبوفاً  
 او متابعه في كل ركعة احسبها طاهراً ولو مسبوفاً  
 الكمية فقد في كل ركعة احسبها طاهراً ولو مسبوفاً  
 بركعتين فرضنا القعدتين في الاربع (فلو انتم)  
 في الاولين فرضت الآخرة في الاربع (فلو انتم)  
 المسبوق (صلاة الامام) قدم مدركا السلام  
 (ثم) لو (انما يتابعها) كفضل (تفصيل)  
 صلاته دون القوم المذكورين (تمام او كتمها  
 وكذا انفسد صلاة من حاله) (الغنى)

يسلمهم ثم يقضى المقيون ركعتين منعددين بلا قراءة اه نه (قوله ولو جعل الكسبة الخ) اعلم ان المسبوق يتبدى من حيث انتهى اليه الامام هذا ان علم كية صلاة الامام وكانوا كاهم عالمين لمان كانوا مدركين وان لم يعلم المسبوق ولا تقوم الكمية بان كانوا سبوقين مثله اتم ركعة وقعد ثم قام واتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون الى فراغه فيصلون ما عليهم وحدانا وبعد هذا الخليفة على كل ركعة احتياطا وقيد في الظهيرية بما اذا سبق الامام المحدث وهو قائم وقامه في البحر (قوله احتياطا) اي للاحتيال في كل ركعة انها اخر صلاة الامام اه حلي (قوله فرضنا القعدتين) قعدة عليه بالنيابة عن الامام وقعدة الاخرة ومثله يقال في القراءة (قوله تنفسد صلاته) لوجود المفسد في خلال صلاته بحر (قوله وكذا تنفسد الخ) ظاهر انها تنفسد صلاة المسبوقين مع تقديته مدركا للسلام وليس كذلك لانه حيث قدم مدركا قعدا نفردا المسبوق فيقتصر الفساد عليه (قوله للمص) اي قبيل الاثنى عشرية انه كوتر ان لم يفرغ امامه وكذا فردان فرغ اه حلي (قوله عند الامام) وعندهما لا تنفسد قياسا على السلام والخروج من المسجد والامام الفرق بين انتهى وانفسد اه حلي (قوله الا اذا قعد ركعته بسجدة) بان ترك متابعة الامام وقضى ركعة وسجد لها بحر (قوله لتأكد انفراد) حتى لو سجد الامام لسهو لا يسجد معه ولا تنفسد صلاته لو فسدت صلاة الامام بعد سجود بحر وقوله يتابعه وتنفسد وان لم يتابعه في سجود السهو لا تنفسد صلاته (قوله لا منسدان) اي بخلاف القهقهة والحديث العمد فانهم ما فسدت للجزء الذي يلاقيانه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدى غير ان الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج اليه والبناء على الفاسد فاسد بحر (قوله ولذا يلزم المدركين السلام) لعدم خروجهم من الصلاة بالنهي (قوله وفي الظهيرية عدمه) معلل بان التام مثلا كانه خلف الامام والامام قد تمت صلاته فكذلك صلاة التام تقديرا بحر (قوله وظاهر ما في البحر) حيث قال لان الامام لم يبق عليه شيء بخلاف اللاحق وقر في النهر (قوله واعادهما) اي اداها فالاعادة مجاز عن الاداء لعدم الاعتداد بالمفعول اول وهذا اتفاق اماعي قول محمد فلان تمام الركن بالانتقال ولم يوجد واما على قول الثاني فهو وان تم الان القومة والجلسة فرض عنده ولا تحقق لهما بغير الاعادة ولو استخلف غيره دام المتقدم على ركوعه او سجوده لانه يمكنه الاتمام بالاستدانة ابو السعود عن الزبلي (قوله ما لم يرفع رأسه) مر سبط بقوله بنى (قوله منهما) الاولى الافراد لان العطف باو (قوله ولولم يرد الاداء) اي يرفع رأسه حلي (قوله وفي المجتبى) اراد به تأييد رواية الفساد ووجه التأييد انه جعل الرفع مطلقا مفسدا (قوله ولا يرفع) اي في مكانه فلا يضر الرفع بعده اخذاه ابو السعود (قوله ولولم يركع المصلي في ركوعه او سجوده) قد ربه لانه لو تركها في القعدة فسجدها اعادها كذا في النهر اي على سبيل الاقتراض سواء كانت صليبة او تلاوية لماسر انهما يرفعان القعدة لانها ما شرعت الاخافة لافعال الصلاة اه وقيد بالسجدة لانه لو تذكر في الركوع انه لم يقر السورة فساد اليها اعاده على سبيل الاقتراض حلي عن النهر (قوله فالحط من ركوعه) هذا انما يصح على قول محمد واما على قول ابي يوسف فانه يعد الركوع على سبيل الاقتراض لان القعدة فرض عنده اه حلي (قوله او رفع من سجوده) هذا يصح على المذهبين جميعا ولولا الحط من سجوده بل ارفع كان سجد على لوح فلما تذكرها ازيل اللوح فالحط فسجدها فانه يعد الاولى ند باعند محمد ووجوب اعند ابي يوسف كالركوع اه حلي (قوله واعادها ندبا) انما يظهر على القول بان الرفع سنة اماعي القول بالوجوب فينبغي ان يكون واجبا (قوله لسقوطه بالنسيان) جواب عن سؤال حاصله كان ينبغي ان تكون اعادتها واجبة لان الترتيب واجب لما ان السجدة فعل مكرر واعتراض بان الترتيب الساقط بعذر النسيان انما هو ترتيب الفوائت واما الواجب في الصلاة اذا ترك نسيانها فحكمه سجود السهو واجيب بانهم لم ينعوا وسجود السهو وانما الكلام في الاعادة لاجل ترك الترتيب فالعمل له عدم لزوم الاعادة لعدم سجود السهو بحر ولذا قال الشرح وسجد للسهو اه حلي وهذا انما يظهر في صورة السهو وقد علم ان الضمير في قوله لسقوطه يرجع الى غير مذكور (قوله ولواخره الخ) مفهوم قوله فسجدها عقب التذكر (قوله فضاها) اي ولا حرمة عليه فله ان يقضيها عند التذكر وله ان يؤخرها الى آخر الصلاة ولا يعد ركوعا ولا سجودا اقتراضا ولا ندبا وهذا معنى قول الشرح فقط بل ان سجدتها اثناء القعدة الاخيرة او بعدها اعادها اقتراضا لما قدمناه حلي وعليه سجود السهو وترك الترتيب فيما شرع ككررا (قوله كما مر) اي قبيل قوله واستثناه افضل (قوله اعدم المزارح) ولم يافيه من صيانة

خلالها (وكذا) تنفسد (صلاة الامام) الاول  
(المحدث ان لم يفرغ) فان فرغ (بان توضع ولم يقسه شيء) (لا) تنفسد في الاصبح لما مر انه كوتر  
(وتنفسد صلاة مسبوق) عند الامام (بتهمة) امامه وحديثه العمد في اي بعد (قوله قدر اذا قعد ركعته بسجدة) (لا) تنفسد (التشديد) الا اذا قعد ركعته بسجدة (لا) يزم (ولو تكلم) امامه (او خرج من مسجد) (ولذا يلزم انهما متباينان لا مفسدان) (بسلام) (انما قال انهما) (ويقومون في القهقهة) (اتفاقا) (المدركين السلام) (فانه كذا) (الامام اتفاقا) (بخلاف المدرك) (فانه كذا) (تعديان) (صح) (ولو لاحقا في فساد صلاته) (تعديان) (في السراج) (تساد في الظهيرية عدمه) (ظاهر) (البحر والنهر) (تأييد الاول) (ولو احداث الامام) (لا خصوصية له في هذا المقام) (في ركوعه) (او سجوده) (تؤاخي واعادها) (منها) (مريدا) (سبيل الفرض) (ما لم يرفع رأسه) (مريدا به اذا ركن فلا تلاو اما اذا رفع) (رأسه) (مريدا به اذا ركن) (فلا يبنى بل تنفسد) (وفي المجتبى) (ولو تذكر المصلي سجد في الكافي وفي المجتبى) (ولو تذكر) (صليبة) (ولا يرفع مستويا) (تنفسد) (سجدة) (في ركوعه او سجوده) (انه ترك) (سجدة) (اي) (او تلاوية) (فالحط من ركوعه) (اعادها) (اي) (سجوده) (فسجدها) (ندبا) (لأنه) (بالنسيان) (سجود) (الركوع) (والسجود) (ندبا) (لأنه) (بالنسيان) (فقط) (للسهو) (ولو اخرها لآخر صلاته) (اي) (خرج) (ولو لم واحد) (نقط) (فاحداث الامام) (اي) (تعين) (من المسجد) (والسهو) (على امامته) (اي) (لامامة الامام) (لما مر) (لعدم المزارح) (ولا ينة)



ما رأيت معلما احسن تعليما منه ما نهر في ولا زجر في ولكن قال ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقرآءة القرآن بجر (قوله الا السلام للتحليل) اضيف اليه لانه به فعل الاشياء التي حرمت في الصلاة وفسره الشرح بالخروج منها لان ذلك يلزمه (قوله للتحية) اي التعظيم واصل وضعها الدعاء بطول الحياة وكانوا في الجاهلية يدعون بذلك فابدها الشارع بالسلام وبقي لها الاسم (قوله او على ظن انها ترويح) عطف على قوله على انسان (قوله واسلم قائما الخ) لانه انما اغتفر السهو به في القعود لانه مظنته بخلاف القيام ولذلك اغتفر سهوه قائما في صلاة الجساسة لان القيام فيها مظنة السلام حلي (قوله فانه يفسدها) اي في الصور الثلاث اما السلام قائما فلما قدمنا واما السلام على ظن انها ترويح فانه قصد القطع على اركعتين بخلاف ما اذا طأ اكلها واما السلام على انسان فانه كلام اه حلي (قوله مطلقا) خاطب به اولا عامدا اولا (قوله بل يكبره) اي تزييرا وفعله عليه الصلاة والسلام لبيان الجواز وشار الى الفرق بينه وبين المصاحفة بقوله لانه عمل حكيمة وذكرا للصبر وان كان عائدا الى المصاحفة نظرا للغير وقوله بنية السلام نقله في البحر عن الظهيرية والخلاصة والظاهر انه قيد اتفاقا في (قوله سلامك مكروه) ظاهره التحريم (قوله ما ابدي) اي اظهر لك ذكره (قوله يسر ويشرع) هذا بنا في قوله آخر الزيادة تنفع فانه من كلام الصدر كافي النهر (قوله خطيب) يعم جميع الخطب (قوله ومن يعنى الهم) اي الى من ذكره كولو الى المصلي اذا جهر وهو داخل في التالي (قوله جالس لقضائه) الظاهر تخصيص الكراهة بحال التلبس بالقضاء (قوله ومن يحشوا في العلم) كالذين يطالعون مع بعضهم او يسألون استفهاما (قوله ايضا) بوصل المهمة للضرورة (قوله ارفعهم) او يعنى الزاود (قوله مذكر) الذي يعلم من عبارة البحر الانية تخصيصه بالفقيه (قوله القيات) هو يفتح القاء وتشديد الباء اي الشواب ومفهومه جواز على الجائر من غير كراهة (قوله ولعاب) بضم اللام جمع لاعب (قوله سطرخ) بالسين المهملة وبالجيم المكسورة (قوله وشبه) بكسر الشين اي مشابهة لخلقهم اي من يشابههم في تلك الصفة وهو من يذهب بالنرد والسجدة والطاب والضامة (قوله يتنعم) الظاهر منه ما يعم مقدمات الجماع (قوله ومكشوف عورة) ظاهره ولوا ضرورة (قوله حال التغوط) مراده ما يعم البول (قوله اشاع) ان يعلم عليه من غيره (قوله اذا كنت الخ) فلا يشرع عليه السلام الابهذين القيديين (قوله وقد زدت عليه) هو من كلام الصدر كما نقله عنه صاحب النهر (قوله والمعنى ومطير الحمام) هل الكراهة قاصرة على وقت التلبس بالغناء والتطبير او مطلقة لقصد الاذلال يجر (قوله كذلك استاذ) رده السيد بان العمدة كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم حلي (قوله وازيادة تنفع) الذي في النهر ارفع وزاد بعضهم نظما من بحره اشياء مذكورة في الهندية فقال

وزدعد زنديق وشيخ عمازح \* ولاغ وكذاب بكذب بشيع  
ومن ينظر السوء آت في السوق عامدا \* ومن دأبه سب الانام ويردع  
ومن جلسوا في مسجد لصلاتهم \* وتسبيحهم هذا عن البعض يسمع  
ولا تنس من ابى هنالك صرحوا \* فكن عارفا يصاح فحظي وترفع

وفي بعضها مدخله فان الزنديق في حكم الكافر والتسبيح والتلبية من جملة الذكر (قوله بوجوب الرد) في بعضها وهو السلام على القاري فانه وان اثم المسلم ولكن يرد سلامة للقدرة على تحصيل الفضيلتين رد الجواب والقرآءة والاستماع وكذا مذاكرة العلم والاذان والاقامة لما ذكره يعلم من التعامل الحكم في بقية المسائل المذكورة اه حلي وفي البحر التصريح بعدم وجوب الرد وعبارته واعلم انه يكبره السلام على المصلي والقاري والجالس للقضاء والاحتج في الفقه او اتخلى ولوسلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غير محله كذا ذكره الشرح اه (قوله يجزم الميم) كانه لخالفه السنة فعلى هذا لورفع الميم بلا تنوين ولا تعريف كان يجزم الميم لخالفه السنة ايضا اه حلي ومثله فيما يظهر اذا جمع بين ال والتنوين او اقتصر على لغة السلام او خاطب بالافراد (قوله والتخنج) وهو ان يقول اح بالغض والضم بحر (قوله بحر فين) وبغير حروف مكروه ولا يفسدها اتفاقا بحر (قوله بلا عذر) العذر وصف يطرأ على المكاف مناسب التسهيل عليه (قوله بان نشأ من طبعه) بان لا يكون يتكافه (قوله فلا فساد) اي ولا كراهة شلي عن الغاية (قوله والدعاء بما يشبه كلامنا) هو ما يمكن سؤاله

وليسه والباسنة لا يله بل يكبر على المتكبر  
نعم لو صامح بنية السلام قالوا يفسد كانه لانه  
عمل كثير وفي النهر عن صدر الدين الغري انه قال  
سلامك مكرره على من يستمع  
ومن بعد ما ابدي يسر ويشرع  
مصل وابل ذا كر ومحدث  
خطيب وبن بصفي الهم وبنوع  
مكر رفته جالس لقضائه  
ون يحشوا في العلم وجمعهم لينفعوا  
مؤذن ايضا او مقيم مدرس  
كذا الاجنبيات القيات اشاع  
ولعاب سطرخ وشبه بخلقهم  
ومن هو مع اهل له يتبع  
ودع كافر ايضا ومكشوف عورة  
ومن هو في حال التغوط اشاع  
ودع كافر اذا كنت جالسا  
وتعلم منه انه ليس بمنع  
وقد زدت عليه التذمة على استاذة كافي الفقيه  
وقد زدت عليه التذمة على استاذة كافي الفقيه  
والغنى ومطير الحمام والزيادة تنفع  
كذلك استاذ من مطير  
فهذا اختتام في بعضها  
ودرح في الضياء بوجوب (والتخنج)  
وبعد به بقوله سلام عليكم يجزم الميم (والتخنج)  
بحرفين (بلا عذر) اما به بان نشأ من طبعه  
فلا (او بلا عذر صريح) فلو التحسين صوته  
اوله تدي اماه اولاد اعلام انه في الصلاة فلا  
فساد على الجميع (والدعاء بما يشبه كلامنا) خلافا  
لشانهي (والانين)

من العباد كاللهم اطعمني واقض ديني وارزقني فلانة على الصحيح وما استحال طلبه من العباد فليس من كلامنا مثل العافية والمغفرة والرزق سواء كان لنفسه او لغيره على الصحيح ولو قال ال ثم قال الحمد لله اولم يقل لا تفسد صلاته وقال المرغيباني ان انصاف الكلمة مثل كل الكلمة تفسد صلاته بجر (قوله هو قول آه) هذا اللفظ احدى اللغات في التأود فعطف التأود عليه من عطف العام على الخاص واه على وزن دغ (قوله كقوله آه بالمد) قال في البحر التأود هو ان يقول آه أو يقال آه الرجل تأويها وتأوه تأوها اذا قال آه وفي المغرب هي كلمة توجع ورجل آواه كثير التأود رذكر الحلي شارح المنية فيه ثلاث عشرة لغة فراجع ان شئت (قوله اف اوتف) اسم فعل لا تفجع وقبل لما ضيه وسواء اراد به تنقية موضع سجوده او اراد به التأوي فان الصلاة تفسد عندهما مطلقا مخففا ومشددا ويطلق التأوي على كل ما يستقدر وتيل ان اف اسم لوسخ الاظافر وتف لوسخ البراجم وقبل ان اف اسم لوسخ الاذن وتف لوسخ الظفر وقال تعالى ولا تقل لهم مال فخذلهم من القول وقال الشاعر

افا وتفا لمن موده \* ان غبت عنه سورة زالت  
ان مالت الريح هكذا وكذا \* مال مع الريح ابنا مالت

او السعود (قوله والبكاء) في الصحاح يمد ويقصر فاذا مدت اردت الصوت الذي مع البكاء واذا قصرت اردت المد موع نهر فقوله والبكاء ممد وقوله بصوت تصريح بالمعلوم ولا يقصر لان اخراج الدمع ليس بلازم ولا مفسد (قوله يحصل به حروف) اما خروج الدمع بلا صوت او صوت لا حروف فيه فغير مفسد نهر وفيه ما تقدم عن شيخ الاسلام خواهر زاده انها تفسد بالنغم المسموع (قوله او مصيبة) هي ما يصيب الانسان من كل ما يؤذي به من موت ومرض ونحو ذلك وعلى هذا فيشكل العطف بالوان عطف العام على الخاص شرطه الواو خاصة اه او السعود (قوله لا يملك نفسه) بان اشتد به الوجع واذا ملك نفسه تفسد (قوله وان حصل به حروف) راجع الى الاربعة قبله (قوله لا لذكر الجنة او النار) لدلالة ذلك على الخشوع المطلوب في الصلاة وانما فسدت في الوجع والمصيبة لان فيه اظهار التأسف والوجع فكان من كلام الناس نهر وفي الهندية ثلثاؤه من كثرة الذنوب لا يقطع الصلاة اه (قوله او آرى) يفتح الهمزة الممدودة وكسر الراء ويكون الباء لفظة فارسية بمعنى نعم حلبي عن الهندية (قوله لدلالته على الخشوع) افاد التعليل ان ذلك اذا كان امتلا اذا بحسن النعمة يكون مفسد الفقد الخشوع (قوله تشبعت عاطس) بالسين والشين والثاني افصح ددر وقال تاج الشريعة تشبعت العاطس الدعاء بالخير او السعود والعاطس من عطس بالفتح يعطس بالكسر والضم شر بلايه عن الصحاح (قوله لغيره) الاولى من غيره ليقابل قوله ولومن العاطس لنفسه وقد تنوع صاحب التهر في التعبير به على انه لولا المقابلة لمحسن حذفه لا غناء قوله تشبعت عاطس عنه لانه من اضافة المصدر الى مفعوله وتشبعت واجب في الاولى فقط وقيل الى الثالثة (قوله بريحك الله) اما لو قال السامع الحمد لله او العاطس لا تفسد لانه لم يتعارف جوابا وان قصده على خلاف فيه اما اذا لم يرد به بل قاله رجاء الثواب لا تفسد بالاتفاق ولواراده التغميم تفسد صلاة السامع القائل الحمد لله لانه تعلم للغيرين غير حاجته اه بجر وينبغي ان يحمده العاطس في نفسه ولا يجر له لسانه خلاصة (قوله ولومن العاطس لنفسه) بان قال بريحك الله او بريحني الله لانه لما لم يكن خطا بالغير لم يعتبر من كلام الناس خلافا لما في الحاشية من الفساد بريحك الله او السعود (قوله وبعبكسه التأمين) صورته رجلان بصلان فعطس احدهما فقال رجل غيرهما بريحك الله فقالا بعبكسه امين فسدت صلاة العاطس لانه اجابه دون الثاني لانه لم يحبه لكن في الذخيرة ما يفيد فساد صلاة الثاني فانه قال فيها اذا امن المصلى لدعاء رجل ليس معه في الصلاة تفسد صلاته اه بجر قلت ويمكن الجمع بان يحمل القرع الاول على ما اذا تعدد التأمين كما هو الحادثة وتحمل عبارة الذخيرة على ما اذا لم يؤمن الا الواحد لتعضه حينئذ جوابا بخلاف الاول فان تأمين الاخر مجرد دعاء بقول وقد انقطع الجواب بالاول او يحمل على تعدد الرواية (قوله على المذهب) وقال بعض المشايخ انه مفسد اتفاقا ونسبه في غاية البيان الى عامة المشايخ وهو الظاهر خاتمه ولو قال الحمد لله لخبر سار وسبحان الله لمحب فهو على الخلاف (قوله وكذا يفسدها الخ) تعميم بعد تخصيص (قوله كل ما تصد به الجواب) وما الحق بالجواب كالجواب كان ههنا اوسج زجرا عن شيء او امرابه وقيد بالجواب لانه لو اراد به اعلام انه في الصلاة

هـ قول اه بالتقصير (والتأوه) كقوله امنا  
(والتأوي) اف اوتف (والبكاء بصوت  
يحصل به حروف) (الوجع او مصيبة) قيد للا  
المرضى لا يملك نفسه عن آئني وتأوه لانه  
كعطاس وسعال وجشاء وتثاوب وان حصل  
حروف للضرورة (لا لذكر الجنة او النار)  
فلم اعجبته قراءة الامام فخذل بيكي وفيه  
بلى اوزم او آرى لا تفسد سر اجبة لدلالته  
الخشوع (و) يفسدها (تشبعت عاطس  
لغيره) بريحك الله ولومن العاطس لنفسه  
وبعبكسه التأمين بعد التشبعت (وجوابه  
سوء) بالاسترجاع على المذهب (وكذا) يفسده  
الجواب صار كلام الناس (كان قبل امع الله  
كل ما قصده الجواب) (كان قبل امع الله  
فقال لا اله الا الله او ما مالت فقال الخبير  
والبغال والحمير ومن ابن جثت فقال وا  
معطلة وقصير مشيد



فلا فساد كما يأتي وإذا قام للأخريين لا يسبح لأنهم لم ينجسوا له لانه لا يجوز له الرجوع اذا كان الى القيام اقرب فلم يكن التسبيح مفيدا كذا في البدائع وفي المجتبى عن الكرخي ففسد عندهما افاده في البحر (قوله والخطاب الخ) هو باتفاق وان اوهم العطف الخلاف ولوانه شعره اوجد عنده في القراءة مثل قول الشاعر

ارأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم  
ويخزهم ويصهركم عليهم \* وشف صدور قوم مؤمنين

وقوله

واراد به انشاد الشعر ففسد ههنا عن محيط السرخسي (قوله لمن اسمه يحيي الخ) يغني عنه قول المصنف مخاطبا لمن اسمه ذلك والظاهر انه اذا قال يا يحيي خذ الاية وقصد الخطاب بخذ الخ انها فسد وان لم يكن مسجى بهذا الاسم (قوله فصل عليه) اي واسمع نفسه ولولم يسمع نفسه لا تفسد ولو سماع المؤمن فقال مثل ما يقول المؤمن ان اراد جوابه ففسد والا وان لم يكن له نية ففسد لان الظاهر انه اراد به الاجابة اه بحر (قوله وقيل لا) هو الذي اقتصر عليه في البحر ولو قال للمبلغ اجهر بالتكبير فخر فاصدا جوابه فسد ولو كبر للتشريق فيها لا تفسد ولو عود نفسه بشئ من القرآن للحمى ونحوها ففسد عندهم ولو تعوذ لدفع الوسوسة لا تفسد مطلقا ولو لدغته عقرب او اصابه وجع فقال بسم الله لا تفسد وعليه الفتوى كما في النصاب وفي قوله ولو تعوذ لدفع الوسوسة لا تفسد مطلقا نظر اذا فرق بينها وبين الحوقلة فليست أمثل (قوله ولا يفسد في الكل عند الثاني) لانه ثناء بصيغته فلا يتغير بعزيمته اي لانه ثناء اصالة فلا يتغير بالارادة قياسا على ما اذا اريد به الاعلام انه في الصلاة يذلي اه حلي (قوله او دعا لاحدا عليه) يخالف لما قدمناه عن البحر معزيا للظهيرية ومخالف ايضا لما قدمناه عن الشرب لالاية بالعز الى قاضي خان مما يقتضيه التفصيل بين ان يكون الدعاء له فأن من فسد وان كان لغيره لا يوايهود (قوله وقيل له تقدم فتقدم) الفاد فيه ظاهر واما الفرع الثاني فالمعتمد فيه عدم الفساد (قوله وقصه على غير امامه) لانه تعلم وتعلم من غير حاجة اه بحر وهو شامل لفخ المتقدم على مثله وعلى المنفرد وعلى غير المصلي وعلى امام آخر ولفخ الامام والمنفرد على اي شخص كان ان اراد به التعليم لا التلاوة نهرا فالوايكره لانه مقتدى ان يفتح على امامه من ساعته وكذا يكره للامام ان يلطم اليه بان يقف ساكنا بعد الحصر او يكره لالاية بل يركع اذا جاء وانه بعد قراءة القدر المستحب على الظاهر كما في الفتح او ينقل الى آية اخرى لم يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة وينقل الى سورة اخرى محيط (قوله فتلا قبل تمام الفتح) اما اذا كان بعده ففسد لان ذكره يضاف الى الفتح بحر (قوله بكل حال) اي سواء قرأ قدر ما يجوز به الصلاة ام لا انقل الى آية اخرى ام لا كرهه ام لا حلي عن النهر (قوله من غير مصل) اي صلاته بان سمعه من غيره مصل اصلا او من مصل غير صلاته ولو سمعه من مصل صلاته بان سمعه من مقدمه لا يفسد كما يؤخذ من المفهوم (قوله وينوي الفتح لا القراءة) لان قراءة المتقدمه ينهي عنها والفتح على امامه غير منهي عنه بحر وفي الشلبي عن البردي المنوع التلاوة المجردة عن الفتح (قوله لانه قرأه) فيه نظر لانه من كلامه قطعاً وقال في المنع لان هذه في القول ان فتعل منه وجعل الكلام في لفظه ثم قطع وهو اولى ويمكن جريانه على رواية جواز القراءة بالارسة فان المعتبر عليه المعنى لا اللفظ وبصح ضبطه اري من الروية في القراءة لم يسمع واري (قوله مطلقا) سواء كان عامدا او ناسيا لان الصلاة حاله مذكرة بخلاف الصوم بحر (قوله ناسيا) بيان للإطلاق (قوله دون الحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مفتوحة او مكسورة اه حلي اما قدر الحصة ففسد للصوم والصلاة وهو الصحيح وقيل قدر الحصة لا تفسد الصلاة بخلاف الصوم والفرق ان فساد الصلاة معلق بعمل كثير ولم يوجد بخلاف فساد الصوم فانه معلق بوصول المغذي الى جوفه بحر (قوله قاله الباقي) هو تلخيص البيهقي در سنن (قوله اما المضع ففسد) يعني ان يصل الى حلقه كما في الصوم اه حلي وينبغي تقييده بالكثير ليكون عملا كثيرا اما اذا مضى مضغة واحدة فلا تعد كثيرا فلا تفسد بها الصلاة والظاهر ان المضع الكثير مفسد وان لم يتلغ لدخوله في حد العمل الكثير يدل ما في البحر ولو مضى العلق كثيرا فسد وكذا لو كان في فاه اهللية فلا كراهة فان دخل حلقه منها شئ يسير من غير ان يلو كها لا يفسد وان كثرت ذوبه (قوله يتلغ ذوبه) وان لم مضغه اكل شيئا

(او الخطاب) قوله لمن اسمه يحيي او يوفى  
(يا يحيي) خذ الكتاب بقوة او ما تلي بعينك  
يا يحيي مخاطبا لمن اسمه ذلك او لمن الباب  
ومن دخله كان آمنا (فروع) سمع اسم الله  
فقال جل جلاله او النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال عليه او قراءة الامام فقال صدق الله  
فصلى عليه او قراءة الامام فقال صدق الله  
ورسوله ففسد ان قصد جوابه ولو سمع ذكر  
النبي طان فلعنه ففسد وقيل لا لا امور  
لدفع الوسوسة ان لا امور الدنيا تفسد لا لا امور  
الاخرة ولو سقط شئ من السطح ففسد ولا تفسد  
لا احدا وعليه فقال آمين يفسد ولا يفصد  
في الكل عند الثاني امر غيره قتل له تقدم  
التكلم حتى لو امثل امر غيره احد فوسعه  
تقدم او دخل فرجة الصنف برأيه هستان  
تقدم بل يكفى ساعة ثم يتقدم برأيه هستان  
معز الزاهد ومرواني فتنه وقيل بقصد  
الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل اراد اعلامه بان  
في الصلاة لا تفسد اتفاقا فان ملأ وملأ (وقصه  
على غير امامه) الا اذا راد التلاوة وكذا الاخذ  
الا اذا تذكرت قبل تمام الفتح (بخلاف قصه  
على امامه) فانه لا يفسد مطلقا فافصح واخذ  
بكل حال الا اذا سمعه المؤمن من غيره مصل ففتح به  
يتل صلاة الشكل وينوي الفتح لا القراءة (ولو  
جري على لسانه نعم) واري (ان كان يعتادها  
في كلامه نفسه) لانه من كلامه (والالا) لانه  
قوان (واكله وشربه مطلقا) ولو سمعه ناسيا  
(الاذا كان بين اسنانه ما كره) دون الحصة  
كما في الصوم هو الصحيح قاله الباقي (فان تلغ  
اما المضع ففسد كسكرفي فيه يتلغ ذوبه



من الخلاوة والسبح عليها قد خل في الصلاة فوجد حلاوتها فيه وانتفعها لا تفسد صلاته بغير (قوله) والاحتياط  
 من صلاة الجنب (بشرها) قيد بالصلاة لانه لو صام قضاء رمضان وامسك بعد الغبر ثم نوى فلا يصح يخرج عنه  
 بنية النفل لان الغرض والنفل في الصلاة جنسان مختلفان لا يرجعان لاحدهما على الاخر في التبرئة وهذا  
 في الصوم والركعة خمس واحد بجر (قوله) حتى لو كان منفردا (الخ) مثله ما اذا شرع في جنازة فجي ياترى  
 فكبر ينويها او الثانية يصير مستأنفا على الثانية فقط بخلاف ما اذا لم ينو شيئا بجر (قوله) او عكسه (بالنصب  
 عطفها على منفردا اه حلي) (قوله) بخلاف بنية الظهر بعد ركعة الظهر (قوله) يصير مستأنفا ونقر عليه ما ذكره  
 الولوالجي اذا صلى الظهر اربعاً فلما سلم تذكرانه ترك سجدة منها ساهياً ثم قام فاستقبل الصلاة وهي اربعة لمسلم  
 وذهب فسد ظهره لان نية دخوله في الظهر ما نيا وقع انقوا فاذا صلى ركعة فقد خلط المكتوبة بالنافلة قبل  
 الفراغ من المكتوبة ونقرع عليه ايضاً انه لا يفسد ما اذا فاجتنب تلك الركعة حتى لو لم يقعد فيما بقي  
 القعدة الاخيرة باعتبارها فسدت الصلاة اه بجر (قوله) مطلقاً) انقل الى المتقدمة والمقابلة اه حلي والاولى  
 حذفه لان المقابلة حكمها لا يختلف بالنظر وعدمه (قوله) اي ما فيه قرآن) ولو الجواب فاذا قرأ ما فيه  
 فسدت على الصحيح بجر (قوله) مطلقاً) قليلا لو كثيرا حافظا للقرآن او غير حافظ لما اما او منفردا واستثنى  
 الشرح ما اذا كان حافظا ولم يحمل وعلة الفساد وجهان الاول حل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق وهو  
 عمل كثير الثاني وهو المصحف انه تلقى من المصحف فصار كما اذا تلقى من غيره وعليه اقتصر الشرح (قوله)  
 واستظهره الحلبي (قوله) لا انها اعتبار في جواز الصلاة وفي حرمة تلاوتها على الجنب (قوله) وهما با) اي وجوزه  
 الصاحبان بالكره (قوله) للتشبه باهل الكتاب) فانهم يقرؤون من مصاحفهم حال صلاتهم (قوله) اي ان  
 قصده) قال في البحر ثم اعلم ان التشبه باهل الكتاب لا يكره في كل شيء فانما كل ونشر كما يفعلون انما الحرام  
 التشبه فيما كان مذموما او فيما يقصد به التشبه اه خاتمة فعلى هذا لو لم يقصد التشبه لا يكره عندهما اه اي  
 كراهة التحريم والافكره للتنزيه من افعالهم موجودة (قوله) وكل عمل كثير) من عطف العام على  
 الخاص والمراذبه ما قابل القول وحكم القول قد سبق اول الباب وانفقوا على ان الكثير يفسد لا القليل لا مكان  
 الاحتراز عن الكثير لا القليل فان الجنب حركات من الطبع وليست من الصلاة فلا اعتبار العمل مطلقا ففسد لازم  
 الحرج في اقامته صحتها وهو مدفوع بالنسب ثم اختلفوا فيما يعين الكثرة والقلة على الاقوال بجر (قوله) ليس من  
 اعمالها) احتريزه عن الكثير وهو من اعمالها كما لو زاد ركوعا وسجدة فانه عمل كثير غير مفسد لكونه منها غير انه  
 يرفض لان هذا سبيل ما دون الركعة (قوله) ولا اصلاحها) خرج بذلك الموضوع والمشق في سبق الحديث فانهم ما  
 لا يفسدونها (قوله) اصحابها (الخ) فانها ان ما يعمل باليدين كثير وان عمل بواحدة وهما عمل بواحدة قليل وان عمل  
 بهما ثانيا الحركات الثلاث المتواليه كثيرة ولا تقليل رابعها التفويض الى الراي المصلحة خامسها ما كان مقصودا  
 للفاعل بان افردته مجلسا على حدة حلي عن البحر والتفريع من المناجيز لم تقتصر على قول واحد واكثرها  
 لم ينقل عن الامام الاعظم ولقد صدق صاحب الظهورية حيث قال ان كل ما لم يرد عن الامام فيه قول في كذا  
 مضطر باليوم القيامة كما حكى عن ابي يوسف انه كان يضطرب في بعض المسائل ويقول كل مسألة ليس  
 شيخنا فيها قول فحين فيها هكذا (قوله) لا لا ينك الناظر) ذكر اعلامه الحلبي ان الظاهر ان من ادهم بالناظر من  
 ليس عنده علم بشرع المصلحة في الصلاة بجر (قوله) من بعيد) تبع فيه صاحب التبريد ولم يذكر اخوه ولا المصنف  
 (قوله) ام لا) الاولى التعبير بالا (قوله) لكنه يشكل (الخ) لا اشكال فان من رأى شخصا يقبل امر ائمة وسما يتقن  
 انه ليس في الصلاة وقد وجدت بها مشقة نسخة ان هذا الاستدلال لم يوجد في نسخة الاصل حلي ومخيل على انه  
 ليس في محله قوله في البحر وما قوامه لو قيل المصلحة امر انه بشهوة او بغير شهوة او بسبب شهوة فسدت ينبغي  
 تفرعه على القول الاصح وكذا على قول من فسر العمل الكثير بما يستغنى عنه المصلحة اه (قوله) فلا تفسد) تفرع  
 على الاصح (قوله) في تكبيرات الروايات) المراد بها رفع اليدين عند الركوع وعند الرضوخة كما صرح به في المنع لكن  
 اطلاق تكبيرات الروايات عليها خلاف المصطلح فانها في الاصطلاح تكبيرات العبد (قوله) وما وروى من الفساد  
 وهو ما ورواه مكحول النسب عن ابي حنيفة ان رفع اليدين عند الركوع وعند الرضوخة منه مقيد اه حلي (قوله)  
 فشاذا) اي رواية ودراية لان المتنازع في العمل الكثير ما ذكرنا لا ما يقام باليدين حلي عن تلخ (قوله) وسجوده

(و) يسدها (انتقاله) من خلافا في مقارنتها  
 ولون وجهه حتى لو كان منفردا فكبر ينوي  
 الاقتران او عكسه صار مستأنفا على بنية  
 الظهور بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية  
 فيصير مستأنفا مطلقا (قوله) انه تعلم الا اذا كان  
 اي ما فيه قرآن (مطلقا) لانه تعلم الا اذا كان  
 حافظا لا اقتران وقرا بلا حل وقيل لا  
 الا بنية واستظهره الحلبي وجوزه الشافعي بلا  
 كراهة وهما بالتشبه باهل الكتاب اي ان  
 قصد ضمان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل  
 في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في الجرم  
 (و) يسدها (كثير) ليس من اعمالها  
 ولا لا صلاحها وفيما اقوال خمسة اصحابها  
 ما لا ينك (بنيته) (التأخير) من بعيد (في فاعله  
 اهل ليس فيما) وان شك انه فيما لم لا يقلل لكنه  
 يشك بالامس والتفصيل قتال على المذهب وما وروى  
 من الفساد فشاذا (و) يسدها (سجوده) على



بل فاعه مطلقا ليس في الصلاة (قوله او ملاحظة) الظاهر انها تجري في الطائر ايضا حلي اي والمفاد على غير  
 بابها (قوله او تدا قلبه) بان نوى الكفر ولو بعد حين او اعتد ما يكون كفرا (قوله وموت) غرته نظره في استعاط  
 الصلاة اذا اخر الاداء عن اول وقت الوجوب ونظره رغبة الجنون في وجوب ادائها بعد الافاقة (قوله وكل  
 موجب وضوء وغسل) نزع في هذا التعبير صاحب النهر وفيه نظرا لانه قد يكون غير مفسد كالمسوق بالحدث  
 كما هو فالاولى ما في البحر وكل حدث عمد موجب غسل كالاختلام والحيض اه (قوله بلا قضاء) اي بلا فعله  
 واطلاق القضاء مجاز (قوله بلا عذر) اما به كعدم وجود ستر ومظهر للنجاسة وقدرة على الاستقبال فلا (قوله  
 ومسايق المؤتم) مما يلحق بترك الركن لان اداءه حينئذ كاداءه والمفاد على غير بابها (قوله وسلم مع الامام)  
 لاحاجة اليه قوله بعدئذ كذا انفراد وذلك بتعيين ما قام اليه بسجدة (قوله فيجب متابعتها) واذالم يتابع لانفسد  
 (قوله وعدم اعاده الجلوس) يرجع الى ترك الركن وعدم اعادته ركن اذ انما يرجع الى ترك الشرط وهو الاختيار  
 (قوله وفيه صفة امام المسبوق) اي ففسد صلاة المسبوق لوقوع المفسد في انتائها (قوله ومنها مالهمة) المراد  
 الجنس الصادق بالاولى والثانية (قوله بالا لحن) اي التغمات وقوله ان غير المعنى نحو ان يزيد فيه همز زلت اما  
 اذالم يغير فلا بأس حيث لم يتكلمه (قوله الا في حرف مدولين اذا خش) اي فيفسد وحرف المدولين هو حرف من  
 حروف العلة ساكن قبله حركة من جنسه اه حلي اما اللين فقط فما كان حرف عله ما كان انفتح ما قبله وظاهر  
 قوله اذا خش انه اذا مد الهاوي من الجلالة مدافا خشا ففسد وقدم خلافه (قوله ومنها زلة القاري) اي وقوع  
 الزلل من القاري في الصلاة ويوجد في بعض النسخ كتابها بالاجر ولا وجه له لعدم وجودها في المصنف (قوله  
 فلو في اعراب) الاولى التعبير بالحركات ليشمل حركات البنية ككسر قوا اما مكان فتحها وفتح ما قبله مكان ضمها  
 فانها لا تفسد حيث لم يغير المعنى واما اذا غيره كسب همزة العلماء وضم هاء الجلالة في قوله تعالى انما يخشى الله  
 من عباده العلماء تفسد على قول المتقدمين واختلف المتأخرون فقال ابن الفضل وابن مشائل وبوجه  
 والخلوي وابن سلام واما عيل الزاهد لا يفسد قال في النهر عن الزاد وقول هولاء اوسع (قوله او زيادة حرف)  
 نحو انارادونه (قوله نحو الصراط الذين) فيه زيادة كثر من حرف مع تشديد الخفيف وقيد في النهر عدم الفساد  
 في الزيادة بعدم تغيير المعنى اما اذا غيره كان قرأيس والقرء ان الحكيم ولان لطن المرسلين ففسد لانه جعل جواب  
 القسم قسما ولا وجه لتوقف صاحب النهر فيه بعد نقله عن اهل المذهب والصواب للشرح التنبية عليه (قوله  
 نحو اليانعة) بالوقوف على القيا ووصل الكفاف بتعبد (قوله او يوقف واستداه) كان وقف على الحاء من  
 احسن والقاف من بطين اوقر قوله ولوترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة ووقف على الذين وابته بما بعده  
 (قوله او تنقص حرفا) كما اذا قال جاءهم بدل جاءتهم لم يفسد لان يكون الحرف من اصل الكلمة كقوله في عربيا  
 دينا او عربيا ففسد اي اذا غير المعنى الا ان يكون آخر اربع حذفه ترخيما نحو اياما في امالا اه (قوله  
 نحو من قرء الخ) نشر مرتب (قوله تعال) اي يحذف الالف (قوله لا يبدل اواب) وكذا الوايد همزة الياء  
 واوالا تفسد كافي النهر (قوله لم يغير المعنى) كما اذا قال انه آب بدل اواب (قوله لا ما يشق) في البرازية قال غير  
 المخطوب لفظا او الضالين بالذلي او الغيا قيل لا تفسد لعدم البلوى فان العوام لا يعرفون مخارج الحروف  
 وكثير من المشايخ افتوا به واطلق البعض الفساد ان تغيير المعنى وقال القاضي ابو الحسن والقاضي ابو القاسم  
 ان تعدد فساد وان جرى على لسانه او كان لا يعرف التمييز لا تفسد وهو عادل الاقوال اه فعلى هذا لا فرق  
 في عدم الفساد بين ان يكون بين الحرفين قرب المخرج او لا خلافا لما ذكره بعضهم من قوله اذا كان بينهم قرب  
 المخرج كالقاف مع الكاف او كانا من مخرج واحد كالسين مع الصاد لا تفسد لكن اعتبر هذا في الخط و زاد  
 فيه قيد او هو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر ولا فهو منقوض بمسائل كثيرة ونذهب بعض العلماء الى عدم  
 الفساد بغيره القاري اصلا ذكره في القنية وحكي عن ابي القاسم الصغار ان الصلاة اذا جازت من وجه وفدت  
 من وجه يحكم بالفساد احتياطا لا في باب القراءة لان الناس فيها عموم البلوى وفي المضمرات قرأ في الصلاة  
 بضمها فاحش ثم اعاد قرأ صحيفا فلا نصيحة في حال بالوسع وهذا يقتضي عدم فسادها بالخطأ في القراءة  
 مطلقا فغير المعنى ام لا كان للكلمة التي وقع بها الخطأ مثل اولا (قوله وكذا الزكر كلة) اما لو قطع بعض الكلمة  
 من بعض لا تنقطع النفس او نسيان الباقي بان اراد ان يقول الحمد لله رب العالمين فقتل ال فانقطع نفسه او نسي

او بلا علة وهو على كثير ذكر الحلي بقى من  
 التعداد انما يدق عليه وموت وتترك بلا قضاء  
 وكل موجب وضوء وغسل وتترك بلا علة  
 وشرط بلا عذر ومسايق المؤتم ركن لم يشركه  
 فيه امامه فكان ركع ورفع رأسه قبل امامه  
 ولم يعد بعد او بعد وسلم مع الامام ومتابعة  
 المسبوق امامه في جميع متابعته وعدم اعاده  
 انفراده اما قبله فيجب متابعتها ومسايق المؤتم  
 الجلوس الاخير بعد اداء سجدة مالهمة او لاوية  
 ذكرها بعد الجلوس وعدم اعادته ركن اذ انما  
 وقته امام التكبير كما هو ومنها التقرأة  
 ومنها المهر في التكبير والالا في حرف مدولين  
 والالان ان غير المعنى ومنها زلة القاري فلو  
 اذا خش او تنقص الصراط الذي لم يفسد وان  
 في اعراب فلو كان نحو ابدال الذي لم يفسد وان  
 حرف فلو كان نحو ابدال الذي لم يفسد وان  
 بكلمة نحو ابدال الذي لم يفسد وان  
 غير المعنى به يعني بزيادة او نقص  
 والالتصاف وبتركه تفسد ولو زاد كلمة ونقص  
 كلمة او نقص حرفا او قدمه او بدله بانترحمون  
 نحو اذا اعراس تصدع ال او لم يفسد ما لم يغير  
 بدل انعبرت الاب ببدل او لم يفسد ما لم يغير  
 المعنى الا ما يشق تحذير كذا في النفاذ فافهم  
 لم يفسد كذا لو كرر كلمة وفتح الجاف  
 الفساد ان غير المعنى نحو رب العالمين



(قوله على وجهه من لم يسدها) هذا على سبيل الدلالة والافاذية المسموح اوجمل على ما اذا لم يكن المروور  
 الاوطى رقبته ويحور (قوله لانه اسقط حرمة نفسه) اي فلا حرمة في المروور بين يديه او قتل اذنه بوطي رقبته  
 وفي الثاني نظر (قوله ويفرز ندبا) لقوله صلى الله عليه وسلم اذ لم يحدكم فليصل الى ستره ولا يدع احد  
 يمر بين يديه والصارف له عن الوجوب ما روى انه عليه الصلاة والسلام صلى في حجر اليس بين يديه ستره (قوله  
 الاحام) ومترنه ستره لا مومه (قوله ونحوها) اشار به الى ان ذكر العصر اجبر على الغالب والا فالظاهر وكراهة  
 تركه الستره فيما يضاف فيه المروور في موضع كان حلي عن الشر بلاية (قوله بقدر ذراع) بيان لاقطها (قوله  
 في غلط اصبح) لاعتبار ما غلظ على المذهب افاده في البحر (قوله لتبدل لسانظر) الاولى للامار (قوله دون  
 ثلاثة اذرع) الاولى ان يبدل دون بقدر لما في البحر عن الحلبي السنان لا يزيد ما بينه وبينه على ثلاثة اذرع  
 (قوله على حد واحد حاجبيه) اشار الى ان في النصف هذا (قوله والاين افضل) فعله عليه الصلاة والسلام  
 (قوله ولا يكتفي الوضع) لانه لا يفيد المقصود قاله قاضي خان واختاره في الهداية (قوله ولا الخط) علمته مامر  
 وعليه كثير من المشايخ (قوله وقيل يكتفي) روى عن محمد لما ورد فان لم يكن معه مصفا فيض خطا بزمه في الفتح  
 وقال ان السنة اولى بالاتباع مع انه يظهر في الجمله اذ المقصود جمع الخطا بربط انبيا له اثلا ينشر بحر  
 ويؤخذ منه انه لو وضع ثوبا من ثيابه بين يديه او نحو كتاب يكون مستترا (قوله فيض طولا) اختاره النووي  
 لانه يشبه ظل السرة (قوله وقيل كالحرايب) بان يحيطه كالحلال بحر (قوله فمكره افضل) لانه ليس من اعمال  
 الصلاة ورواه المازيني عن الامام كقتل الاسودين في الصلاة بحر (قوله خلافتنا) فانه يجب ضمان الدية  
 لانه رخص له في قتاله دون قتله فليس فيه قصاص ابو السعود وظاهره ولو كان القتل بمحمد (قوله على ما يفهم  
 من كتبنا) متعلق بقوله خلافتنا فاخذ الحكم ليس من صريح النص وجهه الحلبي مرتبط بقوله عندنا انفي  
 والمعنى ان هذه العندية تنسبها اليه اهل مذهبا مع انه لا يقول بذلك وفيه انه يقول به بشرط عدم التعرض  
 من المصلي (قوله او جهر بقرأة) ولو سرية كافي الشر بلاية خلافا لما في البحر من تقييده بالجهرية (قوله  
 او اشارة) اي يداويعين بحر (قوله ولا يرا دعليا) اي على هذه الاشياء بنحو اخذ قوب وضرب وجيع فحسنا في  
 (قوله فانه يكره) لان باحدهما كفاية بحر (قوله تصفق) اي اوتشرك في نور الايضاح ولا تسبح ولا تجهر  
 بالقرأة لان صوتها عورة او قسنة ابو السعود وقت والمعتدانه فتنة وعليه فلا يظهر في حق من له من الاناث  
 الامراعاة القول بانه عورة (قوله لا يطن على بطن) صادق بظهر على ظهر بظهر اليسرى على بطن اليمنى  
 وليس امر ادا بل المراد ان تصفق بظهر اليمنى على بطن اليسرى حلي عن البحر وفيه انه مع كونه تحكما عمل  
 اكثر من غيره لان فيه تحويل اليدين وما المنع من ابقاء اليدين على حالهما وتصفق بطن اليمنى على ظهر اليسرى  
 (قوله للسك) هو الظاهر من كلامهم وقيل السكولة وهو نفسه مترقن خلفه (قوله والطريق) اي السامة  
 وقيد به لان الصلاة فيه مكرهه لان فيه منع للناس عن المرور والطريق حق الناس اعداهم ورفيه فلا يجوز  
 شغله بما ليس له حق الشغل كذا في المحيط وظاهر هذا ان الكراهة تحريمية بحر واذ انبى بين الصلاة في الطريق  
 وبين ارض غيره فان كانت مزروعة فالأفضل ان يصلي في الطريق لان له حقا في الطريق ولا حق له في الارض  
 وان لم تكن مزروعة فان كانت لمسلم يصلي فيها لان الظاهر انه يرضى به لانه اذا بلغه يسر بذلك لانه احرازها  
 من غير اكتساب منه وفي الطريق لا اذن لان الطريق حق المسلم والكافران كانت لكافر يصلي على الطريق  
 لانه لا يرضى به بحر (قوله وفعلها اولى) لان فيها كف بصره عما ورآها وجمع خاطره بربط الخيال وهو بحث  
 للعلمي (قوله وكراه) كل من المفسد والمكروه عارض الا انه قدم المقصد لقوته (قوله هذه ثم) قال في البحر  
 والمكروه في هذا الباب نوعان احدهما ما يكره بحر بما هو الحمل عند اطلاقهم كاذ كره في فتح القدير من كتاب  
 الزكاة وذكر انه في رتبة الواجب لا يثبت بالاجابته به الواجب يعني بالتمهي الشبوت اوله لانه فان الواجب  
 بنبت بالامر الظني الشبوت اوله لانه ثانيا للمكروه تنزيها ومرتبه الى ما تركه اولى وكثيرا ما يطلقونه كاذ كره  
 اله لامة الحلبي حيث اذا ذكر كراهته فلا بد من النظر في دليله فان كان نهييا ظنيا يحكم بكراهة التحريم  
 الا لصارف التي عن التحريم الى المذهب وان لم يكن الدليل نهييا بل كان مقيدا للترك الغير المأزم فهي  
 تنزيهية اه وبهذا تعلم الاجمال الذي في عبارة الشرح وفي ابي السعود ثم الفعل اذا كان واجبا او مافى حكمه

لانه اسقط حرمة نفسه فتنه (ويغز) ندبا  
 بدائع (الامام) وكذا المنع (في العصر)  
 ونحوها (سنة بقدر ذراع) طولا (وغلظ اصبع)  
 لتبدل لسانظر (تبر) دون ثلاثة اذرع (حلي)  
 حداه (احد حاجبيه) لا بين عذبيه والاين  
 افضل (ولا يكتفي الوضع ولا الخط) وقيل يكتفي  
 فيض طولا وقيل بكتفي بدائع (ويضع) هو  
 رخصة قدر كراهية عليه عندنا انفي رضى  
 فلو ضربه فان لا شيء عليه على ما يفهم من كتبنا  
 القدره الى عنه خلافا لما على (اشارة) ولا يرا  
 (نسيج) جهر بقرأة او (اجها) فانه يكره  
 عليه عندنا فلهما على بطن ولو تصفق  
 والراة تصفق لا يطن على بطن ولو تصفق  
 اوسحت لزمسدة (الامام) لالسك (ولو عدم المروور  
 (وكتبت سنة كرها) وفعلها اولى (كره)  
 والطريق جائز كرها) ومرجها خلاف الاولى  
 هذه ثم التنزيهية التي مرجها خلاف الاولى  
 فانما في الدليل فان نهييا ظني الشبوت  
 ولا صارف قصصية

من سنة الهدي وتحوها فالترك بكم تحريما وان كانت سنة رائدة واماني حكمها من الادب ونحوه بكم تنزيها  
 (قوله والاختزعية) راجع الى قوله ولا صارف فقط اي وان وجد الصارف قنزيية حلي (قوله سدل ثوبه)  
 يقال سدل انثوب سدل من باب طلب وفسره الكرخي بان يجعل ثوبه على رأسه اوعلى كتفيه ويرسل اطرافه  
 من جاتيه اذ الم يكن عالية سراويل اه فكراهته لاحتمال كشف العورة وان كان مع السراويل فكراهته  
 للتشبه باهل الكتاب فهو مكره مطلقا وسواء كان الخيلاء او غيره بجر وفي القمستان في السدل الارسال حتى  
 يصب الارض او وضعه على رأسه او كتفيه وارسال اطرافه من جوانبه فلا احتراز عن السدل يدخل اليد  
 في الكم ويشد الوسط بالمنطقة وفي العتاني لول يشد بكمه لانه صنيع اهل الكتاب وقوله تحريما للثوب الاول  
 تأخيره بعد المضاف اليه (قوله وكذا القباء) الاول ومنه لانه جعله في البحر من ماصد قاته والقباء كل متفرج  
 من امام واول من لبسه نبي الله تعالى سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام (قوله بكم الى وواء) المراد انه  
 لم يدخل يديه في كمه وبه صرح في البحر (قوله كشده) هو نحو الشال الذي يوضع على الكتفين قال في البحر  
 وظاهر كلامهم يقتضي انه لا فرق بين ان يكون الثوب محفوظا من الوقوع اولا فعلى هذا بكمه الطيلسان  
 الذي يجعله على الرأس وقد صرح به في شرح الوفاية (قوله فلو من احدهما لم يكره) مخالف لما في البحر وعبارته  
 قال في الفتح ان السدل يصدق على ان يكون المنديل من سلا من كتفيه كما يعتاده كثير من بني من على عنقه  
 منديل ان يضعه عند الصلاة وظاهره ان السدل الذي يعتاده وضعه على الكتفين اذا ارسل طرفا على صدره  
 وطرفا على ظهره لا يخرج عن الكراهة فانه عين الوضع انتهى فهذا تصريح بالكراهة اذا كان الوضع من كتف  
 واحد والشرح اخذ من عبارة الفتح حيث ذكر الكتفين ان الوضع من كتف واحد لا يكره ويمكن ان يقال  
 انه انما عبر بالكتفين لانه يعتاده وضعه عليهما من غير تعيين وليس المراد تنقيص الكراهة بوضعه عليهما  
 معا (قوله كماله عذر) كبر دوح ولم يكن للتكبر وان كان للتكبر فهو مكره مطلقا بجر (قوله في الاصح) راجع  
 الى قوله خارج صلاة كما افاده في البحر (قوله وفي الخلاصة) اي خلاصة الفتاوى كما في البحر وهو كالاستدلال  
 على قوله وكذا القباء (قوله وول يرسل الكم) لان في اسمها كه كف الثوب وتقل الارسال عن فعل نجم الائمة  
 (قوله والا حوط الثاني) لانه ابعد عن الخيلاء (قوله وكره كنه) سواء كان من بين يديه او من خلفه عند  
 الانحطاط بجر (قوله ولول تراب) وقيل لا يكره (قوله كشمركم) سواء كان الى المرفقين اولا على الظاهر كما في البحر  
 لصدق كف الثوب على السك ولو شمرهم ما قبل الصلاة ثم دخل فيها اختاف في الكراهة كذا في التهر  
 وفي الشرح لالاية ولا يكره مسح جبهته من التراب في الصلاة والصحيح انه يكره الا لا يذآء ولا بأس به بعد السلام  
 قبل الفراغ والتراب افضل ونجس صاحب الدرر ويكره مسح الجبهة من التراب يعني بعد الفراغ من الصلاة  
 لان الملائكة تستهقره مادام عليا بالسجود ولا يكره مسح العرق الذي على جبهته ان دعت اليه حاجة  
 والا كره تنفيها كذا في البحر (قوله وعينه الخ) اللعب فعل فيه عرض ليس بشعرى والسفاه ما لا عرض فيه اصلا  
 فالجك باليد انما يكون عبثا اذا كان لغير حاجة اما ان اكله شيء في يده ضره واشغله فلا بأس بحكه ولا يكون  
 من العبث بجر واللعب بانه طرب هو اللعب وقيل اللعب ما لا لذة فيه واللعب ما فيه لذة ودليل الكراهة قوله  
 عليه الصلاة والسلام ان الله كره لكم ثلاثا العبث في الصلاة والرفث في الصيام والضحك في المقابر وقوله عليه  
 الصلاة والسلام ان في الصلاة لسفلا وراى عليه الصلاة والسلام رجلا يعبت في الصلاة فقال لو شخخ قلب  
 هذا شخيت جوارحه (قوله الالتجاجة) كسح العرق والحك باليد للضرورة (قوله ولا بأس به خارج الصلاة)  
 قهvide الرد على صاحب الهداية حيث قال لان العبث خارج الصلاة حرام فاطنك بالصلاة ولذا قال السروجي  
 وفيه نظرا انه خارج الصلاة خلافا لاولي (قوله وصلاته في ثياب بذلة) البذلة بالكسر ما لا يهمن من الثياب  
 قاموس اي عن الفرنس وقيل ما لا يذهب بها الى الاصح كما برهني عليه الشرح والظاهر ان الكراهة للتنزيه  
 كذا في البحر والمسحوب ان يصلي الرجل في ثلاثة اثواب خيص وازار وعمامة اما الوصل في ثوب واحد ميتو شجابه  
 جميع يديه كما زار الميت يجوز صلته من غير كراهة وتفسيره ما يفعله القصار في المقصورة فان صلى في ازار واحد  
 يجوز ويكره وكذا في السراويل وستر المنكبين في الصلاة مستحب بكمه تركه تنزيها عند اصحابنا ويكره ستر القدمين  
 في السجود بجر (قوله ومهنة) اعم مما قبله من وجه وظاهره ما في المنع انهم ما تراءفان وفي القمستان ان الكراهة

والاختزعية (سدل) تحريما للثوب (ثوبه)  
 اي ارساله باللبس معتاد وكذا القباء بكم  
 الى وواء كره الحلبي كشده ومنديل يرسل  
 من كتفيه فلو من احدهما لم يكره اذا لم يدخل  
 وخارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم يدخل  
 اليد في كم القمري والاصح في الخلاصة اذا لم يدخل  
 الكم او يمسك خلاف والا حوط الثاني في كشمركم  
 (وكره كنه) اي وضعه ولول تراب للثوب  
 او ذيل (وعينه ب) اي ثوبه (ويجسد) للثوب  
 الالتجاجة ولا بأس به خارج الصلاة (وصلاته)  
 في ثياب بذلة (بالبسها في ثوبه ومهنة) اي  
 خدمتان له غير ذلك







على الأرض ونفسه الطماوى بان يقعد على التربة ويتنفس فغلبه وضيقه وكنته الى صدره ويضع يديه  
على الأرض وهو الاصح لانه اشبه باقعة السكب زبله اى يكون هذا هو المراد بالحديث لان ما قاله الكرخي  
غير مكروه فحق قال في الحر ويبنى ان تكون الكراهة تحريرية على ما قاله الطماوى تنزيهية على ما ذكره الكرخي  
لان الكراهة لتلك الجلسة المسنونة كما عمل به في البدائع وسواء كان الاتقاء في التشهد او بين السجدين  
جوى والاوى هدم التمييز ليشمل ما لو كان يصلى من قعود (قوله واقتراش الرجل) اغماضه به لان المرأة تقترش  
لانه استراها بحر (قوله للثبي) اغماضه عنه الشرايع لانه صفة الكسلان والمتهاون مع ما فيه من التشبه بالسباع  
والكلاب والظاهرا انها تحريرية للثبي المذكور ولا صارف بحر (قوله وصلاته الى وجه انسان) سواء كان  
في الصف الاول او في الصف الاخير وفي البحر عن الذخيرة بكرة للإمام ان يستقبل المصلى ولو كان بينهما صفوف  
وهو ظاهر المذهب مخ (قوله ككراهة استقباله) الضعيف يعود الى المصلى وهو من اضافة المصدر لمفعوله فالكراهة  
تتحقق من الجانبين ولما كان في كلامه اجمال بينه بما بعده وحاصله ان الكراهة على المتعدي والظاهر ان الكراهة  
تحريرية لانه يشبه عبادة الصورة (قوله ولا حائل) اما اذا كان بينهما حائل كشخص ظهره الى وجه المصلى  
لم يكره مخ (قوله ورد السلام) مكروه تنزيها لفعله عليه الصلاة والسلام وقيل مفسد وهو ضعيف (قوله لا بأس  
بشكك المصلى) فالباأس منتف عن التشكك والمجيب والتعبير بلا بأس يقتضى ان الاولى عدمه (قوله  
كالوطاب) اى المتكلم المفهوم من التكلم (قوله اما لو قيل له تقدم) هذا هو الذى وعده به قبيل قوله وفتح على  
غير امامه وقدمنا ضعفه عن الشربلاى حلى (قوله خلافا لما من البحر) من عدم الفساد وهو المعتقد (قوله  
وكره التربع) اغماضه به لان صاحب هذه الجلسة قد رجع نفسه اى جعلها اربعا بالساقين والتعذين وتزيهها  
ادخال بعضها تحت بعض (قوله بغير عذر) تكبر من ووجع اقدام لان الواجب بتركها العذر فالسنة الاولى (قوله  
ولا يكره خارجها) فيه رد على من كرهه خارجها وعلله بانه جلوس الجبابة (قوله والتشاوب) هو تنفس يفتح  
منه القم لدفع البخارات وهو ناشئ من امتلاء المعدة ونقل البدن فاذا تشاوب فليكظم ما استطاع ويرده اولا فان لم  
يقدر فليضع يده او كفه على فيه ووضع اليد ثابت في مسلم ووضع الكف بالقياس عليه وان امكن اخذ شفته باستانه  
فتركه وغطى القم كره كافي الخلاصة لان التغطية اغماضت للضرورة ولا ضرر واما امكنه الكلام بحر ويغضى  
باليمين وقيل هذا ان كان في حالة القيام وان كان في غيره فاليسرى نهى وما جرب لدفعه ان يتركه عليه  
الصلاة والسلام لم يتناوب قط (قوله للثبي) هو ما روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام احدهم  
في الصلاة فلا يغمض عينه وظاهر ان الكرامة للتحريم وعلله في البدائع بان السنة ان يرمي يصره الى موضع  
مجدود وفي التغميض ترك هذه السنة ولان كل عضو طرف له حظ من هذه العبادة فكذلك العين وظاهر كراهة  
التزيه قال في الحر ويبنى ان تكون الكراهة تنزيهية اذا كان لغرض ضرورة ولا مصلحة (قوله الاكسال خضوع)  
اى فلا يكره بل ويجوز ان يكون اولى كافي البحر (قوله لان العبرة لا تقدم) ولذا لو حلف لا يدخل دار فلان حث بوضع  
القدمين وان كان في يده خارجها (تق) مثل عماد اصلى في غير اهراب الذى عنه الواقف للإمام قال الجوى  
رايت في فتاوى الشمس الغزى انه لم ير نصا في الكتب على ذلك اه والظاهر انه مكروه لغوات غرض الواقف  
وان ذلك في الامام الراتب لا في المنفرد ولا غير الراتب (قوله ان علل بالتشبه) هو الذى اقتصر عليه في الهداية  
واختاره الامام السرخسى وقال انه لا اوجه قال في البحر والحاصل ان مقتضى ظاهر الرواية كراهة قياسه  
في اهراب مطلقا سواء اشبه حال الامام اولا كان اهراب من المسجد اولا (قوله وان علل بالاشبه)  
اى على المصلين هو الذى رجحه في القمع حيث قال ولا يخفى ان امتياز الامام مقرر مطلوب في الشرع في حق  
المكان حتى كان التقدم واجبا عليه وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ولا اثر لذلك لانه يجازى وسط  
الصف وهو المطلوب اذ قيامه من غير محاذاته مكروه وغايته اتفاق الملتين في بعض الاحكام ولا بدع فيه على  
ان اهل الكتاب اغماضه بكونه بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبه ورد في البحر بما لا يقاومه وقد علت ظاهر  
الرواية (قوله فلا تشبه في نفي الكراهة) قد يقال بالتنزيهية مراعاة لظاهر الرواية (قوله على ذلك كان) هو الذي  
يقع المال لا غير المبنية للبلوس ما هنا والنون قبل اصلية وقيل زائدة (قوله للثبي) هو ما روى الحاكم من فروعا نهي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقوم الامام وتبقى الناس خلفه اه والعلل التشبه (قوله وهو الاوجه)

(واقتراش الرجل) (زرعية) (التي وصلاته  
الى وجه انسان) ككراهة استقباله  
فالاستقبال لو من المصلى فالكراهة عليه  
والا فعلى المستقبل ولو بعد المصلى (ورد  
السلام يده) او برأسه (فزع) لا بأس  
بشكك المصلى واجابته برأسه كالموطأ  
شيا واراد درهما وقيل اجد فادأ نيم اولا  
او قيل لم صليت فانا ريد منهم احد الصف فوسع  
لو قيل له تقدم تقدم او دخل احد الصف فوسع  
له ذورا فدرت ذكر الحاي (التربع) تنزيها لانه عليه  
عن البحر (و) كره (التربع) تنزيها لانه عليه  
المسنونة (بغير عذر) ولا يكره خارجها مع احصائه  
الصلاة والسلام كان جل جالوسه مع احصائه  
التربع وكذا عبر رضى الله تعالى عنه من الشيطان  
ولو خارجها ذكر مسكين منه (وتغميض عينيه  
والانبياء) مخفوطون منه (وقيام الامام في اهراب  
التي الاكسال) خضوع (وقد ما خارجها ان علل  
لا يجوز فيه) وان لم يشبه حال الامام فلا تشبه  
لانهم (مطلقا) وان لم يشبه حال الامام فلا تشبه  
بالتشبه وان علل بالاشبه ولا تشبه حال الامام على ان كان  
فانفي الكراهة (وانعزاد الامام على ان كان  
لثبي وقد اراد ان يذرع ولا بأس بدفعه وقيل  
ما يميزه الامتياز وهو الاوجه ذكر السكب وغيره



بالباطل فاما روى على الارض ذكره الحلي  
 (الاستطوعه الرأس او الوجه) واستطوعه عضو  
 لا يعبد بدونه (الاستطوعه ردي روح) لا يكون لها  
 لا يعبد وخبر جبريل بخصوص بغير المهانة  
 كما بسطه ابن السكال واختصا المحزون في امتناع  
 ملائكة الرحمة بما على التقديرين فنفاه عليهن  
 وانه انزوى (و) كره تنزيها (عدا الاى والسور  
 والتسبيح باليدى الصلاة بقلبه او بغيره انما له  
 خارجها ولا يكون كرهه صلاة التسبيح (فزع)  
 وعليه يجعل ما جاء من صلاة التسبيح في الجهر  
 لا بأس بالتجاذب المسجدة بغيره كما بسطه في الجهر  
 (لا) بذكره (قل حبه او قرب) ان خاف  
 الاذى اذا لامى الاباحة لا يضره لانه منفعته لنا فالاولى  
 قول الحية البيضاء بخلاف الاذى (مطلقا)

الصغار جدا لا تعبد قدام لها حكم الوثن (قوله للناظر قائما) اى لا يتصغر بان يخضع وتأمل كما في القهستانى  
 اول الناظر من بعد على ما في الكافي (قوله او مقطوعة الرأس) ومثل القطع طلائه بشى وخياطته بخيط وحته  
 وغسله وانتفت الكراهة لانها لا تعبد بدون الرأس عادة واما قطع الرأس عن الجسد بخيط بلف عليه مع  
 بقاء الرأس فلا يفتى الكراهة لان من الطير ما هو موطوق فلا يتحقق القطع بذلك وقيد بالرأس وما بعده لانه  
 لا اعتبار بازالة الحاجبين او العينين لانها تعبد بدونها ولا يقطع اليدين والرجلين كافي الجهر (قوله لا تعبد  
 بدونه) انما لا تكرر الصلاة اليها لانها صورة ميت وهو لا يعبد (قوله او لغير ذى روح) كشجر ولو لم يترك اخلافا  
 لجواهر وذلك لما روى ان رجلا جاء الى ابن عباس فقال انى رجل امور الصوفى فافتى فيها فقال له ادن منى فدنا  
 وكررها مرة اخرى حتى وضع يده على رأسه فقال انبتك بما سمعت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 كل مصوفى النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا فعبد به في جهنم قال ابن عباس فان كنت لا بد فاعلا  
 فاصنع الشجر وما لانفس له (قوله لانها لا تعبد) علة الجميع ما تقدم (قوله وخبر جبريل) وهو ما خرجه مسلم عن  
 عائشة رضى الله تعالى عنها واعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعة ياتيه فيها يخاف تلك الساعة  
 ولم يأت به وفيه عصا فالتقاها وقال ما يخلف الله وعده ولا رسوله ثم التفت فاذا جبريل وكأب تحت سريره فقال  
 ما هذا يا عائشة متى دخل هذا الكلب ها هنا فقالت والله ما دريت فامر به فاخرج فجا جبريل عليه الصلاة  
 والسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واعدتني فخلصت لك فلم تات فقال منعني الكلب الذى كان  
 في بيتك ان لا تدخل بيتا فيه كلاب ولا صورة حلي عن الفتح وفيه ان حديث جبريل في الدخول وعدمه لا  
 في كراهة الصلاة اليها (قوله مخصوص بغير المهانة) لما تقدم ان جبريل استأذن في الدخول على النبي عليه  
 الصلاة والسلام فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاور فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها  
 او اقطعها واساند او اجعلها بساطا حلي عن الفتح (قوله كما بسطه ابن السكال) في نسخة باسقاط لفظة ابن وهو  
 صحيح لما رأيت من نقله عن السكال ويحتمل ان يكون ابن السكال بسطه في شرح الهداية او غيره من مؤلفاته اه  
 حلي (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قيديهم اذا حفظه لا يفارقون الانسان الاعند الجماع والخللاء ككنا  
 في شرح البخارى وينبغي ان يراد بالحفظة ما هو اعم من الكرام السكاكين والذين يحفظونه من الجن نهر  
 (قوله فتفاء عياض) وجعل الاحاديث مخصوصة بذكر القولين في الجهر والهمز من غير ترجيح (نقطة) زاد في نور  
 الابيض كراهة التخطى والصلاة قربا من القباسة وبخضرة طعام عيل اليه وان يكون بين يديه قوم ينام وكان  
 بحيث لو طهر من النائم صوت يصحك المصلى او يتجمل النائم اذا اتبه وان امن ذلك فلا بأس (قوله عدا الاى  
 والسور) اما عند الناس وغيرهم فكرهه اتفاقا كما في غاية البيان (قوله باليد) سواء كان باصابعه او بخيط يمسه  
 والعد باللسان مفسدا اتفاقا جهر (قوله فلا يكره) لانه امكن للقباب واجلب للنشاط واقر النبي صلى الله عليه  
 وسلم المرأة التي رأتها تعد التسبيح بالحصى (قوله لا بأس باقتناء المسجدة) لانه عليه السلام دخل على امرأة وبين  
 يديها نوى او حصى تسبح فيه فقال اخبرك بما هو ايسر عليك من هذا وافضل الخ فلم ينهها عن ذلك وانما ارشدها  
 الى ما هو افضل وايسر ولو كان مكروها لبين لها ذلك والمسجدة لا تزيد على المصلى الا بالضم وجعله في خيط ومثل  
 ذلك لا اثر له في المنع الا ان يقرب عليه رياء او سمعة اه ابو السعود عن الجهر (قوله لا يكره قتل الحية والعقرب)  
 لحديث الصحابين اقبلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب (قوله ان خاف الاذى) والافكره كما في النهاية  
 وقيد بالحية والعقرب لان القمل والبرغوث يذفن ويكره قتله عند الامام وقال محمد القائل احب الى ولى ذلك  
 فعل فلا بأس به ولعل الامام انما اختار الدفن لما فيه من التنزه عن اصابة الدم بد القاتل او ثوبه وان كان معفوا  
 عنه هذا اذا تعرضت القملة ونحوها بالاذى فان لم تتعرض كره له الاخذ فضلا عن غيره وهذا كله خارج  
 المسجد اما في المسجد فلا بأس بالقتل بشرط تعرضها له بالاذى ولا يطردها في المسجد بطريق الدفن او غيره  
 الا اذا غلب على ظنه انه يظفر بها بعد الفراغ من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق عن الامام  
 انه يذنها في الصلاة اى في غير المسجد وبين ما روى عنه انه لو دفنها في المسجد اساء نهر (قوله اذا امره للاباحة)  
 جواب سؤال ورد حاصله لماذا لم يكن قتلها ما مستحبا للامر بالقتل (قوله فالاولى ترك الحية) اى حيث كان  
 الامر بالقتل لمنفعتنا فما يخشى منه الاذى الاولى تركه وهو قتل الحية البيضاء لكونها من الجن واقله عليه

الصلاة والسلام اياكم والحبة البيضاء بل الاولى ان يحتاط في قتلهم كما في النهاية معزى الى صدر الاسلام حيث  
 قال والصحيح من الجواب ان يحتاط في قتل الحيات حتى لا يقتل جنبا فانهم يؤذونه اذى كثيرا بل اذا رأى  
 حية وشك انه حتى يقول خل طريق المسلمين ومرفان مرزكة فان واحدا من اخوتي هو كبيرنا حتى قتل حية  
 كبيرة بنسف في دارنا فضربه الجن حتى جعلوه زمنا لا تتحرك لرجلاه قربان من الشهر ثم عالجناه ودوايناه  
 بارضاء الجن حتى تركوه فزال ما به وهذا مما يثبته بعضي اه لكن في القهستانى عن شرح التأويلات انهم  
 اضعف من الانس حتى لا يقدر على اتلاف احد من الانس ولا على سلب اموالهم وافساد طعامهم  
 وشربهم (قوله ولو عمل كثير) ولو بانحراف عن القبله على الاظهر قاله السرخسى (قوله لكن صحيح الحلبي  
 الفساد) وهو ما عليه عامة شروح الجامع الصغير وروايه مبسوط شيخ الاسلام قال الكمال الحنفي الفساد  
 فيما يظهر لكن لانهم يباشرون في الصلاة بغير ملخصا (قوله الى ظهر فاعد) اما الصلاة الى الوجه فمكررة وقد  
 مر حكمها (قوله يتحدث) افاد كلامهم هنا انه لا كراهة على المتحدث ولذا نقل الشرح ان بعض الصحابة كان  
 يصلى والبعض يتذاكلون بينهم النبي صلى الله عليه وسلم بجر والمراد بالحدث ما يعم الذكر الجهر (تنبيه) جاء  
 في الحديث ما اقتضى طالب الجهر نحو وان ذكر في ملاذ كرت في ملاخير منه والذكر في ملاذ لا يكون  
 الا عن جهر وهناك احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما ان ذلك مختلف باختلاف الاشخاص  
 والاحوال كما جمع بين الاحاديث الدالة على طلب الجهر بالقراءة والدالة على الاسرار بها خيف الرياء  
 او تاذى المصلين او النسيان فالأخفاء افضل وعليه يعمل خيرا لحنفي والجهر افضل حيث خلا عما ذكرناه  
 اكثر علما وتعدى فائدته للسامعين وبوقت قلب الدار كما رواه قوله انه لا يعتدوا به لا يجب المعتدين فالراجح  
 في تقديره ان الاعتداء هو التجاوز عن المأمور به والاختراع فيما لا اصل له في الشرع وتفسيره بالجهر بالدعاء  
 مردود وما في الثانية من ان رفع الصوت بالذكر كسرام محمول على الجهر المضرب في البرازية عن الفتاوى ان الجهر  
 بالذكر في المسجد لا يمنع عنه احتراز من الدخول تحت قوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها  
 اسمه او السجود بتصرف (قوله ولا الى مصحف) لان في تقديمه تعظيمه وتعظيمه عبادة كما ان الاستخفاف به كفر  
 فانضمت هذه العبادة الى عبادة اخرى فلا كراهة (قوله اوسيف) لانه سلاح ولا يكره التوجه اليه فقد صرح عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلى الى العزة وهي سلاح بجر وهذا اذا لم يشغله بجر كنهه والا كره ان لم يكن  
 في حال قتال والاجاز مطلقا والسجود (قوله مطلقا) سواء كانا موضوعين بين يديه او معلقين بجر (قوله اوسيف)  
 فيه لغتان استعمل الناس اضعفهما وهو الساكون والوجه فتح الميم بجر وفي القاموس الشيع بالفتح بك  
 والساكون مولد هو الذي يستصحب به والخارج من العسل اه قال في البحر وبني ان يكون عدم الكراهة  
 متفقاعليه فيما اذا كان الشيع على جانبه كما هو المعتاد في مصر الحرة لى اى رمضان (قوله لان  
 الجوس الخ) علة للثلاثة قبله (قوله لما مر) علة لعدم الكراهة وهو كونها مائة حلبي (قوله بكرة اشتمال  
 الصماء) هي ادارة الثوب على الجسد من غير اخراج اليد سمي بها لعدم منفذ يخرج يده منه كالصخرة الصماء  
 والظاهر ان الكراهة تحرعية لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان لاحدكم ثوبان فليصل فيهما فان لم يكن  
 الا ثوب فليتر به ولا يشتمل اشتمال اليهود وقيد في البدائع بان لا يكون عليه سراويل وانما كره لانه لا يؤمن  
 انكشاف العورة اى والنهي الوارد للتشبه باليهود (قوله والاعتصار) وهو ان العمامة حول الرأس وابداء  
 الهامة وقد نهى عنه فكراته تحرعية وعلمه في الوالدية بانه تشبه باهل الكتاب وهو مكروه خارج  
 الصلاة ففيها اولى بجر بقليل زيادة (قوله والتلثم) تغطية الانف والغم زيلبي وفي القاموس التلثم ما كان  
 على الغم من النقاب واللقام بالغام ما كان على الاربة منه اه وهو مكروه بجر عا لانه يشبه فعل الجوس حال  
 عبادتهم النيران او السجود عن الزيلبي (قوله والتختم) اى ان كان بلا حروف والافسد الاضرورة فهو  
 كالتمخ (قوله وكل عمل قليل) الظاهر ان الكراهة فيه تنزيهية (قوله قبل الاذى) اما بعد فلا بأس به وقد مر  
 مستوفى (قوله وترك كل سنة) كوضع اليدين على الارض قبل الركبتين ورفع الركبتين قبلهما اذا قام  
 الامن عذروا برفع رأسه او ينكسه في الركوع وان يجهر بالتسمية والتأمين وان لا يضع يديه موضعهما  
 الامن عذروا بترك التسبيحات في الركوع او السجود وان يتقص منها وان يأتى بالاذكار المشروعة

ولو عمل كثير على الاظهر لكن صحيح الحلبي  
 الفساد (و) لا يكره الصلاة الى ظهر فاعد او فانس  
 لا الى (تحدث) الا اذا خيف الغلط بجدته (و)  
 او اذ وقع في الجوس اما تعبد بالجمهر لا النار  
 الواقعة فتنبه اوعى بساط فيه فاعلم ان لم  
 يسجد عليها (لما امر النبي) (فروع) بكرة اشتمال  
 الصماء والاعتصار والتلثم والتختم وكل عمل قليل  
 بلا عذر كتمريض لقصة قبل الاذى وترك

في الانتقالات بعد تمام الانتقال وفيه خللان تركها في موضعها والانيان به في غير موضعها والحاصل ان السنة ان كانت مؤكدة قوية لا يبعد ان يكون تركها مكروها متحررا كترك الواجب وان كانت غير مؤكدة فتركها مكروه تنزيها كما في الامثلة المذكورة وان كان ذلك الشيء مستحبا او مندوبا وليس بسنة فينبغي ان لا يكون تركه مكروها اصلا لانه بشكل عليه ما قالوا ان المكروه تنزيها مرجعه الى خلاف الاولى ولا شك ان ترك المستحب خلاف الاولى يجوز وفيه انه بعيد المغايرة بين السنة غير المؤكدة وبين المستحب والمشهور بخلافه (قوله وما ورد) من حله صلى الله عليه وسلم امامة بنت زينب في الصلاة اذا قام ووضعها اذا سجد (قوله وتندابة) ولوامانة (قوله وفور قدر) أي يلزم منه خروج بعض ما فيه ان لم يدركه ومثل ذلك طلب كافر منه عرض الاملام عليه كذا في شرح نور الايضاح للعلامة ابي السعود (قوله ما قيمته درهم) وما دونه كذلك حاجي عن امداد الفتح (قوله ويستحب للدافعة الاخشين) في نور الايضاح وشرحه للسيد ابي السعود وتكره مع مدافعة الاخشين والريح اوسع نجاسة غير مانعة الا اذا خاف فوت الوقت والجماعة والاندب قطعها قال في السراج ان كانت النجاسة قدرا الدرهم تكره الصلاة اجماعا وان كانت اقل وقد دخل في الصلاة ينظر ان كان في الوقت سعة فالأفضل ازالها واستقبال الصلاة وان كان تفوته الجماعة فان كان يجد الماء وجماعة آخرين في موضع آخره كذلك ايضا يكون مؤدبا للصلاة يمين وان كان في آخر الوقت ولا يدرك الجماعة في موضع آخر يضي على صلاته ولا يقطعها اه والظاهر ان الكراهة تحريرية تجوزهم رفض الصلاة لاجلها ولا ترفض للمكروه تنزيها وسوى السكال بين الدرهم ودونه في رفض الصلاة والكراهة اه مختصرا (قوله وللخروج من الخلاف) اعم من كونه في المذهب اولا (قوله ويجب) الظاهر منه الاقتراض (قوله لا غائنة ملهوف) بشرط القدرة على الدفع سواء استغاث به ام لا ذكره الشرنبلالي (قوله وغريق) مثله تردى اعمى في بئر (قوله لا لنداء احد ابويه) المراد بهما الاصول وان علوا وظاهرا سياقه في الوجوب فيجوز نداء الاجابة (قوله بلا استغاثه) اماها فيجب كما في الاجنبى (قوله الا في النفل) اي فيجب وجوبا وان لم يستغث لانه لم يعب بجنى اسرا كليل على ترك الاجابة وقال صلى الله عليه وسلم ما معناه لو كان فقيرا لاجاب امه وهذا ان لم يعلم انه يصلي فان علم لا تجب الاجابة لكنها ولي كما يستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم الخ تفصيل لحكم المستثنى (قوله وكروه متحررا) استقبال الخ لما أخرجه الستة عنه صلى الله عليه وسلم اذا اتيم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها ولكن شرفوا او غروا ويجوز كذا يكره استقبال الشمس والقمر والريح نهر عن البناء وهل الكراهة متحدة حرره (قوله بالفرج) قال المطرزي اسمهم قبل الرجل والمرأة اتفاق اهل اللغة جوى (قوله واستدبرها) اي على اصح الروايتين فيه وقيل لا يكره الاستدبار ولو استقبل ناسيا فمذكر يندب له الانحراف بقدر الامكان كذا في الشارح وغيره وينبغي ان يجب ويدل على ذلك كما في البرازية لو تذكرا بعد استقبالها فاخوف عنها فلا تم عليه وقيل لا يكره الاستقبال ايضا وقيل ان كان ذبله ساقطا على الارض فليس استقباله لاوله ولو كان رافعا له قالوا ينبغي ان يكون مكروها بناء على وانما ذكرنا هذه الروايات ليقادحها عند الضرورة ثم هذا في غير حال الاستنجاء اما فيه فلا يكره شيء مما ذكر وعلم ان هذا مكررمع ما سبق له في فصل الاستنجاء (قوله كما كرهه بالغ الخ) الظاهر منه التحريم (قوله اسأل الصبي نحو القبلة) ومثله الباسه حريرا اوزها اوفضة اذا كان ذكرا وقوله لببول اي اوتغوط وقوله نحو القبلة مثلها الشمس والقمر والريح (قوله مدرجليه) اورجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم المذكور (قوله اي هذا) اي ومن غير هذا اما بالعدرا والسو فلا (قوله لانه اساءة ادب) افاد ان الكراهة للتنزيه (قوله اولى مهفف اوشئ) من الكتب الشرعية) قال في التهر ولا يخفى تفاوت مراتب الكراهة في هذه المواضع (قوله مرتفع عن المحاذاة) ظاهره ولو كان الارتفاع قليلا (قوله وكما كره غلق باب المسجد) الغلق بالسكون اسم من الاغلاق مصدر اغلق ويفتحين ما يغلق به الباب وانما كره لانه يشبه المنع عن العبادة وقال تعالى ومن اعظم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه ومن كراهة الغلق يعلم جهل بعض مدرسي زمانهم منعهم من يدرس في مسجد تقرر في تدريسه او كراهتهم لذلك زاعمين الاختصاص به دون غيرهم حتى سمعت من بعضهم يضيفه الى نفسه ويقول هذه مدرستي اولاد تدرس في مدرستي واعجب من ذلك انه اذا غضب على شخص بمنعه من دخول المسجد حصوا بامر دينوى وهذا كله جهل عظيم ولا يبعد ان يكون كعبه فلا ينبغي مكان مخصوص

وما ورد من حديث ان في الصلاة شغلا وباح  
قطعها نحو قتل حية وندابة ويستحب للدافعة  
وضايح ما قيمته درهم من الخلاف ان لم ينجف  
الاخشين وللخروج من الخلاف ان لم ينجف  
فوت وقت او جماعة ويجب لا غائنة ملهوف  
وغريق وان علم انه يصلي لا يباين ان لا يجيب  
الا في النفل فان علم انه يصلي لا يباين ان لا يجيب  
وان لم يعلم اجابه (وكره) بحرر الجا استغاثه  
ما تخرج ولو (في الخلاف) بالمدى التنفل  
(وكذا استدبرها) في الاصح (كما كره) بالبالغ  
(اسأل الصبي لببول نحو القبلة) اي عند الاساءة  
مدرجية في قوم او غير الجا اولى مهفف اوشئ من  
ادب (قوله استدبرها) لا يكره الا ان يكون على موضع  
من منع عن المحاذاة فلا يكره فله السكال (و) كما  
سواء اغلق باب المسجد الا لخلق على منعه به يفتي

لاحد حتى لو كان للمدرس من المسجد يدرس فيه فسبقه غيره اليه ليس له ازعاجه واقامته منه بحر  
 ( قوله الاخوف على متاعه ) فلا بأس به في غير اوان الصلاة والمدار على خشية الضرر ولا فرق بين زماتنا  
 وغيره وفي نفي البأس اشارة الى انه لا يجب فعله وقال تاج الشريعة بل يجب ذلك صيانة للقتاديل والمصاحف  
 شربلالية والتدبير في القلق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجهه لوجه متوليا بعد امر القاضي يكون  
 متوليا ( قوله ويكره تحريما الوطني فوقه ) بالاولى فيه قال في الفتح القول بالكراهة هو الحق لان قوله تعالى  
 ولا تبشروهن الابهة يحتمل الحرمه للاعتكاف وللمسجد فكانت ظنية وبطلها ثبتت الكراهة لا الحرمه  
 ويكره مسح الرجل من الطين والرذغة باسطواثة المسجد او حائطه وان مسح بحصير ملقاة فيه لا بأس والاولى  
 لا يفعل والمسح بترابه المجمع لا بأس به كالمسح بخشبة موضوعة في المسجد ويكره بالمنسطة لان لها حكم  
 الارض ويصان عن القاذورات ولوطاخرة فلا يجوز ذلك ويكره البصاق فيه ولا يلحق فوق الحصر ولا تحتها  
 لحدوث ان المسجد لينزوي من الخامة كما ينزوي الجلد من النار والانزوا له حقيقة والملائكة وبأخذ الخامة  
 يكرهه اوشى من ثيابه لما ورد ان رجعه يوم القيامة كالمسك فان اضطر كانت الخامة فوق الحصر اقل ضررا  
 من تحتها لانها ليست من المسجد وان لم يكن فيه حصير فنه في التراب فانه كفارتها كما ورد في الحديث ولا يدعها  
 على وجه الارض بحر تصرف ( قوله والبول والتغوط ) ولو محصورا لورأى من يبول فيه لا يقيمه حتى يفرغ  
 خوف الانتشار كما ورد به الحديث ( قوله واغذاه طريقا ) طاهره ان الكراهة لا تثبت بمره لان الاتخاذ يدل  
 على الاعتماد وفيه نظرنم لا يفسق بها الماني القنية ولو توسطه فندم قيل يخرج من المكان الذي دخل منه  
 وقيل يصلي ثم يتخير وقيل ان كان محدثا خرج من حيث دخل ثم ( قوله بغير عذر ) لما اذا اضطر الى جهل  
 بعضه طريقا فانه يجوز زيارته في جنب والحائض والكافر لا الدابة كما سيأتي في الوقف قاله الحلي وطاهره  
 ان الطرف متعلق بالاخير ولا مانع من تعلقه بسابقه ايضا ( قوله بفسقه ) يخرج عنه بنية الاعتكاف  
 وان لم يكت شربلالي ( قوله ادخال نجاسة فيه ) وان لم تصب المسجد ابو السعود ( قوله فيه ) افاد بالقييد  
 انه يجوز في غيره ( قوله ولا تطمينه بنجس ) ولو كان الماء الذي خلط بالطين طاهرا وعلى قول من اعتبر الطاهر  
 منها لا بأس به افاده في البحر ( قوله ويحرم ادخال صبيان ) لما أخرجه المندري عن فروعا جنبا وامسا جدمكم  
 صبيانكم ومجانينكم وبيعكم وشراءكم ورفع اصواتكم وسل سيفوكم واقامة حدودكم وجروها في الجمع واجعلوها  
 على ابوابها المطاهره واختلف المشايخ في كراهة اخراج ربح في المسجد بحر وتقدم ان الاصح منه ( قوله  
 وصلاته فيما ) اي في التعل والتلف الطاهر من ( قوله لا يكره ما ذكر ) من الغلق الخ ( قوله جعل فيه مسجد )  
 قال في البحر يستحب للرجل والمرأة ان يتغذا في الدار مكانا خاليا للصلاة وبه امر النبي صلى الله عليه وسلم  
 ( قوله لا في حق غيره ) طاهره انه يجوز البول والتغلي والوطي في مصلي العيد والحائز ولا ينجي ما فيه فان الباقي  
 لم يعده لذلك فينبغي ان لا تجوز هذه الثلاثة وان حكمنا بكونه غير مسجد وانما يظهر فائدته في بقية الاحكام  
 التي ذكرناها وفي حل دخول الجنب والحائض بحر ( قوله به بقى ) مقابله ما ذكرنا من كراهة الشريعة ان صلى العيد  
 كالمسجد لانه اعدا لقامة الصلاة فيه بالجماعة لا عظم الجموع على وجه الاعلان الا انه يصح ادخال الدواب  
 فيه ضرورة الخشية على ضياعها وقد يجوز ادخال الدواب في بقعة المساجد لكان العذر والضرورة اه ( قوله  
 كفناه مسجد الخ ) التشبيه فيه من حيث الحكمين السابقين ( قوله ومساجد حياض ) هي مصاطب ينوونها  
 بحجب الحياض للصلاة عليها ومساجد الاسواق حوزة يصلي فيها اهل الاسواق والحوزات التي في الشوارع  
 تعطى حكم المساجد كما افاده بقوله لا قوارع وهذه الاشياء فادرة في مصر ( قوله لا بأس بنقشه الخ ) افاد  
 المصنف ان الاولى عدمه لحديث ان من اشراط الساعة تزوين المساجد اه والذي في البحر نفي الكراهة اصلا  
 حيث قال واصحابنا قالوا بالجواز من غير كراهة ولا استحباب ( قوله لانه يلهي المصلي ) ربما ينتج ان كراهة  
 تحريمية ( قوله ويكره التكلف الخ ) يحتمل انه تقيد للمصنف اي محل نفي البأس في النقش اذ لم يتكلف دقائه  
 ( قوله ونحوها ) كاخشاب غنية وياض بنحو اسبيداج ( قوله دون السقف ) يدل بمفهومه على كراهة نقش  
 جداري المنية والمسرة ويؤيد تعليلهم بانه يلهي المصلي فان حائط المنية والمسرة اذا كانا متقوسين يلهيان  
 وهو قريب منهما حلي ( قوله وظاهره ) اي طاهر التعليل بانه يلهي والبحث لشربلالي ( قوله بجس ) بالفتح

(و) يكره تحريما الوطني فوقه والبول والتغوط  
 لانه مسجد الى غنان السماء (واتخاذ طريقا  
 بغير عذر) ومسح في القنية بفسقه باعتباره  
 (و) ادخال نجاسة فيه (وعليه) فلا يجوز الاستصحاب  
 (ولا البول) بل من نجس فيه (ولا تطمينه بنجس)  
 والفصل (فيه ولو في الماء) ويجوز ادخال صبيان  
 ومجانين حيث غاب نجسهم والا فخير وبني  
 لادخاله نهاده له وحقه وصلاته في مساجد  
 (لا) يكره ما ذكر (فوق بيت) جعل (فيه مسجد)  
 بل ولا فيه لانه ليس بمسجد شرعا (و) اما (التخذ  
 لصلاة جنازة وغيره) فهو (مسجد) حق جواز  
 (لا في حق غيره) به بقى نهاية (لحل دخوله  
 الجنب والحائض) كفناه مسجد ورباط ومدرسة  
 ومساجد حياض واسواق لا قوارع (ولا بأس  
 بنقشه خلا محرابه) فانه يكره لانه يلهي  
 المصلي ويكره التكلف بدقائق النقش ونحوها  
 خصوصاً في جدار القبلة قاله الحلي ودون السقف  
 الجنبى وقيل يكره في المحراب دون الجدار  
 والمؤخر انتهى وظاهره ان المراد بالمحراب جدار  
 القبلة فاجتنب (بنجس) وما ذهب





## (باب الوتر والنوافل)

الوتر يفتح الواو وكسر هاء ضد الشفع والنوافل جمع نافلة والنفل في اللغة الزيادة وفي الشريعة زيادة عبادة شرعت  
لنا لاعلمنا (قوله كل سنة نافلة) اي فدخلت في النوافل فلا يقال لماذا لم يترجم لها وفي الجوى النفل شرعا عبارة  
عن قربة زائدة على الفرض والواجبات والسنن اهفظا هره انه لا يطابق على السنة ولعل له اطلاقين اعم واخص  
فيمدفع الثاني (قوله ولا عكس) اي لغويا وهو السكبي اي ليس كل نفل سنة فان صلاة الليل مثلا نفل وليس  
سنة حلي وفيه ان صلاة الليل سنة مستحبة فالاولى التمثيل بنفل لم يعين بوقت (قوله هو فرض عملا الخ)  
نفسه اعتماد هذا التوفيق وهو ظاهر ما في الجعر وحكا في النهر بقليل (قوله وواجب اعتقاد) اي من جهة  
الاعتقاد اي يجب على المذاهب اعتقاد وجوبه وفيه انهم صرحوا انه ينوي الوتر لا الواجب لانه لا يجب  
على المكف اعتقاد وجوبه وفي الجعر واعتقاد الوجوب لا يجب على الحنفي ومشى في الكنف على القول بالوجوب  
مقتضرا عليه قال في الجعر وهو آخر اقوال الامام وهو الصحيح كافي المحيط والاصح كافي الحاشية والظاهر  
من مذهبه كافي المبسوط اه لكن بشكل على هذا القول فساد صلاة الفجر تركه ويمكن دفع الاشكال بما ذكره  
صاحب الكشف في التحقيق ان الواجب نوعان واجب في قوة الفرض كالوتر عند الامام حتى يمنع تركه صحة  
الفجر تركه كراهة شاء وواجب دون الفرض في العمل فوق السنة كتعيين الفاتحة حتى وجب سجود السهو  
بتركه ولكن لا بفساد الصلاة وذكر الاشكال ان الفرض العملي اعلى قسمي الواجب اه وبهذا ينظم جمع آخره  
انه من غير الواجب اراد ان فرض العملي وان دفع الاشكال السابق وما القول بالسنة فاما ان نخله على الجمل  
المذكور في المصنف وهو قول مرجوع عنه اخذ به صاحباه واعلم ان وجوبه لا يختص بالعض دون البعض  
بل يعم الناس اجمع من الحر والعبد والذكري والانثى ان كانوا اهلا للوجوب لعدم الدلائل وحديث الاعرابي  
حيث قال هل على غيره اى الجنس فقال صلى الله عليه وسلم لا الا ان تطوع لا يدل على عدم وجوب الوتر لانه  
كان في اول الاسلام ثم وجب الوتر بعده بدليل انه سأل عن العبادة المالية فاخبره بالزكاة ثم سأل عن غيرها فقال لا  
كما قال في الصلاة فليس فيه دليل للشافعي رضى الله تعالى عنه على نفي وجوب الوتر لان صدقة الفطر فرض  
عنده فاه وجوبه عنها فهو وجوبنا عنه ولا يلزم من القول بوجوب الزيادة على الجنس القطعية لانه ليس بقاضي  
والفرق بين الواجب والفرض كالفرق بين السماء والارض كما قاله الامام (قوله وسنة نبوتنا) اي نبوته علم من  
جهة السنة وان كانت السنة تدل على وجوبه لما رواه ابو داود ومروان الوتر حتى نفي الوتر فليس معنى قوله ثلاثا  
وما رواه مسلم اوتروا قبل ان تصبوا والامر للوجوب (قوله وعليه) اي على هذا الجمع وجعله في المخ تفرعا على  
كونه فرضا علميا لاعتقادي (قوله بضم فسكون) لا يلزم هذا الضبط لانه الاول لان عدم الكفر حقيقة لا بعلمه  
الا الله تعالى والمأمور به عدم النسبة الى الكفر (قوله جاحده) اي جاحدا للوتر انما قال لان عدم الاكفار لازم  
السنة والوجوب كما سرح به في فتح القدير اى والفرض العملي يرجع الى احديث الواجب كما سبق عن صاحب  
الكشف لكن بشكل عليه ما يأتي من قول الشرح ترك السنن ان راها حقا ثم والا كفر فانه يقتضي ان جاحد  
السنة كافر وقد يجاب بان الانكاف ولوذن بالاشكاف كما سرح به المصنف في شرحه فعلى هذا اذا لم يقترن  
بالاشكاف لا يوجب الكفر اه حلي (قوله وتذكر في الجعر) من جملة المفرغ على الفرض العملي كما بقية  
المصنف في شرحه وقوله مفسده اى فسادا موقوفا (قوله بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت والنسيان وصيرورتها  
ستاه حلي (قوله خلافا لهما) فلا يحكم بان بالفساد لانه سنة عندهما واجعا انه لا يجوز بدون نية الوتر وان  
انقراء فتجب في كل ركعته وتماه في الجعر والنهر (قوله ولكنه الخ) استند الى على قوله خلافا لهما لان مقتضى  
السنة عدم القضاء وجواز من قعود وركوب من غير عذر (قوله بقضي) اما على قوله ظاهر واما على قوله ما  
فخوله عليه السلام من نام عن وتر او نسيه فيه فله اذا ذكره كذا في المحيط وفيه نظرا لاجاب القضاء دون الاداء  
فما لم يمد نهر وفي القسم ستا في وعنهما ان القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فان القضاء اسقاط الواجب  
والسنة لم تنصر واجبة الا انهم تركوه بالخبر (قوله ولا راكبا) لما صرح عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يتنفل على  
راحلته من غير عذر في الليل واذا بلغ الوتر يوتر على الارض بجهر (قوله انما قاله) راجع الى المسائل الثلاث - ابي

باب الوتر والنوافل  
مكمل سنة نافلة وسنة نبوتنا (هـ) وفرض عملا  
الروايات وعليه (فلا يكفر) بضم فسكون اي  
لا ينسب الى الكفر (ما جاحده) بضم فسكون اي  
مفسده كعكسه (بشرطه خلافا لهما) (و) لكنه  
(بقضي) ولا يبعث فاعدا ولا راكبا

(وهو ثلاث ركعات) بفتحين جمع ركعة بالسكون قهستانى (قوله كالمغرب) افاده ان القعدة الاولى فيه واجبة وانه لا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وانه يقتصر فى الثالثة على الفاتحة ولما كان الاخير غير مسلم استدل عليه بقوله ولكنه يقرأ الخ (قوله حتى لو نسى) فترجع على قوله كالمغرب ولو كان كالتفعل لكان قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجود لان كل ركعتين من النفل صلاة على حدة (قوله لا يعود) اى اذا استتم قائما او كان اليه اقرب على الخلاف وانما لا يعود لاشتغاله بفرض القيام افاده الحلبي (قوله كما سيجي) اى فى باب سجود السهم وحيث قال فلوعاد الى الفعود ففسد صلاته لفرض الفرض للماليس بفرض وصححه الزبلي وقيل لا فسد لكنه يكون مسينا وسجد لتأخير الواجب وهو الاشبه كاحقه الكمال وهو الحق بجر انتهت عبارته شرحا ومتنا فانه الحلبي (قوله وسورة) المراد ثلاث آيات لان المراد القراءة الواجبة (قوله احتياط) على قوله كالمغرب واقوله ولكنه يقرأ الخ فكونه لا يعود الى القعدة الاولى اذا قام ويعود قبل ان يستتم قائما نظرا الى القول بالفرضية والوجوب المأخوذ من قوله كالمغرب وكونه يقرأ ما ذكرنا من القول بالسنية قبل النظرين يتم الاحتياط (قوله والسنة السور الثلاث) الاعلى والكافرون والاخلاص وتقل فى البحر عن النهاية كراهة المواظبة عليها (قوله وكبر) اى وجوبا على المعتد (قوله كما) اى فى فقه سمع من انه يرفعهما حذاء اذنيه كفى تكبيرة الافتتاح فانه الحلبي (قوله ثم يعتد) اى يضع يمينه على يساره كفى حال القراءة اه حلى وهو الاصح (قوله وقيل كالداعى) اخذاه الطحاوى والكرخى ولو صمغ بهما وجهه بعد فراغه قبل فسد نهر عن جوامع الفقه (قوله وقت) اى دعاء وجوبا وقوله دعاء القنوت اضافة بيانية ابوالسعود ودليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما علم الدعاء اجده فى تركه وتقامه فى البحر (قوله وبن الدعاء المشهور) وهو اللهم اننا نستعينك ونستهد بك ونستغفرك وننوب اليك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفر بك ونفخلك ونترك من يعيرك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونخضع ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق والسين والتاء فى هذه الالفاظ للطلب ونؤمن بك نصديق رسولك فيما جاء به ونشكرك لنعترف بنعمتك خاضعين ولا تكفر ولا نتخذه نعمتك ونترك عطف تفسير على ما قبله وبغيرك بعضك ونسعى لنسرع ونخضع ونخدم ونرجو نطمع وملحق لاحق والاحسن ان يضم اليه اللهم اهدنا فحين هديت وعافنا فحين عافيت وقنا فحين اوليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا شر ما قضيت لك تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يدل من واليت ولا يعز من عايت تباركت ربنا وتعاليت ثم المشهور وعند الحنفية الختم عند قوله ملحق وليس فى المشهور كلمة نستهد بك ولا كلمة كله ويجوز ان يقتصر فى دعاء القنوت على نحو قوله ربنا اتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ايقول يارب ثلاثا اللهم اغفر لى ثلاثا لانه غير موقت فى ظاهر الرواية مطلقا سواء كان يحسن الدعاء ولا ابوالسعود (قوله ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) وهو الحق لما رواه النسائى باسناد حسن ان فى حديث القنوت وصلى الله على النبي ولما رواه الطبرانى عن على كل دعاء محبوب حتى يصلى على محمد وفى الواقيات ويستحب فى كل دعاء ان تكون فيه الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمداه وهو يقتضى انه يصلى فى القنوت بهذه الصيغة وهو الاولى بجر وفى الحلبي عن ثور الايضاح وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم (قوله وصح الحد) اى ثبت فى الاحاديث الصحيحة ذكره قال فى البحر لثبوته فى مراسيل ابى داود (قوله وملحق بمعنى لاحق) فهو يكسر الحاء ويجوز الفتح والكسر افصح وفى الصحاح الفتح صواب نهر (قوله ونخضع بفخ النون وكسر الفاء من الخضع بمعنى السرعة ويجوز ضم النون يقال خضع واحفد لغة فيه بجر (قوله كانه لانه كلمة مهملة) تبع فيه صاحب البحر وفيه انه ورد فى صفة البراق له جناحان يحفد بهما اى يستعين على السير (قوله ونخافنا على الاصح) ذكر فى الذخيرة ان الامام يتوسط فى قراءة القنوت فلا يجهر جدا ولا يخافت جدا حتى يتمكن المقتدى ان يقرأ خلفه وهو المختار ابوالسعود وفيه اقارب لى ذكره فى البحر (قوله لحدىث خير الدعاء الخفى) افاد الدليل ان الخفاقة ليست واجبة (قوله فى غير الاولى) وجه الاولوية ان النية مستعدة فى الفرض والنفل بخلاف الوتر فهى فيه مختلفة (قوله ان لم يتحقق) اى او يغلب على ظنه (قوله فى الاصح) مقابله عدم جواز الاقتداء بالخالف لانه لا يخرج عن العهدة الا بالاداء جزما وعند الاقتداء بالخالف لا جرم لاحتمال الفساد فلا يخرج عن العهدة بالاشك (قوله مثلا) دخل فيه من يعتد قوله الصالحين (قوله على

(وهو ثلاث ركعات) بفتحين جمع ركعة بالسكون قهستانى (قوله كالمغرب) افاده ان القعدة الاولى فيه واجبة وانه لا يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وانه يقتصر فى الثالثة على الفاتحة ولما كان الاخير غير مسلم استدل عليه بقوله ولكنه يقرأ الخ (قوله حتى لو نسى) فترجع على قوله كالمغرب ولو كان كالتفعل لكان قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجود لان كل ركعتين من النفل صلاة على حدة (قوله لا يعود) اى اذا استتم قائما او كان اليه اقرب على الخلاف وانما لا يعود لاشتغاله بفرض القيام افاده الحلبي (قوله كما سيجي) اى فى باب سجود السهم وحيث قال فلوعاد الى الفعود ففسد صلاته لفرض الفرض للماليس بفرض وصححه الزبلي وقيل لا فسد لكنه يكون مسينا وسجد لتأخير الواجب وهو الاشبه كاحقه الكمال وهو الحق بجر انتهت عبارته شرحا ومتنا فانه الحلبي (قوله وسورة) المراد ثلاث آيات لان المراد القراءة الواجبة (قوله احتياط) على قوله كالمغرب واقوله ولكنه يقرأ الخ فكونه لا يعود الى القعدة الاولى اذا قام ويعود قبل ان يستتم قائما نظرا الى القول بالفرضية والوجوب المأخوذ من قوله كالمغرب وكونه يقرأ ما ذكرنا من القول بالسنية قبل النظرين يتم الاحتياط (قوله والسنة السور الثلاث) الاعلى والكافرون والاخلاص وتقل فى البحر عن النهاية كراهة المواظبة عليها (قوله وكبر) اى وجوبا على المعتد (قوله كما) اى فى فقه سمع من انه يرفعهما حذاء اذنيه كفى تكبيرة الافتتاح فانه الحلبي (قوله ثم يعتد) اى يضع يمينه على يساره كفى حال القراءة اه حلى وهو الاصح (قوله وقيل كالداعى) اخذاه الطحاوى والكرخى ولو صمغ بهما وجهه بعد فراغه قبل فسد نهر عن جوامع الفقه (قوله وقت) اى دعاء وجوبا وقوله دعاء القنوت اضافة بيانية ابوالسعود ودليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما علم الدعاء اجده فى تركه وتقامه فى البحر (قوله وبن الدعاء المشهور) وهو اللهم اننا نستعينك ونستهد بك ونستغفرك وننوب اليك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثنى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفر بك ونفخلك ونترك من يعيرك اللهم اياك نعبد ولك نصلى ونسجد واليك نسعى ونخضع ونرجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجد بالكفار ملحق والسين والتاء فى هذه الالفاظ للطلب ونؤمن بك نصديق رسولك فيما جاء به ونشكرك لنعترف بنعمتك خاضعين ولا تكفر ولا نتخذه نعمتك ونترك عطف تفسير على ما قبله وبغيرك بعضك ونسعى لنسرع ونخضع ونخدم ونرجو نطمع وملحق لاحق والاحسن ان يضم اليه اللهم اهدنا فحين هديت وعافنا فحين عافيت وقنا فحين اوليت وبارك لنا فيما اعطيت وقنا شر ما قضيت لك تقضى ولا يقضى عليك وانه لا يدل من واليت ولا يعز من عايت تباركت ربنا وتعاليت ثم المشهور وعند الحنفية الختم عند قوله ملحق وليس فى المشهور كلمة نستهد بك ولا كلمة كله ويجوز ان يقتصر فى دعاء القنوت على نحو قوله ربنا اتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ايقول يارب ثلاثا اللهم اغفر لى ثلاثا لانه غير موقت فى ظاهر الرواية مطلقا سواء كان يحسن الدعاء ولا ابوالسعود (قوله ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) وهو الحق لما رواه النسائى باسناد حسن ان فى حديث القنوت وصلى الله على النبي ولما رواه الطبرانى عن على كل دعاء محبوب حتى يصلى على محمد وفى الواقيات ويستحب فى كل دعاء ان تكون فيه الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمداه وهو يقتضى انه يصلى فى القنوت بهذه الصيغة وهو الاولى بجر وفى الحلبي عن ثور الايضاح وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم (قوله وصح الحد) اى ثبت فى الاحاديث الصحيحة ذكره قال فى البحر لثبوته فى مراسيل ابى داود (قوله وملحق بمعنى لاحق) فهو يكسر الحاء ويجوز الفتح والكسر افصح وفى الصحاح الفتح صواب نهر (قوله ونخضع بفخ النون وكسر الفاء من الخضع بمعنى السرعة ويجوز ضم النون يقال خضع واحفد لغة فيه بجر (قوله كانه لانه كلمة مهملة) تبع فيه صاحب البحر وفيه انه ورد فى صفة البراق له جناحان يحفد بهما اى يستعين على السير (قوله ونخافنا على الاصح) ذكر فى الذخيرة ان الامام يتوسط فى قراءة القنوت فلا يجهر جدا ولا يخافت جدا حتى يتمكن المقتدى ان يقرأ خلفه وهو المختار ابوالسعود وفيه اقارب لى ذكره فى البحر (قوله لحدىث خير الدعاء الخفى) افاد الدليل ان الخفاقة ليست واجبة (قوله فى غير الاولى) وجه الاولوية ان النية مستعدة فى الفرض والنفل بخلاف الوتر فهى فيه مختلفة (قوله ان لم يتحقق) اى او يغلب على ظنه (قوله فى الاصح) مقابله عدم جواز الاقتداء بالخالف لانه لا يخرج عن العهدة الا بالاداء جزما وعند الاقتداء بالخالف لا جرم لاحتمال الفساد فلا يخرج عن العهدة بالاشك (قوله مثلا) دخل فيه من يعتد قوله الصالحين (قوله على

الاصح فهمنا) وقال ابو بكر الرازي يصح وان فصله ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج حيلامه عنده  
 وهو مجتهد فيه وقال في الارشاد لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتر باجماع اصحابنا لانه اقتداء بالمتنفل  
 يجر وقد اشار الشرح الى رد قول الرازي بقوله سابقا في اعتقاده في الاصح فان كلام الرازي مبنى على ان المعتبر  
 رأى الامام وهو ضعيف والى رد قول الارشاد بقوله للاتحاد وان اختلف الاعتقاد قال في البحر فان  
 اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الحنفى اه ومعنى قولهم لا يصح الاقتداء ان قطع انه بقصد الاقتداء بعد صحته  
 اذ لا مانع منه في الابداء اه حلى مع زيادة (قوله للاتحاد) لان لا يحتاج الى نية الوتر فلم يحتفل فيها فاهدر  
 اختلاف الاعتقاد في صفة الصلاة يجر (قوله ولذا ينوى) اى لاجل الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلف  
 الاعتقاد (قوله لا الوتر الواجب) الذى ينبغى ان يفهم من قولهم انه لا ينوى الوتر الواجب انه لا يلزمه تعيين  
 الوجوب لان المراد منه من ان ينوى وجوبه لانه لا يخلو اما ان يكون حنفيا او غيره فان كان حنفيا ينبغى  
 ان ينويه ليطابق اعتقاده وان كان غيره فلا تضرة ثالث النية يجر (قوله للاختلاف) اى فى انهما واجبان  
 او منتان وهو على العيين فقط وعلى الوتر قدمها بقوله ولذا اولى حذف هذا ماضرا فمفهوما من التكاف (قوله  
 وبأى المأموم) هو المصحف في المذهب لانه دعاء حقيقة كسائر الادعية والثناء والتشديد والتسبيح بجزر وظاهر  
 انه واجب في حقه كالامام (قوله ولو يشافعي يفتت بعد الركوع) فبأى به مع الامام بعد الركوع والظاهر  
 ان المتابعة في فطلق القنوت لافى خصوص ما قفت به امامه فسقط قوله في الشرب لابلية لا ينبغى ان الشافعي  
 يفتت باللهم اهدنا والحنفى باللهم اناستعينك فابغى عليه فليظنراه ثم رأيت الشيخ عبيد الحلى ذكره كطريق  
 ما فهمته قاله ابو السعود قلت لا يتوجه اشكال اصلا لان قراءة اللهم اناستعينك لا ينحصر الواجب فيها فلو  
 تابعه في قنوته سقط عنه الواجب (قوله لانه مجتهد فيه) فهم وكثيرات العبد ين (قوله لانه مندوخ) قال انس  
 رضى الله تعالى عنه قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على احياء من العرب رعل  
 وذكو ان وعصية حين قتلوا القرأ وهم سبعون او ثمانون رجلا ثم تركه لما ظهر عليهم فدل على نسخها امداد الفتاح  
 قال الطحاوى انما لا يفتت عندنا في صلاة الفجر في غير بلية املو وقعت بلية فلا بأس به وظاهره انه لو قنت  
 في الفجر لابلية انه يفتت قبل الركوع ابو السعود عن الحموى قلت قد ورد فعله قبله وبه قال الامام مالك وبعده  
 وبه قال الامام الشافعي فقتضى النظر التحير وذكر الشرب لابلية انه يفتت بعد الركوع (قوله على الاظهر) وجهه  
 ان فعل الامام يشتمل على مشروع وغير مشروع فاكان مشروعاً بعبادته فيه وما كان غير مشروع لا يتبعه وقبل  
 بقعد تحيقا للسخافة لان الساكت شريك الداعي بدليل مشاركة الامام في القراءة فاذا فقدت المشاركة  
 اه حلى وقد يقال ان طول القيام بعد رفع الرأس من الركوع ليس بمشروع فلا يتابعه فيه قاله صاحب البحر  
 (قوله من سلايديه) لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مستنون وهذا الذكر ليس بمستنون عندنا وذات  
 المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعي لكنه مشروط بان يحتاط في وضع الخلاف بان لا يتوضأ من قنوتين  
 فيما نجاسة وان يغسل ثوبه من المني الرطب ويقول اليا بئس اى اذا كان قد رمانعا وان يراعى الترتيب بين  
 الفوائت وان يسبح ربع ناصيته وان يتوضأ من القهقهة والقصد وان لا يكون الامام على الوقتية قبل الاقتداء  
 به والجامع لهذه الامور ان لا يتحقق منه ما يفسد صلاته في اعتقاده بناء على ان المعتبر هو رأى المقتدى  
 وهو الصحيح الذى عليه الاكثر وقيل رأى الامام وعليه الهندوانى وجماعة قال في النهاية وهو اقبس وعلى هذا  
 فيصح وان لم يحتط ثم على الاول لو غاب عنه وقد عرف من حاله عدم الاحتياط ثم رآه يصلى فالاصح صحة  
 الاقتداء به لكن قولهم لو علم منه عدمه لا يصح الاقتداء به قديم ~~مكرر~~ على هذا سواء علم حاله في خصوص  
 ما يقتدى به ام لا نهر وفي البحر والحاصل ان الاقتداء بالشافعي على ثلاثة اقسام الاول ان يعلم منه الاحتياط  
 في مذهب الحنفى فلا كراهة بالاقتداء به الثاني ان يعلم منه عدمه فلا صحة لكن اختلفوا هل يشترط ان يعلم منه  
 عدمه في خصوص ما يقتدى به او في الجملة صحح في النهاية الاول وغيره اختار الثاني وفي فتاوى الزاهد  
 اذا ما احتجتم ثم غاب فالاصح ان يصح الاقتداء به لانه يجوز ان يتوضأ احتياطاً وحسن الظن به اولى اثالث  
 ان لا يعلم شيئاً فالكراهة ولا خصوصية لمذهب الشافعي بل اذا صلى حنفى خفف اى مخالفاً لمذهبه كذلك اه  
 (قوله لقوات محله) لانه لم يشرع الا في محض القيام فلا يتعدى الى ما هو قيام من وجهه دون وجهه وهو الركوع

للاتحاد وان اختلف الاعتقاد (و) لذا (ينوى)  
 الوتر لا الوتر الواجب كما في العيين (لا) لا اختلاف  
 وبأى المأموم يفتت بعد الركوع (ولو) يشافعي يفتت  
 بعد الركوع (لا) لا يفتت فيه (لا) لا يفتت فيه (لا) لا يفتت فيه  
 منسوخ (بل) يفتت (لا) لا يفتت (لا) لا يفتت (لا) لا يفتت  
 يدية (و) وليسه (اى) القنوت (ثم) تذكر في الركوع  
 لا يفتت فيه (اه) اه اه اه

واما تكبيرات العيد فلم يختص بمحض القيام لان تكبيرة الركوع في الثانية بوقى بها حال الانحطاط وهي  
محدوبة من تكبيرات العيد باجماع الصحابة فاذا جاز واحدة منها في غير محض القيام من غير عذر جاز اذا  
الباقى مع قيام العذر بالاولى حلبي عن الجوز (قوله ولا يعود الى القيام) اراد انه لا يأتي بالقنوت بعد الرفع  
فاطلاق اللازم واراد الملزوم فيكون عدم العود الى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع ولا يقال ان العود  
الى القيام حاصل ولا بد لانه قول هذا في اصطلاحهم قومة لا قيام اه حلبي (قوله في الاصح) اي من الروايتين  
عن الامام الثانية انه يعود وقفت ويعد الركوع وان تذكره بعد الرفع من الركوع لا يعيده اتفاقا بخلاف  
ما اذا تذكر القراءة فيهما فانه يعود اليها ابو السعود عن الجوز (قوله لان فيه رفض الفرض للواجب) يعني  
وهو مبطل للصلاة على قول وموجب للاسائة على قول آخر والحق الثاني كإبائي في سجود السهو اه  
(قوله لكون ركوعه بعد قراءة نامة) اشار به الى الفرق بين هذا وبين تركه الفاتحة والسورة حيث يعود وينقض  
ركوعه لان نقض الركوع في مسئلة القراءة لا يكمله لانه يتكامل بقراءة الفاتحة والسورة لكونه لا يعتبر  
بدون القراءة اصلا وفي مسئلة القنوت ليس نقضه لا يكمله لانه لا قنوت في سائر الصلوات والركوع معتبر بدونه  
فلو نقض لكان نقض الفرض للواجب وعادة الركوع لا تفسد ايضا فلو ادركه رجل في الركوع الثاني كان  
مدركا لتلك الركعة كذا في الجوز وهذا يقتضي ان الركوع الاول معتبر لم يركع الثاني اما اذا ركع الثاني كان  
هو المعتبر ووجهه والله اعلم ان يقع الترتيب بين القنوت والركوع اه حلبي وهذا فهم منه ان قول صاحب  
الجوز فلو ادركه رجل في الركوع الخ راجع الى القنوت وهو الظاهر وفهم ابو السعود انه مرتبط بمسئلة القراءة  
فقال ولو عاين لاجل القراءة فقرأ ولم يعد بطول ركوعه وادركه رجل في الركوع الثاني كان مدركا لتلك الركعة  
(قوله قنت) صادق بثلاث صور ما اذا قنت في الركوع وما اذا قنت بعد الرفع من الركوع ولم يركع وما اذا  
قنت بعد الرفع من الركوع ثم ركع وقوله ولا تحت صورة واحدة وقوله لزوانه عن محله يصلح تعديلا للصور  
الاربع اما في الاولين فظاهر واما في الثالثة فلان محله عقب القراءة وقد فصل بينه وبينها بالركوع الاول  
واما في الرابعة فلان عدم الاتيان به يستلزم عدم الاتيان به في محله اه حلبي (قوله قطعه وتابعه) قال  
المصنف في شرحه لان القنوت ليس بموقت ولا متدرجين حيث قرأ بعض دعاء القنوت اثنى بالواجب  
(قوله ولولم يقرأ شيئا) بان سكت عدا اوسهوا حتى ركع الامام وقوله تركه يقتضي ان مشاركة المقتدى امامه  
في جزء من اركان واجب الاول يمكن واجبا بل كان سنة لما ترك القنوت وهو واجب لاجله وليست المتابعة  
في اركان فرضا لما صرحوا به من انه اذا ركع بعد ما رفع امام رأسه من الركوع ويعتد بركوعه وانما يتبعه  
في الركوع لانه لم يصره بما لا يدركه فيه اذا قرأ القنوت اه حلبي ومقتضى الوجوب في كل التصدير كما قيل  
في التشهد بدل قياس ما تقدم ان يقدم الاتيان بالقنوت لانه يفوت لا الى بدل (قوله بخلاف التشهد) فانه يفته  
وتتابع اما في القيام في الاول او السلام في الثاني والتعميم اولى سن قصره على الثاني كما فعله صاحب  
الدرر والعلل في ذلك انه لو ترك التشهد فمات الى خلاف بخلاف ما لو فاتته فان القيام اطوله مستدركا في السلام  
ايضا لا يفوته لانيانه به بعد حلبي بزيادة (قوله لان الخاتمة الخ) لتعليل قوله ولولم يقرأ منه شيئا تركه ان خاف  
فوت الركوع كما نفيد عبارة الدرر وهو يقتضي ان المشاركة فرض ويدل له عبارة الدرر حيث قال لان ترك  
المتابعة بفساد الصلاة دون ترك القنوت بخلاف التشهد يعني اذا سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع  
التشهد ولا يتابعه في السلام اذ لا يلزم ههنا من تركه فساد الصلاة وهذا التعليل غير صحيح لما تقدم من  
تصريحهم بصحة صلاة من ركع بعد ما رفع الامام رأسه من الركوع بل الصواب في تعليل مسئلة التشهد  
ان اكمال التشهد واجب ومشاركة الامام في السلام سنة والواجب اولى من السنة (قوله لافي غيرها)  
اي الخاتمة في غير الشرائط والاركان لا تفسد وهو راجع الى قوله بخلاف التشهد فان الخاتمة فيه  
غير مفسدة لكونه من غيرهما واقره التصدير في قوله لا غيرها لان العطف باو (قوله كرره مع ان يعود  
في الاصح) وفي قول لا يفت في الكل اصلا لان القنوت في الركعة الثانية والاولى بدعة وترك السنة اهل  
من الاتيان بالبدعة والاول اصح لان القنوت واجب وما تزد بين الواجب والبدعة يأتي به احتياط الجوز  
واما هذا القول مقرع على قول الناصحين (قوله بخلاف الشاك) اي فانه لم يتعين المحل عنده (قوله ورجح الحلبي

(ولا يعود الى القيام) في الاصح لان فيه رفض  
الفرض للواجب (فان عاد اليه وقت ولم يعد  
الركوع لم يفسد صلاته) (اي يكون ركوعه بعد قراءة  
نامة) (ويجهد السهو) (اي قنت او لا رواه عن محله  
ركع الامام قبل فراغ المقتدى) من القنوت  
(قطعه وتابعه) (اي لم يقرأ منه شيئا تركه لان الخاتمة  
فوت الركوع معه او انشأ ركع مفسدة لافي غيرها  
فيها ومن الاركان او انشأ ركع مفسدة لافي غيرها  
دليل (قنت في اول الوضوء) (اي في الثانية اولى فالتشه  
في الثانية) (اي لو كان في اول الوضوء) (اي في الثانية اولى فالتشه  
كرره مع ان يعود في الاصح ولا يسكت بركع الجوز  
قنت على انه موضع القنوت فلا يسكت بركع الجوز  
الشاك ورجح الحلبي

تكراره لهما) وجهه ما ذكره في البحر بقوله لانه اذا كان مع الشك في كونه في محله بعيدة ليقع في محله مع اليقين  
 بكونه في غير محله اولى ان يعيده كما لو فقد بعد الاولى ساهبا لا يعتبه ان يقع في الثانية اه (قوله واما بالسبوق)  
 اى في وتر رمضان بركة اورد كعتين (قوله فيقت مع امامه فقط) ولا يأتى به ناظرا لانه مأثور بان يقت  
 مع الامام فصار ذلك موضعا له فلواتى بالثاني كان ذلك تكرارا للقبول اه بجر (قوله ويصير مدركا الخ) فلا يأتى به  
 فيما يقتضى لانه يقتضى اول صلاته في الاقوال فلو اداه فيها اى الركعتين لكان مؤذيا له في غير موضعه (قوله  
 فيقت الامام في الجهرية) نقله في البحر عن شرح النقاية بالعز والى الغاية وكذا نقله الشريلا عن الغاية بل فقط  
 الجهر كما في البحر والذي في ابي السعود عن الشرح المذكور ان نزل بالمسلمين نازلة قنت الامام في صلاة الفجر  
 من المنابر من قول الطحاوى انما لا يقتت عندنا في صلاة الفجر في غير بلية اما اذا وقعت بلية فلا بأس ويدل  
 لذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت لليلة في صلاة الفجر فقط والذي يظهر لى ان قوله في البحر وان نزل بالمسلمين  
 نازلة قنت الامام في صلاة الجهر تحريف من النسخ وصوابه الفجر وظاهر تقييده بالامام كالجهر ان المؤتم  
 لا يبعه ويجوز رجال العلامة نوح بعد كلام قدمه فلى هذا لا يكون القنوت في صلاة الفجر عند وقوع الزوال  
 منسوخا بل يكون امرا مستمرا ثابتا يدل عليه قنوت من قنت من العجوبة بعده صلى الله عليه وسلم فيكون  
 المراد بالنسخ نسخ عموم الحكم لا نسخ نفس الحكم قال في المنقذ قال الطحاوى انما لا يقتت عندنا في صلاة الفجر  
 من غير بلية فان وقعت فتنة اوليلة فلا بأس به وقال بعض الفضلاء هو مذهبا لنا وعليه الجهر وراه وقال  
 الشافعي يقتت عند الزوال في الصلوات كلها ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قنت في الظهر والعشاء  
 على ما في مسلم وانه قنت في المغرب ايضا على ما في البخارى **و** ان ائمتنا حلوا ما روى من قنوته صلى الله  
 عليه وسلم في غير الفجر على النسخ لعدم ورود الواظية والتكرار الرادين في الفجر عنه صلى الله عليه وسلم اه  
 فهذا صريح في تخصيص القنوت للزوال بالفجر (قوله وقيل في السك) ظاهرا انه قيل به عندنا ونقله في البحر  
 عن جمهور اهل الحديث وفي ابي السعود عن حاشية العلامة نوح انه ليس مذهبا لنا (قوله يتبع فيها الامام)  
 اى يفعلها المؤتم ان فعلها الامام والا حاي (قوله قنوت) يناقشه ما ذكره الشريلا في نور الابصار  
 من انه لو ترك الامام القنوت يأتى به المؤتم ان امكنه مثا ركه الامام في الركوع والاتباعه (قوله وقه وداول) فيه  
 انهم ذكروا ان المؤتم اذا لم يتم التشهد وقام الامام يتم التشهد وتمكنه المتابعة في القيام لطوله فلم يقل هنا  
 انه يبعد لان القيام طويل فيمكنه ادراكه معه ولما ذالم يؤمر المؤتم بالعود ويسج للامام حتى يعلم السهو  
 فيعود قبل ان يستتم قائما (قوله وتكبير عيد) اى اذا لم يرد على المجتهد فيه بدليل مابعده وسمع التكبير من الامام  
 كما في التهر (قوله واربعة لا يتبع فيها) براد عليها القراءة (قوله زيادة تكبير عيد) اى على المجتهد فيه بدليل ما قبل  
 وهو ثمانية في كل ركعة كما يأتى في العيدين (قوله وجنارة) ذكره بعض شراح البخارى انه عليه السلام كبر خمسنا  
 ثم كبر اربعة آخر امره فلا يتبع في الزيادة عليها لكونها مندوحة (قوله وركن) الزيادة مصاطة عليه وقوله وقبام  
 اى زيادته كما اذا قام بعد القعدة الاخيرة (قوله مطلقا) فعلمها الامام اولاحاي (قوله والشنا) معارض بما ذكرنا  
 انه اذا دخل الامام في القراءة ولو لم يسهل لا يأتى به على المعتد لانه اذا كان محجورا عن القراءة وهي فرض فعنه  
 وهو سنة اولى اللهم الا ان يحمل على ما اذا وقف الامام ساكنا بعده او قرا التوجه (قوله وتكبير انتقال) مفرد  
 مضاف فيم كل تكبير له (قوله وتسبيح) لا يظهر في المؤتم اللهم الا ان يقال المراد التكبير اى يأتى بالتحميد  
 سواء اتى الامام بالتسبيح ام لا (قوله وتسبيح) اى في الركوع والسجود مادام الامام فيها (قوله وقرا تشهد)  
 اى وقد قعد اما اذا لم يقعد الاولى فله ان يتابعه على ما قدمه (قوله وسلام) اى اذا تكلم الامام او خرج من المصعد  
 اما اذا احدث عدا او تنه فانه لا يسلم لقصد الجيزة الاخير من صلاتهما (قوله وسن) مؤكدا فلا يجوز تركها  
 ولو صلى وحده بجر عن المحيط (قوله اربع قبل الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك اربعة قبل الظهر لم تنله  
 شفاعتى بجر (قوله واربع قبل الجمعة) اختلف هل قبلتها افضل ام بعدتها كما في القسماتى (قوله واربع  
 بعدها) وسوى بها في مكان يشك في صحة الجمعة آخر ظهر ادركت وقته ولم اصله بعد وقيل المختار ان يصلى اربعا  
 بهذه النية واربع بعد هاسته ويقرأ في الاولين فاتحة الكتاب وسورة كالتظهر فله الهنسي وتليده السابق  
 وقال العلامة المقدسى في نور الشريعة المختار ان يقرأ ما في الاربع فان وقعت الجمعة صححة انصرفت تلك

واما المسبوق فيقتت مع امامه فقط واه  
 مدر كابدرك الركوع الثالثة (ولا يقتت لعبد)  
 الانسار له فيقتت الامام في الجهرية وقيل  
 في السك (قائدة) خمسة يتبع فيها الامام قنوت  
 وقه وداول وتكبير عيد ورجلة تلاوة وسهو  
 واربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير عيد وجنارة وركن  
 وقبام خامسة وغاية تفعل مطلقا الرابع الجهرية  
 والشنا وتكبير انتقال وتسبيح (وسن مؤكدا)  
 تشهد وسلام وتكبير تشهد ركن (قبل الجمعة و) الرابع  
 (الرابع قبل الظهر) (بعدها) بتسليمية

الصلاة الى ما عليه من القضاء ان كان عليه والا كانت نافله ذرمت في وقال ابو يوسف يعلى بعد الجمعة ستاسنة  
وهل يبدأ بالاربع او الاثنين المحول عليه الاول وقال بعضهم الافضل ان يصلى مرة اربعاً ومرة ستاً عابراً  
قولهما وقوله افاده القهستاني (قوله لم تنب) لان السنة وودت اربعاً والمشقة التي تحصل في الاربع اكثر من  
المشقة الحاصلة في ركعتين ركعتين (قوله لوند رها الخ) اى الاربع مطلقاً لا بخصوص كونها سنة ظهر  
اوجعها كما يغاد من اطلاق عبارة الجرجيلى قوله وطول القيام الخ حلي وظاهر هذا انه لا يوجب مطلقاً  
سواء عينه بتسليمة واحدة او اطلق في الثاني نظر واما القيام فان نص عليه فلا بد منه والافقيه خلاف ذكره  
في التمهيد اى بالسعود (قوله وبعبكس يخرج) اى لوند اربعاً بتسليمتين فاداهما واحدة وهو يعين ان النذر  
في الاولى بتسليمة واحدة (قوله وركعتان قبل الصبح) القول بسنيتهم هو المنقول في اكثر الكتب وقد كثر  
احكاماً تدل على وجوبها كما بأتى ذكره في الشرح والسنة فيها ان يقرأ بالكافرون والصدية ولا يطيل فيها  
القيام وفي القسم الثاني بالمشرح والغليل لدفع كيد العدو وتجرب وكذا ذكره العارف السنوسى في مجرباته وبأتى  
بهمسا اول الوقت وفي بيته والا فلي باب المسجد او في الشترى ان كان الامام في الصلوة وبالعكس ان كان  
يرجو اذ لا الامام وان كان المسجد واحداً بأتى بها في ناحية المسجد ولا يصليهما متخاطلاً للصف مخالفاً للجماعة  
فانه يكره اشد الكراهة ولوند كفى الفرض انه لم يصل ركعتي الفجر لم يقطع واذ لم يسع الوقت الا للوتر والفرض  
اى به وتره كما هو لولى السنة مرتين فالسنة اخرهما لانها اقرب الى المكتوبة والسنة ما يودى متصلاً  
بالمكتوبة وهو مبنى على ان الافضل ايلؤها للفرض وقيل تقديمها اول الوقت وبه جزم في الخلاصة وعليه  
فينبغي كون السنة اولاهما (قوله لجبر النقصان) لان العبد وان جلت رتبته لا يخلو عن تقصير حتى ان احداً  
لو قدر ان يصلى الفرض من غير تقصير لا يلام على تركه السنن اهل قال السروجى وفيه نظر فان صلاته عليه السلام  
في غاية السكال ولا نقص فيها وقد واطب على هذه السنن فغن نأتى بها تأسيابه عليه السلام من غير انظر الى معنى  
الجبر فان حصل بها الجبر اضافة فهو من فضله العميم وقد اكد بعض السنن وامر به ولو كان ذلك لمعنى الجبر  
لاستوت السنن كلها اذ ليس بعض الفرائض اولى بدخول النقص فيها وقيل النوافل كلها جوايز لما فات العبد  
من المكتوبات لما ورد ان العبد يحاسب على الصلوات فان كان تركها شيئاً قال انظروا الى عبدى هل تجدون  
له نافلة فان وجدت قلت الفرائض منها شئى مختصراً عن الغاية (قوله لقطع طمع الشيطان) فانه يقول  
انه لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض (قوله ويستحب اربع) لم تكن هذه وما بعدها من الروائب  
لانها لم تذكر في حديث عائشة ولم يوجب الشارع صلى الله عليه وسلم عليها (قوله وقيل العشاء) لان العشاء  
نظير الظهور في انه يجوز التطوع قبلها وما بعدها كذا في البدائع ولم يتقوا الاستحباباً واحداً يشايخصه وفي القهستاني  
الاربع قبل العصر افضل من التي قبل العشاء (قوله بتسليمة) ظاهراً في التمهيد عن القتيح انه بالخيار بين ان يؤدئها  
بعد العشاء بتسليمة او تسليمتين فاذا اختار اداها بتسليمتين فلا مانع من تعيين السنة في الشفع الاول والمندوبة  
في الثاني ذكره ابو السعود عن البعض (قوله وان شاء ركعتين) الظاهر انه راجع الى السكال فان صاحب الجبر  
صرح بالتحجير في الاولى والثالثة وقال في امداد الفتاح يستحب ان يصلى قبل العشاء اربعاً وقيل ركعتين  
وبعدهما ركعتين وقيل اربعاً حلي وفيه انه اذا اقتصر على الركعتين بعد العشاء لم يأت بالاستحباب وكذا يقال  
في قوله وكذا بعد الظهر على ما فهمه الا ان يكون هذا جبراً على غير مختار السكال من ان المستحب غير المؤكدات  
فتأمل (قوله وكذا بعد الظهر) فانه يستحب الايمان باربع لما ذكر من الحديث (قوله حرمة الله على  
الزار) فلا بد خلاصاً لاصلا وذو به تكفر عنه وتبعاله يرضى الله تعالى عنه خصاهم فيها ويحتمل ان عدم دخوله بسبب  
توقيفه لا لا يترتب عليه عقاب والمراد حرمة التأييد او حرمة الاحساس مدة الإقامة فيها وهذا ليسا خاصين به  
(قوله من الاولين) جمع اواب الرجاء الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله والاى اول ادم) اى على العمل  
لانه اذا فوها اداها اى غالباً وانما قلنا ذلك لانه لا يلزم اداء السكال بالنية والابل بالشروع في الاشفاق (قوله  
واشق) اى على النفس لطوله (قوله وهل تحسب المؤكدة) اى في الاربع بعد الظهر وبعد العشاء والسنة  
بعد المغرب يجز (قوله اختار السكال نم) اى في الحكمين وهو الاحتساب وكونها بتسليمة واحدة (قوله وحرر  
اباحة ركعتين الخ) فانه قال وانكرها كثير من الساف واهحابنا وما لا ثم قال بعد الاستدلال اهم والثبات

او بتسليمتين لم تنب عن السنة ولا الخذرها لا يخرج  
عنه بتسليمتين وبعبكس يخرج (وركتان قبل  
الصبح وورد الطهر والمغرب والعشاء) ثم عرفت  
العبدية بطول نقصان والقيامة لقطع طمع الشيطان  
(وتستحب اربع قبل العصر وقيل الظهر والحديث  
بتسليمة وان شاء ركعتين وكذا بعد الاربع  
لأنه ندى من حافظ على اربع قبل الظهر والمغرب) ليكتب  
حرمة الله على الزار (وتستحب اربع قبل الظهر والمغرب) ليكتب  
من الاولين (وتستحب اربع قبل الظهر والمغرب) ليكتب  
ايوم واتق وهل تحسب المؤكدة من المستحب  
ويؤدى السكال بتسليمة اختار السكال نم وورد  
اباحة ركعتين خفيفتين قبل المغرب واقر في الجبر  
والمنصب

بعد هذا في المندوبة اما ثبتت الكراهة فلا الان يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدمنا  
عن القنينة استثناء القليل والركعتان لا ترزدا على ان قيل اذا تجوز فیهما اه حلی (قوله والسنة) ذكرها ليرجع  
الصغير الى اقرب مذكور (قوله آكد) في نسخة بالف سوداء والف حمراء ولا داعي له لان التهمة الثانية تسجل  
الفاوئما كانت آكد كما في مسلم ركعتي الفجر خبر من الدنيا وما فيها وروى الامام احمد وابوداود عن ابي هريرة  
لا تدعوا ركعتي الفجر وان طردتكم الخليل ولم يتركهما صلى الله عليه وسلم في سفر ولا حضر ولا حصه ولا سقم  
ولو وقع الخلاف فيما بالوجوب ولم يقع في غيرها (قوله في الاصح) وقيل الكل سواء وقيل بعدها سنة المغرب  
ثم اني بعد الظاهر ثم اني بعد العشاء ثم اني قبل الظهر حلي عن الهندية (قوله لم تله شفاعتي) لعله للتغير  
عن المثل او شفاعته الخاصة بزيادة الدرجات واصا الشفاعة العظمى فعامة لسلك المخلوقات (قوله اتصافا) اما  
الناقل بالوجوب فبناؤه هذه الاحكام ظاهر واما الناقل بالسنة فقال بهامر اعادة القول بالوجوب ولا كدتها  
(قوله على الاصح) نقله المصنف عن الحامية ومقابله جوازها قاعدة ولومن غير عذر وذكر الاتفاق معارض  
بقوله على الاصح وليس التصحيح راجعا الى الاتفاق لعدم ذكره في المنع اللهم الا ان يقال ان الاتفاق راجع  
الى الركوب ونقل الشربة الى في شرح نور الايضاح ان الاصح جوازها من قعود (قوله فله تركها لحاجة  
الناس الى فتواه) وهل القاضي وطالب العلم كذلك الظاهر نعم لا سيما اذا كان مدرسا لعله المذكورة (قوله ويجزى  
الكفر على منكرها) لا قول بوجودها وانكار الواجب وان لم يقتض الكفر لكنه يجزى منه ذلك اقرب من الفرض  
حلي وفي ابى السعود فتخلص ان في التكفير بجعود اصل كل من الوتر وسنة الفجر اختلافا فان قلت كيف لا يكفر  
بجعود الوتر مع انعقاد الاجماع على مشروعيته قلت قال الزبلي انما لا يكفر باجده لانه ثبت بخبر الواحد  
فلا يعرى عن شبهة اه وفيه ان انكار الجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة ككفر ولم يفصلوا بين ما ثبت بخبر  
الواحد وغيره قال القاضي في الجوهرة

ومن المعلوم ضرورة بجحد من ديننا يقتل كفر اليس حد

ولعلمنا طريفة الاشاعة والماتريدي يفصلون بما قاله الزبلي قلت هو كذلك كما نص عليه في الدرر وغيرها  
(قوله وتقضى) اي الى قبيل الزوال وقوله مع تنازعه قوله تقضى وفاتت فلا تقضى الامعة حيث فاتت وقتها  
اما اذا فاتت وحدها لا تقضى ولا تقضى قبل الطلوع ولا عند الزوال على الصحيح اه حلي (قوله تجزى) مقتضى  
كلامه انه راجع الى المسئلتين وليس كذلك فان المسئلة الاولى مسئلة الخلاصة كما صرح به في المنع والجر والنهر  
واما الذي في التجزى فيها فالاجزاء اه حلي (قوله لان السنة) تعليل للمسئلة الثانية واما الاولى فعدم  
الاجزاء فيها فصرح على القول بوجودها والصحيح خلافه ولذا قال في النهر وتر جميع التجزى في المسئلتين اوجه  
وهو الاجزاء في الاولى وعندمه في الثانية فالخاصل ان عدم الاجزاء في مسئلة المتن غير الاوجه لتفرده على  
القول بوجودها وهو ضعيف وان قول الشرح تجزى غير صحيح بالنسبة اليها وارجاعه الى الثانية فقط بعيد  
لان قوله لان السنة تعليل لمسئلة الشرح التي زادهما اه حلي وفيها نصيحان والمقتضى به الاجزاء ابو السعود  
وقول الحلي لتفرده على القول بوجودها اي اوعى القول باشتراط التعيين في السق وصححه غير واحد (قوله  
وتكره الزيادة على اربع) باتفاق الروايات لانه لم يرو انه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولو لا الكراهة لزد  
تعلما للجر او هذا يفيد انها تحريمية ابو السعود عن التهر (قوله وعلى ثمان ليل) لعله فيه كسابعه كالكرهية  
وقول الشرح لانه لم يرد تعليل لانه عن قال الزبلي هذا مذهب الامام ما عندهما فلا يزيد بالليل على تسليمة  
واحدة واصل ثمان ثمان في مكنته الياء للتخفيف فالتثنية ساكنة الياء والتنوين خذفت الياء والحاصل ان ياء ثمان  
تسقط مع التنوين عند الرفع والجر ونثبت عند النصب لانه ليس بجمع فجرى مجرى جوار وما جاء في الشعر  
غير منصرف فهو على توهم انه جمع حوى عن الصحاح وهي معربة اعراب فاض وقد يلزمها حذف الياء فمغرب  
بحركات ظاهرة على التنوين نحو هذه ثمان وممرت ثمان ورايت ثمان ابو السعود وقال بعضهم لا تكره الزيادة  
على ثمان وصحيح (قوله وقيل وبه بقي) قاله صاحب المعراج ورده العلامة قاسم بما استدله المشايخ للامام  
من ان الاربع ترجحت لكونها اكثر مشقة على النفس وقد قال عليه الصلاة والسلام انما اجر لعل على قدر نصيبك  
والخلاف في غير التراويح والسنة المؤكدة (تبيين) صلاة الليل افضل من صلاة النهار لقوله تعالى تصليهم

(و) السنة (آكد) سنة الفجر (اتصافا)  
ثم الاربع قبل الظهر في الاصح (قوله)  
تركها لم تله شفاعتي ثم الكل سواء (قوله)  
بوجوبها فلا تجوز صلاحها قاعدة ولا يجوز تركها  
اتصافا (بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها)  
لعل امر رجعا في الفتاوى بخلاف باقي السنة  
فله تركها لحاجة الناس الى فتواه (بجواز)  
على منكرها وتقضى اذا فاتت معه (بجواز)  
الباقى (ولو صلى ركعتين طالع) (لا تجزى به عن)  
ان العجز بطالع فاذا هو طالع (لا تجزى به عن)  
فوقع ركعتان بعد طلوعه (تجزي لان السنة)  
ركعتيها على الاصح (تجزي لان السنة)  
ما وطب عليه الرسول بغيره وعلى ثمان ليل  
الزيادة على اربع في نفل النهار وعلى اربع  
تسليمة (لانه لم يرد والا فضل قبل وبه بقي)  
تسليمة وقال في الليل اثنتي عشرة صلاة (لا تجزى به عن)  
ولا يصح على الذي صلى الله عليه وسلم  
في الصلاة الاولى في الاربع قبل الظهر والجمعة  
وبعدها (ولا يصح على الذي صلى الله عليه وسلم)  
لا كذا قال الشنقي (ولا يستفتح اذا قام الى  
الثالثة منها)



عن المضاجع ثم قال تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من قرة أعين وقال عليه الصلاة والسلام من اطال قيام الليل خفف الله عنه يوم القيامة ابو السعود عن الشرنبلالية (قوله لانها التأكد) علة للاحكام الثلاثة (قوله ولونذرا) لانه نقل عرض عليه الاقراض والوجوب (قوله وصححه في الفتنة) قال في المنح ولا يخفى ما فيه والظاهر الاول ومن ثم عولنا عليه وحكيما في الفتنة بقبول والله تعالى اعلم (قوله وكثرة الركوع والسجود الخ) لقوله عليه السلام عليك بكثرة السجود واعني على نفسك بكثرة السجود وقوله عليه السلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولان السجود غاية التواضع والعبودية (قوله ورجعه في البحر) حيث قال والذي ظهر للعبد الضعيف ان كثرة الركعات افضل من طول القيام لان القيام انما مخرج وسيلة الى الركوع والسجود كما صرحوا به في صلاة المريض من انه لو قدر على القيام ولم يقدر على الركوع والسجود سقط عنه فليطعم مع قدرته عليه لعزه مما هو المقصود ولان القراءة ركن زائد كما صرحوا به مع الاختلاف في اصل ركنيتها بخلاف الركوع والسجود فاجعوا على ركنيتها واصلتها كما قد يمنع تخلف القيام عن القراءة في الفرض فيما زاد على ركعتين فترجع هذا القول بما ذكرنا بعد تعارض الدلائل المتقدمة اه حلي (قوله من ثلاثة اوجه) الاول ان القيام وان كان وسيلة الا ان افضلية طوله انما كانت لكثرة القراءة فيه وهي وان بلغت كل القراءة ان تقع فرضا بخلاف التسبيحات فانها وان كثرت لا تزيد على السنية الثانية ان كون القراءة ركزا زائدا عما لا اثر له في الفضيلة الثالثة ان يكون القيام يتخفف عن القراءة في الفرض ليس بالكلام فيه اذ موضوع المسئلة في النقل وفي كماله يجب القراءة اه حلي (قوله ان هذا قول محمد) اي المذكور في المصنف وقال ابو يوسف ان كان له ورد بالدليل فكثرة السجود والافطول القيام نهر (قوله وصححه في البدائع) من كلام الشرح وليس في النهر (قوله بفسخ) الباء بمعنى في ونسخة مفردة مضاف الى باء المتكلم والمجتبي بدل من نسخي اه حلي (قوله معزنا لمحمد) هو معنى هكذا (قوله فتنبه) اشار به الى ان قول الامام يقدم على قول محمد (قوله وهل طول الخ) البحث لصاحب النهر والذي يظهر ان كثرة ركوعه وسجوده افضل لان افضلية القيام انما كانت باعتبار القراءة ولا قراءة له كذا رأيت في بعض الهوامش اه حلي (قوله تحية رب المسجد) افا بذلك ان قولهم تحية المسجد على حذف مضاف لان المقصود منها التقرب الى الله تعالى الى المسجد لان الانسان اذا دخل بيت الملك فاما يحكي الملك لانيته وهي سنة في غير وقت كراهة (قوله واداء الفرض الخ) ولو نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره انه يصح عندهما وعند محمد لا يكون داخلا في الصلاة (قوله او غيره) كالسنة درر (قوله وكذا دخوله بنية فرض) ولومنفردا او اما ما في وصلا ما ان دخله غيرناو فانه لا يكون اتباعها ولو صلى الفرض فيوم بها وعلى هذا فتكون هذه العبارة مقيدة لقولهم واداء الفرض ينوب عنها اي ان دخل المسجد بنية الاداء اه حلي وهذا غير الظاهر من عبارة المصنف بل الظاهر ان الاداء ينوب عنها وان لم يدخل بنية الاداء الا انه انما اعاده لقوله اواقتدأ فانه اعم لشمله من دخل للاقتدأ بالمثل كالتراخي اه ولا تسقط بالطواف ويقدم عليه ابو السعود (قوله وتكفيه لكل يوم) تكرر فيه الدخول وظاهر اطلاقه انه مخير بين ان يؤدى المرات او آخرها (قوله ولا تسقط بالجلوس) لانها تعظيم المسجد وحرمة فتي اي وقت صلاحها حصل المقصود من ذلك والافضل ان يصلي كلما دخل المسجد بجر (قوله او غيره) كخوف وازدحام (قوله كلمات التسبيح الاربعة) هي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ابو السعود واضيف الى التسبيح من اضافة الكل الى جزئه (قوله ولو تكلم بين السنة والفرض) اعم من القبلية والبعدية (قوله وقيل تسقط) فتعذر بجر (قوله وكذا كل عمل ينافي الصريحة) كالكل وشرب وبيع (قوله اعادها) يحتمل انه جمع بين القولين فعمل القول بالسقوط على العمل الكثير والقول بعدمه على القليل والفارق العرف وجعله العلامة ابو السعود مبنيا على القول الضعيف الذي هو السقوط (قوله ان خاف ذهاب حلاوته) ظاهره وان لم تنقه نفسه (قوله ثم سنن) يظهر في البعدية وهل القبلية كذلك يحور (قوله الا اذا خاف فوت الوقت) اي فانه ياتي بالسنة ثم يتناول الطعام بجر (قوله ولا اخرها الاخر الوقت) اللام بمعنى الى وكان الاولى التعبير بها وانظر ما لو اخر قبلية الظاهر بلا عذر واداءها بعده (قوله وقيل لا) ظاهر حكايته بقبول الاول هو المأذون وهو الذي يقتضيه ما في المحيط ويؤيد القيل ما في البحر عن الخلاصة ان سنة الغيم تختص بثلاثة اشياء منها انه ياتي بها اول الوقت (قوله نذر

لانها تأكد ما اشبهت الفريضة (وفي البدائي من ذوات الاربع يصلي) على النبي صلى الله عليه وسلم ويستغنى ويعود ولونذرا لان كل عليه صلاة (وقيل لا) ياتي في الكل وصححه شفع صلاة (وكثرة الركوع والسجود احب من في القبة) وكذا المجتبي ورجعه في البحر طول القيام) كافي المجتبي وثلاثة اوجه ونقل عن لكن نظريه في النهر من مذهب الامام اما ان هذا قول مجتدون مذهب السني انما قلت المراجيع والقيام وصححه في البدائع فتنبه افضلية القيام المجتبي من المصنف كالنصاري وهذا رأيت في نسخة في افضل ركعتان وهل طول قيام الاخرس افضل ركعتان وهل طول قيام الرب (المسجد وهي بنية لم اره) وبين تحية) او غيره وكذا دخوله بنية واداء الفرض) او غيره (بلاية) وتكفيه فوض اواقتدأه (ينوب عنها) بلاية) وتكفيه لكل يوم مرة) ولا تسقط بالجلوس عندنا بجر قلت وفي الضميمة عن الثور من لم يتمكن منها تحدث او غيره يقول ندبا كلمات التسبيح الاربعة اربعا (ولو تكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص نواحيها) وقيل تسقط (ولذا قيل على ياتي التعريرة على الاصح) فتية وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع او شرب بطعام اعادها بقلعة او شربة لا يبطل ولو جبي بطعام ان خاف ذهاب حلاوته او بضعها تاو له ثم نسي الا اذا خاف فوت الوقت ولو اخرها الاخر الوقت لا تكون سنة وقيل تكون (فروع) الاسفار بسنة الغيم افضل وقيل لا نذر السنن والى بالذود فهو السنة وقيل لا

السنن في التبر ولو نذر السنن واتى بالمتدبر وفهم السنة وقال تاج الدين والده صاحب المحيط لا يكون آتيا بها لانه  
 لما التزمها صارت اخرى فلا يتوجب مناب السنة وروح في عقد الفرائد الاول بان النذر لا يجزئهما عن كونها سنة  
 الا ترى ان من شرع في سنة الظهر ثم قطعها ثم اداها كانت سنة وزادت وصف الوجوب بالقطع (قوله اولاد  
 النواهل ينذرهما) لئلا نواب الواجب ولانه لا يعد عن الزيادة وقبل لانه يجد بالنذر نقلا في العادة وسأمة نفس  
 وقال بعض الاكابر الشيطان يحسن للانسان العبادات حتى ينذرهما ثم يوسوس له فلا يفعلها (قوله والا كفر)  
 اي ان كان مستخفا كما في المنع وان ساقه تعديلا حيث قال كفر لانه استخفاف وانما حوّلنا عبارة لان انكار السنن  
 لا يستلزم الكفر كما نفيد عبارة ويؤيد ما قلناه ما ذكر السكّال من ان عدم الاكفار لازم السنة والواجب اه  
 جاز (قوله والاصح افضلية ما كان اخشى) بان لا يكون فيه شغل من زينة وارتفاع اصوات وقوله واخلص  
 بان يكون بعد من الزيادة والسعة فلا يختص بالفضيلة بمحل منها على الخصوص (قوله بعد الوضوء) مثله  
 الغسل شرب لابي (قوله وتندب اربع) هو المعتقد وقبل لا تدب ومن غمراها انها تقوم مقام صلاة الليل وفورث  
 الفنى والبركة في الرزق ويؤدي بها صدقات مفصل الانسان المأمور بها في حديث كل سلامي من الناس عليه  
 صدقة والمستحب ان يقرأ في الاولى والشمس وضحاها وفي الثانية والضحى كما ورد في الحديث وهي غير صلاة  
 الاشراف وهي ركعتان كما ورد في بعض الآثار (قوله من بعد الطلوع) حيث تحمل النافلة (قوله ووقتها المختار)  
 اي الافضل (قوله اقلها ركعتان) لورود الاحاديث بان من صلاها ركعتين لم يكسب من الغافلين (قوله  
 واكثرها اثنا عشر) ومن صلاها كذلك بنى له بيت في الجنة (قوله ووسطها ثمان) ومن صلاها كذلك كتبه  
 الله من الغافلين ومن صلاها اربعا كتب من العبادين ومن صلاها ستا كفي ذلك اليوم كذا ورد به الاحاديث  
 والظاهر اعتماد ما في النية لنص الحديث عليه (قوله كما في الذخائر الاشرفية) كتاب لابن الشحنة (قوله لثبوت  
 بفعله وقوله عليه السلام) وما ثبت بهما اولي مما ثبت باحدهما (قوله واما اكثرها فبقوله فقط) قلت قد ورد  
 عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها اثنتي عشرة ركعة لكن حديث الثمانية اصح (قوله وهذا) اي كونه  
 الثمانية افضل (قوله فكما زاد افضل) اي والزيادة نافلة (قوله كما افاده ابن حجر في شرح البخاري) قال سيدي  
 محمد الزرقاني في شرح المواهب مانصه مع لفظ المتن نقل الترمذي عن احمد ان اصح شيء اي حديث ورد  
 في الباب اي باب صلاة الضحى حديث ام هانئ وهو كما قال لانه متفق عليه ولهذا قال النووي في الروضة  
 افضلها ثمان ركعة حديثه واكثرها اثنا عشر عملا بحديث انس ففرق بين الاكثر والافضل قاله الحافظ ابن حجر  
 ولا يتصور ذلك الا فحين صلى الاثنتي عشرة ركعة بتسليمة واحدة فانها اتفق فقلنا ما عذم من يقول ان اكثر سنة  
 الضحى ثمان ركعات فاما من فصل فانه يكون صلى الضحى وما زاد على الثمان يكون له نفلا مطلقا فيكون صلاة  
 اثنتي عشرة في حقه افضل من ثمان لكونه اثنى بالافضل وزاد ثم قال وذهب آخرون الى ان افضلها بالربع ركعات  
 حكاه الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى عن جماعة من ائمة الحديث لكثرة الاحاديث الواردة في ذلك الحديث  
 عائشة المذكور وحديث الترمذي عن ابي الدرداء وابي ذر مرفوعا عن الله تعالى ابن آدم اركع لي اربع ركعات  
 من اول النهار كما كملت آخره وحديث نعيم بن عمار عند النسائي وابي امامة وعبد الله بن عمر والواس بن سمعان  
 عند الطبري وحديث ابي موسى رفعه عن علي رضي الله عنه في الحديث بينا في الجنة اه ولعل القول بالزيادة التي  
 في كلام ابن حجر لا يوافق مذهبا لان الزيادة على اربع في نفل النهار مكرهة (قوله ركعتا السفر) لا يلزم ان يكونا  
 في المنزل فقد جاء ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في المسجد وكذا صلاة القدوم (قوله وصلاة الليل)  
 حثت السنة الشريفة عليه ما كثيرا وافادت ان لقاعها ابر اعطيا فيها ما في صحيح مسلم مرفوعا افضل الصيام  
 بعد رمضان شهر الله المحرم وافضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبراني مرفوعا لا تدع عن صلاة الليل  
 ولو حلب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهو يفيد ان هذه السنة تحصل بالنفل بعد صلاة العشاء  
 قبل النوم وقد تردد السكّال في صلاة الليل اهي سنة في حقنا ام تطوع بجزءه او السجود (قوله ولوجهه  
 ان لا) اعلم من كونه جعل ثلثيه فوما وثلثه صلاة ومن كونه جعل ثلثا للثلاثين وثلثا للثلاثين وثلثا للصلاة وقوله  
 فالوسط افضل لانه جوف الليل واقرّب الشروع اقله الحركات فيه (قوله والنصف من شعبان) عطف على  
 ليلتي بتقدير مضاف اي واحياء ليلة النصف من شعبان افضليتها (قوله والاول) اي والعشر الاول من

اراد ان يقول ينذرهما ثم يعليها وقبل لا تترك  
 السنن ان رآها حقا ثم والا تترك والافضل  
 في النفل غير التراويح المنزل الاخوف فغفل عنها  
 والاصح افضلية ما كان اخشى  
 (ركعتان بعد الوضوء) يعني قبل  
 (وتندب ركعتان بعد الوضوء) يعني قبل  
 الخفاف كما في التبر لابي (قوله من بعد  
 الطلوع) (اربع فصاعدا في الضحى) من بعد  
 نذب (اربع فصاعدا في الضحى) من بعد  
 وفي النية اقلها ركعتان  
 ووسطها ثمان وهو افضلها  
 الاشرفية اثنتي عشرة ركعة وقوله وهذا  
 والسلام واما اكثرها فبقوله فقط وهذا  
 الاكثر بسلام واحد اما لو فصل في شرح البخاري  
 افضل كما افاده ابن حجر في شرح البخاري  
 ومن المندوبات ركعتا السفر واقدام ثمان  
 وصلاة الليل واولها على ما في الجوهر واما  
 قالوا خير افضل واحياء ليلة العيدين والنصف  
 من شعبان والعشر الاخير من رمضان والاول

وتكون بكل عبادة نعم الليل او اكثر ومنها  
تسبحة وفضلها عظيم واربع صلاة التسبيح ثلاثمائة  
وقبل ركعتان وفي الحاشي واربع صلاة الحسنة  
بسلام واحد وبسبحة في الخزان (تفرض  
القرعة) عملا (في ركعة في الفرض)

في الحجة اه حلي وبكره الاجتماع على اخيه ليله من هذه الليالي في المساجد قال في الحاشي القدسي ولا يصلي  
تطوع بجماعة وما روى من الصلوات في الاوقات الشريفة تنصلي فرادى ومن هذا يعلم كراهة الاجتماع على صلاة  
الغائب التي تفعل في رجب اول ليله جمعة منه وانما بدعة وما يحتمل اهل الروم من نذرهما التخرج عن الفضل  
والكرامة فباطل اه يجوز عن الحلي (قوله وتكون بكل عبادة الخ) ظاهر ما في البصر كما قاله ابو السعد ودان الفضل  
فحصل بمجرد الالتفات وروى عن ابن عباس ان من صلى العشاء في جماعة ومن ينه ان يصلي الصبح في جماعة قال  
ثواب الاحياء (قوله ومن ركعتا الاستغارة) اي طاب الخيرة من الله تعالى وهي ما قاله جابر رضي الله تعالى عنه  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستغارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذ هم  
احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرتك بقدرتك وهما آيتان  
من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي  
في ديني ومعاشي وعاقبة امري اوقال عاجل امري وآجله فاقدري لي ويسرني ثم ياربي في فيه وان كنت تعلم  
ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة امري اوقال عاجل امري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه  
واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسمي حاجته اي بدل قوله الامر وينبغي ان يجمع بين الروايتين فيقول  
وعاقبة امري وعاجله وآجله والاستغارة في الحج والجهاد وجميع ابواب الخير تجعل على تعيين الوقت لئلا يفتن  
الفعل واذا استغاث بمضي لما ينشر له صدره اه حلي عن امداد الفتاح وبشرط ان يقوض الامر لله تعالى  
وان لا يكون اليه ميل الى احد الطرفين ونذب قراءة الكافرين في الاولى والاخلاص في الثانية او يركب يخلق  
ما يشاء الى ملعون في الاولى وفي الثانية وما كان المؤمن ولا مؤمنة الى قوله مبينا وفي البخاري فليست ضرر به سبعا  
وقوله فاقدري عليه الاصيلي بالكسر وبه وبالضم غيره ومعناه اقض لي به وحيثه ابو السعد (قوله واربع  
صلوات التسبيح) ذكر صفته في الملتقط بقوله تكبر ويقرأ الشاه ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر  
خمس عشرة مرة ثم يعوذ ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يقول هذه الكلمات عشرة وعشرون وفي الركوع عشرا  
وفي القيام عشرا وفي كل سجدة عشرا وفي السجدة عشرا وفي السجدة عشرا وفي السجدة عشرا وفي السجدة عشرا  
هل تعلم لهذه الصلاة سورة قال نعم ألهاكم التكاثر والعصر وقيل يا ايها السكافرون وقيل هو الله احد قال المعلى  
ويصلي ما قبل الظهر هندية عن المضمرات وفي البحر انه يجعل الخمسة عشر في آخر الركعة والعشرة في جلسة  
الاستراحة او قبل العود والظاهر جواز الامر بن لورود الاحاديث بكل وفي رواية بزيادة ولا حول ولا قوة الا  
بالله المعلى العظيم ذكرها البخاري (قوله وفضلها عظيم) لقوله صلى الله عليه وسلم لعمة العباس يا عمة الاعطيك  
الا اخذك اذا انت فعلت ذلك غفر الله ذنبك اوله وآخرة قديمه وحديثه خطاه وعمده صغيره وكبيره سره  
وعلايته ثم قال ان استطعت ان تصلي في كل يوم مرة فافعل فان لم تستطع في كل جمعة مرة فان لم تفعل  
ففي كل شهر مرة فان لم تفعل في كل سنة مرة فان لم تفعل في عمرك مرة رواه ابو داود وابن حبان والطبراني  
وقال في آخره فلو كانت ذنوبك مثل زبد البحر غفرها الله لك قال المنذري وقد روى هذا الحديث من طرق كثيرة  
عن جماعة من الصحابة وقد خصه جماعة ابو السعد (قوله واربع صلاة الحسنة) ان قلت ان صلاة الاستغارة  
للحاجة قلت قال في النهر الفرق بينهما ان الاستغارة تفعل في المستقبل والحسنة بالنزل (قوله وقيل ركعتان)  
عليه انصرف في امداد الفتاح حيث قال وهي ركعتان عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى او الى احد من بني آدم فليستوضأ وليحسن الوضوء ثم يركع ركعتين ثم ليقل  
الله تعالى وايصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم  
الحمد لله رب العالمين اسأل الله موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع  
لي ذنبا الا غفرت ولا هم الا فرجته ولا حاجة الي في ارضي الا قضيتها يا ارحم الراحمين اه حلي (قوله وفي الحاشي  
الخ) اصل مضنئ الخلاف تعدد الروايات عنه صلى الله عليه وسلم (قوله حلالا) فلا يكفر جاحداها ابو السعد وانما لم  
تكن قطعية لوقوع الخلاف فيما عدا ابي بكر الاسم وسفيان الثوري لم يسم بغيره في الصلاة اصلا وعند  
الحسن البصري فرض في ركعة وعاد في ركعتين وعند مالك في ثلاث وعند الثوري في اربع اه حلي (قوله  
في ركعتي الفرض) لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن وهو لا يقتضي التكرار فكان مؤداه افتراضها



على الصوم فيصير مرتكباً للثبوت فيجب إبطاله ولا يجب صيانته ووجوب القضاء ينبنى عليه ولا يصير مرتكباً  
 للثبوت بنقض الشروع في الصلاة حتى يتم ركعة ولهذا لا يبحث به الخالف على الصلاة فتجب صيانة  
 المؤدى فيكون مضروباً بالقضاء انتهى حلي (قوله فان افسده) راجع الى المعنى عليه لا الى الغاية (قوله  
 الابدعز) كشرعه في وقت مكروه وكاستغاثته احده وفي البحر وينبني ان يكون القطع في الاوقات المكروهة  
 واجبا بخلافه من المكروه تحريماً وليس بإبطال للعمل لانه ابطال ليؤديه على وجه اكمل فلا بعد ابطاله ولو قضاء  
 في وقت مكروه آخر ابرأه لانه واجب ناقصة واداهما كما وجبت فيجوز كالأول في ذلك الوقت انتهى (قوله  
 ووجب قضاؤه) المراد بالوجوب المصطلح عليه لا الفرض وسواء كان الافساد لعذر او لا وقد اتفق اصحابنا على  
 لزوم القضاء في افساد الصلاة والصوم سواء كان بعذر كالحيض في خلاها او بعذر عذر وان يحل الافساد لعذر  
 فيها وان لا يحل الافساد في الصلاة لعذر وافتراقا في ابحاثه في الصوم لغير عذر ففي ظاهر الرواية لا يباح  
 انتهى بحر (قوله وسيجي) اي في الايمان اعلم ان النذر اذا كان مخبراً واجتمعت فيه الشروط بان يكون نذراً  
 لا بعصية ومن جنسه واجب وان لا يكون واجبا قبل ايجابه وان لا يكون اكثر مما يليك وان يكون بعبادة  
 مقصودة يلزم ويحرم النذر بعصية ولا يلزم بنذر مباح كالكل وشرب وجاع وطلاق وكذا بوضوء وسجدة تلاوة  
 وعبادة مريض وتشيع جنازة وانتقال ودخول مسجد ومس مصحف واذان وبناء رباط ومسجد ولو نذر ان  
 يصلي ركعة لزمه ركعتان وثلاثا لزمه اربع وان كان معلقا يلزم الوفاء به عند وجود الشرط اذا كان شرطاً يريد  
 كونه كحل منفعه او دفع هضرة كان شئ الله مريض او مات عدوى فله على صوم او صلاة كذا وان كان معلقا  
 على شرط لا يريد كونه كان دخلت الدار وكنت فلانا كان مخيراً بين الوفاء وكفارة اليقين ولا يجوز تعجيل المعلق قبل  
 وجود الشرط وقامه في البحر (قوله ويجمعها) اي يجمع النوافل التي تلزم بالشروع فيها والشعور من البسيط وهو  
 لصدر الدين الغزالي (قوله فانه الشارع) هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اخذ من الوحي وفيه الجناس التام  
 (قوله طواف) فيلزمه اتمام السبع بالشروع فيه (قوله عكوفه) فيه نظراً لانه ينبنى على القول المرجوح انه يشترط  
 له الصوم مطلقاً وان لم يكن منذوراً فاقوله على هذا يوم واماً على الرابع من عدم الاشتراط فاقوله ساعة فلا يتأتى  
 القضاء ابو السعود (قوله احرامه) اي من غير تعرض لحج او عمرة وبهذا فالحج والعمرة وان استلزمه فاندفع  
 التكرار انتهى حلي (قوله وقضى ركعتين) باتفاق ورجع ابو يوسف عن القول بلزوم الرابع (قوله لو نوى  
 اربعاً) قيد بنسبة الرابع لانه لو لم ينو لا يلزمه الا ركعتان اتفاقاً وهذا في النفل اما لو نذر صلاة اربع لزمه اربع  
 بلا خلاف لان سبب الوجوب فيه هو النذر بصيغته بحر (قوله غير مؤكدة) هذا غير ظاهر الرواية فيها  
 فالاولى حذفه (قوله على اختيار الحلي وغيره) كالفصل في صاحب النصاب فانهم قالوا في يلزم الرابع لانها  
 صلاة واحدة تبدل لانه لا يستفتح للشفع الثاني ولو اخبر الشفع بالبيع فانتقل الى الشفع الثاني لا تبطل شفيعته  
 وكذا الخيرة وتنعى صحة الخلوة وقد علمت انه غير ظاهر الرواية (قوله ونقض في خلال الشفع الاول) لعدم شروعه  
 في الثاني وقد افسد ما شرع فيه فيلزمه قضاؤه وقيد بقوله في خلال لانه لو نقض بين آخر القعدة الاولى وبين القيام  
 الى الثالثة لا يلزمه شئ لان الشفع الاول قد تم بالقعدة والثاني لم يشرع فيه وقد ذكره المصنف بعد بقوله ولا قضاء  
 لو قد قدر التشهد ثم نقض وكذا لا قضاء لو نقض بعد القعود الثاني حلي مع زيادة (قوله اي وتشهد للاول)  
 قيد قوله او الثاني (قوله والا) اي وان لم يشهد (قوله يفسد الكل اتفاقاً) اي فعلية قضاء اربع لصحة شروعه  
 في كل من الشفعين اتفاقاً وانما افسد الاول لانه لا يصير صلاة على حدة الا اذا وجدت القعدة الاولى اما اذا لم توجد  
 فالاربع صلاة واحدة فيلزمه قضاؤها با لا فساد وقد ذكر الشرح ذلك بعد بقوله او تركه قعوداً انتهى حلي  
 (قوله لا يعارض اقتداء) يعني ان المتطوع لو اقتدى بعصلي الظهر مثلاً ثم قطعها فانه يقضى اربعاً سواء اقتدى به  
 في اولها او في القعدة الاخيرة لانه بالاقداء انتم صلاة الامام وهي اربع حلي عن البحر (قوله او نذر) كما اذا نذر  
 الرابع فانما تلزمه اتفاقاً لان سبب الوجوب فيه هو النذر بصيغته وضعا بخلاف الشروع في النفل فان سبب  
 الشروع فيه لم يثبت وضعا بل لصيانة المؤدى عن البطلان وهو حاصل بتام الركعتين فلا يلزم الزيادة بالضرورة  
 حلي عن البحر (قوله او تركه قعوداً) كما اذا نوى اربعاً وصلى ثلاثاً ركعات ولم يقعدوا فانه يلزمه اربع  
 ركعات على الصحيح فان قلت كيف يلزمه قضاء الرابع عندهما وينبني ان لا يجب عليه عندهما الا قضاء ركعتين

(فان افسده) حرم تعمله تعالى ولا يطلوا  
 اعمالكم الا بعذر (وجوب قضاؤه) لو فساد  
 بعذر فله كمنه رأى ماء وصلية او صائمة  
 خاضت واعلم ان ما يجب على العبد بالترامه  
 نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسجدة  
 وما يجب بالفعل وهو الشرع في النوافل  
 ويجمعها قوله  
 من النوافل سبع تلزم الشارع  
 اخذ ذلك مما قاله الشارع  
 صوم ولا تطواف بهما رابع  
 عكوفه عن احرامه السابع  
 وقضى ركعتين لو نوى اربعاً  
 اختيار الحلي وغيره (ونقض في خلال الشفع  
 الاول اتفاقاً) اي وتشهد الاول ولا يفسد  
 الكل اتفاقاً والاصل ان كل شفيع صلاة  
 لا يعارض اقتداء او نذر او تركه قعوداً

فقط لعدم فساد الشفع الاول بترك القعود قلت الظاهر ان عدم فساد الشفع الاول بترك القعود محمول على ما اذا وجد منه القعود على رأس الرابعة والسادسة مثلاً ما اذا ترك القعود اصلاً فان الفساد يسرى من الثاني الى الاول بدليل تعليل الفتاوى بان الحكم بالجمعة كان لوقوعها اولى بالضمام الشفع الثاني فلما لم يوجد علم انها الاخيرة ففسدت بتركها انتهى قال الطرابلسي هذا التعليل صريح في ان الصلاة انما تفسد بترك القعدة الاخيرة لا بترك القعدة الاولى ابو السعود مختصراً (قوله كما يقتضي) شروع في المسائل الملقبة عند اهل المذهب بالثمانية وهي في الحقيقة خمس عشرة صورة تسع منها يجب فيها قضاء ركعتين وهي ترجع الى ست ابتدأنا ببعضها وست يجب فيها قضاء اربع وهي ترجع الى صورتين لما ذكرنا بصورة القراءة في الكل وهي حينئذ بالجمعة تصير الصور ست عشرة صورة وهذا هو الذي تقتضيه القسمة العقلية كما أوضحه في الترويض في الاشارة الى ذلك في الشرح (قوله لو ترك القراءة في شفعيه) اعلم ان الاصل في هذه المسائل كلها ان الشفع الاول متى فسد بترك القراءة تبقى التحريم عند أبي يوسف لان القراءة ركن زائد لوجود الصلاة بدونها غير انه لا صحة للاداء الا بها وفساد الاداء لا يزيد على تركه فلا تبطل التحريم وعند محمد تفسد بتركها فيما اوفى احدهما لان القراءة فرض في كل من الركعتين فكما يفسد الشفع بترك القراءة فيهما يفسد بتركه في احدهما فلم تبقى التحريم وعند الامام ان فساد الشفع الاول بترك القراءة فيهما بطلت التحريم فلا يصح الشروع في الشفع الثاني وان فسد بترك القراءة في احدهما بقيت التحريم فصح الشروع في الشفع الثاني ووجهه في البحر وزفر وافق محمدنا ويجمع هذه الاقوال قول النسفي رحمه الله تعالى

تحريمه النقل لا تبقى اذا تركت \* فيها القراءة اصلاً عند نعمان

والترك في ركعة قد عده زفر \* كاترك اصلاً وايضاً شيخ شيبان

وقال يعقوب تبقى كيفما تركت \* فيها القراءة فاحفظه باتقان

انتهى حلبي (قوله في شفعيه) فعندهما يقضى الركعتين الاولين لبطلان التحريم وعنده يقضى اربعاً الباقية عنده بغير (قوله او تركها في الاول فقط) فيلزمه قضاءهما فقط اجماعاً لفسادهما لكن الخلاف في الشفع الثاني فعندهما لم يصح الشروع فيه لبيانه على فاسد حتى لو تيقنه فيه لا تنتقض طهارته وعند أبي يوسف قد صح ولم يفسد لوجود القراءة وهذا اذا قعد للاولى والافعليه قضاء الاربع كما ذكره في البحر (قوله او الثاني) فيلزمه قضاء اجماعاً والاول صحيح اجماعاً (قوله واحد ركعتي الثاني) تحته صورتان الثالثة والرابعة وعليه قضاء الآخرين اجماعاً الصحة الاوليين اجماعاً (قوله واحد ركعتي الاول) تحته صورتان الاولى والثانية فيلزمه قضاء الاوليين اجماعاً لكن الخلاف من جهة اخرى فعند محمد تحريمه الثاني لم تصح فكان بناء الفاسد على الفاسد فلا يلزمه لعدم صحة الشروع وانما يلزمه الاول لصحة الشروع فيه مع افساده وعندهما الثاني صحيح لبقاء التحريم كما عرف من اصلهما وفسد الاول بترك القراءة في احدهما (قوله او الاول واحد الثاني) فيلزمه قضاء الاوليين عندهما والثاني لا يلزمه لعدم صحة شروعه فيه لبيانه على فاسد وعند أبي يوسف يلزمه الاربع لان ترك القراءة في الاول لا يبطل التحريم فصح شروعه فيهما فلزمه (قوله لان الاول لم يبطل الخ) علة قوله او الاول واحد الثاني لا غير ولا يصلح علة لما قبله الا لقوله او الاول فقط انتهى حلبي وانت خبير بانه يصلح علة لقوله في شفعيه (قوله فهذه تسع صور) الاولى ترك القراءة في شفعيه الثانية تركها في الاول فقط الثالثة ما اشير اليه بقوله او الثاني والرابعة والخامسة قوله واحد ركعتي الثاني السادسة والسابعة قوله واحد ركعتي الاول الثامنة والتاسعة قوله او الاول واحد ركعتي الثاني لا غير (قوله في ست صور) اربع في قوله لو ترك القراءة في احدي كل شفع لان احدي الاولين صادق بصورتين وكذلك احدي الآخرين وانتنان في قوله اوفى الثاني واحد الاول فان احدي الاول صادق بالاولى والثانية (قوله لو ترك القراءة في احدي كل شفع) هذا على قوله ما وعند محمد عليه قضاء الاولين لا غير وما ذكرنا من ان قول أبي يوسف كقول الامام هو ما رواه محمد عنه وانكرها ابو يوسف وهذه احدي المسائل التي انكرها ابو يوسف على محمد وقال ما رويت لك هكذا عن الامام قيل ان ابا يوسف توقع من محمد ان يروي عنه كتاباً فوضع الجامع الصغير سالها فيه طريق الاسناد بقوله محمد عن يعقوب عن ابي حنيفة فلما عرضه عليه استحسنه وقال حفظ ابو عبد الله

(كما يقتضي ركعتين) (لو ترك القراءة) (اصلاً) (في شفعيه)  
او تركها في الاول فقط (او الثاني واحد ركعتي الاول)  
ركعتي (الثاني واحد ركعتي الثاني) (ركعتي الاول)  
او الاول واحد ركعتي الثاني (ركعتي الاول)  
لم يبطل لم يصح بناء الثاني عليه فهذه تسع صور  
للزور ركعتي (و) قضى (اربعة) في ست صور  
(لو ترك القراءة في احدي كل شفع)

أولى الثاني واحد في الأول) وتصورنا القرآنة في الكل  
تبلغ ستة عشر لكن بقي ما زاد لم يقعد أو قعد  
ولم يقم ثلاثة المتداخل وحكم مؤتم وفوق في  
قنبيه ومير المتداخل (فوق في أربعين في الثاني  
كأمام (لا في قضاء) لأنه لم يشرع في ذلك  
التشهد ثم تنص (فأنا أنه لا يشرع مستقفا  
(أو شرع) في فرض (فأنا أنه لا يشرع مستقفا)  
أدناه في قلبه فلا غير فيكون (لم يشرع فيهما)  
لا يلتزم (أو) على أربعين فأكبر (لم يشرع فيهما)  
استحسانا لأنه في قيامه جعلها صلاة واحدة  
فتبقى واجبة والخاتمة هي القرينة  
وفي الترتيب صلى الله عليه وآله وسلم في سجدة السهو  
الأن في آخرها مع خلافا للمجدد وسجد السهو  
ولا يثنى ولا يعود فالحفظ (وتنقل مع قدره  
على أيام فاعلم) لا يخطبها إلا بعد

الاست مسائل فانه أنكر روايته عنه فلما بلغ محمدا قال بل حفظتها ونسى أولاها مسألة القراءة هذه قال إنما  
رويت لك أن يقضى ركعتين الثانية مستحاضة فوضأت بعد طلوع الشمس أصلى حتى يخرج الظهر قال إنما  
رويت لك حتى يدخل وقت الظهر الثالثة إذا أجاز المالك عتق المشتري من الغائب نفذ قال إنما رويت لك  
انه لا ينفذ الرابعة لا يجوز نسكاح المهاجرة إذا كانت حائضا لا قال إنما رويت لك انه يجوز ولكن لا يقربها الزوج  
حتى تضع الخامسة لو قتل عبد همامولى لهما فعفا احدهما بطل الدم عند الامام وقال يدفع ربه الى شريكه  
او يغديه بربع الدية قال إنما رويت لك ان قول الامام كقولنا وما رويناه من الخلاف إنما هو في عبد قتل مولاه  
عند اوله ولدان فعفا احدهما وقد ذكر محمد الاختلاف فيهما السادسة مات وترك ابنه وعبد الاغتر فادى العبد  
العتق في الحنة وادى رجل على الميت الف الفقة العبد الف فصدتهما الابن سعى العبد في قيمته وهو حر  
فياخذها الغريم قال إنما رويت لك انه عبد مادام يسعى نهر عن شرح المغنى للهندى (قوله او في الثاني) الخلاف  
فيها كالسابقة (قوله لكن بقي ما زاد لم يقعد) صورتهما قرأ في الاولين ولم يقعد القعدة الاولى وفسد الاخيرين  
وحكمهما انه يقضى اربعاً اجاماً كذا في النهر وقد ذكره الشرح مرتين الاولى بقوله اى وتشهد للاول  
والايفسد الكل الثانية بقوله اتركه فوداول انتهى حلي (قوله او قعد ولم يقم ثلاثة) اى وقد قرأ في الاولين  
كافي النهر وحكمهما انه لا يقضى شيئاً تمام الاول وعدم شروعه في الثاني وهذه هي عين قول المصنف بعد  
ولا قضاء لو قعد قدر التشهد ثم يقضى (قوله او قام ولم يقدرها بسجدة او قعدا) اى وقد قرأ في الاولين وحكمهما  
انه يقضى الركعتين الاخيرتين وما نقله الحلبي عن صاحب النهر في هذه المسئلة ليس له وجود فيما رايته  
منه والصواب ما ذكرناه واعلم ان هاتين المسئلتين هما عين قول المصنف سابقاً وقضى ركعتين لولوى اربعاً  
ونقض في خلال الشفع الاول والثاني فان النقص في الثاني يشمل هاتين الصورتين (قوله فتنبه) لعله للاشارة  
لما قلنا من دخول الصورتين فيما سبق (قوله ومير المتداخل) المراد به ما اختلفت صورته واتحد حكمه وهي  
عبارة العناية حيث جعل سبعاً من الصور داخله في الثمانية الباقية وذلك لان المذكور في المتن ثمانى صور  
ست يلزم فيها ركعتان واثنان يلزم فيهما اربع لكن الست الاولى تسع في التفصيل والاثنان ست فهي خمس  
عشرة اهل حلي وانت خبير بان اذا اعتبرنا الحكم جعلنا هاهنا مسئلتين فقط ما يجب فيه قضاء ركعتين وما يجب  
فيه قضاء اربع بل المتداخل في قوله واحد في الثاني واحد في الاول والاخر واحد في الثاني فانهما بالتفصيل  
ست صور تصاف لما قبلها من الثلاث فهي تسع وبالاجمال ثلاث تصاف لما قبلها فهي ست وكذا قوله واربعاً  
لوترك القراءة في احدى كل شفع او في الثاني واحد في الاول فانهما بالتفصيل ست وبالاجمال اثنان ففي الحقيقة  
لا تداخل انما هو اجمال وتفصيل (قوله وحكم مؤتم الخ) صورته رجل اقتدى متفلاً بمنفل في ربيعاً فقرأ  
الامام في احدى الاولين وحدى الاخيرين فكما يلزم الامام قضاء اربع كذلك يلزم المؤتم وقس على ذلك انتهى  
حلي قال في البحر لانه لا يقتدأ التزم ما لم الامام (قوله او شرع ظاناً الخ) تصرح بمفهوم قوله سابقاً شرع فيه  
قصد افاده المصنف (قوله او صلى اربعاً) بقراءة في الكل انتهى حلي (قوله استحساناً) والقياس ان يفسد الشفع  
الاول بترك القعدة لان مقتضى كون كل شفع صلاة ان يكون كل قعدة فيه فرضاً انتهى حلي (قوله والخاتمة)  
اى القعدة الاخيرة اما على الاربع او الست هي الفريضة فلو لم يقعد اصلاً او قعد على رأس الثالثة فسدت  
ويلزمه قضاء اربع كما قدمناه (قوله وفي الترتيب) بالراء وفي نسخة بالواو (قوله صحيح) لان القعود انما يفترض  
للخروج فاذا قام الى الثالثة ولم يقعدتين ان ما قبلها لم يكن او ان الخروج كذا علل الزبلي هذه المسئلة (قوله  
صحيح) على انها الف وما التراجع فخارجة عن هذا الحكم لكونها حينئذ ليست على هيئتها المشروعة وقال الشرح  
في سجود السهو عند قول المصنف ولوترك القعود الاول في انقل سهواً وجعله ولم يفسد لانه كما شرع ركعتين  
شرع اربعاً (قوله خلافاً لمحمد) بحكم بالفساد جرياً على القياس افاده الحلبي (قوله وسجد للسهو) سواء ترك  
القعدة عمد او سهواً نعم في العمد يسمى بسجود عذر حلي عن انتهر وسياً ان المعتمد عدم السجود في العمد  
(قوله ولا يثنى ولا يعود) لانهما لا يكونان الا في ابتداء صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا قعد للاول  
فلما لم يقعد جعل الكل صلاة واحدة حلي (قوله وينقل مع قدرته الى آخره) هذا مما خالف فيه النقل الفرائض  
والواجبات واطلق فيه فشمل السنة المؤكدة والتراخي معن ذكر قاضي خان في فتاواه من باب التراخي



الاصح ان سنة الفجر لا يجوز اداؤها قاعدا من غير عذر بخلاف التراويح والفرق ان سنة الفجر مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح في التأكيدها لان القعود فيها مخالف للمتواتر وعلى السلف كما قاله حاتم الدين انتهى بحر (قوله ابتداء وبناء) منصوبان على انهما ظرفا زمان لنيتها معا عن الوقت اى وقت ابتداء وقت بناء قال ابن مالك وقد ينوب عن مكان مصدر \* وذلك في ظرف الزمان بكثر

ابو السعود الا انه في الابتداء جازا اتفاقا وفي البناء خلاف الساجدين (فرع) التذرع اذ لم يخص فيه على القيام لا يلزمه على الصحيح وان نص لزمه اتفاقا (قوله بلا كراهة) ظاهره فيها مطلقا ولو قيل بلبس التزيينية مراعاة لخلافها للسكان حسنا (قوله في الاصح) راجع الى صحته بناء وهو قول الامام كماله (قوله كعكسه) وهو ما اذا جازاه قاعدا ثم اتقه قائما فانه يجوز ان يقا لما روت عائشة رضى الله تعالى عنها انه صلى الله عليه وسلم كان يفتخ التطوع قاعدا ثم يقرأه حتى اذاني عشرا ياب ونحوها قام وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية وذكر في التجنيس ان افضل ان يقوم فيركع ليكون موافقا لسنة ولولم يقرأ واكنه استوى قائما ثم ركع جازوا لم يستوى قائما ثم ركع لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا انتهى بحر (قوله ابو غير النبي صلى الله عليه وسلم) اما هو فاجره مستوى في الحالين بشرط ما روت عنه انه صلى الله عليه وسلم لماسئلة له وقد صلى قاعدا لك حديث ان صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة وانت تصلي قاعدا قال اجل ولكني لست كاحدكم انتهى بحر (قوله لا يعذر) اما به فساوى اجر القائم على الظاهر وقيل بل افضل من صلاة القائم الراكع الساجد لانه جهد المقل (قوله ولا يصلي الخ) لفظ حديث اوتار عن ابن عمر (قوله في القراءة) لما كان ظاهره غير مراد لكونه يوم صلاة الفجر بعد سنته وانه ظهر بعد سنته والعصر بعد سنته الرابعة احتاجوا الى تخصيصه بما ذكره هذا الجمل لمحمد في الجامع الصغير فالمراد منه ان لا يصلي بعد اداء الظهر مثلا فله ركعتان بقراءة وركعتان بقراءة بل يقرأ في جميع ركعات النفل بحر (قوله اوفى الجماعة) هذا الاحتمال وما بعده استظهره لقاضى خان كما في البحر وما يستدل به على هذا الوجه ما روى عن ابن عمر انه قد عذر عن الصلاة مع الجماعة فقيل له في ذلك فقال قد صليت الى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلي صلاة في يوم منين فتكرار الجماعة انخفض واحد مكرره واجازه الشافعي (قوله ولا تعداد عند نوم القصاد) اما عند تحقق خلل يترك واجب او تركاب مكرره فلا عاة غير مكرره بل واجبة فاده في البحر (قوله فان صح نقول الخ) هذا مخرج عن احتمال كراهة النفل بالتبرأ ان كان الامام ينوي الغرض بدخل في عموم الحديث بالمعنى الثالث لان الصلاة الاولى يبعد ان يرتكب الامام فيها مكررها او يترك واجبا وان كان ينوي النفل خرج عن الموضوع فلا يفيد هذا الجواب ثم الظاهر ان الامام كان يقرأ في الاخيرتين الفاتحة والسورة فكان الاولى للشرح ذكر ذلك (قوله ويقعد كما في التمسد) هذا بيان للافضلية والجواز لا يشقيد بحال ثم (قوله على المختار) وهو رواية زفر عن الامام قال ابو الليث وعليه التقوى وقيل بعمه بتجدي او مترعا ولا خلاف انه اذا جاءه ان التمسد جاس كالتشهد سواء كان القعود بعذر ام لا (قوله ويقعد) انهم نص على التمسد فاما سفر من باب اولي (قوله راكبا) خرج الماشي فلا يجوز صلاته والساج كالماشي وافردم للاشارة الى انهم لو صلوا جماعة فصلاة الامام تامة وصلاة القوم فاسدة ولو كانا في محل واحد على دابة واحدة يجوز كما لو كانا في شق واحد من محل سواء كان قاعدا على النزول ام لا بحر (قوله محل القصر) بالنصب بدل من خارج المصر وقادته شمول خارج القرية وخارج الاخبية انتهى حلي (قوله موميا) بالهمز والياء ابو السعود ويجعل ايماء السجود اخفض من ايماء الركوع من غير ان يضع رأسه على شيء سواء كانت سائرة او واقفة بحر (قوله اعتبر ايماء) فنقول المنية فلو سجد على السرج لا يجوز لانها انما شرعت بالاياء انتهى اى لا يجوز سجود حقيقة بحر (قوله الى اى جهة توجهت دابته) انما يقبل وجهه دابته اليها للاشارة الى ان محل جوارها عليها اذا كانت واقفة او سارت بنفسها اما اذا كانت بتسيير صاحبها فلا تجوز الصلاة عليها لا فرضا ولا نفلا انتهى اى اذا كان يعمل كثيرا ياتي واشاره ايضا الى انما اذا صلى الى غير ما توجهت دابته لا يجوز لعدم الضرورة الى ذلك بحر (قوله ولو ابتداء) يعنى انه لا يشترط استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة الى غير جهة السكبة جاز الافتتاح الى غير جهة ثم احببني عن البحر (قوله عندنا) اختراع عن قول الشافعي رضى الله تعالى عنه فانه يقول يشترط في الابتداء ان يوجهها الى القبلة حلي عن الشربلية (قوله ولو على سرجه) مثله الركاب

(ابتداء) كذا (بناء) بعد التمسد مع بلا كراهة  
في الاصح كعكسه بحر وفيه اجر غير الذي صلى  
الله عليه وسلم على النصف الا بعد (مثلها) في القراءة  
بعد صلاة مفروضة ولا تعداد عند نوم القصاد انتهى  
اوفى الجماعة ولا تعذر صلاة عن مكان  
وما نقل ان الامام قد صلى صلاة عن مكان  
نقل كان يصلي المغرب والوتر عينا بلان  
تعدلت (يقعد) في كل نفل كما في التمسد على  
المختار (نقل) التمسد راكبا جاز ايماء لانها  
القصر موميا فلو سجد اعتبر ايماء لانها  
انما شرعت بالاياء ولو على سرجه يجهت ككثير  
ولو ابتداء عندنا ولو على سرجه يجهت ككثير

والدابة لان فيها خبر ورقة فسقط اعتبارها وهو ظاهر المذهب وهو الاصح بخلاف ما اذا كانت عليه نفسه  
 فانه لا ضرر ورواها الى بقائها فسقط ما في الظاهر من ان القياس يقتضي عدم المنع بماله عليه (قوله بعد قليل) هذا  
 التفسير بحث لصاحب التبريد عليه قولهم اذا سمعوا لا يجوز صلاته وعليه بقولهم لا حرج في رجله او ضرب دابته  
 فلا بأس به اذا لم يكن كثيرا انتهى وفي انه مستثنى عن الدابة اذا لم تسر الا بتفسيره يؤخر الصلاة الى الوقت الثاني  
 انتهى ومعه في الفرض اذا كان يعمل كثيرا ويحافظ الصوم ثلاثا وان وقف دابته للصلاة (قوله ثم نزل) اي بلا عمل  
 كثيرا يعني في رجله فالتحذير من الجانب الاخر ابو السعد وعن الشربلانية فان قلت يلزم في هذه المسئلة بناء القوي  
 على الضعيف وهو لا يصح كالمريض اذا اوى فصيح قلت لا بأس صاحب المحيط بالفرق وهو ان المريض ليس له  
 ان يفتح الصلاة بالايام مع القدرة على الركوع والسجود فلذلك اذا قدم عليه ما في خلال صلاته لا يني اما الركب  
 فانه ان يفتح الصلاة بالايام على الدابة مع القدرة فالنزول لا يمنع من البناء انتهى بحر (قوله لان الاول اوى  
 اكل مما وجب) لان ان اسرعه فالتحذير من الركوع والسجود لقد روي على النزول فاذا لم يمتصح واحرام  
 النزول فالتحذير مما وجب الركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما لم يمتصح غير عذر انتهى حلي (قوله ثم على الدابة)  
 اي ولو بلغ منزله كما يعلم مما بعد (قوله ويبي فاما) راجع الى قوله واذا افتتح ركبا ثم نزل بنى حينئذ ويصح عطسه  
 على قول الشرح بل نزل والحكم فيه لو لم يركب (قوله ولو ركب نفسه) يعني في صورة ما اذا افتتح ركبا ثم نزل وبي  
 فانه اذا ركب بعد ذلك تصد صلاته لان الركوب عمل كثير في هذا الوجه شخص ووضعه على الدابة لا تصد لانه  
 لم يوجد منه العمل فضلا عن كونه كثيرا وانما حلنا كلامه على هذه ولم نجعله على صورة ما اذا افتتح نازلا لانه  
 من وجهين الاول انه يتكرر مع قوله وفي عكسه لا الثاني ان الفصل فيما ليس معطلا بالعلم بل لوجه شخص  
 ووضعه على الدابة تصد ايضا مع انه لم يوجد منه الفعل اصلا فضلا عن كونه كثيرا كما صرح به في الجواب انتهى  
 حلي (قوله بخلاف النزول) الاول حذفه لايامه انه راجع الى اصل المسئلة (ثمة) القرض لا يجوز على الدابة  
 من غير عذر ولو الواجب بافواه من الوتر والمذور وما لزمه بالشروع والافساد وصلاة الخنازق والسجدة التي تليها  
 آتية على الارض لعدم لزوم المخرج في النزول (قوله نفسه) اما اذا كان لا يقدر على النزول الا بعين يجوز بالايام  
 للعذر (قوله اذا كانت واقفة) او اوى اذا كانت سائرة وانما ذكره لقوله لان تكون عيذان الحمل الخ كائن عليه  
 الشربلاني (قوله بان ركنا) الاول التعيير بالكاف فانه تنظر لا يوجب (قوله في حالة العذر) فيه  
 ان الجملة اذا كانت على الارض والدابة واقفة كان في حكم الحمل اذ ركز تحته خشبة فيكون كالارض (قوله  
 المذكور في التيمم) بان يخاف على ماله او نفسه او يخاف المرء من فاسق (قوله لافي غيرها) اي في غير حالة العذر  
 حلي (قوله وطعن يغيب فيه الوجه) قديده لانه اذا لم يكن كذلك بان كانت الارض ندية فانه يصلي هناك  
 كافي الخلاصة بحر (قوله ولو حرم) مثله الزوج فاذا حل امرأته من بقره الى المصر كان لها ان تلي القرض  
 على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول بنفسها بحر (قوله حتى لو كان مع امه) الاولى جعله  
 مسئلة مستقلة لعدم ظهوره في نفسه على ما قبله (قوله جازله ايضا) هو بحث لصاحب البحر وعبارته ولم ارجح  
 ما اذا كان راكبا مع امرأته او امه كما وقع للفقير مع امه في سفر الحج ولم تتر المرأة على النزول والركوب يجوز  
 للرجل المعادل لها ان يصلي الفرض على الدابة كما يجوز للمرأة اذا كانت لا يتمكن من النزول وحدها لميل الحمل  
 بنزوله وحده ويبي ان يكون له ذلك (قوله وان لم يكن طرف الجملة الخ) انظر هل للرجل الخشبة المتصلة بها وبما على  
 الدواب او ما يميل الخبل (قوله لو واقفة) لاسرعة ولو كان به رتق من ان كان مخدرة او بتفسير شخص لها (قوله  
 هذا كله) اي اشتراط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة تحت الحمل او عدم كون طرف الجملة على الدابة انتهى  
 حلي (قوله والواجب بانواعه) اي سواء كان واجبا لعنه او لغيره فالمراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله وسنة القبر)  
 احتياطا للقول بوجوبها (قوله والا) اي ان لم يمكنه الا بقاء للقبلة بان امكنه لغيرها او لم يمكنه اصلا (قوله لثلاثا)  
 يختلف الخ) علة لقوله بشرط ايافها انتهى حلي (قوله مطلقا) اي سواء كانت واقفة او سائرة على القبلة او لا  
 قادر على النزول ولا طرف الجملة على الدابة ولا حلي (قوله لا يجمع) على المعتمد (قوله الاعلى دابة واحدة)  
 ولو في شي عمل عليها (قوله ربح القرض) وامرأه عنها ولا يشاب على النفل بخلاف ما اذا نوى تحية مسجد وسنة  
 وضوء وضحي وكسوف صلاة واحدة فانه يشاب على الجميع (قوله عنده) فيه عود الضحير على غير مذكور وغيره ولم

ولو يريها على قبل لا بأس به (واذا افتتح) النفل  
 راكبا ثم نزل بنى وفي عكسه لا لان الاول اوى اكل  
 مما وجب عليه والثاني يعكسه (ولو افتتحها)  
 مما وجب على المصير ثم على الدابة) بايما  
 ربح المصير دخل المصير لا وعلمه الا كثر فانه الحلي  
 (وقيل لا) بل نزل وعلمه الا كثر فانه الحلي  
 وقيل بنى اكل ما يبلغ منزله فمستثنى عنه  
 تمامي القبلة او فاعدا ولو ركب نفسه لانه في شي  
 تمامي القبلة (ولو صلى على دابته) لا يجوز  
 كثير بخلاف النزول (ولو صلى على نفسه) لا يجوز  
 (يحل وهو في در على النزول) بنفسه لا يجوز  
 صلاته عليها اذا كانت واقفة لان خشبة  
 عيذان الحمل على الارض) بل ذكر تحته خشبة  
 (واما الصلاة على الدابة) تسير (وهي صلاة  
 على الدابة وهي تسير ولا تسير في حالة العذر) المذكور  
 على الدابة فتجوز في حالة العذر والمطر وطعن  
 في التيمم (لا في غيرها) ومن العذر المطر وداية  
 في التيمم فيه الوجه وذهب الوفاء ودابة  
 يغيب فيه الوجه او بعين ولو حرم ما في شي  
 لا تركب الا بعينه او كان معه امه مثلا في شي  
 النذر لا تعبير حتى لو كان معه امه مثلا في شي  
 محل واذا نزل لم تقدر وتركب وحدها  
 ايضا كما قاله في الدابة جان (ولو واقفة تليها)  
 طرف الجملة على الدابة (هذا) كله (في الفرض)  
 بانها كالمصير (هذا) كله (في الفرض)  
 والواجب بانواعه وسنة القبر بشرط ان لا يجمع  
 للقبلة ان امه كونه والافضل ان لا يجمع  
 يختلف بربها المكان (واما في النفل) فيجوز  
 على الحمل واحدة (ولو جمع بين دابة ومن  
 الاعلى دابة واحدة (ولو جمع بين دابة ومن  
 ونفل) ولو تحية (ولو جمع بين دابة ومن  
 محمد والائمة الثلاثة (ولو نذر ركعتين بغير طهر  
 زماه به عنده) اي ابي يوسف

لأن المتعارفين في مثلها ابن مرجع الضمير إلى الإمام وهذا بحث صاحب البحر قال لأنه يقول بعشر وعينها الفسادة  
 الظهورين وفي شرح الجمع المصنفه الاتفاق على لزومها بطهارة (قوله كالوئذ بغير قراءة) ان قلت شرط التذوق  
 ان يكون بعبادة اجيب بان الصلاة بغير قراءة عبادة كصلاة المأموم والا هي افادته في البحر (قوله لو عرفنا)  
 لانها بغير قربة عبادة لعدم بغير وفيه انه انما صارت عبادة ملاحظة وظاهر قولهم شرط التذوق ان يكون  
 بعبادة كونها عبادة مطلقا اللهم الا ان يجعل على العبادة ولو في الجملة (قوله او ركعة) فليزسه ركعتان ولوئذ  
 ثلاثا لزمه اربع قال صاحب البحر لا يذ كمالا يتجزئ كذا ركعة (قوله وكذا نصف ركعة) فانه يلزمه ركعتان  
 بحر (قوله فاداه في اقل من شرفه جاز) اي في مكان شرفه اقل من شرفه المعين في التذوق كما اذا نذر ان يصلي  
 في البيت الحرام فاداه في بيت المقدس وقال زفر لا يجوز اذا آذها الا فيه اوفى اشرفه منه كالوئذ ركعتين  
 في القدس فاداه في المسجد الحرام من غير (قوله جاز) ظاهره ولولاهما في بيته وفي القنية لوجب على نفسه صلاة  
 في وقت بعينه يتعين ولو فات بقبضها كالصوم ولوئذ ان يصلي اربعين تسليمة يصلي في التمشيد ويستفتح اذا قام  
 الى الثالثة ولو قال لله على ان اصلي صلاة الوعد على صلاة مؤتمره ركعتان كما في القنية ولوئذ صلاة شهر فعليه صلاة  
 شهر كالخروج مع الترددون السنن ~~لكنه~~ يصلي الوتر والمغرب اربع بحر (قوله والترادج) جمع ترويجة هي  
 في الاصل بمعنى الاستراحة سميت بها الاربع ركعات المخصوصة فعلى هذا تكون الاضافة بيانية وفي المغرب سميت  
 ترويجة لاستراحة القوم بعد كل اربع ركعات فعلى هذا تكون الترويجة اسما لتلك السابعة التي يستراح فيها  
 فاضيفت الى الصلاة للاختصاص وتسميتها على الاول ما اخذ من قوله عليه الصلاة والسلام لو حشا  
 باصلا قبا ليل جوى وفي الشريفة ليلية معز بالسكال مانصه وقيل سميت بها لاعتقائها سراحة الخنة ابو السعود  
 (قوله سنة مؤكدة) ذكر في فتح القدر ما حاصله ان الدليل يقتضي ان تكون السنة من العشرين ما فعله صلى الله  
 عليه وسلم منها ثم تركه خشية ان يكتب علينا وبه في مسجدها وقد ثبت ان ذلك كان احدى عشرة ركعة بالوتر  
 كما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة فاذا يكون المسنون على اصول مشايخنا ثمانية منها والمستحب اثنى عشرة  
 انتهى بحر وروى ابن ابي شيبة من حديث ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة  
 والوتر واستاده ضعيف كما ذكره صاحب المواهب فعلى هذا يكون العشرون ثابتة من فعله صلى الله عليه وسلم  
 واعترض قوله ثم تركه خشية ان يكتب علينا به كيف يحشى ذلك وهو عليه السلام قد ادى الزيادة بقوله سبحانه  
 بعد فرض الخمس لا يدل القول لدى واجيب بان المتنوع زيادة الاوقات ونقصاتها لا زيادة عدد الركعات  
 ونقصاتها الا ترى ان الصلاة فرضت ركعتين فاقرت في السفر وزيدت في الحضر ابو السعود عن الشافعي وبان صلاة  
 الليل كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم ويجب على الامة الاقتداء به في افعاله الشرعية فتركه الخروج اليهم  
 ان لا يدخل ذلك في الواجب من طريق الامر بالاقتداء به لا من طريق طريق انشاء فرض جديد زاد على الخمس وهذا  
 كما يوجب المروء على نفسه صلاة نذر فجب عليه ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في اصل الشرع وبأن الله تعالى  
 قد فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشقاعة نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا عادت الامة فيما استوهب لها  
 والتزمت ما استمعى لهم نبيهم عليه الهلا والاسلام منه لم يستنكروا ان يثبت ذلك فغرضنا عليهم وبأن الخوف  
 افتراض قيام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون زائد على الخمس المقررة على الاعيان فتكون نظير  
 الوتر في انه لم يكن زائدا على الفرائض وبأن الخوف افتراض قيام رمضان خاصة فترفع الاشكال لان قيام  
 رمضان لا يتكرر كل يوم بل في السنة فلا يكون قد زاد زائد على الخمس وهذا الاجوبة أخرى تطلب من المواهب  
 وشرحها (تنبيه) قام صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين بالصلاة الى ثلث الليل الاول وليلة  
 خمس وعشرين الى نصف الليل وليلة سبع وعشرين حتى طنوا انهم لا يدركون السجود (قوله ما واطبة الخلفاء  
 الراشدين) اي معظمهم والا فابوبكر لم يفعلها وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله عليه الصلاة والسلام  
 ان الله تعالى فرض عليكم قيامه وستنت لكم قيامه كافي واشار في كتاب الكراهية من البرازية الى انه لو قال  
 الكوايح سنة عن كقولنا استخفاف وهو كلام الروافض وفيه نظرية قد صرح في كثير من المتداولات المعسرة  
 بانه سنة عمر لان النبي عليه الصلاة والسلام لم يصلها عشرين بل ثمانين واطبة على ذلك وصلاها عمر بعده  
 عشرين ووافقه الصحابة على ذلك ودعوى الاستخفاف في حيز المنع حوى (قوله للرجال والنساء) لما روى سعيد

كالوئذ بغير قراءة او عرفنا او وصلة  
 وكذا نصف ركعة عند ابي يوسف وهو المختار  
 (واحد الركعات) اي بمحمد اوئذ بعبادة  
 (في مكان كذا فاداه في اقل من شرفه جاز)  
 لان التصديق التبرية خلافا لغيره والتسليمة  
 (ولوئذ ركعة) اي بمحمد اوئذ بعبادة  
 غاشت فيه يلزمها ايضا (لانه يمنع الاداء)  
 الا الوجوب (ولوئذ ركعة) اي بمحمد اوئذ بعبادة  
 لانه نذر عصى الراشدين (الرجال والنساء) اجابا

أن من ومن طريق عروة أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان تميم الدار يصلي  
 بالنساء وما ذهب وقوله إجماعاً لم يعتبر قول بعض الروافض أنها سنة الرجال دون النساء (قوله بعد صلاة العشاء)  
 أي بعد التراويح منها ومن سننهم فلا يصح البناء عليها ثم (قوله في الأصح) وقيل بين العشاء والتراويح وقال  
 جماعة وقتها الليل كله قبل العشاء والتراويح بعدهما (قوله فلو قاته بعضها) صلاة بعد التراويح لبعض البعض وتذكره  
 بعد التراويح في بيته يكون آتياً بها (قوله ولا تكرر بعده أصلاً) قال في التهر وأختلف فيما بعده أي المنصف والأصح  
 عدم الكراهة لأنها صلاة الليل والأفضل فيها آخره وبه يعلم ما في الحلبي (قوله في الأصح) وقيل يكره لانه تابع  
 للعشاء فصارت كسنة العشاء والجواب أنها وإن كانت تبعاً لأشياء كسنة صلاة الليل والأفضل فيها آخره  
 فلا يكره تأخيرها ومن صلاة الليل ولكن الأحسن أن لا يؤخر إليه خشية الفوات حلبي عن الامداد (قوله  
 ولو وحده) بيان لقوله أصلاً أي للجماعة ولا وحده (قوله في الأصح) وقيل يقضيها منفرداً (قوله كسنة المغرب  
 والعشاء) إذا كانت (قوله سنة كفاية في الأصح) صححه صاحب المحيط والخاتمة وأشاره في الهداية وهو قول  
 أكثر المشايخ (قوله فلو تركها أهل مسجد أو أهل جماعة) ظاهر أنها سنة كفاية في كل مسجد والذي في البحر والنهر حتى  
 لو تركها أهل المسجد أو أهل الجماعة ولم ير أهل الجماعة تطلب كفاية في كل مسجد وفي مسجد واحد من البلدة  
 والظاهر الثاني لما في الجواز أجمعت التراويح بالجماعة في المسجد وتختلف عنها أفراد الناس وصلى في بيته لم يكن  
 مسياً لأن أفراد الصحابة كان عر تخلف انتهى ومعلوم أن المدينة ليس فيها إلا مسجد واحد واطلق المصنف  
 في الجماعة ولم يقيد بها بالمسجد لما في الكافي والعجيب أن الجماعة في بيته فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى  
 انتهى ولو اقتدى بالامام في التراويح وهو قد صلى مرة لا بأس به ويكون هذا اقتداءً بالمتطوع بمن يصلي السنة  
 ولو صلوا التراويح ثم أرادوا أن يصلوا نائياً يصلون فرادى يجوز ولو اقتدى فيها بمن يصلي مكتوبة أو ترا أو نافلة  
 لا يصح على الأصح انتهى وهذا في النافلة متبني على أنها لا تصاب بمطلق النية أبو السعود عن النهر (قوله المكمل)  
 بكسر الميم وهو التراويح للمكمل بقصها وهي القرأة مع الوتر ولا مانع أن تكمل الوتر وأن صليت قبله وفي النهر  
 ولا يخفى أن الرواتب وأن كملت أيضاً إلا أن هذا الشهر لا يزيد كماله زيد فيه هذا المكمل فتكمل انتهى (قوله يعشر  
 تسليماً) هو المتوارث يجوز (قوله صحت بكرة) وفي المحيط وصل التراويح كلها بتسليمة واحدة وقد قدم على رأس  
 كل ركعتين فالأصح أنه يجوز عن الشكل لأنه أكل الصلاة ولم يحل بشئ من الأركان إلا أنه جمع المتفرق وأسد دام  
 التصريح فكان أولى بالجواز لأنه أشق وأتعب للبدن وظاهره أنه لا يكره وبه صرح في النية وقال صاحب البحر  
 لا يخفى ما فيه من مخالفة المتوارث مع التصريح بكرة الزيادة على ثمان في مطلق التطوع لئلا ظلمه أن نقل الحلبي  
 عن النصاب والخزانة تصحيح أن ذلك يكره مع التعمدات وينبغي اتباعه انتهى أبو السعود (قوله والائبات  
 عن شفع واحد) أي من التراويح وما ينبغي بحسبه نافلة مطلقة وذلك لإوافق ما قدمه من أنه إذا حصل الفركعة  
 من غير تشهد بينهما تحسبه (قوله بين كل أربعة) تركيب فاسد والتركيب العجيب أن يقول بين كل تركعتين  
 كافي الدور وبعد كل أربع كافي أكثر انتهى حلبي (قوله وكذا بين الخامسة والوتر) لكن في الخلاصة أكثرهم على عدم  
 الاستصحاب وهو الصحيح ثم (قوله ويخبرون بين تسبيح) في الله شافى يقول سبحان ذي الملك والملكوت سبحان ذي  
 المعزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجبروت سبحان الملك الحي الذي لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة والروح  
 لا اله الا الله فستغفر الله نسأل الجنة ونعوذ بك من النار كافي مناهج العباد (قوله وصلاة) أفادتها غير مكرهه  
 وهو ظاهر ما في السراج وأهل مكة يطوفون سبعاً ويصلون ركعتين وأهل المدينة يصلون أربعاً ثم وإذا شكوا  
 أنهم صلوا تسليماً أو عشر تسليماً ففيه اختلاف والعجيب أنهم يصلون تسليمة أخرى فرادى ولو سلم الامام  
 على رأس ركعة ما هي في الشفع الأول ثم صلى ما بقي على وجهها قال مشايخ بخاري يقضي الشفع الأول لا غير يجوز  
 (قوله نعم تكوه) لأنه خلاف المتوارث (قوله والختم مرة) بل يقرأ في كل ركعة عشر آيات أذكر كلمات الشهر  
 ستاً ثم أوى القرءان ستة آلاف ونصف فاذا قرأ في كل ركعة عشر بمصلي الختم ويختم إليه السابعة والعشرين لكثرة  
 الأخبار وأما البلية القدر يجوز فيه تأمل لأن القرءان يريد على عدد الركعات باعتبار هذا التقسيم وفي المحيط  
 إذا ختم في التراويح مرة ثم لم يصل التراويح بقية الشهر يجوز من غير كراهة لأن التراويح ما شرعت لحق نفسها  
 بل للتم فيها وقد حصل ذكره لأمسكين وفيه نظر أذ لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ القرءان في الليالي

(وقوله بعد صلاة العشاء) إلى التعبير (قبل التراويح)  
 (وبعد) في الأصح فلو قاته بعضها وقام الامام  
 للوتر أو لم يصح ثم صلى ما قاته (ويستحب  
 تأخيرها إلى ثلث الليل) وأيضاً ولا يكره بعده  
 في الأصح (ولا تغني إذا كانت صلاة) ولو وحده  
 في الأصح (وإن قضاهما كان نقلاً للجماعة  
 وليس يتراويع) كسنة المغرب والعشاء أهل  
 في سنة كفاية في الأصح فلو تركها أهل  
 مسجد أو أهل الجماعة فلو تركها أهل  
 جماعة فلو تركها أهل الجماعة فلو تركها  
 عشر ركعات (تسليماً) فان فعلها بتسليمة  
 للمكمل (يعشر) صحت بكرة (بها) (بين كل  
 فان تعدل كل شفع (بجاء) نداء (بين كل  
 عن شفع واحد) (بها) (بين كل  
 أربعة بقدرها وكونها بين ركعتين  
 ويجوز بين تسبيح وفر آية تسليمة  
 فرادى ثم تركه صلاة ركعتين بعد كل ركعتين  
 (والختم مرة)

سنة ومئين فضيلة وثلاثا افضل (ولا يترك)  
 الم (لكل النجوم) لكن في الاختصار  
 الافضل في زمانا قد رما لا يشغل عليهم واقره  
 المصنف وغيره وفي المجتبى عن الامام فورا  
 ثلاثا قصارا اواية طويلة في الفرض فقد  
 احسن ولم يسمي لما طنك بالتراويج وفي فضائل  
 رمضان للزاهدي اثنى ابو افضل الكوراني  
 والوبري انه اذا قرأ في التراويج الفاتحة اواية  
 او اثنين لا يكره ومن لم يكن عالما باهل زمانه  
 فهو جاهل (وبأن الامام والقوم بالشأن في كل  
 شئ وعزله) الامام (على الشهد الان يعل  
 القوم فيأني بالصلاة) ويكتفي بالله صل على  
 محمد لانه الفرض عند الشافعي (ويترك  
 الدعوات) ويجتنب المنكرات هزيمة  
 القراءة فتركه تعود وتسمية وطماينة ونسبح  
 واستراحة (ويكره فاعدا) زيادة  
 تأكيدها حتى قيل لا تصح (مع القدرة  
 على القيام) كما يكره تأخير القيام الى ركوع  
 الامام للتشبه بالمنافقين (ولو تركوا الجماعة  
 في الفرض لم يصلوا التراويج جماعة) لانها تبع  
 فضليه وحده يصلها معه (ولو لم يصلها) اي  
 التراويج (بالامام) او صلها مع غيره  
 ان (يصل الوتر) معه بقى لتركها الصل  
 هل يصلون الوتر بجماعة فليراجع (ولا يصح  
 الوتر) لا (التطوع بجماعة خارج رمضان)  
 اي يكره ذلك لوعى سبيل التداي بان  
 يقتدى اربعة بواحد كافي للدخول ولا خلاف  
 في صحة الاقتداء اذا لمانع نهر وفي الاشياء  
 عن البرازية يكره الاقتداء في صلاة وغائب  
 وبراءة وقد رالا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا  
 الامام بالجماعة انتهى (قلته) وتعد عبارة  
 البرازية من الامامة ولا ينبغي ان يكلف كل  
 هذا التكليف لامر مكرره وفي التاخرانية  
 لولم نوالامامة لا كراهة على الامام فليحفظ  
 (وفيه) اي رمضان (يصل الوتر) وقيامه بها  
 وهل الاصل في الوتر بالجماعة ام المنزل فصحان  
 لكن نقل شارح الوهبانية ما يقتضيان المذهب  
 الشافعي واقره المصنف وغيره

(باب ادراك الفريضة)

(باب ادراك الفريضة)  
 (شرع فيها اداء) خرج النافله والمندورة والقضاء  
 فانه لا يقطعها

التي صلاها فيها (تتمة) جميع اى القرء ان ستة الاف وسماية وست وستون آية الف وعدو الف وعبدو الف امر  
 والف نبى والف قصص والف خبر وخمسائة حلال وحرام ومائة دعاء وتسبيح وست وستون ناسح ومنسوخ شلبي  
 عن الكشاف (قوله الافضل في زمانا قد رما لا يشغل عليهم) لان تكثير الجمع افضل من طول بل القراءة بجزء  
 في الفرض) ولو خيرا وظهرها وقوله فقد احسن اى ولم يرتك مكررها بترك سنة القراءة من طوال الفصل  
 واوداهه وقصاره (قوله لما طنك بالتراويج) قال في المجتبى والمنأخرون كانوا يفتون في زمانا بثلاث آيات قصار  
 اواية طويلة حتى لا يعل القوم ولا يلزم تعطيلها وهذا الحسن نقله في البحر (قوله اواية او اثنين) قال في مجمع الانهر  
 وبه يقتضى وطهاه اطلاق الشرح بعم الاية القصيرة كآيات المذتر قال في البحر والافضل التعديل في القراءة بين  
 التسلية كماروى عن الامام فان فضل البعض على البعض فلا بأس اما التسلية الواحدة فان فضل الركعة الثانية  
 على الاولى لاشان انه لا يستحب وان فضل الاولى على الثانية فهو على الخلاف بجزء (قوله وزيد الامام) اى الصلوات  
 والدعاء (قوله الان يعل) بابه علم (قوله فيأني بالصلاة) كذا ذكره في البحر والنهر ولده كرافله ويكتفى الى آخره  
 فظاهرهما يأتى بالصلاة المسنونة بتمامها وبجزء (قوله هزيمة) بفتح الهاء وسكون الذال المجمة وفتح الراء  
 سرعة الكلام واقرأه فاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز القطع انتهى حلي والظاهر  
 ان انكراهه فيما بعد الطمأنينة والهزيمة تنزيهية (قوله واستراحة) اى تركها بعد كل اربعة (قوله حتى قيل  
 لا تصح) استدلل القائل بما روى الحسن عن الامام لوصلى سنة الفجر فاعدا من غير عذر لا يجوز كذا التراويج اذ  
 كل واحدة منهما سنة وكذا (قوله كما يكره تأخرا قيام) ظاهره انها تحريرية لليلة المذكورة وفي البحر نقله عن  
 الثانية يكره للمقتدى ان يقعد في التراويج فاذا اراد الامام ان يركع يقوم لان فيه اظهار التسكك في الصلاة  
 والتشبه بالمنافقين قال تعالى واذا قاموا الى الصلاة قاموا كساف (قوله ولو تركوا الجماعة في الفرض) عبر بالجمع  
 لان المنفرد لوصلى العشاء وحده فله ان يصل التراويج مع الامام مخ لكن تعليل الشرح بعم المنفرد (قوله فليراجع)  
 قضية التعليل في المسئلة السابقة بقولهم لانها تبع اى يركع بقولهم لانها الصورة لانه ليس يقع  
 للتراويج ولللعشاء عند الامام رحمة الله تعالى انتهى حلي (قوله ولا يصلى) اى لا يجوز ان يصل بجماعة وان صح  
 وقد افاده الشرح بقوله اى يكره (قوله لوعى سبيل النداء) راجع اليها كما تنفيده عبارة البحر والتداي سببه  
 الاجتماع لان اجتماعهم على ذلك يذم عمن يراهم الى الدخول معهم وهل الاقتداء في النافله يحصل به فضيلة  
 الجماعة فيه او لا يجوز (قوله في صلاة وغائب) جمع غيبة بمعنى مرغب في نواها كصلاة التسابيح (قوله وبراءة)  
 هي ليلة النصف من شعبان (قوله اذا قال) لانه لا يخرج عنها الا بالجماعة وظاهر ما في الشرح ان النذر  
 وحده من المقتدى فقط دون الامام وهو كذلك والا كان اقتداء الناذر بالناذر وهو لا يجوز فان قيل يلزم  
 في اقتداء الناذر بالمقتدى بناء على الضعيف قلت بناء على اقوى على الضعيف انما يصح حيث كانت القوة  
 ذاتية اما اذا لم تكن كاهن فلا لانهما عرضت بالنذر ومن هنا قال الحلي النذر كالنفل ابو السعود (قوله لامر  
 مكرره) فيه منافاة للاستثناء فان مقتضاء عدم الكراهة ومراعاة بالتكليف النذر وقد يقال ان المكرره هو  
 الاجتماع والاستثناء من كراهة الاقتداء فلا منافاة (قوله لا كراهة على الامام) لان الكراهة انما تحقق فيه بنيت  
 اما اذا نوى النفل منفردا فاقتردى به فلا يلزم الكراهة بفعل غيره وهل اذا اقتدى حتى نوى سنة الجماعة  
 البعدي بشافى يصل الظاهر بعدها يكره نظرا لاعتماد الحنفى لانها نقل عنه على المعتمد ولا يكره نظرا  
 لاعتماد الامام حرره (قوله يصل الوتر) اى استحبابا كافي في البحر وظاهره ما سياتى له انها فيه سنة كالترويج  
 (قوله تصححان) رجع السكال بالجماعة بانه صلى الله عليه وسلم كان اوترهم ثم بين العذر في تأخره مثل ما صنع في  
 التراويج فالوتر كالترويج فكما ان الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر بجزء (قوله لكن نقل الى آخره) وهو الذى  
 في النهر والخبر وقال الحلي مقتضى ما تقدم للشرح فوريان من قوله كل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه افضل  
 ان يكون الراجح الاول

(باب ادراك الفريضة)

اي تخصيله بالجماعة فهذا الباب يذكرفيه كيفية يحصل الجماعة اذا كان شارعا في غيرها وترجم بذلك لانه  
 المقصود وغيره تبع وحتى هذا الباب ان يترجم بمسائل شتى (قوله خرج النافله والمندورة) اى بالضيق وقوله والقضاء

أي قول المصنف إذا قال سافله يتنهار كعتين وبتم السنة ومحل في القضاء إذا لم يكن الإمام فيه أما إذا كان فيه  
 فيقطع ويقعدى كما جزم به الشرنبلالي وبجمله في البحر قال أبو السعود وهو مقتضى التعليل بأحرار فضيلة الجماعة  
 (قوله منفردا) أما لو كان مقتديا ولو بخوف فاسق لا يقطع على ما يظهر ومحل انقطاع إذا كان الإمام على مذهبه  
 أو خلافه ويراعى والظاهر القطع عند الشك في المراعاة لتصر يحجم بوجوب الجماعة وكراهة التنزيه عند الشك  
 كما ذكره صاحب البحر في رسالة خاصة (قوله أي شرع) بالبناء للمجهول حلبي فالمراد بالأقامة الفعل  
 كاقبوا الصلاة وقوله في الفريضة أي التي شرع المنفرد فيها (قوله في مصلاه) فلو اقيمت في المسجد وهو في البيت  
 أو كان في مسجد فاقبت في آخر لا يقطع مطلقا كما ذكره الشرح وغيره وفيه أنهم صرحوا بطلب الجماعة  
 في مسجدان فأنته فيما هو فيه وإن الجماعة واجبة ولم تقيد بسجده وإن انقطع للأكمال فلا يظهر فرق حينئذ  
 (قوله لا إقامة المؤذن) فإنه لا يقطع صلاته إذا أقام المؤذن وإن لم يقيد بالسجدة بل يتنهار كعتين كما في غاية البيان  
 بحر وهو سرفوع عطف على معنى قوله شرع في الفريضة في مصلاه فكله قال المراد بالأقامة الشروع في الفريضة  
 لا إقامة المؤذن (قوله بقطعها) قال في المنع جاز نقض الصلاة منفردا لأحرار الجماعة انتهى وظاهره الاستحباب  
 لما ذكره من العلة وليس المراد الجواز مستوى الطرفين وقد يقال إن أحرار الجماعة واجب على أهل الأقوال  
 فيه يقتضي أن يكون القطع واجبا وقد يقال أنه عارضه الشروع في العمل (قوله لعذر أحرار) بالإضافة للبيان  
 وذلك لأن النقض للأكمال كمال معنى كنقض المسجد للإصلاح ونقض الظهر للجمعة وكن أصاب جهته شولا  
 في سجوده فرفع ثم وضع لم يجعل سجدةين بحر (قوله كالأولندت دأته) تشبيه في الجواز إفاذه في البحر وسواء كان  
 مسافرا أو مقبيا وما في البحر من التقييد بالمسافر فالظاهر أنه اتفاق في أن هذا مكر مع ما قدمه في المكروهات  
 (قوله وأخاف ضياع) بفتح الضاد بوزن صحاب وقوله درهم ليس بقيد بل مادونه كذلك على الأرجح كما في إمداد  
 الفتاح قاله الحلبي (قوله من مال) من غير تنبيه كما في بعض النسخ وهو الموافق لقوله في المكروهات وضياع  
 ما قيمته درهم له وألغى حلبي (قوله وأخاف فوتها) أي بنسائها (قوله لا مكان قضائه) هذا التعليل بقيد جواز  
 قطع الفرض للبخارة حلبي عن إمداد الفتاح قلت عارضه أن الفرض أقوى منها بخلاف النفل (قوله ويجب)  
 الظاهر أن المراد الافتراض (قوله لنحو انجاء غرق) كتردى اعمى في بئر وأخرج إنسان من فم سبع (قوله لا يجيبه  
 ظاهره حرمة الإجابة علم أنه في الصلاة ولا (قوله إلا أن يستغث به) أي يطلب منه العوذ والاعانة وظاهره  
 ولو في أمر غير مهلك واستغاثه غير الأبوين كذلك كما مر (قوله لا يجيبه) عبارة البحر عن الوالدية وهو الذي  
 سبق للشرح لأبأس أن لا يجيبه وهي تقتضي أن الإجابة أفضل تأمل انتهى سلمي (قوله والا اجابة) الظاهر  
 منه الوجوب لأنه حيث كان الأولى حال العلم الإجابة فعند عدمه يجب (قوله هو الأصح غاية) هذا الخلاف  
 أن ما ذكره فيما إذا أقام إلى الثالثة ولم يقيد بها بسجدة أما إذا كان القيام في الأولى فالظاهر أنه لا خلاف  
 في أنه يقطعه قائما لما عللوا به من أنه دون الركعة وهو محل الرض وعبارة البحر صريحة في أن هذا الخلاف  
 في القيام إلى الثالثة حيث قال ويخير إن شاء قعد وسلم وإن شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلاة الإمام  
 هداية وفي المحيط أنه يقطع قائما بسلامية واحدة لأن القعود مشروط للتحلل وهذا قطع وليس بتحلل فإن التحلل  
 عن الظهر لا يكون على رأس الركعتين ويكفيه واحدة للقطع انتهى وهكذا صححه في غاية البيان معزى إلى غير  
 الإسلام واختلفوا فيما إذا عاذهل بعيد التشهد قيل نعم لأن الأول لم يكن قعود ختم وقيل يكفيه ذلك التشهد  
 لأنه لما قدر ارتفع ذلك القيام فكانه لم يقم انتهى (قوله وهذا إن لم يقيد إلى آخره) حاصل هذه المسئلة شرع  
 في فرض فاقم قبل أن يسجد للأولى قطع واقتدى فان سجدها فان في رباعي ثم شفعنا واقتدى مالم يسجد  
 للثالثة فان سجدها ثم واقتدى في العصر وإن في غيره قطع واقتدى مالم يسجد للثالثة فان سجدها ثم ولم يقعد  
 انتهى حلبي (قوله في غير رباعية) هو الفجر والمغرب لأنه لو أمر بتمام ركعتين نمت في الفجر وحصل شبه التمام  
 بحصول الاكثري المغرب (قوله ولكن ضم إليها ركعة أخرى) لما كان يتبادر من ظاهر العطف القطع استدركا  
 ولو حذفه ما ضر (قوله وجوبا) صيانة للمؤدى عن البطان وفي البحر والتهر ويؤخذ من هذا التعليل أن الركعة  
 الواحدة باطله خلافا لبعض حنفية عصرنا ويبحث فيه الشرنبلالي بأنه من الجائز أن يكون البطان لترك القعدة  
 لا كونها واحدة وظاهر بحثه أنه لو قعد عليها صحت (قوله أحرار النفل والجماعة) لف ونشر مرتب في التعليل

(منه رداً في البيت) أي شرع في الفريضة  
 في مصلاه لا أقامه المؤذن ولا الشروع  
 في مصلاه وهو في غيره (يقطعها)  
 في مسجدان وهو في جماعة كما لو نزلت دأته أو كان  
 أعذر أحرار الجماعة درهم من مال قطعها  
 قدرها وأخاف ضياع درهم من مال قطعها  
 في النفل وفي مجازة وخاف فوتها  
 لا مكان قضائه ولا يجيبه في الفرض لا يجيبه  
 لا مكان قضاؤه أحداً به وفي النفل أن علم أنه  
 أحرار ولو دعاه أحداً به (قائماً) لأن  
 إلا أن يستغث به وفي النفل لا تحلل  
 في الصلاة فندعاه لا يجيبه وهذا قطع غايه  
 القعود مشروط للتحلل وهو الأصح غايه  
 ويكتفى بسلامية واحدة (أن لم يقيد غايه)  
 ويقعدى بالإمام (وهذا) أي في غير رباعية  
 (ويقعدى بسجدة أو قعدة) أي في غير رباعية  
 الأولى (ولكن ضم إليها) أي في غير رباعية  
 وجوباً في أحرار النفل والجماعة



فان قلت القطع على ركعتين يستلزم بطلان الاصل عند محمد فلهذا كروا خلافه قلت قول محمد فيما اذا لم يمد من  
من اخراج نفسه عن العدة بالمضي كما اذا قيد خامسة الظهر بسجدة ولم يكن قد اخبره اما اذا كان - فمكنا  
من المضى لكن اذن له الشارع في عدمه فلا يبطل اصلها بل تبقى نفلا اذا ضم الثانية كما صرح به في البحر حلبي  
(قوله ثم اقتدى) على سبيل الافضلية كما في مجمع الانهر (قوله مستفلا) هو المعتمد لحديث لا يبطل بعد صلاة  
مثلها وقيل ينوي الفرض وقيل ينوي اكمال الفضيلة او يفوض الامر اليه تعالى واورد بيان جماعة النفل خارج  
ورضان مكروهة قلت نعم اذا كان الامام والقوم متفعلين وكان على سبيل التداي انتهى حلبي عن البحر (قوله  
ويدرك بذلك) اي بالاعتداء مستفلا فضيلة الجماعة اي في الفرض الذي اداه منفردا اي ثوابها وهو المضاعفة  
والامام اولي بذلك وفيه ان المقدّم لم ينو الفرض فكيف تحصل له المضاعفة فيه (قوله لكرهاته النفل بعده) اي  
تحريرا كما هو درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة (قوله لا يقطع مطلقا) سواء قيد بسجدة ام لا (قوله ونتمه  
ركعتين) شامل لما اذا شرع في الشفع الشاف من رباعيته لان كل ركعتين شفع على حدة (قوله اذا اقيمت او خطب  
الامام) لف ونشر مرتب كما افاده في الدر المنقي (قوله لانها صلاة واحدة) بدليل اثبات احكام الصلاة الواحدة  
لها من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثاني بحر (قوله وليس القطع للاكمال) لانه لو قطعها اصلها  
كما يصلي اول مرة بخلاف الفرض فانه اذا قطعه منفردا يصلي بالجماعة اه حلبي (قوله خلافا لما رجه السكال)  
من انه يقطع على رأس الركعتين لانه يمكن من القضاء بعد الفرض ولا يبطال في التسليم على رأس الركعتين  
ولا ينفوت الاستماع والاداء على الوجه الاكل بلا سبب بحر (قوله للثمن) (الوارد في ابن ماجه من ادرك الاذان  
في المسجد ثم خرج لم يخرج للحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق بحر وان لم يكن متطهرا انظر وعاد كما في مجمع  
الانهر (قوله والمراود دخول الوقت) بحث اصحاب البحر قال كان الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم  
الصلاة مع الجماعة سواء خرج او كان ما كشف في المسجد من غير صلاة كما شاهدته في زماننا من بعض الفسقة  
حتى لو كان الجماعة يؤخرون الى الوقت المستحب كالصحيح مثلا فخرج انسان من المسجد بعد دخول الوقت  
ثم رجع وصلى مع الجماعة ينبغي ان لا يكون مكروها ولم ار كراهه منقولا انتهى وهل اذا دخل الوقت وهو خارج  
المسجد ثم دخله لم يكره خروجه ذكر في التمهيد انه يكره خروجه ايضا (قوله الا لمن ينظم به امر جماعة) بان كان  
موثقا ازا اماما في مسجد تنفرق الجماعة بغيته فله الخروج بعد النداء لانه ترك صورة تكميل معنى (قوله او كان  
الخروج مسجد حيه) اي وان لم يكن اماما ولا مؤثقا كما في التهابة وامتنع في البحر بقوله ولا ينبغي ما فيه  
اذ خروجه مكروه فخرى والصلاة في مسجد حيه مندوبة ولا يرتكب المكروه لاجل المندوب ولا دليل يدل  
على تقييد الخارج بغير المؤذن والامام انتهى وهو مبني على ان الصلاة في مسجد حيه افضل وهو احد قولين  
(قوله ولم يصلوا فيه) قيد زاده صاحب التهر وهو معلوم من المقام وفي الجوى عن البرجندى اذا فاتته الجماعة  
في مسجد حيه فخرج ان شاء ذهب الى مسجد آخر صلى فيه بالجماعة وان شاء صلى وحده في مسجد حيه وان شاء  
ذهب الى منزله فصلى باهله (قوله او لاستاذ له درسه) ظاهره وان لم يكن في مسجد وما ذكره صاحب البحر من  
الاشكال في مسجد الحى باقى هذا ذكره ابو السعود وفيه ان الدرس قد يكون فرضا اذا تعلق بما يفترض تعلمه نعم  
في الوعظ البحث ظاهر وظاهره انه يجوز ذلك ولو علم انه لا يفوته شيء من الدرس والوعظ يصلاته في ذلك المسجد  
(قوله والحاجة) بحث اصحاب التهر اخذه من خبر لا يخرج من المسجد بعد النداء الا منافق او رجل يخرج  
لحاجة يريد الرجوع (قوله ومن عزمه ان يعود) متعلق بالاخير فقط انتهى حلبي (قوله فلا يكره له الخروج)  
لانه اجاب داعي الله مرة فلا يلزمه ثانيا (قائدة) ادخال ال على مرة فاعلم ان جملة سرى الى العرب عدوى في حاشية  
الاخضرى (قوله بل ترك الجماعة) بحث اصحاب البحر حيث قال والظاهر ان مرادهم عدم الكراهة  
في الخروج لاعدها مطلقا لان من صلى وحده فقد ارتكب المكروه وهو ترك الجماعة لانها على الصحيح اما سنة  
مؤكدة او واجبة ولم يرد من نيه عليه (قوله لا عند الشروع في الاقامة فيكره) ظاهره وان كان مقيم جماعة اخرى  
قاله ابو السعود وهو المذكور في كثير من الفتاوى ذكر صدر الشريعة ان التقيم لجماعة اخرى لا يكره له الخروج  
وان اقيمت ويشير اليه قول الشرح بلا عذر وفيه انه قد ادى الفرض منفردا فلا يقال انه مقيم جماعة اخرى (قوله  
لما مر) اي من قوله احرار النفل والجماعة انتهى حلبي (قوله وان اقيمت) بيان للاطلاق (قوله لكرهاته النفل بعد

(وان صلى ثلاثا متفرقا) اي الرابعة (ثم منفردا)  
(ثم اقتدى) بالامام (مستفلا ويدرك) ذلك  
(فضيلة الجماعة) كما في (الافى العصر) ولا  
يقضى لكرهاته النفل بعده ركعتين (وكره استئنة  
لا يقطع مطلقا) ونتمه ركعتين (والا فاستئنة  
الظهر) سنة (الجمعة اذا اقيمت او خطب الامام)  
تتم اربع (على القول (الراجح) لانها صلاة  
واحدة وليس القطع لان كل بل لا يبطل  
خلافا لما رجه السكال (وهو كونه بحر)  
للتمى (خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه)  
جرى على الغالب (ولم يصلوا فيه)  
فيه اول (الامن) ينظم به امر جماعة  
او كان الخروج المسجد حيه ولم يصلوا فيه  
اولا ستاذ له درسه او سمع (الامن) صلى  
ومن عزمه ان يعود تهر (وهو) (الامن) صلى  
الظهر والعشاء) وحده (مرة) فلا يكره  
له الخروج بل ترك الجماعة (الا عند الشروع  
في الاقامة) فيكره لخالفه الجماعة بلا عذر  
بل يقتضى مستفلا (و) (الامن) صلى  
العصر والعشاء (بعده النفل) (بعده الاولين)





يشمر فيها اما اذا شرع فانه يتما اربع الان التوافقة لا يقطعها واقاد ايضا انه اذا علم انه يدرك في الاول والاني فانه  
ياتي بها (قوله فاني بها) ولا يتوى القضاء ولهذا عدل عن قول الكثر وقضى الى آخره (قوله على انها سنية) (انها  
على الصحيح وذكر في الخاتمة انها سنية عندهما نفل عند الامام انتهى حلي) (قوله عند محمد) وعند أبي يوسف يعود  
كذا في الجامع الصغير الحسبي وفي المنظومة وشروحا الخلاف على العكس وفي غاية البيان يحتمل ان يكون  
عن كل من الامامين روايتان حلي عن الجهر (قوله وبه يقى) ويرجع في فتح القدير تقديم الركعتين لان الاربع  
فانت عن الموضع المبين فلا يقوت الركعتين عن موضعهما قصد بلا ضرر حلي عن الجهر (قوله لا يقضى)  
اي لا تفعل على انها هي المندوبة فان اداها كانت نهلا محضاً وسكت عن التي قبل العصر لانه لا يتوهم قضاءها  
لان ما بعد العصر وقت مكروه قاله الحلبي (قوله ولا يكون مصلياً بجماعة الى آخره) هذا المسئلة موضوعها  
الايمان الا انه ذكرها كالتوطئة لقوله لكنه ادرك فضلها اذ ربما يتوهم ان بين ادراك الفضل والجماعة تلازماً  
فاحتاج الى دفعه فهو حلف ليصلين الظاهر جماعة لا بغير الصلاة الكل مع الامام كالحلف لا يصلين فانه  
لا يحتمل الا بكها مع فهو نظير ما لو حلف ليأكل هذا الرغيف لا يحتمل الا باكله كله وهذا مما يوجب كلاً  
اليسر حتى انتهى بجم (قوله اتفاقاً) اما يدرك الثلاث ففيه الخلاف (الآي) (قوله من ذوات الاربع) ليس قيماً  
اذ الشان وان لا في ذلك وانما خصه بالذ كر لاجل قوله وكذا مدرك الثلاث انتهى حلي (قوله لكنه ادرك فيضها)  
اي نواها وهو الضيافة ويحتمل بادراك الاخر لو قال ان ادركت الخ (قوله اتفاقاً) بين محمد والشيعين لما كان  
يتوهم من قول محمد في الجمعة انه لا يدركها بطهرك التشهد انه لا يدرك الثواب ايضا ازالة بذكر الاتفاق  
(قوله دون المدرك) اي لاول الصلاة لغوات التكبير الاولى وقد صرح الاصوليون بان فعل المسبوق اداء قاصر  
وفعل المدرك اداء كامل بجم (قوله والا لاحق كالمدرك) فلو ادرك اولها وانما وقام آخرها وقد حلف ليصلين  
جماعة بر (قوله وكذا مدرك الثلاث) ومدرك الثنتين من الثلاث ومدرك ركعة من الشان في ذلك (قوله  
وضعه في الجهر) بمسئلة الرغيف السابقة (قوله واذا من فوت الوقت) الظاهر ان مراده اصل الوقت بدليل  
قول الشرح لتفوت القرض وهو ظاهر في غير العصر اما فيه فشكل فانه لو بقي للوقت المكروه ما يسع اربع  
ركعات فهذا الكلام يقتضي انه يصلي سبعة العصر ويقع القرض حينئذ في الوقت المكروه مع نفسه على انه  
اذا تعارض سنة ومكروه ترك السنة لاجل المكروه انتهى حلي (قوله تطوع ماشاء) المراد بذلك ما بين السنين  
الرواتب فان كان يصلي بجماعة يأت بها اتفاقاً وان صلى منفرداً فكذلك على الاصح خلافاً لمن قال ان المنفرد  
لا يأتي بالسنة لان النبي عليه الصلاة والسلام انما كان يفعلها عند صلاة الجماعة وهذا هو معنى ما في الجهر  
خلافاً لما في النهر وتبعه ابو السعود فاقرض عليه (قوله ويأتي بالسنة مطلقاً) اي سواء صلى بجماعة ام لا مسافراً  
كان او مقبلاً بالسعود وهذه مسئلة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها انتهى حلي ومقابل الاطلاق التفصيل  
للسابق قريباً (قوله على الاصح) وقيل ان صلى منفرداً تخير لان المواظبة لم تنقل في غير الاداء بجماعة قال الزيلعي  
والاحوط الاول لانها شرعت قبل القرض لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده خبر النقصان المتكبر  
في القرض والمنفرد حينئذ احوج الى ذلك والنصوص الواردة فيها لم تفرق فتجوز على اطلاقها الا اذا خاف  
الفوت اه (قوله لكونها سكمات) يعني والصلاة منفرداً تحتاج الى التكميل فوق ما تحتاجه الصلاة بجماعة  
انتهى حلي وانما يظهر في البعدية لاف القبلية لانها لقطع طمع الشيطان الا ان يدعى ان قطع طمعهم من  
المكملات (قوله فزيادة الدرجات) ولو القبلية اذ لا خلل ولا طمع للشيطان في صلاته شرئلاً (قوله مشكل  
بما مر) اي من انه اذا خاف فوت ركعة من الظهر لوصي سنته تركها (قوله فتدبر) تدبرناه فوجدناه باطلاً  
والجواب من الشرئلاً حيث لم يتعرض له في الجاشية قاله الحلبي اقول تدبرناه فوجدناه صحيحاً لا غبار عليه  
وصاحب الدرر قرض المسئلة فيما اذا فاتته الجماعة واراد الصلاة منفرداً فانه يأتي بالسنة كما قدمته وعبارة  
وقال بعض مشايخنا لا يأتي بها لانه انما يأتي بها اذا أدى القرض بالجماعة لكن الاصح ان يأتي بها  
وان فاتته الجماعة الا اذا خاف فوت الوقت فينذر تركها انتهى والجواب من الشرح والمخشي وافي السعود حديث  
غفلوا عن صدر هذه العبارة واستشكلوا ورحم الله الجميع (قوله ولو اقتدى بامام راعى) وكذا الواخط فرجع  
الامام رأسه قبل ركوعه انتهى نهر واعلم ان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج الى تكبيرتين خلافاً لبعضهم

عند محمد وبه يقى جوهراً واما مدرك الضياء  
فمنه وبه لا يقى اصلاً (ولا يكون مدركاً  
بجماعة) اتفاقاً (من ادرك ركعة من ذوات  
الاربع) لا مدركاً للتكبير الاولى والا لاحق  
فصلها) ولو ادراك التشهد ايها فأكبر فوابه  
دون المدرك فوات التكبير الاولى والا لاحق  
كالمدرك لا يكون مدركاً (وكذا مدرك  
الثلاث) لا يكون مدركاً (على  
الاطم) وقال السرخسي الا في حكم الكل  
وضعه في الجهر (واذا من فوت الوقت تطوع  
لنفوته بالقرض) (وباتي بالسنة) مطبقاً  
ما شاء (ولا يصلي منفرداً على الاصح) (كونها سكمات  
والا على حق عليه الصلاة والسلام) (فزيادة  
الدرجات ثم قول الدرر وان فاتته الجماعة  
مشكل بما مر فتدبر) (ولو اقتدى بامام راعى  
فوق حلي) (وامام راعى) (المؤمن  
الركعة)

ولو روي بذلك التكبير الواحدة الركوع لا لا افتتاح جاز وأنها ينته بجر عن الفتح ( قوله لان المشاركة الى آخره ) فيه نفي فانه لو أدركه قائما ولم يركع معه حتى رفع الامام رأسه فأتى بالركوع صححت مع فقد المشاركة ( قوله فيكون مسبوقا ) وعند زفر لاحق فيأتي بها قبله ( قوله فيأتي بها قبل الفراغ ) الاول ان يقول قبل متابعة الامام لان هذا حكم اللاحق وان صلاها بعد فراغه صححت لان ترتيب الركعات ليس بفرض في حق المدرك اللاحق فمضمون القبلي لا يعتبر افاده ابو السعود ( قوله فلولا يدرك ) هي عين قوله ومتى لم يدرك الركوع الى آخره وانما اعاده لداعية العز والى التجنس ( قوله ولوركع ) لو سجد او قام او قعد ( قوله فلحقه امامه ) انظر هل يشترط في الجزء الذي وقعت فيه المشاركة ان يكون بقدر تسبيحة ( قوله وكركه تحريما ) لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبدأ روي بالركوع والسجود وقوله عليه السلام اما يجزئي الذي يركع قبل الامام ويرفع ان يحول الله رأسه رأس حجار انتهى والظاهر ان الواو في الحديث بمعنى او ( قوله ان قرأ الامام قدر ان فرض ) استظهر ان صاحب التهر وعبارته قال في الذخيرة ولو ركع بعد ما اتم الامام ثلاث آيات ثم أدركه فيه صح وكوني الامام السجدة فعد ولم يعد المقتدى اجزأه انتهى والتقسيد ثلاث آيات يفيد ان اوانه بعد الواجب وكان ينبغي اعتبار الالية وانه لو ركع بعد ما قرأها الامام فلا يدركه فيه انه يصح انتهى ( قوله والا لا ) اي وان لم يلحقه امامه فيه بان رفع رأسه قبل ان يركع الامام اول حقه ولكن كان ركوع المقتدى قبل ان يقرأ الامام مقدار الفرض لا يجزئه انتهى حلي ( قوله وقامه في الخلاصة ) قال في الخلاصة اذا رفع رأسه من السجدة قبل الامام واطال الامام السجدة فظن المقتدى ان الامام في السجدة الثانية فسجد ثانيا والامام في السجدة الاولى ان نوى متابعة الامام او نوى السجدة التي فيها الامام او نوى السجدة الاولى جاز وان نوى السجدة الثانية وكان الامام في الاولى فرفع الامام رأسه من السجدة وانحطت الثانية فقبل ان يضع الامام جبهته على الارض للسجدة رفع المقتدى من الثانية لا يجوز سجدة المقتدى وكان عليه اعادة تلك السجدة ولو لم يعد نفس صلاته كذا في البحر ( فرع ) المقتدى لو أتى بالركوع والسجود قبل الامام فالمسئلة على خمسة اوجه اما ان يأتي بها قبله في كل الركعات او بعده او بالركوع معه والسجود قبله او عكسه او يأتي بها قبله ويدركه الامام في كل الركعات ففي الوجه الاول يقضى ركعة وفي الثالث ركعتين وفي الرابع اربعة بلا قرأة في الكل ولا شيء عليه في الثاني والخامس انتهى اما قضاء ركعة فيما اذا أتى بها قبله فلان الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام لم يكونا معتبرين فلما فعل كذلك في الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فتصير ركعة تامة وكذلك الركوع والسجود في الثالثة ينتقلان الى الثانية فتصير ركعتين وينتقل ما في الرابعة الى الثالثة فتصير ثلاث ركعات بقيت الرابعة بغير ركوع وسجود فيصلي ركعة بغير قرأة وتتم صلاته واما قضاء الركعتين اذا ركع مع الامام وسجد قبله فوجهه انه لما ركع في الاولى معه اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر بسجوده ثم لما ركع في الثانية مع الامام وسجد قبله لم يعتبر ركوعه لكونه عقب ركوع الركعة الاولى بلا سجود فيها فانتقل سجود الثانية الى الاولى فكان عليه قضاء الثانية ثم ركوعه في الثالثة معتبر لكونه مع الامام وسجوده فيها قبله غير معتبر فغلت الثانية عن السجود فاذا فعل في الرابعة كذلك انتقل سجودها الى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فعليه قضاء الرابعة واما قضاء الرابع فيما اذا ركع قبل الامام وسجد معه فوجهه ان الركوع قبل الامام غير معتبر فلا يكون السجود معه معتبرا اذ لم يتقدمه ركوع مع الامام وقد يقال لما اذا يجعل السجود في الثانية قضاء عن سجود الاولى كالركوع ولا يضره مشاركة الامام في السجود ولا شيء عليه في الخامسة الا الكراهة ابو السعود عن اخيائه والفتح

(باب قضاء القوائت)

اي في بيان احكام قضاء القوائت والاحكام تم كيفية القضاء وغيرها ( قوله لم يقل المتروكات الى آخره ) وذلك لان الترك بشعرا لا قصد بخلاف القائت فانها تشعر بعدمه والظن بالمسلم ان لا يترك قصد لو فعله يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم ويحبس حتى يصلحها وكذلك تارك الصوم رمضان ولا يقتل الا اذا جحد واستخف وقال الامام احمد وجماعة من اهل العلم انه بالترك كسلا يكون كافرا ناله عنه صاحب المواهب في مقصد عباداته صلى الله عليه وسلم ( قوله اذا تأخير ) علة للعلية ( قوله لا تزول بالقضاء ) وانما يزول به اتم الترك فلا يعاقب على عدم الفعل وان كان يعاقب على تأخير ( قوله بل بالتوبة ) اي بشرطها والظاهر انه لا بد من القضاء

لان المشاركة في جن من الركن شرط ولم يوجد فيكون مسبوقا فيأتي بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو أدركه في القيسام ولم يركع معه فانه يصير مدركا لها فيكون الركوع فيأتي بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع معه تجب الثانية فيكون الركعة الثانية في الركعة الاولى ولا تقدر تكرارها فلولا يدرك الركعة في الركعة الاولى فامام وامام وانما تجنس ولم يتابعه لكنه لما سلم واجبا من عن التجنس فصلا تامة وقد ترك اول حقه امامه فيه صح ( ولو ركع ) قبل الامام اول حقه امامه فيه صح ( ولو ركع ) بغيره ولو سجد المزمع متين والامام في الاولى لم يجز سجدة عن الثانية وقامه في الخلاصة (باب قضاء القوائت) لم يقل المتروكات طنا بالمسلم خيرا اذا تأخير بلا عذر كبير لا تزول بالقضاء بل بالتوبة

تقامها (قوله اول الحج) بناء على ان المبرور منه بركة الكافر وسيا في تمامه في الحج ان شاء الله تعالى (قوله ابدو)  
المحاضرة الذي لا يمكنه الفعل مع وجوده ولو اخاف ان لو قام او قعد براه العذر يصلي بقدر ما لا يراه ومثله خوف  
المسافر من اللصوص وقطاع الطريق ابو السعد وفي شرح نور الايضاح (قوله وخوف القابلة موت الولد)  
اما اذا ظنت ذلك يجب عليها التأخير ابو السعد وفي الشرح المذكور (قوله لانه عليه الصلاة والسلام)  
دليل لجواز التأخير عند وجود العذر وذلك انه صلى الله عليه وسلم شغلته المشركون عن اربع صلوات يوم  
حفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فامر بلالا فاذا نتم اقام فصلى الظهر ثم اقام فصلى العصر  
ثم اقام فصلى المغرب ثم اقام فصلى العشاء حلبي عن الفتح وروى انه اذن لكل صلاة فلما راى بين قلوبنا الخير  
في الاذان فبعد الفاتحة الاولى (قوله ثم الاداء فعل الواجب الى آخره) داعية ذكر ذلك ان المنصف  
شرع بين القضاء بعديانه الاداء او قدام الاداء لانه اكل والاداء انواع اداء كامل كالصلاة بجماعة في المكتوبات  
والوتر في رمضان والتراتيج وقاصر كالصلاة منفردا في الوضوء المرغوب فيه واداء شبيه بالقضاء وهو فعل  
اللاحق بعد فراغ الامام اما انه اداء فليقاء الوقت واما انه شبيه بالقضاء فلانه قد التزمه مع الامام وقد فاته ذلك  
المتمتع لان الاداء مع الامام حيث لا امام محال ابو السعد وعن ابن مالك والاداء احدا قسما للمأمورية نائها  
القضاء ثائها لاعداء انتهى حلبي (قوله في وقته) اي المقيده سواء كان ذلك الوقت العمرا وغيره وقد يقال  
لا حاجة الى التقيد بقوله في وقته لان قوله فعل الواجب يعني عنه لان المراد فعل عينه وان فعل في غير وقته  
كان مثلا لا عينا ويوجب بان التقيد بذلك يتجه على القول بان القضاء واجب بالسبب الذي وجب به الاداء فكل  
من الاداء والقضاء تسليم عين الواجب لان الاداء تسليم عين الواجب في وقته والقضاء تسليم عين الواجب بعد  
خروج وقته وهذا هو الراجح وقيل يجب القضاء بسبب جديد وليس لهذا الخلاف غرة ذكره ابو السعد (قوله  
وبالتحرمة فقط الحج) لما كان قوله فعل الواجب في وقته يقتضي انه لا يكون اداء الا اذا وقع كل الواجب في الوقت  
مع ان وقوع التحريم فيه كاف اتبعه بقوله وبالتحرمة الى آخره وهو متعلق بقوله يكون والباء للسببية والباء  
في قوله بالوقت بمعنى في متعلق بقوله وبالتحرمة لماس فيه من معنى الحدث قال المؤلف في شرحه للملتقى (مهمة)  
لو ادر ركعة من فرض غير الفجر في الوقت ثم خرج الوقت هل تكون هذه الصلاة اداء او قضاء او ما في الوقت اداء  
وما بعده قضاء اقول اصحها اللهم ساو نظهر التمرة في نية المسافر الاقامة قيد ما تغير الفجر لان فيه تبطل بطلوع  
الشمس وقيدنا بركعة لان ما دونها يكون قضاء قاله البهسي وتليده الباقى في لكن نقلت في شرح المنار من بحث  
الاداء عن ابن نجيم معز بالتحرر رانه بالتحرر في الوقت يكون اداء عندنا وركعة عند الشافعي رضي الله تعالى  
عنه (قوله والاعادة فعل مثله) واما عين الواجب فقد سقط بالاداء الاول وقوله في وقته الاولى اسقاطه لانه  
لو فعل مثله لخلل غير الفساد خارج الوقت لكان اعادة ايضا بدليل قول الشرح واما بعده فتدباى فتعداد  
تدباى قاله الحلبي وفيه انه قد صرح هو فيما بعد ان القضاء واخويه من المأمورية والمأمورية حقيقة هو الواجب  
كما علم في محله ولا تكون الاعادة واجبة الا في الوقت (قوله غير الفساد) زاد في البحر تبعه التحريم وعدم صحة  
الشروع يعني وغير عدم صحة الشروع لانه اذا لم يصح الشروع ثم فعله فان كان في الوقت كان اداء وان كان بعده  
كان قضاء ونخرج في الحالتين عن تسميته اعادة وترك الشرح هذا التقيد لانه اراد بالفساد المتني ما هو  
الاعم من ان تكون منعقدة ثم تفسد اول عقد اصلها ومن الثاني قول الكفر وفسد اقتداء رجل بامرأة حلبي  
يزاد اقول لا حاجة الى هذين القيدين اذا اختلل الشيء بوذن يبقاه ولا وجود له فيما ذكر واختلف هل هي قسم  
من الاداء ومستقل قولان نهر (قوله اقولهم كل صلاة الحج) على لقوله والاعادة الحج فان قولهم اذيت يقتضي  
فعل الفرض الاول وقوله في التعريف فعل مثله يؤخذ من قواهم تعاد وقوله لخلل غير الفساد يؤخذ من قولهم  
مع كراهة التحريم (قوله مع كراهة التحريم) ومع كراهة التنزيه تعاد تدباى واطلاق الشر ينل  
في الامداديم الوقت وبعده انتهى حلبي (قوله فتدباى) اي فتعاد تدباى واطلاق الاعادة على المنسوب بحجاز كما يعلم  
مما مر ولما لم يعد في الوقت استقر الاسم عليه كما في التمر وظاهره ان الاعادة بعد الوقت لا ترفع فلا ترفعها حينئذ  
اللهم الان يقال بها يحذف الاسم (قوله فعل الواجب) هو المعقود بالسبب في الاداء والقضاء واحد وقيل تسليم  
مثله بناء على ان له سببا جديدا (قوله واطلاعه الى آخره) هذا الكلام يقتضي ان اطلاق القضاء على سنة الفجر

اول الحج ومن العذر العذر وخوف القابلة  
موت الولد لانه عليه الصلاة والسلام اخرها  
يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته  
وبالتحرمة فقط بالوقت يكون اداء عندنا  
ويركعة عند الشافعي والاعادة فعل مثله  
في وقت لخلل غير الفساد لولهم كل صلاة اذيت  
مع كراهة التحريم تعاد اي وجوب في الوقت  
واما بعده فتدباى والقضاء فعل الواجب بعد  
وقته واطلاعه على غير الواجب ككراهة

اذ اقام بها قبل الزوال مع فرضها مجاز وهو كذلك لان القضاء كاخويه قسم من المأمورية والمأمورية حقيقة هو الواجب كما علم في محله فعلى هذا الاوصاف السنة باحدها الألقاب الثلاثة وان اراد بالما مأمورية ما يشمل الفعل مجازا ابدلنا الواجب بالعبادة وقتلنا الاداء فعل العبادة في وقتها والاعادة فعل مثلها لخلل غير الفساد وغير عدم صحة الشروع والقضاء فعلمها بعد وقتها فتكون السنة التي تفعل في وقتها اداء وما اذن الشارع في فعله منها في غير وقتها قضاء كسنة الغبر وامانة الظاهر فاطلاق القضاء عليها مجاز على كل حال لانها مفعولة في وقتها فنقول المصنف الا في وقضاء الفرض الى آخره جار على هذا الوجه او مجازا انتهى حلي (قوله وقضاء) الواو بمعنى او مانعة الخلو فيشمل ثلاث صور ما اذا كان الكل قضاء او البعض قضاء والبعض اداء او الكل اداء كالعشاء مع الوتر (قوله لازم) لم يقل فرض كما قال مدر الشريعة لانصراف المطلق منه الى القطعي ولا شرط كما في المحيط لان الشرط حقيقة لا يسقط بالتسيان وهذا يسقط ولا واجب كما في المعراج لانها لا يفوت الجواز بفوته وهذا يفوت فلما اختلفت عبارات المشايخ في المصنف بلفظ يمكن ان يتشبه على كل منها افادته او السعود عند قول السكر مستحب (قوله يفوت الجواز بفوته) اي تعدد صحة غير المرتب بفوته اي بسبب فوت الترتيب وليس المراد بالجواز الخلق فقط فتأمل (قوله من نام عن صلاة) تمام الحديث وانسيها فلم يذكرها الا وهو صلى مع الامام فليصل التي هو فيها ثم يقض الذي تذكر ثم يبعد التي صلى مع الامام احل حلي عن الدرر واخذ من الحديث ان الانسان اذا تذكر الفائتة وهو مع الامام لا يقطع صلاة الامام بل يتبها وهي نافلة (فروع) لو علم انه ترك صلاة من يوم ولا يدري اي صلاة هي قضى خصالا صلاة اليوم كانت واجبة يمين فلا يخرج عن عهده الواجب بالشك وفي الهادي تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاة يوم ولبيلة قضى الغبر والوتر وجهه ان ترك القراءة في ركعة واحدة لا يبطئها في سائر الصلوات الا الغبر والوتر وينبغي تنقيده بغير المسافر اما هو فيقضى خصال الزوم القراءة في كل الصلوات وبغير الجمعة ولو شئنا اصله ام لان في الوقت وجبت الاعادة لا بعده او السعود عن البحر والنهر قلت وينبغي في المسافر اعادة ما عدا المغرب وفي يوم الجمعة اذا كان اماما اعله ثلاث صلوات الغبر والوتر والظهر (قوله وبه يثبت الفرض العملي) لانه ظني المتن قطعي الدلالة انتهى حلي (قوله الواجب) كالمندورة والمهلوف عليها وقضاء النفل الذي افسده (قوله وقت للقضاء) اي لصحة القضاء فيها وان كان قضاء الصلاة فوريا الاعدل (قوله الا الثلاثة المنهية) وهي الطلوع والاستواء والغروب وهي محل ايضا للنفل الذي شرع فيه عندها ثم افسده (قوله كما مر) اي في اوقات الصلاة انتهى حلي (قوله فلم يجز فخر الخ) وفساده موقوف كما بان (قوله لوجوبه عنده) المراد به الافتراض العملي (قوله فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت) اي بين الفائتة والوقية لان الفوائت بعضها مع بعض ليس لها وقت مخصوص حتى يقال ان الترتيب فيها يسقط بضيقه ابو السعود (قوله الا اذا ضاق الوقت المستحب) فلو قدم الفائتة في هذه الحالة صح وبأنه النبي وقيل المعتبر اصل الوقت والترجيح وان اختلف لكن اعتبار الوقت المستحب ارجح كما يستفاد من البحر وعمرة الخلاف نظهر فيما لو ترك وقت العصر انه لم يصل الظهر وعلم انه لو اشتغل بالظهر يقع قبل التغيير وينفع العصر او بعضها في التغيير فعلى القول الاول يصل العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصل الظهر ثم العصر ثم ضيق الوقت يعتبر عند الشروع حتى لو شرع في الوقية مع تذكر الفائتة والطال القراءة فيها حتى ضاق الوقت لا يجوز صلاته الا ان يقطعها ويشرع فيها ولو ناسيا او لمسته بما لها ثم ذكرها عند ضيق الوقت جازت صلاته ولا يلزمه القطع لانه لو شرع فيها في هذه الحالة كانت جائزة فالبقاء لولي لانه اسهل من الابدائها (قوله حقيقة) تمييزا نسبة ضاق الى ضاق من جهة الحقيقة ونفس الامر فلا يكفي ضيقه بحسب الظن انتهى حلي فلوطن من عليه العشاء ان وقت الغبر قد ضاق فصلى الغبر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الغبر فينظر ان كان في الوقت سعة يصل العشاء ثم يعيد الغبر وان لم يكن فيه سعة يعيد الغبر فقط فان اعاد الغبر فحين ايضا انه كان في الوقت سعة ينظر فان كان الوقت يسعهما صلاهما والا عاده الغبر وهكذا يفعل مرة بعد اخرى زبطي وفرضه ما يلي الطلوع وما قبله نطوع ابو السعود عن البحر (قوله اذ ليس الخ) لتعليل لقوله فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت وهذا التعليل بظاهرها انما يناسب اعتبار اصل الوقت لا الوقت المستحب ويمكن ان يجاب بان معناه نفوت الوقية عن وقتها المستحب انتهى حلي (قوله ولو لم يسع الوقت كل الفوائت) صورته عليه

(الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر اداء)  
وقضاء لازم) يفوت الجواز بفوته الغبر  
المشهور من نام عن صلاة ولا يثبت الفرض  
العملي (وقضاء الفرض والواجب مستحب  
فرض واجب وسنة)  
فرض واجب وقضاء الفرض على الزوم  
وجوب اوقات العمود وقضاء الفرض على الزوم  
التي هي كما مر (فلم يجز) ففرضه عنده  
التي هي من ذلك كالمندورة ولا يلزم الترتيب  
(الا) استثناء من الزوم فلا يلزم الترتيب  
اذا ضاق الوقت المستحب حقيقة اذ ليس  
من الحكمة نفوت الوقية لئلا يتركها  
ولو لم يسع الوقت كل الفوائت فالاصح جواز  
الوقية بجب

العشاء والوتر مثلاً لم يصل الفجر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلاً وفرض الصبح فقط ولا يسع الصلوات  
 الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح انه لا يجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر وصرح في المجتبى بان الاصح جوار ان وقتية  
 حلبي عن البحر (قوله وفيه) اي في المجتبى وهي من فروع ضيق الوقت حقيقة انتهى حلبي (قوله فضلاً) اي  
 اي صلاة الفجر وقوله وفيه سعة اي الصلاة الفجر فقط باعتبار ظنه (قوله اونسيت) النسيان هو عدم تذكر  
 الشيء وقت حاجته انتهى حلبي (قوله لانه عذر) قال في البحر وهو عذر وماوى مسقط للتكليف لانه ليس في وسعه  
 ولان الوقت وقت للفائتة بالتذكروا لم يتذكر لا يسقط النسيان الترتيب سواء وقع  
 بين فائتين او فائتة ووقتية او بين وقتيتين كان صلى الوتر ناسياً العشاء ثم تذكر بعد صلاة الوتر انه لم يصل العشاء  
 فضلاً لم يلزمه اعادة الوتر واصلى العشاء من غير وضوء ناسياً واصلى الوتر والسنة بوضوء واعاد العشاء وسقطها  
 لا الوتر الا على قول الصحيحين لانه ستة عندهما انتهى حلبي (قوله اوقات ست) يعني لا يلزم الترتيب بين الفائتة  
 والوقتية وبين الفوائت اذا كانت الفوائت ستا كذا في النهر اما بين الوقتيتين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب  
 بهذا المسقط كما لا يخفى انتهى حلبي (قوله اعتقادية) خرج العملي وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وان كان  
 فرضاً لكنه لا يحسب مع الفوائت انتهى حلبي وكأنه لانه لا وقت له باستقلاله (قوله في حد التكرار) اي في عدد  
 يقتضي التكرار فانها اذا كانت ستة لا بد وان يتكرر فيها فرض من الخسنة واما ما دون الستة فقد لا يتحقق  
 التكرار كصلوات يوم وليلة (قوله المقضي للخرج) اي المؤدى للخرج فيها لوقتنا بلزوم الترتيب وفي نسخة المقضي  
 (قوله على الاصح) احتراز عما روي عن محمد من اعتبار دخول وقت السابعة وعما في السراج الوهاج من اعتبار  
 دخول وقت السابعة حلبي عن البحر (قوله ولوم تفرقة) اعلم ان الفوائت اما حقيقة او حكمية نص على ذلك  
 في امداد الفتاح اما الحكمية ففصلها ما اذا ترك فرضاً واصلى بعده خمس صلوات ذكر انه كاسر به القهستاني  
 وظهر من تمثيله به للحكمية ان اطلاق الحكمية عليه تغليب اولان كل حقيقي حكمي وهذا لان المتروك فائت  
 حقيقة وحكمي والخسنة الموقوفة فائتة حكماً فقط واما الحقيقة فاما ان تكون مجمعة او متفرقة فان كانت مجمعة كما  
 اذا ترك صبح يوم وصبح ثمانية وما بينهما فحكمها ظاهر وان كانت متفرقة واصلى ما بينهما غير ذكرها ثم ذكرها كما  
 صرح به الشرنبلالي في رسالته جداول الزلال فان كانت ستا كما اذا ترك صلاة صبح مثلاً ستة ايام واصلى ما بينهما  
 ناسياً اليها سقط الترتيب انفاً وان كانت اقل من ستة كما لو ترك فائتة بعد شهر اختلفوا فيه فمن اعترف  
 بسقوط الترتيب كون الاوقات المتخللة ستا قال هنا بسقوط الترتيب لان الاوقات هذا اكثر من ذلك ومن اعتبر كون  
 الفوائت ستا بالفعل لم يقل بسقوطه لان الفائت واحدة وهو الصحيح وظهر الفرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة  
 السنة الحكمية المتقدمة بالتذكروا عدمه فانه في الحكمية على الخسنة ذكر المتروكة وفي مسئلتنا صلى صلاة  
 الشهر غير ذكر الفائتة كما قدمناه عن الشرنبلالي ويدل عليه عبارة البحر حيث قال لو ترك فائتة بعد شهر  
 كما ذكرناه انتهى حلبي (قوله اوقعية) مثاله ترك صلاة شهر فقام قبل على الصلاة ثم ترك فائتة حادثة فان الوقتية  
 جائزة مع تذكر الفائتة الحادثة لانها ماضية الى الفوائت القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم  
 ان المسقط الفوائت الحديثة واما القديمة فلا تسقط ويجعل الماضى كان لم يكن حلبي عن البحر (قوله على المعتد)  
 راجع الى كل من المتفرقة والقديمة انتهى حلبي (قوله لانه) اي الحسالم والشان متى اختلف الترجيح كما هنا  
 في اعتبار القديمة والحديثة (قوله راجع اطلاق المتن) وقد اطلقوا في اعتبار السنة (قوله اوطن ظناً معتبراً)  
 ذكر في المنهج هذه الجمل بعد قوله اونسيت وهو المناسب لتصريح البحر بان الظن المعتمد لمحق بالنسيان  
 واعلم ان موضوع المسئلة في جاهل صلى كما ذكره ولم يقل مجتهد اولم يستغفرت فقيامه فصلاحة صحيحة لمصادفها مجتهداً  
 فيه اما لو كان مقلداً لا بي حنيفة رحمه الله تعالى فلا عبرة لظنه المخالف لمذهب امامه واذا كان مقلداً للشافعي  
 رحمه الله تعالى فلا فساد في صلاته ولا تنويف صحته على شيء هكذا ينبغي حل هذا المثل والافضل انه ماسياً  
 من توقف صحة المؤداة بعد المتروكة على خروج وقت الخامسة منها حتى لو قضاه قبل ذلك بطل ما صلاه بعدها  
 حلبي عن الشرنبلالية وقال في البحر والحق ان المجتهد لا كلام فيه اصلاً وان ظنه معتبراً مطلقاً سواء كانت  
 تلك الفائتة وجب اعادتها بالاجماع والا فلا يلزمه اجتهاد ابي حنيفة ولا غيره فان كان مقلداً لا بي حنيفة فلا عبرة  
 لرأيه المخالف لمذهب امامه فيلزمه اعادة المغرب ايضاً واذا كان مقلداً للشافعي فلا يلزمه اعادة العصر ايضاً

وفيه من عليه العشاء فسبق وقت الفجر فصلها  
 وفيه من عليه العشاء فسبق وقت الفجر فصلها  
 (الانسيت) الفائتة لانه عذر في حد التكرار اوقات ست  
 اعتقادية لانه عذر في حد التكرار اوقات ست  
 للخرج (اي المؤدى للخرج) فبالزوم الترتيب وفي نسخة المقضي  
 ولوم تفرقة او فائتة على المتروكة لانه عذر في حد التكرار اوقات ست  
 الترجيح راجع الى اطلاق المتن (قوله اوطن ظناً معتبراً)  
 معتبراً اي يستند لظن الظن المعتمد لمحق بالنسيان

وان كان عاميا ليس له مذهب معين فذهب فقهاء كالمسرح حواه فان افتتاه حنفي اعاد العصر والمغرب  
وان افتتاه شافعي فلا يعيد هما ولا عبرة برأيه وان لم يستنف احد اوصاف الصحة على مذهب مجتهد اجزاء ولا اعادة  
عليه تنهى واخرج المصنف بقيد المعتبر غيره كظن الحنفي عدم وجوبه (قوله كن صلى الظهر) ذكر في الصرع  
شراح الهداية تفصيلا في هذه المسئلة يستفاد من عبارته ونصها ذكر شارحوا الهداية كصاحب النهاية وفتح  
القديران فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة امتنع الصلاة التي بعده وان كان ضعيفا كعدم الترتيب  
لا يستتبع وفروا على ذلك فرعين احدهما الوصلى الظهر بغير طهارة ثم صلى العصر اذا كررها وجب عليه اعادة  
العصر لان فساد الظهر قوى لعدم الطهارة فاجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب ثانياه ما لوصلى  
الظهر بعد العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذاك كررها فالمغرب صحيحة اذا ظن عدم وجوب  
الترتيب لان فساد العصر ضعيف اقول بعض الائمة بعدم الترتيب فلا يستتبع فساد المغرب وذكر الامام الاسيحاوي  
لا صلاحا لقال اذا صلى وهو ذاك لفاوته وهو يرى انه يجوز به فانه ينظر ان كان الفاتنة وجهه اعادتها بالاجماع اعاد  
التي صلى وهو ذاك لكرها وان كان عليه الاعادة عندنا وفي قول بعض العلماء ليس عليه وهو يرى ان ذلك يجوز به فلا  
اعادة عليه وذكر الفرع السابق انتهى وظاهره ان ذلك لا يقتصر على العامي بل يشمل مقلدا في حنيفة فليتامل  
(قوله ذاك للظهر) بناء على ان الترتيب غير لازم عليه بدليل قوله لا فائتة الخ (قوله لانه) اى اداء العصر مجتهد  
فيه فقال البعض بصحته او هو على اعتنا بظنه (قوله وفي المجتبى من جهل الخ) الظاهر انه مسقط خامس غير الظن  
لان الظن فيه ادراك المراد هنا بالجهل البسيط وهو خلل الذهن الذي ليس فيه ادراك الوجوب الترتيب ولا عدمه  
اه حلي (قوله يلحق بالنامي) وهو رواية الحسن عن الامام وبه اخذ الاكثر وانتهى مجمع الانهر وقابله وجوب  
الترتيب وان لم يكن عالميا به (قوله وعليه) اى على ما في المجتبى من الخلق (قوله يخرج ما في القنية) فصاحب  
القنية انما احكم على الصبي بذلك لان الغالب عليه الجهل كما في النهر (قوله باغ) اى ولم يصل الغبير (قوله بهذا  
العدو) اى بسبب هذا العدو وهو الجهل وفي نسخة بهذا القدر اى من البلوغ لانه لا يسع التعليم (قوله بكثرة ثبوتها)  
متعلق بسقوطه وقوله يعود الفوات متعلق بقوله لا يعود وقوله بالقضاء متعلق بقوله يعود الفوات الى القلة  
(قوله بسبب القضاء لبعضها) كما اذا ترك رجل صلاة شهر مثلا ثم قضاها الصلاة ثم صلى الوقتية ذاك لم فاتها  
صححة انتهى بجر (قوله على المتمد) اختاره الدرر خسي والبرزوى وصححه في الكافي والحديث وفي المعراج وغيره  
وعليه الفتوى ومقابله انه يعود وليس هو من قبيل عود الساقط بل من قبيل زوال المانع حتى الحضائنه اذا ثبت  
للأم ثم تزوجت ثم ارتفعت الزوجية فانه يعود لها انتهى بجر (قوله لان الساقط لا يعود) اى وليس هو من قبيل  
زوال المانع في التحقيق لان مقتضى الترتيب مع كثرة الفوات ليس بموجود اصلا ولذا اتفقت كلهم متونا  
وشروحا على ان الترتيب يسقط بثلاثة اشياء فصرح الكل بالسقوط والساقط لا يعود انفسا فاجتلف حتى  
الحضائنه فان مقتضى اتمام وجوده مع الزوج لانه اقرب الى المحرمية مع صغير الولد وقد منع الزوج من عمل مقتضى  
فاذا زال الزوج زال المانع فعلم مقتضى عمله فالفارق بين البابين وجود مقتضى وعيد مقتضى بجر (قوله حتى  
لخرج) تفريع على عدم عود الترتيب قال في المجتبى ولو سقط الترتيب فابقى الوقت ثم خرج الوقت لا يعود  
على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تفسد على الاصح وهو مؤد على الاصح لا قاض وكذا لو سقط  
مع النسيان ثم ترك لا يعود ولو نسي الظهر وافتتح العصر ثم ذكره عند اجراء الشمس بمعنى الضيق الوقت وكذا  
لو غربت او اختصم باعند الاصفر اراد ان يركب انتهى حلي (قوله هو الاصح) وقيل ما في الوقت اداء  
وما في خارجه قضاء وقيل لا يكون اداء الا بركة وقيل يقع كله قضاء (قوله لكن في النهر والسراج الخ) في ذكر  
الاتفاق في هذا النقل على العود مع نقل عدم العود في هذين المسقطين اشارة الى ان لكل مجالا وان الخلاف لفظي  
في ضيق الوقت فان من حكم بالعود فيه حكم به عند ظهوره وسعة في الوقت ومن حكم فيه بعدم العود حكم به  
عند خروج الوقت وكذلك في التذكر بعد النسيان فان كلام المجتبى محمول على ما اذا ترك بعد الفراغ من الصلاة  
وكلام الدراية محمول على ما اذا ترك قبل الفراغ منها انتهى حلي (قوله عن الدراية) كذا في النهر والذي في النهر  
معراج الدراية انتهى حلي (قوله فليحذر) الذي يظهر ان التحريم هو رفع الخلاف بما ذكرناه من الجمل وفي التحقيق  
ضيق الوقت ليس بمسقط حقيقة وانما قدمت الوقتية عند الجزع عن الجمع بينهما لقوتها مع بقاء الترتيب

كان صلى الظهر اذا ترك الفريضة فلهذا  
فانما ضيق الوقتية على العصر ذاك للظهر جاز  
العصر اذا كانت عليه في ظنه حال اداء  
العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه  
وفي المجتبى من جهل فساد العصر من ائمة الجهر  
بالناسخ واختاره القاضي في باع وقت العصر  
وعليه يخرج ما في القنية صبي باع وقت الترتيب  
وصلى الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم الترتيب (يعود)  
بهذا العدو (ولا يعود) اى الفوات (يعود)  
سقوطه بسبب القضاء (يعود)  
انقوت الى القلة بسبب القضاء (يعود)  
على المتمد لان الساقط لا يعود (وكان لا يعود)  
الترتيب (يعود) ساقط في المسقطات  
السابقة من النسيان لا تفسد على السراج  
الوقت في خلال الوقتية لانفسه وهو مؤد  
هو الاصح مجتبى لكن في النهر والسراج  
عن الدراية يعود انفسا ونحوه في الاشياء  
في بيان الساقط لا يعود فليحذر



كما صرح به في البحر عن التبيين وينبغي ان يقال هذا في النسيان فعلى هذا الوسيط الترتيب بين فائنة الوقتية  
 لضيق وقت اونسبان يبقى فيما بعد تلك الوقتية انتهى حلي وقد يقال ان العجز عن الجمع اسقط الترتيب بالنظر  
 الى هذه الوقتية الخاصة فلا ينافي ثبوته في وقتية اخرى (قوله وفساد اصل الصلاة الخ) نعم فيه صاحب انهر  
 والصواب وصف الصلاة وهو قولهما واطلان الاصل قول محمد لان التجربة عقدت للعرض فاذا بطلت  
 العرض بطلت ولهما انهما عقدت لاصل الصلاة بوصف الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان  
 الاصل بجرع الهداية والتمرة تظهر فيها اذا فقهه قبل ان يخرج من الصلاة فتقتض طهارته عندهما خلافا لمحمد  
 عناية قال العلامة السكاكي ما سبق من الحديث وهو من نسي صلاة فلم يذكرها الا وهو مع الامام فليصل  
 مع الامام فاذا فرغ من صلاته فليصل التي نسي ثم يعيد صلاته التي صلاها مع الامام يصلح حجة على الامام محمد  
 حيث امر النبي عليه السلام المصلي الذي تذكر فائنة خلف الامام بالمضي فان ذلك دليل انقلابها انقلابا وفي شرح  
 الارشاد لعله ما بلغه الحديث والامام حقه ابو السعود (قوله عند ابى حنيفة) وعندهما الفساد بات لكن عند  
 محمد فسد الاصل مع فساد الوصف وعند ابى يوسف فسد الوصف فقط فسادا باتا (قوله سواء ظن وجوب الترتيب  
 او لا) انما يصح هذا في حق من قلدا الامام ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه واستغنى حنفيا واما في حق جاهل  
 لم يقدر ولم يستفت احدا فهو صحيح فيما اذا ظن وجوب الترتيب واما اذا لم يكن كذلك فهو صادق بظن عدم وجوب  
 الترتيب وبحلول الذهن عن وجوب الترتيب وعدمه فالاول داخل في قول المصنف او ظن ظنا معتبرا والثاني  
 في قول الشرح من جهل فرضية الترتيب بلحق بالناسي وفي كل منهما اسقط الترتيب انتهى حلي (قوله وصارت  
 الفواسد) اي الموقوف فسادا وهي خمس (قوله بخروج وقت الخامسة) وهذا هو التحقيق لا ما ذكره بعد من  
 قوله صلاة تصحح خمس الخ فانه يقتضي ان المصحح الصلاة (قوله هي سادسة الفوائت) الاولى التعبير بالصلاة  
 فان الخمس لم تفت (قوله لان دخول وقت السادسة) علة لقوله بخروج وقت الخامسة والمراد بالسادسة  
 غير المتروكة وهي بها تكون سابعة (قوله غير شرط) لانها تدخل في حد التكرار بخروج وقت الخامسة (قوله  
 لانه لو ترك لخر يوم) وكذا لو كان المتروك والاثان لا دخل له في اسقاط الترتيب فلا يسقط الترتيب بكثرة الفوائت  
 الا ان تبلغ ستا بغير اوتر انتهى ابو السعود (قوله وادى باقي صلواته) اي الايام الاولى زيادة وصح نائي يوم  
 كما لا يخفى (قوله انقلب صححة بعد الطلوع) اي وفي هذه خرج وقت الخامسة ولم يدخل وقت السادسة لان وقت  
 الصبح وقت مهم ولم يقدد واداء الخمسة بذكر الفائنة فلو لم يندك كرها سقط للنسيان ولو تذكر في البعض  
 ونسي في البعض يعتبر المذكور فيه فان بلغ خمس صححت ولا نظر لما نسي فيه لما قلنا (قوله لا يظهر) اي لا يظهر  
 صححة فرضيتها وصحت نفلا (قوله صلاة تصحح خمس الخ) فان المتروكة اذا صليت في وقت الصبح نائي يوم بعد صلاة  
 الصبح او قبلها قبل طلوع الشمس افسدت الخمسة الموقوفة وان طلعت الشمس قبل ان يصلي المتروكة صحت الخمس  
 الموقوفة ومن هذا انظر بظهره لان المصحح خروج وقت الخامسة ولو لم يغير الا ثبات بالمتروكة كما صرح به في البحر  
 فعول الشرح صلاة تصحح خمس غير صحيح اه حلي (قوله واخرى) بما اخرجنا من اعتبار اداها قبل طلوع الشمس  
 والافهي واحدة للعرض من انما الخفاء (قوله ولو مات وعليه صلوات) وكان قادرا على اداها ولو بالايام وان لم يقدر  
 على الصلاة بالايام لا يلزمه الا بصامها وان قلت بان كان اقل من يوم وليلة لانه لم يدرك زمنا يقضى فيه ولزوم  
 الوصية فرع لزوم القضاء وكذا اذا فطر المسافر والمريض وما ناقبل الاقامة والصحة لانها عذرا في الآداء فلان  
 يعذر في القضاء اولى زبلي واذا لم يلزمهما القضاء لا يلزمهما الا بصامه وعليه الوصية بما قدر عليه من ادراك  
 عدة ايام اخر لو فطر بعذر وبني بذمته حتى ادرك الموت وان فطر بغير عذر تلزمه الوصية وان لم يدرك اياما اخر  
 لان التقصير منه لكن يرجو له العفو باخراج القدية فخرج عنه وليه انتهى ابو السعود في شرح نور الايضاح  
 (قوله وادى الخ) وهذه الوصية واجبة (قوله بالكفارة) هي التي اشتهر تسميتها باسمها الصلاة (قوله نصف  
 صاع من بر) اودقيقه اوسويقه اوصاع غرام شعير وفي الزبيب خلاف اوقية ما ذكره في افضل وفي الدر المنثور  
 انهم اذا ارادوا الاخراج عنه بحسب عمره بغلة الظن ويخرج منه مدة الصبي وهو اثناس عشر في العلام وتسعة  
 في الاثني ويخرج عنه بقدرها ان كان عندهم ما يكتفي والاندفع مرارا انتهى (قوله وكذا حكم الوتر) لانه فرض  
 على عنده خلافا لهما (قوله والصوم) وعن ابن مقاتل اعتبار كل صلاة يوم بصومه وفي النهر انه مرجوع عنه

(وفساد) اصل (الصلاة) بذل الترتيب  
 موقوف عند ابى حنيفة سواء ظن وجوب  
 الترتيب او لا فان كثر وصارت الفوائت  
 مع الفائنة التي هي سادسة الفوائت  
 الخامسة التي هي سادسة الفوائت  
 وقت السادسة غير شرط لانه لو ترك لخر يوم  
 وانقلب صححة بعد الطلوع  
 وادى باقي صلواته ستا بغير اوتر انتهى  
 الشمس (والا) بان لم يبرس ستا  
 بل نصير نفلا وفيها يقال صلاة تصحح خمس  
 فائنة وادى الكفارة يعطى لكل حكم  
 نصف صاع من بر  
 (الوتر) والصوم واما يعطى (من ثلث ماه)

نورا ايصاح وشرحه للشيخ ابى السعود (قوله ولولم يترك لهما) اورثك ولم يوص وتبرع عنه وليمه او اجنبي جاز  
ولوى كفارة قتل او عين الا العتق لما فيه من الزام الولاة على الغير وهو الميت زلمي والمراد بالقتل قتل الصيد  
لا التمس لانه لا اطعمهم فيها نورا الا ايصاح وشرحه لابي السعود (قوله يستقرض وارثه) اى على سبيل التبرع  
لا الوجوب والاستقراض والوارث ليس بقدر حتى لو دفع من ماله او دفع غير الوارث صح (قوله مثلا) اى او اكثر  
لا اقل لانه لا يكتفى (قوله للوارث) اى اولاجنبي كفى بشرح نورا الا ايصاح لابي السعود فابعد الا ان من تدوير الكفارة  
بين الحاضرين وكل يقول للآخر وهبت هذه الاراهم لاسقاطها على ذمة فلان من الصلاة والصيام ويقبله الاخر  
صحيح ثم لو اخذها احدهم عند قبضها ولم يدفعها واستقل بها يفوز بها على الظاهر والاولى بعد تدويرها ان يتساوا  
فيها لانهم انما حضروا لم يعطوا منها فنفوسهم متشوفة للاخذ لاسيما المساكين منهم (قوله ثم وثم) الواو داخله  
على محذوف كالعاطف قبلها اى ثم الوارث للفقير والفقير للوارث ثم الوارث للفقير (قوله حتى يتم) اى اخراج  
ما عليه (قوله ولو قضاها) اى الصلوات ومثلها الصيام وقوله ورثته مثلهم الا الجانب وقوله بامر مثله اذا كان  
بغير الامر (قوله لانها عبادة بذية) اى يطلب كل مكاف ان يعلم ما يذنه فلا يعلم بغيره (قوله بخلاف الحج)  
فانه يسقط الفرض عن الميت وان لم يوص به لما ورد ان امرأته ماتت الرسول الاكرم صلى الله عليه وسلم فقالت  
ان فريضة الحج ادركت والذى وهو شيخ كبير لا يثبت على الرحلة ومات ولم يحج فحوزها عليه السلام الحج عنه  
ولم يذكر الوصية فيه (قوله لانه يقبل النيابة) ليس المراد بالنيابة الامر واتو كويل بل المراد القيام مقامه في فعلها  
وان كان بغير امره (قوله ولو اعطاه الكل جاز) بخلاف كفارة اليمين حيث لا يجوز ان يدفع لواحد اكثر من نصف  
صاع لان العدد منصوص عليه بقوله تعالى وكفارته اطعام عشرة مساكين وهل تصفى الاباحة في الفدية  
قولان المشهور نعم واعتده الكل ابو السعود وفى المنع ان كفارة الصلاة تفارق كفارة اليمين في انه لا يشترط فيها  
العدد ونوافقهما من حيث انه لو ادى اقل من نصف صاع الى فقير واحد لا يجوز (قوله لا يصح) فيجب عليه الوصية  
(قوله بخلاف الصوم) فانه يجوز اخرجهما في المرض وظاهره وان لم يكن فائيا لكن انما تتحقق بصحتها بعد موته  
واحد الشيخ القافى فانه يجوز له ان يخرج فديته كل عام واذا قدر على الصيام بطل ما داه (قوله لعذر السبي)  
الاضافة للبيان (قوله على العيال) اعم من الروجة والولد واذا ظهر بقصره يقضى وينبغي ان لا يعمل (قوله  
وفى الخواتم) اعم مما قبله اى ما يحتاج له نفسه من جلب نفع ودفع ضرر وما انقل فقال فى المضمرات الاشتغال  
بقضاء الفوائت اولى واهم من النوافل الاسنى المفروضة وصلاح الضحك وصلاح التسبيح والصلوات التى رويت  
فيها الاخبار انتهى (قوله وسجدة التلاوة) اى غير الصلاة اى غير الصلوات (قوله والنذر المطلق) اما المعين فيجب اداؤه فى  
وقته ان كان معلقا وفى غير وقته يكون قضاء (قوله وضيق الخلوئى) والعامرى فجعل الوجوب فى ذلك مضيقا  
والخلوئى فتح الحياء وسكون اللام نسبة الى الخلوئى غير قياسية لان اياه كان يبيعها وكان يعطى الطلبة ويقول  
ادعوا الولدى فيدعون له وقد حصل له الحظ الوافر من العلم (قوله بالجهل) اى باحكام الشريعة (قوله اسلم ثم)  
اما اذا اسلم هنا فلا بعذر كما يؤخذ من التعليل الا فى (قوله فلاقضاء عليه) كلاقضاء على مجنون حالة جنونه  
ما فاته حال عقله واما لانه لا قضاء عليه حال عقله لما فاته حال جنونه ولا معنى عليه او مريض مجنون عن الایماء  
لما فاته فى تلك الحالة وزادت الفوائت على يوم وليلة بجر (قوله بالعلم) اى سواء كان فى دار الحرب او دار الاسلام  
انتهى حلبي (قوله او بدليله) اى مظنة العلم اى فى دار الاسلام فان دار الاسلام مظنة العلم فلا بد من جهله بل ينزل  
عالمه ويحاطب بقضاء الصلاة انتهى حلبي (قوله ولم يوجد) الاولى الافراد لان العطف باو (قوله رزنها) منصوب  
طرف لغاية انتهى حلبي (قوله ولا ما قبلها) عطف على ما فاته اى ولا يقضى مرتد ما فاته قبل الردة انتهى حلبي  
وصريح المصنف والشرح فى باب المرتد انه يطالب بالقضاء وعلاه الشرح هناك بان التردد معصية والمعصية  
لا تزول بالردة (قوله لانه بالردة) لتعليل للاحكام المتقدمة لكنه لا يظهر الا فى حكمين الاول عدم قضاء ما فاته حال  
كفره والثانى قضاء الحج والمراد فعله لان الكافر لم يفعله والا ولا يظهر فى قوله ولا ما قبلها لان الاسلام لم يتحقق  
منه فى وقت قبل هذا (قوله ولذا) اى لكونه كالكافر الاصلى (قوله لانه حبط بالردة) علة للزوم الاعادة والحبوط  
البطلان (قوله وخالف الشافعى) فقال لا يلزم الاعادة لقوله تعالى ومن يرتد منكم الاية عاق احباط العمل  
بالموت على الردة ولم يوجد انتهى مخ (قوله قلنا) جواب للمنع (قوله افادت عمين) الاول ومن يرتد والثانى فيمت

ولو لم يترك لهما لا يستقرض وارثه نصف صاع  
مثلا ويدفعه لفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم  
ونم حتى يتم (ولو قضاها وارثه بامر له يقبل  
لانها عبادة بذية تجوز لغيره من نصف صاع  
النيابة ولو ادى الفقير اقل من نصف صاع  
لم يجز ولو ادى الكل جاز ولو فسى عن صلته  
فى مرضه لا يصح بخلاف الصوم (ويجوز  
تاخير الفوائت) وان وجبت على الفور  
العذر السبي على العيال والنذر المطلق  
على الاصح) وسجدة التلاوة والنذر المطلق  
وقضاء رزائها ومع وضيق الخلوئى وكذا  
فى المجتبه (وبعد بالعلم) لان الخطأ انما يلزم  
مدة ولا قضاء عليه (كما لا يقضى مرتد  
بالعلم او بدليله ولم يوجد) (قوله بالردة  
ما فاته رزنها) ولا ما قبلها الا الحج لانه بالردة  
افر الاصلى (لا يلزم بائدة  
ما فاته رزنها) (قوله عليه) قال تعالى ومن  
اصبر (قوله رزنها) (قوله حبط بالردة) قال الشافعى  
فى الوقت) لانه حبط بالردة (قوله حبط بالردة)  
بكرة بالاجان فله حبط عمله وخالف الشافعى  
بالجلب وهو كقولنا افادت عمين ومن يرتد

وهو كافر (قوله احباط العمل والخلود في النار) بالنصب بدلان من جزاء من (قوله فلا حباط بالردة) في الآية  
 لفه ونفس مرتب وما يؤيد ذلك اعادة اسم النار الخ (قوله احتلم) اي بلغ (قوله بعد صلاة العشاء) اي بعد صلاة  
 واولئك صحاب النار ولم يقل واصحاب النار الخ (قوله احتلم) اي بلغ (قوله بعد صلاة العشاء) اي بعد صلاة  
 العشاء (قوله واسبقه بظلمة القبر) اما قبله فعليه قضاء العشاء بالاجماع بجر (قوله لزمه قضاؤها) لان صلاته  
 اول الوقت وقعت نافله وخطوب بعده والوقت باق والنوم لا يمنع الخطاب وهذا هو المختار وقيل ليس عليه  
 قضاؤها كذا في البحر (قوله صلى في مرضه الخ) انما صح لان ذلك عذر وما اذا خلا عن الاعذار فيقضى كما قاله قال  
 في البحر ومن حكمه اي القضاء ان القسامة تقضى على الصفة التي فاته عنه الا لعذر ضرورة فيقضى المسافر  
 في السفر ما فاته في الحضر من الرباعي اربعاً والمقيم في الإقامة ما فاته في السفر ركنين (قوله نوى اول ظهر  
 الخ) فاذا نوى الاول وصلى فباليه بصيراً ولا وكذا النوى آخر ظهر عليه وصلى فباليه بصيراً آخر وكذا الصوم  
 فلو كان ما عليه من القضاء من رمضان نوى اول صوم عليه من رمضان الاول وان شأني أو آخر صوم عليه  
 من رمضان الاول والاشأني فان لم يكن من رمضان لا يحتاج الى التبعين حتى لو كان عليه قضاء يومين من  
 رمضان واحد ففقط يوماً ولم يمين جاز لان السبب في الصوم واحد وهو الشهر وفي الصلاة يختلف وهو الوقت  
 وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التقيد درر وهذا التفصيل الذي ذكره في الدرر هو الاصح  
 ابو السعود (قوله لومن رمضانين) ولا يجوز ما لم يمين انه صائم عن رمضان سنة كذا ابو السعود عن الشربلالية  
 وقد عرفت حكم المفهوم من النقل السابق (قوله ويذني) بحر المراد به هل هو التسبب او الوجوب وقوله ان  
 لا يطلع غيره قال في المنع هذا اعلم عن قيدها بالمسجد لان الممنوع هو قضاؤها مع الاطلاع عليه سواء كان  
 بالمسجد او بغيره لكن ما لك العبارتين واحداً لان منع قضاها في المسجد انما منعه لانه يطالع عليه غالباً  
 لا يسكنونها في المسجد انتهى وقوله لان الممنوع الخ يدل على ان الانعفاء للوجوب (قوله لان التأخير  
 معصية) الشأن فيه ذلك والا فقد يكون لعذر (قوله فلا يظهر) قال ابو السعود في الشرح ويؤخذ من ذلك  
 عدم رفع اليدين في الوتر والله تعالى اعلم ويؤخذ منه ايضا وجوب الاخفاء والظاهر ان ذلك اذا وجدت  
 قرينة تدل على انه قضاء بالمغرب فانها لكونها ثلاثاً يعلم انها قضاء ما لو كانت رباعية في وقت الضحى مثلاً  
 فلا يظن ذلك غالباً لاحتمال التقلية

(باب سجود السهو)

(قوله من اضافة الحكم الى سببه) اعترض بان السجود ليس حكماً وانما الحكم الوجوب واجيب بان هناك مضافاً  
 مقدراً اي وجوب سجود السهو فامضاف بالمقدّر هو الحكم افاده الحلبي وفيه انه لا يدفع اليراد الا اذا كان  
 التعبير باب وجوب السهو والواقع هناك الوجوب مضاف الى السجود ولو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان  
 اولي وقال في البحر هو من قبيل اضافة الحكم وتبع الشرح في تعبيره صاحب التهر (قوله واولاه بالقواكت)  
 الاولى واولى القواكت به (قوله لانه لا صلاح ما فات) فاشبه قضاء القواكت في مطلق اصلاح والاوى ان يقال  
 لما فرغ من ذكر الصلاة نفلهما وفرضها اداء وقضاء شرع فيما يكون جابراً لنقصان يقع فيها افاده صاحب البحر  
 (قوله واحد عند الفقهاء) اي من حيث الحكم فيثبت السجود في الشك كما يأتي آخر الباب وفرق بينهما اهل  
 اللغة بان الشك هو التردد بين الطرفين من غير ترجيح والنسيان عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة ثم ذكر  
 في التهر برانه لا فرق في اللغة بين النسيان والسهو وهو عدم الاستحضار في وقت الحاجة وفرق بينهما في السراج  
 الوهاج بان النسيان عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الانسان عالماً وعما لا يكون  
 عالماً (قوله والظن الطرف الرابع) ربما توهم هذه العبارة حيث تكلم فيها على حقيقة الظن والوهم ان قوله  
 قبل ذلك والشك والنسيان واحد عند الفقهاء من حيث الحقيقة وليس كذلك (قوله يجب له الخ) لرواية ثوبان  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من سها في الصلاة فليسجد سجدة واحدة ولانه شرع لجبر النقصان وهو واجب كالدعاء  
 في الحج غير انه لما كان اللام مدخل فيه كان الجبر فيه بالدماء بخلاف الصلاة لان شأن الجبر ان يكون من جنس  
 الكسر وظاهر كلامهم انه لو لم يسجد اثم تركه الواجب وتركه سجود السهو وقوله اي للسهو والتقيد بكونه عن تركه  
 واجب كما بان حلي (قوله بعد سلام واحد) تعارض في سجوده رداً فاعله عليه السلام قبله وبعده فرجعنا

احباط العمل والخلود في النار فالاحباط  
 بالردة والخلود بالموت عليهما فيحفظ (فروع)  
 متى احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد  
 التبر لزمه قضاؤها صلى في مرضه بالتيمم  
 والاعباء ما فاته في جهته مع ولا يعيد الوضوء  
 كثرت القواكت نوى اول ظهر عليه او آخر  
 وكذا الصوم لومن رمضانين رمضانين  
 وينبغي ان لا يطالع غيره على قضاها لان التأخير  
 معصية فلا يظهرها والله اعلم  
 (باب سجود السهو)  
 من اضافة الحكم الى سببه واولاه بالقواكت  
 لانه لا صلاح ما فات وهو الشك والنسيان  
 واحد عند الفقهاء وهو الظن الطرف الرابع  
 والوهم  
 (باب سجود السهو)  
 فان صلواتك على النبي كان الطاعة  
 والبرية وادراكه في الدنيا والآخرة كان  
 طاعة البرية والبرية في الدنيا والآخرة كان

الى قوله عليه السلام لكل سهو وسجدتان بعد السلام لا رجعة القول على الفعل والخلاف في الاولوية لانه لو سجد  
قبل السلام لا يعيده لانه لو اعاده يتكرر وهو خلاف الاجماع ويتابع المؤتم الختفي من يسجده قبله وانما كان الاول  
التأخير لان سجود السهو مما لا يتكرر فيؤخر عن السلام حتى لو سها عن السلام ايضا يجزئه بصورة السهو  
عن السلام انه يقوم الى الخامسة ما هيافيزسه السهو والتأخير السلام اويق قاعدا على ان سلم ثم تبين  
انه لم يسلم فانه يسلم ويسجد للسهو ولو سها في سجود السهو لا يسجد له وسكن ان يحد من الحسن قال للكافي  
وهو ان سألته لم لا تستغل بالقعة فقال من احكم علما فاذ الشبهة الى سائر العلوم فقال محمد رحمه الله تعالى  
اما اني عليك شيأ من مسائل الفقه فتخرج جوابه من الخوف فقال مات فقال ما تقول فيمن سها في سجود السهو  
فقط راسعة ثم قال لا سهو عليه فقال من اي باب من الخواخرجت هذا الجواب فقال من باب ان المصغر لا يسعر  
فتجب من فطنته (قوله واحد عن عيمه) صححه الزاهد في الجنبى قال صاحب البحر والذي ينبغي في الاعتماد عليه  
تصحح الجنبى انه يسلم عن عيمه فقط لان السلام عن اليمين معه ودوة يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره انتهى  
وهذا احد اقوالنا في انه يكون بعد تسليمة الاول تلقاء وجهه ولا يعرف قال في المحيط انه لا صواب لان الاول  
للتحليل وان سها في التخصة وهذا السلام للتحليل لا للتخصة فكان ضم الثاني الى الاول عبثا واختاره حافظ الدين  
في الكافي وقال ان عليه الجمهور واليه اشارة في الاصل وهو الصواب ثالثا ان يكون بعد التسليمتين فقد ظهر  
ان الثاني هو الاكثر صحة با بل جزم البعض بانه الصواب والصواب لا يعدل عنه فكان على الشرح ان يجري  
المصنف عليه فان عبارته قاطبة له وتصحيح الزاهد لا يوازي ما تقدم من التصحيح (قوله فقط) تأكيده لقوله  
واحد انتهى حلي (قوله لانه المعهود) اي في الصلاة فيه اشارة الى البحث في القول الثاني انه يسلم تلقاء وجهه  
بانه غير معهود (قوله وعليه لوائى) اي ويقترع عليه وهذا التفريع استظهر اصحاب النهر على القول الاول  
والثاني (قوله جاز) هو ظاهر الرواية فالخلاف في الاول وقبل لا يجوز (قوله قبل في نقصان) لانه لم يجر نقصان  
ابو السعود (قوله وبعده في الزيادة) لانه لرغم الشيطان والزمنه ابو يوسف بما لو كان عنهما في مجلس هارون الرشيد  
فتجبروا المذكور في كتب المالكية انه اذا اجتمع سهوان عن زيادة ونقصان سجود قبل السلام اه ابو السعود  
(قوله سجودتان) فقوله سجود السهو مفرد مضاف يعم (قوله ويجب ايضا الخ) لم يذكر تكبير السجود وتسبيحه  
ثلاثا لانه لم به وكل منهما مسنون بجر عن المحيط وغيره (قوله يرفع الشهد) والسلام بجر (قوله قفوته) بكونها  
فرضا والواجب لا يرفع القرض فلو سجد هما ولم يقع لم تقصد صلاته لان القعود ليس بركن بجر (قوله فانها  
ترفعهما) لانها لم يقع ما وقعها اذ هو آخر الصلاة واذا سجد الصلابة تبين وقوعهما اثناءها فبطلان (قوله  
وكذا الثلاثية) فانها ترفعها لانها اثر القراءة وهي ركن فاخذت حكمها بجر في رواية انها كالسهوية  
وكان وجهه انها واجبة كسجود السهو لا فرض انتهى حلي (قوله في القعود الاخير) لانه محلهما وقوله  
في المختار اى عند عامة اهل النظر واهل المذهب وصححه في البدائع والهداية واختار الثاني الطحاوى وجرمه به  
في منية المصل وقيل يأتي بهما في الاول فقط وصححه الشرح معز بالامفيد واكثر التصحيح للاول لكنه يجوز  
العمل باى قول منهما التصحيحه (قوله اذا كان الوقت صالحا) اي للاداء فيه (قوله واحجرت في القضاء) احتزبه  
عمالوكان في اداء العصر فانه اذا اجحرت الشمس فيه لا يسقط ما عليه من سجود السهو ابو السعود (قوله  
او وجد ما يقطع البناء) كالحققة والكلام وتعمد الحدث ابو السعود (قوله لم يسجد) اي في القرض وسجد في آخر  
النفل فلا يشافي ما يأتي من قوله وضم الهاء اداة لتصير الركعتان له نفلا وسجد للسهو فانه بنى النفل على فرض  
سها فيه اه حلي او يحتمل ما هنا على البناء القصدى وما يأتى له على غيره (قوله بترك واجب) قيده لانه  
لا يجب بترك سنة كالتناء والتعوذ والتسمية وان كان المتركة فرضا فسدت الصلاة اه والمراد وان لم يتحقق ترك  
الواجب لما سبأ من انه يسجد في صور السلك للسهو ولم يتحقق فيما تركه (قوله مما في صفة الصلاة) هو  
باطلا فقه شامل للتقديم والتأخير والتغيير وشامل لترك الشهد او نقصه ومنه تكبيرة القنوت وتكبيرة الركوع  
في الركعة الثانية من صلاة العيد زيلعي ونقل صاحب البحر الخلاف في تكبير القنوت قال وينبغي ترجيح عدم  
الوجوب بخلاف تكبيرات العيدين فانه يسجد بتركها وبعضهم من غير خلاف ومنه تركها فاجبة او اكثرها  
وقيل يجب بتركها ولو آية ومنه تكرارها الا اذا قرأها ما مرتين وفصل بينهما بالسورة ولو تركها في الاخيرين

عن عيمه فقط لانه المعهود وبه يحصل التحليل وهو  
الاصح بجر عن الجنبى وعليه لوائى تسليمتين متتابعين  
عنه السجود ولو سجد قبل التسليم جاز ذكره في الزيادة  
وعند مالك فتبني في الدمان وبعده في الزيادة  
فتعتبر التناقض بالاقاف والدال بالبدال (سجدتان  
(و) يجب ايضا (تسجد وسلام) لان سجود  
السهو يرفع التسليمتين فان ترفعهما للهوى صلى الله  
ببخلاف الصلابة فانها ترفعها على النحر  
على المختار وبأى بالقصة الاخير في المختار  
عليه وسلم والدعا في القعود اذ كان الوقت  
وقيل فيما احتسب (اذا كان الوقت  
صالحا) فلو طلع الشمس في البناء بعد  
في القضاء او وجد ما يقطع البناء  
السلام سقط منه فتح وفي القصة لو بنى النفل  
على فرض سها فيه لم يسجد (ترك) متعلق  
بواجب (واجب) مما في صفة الصلاة

لا شيء عليه لانها سنة على الصحيح كذا قاله الزبلي ومنه اذا قدم السورة او حر فاستماع على القاشحة ولزوم سورة  
الى القاشحة في الآخرين لا شيء عليه في الاصح ولو ترك السلام سهوا بان اطلال القعدة ووقع عنده ما خرج من  
الصلاة ثم علم ذلك بسلام وسجد لانه اخر واجبا كذا في التحنيس ولو شهد في قيسامه قبل القاشحة لاسهوا عليه  
لانه محل الشك وبعد ما عليه السهو تأخيرا للسورة وهو الاصح اه ابو السعود قلت وينبغي تخصيصه بالاولى  
او بالثالثة من رباعية النافلة للعلّة المذكورة ولو ذكر النشهر في القعدة الثانية لا شيء عليه لانها محل الذكر  
والدعاء ومنه ترك الاعتدال لانه واجب على المذهب كافي الجبر ومنه ركوعان متواليان اثلاث سجودات  
او تكبيرتان للتحريم بان شك فيها فاعادها ثم تذكر انه اتي بها فانها توجب السهو على ما في المحيط واختلف هل  
انما هو الركوع الثاني او الاول وينبغي ان يكون الباقي على مثل هذا الخلاف فهستاني قال في الجبر المعتبر الركوع  
الاول لكونه صادف محله فوقع الثاني مكررا (قوله فلا سجود في العمد) لانها عرفة ساجدتين بالشرع السهو  
فهما مثل لهذا الغائت لا فوقه والعمد اعلى من السهو فلا يكون ما جبر الا في جابر الا على آقاده في الجبر (قوله  
قيل الا في اربع) زيد عليها ترك القاشحة عمد اعلى مانقله الشيخ شاهين عن الجواهر معز بالغبية القنية اه  
ابو السعود وحكا بصيغة التبريض اضعفه وكذا ضعه في نور الابضاح ويسمى سجود عذر عند القائل به اه حلي  
اي سجود ابودى اعتد ارعا موقع وليس المعنى ان سببه العذر لانه لا عذر في ذلك لكونه عمدا (قوله وتأخير  
سجدة الركعة الاولى) الظاهر ان هذا القيد اتفقا عند القائل به والا فالفرق بين الركعة الاولى وغيرها  
تحكم وكذا لا يظهر اقله الى آخر الصلاة وجهه لانه لو اخر الى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر (قوله  
لان تكرار غير مشروع) فيه ان المسبوق يسجد مع امامه لسهوه ثم اذا سها فيما يقضيه سجدا ايضا فقد تكرر  
في صلاة واحدة اللهم الا ان يقال نزل قضاؤه بمنزلة صلاة مستقلة لانه في حكم المنفرد فيما يقضى وقد رأت  
في الجبر عن البدائع الجواب بذلك بعد كتابته فله الحمد (قوله متعلق بترك واجب) اي على انه تمثيل له وليس المراد  
التعلق النحوي (قوله قبل قراءة الواجب) مثل ترك آية من الثلاث آيات بعد القاشحة كما يؤخذ من الظهيرية  
ولو قدم الركوع على القراءة المفروضة لزمه السجود ولكن لا يعتد بالركوع فيفترض اعادته بعد القراءة بغير (قوله  
انما يحقق الترتيب) اي ترك القراءة (قوله عاد) اي الى القراءة (قوله ثم اعاد الركوع) اي افتراضا (قوله بعيد  
السورة) اي لاجل الترتيب بينهما وفي الجبر عن المحيط لو ترك السورة فذكرها قبل السجود عاد وقرأها وكذا  
لو ترك القاشحة فذكرها قبل السجود وبعد السورة لانها تقع فرضا بالقراءة بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع  
فانه لا يعود متى عاد في السك فانه يعود ركوعه لا تفاضه وفي الخلاصة وسجد للسهو فيما اذا عاد اول بعد الى  
القراءة اه (قوله ايضا) اي كما يعود الركوع (قوله وتأخير قيام الى الثالثة) في الفرض غير انشائي وفي الرباعية  
المؤكد على الاصح (قوله بقدر ركن) ظاهره ولو بلا سنة والركن بقدر سبحان الله وبجمدة كما قدره الحلي سابقا  
(قوله الاصح وجوبه الخ) وقيل لا يجب حتى يقول وعلى آل محمد وذكري البدائع انه يجب عليه السهو عنده  
وعندهما لا يجب لانه لو وجب لوجب لسبب نقصان ولا يعقل نقصان في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه قول الامام انه لا يجب السهو بانصلا على النبي صلى الله عليه وسلم بل تأخير الفرض وهو القيام  
الا ان التأخير حصل بالصلاة وقد حكى في المناقب ان الامام رضى الله تعالى عنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في المنام فقال له كيف اوجبت على من صلى على سجود السهو فاجاب بكونه صلى الله عليه وسلم ساهيا فاستحسنه منه  
بحر وفي القهستاني عن الروضة ويقول الصالحين اتى بعض اهل زماننا وفي المحيط استمع محمد السهو  
لاجل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونعم ما قال روق الله روحه لكن في المنفرد ان انقضى على قول  
الامام اه (قوله والجهر فيما يخاف للامام) في العبارة قلب وصواب العبارة فيما يخاف لكل مصلا وعكسه  
لللام اه حلي (قوله والاصح تقديره بقدر ما تجوز به الصلاة في التخصيص) وذلك لان السير من الجهر والاختفاء  
لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير يمكن وما تصح به الصلاة كثير وهو آية عنده وثلاث آيات عندهما قال  
القهستاني والمتبادران يكون هذا في صورة ينسى ان عليه الخاشعة فيجهر قصد او اما اذا علم ان عليه الخاشعة  
فيجهر لتبيين الكثرة فليس عليه شيء وقيل للجهر وكثيره سواء بخلاف الخاشعة فان الموجب للسهو قراءة  
ما تجوز به الصلاة قاله الصدر الشهيد هو الصحيح وقال ابو عني النسي ان الخاشعة كالجهر في الاصح فيجب السهو

فلا يسجد في العمد قبل الا في اربع ركعات القعدة  
الاولى وملازمة فيه على النبي صلى الله عليه وسلم وتاخير  
وسلم وتاخير عمدا حتى يغفل عن ركن آخر الصلاة  
سجدة الركعة الاولى الى آخر الصلاة (ركوع)  
سجدة الركعة الاولى لان تكرار غير مشروع (واجب  
تكرار وان تكرار) (واجب قبل قراءة الترتيب بالسجود  
منعك بترك واجب) (واجب فيما يتحقق الترتيب بالسجود  
لوجوب تقديم الركعة من الركوع عاد ثم عاد  
فقد ترك الركعة في ترك الركعة بالسجود  
الركوع ايضا) (واجب فيما يتحقق الترتيب بالسجود  
بنزاهة على التمسك بقدر ركن الركوع على الجهر  
وفي الزبلي الاصح وجوبه بالتمسك بالركعة  
والجهر فيما يخاف للامام (واجب فيما يخاف للامام  
مصل في الاصح والاصح تقديره بقدر ما تجوز به الصلاة  
بالحلم في التخصيص وقيل) (قوله فاشي خان  
يعجب) (اسهوا) (بهما) اي بالجهر والخاشعة  
(مطلبا) اي اقل او اكثر

بمضافة كلمة لكن فيه شدة اه وفي البحر عن الهداية وهو ظاهر الرواية كما في القهستاني ان المنفرد فيما لا يلزمه شيء وخص هذا الحكم بالامام وفي العناية ان الاختفاء ليس بواجب على المنفرد (قوله وهو ظاهر الرواية) قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من اصحاب الفتاوى وصح القهستاني التفصيل ونقل صاحب البحر عن الواجبة احبته (تنبيه) صرحوا بان اذ اجهر رسمه واثبت من الادعية والبناء ولو تشهد لا يجب عليه السجود بجزء (قوله بسهو امامه) سبب آخر لوجوب السجود ولو اقتدى به بعد ما سجد سجدة واحدة منه يتابعه في الاخرى ولا يقضى الاولى كما انه لا يقضيها الواقدي به بعد ما سجد هماً (قوله ان سجد امامه) اما لو سقط عن الامام بسبب من الاسباب بان تكلم او احدث متعمدا او خرج من المسجد فانه يسقط عن المقتدى بجزء (قوله لوجوب المتابعة) لانه عليه الصلاة والسلام سجدة واحدة وسبعة القوم بجزء (قوله لا بسهو امامه) اي لا قبل السلام ولا بعده قال في البحر وانما يلزم المأموم بسهو نفسه لانه لو سجد وحده كان مخالفا لامامه ان سجد قبل السلام وان اخره بعد سلام الامام يخرج من الصلاة بسلام الامام لانه سلام عمدا عن لاسهو عليه ولو تابعه الامام ينقلب التسع اصلا اه (قوله والمسبوق يسجد مع امامه) ولا يسلم معه بل يقوم الى القضاء فان سلم عمدا فسدت والا لا ولا يسجد عليه ان سلم قبل الامام اومعه وان سلم بعده لمسه لا تفرد بجزء (قوله ثم يقضى ما فاته) افتراضا على الاصح حتى لو بدأ بما عليه بعد الدخول مع الامام فسدت ولو لم يتابع المسبوق امامه وقام الى قضاء ما سبق به يسجد آخر صلاته استحسانا لان الجماعة متحدة فجعل كلنا صلاته واحدة بجزء (قوله ولو سها فيه سجد ثانيا) لانها سهوان في صلاتين حكما فلم يكن تكرار اوليها فيما يقضى ولم يسجد بسهو الامام كفاء سجدتان بجزء (قوله وكذا اللاحق) فانه يجب عليه بسهو امامه (قوله لكنه يسجد في آخر صلاته) لان اللاحق التزم متابعة الامام فيما اقتدى به على نحو ما صلى الامام والا امام ادى الاول فالاول وسجد لسهو في آخر صلاته فكذا اللاحق (قوله ولو سجد مع امامه اعاده) لانه في غير اوانه ولا تفرد به صلاته لانه ما زاد الا سجدتين بجزء (قوله والمقيم خلف المسافر) اي اقام الى تمام صلاته وسها بجزء والظاهر وخبران هذا الخلاف فيما اذا سها امامه وسجد له على الركعتين (قوله كالمسبوق) فيلزمه السجود وصححه في البدأ أع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صلاة الامام صار منفردا فيما وراء ذلك وانما لا يقرأ فيما يتم لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيها بجزء (قوله وقيل كاللاحق) اذا سها فيها يؤيده فائله الكرخي فلا سجود عليه بدليل انه لا يقرأ بجزء (قوله ولو عدا) كالوتر فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى قولهما يعود لانه من التفل (قوله واما التفل) ولو اربعه المؤكدة منهر (قوله فيعود) لان كل شفع صلاة على حدة في حق القراءة فامرنا بالعود الى القعدة احتياطا لوقوع عاديته ان القعدة وقعت فرضا فيكون رفض الفرض لمكان الفرض فيجوز وقبل لا يعود لانه صار كالفرض حلي عن البحر (قوله مالم يقيد) اي ما قام اليه بسجدة (قوله ولا سهو عليه في الاصح) كذا ذكره في الهداية وفتح القدير والعناية والتبيين والبرهان وهو اختيار الفضلي ابو السعود عن الشرنبلالية وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض بقعد وعليه السهم وجزء (قوله وهو الاصح) وقيل يعود مالم يكن الى القيام اقرب اه حلى عن البحر (قوله والاى وان استتم قائما) لانافية دخلت على قوله لم يستتم وهو النفي فكان اثباتا فصح ما قاله الشرح (قوله بعد ذلك) اي بعد ان استتم قائما (قوله وصححه الزيلعي) قال السكال في النفس من التصحيج شيء وذلك لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة الاولى ان تكون زيادة قيام في الصلاة وهو وان كان لا يحل فهو بالصلاة لا يحل لما عرف ان زيادة ما دون ركعة لا تقيد الا ان يفرق باقتران هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال المستحق لزوم الايضاح بالرفض اما الفساد فلم يظهر وجه استلزامه اما مخرج هذا اللفظ القول المقابل للصحح وفي التهر عن ابن الشحنة عن خط السيراي حكاية الخلاف فيما اذا لم يستتم قائما اما اذا استتم قائما فلا خلاف في الفساد كما ذكره ابن عوف والوزني في شرحهما لا قدورى (قوله يكون مسيا) ظاهر عبارة السكال الحرمة حيث قال وهو وان كان لا يحل فهو بالصلاة لا يحل ثم اذا عايد قيل تشهد لكضه بالقيام والصحيح انه لا تشهد ويقوم ولا ينقض قيامه بقعود لم يؤمر به بجزء (قوله ويسجد لتأخير الواجب) الاول ان يقول لتأخير الفرض وهو القيام او يقول لتارك الواجب وهو القعود (قوله وهذا في غير المؤتم) ان هذا التفصيل من لانه ان لم يستتم عاد وان استتم لا (قوله اما المؤتم فيعود الخ)

(وهو ظاهر الرواية) واعتده الخلق في (على منفرد) متعلق بيجب (ومقتضى بسهو امامه) ان سجد امامه (الواجب) (ومقتضى بسهو امامه) اصلا (والسبوق يسجد مع امامه) (ثم يقضى) سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده (ثم يقضى) ما فاته (ولو سها فيه سجد ثانيا) (وكذا اللاحق) امامه (قوله ولو سجد في آخر صلاته ولو سجد في صلاة واحدة بجزء) (قوله ولو سها فيه سجد ثانيا) لانها سهوان في صلاتين حكما فلم يكن تكرار اوليها فيما يقضى ولم يسجد بسهو الامام كفاء سجدتان بجزء (قوله وكذا اللاحق) فانه يجب عليه بسهو امامه (قوله لكنه يسجد في آخر صلاته) لان اللاحق التزم متابعة الامام فيما اقتدى به على نحو ما صلى الامام والا امام ادى الاول فالاول وسجد لسهو في آخر صلاته فكذا اللاحق (قوله ولو سجد مع امامه اعاده) لانه في غير اوانه ولا تفرد به صلاته لانه ما زاد الا سجدتين بجزء (قوله والمقيم خلف المسافر) اي اقام الى تمام صلاته وسها بجزء والظاهر وخبران هذا الخلاف فيما اذا سها امامه وسجد له على الركعتين (قوله كالمسبوق) فيلزمه السجود وصححه في البدأ أع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صلاة الامام صار منفردا فيما وراء ذلك وانما لا يقرأ فيما يتم لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيها بجزء (قوله وقيل كاللاحق) اذا سها فيها يؤيده فائله الكرخي فلا سجود عليه بدليل انه لا يقرأ بجزء (قوله ولو عدا) كالوتر فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى قولهما يعود لانه من التفل (قوله واما التفل) ولو اربعه المؤكدة منهر (قوله فيعود) لان كل شفع صلاة على حدة في حق القراءة فامرنا بالعود الى القعدة احتياطا لوقوع عاديته ان القعدة وقعت فرضا فيكون رفض الفرض لمكان الفرض فيجوز وقبل لا يعود لانه صار كالفرض حلي عن البحر (قوله مالم يقيد) اي ما قام اليه بسجدة (قوله ولا سهو عليه في الاصح) كذا ذكره في الهداية وفتح القدير والعناية والتبيين والبرهان وهو اختيار الفضلي ابو السعود عن الشرنبلالية وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض بقعد وعليه السهم وجزء (قوله وهو الاصح) وقيل يعود مالم يكن الى القيام اقرب اه حلى عن البحر (قوله والاى وان استتم قائما) لانافية دخلت على قوله لم يستتم وهو النفي فكان اثباتا فصح ما قاله الشرح (قوله بعد ذلك) اي بعد ان استتم قائما (قوله وصححه الزيلعي) قال السكال في النفس من التصحيج شيء وذلك لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة الاولى ان تكون زيادة قيام في الصلاة وهو وان كان لا يحل فهو بالصلاة لا يحل لما عرف ان زيادة ما دون ركعة لا تقيد الا ان يفرق باقتران هذه الزيادة بالرفض لكن قد يقال المستحق لزوم الايضاح بالرفض اما الفساد فلم يظهر وجه استلزامه اما مخرج هذا اللفظ القول المقابل للصحح وفي التهر عن ابن الشحنة عن خط السيراي حكاية الخلاف فيما اذا لم يستتم قائما اما اذا استتم قائما فلا خلاف في الفساد كما ذكره ابن عوف والوزني في شرحهما لا قدورى (قوله يكون مسيا) ظاهر عبارة السكال الحرمة حيث قال وهو وان كان لا يحل فهو بالصلاة لا يحل ثم اذا عايد قيل تشهد لكضه بالقيام والصحيح انه لا تشهد ويقوم ولا ينقض قيامه بقعود لم يؤمر به بجزء (قوله ويسجد لتأخير الواجب) الاول ان يقول لتأخير الفرض وهو القيام او يقول لتارك الواجب وهو القعود (قوله وهذا في غير المؤتم) ان هذا التفصيل من لانه ان لم يستتم عاد وان استتم لا (قوله اما المؤتم فيعود الخ)

صورته تشهد الامام وقام من القعدة الاولى الى الثالثة فتنى بعض من خلفه تشهد حتى قام فعلى من لم  
يتشهد ان يعود ويتشهد ثم يتبع امامه وان خاف ان تقوته الركعة الثالثة لانه تسع لامله فيلزمه ان يتشهد  
بطريق المتابعة وهذا بخلاف المنفرد لان التشهد الاول في حق سنة وبعد ما اشتغل بفرض القيام لا يعود الى  
السنة وهمنا التشهد فرض عليه بحكم المتابعة يجوز عن السراج وفي كون التشهد الاول سنة نظر والمعتدانه  
واجب (قوله وان خاف فوت الركعة) اي الثالثة مع الامام (قوله وظاهره) اي تعليل السراج بان القعود فرض  
(قوله والظاهر انها واجبة الخ) لم يبين حكمها في السنن والظاهر السننية لان السنن المطلوبة في الصلاة يستوى  
فيها الامام والمنفرد والمقتدى غالباً وقوله فرض في القرض معناه ان باقى ذلك القرض ولو بعد اتيان الامام لا قبله  
ولم ير المراد المشاركة في جزئ منه (قوله حافلة) اي جاسعة (قوله عن القعود الاخير) اراد بالآخر القرض  
ليشعل ما فيه قعدة واحدة كالغبر (قوله او بوضعه) بان قعدة قد نصف التشهد ثم قام (قوله مالم يقبدها) اي الركعة  
بسجدة فادانها حتى يركع وسجوداً وما انما يجد من غير ركوع فانه يعود واذا ثبت الحكم في السهو وفي العمد  
اولى ومن ثم سوى في الخلاصة بينهما اراد فيها انه لا فرق اي في فساد القرض بالتقيد بيتاً اذا قرأ في الخامسة  
اولاً واستشكله في الجريان المقصد هو الخلط ولم يوجد لفساد الركعة بخلافها عن القراءة وبوجه ما مر  
ان السجود الخالي عن الركوع لا يعتد به فكذلك الخالي عن القراءة لان يفرق بانه قد عمد اتمام الركعة بدون  
اقرأة كما في المقتدى بخلاف الخالية عن الركوع نهر (قوله وسجد للسهو) لم يفصل هنا بينا اذا كان مستتما  
للقيام اولاً ولا ينبغي ان لا يسجد في الثانية كما مر في التشهد الاول (قوله لتأخير القعود) اشار به الى الرد على  
من قال ان السبب ترك واجب السلام لانه لم يخرجه عن محله لانه بعد القعود ولم يقعد (قوله عند سجدة) ظاهره  
انه راجع الى كل المتن فيكون سجدة لا يتحولها بقلا وليس كذلك لبطان القرصية وكلما بطل القرض  
عنده بطل الاصل فتعين ان يكون راجعاً الى قوله برفعه فيكون المتن اختار قول الامام رضي الله تعالى عنه  
وابى يوسف في عدم بطلان الاصل وقول محمد ان السجدة لا تتم الا بالرفع اه حلى وفيه انه قدم ان سجدة لا يبطل  
الاصل بطلان الوصف الا اذا لم يمكنه الخروج عن العدة كان طلعت الشمس في الغبر اما هنا فقد امكنه بضم  
السادسة لتبطل الكل نقلاً والفساد عنده في هذه الصورة من جهة انه يقتضى القعود على رأس كل شفع  
في النافلة ولم يقعد على رأس الاربعة والى ذلك تشير عبارته في شرح الملتقى (قوله لان تمام الشيء باخرا) اي والرفع  
آخر السجدة اذ الشيء انما ينتهي بوضعه ولذا لو سجدة قبل امامه قادر كما امامه فيه جاز ولو ثبت بالوضع لما جاز لان  
كل ركن اداء قبل الامام لا يجوز بجزء (قوله فلو سبقه الحدث) اي في مسئلة المصنف (قوله وبني) اي على صلاة  
القرض بان يقعد ويسلم حلي (قوله خلافاً لابي يوسف) فانه قال لا يعود الى القعود ويبطل فرضه بجزء (قوله حتى  
قال) اي ابو يوسف لما اخبر بجواب محمد بجزء (قوله زه) بازاي المكسورة وهي كلمة تقولها الاعجماء عند  
استحسان شيء وقد تستعمل في التكميم كما يقال لمن اماء احسنت فاستاني وهذا التجه انما يتم بالتفريق من  
مذهبهما فان قوله فسد لا يسلمه محمد وقوله اصلها الحدث لا يقول به ابو يوسف وحسب ما الله تعالى حلي وقيل  
الصواب في الزاي الضم والزاي ليست بحالصة يجوز عن المغرب واليهاء مكسورة كما هو في الغتم وبعضهم ضبطه  
بسكونهم اعلى وزن قف (قوله والعبرة للامام) في العود قبل التقيد وفي عدمه (قوله لم تفسد صلاتهم) لانه  
لما عاد الامام الى القعدة ارتفع رصع كوعه فارتفع رصع ركنه القوم ايضا تبعاله لانه معنى عليه فبقي لهم زيادة  
سجدة وذلك لا يفسد الصلاة يجوز عن المحيط وهذا انما يظهر لو ركن الامام فلو عاد قبل الركوع وركع القوم  
وسجدوا فسدت زيادتهم ركعة على ما يظهر وفي الفتح ولا يتابعونه اذا قاموا واداء عاد لا يعيدون التشهد (قوله  
مالم يتعمدوا) والافسد لانفرادهم في محل الاقتداء (قوله وقيد الخامسة بسجدة) اي بحسب الصورة  
والا فلخامسة لا ارتفاع قسامهم وركوعهم بازدياد قسام الامام وركوعه (قوله وضم سادسة) وقيل  
لا يضم حلي عن الجهر (قوله ولو في العصر) وجه المبالغة ان التقليل بعده مكروه وورد بانه لم يؤد العصر فالتقليل  
واقع قبله وهو جائز من غير كراهة كذا اورد صاحب التهر قال ثم بعد مدة عن لي حين اقرأ هذا الحفل بالجامع  
الازهر انه يمكن حمله على ما اذا كان يقضى عصر او ظهر ابعده العصر فانه يضم كما هو ظاهر وعليه تصح المبالغة  
(قوله والغبر) فيه من المسامحة ما لا يخفى اذ المناسب له الرابعة اه حلي وانما ترك المغرب لانه لا يأتي على

والظاهر انها واجبة في الواجبة فرض  
في القرض نهر وانما في رسالة حافلة فراجعها  
ولو سلمها عن القعود الاخير (قوله او بوضعه  
عاد) وبكفي كون كلاهما مستتما  
مالم يقبدها بسجدة (قوله لتأخير القعود) اشار به الى الرد على  
الارض (وسجد للسهو) انما اخبر القعود وان  
قيدها بسجدة (عامة او ناسية) لتحويل فرضه  
تلا برفعه (الجهة عند محمد وبني) لان تمام  
الشيء باخرا فلو سبقه الحدث حتى قال زه صلاة  
وبني خلافاً لابي يوسف حتى سجدة والعبارة حتى  
فسدت اصلها الحدث والقعود حتى سجدة ولم يعلم به القوم حتى سجدة ولم يعلم  
لو عاد ولم يعلم به القوم حتى سجدة ولم يعلم به القوم حتى سجدة ولم يعلم به القوم حتى سجدة  
صلاتهم مالم يتعمدوا الاخير وقيد الخامسة  
مصل ترك القعود الاخير وقيد الخامسة  
بسجدة ولم يبطل فرضه (وضم سادسة) ولو  
قيل العصر والغبر



(إن شاء) لا اختصاص الكراهة والانعام  
 بالتقصير ولا يسجد السهو على الأصح (لأن  
 التقصير الفساد لا يجبر) وأن قعد في الرابعة  
 من الأضلاع (ثم قام عادوسلم) ولو سلم فأما  
 من لا قدر التشهد (ثم قام عادوسلم) فان عاد  
 من الأضلاع ان القوم منتهون (لموا لا نه) ثم  
 صبح ثم الأصح ان القوم منتهون (وهم اليها  
 تبعوه) وان سجدة السهو على الأصح (والمعرب  
 فرضه) اذ لم يبق عليه الا السلام (والمعرب  
 سادسة) ولو في العصر وخاصة في الركعتين له  
 ورأيت في الفريضة في الركعة الأولى (والمعرب  
 ففلا) والضم سره في الركعة الأولى (والمعرب  
 بانعامه في وقت نقصان فرضه) (والمعرب  
 للسهو) في الأولى (والمعرب) (والمعرب  
 السلام في الأولى) (والمعرب) (والمعرب  
 لا يجوز ان من السنة الثانية) (والمعرب  
 في الأصح) (لأن الواجب عليه ما لا يملكه  
 بغيره) (والمعرب) (والمعرب) (والمعرب  
 وان أفسد قضاها ما به نفي فبها صلواتها  
 القعود الأول في النفل سهو واجب ولم يفسد  
 استهسا)

الركعة الزائدة بنيت (قوله ان شاء) اشار به الى ان الضم مندوب وهو الاظهر وقيل واجب وسأفاه لوقوعه  
 على رأس الرابعة وقام الى الخامسة وقبدها بسجدة فانه يضم سادسة ولو في الاوقات المكروهة فينبغي  
 ان لا يكره هنا ايضا على الصحيح اذ لا فرق بينهما ا هـ بجوابه الى ذلك قول الشرح لاختصاص الكراهة  
 والانعام بالقصد (قوله لاختصاص الكراهة) راجع الى قوله ولو في العصر والغبر وقوله والانعام اي وجوب  
 الانعام راجع الى قوله ان شاء وقوله بالقصد اي بالشروع قصد في النفل (تمة) اذا اقتدى به انسان في الخامسة  
 ثم أفسد ها فعلى قول محمد لا يتصور القضاء وعنده ما يقضى ستا لشروعه في تحريم الست بخلاف ما اذا عاد  
 الامام قبل السجدة فانه يقضى اربعاً (قوله لان التقصير) اي الحاصل بترك القعدة في النفل ساهيا وجب عليه سجود السهو فلهذا  
 فان قلت انه وان قسد فرضا فقد صح نفلان من ترك القعدة في النفل ساهيا وجب عليه سجود السهو فلهذا  
 لم يجب عليه السجود فطر هذا الوجه قلت انه في حال ترك القعدة لم يكن نفلانما تحققت النافلة بتقصير  
 الركعة بسجدة والضم فهي عارضة (قوله مثلاً) اي او قعد في ثالثة الثلاث او في ثمانية الشرائع ا هـ حلي (قوله  
 عادوسلم) لان التسليم في حالة القيام غير مشروع واسكنه افاته على وجهه بالقعود وما دون الركعة محل الرض  
 ثم اذا عاد لا يعيد التشهد بجوابه واستفيد من التعليل ان العود واجب فسلامه قائما مكروه (قوله ثم الأصح  
 ان القوم الخ) مضاه ما قبل انهم يتبعونه فان عاد عادوا معه وان مضى في النافلة اتبعوه لان صلاتهم تمت  
 بالقعدة بجوابه الوجه الأصح انه لا اتباع في البدعة (قوله تبعوه) اي في السلام فقط (قوله اذ لم يبق عليه الا السلام)  
 اشار به الى ان معنى تمام فرضه عدم فساده والا فصلاته ناقصة كما سيأتي في قوله لنقصان فرضه بتأخير السلام  
 اليه اشار في البحر حلي (قوله وضم الخ) اي ندبا على الاظهر وقيل وجوباً حلي عن البحر (قوله ولو في العصر)  
 اشار به الى انه لا فرق في الانعام نفلان الاوقات المكروهة وغيرها في البحر اطلق في الضم فمثل ما اذا كان  
 في وقت مكروه كما بعد العصر والغبر لان التطوع انما يكره فيما اذا كان عن اختيار وما اذا لم يكن عن اختيار  
 فلا عليه الاعتماد كذا في الحاشية وهو الصحيح وعليه الفتوى وهي رواية هشام ا هـ بجوابه (قوله به نفي) اشار به  
 الى الرد على الزبلي حيث حكم بكرهه الضم في الغبر دون العصر حلي عن البحر وفي التحنيس الفتوى على  
 رواية هشام من عدم الفرق بين الصبح والعصر في عدم كراهة الضم (قوله والضم هنا كد) لان فرضه قد تم  
 فلو قطع هاتين الركعتين بان لا يسجد للسهو لم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود  
 السهو على الوجه المسنون فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الاولى  
 فان الفرضية لم تنب لاحتياج الى تدارك نقصانها حلي عن الدرر (قوله ولا العهد فلو قطع) لانه غير مقصود  
 انتهى حلي (قوله ولا بأس بانعامه الخ) اشار به الى ان انعامه حينئذ خلاف الاولى حلي عن البحر ومقتضى ما مر  
 جريان الخلاف في الضم انه مندوب او واجب لانه خلاف الاولى (قوله في صورتين) الصورة الاولى عادوسلم  
 والصورة الثانية وضم اليه سادسة ا هـ حلي (قوله تركه في الثانية) اي ترك سلام الفرض الخاص به وهو  
 ما لا يكون بينه وبين قعدة الفرض صلاة وهما وان كان سلامه على رأس الست مخرجاً من جميع الصلاة  
 لكنه فاته السلام المخصوص ا هـ حلي (قوله في الأصح) وهو قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال لا ينوي ان  
 ا هـ حلي عن اقهستاني (قوله ولو اقتدى به الخ) اي لو اقتدى شخص بالذي قعد على الرابعة ثم قام وضم سادسة  
 صلاهها الى الركعتين ايضا اي مع الاربع والاولى ان يقول صلى الاربع ايضا لان صلاة الركعتين محل وفاق  
 وهذا قول محمد لانه لم يقطع احرام الفرض لانه صار شارعا في النفل من غير تكبير جديدة ولما بقيت التسمية  
 صار شارعا في الكل وعندنا ابى يوسف يلزمه ركعتان قال في المنع والأصح قول محمد ولو اقتدى به مدة فترض في قيام  
 الخامسة بعد القعود قدر التشهد لا يصح اقتداءؤه ولو عاد الى القعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل  
 فكان اقتداءه المفترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التشهد صح الاقتداء لانه لم يخرج من الفرض قبل ان يقبدها  
 بسجدة بجوابه (قوله وان أفسد) اي النفل الذي اقتدى فيه قضاها هو قول ابى يوسف وقال محمد لا يلزمه شيء  
 (قوله به نفي) راجع الى المستلكن قال في البحر والحاصل ان المصحح قول محمد في كونه يصلي ستا وقول ابى  
 يوسف في لزوم ركعتين في السراج وعليه الفتوى ا هـ (قوله مهو) يحتاج اليه بالنظر الى قوله سجد لا بالنظر  
 الى قوله لم يفسد وعدم الفساد استهسا لانه بقيامه جملها صلاة واحدة فتبقى القعدة واجبة والخاتمة

هي الفرض اه حلي وفي البحر اذا قام الى الثالثة من غير قعدة فانه يعود ولو استتم قائما لم يقيد بها بسجدة  
ومتي عادتين ان القعدة وقعت فرضا فيكون فرض الفرض لمكان الفرض اه مخ (قوله ايضا) الاولى حذفها  
افهمها من كاي وهو بقية ما جعلها سجدة واحدة فتبقى القعدة واجبة والخاتمة هي التريضة (قوله وقد  
قدمنا) اي عند قول المصنف ساعن القعود الاول اه (قوله وقيل لا) لانه صار كالفرض مخ (قوله فرضا  
او نفلا) اشار به الى ان هذا التعبير اعمومه اولى من قول الكثر ولو ساعن شفع التطوع (قوله بعد السلام)  
وكذا قبله وانما ذكر البعدية لانها اولى (قوله عليه) اي على ماصلي (قوله اي يكره له تحريما) استظهر  
اصحاب البحر وسواهم نواه ركعتين اولا واربعاء حال الحلي عن شيخه هذا في البناء على النقل واما البناء على  
التي ضف فيه كراهتان اخرى ان الاولى تأخير سلام المكتوبة والثانية الدخول في النفل بلا ضرورة متبدلة وهذا  
الاخير ينظمه في بناء النفل على مثله اذا كان نوى اولا ركعتين (قوله لا يبطل سجوده بلا ضرورة) اي وباطال  
الواجب لا يجوز الا اذا استلزم تصححه نقض ما فوقه كافي مسئلة المسافر الالية (قوله اذا نوى الإقامة) بعد  
ما سجد للسهو فيلزمه الرابع (قوله لانه لو لم يكن) اي وقد لزمه الا تمام بنية الإقامة بطلت صلاة الفرض وفي البناء  
نقض الواجب ونقض الواجب ادنى فيحتمل دفعا للاعلى بحر (قوله والمسافر) طاهره ان في إعادة السجود السهو  
للمسافر خلافا ليل قول المصنف على المختار المنسحب عليه مع انه لا خلاف فيه كما يؤخذ من البحر والاولى  
تأخير بعد قوله على المختار ويجعله مشابها كما فعل في البحر (قوله على المختار) وقيل لا يعيده لانه لم يقع  
جائزا فيعتد به انتهى حلي (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وقال محمد وزفر لا يخرج من الصلاة  
اصلا لالتحق الجبر بالسجود في احرار الصلاة بطي عن الامداد (قوله وعلى هذا) اي على ما ذكر من انه  
يعود اليها اذا سجد وعند محمد وزفر يصح الاختداء مطلقا كذا في التهر (قوله والصلوات) لا يبطل وضوءه  
اي عندهما لان التهمة لم تصادف حرمة الصلاة فلا تنتقض الطهارة وتعذر العود الى السجود بعد التهمة  
وعند محمد تنتقض مطلقا اه حلي مختصرا (قوله اسقوط السجود بالتهمة) لمساقتها له حلي (قوله وكذا  
بالنية) فان الحكم اذا نوى الإقامة قبل السجود ان لا يتغير فرضه عندهما وبسقوط السجود لانه لو سجد عاد الى  
حرمة الصلاة فيستغير فرضه اربعاء فيقع سجود في خلال الصلاة فلا يعيده فلا فائدة في الاشتغال به بحر وقال  
في معراج الدراية انه عندهما لا يتغير فرضه سواء سجد للسهو اولا لانه لو تغير قبل السجود اجعت النية قبل  
السجود ولو اجعت وقعت السجدة في وسط الصلاة فصار كأنه لم يسجد اصلا فلو اجعت اجعت بلا سجود ولا وجه له  
عندهما لانه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه اه وقيد بكون نوى الإقامة قبل السجود لانه لو نواه ما بعد  
ما سجد سجدة وسجدتين تغير فرضه اتفاقا وسجد في آخرها للسهو لان النية صادفت حرمة الصلاة فصار قويا  
كذا في المحيط اه وادعى الشربلالي انه يتغير فرضه بنية الإقامة قبل السجود اذا سجد واستدل بما ينج مدعا  
(قوله لا يقع في خلال الصلاة) اورده عليه ان هذا لازم ايضا فيما اذا نواه في السجود فالاولى في التعليل ما ذكره  
صاحب المعراج من انه لو تغير الخ (قوله ويسجد للسهو ولو لمع سلامة للقطع) قيد بالسهو لانه لو سلم وعليه صليبة  
وتلاوية وهوذا كرا لحداهما فسدت اما في الصليبة فظاهر لانه سلم عامدا ذا كرا بقائه ركن عليه واما  
في التلاوية فهو ظاهر الرواية وقد علل محمد الفساد فيهما بانه لا يستطيع ان يقضى ما هوذا كره بعد تسامحه  
بخلاف ما اذا كان ناسيا حيث لا تفسد لكنه اذا نذر كرها في الصليبة والاثم التلاوية ولو كان عليه تلاوية فقط  
فسلم ذا كرها كان سلامة قاطعا وسقط عنه التلاوية والسهو اما التلاوية فلان الصلابة لا تنقض خارجها  
والسهو بالتبع لها افاده في البحر (قوله لان نية تغيير المشرع) اي بالقطع والمشرع سجود السهو لغو كنية  
الابانة بصريح الطلاق وكيفية انظر ستا بخلاف ما اذا نوى الكفر ولو يجزئية فانه يحكم بكفره (زوال الاعتقاد  
قوله لبطلان التبرجة) عله لقهره قوله لم يقول اوسكم (قوله ولولنى السهو الخ) منطوق هذا الكلام صحيح  
ومفهومه انه لو سلم ذا كرا للسهو او الصليبة او التلاوية لا يزنه وهو غير صحيح في السهو كما هو ظاهر وصحيح  
في الاخيرين لكن في تذكرة الصليبة تفسد الصلاة لا في التلاوية صرح به في البحر اه حلي (قوله مادام في المسجد)  
ظاهره ولو تحول عن القبلة لم يذ كر حكم العوراء وذكره في البحر فقال وان كان في العوراء فانصرف  
ان جاوز الصفوف خلفه او عينة او يسره فسدت في الصليبة وتقرر النقض وعدم الجبر في التلاوية وان مشى امامه

لانه كل شرع ركعتين شرع اربعاء  
ايضا وقد قدمنا انه يعود ما لم يقيد بالتلاوية  
بسجدة وقيل لا (واذا صلى ركعتين) فرضا  
او نفلا (وسما فيهما سجدة) لم يكن له ذلك (البناء  
ثم اراد بناء شفع عليه لم يكن له ذلك) البناء  
اي بكونه تحريما لا يبطل سجوده بلا ضرورة  
(بخلاف المسافر) اذا نوى الإقامة (من البناء  
بين بطلت ولو فعل ما لبس له) هو والمسافر  
(بفتح) بناؤه (لبقاء التبرجة) ويعيد هو والمسافر  
(سجد السهو على المختار) بطلانه بوقوعه  
في خلال الصلاة (سلام من عليه سجود السهو  
يخرجه) من الصلاة خروجا (فيصح الاقتداء به  
عاد اليها والا وعلى هذا) (فيصح الاقتداء به  
ويصل وضوءه بالتهمة) (لا) تثبت الاحكام  
بنية الإقامة ان سجد (لا) تثبت الاحكام  
الثلث (والا) يسجد (لا) تثبت الاحكام  
الذكورة والصواب انه لا يبطل السجود  
في الاخيرين والسجود لا يبطل السجود  
ولا يتغير فرضه سجدا ولا سقوط السجود  
بالتهمة وكذا بالنية (القطع) (لان نية تغيير  
الصلاة وتسامه) (باو) (للقطع) (لان نية تغيير  
ولو سلم سلامة) (الم يتحول عن القبلة او يسجد  
المشروع له) (الم يتحول عن القبلة او يسجد  
لبطلان التبرجة) (لو نوى السهو او سجدة  
صليبة او تلاوية بانه ذلك مادام في المسجد



(قوله واعلم انه اذا شغل ذلك الشك الخ) قال في الدر المنقبي تفكر في صلاته ان منعه عن اداءه او كثر آية  
او ركوع او سجود او اداء واجب كالقعود يلزمه السهو وان منعه عن سنة كالسجود في الركوع لا يلزمه هو  
الاصح قاله المصنف (قوله قد راد آركن) ظاهره ولو بلا سنة وهو مقدر سبحان الله (قوله ولم يشغل حاله الشك  
بقراءة ولا تسبيح) اما اذا اشتغل بما هو في غير محلها كما هو ظاهره فلا سهو عليه (قوله سواء عمل الخ) اثنائه  
الى ان قوله جميع اراد به المجموع وهما الصورتان اللتان سبق فيهما الصلاة اما الصورة التي يستأنف فيها  
فلا يظهر فيها ما ذكر (قوله انه يسجد السهو في اخذ الاقل مطلقا) تفكر قد راد آركن اولا كانه في فصل  
البناء على الاقل حصل النقص مطلقا باحتمال الزيادة فلا بد من جابري في الفصل الثاني النقص بطول التفكير  
وبسنته اه بحر وصرح في البحر عن الفتح بوجوبه في جميع صور الشك سواء عمل بالتحري او بنى على الاقل  
(قوله اخبره عدل الخ) هذه الصورة مستنفاة من صور الشك فلا يفصل فيها التفصيل السابق وانما كانت من  
صور الشك لان الشك في صدقه شك في الصلاة بخلاف ما اذا كان عنده انه صلى اربعا فانه لا يلتفت الى قول  
الخبير (قوله وشك في صدقه وكذبه) اما اذا صدقه فتعرض الاعادة كما لا يخفى وقوله اعاد احتياطا الظاهر منه  
الافتراض ايضا لانه لم يخرج عن عبدة الغرض بيقين واما اذا كذبه فلا بعيد وقيد بالعدل الواحد لانه لا يخبره  
عدلان بعدم الاتمام لا يعتبر شكه وعليه الاخذ بقولهما كما في مراق الفلاح (قوله ولو اختلف الامام والقوم  
الخ) اي كل القوم اما اختلف القوم وقال بعضهم صلى ثلاثا وقال بعضهم صلى اربعة والامام مع احد الفريقين  
يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد فان اعاد الامام الصلاة واعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداءهم  
لانه ان كان الامام صادقا يكون هذا اقتداء المتفعل بالمتفعل وان كان كاذبا يكون اقتداء المقتضى بالمتفعل  
(قوله لم يعد) اما الجماعة فيعيدون انظم فساد الصلاة (قوله شك انها ثانية الزر الخ) تقدم للشرح عن الخلق  
انه لا فرق بين الشك والسهو في اعادة القنوت (قوله واحد او لا) اي هل طرأ على طهارته حدث فالطهارة  
متبقية (قوله او اصابه) اي في بدنه او ثوبه او مكانه نجاسة مانعة واذا شك هل اصابه نجاسة قدر الدرهم وكان اول  
مرة هل يعيد وجوب بحر (قوله او مسح برأسه اولا) اي وكان قبل الفراغ اما اذا كان بعد الفراغ لا يعيد  
تقدم في قروع النواقض (قوله استقبل) مثله ما اذا شك في بعض اعضاء الوضوء وهو اول ما عرض له غسل ذلك  
الموضع وان كان كان يعرض له كثر لم يلتفت اليه بحر عن المعراج ثم الاستقبال لا يظهر في الوضوء بل المراد  
انه يمسي الرأس اللهم الان يقال انما يستقبله ليأتم بسنة الولاية والتقيد بالرأس انما في مراق الفلاح  
شك في بعض وضوئه وهو اول ما فرض له غسل ذلك الموضع وان كثر شك لا يلتفت اليه (قوله وظاهر الرواية  
البناء على الاقل) وهذا في طواف القرض والظاهر ان غيره من الواجبات كالسعي والرمي وطواف الوداع  
بل والقعود كذلك ومقابل ظاهر الرواية انه يتحرى وقيل يؤدي ثانيا لان تكرار الركن والزيادة عليه لا تفسد  
الحج وزيادة الركعة تفسد الصلاة فكان التحري في باب الصلاة احوط وهو قول عامة المشايخ بحر

#### (باب صلاة المريض)

المرض حقيقته ضرورية ولا شك ان فهم المراد من لفظ المرض اجلي من فهمه من قولنا معنى برؤل يتحولوه  
في بدن الحي اعدال الطبائع الاربع بل ذلك يجري مجرى التعريف بالاختي وعرفه في كشف الامراض انما  
حالة البدن خارجة عن المجري الطبيعي بحر قوله من اضافة الفعل لفاعله ومحل كل فاعل محل ولا عكس فان  
المريض محل للصلاة وفاعل لها والنجاسة في قولهم تحريك النجاسة محل للحركة وليست فاعلة لها اه حلي  
(قوله ومناسبتها) اي مناسبة ذكره عقب سجود السهو (قوله كونه عارضا محابا) فاتخذ مع السهو من هذه  
النجاسة ولم يبين وجه تأخير عن سجود السهو ويسته في البحر بقوله والسهو اعم من قول الشكولة المريض والصحيح  
فكانت الحاجة الى بيانها منسقة (قوله فتأخر سجود) فعل وفاعل اي لمرعاة هذه المناسبة بين سجود  
السهو وصلاة المريض لم تأخر سجود التلاوة اي وكان حقه ان يذكر مع سجود السهو المناسبة بينهما في ان كلا منهما  
منجز الصلاة او ان كلا سجود يتربع على امر يقع في الصلاة متأخر عنه الان سجود السهو مختص بالصلاة  
وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة ايضا (قوله من تعذر) اي تعسر وليس المراد عدم الامكان نه عن الذخيرة  
(قوله اي كاله) فسر به لما سأل في المتن من قوله وان قدر على بعض القيام قام اه حلي (قوله لمرض حقيقي)

(و اعلم انه اذا شغل ذلك الشك فتفكر قد راد  
ادركه ولم يشغل حاله الشك بقراءة  
ولا تسبيح ذكره في الذخيرة) وجب عليه  
سجود السهو في جميع صور الشك سواء  
علم بالتحري او بنى على الاقل فخرج خبر الركن  
لكن في السراج انه يسجد السهو في اخذ الاقل  
مطلقا وفي غلبة الظن ان يتفكر قد راد  
(فروج) اخبره عدل بانه ما صلى اربعا وشك  
في صدقه وكذبه اعاد احتياطا ولو اختلف  
الامام والقوم فلو الامام شك انها ثانية الزر الخ  
والاعاد والقوم شك انها ثانية الزر الخ  
قنت وقعد ثم صلى اخرى وقنت ايضا في الاصح  
شك هل يكبر الاقتناع او لا وسبح راسه او لا استقبل  
او اصابه نجاسة او لا والالا واختلف لو شك  
ان كان اول مرة والالا وظاهر الرواية البناء على الاقل  
في اركان الحج وظاهر الرواية البناء على الاقل  
وعليك بالاشياء في قاعدة اليقين لا برؤل  
بالشك  
(باب صلاة المريض)  
من اضافة الفعل لفاعله او محله ومناسبتها  
سكونه عارضا محابا فتأخر سجود التلاوة  
ضرورية من تعذر عليه القيام اي كاله  
(لمرض حقيقي)

الحققي ما يعسر معه القيام كما في النهر واما الحكمي فلا يعسر لكونه يشترطه المرض او يمتد وهذا أولى  
 مما في الحلبي من تفسير المرض الحقيقي بما يعسر معه القيام (قوله وحده) أي المرض الحقيقي كما في البحر  
 خلافاً لما في الحلبي وفي المجتبى حد المرض المسقط للقيام والجمعة والمبج والافتطار والتيميم زيادة العلة او امتداد  
 المرض او اشتداده او يجده وجهاً ١٥ (قوله أي في القرينة) أي وما الحق بها كعبد ورتو زدنص على القيام  
 فيه (قوله او حكمي) انما كان حكماً لان القيام لا يعسر عليه وقت الصلاة وببحث فيه الجوى بأنه مريض  
 حقيقة تعذر قيامه حكماً لا مريض حكماً (قوله بان خاف زيادته) اما بتجربة او باخبار طبيب حاذق مسلم (قوله  
 بقيامه) متعلق بقوله يعلق برئته وحذف من الاول نظيره (قوله او دوران رأسه) أي وان لم يكن مريضاً بان كان  
 في سفينة وهو بالنصب عطف على قوله زيادته (قوله او وجد لقيامه الماشديداً) فيمن هذا تعريف للمرض  
 الحقيقي السابق في قوله وحده الخ (قوله سلس) كفرح (قوله او تعذر عليه الصوم) أي وصلى قائماً ولا يقدر عليه  
 الا بالقطر فانه يصوم ويصلي قاعداً ولو قدر على القيام لا السجود صلى قاعداً ولو كان بحيث لو صلى قائماً  
 رأه القدر او كان في خيفة لا يستطيع ان يقيم صلبه فيها وان خرج لم يستطع ان يصلي من الطين والمطر يصلي قاعداً  
 وكذا لو كان به وجع الشقيقة او وجع الفرس او الرمد ولا يستطيع القيام بسببها كما في القهستاني ومن به ادنى  
 علة وهو في طريق تخاف ان نزل عن الحمل للصلاة بقي في الطريق فانه يجوز ان يصلي في الفراش على محله وكذا  
 المريض الراكب اذا لم يقدر على النزول ولا على من ركبه يجر (قوله كما هو) أي في شروط الصلاة حيث قال وقد  
 يتعم القعود كن يسيل حرجه اذا قام او سلس بوله او يدور بعورته او يضعف عن القراءة اصلاً او عن صوم  
 رمضان ولو اضعفه عن القيام الخروج لجماعة صلى في بيته منفرداً به يفتي خلافاً للاشباه حلبي (قوله  
 او انسان) المراد به الخادم وبه عرفت العساية وفتح القدير بوفيه ان القادر بقدره الغير عاجز عند الامام اللهم  
 الا ان يراد بالغير غير الخادم ١٥ حلبي قلت هذه القاعدة ليست عامة بدليل انه يلزم الوضوء اذا قدر عليه بانه  
 اورقيه لا بزوجه والاي بعد قادراً على القراءة بالقارى على ما تقدم من الجائز ان يخص من الخادم  
 ايضاً (قوله ذلك) أي الاستناد المفهوم من مستنداً (قوله على المختار) نظايره كانه ان المسئلة خلافة  
 ولم يحكم صاحب البحر والقهستاني خلافاً (قوله كيف شاء) أي مترعباً ومختبئاً اترك التشهد (قوله على المذهب)  
 به جزم صاحب الغرر لان الايسر عدم التشديد بكيفية من (قوله فالهيات اولى) فيه انه انما سقطت الاركان  
 لتعسر ما ولا كذلك الهيات (قوله قيل وبه يفتي) فأنه صاحب الخلاصة وصاحب التجديس قال في انهر  
 والخلاف في غير حالة التشهد أي ما هي بخلست المعتادة اتفاقاً وافية ان العلة التي ذكرها الشرح تظهر فيها (قوله  
 ركوع) ستة ملق بقوله صلى (تتم) الدليل على صلاة المريض ما أخرجه الجماعة الا انفساً من حديث جمران بن  
 حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قائماً فان لم تستطع  
 فقعاً فان لم تستطع فعلى جنبك وثبت في رواية فان لم تستطع فستلقياً لا يكف الله نفساً الا وسعها (قوله  
 على المذهب) لا يروى عن اصحابنا خلافاً بجر (قوله لان البعض معتبر بالكل) فمن قدر على كل القيام اتي به  
 كذلك من قدر على بعضه (قوله بل تعذر السجود كاف) كما اذا كان في حلقه خراج ولا يقدر على السجود  
 ويقدر على غيره من الافعال (قوله لا القيام) أي لا يكون تعذر القيام كافياً في ترك الركوع بل لابد حينئذ  
 ان يأتي به من فعوده والاولى في تفسيره ان يقال أي لم تعذر عليه القيام قال الحلبي بقي ما لو قدر على السجود  
 وعجز عن الركوع قال في التهر وهذا لا يتصور فان من عجز عن الركوع عجز عن السجود ١٥ اقول على فرض  
 تصوره ينبغي ان لا يسقط لان الركوع وسيلة اليه ولا يسقط المقصد عند تعذر الوسيلة كما لا يسقط الركوع  
 والسجود عند تعذر القيام ١٥ (قوله بالهزم) قال في القاموس وما اليه كوضع اشاركاً وما انتهى فأولاً  
 مهموز اللام فمن كتبه بالياء على صورة اعطى فقد اخطأ كما لا يخفى فوح ولو كان ان يجيئه وانفه عذره صلى  
 بالاياء ولو كان الجرح يجيئه فقط لم يجزه الاياء وعليه ان يسجد على انفه كذا في البحر وبكفي في الاياء ادنى  
 الانحناء للركوع ثم دونه للسجود ولا يلزمه تقرب الجهة الى الارض باقصى ما يمكنه (قوله قربه من الارض)  
 أي فيكون اشبه بالسجود قاله المصنف (قوله لزوماً) مرتبط بقوله يجعل فلو سواها لم يجز (قوله ولا يرفع  
 الى وجهه شيئاً) كعود ووسادة وفيه اشارة الى انه لو سجد على موضوع على الارض من غير رفع لا يكره

وحده ان يلقه بالقيام ضرره يفتي  
 (او لهما اوتيهما) أي في القرينة (او حكمي)  
 بان (خاف زيادته او بطلان برئه بقيامه او دوران  
 رأسه او وجد قيامه الماشديداً) او كان  
 لوصلي قائماً سلس بوله او تعذر عليه الصوم  
 او انسان فانه يلزمه ذلك على المختار كيف  
 شاء على المذهب اولى وقال زفر كالتشهاد  
 الاركان فالهيات اولى ركوع وسجود وان احاط  
 قيل وبه يفتي (ركوع وسجود على عصا او كنية  
 بعض القيام) ولو سجد على كنية او كنية  
 قائم (لوما يقدر ما يقدر ولو قدر ان لا يسجد  
 على المذهب ليس تعذرها ما يلزم بل تعذر السجود  
 تعذراً (لا التيسار وما) بالهزم (قاعداً) وهو  
 كاف (لا التيسار وما) بالهزم (قاعداً) وهو  
 افضل من الاية قائماً القربة من الارض (ويجوز  
 سجوده ما خضع من ركوعه) (لوما ولا يرفع  
 الى وجهه شيئاً) (لوما ولا يرفع)

كما في التهستاني (قوله فانه يكره تحريما) لتهيئه عليه الصلاة والسلام عن ذلك روى ان عبد الله بن مسعود دخل على اخيه يعقوب فوجده يصلي ويرفع اليه عود يسجد عليه فتزع ذلك من يده من كان في يده وقال هذا شيء عرض لكم به الشيطان اوم السجود وروى ان ابن عمر رأى ذلك من مريض فقال اتحدون مع الله آلمة بجر (قوله بالبناء للعجول) هذا ليس بلازم بل المتبادر من قول المصنف ولا يرفع الى وجهه شيئا ان يقرأ بالبناء للفاعل اللهم الان يقال انما يقيد به لانه لو رفعه بنفسه ربما كان عملا كثيرا يفسد (قوله وهو يخفض برأسه) البناء زائدة لان خفض يتعدى بنفسه (قوله على انه ايماء) فلا يصح اقتداء من يركع ويسجد به بجر (قوله الان يجدهم قوة الارض) الاولى حذف جهم كما حذفه في شرح الملتقي ثم ان هذا الاستثناء غير ادق محلا لانه اذا رفع اليه شيء او رفعه هولايتا في ان يجده قوة الارض انما هو استثناء من مسئلة اخرى وهو انه اذا سجد المريض على شيء موضوع على الارض صح على انه سجد وان وجد قوة الارض وكان ارتفاعه اقل من نصف ذراع والافهم ايماء قاله الحلبي وقوله وكان ارتفاعه اقل من نصف ذراع ظاهره ان الارتفاع نصف ذراع مضى في السجود وليس كذلك بل المضمر ما كان اكثر عند عدم الضرورة قال ابو السعود ولو سجد على ما يجدهم من وسادة لم يكن ارتفاعها القدر المانع بان كان قدر لينة او لبنتين جاز على انها ركوع وسجود انتهى وقال في شرح الملتقي الان يجده قوة الارض فتكون صلاته بالركوع والسجود كافا له المصنف واستفهم من هذين النصين ان الركوع في هذه المسئلة حقيقي كالسجود (قوله لعدم ايماء) اي للسجود وهو فرض عليه وبتركه يرتكب محرما لانه يكون مبطلا للعمل وابطال العمل منهي عنه بالنص (قوله ولو سجد) كالمالو امره الطبيب ان يستلقي ايماء على ظهره لينزع الماء من عينه ونهاه عن القعود والسجود اجزاء ان يستلقي ويصلي بالاياء لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس كذا في البدائع (قوله لكرهه مذكر الرجل الى القبلة) هي كراهة تنزيهية (قوله ويرفع رأسه يسيرا) حتى يكون شبه القاعدة ليتكمن من الايماء بالركوع والسجود لان حقيقة الاستلقاء تمنع الانحاء عن الايماء فكيف بالمرض (قوله او على جنبه الايمن) وهو افضل من اليسار ابو السعود (قوله والاوّل افضل) لان اشارة المستلقي تقع على هواء الكعبة وهو قوله الى عنان السماء واشارة المضطجع الى جانب قدميه (قوله على المعتقد) مقابلة لانه لا يجوز الاضطجاع على احد الجنين الا اذا تعذرا الاستلقاء (قوله وكثرت الفتاوى) في البحر عن السراج ان هذه المسئلة على اربعة اوجه ان دام به المرض اكثر من يوم وليلة وهو لا يعقل لا يقضي اجسا عاوان اقل من يوم وليلة او يوما وليلة وهو يعقل قضى اجسا عاوان كان اكثر وهو يعقل او اقل وهو لا يعقل فهو محل الاختلاف (قوله بان زادت على يوم وليلة) اي بالساعات او بالاقاوت على وزان ماسيا في مسئلة الجنون اه حلبي (قوله في ظاهر الرواية) وقيل تؤخر ولا تسمع (قوله وعليه الفتوى) راجع الى المعنى به لا للمعنى عليه وهو اذا لم يفهم فانه لا يقضي فيه اجسا عاوان محل الخلاف فيما اذا برئ من مرضه اما اذا مات منه فانه يلحق الله تعالى ولا شيء عليه بانفاق وينبغي ان يكون محله ما اذا لم يقدر في مرضه على الايماء بالرأس اما ان قدر عليه بعد عجزه فانه يلزمه القضاء وان كان القضاء يجب موسعا لتظهر فائدة في الايماء بالا طعنا عنه بجر (قوله سقوط الشرايط عند العجز) فلو كان وجه المريض الى غير القبلة ولم يقدر على التحول اليها بنفسه ولا بغيره صلى الى جهة استطاعته لانه ليس في وسعه الا ذلك فان وجد احدا يحمله فلم يأمره ووصل الى غير القبلة جاز عند الامام وكذا الوصل على فراش نجس ووجد احدا يحمله الى مكان طاهر ولم يمكنه الوضوء ولا التيمم وجب على ملوكه فعل ذلك كعهده بخلاف الزوجين ولو حضرنه الصلاة ولا يجد مكانا طاهرا او سأم بعيد بجر (قوله بالارلى) لان الشرايط ادى من الاركان اكونها كالوسائل (قوله ولا بعيد) لعدم الاعادة فيها هو اعلى وهو الاركان (فرع) لو اعتقل لسانه يوما وليلة فصلى صلاة الاخرس ثم انطلق لسانه لا تلزمه الاعادة بجر (قوله ينبغي ان يجزئه) قد يقال انه تعليم وتعلم وهو مفسد كما اذا قرأ من المعصوف او عمل انسان القراءة وهو في الصلاة (قوله ولم يوم الخ) لحديث عمران وابن عمر فان لم يستطع الايماء برأسه فالله احق بقبول العذر منه بجر (قوله خلافا لفر) فانه يجوز الايماء بجانبه فان لم يستطع فبعينه فان لم يستطع فبقبضه بجر (قوله يتم بما قدر) يعني قاعدا يركع ويسجد او ميمالا تعذرا واستلقيا ان لم يقدر لانه بناء الاذى على الاعلى وقد كثر ضرب ونصر قاموس وكفرح فهو اقدر (قوله على المعتقد) وجهه انه اذا بنى كان

فانه يكره تحريما (فان فعل) بالبناء للعجول  
ذكره العيني (وهو يخفض برأسه لسجوده اكثر  
من ركوعه) على انه ايماء لا يسجد الا ان  
يجدهم قوة الارض (والا) اي وان لم يخفض  
رأسه بل وضع المرفوع على جنبه (لا يصح  
لعدم الايماء) ولو تعذر القعود (ولو سجد  
او ما مستلقيا) على ظهره (ورجله نحو القبلة)  
غير انه ينصب ركبته لكرهه مذكر الرجل الى  
القبلة ويرفع رأسه يسيرا (والايماء وجهه اليها  
او على جنبه) الايمن (وان تعذرا الايماء)  
(والاول افضل) بان زادت على يوم  
برأسه (وكثرت الفتاوى) (قوله على جنبه) كافي الظهيرة  
وليلة (سقط القضاء عنه) (قوله على جنبه) كافي الظهيرة  
في ظاهر الرواية لا يكتفي بتوجه الخطاب وافاد  
لان بجر العقل لا يكتفي بتوجه الشرايط عند العجز  
بسقوط الاركان سقوط الرواية بدائع  
بالاولى ولا بعيد في ظاهر الرواية بدائع  
ولو اشتهر على مريض لا يلزمه الاداء (قوله)  
والسجودات لتعاس يلحقه لا يلزمه الاداء (قوله)  
ولو اداها يتلقين غيره ينبغي ان يجزئه كذا  
في الفتية (ولم يوم بغيره) فانه لا يلزمه الاداء (قوله)  
لغيره (ولو عرض له من في صلاته يتم بما قدر)  
على المعتقد

بعض الصلاة كاملا وبعضها ناقصا واذا استقبل كانت كلها ناقصة فلان يؤدي بعضها كاملا اولى بحر  
 وروى عن ابي يوسف انه يستقبل لان تحريمه انعدمت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز ذنبا ١٠ حلي  
 (قوله يني) وعند محمد لا يني شاء على ان اقتداء القائم بالساجد يجوز عندنا لا عنده ١٠ حلي (قوله ولو كان  
 يصلي بالاياء) اي قائما او قاعدا والمستقبلا ومضطجعا كما هو قضية الاطلاق ١٠ حلي (قوله فصيح) اي قدر  
 على الركوع والسجود قائما او قاعدا ١٠ حلي (قوله لا يني) لانه لا يجوز اقتداء الركع والساجد بالمومي  
 فكذا البناء ١٠ حلي (قوله الا اذا صح) قبل ان يوي الخ) لانه لم يؤدركا بالاياء وانما هو مجرد تحريم فلا يكون  
 شاء القوي على الضعيف وهذا ظاهر فيما اذا افتتح مستقبلا ومضطجعا ثم قدر قبل الاياء ثم قدر قبل الاياء على الركوع  
 والسجود قائما او قاعدا اما اذا افتتح مستقبلا ومضطجعا ثم قدر قبل الاياء على الركوع والسجود قائما او قاعدا  
 فانه يستأنف كما يؤخذ من قول الشرح لان حالة القعود اقوى ١٠ حلي (قوله لان حالة القعود اقوى) اي  
 لان الاياء حالة القعود اقوى (قوله وللمضطجع) قيده لان المفترض ان يقدر على القيام الا به لزمه (قوله  
 الاتكاء على شيء) يعني اذا شرع في النقل قائما ثم اراد القعود او الاتكاء فلا يخلو اما ان يكون له عذر  
 اولافان كان له عذر كالاعياء جاز كل منهما من غير كراهة انفا قان لم يكن له عذر فالقعود مبطل والاتكاء  
 مكروه عندهما وعنده كراهة الاتكاء لانه اساءة ادب وعدم كراهة القعود هو الصحيح من الروايات عنه ١٠ حلي  
 (قوله مع الاعياء) بآني مصدر اللازم والمتعدي يشال اعبي الرجل في المشي اذا تعبد واعياه الله تعالى قال  
 في الدرابة والنهر والمراد اللازم ذكره ابو السعود (قوله ويدونه بكره) لانه اساءة ادب بحر فالكراهة تنزيهية (قوله  
 بلا كراهة) ظاهره يعم التعريمية والتنزيهية (قوله مطلقا) سواء اعبي ام لا حلي (قوله هو الاصح) احتراز عن  
 قولهما بالبطلان عند عدم الاعياء وعن قول بعض المشايخ انه بكرة القعود عند الامام من غير عذر ١٠ حلي  
 (قوله في فلك) الفلك السفينة الواحد والجمع ويفرق بينهما بالقرينة والضمية التي في المفرد كضمة فقل والتي في الجمع  
 كضمة اسد وقد نظم بعضهم ما اتحد فيه لفظ المفرد والجمع فقال

فلك هيمان دلص بافتي وكذا \* شمال الجمع والافراد متحد

والدلاص الدرع البراقة والكسرة التي في المفرد ككسرة كتاب والتي في الجمع ككسرة كرام حموي ويزاد كما يقال  
 ناقة كاز ونوق كاز اي مكتنة اللحم وكذا يزاد امام ١٠ ابو السعود (قوله قاعدا) اي ركع وسجد لا بالاياء  
 بخلاف الدابة (قوله لغلبة الهجز) بسبب دوران الرأس قال في البحر لا امام ان الغالب فيه دوران الرأس وهو  
 كالتحقق الان القيام افضل لانه ابعد عن شبهة الخلاف والخروج منها افضل ان امكنه لانه اسكن اقله بحر  
 (قوله واساء) افاد ان الكراهة تنزيهية (قوله وهو الاظهر) وايد الشربلائي كلام الامام بكلام طويل فراجع  
 ان شئت (قوله كالشط) فلا يجوز الصلاة فيها قاعدا اتفاقا حلي عن النهر ثم ظاهر الهداية والنهاية والاختيار  
 جواز الصلاة في المربوطة في الشط مطلقا وفي الابضاح فان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض فضلى  
 قائما جاز لانها اذا استقرت على الارض فحكمها كالارض وان كانت مربوطة اي وهي غير مستقرة ويمكنه  
 الخروج لم تجز الصلاة فيها لانها اذا لم تستقر فحكمها كالدابة بخلاف ما اذا استقرت فانها حينئذ كالسرير  
 واختاره في المحيط والخلاصة ١٠ بحر وقول الشيخ شاهين لم ار من صحيح ما في المحيط يرد تعحيح صاحب  
 الخلاصة (قوله في الاصح) وقال بعضهم تصح الصلاة فيها قاعدا لعذر مع الكراهة عنده خلافا لهما كالجارية  
 حلي عن النهر وقوله لعذر صوابه لغير عذر لان حالة العذر لا كلام فيها (قوله والافكا لواقفة) اي ان كان  
 لا يحر كها اصلا او بحر كها بحر كما غير شديد يعني فلا تصح الصلاة فيها قاعدا ١٠ حلي والظاهر انه لا يلزمه  
 الخروج ان امكنه (قوله ويلزم استقبال القبلة) اي في الفرض والنقل وان لم يمكنه الاستقبال اخرت عنه الى  
 الامكان افاده الشربلائي في شرح نور الايضاح (قوله ولو لم قوم في فلكين مربوتين صح) لاتحاد المكان حكما  
 بخلاف ما اذا كانا على الدائرتين ١٠ قال في الشربلائية وعن محمد استحسن انه يجوز اقتداء وهم اذا كانت  
 دواهم بالقرب من دابة الامام على وجه لا تكون الفرجة بينهم وبين الامام الا بقدر الصف بانقياس على صلاة  
 الارض كما في المعراج ١٠ ولو كان المقتدى على الشط والامام في السفينة او على العكس ان كان بينهما طريق  
 او طائفة من النهر او ما يكون مانعا من الاقتداء لم يجوز درر قال في الشربلائية اطلاق في الطائفة كما في المعراج

(ولو صلى قاعدا بركوع وجعود فصيح يني  
 ولو كان يصلي بالاياء) فصيح (لا يني الا  
 اذا صح قبل ان يوي باركوع والسجود  
 كما لو كان يوي مضطجعا ثم قدر على القعود  
 ولم يقدر على الركوع والسجود) فانه يستأنف  
 (على الخنثار) لان حالة القعود اقوى على  
 بناءه على الضعيف (ولا متطوع الاتكاء على  
 شيئا) كعصا ويدونه بكره (وله) (القعود)  
 بلا كراهة ويدونه هو الاصح (باركوعا  
 بلا كراهة مطلقا) وقال لا يصح  
 وغيره (على الفرض في فلكين) (المربوطة  
 بلا عذر وهو الاظهر برهان) (المربوطة بلية  
 الابعد صحيح) (في الاصح) (المربوطة بلية  
 في الشط كالشط) (في الاصح) (المربوطة بلية  
 الجوزان كان الرجب بحر كها شديدا فكلها سائر  
 والافكا لواقفة) ويلزم استقبال القبلة عنده  
 الاقتراح وكل ما دارت ولو لم يوافق في فلكين  
 مربوتين صح والا



وقيد في البحر بعد انهر عظيم والمراد بالعظيم ما يجري فيه الزورق (فرع) لو غرق والماء بمجره فان وجد حشيشا  
يعلمني به مقدار ما يصل بالايام لا يبساح له التأخير وان لم يجد يسبح حتى لو خرج الوقت بلا صلاة فبات صارت  
الصلاة ينال عليه قيساتاني عن الروضة قوله ومن جن او اغنى عليه الجنون آفة تسلب العقل والاعماء آفة  
تستره والتسوية بين الجنون والاعماء في الصلاة فقط اما في الصوم فبينهما فرق فانه اذا اغنى عليه قبل شهر رمضان  
حتى مضى رمضان كله ثم افاق فانه يلزمه قضاء شهر رمضان ولو جن قبل رمضان وفاق بعد ما مضى شهر  
رمضان لا يلزمه قضاء الصوم بجزء (قوله من سبع) بضم الباء وتفحه واسكونها سبي بذلك لما كنتم في بطن امه سبعة  
اشهر ولانه لا يعلم الذكر على الابن الا بعد سبعة اعوام ولا تدل الانثى السبعة ابطن في كل بطن واحد (قوله  
فمنهم من يفرغ على انه فاعل زاد او منصوب على انه ظرف لزيد وفاعل زاده راجع الى الجنون اهـ قيساتاني وقوله صلاة  
سادسة هذا قول محمد وعند ابى يوسف ان زاد على اليوم والميلة ساعة لا يقضى ونمرة الخلاف تظهر فيما اذا جن  
عند الزوال وفاق في الغد بعد الزوال بساعة فعند محمد يقضى وعند ابى يوسف لا يقضى اهـ حلبي والنظام  
ان المراد بالامة الساعة الزمانية لا الفلكية ثم رأيت العلامة نوحا شرح به ونقل عن الميسر وطوال ذخيرة النكاح  
ان الاصح قول محمد (قوله فان لافاقته وقت معلوم) مثل ان يحض عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا  
ثم يعاوده فيغمى عليه وتبر هذه الافاقة فتبطل ما قبلها من حكم الاعفاء اذا كان اقل من يوم وليله وان لم يكن  
لافاقته وقت معلوم لكنه يبقى بغتة فيكمل بكلام الاحياء ثم يغشى عليه فلا عبرة بهذه الافاقة حلبي عن البحر  
(قوله بسبح) بالكسر الاصل وبالفتح قريبة بسحر وقد ثبت مسبت بحبط للعقل مضمن مسكن للاوجاع والاورام  
والبثور ووجع الاذن واخشيه الاسود ثم الاحمر واسمه الايض اهـ قاموس ثم اعلم انه اذا زال عقله بالجنز لا يسقط  
عنه القضاء وان طال اتصفا قال انه حصل بما هو معصية فلا يوجب التخفيف ولهذا يقع طلاقه وامافي غيره  
فلا يسقط عند الامام ايضا لان النص ورد في اغناء حصل باقية - مماوى فلا يكون واردا في اغناء - حصل بصنع  
العباد لان العذر اذا جاء من جهة غير من له الحق لا يسقط الحق وقال محمد بسقط القضاء اذا كثر لانه  
اغنا حصل بما هو مباح كذا في المحيط وربما يؤخذ من قوله لان النص الخ ان العطاس بسبب التشوق  
المعارف لا يشمت فاعله لان النص اغنا ورد في عطاس - مماوى فلا يكون واردا في عطاس - صل بصنع  
العباد ومما يدل عليه انه اذا زاد على ثلاث علم انه من ركعات فلا يشمت (قوله كالنوم) فانه لا يسقط القضاء  
ولو طال بخلاف ما تقدم من الجنون والاعفاء ولا فرق بين الجنون الاصلي والعارض عند محمد (قوله ولا تيمم)  
بصيغة المصدر وهو من عطف الخاص ويسقط عنه مسح رأسه لعدم الامكان او تبعا للاكثرة (قوله وقيل يلزمه  
غسل موضع القطع) اي اذا جاز من يوضيه اي ويغسل وجهه ويمسح رأسه وان لم يجد وضع وجهه ورأسه  
في الماء ووضع القطع على جذار مخ عن التتارخانية وفي قوله ويغسل وجهه وقوله وضع وجهه ورأسه في الماء  
مدافعة مع قول المصنف وبوجهه جراحة وهذا القولان مقابلان للاصح (قوله بلا عمل كثير) امامه فلا تلزمه  
ولا تنص منه كالسايج والسائف اي الذي يضرب بالسيف في الجهاد كما ذكره في البحر (قوله والا لا) اي  
لا يلزمه الاداء اما القضاء فيلزمه والثرة اخراج القدية عنها وقد يقال ان الاداء سقط عنه فيسقط عنه القضاء  
فلا وصية عليه (قوله الطبيب) اي الحاذق المسلم العدل والمستور (قوله لبزغ الماء) بفتح الباء الواحدة وسكون  
الزاي المتجمة وبالغين المعجمة قال في القاموس بزغ الحياجم شرط فالعنى بشرط الماء الذي على عينه ويجوز  
ان يكون بالنون والعين المهملة اي لاخراج الماء الذي على عينه حلبي وايضا (قوله مريض) يم الجريح  
وبه عبر في البحر (قوله من ساعته) اي بحيث لا يمكنه الصلاة عليه باطاهرة بان يحدث التحبس قبل الشروع  
فيها وفي اشائها اما اذامكنه ادائها ثامة على طهارته لزمه على احد احوال (قوله مشقة بتعريفه) بان كان  
ردا من مرضه كذا في البحر

(باب سجود التلاوة)

التلاوة مصدر تلاى قرأ وأما تلا بمعنى تع فصدره التلا وقال في انقسام سون تلوة كدعونه ورسمته تلاوا كسعو  
تبعته ورسمته ضد وخذلتها كتلوت عنه في الكل والقراء ان اوكل كلام تلاوة ككتابه قراءته وفي ذكر التلاوة  
ايما الى انه لو كتبها وتبعها لم يجب ولا تفسد الصلاة انتهى في الوجوده في القراء ان بجزا قوله من اضافة الحكم

(ونحن جن أو أعمى عليه) ولو فزع من سبع  
أو آدمى (يوماً وإيلة) فغضى الجس وإن زادت وقت  
لأفاته وقت الصلاة (للمرج ولو أفاق في المدة فلا ين  
يبيح أو من العباد كان ذموم) ولو قطعت يده  
أو رجله من المرقق والكعب وبوجهه سراحه  
صلى بعد طهارة ولا يقيم ولو قطعت يده  
وقدمه في التيميم ووضع القطع (فروع) أمكن  
بزيه غسل موضع كبريته الأداء  
الغريق الصلاة بالإيماء بالأعمال كبريته الأداء  
والإغماء بالطبيب بالاستلقاء بين المأمن  
عنه صلى بالإغماء لأن حرمة الأعضاء كبرية  
النفوس مريض تحته ثياب نجسة وكل ما بسط  
تحت نفوس من ساعته صلى على حاله وكذا الموم  
ينفخ الإله يخلق من شقته بغيره  
(باب يجوز التلاوة)  
من إضافة الحكم إلى سببه

من إضافة الحكم (باب)

الى سببه) الحكم هو وجوب السجود لا السجود فلو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان اولى اوان الحكم  
بمعنى المحكوم به (قوله يجب) لقوله عليه الصلاة والسلام السجدة على من سمعها وعلى اللازم من غير (قوله بسبب  
تلاوة) افاد ان السبب هو التلاوة وهو ما مشى عليه صاحب الكفر في كافي وقيل الاسباب ثلاثة التلاوة  
والسمع والافتداء من تلاها وان لم يسمع (قوله اى اكثرها) فلو قرأ الحرف الذى يسجد فيه وحده  
لا يسجد ا هـ وفي مختصر الجرج لو قرأوا يسجد ولم يقلوا وقرب بلزمه السجدة ابو السعود عن الزبني واعله ضعيف  
(قوله مع حرف السجدة) المراد بالحرف الكلمة التى فيها حروف السجود فلو تلاا اكثرها من غير كلمة السجدة  
لا تجب (قوله من اربع عشرة) بالكسر والسكون في شين عشرة المركبة مع ما قبلها في المؤنث وبعضهم  
يفتحها على الاصل الا ان الافصح التسكين وهو لغة الجازوا ما في التذكرة فاشين مفتوحة لا غير وفند كن  
عين عشر نحو احدى عشر واخوانه اتوا الى الحركات وبها قرأ ابو جعفر حوى والسجود في الغل عند  
قوله تعالى رب العرش العظيم وفي ص عند قوله اناب وفي حم السجدة عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون  
وفي الانشقاق عند قوله تعالى لا يسجدون ا هـ ابو السعود (قوله منها الى الحج) ذكرها وما بعدها يظهر  
الخلافا بيننا وبين الامام الشافعي رضى الله تعالى عن الجميع (قوله فصلانية) صوابه صلوية وسيأتى ما فيه  
اى فالمراد بسجود الصلاة لا السجود المرتب على التلاوة وبؤيد ذلك ذكر الركون مع (قوله خلافا للشافعي) فانه  
نفي السجود في ص واثبت في ثانية الحج فكلا المذهبين اتفقا على الاربعة عشرة سجدة وفي التجنيس التالى  
والسمع ينظر كل منهما الى اعتقاد نفسه فالسجدة الثانية في سورة الحج ليست بموضع السجدة عندنا خلافا  
للشافعي لان السامع ليس بتابع للتالى تحقيقا حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا شركة بينهما بحرف وقوله لانه  
لا شركة بينهما ظاهره ان ذلك خارج الصلاة اما اذا كانا في صلاة وسجدة لثانية الحج تبعه لوجود المشاركة  
(قوله سجود المفصل) وهو في ثلاثة مواضع في النجم والانشقاق والقلم ا هـ حلى (قوله فالسبب التلاوة والحج)  
اشاره الى ان التلاوة سبب في التالى ايضا في المصنف قصور حيث لم يعلم منه حكم التالى ولو اتى بالواو مكان  
الفاء لكان اولى لعدم ظهور التفرع في التالى (قوله وان لم يوجد السماع) مراده السماع بالفعل كما يدل عليه  
قوله كتلاوة الاصم والافكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض او يسمعه من قرب اذنه اى فم شرط كما هو  
مذهب الهندواى وهو الصحيح خلافا للكرخى المكتفى بتصحيح الحروف ا هـ حلى (قوله في حق غير التالى) فيه  
نظر لصدقه بالمؤتم مع ان الشرط في حقه الافتداء وسجود الامام وان لم يسمعه بل وان لم يكن حاضرا عند  
تلاوة الامام كما سبأى حلى عن شيخه (قوله ولو بالفارسية) مبالغة على قوله والسمع شرط واما التالى بها  
فوجب عليه بالاتفاق فهم اول فهم بحر (قوله اذا اخبر) اما اذا لم يخبر فهو مذور وقيد بعضهم الوجوب عليه  
بالفهم (قوله وبشرط الائتمام) اى وسجود الامام ا هـ حلى وفي البدائع يصكره للامام ان يتلو آية السجدة  
في صلاة يخافت فيها بالقراءة لانه لا يتفك عن مكره ومن ترك السجدة ان لم يسجد او التلبس على القوم ان يسجد  
انتهى وكذا لا ينبغي ان يقرأها في الجمعة والعيدين سراج وقيد الكراهة في التهر بما اذا لم تكن آية السجدة آخر  
القراءة في الجميع (قوله فانه سبب الحج) ظاهر العبارة ان الفهم راجع الى الائتمام وهو خطأ لان الائتمام  
ليس سببا للسجود وانما السبب تلاوة الامام والائتمام شرط كما هو صريح المتن وصريح تقدير الشرح لفظه  
شرط ا هـ حلى (قوله ايضا) اى كتلاوة (قوله للمتابعة) ظاهره انه يجب عليه متابعة الشافعي في سجود  
الثانية من سورة الحج لوجود الشركة بخلاف خارج الصلاة وتقدم (قوله لم يسجد المصلى) المراد به التالى نفسه  
وامامه والمؤتم بامامه ولو قال المصلى عليه صلواته لكان اظهر (قوله ولا بعدها) اى عندهما لانه محجور عن  
القراءة وقال محمد يسجدون بها لان السبب قد تقرر ولا مانع ا هـ بحر (قوله بخلاف الخارج) صادق بامام غير  
امامه وبمقتد بامام غير امامه وبمقتد وبغير مصلى اصلا ا هـ حلى (قوله) عن الامام رضى الله تعالى عنه  
لو تلاها الامام فوق المنبر نزل وسجد والناس معه لما روى في الموطأ انه عليه الصلاة والسلام قرأ آية السجدة  
وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل وسجد وسجد الناس معه فتح التذير (قوله ولا تجب الحج) هو المعتمد وقال المرغينان  
تجب وتؤدى فيها بحر (قوله بشرط الصلاة) منها الوقت وهو في الصلاة مدة الصلاة او بعدها قبل المناسى  
وفي غيرها العمر وبشرط ان لا تكون في وقت من الاوقات الثلاثة الا اذا تلبت فيها وادبت فيها (قوله

يجب بسبب تلاوة آية اى اكثرها سمع  
حرف السجدة (من اربع عشرة آية) اربع  
فان نصف الاول فصلانية لا فرائضها بالركوع  
الحج) اما ثابته فشافعي واحد ونفى ما لث  
(ومن) خلافا للشافعي واحد ونفى ما لث  
سجود المفصل (بشرط سماعها) فالسبب  
التلاوة وان لم يوجد السماع كتلاوة الاصم  
والسمع شرط في حق غير التالى ولو اتى بالفارسية  
اذا اخبر (او) بشرط الائتمام اى الافتداء  
وليس شرط في حق غير التالى ولو اتى بالفارسية  
لا تجب على من تلا في ركوعه او سجوده  
او تشهد له للحجج فيها عن القراءة (بشرط  
الصلاة) المتقدمة خلافا للثانية

خلا التجزئة) لانها التوحيد الافعال المختلفة ولم يوجد بحروفه ان هذه حكمة النية على انه قد وجد الاختلاف  
فقد تكون للشكر على القول بها فتأمل (قوله ونية التعيين) اي تعيين ان السجدة عن آية كذا كما في الفتية  
واما تعيينه لكونه للتلاوة فلا كلام فيه لان فيه المزاوجة للشكر والسمو (قوله ما يفسدها) انفسا فاعلى ظاهر  
الجواب كافي الحاشية قيل هذا قول محمد لان العبرة عنده لتمام الركن وهو الرفع ولم يحصل بعد فاما عند ابي  
يوسف فقد حصل قبل هذه العوارض لان العبرة عنده للوضع فينبغي ان لا يفسدها ومحاذاة المرأة لا تفسدها  
ولو نام فيها لا تنتقض طهارته كالصلية وكذا لا وضوء عليه بالقهقهة بجهر (قوله وركتها السجود) ظاهره  
انه يشترط فيها ما يشترط في السجود من توجيه احد الاصابع وفي الجهر ونحوه ايضا صاحب النهر واي السجود ركنها  
رفع الجبهة على الارض او ما يقوم مقامه اهـ (قوله كرفع مصل) اي الذي هو ركوع الصلاة او ركوع  
على حدة غير ركوع الصلاة كما سياتي اهـ حلي (قوله وراكب) اي على الدابة خارج المصر اذا تلاها او معها  
وانقياس ان لا يجزئه الايماء على الراحلة لانها واجبة فلا يجوز ادائها على الراحلة من غير عذر لكنهم  
استحسنوه لان التلاوة امر دائم بمنزلة التطوع فكان في اشتراط النزول حرج بخلاف الفرض والمندوب  
وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض لان ما وجبت  
على الارض وجبت تامة فلا تسقط بالايماء ولو تلاها على الدابة فنزل ثم ركب فادائها بالايماء جاز اهـ بجهر  
(قوله بين تكبيرتين) تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع (قوله جهر) يسمع نفسه للمنفرد او من خلفه اذا كان معه  
غيره (قوله وبين قيامين مستحيين) قال في الجهر مما يستحب لادائها ان يقوم فيسجد لان الخرو وسقوط  
من القيام واقراء ان ورد به في قوله تعالى خروا سجدا وقوله تعالى يخزنن للاذقان وهو مروي عن عائشة  
وفي المضمر ان يستحب ان يقوم ويسجد ويقوم بعد الرفع من السجدة ولا يقعد وافاد في الفتية انه يقوم لها  
وان كانت كثيرة ومن المستحب ان يقدم التالي ويحذف القوم خلفه فيسجدون ويستحب ان لا يرفع  
القوم رؤسهم قبله وليس هو اقتداء حقيقة لانه لو فسدت سجدة الامام بسبب لا يتعدى اليهم والمرأة تصلح اماما  
للرجل فيها واذا اراد السجود نويها بقلبه ويقول بلسانه اسجد لله سجدة التلاوة الله اكبر (قوله بلارفع  
يد) لان هذا التكبير مفعول لاجل الخطا ط لا للتحرية بجهر (قوله وتشهد وتسليم) انما لا يفعل السلام لانه  
للتحليل وهو يستدعي سبق التحريمة وهي معدومة وايضا لما شرع التسليم بعد التشهد قالوا (قوله في الاصح)  
قال في الجهر ينبغي ان لا يكون ما صحح على عمومها فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال سبحان  
ربي الاعلى او نفلا قال ماشاء مما ورد كسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بجهر وقوله وبقية فبارك  
الله احسن الخالقين وقوله اللهم اكتب لي عندك بها اجر اوضح عنى بها وزرا واجعلها لي عندك ذخرا وتقبلها  
مني كما تقبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما اوتر من ذلك كذا في فتح القدير (قوله على  
من كان الخ) ويجب عليه ان يوصي بالقدية على المعتمد تركها (قوله لانهم من اجزائها) فيشترط لوجوبها  
اهلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفاس اهـ بجهر والاولى في التعبير  
لانها تجزء من اجزائها (قوله كالاصم) انما ذكره ليعلم حكم غيره بالطريق الاولى اهـ حلي (قوله والسكران)  
لان عقله اعتبر حاضر اذ جرحه نهر (قوله والنائم) قال قاضي خان وان سمعها من نائم اختلفوا فيه والصحيح  
الوجوب وتبعه صاحب الخلاصة وقال الحدادي في شرح القدرى اجمع ما لا يجب وهل يجب على النائم فيه  
روايتان وجه الرواية القائلة بالوجوب وجود اهلية وعدم اشتراط قصد السجدة او التلاوة وجه الرواية  
القائلة بعدم الوجوب صدور التلاوة عنه من غير معرفة وتميز فتلاوة كالتلاوة افاده العلامة فوحى ان النائم  
لا يتعين ان يكون من اهل القضاء فقد يكون اهلا للاداء بان يستيقظ في الوقت وكذا يقال في الجنب والسكران  
(قوله فلا تجب على كافر) بناء على انه غير مخاطب بفروع الشريعة وهو احد اقوال (قوله لانهم ليسوا اهلا لها)  
الاولى ان يقول لانهم ليسوا اهلا له اي لوجوب الصلاة لانه هو الذي قدمه (قوله وتجب تلاوتهم) على من  
يعمم حلي (قوله خلا الجنون المطبق) هو هنام من جن ست صلوات او اكثر حلي عن الشر بتلاوته وسوقول  
محمد قال ابو يوسف ان يزيد على يوم وليلة ولو ساعة ذكره العلامة فوحى (قوله فلا تجب تلاوته) اي فلا تجب على  
السامع منه بسبب تلاوته اي كالتجيب على نفس هذا الجنون قرا او سمع اهـ حلي (قوله لعدم اهليته) فيه ان

نية التعيين وفسدها ما يفسدها او ركنها  
السجود او دله كركوع حصل واجامه من  
وراكب (قوله سجدة بين تكبيرتين)  
مسنونتين جهر اربعين مستحيين  
(بلارفع يد وتشهد وتسليم) فيها (تسليم)  
السجود في الاصح (على من كان متعلقا  
بجيب اهلا لوجوب الصلاة لانهم من اجزائها)  
(اداء) كالاصم اذا تلاها (او قضاه) كالجنب  
والسكران والنائم (قوله ولا تجب على كافر وصبي  
وخنزير وحائض ونفساء) قرا او سمعوا لانهم  
ليسوا اهلا لها (قوله ولا تجب تلاوتهم) يعني  
الذكرين (خلا الجنون المطبق) ولا تجب  
تلاوته لعدم اهليته

هذا التحليل يظهر في النقيض بما معه وقد وجبت على السامع منه (قوله تلزمه) لأنها في حكم الصلاة وهي تلزمه في هذه المدة (قوله أو سمع) وتلزم من سمع منه حلبي (قوله وإن أكثر) وكان غير مطبق كما يأتي في نقل الدرر (قوله على ما حرره خسرو) حاصل تحريره أنه نقل عن تلخيص الجامع الكبير عدم الوجوب بالسماع من المجنون وعن الحاشية الوجوب به واثبت التنافي بينهما وأجاب بمحمل ما في تلخيص الجامع على المطبق وما في الحاشية على غيره وقسم الجنون أقساماً ثلاثة قاصر أو كاملاً غير مطبق وهو الذي يكون أكثر من انقاصه وكملاً مطبقاً وهو لا يزول فالأول يلزمه السجود ويلزم من سمع منه والثاني لا يلزمه تلاوته ويلزم السامع منه والثالث لا يلزمه تلاوته ولا غيره بالسماع منه اهـ حلبي (قوله لكن جزم الشرع بل لا ي) أي في حاشية الدرر (قوله باختلاف الرواية) حيث قال وقد سكتي تصحيح كل من لزوم السجود وعدمه بالسماع من المجنون فيجوز كلام قاضي خان على رواية وكلام التلخيص على أخرى وهذا هو الوجه في التوفيق لما قاله المصنف من تقسيم الجنون إلى ثلاث مراتب بل هو على تعيين مطبق وغيره وإن اختلف في تفسير المطبق وما جعله ثالثاً لاقسام الجنون وهو المطبق الذي لا يزول غير مسلم لأنه ما من ساعة إلا ويرجى زواله فهو القسم الثاني وتفسير المطبق عند أبي يوسف أن يمكث أكثر السنة وفي رواية عنه أكثر من يوم وليلة وقال محمد وألا شهر ثم رجع عنه وقال سنة وقول الإمام الأعظم رضي الله تعالى عن الجميع شهر وبقي لمحالته لكن في الصلوات يعتبر بست صلوات وفي الصوم والزكاة على هذا الخلاف اهـ المراد منه إذا عرفت هذا فالمراد بالجنون في قول المتن فلا يجب على سي وكافر ومجنون المطبق فإن غيره يجب عليه إذا سمع أو لا اهـ حلبي (قوله من المجنون) أي غير المطبق وعليه تحمل عبارتهم حلبي وجعل العلامة نوح أن اختلاف الرواية في السماع من المجنون المطبق حيث قال فالمجنون الغير المطبق إذا تلاه سجدة تجب عليه وعلى من سمعها منه السجود والمجنون المطبق إذا تلاه آية السجدة لا يجب عليه السجود إجماعاً وفي وجوبه على من سمعها منه رواية ثان وكلام قاضي خان محمول على رواية عدم الوجوب اهـ المراد منه (قوله من الصدا) هو ما يعارض الصوت في الأماكن الخالية انتهى بجزء ويجب بالسماع من الجنى كما نقله أبو السعود عن والده بجناء (قوله أو الطير) وقيل تجب وصححه في الجهة مع لادبانه سمع كلام الله تعالى فقد احتلف التصحيح (قوله ومن كل نال حرفاً) تكرر مع ما يأتي سنواً كأنه ذكره هنا تبيناً على أن الأولى أن يذكره هنا اهـ حلبي لأنه محل تعدد ما لا تجب فيه اهـ (قوله ولا بالتبجي) ولا تفسده الصلاة لوجوده في أنقره آن ولا تجب بالكتابة بجزء (قوله لو كان السامع في صلته) إماماً أو مأموماً اهـ حلبي (قوله كما مر) في قوله ولو تلا المؤمن لم يسجد أصلاً (قوله على التراخي) لأن دلائل الوجوب مطلقة عن تعيين الوقت فيجب في جزء من الوقت غير عينه وتعين ذلك تبعينه فعلاً وانما يتضيق عليه الوجوب في آخر عمره كافي سائر الواجبات الموسعة بجزء (قوله على المختار) وهو قول محمد ورواية عن الإمام رضي الله تعالى عنه حلبي عن الامداد (قوله تنزهها) لأنها لو كانت تخريبية لسكان وجوبها على الفور وإس كذلك بجزء (قوله ويكون مؤدياً) هذا على المختار المتقدم وعند أبي يوسف على الفور وتظهر غرر اختلاف في الأثر وعدمه حتى لو أداها بعد مدة كان مؤدياً اتفاقاً قاضياً كما في التهر وفيه نظير في الظاهر على قول أبي يوسف أن يكون قاضياً لأنه انطأهر من الفورية (قوله وتسقط بالحض) أي العارض في الصلاة حلبي ونحوه في الهندية وما في أبي السعود عن الحاشية حيث قال وسرحوا بانها لو أخرتها حتى حاضت تسقط فمحمول على هذا (قوله والردة) فيه أن وقتها العمر وما بقي وقته لا يسقط عنه إذا سلم كالخج وكلامه في الوقت وإن أدى صلته قبل الردة فليتأمل والجاب بعض الخذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بعد الإسلام ولا كذلك سجود التلاوة وكذلك يعتبر انقذرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الإسلام (قوله فعلى الفور) جواب شرط مقدر تقديره فإن كانت صلوة فعلى الفور اهـ حلبي وإذا أخرها حتى طالت القراءة صارت قضاء لأنها لما وجبت بما هو من أفعال الصلاة وهو انقضاء التحق بأفعال الصلاة وصارت جزءاً من أجزائها وإذا التحقت وجب إذاؤها مضيقاً كسائر الصلاة تهر عن البدأ أع وبذلك تعلم رد ما نقله أبو السعود عن الشرع بل لا في من قوله ويجوز أن يقال تجب الصلوة موسعاً بالنسبة لملها كالأول في أول صلته وسجدتها في آخرها اهـ وفي قوله إذا أخرها حتى طالت القراءة صارت قضاء الخ فنظر لأنه لا أخر القراءة عن محلها ولو على القول بقرضتها في الأولين لا تكون

ولو قصر خوفه فكان وما وليه أو قل  
تلزمه تلاوة سمع وإن أكثر لا يلزمه بل يلزم من سمع  
على ما حرره خسرو والسماع من الجنون  
باختلاف الرواية فنقل الوجوب بالسماع من  
المجنون عن القضاوي الأصغر والجمهور  
قلت وبه جزم القضاوي (لا) قلب (بسماعه)  
من الصدا أو الطير (ولا) من (المؤمن لو)  
ولا بالتبجي كما مر (وهي على التراخي) على المختار  
السامع (في صلاته) أي صلاة المؤمن بخلاف  
الخاص بجزء (وهي على التراخي) على المختار  
وبكون تأخيرها تنزيهاً وبما يكون مؤدياً وتسقط  
ما عليه بالانقضاء لو كان صلوة  
بالحيض والرعدة إن لم يكن صلوة  
لغير وقتها بجزء أنها في أجزائها

قضاء فكذلك الحق بها فكيف تكون قضاء اذا اطالها فاقتمل (قوله وبقضها ما دام في حرمة الصلاة) قبل الايمان  
 بمناف فينبغي ان يقيد قولهم الصلاة لا تقضى خارجها بما اذا وان يراد بالخارج الخارج عن حرمتها شر بلائية  
 عن البحر (قوله ثم هذه النسبة) اي الكائنة في صلوية وهي رد الالف واوا وحذف التاء لانهم حذفوا في نسبة  
 المذبح الى المونث كنسبة الرجل الى بصره فقلوا بصرى لا بصرى كيلا يجتمع نا آن في نسبة المونث  
 فيقولون بصرية منح مختصرا (قوله وقولهم صلاتية خطأ) اي من جهتين الاولى عدم قلب الالف واوا  
 الثانية الجمع بين التسمين (قوله خيرين صواب نادر) لان قصدهم افادة الاحكام بالمعاني والاشهرى في التعبير  
 ما جرى على اللسان قال في التهر بعد ذكر هذا الجواب وفيه ما لا يخفى (قوله ومن سمعها الخ) وكذا لو لم يسمع بل  
 كان لم يكن وقت الصلاة حاضرا (قوله ولو باقته آية به) مبالغة على قوله امام اي ولو كونه اماما بسبب اقتداء  
 السامع به فعمل الامام عند السماع ومن هو مفرد عند السماع ثم صار اماما بسبب اقتداء السامع به حلي (قوله  
 بسجد معه) قيد قوله معه لان الامام لو يسجد لا يسجد المأموم وان سمعها لانه اذا سجد في الصلاة وحده خالف  
 امامه وهي صلاتية لا تقضى خارجها بجز (قوله اصلا) اي سواء اقتدى به في الركعة التي تلاها او في غيرها  
 (قوله تبعا للاصل) لانها بالاقتران صارت صلاتية فلا تقضى خارجها نهر والاصل من كتب محمد ومقابله  
 ما بآي عن البرزوي (قوله وكذا) المناسب ان يقول وقيل الخ لتظهر المقابلة (قوله على ما اختاره البرزوي)  
 وحمل اطلاق الاصل على الاقتداء في الاولى نهر (قوله ولو تلاها) اي الامام والمفرد اما المونث فلا يسجد فيها  
 ولا خارجها كما مر حكمه اه حلي (قوله يسجد بها فيها الخ) لان السجدة المتلوة في الصلاة افضل من غيرها  
 لان قراءة القرآن في الصلاة افضل منها في غيرها فلم يجز اذاؤها خارج الصلاة لان الكمال لا يتأدى بالناقص  
 اه بجز والمراد بالسجود فيها ما يعم السجود في حرمتها كما قدمه الشرح والمراد بقوله لا خارجها ما خرج  
 عن الصلاة وحرمتها ما مر من صيرورتها جزءا من الصلاة اه حلي (قوله اثم) لانه لم يؤد الواجب ولم يمكن  
 قضاؤها وفيه يتقرر الاثم على المكلف والمخرج له عنه التوبة كسائر الذنوب اه بجز (قوله الا اذا فسدت) اي  
 قبل سجودها او الفساد كالفساد (قوله فلو به تسقط) لان الحيف اسقط القرض فبعبه الواجب (قوله فليسجدها  
 خارجها) ولا يسجدها في قضاء تلك الصلاة لان التلاوة لم تتحقق في القضاء فلو قضاها فيه (ثم اداء ما كان  
 خارج الصلاة فيها) (قوله لا بمجرد تلاوة) اي تلاوة مجردة عن الصلاة (قوله لم يعدها) لانه بالفسد لا يفسد جميع  
 اجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء والمقارن فينتع البناء عليه بجز عن القنية (قوله ويحذفه الخ) البحث والجواب  
 لصاحب النهر (قوله الا ان يحمل الخ) هذا الجواب حق قال في الفتاوى الهندية عن فتاوى قاضي خان صلى  
 التطوع اذا قرأ آية وسجد لها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها ولا تلزمه إعادة تلك السجدة اه حلي (قوله  
 وتؤدى بركوع) اي قياسا لا استحسانا لما فيه من معنى الخضوع قال محمد وبالقياض تأخذ والفرق بين القياس  
 والاستحسان ان ما ظهر من المعاني قياسي وما خفي فاستحسان ولا يرجع للغير نفعائه ولا لظاهره فظهر  
 فيرجع في طلب الرجحان الى ما اقترن بهما من المعاني فتى قوى الخفي اخذوا به وسى قوى الظاهر اخذوا به وههنا  
 قوى دليل القياس فاخذوا به لما روى عن ابن مسعود وابن عمر انهما اجازا ان يركع للسجود في الصلاة لم يرو عن  
 غيرها خلافة فكان كالاجماع بجز (قوله وسجد) الواو بمعنى او ثم اذا سجد لها وقام بكرمه ان يركع كما وقع رأسه  
 سواء كان آية السجدة في وسط السورة او عند ختمها اوبق بعدها الى الختم قدر آيتين او ثلاث فينبغي ان يقرأ  
 ثم يركع فينظر ان كانت الآية في الوسط فانه ينبغي ان يجتمعا ثم يركع وان كانت عند الختم فينبغي ان يقرأ آيات  
 من سورة اخرى ثم يركع وان بقي الى الختم قدر آيتين او ثلاث كما في بنى اسرائيل واذا السماء انشقت ينبغي ان يقرأ  
 بقية السورة ثم يركع وان وصل اليها سورة اخرى فهو افضل بجز (قوله ينوب عنها الركوع) هذا ليس بسديد  
 بل لا يجزئه ذلك قياسا واستحسانا لان الركوع خارج الصلاة لم يجعل قربة فلا ينوب مناب القربة واخبر  
 قاضي خان ان الركوع خارج الصلاة ينوب عنها بجز ورده عليه بان عبارة قاضي خان رجل قرأ آية من السجدة  
 خلوها الصلاة فاذا كان يركع للسجدة روى انه يجوز ذلك اه وهي لا تفيد الاختيار بل تفيد ضعفه وما قاله  
 ابو السعود عن شيخه ان الاختيار فهم من الاقتصار على الجواز فبعد (قوله لها في التلاوة) لو انما الشرح  
 قوله سابقا غير كوع الصلاة وسجدها الى هنالك كان اولي (قوله على الظاهر) نقله في البحر عن بعض

ويقضها ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام  
 فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم  
 صلاتية خطأ قاله المصنف لكن في العناية  
 انه خطأ مستعمل وهو عندنا مذهبنا  
 صواب نادر (ومن سمعها من امام) ولو باقته آية  
 به (اثم) بعد (لا) يسجد اصلا  
 معه (ولو اثم) وان لم يقسده اصلا  
 في الكثرة (واقتدى به في ركعة اخرى  
 سجدها) وكذا لو اقتدى به في ركعة اخرى  
 على ما اختاره البرزوي وغيره وهو ظاهر  
 البداية (ولو تلاها في الصلاة) وإذا لم يسجد  
 لا خارجها (لما مر في البداية) الصلاة بجز  
 اثم فليزسه التوبة (الا اذا فسدت الصلاة بجز  
 الحيف) فلو به تسقط عنها السجدة بجز  
 في الخلاصة (فليسجدها خارجها) صلوية  
 فسدت لم يبق الا بمجرد تلاوة في القنية  
 ولو بعد ما سجدها لم يسجد لها في القنية  
 وخالفه ما في الخاتمة (الا ان يحمل على ما اذا  
 قضا دون السجدة الا ان يحمل على ما اذا  
 كان بعد سجودها) وتؤدى بركوع وسجد  
 غير ركوع الصلاة وسجدها (في الصلاة)  
 وكذا في خارجها ينوب عنها الركوع (واؤدى  
 المروي رتبة) (لها) اي التلاوة (على  
 بركوع صلاة) اذا كان الركوع (على  
 من قراءة آية) او آية بركوع (ان نوله)  
 الظاهر كما في البحر (ان نوله)

المشايع وقال قله واكثر المشايخ لم يدروا اطول القراءة شيئا فكان الظاهر انهم فوضوا ذلك الى الراي المجتهد  
 فاذا طالت القراءة لم يجز الركوع وان نواه عنها وكذا السجدة الصليبية لانها صارت دينالوجوبها مضيقا والدين  
 يقضي بماله لا بما عليه والركوع والسجود عليه فلا يأتى بهما الدين (قوله على الراجح) وقيل لا حاجة الى النية  
 عند الفور وجعله القهستاني رواية عن محمد اه حلي والظاهر انه لابد من نيته ركوع الصلاة ايضا والا كان  
 للتلاوة فقط لانها تؤدى بركوع فيها فليجوز ويمكن ان يقال ان محل تعينه للتلاوة فقط اذ لم تكن السجدة فورية  
 (قوله ولو نواه في ركوعه) اي عقب التلاوة حلي عن البهر (قوله لم تجز) اي لم ينب سجود المؤتم عنها لان  
 الامام لما نواه في الركوع تعين لها وقيل يجزئه تكافى القهستاني (قوله وسجد) اي المؤتم اذا سلم ويعلم ذلك  
 باخبار الامام قبل ان يتكلم المؤتم او يخرج من المسجد اه حلي (قوله ولو تركها) اي القعدة حلي (قوله  
 فسدت صلاته) لان التلاوة ترفع القعدة فلم يعد هالفات فرض من فرائض الصلاة (قوله وينبغي حله) اي  
 ما في القنية من قوله وسجد اذا سلم الى آخره على الجهر بخلاف السرية فلا يأتى ان يسجد لانه لا يعلم ان امامه  
 قرأ آية تلاوة ويرد عليه انه يمكن ان يجزئه الامام بعد السلام قبل تكلم المقتدى وخروجه من المسجد انه قرأها  
 ونواه في الركوع فيجب على المقتدى ان يسجد ثم اعلم ان السجود لها استقلال ولو كانت بقرب الركوع افضلي  
 حيث كانت القراءة جهرية لانه الاقل والالباس لعلم الحاضرين بتلاوة فيه يعلمون انها سجدة التلاوة اما اذا  
 كانت القراءة سرية فينبغي ان ينويها في السجود لانه لو سجد لها لاقتن الجماعة فان من رآه ربما يظن انه سجد  
 للصلاة ناسيا للركوع ومن لا يراه ربما يظن انه ركع فيركع فاذا نواه في السجود سلم من المحدثين حلي بايضاح  
 (قوله نعم) استدرا على قوله لم يجز يعني ان عدم الاجزاء للمؤتم فيما اذا نواه الامام في الركوع اما اذا لم ينوها  
 فيه بان نواه في سجوده او لم ينو اصلا فلا ينعى على المؤتم نواه الامام اه حلي (قوله لها) الاولى حذفه لانه اما ان  
 يتعلق بركع او سجد او بهما الاجزاء ان يتعلق بركع لانه عين عبارة القنية ولا بهما لانه اذا ركع لها تأدت بالركوع  
 فنبتها في السجود لغو فترجع الى عبارة القنية فتعين ان يكون متعلقا بسجد فقط لكن فيه قصور فانه على  
 هذا التقدير يستفاد منه ان الاجزاء مخصوص بما اذا نواه الامام في السجود وقد علمت انه لا فرق بين ان ينويها  
 في السجود او لا اه حلي (قوله فورا) اي بعد قراءة آية او آيتين او ثلاث قال الحلي والاولى حذفه لانه موضوع  
 المسئلة (قوله ناب) اي ناب سجود المقتدى عن سجود التلاوة تبع السجود امامه (قوله بلانية) متعلق بناب  
 اي سواء نوى المقتدى بسجوده التلاوة ام لا اه حلي (قوله ولو سجد لها) هذا هو الموافق لعبارة الجبر وفي بعض  
 النسخ ولور كع لها وهو تحريف من التاسخ اه حلي (قوله لانه انفراد بركعة) فسجدة للتلاوة وسجدة قيدت  
 بها الركعة (قوله المصلي) سواء كان اماما ام مؤتمعا ام منفردا حلي (قوله من غيره) اراد بالغير من ليس معه  
 في الصلاة سواء كان اماما غير امامه او مؤتمبا ذلك الامام او منفردا او غيره صل اصلا اه حلي (قوله لم يسجد  
 فيها) فان قيل يجب ان يسجد لها قبل الفراغ لان سبب الوجوب السماع وقد وجد في الصلاة قلنا نعم وجد  
 فيها لكنه حصل بناء على التلاوة والتلاوة حصلت خارج الصلاة فتؤدى خارجها بالسؤال مبنى على  
 ان السبب السماع لانتلاوة والجواب بعكسه (قوله لانها غير صلاتية) فادخلها في الصلاة منهي عنه لان  
 المصلي عند اشتغاله بسجدة التلاوة كان مأمورا بامام ركن هو فيه او بالانتقال الى ركن آخر فيكون منها  
 عن هذه السجدة يجز (قوله لسماعها من غير محجور) اما اذا سمعها من محجور كثرتم فان كان في صلاته لا يسجد  
 ولا يسجد لها لان الحجر ثبت لمعينين فلا يعدوهم (قوله لانها نافعة للهي) لان حكم التلاوة ومؤثر الى ما بعد  
 الفراغ من الصلاة فلا تصير سببا لابعده فلا يجوز تقديمه على سببه بخلاف ما لو تلاها في الاوقات المكروهة  
 حيث يجوز اذا قرأها فيها وان كانت نافعة لتحقيق السبب للحال اه بجر (قوله للماهر) من انه ناقص فلا يأتى به  
 السكامل اه (قوله غير المؤتم) صادق بالامام والمنفرد واحترزه عن المؤتم فانه يسجد لها بعد الصلاة ولا تصير  
 صلاتية لان التي تلاها لا يعتد بها فلا تستتبع الخارجية له حلي (قوله ولو بعد سماعها) اعلم انه اذا قرأها  
 فان كانت تلاوتها سابقة على سماعها وسجد لها اجزأت عنهما في ظاهر الرواية لان تلاوة الاصل من افعال  
 الصلاة والثانية لا تفصل الثانية تكرار الاولى من حيث الاصل والاولى باقية فجعل وصف الاولى للشانية  
 فصارت من الصلاة فيكون في سجدة واحدة وان سمعها من اجنبي ثم تلاها المصلي وسجد لها ففيه روايتان وحزم

اي كون الركوع لسجود التلاوة على الراجح  
 (قوله لم ينو) بالاجماع ولو نواه في ركوعه  
 (وان لم ينو) بالاجماع ولو نواه في ركوعه  
 ولم ينو المؤتم لم يجز وسجدت صلاته كذا  
 وبعد القعدة ولو تركها فسدت صلاته كذا  
 في القنية وينبغي حله على الجهرية نعم لو ركع  
 وسجد لها فورا ناب بلانية ولو سجد لها فظن  
 المصلي انه ركع من ركع نفسه وسجد وسجد  
 ركع وسجد سجدة اجزأت عنها ومن ركع وسجد  
 سجدتين فسدت صلاته لانه انفراد بركعة نامة  
 (ولو سمع المصلي) السجدة (من غير علم) (بعدها)  
 فيها لا يها غير صلاتية (بل) يسجد فيها لم يجز  
 لسماعها من غير محجور (ولو سجد فيها) السكامل  
 لانها نافعة للهي (قوله لانه انفراد بركعة) فلو  
 (واعادة) اي السجود لما سجد (دفعها)  
 المصلي غير المؤتم ولو بعد سماعها سراج (دفعها)  
 اي الصلاة لان زيادة ما دون الركعة لا يفصل

في السراج بانه لا يعيدها اه بجر (قوله الا اذا تابع المصلي) صادق بالامام والمؤمن والمفرد وقوله لم تابعة غير امامه يختص بالمؤمن فالاولى ان يقول لم تابعة غير امامه ان كان مقتديا ولا اقتداء في محل الانفراد ان كان مفردا او اماما لان الامام في حكم المفرد اه حلي وفيه ان هذه المتابعة ليست اقتداء انما هي موافقة بدليل انه يجوز متابعة المرأة فيها والتقدم على التالي فلم يقل بالغائب كونها دون الركعة فتأمل (قوله ولا يجزئه عما سمع) لان هذا الاداء منهي عنه فلا يوجب عن الكمال ولانه قد تبعها للعرض (قوله ثم دخل في الصلاة) افادته ترتيب بين هاتين التلاوتين فلو كان بعكس هذا بان قرأها في الصلاة اولاً ثم سلم فاعادها في مكانه ذكر في كتاب الصلاة انه يلزمه اخرى لان المتلوة في الصلاة لا وجود لها لاحقيقة ولا حكم والموجود هو الذي يستتبع دون المعدوم وذكر في النوادر انه لا يلزمه ووفق السرخسي بينهما يجعل الاول على ما اذا عادها بعد الكلام وحل التالي على ما اذا كان قبله وصحح التوفيق في المحيط قاله صاحب البحر (قوله فتلاها فيها) الاصح فاعادها فيها ليقيد ان المتلوة ثانيا هي الاولى (قوله سجدة اخرى) لان الصلوة اقوى فلا تكون تبعا للاضعف بجر (قوله فتستتبع غيرها) وسبق الخارجية عن الصلوة غير مانع من جعلها تبعا لها لان مبنى سجود التلاوة على التداخل وهو تداخل في السبب فتدبر الواحدة عما قبلها وعما بعدها ابو السعود وانما افرد هذه المسئلة بالذريع دخولها تحت قوله لكن كررها في مجلس لاني مجلسي لخالفها في انه اذا سجد للخارجية لا يكفي عن الصلوة بخلاف ما اذا لم تكن صلاتية وسجد للاولى ثم اعاد فان السجدة السابقة تكفي انتهى حلي (قوله وان اختلف المجلس) تنبع فيه صاحب النهر والبدائع وفي الدرر وفي البحر اشتراط اتحاد المجلس فان تبدل مجلس التلاوة مع مجلس الصلاة فكل سجدة وكذا في الزبلي وفي الشربلالية قوله اي صاحب الدرر وان لم يتعد المجلس اي حكما لان مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة وما على الظاهر فالمجلس متحد حقيقة وحكما حقيقة فظاهر شرعه في مكانه وهو عمل قليل وبه لا يختلف المجلس واما حكما فلان التلاوتين من جنس واحد من حيث ان كلا منهما عبادات بخلاف نحو الاكل ولولم يتحد حقيقة او تبدل حكما بعمل غير الصلاة لا تجزئه سجدة الصلاة عما وجب قبلها اه حلي وابو السعود (قوله سقطتا) كذا في نسخ وفي نسخ سقطا ووجهه ان الخارجية اخذت حكم الصلوة فسقطت تبعا لها حلي (قوله في الاصح) وعلى رواية النوادر لا تسقط الخارجية لان الصلوة ما استتبعها على هذه الرواية شربلالية (قوله ولو كررها في مجلسين) اعلم ان المجلس قد يختلف حقيقة وقد يختلف حكما والمختلف حقيقة قد يتحد حكما كما اذا انتقل في المسجد صغيرا كان او كبيرا وفي البيت والدار من زاوية الى اخرى فانه لا يتكرر الوجوب الا اذا كانت الدار كبيرة وفي كل موضع يصح الاقتداء بمجلس المكان واحد اذ كرهه قاضي خان واما في غير المسجد والدار فذكر في شرح تلميح الجامع اذا مشى خطوة او خطوتين لا يختلف المجلس واذا مشى ثلاث خطوات يختلف وقيل يختلف بمشي خطوتين والاول هو المشهور واما المختلف حكما فكذا اذا اشتغل بفعل آخر كثير كما اذا شرع بعد التلاوة في عقد النكاح او البيع او الشراء او اكل كثيرا والنوم مضطجعا ثم تلاها اخرى يتكرر الوجوب بخلاف ما اذا كان العمل قايلا كما اذا اكل لقمة او لقمتين او قام او قعد او اشتغل باقتساج او التكبير فانه لا يتكرر الوجوب وانما جعل امثال هذه في المحير من قبل اختلاف المجلس لانه دلائل الاعراض جوى عن البرجندی (قوله بل كفته واحدة) الاصل فيه ما روى ان جبريل عليه السلام كان ينزل بالوحى فيقرأ آية السجدة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله يسمع ثم يقرأ على اصحابه وكان لا يسجد الا مرة واحدة وهو مزوى عن عدة من الصحابة ولان المجلس جامع للمتفرقات ولان في ايجاب السجدة لكل تلاوة حرجا خصوصا على المعلمين والمتعلمين وهو منفي بالنص (قوله التأخير احوط) لان بعضهم قال ان التداخل فيها في الحكم لافي السبب حتى لو سجد للاولى ثم اعادها لزمته اخرى كحد الشرب والزنى نقله في المجتبى (قوله بشرط اتحاد الالية) اما لو قرأ القرآن كله في مجلس واحد لزمه اربع عشرة سجدة لان المجلس لا يجعل الكلمات المختلفة الجنس بمنزلة كلام واحد يمكن اقر لانسان بالف درهم ولاخر بمائة دينار ولعمد بالحق لا يجعل المجلس الواحد الكل اقرا واحدا (قوله زهوا اخل الخ) اي عدم التكرار المألوف من قوله وفي مجلس واحد لا تتكرر هذا بالنظر الى المصنف واما بالنظر الى الشرح فيعود الى التداخل (قوله فتكون الواحدة سببا) لا يحسن تفرقه على ما قبله فتأمل

الا اذا تابع المصلي التالي فتفسد لتابعة غير امامه ولا تجزئه عما سمع تخفيس وغيره وانما تلاها في غير الصلاة فسجد ها ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها (سجدة اخرى) ولولم يسجد ولا كفته واحدة لان الصلوة اقوى فتستتبع غيرها وان اختلف المجلس يسجد في الصلاة سقطتا في الاصح ولولم ولو كررها في مجلسين تكررت وفي مجلس واحد لا تتكرر بل كفته واحدة وفعلها بعد الاولى اولى فنية وفي البحر التأخير احوط والاصل ان مبناها على التداخل ذمها للعرج بشرط اتحاد الالية والمجلس (وهو تداخل في السبب) بان يجعل الكل كالتلاوة واحدة فتكون الواحدة سببا والباقي تبعا لها





في مجلسه بعد الثلاث قم فانتزعتك من كرم انتهى وظاهره ولو حصل فاصل في المجلس (قوله لان فيه قطع الخ) ولانه يشبه الاستنكاف عنها بجر وان فيه هجرته من القرآن وذلك ليس من اعمال المسلمين ذكره محمد في الجامع الصغير ولانه فرار من السجدة وذلك ليس من اخلاق المؤمنين نهر (قوله وتغير تأليفه) عطف بتفسيره حلي (قوله مأموره) قال الله تعالى فاذا قرأناه فاتع قرأه أي تأليفه بجر (قوله ومفاده) هو صاحب التهر وهو منقول عن البدائع (قوله لا يكره عكسه) أي تحرير ما يكره تنزيها بدليل قوله ونذب الخ حلي ثم عدم انكراهه في غير الصلاة اما فيما فكره فمستأني (قوله قبلها وبعدها) أو آية قبلها وآية بعدها كما تدل عليه عبارة الحاشية (قوله لدفع وهم التفضيل) ولانه بلغ في اظهار الاعمارة مستأني (قوله بانما له على صفات) فالفضيلة بالا اعتبار المذكور لا باعتبار من حيث هو قرأه بجر (قوله غير متهى السجود) بان كان محذورا وعلما انه بشق عليهم اداء السجدة وينبغي انه اذا لم يعلم بحالهم ان يحفظها لانه لو جهر بها لصار موجبا عليهم شيئا ربما يشكسلون في اداؤه فيقعون في المعصية بجر (قوله والراجع الوجوب) وفي المنع الاصع عدم الوجوب لعدم وجود الشرط وهو السماع او السبب بناء على انه سبب في حق السامع اه (قوله من كل واحد حرفا) لما تقدم ان الموجب للسجدة ثلاثة اكثر الاية مع حرف السجدة والظاهر ان المراد بالحرف الكلمة ويكون الحرف الحقيقي مفهوما بالاولى اه حلي ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد الا ان يقرأ أكثر آية السجدة بجر حرف السجدة (قوله فقد افاد) أي صاحب الحاشية بتعليقه (قوله مهمة لكل مهمة) أي فائدة ينبغي ان يهتم بها لكل مهمة أي لكل امر موقوع في الهم او لكل امر يهتم به بتحصيلا او ازالة (قوله اهمه) يأتي ثلاثا ورباعيا (قوله ويحتمل ان يسجد الخ) هو الاول لما تقدم ان تأخيرها مكرره تنزيها ولدفع اشكال الشكك بان فيه تغيير نظم القراءة لان السجود فاصل (قوله وهو غير مكرره) ما تقدم انه يندب ضم آية أو آيتين معها فيمدان افرادها خلاف الاولى فيضم معها آية أو آيتين افاده الحلي قلت كونه خلاف الاولى ليس متوقفا عليه لما في البحر لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضر ذلك لانها من القراءة وقرأته ما هو من القراءة ان طاعة كقراءة سورة من بين السور (قوله وسجدة الشكر) الاولى تأخير الكلام عليها بعد الكلام على سجدة التلاوة (قوله مستحبة) أي عندهما حلي (قوله به يفتي) مقابلة قول الامام بكر اهتها اه حلي وفي فروق الاشياء قال سجدة الشكر جائزة عند الامام رحمه الله تعالى لا واجبة وهو معنى ما روى عنه انه اليست مشروعة أي وجوبها في القساعة الاولى من الاشياء والمعتمد ان الخلاف في سنيتها لا في الجواز شرعية بلية وصورته ان من تجددت عليه نعمة ظاهرة او رزقه الله تعالى ولدا او مالا او ورجد ضالة او اندفعت عنه نقمة او شفي له مريض او قدم له غائب يستحب ان يفعلها كسجدة التلاوة واما اذا سجد بغير سبب فليس بقرينة ولا مكرره هندية (قوله لكنها) أي سجدة الشكر الخ هذا لا يظهر الا في الاعتقاد والمداومة وسجدة الشكر ليست كذلك والذي افاده في شرح الملتقى ان هذه مشكلة اخرى وهو اولى بعبادته واقتوى على ان سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجبة ولا مكرره وما يفعل عقب الصلاة فمكرره (قوله يؤدي اليه) أي الى ما ذكر من اعتقاد السنة او الوجوب (قوله فمكرره) الظاهر انها التحريمية لانه يدخل في الدين ما ليس منه (قوله ان يقرأها) أي آية السجدة حلي (قوله في مخافة) للتلميس على من معه (قوله ونحو جمعة) من كل ما يؤدي لجمع عظيم ولو مكتوبة غيرها حلي (قوله الا ان تكون بحيث تؤدي الخ) بان لا يفصل اربع آيات بين آيتها والركوع وينبغي ان لا ينويها في الركوع لما فيه من المحذور المتقدم عن القنينة اه حلي وهو عدمنية المقتدى لها فيطالب باذنتها بعد سلام الامام واعادة القعدة (قوله يسجد) أي على الارض ان لم يتمكن من السجود على المنبر ذكره ابن حجر في شرح البخاري وقواعد الانباه اه شرح الملتقى وتقدم عن الفتح من رواية الامام انه ينزل الى الارض من غير تفصيل وهو الذي ينبغي التعويل عليه

#### (باب صلاة المسافر)

نقل القسطلاني في شرح البخاري عن تفسير الثعلبي قال ابن عباس اول صلاة قصرت صلاة العصر قصرها انتهى صلى الله عليه وسلم بعسفان في غزوة انماراه وقد شرح صلاة لانها المقصودة من الباب والسفر لغة قطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاص وهو الذي تنغيره الاحكام من قصر الصلاة وياحة الفطر

(ذكره في آية بعده وقرأه في السورة) لان فيه قطع نظم القرآن وتغير تأليفه وانما يع (قوله والتأليف ما يكره عكسه) (قوله ولكن التكراهية تحريمية لا يكره عكسه) (قوله من حيث انه يندب ضم آية أو آيتين اليها) قبلها او بعدها لدفع وهم التفضيل اذ الكل من حيث انه كلام الله في صفات الله تعالى واستحسن اختارها بانما له على صفات الله تعالى والسجود واختلف التعديل عن سامع غير متهى والسجود يعمل ولم يسجد بها في وجوبها على متساغل يعمل عن شاعله عن والراجع الوجوب زواله عن شاعله عن كلام الله قبل سماعه لانه يرضى ان يسجد (ولو سمع آية يسجد) من قوم (من كل واحد منهم حرفا) لم يسجد لانها لم يسجد بها من قال غائبة فقصده مهمة في الكفاي قبل من قرأ آية (مهمة لكل مهمة) في الكفاي لكل منها السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها تمام الله ما ادمه وظاهره انه يقرأها اولها ثم يسجد ويحتمل ان يسجد لكل بعد يفتي وهو غير مكرره وسجدة الصلاة لان الجمله يكرهه ويكره لكنها تكرر بعد الصلاة لانها يكرهه ويكرهه سنة او واجبة وكل ما يؤدي اليه مكرره ويكرهه للامام ان يقرأها في مخافة ونحو جمعة ويكرهه ان يكون بحيث تؤدي برصا وكوع الصلاة او سجودها ولو نزل على المنبر يسجد ويسجد

(باب صلاة المسافر)

من اضافة الشيء الى شرطه او محله ولا يجزئ ان  
التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض مباح  
الايعارض فلذا انزوي به لانه يسفر عن  
اخلاق الرجال (من خرج من عمار موضع  
اقامته) من جانب خروجه وان لم يجاوز من  
الجانبا الاخر وفي الخاتمة ان كان بين الفناء  
والمصر اقل من غلوة وليس بينهما من رعة  
ينزل مجاوزته والافلا (قاصدا) ولو كان من  
ما في الدنيا لا قصد لم يقصر (مسيرة ثلاثة ايام  
وليلها) من اقصر ايام السنة

وامتداد مدة المسح الى ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية وسرمة الخروج على الحرمة من غير  
محرم ابو السعود عن الغنابة (قوله من اضافة الشيء) وهو لفظ الصلاة (قوله الى شرطه) وهو المسافر فانه يشترط  
للاصلاة المحصورة المعقود لها الباب وهي المقصورة اه حلي وفيه ان الشرط السفر لا المسافر ابو السعود عن  
الجوى (قوله او محله) فان المسافر محل لها وان شئت قلت من اضافة الفعل الى فاعله لان كل فاعل محل  
ولا عكس افاده الحلي (قوله ولا يجزئ) شروع في وجه تأخير عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العروض  
في كل (قوله هو عبادة) اي الابعارض رياء او سمعة كذا في البحر (قوله الابعارض) كاللحج والمجاهدة فانه حينئذ  
يكون عبادة وقد يكون معصية فالاصل في التلاوة العبادة والاصل في السفر الاباحة والعبادة اشرف والى ذلك  
اشار بقوله فلذا انخر (قوله لانه يسفر) يفتح الياسمين الثلاثي وما في ابضاح المفصل انه لم يجزئ منه فعمل ثلاثي  
بمعناه فقد رده كلام الجوهرى والبيهقي فهستاني (قوله عن اخلاق الرجال) اولاته يسفر عن وجه الارض اي  
يكشف وعليها فالملغة بمعنى اصل الفعل ويجوز ان تكون المبالغة على بابها باعتبار ان السفر لا يكون الامن  
اثني فاكتر غالب لكل منهما يسفر عن اخلاق صاحبه وانه ينكشف للارض وهي تنكشف له اه حلي  
(قوله من خرج) يشعل الكافر اذا سلم على المختار وقوله من عمار الخ الاولى ان يبذله يبيوت ليشمل الاضية وبه  
عبري نور الايضاح فان المعتبر في حق اهلها بما جاوزتها اه حلي (قوله موضع اقامته) يدخل فيه ربه وهو  
ما حول المدينة من بيوت ومساكن ويقال لحريم المسجد ربض ايضا ويصح قاضي خان انه لا بد من مجاوزة  
القرية المتصلة برض المصر بخلاف القرية المتصلة بفناء المصر فانه يعتبر بمجاورة الفناء لا القرية بحر (قوله من  
جانب خروجه) فان كان من جهته محله منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى  
يجاوز تلك المحلة بحر عن الخلاصة ولا يشترط مجاوزة البساتين ولو متصلة بالعمران ولو كان اهل البلد يخرجون  
اليها في اكثر السنة ابو السعود (قوله وفي الخاتمة الخ) حاصل ما تحرر من كلام الشرنبلالي في رسالته تحفة  
اعيان القنا بجمعة الجمعة والعيد في الفنا ومن امداد الفناح وغيره انه اذا كان في جانب خروجه جبل او بحر  
او من اربع متصل كل منها بالعمران قصر بمجرد مجاوزته العمران وعليه يحمل قول المتن وغيره من خرج من  
بيوت مقامه واذا كان في جانب خروجه ربض وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن لا بد من مجاوزته ايضا  
ومن مجاوزة القرية المتصلة به واذا كان في جانب خروجه فناء وهو المكان المعد لمصالح البلد كركض  
الدواب ودفن الموتى واقاء التراب فهم وعلى ما قاله الشرح من الشرطين بخلاف الجمعة حيث نصص في الفناء قرب  
او بعد فصل بزارع او لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشرنبلالي في رسالته المذكورة حلي  
(قوله اقل من غلوة) ذكر في المجتبى ان قدر الفلوة ثلاثمائة ذراع الى اربع مائة وهو الاصح واذا عاد من سفره  
الى مصر لا يتم حتى يدخل العمران بحر (قوله يشترط مجاوزته) فنشترط مجاوزة جميع القرافة بمصر للقصر  
لوجود الشرطين (قوله قاصدا) اشار به مع قوله خرج الى انه لو خرج ولم يقصد او قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا  
اه حلي واشار به الى ان النية لا بد وان تكون قبل الصلاة ولذا قال في التجبس اذا افتتح الصلاة في السفينة حال  
اقامته في طرف البحر فنقلها الريح وهو في السفينة ونوى السفر يتم صلاة المقيم عند ابي يوسف خلا فالحمد لانه  
اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الاربع وما يمنع فريضا ما يوجب الاربع احتياطا اه (قوله ولو كافرا) صورته كافر  
خرج قاصدا مسيرة ثلاثة ايام في انسابها السلم قصر فيما بقي بخلاف الصبي اذا بلغ في انسابها فانه لا يقصر حلي  
عن البحر وقيل بثمان وقيل يقصر ان ابو السعود (قوله بلا قصد) اي ثلاثة تامة بان قصد بلدة يشه وينها يومان  
للاقامة بها فالبا بغيره لانه ان يذهب الى بلدة يشه وينها يومان وهما حلي (قوله لم يقصر) كما يخرج مع  
جيشه في طلب العدو ولم يعلم ان يدر كمهم فانهم يصلون صلاة الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث  
في ذلك المكان اما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر والبحر (قوله مسيرة ثلاثة ايام) المسيرة هي المسافة  
والمسافة البعد وتطلق على المكان البعيد من السوف بالفتح وهو الشم لان الدليل في الفلاة يشم القربا يعلم  
انه على الطريق ولا تهستاني عن القاسموس (قوله وليا ليلها) انما ذكرت لانها تابعة للايام ولا يشترط السير  
في اطلوها وفي القهستاني وقيل يعتبر الايام المعتدلة بين الطول والقصر كزمان ككون الشمس في الحمل

والميزان (قوله ولا يشترط سفر كل يوم) لا فرق بين البر والبحر ابوا السعود لان المسافر لا بد له من النزول لاستراحة نفسه ودابته فلا يشترط ان يسافر من الغبر الى الغبر لان الدابة لا تعطى ذلك فالادبى اولى فالتحقق مدة الاستراحة بمدة السفر ضرورة محيطة (قوله بل الى الزوال) لان الزوال اكثر النهار الشرعي الذي هو من الغبر الى الغروب وهو نصف النهار القلبي الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الغبر الى الزوال في اقصر ايام السنة في مصر وما سواها في العرض سبع ساعات الاربعاء مجموع الثلاثة ايام عشرون ساعة وربع ساعة ويختلف باختلاف البلدان في العرض ويلزم عليه ان مسافة السفر في بلغار ثلاث ساعات اواقل لان اقصر ايام السنة عندهم قد يكون ساعة او اكثر اواقل اه حلي قلت المشهور في بلغار ان نهارها اطول من لييلها فقد يكون نهارها ثلاثا وعشرين ساعة وهو الذي قدمه الحلبي معترضا به على الشرح فلعل هذا سبق فلم يره يعلم ان المسافر بر او بحر الى زيارة العارفين بالله تعالى سيدي احمد البدوي رضي الله تعالى عنه بقصر لان مسافته تبلغ هذا القدر وزيادته (قوله ولا يعتبر انقراح) القرمح اثنا عشر اشف خطوة وهو ربع البريد والميل ثلثه (قوله على المذهب) مقابلة ما عن الامام رضي الله تعالى عنه انه يعتبر مسافة ثلاث مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ وخمسة وثلاث اوسمة او سبعة حلبي عن القهستاني قال في البحر وانا انهب من فتواهم في هذا وامثاله بما يخالف مذهب الامام خصوصا المخالف للنص الصريح اه (قوله بالسير الوسط) وهو ان يكون بالابل ومشى الاقدام والمراد بالابل ابل القافلة ومشى الاقدام في ايام البريد وخرج بذلك سيرا بغير الهلة ونحوه لانه ابدا السير كان اسرع سير القرس والبريد اه ابو السعود ويحجروا بطل ما للمؤلف في شرح الملتقي من اعتباره بسير البقر بغير الهلة (قوله المعتادة) هي معلومة عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه افاده الشيخ زين (قوله في يومين) او يوم كما في النهار او اطال فوصل في شهر من غير تحليلة اقامة بموضع (قوله ولولموضع الخ) اي فيعتبر الطريق المسلوكة له سهولة وصعوبة ويعتبر في البحر اعتدال الرياح (قوله صلى الفرض الرباعي ركعتين) والقرائة فيها فرض فلو تأخر في الاخيرين ولم ينو الإقامة لم يصح بحجروا قيد بالفرض لانه لا قصر في الوتر والسنن واخرج بالرباعي الغبر والمغرب (قوله وجوبا) اي اقترضا حتى لو اتاه اربعاء لم ينو إقامة ولم يقعد على رأس الركعتين فسد فرضه (قوله ليقول ابن عباس الخ) ولما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان صلاة المسافر ركعتان تمام غير صر على لسان نبيكم وعن ابن عباس لا تقولوا قصر فان الذي فرضها في الحضرة اربعاء فرضها في السفر ركعتين وعن ابن عمر صلاة المسافر ركعتان ومن خالف السنة كفر وعن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تمت الصلاة في السفر كما لقصر في الحضرة اه قهستاني (قوله ولذا) اي لكون فرض المسافر ركعتين (قوله ليس بقصر حقيقة عندنا) ومن حكى خلافا بين الشارحين في ان القصر عندنا عزيمة او رخصة فقد غلط لان من قال رخصة غير رخصة الاسقاط وهي العزيمة وتسميتها رخصة مجاز وهذا صحيح لا يخفى على احد قاله الكمال (قوله والاكمال ليس رخصة) فمن فهم ان الاكمال رخصة فقد ابدع فان الاقرب توهم كون القصر رخصة ترفيه كما قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والا فالاربع اصعب من الركعتين فكيف ينطبق عليه تعريف الرخصة وهو التغيير من صعوبة الى سهولة افاده صاحب البحر (قوله بل اساءة) سياى تفسيرها بالاثم ووجهها عند قوله فلواتم مسافرا اه حلي (قوله زيدت) بنزول الوجي عليه صلى الله عليه وسلم يوم الثلاثاء باتمام الصلاة فقال ايها الناس اقبلوا فريضة ربكم فانه قد اكملت الصلاة للمقيم فزيد في صلاة الحضرة ركعتان وقيل انها فرضت اربعاءم خفف عن المسافر لخبر ان الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة وقيل فرضت في الحضرة اربعاءم في السفر ركعتين اه ابو السعود عن شرح الفقيه العراقي للماوردى (قوله لانها وتر النهار) هذا يقتضي ان المغرب من صلاة النهار وبشكل بما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عجماء اي لا يسمع فيها قرأة تمصباح ولهذا قال العلامة عزى قليبا في التوفيق ابو السعود (قوله فلما استقر فرض الرباعية) اي سفر او حضر ابدليل قوله خفف (قوله خفف الخ) هذا بظاهره يشهد للشافعي رحمه الله تعالى وبعارض حديث ابن عباس فان تقدم تأمل اه اقول قد افاد في المواهب تسريحها ان الادلة قائمة للطرفين ثم لا مانع ان يجعل التحفيف على رخصة الاسقاط على ما قدمه قال الحلبي والاية تشهد له ايضا فان لفظة لا جناح تذكر للاباحة دون الوجوب اه قلت هذا اعلى كقوله تعالى

ولا يشترط سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال ولا يعتبر القرمح على المذهب (بالسبب الوسيط مع الاستراحات المعتادة) حتى لو اسرع فوصل في يومين قصر ولو لموضع طريقان احدهما مدة السفر والاخر اقل قصر في الاول لا الثاني (صلى الفرض الرباعي ركعتين) وجوب بالقول ابن عباس ان الله فرض على لسان نبيكم صلاة المغرب اربعاء والمسافر ركعتين ليستاقصا عن قولهم قصر لانهما عام فرضه والاكمال ليس حقيقة عندنا بل اساءة قلت وفي شرح حقيقة في حقه ان الصلاة فرضت لييلة الاسراء (بجاري ان الركعتين سفر والحضر الاطمان ركعتين ركعتين الصلاة والسلام والاطمان فلما اجر عليه الصلاة والسلام فيهما بالبدنية زيدت الا ان الغبر اطول القصر فرض والمغرب لانها وتر النهار فلما استقر فرض الرباعية خفف عليها عليكم جناح ان تقصر ومن تعلى فليس عليكم جناح ان تقصر ومن

فلا جناح عليه ان يطوف بهما على انه كاذر هو اجاب عنه في العنابة بان الله تعالى قال ان تقصر وامن  
 الصلاة ان خفتم علق القصر بالخوف وهو ليس بشرط تقصر الصلاة بانها في ولا بد من اعماله فكانت متعلقة  
 بقصر الاوصاف من ترك القيام الى القعود وترك الركوع والسجود الى الابداء لخوف عدو ونحوه وعندنا قصر  
 الاوصاف عند الخوف مباح لا واجب اه (قوله في السنة الرابعة) في صلاة العصر في غزوة اعمار (قوله وبهذا)  
 اي بالنقل عن شروح البخاري بعد النقل عن ابن عباس اه حلي (قوله تجتمع الادلة) اي الشاهدة انما  
 وللشافعي فقول ابن عباس ان صلاة المسافر ركعتان الذي هو دليلنا نظر الى ما لم يخط عليه الحال وقول الشافعي  
 انه يجوز له الاتمام وتكون الصلاة في حقه اربعاً نظراً لزيادة بعد الهجرة هذا ما ظم رلى (قوله لان القبح  
 الجاور) اعلم ان قبح الشيء ما لعينه وضعا كالكفر فان واضع اللغة وضعه لعل قبح في ذاته عقلاً من غير توقف  
 على ورود الشرع لان قبح كفران المنعم من كوز في العقول كان حسن شكره كذلك او شرعاً كبيع الحر  
 لان العقل يجوز به كافي قصة يوسف عليه الصلاة والسلام وما للغير وضعا كصوم يوم النحر فانه ليس قبيحاً  
 لعينه لانه يوم كسائر الايام وانما قبح لما فيه من الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو لا يقبل الانكسار فانه متى  
 صام فيه كان معرضاً وبالعكس او مجاوراً كالبيع وقت النداء فانه ليس قبيحاً لعينه وانما قبح لترك السعي  
 وهو قابل للانكسار اذ قد يوجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس كذلك في شروح المناظر وما نحن فيه من  
 قبيل القسم الرابع وهو المحاور ولا مكان العصيان بلا سفر وبالعكس اه حلي (قوله حتى يدخل موضع مقامه)  
 اي او ما الحق به كالمريض افاده القهستاني وسواء نوى الإقامة به او لا وشمل ما اذا كان في الصلاة كما اذا سبقه  
 الحدث وليس عنده ماء فدخل للماء اما اللاحق اذا حدث ودخل مصر ليتوضأ لا يلزمه الاتمام ولا يصبر مقياً  
 بدخول المصر بحج عن الظهيرية (قوله ان سار) قيد في قوله حتى يدخل اي انما يتم بالدخول بقيد سيرة ثلاثة  
 ايام بالتقدير السابق وما في الجلبى من اعتبار المراحل فغير المذهب على ما تقدم (قوله فيهم) ولو في مفازة بحجر  
 (قوله لعدم استحكام السفر) بحث فيه بان العلة في القصر مفارقة البيوت قاصداً مسيرة ثلاثة ايام وليست  
 استحكال السفر ثلاثة ايام بدليل ثبوت حكم السفر بحجر ذلك فيثبت حكمه ما لم يثبت علة حكم الإقامة وهي  
 الدخول في المصر وهو بحث قوي ولما ضاق الامر على صاحب البحر قال الذي يظهر انه لا بد من دخول المصر  
 مطلقاً قال صاحب التهر و انت خبير بان ابطال الدليل المعين لا يستلزم ابطال المدلول فليستأمل (قوله  
 ولو في الصلاة) سواء كان في اولها او وسطها او آخرها وسواء كان منفرداً او مقرباً او مدركاً او مسبوفاً بحجر  
 وصادق على ما اذا كان قبل السلام واحترزه عما لو سلم فانه لا تصلح لنية الإقامة حينئذ ولو كان عليه سهو حينئذ  
 اي اذا نواه قبله اي فيصير خارجاً عن الصلاة عند الامام واني يوسف لان التوقف في قولهم سلام من عليه السهو  
 يخرج منه موقفاً ليمكنه اداء سجود السهو ولو عاد لا يمكنه الا اداء لانه يقع في وسط الصلاة حوى عن الوقوعات  
 (قوله اذا لم يخرج وقتها) فان خرج وهو فيها فنوى الإقامة فلا يتحول فرضه الى الرابع في حق تلك الصلاة بحجر  
 (قوله ولم يك لاحقا) حذف الواو من يك لالتقاء الساكنين والنون تخفيفاً واحترزه عن اللاحق فانه اذا ادرك  
 اول الصلاة والامام مسافراً فحدث او نام فانتبه بعد فراغ الامام ونوى الإقامة لم يتم لان اللاحق في الحكم كانه  
 خلف الامام فاذا فرغ الامام فقد استحكم الفرض فلا يتغير في حق الامام فكذلك في حق اللاحق بحجر فقيد حكم  
 اللاحق بان يكون بعد فراغ الامام اه حلي (قوله نصف شهر) يعني خمسة عشر يوماً اذا الشهر ثلاثون يوماً  
 عند العرب والهم كافي المقاييس فلا يشكل بان الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوماً قهستاني (قوله حقيقة)  
 راجع الى قوله اوشوى (قوله لما في البرازية) علة لقوله او حكيلاً (قوله ولودخل الحاج) اي في شوال او قبله  
 حلي (قوله لانه كذا في الإقامة) اقول عزمه على ان لا يخرج الاممهم وقد علم انهم انما يخرجون بعد خمسة  
 عشر يوماً ليس الا عبارة عن نية الإقامة فجعله ناوياً لها حكماً لا حقيقة فيه نظر او السعود (قوله صالح لها) محل  
 هذا الشرط اذا سار ثلاثة ايام اما اذا لم يسرها فتصح نيتها ولو في المفازة بحجر (قوله او صحرآء دارنا) احتراز عن  
 صحرآء دار اهل الحرب فحكمهم حينئذ لحكم العسكر الداخلى في ارضهم (قوله وهو من اهل الاخبية) قيد  
 في قوله او صحرآء دارنا فاما اذا نوى الإقامة في الصحرآء ولو في الاخبية وهو ليس من اهلها فانه بقصر بحجر  
 (قوله في اقل منه) ظاهره ولو بساعة واحدة وهذا شروعي في محترز ما تقدم (قوله انوى فيه) اي نوى الإقامة

وكان قصره في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا  
 تجتمع الادلة انتهى كلامهم فليحفظ (ولو كان  
 ما سبب السفر) حتى يدخل موضع مقامه  
 الشريعة (قوله في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا)  
 سارده السفر (قوله في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا)  
 استحكام السفر (قوله في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا)  
 يخرج وقتها ولو لم يكن لاحقا (قوله في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا)  
 مقيماً او حكيماً (قوله في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا)  
 الحاج الشأم وعلم انه لا يخرج الاممهم وقد علم انهم انما يخرجون بعد خمسة  
 في نصف شوال (قوله في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا)  
 (قوله في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا)  
 او صحرآء دارنا وهو من اهل الاخبية (قوله في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا)  
 وكفينا ان نوى (قوله في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا)  
 من نصف شهر (قوله في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا)

في نصف شهر حلي (قوله كبحر) فالملاح مسافر الا عند الحسن وسفينته ليست بوطن له ابو السعود عن البحر  
(قوله اوتوى فيه) اي في صالح (قوله بموضعين مستقلين) لافرق بين المصرين والقرتين والمصر والقرية بحر  
(قوله ومنى) الغالب على منى التذكير والصرف جوى عن المفتاح وتكتب بالالف والياء مغرب واقصر  
في النهاية على الف ابو السعود (قوله ايام العشر) اي عشر ذى الحجة وهو تفريع على عدم صحة الاقامة بمكة  
ومنى واما اذا دخله قبل العشر بحيث يتم له خمسة عشر يوما قبل المذبح صحة اقامة (قوله وبعد عود  
من منى تصح) قيل ان هذه المسئلة كانت سببا لتفقه عيسى بن ابيان وذلك انه كان مشغولا بطلب الحديث  
قال فدخلت مكة في اول العشر من ذى الحجة مع صاحب لي وعزمت على الاقامة شهرا فجعلت اتم الصلاة  
فلقيني بعض اصحاب ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه فقال لي اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت  
من منى بدا لصاحبي ان يخرج وعزمت على ان اصاحبه وجعلت اقصر الصلاة فقال لي صاحب ابي حنيفة  
اخطأت فانك لم تقم بمكة فالتم تخرج منها لتعصر مسافرا فقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت الى مجلس  
محمد واشتغلت بالفتق قال في البدائع وانما اردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم فيصير مبعثة لاطلبة على طلبه  
اه بحر (قوله كالوتوى مبيته باحدهما) ولا يتم حتى يدخل الذي توى المبيت فيه ويخرج الى الموضع الاخر  
لا يكون مسافرا حلي عن البحر والهندية وسواء دخله اول ام آخر (قوله او كان احدهما تبعا للآخر) كالقرية  
التي قربت من المصر بحيث تسمع النداء على ما ياتي في الجمعة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحدا وقرية  
واحدة فانها صحيحة لانهما متحدان حكما لا ترى انه لو خرج اليه مسافر لم يقصر (قوله بحيث يجب الى آخره)  
حيثية تفسير للشيعة حلي (قوله اولم يكن مستقلا برأيه) عطف على قوله ان توى اقل منه وصورته توى السابع  
الاقامة ولم ينوها المتبوع اولم يدرحاله فانه لا يتم اه حلي (قوله كعبد) اي غير مكاتب حلي (تقمة) الاسير  
لوانفلت من ايدي الكفار ووطن في غار وبنى الاقامة خمسة عشر يوما لم يصرف مقيما كالو علم اهل الحرب  
باسلامه فهرب منهم يريد السفر ثلاثة ايام اليها لم تعتبر بنية وحكم الاسير في دار الحرب حكم العبد لا تعتبر  
بنية والرجل الذي يبعث اليه الوالي والخليفة ليؤتى به فهو بمنزلة الاسير بحر (قوله وامرأة) اي وفيت مهمل  
مهرها كاسيأت حلي (قوله ولم ينوها) ليس بقيد لما قال في البحر تاجر دخل مدينة الحاجة ونوى ان يقيم  
خمس عشر يوما لقضاء تلك الحاجة لا يصير مقيما لانه متردد بين ان يقضى حاجته فيرجع وبين ان لا يرجع فيقيم  
فلان يكون بنية مستقرة فاذا نية الاقامة لقضاء الحاجة لا تنصرا وقوله فاذا نية الاقامة لقضاء الحاجة بقيد  
انه اذا نواها لا لذلك يتم (قوله على ذلك) اي الترتيب (قوله كما مر) اي في مسئلة التزانية حلي (قوله او حاصر  
حصنا فيها) اشار به الى انه لا فرق في المحاصرة بين ان تكون للمدينة والحصن بعدما دخلوا المدينة كما في البحر  
ومثل ذلك لو كانت المحاصرة للمصر على سطح البحر فان لسطح البحر حكم دار الحرب جوى عن شرح  
النظم الهاسلي (قوله فانه يتم) لان اهل الحرب لا يتعرضون له لاجل الامان بحر عن النهاية (قوله اهل البني)  
هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام نهر (قوله في دارنا في غير مصر) كل من الجاهل من متعلق بمحاصر  
ويلزم عليه تعلق حرفي بمرتكبى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو لا يجوز ويمكن ان يجاب بان الجار الثاني  
متعلق بالعامل بعد تنقيده بالجار الاول ابو السعود عن الجوى اي فاختلف حال العامل فيهما بالاطلاق  
والتنقيذ فان الجار الثاني تعلق به بعد تنقيده بالاول قال في الشريعة لا ينعزل بالاعتناء التعليل يدل على ان  
قوله في غير المصر ليس بقيد حتى لو نزلوا مدينة اهل البني وحاصروهم في الحصن لم تصح بنيتهم ايضا لان مدنيهم  
كالمفازة عند حصول المقصود لا يقيمون فيها بقى ان يقال ليس المراد بغير مصر ما يشعل المفازة لما قد ساء  
من ان صلاحية الموضع شرط نية الاقامة ابو السعود (قوله للتردد) لخالفهم تخالف عزيمتهم وهو علم لما ذكر  
من قوله اولم يكن مستقلا برأيه الخ (قوله بخلاف اهل الاخبية) جمع خباء البيت من صوف او ورقان كان من  
شعر فليس بجنازة كذا في ضياء الخلو وفي المغرب هو الخيمة من الصوف والمراد هنا ما هو اعلم بحر (قوله وتركان)  
مثلهم الاكراد والارناك والرعاة الطوافة حلي عن القهستاني (قوله في المفازة) هي الموضع المهلك مأخوذ  
من فوز بالتشديد اذا مات لانها مظنة الموت وقيل من فاز اذا نجوا سلم بعيت به نقولا بالسلامة ابو السعود  
عن المصباح (قوله في الاصح) وقيل يقصرون لانه ليس موضع الاقامة اه حلي (قوله والكلأ) بالانصر على

(البحر او نزهة ان) توى فيه يمكن (عوضين)  
مستقلين (مكة ومنى) فلو دخل الحاج مكة ايام  
العشر تصح بنية لا يخرج من منى وعزمت  
فصار كنية الاقامة في غير موضعها وبعد  
عوده من منى تصح كالوتوى مبيته باحدهما  
او كان احدهما تبعا للآخر حيث يجب بالجمعة  
على ساكنه للاتحاد حكما (اولم يكن مستقلا  
بنية) كعبد وامرأة (بل ترقب السنين) الان يعلم  
اي مدة الاقامة (على ذلك) (كندا) بعلي  
او بعده (ولوتوى) (وكندا) بعلي  
تأخر التاوية نصف شهر كاسر (او حاصر  
ركعتين) (عسكر دخل ارض فانه يتم  
حصنا فيها) بخلاف من دخلها بامان فانه يتم  
(او) حاصر (اهل البني) في دارنا في غير مصر  
مع نية الاقامة مدتها (التردد بين القرى) (نودها)  
(بخلاف اهل اخبية) كعرب وتركمان (نودها)  
في المفازة فانها تصح (في الاصح) (وبه في اذا  
كان عندهم من الماء والكلأ ما يذبحهم مدتها

وزن جبل ما يرى من الحشيش (قوله لان الإقامة اصل) اى فلا تبطل بالانتقال من مرمى الى آخر بحر وهو  
 عليه لقوله تصح (قوله ان نوا سقرا) فيه مسامحة مع قوله الا اذا قصدوا الخ حلى (قوله لم يصح في الاصح) وروى  
 عن ابي يوسف انه يصير مقيما حلى عن البحر (قوله ستة) لا يتأق ما في النهر من جعلها خمسة فانه جعلها شروطا  
 للنية واقهستانى جعل المشروط الاتمام فكأن النية هي الشرط السادس ويراد ان لا يكون دخول الخجل  
 الذى نوى الإقامة به لحاجة وان لا يكون حاله مترددا بين القرار والغرا اخذ من مسئلة المحاصرة ابو السعود  
 (قوله وترك السير) حتى لو نوى الإقامة وهو يسير لا يصح وانما اكتفى بالنية في الإقامة واشترط العمل معها  
 في السفر لما ان في السفر الحاجة الى الفعل وهو لا يكفي مجرد النية ما لم يقارنها عمل من ركوب او مشى كاصنام  
 اذا نوى الاطمار لا يكون مفطرا وفي الإقامة الحاجة الى ترك الفعل وفي الترك يكفي مجرد النية كعبء  
 التجارة اذا نوى للخدمة بجر (قوله وصلاحيته) اى لا الإقامة (قوله فلو اتى مسافرا الخ) لا يختلف الحكم المذكور  
 بين ان يتوى في الاول اربعا او ركعتين خلا لما افاده في الدرر من اشتراط نية الركعتين فانه مردود اذا بشرط  
 نية عدد الركعات ابو السعود عن الشربلى (قوله ان تعد القعدة الاولى) اى وقرأ في الاولين فلوركتها  
 فيهما وفي احدهما وقرأ في الاخرين لم يصح فرضه اه بجر (قوله ولكنه اساء) لما كان يتوهم من قوله ثم فرضه  
 انه لا كراهة فيه دفعه بالاستدراك فالمراد بان تمام الصلاة (قوله لتأخير السلام) اى سلام الغرض (قوله وترك  
 واجب القصير) اى القصير الواجب والمراد بالواجب الغرض (قوله وواجب تكبيرة افتتاح النفل) المراد  
 بالوجوب المصطلح عليه لا الاقراض والا كان فاسدا او يؤخذ منه ان بناء النفل على النفل مكروه تحريما وتقدم  
 خلافه (قوله وهذا) اى ما ذكر من الاربعة (قوله بعد ان فسر اساء بياض) نحوه لصاحب البحر (قوله واستحقق النار)  
 اى العذاب بها ان لم يقب او يعف الله تعالى عنه (قوله وما زاد نفل) ولا يتوابع عن سنة الظهر والعشاء جموى  
 عن البرجندى وعن قاضى خان انهما يتوابعان عنها في السفر خاصة ابو السعود (قوله وصار الكل نفلا) اى  
 عندهما خلافا لمحمد اه حلى (قوله وترك القعدة) علة لبطان الغرض لا يقال ان القعدة فرض في النفل ايضا  
 لانا نقول لا تصير فرضا فيه الا بفعلها وان لم يعلمها تكون واجبة الحاقا به بفرضه لانه كما شرع ركعتين شرع  
 اربعا (قوله الا اذا نوى الإقامة) لم يبين الشرح المقام تفصيلا وقد ذكر ذلك في البحر موضحا وعبارته وهذا كله  
 اذ لم ينو الإقامة فان نواها قال الاسيماي لوصلى المسافر ركعتين وقرأ فيهما وتشهد ثم نوى الإقامة قبل  
 التسليم او بعد ما قام الى الثالثة قبل ان يقيد بالسجدة فانه يتحول فرضه الى الاربعة الا انه يعيد القيام والركوع  
 لانه فعله نية التطوع فلا ينوب عن الغرض فهو مخير في القراءة فلو قيدها بسجدة ثم نواها لم يتحول فرضه  
 ويضيف اليها اخرى ولو افسدها لاشئ عليه ولو لم يشهد وقام الى الثالثة ثم نوى الإقامة تحول فرضه اربعا  
 اتفاقا وان لم يقم عليه عاد الى التشهد وان اقامه لا يعود وهو مخير في القراءة ولو قام الى الثالثة ثم نوى قبل  
 السجدة تحول فرضه وبعيد القيام والركوع ولو قيد بالسجدة فقد تناكد الفساد فيضيف الى اخرى فيكون  
 الاربعة تطوعا على قولهما خلافا لمحمد فعنده لا يتقلب بعد الفساد تطوعا ولو ترك القراءة واتى بالتشهد ثم نوى  
 الإقامة قبل ان يسلم اقام الى الثالثة ثم نوى الإقامة قبل ان يقيد بها بالسجدة فانه يتحول الى الاربعة ويقرأ  
 في الاخرين قضاء عن الاولين ولو قيد الثالثة بسجدة ثم نوى فسدت انفاقا ويضيف رابعة لتكون تطوعا  
 عندهما فتقول الشرح الا اذا نوى راجع الى صورتين وهما صورتا القعود وعدمه (قوله ولو نوى  
 في السجدة صار نفلا) هذا قاصر على ما اذا لم يقعد واما اذا قعد فانه لا يتحول فرضه ولكنه يضيف اليها اخرى  
 ولو افسده لاشئ عليه لانه لم يشرع ملتزما ثم ان هذا جرى على مذهب ابي يوسف من ان السجدة تتم بالوضع  
 والصحيح مذهب محمد انها لا تتم الا بالرفع ففي هذه الصورة يتقلب فرضه اربعا حلى فانه لم يتم التقيد بالسجدة  
 فلا يقال على قوله انه زاد ركعة ففسد الصلاة (قوله وضع اقتداء المقم بالمسافر) لان صلاة المسافر في الحالين  
 واحدة والقعدة فرض في حقه فغير فرض في حق المقتدى وبناء الضعيف على القوى جائز ولو قام المقتدى المقم  
 قبل سلام الامام فنوى الامام الإقامة ان كان بعد ما قعد ركعته بسجدة لا يتابعه فلو تابعه فسدت وان قبا  
 رفض مالى به وتابعه فان لم يفعل ومحمد فسدت ثانية وفي العدة مسافر سبقه الحدث فقدم مقيما بتم صلاة  
 الامام ويتأخر ويقدم مسافرا ويسلم ثم يتم المقم صلاته وفي الخلصة مسافر ام مسافرين واحد فقدم مسافرا

لان الإقامة اصل الا اذا قصدوا سقرا والاولا  
 سبعة السفر فتبصر ان نوا سقرا والاولا  
 ولو نوى غيره الإقامة معهم لم يصح في الاصح  
 وانما اصل ان شروط الاتمام ستة النية والمدة  
 وانتقال الرأى وترك السير واتحاد الموضع  
 وانتقال الرأى (فلو اتى مسافرا نفعه)  
 وصلاحيته فبستانى (فلو اتى مسافرا نفعه)  
 وصلاحيته فبستانى (فلو اتى مسافرا نفعه)  
 والقعدة الاولى ثم فرضه (الركعة)  
 القعدة الاولى ثم فرضه (الركعة)  
 لو جاء ما تأخر السجدة وخلص النفل  
 وواجب تكبيرة افتتاح النفل وخلص النفل  
 بالهرض وهذا استحقق النار (وما زاد نفل)  
 ان فسر اساء بياض واستحقق النار (وما زاد نفل)  
 كصلى التجر اربعا (وان لم يقعد بطل الا اذا)  
 وصار الكل نفلا لا ترك القعدة المفروضة لكنه  
 نوى الإقامة قبل ان يقيد الثالثة بسجدة لكنه  
 بعيد القيام والركوع فلو وقع نفلا فلا ينوب  
 عن الغرض ولو نوى في السجدة صار نفلا  
 فاذا قام المقم (الى الاتمام لا يقرأ) ولا يسجد  
 للسرى



آخر فتوى الزاوية الشافعي لا يجب على القوم ان يصلوا اربعاً (قوله في الاصح) وقال الخواري بقراءة هسنا في  
 وقدم الشرح في سجود الموهو قولاً بأنه يسجد اه حلي (قوله وقيل لا) اي قيل ان القعدة الاولى ليست فرضاً  
 عليه اه حلي (قوله ونذب) انما كان قول الامام ذلك مستحباً ولم يكن واجباً لانه لم يبين معر فاحتم  
 صلاته لهم فانه ينبغي ان يتواتر بسأله حلي عن الجهر (قوله وغيرها) اي من الفتاوى افاذه في انجيز (قوله ان  
 العلم) بفتح الهمزة بدل من الخاتمة على حذف مضاف اي كلام الخاتمة ووجه مخالفة ان كلام المصنف يقتضي  
 انه لا يشترط العلم بحال لان هذا القول انما هو مستحب بعد السلام وكلام الخاتمة وغيرهما صريح في الاشتراط  
 (قوله لكن في حاشية الهداية للهندي) جواب بدفع المخالفة وهو لا يتم في دفع المخالفة لان عبارة الهندي  
 تفيد الاشتراط مطلقاً فلو حل ما في المصنف على ما اذا علم حاله وما في الخاتمة وغيرها على عدم العلم لكان اولى  
 في التوفيق (قوله في الجملة) اي في الابداء او الانتهاء وعليه يحمل ما في الخاتمة وانما يشترط العلم بحال اذا صلي  
 ركعتين لاربعاً الظاهر حاله ثم اشترط العلم بحال فيما اذا صلي في مصر او قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله  
 فصلاتهم فاسدة وان كانوا مسافرين لان الظاهر من حال من كان موضع الإقامة انه مقيم والبناء على  
 الظاهر واجب حتى يبين خلافه اما اذا صلي خارج المصر لا تفسد ويجوز الاخذ بالظاهر وهو السفر في مثله  
 حلي عن الجهر (قوله ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه) اي يستحب لاحتمال ان يكون خلفه من لا يعرف حاله  
 ولا يتيسر له الاجتماع به قبل ذهابه حينئذ يحكم بفساد صلاة نفسه بناءً على ظن إقامة الامام ثم فساد  
 صلاته على رأس ركعتين (قوله في الاصح) وقيل بعد الاولى قال المقدسي في الرمز وينبغي ترجيحه في زماننا  
 (قوله انما وصلاتكم) بصيغة الجمع للتبرك بما قاله صلى الله عليه وسلم في عام حجة الوداع لاهل مكة اه فتستأني  
 وظاهره ان يقول ذلك ولو لو احد (قوله لم يصرفيها) فلا يقلب فرضه اربعاً بجهر (قوله فيصح في الوقت) ولو خرج  
 بعد اقداره لا يغير (قوله ويتم) لانه يتغير فرضه الى الاربع بالتبعية كما يتغير نية الإقامة لانه لا يغير بالسبب  
 وهو الوقت ويستثنى من ذلك ما لو سبق الامام المسافر حدث فاستخلف مقيماً فانه لا يتغير فرض المستخلف  
 لانه لما كان الموقت خليفة عن المسافر كان المسافر كانه الامام فبأخذ بالخلاف في صفة الاول حتى ولو بقعدة على رأس  
 الركعتين فسدت صلاة الكل ولو لم يقعد الامام المقيم على رأس الركعتين لاتفسد صلاة المسافر خلفه على  
 الاصح لصيرورتها اربعاً ولو كان الامام مسافراً فتوى الإقامة لزم المأموم المسافر الاتمام ولو نكح المأموم  
 المسافر على رأس الركعتين واقام وذهب ان كان قبل نية الإقامة تمت صلاته لعروضها بعد انفراد  
 وان كان بعدها فسدت وزعم صلاة سفر بجهر (قوله لا بعده) مفيد بكونها فائتة في حق الامام والمأموم  
 فلو كانت فائتة في حق الامام مؤداة في حق المأموم صحت كالمؤداة حتى في الظاهر بشافعي بعد المثل قبل  
 المثلين نهر عن السراج او كان الامام يرى قولهما والمأموم يرى قوله فانه يجوز دخوله معه في الظاهر جوى عن  
 شرح النظم الهاملي وافاده في الجهر وغيره (قوله فيما يتغير) اما ما لا يتغير كالنساء والتلافي فالحكم لا يختلف  
 فيما جاداً ونقصاً (قوله بالتفعل) المراد ما قابل المفترض فيم الواجب فان القعدة الاولى واجبة (قوله  
 او القراءة) فانها سنة في حق الامام فان كان الامام صلى الشفع الاول بغير قراءة واقتدى به في الشفع الثاني  
 ففيه روايتان ومقتضى المتن عدم الصحة مطلقاً لان القراءة في الآخرين قضاء عن الاوليين والقضاء يلحق  
 بمحله فلا يفي للآخرين قراءة اه ولو اقتدى به في القعدة الاخيرة امتنع لاجل التبرعة لان تبرعة المسافر  
 اقوى لكونها متضمنة للمفترض فقط وتبرعة المقيم متضمنة للمفترض والتفعل والمراد بالفرض القعدة والقراءة  
 وبالفرض والتفعل في جانب المقيم القعدتان والقراءة في جميع الركعات وقد تجتمع الثلاثة اي اقتداء المفترض  
 بالتفعل في حق القعدة والقراءة والتبرعة فيما اذا ذكر في القعود الاول ابو السعود (قوله وفرار) الاولى التعبير  
 بار (قوله قبل الاسنة الفجر) وقيل سنة المغرب ايضا وقيل يأتي بها مطلقاً وقيل لا مطلقاً وقيل يأتي بها حالة  
 النزول لاحالة الركوب حلي عن الامداد (قوله وهو) اي آخر الوقت (قوله لانه المعترف في السببية) اي الاخر  
 ههنا قد ناضفته الى الجزء الاخير اعتبار حال المكاف فيه فلو بلغ صبي او سلم كافراً او افاق مجنون او طهرت الحائض  
 والنفساء في آخر الوقت بعد معنى الاكبر يجب عليهم الصلاة ولو كان الصبي قد صلاها في اوله ولم يكسها لوجن  
 او حاضت او نضت فيه لم يجب عليه فقد الاهلية عند وجود السبب من (قوله عند عدم الاداء قبله)

(في الاصح) لانه كالاخى والتعددان فرض  
 عليه وقيل لا فتية (قوله للامام) هذا  
 بخلاف الخاتمة وغيرها ان العلم بحال الامام  
 بخلاف الخاتمة وغيرها ان العلم بحال الامام  
 شرط لكن في حاشية الهداية للهندي الشرط  
 العلم بحال في الجملة لا في حال الابداء وفي  
 شيخ الارباب ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه  
 ثم لا بد من العلم بحال الامام (قوله في سائر)  
 وانما بعد سلامه (ان يقول) بعد استسكانها  
 في الاصح (اعلم) صلاة لا يفسد  
 لا يقع قولهم انه سأل الخواري عن القعدة  
 بل ليس صلاة المفترضين لم يصرفيها واما اقتداء  
 المسافر بالمقيم فيصنع في الوقت ويتم لا بعده  
 فيما يتعدى في الاولين او اقتداء بالمتفعل في حق  
 القعدة واقتداء في الآخرين (المسافر) بالنسبة ان كان  
 الآخرين (قوله) بان كان في خوف  
 (في حال ان وفاروا) بان كان في خوف  
 وفرار لا يأتي بها هو المختار لانه لا يفسد  
 تخفيف قبل الاسنة الفجر والمعتبر في  
 الفرض آخر الوقت وهو قدر ما يسع التعبير  
 (فان كان) المكاف (في آخر الوقت) وهو قدر ما يسع التعبير  
 ركعتان والا فارجع لانه المعترف في السببية  
 عند عدم الاداء قبله

اما اذا دى قبله فالجزء الذي وقع فيه الاداء هو السبب وان لم يزد في الوقت اصلا يضاف السبب الى كله وفائدته  
انه لا يجوز قضاء عصر اليوم في اليوم الاتي حال الغروب ولو كان السبب الاخير لحجاز وفي البحر قيدنا بعدم  
الاداء اول الوقت لانه لو صلى صلاة السفر اول الوقت ثم اقام في الوقت لا يتغير فرضه والكلام في الصلاة اما  
في الصوم فالمعتبر فيه اول جزء من اليوم حتى لو اسلم بعد طلوع الفجر لا يلزم صوم ذلك اليوم لكونه معيارا اه  
(قوله الوطن الاصلي) ويسمى بالاهلي ووطن الفطرة والفرج حجابي عن القهستاني (قوله او تاهله) اي تزوجه  
وقيل لا يصير الوطن اصليا به وانفقوا على انها تصير مقبلة بتزوجها قهستاني ولو كان له اهل بالكوفة واهل  
بالبصرة فمات اهل بالبصرة وبقي له دور وعقار بيني وطناله لانها كانت وطناله بالاهل والدار جميعا  
فبزوال احدهما لا يرتفع الوطن كوطن الاقامة يبقى ببقاء الثقل وان اقام بموضع آخر وهو واحد قولين نكرهما  
في البحر (قوله او وطنه) بان اتخذها دارا وليس من قصده الارتحال عنها بل التديش بها وان لم يتأهل بها كما هو  
قضية العطف (قوله يبطل بمثله) سواء كان بينهما مدة سفر ام لا حاي وقيد بقوله مثله لانه لو اقام وطنه وخرج  
من بداره ليتوطن بدارا ثم بدله ان يتوطن بدارا اخرى غير ما قصد هاهنا ولا في بداره الذي كان متوطنا بها فانه يتم  
لانه لم يتوطن كذا في البحر (قوله بل يتم فيما) بمجرد الدخول وان لم ينو اقامة (قوله ويبطل وطن الاقامة)  
ويسمى الوطن المستعار والحادث قهستاني (قوله بمثله) سواء كان بينهما مدة سفر ام لا كذا روى ابن سماعة عن  
محمد وهو المختار عند اكثر من روى عنه ان المسافة شرط على من اتقهنساني (قوله وبالوطن الاصلي) ولولم يكن  
بينهما مدة سفر ولو عاد اليه لايتم الابنية الاقامة (قوله وبانشاء السفر) اي من موضع الاقامة فاذا انشأ السفر  
منه ولم يذهب الى الاصلي ولألى وطن الاقامة ثم صر به غير نال ولا اقامة فانه بقصر لانه صدق عليه انه انشأ  
سفرا (قوله والاصل ان الشيء يبطل بمثله) كما يبطل الوطن الاصلي بالوطن الاصلي وكما يبطل وطن الاقامة  
بوطن الاقامة وبانشاء السفر وكما يبطل وطن السكني بوطن السكني حلي (قوله وبما فوقه) كما يبطل وطن  
الاقامة بالوطن الاصلي وكما يبطل وطن السكني بالوطن الاصلي وبوطن الاقامة وبانشاء السفر اه حلي (قوله  
لا بما دونه) كما لم يبطل الوطن الاصلي بوطن الاقامة ولا بوطن السكني ولا بانشاء السفر وكما لم يبطل وطن الاقامة  
بوطن السكني اه حلي (قوله وما صورته الزبلي) حيث قال رجل خرج من مصر الى قرية فحاجة ولم يقصد  
السفر ونوى ان يقيم فيها اقل من خمسة عشر يوما فانه يتم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية للسفر ثم بدله ان  
يسافر قبل ان يدخل مصر وقبل ان يقيم ليلة في موضع آخر فافرقه انه يقصر ولومر بثلث القرية ودخلها  
ثم لانه لم يوجد منه ما يبطله مما هو فوقه او مثله اه حلي (قوله رده في البحر) بان السفر باق لم يوجد ما يبطله  
وهو مبطل لوطن السكني على تقدير اعتباره لان السفر يبطل وطن الاقامة فكيف لا يبطل وطن السكني فقله  
لانه لم يوجد ما يبطله ممنوع اه وصحح في السراج وشرح المجمع عدم اعتباره ونسب القهستاني ذلك الى  
المحققين واعتراض العلامة السيد على صاحب البحر بان المبطل لهم ما سفر مبتدأ فتم ما اذا اخرج منها الى  
مادون مدة السفر ثم انشأ سفرا فانهما لا يبطلان فاذا مرهما ام اه قال تليذه ح وهو وجهه فان من نوى  
الاقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد مراد من ذلك الموضع اتمع انه انشأ سفرا  
بعد ان اخذ هذا الموضع دار اقامة فثبت ان انشاء السفر لا يبطل وطن الاقامة الا اذا انشأ السفر منه فليكن  
وطن السكني كذلك فما صورته الزبلي صحيح ومن صورته علمت انه لا بد ان يكون بين الوطن الاصلي وبين  
وطن السكني اقل من مدة سفر وكذا بين وطن الاقامة ووطن السكني اه وقد علمت ما عليه المحققون على انه  
لم يتعرض لرد قوله في البحر لان السفر باق لم يوجد ما يبطله وما ايد به الوجها لم اتم نص عليه (قوله لانه الاصلي)  
فهم وان تمكن من الاقامة والسفر ويدخل في ذلك الحاصل مع محله والما الاعني مع قائده فان كان القائل اجزا  
فالمبرة لنية الاعني وان متطوعا تعتبر نيته قال في النهرويني ان يقال في الحاصل مثل ذلك (قوله وقاها  
مهرها المجل) اما ان لم يوفها فلا تكون تبعاله قبل الدخول لانه لا يتمكن من المسافرة بهما وكذا بداهه عند  
الامام رضي الله تعالى عنه لان لها ان تمنع نفسها عنه ابو السعود عن الزبلي (قوله غير مكاتب) دخل في الغير  
الغن والمدر واما الولد كما في البحر وهذا التشديد لمصاحب التهر قال واما المكاتب فينبغي ان لا يكون تبعا  
لان له السفر بغير اذن المولى فلا يلزمه طاعته اه (قوله ووجدت) بضم الجيم نسبة الى الجند وهم المقاتلة

(الوطن الاصلي) هو موضع ولادته او تاهله  
او وطنه (يبطل بمثله) اذا لم يتبق له بالاول اهل  
بلد يلقى لم يتبطل بل يتم فيها (الاغني) يبطل  
(وطن الاقامة بمثله) بالوطن (الاصلي) يبطل بمثله  
ما نسا (السكنى) والاصل ان الشيء يبطل بمثله  
وبما فوقه لا بما دونه ولم يذكر وطن السكني وهو  
ما نوى فيه اقل من رده في البحر (كما مر ان) وقاها  
وما صورته الزبلي (لان الاقامة كما مر ان) وقاها  
مهرها المجل (وعبد) غير مكاتب (وجندى)

(قوله يرتق الخ) اما اذا كان رزقه في ماله فالعبرة لتبعته لان له ان يذهب حيث شاء لطلب الرزق بغير (قوله واسير) قال في المحيط مسلم اسره العدوان كان سيره عدد وثلاثة ايام يقصر وان كان دون ذلك يمت وان لم يعلم يسأل فان لم يخبر ان كان مقبلا قبل ذلك صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا قبل صلى صلاة المسافرين افاده صاحب البحر (قوله وغريم) اي موسر قال في البحر ولودخل مسافر مصر فاخذ غريمه وجسه فان كان معسرا قصر لانه لم يشوا الاقامة ولا يحمل للطلب حبسه وان كان موسرا ان عزم ان يقضى فيه او لم يزم شيأ قصر وان عزم واعتقد ان لا يقضيه امه حلي (قوله وتليذ) انظر هل المراد به مطلق المعلم مع معلمه او خصوص طالب العلم مع شيخه والمراد التليذ الملازم الذي يضربه ضرر شيخه وبفرحه وفرحه والا فطلق لتليذ لا يعطى هذا الحكم لما قد يشاهد منهم من شدة المعايضة والمخافة (قوله ومستأجر) كان على الشرح ان يزيد في مقابلة ما زاده وآسر وداثن واستاذن اه حلي (قوله قلت الخ) هذا بتامه لا فائدة لعلمه من المقام صريح (قوله وبه بان جواب حادثة جزيرة كريد) بكسر الكاف المجمة المتوسطة بين الكاف العربية والجمجمة حلي ولم اقف على حادثة في شيء مما طلعت عليه ولعلمها جند مع امير انحو ذلك (قوله ثمانين الف) لعل هذه ملحقة من الموائف بعد التاليف لانه فرغ من تأليفه سنة احدى وسبعين والف كما ذكره آثار الكتاب والحقاق من بعض التلامذة وهي مفقودة في بعض النسخ (قوله دفعا للضرر عنه) يعني انه لو صار فرضه اربعا باقامة الاصل وهو لا يشعر به لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو مني بغير (قوله عبد مام مولا الخ) مثلها في البناء على الضعيف لو كان العبد مع مولا في السفر فباعه من مقيم والعبد في الصلاة يتقلب فرضه اربعا حتى لو سلم على رأس ركعتين كان عليه اعادة تلك الصلاة (قوله والا لا) اي وان لم يتم لا تصح صلاة واحد منهما بطلان صلاة العبد حيث لم يتم فرضه وصلاة مولا بناء عليه اه حلي (قوله ميني على غير الاصح) محل الخلاف عند عدم العلم اما اذا لم العبد فلا خلاف في الحكم المذكور وينبغي ان يكون هذا الشرط في الاقامة بعد السفر او السفر بعد الاقامة وفي البحر عن الخلاصة العبد اذا خرج مع مولا ولا يعلم مسير المولى فانه يسأله ان يخبره ان سيره مدة السفر صلى صلاة المسافرين وان كان دون ذلك صلى صلاة الاقامة وان لم يخبره بذلك كان مقبلا قبل ذلك صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا قبل صلى صلاة المسافرين (قوله غير ان المريض الخ) لتحقق العذوفه وتقصي فاشاة المرض في الصحة كصلاة الانحياز والاول جعل هذا فرعا مستقلا اذا وجه للاستثناء (قوله مسافر السلطان) اي سفر اشريعيا وانما ذكره لدفع فهم ان البلاد كلها تحت امارته فكانه في يد واحد (قوله صار مقبلا على الوجه) لقوله عليه الصلاة والسلام من تزوج من بلدة فهو منها بغير مقبلا بنفس التزوج وان لم يتخذ وطنا ولم يشوذة الاقامة ومحل الخلاف في الرجل اما المسافر فانه انصر مقبلة بنفس التزوج انما قال حلي عن القهستاني وحكي الزيلعي هذا الوجه بقيل فظاهره ترجيح التقابل فقد اختلف الترجيح (قوله تتم في الصحيح) كانه لسقوط الصلاة عنها فيما مضى لم يعتبر حكم السفر فيه فلما تأملت للاداء اعتبر من وقته (قوله كصبي بلغ) اي في انشاء الطريق وقد بقي المقصد اقل من ثلاثة ايام فانه يتم ولا يعتبر ما مضى لعدم تكليفه فيه (قوله بخلاف كافر اسلم) اي فانه يقصر فيما بقي وقيل يتم وقد مر الخلاف فيه وفي العبي والذى يظهر ان مسألة الكافر مبنية على انه مخاطب بفروع الشريعة وهو الاصح (قوله والا يفرض عليه القعود الاول) نظر للمسافر ويتم نظر المقيم وقوله احتياطا يرجع الى الحكمين ولعل هذا فوقي بين قولي من قال انه يصير مقبلا ومن قال انه يصير مسافرا وقد حكاهما في البحر (قوله اصلا) اي لافي الوقت ولا بعده لافي الشفع الاول والثاني اه حلي واورده عليه انه ان كان مقبلا جاز في الوقت وبعده وان كان مسافرا جاز في الوقت لا بعده واجيب بانه يلزم بناء اقوى على الضعيف في القعدة الاولى وبشبهه ان يكون منزلة بين منزلي المقيم والمسافر (قوله وهو عما بلغن) اي من جهات فيقال اي شخص يصلي فرضه اربعا ويعتبر عليه القعود الاول كالثاني واي شخص لا يصح اعتدائه بالمقيم في الوقت واي شخص ليس بمقيم ولا مسافرا فيقال في صورة التباي اي شخص يتم يوما ويقصر يوما (قوله سبعة عشر) الاولى سبع عشرة لان المعدود مؤنث وهو لفظ ركعة وكذا يقال فيما بعده الا ان يقال انه نظرا الى كون المعدود محذوفا هنا وان كان مذكورا قبل (قوله لان الاولى ضمت الوتر) وهي صادقة لانه فرض على ويحمل الفرض في كلام الزوج على ما يلزم فله ايم العملي (قوله والثالثة

يرتقى من الامير او بيت المال (واجبر) واسير  
 وغيره وتليد (مع زوجه ومولى وامير ومستاجر)  
 لقب زوجه مرتبة بقتل فقيد المعية ملاحظ  
 في تحقيق التبعية مع ملاحظة شرط آخر محقق  
 لذلك وهو الارزاق في سبيله المعية ملاحظ  
 المهر في المرأة وعدم كتابة العبد وبيان جواب  
 حادثة جزية كريدسة ثانياً في الق (ولا بد من  
 علم التابع بنية المتبوع فليرى المتبوع الاقامة  
 ولا يعلم التابع وهو مسافر حتى يعلم على الاصح)  
 كما في الجيـط وغيره دفعاً للضرر عنه في  
 في الخلاصة عدم موالاته سبي (الادامسار  
 ان اتهم تحت صلاتهما والا لا سبي (الادامسار  
 الاصح) وانقضت (اي يشابه (الادامسار  
 وحضر) لانه بعد ما تقر لا يتغير غير ان  
 المريض يقضى فائتة الجمعة في مرضه بما قرر  
 (فروع) سافر السلطان قصر زوجه المسافر  
 بلبس ما رجع بها الى الوجه كصبي رافع  
 وفي لقصد ما يؤمن تنم في العبد بين تميم  
 يختلف ككافر اسلم عبد مسافر والا  
 ومسافران تهاثا قصر في نوبة المسافر  
 يفرض عليه القعود الاول وبين احتياطاً  
 ولا يات تميم اصلاً وهو بما يقر من النساء من  
 لم تدرى منكم كم ركعة فرض يوم وليلة فمن  
 طلق فقاتل احدها من عشرة والثانية سبعة  
 عشرة والثالثة خمسة عشرة والرابعة اربعة  
 لم يطلق لان الاولى ثبتت والثانية بقر كنه  
 والثالثة المعوم الجمعة والرابعة للمسافر والله  
 اعلم

ليوم الجمعة) ولم تصف الوتر وكذا الرابعة

(باب الجمعة)

هي من الاجتماع كالفرقة من الافتراق اضيف اليها اليوم والصلاة ثم كثيرا استعمال حتى حذف منها المضاف  
سببها لاجتماع الناس فيها والمناجاة من جمع خلق آدم فيه لوجعه مع حواء في الارض ويسمى يوم  
العروبة من الاعراب وهو التحسين لزين الناس فيه ومنه قوله تعالى عرابا ابائا متحسنان لبعوثهن والاكثر  
على انها فرضت بالمدينة لان آية المدينة وقال ابو حامد بمكة وهو غريب ويومها افضل من ليلة لان فضل  
تلك الليلة اصلها الجمعة وهي في اليوم كذا في المضمرات عوجه مناسبة هذا الباب لما قبله تنصيف الصلاة  
لعارض الا ان التنصيف هنا في خاص من الصلاة وهو الظهر وفيما قبله في كل رباعية وتقدير العام  
هو الوجه ولما نفعني ان الجمعة تنصيف الظهر يعني بل هي فرض ابتدأ نسبتها النصف منها كذا في البحر قوله  
بتثنية الميم) الضم وهو لغة الجواز وفي القهستاني الضم تشبيل للسكون والفتح وهو لغة بني قمي بمعنى الفاعل  
اي اليوم الجامع للناس قاله البدر العيني في شرح البخاري والكسرية قرئ كالفتح شذوا (قوله والسكون)  
وهي حينئذ بمعنى المفعول اي اليوم المجموع فيه قاله البدر في الشرح المذكور (قوله هي فرض عين) بالكتاب  
والسنة والاجماع بحر (قوله بالدليل القطعي) هو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة  
فاسعوا فان المراد بالصلاة صلاة الجمعة اجماعا (قوله مستقل) اي بنفسه خلا لما يقسبه الجهلة الى الخنيفة  
من عدم اقترانها اخذ من قول القدوري ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة ولا عذر له كره وجازت  
الصلاة وليس كما فهموا بل المراد بالكره الحزمة لترك القرض وسد كوجه صحة صلاة الظهر قاله صاحب البحر  
عن السكال (قوله أكد من الظهر) نسبة السكال الى اصحاب المذهب والاكدية لا تظهر من حيث الاكفار  
فان انكار كل مكفر وانما تظهر من حيث كثرة الثواب لها واشتراط شروط زائدة لها لا تشترط في الظهر  
كاجتماعه والمصر والسلمان (قوله ولا يستبدل منه) انظر هذا مع قولهم انه اذا نوى فرض الوقت لا يجوز  
عندهم جميعا الا زفر لان القرض الاصلي هو الظهر فاي مانع ان يكون فرض الوقت الظهر بدليل قضائه به  
اذا فاتت الا ان الله تعالى امرنا بالسقاط هذا القرض بقرض آخر وهو الجمعة (قوله لسرى) السرى الشريف  
والشحنة المحافظة على البلد (قوله وقد اقيمت مرارا) هذا كلام مر تبين كلام قبله للسكال فانه قال وانما اكثرنا فيه  
اي فرض الجمعة نوعا من الاكثار لما سمع من بعض الجهلة انهم ينسبون الى مذهب الامام عدم اقترانها قال  
صاحب البحر وقد كثرت ذلك من جهلة زماننا ايضا ومنشأ جهلهم صلاة الاربع بعد الجمعة بنية الظهر وانما  
وضعها بعض المتأخرين عند الشك في صحة الجمعة بسبب رواية عدم تعددها في مصر واحد وليست هذه الرواية  
بالمختارة وليس **هذا** القول اعني اختيار الاربع بعدها وابعن الامام وصاحبه حتى وقع في اقيمت مرارا  
بعدم صلاتها خوفا على اعتقاد الجهلة انها القرض وان الجمعة ليست بفرض اه (قوله بنية آخر ظهر)  
ادركت وقته ولم اصله بعد وفائدة هذه الجملة ان الجمعة ان وقعت متأخرة كان عليه صلاتها ظهر افتنوب هذه  
الصلاة عنها وان وقعت صحيحة بان سبقت تحريمها غير افتنوب هذه الصلاة عن ظهر في ذمته ان كان والا فهي  
نفل وهي غير السنة البعدية (قوله خوفا اعتقاد عدم) اي اعتقاد الجهلة فهو من اضافة المصدر الى مفعوله  
(قوله وهو الاحتياط) اي عدم صلاة الاربع (قوله واما من لا يخاف عليه مفسدة) وهو من لا يعتقد انها ليست  
بفرض وان الظهر هو القرض (قوله فالاولى الخ) لمراعاة قول الشافعي (قوله ويشترط الخ) قال في النهرو لها  
شرائط وجوب واذا آمنتها ما هو في المصلي ومنها ما هو في غيره والفرق ان الاداء لا يصح بانتفاء شروطه ويصح  
بانتفاء شروط الوجوب ونظمها بعضهم فقال

وحر صحيح بالبلوغ مذكر \* مقيم وذو عقل لشرط وجوبها  
ومصر وسلمان وقت وخطة \* واذن كذا جمع اشراطا لها

ابو السعود (قوله المصر) اي البلد المسور والمدود فان المصر الحد كما في المفردات قهستاني (قوله وهو ما لا يسع  
الخ) هذا يصدق على كثير من القرى (قوله المكافين بها) احتريزه عن اصحاب الاعذار مثل النساء والصبيان  
والمسافرين قهستاني (قوله وعليه فتوى كثر الفقهاء) قال السيد ابن نجيب هذا احسن ما قيل فيه

(باب الجمعة)  
تثنية الميم والسكون (هي فرض عين) (باب الجمعة)  
يا جدها (أي فرض) (قوله بالدليل القطعي) (قوله بالسكون) (قوله بالسكون) (قوله بالسكون)  
السكال (قوله أكد من الظهر) (قوله بالسكون) (قوله بالسكون) (قوله بالسكون)  
والدين ابن النخبة (قوله بالسكون) (قوله بالسكون) (قوله بالسكون)  
بعدم صلاة الاربع (قوله بالسكون) (قوله بالسكون) (قوله بالسكون)  
اعتقاد عدم فرضية (قوله بالسكون) (قوله بالسكون) (قوله بالسكون)  
واما من لا يخاف (قوله بالسكون) (قوله بالسكون) (قوله بالسكون)  
تكون في بنية خفية (قوله بالسكون) (قوله بالسكون) (قوله بالسكون)  
اشياء (المصر وهو ما لا يسع) (قوله بالسكون) (قوله بالسكون)  
اهل مكة ين بها (قوله بالسكون) (قوله بالسكون) (قوله بالسكون)

يجتبي

وفي المولوية وهو صحيح وقال البلخي هذا الحسن شي سمعته واعتمده برهان الشريعة نهر (قوله لظهور التواني في الاحكام) اي تواني الحكم في الاحكام اي المشتربة في تعريف المصربانه كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقوم الحدود وفيه ان المراد ان الشأن ذلك وان لم يفعل بالعدل وهو المقادير من قوله بعد يقدر على اقامة الحدود فالاولى حذف هذا التعليل (قوله وظاهر المذهب الخ) قال القهستاني بعد ذكر التعريف السابق الا انهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عند المحققين والحد الصحيح المعول عليه انه مدينة تفذ فيها الاحكام وتقام فيها الحدود كما في الجواهر (قوله له امير وقاض) ولا يكونان الا في بدله رسايتي واسواق وسكك ولم يذكر الملقى اكتفاء بذكر القاضي لان القضاء في الصدر الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الوالي او القاضي مقتيا اشترط ٢ الملقى كما في الخلاصة وفي تصحيح القهستاني انه يكتفى بالقاضي عن الامير حلي عن شرح الملقى وهو ما حرره فيه (قوله يقدر على اقامة الحدود) اي وان لم يقمها بالعدل وعبري شرح الملقى بالقدرة ايضا وهذا تعلم رد ما يقوله ويعتقده بعض جهلة الخنفية من العرب والترك ان الجمعة ساقطة الا ان عدم تنفيذ الاحكام بالعدل وانتمصر على اقامة الحدود لان من اقامها نفذ الاحكام فاستغنى بها عن ذكرها وفي الملقى ولا اعتبار بقاض يأتي احيا باسمي قاضي الناحية (قوله اذن الحاكم) اي الوالي او القاضي كذا في القهستاني والمرساق هي القرى التابعة للمصربند على ذلك ما في العناية من باب طلب الشفعة ابو السعود وهو يفيد ان مجرد الاذن بالبناء للجامع اذن بالجمعة وعبارة القهستاني تفيد انه لا بد من الاذن بالبناء وباداء الجمعة ونصها والكلام يشيران ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه ما سورا ساقطة بالجمعة حتما والى انها تقع فرضا في القصبات والقرى الكبيرة التي فيها الاسواق قال ابو القاسم هذا بخلاف اذا اذن الوالي او القاضي ببناء المسجد للجامع واداء الجمعة لان هذا يجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار جمعا عليه اه واذا ياذن بذلك لا تصح اقامتها فيها وعليه يحمل ما في الجبر لا تصح في قرية ولا مفارقة لقول علي رضي الله تعالى عنه لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا اضحى الا في مصر جامع او مدينة عظيمة ثم قال فلا تجب على غير اهل مصر (قوله على ما قاله السرخسي) الذي في القهستاني ابو القاسم (قوله او فناء) الفناء سعة امام البيت وقيل ما امتد من جوانبه اه مغرب والمراد هنا ما امتد من جوانب مصر والاتساع المحتاج اليه من جوانبه فاطلق عن التقييد بالبيت (قوله بكسر الفاء) اما بقصمها فالعدم (قوله كدفن الموتى) وجع العساكر وصلاة الجنائز ابو السعود ورمى السهام كما في الدر المنقي (قوله وركض الخيل) اي جريها (قوله والختم للفتوى الخ) حاصل ما ذكره الشربلاني في رسالته تحفة اعيان الفنا بجمعة الجمعة والعديد في الفنا ان الصحيح في الفناء التعريف الذي ذكره المصنف هنا واما التحديد بقلوة او ميل او ميلين او ثلاثة اميال او فرسخين او ثلاثة فراسخ او سماع الصوت اذا سماع في مصر او سماع الاذان من مصر فمحمول كل منها على بلد يناسبه اذ الفناء يختلف بكثر مصر وصغره اه اما القرى القريبة من مصر ففي الجمعة على ساكنها خلاف نفي الوجوب في التجنيس وان قربت وابنته في المختبرات واختار في البدأ مع ما قاله بعضهم انه ان امكنه ان يحضر الجمعة ويبيت باهل من غير تكلف تجب عليه الجمعة والا فلا قال وهذا احسن اه فاختلف التصحيح واهل الاحوط ما في البدأ مع بحر وذكر الشربلاني ان الجمعة تصح بسبيل علان بفناء مصر وهو بالنون ابو السعود (قوله والسلطان) انما اشترط لانها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتقدم وقد يقع في غيره فلا بد منه تشميا لاهلها والسلطان لغة الحجة والبرهان والولاية والسلطنة والتذكير اغلب عند الحذاق وقد يؤنث فيقال قضت به السلطان اي السلطنة قاله ابن الانباري والزجاج وجماعة قال في مجمع الفتاوى غلب على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة والاعباد وبصير القاضي قاضيا بتراضي المسلمين ويجب عليهم ان يلتسوا واليا مسلما اه من مفتاح السعادة وفي كفاية المبتدئين وهداية الامين سئل الامام علاء الدين ونجم الدين الزاهدي في مسلم نصبه امير الكفار واليسا في الديار هل يصير واليا في اقامة الجمعة والاعباد فكثبا يصير واليا في اقامة الجمعة والاعباد (قوله او امرأة) اعلم ان المرأة لا تكون سلطانا لا تغلبا لما تقدم في باب الامامة من اشتراط الذكورة في الامام فكان على الشارح ان يقول ولو امرأة اي ولو كان ذلك المتغلب امرأة حلي والمراد بالمتغلب من قد فذيه شرط من شروط الامامة وان رضى به القوم وفي الخلاصة والمتغلب الذي لا عهد له اي لا مذمور له ان كان سيده فيما بين

تظهر والتواني في الاحكام وظاهر المذهب  
انه كل موضع له امير وقاض يقدر على اقامة  
الحدود كما حرراه فاعلقناه على الملقى وفي  
القهستاني اذن الحاكم يذلل الجامع في الرساق  
اذن بالجمعة انما قاله على ما قاله السرخسي  
واذا اتصل به الحكم صار جمعا عليه فلخص  
(او فناء) بكسر الفاء وهو ما لا اجل مصلحه  
اولا كما حرره ابن السكيت وغيره والختم للفتوى  
كدفن الموتى وركض الخيل والفتوى (و الثاني)  
تقدره بفتح ذكركم والولوية (و الثاني)  
(السلطان) لو تغلب او امرأة فيجوز لها

العدة سيرة الامراء وبحكم بينهم بحكم الولاية تجوز بالجمعة بحضرته بجر (قوله باقامتها) اي اقامة الجمعة وقوله  
لاقامتها اي لا اقامة المرأة بالجمعة اه حلي (قوله اوامره باقامتها) والعبرة لاهلية النيابة وقت الصلاة  
لا وقت الاستئابة حتى لو امر الصبي او الذي وفوض اليه بالجمعة قبل يوم الجمعة فبلغ النصي واسلم النصراني كان  
لهم ان يصليا بالجمعة والراجع ان الاعتبار لاهلية وقت الاستئابة بجر (قوله وان لم يجز ان يجتبه واقتضيه) لانهما  
يعتمدان الولاية ولا ولاية له على نفسه فضلا عن غيره ولان شرط القضاء الحرية (قوله او من جهة نائبه) كالامانة  
وقاضي القضاء (قوله فليل لا مطلقا) لان الخطبة والامامة بعدهما من افعال السلطان كالقضاء فلم يجز لغيره  
الا بانه فاذا لم يوجد لم يجز اه ابو السعود وفي البحر وقد عمل بذلك بعض القضاة في زماننا حتى اخرج خطيبا  
من وظيفته بسبب استنابته من غير اذن اه (قوله وقيل ان الضرورة الخ) يصلح هذا توفيقا بين القولين السابقين  
واللاحقين (قوله بلا ضرورة) الاولى ان يقول ولو بلا ضرورة لينتفع معنى الاطلاق (قوله لانه) اي فرض الجمعة  
(قوله على شرف القوات) اي قرب القوات (قوله لتوقته) علة للعلة (قوله فكان الامر به) اي باقامته اذنا  
بالاستخلاف وجه ذلك ان المقصود من الامر باقامته تحصيله في وقته والحلت عليه وفي جواز الاستئابة مطلقا  
المحافظة على التحصيل (قوله ولا كذلك القضاء) فانه ليس مقيد بوقت مخصوص بل يحصل في كل وقت فكان  
الامر به ليس اذنا بالاستخلاف دلالة (قوله كل من ملك الخ) هو صريح في جواز الاستئابة للخطيب مطلقا  
او كما صرح فيه بجر (قوله الجمعة) يضم الثون وسكون الجيم طلب الكلا في موضعه قاموس وهي هنا علم  
الكتاب اه حلي (قوله لابن جرباش) يضم الجيم والراء اه حلي وهو واحد شيوخ مشايخ صاحب البحر (قوله  
بل الاذن مستعجب لكل خطيب) المراد ان كل خطيب له ان يأذن لغيره في الخطبة والصلاة او في احدهما كما  
صرح به في امداد الفتاح واما المراد ان كل شخص مأذون بالصلاة في اي مسجد اراد كما قد يتوهم من تركيبه  
اه حلي قال ابو السعود بعد عبارة ابن جرباش فيكون الاذن مستعجبا لتولية النظر الخطباء او اقامة الخطيب  
نابيا ولا يشترط الاذن لكل خطيب ونقل عن خط الشيخ عبد الحى مانعه اي ان اذن السلطان او لا في المسجد  
الذي اذن في اقامة الجمعة فيه يكون اذنا لكل خطيب اي بعد توليته الخطابة من النظر لانه يقيها من غير  
انابة كما قد توهم وافق به من لا يعرفه ولا يفهم من الخفية اعتمادا على مثل هذه العبارة الموهمة فتدبر اه  
(قوله وتماه في البحر) حيث قال من جهل كلامه واذ قد عرفت هذا فيتمشى عليه ما يقع في زماننا من استئذان  
السلطان في اقامة الجمعة فيما يستحدث من الجوامع فان اذنه باقامتها في ذلك الموضع (له مصحح لاذن رب الجامع  
لمن يقيم خطيبا ولاذن ذلك الخطيب لمن عساه ان يستنيبه ولا يكون ذلك اذنا مجهول لانه لا بد ان يسأل  
السلطان في ذلك شخص معين بالضرورة لنفسه او لغيره فبإذنه لا يكون على وجه التعمين لان الاذن ان كان  
للسائل فظاهر وان كان لغيره فكذلك لان اذنه يقع اذنا للمستول له وهو معلوم عند السائل معياله (قوله وما قيده  
الزيلي) حيث قال لا يجوز الاستخلاف الا اذا حدث حلي عن البحر (قوله لا دليل عليه) رده ابو السعود  
بانه مبني على القول بالاستئابة عند الضرورة (قوله وما ذكره ملاخسر وغيره) من انه ليس له الاستئابة  
الا اذا فوض اليه ذلك اه حلي وهو القول الاول في المصنف (قوله برهن فيها على الجواز) اي جواز الاستئابة  
بلا شرط اذن بها (قوله وابدع) اي اتى بما لم يأت به غيره والمعنى انه اجاد في كلامه (قوله ولكن الخ) للازم زائدة  
لان اودع تعدى نفسه (قوله لانه) اي الاستخلاف به صرح في الكتاب المذكور (قوله مطلقا) سواء كان  
الضرورة ام لا كما يعلم من عبارة مجمع الانهر اه حلي (قوله اذن عام) اي لكل خطيب ان يستنيب لكل شخص  
ان يصلي في اي مسجد اراد اه حلي وذكر فاضل خان اذا خطب رجل بغير اذن الخطيب وهو حاضر لا يجوز  
الا اذا امر بذلك اه قال ابو السعود يفهم منه انه لو خطب بغير صريح اذن الخطيب لغيبته جاز وكانت  
غيبته اذنا لدلالة اه اقول قول السراجيه الاتي لا يجوز تطل ذلك (قوله الا اذا اقتدى به من له ولاية بالجمعة)  
شغل الخطيب المأذون وذلك لان الاقتداء به اذن دلالة بخلاف ما لو حضر ولم يقتد وعليه تحمل عبارة الخاتبة  
السابقة (قوله ويؤيد ذلك) اي عدم الجواز حيث لم يقتد به من له ولاية بالجمعة انها حينئذ تصير نفلا في حق  
الاحام والمؤمنين والجماعة فيه على سبيل البداعي مكرهة تحرم عاقيه ان ذلك اذا شرعوا بنية النفل والشروع  
هنا بنية الفرض وانما صار نفلا بفقد شرط ولذا قال الحلي لم يظهر وجه التأيد فتأمل (قوله مات والى مصر)

باقامتها الاقامتها اوامره باقامتها ولو عبدا  
ولي عمل ناحية وان لم يجز ان يجتبه واقتضيه  
(واختلفوا في الخطيب المقرر من جهة الامام  
الا العظيم او) من جهة (نابيه هل علق  
الاستئابة في الخطبة فليل لا مطلقا) اي  
الضرورة ولا الا ان يفوض اليه ذلك (وقيل  
ان الضرورة جاز الا لا) (وقيل نعم) يجوز  
(مطلقا) بلا ضرورة لانه على شرف القوات  
لوقته فكان الامر به اذنا بالاستخلاف دلالة  
ولا كذلك القضاء (وهو الظاهر) من عباراتهم  
ففي البدائع كل من ملك الجمعة ملك اقامته غيره  
وفي الصفة في تعداد الجمعة لابن جرباش انما  
يشترط الاذن باقامتها عندئذ مستعجب لكل  
يشترط بعد ذلك بل الاذن مستعجبا لكل  
خطيب وتماه في البحر وما ذكره ملاخسر وغيره رده ابن  
لا دليل عليه وما ذكره خاصة برهن فيها على الجواز  
الكمال في رسالة خاصة بوايدع ولكن من القوات  
بلا شرط والخطيب فيها جاز مطلقا في زماننا  
اودع وفي مجمع الانهر واربعين وتسعمائة  
لانه وقع في تاريخ خمس واربعين لوصلى  
اذن عام وعليه الفتوى في السراجية لوصلى  
احد بغير اذن الخطيب لا يجوز الا اذا اقتدى به  
من له ولاية بالجمعة ويؤيد ذلك انه يلزم اذنا النفل  
بجماعة واقر شيخ الاسلام (مات والى مصر)

اى الذى ولاه الخليفة ولم يول عليهم احدا بعد دونه حتى مضت جمعة اوجع بحر بقليل زيادة) قوله فجمع  
 خليفة) اى خليفة الميت بان استخلف شخصاً عليهم قبل ان يموت (قوله اوصاحب الشرط) ويجوز له  
 اقامة الجمعة وان لم يؤمر بها كذا فى البحر (قوله بفتحين) جمع شرطى كتركى وجهى حلبى عن القاموس  
 (قوله حاكم السياسة) السياسة معرفة احكام الملقى على وجه يتقادون له وهى شرع مغنظ وبأنى بيانه  
 فى الحدود وان شاء الله تعالى (قوله المأذون له) ولولد لالة واذا لم يؤمر بها لا يصليها اليوم كذا فى البحر (قوله اذن  
 بذلك) اى باقامتها لانهم انما اولوا لانتظام امور المسلمين وهذه من اهم امورهم (قوله بالشام) اى مثلاً (قوله  
 وان يولى الخطيب) كما ان له ان يستخلف للقضاء وان لم يؤذن له صريحاً او دل كلامه ان النائب اذا عزل قبل الشروع  
 فى الصلاة ليس له اقامتها لانه لم يبق نائباً لكن شرطوا ان يأتبه الكتاب بعزله او يقدم عليه الامير التامنى  
 فان وجد احدهما فصلاته باطله وان صلى صاحب الشرط جاز لان عمالهم على حالهم حتى يعزلوا كذا  
 فى الخلاصة وبه علم ان الباشا عصر اذا عزل فالخطيب على حالهم ولا يحتاجون الى اذن جديد اذا عزلهم  
 احد بحر (قوله وقالوا بغيره الخ) انظر ما حكم هذا الترتيب وفيه ان الاذن حيث تحقق لكل فلا ترتيب (قوله  
 ثم من ولاه قاضى القضاة) اى ولاه اقامتها (قوله ونصب العامة الخطيب) من غير اذن من القاضى ولا خليفة  
 الميت كذا فى البحر (قوله فى الموسم فقط) هذا على الملة وقيل يجوز فيه فى جميع الايام وعلى الملة قصير مصر  
 فى ايام الموسم وقربة فى غيرها قال فى القصر وهذا يفيد ان الاولى فى قرى مصر ان لا تصح فيها الاحال حضور  
 المتولى فاذا حضر صحت واذا طعن امتنع اه (قوله لوجود الخليفة) اى الاعظم وفى النهاية فى هذا اللفظ  
 دلالة على ان السلطان اذا كان يطوف فى ولايته كان عليه اقامة الجمعة لان اقامة غيره باصره تجوز فاقامته  
 اولى وان كان مسافراً اه او السعدى فى ايامها وان كانت ساقطة عنه بسفره (قوله او امير الحجاز)  
 فسره صاحب الدرر بسطان مكة وحينئذ فيه تكرار مع قوله او مكة والاولى ان يجعل امير الحجاز من كان متولياً  
 على جميع ارضه ومن عماله امير مكة (قوله او العراق) كما شاء بغداد (قوله ووجود الاسواق) عطف على قوله  
 لوجود الخليفة (قوله وعدم التعيين الخ) اجواب عن سؤال حاصله لو كانت منى مصر احدى بها صلاة العيد من  
 وجبت عليه كاهل مكة فاجاب بما حاصله ان عدم التعيين بها لانها ليست بمصر ابل لا شغال الحاج باداء  
 مناسك الحج فسقط التعيين للتحقيق افاده ابو السعود (قوله لا يجوز لامير الموسم) هو الذى امر بتسوية  
 امور الحاج لا غير بحر قال الخطيب يطلب الفرق بينه وبين امير العراق ويمكن ان يقال لا يلزم من امير العراق  
 ان يكون امير حاج لاحتمال تولية امر الحاج لشخص آخر من طرفه او من جهة الخليفة والميراد بامير العراق  
 امير امير باقامتها وتسوية امور الحاج (قوله حتى لو اذن له) اى من جهة امير العراق او امير مكة بحر (قوله  
 لا عرفات) سميت بذلك لانها وصفت لادم عليه السلام فلما راها عر فيها وقيل التقي فيها آدم وحواء عليهما  
 السلام فتعارفا وقيل غير ذلك ابو السعود عن العيني (قوله لانهما مقارة) من فوز بالتشديد بمعنى موت او من  
 الفوز وهو النجاة اى بخلاف منى فانها البنية (قوله بوضع كثيرة) وقيل فى موضعين لاكثر (قوله مطلقاً)  
 سواء كان هنالك ضرورة ام لا فصل بين جانبي البلد نهراً لا (قوله على المذهب لا إطلاق الخبر وهو لاجعة  
 الا فى مصر فشرط المصر فقط (قوله دفعه للخرج) وذلك لان فى الزام اتحاد الموضع حرجية الاستدعائه فتاويل  
 المسافة على اكثر الحاضرين ولم يوجد دليل عدم جواز التعدد بل قضية الضرورة عدم اشتراطه لاسيما اذا كان  
 مصر كبيراً كمصرنا كما قاله السكك وقد قال تعالى لا يكلف الله نفساً الا وريها وما جعل عليكم فى الدين من  
 حرج (قوله وعلى المرجوح) وهو قول الشافعى بعدم جواز التعدد فى غير موضعين كما فى التهر (قوله لمن سبق  
 تحريمه) هذا هو المعتمد من مذهبه وقيل لمن سبق فراغه وقيل لمن سبق بهما كذا فى البحر (قوله ونسب بالمعية)  
 اى بالمقارنة فى التحريم (قوله ان يصلى بعدها) اى وبعد سنتها طال الخطيب والاولى ان يصلى بعد الجمعة سنتها  
 ثم اربع بهذه النسبة ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة كان قد ادى سنتها على وجهها والا فقد صلى الظهر  
 مع سنته ابو السعود (قوله كما حرره فى البحر) حيث ذكر ان صلاة الاربعة مبنى على الضعيف المختلف  
 للمذهب فليس الاحتياط فى فعلها لانه العمل باقوى الدليلين وقد علمت ان مقتضى الدليل هو الاطلاق  
 مع ما يلزم من فعلها فى زمانها من المفسدة النقصية وهو اعتقاد الجهلة ان الجمعة ليست بفرض لما يهاهونه

جميع خليفة او صاحب الشرط) يقتضى  
 حاكم السياسة (او القاضى المأذون له فى ذلك  
 جان لان توفيق امر العامة المهم اذن بان  
 دلالة قاضى القضاة بالشام ان يقيمها وان  
 بولى الخطيب بلا اذن من سبب ولا يصح الباشا  
 وقالوا بغيره الخ) انظر ما حكم هذا الترتيب  
 ثم من ولاه قاضى القضاة) اى ولاه اقامتها  
 الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكره (قوله  
 عدمهم فقط) لوجود الخليفة او امير الحجاز  
 الموسم فقط) ووجود الاسواق وعدم التعيين  
 او العراق او مكة (قوله لا يجوز لامير الموسم) قصور  
 وكذا على امور الحج حتى لو اذن له جاز ولا  
 على التخصيف (قوله لا يجوز لامير الموسم) قصور  
 ولا يذنب على امور الحج حتى لو اذن له جاز ولا  
 بعرفات) لا يذنب على امور الحج حتى لو اذن له جاز ولا  
 بوضع (قوله على المذهب لا إطلاق الخبر وهو لاجعة  
 بالقوى (قوله على المذهب لا إطلاق الخبر وهو لاجعة  
 لانهما مقارة) من فوز بالتشديد بمعنى موت او من  
 الفوز وهو النجاة اى بخلاف منى فانها البنية (قوله بوضع كثيرة)  
 سواء كان هنالك ضرورة ام لا فصل بين جانبي البلد نهراً لا (قوله على المذهب لا إطلاق الخبر وهو لاجعة  
 الا فى مصر فشرط المصر فقط (قوله دفعه للخرج) وذلك لان فى الزام اتحاد الموضع حرجية الاستدعائه فتاويل  
 المسافة على اكثر الحاضرين ولم يوجد دليل عدم جواز التعدد بل قضية الضرورة عدم اشتراطه لاسيما اذا كان  
 مصر كبيراً كمصرنا كما قاله السكك وقد قال تعالى لا يكلف الله نفساً الا وريها وما جعل عليكم فى الدين من  
 حرج (قوله وعلى المرجوح) وهو قول الشافعى بعدم جواز التعدد فى غير موضعين كما فى التهر (قوله لمن سبق  
 تحريمه) هذا هو المعتمد من مذهبه وقيل لمن سبق فراغه وقيل لمن سبق بهما كذا فى البحر (قوله ونسب بالمعية)  
 اى بالمقارنة فى التحريم (قوله ان يصلى بعدها) اى وبعد سنتها طال الخطيب والاولى ان يصلى بعد الجمعة سنتها  
 ثم اربع بهذه النسبة ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة كان قد ادى سنتها على وجهها والا فقد صلى الظهر  
 مع سنته ابو السعود (قوله كما حرره فى البحر) حيث ذكر ان صلاة الاربعة مبنى على الضعيف المختلف  
 للمذهب فليس الاحتياط فى فعلها لانه العمل باقوى الدليلين وقد علمت ان مقتضى الدليل هو الاطلاق  
 مع ما يلزم من فعلها فى زمانها من المفسدة النقصية وهو اعتقاد الجهلة ان الجمعة ليست بفرض لما يهاهونه



من صلاة الظهر فيظنون انها الفرض وان الجمعة ليست بفرض فيمتكاسلون عن اداء الجمعة فكان الاحتياط في تركها وعلى تقدير فعلها بمن لا يخاف عليه مفسدة منها فلاولى ان تكون في بيته خفية خوفا من مفسدة فعلها اه (قوله ولا حوط نية آخر ظهر الخ) ويقتصر في النقطة الاولى على التشبه بركها ولا يفسد تركها ولا يستفتح في الشفع الثاني وهل يقتصر على ضم السورة في الاولين او يضمها في الشكل خلاف قال الحلبي وينبغي ضمها في الشكل ان لم يكن عليه قضاء اه فان وقعت فرضا فالسورة لا تنصرفان وقعت غفلا فالضم واجب وفيه مذهب اه قوله ان لم يكن عليه قضاء اه ان كان عليه قضاء لا يضم في الاخيرتين لانها فرض البيت ومراجعة الترتيب بينهما وبين العصر احوط وبكره الايمان لها بالاقامة وليس لها اصل في المذهب وانما وضعها بعض المتأخرين عند الشك في صحة الجمعة بسبب رواية عدم جواز تعددها في حصر واحد وقد زعم بعض الموالى عدم صحة الجمعة لان سجلا لا يفقد بعض شرائط الاداء وهو المصنف فانه عبارة عن كل بلدة فيها وال وقاض ينفذان الاحكام وبقية الحدود وهما مقودان فلا تصح الجمعة ويتعين صلاة الظهر وقد تبعه على ذلك كثير من الاروام وما قاله هذا البعض ضلال في الدين فان تنفيذ الاحكام واقامة الحدود موجودان في الجملة على ان العلامة نوحا افندي تعمده الله برحمته ذكر في رسالته ما يقتضاه عدم اشتراط تنفيذ الاحكام واقامة الحدود بالفعل فالشرط مجرد القدرة فقط ونص عبارته دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصير للشرط في تحقق القدرة على الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل ان جماعة من الصحابة صلوا خلف يوسف النقي مع انه كان من اطم خلق الله تعالى اه ابو السعود وقد سماه في ذلك قوله لان وجوبه عليه الخ) تبع في هذا التعليل صاحب الجرح ولا وجه له لان الوجوب انما هو بالوقت ولذا والله اعلم لم يذكر في التهر (قوله فتنبه) اشار به الى بيان الثمرة في نية آخر ظهر ادركت وقته وذلك انه اذا نوى ظهر هذا الوقت الحاضر بما يظهر صحة صلاة الجمعة بكونها سبق تجزئة فان كان عليه طهر قضاء لم تنب عنه هذه الصلاة بخلاف ما اذا اداها بهذه النية فانها تنوب عنه (قوله والثالث وقت الظهر) حتى لو خرج لا تقضي جمعة بل ظهر فلا تصح بعده كما لا تصح قبله لانه لم يصلها عليه الصلاة والسلام خارج الوقت فثبت اشتراطه ولم يرد دليل يدل على نفي اشتراطه (قوله فيبطل بجزءه) ولو بعد انعقد قدر التشهد لقوات شرطها ولا يفي عليها طهر الاختلاف الصلاة قدر واحلا واسما وهذا عند الامام ونصح عندهما وتصوير الجمع بين القولين في صلاتها قدمه الشرح في الاثنى عشرية وينقلب فلا عند الامام وعندهما تبطل اصلا وقد خالف ابو يوسف اصله فانه موافق للامام في انه اذا تبطل الوصف لا يبطل الاصل بجزء (قوله على المذهب) رد لما في النوادر من ان المقتدى اذا حله الناس فلم يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة حلي عن البصر (قوله شرط الاداء) اي اداء الجمعة تمامها (قوله الخطبة) فعلة بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في اصل كلام ما بين اثنين كافي القهستاني عن الزاهد (قوله فيه) اي وقت الظهر (قوله كونهما قبلها) وانما كانت شرطان لان النبي صلى الله عليه وسلم ما صلاها دون الخطبة قبلها (قوله تتعدهم الجمعة) بان يكونوا ذكورا بالغين عاقلين ولو كانوا معدومين بسفر او مرض (قوله ولو كانوا ما اوينا ما) لان المأمورة السعي الى الذكر وقد حصل وسماحه بعد ذلك شيء آخر (قوله على الاصح) مقابله ما في الفتح والقهستاني من جواز الخطبة وحده (قوله ليس الا الاستماعه ربما يشافي المصنف فان الاسم والناسم للاستماع عندهما (قوله وجزم في الخلاصة) هذا هو الذي مشى عليه في نور الابصار وقال في امداد افتتاح وانما تبعت الخلاصة لانه منطوق فيقدم على المفهوم اه يعني مفهوم كلام الزبلي الذي ذكره المصنف بقوله يحضر جماعة تتعدهم فانه يقتضي انه لا يكفي حضور الواحد اه حلي (قوله وكفت تحميدة الخ) لاطلاق الذكر في الآية الشريفة فقال الامام بقرض ذلك نظرا للقاطع وقال بالخطبتين استنادا لفعله عليه الصلاة والسلام (قوله مع الكراهة) ظاهرا لقلقه انها التعريمية وفي القهستاني ما يفيد التنزيه فانه قال الا ان المكتفي به مخفي ومسمى للسنة كافي الاختيار فالمستحب ما قاله انه ما يسمى بالخطبة عادة من التعبد والصلاة والدعاء اه (قوله الواجب) وصف كاشف وهو الى عبد مرسوله (قوله بنيتها) اي الخطبة (قوله او تجبا) الاولى ان يقول اوسج تجبا (قوله على المذهب) يوروى عن الامام انه يجوز اه حلي (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف ولو حله لعلماسه (قوله ذكر في الذبايح انه ينوب)

والاحوط نية آخر ظهر ادركت وقته لان وجوبه عليه بجزء الوقت فتنبه (و) الثالث (وقت الظهر فيبطل) الجمعة (بجزءه) مطلقا ولو احتاجا بعد نزوم اوزجة على الاقتراح (و) الرابع (الخطبة فيه) فلو خطب قبله وصل في وقت الصلاة (و) الخامس (كونها قبلها) لان فيه لم يصح (و) الحاشية (بعض جماعة تعتقد شرط الشيء بان ياتي عليه (بعض جماعة تعتقد شرط الشيء بان ياتي عليه (بعض جماعة تعتقد في الجمعة (م) ولو (كافوا) كافي الجرح عن وحده لم يجز على الاصح (كافي الجرح عن) الظاهر بان الامر بالسعي الى الخلاصة والاستماعه والمأمور به (و) وكفت تحميدة مع مانه بكفي حضور واحد (و) وكفت تحميدة مع اوتنه لانه اوسجية (الخطبة المقروضة مع الكراهة) وقال لا يد من ذكر طوبى واقوله قدر (لم ينسبها على المذهب) كافي التسمية على الذبيحة لكنه ذكر في الذبايح انه ينوب

حيث قال ولوعطس عند الرجح فقال الحمد لله لا يحمل في الاصم بخلاف الخطبة فان قوله بخلاف الخطبة يفيد ان  
 جدا العطاس يكفي لها (قوله فتأمل) اشار به الى انه يمكن ان يقال ان المصنف جرى في الذبايح على ما روى  
 عن الامام ان جدا العطاس ينوب عنها (قوله ويسن خطبتان) يبدأ في الاولى بحمد الله تعالى والثناء عليه  
 بما دوا له والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير ويعيد في الخطبة الثانية الحمد  
 والثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واما المستمع فقال في التجنيس الرسم في زماننا ان تقوم يستقبلون  
 القبلة قالوا لانهم لو استقبلوا الامام يخرجون عن تسوية الصفوف وجرم في الخلاصة بانه يستحب استقباله  
 ان كان المستمع امام الامام وان كان عن يمين الامام او عن يساره قريسا من الامام يخرف الى الامام  
 مستدال للسمع اه بجر (قوله على المذهب) وعند الطحاوي مقدار ما عيس موضع جلوسه من المنبر (قوله  
 كتره قراءة الخ) لما روى انه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها سورة العنكبوت مرة اخرى لا يستوى استحباب انذار  
 واستحباب الجنة مرة ونادوا يا مالك بجر (قوله ويجهر بالثانية) بقدر ما يسمع القوم الخطبة فان لم يسمع اجزاء بجر  
 (قوله ويبدأ) اي قبل الخطبة الاولى (قوله ويندب ذكر الخلفاء) ويريد فيها الدعاء للمؤمنين والمؤمنات  
 بدل الوعظ في الاولى ولا يعظ فيه اويسن فيها قراءة آية كذا في البحر (قوله والعين) هما الحزرة والعباس (قوله  
 وجوز القهستاني) اي نقل جواز وعبارته ثم يدعول سلطان الزمان بالعدل والاحسان متجنباً في مدحه  
 عما قالوا له كفر وخسران كافي الترغيب وغيره اه وهو المناسب لما تقدم في الامامة من وجوب الدعاء له  
 بالصلاح فقول الشرح لا الدعاء للسلطان فيه ما فيه حلي بقليل زيادة والشرح تبع في ذلك صاحب البحر  
 حيث قال واما الدعاء للسلطان فلا يستحب لما روى عن عطاء حين سئل عن ذلك فقال انه محدث وانما كانت  
 الخطبة تذكراً وفي الخلاصة وغيرها الدون من الامام افضل من التباعد على التعجيب ومنهم من اختار التباعد  
 حتى لا يسمع مدح الظلمة في الخطبة ولهذا اختار بعضهم ان الخطيب مادام في الجداول الموعظة فليعلم الاستماع  
 فاذا اخذ في مدح الظلمة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام حينئذ اه قلت ما قدمه الشرح في الامامة لا ينافي  
 ما هنا لان الكراهة انما هي في خصوص الخطبة ولا ينافي الوجوب خارجها (قوله ويكره تجرعاً) لانه كذب  
 (قوله وصفه بما ليس فيه) كالمغازي ولم يغز (قوله ويكره تكلمه) اطلق الكراهة فظاهره التحريم (قوله لانه منها)  
 اي لان الامر بالمعروف من جنس الخطبة قال الفقيه ينبغي ان يكون في مجلس الوعظ الخوف والرهبة  
 ولا يجعله كله خوفاً ولا كله رجااً لانه قد ورد النهي عن ذلك ولان الاول يقضي الى القنوط والثاني الى الاسن  
 فيجمع بينهما ما قال ابو بكر يجب ان يتكلم في الرحمة والرهبة لقوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشروا  
 ولا تفكروا اه اي فينبغي للخطيب ذلك (قوله في مخدعه) فان لم يكن في جهته بجر (قوله وليس السواد) اقتداء  
 بالخلفاء للتوارث في الاعصار والامصار بجر عن الحساوي وهو معجور في هذه الازمان (قوله وترتل السلام الخ)  
 ومن القريب ما في السراج انه يستحب للامام اذا صعد المنبر واقبل على الناس ان يسلم عليهم لانه استدبرهم  
 في صعوده (قوله وطهارة) وكرهت للمحدث والجنب وقال ابو يوسف لا تجوز (قوله قائماً) فلو خطب قاعداً  
 كافي العين او مضطجعا كافي القهستاني جاز ويكره ابو السعود (قوله الاصح لا) لانه لا يشترط لها شروط الصلاة  
 من استقبال القبلة والطهارة وغير ذلك وقيل قائمة مقامهما لانه لا يجوز الابدع دخول الوقت بجر (قوله  
 بل كسطرها) اي صلاة الجمعة فينبئ للامام والسامعين نصف ثواب صلاة الجمعة كما ثبت لهم ثوابها بتمامها  
 ومن لم يحضرها لم ينل ثوابها (قوله جاز) ولا بعد الغسل فاصلاً لانه من اعمال الصلاة كافي البحر (قوله فان طال)  
 الظاهر انه يرجع في الطول الى نظر المبتي (قوله لكن سجي الخ) فلو استناب شخصاً للصلاة مع ولا حاجة الى  
 اعادة الخطبة وذكر في النهر هذا الفرع مشئلة مستقلة لا استندرا كاهو الذي يظهر اه حلي وفي البحر عن  
 الخلاصة انه لو خطب صبي باذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ يجوز بائ (قوله واقلها ثلاثة رجال) اطلق  
 فيهم فشمع العبيد والمسافرين والمرضى والاميين والحرسى اصلاحيهم للامامة في الجمعة اما لكل احد اولن  
 هو مثل حالهم في الامي والاخرس فصلهما ان يقتديا بمن فوقهما واحترز بالرجال عن النساء والصبيان فان  
 الجمعة لانصاع بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة فيها بحال بجر (قوله ولو غير الثلاثة الذين حضر والخطبة)  
 الاولى ان يقول ولو غير من حضر الخطبة لبدأ في جريانه على قول من قال يكفي واحد او اثنان وقد اعتمد الا انه

فتأمل (ويسن خطبتان) ويستحب  
 زيادتهما على قدر سورة من طوابع المذهب  
 (يجلسه بينهما) بقدر ثلاث آيات على المذهب  
 وتارة كسبها سبي وعلى الاصح ستره قراءة  
 وقدر ثلاث آيات ويجهر بالثانية لا كالأولى  
 قدر ثلاث آيات ويجهر بالثانية لا كالأولى  
 ويسبأ بالثانية سراً ويندب ذكر الخلفاء  
 الراشدين والعهدين لا الدعاء للسلطان وجوز  
 القهستاني ويكره تجرعاً وصفه بما ليس فيه  
 وذكره تكلمه فيها الا لا يصح معرف لاه منها  
 ومن السنة جلوسه في منبره من تروجه الى  
 وليس السواد وقال الشافعي اذا استوى  
 دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى  
 على المنبر سلم بجدي (وطهارة وسر) محورة  
 قائماً وهل هي قائمة بمقام ركعتين الاصح لا  
 ذكره الزيلعي بل كسطرها في الثواب ولو فصل  
 خطب جنباً ثم اغتسل وصلى ابنته فتعسدى  
 باجنب فان طال بان يرجع ابنته فتعسدى  
 او جامع واغتسل سراج ان حبي ما لا يشترط  
 لبطان الخطبة سراج ان حبي ما لا يشترط  
 اجتماع الامام والخطيب (و) السامعين الجماعة  
 واقامها ثلاثة رجال (ولو غير الثلاثة الذين  
 حضر والخطبة)

في ذلك جارى المصنف حيث اشترط فيما تقدم حضور جماعة لصحة الخطبة اه حلي (قوله سوى الامام) وقال  
 ابو يوسف ثلاثته به وصحح كما في مسكين (قوله لانه لا بد الخ) ولان الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر  
 احدهما بالاخر ابو السعود (قوله نص فاسعوا) لابي يوسف ان الامام سأل الى ذكر الله تعالى وهو مع ذلك  
 يحصله واشترط وجود اكر غير الثلاثة لانص في الابه عليه (قوله قبل سجوده) اى وقد دخلوا معه في التسمية  
 اما اذا لم يدخلوا معه في التسمية ونفروا فالفاسد متفق عليه ابو السعود (قوله وقال قبل التسمية) فائدة الخلاف  
 انهم لو نفروا بعد التسمية قبل تقييد الركعة بالسجدة فسدت الجمعة ويستقبل المظهر عنده وعندهما يوم الجمعة  
 بجموع (قوله بطلت) اى وبدأ بالظهور لان مادون الركعة غير معتبر فاستثنى (قوله ولذا) اى لكون المراد الرجال  
 اى بالنساء فانما قد انه لو بقي ثلاثة من النساء او الصبيان ولو كان معهم رجل او رجلان لا يعتبر فلو قال فان  
 نفر واحد منهم لكان اولى افاده صاحب الجبرقي ان يقال ان المعدود اذا حذف يجوز تركه كبر العدة وتأنسه  
 فلا دلالة على اشتراط الذكور من اقط ثلاثة ولو سلم ذلك فانما يدل التمسك على مطلق الذكور لانه لا يبعد الرجولية  
 (قوله او نفروا بعد سجوده) لان الجماعة ليست بشرط البقاء ومن فروع المسئلة ما لو احرم الامام ولم يجزوا  
 حتى قرأ وركع فاحرموا بعد ما ركع فان ذكره في الركوع صححت الجمعة لوجود المشاركة في الركعة الاولى والا  
 فلا لعدمها بجموع (قوله او نفروا) هذا يعني عنه قوله سابقا ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة (قوله وانما الجمعة)  
 منفرد الوجود المشاركة لانها بشرط انعقاد الاداء وهو تقييد الركعة بالسجدة بجموع (قوله الاذن العام) لانها  
 من شعائر الاسلام وخصائص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشتهاد ذكره الشيخ زين واحترز بالعام عن الاذن  
 الخاص بجماعة فيه لا تنص اقامتها (قوله من الامام) مثله نأيه الذي يملك اقامتها (قوله وهو يحصل الخ)  
 اشار به الى انه لا يشترط صريح الاذن (قوله للواردين) اى من المكلفين بها فلا يضر منع نحو النساء ملوف القنينة  
 (قوله فلا يضر) تفريع على التقييد بالجماع (قوله مقرر لاهله) حتى لو ارادوا الصلاة داخلها ودخلوها جميعا  
 قبل الخلق لم ينعوا (قوله يمنع العدو) اى والعداء والاباء للسبيعية وفي نسخة باللام (قوله لكان احسن) هذا  
 اذا كان القفل للعداء نقدية اما اذا كان لمنع عدو يحنى دخوله وهم في الصلاة فالظاهر وجوب الغلق اه حلي  
 (قوله وهذا اولى مما في الجهر) من انه اذا غلق ابواب الحصن وصلى بعسكره واهله لا يجوز وهو الذي نقله المصنف  
 بعد ووجه الاولوية انه لا طلاق في حمل التيسيد فلا بد من حمله على ما اذا منع الناس من الصلاة حلي (قوله  
 لم تعتقد) يجعل على ما اذا منع الناس لا ما اذا كان منع عدو او اقدم عادة وقد مر (قوله وكره) لانه لم يقض  
 حتى المسجد الجامع منع وفيها وان صلاها في الجامع الا انه اغلق باب المقصورة ولم يأن للناس اختلافوا فيه  
 وكذا الوجع في قصره يشبهه ولم يغلق الباب ولم يمنع احد الا ان الناس لم يعلموا بذلك فترأى (قوله الى العلامة  
 محتاج) كاحتياج العامة اليه بجموع (قوله فسبحان من تنزه عن الاحتياج) بل لكل احد اليه محتاج بجموع (قوله  
 وشروط لا فترأى الخ) اخر هذه الشروط عن شروط الاداء مع ان الواجب تقديمها كما فعل في النجاة اذا وجوب  
 مقدم على الاداء اقتداء بالسلف قاله الحموي (قوله تحتص) انما وصف التسعة بالاخصاص لان المذكور  
 في المتن احد عشر لكن الهم قل والبلوغ منها اليساخصين كتابه عليه الشرح حلي (قوله اقامة) خرج المسافر  
 وقوله بمصر اخرج الاقامة في غيره الاما استثنى بقوله فان كان يسمع النداء حلي (قوله عند محمد) جعله السكك  
 وغيره رواية عن ابي يوسف ويمكن حمله على اختلاف الروايتين عنهما حلي (قوله وصحة) خرج بها المريض  
 الذي ساء من اجبه وامكن علاجه وحينئذ دفع عطف سلامة العينين والرجلين مغاير وجعله ابو السعود من  
 عطف الخاص (قوله والحق بالمريض المريض) اى ان بقي المريض ضائعا لم يجز وجهه نهر (قوله والشيخ الثاني)  
 وقع اختلاف فيما اذا وجد ما يركبه كالاعى اذا وجد ناقلا نهر (قوله والاسع وجوبها الخ) ذكر في الجهر والنهر  
 عدم الوجوب عليهم او قال بعد تصحيح الصراج ولا يفتي ما فيه فالاولى ابقاء المصنف على اطلاقه (قوله واجبه)  
 وليس له سعه على ما قال الدقاق وظاهر المتن يشهد به بجموع وقال ابو حفص له منعه ولا يجب على العبد الذي  
 حضر مع مولاه باب المسجد لحظ الدابة ولم يحل بالحفظ وله صلاتها على الاسع ولا على العبد الذي يؤدي  
 الضريبة لكن هل له صلاتها بغير اذن المولى قال في التحنيس واذا اراد العبد ان يخرج الى الجمعة اراد ان يعبد  
 بغير اذن مولاه ان كان يعلم ان مولاه يرضى بذلك جازوا والا فلا يحل له الخروج بغير اذنه لان الحق له في ذلك ولربما

(سوى الامام) الذين لا بد من الذكر  
 وهو الخطيب وثلاثة سواء فاسعوا الى  
 ذكر الله فان نفروا قبل سجوده (قوله الا قبل  
 التسمية) بطلت وان بقي ثلاثة رجال ولذا اتى  
 بالاسع (او نفروا) بعد سجوده وصلى  
 وادركوا ركعاه او نفروا بعد الخطبة وصلى  
 ما بين (لا تبطل) وانما بجموع (قوله  
 في الاذن العام) من الامام وهو يحصل بفتح  
 ابواب الجامع للواردين كافي فلا يضر غلب باب  
 القاعة بعد اربعة اقدية لان المصلى لم يولم  
 مغرولا له وغلقه يمنع العدو لا المصلى  
 مغرولا له وحسن قال وهما اولى بما  
 يعلق لكان المذهب قال امير المؤمنين  
 لشمع عيون المذاهب فلو دخل امير المؤمنين  
 في الجهر والمخفى فليحفظ فلو دخل امير المؤمنين  
 او قصر (واغلق بابا) بالداخل جاز بركه  
 ولو قصره واذن الناس الى العامة محتاج  
 فالامام في دينه ودينه الى احتياج (قوله  
 فسبحان من تنزه عن الاحتياج) اقامة بجموع  
 لا فترأى (تسعة) فخص بجموع (قوله  
 ولما انفصل عنه) فان كان يسمع النداء وجب  
 عليه عند محمد وبقي كذا في المتن في الجهر  
 عن ابو حنيفة يقتضيه بجموع (قوله  
 اعتبار عود المريض والشيخ الثاني) واجبه  
 بالمرض وجوبها على مكاتب ولوعيد والاول  
 ويستقل من الابرج صلبه لوعيد والاول

فسكت حل له الخروج اليها لان السكوت بمنزلة الرضى بجر (قوله ولو اذن له مولاه) اي بالصلاة وليس المراد  
 المأذون بالتجارة فانه لا تجب عليه اتفاقا كما يعلم من عبارة البحر حلبي (قوله ورجع في البحر التغيير) حيث قال  
 وجرم في الظهيرية في العبد الذي اذن له مولاه بالتغيير وهو اليق بالقواعد حلبي (قوله محققة) فلا تجب على  
 الخفي المشكل نهر ونحوه في البر جدي ومقتضى معاملته بالاضران تجب عليه لاحتمال ذكره لان المجنون يخرج  
 ولا يحاذي مصليا لاحتمال انوثته ابوالسعود (قوله وعقل) هو وان كان عاملا لاجبة الى ذكره لان المجنون يخرج  
 بقيد الصحة لان الجنون نوع من المرض ابوالسعود عن الجوى (قوله ووجود بصير) فلا تجب على الاعمي  
 مطلقا سواء كان له قائد ام لا متبرعا كان او باجروا كان له ما يستأجره عند الامام لان القادر بقدره الغبير  
 لا يبعد قادر ان يركب اذا كان له مملوك يقوده قاله ابو السعود عن شيخه ووقف صاحب البحر في وجوبها  
 عليه اذا كان حاضرا في المسجد وفي بعض الهوامش عن التحرير الظاهر الوجوب كما يؤخذ من كلام الشارح  
 اه (قوله بان سلامة احدهما) اي احد الرجلين اه حلبي (قوله لكن قال الشهي الخ) في هذا الاستدراك نظر  
 اذا ما في البحر يحمل على ما اذا اصاب الاخرى مجرد عن غير مانع من قدرة المشي عليها وما في الشهي على  
 ما اذا كان لا يستطيع المشي عليها افاده ابوالسعود (قوله وعدم حبس) دخل تحته الاختفاء من السلطان  
 الظالم وجعله في البحر عن الحبس وكذا الخائف من اللصوص كما في المخ (قوله اي هذه الشروط) يعني شروط  
 الوجوب (قوله ان اختار العزيمة) اي على غيره واسماها عزيمة باعتبار اصل المشروعية (قوله بالغ عاقل)  
 تفسير للمكلف وخرجه الصي فانها تقع منه فلا والمجنون فانها لا تصح منه اصلا (قوله عن الوقت) وهو الظهر  
 وفيه اشارة الى ان فرض الوقت هو الظاهر الا انما أمورون باسقاطه بالجمعة وقيل بالعكس كذا في القهستاني  
 وهذا عند غير زفر اما عنده ففرض الوقت الجمعة وثمرة الخلاف تظهر فيما لو فرض الوقت كان شارعا  
 في الظهر عندنا خلافا لما لو اها كان شارعا فيها على الاصح وهذه الثمرة تظهر فيما اذا كان اماما او منفردا  
 زعم ان الجمعة تنعقد من المنعقد وزعم انها تؤدي بنية فرض الوقت فاذا شرع فيها بناء على هذا الزعم بنية فرض  
 الوقت يكون شارعا في الظهر واذا سلم على رأس الركعتين زعم انها الجمعة يفسد ظهروا وعامة في ابى السعود  
 (قوله لثلا يبعد على موضوعه بالنقض) يعني لو لم نقل بوقوعها فرضا بل الزمان بصلاة الظهر لم اعد على  
 موضوعه بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في حقه رخصة تسهيلة فاذا اتى بالزمنة وتحمل المشقة تسع  
 فلو الزمنة بالظهر بعد هذا الجملة مشقة ونقضنا الموضوع في حقه وهو التسهيل اه حلبي وفي جانب العبد  
 لو يجوزها وقد تعطلت منافعه على المولى لوجب عليه الظهر فتعطل عليه منافعه نائيا فيقلب النظر  
 ضررا واذا ليس بحكمة فتبين في الاخرة ان النظر في الحكم بالجواز فصار ما دونا دلالة اه بجر (قوله لا للمرأة)  
 هو بحث اصحاب البحر وعلمه بان صلاتها في بيتها افضل (قوله فجازت لمسافر) اي الامامة لا للمرأة وصي  
 لان الصي مسلوب الاهلية والمرأة لا تصلح اماما للرجال وقال الشافعي رضى الله تعالى عنه تتعقد بهم  
 ولا يصلحون أئمة (قوله بالطريق الاولى) لانهم لما صلحوا أئمة صلحوا مأمومين بالاولى (قوله وحرم لمن لا عذر له  
 الخ) عدل عن قول القدوري ومن تبعه وكره لقول ابن الهمام صلاة الظهر تستلزم تقويت الجمعة وقتها  
 حرام وما دى الى الحرام حرام وقال في البحر وقد ظهر للعبد الضعيف صحة كلام القدوري ومن تبعه  
 في التعبير بالكرامة لان صلاة الظهر قبل اداء الجمعة من الامام ليست مقونة للجمعة حتى تكون حراما انما  
 المقوت لها عدم سعيه فان سعيه بعد صلاة الظهر اليها فرض فان لم يسع فقد قوتها حرم عليه ذلك وامام صلاة  
 الظهر فانها مكروهة فقط باعتبار انها قد تكون سببا للتقويت باعتبار اعتماده عليها قال في النهر وهو حسن  
 (قوله لمن لا عذر له) قيد به لان المعذور وهو من لا تجب عليه الجمعة اذا صلى الظهر قبل الامام فلا كراهة اتفاقا  
 بجر ولعل المنفية التحريمية في القهستاني يستعمله التأخير الى ان يفرغ الامام من الجمعة وقيل الى ان يعلم  
 انها لا تدرك قبل التعجيل والتأخير سواء والاول اشبه كما في التمرائى (قوله صلاة الظهر) ال في الظهر للعمد  
 اي ظهر هذا اليوم فيكون احترازا عن الظهر القضاء فلا كراهة فيه (قوله فلا يكره) اي صلاة الظهر وامامة تقويت  
 الجمعة فحرام بجر (قوله في يومها) لاجابة اليه فان صلاة الظهر قبل صلاة الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة اه  
 حلبي (قوله بمصر) اما القرى فهذا اليوم في حقهم كسائر الايام قهستاني عن المحيط (قوله لكونه سببا للخ)

ولو اذن له مولاه . وقت وقيل بخبر جوهرة  
 ورجع في البحر التغيير (وذكره) محققة (وبالوع  
 وعقل) ذكره الزبيري وغيره وانما صي  
 (ووجود بصير) تجب على الاعور (وقدر  
 على المشي) جرم في الحدبان سلامة لا تجب  
 كذا الوجوب لكن قال الشهي وغيره لا تجب  
 على مغادير الرجل ولا تعلقوها (وعزم  
 حبس) (خوف) (وعدم) (مطرد) (اي هذه  
 ويحل في بعضها) (ان) (اختار) (وقفت  
 الشروط) (وهو مكلف) (بالغ عاقل) (وموضوعه  
 و) (سلامة) (وهو مكلف) (افضل) (لا للمرأة) (وبعلم  
 فرضا) (عن الوقت) (لثلا يبعد على موضوعه  
 بالنقض) (في البحر) (صلح اماما غير هاتين المسافرتين  
 للامامة) (باسن) (صلح اماما غير هاتين المسافرتين  
 وعبد) (ومسافر) (وتعقد) (بالجمعة) (بهم) (اي  
 يجوزهم) (بالطريق الاولى) (ومسافر) (من لا عذر له  
 صلاة الظهر) (وبها) (اما عذر له) (ولا يكره) (في  
 فيا) (ومسافر) (الكون سببا) (تقويت) (الجمعة) (وهو  
 حرام



خلاف وان الصحيح اتفاقهم ونصها الصحيح انه يتم عيدا اتفاقا وبها اتذنع التنافي بين ما في القبح والسراج  
فتأمل (قوله لم يصرمدر كاله) اي ويتهافتا لا على كيفية صلاة العيد (قوله ونحو) اي من ادركها  
في التشهد او وجود السهو (قوله اتفاقا) اي منهما من محمد وان كان يقول بجهاطمها (قوله لم يصح اقتداءه)  
اي اتفاقا (قوله ثم الظاهر انه لا فرق بين المسافر الخ) اعلم ان صاحب الظهيرية قال ان المسافر يصل اربعاً  
فمعمل انما الجملة على ما قاله اذا كانت واجبة اما اذا كانت غير واجبة كافي حتى المسافر فيتم ظهرا وجعل  
صاحب البحر ما في الظهيرية مخصوصا للمتون قال صاحب النهر اقول الظاهر ان هذا يخرج على قول محمد  
غاية الامر انه جزم به لا اختياره اياه اه قال الحموي ما في الظهيرية يحتمل التخصيص والبحر ان على قول محمد  
(قوله واذا خرج الامام الخ) اشار بالتعبير بالامام دون الخطيب الى ان الاولى اتحادهم اقتصافا والجزء مكان  
ينخذ الجلوس الامام فيه يوم الجمعة (قوله ان كان) ذكر باعتبار المكان (قوله فلا صلاة) اي جائزة بل حرام  
او مكرهة كراهة تحريم على الخلاف ابو السعود عن الحموي (قوله ولا كلام) اي من جفس كلام الناس  
اما التسبيح ونحوه فلا يكره وهو الاصح كافي النهاية والعناية ومحل الخلاف قبل الشروع اما بعده فالكلام  
مكروه مخبر عما يناسبه كافي البدائع قاله في البحر والنهر (تنبيه) بطلب التذكير يوم الجمعة الى المساجد فقد ورد  
ان المبكر للجمعة كهدي البنية والذي بعده كهدي البقرة والذي بعده كهدي الشاة والذي بعده كهدي  
الدجاجة والذي بعده كهدي البيضة (قوله الى تمامها) وجوز ابو يوسف في الجلسة وسأني (قوله في الاصح)  
وقيل يجوز الكلام حال ذكرهم وتقديم (قوله خلاصا فائنة) استثناء من قوله فلا صلاة (قوله فانها لا تكره)  
بل يجب فعلها ويدل على ذلك قوله بعد ضرورة صحة الجمعة وانما قلنا يجب ولم نقل يفترض لانه اذا صلاها امتدحرا  
الى مضي خمس بعد الفاتحة انقلبتم صحيحة عند الامام (قوله والا لا) اي وان سقط الترتيب يكره اه حلي  
(قوله يتم) اما في الاولى فلانها بمنزلة صلاة واحدة واجبة بحر واما في الثانية فلان الشروع في العمل وابطاله  
حرام بالنص (قوله في الاصح) رد على صاحب الدرر في اختياره انقطع على رأس ركعتين في السنة اه حلي  
(قوله ويحذف القراءة) بان يقتصر على الواجب (قوله حرم فيها) ولو بعد ادى على الاصح الاحوط بحر (قوله  
او امر اجماع عرف) الا اذا كان من الامام لما روى ان عمر رضي الله تعالى عنه كان يحطب يوم الجمعة فدخل عثمان  
فقال له ايه ساعة هذه فقال ما زدت حين سمعت النداء يا ابا عبد المؤمن على ان فوضأت فقال والوضوء ايضا  
وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالاغتسال افاده في البحر (قوله بل يجب عليه ان يستمع) ظاهره  
انه يكره الاشتغال بما يوقوت السماع وان لم يكن كلاما وبه صرح القهستاني حيث قال اذا الاستماع فرض  
كافي المحيط او واجب كافي صلاة المسعودية او سنة وفيه اشعار بان النوم عند الخطبة مكروه الا اذا غلب عليه  
كافي الزاهد (قوله في الاصح) وقيل لا بأس بالكلام اذا بعد حاجي عن القهستاني (قوله ولا يرد) اي على قوله  
وكل ما حرم الخ والا لا يجعله مستأفلا ذلك ليس حراما في الصلاة غير ما يبطلها (قوله خيف هلاكه) كان رأى  
رجلا عند برغراف وقوعه فيها اورأى عقر يادب الى انسان فانه يجوز له ان يحذره وقت الخطبة بحر (قوله  
ومبناه) اي بناؤه على المساحة لاستغنائه بشارك ونهالى لا للهاون به (قوله وكان ابو يوسف الخ) قال  
في البحر واما دراسة الفقه والنظر في كتبه فقيه اختلاف وعن ابي يوسف انه كان ينظر في كتابه ويصحه وقت  
الخطبة اه والمعتد الحرة للقاعدة كل ما حرم في الصلاة (قوله بان يسمع) والتكلم به من غير الامام حرام (قوله  
عند سماع اسمه) ظاهره ولو في غير الابه والذي مر ان ذلك عند سماع الابه وهي ان الله ولا تكنه الخ قال  
الكمال الاشبه عدمه مطلقا وعليه نفاه عبارة الكثرة في الامامة (قوله ولا يجب تسميت عطاس) واما الحمد  
فقال في الثمر محمد في نفسه (قوله وختم) اي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابرين الخ  
واما اهداء الثواب من القاري كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه فلا يجب على الظاهر لانه من الدعاء (قوله  
عند الثاني) راجع الى قوله واذا جلس (قوله والخلاف) هذا احد قولين والاصح كافي النهاية والعناية انه لا يكره  
نحو التسبيح عنده ايضا (قوله وعلى هذا) اي على قوله والخلاف الخ وقد علمت الاصح (قوله فالترقية المتعارفة)  
سئل العلامة محمد البرهمتشوي عن حكم الترقية فقال انها بدعة حسنة استحسناها المسنون وقال صلى الله  
عليه وسلم ماراه المسنون حسنا فهو عند الله حسن اه وفي صحيح البخاري في باب حجة الوداع عن ابي زرعة

لم يصرمدر كاله (ويؤى جعله ظاهرا) اتفاقا  
فلو يؤى الظاهر لم يصح اقتداءه ثم انظر الى  
لا فرق بين المسافر وغيره بحر (قوله واذا خرج  
الامام) من الخزان كان والاقتداء به للصعود  
شرح الجمع فلا صلاة في الاصح (خلاصا فائنة)  
كان في اداء الترتيب فيها وبين الوقتية) فانها لا  
لم يسقط الترتيب فيها وبين الوقتية) فانها لا  
تكره سراج وغيره في السنة او بعد قيامه انما  
ولو خرج في الاصح ويختلف اقراءة (وكل ما حرم  
النفيل يتم في الاصح ويختلف اقراءة) اي في الخطبة خلاصا  
في الصلاة حرم فيها) اي في الخطبة خلاصا  
وغيرها فغيره اكل وشرب بل يجب عليه ان  
اورد سلام او امر اجماع عرف (قوله قرب هلاكه  
يستمتع ويسكت) بلا فرق بين قرب هلاكه  
في الاصح محيط واما في محتاج اليه والاصوات  
لانه يجب الخ في اجماعه على المساحة وسكان  
لحق الله تعالى وسماه في كتابه ويصحه والاصح بانه  
ابو يوسف ينظر في كتابه ويصحه والاصح بانه  
لا بأس بان يسمع رأسه اويده عند رؤية منكر  
والصواب انه يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم عند سماع اسمه في نفسه ولا يجب الاستماع  
عاطس ولا رد سلامه به في تكلم وختم وعيد على  
لهما من الخطب كخطبة تكلم وختم وعيد على  
المعتد وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة  
وبعداها واذا جلس عند الثاني والخلاف في  
كلام يتعلق بالآخر اما غيره فغيره واجبا وعلى  
هذا فالترقية المتعارفة في زماننا تكرر عنده لا  
عندهما واما ما يقوله المؤيدون حال الخطبة  
من الترتيب

ابن عمر بن جرير بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع لخر راسه نصب الناس كذا رأيت في هامش  
 البحر وما الاذان فاصل وضعه ان يكون اذارق الخطيب المنبر كما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والشيخان  
 رضي الله تعالى عنهم فلما كان عثمان وكثير الناس في النداء الثالث وتسميته ثالثا لان الإقامة تسمى  
 اذا ما كفي الحديث بين كل اذنين صلاة قاله السكالي حلي واما تلقين الاذان من شخص لآخر عنى ذلك المسجد  
 فلا ورود له في السنة والظاهر ان ذلك استحدث في المساجد الكبار ليسمع كل مؤذن جماعة ثم سري  
 الى المساجد جميعا (قوله ونحوه) كالدعاء حال جلوس الامام بصوت مرتفع والصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم باصوات مرتفعة تجتمعة والدعاء بصوت مرتفع للسلطان بالنصر (قوله انشاقا) هذا ظهر عما في البحر  
 حيث قصر الكرامة على قول الامام رضي الله تعالى عنه (قوله وتسماه في البحر) لم يذكر في البحر بعده الاما فاده  
 بقوله والجب (قوله ينهى عن الامر بالمعروف) اي بقوله فقد لغوت لان اللغو ينهى عنه قلت لا يحب وذلك  
 لان النهي حال الخطبة بدليل قوله والامام مخاطب وهو في حال قوله انصتوا لم توجد الخطبة فلم يخالف لما نهى  
 عنه (قوله قلت الان يحمل على قولهما) بناء على ان الخلاف بينهم في كلام الاخرة اما على ان محل الخلاف كلام  
 الدنيا فهو قول الجميع فتأمل (قوله ووجب السعي الخ) قال في البحر ولم يجعل السعي فرضا مع انه كذلك  
 للاختلاف في وقته هو الاذان الاول واما الثاني او العبرة بدخول الوقت اه وفيه ان وقوع الخلاف في وقته  
 لا يمنع القول بفرضيته وكذا الوقت العصر شاهدا اه وفيه ان الذي حكم عليه صاحب البحر بالجواب  
 السعي المقيد بالاذان الاول لا مطلقه بدليل قوله مع انه كذلك وقباسبه على وقت العصر قياسا مع الفارق لان  
 الوقت سبب موصل الى الاداء ولا كذلك السعي على ان الخلاف في وقت العصر اصله عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم بسبب اختلاف صلاة جبريل في يومين والمنقول في السعي خلاف الواقع الان فان السعي في زمنه صلى الله  
 عليه وسلم كان بالاذان الذي بين يديه صلى الله عليه وسلم (قوله وتلزم) المراد من البيع ما يشغل عن السعي  
 اليها حتى لو اشتغل بعمل فيه سوى البيع فهو مكروه ايضا بحر (قوله ولومع السعي) وصرح في السراج بعدمها  
 اذا لم يشغله قال في النهري ينبغي التعويل على الاول (قوله وفي المسجد) او على بابه (قوله في الاصح) وقيل العبرة  
 للاذان الثاني الذي يكون بين يدي المنبر لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم حلي عن البحر (قوله حجة  
 اطلاق الحرمه الخ) كما اطلقوها على البيع يوم الجمعة مع انه مكروه تحريرا على المعتمد حلي (قوله افاد بوحدة  
 الفعل) هذه الافادة انما تظهر اذا قرئ الفعل بالبناء للفاعل اما اذا قرئ بالبناء للمفعول وهو الظاهر فلا تظهر  
 (قوله ولا يجتمعون) ينافيه ما في الحلي عن العناية ان المتوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين اتباع اصواتهم  
 اطراف المصراع الجامع اه قلت هذه العلة انما تظهر عند عدم تعدد المساجد اما اذا تعددت في مساجد  
 كما هو الواقع الان فلا على ان ذلك في اذان المنارة وكلام المصنف فيما بين يدي الخطيب (قوله المنبر)  
 بكسر الميم ما الارتفاع واشتمل على درجات من المنبر وهو الرفع ويسن ان يضع يسار اقبلة ويقرأ سورة الجمعة  
 والمنافقون ولقرأ غيره ما لم يكن يذكره وذكر الزاهد انه يقرأ فيهما سورة الاعلى والغاشية وفي البحر  
 انه لا يواطى على ذلك كيلا يؤدي الى هجر الباقي ويلبس احسن ثيابه ويعتسل ويجلس في الصف الاول وهو  
 الذي خلف الامام مما يليه ويستحب في الثياب ان تكون بيضا وان يكره لها لباس بالاحتباء ويقرب  
 من الخطيب لاجل الاجتماع بحر وقوله في الثياب ان تكون بيضا يخالف قول الشرح سابقا ولبس السواد  
 الان يقال ان الذي حق الامام بخلاف ما هنا فانه في المأموم وفي حديث سلمان انه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا يتطهر رجل ولا يتطهر ما استطاع من طهر ويدهن من دهنه ويمس من طيب يتيه ثم يخرج  
 فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له ثم ينصت اذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى قهستان  
 (قوله فاذا اتتم) اي الامام الخطبة اه حلي (قوله ويكره الفصل بامر الدنيا) يفهم منه انه لا يكره الفصل بامر  
 الاخرة كذلك وهو كذلك لان الخلاف على الاصح انما هو في كلام الدنيا كما قدمناه غير مرة ولكن  
 ما لم يلزم منه تأخر (قوله لا ينبغي) الظاهر ان اختلافهما مكروه تنزيها (قوله لانها) اي الخطبة والصلاة  
 وقوله كشيء واحد لكونهما شرطاً ومشروطاً ولا تحقق للمشروط بدون شرطه فالمناسب ان يكون فاعلهما  
 واحداً (قوله فان فعل) بالبناء للمفعول وقوله صبي ذكره لانه يتوهم عدم جواز خطبته وقوله باذن الامام عام

ونحوه فذكر وان شاقا وقامه في البحر والجب  
 المرتضى ينهى عن الامر بالمعروف بحقيقة  
 ثم يقول انصتوا رجكم الله قلت الان يحمل  
 على قولهما فتنبه (ووجب السعي في المسجد اعظم وزرا  
 سعي) ولو لمع السعي في الاصح وان لم يكن في زمن  
 (بالاذان الاول) في الاصح وافاد في البحر حجة  
 الرسول بل في زمن عثمان وافاد في البحر حجة  
 اطلاق الحرمه على المكروه تحريرا  
 فانما (بين يديه) اي الخطيب افاد بوحدة  
 الفعل ان المؤذن ان كان اكثر من واحدا فاذنوا  
 واحدا بعد واحد ولا يجتمعون كما في الحلي  
 وانتهر ناشئ ذكره القهستاني (اذا جلس على  
 المنبر) فاذا اتتم اذنت ويكره النهل بامر الدنيا  
 ذكره العمري (لا ينبغي ان يصلي غير الخطيب  
 لانها كشيء واحد) فان فعل بان خطب صبي  
 باذن السلطان وصلى بالغ جار هو المختار



في الصبي وغيره قالوا في حذفه اللهم الا ان يقال اشار به ذكره هنا وعدم ذكره في الصلاة الى ان الاذن انما يشترط في الخطبة دون الصلاة وفي الحلبي الظاهر ان الصلاة بالاذن ايضا تصيد الاذن مراعى فيها ثم رأيت في رسالة ابن الكمال ما يوافق الاول وعبارته في هناديقة اخرى وهي ان اقامة الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني اذ لا حاجة فيه الى الاذن اه فلهذا لم يرد بعد ظهره من تعليمهم اشتراط السلطان او نائبه بانها تقام بجميع عظيم وقد يقع التسارع في التقديم والتأخير فلا بد منه تقيما لأمورها ان الاذن منه لا بد منه في الصلاة ايضا وابن الكمال استند فيما ذكره الى صحة جواز استعلاف الخطيب اذا سبقه الحدث من يصلح بالجماعة ولم يوجد الاذن صريحا ولا دلالة اه وهذا لا يصلح وجهها فان الاذن موجود دلالة لضرورة سبق الحدث فتأمل (قوله كذا في الخاتمة) استشكل ما فيها بان اعتبار آخر الوقت انما يكون فيها نفرا يدا آتية وهو سائر الصلوات فاما الجمعة فلا تفرد بادائها وانما يؤيدها مع الامام والناس فينبغي ان يعتبر وقت ادائهم حتى اذا كان لا يخرج من المصير قبل اداء الناس ينبغي ان يلزمه شهود الجمعة قاله ابو السعود (قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الظهيرية واغاديه ان ما في الخاتمة ضعيف (قوله القروي) يفتح اعقاب نسبة الى القرية والمراد به المقيم اما المسافر فلا جمعة عليه اه حلبي (قوله لكن في النهر) اخذ من عبارة شرح المنية المذكورة بعد (قوله ان نوى الخروج) الاولى ان لم يخرج الا بعده لانه اذا نوى الخروج بعد وقد خرج قبيل فلا شيء عليه واذا نوى الخروج قبل لكنه تأخر الى ان دخل الوقت لزمه فالله ارفى للزوم وعدمه على الخروج وعدمه لا على النية وعدمها ومثل ذلك يقال في عبارة المصنف وعبارة شرح المنية (قوله على عزم ان لا يخرج يومها) ومن باب اولي اذا عزم على الخروج فيه (قوله ولم ينو الاقامة) فان نواها وجبت (قوله بسيف) اي حديث مقتطعا له لا خشب والحكمة في مشروعيته اولان نعيمهم انهم اذا رجعوا عن الاسلام نهارهم بالسيف فانه ما زال بايدينا (قوله وهو متكى عليه) قال في النهر يمكن الجمع بان يقتل مع الاتسكاه (قوله وفي الخلاصة الخ) وجهه مخالفة المأثور (قوله تركه) اي الاكل (قوله ان خاف فوت جمعة) لانها فرض لا يمكن تداركه الا في وقته (قوله او مكتوبة) صورته بان اخر الاذان لا خروج المكتوبة (قوله لا جماعة) ظاهره ولو على القول بوجودها وسواء علم بوجود جماعة اخرى ام لا (قوله رستاق) نسبة الى الرستاق وهو السواد اي الريف (قوله نال نواب السبي) اما الصلاة فينال نوابها على كل حال (قوله من شركت في عبادته) كالسفر للتجارة والحج (قوله الفضل خلق الشعر وقلم القفر بعد ما) لانها يشهدان له يوم القيامة بعبادتها ونقل ابو السعود عن شيخه نظاما في قلم الانظار فقال

في قص الاظفار يوم السبت آكلة \* تبدو وفيها يلجسه تذهب البعكة والعز والحساء يدرعند تلوهما \* وان يكن في الثلثا فاحذر الهلكة وسوء الاخلاق يدوعند اربعها \* وفي الخمس الغنى يأتي لمن سلكه والعلم والحلم زاداني عربتها \* عن النبي رويانا فاقفوا انسكه

اه ونسبة هذه الايات الى الحفاظ المسفل الى اصلها كما كتبه عليه العلامة الزرقاني في شرح المواهب وبعضهم روى اترافه فيها فيه فضيلة تلخص في كل يوم من ايام الاسبوع وورد في بعض الآثار انه في قص الاظفار يوم الاربعاء وانه يورث البرص وعن ابن الحاج صاحب المذخر انه لم يقص اظفاره يوم الاربعاء فتذكر ذلك فتركه ثم روى ان قص الاظفار سنة حاضرة ولم يصح عنده انتهى قصصها فلو لم يبرص فرائد النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال لم تسع نهى عن ذلك فقال يا رسول الله لم يصح عندي ذلك فقال بكفيل ان تسع ثم مسح صلى الله عليه وسلم يده على يده فزال البرص جميعا قال ابن الحاج فحدثت مع الله نوبة الى لا خالف ما سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابدوا في ابن ماجه والحاكم مرفوعا لا يبد وجدام ولا برص الا يوم الاربعاء وفي منهاج الحلبي وشعب اليمان ان الدعاء مستجاب يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لانه صلى الله عليه وسلم استجيب له على الاشراب في ذلك اليوم في ذلك الوقت وكان جابر يتجرى ذلك الدعاء في مهماته وذكر انه ما بدى بشي يوم الاربعاء الا ثم فيقضي البلاء بهو التدريس فيه ذكر بعضهم (قوله لا بأس بالتخطي) الى الصف الاول او ما يليه لان البركة تنزل على المتقدم عنى من بعده (قوله ما لم ياخذ الامام

(لا بأس بالسفر يومها اذا خرج من عمران المصير قبل خروج وقت الظهور كذا في الخاتمة لكن عبارة الظهيرية وغيرها لا يلفظ دخول بدل خروج وقال في شرح المنية والصحيح انه لا يكره السفر بعد الزوال قبل ان يصلها ولا يكره قبل الزوال (القروي اذا دخل المصير يومها) نوى المكث ثمة ذلك اليوم قبل وقتها اريد به نوى الخروج من ذلك اليوم نوى الخروج بعده لا تلتزمه (لكن في شرح المنية ان نوى المكث الى رسته والا لا في شرح المنية ان نوى المكث مسافر وقتها رسته وقيل لا (كما لا تلتزم (لو قدم مسافر يومها) على عزم ان لا يخرج يومها (ولم ينو الاقامة) نصف شهر (مخطب) الامام (سيف) في بلده ففتحت به (سكة) والا لا كالمدينة وفي الحواشي القدسي وهو متكى عليه ووعصا والسيف يساره وهو متكى على قوس او عصا الخلاصة ويكره ان يتكى على قوس او عصا (فروع) جميع النداء وهو لا جماعة فتدركه او مكتوبة لا جماعة معناه مقصوده سعيه ريد الجماعة وحواجيجها انهم ان سعيه قال نواب السبي اليها وهم افضل من غيرهم لاني عبادته فاعبره للاغلب الافضل حلق الشعر وقلم القفر بعد ما لا بأس بالتخطي ما لم ياخذ الامام في الخطبة

في الخطبة) فان فيه غالباً اشغالا عن استماعها (قوله ولم يؤذ احدًا) اي وما لم يؤذ احدًا بان لا يبطأ ثوباً ولا جسداً  
 كما في الجرامان آذى احداً حرماً ولو في غير وقت الخطبة (قوله الا ان لا يجرد الخ) استثناء من السابقين اي خفيتم  
 يجوز ان يغطي ولو في الخطبة ولولزم منه اذية وقد عبر الشرح فيما تقدم بقوله انه لا يمر على رقبته من لم يستدّها  
 (قوله ويكره الخطي الخ) اعلم انهم اختلفوا في جواز السؤال في المسجد وفي جواز الدفع اليه واختار ان السائل  
 اذا كان لا يمر بين يدي المصلي ولا يغطي الرقاب ولا يسأل الحافظ لئلا يرد منه فلا بأس بالسؤال والدفع  
 اليه نهراً وظاهراً عدم جواز التصديق عليه ان كان يسأل الحافظ وهو خلاف ما جزم به في عدة المفق  
 والمستفتي ونصه المكدي الذي يسأل الناس الحفاقاً وكل اسرافاً يجر على الصدقة عليه مالم يتبين انه يصرفه  
 على العvisة وعنه صلى الله عليه وسلم انه لما قيل له اذا كثر السائل فنن نعطى قال من رقب قلبي عليه  
 ابو السعود وقد يقال ان كلام صاحب النهر في الاعطاء في المسجد لاطلاقاً (قوله وهو الصحيح) وهو ما في  
 مسلم وابي داود عن ابي موسى مرفوعاً وحديثه قيدوا بقلبه كما افاده الشرنبلالي وقيل هي آخر ساعة  
 في يوم الجمعة رواه مالك واحمد وابوداود والنسائي والترمذي وصححه هو وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال  
 على شرط الشيخين عن ابن سلام والحاكم باسناد حسن عن جابر وابن جرير عن ابي هريرة وهذان القولان  
 مرجحان من اثنين واربعين قولاً فيها واختار صاحب الهدى انها مقتصرة في احد الوقتين وان احدهما  
 لا يعارض الاخر لاحتمال انه صلى الله عليه وسلم دل على احدهما في وقت وعلى الاخر في وقت آخر قال ابن  
 عبد البر الذي ينبغي الدعاء في الوقتين المذكورين وسبقهما الى نحو ذلك احمد وهو اولى في طريق الجمع فانه سيدي  
 محمد الزقاني في شرح المواهب (قوله يقال يومها) لان الليلة انما فضلت لاجل الصلاة هي في اليوم والدليل  
 نابع في الفضيلة واما في غيرها فالليل افضل على الصحيح لانه محل سألوا سالكين ووصول الخمين الى رب العالمين  
 (قوله وذكر في احكامات) يفتح الهمزة جمع احكام فان تراجمه في فن الجمع وافرق القول في احكام السفر القول  
 في احكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها احكام يوم الجمعة اه حلي (قوله قراءة الكهف فيه) فانه من قراءاته فيه  
 كان محفوظاً من الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة ايام ويجعل له فزماً من محله الى البيت العتيق (قوله ويكره افراده  
 بالصوم) هو المتمد وقد امر به ارازمته عن (قوله فقد وهم) ولذا كرر بارته برته اليعلم موضع الوهم وما فيها  
 من القوائد وان كان بعضها علم مما تقدم وهي احكام يوم الجمعة اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط  
 الجماعة لمساو كونها ثلاثة سوى الامام وكونها قبلها شرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحريم السفر  
 قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها والتطيب وليس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعددها  
 افضل والجنور في المسجد والتبكير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الاربابها ويكره  
 افرادها بالصوم واخر ادليلته بالقيام وقراءة الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول ابي  
 يوسف المصحيح المعتمد وهو خير ايام الاسبوع ويوم عيده وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور ويؤمن  
 الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه اوفى ليلته امن من قسنة القبر وعذابه ولا تسجرفيه جهنم وفيه خلق  
 آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى وقوله ولا تسجرفيه جهنم  
 قال في جامع اللغة سحر التنوير اجماع اه حلي وقوله السورة المخصوصة مراد الجمعة والمنافقون والا على  
 والغاشية كما مر وقوله ولا يسن لها الارباب ساقفه قول الشرح والمصنف فيما تقدم جمعة كظهير اصلاً واستحباً  
 في الزمان لانها خلفه اه ويمكن ان في المسئلة روايتين (قوله وفيه تجتمع الارواح) اي مع بعضها في البرزخ (قوله  
 وبأمن الميت من عذاب القبر) ظاهراً ولو كان كافراً (قوله امن من عذاب القبر) ويكون من شهداء الآخرة  
 ولا يسأل اصلاً او سؤلاً عن نيفاً ذكر الشيخ عبد السلام في شرح الجوهر ونحوه للملا على قارى في شرح الفقه  
 الاكبر انه قيل ان المؤمن اذا مات فيه اوفى ليلته يعذب ساعة ثم لا يعود اليه العذاب واما الكافر فيعود اليه  
 وافاد القاري ان هذا غير محقق الثبوت (قوله وفيه يزور اهل الجنة ربهم) المراد بالزيارة الرؤية تعالى وهذا باعتبار  
 بعض الأشخاص والبعض رآه في اقل من ذلك والبعض في اكثر منه حتى قال بعضهم ان النساء لا يرينه  
 الا في مثل ايام الاعياد عند التجلي العام وقال في سفر السعادة كان من عوائده الكريمة صلى الله عليه وسلم  
 ان يعظم يوم الجمعة غاية التعظيم ويحضره باقواع التشريف والتكريم وجاء ان اهل الجنة يتبارون في الجنة يوم

ولم يؤذ احداً الا ان لا يجرد الخ  
 فيغطي اليه بالضرورة ويجوز  
 للسؤال بكل حال وسئل عليه السلام عن  
 ساعة الاجابة فقال ما بين جلوس العصر  
 ان يتم الصلاة وهو الصحيح وقيل وقت العصر  
 واليه ذهب المشايخ اليه الجمعة افضل ام يومها  
 مثل بعض المشايخ ذكر في احكامات الكهف فيه ومن فهم  
 فقال يومها وذكر في احكامات الارواح  
 اختص به يومها فقرأ الكهف فافاده بالصوم وافراد  
 عطفه على قوله ويكره افراده بالصوم  
 ليلته بالقيام فقد وهم وفيه تجتمع الارواح  
 وتزار القبور ويؤمن الميت من عذاب القبر  
 ومن مات فيه اوفى ليلته امن من عذاب القبر  
 ولا تسجرفيه جهنم وفيه يزور اهل الجنة ربهم  
 سبحانه وتعالى

الجمعة كما ينشأ راحل الدنيا واسمهم عندهم يوم المزيد لان الله تعالى يجعل عليهم في ذلك اليوم ويعطيم كل ما تخشونه فهم يحسون يوم الجمعة لما يعطيم فيه ربهم من الخير فان قيل ان الجنة لا ابل فيها فكيف يعرف يوم الجمعة فيها الجيب بانه يمكن نصب علامة لهم تميز بحجته في مقدار كل جمعة من جموع الدنيا

(باب العیدین)

تنبية عيد واصله عود قلبت الواو اياه السكون ثم باه بكسرة اه حلي والمراد العيدان وما يتعلق بهما اوابا حدهما  
كتكبير المشرق يذكركه عقب الجمعة لجران غالب شروط طه افيه ولاد آه كل بجمع عظيم وقدمه الش. وتها  
بالكتاب وجمعه اعياد ولم يجمع على اعواد مع انه واوى لانه من العود لزوم الياء في المفرد والفرق  
بين هذا الجمع وجع عود اللهو فان جمعه اعواد واما عود الخشب فجمعه عيبدان افاده في النهر وقد تبع  
في ذلك كاخيه صاحب البحر البدر العيني والذي في الصحاح ان عود الخشب يجمع على اعواد ويشهد له  
قول الشاعر

ان قام من بني سدوس \* خطيب على اعداء منير

(قوله سمى به) بين المفرد فاعيل منه حكم المثنى (قوله لان الله فيه عوائد الاحسان) ان قلت ان احسانه تعالى متكرر علينا كل حين اوجب بان علة التسمية لا تقتضى التسمية (قوله غالباً) باعتبار الاشخاص والازمان (قوله واعوده بالسور غالباً) يرجع الى ما قبله عند التأمل (قوله او فاسألو اى ابانه يعود ويكرر بكاء حبيب القسالة قاطلة تشاؤلاً بقولهم اى رجوعه ساجد (قوله فى كل يوم فيه مسرة) المراد القاطعة من الزمان ولولا بلا (قوله ولذا قيل) اى ان هذا الشعر الذى هو من البسط من هذا الاستعمال والمعنى ان تصحبه وفهم معناه على هذا الاستعمال (قوله وجه الحبيب) فيه ان وجه الحبيب ليس من الزمان فلا يصح الاستدلال بالنظر اليه واجيب بان فيه حذف اى يوم رؤية وجه الحبيب والحبيب فاعيل بمعنى مفعول (قوله والجمعة) لفظ اليوم مسلط عليها (قوله ولواجتماع) اى يوم العيد والجمعة المذكوران فى النظم وفى بعض النسخ بالقاف والظاهر الواو (قوله التمر تاشى) بضم التاء المنساة فوق والميم وسكون الراء كما تقدم (قوله عن الغير) اى غير مدني وبني مدني ما عن الجامع الصغير عيدان اجتماعى فى يوم واحد فالاول سنة والثانى فريضة ولا يترك واحد منهما ابوالسعود (قوله وبصيغة التريض) الواو للحال فهو ضعيف عند غيرنا فقل القهستانى له بمجلا غير صواب والى ذلك اشار بقوله فتنبه (قوله وشرع فى الاولى) روى ابوداود عن انس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما فقال ما هذان اليومان قالوا كنانا نعب فيهما فى الجاهلية فقال عليه الصلاة والسلام ان الله ابدلكم بهما خيراً منهما يوم الاضحى ويوم الفطر ابوالسعود (قوله فى الاصح) هو المختار وقول الاكثر وهو الذى يدل عليه ما فى الاصل وفى رواية اخرى انها سنة قال فى غاية البيان وهو اطهر لانه المذكور فى الجامع الصغير وهو آخر تأليف محمد فافيه هو المعلوم عليه قلت الظاهر انه لا خلاف لان المراد من السنة السنة المؤكدة وقد ذكروا انها بمنزلة الواجب ولهذا كان الاصح انه يأثم بترك المؤكدة كالواجب وهذا الذى عمى فى النهر (قوله على من تجب عليه الجمعة) فلا تجب على العبد وان اذن له مولاه وله ان يصلحها بلاذن اذا حضر مع مولاه ولم يحل بحفظ ماله فعلى الاصح لا فرق فى عدم وجوب الصلاة على العبد ولومع الاذن بين الجمعة والعيد ابوالسعود (قوله بشرأًنظها) اعلم ان لها شرطاً اذا فترط وجوب بين الثنائى بقوله على من تجب عليه الجمعة اى الحر المقيم الصحيح وبين الاول بقوله بشرأًنظها قال فى المتن وشرحه وشرأًنظها الوجوب والاداء والجواز ثبتت فى العبدان اه حتى الاذن العام كفى فى النهر وفيه ان من شرأًنظها الجماعة التى هى جمع والواحد هناع الامام جماعة فكيف يصح ان يقال بشرأًنظها (قوله سوى الخطبة) فى ذاتها وفى كونها قبل الصلاة حتى لو لم يحطب اصلاص وساء لترك السنة ولو قدمها على الصلاة صحت وساء ولا تعداد الصلاة فاده بالجر (قوله صلاة العيد) ومثله الجمعة حلبي (قوله بما لا يصح) اى على انه عيد والا فهو نقل مكروه لاداءه بالجماعة حلبي (قوله لانه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله اما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك فى العيد ولما على طريق الفرضية وذلك فى الجساسة فهو من عموم المجاز (قوله والجنابة كفاية) فيه ان العبدان ترجع على الجنابة بالعينية فهى مترجمة عليه بالفرضية فالراى ان يعلم بان العيد تنؤدى بجمع عظيم يحثى تفرقه ان اشغل الامام بالجنابة اه حلبي

سمي بالان تدفقه عن ثاب الاحسان والعوده  
 بالسر وزغالب اوتغلا ولا يستعمل في كل يوم  
 فيه مسرة ولا ذليل  
 عيد وعيد وعيد من مجتمعه  
 وجه الحبيب وقيل  
 وجه الصلاة العيد  
 قالوا اجتماعهم لم يلزم  
 الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد  
 في التمسكتاني عن التفرقة في قات قدس  
 واجعت التفرقة في فرقة حكاية عن التفسير  
 وبصيغة التريض فقلبه وسرع في الاولى من  
 التفرقة (حبيب صلاتهما) في الاصح (عدي من  
 حبيب عليه الجمعة بشر آطها) المقدسة صلاة  
 الخطبة) فانها سنة بعد ما اى لانها تنال  
 العيد في القرى تذكر طهجة (وتقدم)  
 بما الاصح لان المصير طهجة اذا اجتمعنا لانه  
 صلاتها (على صلاة الجنازة كفاية) (وتقدم صلاة  
 واجب عينا والجنازة كفاية) (وتقدم صلاة  
 الجنازة



الطاقة بجر (قوله والتختم) ظاهره ولو غير امير وفاض ومعنى وما في الخطر من قصره على نحو هو ولا فمحمول  
على الدوام ويدل له ما في النهر عن الدراية ان من كان لا يتختم من العصابة كان يتختم يوم العيد وهذا أولى عما في  
القهستاني حيث خصه بذى السلطان ومن المندوبات صلاة الصبح في مسجد حبه (قوله والتختم الخ) وقع مثل  
هذه العبارة في الجرح في حل قول المصنف وندب يوم الفطر ان يطعم ونظيره انما سباحة وعطفها في النهر  
على المندوبات وتسحب المصاحفة بل هي سنة عقب الصلوات كلها وعند كل اتي اوالسعود عن الشربة لالية  
(قوله في طريقها) الاولى حذفه لايهام انه يكفى في البيت والمصلى وليس كذلك فقد قال في البحر لافرق بين التكبير  
في البيت اوفى الطريق اوفى المصلى قبل الصلاة اه (قوله ولا يتنفل قبلها) ولو اشارة على المعتمد قهستاني  
(قوله مستلقا) الاطلاق في الثاني بقاءه للتفصيل الا في الاطلاق في الاول ليس فيه ما يدل عليه وانك في بيانه  
على شهرته ومعناه في جانبه سواء كان من الوجهر اه (قوله تبعه الوجه) عازا الى الخلاصة قال صاحب الخلاصة  
وهو الاصح ومحله فيما اذا كان التكبير اقصد العيد اما لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز وتسحب اه (قوله لكن  
تعبه في النهر) لم يتعب صاحب النهر صاحب الجهر في شيء وانما نقل تعقب السكال للخلاصة وتعقب صاحب  
البحر للسكال (قوله ورجح تقييده بالجهر) اعلم ان الخلاف بين الامام وصاحبيه رضي الله تعالى عنهم حكى  
بطريقين وهما عدم التكبير اصلا عنده والتكبير عندهما او عدم الجهر عنده والجهر عندهما ورجح كل من  
الحكايتين ولكن ظاهر البحر ترجيح الترتيل اصلا وهو الذي يظهر (قوله ورجح تقييده) اي التكبير المثنى عند  
الامام بالجهر اما اصل التكبير فثبت باختلاف على ذلك انما هو في الجهر (قوله زائد في البرهان الخ) هو المذكور  
في النهر لانه جعل الخلاف في الجهر فلا وجه لذلك هذه الزيادة (قوله ووجهها) اي هذه الرواية (قوله ظاهر  
قوله تعالى وانكم لو العدة الخ) لان المقصود انظار النعم في ذلك اليوم كادل عليه قوله تعالى على ما هذاكم  
والجهر بالتكبير اذ دخل في اطمار النعم اه حابي وانما قال طاهر لان الآية دلت على طلب التكبير مطلقا  
والعدة عدة رمضان وقوله على ما هذاكم اي لاجل هدايته لكم لهذه العبادة ولغيرها (قوله ووجه الاول)  
اي القول الاول وهو عدم التكبير جهر اثناء على ان الخلاف في الجهر لا في اصله (قوله ان رفع الصوت بالذكر  
يدعى) استثنى صاحب القنية ما يفعله الائمة في زماننا فقال امام بعد ذلك غداة مع جماعة قراءة آية الكرسي  
وأخر البقرة وشهد الله ونحوه جهر الاباس به والاخفاء افضل بجر (قوله فيقتصر على مورد الشرع) وهو  
ما اذا كان باراء العدة والخصوص او الحريق والخصاوف زاد القهستاني او عاشر فا والاخفاء افضل عند  
الفرق في السفينة او ما عبتهم بالسيف وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بجر (قوله وكذا لا يتنفل)  
ولو بسنة انجى بجره قوله فانه مكره اي تحريم على الظاهر لتعلمهم بان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفعله  
ولو كان مكرها تنزهه بالفعل بيان الجواز وقد مر نظير ذلك اصحاب النهر (قوله بل يندب تنفل باربع) ذكره  
في الخاتمة والخلاصة وفي البحر انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعدها في القهستاني واعلم ان صلاة  
العيد قائمة مقام النجى فاذا قامت بعد رستحب ان يصلي ركعتين او اربع او افضل وبقراءتها سورة الاعلى  
والشمس والليل والنجى وفي رواية سورة الاخلاص ثلاث مرات يعطى له ثواب بعد كل مائة في هذه السنة  
كافي المسعودية (قوله وهذا) اي ما تقدم من عدم التكبير على الخلاف فيه ومن عدم التنفل بصورة الثلاثة  
(قوله للخواص) الظاهر ان المراد بهم الذين لا يؤثرون عندهم الزجر غلا ولا كسلا حتى يقضى بهم الى الترتيل اصلا  
(قوله فلا يمنعون) لا تمنع المقابلة الاولى فلا يكره في حقهم وقد يقال ما ذكره لازم عدم الكراهة وقوله اصلا  
اي لا سرا ولا جهر افي التكبير ولا قبل الصلاة بسجدة او بت اوبعدها بمسجد في التنفل (قوله بخطة) اي  
موقوف وظاهر ان الكتاب معلوم له حتى يتأتى الحكم عليه بالوقوف (قوله وكذا صلاة الرغائب) اي فلا يمنعون من  
الاجتماع عليها والرغائب جمع رغبة فعمله بمعنى مفعولة اي مرغوب فيها ما ورد فيه من احاديث ضعيفة (قوله  
وبرائة) هي ايلة النصف من شعبان وعطفه على الرغائب من عطف الخاص (قوله لان عليه الخ) لا يظهر لانه  
يحتج بما أول وليس في قدره امثالنا أو بل علينا صريح الامر والنهي الا ترى انك لو رأيت رجلا من خواص  
فعل ذلك لتهبته ولو كانت العلة ما نظر اليه الامام على كرم الله وجهه لما نهى فالاولى الاقتصار على التعليل الاول  
(قوله يصلي بعد العيد) الذي في مسند الخوازمي رأى رجلا يتنفل بالصلاة قبل العيد (قوله تحت الوعيد)

وانتختم والتختم يتقبل الله شاوركم لا تكبر  
(ولا يكبر في طريقها ولا يتنفل قبلها ساطعا)  
تعلق بالتكبير والتنفل كذا امره المصنف بما  
للجهر لكن تعقبه في النهر ورجح تقييده بالجهر  
زاد في البرهان وقال الجهر به سنة كالاخفى  
وهو رواية عنه وتكبروا الله على ما هذاكم  
وانكم لو العدة الخ (قوله انتهى) وكذا  
وجه الاول ان رفع الصوت بالذكر يدعى  
فليقتصر على مورد الشرع (قوله مكره)  
لا يتنفل (بعدها في مصلاها) فانه مكره عند  
العامه (وان) تنفل بعدها (في البيت جاز) بل  
العمامة (وان) تنفل باربع وهذا للخواص اما العلوم  
يذهب تنفل باربع وهذا للخواص اما العلوم  
فلا يمنعون من تكبير ولا تنفل اصلا فلهذا  
في الحديث بجر وفي هاتين هاتين بخطة فلهذا  
رغائب وبرائة وقد ران عليا رضي الله عنه  
رأى رجلا يصلي بعد العيد قبل ان يدخل تحت الوعيد  
المؤمنين فقال اخاف انك لا تكبر في الصلاة  
قال الله تعالى انك لا تكبر في الصلاة

اي المذكور في قوله تعالى كلاً لغيره ينته لنفسه من بانماصة الخ (قوله من الارزاق) المراد به بياضها حتى تخرج  
عن حد الكراهة (قوله قد روي) هو انما عشر شبر والمراد به وقت حل النافلة فلا ممانعة بينهما خلافاً لما في  
الفهستاني (قوله بل تكون نفلاً محرمًا) لوقوعه في وقت الطلوع وللجماعة في النفل وفي الحلبي ما جاء به ان  
الافاق المكرهه لا تعدد قيمها القراءتض والواجب لعينه والعيد واجب لعينه فكيف ينفذ نفلاً محرمًا اه  
قلت يمكن ان يقال قولهم لا تعتقد اي واجباً فلا ينافي انها قد نفلاً محرمًا وانما مبنى على القول بانها سنة  
وقد صحح (قوله باسقاط الغاية) فالزوال ليس وقتها لان الصلاة الواجبة لا تعتقد عند قيامه فهستاني وهذا  
يرشد الى ان المراد بالزوال الاستواء واطلق عليه للمعاورة (قوله فسدت) اي فسد الوصف وانقلب نفلاً فان  
كان الزوال قبل القعود قدر الشاهد فالفساد متفق عليه وان كان بعده يمكن على رأي الامام (قوله كانه الجسد)  
اذا دخل وقت العصر فيها (قوله ووصل الامام بهم الخ) ويكنى في جماعتها واحد كما في النهر (قوله من ثلث) تعيين  
لان مشروعية الشفاء في افتتاح الصلاة واما التعوذ فيأتي بعددها لانه متبع للقراءة (قوله وهي ثلاث) تعيين  
الثلاث على طريق الاولوية فيجوز العمل بالاقوال الاخر افاده صاحب النهر والثلاث اقلها بانفاق الجميع  
(قوله الى ستة عشر) اي في مجموع الركعتين (قوله لانه مأثور) اي عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما اخذنا بالاقول  
لان التكبير ورفع الايدي خلاف المذهب وكان الاخذ بالاقول احوط وفيه نظر لان في مثله يعتبر غالب احواله  
عليه الصلاة والسلام (قوله فيأتي بالكل) وان كثر احتياطاً لاحتمال الغلط من المكبرين ولهذا قيل ينوي بكل  
تكبيرة الافتتاح لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة بغير (قوله ويوالي ندبا) فلولي يوال فانه المستحب ولو بدأ  
بالقراءة تسهوا ثم تذكر فان فرغ من قراءة الفاتحة والسورة يمضي في صلاته وان لم يقرأ الا الفاتحة كبر واعاد  
القراءة فزوما لان القراءة اذا لم تتم كان امتناعاً عن الاتمام لارضا للقرض بغير (قوله وقرأ كالجعة) اي  
الفاتحة وسورة الاعلى والغاشية استحباباً فهستاني (قوله يرى نفسه) فان كان حنفياً كبر ثلاثاً وان كبر امامه  
اكثر وقوله لانه مسبوق اي وهو يقضي برأيه ولكنه هنا يقضي حال اقتدائه لا بعد فراغ الامام (قوله لانه  
مسبق) اما اللاحق فانه تكبير رأي امامه لانه خلف الامام حكماً بغير (قوله ثلاثاً يوالي التكبير) ولم يقل به  
احد من الصحابة ولو بدأ بالقراءة يصير قوله موافقاً لقول علي فكان اولى كذا في المحيط وهو مخصوص لقولهم  
ان المسبوق يقضي اول صلاته في حق الاذكار بغير (قوله فلولم يكبر) اي وقد ادر كذا في القيام كافي الخ (قوله  
ويكبر في الركوع) جرى على المرحوم والذي في البحر لا يكبر في الركوع على الصحيح وفي النهر ولو ادر كذا في القيام  
فلم يكبر حتى ركع لا يأتي به في الركوع على الاصح اه كانه لان التقصير جاء من جهته (قوله فالاتيان بالواجب)  
وهو ان التكبير اولى من المسنون وهو التسبيح وقد علمت ما فيه ولو خشى المدرك في الركوع ان يرفع الامام  
رأسه ولو كبر قائماً الى بهاراً كما يجزى وبها مشهورة اي مادام الامام راكعاً قال الشيخ زين في شرح المنار وانما  
شرطنا بقاء الامام راكعاً لانه ان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبير بقدر ما للمتابعة المفروضة  
على الواجبة اه وفي التعليل نظر (قوله كالركوع الامام) طاهره ولو عاصداً (قوله ولا يعود) يخالفه ما للشيخ  
زين في شرح المنار لقاعن الكشف ان الامام اذا سها ركع ثم ذكر لا يأتي بها فيه بل يعود الى  
القيام اتصافاً لانه قادر على حقيقة الاداء فلا يعمل بشبهته حتى لو كان المسبوق يرجو اذراكه فيه لواني بها  
قائماً فانه يأتي بها قائماً كذا في بعض التقارير (قوله فلو عاد ينبغي الفساد) تنبع فيه صاحب النهر وقد  
صاحب النهر في المسووم ما يخالف كلامه هنا حيث قال هناك ولو تذكر كراهية تكبيرات العيدين في ركوعه عاد  
الى القيام لانه قادر على الاداء حقيقة اه الا ان يجعل على غير طاهر الرواية وقال الحلبي الصحيح عدم الفساد  
لان غاية ما فيه رفض القرض لاجل الواجب وهو وان كان لا يحل فهو بالصحة لا يحل (قوله ويرفع يديه) ما ساء  
بإيهامه اذنيه (قوله ذلك) اي الرفع (قوله سنة في محله) اي والرفع سنة في غير محله وصاحب المحل اولى (قوله  
ولذا يرسل يديه) لان الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون (قوله هذا يختلف الخ) قال المرحوم لان المقصود  
منه ازالة الاشتباه (قوله فلو خطب قبلها) مثله لو تركها (قوله وما يسن في الجمعة) اي في خطبتها اي الا التكبير فانه  
يسن في خطبة العيد ورواها الجليلوس قبل الشروع فانه لا يسن هنا (قوله بل عيش) فيه انه لا خطبة في الاستسقاء  
والكسوف لما سأل في اه - لمي (قوله يبدأ بالتكبير) اي بعد التعوذ كما تقدم (قوله كذلك) اي مدونة بالتكبير

(ووقتاً من الارزاق) قدر ربع فلا يصح قبله بل  
(فلو زالت الشمس وهو في انائها فسدت) كما في  
الجمعة كذا في الزوال (باسقاط الغاية)  
عشرية (ويصل الامام بهم ركعتين من ثلث ركعة)  
الزوائد وهي ثلاث تكبيرات في ثلث ركعة  
ولزوائد تابعة الى ستة عشر (ويوالي ندبا)  
يسمع من المكبرين فيأتي بالكل (ولو ادر ك)  
(بين القراءتين) ويقرأ كالجعة (كبر في  
المؤتم) الامام في القيام بعدما كبر ركعة  
الحال يرى نفسه لانه مسبوق فلولم يكبر حتى  
يقرأ ثم يكبر ثلاثاً يوالي التكبير (لا يكبر)  
ركع الامام قبل ان يكبر (المؤتم) الركوع  
في القيام (و) لكن (يركع ويكبر في الركوع)  
على الصحيح لان للركوع حكم القيام فالأتيان  
بالواجب اولى من المسنون (كما لو ركع الامام  
قبل ان يكبر فان الامام يكبر في الركوع ولا  
يعود الى القيام ليكبر) في ظاهر الرواية فلو عاد  
ينبغي الفساد نهر ويرفع يديه في الركوع فلا يرفع  
امامه ذلك (الاذا كبراً كما) كما في محله  
يديه على المختار لان اخذ الركبتين سنة في محله  
(وليس بين تكبيريه ذكر مسنون) ولذا يرسل  
يديه ويسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث  
تسبيحات (هذا يختلف بكثرة الزحام وقلة  
ويختلف بعدها خطبتين) وهما سنة (فلو  
خطب قبلها سبع واساء) اتزلة السنة وما يسن  
في الجمعة ويكره يسن فيها ويكره (و) الخطب ثمان  
بل عشر (يبدأ بالتكبير) ثلاث (خطبة جمعة  
واستسقاء وتكاث) وينبغي ان تكون خطبة  
الكسوف وختم القرآن كذلك ولم اره

(قوله خطبة العيدين) ويكون التكبير في الاصحى اكثر من الفطر (قوله الا ان الى بكه وعرفة الخ) واما التي بيني  
حادي عشر ذي الحجة فليس فيها تلبية لان التلبية تنقطع باول رمي (قوله ويستحب ان يستفتح) هذا على غير  
طائفة الرواية لما في الحاشية وليس له عدد في ظاهر الرواية ثم حكى ما في المصنف بقيل (قوله واذا صعد ليجلس)  
وهذا بخلاف الجمعة فانه يجلس ايؤذن بيزيد به (قوله ويهلم الناس فيها احكام صدقة الفطر) وهي خمسة على من  
يجب وامن يجب ومنى يجب وكتم يجب وم يجب الاول لحر المسلم المالك النصاب والثاني الفقراء والمساكين  
والثالث بطول جري يوم الفطر والرابع نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير او زبيب والخامس الاشياء الاربعة  
المذكورة وما سواها يعتبر بالقية بحر ولم يذكر لها اذان واقامة لعدم نقله بحر (قوله ليؤديه الخ) جواب  
سماورثان المندوب اذ الفطرة قبل الخروج الى المصلى فلا فائدة في هذا التعليم (قوله ولم اراه) وهو صاحب  
البحر قال بعده والعلم امانة في عنق العلماء اه وقرى هذا البحث ما يأتي في صدقة الفطر انه صلى الله عليه وسلم  
كان يخطب قبل العيدين ومن خطبة بين فيها احكام صدقة الفطر (قوله وهكذا الخ) هو من تمة كلام البحر  
حيث قال ويستفاد من كلامهم ان الخطيب اذا رأى بهم حاجة الى معرفة بعض الاحكام فانه يعلمهم بابها  
في خطبة الجمعة خصوصاً في زمان الكثرة الجهل وقلة العلم فينبغي ان يعلمهم فيها احكام الصلاة كما لا يخفى (قوله  
ولا يصليها وحده الخ) وعليه الاثم ترك الواجب من غير عذر بحر (قوله في الاصح) مقابله حكاية قول لابي  
يوسف بالقضاء وقد ذكره صاحب البحر هنا (قوله وفيها اي صورة الاسناد وقوله واجبة زيادة في الالغاز  
لا للاحتراز عن النفل فانه يجب قضاءه بالانفاذ (قوله اتفاقاً) واختلاف انما هو في الجمعة بحر (قوله صلى اربعاً)  
اي استحبابها كما مر عن القهستاني وليس هذا قضاء لانه لم يكن على كيفيةها (قوله كطير) وكلوشهدوا برؤية  
المهلال بعد الزوال فهستاني (قوله فقط) راجع الى قوله بعد فلا تؤخر من غير عذر والى قوله الى الزوال فلا تصح  
بعده والى قوله من الغد فلا تصح فيما بعد غدا ولو بعد زكاتي البحر (قوله قولين) بالقضاء والاداء قال وله معنى  
على اختلاف الروايتين اه (قوله واحكامها) اي صلاة عيد الفطر صفة ووقتاً وشروطاً ونداباً اه نهر وفيه  
ان وقتها الثلاثة ايام بخلاف صلاة الفطر ولا يردها لاستثناء المصنف (قوله لكن هنا يجوز) وكذا الاصدقة فطر  
فيها ويجوز ان الامام الاقرب فيها ويكون خروجه بعد ارتفاع الشمس قدر ربح حتى لا يحتاج الى انتظار القوم  
ويستحب تعجيل صلاته وتأخير الاصحى افاده القهستاني واما الفطر فينبغي التكبير له والانتظار وصلاة الغداة  
في مسجد الحلي كما في البحر وقوله يجوز في عيد الكراهة تنزيهية (قوله الى ثالث ايام النحر) وحكم التنحية منه  
الزبلي فقال لو لم يصل الامام العيد في اليوم الاول اخروا التنحية الى الزوال ولا تجزئهم التنحية في اليوم الاول  
الابعد الزوال وكذا في اليوم الثاني لا تجزئهم قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلي حينئذ تجزئهم  
وان ظهر الغلط في العيدين بان صلاهما بعد الزوال فمن الامام ثلاث روايات ثالثها انهم يخرجون للاصحى  
لبقاء وقته ولا يخرجون للفطرة وانه بالسعود ثم ان صلاتها لا تكون الا قبل الزوال في اي يوم كان  
(قوله فاعذر هنا) اي اشتراطه في الاصحى (قوله ويكبر جهراً) اطهار الشعار الاسلام بحر (قوله في الطريق)  
فاذا انتهى الى المصلى تركه به جزم في البدأ نع (قوله وفي المصلى) ما لم يفتح الامام الصلاة بحر (قوله وعليه عمل  
الناس اليوم) قد يقال انه الاول دفعاً للغمية ونحوها (قوله لا في البيت) فيكره كذا استظهره صاحب البحر  
وانتهر اخذ من تنقيح الكتب بالطريق قلت الظاهر انه مباح ولا داعي للكراهة (قوله ويندب تأخيرها كله)  
اي يندب الامساك عما يفطر الصائم من صحبه الى ان يصلي فان الاخبار عن العصابة وتأخرت في منع الصبيان  
عن الاكل والاطفال عن الرضاع غدا الاصحى قهستاني عن الزاهدي (قوله وان لم يضع في الاصحى) وقبل انه  
لا يستحب التأخير في حقه وشمل من كان في مصر والسواد وقيد في الغاية بالمصري اما القروي فانه يأكل من  
حين يصح ولا يمسك كما في عيد الفطر لانه الاصحى تذبح في القرى من الصباح اه بحر (قوله لم يكره) لانه لا يلزم  
من تركه المصحب نبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص بحر (قوله ويهلم الاصحى) بكسر الهمزة وضمة  
ما يضحى قهستاني (قوله وتكبير التشريرين) وينبغي للخطيب ان يعلم احكامه في الجمعة التي قبل عيد الاصحى  
لان تكبير التشريرين ابتداء يوم عرفة وهو سابق على الخطبة بحر بحثا (قوله يوم عرفة) الاضافة بيان  
فان عرفة اسم لليوم وعرفات اسم للمكان فانه التشرير لابي (قوله تشبها) قيد به لانه لو عرض ما وجب الوقوف

(و) يبدأ (بالتكبير في) خمس (خطبة العيدين)  
وثلاث خطب الحج الا ان الى بكه وعرفة يبدأ  
فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في منزلة  
ابي الليث (وتستحب ان يستفتح الاول بفتح  
تدبر ان تقرأ اي مشابهات) وانما يسهل بفتح  
هو السنة (و) ان (بفتح) قبل نزوله من المنابر  
عشرة واداءت عليه (لا يجلس) عند ما معراج  
(ويهلم الناس فيها احكام صدقة الفطر) اي في  
من لم يردوها وينبغي تعامهم في الجمعة التي قبلها  
لا يخرجوها في مجالها ولم اراه وهكذا كل حكم  
اخرج اليه لان الخطبة شرعت للتعليم (ولا  
يصليها وحده ان قامت مع الامام) البحر وفيها يلغى  
اتفاقاً في الاصحى كما في نيم البحر وفيها يلغى  
رجل افسد صلاة واجبة عليه ولا يفعل لانها  
(و) لو امكنه الذهاب الى امام اخر فله (اتفاقاً)  
(تؤدى بمصر) واحد بمواضع كثيرة (اتفاقاً)  
فان يجزئ صلى اربعاً كما تفتي (تؤخر بعد كبر)  
الى الزوال من الغد فقط (فوقها من الشافعي)  
كلا ولا وتجتزئ قضاها لاداءها (واحكامها)  
في الاصحى وحكي القهستاني قولين (هنا يجوز تأخيرها)  
احكام الاصحى لكن هنا يجوز تأخيرها  
الى ثالث ايام النحر بلا عذر مع الكراهة  
اي بالعدول بدونها (فالعذر هنا في الكراهة)  
وفي الفطر للعدول ويكبر جهراً اتفاقاً  
في الطريق قيل وفي المصلى وعليه عمل الناس  
اليوم لا في البيت (ويندب تأخيرها كله غداً)  
وان لم يضع في الاصحى ولو لم يكره اي تحريراً  
(ويهلم الناس يوم عرفة في الخطبة)  
بالواقفين



في ذلك اليوم كالاتسقاء لم يكره نهر (قوله ليس بشئ) من انواع العبادة (قوله قال الباقي الخ) قال في النهر  
والحاصل ان عبارتهم فاطمة ترجع الكراهة وشذوذ غيره اه وعبارته اولاً لا يتقيد الكراهة بما اذا كان  
يكشف رأس فافادته اذا كان بغير ذلك لا يكره فيوافق ما للباقي (قروع) لا يجوز الطواف حول سائر  
نسبها بالطواف حول الكعبة ولوطاف حول مسجد سوى الكعبة يخشى عليه الكفر التفخية بالذي اوبالدياج  
في ايام التفخية من لاضحية عليه لعسرة بطريق التشبه بالخصين مكروه لان هذا من رسوم الجوس اه (قوله  
تكبير التشرىق) قال في البدائع التشرىق في اللغة كما يطلق على القاء لحوم الاضاحي بالمشرفة الى الشمس يطلق  
على رفع الصوت بالتكبير والاضافة على الثاني يمانية اي التكبير الذي هو التشرىق فان التكبير لا يسمى تشرىقا  
الا اذا كان تلك الالفاظ في شئ من الالام المخصوصة بحرف في القهستاني انما يسمى تشرىقا لان التشرىق تقدير  
الهم وفيه تقدس لم الاضاحي بالشئ اه (قوله في الاصح) رقبيل سنة قال في البحر والحق كما قدمناه مرارا  
ان السنة المؤكدة والواجب تساويان في الرتبة فلذا تارة يصرحون في الشئ بانه سنة ويصرحون فيه بعينه بانه  
واجب لعدم التفاوت في استحقاق الاثم بتركه اه (قوله للامر به) في قوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات  
وقوله تعالى وذكروا اسم الله في ايام معلومات على القول بانهما كلاهما ايام التشرىق وقيل المعدودات ايام  
التشرىق والمعلومات ايام عشر ذي الحجة وقيل غير ذلك ويسانه في البحر (قوله وان زاد الخ) ذكر التشرىق لاني  
في امداد الفتاح انه يريد على هذا ان شاء الله اكبر كبيرا والحمد لله كثيرا الخ لكن يدكر عليه ما قدمناه عن  
السكافي من ان الاختراع في الذين لا يجوز واليه يشير ما نقله السيد الحموي عن القرأ حصارى من ان الايمان به  
مرتين خلاف السنة قاله السيد ابو السعود (قوله صفته الخ) فهو تلبية بين اربع تكبيرات ثم حميدة  
والجهرية واجب وقيل سنة قهستاني (قوله هو المأثور عن الخليل) واصله ان جبريل عليه السلام لما جاء بالقداء  
خاف الجهلة على ابراهيم فقال الله اكبر الله اكبر فلما راها ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله اكبر  
فلما علم اسماعيل القداء قال الله اكبر والله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحدثين كافي الفتح بجر (قوله  
والختار ان الذبيح اسماعيل) ووجه الامام ابو الليث السمرقندي في البستان بانه اشبه بالكتاب والسنة  
اما الكتاب فقوله تعالى وبشرناه باسحاق نبي بعد قوله وفديناه بذبح عظيم فان المتبادر من الآية المقابلة  
بين اسحاق والمغدى بالذبيح واما الخبر فاروى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال انا ابن الذبيحين يعني اباه عبد الله  
واسماعيل واتقت الامة انه كان من ولد اسماعيل كذا في البحر زيادة واحسن منه الاستدلال بقوله تعالى  
ومن واد اسحاق يعقوب فانه مع اخبار الله تعالى اياه بايمان يعقوب من صلب اسحاق لا بغيره استلاؤه  
بذبحه اهدم فائدة حينئذ كاصح به الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء اه حلي وفيه انه ما للمانع ان يكون  
اسحاق هو الذبيح بعد خروج يعقوب من صلبه والابتلاء حاصل وقال بعضهم انه اسحاق وصحح لا ناروردت  
فيه والحاصل انهما قولان محصيان كما ذكره سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله ومعناه مطيع الله)  
اي بالعربية (قوله عقب كل فرض) اي من الصلوات الخمس ولا يكبر عقب الجنائز وان كانت مكتوبة بجر  
وخرج الور كافي الحلي و اشار الشرح لاخراج الاول بقوله عيني (قوله لا فصل يمنع البناء) كالاكل والشرب  
والكلام والحدث والخروج من المسجد ومحاوزة الصفوف في العراء ولوسبقه الحدث بعد السلام فالاصح  
انه يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة لانه لا يفتقر اليها فوجه لها قاطع للقول بجر (قوله اوقضى  
فيما الخ) الفعل مبنى للجهول عطف على ادى والمسئلة رابعة فائتة غير العيد قضاها في ايام العيد فائتة ايام  
العيد قضاها في غير ايام العيد فائتة ايام العيد قضاها في ايام العيد من عام آخر فائتة ايام العيد قضاها  
ايام العيد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في البحر فقوله اوقضى فيما اي في ايام العيد احتراز عن  
الثانية وقوله منها اي حال كون المقتضية في ايام العيد من ايام العيد احتجوز به عن الاولى وقوله من عامه اي حال  
كون ايام العيد التي تقضى فيها الصلاة التي فاتت في ايام العيد من عام الفوات احتراز به عن الثالثة اه حلي  
(قوله لتقسيم رفته) انه لوجب تكبير التشرىق في القضاء المذكور اه حلي (قوله لا العبيد) لان الحرية  
ليست بشرط على الاصح حتى لو لم العبد قوما واجب عليه وعليهم التكبير بجر (قوله اوله من فجر عرفة) اي  
من صلاة الفجر ولا خلاف في ان اوله ذلك على الاصح (قوله فهي ثمان) بانظار الاعراب او باعراب المقوص

(ليس بشئ) هو تكبير في موضع الذي قدم  
انواع العبادة من فرض وواجب مستحب  
ففي غير الاباحة وقيل يستحب ذلك كذا في  
مسكن وقال الباقي لواجب يستحب ذلك  
اليوم والسماع الوعد لا يوقف وكثيرا في  
جاز ولا كراهة انما قال (وجوب تكبير يكون  
في الاصح للامر به) (قوله) ان زاد عليه اكبر  
فضلا قاله العيني صفته (الله اكبر الله  
لا اله الا الله والحمد لله) (قوله) هو  
المأثور عن الخليل والختار ان الذبيح اسماعيل  
وفي القاموس انه الاصح قال ومعناه مطيع  
الله (عقب كل فرض) اوقضى فيما منها  
البناء (اوى جميعا عني) مستحبة  
في عامه اقيام وقته كالاضحية (قوله) الى عصر  
جماعة النساء والعراء لا العبيد في الاصح  
جوهره اوله (من فجر عرفة) بوزنه (الى عصر  
العبيد) بادخال النجاسة فهي ثمان صلوات

(قوله على امام مقيم) احتراز عن المسافر فلا تكبير عليه ولو صلى المسافرون في المصنوعة على الاصح بجرع  
 البدائع ولعل مراده الاصح من مذهب الامام والا فالمتقدم مختارهما كما يأتي (قوله بالتعنية) راجع الى الثلاثة  
 (قوله لكن المرأة تخلخت) لكون صوتها قننة على المعتد (قوله فور كل فرض) بان يأتي به بلا فصل يمنع البناء  
 كما هو (وهو نه تدع المكتوبة) وهي عليهم جميعا فيكون تكبير التثنية كذلك (قوله الى عصر اليوم الخامس)  
 سادخال الغاية (قوله وعليه الاعتماد الخ) هذا بناء على انه اذا اختلف الامام مرضى الله تعالى عنه وصاحبه  
 فالعبرة لقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر الحاشي القديسي اوصى على ان قولهما في كل مسألة مروى  
 عنه ايضا كما ذكره في الحاشي ايضا والا فكيف يفتى بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما ذكره في فتح القدير  
 من ترجيح قوله هنا رد فتوى المشايخ بقولهما بجرع (قوله ولا تأمن) قد تستعمل للاجاعة وهو المراد هنا الا ان  
 قوله بعد فوجب بفيد التنب (قوله لان المسلمين توارثوه) اي ولم يكن في عصر الصحابة والا كانت سنة لانهم  
 لا يتدعون من انفسهم شيئا (قوله فوجب) الظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه  
 وفي الجرع المجتبى والبلخيون يصكبون عقب صلاة العيد لانها تؤدي بجماعة فاشبهت الجمعة اه وهو  
 بفيد الوجوب المصطلح عليه (قوله ولا يمنع العمامة) في الجرع عن الفقيه ابي جعفر قال سمعت ان مشايخنا  
 كانوا يرون التكبير في الاسواق في الايام العشر والمتبادر منه الاستصحاب (قوله بجرع مجتبى) الاول بجرع عن  
 المجتبى فانه عزاه اليه (قوله لادائه بعد الصلاة) فلا يعده بخلاف الامام بخلاف سحود السهو فانه يتركه اذا تركه  
 الامام لانه يؤدي في حرمة الصلاة (قوله قال ابو يوسف الخ) استنبط من هذه الواقعة اشياء منها هذا الحكم  
 وهو ارشاد المؤتم الامام لتدارك ما سها عنه ومنها ان تعظيم الاستاذ في طاعته لا فيما يظنه طاعة  
 لان ابان يوسف تقدم باهر الامام ومنها انه ينبغي للاستاذ اذا تفرس في بعض اصحابه الخير ان يقدمه ويعظمه  
 عند الناس حتى يعظموه ومنها ان التلمذ لا ينبغي له ان ينسى حرمة استاذاه وان عظمه الاستاذ الا ترى  
 ان ابان يوسف شغله ذلك عن التكبير (قوله ولو كبر) اي سواء كان مسوقا ولا حقا (قوله لا تنفس) وهل يعيده  
 الظاهر نعم لوقوعه منه في غير محله (قوله ولو لم يفسد) لانها خطاب مع الخليل عليه الصلاة والسلام لان الله  
 تعالى اذن للتخيل ان يؤذن بالحج فضعدا بقبس وقال يا ايها الناس سجوا بيت ربكم فاجابه كل من قدر له الحج  
 بلبسك (قوله لوجوبه في تحرمتها) ولذا يصح الاقتداء فيه (قوله لوجوبه في حرمتها) فانه يؤدي في حرمتها ولو بغير  
 طهارة (قوله سقط السجود والتكبير) لانه خطاب مع المخلوق وهو يقطع الحرمة والحرمة وفيه انه ما المانع  
 ان تكون التلبسة خطايا مع الله تعالى وحينئذ فلا يقطع تحرمة ولا حرمة والله سبحانه وتعالى اعلم  
 (باب الكسوف)

اي صلاته والكسوف مصدر لازم والكسف مصدر متعدي يقال كسف الشمس كسوا وكسفها الله كسفا  
 بجرع (قوله امام من حيث الاتحاد) فان الكسوف والعيد يؤديان بجمع عظيم نهارا من غير اذان ولا اقامة  
 فالمراد الاتحاد في بعض الهيئات (قوله والاتحاد) اي من حيث ان الجماعة شرط في العيدين والجمهور فيها واجب  
 بخلاف الكسوف اه حلى والاولى ان يكون التضاد من حيث ان العيد وقته سرور ومن غالبها  
 والكسوف وقته حزن وخوف غالباً (قوله ثم الجمهور الخ) قال القسطلاني في شرح الصحيح الكسوف هو  
 التغير الى السواد ومنه كسف وجهه اذا تغير والخسوف نقصان قال الاصمعي والخسف ايضا الدل  
 والجمهور على انها يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكلية وزعم بعض علماء الهيئة ان كسوف الشمس  
 لاحقيقة له فانها لا تتم في نفسها وانما القمر يحول بيننا وبينها ونورها باق وما كسوف القمر تحقيق فان  
 ضوءه من ضوء الشمس وكسوفه بجحولة تطل الارض بين الشمس وبينه وابطله ان العربي بانهم زعموا ان الشمس  
 اضعاف القمر فكيف يحجب الاصغر الا كبر اذا قاله وفي الكسوف فواظظهور والتصرف في هذين الخلقين  
 العظيمين وازعاج القلوب الغافلة وابقاطها ويرى الناس انموذج القيامة وكونها يفعل بها ذلك ثم يعادان  
 فيكون تنبيهها على خوف المكروبياء العفو والاعلام بانه قد يؤخذ من لا ذنب له فكيف لمن له ذنب اه وهي  
 ثابتة بالكتاب وهو قوله تعالى وما نزل بالآيات الا تخوفوا والله تعالى انما يخوف عباده ترك المعاصي  
 ولرجعوا الى طاعته التي فيها فوزهم واقرب احوال العبد في الرجوع الى ربه حال الصلاة وبالسنة وهي قوله



لكل مرض عام نهر الطاعون المرض العام بسبب ونزاجن اه حلي اى طمنهم (قوله واختار في الاسرار وجوبها) وتسميتها نافله على ما اخذ من كلام محمد لا ينبغي الوجوب لانها الزيادة وكل واجب على القرائض زائد نهر الدليل على الوجوب امره صلى الله عليه وسلم بقوله اذا رايتهم شيئا من هذه الايات فافزعوا الى الصلاة واستظفروا الكمال ان الامر للتدب ويؤيده ما في النسخة بلامه من انه صلاها قوم مع النبي صلى الله عليه وسلم متأخر آخرون ولم يقل انه انكره على من تخلف (قوله حسنة) كذا في النهر عن العيني وقال الحموي ينظر ما المراد بكونها حسنة والظاهر ان المراد ان لا يدع فاعلم الاستحسان السليم ذلك وما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ابو السعود (قوله وكذا البقية) اى صلاة الريح وما عطف عليها فانها حسنة اه حلي (قوله واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) اى بجماعة واما اصلها فاضابت ومناسبة ذكر الاستسقاء عقبه ان كلاما من صلاة الكسوف والاستسقاء على صفة الاجتماع والحضور وان كانت صلاته فرادى

(باب الاستسقاء)

هو لغة طلب سقى الماء من الغير وشعر عاظم المطر من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص قال العلامة الحموى ويهيئنى ما قيل

خُرجوا ليستسقوا فقلت لهم قفوا \* دمعى ينوب لكم عن الانواء.

قالوا صدقت ففي دموعك منع \* لكنهما ممزوجة بدماء

وهو مشروع في موضع لا يكون لاهله اودية وانهار يشربون منها ويسقون دوابهم ويزرعون اوبكون ولا يكتفي لهم فان كان لهم فلا يخرجون للاستسقاء حموى عن البرجندی وهذا طاهر في ان قول الشرح كصاحب النهر وهو طلب السقيا بيان للمعنى اللغوى وسقى واسقى بمعنى واحد وقيل - في ناوله ليشرب واسقاء جعل له شيئا يشرب منه اه ابا السعود واستفيد من هذا الاستسقاء لتوقف النيل (قوله هو دعاء) اى يدعو الامام قائما مستقبلا قبله رافعا يديه والناس قعود مستقبليين القبلة يؤمنون على دعائه يقول اللهم اسقنا غيثا مغنيا غيثنا من بشارتنا راعدا فاعا جلا غير آتت مجللا سحبا طابعا داما وما الشبهه سرا وجهه اشرا نبلالية عن البرهان وقوله غيثا اى مطرا مغنيا بضم الميم اى يغيث الخلق فيروهم ويشبعهم والميم الذى لا ضر فيه والمرى بالهمز المحذوف العاقبة والمسمن الحيوان ومربعا بضم الميم وسكون الراء وكسر الباء الموحدة من الربيع ويروى مربعا بالتاء المعجمة من فوق وهو ما يرتع فيه الابل وطبقها هو الذى طبق الارض والبلاد مطره وغدا بفتح الدال الكثير الماء والخير وقيل ما قطرته كارضد الطل وغير آتت اى غير مبطن والجمل السحاب الذى يجمل الارض اى يعمها وقوله سحبا سائلان من فوق روى عن انس قال دخل رجل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم يحط بفاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت المواشى والابل وانقطعت السبل فادع الله تعالى ان يغيننا قال فرفع صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم اغثنا اللهم اغثنا اغثنا قال انس فلا والله ما نرى من سحاب ولا قرعة وما يبيننا وبين سلع من بيت ولا دار اذ طلعت من وراءه مصابة مثل الترس فلما توسط السماء انتشرت فامطرت قال انس فوالله ما رأينا الشمس سبتا اى جمعة ثم دخل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يحط بفاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله تعالى يسكنها عن ارفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الاصكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر قال فالتفت وخرجنا ثم شفى الشمس قال شريك فبألت انساها والرجل الاول قال لا ادري وانما سميت دارا قضاء لانها بيعت في قضاء من عمر الذى كتبه على نفسه لبيت مال المسلمين وهو ثمانية وعشرون الفا اشتراها معاوية والا كام جمع اكة وهى الرابية والتل المرتفع من الارض والظراب جمع الظرب وهى الروابي والجبال الصغار وقوله وما يبيننا وبين سلع من دارنا كيد لقوله وما نرى في السماء من سحاب ولا قرعة اذ لو كان بينهم وبين سلع راء تجار ان يكون القرعة موجودة حال دونها دار والقرعة القطعة من السحاب وطلع جبل بالمدينة ابا السعود (قوله واستغفار) من عطف الخاص على العام اذا استغفار الدعاء بخصوص العفوة او بدال دعاء طلب المطر خاصة فهو من قبيل عطف المعابر (تمة) قال في المصابيح انه عليه الصلاة والسلام كان لا يرفع يديه

وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار  
وجوبها وصلاة الكسوف حنيفة وكذلك الباقية  
وفي الفروع واختار في اعتدال صلاة الاستسقاء  
فلهذا اخر والله تعالى اعلم  
(باب الاستسقاء)  
(هون ما واستغفار)

(مدد معاش و استغفار)

في شيء من دعائه الا في الاستسقاء برفع يديه حتى يرى بياض ابطيه اي كان لا يرفع يديه كل الرفع بحيث يرى  
 بياض ابطيه لولم يكن عليه ثوب الا في الاستسقاء لانه ثبت رفع اليدين في الادعية كلها وروى انه صلى الله  
 عليه وسلم دعا في الاستسقاء قائما رافعا يديه قبل وجهه لا يجاوز بهما رأسه ابو السعود (قوله فانه السبب) (خ)  
 قال الله تعالى استغفر واربعكم انه كان غفارا يرسل السماء بمركب من الغمام فرياقا من الغمام على الاستغفار  
 (قوله بلا جماعة) الاولى ان يقول وصلاة بلا جماعة (تريه مسنونة الخ) هو ما عليه شيخ الاسلام وقيل الخلاف  
 في اصل المشروعية ويؤيد الاول ما في البدائع حيث قال ظاهر الرواية انه لا صلاة في الاستسقاء اي بجماعة  
 بدليل ما روى عن الثاني سألت الامام عن الاستسقاء افيه صلاة اودعا موقت او خطبة قال اما بجماعة فلا  
 ولكن الدعاء والاستغفار وهو يفيد ان الجماعة فيه مكروهة ابو السعود (قوله وبلا خطبة) عند الامام وانتم  
 من رواية انس لا يثبت الخطبة لان السؤال وقع له صلى الله عليه وسلم وهو مخاطب فنهى سابقه (قوله كالعيد)  
 افادتها بعد الصلاة وبه صرح الشربلاي ابو السعود ويكون معظم الخطبة الاستغفار كما في الجوهر (قوله  
 خلاف نقل الجوى عن قراحي ماري ما نصه قال محمد يصلي الامام ركعتين بجماعة وتكبيرات الزوائد وجهر  
 بالقرآن وخطينين لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها اي بالجماعة ركعتين كصلاة العيد ابو السعود (قوله وبلا قلب  
 رداء) عند الامام لانه دعا فيعتبر بسا رادعية وما روى من فعله عليه الصلاة والسلام له كان تقاؤلا واعترض  
 بانه لم لا يتفاهل من ابتهى به تأسيابه عليه الصلاة والسلام واجيب بانه علم بالوحى ان الحلال تقلب بقلب الرداء  
 وهذا مما لا يتأتى في غيره فلا فائدة في التأسي به فيه بحث الاصل في افعاله صلى الله عليه وسلم كونها  
 شرعا ما حتى يثبت دليل الخصوص نهر (قوله خلافا لمحمد) فانه قال بقلبه يجعل اعلاه اسفله ان كان  
 مريعا وان كان مدورا كالجمعة جعل العين يسارا لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك نهر (قوله ولا حضور ذي)  
 لانه لا يتقرب الى الله تعالى باعدائه والاستسقاء لاستئصال الرحمة وانما تنزل عليهم العنة زيلعي وظاهره انهم  
 لا يمنعون من الخروج وحدهم وليس كذلك بل يمنعون لاحتمال ان يسوقوا فتقتل به ضعفاء العوام كذا قاله  
 السكال فان قلت ان هذه رحمة عامة للمؤمن والكافر لانه غيث والكافر من اهلها فلا مانع من حضورهم  
 قلت هو وان كان رحمة عامة لكن قد تنزل به المغفرة خصوصا اذا كان مع التوبة وتقدير العباد وهم  
 وان جاز ان يسوقوا محل تنزل اللعنة في كل وقت ولا شك انه يكره الكون في جمع يكون كذلك بل وان يمر  
 في امكنتهم الان يهرول ويسرع وقد وردت بذلك آثار وحينئذ فيذكره ان يجتمع جمعهم الى جمع المسلمين  
 ابو السعود عن الشربلاية (قوله قد يستجاب) لاسيما اذا كان مظلوما (قوله في الآخرة) وذلك لان الآية  
 في احوال الآخرة وصدرها وقال الذين في النار خزنة جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يوم ما من العذاب قالوا ولم نك  
 تأتكم رسلكم بالبينات قالوا بل قالوا فدعوا ومادعاه الكافرين الا في ضلال (قوله ويخرجون) اي في غير  
 الاماكن الثلاثة كما يأتي (قوله ثلاثة ايام) ولا يراذل عليها لانها مدمرة لضرب لابلاء الاعذار ردي قيل الابلاء  
 بالباء الموحدة الافناء اه والمعتمد في معناه ما قاله في الاساس ابلية عذرا اذا ابلته بياننا لا لوم عليكم بعده  
 ابو السعود عن عزى زاده (قوله ان يأمرهم بصيام ثلاثة ايام) لان الصوم من اعظم العبادات ولرفقة القلوب به  
 (قوله وبالتوبة) التي من شروطها ودالظا الى اهلها (قوله ثم يخرجهم) بيان للمستحب فان خرجوا وحدهم  
 جاز (قوله غسيلة) اي خلقته (قوله متواضعين) التواضع الاسلام للحق وتوك الاعتراف على الحكم من الحاكم  
 وقيل هو خفض الجناح للخلق واين الجانب لهم وقيل قبول الحق من كان مغبرا او كبيرا شريفا او وضعيا  
 سرا او عبدا ذكره انني قال ابو زيد مادام العبد يظن ان في الخلق من هو شر منه فهو متكبر وقال بعضهم رأيت  
 في المطاف انسانا بين يديه شاكرية يمنعون الناس لاجله عن الطواف ثم رأته بعد ذلك على جسر بغداد يسأل  
 الناس فتجبت منه فقال لي اني تكبرت في موضع يتواضع الناس فيه فابتلاني الله تعالى بالذل  
 في موضع يرتفع الناس فيه وقال بعضهم الشرف في التواضع والعز في التقوى والخيرة في القناعة اه عزرى  
 (قوله خاشعين لله) الخشوع في الاعضاء والخضوع في القلب (قوله فاكسى رؤسهم) بان يميلوها (قوله  
 ويجددون التوبة) يعيدونهم يجددونها كل يوم من ايام الخروج (قوله ويستغفرون الخ) وهو دعاء يظهر الغيب  
 وهو ارجى الدعاء اجابة فاذا غفر لهم رحمتهم (قوله ويستسقون بالضعفاء والشيخوخ) انظر هل معناه يقدمونهم

فانه السبب لارسال المطر (بلا جماعة)  
 مسنونة بل هي جائزة (بلا خطبة) وقال  
 تفعل كالعيد وهل يجزى خلاف (بلا خطبة) وقال  
 (بلا قلب رداء) ان دعاء الكافر قد  
 (بلا) وان كان الراجح ان دعاء الكافر قد  
 يستجاب استدراجا وما قوله تعالى وما دعاء  
 الكافرين الا في ضلال في الآية ثم يشر  
 (وان صلوا فادري بان) نعمي شر لادعاء  
 وقول العفة وغيرها فاما هو الرواية لانه  
 اي بجماعة (ويخرجون) ويستحب الامام  
 لم يثبت كذا في (متابعات) ويستحب الامام  
 ان يأمرهم بصيام ثلاثة ايام قبل الخروج  
 والتوبة ثم يخرجهم في الرابع (متابعات) في باب  
 غسيلة اومس فانه مندلي متواضعين خاشعين  
 في فحش كل يوم قبل خروجهم ويجددون التوبة  
 ويستغفرون والضعفاء ويستسقون بالضعفاء  
 والشيخوخ والها زوا الصبيان

عليهم كاشف أو يقولون بنا أسقنا كراما لهم لا وقد ورد معنا هل ترزقون وتصرون البضعاء ثم والمراد بالشيخ الكبار في العمر لأنهم أقل بمصيبة وبعد شهوة اقرب قدمهم على الآخرة (قوله) ويعدون الأطفال عن اسمائهم) أي فيمكنون بغير حكمة سلطان الرحمة وتطفي نائرة الغضب (قوله) ويستحب اخراج الدواب) أنه قد تكون السقيا بسبيهم لما قيل ان سليمان عليه الصلاة والسلام كما هو مبين في رواية الامام احمد خرج باناس يستقي فاذا هو فله رافعة بعض قوائم الى السماء فقال رجعو فقد اصيب اكرم من اجل هذه الخلة وراه الحالم عن ابي هريرة زاد في رواية ولولا البهاثم لم غطروا بالسعود وعل العود شرع سليمان عليه الصلاة والسلام والا في شرعنا يخرجون وان سقوا شر كرا يا بني (قوله) كانه اضيقه) قال في امداد الفتاح هو غير الهيلان من هو مقيم بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم بمحلتهم فيه يشاهد اتساع المسجد الشريف في اطرافه وشدة الزحام في الروضة وما قاربها الرغبة في زيادة الفضل وطلب القرب من المصطفى صلى الله عليه وسلم لتبليغ الرسائل والتوسل الى جنابه الكريم بصاحبه ابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهم من كل سائل فلا يمنع الاجتماع للاستسقاء ولا ايقاف الدواب بالباب كما يلزم ايضا فما كذلك بالمسجد الحرام والمسجد الاقصى اه (قوله بحسبه) أي عنا لامطلقا لانه من سوء الادب واليه الاشارة بقول الشرح وصرفه حيث ينفع (قائدة) يستحب الدعاء عند نزول الغيث لقوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا الاستجابة الدعاء عند ثلاثة التقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول الغيث وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه كان اذا جاء المطر خرج حتى يصيب جسده منه واذا مال الوادي قال لاصحابه اخرجوا بشي هذا الذي سماه الله طهورا فبتقطر منه ويحمد الله عليه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما انه كان اذا نزل المطر يامر ان يخرج فراشه الى المطر ففعل له في ذلك فقال اما قرأت انزل لناس السماء ماء مباركا فاحب ان ينالني من بركته ويستحب لاهل الخصب ان يدعوا لاهل الجذب ويستحب لمن سمع الرعد ان يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته قال عمر بن الخطاب قال ذلك حين يسمع الرعد عوفي وقال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من سمع صوت الرعد فقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وهو على كل شيء قدير فان اصابتة مصاعقة فعلى دبه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا سمع الرعد والصواعق قال اللهم لاتقتلنا بفضبك ولا تمسكنا بعذابك وعافنا من قبل ذلك اه مراج

(باب صلاة الخوف)

مناسبتة ان كلا منهما يفعل حالة الفزع (قوله من اضافة الشيء الى شرطه) اى باعتبار ما بعد صلاته صلى الله عليه وسلم ومن قال من اضافة الشيء الى سببه نظر الى اصل مشروعيته وينظر هذا مع ما فى البحر ان اصل الخوف ليس بشرط (قوله هي جائزته بعده) لان الصلابة رضوان الله تعالى عنهم صلوا بها بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله خلافا للثانى) فقصرها على زمنه صلى الله عليه وسلم اقله سبحانه وتعالى واذا كنت فيهم فاقت لهم الصلاة الاية (قوله بشرط حضور عدو) فلو خافوا قبل حضوره ليس لهم صلاتها واعلم ان اشتداد الخوف بل الخوف نفسه ايس قيدا كما فى البحر عن العناية والخفة ونظر الاسلام وخوف الغرق والحرق كالسبع ابوالسعود عن الجوهره (قوله على ظنه) اى ظن حضور العدو (قوله فبان خلافه) اما اذا لم يتبين حاله اهل كان عدوا او غيره فقتضى قوله يقينناهم بعيدون (قوله اوسع) هو من عطف المابين لان المراد بالعدو بنو آدم فسقط الاعتراض بانه خاص بشرط عطف الخاص على العام ان يكون بالواو اوحتى (قوله ونحوها) كغرق وغرق (قوله وحان خروج الوقت) اى قرب خروجه (قوله فليحفظ) قلت لا يحفظ لضغفه (قوله حال التحام الحرب) فهو مقيدة بقيدتين عند هذا البعض قرب خروج الوقت وحال التحام الحرب وهو ضعيف كما افاده الحلى وابوالسعود (قوله فيجعل الامام الخ) ذكر فى شرح نور الايضاح انه ورد فى صلاة الخوف روايات كثيرة وصلاها صلى الله عليه وسلم اربعة وعشرين مرة والاولى والاخرى من ظاهر القرآن ما ذكرنا اهـ ابوالسعود ذكر فى المجتبى ان الكل جائز اذ ان الخلاف فى الاولى ولا فرق بين ما اذا كان العدو فى جهة القبلة او لا على المعتمد (قوله ومنه الجمعة) وصلاة المسافر وقوله والعيد اشار به الى انها لا تقتصر على الفرائض (قوله وركعتين فى غيره) ولو دل اثبا كالمغرب حتى لو عكس فسدت كما فى النهر واليه اشار بقوله لزوما (قوله ونهبت) بعد دفع الامام

ويجوزون الاطفال عن اسمائهم ويتصحب  
اخراج الدواب والاولى خروج الامام معهم  
في المسجد بكرة وتب المقدس) ولا يذكر المدينة  
كأنه بضعة (وان ذمام المطر) حتى انفق وان  
بالدعاء بجبة) وصرقه حيث يتبع وان سفل  
قبل خروجهم نذبا ان يخرجوا فأكبرا لله تعالى  
(باب جلاد الخوف)  
من اضافة الشيء الى شرطه (هي جائزة بعده  
عليه السلام عندهما) خلاف الثاني (بشرط  
ومحدود عدو) بقبائله صلوا على طائفتين  
مضروعا (او سبع) او جبة عظيمة ونحوها  
خلافه عاذا (او سبع) كما في جميع البخاري  
وطان خروج الوقت كما في جميع البخاري  
لغدير فاخفظ شرط الا عند البعض حال  
لا عينه ليس بشرط الامام فانفسه ازاره  
الاتهام الحرب (فيجوز) ويصلي بأجرى وركعتين  
العدو) ومنه الجمعة والعيد (وركعتين  
في التناسل) وذهب إليه وجاؤ الاخرى  
في غير (اروما) وذهب إليه وجاؤ الاخرى  
فصل في ما يفي مسلم وحده

رأسه من السجدة الثانية في الثاني وفي غيره اذا قام الامام من التشهد الاول الى الثالثة قاله ابو السعود  
وتذهب ماشية فلور كعبوا بطلت صلاتهم نهر (قوله وذهبت اليه تنهيا) فلما قرأوا صلواتهم في مكانهم صح (قوله  
وجاءت الطائفة الاولى) بجيئها ليس متعينا حتى لو اتمت مكانها ووقف في الطائفة الثانية بازاء العدو ومع ينظر  
الاتمام في مكان الصلاة افضل او في محل الوقوف قولان كان من سجنه الحدث افاده ابو السعود (قوله لانهم  
لاحقون) لهذا الواحد منهم امرأة كانت معهم فسدت ذمتهم بخلاف الطائفة المسبوقه ومن ادرك ركعة مع  
الشفع الاول فهو من الاولى والا فهو من الثانية افاده صاحب البحر (قوله وان اشتد خوفهم) اراد بالاشتداد  
ان لا يتبعوا لهم النزول عن الدابة بجرع غايه البيان فقول الشرح وبجزوا عن النزول قصدي به بيان المصنف  
(قوله ركبانا) اي في غير المصر اما فيه اروع المشي مطلقا فلا يصح (قوله فرادي) جمع فريد على غير (قوله  
صحاح منصوب على الحال المتداخلة او المترادفة ويستحب حمل السلاح عند الخوف في الصلاة وواجبه الشافعي  
ابو السعود (قوله للضرورة) علة لما استفيد من قوله الى جهة قدرتهم من سقوط الاستقبال (قوله لغير اصطفا)  
اي بازاء العدو وكافي الشر لسلامة ولا وجه لما في الحلبي (قوله وركوب) اي من احدى الطائفتين وقد مر وقوله  
مطلقا اي ذهابا وايابا حلبي (قوله كريمة سهم) فانه عمل قليل وهو غير مفسد في كونها من العمل القليل نظرا  
فان من رآه يرمى بالقوس يتحقق انه خارج الصلاة (قوله ولا لا تصح) وسقط الطلب لتحقيق العذر (قوله وهو  
يضرب) لاجتبا اليه لان سائف اسم فاعل حقيقة في التلبس بالفعل وفي القاموس رجل سائف ذوسيف  
وسائف صاحبه والجمع سيفه وفيه مشي عشي مر وكثرت ماشيته كمشي واهتدى ومنه نوراعشون به وعلى  
تسليم الاحتياج اليه فالمناسب ان يقول ايضا وهو عشي ليرجع الى الماشي فتأمل (قوله تصح صلاته) لان  
السيف فعل الدابة حقيقة وانما ضيف اليه معنى لتسييره فاذا جاء العذر انقطع الاضافة اليه بجر (قوله  
لعدم خوفه) فكان المشي فعلة وهو مناف للصلاة اه بجر (قوله لم يجز انحرافهم) لزوال سبب الرخصة  
ابو السعود (قوله جاز) اي لهم الانحراف في اوانه لوجود الضرورة ابو السعود (قوله لا تشترع صلاة الخوف  
للعاصي) لان العاصي في السفر عدو الله وهي مشروعة لغيره عند حضوره افاده ابو السعود عن شيخه (قوله  
ذات الرقاع) اي غزوة ذات الرقاع وكانت في الحرم على رأس سبعة وعشرين شهرا من الهجرة وهي قبل الخندق  
اختيار سميت ذات الرقاع لانهم رقعوا راياتهم وقيل ذات الرقاع شجرة بذلك الموضع ابو السعود عن ابن هشام  
واصح الاقوال فيما ذكره السهيلي مارواه البخاري عن ابي موسى الاشعري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ونحن ستة نفر بيننا بغير نعقبة فنقبت اقدامنا ونقبت قدمائنا وسقطت اطفاقاري فكنا نلج على  
ارجلنا الحرق فسميت غزوة ذات الرقاع لما كنا نعصب على ارجلنا من الحرق اه من المواهب اللدنية (قوله وبطن  
نخل) بالخاء المعجمة اسم موضع (قوله وعسفان) بوزن عثمان قاموس (قوله وذى قرد) وتعرف بغزوة الغابة  
وقرد يفتح القاف والراء بالبدال المهملة وهو ماء على بريد من المدينة وكانت في ربيع الاول سنة ست قبل  
الحديبية فهي من الغزوات اه من المواهب ثم ظاهر كلامه هذا ينافي ما قدمناه عن شرح نور الايضاح  
انه صلى الله عليه وسلم صلاها اربعا وعشرين مرة اللهم الان يقال ان العشرين الباقية صلاها في غير  
الغزوات او تكررها في كل غزوة

#### (باب صلاة الخنازة)

مناسبتها لما قبله ان الخوف والقتال يفضيان الى الموت وهذه مناسبة خاصة ومناسبتها ما من حيث الصلاة  
كونها صلاة من وجه لا مطلقة وكل متعلق بعارض الان الخنازة تعلقت بعارض هو آخر ما يعرض للحج  
في دار التكليف وهو الذي اقتضى تأخيرها (قوله الى سببه) هو الخنازة بالفتح يعنى الميت (قوله وهي بالفتح  
الميت) قال النووي في شرح مسلم الخنازة مشتقة من جنز اذا ستره ابن فارس وغيره والمضارع يجتزئ بكسر  
النون والخنزة بكسر الجيم وفتحها والكسر اضع وبقال للميت بالفتح وبالكسر النعش عليه ميت ويقال  
عكسه حكاها صاحب المطالع والجمع جناز بالفتح لا غير (قوله وقيل لغتان) اي فيهما (قوله خلقت ضد الحية)  
ويشهد له قوله تعالى الذي خلق الموت والحياة والمقابلة بينهم من مقابلة الضدين اللذين هما الامران الوجوديان  
اللذان بينهما غاية الخلاف لا يجتمعان وقد يرتفعان (قوله وقيل عديمة) لانه قطع مواد الحياة عن الحي

(وذهبت اليه) نهار (وجاءت الطائفة الاولى)  
(واغوا صلواتهم) بالافراء (لانهم لاحقون  
(وسلبوا صلواتهم) الطائفة الثانية (الاشعري واغوا  
(وسلبوا صلواتهم) لانهم مسبقون وهذا ان  
صلواتهم بقرائة (وان اشتد خوفهم)  
تسارعوا في الصلاة خلف واحد والا فافضل  
ان يصلي بكل طائفة امام (وان اشتد خوفهم)  
وبجزوا عن النزول (ما لو كانا فرادي) الا اذا  
كان ردينا الامام فيجوز (وقد سئل عني)  
جهة قدرتهم (ور كروب) مطلقا  
لغير اصطفا (وسبق كريمة سهم) والسائق  
(وقال كبير) لا تقابل كريمة ساعته صلى  
في الجبر ان اسكنه ان يبدل الماشي (الراكب ان كان  
باجاء والا لا) تصح كصلاة الماشي (الراكب ان كان  
وهو يضرب بالسيف) كان طائبا لا لعديم  
مطلوب تصح صلاته وان كان العدو لم يجز انحرافهم  
خوفه من عوازمهم صلاة الخوف ولا تصح من  
وبعكسه جاز لا تشترع صلاة الخوف ولا تصح من  
في سفره كافي الظهيرية وعليه صلاها في اربع  
البغاة صمغ انه عليه السلام وعسفان وذى قرد  
ذات الرقاع وبطن نخل (باب صلاة الخنازة)  
من اضافة النسي الى سببه وهي بالفتح الميت  
وبالكسر السرير وقيل لغتان والموت صفة  
وجودية خلقت ضد الحية وقيل عديمة



والمقابلة عليه من مقابلة العدم والممكنة (قوله يوجه المحتضر) على سبيل السنة كما في الوفاية والمحتضر على صيغة المفعول المبتدأ سمي به لان الوفاة حضرته وولاه تلك الموت افاده بالسعود والكراد ههنا من قرب موته (وله علامته) اي علامة الاحتياط في الموت من المحتضر (قوله مخز) بفتح الميم وكسر الخاء وفيه ضمها وضمة واو الجوز زيادة على ما هنا ان المحتضر لان الخصية تتعلق بالموت وتبدل جلدتها ومن علامة السعادة رشح الجبين ودمع العين ومن علامة الشقاوة العياذ بالله تعالى ان يزيد الشدقان وان يخور كالخزور وان يربد الوجه اي يتغير لونه الى نحو الرماد (قوله وجاز الاستلقاء) واختاره شايخ ماوراء النهر لانه يسر الخروج الروح وتعبه في فتح القدر وغيره بانه لم يذكر فيه وجه ولم يعرف الانقلاب والله اعلم بالاسرار من رآه ايسر لتغميضه وشد لحبيه وامنع من تقوس اعضائه بجر (قوله ليتوجه الى القبلة) اي ليصير وجهه الى القبلة دون السماء بجر (قوله كما تيسر) اي كيف تيسر على الجانب الايمن او اليسار ومستلقيا بعد كونه مستقبلا لقبله وبهذا التأويل خالف ما بعده (قوله صححه في المبتدأ) بالعين المجرية والباء الموحدة لا بالنون والقاف كما في البحر (قوله لا يوجه) زجره (قوله ويلقن نذبا وقيل وجوبا) ظاهرا ان الخلاف ثابت في المذهب وليس كذلك لما في النهر وهذا التلقين مستحب بالاجماع كذا في الدراية فاما في القنية الواجب على اخوانه واصدقائه ان يلقنوه تجوزا ويمنع ان يكون الملقن غير منهم بالمسرة بموته وان يكون ممن يعتقد فيه الخير (قوله بذكر الشهداء) ليكون آخر كلامه فقد ورد في الحديث الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة اي مع السابقين والا فكل مؤمن يدخل الجنة وان لم يقلها عند الموت حلبي عن امداد الفتاح (قوله لان الاولى لا تقبل الخ) فيه ان هذا في حق الكافر اذا اراد الاسلام اما اذا سلم فتكفيه الاولى المذكورة في الحديث السابق اه حلبي وقوله هذا في حق الكافر يفيد اشتراط التلفظ بالشهادتين والمنصوص لاهل المذهب انه لا يشترط حتى لو قال الكافر امنت بالله ورسوله كفي كما ذكره شراح الفقه الاكبر (قوله قبل الغرغرة) لانها تكون قرب ككون الروح في الحلقوم وحينئذ لا يمكنه النطق بهما (قوله واختلف في قبول توبة الناس) بان بلغت روحه الحلقوم وعجزت جوارحه عن الافعال وقلبه عن الاذكار فقيل لا تقبل كما يمانية كما لا يقبلان بعد الموت قال تعالى وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر احدهم الموت قال اني تبت الان ولا الذين يموتون وهم كفار سوى بين من تاب حال الاحتضار ومن مات على الكفر في انتفاء التوبة عنهما فا قبل هذا الوقت اي قبل حضور الموت هو وقت القبول وهو المراد بالقرب في قوله تعالى ثم يتوبون من قريب وعليه الجمهور من الشافعية والمالكية والحنفية من المعتزلة واهل السنة ابو السعود عن شرح الفقه الاكبر (قوله والمختار) لم يذكر في النهر هذا الاختيار وانما ذكر القولين عن البرازية ثم قال نقلا عن البرازي والمسطور في الفتاوى وذكر ما ذكره الشرح وكونه في الفتاوى كذلك لا يقتضي اختياره بل الذي تدل عليه عبارة العلامة القاري بعدم القبول فهما كما هو ظاهر العبارة السابقة وايد ما ذكره الشرح بقوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات بقوله تعالى قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعا واجيب عن آية النساء وغيرها بانهم غير قطع في عدم القبول لامكان حمل التوبة فيها على التوبة عن الكفر بقرينة قوله تعالى يعملون سوءا ويجعلها تان الجهل هو الكفر ابو السعود عن شرح الفقه الاكبر لملا على قاري (قوله والقاري في البرازية وغيرها) وهو ما ذكره في النهر بقوله لان الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى ويستدعي ايمانا وعرفانا وافاسق عارف وعالم حال البقاء والبقاء اسهل (قوله من غير امره) اي المبتدأ فهو ومن الاضافة الى المفعول (قوله ثلاثا بجر) بسبب ضيق نفسه في هذه الحالة (قوله ولا يكرر عليه ما لم يتكلم) لان ما اكثر على ابن المباركة عند الوفاة قال اذا قلت ذلك مرة فان اعلى ذلك ما لم اتكلم لان الغرض من التلقين ان يكون لا اله الا الله آخر قوله اه بجر (قوله ليكون آخر كلامه الخ) علة لمخدوم معلوم من المقام اي فيكرره عليه (قوله والرعد) استحسنه بعض التابعين نهر (قوله ولا يلقن) اي لا يؤمر به وان فعله يهني عنه قال في النهر واختلفوا في تلقينه بعد الموت فقيل يلقن لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام القنوا موتاكم شهادة ان لا اله الا الله وقيل لا يلقن وهو ظاهر الرواية اذ المراد بموتكم في الحديث من قرب من الموت زلمي (قوله وفي الجوهرة انه مشروح) لان الله تعالى يحبيه في القبر وفي المزيد والتجنيس التلقين بعد الموت فعلة

(وجه السنة) وعلامته استنارة قدميه  
واعوام مخزوه والخساف صدغ (القبلة)  
على عينه هو السنة (وجاز الاستلقاء) على  
(وقد ما انا) وهو المعتاد في زماننا (و)  
فلمره (بفتح الميم) كما في المعتاد في زماننا (و)  
كان (بفتح الميم) كما في المعتاد في زماننا (و)  
يوضع كما يسهل على (الاسم) كما في المعتاد في زماننا (و)  
(وان شئ عليه) كما في المعتاد في زماننا (و)  
لا يوجه معراج (ولقن) كما في المعتاد في زماننا (و)  
(بذكر الشهداء) لان الاولى لا تقبل بدون  
الثانية (عنده) كما في المعتاد في زماننا (و)  
توبة الياس والخيار قبول (بفتح الميم) كما في المعتاد في زماننا (و)  
في البرازية وغيرها (من غير امره) كما في المعتاد في زماننا (و)  
يكرر اذا قالها (تقاه) ولا يكرر عليه ما لم  
يتكلم (لا يكون آخر كلامه لا اله الا الله) كما في المعتاد في زماننا (و)  
قوله ليس والرعد (ولا يلقن) كما في المعتاد في زماننا (و)  
فعل لا يهني عنه وفي الجوهرة انه مشروح (وان  
اهل السنة يلقن) كما في المعتاد في زماننا (و)

بعض مشايخنا اه (قوله يا ابن فلان) سريخ في نسبته الى ابيه باسمه العلم وهو ظاهر ان علم اما اذا جهل  
 قال ظاهر ان يقال ابن عبد الله او نسب الى حواء كما في جمهور الاكهم وورد ان الدعاء يوم القيامة يسا فلان  
 ابن فلانة فقيل ستراعلى ولد الزنى وقيل اكراما لعيسى ابن مريم <sup>عليه السلام</sup> على ما عليه وعلى جميع الانبياء والملائكة  
 والصالحين الصلاة والسلام (قوله اذكر ما كنت عليه) اي من لايمان بالله تعالى ورسله اي واجب به للمكين  
 (قوله وان لم يعرف اسمه) سواء كان ذكر ام انثى نسب الى حواء بلفظ ابن حواء او بنت حواء (قوله وسر  
 لا يسأل) كالانبياء والشهداء والمرابطين والمطعون والميت يوم الجمعة اوليته سامن يقرأ تسليط الملك كل ايلة  
 (قوله ينبغي ان لا يلقن) اي يستحب والسؤال لا يختص بهذه الامة عند عامة المتقدمين وقيل لهذه الامة خاصة  
 وفي البزارة السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو اكلمه سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت اياما زاد  
 الى مكان آخر لا يسأل ما لم يدفن الوالسعود عن الشربلاية (قوله لا يسألون) لانهم يسأل عنهم فكيف يسألون  
 (قوله ولا اطفال المؤمنين) في الشربلاية ان كل ذى روح من بنى آدم يسأل في القبر باجماع اهل السنة  
 اي حتى الاطفال لكنه يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقول قل الله ربى ثم يقول له ما يدريك ثم يقول له قل ديني  
 الاسلام ثم يقول له من نبئك ثم يقول له قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لا يلقنه بل يلهمه الله تعالى  
 حتى يجيب كما لهم عيسى عليه الصلاة والسلام في المهداه وحكاية الاجماع من الشربلاية معارضة بقول  
 الشرح والاصح الخ افاده بالسعود والحق انهما قولان كما هو مذكور في المواهب وشرحها العلامة الزرقاني  
 ثم السؤال مرة واحدة وقيل يتكرر ثلاثة ايام وقيل سبعة وقيل الكافري يسأل اربعين صباحا عذبا له ويختلف  
 شدة وتحفة فاجبب الاشخاص (قوله وتوقف الامام في اطفال المشركين) ظاهره انه توقف في سؤالهم وليس  
 كذلك بل التوقف في دخولهم الجنة وهو الذي يفيد قوله وقيل هم خدم اهل الجنة وبه ورد الحديث وقيل هم  
 فيها وليسوا بخدم وقيل في الاعراف وقيل في النار وقيل ترفع لهم نار ويومرون بدخولها فان دخلوها كانت عليهم  
 برد او اادخلوها كرم او قيل غير ذلك (قوله ويكره) اي تحرم بما اشار اليه في النهر وقوله تمنى الموت اي لضرر نزل به  
 كما في النهر من ضيق عيش او خوف ظالم او عدا ومن مرض امال للنفوس على الدين فاختار (قوله وتماه في النهر)  
 حيث قال فان كان ولا بد فليقل اللهم احيني مادامت الحياة خيرا لي وتوفي اذا كانت الوفاة خيرا لي كذا  
 في السراج وانما كرمه تمنية لانه يكون به قادرا من قضاء الله والمطلوب الرضى به والحياة خير للطائع لزيادة حسناته  
 وللعاصي لاحتمال توبته ورجوعه اليه تعالى (قوله وسبحه) اي في الكرامة والاستحسان انتهى حلي  
 (قوله بغيره في حقه) فلا يحكم بغيره كافي البحر والنهر (قوله جلا على انه الخ) هذا بحسب ظاهر الشرع وحكمه  
 في الباطن موكل الى الله تعالى (قوله ولذا اختار الخ) اي لخوف وقوع كلمات التكفر منه كذا يفاد من عبارة  
 البحر فلا يحكم بغيره واختار بعضهم قيامه حال الموت كذا في الجبر ايضا (قوله شديد الخ) بفتح اللام ثمانية طي  
 بفتح اللام وهو مثبت للعبة من الانسان او العظم الذي عليه الانسان بحر (قوله ويرغض) من التغميض  
 اي يطبق اجفانهما فتهستأني (قوله تحسبنا له) اذ لترك على حاله يقي فظيع المنظر ولا يؤمن من دخول الهوام  
 في جوفه والماء عند غسله به يرى التوارث ايضا بالسعود (قوله ويقول مغضه بسم الله) عن ام سلمة ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم دخل على ابى سلمة بعد الوفاة وقد شق بصره اي شخص فامغضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه  
 البصر اي ذهب او شخص ناظر الى الروح ابن تذهب ذكره الشربلاية ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع  
 درجته في المهدين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين واضمح له في قبره ونوره فيه قال  
 في المجتبى وينبغي ان يحفظه كل مسلم فيدعوه عند الحاجة بحرقه بسم الله اي حال كونك مصطبعا باسم الله  
 احوال كوفي شبرا كاي اسم الله تعالى وقوله وعلى امه رسول الله اي خرجت روحك خيرة يعني الانشاء (قوله اللهم  
 يسر عليه امره) من التحيز والتكفين ومن يحمله (قوله وسهل عليه ما بعده) من السؤال والاحوال (قوله بقاءك)  
 البالغته اية اي اجعل لقاء مسعد له (قوله واجعل ما خرج اليه) وهو القبر (قوله خبرا ما خرج عنه) بان توفيه  
 عليه مع النور والخضرة والريحان (قوله ثم دعا عضاءه) خوف ان تيسر (قوله ويوضع على بطنه سيف) او حجر  
 وعليه اذ نصر الجوى فهذه الاشياء تمنع الانتفاخ بالخاصية (قوله ويخرج من عنده الحاض) كذا في النهر  
 لان الملائكة لا تدخل بيتا فيه احد هؤلاء حلي عن الامداد وهو اولى مما في البحر من انه لا يمنع حضور الجنب

يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقيل رضى بالله  
 رايوا الاسلام دنا وعجمه دنا فيقول يا رسول  
 الله فان لم يعرف اسمه قال يا ابن فلان  
 ومن لا يستعمل ينبغي ان لا يلقن والاصح ان  
 الانبياء لا يستعملون ولا اطفال المؤمنين وتوقف  
 الامام في اطفال الموت وتماه في النهر وسبحه  
 الجنة ويكره تمنى الموت وتماه في النهر وسبحه  
 (وما ظهر منه من كرات كبرية يغتفر في حقه  
 ويعامل معاملة) وفي المسائل (جلا على انه  
 في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله  
 قبل موته ذكره الكمال (قوله بسم الله امره  
 ويغض عينا) تحسبنا له وقوله بسم الله امره  
 الله على له رسول الله اللهم يسر عليه امره  
 وسهل عليه ما بعده واسعه ثم دعا عضاءه  
 ما خرج اليه خبرا ما خرج عنه ثم دعا عضاءه  
 ويوضع على بطنه سيف او حديد لا ينفخ  
 ويغض عضاءه الطيب ويخرج من عنده  
 الحاض والنفساء والجنب

والحاضر وقت الاحتضار واصله للسكال (قوله وبعم به جيرانه) في الشرب لئلا يله عن السكال لأبأس بأعلام الناس بموته لأن فيه تكثير المصلين عليه والمستغفرين له وتحريضا للناس على الطهارة والاعتبار به والاستعداد وذكروا إسناده على في الاسواق والازقة فهو نهي الجاهلية لانهم كانوا يبعثون الى القبائل ينعون مع ضجيج وبكاء وعويل ونعديد والحاصل ان الاعلام بموته لا يسره على الاصح بعد ان لم يكن مع توبه بذكره وتفخيم بل يقال العبد الفقير الى الله تعالى فلان ابن فلان انتهى وادامات توضع يده اليمنى في الجنب الايمن واليسرى في الايسر بذلك امر عليه الصلاة والسلام ولا يجوز وضع اليدين على الصدر كما يفعله الكفرة انتهى ابوالسعود (قوله ويسرع في جهنم) لقوله عليه السلام صلوا على موتاكم فان كان خير اقدسوه اليه وان كان شرا فبعد الازل النار بجر (قوله فلا يقرأ عنده القرءان) الذي فيه ويقرأ بجذف لاهو والصواب وهو الذي في البحر عن المبتغي وهو كذلك في بعض النسخ (قوله وضرة في البحر) اي فسر الرفع الواقع في عبارة المبتغي وهي موافقة لعبارة الشف التي نقلها القهس تاني ونصها ويقرأ عنده القرءان ان الى ان يرفع انتهى (قوله برفع روحه) فالمراد انه يقرأ عنده حال الترفع وقد مر انه يستحب عند ذلك قراءة يس والردو وعليه فالقراءة بعده مكروهة وقول الزبلي ذكره القرآنة عنده اي بعد الترفع فلا تنافي فالحاصل ان القهس تاني حمل الرفع على الرفع الى المغسل وحمله في البحر على رفع الروح والا قرب ما في البحر وحمل الكراهة اذا كان قريبا منه اما اذا بعد واغنه بالقراءة فلا كراهة (قوله تذكره انقراة) اي تحريما اخذ من التعليل الا في (قوله عنده) اي بعد موته (قوله تنزيها) اي تعيدا والاولى في التعبير زيادة بقوله (قوله قيل نجاسة خبت) في النهاية اختلفوا في سبب الغسل فقيل الحدث الحمال في البدن بالموت لان الموت سبب لاسترخاء المغاغل وزوال العقل قبل الموت وانه حدث وكان ينبغي ان يكون مقصورا على اعضاء الوضوء الا انه لما كان نظير الجنابة في انه لا يترك ركلا يوم فلا يؤدي غسل جميع البدن الى الحرج اخذنا باقياس وقيل السبب هو النجاسة لان الدمى لدم سائل فينجس بالموت قياسا على سائر الحيوانات التي لها دم فعلة النجاسة احتباس الدم في العروق انتهى وفي البدائع هو قول العامة وفي السكا في هو الاصح (قوله وعليه فينبغي الخ) فالكراهة التي في الزبلي مفرعة على القول بنجاسة الخبث (قوله كقراءة المحدث) افادته ان الاولى عندهما لان المحدث الاول له ان لا يقرأ الا المتوضيا (قوله كما مات) اي ثلاثا تغيره ندوة الارض وهذا موافق لما في النهر عن الزبلي وفي الغاية والقدرى يوضع عند ارادة الغسل قلت وهو الارق (قوله في الاصح) مقابل ما عن بعضهم انه يوضع طولا كما في المربض اذا اراد الصلاة بايما وما عن بعض آرائه يوضع عرضا كما في القبر افاده الشيخ زين الدين (قوله بجر) بالثقل والتخفيف من التبر والاجار وهو التبخير والجمرة بكسر الميم هي المنجرة والجمرة بجذف الهاء ما يتبخر به من عود وغيره وهي لغة ايضا في الجمرة قهس تاني وغيره (قوله وترا) لان الوتر احب الى الله تعالى بجر (قوله الى سبع فقط) وفي التبيين الى خمس ولا يزداد عليها وظاهر كراهة الزيادة واعلمها رايانا والمغيا عليه محذوف الى من ثلاثة الى السبعة وكيفية التجمير كما في الجران يدار حول السرير بالجمرة العدد المتقدم (قوله ككفنه) اي فانه يجرم وترا (قوله وعند موته) افاده بقوله سابقا ويحضر عنده الطيب (قوله ولا في القبر) فان ادخل النار فيه فيه تشاؤم (قوله وكره قراءة القرءان) اي تحريما عاينا على ان نجاسته خبت (قوله حتى يغسل) اي يفرغ من غسله فرجع الى ما قبله (قوله قبل غسله) اي لا بعده فخال الغسل داخله في حكم القليلة فاتخذ المراد من تلك العبارات والاولى حذف ذلك لانه يوم النجاسة فيوقع الوقوف عليه في تحريم (قوله ونستر عورته) لان سترها واجب والنظر اليها حرام كعورة الحلي ولا فرق بين الرجل والمرأة لان عورة المرأة للمرأة كعورة الرجل للرجل انتهى ابوالسعود (قوله فقط) المعنى انه لا يكفها الوارث الى ارضه مما يستتر هذا القدر والاسترجاع العورة اولى كما لا يخفى (قوله على الظاهر من الرواية) كذا قاله بعضهم وعليه في البحر سلطان الشهوة وفيه نظر (قوله صححه الزبلي) عبارته ويستمر ما بين سرته الى ركبته بشدة الازار عليه وهو الصحيح كمال الحياة والقوله عليه السلام لعلى لا تنظر الى نخذي ولا ميت انتهى وظاهره يقتضي حرمة النظر الى الخفيفة من الميت وهو الاحتياط (قوله مثله) ليس بقيد فالمراد ما يمنع المس (قوله لحرمه للمس كالنظر) في هذا التعليل ان الصغير الذي لا عورة له لا ينظر عدم ستره (قوله ويجرد من ثيابه) ليجزئهم التنظيف بجر وظاهره ان التعبد مستحب لانه للتنظيف ولولم يجرد يجوز لحصول المنصود وراى الاكل ان التعبد واجب فراجع وكأنه لانه

[illegible]



والثاني والثالث اذا استنقع في موضع فاصاب شيئا نجسه لانه نجس واذا اصاب قوب الغسال فان شرب عليه  
 مما لا يجود منه ولا يمكنه الامتناع عنه لا ينجسه لعموم البلوى وعدم امكان التحرز عنه سوى عن الوقفات  
 ذكره ابو السعود وهذا بناء على ان نجاسة الميت نجاسة خبث وتقدم انها طاهرة حيث خلا بدنه عن الاقدار  
 وهو مبنى على ان نجاسته نجاسة حدث (قوله ولا يداغسله ولا وضوءه بالخارج) لانه عرف مرة فصا وقد حصل  
 نهره مقتضى التعليل ان لا يداغسله اذا جتمع ولم اره قاله ابو السعود والغسل بضم الغين قيل وبالفح ايضا وقيل  
 ان اضيف الى المغسول فتح والى غيره ضم (قوله لان غسله اح) هذا التعليل مبنى على ان نجاسة الميت نجاسة خبث  
 (قوله لبقائه بالموت) اى لبقائه الحدث بالموت فلما لم يؤثر الموت في الوضوء وهو موجود لم يؤثر الخارج العارض  
 بغيره قليلا زيادة (قوله الا ان المسلم يطهر بالغسل) فلو حله انسان وصلى به صحت صلاته وهذا في غير الشهيد اما هو  
 فظاهر وان لم يغسل والكافر لا يطهر وان غسل لانه ليس اهلا للكرامة وقوله تعالى ولقد كرمتنا بني آدم ايس  
 نصافي طهارته بعد موته بل يحتمل التكريم بالنعم والعقل او الاكل بالايدي لا بالانف كالبيان وهو احد ما قيل في الاية  
 (قوله وقد حصل) اى الغسل وبطرق النجاسة بعد ذلك لا يعاديل يغسل موضعها (قوله ينشف) نشف ان كان  
 بمعنى شرب فبكم الشين من حد علم كافي الصحاح وان كان بمعنى اخذ فبفتحها من حد ضرب كافي النهاية واعلم  
 ان نشف يتعدى ولا يتعدى كافي المصباح ابو السعود وظاهره انه يقرأ ينشف بالتخفيف (قوله في قوب) ثلثا  
 تبتل اكفائه وفي البحر عن الولو الحية المنديل الذي يمسح به الميت بعد الغسل كالمنديل الذي يمسح به الحي  
 يعني انه طاهر انتهى (قوله ويجعل الخنوط) استحبابا وكذا يوضع في القبر لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك بانيه  
 ابراهيم ابو السعود عن الجوى عن الروضة (قوله الطيبة) اى طيبة الرائحة ابو السعود (قوله كراهتها)  
 اى تحريمها كابدل عليه قول البحر وقد ورد النهي عن المزعفر للرجال انتهى ولا يكره للنساء ابو السعود عن العيني  
 (قوله ويجعلهما في الكفن) عند رأس الميت كما يفعل في زمالة جاهل بحر (قوله نديا) يرجع الى قوله ويجعل  
 والاولى ذكره بلصقه (قوله والكافر على مساجده) اى مواضع سجوده جمع مسجد بالغتخ لا غير وهي الجبهة  
 والاذن واليسدان والركبتان والقدمان يروى ذلك عن ابن مسعود نهر وخص الكافر لان الدينان نهر  
 من رايحه ابو السعود (قوله كرامة لها) لانه لما كان يسجد بها خصت بزيادة كرامة لها عن سرعة الفساد  
 نهر (قوله ولا يمسح شعره) اى الميت الاعم من الذكر والانثى والشعر عموما العية وكما لا يجوز تمشيح الشعر  
 لا يجوز قطع شيء منه سواء كان شاربا او غيره ولا يقرأ القرء آن وقت الغسل جهرا وكذا الادعية ولا بأس بها  
 سر او يكره قراءة القرء آن امام الحنابلة وكذا الذكر والمستحب الصمت سوى عن الفتاح وقوله ولا يقرأ الخ مبنى  
 على ان نجاسته نجاسة حدث (قوله اى يكره ذلك تحريما) لقول القنية اما التزين بعد موتها والامتناع  
 وقطع الشعر فلا يجوز نهر لان هذه الاشياء للزينة وقد استغنى عنها والحاصل انه لا يفعل به ما هو للزينة  
 ابو السعود (قوله الا المكسور) فلا بأس بان يؤخذ ويرى يروى ذلك عن الشيخين بحر (قوله ولا يحنن) على قول  
 ابى يوسف وبه يفتى ابو السعود (قوله ولا بأس بجعل القطن على وجهه) قال في الطهيرية واستحقاقه عامة العلماء  
 شربة لاية عن الفتح (قوله ومساها) قال في البحر ولا بأس بتقبيل الميت اه وقد روى انه عليه الصلاة والسلام قبل  
 عثمان بن مظعون بعد موته وكذا قبل الصديق النبي عليه الصلاة والسلام وظاهر قوله ومساها انه يحرم تقبيلها  
 فيعمل المنع على ما اذا اختلف الجفص فلا ينافي الوارد (قوله لا من النظر اليها) قد يقال ان التعليل بانفضاء  
 الزوجية يقتضى تحريمه ايضا فلجرح الفرق بين المس والنظر (قوله فلنا هذا المحمول الخ) اى فهو خاص بمن كان  
 نحو على من ناسبه صلى الله عليه وسلم ودليل الخصوص الحديث وفيه انه لو اعتبر ذلك لما جاز على تزويج محرم  
 لها طاعة وقد ثبت انه تزويج بنت اختمها باذن منها بعد موتها واما الحديث فهو في الاخرة كما استشف عليه  
 وايضا فان عثمان تزويج البنت الثانية صلى الله عليه وسلم (قوله كل سبب ونسب الخ) أخرجه الطبراني  
 والحاكم والبيهقي ذكره السيوطي في جامع الصغير وفسر شارحه العزيز السبب بالاسلام والتقوى والنسب  
 بالانساب ولو بالماهرة والرضاع اه ولا يعارض هذا الحديث قوله عليه الصلاة والسلام لاهل بيته لا غنى  
 عنكم من الله شيئا لان معناه انه لا يملك لهم نفعا لكن الله تعالى يملكه نفعهم بالشفاعاة فهو لا يملك  
 الا ان ملكه ربه اه مناوى وذكر الحافظ السخاوى في كتابه استجلاب ارتقاء القربى يجب اقرباء الرسول

(ولا يجاد غسله ولا وضوءه بالخارج منه)  
 لان غسله ما وجب لرفع الحدث لبقائه بالموت  
 الا ان المسلم يطهر بالغسل (ويشفي في قوب ويجعل)  
 جوارحه وهو يفتح الماء (الغسل المركب)  
 الخنوط وهو يفتح الماء (الغسل المركب)  
 من الاشياء الطيبة ويجعلها في الكفن او على  
 آرائها الرجال (نديا) (واحد)  
 (على رأسه وحنينه) (نديا) (واحد)  
 مساجده) (كرامة لها) (ولا ينقص فلقم)  
 اى يكره ذلك تحريما (ولا يحنن) (ولا يحنن)  
 الا المكسور (ولا يحنن) (ولا يحنن)  
 بجعل القطن على وجهه وفي مخارجه كدب  
 وقبل واذن وفم ويوضع يدا في ما يليه لا على  
 صدره لانه من عمل الكفار ابن المنذر (واحد)  
 وجسمه من غسله ومسامه الامن (واحد)  
 على الاصح (منية) وفات الامنة (واحد)  
 لان على غسل فاطمة رضي الله عنها فاطمة  
 هذا المحمول على بقائه الزوجية اقوله عليه  
 الصلاة والسلام كل سبب ونسب يقطع  
 بالموت الابي ونسبي مع ان بعض الصحابة  
 انكر عليه شئ الجميع للعيني



الكفار أكثر من ترك الكل أبو السعود وكيفية العلم بذلك ان يحصى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم وبعد الموت  
فيظهر الحال (قوله واختلاف في الصلاة عليهم) حكى قولين في البحر من غير ترجيح (قوله ومحل المقتن) أي  
إجماع تاف المشايخ فيه ولا رواية عن الامام وصحة بحديثه قليل يدفنون في مقابر المسلمين وقال الهندواي يتخذ لهم  
مقبرة على حدة وهذا احوط أبو السعود عن الحوى (قوله كدفن ذمية) تشبيه في وقوع الخلاف اقامه  
أبو السعود (قوله لان وجه الولد لظهرها) والولد مسلم تبعه لآبيه فيوجهه الى القبلة بهذه الصفة (قوله يمه)  
أي الميث الاعم من المذكور الانثى وانما كان كذلك لان من شرط الغاسل ان يحل له النظر الى المقسول فلا يغسل  
الرجل المرأة ولا المرأة الرجل الفعيل والمجبوب والخصى وقوله المحرم أي بغير عائل على يده في حق الرجل والمرأة  
وهذا اذا كانت حرة وان كانت امة يمهها الاجنبي بغير ثوب ومثل المحرم للرجل امته وزوجته قاله في البحر لكن  
فيه نظير بالنسبة الى الزوجة فانها تنفسله كما هو وهو الذي في النهر (قوله فان لم يكن) المحرم يكن تامة (قوله  
فالاجنبي) أي فاشخص الاجنبي الصادق بالانثى بالنسبة الى الرجل وبالرجل بالنسبة الى الانثى وقوله بخزفة  
المراد بها حائل يمنع المس (قوله ويمن الخنثى) أي على الظاهر من الرواية اشار اليه في البحر وقيل يغسل في نوبه  
(قوله والا) أي الا يكن الخنثى مرافقاً بان لم يبلغ حد الشهوة كما في النهر وقد روى في الاصل بما قبل التكلم وقوله  
فكغيره أي من الصغار والصغار لانه ليس لأعضائهما حكم العورة وعن أبي يوسف اكره ان يغسلهما الاجنبي  
أبو السعود عن الثانية (فروع) لومات في بيته ففقات الورثة لا نرضى بغسله فيه ليس اهم ذلك لان غسله  
في بيته من حوائجه وهي مقدمة على الورثة ولومات عنها وهي حامل فوضعت لانفسه وليس على من غسل  
مباشرة ولا وضوء بجراي وجوب بل ندبا (قوله ويسن في الكفن الخ) اما اصله ففرض كفاية بالنظر لعامة  
المسلمين شرعاً لا يهتد به ويجوز تكفين الرجل في كل ما يجوز لبسه له ولو كان حياً وكذا المرأة واجبها البياض  
والجديد وغيره سواء بعد ان يكون نظيفاً واعلم ان الكفن والحنوط وسائر تجهيزه مقدم على الدين الى قدر السنة  
ما لم يتعلق بعينه حق الغرماء كالرهن والمبيع قبل القبض فان تعلقه به ذلك فالبايع والمرتهن احق به من كل احد  
نهر وانما سن التثليث لما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة اقباب سهوية وهو فتح السنين  
وضمها نسبة الى سهول قريبة باليمن والذي يقصر الثياب فانه يسمى سهولاً كما في المواهب (قوله ازار) هو من  
القرن الى اقدام كاللغافة كذا قالوا وبحث فيه السكك باله ينبغي ان يكون ازار الميث كازار الحى من السرة  
الى الركبة لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اللاتي غسلن ابنته حقوه وهو في الاصل معقد الازار وقال عليه  
الصلاة والسلام في المحرم الذي مات كفنوه في نوبه وهما ثوبا احرامه ازاره ورد آؤه ومعلوم ان ازاره من  
الحقنهر ويجز وما قاله الحوى بانه يحتمل ان يكون ذلك لعدم ملك المحرم غير ازار احرامه ورد آؤه فيكون من كفن  
الضرورة لا يدفع البحث لان الخفاقة في الارابيين الحى والميت لا بد لهما من دليل وحيث لم يرد دليل الخفاقة  
كان ينبغي التسوية بين ازاريهما اذ هو الاصل عند عدم ورود دليل الخفاقة أبو السعود وقد كان يحطلى  
ذلك كثيراً حتى رأيت هذا (قوله وقصص) هو من المنكب الى القدم بلا دخار يصح لانها تتعطل في قصص الحى  
لتسنع اسفله للمشي وبلا جيب وكين ولا يكف اطرافه ولو كفن في خيص الحياة قطع جيبه وكما كذا في التبيين  
والمراد بالجيب الشق التنازل على الصدر بجر (قوله واصافة) قال الحوى وهي التي تبسط على الارض اولا  
وهي الرداء كما في البرجندى أبو السعود (قوله وتكره العمامة) أي على رأسه داخل اللقافة وهي محل الخلاف  
واما ما يفعل على الخشبة من العمامة والزينة يعرض على فهم من المكروه بخلاف لما تقدم انه يكره فيه  
كل ما كان للزينة (قوله واستحسنها المتأخرون العلماء الخ) ويجعل الذنب على وجهه كما فعل ابن عمر وقيل تدار  
بمينا ويلف ذنبه على كوره من جهة يمينه كما في القهستاني واحترز بالعلماء عن الاوساط فلا يعبرون كما في النهر  
عن السراج (قوله والاشراف) زاد في الظهيرية العلوية أي اولاد على (قوله ولا بأس بالزيادة) هذا هو المذكور  
في غاية البيان كما في النهر ثم قال فالاعتصار على الثلاث لاني كون الاقل مستوفياً صرح في المجتبى بـ كراهة  
الزيادة فان حملت الكراهة في عبارته على التنزيهية كان المأل واحداً ثم قوله فالاعتصار الخ لا يظهر لان هذا هو  
المنقول في كونه صلى الله عليه وسلم فالسنة هي الثلاث ومخالفتها بكم تنزيها واستثنى من الكراهة في روضة  
الزندقي ما اذا وصي بان يكفن في اربعة او خمسة فانه يجوز بخلاف ما اذا وصي ان يكفن في نوبين فانه يكفن

واختلف في الصلاة عليهم ومحل الذنب  
كدفن ذمية حبل من مسلم قالوا والا حوط  
دفعها على حدة ويجعل ظهرها الى القبلة  
لان وجه الولد لظهرها ماتت بين يدي اوهو  
بين نساء الخنثى المنكب كل نومرا فاضا  
مخزفة وتبين الخنثى المنكب كل نومرا فاضا  
والا فكم فيه في غسله الرجال والنساء بيم  
ما دوى عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا ثيابا  
وقيل لا (ويسن في الكفن الخ) اما اصله ففرض كفاية بالنظر لعامة  
المسلمين شرعاً لا يهتد به ويجوز تكفين الرجل في كل ما يجوز لبسه له ولو كان حياً وكذا المرأة واجبها البياض  
والجديد وغيره سواء بعد ان يكون نظيفاً واعلم ان الكفن والحنوط وسائر تجهيزه مقدم على الدين الى قدر السنة  
ما لم يتعلق بعينه حق الغرماء كالرهن والمبيع قبل القبض فان تعلقه به ذلك فالبايع والمرتهن احق به من كل احد  
نهر وانما سن التثليث لما ورد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة اقباب سهوية وهو فتح السنين  
وضمها نسبة الى سهول قريبة باليمن والذي يقصر الثياب فانه يسمى سهولاً كما في المواهب (قوله ازار) هو من  
القرن الى اقدام كاللغافة كذا قالوا وبحث فيه السكك باله ينبغي ان يكون ازار الميث كازار الحى من السرة  
الى الركبة لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اللاتي غسلن ابنته حقوه وهو في الاصل معقد الازار وقال عليه  
الصلاة والسلام في المحرم الذي مات كفنوه في نوبه وهما ثوبا احرامه ازاره ورد آؤه ومعلوم ان ازاره من  
الحقنهر ويجز وما قاله الحوى بانه يحتمل ان يكون ذلك لعدم ملك المحرم غير ازار احرامه ورد آؤه فيكون من كفن  
الضرورة لا يدفع البحث لان الخفاقة في الارابيين الحى والميت لا بد لهما من دليل وحيث لم يرد دليل الخفاقة  
كان ينبغي التسوية بين ازاريهما اذ هو الاصل عند عدم ورود دليل الخفاقة أبو السعود وقد كان يحطلى  
ذلك كثيراً حتى رأيت هذا (قوله وقصص) هو من المنكب الى القدم بلا دخار يصح لانها تتعطل في قصص الحى  
لتسنع اسفله للمشي وبلا جيب وكين ولا يكف اطرافه ولو كفن في خيص الحياة قطع جيبه وكما كذا في التبيين  
والمراد بالجيب الشق التنازل على الصدر بجر (قوله واصافة) قال الحوى وهي التي تبسط على الارض اولا  
وهي الرداء كما في البرجندى أبو السعود (قوله وتكره العمامة) أي على رأسه داخل اللقافة وهي محل الخلاف  
واما ما يفعل على الخشبة من العمامة والزينة يعرض على فهم من المكروه بخلاف لما تقدم انه يكره فيه  
كل ما كان للزينة (قوله واستحسنها المتأخرون العلماء الخ) ويجعل الذنب على وجهه كما فعل ابن عمر وقيل تدار  
بمينا ويلف ذنبه على كوره من جهة يمينه كما في القهستاني واحترز بالعلماء عن الاوساط فلا يعبرون كما في النهر  
عن السراج (قوله والاشراف) زاد في الظهيرية العلوية أي اولاد على (قوله ولا بأس بالزيادة) هذا هو المذكور  
في غاية البيان كما في النهر ثم قال فالاعتصار على الثلاث لاني كون الاقل مستوفياً صرح في المجتبى بـ كراهة  
الزيادة فان حملت الكراهة في عبارته على التنزيهية كان المأل واحداً ثم قوله فالاعتصار الخ لا يظهر لان هذا هو  
المنقول في كونه صلى الله عليه وسلم فالسنة هي الثلاث ومخالفتها بكم تنزيها واستثنى من الكراهة في روضة  
الزندقي ما اذا وصي بان يكفن في اربعة او خمسة فانه يجوز بخلاف ما اذا وصي ان يكفن في نوبين فانه يكفن







والميت تزيد الشروط على ستة (قوله حضوره) اي كله او اكثره كالنصف مع الرأس برهان (قوله وضعه) اي على الارض او على الايدي قريبا منها فاستأنى عن المحيط ولا يصلي عليه مجولا على الاعناق والظاهر ان اشتراط وضعه بالنظر الى المدرك الذي لم يقته شيء من التكبير خلف الامام من غير خلاف اما المسبوق ففي كون الوضع شرطه ايضا خلاف الاثرى الى ماسأى من انها اذا رقت قبل ان يقضى ما عليه من التكبير فانه يأتى بها ما لم يتباعد على قول ٨١ ابو السعود (قوله فلا تصح على غائب) محترز الحضور ولو قال فلا تصح على كافر وغير متطهر وغير مستور ولا امامة صبي لاستوفى محترجات الشرط (قوله ويجوز على نحو داه) نحوه المحمول على الاعناق والموضوع خلفه وكذلك لو كان الموضوع اقله (قوله لانه كالامام من وجه) فلذا اشترط طهارته واسلامه وسرعورته وكونه جهة القبلة (قوله لبعثها على الصبي) اي ولو كان اماما من كل وجه لما صححت الصلاة عليه (قوله وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم) جواب عما اورد على قوله فلا تصح على غائب والتجاسي بكسر النون وقمعه واسمه اجمعة وهو ملك الحبشة نعا النبي صلى الله عليه وسلم لاجحابه وصلى عليه معهم حين اعلمه الله تعالى بموته وقوله لغوية فهي مجرد دعاء (قوله او خصوصية) له صلى الله عليه وسلم اذ رفع سريره وراه النبي صلى الله عليه وسلم ورؤية الامام تكفي وان لم يره القوم قال في البحر وقد اقام السكال في الفتح الدليل على كل منهما (قوله ولو وضعوا الرأس موضع الرجلين) بان وضعوا الرأس جهة يسار الامام وقوله واساؤا افاد انه مكره تنزيها (قوله ولو اخطأوا القبلة) محترز قوله وكونه للقبلة (قوله صححت ان تحروا) فالتحرى فرض ولو تركوها عدل الا يصح (قوله ايضا) اي باقى التكبيرات (قوله فلذا) اي لكونها ركا لا شرطا لا يجوز بناء اخرى عليها لانه لو اها للآخرى ايضا يصير مكبرا ثلاثا وانه لا يجوز زحزحة (قوله التقييد والثناء) اخلف فيها بقوله بعد التكبير الاول فقبيل يحمده في ظاهر الرواية وقال به ضم يقول سبحانه اللهم وبمحمد الخ وجعل في الجوهر عطف الشاء على الحمد من عطف التثنية وظاهر ما ذكرناه لا يقول وجل شاذل وهو خلاف المحفوظ وفي البرجندى عن الخزانة لا بأس بقراءة الفاتحة بنية الشاء وان قرأها بنية القراءة كره تحريعا وما يحسنه الشرع لا يلا من الله لا مانع من قرأتها بنية القراءة مما عا خلافا للشافعي فانه يقول بقرضتها مردود بانه انما تسحب المراجعة اذ لم يركب مكره مذهب وبما في البحر من ان قرأتها لم تثبت عنه عليه الصلاة والسلام وفي النصاص لما غسل ركعتن ووضع على السرير صلى الله عليه وسلم دخل ابو بكر وعمر ومعهم انقر من المهاجرين والانصار فدا رما يسع البيت فقالوا السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والانصار مثلها ثم صفوا صفوا لا يؤمهم احدوا ابو بكر وعمر في النصف الاول وقالوا لاجل رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اننا نشهد انه بلغ ما نزل الله ونصحه لامتة وبجاهدي سبيل الله حتى امطر الله دمه وتحت كلمته وآمن به وحده لا شريك له فاجعلنا الهنا ممن يتبع القول الذي انزل معه واجمع ديننا وبينه حتى تعرفه بنا وتعرفنا به فانه كان بالمومنين وفارحيا لايتبعي الايمان بدلا ولا يشتري به تمسدا اذ يؤمن الناس على دعائهم ويخرجون ويدخل آخرون حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان وقد قيل انهم صلوا عليه من بعد الزوال يوم الاثنين الى مثله من يوم الثلاثاء وقيل انهم مكثوا ثلاثة ايام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو صلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم احد اجمع عليه ابو السعود (قوله من ان الدعاء ركن) اقوالهم ان حقيقة الما المقصود منها الدعاء (قوله والتكبير الاول شرط) قال لانها تكبير الاحرام (قوله رده في البحر بتصریحهم بخلافه) فقد صرح صاحب المحيط بان الدعاء سنة وقوامه في المسبوق يقضى التكبير تسعة ابعاد دعاء يدل عليه وبعد جوازنا اخرى عليها ولو كانت شرطا لجاز وفي الغاية للسروج فان قلت التكبير الاول للاحرام وهي شرط وقد تقدم انه يجوز بناء الصلاة على التحريمة الاولى لكونها غير ركن قيل في الجواب التكبيرات الاربع في صلاة الجنازة قائمة مقام اربع ركعات بخلاف المكتوبة وصلاة النافلة (قوله بغاة) روى ان عليا كرم الله سبحانه وتعالى وجهه لم يصل عليهم ولم يكر عليه فمكن اجساما من (قوله وطاع الطريق) لانهم بمنزلة البغاة من (قوله فلا يغفلوا) زجر الله لهم وانما صرح بعدم الغسل لان ظاهر كلامه يفيد ان المني الصلاة لا الغسل والاوى فلا يغسلون باثبات النون وفي ذلك تنبيه عن مثل فعلهم فتعود منفعة ذلك على عامة المسلمين (قوله ولو بعده) بان اخذوا وقتلوا بعده وهذا التمسك بقاء الصدر والشهد قال الزيلعي وهذا تفصيل حسن اخذ به الصكبار من المشايخ زروى عن محمد عدم الفرق بين

وشرطه ايضا حضوره (قوله وضعه) كونه هو او غيره (امام المذلى) كونه للقبلة فلا تصح على غائب ويجوز على المحو دابة وموضوع خفيه لانه كالامام من وجهه وركعتين وجها لصحتها على الصبي وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ولو وضعوا الرأس موضع الرجلين بان وضعوا الرأس جهة يسار الامام وقوله واساؤا افاد انه مكره تنزيها (قوله ولو اخطأوا القبلة) محترز قوله وكونه للقبلة (قوله صححت ان تحروا) فالتحرى فرض ولو تركوها عدل الا يصح (قوله ايضا) اي باقى التكبيرات (قوله فلذا) اي لكونها ركا لا شرطا لا يجوز بناء اخرى عليها لانه لو اها للآخرى ايضا يصير مكبرا ثلاثا وانه لا يجوز زحزحة (قوله التقييد والثناء) اخلف فيها بقوله بعد التكبير الاول فقبيل يحمده في ظاهر الرواية وقال به ضم يقول سبحانه اللهم وبمحمد الخ وجعل في الجوهر عطف الشاء على الحمد من عطف التثنية وظاهر ما ذكرناه لا يقول وجل شاذل وهو خلاف المحفوظ وفي البرجندى عن الخزانة لا بأس بقراءة الفاتحة بنية الشاء وان قرأها بنية القراءة كره تحريعا وما يحسنه الشرع لا يلا من الله لا مانع من قرأتها بنية القراءة مما عا خلافا للشافعي فانه يقول بقرضتها مردود بانه انما تسحب المراجعة اذ لم يركب مكره مذهب وبما في البحر من ان قرأتها لم تثبت عنه عليه الصلاة والسلام وفي النصاص لما غسل ركعتن ووضع على السرير صلى الله عليه وسلم دخل ابو بكر وعمر ومعهم انقر من المهاجرين والانصار فدا رما يسع البيت فقالوا السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والانصار مثلها ثم صفوا صفوا لا يؤمهم احدوا ابو بكر وعمر في النصف الاول وقالوا لاجل رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم اننا نشهد انه بلغ ما نزل الله ونصحه لامتة وبجاهدي سبيل الله حتى امطر الله دمه وتحت كلمته وآمن به وحده لا شريك له فاجعلنا الهنا ممن يتبع القول الذي انزل معه واجمع ديننا وبينه حتى تعرفه بنا وتعرفنا به فانه كان بالمومنين وفارحيا لايتبعي الايمان بدلا ولا يشتري به تمسدا اذ يؤمن الناس على دعائهم ويخرجون ويدخل آخرون حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان وقد قيل انهم صلوا عليه من بعد الزوال يوم الاثنين الى مثله من يوم الثلاثاء وقيل انهم مكثوا ثلاثة ايام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو صلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم احد اجمع عليه ابو السعود (قوله من ان الدعاء ركن) اقوالهم ان حقيقة الما المقصود منها الدعاء (قوله والتكبير الاول شرط) قال لانها تكبير الاحرام (قوله رده في البحر بتصریحهم بخلافه) فقد صرح صاحب المحيط بان الدعاء سنة وقوامه في المسبوق يقضى التكبير تسعة ابعاد دعاء يدل عليه وبعد جوازنا اخرى عليها ولو كانت شرطا لجاز وفي الغاية للسروج فان قلت التكبير الاول للاحرام وهي شرط وقد تقدم انه يجوز بناء الصلاة على التحريمة الاولى لكونها غير ركن قيل في الجواب التكبيرات الاربع في صلاة الجنازة قائمة مقام اربع ركعات بخلاف المكتوبة وصلاة النافلة (قوله بغاة) روى ان عليا كرم الله سبحانه وتعالى وجهه لم يصل عليهم ولم يكر عليه فمكن اجساما من (قوله وطاع الطريق) لانهم بمنزلة البغاة من (قوله فلا يغفلوا) زجر الله لهم وانما صرح بعدم الغسل لان ظاهر كلامه يفيد ان المني الصلاة لا الغسل والاوى فلا يغسلون باثبات النون وفي ذلك تنبيه عن مثل فعلهم فتعود منفعة ذلك على عامة المسلمين (قوله ولو بعده) بان اخذوا وقتلوا بعده وهذا التمسك بقاء الصدر والشهد قال الزيلعي وهذا تفصيل حسن اخذ به الصكبار من المشايخ زروى عن محمد عدم الفرق بين

المسلمين من جهة واحدة على هذا الطريق الموصوف من اى حد كان كالموت من حد الشرب والظن والسرقة  
بل قد قيل انها كانت اوسع من ذلك في حاتم الامام ابو السعود (قوله وكذا اهل عصبة) انضم اليهم وسكنوا  
المسلمة في القسوس من العصبة بالضم من الزبال والخبيل ما بين العشرة الى الاربعة واعتصموا سارا وعصبة  
له ولفظ كحل كلاباذي ووزواي وسعد وهرام بمصر وقيس وبين بعض البلاد (قوله بسلاح) اما اذا كان  
بغير سلاح فلا يعنى حكم قاطع الطريق كما يفيد هذا التقيد (قوله خنى غير مرة) فصار عادة له اما اذا خنى  
غير مرة فصار له عادة على هذا الحكم ولا يقتل بل اذية فيه على العاقبة وذكر الشرب لاني ان اهل العصبة والمكابر  
والخساسة يغلبون (قوله ولو عمدا) فاذا بالمسافة ان قاتل نفسه خطا له هذا الحكم قال في البحر وهو شبه  
بعض اهل الشرب في الاخرة لانه تصد المدة ولا نفسه (قوله ورجع السكك قول الشافعي) يعنى ابا يوسف فاختلف  
التصحيح (قوله والمخلة في التبر بالغة) فلا بعدنا حسا (قوله يرفع يديه في الاولى) كما يرفع في الصلوة وهذا ظاهر  
الرواية كما في البحر (قوله وهو صلب الله المم الخ) اى التناهي المضموم من ينى (قوله بعد الثانية) قال ابو السعود  
يحيى صاحب الصلاة في الدعاء الا في لقوله عليه الصلوة والسلام الاعمال موقوفة والدعوات محبوسة حتى يصل  
على النبي صلى الله عليه وسلم والاخر (قوله كما في التشهد) بان يذكر الصلوة والبركة والرحمة مع زيادة السيادة  
لذبا وكرارا انك جدد مجد وفي القصة تنافي عن الجلال يصل بما يحضره اه واتباع المسنون اولى (قوله لان  
تدعيها مسنة الدعاء) قلت وكذا ما خبرناه هذا عما يؤيد البحث السابق (قوله ويدعو) اى لنفسه اولام البيت  
والمؤمنين والمؤمنات لانه هو الموصوف منها بجز (قوله والماتوا واولى) وهو كما في حديث ابراهيم الاشهل عن ابيه  
قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا واهدنا وانا غافلون واصغروا  
وكبرنا واذكرنا واثاننا ورواه الترمذي والنسائي ورواه ابو سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد فيه  
اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وفي رواية اخرى ومن توفيته منا  
فتوفه على الاسلام اللهم لا تحرمنا البر ولا تفتنا بعده اه فتح القدر والرايات اهد الحاضر بذليل مقابلته  
بالغائب وقوله واصغروا اى اغفر له ذنبا اقترفه بعد بلوغه او اراد الصغير في الاعمال او الغرض الاستيعاب  
والمعنى اغفر للمستقلين كلهم ابو السعود وعن القصة تنافي في الاول نظر فان الصغير بعد البلوغ داخل في الكبير  
ومن المأثور حديث عوف بن مالك انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة قال خففت من دعائه  
اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم زكاته ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد وثقه من الخطايا  
كما ينقي الثوب الابيض من الدنس ولبلده دارا خيرا من داره واهلا خيرا من اهله وزوجا خيرا من زوجة وادخله  
الجنة وتواهد من عذاب القبر وعذاب النار قال عوف حتى تخبت ان اكون ذلك الميت ومن لا يحسن الدعاء  
يقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات بجز عن الجنتي (قوله وقدم فيه الاسلام الخ) قال العلامة الرازي  
لا يعنى منسبة الاسلام بالحياة ومنسبة الايمان بالموت فان الاسلام بكون بالاعمال المكافها  
وذلك لا يكون الا في الحياة وصحة البدن والايمان مداره الاعتقاد وذلك هو المعبر عنه الموت او السعود  
(قوله مع انه الايمان) اعلم ان الاسلام على وجهين شرعي وهو بمعنى الايمان واخرى وهو بمعنى الاستسلام  
والانقياد كما في شرح العمدة للنسفي فتقول الشرح مع انه الايمان ناظر الى المعنى الشرعي للاسلام وقوله  
لانه سبي ناظر الى المعنى القوي له وقوله فكانه دعاء في حال الحياة بالايمان هو معنى الاسلام الشرعي وقوله  
والانقياد اى الذي هو معنى الاسلام القوي اه حلى (قوله وهو العمل) تفسير الانقياد بالعمل لا يظهر  
لما قيل (قوله بلاد دعاء) هو ظاهر المذهب وقيل يقول ربنا لا ترغ قلوبنا الخ اوسجنا ربك رب العزة الخ اللهم  
لا تحرمنا البر ولا تفتنا بعده واغفر لنا وله نهر (قوله تاووا الميت الخ) كذا في التبيين والفتح وفي الظهيرة ولا نوى  
الميت بما يلى شوى من في يمينه بالاولى ومن في يساره بالثانية اه وهو ظاهر لان الميت لا يخاطب بالسلام  
سوى نوى به اذ ليس اهلا به وقره في التبر قلت الظاهر الاول لان المقصود منه طلب الامان من الله تعالى  
وهو اهل الامان بل هو اسحق من غير لوسنة وغر بته كيف وقد نيت الله صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل  
في مكة يقول السلام عليكم دار قوم مسلمين والآن شاء الله بكم لاحقون (قوله ويسر السكك) اى التناهي  
في الصلاة والسلام وقوله اغفر له ذنبا اقترفه بعد بلوغه او اراد الصغير في الاعمال او الغرض الاستيعاب

لانه حد او قصاص (او كذا) اهل عصبة  
ولا تكافى مصر ولا بسلاح (او كذا) خنى  
غير مرة فحكمهم كالغفار (من قتل نفسه) ولو  
اغفر له ويصل عليه (او كذا) وان كان  
اعظم وزرا من قاتل غيره ورجع السكك  
الاثاني ما في مسلم له عليه السلام (او كذا)  
قتل نفسه فله يصل عليه (او كذا) بالبقاء  
احدا او (اهل) او بكبريات (او كذا) فقام مقام  
ركعة (وهي الربع بكبريات) وقال القائل  
في سكك (او كذا) على الذي صلى الله عليه وسلم  
ويجوز (او كذا) بعد الثانية (او كذا) لان تدعيها منه  
الدعاء (او كذا) وقدم فيه الاسلام مع انه  
الايمان لا معنى عن الانقياد وما في حال  
في حال الحياة وهو العمل غير موجود  
الوفاء (او كذا) بعد الرابعة تسليما ناويا  
المتبع العم ويسر السكك الاتكبير زيلعي  
وتدعيها في البداية العمل في زمانها

لانه لم ينص على ذلك في ظاهر الرواية (تبيين) الاولى في القواعد التاجية اذا سلم على ظن انه اتم التكبير ثم علم انه لم يتم فانه يبنى لانه سلم في محله وهو القيام فيكون معذورا الثاني في الظهيرية وغيره ارجل كبر على جنساة فيجيء اذ اخرى فكبر بنيتها ونوى ان لا يكبر على الاولى فقد خرج من الاولى الى صلاة الثانية وان كبر الثانية ينوي بها عليهم ما لم يكن خارجا بجر (قوله على الجهر بالتسليم) ويسن خفض الثانية قهسنا في (قوة في الاولى) اي بعد التكبير الاولى (قوله وتكره) اي تحريما كآمر (قوله وافضل مغفوها) والاولى ان تكون ثلاثة صفوف لما ورد انه من صلى عليه ذلك غفر له كافي القهسنا في وجمع الانهر (قوله اظهرا للتواضع) اي فيكون ذلك ادعى لقبول شفاعته (قوله لانه منسوخ) اي التكبير الزائد على الاربع منسوخ لان الانا اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الحسن والسمع والتسع واكثر من ذلك الا ان آخر فعله عليه الصلاة والسلام كان اربع تكبيرات فكان ناهيا لمسا قبله كذا في الحلي عن الامداد في الزبلي انه صلى الله عليه وسلم حين صلى على النجاشي كبر اربع تكبيرات وثبت عليها الى ان توفي فنهضت مائة ابا السعد (قوله فيكث المؤمن الخ) لما كان قول المصنف لم يتبع صادق بالقطع وبالاتظار اذ رده ببيان المراد منه (قوله به يقى) رجمه في فسخ التقدير بان البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بخطأ مطلقا انما الخطأ في المتابعة في الخامسة بجر وروى عن الامام انه يسلم للحال ولا ينتظر تحقيقا للمخالفة (قوله هذا) اي عدم المتابعة (قوله وينوي الافتتاح بكل تكبيرة) لجواز ان تكبيرة الامام للافتتاح والان وخطأ المبلغ بجر (قوله وكذا في العيد) فانه اذا زاد على المشروع ولم يكن سماع من الامام فانه يتابع فيما زاد على ذلك وينوي بكل تكبيرة الافتتاح (قوله ولا يستغفر فيها الصبي الخ) اي لا ياتي باستغفار زيادة على دعاء البالغين والمراد بالجنون والمعقود الاصليان فان العارضين لا يسهطان الذنوب السابقة انتهى حلي (قوله بعد دعاء البالغين) افادانه يأتي به وهو ما في الجمع عن شارح المنية وما في الحلي من ان دعاء البالغين فيه استغفار للصبي فينا في قول المصنف ولا يستغفر في الصبي الا ان يراد بالدعاء الشفاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف للمنعول وقوله فيه استغفار للصبي فينا في قول المصنف ولا يستغفر الخ ضرر ودان الصغير يحتمل ان المراد به الذنب الصغير والمراد بالتعميم كآمر وبان المراد لا يستغفر استغفارا زائدا على ما في دعاء البالغين (قوله اي سابقا الى الحوض) حله على معناه المغوى والذي في النهر وغيره تفسيره بالمتقدم ايما مصالح والديه في دار القرار وقيل هو الاجر المتقدم قاله العيني وغيره (قوله وهو) اي قوله اللهم اجعله لنا فرطا الخ دعاه له اي للصبي ايضا اي كما هو دعاء الوالديه والمصلين لانه لا يبيء الماء لدفع الظما او مصالح والديه في دار القرار الا من كان متقدما في الخير وهو جواب عن سؤال حاصل ان هذا دعاء للاحياء ولا نفع لل ميت فيه (قوله لا سيما وقد قال الخ) اي فهذا مما يقتضي تقدمه في الخير وقوله حسنات الصبي اي ثوابها وقوله لا لايوبه وقيل هي لهما وقوله بل لهما الظاهر ان معلم الخير كوالديه (قوله واجعله ذرا) الذي في الكزواقره شارحه واجعله لنا اجرا واجعله لنا ذخرا في التفرقة بين الاجر والثواب ان الثواب هو الحاصل باصول الشرع والاجر هو الحاصل بالكمالات لان الثواب لغيره بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة للعين ولا ينكر اطلاق احدهما على الاخر (قوله ذخيرة) بيان لمعنى ذخرا من ذخرت الشيء اذخره بالفتح وهو معنى قول بعضهم خيرا باقيا نهر (قوله شافعا) اي لغيره نهر (قوله مشفعا) بفتح الفاء مقبول الشفاعة وفي بعض الكتب يقول اللهم اجعله لوالديه فرطا وسلفا و ذخرا وعظمة واعتبارا وشفيعا واجرا ونقل به موازينهما وافرغ الصبر على قلوبهما ولا تنتهما بعده واغفر لنا وله (قوله ندبا) اي حكونه بالقرب من الصدر مندوب والافمحاذاة جزء من الميت لا بد منه قهسنا في عن الحقيقة قال شيخنا ونظير ان هذا في الامام لا غير ابو السعد اي لافي المؤمنين لانهم قد يكونون صفرا فيخرجون عن حد المقابلة وهذا اذا لم يتعد الموتى والوقوف عند صدر احدهم فقط ولا يلزم ذلك في الكل ولا يبعد عن الميت كافي النهر (قوله للرجل والمرأة) ينظر حكم القيام من الصغير والصغيرة حوى وهذا ظاهر في ان المراد بالرجل والمرأة خصوصهما وليس كذلك بل المراد الذكر والانثى الشامل للصغير والصغيرة من باب ذكر الخاص وارادة العام مجازا ابو السعد (قوله والشفاعة لاجله) اي في القيام عنده اشارة الى انه العلة التامة في الشفاعة نهر (قوله والمسبوق الخ) اي الذي ا ~~سب~~ حاشرا تكبير الامام السابق (قوله بعض التكبيرات) صادق بالاقول والاكثر (قوله لا يكبر في الحال) ولولم ينتظر

على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفتاوى  
يجزى واحدة (ولا قرأة ولا تشهد فيها)  
وعين الشافعي الفاتحة في الاولى ويجوز عندنا  
بنية الدعاء وبه كرهه وفضل  
لعدم ثبوتها فيمنعه عليه السلام وافضل  
صغورها اثرها اظهرا للتواضع (ولكبر)  
امامه خصالا يتبع (لانه منسوخ) هذا اذا  
المؤمن حتى يسلم معه اذا سلم (به يقى) وينوي  
جمع من الامام ولون المبلغ تابعه وينوي  
الافتتاح بكل تكبيرة ويصحب في العيد  
ولا يستغفر فيها الصبي (قوله بعد دعاء البالغين  
لعدم تكليفهم) بل يقول بعد دعاء البالغين  
اللهم اجعله لنا فرطا (يقضين اي سابقا الى  
الحوض لايي الماء وهو دعاه ايضا بقدمه  
في الخير لاسيما وقد قالوا حسنات الصبي  
لا لايوبه بل لهما ثواب التعليم (واقفا مشفعا)  
بنفس الدال المجبة ذخيرة (واقفا مشفعا)  
تسول الشفاعة (وتقوم الامام ندبا) لاجل الايمان  
والشفاعة لاجله (والمرء والمرء) ببعض  
التكبيرات لا يكبر في الحال بل (ينظر) بكبير  
الامام لا يكبر معه (لا افتتاح لما فيها من كل  
تكبيرة كركعة

وكبر لا تفقد اي تكبيره عندهما لكن ماداه غير معتبر خلاصة وتبعه في الفتح وليس المراد من عدم اعتبار  
مادى انه لا يكون شارباً بل المراد انه لا يجتزى به وعليه ان يعيده بعد فراغ الامام بمنزلة المسبوق اذا ادرك  
الامام في السجود وتابعه فيه حيث لا يجتزى به وعليه اعادته اذا قام الى قضاء ما سبق به فكذا هذا ابو السعود  
ونحوه للعموى (قوله والمسبوق) هو من تمة التعليل فلو كبر ولم ينتظر لكان كالمسبوق الذي شرع في قضاء  
ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء (قوله وقال ابو يوسف) يكبر حين يحضر وجهه ان التكبير الاول للافتتاح  
والمسبوق يأتي بها فصار كمن كان حاضراً وقت تحريمه الامام (قوله لا ينتظر الحاضر في حال التحريم) افاد  
بتقييده بالحر عيان من حضر بعدها وفاته الامام لا يكبر وحده بل ينتظر (قوله لانه كالمدرك) الا ترى انه لو كبر  
تكميلاً للافتتاح بعد الامام يقع آداء لاقضاء بجم (قوله ثم يكبران) اي المسبوق الذي ينتظر تكبير الامام  
والحاضر تكبيراً للافتتاح (قوله بلا دعاء) بيان لقوله ترى والاوى زيادة وثناء وصلاة (قوله ان خشياً رافع  
الميت) يقيد انه اذا امكن الاتيان بالدعاء فعل شرباً ليلية والمسبوق يتابع الامام فان كان في الثانية على وان  
كان في الثالثة دعاءً يقضى ما فات به افاده ابو السعود وقد بارفع على الاعناق لانهما لو رفعت على الايدي كبر  
في ظاهرها الرواية بجرع الظهيرة ولا يخالفه ما يأتي من انه لا تصح اذا كان الميت على ايدي الناس لانه يغتفر  
في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء ابو السعود عن الشربة ليلية (قوله وما في المجتبى من ان المدرك) اي الحاضر  
تكبير الامام (قوله يكبر للمحال) ولو فاتته الثانية والثالثة والرابعة فانه يكبر ويقضى ما فات في الحال كما في الحر عنه  
(قوله فساد) لمخالفته لظاهر الرواية من انه يشرع وما لا لاحق فيما هو وكالات في سائر الصلوات فلو كبر مع  
الامام الاولى دون الثانية والثالثة قال في الوتعات كبر ولو لا اي بدأ بما فات ثم ما بقي مع الامام ثم موصفاً  
(قوله فلو جاء المسبوق) هذه مرة الخلاف بينهما وبين ابو يوسف (قوله لتعذر الدخول) بعدم تكبير الامام  
والاصل عندهما ان المقتدى يدخل في تكبير الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وتعذر ابى  
يوسف بدخل اذا بقيت التحريم يدأع (قوله كما في الحاضر) اشار به الى الرد على صاحب البحر حيث جعل  
قول ابى يوسف فاصر على الحاضر ولا يعم مسألة المسبوق قال في الترويات خبير بان مسألة الحاضر لا خلاف  
فيها فكيف تنسب الى ابى يوسف وحده ولذا ذكر المسئلة في غاية البيان غير معزوة اليه اه فاشار الشرح  
بقوله كالحاضر الى ان هذا استفق عليه ولذا جعله مشبهاً به (قوله اولى من الجمع) لان الجمع مختلف فيه من (قوله  
وتقديم الافضل) كتقديم الاكثر قرأنا او علماً او صلاحاً (قوله وقام عند افضلهم) اي عند صدره (قوله وان  
جعلهم ادرجا) بان يجعل رأس كل واحد اسفل من رأس صاحبه واستحسنه الامام لان النبي صلى الله عليه وسلم  
رصاحبه رضى الله تعالى عنهم ما دونوا هكذا فوضع للصلاة كذلك اه وفي التعليل نظر اذ هو قياس مع الفارق  
الترى ان الافضل يكون مما يلي الامام في الصلاة وفي الدفن مما يلي القبلة فانه اعلم بجمعة وروده عن الامام  
ثم هذا عند التساوت في الفضل وان لم يقع تغاوت ينبغي ان لا يعدل عن المحاذفة من (قوله المحصول المقصود)  
وهو الصلاة على الجميع وهو علة للتخيير بين الكيفيات الثلاث وهل يكتب بدعاء واحداً ويقرأ كل واحد دعاء  
ويقدم البس الغون شرباً ليلية وقد يقال ان الجمع في الصلاة يقتضى الاكتفاء بدعاء واحد ابو السعود عن شيخه  
(قوله وراعى الترتيب) الظاهر ان هذا مندوب (قوله والصبي الحر) افاد ان الحر البالغ يقدم بالاولى وهو المشهور  
وروى الحسن عن الامام رضى الله تعالى عنه ان العبد اذا كان اصغر قدم من (قوله ان قد بداه لانه  
لا بد من اثنين في قبر ما لم يصير الاول تراباً فيصير حينئذ البناء عليه والزرع الا ضرورة فيوضع بينهما تراب اولين  
ليصير كقبرين ويجعل الرجل مما يلي القبلة ثم الغلام ثم الخشي ملتحق وشرحه للمؤلف وفي الفتح ذكره الدفن  
في القسافي قال في البحر لوجه عدم اللحد ودفن جماعة بلا ضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حائل  
وتخصيصه بالنهر (قوله ويقدم في الصلاة عليه الساطان) اي خليفة الاعظم لان التقديم عليه اهانة له  
وتعظيمه واجب بنهر (قوله او نائبه) الاولى ثم نائبه وبها عبر في النهر (قوله وهو امير المصير) كاتب مصر والشام  
من (قوله ثم صاحب الشرط) هو بالسكون والحركة خبير بالجنود والمراد امير البلد كما في بخارى كذا في مجمع  
الافرنجى معراج وصرح به في النهر وفيه انه بهذا النفس يكره مع نائب السلطان الا ان يجعل على ان امير البلد  
هو المولى من نائب السلطان لان السلطان (قوله ثم خليفة القاضى) هذا الترتيب نقله النقيب ابو جعفر

والمسبوق لا يبدأ بما فات وقال ابو يوسف (لا)  
تنتظر (الحاضر) في (حال التحريم) بل يكبر  
اتفاقاً للتحريم لانه كالمدرك ثم يكبر ان ما فاتهما  
بعد الفراغ ترى بلا دعاء ان خشياً رافع الميت  
على الاعناق وما في المجتبى من ان المدرك يكبر  
الكل للحال فتدبر (ولو جاء) المسبوق (تدبر)  
تكبير الامام الرابعة فاته الصلاة) بتعذر  
الدخول في تكبير الامام وعند ابى يوسف  
يدخل الحاضر وعليه الترتيب فاذا سلم الامام كبر لاني  
كل في الحاضر والمجاور فاذا فرغ الامام من الرابعة  
واذا اجتمعت الجماعة فاقبل من (قوله من  
واحد) اولى من شاء جعل الميت رصفاً واحداً وراعى  
وان جمع) بان شاء (جعلهم صفاً كما يلي القبلة)  
عند افضلهم وان شاء (جعلهم صفاً كما يلي القبلة)  
واحد خلف واحد (حيث يكون صدر الكل  
جنازة) مما يلي الامام (فيقوم بجنازة المقصود  
وان جعلهم درجاً حسن للمعمود خلفه ماله الحياة  
وراعى الترتيب) فالافضل فالافضل فالمرافقة والصبي  
فقبر منه الافضل فالابنة فالمرافقة والمرء وما  
فالصبي فالخشي فالابنة فالمرافقة والمرء وما  
الحرة قدم على القبر واحد الا ضرورة فيعكس وهذا  
منهم من لا يفضل مما يلي القبلة (قوله في  
في الصلاة على السلطان) ان حضر او غاب  
وهو امير المصير (ثم القاضى) ثم صاحب الشرط  
ثم خليفة القاضى



هو المذكور في التبيين وشرحه واقتصر عليه المحقق في شرح الهداية فكان هو المذهب مع (قوله)  
ثم امام الحلي (قوله فيه) اي الطائفة هو امام المذهب الخاص بالجملة وانما كان اولى لان الميت رضى بالصلوة خلفه حال  
حياته بغير (قوله فيه) اي كلام المصنف حيث عطف امام الحلي على ما قبله مع اختلاف الحكم ايام القسوة  
(قوله مندوب) انما كان مندوبا لانه في التقديم عليه لا يلزم افساد امر العامة بغير (قوله بشرط ان يكون  
افضل من الولي) هذا الشرط نقله في النهر عن الفتاوى والمجتبي واستحسنه (قوله امام المذهب المتماخ)  
واما امام معلى الجنازة فقال في البحر وقد وقع الاشتباه في امام المصلي المبنية لصلاة الاموات في الاصطلاح  
فان الباني يشترط له اما ما خاص او يجعل له معلوما من وقته قبل هو مقدم على الولي الحيا فله امام الحلي  
اولا والذي يظهر لي انه ان كان مقررا من جهة القاضي فهو كما به وان كان المقرره هو الناظر فكان لا جرم  
مختصرا (قوله ثم الولي بترتيب عصوبة الانكاح) فلا ولاية للنساء والزواج الا انه احق من الاجنبي وفي الكلام  
رحم الى ان الابداحق من الاقرب الغائب وحده الغيبة هنا ان يكون يمكن تقويمه للصلوة اذا حضر  
فهو ثاني (قوله الا الاب فيقدم) لان الاب فضيلة على الابن وزيادة من الفضيلة تعتبر ترجيحها في استحقاق  
الامامة من غير الصبر والابن يقدم عليه في ولاية الانكاح عند الشيخين جميع الانهر ولو ماتت امرأة ولها نواب  
وابن بالغ عاقل وزوج فالاب احق بها ثم الابن ان كان من غير الزوج فان كان منه فالزوج احق من الولد ولو مات  
ابن وله اب واب اب فالولاية لايه ~~ولم~~ يمكنه بتقديم اباه جدا لميت تعظيما (قوله الا ان يكون عالما بالاب جاهلا)  
فينبغي ان يقدم الابن وقد يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنازة لعدم احتياجها اليه واقول  
بل صفة العلم توجب التقديم فيها ايضا الا ترى الى ما مر من ان امام الحلي انما يقدم على الولي اذا كان افضل  
منه نعم علل القدوري كراهة تقديم الابن على ابيه بان فيه استحقاقا به وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقا  
وفي الفتح لا يعبد ان يقال ان تقديمه واجب بالسنة اه نه (قوله والاسن اولى) اي اذا حصلت المساواة  
في الدرجة والقرب والقوة كاشين واخوين او عيين فالاسن اولى الا ان يكون غير الاسن افضل اه حلي بخفا  
فان اراد الاسن ان يقدم احدا كان للاصغر ان يمنع فان قدم كل واحد منهما رجلا آخر فالذي قدمه الاسن اولى  
وان كان الاخ الاصغر شقيقا والاكبر لاب فالاصغر اولى كما في الميراث بغير (قوله ثم الجيران) الذي في النهر والزواج  
والجيران اولى من الاجنبي فظاهرها انها في رتبة واحدة وما فعله الشرح اولى لان للزوج اتصالا اكثر  
من الجيران وفي انه ثاني ما وافقه حيث قال الزوج احق من الاجنبي فان ظاهره تقديمه عليه ولو الاجنبي  
جارا (قوله من ابنه) الذي في البحر من ابيه والحكم واحد فيما يظهر (قوله لبقاء ملكك) في هذا التعليل نظر  
وان اريد الملك الحكمي باعتبار الارث فنه ان ارثه انما يكون بعد من ذكره وان اريد العبد الرقيق فالجثة الميتة  
ملك له وتظهر الثمرة في الصلاة والايان (قوله والفتوى على بطلان الوصية بنفسه والصلاة عليه) اي بان يفعله  
فلان او يصلي عليه فلان وفي النهر ولو اوصى بان يصلي غيرهم اي غير من له حق التقديم فالفتوى على بطلانها  
فالبيان مقيد بذلك اما اذا لم يكن من له حق التقديم واوصى بان يصلي عليه فلان فلا تبطل كما يعطيه كلامه  
(قوله ومثله كل من يقدم عليه) من السلطان الى امام الحلي (قوله من باب اولى) وجه الاولوية انهم اقوى منه  
لتقدمهم عليه فيثبت لهم ما ثبت له بالاذن (قوله الاذن لغيره فيها) اي في الصلاة وكذلك ان ياذن لغيره  
في الانصراف قبل الدفن وفي السكافي ان فرغوا فعلمهم ان يمضوا خلف الجنازة الى ان ينتهوا الى القبر ولا يرجع  
احد بلاذن فالحال يؤذن لهم فتدبر جون فالاولى الاذن (قوله فيملك ابطله) كذا في البحر والنهر والامس بالمقام  
فيملك التصرف فيه (قوله من يساويه) اي يساوي من يعطى الاذن (قوله فليس له المنع) اي من اذن القريب  
اذا كان القريب حاضرا اما اذا كان غائبا فله المنع ويبدل له ما في البحر فان كان الاخ لام واب غائبا وكتب  
الى انسان ليتقدم فللاخ للاب ان يجزعه ثم قال والمرىض في المصر بمنزلة الصحيح يقدم من شاء وليس للاه بدعيته  
اه (قوله فان صلى الخ) الاخصر ان يقول فان صلى من ليس له حق التقديم ولم يتابعه اعدا من له حق التقديم انتهى  
حلي وظاهره ولو امام الحلي (قوله حق التقديم) الاضافة للبيان (قوله لا جمل حقه) علة لقوله اعاد (قوله)  
لا لا سقاط الفرض فاذا لم يعد الولي لا ياتم احد لما ان الفرض وهو حق الميت قد تآدى بصلاة الاجبر واشارة  
الى الرد على ما في غاية البيان من ان حكم الصلاة التي صليت بلاذن الولي موقوف ان اعاد الولي تبين

(ثم امام الحلي) في نفسه اجماع وذلك ان تقديم  
الولاية واجب وتقديم امام الحلي مندوب فقط  
بشرط ان يكون افضل من الولي والا فالولي  
اول كما في المجتبى وشرح الجميع لمصنفه وفي  
الدرية امام المصنف للمصنف اولى من امام الحلي  
اي صحيح محله نه (ثم الولي) بترتيب عصوبة  
الانكاح الا الاب فيقدم على الابن انما قالوا  
ان يكون عالما بالاب جاهلا ومولى العبد اولى  
لم يكن وفي فالزوج ثم الجيران ومولى العبد اولى  
من ابنه الجراحه ملكه والفتوى على بطلان  
الوصية بنفسه والصلاة عليه من باب اولى (انه اذا)  
ومثله كل من يقدم عليه ابطله (الا) انه اولى  
لغيره فيها (انه حقه فيملك ابطله) اي ذلك المساوي  
كان هذا من يساويه (المنع) ان ياركنه اي الولي  
ولو اخصر نه (المنع) فان صلى عينا (ولم يتابعه)  
البيد فليس له المنع (فان صلى على الولي) ولم يتابعه  
الولي (اعاد الولي) ولو صلى قبله ان شاء لا جمل  
حقه لا لا سقاط الفرض



ان الفرض ماضى الى ان لم يعد يسقط الفرض بالاولى بجر (قوله ولما) اى لكون الاعادة لحقه لالاسقاط  
 الفرض (قوله قلنا ليس الخ) ولو كان لاسقاط الفرض لاعاد لان الاول لم تصادف محلا (قوله لان تكرار الحال الخ)  
 ظاهره ولو من غير المصلى الا وانظر هذا مع ما قدمناه قريبا من تكرار الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم ثم رأيت في ابى السعود ان ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم اه وكأنه لعدم اهتدائهم على نصب امام  
 (قوله لانهم اولى) الاولى ان يقول ايضا ولان متابعتها اذن بالصلاة ليكون عليه لقوله او من ليس له حق التقدم  
 وتابعه الاولى (قوله كما في المجتبى وغيره) كالتبعية والعناية وفي التسايف ليس له الاعادة وبه يزم في السراج وغاية  
 البيان وحمل في البحر ما في النهاية وغيرهما على ما اذا حضر السلطان وقفا وما في السراج وغيره على ما اذا لم يكن  
 حاضر اوقت الصلاة وحضر بعدها ونظر فيه صاحب التهربان كآتهم متفقة على انه لا حق للسلطان عند عدم  
 حضوره ووقع الخلاف عند حضوره (قوله كعدم الصلاة) اى بالنظر لمن له الولاية حتى كان له حق الاعادة  
 لالاسقاط الفرض فلا ينافى قوله سابقا اعاد الاولى ان شاء افاده المجتبى (قوله واهبل عليه التراب) فان لم يهل  
 اخرج وصلى عليه ففتح (قوله او بها بلا غسل) استحسانا لان الصلاة الاولى لم يمتد بها التراب الشرط مع الامكان  
 والان زال الامكان فسقطت فرضية الغسل قال في التهر وهذا الاولى بما في غاية البيان من عدم الصلاة عليه لانها  
 بدون الغسل غير مشروعة (قوله او من لا ولاية له) هذا مكرر مع قوله وحكم صلاة من لا ولاية له كعدم الصلاة  
 (قوله صلى على قبره) اى افتراضا في الاولين وجواز في الثالثة لانها الحق الاولى احب الي وبهذا الخلل وان بحث  
 فيه بانهم من استعمال المشترك في معنييه سقط ما للمعوى ان قوله او من لا ولاية له لا يناسب قوله صلى على قبره  
 اذا المراد منه وجوب الصلاة بدليل قول الزبلي اقامة للواجب بقدر الامكان (قوله ما لم يغلب على الظن  
 تفسخه) ويختلف باختلاف الاوقات في الحر والبرد وباختلاف حال الميت في السمن والهزال وباختلاف  
 الامكنة كبحر (قوله هو الاصح) وقيل يصلى عليه الى ثلاثة ايام وقيل الى عشرة وقيل الى شهر حوى (قوله  
 وظاهره) اى ظاهر قوله ما لم يغلب على الظن تفسخه فانه في الشك لم يغلب على الظن التفسخ (قوله كانه تقديما)  
 الخبر محذوف اى كانه قال ذلك تقديما وهي عبارة التهر وايضا حاشا انه دار الامر بين التفسخ المقتضى عدم  
 الصلاة وبين عدمه الموجب لها باعتبارنا المانع وهو التفسخ (قوله ولم تجز الصلاة عليها راكبا) لانها صلاة  
 من وجه لوجود التحريم حلي (قوله بغير عذر) راجع الى صورتين اما اذا صلى راكبا لتعذر النزول بسبب  
 طين او مطر جائز وكذا اذا تعذر القيام لمرض يعنى لو كان على الميت مريض فاصلى قاعدا وصلى الناس خلفه  
 قياما اجزأهم عند الشيخين والظاهر ان المراد بالولى من له حق الصلاة وهو للاحتراز عن غيره من ليس له حق  
 التقدم حتى لو صلى غيره اماما من قعود لم يسقط الفرض بصلاته وان كان قعوده بعذر كما يستفاد من سياق  
 كلام الجوهر ابو السعود وكأنه لا يشرور في تقدم القاعد للامة وفيه ان صلاة المكتوبة تصح خلف  
 القاعد بعذر من غير ضرورة فاولى هذه (قوله وقيل تنزيها) رحمه السكال والخلاف في غير حالة العذر كطر  
 اما بالعذر لا يكون مكرها اجاعا ابو السعود عن المفتاح (قوله في مسجد جماعة) هو اعم من المسجد الجامع  
 ومسجد الحى وهو احتراز عن مسجد بنى لها كافي المنع ويجوز في الكروم والدور قهسا تانى وقيد الوائى اطلاق  
 كراهة الصلاة على الميت فيه بما اذا لم يكن معتادا فان اعتاد اهل بلدة الصلاة عليه في المسجد لم يكره لان لبانى  
 المسجد حينئذ علم بذلك اه وهذا انما يظهر اذا اطلع البانى على تلك العادة اوبقى بعد البناء حيا حتى اطلع  
 على عاداتهم ولم يمنع ابو السعود فاذا لم يحصل احد المذكورين كافي الجامع الازهر في كرهه فيه لاسيما اذا كان  
 مع رفع الاصوات امام الجنازة ودخول الحفاة فيه اللازم له تقدير المسجد غالبا والظاهر ان حمل كلام الوائى  
 اذا لم تقم قرينة على المنع اما اذا قامت القرينة ببناء مصلى لها يجوز المسجد فلا كلام فيه (قوله اوسع القوم)  
 اى كالأربعاء بناء على ان الى القوم جنسية اه حلي (قوله والمختار الكراهة) اى على من كان داخله  
 لا من كان خارجه بانفاق افاده في التهر وقوله مطلقا اى في جميع الصور المتقدمة (قوله بناء على ان المسجد  
 الخ) اما اذا علمت بالخوف تلوث المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وحده اوسع بعض القوم  
 تحليم (قوله فلا صلاة له) التى متوجه الى الكمال وفي رواية فلا جرحه وفي رواية فلا شئ له ثم ان لفظ في المسجد  
 الواقع في الحديث يحتمل ان يكون ظرفا للصلى اوليت اولهما وعلى الاول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه

ولما قلنا ليس لمن صلى عليها ان يعيد مع  
 الاولى لان تكرارها غير مشروع (والا) اى  
 وان صلى من له حق التقدم كقاضي  
 او نائبه او امامه (لا يعيد لانهم اولى بالصلاة منه  
 وتابعه الاولى) (لا يعيد لاجل حق) بان لم يحضر من  
 (وار صلى على) (لا يصلى عليه بعد) وان يحضر  
 تقدم لكونها بحق اما وصلى على الميت  
 السلطان مثلا اعاد الصلاة من لا ولاية له كعدم  
 وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية له كعدم  
 الصلاة اصلا فيصلى على قبره اى ان شاء ما لم  
 ينزق (وان دفن) واهبل عليه التراب (بغير  
 صلاة) وبها لا يغسل او من لا ولاية له (قوله  
 قبره) استحسانا (لا يغسل) (قوله) (قوله)  
 من غير تقدير هو الاصح في التهر عن محمد  
 تفسخه صلى على الميت (قوله) (قوله)  
 لا كانه تقليدا (بغير عذر) استحسانا (قوله)  
 راكبا) ولا قاعدا (بغير عذر) استحسانا (قوله)  
 تخريا) وقيل تنزيها (بغير عذر) استحسانا (قوله)  
 الميت (قوله) (قوله) (قوله)  
 في الخارج (قوله) (قوله) (قوله)  
 القوم (قوله) (قوله) (قوله)  
 بناء على ان المسجد انما بنى للمكتوبة وتوابعها  
 كآلة وذكر تدريس علم وهو الموافق لاطلاق  
 حديث ابي داود من صلى على ميت في المسجد  
 فلا صلاة له

وعلى الثاني تكره الصلاة خارجه اذا كان فيه وعلى الثالث لا تحقق الكراهة الا بوجود الميت والصلاة فيه  
فلا يفيد الحديث اطلاق الكراهة (قوله ومن ولدقات) فاذا بالغنا ان الحياة تحققت واعقبها الموت فلا وجه  
لذكر قوله بعد ان استهل لان المقصود منه تحقق الحياة وعسارة الكفر سلت من هذا حيث قال ومن استهل  
صلى عليه (قوله ويسمى) لا كراهه لانه من بنى آدم ويجوز ان يكون له مال يحتاج ابواه ان يذكر اسمه عند الدعوى  
يجز (قوله بالبناء للفاعل) كذا ضبطه الاكل واما بالبناء للمفعول فعناء ابصر الهلال (قوله اى وجد الخ) هذا  
بيان لعناء الشرعى واما معناه لغة هو ان يرفع صوته بالبكاء عند ولادته اى بجر (قوله ما يدل على خيانه) من  
رفع صوت او حركة عضو ولو بطرف عينه وعند الاختلاف فيه لا يقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
لان الصياح والحركة يطلع عليهما الرجال ولا يقبل فيه قول النساء لان هذا المشهد لا يشهده الرجال وقول  
القبالة العادلة كانه مقبول فى حق الصلاة اما فى الميراث فلا يقبل قول الام اجماعا لجرها للمغنم ان نفسه اى بجر  
ويقبل قول القبالة العادلة فى الميراث عندهم ولا عبرة بسط اليد وقبضها لان هذه الاشياء حركة المذبح ولا عبرة  
بها حتى لو ذبح رجل فأتاه وهو يتحرك لم يرثه المذبح لانه فى هذه الحالة فى حكم الميت ابوالسعود وعن الجوهرية  
(قوله بعد خروج اكثره) حيا هذا قيد اغلته المصنف ولا بد منه لما فى المحيط قال الامام اذا خرج بعض الولد  
وتحرك ثم مات فان كان خرج اكثره على عليه وان كان اقله لم يصل عليه اى وحدا لا اكثر من قبل الرأس صدره  
ومن قبل الرجل سرته نهر عن منية المغنى (قوله حتى لو خرج رأسه) هذا التفرع غير صحيح فان المقام مقام  
الاستدرا على ما قبله فكانه قال يشترط فى الصلاة عليه خروج اكثره حيا هذا اذا انفصل بنفسه اما اذا فصل  
كها تين المستثنين فلا اى حلى (قوله فعليه الغرة) هى تحسبما تدرهم او خمسون دينار او ثورث عنه وورث لان  
الشارع نزل منزلة الحى (قوله فالت) اى بسبب تلك الجزاية (قوله فعليه الدية) اى فى ماله لانه عند غسل ويصلى  
عليه فى هاتين الصورتين وهل المراد دية الاذن لانه لم يتحقق كون موته بقطعهها او دية النفس بجر (قوله  
وان لا يستهل غسل الخ) هو باطلاقة شامل للمالم يكن تام الخلق نهر والحاصل انه لا خلاف فى غسله اذا كان  
تام الخلق فان لم يتم خلقه اختلف فى غسله والمختار انه يغسل ويكفن فى خرقه ولا يصلى عليه كما فى المعراج  
والفتح وقاضى خان والبرازية والظهيرية ووفقى الشرنبلالى بان من نفي غسله اراد الغسل المرامى فيه وجه السنة  
ومن اثبته اراد الغسل فى الجملة كصب الماء عليه من غير وضوء وترتيب لفعلة ابوالسعود (قوله عند الثاني)  
هذا الخلاف فيمن كان غير تام الخلق وغير مستهل (قوله اكراما الخ) علة للمصنف (قوله وحشر) وترجى شفاعته  
قال عليه الصلاة والسلام ان السقطاية تقبح بطننا على باب الجنة فيقول لا داخل حتى يدخل ابواى ابوالسعود  
عن الزبلى وفى مرقى الفلاح عن شرح المقدسى ان نفخ فيه الروح وحشره والا (قوله هو المختار) ففى البحر  
عن شرح الجمع من نقل الاجماع على عدم غسله مردود (قوله ولا يصل عليه) سواء كان تام الخلق ام لا  
(قوله ان انفصل بنفسه) فاما اذا انفصل فهو من جملة الورثة بآبائه اذا ضرب انسان بطنها فاقت جنبها ميتا فهذا  
الجنب من جملة الورثة لان الشارع اوجب على الضارب الغرة وجوب الضمان بالحنامة على الحى دون الميت  
فاذا حكمنا بحياته كان له الميراث وورث نصيبه كما لو رث عنه بذل نفسه وهو الغرة اى بجر (قوله كصبي سبي  
مع احد ابويه) وبالاولى اذا سبي معهما معا والمجنون البالغ كالصبي كما فى الشرنبلالية والسبي فى اللغة الاسر  
وفى ضياء الخلوم السبي الامرى المحلولون من بلدة الى بلدة بجر ولا فرق بين كون الصبي عمرا او غير عمرا ولا بين موته  
فى دار الاسلام او دار الحرب ولا بين كون السابى مسلما او ذميا لانه مع وجود الابوين لا عبرة للدار ولا للسابى  
بل هو تابع لاحد ابويه الى البلوغ ما لم يحدث اسلاما اى حلى (قوله لا يصل عليه) اى يغسل كالكافر (قوله  
لا العقبى) والا كانوا فى النار مثلهم وهو احد ما قيل فيهم ونقله فى شرح المقاصد عن الاكثرين وقوله لما صر  
انهم خدم اهل الجنة بذلك وردت رواية ان كانوا قلوباى فى عالم الذر عن اعتقاد فى الجنة والافنى النار  
وفى المسامرة تردد فيهم او خيفة وغيره ووردت فيهم اخبار متعارضة فاسبيل تفويض امرهم الى الله تعالى  
وقال محمد اعلم ان الله تعالى لا يعذب احدا بغير ذنب قال فى التمهيد وهذا احدى المسائل التى توقف فيها الامام  
رضى الله تعالى عنه وقد جمعها بعضهم فى قوله

ورع الامام الاعظم النعمان \* سبب التوقف فى جواب ثمان

(ومن ولدقات يغسل ويصلى عليه) وورث  
ويورث ويسمى (ان استهل) بالبناء للفاعل اى  
وجدته ما يدل على خيانه بعد خروج اكثره  
حتى لو خرج رأسه فقط وهو صحيح فذبحه رجل  
فوعليه الغرة وان قطع اذنه فخرج حيا فان  
عند غسله (ولا) يستهل (عسل وصلى) عند  
فعليه الدية (والا) يستهل (عسل وصلى) عند  
الثانى وهو الاصح فنفخ فيه على الجار فى  
الرواية اكراما لجنى آدم كما فى ملتقى الجار فى  
النهر عن الظهيرية واذا استبان بعض خلقه  
غسل وحشر هو المختار (وذكر الاثر ان انفصل  
ورث ولا يصل عليه) وكذا الاثر ان انفصل  
بنفسه (كصبي سبي مع احد ابويه) لا يصل عليه  
لانه تبع لى اى فى احكام الديار الا الغنى لما سب  
انهم خدم اهل الجنة

## سور الحار تفضل جلالة \* ونواب جنى على الايمان

والدهر والكلب المعلم ثم مع \* ذرية الكفار وقت خنثان

وفي التقييد بالكفار ايمان الى انه لم يتوفى في اطفال المؤمنين وما في الخلاصة من انه توقف فيهم فغريب اه  
 وفي ذكر الناطم الدهر معر فانتظر لان الامام اتما توقف في المنكر اه ابو السعود والمذكور في النظم سبع مسائل  
 (قوله ولوسي بدون احد ابويه) بان لم يكن معه واحد منهم ما احلبي (قوله تعالى الدار والسبيل) اعلم انه اذا لم يسب  
 مع الصبي احد ابويه فلا يخلو امان يموت في دار الحرب او في دار الاسلام وعلى كل امان ان يكون السببي مسلماً  
 او ذمياً وعلى كل امان ان يموت بمز او غير مز فان كان السببي مسلماً فالصبي مسلم تبعاً للسببي سواء كان في دار الحرب  
 وفي دار الاسلام وسواء كان عيماً او غير عيماً كما هو ظاهر اطلاقهم الصبي وان كان السببي ذمياً فان مات الوالد  
 في دار الاسلام يصلي عليه لانه مسلم تبعاً للدار كما صرح به في البحر وان مات في دار الحرب ينبغي ان لا يصلي عليه  
 لكون الدار دار حرب واليد يذم في غير ارجح اه حلبي (قوله ابويه) اي باحد ابويه والباء بمعنى مع اه حلبي (قوله  
 فاسلم هو) اي احد ابويه اه حلبي (قوله اي ابن سبع سنين) وقيل ان يعقل المتنازع والمضار وان الاسلام هدى  
 واتبعه خيره ذكره في العناية وفسره في فتح القدير بان يعقل مفسدة الاسلام وهو ما في الحديث ان تؤمن بالله  
 اي بوجوده وربوبيته لكل شئ وملائكته اي بوجودهم وكتبه اي انزالها ورسله اي ارساله لهم عليهم الصلاة  
 والسلام واليوم الاخر اي البعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى وهذا دليل على ان مجرد قول لاله  
 الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام مالم يؤمن بما ذكرناه اقلوا واشترى امة او تزوج امرأة فاستوصفها الاسلام  
 فلم تعرفه بان جهلته اصلاً لا تكون مسلمة واپس المراد انها توقفت في بيان الحقيقة والساطن عاين بالتوحيد  
 اي كما هو شان كثير من العوام فهم انما يتعشرون ظناً منهم ان جواب هذه الاشياء لا يكون الا بكلام خاص منظوم  
 وعبرة خاصة فينبأون عن الجواب افاده في البحر وهو يفيد عدم الاكتفاء بالاقرار بالصفة دلالة لانه لا بد  
 من الاقرار بها نصاً ويخالفه ما في انفع الوسائل حيث قال فان قلت يجب ان لا يحكم بالاسلام اليهودي والنصراني  
 وان اقر رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ودخل في دين الاسلام وتبرأ عن دينه مالم يؤمن بالله وملائكته وكتبه  
 ورسله وبقر بالبعث وبالقدر خيره وشره من الله تعالى قلنا الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد نصاً فقد وجد دلالة لانه  
 لما اقر بدخوله في دين الاسلام فقد التزم ما هو شرط في صحة الاسلام وكما ثبت ذلك بالتصريح بنيت بالدلالة اه  
 وحديث امرت ان اقاتل الناس الخ يفيد ان قول لاله الا الله الاقرار بالصفة دلالة للشرط الاقرار بها صريحاً  
 او دلالة (تتمه) اختلف في اللقب فقليل يعتبر المسمى وقيل الواجد حوى عن المفتاح قال ومعنى اعتبار المسمى  
 انه ان وجد في محله الكفار لا يصلي عليه وان وجد في محله المسلمين يصلي عليه فلو وجد دين دور المسلمين والكفار  
 لم اره والظاهر ان يغلب المانع كما في نظائره واعتبر الواجد في هذه الصورة انفاً كما هو ابو السعود (قوله ولا يضر توقفه  
 الخ) فان العوام قد يقولون لا نعرفهم وهم من التوحيد والاقرار والخوف من النار وطلب الجنة يمكن وكانهم  
 يظنون ان جواب هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منظوم وعبرة غالبية خاصة فيجمعون عن الجواب بحر  
 (قوله ويغسل المسلم الخ) لانه سنة عامة في بني آدم ولانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه  
 لا تطهر اراحتى لو وقع في الماء افسده شره لالاهية عن المعراج وهذا التفسير جائز ولا واجب لان شرط وجوبه كون  
 الميت مسلماً بل لا بأس ان يفعله معه كذلك نهرو قوله كماله اشار الى ان المراد بانقر بب ما يشعل ذرى الارحام  
 وقوله الكافر الاصلى قيده القهسستاني عن الجلابي في باب الشهيد بغير الحرب (قوله فليقل في حفرة) فلا يغسل  
 ولا يكفن ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم بحر (قوله عند الاحتياج) قيد لجواز الغسل لا لوجوبه لما علمت (قوله  
 من غير مراعاة السنة) اي في غسل وكفن ودفن (قوله في غسل الثوب الخ) اي من غير وضوء ولا دابة  
 بالماء من ولا يكون الغسل طهارة له حتى لو جهه انسان وصلى لم تجز صلاته بحر (قوله وباقية في حفرة) اي من غير  
 الحد ولا توسعة نهر (قوله وليس للكافر الخ) فيجوز له المسلمون ويكره ان يدخل الكافر قبر قبر به المسلم ليدفنه بحر  
 روى انه اسلم يهودى عند موته وله اب فقال صلى الله عليه وسلم لا صحابه تولوا خاكم نهر (قوله واذا حمل الجنائز الخ)  
 في القهسستاني يكره ان يكون الحامل اقل من اربعة وانما يكون من الرجال والجنائز سنة اما الحمل والدفن ففرض  
 كفاية انتهى (قوله بكسر الدال) فهو من قدم اللازم بمعنى تقدم حلبي (قوله وكذا المؤخر) اي بالغنى والكسر

(ولوسي بدونه) فهو مسلم تبعاً للدار والسببي  
 (ابويه فاسلم هو) اسلم الصبي وهو قاتل اي  
 ابن سبع سنين (صلى عليه) له صورة مسلمة  
 قالوا ولا ينبغي ان يسأل العاقل عن الاسلام  
 بل يذكر عنده حقيقته وما يجب بالاعيان به  
 ثم يقال له هل انت مصدق بهذا قال نعم  
 فليقل له ولا يضر توقفه في جواب  
 اكتنحه ولا يضر توقفه في جواب  
 ما الاسلام فتح (ويغسل المسلم ويكفن ويدفن  
 في حفرة) كماله (الكافر الاصلى) اما ان تدفني  
 في حفرة كالكلب (عند الاحتياج) اي من غير مراعاة  
 في حفرة الاولى تركه لم (من غير مراعاة  
 السنة) في حفرة ويغسل الثوب الخ (من غير وضوء  
 في حفرة ويغسل في حفرة) (واذا حمل الجنائز وضع) ندبا  
 في حفرة المسلم (بكسر الدال) وتفتح وكذا المؤخر  
 (عنه عشر خطوات)

(قوله حديث من حمل الخ) الاولى تأخير بعد قوله ثم مقدمها ثم مؤخرها (قوله كبرت عنه اربعين كبيرة) بناء  
 كبرت للفاعل وضعه الجنازة على تقدير مضاف الى حملها والكبيرة قد تطلق على الصغيرة لان كل ذنب صغير  
 بالنظر لما فوقه كبير بالنسبة الى ما تحته والمراد بالكبيرة حقيقة ثم وقولهم ان الكبائر لا تكفر الا بالتوبة او بحقوق  
 الفضل او بالحق المبرور محمول على ما لم يرد النص فيه (قوله كذلك) اي عشر خطوات وهو معنى كذلك الثانية  
 وعين الحامل بين الميت وبسار الجنازة وبساره يساره وعين الجنازة قهستانى (قوله سعد بن معاذ) الذى اهتز  
 لموته عرش الرحمن تبارك وتعالى (قوله ويكره عندنا الخ) لان السنة التريخ بجر (قوله باليد) ثم يضعها على العنق  
 (قوله لا على العنق) اي ابتداء حاجي عن شيخه والمراد بالعنق الكتفان (قوله وكذا كره) بالكاف وفي نسخة  
 باللام ويكون له لما استغيد من ان جعله كالامعة مكروه (قوله يحمله واحد على يديه) ويتداوله الناصب  
 على اليدين بجر (قوله ويسرع به بالاختيب) بحيث لا يضطرب الميت على الجنازة لحديث اسرعوا بالجنازة  
 فان كانت سالحة قدموها الى الخريف وان كانت غير ذلك فمتر تضعونه عن رقابكم بجر (تر: بلا خيب)  
 لانه اذا رآه بالميت واضربا بالميت بجر والخيب اول عدو والغرس قهستانى (قوله وكذا تأخير صلاة الخ)  
 فالأفضل ان يجهل بجهيزه بتمامه من حين يموت بجر وظاهره ان الكراهة تنزيهية (قوله ودفعه) ولوبعد الصلاة  
 عليه (قوله الا اذا خيف فوتها) اي فتقدم على الدفن وتقدم صلاة العيد على صلاة الجنازة وصلاة الجنازة  
 على خطبته والقياس ان تقدم على صلاة العيد لكنه قدم صلاة العيد مخافة التشويش واللا يظن من في آخر  
 الصغوف انها صلاة العيد بجر (قوله كما كره جلوس قبل وضعها) لانه قد تقع الحاجة الى التعاون والقيام امكن  
 منه ولان الجنازة متبوعة وهم اتباع والتبع لا يقعد قبل قعود الاصل اه بجر (قوله وقيام بعده) اي بعد وضعه  
 عن الرقاب لما روى عن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يوضع الميت في اللحد  
 فكان قائما مع اصحابه على رأس قبر فقال يهودى هكذا صنعت بمونا نالجاس صلى الله عليه وسلم وقال لاصحابه  
 خالفوهم اه والظاهر ان الكراهة تحريمية (قوله ولا يقوم من في المصلى) اذا ارأها بال يقول من رآها هذا ما  
 وعد الله ورسوله وصدق الله ورسوله اللهم زدنا ايمانا وتسليما ويستكثر من التسبيح والتهايل خلف الجنازة ولا ينكح  
 بشئ من الدنيا ولا ينظر عينا وشمالا اه من الشرعة وجاء قول سبحانه من قهر عباده بالموت وتفرق بالبقاء سبحانه  
 الحى الذى لا يموت ابو السعود عن الشرنبلالية (قوله وما ورد فيه) من قوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم الجنازة  
 تقوم وانها حتى تخلفكم او توضع اه حاجي (قوله منسوخ) بما روى عن علي رضي الله تعالى عنه كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم امر نبالا القيام في الجنازة ثم جلس بعد ذلك وامر نبالا الجلوس واللفظ لاحد (قوله ونذب المشى  
 خلفها) اي هو افضل من المشى امامها وليس خلاف الاولى لقوله صلى الله عليه وسلم من اتبع جنازة مسلم ايمانا  
 واحسانا وكان معها حتى يصلى ويفرغ من دفنها فانه يرجع من الاجر بقيراطين اه والاتباع بالمشى خلفها (قوله  
 لانها متبوعة) والمتبوع يتقدم على التابع (قوله ويكره خروجهم) لانه صلى الله عليه وسلم لما رآه في الجنازة  
 قال لهم اتحملن مع من يحمل اتدلين مع من يدلى اتصلين فيمن يصلى قلن لا قال فانصرفن مأزورات غير  
 مأجورات ابو السعود عن الجوهرية (قوله ونزير الناحية) والصاحبة فيكره النوح والصياح في الجنازة وكذا  
 في المنزل للنهي عنه فاما البكاء فلا بأس به وفي المجتبى قال البقالى اذا سمع بالاكبة ليبيك فلا بأس اذا من الوقوع  
 في الفتنة لاستماعه صلى الله عليه وسلم لبواكى حمزة ولا يتبع يار في بجرة ولا شجع بجر (قوله ولا يترك اتباعها  
 لاجلها) لان السنة لا تترك بما اقترن بها من البدعة ولا ترد الواجبة حيث يترك حضورها وجود بدعة فيها الوجود  
 الفارق بانهم لو تركوا المشى مع الجنازة لم يعدم انتظامها ولا كذلك الواجبة لوجود من يأكل الطعام ابو السعود  
 ملخصا (قوله ولا يمشى عن يمينها ويسارها) فهو خلاف الاولى لقول القهستانى لا بأس به (قوله ولو شئى امامها)  
 اي مشى البعض وتأخر بعض خلفها بدليل قوله بعد اقدم السلك كره (قوله وفيه فضيلة ايضا) كان التأخر فيه  
 فضيلة (قوله او ركب امامها) لما في المصابع عن نوبان قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة  
 فرأى قوماركانا فقال انسخون ان ملائكة الله على اقدامهم وانتم على ظهور الدواب ولان الركوب يتم وتلك  
 وذلك لا يبق في مثل هذه الحالة لانها حالة حسرة وندامة وعظة واعتبار اه ابو السعود وفي الجرع الاستحياء  
 لا بأس بان يذهب الى صلاة الجنازة راكبا غير انه يكرهه التقدم امام الجنازة بخلاف الماشى اه (قوله كما كره

تحدث من حمل جنازة اربعين خطوة كذا  
 هذه اربعين خطوة كذا (ثم تقدمها على بيان  
 على عينه كذلك) ثم تقدمها على بيان  
 ثم مؤخرها (ثم تقدمها على بيان  
 فيبقى خلفها وضعه على يديه ويكره فائمه  
 حل جنازة سعد بن معاذ يرفع كل رجل فائمه  
 بين عمودى القبر هكذا الرضيع او العظيم  
 باليد على العنق (واللهي الرضيع على يديه)  
 على ظهر ودابة (واللهي الرضيع على يديه)  
 اوفوق ذلك قليلا كبيرا حل على الجنازة  
 ولورا كما (وان كان كبيرا حل على الجنازة  
 ويسرع بها بلا خيب) (قوله وكذا تأخير صلاة الخ)  
 فذكر (قوله وكذا تأخير صلاة الخ)  
 لي على عليه جمع فاعلم بعد صلاة الجمعة (قوله  
 خيف فوتها بسبب دفعه فتنه) وفيه بجر (قوله  
 تسبعا) (جلوس قبل وضعها) (قوله اذا رآها) قبل  
 ولا يقوم من في المصلى (قوله اذا رآها) قبل  
 وضعها ولا من من عليه (قوله المشى خلفها) قبل  
 فيه منسوخ زيلبي (قوله لا يترك اتباعها)  
 لانها متبوعة الا ان يختار ويكره  
 فالمشى تخريجا وتزير الناحية ولا يترك  
 خروجهم تخريجا ولا يمشى عن يمينها ويسارها  
 اتباعا لاجلها ولا يمشى عن يمينها ويسارها  
 (قوله ولو شئى امامها) وفيه فضيلة ايضا (قوله  
 لكن ان نأخذ منها) (قوله لا تقدم الكحل) (قوله  
 امامها) (قوله كما كره فيا رفع صوت ينادون ارفع

فيما رفع صوت) اي تحرم كما كافي البحر واقه هستانى وقوله بذكر او قراءة او غيرهما كافي البحر كالكلام المباح  
 وفي الظاهرية اراد ان يذكر الله تعالى بذكره في نفسه لقوله تعالى انه لا يحب المعتدين اي الجاهرين بالداء (قوله  
 ويحفر قبره) القبر مقر الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله قهستانى (قوله في غير داره)  
 لا اختصاص سنة الدفن في الدور بالانبياء نهر (قوله فان زاد خسن) فلو كان على قدر قاسته فهو احسن قهستانى  
 وفي النهر ينبغي ان يحال حده على ما هو المتعارف اه (قوله ولحد) الحديث للحد لنا والشق لغيرنا يقال لحدت الميت  
 والحدت لغتان وللحد بفتح اللام وضمهم اعناية وهو ان يحفر القبر تمامه ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة يوضع  
 فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف والشق ان يحفر حفرة في وسط القبر يوضع فيها الميت بحر (قوله الا في ارض  
 رخوكم) فيخرب بين الشق واتخاذ تابوت درم منقى (قوله مضربة) محشوة بخوص قطن بل السنة كافي الغاية ان يفرش  
 فيه التربة (قوله وما روى عن علي) وفي البحر والنهر عن الظهيرة عائشة اي من وضع المضربة (قوله في غير مشهور)  
 ان قلت ان المشهور لا يقتضي تسليحه اجيب بان المراد انه غير مشهور وبين الصحابة اذ لو كان مشهورا بينهم واقره  
 لسكان اجماعهم على الحواز (قوله ولا بأس باتخاذ تابوت) ليس المراد به انه خلاف الاولى بل دليل قوله عند الحاجة  
 (قوله ويستن ان يفرش فيه التراب) ويجعل اللبن الخفيف عن عيين الميت ويساره ونظير الطبقة العليا بما يلي الميت  
 ليصير كاللحد قهستانى (قوله ان لم يكن قريبا) هذا هو الذي في البحر عن الفتح وهو اولى من قول صاحب النهر  
 ولم يتمكنوا من الوصول الى البر (قوله بان يوضع من جهتها) لان جانب القبلة معظم فيستحب الادخال منه بحر  
 (قوله فيلحد) وينزل برجليه ان امكن لا برأسه لان ما يؤذى الحي يؤذى الميت (قوله وان يقول واضعه) ندبار  
 منقى وفي افراد الواضع اشعار بان الشفع غير لازم وذو الرحم المحرم اولى بالمرأة وعند فقهاء الحرم المشيوخ ثم  
 الشباب الصلحاء قهستانى ولا يحتاج الى النساء الى الوضع بحر (قوله بسم الله) وضعناك وعلى له رسول الله  
 اسلمناك وليس هذا دعاء الميت لانه اذا مات على له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يميز عليه بتدليل عنها الى  
 غيرهما وان مات على غير ذلك لم يبدل الى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن المؤمنون شهداء الله في الارض  
 يشهدون بوفاته على الملأ وعلى هذا جرت السنة بحر (قوله وجوبا) اخذ من قول المصنف وغيره بذلك امر رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم لان الاصل في الامر الوجوب (قوله ولا ينش) اذا اهيل عليه التراب ما لو بني فيه متاع  
 لانسان فلا بأس بنسبه لاخراج المتاع بحر (قوله للاستغناء عنها) يوقع الامن من الانتشار بحر (قوله والقصب)  
 اتي بالواو والمقيدة للمصاحبة اشارة الى اباحة الجمع كافي القهستانى وقد جعل على قبره صلى الله عليه وسلم اللبن  
 وطن من قصب واللبن واحد لسنة ككلمة وكما ما يتخذ من الطين والطن بضم الطاء الحزمية بحر (قوله لا الاجر  
 والخشب) لانها لا احكام البناء والقبر موضع البلاء ولان اثر النار بالاجر طاهر ملازم بخلاف الماء المصنوع له  
 وقوله المطبوخ وصف كاشف (قوله فلا يكره) لانه يكون عصمة من السج بحر (قوله وجاز ذلك) اي الاجر والخشب  
 كافي النهر (قوله ويسجي قبرها) حتى يسوي اللبن قهستانى عن السكافي لان مبنى حالهن على الستر وحال الرجال  
 على الكشف بحر (قوله ولو خشي) معاملة بالاحوط (قوله كطور) ادخلت الكفاف البرد والحرو والتنج وبها صرح  
 القهستانى (قوله ويبال التراب عليه) اي على الميت الا من المذكور والاثني (قوله وتكره الزيادة عليه) الظاهر  
 انها للتزينة والتعليل بما يفيد التحريم (قوله ويستحب حشيه) الاولى حشوه لانه وارى به عبد الواسعود حيث  
 قال ويندب حشوه من قبل رأسه ثلاثا اقتداء به صلى الله عليه وسلم ويقول في الاولى منها خلقناكم وفي الثانية  
 وفيها نعيدكم وفي الثالثة ومنها نخرجكم تارة اخرى وقيل يقول في الاولى اللهم جاف الارض عن جنبيه وفي الثانية  
 اللهم افتح ابواب السماء لروحته وفي الثالثة ثم روجه من الحور العين وان كانت امرأ قال في الثالثة اللهم ادخلها  
 الجنة برحمتك جوهره وفي كتاب النورين من اخذ من تراب القبر بيده وقرأ عليه سورة القدر سبعا وتركه في القبر لم  
 يعذب صاحب القبر اه (قوله وجلس ساعة) لانه يستأنس عند السؤال بمن كان حاضرا (قوله لدعاء) الالام بمعنى  
 مع اي مع دعائه بالثبوت لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال ادعوا لاختيكم فانه الان يسأل (قوله وقراءة) وينبغي  
 ان يهدي نواب القراءة له واخذ منه جواز القراءة على القبر وهو المعتد ويجوز اياف شي على ذلك كالمع من  
 احدا من المشايخ (قوله ولا بأس برش الماء) يعني انه مطلوب لا خلاف الاولى (قوله للثني) لانه من صنع اهل  
 الكتاب والتشبه بهم فيما سبه بدمكروه نهر (قوله ويسم) اي يرفع القبر غير مسطح قهستانى لرواية البخاري عن

ويحفر قبره (في غير داره) مقدار نصف قامة (فان زاد  
 خسن) ويولد ولا ينشئ (الا في ارض رخوكم) ولا  
 يجوز ان يوضع فيه مضربة (وما روى عن علي  
 في غير مشهور ولا يؤخذ به ظهيرة) ولا بأس  
 باتخاذ تابوت (ولو من حجر واحد له  
 القبر مشهور) ولا بأس (ولو ليس ان يفرش  
 بالحدان) ولا بأس (ولو ليس ان يفرش  
 بالحجارة) ولا بأس (ولو ليس ان يفرش  
 في التراب مات في سفينة غسل وكفن وقم  
 عليه والى في البحر ان لم يكن قريبا من  
 (ولا ينبغي ان يبدفن) الميت (في الدار ولو كان  
 صغيرا) لا يستحب ان يبدفن في القبر  
 وقفات (ولا يستحب ان يبدفن في القبر  
 القبلة) بان يوضع من جهتها (وعلى مله  
 ان يقول واضعه بسم الله) وبالله  
 رسول الله ولا ينش ليوجه اليها (وتجمل  
 على شقه الايمن ولا ينش ليوجه اليها) (وتجمل  
 العقدة) (لا الاستغناء عنها) (ويسوي اللبن عليه  
 والقصب لا الاجر) المطبوخ (والخشب)  
 لو حوّل الميت اما فوقه ولا يكره عليه السلام تسع  
 فائدة) عدد ايات لحد الذي عليه السلام تسع  
 بهنسي (ويسجي) اي يغشى (قبرها)  
 كالتابوت (لا يكره) (الا لعذر كقبر) (ويقال  
 ولو خشي) (ولا يكره الزيادة على ما ترجح منه)  
 التراب عليه (ولا يكره الزيادة على ما ترجح منه)  
 من اتراب لانه بمنزلة البناء ويستحب حشيه  
 من قبل رأسه ثلاثا ويجوز ان يفرش في القبر  
 لدعاء مؤثر (لا بأس برش الماء عليه) حفظا لآثاره عن  
 (ولا بأس برش الماء عليه) (ولا بأس برش الماء عليه)

سفيان انه رأى قبره عليه الصلاة والسلام مستخرا (قوله تدبا) هو اولى من القول بالوجوب نهر (قوله قد شبر)  
 هذا ظاهر الرواية وفي رواية تساح الزيادة على ذلك فمستأني (قوله ولا يجصص) التخصيص على البناء بالحصى  
 بالكسر والفتح بجر (قوله تأنى عنه) في حديث جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يجصص القبر وان يعقد  
 عليه وان يبنى عليه وان يكتب عليه وان يوطأه بجر (قوله ولا يطين) اى الاضروا كما اذا كان فيه منادى يخرج  
 الرأحة منها وفى القهستانى روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال صفق الرياح وقطر الامطار على قبر المؤمن  
 كفارة لذنوبه اه (قوله ولا يرفع عليه بناء) فى الشربلية عن البرهان يحرم البناء عليه للزينة ويكرهه للاحكام  
 بعد الدفن لا الدفن فى مكان بنى فيه قبله ويعلم القبر بعلامة ابوالسعود (قوله وقيل لا بأس به) يبنى تقسيد الجواز  
 على هذا القول بما اذا كان من مال حلال ولم يقصد به الزينة والتفاخر والا فلا صير فى الحرمة كما يفعل الان لمن بناء  
 الايجار الرخام المذهبة (قوله ولا بأس بالكتابة) هذا التفصيل لصاحب المحيط فحمل النهى فى الحدود لا على غير  
 حالة الاحتياج (قوله ولا يخرج منه) شامل لما لودفن فى غير بلد حتى لو حضت له - فله لا يسعها ذلك  
 ويخو برعش شواذ المتأخرين ذلك لا يلتفت اليه قاله السكال اما قبل الدفن فلا بأس به ما لم يكن الى فوق الميادين  
 فيكرة ظهريه وما فى التخصيص لان فى النفل من بلد الى بلد لان يعقوب عليه السلام مات بمصر فنقل الى الشام  
 وموسى عليه السلام نقل تاوت يوسف عليه السلام بعد ما نال عليه زمان من مصر الى الشام ليكون مع آباءه  
 رده السكال بانه شرع من قبلنا على ان غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يقاس عليهم لانهم اطيب ما يكون  
 فى الموت كالحياة لا يعزيمهم تغير ابوالسعود وفيه ان شرع من قبلنا شرع لنا اذ لم يظهر نسخها ولم ينسخ عليه  
 من كتاب اوسنة ولذا والله تعالى اعلم اقتصر صاحب الجرع على ما فى التجنيش (قوله ومساواته بالارض) لينفع  
 بظاهرها كما فى شرحه للماتنى (قوله كما جاز زرع الخ) وجاز حينئذ دفن غيره فى قبره وليس من الغصب ما اذا دفن  
 فى قبر غيره الغير لدفن فيه فلا ينش ونفهم قيمة الحقة شرربلية عن الفتح وتؤخذ من تركته والا فنبات المال  
 ابوالسعود عن امداد القناح وينش القبر لئلا فيه او اذا كفن بثوب مغصوب او دفن معه مال احياء لمحق المحتاج  
 فقد اباح النبي صلى الله عليه وسلم ينش قبر ابي ربحا لتضييب من ذهب معه وبكره قطع الخطب والحشيش  
 من القبرة اذا كان يابسا بجر (قوله شق بطنها) لاحياء النفس والظواهره فرض (قوله قطع) اى الولد للضرورة  
 (قوله لو يتا) لوجه له بعدد قوله ولو بالعكس (قوله والا لوى نعم) لان احترامه يسقط بتعديه والاختلاف  
 فى شقه مقيد بما اذا لم يكن له مال ولم يتركه مالا والا لا يشق بالاتفاق ابوالسعود (قوله الاتباع افضل من النوافل)  
 لانه براحمى والميت فالثواب المترتب عليه اكثر (قوله او جوار) الظاهر ان حده الى الاربعين كما فى حديث وليس  
 الماربه جارا للشفعة وهو بكسر الجيم وضعها اما الجيران فكسر الجيم لغير وظاهره انه اذا انتفت هذه الاسماء  
 كان النفل افضل من الاتباع (قوله يدب دفنه فى جهة موته) قال فى النهر ولا خلاف ان دفنه فى الموضع الذى  
 مات فيه مندوب وليس المراد داره لما مر من النهى عنه بل المراد انه اذا تعددت جهات الدفن وفى جهة موته  
 محل دفن قريب يكون اولى من البعيد (قوله وستر موضع غسله) يغلق باب عليه مثلا لا يظهر منه ما يشينه  
 (قوله اذ كروا بحسن موتاكم) اى الموجودة فى الحياة والموت وكذا يقال فى المساوى (قوله ولا بأس بنقله)  
 اى مطلقا كما جوزه بعضهم وبعضهم قدره بميل او ميلين وبكره فيما زاد قال فى عقد القرأ تده وهو الظاهر نهر (قوله  
 وبالاعلام بموته) ولو بالنداء فى الاسواق وقد رمتنى (قوله وبارئانه) تبع فى هذا التعبير صاحب النهر قال الحلبي  
 ومقتضاه انه رباعى وليس كذلك فى القاموس وثبت الميت رئيسا وراثيا وراثيا بكسرها وورثاة ومصرية مخففة  
 وورثون بكسمة وعددت محاسنه كدبته ثرية ونظمت فيه شعرا اه (قوله لكن يكره الاقراط) كما كان عليه  
 الجاهلية من ذكر ما يشبه المحال بجر (قوله من تعزى بعزاء الجاهلية) اى من فعل كفعلهم فى العزاء والعزاء  
 الصبر وحسنه كما فى القاموس وتعامه فاعضوه بمن اياه ولا تكنوا والهن الذكر اى قولوا له اعرض على ذكرايك  
 والمراد تقبيحه واللوم عليه (قوله وتعزى به اهله) قال فى شرح الملتقى هى سنة قبل الدفن لقوله صلى الله عليه وسلم  
 من عزى مصابا فله مثل اجره (قوله وباتخاذ طعام لهم) قال فى شرح الملتقى ويستحب لجيران اهل الميت والاقرباء  
 تهيئة طعام لهم يشبعهم يومهم وليعلمهم اه وفى الجرع عن الخانية وان اتخذوا للميت طعاما للقرأ كان - هذا اذا  
 كانوا بالعين وان كان فى الورثة صغر لم يتخذ ذلك من التركة اه ويعلم من ذلك حكم السبع والموالد والجمع وما يصنع

تدبى فى الظهيرة وجوبا قدر شبر (قوله ولا يجصص)  
 لانه عن (قوله ولا يطين) ولا يرفع عليه بناء وقيل  
 لا بأس به وهو لا بأس بالكتابة ان احتج بها  
 وفى جابر بن ابي اس (قوله ولا يخرج منه)  
 حق لا يذهب الا (قوله الحق ادى) كان يكون  
 بعد اهالة التراب (قوله) او اخذت بشفعة  
 الارض معصوبة او اخذت بمساواة وصار زابا  
 وبغير المال بين اخراجه ومساواة بالارض  
 كما جاز زعمه والبناء عليه اذا لم يضطرب  
 زابا (قوله) من الاريس (قوله) ويخرج ولدها  
 (قوله) من الاريس (قوله) ويخرج ولدها  
 ولو بالعكس وخيف على الام قطع ولو بلغ  
 لوميتها والا لا يفتى كراهة الاختيار ولو بلغ  
 مال غيره ومات افضل من النوافل والاولى نعم  
 فتح (قوله) من الاريس (قوله) ويخرج ولدها  
 او جوارا وفيه صلاح وستر موضع غسله لم يجر  
 فى جهة موته وتجب له وان رأى ما يكره فنهى  
 الا بالحسنه ومن رعيته من ان يحسن وبالاعلام  
 ذكره حديث لا بأس بنقله قبل دفنه الاقراط  
 عن مساويهم ولا بأس بنقله من غير ما كان يكره الاقراط  
 بموته وبارئانه بغيره او غير ما كان يكره الاقراط  
 فى مدحه ولا بأس بنقله بغيره من غير ما كان يكره الاقراط  
 تعزى بغيره الجاهلية بغيره اه (قوله) وتعزى به اهله  
 فى الصبر واتخاذ طعام لهم

من نحو خشتناك فانه لا يفعل حيث كان في الورثة صغير ومن فعله يكون ضامنا وعن انس مر فوعا لا عقر  
 في الاسلام اى لاتعقر بقرة او شاة عند القبر فانه من افعال الجاهلية (قوله وبالجلوس لها) من غير ارتكاب  
 مخطور من فرش البسط والاطعمة من اهل الميت لانها تتخذ عند السرور بجر (قوله في غير مسجد) اعلم  
 ان صاحب البحر تضارب كلامه فاذا اولاجواز في المسجد وآخرا كراهته وعبارته حال البقالي ولا بأس  
 بالجلوس للعرزاة ثلاثة ايام في بيت او مسجد وقد جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم اى في المسجد لما قتل جعفر  
 وزيد بن حارثة والناس بأفونه وبعزونه والتعزية في اليوم الاول افضل والجلوس في المسجد ثلاثة ايام للتعزية  
 مكروه وفي غيره جازت الرخصة ثلاثة ايام للرجال وتركه احسن اه (قوله وتكره بعدها) لانها تجدد الحزن مخ  
 والظاهر انها تنزيهية (قوله الاغتائب) اى الا ان يكون المعزى او المعزى غائبا فلا بأس بهامخ (قوله وعند باب  
 الدار) ما في النهر وكونه على باب الدار مع فرش بسط على قوارع الطريق من اقبح القبائح وفي القهستاني اعلم انه  
 اذا فرغ من دفنه وجعل الناس فائتة فوادى شغلوا باهرهم وهو باهر ويكره اجتماعهم عنده للتعزية اه  
 (قوله ويقول عظم الله اجره) او يقول كما في شرح الملتقى الهلك الله عند المصاب صبرا واجزلا لكم بالصبر اجرا  
 ان الله ما اخذ الله ما اعطى وكل شئ عنده باجل مسمى (قوله وزيارة القبور) اى لا بأس بها بالدعاء للموات ان  
 كانوا مؤمنين من غير وطئ القبر وفي المجتبى نذب الزيارة وفي فتح القدير ويكره عند القبر كل ما لم يعمد من السنة  
 والمعهود منها ليس الا زيارتها والدعاء عندها كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع بجر  
 وفي القهستاني ويدعو حذو آوجه وفي شرح الملتقى من البدع وضع اليد على القبر (قوله وللنساء) وقيل تحرم  
 عليهن والاصح ان الرخصة ثابتة لهما بجر (قوله ويقول السلام عليكم) نخوف في شرح الملتقى والذي في البحر  
 والنهر وكان صلى الله عليه وسلم يعلم السلام على الموقى السلام عليكم ايها الدار من المؤمنين والمسلمين وانا  
 ان شاء الله بكم لاحقون انتم لنا فرط ونحن لكم نسأل الله العاقبة (قوله دار قوم) لعل لفظة دار زادة او هو  
 من ذكر اللازم لانه اذا سلم على الدار قالوا ساكنها (قوله وانا ان شاء الله بكم لاحقون) ذكر المشيئة للتبرك  
 من اللعوق بمحقق الماراد اللعوق على اتم الحالات فتصح المشيئة (قوله وبقرة سورة يس) لما ردد من دخل  
 المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنات بجر (قوله من قرأ الاخلاص)  
 طاهره وان لم يربها للموات كما كان في بيته وروى من حديث انس خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ المؤمن آية الكرسي وجعل نواها لاهل القبور رادخل الله تعالى في كل  
 قبر من المشرق والمغرب نور او وسع عليهم مضاجعهم واعطى الله للقارئ ثواب سنين ثانيا ووقع له بكل ميت درجة  
 وكتب له بكل ميت عشر حسنات ذكره القرطبي في تذكرة وتقله امير غنى في شرح صلاة ابن مشيش قال  
 وظاهره ولو كان في بيته وفضل مولانا لا يحصر اه (قوله احد عشر مرة) صوابه احدى عشرة مرة جلبي  
 لان المعدوم مؤث فتؤث له احدى عشرة (قوله ويحفر قبر نفسه) لانه من الاستعداد للقاء الله تعالى (قوله)  
 وقيل يكره (قوله تعالى وما تدرى نفس باى ارض تموت قلت حفرة لا ينافى الآية لنفعه في الجلة ولو لغيره (قوله)  
 والذي ينبغي الخ) كذا وقع له في شرح الملتقى وتقله عنه ابو السعود واقره (قوله يكره المشي) وكذا الجلوس والنوم  
 والبول والتغوط والصلاة عليه وعنده للنهي ومن هذا يعلم حكم زوار القبور ويحسبون انهم على شئ اه شرح  
 الملتقى (قوله ظن انه يحدث) وان لم يقع ذلك في شهره فلا بأس بان يمشي فيه بجر (قوله حتى اذا لم يصل الخ) هذا  
 التفريع للكمال حيث قال وجبئنا لما تصنعه الناس عن دفنت اقاربهم ثم دفنت حوالهم خلق من وطئ تلك  
 القبور الى ان يصل الى قبر قريبه مكروه اه (قوله ولا يكره الدفن ليلا) والمستحب نهائرا شرح الملتقى (قوله ولا  
 اجلاس القارئ عند القبر) قال في البحر ولا بأس بقرأة القرءان عند القبور وربما تكون افضل من غيره ويجوز  
 ان يحثف الله عن اهل القبور شيئا من عذاب القبر او يقطع عنه عند دعاء القارئ وتلاوته اه (قوله عظم الذي محترم)  
 قال في الدرر لا تكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم اه لان الذي لما حرم ايدأه في حياته لذمته يجب  
 صيانتة عن الكسر بعد موته بجر عن الواقعات وهو يفيد انه خاص باهل الذمة دون الحربين ثم نبلاية (قوله)  
 انما يعزب الميت يبكاه اهله المراد به الصياح والنوح اما بجر داخرا ج الدمع وحزن القلب فليس محرما (قوله)  
 اذا اوصى الخ) في البحر عن الظاهرية وهل يعذب الميت يبكاه اهله عليه فقال بعضهم يعذب لقوله عليه

وبالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة ايام والواجب  
 افضل وتكره بعدها الاغتائب ويكره عظم  
 الناسا وعند القبر عزاء لا تغفر لملك وزيارة  
 الله اجل للنساء الحديث كذا في غيركم عن  
 انفسهم ولو النساء الحديث كذا في غيركم عن  
 زيارته قبور الاقارب ورواهوا يقول السلام عليكم  
 دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكم لاحقون  
 وقيل سورة يس في الحديث من قرأ الاخلاص  
 احد عشر مرة بعد الاموات ويغفر قبرا ميتهم  
 من الاجر والذي ينبغي الا يكره المشي في طريق ظن  
 وقيل يكره القبر يكره المشي في طريق ظن  
 الكفن بخلاف الذي يصل الى قبره الا يوطئ قبر  
 انه يحدث حتى اذا لم يصل ليلا ولا اجلاس القارئ  
 تركه ولا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ  
 عند القبر وهو المختار عظم الذي محترم انما يعزب  
 الميت يبكاه اهله اذا اوصى بذلك



السلام ان الميت ليعذب بكماء اهل عليه وقال عامة العلماء لا يعذب بقوله تعالى ولا تزروا زورا ووزرا اخرى وتأويل الحديث انهم في ذلك الزمان كانوا يوصون بالزوح فقال عليه السلام ذلك اه وفي المسئلة خلاف كثير مبسوط في المواهب الادبية (قوله كتب على جبهة الخ) اخذ من ذلك جواز الكتابة ولو باقره آن ولم يعتبر واكون ما له الى النجس بما يسيل من الميت وانظر هذا مع كراهتهم الكتابة على المراوح وجدوا المساجد (قوله عهدناهم) بفتح الميم وسكون الهاء ومعناه بالفارسية الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى ان يكتب شي مما يدل على انه على العهد الازلي الذي بينه وبين ربه يوم اخذ الميثاق من الایمان والتوحيد والتبرك باسمائه ونحو ذلك اهـ لمي كان يكتب اللهم اني اشهدك بانك انت الله الواحد الذي لا اله الا انت وان محمدا عبدك ورسولك اللهم اني اتخذ بذلك عندك عهدا لن تخلفه فيه وفيه اذكار طويلة وقصيرة مجموع (قوله ومصدره) الواو بمعنى اوبدل لمي قوه فلما رأوا مكتوبا على جبهتي ويحتمل ان الكتابة عليهم ما جيعا وانصرف الملائكة برؤية ما على الجبهة للماء بها اولاً

### باب الشهيد

اخرجه عن صلاة الجنائز مبولاه مع ان المقتول ميت باجله لا اختصاصه بالفضيلة التي ليست لغيره (قوله فاعيل) حاصل ما قبل فيه انه اما بمعنى فاعل لشهوده اى حضوره حيا يرزق عند ربه على المعنى الذي يصح اولان عليه شاهدا يشهد له وهو دمه وجرحه وشجوه اولان روحه شهدت دار السلام وروح غيره لا تشهد لها اليوم القيامة اوقامه بشهادة الحق حتى قتل اولان يشهد عند خروج روحه ماله من الثواب او بمعنى مفعول لمانه مشهود له بالجنة اولان الملائكة تشهدوا بكراماته نهرو في القمستاني من الشهود اى الحضورا ومن الشهادة اى الحضور مع المشاهدة بالبصر او بالبصرة ثم سمي به من قتل في سبيل الله الحضور الملائكة اياه تنزل عليهم الملائكة والما لحضور روحه عنده والشهداء عند ربه كافي المقدرات فهو على الاول بمعنى المفعول وعلى الثاني بمعنى الفاعل ولما اطلق الشهيد بطريق الاتساع على الغريق والحريق والمبطون والمطعون والغريب والعاشق وذات الطلق وذات الجنب وغيرهم مما كان لهم ثواب المقتولين كما اشير اليه في المبسوط وغيره وهم شهداء في احكام الاخرين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في احكام الدنيا اه (قوله لانه مشهود له) افادانه من باب الحذف والابصال حذف اللام فاستتر الضمير المحرور اه حلي (قوله كل مكاف) اى بالغ عاقل ولوادخل فيه المسلم لكان اولي وخرج بذلك الصبي فيغسل لان السيف كفى عن الغسل في حق شهداءه احدي وصف كونه مطهرة ولا ذنب للصبي فلم يكن في معناه مدح يستحقها الانسان بعقل ولا عقل للصبي يعتد به وهو عند الامام غير شهيد في احكام الاخرة وانما يغسل البالغ لانه يخاف من قتله فيبقى عليه اثره ليكون شاهدا بخلاف الصبي فانه لا يخاف من نفسه بل ابوه يخاف من عنه فلا حاجة الى ابقاء الاثر وخرج بقيد العاقل المجنون فانه يغسل لما تقدم في الصبي اه قهستاني وغيره (قوله مسلم) احتريه عن الكافر فيغسل وفيه انه لا يجب غسل كافر اصلا وانما يباح غسل كافر غير حربي له ولي مسلم قهستاني عن المضمرات فيجمل قوله فيغسل على الجواز لا الوجوب (قوله طاهر) اى ليس به جنابة ولا حيف ولا نفاس فاذا استشهد الجنب يغسل عنده خلافا لهما واذا انقطع الحيض والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع تغسل على اصح الروايتين عنه قهستاني عن المضمرات (قوله فالحائض) الانصب في التعبير عن رأت الدم لانه اذا انقطع قبل الثلاث لا تكون حائضا كما هو مخرج قوله بعد لعدم كونها حائضا والنفاس لا يقيد بعد لانه لا حد لاقوله كما في البحر (قوله ولم يعد عليه الصلاة والسلام الخ) جواب سؤال ورد على قول المصنف طاهر حاصله لو كانت الطهارة شرطاً في الشهيد لكان حنظلة غير شهيد لانه قتل جنبا فيجب غسله ولم يغسله صلى الله عليه وسلم فدل على انه شهيد فلم تكن الطهارة شرطاً وحاصل الجواب ما ذكره انشرح وقد استشهد حنظلة يوم احد فغسلته الملائكة وقال عليه الصلاة والسلام رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن ابي عامر بين السماء والارض بماء المزن في صماتب انفضة قال ابو اسيد قد جئنا ونظرنا اليه فاذا رأسه بقطر ماء فارسل صلى الله عليه وسلم الى امرأته وسألها فاخبرته انه خرج وهو جنب واولاده يسعون واولاد غسيل الملائكة زياحي والمزن السحاب جمع مزنه جلالت وفي الصحاح المزن السحاب البضاء ابو السعود (قوله بدل قصة آدم) جواب عما ورد على قول الامام من انه لو كان الغسل واجبا لوجب على المكنة فعله وقد اكنى في غسل حنظلة بفعل الملائكة وحاصل الجواب

مكتوب على جبهة الميت او جفاته او كتفه  
عنه ناسه يري ان يغفر الله الميت اوصي  
بعضهم ان يكتب في جبهته ومصدره بسم الله  
الرحمن الرحمن فقول ثم في المنام فسنل  
فقال لما وضعت في القبر جنى ملائكة العذاب  
فقالوا ما كتب على جبهتي بسم الله الرحمن الرحيم  
فقالوا انت من عذاب الله تعالى والله تعالى اعلم  
(باب الشهيد)  
فغسل بمعنى مفعول لانه مشهود له بالجنة  
او فاعل لانه جى عند ربه فشهد له  
مكف مسلم طاهر فالحائض ان رأت لانه  
ايام غسلات والسلام غسل حنظلة لم يرد  
عليه الصلاة والسلام  
بفعل الملائكة بدل قصة آدم

ان الواجب نفس القتل ولا نظرا الى الغسال فان آدم عليه السلام لما مات غسلته الملائكة ولم يعد اولاده غسله  
 لتأدية الواجب والمحدث حدثنا اصفهاني بغسل كافى البحر (قوله قتل ظلم) قيدا بالقتل لانه لو مات حنفا اتقه  
 او تركى من موضع واحترق بالنار او مات بهدم او غرق لا يكون شهيدا اى فى حكم الله ساوا الفهوش شهيد الاخرة  
 بحر ومحترقا لا يتيد بالظلم باقى قول المصنف او قتل بجدا او قصاص (قوله بغير حق) تفسيره ظلم (قوله بجراحه)  
 خرج المقتول بمقتل ودخل المقتول مدافعا عن نفسه او ماله او المسلمين او اهل الذمة درمى حتى ومجده فى غير قتيل  
 البغاة واهل الحرب كما يعلم من العطف (قوله ولم يجب بنفس القتل مال) قيد به لان من قتله مسلم خطأ او عدا  
 بالمثل او غيره فليس بشهيد لوجوب الدية بقتله وكذا لو وجد مذبحا ولم يعلم قاتله او وجد فى محلة مقتولا ولم يعلم قاتله  
 انه لا يدري قاتله ظالما او ظلوما عدا او خطأ بحر (قوله بل قصاص) انما لم يكن وجوب القصاص عوضا مانعا  
 لان الشماص للميت من وجهه والوارث من وجهه وهو تشفى الصدر والمصلحة العامة وهو ما فى شرعيته من حياة  
 النفس فلم يكن له ضام مطلقا فلا تبطل الشهادة بالشك بحر (قوله حتى لو وجب الخ) مضموم قوله بنفس القتل  
 (قوله كالصالح) فى القتل العمد (قوله ابنه) او شخصا آخر وانه ابنه بحر (قوله لانسقط الشهادة) لان نفس القتل  
 لم يوجب الدية بل يوجب القصاص وانما سقط الصلح والاشبهة (قوله فلوارث) قال فى القاموس وارث على  
 المجهول حل من المعركة رثى اى جرحا وبه رمى اه حلى (قوله لو قتله باغ) مباشرة وتسببا كقتل اهل الحرب  
 لانها كان القتال مع البغاة وقطاع الطريق ما مورا به الحق يقتال اهل الحرب فعمت الالة كما عت هناك  
 معراج وقال يعقوب باشا او ما قتل اهل البغي بعضهم بعضا وكذا قطع الطريق فلا يعد ان بعد المقتول منهم  
 شهيد انهر (قوله او حرقى) نسبة الى الحرب وهو حقيقة عرقية فى المشرق والا فالبغاة وقطاع الطريق حريون  
 اى اهل حرب (قوله ولو تسببا) عطف على محذوف تقديره هذا اذا كان القتل مباشرة ومثاله ما لو وطئت دابة  
 مسلما او نفر وادابته مسلم فرمته او رموه من السور او القوا عليه حائطا او رموا به فاحرقوا سيفينهم ولو انفلتت  
 دابة مشرك ليس عليها حد فوطئت مسلما او رمى مسلم الى الكفار فاصاب مسلما او نفرت دابة مسلم من سواد  
 فكفار او نفر المسلمون منهم فالجنوهم الى خندق او نار او نحوه او جعلوا حولهم الشوك فشى عليه مسلم فأت  
 بذلك لم يكن شهيدا بحر (قوله فان مقتولهم) اى هؤلاء الثلاثة (قوله او وجد جرحا) الاولى ما قاله حافظ الدين  
 فى الكنز او وجد فى المعركة وبه اثر (قوله فى معركتهم) قيد به لانه لو وجد فى عسكر المسلمين قبل لقاء العدو وقيل  
 لا يكون شهيدا لانه ليس قتيل العدو وهذا يجب فيه القسامة والدية بخلاف ما اذا كان بعد اقبائهم فانه قتيلهم  
 ظاهر البحر (قوله كجروح الدم) وكذا لو كان به اثر كدم او صدم جوى او كسر عظم شربلاية واثر ضرب او خنق  
 ابو السعود عن البحر (قوله او حلقه) لانه من قرحة فى الباطن قال الكمال وفيه انه لا يلزم من كونه سائلا لم تقيا  
 من قرحة فى الجوف ان يكون من جراحة حادثة وقوله صافيا قيد فى قوله او حلقه فقط كما اذا كافى البحر حاي  
 (قوله لا من انه) لان الدم يخرج من هذه المخارق من غير ضرب عادة فلا يدل على انه قتيل فان الانسان يتلى  
 بالرعاى والجبان يولد ما احيا ناصح الباسور يخرج الدم من دبره وقد يموت الجبان من غير ضرب  
 فزع ابو السعود عن الزيلعي (قوله او حلقه جامدا) لانه سوداء او صفراء او احترقت (قوله ما لا يصلح للكفن) ان وجد  
 غيره من جنس الكفن والادفن به ابو السعود عن الشربلاية وينزع عنه الخف والقلنسوة والسلاح بحر  
 والاشبه ان لا ينزع عنه السر او بل فهستانى (قوله عن كفن السنة) هو الاصح وقيل معناه براد ثوب جديد  
 تكرى ماله فهستانى (قوله ويصلى عليه) اصلاته صلى الله عليه وسلم على حمزة وغيره يوم احدثوا قتل من انهم احياء  
 والحى لا يصلى عليه فدفن به انه حكم اخروى لادنى دليل ثبوت احكام الموتى لهم من قسمة تركاتهم وبيئونة  
 نسايتهم الى غير ذلك وما قيل انها للاستغفار وروى مغفور لهم فقتض بالنسب صلى الله عليه وسلم والصبي بحر عن  
 الهداية (قوله بلا غسل) لما فى السنن انه عليه الصلاة والسلام امر بقتل احدا ان ينزع عنهم الحديد والجلود  
 وان يدفنوا بدماهم وثيابهم (قوله وثيابه) ويكره نزع ثيابه وتجديد الكفن نهر (قوله لحدث زملوهم بكموهمهم)  
 تمامه فانه ما من جريح يجرى فى سبيل الله الا وهو باق يوم القيامة واوداجه تشخب دما اللون لون الدم والريح  
 السالك هداية قال الكمال هو غريب لكن فى الشربلاية روى احاديث صحيحة فى عدم غسل الشهيد والكوم  
 جمع كالم الجروح وتشخب بابه قطع ونصر معناه تجرى والتزليل اللث بالثوب (قوله ويغسل من وجد الخ) لان

(قتل ظلم) بغير حق (بجراحه) اى بما يوجب  
 القصاص (ولم يجب بنفس القتل مال)  
 بل قصاص حتى لو وجب المال بغيره  
 كاصح او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة  
 (ولم يرت) فلوارث غسل كما يجب (وكذا)  
 يكون شهيدا (لو قتله باغ) اى جرحا  
 طريق ولو تسببا او (بغير آلة جارية) فان  
 مقتولهم شهيد اى آلة تسببا (او وجد  
 شهيدا ميتا فى معركتهم) من عينه او دبره  
 جرحا كجروح الدم من عينه او دبره  
 علامة القتل كجروح الدم من عينه او دبره  
 او حلقه صافيا لا من كفن سنة  
 او حلقه جامدا (فمنع عنه ما لا يصلح للكفن)  
 ويراد ان تقص ما عليه عن كفن سنة  
 ان زاد (لاجل ان يتم كفنه) المنون  
 وينقص عليه بلا غسل ويؤفن بدمه وثيابه  
 (ويصلى عليهم بكموهمهم) ويغسل من وجد  
 لحدث زملوهم (وقبأ) اى فى موضع  
 قبأ



عوض مالي والطهارة عن الحدث الاكبر وعدم الارتثاش (قوله في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والاخرة وشهادة الدنيا بعدم الغسل الانجاسة اصابته غير مدية كافي ابي السعدي وشهادة الاخرة بنيل الثواب الموعد للشهداء فاذا هجر (قوله والنفساء) ظاهره سواء ماتت وقت الوضوء او بعده قبل انقضاء مدة النفساء (قوله ليلة الجمعة) وروى في بعض الاثار انه يعذب ساعة ثم لا يعود ابدا ان كان مسلما ونظر فيه القاري في شرح الفقه الاكبر (قوله وصاحب ذات الخب) من به آء الاستسقاء وفي القهستاني عد ذات الطلق والمراد بها من ماتت قبل خروج اكثر الولد والارجعت الى النفساء (قوله وهو يطلب العلم) بان كان له اشتغال به تأليفا وتدرسا او حضورا فيما يظهر ولو كل يوم درسا وليس المراد الانهماك (قوله وقد عدهم السيوطي) اي في التثبيت نحو ائلهين فقال من مات بالبطن واختلف فيه هل المراد به الاستسقاء والاسهال قولان ولا مانع من القول او الغرض من الهدم ابا الجنب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد لم تنفتح في الجنب اوابالجمع بالضم بمعنى الجموع ~~بمعنى~~ المذخور وكسر الكسافي الجيم والمعنى انها ماتت من شيء يجمع فيها غير منفصل عنها من حمل او بكارة وقد نفتح التميمي ايضا على قوله قال صلى الله عليه وسلم ايما امرأة ماتت بجمع فهي شهيدة اوابالسل وهو داء يصيب الرئة ويأخذ البدن منه في النقصان والاصفرار وفي الغربية اوابالصرع اوابالجلى اودون اهله او ماله اودمة او مظلمة اوابالعشق مع العفاف والكنم وان كان سببه حراما اوابالشرق اوابافتراس السبع او بحبس سلطان ظالما اوابالضرب او تواريا اوابالغته هامة اومات على طلب العلم الشرعي او مؤذنا محتسبا اواباخر اصادقوا ومن سعى على امرائه وولده وما ملكت يمينه يقيم فيهم امر الله تعالى ويطعمهم من حلال كان حقا على الله تعالى ان يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمات في البحر اي الذي حصل له غثيان والذي يصيبه القى له اجر شهيد ومن مات صابرة على الغيرة لها اجر شهيد ومن قال كل يوم خصال عشرين مرة اللهم بارك لي في الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه اعطاه الله تعالى اجر شهيد من صلى الصلوة وصام ثلاثة ايام من كل شهر ولم يترك الوتر سفرا ولا حضرا كتب له اجر شهيد التمسك بسنتي عند فساد امتي له اجر شهيد من قال في مرضه اربعين مرة ~~فانه~~ الا انت سحانك اني كنت من الظالمين مات اعطى اجر شهيد وان برئ برئ مغفورا له قال وحذفت ادلة ذلك طلب الاختصار اه ملخصا

(باب الصلاة في الكعبة)

ختم هذا الباب كتاب الصلاة ليكون الختم بصلاة متمرك بها حالا ومكانا وصيحت كعبة لارتفاعها اولتربعها اولكونها منفردة ولعل ذلك من الاعلام الغالبة ولذا يعرف باللام قهستاني (قوله في الباب زيادة) وهي الصلاة عليها وحولها (قوله وهو حسن) والمعيب ان يترجم لشي ولا يذكره (قوله يصح فرض) سواء كان اداء ام قضاء نهر (قوله ونفل) اي نفل كان نهر (قوله فيها) وذلك لان الواجب استقبال شطرها لا استيعابها زليبي والواجب استقبال جزء من الكعبة غير عرين وانما تعين الجزء قبله بالشرع في الصلاة والتوجه اليه متى صار قبله فاستدباره في الصلاة من غير ضرورة يكون مفسدا ولو صلى ركعة الى جهة وركعة الى جهة اخرى لانصع صلاته لانه صار مستدير الجهة التي صارت قبله في حقه يقيم من غير ضرورة بخلاف المتخزي فانه لا تعين عنده بجهة ولم يطل ما دى بالاجتهاد الاول لان ما مضى باجتهاد لا يتقص باجتهاد مثله اوالسعود عن الشاي مختصرا (قوله وفوقها) اي على سطحها وهو منصوب بتقدير في حوى (قوله عندنا) وعند الشافعي اسم للبناء والبقعة حوى (قوله العرصة والهواء) فلو صلى على ابي قبيس جاز ولا بناء بين يديه بحر اوبين السماء والارض او تحتها والعرصة بسكون الراء كل بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء ملحي عن التماموس (قوله الى عنان السماء) بفتح العين المهملة نواحيا وبكسر هاء ما بدا لامنها اذا نظرت ما قاموس (قوله للهي) لانها من السبع التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها الطرسوس في قوله

نهى الرسول احمد خير البشر \* عن الصلاة في بقاع تعتبر  
معاطن الجمال ثم القبره \* منزلة طريقهم ومحززه  
وفوق بيت الله والحمام \* والحمد لله على اتمام

اه من شرح الملتقى (قوله وترك التعظيم) من عطف العلة (قوله وان اختلف وجوههم) صادق يجعل وجهه

في الشهيد الكامل والا فالمرتبة شهيد الاخرة  
وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العذر فاصاب  
نفسه والغريق والخنق والغرب والمهدوم  
عليه والمبطون والمطعون والنفساء والميت  
ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات  
وهو يطلب العلم وقد عدهم السيوطي نحو  
ائلهين والله تعالى اعلم  
(باب الصلاة في الكعبة)  
فرض ونفل فيها وفوقها واولا يستز لان  
القبلة عندنا هي العرصة والهواء الى عنان  
السماء (وان كرا التثاني) للهي وترك التعظيم  
(منفردا او بجباة وان) وصلي (اختلفت  
وجوههم)

الى وجه امامه ودخل تحته ايضا ما اذا كان وجهه الى جانب الامام من (قوله في التوجه الى الكعبة) زاده  
 للاشارة الى انه ليس المراد اختلاف وجوههم بعضهم عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجهة  
 مع انه يشملها لما تقدم ريشتمل من جعل ظهره الى امامه (قوله ويكره جعل وجهه الخ) قال في شرح المتن  
 لانه يشبه عبادة الصورة وفي التهستاني عن الحلبي ونبغي ان يجعل بينه وبين الامام سترة ان يعلق نطعا  
 او ثوبا (قوله ففى اربع) وجهه الى وجهه وهى مكروهة وجهه الى جنبه وهى جائزة من غير كراهة وجهه  
 الى ظهره وهى كالتى قبلها ظهره الى وجهه وهى غير جائزة وانظر ما لو جعل الامام وجهه الى جنبه والظاهر  
 الجواز لانه استقبل غير جهة امامه وجعله الحلبي شاملا لست عشرة صورة حاصلة من ضرب اربعة وجهه  
 المؤتم وقفاه ويمينه ويساره في مثلها من الامام فقوله ففى اربع فيه قصور (قوله لتأخره حكما) علة لقول  
 وصرح لو تحلقوا والضمير للمأموم لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحاد الجهة فن كان وجهه الى الجهة  
 التى توجه الامام اليها وهى عن يمينه او عن يساره وتقدم عليه بان كان اقرب الى الحائط من ... ثم فهو غير  
 صحيح لتقدمه بغير (قوله مسامتا ركن) والامام في وسط الجهة مثلا (قوله وكان ارب) الى الى الركن (قوله يا امام  
 فيها) سواء كان معه بعض القوم لا (قوله والباب مفتوح) قال الشرنبلالى في شرحه الكبير ولعل اشتراط  
 فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو منع انتقاله بالتبليغ والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء  
 لعدم المانع منه كما قدمناه في شروط صحة الاقتداء (قوله صح) اى مع الكراهة لارتفاع مكان الامام قدر  
 القائمة كافتراده على الدكان ان لم يكن معه احد اه حلى

### (كتاب الزكاة)

انما تزل فى العنوان العشر وغيره لانه داخل فيه تغلبا او تبعا فهستافى عن الزمخشري (قوله قرنبا) بصيغة  
 المصدر مبتدأ وقوله دلائل الخ خبر وهو جواب سؤال حاصله كان ينبغي تشديد الصوم عليه لكونه عبادة بدنية  
 كالصلاة فاجاب بانه تسع القرآن والحديث افاده ابو السعود وفي التهستاني ذكرت بعد الصلاة لانها افضل  
 العبادات بعدها اه وفي نسخة قرانها (قوله فى اثنين وثمانين موضعا) تبع فيه صاحب النهر والمنح وتبع  
 صاحب البحر معزيا الى المناقب البرازية وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد اه حلى بزيادة (قوله  
 فى التنزيل) مصدر بمعنى اسم المفعول اسم للقرآن (قوله على كمال الاتصال) من اضافة ما كان صفة او على  
 معنى الامام اى واذا كان كذا كذا فالتعاقب بينهما كما فعل المصنف فى غاية الدكارة بغير (قوله وفرضت فى السنة  
 الثانية) والصوم كذلك ابو السعود (قوله قبل فرض رمضان) هذا مما يحسن تقديمها على الصوم (قوله ولا تجب  
 على الانبياء) لانهم لاملكت لهم مع الله تعالى انما كانوا يشاهدون ما فى ايديهم ودائع عندهم بذلونه فى اوان  
 بذله ويعنعونه عن غير محله ولان الزكاة طهرة لمن عساه ان يتدنس والانبيا مبرؤون من الدنس لعصمتهم اه  
 ابو السعود (قوله الطهارة والنعاء) لانها سبب لنعاء المال بالخلف قال الله تعالى وما انفقتم من شئ فهو  
 يخلفه وهى طهرة لصاحبها من الذنوب قال الله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها ولها معان  
 اخر البركة يقال زكيت البقعة اذا بورل فيها والمدح يقال زكى نفسه اذا مدحها والثناء الجليل يقال زكى  
 الشاهد اذا ثنى عليه وتسمى صدقة لداتها على صدق العبد فى العبودية من (قوله تملك) هو ما عليه المحققون  
 من اهل الاصول لانها وصفت بالوجوب الذى هو من صفات الافعال وموضوع علم الفقه فعل المكلف حوى  
 واطلاقها على القدر المخرج مجاز شرعى وقوله تعالى اؤا الزكاة منه والمراد اخراجها من العدم الى الوجود  
 كما فى اقيوم الصلاة وفى ابى السعود الايتاء اى الذى هو التملك معنى مصدرى والفرق بينه وبين المعنى الحاصل  
 بالمصدر ان المعنى المصدرى هو الايقاع والمعنى الحاصل بالمصدر هو الهيئة الواقعة اه (قوله خرج الاباحة)  
 اى فلا تكتفى فيها ونرجت الصكفارة فان الشرط فيها التمكن الصادق بالتمليك والاباحة اه بغير (قوله  
 لا تجزئه لانه اباحة) (قوله الا اذا دفع الخ) مقيد بما اذا لم يكن ابوه غنيا لانه به دغيا بغنى ابيه بخلاف الدفع  
 الى زوجة الغير حيث يجوز مطلقا اه ابو السعود ومنه علم انه لا يشترط فى المدفع اليه البلوغ بل والا العقل  
 لان تملك الصبي صحيح لكن ان لم يكن عاقل فانه يقبض عنه وصيه او ابوه او من يعوله قريبا او اجنبيا والمال يقط  
 وان كان عاقله قبض من ذكر وكذا قبضه بنفسه بغير (قوله كمالو كساه) اى كما يجزئه لو كساه اه حلى (قوله)

فى التوجه الى الكعبة (الا اذا جعل قفاه  
 الدارجه امامه) فلا يصح اقتداءه (تقدمه  
 عايبه) ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل  
 ولو جنبه لم يكرهه ففى اربع (و) اصح (لو تحلقوا  
 حولها ولو كان جنبه) لتأخره حكما ولو وقف  
 ان لم يكن فى جانب الامام وكان اقرب  
 مسامتا ركن فى جانب اختيارها التراجع جهة

امام مأموم  
 لم اره وينبغي الصورة  
 الامام فهدر صورة

(اذا التزموا من خارجها يا امام فيها والباب  
 مفتوح صح) لانه كراهية فى الحرب  
 (كتاب الزكاة)

قرنها بالصلاة فى اثنين وثمانين موضعا  
 وفرضت فى السنة الثانية قبل فرض رمضان  
 ولا تجب على الانبياء اجماعا (هـ) لقصة

الطهارة والنعاء وشرا (تعالى) خرج الاباحة  
 بلواحدة بغير اواز الزكاة لا تجزئه الا اذا دفع اليه  
 المأموم كفى كساه

بشرط ان يعقل القبض بان لا يربى به ولا ينجذ عنه وهو قيد في الدفع والكسوة كما في الحلبي وحكم المجنون المطبق معلوم من حكم الصبي الذي لا يعقل اه بجر (قوله الا اذا حكم الخ) اي فلا يجوز لانه استثناء من الاثبات وهذه مسئلة مغايرة لما تقدم لان هذا في الاقارب وما تقدم اعم وعمائعه ارباط الكلام بعضه ببعض ضمير الجمع في قوله بفقتهم وتوضيحه في البحر وعبارته وشار الى ان الدفع الى كل قريب ليس باصل ولا فرع جائز وهو قيد بما في الوالولية رجل يعول اخته واخاه او عمه فاراد ان يعطيه الزكاة فان لم يفرض القضاة عليه النفقة جاز لان التامك بصفة القرية يتحقق من كل وجه وان فرض عليه النفقة زمانته ان لم يحاسب من نفقتهم جاز وان كان يحاسب لا يجوز لان هذا آء الواجب عن واجب آخر وكان على الشارح ان يقول الا اذا لم يحاسب عليهم كما علم مما في البحر افاده الحلبي (قوله جزء مال) المال ما يتول او يدخر الحاجة وهو خاص بالاعيان اه ولذا اخرج الشرح به المنفعة (قوله نأوا) انه عن الزكاة بجر (قوله لا يجوز به) لان المنفعة ليست بعين متقومة بجر (قوله عنه) اي الجزء لا المال بدليل قول الشرح وهو ربع العشر اه حلبي (قوله وهو ربع عشر نصاب) اي او ما يقوم مقامه من صدقات السواآت كما اشار اليه في البحر (قوله خرج النافلة) لعدم التعيين فيها اه حلبي (قوله والفقرة) فانها وان كانت معينة الا انها لم تكن ربع عشر فالمراد تعيين خاص (قوله من مسلم) متعلق بتلك اه حلبي (قوله غير هاشمي) احتراز لجميع ما ذكر عن الكافر والغني والهاشمي ومولاه والمراد عند العلم بحالهم كما سيأتي في المصنف اه حلبي (قوله وهذا) اي قول المصنف بتلك جزء مال عنه الشارع (قوله مع قطع) متعلق بتلك وقوله من كل وجه متعلق بقطع (قوله لاصله) وان علا وفرعه وان سفلا وحيد الزوجين لا لآخر وعنده ومكاتبه لانه بالدفع الى هؤلاء لم تقطع المنفعة من كل وجه ابو السعود (قوله لله) متعلق بتلك (قوله لا لشرائط التية) وهي شرط بالاجماع في مقاصد العبادات كلها بجر (قوله وشرط افتراضها) هو اولي من التعبير بالوجوب لانها فرضية تحكمت قطعية اجمع العلماء على تكفير جاحدها من (قوله عقل) اعلم انه لا خلاف انه في المجنون الاصل يعتبر اشد الحول من وقت افاقته كوقت البلوغ اما العارض فان استوعب كل الحول فكذلك في ظاهرها رواية وهو قول محمد ورواية عن الشافعي وان لم يستوعب لغاوي الشرع لانه لا زكاة على المجنون اذا جن السنة كلها فان افاق بعض الحول اختلفوا والصحيح عند الامام اشتراط الافاقة اول السنة لان عقاد الحول وآخرها الخاطب بالآداء وعن ابي يوسف تعتبر الافاقة في اكثر الحول وعند محمد في جزء من السنة اه وفي البحر عن المجتبي المغمى عليه كالعصم (قوله وبلوغ) قال في البحر ونرج المجنون والصبي فلا زكاة في مالهما كما لا صلاة عليهما للحديث المعروف رفع القلم عن ثلاث واما ايجاب النفقات والفرمانات في مالهما فلا نهي من حقوق العباد لعدم التوقف على النية واما ايجاب العشر والخراج وصدقة الفطر فلا نهي لست عبادة مخضة اه (قوله واسلام) خرج الكافر اعدم خطابه بالغر وسواء كان اصليا او مريدا فلو اسلم المرتد لا يخاطب بشئ من العبادات ايام رده ثم الاسلام كما هو شرط للوجوب بشرط بقاء الزكاة عندنا حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كما في الموت بجر (قوله وحرية) احترازها عن العبد والمدر واما الولد والمكاتب والمستعبي اعدم الملك اصلا فيما عدا المكاتب والمستعبي ولعدم تمامه فيها بجر (قوله والعلم به) اي بالافتراض اه حلبي وانما الميز كره المصنف لانه شرط لكل عبادة وقيد يقال انه ذكر الشروط العامة هنا كالاسلام والتكليف فينبغي ذكره ايضا بجر (قوله ملك نصاب) مثلث الميم قهستاني من اضافة الصفة الى الموصوف اي نصاب مملوك او من اضافة المصدر الى مفعوله اي وملكه نصبا وفي الجوى المال هو السبب وملك النصاب هو الشرط (قوله نصاب) سيأتي بيانه في زكاة المال وفي القهستاني النصاب لغة الاصل وفي الشريعة ما لا يجب قيامه زكاة (قوله حولى) هذا مخصوص بما عدا زكاة الزرع والتجارة ابو السعود عن الجوى (قوله نسبة العول) اي القمري وقيل الشمسي حلبي عن القهستاني (قوله حولى) لانه عليه) وسبى حولا لان الاحوال تحول فيه وانما اشترط حولا لان الحول لان النماء بشرط وهو باطن فاذا بر الحكم على زمن يتحقق فيه النمو وهو الحول لاشتماله على الفصول الاربعة التي لها تأثير في زيادة القود بالبيع والشراء بزيادة الانعام بالدر والنسل وزيادة القيمة في عروض التجارة باعتبار تفاوت الرغبات في كل فصل ابو السعود عن الجوى بزيادة (قوله تام) بالثناء المتناهية من فوق من التمام قال القهستاني بان يكون في يده او يد امينه كالمضارب

بشرط ان يعقل القبض الا اذا حكم عليه بفقتهم  
(جزء مال) خرج النفقة فلا يمكن قضي اداها  
شتموا ولا يجوز به (عنه الشارع) وهو ربع عشر  
نصاب حولى خرج النافلة والفقرة (من مسلم  
قاضي) ولو معقولا (غير هاشمي ولا مولاه)  
اي معقودا وهذا معنى قول اكثر تالك المال  
عن الملك من كل وجه فلا يدفع لاصله ودرعه  
(قوله على) بيان لاشتراط النية (قوله  
اقرارها عقل وبلوغ واسلام وحرية) اي ملاب  
ولو حكم ككوفه في دارا (وسبى) اي ملاب  
اقرارها (ملاب نصاب حولى) نسبة العول  
لحولا عليه (تام) بالرفع صفة ملك

اوبغيزهما كما استقرض المقر ونحوه كافي النظم (قوله خرج المسكاتب) لانه وان ثبت له الملك الا انه ليس بشام  
 لوجود المتساقط ولان المال الذي يدهد ائتمينه وبين المولى ان ادى مال المكتبة سلمه وان عجز سلم للمولى  
 فكلا لا يجب على المولى فيه شيء وكذلك لا يجب على المسكاتب اوالسعود عن الشربة لانه لا يظن ذلك لو اقر رجل  
 لرجل بدين الف درهم ودفع الالف اليه ثم تصادقا بعد الحول انه لم يكن عليه دين لازكاة على واحد منهما وكذا  
 لو وهب رجل لرجل الف ودفع الالف اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء او بغير قضاء واسترد الالف لازكاة  
 على واحد منهما (قوله اقول انه خرج الخ) كما اخرج به صاحب الجعر والنهر فلا حاجة الى ذكر التام (قوله على ان  
 المطلق) زيادة ترقى في الاستغناء عن قيد التام يعني ان المصنف اطلق في الملك فينصرف للكمال ولذا قال في الجعر  
 اطلق في الملك فانصرف للكمال وحينئذ فيخرج ملك المسكاتب بقوله ملك ايضا لانه ليس ملكه كاملا فخرج  
 به المشترى قبل قبضه فلا يجب على مشتريه للتجارة زكاة وكذا لا يجب على المولى في عهده المنة بالتجارة  
 اذا انقضى لعدم اليد والمال المقتضوب والموجود اذا عاد الى صاحبه والرهن اذا كان في المرفق لعدم ملك اليد  
 اما كسب المأذون المديون بمحيط فلا زكاة فيه على احدا بالاتفاق والا فكتبه مولا عليه زكاة اذا تم الحول  
 واخذ من يد العبد اه وافاد الحلبي ان قوله على ان المطلق الخ يتعلق بخروج يعني ان خروج المسكاتب بقيد الحرية  
 بناء على ان المطلق هو الحرية ينصرف للكمال وهو الحرية رقبة ويد او المسكاتب حريدا فقط (قوله ودخل)  
 اي في النصاب واجب الزكاة (قوله بسبب خيبت) وهذا الخلط (قوله خلطه) قيد في تحقق الملكية ولا بد ان  
 يكون بحيث يعبر بتميزه اما اذا لم يخلطه اصلا او خلطه خلطا لا يعبر بتميزه فلا زكاة في المقتضوب وفي القهستاني  
 والمتبادران يكون النصاب مالا حلالا فلا يكون حراما فان كان له خصم حاضر فواجب الرد والا فواجب التصديق  
 الى القهري ولا يحل منه شيء كما في النصف ومثله في المنة فلا زكاة في المقتضوب والمملوك بشرأفاسد اه قال في الجعر  
 وهذا عند الامام اما عندهما فالخلط ليس استهلاكا فلا يثبت به الملك وقوله ارفق بالناس اذ لم يخلو مال عن  
 غصب (قوله اذا كان له غيره) او ابراء عنه اصحاب الاموال كما في المبني (قوله من منفصل عنه) نقل اوالسعود عن  
 الشربة لاني انه متى فضل عن المال المقتضوب قدر نصاب سواء كان مخلوطا ام لا يجب الزكاة اه وحينئذ فلا انفصال  
 ليس قيد الا انه ذكره لفائدة ان جميع المقتضوب حينئذ يركب (قوله يوفى دينه) اي كاله او بعضه فيركب ما زاد والمراد  
 بالدين ما ترتب في ذمته من مثل المقتضوب (قوله عن دين) ولو حادثا في الحول حال في المحيط واما الذين المعترض  
 في خلال الحول فانه يمنع وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند محمد ولو ابراء صاحبه منه بسنة فحولا جديدا  
 واما الحادث بعد الحول فلا يسهط الزكاة اتفاقا وعلى هذا من ضمن در كافي بيع فاستحق المبيع بعد الحول  
 لم تسقط الزكاة لان الدين انما وجب عليه بعد الاتفاق وعلى هذا لم يطلان ما في القهستاني من جعل  
 الدين الحادث بعد الحول يمنع وجوب الزكاة (قوله له مطالب) اي بالجبر والحبس وقوله من جهة العباد  
 اي طلبا واقعا من جهة عبده واما الامام في الاموال الظاهرة اي السواآت والملا في الاموال الباطنة اي  
 العروض والجبرن او الدائن في دين العباد اه قهستاني وفي ابى السعود ان الامام كان يأخذ الزكوات الى زمن  
 عثمان فوضها الى اربابها في الاموال الباطنة قطع الطمع الظلمة فكان ذلك فوكيل امته لا يراها در و ذلك  
 لا يسهط طلب الامام لان ظاهر قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة الخ يوجب ان حتى اخذ الزكاة سطلقا للامام  
 اه (قوله زكاة) مثاله لو كان له نصاب حال عليه حولان ولم يركب فيه مال لازكاة عليه في الحول الثاني ولو كان له  
 خمس وعشرون من الابل لم يركبها حولين كان عليه في الحول الاول بنت مخاض وللحول الثاني اربع شياه  
 ولو كان له نصاب حال عليه الحول فلم يركب ثم استهلكه ثم استفاد غيره وحال على النصاب المستفاد الحول  
 لازكاة فيه لاشتغال خمسة منه بدين المستهلك بخلاف ما لو كان الاول هالكا فانه يجب في المستفاد لسقوط زكاة  
 الاول بالهلاك وبخلاف ما لو استهلكه قبل الحول حيث لا يجب شيء (فائدة) باع نصاب المائة قبل الحول بيوم  
 بسائمة مثله او من جنس آخر او بدينهم يريد به الفرار من الصدقة او لا يريد لا يجب عليه الزكاة في البدل  
 الا بحول جديد وان يكون له ما يسهط في صورة الدراهم (قوله وخارج) اي فدينه يمنع الزكاة لانه يطالب به  
 العباد لكونه حق المقابلة وكذا اذا صار العشر دينا في الذمة بان اتفط الطعام العشري صاحبه وصار العشر  
 دينيا في ذمته منه قصدا للنصاب فاما وجوب العشر فلا يمنع لانه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة بحر

خرج المسكاتب اقول انه يخرج باستدلال  
 الحولية على ان المطلق ينصرف للكمال ودخل  
 ما ملك بسبب خيبت منفصل عنه وفي دينه (فارج  
 اذا كان له غيره) من جهة العباد) س كان  
 عن دينه مطالب من جهة العبد  
 فلا زكاة في خارج



(قوله ولو كفالة) مبالغة في دين العبد قال في المحيط لو استقرض الفاكه فكل عنه عشرة ولكل الف في بيته وحال  
الحول فلا زكاة على واحد منهم لشبهه بدين الكفالة لان له ان يأخذ من ايهم شاء بجر قال الشرنبلالي وهذا الفرع  
ظاهر على القول بان الكفالة ضم ذمة الى ذمة في الدين اما على الصحيح من انها في المطالبة فقط فقيه تأمل اه  
ابو السعود (قوله المؤجل) وقيل المهر المؤجل لا يمنع لانه غير مطالب به عادة بخلاف المجهل وقيل ان كان الزوج  
عزم على الاداء منع والا فلا لانه لا يعدد ساجور عن غاية البيان وفي القهستاني والصحيح ان المؤجل غير مانع  
كما في الجواهر وقوله للفراق متعلق بالمؤجل وسواء كان الفراق بطلاق او موت كما في البحر (قوله او نفقة) بالنصب  
عطفا على كفالة بتقدير مضاف فيهما اي دين كفالة ودين نفقة وقيد بقوله لزمته لانها اذا لم تلمه لا تكون ديناً  
لانه لا مطالب لها من جهة العباد (قوله بقضاء او رضى) سواء كانت هذه النفقة للزوجة فتجب مطلقاً بالقضاء  
او الرضى الواقع قبل مضى المدة ولو طالت المدة تام كانت للاقارب بشرط قصر المدة اما اذا طالت تسقط نفقة تهم  
ولو مقضية او مترضية عليها كما في باب النفقة وفي النهر والفارق بين القصيرة والطويلة الشهر وما دونه فادونه قصر  
والرضى الواقع بعد مضى المدة لا يلزم الزوج شيئاً كما افاده صاحب المنع في النفقات والرضى بقصر وعيد (قوله  
بخلاف دين نذر) اطلاقه فعم المطلق والمقيد (قوله وكفارة) اي بانواعها حلبي وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر  
وهدى للمتعة والاضحية بجر (قوله لعدم المطالب) اي من العباد اه حلبي وان كان مطالب به يوم القيامة  
(قوله ولا يمنع الدين الخ) هذه المسئلة ليست من هذا الباب بل استطردها الشارح اه حلبي (قوله وجوب  
عشر وخراج) لتعلقهما بالخارج (قوله وكفارة) لتعلقها بالذمة فلا يمنعها الدين فتجب عليه الكفارة  
مع وجوب الدين عليه ولو كان فقيراً ينظر الى الميسرة (قوله وعن حاجته) متعلق بفراغ الاول الذي هو صفة  
لنصاب اي يشترط في النصاب ذهباً او فضة لوجوب الزكاة فيه ان لا يحتاج الى اتقاقه في الحاجة الاصلية وسبب  
بيانها وهو يفيد انه ان كان معه دراهم امسكها للنفقة لازكاه فنيا ولو حال عليها الحول قال في البحر ويخافه  
ما في معراج الدرابة والبدائع ان الزكاة تجب في التقدير كيف امسكها للثاء او للنفقة اه ثم لا يخفى ان الدين داخل  
تحت الحاجة الاصلية لانه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكر ههنا (قوله لان المشغول بها كالمعدوم) نظيره  
الماء المستحق للعطش كالمعدوم يساح معه التيمم بجر (قوله وفسره) اي ما ذكر من الحاجة الاصلية والاولى  
وفسرها وبه عبر صاحب البحر (قوله كنيابه) المحتاج اليها لرفع الحر والبرد وكالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب  
والحرفة واثاث المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها ما لغير اهلها فطليست من الحوائج الاصلية وان كانت  
الزكاة لا تجب على صاحبها بدونية التجارة افاده في البحر وانهر وقال الحلبي قد علمت ان مراده ان يكون  
النصاب فارغاً عن الصرف في هذه الاشياء اما وجود هذه الاشياء من دور السكنى وغيرها فلا تجب فيها  
الزكاة ولو زادت عن الحاجة الاصلية ما لم ينوبها التجارة اه (قوله او تقديراً كدينه) فانه ان لم يفده لايملك  
تحقيقها ولكنه يتكفر به لئلا يذلل به نهاراً ولا يعطى قرضاً وما ل هذا الى الهلاك الحقيقي (قوله نام) النماء  
في اللغة بالزيادة والقصر مع الهمز خطأ يقال نمى الماء بنى نماء او ينمو نمواً او انما الله كذا في المغرب بجر (قوله  
ولو تقديراً) هو يتمكنه من الزيادة يكون المثل في يده اريدنا ثبته وهو قسمان خلقي وفعلي فالخلقي الذهب والفضة  
لانها تصلح للانتفاع باعيانها اي في دفع الحوائج فلا حاجة الى الاعداد من العبد للتجارة بالنسيئة لتعينها لها  
باصل الخلقه فتجب الزكاة فيها ما في التجارة او لم ينو اصلاً او نوى النفقة والفعل في قياسه في الذهب والفضة  
وانما يكون الاعداد للتجارة فيه بالنسيئة اذا كانت عروضاً او نية الاسامة ان كانت سائمة بجر (قوله فلا زكاة على  
مكاتب) ولا على سيده فلو قال فلا زكاة في كسب مكاتب لكان اولى (قوله لعدم الملك التام) في حق السيد  
لعدم اليد وفي حق المكاتب لعدم ملك الرقبة فاذا تحقق المال للمولى بالتجارة والمكاتب باداء بدل الكتابة  
لا يركب عن السنين الماضية بل يستأنف حوله لا جديداً اه حلبي (قوله ولا في كسب ما دون) اي لاعليه ولا على  
سيده مادام في يد المأذون ولم يكن مستغرقاً بدينه فان اخذه السيد ولم يكن مستغرقاً زكاة له ما مضى من السنين  
ان وجبت فيه وان كان مستغرقاً كله او بعضه ولم يبق قدر نصاب فلا زكاة لعدم وجوبها وكان على الشارح ان يري  
تجمل قبضه اي قبض السيد الكسب للماعلم اه حلبي بزيادة (قوله ولا في موهون) اي لا على المرتن لعدم ملك  
الرقبة ولا على الراهن لعدم اليد واذ استرد الراهن لا يركب عن السنين الماضية وهو معنى قول الشرح بعد قبضه

ولو كفالة او مؤجلاً او صدقاً او ربحه المؤجل  
للفراق او نفقة لزمته بقضاء او رضى بخلاف  
دين نذر وكفارة وجب لعدم المطالب ولا يمنع  
الدين وجوب عشر وخراج وكفارة (قوله  
عن حاجته الاصلية) لان المشغول بها  
كالمعدوم وفسره ان لا يعيد بيعه  
تحقيقاً كناية الاستثناء ولو لم يبيع  
بقدره على الاستثناء على مكاتب  
(قوله فلا زكاة على ما دون) اي لا عليه ولا على  
ولا في كسب ما دون (قوله ولا في موهون) اي لا على المرتن لعدم ملك  
قبضه ولا في الراهن لعدم اليد واذ استرد الراهن لا يركب عن السنين الماضية وهو معنى قول الشرح بعد قبضه

قبل قبضه (ويدون للعبد بعد رديته)  
 فترك الزكاة ان يبلغ نصابا وعروض الدين  
 كالم لا عند محمد ورجحه في البحر ولوله نصب  
 صرف الدين لا يسرها قضاء ولو اجناسا  
 صرف لانه لا يزكاة فان استويا كان بعين شاه  
 صرف ابل خير (ولا في نصاب الدين) المحتاج  
 ونحو ابل خير والبردين ذلك (واما المحتاج  
 اليه لا دفع الحر والبردين) وكذا الكتب وان  
 ودور السكة في ونحوها) غير ان الادل  
 لم تكن لاهلها اذا لم تسوا نصابا الا ان يكون غير  
 له اخذ الزكاة وان ساوت نصابا على تسخين منها  
 فقه وحدوث وتفسير وتزيد على تسخين منها  
 هو المختار وكذلك آيات المحققين الزكاة  
 عليه صك الغنص لدفع الجلبد نصيبا  
 بخلاف ما لا يبي كصاوب يساوي نصابا  
 وان حال الحول في الاشياء النقية لا يكون

ويدل عليه قول الضر ومن موانع الوجوب الرهن اه حلي وظاهره ولو كان الرهن ازيد من الدين (قوله قبل قبضه) وما بعد قبضه فتجب زكاة فيما مضى كالدين القوي بحر ثم ان قوله فلا زكاة على مكاتب محترز قوله تام وقدم اشكال الشرح فيه بانه خارج بالحرية وقوله ومديون للعبد محترز قوله فارغ عن الدين الخ وقوله ولا في نصاب البدن الخ محترز قوله وعن حاجته الاصلية وقوله ومال مفقود محترز قوله تام (قوله للعبد الاول) ومديون بدين يطالب العبد به فان دين الزكاة والخراج يمنع وهولته تعالى لانه مطالب بالامن جهة العباد كما هو وما ذكره الشرح فاصبر على ما اذا كان الدين والمطالبة جميعا للعبد (قوله وعروض الدين) اي المستغرق في انشاء الحول ومثله المنقص للنصاب ولم يتم آخر الحول واما الحادث بعد الحول فلا يعتبر انفاضا (قوله كالم لا عند محمد) فيمنع وجوب الزكاة وقال ابو يوسف لا يمنع كقصان النصاب (قوله ورجحه في البحر) قل في البحر وتقديرهم قول محمد بشعر بترجيه وهو كذلك كالا يخفى وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا ابرأه فغندم يستأنف حولا جديدا لا عند ابي يوسف محيط اه حلي (قوله ولوله نصب) كان يكون عنده درهم ودنانير وعروض التجارة وسواهم اه حلي (قوله صرف الدين لا يسرها قضاء) فيصرف الى الدراهم والدنانير ثم الى عروض التجارة ثم الى السواهم اه حلي عن البحر (قوله ولو اجناسا) بان كانت عنده سواهم اجناسا بان كان عنده ابل وقر وغنم او نوعان منها انتهى حلي (قوله صرف لانه لا يزكاة) فيصرف الى الاشياء (قوله خير) ان كان كل منهما يفي فان وفي احدهما دون الاخر تعين صرفه الى الذي يفي (قوله المحتاج اليه) ليس قيدها ان يزكاة فيه الا اذا نوى فيه التجارة عند الشراء او انجر بالفعل اما المال المحتاج اليه لكونه نفقة فعلى ما في ابن ملك لازكاة فيه وتجب على ما في المعراج قال الحلبي والحق ما في ابن ملك لانه مستحق الصرف الى حوائجه (قوله واما المحتاج اليه) اي امتعة البيت من نحو ابسة واكسية كذا في الحللين (قوله ونحوها) كحوايت وخانات يستغنها (قوله وان لم تكن لاهلها) هو الذي عنده بما فيها دراية او يريد تحصيله على اظهاره وظاهره انه لو كان اهلا للبعض وغيرها لم يستغنها لانه لا يجوز له اخذ الزكاة اذا كان ما عنده مما هو غير اهل له يبلغ نصابا (قوله اذا لم تتول التجارة) بالشرط الاتي في نية التجارة وظاهره ان نية التجارة تفعل وان كان محتاجا اليها (قوله الا ان تكون غير مخرجة الخ) ككتب الطب والنحو والعلوم فانها معتبرة في المنع مطلقا ابو السعود عن الشربلية وجعل السكك المصحف وعلم الكلام الغير مخلوط بالآراء والنحو واصول الفقه للحقا بائنه ووجهه ظاهر فاه الحلبي لان المصحف اولى من التفسير وعلم الكلام تتوقف عليه العقيدة فهو اولى من الفقه والنحو آله ملازمة لقهم هذه لكن يخالفه في النحو ما ذكره الشربلية فان كان بحثا للشربلية في بحث السكك فيه اقوى (قوله وتزيد على تسخين منها) هو المختار بان يكون عنده ثلاث وهذا ضعيف بل المعتبر في المنع ما زاد على نسخة واحدة على المختار كما قاله في النهر وعبارته وانما يفتقر الحال بين الادل وغيره ان الادل اذا كانوا محتاجين له للتدريس ونحوه لا يخرجون بهما عن الفقروا ساوت نصبا فلمهم ان يأخذوا الزكاة الا ان يفضل عن حاجتهم نسخ تساوي نصبا كان يكون عنده من كل صنف نسخة واحدة بل ثلاث والمختار الاول بخلاف غير الادل فانهم يحرمون بها اخذ الزكاة اذا حرمان بهما بملك قدر نصاب غير محتاج اليه وان لم يكن ناميا وانما التماسه بوجوب عليه الزكاة اه (قوله وكذلك آيات المحققين) اي لا تجب فيها الزكاة الا اذا نوى بها التجارة والمراد ما لا يستهلك عينه كالقدوم وهو بالتخفيف على ما في المختار ويستهلك لكن لا تبقى عينه كصاوب وحرض الفصال حال عليه الحول ويساوي نصبا لان المأخوذ فيه ليس بمقابلته العين ابو السعود (قوله الاما يقي عينه) كالعصفر والزعفران اصباغ والدهن والغصص لدباغ فانها تجب فيه ان تساوي نصبا لان المأخوذ فيه بمقابلته العين فكان ذلك بمنزلة عروض التجارة واما الجمل الخيل والحمار المشتركة للتجارة ومقاديرها وجلالها بان كان من غرض المشتري بيعها بها ففيها الزكاة وان كانت لحفظ الدواب فلا زكاة فيها فتح والحول الى اذا اشتراها لاجارة لا للتجارة لازكاة فيها وان بلغت قيمتها نصبا وحال عليها الحول اه والجوالت هي السكاك جمع سكة بمعنى مسكوب ما فيها وقول العاصم زكاة كائنها تحريف سهله قرب مخرجي السين والزاي (تنبية) زكاة المال في مكان المال وزكاة الغنم في مكان المملوك كذا في المنتقط وبأني تمامه (قوله الفقيه لا يكون غنيا الخ) فيحل له اخذ الصدقة وان كان قيمتها مائة درهم كافي للمتلط وكذا لو كان له من كل كتاب نسخة في كتاب يصحح قال نصير صححو هذه الكتب اعلمكم لتجدون استاذ غيرها





التبرع اولى بنوشيا فلا رجوع له (تنبيه) يؤخذ من اشتراط النية انه ليس للفقير ان يأخذ مال المزكى بغير علمه ولو كان قريبا ليس في اقراره احوج منه وان اخذه كان لصاحب المال ان يسترده فانما وبضمه ان كان هالكا واقر برب رجلى له فيما بينه وبين الله تعالى ان يحل له الاخذ ولو مات من عليه الزكاة لا تؤخذ من تركته لفقد شرط صحته وهو النية الا اذا اوصى بها فقتل من الثلث ولو امتنع من دفعها فاخذت منه كرها فاقضى به التفصيل ان كان في الاموال الظاهرة فانه يسقط الفرض عن اربابها باخذ السلطان او نائبه لان ولاية الاخذ له فيه ذلك ان لم يضعها السلطان موضعها لا يعلل اخذه عنه وان كان في الاموال الباطنة فانه لا يسقط الفرض لانه ليس للسلطان ولاية اخذ زكاة الاموال الباطنة فلم يصح اخذهم بغير عن التكليس والواقعات والولوية ولا يشترط الدفع من عين مال الزكاة لانه لو امر انسانا بالدفع عنه اجزاء وظهر ما في الخسائية جوارضا اذا دفع من مال خبيث عن نصاب الزكاة واستدل بقولهم مسلم له خرفوكل ذميا فباعها من ذمى فلمسلم ان يصرف هذا الثمن للفقراء عن زكاة ماله اه ولو نوى الزكاة والتطوع جميعا يقع عند ابى يوسف عنها وعند محمد عن النفل (قوله او مقارنة بعزل ما وجب) الباء بمعنى اللام وظاهره انه لا تكفي النية اذا عزل بعض الدراهم وكانت اكثر من الواجب ونوى عند العزل فقط اخراج الواجب منها (قوله او بعضه) ونوى في الباقي عند ادائه او عزله كائى في الذى اخرجهم (قوله بل بالاداء) فلما فرض من النصاب خمسة ثم ضاعت لا تسقط عنه الزكاة ولو مات بعد اقرارها كانت الخمسة ميراثا عنه بخلاف ما اذا ضاعت من يده الساعى لان يده كيد الفقرة آجور (قوله او تصدق بكلمه) لدخول الجزء الواجب فيه فلا حاجة الى التبيين استحسانا ولا فرق بين ان ينوى النفل او لم تحضره النسبة ابو السعود والتقييد بالتصدق يشير الى انه لو هب النصاب لغنى بعد الوجوب ضمن الواجب وهو اوضح الروايتين نهرو في كلام المصنف موازنة لفظية وهى ايلاء كل المضافة الى الضمير العوامل اللفظية (قوله فيصح) اى يقع عثمانى بجر (قوله لا تسقط حصته) اى المتصدق به اما حصته الباقى فاتفقا على عدم السقوط افاذه في البحر (قوله خلافا للثالث) فقال ان حصته تسقط اعتبارا للجزء بالكل وفى العناية روى ان الامام مع محمد فى هذه المسئلة وهذا كالتصريح بارجحية ابو السعود عن شيخه (قوله واطلقه) اى التصديق (قوله حتى) تفريع على عموم اطلاق الدين اه حلى وقيد بالفقير لانه لو وهبه لغنى ناوا الصدقة بعد الحول ففيه روايتان اصحهما الضمان بجر عن المحيط (قوله عن الدين) اطلاقه والمراد دين لا يقبض كاذكره صاحب البحر عن شرح الطحاوى والى التقييد يشير اشرى بقرنه بعد وعين دين سيقبض وصورة ما تقدم من ابراء الفقير عن النصاب الذى هو دين لا يقبض حيث يسقط بالبراء وسواء نوى الزكاة ام لا ولو ابراءه عن البعض سقط زكاة ذلك البعض ولا تسقط عنه زكاة الباقي ولو نوى به الاداء عنه لان الباقي يصير عينا باقبض فيصير مؤديا الدين عن العين كذا في البحر (قوله والعين عن العين) كذهب حاضر عن ذهب كذلك وكعروض تجارة عن عروضها (قوله وعن الدين) صورته دفع عما في يده عن الدين الى له (قوله واداء الدين عن العين الخ) يستثنى منه مالوا من فقيرا بقبض دين له على آخر نواه عن زكاة عين عنده فانه يجوز لان الفقير يقبض عينا فكان عينا عن عين بجر (قوله وعن دين سيقبض) صورته ما تقدم من ابراءه عن بعض الدين ناوا به زكاة الباقي الذى سيقبضه (قوله وحيلة الجواز) اى فى صحة اقامة الدين عن العين وعن دين سيقبض (قوله ثم يأخذها) اى الزكاة بمعنى المفعول اى المزكى (قوله لكونه ظفر بجنس حقه) والظاهر ان الذهب والفضة فيه جنس واحد فلو اخذ احدهما عن الآخر بحسابه (قوله فان مانعه) المفاعلة على غير بابها (قوله ثم هو) اى الفقير يمكن اى ان شاء وان امتنع لا يجبر لانه خالص حقه (قوله فيكون الثواب لهما) اى ثواب الزكاة للمزكى وثواب التكفين للفقير وقد يقال ان ثواب التكفين ثبت للمزكى ايضا لان الدال على الخير كفاعله وان اختلف الثواب كما وكيفا (قوله وتسامه في حيل الاشياء) ذكر فيها حيلة اخرى وهى ان يوكل المديون خادما للدين بقبض الزكاة ثم يقضاه عنه فيقبض الوكيل صاوما مسلما للموكل ولا يسلم المال للوكيل الا فى غيبة المديون لاحتمال ان يعزله عن وكالة قضائه حال القبض قبل الدفع وفيها وان كان للطالب شريك في الدين يخاف ان يشتركة في المقبوض فالحيلة ان يصدق الدائن بالدين وببب المديون ما قبضه للدائن فلا مشاركة اه (تمة) من له نصاب واراد منع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدينهم منه قبل التمام او يبب النصاب لانه الصغير قبل التمام يوم واختلفوا في الكراهة ومشايجنا

(او مقارنة بعزل ما وجب) كلمة او بعضه  
(او يخرج عن الزكاة ولو تصدق ببعضه لا تسقط  
(او تصدق بكلمه) الا اذا نوى نذرا او واجبا آخر  
فيصح ويضمن الزكاة ولو تصدق ببعضه لا تسقط  
حصته عند الثماني خلافا للثالث واطلقه فيم  
العين والدين حتى لو ابراء الفقير عن النصاب صح  
وتسقط عنه والعين وعن الدين يجوز اداء الدين  
والعين وعن الدين وعن دين سيقبض لا يجوز وحيلة  
عن العين وعن دين سيقبض كاذكره صاحب البحر  
الجواز ان يعطى مديون الفقير كاله ثم يأخذها  
عن دينه ولو امتنع المديون مسلمة واخذها  
بكله فانه يفتقر بجنس حقه فان مانعه رغبة  
للقاضي وحيلة التكفين بها الثواب لهما وكذا في  
ثم هو يمكن فيكون الثواب لهما وكذا في  
تعمير المسجد وتسامه في حيل الاشياء







(قوله اوقبله يوم) الضمير يرجع الى الحول على حذف مضاف والمراد باليوم اللحظة اى قبل انتهاء الحول  
 بلحظة ولا حاجة اليه بعد ذكر الوسط بالمعنى المتقدم كمالا يحتمل الا ان تكون بمعنى بل ويكون قد قصد المسالفة  
 بالاضراب عن الحزب المبهم الى الحزب المعين الذى هو آخر الحول حلى بقليل زيادة (قوله يجوزها) كابل بابل  
 وظاهره ولواحد النصاب كخمس وعشرين بمثله (قوله ولا تعد عنده) اما اذا كان عنده نقد ركان نصبا اول  
 الحول فان ذلك يضم اليه (قوله فانه يستقبل حولا آخر) معلوم من قوله كالأوباع السائمة (قوله ليس في سواتم  
 الوقف) كسواتم السواقي الوقف المعدة لأخراج الماء (قوله المسبلة) اى الجمهولة ليغازى عليها في سبيل الله  
 تعالى وهذا التفصيل عند الامام اما عندهما فلا شئ في الخيل مطلقا (قوله ولا في المواشى العمى) جزم به  
 في الجوهره ونقل في الظهيرية فيها روايتين وظاهر قوله في البحر وشعل كلام المصنف الاعشى والمرضى والاعرج  
 في العدد ولا يؤخذ في الزكاة اهان الوجوب هو الراجح لجزمه به ووجه الشك ان يتمكن من الرعى  
 متصور ولو مع العمى بان تصاد ابوالسعود (قوله لانها ليست بسائمة) بل ينقل اليها العلف وحينئذ لا تجب  
 الزكاة انشافا

## (باب)

بالتنوين مبتدأ حذف خبره او بالعكس ونصاب مبتدأ وخمس خبره والمضى الى المخ نصاب الابل بغير باب (قوله  
 مؤنثة) بدليل التصغير على ابيته تهر وقال السيد الجوى لان اسماء الجوع التى لا واحد لها من افظها اذا كانت  
 لغير الادميين فالتأنيث لها لانهم (قوله بفتح الباء) وانما لم تكسر لثلاثى الى كسرات ابوالسعود عن البحر (قوله  
 سميت به) اى بهذا الاسم (قوله لانها ناول على انقاذها) فيه اشارة الى ان بينهما اشتقاقا اكبر وهو اشتراك  
 الكلمتين في اكثر الحروف مع التناسب فى المعنى منها اه حلى (قوله بجنت) بالجرىدل من قوله الى خمس  
 وعشرين والاولى نصبه على التمييز (قوله الى جنت نصر) يضم الباء وسكون الخاء المجرى وفتح الشاء المثناة فوق  
 والذون والصاد المهملة المشددة فى آخره راعى مركب تركيب مزج على ملك اه حلى ومعناه ابن الصنم  
 لانه وجد عنده ولم يعرف له اب فنسب الى نصر واليخت الابن معرب بوخت حوى عن العصام (قوله او عراب)  
 جمع عربى للهاثم وللاناسى عرب ففرقوا بينهما فى الجمع وفرقوا بين الخت والعرب فى الايمان لبناهما على  
 العرف لوحده لا يركب او لا يأكل من الخى لا يثبت امارك اراكل من العرب وكذا العكس بخلاف  
 ما لو عقد عينه على الابل فانه يثبت بكل من نوعيه ابوالسعود (قوله شاة) ذكر اكان اوانى وان لم يطعن  
 فى الثانية على ظاهرها المصنف والشربلية خلافا لما فى الجوى من اشتراط الطعن فيها ولا يؤخذ الجذع وهو  
 الذى اتى عليه ستة اشهر وان كان يجرى فى الاضحية فان قيل الاصل فى الزكاة انه يجب فى كل نوع منه  
 فكيف وجبت الشاة فى الابل قلت ثبوته بالنص على خلاف القياس فهو امر وقوفى ليس بمقول المعنى  
 ابوالسعود (قوله عفو) اى عفا الشارح عنه فلم يوجب فيه شاة وعفو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وفيها)  
 اى الخمس والعشرين سواء كانوا ذكورا انا لان الشرع ورد بنصابها باسم الابل والبقر والغنم واسم الجنس  
 يتناول جميع الانواع باى صفة كانت وسواء كان متولدا من الماهلين او من اهلى ووحشى بعد ان تكون الام  
 اهلية وشمل الصغار والبيكار لكن بشرط ان لا يكون الكل صغارا وشمل السمان والهايف لكن قالوا اذا كان له  
 خمس من الابل منها ايل وجب فيها شاة قدره وبيان معرفة ذلك فى البحر (قوله بنت مخاض) اى وسطا  
 قهستانى ثم ان ذلك خرج مخرج المادة لا يخرج الشرط فالمراد السن لان تكون اسمها مخاضا او لبونا يجرى وقيد  
 بالانثى لما سيجئ انه لا يجوز دفع الذكر فيها لابطريق القيمة وذلك لان الشرع جعل الواجب فى نصاب الابل  
 الصغار دون البكار فكان ذلك تيسرا لارباب المواشى وجعل الواجب من الاناث لان الانوثة تعد فضلا  
 فى الابل فصار الواجب وسطا ولم تعين الانوثة فى البقر والغنم لان الانوثة فيها لاتعد فضلا ابوالسعود  
 والمخاض وجع الولادة والنوق الحوامل فى الاساس كلها مجاز وحقيقته اضطراب شئ مانع من رعايته قهستانى  
 (قوله فى السنة الثانية) هى لغة ما اتى عليه حولان وشريعة حول واحد اه فلم يشترط الطعن فى الثانية  
 (قوله سميت به لان اسمها غالب بالخ) ومن غير الغالب قد تموت ولا تحتمل (قوله وفى ست وثلاثين) ذكر العدد  
 مجردا من التام بهم ان الواجب فى الابل انما يتحقق اذا كانت انا نامع انه ليس كذلك فالتقييد بشئ كبير العدد

اوقبله يوم جئناها او بغير جنسها او بغير  
 ولا تعد عنده او بغير جنسها او بغير جنسها  
 فانه يستقبل حولا آخر حلى بقليل  
 ليس في سواتم الوقف ولا في المواشى العمى  
 زكاة لعدم المالك لانها ليست بسائمة  
 ولا متطوعة القوام لانها ليست بسائمة

## (باب)

(نصاب الابل) بجزم الباء  
 ونسب مؤنثة لا واحد لها من  
 افظها والنسبة اليها الى بفتح الباء  
 سميت به لانها ناول على انقاذها (الى خمس  
 وعشرين جنت) جمع جنتى وهو ما  
 متناول منسوب الى جنت نصر لانه اول  
 من جمع بين العربى والعجمى فولدتها  
 ولا فصحى (وفيها) اى الجنس  
 النصابين عفو (قوله وفى ست وثلاثين)  
 وعشرين (الثانية) سميت به لان اسمها  
 غالب يكون مخاضا اى حاملا بانثى  
 (وق) فى (ست وثلاثين) الى خمس  
 واربعين

(بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة) لانها  
تكون ذات ابن لاخرى غالباً (وفي ست واربعين)  
الى ستمين (حقه) بالكسر (وهي التي طعنت في  
الرابعة) وحق ركوبها (وفي احدى وستين) الى  
خمس وسبعين (جدة) نفع الذال المجبة (وهي  
التي طعنت في الخامسة) لانها تجزع الى تسعين (بنا)  
اسنان اللبن (وفي ست وسبعين) حقان الى مائة  
لبون (وفي احدى وتسعين حقان) وبني  
وعشرين) كذا كتب النبي عليه السلام وبني  
تكر (ثم تساتف القرية) عندنا (في مائة وخمس  
سبعين) مع الحقين (ثم) في (مائة وخمس  
واربعين) بنت نحاس وحقان ثمن مائة وخمس  
ثلاث حقان (ثم تساتف القرية) بعد المائة  
والخمس (في كل خمس شاة) مع الثلاث حقان  
(ثم في خمس وعشرين بنت نحاس) مع الحقان  
(ثم في ست وثلاثين بنت لبون) مع مائة  
وست وتسعين اربع حقان (ابداً كما تساتف في  
القرية) بعد المائة والخمس (حتى يجب في كل  
الحسينات التي بعد المائة والخمس) في بقية  
خمس حققة ولا تجزي ذكر اول الابل الا بالقيمة  
لا ذات بخلاف البقر والغنم فان المال مخير  
(باب زكاة البقر)

من البقر بالسكون وهو الشق يسمى به لانه يشق  
الارض كالثور لانه يثير الارض ويفرده بشرة  
والزاد للوحدة (نصاب البقر والغنم) ووحش  
متولد من وحش والحيات في النصاب (ثلاثون)  
بقر وغنم وغيرهما فانه لا يعدي النصاب لانه يتبع امه  
سائمة غير مشتركة (وهي ما يتبع امه) وفي اربعين  
(دوسنة) كاملة (او يبيعه) انتشاء (وفي الاربعين  
مسنين) دوسنة او سبعة وفيما زاد على الاربعين  
(بحسابه) في ظاهر الرواية عن الامام وعنده لا شيء  
فما زاد (الى ستمين) وفيما ضعف ما في الثلاثين وهو  
قوامها والثلثة وعلمه الفتوى بجبر عن الساجع  
وتعصم القروى (ثم في كل ثلاثين يتبع في كل  
اربعين سنة)

ليس احترازاً او السعد وفيه ان المعدود عند حذفه لا يدل على نكح المعدود  
ولاناً ينه (قوله بنت لبون) اي وسطاً (قوله وهي التي طعنت في الثالثة) في القهستان مائة علية ستان  
فلم يشرط الطعن في اثالثة والظاهر ان المراد الطعن ولو بمن قليل كيوم فلا خلاف في الحقيقة (قوله لاخرى)  
اي لبنت اخرى (قوله حق) والذكر من الابل حتى اذا بلغ السن المذكور واخذه صاحب البحر (قوله وحق  
ركوبها) بيان له التسمية (قوله وهي التي طعنت في الخامسة) ما تقدم من التقدير بالنسبة في بنت مخاض  
وما بعدها قال في البحر انه في اللغة وفي الشريعة المراد ببنت مخاض ما تم لها سنة وبنت لبون ما تم لها ستان  
وبالحق ما تم لها ثلاث وبالجدعة ما تم لها اربع ذكره الزيلعي في فصل المهرات والجدع اعلى سن في الزكاة والمخاض  
ادنى سن. وبعدها اسنان اخر كالثني والبارز والسدس لم يذكرها لانه لا مدخل لذكرها في هذه الاسنان  
الاربعة هي نهاية الابل في الحسن والدر والنسل وما زاد فهو رجوع الى الكبر والمهر ويقال بزل البعير بزل  
بزولا فطر نأى اي انشق فهو بارز بالزاي لا بالذال ذكره انا في ذلك في السنة التاسعة وربما رل في السنة  
الثامنة او السعد (قوله لانها تجزع الخ) اولها انما طاعت الجدع اي الحبس عن العلف اه نهر (قوله كذا كتب  
النبي صلى الله عليه وسلم) كتب مبدأ مضاف وكذا خبره اه حلي (قوله وبني بكر) عطف على النبي صلى الله  
عليه وسلم حلي (قوله ثم في كل مائة وخمس واربعين الخ) الاولى حذف كل كما ان الاولى حذفها فيما بعده وفي نسخ  
بجذفها (قوله بنت نحاس) وجبت في الحبس والعشرين الزائدة على المائة والعشرين (قوله ثلاث حقان)  
فليس عليه بنت لبون وهو الفارق بينه وبين ما بعده من الاستئناف (قوله اربع حقان) ولا جدعة فيها (قوله الى  
المائتين) هو مخير فيها ان شاء ادى فيها اربع حقان في كل خمسين حقة وان شاء ادى خمس بنات لبون في كل اربعين  
بنت لبون (قوله ابداً) اي لا تغير عن هذا الاستئناف (قوله كما تساتف في الحسين الخ) انما قيد بذلك ليقيد انه  
ليس كالاستئناف الذي بعد المائة والعشرين والفقر بينهما ان في الاستئناف انما يجب بنت لبون وحققة  
وفي الاستئناف الاول لم يكن لا لعدم نصابه فان زاد على المائتين خمس ففيها شاة مع اربع حقان او الخمس بنات  
لبون وفي عشرين شاة وفي خمس عشرة ثلاث شياه مع مائة وفي عشرين اربع معها فاذا بلغت خسا وعشرين ففيها  
بنت نحاس معها الى ست وثلاثين بنت لبون معها الى ست واربعين ففيها خمس حقان الى مائتين وخمس  
ثم تساتف كذلك في مائتين وست وتسعين ست حقان الى ثلاثمائة وهكذا البحر (قوله في كل خمسين حقة)  
ولا يبلغ الى الجدعة بل تساتف بعدها (قوله ثلاث) نعت للقيمة اي القيمة السكينة لا ذات اه حلي (قوله  
فان المال مخير) لعدم فضل الاثونة فيما على المذكورة

(باب زكاة البقر)

(قوله لانه يشق الارض) ومنه قيل لمجد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب البقر لانه بقر العلم قد دخل فيه  
مد خلا بلغا وصل منه غاية مرضية اه نهر (قوله كالثور) اي كما يسمى الثور ثوراً والاولى التعبير به (قوله لانه يثير  
الارض) اي يشقها (قوله والتاء للوحدة) لا للتأنيث فيشعل الذكرو الانثى او السعد (قوله والجاموس) هو  
نوع من البقر حتى في حكم النضحية والربا وبكامل نصاب البقره وتؤخذ الزكاة من اغلبهما وعند الاستواء  
يؤخذ على الادنى وادنى الاعلى والجاموس معرب كاموس او السعد (قوله ولو استولد الخ) فان العبرة للام  
(قوله ووحش بغنم) عطف على عكسه فلا يرد في النصاب وان صارت ما لوفه فينا كذا في البحر (قوله غير  
مشتركة) فالمشتركة لا يترك الا ان يبلغ نصيب كل منهما نصاباً فان بلغ نصيب احدهما نصاباً زكاة دون الآخر  
ولو كان بينه وبين ثمانين رجلاً ثمانون شاة لا شيء عليه لانه ما لا يقسم خلافاً لابي يوسف فملتقى وشرحه  
للمواف (قوله لانه يتبع امه) اولان قرنه يتبع اذنيه وزقوته نهر (قوله مسن) يضم الميم وكسر السين مأخوذ  
من الاسنان وهو طالع السن في هذه السنة لا الكبر فاستأنى عن ابن الانبار (قوله بحسابه) في الواحدة ربع  
عشر مسنة وفي الاثنان نصف عشر مسنة في جمع الانهر (قوله في ظاهر الرواية) اخرج الشرح كلام المصنف عن  
ظاهره لينتجى على المعتمد (قوله وهو قولهما) راجع الى عدم الوجوب في الزائد على الاربعين الى الستين (قوله  
ثم في كل ثلاثين الخ) فيتعبر بالواجب بكل عشرة في سبعين يتبع وسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة  
اتبعة وفي مائة تبيعان ومسنة فعلى ما ذكره مدار الحساب على الثلاثين والاربعينان فاستأنى (قوله



ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره واستدل في غاية البيان على نفي الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم ليس في الجبهة ولا في الكسفة ولا في الضعة صدقة الاول الخليل والثاني الحجر والثالث البقر العوامل اه (قوله ايست للتجارة) اي هذه الثلاثة (قوله فلا كلام) اي لا كلام يتعلق بنفي زكاة التجارة موجود اه حلي (قوله ولا في عوامل) ولو كانت سائمة كافي الجبروتية التجارة في العوامل لانصاع اشغالها بالحاجة الاصلية اه حلي (قوله وعولفة) يفتح العين ما يعلف من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء والعولفة بالضم جمع علف يقال علفت الدابة ولا يقال اعلفتها والدابة معلوفة وعليف غاية البيان (قوله وحمل وفصيل وبغول) هي الصغار التي لم يمت عليها الحول بقرة ماصورة وقوله وصورته الخ وفي النهر الفصيل ولد الناقة قبل ان يصير ان محاض والجهول ولد البقرة الى شهر (قوله وصورته ان يموت الخ) اي اذا كانت له سوأم كبار فضت ستة اشهر مثلا فولدت اولاد ثم ماتت الامهات وقبت الاولاد وتم الحول عليها صغار الانجب الزكاة فيها على الاصح وقال ابو يوسف تجب واحدة منها (قوله الانبعا الكبير) صورته له تسعة وثلاثون حلا ومن تجب الزكاة فان كانت المستنة وسطا اخذت بجر (قوله ما لم يكن جديا) فان كان جديا لم تؤخذ وبؤدى صاحب المال شاة وسطا وان كانت دون الوسطا لتجب الاهذه بجر (قوله وهلاكه يسقطها) اي ان هلك الكبير بعد الحول بطل الواجب كاه عندهما لان الصغار كانت تمعالم كاره وعندي يوسف يجب في الباقي تسعة وثلاثون جزأ من اربعين جزأ من حمل (قوله ولونعدد الواجب الخ) يانه اذا كان له مستان ومائة وتسعة عشر حلا فانه يجب مستان في قولهما اما اذا كان له تسعة ومائة وعشرون حلا يجب تسعة واحدة عندهما وعندي يوسف تجب تسعة وحمل وكذلك تسعة وخمسون حلا ولا يتبع يؤخذ المتبع فحسب عندهما لانه ليس فيها ما يجزى عن الواجب غيره وقال ابو يوسف يؤخذ المتبع ويحل معه اه بجر (قوله وهو) اي شرعا وهو لغة مشترك بين افضل المال وافضل المربي والمعروف والاعطاء من غير مسئلة والفاضل عن النفقة والمكان الذي لم يوطأ والاضيق والاعراض عن عقوبة المذنب بجر (قوله ما بين النصب) كالاربعة الزائدة على الخمسة الى العشري في الابل وكالعشرة الزائدة على خمس وعشرين فيها فعندهما الزكاة في النصاب لافي العفو وعند محمد وزفر فيه ما حتى لو هلك العفو وبقي النصاب بقي كل الواجب عندهما ويسقط بقدره عند الاخيرين ولو كان له تسع من الابل او مائة وعشرون من الغنم فهلك بعد الحول من الابل اربعة ومن الغنم ثمانون لم يسقط شيء من الزكاة عندهما وعند محمد وزفر يسقط في كل اربعة اسراع شاة وفي الثاني ثمان شاة بجر (قوله وخصاه) اي صاحبان كما في الجبر فعلى هذا ابو يوسف مع الامام رضى الله تعالى عنه في ان وجوب الزكاة يتعلق بالنصاب فقط دون العفو ومع محمد في قصر العفو على السوأم اه ابوالسعود فيجب فيما زاد في غير السوأم بحسابه وعند الامام رضى الله تعالى عنه لا تجب ما لم يبلغ الزائد اربعين درهما كما يأتي تفصيله ان شاء الله تعالى اه حلي (قوله ولا في هالك) اي كالاقول الشرح بعد وان هلك بعضه الخ وانما سقط الواجب لان الاصل ان الواجب متى كان بصفة اليسر فذوام لقدرة شرط لذوام الواجب لان الحق متى وجب بصفة لا يبيح الا تلك الصفة واما الواجب بالقدرة الممكنة كصدقة الفطر فلا يشترط دوام القدرة لذوام الواجب فلهذا لا تجب الزكاة اذا هلك النصاب وتجب صدقة الفطر حتى وسوأم تمكن من الاداء بان وجد الفقير في السائة والساعي في الظاهرة واخرها حتى هلك ام لانهر (قوله ومنع الساعي) بالجر عافيا على وجوبها اه حلي موضحا قال في النهر واختلف فيما لومع الامام والساعي حتى هلك وانصح الذي عليه العامة انها لا تجب اه (قوله لتعلقها بالاعين) يدل عليه قوله تعالى وفي اموالهم حتى معلوم للسائل والمحرور وقوله صلى الله عليه وسلم في اربعين شاة شاة نهر (قوله لا بالذمة) وفي قول للشافعي انها تنمات بالذمة والعين مرتبة عليه بجر (قوله ويصرف الهالك الى العفو والالخ) هذا مذهب الامام الاعظم رضى الله تعالى عنه وعند ابى يوسف يصرف الهالك الى العفو ثم الى النصاب بشا تعا وعند محمد وزفر الى النصاب والعفو معا فلو هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا اتجب بنت محاض عند الامام رضى الله تعالى عنه ويصرف الهالك الى العفو وهو الاربعة الزائدة على نصاب بنت لبون ثم الى نصاب بنت لبون وما بقي يجب فيه ما ذكر وعند ابى يوسف الواجب خمسة وعشرون جزأ من ستة وثلاثين جزأ من بنت لبون لان الهالك يصرف الى النصاب بشا تعا بعد العفو والنصاب لبنت لبون فالواجب ما ذكره عند محمد وزفر نصف بنت لبون ونماتها لان الهالك يصرف الى النصاب والعفو

ساقية اجابا (المستلحة للتجارة) (فلاكلهم لانهم من العروض) (و) لافي (عوامل وعلاوة) (مالم تكن العلوة للتجارة) (و) لافي (حل) (تقنين) (ولا الشاه) (وفصيل) (ولا التساقه) (وعقول) (وزن سننور ولد النتن وصورنه) (ان يوت على السكر وبنه الحول على اولادها) (الصغار) (الاعيا الكبير) (ولوا واحد واجب ذاك الواحد مالم يكن جديا فيزم الوسط وهلاكه يستطعمه ولو تعدد الواجب وجب السكر فقط ولا يكمل من الصغار خلافا لافي (و) لافي (غلو وهو ما بين النصب) (ق على الاموال) (وخصه) (بالوازم) (في هالف بعبد) (وجوبها) (وضع الساعي في الاتع) (بالبعين لا بالامنة) (وان هلك بعضه سقط خلفه) (وصرف الهالك الى العفو والاشم الى نصاب بليع ثم ثم

معافا الواجب خمسة اثمان من بنت لبون ويسقط ثلاثة اثمان به لالة الخمسة عشر ومن المعلوم انه عند عدم  
التصحيح لا يعدل عن قول صاحب المذهب (قوله بخلاف المستهلك) اي يفعل رب المال مثلا وقوله لوجود  
التعدي عليه للمفهوم من المقام وهو فجب الزكاة فيه (قوله ومنه) اي من الاستهلاك المفهوم من المستهلك (قوله  
فيضمن) قال في انهر هو احد قولين والقول الاخر انه لا يضمن لانه لو فعل ذلك في الوديعة لا يضمن فكذلك هذا  
والذي يقع في نفسه ترجيح الاول ثم رأيت في البدائع جزم به ولم يحك غيره اه (قوله والتوى) فبعد اخبره قوله  
يعد هلاكا (قوله بعد القرض) صورته حال الحول على النصاب فاقرضه فتوى لا بعد مستهلكا فلا شيء عليه اه  
حلي ونواه ان عوت المستقرض لا عن تركه او بجمعه ولا يذنب عليه وحلف (قوله والاغارة) بالجر عطف على  
انقرض يعني اذ حال الحول على عروض التجارة فاعادها فملك لا يكون استهلاكا فلا شيء عليه اه حلي (قوله  
واستبدال) مجرور ايضا عطف على القرض اه حلي والاولى جعله مر فوعا عطف على التوى لان عبارة النهر  
وغيره ان الاستبدال نفسه يعد هلاكا من غير ذكر التوى فعلى هذا لا يتحقق الزكاة في عروض التجارة الا اذا حال  
عليها الحول ولم يتبدلها حتى اخرج زكاتها وهل الاستبدال المذكور يعم استبدال العروض بالثمن او استبدال  
المنقود ببعضها ببعض كما في الصياف والكلام هنا في الاستبدال بعد الحول وهل هو قبل الحول كذلك يجرى  
ثم رأيت في درر البحار وشرحه انه اذا استبدل سائمة بسائمة اخرى قبل تمام الحول وتم على البدل حول المبدل  
لا زكاة على المستبدل الا عند زفر قال شارحها بخلاف عروض التجارة لان وجوب الزكاة باعتبار كونه مالا  
ناسيا وبالا استبدال يتحقق كونه مالا ناسيا وان تبدلت العروض فلا ينقطع حكم الحول ببقاء ما هو متعلق الزكاة  
واقاد انه اذا استبدل الذهب بالفضة لا ينقطع حكم الحول اتفاقا اه وفي الهندية عن محيط السرخسي لو استبدل  
مال التجارة والنقدين بجنسها او بغير جنسها لا ينقطع حكم الحول ولو استبدل السائمة بغير جنسها او بغير جنسها  
ينقطع حكم الحول (قوله بمال التجارة) ولو اختلفت العروض اي اذا استبدل عروض تجارة بمثلها  
بعد الحول لا يعد استهلاكا فلا شيء عليه الا اذا حال فيه بما لا يتغيب الناس في مثله كان تجارز عمالا يدخل تحت  
تقويم المقومين فانه يضمن قدر زكاة المحاباة قال في النهر واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكا  
بلا خلاف سواء استبدلها بجنسها او بخلاف جنسها الا انه اذا حال فيه بما لا يتغيب الناس في مثله فانه يضمن  
قدر زكاة المحاباة وبغير التجارة استهلاكا وقيد في دفع القدر بما اذا تولى في البدل عدم التجارة اما اذا لم يتو  
المبدل للتجارة اه (قوله وبغير مال التجارة) معطوف على قوله بمال التجارة اي واستبدال مال التجارة بعد الحول  
بغير مال التجارة استهلاكا اي فجب زكاته ولو تولى البدل بعد ذلك وهو مقيد بما اذا تولى بالبدل عدم التجارة  
اما اذا لم يتو شيئا اطلاقه فانه يكون للتجارة دالة كما تقدم عن الفتح اي فيرجع حكمه الى حكم استبدال مال التجارة  
بمال التجارة فيعد هلاكا فلا تجب زكاته وهذا يقتضي اعتبار حول جديد في البدل فقوله قبل ذكر السائمة  
وكذا ما قوبض به مال التجارة يكون للتجارة اي ويعتبر له حول جديد (قوله والسائمة بالسائمة) اي بعد الحول  
ما قبل الحول فلا تجب فيه كما مر عن الجرويين ما ذكره المؤلف في النهر حيث قال واستبدال السائمة بالسائمة  
ان كان بخلاف جنسها بان باع الابل بالبقر والبقر بالغنم استهلاكا اجماعا وان بجنسها فكذلك عند اصحابنا  
خلافا لفرقنا والفرق ان الواجب في مال التجارة متعلق بالمعنى وهو المالمية او القيمة وفي السائمة بالعين لان المعنى  
ثم اذا حضر المصدق وقت البيع خيرين اخذ القيمة من البائع وامضاء البيع وبين اخذ الواجب من العين المتباعدة  
ويطيل البيع بقدر الواجب بخلاف ما اذا باع الطعام العشري فان المصدق يأخذه من البائع ان شاء او من  
المشتري حضر قبل الاقتراق او بعده لان تعلق العشر بالعين اكثر من تعلق الزكاة اه مختصر والخراج  
مال الزكاة عن ملكه بغير عوض كالهبة من غير الفقير والوصية او بعوض ليس بمال بان تزوج به امرأه او صالح به  
عن دم العمد او اختلفت به المرأة فهو استهلاك فيضمن به الزكاة (قوله وجاز دفع القيمة) اي مكان العين في الصور  
المذكورة فالواجب اما العين او القيمة بخلاف الضحايا والهدايا لان معنى القرية فيها اراقة الدم وذلك  
لا يتقوم ولا يخفى انه في الضحايا مقيد بقاء ايام النحر واما بعد فاجوز دفع القيمة كما عرف في الاضحية ابو السعود  
(قوله ونذر) كما اذا نذر التصديق بصاع من رجا زدفع قيمته سواء كان معلقا ام لا (قوله وكفارة) بالنون وغير  
الا عتاق نفسه وانما استثنى الاعتاق لان معنى القرية فيه اتلاف الملك ونفي الرق وذلك لا يتقوم حلي

(بخلاف المستهلك) بعد الحول لوجود  
التعدي عليه ما لو حبسها عن العلف او المأوى  
حق هلاك فيضمن بدائع والتوى بعد القرض  
والاغارة واستبدال مال التجارة بمال التجارة  
يعد هلاكا وبغير مال التجارة والسائمة بالسائمة  
استهلاك (وجاز دفع القيمة في زكاة وغير الاعشائي)  
ونسج وفطر (ونذر وكفارة غير الاعشائي)  
باعتبار القيمة يوم الوجوب والا يوم الاداء

عن الشربلية (قوله وفي السواثم يوم الاداء) فلو ادى ثلاث شياء سمان عن اربع وسط او بعض بنت لبون  
عن بنت مخاض جازا الواسع ودعس البحر (قوله وهو الاصح) اى الاجماع منهم هو الاصح وروى عن الامام  
اعتبار يوم الوجوب وفي البحر اختلف على قوله في السواثم فقبل يوم الوجوب وقيل يوم الاداء (قوله ويقوم الخ)  
هذا اولى مما في التبيين من انه يقوم في البلد الذي يصير اليه ابو السعد (قوله ففي اقرب الابرار اليه) الاولى  
اليان الضحى يعود الى المقارنة وقد يجب بانه ذكره باعتبار المكان (قوله والمصدق) قال في الغاية المصدق  
بتخفيف الصاد وكسر الدال المستدرة اخذ الصدقة وهو الساعي واما المالك فامشهور فيه تشديد هما  
وكسر الدال وقيل بتخفيف الصاد وقال الخطابي بفتح الدال شربلية (قوله الا الوسط) ولا يأخذ كراتم  
الاموال انتهى عن ذلك فلا يأخذ الربى بضم الراء وتشديد الباء مقصورة وهي التي تربي ولدها والا كولة وهي  
السينة والاماخذ وهي التي في بطنها ولد ولا تغل الغنم لانها من الكراتم ولا تؤخذ الهرم ولا ذات عوار  
الا ان يشاء المصدق بحر (قوله ولو كاه جدي لجد) قال في الفتاوى الظهيرية اذا كان لرجل فحل عمر برى ودقل  
قال الامام يؤخذ من كل نخلة حصتها من التمر وقال محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت اصنافا ثلاثة جدي ووسط  
وردي اه وهذا يتضي ان اخذ الوسط انما هو فيما اذا اشتل المالك على جدي ووسط وردي او على صنفين منها  
اما لو كان المالك كله جديا كاربعين شاة كولة فانه يجب شاة من الكراتم لاشاة وسط عند الامام خلافا لمحمد  
كما لا يخفى بحر (قوله وكذا ان وجد) فالخيار ثابت مع وجود السن الواجب بحر (قوله اتفاقا) اى لا مفهوم له  
(قوله من سن) ذكر المصنف السن واداء ذات السن كما قدره الشرح وهو مجاز من اطلاق اسم البعض على الكل  
وهذا الاطلاق انما يكون في الحيوان لا في الانسان لان عمر الدواب انما يكون بالسن نهر (قوله مع الفضل) اى  
مع دفع الفضل (قوله اودفع) اى المالك الاعلى وقوله ورد اى الساعي الفضل فقيهه تشييت الضمان (قوله  
بلا جبر) هو ما عليه صاحب الهداية معلا بما في الشرح وتبعه في التبيين والذي في المحيط ان الخيار فيما للمالك  
دون الساعي وتبعه في غايه البيان متعبا صاحب الهداية بان الزكاة وجبت بطريق السيف فاذا كان للساعي  
ولاية الامتناع من قبول الاعلى يلزم العسر وفي ذلك العود على الموضوع بالنقض اه (قوله لانه شراء الخ) رده  
في الجبر بانه ليس بشراء حقيقيا ولا يلزم من الاجبار ضرر بالساعي لانه عامل لغيره فالظاهر اطلاق الخيار للمالك  
فيهما اه ملخصا (قوله هو الصحيح) وقيل الخيار له صدق مطلقا وقيل الخيار لرب المال مطلقا ولا خيار للساعي  
الا اذا اراد المالك دفع بعض العين (قوله جاز) لان الجوده معتبرة في غير الربويات فتقوم مقام الشاة الرابعة  
بجلاف ما لو كان مثليا بان ادى اربعة اقفرة جيدة عن خمسة وسط وهي تساويها لا تجوز او كسوة بان ادى ثوبا  
يعدل ثوبين لم يجز الا عن ثوب واحد ونذر ان يهدي شاتين او يعتيق عبيدين وسطين فاهدى شاة او اعتق عبدا  
يساوي كل منهما وسطين لا يجوز وسانه في البحر (قوله والمستفاد) السن والتاء زائدتان اى المال المفاد (قوله  
ولومن هبة) مثل ما ذكره الشراء والوصية وما كان حاصلا من الاصل كالا ولاد والبرج نهر (قوله وسط الحول)  
بالسكون ليم حدونه اى وقت منه وهذا على ما قدمه الحشى واذا نظر لكون الموضوع صالحا لى بحرك (قوله  
الى نصاب) قيده لانه لو كان النصاب ناقصا وكل بالمستفاد فان الحول يقع عليه عند الكمال بخلاف ما لو كان له  
نصاب في اول الحول فهلك بعضه في اثناء الحول فاستفاد تمام النصاب او اكثريه ضم ايضا عندئذ لان نقصان  
النصاب في اثناء الحول لا يقطع حكم الحول وشاربه الى انه لا بد من بقاء النصاب المضموم اليه فلو وهب له الف  
ثم استفاد الف قبل الحول ثم رجع الواهب في الهبة بقضاء فاض فلا زكاة عليه في الف الف الف حتى يعضى حول  
من حين ملكها لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التبع وكذا الوضاع الاصل غير انه ان وجد  
درهما من دراهم الاصل قبل الحول بيوم ضمه الى ما عنده فيزكى الكل لانه بالضياع لا نعدم اصل المالك وانما  
ينعدم يده وتصرفه فاذا ارتفع ذلك قبل كمال الحول صار كأن الضياع لم يكن بحر (قوله من جنسه) قيده  
لان المستفاد من خلاف الجنس كابل مع شياء لا يضم (قوله ثم اشترى به ساعة) اى بذلك النقد وعنده ساعة  
لم يتم حوالها بعد لا تضم هذه الساعة المشتراة الى تلك الساعة عند تمام حول السواثم الاصلية لوجود المانع  
وهو الشئ وهو منى عنه بقوله عليه الصلاة والسلام لا ثنى في الصدقة حلبي وهو في البحر (قوله لا يضم) عنده  
وعنده ما يضم ولو جعل الساعة علوفة بعد ما زكاه ثم باعها يضم ثمنها الى ما عنده نذر وجهها من مال الزكاة

وفي السواثم يوم الاداء اجاعا وهو الاصح وقوم  
في بلد المال الذي فيه ولو في مقارنة ففي اقرب  
الامصار اليه فتح (والصدق) لا (راخذ) الا  
(الوسط) وهو اصلي الادنى وادنى الاعلى  
ولو كاه جدي لجد (وان يجبر) المصدق وكذا  
ان وجد في القيد اتفاقا (ما وجب من) ذات  
(من دفع) المالك (الادنى مع الفضل) جبر  
على الساعي (لا جبر لانه شراء الخ) جبر  
ورد الفضل (بلا جبر لانه شراء الخ) جبر  
الزنى هو الصحيح سراج (او دفع القيد) ولودفع  
ثلاث شياء سمان عن اربع وسطا ويرى (المستفاد)  
ولومن هبة (فيزكى به سائمة لا يضم  
نكاهة فلهذا) اشترى به سائمة لا يضم

فصار كما أنكر فلم يور إلى التي وكذا وجعل العبد المودى زكاة للخدمة ثم باعه بضم ثمنه إلى ما عنده ووادى  
 صدقة الفطر عن عبد الخدمة أو ادى عشر طعمه ثم باعه بضم ثمنه إلى ما عنده (قوله نصيبان) أي من جف  
 واحد (قوله عالم بضم اعدهما) للآخر لئلا يقع الثاني (قوله كمن سائمة) ولولدها لئلا يهاجس واحد باعتبار  
 قيمتهما كذا يفاد من البحر (قوله ضمت إلى اقربهما حولاً) لانهما استويا في علة الضم وترجع احدهما باعتبار القرب  
 لكونه انفع للفقراء بجر (قوله ويرجع كل الخ) هذا في مقام الاستثناء على قوله اقربهما فان يرجع وكذا الولد بصحان  
 إلى اصلهما وان كان ابعد حولاً لانه يرجع باعتبار التفرع والتولد لانه تبع وهو لا يقطع عن الاصل (تبيينه) قال  
 في المحيط وكان له ما تنادى بهم بشفافا ستغاد في خلال الحول مائة درهم فانه بضم المستغاد إلى الدين في حوله  
 بالاجماع واذا تم الحول على الدين فعند الامام رضى الله تعالى عنه لا يلزمه الاداء من المستغاد ما لم يقبض اربعين  
 درهما وعندهما يلزمه وان لم يقبض من الدين شيئاً وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا مات من عليه الدين مفلسا سقط  
 عنه زكاة المستغاد عنده وعندهما يجب بجر (قوله اخذ البغاة الخ) الاخذ ليس قيداً احترازاً باحتيولاً يأخذ ومنه  
 الخراج وغيره سني وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء ايضاً شرباً لئلا يفي عن الزبهي والبيعة قوم مسلمون خرجوا عن  
 طاعة الامام الحق بان ظهروا فاخذوا ذلك اه نهر يحذف ما اذا مرهم فمصرفه حيث يؤخذ منه ثانياً اذا  
 مر على اهل العدل لان التقصير من جهته حيث مر عليهم لا من الامام ابو السعود (قوله لاعادة على اربابها)  
 وآنوى بالدفع التصديق عليهم لم ينو بالسعود لان الامام لم يحجمهم والحيابة بالحاجة بجر (قوله الا في ذكره)  
 في المصروف (قوله لاعادة غير الخراج) لان غير الخراج مصرفه الفقراء وهم لا يصرفونه اليهم نهر (قوله لانهم  
 مصارفه) علة المحذوف تقديره اما الخراج فلا يفتنون باعادته لانهم مصارفه اذا اهل النبي بقاؤهم اهل الحرب  
 والخراج حق المقابلة شرح المتن (قوله المقتى به عدم الاجزاء) أي عند التنية ومن باب اولى عند عدمها وهذا  
 هو ما في التجديد الا في (قوله الصدقة عليهم) صوابه عليهم وهو كذلك في نسخ وكذلك ما يؤخذ من جبايات الظلم  
 والمصادرات اذا نوى بالدفع الصدقة عليهم جاز عما نوى قالة العيني والبهنسي وفي الحاشية اوصى بثلث مائة  
 للفقراء فدفع للسلطان الجائر جاز وهذا ظاهر في انه يجوز للغوارج والسلطان الجائر ان يأخذوا الزكوات  
 وصرفوها إلى حوائجهم من الدراية المتقى عن ابن السكال (قوله لانهم بجمع عليهم) علة مقدمة على المعلول (قوله  
 من التبعات) جمع تبعه كفرحة الشيء الذي كلفه بقية شبه طلامة حتى عن القاموس وفي الشلبي عن المصباح  
 التبعة وزن كلمة ما يطلبه من طلامة ونحوها اه (قوله فقراء) لان الذي عليهم فوق الذي لهم ولم يسمو حالاً  
 منهم لخلو ذمة لفقير غيرهم من التبعات (قوله حتى افي) بالبناء للعجزول والمقتى بذلك محمد بن سلمة وامير بط هو  
 سوسى بن عيسى بن همام والى خراسان وكنى امير بطحـ آل عن كسافة يمينه فافتي بذلك فجعل يميني  
 يقول لحشمة انهم يقولون لي ما عليكم من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة تين من لا يملك شيئاً قال  
 في افق فأنكرهم لي يحيى بن يحيى تلميذ مالك حيث افتي بعض ملوك المغاربة في كفارة عليه بالصوم وغير  
 لازم لجواز ان يكون للاعتبار الذي ذكرناه من فقرهم لا لكونه اشق عليه من الاعتناق وكونهم لهم مال  
 وما اخذوه خلطوه به وذلك استعمل اذا كان لا يمكن تمييزه عنه عند الامام رضى الله تعالى عنه فيملكه  
 ويجب عليه الضمان غير مضر لا اشتغال ذمتهم بعثله والمديون بقدر ما في يده فقبر اه افاده صاحب البحر ومجمله مالم  
 يكن فاصلاً عما عليهم قدر انصاف فيمعلق به وجوب الزكاة ونحوه كما يأتي في قوله ولو خلط الخ (قوله ولو اخذها  
 أي زكاة السواثم) قرينة قوله الساعي (قوله لان الاكراه لا ينافي في الاختيار) أي لا يسلبه وبه عبر في البحر بل  
 الطوعية فيحقق الاداء عن اختيار (قوله لكن) استدراك على قوله وفي المبسوط الاصح الصحة افاده المؤلف  
 اشرح المتن (قوله لا الباطنة) وان نوى كافي التمر حيث قال اما لو صادره ونوى بالمذفرع اليه الزكاة قال  
 المتأخرون انه يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه يقتضى وهو كذا راجحه في الولوالجية اه والا خدمه صادرة ليس قيداً بل  
 ان نوى الصدقة عليهم لا يتكفيه لما في المخ عن الوقاعات السلطان اذا اخذ الصدقات قيل ان نوى بادائها إلى  
 السلطان الصدقة عليه لا يؤمر بالاداء ثانياً لانه فقير حقة ومنهم من قال الا حوط ان يقتضى بالاداء ثانياً  
 كالم يلزمه لا نعدم الفقر وهو الاختيار الصحيح اه (قوله بماله) اما اذا يكن له مال وغصب اموال الناس وخلطها  
 ببعضها فلا زكاة عليه ويجب عليه تفريغ ذمته برده إلى اربابه ان علوا والا إلى الفقراء ابو السعود (قوله لان

ولو نصيبان عالم بضم احدهما كمن سائمة مركة  
 وانف درهم وورث الفاضل إلى اقربهما حولاً  
 ويرجع كل بضم إلى اصله (اخذ البغاة)  
 والباطن الجائر (زكاة) الاسوال الظاهرة  
 (كاسواثم) الما خور في محله الا في  
 اربابها ان مصرف فيه (فعلهم) دانه تعباً  
 ذكره (ولا) يصرف فيه الاسوال الباطنة في  
 منهم وبين المدة (اعادة غير الخراج) لانهم  
 مصارفه واختلفت في الوهابية المقتى به عدم  
 المصروفه وشرح الوهابية عليهم لانهم  
 الولوالجية وشرح المبسوط الاصح عليهم لانهم  
 الاجزاء وفي المبسوط الاصح عليهم لانهم  
 بالذبح الظلمة زمانها فقراء حتى افي امير بط  
 بما عليهم من التبعات فقراء ولو اخذها الساعي  
 جاز لم تقع زكاة لكونها بدار اختيار لكن بغير  
 بالحيث ليورد بنفسه لان ادكراه لا ينافي  
 الاختيار وفي التجديد المقتى به سقوطها  
 في الاسوال الظاهرة لا الباطنة (ولو خلط  
 السلطان المال المقصوب بماله ملكه فوجب  
 الزكاة فيه ويورث عنه) لان احلها اسم ملكه



بالخلط استهلاك اي بمنزلة من حيث ان حق الغير متعلق بالذمة لا بالاعيان (قوله اذ لم يمكن تميزه) اما اذا لم يمكن  
 تميزه من عين ماله (قوله وقوله ارفق) اي بالقرآن وحكم الارث انه اذ لم يكن لاميت فيه شيء وجب على الورثة  
 دفعه لا ريبه ان علموه والافسيلة الصدقة والحرام ينتقل من ذمة الى ذمة كما يأتي في الخنزير (قوله منفصل  
 عنه) التقييد بالانفصال ليس احترازا بل المدار على بقاء نصاب بعد ما عليه قال في الشريعة وجوب الزكاة  
 مقيد بما اذا كان الفاضل بعد اداء ما عليه لا ريبه نصابا اه فلم يقيد بالانفصال وعلى التقييد به اذ لم يوجد لا زكاة  
 في المخلوط كله كما اذا كان الكل خبيثا وهو الذي يعطيه ظاهر عبارته (قوله وفي شرح الوهبانية انما يكره الخ)  
 هذا تقييد لما في الظهيرية حيث قال رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا يرجوه الثواب ولم يعلم الفقير بذلك  
 فدعاه وامر المعطى كغرا جميعا اه وقوله ولم يعلم الفقير بعيد جدا لانه حيث لم يعلم بجورته كيف يكره اذ دعاه  
 وهو ما ورشعا بالدعاء قال عليه الصلاة والسلام من اسدى اليكم معروفا فاسكتوه فان لم تسكتوه فادعوا له  
 بل المطلوب منه تحسين الظن وان المعطى انما اعطى من حلال ماله اقول هذا النقل عن الظهيرية خطأ وانصرا  
 كما في ابن الصنعة رجل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا يرجوه الثواب يكره ولو علم الفقير بذلك فدعاه وامر  
 المعطى كغرا جميعا اه وفي الوهبانية ومن دفع المال الحرام لسائل \* فمكروا اذ يرجوه ان سيؤثر  
 ولو علم المعطى به فدعاه \* وامر من اعطى فالاشين كغرا وقال المؤلف وينبغي ان يكون كذلك لو كان المؤمن  
 اجنبيا غير المعطى والقاض وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجمال فيه واقعون اه (قوله بالحرام القطعي) لا  
 يملك الحرام كافي الظهيرية ولا بد مع ذلك من رجاء الثواب عليه كما هو صريح الظهيرية والمنع لانه حينئذ اعتقد  
 حل الحرام لان الثواب انما ربه الله تعالى على الحلال اما اذا قصد مطلق التوسعة على خلق الله تعالى اولم يحضره  
 شيء اصلا فلا يكره وفيه ان اقول بالكره اعترفيه لانه لا يكره قصد وقدها وان لا يكره المذهب ليس بمذهب (قوله لانه  
 ليس بحرام لعينه) قال في المنع لانه قبل الضمان وان كان حرام التصرف لكنه ليس بحرام لعينه باقعه (قوله  
 لاستهلاكه بالخلط) اي متعلق حق الغير بذمته وسلمت الاعيان له غير انه لا يجوز له التصرف بها على المعتد  
 سد السباب بالا لبراء او بالضمان او بقضاء القاضى عليه بالضمان او بدفع البذل كما يأتي في الغصب ان شاء  
 الله تعالى وهذا على قول الامام ولا يكره على قول صاحبين ايضا لكون ما ادهم مشتركاً بين الشريك  
 ان يحمله من استحقاقه (قوله دون نصاب) اي واحد من اى النصابين (قوله زكاة استين) صورته له ثلاثمائة  
 درهم دفعه نهائيا من المائتين عشرين سنة جاز بشرط ان يكون عنده النصاب الذي يعمل عنه كما في هذه  
 الصورة فلو كان في ملكه اقل منه فعمل خمسة عن مائتين ثم تم الطول على مائتين لا يجوز ان لا يتقطع النصاب  
 في اثناء الحول فلو عمل خمسة عن مائتين ثم هلك كل ما في يده فانه لا يجوز بخلاف ما اذا بقي منه درهم واستفاد  
 ما لا يتم الحول على مائتين فانه يجوز ما عمل وان يكون النصاب كما لا في آخر الحول فلو عمل ثمانية من اربعين  
 وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون لم يجوز الا اذا كانت الشاة قائمة في يده اى ولو حكم كان استهلككم او انفقها  
 على نفسه فرض لانها كقيام العين - كما لا فرق في ذلك بين السواآت والقود ما لو دفعها الساعي الى الفقير فانه تقع  
 نفلا حوى (قوله او ان نصاب) اي عمل دون نصاب لى بشرط ان يكون عنده نصاب لان النصاب الاول هو الاصل  
 في الدينية والرائد تسع وان هلك ما عمل عنه في سنة التجهيل فلو كان عنده مائة درهم فعمل زكاة الف فان استفاد  
 ما لا ويرى حتى صار الفاعم ثم الحول وعنده الالف فانه يجوز التجهيل وسط عنه زكاة الالف وان تم الحول  
 ولم يستفد شيئا ثم استفاد بالمجهل لا يجوز من زكاتها فاذ تم الحول من حين الاستفادة كان عليه ان يركب ويستثنى  
 من ذلك ما اذا عمل غلطاً عن شيء يظن انه في ملكه كما لو كان عنده اربعمائة درهم فظن ان عنده خمسمائة درهم  
 فادى عنها فله ان يحتسب الزيادة للسنة الثانية ولو عمل عن الدنانير له درهم فهلك الدنانير كان ما عمل عن  
 الدرهم باعتبار القيمة وكذا عكسه والعين والدين جنس واحد فلو كان له عين ودين فعمل عن الدين فهلك  
 قبل الحول جاز عن الدين وان هلك بعد لا يقع عنه الدرهم والدنانير وعروض التجارة جنس واحد بليل  
 انضم اما لو اختلف الجنس بان كان له خمس من الابل واربعون من الغنم فعمل شاة عن احداهما فعملت  
 لا يكون عن الاخر بحر (قوله وكذا لو عمل عشر زرع) قال في البحر وشار المصنف يجوز التجهيل بعده  
 النصاب الى جواز تجهيل عشر زرع بعد النصاب قبل الادراك او عشر اتمر بعد الخروج قبل البلوغ لانه تجهيل

اذ لم يمكن تميزه عند  
 اذ لم يمكن تميزه عند  
 مال غير ماله استهلاكه  
 بالخلط منفصل عنه  
 بغير دفعه ولا اقرار  
 كالمالك الكحل خبيثا  
 كافي التبرع عن المولى  
 الوهبانية اما اذا اخذ  
 بالكرام القطعي  
 آخر ما في خلطها  
 لا يستولاه  
 (الاستين او ان نصاب  
 زكاة استين) صورته له  
 ثلاثمائة درهم  
 دفعه نهائيا من  
 المائتين عشرين  
 سنة جاز بشرط  
 ان يكون عنده  
 النصاب الذي  
 يعمل عنه كما  
 في هذه الصورة  
 فلو كان في  
 ملكه اقل منه  
 فعمل خمسة  
 عن مائتين  
 ثم تم الطول  
 على مائتين  
 لا يجوز ان  
 لا يتقطع  
 النصاب في  
 اثناء الحول  
 فلو عمل  
 خمسة عن  
 مائتين ثم  
 هلك كل ما  
 في يده فانه  
 لا يجوز  
 بخلاف ما  
 اذا بقي منه  
 درهم واستفاد  
 ما لا يتم  
 الحول على  
 مائتين فانه  
 يجوز ما عمل  
 وان يكون  
 النصاب كما  
 لا في آخر  
 الحول فلو عمل  
 ثمانية من  
 اربعين وحال  
 الحول وعنده  
 تسعة وثلاثون  
 لم يجوز الا  
 اذا كانت  
 الشاة قائمة  
 في يده اى  
 ولو حكم كان  
 استهلككم  
 او انفقها  
 على نفسه  
 فرض لانها  
 كقيام العين  
 - كما لا فرق  
 في ذلك بين  
 السواآت  
 والقود ما  
 لو دفعها  
 الساعي الى  
 الفقير فانه  
 تقع نفلا  
 حوى (قوله  
 او ان نصاب)

بعد وجود السبب وعدم جواز نه قبل ملك النصاب الى عدم جواز تهجيل العشر قبل الزرع او قبل الفرس  
 واختلف في تهجيله قبل الثبات بعد الزرع او بعد غرس الشجر قبل خروج الثمرة فعند محمد لا يجوز لان التهجيل  
 للحدث لا للبذر ولم يحدث شيء وجوز ابو يوسف لان السبب الارض النامية وبعد الزراعة هي نامية ورده محمد  
 بان السبب النامية بحقيقة التام فيكون التهجيل قبلها واقعا قبل السبب فلا يجوز ولو ايجابية ولا يفتي ان  
 الافضل اصحاب المال عدم التهجيل للاختلاف في التهجيل عند العلماء ولم اراه منقولاً اه (قوله قبل الثبات)  
 بالتكثير وفي نسخ قبيل وعليها كتب الحلبي قال وفيه دليل على انه ان ادعى العشر عن سنين مستقبله لا يجزيه  
 انفساً (قوله وصكذ الوكيل خراج رأسه) اي فانه يصح لوجود السبب وهو الرأس والتقييده بحال لا ينبغي  
 ان لو عمل خراج ارضه عن سنين جاز كما ذكره القهستاني في باب العشر والخراج وعمله بوجود السبب وهو الارض  
 النامية لكن يجب حمل كلامه على الموظف لتعلقه بالقدرة على التمام فيكون سببه الارض النامية بما كان  
 التمام لا بحقيقته كالعشر وخراج المقامة تأمل اه حلبي (قوله وعظامه في النهر) حيث قال ولونذر صوم يوم معين  
 فجعله ياز عند الثاني خلافاً لمحمد وعلى هذا الخلاف الصلاة ولاعتكاف ولونذر رجب سنة كذا قال في به قبلها جاز  
 عندهما خلافاً لمحمد كذا في السراج اه حلبي (قوله وقت الصلوة اليه) فحق صبح الاداء اليه لا يتقض بالعارض  
 (قوله ولو غرس الخ) هذه مسئلة استطردها وحملها العشر والخراج (قوله فإلم بثمر الكرم الخ) يعني اذا غرس كرماً  
 متصلاً في ارض يدفع خراج الزرع الى ان يثمر الكرم فاذا اثمر ادى خراج الكرم وخراج الزرع في كل حرب  
 صاع ودرهم وفي حرب الكرم المتصل عشرة دراهم اه (قوله بفنخ اللام) استعهاشاً لتوالي الكسرين مع ياء  
 النسبة مخ (قوله وتكسر) وهو قليل افاده المصنف (قوله لبني تغلب) الاولى حذف بني فان النسبة لتغلب وهو  
 ابو القيلة كافي المخ (قوله قوم من نصارى العرب) طاب لهم عمر رضى الله تعالى عنه بالجزية فاقوا وقالوا اعطى  
 الصدقة مضاعفة فصولوا على ذلك فقال عمر رضى الله تعالى عنه هذا جزيتكم فسموها ما شئتم مخ (قوله وعلى  
 المرأة ما على الرجل منهم) وهو نصف العشر اه حلبي (قوله وبوخذ الوسط) تكرار مع قوله فيما تقدم والمصدق  
 يأخذ الوسط اه حلبي (قوله بفنخ وصيته) وعليه ان يوصي بالاداء عنه مخ (قوله الا ان تميز الورثة) فيخرج  
 من كل التركة (قوله وسيجي القرقي في العنين) عبارة مع المتن واجل سنة قربة بالالهة على المذهب وهي ثلاثمائة  
 واربع وخمسون وبعض يوم قليل شمسية بالايام وهي ازيد باحد عشر يوماً اه ثم ان هذا التمايز يظهر اذا كان الملك  
 في ابتدء الالهة فلو ملكه في اثناء الشهر قبل بغيره بالايام وقيل يكمل الاول من الاخير ويعتبر ما بينهما بالالهة  
 تظهر ما قالوه في العدة (قوله لان وقتها العمر) نظيره لوشك في اداء الصلاة والوقت باقي بخلاف ما اذا خرج  
 فانه لا يعيد

### (باب زكاة المال)

المال كل ما يملكه الناس من نقد وعروض وحيوان وغيره مخ (قوله ال فيه للعهد) وفي نسخ للمعهود وكل صحيح  
 والمعهود وهو النقدان والعروض وقدمها على خمس الركاز والعشر لانها كالاستعداد ثم قدم النقدين على  
 العروض لانها اصلان لساير الاموال في معرفة القيمة ابو السعود (قوله فان المراد به الخ) علة لقوله للعهد  
 (قوله غير مقدرة به) اي بربع العشر (قوله نصاب الذهب) الذهب هو الحجر الاصفر الرزين مضر وبان كان او غيره  
 وانما يحى به لكونه ذاهباً بلائقاً قهستاني والمناسب تقديم الكلام على القضية اقتداء بكتب رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ولانها اكثر تداولاً والارز ان المهر ونصاب السرقة وقيم المستهلكات تقدريها واعلم ان الدرهم  
 الشرعي اربعة عشر قيراطاً والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطاً ووزن الريال بالدرهم المتعارف تسعة دراهم  
 وقيراط واحد فتكون زنة الريال بالدرهم المتعارف مائة وخمسة واربعين قيراطاً ويكون مقدار النصاب من الريال  
 تسعة عشر ريالاً وثلاثة دراهم متعارفة الاثلاثة قراريط ووزن كل واحد من البندقي والقندقي والزنجوري  
 ثمانية عشر قيراطاً مقدار النصاب منها اثنان وعشرون ديناراً وتسعة دنانير ووزن المحر اربعة عشر قيراطاً  
 فيكون النصاب منه ثمانية وعشرين ديناراً ونصف دينار ونصف سبع دينار وهذا هو المشهور وقيل يعتبر  
 في اهل كل بلدة دراهمهم وافق بذلك جماعة من المتأخرين قال في الفتح وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب  
 من الدراهم المتعارفة مائتي درهم وعلى القول الاول مائة وخمسة وسبعين منها كذا حرره بعض مشايخي

قبيل الثبات وطولوع الثمرة والاظهر عدم  
 الحول اذ لو عمل الخراج رأسه وتامه في النهر  
 (وان اصلية) (المسألة) (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 ايماناً وارادوا ذلك لان (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 وقت الصلوة اليه (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 الخراج كرامة لم يثمر الكرم (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 الزرع مجمع الفتاوى (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 بفتح اللام وتكسر نسبة لبني تغلب ما على  
 قوم من نصارى العرب (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 الرجل منهم (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 (ويؤخذ في زكاة السائمة) (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 ولا يكره ان لا تؤخذ من تركته بغير وصيته (المسألة)  
 لا يفتقر عليها وهو التمسك (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 من الثلث (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 اي الزكاة (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 وسيجي الفرق في العنين (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 اولاً (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 بالنسبة للعهد (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 امواكهم (المسألة) (المسألة) (المسألة)  
 غير مقدرة به (المسألة) (المسألة) (المسألة)

(قوله عشرون مثقالا) وما دون ذلك لازكاة فيه ولو كان نقصا ناسبا رداً حتى بين الوزن لانه وقع الشك في كمال  
النصاب فلا يحكم بكلامه مع الشك بجوع البدائع والمنقال لغة ما يوزن به قليلا كان أو كثيرا وعرفا ما بأي (قوله  
والفضة ما تنادى بهم) الفضة هو الحجر الأبيض الرزين ولو غير مضروب وانما يسمى به <sup>لأنه</sup> لانه الكبرية عن  
مالكهما من الغنة وهو الثغرين والدرهم بفتح الهاء وكسرها ورويا ما قالوا درهم لغة اسم المضروب مدور من الفضة  
والمنهوران تدويره في زمن الفاروق وكان قبله على شبه النواة بلا نقش ثم نقش في زمن ابن الزبير على احد  
وجهميه بكلمة من الله وعلى الاخر بالبركة ثم غيره الجحاج فنقش سورة الاخلاص وقيل اسمه وقيل غير ذلك  
فهستانى موضحا وفي شرح المتن اول من ضرب الدرهم عبد الملك بن مروان سنة اربع وسبعين في العراق  
ثم في النواحي سنة ست وسبعين وقيل اول من ضربها مصعب بن الزبير سنة سبعين على ضرب الاكسرة ثم غيرها  
الجحاج (قوله كل عشرة دراهم وزن سبعة) اعلم ان الدرهم كانت في عهد عمر رضي الله تعالى عنه مختلفة فنها  
عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فاخذ عمر رضي الله  
تعالى عنه من كل نوع ثلثا كيلا تظهر الخسومة في الاخذ والعطاء فثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة ثلثان  
وثلث الخمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدا وعشرين فثلث المجموع  
سبعة ولذا كانت الدرهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في كل شئ حتى في الزكاة ونصاب السرقة والمهر  
وتقدير الديات اه مخ (قوله خمس شعيرات) متوسط غير مقسورة مقطوع ما متمد من طرفها فهستانى (قوله  
فهو درهم وثلاثة اسباع درهم) وبمصر الان درهم ونصف قاله المؤلف في الدر المنثور ناقلا عن شرح الترتيب  
(قوله وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم) جزم به في اللو الحلية والخلاصة واختاره في المحتى وجع النوازل والعيون  
قال في الفتح وهو الحق ولكن اقول ينبغي ان يقيد بما اذا كان له درهم لاتنقص عن اقل وزن كان في زمنه صلى الله  
عليه وسلم قال في السراج الان كون الدرهم اربعة عشر قيراطا عليه الجم الغفير والجمهور الكثير واطبقا كتب  
المتقدمين والمتأخرين اه حلى عن التهر (قوله وسنخقه الخ) الذي حقه هناك لا يتعلق بالزكاة بل بالعمود  
فاذا اطلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذلك اذا اطلقه الواقف اه حلى (قوله والمعتبر  
وزنهما) اى النصاب والواجب اداء ووجوب اى من حيث الاداء والوجوب يعنى يعتبر الوزن في النصاب  
للاوجوب بالجماع فلا يعتبر العدد والقيمة حتى لو كان له ابريق فضة وزنه مائة وخمسون وقيمته مائتان فلا زكاة  
فيها وكذا الذهب ويعتبر الوزن في الواجب المؤدى عند الامام وابى يوسف وقال زفر يعتبر القيمة وقال محمد يعتبر  
الانفع للفقراء حتى لو ادى عن خمسة دراهم جيات خمسة زبواقيتها اربعة جيات جاز عند الامامين خلافا لمحمد  
وزفر ولو ادى اربعة جيات اقيمت خمسة رديئة عن خمسة رديئة لا يجوز الا عند زفر ولو كان له ابريق فضة  
وزنه مائتان وقيمته بصياغته ثلاثمائة ان ادى من العين يؤدى ربع عشره وهو خمسة قيمتها سبعة ونصف وان  
ادى خمسة قيمتها جاز عندهما وقال محمد وزفر لا يجوز الا ان يؤدى الفضل ولو ادى من خلاف جنسه  
تعتبر القيمة بالاجماع جبر قال الحلبي قول الشرح لاقيمتها في لقول زفر باعتبار القيمة في الاداء وكان على  
الشرح ان يريد ولا الانفع للفقراء نفع القول محمد رحمه الله تعالى وفي البدائع لو كانت الفضة مشتركة بين اثنين  
فان كان يبلغ نصيب كل واحد مقدار النصاب تجب الزكاة والا فلا ويعتبر في حال الشركة ما يعتبر حال الانفراد  
اه (قوله مضروب كل) اى ما جعل درهم يتعامل بها او دنانير (قوله ومع موله) اراد الحلبي ونحوه من القماقم  
والجمامر واغطية القليل ونظروف الفناجين وحلية المصاحف والسلاح وخاتم الاصبع (قوله ولو تبرأ) قال في ضياء  
الحلوم التبر الذذهب والفضة قيل ان بصاغا وفي القهستانى وقد يطلق على غيرهما من المعدنيات كالنحاس  
والحديد الا انه بالذهب اكثر اختصاصا وقيل فيه حقيقة وفي غيره مجاز اه اذا علمت ذلك فلا يصح ذكره هنا لانه  
لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه ان يقول بعد قوله مطلقا وتبره بخلاف عبارة الكثر حيث قال  
يجب في ما أتى درهم وعشرين بن مثقالا لربع العشر ولو تبرأ فانه داخل فيما قبله اه افاد بعضه الحلبي (قوله او حليا)  
بضم الحاء وكسرها وتشديد الياء جمع حلى بفتح الحاء واسكان اللام حموى وقوله تعالى من حلهم بقرأ بالواحد  
والجمع ابو السعود عن الجبر (قوله مطلقا) شامل لحلى الخليل وحلية السيف والمخف والمنطقة والجام والسرج  
والاوانى ان تخلصت نوى التجارة والتجمل اولم ينوشأ له ابو السعود (قوله مباح الاستعمال) كالحلى للنساء

(عشرون مثقالا والفضة ما تنادى بهم) كل غنسر  
دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار عشرون  
قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط  
خمس شعيرات فيكون الدرهم النسي سبعة  
شعيرات والمنقال مائة شعيرة فهو درهم وثلاثة  
اسباع درهم وقيل يفتى في كل بلد  
بوزنهم (قوله وسنخقه الخ) لاقيمتها  
(والاداء) مبتدأ (فان مضروب كل) منهما  
(ومعمول ولا) وحليا مطلقا) مباح

ولذهبا وهو السيف وقوله اول اكل الرجل الاما ستمنى (قوله ولو لتقبل) اي التزين بهما في البيوت من غير  
 استعمال (قوله والنفقة) احد وجهين والثاني وهو ما عليه ابن ملائكة لانه كافيها في شغلها بالحاجة الاصلية  
 وتقدم انه الصواب (قوله وفي عرض تجارة) هو يكون الرأ المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم  
 والدنانير نهر عن العجاج قيدخل فيه الحيوانات التي نوى بها التجارة والعرض يقتضيان حطام الدنيا والعرض  
 بضم العين يطلق على جانب الشيء وعلى ما قابل الطول والعرض بكسر العين ما يحمله الرجل ويضم ابو السعود  
 (قوله وهو هنا ما ليس بنقد) وقال ابو عبيدة هو كل امعة لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا  
 نهر (فروع) القلوس ان كانت اثمانا رابحة او سلة للتجارة تجب الزكاة في قيمتها والا فلا شربلا لية (قوله وما عدم  
 صحة النية الخ) تعريض بالزباني حيث اورد عليهم الارض الخارجية فانه لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند  
 شرائها التجارة مع انهما من العروض وبصاحب الدر حيث اجاب بانها ليست من العروض بناء على تفسير  
 ابي عبيدة السابق وحاصل التعريض بهما اورد عليهم ان الصواب تفسير العرض بما ليس بنقد وعدم وجوب  
 الزكاة في الخارجية لقيام المانع اه حلي عن الجرح وكذا لا يرد ما لو اشترى بذرا للتجارة وزرعه فانه  
 لازكاه فيه وانما فيه العشر لان بذره في الارض ابطل كونه للتجارة فكان ذلك كنية الخدمة في عبادة التجارة  
 بل اولى ولولم يزرعه تجب افاده صاحب الجرح (قوله من ذهب او ورق) اي با واثارة الى انه مخبر ان شاء قومه  
 بالفضة وان شاء بالذهب لان التزين في تقدير قيم الاشياء مما سواه كذا في الجرح وفي الجوى عن القاموس الورق  
 مثلية وككتف وجبل الدراهم المضروبة (قوله فافاد) تفرع على تفسير الورق بالفضة المضروبة (قوله انما يكون  
 بالاسكول) بالسكن المهيولة اي المضروب على السكة وهي حديدية منقوشة يضرب عليها الدراهم فاموس ووجه  
 الافادة ظاهر من الورق اما الذهب فلا كالا يخفى الان يقال لما اقترن بالمضروب من الفضة كان المراد به المضروب  
 اه حلي (قوله مقوما باحدهما) تكرار مع قوله من ذهب او ورق لان ومعناها التحجير ومحل التحجير الاستويا  
 فقط اما اذا اختلفا قوم بالانفع اه حلي (قوله ان استويا) اي واسبابا بلوغ نصاب بدليل ما بعده فتامس (قوله  
 تعين التقويم به) في المصر الذي هو فيه حتى لو بيعت عبد للتجارة في بلد آخر يقوم في ذلك البلد الذي فيه العبد  
 بجر (قوله ولو بلغ باحد هما نصابا ونخسا) بيانه كما في شرح الهاملية انه اذا قومها بالدراهم بلغت مائتين  
 واربعين درهما واذا قومها بالدنانير تبلغ ثلاثة وعشرين مثقالا فانه يقومها بالدراهم لانه يجب عليه ستة  
 دراهم ولو قومها بالدنانير يجب عليه نصف مثقال وهو لا يساوي ستة دراهم لان قيمة المثقال عندهم عشرة  
 دراهم فان كل لوقومها بالدنانير تبلغ اربعة وعشرين مثقالا ووقومها بالدراهم تبلغ مائتين وستة وثلاثين درهما  
 فانه يقومها بالدنانير لانه لا يقع للمساكين (قوله وفي كل خمس بحسابه) ولا تنضم احدي الزادتين الى الاخرى  
 اي الزيادة على نصاب الفضة لانضم الى الزيادة على نصاب الذهب ايتم اربعين او اربعة مثقال عند الامام رضى  
 الله تعالى عنه لانها لا تجب في الكسور عنده وعندهما تنضم لانها لا تجب فيها عندهما ابو السعود عن الجرح (قوله  
 وما بين الجنس الى الجنس عفو) فاذا مال نصابا وتسعة وسبعين درهما فعليه ستة دراهم والساق عفو بجر (قوله  
 وقالا ما زاد بحسابه) يثبت على هذا الخلاف لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عا مان فعنده عليه  
 عشرة وعندهما خمسة لانه وجب عليه في العاام الاول خمسة وعن فقي السالم من الدين في العام الثاني مائتان  
 الاثنى درهم ولا تجب فيه الزكاة وعنده لاركة في الكسور وفيقي السالم مائتين ففيها خمسة اخرى قاله الكمال  
 ويثبت على الخلاف ايضا انه اذا ملكا عشرون من مائتي درهم بعد الحول حتى بقي من النصاب اربعة اجناس  
 ونصف خمس فعنده الواجب اربعة دراهم وعندهما اربعة ونصف بجر ومخا (قوله وغالب الفضة الخ) لان  
 الدراهم لا تخلو عن قليل غش لانها لا تطيع الا به فاعلنا الغلبة فاصلة نهروا منها الذهب (قوله فضة وذهب)  
 فتجب زكاةهما لانهما لا يزرعا في عرض وان اعدهما للتجارة افاده صاحب النهر (قوله ويشتريه النية) اي نية  
 التجارة عند الشراء الخ (قوله وعنده ما يتم به) من عروض تجارة او احد التقدين وهو مرتبط بقوله او اقل  
 (قوله وبلغت) اي بالقيمة كما في الجرح (قوله من ادنى نقد) ان تعددت النقود في البلد (قوله فتجب) وان لم ينو  
 فيها تجارة والحاصل ان ما غلب غشه ان كان غشا رابحا اعتبر قيمته فان بلغت نصابا واجب زكاته والا لا  
 وان لم يكن غشا كان في حكم العروض ان نوى التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر ما يخلص منه فان بلغ ما يخلص

ولو لتقبل والنفقة لانها خلتا اثمانا فتر كرها  
 كرتب كانا (قوله عرض تجارة فتيه نصاب)  
 ابله فضة عرض وهو هنا ما ليس بالخارجية  
 عدم صحة النية في نقود الارض المست  
 ققيام المانع كما قد سئل الان لا نرى اي فضة  
 من العروض تنسب (من ذهب او ورق) ان استويا  
 مضروبة فاذا ان التقويم انما يكون بالمسكول  
 على الجرح (مقوما باحدهما) ان استويا  
 احدثهما اروج تعين التقويم ما يبلغ به  
 باحدهما نصابا دون الاخر نصابا والاخر اقل  
 ولو بلغ باحدهما نصابا وسراج (اربع عشر) مثقال  
 قوما بالانفع (قوله في كل خمس بحسابه)  
 قوله اللازم (قوله اربعين درهما او اربعين  
 بحسابه) ففي كل اربعين درهما او اربعين  
 اربعة مثقال فسيطران وما بين الجنس  
 الى الجنس عفو (قوله وغالب الفضة والذهب فضة  
 مسكوكا) سورا وغالب الفضة والذهب فضة  
 وذهب وما غلب غشه (قوله منها ما كان  
 كالعروض وتشتريه النية الا اذا كان  
 يخلص منه ما يبلغ نصابا او اقل  
 ان كانت اثمانا رابحة او سلة للتجارة  
 تجب زكاة فتجب والا فلا

نصا با وجبت والا لا هكذا يستفاد من الزبلي والعيني والنهر وقول الشرح الا اذا كان يحصل الخ بغيره ان نية  
التجارة لا تعتبر الا عند عدم الخلو اما اذا كانت تخلص وبلغت نصا بالوزن فترزك الزكاة نوى التجارة  
اولا وهو صريح كلام مسكين والهداية فلفل في المسئلة قولين (قوله والخيار لزومها) اي الزكاة ولو من غير نية  
تجارة وقيل لا يجب نهر قال في الشرح لا يسه ولا يظهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المشروطة له فمما قولان  
مرجحان وقيل يجب درهمان ونصف نظرا الى وجهي الوجوب وعدمه كذا ذكره ابو السعود (قوله ولها) اي  
للاحتياط وفي نسخة وكذا بالكاف وبها عبر صاحب البحر والمصنف وقوله لا يتابع الاوزن بالنهر عن اربا  
(قوله واما الذهب الخ) محتمر وقوله وغالب الفضة الى آخره فان ذلك مفروض فيما اذا كان المحال غشا (قوله  
فان غلب الذهب فذهب الخ) احتوى هذا التركيب على اربع صور لانه اما ان يبلغ كل منهما نصا بوزن او لا  
يلغيه واحد منهما او يلغيه الذهب الغالب فقط دون الفضة المغلوبة او يلغيه الفضة المغلوبة فقط دون الذهب  
الغالب وكلها صحيحة الاربعة فممتنعة لان الفضة وهي مغلوبة متى بلغت النصاب بلغه الذهب الغالب  
الذي نصابه دون نصابه وزنا بالاولى والصورة الاولى والثانية يركي فيها زكاة الذهب عن الذهب والفضة  
جميعا لقول الشئني ولو سلبك الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصا بوزن الى الجميع زكاة الذهب سواء كان غالبا  
او مغلوبا لانه اعز وان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت الفضة نصا بوزن الى الجميع زكاة الفضة اه والصورة  
الثانية اذا كان النصاب لا يكمل الا من احدهما امتنع الى الاخر من ايهما بلغ وجبت فيه وبغضن قيمة  
كما سنبه عليه المصنف وان لم يكمل منهما ما عفا شئ فيه اذ لم يكن عنده غيرهما (قوله والا فان بلغ الذهب)  
اي الا يغلب الذهب واحتوى هذا على صورتين الصورة الاولى ان تغلب الفضة الذهب وتختص مثل الصور  
الاربعة السابقة فان بلغ الذهب نصابه يركي الجميع زكاة الذهب لما مر عن الشئني سواء بلغته الفضة ايضا  
ام لا وان بلغته الفضة دون الذهب يركي الجميع زكاة الفضة لما مر عن الشئني ايضا وان لم يبلغه واحد منهما فالحكم  
ما مر من الضم وعدمه فقول الشرح فان بلغ الذهب نصابه وجبت تحته صورتان ما اذا بلغ كل منهما نصابه  
او الذهب فقط وحينئذ يركي زكاة الذهب لما مر وقوله او الفضة فيما اذا بلغت الفضة نصا بوزن دون الذهب  
فكلام الشرح فيه توزيع الصورة الثانية ان تساويا وفيها الصور السابقة بعينها فاذا بلغ كل نصابه او الذهب  
دون الفضة يركي الجميع زكاة الذهب وقد دخل تحت قول الشرح فان بلغ الذهب نصابه وجبت بلوغ الفضة  
نصا بوزن مع عدم بلوغ الذهب نصابه وهما متساويان تمتنع واذا لم يبلغ واحد منهما النصاب فالحكم ما مر من  
الضم وعدمه ففي الصورة الثانية وهي المساواة لا يتأني قول الشرح او الفضة لان مراده او الفضة فقط دون  
الذهب وقد علمت امتناعه فيما نأمل (قوله وشرط كمال الذهب الخ) ولو حكم بالكون كان عنده غنم للتجارة تساوى  
نصا باقات قبل الحول فذبح جلودها وتم الحول عليها كان عليه الزكاة ان بلغت نصا بالوزن ولو تخمر عصر التجارة  
اثناء الحول ثم عاد خلا آخره لاذ زكاة عليه والفرق ان النصاب في الاول باق ابقاء الجلود لتقومه بخلافه في الثاني  
ولومات الرجل في وسط الحول انقطع حكم الحول ولم يبين الوارث على ذلك الحول بل يستأنف حولا جديدا  
(قوله للاعتقاد) اي انعتاد السبب اي تحققه بكمال النصاب (قوله للوجوب) اي لتعقوب الوجوب عليه (قوله  
فلا يضر نقصانه بينهما) اما نقصان قيمة العروض بعد الحول عن النصاب يسقط عند الامام وقال عليه زكاة  
ما بقي نهر (قوله فلو هلك كله) اي اصلا او وصفا كما لو جعل الساعة علوقة في اثناء الحول لان زوال الوصف  
كزوال العين نهر (قوله واما الدين فلا يطع) اي ان حقه في وسط الحول سواء استغرق جميع ما في يده  
ام لا لم يده فمعه ثم يمرر قبل غام الحول ففنى دينه وقد بقي بعده نصاب فيجب عليه زكاة ولا نظر لاستعراق  
الدين ما في يده لعدم دفعه اموال دفعه وقد تجرد عن المال اصلا ثم حدث اليسار فبقي تبر اشداء الحول من وقت  
يساره وفي البحر عن المجتبى الدين في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستغرقا وقال زفر يقطع  
اه وهو شافى ما سبق له اول كتاب الزكاة عن المحيط من قوله واما الدين المعترض في خلال الحول فانه يمتنع  
وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند محمد وعند ابى يوسف لا يمتنع بمنزلة نقصانه اه وقد عيهم قول محمد يشعر بترجيحه  
وهو كذلك كما لا يخفى اه فقد جعل الخلاف بين محمد وابى يوسف وجعل الخالف هنا زفر اللهم الا ان يقال  
ما في المحيط في غير المستغرق اقول ابى يوسف انه بمنزلة النقصان وما في المجتبى من خلاف زفر في المستغرق (قوله)

(واختصاصاً في) العنق (الأساوي والمختار  
 لزدها الذهب المحلول) خاية ولذا اشاع الاوزنة  
 واما الذهب المحلول فان غالب الذهب  
 قد ذهب والا فان يبلغ النقصه او النقصه نصابه  
 وجبت (في طرق الحول) في الاستدلاء للاعتقاد  
 وفي الآتيه الواجب (ولا ينقص قصاصه بهيما)  
 فلو لم يكن كل بطل الحول واما الدين فلا يتقطع  
 الحول ولا يستغفر ما

وقية العرض تضم الى الثمن) وله ان يقوم احد النقيدين ويضعه الى قيمة العروض خلافا لهما وقائدة الخلاف  
 فين له حنطة للتجارة قيمتها مائة درهم وعنده خمسة دنانير قيمتها مائة درهم يجب الزكاة عنده خلافا لهما  
 زاهدي ولا ينافي هذا انتم من قول المصنف والمعتبر وزنهما اداء وجوبا لان محله ما اذا تم نصاب كل  
 بقريته قولهم هنا لذهب الى الفضة قيمة (قوله وضع) يرجع الى الثمن وجعل الى العروض اي بوضع الله  
 تعالى ويجعل العبد (قوله بجماع الثمنية) فيهما ما جرى على احدهما يجرى على الاخر وقوله قيمة اي من جهة  
 القيمة فمن كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل تبلغ قيمتها مائة درهم فعليه الزكاة عنده خلافا لهما ولو كان له ابريق  
 فضة وزنه مائة وقيته بصياغته مائتان لا يجب الزكاة باعتبار القيمة لان الجودة والصناعة في اموال الربا لا قيمة لها  
 عند انقراضها ولا عند المتابعة بمجسها ثم لا فرق بين ضم الاقل الى الاكثر كما هو وعكسه كما لو كان له مائة وخمسون  
 درهما وخمسة دنانير وقيمة الدنانير لا تساوي خمسين درهما يجب على الصحيح عنده ويضم الاكثر الى الاقل لان  
 المائة والخمسين بخمسة عشر دنانير اذ دليل على انه لا اعتبار بشكامل الاجزاء عنده وانما يضم احد النقيدين  
 الى الاخر قيمة بجر (قوله وقال بالاجزاء) فان كان من هذا ثلاثة ارباع نصاب ومن الاخر ربع ضم او النصف من  
 كل او الثلث من احدهما والثلثان من الاخر فيخرج من كل جزء بحسبه حتى انه في صورة الشرح يخرج من كل  
 نصف ربع عشرة كما ذكره صاحب الجبر (قوله فافهم) اشار به الى رد ما قاله صاحب السكا في انه عند تكامل  
 الاجزاء كما لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها اقل من مائة درهم لا تعتبر القيمة عنده لظنان ان يجب الزكاة  
 فيها لتكامل الاجزاء لا باعتبار القيمة واپس كما ظن بل لا يجب باعتبار القيمة من جهة كل من النقيدين لاس  
 جهة احدهما عينا فانه ان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة بالذهب والمائة درهم  
 في المسئلة مقومة بعشرة دنانير فيجب فيها الزكاة لهذا التقويم (قوله ولا يجب في نصاب مشترك) لان احد  
 الشريكين مالك بعض النصاب وقال عليه الصلاة والسلام لا صدقة الا عن ظهر غنى ومالك بعض النصاب  
 ليس بغنى مخ (قوله وان صحت) انما غي به لانه محل الخلاف بيننا وبين الشافعي فاذا لم تصح الخلطة لا يجب اتفاقا  
 كما في المخ (قوله بالتحاد) متعلق بصحة فافاد ان هذه الاسباب لا بد منها لصحة الخلط عندنا وليس كذلك بل هذه  
 المذكورات شروط لوجوب الزكاة عند الشافعي رضي الله تعالى عنه في نصاب السائمة المشتركة فالمناسب ان  
 يقول بعد قوله صحت الخلطة وقال الشافعي يجب الزكاة اذا صحت الخلطة باتحاد اسباب الاسامة التسعة (قوله  
 اوص من يشفع) الا ان اشار الى الشرط الاول وهو اهلية كل من الشريكين لوجوب الزكاة والواو الى اشتراط  
 وجود الاختلاط في اول السنة والصاد الى اشتراط قصد الاختلاط فيهما فلو اختلفا بغير فعلهما لا يجب والميم  
 الى اشتراط المسرح بان يكون ذهابهما الى الرعي من مكان واحد والنون الى اتحاد الشيء الذي يجب فيه ويسمي  
 لحلب والياء المشناة تحت الى اتحاد الراعي والسين الى اتحاد المشرب بان يكون شربهما من ماء واحد عين او اثر  
 او غدير او نحوها والفاء اشارة الى اتحاد الفعل الذي يترفع عليها والعين الى اتحاد المرعى حلي مغير اعن شرح نظم  
 المجموع العمي (قوله وبيانه في الحاوي) بينه قاضي خان اتم بيان من الحاوي حيث قال صورته ان يكون لهما مائة  
 وثلاث وعشرون شاة لاحدهما الثلثان ولاخر الثلث فالواجب في ذلك شاتان فباخذ من كل شاة فيرجع  
 صاحب الثلثين بالثلثين من الشاة التي دفعها صاحب الثلث ويرجع صاحب الثلث بالثلث من شاة دفعها  
 صاحب الثلثين فيقام ثلثه في مقام ثلث من الثلثين المطالب بهما وبقي ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال  
 وكما لو كان بين رجلين احدي وستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فاذا اخذ المصدق  
 منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كل منهما يرجع على شريكه بحصة ما اخذ الساعي من ملكه زكاة شريكه اه  
 (قوله فان بلغ نصيب احدهما نصابا) صورته ستون شاة بين رجلين لاحدهما ثلثها وللآخر ثلثها باركي صاحب  
 الثلثين فان دفع واحدة من غيرها فها وان دفع منها ربع صاحب الثلث بقيمة ثلثه (قوله ولو كان بينه وبين ثمانية  
 رجلا الخ) بان كان له من كل شاة نصفها فبضم الانصاف الى بعضها تبلغ اربعين وكل نصف شاة لشخص من  
 الثمانية وكذا لو كان بينه وبين ستين رجلا ستون بقرة اه حلي (قوله لانه مما لا يقسم) اذ في القسمة اطلاقها (قوله  
 عند الامام) وعندهما الديون كلها سواء تجب زكاتها ويؤدى متى قبض شيئا قليلا وكثيرا لا دين الكتابة  
 والسعاية والهدية في رواية بجر (قوله وحال الحول) ولو في ذمة المدين في اقوى والوسط وبعدد قبضه في الضعيف

(وقية العرض تضم الى الثمن) لان  
 اكل التجار نصابا وجعلوا (الذهب  
 الى الفضة) وعكسه بجماع الثمنية (قوله وقال  
 باجزاء فليل مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة  
 واربعون يجب ستة عشر درهما وعشرة دنانير قيمتها مائة  
 فافهم (ولا يجب) الزكاة عندنا (في نصاب  
 مشترك من سائمة) وما لا تجارة وان (صحت  
 الخلطة) من يشفع من يشفع وبيانه في شرح  
 التي يجمعها اوص من تعدد النصاب في الحاوي فان بلغ  
 المجموع وان تعدد النصاب في الحواوي وبيانه  
 وتزاجعان بالمخصص وبيانه في الحواوي وبيانه  
 نصيب احدهما نصابا كما دون الاخر وبيانه  
 وبين ثمانية رجلا ثمانية شاة لاثني عليه  
 لانه مما لا يقسم خلافا لاثني شاة لاثني عليه  
 ان لم يكن الدين عند الامام ثلاثة شاة لاثني عليه  
 وضعف (تجب) زكاتها اذا تم نصابا او حال  
 الحول لكن لا في رواية بجر (قوله وحال الحول) لان  
 درهم من الدين الثمن تقضى

(قوله وبذل مال تجارة) ولو أجزعه أو داره نصاب أن لم يكن أو التجارة لا تجب ما لم يحل الجول بعد القبض في قوله  
 إن كانا للتجارة كان حكمه كالقوى لأن أجرة مال التجارة كمن مال التجارة في صحيح الرافعة أو المبيع قبل القبض  
 يكون نصابا على الصحيح لأنه عوض عن مال كانت يده ثابتة عليه وقد أمكنه احتواله ويدعى العوض فتعتبر  
 يده باقية على النصاب باعتبار التحكم شرعا وحكمه كالدين القوي بجز (قوله فكما قبض أربعين درهما بلزسه  
 درهم) وفيما زاد يحسب به بجز (قوله كمن سائمة) كان دينه على مشتريه ثم قبضه البائع (قوله قطعام) أي كمن  
 طعام (قوله ولما لك) من عطف العام على الخاص لأنه جمع. ذلك بمعنى مملوك هذا بالنظر إلى اللغة أما في العرف  
 فخاص بالعقار فيكون عطف مغايراه حلي (قوله ويعتبر ما مضى الخ) صورته ألف دين قوي أو متوسط مضى  
 عليها حول ونصف وقبضها أو ترك من الجول فإذا مضت ستة أشهر بعد القبض زكاهما أيضا وقبل لا تركي ثانيا  
 إلا إذا مضى حول من وقت القبض (قوله ومثله) أي مثل الدين المتوسط ماله ورث: ينسأ على رجل أي وقد سال  
 الجول مندورته وهو في ذمة المدين وروي أنه كالضعيف (قوله كمن) مثل ما ذكر الوصية والصلح عن دم العمد  
 وبذل السعاية بجز (قوله إلا إذا كان عند الخ) فإن كان عنده مال آخر للتجارة يصير المقبوض من الدين الضعيف  
 مضموما إلى ما عنده فتجب فيها الزكاة وإن لم يبلغ نصابا بجز والاولى أن يقول ما يضم إليه الضعيف وقوله كما  
 أي في قوله ويضم مستفاد (قوله وقيد) أن قيد عدم الزكاة في الإبراء أو الدين (قوله بالمعسر) أي بالمديون  
 المعسر فكان الإبراء بمنزلة الهلاك (قوله فهو واستهلاك) فتجب زكاته (قوله في أنه تقيد للإطلاق) أي للدين  
 المطلق يعني بإقسامه الثلاثة (قوله وهو غير صحيح في الضعيف) لأن الضعيف لا تجب فيه الزكاة بعد القبض  
 ما لم يرض حول فيكون إبراء الموصريه استهلاكا قبل الوجوب أه حلي (قوله من نقد) يؤخذ منه أنه إذا كان  
 المهر عروضا ونوت التجارة ومضى الجول والمسئلة بها إلى أنها لا تركي المردود لتعينها أو عدم صحة التجارة  
 (قوله من ألف) متعلق بقوله نصف مهر على أنه مضى وقوله ثم ردت النصف لأما جرة إليه بعد قوله مردود  
 رقبته إطلاق متعلق بقوله مردود ونظر المصنف (قوله فتركى السك) وخالف فيه زفر (قوله لما تقرر ان النقود  
 لا تعين في الفسوخ والعقود) فلم يجب عليها أن ترد نصف ما قبضته بعينه بل يجب عليها أن ترد نصف الألف دينا  
 عليها فصارا لاستحقاق غير وارد على ما وجب فيه الزكاة فلا تسقط بعد وجوبها من (قوله وغيره) خلافا لغيره  
 فإنه يقول يجب على الموهوب له فإنه مختار فكان تملكها قبل تسليمها لا غير مختارا لأنه لو امتنع عن الرد أجبر بالانقضاء  
 بجز عن النكاح (قوله على عين الموهوب) لأن الرجوع في الهبة فسخ من الأصل في الجملة ومنه يعلم الفرق بين  
 مسئلة المهر والهبة (قوله اتفاقا) حتى من زفر (قوله وهي من الحيل) قال في الجرح ثم أعلم أنه لو هب النصاب  
 في خلال الجول ثم تم الجول عند الموهوب له ثم رجع الواهب بقضاء أو غيره فلا زكاة على واحد منهما كأي الحائنة  
 وهي من حيل إسقاط الزكاة قبل الوجوب وفي المعراج ولو باع السوا ثم قبل تمام الجول يوم فرار من الوجوب  
 قال محمد بكرة وقال أبو يوسف لا يكره وهو الأصح ولو باعها للنفقة لا يكرهه بالاجماع (قوله ومنها) أي من الحيل المسقطه  
 الواجب بكرة بالاجماع ولو فر من الوجوب بخل لا تأثم بكرة بالاجماع أه (قوله ومنها) أي من الحيل المسقطه  
 للزكاة (قوله إن يهب الخ) فيه أنه لا رجوع في هذه الهبة لتكونها تقرب ذى رحم محرم فهي حيلة تنفع  
 في سقوط الزكاة وتضرب في خروج المال عن ملكه من غير قدرة على إعادة إلى ملكه أه حلي موضعها (تنبيه)  
 من الغريب ما نقله بعض الحنفية في رسالة سماها القول المشيد في صحة رجوع الوالد فيما وهب للولد عن صدر  
 الشريعة والأكل من أن الوالد له أن يرجع فيما وهبه للولد ونص الاول لا يرجع الواهب في هبته إلا بالوالد  
 فيما يهب لولده وهذا القول الحديث الشريف وقد ذكره الشرح دليلنا للشافعي ونحن نقول به أي لا ينبغي أن يرجع  
 إلا بالوالد فإنه يملكه للعاجه أه ونص الثاني يعني لاستبداد الواهب بالرجوع في الهبة ولا يقرده بغير قضاء  
 أو رضى إلا بالوالد فإن ذلك إذا احتاج إليه أه قلت وهذا النصان لا يفيدان المدعى لانهما قيداهما باحتياج  
 الأب فخرج ذلك من الهبة إلى النفقة

## باب العاشر

لما كان بعض ما يأخذه العاشر زكاة الحق هذا الباب بها ولما كان غير متمحض لها آخره عنها وقدمه  
 على تركها لأن فيه معنى العبادة مأخوذ من عشرت القوم عشرهم عشر بالضم إذا أخذت عشر أموالهم

(وبذل مال تجارة) فكما قبض أربعين  
 درهما بلزسه درهم (و) غلب قبض (ماتنين)  
 منه (أعربها) أي من بدل مال غير تجارة وهو  
 المتوسط من سائمة وعبد خدعة ونحوهما  
 مما هو مشغول به ويعتبر ما مضى من الجول قبل  
 وشراب وإهلاك وغيره ما مضى من الجول  
 القبض في الأصح ومثله ماله ورث دينه على  
 الرجل (و) عند قبض (ماتنين) أي بعد القبض وبذل  
 (الجول بعده) (بذل غير مال) كجودية وبذل  
 ضعيف وهو (بذل غير مال) كجودية وبذل  
 كتابة وخلع (بذل غير مال) كجودية وبذل  
 إلى الضعيف كما هو سواء كان الدين المدين  
 بعد الجول ولا تركي سائمة أو غير سائمة  
 أو لائحة وقيد في المحيط بالمرء وهو غير صحيح  
 فهو واستهلاك (بذل غير مال) كجودية وبذل  
 ظاهر في أنه تسديد لا طلاق (وتجب عليها) أي  
 في الضعيف كما لا يخفى (من نقد) (مردود)  
 المرأة (زكاة نصف مهر) كانت (قبضه)  
 بعد مضى (الجول من ألف) (قبضه)  
 المردود لما تقرر ان النقود لا تسقط  
 فتركى السك والعقود (نصف) (مردود)  
 في الفسوخ (في) نصاب (مردود)  
 موهوب له (أو) يرجع قضاء أو غيره (بعد الجول)  
 (مطلقا) (أو) يرجع على عين الموهوب (أو)  
 لو رد الاستحقاق على عين الموهوب (أو) لا تركي  
 لا رجوع بعده (أو) لا رجوع بعده (أو) لا رجوع بعده  
 على الواهب (أو) لا رجوع بعده (أو) لا رجوع بعده  
 ومنها أن يهب لغيره (أو) لا رجوع بعده (أو) لا رجوع بعده



ابو السعود (قوله قيل من تسمية الخ) جواب عن سؤال حاصله ان هذا الباب محمى على بيان اخذ العشر  
 ونصفه وربعه فلماذا انحصر على العاشر وحقيقته من يأخذ العشر فقط وحاصل الجواب انه من تسمية الخ  
 وهو العامل باسم بعض احواله وهو حال اخذ العشر والزيادة على الترجمة لاتضر (قوله مطلقا) عشر اكان  
 ارضه او ربعه ابو السعود عن النهر (قوله اى علم جنس) وهو ما وضع باراء الماهية بقيد حضورها في الذهن  
 ابو السعود (قوله هو حر) فلا يصح ان يكون عبد العدم الولاية بجز (قوله مسلم) فلا يصح ان يكون كافرا لانه لا يلى  
 على المسلم بالاية بجز (قوله بهذا تعلم حرمة تولية اليهود) اى باسقاط الاسلام الخ ودليلها قوله تعالى ولن يجعل الله  
 للكافرين على المؤمنين سبيلا ونقل ابو السعود حرمة تولية الفاسق هذا العمل قال في البحر ومن الشروط وجوب  
 الزكاة لان المأخوذ زكاة فبراعى شرائطها كلها اه (قوله لما فيه من شبهة الزكاة) وهو ممنوع عن اخذها فاعطى  
 شبهة احكمها (قوله قادر على الحماية) فلا شئ لو غلب الخوارج على مصر او قرية واخذوا منهم الصدقات اه بجز  
 (قوله نصيبه الامام) اى اوتائه (قوله للمساكين) اى ائذوا به وبشروط حضور المال والمالك فلو حضر المال  
 مع المستبضع او حضر المالك واخبر بما في يده فلا اخذ بجز (قوله خرج الساعى) اى بقوله على الطريق (قوله  
 لياخذ صدقة المواشى) اعلم ان مال الزكاة نوعان ظاهر وهو المواشى والمال الذى يربه التاجر على العاشر وباطن  
 وهو الذهب والفضة واموال التجارة في مواضعها اما الظاهر فلا مالام ونوابه وهم المصدقون من السعاة والعشار  
 ولاية الاخذ لاية اخذ من اموالهم صدقة ولما اشترى من بعته عليه الصلاة والسلام للقبائل من يأخذ الزكاة  
 وكذا الخلفاء بعده حتى قاتل الصديق هاتى الزكاة واما الباطن فقوض امره الى ارباب الاموال (قوله تغلبوا  
 للعبادة) وهى ما يؤخذ من المسلم وقوله على غيرها هو ما يؤخذ من الذمى والحربى اه حلى (قوله يوزن بخار)  
 اى بضم التاء وتشديد الجيم ويصح كسر التاء وتخفيف الجيم جمع تاجر قهستانى (قوله وبالباطنة) اى التى معه  
 اما التى في بيته فليس له ولاية اخذ صدقتها (قوله وما ورد من ذم العاشر) كانه ورد اذ القيم عاشر افاقتلوه (قوله  
 محمول على الاخذ ظلم) كعشار زما شاقا قال القهستانى العاشر مأجور فانه امر جيل قد فعله الصحابة بنصب  
 الرسول والخلفاء صلوات الله عليه وعليهم اه وذكر في البحر ان عمر اراد ان يستعمل انس من مالك على هذا العمل  
 فقال له استعملنى على المكس من علك فقال الاترضى ان اقلدك ما قلدينه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وفي الخاتمة من قسم الجبايات والمؤمنين الناس على السوية يكون مأجورا اه (قوله من انكر غنام الحول)  
 اى على ما في يده وعلى ما في بيته فلو كان في بيته مال آخر قد حال عليه الحول وامره لم يحمل عليه الحول  
 واتحد الجنس فان العاشر لا يلتفت اليه لوجوب النعم في متحد الجنس الامناع بجز (قوله او قال لم او التجارة)  
 او قال ليس هذا المال بل هو وديعة او بضاعة او مضاربة او انا جبر فيه او مكاتب او عبد مأذون بلعى (قوله  
 او منقص للنصاب) لان المنقص له مانع من الوجوب كالحيط (قوله لان ما يأخذ زكاة) هذا التعليل لا يظهر  
 في غير المسلم (قوله وهو الحق) راجع الى قوله او منقص اه حلى (قوله ولذا) اى لكون الدين عاما للعبيط  
 والمنقص (قوله وكان) فان لم يكن لا يصدق للتيقن بكذبه نهر (قوله محقق) فان لم يد رالحال لا يصدق لان الاصل  
 عدمه نهر (قوله لا بعد الخروج) فلو قال ادبت بعد خروجى لا يصدق لان قبيل ولاية الدفع في الباطنة بعد  
 خروجه الى الامام نهر وغيره (قوله لما باتى) اى في قوله بعد اخراجها اه حلى (قوله وحلف صدق) قيل عليه  
 ان الزكاة عبادة خالصة فكانت بمنزلة الصوم والصلاة لا يشترط للتصديق فيه ما الحلف واجيب بانها وان كانت  
 عبادة لكن تعلق بها حق العاشر في الاخذ وحق الفقير في الانتفاع بها والعاشر يدعى معنى لواقبه لزمه فيستحلف  
 لرجاء التناول كما في سائر الدعاوى بخلاف الصوم والصلاة فانما لم يتعلق بهما حق العبادة فاده الاكل والانتقائى  
 (قوله بلا اخراج برآة) هى العلامة وهى اسم لخط الابرأ من برئ من الدين والعيب برآة والجمع برأت والبروات  
 عامية عناية عن المغرب (قوله فى الاعمع) وهو ظاهر الرواية وهو المذكور في الجامع الصغير وشروط في الاصل  
 اخراج البرآة لانه ادعى واصدق دعواه علامة فيجب ابرازها ثم على هذا القول هل يشترط العين قولان حلى  
 عن البحر (قوله لا شتماء الخط) اى بسبب تشابه بعضه لبعض فلم يفت بر علامة (قوله حتى لو اتى الخ) تفريع  
 على قوله بلا اخراج برآة (قوله اخذت منه) لان حق الاخذ ثابت فلا يسلط باليمين الكاذبة بجز وهذا في غير  
 الحر فى اما فيه فسيأتى انه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لما مضى اه حلى (قوله لا فى السوائم)

قيل هذا من تسمية النهر باسم بعض احواله  
 ولا حاجة اليه بل العشر علم لما يأخذه العاشر  
 فلما ذكره سعة اى علم جنس الاعمال (هو حر مسلم)  
 بهذا تعلم حرمة تولية اليهود على الزكاة قدر على الحماية  
 فانما من الما فيه من شبهة الزكاة قدر على الحماية  
 من الصوص والقطاع (قوله لمساكين) لياخذ  
 (نصيب الامام على الناصر بنى) القبايل لياخذ  
 الساعى فانه الذى يسعى (ياخذ) الصدقات  
 صدقة المواشى على غيرها (من التجار) يوزن  
 تغلبوا للعبادة على غيرها (الظاهر والباطنة)  
 (تجار) المار بن بابي الوهم (العاشر محمول  
 عليه) وما ورد من ذم العاشر او قال  
 على الاخذ ظلم (من انكر غنام الحول) ومنقص  
 لم او التجارة او (على دين) محمول على الحق  
 لتصاب لان ما يأخذ زكاة معراج وهو الحق  
 بجز ولذا اطلقه المصنف (اد) قال (ادبت)  
 الى عاشر آخر وكان عاشر آخر محقق لا بعد الخروج  
 (ادبت) انا الى الفقير فى المصر (بلا اخراج  
 لما باتى) خلاف اسم ذلك العاشر وحلف صدق  
 برآة فى الاعمع لا شتماء الخط وحلف صدق  
 به على عدا لوطه كونه بعد سنين اخذت  
 منه (لا فى السوائم) والاموال الباطنة

فلا يصدق في قوله أدبت بنفسى الى الفقر آء في المصراة حق الاخذ للسلطان. <sup>يعلقه</sup> ابطاله بجزء قوله  
 بعد اخرجها متعلق بالاموال الباطنة حلي <sup>قوله</sup> فكان الاخذ فيها اى في الاول الباطنة اذا اخرجت  
 للامام فلا يصدق وان حلف وليس المراد من عدم تصديقه تكذيبه بل عدم الاجراء لما اداه على فرض صدقه  
 فيؤخذ منه ثانياً كمن عليه الجزية او الخراج اذا صرفه الى المقاتلة بنفسه وكن اوصى بشئ مثله للفقر او عين  
 شخصاً يصرف ذلك اليهم فصرفه الوارث بنفسه لا يجوز ابو السعود عن الدرر <sup>قوله</sup> والاول يتقلب نفساً  
 وقيل الزكاة هو الاول والثاني سياسة ولولم يأخذ ثانياً العلم بأدائه ففي رأيه قد منته اختلاف وفي جامع ابى اليسر  
 لو اجاز الامام اعطاه لم يكن به بأس لانه اذا اذن له في الاخذ آجازه فكذلك اذا اجاز زكاة الاعطاء ابو السعود <sup>قوله</sup>  
 وبأخذها اى يأخذ العاشر الزكاة <sup>قوله</sup> بقوله اى المذكر <sup>قوله</sup> لا يتشبهوا على الناس متاعهم <sup>النبي</sup> ابرار  
 المستور وكشف الشيء عن الشيء كذا في القاموس وبابه نصر كذا في جامع اللغة اه حلي وفي الجعر نقل عن عمر  
 انه قال لعماله لا تغشوا على الناس متاعهم بالغام والمعنى واحد <sup>قوله</sup> لكنه اى العاشر يجعله اى رب المال  
<sup>قوله</sup> مما مر بيان ما قاله للمحلي والذي مر هو انكار تمام الحول وما بعده <sup>قوله</sup> لان لهم مالنا وليست  
 العلة ان المأخوذ منه ضعف المأخوذ من المسلم فيراعى فيه شرأطه كما قاله في الهداية لان المأخوذ من المسلم  
 زكاة بخلاف المأخوذ من الذمي <sup>قوله</sup> لعدم ولا يذلل قال في التبيين ما يؤخذ من الذمي جزية وفي الجزية  
 لا يصدق اذا قال ادبته انا لان فقراً أهل الذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه  
 وهو صالح المسلمين اه قال في الجراى حكم المأخوذ منه حكم الجزية من كونه يصرف مصارفه لانه جزية  
 حتى لا يسلط جزية وأسه في تلك السنة نص عليه الاسنخاوى الا في بنى تغلب فاذا اخذ العاشر ما عليهم سقطت  
 عنهم الجزية لان عمر صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة اه <sup>قوله</sup> لا يصدق حربي الخ اى لا يذلل  
 الى قوله ولو ثبت صدقة بينه عادلة اقامه السكك <sup>قوله</sup> في شئ بيان للمستثنى منه المحذوف جوى <sup>قوله</sup>  
 الا في ام ولده ولو تعددت كما في الجعر ونظائره وان مات ولداها وقيد بام الولد لانه لو اقر بتدبيره لا يصدق  
 لان التدبير لا يصح في دار الحرب بجزء <sup>قوله</sup> لغلام ليس بثابت النسب من غيره ولم يكذب على قياس ما ذكرنا  
 في ثبوت النسب <sup>قوله</sup> لا يصدق لغلام اى والاشد لا يجب الاخذ بالامن المال نهر <sup>قوله</sup> لانه اقربا لعق  
 اى فيجوز عليه حكمه وهذا دليل لقوله عتي عليه وقوله فلا يصدق في حق غيره وهو العاشر والمسلمون تغليل  
 اقوله وعشر <sup>قوله</sup> لا يصدق عليه المحذوف وهو قوله فيصدق <sup>قوله</sup> جزم به ملاخسرو لم يوجد هذا الجزم  
 في الدرر <sup>قوله</sup> والغاية اى غاية البيان للاتقافى <sup>قوله</sup> ووجهه في النهر بانه كلام اهل المذهب فهو احق ماله  
 يذهب وفيه ان الذين جزموا بالتصديق من اهل المذهب ايضا وقواعد المذهب تقتضي ما قالوا قاله الحموي  
 اقول ان مراد صاحب النهران ما ذكره السريجي ووجهه من بعده ما عطف ينبغي وهو بحث مصادم للقول اشار اليه  
 ابو السعود <sup>قوله</sup> واخذ من الخ بالبناء للجهول كما يدل عليه آخر العبارة قال في الجعر والمأخوذ من المسلم زكاة  
 ومن الذمي صدقة مضاعفة تصرف مصارف الجزية وليست بجزية حقيقة ومن الحربي بطريق الحامية ويصرف  
 مصارف الجزية بجزء عن غاية البيان <sup>قوله</sup> ومن الذمي الخ اى مع مراعاة الشروط من الحول والنصاب والقراخ  
 عن الدين وكونه للنجارة فتح القدير <sup>قوله</sup> بذلك اى هذه الاقسام الثلاثة امر عرسعته <sup>قوله</sup> لان مادونه  
 عفو اما في المسلم والذي فظاهر اما في الحربي فله عدم احتياجه الى الحامية لقلته حلي عن النهر <sup>قوله</sup> وبشرط  
 جهلنا هذا فيد في الحربي فقط اه حلي <sup>قوله</sup> بقدر ما اخذوا منا لو قال ما اخذ اهل الحرب مثاليه انه قاصر  
 على اهل الحرب لكان اولى لان عطفه بدون ذلك على ما قبله يقيده متعلق بالثلاثة كما عطف عليه وليس  
 كذلك <sup>قوله</sup> بما زانه ليس المراد ان اخذنا بمقتضاه اخذهم لان اخذهم اموالنا ظلم واخذنا اموالهم حق ولكن  
 المقصود انا اذا علمناهم بمثل ما يعاملونا كان اقرب الى المقصود من الامان وايصال التصارات ابو السعود  
 او صورته صورة المجازة لان اخذنا تبع اخذهم فله وكثرة الا في مآدون النصاب <sup>قوله</sup> ابقاء الامان لان ابقاء  
 ما يلفقه مآنه فيه ابقاء الامان الذي اخذهم منا <sup>قوله</sup> لا يستمر واعليه اى على عدم الاخذ منا حلي <sup>قوله</sup> من مال  
 صبي حربي وكذا الصبي الذمي والمسلم <sup>قوله</sup> لا اذا عاد لان ما يؤخذ بطريق الامان وقد استفاده في كل مرة بجزء  
<sup>قوله</sup> لا يتجدد حول ولا يمكن ان يقيم حولاً في دارنا فاذا اقام ثم خرج الى داره مارا على العاشر عشره ثانياً

(بعد اخرجها من البلد) لانها بالانخراج  
 التحقق بالاموال الظاهرة فكان الاخذ بها  
 للامام فيكون هو الزكاة والاول يتقلب نفساً  
 وبأخذها منه بقوله لقول عمر لا تغشوا  
 على الناس متاعهم لكنه يجعله اذا اتهم  
 على ما صدق فيه مسلم مما مر  
 (وكيل الناس متاعهم) لانهم مالنا (الا في قوله ادبت) انا  
 (الى فقير) لعدم ولا يذلل  
 (الا في ام ولده) وقوله لغلام يولد مثله  
 في شئ (الا في ام ولده) لا يصدق حربي  
 لئله هذا ولدى لا يصدق في حق  
 عليه وعشر لانه اقربا لعق ولا يصدق في حق  
 غيره (ولا في بنى تغلب) فاذا اخذ العاشر مال جزم به  
 عاشر آخر لا يذلل الى استئصال المال جزم به  
 ملاخسرو ذكره الزيدي نعماً للسريجي  
 بلفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن تصديقه رحمه  
 جزم في الغاية والغاية بعدم تصديقه رحمه  
 في التهم (واخذ من الخ) لا يصدق حربي  
 سوا كان تغليباً او لم يكن (واخذ من الخ) لا يصدق حربي  
 عن الظاهرية (واخذ من الخ) لا يصدق حربي  
 امر عرسعته (واخذ من الخ) لا يصدق حربي  
 لان مادونه عفو (واخذ من الخ) لا يصدق حربي  
 (ما اخذوا منا) فان علم اخذ مثله بل نزل له  
 الا اذا اخذوا الكل (ولا نأخذ منهم)  
 ما يلفقه مآنه ابقاء الامان (ولا نأخذ منهم)  
 شيئاً اذا بلغ مالهم نصاباً وان اخذوا  
 في الاصح لانه ظلم ولا يتابعه عليه (اولاً يأخذنا)  
 من مال صبي حربي (الا في حربي) لا يصدق حربي  
 (ولا يذلل) العاشر من مال صبي حربي  
 يكونوا يأخذون من احوال صبيانا شيئاً  
 (اخذ من الحربي من مال صبي حربي) لا يصدق حربي  
 السنة الا اذا عاد الى دار الحرب (اعلم جواز  
 الاخذ بالاعتدال حول)

ورده الى دار الاحلام (قوله او عهد) اي امان بدخوله دارهم ثم خروجه النسا (الطيفة) روى ان حريبا نصرانه  
مر على عاشر عرضى الله تعالى عنه فمرس ليبيعه قيمته عشرون الف درهم فاخذ منه القين ثم ينفق به به  
فرجع ومرو عليه عائدا الى دار الحرب فطلب منه العشر فقال ان ادبت عشرة كلاما روت عليك لم يبق لي منه شئ  
فترك القوس عنده وجاء الى عمر فوجده في المسجد مع اصحابه ينظر في كتاب فوق في باب المسجد وقال انا الشيخ  
النصراني فقال عمر انا الشيخ الحنفي ما وراة نقص عليه قصته فعاد عمر الى ما كان فيه فظن النصراني  
انه لم يلفظ الى نطامته فعزم على اداء العشر ثانيا فلما انتهى الى العاشر وجد كتاب عمر قد سبقه وفيه انك  
اذا اخذت منه مرة فلا تأخذ منه مرة اخرى قال النصراني ان ديني يكون فيه العدل هكذا الحق ان يكون  
حقا فاسلم اه تبين (قوله حتى دخل دار الحرب) اي بعد ان دخل دار الاسلام وخرج منها (قوله بخلاف المسلم  
والذي) فان العاشر يأخذ منه ما لمضى من مرات المرور عليه بالشروط المتقدمة (قوله لعدم المسقط) اي  
لان الوجوب قد ثبت والمسقط لم يوجد بجور (قوله من قيمة خير) تعرف قيمته بقول فاسقين نابا ودينين اسلما  
وفي الكافي ويعرف ذلك بالرجوع الى اهل الذمة اه بجور وتوليهم بيعها واخذ من ائمتها فان امير المؤمنين  
عمر رضى الله تعالى عنه قال ولوهم بيعها واخذوا العشر من ائمتها (قوله وجلود ميتة) فيه ان جلود الميتة  
من قبيل القبي وسياق ان اخذ قيمته كاخذه وكونه مالا في الاستدأه وبصر مالا في الانتهاء كالجور مالا تأثر به  
في الحكم لانهم لم يجعلوا ذلك على عشر الجور وانما جعلوا الله لكونه مثليا اه حلي قلت ما على به صاحب البحر  
ثانيا في عشر الجور نظهر فيها حيث قال ولان حق الاخذ منها العماية والمسلم يحمي خمر نفسه للتخيل فكذا  
يحميها على غيره اه فيقال مثله في جلود الميتة (قوله كذا اقر المصنف منه) اي في اطلاق الكافر فيم الحرب  
وايس الحكم فيه ما ذكر بل يؤخذ منه العشر وان لم ينو التجارة فلما كان هذا الاطلاق خطأ حله الشرح على الذي  
وبين حكم الحربى وقوله ويؤخذ عشر القيمة من حري بلانية تجارة افاده الحلي (قوله وبلغ نصابا) وذلك لانه بشرط  
فيه شروط الزكاة وان كان مصرفها مصرف الجزية كما مر (قوله ولا يؤخذ من المسلم شئ اتفاقا) لانه منهي  
عن تملكها واخذ العشر منه بقوى وضع يده عليها (قوله مطلقا) اي سواء كان مضجوما الى الجزاء ام لا وقال  
ابو يوسف بعشره مضجوما الى الجزاء تعالىها وقال زفر بعشره مطلقا لانه مال عندهم كالجزء وقال الامام الشافعي  
رضي الله تعالى عنه لا بعشرهما لانها ليسا بمالك حتى لو اتلف ذي خردى واخذت من لا يضمن عنده كذا  
في الهداية اه حلي (قوله فاخذ قيمته كمينه) لان الاداء لا يمكن الا من حيث التعمين بها كذا في السعود  
(قوله بخلاف الشفعة) صورته اشترى ذي من ذي داره بخمر واخذت من شفعها مسلم اخذها بقيمة الجزاء والخزير  
اه حلي ولا يقال فيها ان اخذ قيمة الخزير كاخذه من لاء ذكره الشرح وفيه ان الشفع يدفع قيمة الخزير وليس  
بأخذ ونظير الشفعة لو اخذ الكافر قيمة خزيره الذي استهلكه كافر وقضى به ادين مسلم فانه يطيب للمسلم  
لان الاختلاف في السبب كاختلاف العين شرعا وملك المسلم سبب آخر وهو قبضه عن الدين افاده في النهر (قوله  
لانه لو لم يأخذ الشفع) اي المسلم الدار المشفوعة (قوله ولا يؤخذ ايضا) اي كما لا يؤخذ من قيمة الخزير (قوله  
في بيته) الضعيف يرجع الى من مر على العاشر مسلما او ذميا او حريا كما صرح به الشرح في قوله مطلقا اه حلي  
(قوله ولا من مال بضاعة) البضاعة لغة القطعة من المال وعرفا ما يدفعه المالك لمن يجز فيه ليكون الربح كله  
للمالك لانه ليس بمالك ولا نائب عنه ولو عبر بالامانة كصدر السريرة لا غناء عما بعده نهر (قوله الا ان تكون  
البضاعة لحري) قال الزبلي وان ادعى اي الحربي انه بضاعة او نحوها فلا حرمة لصاحبها ولا امان وانما الامان  
لذي فيه اه فالحكم ليس قاصرا على البضاعة (قوله ولا من مال مضاربة) اراده رأس مالها لانه فيه ليس  
بمالك ولا نائب ابو السعود عن الزبلي (قوله بدين محيط بماله ورقبته) انما قيده لانه يحمل الخلاف بين الامام  
رضي الله تعالى عنه وصاحبيه فعده لا يملك مولا ما في يده من كسبه وعندهما علك حتى لا يتخذ عنه في  
عبه المأذون عنده وعندهما يتخذ كافي باب المأذون من الزبلي فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه  
سواء كان مولا معه ام لا اما اذا كان معه مولا فلا نعدام ملك المولى عنده وللشغل عندهما كذا في البحر  
ولما اذا لم يكن معه مولا فظاهر اه حلي (قوله او مأذون غير مدون) او مدون بقبر محيط بلى هو الى (قوله  
ليس معه مولا) اما اذا كان معه مولا ولم يكن دين اصليا فاخذ العاشر حقه او كان عليه دين غير مستغرق

او عهد (ولو صار الحري بعاشر ولم يعلم به) ثانيا  
(حتى دخل) دار الحرب (من خرج) ثانيا  
(لم بعشر لما مضى) استوطنه باقطاع الولاية  
(بخلاف المسلم والذي) لعدم المسقط ذكره  
(ويؤخذ نصف عشر من قيمة خير)  
(كذا اقر المصنف منه)  
(الزبلي) (ويؤخذ نصابا) وبلغ نصابا (و) يؤخذ  
(وجلود ميتة) (كافر) (بلاية تجارة ولا يؤخذ  
في شرطه) (بلاية تجارة ولا يؤخذ  
عشر القيمة من حري) (لا يؤخذ من خزير)  
(من المسلم شئ اتفاقا) (لا يؤخذ من حري)  
(مطلقا لانه) (لا يؤخذ من حري)  
(الشفعة لانه لو لم يأخذ الشفع) (بضاعة)  
(يطلب حقه اصلا فيقتصر وموضع الضرورة)  
(مستثنى ذكر سعدى) (لا يؤخذ ايضا من)  
(مال في بيته) (لا من مال مضاربة)  
(الا ان يكون لحري) (لا من مال مضاربة)  
(نصابا) (لا من مال مضاربة)  
(محيط بماله ورقبته) (او مأذون غير مدون)  
(الدين معه مولا)

ان بقي بعد الدين قدر نصاب والحاصل ان المأذون امان ان يكون مذنباً محيطاً او غير مذنب اصل  
وفي كل امان يكون مولاه معه اولاً فان احاط الدين بماله ورقبته لا يعسر مطلقاً واذا كان غير مذنب اصل  
او مذنباً غير محيط فان لم يكن معه مولاه فلا شيء عليه وان كان معه مولاه عشر حيش بقي بعد وفاء الدين نصاب  
(قوله على الصحيح في الثلاثة) اي في مجموعها وهو المضاربة وكسب المأذون اما البضاعة فلا خلاف فيها وكان  
الامام رضى الله تعالى عنه يقول اولاً بعشر المضاربة وكسب المأذون لان المضارب كالمالك حتى جازيعة  
من رب المال وليس رب المال عزله بعد ما صار المال عروضا والمأذون يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالعمدة  
على المولى ولا يتقدم بنوع من التجارة اذا قيد به المولى بخلاف المضارب فكان اولى بالحكم من المضارب ثم رجع  
فيهما على الصحيح اهـ حلي (قوله ومكاتب) لانه لا ملك له تام اذ يجوز ان يهز نفسه فيكون ما بيده للمولى (قوله  
اخذ منه ثانياً) ظاهره وان لم يكن له طريق الا هذه والعلة تعدد الان يقال انها تعترف بالجنس (قوله بخلاف  
ما لو غلبوا على بلد) فاخذوا الزكاة سواء كانت زكاة سواهم ام غيرها والاسود لان التقصير من الامام نهر (قوله  
من نصاب رطاب للتجارة) صورته ان يشتري نصاب قرب مضى الحول عليه شيئاً من الخضروات للتجارة فيتم  
الحول عليه حلي عن الشر بنبلالية (قوله ونحوه) كقضاء وخيار (قوله لا بعشر وعند الامام) رضى الله تعالى عنه  
لكنه يأمر المالك بادائه نفسه وعندهما بعشره لدخوله تحت حامية الامام حلي عن الشر بنبلالية (قوله نهر  
بجنا) واصله السكال وان لم يعزه صاحب النهر اليه قال في الشر بنبلالية قال السكال في تعليل قول الامام رضى الله  
تعالى عنه لا يؤخذ منها لانها تنفسد بالاستبقاء وليس عنده فقرأة في البر ليدفع لهم فاذا بقيت ليجدهم قد فدت  
في فوات المقصود فلو كانوا عنده واخذوا لم يصرف الى عماله كان له ذلك اهـ

باب الركاز

(قوله الحقوه الخ) جواب سؤال حاصله حتى هذا الباب ان يذكر في السير لان المأخوذ منه يصرف بمصرف الغنمية  
وحاصل الجواب انهم انما الحقوه بالزكاة اكونه من الوظائف المالية فاشبهها وقدمه على العشر لان العشر مؤنة  
فيها معنى القرية والركاز قرية محضة (قوله من الركن) اي مأخوذ منه لاشتق لان اسماء الاعيان جامدة (قوله  
اي الاثبات) يقال شيء راكز اي ثابت مغرب (قوله بمعنى المركوز) فهو بمعنى اسم المفعول وهو خبر ثان لقوله هو  
وليس نعمت الاثبات كما لا يخفى حلي بقليل زيادة ولو قال وبمعنى المركوز ليعيد انه معنى ثان لسكان اولى (قوله  
وشرع الخ) ظاهره انه ليس معنى لغوي وفي الخ عن المغرب هو المعدن او الكثر لان كلاهما مركوز في الارض  
وان اختلف الركاز وطاهره انه حقيقة فيها مشترك اشتراكاً معدنوا وليس خاصاً بالدين اهـ قال في النهر  
وعلى هذا فيكون متواطئاً وهذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز ان يكون حقيقة في المعدن مجازاً في الكثر  
لامتناع الجمع بينهما بلفظ واحد والباب معقود لهما اهـ (قوله فلذا) اي لاجل عمومته (قوله معدن) هو بفتح الميم  
وكسر الدال وقسمهما من معدن بالمكان اقام به فاصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه فتح (قوله خلقي) بكسر  
الخاء نسبة الى الخلقة وبفتحها نسبة الى الخلق حلي موضعاً (قوله ومن كثر) مأخوذ من كثر المال اذ جمعه  
ابو السعد (قوله لانه الذي يخمس) تعليل لتخصيصه المدفون المطلق في المتن بمدفون الكفار اهـ حلي واما  
مدفون المسلمين فهو في حكم اللقطة (قوله وجد مسلم او ذمي) قيد بهما لان الحرب والمستأمن اذا عملا بغير اذن  
الامام لم يكن لهما شيء اذ لا حق لهما في الغنمية منع ويصرح به المصنف (قوله معدن نقد) اي ذهب او فضة بجر  
(قوله ونحو حديد) اي حديد ونحوه وهو من عطف العام على الخاص اهـ حلي (قوله وهو كل جامد الى آخره)  
كالرصاص والنحاس والصفر بجر قال المصنف في شرحه واعلم ان المستخرج من المعدن ثلاثة انواع جامد  
يدوب وينطبع كالنقدين والحديد وجامد لا ينطبع كالخشب والنورة والكحل والزرنيخ وسائر الاحجار كالياقوت  
والملح وماليس بجامد كالماء والقبر والنقطة ولا يجيب الجنس الا في النوع الاول اهـ (قوله ينطبع) اي يلين (قوله  
ومنه الزئبق) لانه ينطبع مع غيره فكان كالفضة وهو بالياء وقد يهزم والباء على الاول مفتوحة وعلى الثاني  
مكسورة اهـ حلي عن النهر قال في الجواهر انه حجر ينطبع فيسيل منه الزئبق وقيل هو حيوان ذو حس يتحرك  
بالارادة وله لسان يقتل كذئبق للمرايح (قوله كسفت) بكسر النون وقد فتح قاموس وهو دهن يعلو الماء كما سيذكره  
الشيراز في باب الجواهر اهـ حلي (قوله وفاد) القار والقبر والزئبق شيء يطلى به السفن اهـ حلي (قوله كعادن

على الصحيح في الثلاثة لعدم ملكهم  
لا يؤخذ العشر من الوصي اذا قال هذا مال  
التييم ولا من عبد ومكاتب (م على عاشر  
الحواش في ثانياً) لتقصيرهم عن اهل العدل  
اخذ منه ثانياً) لتقصيرهم عن اهل العدل  
ما لو غلبوا على بلد (قوله ونحوه) كقضاء  
للتجارة كيطبخ ونحوه لا بعشر عند الامام  
الا اذا كان عند العائش فقراً فنياً فليدفع

الحقوه بالزكاة كونه من الوظائف المالية  
(قوله من الركن) اي الاثبات بمعنى المركوز  
(قوله فلذا) اي لاجل عمومته (قوله معدن) هو بفتح الميم  
وكسر الدال وقسمهما من معدن بالمكان اقام به فاصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه فتح (قوله خلقي) بكسر  
الخاء نسبة الى الخلقة وبفتحها نسبة الى الخلق حلي موضعاً (قوله ومن كثر) مأخوذ من كثر المال اذ جمعه  
ابو السعد (قوله لانه الذي يخمس) تعليل لتخصيصه المدفون المطلق في المتن بمدفون الكفار اهـ حلي واما  
مدفون المسلمين فهو في حكم اللقطة (قوله وجد مسلم او ذمي) قيد بهما لان الحرب والمستأمن اذا عملا بغير اذن  
الامام لم يكن لهما شيء اذ لا حق لهما في الغنمية منع ويصرح به المصنف (قوله معدن نقد) اي ذهب او فضة بجر  
(قوله ونحو حديد) اي حديد ونحوه وهو من عطف العام على الخاص اهـ حلي (قوله وهو كل جامد الى آخره)  
كالرصاص والنحاس والصفر بجر قال المصنف في شرحه واعلم ان المستخرج من المعدن ثلاثة انواع جامد  
يدوب وينطبع كالنقدين والحديد وجامد لا ينطبع كالخشب والنورة والكحل والزرنيخ وسائر الاحجار كالياقوت  
والملح وماليس بجامد كالماء والقبر والنقطة ولا يجيب الجنس الا في النوع الاول اهـ (قوله ينطبع) اي يلين (قوله  
ومنه الزئبق) لانه ينطبع مع غيره فكان كالفضة وهو بالياء وقد يهزم والباء على الاول مفتوحة وعلى الثاني  
مكسورة اهـ حلي عن النهر قال في الجواهر انه حجر ينطبع فيسيل منه الزئبق وقيل هو حيوان ذو حس يتحرك  
بالارادة وله لسان يقتل كذئبق للمرايح (قوله كسفت) بكسر النون وقد فتح قاموس وهو دهن يعلو الماء كما سيذكره  
الشيراز في باب الجواهر اهـ حلي (قوله وفاد) القار والقبر والزئبق شيء يطلى به السفن اهـ حلي (قوله كعادن

الاجار) كالجص والنوى والجواهر كالياقوت والفيروز والزمرد فلا شيء فيها بحر (قوله في ارض خراجية) اي  
 لغبر لما يأتي من انه لا شيء في المعدن الذي في ارضه على الرواية المختارة (قوله خرج الدار) المراد بها ما اصطلى عليه  
 في عرفنا نعم بهذا الاعتبار البيت والمنزل ومثل الدار الخانوت كما فاداه في انهر وشار بقوله خرج الدار الى فائدة  
 التقيد بالخراجية والعشرية وجوز البرجندى كون التقيد للاحتراز عن الموجود في دار الحرب فان ارضها  
 ليست ارض خراج ولا عشر ابوالسعود عن الجوى (قوله لا المقازة) اي لا يخرج المقازة من هذا الحكم  
 لدخولها بالاولى اي من حيث الحكم والا للمقازة لا ينسأولها العشرية والخراجية ووجه الاولية كما في النهر  
 انه اذا وجب في الارض مع الوظيفة فيها فلا ينبغي في الخالية عنها اولى ويدخل في المقازة الجبل (قوله خمس)  
 معنى المعجول من خمس القوم اذا اخذ خمس اموالهم وبابه طلب حلي عن الجبر (قوله مخففا) ومعنى المشدد  
 كلهم خمسة بنفسه ولا معنى له هنا (قوله وفي الركاز الخمس) الحديث الشريف كما في النهر الجبار والبرجبار  
 والمعدن جبار وفي الركاز الخمس (قوله وهو ويم المعدن) تبع في ذلك صاحب النهر وفيه ان الحديث صريح في ان  
 المعدن جبار فالدليل في المعدن غير هذا الحديث (قوله كما مر) اي من قوله اعم من كون راكز الخالق جل جلاله  
 او الخلو (قوله والابجل ومقازة) هذا التقسيم فاسد لانه يقتضي ان الجبل والمقازة من ماصدقات العشرية  
 او الخراجية وليس كذلك بل هما ارض مباحة ليستا بشريعة ولا خراجية واعلم ان الارض على اربعة اقسام  
 الاول مباحة والخمس فيها بيت المال والباقي للواجد الثاني ارض مملوكة لغير معين ففيها الخمس لبيت المال والباقي  
 للمالك الثالث الارض الموقوفة سواء كانت خراجية او عشرية والخمس فيه لبيت المال كما نقله الجوى عن  
 البرجندى ولينين حكم الباقي والظاهر انه للواجد لعدم المالك والرابع ارض مملوكة لغير معين كالراضي مصر  
 الغير الموقوفة فانها وان كانت خراجية الاصل الا انها آلت الى بيت المال لموت المالكين من غير وارث كما صرح به  
 صاحب البحر في التحفة المرضية في الاراضي المصرية فهي مملوكة لجميع المسلمين تصرف في مصارفهم المعلومه  
 ولم ارحكم هذا الذي يظهر ان الشكل لبيت المال اما الجبس فظاهر واما الباقي فلو جرد المالك وهو جميع المسلمين  
 فيؤخذ وكيلهم وهو السلطان اه حلي (قوله والمعدن لا شيء فيه الخ) لانه من تبايع الارض بدليل دخوله  
 في البيع بغير تسمية فيكون من اجزائها واحتراز بالمعدن عن الكنز فيجب فيه الخمس لانه غير مأكب فيها اشار  
 اليه في البحر وسواء كان المالك مسلما او ذميا (قوله وارضه) هو قول الامام رضى الله تعالى عنه وقال لا يجب  
 الخمس في داره وارضه لا طلاق الحديث (قوله في رواية الاصل) وفي رواية الجامع الصغير يجب حلي عن البحر  
 قوله زمردن) بالضمات وتشديد الراء وبالذال المجبة الزبرجد حلي عن القاموس وقيل غير زمرداني في شرح  
 المواهب (قوله وفيروز) حجر مضى يؤخذ في الجبال بحر (قوله ونحوها) كزجاج قهستاني (قوله في جبل) ليس  
 بقيد كما هو صريح قوله سابقا وغير المنطبع كما مدن الاجار ولذا حول الشرح العبارة الى قوله اي في معادنها  
 وانما لم يجب فيها لما ورد في الحديث لا خمس في الحجر (قوله اي في معادنها) الموجودة قيمها اصل الخلقة وقوله  
 ولو وجدت دفين الجاهلية محتز قوله اي في معادنها فاذا صاحب البحر ودفين اهل الاسلام لقطعة (قوله لكونه  
 غنيمه) لانه كان في ايدى الكفار وحوته ايدى بحر (قوله ان الكنز) اي من غير المسلم (قوله كيف كان) اي سواء  
 كان ينطبع ام لانه لا يشترط في الكنز الامالية ويستثنى من ذلك الكنز الموجود في قعر البحر كما بان (قوله هو  
 مطر الربيع) يقع في الصدف فيصير لؤلؤا او الصدف حيوان يخلق فيه اللؤلؤ اه بحر (قوله حشيش في البحر)  
 بمنزلة الحشيش في البر وقيل جمع شجرة وقيل زبد البحر وقيل خثى البقر البحرى وقيل روث غيره كرماني وقيل  
 في مداه وقال ابن سبئ ان الكل بعيد والحق انه ماء يخرج من عين في البحر ويطفو ويرى بالساحل قهستاني عن  
 المؤخر (قوله وكذا جميع ما يستخرج من البحر) فانه لا يخمس عند الامام ومحمد رضى الله تعالى عنهما لان قعر  
 البحر لا يرد عليه قهرا حذا فاندعت البدوهى شرط لوجوبه وقال ابو يوسف يجب في جميع ما يخرج من البحر  
 لانه مما تحويه يد المولى بحر (قوله كان كنزا) اي بصنع العباد شربلاية (قوله لانه) اي الشأن لا يرد عليه الضمير  
 يعود الى البحر (قوله وما عليه سمة الاسلام) اي علامته كما يكتب عليه كلمة الشهادة او نقش آخر معروف  
 للمسلمين (قوله او غيره) كما وان نحاس علمت انها للمسلمين (قوله فلقطه) لان مال المسلمين لا يغم بحر (قوله سيجي  
 حكمها) وهو انه ينادى عليها في ابواب المساجد والاسواق الى ان يظن عدم الطلب ثم يصرقها الى نفسه

في ارض خراجية او عشرية) يخرج الدار  
 لا المقازة لدخولها بالاولى (خمس) مخففا اي  
 اخذت من حديث في الركاز الخمس (قوله  
 المعدن كما مر) وابقوا المعدن لا شيء فيه ان  
 الجبل ومقازة (قوله اجد والمعدن لا شيء فيه ان  
 وجده في داره) وحقوقه (ارضه في ياقوت  
 الاصل واخترها في الكنز) ووجدت في جبل  
 وزبرجد (قوله) ووجدت (دقبت  
 اي في معادنها (خمس) كان والمعدن  
 الجاهلية) اي كنز الخمس كيف مطر الربيع  
 وانما دليل ان الكنز خمس (قوله) وكذا  
 ان كان ينطبع (قوله) حلي  
 (قوله) حشيش في البحر  
 جميع ما يخرج من البحر لانه لا يرد عليه قهرا  
 كان كنزا (قوله) حلي  
 فلم يكن غنيمه (قوله) حلي  
 بقه الوعد (قوله) حلي

كان فقيرا او افاليا فقيرا خرب شرط الضمان اه حلي (قوله سمة الكفر) بان كان تقصيرا ضمنيا او اسم ملك  
من ملوكهم اه مخ (قوله اول الفتح) طرف لقوله المالك (قوله ولو ارحم بت نسبه بالتسامح  
(قوله على الاوجه) رجحه في فتح القدير لان الكثر مودع في الارض فلام ملكها الاول ملك ما فيها ولا يخرج ما فيها  
عن ملكه يبيعها كالمسكة في جوفه مادرة حلي عن البحر ومقابل الاوجه ما في البدائع انه لا قصى مالك  
للارض اى ابعده مالك انتقلت منه الارض او ورثته ووفق بينهما في التحفة فقال هوليت المال ان لم يعرف  
الاقصى وورثته ثم الظاهر ان يقال ان الواحد يصرفه الى نفسه عند عدم انتظام بيت المال ان كان فقيرا  
والا يدفعه الى مستحقه كما قالوا في بنت المعتق انتهت قدمه عليه ولورضا ويدل عليه ما في البحر عن المبوط  
ومن اصاب رصا زارعه ان تصدق بجمسه على المساكين واذا اطلع الامام على ذلك اضمى له ما صنع  
لان الخمس حق الفقراء وقد اوصاله الى مستحقه وهو في اصابة الركاك غير محتاج الى الحاشية فهو ككافة الاموال  
الباطنة اه (قوله والا فلا الواحد) اى لا يملك الارض بان كانت جبلا او مغازة بجر (قوله لانهم من اهل  
الغنية) اذ الذي يرضخ له اذ دل على الكفار (قوله فانه يسترد منه ما اخذ) لانه لاحق له في الغنية بجر (قوله  
في المغاوير) والعبرة في المملوك لاذن المالك (قوله ولو عمل رجلان) اى واصابه احدهما (قوله فهو للواحد)  
لانه صلى الله عليه وسلم جعل لربعة اخماسه للواحد بجر (قوله فهو للمستأجر) لانهم يعملان له بجر (قوله لانه  
الغالب) هو معنى قول البحر لانه الاصل لانهم هم الذين يحرسون على جمعها وادخارها (قوله وقيل كاللقطة)  
اى في زمان تساقط الاموال (قوله ولا يجمع) لانه ليس بغنية لا اخذ بجر (قوله لانه كالمخلص)  
الاولى ما في البحر من قوله لان حكم الامان يظهر في المملوك لا في المباح (قوله ولذا) اى لكونه انتلصص  
مستقلا للخمس وقوله لودخله جماعة الخ اى لانهم غير متلصصين بل هذا اخذ على طريق الغلبة والقهر فيكون  
غنية (قوله اى الركاك) يعي الكثر والمعدن ويخالفه تقيد الحموى عن البر جردى بالكثير حيث قال ان الموجود  
في دار الحرب ان كان كثيرا يجب عليه الرد لان الداخل دارهم بامان التزم ان لا يغدر بهم فظاهرو قوله ان كان  
كثرا يقتضى تخصيص الرد به افاده ابو السعود (قوله تحرزوا عن الغدر) لان اموالهم محروسة عليه بغير الرضى  
بجر (قوله لكن لا يطيب للمشتري) اى لا يحل له الانتفاع به ان علم وهذا يختلف بيع المشتري شراء فاسدا  
لان الفساد يرتفع ببذعه لا يمنع فسخه حينئذ اه بجر (قوله اى غير المستأمن) سواء كان واحدا او جماعة  
ذات منعة وقوله لما مرى اى من عدم الرد حيث لم يكن مستأمن غديران الجماعة ذات المنعة يجمع ما غنوه  
كما مر (قوله بلافريق بين متاع وغيره) نقل الفاضل عزى زاده عن تاج الشريعة انهم اختلفوا في تفسير المتاع  
والصحيح انه كل ما ينفع به ثيبا كان او انا او طاماما او ثيبا او ذببا او فوضة او حديد او رصاصا الا ترى ان اوعية  
الطعام اريدت به في قوله تعالى ولما فتحوا متاعهم ابو السعود (قوله من ان ركاك متاع) الاضافة للبيان (قوله  
سهو) انما جاء المحكم عليه بالسهم من ضبط وجد في عبارة النقاية بصيغة المبني للمفعول فان ذكره حينئذ  
يرجع الى المستأمن المذكور في العبارة السابقة فيها وليس كذلك بل قوله وان وجد مبنى للمجهول وحذف  
فاعله ليعلم به من قوله خمس اذ لا يجمع الاما وجده ذو منعة فالفاعل المحذوف ذو منعة افاده في الشرع بلالية  
(قوله الا ان يحمل على متاعهم) بذلك صرح صاحب المتن في الحلبي وهذا الجمل واجب صرح به الشمني  
وصاحب الدرر وغيرهما اه وهو انما يتأتى على قراءة وجد بصيغة المجهول ولا يصح على بناءه لمامعوم  
وضميره للمستأمن لان من في ارضه لا يكون مستأمن اياه وقد علمت انه على بناءه للمجهول يتم ان الفاعل  
المحذوف ذو منعة كما قاله الشرنبلالي فلا يتعين الجمل المذكور كما ادعاه الحشى ثم حق هذه العبارة ان تذكر  
في شرح قول المصنف السابق ولا يجمع ركاك وجد في دار الحرب فان المناقاة منعقدة بين هذه العبارة  
وبين عبارة النقاية واما قول المصنف ولوجوده غيره فيها فوضعه الارض المملوك كما قاله الشرح (قوله  
لنفسه) اذا كان محتاجا ولا تغنيه الاربعة الاخماس بان يبق منها دون النصاب اما اذا بلغ النصاب فلا يجوز له  
تساول الخمس وهو دايمل على وجوب الخمس مع فقر الواحد وجواز صرفه لنفسه ولا يقال ينبغي ان لا يجب  
الخمس مع الفقر كاللقطة لانا نقول النص عام فيتناول بجر

(باب العشر)

(واما علمه سمة الكفر منس وباقية  
للمالك اول الفتح) ولو ارحم بت نسبه بالتسامح  
والا فليت المال على الاوجه وهذا ان ملكك  
ارضه والا فلا الواحد) ولو ضيا فذا صغيرا انى  
لانهم من اهل الغنية (خلافه في مستأمن)  
فانه يسترد منه ما اخذ (الا اذا عمل في المغاوير)  
(بأن الامام على شرطه وله المشرط) وان كانا  
رجلان في طلب الركاك فزم وللواحد اى  
اجبين فزم والمستأجر (وان خلا عنها) اى  
العلامة (او انشبه الغنم فهو جاهلى على)  
ظاهرا (المذهب) ذكر الزيلعي لانه الغالب  
وقيل كاللقطة (ولا يجمع) ركاك (بأن  
او كذا وجد في) يجوز أم (دار الحرب) بل كله  
الواحد ولو مستأمن لانه كالمخلص (والذي  
لو دخله جماعة ذو منعة وقهره غنية وان  
(لو دخله جماعة ذو منعة) (خمس) (لكنه يملكه)  
كزوجه (او كذا) مستأمن في ارض الغدر  
وجده) اى اى مال ملكه (تحرزا عن الغدر  
لبيعضهم) (دره الى مال ملكه) (تحرزا عن الغدر)  
(فان) لم يردوا (اخرجه منها ملكه ملكا كائنا  
فسيله التصديق به فلو باعه بغير ارض  
فسيله للمشتري (ولو وجدته) اى في ارض  
لا يطيب للمشتري (فما) اى في ارض  
(غيره) اى غير مستأمن (لما مر)  
مملوكة لهم حل (فلا يرد ولا يجمع من ان  
بلا فرق بين متاع وغيره وما في النقاية من ان  
ركاك متاع ارض لم يملك يجمع سهم الا ان  
يجمع على متاعهم الموجد في ارضه (فمع)  
لواحد صرف الخمس لنفسه واصله وقهره  
واجب بشرط فقره (باب العشر)

العشر واحد الاجزاء العشرة بجر واراد بالعشر ما ينسب اليه لتشمل الترجمة نصف العشر وضعفه جوى وانه  
 ذكره في الزكاة لانه يصرف مصارفها واخره لانه ليس بعبادة محضة بل مؤنة فيها معنى العبادة ولهذا وجب  
 في ارض الصبي والمجنون وركنه التاميل وسببه الارض النامية بالخارج تحقيقا وشرطه ابتداء الاسلام والعلم  
 بالوجوب كغيره من العبادات وشرط الاداء فيه كزكاة ويسقط بهلاك الخراج وهلاك بعضه بقدره بخلاف  
 الاستهلاك فان استهلكه غير المالك اخذ الضمان منه وادى العشر وان استهلكه المالك ضمن عشره وصار دينا  
 في ذمته نهر وجر (قوله يجب العشر) اى يفترض لقوله تعالى وآواحقه يوم حصاده لانه على قول عامة اهل  
 التأويل هو العشر لقوله عليه السلام ما سقته السماء ففيه العشر وما سقى بغرب اودالية ففيه نصف العشر  
 وللإجماع (قوله في غسل) بغير تنوين وقوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف اليه ولا حاجة اليه فان قوله  
 بلا شرط نصاب مغن عنه كانه عليه بقوله راجع الى الكل اه حلي والغسل لعب النخل وفي حكمه المن  
 الواقع على الشوك الاخضر في قول اه قهستاني ودليله قوله صلى الله عليه وسلم في الغسل العشر ولان النخل  
 يتناول من الانوار والاعمار وفيه العشر فكذا فيما يتولد منها بخلاف دود القز لانه يتناول الاوراق ولا عشر  
 فيها وصاحب الارض ملك الغسل الذي فيها وان لم يتخذ هاله حتى كان له ان يأخذ من اخذه منها بخلاف  
 الطير اذا فرخ في ارض رجل فجاء رجل واخذه لان الطير لا يفرض في ارض ليركه فيه بل يطير فلم يصير صاحب  
 الارض محرز للفرخ بملكه اه بجر (قوله لئلا يجتمع الخ) علة لمخذوف وهو فلا عشر فيها (قوله في غمرة جبل)  
 يدخل فيه القطن لان الثمر اسم لشيء متفرع من اصل يصلح للاكل واللباس كرماني وفي القاموس انه اسم  
 لجل الشجر والمشهور ما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم من احوال الشجر ويجب العشر ولو كان الشجر غير  
 مملوك ولم يعالجه احد وخرج به غمرة شجر في دار رجل ولوبستانا في داره لانه تنبع للدار كذا في الخاتبة اه قهستاني  
 (قوله ان جاء الامام) الضمير عائدا الى المذكور وهو الغسل والثمرة والظهاران المراد الحياية من اهل الحرب  
 والبيعة وقطاع الطريق لاعن كل احد فان غمر الجبال مباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال ابو يوسف  
 لاشيء فيما يوجد في الجبال لان الارض ليست مملوكة ولهم ان المقصود من ملكها النماء وقد حصل اه حلي  
 (قوله لانه مال مقصود) اى مقصود للامام بالحفظ (قوله مسقى سماء اى مطر) سمي بذلك مجازا من تسمية  
 الشئ باسم محله (قوله كثر) وذلك كالنيل وهو اسم نهر في الروم ومن توهم انه نيل مصر فقد غلط فاحسنا  
 ومصر خراجية عندهما عشرة عند محمد بن فتح (قوله بلا شرط نصاب) بشرط ان يبلغ صاعا وقيل نصفه نهر (قوله  
 وبلا شرط قيام) فيجب في الخضراوات اه (قوله وحولان حول) حتى لو اخرجت الارض مرارا وجب في كل مرة  
 (قوله لان فيه) اى في العشر معنى المؤنة اى مؤنة الارض اى اجرها فليس بعبادة محضة (قوله ولهذا) اى لكونه  
 فيه معنى المؤنة (قوله اخذه جبرا) ويسقط عن صاحب الارض الا انه لا ثواب له الا اذا ادى اختيارا اه بجر  
 (قوله وفي ارض صغير ومجنون) من مدخول العلة فلا يشترط في وجوبه العقل والبلوغ بجر (قوله ومكانب)  
 افا بذلك انه لا يشترط في الارض العشرية الملك بجر (قوله مجاز) لانها لو كانت زكاة حقيقة لما اخذت من ذكر  
 والوجه الجامع بينهما انه يصرف مصارفها (قوله الا فيما لا يقصد الخ) مفهومه قول الشرح آخر العبارة حتى  
 لو شغل الخ (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه انايب وكعبوا والكعبو العقد والانبوب ما بين الكعبين  
 والفارسي هو ما يتخذ منه بعض الاقلام والقصب ثلاثة انواع هذا والعشرفيه وقصب السكر وفيه العشر  
 وفي المعراج يجب في عسله دون خشبه وقصب الذريرة وهو قصب السنبيل وهو من افضل الادوية لحرق النار مع  
 دهن وورد دخل وينفع من اورام المعدة والكبد مع الغسل ومن الاستسقاء ضحادا والتقي والضمد الشد بالضماد  
 وهى العصا بكذا في العصاح (قوله وسعف) يفتح السين والعين المهملتين جريد النخل او ورقه حلي عن  
 القاموس (قوله وقطران) يفتح القاف او كسر هاء مع سكن الطاء المهملة يفتح القاف وكسر الطاء عصارة الارز  
 ونحوه والارز شجر الصنوبر حلي عن القاموس (قوله وخطمي) بنت طيب الرجم يخرج بالعراق (قوله واشنان)  
 يفتح الهمزة وكسر هاء حلي عن القاموس (قوله وشجر قطن) والقطن نفسه فيه العشر كما (قوله وباذنجان)  
 عطف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في الخارج منه (قوله وزر بطيخ) لانه لا يكون حاملا على الزراعة  
 الا لاجل غيره او السعد اما البطيخ نفسه ففيه العشر لانه من الخضراوات وقد مر وجوبه فيها (قوله وقناء)

(يجب العشر في غسل) ولو قيل (ارض غير  
 الخراج) ولو غير عشرية كجبل وسفان بخلاف  
 الخراجية لئلا يجتمع العشر والخراج (و) كذا  
 العشر (في غمرة جبل) او سفان ان جاء  
 (الامام) لانه مال مقصود لان لم يجمع لانه  
 كالعصيد (كثرت بلا شرط نصاب) اى مطر  
 (او سقى سماء) مسقى سماء اى لكل  
 (و) بلا شرط (قيام) راجع الى  
 معنى المؤنة ولهذا كان للامام اخذه جبرا  
 ويؤخذ من التركة ويجب مع الدين وفي ارض  
 صغير ومجنون (الافى) مالا يقصده  
 وتسميته كذا بجزاز (الافى) مالا يقصده  
 استغلال الارض (قوله وسعف) وفتح وقطران  
 فارسي (وحشيش) وفتح وقطران  
 وخطمي واشنان وشجر قطن وباذنجان وزر  
 بطيخ وقناء



اى ويرزقاه عطف على بطخ ويقال فيه ما قبل في سابقه (قوله كحلبة) بضم الحاء جلبى عن القاموس (قوله  
 وشونيز) بضم الشين الحبة السوداء جلبى عن القاموس بخلاف العصفرو الككتان وبرزه نهر (قوله حتى  
 لوشغل الخ) قال في شرح الملتقى الا ان قصد الزرع او شغل ارضه بنى عما ذكر فيجب العشرة فظاهره ان الموجب  
 للعشر احد الشئين فبالشغل هذه الاشياء يجب (قوله اى دلو كبير) يسقى بها على البعير قبل هو الجلد التام  
 من جلود الابل والبق ومن اسماء الدلو كوة وهى من ادم اى جلد يشرب فيها ويحلب فيها البخت والخليل  
 وسجل وذئوب بوزن رسول ولا يسمى ذئوبا حتى تكون مملوءة ماء وتذ كرونوت (قوله دولا ب) بضم الدال وقسمها  
 فاعورة يستقى بها الماء جلبى عن القاموس (قوله لكثرة المونة) علة لا يجب ان النصف لا اكثر منه (قوله نصفه)  
 لوقوع الشك في ثبوت النصف الاخر وعدم ثبوته فلا يثبت اه جلبى (قوله وقبل ثلاثة ارباعه) وهو ظاهر الغاية  
 كما في البحر وجهه ان النصف الاخر وقع الشك في ثبوته وعدمه فينصف والذي رجحه الزيلعي الاول قياسا على  
 السائمة اذ ارجعت نصف الحول وعلفت نهفه ولذلك اختاره الشرح اه جلبى (قوله بل ارفع مؤن) اى  
 لا تحسب اجرة العمال ونفقة البقر وكرى الانهار واربعة الحافظ وغير ذلك لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المونة فلامعنى لرفعها اطلقه فتمثل ما فيه العشر وما فيه نصفه بجر (قوله  
 لتصرفهم بالعشر) اى وضعفه ونصفه (قوله وضعفه) وهو الجنس ولم يفسدوا بين كونها ماضية بغرب  
 اوسبح ومقتضى الصلح الواقع ان يؤخذ منهم ضعف المأخوذ من مطلقا (قوله تغلبى) منسوب الى تغلب  
 وهو بفتح المشناة من فوق وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وقد تغلب بل قبل الفتح افصح استقبا حاله الى كسرتين  
 مع باء النسب كما نسبوا الى غمر بفتح الميم المكسورة وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم قالوا الامير المؤمنين  
 عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه نحن قوم لنا شوكة نأف ان تؤخذ منا الجزية فنخذه منا ضعف ما يؤخذ  
 من المسلمين فصالحهم على ذلك ابو السعود (قوله وان كان طفلا) لانه حيث وجب في اراضى اطفال المسلمين  
 فهم اولى نهر وسواء كانت الارض للتغلبى اصاله او مورثة او ثلث الايدى من تغلبى الى تغلبى اه جلبى (قوله  
 او اسلم) اى التغلبى وفي ملكه ارض تضعيفه فانها تبقى على وظيفة ما عندهما وعند ابى يوسف تعود الى عشر  
 واحد لزال الداعى الى التضعيف وهو الكفر اه جلبى ومثله يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم (قوله واقتاعها  
 من مسلم) اى اذا اشترى التغلبى ارضا عشرية من مسلم تصير تضعيفه عندهما وعند محمد تبقى عشرية لان  
 الوظيفة لا تتغير بتغير المالك اه جلبى (قوله اودى) اى اذا اشترى الذى ارضا تضعيفه من التغلبى تبقى  
 تضعيفه انفسا اه جلبى (قوله فلا يتبدل) هذا في الخراج مطلقا انفسا وفى التضعيف كذلك الا عند  
 ابى يوسف فيما اذا اشترىها المسلم او اسلم فانها تعود عشرية لقصد الداعى كما قدمناه اه جلبى (قوله واخذ  
 الخراج الخ) حاصل هذه المسائل كافي الجران الارض اما عشرية او خراجية او تضعيفية والمشترون مسلم وذمى  
 وتغلبى فالمسلم اذا اشترى العشرية او الخراجية بقيت على حالها او التضعيفية فكذلك عند الامام ومحمد وقال  
 ابو يوسف ترجع الى عشر واحد واذا اشترى التغلبى الخراجية بقيت خراجية او التضعيفية فهي تضعيفية  
 او العشرية من مسلم ضوعف عليه العشر عندهما خلا فالمحمد واذا اشترى ذمى غير تغلبى خراجية او تضعيفية  
 بقيت على حالها او عشرية صارت خراجية ان استقرت في ملكه عندهما (قوله من ذمى) اى عندهما اما عند محمد  
 فتبقى عشرية لان الوظيفة لا تتغير عنده بتغير المالك كما قدمناه اه جلبى (قوله غير تغلبى) قيد به لان العشرية  
 تضعف عليه عندهما خلا فالمحمد (قوله وبضم مانه) قيد به لان الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزواعة وذلك  
 بالقض جلبى عن البحر (قوله للتناق) علة لقوله واخذ الخراج يعنى انما وجب الخراج لا العشر لان في العشر  
 معنى العبادة والكفر يشافها اه جلبى (قوله التحول الصفة اليه) فكأنه اشترىها من المسلم ابتداء (قوله  
 او بخيار شرط) لانه بالرد والفسخ جعل البيع كان لم يكن لان حق المسلم وهو البائع لم يقطع بهذا البيع لكونه  
 مستحق الرد اى بجر ومثله يقال في خيار الرؤية (قوله اوردت عليه بعيب) استفيد من هذا ان للذمى ان يرد  
 بعيب ولا يكون وجوب الخراج عليها عينا حادنا لانه يرتفع بالفسخ بالقضاء فلا يمنع الرد بجر (قوله لانه  
 اقاله) اى لان الرد بغير قضاء اقاله اى وهى فسخ في حق المتعاقدين بيع جديد في حق ثالث وهو مستحق الخراج  
 فكان البائع حينئذ اشترىها فتنقل اليه بوظيفةها (قوله جعلت بستانا) هو ارض يحوط عليها حائط وفيها

وادوية كحلبة وشونيز حتى لوشغل ارضه  
 بها يجب العشر (و) يجب (نصفه في مسقى  
 غرب) اى دلو كبير (و) يجب (اى دولا ب كوة  
 المونة وفى كتب النافعية لوسفا بما اشتره  
 وقواعدا لا ياباه ولسفى سجا والذ اعسبر  
 الغالب ولو استوفى نصفه (الزراع) ولاخراج  
 (بلا رفع مؤن) اى كاف بالغرب فى كل الخارج  
 البذر لتصرفهم بالعشر فى كل الخارج  
 (و) يجب (ضعفه فى ارض عشرية تغلبى مطلقا  
 وان كان طفلا او اذى من تغلبى الى تغلبى اه جلبى لان  
 مسلم او ابتاعها منه مسلم او اسلم او اودى (لان  
 التضعيف كالخراج فلا يتبدل (اشترى) ارضا عشرية  
 من ذمى (غير تغلبى) (اشترى) ارضا عشرية  
 من مسلم (وقضيها منه للتناق) (و) اعند  
 (العشر من مسلم ضوعف عليه العشر عندهما خلا فالمحمد  
 التحول الصفة اليه (اوردت عليه بعيب  
 البع) او بخيار شرط او بغيره مطلقا او بعيب  
 بقضاء ولو بغيره بقيت خراجية لانه اقاله لا فسخ  
 واخذ خراج من داو جعات بستانا



اثنتي عشرة) لو قال او عشرية بعد قوله خراجية لاستغنى عن هذه الجمله فانه في كل من العشر وخراج المقاسمة  
 لا يحل الاكل ولو اكل ضمن اه حلي وفي شرح الملتقى عن المضمرات اذا كل فليلا بالمعروف لاشئ عليه قال  
 الفقيه وبه تأخذ (قوله للخراج) اي الموظف اثبوت في الذمة فيستعين على دفعه بايسال الخارج اما خراج  
 المقاسمة والعشر فيجبر على القسمة وبأخذ المستحق (قوله ومن منع الخراج سنين) ظاهره ولو في ارض مصر  
 لانها خراجية حقيقة وان قالوا ان المأخوذ الآن اجرة لان الخلاف في التسمية ولا يراد على الخراج فيعطى  
 حكمه كما قاله الشارح في شرح الملتقى من كتاب السير (قوله او خراج) اي بقسميه (قوله وفي رواية) اي عن الامام  
 (قوله وجب الخراج) اي الخراج الموظف اما خراج المقاسمة فيتعلم بالخارج ك العشر قال الشارح في سير  
 الملتقى والخراج نوعان خراج مقاسمة فيتعلم بالخارج كالعشر فلا يتعلق بان تمكن من الزراعة بل بالخارج حتى  
 لو عطاها قصد الم يجب شيء والحاصل ان حكمه حكم العشر لكنه يصرف مصرف الخراج اهنرا ومسا (قوله  
 ويسقطان) اي العشر وخراج المقاسمة بهما لان الخراج لتعلقهما ببعضين اما الخراج اما الموظف في الواقعات عن  
 البرازية هلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقط وقبل الحصاد انما يسقط اذا كان بافة لا تدفع كالخرق والفرق  
 واكل الجراد والحرو والبرد واما اذا اكلته الدابة فلا لا يمكن الحفظ عن الدابة غالب الا عن غيرها هذا اذا ذلك  
 الكل اما اذا بقي البعض ان مقدار قريتين ودرهمين فغير درهم ولا يسقط شيء وان اقل يجب نصفه وانما يسقط  
 اذا لم يبق من السنة ما يمكن فيها من زراعة تا اه (قوله والخراج على الغاصب الخ) قال في الهندية ارض  
 خراجها وظيفة اغصبها غاصب جاحد ولا يئنه للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد وان زرعتها  
 الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقررا بالغصب او كان للمالك يئنه  
 ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الارض وان نقصتها الزراعة فالخراج عند الامام رضى الله  
 تعالى عنه على رب الارض قل النقصان او اكثر كانه اجرها من الغاصب بضمان النقصان وان غصب عشرية  
 فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الارض وان نقصتها الزراعة ك كان العشر على رب الارض  
 كانه اجرها بالنقصان كذا في فتاوى قاضي خان اه وظاهر ان حكم ذات خراج المقاسمة كالعشرية اه حلي  
 (قوله والخراج في بيع الوفاء) هو المشر وطفيه رجوع المبيع الى البائع حين يأق بالثمن وسبأ في مع الاقوال  
 في حقيقته في البيوع ان شاء الله تعالى اه حلي (قوله ان بقي في يده) اما اذا قبضه المشتري فالمشتري بمنزلة  
 الغاصب حلي عن الهندية (قوله فالعشر على المشتري) انما ظاهر ان حكم خراج المقاسمة كذلك كما لم من  
 القاعدة التي قدمناها واما خراج الوظيفة اذا باع الارض فيؤديه المشتري ان قبضه وبقى من السنة ثلاثة اشهر  
 على المفتي به ولا فلي البائع ذكره الشارح في سير شرح الملتقى اه حلي (قوله كخراج موظف) فانه على المؤجر  
 والمعير اتفاقا قال في الفتاوى الهندية وان اجر ارضه الخراجية او اعارها كان الخراج على رب الارض اه فان  
 مراده بالخراجية التي خراجها موظف اما ما خراجها مقاسمة في حكمها حكم العشرية كذا كراه غير مرة  
 اه حلي (قوله كاستعير مسلم) اما لو اعارها من كافر فالعشر على المعير عند الامام رضى الله تعالى عنه وعندهما  
 على الكافر ولكن عند محمد عشر واحد وعند ابى يوسف عشران اه حلي عن الهندية (قوله وفي الحياى) اي  
 القدسي اه حلي (قوله وفي المزارعة الخ) اعلم ان حقيقة المزارعة ان يكون الارض والبذر والبقر والعمل  
 بعضها من شخص والبعض الآخر من باطلة بجميع انواعها عند الامام رضى الله تعالى عنه  
 وعندهما صحيحة في ثلاث صور الاولى ان يكون الارض والبذر من رجل والعمل والبقر من آخر الثانية الارض  
 لرجل والباقي من آخر الثالثة العمل من رجل والباقي من آخر وما عدا هذه الثلاثة باطلة عندهما ايضا ثم ان  
 عبارة البحر وكذا القهستاني وفي المزارعة على قولهما العشر عليهما بالخصه وعلى قوله على رب الارض لكن  
 يجب في حصته في عينه وفي حصه المزارع يكون دينيا في ذمته اه وهي عبارة واضحة اما على قولهما فظاهر  
 واما على قوله فلانه ان كان البذر لرب الارض فلا شبهة في وجوب العشر عليه واما اذا كان البذر لآخر فلان  
 رب الارض مؤجر ومذهبه ان العشر على المؤجر وينفرع على كونه حصه الشريك في الذمة عدم سقوطها  
 بهما لان الخراج وما ذكره الشرح من التفصيل لا يتشبه على قوله ولا على قولهما لان العشر على رب الارض  
 في قوله مطلقا وعلى قولهما عليهما بالخصه اه حلي (قوله ومن له حظ) اي نصيب في بيت المال اي بيت من

والامام جليل الحاج للخراج ومن منع الخراج  
 سنين لا يؤخذ الا من ادى عند اى خذنية خذنية  
 وفيه (من عليه عمن او خراج اذا ما اخذ  
 من تركه وفي رواية لا) بل يسقط بالاول  
 ظاهر الرواية (فروع) يمكن ولم يزرع وجب  
 الخراج دون العشر ويسقطان بهما لاجل  
 والخراج على الغاصب ان زرعه او كان جاحدا  
 ولا يئنه لربها والخراج في بيع الوفاء على البائع  
 ان بقي في يده ولو اقرع ان قبيل البائع  
 فالعشر على المؤجر كخراج موظف وعمل  
 المستأجر كاستعير مسلم وفي الحياى وقولهما  
 تأخذ وفي المزارعة ان كان البذر من  
 الارض فلهما ومن العامل فلهما بالخصه  
 ومن له حظ في بيت المال

البيوت الاربعة الانية مع بيان مستحقها في النظم (قوله بما هو موجه له) اي بما اعد لا عطائه كان بظن  
بيت الخراج وهو من المقابلة اه حلي (قوله وللمودع) بفتح الدال (قوله لنفسه) اي ان كان فقيرا (قوله من  
المصارف) ومصرف التركة التي لا وارث لها جهات المسلمين (قوله دفع النامية والظلم الخ) قال صاحب النهر  
في الكفالة ومن اصحابنا من قال الافضل ان يتساوى مع اهل محله في اعطاء النامية قال انقاضي هذا كان  
في زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهد وامافي زماننا كما كثرت النوائب تؤخذ ظلاما ومن تمكن عن دفع الظلم  
عن نفسه فهو خير له اه وان حمل كلام القاضي على ما اذا لم يتحمل حصته باقيم حصل التوفيق (قوله حصته)  
مفعول يتحمل وباقيم فاعله يعني الان لزم من عدم تحمل الظلم تحمل القوم له فينبغي ان يتحمل معهم  
وبعيتهم اه حلي (قوله ونصح الكفالة بها) اي بالنامية سواء كانت بحق كـ كرى النهر المشتركة العامة  
واجرة الخمارس للمحلة المسمى بدار مصر الخفير وما وظف للإمام ليجوز به الجيش وفداء الاسارى بان احتاج  
الى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك والكفالة به جائزة اتفاقا لو كانت بغير حق كجبايات  
زماننا فانها في المطالبة كالديون بل فوقها حتى لو اخذت من الاكارف له الرجوع على مالك الارض وعليه  
الفتوى وقيدته شمس الائمة بما اذا امر به طائعا فلو مكرها في الامر لم يعتبر امره بالرجوع ذكره الشرح  
وصاحب النهر في الكفالة (قوله ويؤجر) فلا يفسق حيث عدل وهو نادر ذكره الشرح في الكفالة (قوله وهذا  
يعرف) اي يعلم ولا يعلم اي لا يفتى به بل لا ينبغي اظهاره وفيه انه بالنظر الى الكفيل والمكفول عنه يعرف  
ويعرف وامانا بالنسبة الى الظالم والكفيل فيفتى بحرمته الاخذ منه والتباعد عنه وهذا يعرف ويعرف ايضا  
فلا وجه حينئذ لقوله وهذا يعرف الخ (قوله كفا) اي لاجل الكف والامتناع (قوله المادة القالم) اي لما عده  
الظلم وينتقوى والمراد قطع المساهمة الظلم (قوله يجوز ترك الخراج للمالك) عند الشافى خلافا لما ذكره الشارح  
في سير الملتقى ولو كان المالك غنيا ضمن السلطان مثله لبيت المال كذا في النهر ويحل لرب الارض لو مصرفا  
والان صدق به به يفتى وما في الحساوى من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور ذكره الشرح في العشر من  
هذا الكتاب (قوله لا العشر) اي لترك الامام العشر لا يجوز اجبا ويجزى عنه نفسه للفقر اذكره الشرح  
فيما يأتي (قوله ابن الشحنة) هو والد شارح منظومة ابن وهبان حلي عن الشربللى ولا ينبغي مناسبة  
ذكر الشرح هذه الايات هنا فان لها مناسبة بالعشر ولها مناسبة بالمصرف المذكور بعدها وهي  
من بحر الوافر (قوله لكل مصارف) اي اشياء تصرف فيها اولها فهي اعم من كونها اشخاصا (قوله الغنائم)  
على تقدير مضافين اي بيت مال الغنائم وكذا يقال فيما بعده (قوله والكنوز) اي كنوز الخاهلية (قوله ركاز)  
من عطف العام بمحذف حرف العطف للضرورة حلي (قوله بعدها المتصدقون) مبتدأ وخبر واول فيه لاهد  
وهم الذين يتصدقون بالركاز المفروضة وهو القسم الثاني وفيه انه عطفه على قوله الغنائم وهو غير حسن لان  
قوله فصرف الاولين بعد ذلك لا يناسبه لانه الذي يصرف الصدقة لا المتصدق فهو على تقدير مضاف صدقة  
المتصدقين والموقع في ذلك ضرورة النظم والضمير في بعدهما يرجع الى الثلاثة المذكورات قبله (قوله خراج مع  
عشور) الذي في الزبلي وغيره ان العشر المأخوذ من الذي يضاف الى الخراج في المصرف وربيع العشر يضاف  
الى الزكاة في المصرف واطلاقه يناق في ذلك اه حلي عن الشربللى (قوله وجالية) هي الجزية وتطلق على اهل  
الذمة كما في القاموس لان عرضي الله تعالى عنه اجلاهم من جزيرة العرب اه (قوله بليها العاملون) اي يتولى  
قبضها العامل عليها (قوله الضوائع) جمع ضائعة كقطعة لم يدين صاحبها (قوله مثل ما لا يكون) اما واقعة  
على تركه (قوله فصرف الاولين) بالنقل للوزن اي الكنوز والركاز والثاني الزكاة المفروضة والنص في الاول  
هو الوارد في الغنية لانه ما يصرفان مصارفها والنص في الثاني قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ونص  
الغنية قوله تعالى واعلموا ان ما غنمتم من شئ الآية (قوله وثانها حواء مقاتلون) فيه قصور واجهام اختصاص  
المقاتلين بالخراج والعشر والحالية ونحوها وليس مرادا فانه يصرف لمصالح المسلمين كسد الثغور وبناء  
القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال ورزق المقاتلة ودرارى الجميع اه حلي عن الشربللى  
(قوله فصرف جهات) فيصرف الى المرضى والزمنى واللقبط وعارة النساطر والرباطات والثغور والمساجد  
وما شبه ذلك وقد تبع النساظم في ذلك ابن الضياء في شرح الغزونية معز باللبز دوى وهو مخالف لما في الهداية

وظهر بما دونه وجه له اخذ به داية وللمودع  
مصرف واربعة مات ربحا ولا وارث لنفسه  
او غيره من المصارف دفع الزامية والظلم عن  
نفسه اولى الا اذا تحمل حصته باقيم  
الكفالة بها ويؤجر من قام بتوزيعها باعدل  
وان كان الاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف  
ككفالة الظلم يجوز ترك الخراج للمالك  
لا العشر وسبغى عامة في بيان بيوت المال  
ومصارفها في الجهاد ونظمها ابن الشحنة  
فقال  
بين المال اربعة اكل مصارف ينتهي العالمون  
بها العشر والكنوز ركاز بعدها المتصدقون  
قائلها الغنائم مع عشور وجالية مثل ما لا  
وزانها خراج مع عشور وجالية مثل ما لا  
وربها الضوائع مثل ما لا يكون له الناس وارثون  
ويصرف الاولين الى نصيبه بكونه له الناس وارثون  
نصف الاولين الى جهات تساوى التمتع فيها المسلمون  
وربها فصرفه جهات تساوى التمتع فيها المسلمون

هو الزبلي اه حابي (قوله تساوى) فعل ماض والنفع منصوب على التمييز كطبت النفس اى تساوى المسلمون  
فيما من جهة النفع اه حلي

(باب المصروف)

هو في اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجد واعنها صرفا اى معدلا كذا في البحر عن ضياء الخلوم وعرفه  
القهستاني اصطلاحا بقوله مسلم يصح في الشريعة صرف الصدقة اليه فالمصروف اسم مكان اه (قوله اى  
مصروف الزكاة والعشر) يشيره الى ان ال في المصروف عوض عن المضاف اليه حوى والمراد بالعشر العشر  
ونصفه اللذان يؤخذان من ارض المسلم ورابع العشر الذي يؤخذ منه اذ امر على العاشر اه حلي وزاد  
القهستاني على ما في الشرح صدقة الفطر والكفارة والذرو غير ذلك من الصدقات الواجبة (قوله واما خمس  
المعدن) تبين في هذا التعبير صاحب البحر والنهر والاولى كما قاله الحلبي خمس الركاز لشمع الكنز لانه كالمعدن  
في الصرف كما مر (قوله فصرفه كالغنائم) هاي وتذكر في الجهاد (قوله هو فقير) الفقير وما عطف عليه خبر عن هو  
يجوز العطف سابقا على الاخبار حوى وقدمه اقتداء بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء لا ينهرو لان الفقر  
شرط في جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل (قوله او قدر نصاب الخ) جمع الشرح تفسير النقاية  
الى تفسير الهداية وهو ما في المصنف فن تحقق فيه هذا او هذا فهو فقير فتحته قسمان وفي شرح الملتقى ويجوز  
الدفع اليه ولو كان صحيحا مكتسبا كما في العناية لكن في المعراج انه لا يطيب له الاخذ لانه لا يلزم من جواز  
الدفع جواز الاخذ كظن الغني فقيرا اه وهو غير صحيح لتصريحهم بجواز اخذها لمن لم يملك نصابا ثم الاولى  
عدم الاخذ لمن له سد من عيش كذا في البدائع ومن له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له  
ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين  
معسر يجوز له اخذ الزكاة في اصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين موسرا معترفا لا يحل له  
اخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله عليه بينة عادلة لا يحل له اخذ الزكاة ما لم يرفع الامر الى القاضي فيخلفه  
فاذا خلفه بعد ذلك يحل له اخذ الزكاة اه والمراد من الدين ما يبلغ نصابا بحجور وسأني في الشرح الاشارة اليه  
(قوله غير نام الخ) كمنزله الذي يساوى نصابا وملبسه كذلك (قوله مستغرق في الحاجة) اما اذ لم يكن محتاجا  
اليه فتحرم عليه الزكاة ولا تجب عليه بل تجب عليه صدقة الفطر (قوله ومسكين) من السكون فمكانه ساكن  
من الجهد غير متحرك وهو مقبل يستوى فيه المذكر والمؤنث وقد يقال مسكينة قهستاني واعلم انه في الزكاة  
يجوز الدفع الى صنف واحد كما ياتي لان المقصود بها دفع الحاجة وهي تحصل بالدفع اليه ولو اوصى بثلاث ماله  
للاصناف السبعة لا يجوز صرف الى صنف واحد على الصحيح وانما اختلفوا في الوصية والذرو والوقف فقال الامام رضى الله  
وتعالى عنه انهم ما صنفان وهو الصحيح وقال ابو يوسف انهم ما صنف واحد وفائدة الخلاف تظهر فيما لو اوصى بثلاث  
ماله افلان وللفقراء والمسكين فعلى الصحيح افلان ثلث الثلث وعلى قول ابى يوسف نصف الثلث (قوله على  
المذهب) وقيل على العكس كما في البحر (قوله لقوله تعالى الخ) وتخصيصه في قوله تعالى فاطعام ستين مسكينا  
وقال الشاعر اما الفقير الذي كانت حلوبته سماء فقير امع ان له حلوبة ابو السعود (قوله دامت برة) اى العشق  
بطنه بالتراب من الجوع ابو السعود (قوله وآية السفينة) جواب عما استدلل به الشافعي رضى الله تعالى عنه  
على مدعاه من ان الفقير اسوء حالا من المسكين (قوله للترحم) فكأنوا اغنياء وقيل لهم ذلك كما يقال لمن ابتلى  
ببلية مسكين اولانهم كانوا مقهورين بقهر الملك او كانوا اذبحا اجرا فاده الزبلي (قوله وعامل) مشتق من العمل  
وهو فعل الانسان بقصد فهو اخ من الفعل ولذا لم يستعمل في الحيوان قهستاني (قوله يعم الساعي) هو  
من يسعى في القسائل لجمع صدقة السواثم والعاشر من نصبه الامام على الطرق لياخذ العشر ونحوه من المارة  
(قوله فيعطى) اى ما يكفيه واعوانه بالوسط مدة ذهابهم وابايهم مادام المالك باقيا ولا يجوز له ان يبيع نفوته  
في المأكل والمشرب والملبس فهو حرام لكونه اسرافا محض وعلى الامام ان يبعث من رضى بالوسط ولواخذ  
الصدقة فضاغت في يده بطلت عماله ولا يعطى من بيت المال شيئا واذا استغفرت كتابته الزكاة فلا يراد على  
النصف لان التصنيف عين الانصاف يجوز في القهستاني عن المحيط وغيره انه يعطى ما يكفيه وعياله

(باب المصروف)  
اي مصروف الزكاة والعشر واما خمس المعدن فصرفه  
كالغنائم (هو فقير وهو من له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له  
نصاب او قدر نصاب غير نام مستغرق  
في الحاجة) ومن سكن من لا ينشأ له (على  
المذهب لقوله تعالى او مسكينا دامت برة وآية  
السفينة للترحم) (وعامل) اسم الساعي والعاشر

واعوانه في ذهابهم ونجيتهم ولولا انه ارباع العشر اهـ (قوله ولو غنيا) لان ما يأخذ له شبه بالاجرة وشبه بالصدقة فلاول يحمل للغي ولا يعطى لولاك المال او اداهها صاحب المال الى الامام ولا شئ لا يحمل لها شئ ويسقط الواجب عن ارباب الاسوال لوهلك المال في يده لان يده كيد الامام يجوز (قوله لاهاشعيا) في النهاية ما يفيد صحة قوليه وعبارتها استعمل الهاشمي على الصدقة فاجرى له منها رزق لا ينبغي له اخذها ولو عمل ورزق من غيرها فلا بأس به قال في النهر لکن ما مر ان من شرائط الساعي يعني ومثله العامل ان لا يكون هاشميا هو الذي ينبغي ان يقول عليه اهـ موضعاً على رواية ابي عصمة من جواز دفعها للهاشمي يجوز قوليه عليها واخذها الاخر (قوله لانه فرغ نفسه الخ) علة لقوله ولو غنيا كما افاده صاحب البحر وهذا التعليل يفيد استحقاق الجزاء بالغاما مبلغ سواء هلك في يده ام لا وهو غير التعقيق والتحقيق ما قد سنا من ان له شهيدين الخ ذكر صاحب البحر (قوله وبهذا التعليل) قد علمت انه غير التعقيق ولا ينبغي دعواه فلا تقوى به دعوى اخرى (قوله ما نسب للواقعات) لم ير هذا المصنف وانما رأه بخط ثقة منذوب اليها (قوله من ان طاب العلم) اي ولو هاشميا على رواية ابي عصمة (قوله ولو غنيا) ولا يد غنيا بسمه التي تسارى نصا باوهوم من اهلها للحاجة لان زادت على الحاجة او كان جاهلا مخ (قوله اذا فرغ نفسه) المراد انه لا تعلق له بغير ذلك فحقو البطالات المعلومة وما يجلب له النشاط من مذاهب الموموم لا ينافي انتفرغ بل هو سعي في اسباب التحصيل (قوله واستفادته) نعم الواو دعوى الماومة المخلو (قوله لاجز الخ) علة لجواز الاخذ (قوله والحاجة داعية الخ) والاول لجمال والمعنى ان الانسان يحتاج الى اشياء لا غنى له عنها فينفذ اذا لم يجز له قبول الزكاة مع عدم اكتسابه انفق ما عنده ومكث محتاجا فيقطع عن الافادة والاستفادة فيضعف الدين لعدم من يتجمله وهذا الفرع مخالف لاطلاقهم الحرمة في الغنى ولم يعتمد احد (قوله ما يكفيه) مفعول لقول المصنف فيعطى (قوله ومكاتب) هو معنى قوله تعالى وفي الرقاب عندا كثر اهل العلم ولا فرق بين الصغير والكبير خلافا لتقييد الحدادي بالكبير ابو السعود (قوله لغير هاشمي) لان الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقه بالحقيقة في حقهم محيط (قوله ولو يجز) ولو يتجبر سيمده (قوله حل مولاه) وهل يجوز للمكاتب دفع ما اخذه من الزكاة لغير المولى توقف فيه صاحب النهر والبحر ثم نقل صاحب البحر ما يفيد المنع حيث قال لان الملك يقع للمولى من وجه فان مراده بهذه العلة كما قاله العلامة نوح افندي الاستدلال على ان المكاتب ليس له صرف المال الى غيره هذه الجهة (قوله وسكت عن الموافقة قولهم) كانوا اصنافا ثلاثة منصف كان يتألفهم عليه الصلاة والسلام لسلو او منصف يعطيم لدفع شرهم ومنصف اسلموا في اسلامهم ضعف فيزيدهم بذلك تقرر راعى الاسلام كل ذلك كان جهادا منه صلى الله عليه وسلم لاعلاء كلمة الله تعالى لان الجهاد يكون تارة بالسان وتارة بالبنان وتارة بالاحسان وكان يعطيم كثيرا حتى اعطى اباسفيان وصفوان والاقرع وعيينة وعباس من مرداس كل واحد مائة من الابل وقال صفوان بن امية لقد اعطاني ما اعطاني وهو ابغض الناس الى فإزال يعطيني حتى صار احب الناس الى ثم في ايام الصديق جاء عيينة والاقرع بن حارس يطلبان ارضا فكتب لهما بها لخباء عمر فرزق الكتاب فقال ان الله تعالى اعز الاسلام واغنى عنكم فان بدتم عليه والا فبينا وينكم السيف فانصرفا لابي بكر وقالوا انتا خليفة ام هو فقال هو ان شاء ولم يسكر عليه ما فعل فانهقد الاجماع زلجي لا يقال كيف يجوز صرف الصدقة للاقمار لان الشرع اذا انص على المصرف اليهم كان هو المشروع فخرج (قوله اما بزوال العلة) فهم من قبيل انتهاء الحكم لانتهاء علمته وهو باعز اذ دين الله تعالى فلما اعز الله الاسلام واغنى عنهم سقطوا البحر (قوله) او نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ وهو مستند الاجماع وجعل في البحر مستند الاجماع قوله تعالى وقيل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وانما جعل النسخ بالحديث لا بالاجماع لان الصحيح ان النسخ به لا يكون لان النسخ لا يكون الا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع ليس بحجة في حياته لانه لا جماع بدون رأيه والرجوع اليه فرض وان وجد منه البيان فالمرجوع اليه هو البيان السمع منه واذا صار الاجماع واجب العمل لم يبق النسخ مشروعا اهـ مخ (قوله لمعاذ) وقد بعثه عاملا على الصدقة فيجتمل ان هذا كان آخر الامر منه عليه الصلاة والسلام واليه اشار في النهر (قوله وردها في فقراتهم) اي اصرفها عليهم والمراد ما يعم الاصناف السبعة وانما خص الفقراء لانهم اكثر الاصناف والحق في الفقر في الجميع الا في العامل ونحوه

ولو غنيا لاهاشميا لانه فرغ نفسه  
لهذا العمل فيحتاج الى الكفاية والغنى لا يمنع  
من تناولها عند الحاجة بسمه كتاب اسبيل  
ممن عن الديار مع وبهذا التعليل يقوى ما نسب  
مجموع من ان طاب العلم يجوز اخذ الزكاة  
للوواقعات من ان طاب العلم واستفادته  
ولو غنيا اذا فرغ نفسه والحاجة داعية الى ما لا يد  
لغير عن الكتب (قوله علة) ما يكفيه  
لغير عن المصنف لا يرد على نصف ما  
منه كذا ذكره المصنف لا يرد على ولو عجز حل  
معناه بالوسط لكن لغير هاشمي وابن سبيل  
واعوانه (ومكاتب) لغير هاشمي استغنى وابن سبيل  
تقبضه (ولو غنيا) كغير فقير استغنى وابن سبيل  
لمولاه (ولو غنيا) عن الثقة قولهم ليسوا طومهم  
وصل لاله وسكت عن الثقة قولهم ليسوا طومهم  
اما زوال العلة او نسخ بقوله عليه السلام  
لما ذفي آخر الامر خذها من اغنيائهم وردها  
في فقراتهم

(قوله ومدبون) هو المراد بالغارم في الآية ويطلق على الدائن أي الذي له دين على الناس لا يقدر على أخذه وليس  
عنده نصاب والغريم فعيل بمعنى فاعل ويعني مفعول فيعمهم ما ذكره المحورى قال في النهر الان انظار هو  
المديون وانما جاز للدائن المذكور لانه فقير لانه غارم اه (قوله لا يملك نصابا) ويشترط ان لا يكون هاشميا  
جوى (قوله الترفع للمديون الخ) لاحتياجه الى دفع دينه والى نفقة نفسه وعياله (قوله وهو منقطع الغزاة)  
بفتح الطاء قهستاني وفي الصباح منقطع الشيء بصيغة البناء للمفعول حيث ينتهي اليه طرفه نحو منقطع  
الوادى والرمل والطريق والمنقطع بالكسر الشئ نفسه فهو اسم عين والمنفوح اسم معنى اه نقله الشهاب  
في شرح الشفاء وبه يستفاد انه هاشميا لكسر لان المراد الاشخاص المنقطعون والغزاة جمع الغازى أي الذين  
عجزوا عن الحقوق يجيش الاسلام لفقيرهم بهلاك النفقة والادابة او غيرهما فيحل لهم الصدقة وان كانوا  
كاسيين اذ الكسب يقعدهم عن الجهاد قهستاني وهم بالاستحقاق ارسخ واولى لزيادة الحاجة بالفقر والاقطاع  
زبطي وهذا التفسير اختيارى يابى يوسف قال في غاية البيان وهو الاظهر وقال الاسييجي انه الصحيح نهر واستشكل  
صاحب النهاية عدم قسمه مستقبلا به ان لم يكن له في وطنه مال فهو فقير والا فهو ابن سبيل فكيف يكون  
الاقسام سبعة قلت هو فقير لانه زاد عليه بالا قسطاع في عبادة الله تعالى فكان مغيرا لا فقيرا المطلق الخالى  
عن هذا القيد اه بحر (قوله وقيل الحاج) أي منقطع الحاج وهو قول محمد (قوله وقيل طلبه العلم) عليه  
اقتصصر في الظهيرة وقيل جملة القراء الفقراء مضمرات (قوله بجميع القرب) فيدخل فيه ككل من سعى  
في طاعة الله تعالى وسبيل الخير اذا كان محتاجا بحر (قوله وغرة الخلاف الخ) أي ولا تظهر في الزكاة لان  
الفقر شرط الجميع كما في البحر فيجوز الصرف لكل اما نحو الوقت والوصية لمن في سبيل الله فتظهر فيه الثروة  
وقد علمت ان المختار قول ابى يوسف (قوله وابن السبيل) هو المسافر واضافته لادنى ملازمة وكل من كان  
مسافرا يسمى ابن سبيل كافي وملازمته له منازل ائمه الهيا (قوله وهو كل من له مال لامة) سواء كان ذلك  
الشخص في غير وطنه أم في وطنه ولديون لا يقدر على اخذها الا ان الشرح جعل من في الوطن ملحقا به افاده  
صاحب النهر ولوله ما يكفي لوطنه لا يجزى الدفع اليه وكذا لو كان كسوبا على ما روى عن اصحابنا  
كانت له قهستاني عن الكرماني والاولى ان يستقرض ان قدر واذ اقدر على ماله لا يلزمه التصدق بما فضل  
كافة فقرا اذا استغنى والمكاتب اذا عجز اه من شرح الملتقى (قوله ومنه ماله لو كان ماله موجلا) أي واحتياج  
الى النفقة يجوز له اخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل نهر عن الخاتمة (قوله واعلى غائب) ولو كان حاله عدم  
تمكنه منه (قوله او معسر) أي ولو كان حاله فيجوز له الاخذ في اصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل نهر (قوله  
او جاهد ولوله ينة) أي عادلة اذ ليس كل قاض يعدل ولا كل شئ تعدل وفي الحق بين يدي القاضي ذل وكل  
احد لا يحتاج لذلك قال السرخسى وهو الصحيح وفي النهر ويذهب الى يعول على هذا كما في عقد القراء اه وهذا  
يخالف ما قدمناه عن الخاتمة من التفصيل (قوله ادلى بعضهم) لما ورد ان النبي صلى الله عليه وسلم اتاه مال من  
الصدقة فاعطاه للمؤلفة فاته مال آخر فاعطاه للغارمين اه بحر وروى عن كثير من الصحابة عدم اتعنين نهر  
(قوله لان الجنسيسة) أي الدالة على الجنس أي الحقيقة قال الحلبي وهذا تعليل لجواز الاقتصار على فرد  
من كل صنف من الاصناف السبعة واما جواز الاقتصار على بعض الاصناف فعلته ان المراد بالاية بيان  
الاصناف التي يجوز الدفع اليهم لا تعيين الدفع لهم بحر (قوله تملكها) فلا يكفي فيها الاطعام الا بطريق التملك  
ولو اطعمه عنده ناويا الزكاة لا تملك (قوله كما مر) أي في اول كتاب الزكاة (قوله لا الى بناء نحو مسجد)  
كبناء قنطرة واصلاح الطرقات وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا تملك فيه ابوالسعود عن الدرر  
وذلك لعدم التملك الذي هو الركن بحر (قوله ولا الى كفن) لعدم صحة التملك منه ولذا كان الكفن على ملك  
المتبرع حتى لو اقرس الميت سبع كان الكفن للمتبرع لا لورثة الميت بحر (قوله وقضاء دينه) أي الميت لعدم  
التملك بدليل انه لو قضى دين غيره ثم تصادق الدائن والمديون على عدمه رجع المتبرع على الدائن لا على المديون  
اذا كان بغير امره اما اذا كان امره فهو تملك منه فلا رجوع على الدائن وانما يرجع على المديون وعمله مالم  
ينوبدفعه الزكاة الى الدائن فينبغي ان لا رجوع فيها كما يحتمل الحق في فتح القدير بحر (قوله فيجوز لوب امره)  
لانه يكون الدائن القابض كالوكيل في قبض الصدقة ثم يصير قابضا لنفسه اه حلي عن النهر (قوله ولواذن)

(ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه)  
وفي الظهيرة الدفع للمديون اولى منه للفقير  
(وفي سبيل الله وهو منقطع الغزاة) وقيل  
الحاج وقيل طلبه العلم ونفسه في الدائع  
جميع القرب وغرة الخلاف في نحو الاوقات  
(وابن السبيل وهو) كل من له مال لامة  
ومن ماله لو كان ماله ينة في الاندلس  
او معسر او جاهد ولوله ينة الى (بعضهم)  
(بصرف) المراكى (الى كاسهم او) الى الجنسيسة  
(بصرف) أي صنف كان لان الجنسيسة  
ولو واحد من اى صنف كان لان الجنسيسة  
تبطل الجمعية بشرط الشافعي ثلاثة من كمل  
صنف ويشترط ان يكون الصرف (تملكها)  
لا باحة لا الى (لا بصرف) (الى بناء) نحو  
مسجد ولا الى كفن ميت وقضاء دينه اما  
وبالنحو الفقير فيجوز لوب امره ولواذن غائب



فاطلاق الصك كتاب بفيد عدم الجواز وهو الوجه نهر (ق) لا الى (عن ما) اي فن (يعتق) لعدم التملك وهو الركن وقد سئل ان الحيلة ان تصدق على الفقير ثم يأمره بفعل هذه الاشياء وهل ان يجاز (ولو لم يملك الفقير اد) نعم (ولا الى من ينهم ما ولد) وقال لا يدفع هي (منهم) زوجية (ولو سبانه وقال لا يكتبها الى زوجها (ق) لا الى مملوك المزدكي ولو مكاتب او مدبر او لالي (عبد اعنت المزدكي بعضه) سواء كان كله لا يدفع له لانه مكاتبه او حكمه علم بما معسر الا يدفع له لانه مكاتبه او غيره وقال لا يجوز ماله ان مكاتب نفسه او غيره

اي المديون بقضاء دينه (قوله فاطلاق الصك كتاب) اي القدر الذي لانه المراد عند الاطلاق ويحتل انه الكثر فان المطلقه يفيد ذلك ايضا وكذا الخلاصة (قوله وهو الوجه نهر) قال فيه لانه لا بد من كونه تملكيا وهو لا يقع عند امره بل عند ادائه المأمور وقبض السائب وحينئذ لم يكن المديون اهلا للثلاث بموته وظاهر ما في المحيط والمفيد والخاتمة الجواز (قوله لعدم التملك) والاعتناق اسقاطا لتملك بجر (قوله وقد سئل ان الحيلة) اي في اجزاء الدفع الى هذه الاشياء عن الزكاة (قوله ثم يأمره) افاد بهم كما وقع التعبير بها في البحر والنهر تأخر الامر عن نية التصديق اما اذا امره اولا فيكون وكلا عنه في الدفع فلا يجوز عنها قال في البحر ويكون لصاحب المال ثواب الزكاة وللفقير ثواب هذه القرب (قوله لم اره) البحث والاستظهار صاحب النهر (قوله والظاهر نعم) لانه مقتضى صحة التملك (قوله ولا الى من ينهم ما ولد) بالكسر مصدر يولد اي لا يجوز الصرف الى الولدان وعلام من جهة الاباء والامهات والولدان سفل بفتح الفاء من باب طلب والضم خطأ لانه من السفالة وهي الخساسة كما في المغرب وذلك لان الواجب عليه الاخراج عن ملكه رقة ومنفعة ولم يوجد في الاصول والفروع الاخراج عن ملكه منفعة وان وجد رقة وهذا الحكم لا يخص الزكاة بل كل صدقة واجبة كالنكاحات وصدقة الفطر والندول لا يجوز دفعها اليهم ومن سوى ما ذكر يجوز الدفع اليهم كالاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات الفقراء بل هم اولى لما فيه من الصلة مع الصدقة ثم بعد الاقارب الموالى ثم الجيران واما خسر المعادن وصدقة التطوع فيجوز دفعها الى الاصول والفروع بل هم اولى من غيرهم بجر (قوله لفقير) من مدخول المبالغة وبالاولى اذا كان مملوكا فغنى (قوله او ينهم ما زوجية) اي لا يدفع هو زوجته اتفاقا ولا تدفع لزوجها عند الامام والعلة عدم قطع المنفعة عن المزدكي من كل وجه (تتمة) تعتبر الزوجية في شهادة احدهما لا لآخر وقت الاداء وفي عدم الرجوع في الهبة وقت الهبة وفي الوصية وقت الموت وفي الاقرار لها في المرض وقت الاقرار وفي السرقة كلا الطرفين نهر (قوله ولو سبانه) اي في العدة ولو بثلاث معراج (قوله وقال لا تدفع هي الى زوجها) اقوله صلى الله عليه وسلم لا امرأة ابن مسعود حين ارادت التصديق بحلي لها زوجها ولولا ذلك حق من تصدقت عليهم وللإمام ان المنفعة لم تقطع عن المزدكي حينئذ لوجود الاتصال والاشتراك في المنافع ولهذا يستغنى عن كل واحد منهما بمال الاخر عاده قال الله تعالى ووجدك عاتلا فاغنى اي بمال خديجة وزوجه صلى الله عليه وسلم وحل الحديث على صدقة التطوع ولهذا تصدقت بكل الحلي ابو السعد ويدل له ذكر الولد مع الزوج فانه باجاء لا يجوز دفع الزكاة اليه (قوله ولا الى مملوك المزدكي) اما في العبد والمدير فله عدم التملك واما في المكاتب فلان له في كسبه حقا فلم يتم التملك زبيلي ولذا تزوج بائنة مكاتبه لم يجز بمنزلة تزوجه بائنة نفسه بجر (قوله ولو مكاتب) جعل المملوك شاملا للمكاتب بخلاف لما قاله في باب الحلف بالعق ان المملوك لا يتناول المكاتب لانه ليس بمملوك مطلقا لانه مالك يد او لم يكن مغاير له قال في الصك تزوجه بعهده ومكاتبه ابو السعد عن الشربلية (قوله سواء كان كله) واعتق بزأمنه لان معتق البعض بمنزلة المكاتب (قوله وبين ابنه) وان سفل (قوله معسرا) حال من الاب (قوله لا يدفع له) ذكره ليعلل له والافغنى عنه قول المصنف ولا الى عبد الخ (قوله لانه مكاتبه) اي على تقدير ان يكون كله (قوله او مكاتب ابنه) ولا يجوز الدفع اليه كما لا يجوز الدفع الى نفس الابن كذا في البحر وهذا راجع الى ما اذا كان مشتركا بينه وبين ابنه وكان معسرا واختار الابن استعفاء اما اذا كان موسرا وضمنه الابن كان العبد مكاتب الاب (قوله فحكمه علم معاصم) قال في البحر ولو كان بين اثنين فاعتق احدهما حصته وهو معسر واختار الساكت الاستعفاء فلم يعتق الدفع لانه مكاتب لشريكه وليس للساكت الدفع لانه مكاتبه وان كان المعتق موسرا واختار الساكت تضمينه فلما ساكت الدفع الى العبد لانه اجنبي عنه وليس للمعتق الدفع اذا اختار بعد تضمينه استعفاء لانه مخير بعد الضمان بين اعتناق الباقي والاستعفاء وقوله علم معاصم تبع فيه صاحب النهر حيث قال علم معاصم اول الباب ولم يتقدم له ذكر هنا (قوله اما مكاتب نفسه) اي فيما اذا كان موسرا وضمنه شريكه اه حلي (قوله او غيره) اي فيما اذا كان المعتق معسرا واستسعى الغير العبد قال في النهر فان قلت كيف يتصور دفع الزكاة من المعسر قلت يتصور بان يكون زكاة مال مستهلك قبل الاعتناق ويكون عند الاعتناق فقيرا (قوله وقال لا يجوز) هذا الخلاف مبنى على ان الاعتناق زوال الملك فيجزي عنده وعندهما زوال الرق فلا يجزي اه حلي (قوله مطلقا)

أى سواء كان المعتق موسراً أو معسراً اهـ على (قوله لأنه حركة) أى غير مدبون وهو فيما إذا كان المعتق موسراً  
 وضمنه الساكت اهـ على (قوله أو حردبون) يعنى فيما إذا كان المعتق معسراً فإن الغدي يسعى للساكت وهو حر  
 وأعلم أن الساكت مخير بين أن يعتق نصيبه أو يدبره أو يكتبه أو يستعيه أن كان المعتق معسراً وله التضمين أيضاً  
 أن كان موسراً هذا عنده إما عندهما فليس له إلا الاستعاء في الاعارة والتضمين في السار كما يأتي في كتاب  
 العتاق اهـ على (قوله ولا إلى غنى) إلا المكتاتب وابن السبيل والعامل قهستانى وشغل الغنى السلطان على الأصح  
 كما تقدم وسواء كان الغنى غنيا حقيقة أو في حكمه كما لو دفع قوم زكاتهم إلى من يجمعها الفقير فاجتمع عند الأخذ  
 أكثر من مائتين فإن كان جمعه باذن الفقير لحكمه أن من دفع له قبل بلوغ ما جمعه مائتين جاز ولا لأنه وكسب  
 الفقير فاجتمع عنده بملكه الفقير بالنصاب يكون غنيا إلا أن يكون الفقير مدبونا فيعتبر هذا التفصيل في مائتين  
 تفصل بين دينه وإن كان الجع بغير امر الفقير جاز الدفع مطلقا بغير وليس للغنى أن يقبل جائزة السلطان من بيت  
 المال وإن أعطاه من موروته جاز وأما الفقير فله ذلك أن كان السلطان يأخذ من الناس ما يجوز له أخذه نهر  
 عن السراج وللفنى أن يشتري الصدقة الواجبة من الفقير وبأكثرها وكذا الوهبها له لأن تبدل الملك كتبدل العين  
 ولو أباحها له ولم يملكها منه لا تحل له على الرابع وقيد بالزكاة لأن النقل يجوز للفنى كما لها شئى كما في البحر (قوله يملك  
 قدر نصاب) أعلم أن النصب ثلاثة نصاب نام سالم من الدين فاضل عن الخواصج الأصلية وهو موجب لكل مالى  
 كزكاة والكفارات بأولها ونصاب ليس بنام فارغ عما ذكر ويتعلق به وجوب الأصحية وصدقة العطر ونفقة  
 الأقارب وحرمان أخذ الزكاة ونصاب يتعلّق به حرمة السؤال وهو من يملك قوت يومه والمراد الأول أن  
 وأطلاق النصاب على الثالث مجاز شرعى (قوله فارغ عن حاجته الأصلية) أما لو كان مستغرقا بها سحلت  
 فحل لمن ملك كتباً تساوى نصاباً وهو من أهلها الحاجة لأن زادت على قدرها أو كان جاهلاً والفقير غنى  
 بكتبه لقضاء دينه ولو كان محتاجاً إليها فنباع له وتحل لمن له دار وحوائث تساوى نصاباً وهو محتاج لغاتها  
 لنفقته ونفقة عياله ولن عنده طعام سنة يساوى نصاباً إعياله على ما هو الظاهر بخلاف قضاء الدين فإنه  
 يجب عليه بيع قوته الأقوت يومه وحلت لمن له نصاب وعليه دين مستغرق أو منقص والمزارع إذا كان له  
 ثوران لأن زاد بلوغ نصاباً (قوله من أى مال كان) نقد أو عرض تجارة أو سائمة (قوله كمن له نصاب سائمة الخ)  
 أعلم أنه روى عن محمد روايتان في النصاب المحرم للزكاة هل المعتبر فيه الوزن أو القيمة في المحيط عن محمد اعتبار  
 القيمة وفي الظهيرية عنه اعتبار الوزن وثمرة الخلاف تظهر فيمن ملك تسعة عشر دينار قيمتها ثلاثمائة درهم  
 مثلاً فيحرم عليه أخذها على مافى المحيط ويحل على مافى الظهيرية والظاهر أن اعتبار الوزن أنما هو  
 في الموزون لثأنيته فيه أما المعداد كالسائمة فيعتبر فيها العدد على تلك الرواية إذا عرفت هذا فاعلم أن من عنده  
 نصاب سائمة لا يبلغ مائتي درهم تحل له الزكاة على مافى المحيط وتحرم على مافى الظهيرية غنى البحر والنهر والمنع  
 مرور على مافى الظهيرية فيحرم عليه الزكاة ويجب عليه زكاة السائمة وما فى الوهبانية وتبعها الشرى بل لا يروى  
 على اعتبار القيمة وهو مافى المحيط فتحل له الزكاة ويجب عليه زكاة السائمة نظراً لعددها وبهذا يدفع التناقض بين  
 كلام القوم على ما ظهر لى والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله كما جزم به في البحر) حيث قال فيه وتبعه أخوه وتليذه  
 المصنف ودخل تحت النصاب النامى المنة كوراء الخمس من الأبل السائمة فإنه من ملكها أو نصاباً من السواثم من  
 أى مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كان يساوى مائتي درهم أم لا وقد صرح به شرح الهداية عند قوله من  
 أى مال كان اهـ (قوله وبه) أى بما جزم به في البحر والنهر والمنع من تحريم أخذ الزكاة على من ملك نصاباً من  
 السائمة لا يبلغ بالقيمة مائتي درهم (قوله لكن اعتماد الخ) واستشهد بكلام المرغينانى حيث قال إذا كان له خمس  
 من الأبل فيتمسك من مائتي درهم تحل له الزكاة وتجب عليه اهـ على وكلام المرغينانى مقرر على  
 مافى المحيط على ما ذكرنا من الجمع السابق (قوله وهم) بفتح الهاء أى غلط وسببه ما قال في العناية ولا يجوز دفع  
 الزكاة إلى من يملك نصاباً سواء كان من النقود أو العروض أو السواثم فأوهم صاحب البحر قال في الشرى بل لا يروى  
 وهو مدفوع لأن قول العناية سواء الخ يفيد تقدير النصاب بالقيمة سواء كان من العروض أو السواثم لما أن  
 العروض ليس نصاباً إلا ما يبلغ قيمته مائتي درهم اهـ وفيه ان عبارة العناية لا تدل على اعتبار القيمة في السواثم  
 وأما اعتبارها في العروض فلأنه لا طريق لوجوب الزكاة فيها الاعتبار بالقيمة بخلاف السواثم فبالعدد

لأنه حركة أو مدبون فافهم (قوله لا إلى غنى)  
 يملك قدر نصاباً فارغ عن حاجته الأصلية  
 من أى مال كان كمن له نصاباً سائمة  
 تساوى مائتي درهم كما جزم به في البحر والنهر  
 وأما المصنف فالتأويله يظهر ضعف مافى  
 الوهبانية ونسبها من أنه تحل له الزكاة ونسبها  
 الزكاة انتهى لكن اعتماد في الشرى بل لا يروى  
 مافى الوهبانية ونسبها من أنه تحل له الزكاة ونسبها  
 إلى (عالموك)





دليل والتحري ترجح احدهما بغالب الرأي وهو دلائل يتوصل به الى طرف العلم وان كان لا يتوصل به الى ما يوجب حقيقة العلم ابو السعود عن الجور ولم يصح ولم يشك فظهر انه ليس مصرفا اعاد اجماعا وان لم يظهر فهو على الجواز ولو شك فلم يصح او تحرى فغلب على ظنه انه غير مصرف ودفع لم يجز حتى يظهر انه مصرف فيجز به هو الصحيح (قوله فان انه عبده) انما لم يجز لانه بالدفع الى عبده لم يجزه عن ملكه والتملك ركن من (قوله او مكاثبه) لان له في كسب مكاثبه حقا فلم يتم التملك من (قوله او جري) لانه ليس محل لدفع الصدقة اصلا من (قوله لما سر) من العلل التي ذكرت (قوله لانه اتى بما وسعه) اي والزكاة حق الله تعالى والمعتبر فيها الوضع بخلاف ما لو اوصى بثلث ماله للفقراء فاعطى الوصي جماعة ثم تبين انهم اغنياء لم يجز وهو ضامن بالاتفاق لان الوصية حق العباد فاعتبر فيها الحقيقة لا ترى ان النائم اذا اتف شئ يضمن ولا يات بمعراج وقيامه ان الوصي بشرآء ولو دفعها اذا اشترى ونقد ان ثم ظهر انها وقف الغير وضاع الثمن ان يضمن الوصي وحى واقعة في زماننا اه واعترض التعليل بانه محقق في الصور السابقة والحكم عدم الجواز فيها الا ان يقال بوجود المانع فيها كما تقدم (تمه) التحري يجري في ابواب منها الزكاة والقبلة والمسالح المختلطة بالميتة في حال الاضطرار للاكل يجوز التحري وفي حالة الاختيار لا يجوز التحري الا اذا كان الحلال غالبها من الزيت اذا اختلط بولد الميت فان كان المحرم غالبها ومساويا لا يجوز الانتفاع مطلقا وان كان الحلال غائبا في حالة الاضطرار يجوز الاكل والانتفاع وفي حالة الاختيار يحرم الاكل وتساوله ويجوز الانتفاع به من حيث الاستصباح ودفع الجلود ومنها الموتى اذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار والاولا في المختلطة والسياب المختلطة واما التحري في القروج فلا يجوز بحال حتى لو اعتق واحدة من جواره بعينها ثم نسبها لم يسعه التحري للوطى ولا البيع اه (قوله ان اخطأ) اي تبين له اخطأ اما اذا لم تبين شي فالجواز عند عدم الشك ايضا كما مر فلو شك لم يجزه انفا كما في شرح المتن (قوله وكره اعطاء فقير نصابا) اي يكره ان يدفع الى واحد مائتي درهم وكما يكره اعطاء النصاب بكره اعطاء ما به يكمل حتى لو كان له مائة وتسعة وتسعون درهما فاعطاء درهما يكره ايضا والظاهر انه لا فرق في ذلك النصاب بين كونه ناميا والاولا حتى لو اعطاء عروضا تبلغ نصابا كذلك ولا بين كونه من النقود او من الحيوانات حتى لو اعطى له خمسا من الابل تبلغ قيمتها نصابا كره ابو السعود عن النهر وفي قوله تبلغ قيمتها نصابا بانظر لانه حيثئذ لم يعتبر نصاب السائمة بل رجع الى النقد باعتبار القيمة (تنبيه) نقل في الجرع نخر الاسلام من اراد ان يصدق بدرهم فاشترى به فلو سافر قهرها فقد قصر في امر الصدقة لان الجمع اولى من التفریق ولان دفع الكثير اشبه بعمل الكرام فكان اولى قال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يحب معالي الامور ويبغض سفاسفها وقد ذم الله تعالى على اعطاء القليل في قوله تعالى افرأيت الذي تولى واعطى قليلا وكفى شرنا ليلية (قوله ولا يفضل) عطف على لا يخلص وحينئذ فخصم عليهم يرجع الى العيال والغرماء المفهومين من قوله مدبونا وقوله لا يخلص كالا نصاب راجع الى العيال وقوله لا يفضل بعد دينه نصاب راجع لقوله مدبونا فهو ونشر مشوش اه حلي (قوله وكره نقلها) تحريما ولو الى ما دون مسافة القصر (قوله الا الى قرابة) لان الدفع الى الفقير منهم فيه صلة وصدقة والاولى صرفها الى اخوته الفقراء ثم اولادهم ثم اعمامه الفقراء ثم احواله ثم ذوى الارحام ثم جيرانه ثم اهل سكنه ثم اهل بضعه كذا في النهر ولا ينبغي دفعها لمن علم انه يتفقه في سرف او معصية وقال ابو حفص الكبير انه لا يصرفها لمن لا يبصر الا احيانا وان اجزأه كذا في الدر المنثور (قوله لا تقبل صدقة الرجل) اي لا يناب عليها وان سقط الفرض ومثل الرجل المرأة (قوله واحوج) لان القصد ومنه ساد خلة المحتاج فن كان احوج كان اولى بجز (قوله وانفع للمسلمين) كما لم ابطين (قوله ومن دار الحرب) فلو مكث في دار الحرب سنين فعليه زكاة ماله الذي خلفه ههنا وما استفاده في دار الحرب لكن يصرف زكاة الكل الى فقراء المسلمين الذين في دار الاسلام لان فقراءهم افضل من فقراء دار الحرب اه بجز وقوله افضل يشيد جواز الصرف لفقراء اسراء المسلمين الذينهم بدار الحرب (قوله والى طالب علم) لان اعانته مطلوبة ولو بالماد والقلم (قوله افضل) اي من الجاهل الفقير فمستأق (قوله او كانت مجملة) ولو لفقير غير احوج ومدبون فتنتي الكرامة افاده في البحر (قوله ولا يجوز دفعها لاهل البدع) طاهره ولو غير مكفرة وفيه انهم مؤمنون عصاة يفتضاه الكرامة (قوله كالكرامية) نسبة الى ابن كرام القائل بان الله تعالى احدى اللذات احدى الجوهر اه حلي (قوله لانهم مشبهة

(فبان انه عبده او مكاثبه او جري ولو مستأق)  
اعادها (لما سر) وان بان غدا او كونه ذميا  
وانه ابوه وابنه او امه حتى لو دفع بلا تحريم لم يجز  
اتى بما وسعه حتى لو دفع نصابا او اكثر  
ان اخطأ (وكره اعطاء فقير نصابا) (مدبونا او)  
ان اخطأ (المدفوع اليه) (لوفره عليم)  
(الا اذا كان) (مجهول) (لوفره نصاب)  
(صاحب عيال) بعد دينه (قوله)  
(لا يخلص كلا) ولا يفضل (نقلها الا الى قرابته)  
لا يكره فتح (و) كره (نقلها الا الى قرابته)  
فلا يكره فتح (و) كره (نقلها الا الى قرابته)  
بل في الطهيرية لا تقبل صدقة حاجتهم (او حوج)  
مجاويز حتى يدايمهم فبدايمهم (او من دار)  
او صلح او اورد او انفع او الى طالب علم)  
الحرب (الى دار الاسلام على العالم النقيب افضل)  
وفي المعراج التصديق على العالم النقيب افضل  
(اولى الزهاد او كانت مجملة) قبل عام الحول  
فلا يكره خلاصة (ولا يجوز دفعها لاهل البدع)  
كالكرامية لانهم مشبهة في ذات الله

في ذات الله) حيث جعلوا الله تعالى جوهره ولا يجوز الدفع اليهم اتفاقا كذا في حاشية الاشياء للعلامة ابي السعود  
 (قوله وكذا المشبهة في الصفات) اي لا يجوز دفع الزكاة لهم على المختار وهم الذين يجوزون قيام الحوادث به حلبي  
 وابو السعود فيجعلون بعض صفاته حادثة كصفات الحوادث (قوله لان مقفوت المعرفة من جهة الصفات) اي  
 لان الشخص المقفوت الخ وفي العبارة قلب لان المشبهة في الصفات اقل من المشبهة في الذات وهم الكرامية فاذا  
 ابو السعود في الحاشية المذكورة (قوله كالا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه) مثل الزكاة كل صدقة واجبة  
 الا خمس الركا في حاشية الاشياء المذكورة (قوله وكذا الذي نفاه) كولد الام الولد اذا نفاه كذا في البحر ومثله  
 المنفي بالامان كما يأتي في باب وهل مثله ولادته اذا سكنت عنه او نفاه فليراجع اه حلبي (قوله الا اذا كان الولد من  
 ذات زوج معروف) لان الولد ينبت من الزوج فتقطع النسبة عنه وفي المنع عن القوائد الزنية الولد من الزنى  
 لا ينبت نسبه في شيء الا في الشهادة لا تقبل للزاني الا اذا كان من امرأة لها زوج معروف كذا في جامع  
 الفصولين قال ابو السعود في حاشية الاشياء لعل الوجه فيه انه اذا كان لها زوج معروف ينبت الولد منه  
 لان الزاني كما صرحوا به فتقطع النسبة عنه ثم قال مقتضاه ان يحل له تزوج بنته من الزنى والمصرح به في كتاب  
 النكاح انها تحرم عليه مع لعل بانها بنته لغة وانطاب في قوله تعالى وبناكم باعتبار اللغة بل صرحوا ايضا  
 بحرمة بنت ابنه من الزنى كذا يحظر بعض الافاضل اقول هذا مقتضى لاسلم لان الزنى بها يحرم فروعها على  
 الزاني (قوله ولا يحل ان يسأل الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وعنده ما يغنيه فاما يستكثر من جرحهم  
 قالوا يا رسول الله ما يغنيه قال ما يغديه وما يغنيه وفي الغاية القدرة على الغذاء والعشاء تحرم سؤال الغذاء  
 والعشاء ابو السعود (قوله من له قوت يومه) بالضم ما يقوم به بدن الانسان حوى (قوله كالصحيح المكتسب)  
 حرمة السؤال منه غير متفق عليها كما في الشريعة لالية (قوله وبأنم معطيه) وليس له الرجوع فيها لا يقال انها هبة  
 فتثبت احكام الهبة فيصح الرجوع لان قولهم الصدقة على الغني هبة فله الرجوع بحمله الغني الذي يملك نصابا  
 كما أوضحه في البحر (قوله ولو سأل للكسوة جاز) وفي ابي السعود عن الزبلي ويجوز معها سؤال الجبة والكساء  
 ويجوز لسأله الاوقية من الذهب والفضة من درهم سؤال ما يحتاج اليه من الزيادة وما في الخبر حرمة السؤال  
 على من يملك خسين درهم او روى على من يملك اوقية وعلى من يكون صحيحا مكتسبا اه وقوله وجاء في الخبر  
 حرمة الخ محمول على سؤال ما لا يحتاج اليه بقرينة ما قبله وفي البحر وقد بالسؤال لان الاخذ لمن ماله اقل  
 من نصاب جائز بلا سؤال وقد بين له القوت لان السؤال لمن لا قوت يوم له جائز قوله اولاشغاله عن الكسب  
 بالجهاد) وان قويا مكتسبا مخ (قوله ما يغنيه يومه) اي يوم الاداء حوى (قوله واعتبار حاله من حاجة وعيال)  
 هذه العبارة تنافي ما قبلها لان من اعتبر اليوم لا يعتبر الحال وعكسه وما يبدل عليه ما نقله ابو السعود  
 عن التهر وعبارته في مثل هذا اليوم اي يوم الاداء حوى والمراد اغناء بآداء قوت يومه والاطلاق اولي  
 من التقييد باليوم لماله ينبغي انه ينظر الى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال او حاجة كدين وثوب واقتضى  
 كلامه ان الكثير لو احدث اولي من توزيعه على جماعة نهر فلاقتصار على العبارة الاخيرة اولي (قوله قراء مكان  
 المال) لاسكان المالك (قوله مكان المؤدى) لاسكان المخرج عنه بحر (قوله عند محمد) وقال الشيخان يعتبر مكان  
 المؤدى عنه مراعاة لايجاب الحكم في محل وجود سببه اه حلبي قال في البحر واختلف التصحيح فوجب  
 الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع اليها فالقول في النهاية معزى الى الميسوط ان العبارة بمكان من يجب عليه  
 لا يمكن المخرج عنه موافق لتصحيح المحيط فكان هو المذهب ولذا اختاره قاضي خان في فتاواه مقتصر عليه  
 اه (قوله لان رأسهم الخ) على تحذوف اي ولا يعتبر رأس المخرج عنهم لان الخ (قوله الى صبيان اقربا ته)  
 اي الذين يعقلون القبض وهم الذين لا يحدعون باخذها كما مر عن البحر (قوله برسم عيد) اي عادة بعيد اه حلبي  
 (قوله اولي مباشر) بنحو ولادة (قوله او مهدى الباكورة) هي الثرة التي تدرك اول حلبي عن القاموس وفيه  
 ان مهدى الباكورة تمام دفعه اليها خذ منه اضعاف ثمنها فهو من قبيل البيع بالتعاطي فكيف ينوب عن الزكاة  
 او يقال الثمن المعتاد لما لا ينوب عن الزكاة وما زاد عنه ينوب عنها اللهم الا ان ينزل المهدى منزلة الراهب  
 (قوله الا اذا نص على التعويض) اي نص على ان مادفعه في مقابلة الهدية والسرور الذي حصل له بالشارة  
 والتمنئة التي حصلت له من الصبيان اه حلبي (قوله ولودفعها لاخته الخ) قال في الوالدية رجل دفع زكاة ماله

وكذا المشبهة في الصفات في المختار لان مقفوت  
 المعرفة من جهة الصفات يعلق مقفوت المعرفة  
 من جهة الذات بجميع افتاوى (كالا يجوز  
 دفع زكاة الزاني لولده منه) اي من الزنى وكذا  
 الذي نفاه احتياط (الا اذا كان الولد  
 من ذات زوج معروف) فتصوابين والكل  
 في الاشياء (ولا يحل ان يسأل الخ) شيئا  
 من القوت (من له قوت يومه) بالضم  
 كالصحيح المكتسب (ولو سأل للكسوة)  
 لا غائته على الحر (ولو سأل للطلب العلم  
 الجاهل) او محتاجا (فروع) يندب دفع ما يغنيه يومه  
 عن السؤال واعتبار حاله من حاجة وعيال  
 والمعتبر في الزكاة نفس آمكن المال في الوصية  
 وكان المؤدى وفي العطر آمكن المؤدى عند محمد  
 وهو الاصح لان رأسهم عيد (قوله برسم عيد  
 الى صبيان اقربا ته برسم عيد اولي مباشر  
 او مهدى الباكورة) ولودفعها لاخته

الى اخته وهي تحت زوج ان كان مهرها دون مائتي درهم او اكثر لكن المجل اقل او اكثر الزوج معسر حل الدفع اليها وهو اعظم للاجر لانها فقيرة قريبة اموالها لو كان المجل مائتي درهم فصاعدا والزوج موسر فعند الامام في قوله الاخر كذلك الجواب وعندهما لا يحل بناء على ان المهور قبل القبض هل تكون نصبا او وجوب الاضحية وصدقة الفطر عليها على هذا التفصيل اهـ ويقولهما يعني للاحتياط كما في البرازية ومنه يعلم ماني عبارة المؤلف من عدم بيان الخلاف فادهم الاتفاق (قوله ولها على زوجها مهر) اي مجمل فان المؤجل لا يمنع كما نفيد عبارة الواوالية (قوله والا) اي وان لم يكن لها على زوجها مهر او كان ولم يكن مجهلا او كان ولم يبلغ نصبا او بلغ ولم يكن الزوج مليا او كان ولم يكن مقر او كان وامتنع عن الاداء واطلق في الامتناع عن الاداء فاذا كان لا فرق بين ان يكون لها يئنة او لا كاتبه على نظيره عند قوله وابن السبيل اهـ حلبي (قوله ولود فمها المعلم لخليفته) اي من هو نائب عنه ونظيره اذا دفعها المؤجر لمن استأجره او الشيخ لمن يحضره (قوله صح) لانه تمحض تبرعا فاذا نوى به الزكاة صح (قوله والا لا) لان المدفوع حينئذ يكون بمنزلة العوض (قوله فانتمها الفقراء جاز) ويكون تمليكهم والنية سابقة عند العزل وكذا ان الم بنو ثم نوى بعد انتمايها بها وهو قائم في يد الفقراء كما تقدم نظيره (قوله ان كان يعرفه) اي بالفقر اذا لا يترتب على معرفة النسب عمرة والله سبحانه وتعالى اعلم

#### باب صدقة الفطر

لما كان لها مناسبة بالزكاة لتكون عباداة مالية وبالصوم لان شرط وجوبها الفطر بعد الصوم ذكرها بينهما والصدقة العطية التي يراد بها المثوبة عنده تعالى سميت بها لانها تظهر صدق وغبه الرجل في تلك المثوبة كالصداق يظهر به صدق رغبة الزوج في الزوجة ولم يقل صدقة الرأس تحرر بضاعه على الاداء في يوم الفطر اذا مراد به يومه كيوم النحر لا الفطر اللعوى لحصوله في كل ليلة اليه اشار في الدراية نهر (قوله من اضافته الحكم بشرطه) المراد بالحكم وجوب الصدقة لانه هو الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء لانه هو الذي شرطه الفطر لا نفس الوجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس اهـ حلبي والاولى كما في البحر من اضافة الشيء الى شرطه وهي مجازية لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس اهـ موصفا (قوله والفطر لفظ اسلامي) اي كلمة مولدة لا عربية ولا معربة بل هي اصطلاح الفقهاء فتكون حقيقة شرعية ابو السعود وفي البحر والنهر والفطر لفظ اسلامي اصطلاح عليه الفقهاء كانه من الفطرة بمعنى الخلقة اهـ اقول الظاهر ان معنى كونه اسلاميا انه تكلم به الصدر الاول من اهل الاسلام النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وهم افصح اهل اللغة واذا علمت ذلك فلا يتا في كونه اسلاميا بهذا المعنى مانق له الحشى عن القاموس من قوله فطر الصائم كل وشرب كالفطر وقال في حرف الميم الصوم الامسالة عن الاكل والشرب والكلام اهـ ثم قال الحلبي فليتنظر ما معنى كونه اسلاميا بعد ثبوته في كتب اللغة وقول نوح اقتدى متعقب صاحب القاموس ان ذلك المخرج يوم العيد لم يعرف الا من الشارع فكيف ينسب الى اهل اللغة الجاهلين به فهذا منه خلط للحقيقة الشرعية بالحقيقة اللغوية وهو كثير في كلامه مردود بان الكلام في مجرد اللفظ لا في مدلوله على ان المخرج يوم العيد مدلول الصدقة لا الفطر الذي الكلام فيه (قوله والفطرة مولد) اي لا عربي ولا معرب تبسع الشرح في هذه العبارة صاحب النهر وابطله الحلبي بقول النقاية فصل الفطرة من عين بر قال القهستاني يحدف المضاف مثل الخلقة وزنا ومعنى فالمراد صدقة انسان مخلوق فيساوي قواهم صدقة الرأس اهـ فبطل كونه مولدا ولحنا اهـ اقول ذكر الفطرة في النقاية وتفسير القهستاني لها لا يدل على انه عربي والانساب الردي قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها فان ذلك صريح ان الفطرة من فصيح كلام العرب (قوله وامر بها) اي في شهر شعبان كما رواه الطبراني عن قتادة وذكر العلامة نوح انه امر بها قبل العيد يومين وكان ذلك على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة ابو السعود (قوله قبل الزكاة) اعلم ان الصوم والزكاة فرضان في السنة الثانية من الهجرة الا ان افترض الصوم والامر بصدقة الفطر قبل افترض الزكاة على الصحيح ابو السعود وتقدم للشرح ان الزكاة فرضت قبل الصوم (قوله قبل الفطر) اي قبل يوم الفطر يأمر باخراجها وهذا الحديث يتقوى ما يحشمه صاحب البحر سابقا في باب صلاة العيدين من انه ينبغي ان يقدم احكام صدقة الفطر في خطبة قبل يوم العيد لاجل ان يتمكنوا من اخراجها قبل الذهاب الى المصلى (قوله وحديث فرض الخ) باضافة

ولها على زوجها مهر يبلغ نصبا او مهر على مقر ولو لم يملك لم يمنع عن الاداء لا يجوز والا جاز ولو دفعه المعلم لخليفته ان كان بحيث يعدل له لو لم يعطه صح والا لا ولو سقط مال على كفه فانتمها الفقراء جاز ولو سقط مال فرفقه فقير نرى به جاز ان كان يعرفه والمال قائم خلاصة (باب صدقة الفطر) من اضافة الحكم بشرطه والفطر لفظ اسلامي والفطرة مولد بل قبل بلن وامر بها في السنة الاولى فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه الصلاة والسلام يخطب قبل الفطر يومين يأمر فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم



الحديث الى الجلة اضافة بيانية وهو جواب سؤال تقديره لم عبر المصنف بالوجوب منع ان الحديث عبر بالقرض  
 اه حلي (قوله زكاة الفطر) تمامه كما في النهر طهارة للصائم من المغزو والرفث وطعمة للمساكين من اداها  
 قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواء ابو داود وغيره اه  
 والطعمة بالضم للطعام وطعم بالكسر طعما بضم الطاء اذا كل وذاق فهو طاعم ويقال فلان قتل طعمه اي اكاه  
 ابو السعود عن المختار واخذ من الحديث الشريف ان العلة فيها احديشين تطهير الصائم واطعام المساكين  
 وهما يظهران في المكلف ويظهر في الطفل ومن لم يصم الثانية فلا يقال كيف يجب الاخراج عنه مع عدم  
 الصوم (قوله معناه قدر) يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام آخر الحديث ومن اداها بعد الصلاة فهي  
 صدقة من الصدقات ثم ان معناه والله تعالى اعلم انها لم تقع موقعها التام والا فهي كائفة عنها كما باني (قوله)  
 للاجماع الى آخره) هذا انما ينبغي كونه فرضا قطعيا لانه الذي يكفر جاحده لا علميا وما ذكره صاحب العروة  
 فانه قال واراد به الوجوب المصطلح عليه عندنا وان كان ورد في السنة لفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 زكاة الفطر لان معناه امر امر اجاب والامر الثابت بظني انما يفيد الوجوب والاجماع المنعقد على وجوبها ليس  
 قطعيا ليكون الثابت الفرض لانه لم يثقل ثوابا ولم يثقل الوان انكرو وجوبها لا يكفر اه فاقول فرض بامر امر  
 اجباب وجعل ما ذكره الشرح علة لكون الاجماع ليس قطعيا (قوله مهلا) اي صاحب البدائع كما يفيد عبارة  
 البحر (قوله مطلق) اي عن الوقت فلا نصيب الا في آخر العمر بحروفيه انه صلى الله عليه وسلم قال ومن اداها بعد  
 الصلاة فهي صدقة من الصدقات فانه يفيد بظاهره انها لم تقع عنها لان اجاب بما تقدم (قوله على قول)  
 اي على القول الذي صححه القاتني وقدم راول كتاب الزكاة وقد نص المتن هنا على ان الفتوى على التضييق  
 اه حلي اقول الذي تحرره ههنا ان افتراضه ساعري وفوريته واجبة فليراجع (قوله فادها وارائه) اي متبرعا  
 والوارث ليس بقيد فيما يظهر (قوله جاز) اي ويسقط عنه الطلب في العاقبة ولو اوصى بها وجب اخراجها  
 من الثلث (قوله عينا) اي حال كون يوم الفطر معينا للملاد وهوتا كيد لقوله مضيقا (قوله فبعده يكون قضاء)  
 وعلى الاول يكون اداؤه هي غمرة الخلاف (قوله واختاره السكال) ورد القول الاول في تحريره بانه من قبيل  
 المقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام اغنوهم في هذا اليوم عن المسئلة فبعده قضاء اه وحمل  
 الامر في البدائع على التنبه وصرح في الظهيرية بعدم كراهة التناخي في تحريره قال المقدسي لوتعين يوم الفطر  
 له الماصح تقديمها عليه حينئذ واجيب عنه بانه تعجيل بعد تحقق السبب وهو الرأس وهو جاز كما في الزكاة  
 اذا عملها بعد ملك النصاب ولذا نقل في البحر عن البرازية لوجعل صدقة الفطر قبل ملك النصاب ثم ملكه صح  
 لان السبب هو الرأس (قوله على كل حال) خرج به العبد لانه لا يملك وان ملكا فكيف يملك (قوله مسلم) خرج الكافر  
 لانه ليس من اهل العباد فلا تجب عليه ولوله عبد مسلم او ولد مسلم يجر والمساخر والمريض اذا فطر في رمضان  
 لا تبطل عنهم ما صدقة الفطر لان سبب الوجوب موجود في حقهما وهو طلوع الفجر يوم الفطر وفي الخلاصة تجب  
 صدقة الفطر على من يسقط عنه الصوم كمن جن او كبر وبقوا السبب طلوع فجر يوم الفطر يظهر الجواب  
 عن اجابها في مال الصبي (قوله ولو صغير او مجنون) فيجب على الولي او الوصي اخراجها من مالهما كما يخرج  
 الولي من ماله عنه يخرج عن عبده الخدمة بجر عن الظهيرية (قوله وجب) اي على الصبي اذا بلغ والمجنون  
 اذا افاق (قوله بعد البلوغ) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والمناسب كما قال الحلبي زيادة واما الافاقة لترجع  
 الى المجنون (قوله ذى نصاب) انما اشترط النصاب لانها انما وجبت لاغناء الفقير لحديث اغنوهم في هذا اليوم  
 عن المسئلة والاغناء من غير الغنى لا يكون والغنى الشرعي مقدرا بالنصاب بجر (قوله فاضل عن حاجته  
 الاصلية) لان المستحق بالحاجة كالمعذور كالماء المستحق للعطش وخرجه النصاب المشغول بالدين (قوله)  
 وحواء عياله فان حوايج عياله الاصلية كحوايجهم (قوله وان لم يمت) يقال نعمي يمتي ويموت كذا في الاساطي  
 فهو مجزوم بخذف الباء والواو (قوله كما مر) اي في قوله وغنى يملك قدر نصاب اه حلي (قوله كما مر) اي  
 في قوله وغنى ايضا (قوله ونفقة المحارم) اعلم ان نفقة القريب انما تجب بالهجر عن الكسب لا بمجرد الفقر بخلاف  
 الاب حيث يكفي فيه مجرد الفقر وان قدر على الكسب وهذا في الاقارب بالنسبة للرجال فقط لان صفة الانوثة  
 بجر ابو السعود والراجح انه يتفق عليهم من فاضل كسبه واختاره السكال والزيلعي وصاحب الخلاصة حلي

زكاة الفطر معناه قدر الاجماع على ان شكرها  
 لا يكفر (موسعا في العمى) عند اجابها  
 وهو الصحيح بجر عن البدائع معناه بان الامر  
 بادائها مطلقا كذا على قول كما مر ولومات  
 فادها وان زعمنا (وقيل مضيقا في يوم الفطر  
 عينا) فبعده يكون قضاء واختاره السكال  
 في تحريره ويجوز في تحريره حتى لو لم يخرجها  
 مسلم ولو صغير او مجنون (ذى نصاب  
 واجبا وجب الاداء بعد البلوغ (ذى نصاب  
 فاضل عن حاجته الاصلية) كما مر (وبه) اي بهذا  
 عياله (وان لم يمت) كما مر (وبه) اي بهذا  
 النصاب (تحرر الصدقة) كما مر (وبه) اي بهذا  
 الاصلية ونفقة المحارم (انما لم ينسبوا النولان  
 وجوبها)

فالتقييد بالنصاب على أحد قولين مرجحين ارجحهما ما في الشارح في باب النفقة (قوله بقدره ممكن) اعلم ان القدرة التي يحصل بها التمكن للعبد من أداء المأمورية نوعان لان التمكن الذي يعتبر فيها اما ان يعتبر به الميسر اولافان لم يعتبر به والمطلق ويسمى القدرة الممكنة لكونه وسيلة الى مجرد التمكن اى تمكن المأمور من أداء ما لزمه بدنيا كان او ماليا او مراكما منها والاقتدار على الفعل من غير اعتبار يسر وذلك كالزاد والراحلة في الحج والنصاب في صدقة الفطر وان اعتبر به اليسر فهو الكامل ويسمى القدرة الميسرة كالغناء (قوله هي ما يجب بمجرد التمكن) هذا التعريف غير صحيح فان ضمه الى راجع الى القدرة الممكنة وتعريف القدرة الممكنة هو ادنى ما يمكن به المأمور من أداء ما لزمه كما في التوضيح والتعريف الذي ذكره الشرح انما يصلح تعريفه للمأمورية المشروطة بالقدرة الممكنة كما لا يخفى والممكنة بكسر الكاف المشددة اه حلي وهو من اضافة الصفة الى الموصوف اى التمكن المجرد عن اعتبار صفة اليسر معه ولا شك ان المال غير النامي يمكن من اخراج صدقة الفطر (قوله من الفعل) هو هنا اخراج صدقة الفطر (قوله فلا يشترط بقاؤها) اى القدرة اى ما يقتدر به على الاخراج وهو المال (قوله لبقاء الوجوب) فلو هلك النصاب بعد جرف الفطر لانسقط صدقة الفطر ولو بعد مضي يوم الفطر على الاصح الرابع وقال الحسن بن زياد تسقط بمضي يوم الفطر (قوله لانها شرط محض) قال ابو السعود في حاشية الاشياء نقلا عن المرأة تشرح المرافعة للمثلا خسر وفرق ما بين القدرتين ان الممكنة شرط محض ليس فيها معنى العلة والميسرة شرط في معنى العلة الاول فلان اشتراط القدرة الممكنة ليس الا لتتمكن من الفعل ولا يمكن اثبات الواجب بدونه فهو لا يغير صفة الواجب اذ البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم ان يكون شرط البقاء كالمشهود في النكاح شرط الانقضاء دون البقاء واما الثاني فلانها لما اعتبرت للتيسر امكن اثبات الواجب بدون تلك الصفة مع صفة العسر فاذا اشترطت غيرت صفة الواجب من العسر الى اليسر فكانت في معنى العلة لتأثيرها فيها فاشترط دوامها لدوام الواجب للمعنى الشرطية بل لمعنى العلة لان هذه عملا لا يمكن ابقاء الحكم بدونها اذ لا تصور اليسر بدون القدرة الميسرة ولا الواجب بدون صفة اليسر لانه لم يشترع الا بتلك الصفة فلهذا شرط بقاء القدرة الميسرة دون الممكنة لبقاء الواجب مع ان الظاهر يقتضى العكس اذ الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر اه (قوله هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر) فيه ما تقدم في قسمه من الاعتراض فان هذا التعريف يصلح تعريفه للمأمورية المشروطة بالقدرة الميسرة واما تعريف القدرة الميسرة فهي ما يوجب اليسر على الاداء كالغناء في الزكاة كما في التوضيح والميسرة بكسر السين المشددة اه حلي (قوله بغيره من العسر الى اليسر) قال ابن الملك في شرح المنار ليس معناه ان المأمورية كان واجبة للعسر بقدرة ممكنة ثم تغير باشتراط هذه القدرة الى اليسر بل معناه انه لو اوجبه الله تعالى بقدرة ممكنة لكان جائزا كما ان العبادات الواجبة بها فلما وقف الوجوب في بعض الواجبات على هذه القدرة صار كانه تغير من العسر الى اليسر بواسطة اه حلي (قوله لانها شرط في معنى العلة) اى والحكم يدور مع علته وجودا وعدما (قوله فلا تسقط الفطرة) لعدم اشتراط اليسر ولا يشترط حولان الحول ابو السعود (قوله وكذا الحج) لان الاستطاعة التي هي شرطه لا تحصل للناس في الكعبة اى البعيد الا بالزاد والراحلة على ما هو المعتاد اذ بدونهما يتحقق الهلاك غالبا فاشترطها اى الاستطاعة للتمكن من السفر لا للتيسر اذ اليسر لا يحصل الا بمراكب واعوان وخدم وايست شرطها بالاجماع ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله كمالا يخلل النكاح بوجوب الشهود) لان الشهود شرط الانقضاء دون البقاء (قوله بخلاف الزكاة) فانها تسقط بهلاك المال بعد الحول يعنى سواء تمكن من الاداء ام لا لان الشرع علق الوجوب بقدرة ميسرة والمعلق بقدرة ميسرة لا يبنى بدونها حوى وقال العلامة البيرى اشار بقوله تسقط بهلاك المال بعد الحول الى ان الزكاة واجبة في الذمة لكن المحل هو المال والشئ لا يبنى بعد فوات المحل كالعبد الخافى اذ اقامت والشفقة الذى فيه الشفقة اذ اصابه جرحا كذا في شرح الخطاطى ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله والعسر) فان حكمه حكم الزكاة كما مر (قوله والخراج) اى خراج المقامعة فهو كالعشر الا في المصروف واما الخراج الموظف اذ ازرع ثم هلك فعلى التفصيل الذى قدمنا عن الواقعات (قوله لا يشترط بقاء الميسرة) علة للمسائل الثلاث (قوله عن نفسه) شروع في بيان السبب وهو رأسه وما كان في معناه عن بغيره وبلى عليه ولاية كاملة مطلقة للحديث ادوا عن قنون وما بعد من يكون

(قدرة ممكنة) هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل فلا يشترط بقاؤها لبقاء الوجوب لانها شرط محض (لا) القدرة (الميسرة) هي ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر فتشترط بقاؤها من العسر الى اليسر فتشترط بقاؤها لانها شرط محض في معنى العلة (ولا تسقط) فمما علقناه على المنار ثم فرع عليه (ولا تسقط) الفطرة وكذا الحج (ولا يخلل النكاح بوجوب الشهود) بخلاف كمالا يخلل النكاح والخمس (تعلق بوجوب الميسرة) عن نفسه (تعلق بوجوب

سبباً لما قبلها بجر (قوله وان لم يصم لعذر) اي كسفر ومريض وكبر كافي القهستاني ومفهومه انه اذا ترك الصوم  
 لالعذر لا يجب وهو مخالف لاطلاقهم اه حلي (قوله وطهله) المراد به غير البالغ سواء كان طفلاً ام لا ويدل  
 عليه مما قبله بالكبر اه حلي واطلق الطفل فشم الذكرو الانثى لوجوب نفقته عليه وشبوت الولاية الكاملة  
 عليه وخرج الوطد الكبير لعدم الولاية بجر (قوله الفقير) احتزبه عما اذا كان غنياً فان الاب او وصيه او جده  
 او وصيه يخرج صدقة فطره وصدقة فطره من ماله عند ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله تعالى عنهم  
 هندية وقال محمد لا يجب على الصغير الغني ومثل ما قيل في الصغير الغني يقال في المجنون الكبير الغني والظاهر  
 ان الكبير المعتوه الغني في حكم المجنون اه حلي وما استظهره ذكره في الهندي بقوله والمعتوه والمجنون بمنزلة  
 الصغير ونفقة الطفل الغني في ماله كافي البصر (قوله والكبير المجنون) اي الفقير صدقة فطره على ابيه سواء بلغ  
 مجنوناً او جن بعد بلوغه خلافاً لما عن محمد في الثاني وفي عكس المسئلة بان كان الاب فقيراً مجنوناً صدقة فطره  
 واجبة على ابنه كافي الاختيار اما الاقارب ولوفى عياله او صغير عونه لوجه الله تعالى فلا يجب عليه صدقة  
 فطرهم بجر (قوله فعلى كل فطرة) اي كاملة عند ابي يوسف لان البنوة ثابتة في حق كل منهما مكلاً لان ثبوت  
 النسب لا يتجزأ ولهذا لو مات احدهما كان للباقي منهما وقال محمد عليهما صدقة واحدة لان الولاية لهما  
 والمؤنة عليهما وكذا الصدقة لانهما قابله للجزى كالمؤنة زبلي ولو كان احداً الاباء وسرا دون السابق فعليه  
 صدقة تامة عندهما شربلالية عن الفخ قال ولا تجب فطرة امه على احد لعدم الملك التام ابو السعود (قوله  
 ولورزوج طفلته) اي الفقيرة اما الغنية فهي في مالهاتر زوجت او احلي (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا  
 في التهر عن القينة وظاهر ما في البحر عن الخلاصة يفيد عدم الوجوب وان لم تصل لخدمة الزوج ابو السعود فظفل  
 في المسئلة روايتين او يحمل المطلق على المقيد اذا التقيد يتبع (قوله فلا فطرة) اي على احداً ما عليها فلفقها  
 واما على زوجها فليس في قوله لان زوجته واما على ابيها فلانه لا يعمونه وان ولي عليها اه حلي (قوله والحد  
 كالأب) اعلم انهم جعلوا السبب في وجوب صدقة الفطر رأساً يعمونه وبلي عليه ولا يمتلقة كما بان في التنبيه عليه  
 فاورد عليه الحد اذا كانت نوافله صفاراً في عياله لموت الاب او فقره حيث لا يجب عليه الاخراج في ظاهر الرواية  
 فقد تحقق السبب ولم تجب وما قيل في دفع الابرار من انتفاء السبب لان الولاية غير تامة لان تقالها له من الاب  
 فكانت كولاية الوصي فغير سديد الوصي لا يعمونه من ماله اذ لم يكن له مال بخلاف الحد اذا لم يكن له مال  
 فكلاهما قال السبب لا يخلص عن الابرار لا بترجيح رواية الحسن من انها على الحد فصح السببية كما ذكره  
 واختلها في الاختيار وجرى عليها الشرح (تقمة) خالف الحد الاب في مسائل منها هذه على ظاهر الرواية لا على  
 رواية الحسن ومنها التبعية في الاسلام وجرى الولاء افاده في البحر والنهر (قوله وعبد للخدمة) احتزبه عن عبيد  
 التجارة فلا تجب عليه فهم لان ايجابهم يؤدي الى الشاء ابو السعود (قوله ولومديونا) بان كان مأذوناً مديوناً (قوله  
 او مستأجراً) اي عبداً مستأجراً اما النفقة فعلى المستأجر نهر (قوله اذا كان عنده) اي الراهن (قوله وفاء بالدين)  
 اي وفضل بعد الدين نصاب كافي الهندي واذا لم يكن كذلك لا يلزم احداً فطرته لان المرتهن اسحق به حتى اذا هلك  
 هلك بدنه والفرق بين المديون والمرهون حيث لا يشترط في المديون ان يكون عند المولى وفاء بالدين ان الدين  
 على العبد وفي المرهون على السيد حلي عن الزبلي ومثل من ذكر العبد المذنب والمصدق به قبل اخر اوجهه لالتذر  
 والمعلق عقده بمعنى يوم الفطر ابو السعود (قوله كالعبد العارية والوديعة) فان صدقة فطره على المعير والمودع (قوله  
 والجاني) اي العبد الجاني سواء كان جانيته عداً او خطأ فان صدقة فطره على مالك رقبته بجر (قوله وقول الزبلي)  
 راجع الى قوله واما الموصى بخدمته فقط وعبارة الزبلي والعبد الموصى برقبته لانسان لا تجب فطرته اه (قوله  
 سبق قلم) يمكن حل كلامه على نفي الوجوب عن الموصى وحله الشلبي محض الزبلي على ما اذا مات السيد الموصى  
 ولم يقبل الموصى له ولم يرد (قوله ومدره) المراد ما يشمل المدبرة (قوله وام ولده) ولو حرية غير كفاية لصحة استيلاء  
 الكافرة وام الولد الحرية وان كان لا يحل استيلاؤها فعدم الحل لا يستلزم عدم صحة الاستيلاء وانما قيدت  
 الحرية بغير الكناية لان الكناية يصح استيلاؤها مطلقاً (قوله ولو كان) اي العبد كافر او المار بالعباد المملوك  
 ولواني (قوله وهورأس عونه) اي مؤنة واجبة كاملة مطلقة فخرج بالاول مؤنة الاجنبي لله تعالى وخرج  
 بالثاني العبد المشترك وخرج بالثالث الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا يجب عليه

وان لم يصم لعذر (وطهله الفقير) والمكبر  
 المجنون ولورزوج طفلته (كل فطرة ولورزوج  
 طفاقه الصالحة لخدمة الزوج فلا فطرة والجد  
 كالأب عند فقده او فقير كما اختار  
 في الاختيار (وعبد للخدمة) ولو مديوناً  
 او مستأجراً او موصى بخدمته او احد من رقبته  
 بالدين واما الموصى بخدمته او احد من رقبته  
 لاخر فطرته على مالك رقبته كالعبد العارية  
 والوديعة والجاني وقول الزبلي لا تجب فطرته  
 قلم قلم (وام ولده ولو) كان عبيد  
 كالأب (لحق السبب وهورأس عونه)

غير الزاوية نحو الادوية حنبي بقايل زيادة (قوله وبلى عليه) اى ولاية مال سوا كان معها ولاية انكاح ام لا  
فاذاولى عليها ولاية انكاح فقط فلا يجب عليه كائن العم لبنت عمه القاصرة قال فى البحر وخرج الاقارب  
ولوى يساله اى فلا يجب عليه صدقة فطرهم (قوله لاي عن زوجته) لقصور المونة والولاية اذ لا يلى عليها فى غير  
حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يموتها فى غير الزاوية (قوله وله ولد السكبر) اى الفقير لعدم السبب فى حق  
نهر (قوله العاقل) والمجنون قد مر حكمه (قوله اجراً استخساناً) قال فى البحر وتبعه اخوه ظاهر ما فى الظهيرية  
انه لو ادى عن فى عياله بغير امره جاز مطلقاً من غير تقييد بالزوجة والولاء اهـ (قوله للاذن عادة) اى لوجود  
الاذن من الزوجة والولد دلالة لتفويض الامر غالباً الى الزوج والوالد (قوله اى لوى عياله) احتريزه عن الزوجة  
الشائرة والصغيرة التى لم ترف وعن الابن السكبر الذى لم يكن فى عياله فانه لا يجوز عنهم الابالهر كما يفيد  
قهستانى وهل حكم الاجنبى اذا كان فى عياله حكم الولد الكبير وموتته تغنى ما فى البحر عن الظهيرية الجواز (قوله  
وعنده الاقب) لعدم الولاية الشائعة (قوله والمأسور) لانه خارج عن يده وتصرفه فاشبهه المكاتب نهر (قوله  
ان لم يكن عليه دينه) مقتضى التصحيح الذى مر فى الزكاة ان لا يجب ولو كانت عليه دينه لانه ليس كل فاض يعدل  
ولا كل دينه تقبل (قوله لا بعد عوده) راجع الى الابن كفى التهر والمخ الى المصوب ايضا كفى البحر قال الحلبي  
والظاهر ان المأسور كذلك ولذلك قدره الشرح معطياله حكم قريبه اهـ (قوله فيجب لما مضى) اى من السنين  
قهستانى (قوله ولا عن مكانه) ومثله المستسعى لعدم الولاية نهر (قوله ولا يجب عليه) اى على المكاتب  
ان يخرجها مما فى يده (قوله لان ما فى يده لم يولد) اى اذا اعجز نفسه اما قبل التجهيز وهاحق با كساب نفسه او انه  
لم يولد اى من وجه يدل ان لا يجوز له ان يتزوج امه مكانه كامة نفسه كما مر (قوله وعبيد مشتركة) لقصور  
الولاية والمونة فى حق كل واحد منهم وهذا عند الامام وقال لا يجب فى العبيد المشتركة على كل من الشريكين  
فطرة ما يخصه من الرؤس دون الاشخاص نهر فلو كانت العبيد تسعة يجب عندهما فى الثمانية فقط شرح الملتقى  
(قوله ووجد الوقت) وهو طالع فجر الفطر (قوله يجب فى قول) المتبادر ضعفه وهو الظاهر لعدم الاطلاق  
فى العبيد المشتركة وحينئذ فالاولى حذف هذا الفرع (قوله وتوقف الخ) لان الملك والولاية موقوفان فكذا  
ما يبنى عليهم ما جرح ومثلها سار كذا التجارة فاذا تم الحول فى مدة الخيار فيضم الى من يصير له ان كان عنده نصاب  
والنفقة على من له الملك حالاً ولا تتوقف لانها لاجبة المملوك فلو توقفت لمات جوعاً ولو الخيار الى المشتري فالنفقة  
عليه لانها وان لم يدخل فى ملكه مع خروجه عن ملكه البائع الا انه فى تصرفه والبائع لا يملك التصرف فيه  
حينئذ جرح لمخصاً (قوله لومبيعا بخيار) للبائع او للمشتري او لهما وان لم يكن فى البيع خيار الا انه لم يقبضه المشتري  
حق مريوم القطر فالامر موقوف فان قبضه المشتري فالفطرة عليه ولورده بعده بقضاء او غير فعله البائع  
لانه عادليه قديم ملكه منفعاه وان مات قبل قبضه فلا صدقة على احد لقصور ملك المشتري وعوده على البائع  
فكان كالابن بل اشد وفى الموقوف فى بيع الفضولى ان اجاز المالك البيع بعد يوم الفطر فعلى الجير وقامه فى البحر  
(قوله نصف صاع) اى مقدار نصف ما يكال بالصاع قهستانى (قوله فاعل يجب) مبنى على قراءة الفعل بالياء  
التحسية اما اذا قرئ بالتاء الفوقية فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف او على جهة الابدال من الضمير المستتر  
فى يجب ابو السعود (قوله او دقيقه او سويقه) الاولى ان يراعى فيها المقدور والقيمة بان يعطى نصف صاع دقيق  
حنطة او صاع دقيق شعير يساويان الواجب اى نصف صاع بروصاع شعير لا اقل ودقيق الشعير وسويقه فى  
حكمه وقد ربح بعض مشايخي نصف الصاع بقدر وسدس بالمصرى وعن الدفري تقديره بقدر وثلاث وعليه  
فالربع المصرى يكفى عن ثلاث (قوله اوزيب) لما ورد فى الخبر ان نصف صاع من زيب ولانه والبريتا قاريان لان  
كل واحد منهما يؤكل بجمع اجراً انه لا يرى من البر الخفالة ومن الزيب الحب الا المترهون بخلاف التمر والشعير  
فانه يرى منهما النوى والفضالة ابو السعود (قوله وجعلاه كالتمر) لانه يقاربه من حيث المقصود وهو التفكه  
والاولى ان يعتبر فيه القدر والقيمة نهر (قوله ولورد بشا) اما لو ادى عفا او به عيب ادى نقصان وان ادى قيمة  
الردى ادى الفضل بحر عن الظهيرية ولو ادى وزناً لا يجوز الا ان يقن انه يبلغ نصف صاع ولا يجوز نصف صاع من  
التمر ومن الحنطة وان ادى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر ونصف صاع من تمر ومن واحد من الحنطة  
او نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز عندنا بحر (قوله كذرة) ادخلت السكاف غيرهما من الحبوب ومثلها

وبلى عليه (لا عن زوجته) وولده السكبر  
العاقل ولو ادى عنها بلاذن اجراً استخساناً  
لاذن عادة (وعبيده الابن) والمأسور  
الى لوى عياله والا فلا قهستانى عن المحيط  
فانما خلاصة (المكاتب ولا يجب عليه)  
لما مضى (ولا عن) (وعبيد مشتركة)  
لان ما فى يده لم يولد (وعبيد مشتركة)  
الا اذا كان عبيدتين اثنين وتمايزا او وجد الوقت  
فى نوبة احدهما فوجب (مبيعا بخيار)  
الوجوب (لو) كان المملوك (مبيعا بخيار)  
فاذا مر يوم الفطر (من براد فقه)  
(نصف صاع) فاعل يجب (وجعلاه كالتمر وهو رواية)  
او سويقه او زيب (وجعلاه كالتمر وهو رواية)  
عن الامام وصححه الهنسى وغيره وفى الخلق  
والشعر (ولا يلى) ولو ادى عفا او به عيب ادى نقصان وان ادى قيمة  
الردى ادى الفضل بحر عن الظهيرية ولو ادى وزناً لا يجوز الا ان يقن انه يبلغ نصف صاع ولا يجوز نصف صاع من  
التمر ومن الحنطة وان ادى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر ونصف صاع من تمر ومن واحد من الحنطة  
او نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز عندنا بحر (قوله كذرة) ادخلت السكاف غيرهما من الحبوب ومثلها

الاقط بجر (قوله وخبر) جواز دفعه على الصحيح بجر (قوله ما يسع الفارابيين) وذلك ان ابا يوسف قال الصاع  
 ما يسع خمسة ارطال وثلاثا وقال محمد ما يسع ثمانية ارطال وبه عبر الكمال وحافظ الدين والشر بن لاي ولا خلاف  
 بينهما في الفتح لان محمدا ادري بمذهبه ولم ينقل عنه خلافا لفرادى يوسف رطل المدينه وهو ثلاثون استارا  
 بكسر الهمزة ومرا محمد رطل العراق وهو عشرون استارا فيكون المجموع على القولين مائة وستين استارا  
 كما في الجهر والاستار ستة دراهم ونصف كما في المنع والشر بن لايه فاذا ضربنا ستة ونصف في مائة وستين كان  
 الحاصل الفارابيين اه حلي والرطل العراق مائة وثلاثون درهما (قوله من ماش) قال في القاموس الماش  
 حب معروف معتدل وخطه محمود نافع للمحموم والمزكوم ملين فاذا طبخ بالخل تنفع للجرب المقترح ونماده  
 بقوى الاعضاء الواهية حلي (قوله واعدس) اشار باولى ان التقدير باحدهما كاف لانهما متى تساوا بالكيل  
 تساوا ووزنا وبالعكس حلي (قوله انما قد رهما) اى باحدهما بدليل العطف باوا حلي (قوله لتساويهما كيلا  
 ووزنا) يعنى ان افراد الماش بعضها مع بعض وكذا العدس متساوية فاذا ملأت انام من ماش ثم وزنته وحفظت  
 مقدار وزنه ثم ملأته من ماش آخر وزنته كان مثل وزن الاول وماذا لا الاعداد متفاوت بين ماش وماش وكذا  
 العدس ويدل على ان مراد الشرح هذا المعنى ما في الدرر وعبارتها انما قد رهما قوله التفاوت بين حباتها معا فلما  
 وصغرا وتختلف لاولا وكثرتا بختلاف غيرهما من الحبوب فان التفاوت فيها في غاية كثرة اه قوله بين حباتها  
 اى بين حبات كل بعضها مع بعض وبين حبات كل وحبات الاخر افاده الحلي (قوله اى الدراهم) مثلها الفلوس  
 والعروض كما في المنع (قوله افضل) اى التسوية حاجة التقدير الى ما كول وغيره قال في الهندية ثم الدقيق اولى  
 من البر والدرهم اولى من الدقيق لدفع الحاجة اه (قوله على المذهب المفتي به) مقابله ما قال في المضمرات دفع  
 الحنطة في صدقة الفطر افضل في الاحوال كلها سواء كانت ايام الشدة لم تكن لان في هذا موافقة السنة  
 وعليه الفتوى منخ فقد اختلف الافناء (قوله وهذا) اى دفع القيمة (قوله بطولع فجر الفطر) الثاني فندية (قوله  
 فن مات قبله) اى اوقفه هندية (قوله او ولد بعده) اى بر هندية (قوله علاما به) وفعله عليه الصلاة والسلام  
 وهو ما روى من حديث الحاكم كان بأمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة  
 وكان يصحبها قبل ان يصرف الى المصلى ويقول اغنوه عن الطواف في هذا اليوم ولومات ولده الصغير  
 او عموك يوم الفطر لا تسقط عنه بجر (قوله اذا قدمه) ولوله شرسين او اكثر كما في التمسكت اى على المعتدل (قوله  
 اعتبارا بالزكاة) يعنى انه لا فارق فهو من باب الحساق لانه قياس فاندفع به ما في الفتح من ان حكم الاصل  
 على خلاف القياس فلا يقاس عليه بجر (قوله اذهو الرأس) اى الذى يمونه وبلى عليه ابو السعود (قوله وبه بقى  
 جوهره وجر) قال في الجهر واختلف التصحيح لكن تأيد التقييد بدخول رمضان بان الفتوى عليه فليكن  
 العمل عليه (قوله وصحبه غير واحد) منهم حافظ الدين في الكافي وصاحب الهداية والتبيين وشروح الهداية  
 وقاضى خان في فتاواه (قوله ورجحه في النهر) حديث قال واتباع الهداية اولى (قوله قلت فكان هو المذهب) فيه  
 انهم نصوا على ان ماله الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (فرع) لو دفعها الفقير على اعتقاد الوجوب لم تنفع  
 عنه بل تنفع فلا يقله الا سقاطى في حاشية مسكين (قوله الى مسكينين) يعنى عنه ما بعده اه همه بالاولى والاولى  
 الاغناء في هذا اليوم عن المسئلة (قوله على ما عليه الاكثر) قال في البحر وظاهر ما في التبيين وفتح القدير  
 ان المذهب المنع وان القائل بالجواز انما هو الكرخى (قوله من غير ذكر خلاف) اعلم لم يعتبر الخالف (قوله  
 كغيره في الزكاة) فانه يجوز على متعددين ولو اكل انسان فلسا (قوله والامر في حديث اغنوههم) جواب عما ورد  
 على قول المصنف وجاز دفع كل شخص فطرته الى مسكين وحاصله انه لا اغناء فيه وحاصل الجواب انه للندب  
 ومخالفة المذنب لا تنفي الصحة (قوله لا يكره التأخير) اى ولو كان قوله صلى الله عليه وسلم اغنوههم في هذا اليوم  
 عن الطواف للوجوب لكره اى تحرر بما كراهة التنزيه ثابتة وهذا بناء على ان وقتها العمر وبغوات يوم الفطر  
 لا تكون قضاء والتحقيق انه بعد اليوم الاول يكون قاضيا لا مؤديا لانه من قبيل المقيد بالوقت فانه قال  
 عليه الصلاة والسلام اغنوههم في هذا اليوم عن المسئلة ومقتضاه انه بأتم بالتأخير عن اليوم الاول فانه صاحب  
 البحر (قوله الى مسكين واحد) اى اذا لم يصل ما دفع اليه انصاب اما اذا بلغه لا يصح دفع من ادى اليه بعده  
 لضروره غنيا (قوله بلا خلاف يعتد به) اعلم ان صاحب البحر نفي الخلاف وتبعه المصنف وفي مواهب الرحمن

وخبر يعبر فيه القيمة (وهو) اى الصاع المعتد  
 (ما يسع الفارابيين درهما من ماش واعدس)  
 انما قد رهما انسا (افضل من دفع العتي على  
 القية) اى الدراهم (افضل من دفع العتي على  
 المذهب) المفتي به جوهره ويجوز عن الظهيرية  
 وهذا في السعة ما في الشدة فدفع العتي يجب  
 وهذا في السعة ما في الشدة فدفع العتي يجب  
 كما لا يخفى (بطولع فجر الفطر) اى الفجر (اولا بدو الخرج  
 فن مات قبله) اى الفجر (اولا بدو الخرج  
 لا تجب عليه ويستحب انما قبل الفطر) علاما به  
 الى المصلى بعد طلوع فجر الفطر (ومع ادائها  
 وفعله عليه الصلاة والسلام) اعتبارا بالزكاة  
 اذا قدمه على يوم الفطر او اخره (بشرط دخول  
 والسبب موجود اذ هو الرأس) (بشرط دخول  
 رمضان في الاول) اى مسئلة التقديم (بشرط دخول  
 (وبه يعنى) جوهره ويجوز عن الظهيرية بطلان  
 عامة المتن والشرح على جهة التقديم بطلان  
 وصحبه غير واحد وظاهر الرواية قلت فكان  
 عن الاول الحسنة اه ظاهر الرواية قلت فكان  
 هو المذهب (وجاز دفع كل شخص فطرته الى  
 مسكين اولا) مسكينين (على ما عليه الاكثر وبه  
 بزم في الاول الحسنة والخاتمة والبدائع وخلاف  
 وتبعهم الزيلعي في الظاهر من غير ذكر خلاف  
 وصحبه في النهر فكان هو المذهب (بشرط دخول  
 الزكاة والامر في حديث اغنوههم) جواب عما ورد  
 الاولوية (ولذا قال في الظهيرية لا يكره التأخير  
 اى بجر) (كما جاز دفع صدقة جامعة الى مسكين  
 واحد بلا خلاف) يعتد به

ان ذلك على الاصح فافتضى ثبوت الخلاف فتوجه الاعتراض على صاحب الجرم من تبعه و اجاب الشرح بان معنى كلامهم لا خلاف بعده فلا ينافي وجود مخالف واهي وفيه ان مقابل الاصح صحيح يجوز اتباعه بل قدمه بعضهم على الاصح للاتفاق على تعميمه اللهم الا ان يقال انه لا يلزم ان يكون الصحيح مقابل الاصح دائماً بل قد يقابل الاصح الضعيف وكثيرا ما يقع ذلك في عباراتهم (قوله امرها زوجها الملح) افادتها ان ادت عنه بدون اذنه لا يجوز ابو السعود (قوله بغير اذن الزوج) اما اذا كان باذنه لا يتملك بالخلط فيجزي عنه (قوله ودفع الى فقير) اولى فقرا (قوله لما امر ان لا تخلط عند الامام استهلاله) الاولى ان يعبر بالخلط وهو كذلك في نسخ لان الاختلاط يقع من غير صنع كبير متجاوزين المختلط فلا يكون ذلك استهلالا بل يكونان شر بكن اما الخلط فيقع بالصنع فيكون استهلالا كما تملكه وتصرفت في خالص ملكها وضمت للزوج حظها (قوله ولولا بالعكس) بان امرته ما دأ فطرتهما خلط حنطتها بحنطته (قوله قال في التهر) لم اره ذكر في الهندية بما فاد منه حكم القرع فقال رجل له اولاد وامرأة فكان الحنطة لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بنيتهم يجوز عندهم اه ووجه الافادة انه اذا جاز الاداء حالة الخلط بغير امرهم فلا يجوز بامرهم اولى (قوله ومقتضى ما مر) اي من قوله ولو ادى عنهم بلا اذن جاز استحسانا لا لا اذن عادة حلبي (قوله جوازها عنها) اي عن زوجته وفي بعض النسخ عنهم ايضا في التنبية وهو وان كان صحيحا لكن الافراد اولى لان جوازها عنه معلوم اه حلبي (قوله بلا اجازتها) اي في الخلط والاولى حذفه لانه موضوع المسئلة (قوله لم يعقله) اي البعث (قوله في المصارف) ذكر في البحران الفضل في صرفهما الاخوة الفقراء واخوانه ثم الى اولاد اخوته واخوانه المسلمين ثم الى اعمامه الفقراء ثم الى اخواله وخالاته وسائر ذوي ارحامه الفقراء ثم الى جيرانه ثم الى اهل سكنته ثم الى اهل مصر اه (قوله في كل حال) دفعنا ومنعنا (قوله الا في جواز الدفع الى ذي) وفي الزكاة يعتبر بحمل المال وفي صدقة الفطر محل الخرج لا يخرج عنه (قوله وقدم) اي كل منهما اما جواز الدفع الى الذي ففي باب المصرف واما عدم سقوطها بهلاك المال ففي هذا الباب اه حلبي (قوله وان كانت نفقة عليه) فيه ان نفقة زوجة العبد على العبد وبيع فيها مائة بعد اخرى (قوله واجبات الاسلام) ان اراد المشرع منها فقير مسلم لانه فاته صلاة العيدين والجمعة وغيرهما وان اراد مطلق واجب في الصلاة والحج وغيرهما واجبات لا تخصي ومراده بالواجب ما يعم الواجب ديانة لانه ذكر منها خدمة المرأة لزوجها وهي واجبة ديانة لما نصوا عليه من ان وضوءه لا يجب عليها وقالوا لا يجب على كل من الزوجين تعاها الاخر (قوله الفطرة) اي صدقة الفطرة وفيها فواؤا تذ قبول الصوم والافلاح والنجاح والنجاة من سكرات الموت وعذاب القبر ابو السعود عن منية المفتي (قوله ونفقة ذي رحم) اي الحرم عند الفقراء والهجرة في غير الوالدين والاناث وفيمن ذكر عند الاول فقط (قوله ووتر) هو فرض على يقات الجواز ففوتته على المشهور فيكون في عده من الواجبات جرى على قول امراده بالواجب ما يعم الغرض وكذا النفقة فرض (قوله واضحية) اي على المعتد (قوله وعمره) عدها من الواجبات جرى على ما صححه الحدادي في الجوهره وسأني ان المذهب سنها اه حلبي (فرع) اذا مات من عليه زكاة وفطرة او كفارة او نذر لم يؤخذ من تركته عندنا الا ان يتبرع ورثته بذلك وهم من اهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه وان اوصى بذلك يجوز وتغذ من ثلث ماله هندية وللاوصي ان يطعم صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا يصح عن الصبي في ظاهر الرواية وكذا الاب لا يصح عن الصغير من مال الصغير فان صحى من مال نفسه يكون متبرعا ابو السعود

كتاب الصوم

اتخاذ كرمه بعد الزكاة لما تقر في اصول القوم ان افضل الاعمال بعد الزكاة الصوم قهستان في وقدمه على الحج لافراد وتركيب الحج من المال والبدن جميعا نهر (قوله قيل) قاله صاحب البحر حلبي (قوله لو قال) اي من عبر بالصوم وهو صاحب الكثرة (قوله لكان اولى) لان له انواعا ثلاثة الفرض والواجب والتفل والذي يدل على هذا العدد افظ صيام لاصوم (قوله لزمه ثلاثة ايام) اي فقد دل لفظ صيام على العدد بخلاف صوم (قوله وتعقب) اي تعقبه صاحب التهر (قوله بان الصوم له انواع) اي يم الانواع لعدم تخصيصه بنوع منها التحق حقيقته في كل نوع ومراده ان الانواع ملحوظة سواء عبر بصيام او بصوم فالتعديب بهما فلا وجه لجعل الانواع مشهولة لاحدهما دون الاخر (قوله على ان لا تبطل معنى الجمع) يعني على تسليم ان الانواع تستفاد

(ما مات) امرأة او زوجها او ابيه او امه فطرته (حنطته)  
 بغير اذن الزوج ودفع الى فقير جاز عنها  
 لا عنه (لما امر ان لا تخلط عند الامام استهلاله)  
 قطع حق صاحبها وعند هذا لا يقطع فيجوز  
 ان اجاز الزوج فطرته لولا بالعكس قال في التهر  
 لم اره ومقتضى ما مر حوازه عنها بالاجازتها  
 (ولا يبعث الاسلام) لم يعقله بدائع (وصدقة الفطر  
 عليه المصارف) في كل حال (الافق) جواز  
 كازكاة في ذي) وعدم سقوطها بهلاك الماله  
 (الدفع الى ذي) ولو دفع صدقة فطره عدة الفطر  
 وقدمي (وان كانت نفقة عليه عدة الفطر  
 جاز) (خاتمة) واجبات الفطر وعمره وخدمته  
 للشهم بد (خاتمة) واجبات الفطر وعمره وخدمته  
 ونفقته في رحم (كتاب الصوم)  
 ابويه والمراد بزوجها اولى لما في الظاهر  
 قيل لو قال الصيام لكان اولى لما في الظاهر  
 لو قال ثمة على صوم لزمه يوم ولو قال صيام  
 لزمه ثلاثة ايام كما في قوله تعالى فتدبر يا ايها الذين آمنوا ان لا تبطل  
 وتعقب بان الصوم له انواع على ان لا تبطل  
 معنى الجمع

من لفظ صيام لامن صوم محله عند عدم دخول ال على صيام اما عند دخولها عليه فلا دلالة له على الانواع بل تكون ال للحقيقة بقطع النظر عن الانواع هذا ما تعطيه عبارة الشرح من غير نظر الى ما في النهر وقال الحلبي في تركيب الشرح خلل ادى اليه عدم التأمل في عبارة النهر ونصها ونوهم في البحر ان الصيغة لها دلالة على التعدد ولا شك ان الصوم له انواع ثلاثة اى الفرض والواجب والتفعل فادعى ان الاولى صيام وهو مخنوع فقد قال القاضي في تفسير الاية وهى قوله من صيام او صدقة بيان لحسن القدية وما قدرها من العدد فينبه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب فان قلت صرحوا بان صياما جاء بها الصائم قلت لا يصح هذا مر ادا في الاية ولا في الترجمة كما يدركه الذوق السليم والطبع المستقيم على ان ال الداخلة على الجمع تبطل معنى الجمعية فتدبر وجه الخطا ان قول صاحب النهر ولا شك ان الصوم له ثلاثة انواع ايس اعتراضا على صاحب البحر بل بيان للسبب الحامل اصحاب البحر على كون استعمال اللفظ الدال على التعدد اولى والشارح قد عرفت ان هذا من صاحب النهر رد على اخيه فقال ما قال اه وقد يقال ان صيام على ما قاله صاحب البحر انما على ثلاثة ايام لا ثلاثة انواع فلا تظهر اولوية ذكره بدل الصوم (قوله على ان ال تبطل معنى الجمع) هذا تنزل يعنى لان ال لفظ صيام جمع ولو سلم قال الجنسية ابطلت جمعيته اه حلي لا يتناول على الحقيقة بقطع النظر عن الافراد (قوله والاصح انه لا يكره قول رمضان) لم يثبت في الاحاد الصحيحة كقوله من صام رمضان اياما واحدا حسبا غفر له ما تقدم من ذنبه وقال بعضهم الصحيح ما رواه محمد عن مجاهد ولم يحك خلافا انه كره ان يقال جاء رمضان فذهب رمضان لانه اسم من اسمائه تعالى واجيب بانه لم يثبت في المشاهير كونه من اسمائه تعالى ولئن ثبت فهو من اسماء المشتركة كالحكيم حلي عن النهر وقد اطبقوا على ان العلم في ثلاثة اشهر مجموع المضاف والمضاف اليه شهر رمضان وربع الاول وربع الاخر حذف شهرهما من قبيل حذف بعض الكلمة لانهم جوزوه لانهم اجر وامثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف اليه حيث اعربوا الجزئين ذكره السعد في شرح الكشاف (قوله وفرض بعد صرف الخ) وشرعه الله تعالى لقوا آت منها الجم على التقوى ولذا اختم آيته بقوله لعلمكم تتقون وشكر النعمة والى ذلك اشير بقوله تعالى لعلمكم تشكرون والاتصاف بصفة الملائكة والعلم بحال الفقير للرحمة واعظم فواتد مسكون النفس الامارة بالسوء وكسر شهورها في الفضول المتعلقة بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والفرج فانه يضعف حركتها في محسوساتها ولها ذاقيل اذا جاعت النفس شبعت الاعضاء واذا شبعت النفس جاعت الاعضاء (قوله امساك المطلقا) اى عن طعام او كلام او سير وظاهره انه حقيقة لغوية في الجمع وهى ما تهيئه عبارة الصحاح وفي المغرب هو امساك الانسان عن الاكل والشرب ومن مجازة صام الفرس اذ لم يعتلف وقول السابغة خيل صيام وخيل غير صائمة نهر وانما عبر به دون ذلك لان المأمورة بفعل المكلف وهو امساك البحر (قوله عن المفطرات) الاولى ان يقول عن الاكل الخ للزوم الدور في تعريفه اذ المفطرات مفسدات الصوم فتتوقف معرفتها على معرفة الصوم كتوقف معرفته عليها فهستافى (قوله الآتية) وهى الاكل والشرب والجماع بحر (قوله كن اكل ناسيا) ادخلت السكاف من شرب ومن جامع ناسيا (قوله في وقت مخصوص) خرج الليل ولذا كره الوصال من (قوله وهو اليوم) اى من اول زمان الصبح الصادق الى المغرب اى زمان غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث تظهر الظلمة في جهة المشرق وفي البخارى عنه عليه السلام اذا قبل الليل من هنا فقد افطر الصائم اى اذا وجد الظلمة حسا في جهة المشرق فقد دخل في وقت الفطر او صار فطرا في الحكم لان الليل ليس طرفا للصوم فهستافى (قوله من شخص مخصوص) وهو من اجتمع فيه شروط الصحة الثلاثة وهى الاسلام والطهارة عن الحيض والنفساء والنية من ذكرها الشرح والاسلام والطهارة شرط واجب وصحة وقوله كائن في دارنا الخ من شرط الوجوب وقد زاده الكمال ولا يشترط فيه العلم بالوجوب لتقصيره بعدم السؤال (قوله او عالم بالوجوب) فالحرى اذا سلم في دار الحرب ولم يعلم بفريضة رمضان ثم علم ايس عليه قضاء ما مضى من (قوله طاهر عن حيض ونفساء) وان لم تغسل منه ما بحر (قوله المعمودة) وهى التى تكون من الاهل في المحل فلما مسكت الحائض او النفساء مع النية او نوى بعد الخضوع الكبرى اولم تكن معينة مبيحة في القضاء والكفارات لا تعتبر (قوله واما البلوغ الخ) ظاهرا ان الشروط المتقدمة للصحة فقط مع ان الاسلام والطهارة شرط لها والوجوب كما تقدم (قوله والا فاقاة) اى من جنون وانما (قوله

والاصح انه لا يكره قول رمضان وفرض بعد صرف  
القبلة الى الكعبة لغرض في شعبان بعد الهجرة  
لست قد اذعن (قوله نامة امساك مطلقا وشرا  
(امساك عن المفطرات) الآتية (حقيقة  
او حكي) كن اكل ناسيا (قوله من  
شخص مخصوص) وهو اليوم (من  
شخص مخصوص) اسم كائن في دارنا او عالم  
بالوجوب طاهر عن حيض ونفساء (مع  
النية) المعمودة واما البلوغ والا فاقاة



فليس من شرط الصحة بل هما من شروط وجوب الاداء على ما عليه المشايخ مستدلين بوجوب القضاء على  
 المعنى عليه والتأثم بعد الافاقة والاتباع بعدمضي بعض الشهر او كله وكذا الجنون اذا افاق في بعض الشهر يحرم  
 (قوله لصوم الصبي) ويشاب عليه بجر (قوله بعد النية) اي بعد ما نواه في محل النية اي ولو كان العقل  
 والافاقة من شروط الصحة لما صح صوم من ذكر (قوله وحكمه نيل الثواب) اي الاخرى واما حكمه الذي يور  
 فهو سقوط الواجب ان كان صوما لازما بجر (قوله ولو منيما عنه) كصوم الايام الخمسة اذا انتهى لمعنى مجاور  
 وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يفيد ان في صومها نوبا كالصلاة في الارض المصوبة ذكره في التمر  
 راداعلى صاحب البحر في قوله انه لا نواب في صوم الايام المتبينة فكلام الشرح بحث اصحاب التهر (قوله  
 ولذا الوعين الخ) اي لتكون السبب في المنذور والندور لا شهود جزء من المنذور (قوله وبلغوا التعيين) من هذا يؤخذ  
 انه لو نذر يوم الخميس والاثني من كل اسبوع يصح صوم غيرهما عنهما وظاهر كلامه ان التعيين يرفع ولو علق  
 بمراد كونه كان شئ في الله تعالى من بعض الايام من شهر كذا وقد نصوا على تعيين الزمان في مثله فاعل  
 ما ذكره الشرح محمول على غير هذه الصورة (قوله والكفارات) اي وسبب صوم الكفارات (قوله الخ) اي  
 في كفارة اليقين وقوله واقتل اي في قتل للخطا والصيد محرما وبقي ثلاثة اخرى كفارة الظهار والسبب  
 في صومها العزم على العود وكفارة الافطار والسبب في صومها الافطار وكفارة الحلق محرما لعذر اذا اختار  
 الصوم والسبب في صومها الحلق (قوله رمضان) هو في الاصل من رمض اذا احترق سمى به لان الذنوب  
 تحترق فيه وهو غير متصرف للعامة والالف والنون وكذا اجادى لائف التائب القسوة وبصرف ما عداها  
 قال الجوهري يجمع على ارمضاء ورمضانات ورماضين كسلاطين مخ مع زيادة (قوله شهود جزء الخ) هذا سبب  
 الصوم كله ثم شهود كل يوم سبب لوجوب اداؤه لان الصوم عبادة متفرقة كتفرق الصلوات في الاوقات  
 بل اشد لتخلل زمن لا يصلح للصوم وهو الليل او السعد فان قلت ان الصبي الذي بلغ اثناء الشهر شهود جزءا  
 منه فقتضاء وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ قلت لم يوجد شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بجر (قوله  
 انه الجزؤ) اي الذي لا يتجزأ فهو من كل يوم سبب لصوم ذلك اليوم بجر (قوله الذي يمكن انشاء الصوم فيه)  
 وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبيل الفجوة الكبرى اما الليل والفتوة وما بعده لا يمكن انشاء الصوم  
 فيها والوجود في الليل مجرد للنسبة لانشاء الصوم (قوله من كل يوم) قال في جميع الانهر ان السبب الجزؤ الاول  
 من كل يوم لا كله والا يلزم ان يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزؤ المطلق والالوجب صوم يوم بلغ فيه  
 الصبي اه حلي (قوله حتى لو افاق) بان زال جميع ما به من الجنون فاما اذا اصاب في بعض كلامه فلا هندية وثمرة  
 الخلاف المذكورة في الشرح ذكرها صاحب البحر والنهر والمخ والهندية فلا وجه لما ذكره البعض ان المحفوظ  
 لزوم القضاء فين افاق ليلان جن ولا خلاف فيه (قوله اوفى آخرا يامه بعد الزوال) عبارة اما اذا افتتح او فيما بعد  
 الزوال من يوم منه اه وهي الحق بدليل قوله انه الجزؤ الذي يمكن انشاء الصوم فيه فانه لا يحض آخر يوم  
 بل كل يوم لا يمكن انشاء الصوم في بعضه وهو نصف النهار الشرعي وما بعده الى الغروب كاسيأتى ومنه تعلم  
 انه كان ينبغي له ان يقول اوفى نصف النهار الشرعي وما بعده الى الغروب والافاق عبارة تنقضي انه يمكن انشاء  
 الصوم قبل الزوال ولو بعد نصف النهار الشرعي وهو باطل اه حلي (قوله وهو اقسام ثمانية) فرض وواجب  
 وسنة وسبب كرو وكل واحد قسمان (قوله كصوم رمضان اداء) افتراضه ثبت بالدليل القطعي المؤيد بالاجماع  
 مخ (قوله كصومه قضاء) سبب القضاء هو سبب الاداء وهو شهود جزء من الشهر (قوله لكنه فرض عملا) انما كان  
 فرضا لشوته بابا فاطم مخ الا ان الاجماع لم ينعقد على فرضيتها كما في شرح المتن وعده صاحب المتن من  
 الواجب كالمنذور (قوله كالنذر المعين) كقوله الله على ان اصوم يوم الخميس والمطلق كقوله الله على ان اصوم يوما  
 مخ (قوله واما قوله تعالى الخ) جواب عن سؤال حاصله ان النذر ثبت طلبه بالقاطع وهو قوله تعالى ولو فوا  
 نذروهم فينبغي ان يكون فرضا وحاصل الجواب كافي المخ ان النص الوارد مخصوص اذ خص منه المنذور  
 الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المريض وماليس بمقصود في العبادة كالنذر بالوضوء لكل صلاة  
 والنذر بالعصية فلما خصت هذه المواضع بقيت الآية مجوزة قطعاً كالأية المؤثرة وخبر الواحد (تقمة) من  
 الواجب صوم التطوع بعد الشروع فيه وصوم قضائه عند الافساد وصوم الاعتكاف بجر عن البدائع

فليس من شرط الصحة بل هما من شروط وجوب الاداء على ما عليه المشايخ مستدلين بوجوب القضاء على  
 المعنى عليه والتأثم بعد الافاقة والاتباع بعدمضي بعض الشهر او كله وكذا الجنون اذا افاق في بعض الشهر يحرم  
 (قوله لصوم الصبي) ويشاب عليه بجر (قوله بعد النية) اي بعد ما نواه في محل النية اي ولو كان العقل  
 والافاقة من شروط الصحة لما صح صوم من ذكر (قوله وحكمه نيل الثواب) اي الاخرى واما حكمه الذي يور  
 فهو سقوط الواجب ان كان صوما لازما بجر (قوله ولو منيما عنه) كصوم الايام الخمسة اذا انتهى لمعنى مجاور  
 وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يفيد ان في صومها نوبا كالصلاة في الارض المصوبة ذكره في التمر  
 راداعلى صاحب البحر في قوله انه لا نواب في صوم الايام المتبينة فكلام الشرح بحث اصحاب التهر (قوله  
 ولذا الوعين الخ) اي لتكون السبب في المنذور والندور لا شهود جزء من المنذور (قوله وبلغوا التعيين) من هذا يؤخذ  
 انه لو نذر يوم الخميس والاثني من كل اسبوع يصح صوم غيرهما عنهما وظاهر كلامه ان التعيين يرفع ولو علق  
 بمراد كونه كان شئ في الله تعالى من بعض الايام من شهر كذا وقد نصوا على تعيين الزمان في مثله فاعل  
 ما ذكره الشرح محمول على غير هذه الصورة (قوله والكفارات) اي وسبب صوم الكفارات (قوله الخ) اي  
 في كفارة اليقين وقوله واقتل اي في قتل للخطا والصيد محرما وبقي ثلاثة اخرى كفارة الظهار والسبب  
 في صومها العزم على العود وكفارة الافطار والسبب في صومها الافطار وكفارة الحلق محرما لعذر اذا اختار  
 الصوم والسبب في صومها الحلق (قوله رمضان) هو في الاصل من رمض اذا احترق سمى به لان الذنوب  
 تحترق فيه وهو غير متصرف للعامة والالف والنون وكذا اجادى لائف التائب القسوة وبصرف ما عداها  
 قال الجوهري يجمع على ارمضاء ورمضانات ورماضين كسلاطين مخ مع زيادة (قوله شهود جزء الخ) هذا سبب  
 الصوم كله ثم شهود كل يوم سبب لوجوب اداؤه لان الصوم عبادة متفرقة كتفرق الصلوات في الاوقات  
 بل اشد لتخلل زمن لا يصلح للصوم وهو الليل او السعد فان قلت ان الصبي الذي بلغ اثناء الشهر شهود جزءا  
 منه فقتضاء وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ قلت لم يوجد شرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بجر (قوله  
 انه الجزؤ) اي الذي لا يتجزأ فهو من كل يوم سبب لصوم ذلك اليوم بجر (قوله الذي يمكن انشاء الصوم فيه)  
 وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبيل الفجوة الكبرى اما الليل والفتوة وما بعده لا يمكن انشاء الصوم  
 فيها والوجود في الليل مجرد للنسبة لانشاء الصوم (قوله من كل يوم) قال في جميع الانهر ان السبب الجزؤ الاول  
 من كل يوم لا كله والا يلزم ان يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزؤ المطلق والالوجب صوم يوم بلغ فيه  
 الصبي اه حلي (قوله حتى لو افاق) بان زال جميع ما به من الجنون فاما اذا اصاب في بعض كلامه فلا هندية وثمرة  
 الخلاف المذكورة في الشرح ذكرها صاحب البحر والنهر والمخ والهندية فلا وجه لما ذكره البعض ان المحفوظ  
 لزوم القضاء فين افاق ليلان جن ولا خلاف فيه (قوله اوفى آخرا يامه بعد الزوال) عبارة اما اذا افتتح او فيما بعد  
 الزوال من يوم منه اه وهي الحق بدليل قوله انه الجزؤ الذي يمكن انشاء الصوم فيه فانه لا يحض آخر يوم  
 بل كل يوم لا يمكن انشاء الصوم في بعضه وهو نصف النهار الشرعي وما بعده الى الغروب كاسيأتى ومنه تعلم  
 انه كان ينبغي له ان يقول اوفى نصف النهار الشرعي وما بعده الى الغروب والافاق عبارة تنقضي انه يمكن انشاء  
 الصوم قبل الزوال ولو بعد نصف النهار الشرعي وهو باطل اه حلي (قوله وهو اقسام ثمانية) فرض وواجب  
 وسنة وسبب كرو وكل واحد قسمان (قوله كصوم رمضان اداء) افتراضه ثبت بالدليل القطعي المؤيد بالاجماع  
 مخ (قوله كصومه قضاء) سبب القضاء هو سبب الاداء وهو شهود جزء من الشهر (قوله لكنه فرض عملا) انما كان  
 فرضا لشوته بابا فاطم مخ الا ان الاجماع لم ينعقد على فرضيتها كما في شرح المتن وعده صاحب المتن من  
 الواجب كالمنذور (قوله كالنذر المعين) كقوله الله على ان اصوم يوم الخميس والمطلق كقوله الله على ان اصوم يوما  
 مخ (قوله واما قوله تعالى الخ) جواب عن سؤال حاصله ان النذر ثبت طلبه بالقاطع وهو قوله تعالى ولو فوا  
 نذروهم فينبغي ان يكون فرضا وحاصل الجواب كافي المخ ان النص الوارد مخصوص اذ خص منه المنذور  
 الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المريض وماليس بمقصود في العبادة كالنذر بالوضوء لكل صلاة  
 والنذر بالعصية فلما خصت هذه المواضع بقيت الآية مجوزة قطعاً كالأية المؤثرة وخبر الواحد (تقمة) من  
 الواجب صوم التطوع بعد الشروع فيه وصوم قضائه عند الافساد وصوم الاعتكاف بجر عن البدائع

(قوله قائله الاكل) الذي في البحر والنهر والشرى ليلية وغيرها ان قائله الكمال فلعن الشرح سبق قبله لتساهله  
 المقلدين ويدل عليه ان الاكل قرر في العناية الوجوب اللهم الا ان يكون وقع له في غير هذا الموضع من العناية  
 اوفى كتابه المسمى بالتقرير في الاصول فليراجع اه حلي (قوله لكنه تعقبه) اي القول بالفرضية والاولى  
 تأخير بعد قول المصنف هو فرض على الاظهر (قوله بالفرق بان الخ) حاصله ان القرض بقضى بعد العصر  
 ولو ترامن غير كراهة وتكره المندوبة بعد صلاته وما ذل الا لانها في حكم التساهل وانما عرض عليها الوجوب  
 بايجاب العبد (قوله لان مطلق الاجماع) علة لمحذوف اي لا قطعيا (قوله كما بسطه خسرو) حاصل كلامه  
 في الدرر انهم اجمعوا على لزومه والاجماع على لزوم الاستلزام الاجماع على الفرضية اي الاعتقادية بل لا نثبت  
 الفرضية الا بالاجماع عليها حلي بقيل زيادة وتحصل ان في المندوبين مذهبين بالوجوب والاقتراض  
 (قوله ونقل) مراده ما زاد على الفرض والواجب فيشمل المسنون بقسيه والمكروه بقسيه وفي الخ ونقل  
 كغيرهما اي غير ما ذكر من القرض والواجب اعلم ان يكون سنة او مندوبا او مكروها اه وفي اطلاق  
 النقل اصطلاحا على المكروه نظير من يشمله بعينه اللغوي (قوله يوم السنة) اي المؤكدة بدليل مقابلتها بالمندوب  
 (قوله كصوم عاشوراء) وردانه يكفر ذنوب السنة الماضية وما صوم يوم عرفة فيكفر ذنوب سنتين الماضية  
 والآتية لانه شرع محمدي بخلاف الاول فانه شرع موسى فالمستحب هنا افضل من المؤكدة روى الشيخان  
 وغيرهما عن ابن عباس انه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة رأى اليهود يصومونه فقال ما هذا اليوم  
 الذي تصومونه وهو سؤال عن السبب فلا يشافي ما يأتي فقالوا هذا يوم عظيم اني الله تعالى فيه موسى وبني  
 اسرائيل من عدوهم واغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكرا فحن نضومه فقال صلى الله عليه  
 وسلم فحن اولي واحق بموسى منكم فصامه وامر عليه الصلاة والسلام بصيامه وكان عليه الصلاة والسلام  
 بمكة يصومه ولا يأمر به وكانت قريش تصومه في الجاهلية ثم لما فرض رمضان تركه وقال انه من ايام الله  
 تعالى فمن شاء صامه ومن شاء تركه ثم عزم آخر عمره ان يضم اليه التاسع ابو السعود مختصرا عن شرح الشامل  
 لابن حجر (قوله والمندوب) هو المستحب واحد والبعض فرق بينهما (قوله كايام البيض) اي ايام الليالي البيض  
 وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر اه حلي (قوله ويوم الجمعة) فلا يكره عند ائمة  
 لما في النهر صوم يوم الجمعة مفرد ثبت بالسنة طلبه والوعده عليه فاعترض الشيخ حسن على الدرر بما في البرهان  
 من ان صوم يوم الجمعة مفردا وكذا السبت مكروه ساقط ابو السعود قلت ثبت بالسنة طلبه وانتهى عنه  
 والاخر منهما انتهى كما اوضح في شرح الجامع الصغير لان فيه وظائف فلعنه اذا صامه ضعف عن فعله ما ومن  
 المندوب صوم الاثنين والخميس الا للحاج ان كان يضعفه به عليه ابو السعود (قوله والمكروه) بالنصب عطف  
 على السنة (قوله كالعيدين) وايام التشريق بجر (قوله كما شورا وحده) اي مفردا عن التاسع والحادى عشر  
 حلي عن امداد الفتاح (فرع) الست من شوال صومها مكروه عند الامام متفرقة ومتتابعة لكن عامة  
 المتأخرين لم يروا به باس بجر (قوله وسبت وحده) للتشبه باليهود بجر وهذه العلة تفيد كراهة التحريم الا يقال  
 انما ثبت بقصد التشبه كما مر نظيره (قوله ونيروز) بفتح النون وسكون اليا وهضم الراء معرب نوروز ومعناه  
 اليوم الجديد فتوبعني الجديد وروى بمعنى اليوم والمراد منه يوم تحل فيه الشمس برج الحمل اه حلي (قوله  
 ومهرجان) معرب مهر كان والمراد منه اول حلول الشمس في الميزان وهذا اليومان عبيدان للقرن حلي  
 (قوله ان تعمله) اي الصوم في الايام الثلاثة اما ان وافق صوما بعتاده فلا كراهة واستثنى في عدة الفتاوى من  
 كراهة صوم النيروز والمهرجان ما اذا صام يوما قبلهما فلا يكره كما في يوم السبت بجر (قوله وصوم صمت) وهو ان  
 يصوم ولا يتكلم بشئ فعليه ان يتكلم بغير وجهاجة دعت اليه كما في امداد الفتاح اه حلي (قوله ووصال)  
 وهو ان يصوم ولا يفطر بعد الغروب اطلاقا حتى يتصل صوم الغد بالامس كما في نور الابضاح وهذا في غيره صلى  
 الله عليه وسلم اما هو فلا يكره وظاهر الشرح ان هذه الاشياء مكروهة تنزيها وفي بعضها نظر (قوله ودهر) لانه  
 يضعفه او يصير طبعه حلي عن امداد الفتاح (قوله وان افطر الايام الخمسة) يوما العيدين وايام التشريق  
 (قوله وهذا) اي كراهة صوم الدهر عند ابى يوسف ومفهومه ان الامام رضى الله تعالى عنه ومحمد ابا يقولان بها  
 (قوله فهي خمسة عشر) ثلاثة في المصنف القرض والواجب والنفل وانما عشر في النسخ اولها قوله كصوم

(وقيل) قائله الاكل  
 وغيره واعلم ان الشرى ليلية  
 بالفرق بان المندوب لا يندوب بعد صلاة العصر  
 بخلاف التماسية (هو فرض على الاظهر)  
 كالاعتبارات يعني على ان مطلق الاجماع  
 لا يندوب الا فرض السنة كصوم عاشوراء مع التاسع  
 كغيرهما (ايام البيض) من حيث لم يضعفه  
 والمندوب كالام البيض  
 المجردة ولو من غيرا كالعيدين ونيروز ومهرجان ان  
 والمكروه سبت وحده ووصال ودهر وان افطر  
 وحده وسبت وحده ووصال ودهر وان افطر  
 تعمله وصوم صمت ووصال ودهر وان افطر  
 الايام الخمسة وهذا عند ابى يوسف كما في المحيط  
 فهي خمسة عشر

عاشورا وآخرها ودهر وهي داخله في القسم الثالث من المصنف على ما تقدم وفيه ان الشرح قد عدى في اكثر  
الاقسام الا افراد ولم يستوف فان الكفارات انواع وكذا المنذور والغرض والواجب ينقسم قسمين وقد تزل من  
المنذور صوم داود واليه من شوال على ما عليه العامة فالاولى للشرح حذف هذه الجملة (قوله سبعة  
متتابعة) اعلم انه اذا فطر يوما فيما يجب فيه التتابع لاجل الفعل وهو صوم كفارة القتل والظلم والويلين  
والافطار ويلحق به الذر المطلق اذا ذكر التتابع فيه او نواه استقبال الصوم وكل صوم يؤمر فيه بالتتابع لاجل  
الوقت لا يستقبل ويجب عليه قضاء ما فطره كرمضان والذرة المعين واليمين بصوم معين افاده صاحب البحر  
وصورة العين ان يقول والله لا صوم من رجبا فقد زاد صاحب البحر على اقسام الشرح فيما يجب فيه التتابع  
الذر المطلق اذا ذكر فيه التتابع او نواه واليمين المعين افاده الحلبي (قوله وصوم متعة) اي وقران اذا لم يجد  
ما يذبح لهم فانه يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعة اذا رجع (قوله وفدية حلق وجزأ صيد) اذا اختار الصيام فيها  
(قوله ولا يذر مطلق) عن ذكر التتابع ونيته (قوله اذا نقر رهدا) اي ما ذكر من التقسيم (قوله فيصيح اداء صوم  
رمضان الحج) هو مسلط على النذر المعين والنفل ايضا فان قضاء النذر المعين المعاق على شرطه اذ كونه وقضاء  
النفل الذي افسده بشرطه فيما التعيين والتبديت وانما يصح تأخر النية في رمضان لقوله صلى الله عليه وسلم  
لرجل بعد ان شهد اعرابي برؤية الهلال اذن في الناس من اكل فليمسك بقية يومه ومن لم يمكن اكل فليصم  
واما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل فمحمول على نفي الفضيلة كقوله عليه  
الصلاة والسلام لا صلاة لحار المسجد الا في المسجد او هو نهي عن تقديم النية على الليل فانه لو نوى قبل غروب  
الشمس ان يصوم غدا لا يصح او هو محمول على ما اذا لم ينو انه صائم من الليل بل نوى انه صائم وقت ان نوى من  
التهار ابو السعود عن الزبلي والنذر المعين في حكم رمضان لتعين الوقت فيها (قوله والنفل) المراد به ما عدا  
الفرض والواجب اعم من ان يكون سنة او مندوبا او مكرها بجم (قوله نية) محلها القلب والتلفظ بهاسنة  
حدادي والتسهر في رمضان نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صرح رجوعه في الصيامات  
كلها وان نوى ان يفطر غدا ان دعى الى دعوة وان لم يدع يصم لا يصبر صائما ومن تسعيرا كبر الراى لا بأس به اذا كان  
الرجل لا يخفى عليه مثل ذلك وان كان من يخفى عليه فسيبيله ان يدع الاكل ولا يجوز الا افطارا لتعسر في ظاهره  
الرواية وان اراد ان يعتمد في التسهر على صياح الديك انكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان  
قد جربه مرارا وظهر انه يصيب الوقت هندية وقد يستأنس بفرع الديك على قول البعض بالعمل بيوت الابر  
في الاستقبال اذا كان مجربا (قوله فلا تصوم قبل الغروب) فلو نوى قبل ان تغيب الشمس ان يكون صائما غدا  
ثم نام وانغمى عليه او غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس جاز هندية (قوله الى  
الخطوة الكبرى) الغاية ليست داخله في المغيب والمراد بها نصف النهار الشرعي من استطارة الضوء  
في افق المشرق الى غروب الشمس ومثله اليوم وفي غاية البيان جعل اول النهار من طلوع الفجر لغسة وفقهها  
وانما اعتبر وجود النية قبلها ليكون اكثر اليوم منويا ولا فرق بين الصحيح والمريض والمقيم والمسافر وقال  
زخرا لا يجوز الصوم للمسافر والمريض الا بنية من الليل بجم وانما يجوز قبل الضحوة اذا لم يوجد قبلها ما يشافي  
الصوم كاكل وشرب وجماع ولوناسيا فان وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا يجوز هندية عن شرح الطحاوي  
(قوله اعتسارا لا اكثر اليوم) علة للمسائل الثلاث (قوله اي نية الصوم) اي ولم يتعرض لصفته (قوله قال بدل  
الح) فلا يقال ان مطلق النية يصدق بنية اي عبادة كانت كالنوهمة البعض فاعترض (قوله وفدية نقل)  
لم يقل بنية مبيانة لان النفل والنذر المعين لا يصحان بنية واجب آخر فيصح عما نوى ولا يلزم من نية النفل  
في رمضان الكفر كما قاله الاكل في تقريره لانه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم القرصية او ظنه فقد  
يكون معتقدا للقرصية ومع ذلك ينوي النفل اما اذا انضم الى نية النفل اعتقاد ان رمضان نقل او ظنه فيكفر  
افاده صاحب البحر (قوله وبخطا) عبرة ظنا بالمسلم خيرا والا فالعدم مثله (قوله فقط) اي دون النفل والنذر  
المعين فلا يصحان بنية واجب آخر بل يقع عما نوى وسبق وبأني (قوله بتعيين الشارع) اي في قوله عليه الصلاة  
والسلام اذا انسلك شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فانما جعل بولاية الناذر وله ابطال صلاحية ماله

سبعة متتابعة رمضان رمضان رمضان  
وعين وافطار رمضان ونذر معين واعتكاف  
واجب وستة بخير فيها نفل وقضاء رمضان  
وصوم متعة وفدية حلق وجزأ صيد ونذر  
مطلق اذا نذر هذا (فيصيح) اداء صوم  
رمضان والنذر المعين والنفل عليه من الليل  
رمضان والنذر المعين ولا غده (اعتبار  
فلا تصوم قبل الغروب ولا غدها) الصوم  
الكبرى (لا بعد هاولا) اي نية الصوم  
لا كذا اليوم (ومطلق النية) اي نية الصوم  
قال بدل عن الخاف النية (ونية نقل) عدم  
النزاح (وبخطا في وصف) كنية واجب آخر  
(قوله اداء رمضان) فقط بتعيين الشارع



ويكون متنفلا وقال ابو يوسف انه فاض كذا في شرح الملتقى (قوله لعدم تعين الوقت) وذلك لان الواجب ثابت في الذمة وكل زمان صالح لادائه وللنفل فلم يقع عسافي ذمته بالابتعين (قوله والشرط الخ) هذا لازم للنية التي هي نوع من الارادة اذ لا يمكن ارادة شئ الا بعد العلم به حلي (قوله والسنة) اي سنة المشايخ (النبي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها عنه اه حلي) (قوله ولا تبطل بالمشيئة) لان المشيئة انما تبطل اللفظ والنية فعل القلب بحر ولا يبطل النية لئلا كلفه او شره او جاعه بعدها بالسجود (قوله بان يعزم ايل على الفطر) ثم اذا افطر لاشئ عليه ان لم يكن رمضان ولم يضي عليه لا يجزئه لان تلك النية انقطعت بالرجوع من (قوله لغو) كنية التكلم في الصلاة بغير (قوله ونية الصوم في الصلاة) لئلا او قبل الفضة الكبرى (قوله لان الجهل في دارنا) اشار به الى الرد على الكمال حيث قيد لزوم القضاء بما اذا علم ان صومه عن القضاء لا يصح بالنية نهارا اما اذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كما في المظنون وايد الاول صاحب التهربان الجهل بالاحكام في دار الاسلام ليس بمغفيل لا سيما وهي متفق عليها فيما يظهر فليس كالمظنون وقد منعنا عن القهستاني ان انعام مستحب فيقوى به ما قاله الكمال (قوله فلم يكن كالمظنون) صورته ان يصوم يوما على ظن انه عليه ثم تبين خلافه فانه يصير غير مضنون حتى لو افسده لا يجب قضاؤه حلي (قوله ولا يصام يوم الشك) قال في الهندية هو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسما متغية او شهد واحد فدرت شهادته او شاهدان فاسقان فدرت شهادتهما اه وفي شرح المختار ان يثور الناس بالرؤية ولا تثبت ابوالسعود والشك استواء طرفي الادراك من النبي والانيات (قوله هو يوم الثلاثين من شعبان) ظاهر هذا التقييد انه لا يصح صوم التاسع من ذي الحجة عند الشك في انه يوم النحر والظاهر الكراهة (قوله وان لم يكن علته) بالسما من نحو غبار وغيم (قوله لجواز تحقق الرؤية في بلدة اخرى) اي فيلزم البلدة التي لم يربها هلاله (قوله بعدم اختلاف المطالع) على حذف مضاف والتقدير بعدم اعتبار اختلاف المطالع والافلاخلاف في اختلاف المطالع ويدل على ما قلنا قواهم ولا عبرة باختلاف المطاع اه حلي (قوله واما على مقابله) وهو من اعتبره فلا يلزم اهل بلد برؤية اهل بلد آخر (قوله فليس بشك) وقول الهندية فاما اذا كانت السماء مصحبة ولم ير الهلال احد فليس يوم الشك كما في الزاهدی محمول على هذا القول (قوله ولا يصام اصلا) اي عن رمضان او عن واجب آخر او باجماع النية او طلاقها او نفلا واستثنى الاخيرة من هذا التعميم والضمير في يصام ليوم الشك (قوله ويصوم غيره) اما تحريما او تنزيها على ما يأتي (قوله تنزيها) هي التي مرجعها خلاف الاولى لان النهي عن التقدم خاص بما اذا نوى انه عن صوم رمضان لكنه كره لانه على صورة المنهى عنه وسيأتى ما فيه (قوله كره تحريما) للشبهة باهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه حمل حديث النبي عن التقدم بصوم يوم ايومين بجر (قوله ويقع عنه) اي عن الواجب (قوله لومقيا) اما المسافر فيقع عما نواه ولو في رمضان المحقق كما مر (قوله او صام من آخر شعبان ثلاثة) وبالاو اذ صام شعبان كله هندية (قوله لا تقدموا) بخلاف احدي الساتين اي لا تقدموا واغظ الحديث كما في البحر لا تقدموا رمضان بصوم يوم ايومين الا ان يوافق صوما كان يصومه احدكم اه وانما كره خوف ان يظن انه من رمضان والحاصل ان من له عادة فلا كراهة في حقه مطلقا ومن ليس له عادة فلا كراهة في التقدم بثلاثة فاكثروا بكرة في اليوم واليومين وهذا تعلم رد ما نقله ابو السعود عن الشرنبلالي من قوله والمراد بقوله عليه السلام لا تقدموا الخ التقدم على قصد ان يكون من رمضان لان التقدم بالشئ على الشئ ان ينوبه قبل حينه وادناه وشعبان وقت انطوع فاذا صامه عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وادناه فلا يكون هذا تقدما عليه اه لان فيه مخالفة لصريح الحديث وتعليقه قابل للجدش لكن ما ذكره الشرنبلالي منقول عن الفوائد والعناية والدراية والادب والاصح والكراهة مطلقا ذكرها صاحب التحفة واستوجه الكمال ما ذكر فيها وعمله بما ذكرنا فالخاصل ان الكراهة لصوم يوم ايومين ثابتة مطلقا على ما في التحفة ومقيدة بما اذا نوى ان ذلك من رمضان على ما ذكره الاكثر (قوله واما حديث من صام الخ) وكذا حديث لا يصام اليوم الذي شك فيه الانطوعا وقد ذكرهما صاحب الهداية (قوله فلا اصل له) ذكر ذلك الزيلعي وقال انه يروى موقوفا وقال الحفاظ بن حجر لم اجد مصرحا برفعه وانما أخرجه اصحاب السنن الاربعة وابن حبان والحاكم والدارقطني من طريق صلة بن زفر كاعند عمار في اليوم الذي يشك فيه فاني بشاة مصلية فتجني بعض القوم فقال من صام هذا اليوم فقد عصي ابا القاسم

لعدم تعين الوقت والشرط فيما ان يعلم بقلبه  
اي صوم يصومه قال الحدادي والسنة  
ان يلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة بل بالرجوع  
نفسها بان يعزم ايل على الفطر نية الصائم  
انقطعت لغو نية الصوم في الصلاة صحبة ولا  
تفسدها بل تلفظ ولو نوى القضاء نهارا صار  
تغلا في نفسه لو افسده لان الجهل في دارنا غير  
معتبر فلم يكن كالمظنون من شعبان وان لم يكن  
الشك هو يوم الثلاثين من شعبان وانما على  
علته اي على الرؤية في بلدة اخرى والجمع  
لجواز تحقق الرؤية في بلدة اخرى (قوله لا يصام اصلا) ويكره غيره  
مقابله فليس بشك (الانطوعا) ويكره غيره  
للعنف من الزاهدی (تنزيها) ويقع عنه في  
(ولو صامه لو اوجب تحريما) (قوله بان  
يكونه عن رمضان) (قوله تنزيها) (قوله بان  
الاصح ان لم تظهر رمضان نية فيه احب  
الاصح) (قوله لومقيا) (قوله بان  
ظهرت) (قوله ان يوافق صوما لا اقل  
اي افضل ان شاء الله) (قوله شعبان ثلاثة فاكثروا  
اي اوصام من آخر شعبان ثلاثة فاكثروا  
وما حديث من صام يوم الشك فقد عصي  
ابا القاسم فلا اصل له

صحة الدارقطني وقال ابن عبد البر لا يختلفون في انه مسند وعلقه البخاري فقال وقال صلة بن عمار وقال الشيخ قاسم بن قطلوبغا ذكره البخاري تعليقا واصله الحنفية وصححه ابن خزيمة وابن حبان اه وقال الشيخ قاسم ايضا في غير جرح احاديث الاختيار ان الحديث الاخر له اصل بدون الاستثناء رواه ابو حنيفة عن ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه انه من رمضان اخرج به الحارثي في المسند وقال الحافظ ابن حجر لم اجده بهذا اللفظ ومعناه يخرج من حديثي فعلم من هذا ان له اصلا من جهة المعنى وان لم يكن له اصل من جهة اللفظ وعلم ايضا ان الحديث الاول له اصل اصيل فلا عبرة بما قاله الزيلعي ومن تبعه ومعناه من صام يوم الشك من رمضان فقد عصى ابا القاسم لانه ارتكب ما نهى عنه ويجعل كلام الزيلعي في الحديث الاخر على انه لا اصل له من جهة اللفظ افاده العلامة فوج نعمه الله تعالى برحمته (قوله والا بصومه) اي الاوافق صوما يعتاده ولم يصم ثلاثة قبل رمضان اختلف في افضلية صومه وفطره واختار ما في المصنف من التفصيل كما في الهندية والبحر ونقل صاحب النهر عن السراج ان المفتي به التلوم ثم الاقطار وان كان من الخواص فراجعها متأملا قال في البحر ولا ينوي الصوم ما لم يقرب انتصاف النهار (قوله بعد الزوال) ليس هذا التقيد في عبارة شيخه والذي في الهندية وبقي العوام بالتلوم الى ما قبل الزوال لاحتمال ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم اه والا لوان يقول بعد النجوم **السكر** يرى فانه قد مضى وقت النية (قوله نفي التهمة انتهى) اي اتهمه ارتكاب المنهي عنه وهو علة لقوله وبفطر غيرهم وهذا يظهر في الخواص ايضا (قوله وكل من علم كيفية الخ) والكيفية هي قوله والنسبة الخ ودفع بذلك فوه ان المراد بالخواص من له مزيد قرب وتقوى (قوله على سبيل الجزم) هو ان لا يخطر بباله الخ افاده في البحر (قوله من لا يعتاد صوم ذلك اليوم) فلا ولايس المراد انه يعتاد صوم يوم الشك كل عام على اي صفة كانت (قوله فيحكمه مهر) وهو عدم الكراهة ويجعله اذ لم يخطر بوجهه انه ان كان من رمضان فهو عنه والانتب الكراهة فيما يظهر (قوله ولا يخطر الخ) يعني عن قول الشرح على سبيل الجزم ومن الغريب ما في البحر عن الظهيرية عن محمد بن ابي ان بن عزم ليله يوم الشك على انه ان كان غدا من رمضان فهو صائم عن رمضان وان لم يكن من رمضان فليس بصائم وهذا مذهب اصحابنا اه (قوله لعدم الجزم) فقد ذكر النية (قوله مع الكراهة) اي التنزيه لان كراهة التعزيم لا تثبت الا اذا جزم انه عن رمضان كما افاده الشرح سابقا (قوله لا تردد بين مكروهين) كراهة احدهما تجزئة والاخر تنزيه وهو تعليل للمسئلة الاولى وقوله او مكروه وغيره مكروه تعليل للثانية (قوله اي في الواجب) اي في فنية الواجب ونية النفل وانما لم يكن عن الواجب لعدم الجزم به وانما لم يضمن بالافساد في صورة النفل لدخول الاسقاط في عزيمته من وجه وهو نيته عن رمضان لانه من هذا الوجه شرع مسقطا لامتزاجا (قوله اكل المتلوم) اي المتنظر بثبوت الهلال يوم الشك (قوله كاكاه بعدها) فلما ظهرت رمضانته بعد اكله صبح امساكه ولا يجب عليه القضاء (قوله وهو الصحيح) مقابله ما في الهندية عن الظهيرية انه لا يجوز (قوله رأى مكلف) سواء كان ممن تقبل شهادته ام لا يجوز وخرج بالكلف الصبي والمجنون فلا يؤمر ان بالصوم (قوله بدليل شرعي) وهو ما فسقه او غلطه في الرؤية ابو السعود (قوله صام) و **سكر** كذا يصوم صدقه اذا اخبره برؤيته ان صدقه ولا يفطر وان افطر لا كفارة عليه بجزم (قوله مطلقا) سواء كان في هلال رمضان او افطر لانه في الاول شهد الشهر والاحتياط في الثاني زيلعي ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال فامركم يوم تفطرون والناس لم يفطروا في هذا اليوم فوجب عليه موافقتهم وسواء كان الراي الحاكم او غيره ولهذا قالوا لا ينبغي للامام اذ ارأه وحده ان يأمر الناس بالصوم وكذا في الفطر بل حكمه حكم غيره فليس له ان يخرج الى العيد لرؤيته وحده وله ان يصوم وحده اذ ارأه بجزم لكن في الشربلية عن الجوهرية والهندية عن السراج ما يخالفه من انه لو رأى هلال رمضان الامام او القاضي وحده فهو بالخيار بين ان يصعب من يشهد عنده وبين ان يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال شوال اذ ارأه الامام وحده او القاضي فانه لا يخرج الى المصلي ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسرا ولا جهره وقال بعضهم ان يتقن افطرا وهو الذي جرى عليه الموافق فيما يأتي (قوله وجوبا) به جزم الزيلعي من غير ذكر خلاف وهو الصحيح ابو السعود والمراد بالوجوب الاقتراض فيما يظهر اه حاشي (قوله لشبهة الرد) هذا اغماض لم تعلل لعدم الكفارة في مسئلة هلال رمضان اما في رؤيته شوال فانما لا يتحب الكفارة لانه لو تم عيد عنده

(والأبصوه الخواص ويفطر غيره بم بعد  
الزوال) به يفتي نفيها نتيجة انتهى (وكل من علم  
كيفية صوم المسلمين المغيرة هذا) أن يولي الخواص والأمن  
العوام والناسية (من لا يستاد صوم ذلك  
على سبيل الخبز) من لا يستاد صوم ذلك  
اليوم) أما العباد فحكمهم من (ولا يخطئ به  
أنه إن كان من رمضان ردد في أصل النسبة  
زاده) وإن لم يكن (وإن كان من رمضان  
بان) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
والأفلا) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
ليس بصائم (وإن لم يكن) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
صائم ولا يفطر (وإن لم يكن) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
ردد في وصفها بان (وإن لم يكن) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
ففته والأفلا) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
(لو قال ما صائم إن كان من رمضان وغيره) (وإن لم يكن)  
نقل) (لو قال ما صائم إن كان من رمضان وغيره) (وإن لم يكن)  
(فإن ظهر رمضان في ففته) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
أي في الواجب والنقل) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
لعدم النقل وهو الصحيح) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
كله بعده وهو رمضان) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
مكلف (هلال رمضان) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
بديل شرعي (صائم) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)  
(فإن أفطر قضاء فقط) (وإن لم يكن) (وإن لم يكن)



فيكون شبهة كذا في امداد الاقتراح اي وهذه الكفارة تدريجاً بالشهادتين لانها الخصال بالعقوبات باعتبار  
 ان معنى العقوبة فيها اغتياح بدليل عدم وجوبها على المعذور والخطي بخلاف بقية الكفارات (قوله لشهادته)  
 متعلق بقوله الرد (قوله لان ما رآه الخ) ولانه يوم مختلف في وجوب صومه فان الحسن وابن سيرين وعطاء  
 قالوا بانه لا يصوم الا مع الامام قال الحلبي وهذا لما يصلح تعليلاً لعدم الكفارة في هلال رمضان اما في هلال  
 شوال فاما لا يجب لانه يوم عيده على نسي ما تقدم اه (قوله واما بعد قبوله) اي في هلال رمضان (قوله  
 فقبيل الكفارة) اي على المفطر سواء كان الرائي او غيره من الناس لانه يوم صيام الناس (قوله في الاصح)  
 خلافاً لقوله ابى جعفر بناء على انه لا يجوز القضاء بشهادة الفاسق عنده حلي فلو كان عدلاً ينبغي ان لا يكون  
 في وجوب الكفارة خلاف بجر (تبيينه) في الملتقى يجب على اناس التماس الهلال في وقت الغروب في التماس  
 والعشرين من شعبان وكذلك رمضان اه واعلم ان رمضان يقص ويكمل ونواهما واحد في الصوم المترتب  
 على رمضان من غير نظر لايامه اماما يترتب على صوم الثلاثين من صومه ومنه وبه عند مصوره وفطره فهو  
 زيادة فوق الكامل بها الناقص وصام عليه الصلاة والسلام تسعين اربعة منها ناقصة وما بقي كامل وقبل  
 لم يصم كاملاً الا شهر واحد او قبل شهرين كما حكاه الاجمهوري والحكمة في ذلك زيادة طمأنينة تقوسم على  
 مساواة الناقص للكامل فيما قد ساء ابو السعود مختصراً (قوله بلا دعوى) قال في الفتاوى الظهيرية ان هذا  
 على قولهما الماعلى قول الامام رضي الله تعالى عنه فينبغي ان يشترط الدعوى بجر واذا ثبت رمضان بقول  
 الواحد يتبعه في التبعات ما يتعلق به كالطلاق والعتق والايان وحلول الاجال وغيرها فتعدوان كان  
 شيء منها لا يثبت بجر الواحد قصد ابو السعود (قوله وبلا لفظ اشهد) خلافاً للشيخ الاسلام بجر (قوله وبلا حكم)  
 حتى انه لو شهد عند الحاكم وسمع رجل شهادته عند الحاكم وهو ظاهر العدل وجب على السامع ان يعرض ولا يحتاج  
 الى حكم الحاكم هندية (قوله لانه خير) قال في الجعلان صوم رمضان امر ديني فاشبه رواية الاخبار (قوله كغير  
 وغبار) فهو هما الدخان كافي النهر (قوله خبر عدل) سبقة العدالة الملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة  
 والشرط ادانها وهو ترك الكذب والاصرار على الصغار ثروما يحل بالمروءة وبلمن لا يكون مسلماً قاعلاً بالغابجر  
 وفي الهندية لا تقبل شهادة المراقق (قوله او مستور) هو مجمل الحلال وهو الذي لم يعرف بالعدالة ولا بالاداعة  
 ابو السعود (قوله على خلاف ظاهر) افاد به ان ظاهر الرواية انه لا يقبل خبر المستور وهو المعول عليه (قوله  
 اتفاقاً) بين اهل المذهب وما نسبته الاكل الى الجعافى من ان شهادة الفاسق في هلال رمضان تقبل فهي نسبة  
 غير صحيحة كما أوضحه صاحب النهر (قوله وبما قبله) فيصح قبول القاضي له وان كان غير جائز حلي وفي الجعافى قول  
 الفاسق في الديانات التي يمكن تلقيها من العدول غير مقبول كالهلال ورواية الاخبار ولو تعدد كفاقين فاكتر  
 (قوله او محدوداً في قذف) لقبول رواية ابى بكر بعد ما تاب وكان قد سدى في قذف بجر (قوله على المذهب) وقال  
 الامام الفضلي انما يقبل خبر الواحد العدل اذا نشر وقال رأيت خارج البلد في العصر او في قول رأيت في البلدة  
 من بين خلل السحاب اما به دون هذا التفسير فلا يقبل حلي عن الجعافى (قوله وتقيل شهادة واحد على آخر) بخلاف  
 الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان او رجل وامرأتان  
 حلي (قوله ولو على مثلها) افاد ان شهادتهما على من لم يماثما كرو ذكر مقبولة وتوقف فيه صاحب النهر  
 وبحت القبول (قوله ويجب على الجارية) والحكم في غيرها بالاولى والظاهر ان محل ذلك عند توقف اثبات الرقبة  
 على او الا فلا (قوله في ليلتها) اي الرقبة (قوله وشرط للفطرخ) لانه متعلق به بنزع العباد وهو الفطر فاشبه سائر  
 حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها من العدالة والحرية والعدد وعدم الحد في قذف ولفظ الشهادة والدعوى  
 على خلاف فيه بجر (قوله مع العلة المتقدمة) وهي القهر او اغبار او الدخان (قوله نصاب الشهادة) وهو رجلان  
 او رجل وامرأتان (قوله لتعلق الخ) قد علم انه علة لقوله بشرط (قوله لا يشترط الدعوى) بزم به  
 في الوقف في الغرر وبه صرح في النسيئة منع (قوله كافي بمعنى الامة) فان الشهادة تقبل فيه حسبة من غير دعوى  
 وكذا عتق العبد عند هلالا عنده حلي بزيادة (قوله وطلاق الحرة) لانه مما يقبل فيه الشهادة حسبة ومضموم  
 الحرة ان الزوجة الرقبة يشترط فيها الدعوى والذي في جامع النصارى ان الاطلاق لكنه يشترطه من حفظ والزواج  
 والبيد في العتق (قوله لاحكام فيه) اي لا قاضي ولا الى هندية (قوله صامو الخ) اي اقترافاً كما يدل عليه كلام

(واختلف المتأنيخ) لعدم الرواية عن  
 المتقدمين (فيما اذا افطر قبل ان) لشهادته  
 (والراجح عدم وجوب الكفارة) وصحة خبر  
 واحد لان ما رآه يمتثل ان يكون خيالاً لا  
 فلا ولا ما بعد قوله فقبيل الكفارة ولو فاقها  
 في الاصح (قوله بلا دعوى) بلا (قوله  
 اشهد) وبلا حكم (قوله) وغبار (قوله  
 شهادة الصوم مع ما صحبه البراري على  
 عدل) او مستور على ما صحبه البراري نعم لان  
 خلاف ظاهر الرواية لا فاسق (قوله او في  
 ان يسمع مع علة مستقلة قال العدل) فلا رواية ولا  
 اتفاقاً في رواية (قوله) بين كقيمة الرقبة  
 او محدوداً في قذف (قوله) على الجارية  
 على المذهب وتقيل شهادته واحد على الجارية  
 وانما ولو على مثلها بلا ادن مؤلها  
 الخدود ان تخون في ليلتها (قوله) مع العلة  
 وتقبل كافي الحاقطة (قوله) وشروط المتقدمة (قوله)  
 وعدم الحد في قذف (قوله) وشروط المتقدمة (قوله)  
 بشرط (قوله) لا يشترط (قوله) في عتق الامة  
 وطلاق الحرة (قوله) لا يشترط (قوله) في عتق الامة  
 بقول فقه



المصنف في شرحه حيث قال وعليهم ان يصوموا بقوله اذا كان عدلا له (قوله وافتروا) ظاهر ما في المنع والمهذبة  
 الجواز لا الوجوب فانهما عبرتا بالباس للناس ان يفتروا (قوله مع العلة) امامع عدمها فلا يفترون لان عدم  
 رؤية غيرهم مع التشوف اليها دليل غلطهم كما يعطيه مفهوم كلامه (قوله للضرورة) اي انما فعلوا ذلك  
 استقلا للضرورة وهي عدم الحاسم والظاهر انه كذلك فيما اذا كان الحاسم به يداعنها (قوله بين نصب  
 شاهد) الظاهر ان معناه ان يحملة الحاسم الشهادة ثم يشهد فيقول قد اخبرني رجل انه رأى وحلي الشهادة  
 بذلك اه حلي (قوله بخلاف العيد) اي هلال العيد اذ رآه الامام وحده والقاضي فانه لا يخرج الى المصلي  
 ولا يامر الناس بالخروج ولا يفتروا لاسر ولا جهر ابوالسعود (قوله ولا عبرة بقول المرتبة) ولولا نقضهم قال  
 في الهنديه ولا يجوز للمعجم ان يعمل بحساب نفسه كافي معراج الدراية (قوله على المذهب) قال ابن الشحنة  
 بعد نقل الخلاف فاذن اتفق اصحابنا الاندلس لا يعتمد على قول المخجفين وذکر شمس الأئمة السرخسي  
 في كتاب الصوم ان قول من قال يرجع الى قول اهل الحساب عند الاستدلال نظر لان المراد بالكاهن  
 قال من اتى كاهنا او عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد وفي الاستدلال نظر لان المراد بالكاهن  
 والعراف في الحديث من يخبر بالغيب او يدعي معرفته فما كان هذا سميله لا يجوز ويكون تصديقه كفر اما امر  
 الالهة فليس من هذا القبيل اذ معقدهم فيه الحساب القطعي فليس من الاخبار عن الغيب او دعوى معرفته  
 في شيء الا ترى الى قوله تعالى والقمر نور وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب اه حلي لمصاوقد علمت  
 ما قاله عامة اهل المذهب وهذا بحث في الدلائل لا ينقض الحكم (قوله وقول اولي التوقيت) يعني علماء  
 التوقيت ليس بموجب شرعاصوما ولا فطرا وقيل يعمل به مطلقا قلوا او كثروا ووجب البعض العمل به ان كان  
 يكثر منهم بان يتظافروا عليه (تق) ما كان من الدابات يكتبني فيه بخبر الواحد العدل كهل لال رمضان  
 وما كان من حقوق العباد وفيه الزام بحق كاليوم والاملا فشرطه العدد والعدالة وافظ الشهادة مع باقي  
 شروطها ومنه القطر الا ان يكون المزمع غير مسلم فلا يشترط في الشاهد الاسلام وما لا يطلع عليه الرجال كالسكارة  
 والولادة والعيوب في العورة لا عدد ولا ذكر ولا الزام فيه كالاخبار بالوكلات والمضاربات والاذن  
 في القمار والرسالات والهدايا والشركات لا يشترط فيه سوى التميز مع تصديق القلب وما كان فيه الزام من  
 وجه كمنزل الوكيل وجبر المأذون وفتح الشركة والمضاربة والرسول والوكيل الحكم فيه كالذي قبله عندهما  
 وشرط الامام العددا والعدالة بمجرد عن التحرير (قوله وقيل بلا علة الخ) ذكر في التلويح انه لا بد من لفظ الشهادة  
 هنا وفي شرح الشيخ حسن علي نور الايضاح معزاللكمال لا يشترط الاسلام في اخبار هذا الجمع لان المتواتر  
 لا يبالى فيه بكفر التالفين فضلا عن فسقهم ابوالسعود ولا يشترط الحرية ولا الدعوى فهم تافى وهذا الحكم  
 عام في رمضان والافطراه حلي وغيرهما من الالهة لا يقبل فيه الشهادة وحلي او رجل وامرأتين عدول  
 احرار غير محمد ودين هندية عن البحر الرائق (قوله جمع عظيم) فلا يقبل خبر الواحد لان التفرّد من بين الخم الغفير  
 بارؤية مع توجههم طالعين لما توجه هو اليه مع فرض عدم المنافع وسلامة الابصار وان تفاوت الابصار  
 في الحدة ظاهر في غلظه مجرأ (قوله يقع العلم الشرعي) مراده الشرعي المصطلح عليه في الاصول فيشمل غالب  
 الظن والا فالعلم في فن التوحيد ايضا شرعي ولا عبرة بالظن هنا حلي (قوله الى رأى الامام) او ثابته (قوله  
 على المذهب) وقيل الجمع العظيم اهل المحلة وعن ابي يوسف خمسون كالقسامة وعن خلف خسمائة ببلغ قليل  
 وقال بعضهم من كل جماعة واحد او اثنان وقال الباقى الاف بخارى قليل وقال الكمال الحق ماروى عن  
 محمد وابي يوسف ايضا ان العبرة لتواتر الخبر ومجيئه من كل جانب حلي عن امسداد الفتاح (قوله واختاره  
 في البحر) حيث قال وروى الحسن عن الامام رضى الله تعالى عنه انه يقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
 سواء كان بالجماعة ام لا كما روى في هلال رمضان كذا في البدائع ولم اومن رجحا من المشايخ ويذني  
 العمل عليها في زماننا لان الناس تكاسلت عن ترائي الالهة فانتفى قولهم مع توجههم طالعين ما توجه هو اليه  
 فكان التفرّد غير ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا في سنة خمس وخمسين وثمانمائة ان اهل مصر افتروا  
 فرقتين فبهم من صام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع لهم في الفطر يسب ان جمعا قلة لا شهدوا عند قاضي القضاة  
 الخنفي ولم يكن بالسماء علة فلم يقبلهم فصاموا وتبعهم جمع كثير على الصوم وامر هو الناس بالافطراه كذا

(وافطروا باخبار عدلين) مع العلم (الافطرون)  
 ولولا ما حكاه وحده خبر الصوم بين نصب  
 شاهد ودين هندية عن البحر الرائق (قوله ولا عبرة بقول المرتبة) ولولا نقضهم قال  
 في الهنديه ولا يجوز للمعجم ان يعمل بحساب نفسه كافي معراج الدراية (قوله على المذهب) قال ابن الشحنة  
 بعد نقل الخلاف فاذن اتفق اصحابنا الاندلس لا يعتمد على قول المخجفين وذکر شمس الأئمة السرخسي  
 في كتاب الصوم ان قول من قال يرجع الى قول اهل الحساب عند الاستدلال نظر لان المراد بالكاهن  
 قال من اتى كاهنا او عرافا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد وفي الاستدلال نظر لان المراد بالكاهن  
 والعراف في الحديث من يخبر بالغيب او يدعي معرفته فما كان هذا سميله لا يجوز ويكون تصديقه كفر اما امر  
 الالهة فليس من هذا القبيل اذ معقدهم فيه الحساب القطعي فليس من الاخبار عن الغيب او دعوى معرفته  
 في شيء الا ترى الى قوله تعالى والقمر نور وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب اه حلي لمصاوقد علمت  
 ما قاله عامة اهل المذهب وهذا بحث في الدلائل لا ينقض الحكم (قوله وقول اولي التوقيت) يعني علماء  
 التوقيت ليس بموجب شرعاصوما ولا فطرا وقيل يعمل به مطلقا قلوا او كثروا ووجب البعض العمل به ان كان  
 يكثر منهم بان يتظافروا عليه (تق) ما كان من الدابات يكتبني فيه بخبر الواحد العدل كهل لال رمضان  
 وما كان من حقوق العباد وفيه الزام بحق كاليوم والاملا فشرطه العدد والعدالة وافظ الشهادة مع باقي  
 شروطها ومنه القطر الا ان يكون المزمع غير مسلم فلا يشترط في الشاهد الاسلام وما لا يطلع عليه الرجال كالسكارة  
 والولادة والعيوب في العورة لا عدد ولا ذكر ولا الزام فيه كالاخبار بالوكلات والمضاربات والاذن  
 في القمار والرسالات والهدايا والشركات لا يشترط فيه سوى التميز مع تصديق القلب وما كان فيه الزام من  
 وجه كمنزل الوكيل وجبر المأذون وفتح الشركة والمضاربة والرسول والوكيل الحكم فيه كالذي قبله عندهما  
 وشرط الامام العددا والعدالة بمجرد عن التحرير (قوله وقيل بلا علة الخ) ذكر في التلويح انه لا بد من لفظ الشهادة  
 هنا وفي شرح الشيخ حسن علي نور الايضاح معزاللكمال لا يشترط الاسلام في اخبار هذا الجمع لان المتواتر  
 لا يبالى فيه بكفر التالفين فضلا عن فسقهم ابوالسعود ولا يشترط الحرية ولا الدعوى فهم تافى وهذا الحكم  
 عام في رمضان والافطراه حلي وغيرهما من الالهة لا يقبل فيه الشهادة وحلي او رجل وامرأتين عدول  
 احرار غير محمد ودين هندية عن البحر الرائق (قوله جمع عظيم) فلا يقبل خبر الواحد لان التفرّد من بين الخم الغفير  
 بارؤية مع توجههم طالعين لما توجه هو اليه مع فرض عدم المنافع وسلامة الابصار وان تفاوت الابصار  
 في الحدة ظاهر في غلظه مجرأ (قوله يقع العلم الشرعي) مراده الشرعي المصطلح عليه في الاصول فيشمل غالب  
 الظن والا فالعلم في فن التوحيد ايضا شرعي ولا عبرة بالظن هنا حلي (قوله الى رأى الامام) او ثابته (قوله  
 على المذهب) وقيل الجمع العظيم اهل المحلة وعن ابي يوسف خمسون كالقسامة وعن خلف خسمائة ببلغ قليل  
 وقال بعضهم من كل جماعة واحد او اثنان وقال الباقى الاف بخارى قليل وقال الكمال الحق ماروى عن  
 محمد وابي يوسف ايضا ان العبرة لتواتر الخبر ومجيئه من كل جانب حلي عن امسداد الفتاح (قوله واختاره  
 في البحر) حيث قال وروى الحسن عن الامام رضى الله تعالى عنه انه يقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأتين  
 سواء كان بالجماعة ام لا كما روى في هلال رمضان كذا في البدائع ولم اومن رجحا من المشايخ ويذني  
 العمل عليها في زماننا لان الناس تكاسلت عن ترائي الالهة فانتفى قولهم مع توجههم طالعين ما توجه هو اليه  
 فكان التفرّد غير ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا في سنة خمس وخمسين وثمانمائة ان اهل مصر افتروا  
 فرقتين فبهم من صام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع لهم في الفطر يسب ان جمعا قلة لا شهدوا عند قاضي القضاة  
 الخنفي ولم يكن بالسماء علة فلم يقبلهم فصاموا وتبعهم جمع كثير على الصوم وامر هو الناس بالافطراه كذا

في هلال الفطر حتى ان بعض مشايخ الشافعية صلى العبد جمعة دون غالب اهل البلد وانكر عليه ذلك  
 لمخالفته الامام اه حلي (قوله واختاره ظهير الدين) لكن في البحر والهندية انه لا يقبل خبر الواحد مطلقا في ظاهر  
 الرواية كما في غاية البيان وفتح القدير (قوله وطريق اثبات) انما يحتاج لهذه الكيفية على مذهب الامام رضي الله  
 تعالى عنه الذي يشترط الدعوى واماعلى مذهبهما فلا حاجة الى هذا التكلف لقبول الشهادة عندهما  
 وان لم يتقدمها الدعوى ابو السعود وحكي في جامع الفصولين اختلاف الرواية عن الامام في اشتراطها  
 ومافي الكافي من قوله وبصام برؤية الهلال او كمال شعبان لان الصوم لا يتوقف على الثبوت معناه انه لا يشترط  
 فيه الدعوى (قوله ان يدعى وكالة) بان يدعى شخص على مدون شخص آخر ان قال في اذا جاء رمضان  
 او شوال فقد وكلت بقض الدين الذي على فلان فيقر المدون بثبوت الدين بزمته وبالوكالة ويتكرر دخول  
 رمضان او شوال ثم ان كانت هذه حقا فالمر ظاهر والا كانت كذلك ما فيكون المستوع لها اثبات حتى الشارع  
 في رمضان او الخلق في الفطر (قوله بقض دين) متعلق بوكالة والمراد بالخاص ان الخصم الذي حضر معه مجلس  
 الدعوى (قوله فيقضى عليه) اي على المدون الحاضره اي بالدين اي بدفعه (قوله ضمنيا) اي غير مقصود  
 بالحكم (قوله لعدم دخوله) اي ما ذكر من دخول الشهر تحت الحكم لانه من الديانات (قوله شهد بضيمير  
 التثنية) على ما هو في غالب النسخ ويشهد له قوله قضى القاضى بشهادتهما اه حلي (قوله في ليلة كذا) لا بد  
 من هذا البناء للازام بصوم يومها (قوله ووجد شرأط الدعوى) هذا على مذهب الامام القائل باشتراط  
 الدعوى في هلال رمضان والفطر كما قد منا وذلك بان يكون الخصمان في مجلس الحكم وثبت الحق بينة او اقرار  
 كما سبق (قوله اي جاز) بقيدان القضاء على الثاني ليس واجبا وتعليل الشرح بقيد الوجوب (قوله وقد شهدوا به)  
 المراد بالجمع ما فوق الواحد ولو عبر بالثاني لكان اولى ليوافق قول المصنف ولوشهدوا كذا يقال في قوله بعد لاول  
 شهد واحد حلي بزيادة (قوله لانه حكاية) اي ان هؤلاء الجماعة لم يشهدوا بالبرؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا  
 برؤية غيرهم مخ (قوله نعم لو استفاض) اي كثر الخبر واشتهر ولم يثبتوا الحد والظاهر انه يعتبر فيه تحدث غالب  
 اهل البلد به او تفهمهم (قوله على الصحيح) من انه لا عبرة باختلاف المطالع (قوله حل الفطر) اذا كانت السماء  
 متغية في اول رمضان وهذا باتفاق ان كان بها غيم في هلال شوال وان كانت معصية يفترون على الصحيح  
 هندية اما اذا كانت معصية في هلال رمضان فلا يقبل شهادة العدلين الاعلى رواية الحسن التي اختارها  
 صاحب البحر ومنى عليها في مجموع التوازل وصححها الامام الاجل ناصر الدين كافي الحلي (قوله لوجود الخ)  
 عليه نقول المصنف حل الفطر (قوله حيث يجوز) حينة تقيد بمعنى ان كانت السماء متغية ليلة هلال رمضان  
 وافادنا اذا كانت معصية ليلة هلال رمضان لا يحل الفطر باكمال العدة سواء كانت ليلة الحادى والثلاثين  
 معصية او متغية اتفاقا كما هو ظاهر من كلامهم ووجهه انه في العصور لا بد من الجمع العظيم فلا عبرة بشهادة  
 الفرد حلي (قوله وغم هلال الفطر) الواو والصال وقيد به لاجل قوله خلافا لمحمد لان خلافه انما هو فيه اما اذا لم يغم  
 فلا يحل الفطر اتفاقا حلي (قوله لكن الخ) استدراك على حكاية الخلاف (قوله ان غم هلال الفطر  
 حل اتفاقا) هو الذي ارتضاه في نورا لا يوضح وحرره في امداد الفتاح ونقل عن الحلواني ان خلاف محمد فيما اذا  
 لم يروا هلال شوال والسماء معصية فعندهما لا يفترون وعند محمد يفترون حلي (قوله وفي الزبلي الخ) لا يخرج  
 ما في الزبلي عن كلام الذخيرة حلي وفيه ان الزبلي لم يتعرض لذكر الاتفاق ولا عدمه (قوله وبقية) بالرفع  
 عطف على هلال (قوله كالقطر) فلا بد من رجلين او رجل واحد اثنين في الغيم فمن جمع عظيم في العصور اه حلي  
 وبأى ما صححه صاحب البحر من قبول العدلين في العصور وانما كان كالقطر لانه تعلق نفع العبيد وهو التوسع  
 بطوم الاضاحي كما ذكره المصنف (قوله على المذهب) وروى عن الامام رضي الله تعالى عنه انه كهل هلال رمضان  
 وصححه في التحفة حلي عن امداد الفتاح (قوله مطلقا) يعني سواء كان في الصوم او في الفطر وسواء كان قدام  
 الشمس او خلفها وسواء قبل الزوال او بعده اه حلي (قوله على المذهب) وقال ابو يوسف ان روى قبل  
 الزوال فلا ماضية حتى لو كان هلال فطر فطر او وان كان هلال رمضان صاموا لان الشيء يأخذ حكم ما قرب منه  
 فالحال اذا رآه قبل الزوال يكون قريبا لليلة الماضية وان رآه بعده يكون قريبا لليلة المستقبلية وعن الامام  
 رضي الله تعالى عنه ان رآه امام الشمس فهو لليلة الماضية وان رآه خلفها فهو لليلة المستقبلية وتفسير الامام

واختاره ظهير الدين قالوا وطريق اثبات  
 رمضان والعبدان يدعى وكالة معاقبة بدخوله  
 يقضى دين على الحاضر فيقر بالدين والوكالة  
 وينبغي الدخول فشهد الشهود برؤية  
 الهلال فيقضى عليه به ويثبت دخول الشهر  
 فيها لعدم دخوله تحت الحكم (شهدا انه شهد  
 عند قاضى مصر كذا شاهدان برؤية الهلال)  
 في ليلة كذا (قضى) القاضى (به ووجد)  
 (شرأط الدعوى قضى) اي جاز هذا (القاضى)  
 ان يحكم (بشهادتهما) لان قضاء القاضى عليه  
 وقد شهدوا به لاوشهدوا برؤية غيرهم  
 حكاية نعم لو استفاض الخ في المذهب مجتمعي وغيره  
 زبهم على الصحيح من المذهب من الفطر  
 (وبعد صوم الصوم وبعد متعلق بهول لوجود  
 اليا متعلق بصوم (و) الوصامو (يقول عدل)  
 فصاب الشهادة هلال الفطر لا يحل  
 حيث يجوز غم خلافا لمحمد كذا ذكره المصنف  
 على المذهب ابن الكيال عن الذخيرة انه ان غم  
 لكن نقل عن اتفاقا وفي الزبلي الاشبه  
 هلال الفطر حل اتفاقا وفي الزبلي الاشبه  
 ان غم حل والا (ه) هلال (الاجمعي) وبقية  
 الاثر التسعة (كالقطر) على المذهب ورويته  
 بالشيخ لليلة الا يتبين ان المذهب ذكره

أن يكون إلى المشرق والخلاف إلى المغرب لأن سير السيارة إلى المشرق فالقصر إذا جاوز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق حلبي عن القهستاني (قوله واختلاف المطالع) جمع مطلع بكسر اللام موضع الطلوع بحر عن ضياء الحلو (قوله ورؤيته نهارا) بالرفع عطفا على اختلاف ومعنى عدم اعتبار رؤيته نهارا قبل الزوال وبعده عدم اعتباره من الليلة الماضية بل يكون لليلة الآتية والقصد به الرد على أبي يوسف في قوله السابق وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ وهو الظاهر انتهى هذا الحكم في قوله ورؤيته بانهار لليلة الآتية مطلقا على المذهب حلبي زيادة (قوله على ظاهر المذهب) وقيل يعتبر بأن انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وخروجه حتى اذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه ان تزول في المغرب وكذا طلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فذلك طلوع فجر قوم وطلوع شمس لا تحرين وغروب بعض ونصف ليل لا تحرين وهذا ثبت في علم الاخلاق والهيئة عيني واطلق المصنف فشمع ما اذا كان بينهما تفاوت بحيث يختلف المطالع او البحر وفصل بعض بالتفاوت وعدمه وحد التفاوت شهر فاعدا اعتبارا بقصة سليمان عليه الصلاة والسلام فانه قد انتقل كل غدو ورواح من اقليم الى اقليم وبين كل منهما مسيرة شهر قهستاني والغدو السير من اول النهار الى الزوال والرواح السير من الزوال الى الغروب او السعود (تنبيه) الذي مشى عليه المصنف هنا موافق لما مشى عليه في الصلاة من تعميم وجوب الوتر والعشاء على من لم يجد وقتها وما اعلى قياس من اعتبار اختلاف المطالع عدم وجوبهما (قوله فيلزم) ضميره يعود الى ثبوت الهلال سواء كان هلال الصوم او الفطر واهل المشرق مفعوله (قوله اذا ثبت عندهم) اي عند اهل المشرق والمراد عندهم تأخر صومه (قوله بطريق موجب) كأن يعمل انسان الشهادة او يشهد اعلى حكم القاضي او يستغنى عن الخبر بخلاف ما اذا اخبر ان اهل بلدة كذا راوه لانه حكاية اهل حلبي فلا يباح اهم به فطر الغدو لتراوىح هذه الليلة بحر (قوله كما هم) اي عند قوله شهد الله شهد حلبي (قوله قال الزبلي الخ) مقابل ظاهر الرواية وعلمته ما سبق من ان انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار (قوله احوط) اي لعموم الخطاب في قوله صلى الله عليه وسلم صوموا للرؤية معلقا بمطلق الرؤية وهي حاصلة برؤية قوم فيثبت عموم الحكم احتياطا اه حلبي (قوله بكمه) ظاهر العلة انتهائية في ظاهره ولو قصد دلالة لم يره (باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)

لما فرغ من بيان الصوم شرع في العوارض الطارئة عليه نهر (قوله الفساد الخ) فهما الخراجا هما المطلوب منها وقيد بالعبادة لاختلافهما في المعاملات فان لم يترتب اثر المعاملة عليها كعدم الملك بالقبض فهو البطلان وان ترتب فان كان مطلوب النفاخ شرعا فهو الفساد والا فهو الصحة حلبي بقبيل زيادة (قوله اذا اكل الخ) الدليل على عدم فطره بهذه الاشياء ما أخرجه الحاكم من حديث ابي هريرة انه عليه الصلاة والسلام قال من افطر في رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة له وهو عام في الاكل والشرب والجماع نهر (قوله في القرض) ولو قضاء او كفارة نهر (قوله قبل النية او بعدها) نقله في النهر عن القنية ايضا قال ابو السعود وفيه نظر لان كلام المصنف ليس بمطلق لتقييده بقوله فان اكل الصائم واسم القاعل حقيقة في المتلبس بالفعل ومن هنا جزم في الشرب لئلا يهمل عن القدوري بانه اذا اكل ناسيا قبل النية ثم نوى الصوم لا يجوز صومه اه وقد تقدم عن الهندية ان شرط صحة النية قبل الضحوة ان لا يأكل ولا يشرب قبلها ولا اكل ناسيا قبل النية في النفل غير طاهر والذي يقتضيه النظر التعويل على ما في الهندية والشرب لئلا يهمل عن افراد القنية بمحکم مخالف لا يعتبر (قوله على الصحيح) وقال ابو يوسف انه يفسد الصوم مطلقا فيقضى وقال مالك مفسد لا فرض للأنفل حلبي عن القهستاني (قوله فلم يترك) بل استمر ثم تذكر فدا فطر عند الامام والثاني وهو الصحيح لما اخرج بيان الاكل حرام وخبر الواحد حجة في الديانات نهر ومجمله اذا سمع ولم يقع في قلبه صدق اخباره اما اذا لم يسمع فهو حق حكم الناسي فيما يظهر ولم يتكلموا على حكم الكفارة والظاهر عدم وجوبها لعدم نقاش الحناية بعدم التذكر ويجوز (قوله ويذكره) اي زوما كما قاله الخواجي ويكره تحريمه ان لم يذكره قال الحلبي ومثله التام عن الوقت لكن الناسي او التام غير قادر فسد التام عنهم ما وجب على من لم يعلم حالهما تذكر التامسا وابقا التام الا في حق الضعيف مرحلة له اما من علم حالهما بضعف المرض او باده التام الصلاة فلا وجوب عليه (قوله والا لا) اي لا يمكن

(واختلف المطالع ورؤيته ما قبل الزوال  
وبعد عديدين على ظاهر (المذهب) وعليه  
أكثر المشايخ وعليه الفتوى جبر من الخلاصة  
(فما يزم أهل الرؤية المشرق ورؤية أهل المغرب)  
إذا ثبت عندهم رؤية المشرق والمغرب  
كما قال الزيلعي الأشبه بالرؤية أحاط (فرج)  
قال السبكي لا يخفى ظاهر الرؤية لأنه من عمل  
أفراد والأهل لا يكرهوا السراجية وكرهها البخارية  
المجاهلة كما في السراجية والصوم والافساد  
(باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده)  
الفساد والبطان في العبادات سببان  
إذا أسكن الحائض وتربأ بها  
(فاسبا) في العرق والنفل قبل التسليم وبعد  
على الصبح جبر عن التسمية إلا أن يؤذيها  
فلم يندكر في وقتها ولا إلا

هو بيان كان شيخا وشابا ضعيفين عنه لا يدكره اى بسعه تركه قال في الفتح وبسعه ان لا يجزئه (قوله وليس) الى  
 النسيان وهو عدم استحضار الشئ في وقت حاجته (قوله عذرا في حقوق العباد) حتى لو اوردع ودبعا واستعار  
 شيا ونسيه لزمه ضمانه وامافي حقوقه تعالى فعذر مسقط للام وبما الحكم في حقوقه تعالى فقال في البحران كان  
 في موضع مذكروا داعي اليه ككل المصلي لم يسقط لتقصيره بخلافه لاف في القعدة فساقط لوجود الداعي وان  
 لم يكن مع مذكرومه داع ككل الصائم يسقط وان فقد الداعي ايضا فاول بالسقوط كترك الداعي التسمية بها  
 افاد بعضه الحلبي (قوله اوردخل حلقه غبار) به عرف حكم من صناعته الغريبة او الاشياء التي يلزمها الغبار  
 وهو عدم فساد الصوم وفي شرح الملتقى عن الشرب لا لى لوجوده امن تعاطى ما يدخل غباره في حلقه افسد  
 لوفعل (قوله لهدم امكان التمزج عنه) فيعني للضرورة (قوله ومفاده) اى مفاد قوله دخل (قوله انه لو ادخل  
 حلقه الدخان) كان يتجزأ بجور فاشتم دخانه وادخله في حلقه ذاك الصوم فسد صومه لا مكان التمزج ولا يتوهم  
 انه كشم الورد ومائه والمسلك لوضوح الفرق بين هواء تطيب بريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه  
 بفعله شربلية وفي امداد الفتاح لا يبعد لزوم الكفارة ايضا للنفخ والتداوى قال وكذا الدخان الحادث شربه  
 لا يتدفع بهذا الزمان اه من شرح الملتقى ولو دخل حلقه دم موع او عرق او دم رعا فاه او مطر او نخل فسد صومه  
 لا يتيسر طبق فيه وفتحه احيانا مع الاحتراز عن الدخول واذا ابتلعه هذا الزمته الكفارة بجره وهذا الاطلاق  
 في الدمع والعرق محمول على ما اذا كان يجرد ملوحتة في حلقه او السعد عن الزيلعي (قوله او ادهن) بنحو زيت  
 ادهن لازم حتى لو قيل ادهن رأسه او شاربيه فهو خطأ مسكين وانما لم يفتقر لعدم وجود المفطر ضرورة ومعنى  
 والداخل من المسام لامن المسالك فلا ينافي الصوم كالماء البارد ووجد برده في كبده وانما كره الامام  
 رضى الله تعالى عنه الدخول في الماء والتلف بالثوب المبلول لما فيه من اظهار الضجر في اقامة العبادة لانه  
 قريب من الافطار ففتح (قوله اراحتهم) هو مكره للصائم اذا كان يضعفه عن الصوم اما اذا كان لا يخافه  
 فلا بأس به بجر (قوله اراحتهم) كذا الوصب في عينه لبنا او دواء مع الدهن فوجد طعمه او امراته في حلقه  
 لا يفسد صومه بجر (قوله وان وجد طعمه في حلقه) لان الموجود اثره لا عينه وكذا الزيت فوجد لونه في الاصبع  
 بجر (قوله ولم ينزل) لعدم المنافي صورة ومعنى ولو انزل ولمس ولو بجامل فوجد معه الحرارة فانزل او انزل بالمباشرة  
 القا حشة ولو بين ذكرين افطر واستثنى بكفة فانزل ولا يحل لذلك الا اذا غلبته الشهوة ولم يجد من يحل له وطنه  
 وخاف الوقوع في الزنى ولومسته فانزل فلا فساد ولو قبلته فوجدت لذة الا تزال لكنها لم تراء فسد صومها  
 عند ابي يوسف لا عند محمد نهر (قوله او احلم) اقله صلى الله عليه وسلم لا يفتقر الصائم التي والجسامة والاحتلام  
 او السعد عن العنابة (قوله او انزل بنظر) او لمس هجمة واتساحق المرأتان ولم ينزلا واذا انزلت عليهما القضاء بجر  
 (قوله او ابتكر) عطف على قوله بنظر (قوله كظم ادوية) وجدته في حلقه وقد وضعه في جرحه مثلاً او ابتلعه ليلا  
 ووجد طعمه نهارا (قوله ومص هليلج) بفتح اللام ركسرها قال في البحر ولو مص الهليلج وجعل يمضغها فدخل  
 الزقاق حلقه ولا يدخل عينها في جوفه لا يفسد صومه اه (قوله بخلاف نحو سكر) كفايد فانه اذا مضغها بلزمه  
 القضاء والكفارة بجر (قوله على المختار) اختاره في الهداية وصرح به الوالوالجى وفي الحاشية التفصيل  
 بين الدخول والادخال فصيح الفساد في الثاني ورجحه السكال فتحصل ان في الفساد بادخال الماء بفعله قولين  
 صحيحين فالاحوط تجنبه نهارا واذا وقع عييل اذنه الى الماء (قوله كالموكل اذنه يعود) حكى في شرح الملتقى  
 الاجماع على عدم الفساد به (قوله او ابتلع ما بين اسنانه) اى من غير اخراج من فيه اما لو اخرج منه ثم ابتلعه فسد  
 صومه ولا كفارة فيه عند الشافى خلافا لفرق ويجرى عليه ما بانى انه لو مضغ لثمة ناسيا فتذكر فاخرجها  
 ثم ابتلعها فلا كفارة عليه في الاسع لان الطبع يعاف ذلك قال في الفتح والتحقيق ان الملقى ينظر في صاحب  
 الواقعة ان رأى ان طبعه يعاف ذلك اخذ بقول ابي يوسف والافق قول زفر نهر وقيد بما بين اسنانه للاحتراز  
 عما اذا تناول سمسم او حبة حنطة من خارج وابتلعها فسد صومه وان مضغها لا يفسد الا اذا وجد طعمها  
 في حلقه كذا في السكافى والمحيط قال في الفتح وهذا حسن جدا لئلا يكون الاصل في كل قليل مضغه بجر (قوله وهو  
 دون الحصة) سواء ابتلعه او مضغه وسواء قصد ابتلاعه ام لا لا يكون القليل مادون الحصة والكثير قدرها  
 هو ما اختاره الشهيد وقال الدبوسى هذا التقريب والتحقيق ان الكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى استعانة بالريق

وابتلع عذرا في حقوق العباد (اوردخل)  
 حلقه غبار اوردخل اوردخل (اوردخل)  
 احتساما لهدم امكان التمزج عنه  
 ومفاده انه لو ادخل حلقه الدخان افطر  
 اى دخان كان ولو عد او غير الزاكر لا يمكن  
 التمزج عنه فليتنبه له كما بسطه في شرحه  
 (او ادهن او اراحتهم او اراحتهم او اراحتهم)  
 في حلقه ولو اى فوجد طعمه في حلقه  
 بنظر ولو اى في عينه فوجد طعمه في حلقه  
 مع الريق (او اراحتهم او اراحتهم او اراحتهم)  
 نحو سكر او ادخل الماء في اذنه وان كان بغيره  
 على المختار كالموكل اذنه يعود ثم اخرجها  
 وعليه ان يتم ادخله ولو ما را (او ابتلع ما بين)  
 اسنانه وهو دون الحصة (لانه تتبع لريقه)

ولم يستثنه في فتح القدير لان المانع من الحكم بالاظهار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك  
 كما يجري بنفسه مع الريق الى الجوف لا فيباعد في ادخاله لانه غير مضطرب فيه نهر ولو ابتلع حبة غلب بعد  
 مضغها قضى وكفر وان ابتلعها من غير مضغها ان لم يكن معها ما يسهل نقبها من بقية العنقود فعليه القضاء  
 والكفارة بالاتفاق والافلاكفارة في الصحيح بجر (قوله افطر) اي ولا كفارة فيه كما بان في المصنف (قوله  
 كما سيجي) قيل قوله وكره له ذوق شئ حلي (قوله يعني ولم يصل الى جوفه) كذا ذكره المصنف في شرحه ولم اظفر به  
 في عبارة صاحب الجعر ولا النهر ولا الهندية وبنت الوهابية مع شرح الشرر لبلل دم السن فالغلوب غير مضر  
 وغالب ريق المساوي مضر صورته اذا خرج دم من اسنان الصائم ودخل حلقه فان كانت  
 الغلبة للبصاق لا يضره اذ لم يجد طعم الدم وان ساوى او غلب الدم بطل صومه بابتلاعه وعليه القضاء  
 دون الكفارة اه فان كان المراد انه دخل حلقه ثم خرج فالامر ظاهر ولا يخفى الدم وان كان المراد انه وصل  
 الى جوفه فهي عين ما بعدها فالاولى الاقتصاد عليها (قوله فسد) هو الذي عليه المشايخ وفي السراج  
 عن الوجيز لو كان الدم غالباً لا يضر وهو الصحيح الحاقه بما بين الانسان بجماع عدم الاحتراز عنه نهر  
 فقد اختلف الترجيح ويعلم حكم المساوي عما ذكر بالاولى (قوله وسيجي) اي قبيل قوله وكره له ذوق شئ اه حلي  
 (قوله او طعن برمح فوصل الى جوفه) في المنع تقديم هذه الجملة على قوله او ابتلع ما بين اسنانه حلي (قوله وان بقي  
 في جوفه) اي بقي الزج كما صرح به القهستاني حيث قال وانما شرط كونه بما فيه صلاح البدن احتراز عما اذا  
 طعن برمح فانه غير مفسد وان بقي الزج في جوفه اه حلي (قوله كالواني) مبنى للعجهول يدل عليه تعليل  
 الجعر مستله الرمح بقوله لانه لم يوجد منه الفعل ولم يصل اليه ما فيه صلاحه اه حلي وعلى هذا فالصواب رفع حجر  
 على انه نائب فاعل وهو كذلك في بعض النسخ (قوله ولو بقي النصل في جوفه فسد) فيه نظر فانه لا فرق بين نصل  
 السهم وزج الرمح وقد قدم ان بقا زج الرمح غير مفسد فيجب ان يكون نصل السهم كذلك وصرح في التبيين  
 بان كلا منهما مفسد وصرح القهستاني بان دخول الحجر في الجائفة مفسد فيكون في كل من زج الرمح  
 وحجر الجائفة قولان الصحيح منهما عدم الفساد ولم يحكوا في نصل السهم خلافا فيما رأيت بل اطلقوا القول  
 بالفساد وعبارة النهر تفيد عدم الخلاف ايضا حيث قال وان بقي النصل في جوفه فسد واختله وافيماء لوبي  
 الرمح والصحيح انه لا يفسد اه فليراجع حلي (قوله وان غلبه) بحيث لا يبقى منه شئ خارج (قوله وكذا لو ابتلع  
 خشبة) اي فانها على هذا التفصيل (قوله ومفاده) اي هذا القرع ووجه الافادة انهم حكموا فيه بعدم الفساد  
 عند عدم انفصال شئ وما ذاك لعدم الاستقرار وحكموا بالفساد عند انفصال شئ لوجود الاستقرار (قوله  
 اي دبره) فالصحيح راجع الى المقعدة السابقة في كلام المصنف بتأويل الدبر فصح تذكيره (قوله او فرجها)  
 الا بعد في التعبير وكذا لو ادخلت اصبعها اليابسة فرجها فان ظاهر كلامه يقتضي ان الذي ادخل في فرجها  
 الرجل والحكم واحد (قوله ولو مبتله) بدهن او ماء بجر (قوله فسد) للوصول الماء او الدهن بجر ومجمله اذا كان  
 ذا كرا للصوم والافساد كما في الهندية عن الزاهد (قوله حتى بلغ موضع الحقنة) وهو الموضع الذي منه  
 ينصب دواءها الى الامعاء وهو مرتفع عن حلقة الدبر (قوله وهذا) اي بلغ موضع الحقنة (قوله فيورث داء  
 عظيماً) اشار به الى انه لا ينبغي فعله (قوله ناسيا) مرتبط بالجماع وقوله في الحال مرتبط بترفع (قوله عند ذكره)  
 اي عند تذكره صام (قوله وكذا عند طلوع الفجر) اي ترع عنده (قوله ولو لمكث) محترز قوله في الحال عند  
 ذكره (قوله حتى امضى) ليس شرطاً في افساد الصوم حلي عن امداد افتتاح (قوله وان حرك نفسه) ظاهره  
 وان لم ينزل وهو ظاهر ما في الهندية ونصها وان بقي اي لم ينزع فعلية القضاء والكفارة في ظاهر الرواية كذا  
 في البدائع فانه محمول على ما اذا حرك نفسه وما في الفتح يدل على الانزال فانه قال ولو بدأ بالجماع ناسياً فذكر  
 ان ترع من ساعته لم يضر وان دام على ذلك حتى انزل فعلية القضاء ثم قيل لا كفارة عليه وقيل هذا اذا لم يحرك  
 نفسه بعد التذكر حتى انزل فان حرك نفسه بعد هذا فعلية الكفارة اه فان قوله فان حرك نفسه اي مع  
 الانزال لم يوافق ما قبله (قوله كالونزع ثم اوج) لانه ابتداء فعل وظاهره وان لم ينزل (قوله اودى الماكمة  
 من فيه) اي بعد سبق اكل ناسيا والافلا ادخل في الفم لا يضر (قوله وبعده لا) اي لقد اترتها وقد علمت ما قاله  
 السكال من التحقيق (قوله ولم ينزل) اما اذا انزل كان عليه القضاء دون الكفارة هندية (قوله يعني في غير

افطر كما سيجي (او خرج الدم من بين اسنانه  
 ودخل حلقه) يعني ولم يصل الى جوفه  
 اما لو وصل فان غلب الدم او نساوا فسد  
 والا لا اذا وجد طعمه الا ككبر وسيجي  
 المصنف وهو ما عليه الا ككبر وسيجي  
 (او طعن برمح فوصل الى جوفه)  
 في جوفه كما لو بقي في الجائفة او نزل  
 من الجائفة الا ككبر وسيجي (في مقعدة  
 فسد (او ادخل عوداً) او نحو وكذا لو ابتلع  
 وطرفه خارج) وان غلبه فسد ما بوطنة  
 خشبة او خيطاً ولو فيه قطعة مستقر  
 الا ان يتصل الى الجوف (اي دبره  
 الداخلي) الى اصبعه اليابسة فسد ولو ادخلت فلفته  
 او فرجها ولو مبتله فسد ولو ادخلت فلفته  
 ان غابت فسد وان بقي طرفها في فرجها  
 الخارج لا ولو بلغ في الاستجماء حتى بلغ موضع  
 الحقنة فسد وهذا فيما يكون ولو كان فيورث  
 داء عظيماً (او فرجها) حال كونه ناسياً  
 في الحال عند ذكره وكذا عند طلوع الفجر  
 وان اسنى بعد التذكر قطع وان حرك نفسه  
 حتى امضى ولم يضر ففقدى قطعاً او رمى  
 ففقدى ككبر وسيجي (او اوج) اي مع  
 عند ذكره او طلوع الفجر ولو بدأ بالجماع  
 انما جها ككبر وسيجي (او اوج) اي مع  
 انما جها ككبر وسيجي (او اوج) اي مع

المسلمين) فقول المصنف فيما دون الفرج غير مستقيم لانه يوم الذبر ويقتضى انه لا يفسد الصوم بالجماع فيه مع ان حكمه حكم الفرج (قوله وكذا الاستثناء بالكف) التشبيه في عدم الفساد ومحل ذلك اذا لم ينزل اما اذا نزل فعليه القضاء على قول العامة وهو المختار هندية كما اذا علمته زوجته يدها حتى انزل (قوله ناكح الكف ملعون) اي مطرود عن منازل الارار وافاد الحديث اعنه على العموم وان المعين لا يجوز ورودان الكف تجبي يوم القيامة حبلي وانه يخلق خلق من ذلك الماء لارأس له يطالب فاعل ذلك باتمام خلقه تعذيبه (قوله ولو خاف الزنى) مثله اللواط ولم يجد من يحل له وطئه (قوله برجي ان لا وبال عليه) فالكراهة اذا كان لقضاء الشهوة لا لتسكينها فاستثنى (قوله من غير انزال) اما اذا نزل فعليه القضاء دون الكفارة هندية (قوله فانزل) فلا يفسد صومه اجماعا (قوله في احليله) هو مجرى البول من الذكر مخ ويطلق على مخرج اللبن من الثدي كافي الجبر (قوله وان وصل الى المثانة) عندهما لانه ليس بين المثانة والجوف منفذ ووصول البول من المعدة الى المثانة بالترشح وقال ابو يوسف فبطر لوجود المنفذ بينهما (قوله وما في قبلها) اي واما الاقطار في قبلها ففسد اجماعا على الصحيح مجر عن غاية البيان (قوله من الغيبة) هي ذكرك اهلك بما يكره قال صلى الله عليه وسلم اندرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله علم قال ذكرك اهلك بما يكره قيل رأيت ان كان في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته والحاصل ان من تكلم خلف انسان مستور بما يفهمه لوسعه ان كان صدقا يسمى غيبة وان كان كذبا يسمى بهتان واما المتجاهر فلا غيبة له اه ابوالسعود عن العلامة نوح وقوله خلف انسان ليس قيد بل الامر كذلك ان كان حاضرا وقوله واما المتجاهر فلا غيبة له مقيد بان يذكر ما تجاهر به لا ما ستره وان لا يقصده التشني وانما يقصده نصيح المسلمين (قوله فدخل حلقة) ولو على تعدد منه لانه بمنزلة الرقيق الان يجعله على كفه ثم يتعلمه فيكون عليه القضاء ولو به عليه يخرج الماء من فيه ثم يدخل ويذهب في الحلق لا يفسد صومه كذا في الهندية (قوله وان نزل لرأس انفه) لانه كابتلال الشفتين بالزقاق (قوله كالورطبت شفتاه) وكما لو جمع الرقيق قصدا ثم ابتلعه لا يفسد صومه في اصح الوجوه من مخ (قوله ونحوه) كعادته ذكر (قوله فاستنشقه) الاولى تحذره لان الاستنشاق يكون بالانف وفي نسخ فاستنشقه شاة مشاة فوق وفاء اي جذبه بشفتيه وهو ظاهر (قوله ولو عدا) يرجع الى الثلاث مسائل (قوله خلافا للشافعي) فانه يقول بفساد الصوم بابتلاع الخامة (قوله فنبني الاحتياط) بعدم ابتلاع الخامة حتى لا يفسد صومه على قول مجتهد مخ (قوله وان كره) اي الالعز كيا باني (قوله لم يفطر) بروى بالتشديد والتخفيف فعلى الاول يكون مسندا الى الاكل وما يضا فيه وعلى الثاني يكون مسندا الى الصائم ابوالسعود (قوله وان بقي فيه) اي في الخيط (قوله عقد الزقاق) اي الزقاق الذي كالعقد (قوله الان يكون مصبوغا) قال في الهندية صائم على الابريسم في فيه وخرجت منه خضرة الصبغ او صفرة او حمرة واخطط بالريق فصار الرقيق اصغرا واخضر او احمر فابتلعه وهو ذكروا صومه فسد صومه خلاصه (قوله ونظمه ابن الشحنة) مغير انظم الوهبانية وهو وفاتل خيط بالذي بل ريقه \* اذا عاد لم يفطر وقيل يفطر

(قوله مكررا) مبتدأ وقوله بالريق متعلق بيل وقوله بادخاله متعلق بجر المبتدأ الذي هو قوله لا يتضرر وجهه انه بمنزلة الرقيق على انه اذا لم يقطع كما في شرح الشرنبلالي (قوله وعن بعضهم) هو الزندوسقي (قوله بعدذا) اي بعد تكراره (قوله بضر) اي الصوم ويفسده لان اخراجه بمنزلة انقطاع الزقاق المتدلى كذا في شرح الشرنبلالي (قوله كصغ) اي كما بضر ابتلاع الصمغ وهذا لا خلاف فيه (قوله لونه) اي الصبغ فيه اي الرقيق وهو متعلق بيطهر (قوله كان تمضض) او استنشق كما في الهندية (قوله فسبقه الماء) اي وهو ذكروا كرسومه فيفسد صومه وعليه القضاء وان لم يكن ذاكرا لا يفسد صومه كذا في الخلاصة وعليه الاعتماد هندية والمخيط هو الذكرا للصوم غير قاصد الفطر نه (قوله او شرب نائما) ليس هو كالنسيان لان النائم اذا ذهب العقل اذا خرج لا توكل ذبيحته وتوكل ذبيحة نائمي السمية بجر (قوله او شرب) مكررا مع ما يأتي في المصنف مفصلا (قوله واجامع على ظن الخ) مثله الجماع خطا بان باشرها سائنة فاحشة فتوارت حشفتها ومن صور الخطأ اذا اكل يوم الشك فظهر انه من رمضان كذا في انه وقوله على ظن يرجع الى المشتك (قوله او اجر) اي صب في حلقة شيء وانما اتى به لاجل قوله او نائما والا فلا كره على ان يشرب بنفسه فنسب كان الحكم كذلك كما يدل عليه اطلاقهم

وكذا الاستثناء بالكف وان كره فطر بماله بدت  
فاخرج الكف ملعون ولو خاف الزنى برجي ان لا  
غير انزال) اوسس فوج بهجة او قبلها فانزل  
(او اقطر في احليله) وما في قبلها ففسد  
الى المثانة على المذهب (او اصبح جنباً) وان بقي  
اجماعا لانه كاللحقة (او اغتصاب) من الغيبة (او دخل  
كل اليوم) (او اغتصاب) من الغيبة (او دخل  
انتهى محتاطا فاستنشق فدخل حلقة) وان نزل  
لرأس انفه كالورطبت شفتاه بالزقاق عند  
الكلام ونحوه فاستنشق (ولو عدا) خلافا  
كالغيب ولم يقطع فاستنشق (ولو عدا) فنبني  
للتشافي فاستنشق (او اذا فسد صومه) وان كره (لم يفطر)  
الاحتياط الشرط وكذا لو نزل الزقاق الان يكون  
جواب (قوله عقد الزقاق) اي العقد الذي يكون  
صارا وان بقي فيه عقد العقد والبراق يكون  
مصوغا ونظمه ابن الشحنة فقال  
ونظمه ابن الشحنة فقال  
مكررا بل الخيط بالريق فانه لا  
مكررا بل الخيط بالريق فانه لا  
وعن بعضهم ان يبلغ الرقيق بعدذا  
ينفسد لونه فيه يظهر  
وكان فطر نائما او شرب نائما  
او شرب نائما او شرب نائما  
او شرب نائما او شرب نائما

فلو قال او اجزنا ثم كان اولى (قوله فالمراد رفع الائم) وهو الحسب الاخرى لا الدينوى ايضا وهو التساوي  
 لانه من باب المقضى ولا عومله (قوله جائزة) اى عقلا وان لم تقع لورود النص بعدم المواخذة به (قوله او اكل  
 ناسيا) المناسطة بالكفارة لانه ظن في موضع الاشتباه بالفطر وهو الاكل عمدا لان الاكل مضاد للصوم ساهيا  
 او عمدا فاوثر شبهة مخ والشرب مثل الاكل (قوله او احتمل) وجه شبهة فيه انه شبه الجماع في قضاء الشهوة  
 مخ وكذا يقال فيما بعده (قوله او ذرعه النية) اى خرج بغير صنعه ووجه شبهة ان النية والاستقاء متشابهان  
 لان مخرجهما من اقم مخ (قوله فظن انه افطر) اى وفسد صومه واذا امسك لا يحسب له (قوله فاكل عمدا)  
 اى تناول مفطرا (قوله للشبهة) علة لكل ما قبله وقد يتناها (قوله ولو علم عدم فطره) اى بهذه الاشياء (قوله  
 لزمته الكفارة) لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف مخ (قوله الا فى مسئلة المتي) وهى الاكل  
 ومنه الجماع والشرب لان علة عدم الكفارة خلاف مالك وخلافه فى الاكل والشرب والجماع كافى الزايعي  
 والهداية وغيرهما حلى (قوله مطلقا) اى سواء علم انه لم يفطر بان بلغه حدث عدم الفطر فيها ام لا مخ (قوله  
 شبهة خلاف مالك) فانه يقول بفساد الصوم اذا اكل او شرب او جامع ناسيا فتدري الكفارة لما فيها من معنى  
 العقوبة بهذه الشبهة (قوله خلافا لهما) فجعل مسئلة المصنف كغيرها (قوله فقيدها الظن) اى فى قول المصنف  
 فظن وهو جواب عن سؤال حاصله اذا نعتد الفطر بعد الاكل ونحوه ناسيا لا يكفر مطلقا ظن الفطر او لا فلا وجه  
 لتقييد المصنف بقوله فظن انه افطر وحاصل الجواب انه انما ذكره لانه متفق عليه بين الامام وصاحبيه (قوله  
 او احتمل او استعطف) الرواية فيها بالبناء للفاعل من حقن المريض داواه بالحقنة او عالجها بها وصب السعوط  
 اى الدواء فى الانف وبنائهما للمفعول غير جائز نهر ولو استعطف ليلا فخرج نهارا لا يفطر (قوله او افطر) فى المغرب  
 فطر الماء صبه تقطير او فطره مثله فطر او فطره لغة اه وهو مبنى للفاعل ليوافق الافعال قبله ولنصب دهننا (قوله  
 دهننا) انما ذكر الدهن لانه لا خلاف فى الافطار به واما الماء فاختلف فى الهداية ونحوه وحسبها والاولوا الحى عدم  
 الافطار مطلقا دخل بنفسه او ادخله وفصل قاضى خان بين الادخال قصدا فافسده الصوم والدخول فلم يفسد  
 قال فى البحر وهذا يعلم حكم الغسل وهو صائم اذا ادخل الماء فى اذنه وقدمر (قوله او ادوى الخ) اطلق فى الدواء  
 فشمل الرطب واليابس لان العبرة للوصول لا لكونه رطبا او يابسا وانما شرط القدورى الرطب لان الرطب  
 هو الذى يصل الى الجوف عادة حتى لو علم ان الرطب لم يصل لم يفسد ولو علم ان اليابس وصل فسد بحرقن العناية  
 (قوله جائفة) اى جراحة فى بطنه نهر (قوله او آتمة) بالمد وهى الجراحة فى الرأس من اتمته بالعصا ضربت  
 ام رأسه وهى الجلدة التى هى يجمع الرأس وقيل للشجة آتمة على معنى ذات ام كعبشة راضية نهر (قوله فوصل  
 الدواء حقيقة) اما اذا شك فى الوصول وعدمه فان كان الدواء رطبا فعند الامام يفطر للوصول عادة وقالوا  
 لا لعدم العلم به فلا يفطر بالشك بخلاف ما اذا كان الدواء يابسا فلا يفطر اتفاقا ففتح (قوله الى جوفه وهما غه) اف  
 ونشر مرتب قال فى البحر والتحقيق ان بين جوف الرأس وجوف المعدة منفذ اصليا فاما وصل الى جوف الرأس  
 يصل الى جوف البطن اه (قوله ونحوه) كالحديد فيجب القضاء لوجود صورة الفطر ولا كفارة لعدم معناه  
 وهو اتصال ما فيه بنفع البدن الى الجوف فقصرت الحناية وهى لا تجب الا بكنها وكذا ما لا يتغذى به ولا يتدوى  
 كالجزر والقراب والذيق على الاصح والارزوا العين والمخ اذا اعتادا كله وحده والنواة والقطن والكاغد  
 والسفرجل اذا لم يدرك ولم يطبخ ولا تجب فى ابتلاع الحوزة الرطبة وتجب لو مضغها او مضغ اليابسة والرمانه  
 والبيضة كالحوزة ويابس اللوز والبندق والفسق ان ابتلعها لا تجب وان مضغها وجبت كما تجب فى ابتلاع اللوزة  
 الرطبة وفى ابتلاع البطيخة الصغيرة والخوخة الصغيرة والهليلجة روى عن محمد وجوب الكفارة وتجب باكل  
 اللحم النى وان كان ميتة منتزعا لا تجب ان دود وتجب باكل الشحوم والحظية وقضها الا ان مضغه فجيعة للتلاشى  
 وتجب باكل الشعر اذا كان مقلبا وبالطين الارمنى وبغيره على من يعتاد اكله كالمسمى بالطفل لاعلى من لم يعتده  
 ولا ياكل الدم وان اكل ورق الشجر فان كان ماموكل كورق الكرم فعليه الكفارة وان كان مالا يؤكل كورق  
 الكرم اذا عظم فعليه القضاء دون الكفارة ولو اكل قشر البطيخ ان كان يابسا وكان بحال يتقدم منه فلا كفارة وان  
 كان ماما لا يتقدم منه فعليه الكفارة وان اكل كافورا او مسكا او زعفرانا فعليه الكفارة بحرقن (قوله او يستقذر)  
 الاستقذار سب الاعافه فا آلهما واحد ولذا اقتصر فى النظم على المستقذر (قوله ومستقذر) اى ما بعده الطبع

واما حديث رفع الخطأ فالمراد رفع الائم  
 وفى التعديل المواخذة بالخطأ جائز عندنا  
 خلافا للمعتزلة (او اكل) او جامع (ناسيا)  
 او احتمل او استعطف (او اكل) او جامع (ناسيا)  
 انه افطر فاكل عمدا (او اكل) او جامع (ناسيا)  
 لزمته الكفارة الا فى مسئلة المتي فلا كفارة  
 مطلقا على المذهب شبهة خلاف مالك خلافا  
 لهما كافى فى الجمع وشروحه فقيدها الظن  
 شيئا (او افطر فى اذنه) او احتمل او استعطف  
 او آتمة (فوصل الدواء حقيقة) الى جوفه  
 ودماغه (او ابتلع حصة) ونحوها مالا ياكله  
 الانسان او يماه او يستقذر ونظمه ابن النجاشية  
 فقال



مسند ذرا (قوله مع غير ما كقول مثلنا) كالتين وبعض الصور التي قدمناها (قوله في) الفاء زائدة والجار والجرور متعلقان بقوله بهجر والتكفير مبتدأ خبره الجملة بعده والجملة خبر المبتدأ الذي هو مستقذر وجازا لا بداهة مع انه ذكره قصد التعميم وبهجر مرادف لبقي اي لا تجب فيه كفارة (قوله اول من في رمضان) اي في ايامه وقد نوى اول ليلة منه صومه واما اذالم ينو له ايضا فعدم الكفارة لعدم تحقق الصوم (قوله شبهة خلاف زفر) فان النية عند زفر لا تشترط في رمضان على الصحيح المقيم وقال بذلك مجاهد وعطاء كما نقله القسطلاني عنهم فيكون صائما وفيه انه لا تأخير لكونه صائما عند في اسقاط الكفارة عند نابل العلة ان الكفارة لا تجب الا على شخص افطر بعد ان كان صائما وهما لم يوجد الصيام من اصله ويدل على ذلك تعليل امداد الفتح بقوله لفقد شرط الصحة اه وهو حسن (قوله قبل الزوال) متعلق بالنية وهو يقيد انه لو نوى بعد الضحوة او في ما قبل الزوال صح وليس كذلك فالاولى كما قاله الحلبي ان يقول قبل نصف النهار الشرعي (قوله شبهة خلاف الشافعي) فان الصوم لا يصح عنده بنية النهار كما لا يصح بطلق النية اه حلي فلم يكن صائما عنده فتعاطيه المفطر لا يوجب كفارة لانها لا تصح الا بعد تحققه (قوله ومفاده) نقله في البحر عن الظهيرية بافظ ينبغي ان لا يلزمه الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا في انوى نية مخالفة فيما ينظر (قوله بنفسه) بان رفع وجهه فدخل وان كان بادخاله ثبت القضاء والكفارة وكذا لو تناوب رفع رأسه فوقع في حلقه قطرة ماء انصبت من مزاج يفسد صومه هو الصحيح هندية (قوله عنه) افرد لان العطف باو (قوله بخلاف نحو الغبار) قال في الهنديه ولو دخل حلقه غبار الطاحونة او طعم الاذوية او غبار العدس واشباهه او الدخان او ما سطع من غبار التراب بالريح او نحو اخر الدواب واشباه ذلك لم يفسد اه (قوله والقطرتين) لفظ محمول على ونحوهما الثلاث كما ياتي (قوله في جميعه) هذا يخرج القطرة والقطرتان فانه وان وجد الملوحة لكن لا يجدها في جميع الفم افاده في النهر (قوله واجتمع شيء كثير) كاربعة قطرات فاكثروا الظاهر ان الثلاث لا تعطى هذا الحكم كاتدل عليه عبارة الخلاصة وهذه الجملة لازمة لما قبله لانه لا يجزى الملوحة في جميع الفم الا اذا اجتمع فيه شيء كثير (قوله خلاصة) عبارتها كما في الهندية الدموع اذا دخلت فم الصائم ان كان قليلا كالقطرة او القطرتين او نحوهما لا يفسد صومه وان كان كثيرا حتى وجد ملوحته في جميعه واجتمع شيء كثيرا فتلعه يفسد صومه وكذلك عرق الوجه اذا دخل فم الصائم اه (قوله او وطئ امرأته الخ) انما لم تجب الكفارة فيه وفيما بعده لانها ليست مما يشتهى عادة كما في النهر (قوله لا تشتهى) ظاهر اطلاقه وان لم تنصره فضاة بالوطئ (قوله او اخذ الخ) انما لم تجب لانعدام الجماع صورة وفسد صومه لوجوده معني بجر (قوله ولو قبله فاحشة) اتى بتلك المبالغة اشارة الى ان مجردها بدون ازال لا يوجب القضاء وقوله ولو بمائل الاولى المبالغة بعدم الحائل لانه الذي يتوهم فيه القضاء بدون ازال (قوله او يصح) بفتح الميم (قوله او استمنى الخ) الاولى ان يقول او عبت بذكره او باشر مباشرة فاحشة لان الازال ذكر بعد الان يجعل السنين والتاء للطلب (قوله قيد لكل) من قوله او وطئ امرأته مبنية (قوله كما مر) اي في اول هذا الباب اه حلي (قوله غير صوم رمضان) يصح غير صفة لحذف اي صوما غير صوم رمضان ولو كان قضاءه وليس المراد غير الصوم ولومن صلاة وحي فانه لا يتوهم فيه كفارة والقرينة على هذا التقدير ان الكلام في الصوم افاده الحلبي (قوله لا اختصاصها) اي الكفارة بهتكم رمضان لانه لا يجوز اخلاقه من الصوم بخلاف غيره من (قوله بان اصعب صائمة فحنت) جواب عن سؤال حاصله ان الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرع وحاصل الجواب ان الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه اعني النية وهي قد وجدت وصورته ماذكره الشرح قال الحلبي وهذا التصور غير لازم بل الحكم كذلك فيما اذا نوت فحنت بالليل فجامعها نهارا كما في النهر وفيما اذا نوت نهارا قبل الضحوة الكبرى فحنت فجامعها اه (قوله اي الوقت) اشار به الى ان مراد المصنف باليوم القطعة من الزمن الصادقة ببعض الليل وبعض النهار (قوله لف ونشر) اي مرتب (قوله ويكني الشك في الاول) اي في اسقاط الكفارة في التسخير لان الاصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك كذا في امداد الفتح فتكان على المتن ان يعبر هنا بالشك كما عبر به في نور الايضاح حيث قال او تسخير او جامع شا كافي طلوع الفجر وهو طالع ثم يقول اوطن الغروب قال في النهر ولا يصح ان يراد بالظن هنا الشك كما زعم في البحر لعدم صحته في الشك الثاني فانه لا يكتفي فيه بالصواب ابقاء الظن على بابه غاية الامر ان يكون المتن ساكنا عن الشك ولا ضرر فيه حلي (قوله دون الثاني) وهو الفطور فانه

ومستقذر مع غير ما كقول مثلنا  
في اكله التكفير باي وجب  
الاول من في رمضان كله صوما لا فطر  
مع  
الامساك لشبهة خلاف زفر (او اصرح غيرا  
لصوم فاكل الشافعي ومفاده ان الصوم  
لشبهة خلاف ذلك) (او دخل حلقه مطر او نزل  
بطلق النية كذا) (او دخل حلقه مطر او نزل  
بنفسه لا يمكن القطرتين من دموعه او عرفه  
نحو الغبار والقطرتين من دموعه او عرفه  
واما في الاكثر فان وجد الملوحة والا خلاصة  
واجتمع شيء كثير وان تلعه فاحشة  
(او وطئ امرأته مبنية) (او صغيرة لا تشتهى  
(او عبت او اخذ او طعن او بطن او بول او لوط او حائل  
(او عبت او اخذ او طعن او بطن او بول او لوط او حائل  
بان يدغغ او يصح نقيبا) (او يسكن  
لا يبيح الحرارة او استمنى بيمينه) (او نزل)  
فاحشة ولو بين المراتين (او افسد رمضان  
حتى لو لم يزل لم يفسد كاسر) (او افسد رمضان  
رمضان اداء) لا اختصاصها بهتكم صائمة  
او طقت ناعمة وخبونة) (بان اصعب صائمة  
فحنت) (او تسخير او فطر يظن اليوم) اي الوقت  
الذي كل فيه (او يلازم) (او نزل) (او نزل)  
والشمس لم تغرب) (او نزل) (او نزل)  
في الاول دون الثاني عملا بالاصل فيهما

لا يكتفي فيه الشك في اسقاط الكفارة بل لابد من ظن الغروب لان الاصل بقاء النهار حتى عن الامداد المأولة  
 لم يقض) اى في المسئلتين كما صرح به الزبلي ولم يحكم فيه خلافا ومثله في البحر فقول الشرح في ظاهر الرواية  
 وهم سري اليه من مسئلة ذكرها الزبلي وصاحب البحر وهي ما اذا غلب على ظنه طلوع الفجر فاكل ثم لم يتبين شيء  
 فانه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضى احتياطاً ولو سئذ كرها في الاقسام اه حلى (قوله تنفرع الى ستة  
 وثلاثين) تسع فيه صاحب النهر وذلك لانه امان يغلب على ظنه او يظن او يشك وكل من الثلاثة امان ان يكون  
 في وجود المبيع او قيام المحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة امان يتبين صحة ما بدا له او يظن انه اول يتبين شيء  
 وكل من الثلاثة عشر امان ان يكون في ابتداء الصوم او في انتهائه فهي ستة وثلاثون وفيه نظر لانه فرق  
 في التقسيم الاول بين الظن وغيبته ولا فائدة لهذا التفريق لاتحادهما حكماً وان اختلفا مفهوماً فان مجرد ترجيح  
 احد طرفي الحكم عند العقل هو اصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين سمى غلبة الظن واكبر الرأى  
 فلذا جعل صاحب البحر الصور اربعاً وعشرين وبخصارد على تقسيمه ما ورد على صاحب البحر من ان جعل  
 الشك تارة في وجود المبيع وتارة في قيام المحرم لوجه له لعدم ترجيح احد الطرفين فيه فعلى شك في طلوع الفجر  
 احتمال وجود الليل ووجود النهار في ذلك الوقت على السواء بخلاف الظن فانه اذا تعلق بوجود الدليل لا يكون  
 متعلقاً بوجود النهار والعكس فالحق في التقسيم كما دل عليه صنيع الزبلي ان يقال امان يظن وجود المبيع  
 او وجود المحرم او يشك وكل منها امان يكون في ابتداء الصوم او في انتهائه وفي كل من الستة امان يتبين  
 وجود المبيع او وجود المحرم او لا يتبين شيء فهذه ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه وذكر  
 احكامها الزبلي وهي ان تسهر على ظن بقاء الليل فان تبين بقاء الليل اول يتبين فلا شيء عليه وان تبين طلوع  
 الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في طلوع الفجر وان تسهر على ظن طلوع الفجر فان تبين طلوع الفجر فعليه  
 القضاء فقط وان لم يتبين شيء فلا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضى فقط وان تبين بقاء الليل فلا شيء عليه  
 وهذه تسعة في الابتداء وان ظن غروب الشمس فان تبين عدم الغروب فعليه القضاء فقط وان تبين الغروب  
 اول يتبين شيء فلا شيء عليه وان شك في الغروب فان لم يتبين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة واثبات وان تبين بقاء  
 النهار فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وان ظن عدم الغروب فان تبين بقاء النهار اول يتبين  
 شيء فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وهذه التسعة التي في الانتهاء والحاصل انه لا يجب  
 عليه شيء في عشر صور ويجب القضاء فقط في اربع صور والقضاء والكفارة في اربع اه حلى ملخصاً بقليل زيادة  
 (قوله كالمشهد الخ) فان الكفارة لا تلزمه لعدم جانيته لانه اعتمد على شهادة الاثبات (قوله لان شهادة النبي الخ)  
 وهي شهادة عدم الطلوع فيجب عليه العمل بشهادة الاخرين بحيث خالفها صار متعبداً فوجب عليه الكفارة  
 وهو علة لا لاولى ايضا فان شهادة الاثبات فيها اسقطت عنه الكفارة (قوله لاتعارض شهادة الاثبات)  
 لان البيئات لا لاثبات لالتي فتقبل شهادة المثبت لا الثاني في بحر (قوله ما اتى فيه الكفارة) كالافطار بتراب  
 او مدر (قوله محله ما اذا لم يقع منه ذلك مرة بعد اخرى) ظاهره انه بالمرّة الثانية تجب عليه الكفارة ولو حصل  
 فاصل بآدم (قوله لاجل قصد المعصية) وهي الافطار ومفهومه انه اذا لم يقصد المعصية لا يلزمه التكفير (قوله  
 والاخير ان يسكن) وهو من اكل يظن بقاء الليل فوجد الفجر طالعا او من افطر بظن غروب الشمس فاذا هي  
 باقية ولا وجه لتخصيصها بهذا الحكم بحري في غالب المسائل السابقة (قوله وجوبا) اخذ من قول محمد  
 في المسئلتين فليصم بقية يومه كذا استدلل به الصفا قال في المنح هو مستقيم على تقدير ان الامر من الفقيه يفيد  
 الوجوب وهو الذي صرح به صاحب البحر في آخر كتاب الحج وهو الظاهر ولا يستقيم على ما ذكره في كتاب  
 الصلوات الامر من الفقهاء لا يدل على الوجوب (قوله على الاصح) صححه في عامة المعتمرات وصرح به في شرح  
 النظم الوهباني وذكر انه المختار وعن السيد ابن شجاع انه مستحب (قوله لان الفطر) اى في رمضان والمراد تناول  
 صومرة المفطر والا فاصوم فاسد قبل تعاطيه مفطراً وهذا قياس من الشكل الاول حذف كبراً ونظمه  
 الفطر في رمضان فبيع شرعاً وكل فبيع شرعاً يجب تركه ففطر رمضان يجب تركه شرعاً فقول الشرح تركه القبيح  
 واجب اشارة الى النتيجة (قوله كسافر اقام) الاصل في هذا ان كل من صار على حالة في آخر النهار لو كان عليها  
 اوله يلزمه الصوم لزمه الامساك قضاء حتى الوقت تشبهاً بالصائمين من (قوله وحائض) قال محمد لا يستحسن

ولم يتبين المحال لم يقض في ظاهر الرواية والمسئلة  
 تنفع الى ستة وثلاثين محلهما المأولة (قضى)  
 في الصور كما (قوله) كما ان فيها على الغروب  
 وآخراً على عدمه فانظر فظهر عدمه ولو كان  
 ذلك في طلوع الفجر قضى ركعتين وان علم ان كل  
 الذي لا تعارض له الاثبات ما اذا لم يقع منه ذلك  
 ما اتى في الكفارة محله قصد المعصية فان فعله  
 من بعد اخرى لاجل قصد المعصية عليه  
 وجبت تركه وهذا حسن غير (والاخير ان  
 الفتوى بقية يومه) وجوباً على الاصح لان  
 يسكن بقية يومه شرعاً واجب (كسافر اقام)  
 الفطر في رمضان فبيع شرعاً واجب (كسافر اقام)  
 وحائض نفساً طاهر او يجزئ افاق ويرى من (ح)

له الأكل فيكون قبيحاً شريعاً والقبيح يجب تركه وفي حكمها النفاء (قوله ومفطر) أي غير الصبي والكافر  
 لما يأتي (قوله أو خطأ) في حكمه من أفطر يوم الشك ثم ظهرت رمضانيته فانه يجب عليه الامساك فوج أفندى  
 (قوله وكلهم) أي التسع المذكورة قطع النظر عن زيادة الشرح (قوله لعدم اهليتهما) بخلاف الحائض  
 والنفساء فانهما اهل للوجوب وان لم يكونا اهلاً للاداء حلي (قوله وهو السبب في الصوم) بخلاف الصلاة  
 فان السبب فيها هو الجزم المقارن للاداء وجزؤه بعد يسع الطهارة والتعريفة من (قوله لكن لو نوبا) أي عن اداء  
 رمضان وهو استدراك على عموم قوله الا الآخرين (قوله قبل الزوال) الصواب قبل الضحوة الكبرى أي بعد  
 الاسلام والبلوغ (قوله قبل الزوال) الصواب قبل الضحوة الكبرى (قوله صبح عن الغرض) أي لتأهل المسافر  
 والمريض اول الوقت للوجوب وللاداء والمجنون متأهل للوجوب عند زوال هذا العارض وفيه تأمل (قوله  
 ولو نوبا الحائض والنفساء) أي اللتان طهرتا قبل الضحوة الكبرى الصوم عن رمضان (قوله لم يصح اصلاً)  
 لا فرضاً ولا نفلاً (قوله وهو لا يتجزأ) أي الصوم فاذا تحقق للفاسد في جزء منه افسد باقيه (قوله ويؤمر الصبي)  
 أي بأمره ولبه او وصيه والظاهر منه الوجوب (قوله بالصوم) بل كل ما مور شرعاً أي ما عدا الحج والزكاة (قوله  
 اذا طاقه) قدر بآب سبغ والمشاهد في صبيان زما تسمع اطاعتهم الصوم في هذا السن (قوله ويضرب) أي يد  
 لا بخشبة كما قيل به في الصلاة وكذلك ينهي عن المنكرات لئلا يفتخر ويترك الشر (قوله المكاف) خرج الصبي  
 فانه لا كفارة عليه لعدم خطابه بالصوم ولا يبدان بكون المحل مشتهى على السكال فلا تجب الكفارة لوجامع  
 بهيمة او ميتة ولو انزل ابو السعود (قوله آدمياً) أي طائفة غير نفسه اما اذا كان جنساً او مكرهاً فعلا او مفعولاً  
 او جامع نفسه فلا كفارة فاذا بعضه ابو السعود ولو اكرهت زوجها في رمضان على الجماع لم يجرها  
 قال اصح انه لا تجب الكفارة لانه بعد مكرها في ذلك وعليه الفتوى ولو حصلت الطوعية بعد ابتداء الفعل  
 بالاكره لا يلزم الكفارة لانها انما حصلت بعد الافطار نهر (قوله مشتهى) اخرج الصبية التي لا تشتهى عندهما  
 خلافاً لابن يوسف وقيل لا تجب بالاجماع قال في النهر وهو الوجه ابو السعود (قوله لما امر) من ان الكفارة  
 انما وجبت له تنكح رمضان (قوله وفارت الحشفة) أي غابت وهذا بيان لحقيقة الجماع لانه لا يكون الا بذلك  
 (قوله في احد السبيلين) باتفاق حتى في الدر على المختار التكمال الجنابة قضاء الشهوة واطلق المصنف في قوله  
 جامع اوجومع ليفيد انه لا فرق في جوب الكفارة بين الذكر والانثى والحرة والعبد والسلطان وغيره ولهذا  
 قال في البرازية اذا لزم الكفارة على السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه تبعة لا حديفتي باعتاق الرقة  
 وقال ابو نصر محمد بن سلام يبقى بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الانترجار ويسهل عليه افطار شهر  
 واعتاق رقة ولا يحصل الزجر اجماع والكفارة عند ابراهيم الخنزي صوم ثلاثة آلا في يوم وعند بعضهم لا يخرج  
 عن العهدة ولوصام الدهر كذا ذكره القهستاني معزاً بالنظم (قوله انزل اولاً) فلا انزال لمن بشرط لان احكام  
 الجماع كالحد والاعتسال وغيرهما تتعلق بالبقاء الختاتين وفساد الصوم ووجوب الكفارة منها ابو السعود  
 عن الزيلعي (تنبيه) ذنب الافطار عند الارتفاع بالتوبة بل لا بد من التكفير بهاديه فهو كجنابة السرقة والزنى  
 حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة بل بالحد وهذا يقتضي عدم الارتفاع ظاهراً اما فيما بينه وبين الله تعالى فترفع  
 بمجرد التوبة اما القاضى بعد ما رفع اليه الزاني لا يقبل منه التوبة ويقيم عليه الحد بمجرد قبول التوبة في بحر  
 الكلام بما اذا لم يكن للمزني بهازوج فان كان فلا بد من اعلامه لكونه حتى عيلاً ولا بد من ابرائه عنه اه (قوله  
 ما يتغذى به) أي ما شأنه ان يصير به البدن متغذياً كالحنطة والخبز واللحم ولو شرب الخمر كفر مع القضاء والتعزير  
 والحد كما لو زنى لاختلاف الاسباب فاستأنى (قوله ما يتداوى به) وهو ما يورث في البدن بالكيفية فقط فاستأنى  
 (قوله وصول ما فيه صلاح بدنه) سواء كان يميل اليه الطبع وتنقضى به شهوة البطن ام لا اه (قوله ومنه ريق  
 حبيبه) اما براق غيره فيقضى ولا تجب الكفارة لانه يافئ نهر (قوله لوجود معنى صلاح البدن) باطفاً شوقه الذي  
 لو زاد عليه ربما اهلكه (قوله وما نقله الشرنبلالي عن الحدادي) صاحب الجوهره حيث قال اختلفوا في  
 معنى التغذى قال بعضهم ان يميل الطبع الى اكله وتنقضى به شهوة البطن وقال بعضهم ما يعود نفعه الى صلاح  
 البدن وفائدته فيما اذا مضغ اقمه ثم اخرجها ثم ابتلعها فعلى القول الثاني تجب الكفارة وعلى الاول لا تجب  
 وفي الحنفية على الاول تجب وعلى الثاني لا تجب لان الطبع يميل اليها وتنقضى به شهوة البطن ولا صلاح

ومفطر ولو كرهاً أو خطأ (وصي بلوغ وكافر  
 ا- لم وكلهم م- تصون) ما فاتهم (الا الآخرين)  
 وان افطر لعدم اهليتهما في الجزم الاول  
 من اليوم وهو السبب في الصوم لكن لو نوبا  
 قبل الزوال مكان فملا فيقضى ولو نوبا  
 كما في الشرب لا يلية عن الجنابة ولا فيقضى  
 والمجنون والمريض قبل الزوال صبح عن الغرض  
 ولو نوبا الحائض والنفساء لم يصح اصلاً بالصوم  
 اول الوقت وهو لا يتجزأ ويؤمر الصبي كالصلاة  
 اذا طاقه ويضرب عليه ان ينكح آدمياً مشتهى  
 في الاصح (وان جامع) المكاف (اوجومع) وتوارث  
 (في رمضان اداء) لما امر (انزل اولاً) المجتهدين  
 الحنفية (في احد السبيلين) انزل اولاً المجتهدين  
 او شرب عذائهم بكسر الغين والذال المجتهدين  
 والمداوى وصول ما فيه صلاح بدنه للجوف ومنه  
 ريق حبيبه فكيف لوجود معنى صلاح البدن  
 فيه دلالة وعبرها وما نقله الشرنبلالي  
 عن الحدادي رد في النهر

ففيها للبدن قال في التهر بعد ذكر كلام الجوهره وهو بعد عن التحقيق اذ بتقديره يكون قولهم اودوا لحشوا  
والذي ذكره المحققون ان معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الخوف اعم من كونه غذا اودوا ويقابله  
القول الاول وهذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه فخصص كلامه ان الخلاف في معنى الفطر لا التغذية  
(قوله عدا) خرج به النامى والمخطئ (قوله راجع للكل) من قوله اوجامع الى آخره (قوله اى فعل) اشار به الى ان  
الحكم ليس قاصرا على الجماعه (قوله بلا انزال) اما لو انزل ثم اكل عدا كما هو الموضوع فلا كفارة عليه لانه اكل  
وهو مفطر وقال في الهندية ولو جامع جمعة او مئة فظن ان ذلك فطره فاكل متعمدا فعليه الكفارة ان كان عالما  
وان كان جاهلا فعليه القضاء دون الكفارة اه وجوب الكفارة محمول على ما اذا لم ينزل (قوله واذا خال اصبع  
في دبر) اى باسنة كما تقدم اه حلي اما اذا خال الرطبة اذا اكل بعده فلا كفارة لانه يفطر بذلك الفعل  
فيكون قد اكل بعد تحقيق الافطار (قوله وهو ذلك) كما اذا اصبح جنبا واغتسل (اذاق شيئا بضمه) اوجعل  
عودا في استه وطرفه خارج (قوله قضى الخ) تلبس بلباس وقت وجوب القضاء والكفارة ليفيدانه على التراخي  
كما قال محمد وهو الصحيح وقبل على الفور ويندب تقديم القضاء على الكفارة ويستحب فيه التتابع اه من الدر  
المنقى (قوله حتى لو افشاء مفتى) خاص بقوله احتجيم وما بعده مما ذكره الشرح كما في امداد الفتاح ومثله  
قوله او سمع حديثا فاذا افشاء مفتى بفساد الصوم في هذه الصور ثم اكل فحينئذ لا كفارة عليه لان الواجب  
على العاصي الاخذ بقوى المفتى نصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطأ في نفسها كما في المنع وهو تفرغ  
على مفهوم قوله لانه ظن في غير محله اى فلو كان الظن في محله فلا كفارة حتى الخ (قوله بعد) بالبناء للفاعل فلا بد  
ان يكون معتمدا عليه عند المستفتى سواء كان معتمدا عليه في نفس الامر ام لا وهو الظاهر قاله الحلبي وصرح  
البحر بقضى بناء للمجهول فانه قال ويشترط ان يكون المفتى بمن يؤخذ عنه الفقه ويعتمد على فتواه في البلدة  
وحينئذ تصير فتواه شبهة ولا معتبر بغيره اه (قوله او سمع حديثا) كان سمع قوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم  
والمحجوم واعتمد على ظاهره قال محمد لا تجب الكفارة لان قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكون ادى درجة  
من قول المفتى وهو اذا صلح عذرا فقول الرسول اولى واقلوه بنقص الثواب لانه عليه السلام سوى بين الحاجم  
والمحجوم ولا خلاف في انه لا يفسد صوم الحاجم وفي العيني انه منسوخ من مع زيادة (قوله ولم يعلم تأويله) اما اذا  
علمه كفر كما لا يخفى (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على اخطأ المفتى اى وان لم يثبت الاثر اه حلي (قوله  
الا في الادهان) استثناء من قوله لم يكفر فيجب عليه الكفارة اذا اكل بعد الادهان وان اخطى بالفطر او سمع  
حديثا وقد تبع في ذلك النكاح ويخافه ما في فاضل خان حيث قال فيها وكذا الذي اكل من ادهن نفسه او اشار به  
ثم اكل متعمدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستغنى فافتي له بالفطر فحينئذ لا تلزمه الكفارة اه فعلى  
هذا يكون قولنا الا اذا افشاء فقيه شاملا لمستهله دهن الشارب اه امداد الفتاح وهو كما ترى مرجح لعدم  
الاستثناء فالاولى للشرح تركه حلي مختصرا (قوله وكذا الغيبة) لان الفطر بها يخالف القياس والحديث  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم الغيبة فطر الصائم مؤثلا بالاجماع بهذا باب الثواب بخلاف حديث الجماعة  
فان بعض العلماء اخذ بظاهره كالازواجي والامام احمد حلي عن الامداد (قوله ورجحه في البحر) في المسئلة  
تصحيحا (قوله ككفارة الظهار) اى في الترتيب لحديث ابى هريرة جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
سلمة بن صخر البياضي الانصاري كما في السكاكي فقال هلكت يا رسول الله قال وما اهلك قال وقعت على امرأتى  
في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد  
ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بالعين مكثل بسبع خمسة عشر  
صاعا فيه تمر فقال تصدق بهذا فقال اعلى افرق ستين مائة لا يتهاهل بيت اخرج من اهل بيتي فنخل صلى الله  
عليه وسلم حتى بدت ايسابه فقال اذهب فاطعمه اهلك لخص الاعرابي بجوازا لا طعمام مع القدرة على الصيام  
وصرفه الى نفسه والا كفتاه بخمسة عشر صاعا عني وقوله لا استطع صوم شهرين متتابعين اى لا واقع فيهما  
نهارا او السعود وقوله بالعين الذي في القاموس الفرق الطريق في شعر الرأس وطائر والكتاب ومكالم  
بالمدينة بسبع ثلاثة اصع ويحرك او هو اضعف اوسع ستة عشر طرا او اربعة ارباع والجمع فرقان كبطنان اه واما  
العرق فهو شق الارض يقال عرق الارض خاصة يعزقها شقها وقد افاده فيه ايضا فالمتعين انه بالقاء والراء

(عده) راجع للكل (او احتجيم) اى فعل مالا  
نظن الفطر به كمنه كحل وليس وجامع جمعة  
بلا انزال او ادخل اصبع في دبر ونحو ذلك  
(قوله فطره) فاعلى عدا مفتى في الصورة كما  
(وكنه) لانه ظن في غير محله حتى لو افشاء مفتى  
يعتمد عليه او سمع حديثا ولم يعلم تأويله لم يكفر  
للشبهة وان اخطأ المفتى ولم يثبت الاثر الا في  
الادهان وكذا الغيبة عند العامة زيلى كان  
جعلها في المتن كالحجامة ورجحه في البحر للشبهة  
(ككفارة الظهار) التائبة بالكتاب  
واما هذه فبالسنة

المهم انه (قوله ومن ثم) اي من اجل ثبوت كفارة الظهار بالكتاب وثبوت كفارة الافطار بالسنة شيئا  
 كفارة الافطار لكونها ادنى حالا بكفارة الظهار لقوتها بنيتها بالكتاب (قوله ان نوى ليلا) فان نوى نهارا  
 ثم افطر فلا كفارة لشبهة خلاف الشافعي رضى الله تعالى عنه فانه لا يجوز الصوم بنية من النهار بشرط ايضا  
 التعيين فان الشافعي يشترطه كما تقدم في هذا الباب حلي (قوله ولم يكن مكرها) فان اراد صدومه ولا كفارة  
 عليه (قوله كرض وحيض) اي وجده بعد الافطار (قوله واسوفه مكرها) انتفت الروايات على عدم  
 سقوطها فيما لو سافر طارعا يعني بعد ما افطر اما لو افطر بعد ما سافر لم تجب ابو السعود (قوله والمعتد لزومها)  
 لانه يفعل العبد فلا يؤثر في اسقاط حق الشرع وقيل اذا مرض بجرح نفسه تسقط كما اذا مرض ابتداء وقال  
 زفران سوفيه مكرها تسقط حلي (قوله وفي المعتاد الخ) عطف على قوله فيما لو مرض اي واختلف في المعتاد  
 وقوله حلي بغير توين منصوب بعبارة على الف التائيد المقصورة على انه معمول المعتاد وقوله حيضا معطوف  
 عليه اه حلي والمراد انه نوى ليلا معين اما اذا لم ينو الصوم من اول النهار فهو داخل في عموم قوله انما يكفر  
 ان نوى ليلا ولو نوى نهارا او ليلا من غير تعيين فلا يلزمه الا القضاء كما سبق (قوله والمعتد) بالجر على صيغة اسم  
 الفاعل وقتال عدو بالنصب مفعوله حلي (قوله يكفيه واحدة) لان الغالب في هذه الكفارة العقوبة وشأنها  
 التداخل بشرط اتحاد السبب عند غير محمد وعدم التكفير قبله ابو السعود (قوله وعليه الاعتماد) وفي ظاهر  
 الرواية كذا ران وهو الصحيح حلي عن الصرا قال ابو السعود والترجيح اختلف (قوله ان الفطر) ان شرطية حلي  
 وهذا في رمضان لان الخلاف فيهما (قوله بغير الجماع تداخل والا) لان جنسية الجماع الحش ولذا اوجب  
 الشافعي الكفارة به دون غيره والظاهر ان حمل التداخل قبل التكفير اما اذا كفر ثم جامع فلا تداخل (قوله  
 وتما في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية ولو اكل الانسان عمدا وشربة ولا عذر فيها قيل بالقتل يومر  
 قال الشر بن لاي صورتهما تعد من لا عذر له الاكل جهارا يقتل لانه يستهزئ بالدين او منكرا لما ثبت منه  
 بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والا مربه فتمهيم المواقف بقيل ليس بلازم الضعيف اه حلي (قوله ولودرعه  
 انقى) اي خرج بلا صفة الحاصل ان المسئلة تنفرع الى اربع وعشرين صورة لانه اما ان يبقى او يستقي وفي كل  
 اما ان يلا اثم او دونه وكل من الاربعة اما ان يخرج او يعده او يعد وكل اما اذا ركضه او لا فطر في الشكل  
 في الاصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط الملا مع التذكرا من شرح الملتقى (قوله لا يفطر مطلقا) حديث السنن  
 من زرعه التي وهو صائم فليس عليه قضاء وان استقاء فليقض بجر (قوله ولو هو ملا اثم) لاحاجة الى زيادة  
 لفظه لومن الشرح لان حكم الأقل بغيره من المصنف بطريق الاولى (قوله مع تذكر) ومع عدمه  
 لا فساد بالاولى (قوله خلافا للثاني) والصحيح ما في المصنف وهو قول محمد عدم صورة الفطر وهو الابتلاع  
 وكذا معناه لانه لا يغني به بل النفس تعاقبه بجر (قوله او قدر حصصه منه) ايانه بهذا المعطوف خطأ من  
 وجوه الاول ان الافطار باعادة القليل قول محمد والمختار قول أبي يوسف انه لا يفطر الثاني انه لا يصح حينئذ  
 قول المتن اجماعا الثالث انه يشاء قض قول المتن والا فالاصواب اسقاطه اه حلي (قوله ولا كفارة فيه)  
 لانه مما تعاقبه النفس (قوله هو المختار) وهو مذهب أبي يوسف وقال محمد يفطر اه حلي (قوله اي منذ كرا)  
 اشار به الى الرد على صاحب غاية البيان حيث قال ان ذكر انعم مع الاستقاء تأكيده لانه لا يكون الامع العمد  
 وحاصل الرد ان المراد بالعمد تذكار الصوم لانه الذي وهو مخرج لما اذا فعل ذلك فاسميا فانه لا يفطر افاده  
 صاحب البحر (قوله مطلقا) اي سواء اعاد او اعاده اول ولا اه حلي (قوله وان قل لا) اي ان لم يعد ولم يعد  
 بدليل قوله فان عاد بنفسه الخ حلي (قوله لم يفطر) اي على غير ظاهر الرواية المتقدم (قوله ففيه روايتان)  
 اي عن أبي يوسف (قوله وهذا كله) اي التفصيل المتقدم (قوله فان كان بغما) اي وقداستقاءه كافي ففتح  
 القدر قال في البحر ونصيره بالاستقاء في البلم اولى مما في الشرح وغيره من التعبير بالفي كما لا يخفى اه  
 (قوله مطلقا) اي ملا اثم الا فاء او استقاء عاد بنفسه او اعاده اول ولا وفيما نزل منه من الرأس الصور  
 كلها فالصوري في البلم اربع وعشرون وكلها لا تفطر (قوله خلافا للثاني) بناء على الاختلاف في انتقاض  
 الطهارة به فعندهما لا يقض وعنده يقض (قوله واستحسنه السكال) اي قول الثاني حيث قال وقول  
 أبي يوسف هنا حسن وقولهم ما في عدم انتقاضه باحسن لان الفطر انما يطالب به اوبالتي عمدا من غير

ومن شبهوها بها ثم انما يكفه ان نوى ليلا  
 ولم يكن مكرها ولو لم يرض بغير نفسه كرض وحيض  
 واختلف فيما لو مرض بجرح نفسه او سوفيه  
 مكرها والمعتد لزومها وفي المعتاد حلي وحلي  
 والمعتد سقوطها ولو في رمضان عند اختيار  
 كونه في راحة ولو في غيرهما واختار  
 الاعتماد في راحة ولو في غيرهما واختار  
 عدم الاعتماد في راحة ولو في غيرهما واختار  
 والا لولا ولا حلي عدا وشربة ولا عذر فيها  
 في شرح الوهبانية (قوله ولا فطر) في شرح  
 ولم يعد (لا يفطر مطلقا) ملا اثم مع تذكر بالصوم  
 صفة (و) لو هو ملا اثم مع تذكر بالصوم  
 لا يقض (خلافا للثاني) (قوله وان اعاده) او قدر  
 حصصه فاكثر حلي (قوله عاد) اي منذ كرا  
 كفارة فيه (اي طلب التي) فسد بالاجماع  
 (وان استقاء) اي كان ملا اثم فسد بالاجماع  
 وصومه (ان كان ملا اثم) فسد بالاجماع  
 مطلقا وان ادل (عند الثاني) وهو الصحيح  
 لكن ظاهر الرواية كقول محمد انه لا يفطر وان  
 انتفع عن السكالي (اجمعها لا يفطر) (قوله فان  
 اعاده ففيه روايتان) (قوله فان عاد) (قوله فان  
 رغبنا) (قوله في ما عدا ما عدا) (قوله فان  
 ذكر البلم اربع وعشرون) (قوله خلافا للثاني)  
 وسقسه السكال



وقيل يباح ويستحب النساء لانه سوا كبر  
فخرج (كره) وقلة (ومن) ومعاقبة وسبائنة  
فاحشة (ان لم يامن) الفسد وان امن لا بأس  
(لا يكبر) (دهن سار) (لا كحل) (ادلم  
يقصد الزينة او تطويل اللحية اذا كانت تقدر  
المسنون وهو القبضة وسبح في النهاية  
الجبون وهو القبضة على القبضة بالضم  
مقتضاه الاما لا يتركها وهي دون ذلك كما  
على الثوب القارية ومخنة الرجال فلم يجزها احد  
فعله بعض العلماء وحديث التوسعة على العيال  
واخذوا من حديث التوسعة على العيال  
الاعاجم فخرج واحاديث الاكحال فيه  
لأنه لا موضوع كإرغام ابن عبد العزيز  
ضعيفة لا موضوع

واقادان الكراهة لا تنتفي الا بقيدين الخلو والعدو (قوله وقيل يباح) قاله فقهاء الاسلام قال ولكن يستحب  
للرجال تركه (قوله لانه سوا كبر) لضعف اثباته عن استعمال الخشب وظاهره انه يقوم مقام السواك ولو في  
غير حالة الوضوء والظاهر انهم لا يحصلون الثواب الموعود على السواك الاباليسية (قوله وكره قبله الخ) التفصيل  
في غير القبلة الفاحشة اما هي وهي ان يص شفتيها فيكره على الاطلاق والجماع فيمادون الفرج كاقبله  
في ظاهر الرواية هندية (قوله ومعاقبة) فيجوز فيها التفصيل على المشهور نهر (قوله ومباشرة فاحشة) هي  
ان يتعاقبا وهما متجردان ويمس فرجها فرجها وظاهره انها على هذا التفصيل وفي الهندية الصحيح ان  
المباشرة الفاحشة تكرر وان امن بل نقل عن المحيط عدم الخلاف في كراهتها (قوله ان لم يامن المفسد) اي  
الجماع والانزال فلا بد من الامن منهما حتى تنتفي الكراهة فان خشى احدهما ثبتت الكراهة قاله ابو السعود  
(قوله وان امن لا بأس) فالاولى عدمها (قوله لا يكبره دهن سار الخ) لانه نوع ارتفاق وليس من محظور  
الصوم وقد نذب صلى الله عليه وسلم الى الاكحال يوم عاشوراء بحرق والدهن والكحل بالفتح فيما مصدران  
او الضم اسمعان والمعنى عليه لا يكبره استعمالهما (قوله اذالم يقصد الزينة) فان قصد كرهه نهر واعلم انه لا تلازم  
بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الاول لدفع الشين واقامة مآبه الوفا واظهار النعمة شكر الانحراف وهو  
أثر ادب النفس وشهامتها والثاني ارضعها وقالوا بالخضاب وردت السنة ولم يكن يقصد الزينة ثم بعد  
ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ذن قصد مطلوب فلا يضره اذا لم يكن ملتفتا اليه بحر عن الكحل  
(فرع) لبس الثياب الجميلة يباح اذالم يتكبر والاحرم وعدم التكبر ان يكون كما كان قبلها (قوله او تطويل اللحية)  
اما اذا قصد كره (قوله اذا كانت بقدر المسنون) اما اذا لم تكن القدر المسنون فلا يكره دهنها لتصله (قوله  
وهو القبضة) روى ان ابن عمر كان يقبض على لحيتيه فيقطع ما زاد على الكفر رواه ابو داود في سننه (قوله وصرح  
في النهاية بوجوب الخ) وفيها ولا يفعل لتطويل اللحية اذا كانت بقدر المسنون وهو يقتضي ان الدهن لهذا  
القصد يكره تحريمه لانه يقضى الى المكروه تحريمه ولو كان مكروهاً تنزيهاً لما عجز بقوله ولا يفعل الخ قال  
في البحر ومافي الصحيحين عنه عليه الصلاة والسلام احفوا الشوارب واعفوا اللحية فمحمول على اعفائها عن  
ان يأخذ كلهما اوغالبها (قوله بالضم) اي والفتح واقتصر على الضم لانه الاكثر كما في الحلبي عن القاموس وهي بالفتح  
مصدر بمعنى اسم المفعول قوله تعالى فتبضت قبضة (قوله ومقتضاه) البحث لصاحب البحر (قوله الان يحمل  
الوجوب على الثبوت) قال في التهر وسعت من بعض اعزاء المولى ان قول النهاية يجب بالخاء المهملة ولا بأس به  
قلت وهو الذي في الشريعة لا يلية لكن عبارة النهاية قريبة الى فهم الوجوب منها التعبير بكان المفيدة للمواظبة  
المفيدة للوجوب ونصها كما في التهر يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يأخذ من اللحية  
من طولها وعرضها اه (قوله ومخنة الرجال) قال في القاموس خشنه تخنيشاً عطفه ومنه الخنث حلي اي  
لوجود اللين في اعضائه (قوله فعل يهود الهند) والتشبيه بهم حرام كما يقع من كثير من الناس (قوله وحديث  
التوسعة الخ) وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كلها قال جابر بن جريته اربعين عاماً  
فلم يتخلف (قوله صحيح) قال ابو السعود وله طرق اسديها كلها ضعيفة ولكن اذا انضم بعضها الى بعض افادت  
قوة وصحح بعضها الخافض ابن نادر واقره الزين العراقي قال وهو حسن عند ابن حبان وله طرق على شرط  
مسلم وهي اصح طرقه فقول ابن الجوزي انه موقوف ليس في محله اه ابن حجر على الشمايل (قوله واحاديث  
الاكحال) منها كما في شرح الملتقى من اكحال يوم عاشوراء لم ترد عينها ابد احب وخصه الفاضل الزرقاني  
بالاعتماد ابو السعود وهو الكحل المشهور وقيل الاصفهاني ومافي القنية من ان الكحل وجب تركه يوم عاشوراء  
لا يؤول عليه لان القنية ليست من كتب المذهب المعتدلة فلا يعارض مافي الفتح والنهاية والعناية (تمة)  
لا يجوز للمحدث ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا صح الحديث في الضعيف يقول روى عنه  
عليه السلام ونحوه ابو السعود (قوله كما زعم ابن عبد العزيز) الذي في التهر ابن العز قال انه لم يصح عنه صلى الله  
عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الروافض لما ابتدعوا اقامة المآتم واطهار الحزن يوم عاشوراء  
اكون الحسين قتل فيه ابتدع جهل اهل السنة اظهار السرور واتخاذ الجيوب والاطعمة والاكحال ورووا  
احاديث موضوعة في الاكحال وروده في التهر بان احاديث الاكحال ضعيفة لا موضوعة كيف وقد خرجها



في الفتح ثم قال فهذه عدة طرق ان لم يحجج بواحد منها فالجمع مع صحيحه واما حديث التوسعة فرواه الثقات والمأثور  
عند العرب النساء يجتمعن في الخير والشروع عند العامة المصيبة ابو السعد (قوله ولا سوال) في السؤال. شمر  
خصان يشد المشية وينقي الخضرة ويقطع البلغم ويذهب المرة ويطيب النكهة وتقام الوضوء ومراضة اللرب ويريد  
في الحسنات ويهيج الجسم ويوافق السنة ابو السعد عن الزبلي (قوله ولوعشيا) وهو ما بعد الزوال من (قوله  
اورطبا بالماء) وقيل يصكره بله بالماء ولا وجه له لانه يتمضمض بالماء فكيف يكره له استعمال العود الرطب  
وليس فيه من الماء قدر ما يفي في فمه من السبل من اثر المضغضة اه قال الحموي قد يفرق بين ادخال الماء  
للمضغضة وادخاله للاستياك لان المضغضة لا تتأدى بدون ادخال الماء واما الاستياك فيبدأ في بدونه ابو السعد  
وفي الهندية عن الخاتبة ان السؤال الرطب الاخضر لا بأس به عند الكل حابي (قوله على المذهب) خلافا  
لابي يوسف وهو ما قدمناه عنه (قوله وكرهه الشافعي) لقوله صلى الله عليه وسلم خلوف فم الصائم عند الله  
اطيب من ريح المسك الاذفر ولا ن فيه ازالة الاثر المحمود ولنا ما روى انه صلى الله عليه وسلم كان يستاك  
وهو صائم ما لا يعد ولا يحصى والنصوص الواردة فيه كلها مطلقة فلا يجوز تقييدها بالرأى وليس في ما روى  
دلالة على انه لا يستاك في يومه صلى الله عليه وسلم للخلوف لانهم كانوا يخرجون عن الكلام معه لتغير فمهم  
فمنعهم عن ذلك بذلك كسر شأنه زبلي والخلوف ينضم الحياء المجبة وهو الصواب وقيل المشهور وغير المشهور  
انفتح وهو ما يختلف بعد الطعام من ريحة كريهة بخلاف المعدة من الطعام ابو السعد عن العلامة نوح ومعنى  
كون الخلوف عند الله اطيب انه يشاب الصائم عليه اكثر مما يشاب على التطيب بالمسك في المواضع التي  
يطلب فيها التطيب بالروائح الطبية كيوم الجمعة والعيدين وقيل معناه اطيب عند الله من ريح المسك عندكم  
والمراد القرب منه اي انه يقرب من الله تعالى اي من رحمة ونوابه كما ان التطيب مقرب عندكم او على تقدير  
مضاف اي عند ملائكة الله فانهم يدركونه ثما اطيب من ريح المسك (قوله وكذا لا يكره حجابة) اي اذا لم  
تضعه ضعها بؤدى الى الافطار حلبي عن امداد الفتاح وفي الهندية ينبغي له ان يؤخرها الى وقت الغروب  
والفصد نظير الحجابة كذا في المحيط (قوله ومضغضة واستنشاق) اي لغبر وضوء ومثله الاستنقاء في الماء  
اما ابتلاع ريقه بعد جمعه في فمه فيكرهه هندية (قوله وبه يفتي) لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه  
ماء من شدة الحر وهو صائم ولان فيه اظهار ضعف بنية وعجز بشرته فان الانسان خلق ضعيفا وليس  
المتصور اظهار اظهار التجر يحجر (قوله ويستحب السحور) بضم السين وهو الاكل حصر والمأكول يسمى  
سحورا يفتح السين اه حلبي وفي شرح الملتقى السحور بالفتح ما يؤكل في السدس الاخير من الليل وبالضم جمع  
سحور كذا راهاى ان من سن الصوم تسحر وتأخيره وتجهيل الافطار ويستحب الافطار قبل الصلاة  
وفي البحر التجهيل المستحب التجهيل قبل اشبال النجوم ولم ارفي كلامهم ان الماء وحده يكون محصلا لسنة  
السحور ونظاها الحديث بقيد وهو ما رواه احمد عن ابي سعيد مسند السحور كاه بركة فلا تدعوه ولوان يجزى  
احدكم جرعة من ماء فان الله عز وجل وملائكته يصلون على المتسحرين اه ومعنى كونه بركة انه زيادة قوة  
على الصوم واباحة في الاكل والشرب ولو قوعه في الوقت الذي يستحب فيه الدعاء ولما يقع من المتسحر من  
الذكر والاستغفار فيه ومن السنة ان يقول عند الافطار اللهم لك صمت ولك آمنت وعليك توكلت وعلى رزقك  
افطرت وصوم الغد من شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وانخرت اه (قوله لحديث الخ) والحديث لا تزال  
الحديث الافطار اشارة الى استعماله ثلاثيا ورباعيا حلبي عن القاموس (قوله لحديث الخ) والحديث لا تزال  
اسمى بفتح ما اخر والسحور ويحلو الفطور ومن شرحه للملتقى ويكره تأخير السحور الى وقت يقع فيه الشك  
هندية (قوله من اخلاق المسلمين) اي من صفاتهم اللازمة لهم (قوله والسؤال) كان يكثر منه صلى الله عليه  
وسلم حتى كان يضعه قريبا منه اذا نام فاذا انتبه استن به (قوله كذب باقصر ايام الشتاء) فيه نظران الاسعار  
قد تختلف في الزمانين غلاء ورخصا فربما يحتاج في الصيف الى عمل اكثر من عمل الشتاء ليقوم بما عليه من  
التفقات وربما حدث عليه في الصيف من تلزمه نفقته وفي الحلي عن شيخه قد يكون ما يأتيه في اقصر ايام  
الشتاء يأتيه في جميع يوم الصيف متفرقا بضعه اول النهار وبضعه آخره فالاولى ان يدار الحكم على نفس الامر  
اه (قوله وان اجهد الحر) بضم الحاء قال في الزهانية

(ولا سواك ولوعشيا) اورطبا بالماء على  
المذهب وكرهه الشافعي بعد الزوال وكذا لا  
يكره حجابة وتلفظ بثوب سبيل ومضغضة  
واستنشاق وانغسال التبريد عند استياك به  
يفتي بنزلاية عن السبرهان ويستحب  
السحور تأخيره وتجهيل الفطر لحديث ثلاث  
من اخلاق المسلمين تجهيل الفطر لحديث ثلاث  
السحور والسؤال (فروع) لا يجوز ان يعمل  
علاما يصل به الى الضعف فتجبر نصف النهار  
ويستخرج الباقي من قال لا يكره كذب باقصر  
ايام الشتاء وان اجهد الحر نفسه بالاعمال حتى  
يضع فافطر في كتابه كذا في الزهانية  
وفي البرازيل لو صام عجز عن القيام صام وصلى  
فاعد اجعا بين العبادتين

وان اجهد الانسان بالشغل نفسه \* فافطر في التكفر قولن سطر و

قال أنس بن مالك في صورته صائم أعقب نفسه في عمل حتى أجهد العيش فافطر زمته الكفارة وقيل لا تلزمه وبه  
أفتى البقال وهذا بخلاف الامة اذا اجهدت نفسها الانعام مذورة تحت قهر المولى ولها ان تمنع من ذلك  
وكذا العبداء حلي وظاهره وهو الذي في الشريعة لا يلية عن المنع في ترجيح وجوب الكفارة

(فصل في الموارض)

هي جدية بالتأخير جمع عارض وهو بكل ما استقبلك ومنه عارض مطرنا وهو السحاب والعارض الباب  
والحدو عرض له عارض اى آفة من كبر او مرض كذا في ضياء الحلوم ولما كان افساد الصوم بغير عذر يوجب  
انما وبعد لا يوجب احتياج الى بيان الاعذار المسقطه له (نهر) قوله وقد ذكر المصنف منها خمسة (اى من  
العارض وهي غمانية نظمها العلامة المقدسي في بيت واحد فقال

سقم و اکراه و حمل و سفر \* رضع و جوع ثم عطش و کبر

ابو السعد وما ذكره المصنف السفر والحمل والارضاع والمرض والحجر (قوله وخوف هلاك) اي على نفسه  
 او عضوا من اعضائه وليس المراد من الخوف مجرد الدوهم بل هو غلبة الظن عن اماره وتجربته او باخبار طبيب  
 مسلم غير ظاهر الغسق بجر (قوله او نقصان عقل) عطف على هلاك حلي (قوله ولو يعطش) كالذي ذهب به  
 متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والعمل الحثيث اذا خشى الهلاك او نقصان العقل بسبب عطش  
 او جوع والغايي اذ اعلم يقيناً انه بقتال العدو في شهر رمضان ويخاف الضعف ان لم يغير بفطر قبل الحرب  
 مسافراً كان او مقياً بجر قليل زيادة (قوله او لسعة حية) عطف على عطش المتعلق بقوله وخوف هلاك اه  
 حلي يعني ان الرجل اذا لدغته حية فافطر ليشرب الدواء قالوا ان كان ذلك ينفعه فلا بأس به وفي الظهيرية  
 رضيع مبطلون يخاف موته من هذا الداء وزعم الاطباء ان الظئر اذا شربت دواء كذا برئ الصغير ويحتاج  
 الظئر ان تشرب ذلك ثماراً في رمضان قيل انها ذلك اذا قال ذلك الاطباء الخذاق بجر (قوله مسافر الخ) اشار  
 باللام الى انه مخير بين الصوم والفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان افضل الا اذا خاف الهلاك فالافطار  
 واجب بجر (قوله سفر اشريعاً) هو الذي يحل فيه قصر الصلاة وهو سفر ثلاثة ايام واما اليها (قوله ولو بعصية)  
 لان القبح المجاور لا يعدم المشروعية كما قدمه الشرح في صلاة المسافر (قوله واحمل) دليله قوله عليه الصلاة  
 والسلام ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم اه والحامل التي  
 في بطنها حمل يقع الحاء اي ولد والحاملة التي على رأسها او ظهرها حمل بكسر الحاء ابو السعد عن النهر (قوله  
 او مرض) هذا الحكم ثابت لكل منهما على الانفراد والمرضع التي شأنها الارضاع تسمى به ولو في غير حال  
 المباشرة والمرضة التي هي في حال الارضاع ملقمة ثديها الصبي ذكره صاحب الكشف وبه اندفع ما قيل  
 انه لا يجوز ادخال انتاء فيه كخائض وطالق لانه من الصفات الثابتة الا اذا اريد الحدوث فيجوز ان يقال  
 حائضة الان او غدا ابو السعد عن النهر (قوله اما كانت او ظئراً) اما الظئر فلان الارضاع واجب عليها  
 بالعقد ولو كان العقد في رمضان كما في البرجندی خلافاً لما في صدر الشريعة من تنقيح حل الافطار بما  
 اذا صدر قبل رمضان ابو السعد واما الام فلو جوبه عليها ديانة مطلقاً وقضاء اذا كان الاب معسراً وكان  
 الولد لا يرضع من غيرها (فرع) لا يجوز له الافطار اذا ذكره بهلاك ابنه لان العذر في الاكراه جاء من فعل من  
 ليس له الحق فلا يعذر لصيانته نفس غيره بخلاف الحامل والمرضع بجر (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية (قوله  
 خافت على نفسها) شامل للحامل والمرضع حلي (قوله بغلبة الظن) اما بتجربة او باخبار طبيب حاذق مسلم  
 كافي البجر (قوله او ولدها) ولو رضعا فشمع الظئر كافي البصر وحذف مفعول الخوف ليشتمل نقصان العقل  
 فاذا خافت نقصان العقل افطرتا فاداه في الشرب لئلا يلبس (قوله بما اذا تعينت) قد يقال لاجابة الى التقييد لان  
 خوفها على الولد انما يتحقق عند تعينها للارضاع اما بعد الظئر او لاعتسار الزوج او لعدم اخذ الولد ثدي غيرها  
 ابو السعد (قوله او مريض) اقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر (قوله خاف الزيادة)  
 او ابطاء البرء او فساد عضو بجر او وجع العين او براحة او صداع او غيره ومثله ما اذا كان يمرض المريض فيمستاق  
 (قوله خاف المرض) المراد بالخوف غلبة الظن كما ارادها المصنف في قوله او مريض خاف الزيادة (قوله وخادمه)

المبجعة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها  
خمسة وثني الاكراه وخوف هلاك او نقصان  
عقل ولو لم يمش اوجع شديد او سعة حمية  
(لمسافر) من راسر عيا ولو بعصبية (او حاصل  
او مرضع) اما حكاية (على نفسها او لادها)  
(خاف) بقلة النطق (على نفسها او لادها)  
وقيد الهنسي بعد الابن الكمال با اذا عانيت  
للا رضاع (او مرضع خاف الزيادة) لرضه  
وصحيع خاف المرض وخادمه خافت الضعف

فإنهم يستأنون عن الخزانة ما نصه أن الحر انقادوا والعبد والذاهب لسد الثمر أو كرهه إذا اشتد الحر وخاف الهلاكة  
 له الإفطار كرهة أو أمانة ضعفت للطبخ أو غسل الثوب اهـ (قوله بغلبة الظن) تنازعه خاف الذي في المصنف وخاف  
 وخافت اللسان في الشرح (قوله بامارة) ظهرت له باجتهاده والاجتهاد غير مجرد الوهم افاده في البحر (قوله  
 وتجربة) ولو كانت من غير المرض عند اتحاد المرض ابو السعود (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا يجوز  
 تقليد من له أدنى معرفة فيه (قوله مسلم) اما الكافر فلا يعتمد على قوله لاحتمال أن غرضه افساد العبادة كسمل  
 شرع في الصلاة بالتيمم فوعده كافر اعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة لما قلنا بجر (قوله مستور) وقيل عد الله شرط  
 وجرم به الزبلي وظاهر ما في البحر والنهر ضعفه (قوله وافاده في النهر) اخذا من تقليل المسئلة السابقة باحتمال  
 أن يكون غرض الكافر افساد العبادة وعقارة البحر وفيه اشارة الى أن المريض يجوز له أن يستطب بالكافر  
 فيما عد ابطال العبادة (قوله لان عندهم) أي الكفار المضمومين من الكافر (قوله نصح المسلم) بطب وغيره  
 (قوله فاني يتطيب بهم) أي فكيف يتدأوي بكلامهم وهو استغفهام بمعنى النفي أي لا يجوز ذلك قال الحلبي وابد  
 ذلك شيئا بما نقله عن الدر المنثور والعلامة السيوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر بمسلم الا عزم  
 على قتله اهـ (قوله للامة الخ) وكذا العبد وتعبيره باللام يفيد ان شأت امتثلت فاذا ضعفت  
 افطرت ولها ان تمتنع وقد مر ما يفيد (قوله الفطر) ولوبعد الشروع (قوله الا السفر) استثناء من عموم العذر  
 أي فلا يحل للمسافر الافطار لان السفر لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم لكن اذا افطر لا كفارة  
 عليه بخلاف ما لو كان مسافرا قد كرسيا قد نسيه في منزله فدخل مصممه فافطر ثم خرج فانه يكفر شر بنسب لايه عن  
 البحر وتقييده بقوله ثم خرج يعلم وجوب الكفارة عند عدم خروجه بالاولى ابو السعود (قوله كما سجي) أي من  
 قول المتن كما يجب على مقيم اتمام يوم منه سافر فيه حلبي (قوله وقضوا) أي من تقدم حتى الحائل والمرضع  
 وغلب الذكـ ورغاني بضمهم (قوله ما قدروا) مفهومه قوله الا في فان ماؤا قال في البحر ولم اردن صرح  
 بان الحامل والمرضع اذا ماتا تساقبل ان يزول خوفهما على الولد والذات نفس انه لا يلزمهما القضاء كالمرضع  
 والمسافر لكن صرح في البدأ بان للقضاء شرأ نظامتها القدرة على القضاء وهو بمومه يتناول الحائل والمرضع  
 ففي هذا اذا زال الخوف اياما لم يمهأ بقدره ولا خصوصية فان كل من افطر لعذر ومات قبل زواله لا يلزمه شيء  
 فيدخل المكره والاقسام الثمانية المتقدمة حلبي (قوله بلا فدية) لانها وردت في الشيخ القافي بخلاف القياس  
 فغيره عليه لا يقاس حلبي عن المخ (قوله وبلا ولا) بكسر الواو بمعنى المتابعة ومن فسر بالتتابع قدسها  
 لان المتابعة فعل المكفر دون التتابع ابو السعود وعن الجوى (قوله لانه) أي القضاء المفهوم من فـ وا (قوله  
 على التراخي) لان الامر فيه مطلق وهو على التراخي ومعنى التراخي عدم تعيين الزمان الاول لفعل ففي أي وقت  
 شرع فيه كان ممثلا ولا اثم عليه بالتأخير ويضيق عليه الوجوب في آخر عمره في زمان يتمكن فيه من الاداء  
 قبل موته بجر (قوله ولذا) أي لكونه على التراخي (قوله جاز التطوع قبله) ولو كان الوجوب على الفور اكره له  
 التطوع قبل القضاء لانه يـ كون تأخير الواجب عن وقته المضيق بجر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أي  
 فانه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها لان جزء الشرط  
 لا يتأخر عنه ابو السعود وظاهره انه يكره التنفل بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم اره نهى قلت قدسنا حكمه  
 في قضاء الفوائت وهو اكره الا في الزواجب والغائب فاجع (قوله قدم الاداء) أي ينبغي له ذلك والا فلو قدم  
 القضاء وقع عن الاداء ابو السعود وعن النهر (قوله على القضاء) لان وقته العمر ابو السعود (قوله ولا فدية)  
 اطلقه فم ما لو كان التأخير لم يعذر بالواـ دود (قوله لما امر) أي من قوله لانه على التراخي كما على به في الهداية  
 حلبي (قوله خلافا للشافعي) ظاهره وجوب الفدية عليه مطلقا وليس كذلك بل اذا كان لم يعذر ابو السعود  
 عن الزباني فيوجب مع القضاء لكل يوم طعام مسكين اهـ حلبي (قوله لايه وان تصوم والخ) ولان رضان  
 افضل الوقتين فكان الاداء افضل واما قوله صلى الله عليه وسلم ان من ابر الصيام في السفر ورد في مسافر  
 ضره الصوم زبلي (قوله لا فعل تفضل) لا فضاؤه ان الافطار فيه خير من انه مباح وفيه انه ورد ان الله  
 يحب ان تؤتى رخصه كما يحب ان تؤتى عزائمه ومحبة الله ترجع الى الاتية فيفيد ان رخصة الافطار فيها  
 ثواب لكن العزيمة اكثر ثوابا ويمكن حل الحديث على من ابت نفسه الرخصة (قوله ان لم يصمه) اراد بالضرر

بغلبة الظن بامارة وتجربة أو اخبار طبيب  
 خاذق مسلم مستور وافاد في الترتيبا للبحر  
 جواز التطيب بالكافر فعلا ليس فيه ابطال  
 عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم نصح  
 المسلم ككفر فاني يتطيب بهم وفي البحر  
 الظهيرية للامة ان تمتنع من القضاء يوم  
 اذا كان يجهزها عن اقامة الفـ آرض (الفطر) يوم  
 على اصل الحرية في الفـ آرض (ما قدروا  
 العذر الا السفر كما سجي) (قضى) التراخي ولذا  
 بلا فدية (ولا) لانه على الصلاة (واو)  
 جاز التطوع قبله بخلاف (قدم الاداء) على المسافر  
 جاز مضان اثافي خلافا للشافعي (وندى المسافر  
 ولا فدية لما امر بتصوموا والخير بمعنى البـ  
 الصوم) لايه وان تصوموا (وندى المسافر  
 لا فعل تفضل) (ان لم يصمه)

الضرر الذي ليس فيه خوف هلال لأن ما فيه خوف الهلال بسبب الصوم فالأفطر في مثله واجب لأنه  
 أفضل بجره وكذا يجب الأفطر أيضا لو أكره المريض أو المسافر على الفطر بالقتل فلو صرح حتى قتل بأثم بخلاف  
 الصحيح المقيم إذا أكرهه قتل نفسه فصبر حتى قتل كان مشايبا ما إذا أكرهه بقتل ابنه لا بإباحه الفطر كقوله لتشرق  
 الخمر أو لا تقاتل ولذا أبو السعود عن النهر (قوله فان شق عليه الخ) صرح في الإطلاعة بكرة الصوم إذا جهده  
 (قوله أو على رفقته) أي بان لم يكن نواصيا تخيلا (قوله لموافقة الجماعة) عدل اليه عن قول الجهر إذا كانت  
 النفقة مشتركة فالأفطر أفضل لما نضر المال كضرب النفس لما قاله في النهر ان التعديل بموافقة الجماعة  
 أولى وأما لزوم ضرر المال لضاياعه بصومه فممنوع اه حلي أي لو أكره أن يأخذ نصيبه ويقيه (قوله فان ما نوا)  
 أي المذدرون (قوله بالغدي) اسم من الفداء بمعنى الجدل الذي يخلص به عن سكره يتوجه اليه قهستانى  
 (قوله لعدم ادراكهم الخ) فإيلا يزسم القضاء ووجوب الوصية فرع لزوم القضاء وانما يجب الوصية إذا كان له  
 مال كافى شرح الملتقى وينبغي ان يفدى قبل الدفن وان جاز بعده وكيفية ان يسقط من عمره اثني عشرة سنة  
 ومن عمره تسعة ثم يدفع عن الباقي من العمر إلى مسكين من ملكه دفعة واحدة إن كان الثلث وأيا بالغدي  
 والأفدفع اليه ما يملكه فيقبضه ثم يهبه من الدافع فيقبضه ثم يدفعه إلى مسكين ثم وثم إلى ان ينتهي عمره وان لم  
 يملك شيئا استقرض وارثه وينبغي ان يقول الدافع للمسكين كل مرة دفع لك كذا الفدية صوم فلان ابن فلان  
 وبقول المسكين قبلت قهستانى (فرع) ان الأذرع صوم شهر معين ثم مات قبل مجيئ الشهر لا يلزمه شي ولو صام  
 بعضه ثم مات بزمه الألباء بما بقى من الشهر وأما المريض إذا نذره ثم مات قبل أتمه لا يلزمه شيء بخلاف  
 وان مات بعد ما صح يوم الزمه الألباء بالجميع عندهما وعند محمد بقدر ما صح بجر (تنبيه) ينبغي ان يستثنى الأيام  
 المنهية إذا أقام فيها المسافر أو صبح فيها المريض ما سأل في ان أداء الواجب لا يجوز فيه ما كافى القهستانى والجمري  
 عن البرجندى أبو السعود (قوله فوجوبه عليه بالاولى) لادلالة على الاولوية لانتفاء العذر في حقه ولذا قال  
 القهستانى وفي الكلام رمز الى انه لو فرط في أدائه باطاعة للنفس وخداع الشيطان ثم ندم في آخر عمره وأوصى  
 بالفداء لم يجز له لكن في ديباجة المستضي دلالة على الاجزاء اه (قوله وليه) أي ولي ذلك الميت والاولى  
 كما في الحلبي وفدى عنهم ولهم (قوله الذي يتصرف في ماله) اشار به الى ان المراد بالولي ما يشمل الوصى حلبي  
 عن البحر (قوله قدرا) اشار به الى ان التشبيه من حيث القدر فقط والافطرة لا بد فيها من التملك وهذا  
 ذكر في الاباحة بجر (قوله بعد قدرته) أي الميت المذدور بعذر من الاعذار الثمانية (قوله بوصيته) فشرط لزوم  
 على الولي الايصاء الا اذا مات قبل ان يودى العشر فانه يؤخذ من تركته من غير ايصاء الشدة تعلق العشر بالغنى  
 اه مخ (قوله وهذا) أي كون الوصية من الثلث (قوله وتبرع وليه به) أي بالفداء والوارث والاحب في جواز  
 التبرع سواء كما في امداد الفتاح (قوله ان شاء الله) المشبهة لارجع العوازم وانما هي منوطه بالقبول وكذا سائر  
 الاعمال فان قبولها معلق على المشبهة (قوله لا) أي لا ينوب عن الميت وان صح نقلا للصائم (قوله او قتل)  
 المراد به قتل الصيد لا قتل النفس لانه ليس في كفارة قتل النفس اطعام أبو السعود واعلم انه في كفارة قتل  
 الصيد يجزى ان يشتري بقيقته هديا يذبح في الحرم او طعاما يتصدق به على كل فقير نصف صاع او يصوم  
 عن كل نصف صاع يوما فاذا اوصى بالا طعام المذكور وجب على الولي ان تبرع به جاز (قوله باطعام أو كسوة)  
 يدل من الكفارة (قوله بلا رضاه) لانه لحمه كاعمة النسب ولا يحمل نسب شخص على شخص بغير رضاه فكذا  
 يقال فيما مثله (قوله ولو ورا) لانه فرض عند الامام بجر عن الغاية (قوله على المذهب) وما روى عن محمد  
 ابن مقاتل من اعتبار كل صلاة يوم بصومه فخرج عن حلي عن التهر (قوله وكذا الفطرة) أي يخرجها الولي  
 بوصيته حلبي (قوله ولا عت كاف الواجب) كان نذره ومات فطعم عنه لكل يوم نصف صاع من حنطة لانه وقع  
 اليأس عن أدائه فوجب القضاء كاصوم والصلوة بجر (قوله كل ما كان عبادته بدنية) قال في البحر وأشار  
 أي المصنف صاحب الكنز الى ان سائر حقوقه تعالى كذلك أي كاصوم في الفدية ما لم يكن لو بد نساء عبادة  
 محضة أو فيه معنى المؤنة كصدقة الفطر او عكسه كالعشر او مؤنة محضة كالنفقات أو فيه معنى العقوبة  
 كالسكارات اه بايضاح (قوله بطم عنه) وجوبه اذا اوصى ونذبا بان لم يوص (قوله كالفطرة) أي من جهة المقدور  
 (قوله يخرج عنه القدر الواجب) من الثلث ان اوصى (قوله والمركب) الاولى والمركبة أي والعبادة المركبة

فان شق عليه أو على رفقته فالأفطر أفضل  
 لموافقة الجماعة (فان ما نوا فيه) أي في ذلك العذر  
 (فلا يجب) عليهم (الوصية بالغدي) لعدم  
 ادراكهم عدة من أيام أخر (وقد) لزوما  
 فوجوبها عليه بالاولى الذي يتصرف  
 في ماله (قوله الميت) (بعد قدرته عليه)  
 أي على قضاء الصوم (وقوله) أي فوت القضاء  
 ما لو قتل فلو قاله عشر أيام متتابعين  
 فذاها فقط والافق الكلى قهستانى (وان لم  
 يوص وتبرع وليه به جاز) ان شاء الله تعالى  
 بوصى من اوصى بالولي اختيار (وان صام  
 ويصوم احد عن احد ولا يصلى احد عن احد  
 اوصى عنه الولي لا يصلى عنه) وليه  
 لا يصوم احد عن احد ولا يصلى احد عن احد  
 ولكن بطم (وكذا) يجوز (وقوله) بغير  
 (بكذا) عين او قتل (بالطعام أو كسوة) بغير  
 الاعتناق (لما فيه من صلاة ولو ورا) كما  
 بلا رضاه (وقوله يوم) على المذهب  
 في قضاء الفوات (كصوم يوم) بطم عنه  
 وكذا الفطرة والاعتساف كاف الواجب والحاصل  
 ان كل يوم كالفطرة ذكر في الولوية بطم عنه  
 ان كل ما كان عبادة بدنية فان الوصى بطم عنه  
 بعبادته عن كل واجب واجب الفطرة والمالية  
 فان كان يخرج عنه القدر الواجب والمركب

من البدن والمال وتركها بحسب الظاهر والا فإلّا لشرطها (قوله يجمع عنه رجلا) أي إذا وصى ويخرج  
من الثابت لأنه محل نفاذ الوصية أن كان هناك وارث والاحتجاج من يشتهر ولو تبرع بالدفع صح بل لو ج بنفسه  
عنه أودع الزكاة من مال نفسه تجزئه بلا خلاف فهستاني (قوله وللشيخ الفاني) وهو الذي كل يوم في نقص  
إلى أن يموت وسعى به أمالاً لأنه قرب من الفناء ولأنه فُتيت قوته وانما لزمته باعتبار شهره الشهر حتى لو تحمل  
المشقة وصام كان مؤدياً وانما أبيع له الفطر لأجل المخرج وعذره ليس بعرض الزوال حتى يصار إلى انقضاء فوجبت  
الفدية لكل يوم نصف صاع من براوزيب أو صاع من تمر أو شعير كصدقة الفطر اهـ بجزر وافاد القهستاني  
عن الكرماني أن المريض إذا تحقق اليأس من الصحة فعليه الفدية لكل يوم من المرض اهـ وفي الجوزي  
صوم الأبد فضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة له أن يطعم ويفطر لأنه استيقن أن لا يقدر على قضاءه وإن لم يقدر  
لشدّة الحر كان له أن يفطر ويتضيه في الشتاء إذا لم يكن نذراً لا بد ولونذر صوماً معيناً لم يصح حتى صار فائياً جازت  
له الفدية اهـ (قوله العاجز) أما القادر عليه ولو في زمان الشتاء دون الحرف فيا يظهر فيلزمه وإشارته إلى أن المدار  
على الجوزي خلافاً لما قدره القهستاني حيث قال وهو من جاوز الحنسين والجوز الكبير التي لا تجزى قدرتها  
على الصوم كالشيخ الفاني جوى عن البرجندی قال القهستاني ويلحق بالشيخ الفاني من كان في معناه وأيسر  
من حياته يعني وإن كان شاباً أو الظاهر أن مراده بالحياة التي وقع اليأس منها خصوص الحياة التي يكون معها  
القدرة على الصوم لا مطلق الحياة أبو السعود وقد مناه (قوله وبفدى) بفخ اليأس أبو السعود (قوله ولو في أول  
الشهر) في البصران شاء أعطى الفدية عن أول رمضان بمرّة وإن شاء أعطاها في آخره بمرّة (قوله وبلا تعدد) أي  
لا يشترط في المدفوع إليه العدد ولودفع أقل من نصف صاع لم يجز وبه يفتي كذا في إيمان الصغرى  
وانما اشترط العدد في كفارة العين للنص عليه في الآية ولو غداهم وأعطى كل واحد مدافقه روايتان واقتصر  
في البدأ أع على الجواز لأنه جمع بين شيئين جائزين على الانفراد أو غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاءهم  
وأعطاهم قيمة الغدا يجوز لتكميل أحدهما بالآخر أبو السعود (قوله ولو موسراً) شرط في قول المصنف يفدى  
(قوله والوا) أي وإن لم يقدر على الطعام لعسرته بجزر (قوله هذا) أي جواز الفدية عن الصوم (قوله أصلاً بنفسه)  
مفهومه مصرح به في قوله حتى لو زعم الصوم (قوله وخوطب بأدائه) بأن كان مسلماً عاقلاً بالغاً عقيماً  
أما إذا قل أحد هذه فلا فدية وكذا إذا أخره عن حالة كان يقدر على أدائه فيها فتجوز الفدية عن رمضان وقضائه  
والنذر بجزر (قوله حتى لو زعم الصوم) أي حالاً ولم يجد ما يكفر به وهو شيخ كبير عاجز عن الصوم أو ماضياً بان آخره  
حتى صار شيخاً كبيراً (قوله أو قتل) أي خطأ أو شبهة به (قوله لم تجز) من الجواز أي لا يجوز إقامة الفدية مقامه  
أو من الأجزاء فلودفعها كانت نفلاً (قوله عن غيره) وهو في البين أحد الأشياء الثلاثة التي هي الاعتناق  
والإطعام والكسوة وفي الخطأ العتق وانظر حكمه هل يتوب ويستغفر لكن التوبة انما تظهر إذا أخر وكان قادراً  
أما إذا كان عاجزاً أو وجبت حالاً وكان عاجزاً فلا ثم عليه بترك الصوم (قوله ولو كان مسافراً) أي الشيخ الفاني  
وهو محترز قوله وخوطب بأدائه قال في البحر الشيخ الفاني لو كان مسافراً فأتت قبل الإقامة لا يجب عليه الإبقاء  
بالفدية لأنه يخالف غيره في التخفيف لإفي التغليط اهـ حلي (قوله ومتى قدر) أي الفاني ومن في حكمه  
على الصوم (قوله لأن استمرار الجوز) أي إلى الموت (قوله شرط الخلفية) أي في الصوم أي شرط صحة وقوعها  
الموقع وانما قيد بالصوم ليخرج التيمم إذا قدر على الماء لا تبطل الصلوات المؤدات بالتيمم لأن خلفية التيمم مشروطة  
بجزر الجوز عن الماء لا بقيد دوامه وكذا خلفية الأشهر عن الأقرأ في الاعتداد مشروطة بانقطاع الدم مع سن  
الأيأس لا شرط دوامه حتى لا تبطل الأنكبة شعبة بعود الدم فأفاده صاحب البحر (قوله المشهور) وانما جحت  
الإباحة في الفدية والكفارات دون الزكاة والعشر لورود الطعام في الكفارات والفدية وهو حقيقة في التمكين  
من الطعام وانما جاز التملك باعتبار أنه تمكين أما الواجب في الزكاة الإبتناء وفي صدقة الفطر الأداء وهو التملك  
حقيقة فإن قلت هل المباح له الطعام يستملكه على ملك المبيع أو على ملك نفسه قلت إذا صار ما كولا زال ملك  
المبيع ولا يدخل في ملك أحد بدائع أبو السعود (قوله ولزم نقل) أي نقل الصوم على جهة الوجوب حتى لو أفسده  
بعد الشروع فقد ارتكب مكرها وليس بحرام لأن الدليل ليس قطعي الدلالة بجزر (قوله فافطر) والاحسن  
أن يصرح وانما قيد بالنقل لأنه لو شرع في صوم الكفارة ثم أيسر في خلاله فافطر متعمداً لا قضاء عليه بجزر

يجمع عنه رجلا من مال البيت بجزر (ونفس)  
الفاني العاجز عن الصوم الفطر (وبفدى)  
وجوزي يولي في أول الشهر ولا تعدد فقير كالقادر  
ولو موسراً وخوطب بأدائه حتى لو زعمه  
أصلاً بنفسه وبفدى بجزر الفدية  
الصوم الكفارة بجزر عن غير ولو كان مسافراً  
لأن الصوم هنا يدل على الإبقاء لا يجب الخلفية  
فما قبل الإقامة لم يجب الخلفية ولو كان  
تكملي الإباحة في الفدية ولو كان المشهور  
واعتدله الكمال (ولزم نقل) بجزر فافطر  
كله في الصلاة فافطر بجزر فافطر أي فورا

وظاهر قوله افطرانه تعاطى مفطرا بالفعل فلو نوى الفطر ومكث ساعة يلزمه (قوله فلا قضاء) برده عليه من نوى الصوم للقضاء حين لا تصح نية القضاء بصير صائما وان افطر يلزمه القضاء كما اذا نوى الصوم ابتداء افاده في الضر (قوله اما لو مضى ساعة الخ) قال في البحر لانه لما مضى عليه ساعة صار مكثا نوى في هذه الساعة فاذا كان قبل الزوال صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه والصواب قبل الضحوة كما مر نظيره من اراد مفطومه انه اذا كان بعد الزوال اي بعد نصف النهار الشرعي لا يجب عليه القضاء اذا قطعه سواء قطعه حالا او بعد ساعة اه حلي مع زيادة والمراد بالساعة القطعة من الزمن والمراد ان تمضي تلك اللحظة بعد تدكر ان لا شيء عليه وظاهر التعليق انه اذا نوى الفطر بعد تدكر ان لا شيء عليه لا يلزمه شيء وهو يعارض البحث السابق ويؤيده ان نية الفطر في الصوم من غير تناول مفطرا لغو (قوله اي يجب اتمامه) تفسير لقوله لزم ولقوله اداء (قوله ولو بعروض حيين) فلا فرق في المفسدين كونه اختياريا او لا (قوله وجب القضاء) اي في غير الايام الخمسة الائمة وهو راجع الى قوله قضاء اه حلي (قوله وايام التشريق) وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر (قوله فلا يلزم) اي اداؤها ولا قضاؤها ان افسدها (قوله فيصير مكبلا للتي) فلا تجب صيائمه بل يجب ابطاله ووجوب القضاء ينشئ على وجوب الصيائمه فلم يجب قضاءه كالم يجب اداء بخلاف ما اذا نذر صيام هذه الايام فانه يلزمه ويقضيه في غيرها لانه لم يصرفه من النذر من تكبلا للتي وانما التزم طاعة الله تعالى والمعصية بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لامن ضرورات ايجاب المباشرة منع زيادة (قوله اما الصلاة) جواب عن سؤال حاصله انه ينبغي ان لا تجب الصلاة بالشروع في الارقات المكروهة كما لا يجب الصوم في هذه الايام وحاصل الجواب اننا لانسلم هذا القياس فانه لا يكون مباشر للمعصية بمجرد الشروع فيها بل الى ان يسجد بدليل من حلف انه لا يصلي فانه لا يبحث ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الايام فيباسب المعصية بمجرد الشروع فيها ولو روي عن الامام رضي الله تعالى عنه انه لا يجب عليه القضاء اذا دخل في الصلاة عند الاستواء ثم افسده لانه ممنوع من الدخول وما بعده بناء عليه والاطهر الوجوب منع وفيه انهم عدوه شارعا فيها بمجرد الاحرام حتى لو افسده حينئذ وجب قضاؤه فقد تحققت بمجرد الشروع واما مسئلة العين فهي مبنية على العرف (قوله بدليل مسئلة العين) راجع الى الصوم والصلاة فانه اذا قال والله لا صوم حنث بمجرد الشروع واذا قال والله لا صلى لا يبحث ما لم يسجد حلي زيادة (قوله ولا يفطر الخ) الاولى في التعبير ان يقول وللمتطوع الفطر بلا عذر في رواية يعقيد ان اصل المذهب عدم الفطر وهو ظاهر الرواية كما في المنع ووجهها ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم اذا دعي احكم الى الطعام فليجب فان كان مفطرا فلياكل وان كان صائما فليصل اي فليدع فلو كان الفطر جائزا لسكان الافضل الفطر لا لاجبة الدعوة التي هي سنة (قوله بلا عذر) اما بعذر كحيض ونفاس وخوف هلاك او نقصان عقل بجوع او عطش شديد فيجوز ان يقطع الفرض به فارى غيره (قوله وفي اخرى يحمل) تقدم عن البحر انها شاذة ووجهها ما روي عن عائشة قالت دخل صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني صائم ثم اني يوما قلنا يا رسول الله اهدي لنا حيس فقال اربيه فلقد اصبحت صائما فاكل رواء مسلم زاد الناس في ذلك يوم ما كانه وصحبت هذه الزيادة والحيس غريز نواه ويدق مع الاقطوبه نمان بالعين ثم يدل ذلك باليد حتى يبقى كالترديد وهو في الاصل مصدر يقال حاس الرجل حيسا اذا اتخذ ذلك ابوالسعود عن الصباح (قوله بشرط ان يكون من نية القضاء) مفهومه انه اذا عزم على عدم القضاء او لم يوقه قضاء ولا عزمه انه لا يجوز (قوله واختارها السكال) قال وهي اوجه لان الدلة تطافرت عليها (قوله وصدرها) اي صدر الشريعة وقوله في الوقاية وشرحها متعلق باختارها على صدرها وهما له وهذا النقل ليس بالواقع فانه انما حكى الخلاف وبعبارة المصنف مع شرحه ولا يفطر بلا عذر في رواية اي اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الافطار بلا عذر لانه ابطال العمل وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه اه ولا يجوز ان يكون صدره فلا مضيا لانه لم تصدره هذه الرواية لافي الوقاية ولا في شرحها والشرح تبع صاحب النهار افاده الحلي (قوله والضيافة عذر) اي في النقل فطفه قال في الهندية الضيافة ليست بعذر في الصوم الواجب اه اي كالتضاد والنذر والكفارة وروي عن ابي يوسف انما عذر فيها ايضا والدليل على انها عذر ما روي ان ابا سعيد الخدري صنع طعاما فدعا النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه فلما اجابوا فاطعمهم فنجى احدهم فقال

فلا قضاء اما لو مضى ساعة نوى القضاء لانه  
بغيرها صار مكثا ونجى (اداء قضاء) اي  
الساعة بخمس فان نسي ولو بعروض حيين  
في الاصح وجب القضاء (الا في العبدان وايام  
التشريق) فلا يلزم لصيرته صائما بنفس  
الشروع فيصير مكبلا للتي اما الصلاة  
فلا يكون مضيا ما لم يسجد بدليل مسئلة  
العين (ولا يفطر) الشارع في نقل (بلا عذر  
في رواية) وهي الصحيحة وفي اخرى يحمل  
شرط ان يكون من نية القضاء واختارها  
السكال وناج الشريعة وصدرها في الوقاية  
ونسبهم (والضيافة عذر)

صلى الله عليه وسلم ما لك فقال انى صائم فقال صلى الله عليه وسلم تكلف لك اخولك وضع طعاما ثم نقول انى صائم كل وصم يوما مكانه ابو السعود عن العلامة نوح (قوله الضيف) هو فى الأصل مصدر ضففته آل فى القاموس ضففته اضيفه ضيفا واضيافة بالكسر زلت عليه ضيفا اه ثم اطلق على النازل ضيفا فاذا دفعه الحلبى (قوله مضيف) بفتح الميم اصله مضبوط استنقلت الضمة على الياء فحذفه فالتقى سا كان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين ثم كسرت الضاد لمناسبة الياء (قوله بمجرد حضوره) اي بمجرد وجوده المجرد عن الاكل (قوله ويتأذى) عطف مغاير لانه لا يلزم من عدم الرضى التأذى والاوى للاقتصار وعلى الجملة الثانية لانه يلزم من التأذى عدم الرضى غالبا (قوله هو الصحيح من المذهب) وقيل عذر مطلقا وقيل ليست بعذر مطلقا وقيل عذر قبل الزوال لابعده وقيل عذران وقتى من نفسه بالقضاء فيفطر دفعا للاذى عن اخيه المسلم وان كان لا يثق لا يفطر وان كان فى تركه الاطرا رادى اخيه المسلم قال شمس الأئمة الحلوانى وهو احسن ما قيل فى هذا الباب بمجرد (قوله بطلاق امرأته) ظاهره ولورجعا وما صورده فى الجبر من الطلاق الثلاث فاتفق وهى العتاق كذلك حرره (قوله بطلاق امرأته) اى الرجل الخالف (قوله ان لم يفطر) اى المحلوف عليه (قوله افطر) اى المحلوف عليه نداء دفعا للتأذى اخيه المسلم (قوله ولا يحسنه) مشكل بما هو مصرح به من أنه فى الحلف على ما لا يملك يبر بمجرد القول فيبر قوله افطر ويكفى التوفيق بحمل ما هنا عما يقتضى انه ان لم يفطر بحث على ما اذا كان الحلف بطريق التعليق او يحتمل على ما اذا لم يأمره بالفعل ابو السعود ومضما (قوله على المعتد بزانية) لم يذكر الاعتماد فى البرازية (قوله هذا) اى جواز الافطر وهو يرجع الى المسئلة الاضيافة واليمين كما تلوح اليه عبارة النهر ويكون جاريا فى الاضيافة على احد الاقوال المتقدمة (قوله قبل الزوال) صوابه قبل نصف النهار الشرعى اه حلى (قوله اما بعده) اى اوفيه للتصريح بالقبضية فى مقابله (قوله فلا) اى لا تكون الاضيافة واليمين عذرا فى الاططار (قوله الا لاحدا لويه) اى لا يفطر الا اذا اذن من تركه عقوبت الوالدين واحدهما كما فى النهر (قوله دعاه احداخوانه) اى اصدقاؤه كما فى حاشية الاشياء لابي السعود (قوله لا يكره فطره) اى فى النفل قبل الزوال ابو السعود فى حاشيته (قوله لوصا غابغرضه رمضان) اما هو فيكره فطره لان له حكمه رمضان كما فى الفتاوى الظهيرية وظاهر اقتضاه على استثناء قضاء رمضان انه لا يكره له الفطر فى صوم الكفارة والنذر بعذر الاضيافة وهو رواية عن ابويوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال العلامة القهستانى عند قول المتن ويفطر فى النفل بعذر الاضيافة وفى الكلام اشارة الى انه فى غير النفل لا يفطر كما فى المحيط وعن ابى يوسف انه فى صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر اه فانت تراهم لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف انه جرى على رواية ابى يوسف فكان ينبغي له ان لا يستثنى قضاء رمضان جرى فى حاشيته بتصريف (قوله ولا تصوم المرأة نفلا) ظاهره انها تصوم القضاء بغير اذنه وهو خلاف ما فى البحر حيث قال وتقتضى المرأة اذا اذن لها الزوج اوائت منه ومقتضاه كما قاله ابو السعود انها لا تشرع فى القضاء بغير اذنه **ك** ان له ان يفطرهما قلت يحمل ذلك فى غير قضاء رمضان لما فى البحر عن القسبة للزوج ان يمنع زوجته عن كل ما كان الايجاب من جهتها كالتطوع والنذر واليمين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذلك العبد الا اذا ظاهر من امرأته لا يمنع من كفارة الظهار بالصوم لتعلق حق المرأة به اه (قوله لا عند عدم الضرورة) بان كان صائما او امرضا فافها ان الصوم واجب له منعها لانه ليس فيه ابطال حقه وفى الظهيرية لم يستثنى تمال فى البحر والاطهر اطلاق ما فى الظهيرية فى المرأة والعبد لان الصوم يضرب بدن المرأة ويهزلها وان لم يكن الزوج الا نبطاها والعبد ما نفعه للمولى فليس له الصوم والتطوع مطلقا بغير اذنه ولو كان المولى غائبا **ا** لا فى ما فى الحاشية فانه لم يكن سبقي على اصل الحرية فى العبادات الا فى الفراغ وامامى النوافل فلاه بقليل زيادة تفهم منه (قوله او بعد البيوتية) اى الصغرى او الكبرى **ر** سحره انها لا تقتضى فى الرجعى ولو فصل هنا كما فصل فى الحداد من كون الرجعة مرجوة او لا لكان حسنا (قوله وما فى حكمه) الاولى ومن لانها للعاقل وهو المدير او على حد قوله تعالى فمات لمسكت ايمانكم (قوله لم يجز) هو الاظهر وقيل الا اذا كان غائبا ولا ضرر عليه فى ذلك بمجرد عن الحاشية (قوله ولو نوى مسافرا الفطر) انما سمحت نية الصوم مع ذلك لانه لا ينافى الا بغيره بما يدل ما بان انه لو نوى الصائم الفطر ولم يفطر لا يعتبر افاده فى البحر (قوله اولم ينو) حكم هذا مضموم بالاولى لان النجعة اذا تحققت مع نية الفطر فمع عدمها الاولى (قوله قبل الزوال)





بالحنث ولو فعل نفس المذمور وعصى والنذر كالحلف بالمعصية افاده في الجروا عظم ان نذر صوم الايام المنية  
يصح سواء صرح بذكر المنية عنه او لا كان قال نذرت ان اصوم غدا فاذا هو يوم النحر فلهذا من قوله لا ان مطلقا  
فلهذا الحلبي (قوله او صوم هذه السنة) اشار به الى انه لا فرق بين ان يذكره في السنة او في غيرها من السنين بل ان  
ينذر صوم هذه السنة او سنة متتابعة او ابدا الحلبي عن القسم الثاني (قوله صح) انه نذر بصوم شروع وانتهى لغيره  
وهو ترك اجابة دعوة الله تعالى فيصح نذره لكنه يفطر احترازا عن المعصية المجاوزة ثم يقضى اسقاطا للواجب  
وان صام فيه يخرج عن العهدة لانه اداها كما التزم (قوله مطلقا) صرح بذكر المنية عنه او لا كما قدمناه وسواء قصد  
ما تلفظ به ام لا ولهذا ذكر الوالحي في فتاواه رجل اراد ان يقول لله على صوم يوم جري على اسانه صوم شهر  
كان عليه صوم شهر حلبي عن البصر (قوله على المختار) هو ظاهر الرواية وروى الثاني عن الامام عدم صحة نذرها  
وبه قال زفر وروى الحسن عنه انه ان عين لا يصح وان قال غدا فوافقي يوم النحر صرح حلبي عن النهر (قوله وفوقوا  
بين النذر والشروع فيها) حيث قالوا صح نذرها ويقضيها ولو شرع فيها واغدا لا يقضيها (قوله بان نفس  
الشروع معصية) لانه به يسمى صامحا حتى يحنث به الحالف على الصوم فيصير متركاً للمني فلا يجب صيائه بل  
يجب ابطاله ووجوب القضاء يتقضى على وجوب الصيانة ونفس النذر طاعة فيجب صيائه بقضائه (قوله وجوبا)  
ومن عبر بالاولوية كصاحب النهاية فقد ناهل (قوله تحاميا عن المعصية) اي المجاوزة وفي الاعراض عن اجابة  
دعوة الله تعالى (قوله وقضاها) اقتصر على قضائها اشارة الى انه لا يلزم قضاء رمضان الذي صامه لانه لم يصح  
التزامه بالنذر لان صومه مستحق عليه بجهة اخرى بجر (قوله خرج عن العهدة) لانه اداها كما التزم بجر (قوله  
وهذا) اي قضاء الايام المنية في صورة نذر صوم السنة المعينة (قوله وانما يلزمه باقي السنة) وبأن وقع النذر سنة خمس عشر  
ذى الحجة مثلا (قوله لم يقض شيئا) لعدم لزوم شيء عليه من الماضي منها (قوله وانما يلزمه باقي السنة) وهو خمسة  
عشر يوما تمام شهر ذي الحجة الحرام (قوله على ما هو الصواب) لان كل سنة عربية معينة عبارة عن مدة معينة  
فاذا قال هذه السنة فاما تعيد الاشارة السنة التي هو فيها حقيقة كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبل فيلغو  
في حق الماضي كما يلغو في قوله لله على صوم امس اه و اشار به الشرح الى رد كلام الزيلعي فانه حكم على صاحب  
الغاية بالسهم وحيث ذكر انه يلزمه ما بقي منها وورد السكال بانه هو الساهي لان المسئلة كما في الغاية والخلاصة  
والخاتمة في صورة التعيين كهذه السنة وهذا الشهر الى آخر ما قدمناه افاده في النهر (قوله وكذا الحكم لو تذكر  
السنة) فانها كالمعصية (قوله فيفطرها) بيان لمعنى كذا وان صامها خرج عن العهدة لانه اداها كما التزمها افاده  
الحلبي (قوله لكنه يقضيها هاتمت متتابعة) اي موصولة باخر السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر الامكان حلبي  
موضحا عن الجهر (قوله ويعيد لو افطر يوما) اي بعيد الايام التي صامها قبل اليوم الذي افطر فيه اه حلبي ولو كان  
آخر الايام (قوله بخلاف المعينة) اي فانه لا يجب عليه قضاء الايام المنية فيها متتابعة لان التتابع فيها ضرورة  
تعين الوقت حلبي ولذا افطر يوما في الايام الاقضاؤه (قوله يقضى خمسة وثلاثين) هي رمضان والخمسة المنية  
حلبي لان صومه في هذه الخمسة ناقص ولا يجوز به عن الكمال وشهر رمضان لا يكون الا عنه فيجب القضاء بقدره  
ويجب ان يصل ذلك بما مضى وان لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بجر (قوله ولا يجوز به صوم هذه الخمسة)  
لانه ناقص فلا ينوب عن الكمال (قوله لا يجتمع البين) اي مصاحبا للنذر ومنفردا عنه (قوله كانت ست صور)  
انما صارت ست بصورة ما اذا لم ينشأ أصلا وتكون نذرا (قوله بنذره) اي بالصيغة الدالة عليه (قوله فقط) اي  
من غير تعرض للبين نقيا واثباتا وهو المراد بقوله دون البين بخلاف المسئلة التي بعدها فانه تعرض للبين بنفسه  
(قوله عملا بصيغته) لانه نذر بالصيغة تدبر في الوجه الاول بلائيه لكونه حقيقة كلامه وكذا في الوجه  
الثاني بالطريق الاولى لانه قرر النذر بجزئته وفي الثالث اولى واحرى لكونه مراد لانه قرر النذر بجزئته ونبي  
لم يكون غيره مراد بالاباء يعود عن الاتفاق (قوله عملا بتعيينه) وذلك لان البين محتمل كلامه لان اللام تجب  
بمعنى الباء كقوله تعالى آمنتم له اي به وقد عين المحتمل بنية ونبي غيره فصار المحتمل هو المراد غاية البيان فتقدير  
قوله لله على صوم يوم النحر اي بالله او بالسعود (قوله عملا بعموم الجواز) هذا جواب اصحاب الكثر عما ورد  
على كون الصيغة لهما من لزوم الثاني وذلك لان الوجوب الذي يقضيه البين وجوب يلزم بترك متعلقه  
الكفارة والوجوب الذي هو موجب النذر لا يلزم بترك متعلقه ذلك وتنافي اللوازم اقل ما يقتضى التغاير فلا بد

(او صوم هذه السنة صح) مطلقا على المختار  
وفوقوا بين النذر والشروع فيها بان نفس  
الشروع معصية ونفس النذر طاعة فصح  
(و) لكنه (افطر) الايام المنية (وجوبا)  
عن المعصية (وقضاها) اسقاطا للواجب  
(وان صامها خرج عن العهدة) مع الكراهة  
وهذا اذا نذر قبل باقي السنة على ما هو  
لم يقض شيئا وانما يلزمه لو تكرار السنة ونسب  
الصواب وكذا الحكم لو كان متتابعة  
التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هاتمت متتابعة  
ويعيد لو افطر يوما بخلاف المعينة ولو لم يشترط  
التتابع يقضى خمسة وثلاثين ولا يجوز به صوم  
هذه الخمسة في هذه الصورة واعلم ان صيغة النذر  
يجتمع البين فلذا كانت ست صور (شأن) او نوى النذر  
(وان لم ينو) بنذره الصوم (شأن) او نوى (ان)  
(دون البين) (او نوى) النذر (نذرا)  
فقط (ان يكون كان) في هذه الثلاث صور (نذرا)  
لا يكون عملا بصيغته (وان نوى البين)  
فقط (انما صارت ست بصورة ما اذا لم ينشأ أصلا وتكون نذرا)  
من غير تعرض للبين نقيا واثباتا وهو المراد بقوله دون البين بخلاف المسئلة التي بعدها فانه تعرض للبين بنفسه  
(قوله عملا بصيغته) لانه نذر بالصيغة تدبر في الوجه الاول بلائيه لكونه حقيقة كلامه وكذا في الوجه  
الثاني بالطريق الاولى لانه قرر النذر بجزئته وفي الثالث اولى واحرى لكونه مراد لانه قرر النذر بجزئته ونبي  
لم يكون غيره مراد بالاباء يعود عن الاتفاق (قوله عملا بتعيينه) وذلك لان البين محتمل كلامه لان اللام تجب  
بمعنى الباء كقوله تعالى آمنتم له اي به وقد عين المحتمل بنية ونبي غيره فصار المحتمل هو المراد غاية البيان فتقدير  
قوله لله على صوم يوم النحر اي بالله او بالسعود (قوله عملا بعموم الجواز) هذا جواب اصحاب الكثر عما ورد  
على كون الصيغة لهما من لزوم الثاني وذلك لان الوجوب الذي يقضيه البين وجوب يلزم بترك متعلقه  
الكفارة والوجوب الذي هو موجب النذر لا يلزم بترك متعلقه ذلك وتنافي اللوازم اقل ما يقتضى التغاير فلا بد

ان لا يلازم اذ باللفظ واحد واجاء السر مخفى بجواب آخر هو ان العين اريد بلفظ الله والنذر بعلى ان اصوم كذا  
 وجواب القسم مخدوف مدرك له عليه بذكر المندوب وفكاهة قال الله لا صوم من وعلى ان اصوم فلم يراد باللفظ واحد  
 (قوله خلافا للشافعي) الثاني في الاول النذر فقط وفي الثانية العين فقط لترجح الحقيقة في الاولى وتعين المجاز  
 بنيتها في الثانية بجر (قوله ونذرتي يوم السبت من شوال) قال القهستاني صوم السبت من شوال بكرة  
 مطلقا عنه ويستتابع عند أبي يوسف وعن الحسن لا بكرة كما قال المتأخرون لانهم اختلفوا هل يتتابع افضل  
 ام التفريق وقال الحلواني يستحب صومها اذا اكل بعد العيديات كما في المضمرات وذكر في النظم انه يستحب  
 التفريق في كل اسبوع يومان لطعن اهل الكتاب اذا عرفت هذا اخذ في المتن على قول بعض المتأخرين اه حلي  
 (قوله على المحتسب) اي من خلاف المتأخرين (قوله والاتباع المكروه) اي تحريم الالتفات به باهل الكتاب  
 في الزيادة على صومهم ولا اعراض في اليوم الاول عن اجابة دعوة الله تعالى (قوله ان يصوم الفطر) اي يوم الفطر  
 (قوله ويسن) ان كان المراد السنة غير المؤكدة فهو عين ما قبله وان كان المراد المؤكدة فهو مغاير (قوله ولونذر  
 صوم شهر الخ) ويلزمه صومه بالعدد لا بالياد والشهر المعين هلا في كاسبيجي عن الفتح (قوله متتابعاً) قال في البحر  
 لو اوجب على نفسه صوماً متتابعاً بعاقصاه متفرقاً لم يجز وعلى عكسه جازاه وفي المنع لو قال الله على صوم مثل  
 شهر رمضان ان اراد مثله في الوجوب فله ان يفرق وان اراد مثله في التتابع فعليه ان يتابع وان لم يكن له نية  
 فله ان يصوم متفرقاً اه حلي (قوله فافطر) عطف على مخدوف اي قضاؤه وافطر يوماً (قوله لانه اخل بالوصف)  
 وهو التتابع (قوله مع خلو شهر) هذا يرجع الى قوله ولومن الايام المنبهة (قوله بخلاف السنة) اي المنكرة  
 المشروطة فيها التتابع فانه يفطر الايام المنبهة ويقضيها متصلة كما تقدم لانه لا يمكن خلوها عنها (قوله في نذر شهر  
 معين) اي وان كان لا يتعين بالتعيين لانه لا يتعين بالتعيين الا اذا كان معلقاً كالسكان والفقير والدرهم (قوله لا  
 يقع كله) هذا انما يظهر اذا افطر اليوم الاخير منه اما لو افطر العاشر منه مثلاً فلا تظهر العلة (قوله من اعتكاف)  
 بان قال الله تعالى على ان اعتكف هذا الشهر في هذا المسجد فاعتكف غيره في غيره (قوله اوج) كقوله الله على ان  
 اجمع سنة كذا في قبلها او بعدها (قوله او صلا) كان قاله الله على ان اصلي في الحرم المكي ركعتين فصلاهما في  
 غيره (قوله او صيام) كان قال على ان اصوم رجب فصام شهر اقبله او بعده جاز وكذا الونذر صوم الاثنين والخميس  
 فله ان يعوضهما بغيرهما (قوله واغبرها) كاصدق بان قال الله على ان تصدق بهذا الدرهم على هذا الفقير  
 فتصدق بغيره على غيره (قوله لا يختص) اي في قول ابي يوسف لانه اضافة خلافاً للمحمد بجر (قوله فلو نذر التصديق)  
 مثال للتعيين في الاربعة على النذر المرتب (قوله تخالف) في بعضها او كلها (قوله وكذا الوجهي) هو مما تحققت  
 فيه الخفاقة وعدم الاختصاص (قوله او صلا) بالتسوية ويوم منصوب على الظرفية اه حلي ولو اضافه لزمه  
 مثل صلاة اليوم غيراته يوم المغرب والوتر اربعاً وقد تقدمت (قوله لانه تعجيل) بعد وجود السبب (عله للتعجيل  
 وانما لم يذكر التأخير لان امره ظاهر ولا يوصف بكونه قضاء فيما يظهر (قوله فانه لا يجوز تعجيله) لان المعلق لا يكون  
 مسبباً قبل الشرط بجر وبغيره منه انه يتعين زمانه ومكانه وفقهه ودرهمه فان خالف في الزمان والدرهم  
 وقد ضاع كان قضاء ولا يخرج عن العهدة في السكان والفقير الا بالاداء فيه واليه (قوله ولا يصح) اما اذا صامه  
 فلا يلزمه شيء حلي وهذا ينافي باطلاق البحر الاقي واطلاق النهر ايضا (قوله على الصحيح) وهو قول الامام  
 وابي يوسف رضي الله تعالى عنهما وقال محمد لزمه ان يوصي بقدر ما صح كالرياض اذا فاته صوم رمضان ثم صح  
 ميع (قوله كالصحيح) اي ان حكم المريض كالصحيح لان النذر مضاف الى وقت الصحة معني فكانه قال بعد الصحة  
 لله على ان اصوم شهر اثم مات قال في البحر والحاصل ان الصحيح لو نذر يوم شهر معين ثم مات قبل مجيء الشهر  
 لا يلزمه شيء ولو صام بعضه ثم مات يلزمه الايصاء بما بقي من الشهر واما المريض ان نذره ثم مات قبل الصحة لا يلزمه  
 شيء بخلاف وان مات بعد ما صح يوم ازمه الايصاء بالجميع عندهما وعند محمد بقدر ما صح اه حلي (قوله فان  
 مات بعد ما صح يوم ازمه الايصاء وان صامه (قوله بخلاف القضاء) اي فيما اذا فاته رمضان اهدر ثم ادر له بعض  
 العدة ولم يصح لزمه الايصاء بقدر ما فاته انما على الصحيح خلافاً لما زعمه الطحاوي ان الخلاف في هذه المسئلة  
 حلي وقد اوضحه في النهر فقوله فان سببه ادراله العدة فيتمتد بقدرة كافي المنع (قوله بل ان صام حنث) لان  
 المضارع المتيقن لا يكون جواب القسم الامور كذا بالثبوت فاذا لم توجد وجب تقدير النفي اه حلي قال المقدسي

خلافاً للشافعي (ونذرتي يوم السبت من شوال) ولا بكرة التتابع على المختار خلافاً  
 للشافعي حلي والابحار المذكورة ان يصوم الفطر  
 ولونذر صوم شهر  
 ونسب ويسن ابن كمال (ولو نذر صوم شهر  
 يستحب ويسن ابن كمال) فافطر يوماً ولو لم يكن الايام  
 غير معين متتابعاً فافطر يوماً ولو لم يكن الايام  
 المنبهة (استقبل) لانه اخل بالوصف مع خلو  
 شهر عن ايام نهي غير بخلاف السنة (لا) يستقبل  
 (في) نذر شهر معين (معين) انما يقع كله في غير الوقت  
 (والنذر) من اعتكاف اوج او صلا  
 او غيرهما (غير المعلق لا يختص بزمان  
 ومكان ودرهم وقبر) فلو نذر التصديق يوم الجمعة  
 بمكة بهذا الدرهم على فلان يقع كذا الاعتكاف او الصوم  
 لو عمل قبله فلو عين شهر الملاءة كذا حج سنة كذا  
 فعمل قبله عنه صح او صلا يوم كذا فصلاها  
 فخرج سنة قبله صح وجود السبب وهو النذر  
 قبله لانه تعجيل شيء لا يوجب تعجيله قبل وجود  
 فيلغو التعيين شيء لا يوجب تعجيله قبل وجود  
 النذر (المعلق) فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود  
 السبب كاسبيجي في الاعيان (ولو قال مريض  
 الله على ان اصوم شهر اثم مات قال في البحر والحاصل ان الصحيح لو نذر يوم شهر معين ثم مات قبل مجيء الشهر  
 لا يلزمه شيء ولو صام بعضه ثم مات يلزمه الايصاء بما بقي من الشهر واما المريض ان نذره ثم مات قبل الصحة لا يلزمه  
 شيء بخلاف وان مات بعد ما صح يوم ازمه الايصاء بالجميع عندهما وعند محمد بقدر ما صح اه حلي (قوله فان  
 مات بعد ما صح يوم ازمه الايصاء وان صامه (قوله بخلاف القضاء) اي فيما اذا فاته رمضان اهدر ثم ادر له بعض  
 العدة ولم يصح لزمه الايصاء بقدر ما فاته انما على الصحيح خلافاً لما زعمه الطحاوي ان الخلاف في هذه المسئلة  
 حلي وقد اوضحه في النهر فقوله فان سببه ادراله العدة فيتمتد بقدرة كافي المنع (قوله بل ان صام حنث) لان  
 المضارع المتيقن لا يكون جواب القسم الامور كذا بالثبوت فاذا لم توجد وجب تقدير النفي اه حلي قال المقدسي

على هذا أكثر ما يقع من العوام بالقسم بالله تعالى لا يكون مبنيا على الاثبات لعدم الإلمام والنون فلا كفارة عليهم  
في عدم الفعل وينبغي ان تلزمهم الصكارة ان لم يفعلوا في نحو قولهم والله افعلوا انهم لا يثبتون ذلك وقول  
بعض الناس انه بصدام المنقول بحجابه عن هذا المنقول كان قبل تعميلا له والاثبات بانون في مثبت  
القوم باللام والنون اصلا ويفرقون بين الاثبات والنفي بوجود لا وعملها وما اصطلاحهم على هذا  
الا كما اصطلاح لغة الفرس ونحوها في الايمان افاده المحشى في الايمان (قوله ليطرقوا) انما يظهر هذا في النذر  
المعلق اما غيره فلا يتعين بالزمان كما مر في بيان (قوله اوصوم) عطف على سوم رجب حلبي (قوله كما مر) اي في  
الشيخ الفاني من انه يطم نصف صاع من حنطة الخ وهذا اذا كان قادرا والا فيستغفر الله تعالى والاولى للشرح  
ان يعبر بقدي وذلك لانه لما ينس صار في معنى الفاني وفي القهستاني ولو اخر القضاء حتى صار شيئا فانيا او كان النذر  
بصيام الايد فجز يشتغاله بالمعيشة لكونه طاعته شاقا قل ان يطر ويطم لكل يوم مسكينا حلبي (قوله او الزوال)  
الصواب به نصف النهار الشرعي (قوله خلافا للثالث) قال في النهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد لا شيء عليه  
ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسي والظاهر التسوية بينهما اي بين التقدم وبعد الاكل والقدم بعد الزوال  
قال الشرح جرى في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار (قوله فلا قضاء اتفاقا) لانه تبين ان نذره وقع عن رمضان ومن  
نذر رمضان فلا شيء عليه حلبي (قوله ولو عني به اليمين) اي وقدم في يوم من رمضان بجرا قوله كفر فقط) اي من غير  
قضاء لانه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر بجور (قوله عنه) اي عن نذره (قوله بر) اي في يمينه لوجود شرط  
البر وهو الصوم بنية الشكر بجور (قوله ووقع عن رمضان) كالمصام رمضان بنية التطوع ولو قدم ابلا لا يجب عليه  
شي لان اليوم اذا قرن به ما يختص بالنهار كالصوم يراد به بياض النهار واذا كان كذلك لم يوجد الوقت الذي اوجب  
فيه الصوم وهو النهار ولو قدم قبل الزوال ولم يأكل صامه وان قدم قبل الزوال واكل فيه او بعد الزوال ولم يأكل فيه  
صام ذلك اليوم في المستقبل ولا يصوم يومه ذلك بجور والمراد بالزوال في كلامه الضخوة الكبرى (قوله لزمه كاملا)  
اي يفتحه متى شاء بالعد لا هلالا والشهر المعين هلالا كذا في فتح القدير (قوله فيقبحه) لانه ذكر الشهر معروفا  
فينصرف الى المجهود بالحضور وان نوى شهرا كاملا فهو كما نوى لانه نوى بمجمل كلامه بجور (قوله فلا اسبوع)  
سواء اراد ايام الجمعة او لم يكن لهنية اصلا ولا يلزمه ان يتدنى يوم الجمعة ولا يحتتم به ولو قال جمع هذا الشهر فعليه  
ان يصوم كل يوم جمعة تمر في هذا الشهر على الاصح ولو نذر صوم الاثنين والخميس فصام ذلك مرة كفاه الا ان ينوي  
الابد ولو قال بضعة عشر يلزمه ثلاثة عشر ولو قال ان عوفيت صمت كذا في الاستحسان يلزم به وفي القياس  
لا يلزم به ما لم يقل لله ولو قال لله على صوم آخريوم من اول الشهر واول يوم من آخر الشهر لزم الخامس عشر  
والسادس عشر (قوله صام سبتين) كانه قال السبت الكائن في ثمانية ايام وهو سبتان قال في المنع ولا يخفى ان هذا  
اذ لم يكن لهنية اما اذا وجدت لزمه ما نوى اه (قوله فحمل على العدد) اي عددا لاسباب بجور (قوله بخلاف  
الاول) اي فان السبت يتكرر فيه فاربدا المتكرر في العدد المذكور ولو قال لله على صيام الايام ولا يثبت له كان عليه  
صيام عشرة عند الامام رضى الله تعالى عنه ولو قال على صيام ايام لزمه ثلاثة لانه جمع قليل ولو قال صيام  
الشهور فعشرة وكذا السنون ولو قال صيام الزمن او الحين فستة اشهر بجور (قوله واعلم ان النذر الذي يقع  
للاموات من اكثر العوام) كان يكون لانسان منهم غائب او مريض او له حاجة ضرورية فيأتي بعض الصلحاء  
فيجعل ستره على رأسه ويقول يا سیدی فلان ان رد غائبی او مریضی او قضیت حاجتی فک من الذهب کذا  
او من الفضة کذا او من الطعام کذا او من الشمع او الزینة کذا بجور (قوله وما يؤخذ الخ) قال في البحر ولا يجوز نذر ادم  
الشيخ اخذه ولا اكله ولا التصرف فيه بوب من الوجوه الا ان يكون فقيرا وله عيال فقرا عاجزون عن الكسب  
وهم مضطرون فيأخذونه على حد الزالة المبتدأة واخذوا ايضا مكره ما لم يقصد النذر التقرب الى الله تعالى  
وصرفه الى الفقراء في نذر الشيخ اه (قوله باطل وحرام) لوجوه منها انه نذر لمخلوق ولا يجوز  
لانه عبادة والعبادة لا تكون لمخلوق ومنها ان المذوره ميت والميت لا يملك ومنها ان المذوره ميت يتصرف في  
الامور ودون الله تعالى واعتقاد ذلك كفر اللهم الا ان يقول يا الله اني نذرت لك ان شفيت مريضى او رددت غائبى  
او قضيت حاجتى ان اطعم الفقراء الذين يباب السيدة نفيسة او الفقراء الذين يباب الامام الشافعى او الامام  
الليث او اشترى حصرا لمساجدهم او زينا لوفودها او دراهم لمن يقوم بشعائرها الى غير ذلك مما يكون فيه نفع

نذر صوم رجب فدخل وهو مريض افطر وقضى  
سكنه خاذا وصوم الايد فضعف لاشتغاله بالمعيشة  
افطر وكثر كما مر او يوم قدّم فلان الشافى خلافا  
او الزوال او حينها افضى عند القضاء اتفاقا  
للسنة ولوقدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا  
ولو عني به اليمين وكثر فقط الا اذا قدم قبل نية  
قضاء عنه بريانية ووقع عن رمضان ولو نذر  
شهر الزمان كاملا او الشهر فبقية اوجبة  
فلا اسبوع الا ان ينوي صيام سبتين لا يتكرر  
السبت ثمانية ايام صام سبتين لا يتكرر  
في السبعة سبب على العدد بخلاف الاول  
في السبعة فحمل على العدد بخلاف الاول  
واعلم ان النذر الذي يقع لاموات من اكثر  
العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع والزيت  
ونحوها الى شرايح الاولياء الكرام تقبل باليتم  
فيها والاجاب باطل وحرام

للقراء النذر لله عز وجل وذكر الشيخ انما هو بيان لنحل صرف النذر لمصلحة القاطنين برابطه او مسجد بهيوز  
بهذا الاعراب صرف النذر وقد وجد ولا يجوز ان يصرف ذلك لغنى غير محتاج اليه ولا لشيء  
منصب لانه لا يمكن ان لا يكون له نصيب لا لاجل نسبة ما لم يكن فقيرا ولا لادنى علم  
لاجل علمه ما لم يكن فقيرا ولم ينسب الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجماع على حرمة النذر للمخلوق ولا يندد  
ولا تستقل به الذمة وانه حرام بل سحت اه (قوله ما لم يقصد واصرها للقراء لانام) اى وقد صدر النذر بالصيغة  
المذكورة عن الجرس سابقا (قوله ولا سيما في هذه الاعصار) ولا سيما في مولد سيدى احمد البدوى رضى الله تعالى  
عليه كما في النذر واعلم ان بيان الاحكام الشرعية مما يجب على العلماء وليس في ذلك تنقيص الولي كما يظنه بعض  
من لا خلاق له بل هذا مما رضى الولي ولو كان حيا واستل عن ذلك لاجاب بالحق واغضبه نسبة التأثير وتأمل  
قوله تعالى في حق السيد عيسى عليه الصلاة والسلام ان هو الاعيد انعمنا عليه (قوله ولذا قال الخ) التعليل  
لما يفهم من المقام من ان العوام يفعلون الحرام المجمع عليه ويظنونونه قربة ويحمدون الحسن الذي ماني تليذ  
الامام ومدون المذهب (قوله لو كان العوام عبيدى لاعتقتم) اى فكيف وهم عبيد اكمل اكرمهم ولذا كان  
العوام حشوا الجنة (قوله واسقطت ولائى) اشار بذلك الى عدم المواخذة بالكلية والا فالولا لا يسقط بالاسقاط  
كالنسب (قوله لانهم لا يهتدون) اى الى الاحكام الشرعية ولا الى ما فيه تفهمهم (قوله فاكل بهم يتعيرون) ذكرت  
هذه العبارة في الامر اى كل الخلق يتقصون بهم ويرتكبهم عارهم وفيه ان العوام من جملة الكل وظاهره يقتضى  
غير ذلك والكمال منهم لا يتعير بالناقص اذ لاترؤوا زرة وزراخرى ولا ينظر من المعير فيه عد ان يكون الله تعالى  
او الملائكة اذ هذا التعير من الظلم ولو كان فالتكامل بهم يتعيرون ويكون جمع كامل لا يظهر له وجه ايضا  
الان يكون المعنى انما اعتقتم واسقطت ولائى لان الاسياد والمولى السكاملين يتعيرون بعبيد هم الضالين ويمكن  
ضبط بهم يضم الباء الموحدة جمع همة وهو القارس الذى لا يدري من اين يوفى كفى الصالح بعنى انهم لا يدرون  
الضرر يدخل عليهم من اى جهة والمراد بالكل على هذا كل العوام او يقع الباء جمع همة بفتحها رهى اولاد  
الضأن كما في الصالح يعنى ان الحفارة والصغار لازم لهم والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

باب الاعتكاف

هو لغة افتعال من عكف اللازم اى اقبل على الشيء واقام به من حد طلب ومصدره العكوف وسنه يعكفون  
على اصنامهم او المتعدي بمعنى الحبس والمنع من باب ضرب ومصدره العكف ومنه والهدى معكوفان  
وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى ان طهرايتى للطائفين والعاكفين او السعود (قوله وجه المناسبة) اى  
مناسبة الاعتكاف للصوم (قوله والتأخير) بالجر عطف على المناسبة افاده الحلي فالتناسب يقتضى ذكرهما  
متصاحبين من غير نظر الى تقدم وتأخير (قوله اشتراط الصوم الخ) والشرط يقدم على المشروط وهذا ينتج  
المناسبتين (قوله في بعضه) اى في فرد منه وهو الواجب (قوله والطلب) بالرفع عطفا على اشتراط فطلب اعتكاف  
العشر الاخير من رمضان طلبا كيداعلى وجه السنية اى فتناسب ذكره بعده لانه يقع في آخره وهذا ينتج  
المناسبة والتأخير ايضا وسببه النذر ان كان واجبا والنشاط الداعى الى طلب الثواب ان كان تطوعا وحكمه  
سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا والثاني فقط ان كان نقلا ومحاسنه كثيرة لان فيه ترويح القلب  
عن امور الدنيا وتسليم النفس الى المولى والتحصن بمحصن حصين وملازمة بيت كريم فهو كمن احتاج الى عظيم  
فلازمه حتى قضى ما ربه فهو يلزم بيت ربه ليعفله كفى فهو من اشرف الاعمال ان كان عن اخلاص بجر (قوله  
اللبث) هذا المعنى يناسب المتعدي واللازم (قوله ذكر) ظاهره ان الاعتكاف في مسجد الجماعة لا يتحقق من  
المرأة وليس كذلك بل هى مثل الذكر فيه ومسجد حرم افضل من المسجد الاخرى كما ذكره المصنف فالاولى التعير  
بشخص ليعمها (قوله ولو عجزا) اشار به الى ان البلوغ ليس بشرط كما يستفاد من سبب التمسك بالخير ونهيه  
اعتكاف الصبي العاقل ولا يشترط الحرية فيصح من العبد وكذا المرأة باذن الزوج والمولى افاده المصنف (قوله  
في مسجد جماعة) انما شرط لقول حذيفة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة من فضله ما كان في المسجد الحرام  
ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع قيل اذا كان يصلى فيه  
بجماعة فان لم يكن ففي مسجده افضل لئلا يحتاج الى الخروج ثم ما كان اهل اكثر نهر واعلم ان المسجد يتعين

ما لم يقصد واصرها للقراء لانام وقد بان الى  
الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار  
وقد يقال عمد لو كان العوام عبيدى لاعتقتم  
ولذا قال عمد لو كان العوام عبيدى لاعتقتم  
ولسقط ولائى ذلك لانهم لا يهتدون فالكل  
بهم يتعيرون (باب الاعتكاف)  
وجه المناسبة والطلب الا كذا في العشر الاخير  
في بعضه واللبث ونحوه (البث) يقع اللام  
(هو) لغة اللبث ونحوه (البث) يقع اللام  
وتضم المكث (ذكر) ولو عجزا في مسجد جماعة  
هو الامام وموذن

والشروع فيه فليس له ان يتنقل الى مسجد آخر من غير عذر ابو السعود عن الحميري (قوله اذيت فيه الخس  
اولا) هذا الاطلاق لم يكن في عبارة النهر والبحر ولا غيرهما مما اطلعت عليه والظاهر ان هذه من اطلاق عبارة  
الثانية ونصها في كل مسجد له اذان واقامة هو الصحيح اه قلت ما المانع من ان يكون له اذان المسجد الذي له اذان  
واقامة ما انتقام فيه الخس كما رواه الحسن عن الامام وصححه بعض المشايخ اه قاله الشكالي فيرجع هذا القول  
الى ما بعده على انه اذا كان له امام ومؤذن لزم اداء الخس فيه عادة وان كان لا يهمل فاقط (قوله وقال لا يصح في كل  
مسجد) في القهستاني عن الخلاصة وينبغي ان لا يصح في مسجد الجاني (مسجد قوارع الطريق) وينبغي  
ان لا يصح في مصلي العيد والحنافة اه فالمراد بالمسجد عندهما غير ما ذكر (قوله وصححه السروجي) في القاية  
بإطلاق قوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد نهر (قوله مطلقا) وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها  
حلي عن البحر وظاهر ان مسجد الجماعة غير الجامع مع انهم (قوله في مسجديتها) ولونذرت هي اوالعيد  
فمن له الحق المنع وبقيانه بعد زوال الولاية بالطلاق البائن والعقوت وامام المسكاتب فليس للمولى منعه ولو تطوعا  
ولو اذن لهم لم يكن له الرجوع لكونه ملكها منافع الاستمتاع بها وهي من اهل الملك بخلاف المملوك لانه ليس  
من اهله وقد اعاده منافعهم وللمعير الرجوع لكنه يكره خلف الوعد بغيره من البدائع وكذا لو اذن لها  
في صوم شهر بعينه وصامت فيه متناها ليس له منعها لانه اذن لها في التتابع (قوله ويكره في المسجد) الا انه جائز  
بلا خلاف بين اصحابنا وظاهرا في النهاية انها كراهة تنزيه وينبغي على قياس ما مر من ان المختار منعه  
من الخروج في الصلوات كلها ان لا يتردد في منعه من الاعتكاف في المسجد ابو السعود (قوله كما اذا لم يكن  
فيه مسجد) اي محل اعادته لصلاتها وينبغي ان يكون اظم البيت لانه اسير (قوله ولا يخرج من بيتها اذا اعتكفت)  
فلو خرجت بلا عذر يفسد وهذا في الواجب بالندرا ما في النقل فلا يفسد بل ينهي ابو السعود ولا يأتها زوجها  
ولو حاضرت خرجت ولا يلزمها الاستقبال فاستثنى (قوله وهل يصح الخ) البحث لصاحب النهر اه حلي (قوله  
والظاهر لا) لانه على تقدير انوثته يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير ذكر كونه لا يصح في البيت بوجه اه  
حلي (قوله نبية) الباء للمصاحبة ولا يشترط استمرارها (قوله فاللبث الخ) تفريع على قوله هولبت الخ (قوله من  
مسلم عاقل) قال في النهر ولا يخاف ان صحة النية تتوقف على العقل والاسلام فلا حاجة الى ذكرهما في الشرط  
اه (قوله طاهر من جنابة) قال في مراق الفلاح ولا يشترط الطهارة من الجنابة لصحة الصوم معها ولو في المندور  
بل هي شرط الحل كآية عليه صاحب النهر (قوله وحيض ونفاس) ينبغي ان يكون هذا على رواية اشتراط  
الصوم في قلته اما على عدمه فينبغي ان يكون ان شرط الحل فقط نهر (قوله بلسانه) متعلق بالندر فلا يكفي  
لايجابه النية مخ (قوله وبالشرع) عطف على قوله بالندر ولكنه ضعيف لماسيا في قربان لزومه بالشرع  
مفرع على قول ضعيف مخ وهو اشتراط الصوم في النقل فاذا الحلحلي (قوله وبال تعليق) عطف على قوله بالندر  
وهذا يقتضي ان صورة التعليق ليست بذرا لان العطف يقتضي المغايرة مع انها نذر فالاولى ان يقول واجب  
بالندر مخبر او معلقا كآية في امداد الفتاح اه حلي (قوله سنة مؤكدة في العشر الاخير) لما روي انه عليه  
الصلاة والسلام اعتكف العشر الاوسط فلما فرغ اتاه جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلب امامك يعني ليلة  
القدر فاعتكف العشر الاخير وعن هذا ذهب الاكثر الى انها في العشر الاخير من رمضان فخم من  
قال في ليلة الاحدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة تسع وعشرين وقيل غير ذلك وروى انه صلى الله عليه وسلم قال  
التسوها في العشر الاواخر والتسوها في كل روز وعن الامام رضى الله تعالى عنه انها في رمضان ومن  
علامتها انها بلجة اي مضية مشرقة وساكنة لا رارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع كأنها طاست  
اي في البياض وفي المشهور عن الامام رضى الله تعالى عنه انها تدور في السنة في رمضان وغيره ابو السعود  
عن الشيخين (قوله اي سنة) رعاية اذا قامها البعض ولو فردا سقطت عن الباقي ولم يتركه صلى الله عليه وسلم  
وسلم الا بعدد وقد ورد انه اذن لعائشة فيه فضرمت لها قبة فسمعت حفصة ففعلت كذلك ثم تزني فامر  
صلى الله عليه وسلم بترعها فترعت وتزلة الاعتكاف في رمضان ثم اعتكف العشر الاول من شوال (قوله  
على من لم يقعه) اي الاعتكاف وهذا انما ينفي الوجوب لالسنة المؤكدة (قوله في غيره) اي غير المذكور من  
الواجب والمسنون (قوله وشرط صوم الجمعة الاول) وهو الواجب بالندر مخبر او معلقا فلونذر واعتكاف يوم

قد اكل فيه لم يسمع ولا يلزم شيء لانه لا يصح بدون الصوم ولو قال الله على ان اعتكفت شهر ابرص صوم فقلبه  
 ان يعتكف بصوم محرم (قوله على المذهب) راجع الى قوله فقط اي ان الاعتكاف لا يشترط في غير الواجب على  
 المذهب لصل محمد اذ دخل المسجد بنية الاعتكاف فهو معتكف ما قام تار له اذا خرج بغير روى اخسن  
 ان الصوم في التطوع شرط شاء ان اعتكاف التطوع مقدر يوم حلي (قوله فلونذراخ) تفريع على اشتراط  
 الصوم في القسم الاول من (قوله صم) فيه ان الليلة صريح في ظلام الليل والصريح لا يعمل فيه النية وفي الجهر  
 عن ابي يوسف انه ان نوى ليلة يومه بالزمن (قوله والفرق لا يخفى) هو انه في الاول لما جعل اليوم تابعاً لليلة  
 وقد بطل نذره في المتبوع وهو الليلة بطل نذره في التابع وهو اليوم وفي الثانية اطلق الليلة واراد اليوم مجازاً  
 من سلاحيه بتبين فانه اطلقها عن ظلام الليل الى مطلق الزمن ثم اراد بها اليوم الذي هو زمن خاص فكان اليوم  
 مقصوداً حلي موضحاً (قوله فانه يصح) فيلزمه ان يعتكف ليلاً ونهاراً بجر (قوله لانه يدخل الليل تبعاً)  
 ولا يشترط التبع ما يشترط للاصل بجر (قوله صرعاة وجوده) اي وان لم يقصد للاعتكاف (قوله فلونذرا  
 اعتكاف شهر رمضان الحلي) الظاهر ان مثله ما اذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر او نذر صوم  
 الايد ثم نذر اعتكافاً حلي (قوله لكن قالوا الخ) قال في القم ومن التفريعات ان لو أصبح صائماً متطوعاً او غيراً  
 للصوم ثم قال الله على ان اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار  
 وعند ابي يوسف اقله كثر اتها رفاق كان فله قبل نصف النهار لزمه فان لم يعتكفه قضاء اه وقد ظهر ان علة  
 عدم الصحة عدم استيعاب الاعتكاف بالنهار لا تعذر جعل التطوع واجباً وانه لا يحمل للاستدراك المفاد ولكن  
 بل هي مسئلة مستقلة لا تتعلق بها بما في المتن اه حلي فلو قال على الله ان اعتكف هذا اليوم عند طلوع الفجر  
 ونوى صوم هذا اليوم تطوعاً او جزءاً لاستيعاب النهار بالاعتكاف والصوم (قوله لعود شرطه) اي الاعتكاف  
 وقوله الى الكمال الاصل وهو الصوم المقصود له (قوله فلم يجز) تفريع على عود شرطه الى الكمال الاصل (قوله  
 سوى قضاء رمضان) لان العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقاً ولو قضاؤه وقدر وجد (قوله وتحقيقه في الاصول)  
 قال ابن الملك في شرح المنار انما وجب القضاء بصوم مقصود لان النذر كان موجبا للصوم اذا اعتكاف  
 بدونه وانه لو نذر ان يعتكف ليلة واحدة لا يصح لعدم شرطه وهو الصوم وان كان سقط الصوم المقصود  
 لشرف الوقت ولما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت بان لم يعتكف صار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن  
 الوقت فساد شرطه الى الكمال بان وجب الاعتكاف بصوم مقصود ولو ازال المانع وهو رمضان فان قلت على  
 هذا ينبغي ان لا ينادى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطاقت العلة الاتصال بصوم  
 الشهر مطلقاً وهو موجود فان قلت الشرط برأى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً كاللغو فساداً للتبديد فجزؤه  
 الصلاة ورمضان الذي في هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط عن مقتضاه فلا بد ان يكون  
 مقصوداً اه حلي اقول هذا كله انما يظهر في الاعتكاف اذا نذر مطلقاً اما اذا لم يتعلق لا يختص بزمن كما مر  
 فقتضاه ان يصح في غير رمضان المعين وقضائه (قوله وهو ظاهر الرواية) مقابله رواية الحسن السابقة (قوله  
 على المسألة) اي المسألة فلذا اجازت صلاته فاعدا اورا كما خارج المصير مع قدرته على القيام والتزول بجر (قوله  
 جزؤ من الزمان) وان قل (قوله لا جزؤ من اربعة وعشرين) وهي المقدرة بخمس عشرة درجة (قوله فلوشرع)  
 تفريع على قوله ولعله فلا ساعه (قوله لا يلزمه قضاؤه) الاولى في التعبير ان يقول يتم قطعه (قوله وما في بعض  
 للمعتبرات) من جهتها ما قدمه عن ابن الكمال حلي (قوله مفرع على الضعيف) وهو القول باشتراط الصوم  
 في النفل فيكون قوله يولم (قوله وحرم عليه الخروج) الحديث عائشة كان صلى الله عليه وسلم لا يخرج من  
 معتكفه الا الحاجة الانسان بجر (قوله لانه منهي) اي لان الخروج من المنزل (قوله كما مر) اي من قول المصنف  
 واقوله فلا ساعه (قوله الخروج) اي من المعتكف ولو مسجد البيت في حرمه فانه قوله الحاجة الانسان  
 الخ لان هذه الاشياء مستثناة للعلم بوقوعها وعدم الاستغناء عنها ولا يكف بعدد رغبة من الطهور ولا يلزمه  
 ان يأتي بيت صديقه اقرب واختاف فيما لو كان له بيتان فاتي البعيد منهما قبل فسد وقيل لا ينبغي ان يخرج  
 على القولين ما لو ترك بيت الخلا للمسجد المقرب واتى بيته منهر (قوله طبعية) اي سواء كانت طبعية اي  
 يحتاج اليها الانسان بطبعه ولو ذهب بعد ان خرج لها العيادة للمريض او صلاة الجنازة من غير ان يكون لذلك

حلي (قوله فلونذراعتكاف ليلة لم يصح)  
 منها اليوم لعدم محليتها للصوم  
 بها اليوم صم والفرق لا يخفى  
 ما لو قال في نذره (ليلاً ونهاراً فانه  
 لم يصح) لان الليل لا يشترط في  
 الليل تبعاً (اعلم ان الشرط في  
 ساعه وجوده لا يجامه) للمشرط  
 فلونذراعتكاف شهر رمضان لزمه  
 (عن صوم الاعتكاف)  
 (صوم رمضان) عن صوم الاعتكاف ذلك  
 والوصام تطوعاً ثم نذر اعتكاف ذلك  
 يصح لا تعاقده من اوله تطوعاً وتعذر  
 اجبار (وان لم يعتكف) رمضان المعين  
 بجر (بصوم مقصود) لعود شرطه  
 بجر (غيره) بجر في رمضان آخر ولا  
 كمال الاصل في بجر في رمضان لانه  
 جب سوى قضاء رمضان الاول لانه  
 منه وتحقيقه في الاصول في بحث الاسم  
 فلا ساعه (من ليل او نهار عند محمد  
 هو الرواية عن الامام لبناء النفل على  
 به وبني والساعه في عرف الفقهاء  
 الزمان لا جزؤ من اربع وعشرين كما  
 لضمون كذا في غير الادكار وغيره  
 رعي في نفعه لم قطعه لا يلزمه قضاؤه  
 بشرطه للصوم (على الظاهر) من  
 وما في بعض المعتبرات انه يلزم  
 ومع مفرع على الضعيف قاله المصنف  
 (وحرم عليه) اي على المعتكف  
 واجبا ما لو ترك بيت الخلا للمسجد المقرب واتى بيته منهر (قوله طبعية) اي سواء كانت طبعية اي  
 يحتاج اليها الانسان بطبعه ولو ذهب بعد ان خرج لها العيادة للمريض او صلاة الجنازة من غير ان يكون لذلك



فصد اجاز بخلاف ما اذا خرج لحاجة الانسان يومك بعد فراغه فانه ينتقض اعتكافه عند الامام بحجر قوله  
وغسل (واحتلم) فيه نظر فان الفسل من الشرعية كالايجتي حلي قلت عديم الابه من الطبيعية باعتبار  
بعبه (قوله ولا يمكنه الاغتسال في المسجد) يقتضي الفساد عند الامكان والمظاهر من التقيد بذلك لا يخرج على  
القول بالفساد اذا كان له بيتان فاني البعيد منهما ابو السعود (قوله او عتبة) عطف على طبيعية ولفظ  
او من المتن والوافي قوله والجمعة من الشرح اه حلي (قوله كعيد) لم يذكر الحج وذكره في البحر فقال اما الحج  
لواجر المعتكف به او بعمرة اقام في اعتكافه الى ان يفرغ منه ثم يمضي في احرامه لانه امكنه اقامة الاحرامين فان  
خاف فوت الحج يدع الاعتكاف ويحج ثم يستقبل الاعتكاف لان الحج اهم من الاعتكاف لانه يفوت بمضي يوم  
معرفة وادراكه في سنة اخرى موهوم وانما يستقبله لان هذا الخروج وان وجب شرعا فانما وجب بعده  
وايجابه وعقده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اه (قوله لومؤذنا) هذا قول ضعيف والصحيح  
انه لا يفرق بين المؤذن وغيره كافي البحر واصل الفتح اه حلي (قوله وباب المنارة خارج المسجد) اما اذا كان باب  
المنارة داخل المسجد فكذلك بالاولي قال في البحر وصعود المأذنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف  
وان كان بابها خارج المسجد فكذلك في ظاهر الرواية اه ولو قال الشرح واذن ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج  
المسجد كان اولي اه حلي (قوله والجمعة وقت الزوال) ان قرب معتكفه بدليل المقابلة لان الخطاب توجه بعده  
(قوله اى معتكفه) والاولى التعبير به وقد يقال انما عبر به ليشمل المرأة اذا اعتكفت في منزلها واراوت الخروج  
الى الجمعة (قوله مع سنتها) اى الاربع والاحتياج الى زيادة تحية المسجد كما وقع لبعضهم لان فعل السنة به  
او الدخول بنية الفرض ينوب عنها وهذا لم يسقط ما في التهرع السكالم من قوله ان كون الوقت مما يسع  
وقوع السنة والفرض فيه بعد قطع المسافة عما يعرف تحية بالاقطعة قد يدخل قبل الزوال لعدم مطابقة ظنه  
فلا يمكنه ان يبدأ بالسنة بل يبدأ بالتحية اه فليبدأ (قوله يحكم) من الحكم اى يعتبر في ذلك احتجاده (قوله  
على الخلاف بين الامام وصاحبيه) فانهم قالوا بزيادة ركعتين بعد الاربع المؤكدة وقد ظهر بذلك ان الاربع  
التي تصلى بعد الجمعة ونوى بها آخر ظهر عليه لاصل لها في المذهب والا اعتبروا اداها مع السنة ولا ينبغي  
الاقضاء بها في زمانها لما التهم طرقوا منها الى التكاسل عن الجمعة بل ربما وقع عندهم ان الجمعة ليست فرضا  
وان الظاهر كاف ولا خفاء في كفر من اعتقد ذلك فلذا نهت عليه مرارا قاله صاحب البحر (قوله ولو مكث اكثر)  
اى اوافقه كافي الحلي عن الهداية (قوله لانه) اى المسجد السابق محل له اى للاعتكاف (قوله وكذا تنزيها)  
فالرجوع الى الاول افضل لان الاتمام في محل واحد اشق على النفس نهراى فالنواب فيه اكثر وتبعه الحموى  
وفيه مخالفة لما قدمه عن البرجندى من ان المسجد يتعين بالشروع فيه فليس له ان ينتقل الى مسجد آخر من  
غير عذر اه الان يقال خروجه لصلاة الجمعة هو العذر المبيح للانتقال الى غيره فتدبر ابو السعود (قوله بلا  
ضرورة) متعلق بمخاطبة قاله الحلي (قوله فلخرج الخ) المراد بالخروج انفصال قدميه احتراز عما اذا خرج  
رأسه الى داره فانه لا يفسد اعتكافه لانه ليس بخروج الا ترى انه لو حلف لا يخرج من الدار فعل ذلك لا يثبت  
ثم ان الفساد لا يتصور الا في الواجب واذا فسد وجب عليه القضاء بالصوم عند القدرة جبر المسافة بحجر (قوله  
ولوناسيا) او مكرها او لانهام المسجد او لتفرق اهله واخرجه ظالم او اخاف على متاعه او خرج لحاجة وان  
تعيث عليه او لغير عام او لعذر المرض او لانتقال غريق او هريق او لاداء شهادة بقوت حق المدعى بعدمها  
وان وجب عليه الخروج في هذه الثلاثة (قوله كما مر) اى على قوله واهة فلا ساعة حلي (قوله بلا عذر) المراد  
بالعذر الموضح التي قدمها بحجر (قوله فسد) وله وقع ذلك للمرأة وهي في معتكفها ولو طلقت وهي فيه لها ان  
ترجع الى بيتها وتبني على اعتكافها او لا ينبغي ان يكون مفسدا على ما اختاره القاضى لانه لا يقلب وقوعه بحجر  
(قوله في نفسه) بالصوم عدا "عذر جبر المسافة غير ان المنذور ان كان اعتكاف شهر بعبه بقضى قدر مفسد  
لا غير ولا يلزمه الاستقبال كافي صوم رمضان وان كان اعتكاف شهر بغير عبته يلزمه الاستقبال لانه لزمه  
متنابعا فبراعى فيه صفة التتابع وسواء فسد بصدقه بغير عذر كالخروج والجماع والاكل والشرب في النهار  
او فسد بصدقه لعذر كما اذا مرض فاحتاج الى الخروج فخرج او بغير صدقه رأسا كالحيض والجنون والاعماء  
الطويل بحجر (قوله الا اذا فسد بالردة) فانها تسقط ما وجب عليه قبلها بايجاب الله تعالى او ايجابه والنذر

وغسل (واحتلم) ولا يمكنه الاغتسال في المسجد  
كذا في التهرع (ان) تحية كعبه واذن لومؤذنا  
وباب المنارة خارج المسجد (و) الجمعة وقت  
الزوال ومن بعد منزله (اي) معتكفه (خرج)  
في وقت يدركها (اربعا) او متاعا على خلاف ذلك  
وبين بعدها (ك) لم يفسد لانه محل له ذكر تنزيها  
لمخالفة ما انتزعه بالضرورة (فلو خرج) او ناسيا  
(ساعة) زمانية لا ردية كما مر (بلا عذر فسد)  
فقطب الاداء فسد بالردة



والظاهر ان المباح عند الحاجة اليه خير لا عند عدمه وهو محمل ما في الفتح قبيل الوزانه مكره في المسجد باكل  
الحسنات كإتمام كل النار الحطوب وهذا التفريع اندفع ما في الجهر من ان الاولى تفسير الخبر بما فيه ثواب ديني ان  
المعتكف يكره له التكلم بالمباح بخلاف غيره اذ لا شك في عدم استغنائه عنه فاين يكره له بذلك اهـ (قوله  
وتدريس في سير الرسول) صلى الله عليه وسلم الذي في البحر وتدريس وسير الرسول صلى الله عليه وسلم وهو اولى  
لعموم التدريس وسير الرسول صلى الله عليه وسلم ما وقع له في مغازيه (قوله وحكايات الصالحين) اي المتعلقة  
بذكر اخلاقهم وافعالهم فخرج بذلك الحكايات الملاعبة (قوله وكاتبه امور الدين) كالفقه والتوحيد والحديث  
والتفسير وما ينبع ذلك من آياته (قوله وبطل بوطته) وبمحرم عليه وكذا دواعيه كما في الحج والاستبراء بخلاف  
الحيض والصوم فلا يحرم الدواعي وانما حرم ذلك لقوله تعالى ولا تبشروهن وانتم عاكفون في المساجد بغير  
فاين قلت المعتكف في المسجد لا يتبها له الوطئ قلت تأويله ان يخرج حاجته فيطأ لان اسم المعتكف لا يزل عنه  
بذلك الخروج ويحتمل ان تكون الزوجة معتكفة في بيتها لا الزوج فيمكن الوطئ في غير المسجد وحينئذ فيبطل  
اعتكاف الزوجة حوى وفي شرح التاويلات كالواحد يخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يغسلون فيرجعون  
الى معتكفهم فنزلت الآية ابو السعود واصل هذا المحمول على الاعتكاف الواجب او الواقع في عشر رمضان  
واما النقل فيقطع بخروج المعتكف (قوله في فرج) الدرر مثله ابو السعود (قوله في الاصح) وروى ابن سماعة عن  
احبابنا عدم انفساد في النسيان اعتبارا له بالصوم ابو السعود (قوله لان حالته مذكرة) لكونه في المسجد فهو  
تكاله الاحرام والصلاة بخلاف الصوم (قوله وبطل بانزال بقيله) لانه بالانزال صار في معنى الجماع فهو (قوله  
لم يبطل) لعدم معنى الجماع ولذلك لم يفسد الصوم نهرا (قوله لعدم المخرج) علة للحرمة اي لعدم المخرج في اجتناب  
الدواعي ولومن غير انزال والذي في الجهر حرمة الوطئ لما ثبتت بصريح النص قويت فتعدت الى الدواعي  
ثم قال بخلاف الحيض والصوم حيث لا تحرم الدواعي فيها لان حرمة الوطئ لم تثبت بصريح النهي واكثره  
الواقع فلو حرم الدواعي لزم المخرج وهو مدفوع اهـ (قوله لبقاء الصوم) قال في البحر الاصل ان ما كان من  
محظورات الاعتكاف وهو ما منع لاجل الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمدة والسهو والنهار والليل  
كالجماع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمدة والسهو  
والنهار والليل كالاكل والشرب (قوله وردته) فانها تبطل لانه انما تسقط ما وجب عليه ولو بالجماع (قوله ان داما  
اياما) المراد بالايام ان يفوته صوم بسبب عدم اتمام النية حينئذ ويقضيه في الانعام كالجنون (قوله سنة)  
المراد به المبالغة حلي (قوله قضاء) اي بعد الافاقة حلي قال في المنع فان تطاول الجنون سنين ثم افاق هل  
يجب عليه ان يقضي في القياس لا كما في صوم رمضان وفي الاستحسان يقضى لان سقوط القضاء في صوم  
رمضان انما كان لدفع المخرج لان الجنون اذا طال قلما يزول فيترك عليه صوم رمضان فيخرج في قضائه  
وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف (قوله وزمه الليالي الخ) حاصله امان بان يلفظ المفرد والمثنى او المجموع  
وكل منها امان يكون في الايام او الليالي فهي ستة وفي كل منها امان بنوى الحقيقة والمجاز او بنوعها اولم تكن  
له نية فهي اربعة وعشرون وحكم المثنى والمجموع مذكور في المصنف واما المفرد بان قال الله عـ الى اعتكاف يوم  
لزمه فقط سواء نواه فقط اولم تكن له نية ولا تدخل ليلته ويدخل المسجد قبل الفجر ويخرج بعد الغروب فان نوى  
الليلة معه لزمه وتمامه في البحر (قوله بلسانه) اشار به الى نية القلب من غير تلفظ لا وجب شيئا وقد تقدم  
(قوله ولاه) حال من الليالي والاصل انه متى دخل الليل وانها في اعتكافه فانه يلزمه متتابعة ولا يجزئه لو فرق  
بحر (قوله كعكسه) وهو نذر اعتكاف الليالي فخره الايام (قوله العدد دين) هما الليالي والايام (قوله بلفظ الجمع)  
سواء كان صريحا كالايام والليالي او ضمنا كثلثين يوما و ليلة افاده صاحب البحر (قوله وكذا التثنية)  
فانها في كل الجمع من كل رجه (قوله يتناول الاخر) دليله قصة زكريا على نبينا وعليه وعلى سائر الانبياء  
الصلاة والسلام فان الله تعالى قال آيتن ان لا تكلم الناس ثلاثة ايام الا رمزا او قال في آية اخرى ان لا تكلم  
الناس ثلاث ليلال سوا وان قصة واحدة والرمز الاشارة باليد او بالرأس او بغيرهما بالبحر (قوله فلو نوى) لا وجه  
للتفريع بل هو حكم مستقل قال في البحر مشيرا الى تناول احد العددين الاخر وهذا عندئذ يتبعا او عدم النية  
ام لو نوى في الايام انهر خاصة صحته نية لانه نوى حقيقة كلامه بخلاف ما اذا نوى بالايام الليالي خاصة حيث

وتدريس في سير الرسول وقصص الانبياء  
وحكايات الصالحين وكاتبه امور الدين (وبطل  
وطته في فرج) انزل اوله (ولو) كان وطته  
خارج المسجد (ايلا او نهارا جامدا او ناسيا)  
في الاصح (ايلا او نهارا جامدا او ناسيا)  
بقيله (ايلا او نهارا جامدا او ناسيا)  
حرم الشكل لعدم المخرج ولا يبطل بانزال بقيله  
او نظير ولا يسكت لايلا ولا يبطل بانزال بقيله  
الصوم بخلاف اكله عمدا ونية وكذا انما يراه  
وجنونه ان داما بالايام فان داما جنونه سنة قضاء  
استحسانا (اي متتابعة وان لم يشترط  
اعتكاف ايام ولاه) لان ذكر احد العددين  
المتتابع (كعكسه) (اي متتابعة وان لم يشترط  
لفظ الجمع وكذا التثنية يتناول الاخر فلو نوى  
في نذر الايام النهر خاصة صحته نية

لم تعمل نيته وزمه الليالي والنهر لانه نوى ما لا يحتمله كلامه اهـ (قوله لنية الحقيقة) اعترض بان اللفظ ينصرف  
الى الحقيقة بدون قرينة او بوجه قوله لنية الحقيقة قلت كانه اختار ما ذكره البعض من ان اليوم مشترك  
بين باض النهار ومطلق الرق واحد معني المشترك يحتاج الى ذلك لتعين الدلالة لانفس الدلالة وعلى تقدير  
ان يكون مختار ما عليه الاكثرون وهو انه مجاز في مطلق الوقت بخوايه ان ذكر الايام على سبيل الجمع صارف له  
عن الحقيقة كما تقدم فيحتاج الى الدقة دفعا للصواب عن الحقيقة للدلالة عليها غايتها (قوله لا) اي لا تصح  
نيته لانه نوى ما لا يحتمله كلامه بحج (قوله صح) اي لو نذر ان يعتكف شهر واستثنى الايام لا يجب عليه شيء لان  
الباقى الليالي المجردة فلا يصح الاعتكاف المنذور فيها لمنافاتها بشرطه وهو الصوم ومثل ذلك لو نذر ثلاثين ليلة  
ونوى الليالي خاصة صح لانه نوى الحقيقة ولا يلزمه شيء لان الليالي ليست محلا للصوم بحج وهذا التعديل هو  
المراد بقوله لما مر (قوله واعلم ان الليالي تابعة للايام) فالليلة سابقة على يومها واما قوله تعالى ولا الليل سابق  
النهار فقال الامام فخر الدين الرازي تفسيره ان سلطان الليل وهو القمر ليس يسبق الشمس وهي سلطان النهار  
وقيل تفسيره ان الليل لا يدخل وقت النهار (قوله الا ليلة عرفة) اي فانها تابعة ليوم التروية كما في البحر والنهر  
فيكون ليوم التروية ليلتان حينئذ وعبر في البحر بليلة النحر ووجه التبعية صحة الوقوف فيها كما صح في اليوم  
الذي قبلها (قوله وليالي النحر) اي الليالي السابقة على ايام النحر في العرف وهي ثلاث تكون تابعة للايام  
التي قبلها في الحكم يدل على هذا ما قاله في البحر والنهر وليالي النحر تابعة ليوم عرفة فلذلك لم تجز الاضحية بعد  
الغروب من ليلة النحر ولو كانت تابعة لليوم الذي بعدها لجازت الاضحية فيها واما الليلتان الباقيتان  
لا يضر تبعيتهما لليوم الذي بعدهما فان كلام من الليلتين واليومين يصح فيها النحر فلا وجه لتبعيتهما لما قبلهما  
وتحصل ان يوم النحر ليلة له وما تصح فيه التضحية ليلتان وثلاثة ايام (قوله رقبا بالناس) فان فيه توسعة على  
الناس بصحة وقوفهم ليلة النحر وهذا لا يتم الا تعليل الاول ليلة من ايام النحر فتأمل (قوله آترة في رمضان  
اتفاقا) فيه ان معنى درانها تقدمها آترة وتأخرها اخرى وهذا قول الامام فقط لا قولهم ايضا فالصواب  
اسقاط آترة اهـ حللي ويعلم من البحر (قوله الا انها تقدم وتأخر) واجاب الامام رضي الله تعالى عنه عن الادلة  
المقيدة لكونها في العشر الاواخر بان ذلك كان في رمضان الذي كان صلى الله عليه وسلم يتسها فيه والسيقات  
تدل عليه لمن تأمل طرق الحديث واقاطها كقول جبريل ان الذي تطلب امامك وانما كان يطلب ليلة القدر  
من تلك السنة وانما اخفيت ليجتهد في طلبها فينال بذلك اجر المجتهد في العبادة كما اخفى سبحانه وتعالى الساعة  
ليكونوا على وجل من قيامها بغتة بحج (قوله وغمرته) اي الخلاف بين الامام وصاحبيه (قوله في الاول)  
اي في رمضان الاول (قوله ولا خلاف انه لو قال) اي انت حراوات طالق (قوله والقنوى على قول الامام)  
وذكر فاضل خان ان المشهور عن الامام انها تدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره (قوله لكن  
قيده) اي قيد صاحب المحيط الافشاء بقول الامام (قوله فقيها) اي بما وقع في تلك الليلة من الاختلاف هذا  
ما ظهر (قوله والا) بان كان عاميا به بحج والله سبحانه وتعالى اعلم

(كتاب الحج)

لما كان من كان من المال والبدن وكان واجبا في العمرة وتؤخر في حديث بني الاسلام على خمس اخره  
وختم به العبادة لكن في قولهم انه مركب نظير بل هو عبادة بنية محضة والمال انما هو شرط في وجوبه لانه  
جزء مفهومه افاده في النهر وتعبه المحوى بانه لو كان بدينه محض للمساغة فيه النيابة لان البدن المحض  
لا تجوز فيه النيابة الا ان يقال انما جازت على خلاف القياس ليرد النص بها وهو حديث النخعية  
وغيرها وعنون الكتاب بالحج دون العمرة وان ذكرت فيه لشرفه في التمر شيئا ما يفيد اطلاق الحج على  
العمرة فانه قال الحج نوعان الحج الاكبر حج الاسلام والحج الاصغر العمرة فلم يكن انتمرا من التخصيص  
في شيء والصحيح انه لم يجب الاعلى هذه الامة دبري فكان من قبلنا من الامم يحجون تبرعا وكان صلى الله عليه وسلم  
يحج وهو بمكة كل سنة الا ان يمنعه مانع وكانت حجة القرصة بعد ما حرسه عشر وحج ابو بكر رضي الله تعالى  
عنه في السنة التي قبلها سنة تسع وفيها فرض الحج وحج بالناس سنة ثمان وهي عام الفخ عتاب بن اسيد الذي  
ولاه النبي صلى الله عليه وسلم امير بمكة بعد الفخ ابو السعد وشرا طوط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ

والحجبة

نية الحقيقة (وان نوى بها) اي بالايام (الليالي  
لا) بل يلزمه كلاهما (كأن لو نذر اعتكاف شهر  
ونوى النهر خاصة ام نوى (عكسه) اي الليل  
خاصة فانه لا تصح نيته لان الشهر اسم لمقدر  
خاصة فانه لا يصح نيته لان الشهر اسم لمقدر  
يشمل الايام والليالي ولا يحتمل مادونه الا ان  
يشتمل الايام ولا يتخصص بانهر ولو استثنى تابعة  
يشتمل الليالي فيخصص بانهر واعلم ان الليالي تابعة  
صحيح ولا شيء عليه لما مر وليالي النحر في البحر  
للادام الا ليلة عرفة وليالي الاضحية ولو لم يكن  
الاضحية رقبا بالناس كما في رمضان اتفقا قال  
هذا وليالي القدر آترة في رمضان فبين قال  
انها تقدم وتأخر خلافا لها فالتا في ليلة القدر  
بعدها لا يقع حتى ينسلخ شهره فان الاضحية  
فغده لا يقع في الاولى وفي الاخرى في الاخرى  
كقولهم في الاضحية مثل تلك الليلة في الاخرى  
وقال شيخنا في الاضحية في الاخرى في الاخرى  
ولا خلاف انه لو قال قبل دخول رمضان  
وقع بضحية قال في المحيط والقنوى على قول  
الامام لا يمكن قديمه يكون الخالف قديمها  
والعشر (كتاب الحج)

والحرية والوقت والقدرة على الزاد والراحلة والعلم بكون الحج فرضا وشرا أو طوباويا إذا أنه حجة البدن وزوال  
 الموانع الحسية عن الذهاب إلى الحج وأمن الطريق وعدم قيام العدة في حق المرأة وخروج الزوج أو المحرم  
 معهم أو شرا أو طوباويا حجة الأحرار والوقت المخصوص والمكان المخصوص والاسلام وأعلم أن المراد بالحج مهمات  
 ينبغي الاعتناء بها وهي البراءة بشروطها من رد المظالم إلى أهلها عند الامكان فلن يمكن رد المظالم إلى أهلها  
 بأن مات المستحق ولا وراث له فإنه يتصدق به درما عليه ليكون ودعة عند الله تعالى ليوصله إلى خصمه يوم  
 القياس كذا في منية المفتي وقضاء ما قصر في فعله من العبادات والندم على تفريطه فيه والعزم على عدم  
 العود إلى مثله والاستحلال من ذوى الخصومات والمعاملات ورضى من يكره السفر بغير رضا حال في العيون  
 إذا أراد الابن أن يخرج إلى الحج وأبوه كاره لذلك إذا كان الأب مستغنيا عن خدمته فلا بأس به وإن كان  
 محتاجا يكرهه وكذا الأم وفي السير الكبير إذا لم يخف عليه الضعف فلا بأس به وكذا يكره أن كرهت زوجته  
 الخروج ومن عليه نفقته وفي التواريخ أن الابن إذا كان امرأ صبيح الوجه فلا بأس أن يمنعه من الخروج ولو من  
 دينه ولو كان بالغاً كما لا يخرج منه لأن البنت يشتهى الرجال فقط والامرأ صبيح الوجه تشتهى الرجال والنساء  
 معا فالفتنه فيه من الجانبين وإن كان الطريق مخوفاً لا يخرج وإن لم يكن امرأ ولا أجداد والحداد كالأبوين  
 عند قدرهما ويكره الخروج للغزو والحج لمديون وإن لم يكن له مال يقضى به دينه إلا أن يأذن الغريم فإن كان  
 بالدين كفيلاً لا يخرج إلا بأذنه أو أن كان بغير أذنه فبإذن الطالب وحده وما تقدم في حج الغرض ما حج  
 النفل فطاعة الوالدين أولى مطلقاً كذا في الملتقط وبشاور ذارأي ثم يستخير الله تعالى في أنه هل يشتري  
 أو يكتري وهل يسافر برا أو بحراً وهل يرافق فلا ناول لأن الاستخارة في الزواج والمكره والحرام لا يحمل لها  
 نهر ومضاده أن ذلك في حجة الاسلام أما النفل فلا مانع من الاستخارة فيه وكيفيته أن يصلي ركعتين يقرأ فيهما  
 بالكافرون والاخلص ثم يدعوا بالدعاء المعروف ويحتمد في تحصيل نفقة حلال فإنه لا يقبل بالنفقة الحرام  
 كما ورد في الحديث وإن سقط الفرض عنه فلا تنافي بين سقوط الفرض وعدم قبوله فلا يشاب لعدم القبول  
 ولا يعاقب عقاب تارك الحج ولا بدله من رفيق صالح يذكركه إذا نسى ويصبره إذا جزع ويعينه إذا عجز وكونه  
 من الجانب أولى تباعداً من القطيعة وبرى المسكاري ما يجعله ولا يجعله أكثر منه إلا بأذنه وذكر عن بعض  
 السلف أنه دفع إليه بطاقة ليوصلها إلى إنسان فامتنع من حملها بدون إذن المسكاري ورعا لكونه لم يشارطه  
 على ذلك وكذا يحترز من تحمیل الدابة فوق ما تطيق ومن تقليل علفها المعتاد بلا ضرورة وتجريد السفر  
 عن التجارة أحسن ولو اتجر لا تنقص ثوابه كالغزاة إذا اتجر وهذا محمول على ما إذا لم تحمل التجارة على السفر  
 والتجرد عن الریاء والسمعة والغرض ظاهر أو باطن فرض والركوب في المحل كرهه بعضهم خوفاً مما ذكره يكرهه  
 بعضهم إذا تجرد عن ذلك ففي التحقيق لا اختلاف والمشى أفضل من الركوب لمن يطيقه ولا يسبى خلقه  
 وأما حج النبي صلى الله عليه وسلم راكفاً فإنه القدوة فكانت الحاجة ماسة إلى ظهوره لبراء الناس ولأيمانهم  
 في شراؤه الزاد والأدوات ويستحب أن يجعل خروجه يوم الخميس أو يوم الاثنين بفعل ما ذكره العلماء  
 من آداب السفر وبحر وأبو السعود بتصرف (قوله بفتح الحاء وكسرهما) بهما قرئ في السبع وقبل الأول الاسم  
 والثاني المصدر وقبل قلبه مخ (نهر) (قوله إلى معظم) هذا تنقيح من السكال لا إطلاقهم واستشهد عليه  
 بقول الشاعر

وأشهد من عوف حو ولا كثيرة \* يحجون سب الزرقان المزعفر

السب العمامة والزرقان بكسر الزاي والراء وسكون الموحدة كما في لب اللباب في الأصل القمر لقب به حصين  
 ابن بدر الجماله والمزعفر المصبوغ الزعفران وهو صفة لسب وكانت سادة العرب تصبغ عمامتها به وكان  
 الزرقان يرفع نجيحت من عمامته وشباب مصبوغ بالزعفران وكانت بنوع عوف تحج ذلك البيت معظمين له قال  
 ابن السكيت هذا معناه الأصلي ثم تعورف استعماله في القصد إلى مكة للنسك تقول حججت البيت أحج  
 حجاً فانا حاج نهر وأبو السعود (قوله كما ظنه بعضهم) هو الزبلى فجعله كالتييم كما في البحر وكذا وقع لبعض أهل  
 اللغة قال في النهر هو لغة القصد كذا في غير كتاب من اللغة وقديده في الفتح بكونه إلى معظم (قوله زيارة الخ) هذا  
 التعريف أولى من تعريفه بالقصد لأن القصد شرطه والزيارة فعل فهو بهذا التعريف يوافق بقية العبادات

(وهو) يخرج الماء وكسر هاء الفتح القصد إلى معظم  
 لا ما في القصد كظنه بعضهم وشرباً (زبان)

فان الصلاة اسم لافعال مخصوصة والزكاة اسم للامتناع المخصوص والصوم اسم للامتناع الخاص فليكن  
الحج اسما لافعال المخصوصة ولا يراد بالزيارة زيارة البيت فقط فانه عليه يصير الحج اسما للطواف فقط  
وليس كذلك فان ركنه شيان الطواف بالبيت والوقوف بعرفة بالشرط المعلوم وهو الاحرام افاده في البحر  
(قوله اي طواف ووقوف) هذا تفسير مراد والا فالزيارة لغة الذهاب (قوله مكان مخصوص) المراد الجنس  
الصادق بتعدد (قوله في الطواف الحج) هذا الى عما وقع لابي السعدي من تفسير الزمن بشهر الحج (قوله الى آخر  
العمر) واما كونه في ايام النحر فواجب (قوله من زوال شمس عرفة العجبر) الملام بمعنى الى والجمع بين جزء من  
النهار والليل واجب (قوله بان يكون محرما) تتبع فيه صاحب التهريج بما به عما ورد على تفسير الحج بان جعل  
الذي هو الزيارة من ان ذكر الفعل المخصوص عليه يصير حشا والان المعنى يؤول الى ان الحج فعل بفعل  
وفساده لا يخفى وحاصل الجواب ان المراد بالفعل الثاني الاحرام وبه يصير اشافي غير الاول ويلزم عليه ادخال  
الشرط في التعريف فلوا بقي الزيارة على معناها اللغوي وفسر الفعل المخصوص بالوقوف والطواف لكان الحق  
فليتنامل (قوله بنية الحج) انما اقتصر عليه لان الكلام في الحج الاكبر والا فالعمرة لا يدلها من النسبة (قوله  
سابقا) اي على الوقوف والطواف اما كونها من الميقات فواجب (قوله كاسبي) من انه شرط ابتداء حكم  
الركن انهما حتى لم يجز لقائات الحج استدماته ليقضى من قابل بل يتحمل بعمرة ويقضى من قابل ولو كان شرطا  
لصح استدماته (قوله من اركان الدين) التي هي الصوم والصلاة والزكاة والحج وكلمة التوحيد حلي (قوله  
فرم) اي بقوله تعالى والله على الناس حج البيت الالة والمراد باناس المؤمنين بقرينة ومن كفر نهر واما قوله  
تعالى واتوا الحج والعمرة لله فزول سنة ست لكن لم تثبت به الفرضية بل انما ثبت به وجوب الاتمام  
بالشروع حلي عن الزبلي (قوله لعذر) وهو ان آيته نزلت بعد فوات الوقت وايدى الشبي بما ذكره ابن القيم من  
ان الصحيح ان الحج فرض في اواخر سنة تسع بقوله تعالى والله على الناس الالة ونزلت عام الوفود سنة تسع  
وانه عليه السلام لم يؤخر الحج بعد فرضه عاما وهذا هو الايق بهديه وحاله صلى الله عليه وسلم واما ما قاله بعضهم  
من انه صلى الله عليه وسلم علم انه يدرك الحج قبل موته ليعلم الناس مناسكهم فكذلك التبليغ كافي النهر وغيره  
قال العيني انه ليس بسديد ويحتمل ان العذر بالخوف من المشركين على اهل المدينة او على نفسه عليه الصلاة  
والسلام او كره مخالطة المشركين في نسكهم او كان لهم عهد في ذلك الوقت فاخر الحج حتى بعث ابا بكر وعليه  
فسادى ان لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ثم ج بعد (قوله مع علمه) متعلق بمعدوف صفة  
لعذر اى هذا العذر مصاحب لعلمه صلى الله عليه وسلم وجمع الشرح بين الاجوبة بذكر العذر والعلم (قوله  
ليكمل التبليغ) علمه لعله بقاء حياته صلى الله عليه وسلم حلي (قوله لان سببه البيت) ولقوله صلى الله عليه  
وسلم للاقرع بن حابس لما سألته حين اخبر عليه السلام بفرض الله الحج افي كل عام ام في العمر قال لا  
في العمر ولو قلتها لوجب اه وانما تجب لوقاها لانه الشارع وهوله نصب الاسباب نهر (قوله وهو واحد)  
اعترض بتكرار وجوب الزكاة مع اتحاد المال واجيب بان اختلافه باختلاف النماء ولوقاها اذا المال مع هذا  
النماء غيره مع نماء آخر فهو متعدد حكما (قوله والزيادة تطوع) لقوله صلى الله عليه وسلم فن زاد فهو تطوع (قوله  
كما اذا جاوز الميقات) او احرم منه لقصد دخول الحرم سواء احرم معينة الحج او بهما فانه يتصف بالوجوب  
ولا داعي الى العدول عن ذلك الى ما ذكرنا في نهاية ثم الافاق اذا انتهى الى المواقيت على قصد دخول مكة  
عليه ان يحرم قصد الحج او العمرة عندنا ولم يقصد بقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز احد الميقات الا محرما  
ولان وجوب الاحرام اتعظم هذه البقعة الشريفة يستوى فيه التاجر والمعتز وغيرهما فتفصل من هذان  
الحج والعمرة لا يكونان نفلا من الافاق وانما يكونان نفلا من البستان والحرم اه (قوله فان اختار الحج  
انصف بالوجوب) فيكون من قبيل الواجب المحر فيه اى وان اختار العمرة انصف بالوجوب وانما اترك لعدم  
اقتضاء المقام اياه حلي (قوله من يجب استئذانه) كلاب المحتاج لخدمة ابنه وكلا زوجة وكل من عليه نفقته  
فتم وانما يكون فرضا واجبا ونفلا وحرما ومكرها والظاهر انه لا يتصف بالاباحة لانه عبادة وضعها بحر  
(قوله فلا بد منه) من الحج بل من الخروج من البيت كما مر (قوله على الفور) هو الاتيان به في اول اوقات  
الامكان من فارت القدرة غلت استيعاب السرعة ثم اطلق على الحالة التي لا تراخ فيها مجازا مرسلان وهو متعلق

اي طواف ووقوف (مكان مخصوص) اي  
الكعبة وعرفة (في زمن مخصوص) اي  
الطواف من زوال شمس عرفة العجبر  
وفي الوقوف من زوال شمس عرفة العجبر  
(فعل مخصوص) بان يكون محرما بنية الحج  
سابقا كاسبي (فرض) سنة تسع واما  
الدين ليعم حج لعذر (من) لان سببه البيت  
انتم عليه التبليغ (من) لان سببه البيت  
حياته ليكمل التبليغ (من) لان سببه البيت  
وهو واحد والزيادة تطوع (من) لان سببه البيت  
المقات بالاحرام فانه كاسبي يجب عليه احد  
النسكين فان اختار الحج انصف بالوجوب  
وقد يتصف بالحرمة (من) لان سببه البيت  
ولا كراهة كالحج (لان) لان سببه البيت  
وفي النوازل لو كان الابن صبيا فلا بد منه  
حي يلبى (على الفور)

بمخدوف يعلم من الشرح اى ويجب على الفور (قوله في العام الاول) لان الاحتياط في تعين اول سنى الامكان  
 لان الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادر فتأخير في وقته بعد التمكن تعريض له على القوات  
 فلا يجوز وورد من اراد الحج فليجمل فان الانسان قد مرض والراحلة قد نضل والحاجة قد تعرض (قوله واضح  
 الرايتين) لا يصلح معطوفاً الاعلى قوله الثاني فيصير التقدير وعند اصح الرايتين وفيه من الركاه ما لا يخفى  
 وعسارة البحر وهو قول ابى يوسف واصلح الرايتين الخ ولا غبار عليها حلى ويصح جعل الواو ادخله على مبتدأ  
 مخذوف اى وهو اصح (قوله ومالك واحد) عطف على الثانى اى وعند مالاب واحد وان ثبت ان عن كل منهما  
 روايتين صح عطفه على الامام فراجع حلى وعبارته في شرح الملتقى تعين العطف على الامام وعند محمد يجب  
 على التراخي والتجمل افضل (قوله فيفسق) اى عندهما فهو آثم وعند محمد لا وادخل في آخر عمره ارتفع الاثم  
 انفاً فاجز (قوله وترد شهادته) عطف مسبب على سبب (قوله بتأخير) اى المكاف الحج (قوله اى سنيها) بحث  
 لصاحب البحر حيث قال وينبغي ان لا يصير فاسقاً من اول سنة على المذهب الصحيح بل لا بد ان يتوالى عليه  
 سنون لان التأخير في هذه الحسالة صغيرة لانه مكروه تحريراً فلا يصير فاسقاً بارتكابها مرة بل لا بد من الاصرار  
 عليها وهو مقتضى قولهم بان الفور واجب واجرى الشرح سنيهاً مجزئاً حين فتنه وتعبيره بالجمع يفيد ان  
 الاصرار لا بد فيه من ثلاث مرات فاكثراه حلى قلت قول صاحب البحر آخر انه لا يصير فاسقاً بارتكابها  
 مرة يفيد انه يفسق بالمرة فيراد بالجمع في قوله الاول بل لا بد ان يتوالى عليه سنون ما فوق الواحد وهو صريح  
 ما في شرح الملتقى فانه قال فيفسق وترد شهادته بالتأخير عن العام الاول بلا عذر (قوله وبارتكابه) اى الذنب  
 الصغير وانما ذكر الضعيف باعتبار ان الصغيرة ذنب ولا يرجع الضعيف الى التأخير لان المقصود الاستدلال بالامر  
 الكلي وهو ان كل صغيرة لا يفسق مرتكبها مرة واحدة (قوله الا بالاصرار) اى لكن بالاصرار فهو واستثناء  
 منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرة حلى (قوله ووجهه) اى وجهه كون التأخير صغيرة وليس من الكبار  
 (قوله لان دليل الاحتياط) اى المقتضى للفورية الذى استدلاله عليها ظنى والكبيرة لا تثبت الابدليل  
 قطعي والدليل هو ما قدمناه من ان الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادر الخ واستدل محمد  
 على التراخي بعدم اقتضاء الامر الفورى صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر وافر بضة الله كانت سنة تسع  
 حلى يصحرف (قوله وسعدان يستقرض) وفي التراخي عن ابى يوسف يلزمه الاستقراض اهـ درمنق (قوله  
 ان لا يؤاخذ الله تعالى) اى اذا مات قبل قضاءه وقوله بذلك اى الاستقراض اى بذنب الاقدام عليه لانه هو  
 الذى حتى الله تعالى واما المال فجعله الله تعالى حق العبد ويحتمل انه لا يؤاخذ بنفس المال ايضا بان يرضى الحق  
 تبارك وتعالى غريمه عنه (قوله اى لو نأوا وقاه) اما اذ لم ينزل ذلك مكان من المثل المحرم وورد ان الله  
 تعالى مع الدائن حتى يوفى دينه ما لم يكن دينه فيما يكره الله (قوله على مسلم) فلو كان الكافر ما به الاستطاعة  
 ثم اسلم بعدما افتقر لا يجب عليه شئ تلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلماً فلم يحج حتى افتقر حيث يتقرر  
 وجوبه ديناً في نفسه فتح وهو ظاهر على القول بالفورية لا التراخي نهر (قوله لان الكافر غير مخاطب الخ) مفهوم  
 التقييد بالاداء انه مكلف باعتقاد الوجوب وهو مذهب البخاريين ومذهب العراقيين وجوب الاعتقاد  
 والاداء وهو المذهب كما حارره صاحب البحر في شرح المنار ومذهب اهل سمرقند عدم وجوب واحد منهما  
 وهو الذى عليه اكثر التفاريع (قوله حر) فلا يحج على عبد ولو لم ير او ام ولد او مكاتب او مبعوض او مأذونه في الحج  
 ولو كان بمكة لعدم ملكه بخلاف الصلاة والصوم لان الحج لا يتأثر بالا مال غالباً بخلافهما ولقوات حق المولى  
 في مدة طوبى وحق العبد مقدم باذن الشرع والمولى وان اذنه فقد اعاره منافع الخ والحج لا يجب بقدرة عارية  
 بحر (قوله مكاف) اى بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوه خلاف في الاصول فذهب  
 غير الاسلام الى انه يوضع تحت الخطاب كالصبي فلا يجب عليه شئ من العبادات وذهب الدبوسى في التوقيف  
 الى انه مخاطب بالعبادات احتياطاً (قوله اما بالكون في دارنا) سواء علم بالفرضية ام لا نشأ على الاسلام فيها  
 ام لا بحر (قوله او مستورين) اورجل وامرأتين وعندهما لا تشترط العدالة والبلوغ والحرية قاله صاحب البحر  
 (قوله صحيح البدن) فخرج به من بدنه غير سالم من الافات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب  
 على مقعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت على الراحلة بنفسه ويلحق بهم المحبوس والمناثق من السلطان الذى يمنع

في العام الاول عند الثاني واضح الرايتين  
 عن الامام ومالك واحد فيفسق وترد شهادته  
 بتأخير اى سنيها لان تأخير مفسدة  
 وبارتكابه مرة لا يفسق الا بالاصرار بحر  
 وجهه ان الفورية ظنية لان دليل الاحتياط  
 ظنى ولذا اجمعوا انه لو رآه كان اداء وان اثم  
 حتى قبله وقالوا لا يحج ولو غير قادر على وقاه  
 ان يستقرض ويحج ولو غير قادر على وقاه  
 ويرجى ان لا يؤاخذ الله تعالى بذلك اى لو نأوا  
 وقاه اذا قدر كما فية في الظاهر على ما في حق  
 لان الكافر غير مخاطب بفرضه على المنار  
 الاداء وقد حققناه فيما علقناه على المنار  
 (مر مكاف) عالم بقرضه اما بالكون بدارنا  
 او اخبار عدل او مستورين (صحيح) البدن



الناس من الخروج الى الحج كما ذكره الشرح وصكفا لا يجب الاجحاج عنهم وظاهر الرواية عنهما وجوبه  
على هؤلاء اذا لم يكونوا الزاد والراحلة وموته من رفعهم ويضعهم ويقودهم الى المناسك واذا وجب الاصل وجب  
البديل وهو الاجحاج ويجوزهم ما استقر به من زوال اعداوا واختلاف في التهمة والخلاف مبنى على ان التهمة  
من شرأط الوجوب وبه قال او وجوب الاداء وبه قالوا والخلاف يظهر في الاجحاج والابصاء وبحل الخلاف  
اذ لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر عليه ثم زالت القدرة وجب الاجحاج انصافا ولا كلام انهم لو تكفوا الحج  
سقط عنهم لان عدم وجوبه عليهم لم يخرج فاذا تحملوه وقع عن حجة الاسلام كالتقير اذا حج بغير وظهر (قوله صبر)  
فلا تجب على الاعمى وان وجد قائد في المشهور عن الامام لان القادر بقدرة الغير لا بعد قادرا (قوله منع كراهة)  
اي من الحج اي الخروج اليه (قوله يصح بدنه) بضم الباء وكسر الصاد المهملة وشدا الحاء المهملة وضميره الى  
الزاد في نسخة يصح بدنه (قوله وجب) بضم الباء وتحقق النون وتشديدها وقد تسكن الباء واعلم ان القدرة  
لا تثبت بالاباحة وهو شرط عام في حق كل احد حتى اهل مكة (قوله وراحلة) القدرة عليها تثبت بالنكاح  
او الاجارة لا بالعارية والاباحة وهي شرط في حق غير المكي ولو قادرا على المشي اما هو فلا ومن حولها كاهلها  
لانهم لا يلحقهم مشقة بالمشي اليه فاشبهه السبي الى الجمعة اما اذا كان لا يستطيع المشي اصلا فلا بد منها في حقه  
ايضا بغير (قوله مختصة به) اما ان امكنه ان يكثرى عقبه بان يكثرى اثنان راحلة يعتقدان عليها يركب احدهما  
مرحلة والاخر مرحلة فلا يجب عليه لانه غير قادر على الرحلة في جميع الطريق وهو الشرط سواء كان قادرا  
على المشي ام لا بغير (قوله وهو المسمى بالقطب) بضم الميم اسم مفعول اي ذو القطب وهو كافي القاموس الالكاف  
الصغير حول السنام حلبي (قوله والا) اي الا يقدر على ركوب المقتب لكونه مترفعا (قوله فقتلته القدرة على  
الحجارة) هي شبه الموضع حلبي عن القاموس قال في البحر والابان كان مترفعا فلا بد ان يقدر على شق حمل وهو  
المسمى في عرفنا بحجارة او مواهية وشق الحمل جنبه لان للمحمل جانبيين وبكفي احدهما يتبعه وقد رأيت في كتب  
الشافعية لا بد ان يجد من يركب في الجانب الاخر وهو المسمى بالعادل فان لم يجد لا يجب عليه الحج ولم اراه لاجتماع  
واعلم انما لم يذكره لانه ليس بشرط لا مكان ان يضع زاده وقربه واستعنته في الجانب الاخر (قوله لم يجب)  
فيه نظر فان المراد بالراحلة ما يركب وان كانت في الاصل اسما للبعير قال التمهيد في وراحلة اي ما تحمله  
وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا وايابا وهي في الاصل البعير القوي على الاسفار والاحمال اه وقال  
في المسالك المتوسط شرح المنكح المتوسط وان يمكن من الرحلة من بعير او خيل او دفل الا انه ذكره ركوب الحمار  
في المسافة البعيدة لعدم تحمله المشقة الشديدة اه حلبي (قوله وانما صرحوا بالكرهية) اي انتزعية كما استظهره  
صاحب البحر بدليل افضلية مقابله وفي حاشية الاشياء لابن السعد وانما ذكره على الحمار لان الشيطان يتراءى له  
كثيرا ومن ثم تدرب الاستمادة من الشيطان عند نهيقه وخص بعضهم الكراهية بحالة الوقوف اه (قوله)  
به بقى) بذلك يعلم من وجوبه ما قدمناه عن البحر من ان الحج ماشيا لمن يطيقه ولا يسيء خلقه افضل منه راجعا  
او هو محمول على من لا يطيقه اربسي خلقه وفي الوهبانية وشرحها للشمس بللى ان حج الغني افضل من حج الفقير  
لان ابتداء قول الاول فرض بخلاف الثاني (قوله افضل من الحمار) خوفا من الرياء والغرور ولم يكرهه بعضهم  
اذا تجرد عن ذلك بغير وقدم (قوله منا) المن رطلان وفي عبارة المن اربعون استارا والاستار ستة دراهم ونصف  
(قوله وظاهره ان البغل كالحمار) تبع فيه صاحب النهر وفيه ما فيه حلبي واستظهره الجوى ان البغل يقدر  
على ضعف ما يحمله الحمار وفيه انه باعتبار ذلك يزيد في البغل على حمل الجمل وفيه ما فيه (قوله ولو وهب الاب  
لابنه) او عكسه واذا علم الحكم فيمن لامنته منه يعلم بالطريق الاولى فيمن شانه الامتنان كالجاني ولو قبل المباح  
هل له سرفه الى غير ذلك الوجه لم اراه والظاهر ان له ذلك على قول محمد او السعد وللخصا (قوله وهذا منها) اي  
القدر على الزاد والراحلة (قوله خلافا للاصوليين) فقالوا انهم من شرط وجوب الاداء وانما لم يوافق الفقهاء  
اهل الاصول في ذلك لانه لا فائدة في جعله من شرأط وجوب الاداء لان الفائدة لزوم الابصاء به عند الموت  
وعدمه والفقير لا يتأق فيه ذلك بغير (قوله فضلا عما لا بد منه) كفرسه وسلاحه ونيسابه وعبيده وخدمته وقضاء  
ديون واوصافه نسا نه وقيل لا تقع وينبغي قصر الخلاف على المؤجل منها انه نهر (قوله كما مر في الزكاة)  
من بيان ما لا بد منه من الحوائج الاصلية وهو ما يدفع عنه الهلاك لتحقيقه لا التذبرا (قوله ومنه) اي عما لا بد منه

(صبر) غير محسوس وظاهر من سلطان يبيع  
منه (قوله زاد) يصح بدنه فالاعتداد للحج  
وقوله اذا قدر على خير وجب لا بعد قادرا  
(وراحلة) مختصة به وهو المسمى بالقطب  
ان قدره لا يقتضيه القدرة على الحمار لا فاق  
لا يمكنه يستطيع المشي لشبهه بالسبي للجمعة  
وافادته لا يقدر على غير الرحلة من بغل او حمار  
لم يجب قال في البحر ولم اراه صريحا وانما  
صرحوا بالكرهية وفي السراجية الحج راجعا  
افضل منه ما نسيابه بقي والمقتب افضل من  
الحجارة وفي الجارة الخلاصة حمل الجمل وظاهره  
واربعون مثاقيل الحمار ولو وهب الاب لابنه  
ان البغل كالحمار ولو وهب الاب لابنه  
ما لا يجب به لم يجب قبوله لان شراى الفقهاء  
لا يجب بخصاها وهذا لا بد منه كما مر  
خلافا للاصوليين (قوله لا بد منه) وهو ما لا بد منه ولو كبر  
في الزكاة ومنه المسكن وبعضه والحج بانماض فانه  
لا يلزمه بيع الزاد

انما ثبت  
من شرط  
الوجوب لا بد منه  
لزم الابصاء  
من شرط وجوب الاداء  
لانهم لا بد منه  
لانهم لا بد منه  
لانهم لا بد منه

وقوله المسكن اى المحتاج اليه للسكنى اما الدار التى لا يسكنها والعبد الذى لا يستخدمه فعليه ان يبيعه ويبيع  
ومثله المتاع الذى لا يمتن بجزءه او بالسعود (قوله نعم هو افضل) اى يبعه الزائد او يبيع جميعه وشراؤه قدر حاجته  
افضل بجزء (قوله وعلمه) اى بعدم لزوم بيع الزائد (قوله والاكتفاء) بالجزء عطفيا على بيع (قوله لا يلزمه)  
لان هذا المال مشغول بالحاجة الاصلية (قوله وحررى النهر) حيث قال اما المحترق اذ ملك قدر ما يبيع به ونفقة  
عياله وذو ساهبه وابايه فعليه الحج انفا قال انه غير محتاج الى رأس مال اقيام حرفته وينبغي ان يقيد بجزءه لا يحتاج  
الى آيلة اما المحتاجة اليها فيستلزم ان يبقى له قدر ما يشتري به اه ويشترط ان يفضل ايضا مال بقدر رأس مال  
التجارة بعد الحج ان كان تاجر او كذا الدهقان والمزارع ورأس المال ان كان تاجر لا يختلف باختلاف الناس  
بجزء (قوله معه الف) المراد ان عنده ما يكتفى للبيع (قوله ولو وقته لزمه الحج) استشكل بعضهم تقديم الحج  
على التزوج بان المصرح به لزوم الحج شراؤه منها ان يملك قدر نفقة الذهاب والاياب فاضلة عن حوائجه الاصلية  
ومهم المعلوم ان النكاح من الحوائج الاصلية حتى صرحوا بوجوبه عند التوفيق ولو تيقن الزنى الا به فرض  
فكيف يلزمه الحج تلك الف مع كونها مشغولة بحاجة النكاح فان قلت يجاب بما اذا لم يكن له رغبة فى التزوج  
قلت هذا الجواب بانه قول المصنف وهو يخاف العزوبة ابو السعود فى حاشية الاشياء وفى البحر لو ملك ما به  
الاستطاعة قبل شهر الحج كان فى سعة من صرفها الى غيره وافاد هذا قيد فى صيرورته بانه اذا افتقر هو ان يكون  
ماله كافى لشهر الحج فلم يبيع والاولى ان يقال اذا كان قادر او قوت خروج اهل بده ان كانوا يخرجون قبل شهر  
الحج لبعده المسافة او قادر فى شهر الحج ان كانوا يخرجون فيها حتى افتقرت قوتهم ببناء وان ملك فى غيرها وصرفه  
الى غيره لا يثب عليه فانه فى الفتح (قوله فضلا عن نفقة عياله) دخل تحت نفقتهم سكانهم وكسوتهم فان النفقة  
تشمل الطعام والكسوة والسكنى بجزءه وان لم يكن ذارحم محرم منه كفى الاسعاف والمراد بالنفقة الوسط  
من غير اسراف ولا تقتير وقد يقال اعتبار الوسطى بنفقة الزوجة بخلاف للمنفق به فيها فان الفتوى على اعتبار  
حاله ما فالوسط انما يعتبر فيما اذا كان احدهما غنيا والاخر فقيرا كما بأتى فى النفقات بجزءه والعيال بكسر العين جمع  
عبد كفى فى شرح الملتقى (قوله لتقدم حق العبد) باذن الشرع لا يقتضاه على حق الحق لاستغنائه (قوله حين  
عوده) لا بعد العود فى ظاهر الرواية بجزء (قوله وقيل بعده يوم) روى عن الامام رضى الله تعالى عنه (قوله  
وقيل بشهر) كذا روى عن ابي يوسف (قوله بقلبة السلامة) اى برا او بجزء الحلبى عن البحر قيل هو شرط لوجوب  
الحج وهو مروي عن الامام لان الاستطاعة منفعية بدون الامن وقيل هو شرط لادائه لانه عليه الصلاة والسلام  
فصر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير فائدة الخلاف تظهر فى وجوب الايباء فعلى القول الاول لا يجب  
وعلى الثانى يجب قال السكال الذى يظهر ان يعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو غلب الخوف  
على القلوب من المحاربين لوقوع النهب منهم مرارا او سمعوا ان طائفة تعرضت للطريق ولهم شوكه والناس  
مستضعفون عنهم لا يجب اه واختلاف فى سقوط الحج اذا لم يكن بد من ركوب البحر قال السكال كرماني ان كان  
الغالب فى البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا لا وهو الاصح (تنبيه) سجون وجيئون  
والقوات والنيل انهار لا بجزء كفى فى الحديث سيحان وجيهان والقراة والتيل كل من انهار الجنة كذا فى البحر  
قال عيسى الارسل

برى سيلاد الروم سيحان سايحا \* وبالشام بلقي بخاريا نهر سيجون  
وبلقي بارض السيس جيحان جاريا \* وفي ارض بلخ قبرى نهر جيحون

وفى الصحاح سيحان نهر بالشام وسيحون نهر بالهند وساجين نهر بالبصرة وقد استفيد ان سيحان وجيحان  
المذكوران فى الحديث غير سيجون وحيون ابو السعود (قوله ولو بالرشوة على ما حققه السكال) حيث افاد  
ان الرشوة اذا تحققت تجوز الاثم على الاخذ على ما عرفت من تقسيم الرشوة فى كتاب القضاء ورد به بعض  
المتأخرين بان محله فيما اذا كان المعطى مضطرا بان لزمه الاعطاء ضرورة عن نفسه او ماله اما اذا كان بالاتزام  
منه فبالاعطاء باثم ايضا وما نحن فيه من هذا القبيل نهر ورد بانه مضطر لاسقاط القرض عن نفسه فلذا جزم  
الشرح بما فى الفتح افاده ابو السعود وفى البحر الرشوة فى مثل هذا جائزة اه لانها لا تدفع ظلم الظالم عن نفسه  
للاضرار احد (قوله ان قتل بعض الحاج) اى فى كل عام او فى غالب الاعوام وحينئذ فلا تكون السلامة

نعم هو افضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل  
والاكتفاء بسكنى الاجانب الاولى وكذا لو كان  
عنده ما لا يشتري به سكا رقادما لا يبقى بعده  
ما يكتفى للبيع لا يلزمه خلاصة وجوبه فى التزويج  
بشرط بقاى رأس مال لحرفته ان احتاجت  
لذات والا لا وفى الاشياء بمعية الف وخاف  
العزوبة ان كان قبل خروج (قوله فضلا عن نفقة)  
التزوج ولو وقته لزمه الحج حتى العبد (الى)  
عياله من نازمه نفقة لتقدم حق العبد (الى)  
حين عودته (قوله وقيل بعده يوم وقيل بشهر)  
(مع اسن الطريق) بقلبة السلامة ولو بالرشوة  
على ما حققه السكال وسيجي آخر الكتاب  
ان قتل بعض الحاج عذر

غالبه اه حلي (قوله والخفارة) اي ما يدفع لاجلها وهي الحفظ كالذي يأخذه من يحجم من قطع الطريق  
 (قوله وعليه) اي على كون المعتد عدم كونه عذرا فيحسب الخ اه حلي (قوله او يحرم) هو من لا يجوز له منا حكمها  
 على التأييد بقرابة او رضاع او مصاهرة ولا يشترط ذلك في حق المهاجرة من بلاد الكفر الى بلاد الاسلام  
 والمأسورة الفارة لعدم قصد مهاجرة بل المأمن ولا يكتفى في السفر مع النساء وقصر الخلوة بالاجنية وان كان  
 معها غيرهما من النساء يحرم (قوله ولو بعدا) راجع لكل من الزوج والمحرم وقوله او ذميا او برضاع يختص  
 بالمحرم كما لا يخفى حلي وفي البرازية لا تسافر باخا عارضا في زماننا ذكره فينبيل التاسع في النفقات ابوالعود  
 فيصلح تقييد او في النهر وادخل في الظهيرة بنت موطوءة من الزنى حيث يكون محو ما لها وفيه دليل على ثبوت  
 الحرمة بالوطئ الحرام وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الحاشية (قوله قيد لهما) اي الزوج والمحرم (قوله  
 كافي النهر بحثا) حيث قال وينبغي ان يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه  
 لكن على الشرع ان يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوي اه حلي وفي الاجر  
 لم ارم شرط في الزوج شروط المحرم وينبغي ان لا فرق لان الزوج اذا لم يكن مأونا او كان صبيما او مجنوننا  
 لم يوجد منه ما هو المقصود اه فزاد فيه الامن (قوله والمرأه كالبغ) اعتراض بين النعوت حلي (قوله غير  
 مجوس) مختص بالمحرم لا يتصور في زوج الحاجة ان يكون مجوسا فليس لها السفر مع ابها المجوس  
 كافي البرازية لان المجوسى بعقد اباحة نكاحها افاده صاحب النهر (قوله ولا فاسق) يع الزوج والمحرم حلي  
 (قوله لعدم حفظهما) اي الفاسق والمجوسى وكذا المجنون والصبي الذي لم يراهق (قوله مع وجوب النفقة  
 لمحرما) قال الزيلعي اختلفوا في ان الزوج او المحرم شرط الوجوب ام شرط وجوب الاداء وتظهر التفرقة في وجوب  
 الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وراحلته اذا ابى ان يجتمع معها الا بالازاد منها والراحلة وفي وجوب التزوج عليها  
 ايحج بها ان لم تجرد محرما فن قال هو شرط الوجوب وصححه في البداية قال لا يجب عليها شي لان شرط الوجوب  
 لا يجب تحصيله ومن قال انه شرط وجوب الاداء وصححه في النهاية تبعها القاضي خان واختاره في الفقه كافي النهر  
 اوجب عليه جميع ذلك ذكره ابو السعود فالصنف والشرح حريا على احد القولين (قوله لانه محبوس عليها) اي  
 لاجلها ومن حبس لاجل انسان وجب عليه نفقته (قوله لامرأة) هي البالغة لان الكلام فيمن يجب عليه  
 الحج اما الصبية التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بلا محرم فان بلغت تحاطب ولها بان منعها من السفر الا بمحرم  
 فان لم يكن لها ولي لا تستعجب في السفر بمحرر والحنث المشكل كالمراة في اشتراط المحرم كما افاده في الاشياء وانظر  
 هل هو في الاحرام كالمراة ام كارجل قال الحموي لم اراه ولا يجبر الزوج والمحرم على السفر وفي تخصيص المراة  
 اشعار بوجوبه على الامر بالصحيح الوجه بلا شرط كون قريبه معه لكن اللاب ان يمنع عنه حتى يلحق كذا  
 في شرح المتن (قوله حرة) افاد ان الامه لها ان تفترج بغير زوج ولا محرم اذا قصدت الحج او سفرا مع اذن السيد  
 لها وان كان الحج غير واجب عليها لعدم ما قلناه (قوله ولو بجوزا) لا طلاق النصوص بجر (قوله في سفر) وهو  
 ثلاثة ايام وليا لها وقيد به لانه يباح لم الخروج الى ما دون ذلك لحاجة بغير محرم بجر (قوله وليس عبداه بمحرم  
 لها) ولو خصيا كافي البرازية اي لا يقوم مقامه فيحرم عليها الخروج معها الى سفر (قوله وليس زوجها منعهما) اي  
 اذا وجد المحرم فلها ان تخرج بحجة الاسلام من غير اذنه بخلاف حج التطوع والمندور كافي البحر (قوله مع الكراهة)  
 اي التحريمية للنهي الوارد في حديث العصمين لا تسافر امرأة فلانا الاومعها محرم زاد مسلم في رواية ازواج  
 (قوله بآية عدة كانت) اي سواء كانت عدة وفاة او طلاق بان ازوج حلي (قوله المأتمنة من سفرها) اما الواقعة  
 في السفر فان كان الطلاق رجعي لا يفارقها زوجها او بانها كان الى كل من بلدها ومكة اقل من مدة السفر  
 تخيرت الى احدهما مسفرة دون الاخرين ان نصير الى الاخر اكل منهما مسفران كانت في مصر فرت فيه  
 الى ان تنقضي عدتها ولا تفترج وان وجدت بمحرر ما خلاها منها وان كانت في قرية امفارة لاتأمن على نفسها  
 فلم ان تمضي الى موضع امن ولا تفترج منه حتى تمضي عدتها وان وجدت بمحرر ما عدته خلاها فلمامخ (قوله  
 وقت) نظرف متعلق بمحمد وفي خبر العبرة اي ثابته وقت خروج اهل البلد ومن جلتها العقل والحريزة (قوله فلو احرمت الخ) تفريع  
 وكذا سائر الشروط اي تعتبر وقت خروج اهل البلد ومن جلتها العقل والحريزة (قوله فلو احرمت الخ) تفريع  
 على اشتراط البلوغ والحريزة نهر (قوله واحرم عنه ابوه) الطاهرا نه ليس بقيد لان الرفيق بمحرر عن رفيقه المغنى

وقيل ما يؤخذ في الطريق من الكاس  
 والخفارة عذر قولان والمعتد لا كما في الغيبة  
 والمجوسى وعليه فيحسب في الغيبه كافي مناسك  
 والمجوسى وعليه فيحسب في الغيبه كافي مناسك  
 منه القدر على الكاس (زوج او محرم) ولو بعدا  
 الدر بالمجوسى (زوج او محرم) ولو بعدا  
 او ذميا او برضاع (بالغ) قيد لهما كافي الابد  
 او ذميا او برضاع (بالغ) قيد لهما كافي الابد  
 مجوسا عاقل والمرأه كالبغ (بالغ) كافي  
 غير مجوسى ولا فاسق) لعدم حفظهما (مع)  
 وجوب النفقة لمحرما (زوج او محرم) ولو بعدا  
 عليها (لا امرأه) حرة ولو بجوزا (في سفر) وهل  
 يانها التزوج قولان ليس بحجة الاسلام ولو بعدا  
 وليس زوجها منعها من حجة الاسلام ولو بعدا  
 بلا محرم باجمع الكراهة (زوج او محرم) ولو بعدا  
 عليها مطلقا) اي عدة المأتمنة من سفرها وقت  
 لوجوبها (زوج او محرم) ولو بعدا  
 خروج اهل بلدها) او احرمت عنه ابوه وصار  
 (فان احرمت صبي عاقل) محرم

عليه فهذا أولى ويجوز (قوله وينبغي ان يجزئه قبله) اي قبل احرامه بنفسه او احرامه عنه والظاهر ان الانشاء هنا  
 للوجوب على الولي لكون اللبس من محظورات الاحرام (قوله ونظاؤه) اي ما في المسبوط كما في النهر (قوله  
 ان احرامه) اي الاب عنه اي الصبي (قوله قبل الوقوف) راجع الى كل من بلغ وعتي (قوله نفسي كل) اي لم يجزدا  
 امرانية حجة الاسلام (قوله لانه قاده تغلا) او ردان الاحرام شرط فينبغي ان يجوز اداء الفرض باحرام النفل  
 كصبي فوضاً ثم بلغ بالنسب جازله ان يصلي الفرض بذلك الوضوء وحاصل الجواب انه شرط يشبه الركن  
 من حيث اتصال الاداء به كان يحرم وهو واقف بعرفة فلا يؤدي بما انقلبته النفل وشرط محض من حيث  
 انه لا يلزم اتصال الاداء به فراعنا الشبهين نهر قليل زيادة (قوله فلو جدد الصبي الاحرام) بان يرجع الميقات  
 من المواقيت ويجدد التسمية بالتحج كما في شرح الملتقي قلت والظاهر ان الرجوع ليس بلازم لان انشاء الاحرام  
 من الميقات واجب فقط كما يأتي (قوله ونوي حجة الاسلام) عطف تفسير (قوله لم يجزئه) اي عن حجة الاسلام  
 (قوله لانه قاده) اي احرام العبد تغلا لازماً فلا يمكنه الخروج عنه بحر (قوله بخلاف الصبي) اي فان احرامه  
 لم ينعقد لازماً في حقه فيمكنه الخروج عنه والتجديد (قوله والكافر) فلو احرم كافر فاسلم جدد الاحرام اجزاء لعدم  
 انعقاد الاحرام الاول لعدم الاهلية كما في البدائع ولا يصير الكافر بافعال الحج مسلماً وجزمه في الجبر بسلامه  
 اذا اتى بسائر الافعال صديقه نهر (قوله والمجنون) اي اذا احرم عنه وليه ثم افاق جدد الاحرام لحجة الاسلام  
 قال في النهر وظاهر ان مقتضى صحة احرام الولي عن الصبي الذي لم يعقل صحته عن المجنون بجماع عدم العقل  
 في كل اه وبستفاد ذلك من عبارة البدائع وفيه رد على اخيه في قوله كيف يتصور احرام المجنون فانه  
 لا يتصور منه احرام بنفسه وكون وليه احرم عنه يحتاج الى نقل صريح يفيد ان المجنون البالغ كالصبي في هذه  
 اه (قوله فرضه الاحرام الخ) عبر بالفرض ليشمل الشرط والركن (قوله وهو شرط استثناء) حتى يصح تقديمه  
 على اشتهار الحج وان كره كما سيأتي اه حلي (قوله انتهاء) اي بقائه (قوله حتى لم يجز الخ) تفريع على شبهة بالركن  
 يعني ان فائت الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التحلل بعمره والقضاء من قابل كما يأتي ووكان شرطاً  
 محضاً لما تواتر الاستدانة حلي (قوله ليعضيه به من قابل) اي هذا الاحرام السابق المستدام (قوله في اوانه) وهو  
 من زوال يوم عرفة الى قبيل طلوع فجر النحر (قوله سميت بها لان آدم الخ) اولاً لما وصفت لادم فلما رآها عرفها  
 (قوله تعارفاً فيها) اي بعد نزولها من الجنة متفرقين (قوله ومعظم طواف الزيارة) وهو اربعة اشواط وباقية  
 واجب كما يأتي (قوله وهما ركعتان) يشكل عليه ما قالوا ان المأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف  
 الزيارة يكون مجزئاً عن الامم فمقتضى ركنية الطواف ان لا يجزئه ادلاً بوجود الحج الوجود ركنيه ويدل على  
 الركنية ان المأمور لو رجع قبل الطواف لم يجزئ عن الامم فنبني ان لا يجزئ الا برسوءات المأمور او رجع  
 افاده صاحب البحر (قوله نصف وعشرون) اي خمس وعشرون باعتبار زيادة الشرح (قوله وقوف جمع) بفتح  
 الجيم وسكون الميم (قوله بذلك) اي يجمع ومزدلفة واخر داعم الاشارة باعتبار المذكور (قوله لان آدم الخ) نشر  
 مرتب (قوله اي دنا) يعني قرب قرباناً كما تدل عليه مادة الافتعال وهل هو بالجماع او غيره يجوز (قوله سمي به  
 الخ) وقيل ان الصفا اسم جبل والمراد اسم امرأته في الكعبة فمستحها الله تعالى حزين ووضع هذان الاسماء  
 عليهما باعتبار التماس ذكره المهر وردي وعلى ما في الشرح اشتق للصل اسم من مادة الحلال فيه (قوله ولذا) اي  
 لكون الحلال اسم عليها امرأته لا ليق في التعبيران بقول في جانب الصفا ولذا ذكر (قوله ورمي الجمار) ان اعتبر  
 الرمي في كل يوم زادت الواجبات على خمس وعشرين (قوله اكل من حج) رسوا كان قارناً انتمعا ومفردا وخرج  
 المعتمر (قوله وطواف الصدر) بفتح الدال اي الانتقال من مكة (قوله للافاقي) اما المكي والمستأني فلا يطوفانه  
 (قوله غير الحائض) اما الحائض فيسقط عنها طواف الصدر كما سيأتي قبيل القرآن اه حلي (قوله والحلق  
 او التقصير) واجب واحد بخلاف المحرم بينهما والحلق افضل للرجل (قوله من الميقات) يدخل تحته الحرم للمكي  
 ومن في حكمه كمتعمد لم يسق الهدى (قوله الى الغروب) ليحصل جزاً من الليل فان الجمع بين جزين منها روي  
 من الليل واجب (قوله على الاشبه) اي القول بالاشبه بالمصوص رواية والمعقول دراية (قوله لمواظبته عليه  
 الصلاة والسلام) فيه انه تقدم ان المواظبة من غير تنهي عن الترك لانفيد الوجوب (قوله لمن ليس له عذر) امام من  
 به عذر كغيم عليه فيطاف به (قوله زحفاً) اي على اليقظة (قوله لزمه ماشياً) والتي الوصف لهذا النذر ليس

وينبغي ان يجزئه قبله ويلبسه ازاراً ورداء  
 مسبوطاً وطاره ان احرامه عنه مع عقله صحيح  
 تقع عهده اول (فيلج) او بعد دعته (قبلي  
 الوقوف) فوضي) كل على احرامه (لم يسقط  
 فرضهما) لانه قاده تغلا (فلو جدد الصبي  
 الاحرام قبل وقوفه بعرفة بنوي حجة الاسلام  
 اجزاء ولو فعل العبد (المعنى ذلك) التصديق  
 المذكور (لم يجزئه) لانه قاده لازماً بخلاف  
 الصبي والمجنون والكافر وهو شرط ابتدء حكم الركن  
 ثلاثة (الاحرام) وهو شرط ابتدء حكم الركن  
 انتهاء حتى لم يجزئها كانت الحج في اوانه  
 ليتفنى به من قابل (والوقوف بعرفة) معظم  
 سميت بها لان آدم وهو ركعتان (وواجبه)  
 (طواف الزيارة) وقوف جمع) وهو المزدلفة  
 نصف وعشرون (وقوف جمع) وهو المزدلفة  
 سميت بذلك لان آدم اجتمع بمواظبته على  
 اي دنا (والرسي) وعند النعمة الثلاثة هو ركن  
 (بين الصفا) سمي به لانه جلس عليها  
 صفة الله تعالى (والمرودة) لانه جلس عليها  
 امرأة وهي حواء ولذا اتت (ورمي الجمار)  
 اسكن من حج (وطواف الصدر) اي التقصير  
 (للافاقي) غير الحائض (واما المكي والمستأني)  
 وانشاء الاحرام من الميقات ومبدأ الوقوف  
 بعرفة الى الغروب ان وقف نهاراً (والبدء  
 بالطواف من الحجر الاسود) على الاشبه  
 لمواظبته عليه وقيل فرض وقيل سنة  
 (والتي من فيه) اي في الطواف في الاصح  
 (والتي من فيه) ان ليس له عذر (قوله منه ولو نذر  
 طوافاً زحفاً لزمه ماشياً ولو نذر

الحكمية على المذهب قيل والحقيقية من ثوب  
وبدن ومكان طواف والاكثر على انه سنة  
مؤسدة كما في شرح باب المناسك (وسر  
العورة) فيه وبكشف ربيع العضو فكثر  
كافي الصلاة يجب الدم (وبذية السعي بين  
الصفاء والمروة من الصفاء) ولابد بالمرور  
لا يعتد بالشوط الاول في الاصح (والمنشئ فيه)  
في السعي (لمن ليس له عذر) كحاشي (وذبح الشاة  
للقارن والمتنع وصلاذ ركعتين لكل اسبوع)  
من اى طواف كان فلور كماله عليه دم  
قيل نعم فيوصى به (والترتيب) الا في سانه  
(بين الرمي والخلق والذبح يوم النحر) واما  
الترتيب بين الطواف وبين الرمي والخلق فسنة  
فالطواف قبل الرمي والخلق لاشئ عليه ويكره  
لباب وسعي وان المقدد لا ذبح عليه وسحقه  
(فعل طواف الافاضة) اى الزيارة (في) يوم  
من (ايام النحر) ومن الواجبات ككون  
الطواف ورأه الحطيم وكون السعي بعد  
طواف معتد به وتوقيت الحلق بالمكان والزمان  
وترك المحذور كالجاء بعد الوقوف وبس المحيط  
ونعطي الرأس والوجه والضابطان كل ما  
يجب تركه دم فهو واجب صرح به في المتن  
وسيتضح في الجنبات (وعبرها سنن وآداب)  
كان توسع في النفقة ويحافظ على الطهارة  
وعلى صون لسانه ويستأذن ابيه ودائمه  
ركبته ويودع المسجد بركعتين ومعارفه  
ويستحلهم ويلبس دعاءهم وينصدق بشئ عند  
خروجه ويخرج يوم الخميس فقيه خرج عليه  
السلام في حجة الوداع والاثنين والجمعة بعد  
التوبة والاستغارة اى في انه هل يشترى  
او يكثرى وهل يسافر برا او بحرا وهل يرافق  
فلا ناو لا لا الاستغارة في الواجب والمكروه  
لا حمل لها وتامه في النهر) واشهره شوال  
وذو القعدة) بفتح القاف وتكسر (وعشر ذي  
الحجة) بكسر الحاء ونفتح وعند الشافعي ليس  
منها يوم النحر وعند مالك ذوالحجة كله عملا  
بالاية قلنا اسم الجمع يشترى فيه ما وراة الواحد  
وفائدة التاقيت انه لو فعل شيأ من افعال الحج  
خارجها لا يجزئه (و) انه (يكره الاحرام له  
بشئها) وان امن على نفسه من المحذور لانه

من جنسه واجب بهذا الوصف (قوله فثنيه افضل) والظاهر البناء على ما زحفه (قوله من النجاسة الحكمية)  
بقسمها (قوله على المذهب) وقيل سنة وانقعا على وجوب الكفارة فاختلاف لفظي حلي عن البحر (قوله من  
ثوب) الاول ثوب اداء ثوب (قوله وسر العورة) فيه اى في الطواف (قوله كافي الصلاة) فبغير ربع اصغر  
الاعضاء المنكشفة (قوله لا يعتد بالشوط الاول) فيأني ثامن ومفاده انها شرطان ترك الواجب لا بعدم الماهية  
ومقابل الاصح الاعتداده (قوله كاهم) اى في الطواف (قوله للقارن والمتنع) ان عدا واجبا واحدا كانت  
الواجبات اربعا وعشرين (قوله وسلة ركعتين) وهل يتعين المسجد لمما قولان (قوله من اى طواف كان)  
ولو نقلا (قوله قيل نعم) ليس مراده التضعيف فانه جزم به في شرح المتن عند قوله فصل واذا اراد دخول مكة  
حلي (قوله فيوصى به) بمعنى اذا ذكر الموت قبل الذبح (قوله بين الرمي الخ) كان عليه ان يقدم الذبح على الحلق  
في الذكركي وفاق ما ينهان من الترتيب في نفس الامر اه حلي فانها على ترتيب حروف رذخ (قوله واما الترتيب بين  
الطواف وبين الرمي) انما ترك الذبح لعدم وجوبه على المقدد وكلامه فيه والافلا ترتيب بينه وبين الذبح ايضا لانه  
اذ لم يكن بينه وبين الرمي المتقدم على الذبح فلا أن لا يكون بينه وبين الذبح ترتيب اولي حلي (قوله ويكره) اى  
تنزيه الانها في مقابلة السنة (قوله وسحقه) اى في باب الجنبات عند قوله اقدم نسكا على آخر اه حلي (قوله  
كون الطواف ورأه الحطيم) لان فيه بعضا من البيت (قوله وكون السعي بعد طواف معتد به) وهو ان يكون  
اربعة اشواط ككروا طاه طاهرا او محدثا او جنبا واعادة الطواف بعد السعي فيها اذ افعله كذلك  
لغير النقصان لانه انفساخ الاول حلي عن البحر (قوله بالمكان والزمان) الاول الحرم والثاني ايام النحر (قوله  
وترك المحذور) ثمل جميع الجنبات غير المسعدة (قوله بعد الوقوف) اما قبله ففسد (قوله ولبس المحيط) لبسا  
معتادا لوما كمالا او ليله (قوله ونعطي الرأس) بما يغطي به عادة قوما كمالا او ليله (قوله والضابط الخ) انما قال  
ذلك لانه لم يستوف الواجبات اذ منها الافاضة من عرفات مع الامام ولم يذكرها (قوله وغيرها سنن وآداب)  
ظاهر كلامه انه استوفى الواجبات ذكرها ليس كذلك فلو قال وغير ما يجب فيه دم الحلق كان اولى (قوله كأن  
يتوسع في النفقة) لما ورد ان النفقة فيه كالنفقة في سبيل الله والمراد النفقة من الحلال (قوله ويحافظ على  
الطهارة) فان ادمان الوضوء يوجب سعة الخلق وسعة الرزق ومحبة الحظفة ودوام البغض للمعاصي والمهلكات  
فقد جاء الوضوء سلاح المؤمن ذكره العارف بالله تعالى سيدى احمد زروق في النصيحة السكافية وهى مندوبة  
مطلقة الا ان ندها هنا اكد (قوله وعلى صون لسانه) اى بتأ كدله ذلك في الحج قال الله تعالى من فرض فبين  
الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج (قوله ويستأذن ابيه) المحتاجين له في حج القرض وخدمتهما افضل  
من النفل (قوله ودائمه) اى وان لم يكن له مال يوفى منه (قوله وكفيله) اى يستأذنه ان كفل بامر والا (قوله  
ويودع المسجد) اى الذى يصل فيه (قوله ومعارفه) ليدعوا له بخير (قوله ويستحلهم) اى يطلب من معارفه  
ان يجعلوه في حل مما فرط منه فيهم (قوله ويتصدق بشئ) لانها تدفع البلاء وتدر الرزق (قوله ويخرج يوم الخميس)  
اى ان امكنه والا وافق الناس (قوله فقيه خرج عليه السلام) تعليل لما قبله (قوله بعد التوبة) متعلق بخروج  
(قوله والاستغارة) بصفة السنة المتقدمة في النوافل (قوله في الواجب) مراده ما يم القرض كان المراد بانكروه  
ما يم الحرام (قوله شوال الخ) انما سميت هذه الشهور بهذه الاسماء لانهم لما نقلوا الشهور عن اللغة القديمة سموها  
بما وافق تلك الازمنة فهم يحبون ويقعدون عن الحرب وينتقلون عن مواضع يقال شال زيدا اذا انتقل عن مكانه  
فهستانى (قوله ونفتح) الاولى الافتقار على الكسب لعدم سماع الفتح كافي المنع والقهستانى عن المطر زى (قوله  
ليس منها يوم النحر) هو قول ابى يوسف وقال الجرجاني وزراى وهما يظهران المصنف يحتلها فان المعداد  
اذا حذف جازت كبر العدد وتايشه (قوله عملا بالاية) وهى قوله تعالى الحج اشهر معلومات فان اشهر جمع واقفه  
ثلاث (قوله قلنا اسم الجمع) الاولى لفظ الجمع (قوله يشترى فيه ما وراة الواحد) اما بعد الواحد والاشان وبعض  
الثالث من جملة ما وراة الواحد فله قوله تعالى قد صنعت ذلوكا فان المراد المتنى ذكره الزخشرى وهذا الجواب  
مبنى على ضعف لا يلبق بفصاحة القرآن بل هو من باب المجاز حيث اطلق على بعض الشهر شهر القهستانى  
(قوله لا يجزئه) الاولى لا يجزئ له وذلك لان احرام قبلها صح مع الكراهة وكذا الحلق والرمي والطواف بعدها  
والاحرام اذا وقعها ايام النحر وعبار القهستانى ولا يجل شئ من اعمال الحج في غير هذه الاشهر (قوله وان امن

كلما واطلا عليها فيعيد العزم (والعزم)  
في العمر مرة (سنة مؤكدة) على المذهب  
ومصحح في الجوهرة وجوبها قلنا لا يقول  
في الآية لا تمام وزان بعد الشروع وبه يقول  
(وهي) حرام للطواف وسعي (واحاق أو تقصير  
فالأحرام شرط ومعظم الطواف فكفعل  
وغيرهما واجب هو المختار وبفعل فيها كفعل  
الحاج (وجازن في) تحريرا (يوم عرفة  
في رمضان (وكره) كرهنا أو أبا الأحرام حتى  
وأربعة بعده) أي كرهنا أو أبا الأحرام  
يلزمه دم وإن رفضه الحج فاعتز بها لم يكره  
السابق كعارن فاته الحج فاعتز بها لم يكره  
مراج وعليه فاستثناء الخامسة القارن في البهر  
فلا يختص يوم عرفة كونهما  
(والمواقف) أي المواضع التي لا يجاوزها  
من مكة إلا محروما خمسة (ذوالالحليفة) بضم  
فتفتح سكان على ستة أميال من المدينة وعشر  
مراحل من مكة تسعيها العوام أبا راعلي  
يزعمون أنه قتل الحن في بعضه وهو كذب  
(وذن عرف) بكسر فسكون على مراحل قرب  
من مكة (وجحفة) على ثلاث مراحل قرب  
وابع (وقون) على مراحل قرب (وليلم) جبل على  
ونسبة أويس الزهني (والعدي والعراقي)  
من حاتف أيضا

النهر وقت صلى الله عليه وسلم ذات عرق لاهل العراق قبل اسلامهم لعلمه وحيا به اه (قوله والشامي) وميقانه  
 له مصري والمصري ايضا (قوله الغير المار بالمدينة) الاولى حذفه لانه يوم ان الشامي المار بها لا يحرم الامر ذي  
 الخليفة وليس كذلك بل لا يجب عليه ولا على المدني الاحرام منها ولذا قال في البحر فلا يجب على المدني  
 ان يحرم من ميقانه وان كان هو الأفضل وانما يجب عليه ان يحرم من آخرها عندنا ويعلم منه ان الشامي اذا امر  
 على ذي الخليفة في ذهابه لا يلزمه الاحرام منه بالطريق الاولى وانما عليه ان يحرم من الجمعة كالمصري اه (قوله  
 والتجدي) نسبة الى تجد اسم عشرة مواضع مرتفعة فاحلة بين اليمن وثمامة وهما اعلاها والعراق والشام  
 اسفلها اولها من ناحية الحجاز ذات عرق كذا في تقويم البلدان (قوله ويجمعها قوله) اي الشاعر من بحر  
 الكامل (قوله وكذا هي لمن مر بها) لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يزل من ابي عليهما من غير اهل من (قوله وغيره)  
 اشار بكه الى انها مسئلة اتفاقية (قوله وعسارة اللباب سقط عنه الدم) هذه اخص بما قبلها فان قوله لاشئ  
 عليه اي اصلا او ما لا فيجب اوزنه الاول يلزمه الدم ثم يسقط بالاحرام من الثاني ولا بعد في ذلك لوجود نظيره  
 وهو من طاف جنبا فانه يلزمه دم فان اعاد الطواف طاهرا سقط وعسارة البحر السابقة صريحة في عدم اللزوم  
 لانه غير بعدم وجوب الاحرام من الاول (قوله ولولم يجر بها) سواء كان في براويجر (قوله اذا احاذاه احدها)  
 انما تعتبر الحاذاه المذكورة اذ لم يرفس الميقات فلا يرد ما قيل ان الاحرام لا يلزم من رابع بل من خالص القرية  
 المعروفة فانه محاذي لآخر المواقيت وهو قرن المنازل (قوله فان لم يكن بحيث يحاذي الخ) ينافية  
 ما في القهستاني عن فتح الباري انه لا يتحول بقعة من البقاع الا ان تحاذي ميقانا من المواقيت اه اللهم الا ان  
 يحمل ما في الشرح على ما اذا لم يده تحريمه على شئ (قوله اي لاقا في) سياتي حكم غيره في المصنف (قوله يعني  
 الحرم) وان لم يقصد دخول الانبئة (قوله موضع من الحل) اي وهو داخل الميقات (قوله لم يرد ذلك) اي دخول  
 الحرم بالاحرام واعلم انه يلزمه لكل ما جاوز الميقات فاصدا مكة احراما ما يجيء او غيره ولو خرج من عامه ذلك  
 الى الميقات واحرم بجمعة او عمرة سقط ما وجب عليه لاجل الجواز في الاخرة ولا يسقط ما قبلها (قوله الامور  
 بالحج) فلا ينبغي ان تجوز له هذه الحيلة لانه حينئذ لم يكن سفره للحج ولانه ما امور بجمعة اتفاقية واذا دخل مكة  
 بغير احرام صارت حجة مكية فكان مخالفا لهذه المسئلة بكثير وقوعها فيمن يسافر من البحر المحل وهو امور  
 بالحج وبكون ذلك في وسط السنة فعلى ذلك ليس له ان يقصد البندر المعروف بجمعة ليدخل مكة بغير احرام  
 حتى لا يطول الاحرام عليه لولا احرام بالحج وليس له ان يحرم بالعمرة بل يكون بها مخالفا لافاده في البحر وانظر  
 لقصد البندر المعروف بجمعة ثم لما قرب الحج خرج الى احد المواقيت واحرم منها وظاهر التعليل الاول وهو انه  
 لم يكن سفره للحج ان يكون مخالفا وان كانت حجة حينئذ اتفاقية (قوله بل هو الافضل) والافضل من ديرة اهله  
 بعد الاشهر لان التأخير الى الميقات بطريق الترخيص فاما كان فيه المشقة اكثر كان الثواب فيه اكثر بحر  
 وقهستاني (قوله ان في شهر الحج) اما التقديم عليها فاجعوا انه مكروه من غير تفصيل بين خوف الوقوع  
 في محذور الاحرام او لا كذا في البحر وينافيه ما قدمنا عن القهستاني ان ابا يوسف لا يقول بالكراهة ان امن  
 (قوله وحل لاهل داخلها) شمل المقيم بمكة والمقيم بالمواقيت حكمه كذلك كما في البحر (قوله للخرج) وذلك لعدم  
 استغنائهم عن الدخول كثيرا وايضا احرام في كل مرة خرج وهو مدفوع بالنص (قوله كالموازيها) اي مكة  
 فاذا جاوز الحرم للعاجلة ان يدخل مكة بغير احرام بشرط ان لا يكون جاوز الميقات للاحاق فان جاوز فليس له  
 ان يدخل مكة بغير احرام لانه صار اتفاقية اه يجوزون الحلبي معز الشيباني زاده ان انهم يرجعون الى المواقيت  
 والظاهر ما في البحر (قوله فهذا) اي من كان داخلها او كان ساكنها هذا اذا اردتسكا (قوله الحل) يكسر الحاء  
 الموضع الذي بين المواقيت والحرم وذلك لان خارج الحرم كله كمكان واحد في حقه والحرم حديق حقه كالميقات  
 للاحاق فلا يدخل الحرم عند قصد النسك الا بحر ما يجز (قوله والميقات لمن بمكة الخ) ولو خالف فيه ما وجب  
 عليه دم بحر (قوله يعني من يدخل الحرم) يعني سواء كان بمكة ام لا من اهلها ام لا (قوله الحرم) فلهم  
 ان يحرموا من دورهم قهستاني (قوله ليتحقق نوع سفر) اهله للميقاتين ويانه ان الحج بعرفة وهي حل فناسب  
 ان يكون الاحرام من الحرم ليتحقق نوع سفر والعمرة في الحرم فناسب ان يكون احرامها من الحل ليتحقق نوع  
 سفر شامي (قوله والتنعيم افضل) هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة ابوالسعود وهو اقرب موضع

(والشامي) التبر المار بالمدينة بغير سنة ما ياتي  
 (والجدي والبي) لف ونشر مرتب ويجمعها  
 قوله  
 عرق العراق بالمي  
 ويذي الخليفة بحر المدني  
 لانه بجمعة ان مررت بها  
 ولا لاهل نجد قرن فاستين  
 (وكذا هي لمن مر بها من غير اهلها) كالشامي  
 غير ميقان اهل المدينة فهو ميقانه فاهل النوى  
 انشاق وغيره وقالوا ولو لم يجمعها فاحرامه  
 من الابد افضل ولا غيره الى الثاني لاشئ  
 من الابد افضل وعسارة اللباب سقط عنه الدم  
 عليه على المذهب وعسارة اذا احاذاه احداهما  
 ولو لم يجر بها تحريم واحرم اذا احاذاه في  
 وابعدا افضل فان لم يكن بحيث يحاذي فاهل  
 مرحلتين (وسم نأخذ احراما عن) يعني الحرم  
 (ان) اي لاقا في (قصد دخول مكة) يعني الحرم  
 (ولو لم يجز) غير الحج اما لو قصد موضعا  
 من الحل كطريق مكة بغير احرام فله دخول مكة  
 احرام فاذا دخل به التحريم لم يرد ذلك الاحرام  
 ولا احرام وهو الحيلة لم يرد ذلك الاحرام  
 بالحج لحاقه (لا) يحرم (التقديم) راجع  
 (عليها) بل هو الافضل ان في شهر الحج راجع  
 على نفسه (وحل لاهل داخلها) يعني مكة غير  
 من وجد في داخل الحرم كالمواقيت (الحل) الذي  
 يحرم مالم يرد نسكا به (ان بمكة)  
 حطوا بمكة (قصد الميقات) (ان بمكة)  
 بين المواقيت والحرم (الحج) الحرم والعمر  
 يعني من يدخل الحرم (الحج) الحرم والعمر  
 ليتحقق نوع سفر والتنعيم افضل ونظم  
 (الحل) ليتحقق نوع سفر والتنعيم افضل ونظم  
 حديد الحرم ابن المقفع فقال



من الحل فتهستا في وانما سكان افضل لامره صلى الله عليه وسلم بالاحرام لهاسامته (قوله وللحرم التحديد الخ)  
انما كانت هذه حدوده لما اخرجها الازرق عن حسين بن القاسم قال سمعت بعض اهل العلم يقول لما خاف آدم  
عليه الصلاة والسلام على نفسه من الشيطان استعاذ بالله تعالى فارسل ملائكة حفا بمكة من كل جانب  
ووقفوا حوا اليه فحرم الله الحرم من حيث وقفت الملائكة اه (تذييل) حوالى طرف منصوب باليه لانه تننية  
حوال والنون مخدوفة لاجل الاضافة وفيه خمس لغات حوال وحول وحوالى وحولى واحوال وكلهم باطراف  
عادمة التصرف واحوال جمع حول وحولى وحوالى تننية حوال وليس المراد حقيقة التننية والجمع بل هو على  
صورة ذلك مع اتحاد المعنى في السكل ذكره ابو السعود (قوله من ارض طيبة) اى من جهتها (قوله وسبعة  
اميال عراق وطائف) لوقال ومن بين سبع عراق وطائف لاستوفى واستغنى عما ذكره صاحب البحر من البيت  
الثالث وهو

ومن بين سبع بتقديم سينها وقد كملت فاشكر ربك احسانه

افاده الحلبي عن الشربلاى (قوله جعرانه) باسكان العين وتثنية الراء فصيح من كسر العين مع ثقل الراء  
وان كان المتعني في النظم لانه من الطويل وعليه اكثر المحدثين وجعل الشافعي والخطابي التشديد خطأ كما في  
المصباح والجعرانة في طريق الطائف على ستة فرائض من مكّة وذكر السهيلي ان هذا الموضع سمي باسم  
امرأة كانت تلقب بالجعرانة واسمها ربطة بنت سعد بن زيد وقيل هي من قريش ومن فضايلها انه اعتمر منها  
ثلاثمائة نبى وصلى في مسجد الخيف سبعون نيا وبالجعرانة ما شديد العذوبة يقال انه صلى الله عليه وسلم  
لخص موضع الماء يده المباركة فانجيس فشرب منه عليه الصلاة والسلام وسقى الناس ويقال انه غرز فيه  
رمحه فقع الماء من موضعه ابوالسعود وبصرف

(فصل في الاحرام)

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للانسان ان يجاوزها الا محرما جليلة والاحرام مصدر احرم  
مشتريين معان يقال احرم اذا دخل في حرمة لا تنتمك من ذمة وغيرها وارحم للبعج واحرم دخول الحرم  
اوفي الاشهر الحرم وانما سمي به لانه يحرم عليه ما يحل لغيره من الصيد والنساء ونحو ذلك (قوله وصفة المفرد  
بالحج) من عطف الخاص على العام وذكره هنا لاسباب ذكر التمتع والقران بعده وقدمه لانه بمنزلة المفرد من  
الركب حلبي (قوله من شاء الاحرام) هو في الشريعة تبة الفسك من حج او عمرة مع الذكر او سوق الهدى كذبا فاد  
من الجوع وعرفة الكمال بانه المدخول في حرمان مخصوصة اى التزامها غير انه لا يتحقق شرعا بالانتماء مع الذكر  
او الخصوصية فهم ما شرطان في تحققة لاجزأ ما هيته (قوله وهو شرط صحة النسك) النسك العبادة ثم غلب على  
عبادة الحج والعمرة (قوله كتكبيره الانتاج) فانها شرط صحة الصلاة والمراد بالتكبير مطلق الذكر الخالى عن  
الحاجة لما علم ان لفظ التكبير غير شرط بل هو واجب (قوله فالصلاة الخ) التفريع ظاهر بالنسبة للتحريم  
لالتحليل (قوله اقوى من وجهين) اى من الصلاة انما يدا بالوجهين لدفع توهم انه لكثرة مشقته افضل من  
الصلاة مطلقا فانهم نصوا ان اعظم اركان الدين الصلاة ثم الزكاة ثم الصوم كما تقدم نقله عن القهستاني (قوله  
ولو مظنوننا) بيان للاطلاق فلو احرم بالحج على ظن انه عليه ثم ظهر خلافه وجب المضى فيه والقضاء ان ابطله  
بخلاف المظنون في الصلاة فانه لا قضاء لو افسده بحجر (قوله انه اذا اتم الاحرام) الاولى اذا شرع في احرام حج او عمرة  
(قوله لا يخرج عنه الا بعمل ما احرم به) بخلاف الصلاة فانه يخرج ببعض ما نواه كما اذا شرع نوايا اربع ركعات  
فانه لو سلم على رأس ركعتين صح ولا شيء عليه (قوله وان افسده) لانه يجب عليه المضى في صعيدة كفا سده  
بخلاف الصلاة فيعزم عليه المضى بعد افسادها (قوله الا في القوات) استثناء من قوله لا يخرج الى آخره يعنى  
انه اذا افسد الحج بقوات الوقوف فانه يخرج عنه بعمل غيره لانه يتحلل عنه بعمرة وعليه الحج من قابل (قوله  
والا الاحصار) اى والا اذا فانه الحج بسبب احصاره بمرض او ذهاب نفقة فانه يتحلل بارسال هدى يذبح  
في الحرم فيتحلل من الاحرام بعد ذبحه ولا يأتى له المضى في هاتين الصورتين لذهاب الوقت في الاولى ووجود  
الاحصار في الثانية (قوله وغسله احب) يعنى ان السنة في هذا الباب احدى الطهارتين مع التفات بينهما  
في الفضيلة يحوى عن ابن السكال (قوله في حق حائض ونفساء) المراد بهما التلبستان بالحوض والنفساء ليصح

والحرم التحديد من ارض طيبة  
بلازمة اميال اذا درست انتفاقه

وسبعة اميال عراق وطائف  
وجذر غنم ثم ناسج جعرانه

في الاحرام وصفة المفرد بالحج  
الاحرام (فصل في الاحرام)

الاحرام (فصل في الاحرام)  
الاحرام (فصل في الاحرام)

الاحرام (فصل في الاحرام)  
الاحرام (فصل في الاحرام)

الاحرام (فصل في الاحرام)  
الاحرام (فصل في الاحرام)

الاحرام (فصل في الاحرام)  
الاحرام (فصل في الاحرام)

الاحرام (فصل في الاحرام)  
الاحرام (فصل في الاحرام)

الاحرام (فصل في الاحرام)  
الاحرام (فصل في الاحرام)

الاحرام (فصل في الاحرام)  
الاحرام (فصل في الاحرام)

التفريع فان غسلهم ما اوضوه مما حينئذ ليس بطهارة لعدم مكانها فهو للنظافة اما اللتان انقطع  
 منهما الحيض والنفسان فيزول حدثهما بالاغتسال فلا يصح التفريع حينئذ وورد انه صلى الله عليه وسلم امر  
 ابائكم حين نفست زوجته اسماء بانته محمدان يأمرها بالاغتسال وان تحرم بالحج (قوله وصبي) عطفه على ما قبله  
 صحيح بالنسبة الى الاغتسال لان الصبي لا جنابة له اما بالنظر الى الوضوء ففيه نظرا لصور الحدث الا صغر  
 في الصبي حيث لم تصح صلاته معه حلي و اشار النمرح بذكر الصبي الى ما قاله في النهر بحثا انه يندب الغسل ايضا  
 لمن اهل عنده رفيقه اداؤه لصغره لقولهم ان الاحرام قائم بالمغمى عليه والصغير لا يمن اتي به وقد استقرت به لئلا  
 يحرم اه (قوله والتيمم له) اي للاحرام وهو عطف على المفرع اه حلي (قوله لانه ملوث) وانما جعل طهارة  
 في نحو الصلاة للضرورة وقد انتفت هنا (قوله بخلاف جمعة وعيد) حيث شرع فيه ما التيمم عند العز عن  
 الاغتسال بالماء حلي موضحا (قوله لكن سوى في الكفاي بينهما) اي في عدم مشروعية التيمم لتحصيل سنة  
 الغسل اهمالاً لانه لا ضرورة في استعماله بخلاف ما اذا كان جنباً فيتمم تحصيل الطهارة ووجه التسوية  
 ان مشروعيته في المذكورات للتنظيف (قوله ورجحه في النهر) حيث قال وهو التحقيق لان السراب لا اثر له  
 في تحصيل النظافة (قوله وشرط لنيل السنة) بالبناء للمجهول او مبتدأ خبره ان يحرم او البناء للفاعل وضميره  
 لصاحب النهر اي نقل اشتراطه عن البناء ووجه الاشتراط انه انما شرع لاجله فلو اغتسل فاحدث ثم احرم  
 فتوضأ لم ينل فضله (قوله ازالة الطغرة) وتنف ابطة والسنة في العانة الحلق ويجوز التفت والقص والنورة  
 والاول افضل هجوى (قوله ان اعتاده) اي او اراده كما في البحر ويستحب ازالة الشعث والوسخ عنه وعن بدنه  
 بالخطمي والاشنان ونحوهما بجر (قوله وجماع زوجته) هو من السنة بجر (قوله ولا مانع) واوه للحمال (قوله  
 ولبس ازار) في بعض النسخ بجر ازاره يقر ايس مصدر وفي بعضها ينصبه فيقر ايس فعلا مضيا والازار يذكر  
 ويؤنث كافي ضياء الحلووم وهذا اذا وجدته والافيشق سراويله وبأثره او يقيمه ويرتدى به وفيه اشارته الى  
 انه لا يلبس السراويل والثياب والقميص ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كفيه فاستأني (قوله على  
 ظهره) اي وكففيه وصدرة وشده فوق المصرة وان غرر طرفيه في ازاره فلا بأس به بجر (قوله ويسن ان يدخله  
 الخ) جعله القهستانى خلاف الاولى وفي البحر عند قوله وطاف للقدوم مضطجعا انه لا يطلب منه كشف  
 المنكب الا عند الطواف ليكون مضطجعا (قوله واخلاه) بنحو مسلة كما في البحر (قوله او عده) بان شده على  
 نفسه بجبل بجر (قوله جديدين) قدمه اشارة الى افضليته فدعا القول بعض السلف بـ كراهته نهر والتجرد  
 هذا في حق الرجال (قوله او غسيلين) وفي ترك غسل الثوب العتيق ترك المستحب بجر (قوله ككفن الكفافية)  
 التشبيه في العدد والصفة (قوله وهذا) اي الازار والرداء (قوله وطيب بدنه) قبل الاحرام سواء كان الطيب  
 مما تبق عنه كالمسك والغالية ولا تبق لحديث عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه  
 قبل ان يحرم كافي انظر الى ويص الطيب في مفرقه عليه الصلاة والسلام والويص البريق والممعان (قوله ان  
 كان عنده) اشار به الى انه اذا لم يكن عنده لا يطلبه والى انه من سنن الزوائد لا الهدي نهر (قوله بما تبق عنه)  
 ويجوز بما لا تبق عنه وانما منع الاول لان المقصود من استنانه حصول الارتفاق به حال المنع منه وهو يحصل  
 بما في البدن فاغنى عن تجويره في الثوب لان ما في البدن تابع وما في الثوب منفصل كذا يقاد من  
 البحر ويتعلق قوله بما تبق عنه بقوله وطيب بدنه ايضا واذا جاز به فيه فاولى بما لا تبق عنه (قوله هو الاصح)  
 وقال محمد لا يجوز في البدن ايضا بما تبق عنه وروى عن الشيخين انه يجوز في الثوب بما تبق عنه حلي  
 (قوله وصلى بعد ذلك) اشار به الى ان الاولى التعبير به التي تعين الترتيب واسم الاشارة يرجع الى اللبس  
 والتطيب باعتبار المذكور (قوله شععا) اي في موضع الاحرام يقرأ فيها ما شاء والا فضل الكافرون  
 والا خلاص قهستانى (قوله وتجزية المكتوبة) فهي كتحية المسجد بجر (قوله مطابقا لحنانه) اي لما فيه من  
 العزم على الفعل وهذا القول استحبه العلماء ليكون معناه على استحضار القلب (قوله اللهم اني اريد الحج) لم يقيد  
 بالقرض اشارة الى ان حجة القرض تصاب بطلق النية ويضر فيها غاية المغاير كالغفل فاعاده صاحب البحر (قوله  
 لمشقة) لان آداه في ازمته متفرقة واما من متباعدة فناسب سؤال التيسير فيه (قوله لقول ابراهيم واسماعيل)  
 فيه ان قولهما ذلك للبناء لا للحج (قوله وكذا المعتمر) فيطلب الدعاء لوجود المشقة فيها وان كانت ادنى من مشقة

وتسمى (وانتم له عند الهجر) عن الماء ليس  
 بمرجع (لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره  
 الزيلعي وغيره لكن سوى في الكفاي بينهما وبين  
 الاحرام ورجحه في النهر وشرط لنيل السنة ان  
 يكون وهو على طهارته (وكذا يستحب) لم يرد  
 الاحرام من الماء حلي موضحا (قوله لكن سوى في الكفاي بينهما) اي في عدم مشروعية التيمم لتحصيل سنة  
 الغسل اهمالاً لانه لا ضرورة في استعماله بخلاف ما اذا كان جنباً فيتمم تحصيل الطهارة ووجه التسوية  
 ان مشروعيته في المذكورات للتنظيف (قوله ورجحه في النهر) حيث قال وهو التحقيق لان السراب لا اثر له  
 في تحصيل النظافة (قوله وشرط لنيل السنة) بالبناء للمجهول او مبتدأ خبره ان يحرم او البناء للفاعل وضميره  
 لصاحب النهر اي نقل اشتراطه عن البناء ووجه الاشتراط انه انما شرع لاجله فلو اغتسل فاحدث ثم احرم  
 فتوضأ لم ينل فضله (قوله ازالة الطغرة) وتنف ابطة والسنة في العانة الحلق ويجوز التفت والقص والنورة  
 والاول افضل هجوى (قوله ان اعتاده) اي او اراده كما في البحر ويستحب ازالة الشعث والوسخ عنه وعن بدنه  
 بالخطمي والاشنان ونحوهما بجر (قوله وجماع زوجته) هو من السنة بجر (قوله ولا مانع) واوه للحمال (قوله  
 ولبس ازار) في بعض النسخ بجر ازاره يقر ايس مصدر وفي بعضها ينصبه فيقر ايس فعلا مضيا والازار يذكر  
 ويؤنث كافي ضياء الحلووم وهذا اذا وجدته والافيشق سراويله وبأثره او يقيمه ويرتدى به وفيه اشارته الى  
 انه لا يلبس السراويل والثياب والقميص ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كفيه فاستأني (قوله على  
 ظهره) اي وكففيه وصدرة وشده فوق المصرة وان غرر طرفيه في ازاره فلا بأس به بجر (قوله ويسن ان يدخله  
 الخ) جعله القهستانى خلاف الاولى وفي البحر عند قوله وطاف للقدوم مضطجعا انه لا يطلب منه كشف  
 المنكب الا عند الطواف ليكون مضطجعا (قوله واخلاه) بنحو مسلة كما في البحر (قوله او عده) بان شده على  
 نفسه بجبل بجر (قوله جديدين) قدمه اشارة الى افضليته فدعا القول بعض السلف بـ كراهته نهر والتجرد  
 هذا في حق الرجال (قوله او غسيلين) وفي ترك غسل الثوب العتيق ترك المستحب بجر (قوله ككفن الكفافية)  
 التشبيه في العدد والصفة (قوله وهذا) اي الازار والرداء (قوله وطيب بدنه) قبل الاحرام سواء كان الطيب  
 مما تبق عنه كالمسك والغالية ولا تبق لحديث عائشة كنت اطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لاحرامه  
 قبل ان يحرم كافي انظر الى ويص الطيب في مفرقه عليه الصلاة والسلام والويص البريق والممعان (قوله ان  
 كان عنده) اشار به الى انه اذا لم يكن عنده لا يطلبه والى انه من سنن الزوائد لا الهدي نهر (قوله بما تبق عنه)  
 ويجوز بما لا تبق عنه وانما منع الاول لان المقصود من استنانه حصول الارتفاق به حال المنع منه وهو يحصل  
 بما في البدن فاغنى عن تجويره في الثوب لان ما في البدن تابع وما في الثوب منفصل كذا يقاد من  
 البحر ويتعلق قوله بما تبق عنه بقوله وطيب بدنه ايضا واذا جاز به فيه فاولى بما لا تبق عنه (قوله هو الاصح)  
 وقال محمد لا يجوز في البدن ايضا بما تبق عنه وروى عن الشيخين انه يجوز في الثوب بما تبق عنه حلي  
 (قوله وصلى بعد ذلك) اشار به الى ان الاولى التعبير به التي تعين الترتيب واسم الاشارة يرجع الى اللبس  
 والتطيب باعتبار المذكور (قوله شععا) اي في موضع الاحرام يقرأ فيها ما شاء والا فضل الكافرون  
 والا خلاص قهستانى (قوله وتجزية المكتوبة) فهي كتحية المسجد بجر (قوله مطابقا لحنانه) اي لما فيه من  
 العزم على الفعل وهذا القول استحبه العلماء ليكون معناه على استحضار القلب (قوله اللهم اني اريد الحج) لم يقيد  
 بالقرض اشارة الى ان حجة القرض تصاب بطلق النية ويضر فيها غاية المغاير كالغفل فاعاده صاحب البحر (قوله  
 لمشقة) لان آداه في ازمته متفرقة واما من متباعدة فناسب سؤال التيسير فيه (قوله لقول ابراهيم واسماعيل)  
 فيه ان قولهما ذلك للبناء لا للحج (قوله وكذا المعتمر) فيطلب الدعاء لوجود المشقة فيها وان كانت ادنى من مشقة

الحج (تتمه) اعتمر صلى الله عليه وسلم اربع مرات اعتمر عام ستة وهي عمره الجديية وفيها صده الشمر كون عن الحرم وتحمل واعتمر سنة سبع واعتمر من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين واعتمر مع حجة الوداع لانه كان قارنا واحرم بالحج مع في ذي القعدة (قوله والقارن) ويجمع بين الحج والعمرة في الدعاء بالتيمة ويروى بقول بل هو ادلى لكثرة مشقته وترك التمتع لانه يفرد الاحرام بالعمرة ثم يفرد الاحرام بالحج فهو داخل فيما قبله (قوله لان مدتها يسيرة) وسؤال التيسيرا انما يكون في العسيرا في السير بجر (قوله وقيل يقول كذلك) فانه صاحب التحفة والتقنية تفلا عن محمد (قوله وما في الهداية اولى) من انه لا يقولها في الصلاة تسكت عن عبادة طواها متوسطة كالصوم **و**كالاعتكاف الواجب والظاهر طابها وفاقا للزباحي (قوله ثم ابي دبر) بضم الباء وتسكينها (قوله ناويها بالحج) فيه ايماء الى ان التيمه لا تحصل بالتيمه لان التلفظ امر آخر وراء الارادة وهي العزم على الشيء كاللزازي (قوله بيان للاكمل) راجع الى قوله ابي وقوله دبر صلاته ايضا وان قصره الشرح على الاول فلقد ذكر ذكر آخر غيرها اولي بعدما استوت به راحلته جاز (قوله فيصيح الحج بطلاق التيمه) وذلك لان وقت الحج له شبه بالمعيار باعتبار عدم صحة تحيين فيه وله شبه بالظرف باعتبار ان افعاله لا تستغرق ازمته فبالاعتبار الاول يتأدى فرض الحج بطلاق التيمه وبالاتحاد الثاني لا يتأدى بنية النفل بخلاف فرض الظهر حيث لا يتأدى بواحد منهما لان وقته طرف من كل وجه وبخلاف صوم رمضان فانه يتأدى بكل منهما لان وقته معيار من كل وجه اهلجي (قوله ولو قلبه) اشار به الى ان التلفظ بالتيمه لا يشترط نهر (قوله على المذهب) اي بخلاف الصلاة لان باب الحج اوسع من باب الصلاة حتى قام غير المذكور مقامه كتقليد البدن ساجي عن الشمر ثلثية وفيه ان الشروع في الصلاة بفتح ق بالفارسية ولومع القدرة على العربية وقدمه الشرح وبه على ما وقع للشمر ثلثي وغيره من الاشباه حيث جعلوا الشروع كالقراءة وهل يشترط الا تيان هنا بالجمله وقد تضي ما تقدم عن الامام في صحة الشروع بالمفرد صحته في باب الحج (قوله وهي ابيك) في مشروعية التيمه تنبيه على **ك**رام الله تعالى لعباده بان وفودهم انما كان باستدعائه منه تعالى واختلاف في الداعي فقبل هو الله تعالى وقيل هو الرسول صلى الله عليه وسلم والاظهر انه الخليل لانه لما تم البيت امر بدعاء الناس الى الحج فصعدا باقيس ودعاهم فبلغ الله تعالى صوته الناس في اصلا بآياتهم وارحام ابياتهم فن اجابهم على حسب جوابه ان اجاب مرة حج مرة وان اكثر فاكثرو فيه نظرا لان الخطاب في ابيك على هذا الخليل والخطاب بالهم هو الله تعالى وكذا الخطاب في الباقي ولا يجوز الخطاب في كلام واحد مع اثنين بله ظنين الان يقال لما كان دعاء الخليل عليه السلام بامر الله تعالى فكان الخطاب كله مع الله تعالى وفي غاية البيان روي ان ابراهيم لما امره الله تعالى ببناء البيت بشاء من خمسة اجبل طور سيناء و طور زيتا و لبنان والجدوى واسمه من حرا فوقف في المقام نادى عباد الله بحجوايت الله واجيبوا داعي الله فانبع صوته اهل المشرق والمغرب حتى اجمع النطف في الاصلا ب فاجاب ابراهيم كل من كتب له الحج فنه من قال ابيك مرة فحج مرة ومنهم من زاد في التيمه فذلك قوله تعالى واذا في الناس بالحج يأتون رجالا وعلى كل ضامر اه والضاير المهزول وفي مناسك الطبري عن الازرق في صفة تيمية الانبياء عليهم الصلاة والسلام منهم يونس بن متى **ك**ان يقول ابيك فراج الكربة وموسى كان يقول ابيك انا عبد لك ابيك ابيك وعيسى كان يقول انا عبد لك ابن امك و ابيك اصله لين حذف النون للاضافة والتنثنية للتكرير مثنى ابيك اللب وهو الاقامة ايديها التكثير والمبالغة ملزوم الاضافة والنصب بفعل مضمر من غير افظه كانه **ي**قال داومت واتحت ولا يحسن تقدير قوله الب اذ ليس لهذه المصادرا فاعمال مستعملة زامالي قصده التيمه لا اللب ومعناه لزوما لعايتك بعد لزوم وقيل معناه اتجاهي وقصدى اليك من قولهم دارى بلب دارك اي نواجهها وقيل محبتي لك من قواهم امر أة تيمه اذا كانت محبة لزوجها او عاطفة على ولدها وقيل معناه الاخلاص لك وقيل الخضوع من قواهم انما لب بين يديك اي خاضع وقيل قربا منك وطاعة لان الابواب القرب ابو السعود (قوله ليك) اعاده تأكيد للمبالغة (قوله لاشريك لك) في عبادتنا (قوله بكسر الهمزة وتفتح) والاولى ان يحمل على الاستئناف لان تعليل الاجابة التي لانهاية لها بالذات اولى منه باعتبار الصفة وهو كور الحمد والنعمة له وهو معنى الفخ والكسر اختيار الامام والفخ اختيار الشافعي رضى الله تعالى عنهم كما ذكره صاحب الكشف افاده في النهر (قوله والنعمة) بكسر

والقارن بخلاف الصلاة لان مدتها يسيرة  
كذلك في الهداية وقيل يقول كذلك في الصلاة  
وعنه الزباحي في كل عبادة وما في الهداية  
اولى (قوله ثم ابي دبر صلاته ناويها) بالتيمه  
(الحج) بيان للاكمل والافصح الحج بطلاق  
التيمه ولو قلبه كان يشترط مقدار ثلثية  
يقصد به التعظيم والتبجيل والافصح الحج بطلاق  
وان احسن العربية والتبجيل لا يشترط ان يكون  
(وهي لبيان الهمم) بالتيمه على المذهب  
(الحج) بكسر الهمزة وتفتح (والنعمة) بالهمز

النون اسم لامع به ومصدر بمعنى الانعام وعلى الاول هي كل ما يصل الى الخلق من النفع او كل ملائم محمد  
عاقته قال الكافر منعم عليه على الاول لا الثاني وجمع بين الحمد والنعمة لان الحمد متعلق بها وافرد الملك اشارة  
الى استقلاله ذكر كتحقيق ان النعمة كلها لله ما شاءه صاحب الملك (قوله بالغف) هو المتعين عند جمهور الصوفيين  
لان الغفط قبل ان تأخذ ان خيرها واجازة بضمهم الرفع وعليه يخرج الاحتمال الثاني فاذا هو السعود (قوله  
والملك) بضم الميم سعة المقدور على ما في النهر او ايجاد الاشياء على ما في الجوى (قوله وزد فيها) الظاهر ان  
المراد مطلق زيادة مستحالة على ثناء وان لم تكن مانورة نهر (قوله اي عليها الخ) تبع فيه صاحب النهر وهو ليس  
بقيد بل تصح الزيادة في اثنائها كما نقله صاحب النهر عن ابن عمر (قوله اقوالهم انها مري شرط) تبع فيه صاحب  
النهر وفيه تعريض بالرد على صاحب البحر حيث قال وخصوص التلبية سنة فاذا تركها اصلا تركت كراهة  
التزبه فاذا نقص منها فـ كـ ذلك بالاولى يقول حافظ الدين في الكافي لا يجوز فيه نظر ظاهر وتبع صاحب  
النهر الكمال حيث قال في الفتح التلبية مري شرط والزائدة سنة حتى يلزم الاساءة بتركها واجاب صاحب  
البحر بقوله وقول من قال ان التلبية شرط مراده ذكر قصدتها للتعظيم لا خصوصها وقد غفل الشرح ايضا  
عما قدمه قريبا من قوله فيصح الحج بمطلق النية لكن بشرط مقارنتها بذكر قصدية التعظيم كتسبيح وتهليل  
ولو بالفارسية وان احسن العربية والتلبية على المذهب ومقتضى اشتراط التلبية ان نقصها يحل بالنسك  
لا الكراهة وبالجملة ان المقام لم يحرمه الشرح (قوله وتكون مسبا بتركها) اي الزيادة فاذا كلامه انها سنة  
مؤكد وفي الكافي انها حسنة وصرح الحلبي في مناسكه بالاستحباب (قوله بها) اي بالتلبية وفي العبارة  
تشبعت الضمائر (قوله واذا الى ناويا الخ) الاولى ان يقول واذا نوى مليا لان عبارته تفيد انه يصير شارعا  
بالتلبية بشرط النية والواقع عكس ذلك فاذا الجوى وقوله نسكافيه ان نية النسك ابتداء ليس قيد  
كما يصرح بالمصنف (قوله واساق الهدى) ولو ممكنا (قوله او قلاد) ولو المقلد احد جماعة اشتركوا فيها فانه ان كان  
بامرهم وساروا معها صاروا محرمين نهر (قوله وفي احرام سابق) قيده لان هذا الاحرام لا يتم شرعه فيه  
الا بهذا التقليد (قوله بكناية) بارتكاب محظور احرام (قوله والحال انه يريد الحج) انما كفاها ذلك لان النية  
اذا صادفت التقليد مع التوجه صار شارعا لاتصال النية بفعل هومن خصائص الاحرام لان التقليد مع  
السوق من افعال الحج ونقل في البحر عن الاسيحي ان الله لساق هديا فاصدا الى مكة صار محرما بالسوق نوى  
الاحرام والا (قوله ينبئ نعم) اقول بل هي اولى لانه اذا جاز ما ذكر مع فرضي الحج فلا يجوز معها وهي غير  
فرض اولى (قوله او بعثناهم لحقها) لا يظهر للحاق في المتعة والقران لانه لا يشترط فيها استحسانا كما ساقى اللهم  
الان يخص للحاق بغير هديهما (قوله لزومه الاحرام بالتلبية من الميقات) وما بعثه على ملكه والمراد بالتلبية  
مطلق الذكر وخصها لانها السنة (قوله والتوجه في الشهر) اشار به الى ان الاولى للصنف تأخير قوله في الشهر  
بعد قوله وتوجه بنية الاحرام (قوله والالم بصراخ) اي بان لم يوجد البعث والتوجه في الشهر او وجد التوجه  
دون البعث وقوله حتى يلحقها اي قبل الميقات (قوله وتوجه بنية الاحرام) فاذا ان هذه الاشياء انما قامت  
مقام المذكور دون النية (قوله فقد احرمت) جواب واذا الى ناويا الخ ذكر صاحب البحر ان التلبية والنية عين  
الاحرام شرعا وذكر حسام الدين الشهيد انه يصير شارعا بالنية لكن عند التلبية كما يصير شارعا في الصلاة  
بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير ولا يصير شارعا بالنية وحدها قيا ساعلى الصلاة اه وهذا القول هو الموافق  
لما سلفنا (قوله لان الاجابة) علة صحة الاحرام بهذا الافعال ومن اقتصر فيه على التلبية اراد ما يميز الذكر  
والفعل قاله في البحر (قوله لولاهم الاحرام) بان لم يعين ما احرمت به وعليه التعيين قبل ان يشرع في الافعال  
ابو السعود (قوله حتى طاف شوطا واحدا) التقيد به ليفهم حكم ما زاد بالاولى وظاهره انه لا يصح تعينه  
لغير العمرة ولو احصر قبل الافعال والتعيين فحصل بدم تعين للعمره حتى يجب عليه قضاءها اقصاء حجة وكذا  
اذا جامع فافسد ووجب المعنى في الفاسد فاما يجب عليه المعنى في عرة ابو السعود (قوله ولواط طبق نية الحج)  
عن وصف الفرضية والتفعية (قوله يجرح سنماها) الباء للتصوير وهو مذكور عند الامام لان كل احد لا يحسنه  
فيخلق الحيوان به تعذيب كما بانى (قوله بوضع الجمل) اي على ظهرها والجمل بضم الجيم كافي الصحاح (قوله  
ولم يلحقها كما هي) اي لحوقا كاللحوق الذي مري وهو كونه قبل الميقات وهذا محتمل قوله ولحقها (قوله او قلته شاة)

فانه يخرج او مبني ومخير (والملك لا شريك له  
ورد) نداء (وقيل) اي عليها لا في خلالها (ولا  
تنقص) منها فانه مذكور اي تحريما مسبا  
انها مري شرط والزائدة سنة (واذا الى ناويا)  
بتركها وبتركها (وقيل) اي في تحريم  
نسكا (او ساق الهدى او ساق الهدى) كناية  
على غنى (بنية فعل) (وتحرم) كناية  
او في احرام سابق (وتوجه معها) ينبئ نعم  
ومتعة وقران (وتوجه معها) كناية  
(يريد الحج) وهل العمرة فـ كـ قبل الميقات  
(اريدناهم) توجه (لحقها) قبل الميقات  
بعد زمره الاحرام (وتحرم) كناية  
(او بعثناهم) (في انهم) والاحرام لم يلحقها  
والتوجه (في انهم) والاحرام لم يكون  
يلحقها (وتوجه بنية الاحرام) لان الاجابة  
استحصانا (فقد احرمت) كناية  
بكل ذكر فـ كـ في الاحرام حتى لا يفتقر  
والاحرام ثم نية الاحرام حتى لا يفتقر  
سلكا لا لولاهم (ولو اطلق نية الحج  
واحد صرف العمره فلا يفتقر (ولو اطلق  
لفرض ولو هي في الفتح (ولو اطلق الجمل  
الفرق غير بلابية من الفتح (ولو اطلق الجمل  
يجرح سنماها الا بمر (ولو اطلق الجمل  
(او بعثناهم) (وتحرم) كناية  
بالفعل (وتبعه) اي الاحرام

مجتز قوله بدنة (قوله بلامهله) اخذ من المقام والمناسب التعبير بالقاء كما عبر عنه في الكثر (قوله بنقي  
الرفث) لقوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه والمراد ان ذلك من  
ابتداءه للأحرام لانه لا يسجد حاجبها اشار اليه صاحب التهر (قوله اى الجماع) وكذا وادعيه كافي القهستاني  
(قوله اود كره محضرة النساء) وقيل الكلام القاحش قال في التهر والخلاف في المراءى في الالة والا فاكل ممنوع  
وظاهر صنيع غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس في تفسير الالة وهو الجماع (قوله اى الخروج) اشار به الى ان  
الفسوق مصدر وهو المناسب لفظا لما قبله ولما بعده ومعنى لان الجمع ليس مراداً المثنى عنه انما هو واجاد  
الفسق لا يقيد كونه جمعاً ومن جعله جمعاً جعل مفردة فسق كعلم وعلوم افاده صاحب التهر وفيه ان ال  
الجنسية تبطل معنى الجمع فلا تظهر المناسبة المعنوية الا ان يقال ان صورة اللفظ ما زالت توهم الجمع والفسق  
منهى عنه في الاحرام وغيره لانه في الاحرام اشد كدس الحر في الصلاة والتطريب في القراءة (قوله والجدال)  
الخصومة مع الرفقاء والخدم والمكاتب ومن ذكر من الشارحين ان المراد به مجادلة المشركين بتقديم وقت  
الحج وتأخيرها والتفاني بذكر الاله حتى افضى ذلك الى القتال فانما يناسب تفسير الجدال في الالة بالجدال  
في كلام الفقهاء فلذا اختصرنا على الاول بحر (قوله فانه من الحرم اشنع) اى الجدال لان الضمير يرجع الى اقرب  
مذكور والاولى ترجيعه الى المذكور من الفسوق والجدال والرفث بناء على ان المراد به الكلام القاحش  
ونظيره قوله تعالى فلا تظلوهم انفسكم اى في الاشهر الحرم فنهيه سبحانه وتعالى عن الظلم في الاشهر الحرم  
ليس احترازاً بل لان الظلم فيها اقبح منه في غيرها (قوله وقتل صيد) انما عبر بالقتل لا بالذبح لان الحرم لا يحل  
له القتل باى وجه كان ومن غير ذبح فقد قصر لان الصيد لا يشترط فيه الذبح اذ كان ضرورة خلافاً لما  
في التهر ثم ان صيد مصدر وادعيه اسم المفعول بدليل اسناد القتل اليه ويستثنى منه الفواسق الاتية كذا  
في القهستاني (قوله لا البحر) لعله بالاية (قوله والاشارة اليه) والا عانة عليه كافي القهستاني (قوله ومحل  
تحريرهما) اى الاشارة والدلالة (قوله اذا لم يعلم الحرم) اى المشار والمدلول اما اذا كان عالماً قبل الاشارة  
والدلالة لا يحرم على الحرم الدال والمشرع وقول الشرح الحرم كصاحب التهر ليس بقيد بل الحلال كذلك  
والظاهر انه وان لم يحرم لانه مكره ومرعاة للخلق لان فيه نوع اعانة (قوله والتطبيب) اى بالطبيب وهو  
ما له راحة طيبة كالزعفران والبنفسج والياسمين والغالية والورد والورس والمراد به استعماله في الدوب والبدن  
حتى لو ليس ازاراً محض الاثني عليه لانه ليس بمستعمل بل من الطبيب ومن ثم قال في الخاتمة لو دخل يشاء ببحر  
وانصل بشو به شيء منه لم يكن عليه شيء نهر (قوله وان لم يقصده) اى يقبى ان لا يمس الطبيب وان كان لا يقصده  
الطبيب بان مسه لقصد شرأ مثلاً (قوله ويكره شمه) وكذا شمه الریحان والتمار الطبية قهستاني (قوله وقلم الظفر)  
اى قطعه ولو واحد اسوأ قلبه بنفسه او غيره بامر اوقلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا ينمو فلا بأس به حينئذ  
قهستاني (قوله كلة اودهضه) ظلو غطى ربع رأسه او وجهه بوما فعليه دم لان ما يتعلق بالرأس والوجه من  
الجنسية فالربع منه حكم الكل كالخلق وكذا الوغط المرأة ولم يخاف عن وجهها لان تغطية الوجه حرام  
عليها كالرجل وفيه نظر لانه عليه السلام لم يشرع للمرأة كشف الوجه في الاحرام خصوصاً عند خوف  
الفتنة وانما ورد النهي عن النقاب والقضازين كافي البخارى واما قول ابن عمر احرام المرأة في وجهها لا يدل  
على الكشف اذ المراد باحرام وجهها عدم ستره بالمفصل على قدره كالنقاب والبرقع كما يحرم ستر اليد بالمفصل  
على قدرها وقد ورد ان اسماء بنت ابى بكر كانت تغطي وجهها فالذى علم بالسنة ان وجهها كيد الرجل  
في حرمة المفصل على قدره لا الستر بالكم والمخفة والخمار جوى عن ابن السكال ولو غطى رأس محرم بامر ثم ما لزمه  
دم لان الستر حرام لافيه من معنى الارتناساق وهو حاصل بفعل القدر او السعود (قوله نعم في الخسائية) لا وجهه  
للاستدراك واذا فلا بأس ان تركه اولى (قوله والرأس) هذا في الذكراً خاصة اما المرأة فلا يجوز لها كشفه افاده  
القهستاني (قوله بخلاف الميت) يعنى اذا مات محرم ما حجب يغطي رأسه ووجهه لبطان احرامه بموته لقوله  
صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم قطع عمله الا من ثلاث والاحرام على فيكون منقطعاً حجبى عن البحر واما  
حديث الاحرام الذى وقفته ناقته وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تخمر وارأسه ولا وجهه فانه يبعث يوم  
القيامة ملبياً خصوصية باخبار النبي صلى الله عليه وسلم بقاء احرامه وهو في غيره منقود اه بحر وانما على

بلا سجد (بنقي الرفث) اى الجماع  
اود كره محضرة النساء (والفسوق) اى  
الخروج عن طاعة الله تعالى (والجدال)  
فانه من الحرم اشنع (وقتل صيد) لا البحر  
(والاشارة اليه) فى المحاضر (والاشارة اليه)  
فى العتاب ومحل تحريره (واشعيب) وان لم  
اما اذا علم فلا فى الاصح (وقلم الظفر) ستر الوجه  
يقصد ويكره شمه (وقلم الظفر) ستر الوجه  
كما اورد به كونه ذقنه نعم فى الخسائية لا بأس  
بوضع يده على اذنه (والرأس) بخلاف الميت

الحدِيثين اولى من افعال احدثها (قوله وبقية بدنه) فانه لا شيء يصيبه ولولغيره الا انه في هذه الحالة يكره  
 افاده في التهر (قوله ولوجل على رأسه شيئا بالخ) قل في الخائفة لوجل الهرم على رأسه شيئا بلبسه الناس يكون  
 لا بساوان كان لا بلبسه الناس كالا جانة ونحوها لم يكن لا بساها (قوله ما لم يتد يوما واولية) الواو بمعنى  
 اولان ليس المعتاد يوما واولية موجب للدم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة (قوله كره) ظاهره لاجل اقله انها  
 تحريمية (قوله والا فلا بأس) اى لا يصيب رأسه او وجهه (قوله يخطمي) بكسر الخاء ثبت بفعل به الرأس  
 فان له راحة طيبة وان لم تكن زكية كذا قاله الامام بحر ونهر (قوله لانه طيب) اى عند الامام فيجب به دم  
 (قوله او يقتل الهوام) اى ويلين الشعر اى عندهما فغيب به صدقة فاو لحيكاية الخلاف فيبقى على كلا القولين  
 وان اختلف الواجب واختلف انما نشأ من الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم لا خلاف في خطمي العراق لانه  
 راحة طيبة افاده صاحب التهر (قوله ودلولي) بفتح الدال قال الحلبي هو دقيق العدس تغسل به اليد كالذفاق  
 (قوله واشنان) ثبت منقظ (قوله وسدر) هو ورق التبن اى حلي (قوله وهو مشكل) وجه الاشكال ما ذكره  
 في المخ بقله فان كلاً منهما ماى من الخطمي والسدر يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة  
 عندهما اه وهذا الاشكال في الصابون اقوى لانه بهذه الحالة ايضا ويريد بطيب ريحه وظاهر قول الشرح  
 بخلاف صابون الخ الاتفاق على عدم وجوب شيء به اصلا والذي في التهر كمالا خلاف في عدم وجوب الدم  
 فيما لو غسل بالصابون او الحرض والاشنان وهذا التعبير لا ينبغي وجوب الصدقة فليسا مل (قوله وقصها)  
 مثلها الشارب (قوله وازالة شعر بدنه) اى جسده فذكره بعد ما تقدم من ذكر العمام بعد الخصاص قال  
 في البحر والمراد ازالة شعرة كيف ما كان حلقا وقصا وتقاوترا وحرافا من اى مكان كان من الرأس والبدن  
 مباشرة او تمكينها (قوله وليس قصص) لو قال وليس مخيط لا غناء ذلك عن ذكر السراويل والقضاء الا انه  
 اراد اتباع الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القميص ولا السراويلات ولا العمام ولا البرانس  
 ولا الاخفاف الا ان يكون احدا ليس له فعلان فليلبس الخفين وليقطع اسفل من الكعبين ولا تلبسوا شيئا مسه  
 زعفران ولا ورس اه (قوله وسراويل) العجمية والجمع سراويلات منصرف في احدا استعماله يذكرونيوث  
 بحر فسراويل مفرد يقال بالثوبون بدل اللام وبالشين المعجمة بدل المهملة وما في التهر من انه جمع سراويل فطريقة  
 غير جادة (قوله كل معمول الخ) بحيث يستمسك عليه بنفسه بخياطة او لرق وغيرهما نهر (قوله كزديه) هى  
 الذراع الحديد اه حلي (قوله وقضاء) بالماء المنفوخ من امام (قوله ولولم يدخل يديه في كفيه) قال في الوعابة  
 وشرحهم القميصاتى وادى محيط لبسها مكاد كما اذا دخل اليد في كم القباء والقميص والحببة مثلا فلوارتدى  
 بها واتر بالسرائيل ليس عليه شيء اه ويفهم منه ان كل لبس غير مهتاد لا يوجب دما (قوله الا ان يرزوه  
 او يخلفه) اى فيلزمه دم على ما ينظر لانه من قبيل المعتاد (قوله ويخلف به) اى بما ذكر من القميص والحببة  
 (قوله وعمامة وقنصوة) لاحاجة الى ذكرهما لما تقدم ان سر الرأس ممنوع منه ويمكن ان ذكر العمامة اشارة  
 الى ان لبسها يحرم وان كان وسط الرأس مكشوف ابوالسعود (قوله وخفين) المنوع من لبسهما الرجال لالفناء  
 ابوالسعود عن الخزانة (قوله الا ان لا يجرد تعانين) افادته لولوجودهما لا يقطعه لما فيه من اختلاف المال بغير  
 حاجة افاده في البحر وان لبسها قبل القطع فعليه دم فانه الكرماني (قوله عند معقد الشراك) وهو المفصل الذي  
 في وسط القدم كذا روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فانه العظم الثاني اى المرتفع ولم يعين في الحديث  
 احدهما لكن لما كان الكعب يطل على الناقص جل عليه احتياط لان الاحوط فيما كان اكثر كشفا  
 بحر (قوله فيجوز لبس الزموزم) هى الصرمة المتعارفة وجعل في البحر الزاى الاولى سينافى النهر الزاى الثانية  
 جيبا (قوله ونوب صيف) اى ولبس نوب فهم وعلى حذف مضاف (قوله وهو الكرم) تبع فيه العيني وهو غير مسلم  
 لما في القساموس الورس نبات كالسجسم ليس الا باليمن يرزوع فيبقى نحو عشرين سنة نافع للكلف طلاء وللبق  
 شربا والكرم عيدان صغر كعيدان الزنجبيل يجلب من الهند ابوالسعود (قوله بحيث لا ينفوخ في الاصح)  
 وقيل بحيث لا ينسأ وهو غير صحيح لان العبرة للتطيب لا للانسأ لا ترى انه لو كان نوب مصبوغ له راحة طيبة  
 ولا ينافر منه شيء فان الهرم يمنع منه كافي المستصفي بحر (قوله لا يبق الاستحمام) المراد انه لا يحرم دخول الحمام  
 واغتسال بالماء الحار واما ازالة الوسخ فمكرهة كافي الخزانة والتهستاني ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه

ونقية البدن ولوجل على رأسه شيئا بلبسه  
 تعظي لاجل عدل وطبق ما لم يتد يوما واولية  
 فانه صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر الكعبة  
 فاصاب رأسه او وجهه كره والا فلا بأس به  
 (وعمل رأسه ووجهه بخطمي) لانه طيب  
 او يقتل الهوام بخلاف صابون وسدر وهو مشكل  
 انصافا زاد في الجوهرة وسدر رأسه وازالة  
 (وقصها) اى القصبة (وحلق رأسه واولية)  
 (شعر بدنه) الا الشعر الزائد في العين فلا يبق  
 فيه عندنا (وابس قصص) اى قصص  
 معه ول على قدر بدنه او بعضه في كفيه جاز  
 ورنس (وقضاء) ولولم يدخل يديه في كفيه جاز  
 عندنا الا ان يرزوه او يخلفه ويجوز ان يرتدى  
 بقميص وجبة ويخلف به في نوم وعمره انفا  
 (وعمامة) وقنصوة (وخفين) الا ان لا يجرد  
 تعانين فيقطعها اسفل من الكعبين  
 معقد الشعر الذي يجوز لبس الزموزم لا يجوز لبس  
 (ونوب صيف) كرم وهو زهر القرطم (الابعد زواله)  
 الكرم وعصه وهو زهر القرطم (الابعد زواله)  
 بحيث لا ينفوخ في الاصح (لا يبق) (الاستحمام)  
 الحديث البق انه عليه السلام



وسلم الحاج النعت الثقل هو السبع بكسر العين مغير الرأس والثقل بكسر القاء تاركه الطبيب قوله ودخل الحمام في الجفة وقال ما يع الله بأوسا خسانه وهو ضعيف جدا لأنه صلى الله عليه وسلم لم يدخله أصلا ولم يحدث على عهد في جزيرة العرب كما نص عليه الحفاظ إلا أن يحمل فعله على الاغتسال بالماء المدهن لأن الحمام يطلق عليه ثم طاهر هذا الحديث سابقا ما تقدم عن الخزائن والقصور في لفظ الخزائن ومنه للمعبر أن لا يزال الثقب عن نفسه أهولنا تفرقة البرجندى وثقل الجوى عن الصباح أن الثقب في المنزل ما كان من نحو قص الاظفار والشارب وحلق العانة وسجل الثقب المذكور في الخزائن على هذا وعليه فإزالة الوسخ غير مكروهة وصريح القصة تلي الكراهة فانه قال ولا يتي الحمام أي الاغتسال لكن بحيث لا يزال الوسخ اه قوله والاستقلال ببيت هوى في الأصل الخفية من الصوف والشعر ثم أطلق على المسقف سمي به لانه يبيت فيه وفي معناه نطمع ان يوب من فروع على عود بحيث يمكن الاستقلال به حوى لما روى انه صلى الله عليه وسلم استتر من الحر حتى روى جرة العقبته ثم وكان هربلى على شجرة فوابه استقلال به ونصب له ثمان فسطاطا ه شرح الجمع قوله ومحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه بجر قوله كما سمي اي في شرح قوله والرأس قوله وشدهيمان) ما يجعل فيه الدرهم ويشد على الحق من هوى الما ماله مع هوى هيمان اذا سأل سمي به لانه يهوى ما فيه ولا فرق في ذلك بين نفقة ونفقة غيره نهر قوله بكسر الهاء لا غير فالفخ غلط نهر قوله ومنطقة) بكسر الميم قوله وسيف) اي وقطاع سيف ايراد بالشدة مطلق الاستعمال فينا سمي على حد وزجج الجواب والعيمونا قوله ونحتم) هو وما بعده عطف على شدة وجرا لمجاورة البحر وادانهم ما عطف على ما قبلهما والمعنى عليه لا يتي شدة ونحتم واكتحال وباد بالشدة استعمال من ذكر المقيده وادارة المطلق مجازا ولوقال ونحتم واكتحال عطا على شدة سلم من هذه التكافات افاد بعضه الحلي قوله لعدم التقضية يرجع الى الاستقلال بالبيت والمحل قوله واللبس) راجع الى قوله وشدهيمان وما بعده قوله ولو كثيرا اي ثلاثا فاكثرا هو فهموم من المقابلة اهلحلي قوله ان خاف سقوط شعر) وان لم يخف ذلك فلا بأس بالحل الشديد بجر قوله فان في الواحدة) اي من القمل سوا قملها وادانها والقي الثوب في الشمس لتوث اودل عليها واسم ان صغير النسان محذوف قوله وفي الثلاثة كتب) وفي الزائد عليها نصف صاع كما ياتي قوله واكثر التسمية) وسحب ان يكرها كلما اخذ فيها ثلاث مرات ولا مولا يقطعها بكلام ولورد السلام في خلاصه ايجاز ان كره السلام عليه واذا رأى شيئا يجهه قال لبيك ان العيش عيش الآخرة ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التسمية سرا ويسأل الله الجنة ويتعوذ من النار قوله ندبا) ل استنانا كما في شرح الملتقى قوله ولو نغلا) وخصها الطحاوي بالكتبوبات قياسا على تكبير التثريق قوله او عاشرافا) بفتحين يعنى مكافئ نفعنا وضبط بضم النين جمع شرفة والاول انصب قوله او عاشرافا) المراد به المكان المطهر من الارض حوى قوله جمع راكب) فيه نظير هواسم جمع راكب اصحاب الابل في السراة ون غيرها من الدواب ولا يطلق على ما دون العشرة والقود المأخوذة في مضرومه است احترازية كما افاده الشرح بقوله اوجعا مشاة كذا يؤخذ من ابى البع ود قوله او اسحر) السحر السدس الاخير من السبل وخصه لانه محل اجابة الدعاء وهذه المواضع كان صلى الله عليه وسلم يلج فيها قال الزاوي وعند كل ركوب ونزول وكذا لو استعطف دابته وهذا استيقاظه من منامه واخرج الحاكم ما من لم يلج الا لى ما عني وشماله قال السكالك وهذا دليل نذب الاكثر غير قيد بتغير الحالات او السعود قوله كالتكبير في الصلاة) فكان التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال الى حال كذا في التلبية قوله رافه استنانا) اقوله صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل فامرني ان آمر اصحابي ان يهرفقوا الصوتهم بالاهلال والتلبية ولان التلبية في حكم ما تعلق بالغير لانها اجابة لدعاء الخليل فكانت كالاذان الذي للعلام والخطبة الذي بقصد الموعظ والتعلم ويستحب في الدعاء والاذ كذا لا خفاء الا ان اتعلق بالعلامه مقصود من تلاية قوله بلا جهل) لا لا يتضرر بالسعود قوله واذا دخل مكة) اي من التنية العليا وهي نية كذا آمن الى مكة على درب الاعلى وطريق الابطع وكذا بالدار والفتح اشنية العليا باعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف للعلية والتأنيب وتسمى تلك الجهة المعلى ومكة اسم البلد ويقال له مكة وقيل هي بالباء المسجد والبلد سميت بذلك لانها تملك الذنوب اي تذهبها ولان الناس يبيتون فيها عند الطواف نهر واما نهرها فحوى

ودخل الحمام في الجفة (والاستقلال ببيت هوى في الأصل الخفية من الصوف والشعر ثم أطلق على المسقف سمي به لانه يبيت فيه وفي معناه نطمع ان يوب من فروع على عود بحيث يمكن الاستقلال به حوى لما روى انه صلى الله عليه وسلم استتر من الحر حتى روى جرة العقبته ثم وكان هربلى على شجرة فوابه استقلال به ونصب له ثمان فسطاطا ه شرح الجمع قوله ومحمل) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه بجر قوله كما سمي اي في شرح قوله والرأس قوله وشدهيمان) ما يجعل فيه الدرهم ويشد على الحق من هوى الما ماله مع هوى هيمان اذا سأل سمي به لانه يهوى ما فيه ولا فرق في ذلك بين نفقة ونفقة غيره نهر قوله بكسر الهاء لا غير فالفخ غلط نهر قوله ومنطقة) بكسر الميم قوله وسيف) اي وقطاع سيف ايراد بالشدة مطلق الاستعمال فينا سمي على حد وزجج الجواب والعيمونا قوله ونحتم) هو وما بعده عطف على شدة وجرا لمجاورة البحر وادانهم ما عطف على ما قبلهما والمعنى عليه لا يتي شدة ونحتم واكتحال وباد بالشدة استعمال من ذكر المقيده وادارة المطلق مجازا ولوقال ونحتم واكتحال عطا على شدة سلم من هذه التكافات افاد بعضه الحلي قوله لعدم التقضية يرجع الى الاستقلال بالبيت والمحل قوله واللبس) راجع الى قوله وشدهيمان وما بعده قوله ولو كثيرا اي ثلاثا فاكثرا هو فهموم من المقابلة اهلحلي قوله ان خاف سقوط شعر) وان لم يخف ذلك فلا بأس بالحل الشديد بجر قوله فان في الواحدة) اي من القمل سوا قملها وادانها والقي الثوب في الشمس لتوث اودل عليها واسم ان صغير النسان محذوف قوله وفي الثلاثة كتب) وفي الزائد عليها نصف صاع كما ياتي قوله واكثر التسمية) وسحب ان يكرها كلما اخذ فيها ثلاث مرات ولا مولا يقطعها بكلام ولورد السلام في خلاصه ايجاز ان كره السلام عليه واذا رأى شيئا يجهه قال لبيك ان العيش عيش الآخرة ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التسمية سرا ويسأل الله الجنة ويتعوذ من النار قوله ندبا) ل استنانا كما في شرح الملتقى قوله ولو نغلا) وخصها الطحاوي بالكتبوبات قياسا على تكبير التثريق قوله او عاشرافا) بفتحين يعنى مكافئ نفعنا وضبط بضم النين جمع شرفة والاول انصب قوله او عاشرافا) المراد به المكان المطهر من الارض حوى قوله جمع راكب) فيه نظير هواسم جمع راكب اصحاب الابل في السراة ون غيرها من الدواب ولا يطلق على ما دون العشرة والقود المأخوذة في مضرومه است احترازية كما افاده الشرح بقوله اوجعا مشاة كذا يؤخذ من ابى البع ود قوله او اسحر) السحر السدس الاخير من السبل وخصه لانه محل اجابة الدعاء وهذه المواضع كان صلى الله عليه وسلم يلج فيها قال الزاوي وعند كل ركوب ونزول وكذا لو استعطف دابته وهذا استيقاظه من منامه واخرج الحاكم ما من لم يلج الا لى ما عني وشماله قال السكالك وهذا دليل نذب الاكثر غير قيد بتغير الحالات او السعود قوله كالتكبير في الصلاة) فكان التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال الى حال كذا في التلبية قوله رافه استنانا) اقوله صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل فامرني ان آمر اصحابي ان يهرفقوا الصوتهم بالاهلال والتلبية ولان التلبية في حكم ما تعلق بالغير لانها اجابة لدعاء الخليل فكانت كالاذان الذي للعلام والخطبة الذي بقصد الموعظ والتعلم ويستحب في الدعاء والاذ كذا لا خفاء الا ان اتعلق بالعلامه مقصود من تلاية قوله بلا جهل) لا لا يتضرر بالسعود قوله واذا دخل مكة) اي من التنية العليا وهي نية كذا آمن الى مكة على درب الاعلى وطريق الابطع وكذا بالدار والفتح اشنية العليا باعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف للعلية والتأنيب وتسمى تلك الجهة المعلى ومكة اسم البلد ويقال له مكة وقيل هي بالباء المسجد والبلد سميت بذلك لانها تملك الذنوب اي تذهبها ولان الناس يبيتون فيها عند الطواف نهر واما نهرها فحوى



مائة نبل ازيد جوى والمسجد في وسط مكة قدره مائة الف وعشرون ذراعاً وطأه مائة مائة وسبعة واربعون  
 واسطواناته اربعة وعشرون واربعاً مائة كلها من مصر اورطام قهستانى (قوله بعد ما يامن الخ) متعلق بيده  
 وذلك بان يضعها في حوزة نبلالية (قوله من باب السلام) وهو باب بنى شيبه احد الابواب الاربعة التي على  
 الجانب الشرقى تجاه الكعبة (قوله لها زاندا) وما روى عن ابن عمر انه كان ينهى عن الدخول ليلقاس تفسيراً  
 للمستقبل شفقة على الحاج من السراق ابوالسعود (قوله جلالة البقعة) اى عظمتها (قوله له خولها) اى مكة  
 حليى عن الحرم (قوله وهو للظافة) فلا يقوم التيمم مقامه (قوله فيص) بالحلاء الممثلة حليى (قوله وحين شاهد  
 البيت الحرام) هو علم المكان الشريف الذى في وسط المسجد سقفان وعرض سطحه ثمانية عشر في خمسة  
 عشر ذراعاً محيطه الى السماء سبعة وعشرون ذراعاً وعرضه ذراعان ومن الركن الشامى الى العراق اثنان  
 وعشرون ذراعاً ومنه الى العراق اربعة وعشرون ومنه الى الحجر احد وعشرون وشبر قهستانى (قوله  
 وعشاء الله اكبر من الكعبة) تبع في هذا غاية البيان والاولى كما في الامر والنهر الله اكبر من كل كبير وحذف  
 المفضل عليه للتعميم فيدخل تحتها الكعبة العظيمة (قوله لا يتبع نوع شرك) فنعاه التبرى عن عبادة غيره  
 فقال ولو بلزومه التبرى عن عبادة البيت المشاهد ولم يذكر المصنف ولا غيره من المتون الدعاء عند مشاهدة  
 البيت قال في البر وهى غلة مما لا يقبل عنه فان الدعاء عند هذا مستجاب ولم يعين محمد في الاصل لمشاهد الحج  
 شيئاً من الدعوات لان التوقيت يذهب بالركة وان ترك بالمقول منها لحسن اه والمأثور اللهم انت السلام  
 ومنك السلام خينارنا يا سلام اللهم زد بيتك هذا تعظيماً وتشرافاً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وعظمه  
 وكرمه من حجه او اعظمه تشرافاً وتكريماً وتعظيماً وبراروى ذلك عن حمزة بن عمار بن عبد الله وعن عطاء الله صلى الله  
 عليه وسلم كان اذا يقن بالبيت يقول اعوذ برب البيت من الدين والقفر ومن ضيق الصدور وعذاب القبر ومن  
 اهم الادعية طلب الجنة بلا حساب ومن اهم الاذكار الصلاة عن النبي المختار ووصى الامام رجلاً بان يدعو  
 عند مشاهدة النبي باستجابة الدعاء الى صرح محراب الدعوة (قوله ثم ابتدأ بالطواف) واستلام الركن (قوله  
 ما لم يخفف فوت المكتوبة) اى بغوات وقتها او كان الامام في الصلاة فيقدم كل ذلك على الطواف ابوالسعود  
 زاد في التهرؤ دخل في وقت صنع الناس فيه من الطواف او كان عليه فائتة (قوله اوسنة راتية) كان دخل  
 بعد ظهروا والخبر بحيث لو طاف لا يسع الوقت الا ركعتي الفرض وان لم يطف اداء بسنته (قوله فاستقبل الحجر)  
 المرقى منه قدر شبر واربعة اصابع وكان مضياً ما بين المشرق والمغرب ثم صار اسود لجنح اهل الدنيا عن  
 زينة العقبي قهستانى قال في التهرؤ هو اسود باختيار ما هو عليه الان وقد نزل من الجنة وهو اشد بياضاً من  
 اللبن فسودته خطا بابن آدم قال العسقلاني وطعن بعض المحدثين كيف سودته الخطايا ولم يبيضه الطاعات  
 اجيب عنه بان الله تعالى اجري عادته ان السواد يصبغ ولا يبيض وبان في ذلك غطة ظاهرة هى تأثير الذنوب  
 في الجسارة بالسواد فالقلوب اولى (قوله مكبر اسمعلاً) يقال فيها ما تقدم (قوله كالصلاة) في محاذاتها باسمه  
 لادنيه (قوله وقبله بلاصوت) لانه المروى في السنة فعن عمر انه كان يقبل الحجر ويقول انك حجرت لا تضرب  
 ولا تنفع ولولا انى رأيت عليه الصلاة والسلام يقبل ما قبلتك رواه الجماعة زاد الازرق فقال له على يا امر  
 المؤمنين هو يضرب ويتفع قال ومن قلت ذلك قال بكتابه الله تعالى قال وابن ذلك في كتاب الله تعالى قال  
 خال الله تعالى واذا اخذ ريل من بنى آدم من ظهورهم ذرياتهم واشهدهم على انفسهم السم بريكهم قالوا بلى  
 قال فلما خلق الله عز وجل آدم عليه السلام مسح على ظهره فاخرج ذريته من ظهره فقررهم انه الرب وانهم  
 العبيد ثم كتب ميثاقهم في حق وكان له ذا الحجر عينا ولسان وقال افتح فالتقه ذلك وبعده في هذا الموضع  
 وقال اشهد بانى واثق بالمواثاة يوم القيامة فقال عمر اعوذ بالله ان اعيش في قوم لست فيهم بالالحسن وانما  
 قال ذلك عمر لان الناس كانوا احدي عهد بعبادة الاصنام فغشى ان يظن الجاهل ان استلام الحجر من ذلك فيبين  
 انه لا يقصده الا تعظيم الله تعالى وعلى لم يخالقه من ذلك الوجه وعمر لم ينسك نفعه من الوجه الذى بينه على  
 ابوالسعود عن الزيلعي (تمة) قال ابن الملقن في شرح العدة لا يشرع التقبيل الا للبحر الاسود والمصنف  
 وايدي الصالحين من العلماء وغيرهم وللقادمين من سفر بشرط لمن لا يكون امرؤ ولا امرأة محرمة ولوجوه الموتى  
 الصالحين ومن نطق بعلم او حكمه ينفع به ما وكل ذلك قد ثبت في الاسانيد الصحيحة وفعل السلف كما تقبيل

بعد ما يامن على امتقته داخل من باب  
 السلام بها را ند يا ملياً متواضعاً شامعاً  
 ملا حظاً جلالة البقعة ويسن التقبيل لدخولها  
 وهو لا يظن فيص لجائز ونفسه اكبر من  
 شاهد البيت (كبر) تلازم نوع شرك (ثم ابتدأ)  
 الكعبة (وهل) لا يتبع نوع شرك (ثم ابتدأ)  
 بالطواف لانه تحية البيت ما لم يخفف فوت  
 المكتوبة او يجاعها او الوتر اوسنة راتية  
 (فاستقبل الحجر مكبراً به لا رافعيه)  
 بالصلاة (واستلمه) بكفيه وقبله بلاصوت

وهل يسجد عليه قيل نعم (لا إله إلا الله) لأنه سنة وقرار  
الآية الواجب فإن لم يقدر يضعها ثم قبلها  
واحد منها ولو عمدا لم يفسد (وإن  
سبق فيهم) أي الإسلام والاسساس  
عجز عنها) بشر الله باطن كفيه ~~ص~~ الله  
(استقبله) وكبر وهل وجد الله وصلى  
واضعها عليه (وكرر) كفيه للسماء  
على النبي صلى الله عليه وسلم قبل  
وفي بقية الرفع في الحج (وطاف بالبيت  
وفي الجمرتين فلا كعبة) هذا الطواف  
الأعظم الجرمي (ومن) هذا الطواف (عن  
طواف القدس) (واخذ) الطواف (عن  
الرافق) لأنه القادم (يقصر الكعبة عن عين  
عينه ما يلي الباب) (كأنهم أو الواحدة) (فخرج  
لأن الطواف كانوا يمشون على الجمر كما قالوا  
الامام ولو عكس أعاد ما دأبوا من غير الجمر كما قالوا  
فعلبه دم وكذا الواحدة على جميع الجمر (جاءه) (فلى  
وبرجع مع يده على جميع الجمر (جاءه) (فلى  
شروع) (رد) (ثم أتاه الله العلي ما يات طرفة على  
كتفه الإيسر) (ثم أتاه الله العلي ما يات طرفة على  
لأن منه سنة أدرع من البيت

قرش الحطيم منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على النفقة الطبية كما في فتح الباري روى ان عائشة رضي الله تعالى  
 عنها سئلت ان فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصلي في البيت ركعتين فصدها سدنة البيت  
 اى خدمته فاخذ عليه الصلاة والسلام يدها وادخلها الحطيم وقال لها صلى هنا فان الحطيم من البيت  
 الان قومك قصرت بهم النفقة فان رجوعهم من البيت ولولا حدثان قومك بالجاهلية اى قرب عهدهم بها وهو  
 بكسر الحاء المهملة انقضت بناء الكعبة وظهرت بناء الخليل وادخلت الحطيم بالبيت والصقت العتبة بالارض  
 وجعلت لها بابا شرقيا وبابا غربيا ولئن عشت الى قابل لافعلن ذلك فلم يعش ولم يتقرغ لذلك احد من الخلفاء  
 الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان جميع الحديث منها فعول ذلك وظهر قواعدا الخليل وفي البيت  
 عليها وادخل الحطيم في البيت فلما قتله الحجاج كره بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاده  
 على ما كان عليه في الجاهلية وحكى ان الرشيد سأل ما كان يهدم الكعبة ويردها الى بناء الخليل فقال له يا امير  
 المؤمنين اتجعل هذا البيت ملحمة للملوك وتذهب هيئته عن صدور الناس قال ابن ملان وفيه دلالة على جواز  
 ترك المصلحة خوفا من المفسدة ابو السعدي (قوله لم يجز) ظاهره انه لا يصح دليل قوله كاستقباله وليس الحكم  
 كذلك لان الطواف وراءه واجب حتى لو تركه ولم يعده لم يهدم كما في البحر واجاب الحلبي بان التشبيه في عدم  
 الجواز بمعنى عدم الخل وان كان الطواف من داخل القريحة صحيحا والصلاة الى الحطيم غير صحيحة (قوله  
 احتياطا) بيانه ان فرضية التوجه ثبتت بشرى الكتاب فلا يتأدى بما ثبتت بغير الواحد (قوله وبه قبح) يشتمل قرآنه  
 اعماءا وفلا يفتي بالمجهول (قوله سبعة اشواط) الشوط من الجرا الى الحجر (قوله فالصحيح انه يلزمه اتمام الاسبوع)  
 وقيل لا يلزمه (قوله للشروع) علمه لقوله يلزمه الاول حذفه لان التعليل ليس من وظيفة المتن (قوله اى لانه  
 شرع فيه ملتزما) يؤخذ من هذا التعليل انه اذا لم يخطر بباله شئ لا يلزمه اتمامه (قوله بخلاف ما لوطن) الظاهر  
 ان الشك مثله (قوله بخلاف الحج) اى حيث يجب المنى فيه وان كان مظنونا حلي وقد خالف سائر العبادات  
 في هذا الحكم شرعية (قوله داخل) بالرفع لان الخبر عنه ظرف ايضا وكذا قوله لا خارجه قاله الحلبي (قوله  
 لا باليت) لان حوائط المسجد تحول بينه وبين البيت محيط (قوله ولو خرج منه) اى من الطواف وظاهره ولو  
 عن المسجد (قوله الى جنازة) اى صلاتها وهل تشبهها كذلك الظاهر نعم وظاهره انه لو خرج لغرض هذه الاشياء  
 ييطان فلا يبي (قوله وجاز فيه ما اكل وبيع وافتاء) ظاهره ان الحكم متحد في جميع ما ذكره والذي في البحر ويكره  
 انشاد الشعر فيه والحديث لا غير حاجة والبيع واما قراءة القرآن فيه فباحة ولا يرفع بها صوته اه وظاهر اطلاق  
 السكراته انها محرمة وذكر الكرماني نحو ما في البحر وقال المراد من كراهة الكلام فضوله لا ما يحتاج اليه  
 ولا بأس ان يشرب ماء ان احتاج اليه ولا يبي في الطواف (قوله لئلا يكون الذكرا افضل منها) روى ابو هريرة  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من طاف بالبيت سبعا ولا يتكلم الا سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر  
 ولا حول ولا قوة الا بالله محبت عنه عشرين سيئات وكتب له عشرين حسنة ورفع له بها عشرين درجاة بحر  
 ومن الغريب ما في القهستاني عن النظم انه لا يدعوه لانه صلاة (قوله وفي منسك النوى) اى به لقوله واما غير  
 المأثور فاقرأه افضل واما صدرها فنصوص اهل المذهب (قوله ورمال) فعله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع  
 وذلك انه لما قدم مكة باصحابه وقداة وامن الحى شدة امرهم عليه الصلاة والسلام ان يرموا لانه اشواط ليرى  
 المشركون جلدتهم فلما فعلوا قال المشركون هؤلاء الذين زعمتم ان الحى وهتهم اجلد من كذا وكذا ولما زالت  
 تلك العلة يعمل بانه اتذكري نعمته الامن بعد الخوف بذكر عليها وقد امر الله تعالى بذكرها في مواضع من كتابه  
 وما امرنا بذكرها الا لتذكرها ويجوز ان يثبت الحكم بعمل متبادلة كالرقعة فعلته اصاله استنكاف الكافر  
 عن العبادة ثم صار علمته حكم الشرع رقه وان اسلم فن قال في الرمل ان عنه زالت وبني حكمه برده عليه  
 بان الحكم ملزم لوجود العلة ووجود الملزوم بدون اللازم محال لكن قال السكال ان ذلك في العلل العقلية  
 اما في الاحكام الشرعية فستغنى عن قيام العلة في بقائها وانما تغتفر الهياك انما (قوله اى مشى بسرعة)  
 هذا هو الموافق لما في كتب اللغة قال في ضياء العلوم الرمل الهرولة وقيل هو ان يهز في مشيته الكتفين كالمبارز  
 يتجترئين الصقن كما في الهداية (قوله وهز كتفيه) فعل ماض معطوف على مشى لاعلى رمل لانه من تمام تفسير  
 الرمل او مصدر مجرور عطا على تقارب حلي ولا يرمى الا في طواف بعده سعى فلما اراد تاخير السعى الى طواف

فلو طاف من القدر جعله مجز كاستقباله  
 احتياطا وبه قبح اجتماعه على واحد  
 سبعة اشواط) قطع (انما طواف تاما مع  
 عليه) فالصحيح انه يلزمه اتمام الاسبوع  
 للشروع) اى لا يشرع فيه مسقطا لا ملتزما  
 ما لوطن انه ما بين الشروع مسقطا لا ملتزما  
 بخلاف الحج واعلم ان مسكان الطواف داخل  
 المسجد ولو وراءه رزم لا يخرج منه او من  
 طاف بها بالمسجد لا بالبيت او بتدبيره  
 السعى الى جنازة او سكتوبة او بتدبيره  
 ثم عادى وجاز فيه ما اكل وبيع وافتاء  
 الذكر افضل واما في غير المأثور فاقرأه افضل  
 فلا يراجع (وميل) اى مشى بسرعة  
 كالحلي وقهر تشبيه (في الدلالة الاولى)

الزيارة لا يرمل في طواف القدوم ولو كان قارنا لم يرمل في طواف القدوم ان كان رمل في طواف العمرة  
وهل يشترط للطواف النية قولان ولو طاف طالبا لغيره او عاريا من عدو لم يجز بلا خلاف لانه نوى شيئا آخر  
قاله المؤلف في: **منح الملتقى** (قوله استقانا) وقيل ليس بسنة كما روى عن ابن عباس (قوله ولو في المثلثين)  
ولو في الأول لا يرمل الا في الشوطين بعدهم وشارب قوله اونسبه الى ان تركه في الصورة الاولى كان مجزئا لقوله  
لم يرمل وجهه ان ترك الرمل في الاربعة الاخيرة سنة فالورمل فيها السكان تارك للسنتين وترك احداهما لم يرمل  
فالورمل في السكتين ينبغي ان يكره تنزيها لمخالفة السنة بجر والرمل بقرب البيت افضل فان لم يقدر فهو في البيت  
عن البيت افضل من الطواف بالرمل مع القرب منه (قوله ولو زجه الناس وقف) وقيل يمشى حتى يجد الرمل  
فهستافى عن شرح الطحاوي (قوله بخلاف الاستلام) اي فانه لا يقبله حتى يحصله لان له بدلا وهو استقبال  
الحجر والرمل لا بد له (قوله من الحجر الى الحجر) رده على من قال ان الرمل ينتهي الى الركن اليماني (قوله لكل امرئ  
فعل الخ) وقيل انما يسن الاستلام في الاستسقاء وفيما بين ذلك ادب كذا في المحيط (قوله واستلم الركن  
اليماني) قال ابن السكال الاستلام افضل من السلام وهو التحية ولم يذيعونه اهل اليمن الحجاز لان الناس  
يحيونه قاله الازهرى وفي ديوان الادب استلم الحجر اذا لمسه بقبلة او ثنائه والاصل في النسبة الى اليمن والشام معنى  
وثأى ثم حذفوا احدى باقى النسبة وعوضوا عنها الفاء فقالوا اليماني والشامي بالتحقيق وبعضهم يشدد بجر  
عن الصحاح (قوله والدلائل تؤيده) فروى ابن عباس انه كان صلى الله عليه وسلم بقبلة وكذا روى البخاري  
في التواريخ وروى مسلم وابوداود عن ابن عمر تقبيل الحجر والركن لرفقة النبي صلى الله عليه وسلم بقبلة ما (قوله  
ويكره استسلام غيرهما) من العراقي والشامي لان للركن الذي فيه الحجر فضيلتين **كون** الحجر فيه وكونه  
على قواعد الخليل وللشامي الثانية فقط اما الاخيران فلم يكونا على القواعد لانهما من بناء الحجاج ويستثنى  
عنه الكعبة فيطلب استلامهما كما في الشامي عن الجمع (قوله وختم الطواف) اي طواف كان قهستافى (قوله  
ثم صلى شفعاً) يقرأ في الركعة الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد نيكافعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وان قرأ غيرهما جاز ثم يدعولونين والمؤمنات وان وصل طوافا آخر قبل الصلاة كره  
تحرى الكراهة وصل الاسابيع عندهما خلافا لابي يوسف فيما اذا انصرف عن وتر والخلاف مقيد بغير وقت  
الكرهية فان كان لم يذكر احدا من ركركه بعض اصحابنا الطواف بعد صلاة الصبح والعصر اذا تجاوز الصلاة  
بعدهما والمشهور عدم الكراهة ويؤخر الصلاة الى ما بعد الطلوع والغروب برجندى (قوله على الصحيح) وقيل  
سنة قهستافى وهى على التراخي ما لم يرد ان يطوف اسبوعا آخر فتكون على الفور لما قد سئل من كراهة وصل  
الاسباع بجر (قوله حجارة ظهر فيها الرقعة الخليل) كان يقوم عليها عند نزوله وركوبه حين يأتى الى زيارة  
اسماعيل وهاجر وقيل هو الموضع الذي كان فيه الحجر حين وضع عليه قدميه ودعا الناس الى الحج وقيل  
هو ما كان يقف عليه لرفع بناء البيت وفي شرح الملتقى طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة وهو موضعه الان بجر  
ونهر عن البيضاوى وقيل هو الحرم كله (قوله وهل يتعين المسجد قولان) المعتمدان تعيينه على سبيل  
الافضلية فلو صلاهما بعد رجوعه الى اهله ابرأه لانهما على التراخي وهذا قول الامام واصحابه وقال ابو طاهر  
ان ترك صلاتهما في المسجد وجب عليه دم ونواه صاحب النهر ولا وجه للعدول عن مذهب الامام واصحابه  
(قوله ثم التزم) بصيغة الماضي اي وقف متمشيا بالمترم وهو جدار البيت الذي بين الحجر الاسود والباب ملتجئا  
(قوله وعاد) اي الى الحجر بجر (قوله ان اراد السعي) فلو لم يرد لا يعود بعد ركعتي الطواف بجر (قوله ونرج  
وعليه السكينة من باب الصفا نداء) كذا في السراج والقهستافى عن العدة وفي البحر انه مخير في الخروج  
من اي باب لان المقصود يحصل به وانما خرج صلى الله عليه وسلم من باب بنى مخزوم المسمى الان بباب الصفا  
لانه اقرب الابواب اليه فكان اتفاقا لا قصد اذ لا يكون سنة وفي كلامه اشارة الى تراخي السعي عن الطواف  
فلوسى ثم طاف اعاده لان السعي تبع ولا يجوز تقدمه التبع على الاصل وصرح في المحيط بان تقدم الطواف بشرط  
احقة السعي والسعي لا يجب بعد الطواف فور ابل لوان به ولو بعد زمان طويل لاشئ عليه لكن الاتصال سنة  
كالطهارة فيه فصح سعى الخائض والجنب والافضل للساج ان لا يسعى بعد طواف القدوم لان السعي واجب  
لا بليق ان يكون سبعا للسنة بل يؤخره الى طواف الزيارة ليمكون تبعا للقرض لكن العلماء اختلفوا في الاتيان به

استقانا (قوله) فلو تركه او نسبه ولو في المثلثين  
لم يرمل في الباقى ولو زجه الناس وقف حتى  
يجد رمل فليرمل بخلاف الاستلام لان له بدلا  
(من الحجر الى الحجر) في كل شوط (وقوله) لكل امرئ  
فعل الخ (من الاستسلام واستلم الركن  
اليماني) قال ابن السكال الاستلام افضل من السلام وهو التحية ولم يذيعونه اهل اليمن الحجاز لان الناس  
يحيونه قاله الازهرى وفي ديوان الادب استلم الحجر اذا لمسه بقبلة او ثنائه والاصل في النسبة الى اليمن والشام معنى  
وثأى ثم حذفوا احدى باقى النسبة وعوضوا عنها الفاء فقالوا اليماني والشامي بالتحقيق وبعضهم يشدد بجر  
عن الصحاح (قوله والدلائل تؤيده) فروى ابن عباس انه كان صلى الله عليه وسلم بقبلة وكذا روى البخاري  
في التواريخ وروى مسلم وابوداود عن ابن عمر تقبيل الحجر والركن لرفقة النبي صلى الله عليه وسلم بقبلة ما (قوله  
ويكره استسلام غيرهما) من العراقي والشامي لان للركن الذي فيه الحجر فضيلتين **كون** الحجر فيه وكونه  
على قواعد الخليل وللشامي الثانية فقط اما الاخيران فلم يكونا على القواعد لانهما من بناء الحجاج ويستثنى  
عنه الكعبة فيطلب استلامهما كما في الشامي عن الجمع (قوله وختم الطواف) اي طواف كان قهستافى (قوله  
ثم صلى شفعاً) يقرأ في الركعة الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد نيكافعل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وان قرأ غيرهما جاز ثم يدعولونين والمؤمنات وان وصل طوافا آخر قبل الصلاة كره  
تحرى الكراهة وصل الاسابيع عندهما خلافا لابي يوسف فيما اذا انصرف عن وتر والخلاف مقيد بغير وقت  
الكرهية فان كان لم يذكر احدا من ركركه بعض اصحابنا الطواف بعد صلاة الصبح والعصر اذا تجاوز الصلاة  
بعدهما والمشهور عدم الكراهة ويؤخر الصلاة الى ما بعد الطلوع والغروب برجندى (قوله على الصحيح) وقيل  
سنة قهستافى وهى على التراخي ما لم يرد ان يطوف اسبوعا آخر فتكون على الفور لما قد سئل من كراهة وصل  
الاسباع بجر (قوله حجارة ظهر فيها الرقعة الخليل) كان يقوم عليها عند نزوله وركوبه حين يأتى الى زيارة  
اسماعيل وهاجر وقيل هو الموضع الذي كان فيه الحجر حين وضع عليه قدميه ودعا الناس الى الحج وقيل  
هو ما كان يقف عليه لرفع بناء البيت وفي شرح الملتقى طوله عشرة اشبار وعرضه سبعة وهو موضعه الان بجر  
ونهر عن البيضاوى وقيل هو الحرم كله (قوله وهل يتعين المسجد قولان) المعتمدان تعيينه على سبيل  
الافضلية فلو صلاهما بعد رجوعه الى اهله ابرأه لانهما على التراخي وهذا قول الامام واصحابه وقال ابو طاهر  
ان ترك صلاتهما في المسجد وجب عليه دم ونواه صاحب النهر ولا وجه للعدول عن مذهب الامام واصحابه  
(قوله ثم التزم) بصيغة الماضي اي وقف متمشيا بالمترم وهو جدار البيت الذي بين الحجر الاسود والباب ملتجئا  
(قوله وعاد) اي الى الحجر بجر (قوله ان اراد السعي) فلو لم يرد لا يعود بعد ركعتي الطواف بجر (قوله ونرج  
وعليه السكينة من باب الصفا نداء) كذا في السراج والقهستافى عن العدة وفي البحر انه مخير في الخروج  
من اي باب لان المقصود يحصل به وانما خرج صلى الله عليه وسلم من باب بنى مخزوم المسمى الان بباب الصفا  
لانه اقرب الابواب اليه فكان اتفاقا لا قصد اذ لا يكون سنة وفي كلامه اشارة الى تراخي السعي عن الطواف  
فلوسى ثم طاف اعاده لان السعي تبع ولا يجوز تقدمه التبع على الاصل وصرح في المحيط بان تقدم الطواف بشرط  
احقة السعي والسعي لا يجب بعد الطواف فور ابل لوان به ولو بعد زمان طويل لاشئ عليه لكن الاتصال سنة  
كالطهارة فيه فصح سعى الخائض والجنب والافضل للساج ان لا يسعى بعد طواف القدوم لان السعي واجب  
لا بليق ان يكون سبعا للسنة بل يؤخره الى طواف الزيارة ليمكون تبعا للقرض لكن العلماء اختلفوا في الاتيان به

(وصعد الصفا) يحدث برى الكعبة من الباب  
(ورأسه قبل البيت وكبر وهال وصلى على النبي  
صلى الله عليه وسلم) بصوت مرتفع خائفة  
(ورفع يديه) تحو الحو السماء (ودعا) لئلا يذهب برفقة  
(بجاشاء) لأن محمد بن أبي بكر بن الحسن (ثم مشى نحو  
القابض) وانزل بالبين الميادين الأخضرين (المحويين  
المروة) ساعيا بين الميادين (وصعد عليه وودع مافعله  
في جدار المسجد) (وصعد عليه ساعيا) (بالصفا) (ويحتمل  
على الصفا) يفعل هكذا ساعيا (بالروة) فلو لم يكن  
الشرط هو الأصح فندب نفسه به (فكسح فحين  
والاول هو الأصح) فندب نفسه به (فكسح فحين  
في المسجد) كسح الطواف (ثم سكن) بكهة ثم رما  
بالجبل ولا يجوز فسمع الحج بالعمرة عندهما

اهل الحج والعمرة لم يحلوا الى يوم النحر بحج وجوز ابن عباس القسم (قوله وطاف بالبيت اقر سامنه  
ان لم يؤد احدوا الا فضل المرأة ان تكون في حاشية المطاف وينبغي ان يكون طوافه وراة الشاذرون كمالا يكون  
بحض طوافه بالبيت بناء على ائتمته وقال الكرماني الشاذرون ليس من البيت عندنا وعند الشافعي  
حتى لا يجوز الطواف عليه وهو تلك الزيادة الملتصقة بالبيت من الجرا لا وود الى فريجة الجرقيل  
مخزومة قريش رضية (قوله بلارمل وسعي) لانهما لا يتكرران وجوبا ولا نفلا بحج (قوله وتلبه للمحلي)  
للافاقين (قوله بر من الموسم) وهو زمن اقامة الحاج بمكة (قوله والا فالطواف افضل مطلقا) لما روي  
في كبره ان الله تعالى ينزل على اهل هذا المسجد مسجد مكة في كل يوم وليلة عشرين ومائة رحمة سبعين للمعاذين  
واربعين لاهل صلبين وعشرين للناظرين (قوله اولى خطب الحج) نائيتها بعرفات يوم عرفة وثانيتها بنى في اليوم  
الحادي عشر في فصل بين كل خطبتين يوم ولا يجلس في وسطها الا خطبة عرفة فانها خطبتان يجلس بينهما  
وكلام بعد الزوال بعد صلاة الظهر الا خطبة عرفة فانها بعد الزوال قبل الصلاة ويبدأ في الجميع بالتمكبير  
ثم التلبية ثم التعميد وهذه الخطبة واجبة قالة ابو السعود وظاهره ان الخطيب المأذون له فيها اذا تخلف عنها  
ولم يستبكره (قوله وكرك قبله) لخالفه السنة (قوله وعلم فيها المناسك) وهي الخروج الى منى والصلاة فيها  
والوقوف والا فاضة بحج والمناسك في الاصل جمع منسك مصدر نسك الله تعالى اذا ذبح لوجهه الذكر ثم قيل  
لكل عبادة منسك اطلاقا لخاص على العام ثم اشتهر هذا العام في عبادة الحج ابو السعود (قوله اذا ذاب الى مكة  
الفجر الخ) الاصح كافي الجمراته يخرج اليها بعد ما طلعت الشمس لما ثبت من به صلى الله عليه وسلم (قوله يوم  
التروية) سمي بذلك اما لان الناس كانوا يروون ابلهم فيه استعدادا للوقوف واما لان رؤيا الخليل عليه السلام  
كانت في ليلته وترقى فيه اى تفكر هل الذي رااه من الله تعالى فيمتهله اولا فيجئ فيه اولان الامام يروى للناس  
مناسكهم قال القسطلاني في شرح البخاري وما عدا الاول شاذ وعبارة المغرب تعين الثاني حيث قال واصلها  
الهمز واخذ من الرواية منطوقه نهر تصرف (قوله قربة من الحرم) والغالب عليها التذكير والمصرف  
وقد تكتب بالالف بحج عن المغرب ونقل الحموي عن الجوهرى ان الغالب على اسماء البلدان التأنث وترك  
المصرف (قوله ومكث بها الى فجر عرفة) فبيات بها اسماءنا طول ما يخرج من مكة الا يوم عرفة اجزاء ولكنه اساء  
لترك السنة ولا فرق في الخروج يوم التروية بين كونه يوم جمعة قبل الزوال لا بعده ولا وينبغي ان لا يترك التلبية  
في الاحوال كلها حال الاقامة بمكة داخل المسجد الحرام وخارجه الاحال الطواف ويبنى عند الخروج الى منى  
ويدعو بما شاء ويستحب ان ينزل باقرب من مسجد الخيف (قوله ثم بعد طلوع الشمس راح الى عرفات) صوابه  
كما هو في متن الكثر ثم بعد ما صلى الفجر الخ وهذا بيان الافضل فلماذا قبل طلوع الفجر اليها كما يفعله الحجاج  
في زماننا فان اكثرهم لا يبيت حتى لتوهم الضرم من السراق جاز وعرفات جمع سمي به كاذرات وكسرونون  
مع اجتماع عشرين فيه وهما العلية والتأنيث لان تنوين الجمع توين مقابلة لا عوض وقال الزمخشري  
انه مصروف لان تأنيث المؤنث تأني ذلك وجعت وان كان موضعا واحدا لان كل جزء منه سمي عرفة قالة النووي  
وسمي بذلك لان الخليل عليه السلام عرف فيه ان الحلم من الله تعالى اولان جبريل عرفه فيه المناسك  
اولان آدم وحواة تعارفا فيه بعد الهبوط الى الارض (قوله على طريق ضب) ويعود على طريق المازمين  
تنبيه تأني وهو الطريق بين الجبلين قال ابن جماعة وما يفعله جهلة العوام من ابتداء الشجوع ليله عرفة فضلالة  
فاحشة ودية ظاهرة جعت او اوعا من القبايح وتشغل عن الذكر والدعاء المطلوبين في ذلك الوقت الشريف  
ويجب على ولي الامر صانته الله تعالى وعلى كل من تمكن من ازالة البدع انكارها وازالتها جوى (قوله كلها  
موقف) بكسر التاء اى موضع وقوف نهر (قوله الا بطن عرنة) استثناء منقطع لان عرفات حل وعرنة حرم  
وهو راد بمكة عرفات قال بعضهم لو سقط الجدار القري من مسجد عرفة لسقط فيه ولا يجوز الوقوف بها  
على المشهور خلافا لمن اجاز مع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف وارفعوا عن بطن عرنة  
والمزدلفة كلها موقف وارفعوا عن بطن محسر وشعاب مكة كلها محجر (تنبيه) ينبغي في عرفة النزول مع الناس  
وصكونه بقرب الجبل افضل ونزوله وحده وعلى الطريق مكروه لان الانفراد يجبر والمقام مقام خضوع وتعبير

(وطاف بالبيت نفلا مائة) بلارمل وسعي  
وهو افضل من الصلاة نافلة لا افاقى وعديه  
للمكي وفي الجمرتين سبي تقصيده بر من الموسم  
والا فالطواف افضل من الصلاة مطلقا  
(وخطب الامام) اولى خطب الحج الثلاث  
(سابع زى الحجة بعد الزوال) بعد صلاة  
الظهر وكرك قبله (وعلم بها المناسك فاذا صله  
بمكة الفجر) يوم التروية (فان الشهر من مكة  
منى) قربة من الحرم على طريق ضب  
(ومكث بها الى فجر عرفة) على طريق ضب  
الشعرا (راح الى عرفات) على طريق ضب  
(و) عرفات (كلها موقف الا بطن عرنة) يفتح  
الراء وضم واوى من الحرم غير مسجد عرفة





فانه سوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم واماما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبر الرحمة الذي هو بوسط عرفات وترجيحهم له على غيره لخطا ظاهر ونحافة للسنة ولم يذكر احد من يعتز به في صغر هذا الجبل فضيلة يختص بها بل له حكم سائر اراضي عرفات غير سوقف رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه انما هو اياما فانه انما يردى والتطيرى من استعجاب قصد هذا الجبل وهو موقف الانبياء فلا اصل له ولم يرد فيه حديث ولا حديث يجر عن النووي في شرح المذهب (قوله مستقبلا) مجهول الوقوف عقب صلاة الجمعة فطرنا اعون على الدعاء متوشح لانه اكل حاشر القلب فارغ من الامور الشاغلة بجنبنا طربق القوافل (قائدة) الطواف افضل من الوقوف لانه عبادة مقصودة ولهذا ينقل به دون الوقوف بجر وقوله عتبة والسلام الحج عرفة لا ينافي في ذلك لان المراد ان من ادرك الوقوف فقد ادرك الحج لعين وقته بخلاف الطواف (قوله لان الشرط الكيفية فيه) اي التحقق فيه وان لم يتأن فيه دل عليه قوله ووقوف محتاز (قوله ودعا) لا يوبه واهله واخوانه واصحابه ومعارفه وجيرانه وبلغ في الدعاء مع قوة الرجاء ويحتد ان يقطر من عينية قطرات من الدموع فانه دليل القبول شرب ليلية وقوله جهر ينافيه ما في الهندية عن الجوهر ان السنة ان يحفض صوته بالدعاء (قوله يجهد) اي باجتهاد ومن السنة ان يكثرن الدعاء والتكبير والتلبية والاستغفار وقرائة التوراة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والحدوكل الحذر من التخصير في شيء من هذا فان هذا اليوم لا يمكن تداركه ويكثر من التلطف بالتوبة من جميع المخالفات مع التذم بالقلم وان يكثر مع الذكر فمنه لان تسكب العبرات وتستقال العثرات وترتجى الطلبات وانه لجمع عظيم بموقف جسم يتجفع فيه خيار عباد الله الصالحين واوليائه المخلصين وهو اعظم مجامع الدنيا وليحدوكل الحذر من الخاسرة والمنازعة والكلام القبيح بل ومن المباح ايضا في مثل هذا اليوم بجر (قوله وعلم) اي الامام اي ان امكن من غير اذاعة (قوله باكين) في الهندية وهو غير التعليم الذي سبق في الخطبة (قوله بقربه) اي الامام اي ان امكن من غير اذاعة (قوله باكين) او متباكين (قوله وهو) اي هذا الموقف (قوله وهي بمكة خمسة عشر) الاولى حذف مكة لان الموقفين ومعنى وري الجمال ليست بمكة اللهم الان يقال ما قارب الشئ كالشئ (قوله نظمه صاحب النهر) من بجر الطويل (قوله فقال دعاء البرايا الخ) بعض المذكرات مقيدة بما لم يذكر هنا وقد استوفاهما النقاش مقيدة بساعاتها ونظمها الشيخ عبد الملك بن جمال الدين بن ملازاده العصامي حيث قال

قد ذكر النقاش في المناسك \* وهو لعمري عدة للناسك  
ان الدعاء في خمسة وعشر \* بمكة يقبل من ذكره  
وهو المطاف مطلقا والماتزم \* بنصف ليل فهو شرط ملتزم  
وداخل البيت بوقت العصر \* بين يدي جديعه ذافاستقر  
وتحت منيراب له وقت السحر \* وهكذا خلف المقام المفقور  
وعند شرب زمزم شرب الفحول \* اذا دنت شمس النهار لا ذلول  
ثم الصفا ومروة والمسعى \* بوقت عصر فهو قيد رعى  
كذا معني في ليلة البدر اذا \* انصف الليل فخذ ما يجتهدى  
ثم لدى الجمار والمزدلفة \* عند طلوع الشمس ثم عرفه  
لموقف عند مغيب الشمس قل \* ثم لدى السدرة طهرا واكل  
وقد روى هذا الوقوف طرا \* من غير تقييد بما قد مر  
بجر العلوم الحسن البصري عن \* خير الورى ذانا ووصفا وسنى  
صلى عليه الله ثم سلما \* وآله والعقب ماغيث هما

الحلي عن الشرب ليلية (قوله كذا الحجر) داخل فيما بعده لانه مما يطاف به (قوله مرتين) فيه تغليب المؤنث على المذكر للضرورة (قوله مقام) اي خلفه كما مر (قوله جاركة) ظاهره مع الجمال والذى في النظم السابق انما يظهر عند الجرة الاولى لتقييده بوقت الطلوع فان بقية الجمال بعد الزوال (قوله زادني اللباب) اي لباب المناسك للطرابلسي (قوله والسدرة) لم ار من بين محلها (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من

(مستقبلا) القبلة (او القيام ونية فيه) اي  
الوقوف (ايست) بشرط ولا واجب (الشرط الكيفية  
جاءا خارجا) ذلك لان (الشرط الكيفية  
ففي) فوضع وقوف محتاز وهاهنا وطالب غير  
فانهم يجنبون وسلكه ان (دعاه جهر) يجهد  
(وعلم الناسك) وقف الناس خلفه بقربه  
مستقبلي القبلة سامعيني لقوله) فاشعبي  
ما كين وهو من موضع الاجابة وهي بمكة  
خمس عشر نظمه صاحب النهر فقال  
دعاه البرايا يستجاب بكعبته  
وما تزم والموقفين كذا الحجر  
طواف وسعى مرتين وزوم  
مقام ومنيراب جاركة  
زادني اللباب وعند ذكركم  
والركن الثاني وفي الحجر في  
البدر

ذي الحجة لا ينزلون فيها الا ان (قوله واذا غربت الشمس الخ) هذا بيان الواجب فلودفع قبل الغروب وجاوز  
 حده ودع رقة ربه دم ولو ابطل الامام بالدفع بعد الغروب افاض الناس لانه لا موافقة فيما خالف السنة ولو مكث  
 بعد الغروب دفع الامام فان كان قليلا لحوف الزحام فلا بأس به وان كثر اساءة السنة وان خاف الزحام  
 في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود رقة قبل غروب الشمس (قوله مردقة)  
 لم يصح كون الزاوي على ثلاثة اسباب من مسجد رقة قهستاني وفي الحموي ان فتح الميم أشهر  
 في الاجتماع سميت بذلك لاجتماع الناس او آدم وحواء فيها (قوله ويستحب ان يأتيها ماشيا) على هيئة  
 في اسامة بن زيد انه صلى الله عليه وسلم حين افاض من عرفات كان يسير العنق وهو يفتحن سير سهل  
 في سرعة ليس بالشديد فاذا وجد فجوة نص الفجوة الفرجة والنص رفع السير وعنه عليه السلام انه لما افاض  
 من عرفات رأى اصحابه يسارعون في السوق والمشى فقال عليه السلام ليس البر في ايجاف الخيل ولا ايضاع  
 الابل عليكم بالسكينة والوقار ولا ايجاف نوع من سير الخيل والابل راياضاع الاسراع في السير ابو السعود  
 (قوله وان يكبر) ويكثر الاستغفار في طريقها هندية (قوله فساعة) اشار بالقاء الى التعقيب من غير مهلة (قوله  
 الا وادي محسر) بضم الميم وفتح المهلة وكسر السين المهلة المشددة وبالراء هي به لان قبل اصحاب القيل  
 حسر فيه اي عبي وكل بجراولانه لا يوقف فيه بل يمشي منه سرعفا فسكانه اتعب نفسه والتحسر الاتعاب  
 قهستاني وردقة من الحميم (قوله وهو واد الخ) فليس من المزدلفة فالاستثناء فيه منقطع وهو خمسة مائة وخمس  
 واربعون ذراعا بحر (قوله على المشهور) مقابل ما سبق عن البدائع (قوله عند جبل قروح) الاضافة يائية  
 اذ هو على الخيل والظواهر انه من اضافة السمي الى الامم ابو السعود عن الحموي وفي المطالع انه موقوف قروح  
 في الجاهلية اذ كانت لا تقف بعرفة نهر (قوله والاصح انه المشعر الحرام) المذکور في الآية وقيل انه جميع  
 المزدلفة (قوله سبعة) بكسر الميم وقلب الواو وقياسه الفتح والاولاه واوى الاصل (قوله وصلى العشاءتين)  
 في اول وقت العشاء الاخرة قهستاني وفيه ان يشيخ جماله ووصلى الغرض قبل حط رحاله (قوله فلم يخرج  
 للاعلام) اي باقامة ثانية (قوله كالا احتياجا هنا للامام) وفي النهاية لا يشترط لهذا الجمع الاحرام وفي الهندية  
 ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطية والجماعة والسلمان والاحرام اه وبما ذكره لم سقط قول صاحب النهر  
 ينبغي اشتراط الاحرام والمبيت بمي سنة كافي الهندية فان مر بها بعد طلوع الفجر من غير ان يبيت بها فلا شيء  
 عليه ويكون مستثاب ترك السنة بدائع (قوله اوالعشاء) اي قبل المغرب ولا يتكرر هذا مع قول المصنف الا في  
 ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة لان اداء العشاء هناس الطريق وهنالك في المزدلفة (قوله اعادامالي)  
 مغربا او عشاء قال في البحر وعبر بالاعادة اشارة الى العصة ولو كانت باطلة لكانت اداءه ان كان في الوقت  
 وقضاءه ان كان خارجا (قوله الصلاة امامك) الجملة في حمل جريدل من الحديث وخاطب به صلى الله عليه  
 وسلم اسامة لما نزل عليه السلام بالمشعب فيال ونوا فقال اسامة الصلاة بارسل الله ومعنى الحديث وقتها  
 الجائز او مكانها نهر (قوله فالزمان ليلة النحر) قدم ان هذه الليلة اليوم عرفة لا للنحر الا انه جرى على التعارف  
 (قوله لم يصل المغرب) اي لا يحل له صلاتها وان صحت بطلوع الفجر (قوله فتصل لغرامن وجوه) فيقال اي  
 عشاء اديت قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت هي عشاء المزدلفة اذا اصلها في وقتها ثم طلع الفجر ولم يعدها  
 واي صلاة لا يطلب لها الاذان ولا اقامة هي عشاء المزدلفة اذا لم يفصل بينها وبين المغرب بفاصل واي صلاة تصلى  
 في غروبها المتعارف وهي اداء هي مغرب المزدلفة واي صلاة اذا اصلت في وقتها وجب اعادتها هي مغرب  
 المزدلفة واي صلاة يجب ان تفعل في مكان مخصوص فمغرب المزدلفة وعشاؤها حلي زيادة (قوله فيعيد)  
 اي ما صلاه سوا كان مغربا او عشاء قبلها في وقتها (قوله وهذا) اي وجوب الاعادة اذا اصلها في الطريق  
 (قوله صلاهما) لانه لو لم يصلهما اصارا قضاء بحر (قوله ولو صلى العشاء) اي في وقتها (قوله ثم اعاد العشاء)  
 حينئذ تكون الاولى نقلا (قوله عاد العشاء الى الجواز) لافرق في هذابين ان يكون صاحب ترتيب والا فتراد  
 هذه على مسقطات الترتيب ابو السعود (قوله وسوى المغرب اداء) كذا في النهر عن السراج خلافا لما في البحر  
 من ان المغرب قضاء (قوله ويترك سنتها) اي المغرب على الصبح فلو طوع بينهما ولو بها اعاد الاقامة كالأشغل  
 بينهما عمل آخر بحر (قوله ويحييها) اي ليلة عرفة بالصلاة والتلاوة والذكر والتضرع لانهما جعت شرف الزمان

(واذا غربت الشمس ان) على طريق  
 المازين (مزدلفة) وحدها من  
 ما زى عزلة الى ما زى محسر (ويستحب ان  
 يأتيها ماشيا وان يكبر ويهل ويحمد ويأبى  
 ساعة فساعة) وهو وادي بين مئى ومزدلفة وهو  
 الا وادي محسر) وهو وادي بين مئى ومزدلفة وهو  
 وقف به اويطن عرفة لا يجزى لا ينصرف للعبية  
 عند جبل قروح) بضم قح وفتح قح (قوله  
 وان عدل من عليه ميلة قبل ان العشاء  
 المشعر الحرام وادان واقامة) لان العشاء  
 (وصلى العشاءتين للاعلام كالا احتياجا هنا  
 في وقتها لم يخرج للاعلام كالا احتياجا هنا  
 للاعلام (قوله ولو صلى العشاء) العشاء  
 لا دام (قوله ولو صلى العشاء) العشاء  
 الطريق اوفي عرفات اعادامالي) العشاء  
 امامك فتوقفا بالزمان والمكان والوقت  
 قال زمان ليلة النحر والمكان مزدلفة والوقت  
 وقت العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة قبل  
 العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت العشاء  
 (قوله لم يطلع الفجر)  
 فتصل لغرامن وجوه (قوله ثم اعاد العشاء)  
 فيعيد الى الجواز وهذا اذا لم يجزى طلوع  
 الفجر في الطريق فان خافه صلاهما (قوله ولو صلى  
 العشاء قبل المغرب بمزدلفة على المغرب ثم اعاد  
 العشاء فان لم يعدها حتى طلع الفجر عاد العشاء  
 الى الجواز) ويؤى المغرب اداء ويترك سنتها

والمكان الذي وقع عليه من غير انما زمان فمكروها ليله العيلة ما المكان فمكروها ليله العيلة وفي جملارة الشمس  
 تشبثت الشمس (قوله طائها) اي ليله النهر في حدة انها لا في حق من كان بمنزلة حلي (قوله) برف من ايله  
 لقد نزل في وهي موصور يا حيايتها كما كانت اشرف منها اولى بذلك لاشرفية باعتبار ان العمل الذي يقع فيها  
 امر كذا توكلن العمل الذي يقع في ليله القدر وقد ورد ما يدل على ان قيام ليله من هذا الشهر قيام ليله  
 التقدير والخرج الزاوي من روايه جابر بن عبد الله افضل ايام الدنيا ايام العشر طال الاساءة في شرحه كما لا يخفى  
 اسهلتها العبادة في ايام التي اقسم الله بها في قوله وليل عشر ليلة من الايام من التهليل والتكبير  
 والتعبد فيها ايام الاخرة فافضلها يوم المزيد وهو اليوم الذي يعطي الله فيه لاهل الجنة ويرونه اهدى من اهل الجنة  
 الشافية ان افضل الليالي ليله مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليله القدر ثم ليله الاسراء والمعراج ثم ليله عزه  
 ثم ليله الجمعة ثم ليله النصف من شعبان ثم ليله العيد وافضل الايام يوم عرفة ثم يوم نصف شعبان ثم يوم الجمعة  
 ذكره الرحمان في حاشية النهر يرد كراهل المذهب ما يفيد ان يوم الجمعة افضل من يوم النصف فانهم قالوا ان يوم  
 الجمعة افضل من ليلته لانها افضل لصلوة الجمعة وهي في اليوم واذ كانت ليلة الجمعة افضل من ليلة النصف  
 فيومها افضل من يومها (قوله كما اخبر به صاحب النهر وغيره) عبارة النهر وقد وقع السؤال الذي شرفها في ايله  
 الجمعة وكنت ممن مال الى ذلك ثم رأيت في الجوهرة انها افضل ليلتي السنة وكلامه كذا في تفضيلها على  
 ايله الجمعة لا على ليله القدر نعم ما في الجوهرة تشمل ليله القدر لكن هذا القول لا يوسع ان يقال ان  
 صاحب النهر اه حلي (قوله بان عشر ذي الحجة افضل الخ) لما ورد فيه من الاجابات المكتوبة في كثرة نواب  
 العمل فيه على العشر الاخير من رمضان وذكر المناوي في شرحه الصغرى في حديث افضل ايام الدنيا ايام  
 العشر من ايام الشهر الاخير من رمضان على ما انتفاء هذا الخبر واخذ به بعضهم لكن الجمهور على خلافه  
 انتهى وقال في الكبير ما نصه ولهذا ذهب جمع الى انه افضل من العشر الاخير من رمضان اكن خالف آخرون  
 تمسك بان اختيار القرض لهذا القول لانه ايدل على افضليته عليه وغيره الخلاف تظهر فيما لو علم في نحو طلاق  
 اوزنوا فضل الاعشار والايام قال ابن القيم والصواب ان ليلتي العشر الاخير من رمضان افضل من ليلتي  
 عشر ذي الحجة لانه انما فضل ايامي الضرورة وعشره رمضان انما فضل ليلة القدر اه (قوله ومضى القهر  
 بغلس) الغلس ظلام آخر الليل فالمراد منه طلوع القمر الثاني من غير ان يروى ان يروى الظلام وينتشر الضوء  
 او السعير ودع الحلي (قوله لاجل الوقوف) اي لاجل الوقوف بمنزلة على جبل فزع ان امكن والا فبقربه  
 كما هو السنة (قوله ولو ما) في اي جزء منها جبر (قوله لا يتركه بعند الخ) لا يترك هذا الواجب ببل  
 كل واجب اذا تركه للعذر لا شيء عليه فانه في الجهر (قوله كرامة) ولو للرجال مع بعضهم اذ كان به ضعف او علة  
 (قوله ودعا) وافضل ليله الى السماء هندية (قوله واقباله فرجدا) قاله اسفر اليوم ما واجب وقاعه مما لا يدرك  
 ذكره قرا حصارى قال اخوي ولم اقب على هذا كره من فاعل هذا الفعل مما لا يدرك في شيء من كتب النحو  
 واللغة التي اطلعت عليها وفسر الامام هدي الله تعالى عنه الاسفار بحيث لا يبقى الى طلوع الشمس  
 الا مقدار ما يصلي ركعتين وان وقع طلوع الشمس لوقبل ان يصلي الناس الفجر فمما ساء ولا شيء عليه هندية  
 (قوله مهلا) حال من فاعله اي (قوله اسرع) ان كل ما تأخر حركته وادته ان كان باكبجر (قوله قد وردية  
 بجبر) مراد النهر في لاله القدر بل لانه يسرع قدر خصاله ذراع وخسة ولربيع ذراع لانه تلك مسافة  
 وادي محسر (قوله لانه موقف النصارى) هم اصحاب القيل حلي عن الشرح ليلية (قوله ودي جوة العقبة)  
 قهر بالري لانه موضع اوضح علم يتركه الواجب ولله وجهها جادة هي في المواضع التي تهى بالجران لما بينهما  
 من الملاينة وقيل لجمع ما ساء للمسلمين من قهرهم القوم اذا اجتمعوا في جهر شمرهم على قتالهم وجره  
 العقبة ثالث الجران على حدي من جهة مكة فليست من مفر ويقال لها الجمر الصغرى والجمر الاخرة  
 قهرستان (قوله من بطن الوادي) اي من اسفله الى اعلاه فوق حاجبه الا عين مقرجه الى الجمره عا لاله  
 عن يساره وهي من وینه واضعها بده حله امسكية قهرستان (قوله ويكره تغيبان من فوق) وانما جاز من فوق  
 لان ما حولها من موضع التبرك ليل (قوله سمعا) اي يسوع جها يتلوا في عن ابن مسعود انه انتهى الى الجمره

فانها اشرف من ليلة القدر كما اخبر به  
 صاحب التهر وغيره ومن شرح الاخبار  
 صاحب الاصول بان عشر ذي الحجة افضل من  
 العشر الاخير من رمضان (قوله ومضى القهر  
 بغلس) لا حيلة في العشر الاخير من رمضان  
 ووقته من طلوع القمر لوزنه كبره  
 ما را كذا في عزه لكان لوزنه كبره  
 لا شيء عليه (قوله ودعا وان اسر) جلا  
 على المصطفى (قوله لا امسكها فاذا بلغ بطن  
 ابي حنيفة) لا امسكها فاذا بلغ بطن  
 اسرع قدر ربه من بطن الوادي (قوله  
 ودي جوة العقبة) من بطن الوادي (قوله  
 ذرهما من فوق) (قوله سمعا)

الكرمي - هل البيت عن يساره وعن يمينه ورمى بسبع وقال هكذا رمي من انزلت عليه سورة البقرة  
 اه وانما خص سورة البقرة لان معظم المنازل المذكور فيها مقدار النوازل واولها والتقدير بصحي  
 الخريف لسان الاكل فلورى باكر منه جاز لحصول المقصود غير انه لا يرمى بالكبار من الجارة كيلا يتأذى به  
 غيره ولورى صبح وصره وفي التهم هل الحصاة مقدار الحصاة او النواة او الالة اقوال (قوله بيمينين) الا ان  
 مفتوحة وثنائية مسكنة مصدر نوى فتهستانى والحذف بالمهملة يثني يكون بالعصا ابو السعود عن العيني  
 (قوله اى برؤس الاصابع) هذا بيان الافضل اما الجواز فلا يتقدم بهيمة دون هيمة بل يجوز كيف كان حموى  
 وتيل ذنبتنه ان تضع طرف الابهام على طرف السبابة ويصحح الوالو الجوى لانه اكثر اهانة للشيطان (قوله  
 ورسون بينهما) اى بين الرامى والجرة اه حلى (قوله نسخة اذرع) اى فصاعدا حموى وتهستانى وفي البحر عن  
 الظهيرية وجوب التقدم بخمسة اذرع واهل منع الاقل لا الزيادة قال شارح الوقاية لان مادون ذلك يكون  
 وضعه فلا يجوز او طرعا فيجوز مع الاساءة لخمسائة السنة قال والاطلاقه يدل على جواز رمية راسكبا وغير  
 راسكبا (قوله جاز) لان هذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه فجعل القرب عفو ابو السعود ومصححا (قوله والا)  
 اى وان لم تقع من فوق ظهره بنفسها بل بتحرك الرجل والجل لا يجوز في عيدها كما لو وقعت بنفسها بعيدا  
 من الجرة افاده التهستانى (قوله وثلاثة اذرع) اى بين الحصاة والجرة بعيد فلا يكفي هذا الرمي وان كان دون  
 ذلك لا يضر فيكون وهذا بيان لما اجلفه قوله ان وقعت بقرب الجرة جاز والا فلا فيسأل (قوله وكبر بكل حصاة)  
 هذا بيان الافضل فلم يذكر طائفة اصلا او سبع او هلل اجزاء وانما لم يذكر الداء بعد هذا الرمي لعدم وروده عنه  
 صلى الله عليه وسلم ولانه لو عاد عارفا فينصرف المارون للرمي في هذا الوقت لكثرة الناس قاله صاحب البحر  
 (قوله اى مع كل) قالوا له صاحبة كافي النهر وجوز ملاسكين كونها للملابسة والمصاحبة لا يخرج  
 عنها وما في ابي السعود انها لا تستعانة فسبق فلم (قوله وقطع التلبية بالولها) اى مع اولها لخبر الشيخين لم يرل  
 صلى الله عليه وسلم يلبى حتى رمى جرة العقبة وكذا يقطعها لو قدم طواف الزيارة على الرمي والخلق والذبح  
 او قدم الخلق على الرمي او قدم الذبح على الرمي وهو متفق اوقارن لا مفرد (تقنة) المعتز قطع التلبية اذا سلم الحجر  
 وكذا ان فاتها الوقوف بعرفة لانه يفعل بعمره فحكمه حكم العمره ابتداء والمحصرة يقطعها ان ذبح هديه والقارن  
 ان فاتها الحج يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني (قوله كالحجر) والنورة والزرنج والمخ الجبلي والكحل والاحجار  
 النقية كالباقوت والزرد والزربرد والبخس والفروخ والبور والعقيق زيلبي (قوله ولو لو كبر) تنبع في هذا  
 التعبير صاحب التهر والتقدير بهيالا لا احتراز عن الصغار بل لان الكبار هي التي يتأذى الرمي بها فلا فرق في عدم  
 الجواز بين الكبار والصغار بل دليل تعليمهم بانها ليست من اجزاء الارض ابو السعود (قوله وجواهر) هكذا  
 في الزيلبي وهو ينافى ما قدمناه عنه قريبا من تجويزه بالاحجار النقية كالباقوت والزرد ولم ينافه العيني  
 فيه وقول الشرح وقيل يجوز زيد على ان في المسئلة قولين وينبغي ان يكون القولان في الاحجار النقية  
 والجواهر والتفرقة بينهما محتمل قاله ابو السعود نعم في عطفت الجواهر على الاول الكبار نظر لما قالوا ان الجواهر  
 الا ان الكبار وقد يقال ان المراد بالجواهر ما هو اعم (قوله لانه اعزاز) ولان الخشب والعنبر ليسا من  
 اجزاء الارض والمقصود منه رغم الشيطان اذا ضل رمى الخليل عليه السلام اياه عند الجار لما عرض له عندها  
 بالاعوانة لانه لاقته في ذبح الولد افاده المصنف (قوله لانه يسمى نشارا) اى رميها ولانهم ليسا من جنس  
 الارض (قوله من جوازها بالبحر) علمه بان المقصود اهانة الشيطان واستخفافه ولم يعز ذلك الى احد (قوله  
 خلاف المذهب) بل قاله بعض المتشقة قال في النهاية وبعض المتشقة يقولون ان رمى بالبعرة اجزاء لان  
 المقصود اهانة الشيطان وهو بالبعرة يحصل ولستنا نقول به اه على ان اكثر المحققين على انها سور تعبدية  
 لا يشتغل بالمعنى فيها كافي الفتح ولم يبين المصنف الموضع الذي تؤخذ منه الجرات وقد قالوا انه يجوز اخذها من  
 اى موضع شاء فآخذها من مردافه او قارعة الطريق وتعين الاخذ من مردافه ايس مذهبنا قاله الكرماني  
 (قوله لانها من دودة) اى في شام باخذها (قوله لحديث من قبلت حجته رفعت جبرته) اى رخصها الملائكة  
 باسمه تعالى والموجود عند الجمار مع طول مدة الرمي قيل انها سبعة آلاف سنة قدر خمسة احوال وجميع المنكرين  
 قد قبل اعزازها في الدنيا وبؤيده مارواه الامام احمد ومسلم عن انس انه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى

بيمينين اى برؤس الاصابع ويكون بينهما  
 خمسة اذرع ولو وقعت على ظهره رجل او رجل  
 ان وقعت بنفسها بقرب الجرة جاز والا فلا  
 اذرع بعيد وما دونه قريب جوهرة (وكبر  
 بكل حصاة) اى مع كل منها وقطع التلبية بالولها  
 فلورى باكر منها اى مع كل (قوله جاز لا الزيادة  
 بالاول) فالتقدير بالسبع لمنع التلبيس الارض  
 (وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض  
 كالحجر والمدن والطين والمتمرة) (قوله كالحجر  
 النقيم ولو كرها من جنس الارض وقيل يجوز  
 واحد لا يجوز) لانه اعزاز لاهانة وقيل يجوز  
 (وجواهر) لانه يسمى نشارا لاريسا  
 وذهب (قوله) لانه ليس من جنس الارض وما في  
 (وقيل) لانه ليس من جنس الارض وما في  
 فروق الاشياء من جوازها بالبحر (قوله  
 المذهب) وكبر (اخذها) من عند الجرة  
 لانها من دودة لحديث من قبلت حجته رفعت

لا ينظم المؤمن حسنة يعطى عليها في الدنيا وشباب عليها في الآخرة وأما الكافر فيقطع بحسناته في الدنيا حتى  
 إذا انقضت إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيرا (قوله ويكره أن يلتقط حجرا واحدا) قال السكال كما يفعله  
 كثير من الناس اليوم (قوله وإن يرى بمنجسة ييقن) وعند السكال الأهل الطهارة قال القزستاني وينبغي  
 أن يكون الخفي مغفولا (قوله ووقته أي وقت جواره وقوله من الفجر أي فجر النحر الفجر الذي بعده حتى  
 لو رجع قبل طلوع فجر النحر لم يصح اتفقا أو لا أو آخره حتى طلوع الفجر في اليوم الثاني لأنه دم عهد الامام خلافا لهما  
 بهن (قوله ويسن) أي يستحب فإن هذا الوقت وقت الاستحياء كما في البحر (قوله ويساح اغروها) هو ما عليه  
 الأكثر وجعل في الظهيرية المساح من المكره فالأوقات عليه ثلاثة (قوله ويكره للفجر) أي من الترهيب إلى  
 الفجر وكذا يكره قبل طلوع الشمس من يوم النحر (قوله لأنه مفرد) تعليل لما استبعد من التحجير بقوله أن ساقه  
 والذي له أفضل ويجب على القارئ والمتعمق وأما الاضحية فإن كان مسافرا فلا اضحية عليه والأفعلية كالسك  
 وثبت في حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم يفرده ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا بنصر ماني من المائة وأمره  
 في هديه قال ابن حبان الحكمة في نحره صلى الله عليه وسلم بيده هذا العدد لأنه عاش قدره من السنين ففجر  
 السك سنة بدنة (قوله ثم قصر) ويستحب قص أطرافه وشاوبه واستحداده بعد خلق رأسه ولا يأخذ من لحية  
 شيئا ولو فعل لا يجب عليه شيء هندية (قوله بأن يأخذ من كل شعرة الخ) أي من السك الرأس ندبا ومن الربع  
 وجوبا في البدنة قالوا يجب أن يزيد في التقصير على قدر الأتلة حتى يستوفي قدر الأتلة من كل شعرة برأسه  
 لأن أطراف الشعر غير متساوية عادة واستحسنه الحلبي (قوله قدر الأتلة) واحدة الأتلة يفتح الهمزة والميم  
 وضمة الميم لغة مشهورة ومن خطأ راوية فقد أخطأ بحر (قوله ويجب أجراء الموصي) أي على الأصح وقيل  
 يستحب هندية (قوله على أقرع) مثله إذا جاء وقت الخلق ولم يكن على رأسه شعر بأن حلق قبل ذلك وإنما  
 وجب أجراء الموصي لأنه لما عجز عن الخلق والتقصير يجب عليه التشبه بالخلق كالمفطر في شهر رمه فكل من يجب  
 عليه التشبه بالصائم وإن الواجب عليه أجراء الموصي وأخذ الشعر فاعجز عنه سقط وما لم يعجز عنه يلزمه (قوله  
 أن أمكن) أي أجراء الموصي (قوله ولا سقط) أي أن لا يمكن أجراء الموصي سقط العجز عن الخلق والتقصير  
 والاحسن أن يؤخر الإحلال إلى آخر الوقت من أيام النحر وإن لم يؤخر فلا شيء عليه وإن لم يكن به قروح ولكنه  
 خرج إلى بعض البوادي ولا يجد موسى أو من يحمل له فلا يجزيه إلا الخلق أو التقصير وليس هذا بعد هندية  
 (قوله متى تعذر أحدهما) الأنسب تأخير هذه الجملة بعد قوله وحلقه أفضل قال في البحر ثم التحجير بين الخلق  
 والتقصير وإنما هو عند عدم العذر فلو تعذر الخلق لعارض تعين التقصير والتقصير تعين الخلق (قوله تعين الخلق)  
 ولو كان بحيث لو خلق رمدا وصدق تعين التقصير (قوله وحلقه السك أفضل) أما الواجب فالربع والتقصير أولى  
 منه لأنه يسيء بحلق الربع ولا ساقاة في التقصير كما في النهر صا وإنما كان الخلق أفضل لعدمه عليه السلام ولأنه  
 دعا صلى الله عليه وسلم للصحابة بالراحة فقبل والمقصرون في الرابعة قال والمقصرون (نعمه) الخلق في كل  
 جمعة مستحب كما في الغنية ويستحب دفن شعره وإن رماه فلا بأس به وكره القاذوة في الكنيف بحر ويكره  
 حلق بعض وأما بعض لقوله صلى الله عليه وسلم أحلقه كله أو تركه كله (الطيفة) قال وكيع قال لا يؤخذ  
 الخطأت في ستة أبواب من المناسك فنهى عليها بحمام وذلك أني حين أردت أن أحلق رأسي وقفت على حمام  
 فقلت بكم تحلق رأسي فقال إعرافني أنت فقلت نعم قال النسل لا يشارط عليه اجلس فجلست مضطرا فاعن  
 القبله فقال لي حول وجهك إلى القبلة فحولته ووردت أن يحلق رأسي من الجانب الأيسر فقال لي ادرك الشق  
 الأيمن من رأسك فادركه فجعل يحلق وأنا ساكت فقال لي كبر فجعلت أكبر حتى قلت لأذهب فقال لي ابن يزيد  
 فقلت لي رجلي قال ادفن شعر لثمت صل ركعتين ثم امض فقلت من أين لك ما امرتني به فقال رأيت عطاء بن  
 أبي رباح يفعل هذا وأما ما ذكره الكرماني من أن مذهب الامام يبدأ بيمين الخلق ويسار المحلق وذكره في البحر  
 بهذه صاحب غاية البيان بقوله ذكر ذلك بعض أصحابنا ولم يعزه لاحد واتباع السنة أولى وهو من  
 الآداب قد روى أنس عنه صلى الله عليه وسلم قال لله لاق خذ وأشار إلى جانبه الأيمن ثم الأيسر ثم جعل يعطيه  
 الناس رواه مسلم وأبو داود وأحمد وقد كان يحب التباخر في شأنه كله وقد أخذ الامام في ذلك يقول الحجام  
 ولم ينكره ولو كان مذهبه خلاف ذلك لما وافقه مع كونه هجما قال السكال والبداية باليمين هي الصواب (قوله

(و) يكره (أن يلتقط حجرا واحدا فيكسر  
 سبعين حجرا صغيرا) وإن يرى بمنجسة ييقن  
 ووقته من الفجر إلى الفجر ويسن من طلوع  
 نكاحها والها ويساح اغروها ويكره للفجر (ثم)  
 بعد الرمي (دفع أن شاء) أنه مفرد (ثم قصر)  
 ما يأخذ من كل شعرة قدر الأتلة وجوبا  
 وتقصير السك منسحب والربع واجب ويجب  
 أجراء الموصي على أقرع وذئ قروح إن أمكن  
 والاستطوانة تعذر أحدهما لعارض تعين  
 الآخر فلا يلزمه (فجئت تعذر التقصير تعين  
 الخلق بحر) وحلقه (السك أفضل)





الكرامة ووجود الدم بالتأخير (قوله ان قدر اربعة اشواط) اي ان بقي الى غروب الشمس من اليوم لثالث من  
ايام الضرب مابيع طواف اربعة اشواط والظاهر انه يشترط مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها واعتسابها وراجع  
الحلي وعلى قياس مجته ينبغي ان يشترط زمن قطع المسافة ان لو كانت في بيتها (قوله لا زدم) مثله  
ما لو حاضت بعد ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت فيلزم هدام لانها مغرطة بتفصيلها بجر  
(قوله والا لا) اي بان لم تظهر اصلا وطهرت اقل من الاربعة (قوله فيبيت بها) اي استقامت وبكره ان يبيت  
في غير منى في ايام منى كما في شرح الطحاوي فان بات في غيرها متعمدا فلا شيء عليه عندنا هندية (قوله وبعد  
الزوال ثاني الخمر) هذا وقت الرمي في ثاني الخمر وثالثه حتى لورمي قبل الزوال لا يجوز في ظاهر الرواية ويسرى  
الى الغروب كما في الهندية وآخر وقته الى طلوع الشمس من الغد فلورمي ليلانه كما في البحر (قوله ربي الجمار)  
اي يجنيه بذكره عند كل حصاة فيقول بسم الله والله اكبر نغما للشيطان وحزبه ويقول اللهم اجعل محبي  
مبرور واسعي مشكور واذني مغفور اهندية (قوله يدا استناما) القول بالسنية في الترتيب هو المختار كما في المحيط  
واعتمده السكك حتى لو بدأ بجمرة العقبة ثم بالوسطى ثم بالتي تلي المسجد فان اعاده على الوسطى ثم على العقبة  
في يومه فحسن وان لم بعد اجزاء منهر (قوله مسجد الخيف) يقع الخساء المبيعة وسكون البساء وهو المكان المرتفع  
قهيستان (قوله الوسطى) بدل من ما بينهما ثمانية ذراع وخمسة اذرع وينهاوين جرة العقبة اربع مائة  
وثمانون ذراعا قهيستان (قوله سبع اسعيا) لوقال سبع خلام من التكرار على مذهب الكوفيين قهيستان (قطة)  
من كان مرضيا لا يستطيع الرمي يوضع في يده ويرمي بها ويرمي غيره وكذا المغمى عليه ولورمي بجمعتين  
احداهما لنفسه والاخرى للآخر جاز ويذكره بحر (قوله وقف حامدا) اي في المقام الذي يقوم فيه الناس  
وهو اعلى الوادي وقوله مصليا اي على النبي صلى الله عليه وسلم هندية (قوله قدر قرأة البقرة) فحوق في الشهر  
وفي القهيستان عن المضمرات قدر عشرين آية وهو اسير (قوله فلا يقف بعد الثالثة) اي في الايام الثلاثة لثلاث  
تضييق الطريق بالمارة (قوله ودعا لنفسه) قضاء حاجته وغيره فيستغفر لآبويه واقاربه ومعارفه لحديث اللهم  
اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج اغاده الشيخ زين (قوله او القبلة) هو ظاهر الرواية كما في التهر والاول مرى عن  
الثاني فاوى كلامه لحكاية الخلاف لا للتخير (قوله ثم رمى غدا كذلك) وهو اليوم الثالث من ايام الخمر واول  
وقت الرمي فيه صحة وكراهة وآخره مثل اليوم الذي قبله (قوله ان مكث) قيد في قوله ثم بعده كذلك فقط اه  
حلي واشار به الى التخيير بين المكث وعدمه اقوله تعالى من جهل في يومين فلاثم عليه الاية نهر (قوله وهو  
افضل) اي المكث افضل اذ قد آتاه عليه الصلاة والسلام والتخيير بين الفاضل والافضل كما سافر في رمضان  
حيث خير بين الصوم والافطار والاول افضل ان لم يضره اتفاقا فانه ولو اخر رمي الجمار كلها الى اليوم الرابع  
رماها على التأليف لان ايام التشريق كلها وقت الرمي فيقضيه مرتبا كالمسنون وعليه دم واحد عند الامام  
لان الجنائيات اجتمعت من جنس واحد فتعلق بها كفارة واحدة ولو تركها حتى غابت الشمس من آخر  
ايام التشريق سقط الرمي لا تقضاء وقته وعليه دم واحد اتفاقا (قوله جاز) اي مع الكراهة عند الامام ولا يجوز  
عندهما بجر (قوله للغروب) اللام بمعنى الى لان المقصود الا تنهال (قوله فن الزوال الى طلوع ذكاة) والوقت  
المسنون بعد الزوال الى الغروب وبكره في الباقي فالرمي هناله وقتان بخلاف الرمي في اليوم الاول فله اربعة اوقات  
كما قدمه الشرح وما بعد التجر من اليوم الرابع وقت لرمي اليوم الثالث ورى اليوم الرابع طاله الحلي الا انه مع  
الكرامة (قوله لا بعده) فالأقامة لطلوع الفجر يوم الرابع موجبة للرمي فيه ولا فرق بين المكث والافاق في هذه  
الاحكام بجر (قوله وجاز الرمي كله راكبا) وهو الافضل عند الامام ومحمد على ما في النسيئة (قوله والوسطى)  
جعلها اولى بالنسبة لما بعدها (قوله ماشيا افضل) هذا التفصيل مروي عن ابي يوسف فانه قد ذكر ان الجراح  
وهو اكبر تلامذة عطاء ابن ابي رباح تليد ابن عباس وكان عالما بالناسك انه قال دخلت على ابي يوسف وقد  
اغشى عليه فاذا قال فلما راى قال يا ابراهيم ما تقول في رمي الجمار برميها الحاج ماشيا او راكبا فقلت برميها ماشيا  
فقال اخطأت فقلت برميها راكبا فقلت اخطأت قلت فما يقول الامام فقال كل رمي بعده رمي برميها ماشيا  
وكل رمي ليس بعده رمي برميها راكبا فخرجت من عنده فسمعت بكاء الناس في داره فقبل لي قضى ابو يوسف  
فتعجبت من حرصه على العلم في مثل هذه الحالة قال الاتقاني فينبغي للانسان ان يكون حريصا في اشتغاله

فاظهرت الخافض ان قدر اربعة اشواط ولم  
فعل لزم دم والا لا (ثم ان منى) فبيت بها  
للرمي (وبعد الزوال ثاني الخمر) ربي الجمار ثلاث  
بيد (استناما) بما على مسجد اوسط  
بلية (الوسطى) ثم بالعقبة سبع اسعيا ووقف  
حامدا مسكلا مكررا (رمي بعده رمي قطع) فلا يقف  
(بعد) تمام كل (رمي بعده رمي يوم الخمر) لا يدايس  
بعد الثالثة ولا لنفسه وتندد رافعا كفيه  
بعده رمي (ودعا) لنفسه (عدا كذلك)  
فحوا السجدة واثابة ان مكث وهو افضل وان قدم  
ثم بعده كذلك ان مكث (على الزوال جاز)  
الرمي فيه (اي في اليوم الرابع) (على الزوال جاز)  
فان وقت الرمي فيه من (قبل طلوع فجر الرابع لا بعده)  
الناسك والثالث من الزوال الى طلوع ذكاة (راكبا)  
الذخيرة من منى (قبل طلوع فجر الرابع لا بعده)  
للدخول وقت الرمي (وجاز الرمي) كله (راكبا)  
واكانه (في الاولين) اي الاولى والوسطى  
(ماشيا افضل)



بالمعلوم حتى ينال ما نال أبو يوسف ولهذا قيل التخصيل من المهد إلى اللحد أبو السعود (قوله لانه يقف) أي هو غيره فلو كان راكبا تضرع الواقفون (قوله أقدر عليه) أي على الانصراف (قوله واطلق افضلته المشي) أي حتى في الأخيرة ورجعه السكك بأن أداهما شيئا أقرب إلى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يؤمن من الأذى بالكوب بينهم في الأزدحام ورميه صلى الله عليه وسلم راكبا ثم هو ليظهر فعله ليقنن به كطوافه راكبا (قوله بفتحين متاعه) وبكسر الشاء وقع القاف المصدر وبسكونها واحد الاتصال نهر (قوله أذهب معرفة) ظاهره أن الكراهة لا تتحقق إلا بمجموع الإقامة والذهاب وليس كذلك بل الذهاب مسئلة مستقلة أشار إليها في البحر والنهر وعبارة النهر وعلم من كلامه أن الذهاب إلى عرفات وتركها بمكة مكروه بالاولى لأن شغل القلب ثم الكراهة من غيره اهـ (قوله كره) لأن فيه شغل القلب عن العبادة وقد كان عمر عنع منه ويؤدب عليه وهذا يؤذن بأنه في تحريمه إذا لا يؤدب على التنزيه في البحر من أن الظاهر أنه تنزيهية فقيه نظر اهـ نهر (قوله أن لم يأمن الخ) بحث صاحب البحر وتبعه أخوه أخذ من مفهوم التعليل بشغل القلب (قوله وكذا يكره للمصلي) الظاهر أن الكراهة تنزيهية لأن دليل التحريم هناك التاديب من عمر وهو مفقود هنا وأخذ من قوله وكذلك محل الكراهة عند عدم الأمان لا عند وجوده وبديل عليه التعليل بشغل القلب (قوله فحونه) أي ناله ونحوه من كل ما يشغله (قوله لشغل قلبه) علة للكراهة في المسئلتين (قوله استئنا) فيكون مسيا بتركه بلا عذر نهر (قوله ولو ساعة) هو أدنى السنة والسكك كما ذكره السكك أن يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع هجعة ثم يدخل مكة (قوله الابطح) هو فناء مكة وهو الشعب الذي يلي أحد طرفيه منى وطرفه الآخر الابطح وسعى محصيا لانه في مهبط ويجعل السيل إليه الحصباء فيجتمع فيه حوى وسبب مشروعيته أن بنى كانه حائط فيه قريشا على بنى هاشم أن لا يشاء كؤهم ولا يسابعوهم ولا يؤوهم حتى يسلموا إليهم النبي صلى الله عليه وسلم وتماثلوا على مقاطعتهم وكتبوا بينهم الصحيفة المشهورة وأثبتوا فيها أنواعا من الباطل وقطعية الرحم والكفر وعلقوها في الكعبة وقالوا ما دامت هذه موجودة فنحن على ما نحن عليه فأرسل الله تعالى عليها الأرض فاكنت كل ما فيها من كفر وباطل وقطعية رحم وترك ما فيها من ذكر الله تعالى فأخبر جبريل النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فأخبره عنه أباطال فجاء إليهم وأخبرهم عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فوجدوه كما أخبر فلما أمر الله الإسلام نزل به صلى الله عليه وسلم قصد على الصحيح لا نفاقا لآراءه لطيف صنع الله تعالى به فصارت سنة كالأمر أبو السعود بزيادة (قوله وليست المقبرة منه) أي مقبرة مكة المسماة بالجنون وفي القهستاني عن فتح الباري ويقال له الابطح والبطحاء وحدها بين الجبلين إلى المقبرة (قوله ثم إذا أراد السفر الخ) أعلم أن لهذا الطواف وقتين وقت الجوارز ووقت الاستحباب فالاول وله بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولو ستة ولم ينو الإقامة ولم يتخذها دارا جاز طوافه وأما آخره فليس بموقت مادام مقبلا حتى لو أقام عام لا ينو الإقامة فله أن يطوف ويقع أداءه والثاني أن يوقعه عند ارادة السفر حتى روى عن الامام أنه لو طافه ثم أقام إلى العشاء فأحب أن يطوف طوافا آخر ليكون توديع البيت آخر مودعه كذا في المحيط ولونفر ولم يطف يجب عليه أن يرجع فيطوف لكن قالوا لم يجاوز الموقيت فإن جاوزها لم يجب الرجوع عينا بل أمان يمضى وعليه دم وهو الاول لانه انفع للفقراء وأيسر عليه لما فيه من دفع ضرر التزام الاحرام ومشقة الطريق وأما أن يرجع فيحرم بإحرام جديد لأن الميقان لا يجاوز بلا إحرام فيحرم بعمره ويطوف للعمرة ثم يطوف للصدر ولا شيء عليه لتأخره وهذا الطواف خاص بمحرم الحج المدرك له اما المعتمرون فأتى الحج فليس عليه ما طواف الصدر لانه ليس للعمرة طواف قدوم فكذا طواف الصدر وفات الحج يعود بعده وصرح في الثانية بسقوطه بالأعذار كخض ونفاس فلو طهرت الحائض قبل أن تخرج من مكة يلزمها طواف الصدر وأن جاوزت بيوت مكة مسيرة سفر وطهرت فليس عليها أن تعود (قوله أي للوداع) وبه يسمى أيضا كما يسمى طواف آخره بما لبثت لانه لا طواف بعده وتفسير الشرح تفسير مراد والا فالصدر الرجوع لانه يرجع به عن أفعال الحج (قوله سبعة اشواط) الواجب أكثرها وبتركها قلته تلزمه صدقة نهر (قوله وهو واجب) لما في صحيح مسلم كانوا يصرفون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصرفن احد حتى يكون آخر عهد

لانه ينال ما نال أبو يوسف  
لانه يقف (قوله لانه يقف) أي هو غيره  
فلو كان راكبا تضرع الواقفون  
أقدر عليه (قوله أقدر عليه) أي على الانصراف  
أفضلته المشي (قوله واطلق افضلته المشي)  
حتى في الأخيرة ورجعه السكك  
بأن أداهما شيئا أقرب إلى التواضع  
والخشوع وخصوصا في هذا الزمان  
فان عامة المسلمين مشاة في جميع  
الرمي فلا يؤمن من الأذى بالكوب  
بينهم في الأزدحام ورميه صلى الله  
عليه وسلم راكبا ثم هو ليظهر فعله  
ليقتنن به كطوافه راكبا (قوله بفتحين  
متاعه) وبكسر الشاء وقع القاف المصدر  
وبسكونها واحد الاتصال نهر (قوله  
أذهب معرفة) ظاهره أن الكراهة لا  
تتحقق إلا بمجموع الإقامة والذهاب  
وليس كذلك بل الذهاب مسئلة مستقلة  
أشار إليها في البحر والنهر وعلم من  
كلامه أن الذهاب إلى عرفات وتركها  
بمكة مكروه بالاولى لأن شغل القلب  
ثم الكراهة من غيره اهـ (قوله كره)  
لأن فيه شغل القلب عن العبادة وقد  
كان عمر عنع منه ويؤدب عليه وهذا  
يؤذن بأنه في تحريمه إذا لا يؤدب على  
التنزيه في البحر من أن الظاهر أنه  
تنزيهية فقيه نظر اهـ نهر (قوله أن  
لم يأمن الخ) بحث صاحب البحر  
وتبعه أخوه أخذ من مفهوم التعليل  
بشغل القلب (قوله وكذا يكره للمصلي)  
الظاهر أن الكراهة تنزيهية لأن دليل  
التحريم هناك التاديب من عمر وهو  
مفقود هنا وأخذ من قوله وكذلك  
محل الكراهة عند عدم الأمان لا عند  
وجوده وبديل عليه التعليل بشغل القلب  
(قوله فحونه) أي ناله ونحوه من كل  
ما يشغله (قوله لشغل قلبه) علة  
للكراهة في المسئلتين (قوله استئنا)  
فيكون مسيا بتركه بلا عذر نهر (قوله  
ولو ساعة) هو أدنى السنة والسكك  
أن يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب  
والعشاء ويجمع هجعة ثم يدخل مكة  
(قوله الابطح) هو فناء مكة وهو الشعب  
الذي يلي أحد طرفيه منى وطرفه الآخر  
الابطح وسعى محصيا لانه في مهبط  
ويجعل السيل إليه الحصباء فيجتمع فيه  
حوى وسبب مشروعيته أن بنى كانه حائط  
فيه قريشا على بنى هاشم أن لا يشاء  
كؤهم ولا يسابعوهم ولا يؤوهم حتى  
يسلموا إليهم النبي صلى الله عليه وسلم  
وتماثلوا على مقاطعتهم وكتبوا بينهم  
الصحيفة المشهورة وأثبتوا فيها أنواعا  
من الباطل وقطعية الرحم والكفر وعلقوها  
في الكعبة وقالوا ما دامت هذه موجودة  
فنحن على ما نحن عليه فأرسل الله تعالى  
عليها الأرض فاكنت كل ما فيها من كفر  
وباطل وقطعية رحم وترك ما فيها من ذكر  
الله تعالى فأخبر جبريل النبي صلى الله  
عليه وسلم بذلك فأخبره عنه أباطال  
فجاء إليهم وأخبرهم عن النبي صلى الله  
عليه وسلم بذلك فوجدوه كما أخبر فلما  
أمر الله الإسلام نزل به صلى الله عليه  
وسلم قصد على الصحيح لا نفاقا لآراءه  
لطيف صنع الله تعالى به فصارت سنة  
كالأمر أبو السعود بزيادة (قوله وليست  
المقبرة منه) أي مقبرة مكة المسماة  
بالجنون وفي القهستاني عن فتح الباري  
ويقال له الابطح والبطحاء وحدها بين  
الجبلين إلى المقبرة (قوله ثم إذا أراد  
السفر الخ) أعلم أن لهذا الطواف وقتين  
وقت الجوارز ووقت الاستحباب فالاول  
وله بعد طواف الزيارة إذا كان على عزم  
السفر حتى لو طاف كذلك ثم أطال  
الإقامة بمكة ولو ستة ولم ينو الإقامة  
ولم يتخذها دارا جاز طوافه وأما آخره  
فليس بموقت مادام مقبلا حتى لو أقام  
عاما لا ينو الإقامة فله أن يطوف ويقع  
أداءه والثاني أن يوقعه عند ارادة السفر  
حتى روى عن الامام أنه لو طافه ثم أقام  
إلى العشاء فأحب أن يطوف طوافا آخر  
ليكون توديع البيت آخر مودعه كذا في  
المحيط ولونفر ولم يطف يجب عليه أن  
يرجع فيطوف لكن قالوا لم يجاوز  
الموقيت فإن جاوزها لم يجب الرجوع  
عينا بل أمان يمضى وعليه دم وهو الاول  
لانه انفع للفقراء وأيسر عليه لما فيه  
من دفع ضرر التزام الاحرام ومشقة  
الطريق وأما أن يرجع فيحرم بإحرام جديد  
لأن الميقان لا يجاوز بلا إحرام فيحرم  
بعمره ويطوف للعمرة ثم يطوف للصدر  
ولا شيء عليه لتأخره وهذا الطواف خاص  
بمحرم الحج المدرك له اما المعتمرون  
فأتى الحج فليس عليه ما طواف الصدر  
لانه ليس للعمرة طواف قدوم فكذا  
طواف الصدر وفات الحج يعود بعده وصرح  
في الثانية بسقوطه بالأعذار كخض  
ونفاس فلو طهرت الحائض قبل أن تخرج  
من مكة يلزمها طواف الصدر وأن جاوزت  
بيوت مكة مسيرة سفر وطهرت فليس  
عليها أن تعود (قوله أي للوداع) وبه  
يسمى أيضا كما يسمى طواف آخره بما  
لبثت لانه لا طواف بعده وتفسير الشرح  
تفسير مراد والا فالصدر الرجوع لانه  
يرجع به عن أفعال الحج (قوله سبعة  
اشواط) الواجب أكثرها وبتركها قلته  
تلزمه صدقة نهر (قوله وهو واجب)  
لما في صحيح مسلم كانوا يصرفون في  
كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لا يصرفن احد حتى يكون آخر عهد

بالبيت بحجر (قوله ومن في حكمهم) كاهل داخل المواقيت ومن اتخذ مكة دارا فلا طواف عليهما اذا اراد الخروج وقال ابو يوسف احب الى ان يطوف المكي طواف الصدر لانه وضع لغيره افعال الحج وهذا المعنى موجود في حكمهم (قوله بل يندب) اضراب انتقالي (قوله فلو طاف هاربا بالبحر) وقد تجرد عن نية الطواف وانظر ما لو لم يتحلى يعتبر معظم النية (قوله لكن يكنى اصلها) اي مجردة عن وصف القرصية او الوجوب (قوله فلو طاف الخ) الحاصل ان كل من طاف طوافا في وقته وقع عنه بعد ان ينوي اصل الطواف فوايضا اول او النذر نهرا قوله شرب من ماء زمزم) تقديم الشرب على التزام الملتزم هو المختار وكيفيه الشرب كما في البحر ان يأتي زمزم فيستقي نفسه الماء ويشرب مستقبل القبلة ويتنطع منه ويتنفس منه مرات ويرفع بصره في كل مرة فينظر الى البيت ويسبح به وجهه ورأسه وجسده ويصعب عليه ان تيسر وفي البرجندى ان زمزم عمقه اتسع وستون ذراعا وعرض رأسها اربع اذرع بالذراع التي هي اربع وعشرون اصبعاً سميت بها لكثرة ما شربها وماؤها افضل من ماء الكثر لانه غسل به صدره الشريف صلى الله عليه وسلم ولا يغسل الا بافضل المياه ولا يكره التوضي به والاغتسال ابو السعود (قوله على الملتزم) هو ما بين الركن والباب بحجر ومساقفته كما في القهستاني اربعة اذرع ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب ويقول السائل يا ربك يسألك من فضلك ومغفرتك ويرجود رحمتك وياتزم ساعة يركب كافي الهندية (قوله وتثبت) بالملتزمة آخره اي تعلق (قوله كالمستفيع بها) اي بالكعبة فان من يلجئ بائسان يتعاقب ثيابه (قوله ودعا يجتهدا) بعد التكبير والتبديل والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ثم يستلم الحجر ويكبر الله تعالى هندية (قوله او يتباكى) اي يتكافى البكاء فانه في اجل بقعة هي محل الرحمة والبكاء والتسليم يستل به الرحمة (قوله اي الى خلف) ويجهل وجهه الى البيت لكن بفعله على وجهه لا يحصل منه ضرر او طي لحدوه وهو بالتقصير على فراق البيت الشريف بحجر (قوله وسقط طواف القدوم) لو قال ولا يطف للقدوم من لم يدخل مكة ووقف بعرفة لكان اولى لان السقوط يستدعي سبق الخطأ بالساقط وهذا ليس كذلك لان طواف القدوم يتوقف على دخول المسجد لانه تحيته ولان السقوط يشعر بعدم كراهته وليس كذلك فانه الحيوي وايضا السقوط انما يكون فيها ولازم وطواف القدوم ليس بلازم (قوله ولا شيء عليه بتركه) من دم وحرمة وقضاء (قوله واساء) فهو مكروه تنزيها ومحل ثبوتها اذا لم يكن معذورا في التلبا بضايق الوقت على الوقوف قال في البحر وهذا في حق المفرد اما القارن اذا دخل مكة ووقف بعرفة صار رافضا للعمرة فيلزمه دم لرفضها وقضاءها (قوله عرفية) اي في متعارف اللغة اما العرف الان فهي المقدرة بخمس عشرة درجة (قوله من زوال يومها الخ) لانه عليه الصلاة والسلام وقف بعد الزوال وقال من ادرك عرفة بليل فقد ادرك الحج فكان فعله بيانا لاول وقته وقوله بيانا لآخره بحجر (قوله واجتاز مسرعا) لان المشي السريع لا يخلو عن قليل وقوف نهر (قوله او نائما) او سكران او جنبا او نائما لان الوقوف ليس بعبادة مقصودة بديل انه لا يتنقل به لانه يؤتى به انشاء الاحرام فاغنت النية عند الاحرام عن تجديد ما عنه بخلاف الطواف فانه يؤتى به بعد ما تحلل بالخلق لكن لما كان محرما من وجه دون وجه لعدم حل النساء قبله اشترط له اصل النية دون التعيين عملا بالشبهين (قوله وكذا الواهل عنه رفيقه) اي احرم سواء كان بامر ام لا عند الاناء فاذنوى الرفيق ولي صار المعفى عليه محرما لا الرفيق لا تنتقل الاحرام اليه ويجوز للرفيق بعده ان يحرم عن نفسه ويصعب منه عن المعفى عليه ولو كان محرما لنفسه ولا يلزم النائب التجرد عن الخيط لاجل احرامه عن المعفى عليه ولو احرم عن نفسه وعن رفيقه واركتب محظورا حرامه لزمه جزاء واحد ثم ان علم الرفيق بما قصده المعفى عليه ينوبه فان لم يعلم ينبغي ان لا يجوز له الاحرام بها قارنا بل بالعمرة او الحج فان ضاق وقت الحج بان غلب على الظن ان دخول مكة من الميقات امله الوقوف ثلاثين الاحرام بالحج منه والابان دخولا انشاء السنة فبالعمرة لان الاعانة انما تكون بما يقع لا بغيره وعلى هذا فينبغي انه لو احرم بالعمرة والوقت للحج ان لا يصعب وهذا فقه حسن لم ارم من افصح عنه نهر بحثنا مخالفا لآخيه في بحثه جواز الاطلاق في النية (قوله وكذا غير رفيقه) وان لم يكن مسافرا في القافلة على ما يؤخذ من اطراف كلام صاحب البحر وعلمه في القتيبان هذا من باب الاعانة لا الولاية ودلالة الاعانة قائمة عند كل من علم قصده رفيقا كان او لا

ومن في حكمهم فلا يجب بل يندب كن مكث بعده ثم النية الطواف شرب فلو طاف هاربا او طاف لم يحجر لكن يكنى اصلها فلو طاف بعد ارادة السفر ونوى التطوع اجزاء عن الصدر كما لو طاف بنية التطوع في ايام الحر رفع عن شرب من ماء اقرض (تم) بعد ركعتيه (تغليظا للكعبة) ووضعه زمزم وقبل العتبة الملتزم ونسب الاستسار صدره ووجهه على الملتزم ونسبها بضع يديه ساعة) كالاستفيع بها ولو لم يلها بضع يديه على رأسه مدحوطين على الجدار فانتبني والتصق القهقري اي الى خلف (حتى يجمع) ويرجع القهقري) اي الى خلف (وسقط من المسجد) وبصره ملاحظ البيت ساعة قبل طواف القدوم عن وقت بعرفة واساء دخول مكة ولا شيء عليه بتركه لانه سنة وليس (ومن وقف بعرفة ساعة) عرفية وهو السير من الزمان وهو الجمل عند اطلاق انفسهم (من زوال يومها) اي عرفية (الى طلوع يوم غد) كذا الواهل عنه رفيقه) وكذا غيره

لجهازت النياية فيه بعد وجودية العبادة منه عند خروجه من بلده (نقطة) ثبت الاذن دلالة في مسائل منها  
 هذه ومنها ذبح شاة قصاص شاة الذبح لاشمان عليه لالولم يشدها ومنها ذبح اضحية غيره في ايامها بلا اذنه  
 وقد اجمعوا على الذبح ومنها اذا وضع القدر على كائون وفيه اللحم ووضع الحطب تحته فاوقد آخر النار وطبخ  
 لاشمان عليه ومنها اذا جعل بره في زورق الطاحون وربط الحمار فساقه رجل حتى طحنه فلا يذبح عليه ومنها  
 اذا سقط حبل في النهر فعمله بلا اذن ربه فقلت الدابة فلا ضمان عليه ومنها اذا رفع حرة نفسه فاعانها رجل على  
 الرفع فانكسرت فلا ضمان عليه ومنها اذا احضر فعلة لهدم داره فهدم آخر بلا اذنه لم يضمن استخسانا بجر (قوله  
 به اي بالحق) انما خصه لان الكلام فيه والا فالعمرة كذلك (قوله فاذا اتية) اي النائم او افاق اي المغمى  
 عليه (قوله جاز) لانه تبين ان عجزه كان في الاحرام فقط ففتح النياية عنه ثم يجري هو على موجبها وقال  
 الصحاح انما يدون الامر لا يجوز فلوامر انسانا ان يحرم عنه اذا اغشى عليه اذنام فاحرم المأمور عنه صح  
 اجاعا حتى لو افاق واستيقظ واتى بافعال الحج جازا جاعا هندية (قوله وان بقي الاغنام) انما يذكر التزوم  
 لانه لا يمتد غالبا (قوله طيف به المناسك) لانه هو الفاعل وقد سبق التسمية منه ويشترط انهم الطواف اذا حلوه  
 كانت شرطية بجر (قوله اكنفى بمباشرتهم) لان هذه العبادة مما تجرى فيها النياية عند العجز بجر والاولى ان  
 يشهدوا به المشاهدين والظاهر انهم ان باشر وانا نفسهم يحتاج الى الوقوف اي الى النية وقوفه وقوف للمهل  
 عنه ورمين وسعين وغير ذلك من افعال الحج ويجزى (قوله ولم ار الخ) هو صاحب النهر (قوله فيقيد الجواز)  
 انما يقل صريح في الجواز لان ما في الفتح في المعنوية وعبارته عن المنتقى عن محمد احرم وهو صحيح ثم اصابه عته  
 فقضى به احكامه المناسك ووقفوا به كذلك فكذلك سنين ثم افاق اجزأه ذلك عن حجة الاسلام قال في النهر  
 وهذا راجع الى الجواز في الجنون وفي البحر قال ودل كلامه ان للاب ان يحرم عن ولده الصبي والجنون  
 ويقضى به المناسك كما هو الاول اه ولا فرق بين الاب وغيره فيما ينظر وفي الهندية يذبح لمن احرم عن الصبي  
 ان يجزى به ويلدس نوبين ازا راورد آه ويجزى به ما يجزى به المحرم في احرامه فان فعل شيئا من محظورات الاحرام  
 لاشي عليه ولا على وليه لاجله ولو افسده لا قضاء عليه وكذا اذا اصاب صيد في الحرم لاشي عليه ويجزى عنه  
 من كان اليه اقرب فاذا كان مع اميه واخيه يحرم عنه الاب كافي الحاشية (قوله الحج عرفة) اي معظم ركنيه  
 الوقوف بعرفة باعتبار الامن من البطلان عند فعله لا من كل وجه فلا شاف ان الطواف افضل (قوله وتحمل  
 بافعال العمرة) انما ذكره وان اغنام ما قبله عنه لذكر التحمل والتحليل بها واجب كافي البدائع ولا فوات لها  
 لعدم نوقيتها بالاجماع مخ بالقوات لم ينفذ الاحرام فلوا حرم بحجة اخرى بعد القوات وجب رفضها عنده  
 لان الجمع بين الاحرامين بدعة فاستأنى (قوله فيجاء) اي من احكام الحج (قوله لعموم الخطاب) كل مكاف  
 وهي مكافئة (قوله ما لم يتم دليل الخصوص) كافي الجهاد والجمعة ونحوها وجعل الاطلاق للرجال (قوله لكنها  
 تكشف وجعها) لو قال غير انها لا تكشف رأسها واقتصر عليه لكان اولى لان المرأة لا تخالف الرجل  
 في كشف الوجه فكان ذكره تطويلا لافائدة فيه ابو السعود قال صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في رأسه  
 واحرام المرأة في وجهها (قوله ولو سدت) سدل يأتي ثلاثا ورباعيا والسدل واجب كافي القهستاني وذكره  
 السكال والبرجندی وصاحب الهداية والمحيط (قوله وجافته عنه) اخذ من ذلك كراهة البرقع لانه  
 يماس الوجه وبه صرح في البحر وقد جعلوا اعوادا كالقبة توضع على الوجه وتستدل فوقها الثوب ودلت المسئلة  
 على انها منبهة عن ابد وجهها للاجانب بلا ضرورة ابو السعود (قوله دفعا للفتنة) اي بسماع صوتها والعللة  
 تعتبر في الجنس فلا يقال ان صوت بعض النساء كصوت الرجال او اشد (قوله ولا ترمل) لانه لم يخل بستر العورة  
 ولانه لا يطيب منها اظهار الحد لان بغيرها غير صالحة للزواج (قوله ولا تضلمع) لانه سنة الرمل ولا رمل عليها  
 (قوله ولا تسعي بين الميادين) اي لا تهرول بينهما وفي القهستاني انها لا تصعد على الصفا والمروة الا ان تجد خلوة  
 (قوله ولا تحلق) لانه في حقها مثله كتحلق اللحية بجر (قوله من رجع شعرها) وتقصيرها السكال افضل قهستاني  
 (قوله كما) عند قوله ثم قصر حلي (قوله وتلدس الخيط) غير المصبوغ وورس او زعفران الا ان يكون غسبلا  
 لان هذا تزين من دواعي الجماع وهي ممنوعة عن ذلك في الاحرام ابو السعود ويجوز لها الدس الحر رهندية  
 (قوله ولا تقرب الحجر في الزحام) وان كان يمكنها تقبله من غير اذى ابو السعود (قوله فيما ذكر) بل في جميع

(به) اي بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا اتية  
 او افاق واتى بافعال الحج جاز وان بقي الاغنام  
 الاغنام بعد احرامه طيف به المناسك وان  
 احرم واعنه وما فواه المناسك وكلام الفتح  
 فاحرم واعنه وما فواه المناسك (قوله لا يمتد غالبا)  
 فاحرم واعنه وما فواه المناسك (قوله لا يمتد غالبا)  
 بقيد الجواز (قوله لا يمتد غالبا)  
 الشرط الكيفية لا التسمية (قوله لا يمتد غالبا)  
 فان حجه (قوله لا يمتد غالبا)  
 وتعد (قوله لا يمتد غالبا)  
 او طوعا (قوله لا يمتد غالبا)  
 فيما (قوله لا يمتد غالبا)  
 دليل الخصوص (قوله لا يمتد غالبا)  
 لا رأسها ولو سدت (قوله لا يمتد غالبا)  
 جاز (قوله لا يمتد غالبا)  
 نفسها دفعا للفتنة (قوله لا يمتد غالبا)  
 ولا ترمل (قوله لا يمتد غالبا)  
 ولا تحلق (قوله لا يمتد غالبا)  
 وتلدس (قوله لا يمتد غالبا)  
 الحجر في الزحام (قوله لا يمتد غالبا)  
 وتلدس (قوله لا يمتد غالبا)

الاحكام الا في مسائل لا يلبس حريرا ولا ذهابا ولا فضة ولا بروج ولا يفت في صف النساء والرجال ولا حد بقذفه ولا يخلو بامرأة ولا رجل ولا يقع عتق او طلاق من علقه ما على ولا دنيا انى اودكر افولته ولا يدخل في قوله كل امرأة امككم اذ هي حرة فلا يعتق وفي الحموى ولا يقصر في الحج بل يحلق لانهم علوا عدم الحلق في المرأة يكونه مثله لحلق النخبة وهذه لا تنأت في الخنثى وفيه نظير بل التقصير في حقه اوله تقبيل لا لا تكشاف على ان التقصير جائز للرجال والنساء وهو لا يخلو حاله عن كونه من احدهما فنعنه عنه بخالف النصوص (قوله لا يمنع نسكا) اي عبادة من عبادات الحج (قوله الا الطواف) اي باقسامه واغرب القمستانى حيث زاد السمي (قوله ولا شئ عليها) اي من دم وحرمة (قوله وهو) اي الحيض بعد حصول ركبة اي ركعتي الحج في الضمائر تشبعت حلي (قوله يسقط طواف الصدر) لان الواجبات تسقط بالاعذار (قوله من ابل ويقر) الحديث جابر كان نحر البدن عن سبعة فقيل والبقرة فقال وهل هي الامن البدن ذكره مسلم في صحيحه واما قوله صلى الله عليه وسلم من راح يوم الجمعة في الساعة الاولى فكأنما قرب بعبادة ومن راح في الثانية فكأنما قرب بعبادة التغاير بينهما بخلافه انه اريد بالبدنة الواحدة من الابل خاصة من اطلاق العام وارادة الخاص وعند الامام الشافعى هي من الابل خاصة وغرة الخيل فيا اذا التزم بدنة فان نوى شيئا فهو على ما نوى لان المنزوى ان كان من محتملات كلامه فهو كالمصرح به وان لم يكن لنية فعليه بقرة او جزور بغيرها حيث شاء ويلزمه الامام الشافعى من الابل (قوله والهدى) يختص بمكة اتفاقا بخبر

## (باب القران)

هو مصدر قرن من باب نصر وفعل يجي مصدر من الثلاثى كلباس وفي لغة من باب ضرب كما في المصباح واخره عن الافراد وان كان افضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو افضل) حذف الفضل عليه مع لزومه اذا ذكر افضل التفضيل غير معرف وغير مضاف لكونه معلوما كانه اكبر وانا اكثر منك مالا واعز نورا وهو اذا كان كذلك جاز حذفه فالمتنى افضل كل نسك وهو افضل من الحج مفردا ومن الاعتقاد مفردا من غير ضم فعل حج ومن فعلهما بسفرين لان فيه جمع بين العبادتين فاشبه الصوم مع الاعتكاف والحجامة في سبيل الله مع صلاة الليل ولان فيه اراقة الدم وامتداد احرامهما بخلاف التمتع والمفرد والسفر غير مقصود والحلق خروج عن العبادة فلا يترج الافراد بهما عن القران وقال الامام الشافعى افراد كل من الحج والعمرة افضل من الجمع بينهما لان فيه زيادة الاحرام والسفر والحلق واصل الاختلاف هنا الاختلاف في جهة صلى الله عليه وسلم وقد اكثر الناس الكلام فيه واوسعهم نفسا في ذلك الامام الطحاوى فانه تكلم في ذلك زيادة على الف ورقة وروح علما قنا انه كان قارنا لما ذكره الشرح ولانه بتقديره يمكن الجمع بين الروايات بان من روى الافراد سمعه يلى بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه يلى بالعمرة وحدها ومن روى القران سمعه يلى بهما (قوله الحديث اتانى) هذا الحديث في الصحيح عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بوادى العقيق يقول اتانى اليلة آت من ربى عز وجل فقال صل في هذا الوادى المبارك ركعتين وقل حجة في عمرة ويحرق وقوله في عمرة اي مع عمرة كقوله تعالى قال ادخلوا في ام (قوله وانا بالعقيق) ليس هذا من الحديث كما رأيت وقد سيع في ذلك صاحب المنع وليست هذه الرواية في اصله (قوله فقال) ظاهره ان ضميره يرجع الى الاتى وليس كذلك بل هو الى النبي صلى الله عليه وسلم اي اتاه وامره بالقران فقال عليه الصلاة والسلام يا آل محمد الخ كما هو صريح المنع واما لفظ الحديث فقوله (قوله ولانه اشق) لكونه ادم احراما واسرع الى العبادة وفيه جمع بين النسكين (قوله والصواب الخ) نقله في البحر عن النووي في شرح المذهب (قوله لبيان الجواز) انما قال ذلك لانه مكروه كما يأتى (قوله ثم التمتع) اي بقسمه اي سواء ساق الهدى ام لا (قوله ثم الافراد) اي بالحج افضل من العمرة وحدها كذا في التهر (قوله الجمع بين شيتين) اعلم من الحج والعمرة وهو ما في الصحاح فانه قال قرن بين الحج والعمرة قرانا بالانكسر وقرنت البعيرين اقرنهما قرانا اذا جمعتهما في حبل واحد وذلك الحبل يسمى القران اه وفي القمستانى عن الاساس انه لغة مصدر قرن بين الحج والعمرة اي جمع بينهما ومله في التهر عن المغرب فعمل ما في الصحاح على اصل اللغة وما في غيره على متعارفها (قوله اي يرفع صوته بالتلبية) اي استجيبا بافظ والا لرفع الصوت بها غير محتاج اليه في الاحرام وقيد بالتلبية خروجا من خلاف ابى يوسف فانه يقول لا يدخل في الاحرام الا بها حلي

(وحيثما لا يقع) نسكا (الا الطواف) ولا شئ  
عليها تأخير اذ لم تطم الا بعد ايام التعمير ولو طم  
فهي تقدر اكثر الطواف لزومها الدم تأخير  
لباب (وهو بعد حصول ركبة يسقط طواف  
الصدر) ومثله انما من الغنم كما سيجي  
ابل ويقر والهدى منها ومن الغنم كما سيجي  
(باب القران)  
(هو افضل) الحديث اتانى آت من ربى وانا بالعقيق  
فقال يا آل محمد اهلوا بجمعة وعمر معا ولا تدخل  
والصواب انه عليه السلام يا آل محمد الخ كما هو صريح المنع  
عليه العمرة لبيان الجواز فصار قارنا (ثم التمتع  
ثم الافراد والقران) لغة الجمع بين شيتين  
وشرعا (ان يلى) اي يرفع صوته بالتلبية  
(بجمعة وعمر معا)

عن الشربلالية (قوله حقيقة) راجع الى المعية ومعنى كونها حقيقة ان يكون زمن الاحرام لهما واحدا بان  
يقول ليلى بحجة ومهرة وقوله او حكاى لان الاجتماع انما حصل بعد فينزل منزلة حصول الاحرام لهم فى زمن  
واحد (قوله قبل ان يطوف لها اربعة اشواط) فان احرم بالحج بعد الاربعة كان متمتعاً حلي (قوله وان اساء)  
اى بنية احرام الحج على احرام العمرة لانها مقدمة فعلا فكذلك الاحرام لهما وهذا تقدم في الذكر ان احرام بهما  
ابو السعد ووجه الاساءة في شرح الوقاية بان الله تعالى جعل الحج نهاية اى فى قوله فمن تمتع بالعمرة الى الحج  
فان المراد بالتمتع القران (قوله وان لم يذم دم) اى لكونه مسيئاً بما خالفه السنة كما فى البحر من باب اضافة الاحرام  
الى الاحرام وهذا الدم دم جبر على ما صححه فى الهداية ودم شكر على ما اختاره السرخسى والكمال وقواه بلان  
طواف القدوم ليس من سنن الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي التحية لغيره من المساجد ولهم ذائقة  
بغواف آخر من مشروعات الوقت كما فى البحر اه حلي (قوله من الميقات) اراد به غير مكة وما فى حكمها فيتم  
الميقات حقيقة ودورة اهله فالتقيده لاخراج من كان داخل الميقات كما اشار اليه الشرح فدعوى الزبلى  
انه قيد اتفاقا لا يسلم لاقتضائهما ان القارن قد يكون من اهل داخل الميقات (قوله ان القارن لا يكون الا افاقياً)  
اى والا فاقى انما يحرم من الميقات او قبله ولا يحمل مجاوزته بغير احرام فان فعل لم يذم دم مالم يعد اليه محرماً اه  
حلي (قوله او قبله) هو الفضل لان العصابة رضوان الله تعالى عليهم فسرت انما الحج فى قوله تعالى واتوا الحج  
والعمرة لله بان يحرم بهما من دورة اهله (قوله او قبلهما) اى قبل اوقبلهما اى مع الكراهة وان امن على نفسه  
لان احرام الحج له شبه بالركن كما تقدم حلي بقليل زيادة (قوله اما بالنصب) اى عطف على يهل حلي (قوله  
والمراد به) اى بالقول المنسبك للنية اى لا التلفظ فيكون من تمام تعريف القران افاده فى البحر فالمراد بالقول  
اقول النفسى اى يقول فى نفسه اللهم انى اريد الحج ونظر فيه صاحب النهر بان الارادة اى السكائفة فى قوله  
اللهم انى اريد الحج غير النية فليس من الحد فى شئ ورده الحموى بان صاحب العزم يدع ان الارادة هى النية بل  
المراد منها النية وقرئ ما بينهما اه وانت خير بان الذى يذكرك فى الحد اجزاء الماهية والنية من الشروط (قوله  
والمراد به بيان السنة) اى سنة العلماء لما قدمناه فى اول الفصل من عدم ثبوت التلفظ بالنية فى عبادة ما عن  
النبي صلى الله عليه وسلم اه حلي وفيه انه تقدم قريباً انه سمع منه صلى الله عليه وسلم التلفظ بالنية كما تقدم  
فى طريق الجمع (قوله بعد الصلاة) اى صلاة ركعتين بعد الوضوء او الغسل (قوله ويستحب تقديم العمرة  
فى الذكر) وبهضهم اختار تقديم الحج لقوله تعالى واتوا الحج والعمرة لله فذكر وجهه ابو السعود (قوله وجوبا)  
اقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو شامل للقران والتمتع بحج (قوله لا يقع الا لهما) ونيته  
لغو ولا يلزمه دم لان التقديم والتأخير فى المناسك لا يوجب الدم ابو السعود وفيه نظر لان هذا مذهب الصاحبين  
بل العلة فيه ما يأتى للشرح من الاصل (قوله سبعة اشواط) بشرط ان يقع اربعة منها فى شهر الحج كما فى السكاكى  
وهو الحق خلافاً لما فى المحيط من عدم الاشتراط (قوله ويسمى) اى مهر ولا يلى الميلى الا خضرين ابو السعود  
(قوله لم يحمل من عمرته) لان وان التحلل فيه يوم النحر كما فى البحر (قوله ولزمه دمان) لجنائته على احرامه (قوله  
فيطوف للقدوم) اى ويرمل وقد ذكره الشرح وما صاحب البحر فى التمتع ولا فرق بينه وبين القارن افاده الحلي  
(قوله ويسمى بعده ان شاء) وان شاء بعد طواف الافاضة وهو افضل كما تقدم (قوله ثم سعين) التعبير به اولى من  
تعبير الكذب بالاول لان المطلق الجمع ولا تفيد تأخير السعين عن الطوافين به عليه صاحب البحر (قوله واساء) اى  
لتقديم طواف التحية وتأخير سعي العمرة اه وقوله لتقديم طواف النية اى على سعي العمرة (قوله ولادم  
عليه) اما عندهما فلان التقديم والتأخير فى المناسك لا يوجب الدم واما عنده فطواف التحية سنة وتركه  
لا يوجب الدم فتقدم اولى والسعي بتأخيرها بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاشتغال بالطواف  
بحج (قوله وذبح) اى شاة او بدنة او اعطى سبع بدنة ان اشترى سبعة للقرب ليس فيه من يقصد اللحم والاشترى  
فى البقرة افضل من الشاة ان كان السبع اكثر قيمة من الشاة والحز ورافض من البقرة وكل دم وجب جبر الا يكتفى  
فيه سبع البدنة بخلاف دم الشكر وهذا الدم واجب لقوله تعالى فاستبسر من الهدى والافضل للقارن  
ان يسوق الهدى مع نفسه بحج وغيره (قوله وهو دم شكر لله تعالى) حيث وفقه لاداء التسمية (قوله فيما كل  
منه) بخلاف دم الجنابة افاده صاحب البحر (قوله لوجوب الترتيب) اى انما قيد الذى يكون بعد الرمي لوجوب

حقيقة واحكاماً بان يحرم بالعمرة والاشهر بالحج  
قبل ان يطوف لهما اربعة اشواط او عكسه بان  
يدخل احرام العمرة على الحج قبل ان يطوف  
للقدوم وان اساء او بعده وان لم يذم دم  
الميقات ان القارن لا يكون الا بالنصب  
فى شهر الحج او قبلهما ويقول اما بالنصب  
والمراد به النية او سببها والمرد به بيان  
السنة اذ النية قلبه تكفى كالصلاة يجزئ  
بعد الصلاة اللهم انى اريد الحج والعمرة  
فيسمى على تقديمها فى الفعل (وطاف  
في شهرهما فى الذكر لتقديمهما فى الفعل لا يقع  
للعمره) ولا وجوباً حتى لو نواه للحج لا يقع  
الا لهما (سبعة اشواط) ولو حلى لم يحمل من عمرته  
ويسمى بلا حلي (ثم سعى) فطوف للقدوم  
ولزمه دمان ان شاء فان ادى بدواً عليه  
ويسمى بعده ان شاء وان شاء بعد طواف الافاضة  
متوالين (ثم سعى لهما جازوا) ولادم عليه  
(وذبح القران) وهو دم شكر لله تعالى  
(بعد رمي يوم النحر) لوجوب الترتيب

الترتيب بينهم ما ولد لذلك لا يجوز في الذبح قبله ويذبح قبل الحلق لان الترتيب بينهما على ترتيب حروف رزح الزا للرمي والذال للذبح والحاء للحلق فان حلق قبل الذبح لم يزد من عند الامام ويذبح الهدى في يوم من ايام النحر (قوله وان يحز صام الخ) المراد بانجز الفقرة فلا يجب الدم الاعلى الغنى واختلاف اختيارنا في حد الغنى قال بعضهم يعتبر فيه قوت شهر فان كان عنده اقل من قوت شهر جازله الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم لم يجز له الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدارا ما هو واجب عليه وعن الامام اذا كان عنده قد وما يشترى به ما وجب عليه وقال بعضهم في العسال يده يسكت قوت يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل يسكت قوت شهر لانه بعد غنائه فراو بالسعود عن مختصر الظهيرية واول وقت الصوم بعد الاحرام بالعمرة في اشهر الحج وشرط جواز وجود الاحرام وان يكون الصوم في اشهر الحج لان كونه تحت عاشر ط بالنص وقبل الاحرام لا ينعقد سبه فلا يجوز زيلعي (قوله آخرها يوم عرفة) فيستثنى عدم كراهة صوم عرفة للعاج العار عن الهدى من اطلاق كراهة صومه للعاج شرب البالية (قوله بعده لا يجوز به) اي ان لم يصم حتى فات يوم عرفة ودخل يوم النحر لم يجز به الصوم اصلا وصار الدم متعينا لان الصوم يدل والاذال لا تصب الاشهر والنص خصه بوقت الحج بجر (قوله فيه كلام) تبع صاحب النهر في هذا النظر ولا كلام فيه لانه لو لم يكن لبيان الافضل لازم عدم صحة الصوم قبله مع انه ياترزع زلنا الافضل وانما كان الافضل تأخيرها الى الثلاثة الاخيرة لربا وجود الهدى فقول المخ الكحلير بيان للافضل راجع الى تأخير الصوم الى يوم عرفة لا لكونه قبل ايام النحر واذا ذلك صاحب البحر لم يبح تصرف (قوله بعد عام ايام حجه) اشار بذلك الى المراد من قوله تعالى وسبعة اذ رجعت فان معناه اذا فرغت من اعمال الحج فاطلق الرجوع عن الحج على الفراغ من عمله لانه سبب الرجوع فذكر السبب واريد السبب مجازا بدليل انه لو لم يكن له وطن واستقر على السياحة وجب عليه صومها بهذا النص وقصر الامام الشافعي الرجوع بالرجوع الى الاهل وقوله تعالى تلك عشرة قائدة الاخبار به والله تعالى اعلم دفع فوهم كون الواو في سبعة بمعنى او وقوله كماله اي في الثواب بجر ونهر وغيرهما (قوله وهو) اي تمام ايام حجه (قوله ابن شاه) اي سواء صام بمكة او غيرها (قوله لكن ايام التشریق لا تجز به) لا يحسن هذا الاستدلال بعد قوله وهو يضي ايام التشریق ٥١ حكي وقيد يقال انما في به لدفع فوهم انه لو صامها اتجز به مع الكراهة (قوله قوله تعالى الخ) اي فانه تعالى جعل الصوم بعد الفراغ ولا فراغ الا بضيها (قوله فم من وطنه مني) تفريع على تفسير الرجوع بالفراغ من اعماله فلا نظر للاسكنة حينئذ في صومها بعد الفراغ من استوطن مني وان لم يرجع الى اهله وفيه اشارة الى خلاف الامام الشافعي (قوله وان فانت الثلاثة) ذكرها دون السبعة لعدم تعييد السبعة بزمان بخلاف الثلاثة فزمنها من الاحرام الى يوم عرفة (قوله تعين الدم) لان الهدى اصلي وعند تعذره الشري يصار اليه نهر (قوله وعليه دمان) دم القران ودم التحلل قبل الذبح زيلعي ولادم عليه بترك الصوم ابو السعود (قوله ولو قدر الخ) نظيره لو قدر عليه في خلال الصوم او بعده قبل يوم النحر فانه يلزمه ويطل الصوم ولو صام مع وجود الهدى ان بقي الى يوم النحر لم يجز والاجاز ابو السعود (قوله في ايام النحر) اما اذا مضت ايامه ولم يحل ولم يجز ثم وجده فصومه ماض ولا شيء عليه كذا في البحر (قوله قبل الحلق) قدي به لانه لو وجده بعد ما حلق وحل قبل ان يصوم السبعة صم صومه ولا يجب عليه ذبح الهدى بجر (قوله بطل صومه) اي الثلاثة ايام السابقة (قوله فان وقف القارن الخ) سواء دخل مكة ولم يطف لها او لم يدخلها اصلا وقيد بالوقوف لانه لا يكون رافضا لها بمجرد التوجه الى عرفات على الصحيح ولم يقيد بالوقوف بكونه بعد الزوال لان الوقوف قبل وقته لا اعتبار به (قوله قبل اكثر طواف العمرة) صادق بعدم الطواف اصلا واذ اطاف الاقل ثم وقف فانه كالعدم وبصير رافضا كما في البحر (قوله بطلت عمرته) لانه تعذر عليه اذاؤها اذا لواها بعد الوقوف اصابا بنا افعال العمرة على افعال الحج وذلك خلاف المشروع (قوله فلو اى الخ) مفهوم قوله قبل اكثر طواف العمرة (قوله لم يطل) اذ قد اتي بركتها ولم يبق الا واجبا منها من اقل الطواف والصحي (قوله وضيها) اي العمرة بان تتم طوافها وبسعي لها وهو قارن على حاله (قوله والاصل ان الماتى به) كطواف القدوم والتطوع ههنا وقوله من جنس حال (قوله ما هو متابس به) اي النفس الذي تلبس به بعقد الاحرام وهو هنا العمرة لكن لما كان ما تلبس به عامما لها وللحج لانه قارن اخرج الحج بقوله في وقت يصلح له والضمير في له يرجع الى النفس المتلبس به اي حال كون الماتى به في وقت يصلح للنفس الذي تلبس

(وان عجز ما من ثلاثة ايام ولو بدت في وقت (انقضا)  
 يوم عرفة) لا يجزئ به فقول المصنف كالخبرين  
 فبعد لا يجزئ به فقول المصنف كالخبرين  
 لا افضل فيه كلام وسبعة بعد تمام ايام (ان شاء)  
 فخر اذ اوجاب وهو بمعنى ايام التسريتي (ان شاء)  
 لكن ايام التسريتي لا يجزئ لاقوله تعالى وسبعة  
 اذ ارجعتم الى قريعتكم من افعال الحج فممن من وطئه  
 متى او انجذها من طئا وان قانت الذلالة يعني  
 (الدم) فلولم يرد في حال وعليه دمان ولو قدر  
 عليه في ايام النحر قبل الحلق (فيسل) اكبر صوف  
 (وقت) القارن بعرفة عمره فلولي باربعة اشواط  
 (العمره بطلت) عمره فلولي باربعة اشواط ولو  
 بقصده الهدوم او التطوع لم يطل فيهما يوم النحر  
 والاصل ان المأتى بمن جنس ما هو متذبذب  
 وفي وقت يصلح

به (قوله ينصرف) خبران أي ينصرف المأني به لأنك الذي تلبس بأحرامه وهو العمرة لأنه يصلح لها حتى لو طاف وسعى للحج ثم طاف وسعى للعمرة كان الأول لها والثاني له ولا شيء عليه كما في البحر (قوله بشر وعه فيها) أي يسبب شرعه فيها لأن الشروع ملازم كالندب (قوله ووجب دم الرض) لأن كل من تحلل بفرد طواف يجب عليه دم بحر (قوله للسكين) أي للجمع بينهما والافهروأني بالعمره قضاء والله تعالى أعلم

### (باب التمتع)

ذكره عقب القران لاقتراحهما في معنى الانتفاع بالنسكين وقدم القران لما فيه فضله نهر (قوله من المتاع) أي مشتق منه لأن التمتع مصدر ومزيد والمجرد أصل المزيد وفي الحلبي عن الزبائلي التمتع من المتاع والتمتع وهو الانتفاع والتنع قال الشاعر

وقفت على قبر غريب بقفرة \* متاع قليل من حبيب مقارن

جعل الأذنس بالقبر متاعاً والتمتع مصدر مجرد أيضاً (قوله أن يفعل العمرة) أي الطواف وليس لها ركن الأهو على الصحيح وقيل السعي أيضاً ولم يقدح أحرامها بأشهر الحج لأنه ليس بشرط ولا يشترط أن يكون التمتع في عام الأحرام بالعمره بل من عام فعلها حتى لو أحرمت بعمره في رمضان وأقام على أحرامه إلى شوال من العام القابل ثم حج من عامه ذلك كان متمتعاً (قوله في أشهر الحج) فلو طافه قبله لم يكن متمتعاً قال في النهر والحبلة لمن دخل مكة محرماً بعمره قبل أشهر الحج يريد التمتع أنه لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى طاف وقع من العمرة ثم لو أحرمت بأخرى بعد دخول أشهر الحج وجب من عامه لم يكن متمتعاً في قول الكل لأنه صار في حكم أهل مكة بدليل أن ميقاته مبيحاتهم (قوله مثلاً) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره (قوله من عامه) أي عام الطواف (قوله فلتغير النسخ) أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجرد من قوله هو أن يحرم بعمره من الميقات في أشهر الحج ويطوف أه قيدا لأحرام يكون من الميقات وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح وكذا الواخه وإن لزمه دم إذا لم يعد إلى الميقات وأطلق في الميقات مع أنه يشمل الحرم حتى المكي لأن ميقات كل محرم ما يشاء سبه كما قاله الشر بن لاي مع أن التمتع لا يكون للمكي وقيد الأحرام بكونه في أشهر الحج وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح من غير كراهة وأطلق في الطواف فقتضاه أنه لا بد أن يقع جميعه في أشهر الحج لأنه شرط أن يكون الأحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون إلا بعد الأحرام مع أنه يكفي وجود أكثر الطواف في أشهر الحج فلذلك أمر المصنف بتغيير النسخ إلى النسخة التي اعتمدها الحلبي بزيادة (قوله إلى هذا التعريف) وهو قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أو طافها في أشهر الحج عن أحرام بها فيها وقبلها ويطوف الخ هكذا شرح عليها في المنع والشرح اسقط منها قوله عن أحرام بها قبلها وفيها أه حلبي (قوله ويطوف) لأحاجة إليه لما علمت من أن المراد بالعمره الطواف (قوله وبسعي) ظاهره أن السعي ركن من أركانها وهو ما عليه صاحب التحفة والقنية والصحيح وجوبه لأنه إذا كان في الحج واجبا فوجوبه في العمرة أولى أبو السعود (قوله كما س) أي من أنه يرمل في أشواط ثلاثة من الطواف ويسعى مهر ولا بين الميادين الأخضرين (قوله ويحلق) إنما ذكر الحلق لبيان تمام العمرة لأنه شرط في التمتع لأنه مخير منه وبين بقاءه محرماً بها إلى أن يدخل أحرام الحج وأفاده الشرح بقوله إن شاء (قوله أو يقصر) هذا التحير إذا لم يكن شعره ملبداً أو معقوصاً أو مضطراً فإن كان كذلك يتعين الحلق ولا يتخير لأن التقصير لا يتهيأ إلا بالنقض وذلك متعذر كما في المبسوط ووجهه أنه إذا انقضت تأثر بعض الشعر فيكون جناية على أحرامه قبل أن يحل منه (قوله ويقطع التلبية في أول طوافه) لفعله عليه الصلاة والسلام ولا يسن في حقه طواف قدوم لأن المعتمر يتمكن من أدائها حين وصل إلى البيت وأما الحاج فغير يتمكن من طواف الزيارة لعدم وقته فسن له طواف القدوم إلى أن يحج وقته والطواف ركن معظم في العمرة فلا يتكرر في العمرة كالأوقوف في الحج (قوله وأقام بمكة حلالاً) هذا ليس ملازم في التمتع بل إن أقام بها ساج كاهلها فيمقاته الحرم وإن أقام بالمواقيت أودا خلفها فيمقاته الحرم وإن أقام خارج المواقيت أحرمت منها كذا في القمستان في قوله ثم يحرم بالحج يجزى على هذا التفصيل (قوله ثم يحرم للسعي) فيه دلالة على أنه يسعى للسعي ويرمل في طوافه والذي أتى به أولاً هو أنه لا يحرم بالحج إلا بعد أن أحرامه عقب الفراغ من أفعالها غير شرط نهر (قوله في سفر واحد الخ) أي به ليفيد أنه حج في عام أفعال العمرة (قوله حقيقة) بأن لا يلزم باله أصلاً

ينصرف للمأني به (وقفت) بشر وعه فيها  
(ووجب دم الرض) للعمرة وسقط دم القران  
لأنه لم يوفى بالنسكين  
(باب التمتع)  
(هو) التمتع من المتاع أو الطواف في أشهر الحج  
العمرة أو أكثر أو طافها في أشهر الحج  
طواف الأقل في رمضان مثلاً ثم طاف الباقى  
في شوال ثم حج من عامه كان متمتعاً  
المصنف فلتغير النسخ إلى هذا التعريف  
(ويطوف ويسعى) كما س (و يحلق أو يقصر)  
أن شاء (ويقطع التلبية في أول طوافه) للعمرة  
وأقام بمكة حلالاً (ثم يحرم الحج) في سفر واحد  
بجنيته أو حكمة



بان اقام مكة حلالا حلي (قوله بان يل باهله الما غير صحيح) بان يكون العود الى مكة مطلوباً منه اما بسوقه  
 الهدى واما بان يل باهله قبل ان يحلق امانى الاول فلان هديه يتبعه من التحلل قبل يوم الضحى واما في الثاني  
 فلان العود الى الحرم مستحق عليه العلق في الحرم وجوبا عندهما ارا - تحسبا عند ابي يوسف فالامام الصحيح  
 ان يل باهله بعد ان حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدى لكون العود غير مطلوب منه والاولى للشرح الذي يقول  
 بان لا يل باهله الما صححنا يشتمل ما اذا كان كوفيا فلما اعتزم بالحج في البصرة اه وفيه ان هذا الاولى يصدق بعدم  
 الامام اصلا وهو عين السفر الحقيقي فيلزم التكرار في بعض الصور (قوله يوم التروية) من مكة وكونه من المصدر  
 افضل ومكة افضل من باقي الحرم (قوله وقبله افضل) مسارعة الى الخبر (قوله لئلا يرمي الخ) لما كان  
 قوله ويحج كالقود فبذاته بطوف القدوم ويرمل فيه والحال انه لا طواف للقدوم فيه اتي بهذا الاستدراك (قوله)  
 ان لم يكن قد مضى بعد الاحرام بان تغل بطواف بعد طواف العمرة وسعي بعده فحينئذ لا يعلوهم انائيل لعدم  
 مشروعية تكرارهما فاذا صاحب التهور (قوله بعد الاحرام) اي بالحج اه حلي (قوله كالقارون) اشار به الى  
 انه واجب عليه (قوله ولم يذب الاضحية عنه) لانه اتي بغير الواجب اذا الاضحية غير واجبة عليه اسفره سواء  
 كان رجلا او امرا او ولو تحلل بعد ما ضحي يجب عليه دمان دم المتعة ودم التحلل قبل الذبح ربا في هذا الدم  
 يحتاج الى النية وفيه ان الطواف مع كونه ركنا لاداء نية التطوع احرأ فينبغي ان يكون الدم وهو ودونه اولى  
 بحر وجاب الشرح لئلا بان الطواف لما كان متعينا في ايام النحر وجوبا كان النظر لا يقع مطافه عنه وتلغوية  
 غيره واما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالمتعة فلا تقع الاضحية مع تعينها عن غيرها حلي ونحوه للعموى  
 وفيه ان قوله واما الاضحية فهي متعينة ان اراد انها متعينة في غير ذلك المتع فسلم ولا كرم فيه وان اراد انها  
 متعينة في حقه ايضا فلا يسلم اذهي غير واجبة عليه لكونه مسافرا اما المتعة فهي متعينة عليه فساوت  
 الطواف من حيث التعين فاذا زال السؤال واراد اولى ما لم (قوله بعد احرامها) لانه اذا بعد السبب لان مبيته  
 التمتع اي الترفق والعمرة هي السبب لانها هي التي تحقق بها الترفق وزل احرامها منزلة فعلها فجاز الصوم بعده  
 ولو بعد الاحلال منها قبل احرام الحج (قوله لكن في شهر الحج) قديبه لان الصوم قبل اشهر الحج لا يجوز ولو بعد  
 ما احرم للعمرة كما يؤخذ من البحر (قوله وتأخيره افضل) بحيث يكون آخرها يوم عرفة كما مر في القارون (قوله)  
 وان اراد التمتع السوق (هذا هو القسم الثاني من التمتع وخص السوق لانه افضل من القود (قوله وهو افضل)  
 اي من القسم الاول لما فيه من الموافقة لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله احرم) اي بالنية والتلبية  
 نهر وهذا هو افضل والا فالسوق يقوم مقام التلبية (قوله معه) اشار به الى انه يعاطى ذلك بنفسه تعظيما  
 لعباده وهذا بيان الافضل والا فلو بعثته ثم لحقه كفي كما يؤخذ ذلك مما تقدم في فصل الاحرام قال في الهندية  
 ولو كان ساق الهدى ومن يذبحه التمتع فلما فرغ من العمرة قبله ان لا يتبع كان ذلك وفعل بهديه ماشاء (قوله)  
 وهو اولى من فوده) اي السوق المقصود من ساق اولى لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك بذى الحليفة نهر  
 (قوله اذا كانت لا تنساق) لاذيتها او صعوبتها او نذرها (قوله وتلدبته) قيد بالبدنة لان الساق لا يسن تقليدها  
 والتقليد جعل الشيء قلادة في العنق ويلقدها بقطعة من ذمل او مزادة وهي قطعة من ادم (قوله وهو اولى من  
 التحليل) لان له ذكرا في القرءان قال الله تعالى ولا الهدى ولا القلائد ولان التقليد يراد به التقرب والتحليل  
 قديكون للزينة ونحوها (قوله وكراه الاشعار) قال الطحاوي انما كراه الامام الاشعار لحدث الذي يفعل على  
 وجه المبالغة يخاف منه السراية الى الموت لا مطلق الاشعار واختاره الاتفاقى وصححه وقال الكمال انه اولى  
 من حل قول الامام على كراهته مطلقا لثبوتها به عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع (قوله وهو مشق سناسها)  
 اي بالحربة حتى يخرج الدم فطرح به سناسها نهر وفي اللغة الاعلام بان البدنة هدى كذا في البحر وفي النهر  
 انه لغة الجرح حتى يسيل منه الدم (قوله والاين) او لسكاية الخلاف واختاره هذا القول القدوري والاو  
 اشبه بالصواب نهر (قوله فلا بأس به) اراد انه مستحب لما تقدم من (قوله واعتبر) اي طاف اكثرها (قوله)  
 ولا يتحل منها لان سوقه الهدى يتبعه منه ولو حلق رأسه والمسئلة بها الهلالية دم بل مقتضاها ان يلزمه  
 موجب كل جنابة على الاحرام بجر (قوله كما مر) اي يوم التروية وقبله افضل (قوله حل من احرامه) فحل له كل  
 شيء غير النساء حتى يطوف فاحرام العمرة باق بعد الوقوف بعرفة الى الحلق وقوله على الظاهر اي من عبارة

بان يل باهله الما غير صحيح (يوم التروية وقبله)  
 افضل ويحج كالقارون (يوم التروية وقبله)  
 الزيادة وسعي بعده ان لم يكن قد مضى بعد  
 الاحرام (وقد ح) كالقارون (ولان) الاضحية  
 عنه فان عجز عن دم (مسلم) كالقارون (وقد ح)  
 صوم اشارة بعد احرامها (اي الاحرام (وقد ح)  
 اشهر الحج (لا قبله) اي احرام (ولان اراد)  
 افضل (السوق) الهدى (وهو افضل احرام ثم  
 التمتع (السوق) سعة (وهو اولى من فوده وهو  
 ساق هديه) (قوله ودها) وقوله بدنة وهو  
 كانت لا تنساق (قوله ودها) الاشعار وهو مشق  
 اولى من التحليل (والاشعار) لان كل احد  
 سناسها من الاسباب (والاشعار) لان كل احد  
 لا يجسسه فاما من احسنه بان قطع حتى بجر (ثم  
 فلا بأس به (اعتبر ولا يتحل منها) حتى بجر (ثم  
 احرام لا حل من احرامه) (قوله حل من احرامه) حتى بجر (ثم  
 وان احل (حل من احرامه) على الظاهر

المشاخنة لانه متلبس باحراميه فهم وفي حكم القارن فاذا جامع بعد الوقوف لزمه بدنة للبحر وشاة للعمرة وبعد  
الحلق قبل الطواف شاتان كذا ذكره الزبيدي في القارن وقال شيخ الاسلام ونسبه صاحب النهاية ان احرام  
العمرة ينتهي بالوقوف في حق سائر الاحكام وانما يبقى في حق التحلل لا غير كاحرام الحج ينتهي بالحلق يوم النحر  
ولا يبق الا في حق النساء خاصة فلا يجب عليه بالجماع الا بدنة قبل الحلق وشاة بعده كالفرد (قوله ومن نفي حكمه)  
المراد به من كان داخل المواقيت وان كان بينهم وبين مكة مسيرة سقر فاتهم في حكم حاضري المسجد الحرام  
بحر (قوله يفرد فقط) لقوله تعالى ذلك اي التمتع لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام واسم الاشارة هنا  
للبعيد وذكر التمتع اسبق من ذكر الهدى وابعده منه على انه لو اريد به الهدى لقبل ذلك على من لم يكن اهله  
الاية واختلف في قران المكي ونحوه وتمتع به فقيل لا يصحان وقيل لا يحلن مع الصحة وبه جزم في غاية البيان  
والبحر والنهر قال في البحر فتعين ان يكون المراد بالنفي في قولهم لا تمتع ولا قران لمكي نفي الحل لا الصحة ولا فرق  
في عدم حل التمتع بين ان يسوق الهدى اولاً ولا اشتراط عدم الامام في بيان عمدة التمتع وبه انما هو للتمتع الذي  
ينتهض سبباً للشباب المترتب عليه وجود الدم للشكر ولا بد من رفض احدهما فان طواف لعمرة ثلاثة اشواط  
ثم احرم بالحج رفض الحج عند الامام لانه امتناع وهو اسهل من الابطال وعندهما يرفض العمرة ولو طواف لهما  
اربعة اشواط ثم احرم بالحج اتقهما وعليه دم لارتكاب المنهي عنه سواء كان في شهر الحج ام لا (قوله جاز واساء)  
اراد بجواز صحيح والاولى التعدير به لانه حرام مع الصحة قال في البحر فاذا جامع فقد احتل وزوار تركب محظوراً فله  
دم كفارة واراد بالاساءة الاثم لا كراهة التزبه (قوله وعليه دم جبر) ولا يباح له الاكل منه بحر (قوله ولا يجزيه  
الصوم) لان الصوم اقامه الشارع بدلا عن دم الشكر وهذا دم جنائية (قوله ثم بعد عمرته) اي طواف عمرته  
بنامه او اكثره فلو طواف الاقل لا يبطل تمتعه لان العود مستحق عليه (قوله وحاق) قيده لانه من واجباتها  
وبه التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل ان يحلق في اهله فهو تمتع لان العود مستحق عليه  
(قوله فقد الما ما صححها) لعدم استحقاق العود عليه (قوله فبطل تمتعه) فيه تجوز ظاهر اذ بطلان الشيء فرع  
وجوده ولا وجود له مع فقد شرطه فلو قال فلم يكن تمتعاً لكان اولي نهر (قوله تمتع) اي كان له ان تمتع  
اذا اراده فلو بداه بعد العمرة ان لا يحج من عامه لا يؤخذ بذلك لانه لم يحرم بالحج واذا حج الهدى او امر بذبحه  
يكون تطوعاً وان اراد ان يخرجه يديه ويحل ولا يرجع الى اهله ويحج من عامه ذلك لم يكن له ذلك لانه مقيم على  
عزم التمتع فيمنعه الهدى من الاحلال فلو فعل ذلك قبل ان يرجع الى اهله لزمه دم اتعنه لانه لم يلم باهله بين  
النسكين وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر ولورجع الى اهله ثم حج لاشي عليه لانه غير تمتع بحر (قوله  
كلقارن) اي ان القارن لا يبطل قرانه بعوده نهر (قوله فقد تمتع) مثل المتعة القران في شرط ان يوجد اكثر  
طوافها في شهر الحج كما في المحيط قال في البحر والاصل ان كل ما يتعلق بالاحرام من الافعال لحكم اكثره  
حكم جميعه في الجواز ومنع الفساد (قوله ولو طواف اربعة قبلها) ولو جنباً او محمداً لان طواف المحدث  
لا يرتفع بالاعادة وكذا طواف الجنب على قول الكرخي وهذا مفهوماً قوله اول الباب هو ان يفعل العمرة  
او اكثر اشواطها في شهر الحج واعلم ان الاعتقاد في سنة قبل اشهر الحج مانع من التمتع في سنته سواء اتى بعمرة  
اخرى في شهر الحج ام لا كما اوضحه صاحب النهر (قوله اعتبار الاكثر) عملة للمسئتين (قوله اي آفاق) اشار به  
الى ان ذكر الكوفي مجرد مثال (قوله اي الاشهر) قيده لانه لو اعتقر قبلها لا يصح كون تمتعاً اتفاقاً بحر (قوله  
او بصرة) المراد بها مكان لاهل له به لساكنه التمتع والقران سواء كان البصرة وغيرها وسواء نوى الإقامة  
فيها خمسة عشر يوماً ام لا والبصرة بضم الباء وكسر هاء والنسبة اليها بالوجهين ابو السعود والمذكور في كتب  
التعوان الباء منها مثلثة والنسبة اليها بالكسر والفتح لا بالضم لا شتباها بالنسب اليها بصري الشام قال  
الطحاوي هذا القرع على قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال صاحبنا يبطل تمتعه لان التمتع حجة مكبة  
وفي هذه المسئلة النساكن سيقان وكثير من مشايخنا صوب ما قاله الطحاوي وغلطه الحصاص وجعل المسئلة  
اتفاقية لحكاية محمد اياهما بلا خلاف وصوبه ابو اليسر قال الصفا كثر ما جربنا الطحاوي فلم نجده نالطاً  
وكثيراً ما جربنا الحصاص فوجدناه نالطاً والحاصل انه تمتع اما اتفاقاً او على قول صاحب المذهب واثرو  
الخلاف يظهر في وجوب الدم (قوله ولو افسدها) اي في شهر الحج بان جامع قبل افعالها ما لو افسدها قبلها

(والمكي ومن في حكمه يفرد فقط) ولو قرن  
او تمتع بجزاء وساء وعليه دم جبر ولا يجزيه الصوم  
لومسرا (ومن اعتقر بالاسوق) هري (ثم) بعد  
عمرته (عاد الى بيده) ولو حلق (فقد تمتع) كالقارن  
جمعاً قبل تمتعه (ومع سوفه تمتع) اشهر الحج  
(وان طواف اسمها اقل من اربعة قبل اربع قبلها  
وانها فيها وجب فقد تمتع ولو طواف اربعة قبلها  
لا اعتبار الا الاشهر (وسكن مكة) اي  
من عمرته فيها (او بصرة) اي غير يده (وج  
داخل المواقيت) لبقائه سفره (ولو افسدها  
من عامه (تمتع) لبقائه سفره الى مكة  
ورجع من البصرة

ثم خرج قبل شهر الحج وقضاهما من عامه كان متمتعاً متناً قاهر (قوله وقضاهما وج لا يكون متمتعاً) اي عند الاحرام لانه لما افسد عمرته التحق باهل مكة في وجوب المقام بها بقضى عمرته فلا يصير متمتعاً لانه لا تمتنع لهم ولا ذلول يخرج من مكة حتى قضاهما وج من عامه ذلك لم يكن متمتعاً اتفاقاً لان عمرته تكون مكسبة والواجب في التمتع ان تكون عمرته ميسقة ويحتمل مكة بخلاف ما لو عاد الى الكوفة بعد افساد العمرة لانه لم يباهلها وخرج غن ان يكون في حكم المكي وقال لا يكون متمتعاً لان السفر الاول بطل باقامته بالبرص فاما انشاء من سفر واجمع فيه بين النسكين كان متمتعاً اهـ شرح المجمع لابن ملات (قوله الا اذا الم يباهلها) بعد ما افسد ها وحل منها ثم رجع فقضاهما وج من عامه (قوله وانى بهما) اي بالعمرة من الميقات وبالحج من مكة اما لو جمع بينهما من الميقات كان فارناً فيما يظهر (قوله لانه سفر آخر) لانتهاء السفر الاول وقد اجتمع له نسكان صحبان فيه ويكون متمتعاً في قولهم جميعاً هـ اية (قوله ولا يضر كون العمرة قضاء) اي ان نوى بها القضاء وان ابتدأ عمرة اخرى فلم ينوبه قضاء فلا امر ظاهر (قوله اتهم) لانه لا يمكنه الخروج عن عهدة الاحرام الا بالافعال بحج (قوله بلام للتمتع) لانه لم ينفع باداء نسكين صحبان في سفر واحد وهو السبب في وجوبه بحج (قوله بل للفساد) وفساد الحج بالجماع قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر والله سبحانه وتعالى اعلم

(باب الجنائيات)

لما كانت الجنائيات من العوارض اخرها وقدمها على القوات والاحصاء لان الاداء القاسر افضل من العدم (قوله الجنائية هنا) واما الجنائية في عرف الشرع مطلقاً فهي ما حل بمال او نفس مما يحرم شرعاً لان الفقهاء خصوا لفظ الجنائية بالفعل في النفوس والاطراف وخصوصاً في المال باسم الغصب واما معناه ما لمعلة فهي ما يجنيه من شراي يحدته وهو عام لانه خص بما يحرم من الفعل واصلها من جنى الغير وهو اخذه من الشجرة (قوله ما تكون حرمة بسبب الاحرام) اي فعل ثبتت حرمة الخفي مصدر وجعت باعتبار انواعها وحاصل الجنائية التي تكون بسبب الاحرام انها الطيب وليس الخيط ونفطية الرأس والوجه وازالة الشعر من البدن وقص الاظفار والجماع صورية ومعنى اومعنى فقط وترك واجب من واجبات الحج والتعرض للصيد بحجر زيادة (قوله او الحرم) حاصل الجنائية فيه التعرض لصيد الحرم وشجره بحجر وخرج بقوله بسبب الاحرام او الحرم ذكر الجماع بحضرة النساء لانه منهي عنه مطلقاً اي ولو في غيرهما فلا يوجب الدم حلبي عن البحر وفيه ان ذكره انما ينهي عنه مطلقاً بحضرة من لا يجوز قربانه امام الخلال فلا يمنع منه الا الحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب فيه عليه شيء (قوله وقد يجب دمان) بجنائية القارن والتمتع الذي ساق الهدي بعد ان تلبس باحرام الحج (قوله اودم) كبعض جنائيات المفرد باحد النسكين (قوله او صوم) او هنا وفيما بعده للتخيير وهو فيما اذا جنى على الصيد فيضربان يشترى بقيته هدياً او طعماً للمساكين او بصوم عن طعام كل مسكين يوماً (قوله او صدقة) هي عند الاطلاق برادها نصف صاع من بر الا ان بعض الجنائيات يوجب مادونه كقتل قلة او احرادة فيكون اراد بالصدقة ما هو عام وان مادون نصف الصاع نادراً فاعتبر الاكثر وما في الحلبي من قوله هي عند الاطلاق برادها صاع سبق فلم اوسط من الناسخ (قوله فصلها الخ) اي فلما اختلفت انواعها فصلها بقوله الخ (قوله الواجب دم) اي ما وجب كقتل فيه شاة الا في موضعين طواف الركن جنباً والجماع بعد الوقوف قبل الحلقي حلبي واراد بالدم النساء فقط فان سبغ البدن لا يكتفى الا في الشكر كما في البصر (قوله على محرم) اطلق فيه فم الذكر والانثى هندية (قوله فلا شيء على الصبي) فلوان صبياً احرم عنه ابوه وجنبه ما يتجنب المحرم فليس الصبي ثوباً او اصاب طبيباً او صيداً فلا شيء عليه لان احرامه للتمرن لا للابحباب والصبي لا يجب عليه شيء من العبادات مخ (قوله خلافاً للشافعي) حيث اوجب على الصبي مقتضى جنائياته تعظيماً لسان الاحرام كالبالغ ولنا ما تقدم (قوله ولوناسيا) لان حالة الاحرام مذكرة كالاكل ناسياً في الصلاة (قوله اوجاهلاً) بانه محظور اوجوبه (قوله فيجب) تفرع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي افاده ذكر الناسي والمكره وقد تبع الشرح فيه المصنف وقوله على نائم الخ وجمه ان الاتفاق حصل له وعدم الاختيار اسقط الائم عنه كالنائم اذا اتلف شيئاً مخ (قوله ان طيب عضواً) خرج ما اذا تطيب قبل الاحرام ثم ابتدل بعد من مكان الى مكان من بدنه فانه لا شيء عليه اتفاقاً بحج ولا بأمن ان يجلس في حانوت عطار

(وقضاهما وج لا يكون متمتعاً لانه كالمكي)  
(الا اذا الم يباهلها) ربيع و (انى بهما) لانه سفر  
آخر ولا ينسكون (افسد) المتمتع (انما بلام)  
(ولى) النسكين اعلم  
(باب الجنائيات)  
الجنائية هنا ما يكون حرمة بسبب الاحرام  
او الحرم وقد يجب دمان اودم او صوم  
او صدقة تفصلها بقوله (الواجب دم على محرم)  
(نائم) فلا شيء على الصبي خلافاً للشافعي  
(ولوناسيا) او طعماً او سكراً فيجب على نائم  
غلى رأسه (ان طيب عضواً)

او موضع يتخرف فيه الا انه يكره اذا كان الجلوس هناك لا شتم الرأحة والطيب كل جسم له راحة طيبة مستلذة  
وبعد العفلاء طيبا قال احيانا الاشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة انواع نوع هو طيب محض معد  
للتطيب به كالمسك والكافور والعنبر وغير ذلك فيجب به الكفاية على اي وجه استعمل حتى قالوا لوداوي  
عنه طيب يجب عليه الكفاية ونوع ليس بطيب نفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيبا بوجه ما كان محض  
فلا يجب به الكفاية سواء اكله او ادهن به او جعله في شق او فرج ونوع ليس بطيب بنفسه ولكنه اصل للطيب  
يستعمل على وجه التطيب وعلى وجه الدواء كالزيت والشرج ويعتبر فيه الاستعمال فان استعمل استعمال  
الادهان في البدن يعطى له حكم الطيب وان استعمل في مأكل او شق او فرج لا يعطى له حكم الطيب هندية  
والمراد العضو الكبير كالرأس والساق والفخذ واليد اما الوطيط مثل الاذن والانف فلا شيء عليه شرب ليلية  
واعتبار العضو هو ما جرى عليه بعض المشايخ اخذوا من قول محمد لكنه لا يظهر في الثوب والفرش والاكل  
وبعضهم اعتبر الكثرة في نفس الطيب اخذوا من كلام محمد ايضا ووفق بعض المشايخين القولين بان الطيب ان كان  
قليل فالعبارة للعضو لا للطيب فان طيب عضوا كاملا لم يزد دم وان كان اقل فصدقة وان كان الطيب كثيرا فالعبارة  
للاطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضو بلزمه دم وفيما دونه صدقة وصححه في المحيط وغيره قال في فتح القدير  
ان التوفيق هو التوفيق وعول عليه صاحب النهر اول كلامه واخره وكذا يؤخذ من اطراف كلام صاحب البحر  
فليكن هو المعتمد وان كان اكثر التفتار يع على اعتبار العضو والمرجع في الفرق بين القليل والكثير العرف ان كان  
والا فابقع عند الميثلي كافي البحر وقال الحلبي في مناسكه الكثير ما يعده العارف العدل كثيرا والقليل ما عده  
ثم لا فرق بين ان يلتزم بشو به عينه او رايحه فلذا صرحوا بان له لوجر ثوبه بالبحر وفتعلق به كثير منه فعليه دم  
وان كان قليلا فصدقة لانه انتفاع بالطيب ولو ربط مسكا او كافورا او عنبر في طرف ازاره لم يمتد الغاية وان ربط  
العود فلا شيء عليه ولو كان بجدر رايحته ولو اكل كحل بكحل ليس فيه طيب فلا يمتد به وان كان فيه طيب فعليه  
صدقة الا ان يكون مرتين فاكثر فعليه دم (قوله كاملا) رد لما اعتبره بعض المشايخ من اعتبار ربع العضو  
كافي الهندية والمراد انه طيب عضو نفسه لا غيره فانه لا شيء عليه بالاجاع وكذا اذا البسه او قتل فلا عليه (قوله  
ولو غلبه باكل طيب كثير) اي ولو كان العضو غلبه فانه ان طيبه لم يزد دم والشرح في هذه العبارة خلط القولين فاعتبر  
العضو والكثرة والمنصوص عليه في القم اعتبار كثرة الطيب وعبارة البحر وكذا اذا اكل طيبا كثيرا وهو  
ما يلتزم باكثره فعليه الدم قول السكال وهذا يشهد بعدم اعتبار العضو مطلقا في لزوم الدم بل ذلك اذ لم يبلغ مبلغ  
الكثرة في نفسه على ما قدمناه اه (قوله او ما يبلغ عضوا) عطف على عضوا اي او طيب موضع لوجعت تبلغ  
عضوا كاملا فانه يجب عليه الدم ولا تنس ما مر من ان المراد بالعضو الكبير لا مطلق عضو ولو عذم عثر والحشى  
على النقل اطلق في العضو وفي البحر وان داوى فرجة بدواء فيه طيب ثم خرجت فرجة اخرى فداواها مع الاولى  
فليس عليه الا كفارة واحدة ما لم تبرا الاولى (قوله فليس طيب كفارة) يعني ان شغل عضوا كافرا كسواء كفر  
للاول عندهما لا وقال محمد عليه كفارة واحدة ما لم يكفر للاول اه حلبي عن البحر (قوله ولو ذبح ولم يزل الخ)  
فالذبح لا يوجب بقاءه لانه معصية فلا بد من الافلاع عنها (قوله لم يزد دم) لان ابداءه كان محظورا فيكون ابقائه  
حكم ابدائه وهو اظهر القولين واختاره في المحيط (قوله المظيب اكثر) المعبر في الثوب كثرة الطيب وقتله  
احدم اعتبار العضو وفيه والمرجع في الفرق بين القليل والكثير ما قدمنا واغاد صاحب النهر ان ذلك متفق عليه  
واقره في الهندية فالاولى للشرح حذف قوله اكثر (قوله للزوم الدم) اي دم التطيب لان المناسك فيه وسكت  
عن دم اللبس للعلم به مما سياتي (قوله دوام لبسه يوما) ذكر التقييده صاحب الجرد (قوله او خضب رأسه  
بجنا) انما عرّج بالجنا مع انه طيب لقوله صلى الله عليه وسلم الجنا طيب للاختلاف فيه وانما انتصر على الرأس  
ليفيد ان خضبه بانفراده كاف في لزوم الدم وكذا لو خضب لحية فقط قاله الزيلعي ودعوى صاحب البحر سواه  
فيه وان اوجب في ذلك صدقة رده صاحب النهر وقد بالجنا لانه لو خضب بلونمة وهي بكسر السين وسكونها  
شعر يخرق خضبه بوزنه فليس عليه دم ولكن ان خاف ان يقتل الهوام اطعم شيئا لان فيه معنى الجناية من هذا الوجه  
والجنا مصروف لانه فعلان لا فعلا حتى يمنع سرفه (قوله فقيه دمان) دم تطيب مطلقا ودم لتغطية ادم  
يوما واليلة وغطى السكك ولو كان التلييد بغير الجنا كصنع لزمه دم كافي البحر فان قلت كيف يجب الدم بتغطية

كاملا ولو غلبه باكل طيب كثير او ما يبلغ عضوا  
لو وقع والبدن كله كعضو واحد ان الخصل  
الجلد والافكل طيب ككافة ولذبح ولم يزل  
لزمه دم آخر تركه واما ان الثوب الطيب اكثر  
فاشترط لزوم الدم وان لم يزد دم لم يمتد  
قائمة بجنا (قوله في اما التلييد فقيه دمان

الحناء مع تصريحهم بان التغطية بما لبس به تاد لا توجب شيئا وبالعتاد يجب قلت المراد بالعتاد في التغطية  
 ما للفاعل في فعله غرض صحيح والحناء والوسمة كذلك لانهما للتداوى من نحو صداع وفيه ان التغطية بالحناء  
 والابانة قد تكون لغرض صحيح كدفع الحر والبرد وقد نصوا انه لا شيء في ذلك (قوله اوادهن بزيت) مفهومه  
 بما صرح به المصنف بقوله فلو اكله الخ (قوله بزيت اوحل) قيد بهما لاجراج بقية الادهان كالشحم والسمن  
 فلا يلزم الجزاء بهما نهر (قوله يفتح المهملة) واللام مشددة (قوله الشيرج) هودهن السعس (قوله ولو كلنا  
 خالصين) اي على قول الامام وقالنا نجب صدقة (قوله لانها اصل الطيب) باعتبار انه يلقى فيها الانوار كالوردة  
 والبنفسج فيصيران طيبا ولا يجعلان عن نوع طيب ويقتلان الهولم وبهما يبين الشعر ويحول الثفت والشفت  
 (قوله اواستعطه) اي استشبهه في انفه واقرده الضمير لان العطف في قوله بزيت اوحل باو (قوله ولو على وجهه  
 التداوى) لكنه يتخير بين الدم والصوم والاعطام نهر (قوله فلا شيء فيه) اي على المحرم سواء كان يجرد او يثبته  
 ام لا هندية ولوجهه فيما يشرب فان الطيب غالب اقدم والا فصدقة الان يشرب مرارا فيجدم فان كان  
 تدواي اخر في الكفاية بين الدم والصوم والاعطام نهر (قوله وكان مغلوبا) قال الخبي لم اهرم تعرضوا بما اذا  
 تبرا النية ولم يفتلوا بين القليل والكثير والظاهر انه ان وجد من الخصال راحة الطيب كما كانت قبل الخلط  
 فهو غالب والافهم مغلوب واذا كان غالباً فان اكل منه او شرب كثيرا وجب عليه الدم والكثير ما بعده العارف  
 العدل كثيرا والقليل ما عداه ولو اكل ما يتخذ من الخلوأ المجرة ونحوه فلا شيء عليه غير انه ان وجدت الراحة منه  
 كره بخلاف الخلوأ المضاف الى اجزائها ما اورد والمسك فان في اكل الكثير ما واقليل صدقة نهر (قوله كره  
 اكله) اي اذا وجدت منه الراحة كما في التهر والهندية والظاهر انها تنزيهية (قوله كشم طيب) التسمية  
 في الكراهة قال في الهندية ولا يلزمه شيء بشم الريحان والطيب والثمار الطيبة مع كراهة شيء اه (قوله او لبس  
 محظا) سواء وجد غيره ام لا شيء اذا لم يجد الا السراويل فلبسه ولم يفتقه يجب الدم وسوا لبس ثوبا واحدا وجع  
 اللباس كله كالقميص والعمامة والخفين ولذا لم يقل ثوبا ومجمله ما اذا لم يتعد سبب اللبس فان تعدد كما اذا اضطر  
 الى لبس ثوب خلس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة يتخير فيها وان لبسهما على  
 موضع الضرورة وغيره لم يمسك فارتان يتخير فيهما للضرورة فقط (قوله ولو ارتزاه) اي الخيط مثله ما لو ارتدى  
 بالقميص او اتشح به فلا بأس به لانه لم يلبسه لبس الخيط لعدم الاشتغال به (قوله او وضعه على كتفيه) كما لو ادخل  
 من كتفيه في القباء ولم يدخل يديه في كتفه ولم يرتزعه لعدم الاشتغال اما اذا ادخل يديه اوزره فهو لبس الخيط ولو ارتز  
 بالرداء لا ينبغي ان يعقده بجمل وغيره وسع هذا الوصل فلا شيء عليه لانه لم يلبسه لبس الخيط لعدم الاشتغال (قوله  
 او ستر رأسه) بين ستر الرأس ولبس الخيط عموم وخصوص فيجتمعا في التغطية بنحو العريقة المحيطة وينفرد  
 السترون وضع نحو الشاش محاطا على الرأس وينفرد لبس الخيط بما اذا كان على البدن وهذا كاف في صحة  
 التغاير فذلك عطفه عليه لان المحكم فيهما واحد من حيث التقدير بالزمان فان قوله يوما يرجع الى اللبس  
 والتغطية نهر ويحرم الانهما اجعلا للعموم والمخصوص مطلقا (قوله به تاد) كالقنفسوة والعمامة واراد بالراس  
 عضو يحرم تغطيته على المحرم فدخل الوجه فلو غطي وجهه لم يمسك دم رجلا كان او امرأه ونزع ما لا يحرم  
 تغطيته فلو عصب شيئا من جسده غير رأسه ولو كثر فلا شيء عليه لكنه يكره من غير عذر كعقد الازار وتخليل  
 الرداء بجر لكن محله في المرة ما اذا غطته به عتاد كبرقع وخمارا ما لو جعلت عليه نحو القبة فهو المستحب كما مر  
 (قوله فلا شيء عليه) اي من دم وصدقة ولو ادخل المحرم رأسه تحت ستر الكعبة فان كان يصيب رأسه او وجهه  
 فهو مكروه ولا شيء عليه ولا فلا بأس به بجر (قوله او لبسه كاذله) لان الارتقاء في الكمال الحاصل في اليوم  
 حاصل في الليلة (قوله وفي الاقل صدقة) اي الاقل من يوم او ليلة ولو بساعة وشمل ما اذا غطي ساعة او دنها  
 خلافا لما في خزنة الاكل انه في ساعة نصف صاع وفي الاقل من الساعة قبضة من بر (قوله وان نزع ايلالاخ)  
 مثله عكسه (قوله ولو جميع ما لبس) فهو في حكم جنباية واحدة (قوله تعدد الجزاء) فانه نية الترك صار لباسا  
 مستأ نفا فلم يكن في حكم الاول (فرع) لو لبس قميص الوديعة من غير اذن المودع فنزع ايلالاخ للثوم فسرق  
 ان كان من قصده لبسه من الغد لا يعد تاركاً فيه من وان قصد ان لا يلبسه من الغد كان عائدا الى الوفاق  
 فلا يضمن بجر (قوله كقر لا اول ولا) خلافا لمحمد (قوله لانه محظور) اي اللبس بعد الاحرام (قوله كان شانه بعده)

(اوادهن بزيت اوحل) يفتح المهملة الشيرج  
 (ولو) كانا خاصين لانهما اصل الطيب  
 بخلاف بقية الادهان (فلوا كله) او استعطه  
 (اوادوى به) براحة او شقوف رجليه او قطر  
 في اذنه لاجب دم ولا صدقة (انفا) بخلاف  
 المسك والغبر والعالية والسكاور ونحوها  
 مما هو طيب بنفسه (فانه يلزمه الجزاء  
 بالاستعمال) ولو على وجه التداوى (ولو  
 جعله في طعام قد طبخ فلا شيء فيه وان لم يطبخ  
 وكان مضافا كره اكله كشم طيب ونفاح  
 (او لبس محظا) لبس معشادا ولو ارتزعه  
 او وضعه على كتفيه فلا شيء عليه (او ستر رأسه)  
 به تاد ما يجعل احبالة كسالة وفي الاقل صدقة  
 (يوما كاملا) او ليلة كاملة (وان نزع ايلالاخ)  
 (وارتد) على اليوم (كاليوم) وان نزع ايلالاخ  
 واعادته نهارا ولو جميع ما لبس (مالم يعزم على  
 الترك) لبسه (عند النزاع) فان عزم على  
 الترك (ثم لبس) تعدد الجزاء (لو لبس يوما فاراد دما)  
 وكذا (تعددا للجزاء) لو لبس يوما آخر فعليه الجزاء  
 لبسه (ثم دام على لبسه يوما آخر فعليه الجزاء)  
 ايضا لانه محظور فكان له دوامه وهو لا يمسك  
 الا ابتداء ودوام اللبس بعد ما يحرم وهو لا يمسك  
 كان شانه بعده



هندية ولو اخذ شاربه فالاصح انه يجب نصف صاع لان عند الامام ما لا يجب فيه الدم يجب فيه الصدقة نهر  
 (قوله او طواف للقدوم) لا خصوصية لطواف للقدوم بل ظاهر كلامهم يقتضي وجوب الشدة فيما اذا  
 طواف للتطوع ههنا كما في البحر لوجود العلة المذكورة (قوله لوجوبه بالشروع) جواب سؤال مقدور سيق  
 بمساق التعليل تقدير السؤال كيف سؤرا بين القدوم والصدور في وجوب الدم بالطواف جنبها مع ان الاول  
 سنة والثاني واجب فاجاب بان الاول واجب بالشروع فساوى الثاني واعتد به في البحر بقوله وقد يقال ان  
 ما وجب ابتداء وهو الصدور اقوى مما وجب بالشروع اه واجيب بانه ان لم يساوي بينهما وجعل الصدور في حكم  
 طواف الزيارة برد السؤال بان احدهما فرض والثاني واجب فاحد المحظورين اعني التسوية بين طواف الزيارة  
 او القدوم لازم فالترجم هو انه هو التسوية بين الواجب ابتداء والواجب بعد الشروع نهر واجاب الحلبي بان  
 العبارة لوجوب الدم حالة تلبس بالطواف وهو جنب لا لما قبل ذلك فلا تأثير لقوة احدهما بكونه واجبا باجابه  
 تعالى والاخر بايجاب العبد اه وفيه ان الارز من كلامه تساوى الدم في جنس الطواف جنبها وليس كذلك  
 لانه اذا طاف للركن جنبها وجب بدنه واما السعي فواجب شيئا سواه كان سعي حج او غيره لانه  
 عبادة تؤدي في غير المسجد والاصل ان كل عبادة تؤدي في غير المسجد في احكام المناسك لا تجب للمطهرة  
 لها كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة وري الجمار (قوله او الفرض محدثا) وذلك لانه اذا دخل تقصا في الركن  
 فصار كترك شوط فيه وقيد بالحدث لانه لو طاف وعلى نوبه او على بدنه فحجاسة اكثر من قدر الدرهم فانه  
 لا يلزمه شيء ولكنه يكره لادخال الجنابة المسجد ولو طاف متكسفا العورة قدر ما لا يتجاوز الصلاة معه فانه يلزمه  
 دم لترك الواجب وقيد بالفرض وهو الاكثر لانه لو طاف اقله محدثا ولم يعد وجب عليه لكل شوط نصف صاع  
 من حنطة الا اذا بلغت قيمته دما فانه ينقص منه ما شاء بجر (قوله ولو جنبا فبدنه) اي ولو طاف للفرض جنبها  
 فالواجب بدنه لا لادخال الجنابة اغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدنه اطهار للتفاوت بين الحدثين والحيض والنفاس  
 كالجنابة وقيد بالفرض لانه لو طاف الاقل جنبها ولم يعد وجب عليه شاة (قوله ان لم يعده) اي الطواف الشامل  
 للقدوم والصدور والفرض فان اعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف اي طواف مع اي حدث ثم اعاده سقط وجبه  
 اه حلبي قال في البحر الواجب احدهما الشئين اما لزوم الدم او الاعادة والاعادة هي الاصل مادام بمكة ليكون  
 الجابر من جنس الحج بوزنها افضل من الدم (قوله والاصح وجوبها) اي وجوب الاعادة المفهومة من قوله  
 بعده وهذا ايضا شامل للقدوم والصدور والفرض قال في البحر لو طاف للقدوم جنبها لم يلزمه الاعادة اه واذا  
 وجبت الاعادة في القدوم ففي الصدور والفرض اولى اه حلبي واذا اعاد طواف الركن بعد ايام النحر لم يلزمه دم  
 للتأخير عند الامام بجر (قوله وندها في الحدث) لتصور الجنابة فيه (قوله وان المعتبر الاول) عطف على وجوبها  
 وهو قول الكرخي وذهب الرازي الى ان الثاني هو المعتبر وقرع الخلاف ما ذكره الشرح من اعادة السعي  
 وان قال في البحر لا قرع له ومحل الخلاف في الحدث الاكبر اما الاصغر فاتفقوا انه اذا اعاده ان المعتبر هو الاول  
 والثاني جابر له وان كل طواف هو تطوع حكمه حكم طواف القدوم حلبي عن الشربة لالاية (قوله لو طاف  
 للعمرة) اي كله او اكثره اما لو طاف اقله محدثا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الا اذا بلغت  
 قيمته دما فينقص منه ما شاء ولو طاف اقله جنبها وجب عليه دم وتجب الاعادة في الاكبر وتستحب في الاصغر  
 والقياس ان لا يكتفى بالشاة فيما اذا طاف لها جنبها لان حكم الجنابة اغلظ من الحدث لكن اکتفی بهما استحسانا  
 (قوله فعليه دم) ما لم يعده فلو اعاد الطواف طاهر الا يلزمه شيء لا ارتفاع النقصان بالاعادة ولا افضل ان يعيد  
 السعي لانه تبع للطواف وان لم يعده فلا شيء عليه وهو الصحيح ومحل اعادة طوافها في غير القارن اما القارن اذا  
 دخل يوم النحر فلا اعادة عليه كما أوضحه صاحب البحر (قوله لانه لا مدخل للصدقة في العمرة) فيه انه اذا طاف  
 اقل طوافها محدثا وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة كما مر (قوله ولو ندى بعمره) فلا فرق في وجوب  
 الدم بين ان تكون الافاضة باختياره او لا كان كانت بد البعير كما في الهندية والتدب في النون ونشيد المدال  
 المهمة الهروب اه حلبي وفيه ان التذم عذر لان حفظ المال واجب بحفظ النفس وحكم الواجب سقوط الدم  
 فيه لا عذر ولم يعتبر به هنا (قوله قبل الامام) اراد بالافاضة قبله الدفع من عرفات قبل غروب الشمس سواء كان  
 مع الامام او وحده وسواء كان الامام او غيره لان استدانة الوقوف الى غروب الشمس واجبة وهذا الواجب

(لو طاف للقدوم) لوجوبه بالشروع (او للصدور)  
 فبدنه ان لم يعده والا (او الفرض محدثا) ولو جنبها  
 وجبها في الجنابة  
 وجبها في الجنابة  
 وجبها في الجنابة  
 وكذا لو طاف للعمرة خبثا او محدثا فاعليه دم  
 بعد اربع ايام (او فاض من عرفة) ولو ندى





بالنص والجماع معنى دونه فلم يلحق به (قوله وانزل) فبعد الله مستلزمين فان لم ينزل فيهما فلا يثنى عليه ولم يفسد جمعه  
بجماع البهية مع الانزال كما يفاد من البحر (قوله واخر الحجاج الخالق) هذا عند الامام وعندهما لا يلزم  
بالتأخير في المناسك شيء وقيد بالحاج لان حلق المذبح لا يتوقف بالزمان كما مر وكذا طوافه فلا يلزم بتأخيرهما  
شيء (قوله او طواف الغرض) اى بغير عذر فلو كانت حائضا ونفساء فظهرت بعد ايام الغرض فلا يثنى عليها وهذا  
اذا لحاظت قبلها اما اذا لحاظت فيها بعد انتهك من الطواف وجب الدم لغيره طوافا تقدم او لا يسعد وانما قيد  
بطواف الغرض لان طواف الصدر والسعي لا يلزم بتأخيرهما شيء لعدم توقفهما بالزمان (قوله فيجب) لا وجه  
للتفريع فالاولى جعلها مستقلة كما فعل غيره وهذا الترتيب واجب عندنا وعند مالك واحد (قوله الرمي) اى رمي  
بحجر العقبة (قوله لغير المفرد) وهو القارن والمتنوع اما المفرد فافعله ثلاثة الرمي والحلق والطواف ولما ذكره  
فليس بواجب فلا يضر تقدمه وتأخير بحر (قوله قبل الرمي) وكذا الطواف القارن والمتنوع قبل الذبح لان  
الطواف اذا كان لا يلزم بتقدمه على الرمي المتقدم على الذبح شيء فمن باب الاولى ان لا يلزم من تقدمه على الذبح  
الواجب في القارن والمتنوع وقول الحلبي انما لم يذكر الذبح لان كلامه في المفرد فيه نظر فانه ذكر الاشياء الاربعة  
وهي تحقق في غيره (قوله والخالق) اى ان طاف قبل الحلق لاشئ عليه لكن لا يحل بهذا الطواف بل حتى يملأ  
وانما يلزم الدم ان حلق قبل الرمي مطلقا او ذبح قبل الرمي وكان قارنا ومتنوعا كما في البحر وغيره (قوله نعم بكرة)  
اى كراهة تنزيه كما يفاد عما تقدم (قوله كما لاشئ على المفرد) من دم وصدقة وهذا مما يرد على الحلبي في قوله  
السابق انما لم يذكر الذبح الخ (قوله على المذهب) وقيل يلزمه ثلاثة دماء كما شئ عليه صاحب الهداية في بعض  
المواضع (قوله كما حرره المصنف) هو قد اقتطع بعض عبارة صاحب البحر في نسبة الضرر الى المصنف وهو  
ناقله نظر واجاب صاحب البحر عن صاحب الهداية بأنه جرى على قول بعض مشايخنا وان كان خلاف المذهب  
وادعى الاتفاقى ان في كلامه خطا وتساقتا وقال السبكي انه سبق فلم (قوله وبه اندفع الخ) الضمير راجع  
الى غير مذكور وهما راجع الى نص محمد بن الحجاج الصغير على ان احد الدين للقران والاخر لتأخير النسك  
عن وقته كما نقله في البحر (قوله ما توهمه بعضهم) كصاحب الهداية (قوله من جعل الدمين للجناية) وجهه  
صاحب الهداية بأنه يجب عليه دم بالخالق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم لأخيه الذبح عن الخالق (قوله  
اقل من عضو) ولولا كثرة كرام (قوله في الخزانة الى آخره) ضعيف كما افاده صاحب البحر فالاولى حذفه (قوله  
قبضة) بضم القاف وقسمها (قوله ونظاها الخ) لانه قال وفيما دونها لانه لو اراد الزمانية لا يأتى ايهما دون  
(قوله او حلق شاربه) سمى شاربا بما جازا وجوب الصدقة فيه هو المذهب لانه عضو صغير سواء حلق بعضه  
او كله (تممة) ورد في الحديث الشريف احقوا الشوارب واعذوا اللعي واحقوا بضم الهمزة والفاء امر من حقا  
الشارب حقا وبفتحها من احق لان حقا واحق لغتان فاموس واعذوا بضم الهمزة قاهر من عفا الشيء  
يعفوه عفا اذا كثر وبفتحها امر من اعنى الشيء بعفيه اعفاء كثره ووفره فالفعل متعد ولزم السنة  
في اللحية ان تكون قدر القبضة فما زاد يقطع والمراد باحفاء الشارب قطع ما طال عن الشفتين منه حتى تبدو  
الشفة العليا ويستحب الابتداء بقص الوجهة اليمنى من الشارب لحديث كان يجب التيامن في تطهره وترجله  
وتنعله وفي شأنه كله واختلفوا في كيفية قص الشارب هل يقص طرفاه ايضا وهما المسميان بالسبائين  
ام يتركان كما يفعله كثير من الناس قيل لا بأس بتركهما وقيل يتركهما ما وقيل يتركهما ما فيه من التشبه بالمجوس وذكر رسول الله  
صلى الله عليه وسلم المجوس فقال انهم يوفرون سبائهم ويحلقون لحاهم تحلق القوم ابو السعد عن العلامة  
نوح وظاهره ان تطويل السبيل مكره تحريما للتشبه المذكور (قوله او بعض رقبته) ولولا كثرة (قوله انما فيه)  
جمع ظفر وهو من الانسان وكل حيوان بالفاء وكون الفاء وضم ولا تكسر الفاء وحكى ابو علي كسرهما  
مع اسكان الفاء ذكره المندرج في شرح ابى داود ابو السعد (قوله الى ستة عشر) انما زاده وان غير معنى المصنف  
لانه يعلم منه حكم صورة المصنف بالاولى (قوله وقد استقر الخ) هذا هو الموافق لما في المعتبرات كالهداية  
وشروحها خلافا لما في الوقاية وتبعها في الدرر وابيضاح الاصلاح من الاكتفاء بصدقة واحدة للجمع افاده  
العلامة نوح (قوله فينقص ماشاء) هو المأمول عليه وما في البحر الزاخر انه ينقص نصف صاع فضهيف (قوله  
او طواف للقدم) (قوله واحد الجمار الثلاث) التي فيما بعد يوم النحر (قوله وكما مر) اى ينقص ماشاء

او استثنى بكتفه واجامع بهيمة وانزل (اواخر)  
الحاج (الحلق او طواف الغرض من ايام  
الحج) او قدم نسكا على آخر  
الضيق او قدم نسكا على آخر  
فوجب في يوم النحر اربعة اشياء لا يمكن  
لغير المفرد ثم الحلق ثم الطواف والحلق  
لا يثنى على من طاف قبل الرمي ثم المفرد  
لا يثنى على من طاف قبل الرمي لان ذبحه لا يجب  
دم بهيمة بل الرمي لان حلق قبل ذبحه دم  
الا اذا حلق على قارن حلق قبل ذبحه دم  
(ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه دم)  
لأن الأخير ودم للقران على المذهب بعضهم من  
المصنف قال وبه اندفع ما توهمه بعضهم من  
جعل الدمين للجناية (وان طيب) جوابه قوله  
الا يصدق (اقل من يوم) في الخزانة في الساعة  
او ايسر اقل من يوم) في الخزانة في الساعة  
نصف صاع وفيما دونها قبضة وطماهر  
ان الساعة فلكية او بطنية او بعض رقبته (او قص  
ربع رأسه) او بطنية او بعض رقبته (او قص  
اقل من خمسة اطرافه او خمسة) الى ستة  
عشر (مستقرة) من كل عضو اربعة وقد استقر  
ان السبيل طفر نصف صاع الا ان يبالغ دما  
فينقص ماشاء (او طواف للقدم) ويجب  
مخدا او ثلثة من سبع صاع  
لكل شوط منه ومن السبيل نصف صاع  
(واحدى الجمار الثلاث) ويجب لكل حصاة  
صدقة اذا بلغ دما وكما مر



بدنة) سواء جامع مرة او مرارا ان اتحد المجلس واما ان اختلف فبدنة الاول وشاة للشاة في بحر) قوله خلفه  
 الجنابة) لوجود الحل الاول بالخلق هذا ما عليه المتون وخالف الكمال وجماة فارجوا البدنة مطلقا واوضح  
 رده في البحر) تمة) حكم القارن اذا جامع انه ان كان قبل الوقوف بعرفة وطواف العمرة فسد حجه وعمرته  
 وزنه دمان ونضارهما وسقط عندهم الاقران وان كان بعد طواف للعمرة او اكثره قبل الوقوف فسد الحج  
 فقط وزنه دمان ايضا وقضاء الحج فقط وسقط عندهم الاقران وان كان بعد الطواف والوقوف قبل طواف  
 الزيارة لم يفسد او عليه بدنة للحج وشاة للعمرة وان كان بعد الحلق لزمه شاة شاة للحج وشاة للعمرة على  
 ما اختاره الاكثر) قوله ووطؤه في عمرته الخ) شمل كلامه عمره المتعة) قوله وذبح) اي شاة) قوله ووطؤه بعد  
 اربعة) اظهار في محل الاضمار) قوله خلافا للشافعي) رضى الله تعالى عنه فانها تفسد عنده سواء جامع قبل  
 ان يطوف الاكثر او بعده وعليه بدنة اعتبارا بالحج اذا هي فرض عنده قاله ابو السعود نقلا عن الزيلعي  
 (قوله اي حيوانا) اي غير المستثنى بعد ذلك من الذب والغراب والحدأة فانه لاشئ في قتلها واما بقية الفواسق  
 فليست بصيود فلا حاجة الى استثناءها واطلق في القتل فشمع ما اذا كان مباشرة او تسبيا الكن في المباشرة  
 لا يشترط التعدي فلوان قاتل نائم على صيد فقتله بحج عليه الجزاء واما في التسبب فلا بد من التعدي فلو نصب  
 شبكة للصيد او حفر حفرة فقطب ضمن لانه متعد ولو نصب فسطاطا لنفسه فقتله به صيد فثمان او حفر  
 حفرة للماء او لحيوان يباح قتله كالذئب فغضب فيه صيد لاشئ عليه وكذا الوارسل كالبالي حيوان مباح  
 واخذما يحرم او ارسل الى صيد في الحل وهو حلال فجاوز الى الحرم فقتل صيد لاشئ عليه لانه غير متعد) قوله  
 بريا) هو ما يكون تولده في البر ولا عبرة بالمشوى اي المكان والجري ما يكون تولده في الماء ولو كان مشوا  
 في البر لان التولد اصيل والكينونة بعده عارض والجري يجوز صيده بنص الاية سواء كان ما كولا ام لا واطير  
 البحر لا يحل قتله لان مبيضة ومفرخة في الماء ويعيش في البر والبحر فكان صيد البر من وجه فلا يجوز كفي المحيط  
 (قوله مستوحشا) اي يمنع نفسه عن قصده ما بقوا آتمه او يجنح احية فخرج نحو الغنم والبق من الحيوانات  
 الاهلية نهر) قوله باصل خلقته) دخل فيه الظبي المستأنس وان كان ذكاته بالذئب وخرج البعير والشاة اذا  
 استوحشا وان كان ذكاته ما بالبقولان المنظور اليه في الصيدية اصل الخلقة وفي الذكاة الامكان وعنده) قوله  
 اودل) اي اواشاروا والشروط التي في الدلالة ينبغي ان تكون ثابتة في الاشارة) تنبيه) مما الحق بالدلالة ما لو رأى  
 محرم صيد في موضع لا يقدر عليه فذله محرم على الطريق او رأى صيدا دخل غارا فلم يعرف بابه فذله عليه لانه  
 لماده على الطريق فكأنه دله على الصيد او رأى صيدا في موضع لا يقدر على اخذه منه الا ان يرميه فذفع  
 له ما يرميه به او دله عليه او اعاره مكيه فقتله كان عليه الجزاء نهر) قوله مصداق الخ) هذه شر وطول وجوب  
 الجزاء على الدال اما الاثم فمحقق مطلقا كافي في البحر وليس معنى التصديق ان يقول له صدقت بل لا يكذبه  
 حتى لو اخبر محرم محرم ما بصيد فلم يره حتى اخبره محرم آخر ولم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان  
 على كل واحد منهم الجزاء ولو كذب الاول لم يكن عليه) قوله غير عالم) اما لو كان عالما به فلا يلزمه شيء لعدم الفائدة  
 (قوله واتصل القتل بالدلالة) لوجه بعد هذا شرط لانه متعدد مع قوله واخذه قبل ان يتفلس عن مكانه قاله  
 ابو السعود وفيه انه لا يلزم من اتصال القتل بالدلالة عدم الانفلات فالاولى ما في الحلبي من ان المراد بالاتصال  
 ايقاع القتل ثم لما كان مطلقا بقيد بالشرط الاتي وهو الاخذ) قوله والدال والمشير) الاولى العطف باولان الحكم  
 ثابت لاحدهما وليصح قوله بعد باق واحترز بذلك عما اذا احتمل الدال او المشير فقتله المدلول لاشئ عليه وبأن  
 هندية) قوله قبل ان يتفلس عن مكانه) فلوانفلس عن مكانه ثم اخذه بعد ذلك فقتله فلا شئ على الدال  
 هندية وكذا لو انفلس من يده بعد اخذه ثم ظفر به فقتله فانه لاشئ عليه افاده ابو السعود) قوله بدأ او عودا)  
 اي المتبدى بقتل الصيد والعائد الى قتل آخر والمتبدى في الحج والعائد فيه سواء هندية وقال ابن عباس  
 لاجزاء في غير الاول لقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه فلم يجعل له كفارة) قوله او يملكوكا) ويلزم فيه قيمتان قيمة  
 للملكه وجزاؤه حق الله تعالى بحر) قوله فعليه جزاؤه) وهذا الجزاء كفارة وبذل عندنا ما كونه كفارة فلو وجود  
 سببا وهو الجنابة على الاحرام بارتكاب محظوره ولذا قال تعالى او كفارة طعام مساكين واما كونه بدلا  
 فلو وجود سببه وهو اطلاق صيد متقوم والجزاء يتعد بتعدد المقتول اذا قصد به القتل ورفض الاحرام

ثلاثة الجنابة (و) وطؤه (في عمرته بدئ)  
 طؤه اربعة (و) وطؤه (بعده اربعة)  
 وقضى (و) وجوبا (و) وطؤه (فان ذل حرم)  
 ذبح ولم يفسد (خلافا للشافعي) فان ذل حرم  
 صيدا (اي حيوانا) مستوحشا باصل خلقته  
 (اولا عليه قاتله) مهدا له غير عالم والدال  
 القتل بالدلالة او الاشارة والدال ان يغفل عن مكانه  
 على احرامه واخذه قبل ان يغفل عن مكانه  
 (بدأ او عودا) سببا او عودا  
 (قوله جزاؤه) ولو سبعا غير صان او مستأنسا  
 او حراما

فلو أصاب الحرم صيدا كثيرا على قصد الاحلال والرفض لأحرمه فعليه لذلك كله دم لأنه فاسد إلى تعجيل  
 الاحرام لا إلى الجناية على الاحرام وتعجيل الاحلال يوجب دما واحدا كما في مبسوط محمد (قوله ولو مسرولا)  
 انما غني به خلاف الامام مالك فيه فانه يقول انه لو ف مستأنس فصار كالطقلنا هو صيدا باصل الخلقة وانما  
 لا يطير لقله (قوله وتقدم الميتة على الصيد) لان في اكل الصيد محظورين الاكل واقتل وفي اكل الميتة ارتكاب  
 محظور واحد فكان اخف زيلعي (قوله والصيد على مال الغير) لان الصيد حرام حلاله تعالى والمال حرام حشا  
 للعبد فكان الترجيح لحق العبد لا فتقاره زيلعي وعن الكرخي مال المسلم اولى (قوله ولحم الانسان) لان لحم  
 الانسان حرام لحق الشرع وحق العبد والصيد حرام لحق الشرع لا غير فكان اخف زيلعي قال في التمر والكلام  
 فيما هو الاولى حتى لو تناول من لحم الانسان جازا بالسعود (قوله قبل واختر) هذا رواية عن محمد واذا بقيل  
 ضعفها ومقتضاه ان اختر ليس يصيد وهو مذهب زفر ابو السعود (قوله ولو الميت نبيا) ظاهر عبارة النهر  
 واقربها ابو السعود ان هذا مذهب الامام الشافعي حيث قال والكلام فيما هو الاولى حتى لو تناول لحم الانسان  
 جاز واستثنى الشافعية ما اذا كان نبيا فليظن من ابنه هذا الجزم (قوله الصيد المذبح اولى) سواء كان الذابح له  
 محرما او الصيد صيدا للحرم ولو الذابح له حلالا وبالاولى صرح الزيلعي وانما كان اولى لانه بعد ما ذبح تعارض  
 ما هو حرام ذاتي وهو الميتة وحرام عرضي وهو الصيد (قوله ما اكله) اى قيمة ما اكله بالغة ما بلغت ولا فرق  
 بين اكله واطعامه كلابه نهر (قوله لو بعد الجزاء) اى لو بعد ما دفع الجزاء وهذا قول الامام وعند هماليس عليه  
 الا الاستغفار اما اذا لم يؤد الجزاء دخل ضمان ما اكل في ضمان الجزاء بالاجماع كما في الغاية ممن تنف ريش طائر  
 ويجزئه عن الطير ان ثم قتله قبل اداء الجزاء لا يضمن الاقيمة واحدة كما في المحيط (قوله والجزاء هو ما قومه عدلان)  
 المقوم هو الصيد وليس مرادا فالاولى ما قومه به عدلان ثم انما يقوم من حيث الذات لا من حيث الصفة  
 لانها امر عارض فلو قتل بازا مع لم تجب قيمة ذاته مجردة عن التعليم حلاله تعالى وقيته معلما حلالا للمالك  
 فتعتبر الصفة للمالك ولو في غير الصيد اذا كان الوصف للحرم من الله وكقيمة الديك لتقاره والكبد لنطاحه  
 فانها لا تعتبر كما في الحاربة المغنمية والمراد الصفة التي يصنع العباد اما لو كانت صفة خلقية كما اذا كان الصيد  
 في ذاته حسنا لمجباله زيادة قيمة تجب قيمته على تلك الصفة كما لو قتل حمامة مطوقة او فاختة مطوقة وتجب قيمة  
 طير حسن الصوت باعتباره ذاته وصفته على الراجح لان ذلك امر خلقي والمراد بالعدل من له معرفة وبصارة بقيمة  
 الصيد لا العدل في باب الشهادة (قوله وقيل الواحد) صححه في الهداية وحمل هو ومن تبعه العدد في الاية  
 على الاولوية لانه احوط وابعدهم من الغلط كما في حقوق العباد وصحح في الدرر اعتبار الماشي اعتبارا اظاهرا النص  
 ومافي الخبي من ان صاحب الهداية اختار وجوب العدد سبق قلم (قوله ولو اقاتل يكني) ظاهر هذا انه نص  
 في المذهب مع انه بحث لصاحب الجعر وعبارته ينبغي ان يكتب في القاتل اذا كان له معرفة بالقيمة وان يحمل ذكر  
 الحكمين على الاولوية على قول من يكتب بالواحد لكنه يتوقف على نقل ولم اره اه (قوله في قتله) اى مكان  
 قتله اى لا موضع الاصابة خلافا لما تنفذه ظاهر عبارة الهداية ولا بد من اعتبار زمن قتله لاختلاف القيم  
 باختلاف الأزمنة كاختلافها باعتبار الامكنة كما افاده صاحب الجعر وغيره (قوله لا للتخفيف) تأكيدها قبله  
 (قوله في سبع) هو اسم لكل محتطف منتهب جارح قاتل عاد عادة وقوله اى حيوان قال في الجعر واراد بالسبع  
 كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق والحشرات سواء كان سبعا ام لا ولو خنزيرا او قردا او فيلا اه  
 (قوله لا يراد على قيمة شاة) لان زيادة قيمته اما لافيه من معنى المحاربة وهو خارج عن معنى الصيدية او لما فيه  
 من الايداء وهو لا تقوم له شرعا فبق اعتبار الجلد واللحم على تقدير كونه ما كولا وذلك لا يزيد على قيمة الشاة  
 غالبا لان لحم الشاة خير من لحم المسع بحر (قوله ليس الا باراقة الدم) اضاف ما كول اللحم فقيمة فساد اللحم  
 ايضا فتجب قيمته بالغة ما بلغت نهر (قوله وكذا الوقتل معلما) الاخصر ان يقول ولو كان معلما ضمنه ايضا  
 لما اكله معلما وفي نسخ ولذا باللام اى لاجل كون الفساد في غير الماء كقول ليس الا باراقة الدم (قوله ثم له ان  
 يشترى الخ) افاد بذلك ان الخيار بعد التقويم للقاتل لا للعدلين لان الخيار شرع رقبا بمن عليه فيكون الخيار  
 اليه كما في كفارة العين وعبر بالهدى اشارة الى انه اذا اختاره لا يذبحه الا بالحرم كما هو حكم كل هدى فلو ذبحه  
 في الحل لا يجزئه عن الهدى بل عن اطعام بشرط ان يعطى كل فقير قدر قيمة نصف صاع حنطة او صاع

ولو (مسرولا) يفتح او او ما فيه ريش  
 كالمس او يول (او هو مضطر الى اكله) كما يذبح  
 اتعاص لو قتل انسانا او اكل لحمه وتقدم الميتة  
 على الصيد والصيد على مال الغير ولم يذبح  
 قبل ولو قتل الميت نبيا لم يذبح  
 طعام مضطر آخر وفي البراز يذبح  
 اول انما فاشيا ويقيم عدلان او قرب مكان  
 (و) الجزاء (هو ما قومه عدلان) فلو ذبح  
 ولو القاتل يكني (في قتله قيمة) فلو ذبح  
 منه ان يكن في مقتله قيمة (اي حيوان  
 لا للقيمة) الجزاء (في سبع) (اي حيوان  
 لا يؤكل لحمه) او فيلا (او قردا) فلا يجب  
 لا يؤكل لحمه (السبع) (او قردا) فلا يجب  
 في غير الماء كولا الوقتل معلما (اي القاتل  
 فيه الا دم تركه معلما (نهر) اى القاتل  
 غير معلم ولا يسكه معلما (نهر) اى القاتل  
 (ان يشترى به هديا)

والمراد بالمدي ما يجزئ في الاضحية حتى لو لم تبلغ قيمة المقتول الاعضا فاما وحلا يقوم بالاطعام او الصوم  
 لا بالمدي ولا يتصور التكفير بالمدي الا ان يبلغ قيمته جذعا عظيما من الضأن او ثنيا من غيره لان مطلق الهدى  
 في الشرع يصير ضاى ما يبلغ ذلك السن وقول الفقهاء لو قال ان فدايت كذا الثوري هدى وان ابيت من غزال  
 فهو هدى مجاز عن الصدقة بقية التقيد بالشوب والغزل (قوله وبذبحه بك) فلو تصدق بالهدى حيا  
 لا يجزئ به والتصدق بلحمه واجب عند الامكان فلو اتلفه بعد الذبح ضمنه فيصدق بقيته ولا يندم الاجزاء  
 به ويجوز ان يصدق بجميع اللحم على مسكين واحد (قوله ولوذميا) هذا اخلاف ما عليه الفتوى وهو انه لا يجوز  
 دفع الواجبات عليه (قوله كالفطرة) حتى في دفع القيمة الا في الاباحة فتكفي هنا ولا تكفي في الفطرة (قوله او اكثر)  
 مكرر مع قول المصنف الا في الى مسكين واحد قاله الحلبي وقد يقال ان هذا اعم فانه يصدق على ما لوجع  
 مسكين وفرق عليهم الكفارة كل واحد اكثر من نصف صاع (قوله او صام الخ) ولا يشترط في الصوم التسامع  
 لا طلاق النص وكذلك ان اختار الهدى وفضل من القيمة شي لا يبلغ الهدى فهو وبالنسبة في الفضل ان شاء  
 صام عن كل نصف صاع من ربو ما وان شاء تصدق به واعطى كل مسكين نصف صاع وان شاء تصدق بالبعض  
 ويصوم البعض وعلى هذا لو بلغت قيمته هدين كان له الخيار ان شاء ذبحه ما او تصدق بهما او صام عنهم ما او ذبح  
 احدهما وادى بالآخرى الكفارات شاء اوجع بين الثلاث (قوله او كان الواجب ابتداء الخ) بان تذل ربو ما  
 او صامه ورافضه وتخيره ايضا (قوله تصدق به) لان الواجب عليه مراعاة المقدار وعدد المسكين وقد عجز عن مراعاة  
 المقدار سقط وقد عجز عن مراعاة العدد فلزمه ما قدر عليه (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله لا اقل منه (قوله  
 قال المصنف تبع الجهر) عبارة الجهر وقد حققنا في باب صدقة الفطرة ويجوز ان يفرق نصف الصاع على  
 مسكين على الذبح وان القائل مانع الكرخ فينبغي ان يكون كذلك هنا والنص هنا مطلق فيجزي  
 على اطلاقه لكن لا يجوز ان يعطى مسكين واحد كالفطرة لان العدد منصوص عليه اه وضيق قدم اصحاب  
 الجهر في عبارته ركاكة لانه يقتضي ان صاحب الجهر قال وقدم الخ وقد رأيت عبارته (قوله فينبغي كذلك هنا)  
 قد يقال لا محل للصمت مع نصهم هنا على عدم الجواز فان الشرح قد قال هكذا ذكره هنا (قوله لا الى مسكين  
 واحد) ظاهر التقيد به انه يجوز الدفع الى مسكينين كما فهمه ابو السعود من التقيد بالواحد لكن قوله فيما سبق  
 لا اكثر لا يتطوعا فيه انه لا يعطى كل مسكين فوق نصف صاع الا تطوعا فيكون العدد بحسب الصيعان وهو  
 الذي يفهمه ظاهر الجهر (قوله بخلاف الفطرة) فيجوز اعطاء صدقة جماعة الى واحد بخلاف بعثه كما قدمه  
 الشرح (قوله لان العدد) اي الدال عليه لفظ الجمع في الآية (قوله الى من لا تقبل شهادته) مثل الشريك فلا  
 يدفع لشريكه وليس الحكم كذلك فالاولى كافي الجهر كما لا يجوز دفعه الى اصله وان علا وفرعه وان دخل وزوجته  
 وزوجها كما هو الحكم في كل صدقة واجبة وهو كذلك في غالب المتن قوله من لا تقبل شهادته من الشرح  
 الاولى حذفتها لما علمت (قوله كما مر في المصرف) الاولى تقديمه على قوله وهذا هو الحكم الخ لانه لم يكلم على  
 ذلك في المصرف وعبارته فيه ولا يدفع الى من بينهما ولادولو لمجمل كالفقير والذي في المنع كما هو مقرر في المصرف  
 (قوله ووجب مجرمه) افاد به كرا لجرم يحد كرا لقتل انه لم يمت من هذا الجرح لانه لو مات منه وجب كمال القيمة  
 فان غاب ولم يعلم موته ولا حياته يلزمه جميع القيمة استعسنا ويلزم ارض الجرح ولو برئ ولو قلع سن ظبي او تنف  
 ريش صيد فبنت او ضرب عين صيد فايتت ثم ذهب البياض فلا شيء عليه عند الامام وقال ابو يوسف عليه  
 صدقة الالم ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله كفر اخرى لانهما جنبايتان ولو لم يكفر حتى قتله لزمه كفارة بالقتل  
 ونقصان الجرامة ولو ضرب صيدا فخرس وانقصت قيمته او ازادت ثم مات عليه اكثر القيتين من قيمته وقت  
 الجرح او وقت الموت جعرا والسئلة مفيدة بان لا يجرحه جرحه ونحوه عن حيز الامتناع فان اخرجه ضمن  
 كل القيمة ابو الهود (قوله ما نقص) اعتبار الله بض بالكل كافي حقوق العباد فيقوم بهما ثم ناقصا  
 فيستوى بما بين القيتين هديا او صوم فهو ستاني (قوله بنصف ريشه) لانه قوت عليه الا من يتوبت آله الامتناع  
 فصار كانه قتله فلزمه قيمته كاله بحر (قوله وقطع قوائمه) اي ارجله والعله ما مر (قوله حتى خرج الخ) لا معنى  
 لهذه الغاية لانه لا يشك عاقل ان الصديد اذا تنف ريشه او قطعت قوائمه يخرج من حيز الامتناع فالاولى  
 الانسان بالتعليل بان يقول لانه يخرج من حيز الامتناع والاضافة في حيز الامتناع من اضافة المشبه به

(وبذبحه بك) او طعاما او تصدق (ابن شامه على)  
 (كل مسكين) ولوذميا (نصف صاع من ربو ما)  
 (او كان الواجب ابتداء الخ) بان تذل ربو ما  
 (او صامه ورافضه وتخيره ايضا) لان الواجب عليه مراعاة المقدار وعدد المسكين وقد عجز عن مراعاة  
 المقدار سقط وقد عجز عن مراعاة العدد فلزمه ما قدر عليه (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله لا اقل منه (قوله  
 قال المصنف تبع الجهر) عبارة الجهر وقد حققنا في باب صدقة الفطرة ويجوز ان يفرق نصف الصاع على  
 مسكين على الذبح وان القائل مانع الكرخ فينبغي ان يكون كذلك هنا والنص هنا مطلق فيجزي  
 على اطلاقه لكن لا يجوز ان يعطى مسكين واحد كالفطرة لان العدد منصوص عليه اه وضيق قدم اصحاب  
 الجهر في عبارته ركاكة لانه يقتضي ان صاحب الجهر قال وقدم الخ وقد رأيت عبارته (قوله فينبغي كذلك هنا)  
 قد يقال لا محل للصمت مع نصهم هنا على عدم الجواز فان الشرح قد قال هكذا ذكره هنا (قوله لا الى مسكين  
 واحد) ظاهر التقيد به انه يجوز الدفع الى مسكينين كما فهمه ابو السعود من التقيد بالواحد لكن قوله فيما سبق  
 لا اكثر لا يتطوعا فيه انه لا يعطى كل مسكين فوق نصف صاع الا تطوعا فيكون العدد بحسب الصيعان وهو  
 الذي يفهمه ظاهر الجهر (قوله بخلاف الفطرة) فيجوز اعطاء صدقة جماعة الى واحد بخلاف بعثه كما قدمه  
 الشرح (قوله لان العدد) اي الدال عليه لفظ الجمع في الآية (قوله الى من لا تقبل شهادته) مثل الشريك فلا  
 يدفع لشريكه وليس الحكم كذلك فالاولى كافي الجهر كما لا يجوز دفعه الى اصله وان علا وفرعه وان دخل وزوجته  
 وزوجها كما هو الحكم في كل صدقة واجبة وهو كذلك في غالب المتن قوله من لا تقبل شهادته من الشرح  
 الاولى حذفتها لما علمت (قوله كما مر في المصرف) الاولى تقديمه على قوله وهذا هو الحكم الخ لانه لم يكلم على  
 ذلك في المصرف وعبارته فيه ولا يدفع الى من بينهما ولادولو لمجمل كالفقير والذي في المنع كما هو مقرر في المصرف  
 (قوله ووجب مجرمه) افاد به كرا لجرم يحد كرا لقتل انه لم يمت من هذا الجرح لانه لو مات منه وجب كمال القيمة  
 فان غاب ولم يعلم موته ولا حياته يلزمه جميع القيمة استعسنا ويلزم ارض الجرح ولو برئ ولو قلع سن ظبي او تنف  
 ريش صيد فبنت او ضرب عين صيد فايتت ثم ذهب البياض فلا شيء عليه عند الامام وقال ابو يوسف عليه  
 صدقة الالم ولو جرح صيدا فكفر ثم قتله كفر اخرى لانهما جنبايتان ولو لم يكفر حتى قتله لزمه كفارة بالقتل  
 ونقصان الجرامة ولو ضرب صيدا فخرس وانقصت قيمته او ازادت ثم مات عليه اكثر القيتين من قيمته وقت  
 الجرح او وقت الموت جعرا والسئلة مفيدة بان لا يجرحه جرحه ونحوه عن حيز الامتناع فان اخرجه ضمن  
 كل القيمة ابو الهود (قوله ما نقص) اعتبار الله بض بالكل كافي حقوق العباد فيقوم بهما ثم ناقصا  
 فيستوى بما بين القيتين هديا او صوم فهو ستاني (قوله بنصف ريشه) لانه قوت عليه الا من يتوبت آله الامتناع  
 فصار كانه قتله فلزمه قيمته كاله بحر (قوله وقطع قوائمه) اي ارجله والعله ما مر (قوله حتى خرج الخ) لا معنى  
 لهذه الغاية لانه لا يشك عاقل ان الصديد اذا تنف ريشه او قطعت قوائمه يخرج من حيز الامتناع فالاولى  
 الانسان بالتعليل بان يقول لانه يخرج من حيز الامتناع والاضافة في حيز الامتناع من اضافة المشبه به

الى المشبه (قوله وكسر بيضه) فيلزمه فتمت ولو شوى ايضا اوجز اذا فضعته لا يحرم كاه ولو اكله وغيره حلالا  
 كان او حراما لا يلزمه شيء وعمله في المحيط بانه لا يقتصر الى الذكاة فلا يصير كالميتة ولو نفر صيد اذن بيضه ففسد  
 ضمنه احواله للفساد على السبب الظاهر كما لو اخذ بيضة الصيد فدفقها تحت ذباجة ففسدت ولو لم تفسد وخرج  
 منها فرخ فطار فلا شيء عليه ويباح اكل البيض قبل شيه (قوله غير المذر) بكسر المذال المجعلة قال في القاموس  
 مذرت البيضة كغرحت فهي مذرة فسدت وقيد به لان المذر لا شيء فيه لانه ليس بصيد ولا بعرضية ان يصير صيدا  
 حليبي عن العناية (قوله به اي بالكسر) اما لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لانعدام الامانة  
 ولا للبيض لعدم العرضية واذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شيء لان الذي ضمنه لا جله قد ضمنه وهو الفرخ  
 يجر واذ لم يعلم موته بالكسر فالقياس ان يجب عليه قيمة الفرخ حييا حليبي عن العناية (قوله وذبح حلال صيد  
 الحرم) المراد بصيده ما فيه ولو طار او يلزمه التصديق بها ولا يلزم به الصوم ويجزى به ان يشترى بها هاديا وقيد  
 بالحل لان الحرم تلزمه قيمة تجزئها بين الهدى والا طعام والصوم كفاي النهاية وقيد بالذبح لانه لو دل انسانا  
 على صيد الحرم فانه لا يلزمه شيء وان كان المدلول محرما كالاجنبي اذا دل السارق على مال انسان بخلاف الحرم  
 فيلزمه بالدلالة كالمودع اذا دل السارق على الوديعة والمراد بالذبح اتلافه حقيقة او حكما فنخرج صيدامن  
 الحرم فارسله في الحل ضمنه لانه ازال امنه بالاخراج فمال يمدى ما سئله فارسله في الحرم لا يبرئ عن الضمان  
 ولا فرق في الاتلاف بين المباشرة والتسبب بشرط ان يكون التسبب عدوانا ولو وضع يده على صيد الحرم فقتل  
 بافة تسمية فانه يكون ضامنا فعلم بهذا ان صيد الحرم يضمن بالمباشرة والتسبب ووضع اليد وحكم جزء  
 صيد الحرم كبيضه وجوب الضمان لان الجزء معتبر بالكل والصيد يصير متباثلا لانه اشياء باحرام الصائده  
 وبدخول الصيد الحرم وبدخول الصائد الحرم ومن الاتلاف لو تفرقه فله في حال هروبه اوصاح على صيد  
 فاته من صياحه كما اذا صاح على صبي فاته اوروى الى صيد ففقد السهم منه الى صيد آخر فقتلها ما امكن  
 صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فاته الفرخ (قوله وحليبه لبنه) فتجب قيمة ما حليبه لان اللبن من ابرأته فيكون  
 معتبرا بكنهه (قوله وقطع حشيشه) هو ما اساق له من النبات وكان يابسا هذا معناه لغة والمراد هنا ما يعم الرطب  
 لان المصنف قد استثنى الحياض والاستثناء معيار العموم والشجر هو ما له ساق من النبات وطبا كان او يابسا  
 والقلع كالقطع خلا فالما في البحر والقارن فيه كالمفرد ابو السعود (قوله غير مملوك) اعلم ان حشيش الحرم وشجره  
 على نوعين نوع ابنته الناس ونوع بنت بنفسه وكل منهما على نوعين لانه اما ان يكون من جنس ما ينبت الناس  
 او لا يكون فالاول بنوعيه لا يوجب الجزاء بل القيمة للمالك والاول من الثاني لاشي فيه وانما الجزاء في الثاني  
 منه وهو ما ينبت بنفسه وليس من جنس ما ينبت الناس ويستوى فيه ان يكون مملوكا لانسان بان ينبت في ملكه  
 او لم ينبت افاده المصنف وقد احتوى المصنف على هذه الاربعة صورة منها تفاد بمنطوقه وثلاث بمفهومه  
 فقوله غير مملوك معناه نابت بنفسه ومعنى ولا منبت ليس من جنس ما ينبت الناس فكأنه قال تجب القيمة  
 في حشيش الحرم النابت بنفسه وهو من جنس ما لا ينبت الناس وهذه هي الصورة التي يجب فيها الجزاء سواء  
 وجب معه القيمة للمالك كان بنت ذلك في ملك رجل او لا وخرج بقوله النابت بنفسه صورتان ما ينبت الناس  
 وهو من جنس ما ينبت الناس وما ينبت الناس وهو من جنس ما لا ينبتونه وفيهما القيمة للمالك وخرج بقوله ولا  
 منبت الذي معناه ليس من جنس ما ينبت الناس ما نبت بنفسه وهو من جنس ما ينبتونه فلا شيء فيه لحق الشرع  
 وكان الاولى للمصنف ان يأتي باوضح من هذه العبارة (قوله يعني النابت بنفسه) تفسير لغير المملوك لا للمضاف  
 اليه وخرج به صورتان وهما ما ينبت الناس مطلقا كما تقدم (قوله ام غيلان) هي شجر السمر بضم الميم كفي القاء وس  
 وهو معروف لانه اسم جنس فليس يعلم ولا صفة ١٥ حليبي (قوله بناء على قولهما) هذا جواب عن سؤال اوردته  
 في المنع على قولهم لما لكتها ونصها وفيه كلام وهو انه تقرران اراضي الحرم سواء باعنى او قافا والا فلا سائبة في الاسلام  
 فكيف يصح قولهم بنت في ملكه ويمكن ان يجاب عنه بان كونها كذلك انما هو على قول الامام الاعظم اما على  
 قولهما فهي مملوكه وقولهما رواية عن الامام كافي الهداية ١٥ موضعا (قوله فلو من جنسه) اي والحال ان  
 نابت بنفسه فلا شيء عليه اي للشرع فلو نبت في ملك انسان فعليه قيمة المالك واعلم انه لا يجوز الصوم عن قيمة  
 الحشيش والشجر ويجوز الطعام والهدى كفاي القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله فلا شيء علمي) علمه ان

(وكسر بيضه) غير المذر (وخرج فرخ ميت  
 به اي بالكسر) (وذبح حلال صيد الحرم  
 وحليبه) لبنه (وقطع حشيشه) وشجره  
 كونه (غير مملوك) يعني النابت بنفسه سواء كان  
 مملوكا او لا حتى ولو نبت في ملكه ام غيلان  
 قطعها انسان فعليه قيمة المالكها واخرى لحق  
 الشرع بناء على اي ليس من جنس ما ينبت  
 الحرم (ولا منبت) اي ليس من جنس ما ينبت  
 الناس فلو من جنسه فلا شيء عليه





فكذلك ما رواه عنه (قوله من بدنه) ما لو كانت من بدنه غير ما روي في الأرض فلا شيء عليه لقوله الله المذ ذر  
 كما فاده في البحر (قوله أو القاشا) أشار بذلك إلى أن الله لا يزيله عن البعد لا لخصوص القتل كما صرح به  
 الأسبق بآي وغيره (قوله أو القاشا) الخ أشار بذلك إلى أن المراد بالقتل ما لم يمتد إلى القتل بالقتل لا بغيره  
 في الثاني قصد كما فاده الشرح بقوله ليعتد ما لو لم يقصد ذلك أو غلبت فيه نيات القتل فلا شيء عليه بغير (قوله  
 تصديق بما شاء) يروي الحسن عن الإمام أنه يطم في الواحدة كسرة وفي الاثنين أو الثلاثة قبضة من الطعام  
 وفي الأكثر نصف صاع بغير (قوله بقرادة) إنما وجب فيه لأنه من صيد البر (قوله بالذلة) أي لو ذل الحرم أو ما صار  
 إلى فيه على بدنه فقتله الحلال وجب الجزاء لأنه من الصيد كما ذكر في البحر (قوله هو الزائد على ثلاثة)  
 وفي كلام قاضي خان أن العشرة ما فوقه كثيرة واقتصر شرح الهداية على الأول فكان هو المذهب (قوله بغير)  
 أي بحد ما حيث حال ولم أر من يحكم على الفرق بين الحراد والغايل والكثير القليل والذي ينبغي أن يكون كالقتل  
 في الثلاث وما دونها تصديق بما شاء وفي الأربع ما كثر تصديق نصف صاع وجعل المصنف بحد الثلاثة عليه  
 كالدلالة على القتل (تنبه) وجوب الصدقة في ذلك على غير العبد في المحيط بملوك أصاب جرادة في أحراره  
 أن صام وما قد زاد وان شاء جمع ما حتى يصيب عدة جرادات فيصوم يوما ١٠ وينبغي أن يكون القتل كذلك  
 في حق العبد ما علم أن العبد لا يكفر إلا بالصوم بغير (قوله إلا المعق) هو طائر يرض فيه سواد ويسا في شبه  
 صوته العين والذئف طاهوس ونشلي المعق في الحكم الزاع وأقوا الغراب على ما في فسخ الباري خمسة المعق  
 والأبقع وهو الذي في ظهره أو بطنه يباح والغداف وهو المعروف عند أهل اللغة بالأبقع ويقال له غراب البين  
 لأنه يأن من فوخ عليه الصلاة والسلام وشعره في بيعة حين أرسله ليأق له بغير الأرض والأصم وهو الذي  
 في ريشه لوجناحه أو بطنه يباح أو مرة أو أضعافه يقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب  
 حلي عن التمسك (قوله على الظاهر) أي من الروايتين (قوله وتعميم البحر) حيث قال وأطلق في الغراب  
 فمثل الغراب بأفواه الثلاثة وما في الهداية من قوله والمراد بالغراب الذي يأكل الحبوب ويخلط لأنه يتدنى  
 ما لا يذى أما المعق في غير مستثنى لأنه لا يسعى غراب ولا يتدنى بالاذى فقيه نظر لأنه دائما يقع على دبر الدابة  
 غاية البيان حلي (قوله ورد في النهر) حيث نقل عن المعراج أنه لا يقع على دبر الدابة في الغالب ثم قال وبه اندفع  
 دعوى الليثومة فيه حيث تدنى في الظاهرية أنهم صاروا بشان (قوله وحدة) على وزن حبة والجمع حدة آن مختار  
 الصالح (قوله بكسر) أما بالفتح فطاس بغيره الجارة لها داسان وحكي الحدأة بالمد مع التاء وبدونها وليست  
 للتأنيث بل للوحدة كما في فسخ الباري وهي طائر يأخذ الفأر فتهسك (قوله وذئب) لأنه يتدنى بالاذى غالباً  
 والغالب كالمعق (قوله وعقرب) يقال للذئب كروالاني ويقال عقرب وعقربة وتقول إن عنينا على ظهرها ولا تضر  
 ميتاً ولا نأتما حتى يضر لتهسك عن فسخ الباري (قوله وفأرة) أطلقها فاشتلت الأهمية والوحشية وفي السنور  
 البري روايتان بغير (قوله وكب عقور) بالفتح من العقور وهو الجرح وهو ما يضر شربه وإذا أهفهسك في هذه  
 السمع المذ كورة هي الفواسق المنصوص عليها في جميع الضاري وسق إلى دودور رواية الطحاوي ومعنى اللسق  
 فيمن خبثهن وكثرة الضررفين ولا شيء يقتلهما طلقاً ولو محرماً في الحرم (قوله أي وحش) ليس تفسيراً للعقور  
 بل تقييده حلي (قوله أما غيره) وهو الكلب الأهل فليس بصيد أصلاً فلا معنى لاستثنائه لكن يرد عليه أن  
 جميع ما ذكره بعده ليس بصيد أصلاً حلي وكذا الحية والعقرب والفأرة المذ كورة قبله (قوله ويحوش) هو صغير  
 البر والمراد به ما يطلق البني كثيراً أو صغيراً أو أتما لم يجب بقتل البعوض وما عطف عليه شيء لأنها ليست من  
 الصيد أو السعور (قوله وتل) أسود أو أصفر وهو الذي يؤذي بالعض حوى وقوله لتهسك (قوله لكن)  
 لا يجل الخ استدراك على الإطلاق في القتل فإن غلبه جواراً فطلق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذي  
 وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذي كما صرحوا به في غير موضع (قوله أي إذا لم يضر) جواب من صاحب التهر  
 عما ورد على القول بنسخ قتل الكلاب من أنه ذكر في المنتقى أن الكلاب إذا كثرت في قرية فاضرت بأهل  
 القرية أمر أربابها بقتلها فإن أبوا رخص الأمر للقاضي حتى يأمر بذلك أو حال في النهر فعمل ما في الفسخ  
 على ما إذا لم يكن قلة ضرر (قوله وبرغوث) يضم الباء والغين حوى (قوله وفراد) وهو حيوان يكون على الأبل  
 أو السعور (قوله وسلية) نوع من حمار الماء معروف وقد يكون في البروجعه مصالفة وفي الشرب بلالية

من بدنه أو القاشا أو القاشا بوجه في الشرح ليعتد  
 (تصدق بما شاء) كمرادة ويجب الجزاء في الكسر  
 القلة (بالذلة) كما في الصيد (هو الزائد على  
 منه نصف صاع) (ولأنه) بقتل  
 ثلاثة) والجراد كالمقتل بغير  
 (اللا المعق) على الظاهر نظيره في تعميم  
 غراب) (الأنه) (وحدأة) بكسر  
 البحر ورد في النهر (قوله المساء) (وذهب) بقتل  
 وجوز الرجعي في فتح المساء (وذهب) بقتل  
 وحية وفأرة) (بهم) بوجه ما غيره فليس بصيد  
 (وكب عقور) أي وحش (لكن لا يجل قتل  
 أصلاً) (ويحوش وتل) (لكن لا يجل قتل  
 ما لا يؤذي ولا يأكل) (لكن لا يجل قتل  
 إذا لم يؤذي ولا يأكل) (لكن لا يجل قتل  
 في الفسخ) (أي إذا لم يضر) (ويعقور) (ويعقور)  
 وسلية) يضم فتفتح فسكون

ويقال سلخية ابو السعود (قوله وفراش) هو الطير الذي يقبل على النار ينظنه يا يذهب منه فيحترق وفي عبارة  
 الجلال ما يفيد ان القراش الجراد وليس مراداهنا (قوله ووزغ) وهو المسمى باسم ابرص وهو البرص (قوله  
 وزبور) اطلقه فيعمل الخمل (قوله وقنفذ) وعن ابي يوسف في قتل القنفذ روايتان في روايه جعله نوعا من الفارة  
 وفي اخرى جعله كالبربع فقيه الجزاء ابو السعود (قوله وابن عرس) فلاح في فقه خلافا لابي يوسف وبعضهم  
 الحكمي في لزوم الجزاء به كافي الشرع لالاهية (قوله وام حنين) بهله مضمومة نحو حدة مفتوحة فحسية على وزن زبير  
 دوية تشبه الضب والضب حيوان للذ كرمه ذكران وللا نفي فرجان ابو السعود عن المصباح بزيادة من الحلي  
 (قوله وام اربعة واربعين) اعلمها هي الدوية ذات الارجل الكثيرة جرة لساعة (قوله وكذا جميع هوام  
 الارض) كالخنفساء والهوام جمع هامة وهي كل حيوان ذي سم وقد يطلق على مفرد ايس له سم كالفلة  
 اما الحشرات فهي جمع حشرة وهي صغار ذوات الارض كافي الديوان ابو السعود (قوله وسبع) هو كل حيوان  
 محتطف منتب عادي عادة بجر (قوله مثل) اي قاهر وحامل على المحرم من الصولة او الصالة بالهمزة تستائي  
 حال صاحب البدن افع اعتبار الشرط المذكور وانما هو في نوع مخصوص من السبع لاني فقهه مطاوعا وذلك النوع  
 هو الذي لا يتدنى بالاذى غالبا كالضبع والكلب ونحوهما واما النوع الذي يتدنى به غالبا كالاسد والفيل  
 والقهد فللمحرم ان يقتله اذ لا شيء عليه يقتله الا بعد وعليه (تنبيه) مثل السبع الصائل العبد اذا صال  
 بالسيف على انسان يقتله المصول عليه فانه لا يضمنه بخلاف الجمل اذا صال على انسان يقتله وجب عليه قيمته  
 بالغة ما بلغت والفرق بين السبع والجمل ان الاذن في مثله السبع بالقتل حاصل من صاحب الحق وهو الشارع  
 ولما في مثله الجمل فلم يحصل الاذن من صاحبه ونما في البحر (قوله لزومه الجزاء) ومران الجزاء فيما لا يؤكل  
 لا يزيد على شاة (قوله كالتزيمه قيمته) اخاد بان تشبه ان اللازم في قيمة السبع المألول قيمتان قيمة لا تجاوز قيمة شاة  
 لحق الشرع وقيمة المسلكة بالغة ما بلغت افاده صاحب البحر (قوله ولولو هاطيا) اخرج الام اذا كانت طيبة  
 فان عليه الجزاء ما ذكره الشرح (قوله وبط اهلي) هو الذي يكون في المساكن والحياض لانه الوفاء باصل الخلقة  
 وهو احترام عن الذي يطير فانه صيد فيجب الجزاء بقتله مخ (قوله واكل ما صاده حلال) لثبوت الحل في الحديث  
 الشريف حيث انتفت موانع التحريم من الدلالة والامر (قوله ولو لمحرم) اللام للتعليل اي ولو صاده الحلال  
 لاجل المحرم حلي عن البحر (قوله في الحل) اما لودحه في الحرم كان مينة (قوله بلا دلالة) متعلق بقوله صاده  
 (قوله ولا اعانته عليه) هذا عام في الصيد والذبح حتى لو اعطاه نسا بالرمي او سكبنا للذبح سرح كما سبق (قوله على  
 الحتار) راجع الى قوله لا للمحرم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يحرم وغاطه القدروري واعتمد رواية  
 الطحاوي مخ (قوله وتجب قيمة بذبح حلال) هذا مكرر مع قوله سابقا لودح حلال صيد الحرم لانه اعاده  
 ليرتب عليه قوله ولا يجوز به الصوم (قوله ولا يجوز به الصوم) اقتصر على نفي الصوم فاذا كان الهدى جائز وهو  
 ظاهر الرواية لانه فعل مثل حاجتي لان جنايته كانت بالاراقة وقد اني بمثل ما فعل وفي رواية الحسن لا تجز به  
 الاراقة بجر (قوله لان اغرامة) ظاهره انها غرامة حقيقة وليس كذلك بل هي كفارة كالغرامة قال في البحر  
 ولا يجوز به الصوم لان الضمان فيه باعتبارها والحل وهو الصيد فصار كفارة الاموال بخلاف المحرم فان الضمان  
 ثمة جزاء الفعل لاجزاء الحل والصوم يصلح له لانه كفارة واقوة تعالى او عدل ذلك صيا ما اه (قوله حتى لو كان  
 الخ) مضموم قوله بذبح حلال (قوله اجزاء الصوم) لانها كفارة محضة في حقه فيجب بين المهدى والاطعام  
 والصيام كذا في النهاية (قوله لانه لا شيء في دلالة) ولو كان المدلول محر ما والفرق في الدلالة بين الحلال والمحرم  
 ان الضمان على المحرم جزاء الفعل والدلالة فعل وعلى الحلال في صيد الحرم جزاء الفعل والدلالة لم يتصل بالحمل  
 شيء (قوله ولو حلالا) الاولى ان يقول وهو حلال كما قيد به في مجمع الانهر قال وانما قيد به لانه يظهر فائدة قيد  
 الدخول في الحرم فان وجوب الارسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه مجرد الاسرام يجب عليه  
 كما في الاصلاح وبهذا يظهر ضعف ما قيل حلالا او محرما اه وعليه ينبغي ان يقال وهو في الحل بدل قوله  
 ولو في الحل اه حلي والمعنى في ذلك انه لما لم يحرم استحق الطير الامن بسبب هذا الفعل وكذلك لما دخل  
 في الحرم وجب الترتل لمحرمة الحرم اذ هو صار من صيد الحرم فاستحق الامن (قوله اي امارته) لوقال اي اطلاقه  
 لكان انتمل لتساوله الوحش فان هذا الحكم لا يخص الطير اه حلي والمراد الاطارة ولو على وجهه وضع

(وقرائ) اذ باب ووزغ وزبور وقنفذ وصبر  
 وصباح ابل وابن عرس وام حنين وام اربعة  
 واربعين وكذا جميع هوام الارض لانها ليست  
 واربعين ولا تولد من البذن (وسبع) اي  
 بصود (صائل) لا يمكن لدنعه الا بالقتل  
 حيوان ما يقتله لانه الجزاء كالتزيمه فقيهه  
 فلا يمكن بغير مقتله لانه الجزاء كالتزيمه فقيهه  
 ولو كان ينج شاة ولو لو هاطيا) لان الام  
 لو ياكل (ولا ينج شاة) (ودجه) في الحل  
 هي الاصل (ولو لمحرم) ولا اعانته عليه  
 ما صاده حلال (اربعين) لانه لا للمحرم على  
 (بلا دلالة) لانه لا للمحرم على حلال صيد الحرم  
 فلو وجد احد هاتين حلال صيد الحرم  
 الخسار وتجب قيمته بذبح حلال صيد الحرم  
 (لانه ما اجزاء  
 وصدق به ولا يجوز به الصوم) لانها غرامة  
 لا كفارة - في لو كان الذابح محر ما اجزاء  
 الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالة الا  
 الاثر (ومن دخل الحرم) ولو حلالا (او احرم)  
 ولو في الحل (ولو يذبحه فقيهه) يعني الجارية  
 (صيد وجب ارساله) اي الجارية

ان اباحه لمن يأخذه عند الارسال كما يأتي للشرح (قوله او ارسله للعلل وديعة) اعترضه ابن السكيت بان يد  
 المودع كيد المودع وايضا الحلال الذي اخذه مستقر في الحرم حال الاخذ فيجب عليه عدم التعرض له فبرسه له  
 وبضن قيمته لمالكه ويدل على ذلك ما ذكره صاحب التهر بقله وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال وحرّم  
 الغاصب فانه يلزمه ارسله وعليه قيمته لمالكه ولو رده لم يبرئ ولزمه الجزاء كما في الدراية اه لان المودع اخذ  
 حالا من الغاصب فما جرى في الغاصب يجري فيه فيعين الارسال مع الاباحة (قوله على وجه غير مضيع) الذي  
 يظهر انه مفرع على القول الضعيف المذكور في الشرح والافعال اراتهم تدل على الاطارة مطلقا في القهستان في  
 وجب ارسله واطارته ولا يزول به ملكه حتى اذا حل ثم وجده في يد اجنبي فهو واثق به وفي الهندية ولو اصاب  
 الحلال صيدا ثم احرم ممسكا اياه بيده فعليه ارسله فان لم يرسله حتى هلك في يده بضن بذائع ولا يزول ملكه  
 بالارسال حتى لو ارسله واخذه انسان يسترده اذا تحلل من احرامه شرح بالجمع لابن مالك والحرم اذا اخذ الصيد  
 يجب عليه ارسله سواء كان في يده او في قصص معه او في بيته فان ارسله بحرم من يده فلا شيء على المرسل لان  
 الضائد ما ملك الصيد اه فهذا صريح في الارسال ولو على وجه التضبيع والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله  
 لان تسييب الدابة حرام) قد يقال محله في غير صيد الحرم وفي غير الحرم لوجوب الامن له بالنص والامن لا يتحقق  
 الا بالارسال المطلق وما في كراهة جامع الفتاوى لا يفيد تحريم تسييب الصيد المذكور لانه مفرض في غيره  
 (قوله شري عصافير الخ) مثل الشراء الصيد ومثل العصافير غيرها من المتقومات (قوله واعتقها) مجاز عن  
 اطلاقها والافعال اتفاق في اصطلاح الفقهاء خاص بالملوك من بني آدم اه حلي وفيه انه ليس بصديان في  
 اصطلاحهم وهو في اللغة لا ينحصر بالملوك من بني آدم والمراد المعنى اللغوي (قوله جازان قال الخ) افاد ان  
 السائبة المحرمة في الاسلام ان تسيبها ولا يجعل لاحد يد اعلمها وبقيده فمفهومه انه اذا لم يقل ذلك لا يجوز  
 وقد علمت ان ذلك في غير الصيد المتقدم فلا ينقض دليلا لما قبله (قوله ولا يخرج عن ملكه باعتاقه) سواء قال  
 من اخذها فمضى له او لم يقل اما اذا لم يقل فظاهرا واما ان قال فانها لا تدخل في ملك احد الا اذا اخذها حتى  
 اذا وجدها صاحبها قبل ان يأخذها احد بقيت على ملكه وليس لاحد اخذها منه اما اذا اخذها احد  
 بعد اعتاقها فحكمه مذكور بعد في الشرح (قوله وقيل لا) اي لا يجوز اعتاقها سواء قال من اخذها فمضى له  
 او لم يقل اه حلي وظاهر تأخيرها وحكاية بقيل تضعيفه (قوله لانه تضبيع للمال) اما اذا لم يقل فظاهرا  
 واما ان قال فربما لا بقدر احد على اخذها فيقوت انتفاعه وانتفاع الغير بها فيكون تضبيعا اه حلي (قوله  
 وحينئذ) اي حين اذ علمت الحكم في اعتاق الطير وهو التفصيل المتقدم (قوله فتقيد الاطارة) اي المذكورة  
 في قوله اي اطارته اه حلي (قوله بالاباحة) اي بان يقول من اخذها فمضى له اه حلي اقول لا يسلم تقييد  
 مسئلة المصنف من مسئلة جامع الفتاوى لوجوب الارسال في مسئلة المصنف دون الاخرى بل هي مفروضة  
 فيما اذا اعتقها من تلقا نفسه ولا تناس ما مر (قوله قبل) ظرف مبنى على الضم اي قبل الاطارة والعامل فيه  
 الاباحة اه حلي (قوله وفي كراهة مختارات النوازل الخ) ذكر هذه العبارة لبيان حكم السائبة اذا وضع  
 انسان يده عليها (قوله واصلاحها) ليس بقيد فيما يظهر لان المدار في التليك على قول المرسل عند الارسال هي  
 لمن اخذها وقد يقال انما قيد به منع الاخذ لان قوله هذا ينزل هبة والاصلاح زيادة يمنع من الرجوع منها ويؤدونه  
 له الرجوع اذا لم يمنع ويحرم روي البحر من كتاب النقطة ان هذا قول بعض مشايخنا وذكر قبله ان التليك من  
 المحجول لا يصح (قوله فلا سبيل للمالك عليها) اي على اخذها (قوله وان قال لا حاجة لي بها) وارترك محظورا  
 بذلك كما يؤخذ من قوله سابقا جازان قال من اخذها فمضى له وانظر ما لو كانت هبة لا يرغب احد في اخذها  
 وقد عجز عن الانتفاع عليها هل لا يحرم تسييبها لتأكل من نبات الارض (قوله والقول له) اي للمالك انه لم يبعها  
 لاحد لانه ينكر اباحة التليك وان برهن الاخذ او تليك عن اليقين سلبت للاخذ جبر من النقطة (قوله لا يجب  
 الخ) اي الارسال وقيل يجب (قوله لجران العادة) اي عادة الجارية اي المستمرة بين الصحابة رضوان الله تعالى  
 عليهم اجمعين فانهم كانوا يحرمون وفي بيوتهم صيود ودوابهم ولم يتقل عنهم ارسالها والدواب جمع داجن وهو  
 الذي الف المكان من صيود وحشيات ومستأنسة حلي عن التهر وفي المصباح دجن بالمكان دجننا من باب  
 قتل ودجونا اقام وادجن بالالف مثله ومنه قيل لما يالف البيوت من الشاة والحمام ونحوه وادجن وقد قيل

او ارسله للعلل وديعة فمستثنى (على وجه  
 غير مضيع له) لان تسييب الدابة حرام وفي  
 كراهة جامع الفتاوى شري عصافير من الصيد  
 واعتقها جازان قال من اخذها فمضى له  
 واعتقها جازان قال من اخذها فمضى له  
 ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وفي كراهة  
 تضبيع للمال انتهى فالتى  
 الاطارة بالاباحة قبل ان ياتيها آخر  
 مختارات النوازل سبب دابة فاعلم ان قال عند  
 واصلاحها فلا سبيل للمالك عليها ان قال لا حاجة لي  
 تسييبها هي لمن اخذها وان قال لا يجب  
 بها فلا اخذها والقول له بهيمة انتهى (لا يجب  
 ان كان الصيد في بيته) لجران العادة

داجنة بالثاء ابو السعود وقوله علم ان العادة فيمن احرم وفي نحو بيته الصيد اما من صاد وهو محرم بتعين عليه  
الارسال مطلقا كما تقدم ذكره (قوله الغاشية) اي الظاهرة التي لا منكر لها فهي بمنزلة الاجماع منهم والاجماع  
حجة (قوله وهي من احدى الحجج) وفي نسخة اقوى (قوله بدليل اخذ المصنف) اي حل اخذ المصنف بغلافه  
للمحدث وعمرته من غير غلاف فبوجود الغلاف تغير الحكم من الحرمة الى الحل فكذلك بوجوب التقصص تغير  
من الحرمة الى الحل لان المصنف او الطير بوجوب الغلاف والتقصص بعد منفصلان من البدق والحبلى والظاهران  
مثل التقصص ما اذا كان الحبلى المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله فله امساك في الحل) قدمنا ان هذا الفرع  
يقيد حل الارسال مطلقا وقوله في الحل قيده لانه مادام في الحرم فهو صيد واستحق الامن بدخوله (قوله اخذه  
منه) الاولى حذف منه ليقيد حكمه الاخذ مطلقا سواء اخذه من الحل او الحرم او كان ودعة بخلاف ما ذكره  
فانه ان رجع ضمير منه الى الحل وهو المتبادر دل بضم ومعه على انه انيس له اخذه من انسان اخذه من الحرم وليس  
كذلك فان حكمه ما وجد عدم الخروج عن ملكه وان رجع الى المرسل بان اخذه منه ودعة بخلاف ما ذكره  
كان حكمه اطلاقه مسكوت عنه حلي بزيادة (قوله لانه لم يخرج عن ملكه) الاولى حذفه لانه عين قول المصنف  
ولا يخرج عن ملكه فكان الاولى الاقتصار على التعليل الثاني (قوله لانه ملكه وهو حلال) تعليل لعدم  
خروج الصيد عن ملكه ولو قال لانه اخذه وهو حلال لكان احسن من قوله لانه ملكه لان مفهومه حينئذ  
هكذا وما اذا ملكه وهو محرم فانه يخرج من ملكه مع ان الحرم لا يلائم الصيد اه حلي ومما يدل على حسن  
هذه الاولوية قوله بعد بخلاف ما لو اخذه وهو محرم (قوله لما يأتي) من قوله لان الحرم لم يملكه وبوجد هنا  
في بعض النسخ زيادة وقافها لانه لا يرسله عن اختياره وفيها نظر لان هذا التعليل بعينه يجري في الحلال  
اذا ملكه ثم ادخله الحرم على ان الارسال عن اختياره موجود وفيها القدر الكراه (قوله فلو كان جارحا) لا يحسن  
تفريع على ما قبل على قول المصنف سابقا وجب ارساله (قوله لافعله ما وجب) اي لانه فعل ما هو الواجب  
عليه من الارسال فلم يكن متعديا (قوله فلو باعه) تفريع على قوله وجب ارساله وهي مفروضة في حلال اخذ  
صيدا ثم احرم او دخل به الحرم وانما قلنا ذلك لان المصنف فيما يأتي ذكر ان اخذ الصيد وهو محرم وباعه  
فبيع باطل فلو عمن الكلام هنا لم نجد الخاطئ في كلام المصنف لان البيع المذكور ههنا فاسد واطاق  
في بيعه فمثل ما اذا باعه في الحرم او بعد ما خرجه الى الحل لانه صار با لا دخال من صيد الحرم فلا يحمل اخرجه  
بعد ذلك كذا في البحر وهذا التعليل يفيده انه اذا اودعه واخرجه الى الحل وجب اعادته اليه وليس له امساك  
في الحل وهو نافي ما تقدم من ان له ارساله ودعة وأنه لا يخرج عن ملكه بهذا الارسال وان له امساك في الحل  
(قوله رد المبيع) اشار به الى انه فاسد لا باطل بخلاف ما اذا اخذه محرما فانه باطل كما يأتي افاده ابو السعود  
(قوله ان بقي) اي ذلك المبيع في يد المشتري حلي عن القصة الثاني (قوله والا) اي وان لم يبق في يده بان اتلفه  
المشتري او تلف او غاب المشتري ولا يمكن ادراكه ابو السعود (قوله فعليه الجزاء) وهو قيمته ولا يتغير في صيد  
الحرم بل بتعين الهدى او الصدقة (قوله لان حرمة الحرم) المتبادر منه ان المسئلة موضوعة فيما اذا باعه  
في الحرم وبقيده انه لو اخرجه منه جاز البيع فيكون جاريا على رواية ابن سماعة عن محمد انه اذا اخرجه الى الحل  
جازا كله وبيعه وذبحه لان حق الله تعالى في العين لا يمنع جواز البيع كبيع مال الزكاة ولا ضحية ونقل في النهر  
تضعيفها (قوله ضمن مرسله) لانه لما كان الصيد ملكا محترما فلا يطل احترامه باحرامه وقد اتلفه المرسل فيضمنه  
بحر (قوله من يده الحكمية) كالتقصص والبيت حلي (قوله خلافا لهما) فقالا لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف  
ناه عن المنكر وماعلى الحسنين من سبيل ونظيره الاختلاف في كسر المعازف كذا في الهداية وهو يقتضي ان يفتى  
بقولهما ههنا لان الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف وهي آلات الله وكرهها وبجر وشار  
الشرح الى ذلك بقوله وقولهما استحسن لان الفتوى على الاستحسان الا فيما استثنى من مسائل قليلة  
(قوله لا يضمن مرسله) مثل اطلاقه الارسال من اليد الحقيقية والحكمية (قوله لان المحرم لم يملكه) لانه محرم  
عليه فصار كالخنزير وصرح في الكتيب بطلان بيعه وكذا المصنف فيما يأتي فلا يقول على ما في البحر عن  
الحيط من فساد البيع (قوله وحينئذ) اي حين اذ كان المحرم لا يملكه فلا يأخذ من اخذه ولو كان في الحل  
(قوله كسر آه ودية) نحوهما الوصية والصدقة والاصطياد والاختيارى ما يدخل المالك عليه باختياره والخبري

الغاشية بذلك وهي من احدى الحجج (او قصصه)  
ولو التقصص في يده بدليل اخذ المصنف بغلافه  
للمحدث (ولا يخرج) الصيد (عن ملكه)  
الارسال فله امساك في الحل (واخذ من)  
انسان اخذه منه (لانه لم يخرج عن ملكه لانه)  
ملكه وهو حلال بخلاف ما لو اخذه وهو محرم  
لما يأتي (ولو كان جارحا) كذا (قتل حمام الحرم)  
فلا يضمن عليه (افعله ما وجب) (قوله باعه رد)  
المبيع ان بقي (او باعه رد)  
الحرم والاحرام تنفع بيع مرسله  
حلال صيد افاحرم ضمن الحقيقية عند خلاف  
الحكمية اتفاقا ومن كسرها استحسن  
لها وقولها استحسن كسرها اتفاقا لان  
ولو اخذه محرم لا يضمن مرسله  
الحرم لم يملكه (ولا يضمن مرسله)  
والصيد لا يملكه الحرم بسبب (جبري)  
كسر آه ودية (بل بسبب جبري)



والافاضة بعد القرب (قوله لانه ليس جنسية على الاحرام) يعني ما ذكرنا من نقص من افعال الحج او جنسية على الحرم ففي جزاء حرمة الحمل ولا تعدد فيه (قوله فعلى القارن دمان) لادخال النقص على العبادتين وسواء كان قبل الوقوف بعرفة او بعده الى الحلق لان المذهب بقاء احرام عمرة القارن بعد الطواف الى الحلق بخلاف الحلق ينتهي طوافهما حتى في حق النساء حتى لو جامع القارن بعد الحلق لايئز به لاجل العمرة شيء فان قلت ان احرام الحج اقوى اكونه فرضا دون العمرة فينبغي ان يجعل الاضعف كالعدم كقتل المحرم صيد الحرم فان جنسية الحرم تبعت جنسية الاحرام فلا يجب لها شيء استقلا لا قلت لان سلم كونه اقوى بل مساو لاحرامها بل ايل ان احرام العمرة يحرم به جميع ما يحرم باحرام الحج (قوله ومثله منقطع ساق الهدي) لانه لا يخرج عن احرام العمرة الا بالحلق يوم النحر وكذا من جمع بين حجتين وجنى جنسية قبل الشروع في الاعمال فانه يلزمه دمان عند الامام لانه محرم باحرامين كالقارن كذا في الجبر وكذا المتنع الذي لم يسبق الهدي وبقي محرما بعمرة حتى ادخل عليه احرام حجه ثم جنى لان المدار على الاحرامين كما علمت وتوقف فيه الحلبي ثم لا فرق في التعدد بين كفارة الجنابة وكفارة الضرورة فاما ما يهدي هديين او يصوم صيامين او يطعم اطعمتين في الاضحية او غطي رأسه للضرورة (قوله بلجنابته على احراميه) علة للحكمين (قوله فعليه دم واحد) لتأخير الاحرام عن الميتات ولو عاد الى الميتات واحرم سقط الدم (قوله لانه حينئذ ليس بقارن) تعليل لوجوب الدم الواحد وليكون الاستثناء منقطعاً وذلك لان الدم يلزمه سواء احرم بعد ذلك بحج او عمرة او بهما ولم يحرم اصلا فلا يدخل كونه قارنا في وجوب ذلك الدم (قوله لتعدد الفعل) وهو الاحرام الذي وقعت فيه الجنابة منهما (قوله ولو حللا لان صدور الحرم الخ) ولو اشترى محرم وحلال في قتل صيد الحرم فعلى المحرم جميع النجبة وعلى الحلال نصفها لما ان الضمان يتبع بعض في حق الحلال (قوله لا) اي لا يتعدد الجزاء عليهما وفي الضمان تفصيل فان ضربه ضربة واحدة فبات كان على كل واحد منهما نصف قيمته صحيحا وان ضربه كل واحد منهما ضربة فان وقع معا فانه يجب على كل واحد منهما ما نقصته جراحته ثم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته مجر وحاجب احتين لان جميع الصيد عند اتحاد فعليهما ما صار متلفا بفعليهما فضمن كل نصف الجزاء وعذر الاختلاف الجزاء الذي تلف بضربه كل واحد من الخصم بالتلافه فعليه جزاءه والباقي متلف بفعلهما فاعليه ضمانه ولو اشترى حلال ومفرد وقارن في قتل صيد الحرم فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القارن جزاء آن (قوله لا تضاد الحلق) وهو الصيد فلا يتعدد الجزاء (قوله وبطل بيع محرم صيدا) سواء باعه حيا او بعد ما قتله لان بيعه حيا تعرض للصيد بفوات الامن وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة ولو هلك في يد المشتري فلا ضمان عليه للبائع وان كان قد اصطاده البائع وهو حلال ثم احرم فباعه فان المشتري يضمن له قيمته واطلاق المصنف بطلان البيع والشراء فشمع ما اذا كان العاقدان محرمين او احدهما فافاد ان بيع المحرم باطل ولو كان المشتري حلالا وان شرأه باطل وان كان البائع حلالا (قوله وكذا كل تصرف) اي من هبة ووصية ومهر او بدل خلع لان العين خرجت عن كونها حلالا لسائر التصرفات فيكون التصرف فيها عبثا فيكون فبيحا عينه (قوله ان اصطاده وهو محرم) هذا الشرط انما يناسب بيع المحرم اذ لا معنى لقولك وبطل شرأ المحرم ان اصطاده وهو محرم فكأن عليه ان يذكر الشرط بعد الاول اه حلبي (قوله والا) اي وان لم يصطده وهو محرم بان احرم وهو في ملكه فالباع فاسد للهي عنه وكذا ان كان المشتري حلالا فان كان محرما فاشراءه باطل كسائر ابي حلبي وقوله وكذا اذا كان المشتري حلالا لاى والبائع محرم فان الشراء فاسد وفيه ان المعتبر حينئذ البائع المحرم فيكون البيع باطلا كما هو صريح قول المصنف وبطل بيع محرم صيدا ولا وجه لوصفه بالبطلان في جانب البائع وبالفاسد في جانب المشتري (قوله فلو قبض المشتري) اي او الموهوب له وقد عطل فان كانا محرمين لزم كل واحد جزاء وان كان احدهما محرما لزمه فقط (تنبيه) لو عصب حلال صيد الحرم ثم احرم الفاسد والصيد في يده لزمه ارساله وضمان قيمته للمغصوب منه ولو لم يفعل ذلك الارسال ودفعه للمغصوب منه حتى يرى من الضمان فكأن عليه الجزاء وقد اساء وتصلغ لغزا فيقال اي غاصب يجب عليه عدم الرد واي غاصب اذا ارد المغصوب منه وهذا مما يدل على ان المراد بالارسال مطلقه ولو على وجه مضيع (قوله وفي الفاسد يضمن قيمته) اي يضمن المشتري قيمة الصيد للبائع لانه ملكه حلبي (قوله ايضا) اي كايضمن البائع الجزاء او اما المشتري فان كان محرما ضمن الجزاء





وسره لانه فوق الواجب عليه في تعظيم البيت قاله في البحر (قوله حال كونه محرما) اي يجمع اعمرة ابو السعود  
والظاهرة انه اذا اجمعت الاحرام كذلك (قوله لم يشرع في نسك) بعم الحج والعمرة (قوله كطواف) ولولا تقدم ومنه  
الوقوف وطواف العمرة (قوله ولو شوطا) مقتضى عبارته انه لا بد في لزوم الدم وعدم امكان سقوطه من الشوط  
الكامل ومثله في البحر حيث قال فلو عاد اليه بعد ما طاف شوطا لا يسقط عنه الدم اه وقال في الدرر بان ابتداء  
الطواف او استلم الحجر عطف باوفا يقتضي انه يكتفي بالاستلام فقط كما في الشرب لئلا يفتنى الاكتفاء ايضا  
ببعض شوط حيث قال بان ابتداء الطواف وابتداء الطواف بالشروع فيه وهو صادق ايضا في بعض الشوط  
ويدل عليه ايضا قول الشرح فيما ساقى اوعاد بعد شروعه وقول المصنف لم يشرع في ذلك فان الشروع  
لا يتوقف على الشوط الكامل اه حلبي (قوله لان الشرط) اي في سقوط الدم وليس المراد انه شرط في صحة  
النسك لان تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى يجبر من الدم لو كان شرطا لكان فرضا وتترك بفقد الحج  
افاد الجوى (قوله عند الميقات) او بعد ان يجاوز الى غير جهة الحرم ثم يبره محرما (قوله خلافا لهما) فقال لا يسقط  
الدم مطلقا كما لو احرم من ديرة اهله وصربا لمواقيت ساكنا فانه لا شيء عليه انضا فاجواب الامام ان الاحرام  
من ديرة اهله هو العزيمة وقد اتي به فاذا ترخص بالتأخير الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية بجر  
واعلم ان الناظرين في هذا المقام كما قاله الجوى من شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على ان العزيمة في حق الافاقي  
ان يحرم من ديرة اهله وهو لا يخلو عن اشكال اذ لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من الصحابة  
رضي الله تعالى عنهم انه احرم من ديرة اهله فكيف يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الافضل اه  
(قوله سقط دمه) اما في الاولى فلا نه انشاء التلبية الواجبة عليه عند ابتداء الاحرام من الميقات واما في الثانية  
فلا نه تدارك ما فات (قوله والافضل عوده) اي سواه كان محرما بالحج او بالعمرة او بهما حلبي زيادة (قوله  
الا اذا خاف فوت الحج) اي فانه لا يعود ويغنى في احرامه لان الحج فوض والاحرام من الميقات واجب وترك  
الواجب اهون من ترك الفرض واستفيد منه انه لا تفصيل في العمرة بل يعود لانها لا تنفوت اذ لا يجر (قوله  
او عاد بعد شروعه) لان ما شرع فيه وقع معتد به فلا يعود الى حكم الابتداء بالعود الى الميقات ابو السعود  
ولم يأت بمشهور قول المصنف ولي والمناسب ذكره بان يقول او عاد قبل شروعه ولم يلب عند الميقات  
ذكره الحلبي (قوله يريد الحج) اما اذا لم يرد الحج الا بعد الجواز لا شيء عليه كما ياتي (قوله وصار مكيا) بان احرم  
للعمره ولم يسق الهدى والظاهرة انه اذا ساقى الهدى كذلك لانه يحرم من الحرم ومثل من ذكر لو احرم اهلا  
المواقيت يجمع او عمرة من الحرم لان ميقاتهم الحل كما في النهر (قوله ميقات المكى) اي حقيقة او حكا كاتبة  
والميقات لهما الحرم (قوله من الحرم) فان ميقاتهما للعمرة الحل اي موضع منه (قوله والعود) اي الى  
الميقات سواء كان ميقات الحج او للعمرة وانشاء الاحرام منهما او احرم وعاد اليهما لم يبارا ولا فضل العود  
ان لم يخف فوت الحج وما ذكرناه هو معنى قول الشرح كما مر (قوله اي افاقي) اما بهذا ان ذكره اتفاق وان  
المراد به من كان خارج المواقيت (قوله البستان) اي بستان بنى عامر وهي قرية داخل الميقات وخارج الحرم  
يسمى الان لمحلة محمود وسنه الى مكة اربعة وعشرون ميلا جوى (قوله اي مكانا من الحل) اشار به الى ان ذكر  
البستان اتفاق وان المراد مكان داخل المواقيت ولا بد من تعيينه كما يفهم مما مر (قوله الحاجة قصدها) ليس  
بقيد فيما يظهر ويدل على ذلك ما ياتي في الخيلة (قوله ولو عند الجواز) اي لو قصد المكان المخصوص عند  
الجواز كما يدل عليه ما في النهر وليس المراد ما يعطيه ظاهره من قصد الحاجة عند الجواز (قوله كما مر) من  
قوله قربا ظاهرا ما في النهر عن البدائع اعتبارا لارادة عند الجواز (قوله وثبة مدة الاقامة) اي بالبستان  
(قوله ليست بشرط) اي في حل دخول مكة بلا احرام (قوله على المذهب) مقابله ما قال ابو يوسف رحمه الله  
تعالى انه ان نوى اقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا احرام والا فلا حلبي عن البحر (قوله ووقته  
البستان) اي ميقات احرامه لحج او عمرة البستان يعني به الحل الذي بين البستان والحرم فلو دخل مكة ثم احرم  
منها النسك هل يجب عليه الدم نظايره نعم لان من جاز به يقا به غير احرام وجب عليه وقد يقال لماذا لم يجعل  
كاهل مكة فيحرم بحججه منها لانه لدخوله بغير احرام ويحتمل ان يكون المراد انه اراد النسك وهو بالبستان  
فيتوقت احرامه بالحل ويدل له قول المصنف مع الشرح وحل لادل داخلها يعني لكل من وجد في داخل

حاله كونه (محرما لم يشرع في نسك) صفة  
محرما كطواف ولو شوطا وانما قال (واجب)  
لان الشرط عند الامام تجب التلبية عند  
الميقات بعد العود اليه خلافا لهما (سقط دمه)  
والا فضل عوده الا اذا خاف فوت الحج (لا يسقط)  
اي وان لم يعد او عاد بعد شروعه (من عمره)  
الدم) كسكنى يريد الحج ويتبع فوض من الحج  
وصار مكيا (وتربا من الحرم واحراما) بالحج  
من الحل فان عليهما ما دم يجاوز ميقات المكى  
بلا احرام ويكفي الدم (دخول كوف) اي  
والعود كما مر يسقط الدم (دخول كوف)  
افاقي (البستان) اي مكانا من الحل  
الميقات (الحاجة) قصدها ولو عند الجواز  
كل ما وثبة مدته اقامة ليست بشرط على  
المذهب (دخول مكة) غير محرم ووقته البستان

المواقيت دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا ونظيره ما ذكره في الهندية ان المكي اذا خرج الى الحل واحرم يحج  
ورق بعرفة لاثني عليه اه وذلك لان ميقاته الحرم غير انه لم يرد الحج منه فكذلك يقال هنا (قوله لانه) اي  
الافاقى الذى قصد البستان (قوله كما مر) اي في شرح قول المصنف وحرم تأخير الاحرام عنها لمن قصد دخول  
مكة ولو لم حاجة وعناية الشرح هنا لما لو قصد موضعا من الحل كغليص وجدة حل له بمجاوزته بلا احرام  
فاذا حل به التحق باهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لم يريد ذلك الا لما مور بالحج للعبادة اه (قوله وهذه  
حيلة الخ) هذا مكر رجع الذى قدمه في المواقيت قال في البحر قالوا وهذه حيلة الافاقى اذا اراد دخول مكة بغير  
احرام فينبو ان يدخل خديصا مثلافه بمجاوزة رافع الذى هو ميقات الشامي والمصري الهادى للعبدة اه  
وهذه العبارة غاية عن اشتراط قصد الحاجة بغيص وهو يدل على ما قلناه سابقا (قوله على من دخل مكة)  
مراده بمكة الحرم مجازا من الجلالة اشرف اجزاء النبي على كاه كاطلاق الكعبة على الحرم في قوله تعالى  
هدى بالبع الكعبة فلا فرق بين دخول مكة او الحرم في لزوم الاحرام كما تدل عليه عبارة البدائع ابو السعود عن  
الجموي (قوله حجة او عمره) لان الله تعالى اوجب ذلك تعظيما لهذه البقعة فبمجاوزة الميقات التزام للاحرام دلالة  
كانه قال الله على ان احرم ولو قاله يلزمه حجة او عمره فكذلك اذا فعل ما يدل على الالتزام (قوله فلو عاد) اي الى  
الميقات كما قد به في الهداية لكن في البدائع انه يجزى بميقات اهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة واقره  
في فتح القدير وافاد في الشرع بلالية ان التقيد بالخروج الى الميقات لاجل سقوط الدم لا لاجزاء فليحل تقيد  
الهداية على هذا دليلي موضعها (قوله فاحرم بنسك) اي مطلقا سواء كان حجا او عمره اه حلي (قوله وتعامه  
في الفتح) حيث علل ذلك بقوله لان الواجب قبل الاخير صار دينا في ذمته فلا يسقط الابالتعيين بالنية حلبي  
(قوله عما عليه من حجة الاسلام) واما الواحر من نفل من الميقات فقدمه بقوله فلو عاد فاحرم بنسك اجزاء فقول  
ابى السعود التقيد بما عليه ظاهر في ان التفل بالحج والعمرة لا يجزى عما وجب عليه بالدخول فهو ظاهر  
(قوله ذلك) اي الذى جاوز فيه الميقات بلا احرام (قوله لتداركه المتروك في وقته) انما يظهر في الحج لتعين وقته  
لا في العمرة لعدم تعيينها (قوله لصيرورته) اي المتروك دينا في الذمة بسبب تحويل السنة والاولى التعبير  
بالتحول وفيه ان العمرة لا تصير دينا لعدم توقيتها كما سبق فينبغي ان يسقط الواجب بدخوله بلا احرام بالمتذرة  
في الثانية كالاولى واجاب الاكل بانه اذا اخرها الى وقت تكره فيه وهو ايام النحر والتشريق صار كانه فقتها  
فصارت دينا قال بعض المتأخرين ولا يخفى ضعفه قال السكال لقائل ان يقول لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة  
اخرى فان مقتضى الدليل انه اذا دخلها بلا احرام لبس الاوجوب الاحرام باحد النسكين فقط في اي وقت  
فدل ذلك وقع ادعاء عما فاته بالدخول اذ الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير فواتها دينا بقضى فمما  
احرم من الميقات بنسك عليه تأدى هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام ينبغي ان  
لا يحتاج الى التعيين وان كانت اسبابا متعددة الاشخاص دون النوع كما قلنا فحين عليه يومان من رمضان  
ينوى مجرد قضاء ما عليه ولم يعين الاول ولا غيره جاز وكذا لو كانا من رمضان على الاصح فكذلك نقول اذا رجع  
مرارا فاحرم كل مرة بنسك حتى اتى على عدد دخلاته خرج عن عهده ما عليه اه (قوله فاحرم بعمرة) الاولى  
فاحرم بنسك اذ العمرة ليست بقيد قال في الهندية رجل جاز الميقات فاحرم بحجة فافسدها وفاته الحجة  
فقضاءها سقط عنه الدم الذى وجب للوقت اه (قوله مضى) وجوبا لان فاسد النسك كحججه لا يخرج عنه  
الابا فعاله (قوله لتترك الوقت) اي الاحرام من الميقات (قوله بالا احرام منه) اي من الميقات أى ميقات كان  
من مواقيت الافاقى كما تقدم فلو قضاء من ميقات المكي اجزأه وزمه الدم بمجاوزة الوقت غير محرم كما استفيد مما  
ذكرناه عن الشرع بلالية (قوله مكي الخ) عنوانه في الكتيب اضافة الاحرام الى الاحرام وترك المصنف ذلك  
لانه من حلة الجنابات اي في حق المكي دون الافاقى الا في اضافة احرام العمرة الى الحج نهر ومسائل هذا النوع  
على اربعة اقسام بالقسمة العقلية قد استوفىها المصنف اولها ان يدخل احرام حج على احرام مثله ناهيان  
يدخل احرام عمرة على احرام مثلها ناهيان ان يدخل احرام عمرة على احرام حج رابعها عكسه وقيد بالمكي لان  
الافاقى اذا احرم بالحج بعد فعل اقل اشواط العمرة كان قارنا بلا اساءة كما لو لم يطف اصلا كما في البحر (قوله ومن  
بحكمه) اشار به الى ان التقيد بالمكي انما هو للاحتراز عن الافاقى فيم المكي حقيقة ومن كان داخل

(ولا ثنى عليه) لانه انما انفق باهله كما هو  
حيلة لا فاقى يريد دخول مكة بلا احرام (و)  
يجب على من دخل مكة بلا احرام (الكل من)  
(حجة او عمره) فلو عاد فاحرم بنسك اجزأه عن  
آخري دخوله وتعامه في الفتح (وسمع منه) اي  
اجزأه عمارة بالدخول (والواحر من نسك)  
من حجة الاسلام وانما عمره متذرة في وقته  
في عامه ذلك (انما رخصه المتروك في وقته)  
(لا بعده) لصيرورته دينا بتحويل السنة (جاء)  
الميقات (بلا احرام) فاحرم بعمرة فافسدها  
سقط وقته ولا دم عليه (تترك الوقت) للحج  
بالاحرام منه في القضاء (مكي) ومن حكمه

الميثاق كافي النهر وقول بعضهم وهم اهل الحرم فيه قصور (قوله طاف لعمرته) اطلقه فقبل ما اذا كان في اشهر الحج اوله كافي المسوط وخرج ما لو احرم بالبحر وطاف له شوطا ثم احرم بالعمرة فانه يرفضها كالمسوط يطاف البحر (قوله اي اقل اشواطها) وهي الثلاثة فنادونها احترز به عما اذا احرم بالبحر بعد احرام العمرة قبل ان يطوف شيئا من العمرة فانه يرفضها انفا قاطوعا اذا احرم به بعد ان طاف اربع اشواطا اكثر في الهداية ونهر وحما انه يرفض الحج بلا خلاف لان للاكثر حكم الكل فيتعذر رفضها وفي المسبوط انه لا يرفض واحدا منهما كالوقوف منها وعليه دم المكان النقص بالجمع بينهم فافلذ الابا كل منه وجعله الاستيعاب في ظاهر الرواية ونقل عن ابي يوسف ان رفض الحج افضل واختاره الفقيه ابو الليث وقاضي خان في فتاواه ثم قال ويمضي في عمرته ثم يقضي الحجة من عامه ذلك ان بقي وقته اه ولم يذكر في ظاهر الرواية انه اذا رفض الحج يلزمه دم وقضاء عمرة مع الحجة كما وجبه الامام فيما لو طاف الاقل كذا ذكره الاستيعاب في حلي عن البحر (قوله رفضه) اي تركه وهو من بابي طلب وضرب اي رفض الحج عند الامام استيعابا لان احرام العمرة قد تآكد بآثاره من اعمالها واحرام الحج لم يتأكد ودور رفض غير المتأكد اسير ولان في رفض العمرة والحالة هذه ابطال العمل وفي رفض الحج استتاعا عنه وقال ارفض العمرة اولي لانها ادنى حالا واول اعمالها وبسر قضاء لانها غير موقفة وقد ظهر بما قررناه ان رفض الحج في مسئلة الكتاب مستحب حتى اذا رفض العمرة صح حتى عند الامام ولذا قال في الهداية وعليه دم بالرفض اي ما رفض لانه لم يعمل قبل اوانه لتعذر المضي فيه فكان في معنى المحصر لانه في رفض العمرة قضاؤها لا غير وفي رفض الحج عليه قضاء وعمره لانه في معنى فاقبت الحج (قوله وجوبا) الواجب رفض احدهما لا بخصوصه وما ذكره مخالف لما ذكره صاحب البحر واخوه وتليده المصنف (قوله بالحق) متعلق برفضه قال في البحر ولم يذكر بما اذا يكون رافضا وينبغي ان يكون الرفض بالفعل بان يمحيط مثلا بعد التراجع من افعال العمرة ولا يكتفي بالقول او بالنية لانه جعله في الهداية تحملا وهو لا يكون الا بفعل شيء من محظورات الاحرام اه (قوله انتهى المكي) المراد به من كان داخل المواقف كما قدمناه (قوله وعليه دم) قيل كان ينبغي لزوم دمين لدخول النقص على الاحرامين واجيب بانه غير ممنوع عن احدهما نهر وقد امر صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله تعالى عنها بالدم لما رفضت العمرة (قوله لانه كفائات الحج) وحكمه ان يحل بعمرة ثم يأتي بالحج من قابل (قوله حتى لو حج) غاية على التعليل المفيدة تضاؤه في غير عامه (قوله سقطت العمرة) فانه حينئذ ليس في معنى فاقبت الحج بل كالمحصر اذا تحلل ثم حج من تلك السنة فانه لا يجب عليه عمره بخلاف ما اذا تحللت السنة (قوله قضاها) اي ولو في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج افاده صاحب الهندية (قوله فقط) اي ليس عليه عمرة اخرى كافي الحج وليس مراد بنفي الدم اقول الهداية وعليه دم بالرفض اي ما رفض اه حلي (قوله صح) لانه ادى افعالهما كما التزم نهر (قوله واساء) اي اثم لان الجمع بينهما في حق المكي منهي عنه وانهم يقتضي اثم لا الاساءة التي مرجعها خلاف الاولى (قوله وذبح) تمكن النقصان في نسكه بارتكاب المنهي عنه لانه قارن او تمتع ان اضاف احرامه بعد فعل اكثرها في اشهر الحج ولا تمتع ولا قران لمكي اي لا يحل ان وان صاعا (قوله وهو دم جبر) فلا يابا كل منه ولا يجزى فيه سبع البدنة بخلاف دم النكح (قوله ومن احرم بحج الحج) شروع في الجمع بين الاحرامين لجنتين وهو غير مكرره في ظاهر الرواية كما يأتي (قوله وج) اي وقف بعرفة اما لو احرم بالشأن قبل الوقوف بعرفة ليل او نهارا رفض الثانية وعليه دم للرفض وعمره وحجته من قابل ويرفض عند الامام بوقوفه بعرفة واما اذا احرم ليلة النحر بعد ما وقف بها ارفق في ان يرفض عند الامام بوقوفه مزدلفة لا بعرفة لانه سابق وسبب الترتيب انما يكون متأخرا بحر (قوله ثم احرم يوم النحر) قيد بتأخر احرام الثاني عن الاول لانه ان احرم بهما معا وعلى التعاقب لزما وارتفعت احدهما اذا توجه سائر لزمه دم للرفض ويمضي في الاخر وقضى حجة وعمره لاجل التي رفضها واذا جئ قبل الشروع فعليه دمان للعبادة ولو احرص قبل ان يسير الى مكة بعث هديين واذا لم يحج في تلك السنة لزمه عمرتان وحجتان لانه فاته حجتان في هذه السنة وهذا كله عند الامام وقام بيانه في البحر (قوله لزمه الاخر) لا مكان الاداء لان الاحرام الثاني انما يرفض لتعذر الاداء ولا تعذر هنا في الاداء لان احرامه انصرف الى حجة في السنة اقبالة (قوله لانه انتهاء الاول) اي الاحرام الاول بالحق (قوله وقع دم) اي فيلزمه الاخر مع دم (قوله قصر) اراد بانه تصير الحلق لان

(طاف للعمرة ولو اشواطها) اي اقل اشواطها  
(فاحرم بالحج رفضه) وجوبا بالحق انتهى  
(المكي عن الجمع بينهما) وعليه دم لاجل  
(الرفض وج) ومعمرة (لانه كفائات  
الحج حتى لو حج في سنة واحدة) (واساء  
الجمع حتى لو حج في سنة واحدة) (واساء  
رفضها فضاها فقط) (فلو اتبعها صح) (واساء  
(وذن احرم بحج) (وج) (ثم) احرم (يوم النحر  
بأنقران) كان قد رخص في الاول لانه (واساء  
في العام القابل (بلا دم) لانه الاول (واساء  
بالحق الاول (نعم دم قصر)

التقصير لادم فيه انما فيه الصدقة لانه ارتفاق ناقص ونهر وظاهره انه ناقص حتى في حق المرأة مع انه الافضل في حقها ولا يكون افضل مع كونه ناقصا على انه على هذا التقدير لا تدخل المرأة مع انه انما عدل عن الحلق اليه ليدخلها (قوله لحنائه على احرامه) اي احرام الحج الثاني واما احرام الحج الاولى فقد انتهت فلا جناية عليه اه حلي (قوله والتأخير) ظاهر كلامه انه عطف على التقصير فيقتضي ان تأخير الحلق عن ايام النحر جناية على الاحرام وليس كذلك بل هو ترك واجب فالصواب ان يعطف على مدخول اللام فيكون التقدير والتأخير فلا يقيد التركيب حينئذ انه جناية وجعل الشرح العلة في وجوب الدم احدهما في اشارة الى انه لا يلزم دم آخر للجمع بين احرام الحجتين لانه ليس بمكروه اه حلي (قوله ومن اتى بعمره الخ) اي بطوافها او اكثره وسعى ويدل على انه سعى قوله الا الحلق فانه يدل على انه اتى بجمع افعالها وسبأ في حكم ما ذم الميسع (قوله الا الحلق) اراد به ما يعم التقصير ما لو كان بعد الحلق فلا يكون جامعاً بين احراميهما ولا شيء عليه حينئذ (قوله فاحرم باخرى) اشار بانها الى ان احرام الثانية تأخر عن الاولى اما اذا كانا معا او على التعاقب فيلزم ما وترفع احدهما بالشرع في عمل الاخرى عند الامام ووجب القضاء ودم للرفض وان كان قبل الفراغ بعد ما طاف للاولى شو طار رفض الثانية وعليه دم الرفض والقضاء وكذا لو طاف السك قبل ان يسعى (قوله مكروه تحريراً) لانه يصير جامعاً بينهما في الفعل لانه يؤديهما في سنة واحدة كذا في المحيط وتعبه السك لانه لا يتم لان كونه يتمكن من اداء العمرة الثانية لا يوجب الجمع فعلاً (قوله فيلزم الدم) اشار بتفريقه على الكراهة الى انه لا يلزمه دم من جهة الحلق لانه يمكنه ان يؤخر الحلق الى الفراغ منهما معاً لان الحلق في العمرة غير موقت بزمان (قوله لا تجتنب) اي لا يكره الجمع بين احرام الحجتين لانه لا يكون جامعاً بينهما في الاداء (قوله في ظاهر الرواية) مقابلة ما في غاية البيان انه حرام لانه بدعة (قوله ثم احرم بعمره) اما لو احرم بعمره ثم حج لزمه ولو طاف اقل اشواط العمرة ولا اساءة كما ذكره صاحب البحر في اول باب اضافة الاحرام الى الاحرام والمراد انه احرم بالعمره قبل فعل اكثر طواف القدوم بقربة المقابلة بقوله فان طاف له اربعة اشواط فكثر اه حلي (قوله ولذا بطلت) زاد الشرح ولذا يكون تعليلاً لقوله وصار فارنا لان اقراران يجب فيه ان يرتب افعال الحج على افعال العمرة كما ذكره الشرح وبالوقوف قبل افعالها فذلك فبطلت اه حلي (قوله لانها) علة لهذوف تقديره ولا يجوز فعلها بعده الخ (قوله لا بالتوجه) فلو عاد امكنه ادائها نهر (قوله فان طاف له طواف القدوم) اي او اكثره حلي والاتباع بالاقول كعدم بحر (قوله قضى عليهما) وهذا المضي جائز كما افاده صاحب البحر (قوله وهو دم جبر) لانه خاف السنة وصحبه في الهداية كذا في البحر فكان مسئلاً اكثر من الاول كما في النهر واختار شمس الأئمة السرخسي انه دم شكر فان محمد اقال في الجامع الصغير وحب الى ان يرفض العمرة فدل على انه دم شكر فانه لم يبين افعال العمرة على افعال الحج لان ما تلى به انما هو سنة فيمكنه بناء افعال الحج على افعال العمرة ولا موجب للبحر واختاره السك وقواه بان طواف القدوم ليس من سنن نفس الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي التحية لغيره من المساجد اه ونقله في الشرح لانه عن قاضي خان والامام المحمدي ايضا اه حلي واثرا الخلاف يظهر في جواز الاكل منه (قوله ونذب رفضها) اي العمرة لانه فانه الترتيب في الفعل من وجه التقديم طواف القدوم على العمرة وفيما سبق لم يفت لانه هنالك لم يقدم الا الاحرام ولا ترتيب فيه ولا يلزمه الرفض هنالك لان المؤدى ليس بركن الحج ابو السعود (قوله قضى) اي العمرة وقوله العصة الشروع اي وهي مما يلزم بالشرع (قوله لرفضها) اي لاجل رفضها (قوله فاهل بعمره يوم النحر) اي مطلقاً سواء كان قبل الحلق او بعده قبل طواف الزيارة او بعده واختاره في الهداية وصححه الشارح لانه بعد الحلق والطواف قد بقي عليه شيء من واجبات الحج كالركن وطواف الصدور وسنة المبيت وقد كرهت العمرة في هذه الايام ايضا فيصير بانها افعال العمرة على افعال الحج بل لا ريب وهو مكروه حلي عن البحر (قوله مع كراهة التحريم) لتعظيم امور الحج الواقعة في هذه الايام فينبغي تفريقها (قوله تخلصا من الاثم) لانه ادى ار كان الحج فكان بانها افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وان كان خطأ محضاً ابو السعود (قوله ص) لان الكراهة لمعنى في غيرها وهو كونه مشغولاً باداء بقية افعال الحج في هذه الايام وتخلص الوقت له تعظيماً لاهل الحج زبلي (قوله لا تركاب الكراهة) بالجمع بين الاحرامين فيما اذا اهل بعمره

بمعمره لدم المرأة (اولاً) لحنائه على احرامه  
 بالتقصير والتأخير (ومن اتى بعمره الخ) الجمع بين  
 فاحرم باخرى (دخ) الاصل ان الدم لا  
 احراماً بعمرتين مكرراً ولا يلزم (اتفاق) حرم  
 الحجتين في ظاهر الرواية فلا يلزم (اتفاق) قبل  
 جميع (م) احرام (بعمره) بالوقوف قبل  
 (ولذا) بطلت (عمرته) بالوقوف قبل  
 افعالها (لانها) لم تنزع (فان طاف له) وهو  
 (لا بالتوجه) الى علة (فان طاف له) فان  
 القدوم (ثم احرم بعمره) عليه ما (دخ) فان  
 دم جبر (ونذب رفضها) لتأخره بطوافه (فان  
 رفض قضى) فاهل (بعمره يوم النحر) امكن  
 لرفضها (ايام) (بعمره) (رفض) (وجوباً) (وان  
 مع كراهة التحريم) (رفض) (دم) (الرفض) (وان  
 من الاثم) (مع) (عليه) (دم) (لا تركاب  
 الكراهة)

يوم النحر قبل الحلق اوفى بقية الافعال فيما اذا اهل فيما بعد الحلق ابو السعود عن سري الدين قوله وجب  
 (الرفض) اي لما حرم به من حج او عمرة (قوله لان الجمع بين احرامين للجنبين) هذا راجع الى قوله اذا حرم به وذلك  
 لان احرام الحج افسدت باق وقد اضاف اليه احرام الحج الثانية اه حلي (قوله والعمرة) راجع الى قوله  
 او بها وهو يقتضي انه جامع بين احرامين لعمرتين وليس كذلك بل هو جامع والحالة هذه بين عمرتين من حيث  
 الافعال حلي عن العمرة ووجهه ان فائت الحج يفعل بافعال العمرة من غير ان يتقلب احرامه احرام العمرة  
 فيصير جامعاً بين العمرتين من حيث الافعال فلزمه الرفض كالأحرار بهما (قوله غير مشروع) هذا مسلم  
 في الجمع بين العمرتين اما بين الحجتين فهو مروي ومنه على ما في غاية البيان من انه حرام لانه بدعة وطاهر الرواية  
 عدم الكراهة (فائدة) المشروع ما امر الشارع بفعله وتركه فلا يتناول المكروه وغير المشروع ما نهى الشارع عن  
 فعله وتركه ومن جعله المكروه واما الحائز ضد الحرام فيتناول المكروه وحلي عن القهستاني (قوله يفي  
 في احرامه) اي الحج ولا يتقلب احرام للعمرة (قوله ثم بعده) اي التحلل بافعال العمرة (قوله لصحة المشروع)  
 اي بالاحرام (قوله بالرفض) اي رفض ما حرم به نائياً وهو متعلق بقوله للتحلل اي والواجب التحلل بالافعال  
 وقد منع منها ما منع

### (باب الاحصار)

لما كان التحلل بالاحصار نوع جنابة بدليل ان دمه الذي يلزمه ليس له ان ياكل منه ذكره في الجنائيات واخره  
 لان مبناه على الاضطرار وذلك على الاختيار نهر (قوله المنع) اي باهر غير حسي وبالحسي يقال له حصر  
 لا احصار قال في الكشف يقال احصر فلان اذا منعه امر من خوف او مرض او عجز وحصره اذا حبسه  
 عدو عن المضي او سجن هذا هو الاكثر وحكامه صاحب المغرب وقال هو المشهور (قوله منع عن ركن) نيل  
 العمرة بان منع من طوافها وتكبير الركن يقتضي انه اذا منع في الحج عن احذر كنيته يكون محصراً وسيأتي  
 ان القادر على احدهما لا يـكـون محصراً (قوله بعدد) سواء كان ادمياً كافراً او غيره (قوله او مرض) يزيد  
 عليه بالذهاب والركوب (قوله او موت محرم) اي او زوج في حق المرأة قال في الجهر ومن الاحصار ما اذا حرمت  
 المرأة بغير زوج او محرم فلا تحل الا بالدم لان المنع الشرعي اكدم من المنع الحسي ومنه ما لو احرم العبد والامة  
 ولو باذن المولى فله ان يحلها وللزوج ان يحلل الزوجة اذا حرمت بغير اذنه ولو باعها او تزوجت المحرمة فان  
 للمشتري والزوج فعل ذلك وانما لم يذكر المصنف ذلك لان كلامه في محصر يتوقف تحمله على الهدى كما سيأتي  
 وتحلل هؤلاء لا يتوقف عليه فقد قالوا ان تحلل الزوج والـبيـدان يصنع اذني ما يحظر في الاحرام من قص  
 ظفر او شعر او تطيب او تقبيل وفي كراهته بالجماع قولان وينبغي ترجيح الكراهة وتبع الحرمة ههنا والامة  
 والعبد لا يلزمهما الا هـذا لا بعد العتق افاذه صاحب النهر (قوله او هلال نفقة) اي ولم يقدر على المنى كما تبينه  
 في التخييس فان قدر عليه فليس بمحصر وعلمه في المبسوط بانه لا يبعد ان لا يلزمه المنى في الابتداء ويلزمه بعد  
 المشروع كما لا يلزمه حجة التطوع ابتداء ويلزمه الاتمام اذا شرع فيها وجعل صاحب المحيط ما في التخييس قول  
 محمود قال ابو يوسف ان قدر على المنى للعالم وخاف ان يهز جازله التحلل اه يجوز له ان يقول لا امام في هذه  
 المسئلة والظاهر انه لا خلاف بين الصحابين فان قول محمود محمول على ما اذا لم يحق الجهر والمراد بالخوف غلبة  
 الظن كما سبق له نظائر فلهذا القيد متفق عليه والله تعالى اعلم بالصواب (قوله حل له التحلل) افاذه انه لو صبر  
 ورجع الى اهله بغير تحلل الى ان يزول الخوف فانه جائز فان ادرك الحج والاحتلال بالعمرة فالتحلل بذبح الهدى  
 انما هو للضرورة حتى لا يمتد احرامه فيشق عليه كما سيجي (قوله بهت المفرد) اي بالجمع والعمرة (قوله دما) اي  
 شاة او بقرة او بدنة من الابل او صبيحة بدنة ويجوز ما يجوز في الانخصة فاذني خان (قوله او نيتته) اي فيشتري  
 بهما شاة فتذبح في الحرم بحور (قوله فان لم يجد يذبح محرماً) افاذه ان التحلل للمحصر لا يكون الا بالذبح  
 ولا يقوم الصوم والاطعام مقامه (قوله او يتحلل بطواف) اي للعمرة ويبيح بين الصفا والمروة ويحلق بحور  
 عن الثانية (قوله وعن الثاني) الاولى حذفه اضعفه (قوله والقارون دمين) ومثل القارون لوا حرم بعمرتين  
 او بجمعتين ثم احصر قبل السير فانه يتحلل بذبح هديين في الحرم بخلاف ما اذا احصر بعد السير فانه يصبر ورفضاً  
 لاحدهما به ولا يحتاج الى تعيين الذي للجمع والذي للعمرة و اشار بالاكتماء بالبهت في المفرد والقارون الى انه

فهو دم حديراً فاقوت الحج اذا حرم به او بها  
 وجب الرفض لان الجمع بين احرامين للجنبين  
 او لعمرتين غير مشروع (قوله لما فاته الحج يفي في  
 احرامه فيلزمه ان يتحلل) عن احرام الحج  
 (بافعال العمرة ثم بعده) (قوله يفتي) ما حرم به  
 (وبذبح) للتحلل قبل اوانه  
 بالرفض (باب الاحصار)  
 هـ ولغة المنع وشراً من منع عن ركن (اذ احصر  
 بعد او مرض) او موت محرم او هلال نفقة  
 حل له التحلل فحينئذ (بهت المفرد) اي  
 فان لم يجد يذبح محرماً في حرم ما حتى يجدا ويتحلل بطواف  
 وعن الثاني انه يتقوم الدم بالاطعام ويتصدق به  
 فان لم يجد صام عن كل نصف صاع يوماً  
 (واقارون دمين)

فلو بعث واحد لم يتحلل عن احدهما لم يتحلل عنه الاقامة بجر (قوله فلو بعث واحد الخ) في عبارة الشرح ركنا كذا ولو قال  
 فلو بعث واحد يتحلل عن احدهما لم يتحلل عنه اسلم منها حاي (قوله لم يتحلل عنه) لان التحلل منهما لم يشترع  
 الا في حالة واحدة فلو يتحلل عن احدهما دون الاخر يكون فيه تغيير الم شروع ومثل ما ذكر لو بعث بفن هدين  
 فلم يوجب بمكة الا هدى واحد فذبح عنه فانه لا يتحلل عنهما ولا عن احدهما بجر (قوله وعين يوم الذبح) المراد  
 باليوم القطعة المعينة من الزمن له فان التحلل لا يكون الا بعده وليس المراد اليوم العرفي وان كان قبل الذبح  
 (قوله خلا فالحما) فصالا ان كان محصرا بالعمرة وكذلك وان كان محصرا بالحج لم يجزله الذبح الا في يوم النحر  
 منع (قوله ولو لم يفعل) بغنى عن قول الشرح سابقا حل له التحلل (قوله حتى زال الخوف) الاولى حتى زال  
 الا حصار (قوله والا) بان فاته الحج بفوت الوقوف بعرفة (قوله انما هو للضرورة) وهو الا حصار (قوله فيشق)  
 بالنصب في جواب النفي (قوله وبذبحه) اي بذبح المرسل وهو من اضافة المصدر الى المفعول (قوله ولو بلا حلق  
 وتقصير) سواء احصر في الحل او في الحرم وان حلق فحسن اه بجر والواو في المصنف بمعنى او (قوله هذا فائدة  
 التعمين) الاشارة الى قوله وبذبحه يحل ولو قدم هذه الجملة على قوله ولو بلا حلق وتقصير لكان اولي (قوله ففعل  
 كالحلال) اي ارتكب محظورا حرامه (قوله او ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم (قوله لزمه جزاء ما جنى)  
 ويتعدد بتعدد الجنائيات (قوله ويجب عليه الخ) ان كان الا حصار عن حجة القرض كان الوجوب بمعنى  
 الاقتراض وان كان عن حجة النفل كان بمعنى الوجوب المصطلح عليه فاذا تبين استعمال الوجوب بمعنى الطلب  
 ليكون من باب عموم المجاز لان الجمع بين الحقيقة والمجاز (قوله بالشروع) متعلق بحجب والباء للسببية (قوله  
 وعمره) لانه في معنى فاته الحج بفعل بافعال العمرة فان لم يأت بها قضاها وهذا امرى عن ابن عباس  
 وابن عمر (قوله ان لم يحج من عامه) ما لو حج سنة كان عليه حجة فقط وهل يحتاج الى ثمة القضاء ان تحولت السنة  
 وكان الحج نفلا احتج بها لان كانت حجة الاسلام نهر وشمل ما اذا قرن في القضاء او افردهما فانه مخير لانه  
 التزم الاصل لا الوصف بجر (قوله وعلى المعتبر) يعني اذا احصر ومثل ذلك ما لو اهل بفلسك فاحصر قبل التعمين  
 كان عليه ان يبعث بهدى واحد ويقضى عمرة استحسانا نهر (قوله حجة وعمرتان) وله في القضاء القران وافراد  
 كل من الثلاثة وهذا محله ان لم يحج من عامه فان لم يتحول السنة وج من عامه كان عليه عمرة القران وبأى بها بعده  
 لانه بالشروع التزم اصل القرية لاصفها من القران فلا يقال انه اذا زال الا حصار لا يجب عليه ان بأى بالعمرة  
 التي وجبت بالشروع في القران لانه غير قادر على ادائها على الوجه الذي التزمه وهو ان تكون افعال الحج  
 مترتبة عليها وبفوات الحج بفوت ذلك بجر ونهر (قوله توجه وجوبا) وليس له التحلل بالهدى لانه يدل على ادراك  
 الحج وقدر على الاصل قبل حصول المقصود من البدل بجر (قوله والا) تحت صور ثلاث الاولى ان لا يقدر  
 عليها جميعا لا يلزمه التوجه لكن ان توجه ليه التحلل بافعال العمرة جاز لانه الاصل في التحلل وفيه فائدة وهو  
 سقوط العمرة في القضاء وان كان قارنا فله ان بأى بالعمرة لانه مخير بين القران والا افراد في القضاء اشائية  
 ان يدرك الهدى دون الحج فيتحلل اثنائه عكسه فيتحلل ايضا صيانة لما له عن الضياع (تنبيه) لو بعث المحصر  
 هديا ثم زال الا حصار وحدث آخر ونوى ان يكون عن الثاني جاز وحله وان لم ينو حتى نحر لم يترك وكل  
 في كفارة عين فكفر الموكل ثم حنث في عين اخرى فنوى ان يكون ما في يد الوكيل كفارة الثانية فانه يجوز  
 وان لم ينو حتى تصدق المأمور لا وكذا لو بعث هديا جزا صيدهم احصر فنوى ان يكون للا حصار بجر (قوله  
 ولا احصار بعد ما وقف بعرفة الخ) فان دام الا حصار لزمه دم اترك كل واجب من الوقوف بمزدلفة ورمى  
 الجمار وكذا التأخير الحق والطواف وهذا في الا حصار بالعدولان من قبيل العباد ولا يكون عذرا في اسقاط  
 حق الله تعالى كما قالوه في باب التيمم ان العدولان اسره حتى صلى بالتيمم فانه بعيدا بالوضوء اذا طلقوه لانه من  
 قبل العباد فلا يشا في قولهم ككل واجب تركه لعذر لا يجب فيه دم لان المراد بالعذر فيه العذر السماوي  
 كالا حصار بالمرض مثلا في هذه الصورة كالحيض والنفاس كذا يحجه صاحب البحر واقره اخوه وفي المحشى  
 ان قول المصنف اوله ولا احصار الخ تكرر محض مع قوله آخره والقادر على احدهما لا ولذلك تركه في الدرر  
 كناية عليه في اشارة لبلالة اه ويمكن الجواب بان الاول وقع في مركزه فلا يبعث عليه بالمتأخر على ان بينهما  
 نوع مباينة بالعموم والخصوص فتأمل (قوله لا من من القوات) او رد على هذا التعليل ان الامن من القوات



ثابت في العمرة مع تحقق الإحصار فيها واجب بأنه إنما تحقق الإحصار فيها وإن كانت لانفوتها للزوم  
الضرب بامتداد الأحرار فوق ما التزمه بحر (قوله لو بمكة) قيد به لانه حمل النزاع كما سترى اما الممنوع في غيره مكة  
فانتهى على كونه محصرا اهـ حلي (قوله على الأصح) أي من الرواية عن أصحابنا جميعا وقيدل عن الإمام  
لا يكون محصرا لان مكة دار الاسلام فلا يتحقق الإحصار فيها وروى عن أبي يوسف انه ان حليل بينه وبين  
الزيت فهو محصرا حلي عن العناية (قوله والقادر على أحدهما) تصريح بفتح يوم قوله والممنوع بمكة عن  
الركنين محصرا حلي (قوله فتمام حجه) للعديد الحج عرفة واختلافه في تحال المحصر بعد الوقوف والاظهر  
كما قاله الا نقابا انه يتحمل في مكانه بحر (قوله فلتحمله به) وذلك لان الدم بدل عنه في التحمل فلما قدر على  
الاصل لا يعدل عنه الى البدل في ان يقال ان هذا الطواف ليس احد الركنتين لان الطواف الركن هو ما يقع  
بعد الوقوف ولا وقوف اللهم الا ان يقال اطلق الركن شبهة له في الفعل وظاهر الشرح انه يقتصر على الطواف  
من غير سعي وقوله كما مر يدل على انه بطوف ويسعى فان المراد به قول المصنف سابقا والاحتال بالعمرة فايحذر  
والله تعالى اعلم بالصواب

### (باب الحج عن الغير)

لما كان الاصل ان عمل الانسان لنفسه لا لغيره وكان عمله لغيره خلاف الاصل كان هذا الباب خليفا بالتأخير  
وفي كلام المصنف ادخال ال على غير ولا مستند له من جهة السماع مخفي المنهل وفي الفتح انه واقع على غير وجهه  
الصحة بل هو لزوم الاضافة اهـ ونظر صاحب التفرق كلام الفتح بما لا يوافق ان يسمع فضلا عن ان يكتب  
جوى (قوله ان كل من اتى بعبادة ما) ولو عبده افيا يظهر لانه ليس بمجبر واعليه في ذلك (قوله بعبادة ما) أي  
سواء كانت صلاة ارضوما او صدقة او قراءتة او ذكر او ركرا او طوافا او حجبا او عمرة او غير ذلك من زيارة  
قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع انواع السبر  
كافي الهندية وظاهر اطلاقهم يقتضي انه لا فرق بين الفرض والنفل فاذا صلى فريضة وجعل نواها لغيره  
فانه يصح لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته كالوضوء بالماء  
المغصوب والصلاة في الارض المغصوبة ولم اره منقولا ولم ارحكم من اخذ شيئا من الدنيا يجعل شيئا من عبادته  
للمعطي وينبغي ان لا يصح ذلك بحرق قليل زيادة عن العلامة نوح وقوله ينبغي ان لا يصح ذلك أي المعاوضة  
وان صح اسقاط الثواب والظاهر ان ذلك مشي على مذهب المتقدمين من عدم جواز الاجارة على الطاعات  
ومذهب المتأخرين جوازها وقد رتب بعضهم اقراءة الخمسة خمسة واربعين درهما (قوله وان نواها عند الفعل  
لنفسه) هذا بحث اصحاب البحر حيث قال والظاهر انه لا فرق بين ان ينوي به عند الفعل للغير ويجعله لنفسه  
ثم بعد ذلك يجعل نواها لغيره حلي (قوله لظاهر الادلة) روى ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال  
كان لي ابوان ابرهما حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر ان  
تصلي لهما مع صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك رواه الدارقطني وعن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من مر على المقابر فقرأ قل هو الله احد ادى عشرة مرة ثم وهب اجرها لالا موت اعطى من الاجر بعدد  
الاموات رواه الدارقطني ايضا وعن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر فقرأ سورة  
يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنة وعن انس انه سأل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم فقال يا رسول الله انما تصدق عن موتانا ونذعوهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل ويقرحون به  
كما يفرح احديكم بالطبق اذا اهدي اليه رواه ابو حنيفة عن العكبري وعن معقل بن يسار انه قال قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم اقرؤا على موتاكم سورة يس رواه ابو داود وعنه صلى الله عليه وسلم انه نصح  
بكشيتين الحليين احدهما عن نفسه والاخر عن امته متفق عليه اي جعل نواها لامتة وهذا تعميم منه  
عليه الصلاة والسلام ان الانسان يتقنه عمل غيره والاقتداء به هو الاستسالك بالعروة الوثقى وروى  
عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه قال يموت الرجل ويدع ولدا فتدفع له درجة فيقول ما هذا يا رب فيقول الله  
سجدة وتعالى استغفار ولك ولها قال واستغفر لذيك والموثني والموثنيات وما امر الله به من الدعاء  
للمؤمنين والمؤمنات والاستغفار لهم وما ذكره في كتابه العزيز من استغفار الانبياء والملائكة

(والممنوع لو بمكة عن الركنتين محصرا) على الأصح  
(والمقدر على أحدهما لا) اما على الوقوف  
فتتام حجه به واما على الطواف فلتحمله به كما مر

(باب الحج عن الغير)

(باب الحج عن الغير)

(باب الحج عن الغير)

(باب الحج عن الغير)

(باب الحج عن الغير)

(باب الحج عن الغير)

(باب الحج عن الغير)

(باب الحج عن الغير)

(باب الحج عن الغير)

(باب الحج عن الغير)

لهم وكل ذلك عمل الغير حلبي عن الزيلعي ومما يدل على صحة النياية في الحج صريحاً ما رواه ابن عدي في الكامل  
والبيهقي في الشعب من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يدخل بالجمعة الواحدة ثلاثة نفر الجنة الميت والحاج عنه  
والمنفذ لذلك ذكره السيوطي في الجامع الصغير (قوله اي الا اذا وهبه له) يعني ليس للانسان من سعي غيره  
نصيب الا اذا وهبه له تخيئاً لئلا يكون له حلبي عن البحر (قوله واللام بمعنى على) قال الزيلعي ومما قوله تعالى  
وان ليس للانسان الا ما سعى فقد قال ابن عباس انها منسوخة بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعناهم ذرياتهم  
الاية وقيل هي خاصة بقوم موسى وابراهيم لانه وقع حكمة عمافي معهم ما عليها الصلاة والسلام بقوله  
ام لم نبأ بما في صحف موسى وابراهيم الذي وفي وقيل اراد بالانسان الكافر والمومن فله ما سعى اخوه وقيل  
ليس له من طريق العدل وله من طريق الفضل وقيل اللام بمعنى على كقوله تعالى وان اسأتم ظلمنا اي فليها  
وكقوله تعالى ولهم الاغنية اي عليهم وعلى هذا الجواب تتكرر الاية مع قوله تعالى قبل ذلك الاتر زواجره وزواجره  
وقيل ليس له الاغنية لكن سعيه يكون مباشرة اسبابه بتكثير الاخوان ومما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات  
ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه وليس فيه شيء مما يستبعد عقلاً  
لانه ليس فيه الا جعل ماله من الاجر لغيره والله تعالى هو الموصل اليه والقادر عليه ولا يختص ذلك بعمل  
دون عمل اه حلبي (قوله ولقد افصح الزاهدي) اي في المجتبى وغيره كافي المنع اي فانه انكر اتصال الانسان  
نفعاً من حج وغيره للاهلوات وجعله مذهب اهل الحق والعدل وتكافى في الاجوبة عن بعض ما ذكرناه (قوله هنا)  
اي في باب الحج عن الغير (قوله والله الموفق) التوفيق خلق الطاعة في العبد واخلاق قدرة الطاعة في العبد  
والمراد بالقدرة هنا القدرة المقارنة للفعل فلا يحتاج في التعريف الى زيادة وتسهيل سبيل الخبر اليه وانما ذكر  
هذه الجملة اشارة الى ان ما وقع من الزاهدي مع انه امام حجة فاضل انما هو من عدم توفيق الله اياه حيث زاغ  
عن سبيل الرشاد واتبع بدعة اهل الاعتزال والعناد مع اقامة الشبهة والتليس والتعليل الى رد صريح  
الاحاديث نسأل الله تعالى ان يوفقنا واحبائنا وان يعفو عن هذا الامام فيما وقع منه من الاجترار (قوله  
العبادة) قال الامام اللامشي العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها فعل لاراد به الاتعظيم الله تعالى  
بامر مجلاف القربة والطاعة فان القربة ما يتقرب به الى الله تعالى او راد بها تعظيم الله تعالى مع ارادة  
ما وضع له الفعل كمنه الرباطات والمساجد ونحوها فانها قربة براد بها وجه الله تعالى مع ارادة الاحسان  
للناس وحصول المنفعة لهم والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى قال تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي  
الامر منكم والعبادة ما لا يجوز لغير الله تعالى وحسن الطاعة موافقة الامراء وحسن العبادة عبارة عن كونها  
خاصة عن شائبة الرياء او السعود (قوله كزكاة) ادخلت الكاف صدقة الفطر والعشر والنققات  
وسواء كانت المالية عبادة محضة او عبادة فيها معنى المنة او مؤنة فيها معنى العبادة بحر (قوله وكفارة)  
شمل انواعها من اعتناق اطعام وكسوة كافي البحر (قوله تقبل النياية) وذلك لان المقصود من التكليف  
الابتلاء والمشفقة وهي في المال تنقص المال المحبوب للنفس بايصاله للفقير وهو موجود فعل النياية بحر  
وقوله عن المكلف ليس المراد به البالغ العاقل بل المراد من كلف بها وارضيها فان العشر والصدقة يجبان في مال  
الصبي والمجنون ويصح اخراج ايهما عنهما بطر بق النياية (قوله لان العبارة الخ) هذا جواب عن وال حاصله  
كيف يتعاطى العبادة الذي ومن شرطها النية وهي لا تحقق من كافر وحاصل الجواب ان العبادة نية  
من وجبت عليه وهو الموكل (قوله ولو عند دفع الوكيل) افادته لاتصح النية بعد دفع الوكيل وبذل عليه قوله  
في كتاب الزكاة ولو قال اي عند الدفع الى الوكيل هذا انطوى وعن كفارتى ثم نوافع الزكاة قبل دفع الوكيل  
صح وفي البحر واذا جازت النياية في المالية مطلقاً فالعبارة نية الموكل لانية الوكيل وسواء تولى الموكل وقت  
الدفع الى الوكيل او وقت دفع الوكيل الى الفقراء او فيما بينهما اه حلبي قال ومقتضى عبارة البحر عدم صحة  
النية قبل الدفع الى الوكيل ايضاً مع انه تقدم في كتاب الزكاة صحة مقارنة النية لعزل ما وجب وعبارة الشرح  
لاتناسي ذلك اه قلت انما خص في البحر الاحوال التي ذكرها لانه عند الدفع للوكيل لابد وان تحضر نية  
لانه لا يمتدى الوكيل الى قصد الموكل الا بنية وامره (قوله وصوم) قال في الحواشي السعدية معنى كونه ديناً  
ان فيه ترك اعمال البدن نهر (قوله لا تقبلها مطلقاً) لان الابتلاء فيها باعاب النفس والجوارح بالافعال

اي الا اذا وهبه له كما حققه الكمال واللام  
بمعنى على كما في ولهم الاغنية ولقد افصح  
الزاهدي عن اعتزاله هذا والله الموفق (العبادة  
المالية) كزكاة وكفارة (تقبل النياية) عن المكلف  
لان العبادة نية الموكل ولو عند دفع الوكيل  
(والعبادة) كعبادة وصوم (لا تقبلها

المخصوصة وبفعل نائبه لا يتحقق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند العجز ولا عند القدرة بجزء قوله  
والمركية منهما) اراد ان المال معتبر في الحج اعتبارا قويا بحيث لا يتأتى ولا يتحصل الا به غالبا فكان كالجزء  
والانهاية الحج الوقوف والطواف حلي وفي الحوى في قولهم مركبة منهما نظر لان الشيء لا يتركب من  
شرطه ويمكن ان يقال كون الشيء لا يتركب من شرطه في المركبات الحقيقية دون الاعتبارية اه وما في الحلي  
اولم (قوله كحج الغرض) اطاعه فمثل الحجة المنذورة كافي الجهر وقيد به نظرا لشرط داوم العجز الى الموت  
لان الحج النفل يقبل النيابة من غير اشتراط عجز فضلا عن دوامه اه حلي وكان مقتضى القياس ان لا تجزى  
النيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية والاولى لا يكتفى فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في اسقاطه  
بثعمل المشقة الاخرى اعني اخراج المال عند العجز المستمر الى الموت رخصة وفضلا بان يدفع نفقة الحج الى من  
يصح عنه بخلاف حال القدرة فلا بد لان تركه فيه ليس الا مجرد ايثار راحة نفسه على امر به وهو بهذا يتحقق  
العقاب لا التعفيف في طريق الاسقاط بجزء (قوله تقبل النيابة عند العجز) اعتبارا لجهة المال او السعود  
(قوله فقط) اي دون القدرة اعتبارا لجهة البدن عملا بالشبهين باقتدار المكن او السعود (قوله لكن بشرط)  
استدرا له على قوله تقبل النيابة (قوله لانه فرض العمر) علة لمحدوف هو مفهوم المصنف تقديره اما اذا لم يدم  
العجز بان صح بعد تصح النيابة لانه فرض العمر بحيث قدر عليه وقتا ما من عمره بعدما استتاب فيه اجز  
لحقه ظهر انتفاء شرط الرخصة بجزء (تنبيهه) محل وجوب الحج على العاجز بالنيابة اذا قدر عليه ثم عجز بعد  
ذلك عند الامام وعندهما يجب الاجتناب على العاجز ان كان له مال ولا بشرط ان يجب عليه وهو صحيح  
نيل على واقضى كلامه ان الصحيح لو اج غيره ثم عجز لا يجز به وبه صح غير واحد كسباني وفي الجهر المرأة اذا لم تجز  
بجزء لا يخرج الى الحج الى ان تبلغ الوقت الذي تجز فيه عن الحج فينفذ تمتع من يحج عنها اما قبل ذلك  
فلا يجوز لتوهم وجود المحرم فان بعثت رجلا ان دام عدم المحرم الى ان مات فذلك جائز كالمرضى اذا حج رجلا  
ودام المرض الى ان مات واطلق في العجز فمثل ما اذا كان ساهوا او بصنع العباد فلو اج وهو في الدفن فان مات  
فيه اجزاء وان خلص منه لا وان حج لعدو بينه وبين مكة ان اقام العدو على الطريق حتى مات اجزاء وان لم يقيم  
لا يجز به (قوله فيقول احرمت عن فلان) وبعد صلاة الركعتين يقول اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني  
ومن فلان اه من شرح المتن (قوله وتكني نية القلب) ولا يحتاج الى التصريح باللفظ (قوله اي يمكن) اي عادة  
والافضل بجزء يمكن زواله عقلا لعدم قدرة الواجب تعالى اه حلي (قوله كالزمانة) وهي مرض السلي (قوله  
ولو اج وهو صحيح ثم عجز) اي بعد فراغ النائب من الحج بان كان وقت الوقوف صحها اما لو عجز قبل فراغ النائب  
واستمر اجزاء وقوله لم يجز اي عن الغرض وان وقع تقللا لا مرا فاده في الجهر قال الحوى ومن هنا يؤخذ عدم  
صحته ما يفعله السلاطين والوزراء من الاستنابة عن انفسهم في الحج لان عجزهم لم يكن مستمرا الى الموت اه  
ولو عدم عجزهم اصلا والمراد عدم صحته عن الغرض بل يقع تقللا (قوله لفقد شرطه) وهو العجز وقت حج النائب  
(قوله وشرط الامر به) اي بالحج الغرض اما النفل فيجوز بغيره غير الامر فاده ابو السعود (قوله الا اذا حج واج  
الحج) دليله حديث الخشعمية وهي اسماء بنت عميس من المهاجرات قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج  
ادركت ابني شيخا كبيرا لا يثبت على الرحلة اذا حج عنه قال نعم متفق عليه اه وقوله الفاج عنه فيه روايتان  
فتح المهمة وضم الحاء اي انا احرم بنفسى عنه واودى الا فتعال وهو المشهور من الرواية وروى بعضهم المهمة  
وكسر الحاء اي امر احدا ان يحج عنه (قوله لوجود الامر دلالة) لانه لا استولى على ماله كانه قال له قم باداء  
ما علي (قوله او اكثرها) قال في فتح القدير اعلم ان شرط الاجزاء كون اكثر النفقة من مال الامر والقياس  
كون الكل من ماله الا ان في التزام ذلك حرجا بينه لان الانسان لا يستحب المال ليللا ونهسا في كل حركة  
وقد يحتاج الى شربة ماء وكلمة خبز في بقعة فاسقة طنا اعتبارا القليل احتسانا واعتبرا فالأكثر اذله حكم الكل  
اه حلي (تتمه) لو اتفق الاكثر والكل من مال نفسه وفي المال المدفوع اليه وفاء له رجوع به فيه اذ قد يتلى  
بالانفاق من مال نفسه لبقعة الحاجة ولا يكون المال حائرا فجوز ذلك كالوصي والوكيل يشترى لليتيم  
والموكل وبعطيان الثمن من ماله ما قلها الرجوع به في مال اليتيم والموكل وبه علم ان اشتراطهم كون النفقة  
من مال الامر لا احتراز عن التبرع لاطلاقا بجزء ومن الشرائط الحج راكبا حتى لو امره بالحج فحج ماشيا يضمن

(واو مركبة منهما) كحج الغرض (تقبل النيابة  
عند العجز فقط) لكن بشرط داوم العجز الى  
الموت (لانه فرض العمر حتى تلزم الاعادة  
زوال العجز (و) بشرط (نية الحج عنه) اي  
عن فلان ولو نسي اسمه فتدوى عن الاصح  
وتكني نية القلب (هذا) اي اشتراط داوم العجز  
الى الموت (اذا كان) (اي يمكن) (وان لم يكن  
ولا امر بجزءه) (والزمانة فقط الغرض) (استمر ذلك  
تلك كالعجز) (ولو اج وهو صحيح ثم عجز واستمر  
عنه) (انما اذا حج واج) (وشرط الامر به) اي بالحج  
العجزية ام لا) (والعجز بغيره اذا لا دلالة  
للمعجز لفقد شرطه) (ولا يجوز حج العجز بغيره اذا لا دلالة  
اولا) (والشرط من مال الامر دلالة  
او اكثرها)

النفقة ويحج عنه راكبان المفروض عليه هو الحج راكبا فيصرف مطلق الامر بالحج اليه فاذا حج ماشيا فقد  
 خالف بعض هندية (قوله ان عينه) تعينه ليس بذكرا معه فقط بل اما بالحصر او بالتصريح بنحو غيره (قوله  
 يحج عنى فلان لا غيره) اول الحج عنى الا فلان فلو مرض المأمور في الطريق فدفعت النفقة الى غيره ايجب عن الميت  
 لم يحجز الا ان يكون الا مراد ان له في ذلك وينبغي للوصى ان يأذن له في ان يحج غيره اذا مرض هندية (قوله جاز)  
 جعله في الهندية رواية عن محمد ولم يذكر غيرها (قوله واوصلها في اللباب) هو مسئلة العلامة السندی (قوله بانها  
 عدم اشتراط الاجرة) اى على الصحيح كافي شرح اللباب ومنها وجوب الحج بالمال فلوا حج فقير او غيره ممن لم يجب  
 عليه الحج عن الفرض لم يحجز غيره عنه وان وجب بعد ذلك ومنها الهز المستدام الى وقت الموت ومنها  
 وجود العذر قبل الاجحاج وهذا ليس بشرط مستقل لشمول ما قبله ومنها الامر بالحج فلا يجوز حج غيره بغير  
 امره ان اوصى به وان لم يوص به فغيره عنه الوارث او من هومن اهل التبرع فحج عنه اواجح جاز ومنها ان يحج  
 بمال المحجوج عنه فان تبرع الحاج بمال نفسه لم يحجز في خزائنه الاكل لوجج الوارث عن الميت على ان لا يرجع في  
 التركة لم يقع عن فرض الميت وان امره الميت وفي الخاتمة انه يقع عنه وفيه بحث لا يخفى ومنها انه يحج راكبا  
 ان اتسع ثلث المال فلوج ماشيا ولو بأمره يضمن النفقة وكذا لو لم يأمره وامسك مؤنة الكرامة لنفسه لان نفقة  
 الركوب اكثر فكان الثواب اوفر وركوب الاكثر ركوب السهل وان ضاقت النفقة عن الركوب فحج عنه ماشيا  
 جاز ومنها ان يحج عنهم ووطنه ان اتسع الثلث وان لم يبلغ يحج عنه من حيث يبلغ ومنها انه المحجوج عنه  
 عند الاحرام او بعده عند الامام قبل ان يشرع في افعال الحج ومنها ان يحرم من الميقات اى ميقات الا امر مكي  
 او غيره ويبحث فيه بان الميقات ليس بشرط مطلق الحج بل هومن واجبا انه فكيف يكون شرط في النائب ومنها  
 ان يحج المأمور بنفسه فلا يجوز دفع المال الى غيره الا اذا اذن له ومنها ان لا يفسد حجه فلو افسده لم يقع عنه  
 ويضمن المال لانه مخالف وعصى في ذلك الفاسد والدم من ماله ولو قضاه في القابلة لا يقع عن الميت بل عن نفسه  
 لانه لما خالف صار كائن الاحرام الاول عن نفسه فافسده فلا بد من قضائه ومنها عدم المخافة فلوقرن وقدماره  
 بالا فراد يكون مخالفا لما عنده لا عندهما ومنها ان يحرم بحجة واحدة فلوا هل بحجتين احدهما عن نفسه  
 والاخرى عن الاخر لم يحجز فلورفض التي عن نفسه جاز وهذا الشرط يرجع الى شرط عدم المخافة ومنها ان  
 يفرد الاهلال لواحد وهذا ايضا نوع من المخافة وليس بشرط على حدة فلو امره رجلان بالحج فاهل عنهم ماضين  
 لهما وان عين احدهما وقع له وان لم يعين احدهما فله ان يعين ايهما شاء ما لم يشرع في الاعمال ومنها اسلام  
 الامر ومنها عقل الامر والمأور ومنها تعين المأمور فلا يصح اجحاج غير ميمز واختلاف العبارات في المراهق فخرج  
 اجحاجه في اللباب واجازته في الفتاوى السراجية فالاحتمياط غيره ومنها عدم القوات فلوفاته الحج لم يحجز  
 احرامه عنه ثم ان فاته لتقصير منه ضمن وان حج من عام قابل من مال نفسه عن الميت جاز وان باقة بما يولى يضمن  
 ويستأنف الحج عن الميت ونفقة في رجوعه من ماله خاصة وعليه من قابل الحج من مال نفسه العشرون ان  
 يحج الذى عينه اه من اللباب وشرحه بتصرف (قوله لم يحجز حجه) هذا الكلام يقتضى انه ليس له الاجرة ولا اجر  
 المثل وان حجه وقع له وعبارة الخاتمة نص في وقوع الحج للمستأجر في ظاهرها رواية وللأجير بمثله فاقتضت  
 ان الاجارة فاسدة والا لا يستحق الاجر المسمى وفي البحر عن الاستيجابى انه لا يجوز الاستيجار على الحج ولا على شئ  
 من الطاعات فلواستؤجر على الحج ودفع اليه الاجر وجع عن الميت فانه يجوز عن الميت وله من الاجر مقدار نفقة  
 الطريق في الذهاب والمجي وورد الفضل على الورثة لانه لا يجوز الاستيجار عليه ولا يحل ان يأخذ الفضل عليه  
 اه فقد وافق الخاتمة في ان الحج وقع عن المستأجر وقول الخاتمة في ظاهرها رواية فاذا ان قول الشرح لم يحجز حجه  
 خلاف ظاهر الرواية وقول الاستيجابى لا يجوز الاستيجار على شئ من الطاعات مبنى على مذهب المتقدمين وعلى  
 مذهب المتأخرين من الجواز ينبغي ان يصح الاستيجار وان يستحق الاجير الاجر المسمى اه حلى (قوله ولو  
 انفق من مال نفسه) اى وفي المال المدفوع اليه وفاء لجه كما قدمناه (قوله او خلط النفقة) اى خلط المأمور بالحج  
 النفقة بمال نفسه حلى (قوله وانفق كله او اكثره) الضعيفان يرجعان الى مال الامر والمارة على حذف مضاف  
 اى وانفق مقدار كله او مقدارا كثره وهذا يرجع الى مسئلة الاتفاق من ماله والى مسئلة الخلط والمعنى وانفق  
 المأمور بالحج من مال نفسه وج وانفق مقدارا كل مال الامر او مقدارا كثره جاز ويرى من الضمان وكذا اذا خلط

وج المأمور بنفسه وتعينه ان عينه فان  
 قال يحج عنى فلان لا غيره لم يحجز غيره  
 ولو لم يقل لا غيره جاز واوصلها في اللباب الى  
 عشر من شرطها عدم اشتراط الاجرة فلوج  
 استأجر رجلان قال استأجرنا على ان يحج  
 عنى كذا لم يحجز حجه وانما يقول اسم من نفسه  
 عنى بلاد كرا جارة ولو اتفق من مال نفسه  
 او خلط النفقة جاز وج وانفق كله او اكثره جاز  
 ويرى من الضمان

النفقة بما له ورج وافق مقدار كل مال الا امر او اكثره جازو برئ من الضمان اه حلي (نفسه) حج الانسان عن غيره افضل من حج نفسه بعد ان ادى حج الفرض لان نفقته مستعد وهو افضل من التماسه او اليعود عن العلامة فوج رحه الله تعالى (قوله لا تساع باه) لان المقصود منه الثواب فاذا كان له تركه اصله لا يحمل منسقة المال بالاولى اه (قوله وقيل عن المأمور) قالوا وهو رواية عن مجذوه واختلاف لا غرة لانهم لم ينفقوا ان الفرض يسقط عن الامر ولا يسقط عن المأمور وانه لا بد ان ينويه عن الامر وهو دليل المذهب وان بشرط اهلية النائب لصحة الافعال حتى لو امر ذميا لا يجوز وهو دليل الضعيف ولم ارمح صرح بالتمرة وقد يقال انها تظهر فحين حلف ان لا يحج في المذهب اذا حج عن غيره لا يحث وعلى الضعيف يحث الا ان يقال ان العرف انه قد حج وان وقع عن غيره فيحسب اتفاقا حلي عن البحر (قوله نقلا) اما الفرض فلا يسقط اتفاقا (قوله كبح النفل) يعني اذا حج عنه نقلا له نواب النفقة ويقع للمأمور نقلا له لانه نواب الظاهر نعم لانه جعل للامر نواب النفقة فقط (قوله لكنه بشرط الحج) استدلوا على قوله بقبحه عن الامر فان مقتضاه صحته ولو لم يغير الا اهل (قوله اهلية المأمور) خرج به الكافر والمجنون كما ذكره المشرح (قوله لصحة الافعال) انما ساع باه بصحة دون الوجوب ليع المراهق فانه اهل للصحة دون الوجوب (قوله ثم فرع عليه) اي على اشراط الاهلية من غير اشراط شرط زائد كادائه بحجة الاسلام (قوله بمحله) اي بصاد محله (قوله من لا يحج) كذا في القاموس وفي النسخ وهو الذي لا يحج عن نفسه نقلا وعن غيره اه اي غيره من الناس قال الحلي والظاهر ان المراد هنا من عليه حجة الاسلام بدليل قول ابن المصم الم الذي يقتضيه النظر ان حج الضرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه عاك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لانه تضيق عليه والحالة هذه في اول سني الامكان فبما يتركه وكذا الوصل لنفسه وسع ذلك يصح لان انتهى ليس لعين الحج المأمور بل لغيره وهو خشية ان لا يدرك الفرض اذا الموت في سنة غير نادرا اه اذا عرفت هذا فيشمل من لا يحج اصلا ومن حج نقلا ومن حج منذ وروا من حج حجة الاسلام فاسد ومن حجهم بصحة ثم ارتد ثم اهل اذ لم يله يستلمها اه قال في البحر والحق ان الكراهة تنزيهية على الامر فحرمية على الضرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لانه اتم بالتأخير (قوله والمرأة) اي مع الكراهة وكذا ما بعدا حلي عن البحر ووجه الكراهة كما في المخارج المرأة انقص فانه ليس عليها رمل ولا سعي ولا رفع صوت بالتلبية ولا الحلق فكان استباح الرجل الكمل (قوله والعبء) قيده في المخ والهندية بالمأذون ومثله الامسة اذا فرق فافاد ذلك التقيد ان غير المأذون لا يصح اصلا ووجه الكراهة فيه كما في التبر ان ليس اهلا لاداء الفرض عن نفسه فكيف عن غيره ثم قال وهذه الحالة تظهر في الصبي لم اره اه قلت المتخصصون ان غيره اولى فاجابه غير اولى وهو مرجع كراهة التنزيه (قوله وغيرهم اولى) نقل صاحب الهندية عن الكرماني ماضه والافضل ان يكون عالما بطريق الحج وفعاله ويكون خرافا فلا يبالغ كذا في غاية السروحي شرح الهداية ولواجب عمر امرأة او عبدا او امه باذن السيد جاز وبكراهة كذا في محيط السرخسي اه وفي المخ ثم الكراهة هذه تنزيهية والا لكان الواجب استباح الحر اه اذا علمت ذلك تعلم معنى عبارة المحشي من النظر واغظم اوقوله وغيرهم اولى المراد بالاولوية الوجوب لان مقابلة مكروه فحرم كما علمت والاولوية لا تنافي الوجوب وان كان خلاف الاصطلاح اه ومبراهة بقوله كما علمت ما ذكره السكالك في الضرورة فتقول له ان ما ذكره السكالك لا يظهر الا في حق المأمور ولا الامر والكلام هنا في الافضل لا لا سر على تسليم ان يكون ذلك في حق الامر ايضا لا يظهر في حق العبد والمراهق وقياسهم على الضرورة لا يظهر لان الكراهة انما ثبتت هناك لاستطاعته الحج وقد اخره ولا يقال ذلك في جانب العبد والمراهق فليست امل (قوله لعدم الخلاف) اي خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه فانه لا يجوز حجهم اه حلي عن الزيلعي قلت وهذا ما يدل على كراهة التنزيه لان رعاة الخلاف اولى بنقل (قوله ولو امر ذميا الحج) هو من جملة الفرض كما علمت لانه انما يصح فيما اعدم اهليتهما (قوله واذا مرض المأمور بالحج) ظاهره سواء كان امريحا او ميسرا عنه بالتعيين السابق بان يكون حصر الاجتاج عنه فيه او فناء عن غيره والا (قوله عن الميت) مثله لو كان الامر حيا ولم يقيد بالميت في البحر الذي اغترق منه المصنف (قوله الا اذا اذن له) ينبغي ان يقرأ اذن بالنسبة للعجمول لمثل ما اذن الميت قبل وفاته او وصيه والاولى الاذن كما مر عن الهندية وقوله بذلك اي يدفع المال الى غيره ليج (قوله

(ونشر العجز) المذكور للعجز الفرض لا النفل (لا تساع باه) وتبع الحج (المفروض) (عن الامر على الظاهر) من المذهب وقيل (عن المأمور نقلا) لا من نواب النفقة كبح (النفق) (لكنه بشرط الحج) ثم فرع عليه بقوله (الامر لصحة الافعال) ثم فرع عليه بقوله (فان حج الضرورة) بمحله من الحج (فان حج الضرورة) (والعبء وغيره) كالمراهق وغيره اولى (ولما مضى المأمور) بالحج في الطريق لعدم الخلاف (واذا مضى الى غيره الحج) ذلك الغيب (ليس له دفع اذال الى غيره الحج) ذلك الغيب (عن الميت الا اذا اذن له) بذلك بان (قوله) وقت الدفع اصبح ما ثبت فيجب له ذلك (منه) (ولا)

مطلبا) اي مطلقا التصرف غير مقيد بحالة (قوله خرج المكلف الخ) اما اذا لم يخرج واوصى ولم يعين مكانا ولا  
 مالا يبيع عنه من ثلث ماله لانه بمنزلة التبرعات فان بلغ ثلثه ان يبيع عنه من بلده وجب الاجحاج من بلده لان  
 الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه وكذا ان خرج لغير الحج ومات في الطريق واوصى بمجر وخرج بالمكلف  
 غيره فانه لا تعتبر وصيته ولا يبيع عنه (قوله انما تجب وصيته) فائدة مستقلة لا تؤخذ من المصنف (قوله فان  
 فسر) اي عين (قوله فالامر عليه) اي الشأن مبني على ما فسر فان فسر المال يبيع عنه من حيث يبلغ وان فسر  
 المكان يبيع عنه منه اهـ (قوله من بلده) فلو مات مكى بالكوفة واوصى ببيعة حج عنه من مكة وان اوصى بالقران  
 قرن من الكوفة لانه لا يجل بمكة وان كان للموصى اوطان حج عنه من اقرب اوطانه الى مكة لانه متيقن به وقوله  
 من بلده محله ما اذا كان له بلدا ما اذا لم يكن له وطن فن حيث مات بمجر (قوله قياسا) هو قول الامام ووجهه ان  
 القدر الموجود من السفر يطل في حق احكام الدنيا قوله عليه الصلاة والسلام كل عبد ابن آدم ينتفع بموته  
 الا ثلاثة ولد صالح يدعوه بالخير وعلمه الناس ينتفعون به وصدقة جارية وتنفيذ الوصية من احكام الدنيا وهو  
 ليس من الثلاثة فبطل وجوب الاستئذان لانه لم يوجد الخروج او خرج لغير حج كالتيجارة وغيره فاوصى بان  
 يبيع عنه ومات فانه يبيع عنه من بلده حلبي عن الزبلي وورد على ظاهر لفظ الحديث ان الولد ليس من عمله  
 واجيب بانه من كسبه لمانه هو السبب في وجوده بخلاف الاخ والاب ونحوهم فانه وان كان ينتفع  
 بدعائهم بل بدعاء الاجانب لكنهم ليسوا من كسبه افاده ابو السعود (قوله لا استحسانا) بل الاستحسان ان يبيع  
 عنه من حيث مات وهو قوله ما لان خروجه لم يطل بموته قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله  
 ورسوله الاية وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتبت له حجة مبرورة في كل سنة فاذا لم يطل  
 عمله وجب البقاء حلبي عن الزبلي (قوله فليحفظ) فيه تنبيه على ان هذا من المواضع التي يعمل فيها بالقياس  
 لا بالاستحسان حلبي (قوله فلو اوج عنه الوصي من غيره) اي من غير بلده تفرع على قوله فيبيع عنه من بلده اهـ  
 حلبي (قوله لم يصح) ويكون الوصي ضامنا والحج له ويبيع عن الميت ثانيا الا اذا كان المكان الذي اوج عنه قريبا  
 الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الدليل فحينئذ لا يكون ضامنا خاتفا افاده صاحب البحر  
 (قوله ثلثه) اي الموصى يعني ثلث ماله حلبي فان بلغ الثلث ان يبيع عنه راكبا فاج عنه ماشيا لم يجوز ان يبلغ  
 الا ماشيا من بلده قال محمد يبيع عنه من حيث بلغ راكبا وعن الامام انه يخير بين ان يبيع عنه من بلده ماشيا  
 او راكبا من حيث يبلغ (تمة) لم يبين ما اذا زاد الثلث على حجة واحدة وحاصله ان الموصى امان يعين حجة واحدة  
 او يطلق او يعين في كل سنة حجة ففي الاول يبيع عنه واحدة وما فضل لورثته وفي الاخيرين خير الوصي ان شاء حج  
 عنه في كل سنة حجة واحدة وان شاء اوج عنه في سنة واحدة وحجها هو الافضل لانه تعجيل بتنفيذ الوصية لانه ربما  
 هلك المال وتوسخ في البحر (قوله ان يسترد المال) لانه امانة في يده بحر فليس له المنع (قوله ما لم يحرم) بفهمه  
 انه اذا حرم ليس لاحدهما الاسترداد وهذا في الوصي اما اذا امر انسانا بالحج فاحرم ثبات الامر فلا وارث استرد  
 المال كما يأتي في الفروع (قوله لخيانة) متحقة او اتهمه كما يؤخذ بما يأتي والضعيف في سنة وفي ماله للأمر وقال  
 في البحر ولودفع الوصي الدراهم الى رجل ليجع عن الميت فاراد ان يسترد كان له ذلك ما لم يحرم لان المال امانة  
 في يده فان استرد فنفقته الى بلده على من تكون ان استرد لخيانة ظهرت منه فالنفقة في ماله خاصة وان استرد  
 لا لخيانة ولا اتهمه فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه او لجهله بالمناسك فاراد الدفع الى  
 اصلح منه فنفقته في مال الميت لانه استرد لضعف الميت اهـ حلبي (قوله اوصى ببيع) قيد بالوصية لانه لو تبرع عنه  
 وارثه بالايجاج او بالحج بنفسه قال الامام يجوز ان شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للضعفعية ارايت  
 لو كان على ابيك دين شبهه بدين العباد وفيه لو قضى الوارث من غير وصية يجوز فكذا هذا كذا في فتح القدر قال  
 الولوالجي ان المشيئة على القبول لاعلى الجواز لانه شبهه بقضاء الدين ومن تبرع بقضاء دين رجل كان صاحب  
 الدين بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فكذا في باب الحج اهـ (فائدة) حج الولد عن والده والدة مندوب  
 للاحاديث بحر عن السكال (قوله فتنطوع عنه رجل) اطلق الرجل المتطوع فشمع الوارث وبه صرح قاضي خان  
 بقوله الميت اذا اوصى بان يبيع عنه بماله فتبرع عنه الوارث والاجنبي لا يجوز اهـ حلبي (قوله لم يجزه) اي الميت  
 عن فرضه والا فله ثواب ذلك الحج حلبي عن الشربلالية (قوله وان اسره الميت) اي لو اسره رجلا بان يبيع عنه حجة

لانه صار وركبلا مطلبا (خرج المكلف  
 الى الحج ومات في الطريق واوصى بالحج  
 عنه) انما تجب وصيته به اذا اراد بعد وجوبه  
 المال (فان فسر) والا  
 اما لو حج من عامه فلا (فان فسر) والا  
 او المكان (فالامر عليه) اي على ما فسر (والا  
 فبيع) عنه (من بلده) قياسا لا استحسانا  
 فليحفظ فلو اوج عنه الوصي من غير بلده (ان  
 وفيه) اي بالحج من بلده (ثلاثة) وان لم يقب به  
 ان يسترد المال من المأسور ما لم يحرم من رده  
 لخيانة منه فنفقته الرجوع في ماله والا فني مال  
 الميت (وصى ببيع) فتنطوع عنه رجل لم يجزه  
 وان اسره الميت

الاسلام فتوى المأمور تطوعا لا يجزئ به اما اذا لم ينو فرضا ولا نفلا فانه يجوز عن حجة الاسلام كافي الحر وهذه  
المسئلة لا تقيد بالتبرع بل ولو كان المال مال امرئ كما هو ظاهر اطلاق صاحب البحر (قوله لا لم يحصل  
مقصوده) اى الامر وعلى هذا الركاة وانكفارة فلو اوصى باخراجها من ماله لا يجزئ به التبرع بها كذا فى البحر  
(قوله لكن لو جع عنه ابنه) اى فى صورة الميت وهى ماذا اوصى بجع قال فى البحر رجل اوصى بان يجع عنه فجع  
عنه ابنه ليرجع فى التركة فانه يجوز كالدين اذا قضاه من مال نفسه اه حلى وهل الابن قيدا للمراحم طائى وارث  
(قوله ليرجع) امالوج لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو نواب الاتفاق حلى  
عن البحر (قوله ان لم يقل) اى الموصى من مالى قال فى العمدة لو اوصى بان يجع عنه بالالف من ماله فاج الوصى  
من مال نفسه ليرجع ليس لهدل لان الوصية باللفظ فيعتبر لفظ الموصى وهو اضاف المال الى نفسه فلا يبدل  
اه (قوله وكذا الواج) الضمير فى ايج يرجع الى الوارث كما سيظهر لك لا للابن وهو يدل على ان الابن فى كلام  
الشرح ليس بقيد وصورته اوصى بان يجع عنه فاج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز لا ميت عن حجة  
الاسلام كافي الخاتمة ويفرق بين هذه وبين ما اذا جع الوارث بنفسه لا يرجع حيث لا يجوز بان هذه حصل فيها  
نواب المال للاموالان الوارث دفعه عنه بخلاف الثانية فان الوارث لم يدفع مالا وانما فى بالاعمال (قوله  
لا يرجع) نص على التامهم اما اذا جع ليرجع فالحكم كذلك بالاولى وله ان يرجع فى مال الميت وامافى الاجنبى  
فلا يجوز اى عن حجة الاسلام كافي الهندية قال الحلى واستفيد من قول الخاتمة وله ان يرجع فى مال الميت ان  
لده ان يرجع ايضا فى مال الميت فيما اذا جع بنفسه ليرجع وينبغى ان تقيد مسئلتنا الثانية بما اذا لم يقل الموصى من  
مالى اه وهو مقتضى التعليق السابق فتأمل (قوله كالدين اذا قضاه) اى الوارث من مال نفسه ليرجع والا  
ايرجع فانه يجوز فهو تنبيه فى المسئلتين منطوق الشرح ومفهومة افاده الحلى (قوله ومن جع) الاول ان يقول  
ومن اهل ابيدانه بخلاف بجمرد الالهلال ولو ابقيناه على ظاهره لافادانه لا يبيكون مخالفا بالفرار من  
الحج وهو ناقض قول المشرح بعد وينبغى حجة التعمين اى قبل الطواف والوقوف وقوله فان عين احدهما قبل  
الطواف والوقوف وفى التعبير بالالهلال فائدة ايضا وفى ثبوتها للعمرة واقران فان هذا الحكم لا يخص المفرد  
بالحج الا ان يقال اطلق الحج واراد الالهلال من اطلاق الكل وارادة الجزء نظرا الى ان الاحرام له شبهة بالركن  
او بعلاقة المجاورة نظرا الى ان له شبهة بالشرط اه حلى (قوله عن امره) لا فرق بين الابوين وغيرهما فى الامر  
وعنده حتى لو امر رجلان ورجلان يجع عن كل واحد منهما حجة فاحرم عنهما لم يقع احرامهما بل عن نفسه  
سواء كان الامر ابويه او غيرهما ومن مالهما ان اتفق منه ولو امر رجل عن رجلين بغير امرهما جاز لان  
يجعل احرامه عن ابهما سواء كانا ابويه او غيرهما ابوا السعود عن العلامة نوح (قوله وقع عنه) اى وقع عن  
المأمور نفلا ولا يجزئ به عن حجة الاسلام كافي البحر وذلك لان كل واحد منهما امره بان يخلص النية له من غير  
اشتراك ابوا السعود (قوله ومن مالهما) ان اتفق منه بجمرد (قوله لانه خالفهما) حيث شمل مع كل غيره فكانه  
اتفق نفقة كل الى جع نفسه (قوله وينبغى حجة التعمين) قال الزينبى وان اطلق بان سكنت عن ذكر الحج جع عنه  
معنا وبهما قال فى النكاحى لانفس فيمؤيد بنى ان يصح التعمين هنا اجماعا لعدم المخالفة اه وقوله ينبغى ان يصح  
التعمين اى تعيين احد امره قبل الطواف والوقوف كفى مسئلة الابهام وقوله اجماعا قال شيخنا ينبغى ان  
يجزى فيها ايضا خلاف ابنى يوسف الا فى مسئلة الابهام بل بان علته الثانية هنا ايضا حلى (قوله ولو ابهما)  
بان قال ليلى بحجة عن احد امرى حلى ولو ابهما ما حرم به وعين الامر ابهما لايكون مخالفا قال فى البحر  
وصور الابهام اربعة فى واحدة يكون مخالفا وهى مسئلة الكتاب منطوقا فى الثلاثة لا يبيكون مخالفا وهى  
ان يكون الابهام فى الامر او فى النسب او فيما ولو اهل المأمور بالحج يجع عن احدهما عن نفسه والاخرى عن  
الامر ثم رفض الى اهل بها عن نفسه تكون الباقية عن الامر كانه اهل بها واحداهما من صور المخالفة ما اذا امره  
بالحج فاعترض ثم جع من مكة لانه مأمور بجع ميقانى ومالى به مكى اه وظاهر التقييد بقولهم ثم جع من مكة انه  
لخرج الى الميقات واحرم منه لا يكون مخالفا مع ان قصد الامر ان يكون نفقة السفر له لو ابهما (قوله قبل  
الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال الامام وبنى الله تعالى عنه لوجع بين احرامين تجتنب ثم شرع فى طواف  
القدوم ثم رفضت احدهما فان قلت ذكر الوقوف مستدرقات يمكن ان لا بطواف للقدوم فيكون الوقوف

لانه لم يحصل مقصوده وهو نواب الاتفاق لكن  
لو جع عنه ابنه ليرجع فى التركة جاز ان لم يقل من  
مال وكذا الواج لا يرجع كالدين ان قضاه من  
مال نفسه (ومن جع) كفى من (امر به وقع  
عنه ومن ماله) لانه خالفهما  
على جملة عن احدهما لعدم الاولوية وينبغى  
فحجة التعمين اطلق الاحرام ولو لم يجع فان عين  
احدهما قبل الطواف والوقوف



والجناية) اطلق فيها فتعل جناية الجماع وقتل الصيد والحلق وليس المحط والطيب ومجازرة المقاتل بغير احرار  
 كما يفاد من الجبر وقوله على الحاج اى لعل الامام القران والتتبع فباعتباراته وجب شكرا لما وفقه الله  
 تعالى من الجمع بين النسكين والمأمر وهو المختص بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه وان كان الحج يقع عن الامر  
 وامام الجناية فانما وجب عليه لانه هو الجاني فباعتق به (قوله ان اذن له الامر) اى جفيس الامر الصادق  
 بالواجد والمتعدد فهو منطبق على ما قدمناه من الصورتين (قوله والا) اى ان لم يأذن له الامر ونحته صورتان  
 احدهما ما اذا لم يأذنه بالقران فقرر عنهما الثانية ما اذا امره بمحج مفرد فقرر بجر (قوله فيصير محالفا) اما في  
 الاولى فظاهر واما في الثانية فليس الوجه فيها ان الافراد افضل من القران بل لانه امره بافراد سفره وقد خالف  
 بجر (قوله فيضن) اى في الصورتين وفي الثانية خلافا لما يقولان هو خلاف الى خبره وقوله انه لم يأمره  
 بالعمرة ولا ولاية لاحد في ايقاع التسك عن غيره بغير امره فصار كالواصره بالافراد فتتبع فانه يكون محالفا اتفاقا  
 وفي الدليل نظرا لان الحج تبرعا عن الغير صحيح وفيه ايقاع التسك عن غيره بغير امره وفيه ان هذا جعل النوار  
 لاسقاط التسك واما التمتع فانما عد محالفا لانه امره يجعل سفره الى حج ميقا وقد جعل سفره للعمرة وحج  
 سبكا (قوله وضمن النفقة الخ) انما فصل في النفقة لان الدم على المأمر على كل حال كما في الجبر ويرد ما يتي منها  
 كما في الهندية (قوله فيعيد بماله نفسه) اى ويحب عليه حجة وعمره من قابل كما في الهندية (قوله وان بعده فلا) اى  
 وان جامع بعد الوقوف فلا يضمن النفقة لما قاله الشرح ثم ان كان الجماع قبل الحلق فعليه بذنه والاشاة  
 كما مر بيانه (فروع) لو اتم الحج الاطواف الزيارة فرجع ولم يطفه فهو حرام على النساء ويعود نفقة نفسه ويقضى  
 ملحق عليه لانه جاني في هذه الصورة بجر (قوله قبل وقوفه) اما لو مات بعد الوقوف قبل الطواف جازع عن الامر  
 لانه ادى الركن الاعظم كذا قالوا واعظمية الوقوف للامن من الفساد بعده لا لانه يكتفى فيجب على الامر  
 الارسل على الظاهر للطواف وفائدة الجواز عن الامر ان المأمر لا يضمن النفقة ويجرد (قوله من منزل امره)  
 هذا عنده اما عندهما من حيث مات وقد قدمنا الخلاف والدليل عند قوله خرج الى الحج ومات في الطريق فان  
 الخلاف هنا مبني على الخلاف هناك كما صرح به الزينبي حلي وانما يعين المنزل حيث وجد فان لم يكن له منزل  
 فن حيث مات ولو تعددت منازل فن اقربها الى مكة نهر (قوله بثلث ما يتي) هذا عند الامام وعند ابى يوسف  
 ما يتي من الثلث وعند محمد الباقي من المال الذي مع المأمر كما فصله الزينبي حلي (قوله بعده) يتبع في هذا  
 التعبير صاحب النهر والاولى ان يعبر عن الضمير اى الباقي من التركة ويحل ذلك ما اذا اطلق الوصية واما اذا بين  
 من اى مكان يتبع عنه فيحج من ذلك المكان بالاجماع ابوالسعود (قوله من ثلثه) اى ثلث مال الموصى (قوله  
 قبطل الوصية) كما اذا كان الثلث من الاول لا يبلغ الحج (قوله وظاهره) اى ظاهره قوله بثلث ما يتي فانه يدل  
 بظاهره على عدم الرجوع في تركه المأمر حيث اقتصر واعليه ولم يقول بثلث ما يتي من ماله الذي عنده والذي  
 محمد المأمر وانما كان هذا ظاهرا ولم يكن نصا لاحتمال ان يراد بقوله من ماله ما يتي الامر من اى حلي (قوله  
 فليراجع) قلت راجعت فراءت ان له الرجوع قال القسم ستا بثلث ما يتي من المال الذي بقي في ايدي الورثة  
 والمأمر فانه قد بقي في يده شئ لا محالة اى حلي قلت كلاه فيما نفقه لا فيما بقي لان الباقي يجب رده ولو بعد تمام  
 الحج (قوله وقولهما استحسنان) اى وقول الامام قياس وقد تقدم العمل بقول الامام وان هذه المسئلة  
 قدم فيها القياس على الاستحسنان (قوله كما مر) اى في قوله والا فيصير محالفا فيضن اى حلي (قوله لا للتقييد)  
 لان الحج لا يختلف باختلاف السنين ففي اى سنة حصله فيها وقع عنه ولا يخفى ان الاولى ايقاعه في السنة  
 المعينة خوفا من ذهاب النفقة او تطل الحج (قوله والا فضل ان يعود اليه) اى الى بلده وفيه عود الضمير على  
 غير مذكور قد بينه في الجبر (قوله وعليه رد ما فضل الخ) قال في الجبر اعلم ان النفقة ما تكتبه له ذهابه واباه وانه  
 لا يتخلوا ما ان يكون المحجوج عنه حيا او ميتا فان كان حيا فانه يعطيه بقدر ما يكتفه كما ذكرنا فان اعطاه  
 زاد على كفايته فلا يحسب للمأمر ما زاد بل يجب عليه رده الى صاحبه الا اذا حال وكتلت ان تب الفضل من  
 نفسك وتقبضه لنفسك فان كان على موت قال والباقي لك وصية وان كان قد اوصى بان يحج عنه ثم مات فاما ان  
 يعين قدرا او لافان عين قدرا اتبع ما عينه حتى لا يجوز النقص عنه اذا كان يخرج من الثلث وان لم يعين قدرا  
 فان الورثة يحجون عنه من الثلث بقدر الكفاية ثم قال فالخااصل ان المأمر لا يكون مالكلما اخذه من النفقة بل

(والجناية على الحاج) ان اذن له الامر  
 بالقران والتتبع والا فيصير محالفا فيضن  
 وضمن النفقة ان جامع قبل وقوفه  
 (قوله وان بعده فلا) للحصول المقصود  
 بماله نفسه (المأمر) اوسر نفقته في الطريق  
 (وان مات) من منزل امره بثلث ما يتي  
 قبل وقوفه (محج من حيث يبلغ فان مات  
 من ماله فان لم يبق من ثلث الباقي بعد هذا  
 اوسر ما ياتي الى ان لا يتي من ثلثه ما ياتي  
 مرة بعد اخرى الوصية (الامن) بيت مات  
 الحج قبطل الوصية جمع (فروع) يصير  
 في تركته (المأمر) قوله ما استحسنان (فروع) يصير  
 خلافا لما تقرر ان اتم الحج كما مر لا مانا لخبر عن  
 مخالفة الاولى وان عيبت لانه لا يستجيب  
 السنة الاولى والا فضل ان يعود اليه وعليه رد  
 ما فضل من النفقة



بالحج له ان يدخل الحمام ويعطى اجر الحارس وغير ذلك مما يفعله الحاج والنظر الى المدة المعتبرة وغيرها كان في زمانهم وما في زماننا لا يمكن الخروج للافراد والاحاد والجماعة قليلة من مكة الاسع اشاقلة فادام - منتظرا خروج القافلة فتعقته في مال المتجوع عنه وكذا في اقامته بغداد والتعويل في الذهاب والاياب على الذهاب القافلة والايام ونحوه في النهر وفي الواقات الماء وبالْحج اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان يتفق من مال الميت الى بغداد والى الكوفة والى المدينة والى مكة واذا اقام ببلدة يتفق من مال نفسه حتى يجيء او ان الحج ثم يتحل وهو محمول على ما اذا لم يكن ينتظر القافلة ليوافق ما في الهندية وفي الاشياء وللماء وسر خط الدراهم مع الرفقة والايادع وان ضاع المال بمكة او يقرب منه فانفق من مال نفسه رجع به وان كان بغير قضاء للاذن دلالة ولو امره بالعمرة فاعتمر او لا ثم حج عن نفسه لم يكن مخالفا وان حج اولاً ثم اعتمر فمخالف في قولهم جميعا ومن عليه الحج اذا مات قبل ادايته من غير وصية بأثم بلا خلاف الحاج عن الميت اذا مرض فانفق المال كله ليس على الورى ان يبعث بالنفقة ليرجع ولو قال الوصي الحاج ان في المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز وفي حوائج الاشياء لا يلزم من عدم صحة الاجارة على الحج عدم وقوع الحج عن المستأجر بل يقع له لانه لم تصح الاجارة في الاذن بالحج فيصح عنه واستحق النائب نفقة مثله من تلك الاجرة بحسب المال فتكون الاجارة للحج امانة باعتبار المعنى بصحة الحج عن المستأجر وقد طال الكلام في ذلك ان العلامة ابو السعود فراجع ان شئت

### باب الهدى

لما كان هدى المنة والقران والاحصار وجرأ الصيد والجنابة فخرج معرفتها اخره عنها وايضا هي اسباب والمهدى مسبب والمسبب يعقب السبب والهدى باسكان الدال وكسره هادع تخفيف الياء في الاولى وتشديد هادي في الثانية لغتان فصيحتان والواحد من التعم يكون هديا بالنية وسوق البدنة الى مكة بعد التقليد وان لم يتحلان سوق البدنة الى مكة في العرف يكون للهدي لالركوب والتجارة كذا في البحر وغيره (قوله ما يهدي الى الحرم) مأخوذ من الهدية التي هي اعم من الهدى لامن الهدى واللازم ذكر المعرف في التعريف فيلزم تعريف الشيء بنفسه حلبي قلت لو اخذ من الهدى يكون تعريفه الفظا وهو سائغ وخرج ما يهدي الى غير الحرم نعم كان او غيره وقوله من التعم خرج به ما يهدي الى الحرم من غير التعم ولو نذر هديا بان عين شيئا لزمه فان كان مما يراق دمه ففي رواية ابن - جماعة لا يجوز ان يهدي قيمته لانه واجب شيئين الاراقة والتصدق فلا يجوز الاقتصار على التصديق ببعث القيمة وان كان المنذور شيئا لاراق دمه فان كان منقولا تصدق بعينه او بقيته وان كان عقارا تصدق بقيته ولا يتعين التصديق في الحرم ولا على فقرائه مكة لان الهدى فيه مجازع عن التصديق وبه علم ان اطلاق الهدى على غير الانواع الثلاثة في كلام الفقهاء في باب الايمان والنذور وشايعر (قوله لا يتقرب به فيه) اي الحرم يعني باراقة الدم خرج ما يهدي من التعم الى الحرم هدية لرجل اه حلبي (قوله ادنا ماشاة) افاد ان له اعلى وهو الابل وهو افضل له واوسط وهو البقر ولنذر هديا ولائله لزمه ادناه ومن نذر الادنى واهدى الاعلى فقد احسن ولنذر اهداه ساتين فاهدى شاة تساوي ساتين قيمة لا يجزئه (قوله ابن خمس) ويسمى ثنيا كما ان ابن سنتين من البقر وابن سنة من الغنم يسمى ثنيا وظاهر انه لا يجزئ فيه الخدع وهو غير ما صرح به المصنف فانه قال في الشرح ولا يجوز الخدع الا من الضأن زاد صاحب النهر المعز واختلف فيه فخرم في المبسوط انه ابن سبعة اشهر عند الفقهاء وسنة في اللغة وفي غاية البيان ما تم له ثمانية اشهر وبشرط ان يكون عظيم الجثة اما ان كان صغيرا فلا بد من تمام السنة اه نهر وقد يقال ان الشرح ترك الخدع لعلمه من قول المصنف ولا يجوز في الهدايا الاما جاز في الغنما (قوله ولا يجب تعريفه) اي الذهاب به الى عرفات او شهره بالتقليد والاشعار حلبي عن البحر (قوله بل يندب) اي التعريف بمعنيته اه حلبي (قوله في دم الشكر) قال في الهندية ينقل هدى التطوع والقران والمنعة وكذا الهدى الذي اوجبه على نفسه بالنذر ولا يقصد دم الاحصار ولا دم الجنائيات فلو قلد دم الاحصار ودم الجنائيات جاز ولا بأس به ولا يسن تقليد الشاة عندنا اه (قوله ولا يجوز في الهرايا الاما جاز في الغنما) هو اولى من قول الكثر وما جاز في الغنما لانه لا بد ان يكون عنوان المسئلة مما الكلام فيه كذا في النهر وافرما الحوى الا انها غير مطردة لانه لنذر هديا جزأه القيمة بالاتفاق فيما اذا لم يعين وكذا ان عين في رواية مع ان القيمة لا تجزئ في الاضحية ابو السعود يقول الحلبي تبع الجبران عبارة

(باب الهدى)  
(وهو في الهدى والاشترى ما يهدي الى الحرم)  
(الدم) (التي قرب به) فيه (ادنا ماشاة وهو ابل)  
(ابن خمس سنين او ثنتين) (ابن سنتين) (وعظم)  
(سنة ولا يجب تعريفه) (ل يندب في دم الشكر)  
(ولا يجوز في الهرايا الاما جاز في الغنما)

المصنف مطردة منعكسة غير مسلم وهذا الايراد يتوجه على عكس عبارة الكنز وهو ما جازى الهدايا جاز  
 في الضحايا فعبارة المصنف فاستطرد وعبارة الكنز فاستد العكس الا ان يقال ان هذا الضابط فيما يراعى دمه  
 من الهدايا فلا يجوز فيه الا ما صح اوراقته في الضحايا وفي الوقاية وشرحهما للقلم يستأنى ولا يجوز للهدى سواء  
 كان دم نسل او جبرالا احصا را غيرهما الا جازا للتخصية مقدار السن سالم العيوب وهذا عند الشيعين واما عند  
 جمهور فيوز الصغاراه مختصرا (قوله فصم اشراك ستة) مصدر الرباعي مضاف الى مفعوله اى اشراك واحد  
 ستة قال في اخية الدور وضع لواحد اشراك ستة وقال في البحر بشرط ارادة الكل القربة وان اختلفت  
 اجناسها من دم مائة واحصا وجز آصيده وغير ذلك ولو كان السك من جنس واحد كان احب بان اشترى به  
 للمنة مثلا نأوا بان بشر لك في مائة او بشرت به باغبية الهدى ثم بشر لك في مائة ونحو الهدى او بشرت بها معا  
 في الابتداء وهو الافضل واما اذا اشترى الهدى من غيرية الشركة ليس له الا اشراك فيها لانه يصير بيعا  
 لانها كلها مبادرت واجبة بعضها بايجاب الشرع وما زاد بايجابه انتهى اذا عرفت هذا فقوله الشرح شريت  
 لقربة بتمثل لمعين احدهما ان يشترى السبعة معا وهو صحيح الثاني ان يشترى واحد لقربة ثم يشترى  
 في مائة وهو لا يصح على اطلاقه بل يشترط ان ينوي الا اشراك عند الشراء كما عرفت من عبارة البحر انتهى  
 والذي في الدرر ان تقديرية الاشراك عند الشراء مستحب فقط فاذا لم يقدمها عنده صح له الا اشراك بعد ذلك  
 استحسانا وقال زفر لا يجوز زوجه القياس انه اعدها للقربة فلا يجوز بيعها بوجه الاستحسان انه قد لا يجد  
 الشريك وقت الشراء ففتت الحاجة اليه ومن الشروط ان لا يكون لاحد الشركاء السبعة اقل من سبع  
 كما في الدرر وانما يصح الاشراك في الاخضية اذا كان غنيا اذا كان فقيرا التعيينا عليه (تنبيه) اننى افضل  
 من الجذعة والانثى من الابل افضل من الذكر وكذا من البقر اذا استويا في القيمة والعم لان لهما طبيب  
 والذكر من المعز افضل وكذا من الضأن اذا كان موجودا الى خصيا والشاة افضل من سبع البقرة اذا استويا  
 في القيمة والعم لان لحم الشاة اطيب فان كان سبع البقرة اكثر لحما فبيع البقرة افضل والبقرة افضل من سبع  
 شياه اذا استويا بقيمة وسبع شياه افضل من بقرة كذا في الخانية وافضل الشياه ان يكون كبشاً ملح اقرون موجودا  
 والاقرون العظيم القرن والاملح الابيض شربلاية وقبل هو الذي فيه يياض وسواد واليباض اكثـر  
 ابو السعود (قوله في الحج) اى في كل شئ وجب فيه الدم في الحج فلا يردان من نذرية لا يجوز به الشاة نهـر  
 (قوله الا في طواف الركن جنباً الخ) وذلك لان الجنابة اغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدنة اظهارا للتعاقب  
 بين الاصغر والا كبحر (قوله او حائضا) ومثلها النفاس كما في البحر (قوله ووطئ بعد الوتوف) لانه اعلى انواع  
 الارضاع فانه غلظ وجوبه وخرج الوطئ قبل الوقوف فانه مفسد (قوله قبل الحلق) اما بعده ففي وجوبها  
 خلاف والراجح وجوب الشاة بحر (قوله كما مر) اى في الجنائيات انتهى حلبي (قوله بل يندب) لقوله تعالى فكلوا  
 منها نهـر (قوله كالاخضية) اشار به الى ان المستحب ان يتصدق بالثلث ويطم الا غنياء بالثلث وبأكل ويدخر  
 الثلث حلبي عن البحر (قوله اذا بلغ الحرم) اما اذا لم يبلغ الحرم بان ذبحه قبل بلوغه فلا يأكل منه  
 والفرق بينهما انه اذا بلغ الحرم فالقربة فيه بالاراقة وقد حصلت فالأكل بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي  
 بالتصدق والا كل ينافيه بحر وهذا التقييد فيه نظر لانه لا يسمى هديا الا بعد بلوغه الحرم ولو قال وخرج بقوله  
 هدى ما اذا ذبحه قبل بلوغه الحرم وهو ما صنعه في البحر لسكان اولي اشار اليه المحشى ولو هلك بعد الذبح  
 لاضمان عليه اما ان استهلكه فان كان مما يجب عليه التصديق به ضمن قيمته والا لانه (تنبيه) كل دم يجوز له  
 ان يأكل منه لا يجب عليه التصديق بلحمه بعد الذبح لانه لو وجب عليه التصديق به لما جاز له اكله لما فيه من  
 ابطال حق الفقراء وكل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه التصديق بعد الذبح لانه اذا لم يجز اكله ولا يتصدق به  
 يؤدي الى اضعاف المال بحر (قوله من غيرها) اى هذه الثلاثة (قوله ضمن ما اكل) اى قيمته (قوله اى وقته) اشار به  
 الى ان المراد باليوم مطلق الوقت فيم اوقات الضحى وهو مفرد مضاف فيم (قوله لذبح المتعة والقران) اما هدى  
 المتطوع اذا بلغ الحرم لا يتقيد بزمان وهو الصحيح وان كان فحرم يوم النحر افضل بحر واعلم ان الدماء على اربعة  
 اقسام ما يختص بالزمان والمكان وهو دم المتعة والقران وما يختص بالمكان دون الزمان وهو دم الجنائيات  
 والاحصاء وما يختص بالزمان دون المكان وهو الاخضية وما لا يختص بالزمان ولا بالمكان وهو دم النذور

فصم اشراك ستة في بدنة شريت لقربة وان  
 اختلفت اجناسها (وتجوز الشاة في الحج  
 في كل شئ الا في طواف الركن جنباً) في الحلق  
 (وطئ بعد الوتوف) قبل الحلق (كما مر)  
 ويجوز اكله بل يندب كالاخضية (من هدى  
 المتطوع) اذا بلغ الحرم (والمتعة والقران  
 قط) اى من غير هاتين ما اكل (ويبين  
 يوم النحر) اى وقته وهو الايام الثلاثة (لذبح  
 المتعة والقران)

ابو السعد مختصرا (قوله فقط) اي لا يتعين غيرهما فيها وهو دم الحنانيات وهدي التطوع والاحصار وليس المراد  
 مما يتعين الاضحية فانها مخصوصة بهذه الايام ايضا (قوله فلم يجز) اي ذبحهما قبل ان تبلى يوم النحر بالمعنى المتقدم  
 اجاعا (قوله بل بعده) اي بل يجزئ بعده الا انه تارك للواجب فيجوز بالدم كانه عليه بقوله وعياه دم وهذا  
 عنده لا عندهما وقول الحلي اي بل يجوز بعده فيه نظر لما علمت ان فيه ترك الواجب (قوله لا منى) اي على الصحيح  
 ومن الناس من قال بتعيينها نهر (قوله لا لتفقيه) المعطوف محذوف تعلق الجور به والتقدير لا التصديق لغيره  
 واللام بمعنى على وهذا الاولى من جعله خطأ والصواب لا تفقيه بالرفع عطفا على الحرم كما قاله الحلي (قوله بجلا له)  
 الضمير يرجع الى الهدى وهو جمع جل ما يطرح على ظهر الهدى من كساء ونحوه فهستانى والمراد بالهدى  
 الخنس الصادق بالمعتقد انساب الجلال الذى هو جمع وفي ابى السعد ظاهر تفسير الضمير بالهدى ان الشاة  
 تحلل (قوله وخطامه) بالكسر وهو حبل يجعل في عنق البعير ويبنى في انفه فهستانى والزمام ما يجعل  
 في انفه فقط كفى الجبر فتفسير الشرح الخطام بالزمام مساهلة (قوله ولم يعط اجر الجزار منه) الحديث الضارى  
 مرفوعا عن علي بن ابي رضى الله تعالى عنه امره صلى الله عليه وسلم ان يقوم على بدنه وان يقسم بدنه كاهل الخومها  
 وجلودها وجلالها ولا يعطى في جزائها شيئا وهى بضم الجيم كراء عمل الجزار (قوله ضمنه) لانه معوضة  
 (قوله جاز) لانه اهل للتصدق بجزر (قوله مطلقا) اي سواء اجاز الاكل منه او لم يجز انتهى حلي وصرح في المحيط  
 بحرمة ركوبه لانه جعله للخاص فلا ينبغي ان يصرف شيئا من عينه او منافعه الى نفسه ولان الركوب  
 اهانة فلا يركبه تعظيما لشعائر الله قال الله تعالى ومن يعظم شعائر الله فانهم من تقوى القلوب ابو السعد  
 وفي القهستانى تعظيم الهدى واجب (قوله بلا ضرورة) اما للضرورة فيجوز ركوبه لما ورد في الحديث الشريف  
 اركبها بالمعروف اذ الخث البها (قوله ضمن منقص) وبالاولى اذ اركبها بلا ضرورة فنقصت (قوله شر بلاية)  
 ونحوه للمقدمى وهذا خلاف ما وقع في البحر والنهر من ان ظاهر كلامهم انها ان نقصت من ركوبه لضرورة  
 فانه لا ضمان عليه (قوله فان اطعم منه) اي ما نقص من هدى المتعة والقربان والتطوع (قوله ضمن قيمته) لان  
 جواز الا لتعاقبها للاغنياء معلق ببلوغ الحمل كفى البحر اما هدى غير ما ذكر فلا يجوز للاغنياء ولو باع (قوله  
 ولا يجلبه) اي الهدى لانه جزؤه فلا يجوز له ولا لغيره من الاغنياء فان حلبه وانقص به او دفعه الى الغنى ضمنه  
 لوجود التعدي منه كما لو فعل ذلك بوبره او صوفه ولو ولدت يتصدق به او يذبحه معها فان استهلكه ضمن قيمته  
 وان باعه تصديق بئنه واذ اشترى به هدا بحسن بجر (قوله وينضح) اي يرش وفي ضاده الفتح والكسر لانه من بابي  
 ضرب ونفع كفى المصباح (قوله شرعها) بكسر الضاد كفى الغناية ونفتح كفلس وفلوس وهولذات اللفظ  
 كالشدى للمراء (قوله بالماء البارد) هو اعم من كونه عذبا ومثلها الذى فى الكثر بالفتح بضم النون وباقاف  
 والخاء المعجمة الماء البارد العذب كفى البحر وغيره (قوله لوالد بجر قريبا) الظاهر ان المراد بالقرب ههنا ما لا يضرر  
 بالهدى باءه ما لبسته الى بلوغه ومذبح فعل مراد به الزمان او المكان (قوله والا حليه) دفعه للضرر عنه فهستانى  
 (قوله وتصدق به) اي او بقيته واذ استهلكه فانه يتصدق بقيته فهستانى (قوله وبقم بدل هدى واجب)  
 هل يدخل في الواجب ههنا ما لو نذر شاة معينة فهلكت فيلزمه غيرها ولا يكون الواجب في العين لاف الذمة بجر  
 (قوله عطب) هو من باب علم والعطب الهلاك وانما كان له اقامة غيره لان الواجب في الذمة فلا يسقط عنه  
 حتى يذبح في محله والمعيب لا يصلح لذلك وهذا اذا كان موسرا اما اذا كان معسرا اجزاء ذلك المعيب ابو السعد  
 عن الجوهر (قوله بما عنع الاضحية) كالعرج والعمنى فهستانى (قوله وصنع بالمعيب ماشاء) لانه عنه الى جهة  
 وقد بطلت فبقى على ملكه بجر (قوله ولو كان المعيب) ولو كان عيبه قريبا من العطب بجر (قوله صفحة سنانه)  
 اي جهة منها وتقدم ان الاشبه الجهة اليسرى (قوله ولا يظم) يفتح الياء من باب علم اي لا ياكل انتهى حلي  
 (قوله لعدم بلوغه) اي والاذا في تناوله معلق بشرط بلوغه المحل فينبغي ان لا يحل قبل ذلك اصلا لان التصديق  
 على الفقراء افضل من ان يتركه لما لا يسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود بجر (قوله ومنه الذر) لانه  
 ليس بما يجيب الشرع ابتداء (قوله والستر بغيرها حق) وهو الحنابة وما لحق بها من دم الاحصار (تمة) الدماء  
 الواردة من العقيقة للولود والحرم للولادة والمأدية للختان والكيرة للبناء والنعيقة للقاء دم والصيغة للتعزية  
 كاهل البيت بسنة واما طعام العرس فانه سنة لقوله صلى الله عليه وسلم اولم ولو بشاة وينبغي ان يدعوا الجيران

فقط فلم يجز بدله بل بعده وعليه دم (واجمعين)  
 (الحرم) لا منى (لكن لا لتفقيه) لكنه افضل  
 (ويصدق بجزله وخطامه) ان زمانه (ولم يعط  
 اجر الجزار) اي الذابح (منه) فان اعطاه ضمنه  
 اما للتصدق عليه جاز ولا ركوب ضمن  
 (بالشرورة) فان اضطر الى الركوب ضمن  
 ما نقص من ركوبه وحل شاة اطعم منه غنيا ضمن  
 الفقراء (ولا يجلبه) فان اطعم منه غنيا ضمن  
 قيمته مسوط (لو المذبح قريبا) والا حليه  
 بالماء البارد (وتصدق به) اي بغير بدل هدى  
 (وتصدق به) بما عنع الاضحية (وصنع بالمعيب ماشاء)  
 (ولو) بان المعيب (تعودوا نحوه) اي علم انه هدى  
 بنده وشرب به صفحة سنانه (عليه) لعدم  
 لشدة آفة (ولا يظم ولا) اي لم يظم ولا يظم  
 (لنذر) (والتعدي) اي ان لا يحل قبل ذلك اصلا لان التصديق  
 بالعبادة يتبين والستر بغيرها حق



التحليل بجماع) لان الجماع اعظم محظورات الاحرام حتى تعلق به الفساد فلا يفعله تعظيما لافعال الحج مخ (قوله  
 وكذا لو تكح حرة) اى له ان يجلها ولا يتأخر تحللها اياها الى ذبح الهدي بحجر (قوله ان لها محرما) فانها استجعت  
 حينئذ شرأط الوجوب فليس له منعها حلي (قوله والا) اى لا يكن لها محرما (قوله فهي محصورة) لعدم الحرم  
 والزواج لا يلزمه الخروج معها فهي محصورة شرعا انتهى حلي (قوله وكذا المكاتب) لانها حرة من وجه (قوله  
 بخلاف الامة) فله ان يرجع بعد الاذن لانه ملكها مضافا وهي لا تملك فيكون الامر اليه (قوله الا اذا اذن)  
 استثناء منقطع (قوله فليس لزوجهما منعها) وذلك لانها في تصرف السيد بعد زواجها فيجوز له ان يستخدمها  
 ولا يجب عليه تبوتها (قوله افضل من حج الفقيه) لان الفقيه يؤدي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة  
 الفرض افضل من فضيلة التطوع كذا في المخ وهذا التمايز يظهر في حج الفرض اما حج النفل منهم فلا (قوله اولى من  
 طاعة الوالدين) اذ لا طاعة لخلق في معصية الخالق انتهى حلي وهذا يعين الحج لا الاولوية فتأمل (قوله بخلاف  
 النفل) فان طاعتهم افضل منه (قوله بناء الرباط افضل) وذلك لانها في المصالح لا الاولوية فتأمل (قوله بخلاف  
 بحيث ينفع به المسلمون انتهى حلي) واما حج النفل فقاصر نفعه عليه قاله الحوى (قوله ويرجع في البراءة فضلية  
 الحج) قال بعض الفضلاء اطلق العبارة واعل المراد ان الحج افضل من التصديق بقدر الدراهم التي تنفق في الحج  
 واما فضليته بالنسبة الى التصديق ولو باموال عظيمة مهما بلغت فتحتاج الى دليل يخصها كما لا يخفى انتهى اقول  
 هو مستفاد من كلام البرزاري في جامعه حيث قال الصدقة افضل من الحج تطوعا كذا روى عن الامام لكنه لما  
 حج وعرف المشتقة افتى بان الحج افضل ومما ادهانه لوج نقلا وانفق القافلو تصديق بهذه الالف على المحاو  
 فهو افضل لان تكون صدقة فليس افضل من انفاق الف في سبيل الله تعالى والمشتقة في الحج لما كانت عائدة  
 الى المال والبدن جميعا افضل في المختار على الصدقة وفي الوالوية المختار ان الصدقة افضل لان الصدقة تطوعا  
 يعود نفعها على غيره والحج لا اقول الشيء بالشئ يذكروا على النظر على النظر لا يستذكر ذكرى فضلية الصدقة  
 النافله على الحج التطوع ما ذكره الشيخ محي الدين بن العربي في كتابه المسامرات بسنده الى عبد الله بن المبارك  
 انه قال كان بعض المتقدمين قد حجب اليه الحج قال لحدث انه ورد الحاج في بعض السنين الى بغداد  
 فتمت على الخروج معهم الى الحج فاخذت في كتي خمسمائة دينار وخرجت الى السوق اشترى آلة الحج واذا  
 بامرأة عارضة في بعض الطريق فقالت يرحمك الله في امرأة شريفة ولى بنات عراة واليوم الرابع ما كانا شيا  
 قال فوقع كلامها في قلبي فطرحت الخمسمائة دينار في طرف ازارها وقلت عودي الى بناتك فاستعيني  
 بهذه الدنانير على وقتك وحدث الله تعالى وانصرفت ونزع الله من قلبي حلاوة الحج في تلك السنة وخرج الناس  
 وحجوا وعادوا فقلت اخرج للقاء الاصدقاء والسلام عليهم فخرجت فجعلت كلما اقيمت صدقة سلمت عليه وقلت  
 قبل الله بحجك وشكر سرعك يقول لي قبل الله بحجك فطال على ذلك فلما كان الليل نمت فرايت النبي صلى الله  
 عليه وسلم في المنام يقول لي يا فلان لا تعجب من تهنة الناس لك بالحج اغثت مله وفا واعنت ضعيفا فسات  
 الله تعالى ان يخلق من صورتك ملكا يحج عنك في كل عام فان شئت تحج وان شئت لا تحج ابوالسعود  
 عن الحوى في حاشية الاشباه (قوله لوقعة الجمعة) اى اذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة بحجر (قوله من ربه سبعين حجة)  
 يعنى انه افضل من سبعين حجة في غير يوم جمعة كما ورد في الحديث بحجر وايسر هي الحج الاكبر بل هو حجة  
 الاسلام حلي عن القهستاني (قوله بلا واسطة) اى بخلاف غيرها فانه يغفر للمذنبين بلا واسطة المتقين حلي  
 والذي في البحر يغفر لكل اهل الموقف (قوله للخرج) لانه لو ادى العشاء فانه الوقوف فيحتاج الى سفر في عام  
 قابل وانفاق مال واتعاب نفس وربما لا يقدر على ذلك بخلاف ما لو وقف وقضى العشاء بعده فلا يلزم شئ  
 من ذلك (قوله هل الحج يكفر البكار) (في هذا المقام كلام لا بد من سياقه ليتضح المرام قال في البحر روى انه  
 عليه الصلاة والسلام دعا عشيبة عرفة لآتمه بالغفرة فاستجيب له الا في الدماء والمظالم ثم اعاد الدعاء بالزلفة  
 فاجيب حتى في الدماء والمظالم اخرجه ابن ماجه وهو ضعيف بالعباس بن مرداس فانه منكرا للحديث ساقط  
 الاحتجاج كما ذكره الحفاظ لكن له شواهد كثيرة فيها مارواه احمد باسناد صحيح عن ابن عباس قال كان فلان  
 رد رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فجعل الغنى يلاحظ النساء وينظر اليهن فقال له النبي صلى الله  
 عليه وسلم ابن اخي ان هذا يوم من ممالك فيه جمعة وبصره غفر له ومنها مارواه البخاري من فوعا من حج ولم يرف

وكذا لو تكح من محصورة قبل بخلاف الفرض  
 ان لها محرما والا فهي محصورة فلا تحلل  
 الا بالهدي ولو اذن لامرأة بنفسه ليس له  
 الرجوع لملكها مضافا وكذا المكاتب بخلاف  
 الامة الا اذا اذن لامته فليس لزوجهما منعها  
 (فروج) حج الغنى - افضل من حج الفرض  
 اول من طاعة الوالدين بخلاف الفرض  
 الرباط افضل من حج النفل واختلاف في المال  
 ويرجع في البراءة فضلية الحج  
 والبدن جميعا قال وبافق ابو حنيفة حلي  
 وعرف المشتقة لوقعة الجمعة حلي  
 ويغفر غير الكل فرد بلا واسطة خاف وقتها  
 العشاء والوقوف في الصلاة ويذهب لعرفة  
 لا خرج هل الحج يكفر البكار قبل نيم



ولم يفسق رجوع من ذنوبه كيوم ولدته أمه ومنها ما رواه مسلم في صحيحه مرفوعا أن الاسلام يهدم ما كان قبله  
 وأن الهجرة تهدم ما كان قبله وإن الحج يهدم ما كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطأ مرفوعا ما روى الشيخان  
 ومعه أصغر ولا دحر ولا اغيظ منه في يوم عرفة وما ذلك إلا لما يرى من نزل الرحمة وتجاوز الله تعالى  
 عن الذنوب العظام إلا ما رأى يوم بدر فانه رأى جبريل يرفع الملائكة فانها تقتضي تكفير الصغائر والكبائر  
 ولو كانت من حقوق العباد لكن ذكر الأكل في شرح الماشرك في حديث أن الاسلام يهدم ما كان قبله أن  
 المقصود أن الذنوب الساقطة تحبط بالاسلام والهجرة والحج صغيرة كانت أو كبيرة وتناول حقوق الله تعالى  
 وحقوق العباد بالنسبة إلى الحرب فانه إذا سلم لا يطالب بشئ منها حتى لو قتل واخذ المال وحرزه بدار الحرب  
 ثم سلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافيا في تحصيل مراده ولو كان ذكر صلى الله عليه وسلم  
 الهجرة والحج تأكيديا في بشارته وترغيبا في مبايعته فإن الحج والهجرة لا يكفران المظالم ولا يقطع فيهما مجزئ  
 الكبائر وإنما يكفران الصغائر ويجوز أن يقال والكبائر التي ليست من حقوق العباد أيضا كالاسلام من أهل  
 الذمة وحينئذ لا شأن ذكرهما كل لثأ كيد انتهى وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرح هذا الحديث وقال  
 أن الشارحين اتفقوا عليه وهكذا ذكر الامام النووي والمقرطي في شرح مسلم وقال القاضي عياض أن أهل  
 السنة اجمعوا على أن الكبائر لا يكفرها إلا التوبة فالحاصل أن المسئلة ظنية وإن الحج لا يقطع فيه تكفير الكبائر  
 من حقوق الله تعالى فضلا عن حقوق العباد وإن قلنا بالتكفير لكل فليس معناه كما توهم كثير من الناس  
 أن الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلوات والصيامات والزكاة لم يقل أحد ذلك وإنما المراد أن مطلق الدين  
 وتأخيرها يسقط ثم بعد الوقوف بعرفة إذا مطلق صار تأتما الآن وكذا أنه تأخير الصلاة عن وقتها يرتفع بالحج  
 لا القضاء ثم بعد الوقوف بعرفة يطالب بالقضاء فان لم يفعل كان آتاعا على القول بفوريته وكذا البقية على هذا  
 القياس وبالجملة لم يقل أحد بمقتضى عموم الأحاديث الواردة في الحج كالأبني انتهى كلام البحر وقال المناوي  
 في شرح الجاسع الصغير في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه أي  
 في خلوه عن الذنوب وهو يشمل الكبائر والتبغات واليه ذهب المقرطي وقال عياض هو محمول بالنسبة  
 إلى المظالم على من تاب وبجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا بالعباد  
 ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه أنه تأخيرها لا لنفسها فلو أخرها بعده تجد دائما آخر انتهى  
 إذا عرفت هذا فقول الشرح قيل نعم كبري اسم يفتضى أن هناك قولاً لبعض العلماء أن الحج يكفر الصغائر  
 والكبائر ويسقط حقوق العباد كما انتضاء التشبيه بالحرب وقد علمت من كلام الأكل أن هذا الحكم يخص  
 الحرب وعلمت من كلام البحر أن هذا التعميم لبعض الناس وأنه لم يقل به أحد فحكاية الشرح له بقيل  
 مما لا ينبغي كيف هو وأيضا يقول ولا قائل باسقاط الدين انتهى حلمي (قوله كذا في اسم) هذا مبني على أن الكفار  
 مخاطبون بقروع الشريعة وهو الأصح كما تقدم (قوله أن الكبائر الخ) أي كالزنى وشرب الخمر لا نحو تأتمن المال  
 وتأخير الصلاة فانه قيل بتكفيرها كما ذكره بعد (قوله كذا في صلاة وزكاة) وعشر وكفارة وصدقة فطر (قوله أنه  
 المطل) أي الأثم المترتب على مطل الغنى ورد في الحديث مطل الغنى ظلم (قوله ونحوها) كتأخير الزكاة والحج  
 على القول بوجوب فوريتها يسقط أي الحج (قوله ضعيف) بالعباس بن مرداس فانه منكر الحديث ساقط  
 الاحتجاج كما مر (قوله يندب دخول البيت) أي الكعبة لانه صلى الله عليه وسلم دخلها وصلى فيها فالأدب  
 في الدخول لا في عدمه (قوله من العروة الوثقى) حلقة هنالك (قوله أنه مرة الدنيا) وبعض العوام يضع سمرته  
 عليه (قوله ولا يجوز شرآ الكسوة الخ) قال في البحر وأما ثياب الكعبة فتقل أثمانا لانه لا يجوز بيعها ولا شرائها  
 لكن الواقع الآن أن الامام اذن في إعطائها للبنى شعبة عند التجديد وللأمام ذلك فائتمنا أثمانا من بيعها لانه  
 مال بيت المال ولا شأن أن التصرف فيه للأمام حيث جعله عطاء لقوم مخصوصين فان البيع جائز وهكذا اختاره  
 الامام النووي في شرح المذهب وقال أن الأمر فيها إلى الامام بصرفها في بعض مصارف بيت المال بيعا وعطاء  
 لما رواه الأزرقي أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يزرع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج ولانها لم يجوز  
 التصرف في كسوته التلقت بطول الزمان وقال ابن عباس وعائشة تباع كسوتها ويصعل ثمنها في سبيل الله  
 والمسكين وابن السبيل ولا بأس أن يلبس كسوتها من صارت إليه من حائض وجنب وغيرها ثم قال النووي

سكروا لم يقل غير المتعلقة بالادنى كذا في اسم  
 وقال عياض اجمع أهل السنة أن الكبائر  
 لا يكفرها إلا التوبة ولا قائل يسقط الدين  
 ولو حلف الله تعالى كدين صلاة أو كذا ثم إن المطل  
 وتأخير الصلاة ونحوها يسقط وهذا معنى  
 أن كبري على القول به وحديث ابن ماجه  
 عليه الصلاة والسلام استحب له حتى في الدماء  
 والمظالم ضعيف نذب دخول البيت إذا لم  
 يشتمل على أذى نفسا وغيره وما يقوله العوام  
 من العروة الوثقى والمسار الذي في وسطه أنه  
 مرة الدنيا لا أصل له ولا يجوز شرآ الكسوة  
 من غشبية بل من الامام أو نائبه

لا يجوز اخذ شيء من طيب الكعبة للتبرك ولا لغيره ومن اخذ من يامنه رده اليها فان اراد التبرك اتي بطيب  
من عنده فمسخها به ثم اخذ انتهى (قوله لا يقتل في الحرم الخ) واكنه لا يبيع ولا ياكل الى ان يخرج من الحرم  
فيقتض منه وان كانت جنباته فيما دون النفس في غير الحرم ثم دخل الحرم لاقتض منه ولا يقطع يد الشارقي  
في الحرم عنده خلافا لهما ولودخل الحرم لا يتعرض له ويمنع عن الطعام والشراب في قول الامام نخ (قوله  
الاذا قتل فيه) قال المصنف في شرحه قال ابو بكر لم يختلف المساق ومن بعدهم من الفقهاء انه انما جنى  
في الحرم كان مأخوذا بجنباته قيام عليه ما يستحقه من قتل او غيره (قوله في البيت) اي داخل الكعبة (قوله  
لا الاغتسال) قال في المنع لا بأس باخراج حجارة الحرم وزيارته وزيار البيت الى الحل كما زمر هذا اذا خرج قدرا  
يسير للتبرك بحيث لا يقرب عمارة المسكان اما اذا فعل ما هو خارج عن العادة وعق في الحفر فذلك من باب  
التخريب ولا بالاغتسال والتوضي بما زمر (قوله لا حرم للمدينة عندنا) قال في البحر اختلاف العلماء في ان مكة  
مع حرماهل صارت حرما متباينين لخليل عليه الصلاة والسلام ام كانت قبله كذلك والاصح انها مازالت  
محرمه من حين خلق الله السموات والارض اهتم اعلم انه ليس للمدينة حرم عندنا فيجوز الاصطبا فيها وقطع  
اشجارها وقد وردت احاديث كثيرة في الصحابين وغيرهما صريح في تحريم المدينة مكة واولها اصحابنا  
بان المراد بالتحريم التعظيم ويرد ما ثبت في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اني حرمت المدينة  
ما بين لابتيها لا يقطع اغصانها ولا يصاد صيدها فهو صريح في ان لها حرما مكة فلا يجوز قطع شجرها  
ولا الاصطبا فيها والاحسن الاستدلال بحديث انس الثابت في الصحابين ان كان له اخ صغير يقال له ابو عمر  
وكان له تغير يلبس به فأتى التغير فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا ابا عمر ما فعل التغير ولو كان للمدينة حرم  
لسكان ارساله واجبا عليه ولا نكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على امساكه ولا يمازحه واجبا في المحيط  
عن الاحاديث الصريحة في ان لها حرما منها من اخبار الاحاديث بما به البلوى لان الشجر في المدينة امر به  
البلوى وخبر الواحد اذا ورد فيها تم به البلوى لا يقبل اذ لو كان صحيحا لاشهر نقله فيما عم به البلوى انتهى (قوله  
على الرابع) وهو قول علماء الشافعي واحد خلافا لما لا يخفى يروى عنه رضى الله تعالى عنهم اجمعين حلى عن  
المنع (قوله فانه افضل مطلقا لالماسة جسده الشريف صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم لماسته في حياته  
امكنه ونيابا ورجالا ونساء ودواب وغير ذلك ولو كانت هي العلة لافدت خصوصية ماضيه اعضاء الشريفة  
هذا خلف بل العلة ان ماضيه اعضاء صلى الله عليه وسلم بعض ما خلق منه ذاته المشرفة انتهى حلى (قوله  
مندوب) لما ورد فيها من الاحاديث منها من زار قبري وجبت له شفاعتي ومنها ما روى عنه عليه الصلاة والسلام  
انه قال من زار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي وهي من اعظم القرب وارجى الطاعات وانجى  
المساعي فاذا توجه الى الزيارة اكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم واذا وقع نظره على بناء المدينة  
فما كان لها زاد في الصلاة والسلام عليه وسال الله تعالى ان ينفعه بزيارته في الدارين ويغسل قبل دخوله  
البيت وضاً ويلبس نظف ثيابه والجديد افضل وما يفعله الناس من النزول عن الرواحل عند رؤيتهم المدينة  
ومشيم لا بأس به ويدخل المدينة ويقول عند الدخول وقل رب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج شامع  
خاضعا ويحضر نفسه شرف البقعة وانما الدار التي اختارها الله تعالى دار هجرة لبيته صلى الله عليه وسلم  
ويمثل في نفسه اذ امشى مواضع اقامه النبوة قلعه يمشي في مواضع قدميه الكريمين ثم يدخل المسجد فيصلي  
عند منبره عليه الصلاة والسلام ركعتين يقف بحيث يكون عمود المنبر يحذاً منكبه الايمن فهو موقفه صلى الله  
عليه وسلم وهو ما بين قبره ومنبره الذي هو روضة من رياض الجنة ويدعو بجمبع  
ثم ينفض فيتوجه الى قبره عليه الصلاة والسلام فيقف عند رأسه مستقبلا القبلة يدنو منه قدر ثلاثة اذرع  
او اربعة ولا يدنو اكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو اهاب واعظم ويمثل صورته الكريمة البهية  
صلى الله عليه وسلم كأنه قائم في حله يسمع كلامه ويصلي الله عليه ويتحول قدر ذراع يحاذي رأس الصديق  
رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله ويدعو ثم يتحول حتى يحاذي قبره رضي الله  
تعالى عنه فيقول السلام عليك يا مظهر الاسلام الى غير ذلك مما ذكره المصنف في شرحه ثم يدعونه نفسه  
ولو اذنيه ولن اوصاه بالدعاء وجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه عليه الصلاة والسلام كالاول ويقول اللهم انك

وله ليس بها ولو خشاها فافضل لا يقتل في الحرم الى  
ان يقتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه بكن  
الاستنجا بما في من لا الاغتسال لا حرم للمدينة  
عندنا ومكة افضل منها على اراجح الامام  
اعضائه عليه الصلاة والسلام فانه افضل مطلقا  
حتى من الكعبة والعرش والكرسي وزيارات قبره  
مندوب

قلت وقول الحق ولوانهم اذ ظلموا انفسهم الا بالحق وقد جئناك سامعين قولك طائعين امرنا مستشفعين بنبينا  
 اليك اللهم وبنا اغفر لنا ولاخرا اننا الذين سبونا بالايان ربنا اثما في الدنيا حسنة الخ سبحانه ربك رب العالمين  
 ويدعو بما شاء ثم يأتي اسطوانة ابى لبابة ويصل ركعتين ويتوب الى الله تعالى وهي بين القبر والمنبر ويدعو بما شاء  
 ثم يأتي الروضة فيصل ويبدو بما تيسر ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة ويدعو ثم يأتي الاسطوانة التي فيها  
 بقية الجذع ويستحب ان يخرج بعد ذلك الى البقيع فيأتى المشاهد والمزارات (قوله بل قيل واجبة) الذي  
 في المنح تقرب من درجة الواجبات وفي مناسك الطرابلسي انها قريبة الى الواجب في حق من كان له سعة  
 (قوله ويبدأ بالحج لو فرضا) لان الحج فرض والزيارة تطوع ولو بدأ بالمدينة جازمخ (قوله ويحجر في البداية  
 بالحج او الزيارة) (قوله ما لم يحجره) راجع الى الفرض والنفل (قوله وليس معه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع  
 عند العبد الضعيف تجريد الشية لزارة قبره عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد اوسأل فضل  
 الله تعالى في مرة اخرى ينويها فيها لان في ذلك زيادة تعظيمه صلى الله عليه وسلم واجلاله وبوافقه ظاهر ما ذكرنا  
 من قوله صلى الله عليه وسلم من جازى زار الا بعد حاجة الزيارتي كان حقا على ان يكون له شفعها  
 يوم القيامة انتهى حلي (قوله فقد اخبرنا الخ) وايضا ورد في الحديث لاتشد الرحال الا الثلاثة مساجد المسجد  
 الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصى حلي عن الفتح (قوله بقية القرب) مثل الاعتكاف وكنسه (قوله لمن  
 يثق بنفسه) اى يعلم منها عدم الوقوع في المخالفات فان المعاصي تتضاعف فيها على ما روى عن ابن مسعود  
 ولا شك انها في حرم الله اغلظ والحش تنهض سببا للغلظ الموجب وهو العقاب ويمكن كون هذا هو محل المروي  
 من التضاعف كيلا يعارض قوله تعالى ومن جاء بالسنة فلا يجزى الا مثلها اعني ان السنة تكون فيه سببا  
 لتقارب العقاب هو اكبر من مقدار منه في غير الحرم الى ان يصل الى مقدار عقاب سيئات منها في غيره كذا  
 في فتح القدير ثم قال بعد ما ذكر فضل المجاورة لكن القارئ به ذامع السلامة اقل القليل فلا يبي القصة باعتبارهم  
 ولا يذكروا لهم قيد في جواز الجوار لان شأن النفوس الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى الملك والقدرة  
 على ما يشترط فيما توجه اليه وتطلبه وانها لا كذب ما تكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وعلى هذا فيجب كون  
 الجوار في المدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السيئات او تعاضلها ان قد فيها فمخافة السائمة وقلة  
 الادب المقتضى الى الاخلال واجب التوقير والاحلال قائم انتهى وهو وجهه فيمكن ينبغي للشرح ان ينص  
 على الكراهة ويتكلم في التقيد بالوقوف انتهى حلي والله تعالى اعلم  
 هذا آخر ما يسره الله تعالى من الربع الاول وهو ربيع  
 العبادات من حاشية الدر المختار فتسأل الله تعالى  
 التوفيق والقبول متوسلين اليه بجمعه صلى الله  
 عليه وسلم اكرم رسول الله على ما يشاء  
 قدير وبالاجابة جدير  
 تم

بل قيل واجبة لمن له سعة ويبدأ بالحج  
 لو فرضا ويجزى لوقته ما لم يحجره فبدأ بزيارة  
 لا محالة وليتوعد زيارة مسجده فقد اخبرنا  
 صلاة فيه خبيرين انفاق غيره الا المسجد  
 الحرام وكذا بقية القرب ولا يشترط نفسه  
 المدينة وكذا بركة لمن يثق بنفسه

قال منهي تصحيح دار الطباعة \* جعل الله الكمال طباعة  
 في البداية والنهاية \* ويجوز فصبات السبق في كل غاية \* الجمل يتم النعم والاحسان \* والصلوة  
 والسلام على اكل انسان \* صلى الله وسلم عليه وعلى آله بدور التمام \* واصحاب الكلمة الكرام \* وبعد فقد تم طبع  
 هذا السفر الكمال \* الذي هو الجزء الاول \* من كتابه حواشي الدر \* الكاشفة عن معانيه المحجلة الغر \* للسكامل  
 القاسم \* العالم العامل \* المحقق اللوذعي \* المدقق الالمعي \* شهاب الدين والملة \* شيخ المشايخ الاجله  
 السيد احمد الطحطاوي \* عفر الله له المساوي \* ورق حروجه \* ونور ضريحه \* ولما كانت عرائس هوامش  
 صفحه \* قد تقلدت اعناقها بنفائس الدر وتحفه \* وكنت لم آل جهدا في تصحيحه وضبطه \* ومقابلته  
 على نسخة المؤلف المرقومة بخطه \* حتى تراهم بحاسن طبعه وانطباعه على الرسم والارتسام \* وباهي بكمال  
 تمامه كمال بدور التمام \* انشأ اسان الحال وانشد مؤرخا وقال

أذات علا طردت نهجوها سجعاً \* يجاوبها ألف على بانه الجري  
 تغني على العبدان معرب لحنها \* وقد احسنت فيما شئت به صنعها  
 ام القينة الحسنات تسلب النوى \* بهجتها مرأى ولهجتها سجعاً  
 قبلت على عشاقها خيفة النوى \* وقامت بكاس الراح في يدها تسجي  
 ام الدر قد رقت حواشيه واردهى \* بحسن انتظام راق في سلكه وضعا  
 معان هي البحر الذي خص غوصه \* بذرو قد عمت موارده نفعاً  
 بدائع حسن عز جمع شملها \* اتبع لها حاوي الم بها جمعاً  
 تقنص منها ما تسدى نقاره \* وانقد في تأليف شاردها الوسعاً  
 يقول ان كنت الذي جئت آخره \* فلي السبق فيما قد اتيت به بدعا  
 اذا قاسه بالاذري مقاييس \* فقد قاس في شئ يضيئ به ذرعاً  
 اعاد لنا النعمان فخطى بفقته \* ويسكب من ليس يخطى به دمعاً  
 فحمد الما ابداه احمد من سعي \* وشكرا لما قد كان من ذلك المسمى  
 ابان لنا اسعافه عن زواهر \* هدايتها فيها العناية تستدعي  
 تسامح فذكر در لله دونه \* ورب نجيب اصله بنجب الفروعاً  
 هي العبادات الموريات بقدرها \* اذا وسطت جمعاً انارت به نفعاً  
 تجل عن الاشباه في كل غاية \* وكما زار في الواقعات لها وفعاً  
 على منق الدار زدهى ضوء درها \* وفي الكثر لا تلي نظائرها قطعاً  
 يسامع عرفان برى نهر فضلها \* تفوق السما في اذا استنبطت نبعاً  
 هي الروض تستحلي فواكه غرسه \* ومن قد اجاد السبق طاب له المرعى  
 لن قيل قد باق الزمان بملها \* منعنا وقلنا لانسبه دفعاً  
 ومن ذا الذي يأتي بمجزا احمد \* ونحو عقلا ما به جاءنا شرعاً  
 سلو لنضار قد بدا حسن سبكها \* بو فريد الدر قد صيرت شفعا  
 ومنذا اكملت بالطبع قلت مؤرخاً \* حواشيه الدر قد اكملت طبعها

١٢٥٤ نة

وكان ذلك في دار الطباعة العامرة \* الكائنات بولاق مصر القاهرة \* لعشر بقين من رجب \*  
 الذي هو الشهر الاصح \* سنة اربع وخمسين بعد المائتين والالف \* من  
 هجرة سيدنا محمد من خلقه الله على اكل وصف \* صلى الله وسلم عليه  
 وعلى آله الكرام \* واصحابه بدور التمام









